المالية المالي

ڣۺڗ۫ڂٳڵٳڝ۬ٵڿ ڡؚۼڔڒڮڰڔۯڂؚٷؽ

تحضيق الدكتور كانِط بحري المرخان



ڣڛؘڎؚڒح الايضاج بعبر الفهر الجرجاني

المجلدالأول

تحقّفيق الدكتور كافِط بحري المرجان

الجمهورية العراقية وزارة الثقافة والاعلام دار الرشيد للنشر ١٩٨٢

منشورات وزارة الثقافة والاعلام _ الجمهورية العراقية

﴿ محتويات المجلسد الأول ﴾

11	مقدمسة
o V	وصف النسخ
79	منهج التحقيق
. **	الرموز والعلامات

فهرس موضوعات الجزء الأول

1.1	١) باب ما اذا اثتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاما مستقلا
1.0	٢) ياب الاعراب
144	٣) باب البناء
174	٤) باب من أحكام الأسهاء المعربة
140	ه) باب من اعراب الفعل
191	٦) باب التثنية والجمع
*17	٧) باب اعراب الأسهاء
771	٨) باب الابتداء
774	٩) باب خبرُهُ المبتدأ
414	١٠) باب من الابتداء
222	١١) باب الفاعل
401	١٧) باب الفعل المبني للمفعول به
474	١٣) باب الافعال التي لا تنصرف

441	۱٤) باب نعم وبشس
441	١٥) باب التعجب
٤٠٠	١٦) باب العوامل التي تدخّل على المبتدأ والخبر
£ 4 4	۱۷) باب ما
101	۱۸) باب ان واخواتها
£ V 4	۱۹) باب ان وأن
0.1	۲۰) باب ظننت وأخواتها
014	٢١) باب الأسهاء التي أعملت عمل الفعل
014	٢٢) باب أسهاء الفاعلين والمفعولين
0 2 .	٢٣) باب الصفة المشبة
• Y Y	٧٤) باب الأسماء التي سميت بها الأفعال
•AY	٢٥) باب الأسهاء المنصوبة
099	۲۲) باب المفعول به
710	۲۷) باب الفعل الذي يتعدى الى مفعولين
779	٢٨) باب الفعل الذي يتعدى الى ثلاثة مفعولين
444	۲۹) باب المفعول فيه
789	٣٠) باب الظرف من المكان
777	٣١) باب المفعول معه
774	۳۲) باب المفعول له
774	٣٣) باب ما انتصب على التشبيه بالمفعول
774	٣٤) باب الحال

17"

ì

كلمـة

للأستاذ الدكتور حسين نصار

العلماء رجال شأنهم شأن سائر الناس أمام المقادر، تختلف حظوظهم وتتنوع وتتفاوت .

وأبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (٢٨٨ – ٣٧٧ هـ) رجل محظوظ على أي مقياس قسته .

كان محظوظا في حياته ، لتي الترحيب والاحترام حيث حل ، وأخذ عنه أبناء كبار القوم في فارس والعراق والشام بل الكبار أنفسهم أيضا . وحاز شهرة مستفيضة في علم النحو والصرف حتى وصف بأنه إمام النحاة في عصره .

ولم يكن الحظ المجرد مرجع تلك الشهرة بل كان الرجل المرجع الأول ، وواتته الأقدار. كان محيطا بعلم من سبقه ، وسيبويه خاصة . وكان مستقل الفكر ، عميق التأمل ، مبتكر الرأي . فاستحق ما وصل اليه من معرفة .

وكان محظوظا في تلاميذه: أخذ عنه مباشرة أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى في ٣٩٢) فصار فيلسوف علم النحو، وواحد علم اللغة، وعلما خالدا على الأعوام، لازلنا نحتج برأيه أو نستأنس أو نؤرخ.

وأخذ عن تلميذه وابن أخته – أبي الحسين محمد بن الحسين بن محمد الفارسي – أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (المتوفى في ٤٧١) فصار واحد العرب في البلاغة والنقد واللغة ، قديما وحديثا .

عنيت الأجيال المتوالية بآرائه في البلاغة خاصة، ووجدت فيها نبعاً فياضا بالعطاء. ولا زال أبناء هذا الحيل يعودون إلى كتبه، فيجدون فيها ذخائر لم يفطن إليها القدماء أو تنبهوا إلى اعماق ظاهرة ولم يفطنوا إلى أن تحتها أعماقا أبعدوا وأغزر وأغنى .

وعني الدارسون بحياته ، فاداروا حوله البحوث ، وألفوا عنه الكتب ، التي لم يقف سيلها إلى يومنا هذا .

وبين يدي قارىء هذا الكتاب أثر من آثار هذا العالم الفذ عبد القاهر الجرجاني ، يشرح فيه واحداً من كتب شيخه المعروف أبي على الفارسي .

أثر يجتمع فيه جهد هذين العالمين الكبيرين في مجال يمكن القول بأن العلماء أهملوه عند الجرجاني خاصة أو كادوا ، وأريد به مجال الدراسات النحوية واللغوية .

ويقدم هذا الأثر دارس أخلص للرجلين فاتخذ من أولها موضوعا لرسالته الاولى (الماجستير) ومن ثانيهما موضوعا لرسالته الثانية (الدكتوراه).

وقد أخلص كاظم بحر المرجان لكتاب « المقتصد » إخلاصه لصاحبيه . فنقب عن نسخه المخطوطة حتى خلص إلى ثلاث ، أخضعها لمنهج سليم دقيق في التحقيق : قراءة ، ومقابلة ، وتعليقا ، وفهرسة .

فخرج بهذه الصورة التي حصلت على مرتبة الشرف الأولى عند ما نوقشت إذ كانت دكتوراه ، واستحقت فخر صاحبها بها ، وأن توضع تحت أبصار القراء والدارسين .

ثم أخضع الكتاب لدراسة فاحصة متعمقة شاملة(١) ، أضاف إليها ما وقع إليه من المصادر والمراجع الأخرى .

فكشف عن المؤثرات العامة . التي وجهت الجرجاني في مسلكه وتفكيره ، والتقط منها شافعيته وأشعريته خاصة ، وتتبع ما خلفاه من آثار في أعماله المتنوعة .

⁽١) سوف تطبع الدراسة التي أشار اليا الأستاد الفاضل في كتاب مستقل.

وأبان المؤثرات الخاصة التي كاد يحصرها في أستاذه أبي الحسين ، وحاول أن يؤرخ إصدار كتبه المختلفة .

ونخل الكتاب فاستخلص منه مصادره التي استقى منها المؤلف. سواء كانت من تأليف نحويين بصريين أم كوفيين أم بغداديين.

ثم أبان البناء النحوي في الكتاب، والقضايا الكبيرة فيه ، مثل الإعراب والعوامل، والأصول والفروع، فكشف عن مفكر ذي رؤية شاملة، ومنهج جدلي، حول الدراسات النحوية إلى مجال تجريبي لتطبيق جملة من الأفكار المذهبية التي اعتنقها، والمصطلحات النحوية إلى علاقات ذهنية شديدة الإنسجام والترابط على المستوى المعياري للنحو العربي.

وعندئذ استوى له الكتاب : تحقيق نص ، ودراسة ، واستبانت له قيمته ، ودفعه نفعه إلى أن يحرص على أن يخرجه إلى عالم النور ليشغل مكانه الجدير به في التراث العربي .

نفعنا الله به، ونفع صاحبه، .

حسين نصار

كلية الآداب - جامعة القاهرة

مقدمية

تترك بعض الأسهاء اللامعة في حياة أمة من الأمم ملامح مميزة في التراث الفكري والحضاري لتلك الأمة ، ونتاج هؤلاء هو محصلة علوم ومعارف متعددة استوعبها هؤلاء الناس وتمثلوها ثم تمكنوا على اعطائها بصورة تدعم المسار الفكري الذي كان هدفا لنشاط هؤلاء الاعلام . ثم يقع نتاج هؤلاء في دائرة البحث عبر العصور المختلفة باعثا للتقويم والتحليل .

وأول ما يدور في ذهن الباحث في فكرهم وانتاجهم سؤال مباشر: ما الذي هيأ لهؤلاء المبدعين أن يكونوا كذلك ؟ ويكون الجواب خاضعا أيضا لما عند الباحث من وسائل مؤثرة في تحديد جوابه ، وهي وسائل ذاتية وموضوعية .. وهكذا تصبح مهمة النظر الى التراث اكثر تعقيدا مما نتصور ، فالنتائج المتحصلة في زمن بعينه وعند باحث معين لا تسري فترات ممتذة في الطول فهي لذلك لا تمنع من معاودة النظر من آخرين ، وفي أزمان أخرى . وهذا يفسر لنا بدرجة معينة السيل الذي لا ينقطع من الدراسات التي حظى بها بعض الناس دون غيرهم .

ويتكثف الاهتمام في زمن ما ، عند ما تتفق مناهج البحث والثقافة المعاصرة مع أفكار عالم من العلماء ، وقد يكون هذا هو سبب الاهتمام المتزايد يوما بعد آخر بفكر عبد القاهر ، فقد نال تفكيره – وبالأخص البلاغي – قدرا وافرا من الدراسات لأنه في نطاق قضية مثارة اليوم بتركيز شديد هي قضية الشكل والمضمون فنحن نشهد الان عصر انهيار الأفكار النقدية التي كانت تحيط الزخرف اللفظي ، بل مجمل الأشكال الجمالية

المتوارثة ، بشيء كبير من الرعاية ، وهي الأشكال التي سار عليها الذوق العام وطبعته بطابعها نقدا أو انتاجا . فلقد رأينا تراجع الوزن الشعري الموروث وقافيته أطراً احتوت الشعر العربي حقبة طويلة . . ورافق ذلك – على مستوى النقد – سقوط تلك العبارات الموروثة الغامضة الدلالة التي كانت تطلق على كل شاعر . وأهم حقائق العلم الاجتاعي لعصرنا أن التطور المادي للمجتمعات الانسانية يستلزم تطورا في الأفكار والسلوك والقيم والمعرفة بإنماط مناسبة .

وعلى هذا يمكن النظر الى حركة الاهتهام النقدي المعاصرة بعبد القاهر لا على أساس كونها رجوعا للتراث لتفسير حالات جدت قدر ما هي محاولة تطلع جديد لقضايا وأفكار في التراث سبقت. فالتراث عادة يكتسب حيادا موضوعيا ازاء محاولات التفسير والتحليل. ووسائل الباحث وأدواته تعطيه ما يمكنه استخلاصه عن طريقها من هذا التراث. وهذا مكن اختلاف الباحثين أو جداهم حول حقائق تبدو متباينة في موضوع بذاته.

وليس من باب التكهن والمجازفة بالقول انه يمكن لعبد القاهر ان يثير في المجال النحوي ما سبق ان أثاره في مجال علم المعاني وهو المجال الذي يقع عند المعاصرين من الباحثين تحت اصطلاح النقد او البلاغة . وعبد القاهر نفسه لا يمل من تكرار تأكيده العلاقة بين هذين المجالين من المعرفة ، لأنها يتعلقان – عنده – بمسألة واحدة هي مسألة التعبير عن المعنى وتحديد قواعده الجالية .

وكان نشركتابيه المشهورين – اسرار البلاغة ودلائل الاعجاز – مدعاة اهتمام واسع بفكره في مجال النقد، ولكن ملاحظاته النحوية الكثيرة في أكثر الكتابين أهمية – وهو دلائل الاعجاز – لم تلق الاهتمام المناسب .

وهو تقصير لا تقع مسؤوليته على أحد ، ففكره النحوي لم ينشركها نشر فكره البلاغي ، وانكان هنالك تقصير في البحث النحوي المعاصر برمته ، لم يعد بإمكان أحد الدفاع عنه .

فما المحت اليه من التصدع في الشكل الأدبي والشعري الموروث الذي سوغ الخروج -- ١٢_ عن المضمون النقدي والبلاغي الماثل انسحب على البحث النحوي ببطء شديد ، . . . وهذه مسألة جديرة بالتفكير حقا إذ إن التصدع – أو التطور – الآن في النمط المنطوق أو المكتوب أو المذاع من التعبير أشد وضوحا منه في المجال الابداعي شعرا ونثرا ، وليس التذرع بتقصير النحاة واللغويين المعاصرين وحده كافيا لتفسير هذا الأمر ، بل قد يكون – وهذا هو الأرجح – أن النشاط النحوي واللغوي قد ارتبط بالناحية الاعتقادية الموروثة وهي منطقة ما تزال تفضل النأي بشكل أو بآخر عن البحث الحر الذي يحمل في ثناياه احتمالات الخطأ والصواب ، في حين ان الالتزام الاعتقادي يرفض فكرة احتمال الخطأ بشكل قاطع .

ومهمة هذا البحث وضع عبد القاهر في دائرة الفكر النحوي ، دون افتعال أو حشر له بغير وجه حق ، فلقد أسهم بالبحث النحوي بمؤلفات عدة تحت أيدينا الآن واحد منها ... وفكر عبد القاهر سوف يسهم في الجال النحوي بقدر غير ضئيل مما يدفع الى الأمام بقضية المراجعة النحوية واللغوية المتنامية في هذه الأيام .

ونشر ارائه النحوية عن طريق « المقتصد » يعد ذا فائدة كبيرة في هذه القضية ، ولقد كانت أول صلتي بعبد القاهر نحويا ولغويا حين اعدادي لرسالة الماجستبر في نحقيق كتاب التكملة ودراسته لأبي علي الفارسي . فلقد كان كتاب التكملة وعرا صعب المتناول عسيرا على الفهم ، وكنت التمس تقويم النص وادراكه مما على الكتاب من شروح ، ووجدت بكتاب عبد القاهر « المقتصد » الذي شرح فيه كتابي أبي علي : الايضاح في النحو ، والتكملة في الصرف ، خير معين لي في ذلك .

ولا يستطيع قارىء عبد القاهر الا أن يقف طويلا أمام أفكاره ، ولا باحث الا أن يطيل التأمل في أرائه ... وهكذا وجدتني وأنا أقرأ كتابه « المقتصد في شرح الايضاح » مدغرما باغراء لا يقاوم لاخراج هذا النص النحوي القيم .

فعلى الرغم من الصيحات الكثيرة من دارسي عبد القاهر وكثرة ماتناول الرجل وأراءه من بحوث ودراسات .. وعلى الرغم أيضا من أن معظم أقواله وأرائه التي أثارت هذه البحوث والدراسات تأكيد للجانب النحوي ونظريته فان احدا لم يلتفت الى ماكتب

عبد القاهر من تصانيف في النحو واللغة وهي الأجدر بأن تكون المنبع الرئيس لآرائه وأفكاره .

ولم يكن بين أيدي دارسي عبد القاهر مما قال في علاقة النحو بالبلاغة (نظريته في النظم) سوى كتابيه دلائل الأعجاز وأسرار البلاغة . وقد أثار في أولها هذه القضية بشكل واضح ومركز .

وعبد القاهر بالأساس رجل نحوي ، وهكذا كان يسمى قديما ، وأقواله بالأساس أيضا دفاع عن النحو ، بل ان علم المعاني الذي قيل انه واضع أصوله لم يكن الا أحياء لروح المعنى والحس والتذوق في علم النحو بعد ان أجهز النحاة على كل هذا بتعليلاتهم وتحليلاتهم وحججهم الدائرة حول قضية الاعراب فحولوه هدفا أولا وأخيرا . فاستنفد الجهد كله وضاعت القيمة المتوخاة من وضع قواعد وضوابط تقرب فهم اللغة لأبنائها وتذوقهم لها ومعرفتهم بأسرارها الجهالية وأسس نظمها وهذه أمور هي بالتأكيد أبعد مدى وأوسع غاية من مجرد الاعراب .

وعبد القاهر لا يرى في الاعراب – اوكما يسميه الصواب – غاية بنفسها فهو عنده أمر مفروض حصوله ، وانما الهدف هو المعاني المتوخاة من النظم ولذا فهو يطيل الحديث ويقلب وجوه المعنى حتى يهتدي للمعنى المطلوب الذي هو قصد المتكلم ومبتغاه فيما يقول .

والحق يدفعني أن أذكر هنا أن أحد رواد الدراسات النحوية المعاصرين ممن شغلتهم قضية النحو العربي قد وضع يده على ما قصد اليه عبد القاهر، واعني الأستاذ ابراهيم مصطفى اذ قال: « فجمهور النحاة لم يزيدوا في أبحاثهم النحوية حرفا، ولا اهتدوا منه بشيء وآخرون أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر بيانا لرأيه، وتأييدا لمذهبه، وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سموه « علم المعاني » وفصلوه عن النحو فصلا أزهسق روح الفكرة، وذهب بنورها. وقد كان أبو بكر يبدي ويعيد في أنها معاني النحو، فسموا علمهم « المعاني » وبتروا الاسم هذا البتر المضلل » .(١)

⁽١) احياء النحو ص ١٩.

وقد ارتأى ابراهيم مصطفى الرجوع لمذهب عبد القاهر ووضعه منهجا للدراسات النحوية: « ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا وأن يكون هوسبيل البحث النحوي. فان من المعقول ما أفاق لِحَظِّهِ من التفكير والتحرر، وان الحس اللغوي أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب ويزنها بقدرتها على رسم المعاني والتأثير بها ، من بعد ما عاف الصناعات اللفظية وسئم رخارفها » .(١)

ودارسو النحو قبل غيرهم يدركون أن هنالك بونا كبيرا بين ما وضعه النحاة من أفكار مغرقة في الاستدلال والتعليل والتخيل المستند الى مقولات المنطق أو علم الكلام ، وبين ضرورات التطور اللغوي بوصفه واقعا حيا يتطور بتطور المجتمعات ذاتها ... لكن هذا البون الشاسع لا يمكن ملؤه باهمال التراث النحوي واللغوي أو ازدرائه وبالمقابل فان حل قضية النحو لا يأتي من وراء الاعتقاد بقدسية هذا التراث أو احاطته بعصمة موهومة.

لم يبق اذاً الا المدارسة بروح علمية موضوعية وأخذ ما كان منه نيّراً صالحا للامتزاج بواقع اللغة المعاصرة وادراج ما سوى ذلك ضمن تاريخ العلم.

ومن هنا تبرز الأهمية القصوى لاخراج التراث النحوي وخاصة تراث علمائه الكبار ذلك أن ما بين أيدينا من كتب النحاة – على الرغم من أن بعضها لم يحقق تحقيقا علميا – يمثل تراث مرحلتين متباعدتين ، تراث علماء القرن الثاني ممثلا في كتاب سيبويه ، ثم تراث علماء القرنين السابع والثامن ممثلا بكتب المتأخرين من النحاة كمغنى ابن هشام ، وألفية ابن مالك وشروحها فها بعد ...

صحيح انه اخرج في الآونة الأخيرة كتب نحوية تقع بين هاتين المرحلتين المتباعدتين كالمقتضب للمبرد ممثلا لتراث القرن الثالث ، والأصول لابن السراج وايضاح الفارسي ، وايضاح الزجاجي ممثلة لأفكار نحاة القرن الرابع ، ولكن هذا لا يكفي لربط الحلقة العلمية المتواصلة .

⁽١) المرجع نفسه ص ٢٠.

وهذا ما يعطي أهمية خاصة « للمقتصد » بوصفه نموذجاً لتراث القرن الخامس أولا وانتاجا لمؤلف مبدع أصيل هو عبد القاهر .

وأرجح ، بعد أن خرج هذا الكتاب ، أنه سيحظى بكثير من المعاينة والدرس ممن يعالج قضية النحو لما في الكتاب من آراء ولما مؤلفه من مواقف وأفكار تثير الجدل وتستحق التأمل تضعه في المقدمة من علماء النحو واللغة .

وأظنني في غنى عن أن أقول أنني بذلت جهدا شاقا يلمس من قراءة هذا الكتاب يضاعفه ما في أصول المخطوطة من هنات وما يجنح له مؤلفه من وعورة في الأسلوب وتعقيد في الأفكار واغراق في الجدل واقتناص لدقائق الأشياء.

لا أقول ذلك اعتزازا أو فخرا فهذا عملي وواجبي ، ولكني أقوله اعتذارا عما قد يكون فيه من مواطن الزلل .

وأخيرا فان هذا الجهد لم يكن ليتم دون الارشاد الصائب والتوجيه السديد اللذين لقيتهما من استاذي الفاضل الدكتور حسين نصار، الذي عانى ماعانيته حتى نجز هذا العمل، فله الشكر والعرفان.

تعریف بعبد القاهر:

الملامع الأساسية له – مما عرضت مصادر التراجم – أنه أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (١) الجرجاني من أكابر النحويين (١) والامام المشهور (٣) ، عالم النحو والبلاغة (١) والمتكلم (٥) على مذهب الأشعري (١) والفقيه على مذهب الشافعي (٧) مع الدين (٨) المتبن ، والورع والسكون . (٩)

ومن ورعه وقناعته ما رواه السلني من دخول لص عليه وهو في الصلاة فأخذ جميع ما وجد وعبد القاهر ينظر اليه فلم يقطع صلاته .(١٠)

وكان فارسي الأصل(١١) ، جرجاني المولد(١٢) ، وقد أخذ النحو عن أبي الحسين

⁽١) ذكر الدكتور بدوي أن اسم جده محمد دون أن يشير الى مصدر ذلك ولم تذكركتب الترجمة التي رجعت اليها هذا الاسم في نسبه. (انظر كتاب عبد القاهر الجرجاني ص ٥ للدكتور احمد بدوي).

⁽٢) نزهة الألباء ٤٣٤.

⁽٣) فوات الوفيات ٦١٢/١، ومفتاح السعادة ١٧٧/١، وبغية الوعاة ٣٤٠.

⁽٤) انباه الرواة ١٨٨/٢.

^{. (}٥) العقد المذهب لابن الملقن ١٣١ .

⁽٦) شذرات الذهب ٣٤٠/٣ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٤٤/٣ ، والعقد المذهب ١٣١/١ و وفوات الوفيات ١٦١٣/١ ، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ ، وبغية الوعاة ٣١١ ، ومرآة الجنان ١٠١/٣ .

⁽٧) المصادر السابقة.

^(^) شذرات الذهب ٣٤٠/٣. (٩) طبقات الشافعية للسبكي ٢٤٤/٣، وطبقات المفسرين للداودي ٢٣٠/١ وفوات الوفيات ٦١٣/١.

⁽١٠) شدرات الذهب ٣٤١/٣، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣، والعقد المذهب ١٣١.

⁽١١) أنباه الرواة ٢/١٨٨.

⁽١٢) المصدر السابق ومعظم المصادر التي ترجمت له .

عمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي (١٣) ابن اخت أبي علي الفارسي (١٤) ، الذي طرأ عليه في جرجان (١٠) وكان يحكي عنه كثيراً (١٦) ولم يأخذ عن غيره (١٩) ، لأن عبد القاهر لم يلق شيخا في علم العربية غيره (١٩) ، ولأنه أيضا لم يخرج عن جرجان (١٩) . وقد قرأ ونظر في تصانيف النحاة . (٢٠) والأدباء فتصدر بجرجان ، وحث اليه الرحال (٢١) ، وصار الامام المشهور المقصود من الجهات (٢١) ، وهو صاحب التصانيف (٢١) الكثيرة الجيدة (٢١) الجليلة (٢٥) اذ صنف في النحو والأدب كتباً مفيدة . (٢١) وقد قال عنه السلني ، وسمعت ابا محمد الأبيوردي يقول : ما مقلت عيني لغويا مثله ، واما في النحو فعبد القاهر (٢٧) وهو أيضا من كبار أئمة العربية (٢٨) لغويا مثله ، واما في النحو فعبد القاهر (٢٧) ، وكلامه فيه وفي البيان يدل على واللغة (٢٩) والبيان (٣٠) ، وأول من دون علم المعاني (٣١) ، وكلامه فيه وفي البيان يدل على

⁽۱۳) معظم مصادر ترجمته .

⁽ ۱۶) أنباه الرواة ۱۸۸/۲ وشذرات الذهب ۳۴۰/۳ ، وروضات الجنات ۲۲۱ ، وبغية الوعاة ۳۱۰ – ۳۱۱ ، وطبقات الشافعية ۲۲۳/۳ ، ومفتاح السعادة ۲۷۷/۱ – ۱۷۸

⁽١٥) نزهة الألباء ٢٣٤.

⁽١٦) المصدر السابق ، وانباه الرواة ١٨٨/٢.

⁽١٧) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٢٧ ، وروضات الجنات ٤٣٤ ، وبغية الوعاة ٣١١ ، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ .

⁽ ١٨) نزهة الألباء ٤٣٤ ، وذكر ياقوت في معجم الأدباء ١٦/١٤ أن من أساتذته القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني وسوف نناقش هذه المسألة في موضوع شيوخه .

⁽١٩) بغية الوعاة ٣١١ ، ونزهة الألباء ٤٣٤ ، وروضات الجنات ٤٢٤ ، – ومفتاح السعادة ١٧٧/١ .

⁽ ۲۰) انباه الرواة ۲/۱۸۸ .

⁽ ۲۱) المصدر السابق .

⁽ ٢٢) طبقات الشافعية للسبكي ٣٤٣/٣ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢٣٠/١

⁽ ٢٣) سوف يأتي ذكر مؤلفاته ومصادر ورودها .

⁽ ٢٤) نزمة الألباء ٢٤) .

⁽ ٢٥) انباه الرواة ٢/١٨٨٠ .

⁽٢٦) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٢٧، ومرآة الجنان ١٠١/٣.

⁽ ٢٧) طبقات الشافعية للسبكي ٣٤٢/٣ ، وطبقات المفسرين للداودي ٣٣١/١.

⁽ ٢٨) فوات الوفيات ٦١٣/١ ، ونزهة الألباء ٤٣٤ ، والنجوم الزاهرة ٥٠٨/٠ .

⁽ ٢٩) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٢٦ .

⁽٣٠) المصدر السابق، وبغية الوعاة ٣١١، ومفتاح السعادة ١٧٧/١.

⁽٣١) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٢٦.

جلالته وتحقيقه وديانته وتوفيقه (٣٢) ، وكان أماما بارعا ، مفتنا (٣٣) ، لكنه – عند بعض أصحاب التراجم (٣٤) – ضيق العطن لا يستوفي الكلام على ما يذكره مع قدرته على ذلك . فحينا شرح كتاب « الايضاح » بكتابه الموسوم « بالمقتصد » لم يأت بشيء له مقدار ، لكنه حين شرح « التكلة » لم يقصر بنسبته الى ما عهد منه فلو شاء لأطال . (٣٥)

وقد انتهت اليه رئاسة النحوفي زمانه (٣١) ، فهو فرد في علمه الغزير ، لابل هو العلم الفرد في الأثمة المشاهير (٣٧) ، اذ اتفقت على أمامته الألسنة وتجملت بمكانه الأمكنة والأزمنة ، وأثنى عليه طيب العناصر ، وثنيت به عقود الخناصر (٣٨) ، وكتابه اعجاز القرآن يدل على معرفته بأحوال البلاغات ومجاز الايجاز . وله مسائل منثورة في هذا المجال أثبتها في مجلد هو «كالتذكرة » ، ولكنه لم يستوف القول حق الاستيفاء في هذه ، ومع هذا كله فان كلامه وغوصه على جواهر هذا النوع يدل على تبحره وكثرة اطلاعه . (٣٩)

ولم يزل مقيها بجرجان يفيد الراحلين اليه والوافدين عليه (٤٠) ، الى أن توفي سنة احدى وسبعين وأربعهائة (٤٢)

وله شعر كثير(٤٣) ، وفيه ما هو في ذم الزمان وأهله (٤٤). وكان من تلامذته

⁽٣٢) مرآة الجنان ٢٠١/٣.

⁽٣٣) النجوم الزاهرة ٥/١٠٨.

⁽ ٣٤) انفرد بذكر هذه الصفة عن عبد القاهر القفطي في أنباه الرواة ١٨٨/٢ وتابعه ابن مكتوم في تلخيصه ورقة ١١٢ .

⁽ ٣٠) انباه الرواة ١٨٨/٢ .

⁽٣٦) النجوم الزاهرة ٥/٨٠٨.

⁽ ٣٧) دمية القصر ١٧/٢ .

⁽ ٣٨) المصدر السابق

⁽ ٣٩) انباه الرواة ١٨٩/٢ .

⁽ ٤٠) المصدر السابق.

⁽٤١) معظم مصادر ترجمته.

⁽ ٤٢) تلخيص ابن مكتوم ورقة ١١٧ ، ومرآة الجنان ١٠١/٣ ، ومفتاح السعادة ١٧٨/١ ، والعقد المذهب ١٣١ ، وبغية الوعاة ٣١١ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٣٤٢/٣ ، وكشف الظنون ٢٠٢/١ .

⁽٤٣) البلغة في تاريخ أعمة اللغة ١٢٦

^(11) تلخيص ابن مكتوم ورقة ١١٢ .

المذكورين الواردين الى العراق والمتصدرين ببغداد على بن زيد الفصيحي ، وقد تثقف على هذا العالم جماعة وأخذوا ما أخذه من عبد القاهر (⁶⁰⁾ من هؤلاء التلاميذ ابو نصر احمد بن محمد الشجري الذي أخذ عنه كتاب «المقتصد» في النحو. (⁶¹⁾

(20) انباه الرواة ١٨٩/٢ ، وفوات الوفيات ٦١٢/١ ، وشذرات الذهب ٣٤١/٣ ونزهة الألباء ٣٣٤ . (٤٦) انباه الرواة ١٨٩/٢ .

انظر ترجمته في المصادر الآثية :

نزهة الألباء 3٣٤ - ٣٤٥ ، وانباه الرواة ، وقسم الترجمة <math>7٠٢ - ⁷ / ١٨٨ - ١٩٠ ، والنجوم الزاهرة <math>0/6 ، 0/6 ، ورقة 18.6 ، والنجوم الزاهرة 0/6 ، والمقد المذهب لابن الملقن (محطوط) بدار الكتب رقم 0/6 ، ورقة 18.7 ، وطبقات الشافعية للسبكي اليقظان 1.1/6 ، وفوات الوفيات رقم الترجمة 18.7 ، 1/2 ، 1/2 والعبر في تاريخ من عبر 1/2 وطبقات 1/2 ودمية القصر للباخرزي رقم الترجمة 1/2 ، 1/2 ، 1/2 ، 1/2 ومفتاح السعادة 1/2 ، 1/2 ، وبغية المفسرين للداودي رقم الترجمة 1/2 ، 1

مؤلفساته :

ذكر معظم من ترجم لعبد القاهر من القدماء آثارة كلها أو بعضا منها ، وكذلك فعل بعض من كتب عنه من المحدثين(١) ، ولكن عرض بعض هؤلاء لآثاره لا يخلو من المخلط وعدم الدقة(٢) ، وقد دفعني ذلك إلى ذكرها بالصورة التي أظنها أقرب الى الصحيح مع محاولة ترتيبها من حيث الموضوعات وزمن التأليف لأصل من ذلك الى موقع كتابه موضوع التحقيق منها .

كان عبد القاهر غزير التأليف فله مصنفات موزعة على علوم العربية والدين اذ ألف في النحو والصرف واللغة والعروض والأدب والبلاغة والتفسير وقد نشر بعض هذه الكتب وبعضها لا يزال مخطوطاً ، والقسم الآخر لا يعرف منها غير أسهائها .

ويمكن تفريق مؤلفات عبد القاهر على خمس محموعات:

الأولى: جموعة مؤلفاته النحوية واللغوية.

⁽١) انظر عبد القاهر الجرجاني ص ٣٠ – ٦٨ للدكتور بدوي ، وعبد القاهر الجرجاني ص ٧٥ – ٤٧ للدكتور احمد مطلوب .

⁽٢) على سبيل المثال ذكر الدكتور بدوي ان لعبد القاهر كتابا باسم ه التكلة ، ونقل ذلك عن القفطي في انباه الرواة . والصحيح ان كتاب التكلة هو لأبي على الفارسي ، وشرحه عبد القاهر بالجزء الصرفي من كتاب ه المقتصد ، ، والذي ذكره القفطي هو ان عبد القاهر كان اكثر توفيقا في شرحه للايضاح منه في شرح التكلة ، وانظر عبد القاهر الجرجاني ٣٣/٣١ للدكتور بدوي وانباه الرواة ١٨٨/٢ .

الثانية: مجموعة كتب خاصة بعلوم القرآن.

الثالثة: مجموعة مؤلفاته البلاغية.

الرابعــة: جموعة كتب في موضوعات أخرى، أو غير معروفة الموضوع.

الخامسة : مجموعة كتب نشرت على أنها له ، ولم تذكرها كتب التراجم بين

مصنفاته .

الأولى : المجموعة النحوية واللغوية :

لم تحدد كتب التراجم الفترة الزمنية التي كتب بها مصنفاته ولا بأي نوع من العلوم بدأ يكتب أو بأيها انتهى ، لكن القفطي (١) ذكر تاريخا معينا هوشهر رمضان سنة أربع وخمسين واربعائة تم فيه استنساخ كتاب المقتصد واجازة هذه النسخة من عبد القاهر نفسه . وهذا يعني أن المقتصد كتب قبل هذا التاريخ (٢) بفترة ليست قليلة هي الفترة الزمنية الواقعة بين الانتهاء من تأليفه وشهرته وبين مجيء احمد بن محمد الشجري لاستنساخه واجازته من عبد القاهر .

ولهذا التاريخ أهمية كبيرة اذ يمكن استخلاص دلالة تفصح عن بداية مؤلفاته ، وفي ضوء ذلك يمكن استنتاج المتأخرة منها ، ذلك ان « المقتصد » ، هو الكتاب الثالث الذي صنفه عبد القاهر لشرح كتاب أبي علي الذائع الصيت « الايضاح » فقد كان شديد الاعجاب بهذا الكتاب فألف عليه ثلاثة شروح : أولها كتاب موجز سهاه الايجاز . والثاني : كتاب كبير من ثلاثين مجلدا سهاه « المغنى » . وثالثها كتاب متوسط من ثلاث مجلدات هو « المقتصد » .

وأُفترض ان « المقتصد » هو آخر مؤلفاته النحوية واللغوية جميعا . فمن المعروف لنا

⁽١) انظر انباه الرواة ٢/٨٨/.

⁽٢) ظن الدكتور بدوي ان هذا التاريخ هو لكتابة المقتصد ذاته ، اذ قال وأم عبد القاهر كتابه في شهر رمضان سنة أربع وخمسين واربعائة وكتبه بخطه ، قرأه عليه من أوله الى آخره قراءة ضبط وتحصيل احمد بن محمد الشجري (انظر كتابه : عبد القاهر الجرجاني ص ٣١) والصواب ان هذا التاريخ لكتابة هذه النسخة لا لزمن التأليف .

أنه جاء بعد كتاب « المغنى » اذ في المقتصد اكثر من اشارة اليه ^(۱). وهذا لا يفسر لأول وهلة موقع كتاب الايجاز – الشرح الصغير لكتاب الايضاح – كما لا يحدد لنا أيضا زمن كتابة مؤلفاته النحوية الأخرى .

وبالنسبة « للايجاز » فمن المقبول تماما ان يكون أول شرح وضعه للايضاح اعتهادا على ما أشارت اليه كتب التراجم ، أولاً ولأن عبد القاهر لم يكن بحاجة الى أن يكتبه بعد أن شرح الايضاح بكتابيه المغنى والمقتصد .

وانسجاما مع هذا الفرض يمكن الحكم على مجموعة مؤلفاته النحوية الأخرى من حيث تسلسلها الزمني الخاص بها وكذلك من حيث موقعها بوصفها مجموعة من مجموعته النحوية واللغوية.

فكونها مجموعة يرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا ، فأولها : كتاب العوامل الماثة ، وثانيها : شرح له سهاه كتاب « الجمل » ، وثالثها : شرح للجمل سهاه كتاب « التلخيص » . والعوامل المائة أصغر كتبه التي بين أيدينا بل لعله أصغر كتبه على الاطلاق ، فهو لا يتجاوز بضع صفحات عدد فيه باقتضاب شديد العوامل جميعها من أسهاء وأفعال وأدوات ، اللفظي منها والمعنوي . دون شرح او استزادة فهو أقرب ما يكون تعدادا لعناوين العوامل ليس الا . ثم عمد الى شرحه باقتضاب بكتاب الجمل وشرح هذا بكتاب إلى الله المناوين العوامل ليس الا . ثم عمد الى شرحه باقتضاب بكتاب الجمل وشرح هذا بكتاب « التلخيص » .

ان طريقة تأليف هذه المجموعة توضح لنا أمرين: أولها يؤيد ما ذهبنا اليه من ان الايجاز يسبق من حيث زمن التأليف المغنى والمقتصد فهو يبدأ بالمؤلف الصغير. وثانيها: امكانية تحديد زمن هذه المجموعة بكونه يأتي بعد زمن تأليف المجموعة الأولى. ودواعي هذا الافتراض ان مجموعة الايضاح هي - استنتاجا لما عليه المقتصد وكونه اختصارا للمغنى - عرض مستفيض لآرائه النحوية واللغوية ، في حين أن مجموعته الثانية - وتحت أيدينا منها « العوامل المائة » و « الجمل » - لا تشتمل على أية آراء أو أفكار وانما هي

انظر المقتصد ص ۱/۱ و ۱۲۸ و ۳۵۰

عناوين وأبواب موضوعات. فمن البعيد على الذهن ان يكون قد كتب هذه المجموعة بعد كتابته لمجموعة شروح الايضاح. فالمرء عادة يبدأ الكتابة بالأفكار العامة التي يكونها في باب من أبواب المعرفة ، وعندما تتعمق معرفته وتتسع يعاود كتابة أفكاره مع ما أستجد لديه من آراء وتحليلات ، وهذا ما أظن أن عبد القاهر قد فعله . ومن المفيد أن نذكر هنا ان عبد القاهر المح الى هذه الفكرة حينا شرح الفرق بين التشبيه والتمثيل فقال : أعلم أن عبد القاهر المح الى هذه الفكرة حينا شرح الفرق بين التشبيه والتمثيل فقال : أعلم أن معرفة الشيء من طريق الجملة (أي الفكرة العامة) غير معرفته من طريق التفصيل »(١) ... فأنا نعلم أن الجملة أسبق الى النفوس من التفصيل .. ولذلك قالوا النظرة الأولى حمقاء — وقالوا : لم ينعم النظر ولم يستقص التأمل .(٢)

وعلى هذا تكون مؤلفاته النحوية واللغوية بحموعتين هما من حيث الترتيب الزمني وموجبات التأليف كالآتي .

أ) مجموعة العوامل الماثة وشروحها :

العوامل المائة (۳): وهو كتاب صغير سبقت الاشارة الى موضوعه وحجمه. وقد طبع عدة طبعات. وهو مشهور متداول وقد سهاه صاحب كشف الظنون « الجرجانية » (۱۶)

كتاب الجمل: وهو شرح لكتاب العوامل المائة وهوكتاب مختصر أيضا ، وقد وصفه
 صاحب كشف الظنون وذكر أسهاء من قام بشرحه من النحاة .(٩)

⁽١) اسرار البلاغة ١٨٠.

⁽٢) المصدر السابق ١٨٤.

⁽٣) انظر: فوات الوفيات ٦١٣/١ ، والعقد المذهب ١٣١ ، ونزهة الألباء ٤٣٥ وطبقات الشافعية للسبكي ٢٤٧/٣ ، وطبقات المفسرين للداودي ٣٣١/١ ، وبغية الوعاة ٣١١ (سماه العوامل المائة في التصريف. . ولعله أراد: العوامل المائة والعمدة في التصريف. .

⁽٤) انظر كشف الظنون ٢٠٧/١ . ٩١٧٩/٢ .

 ^(•) انظر كشف الظنون ٦٠٢/١ . وانظر أيضا مفتاح السعادة ١٧٧/١ وانباه الرواة ١٨٩/٢ ، وفوات الوفيات العالمية ١٣٣/١ ، والعقد المذهب ١٣٦ ونزهة الألباء ٤٣٥ ، وشذرات الذهب ٤٢٠/٣ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٣٤٣/٣ ، وطبقات المفسرين ٣١٥ ، وقد نشر الكتاب مؤخرا في دمشق .

٣) كتاب التلخيص:

وهو شرح لكتاب الجمل المتقدم. وهو من كتب عبد القاهر المفقودة فلم تشر فهارس المخطوطات التي بين أيدينا لنسخة منه. لكن بعض المصادر ذكرته بين مؤلفاته .(١)

ب) المجموعة الثانية: مجموعة شروح كتاب الايضاح:

٤) الايحاز:

وهو شرح مختصر لكتاب الايضاح . وقد انفرد صاحب كشف الظنون(٢) بذكره وقال ان أوله الحمد لله الذي تظاهرت علينا الاؤه ، وهو من كتبه المفقودة أيضاً .

ه) المغنى في شرح الايضاح:

وهو شرح طويل لكتاب الايضاح قيل انه وضعه في نحو ثلاثين بجلدا(٣). وأشار عبد القاهر في المقتصد الى هذا الكتاب ثلاث(٤) مرات ووصفه في مقدمة المقتصد فقال « وذكرتم ان ما عملت فيه – اي في الايضاح – من الكتاب الموسوم بالمغنى لا يطول باع كل أحد لبلوغ رتبته وتسنم ذروته لاشناله على مسائل جمة وفصول ممتدة ، اذكان أكثر الغموض فيه ان احصن ما بذلت له وقتى من وثبة الأيام ، وتصرف الأحوال ، لأن جميع ما يدخل في جملة الانسان يألف للفناء والزوال ومعرض لحبالة الزمان .(٤)

⁽١) انظر: انباه الرواة ١٨٩/٣ ، وفوات الوفيات ١٦٣/١ ، والعقد المذهب ١٣١ ونزهة الألباء ٣٥٥ وشذوات الذهب ٣٤٠/٣ ، وطبقات المفسرين /٣٣١ .

⁽۲) انظر ص ۲۱۲/۱.

 ⁽٣) انظر المصدر السابق وانظر أيضا: فوات الوفيات ٩١٢/١ ، والعقد المذهب ١٣١ ، ونزهة الألباء
 ٤٣٤ - ٤٣٥ ، وبغية الوعاة ٣١١ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٣٤٣/٣ وطبقات المفسرين للداودي
 ٢٣١/١ .

⁽٤) انظر مقدمة المقتصد و جـ ١٢٨/١ و ٣٥٥.

٦) المقتصد في شرح الايضاح:

وهو شرح متوسط لكتاب الايضاح ^(۱) اختصر فيه شرحه السابق له بكتاب المغنى . وهو موضوع التحقيق وسوف اعرضه في الفصل الآتي من هذا البحث .

٧) المقتصد في شرح التكلة:

وهو القسم الثاني من كتاب « المقتصد » والخاص بشرح كتاب « التكملة » لأبي على الفارسي وهو يذكر عادة مع كتاب المقتصد في شرح الأيضاح وهو مقتصد من مثله على ما أسماه ... ولما تبرع في التكملة لم يقصر بنسبته الى ما عهد منه فلو شاء لأطال . (٢)

وقد بحثت في دراسة مفصلة حين اعدادي لرسالة الماجستير علاقة كتاب « الايضاح » بكتاب « التكلة » فوصلت الى انهما كتابان مستقلان (٣) ، وعلى هذا يكون كتابا « المقتصد في شرح الايضاح » ، و « المقتصد في شرح التكلة » مستقلين ايضا لأن الأول يعالج موضوعات نحوية ، والثاني يبحث في موضوعات لغوية .

٨) العمدة في التصريف:

وهو من كتب عبد القاهر التي لم تصل الينا ولا نعرف الا ما أشارت اليه كتب التراجم (٤) ، من أنه أحد مصنفات عبد القاهر، واسمه يوضح انه خاص بموضوعات الصرف.

الثانية: مجموعة كتب خاصة بعلوم القرآن:

وهي مجموعة من المصنفات حول شرح سور من القرآن او هي شرح لكتب تبحث

⁽١) مقدمة والمقتصده.

⁽٢) انباه الرعاة ١٨٩/٢.

 ⁽٣) انظر الجزء الخاص بالدراسة من رسالة الماجستير وهي بعنوان «كتاب التكملة » لأبي على الفارسي « دراسة وتحقيق » ص ١٥٠ وما بعدها .

⁽٤) انظر كشف الظنون ١١٦٩/٧ ، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ ، وفوات الوفيات ٦١٣/١ ، والعقد المذهب ١٣١ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٣٤٢/٣ وطبقات المفسرين للداودي ٢٣١/١ .

في علوم القرآن ولا يمكن معرفة مضامين هذه المجموعة أو الحديث عنها لأن أيا منها لم يصل البنا.

ويلاحظ في هذه المجموعة السمة ذاتها في مؤلفات عبد القاهر وهي وجود أكثر من مصنف في موضوع واحد. وهذه المجموعة هي :

٩) شرح الفاتحة : وصف هذا الكتاب في فوات الوفيات بأنه في مجلد واحد^(١) ولا نعرف عنه أكثر من ذلك .^(٢)

١٠) اعجاز القرآن الكبير:

وهو شرح لكتاب اعجاز القرآن من تأليف أبي عبد الله محمد بن زيد الواسطي المتوفى سنة ٣٠٦ فقد شرحه عبد القاهر – كما ذكرت كتب التراجم – شرحين أولها وسماه المعتضد (٣) والآخر صغير. وقد أشارت بعض الكتب (٤) لهذا الكتاب باسم اعجاز القرآن ، وبهذا الاسم ذكره القفطي ووصفه بأنه دل على معرفته بأصول الملاغات ومجاز الايجاز . (٥)

١١) اعجاز القرآن الصغير:

وهو شرح آخر صغير لكتاب اعجاز القرآن لأبي عبد الله الواسطى الذي تقدمت الاشارة اليه .^(٦)

الثالثة: مجموعة مؤلفاته البلاغية:

تعد مؤلفات عبد القاهر البلاغية من أهم ماكتب في هذا الفن قديما ومنها جاءت

⁽۱) انظر ۲۱۳/۱.

⁽٢) المصدر السابق وشذرات الذهب ٣٠٠/٣ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٣٤٣/٣ وطبقات المفسرين للداودي ٢٣١/١ . ٣٣١/١ .

⁽٣) انظر كشف الظنون ١١٠/١ ، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ ، وبغية الوعاة ٣١١ ، وطبقات المفسرين للداودي

⁽٤) انظر العقد المذهب ١٣١ و، ونزهة الألباء ٤٣٥.

⁽٥) انباه الرواة ١٨٩/٢.

⁽٦) انظر كشف الظنون ١٢٠/١ ومفتاح السعادة ١٧٧/١، وطبقات الشافعية للسبكى ٣٤٢/٣، وطبقات المفسرين للداودي ٣٣١/١ وبغية الوعاة ٣١١.

معظم أسس علم البلاغة ، وبسببها عرفه المحدثون بلاغيا أكثر منه نحويا لأن هذه المؤلفات نشرت وطبعت مرارا وهذه المؤلفات هي :

- ١٢) أسرار البلاغة.
- ١٣) دلائل الاعجاز.

وقد ناقش الكتابين وعرض لما فيهما معظم من كتب عن عبد القاهر من المحدثين كما ناقش هؤلاء قضية اي الكتابين أسبق من الآخر ، وقد رجع بعض الباحثين ان يكون أسرار البلاغة بعد دلاثل الاعجاز .(١)

وأرجح أن يكون دلائل الاعجاز ألف بعد أسرار البلاغة بل لعله آخر كتبه على الاطلاق .

فهو يمثل من حيث الأفكار منهى التجريد الذهني ، وهو من حيث موضوعه مزيج خصب لتفاعل الأفكار النحوية والبلاغية والدينية وهذا يعني أن أراءه في هذه الموضوعات قد اكتملت ونضجت – بعد ان ألف في كل منها كتبا مستقلة – فاستطاع أن يجد الصلات التي تربط بين هذه العلوم . وهذه سهات العالم الفيلسوف وهي ايجاد العلاقات الكلية بين علوم عصره التي تبدو متباعدة عند غيره . فالكتاب هو خلاصة ناجحة لأرائه بعد رحلة علمية شاقة . يضاف الى ذلك ما في الكتاب من غاية دينية فهو في الأساس دفاع عن اعجاز القرآن فأحسن ما يطمح له رجل على ورع ودين – كما وصفته مصادر

⁽١) قال بذلك الاستاذ خلف الله في بحثه : من الوجهة النفسية ص١٠٧.

وأيده الدكتور بدوي في كتابه عبد القاهر ص ٦٦ وقال : ونحن من جانبنا نؤيد هذا الترجيح مضيفين الى ما ذكره من القرائن انه عندما عرض للجناس والسجع في كتابه دلائل الاعجاز مبرهنا على أن الجال فيها لم يكن لأمر يرجع الى اللفظ قال : والقول فيا يحسن وفيا لا يحسن من التجنيس والسجع يطول ولم يكن غرضا من ذكرهما شرح أمرهما (دلائل الاعجاز ص ٢٠١ - ٤٠١) ثم قال الدكتور بدوي : ه ثم رأينا في أسرار البلاغة يعرض الجناس والسجع عرضا مفصلا لها وبخاصة التجنيس فلو ألف أسرار البلاغة قبل الدلائل لاشار الى أنه يعرض الجناس والسجع عرضا مفصلا لها وبخاصة التجنيس فلو ألف أمرار البلاغة قبل الدلائل لاشار الى أنه تام بذلك في موضع آخر » . وهذه ليست بالحجة القوية فقد رأينا أن من سمات عبد القاهر في التأليف انه يعاود الكتابة في موضوع بعينه أكثر من مرة دون ان يلزم نفسه غالبا بالاشارة . فالأساس في مجموعتيه النحوية يقوم في كل منها على موضوع بعينه وكذلك في مجموعة مؤلفاته الخاصة بعلوم القرآن .

ترجمته – ان يربط تحليلاته وأراءه المعرفية بسند اعتقادي . اذ من المعروف ان المشاعر الدينية ترتكز على العقل والتفكير والتأمل في أواخر عمر الانسان – وبالأخص المفكر – أكثر مما تكون في سنى شبابه حيث تكون سيطرة العواطف أكبر وتأثيرها أقوى .

فالقريب الى الذهن أن يكون عبد القاهر كتب مؤلفاته النحوية أولا – وقد اشرنا الى ما يؤيد كون هذه مبكرة من ناحية التأليف – ثم عرج على البلاغة فألف فيها بوصفها فنا تطبيقيا كتابه أسرار البلاغة ، ثم انتهى الى أن يؤلف كتابا بجمع خلاصة أرائه في كتبه المتقدمة وموضحا حقيقة اعجاز القرآن ومدافعا عن مشاعره الدينية الشافعي المذهب ، والمتكلم على طريقة الأشعري .

فطابع الكتاب الذي ينهج نهج التجريد الذهني والربط الكلي بين الجزيئات من المعارف غايته الدينية كلها دلالات تحكم بتأخره من حيث زمن التأليف عن أسرار الملاغة .(١)

والكتابان معروفان اذ نشرا وطبعا عدة طبعات.

الرابعة : مجموعة كتب في موضوعات أخرى ، أو غير معروفة الموضوع .

18) كتاب العروض: لا نعرف عن هذا الكتاب غير اسمه الذي يدل على انه في العروض وقد انفرد بذكره ابن شاكر.(٢)

١٥) كتاب المفتاح: وهو غير معروف من حيث موضوعه وهو أيضا من كتب عبد القاهر
 المفقودة ولكن ذكرته بعض المصادر واحدا من مصنفاته .(٣)

 ⁽١) يفهم من عرض الدكتور زكي نجيب محمود في كتابه المعقول واللامعقول في تراثنا الحضاري مايفيد تأخر أسرار
 البلاغة زمنيا عن دلائل الاعجاز عن طريق مناقشة بعض الأفكار المشتركة في كلا الكتابين ، انظر ص ٢٥٩ .

⁽٢) انظر فوات الوفيات ٦١٢/١.

⁽٣) انظر المصدر السابق ٦٦٣/١، والعقد المذهب ١٣١ و، وشذرات الذهب ٣٤٠/٣، وطبقات الشافعية للسبكي ٣٤٢/٣، وطبقات المفسرين للداودي ٣٣١/١، وكشف الظنون ١٧٦٩/٢.

وله جملة من الأفكار أثبتها في مجلد هو «كالتذكرة» له لم يستوف القول حق الاستيفاء في المسائل التي سخرها . ومع هذا فان كلامه وغوصه على جواهر هذا النوع بدل على تبحره وكثرة اطلاعه» .(١)

الخامسة مجموعة من الكتب نشرت على انها له ولم تذكرها كتب النراجم بين مصنفاته :

١٧) الرسالة الشافية: (١)

وفيها تفسير وتعليل لقضية اعجاز القرآن ، وعدم مقدرة العرب على معارضته او تقليده . واعتمد محققاها في نشرها على كونها ضمن «مجموعة» مخطوطة بدار الكتب . والأرجح فيها أنها ليس مؤلفا مستقلاً لها بل هي جزء مقتطع من كتاب دلائل الاعجاز فهي مشابهة له في الموضوع وطريقة العرض . ويؤيد ذلك وجود عبارة صريحة على صفحتها الأولى وبخط الناسخ وهي «هذه الرسالة خارجة من كتابه الموسوم بدلائل الاعجاز . (٣)

1A) المختار من دواوين المتنبي والبحتري وأبي تمام: وهي مجموعة شعرية نشرها الاستاذ عبد العزيز الميمني ضمن كتاب الطرائف الأدبية. وهناك شك كبير في أن تكون هذه المجموعة الشعرية من اختيار عبد القاهر، بل أن ناشرها نفسه ذكر في مقدمتها « وهذا الاختيار لا أعرف أحدا يكون يعرفه أو يذكره في عداد تأليف الشيخ » . (٤)

ورجح الاستاذ الميمني كونها لعبد القاهر لظن مفاده «أنه حاول أن يقلد فيه استاذه » القاضي أبا علي الحسن بن عبد العزيز الجرجاني صاحب الوساطة وبلدته وخصيصه ه (٥) والناشر يرى أيضا ان هذا الاختيار بعثه على مطابقة الوساطة فانه

⁽١) أنباه الرواة ١٨٩/٢.

 ⁽٢) نشرت هذه الرسالة ضمن كتاب بعنوان « ثلاث رسائل في اعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر
 الجرجاني . بتحقيق محمد خلف الله و د . محمد زغلول سلام مطبعة دار المعارف بمصر .

⁽٣) ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ص ١٧.

⁽٤) الطرائف الأدبية ١٩٨..

⁽٥) المصدر السابق.

على مذهب شيخه في تقديم أبي الطيب على الطائبين ثم تقديم البحتري على أبي أبي مام » .(١)

والأمر بمجمله – في رأينا – لا يشكل توثيقًا لكون هذا المختار من وضع عبد القاهر ولا سيا أن أساسها يعتمد على تلمذة عبد القاهر للقاضي الجرجاني وهو أمر يحوطه شك كبير كها تبين من مناقشته التي تقدمت .

⁽١) المصدر السابق.



مؤلفاته النحوية - كتاب المقتصد في شرح الايضاح:

الحديث عن عبد القاهر نحويا يستلزم التنويه بماكتب في هذا الاتجاه، ومؤلفاته النحوية تنتظم في مجموعتين محددتين:

ا**لأولى** : مجموعة العوامل المائة وشروحها .

والثانية: مجموعة شروح الايضاح.

والمجموعة الأولى – وبين أيدينا منها العوامل الماثة وكتاب الجمل – ليس فيها آراء خاصة أو افكار تثير المناقشة أو تدعو الى الجدل او التأمل وانما هي ذكر لأبواب أو عرض لرؤوس موضوعات فحسب.

وأما المجموعة الثانية وهي مجموعة شروح الايضاح - فأولها الايجاز وهو من كتب عبد القاهر المفقودة ، وآخرها كتاب المقتصد في شرح التكلة ، وموضوعه الصرف واللغة ، ويتبقى منها الكتاب المخصص لموضوعات النحو وهو كتاب المقتصد في شرح الايضاح . وعلى هذا يكون الحديث عن عبد القاهر نحويا - بالضرورة - هو الحديث عن كتابه هذا .

ولا يفوتنا ان ننبه هنا الى أن في كتاب دلائل الاعجاز اشارات نحوية بالغة الأهمية لكن الكتاب - مع ذلك - لم يكن كتابا مخصصا للحديث عمن موضوعات النحو مستقلة قدر ما هو دفاع عن النحو بكونه بابا عظيم الأهمية من أبواب المعرفة اللغوية ، ودعوة عالية الصدى للاهتام بفهمه ومعرفة أسراره لأن في ذلك مدار البلاغة التي هي في جوهرها وحقيقتها - كما يرى عبد القاهر - توخى معاني النحو.

وكان عبد القاهر لا يمل من الاشارة في دلائل الاعجاز الى أن الاختلاف في المبنى النحوي يتبعه اختلاف في هيئة المعنى وأبعاده ، وضرب لنا مرات عدة أمثلة لجمل تبدو لأول وهلة انها ذات معنى واحد مثل زيد منطلق ، وان زيدا منطلق ، وان زيدا المنطلق ... الخ لكن من يعرف أسرار النحو ويدرك معانيه يرى بينها فروقا واضحة في المعانى .

لكن كل هذا لا يدفع للقول بأن الكتاب دفاع عن فكرة عامة متسعة أكثر منه عرضا لموضوعات النحو وشرحا لأبوابه . وهكذا يظل كتاب المقتصد في شرح الايضاح هو الكتاب الوحيد من كتب عبد القاهر التي بين أيدينا وعاءً لأفكاره عارضا فيه بتفصيل مناسب كل أبواب النحو المختلفة متابعا الأبواب التي تكلم عنها أبو علي في كتابه «الايضاح» وهي تغطي جميع الأبواب النحوية التي استقر النحاة الأوائل على اثباتها .

سبب التأليف:

كتاب « المقتصد » هو أحد الكتب الثلاثة التي ألفها عبد القاهر شروحا للايضاح ، فلقد كان ظهور هذا الكتاب مدعاة لاهمام كثير من النحاة .(١)

ولعل في تلك القطعة الشعرية التي نظمها بعض الناس(٢) وهو يصف كتاب الايضاح صورة لما قوبل به هذا الكتاب عند تداوله :

وصل الغــــدة لفهمه برواح حمل الكتاب يلجه بالمفتاح شهـد الرواة لها بفوز قـداح من علمه بهرت قوى الامداح ويحل مشكلـــه بومضة واحى وأتى فكان النحو ضوء صباح

اضع الكرى لتحفظ الايضاح هو بغية المتعلمين ومن بغى لأبي على في الكتاب أمامة يفضى الى أسراره بنواف ليخاطب المتعلمين بلفظ مضت العصور فكل نحو ظلمة مضت العصور فكل تحو ظلمة

⁽١) انظر كشف الظنون ٢١٣/١ وفيه ذكر للذين شرحوا الايضاح أو شواهذه

⁽٢) هو أبو الحسن على أحمد بن خلف النحوي. انظر معجم الأدباء ٢٤٧/٧.

أوصى ذوي الاعراب ان يتذاكروا بحروف في الصحف والألواح فاذا هم سمعوا النصيحة انجحوا ان النصيحة غها لنجاح ولسنا هنا بصدد مناقشة كون الايضاح يستحق مثل هذا الاهتمام أولا فالكتاب من كتب الأصول النحوية المقتضبة التي ألفت أساساً لتعلم النحو لا للتوسع أوالتعمق في فهم خفاياه. والايضاح ذاته الف خاصة لتعلم أبناء أخي عضد الدولة.

ولهذا يبقى شغف عبد القاهر بالكتاب وبذل كل هذا الجهد والعناء في خدمته امرا غريبا نوعا ما ومدعاة للتساؤل والحيرة . وقد يكون للصلة التي ربطت عبد القاهر باستاذه أبي الحسين تأثير في ذلك فأبو الحسين – كما هو معروف – كان تلميذا لأبي علي وابن أخته ، فربما يكون اهتام عبد القاهر بالايضاح كل هذا الاهتام من باب الوفاء لأستاذه أبي الحسين ، وحفاظا على امتداد مدرسته . ورواية المقتصد جاءت موضحة لهذا الامتداد ، فهي كما في مقدمة الكتاب : قال الشيخ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ، أخبرنا الشيخ أبو الحسين محمد بن عبد الوارث قال : أخبرنا الشيخ أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار رحمه الله فقال :

غير ان السبب الداعي لتأليف المقتصد يتجاوز اعجاب عبد القاهر بكتاب الايضاح إلى سبب آخر وهوطلب أحد الناس من عبد القاهر ان يؤلف هذا الكتاب ، ولم تذكر لنا المصادر اسم هذا الشخص ، وليس هناك ما يدل عليه ، ونحن نعرف عن عبد القاهر انه كان قد اتصل بأشخاص كثيرين منهم أستاذه أبو الحسين ، والوزير نظام الملك ، كما امتدح عبد القاهر بشعره أبا عامر الفضل بن اسماعيل الجرجاني وذكر من تلامذة عبد القاهر على بن زيد الفصحي ، ولا يمكن القول بترجيح اي من هؤلاء على أنه خلك الشخص بل على العكس هنالك من الأسباب ما يرجع استبعاد اي منهم ، فأبو الحسين مات قبل زمن تأليف الكتاب ، لأن عبد القاهر يورد اسم أستاذه دائما متلوا بعبارة « رحمه الله » ولم يثبت لدينا ان لأبي عامر علاقة بالنحو ، كما أن صلة عبد القاهر بنظام الملك متأخرة عن تأليف الكتاب ، اذ انه ألف قبل سنة ٢٥١ في حبن ان نظام الملك استوزر بعد ذلك (١) أما استبعاد كون الشخص تلميذا لعبد القاهر فلان مافي المقدمة الملك استوزر بعد ذلك (١) أما استبعاد كون الشخص تلميذا لعبد القاهر فلان مافي المقدمة

⁽١) كانت مدة وزارة نظام الملك سبما وعشرين سنة ، وكان قتله سنة ١٥٥ هـ، أي أنه استوزرسنة ٤٥٨ هـ، أنظر أخبار الدولة السلجوقية لصدر الدين الحسيني/٦٧.

يرجح ذلك ، فهو يحدد لعبد القاهر طريقة التأليف وأسلوبه ونهجه ، وهذا لا يكون من تلميذ لأستاذ مثل عبد القاهر .

ويبدوان هذا الشخص كان على معرفة بالنحو فهوينتقد – على لسان عبد القاهر – كتاب المغنى – الشرح الكبير للايضاح – كما يتضع ذلك من مقدمة المقتصد ففيها قال عبد القاهر مخاطبا هذا الشخص: وعرضتم علي – أيدكم الله – رغبتكم في كتاب الموسوم وتحققه ، وتحصيل معانيه ونكته وذكرتم ان ما عملت فيه من الكتاب الموسوم بالمغنى لا يطول باع كل أحد لبلوغ رتبته ، وتسنم ذروته ، لاشتماله على مسائل جمة ، وفصول ممتدة ... »(١)

ثم يحدد هذا المخاطب ملامح الكتاب لعبد القاهر فرأيتم الرأي أن املي عليكم كتابا متوسطاً يفضي بمتأمله الى أغراض هذا الكتاب ، ويعقد منه ومن هذا العلم نسبا ، ينفى عن طبعه وحشة الأجانب وتعدية أنس المحالس والمناسب ، ويلبن له جانبا من عويصة ، ويهديه الى مصعب طريقه ، حتى يتوصل منه الى طلب الغاية ، ويطلع منه نجم السعي للنهاية » (٢)

ويذكر لنا عبد القاهر استجابته لهذه الرغبة ويحدد بدوره نهجه في التأليف باختصار شديد « فوجدت الميل الى ما يعمر معالمكم ويشمن مساعيكم اذهب في سبيل المرؤة والكرم واشد مناسبة للسجاحة والشيم ، فأنا أذكر بحول الله ما يكشف عنه ظلمة الأشكال ، ويفيض عليه نور البيان ، ولا أتعدى المقدار الذي يشتمل مقاصده ، وما يفتقر اليه من الفروع والأصول . (٣)

وزمن تأليف الكتاب فهو في باكورة حياة عبد القاهر العلمية ، ولكنه ليس أول كتبه ، فهو يأتي في آخر ،ؤلفاته النحوية وقبل كتاب المقتصد في شرح التكملة ، وسبق أن قطعنا بأنه قد ألف قبل سنة ٤٥٢ بفترة مناسبة ، فقد حصل أحد العلماء على نسخة من الكتاب ، كتبت في تلك السنة بخط عبد القاهر نفسه .

⁽١) مقدمة المقتصد.

⁽٢) مقدمة المقتصد.

⁽٣) مقدمة المقتصد.

لَدُورَ لَكَ الزَّيدِ أَنْ إِنْ أَنْ أَوْدُ أَوْ النَّا لِمُرْدَ وَإِنِهِمُ عَلَامُهُمُ فَلُوكِ أَنْ أَنْ أَلِ مُرْوَعُ عَبِرْ بِالابِدَ إِلَوجِبِ أَنْ تَوُلِ فَلِي إِلَيْهِ إِنْ أَنْهِمْ الْمُؤْمِدُ النَّكُونِ فَنِي الْم مُرُوعُ عَبِرْ بِالابِدَ إِلِوجِبِ أَنْ تَوُلِ فَلِي إِلَيْهِ إِلَيْهِمْ الْمُؤْمِدُ النَّكُونِ فِي النَّكُونِ عُلِيَّة كَمَا يُونِ إِذَ المَلْتِ أَيْتُومُ الزَّيدِ لِلْ الْحَدُونَ الْمِنْ النَّاسْمُ النَّا الْمُونَ وَرَد افله وروع والمروز ويدمننا وقام حكم المفارمات المحاليه والأهمفرو ذِ أَبُوعِ إِن مِ إِيرَتَعْعَ بِالانِتِلَامِ قُولَ مَ كُلُّ فِلْ وَصَيِعَتُهُ وَكُلُّ وَضَعِ بِالْانِتَلَامُ وَأَلَّكُ أَعْلَمُ قُرْبِكَ وَحَدْزَ خَذِفُ الْمُؤْرِثِيلُ طَالِلْلَامُ وَكَازَمُ عَيَّ الْوَاءِ كُمُّذُ مَعِ فَالْأَنْ نرحيا طالكلام وكان عاله او كمنتن فال راعلم ائتولهم كأرجل فوق بالابتلاء وضيعته معطوف أكاك وتحابيها يُركُلُ ولِ وَصَعَبْ مِنْ عُولًا إِلْوَمَتُورُونَا إِلَا اللَّمِ لَكُوا وَالْمِ الْزُو رور دارجل و صعبه مسعور المراق المارية المراق المرا وْقُلْنَ فِرْوَحْ لِاللَّكِ خَيْمَةُ وْقَلْكَ اسْ وْلَانَ الْفَالِيَالِ فالدضم الازرازي والكادف الكراف والماعناه الإجلاا بناطاه مزالحوة ولنظ الجرفة يؤاك في إلى التي يُحرف البداع عندواد وامّا فراد أنت أع ؠؙؾؾؙ؞ؙڵٳؖڂڹؽؠۄۯڿؖؽؙٲڶۧؾؙڡۜڹؾۯؖٷٵڡ۫ڵڂڔٛٷۅۯ۫ۘڸۮؙۺڟٵٳڿؠۅٷۻۯڣؙ ؞؞ؙؙۯؽڮڬٵڹٞڽٳٳڮڹڔڂڔڣڶٮڶٷڷڰڮۄٷڵۯڶڴؿؙٲۺ۫ٵۼڵ؋ڡۼۯؖڗڮڮٳػٳۯڹٞٷڮڮڸ لت الكلاء اظاهرم اجريبة بجرى فولك من العدم في ملانط و والعدة المراكة المراكة من المراكة و من والمراكة من المراكة و المراكة المراكة المراكة و المراكة المراكة و وكر باكراك

عُدِ الْمُكْدِم الروالمنعَمِ الْمُرْتِ الْمُدِينَ الْمُدَالَةُ مُرِالَكُمُ وَفِيدِ الْمُصْوالِيَ كَالْكُهُ إِنْ مِرْرَتُ وَعِلْ مُنْ وَوَوَالْمَدُمُ وِالْعِدَمْ سَكِيَا إِزْعِلَ الْمُعْتَوَا وَالْمَازَوَ لِلْأَوْلَالَ مرد تُورِ الْمُعْتَبُوهُ وَوَزَيِلُ فَأَن فَعَتَ مِرَاهُ فَقَلْتَ سِرَالْمِنْ أَرْدُالُولَ مِكَالَ وَعَلَيْكُ وَاللَّهِ وَاللَّهُ وَاللَّالِي اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّ وسَنُ أَنْ خَبُواً لَهُ إِمْ عَنَدُمُ الْمَوْلِكُ فِي الْمُورَةُ وَمَرْ فِي الْمِرْدُونَ وَمَرْ فِي اللَّهِ وَمُ هزال وجه منتَى العنز إذ النف ومروق وكي والعدم مستروان وبين أن وَوْلَ إِلَا عَرْلُ وَلَا عَالَ وَالْ وَالْ سَيْتَ وَصَيْبُوا بَهِي بِعِدالانْبَانَ التَّهِي المِنفِ للَّهُ اللَّهِ الْمُوالِدِينِ مَنْ اللَّهِ الْوَيْ الكَلْمَانُ مُرَاثُ وَ إِنَا لَعِدَمُ سَوَا إِلْكُمْ مَا مَا اللَّهِ عَرِيلًا لَمِمُ العَصْلَةُ عَلَيْهِ أَلْمَ يَمُ وَاللَّهِ مِنْ أبؤعا ومابزنقع بالأبترا تولهم زبر أفنون وعمرة لأتكومة فزيك كفنا برتفع بالابتلاء والاحرف القبد فسأل سنفنا الإمام إنوكي اعدام از الاعروالية يكونان المعل فيذبغ انضح الاسكرائه وبمهز والترب وْيِدَّاوِلْ نَصْرِبْعِمَ الْوَرْيَا أَصْرُبُه وَعِيَّ الْا تَكُونُهُ لَأَمَّالِ الصَّبِيدَ الضَّالَ النَّفِيل و الله المنظمة المنافعة ولانضرب زيالانضربه واذار فعن لمن وكرا أضربه وعرم لانكرنده وَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِن عُلَامِهُ اللَّهُ وَلَيْسَ وَاللَّهِ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّاللّ [والنَّانِ (وَوَيَا لا مُعْلِيمِهُ لَا لِنَّهِ السَّمِيعِ للنَّهِ اللَّهُ فَا لَكُمُ اللَّهُ فُورِي الْمَعْلِم عِلْمَا إِنْ الْمَعْلِ الْمَعْلِ الْمَا مِن اللهِ مِن اللهِ عَلَيْ فَصَرِتْ زَيْدًا نِهَا يَهَا مِن الاثم وَ اداكالَ إِلَا اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ مَا اللهُ عَلَيْكِ فَصَرِتْ زَيْدًا فِيهَا مِن اللهِ مَا الكالْ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَل وَجِهُ أَنْ مُنْذِعُ الْبَعْلَ ذَا نَصِهِ إلامرُوهِ بُوضَى الكَافَاقُلَت زَيْدُ صُرُبِتُ ٱمْتَكَاكُ ن تُولِ مَلَ أَرَبُكُ مُضْرِه وَ إِذَا مَلْتَ رَبِيدُ أَصَرِيْهُ لَيِسْكِمَنَاكُ أِنْ وَلَ مَا إِنْ رَبُّهُ مِنْ مِنْ مِنْ مَعْيَ الأمروات ادا أَجْالُ فَ وَكُ وَيُدَا فَرُنُهُ أَنْ وَصَ مَوفَع الاَمْمُ فِعِلاً لاَ يَعَعْمُ وَفِيمَ إِنْ وَأَبِضًا فَإِنَّ الْخَبرا صَلَّهُ وَالدِفْل. المسترق والكدف وليم الهمو والنزع كذلك كالكائلة متعد بقا أزع والإيراؤنا وصرفت اؤكد المارية النواف وللم ولا أصن والمناف المناف ال اصْلَرْ النوكِ سُنَبِرُ كَتُولَدُ نَعَلَعُ المليكَة بِوَدُاوُ وَعَلِيمَ مِنْ كُلِنَا بِسَلَامِ عَلَيم الدينَ اوْنُ سُادِمُ من وذلك لَنْ عَن فَولا لَا سَرْنِي الرِّيدِ المانسكين جداد والوحة الدائ يغربره وادات

والمنافع المراجع المتعادية المتعادية خون و العلى المعرفي أو والقابل أن تكافر العلى المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة ا عنى المعلى الرقيق القاب المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة والمعالمة والمعالمة والمعالمة المعالمة ال المارين فيواك المائية وترت به جوال ركال مراف بها النيف وتيا مورف بدي المالة والتراك المُنْ اللِّهُ وَمُولِونَا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّاللّمُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا ورون به خدور والبيان فل الحارية ورت به به و في لل خراعة أولين الما و الكامية الما وَ إِن عَالَيْهِ عِنْ وَهُمَا مِنْ الْإِنْ مُمَّا وَالْمَارِ وَمَن إِنْ أَيْهِ مِنْ الْأَلْفِي مِنْ الْأَلْفِي صلالام النهاي الزيان وفي والزفع على والخوارة في المناب والمناب والمناب والمناب والمان المان الما وَ وَاصْرُولُ وَمِهُونُ النَّوْمُ وَمَثَلُ إِنَّا فَيهُ وَقَدْ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ الْمُولِدُ اللَّهُ الله والاسرايل المهور فغلبوالتنكيف فحالا متبزل تنافين فانواله وأفرارا وهوي ويداراه جله للزَّيل قَبْعِنك وقَعْ مَذَا المِنْ وَكُمّ المِنْ وَتُنَّالُ النَّهُ فَا وَالدِّنمُ وَذَالَ اللَّهُ وَكَال الزيدان لافرخاع فربرز بلافلها غواله إن المان مُكِلُولُ لِللهُ وَلَمْ أَنْ فَالْمُ عَمَا فَعَيْلِ لِإِسْلَ عَالَىٰ وَأَمَّا لِيهِ أَنْ كَالْ عَنْ أَعِيدِ فَا مَا أَيْهِ وَالَّهُ إِلَيْ كَالَّ عِنْ أَلِي فَا مَا أَيْهِ وَاللَّهُ اللَّهِ وَأَنْ كَالْ عَنْ أَلْ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ لِللَّهُ وَاللَّهِ وَاللَّهُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَا مَا أَيْهِ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ لِلسَّالِ عَلَى أَلَّهُ عِلْمَ اللَّهُ عَلَيْهِ لِللَّهُ وَلَا أَنْ عَلَّهُ عِلْمَا اللَّهُ عِلْمُ اللَّهُ عِلْمُ اللَّهُ عِلْمُ اللَّهُ عَلَيْهِ لِللَّهُ عَلَيْهِ لِللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ لِلللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عِلَّهُ عَلَّهُ عَلّ فهد الني وتعرف فستطف الإناع في المناه على يُروس وميدها والاسم اللاسم والمال المعالى والمعالية والمعالى المعالى المعالية والمعالية والمعالية والمعالى المعالى المعالى المعالى المعال المعاد العامر المأرارة كالملافعة بك الشهرات ومالك وتولف الم والأو كالمتحدر المأمث المكارات ن عامات من الم مرفع إلى فاعلى في قولك المن علموا وأن ما يرمن إلى فاج إلى إلى قولك قالم الله والاازمة بن لَمَّنَاكَ قَلْم أَيَازُوكُ عِنْ وَكَالِمِنْ مِلْحِكُرُ بِمَكَالْمِ إِوالِمِثْلِلِينَ فَالْرَافِ كَالْمُنْ مِنْ الْمُعْلِينَ مِنْ اللَّهِ وَالْمُؤْمِنِ وَكَالْمَانُ مِنْ الْمُعَلِّينَ اللَّهِ وَالْمُؤْمِنِ وَكَالْمَانُ مِنْ اللَّهِ وَالْمَالِينَ فَاللَّهِ وَالْمُؤْمِنِ وَكَالْمَانُ مِنْ اللَّهِ وَالْمَالِينَ فَاللَّهِ وَلَا مِنْ مِنْ وَكَالْمَانُ مِنْ اللَّهِ وَالْمِلْوَاللَّهِ وَاللَّهِ وَلَا مِنْ فَاللَّهِ وَلَا مِنْ فَاللَّهِ فَاللَّهِ وَلَا مِنْ فَاللَّهِ فَلْمُ وَلِي فَاللَّهِ وَلَا مِنْ فَاللَّهِ وَلَا مِنْ فِي فَاللَّهِ وَلَا مِنْ فَاللَّهِ فَاللَّهِ وَلَا مِنْ فَاللَّهِ فَاللَّهِ وَلَا مِنْ فَاللَّهِ وَلَا مِنْ فَاللَّهِ فَاللَّهِ وَلَا مِنْ فَاللَّهِ فَاللَّهِ وَلَا مِنْ فَاللَّهِ فَاللَّهِ وَلَا مِنْ فَاللَّهِ فَاللَّهِ فَاللَّهِ فَاللَّهِ وَلَا مِنْ فَاللَّهِ فَاللَّهِ وَلَا مِنْ فَاللَّهُ فَاللَّهِ فَاللَّ وَنَهُ مِن وَ حَرِكَ وَلَا مُو عَدِيهِ اللَّهُ مِنْ أَنْ لَكُ مُنْ أَنْ لَكُ مُنْ لَكُ مُنْ لَكُ مِن اللَّهُ ال الترويان الإوالد كالمائد الكلدة وفي التائون الألف والمائد والمائد والمتعاوف فتعالم العنافرة علك وللقياد تما التناب في الابتدائي قراد عدَّ في كلِّينَ لا قَدْ لَهِ أَنْ أَمَّ مَا اللَّهِ فِي مَهْ والسَّال المامنان ودار فلم وتارة عراكاكم والمراكا المنار المائد المائد المائدة والمالا المنارية والامها وفيصارالان عَرَرُ مُنَا وَإِنْ وَلِكُ فَأَمْ زَيارُهُ هَمْ وَالْأَسْدِ الْأَنْ وَمَرْقَ مَرَ ٲۻؠڔۘۏڵڬۼڂؚڶۺؙٳڎؘٳڿٳڗٲؙۯؠۼٷؙڷڗؘؠڣۜٳڞٞۯڟؽؠٷۻڵ؇ڞڟڔؠڴؿٷؖ ٵڒۼٷڎڶۮٳڎٳڎٳڎٳڎڟڎڟڰڴڴ؋ٛٷڮڵۼۧٳؠۯڐڔڛٙۮٵػڲ؋؋ڎۼ

لاز الانكاب اذ الزنعقة بمنحة لم يكر فيها صمية الدارة الجنان عدر صالا بكن فيحَيِّن البهود الإمراة إذا رسم البجه بهد والمافغ لراز الإله وَاللَّهُ بَسِدُمَ لَهُ الفريخ الدب الالب والام معام العبير من جب الدب الاضاعة فكما تَقُمْ مَنْهُمْ الصَّرِيْ فَيْنَا طَالِكَ مَعْوُمُ مَقَامَ الطَّابِهِ وَفَقَ لَلَا مَكُلَامُ وَالدِّلْ لَا لَكَا تَعَدِدُ اللَّهِ مِنَامُ الطَّابِ وَفَا لَلْهُ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللْمُنْ اللَّهُ اللْمُنْ الْمُنْ ا طاك الصرية الصّعة لانة يَعُود اللّهُ صِوْف قيعًا إيّا الدّ مَنْوم رِنْ الْمُواهُ خَيْرَ وجهدا وليم الالعنوالله بهم فيه في دال عنى واذا كان كال وجب أن عند اذخره عُ مُنْ يَرِيدُ صَمِير إلينا و عَدِين ازُ الأبواب بَول من ذَكُل صِمْ يَحَةً كانه والحاب ومعظمة مالانوابوات واسترايعوله نفا وفتحنالتما وفكاندا بواباعانه بون زنون التنبيخ عَالِينان وازكار ذلك لابواب عَلْ الْجَنِيعَة كِالْوُفْع عَالِمُ إِن وَالْعُرِضُ الغلام ألا بُوْ إِن واذا جان في العرود برج ل العلم فيعمّل على والحاج الظاري إن الجود والنه أوسنا بمنه لنولك برزير والمرجد التنبير اونع كالمار كالهاورنع صريها بعقعة فابدالابواب التره يقضمنها مزضرها النَّنْ إِنَّا الْأَلْصُ بِهِ أَوْ فَعِ مَا زُيْدِ اطْلِاحَامِ اعْلَى مُنْقَادًا مُنْ الْذِي وْوَعِضْهُ ابْضَا وَهُوكَ وَكُلُصْبَ زِيزًا لَا مُؤْلِسْ لَمُنْا إِنَّ وَكُولِ الإبوابِ لِمُسَدُّ بِمِضَافَة حُوالِهِ وَإِنَّا فِي طمؤلكان الرعن ازتضالا شير أدع إزافا لكانه بمناكة بدل البغض مراكوا وقال السني الوالة تعلى وترج حضرالوجه فنصن بمالتكرة وازكارا المتعنة الط قب الانف واللزر الأصافة في في الانف الطاكان فولك ورت برج إصا عَلَّاكُنْكَ قَالِ الشَّيْدِ آبِهُ بِكِلِ الْمِرْآلِلْ صَالِمَة فَالْكَ صَرَالُوجُهُ الْمَاكِمَ لِنظِيةٌ مِحَمَنا اللف حسر وجور كار وجوده اللاحود فكالفول تردت برج لحسر وجود المناف عن الما المراساب التقوي كالكنفول ورس الحراد في منفي من هَ فَالسَّمَّةِ بِالذِي هُوَ آلاصًا وَمَ لَا يَا مِيْلَهُ فِالمَّغَرِ وَالنَّغَرِ إِنْهُ بِيَعَاقَ الْمُأْمِيلُ عَنْوي وَالنَّغَبُو وَارْكِالْلاصَالَةِ مُنَامُعُنَّ إِجِهِ الْبَصِيرِ مِعْنَى تَرْفُوا الْحُوالَ عَلَى رِدُ رَجَلِ حَيْنَ الْوَجِهِ تَعَلَيْ عَلَى الْخُلِولُولُ الْمُؤْلُونُ قَالُ الْجُنْ إِنَّ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِينَ إِنَّهُ مَا يُعَالَمُ

المن رَنْقُ صِدِ مُدَ وَيُنْفِي مِن عُونِ مِن وَلِمُ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الله الله ال وزر عديته الله المراز أربية والله المنافي العبد المنافي أولا في أو المرابع المرابع والمعارة اندالله والمائة وسولاً لاجلل العابد مفرد وفيناك الاترال المائة مِنَ أَنْتُوا وَإِذِ إِيَا قَالِي احْدِمِ لِلْبَيْدَا وَالْوَحَمُّواْ يَأْلُوْنَ مِنْ الْمُعْلِمُ وَمُوارِينًا واجزيكان أسالي مستملة وقال المرابوء اوسرك ويرافارا احدث الزير فلت الزحزيم قايمًا زيرة الصيد الرق واله وقالم الكري والم يَدِ الْهُ إِذَا اللَّهِ فِي فَازِلْ حِبْرِ مِن عَنْ فِي اللَّهِ الْمُؤْمِدُ وَمُعْلَمُ وَفُهُ الْ الشيرالامرار من بنونته م الع الصوار بناما والمام المرام والمالخ النه سند المرابندا والاحدا بن في الالكان المان المان المان المناه والاحداب المناه والاحداث المناه والمناه والمن إلى يعالى السيخ الع تا لا أوجة قطيها فا ذا الحبرية عن بدوك بثت العاسير رُ إِنْ لِللَّهُ الرَّوْضِ بِيهِ فَلِيتُلْ كَا وَالرِّي مِنْ إِلَّهُ فَتَعْصَا لِلْضَّابِ لِلزَّا سُلِكَ مِن وَصَلَمُ الْوَاعِ فَي رَبِيمِ رَبِّهِ وَصَرِدِ لِي آبِ ولا يَجْوِزُ والعغراف أالينسير تعالن وعاق أماوتك نفرث أواك لم يجو الأوضرورة وانتأنك بالصريف لانك تغدر وما عزااوه إغلامية إنفالحه عنريث والنا نفصلا فعمل فالسملا عَتَ فِينَكُ مِن بُلِعَ وَفُوالانَه الْيَهُ الْعَمَلِ وَلالدَّا فَالْفَيْ فتاكف أشير فغلزو لابيوز الكيفالاشار فازار و تالاحبار عزمنون لم عِنْدُ إِنْ إِلاَنِ إِلَى إِذَا الْمُعْمِدِينِ مِنْ وَلِيكُ صَوْفَ وُلِكُ الزي والمنافقة التابيرة تامه في الصدارتع والذي وربيانا بيا والماحرة ووعرا بير صابيو ووروع الفير فكذلك بول والنعب رَيْدِ فِي فِي اللهِي هِ فِي رَبِرًا مَا بِهِ أَضَرَ فِي فَلا يَعِنُورَ اللهُ مَا مَنَ وَاتَّمَا اسْدَاعُ الأخبار عن نُأْمِ نُكُلَّ إِلَا يَهُ حَالِكُ أَلْمَالُ لِأَنكُونُ إِلَّا نَكُن وَالْمِن بِمِنْ وَالْاصَمَ وَبِعِ مِيسَانً يَكُونَ وَمُ شَابِعًا فَلَا تَعْلَى الْزَيْ فِي وَيَعِيًّا إِيَّا أَثَّامٍ مِنْكَ أَفْ إِنْ الْمُعْلِرَةُ إِلِيًّا أَثَّامٍ مِنْكَ أَفْ إِنْ مَارَاتُهُمْ أَلِيًّا لِللَّهِ الْمُعْلِرَةُ إِلَّهِ الْمُعْلِمُ الْمُؤْلِقِيلًا اللَّهِ الْمُعْلِمُ اللَّهِ اللَّهِ الْمُعْلِمُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّلَّمِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللللَّاللَّ ازاحاً لا الخرج عموم من أوخره كالتارخرة بالدين الضيعايلا

الله الله بن مو مؤكد مسرساً حصل و زيدا عيم المريق المعامرا المراكبة و المعامرة المراكبة و المعامرة المراكبة والمعامرة والمعامرة والمعامرة المراكبة والمعامرة المراكبة والمعامرة المراكبة والمام الماكبة والمراكبة والمر وأعطاني المااررةم أو مناالندرة وكار فوالالم ولوسات الجالدة النائية في السيالية المراكب الوراد المالية في المالية في المالية المالية في المالية المراكبة المراكبة المحالة في المراكبة المحالة في المحالة في المحالة في المحالة في المحالة في المراكبة المحالة في الم بالنظامية فيومين فيا من فهورمظ فالونسورمظ والممدلله ربد العالميزق صاوانه على وعالله الطاهرين ملم نسايما وكننيه احدين عبدالهن بن ضراليج صي الاستباق المؤتبر ال متعالية

يورد عني لفاري

بآءا النبخ بحتاروالداجعين وعرضته فلا يطود باع كل حدلب لوع المنسومالمة وفضول ممتتن واذكان فأمتله الماعراض مغاالكنا ومزالفزوع والاصول أوارجو لألواربث قالاخم مر الكلام بالله من المناسم ومنووح أال المرابع الكلام بالله من المناسم ومنووح أالم المناسبة ا كلاما دون كالرم كا اللها ذا قلت الرجل فيرمن المراء لم ترديد في إزد رون بجل واغا بقصلالشياع واستغرافا لجانس فليس فكازم الاوقداشة إزارا وإعا تكازم كااذ ليس من وجل لآوقدا جاط بالزحاث قولانا لرجل خبر من المرأة أي ثما سمة كادماماكان جملة مفيدن بحوريد منطلق وبخرج عرق وووله بأتلت حتيتنته أبزير إرانة بينا كجزئن واتما قال مأتلف من للغة آشياء ولم بيتل يحكاره غلف احشيا إيجابيا عادة كنير من لمتعدّ مين لاج إن ذلك لا يخاومن من ضين احديها ان مراد آن كيايه مأيجتم فيه هن النازية والتاينان برادان كآجزه مزم ف الأجرّاء كوري للاماكمآ نك في قلت لعبل مواليني واللعنة والفيَّيَّة احتمال تربيا تُكاولِّد با بن الأيخاء موالنوع المفنيس وأن تربدا فالعبار لأبكوز يحتى بيريته ومان النانة وكلواحدمن هذين العربين فاسدلاجلاق وواك رنيدمنك أك وتربج عمر و. كارم لس اشتما على المخرآة الفلائة ومولك زيدًا ويُحرَجُ من يراسم عنريند وكذاكل جزءا نعزوكا تعاركا مرالافادة فلتااذي مؤلهم أتثاره مغلفة المشتياء المهنداً العنساد تزلنا بوعلى ستعالدالم ايتيج وجوورًا ما لكلام بأتلف من كنة نشياه لانقساهنا منزلنه في قوالك خرجت من البصن ولووتم وحنف لايتلات وجبان سنالالفاظ الكادم أواجزاء الكادم فلنة استياءا والتاءا فالكالم جيكلة واتكلمه تغيم كالمخروح فاكانا واسهاا ووغلا وفالصاحب انتكاب مذاباب مااككلم مزالمربتية فتقدين بابسعا ائتنى الكارمز العربتية فإلاا أيتيزاج منهصنا لكلمة بواسم ومثاللاخبارعند وتلناع

سياه لالصاهنا بمراضه في والت حبث من البياء أواكتاء أن الكالم منها الوجبان بينا الفاظ الكارم المحاجزاء الكارم الناء أواكتاء أن الكالم منها بالبياء الكالم منها المحتمة على المحتمة المحتمة المحتمة على المحتمة على المحتمة على المحتمة على المحتمة المحتمة المحتمة على المحتمة المحتمة على المحتمة المحتم

والمالية والمالي والمالي والمالي والمالين والمالين والمالية والمال لانتمالا بصاري في النيسي عبده لقاعزاعلمان هذا الضيري وقارية مواضع الأولسالا بتلاء المحض كمق الدهونيد منطلق والمشاف بابسكان كإنتنكم والتالف بابان كقولة تقاا أندمن أبت رتبه مجروا التقدر الالام والمس فالتلام بني يصيران يعوداليه الهاء فانة ففتراه من أيت رتر عبسوما مُهُ جَنَا يُهِجِلُهُ فَهُ وَضِعِ خِبِراً نَ وَلَا يَكُونَا لَضَيِّ إِلِياً وَمُسْتَكِّنًا كَإِكَانَ فَيَامِ يُ لا لا نَاسَمُ انْ منْصُوبِ وضَمِ المنصُوبِ لا يكون مستكمًا قَدَا كَمَا يكون ضمير مربزع الانزاك تقولهن برولانستتراغياء فضرب كالستطر فوع اذا قلت ذييا مربعموا واتنا ذلك لإجل فالمرفزع كيون فاعل لفعل والفآعل يتمل الفعالي بجوزان يستكرونه والمععول فضلة ذلا يتسلل لفعل تضالها يستكن فنه ومذا تأبدله لي قالفا على الجزء من الفعل مذا واستنارا تضير في ماب ان بمتنظمن وجرايش يعنان المحروف لايستكن فيها الضماير وكنا فولد يخطأ أنذمن يتق ويصبرفان أف بينيع اجرا الخنسين وذلك كترمن المجصي والرابع باب النت تقول خلنة الهج وبؤنث وغاالصنبرع لمعنى للمصته كفؤلد عسرة وجل فاتها لاقبلي ببكار مناك التضة وعلى الولد على مها معفوا لكاوم وأيما يوكل الادنى والجرام أيش استين ابدين وعلى فاقولهن قراوا ولم يكن لمسم آيدان بعله عباء م إسرائل في كن ضيرا لعقته واير خبرميت اء مقدم والجهلة في موضى نقب الإبكرت لنا نيت في كين لايم لما تقتلم من انه ا فااجتمى معرفة ونكرة فالاسم المرفة ألى المنفي وترسا لقاه إعراق التفندرا ولم تكن الفقة فالعله الما بخاسوا الكفوال علم بخاس الآية كالعول لم يكن زيد منطلق ريد الم يكن وننده مذاوان يملدمستذاء وآيرخبن وقدتم عليه كانتقول منطلق زيد كمنيف بتبح لنا ومشنوء من يتنولد على القتدم فاب الابتداء ولا يجوزان أية مرفزعة مابتها اسم كين لان آن في آمه معزفة اذهر كتواك علم بني استوايل منى منه فاذاجعلت آيراسم كان وجبان بعللة في موضع الله خبركان معل ننكرة أسمكان والمعرفة الخبركة والدكان وجل عادم زيد وكان منطلق عمر! المنفاسد لإيجوذا لافي صرورة الشعروا تنااكما لتنيزا بوعا العول فعن الآية م. ناسا فالرَّجاج لانه قالات ايم اسمكان وذاك مومنه مادسته وليسْل تَعْلِقُ ميم مندد الدم مذهب كيف وقد شين أستالة جسل الكرة عبرًا منه والمعرفة م. والمخلاف يفسأ دولك وهون الشعرايط اغركينيرولكن و وذرك مناالوس من منه نكانة طن التاكارم عارم زالمعرفة ولمولم بكريان مع صلته معزفة كا ملة كما و الكنونية فراه تقطا فها كان جراب محقه الاأن قالوا وما كان جتهم الاأن قالوا تنف

عنى نكون أنَّا سمكان ولا منابح؟ بتنع يضب المعرفة وإذا لم يجتبع معزيًّا ل يُحلِّنَ تقولكان منطلق زيرة وكزبيده مفري له أن قالوا وا ذاكان مصرفة كان جهل الكرة اسماغيرج إنز فارسني والكرية كالكرية كالمتابة كالدة الى فانهالات الإبصار منواة فأعرنه والسساحين البويط ومن فالفائل سالت اعر الميم الاولي وإذا ارتزء لعد المرزئ ولم تجن فالغان الاالنقب المالم ميث ب فنهؤل وانكان لكيرجريا دان زاغ كان فهيرًا مواسمه وان فراد المرير ميرهما منالبيتداء والمنبيين أموص صب بانها خبركان كتواك كان ديعنطاق فكال المنظ يمط ورتما اضفراك عرفان الضهرمنان وليت قالب فليت دفع ثُدُّ الهمعنى ساعة فبتناع ماخوت ذعم بإل قال المتريز عدادات واجران الا المديي للعالمة فالمتنافذ المتعار ومشبته برفي المانسك والروم بخرات وليا منطاق وليت ذبيا خادج على مَا سترى بعيد فقوله فليت دفعت المتفال برغليمته الإالْأنْ يُزُ قادته المصدف الحاء ومنزذ كالأرونياه منجهه ينيخنا وبهات عظهم فأيان كانهن الفتيان الكعث وكانهروئ خلاكمن الشمين النقاير كانه الاترى انداولر ببتذوذ المنصف كالكاقب خراخ فالنبساكا ممؤلكان فإالمادنيا ولإبن مذافي غيرالاصطرار عندا لأكنز كالسسال فيطف الفيط والمنبئ وكالمنذن تألي تأخذان رففت المبع أخذي تنفصال بين كأن واستهارا جبني منها وموزيد الذيه ومغيول والمناسنة المناسنة فكانت المتحدث المراجة بالأبيتداء وجعلت تأخذجن نبتداء جانت المسئلة فالماسين بباغ أنتأت اعلم الته لإجوز العضايين المامل والمعمل الاجتبتي فالانتول شرأبت وفيميت ويديز بيصن بتعنى بمودهب زديا فنؤونع عمرة الذي ومهمول من بتبين في هجلته لي الذي هوو بالمروزع باقدفاء فالانتص الكيرمن فصب وفيه فيفئ من المال ايمتاس بينها وذالنان ذهب يتضمع ولمالذي موزيد وانت تأبته بغي لايناسيه فالمر الابسنزلة من بطليب وفيقد وإخاء فينصتم اليده طغيلى لايلابسيه بوحه وليردن المرتزت فاق مؤللنكانت دنياا كمرة بأخذ دند يندمنه كوب بتأخذ وشظ تأخيره برالج فالثيال منامرينا حدها ان ترتع لفي كانت وجعل لتأنيث فها لتأنيث لفي كانو آلث اشتذنا كمخ لاجل ذلواذا فملت ذلك كانت معولة لما وأذا كانت مع إليا لميحبذان بفصل بينها وندالة وكاين عمول كنانت ولامتعاق الجزاوج الأنهفين بناخذالذي كمون معمولكان من يث مكون خبرًا لها لما ذكرنا من أن المندل المنف بنالعه الملولة ولغرسانغ وبكون تعتلير فالدوح هشاده كزتران كانت نينك أية

فالجرماه المراذكابيره والمتوردة بابته مهسك ولتنصارا بمامدمقفة إلى صِمْ فَيَا لَائِنَ الْهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الرائل والمالية المردة. احسابة إيره ذفالمن أأبتي وعالم والأليف مزجرة من أعالم زالة توانفن بالألمناطنة الخلفظ لمحتده لاذا لت كالتلاته وقية والأخينل الألكنا المولآنام وانين برزارتان المنته بالنبيج واخيكه المته تتنافي لما ويزيالهما أياثن أدالاكتاب يُجسِنة فلهُ عَنْهُ إمتالها

﴿ وصف النسخ ﴾

اعتمدت في تحقيق الكتاب على ما تجمع لدي من أصول مما ذكرته فهازس المخطوطات كبروكلمان وفهرس دار الكتب والجامعة العربية ، ومما لم يرد ذكره في هذه الفهارس كنسخة المكتبة الظاهرية .

ولم تكن بعض هذه الفهارس دقيقة في الاشارة الى نسخ الكتاب فمثلا لم تكن نسخة الأسكوريال ونسخة مكتبة مجلس شوراي ملى في ايران الا للنصف الثاني من الكتاب وهو الجزء الخاص بشرح كتاب التكملة.

فلم يبق بعد ذلك الا ثلاث نسخ مما أشير اليها في فهارس المخطوطات من ضمنها نسخة المكتبة الظاهرية التي عثرت عليها بالبحث المباشر في هذه المكتبة.

وركنت لواحدة من هذه النسخ واعتمدتها أصلا وسميتها أيضا نسخة الأصل واستعنت في ضبط النص وتقويمه بالأخريين ورمزت لمها بالرمزين (ب) و (ج)

ثم قارنت نص ابي علي في المخطوطة بكتاب الايضاح العضدي المطبوع على ما فيه من مآخذ لبست يسيرة في تحقيقه وأخطاء كثيرة في طباعته – ورمزت للكتاب بالحرف (ط).

وهناك بعض الملاحظات العامة بين النسخ بمتمعة سأورها قبل ان آتي لوصف كل نسخة على حدة .

من هذه الملاحظات:

١) تشابه كبير جدا بين نسختي ب وج حتى في مواضع السقط . لكني تيقنت أن

احداهما ليست أصلا للأخرى لوجود عبارات سقطت من أقدمها وثبتت في الأخرى . والراجح في هذا التشابه مثلاكتابة عبارة قدس الله روحه (المقصود عبد القاهر) في كلتا النسختين مرة واحدة وفي الموضع نفسه .

- النسخ بعضها ببعض فوجدت كثيرا من الكلمات والحمل قد سقطت من موضعها من السياق وثبتت في مكان قريب منه في الحاشية مع علامة «صح» وأحيانا نلاحظ رمزي «ز» و «الى» إشارة الى بداية زيادة في احدى النسخ على أخرى وانتهائها.
- ٣) هناك أغلاط في النسخ منها الكتابية أو الاملائية أو الصرفية . وقد أهملت الاشارة اليها
 في هوامش التحقيق لأنها من سهو النساخ ولا وجه لها تحمل عليه وسأذكر نماذج
 من ذلك عند وصف كل نسخة .
- اختلفت النسخ في صورة الكتابة عما عليه صورة الخط حاليا ويمكن التمثيل لهذه
 الاختلافات بالآتي .
- أ) كتابة الألف الممدودة مقصورة (على صورة الياء) مثلا كلا تكتب: كلى ، كذا: كذى . دعا: دعى ، هكذا: هكذى . وبالعكس مثلا مرمى تكتب مرما ، أرطى : أرطا.
- ب) تحذف الألف من بعض الأعلام مثل الحارث تكتب الحرث. سليان: سليمن ، سفيان: سفين ، او تثبت في كلمات عهد حذفها فيها مثل هؤلاء تكتب: هاولاء. هذا: هاذا.
- هنالك خلط وعدم دقة في اعجام حروف المضارعة وخاصة بين التاء والياء منها .
- اهمال الهمزة الممدودة المتأخرة كما في صحراء اذ تكتب: صحرا، أو أفراد للهمزتين المنقلبتين مدا. الآخر تكتب: الا اخر. او تسهيل الهمزة بشكل عام أو حذفها مثلا حينئذ تكتب: حينيذ، المبتدأ: المبتدأ.

- ٧) في بعض النسخ اشارات أو علامات لبعض الحروف. في نسخة ج مثلا توضع
 (ح) صغيرة تحت حرف الحاء.
- ٨) يضاف أحيانا ألف بعد الأفعال المنتهية بواو مثل يخلو تكتب: يخلوا ، وتحذف بعض النسخ الألف اللاحقة لواو الجهاعة مثل لم يقولوا تكتب: لم يقولو. أو اضافة الألف المميزة للأفعال المتصلة بواو الجهاعة الى الأسهاء المجموعة جمعا صحيحا عند اضافتها مثل الحافظو عورة العشيرة تكتب: الحافظوا ، والذائقو: الذائقوا.
- ٩) اجتلفت النسخ في نصوص العبارات التي تسبق كل فقرة من كلام الشيخ أبي علي أو الامام عبد القاهر. وان كانت كل نسخة تلتزم غالبا في ذلك نسقا خاصا بها كالتزام نسخة الأصل عبارتي «قال الشيخ أبو علي «و» قال شيخنا الامام عبد القاهر «والتزام ب عبارتي «قال علي» و «قال الشيخ أيده الله» في القسم الأول من المخطوطة و «قال الشيخ رحمه الله» في القسم الآخر منها. والتزام ج عبارتي «قال الشيخ أبو علي» و «قال الشيخ عبد القاهر».
- ١٠ مثل هذا الاختلاف موجود أيضا في عبارات التسبيح والاجلال التي تسبق الآيات فلكل نسخة عبارات حافظت عليها غالبا على امتداد الكتاب.

وقد اهملت في رسم الحروف وكتابتها كل الاختلافات المتقدمة واعتمدت الرسم المعاصر للخط العربي وصوبت الأخطاء الاملائية والكتابية والصرفية دون الاشارة الى ذلك في الهوامش لأنها من أخطاء النساخ ، فقد التزمت ما أثبتته نسخة الأصل في العبارات التي تسبق كلام أبي علي وعبد القاهر ، دون الاشارة الى ما اختلفت فيه النسختان الأخريان . ومثل ذلك فعلته في العبارات التي سبقت الآيات ، وسأورد وصفا لكل نسخة بشيء من الايجاز .

نسخة دار الكتب المصرية المكتبة التيمورية (الأصل)

هذه النسخة موجودة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية نحو وقد اعتمدتها أصلا لأنها أقدم النسخ مما تحت يدي من الأصول فسنة كتابتها ٩٨٥ هـ وقد كتبها أحمد بن عبد الرحمن بن نصر اليحصبي في المدرسة النظامية ببغداد، والنسخة مرقمة باعتبار الأوراق لا الصفحات ويشير ترقيمها الى أن عدد أوراقها ٢٣١ ورقة. وليس الأمر كذلك. وانما الصحيح أن عدد أوراقها (٢٣٥) ورقة ، فقد فقدت ثلاث ورقات من مقدمتها لا كها أشير اليه في بداية النسخة بعبارة « وينقص من أوله ورقة.

ويلاحظ ان هناك ارتباكا في ترتيب الأوراق وترقيمها فقد انتزعت الورقة ٣٤ ووضعت في مقدمة النسخة . ولم يظهر الرقم الذي عليها ولكن يبدو أنها أعطيت الرقم ٤ من ملاحظة رقم الورقة التي تليها يكما أن الترقيم لم يدلل على موضعها الصحيح من الكتاب مما يرجح ان ترقيم النسخة من صنع آخر غير ناسخها . ومن هذا الارتباك في الترقيم أيضا أن الورقة ٩٨ سقطت من موضعها ووضعت بعد الرقم ١٠٠ وأعطيت رقم الترقيم أيضا أن الورقة التي تليها الرقم ٩٨ . كذلك فقدت الورقتان ٣ ، ٣٤ من النسخة ولم يشر لذلك عند الترقيم كما كرر ترقيم الأوراق ١٣٨ و ١٤٠ و ١٤٧ و ٢٠١ و ٢١٨ .

ومتوسط عدد سطوركل ورقة (٢٥) سطرا ومتوسط كلمات السطر (١٧) أو (١٨) كلمة وقد كتبت النسخة بخط النسخ ، وقد كتب في أعلى الصفحة الأولى (التي هي في الحقيقة الورقة ٣٤ نزعت من مكانها ووضعت في أول المخطوطة) : هذا كتاب المقتصد للشيخ أبي بكر عبد القاهر الجرجاني وعليها أيضا تملك نصه «حرزه الشيخ دخيل الفارجي سنة ١٣٧٠ ».

وعليها أيضا ختم المكتبة التيمورية ويظهر فيه اسم « السيد محمد تيمور « وعبارة » بمصر سنة ١٣٣٠ » .

كماكتبت في الحاشية العليا من الصفحة نفسها عبارة في الفصل المقدر الذي هو أدعو الا أن المنادى لما دل عليه وعلى نيابته » ، ولعلها عبارة سقطت من موضعها من الورقة وكتبت في أعلاها .

وأهم الملامح المميزة لهذه النسخة :

- ٢) تكتب أحيانا كلمة «صح» بخط صغير فوق الكلمات التي سقطت من موضعها
 وكتبت في الحاشية كماكتب فوق قبل ص ٥٥ و، أو يكون ذلك مع جملة أو جمل
 بكاملها كما في حاشية الصفحات ٦٥ و، و ٨٧ ظ، و ٩٨ و.
- ٣) تكتب بعض الكلمات بشكل أوضح كما في كتابة «الباب» أو «الفصل».
- ٤) تغير خط الناسخ في الورقة ١٢١ فقط وكتب على هذه الورقة عبارة « آخر المجلدة الأولى » .
- . ٥) يكرر أحيانا آخر كلمة من الصفحة فيضعها في اول الصفحة التالية لها.
- ٦) تكتب الشواهد الشعرية أحيانا ضمن الأسطر بعد ان تترك مساحة مناسبة كما في الشاهد (١٧) يضحكن عن كالبرد المنهم . وأحيانا تكتب كتابة شعرية فيفرد لها سطرا مستقلا ، وأحيانا يكتب بعد الشاهد كلاما نثريا كما في الشاهد (١٩) ربما تكره النفوس ... البيت .
- ٧) هنالك بعض الأخطاء الكتابية والنحوية وأخطاء في تحريك بنية الكلمة.
 فن الأخطاء الكتابية : هذا النوع كتبها : هذا اللنوع (ص ٦٨ ض) هنزة : هنزت (٧٧ ظ) الخارج . الخاج (٧٥ ظ) على عاملين : على ملين (٧٩ ظ) دخل : وخل (ص ٩١ و) ، أردت : أرت (٩٤ و) .

ومن النحوية: لأنَّ خروجَهُ كتبها: لأنَّ خُرُوجُهُ (ص ٣٧ ظ) ، ومع أنه خبرٌ: مع انه خبرا (ص ٨٥ و) ، وغير علاجٍ : وغير علاجا (ص ١١٣ ظ) ، لم تجر: لم تجرى (١٢٩ ظ) .

ومن أخطاء التحريك : فانما ضُمَّ (اي حيث) كتبها : ضَمَّ (١٥ و) او نحو مسلم ومسلمون وزيدٍ والزيدون .

٨) وأخيرا فقد قرأ الأصل من رجل عالم فني حواشي الصفحات كثير من التعليقات النحوية كما شرحت بعض كلمات الشواهد أو كتب فوقها تفسير بعض الكلمات فمثلا الشاهد (١٥) لانكحن ببه ، تجب أهل الكعبة ... الأبيات . كتب تعليقا عليه : ببه : عبد الله بن الحارث . تجب تغلبهم حسنا وكذلك الشاهد (٣٣) : وقد تطويت أنطواء الحضب . كتب فوقه : « الحضب : الحية » . كما فسر اللجام في الشاهد (٣٤) بأنه جمع لجم وكذلك فسرت كلمات الشاهد (١١٨) ، و في الشاهد (٣٤) وأحيانا تكمل بعض الشواهد مثل اتمام الشاهد (١٦٦) « وكان الكاس عمرو .

وتعليقا على الشاهد (٩٩) اعلاقة أم الوليد ... البيت . كتب في الحاشية : « الشاعر يخاطب نفسه » ثم فسر كلمة « الثَّغام بالفتح » نبت .

وقد يكتب أحيانا حاشية طويلة تعليقا على الشاهد كما في الشاهد (١٧٣) : فأرسلها العراك ... البيت .

وقد يورد في تعليقاته أبياتا من الشعركما في ص ١٧ ظ ، اذكتب في حاشيتها : أنشدنا الشيخ الامام قال أنشدنا الجاحظ :

وكان ارجلنا بجو مخضب بلوى عنيزة من مقيل الترمس في حيت خالطت الخزامي عرفجا يأتيك قابس أهلها لم يقبس

قال الجاحظ: ذهب الى انه قد بلغ من رطوبة أغصانها أنها اذا حل بعضها ببعض لم يقدح » .

وكتب في نهاية نسخة الأصل:

قال الشيخ أبو على:

النحو علم بالمقاييس المستنطبة من استقراء كلام العرب نجز الباب بنجاز نصف الكتاب يتلوه في أول المجلدة الثانية قال الشيخ أبو على : « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب . وكان الفراغ من هذه المجلدة ببغداد بالنظامية ليومين بقيا من شهر رمضان سنة ثمان وتسعين وخمسهائة .

والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد وعلى آله الطاهرين وسلم تسلياً . وكتبه احمد بن عبد الرحمن بن نصر اليحصبي الأشبيلي الفقير الى رحمة الله تعالى .

ثم كتب في هوامش هذه الصفحة أيضا:

« بلغ مقابلة بأصل صحيح » وكتب بعد ذلك :

بسم الله

مالكه الوالد الماجد الشيخ حسين نجل المقدس علما الشيخ ابراهيم بن خميس الاحسائي زِيدَ وأُيدً عمرا » ثم :

بسم الله

انتقل اليّ بالبيع الصحيح الشرعي وأنا أقل عباد الله علما وعملا غفر الله عنهم .

ثم كتب في أسفل الصفحة

بسم الله

في شهر ذي القعدة الحرام من شهور سنة ١٢٣٨ تملك هذا الكتاب جناب الوالد حرس الله ذاته العلية الشيخ حسين نجل المقدس الشيخ ابراهيم بن خميس الاحسائي أيده الله .

نسخة مكتبة راغب باشا باسطنبول (ب):

هذه النسخة بحلد ضخم تحت رقم ١٣٢٩ نحو. ويضم المجلد المقتصد في شرح الايضاح مع الجزء الخاص منه بشرح كتاب التكلة لأبي علي وفيه أيضا شرح شواهد كتابي الايضاح والتكلة ، فالصفات من ١ – ٣٤٧ لكتاب المقتصد في شرح الايضاح ومن ٣٤٧ – ٧٤٥ للجزء الخاص بشرح التكلة مع شواهد كتابي أبي علي الايضاح والتكلمة ، وتفصل خمس أوراق خالية بين كتاب عبد القاهر وشرح الشواهد ، وترقيم والمحلد باعتبار الصفحات حتى الصفحة ٤٨٥ ثم يتحول الترقيم باعتبار الأوراق.

أما شرح شواهد الايضاح والتكملة الذي الحق في آخر المجلدة فهو لأبي بكر عبد الله ابن ميمون العبقري الأديب القرطبي المتوفى سنة ٥٦٧ هـ . وقد رقت شواهد الكتابين فبلغت الرقم (٣٤٠) اختص (٨٥) منها بكتاب الايضاح والبقية هي شواهد التكملة .

وقد كتب في أول المجلدة :

« شرح كتاب أبي علي الفارسي المسمى بالايضاح وشرح آخر لشواهد الايضاح « المتن لأبي على » .

ومتوسط عدد سطور هذه النسخة (٣٤) سطرا . ومتوسط عدد كلمات كل سطر (٢١ – ٢٢) كلمة .

ولم يذكر اسم كاتب هذه النسخة غير ان سنة كتابتها ثبتت وهي سنة ٨٧٠ هـ .

والنسخة مكتوبة بخط النسخ ، وقد اعتنى كاتبها بها عناية كبيرة ، فقد كتب كلام عبد القاهر بالحبر الأسود ومتن أبي على بالحبر الأحمر كما كتب كلمه «قال » التي تسبق نص أبي على وشرح عبد القاهر له بخط أكبر وأوضح وباللون الزعفراني (الأصفر المذهب).

وتعد هذه النسخة من النسخ الموثوقة فالأرجح انها أخذت عن أصل كتب جزء منه في حياة عبد القاهر اذ انها تتبع اسم عبد القاهر في القسم الأول من المخطوطة بعبارة أيده الله وقد أستبدلت هذه العبارة نحند الصفحة ١٧٦ بعبارة رحمه الله ووردت عبارة « قدس الله روحه » في الصفحة ٢٠٢ منها .

وأهم الملامح المميزة لهذه النسخة:

- ا) وضع ختم المكتبة ورقم المخطوطة على الصفحة الأولى والثانية وختمها فقط على الصفحات ١١٢ و ١١٣ و ٢٧٣ كما وضع ختمها وختم آخر على الصفحة قبل الأخيرة وختمها فقط على الصفحة التي قبلها.
 - ٧) النسخة غير مشكولة الحروف، وان كانت واضحة الخط.
- ٣) تختلف هذه النسخة مع الأصل عند الصفحة ١٥٢ وينتي الاختلاف عند الصفحة
 ٢٥٦ كما أن هناك اختلافا آخر عند الصفحة ٢٢٢ في بعض السطور.
- يكتب أحيانا في بعض السطور آخر حرف من آخر كلمة بعيدا عن بقية حروف الكلمة
 كما فعل في كلمة «خرج» (صفحة ١١١ سطر٣) اذ أبعد حرف الجيم عن بقية
 حروف الكلمة . وكما كتب كلمة «جاز» (صفحة ١٣٨ سطر ٢٦) اذكتب الزاي
 بعيدا عن بقية حروف الكلمة .
- ه) يقسم أحيانا الكلمة الواحدة بين سطرين محافظة منه على النسق في الكتابة كما فعل في
 كلمة الاخلاق (ص ٢٠٥) اذ قسمها بين نهاية السطر ٢٧ وبداية السطر ٢٨.
- ٦) كتبت الصفحة ٢٧٣ بخط ناسخ آخر وعاد خط الناسخ الأصلي بعدها.
- ٧) يكتب غالباكلمة « شعر » قبل كل شاهد شعري . وقد يسقطها قبل انصاف الأبيات كما فعل قبل الشاهد (١٢) كلانا على مساء صاحبه حريص . وقد يسقطها أيضا قبل البيت التام .
 - ٨) من أخطاء الكتابة فيها مؤنة كتبها : مؤنت وبنى : كتبها بنا ، ويامرء : يامراء ..
 وهنالك أيضا بعض العبارات المكررة سهوا كتكرير عبارة « هل تضربن يا زيد « مما
 لم اثبته في الهوامش .

وكتب في نهاية المحلد:

نجز الكتاب من أوله الى آخره بحمد الله وحسن توفيقه في يوم الاثنين وقت الضحى أوائل من شهر ذي الحجة سنة سبعين وثمانماية حامدا الله ومصليا بالخير والله أعلم.

ثم كتب بيتان من الشعر هما:

أموت ويبقى كل ما قد كتبته

لعـــل الهي يعفو عني بفضلـــه

فياليت من يتلو كتابي دعا ليا ويغفر تقصيري وسوء فعسساليسا

وأخيراً فلقد صورت هذه النسخة مباشرة من مكتبة راغب باشا باسطنبول لكني وجدت بعد طبع النسخة أن التصوير لم يكن واضحا تماما ، اذ انها في غالبها لا تقرأ الا بمشقة كبيرة وبعض صفحاتها لا تقرأ البتة . ولم أوفق في اعادة تصويرها وهكذا رجعت اليها مرة أخرى وبذلت أقصى جهدي في قراءتها ومقابلتها مع الأصل لتقويم النص واستكمال ما سقط أو لطخ منه .

نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق (ج):

وهي تحت رقم ٣٥٤ نحو وتقع ضمن مجلد ضخم يضم كتاب المقتصد في شرح الايضاح والتكملة. وعدد صفحات المقتصد في شرح الايضاح ٢١٩ ورقة.

ومتوسط عدد سطور کل صفحة (٣٤) سطرا ، ومتوسط عدد کلمات کل سطر (١٧) كلمة.

والنسخة مكتوبة بخط النسخ . وكاتبها هو ابراهيم بن صالح بن حسن وسنة كتابتها ۱۰۸۰ هـ.

وثبت في الصفحة الأولى منها عنوان الكتاب وهو:

« شرح الامام عبد القاهر الجرجاني لكتاب الايضاح لأبي على الفارسي » ويلي ذلك أربع صفحات كتب عليها فهرس بأسهاء الموضوعات كها وشيت أعلى الصفحة الأولى بشيء من الزخرفة .

والملاحظات المميزة لهذه النسخة هي :

١) في الصفحة الأولى منها خيمان احدهما خيم المكتبة الظاهرية بدمشق ويبدو من الأختام تاريخ ١٩١٩/١٣٣٨، وفيها أيضا رقم النسخة (٣٥٦) نحو.

- ٢) هناك سقط عند الصفحة ٢٧ و (تقابل من الأصل ٢٤ و ، وينتهي عند الصفحة ٢٤ ظ منه) .
 - ٣) يكتب الشواهد بطريقة نثرية وغالبا ما يسبقها بكلمة «شعر».
 - ٤) صفحات المخطوط مؤطرة بخطوط سود.
- و) يكتب كلمة باب مع عناوين الأبواب بخط أوضح من بقية الكلمات لكنه غالبا لا يفرد لهذه العناوين سطورا مستقلة وان كان يفعل ذلك في بعض الأحيان كما فعل في بابي « نعم وبئس » و « التعجب » .
- ٦) يكتب في نهاية كل صفحة عند حاشيتها أول كلمة من الصفحة التي تليها.
- على الرغم من أن النسخة مكتوبة بخط جميل وواضح الا أن كاتبها كثير الغلط والسهو اذ يلاحظ فيها كثرة التحريف والتصحيف والسقط في الكلمات والجمل ، كما ان هنالك الكثير من الأخطاء الكتابية والاملائية والنحوية . فن أمثلة الأولى موصوفا كتبها : صوصوفا ، لغه : لغلة ، استدلالك : استدلاك ومن الاملائية حظ كتبها : حض ، واللام : اللا ، الابتداء: الابتداه ، مع : معى . ومن النحوية : سير شديد كتبها : سيراً شديداً . كما أن هنالك الكثير من الكلمات والجمل المكررة سهوا . وقد أهملت الاشارة الى جميع ذلك .

وَكُتِبَ فِي الصفحة الأخيرة من هذه النسخة بخط واضع ما نصه :

هذا آخر ما هو المراد كتابته والمقصود صبابته ، وختامه مسك ولقد صار اتمامه مقضى الوطر ، واختتامه مرضى الأثر ، الحمد لله على الاتمام ثم الصلاة والسلام على هادي السبل محمد المبعوث على الكل ، وعلى آله البررة ، وأصحابه المهرة ، وقد وقع فراغ يد الفقير الى الله القدير ابراهيم بن صالح بن حسن ، احسن الله اليه ذو المنن ، البوسنوي الهوني في يوم الأحد غرة جهادى الآخرة ، فلمله الحمد في الأولى والآخرة لسنة ثمانين وألف من هجرة من به للعالمين العزّ والشرف بدار السلطنة العلية ، قسطنطينية المحمية ، لا زالت بحراسة الله موقية ، بدار أفضل الأفاضل جامع جلائل الخصائل ، مولانا مصطفى بن ميرزا بن محمد السيروزي المشتهر بالضحكى ، اضحكه الله تعالى في الدارين بالسعادة ميرزا بن محمد السيروزي المشتهر بالضحكى ، اضحكه الله تعالى في الدارين بالسعادة

الأبدية والعزة السرمدية . حال كونه قاطنا بمحلة دار الحديث ، كها دام ذكره مستطابا في القديم . دام كذلك في الحديث . وباستكتابه ورغبته في أحياء ذلك الكتاب النادر ، المشحون بالدرر النوادر ، أدام الله ذكره بالجميل في ألسنة الأنام مذكورا ، وجعل سعيه في اتمام ذلك الكتاب مشكورا . فالمسؤول ممن قرأه وكتب منه ونظر اليه ان يرفد كاتبه الفقير الدعاء بالحير والثناء عليه ، من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها . والله الموفق ، واليه قصد السبيل » .

وجعلت الأسطر السبعة الأخيرة من هذا الكلام أصغر من سابقتها كما اطرت باطار من الخطوط المستقيمة والمتعرجة .

---7 • ---

﴿ منهج التحقيق ﴾

دفعتني أهمية الكتاب الذي أحققه الى اتباع منهج حاولت جهدي أن يكون علميا سليا ليخرج « المقتصد » لعبد القاهر قريبا من الصورة التي أرادها له مؤلفه . وقد توخيت في ذلك الدقة في العمل والأمانة العلمية في المنهج .

وهو يقوم على القواعد والأسس الآتية :

- ١) المحافظة على النص كما ورد في نسخة المكتبة التيمورية الأصل وأما في المواضع التي سقطت فيها ورقة أو أوراق من الأصل أو تلك التي فيها لطخات مما يتعذر قراءته فقد اعتمدت في اكمالها على نسخة مكتبة راغب باشا ب مقارنة بنسخة المكتبة الظاهرية ج ولكثرة هذه المواضع فاني لم اشر اليها في أثناء التحقيق واكتفيت بذكرها عند وصف النسخ.
- اغيرت في مواضع أخرى ، سوى ما تقدم ، ما رجحت أنه سهو أو تحريف أو تصحيف في الأصل وأثبت من بقية الأصول ما أعتقدت أنه الصواب ، ووضعت بمذا الذي أدخلته في النص بين عاضدتين [] وأشرت في هوامش التحقيق الى صورته الأولى وأحيانا أثبت على مافي الأصل بعض الزيادات التي اتفقت بقية النسخ على ذكرها ، والتي رأيت فيها تقوية للمعنى أو زيادة توضيح ، وعمدت أيضا الى وضعها بين عاضدتين .
- ٣) وضعت في الهوامش ماكان زيادة في النسخ الأخرى على الأصل ، أو اختلافا معه بين فاصلتين صغيرتين « • » مبتدئا بذكر رمز النسخة التي وردت فيها الزيادة أو الاختلاف ، وقد أثبت أحيانا كلمة أو أكثر من المتن خلوا من الفاصلتين من أجل تحديد موضع الزيادة .

- خرجت من كتب القراءات المعروفة الآيات التي ذكر المصنف لها وجها من القراءة .
 - ٦) خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث التي وردت فيها.
- ٧) خرجت قدر المستطاع النصوص التي ذكر المصنف أسهاء قائليها من كتبهم ان وجدت والا فمن الكتب التي نقلت عنهم . وأما أقوال سيبويه فقد خرجتها جميعا من كتابه وعمدت أحيانا الى توثيق بعض المسائل النحوية المذكورة في المقتصد بما يشابهها او يتصل بها ، من الكتب الأخرى تبعا لموضوعاتها ، فالنحو من كتاب سيبويه والمقتضب وغيرهما ، والمسائل الخلافية من الأنصاف ، واللغوية من كتب اللغة أو المعاجم .
- ٨) وفيا يخص الشواهد الشعرية فقد عمدت الى تخريمها مبتدئا بدواوين قائليها فالمحاميع الشعرية ثم من كتب الشواهد كالخزانة والشواهد الكبرى للعيني، وشواهد ابن عقيل، وشواهد المغنى، وشواهد العاملي، والدرر اللوامع وغيرها، وكذلك من كتب اللغة والنحو كالمخصص والمفصل وشرحه لابن يعيش ومن المجاميع الشعرية كالمفضليات والأصمعيات وجمهرة أشعار العرب، ومن كتب الأدب كالشعر والشعراء وشروح سقط الزند وغيرها، ومن كتب الأمالي للقالي والمرتضى وابن الشجري. كما خرجتها أيضا من المعاجم اللغوية كالصحاح واللسان والتاج. وابتدأت بالحديث عن نسبة الشواهد وأتممت ما كان منها شطرا من بيت أو جزءا منه، ثم اتبعت ذلك بذكر المصادر التي وردت فيها بادئا بالتي ورد الشاهد فيها منسوبا فالتي لم تنسبه، واكتفيت فيا يخص المنسوب بكونه قد نسب مرة واحدة في المصدر، ثم ذكرت بعد ذلك رواياته المختلفة مبتدئا بالاختلاف في النسخ فالمراجع الأخرى.

- وذكرت أخيرا موطن الاستشهاد بالشاهد ان لم يكن عبد القاهر قد ذكره بصورة تغنى عن اعادة ذلك ، وعمدت الى وضع نسبة البيت بين قوسين في المتن ان وردت في احدى النسخ مشيرا الى مصدر ذلك في هوامش التحقيق.
- برجمت باختصار من كتب تراجم الاعلام لاعلام النحاة واللغويين الذين وردت أساؤهم في الكتاب مع ذكر مرجع من تأليف المحدثين في ترجمة أي منهم ان وجد ، كما ترجمت أحيانا لقسم من الاعلام الآخرين كلما رأيت ضرورة لذلك .
- ان عرفت الأماكن والمواضع غير المعروفة التي ورد ذكرها في الكتاب من معجم البلدان او المعاجم التي ذكرتها.
- 11) فسرت الكلمات الغريبة من المعاجم اللغوية كالصحاح واللسان والتاج واعتمدت من بينها على اللسان بصورة أخص.
 - ١٢) خرجت الأمثال والأقوال من كتب الأمثال ومن المصادر الأخرى
- ١٣) اغفلت الاختلاف في عبارات التسبيح والتبجيل التي تسبق الآيات ترجيحاً منى بأنها من صنع النساخ اذ غالبا ما ترد في كل نسخة على هيئة واحدة واكتفيت بصورتها التي وردت في نسخة الأصل فقط . وفعلت مثل هذا في العبارات التي تسبق نصوص أبي علي في الكتاب وشروح عبد القاهر لها مكتفيا بتثبيت العبارات التي وردت في الأصل فقط .
- 1٤) اتبعت التسلسل التاريخي في سرد المصادر والمراجع حيثما وردت الا في حالات معينة مثل وجود رابطة بين مصدرين ككتاب سيبويه وشرح الشنتمري لشواهده أو في التخريج من مادة لغوية واحدة وردت في أكثر من معجم.
- 10) حركت أواخر الكلمات في متن الكتاب وضبطت بنيتها بالشكل حرصا مني على سلامة النص .
- 17) قمت بصنع فهارس عدة للكتاب تيسر الافادة منه كفهرس الآيات الذي أتممت الآيات فيه ووضعت ما ورد منها في الكتاب بين قوسين وضبطت هذا الفهرس بالشكل، كما صنعت فهرسا ثانيا للأحاديث النبوية، وثالثاً للأمثال والأقوال ورابعا للشواهد الشعرية، وأتبعت في هذا الفهرس نسقا خاصا بينته في مقدمته، وصنعت كذلك فهارس أخرى للمدارس النحوية، والمدن والأماكن والقبائل والاعلام.



﴿ الرموز والعلامات ﴾

```
: نسخة المكتبة التيمورية
                                                  (١) الأصل
        : نسخة مكتبة راغب باشا
                                                     (۲) ب
       : نسخة المكتبة الظاهرية
                                                     (٣) ج
        : الايضاح العضدي المطبوع
                                                      ل (٤)
٠٠٠٠] : للزيادات على الأصل أو التعيير فيه
                      (٦) - (٠٠٠٠٠٠٠) : للايات
: في المتن لنصوص ابي على ، وفي الهوامش
                               (( · · · · · · · · · · ) ( V )
للزيادات على الأصل او الخلافات معه.
                                              // (^)
: للفصل بين صفحات مخطوطة الأصل
                : لأرقام الشواهد
: في الهوامش للزيادات المثبتة على منن ط
              من نسخه الأخرى.
```



« بسم ِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ »

« [أحمدُ اللهَ عزتْ قدرتُهُ على نِعَمِهِ التي يتقاصرُ عنها باعُ الشكرِ ، ومِنَحِهِ التي تقلُّ لديها بسطةُ النشرِ . وأسألهُ التوفيقَ لسبلِ الصلاحِ والظفَر بالسعادةِ والنجاحِ ، واستقبالَ الصوابِ في جميع المقاصِدِ ومصاحبةَ الرشدِ في كافةِ المطالبِ . أنَّهُ وليُّ كلِ خير ، وأصلى على النبي محمدٍ وآلهِ أجمعين .

عرضتم علي – أيدكم الله – رغبتكم في كتاب الايضاح وتحققه ، وتحصيل معانيه ، ونكته ، وذكرتم أنَّ ما عملت فيه من الكتاب الموسوم بالمغنى لا يطول باع كل أحد لبلوغ رتبته ، وتسنم ذروته ، لاشهاله على مسائل جمة ، وفصول ممتدة ، اذكان أكثر الغرض فيه ان أحصن ما بذلت له وقتي من وثبة الأيام وتصرف الأحوال ، لأنَّ جميع ما يدخل في جملة الانسان يألف للفناء والزوال ، ومعرض لحبالة الزمان . فرأيتم الرأي أنْ أملي عليكم كتاباً متوسطاً يفضى بمتأمله الى أغراض هذا الكتاب ، ويعقد منه ومن هذا العلم نسباً ينفى عن طبعه وحشة الأجانب ، وتعدية أنس المجالس والمناسب ، ويُلين له جانبا من عويصه ، ويُهديه الى مصعب طريقه (١) حتى يتوصل منه الى طلب الغاية ، ويطلع منه نجم السعى للنهاية . فوجدت الميل الى ما يعمر معالمكم ، ويشمن (١) فأنا أذكر مساعيكم أذهب في سبيل المروءة والكرم وأشدً مناسبة للسجاحة والشيم . (٣) فأنا أذكر مساعيكم أذهب في سبيل المروءة والكرم وأشدً مناسبة للسجاحة والشيم . (٣) فأنا أذكر

^(•) الصفحات الأولى من الكتاب من نسخة . ب مقارنة بنسخة ج ، وهي مفقودة من سخة الأصل . وقد أهملت ترقيمها . وسوف أشير الى نهاية هذه الصفحات وابتداء نسخة الأصل .

⁽١) ج: الى تصعب طريقه.

⁽۲) ج: ويعمر. تحريف.

⁽٣) ج: السجاحة: الشيم. سهو.

بحولِ اللهِ ما يكشفُ عنه ظلمةَ الأشكالِ ، ويُغيضُ عليه نورَ البيانِ ، ولا أتعدّى المقدارَ الذي يشتملُ على مقاصدِهِ ، وما يفتقرُ اليهِ من الفروعِ والأصولِ . وأرجو أنْ يقرنَ اللهُ بهِ الخيرَ والسَّدادَ بمنهِ ولطفهِ .

قالَ الشيخُ أبو بكرٍ عبدُ القاهرِ بنُ عبدِ الرحمنِ ، أخبرنا الشيخُ أبو الحسينِ محمدُ بنِ الحسينِ بن أحمدَ بنِ الحسينِ بن محمدٍ بنِ عبدِ الوارثِ ، قالَ أخبَرَنَا الشيخُ أبو علي ٍ الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الغفارِ رحمهُ اللهُ فقال :

« الكلام يأتلفُ من ثلاثةِ أشياءَ : اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ » .

قالَ عبدُ القاهرِ بنُ عبدِ الرحمنِ :

اعلم أنَّ الألفَ واللامَ في الكلامِ لاستغراق الجنسِ، فلا يريدُ به كلاماً دونَ رجل ، وانما كلام ، كما أنَّكَ اذا قلت : الرجلُ خيرُ منَ المرأةِ ، لم تُردْ به رجلاً دونَ رجل ، وانما تقصدُ الشياعَ واستغراقَ الجنسِ ، فليسَ من كلام الا وقد اشتملَ عليهِ قولُهُ : الكلامُ ، كما أنَّهُ ليسَ من رجلِ الا وقد أحاطَ به الرجلَ في قولِكَ :الرجلُ خيرٌ من المرأةِ . وانما سُميَّ كلاماً ما كانَ جملةً مفيدةً نحو زيدٌ منطلقٌ ، وخرجَ عمروٌ . وقولُهُ : « يأتلف سُميَّ كلاماً ما كانَ جملةً مفيدةً نحو زيدٌ منطلقٌ ، وخرجَ عمروٌ . وقولُهُ : « يأتلف عمد حقيقتُهُ بأنْ تقع الألفةُ بينَ الجزئينِ . وانما قالَ : « يأتلف من ثلاثةِ أشياءَ » ولم يقل : الكلامُ ثلاثةُ أشياءَ ، على ما جرت عادةُ كثيرٍ من المتقدمينَ لأجلِ أن ذلك لا يخلو من غرضين :

أحدُهما: أنْ يُرادَ أنَّ الكلامَ ما يجتمعُ فيهِ هذهِ الثلاثةُ.

والثاني: أن يرادَ انَّ كلَ جزء من هذهِ الأجزاءِ يكونُ كلاماً. كما أنّكَ اذا قلتَ : العلمُ هو نحوٌ ولغةٌ وفقه (٣) احتملَ أنْ تُريدَ أنَّ كلَ واحدٍ من هذهِ الأنحاءِ هو النوعُ النفيسُ وأَنْ تُريدَ أنَّ العلمَ لا يكونُ حتى تجتمعَ هذهِ الثلاثةُ . وكلُّ واحدٍ من هذينِ الغرضينِ فاسدٌ ، لأجلِ أنَّ قولَكَ : زيدُ منطلقٌ ، وخرجَ عمروٌ ، كلامٌ مفيدٌ ، وليسَ بمشتملٍ على

⁽٣) ج: هو النخو واللغة والفقه.

الأجزاءِ الثلاثةِ . وقولكَ : زيدٌ ، وخرجَ ، من غيرِ اسم غيرُ مفيدٍ وكذا كلَّ جزءِ انفردَ كانَ عارياً من الافادةِ ، فلما أدّى قولُهم : الكلامُ ثلاثةُ أشياءَ الى هذا الفسادِ تركَ أبو على استعالهُ الى مايصعُ وهو قولُهُ : الكلامُ يأتلفُ من ثلاثةِ أشياءَ ، لأنَّ ها هنا بمنزلتهِ في قولِكَ خرجتُ من البصرةِ . ولو قصدَ حذفَ الائتلافِ لوجَب أنْ يقالَ : ألفاظُ الكلامِ أو أجزاءُ الكلامِ ثلاثةُ أشياءَ ، أو الكلمُ ، أنَّ الكلمَ جمعُ كلمةٍ ، والكلمةُ تقعُ على حل جزء حرفاً كانَ أو اسماً أو فعلا . وقالَ صاحبُ الكتابِ(٤) : وهذا بابُ علمِ ما الكلمُ من العربيةِ ، (٥) فتقديرهُ بابُ علم أيِّ شيءٍ من الكلمِ من العربيةِ .

قالَ الشيخُ أبو علي :

« فما جازَ الأخبارُ عنهُ (١) من هذهِ الكلمِ فهو اسمٌ . ومثالُ الاخبارِ عنهُ قولُنا : (١) عبدُ اللهِ مقبلٌ ، قامَ (٨) بكرٌ . فقبلٌ خبرٌ عن عبدِ اللهِ ، وقامَ خبرٌ عن بكرٍ » .

قالَ الشيخُ الامامُ عبدُ القاهرِ:

اعلم أنَّ ما ذكرهُ محتصُّ بالاسم ، لأجلِ أنَّ الفعلَ والحرفَ لا يصحُّ الأخبارُ عنهما ، لو قلتَ : خرجَ قامَ ، أو قتلَ ضربَ ، لم يكنْ كلاماً ، لأجلِ أنَّ الفعلَ خبرٌ ، واذا جعلتَ الخبرَ مسنداً الى الخبركنتَ تاركاً للصوابِ ، لأنَّ الخبرَ من حقهِ أنْ يُسندَ إلى محبَرٍ عنه ، كقولِكَ : خرجَ زيدٌ . وكذا لو قلتَ : حَسُنَ أنْ ، أو خرجَ الى ، أو خرج

⁽٤) صاحب الكتاب: هو أبو بشر عمرو بن عثان بن قنبر الحارثي المعروف بسيبويه وهو لقب بالفارسية معناه رائحة التفاح. وكان من أهل فارس لكنه نشأ في البصرة فصار امام البصريين في النحو غير منازع ، ولم يوضع في النحو مثل كتابه أخذ النحو عن الخليل بن أحمد ، وتوفي بقرية من قرى فارس يقال لها ه ساوة ، واختلف في مولده ووفاته . ذكروا أن عام ولادته ١٢١ هـ ، وقيل في سنة وفاته : انها ١٦١ هـ أو ١٨٨ هـ ، أو ١٩٤ هـ ، انظر ترجمته في مراتب النحويين ٥٥ ، وأخبار النحويين ٧٧ – ٣٨ ، وطبقات الزبيدي ٢٦ – ٧٤ والفهرست لابن النديم ٢٦ – ٧٧ ، والبلغة في تاريخ أعمة اللغة ١٧٢ – ١٧٢ ومعجم الأدباء والفهرست لابن النديم ٢٦ – ٧٧ ، وبغية الوعاة ٢٦٦ ، وسيبويه أمام النحاة للأستاذ علي النجدي ناصف

⁽ه) سيبويه ج ۱*اص*۲.

⁽١) ج: عليه، تحريف.

⁽٧) ط : كقولنا . تحريف .

^(^) ط : وقام .

حتى ، لم يكنُ في ذلكَ معنىً إلاّ أن يُجعلَ الحرفُ اسماً ، فتقول : هذهِ أن حسنةٌ ، ولو قبيحةٌ ، كبيتِ الكتابِ .

/١/ أَلامُ على لَوِ ولو كنتُ عالِماً بـأذنابِ لَوِ لم تَفُتْنِي أوائلُهُ(١)

جعله أسماً على ثلاثةِ أحرفِ وأدخلَ عليهِ التنوينَ كما يدخلُ على رجلِ وفرسٍ ، وهذا بمنزلةِ أنْ تجعلَ الفعلَ اسماً نحو يشكرُ ويزيدُ فيصحُّ الأخبارُ عنهُ لزوالِ معنى الفعليةِ فتقول : جاءني يزيدُ ، ويعمرُ مقبلٌ . ولو قلت : — يزيدُ ، وأنت تُريدُ الفعلَ لم يَجُزْ (١١) كما لم يجز (١٠) ضربَ قتلَ . وليس الأخبارُ بمطردٍ في جميع الأسهاءِ ، لأجلِ أنَّ كيفَ وأينَ ومتى واذْ وما أشبه ذلك أسهاءٌ بلا خلافٍ ، والأخبارُ عنه أسهاء بلا خلافٍ ، والأخبارُ عنه عميم وليسَ بحدٍ ، لأنك تقدرُ على طردهِ وهو قولَهُ : « فما جازَ الأخبارُ عنهُ » ، وصفٌ للاسم وليسَ بحدٍ ، لأنك تقدرُ على طردهِ وهو أنْ تقولَ : كلُّ ما صحَّ الاخبارُ عنهُ فهو اسمٌ ، ولا تقدرُ على عكسهِ ، وهوَ أن تقولَ : كلُّ ما لم يَضِحَّ الأخبارُ عنهُ فليسَ باسمٍ ، لما ذكرنا من أنَّ نحوَ كيفَ وأينَ اسمٌ ، والأخبارُ عنهُ مع ذلك ممتنعٌ .

والحدُّ(١١) يجبُ أنْ يكونَ مطرداً ومنعكسا.

قالَ الشيخُ أبوِ علي ٍ:

و والاسمُ الدالُّ على مُعنَّى غيرِ عينِ كالعلمِ (١٢) والجهلِ في هذا الاعتبارِكالاسمِ الدالِ على عينِ . تقولُ : العلمُ حَسَنٌ ، والجهلُ قبيحٌ فيكونُ حسنٌ خبراً عن العلمِ كما كانَ مقبلٌ . كانَ مقبلٌ .

⁽٩) لم ينسب سيبويه هذا الشاهد لقائل معين، وتبعه في ذلك غيره من النحاة بمن استشهد بالبيت. انظر: سيبويه والشنتمري ٣٣/٧، والمقتضب: ٣٥/٥١، وابن يعيش ٣١/٦، وهمع الهوامع ٥/١، والدرر اللوامع ٧/١ - ٣.

وورد في ج « لو لم تغتنى » . تحريفٍ ، وكذا جاء في همع الهوامع . وروايته في المقتضب « بأعقاب لو » . (١٠) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽١١) ج: والحديث وتحريف

⁽١٢) ط: تحو العلم.

قالَ عبدُ القاهرِ بنُ عبدِ الرحمنِ :

اعلم أنَّ الأساءَ تكونُ موضوعةً على المعاني كما تكونُ موضوعةً على الأعيانِ والأشخاصِ. والموضوعُ على المعنى مثلُ العلم والجهلِ ، والموضوعُ على العينِ نحوُ زيدٍ وعمرهِ والرجلِ والفرسِ وهذانِ الضربانِ جاريانِ بحرىً واحداً في استقامةِ الأخبارِ عنها ، تقولُ : العلمُ حسنٌ كما تقولُ : زيدٌ حسنٌ ، فتخبرُ عن المعنى الذي هو العلمُ كما تخبرُ عن المعنى الذي هو زيدٌ .

قالَ الشيخُ أبو علي ٍ:

ومن صفاتِ الاسمِ جوازُ دخولِ الألفِ واللامِ عليهِ ولحاقِ التنوينِ بهِ (١٣)
 كقولنا : الغلامُ والفرسُ وغلامٌ وفرسٌ ، (١٤)

قالَ عبدُ القاهر :

اعلم أنَّهُ بَيْنَ بَقُولِهِ: ومن صفاتِ الاسمِ أنَّ ما ذكرهُ قبلُ من حديثِ الأخبارِ وصفَّ وليسَ بحدٍّ على ما بيّنا . وكلُّ واحدٍ من الأَلفِ واللامِ والتنوينِ دليلُّ على الاسميةِ ، لأجُلِ أنَّ الأَلفَ واللامَ لا يكونُ في (١٥) غيرِ الأسهاءِ فأما ما أنشدَهُ شيخُنا(١٦) عن أبي زيدِ (١٧) من قولِ الشاعر :

⁽١٣) ط: له.

⁽١٤) ط: وفرس وغلام.

⁽١٥) سقطت وفي و في ج.

⁽١٦) المقصود هو استاذه أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث انظر ترجمته في الدراسة .

⁽١٧) أبو زيد (١١٩ - ٢١٥ هـ): هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري كان عالما بالنحو، لكنه لم يكن مثل الحليل وسيبويه ، اذ غلبت عليه اللغة والنوادر والغريب.

أنظر ترجمته في : مراتب النحويين ٤٢ – ٤٤ ، وأخبار النحويين ٤١ – ٤٥ ، والفهرست لابن النديم ٨١ ، وأطر ترجمته في : مراتب النحويين ٤١ – ٤٥ ، ومعجم الأدباء ٢١٧/١ – ٢١٧ وطبقات الزبيدي ١٨٧ – ١٨٧ ، والبلغة في تاريخ أعّة اللغة ٨٤ – ٨٥ ، ومعجم الأدباء ١٩٧/١ – ٢١٧ وابناه الرواة ٢٠٠/١ ، وبقية الوعاة ١٩٥/١ ، ومقية الوعاة ٥٨٢/١ .

/٢/ يقولُ الخَنَا وأبغضُ العُجْم ناطقاً ويستخرِجُ اليربوعَ من نــافقــائِــهِ

الى ربّنسا صوتُ الحمار اليُجَـدَّعُ ومن جُحْرهِ بالشيخةِ اليتقصُّعُ (١٨)

فلا اعتدادَ بهِ لشذوذِهِ قياساً واستعالاً ، وانما جاءَ بهِ على معنى الذي يجدعُ (١٩) ، الذي يقدعُ (١٩) ، أي يقالُ : جَدعَ (٢٠) اللهُ أَذْنَهُ ، والذي يَقْضَعُ ، تَقَصَّعَ اي دخلَ القاصِعَاءَ(٢١) ، واستعمالُ نحوِ هذا خطأً باجماع . فكلُّ لفظٍ دخَلَهُ الألفُ واللامُ فاحكمْ بأنَّهُ اسمٌ ، وليسَ كلُّ ما يمتنعُ عليهِ اللامُ (٢٢) يُحكَمُ بالخروجِ من الأسهاء ، لأنَّ الأعلامَ المفردةَ نحوَ زيدٍ وعمرهِ لا يدخلُها الألفُ واللامُ إلاَّ قليلاً كقولُهِ:

(١٨) البيتان منسوبان لذى الخرق الطهوي – شاعر جاهلي – واسمه دينار بن هلال . وفي المؤتلف والمختلف للآمدي ص ۱۱۹ اسمه قرط.

ونسبا له في نوادر أبي زيد ص ٦٦ – ٦٧ ، ومواد : (جدع) من اللسان ٣٩٠/٩ ، والتاج ٥/٢٩٦ – ٢٩٧ ، وفي اللسان فقط في مادتي (عجم) ٢٧٩/١٥ (الأول) وكذا في (لوم) ١١/١٦ ، وفي التاج فقط في (قصع) ١٩٠٠٥ وأولها فيه في (فصل اللام باب الميم) ٦٨/٩ ، وثانيهما في (باب الألف

وفي كلام ياقوت في معجم البلدان ٣١٩/٥ – ٣٢٠ ما يفهم منه أنهها لابن ديسق ، وليس كذلك وانما هو الذي قبلت فيه الأبيات، فقبل البيتين قوله:

ونسبا لذي الخرق أيضا في شرح شواهد المغنى ش ٦٤ ج ١ ص ١٦٧ ، والشواهد الكبرى للعيني : ٤٦٧/١ وشرح الشواهد للعاملي ص ٥١ .

وهما غير منسوبين في المخصص ١٣١/٣ ، والانصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٥١ – ١٥٧ و ٣١٦ ، وابن يعيش ٢٥/١ و ١٤٣/٣ ، وأولها في المغنى ش ٦٨ ج ١ ص ٤٩ ، والأشباه والنظائر ٢١٦/١ ، وثانيهما في شواهد الشافية ش ١٦٧ ج ٤ ص ٣٤٦ . وورد أولها في الدرر اللوامع ٦١/١ .

ورواية الأول في ج « اليجذع » تصحيف . وروى الثاني برواية « فيستخرج » في نوادر أبي زيد ، وابن يعيش والتاج ، وروى عجزه في ابن يعيش « ومن ربه » بدل » ومن حجره » وروى « بالشيخة » في ابن يعيش ، ومعجم البلدان، وشواهد الشافية، وفي الأخيرين اثبتا صواب رواية الشيخة وذكرا أنها موضع. وذكرها موضعاً أيضا البكري في معجم ما استعجم ١٣٦٠/٤ . والشيخة – بالحاء المهملة – واحدة الشيح وهو نبات. والشاهد في قوله اليجدع واليتقصع حيث أدخل الألف واللام على الأفعال وهذا شاذ ولا يعتد به.

(١٩) ج: يجذع وجذع. تصحيف.

(٢٠) في اللسان (قدع) ١٣٧/١٠: وهذا فحل لا يقدع اي لا يضرب أنفه.

(٢١) في اللسان (قصع) ١٤٨/١٠ : القاصعاء جحر يحفره اليربوع فاذا فرغ ودخل فيه سد فمه لئلا يدخل عليه حية

(٢٧) ج : وليس كل ما يمتنع عليه الألف واللام .

باعدْتَهُ فتباعدَ هو ، وكذا كيفَ وأينَ وكم ومن وما جرى ذلكَ المجرى لا يدخلُ في شيء منه الألفُ واللامُ مع أنه اسمٌ بلا خلافٍ ، ألا ترى أنَّكَ تقول : جاءني مَنْ أخوهُ منطلِقُ ، فتخبرَ عنه كما تخبرُ عن زيدٍ إذا قلت : جاءني زيدٌ . والألفُ واللامُ دليلٌ على الأسميةِ ، وليسَ تعرّى اللفظِ منهُ بدليلٍ على أنه خارجٌ من الاسميةِ ، وكذا حكمُ التنوينِ ، لأنَّ المقصودَ هو التنوينُ (٢٤) الدالُّ على التمكنِ والفاصلُ بينَ ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ وما لا ينصرفُ وما لا ينصرفُ وما لا ينصرفُ أن التنوينُ على ضروبٍ :

أحدُها: هذا الذي ذكرناهُ.

والثاني : تنوينٌ يكونُ فاصلاً بينَ المعرفةِ والنكرةِ في نحوِصَهُ ومَهُ ورويدَ ، فاذا قلتَ : صَهُ يا رجلُ ، مجرداً من التنوينِ ، كانَ المعنى أفعل السكوتَ . فاذا قلتَ : صَهِ ، كانَ المعنى افعلُ سكوتاً ، وعلى هذا قولُهُ :

/٤/ إِنَوْلَنَا فَقُلْنَا أَيْهِ عن أُمِّ سالم وما بال تكليم الديارِ البلاقِع (٢٦)

(٣٣) هذا الرجز منسوب لأبي النجم العجلي – واسمه الفضل بن قدامة ، أحد رُجّازِ الاسلام المتقدمين – في المفصل ص ١٣ ، وشواهد الشافية ش ٧٤٨ ج ٤ ص ٥٠٦ والتاج (شنع) ٤٠٣/٠

وهو غير منسوب في المقتضب ٤٩/٤ (أولها) ، وابن يعيش ١٣٣/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح (أولها) هو غير منسوب في المقتضب ٤٩/١ (أولها) والدرر اللوامع ٥٣/١ . وورد في سواهد الشافية على أن الواو المميزة لا تلحق عمرا اذا دخله اللام للضرورة ، وبهذه الصورة ورد في المقتضب ، والدرر اللوامع . وقد لحقته هذه الواو في نسخ المقتصد وبقية المراجع .

وروايته في شرح التصريح «عن أسيرها».

⁽ ٢٤) ج : من التنوين . تحريف .

⁽ ٢٥) ج : وبين مالا ينصرف.

⁽ ۲۹) البيت لذي الرمة في ديوانه في ٣/٤٨ ص ٣٥٦ ، واصلاح المنطق ٢٩١ ، ومجالس ثعلب ٢٧٥/١ ، و٢٠ والمخصص ١٨١٨ و ٨١/١٨ و ٣٠/٩ و ٣٠/٩ و ٣٠/٩ و ٩٠٠٩ ، وابن يعيش ٢١/١ و ٣٠/٩ و ٣٠/٩ و ومادة (ايه) من اللسان ٣٦/١٧ والتاج ، والاشباه والنظائر ٣/٢٠ ، والمخزانة ١٩/٣ . وغير منسوب في معاني القرآن ٢٢١/٣ ، والمقتضب ١٧٩/٣ .

وروايته في غير المقتصد « وقفنا » بدل « نزلنا » » وفي ابن يعيش « وقفنا وقلنا » وفي المقتضب « الرسوم البلاقم » .

كَانَّهُ قصدَ أَنْ يقولَ : هات الحديثَ ، فحذف التنوينَ من أيهٍ وأجراهُ مجرى قولِكَ : صَهْ . واذا قلت : أيهٍ ، كانَ المعنى هاتِ حديثاً ، كها أنَّكَ اذا قلتَ : صهٍ ، كانَ المعنى أفعل سكوتاً ، وقد فصلَ التنوينُ بينَ حالِ التعريفِ وحالِ التنكيرِ . وعلى هذا المنهاج ِ يجري رويدَ وبائهُ .

والضربُ الثالثُ : تنوينُ يكونُ عوضاً عن المضافِ اليه (٢٧) ، وذلكَ أنْ تقولَ : جئتكَ اذكانَ كذا وكذا كما تفعلُ ذلكَ بسائرِ أساءِ الزمانِ نحو قولكَ : جئتكَ حينَ كان كذا وكذا ، واذ الخليفةُ عبدُ ذلكَ بسائرِ أساءِ الزمانِ نحو قولكَ : جئتكَ حينَ كان كذا وكذا ، واذ الخليفةُ عبدُ الملكِ ، ثم تُدخلُ على اذ اسمَ زمانِ وتحذفُ الجملة التي أضيفَ اليها وذلك قولكَ : حينئذٍ وبومئذٍ وساعة إذٍ وأوانَ إذٍ ، الأصلُ أنْ تقولَ : جئتكَ حبن اذكان كذا وكذا ، وتجعلُ التنوينَ عوضاً منه ، وتكسرُ الذالَ من اذ لالتقائهِ مع التنوينِ الساكنِ فيصيرُ الكلامُ الى قولكَ : حينئذٍ ، ولا يكونُ هذا الحذفُ الا بعدَ جري ذكرِ شيء ، كأنَّ قائلاً يقولُ الى تقولُ : مردتُ بكلٍ قائمًا ، اذا تقدّمَ ذكرُ جاعةٍ ، لكنَّ قائلاً يقول : هل لكَ عهدُ بالقوم ؟ فتقول : مردتُ بكلٍ قائمًا ، اذا تقدّمَ ذكرُ جاعةٍ ، كأنَّ قائلاً يقولَ : مردتُ بكلٍ قائمًا ، اذا تقدّمَ ذكرُ جاعةٍ ، أن يتقدمَ ذكرُ قصة ، كما لا يجوزُ أن تقولَ : مردتُ بكلٍ من غيرِ أنْ يتقدمَ ذكرُ قصة ، كما لا يجوزُ أن تقولَ : مردتُ بكلٍ من غيرِ أنْ يتقدمَ أذ مفردةً هذا الاستعالَ كما أنشدَ الشيخُ أبو الحسينِ أن يسبقَ ذكرُ جاعةٍ . وقد تستعملُ اذْ مفردةً هذا الاستعالَ كما أنشدَ الشيخُ أبو الحسينِ من قولِهِ :

اه/ نهيتُكَ عن طِلابِكَ أمَ عمرو بعاقبة وأنتَ اذٍ صحيحُ (٣٠)

⁽ ٢٧) ج : من المضاف اليه .

⁽ ۲۸) ج : اذا . سهو .

⁽ ۲۹) ج : أن تحريف.

⁽ ٣٠) البيت لأبي ذؤيب الهذلي - واسمه خويلد بن خالد بن محرث ، شاعر جاهلي اسلامي - والبيت منسوب لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين قى ٧/١٨ ص ١٧١ وديوان الهذليين (القسم الاول)/٢٥ ، وشرح الحياسة للمرزوقي (عجزه) (القسم الرابع) / ١٨٥٧ ، والمخصص ٥٦/١٤ ، ومواد : (اذذ) من اللسان ٥١/١٣ ، والمخصص والتاج ٧/٣٥ و (شلل) من اللسان ٣٨٦/١٣ والتاج و (تقسير اذ واذا واذن) من اللسان ٢٩٠/١٩ والخزانة ١٤٧/٣ .

والضرب الرابع : تنوين ينوب نابَ حرفِ الاطلاقِ في انشادِ بني تميم ، وذلك قولُهُم :

/٦/ أقلى اللومَ عاذلَ والعتابَنْ وقولى إنْ أصبتُ لقد أصابَنْ(٣١)

الأصلُ العتابا وأصابا ، ثم قامَ التنوينُ مقامَ الألفِ الناشئةِ من اشباعِ الفتحةِ ، – وانما يفعلونَ ذلكَ إذا أرادوا تركَ الترنُم والغناءِ ، لأجل أن التنوينَ ليسَ فيهِ من الامتدادِ مافي الألفِ وأُختيها ، وهو مع ذلكَ يشاكلُ حروفَ اللينِ لما فيه من الغنّةِ .

والضربُ الخامسُ: تنوينُ يلحقُ الشعرَ المقيدَ منيفا(٣٧) وذلكَ قولُهُم:

وقاتم الأعاق خاوى المخْتَرَقْنْ مشتبه الأعلام لمّاع الخَفَقَنْ (٣٣)

وقد قصد عبد القاهر بقوله ، اذ مفردة ، أي معربة لعدم اضافة زمان اليها .

وقال غيره: إنَّ الأصل وأنت حينئذ ثم حذف المضاف وبتي الجر.

وغير منسوب في الخصائص ٧٩/٧ وابن يعيش ٣٩/٣ و ٣١/٩ و ١٣٠٩ ومغنى اللبيب ش ١٣٠ ج ١ ص ٨٦٠ و وشرح الأشموني ١٧/١ و ٤٢٠/٣ بقوله : « وأنت اذ صحيح » .
 وروى « بعافية » في مغنى اللبيب وحاشية شرح التصريح .

⁽٣١) البيت بخرير في ديوانه ص ٦٤، وسيبويه والشنتمري ٢٩٨/٢ – ٢٩٩ (أنشد سيبويه صدره وأتمه الشنتمري)، والخصائص ١٧١/١ (صدره) و ٢٩٨/ (عجزه) والمفصل ٣٢٩، وشواهد المغنى ش ١٥٥/ج ٢٧٢/٧، شرح الاشموني ١٩٢/، والخزانة ٣٤/١ وما بعدها، وشواهد الشافية ع ٢٤/١ (صدره) والتاج مادتي (ردف) ١١٤/١ و (وصل) ١٥٣٨، والشواهد الكبرى للعيني ١١٤٨ وما بعدها، وشرح التصريح على التوضيح ٢٣/١، والدرر اللوامع ٢١٠٧، ١ - ١٠٤ وأعاد انشاده ١٠٢٨ وما بعدها، وشرح التصريح على التوضيح ٢٣/١، والدرر اللوامع ٢٠٣٠، ١ - ١٠٤ وأعاد انشاده ١٢١ ومدره في نوادر أبي زيد ٢١٥ وصدره في المتضب ٢٠٤١، والمنصف ٢٤٢١، وتمامه في الاقتصاب ٤١٦، وصدره في الأمالي الشجرية ٢٣٩٧، وتمامه في الانصاف في مسائل الخلاف ٢٥٥/٢، ومغنى اللبيب ش ١٥٥ ج ٢/ص

⁽ ٣٢) في اللسان (نوف) ٢٥٧/١٦ و أنافت الدراهم على كذا زادت ، وأناف البناء فهو بناء منيف قال ابن جنى : وأنت تراهم قد استحدثوا في حبله من قوله و لما رأيت الدهر جها حبلهو » حرف مد أنافوه على وزن البيت .

⁽٣٣) البيتان لرؤبة بن العجاج في ديوانه ق ١/٤٠ و ١٠٤/٢ ، وبحاز القرآن ٣٨٠/١ (أوله) ، وجمهرة اللغة (تقو) ٢٧/٢ و (خفق) ٢٣٦/٢ والموشح ٢١٩/١٧ ، وأولها في : المنصف ٣/٣ ومقاييس اللغة (خرق) ١٣٣/٢ و (قتم) ه/٥٨ ، وفقه اللغة وسر العربية ٣٣١ ، وشروح سقط الزند (البطليوسي) القسم الثاني

الغرضُ في الحاقِ هذا التنوينِ الدلالةُ على الوقفِ لأجلِ أنَّ الشعرَ مسكنُ الآخرِ ، فاذا قلتَ : خاوى المخترق ، لم يُعلمُ أواصلُ أنتَ أم واقفٌ ، وإذا ألحقتَ هذه الزيادة انفصلَ الوقفُ من الوصلِ ، وليسَ هذا بخارج من القياسِ لأجلِ أنّهم كما فصلوا بين الوقفِ والوصلِ في الكلام بالحذفِ نحوَ أن تقولَ : جاءني زيدٌ ، فتحذف الحركة والتنوينَ ، كذلك يجوزُ أنْ يُفصلَ من الحالينِ في الشعرِ المقيدِ بالزيادةِ ، لأجلِ أنَّ الساكنَ لا يُقدرُ على اسكانِهِ ، ويُسمّى هذا التنوينُ الغالي ، لأنَّهُ قد جاوزَ حدَّ الوزنِ ، والغلوِ مجاوزةُ الحدِّ ، واذا كانَ التنوينُ منقسماً إلى هذهِ الأقسام كانَ وصفُ الاسم بهِ أضعفَ من وصفهِ بالألفِ واللامِ . ألا ترى أنَّ جميع ضروبِ الألفِ واللامِ لا تكونُ في غيرِ الأساء . ولا شبهةَ في أنَّ التنوينَ المختصَ بالاسمِ هُو الذي يكونُ فرقاً بينَ ما غيرِ الأساء . ولا شبهةَ في أنَّ التنوينَ المختصَ بالاسمِ هُو الذي يكونُ فرقاً بينَ ما الكائنِ في نوع واحدٍ وذلك أنَّ التنوينَ المختصَ بالاسمِ هُو الذي يكونُ فرقاً بينَ ما ينصرفُ وبينَ مالا ينصرفُ والفاصلُ بين المعرفةِ والنكرةِ في صه ، والعوضُ من المضافِ ينصرفُ وبينَ ما لا ينصرفُ والفاصلُ بين المعرفةِ والنكرةِ في صه ، والعوضُ من المضافِ اللهِ في حينئذٍ وقد ذُكِرَ للاسمِ حدودٌ لم يسلمْ منها شيءٌ . والصحيحُ أنْ يقالَ : كلُّ لفظٍ عُرِي من الدلالةِ على الزمانِ لا من طريقِ الوضع ، وكانَ لَهُ اعرابٌ لفظاً أو تقديراً فهو أسمٌ .

قالَ الشيخُ أبو على :

« وأما الفعلُ فما كانَ مستنداً الى شيءٍ ولم يُسْندُ اليهِ شيءٌ ، مثالُ ذلكَ خرجَ عبدُ اللهِ ، وينطلقُ بكرُ » .

قالَ عبدُ القاهر :

اعلم أنَّ الاسنادَ بمحراهُ بمحرى الاخبارِ ، فكأنَّهُ قالَ : وأما الفعلُ فما كانَ حبراً عن شيءٍ ولم يكنْ محبراً عنه ، غير أن في الاسنادِ فائدةً ليست في الأخبارِ ، وهي أنَّ من

⁻ ۱۸۲۰ والقسم الرابع /۱۰۸۶ ، والمفصل ۳۲۹ . و (كلاهما) في شواهد الايضاح للقيس ق ۲۲ ، وثانهها في اللسان (كلل) ۱۱۱/۱۶ . وكلاهما في مغنى اللبيب ش ۹۲۵ ج ۲ / ص ۳۶۲ ، والخزانة ، والشواهد الكبرى للعيني ۳۸/۱ وما بعدها والعيني (فقط) ۳۶۲۳ وما بعدها ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ص ٤ و الكبرى للعيني ۱۸۲۱ ، وشرح الشواهد للعاملي ص ۹ ، والدرر اللوامع ۳۸/۲ .

وقد ذكرت رواية التنوين في المفصل ، ومغنى اللبيب ، والأشموني والخزانة ، والعيني ، وشواهد ابن عقيل للجزجاوي . ورويا دون التنوين في بقية المصادر .

الأفعالِ مالا يصحُّ اطلاقُ الأخبارِ عليه كفعلِ الأمرِ نحوَ ليضرب زيدٌ ، اذ الأمرُ لا يكونُ من حيث أنَّ الخبرَ ما دخلَهُ الصدقُ والكذبُ ، ويصحُ أن يُطلقَ عليهِ الاسناد ، لأنّ حقيقةَ الاسنادِ اضافةُ الشيءِ الى الشيءِ وامالتُهُ اليهِ وجعلُهُ متصلاً وملامساً ، وكذلك قال :

/٨/ فلما دخلناهُ أَضَفْنَا ظُهورَنَا الى كلِّ حاريٍّ جديدٍ مُشَطَّبِ(٣١)

فوضع (٣٥) أَضَفْنَا موضع أَسْنَدُنَا لاتفاقِها في المعنى . واذا كانَ كذلك جازَ أَنْ تقولَ في لِيَضْرِبْ زِيدٌ(٣٦) أَن (٣٧) الفعل مسندُ الى زيدٍ(٣٧) ، لأنّك قد أضفتهُ اليه وعلقتهُ به ، فالاسنادُ اذاً يصلحُ لا يصلحُ له الأخبارُ ، والأخبارُ لا يصلحُ لكلِّ ما يصلحُ له الاسنادُ . فهذا حدٌّ مشتملٌ على ثلاثةِ أنواعٍ من الاحترازِ :

أُولُها : احترازُ من الاسم الذي يخبُرُ عنه نحوَ زيدٍ وعمروِ والعلمِ والجهلِ ، لأنَّ الفعلَ اذا لم يَسْتَقِمْ أنْ يكونَ مخبراً عنه ومسنداً اليهِ شيءٌ على وجهٍ من الوجوهِ فقد انفصلَ من الأساءِ التي يصحُّ الأخبارُ عنها والاسنادُ إليها .

والثاني: احترازٌ من الاسم الذي يكونُ مسنداً الى غيرهِ البتة ، نحو متى واذا وما شاكلَهُمَا ، لأجلِ أنَّ الفعلَ يكونُ مقدماً على ما يُسندُ إليه كما ذكرَ من قولهِ: خرجَ عبدُ اللهِ. وهذه الأسهاءُ اذا اسندتُ الى شيء كانَ مرتبتُها بعدهُ ، تقول : القتالُ اذا خرجَ زيدٌ ، فيكونُ خبراً عن القتالِ ، ولا يكونُ أعنى القتالَ مؤخراً عنهُ ، فانْ قلتَ ، اذا

⁽ ٣٤) البيت لامريء القيس في ديوانه ق ٤٩/١ عس ٥٦ ، ومختار الشمر الجاهلي ق ٤٩/٣ عس ٥٣ ، وجمهرة اللغة (ضفى) ٩٨/٣ ، ومقاييس اللغة (ضيف) ٣٨١/٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٤/٢ . وهو غير منسوب في مادة (حير) من اللسان ٣٠٠٦ والتاج ٣١٦٦/٣ ، – و (ضيف) من اللسان ١٣/١١ . واستشهد عبد القاهر بالبيت على أن معنى المضاف هو الملصق بالشيء المحال اليه وليس منه . فكل ما أميل الى شيء وأسند اليه فقد اضيف . والهاء في دخلناه تعود الى البيت .

⁽ ٣٥) ج : فوضع .

⁽٣٦) ج: زيدا.

ر ٣٧) كِذَا في ج والعبارة في ب: و أن الفعل زيد الى مسند الى زيد، ولا معنى لها.

حرج زيدٌ القتالُ ، كانَ النيةُ بِهِ التأخيرَ ، كما أنّكَ اذا قلت : منطلقٌ زيدٌ ، كان منطلقٌ مؤخراً في التقديرِ وان تقدمَ في اللفظِ ، وكذا متى وأينَ اذا قلت : أينَ زيدٌ ، فرتبةُ أينَ أن يقعَ بعدَ زيدٍ الا أنَّ التقديمَ وجبَ لأجلِ تضمنهِ معنى الاستفهام ، وهكذا حكمُ كيفَ وما أشبَههُ . والفعلُ لا يكونُ مؤخرا في النيةِ البتةَ ، ألا ترى أنّكَ تقول : ضربَ الزيدانِ ، فلا يجوزُ أنْ تؤخرَ ضربَ عنها فتقول : الزيدانِ ضربَ ، فلوكانَ للفعلِ أصلُ في تأخرهِ عن الفاعلِ المخبرِ عنهُ المسندِ اليه لوجبَ أنْ يجوزَ ما ذكرنَا من قولكَ : الزيدانِ ضربَ ، واذا كانَ الفعلُ مقدماً على ما يُسْنَدُ اليهِ البتةَ لم تدخلُ عليهِ الأسهاءُ التي تكونُ صربَ ، واذا كانَ الفعلُ مقدماً على ما يُسْنَدُ اليهِ البتةَ لم تدخلُ عليهِ الأسهاءُ التي تكونُ مستندةً الى غيرها .

وقد يمكنُ أنْ يجابَ بجوابِ آخر ، وهو أنَّ هذهِ الظروف التي تُسندُ الى المبتدأ نحوَ اذا وأينَ ، ليس الاسنادُ متعلقاً بها أنفسِها في الحقيقة ، بل هو متعلقٌ بما فيها من معنى الفعلِ . فاذا قلت : القتالُ اذا خرجَ زيدٌ ، فالمعنى القتالُ يقعُ في ذلك الوقتِ ، وكذا أينَ زيدٌ ، معناه أيُّ موضع استقرَّ . فالمُسندُ على الحقيقة هو يقعُ واستقرَّ لا المكانُ الدالُ عليه ، والزمانُ المعلومُ من اذا ، كها أنّكَ اذا قلت : زيدٌ في الدار ، كانَ الخبرُ عن زيدٍ ما فيه من معنى استقرَّ لا الجارُ مع المجرورِ ، ولكنَّ هذهِ الظروف لما تُرك اظهارُ هذا الفعلِ فيهِ من معنى استقرَّ لا الجارُ مع المجرورِ ، ولكنَّ هذهِ الظروف لما تُرك اظهارُ هذا الفعلِ المضمرِ فيها ودلّتُ هي عليهِ ، وقُهِم معناهُ منها قالوا : انّها تُخبرُ عن ما قبلها ومسندةً اليها ، والأصلُ على ما عرَّفتكَ فهذا واضحُ ، لكنَّ الجوابَ الأَوْلَ أقوى وأصحُّ وأهمً فاعرفهُ .

والثالثُ : احترازُ من الحرفِ لآنَهُ لا يكونُ مسنداً ولا يُسْنَدُ إليهِ ، ألا ترى أنّكَ لو قلتَ : زيدُ إنّ ، أو عمروُ إلى ، لم يكن كلاماً . واذا كانَ الفعلُ خبراً وعتملاً لأن يُسندَ الى غيرهِ لم يدخلُ عليهِ الحرفُ فهذا حدُّ للفعلِ لآنَهُ مطرّدٌ منعكسٌ . ألا ترى أنّكَ قلتَ : كلُّ لفظٍ جازَ أن يُسْنَدَ إليه شيء فهو فعلُ ، وكلُّ كلفظٍ جازَ أن يُسْنَدَ إليه شيء فهو فعلُ ، وكلُّ ما لم يحصلُ فيهِ هذهِ الشرائطُ فليسَ بفعلٍ ، كنتَ مصيباً . وهذا هو عينُ الطردِ والعكسِ . فان قلت : جاء في المثل (٢٩) : تسمعُ المعيديّ خيرٌ مِنْ أنْ تراه (٢٩) ، فأخبرَ والعكسِ . فان قلت : جاء في المثل (٢٩) : تسمعُ المعيديّ خيرٌ مِنْ أنْ تراه (٢٩) ، فأخبرَ

⁽٣٨) ج : جاڻني المثل. تحريف.

⁽ ٣٩) وأول من قال. ذلك المنذر بن ماء السهاء في قصة معروفة والمقول فيه شقة بن ضمرة بن جابر من بني نهشل ،

بخبر عن الفعلِ الذي هو تسمع ، فكيف قال الشيخ أبو على : انَّ الفعل لا يُسْنَدُ اليهِ شيء . فالجوابُ أنَّا قَدَّمْنَا استحالة جعلِ الفعلِ عنبراً عنه اذكان خبرا ، وكان ضم الخبر الم الخبر نقضاً للعادة ودفعاً للمشاهدة . وأما تسمع فحمول على وجهين : أحدُهما : أن يكون حذف أنْ كأنَّهُ قال : أن تسمع بالمعيدي خير من أنْ تراه ، وأنّ وما بعده في تأويلِ المصدر ، فأنْ تسمع بمنزلة ساعك كأنَّهُ قال (٤٠) ساعك (٤١) بالمعيدي خير من رؤيته ، المصدر عذا التقدير اتيانهم بأن في القرين أعنى أن تراه ، واذا حذف رفع الفعل كبيت الكتاب :

/٩/ ألا أيهذا اللائمي أحضرُ الوغى وأنْ أشهدَ اللذاتِ هَلْ أنتَ مُخْلِدي (٢٠) أرادَ انْ احضرَ الوغى يدلُّ على ذلكَ روايةُ مَنْ روى : ألا أيّها اللائمي (٤٣) انْ احضرَ الوغى ، وحذفُ أنْ كثيرٌ في الكلامِ وفي التنزيلِ .(٤٤)

⁼ أعجب المندر حديثه ولا منظر عنده. والمعيدي تصغير المعدي ، والدال مثقل وتخفف في هذا المثل. وروى المثل تسمع - بضم العين - وتسمع - بنصبها - على اضهار أن وقال الميداني والمختار فيه « أن تسمع ، . وروى المثل أيضا لأن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه « و » أن تسمع وروى « لا أن تراه » . أنظر: أمثال العرب للضبي ٩ ، والفاخر ٣٥ ، وجمهرة اللغة لابن دريد (دعم) ٢٨٣/٧ ، وجمهرة الامثال للمسكري ١٨٦/١ - ١٨٨ ، وفصل المقال ١٣١ ، وعمم الأمثال ١٨٥ ، والتاج (عدد) ٢١٨٠ ، وفائد الال ١٠٨/١ .

⁽٤٠) كذا في ج. أولى: وفي ب: «كأنه قبل».

⁽٤١) سقطت وساعك، في ج.

⁽٤٢) لطرفة بن العبد في ديوانه ق ٤/١ ص ٧٧ ، ومحتار الشعر الجاهلي ق ٢/١ ص ٣١٧ ، وجمهرة أشعار العرب ٩٠ وسيبويه والشنتمري ٤/١ ، ٤٥ ء والمقتضب ١٩٥٨ و ١٣٦ ، وفقه اللغة وسر العربية ٣١٩ والأمالي الشجرية ٤٨٦ ، والأنصاف في مسائل الخلاف ٢٠/١ و ٥٦٠ (صدره) ، ومواد (أنن) من اللسان ١٢٣/١ والتواهد الكبرى للميني ٤٠٢٤ وما بعدها ، وشرح ١٧٣/١ والتاج ١٣١٩ و (دنا) من اللسان ٢٩٨/١٨ والشواهد الكبرى للميني ٤٠٢٤ وما بعدها ، وشرح التوصيح ٤/٢٦ ، وشواهد المغنى ش ٢٠٦ ج ٢٠٠٨ - ١٩٠٨ ، والخزانة ٤/٧٠ وما بعدها ، وشرح الشواهد للعاملي ٣٧ ، وشرح شواهد ابن عقبل للجرجاوي ١٩٩ ، - والدرر اللوامع ٤/١ . والبيت غير منسوب في بحالس ثعلب ٤/٨٣ ، والتنبيه على شرح مشكلات الحياسه ٩٦ ، وابن يعيش ٢/٧ و والبيت غير منسوب في بحالس ثعلب ٤/٢٠ ، وهمع الحوامع ٤/١ .

وورد البيت في ب و ج برواية وأحضروا ، سهو.

ورواية الديوان احضرُ – بالوجهين الرفع والنصب ، وتفاوتت المصادر في ذكر احدى الروايتين أو كليهها . (٣٤) ج : ألا : أيها اللاحي . وقد ذكر صاحب الخزانة هذه الرواية ٨/١٠.

^(££) من ذلك ما ذكره سيبويه (£207/1) من قوله تعالى : (قل : أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجماهلون) آية £7/ الزمر ٣٩ . التقدير أن أعبد

والوجهُ الثاني : أنْ يكونَ نزَّلَ الفعلَ منزلةَ المصدرِكقولِ الشاعرِ أنشدهُ شيخُنا عن أبي زيد : ⁽¹⁰

ما تشاء فقلتُ ألهو إلى الأصباحِ آثِرَ ذي أثيرِ(٤٦) /١٠/ وقالوا :

كَأَنَّهُ نَزْلَ أَلْهُو مَنزِلَةً لهُواً ، فكذلكَ يجوزُ أَنْ يُنزَّلَ أَسمَعُ (٤٧) منزلةَ سهاعِكَ . والاختيارُ من الوجهينِ الأولُ ، لأنَّ البيتَ لا يمتنعُ فيهِ تَقَديرُ أنْ أيضًا ، واذا كانَ الأمرُ على ما وصفنا لم ُ يكنُ هذا المثلُ بقادح ِ فيما ذكرهُ من أنَّ الفعلَ لا يُسندُ إليهِ شيءٌ ، ويزيدُ في وضوحهِ انَّكَ اذا قلت : تسمعُ بالمعيديِّ ، وأنت لا تقصدُ الاسمَ كنت عجراً لهُ بأنَّ السماعَ يقعُ منه كما تقولُ : ستسمعُ بحديثِ زيدٍ . واذاكنتَ عجرا اياه بتسمعُ كانَ اتيانُكَ بخيرِ محالاً لا يقبلَه الحشُّ، فقد علمتَ أنَّ المعنى لا يُتصورُ إلاَّ بعدَ تقديرِ الاسمِ ِ.

قالَ الشيخُ أبو علي ٍ :

« (٤٨ بعد قولهِ : خَرَجَ عبدُ الله ، وينطلقُ بكرٌ^{٤٨)} ، واذهب ولا تضرب . فقولنا : خرجَ وينطلقُ ، كلُّ واحدٍ منها مسندٌ الى الاسمِ الذي بعدَهُ ، وكذلكَ قولُنا : اذهبْ ولا تضرب ، الفعلُ فيهِ مسندٌ الى ضميرِ المخاطبِ المأمورِ أو المنهى ، وهو مضمرٌ فيه ، ولو أُسْنِدَ الى الفعلِ شيءٌ فقيلَ : ضحكَ خرجَ أوكتبَ ينطلقُ وما أشبهَ ذلك لم يكن كلاماً ».

قالَ الشيخُ عبدُ القاهر:

اعلم أنَّ الأسهاءَ على ضربينِ : مظهرٌ ومضمرٌ ، فالمظهرُ نحو زيدٍ وعمروٍ ، والمضمرُ يكونُ متصلاً ومنفصلاً ، فالمنفصلُ نحوَ هوَ وأنتَ ، والمتصلُ نحوَ التاءِ في ضرَبتُ . وهذا بمنزلةِ زيلاٍ وعمروٍ في أنَّ الفعلَ يُسندُ اليهِ كقولِهِ(٤٩) ، ما ضربَ زيداً الا أنتَ ، فيكونُ

⁽ ٤٥)/وكذا أنشده ابن يعيش عن أبي زيد ، ولم أجِده في النسخة المطبوعة من نوادره

⁽٤٦) لعروة بن الورد في ديوانه ق ٨/١ ص ٤٥، والفاخر ٢٣ – ٢٣، ومادة : ﴿ أَثْرُ ﴾ من مقاييس اللغة ٣/١ – ٥٤ واللسان ٩٥/٥ والتاج ٩/٣، ومعجم البلدان ٨٠/٥، وشرح درة الغواص ١٤٤، والدرر اللوامع ٣/١ والبيت غير منسوب في معاني القرآن ١١/٢ ، والخصائص ٤٧٣/٢ ، وابن يعيش ٩٥/٢ وروابته في الديوان والفاخر « وقالت » ، وفي الأخير أيضاً ما تريد « بدل » ما تشاء » ، وفي معجم البلدان « فقالت » ، وفي الخصائص ومقاييس اللغة برواية المقتصد ، وفيا عدا ذلك من المصادر برواية » فقالوا » . (٤٧) سقطت واسمع و في ج.

⁽ ٤٨ - ٤٨) اضافة من الشيخ عبدالقاهر وهي تكرار لكلام الشيخ أبي علي المتقدم على هذا النص.

⁽ ٤٩) ج : ،تقول .

ضرب خبراً عن أنت كما يكونُ خبراً عن الاسم الظاهر اذا قلت : ما ضرب زيد الا عمرا . وتقول : ضربت ، فيكون الفعل مسنداً الى ضمير المتكلم كماكان مسنداً الى زيد في قولك : ضرب زيد . وعلى هذا يجري اذهب ولا تضرب ، لأن في اذهب ضميراً مستكناً للمأمور . وكذلك لا تضرب ، فيه ضمير للمني . ويدل على تقدير ذلك أنك تأي بالضمير المنفصل تأكيداً له ، فتقول : اذهب أنت وزيد ، كقوله تعالى : — اسكن أنت وزوجك الجنة) — (٥) فقولك : اذهب مع الضمير المستتر فيه بمنزلة قولك : ضرب زيد ، في أنك اسندت الفعل الى الاسم . وإنّا مثلنا بضرب أولا ، لأنه أوضح ، لكون الضمير لفظيا . وأما قوله : « ولو أسند الى الفعل شيء فقيل : ضحك خرج ، لم يكن كلاماً ، فقد تقدم القول في فساد ذلك ، فان جعل خرج اسها لرجل مع ضمير (١٥) مقدر كقولهم : تأبّط شراً ، جاز أن يقول : ضحك خرج ، كما جاز ضحك تأبط شراً ، لا تأبط شراً ، لا تفعل فيه : تأبّط شراً ، والذي قيل فيه : تأبّط شراً ، والذي قيل فيه : تأبّط شراً ، والذي قيل فيه : خرج ، فيكون دالاً على شخص كزيدٍ وعمرو ولا يكون مُسْنَدَ الخبر الى الخبر .

قالَ الشيخُ أبو علي :

« فالأسمُ في بابِ الاسنادِ اليهِ والحديثِ أعمُّ من الفعلِ ، لأنَّ الاسمَ كما يحوزُ أنْ يكونَ مُخْبَراً عنه فقدْ يجوزُ أنْ يكونَ خبراً في قولك : زيدٌ منطلقٌ والله إلهُنا ، والفعلُ في بابِ الأخبار أخصُّ من الاسمِ لأنَّهُ يكونُ أبدا(٥٢) مسنداً الى غيرهِ ولا يسند غيره اليه » .

قالَ الشيخُ عبدُ القاهرِ:

اعلم أنَّ الاسمَ له وجهانِ من التصرفِ في بابِ الاسنادِ ، لأنَّهُ يكونُ خبراً ومُخْبَراً عنه . ألا ترى أنَّكَ اذا قلتَ : زيدٌ منطلقٌ [كانَ منطلقٌ](٥٣) ، خبراً عُن زيدٍ مع أنَّ كلَّ واحدٍ منها اسمٌ ، وكذلكَ قولُكَ(٤٥) اللهُ الهُنا ، لأنَّ كلَّ واحدٍ من الجزئين اسمٌ ،

⁽٥٠) آية ٣٥/ البقرة ٢.

⁽۵۱) ج: مع مضمر.

⁽٥٢) ط: لأنه (انما، يكون أبدا.

⁽٥٣) ما بين العاضدتين ساقط من ب و ج بسبب انتقال النظر، والسياق يقتضي اثبانه.

⁽٥٤) ج: قولك.

وقد جُعِلَ الأولُ مخبراً عنه ، والثاني خبراً ، والفعلُ لهُ [(٥٠ حَيْرً] واحدٌ ، لأنَّهُ يكونُ مسنداً الى غبرهِ البتةَ ، فلا يوجدُ كلامٌ من فعلينِ كما يوجدُ من اسمينِ . واذا كان تصرّفُ الفعلِ من وجهٍ وتصرفُ الاسمِ من وجهينِ كانَ الفعلُ أخصَّ من الاسم . وأما الحرفُ فلا حظَ لَهُ في بابِ الأخبارِ لما تقدمَ من أنَّهُ لا يكونُ خبراً ولا مخبراً عنه .

قالَ الشيخُ أبو علي :

« والفعلُ ينقسمُ باقسامِ (٥٦) الزمانِ : ماضٍ وحاضٍ ومستقبلٍ . فالماضي نحوَ ضرب (٥٧) وسَمِعَ ومكثَ واستخرجَ ودحرجَ ، والحاضرُ نحو يكتبُ ويقومُ ويقرأً ، وجميع ما لحقت أولَهُ الزيادةُ » .(٥٩)

قالَ الشيخُ عبدُ القاهرِ : ﴿

اعلم أنَّ أمثلة الفعلِ إنما جاءت للدلالة على الأزمنة الثلاثة . فاذا قلت : ضرب ، دلَّ على ضرب في الحالِ . دلَّ على ضرب في الحالِ . واذا قلت : يَضْرِبُ ، دلَّ على ضرب في الحالِ . واذا قلت : سيضربُ ، دلَّ على زمانٍ مستقبلٍ وضربٍ فيه . ولولا قصدُهُمْ أفادة الأزمنة لما احتيج الى هذو الأمثلة ، لأجلِ أن المصادر تدلُّ على الأحداثِ . فاذا قلت : لزيد ضرب ، عُلِمَ أنه ضارب الا أنَّ الزمانَ : - لا يُستفادُ منه ، ولا يُدرى أماضٍ هذا الفعلُ أم حاضرٌ أم مُنتظرُ (٥٩) واذا قلت : ضَرَب ، عُلِمَ المصدرُ والزمانُ . وفي هذا اختصارٌ الحسن ، لأنَّهُ جمع الدلالة على الشيشينِ جميعا ، فاغنى (١٦) قولُك : ضَرَب زيدٌ ، غَناءَ أن تقول : لزيدٍ المنزلة . فلا (٦٣) فصلَ النقول : لزيدٍ المنزلة . فلا (٦٣) فصلَ

⁽ ٥٥) كذا الصواب. وفي ب و ج : خبر تصحيف.

⁽ ٥٦) ط: بانقسام.

⁽٥٧) ط: نحو ذلهب.

⁽٥٨) ط: أوله زيادة (من الزيادات الهمزة والنون والتاء والياء).

⁽٥٩) منتصر: تحريف.

⁽ ٦٠) ج : على شيئين جميعا .

⁽ ٦١) ج : وأغنى .

⁽٦٢) هذه عبارة ج وهي أبين. وفي ب: غناء قوله لزيد.

⁽ ٦٣) ج : ولا .

بينَ فِعْلِ كَضَرِبَ وَفِعْلِ كَمَكَثَ وَفَعَلِ كَسَمِعَ ، وَذُواتِ الزَوَائَدِ كَاسْتَخْرَجَ ، وَالرَبَاعَى كَدْحَرَجَ ، لأَنَّ جَمِيعَ ذَلَكَ يَدَلُّ عَلَى الزَمَانِ ، وَيَكُونَ مِنْقَسَماً الى أَقْسَامِهِ الثَّلائَةِ . الا أَنَّ يَفْعَلُ يَكُونَ شَائْعاً بِينَ الحَاضِرِ وَالْمُسْتَقِبَلِ . فَاذَا قَلْتَ : زِيدٌ يَضْرِبُ ، احتملَ أَنْ تريدَ أَنَّهُ في حالِ الفَعْلِ ، وأَنَّهُ لَمْ يَشُرَعَ فَيْهِ بَعْدُ . وَانَهَا يُرِيدُ أَنْ يَفْعَلَهُ في المُسْتَأْنَفِ.

قالَ الشيخُ أبو علي :

« وهذا اللفظُ يشملُ الحاضرَ والمستقبلَ . فاذا دخلتُ عليهِ السينُ أو سوفَ اختصَّ بالمستقبلِ (٦٤) وخَلُصَ لهُ ، وذلكَ نحوُ سوفُ يكتبُ وسيقرأُ » .

قال الشيخُ أيّده اللهُ تعالى :

اعلم أنَّ السينَ وسوفَ من دلائلِ الاستقبالِ . فاذا قلتَ : سيقرأ ، لم يَجُزُ أن يكونَ ملتبساً بالفعلِ ، وكانَ المقصودُ كأنَّ القراءةَ تحصلُ منه فيا يأتي من الزمانِ . والدليلُ على ذلكَ أنَّكَ لو قلتَ : سيقرأ الآن ، لم يَجُزُ لأجلِ أنَّ قولَكَ الآن ، يدلُ على الحالِ ولا يصاحبُ المستقبلَ وجازَ أن تقولَ : زيدٌ يفعلُ غداً ، لأجلِ أنَّهُ يَصُلُحُ للزمانينِ فيسوغُ أن يصاحبُ المستقبلَ وجازَ أن تقولَ : زيدٌ يفعلُ غداً ، لأجلِ أنَّهُ يَصُلُحُ للزمانينِ فيسوغُ أن تقرنَ بهِ أيّها شتَ . وقولُكَ : سيفعلُ ، بمنزلةِ فَعَلَ فانّهُ لما تمخصَ لضربِ واحدٍ من الأزمنةِ لم يَجُزُ أن يصحبَهُ من أساءِ الزمانِ غيرُ واحدٍ . فلا تقولُ : ضربَ الآنَ ، على الحقيقةِ ولا غدا ، لأنَّهُ لا يكونَ الا للمستقبلِ الحقيقةِ ولا غدا ، لأنَّهُ لا يكونُ الا للمستقبلِ

والفصلُ بينَ الحالِ والاستقبالِ أنَّكَ تريد بالحالِ^(١٦) أجزاءً مِن الفعلِ متصلةً . بيانُ ذلكَ أنّا اذا قلنا : زيدُ يصلى ، فالمرادُ أنَّهُ قد حصلَ منه جزءً ، وهوَ آخذ في جزء آخرَ متصلِ بهِ و [يترقب]^(١٧) جزء تاليا يليه . واذا قلتَ : سيفعلُ ، لم يَكُنْ لَهُ التّباسُ بالفعلِ على وجهٍ . ولو قصدَ الجزءَ الواحدَ من الفعلِ لم يَكُنْ الزمانُ مجاوزاً قسمينِ ، لأَنَّهُ

⁽٦٤) ط: اختص به المستقبل.

⁽٦٥) ج: الا الماضي. سهو.

⁽٩٦) ج: تريد الحال. تحريف.

⁽٦٧) كذا الصواب. وفي ب و ج : يترقبان. تحريف.

اما أن يكونَ حاصلاً أو غيرَ حاصلٍ . والى هذا نظرَ من ردَّ على النحويين ، وقالَ : انَّ الحَالَ لا يتحصل لأنَّ الفعلَ لا ينفك من جزئين : أحدُهما منقضٍ والآخرَ مُترَقَّبُ . وأجابوا عنه بما ذكَّرنا من أنَّ المقصودَ في الحالِ اجزاءٌ متصلةٌ من الفعلِ . ولهذا مثل كثيرٌ من أصحابِنا بيتَعشَّى ويصلّي ويأكلُ ويقرأُ ، لأنَّ هذا من الفعلِ يكون أجزاءً يتصلُ بعضُها ببعضٍ . ألا ترى أن القراءة جزءٌ من جزءٍ من غيرِ فَرْطِ مُهلةٍ وتَراخٍ ، وكذلك الصلاةُ والأكلُ .

ومما يوضحُ الفصلَ بين المستقبلِ والحالِ أن زمانَ الفعلِ والاخبارَ بهِ يكون زماناً واحداً في الحالِ فاذا قلتَ : زيدٌ يصلي ، تريدُ الحالَ كانت الصلاةُ موجودةً في وقتِ أخبارِكَ بها ، وزمانُ الفعلِ في المستقبلِ غيرُ زمانِ الاخبارِ. فاذا قلتَ زيدٌ سيُصلِّي ، لم تكن الصلاةُ موجودةً في وقتِ اخبارِكَ بها بل كانَ حصولُها متعلقاً بزمانِ ثانِ فاعرفَهُ . وقالوا : انَّ أصلَ يفعلُ أن يكونَ للحالِ ، وأنَّهُ أُوقعَ على المستقبلِ لضربٍ من التوسع ، وتسميةِ الشيءِ بما يؤولُ اليهِ كقولهِ تعالى – (أُراني أعصرُ خمراً) –(١٨) فكما أوقع الخمر على المستقبلِ الذي هو دليلُ الحالِ على المستقبلِ الذي يؤولُ اليهِ ، كذلكَ أوقعَ يفعلُ الذي هو دليلُ الحالِ على المستقبلِ الذي يؤولُ اليهِ . ونحو هذا كثيرٌ في كلامِهِم .

قال الشَّيخُ أبو علي : (٦٩)

« والحرف ما جاءً لمعنىً ليس باسم ٍ ولا فعل ِنحو لام ِ الجرِّ وبائه وهَلْ وقَدْ وثُمَّ وسوفَ وحَتّى وأمَّا » .

قال عبد القاهر:

اعلمْ أَنَّهِم اذا قالوا: لَيْسَ غَيْرُ، فالتقديرُ لِيسَ غَيرَ ذلك، ثم يُحْذَفُ المضافُ اللهِ الذي هو خيرُ على الضم، كما يُفْعَلَ ذلك في قبلُ وبَعْدُ. فني لِيسَ ضميرٌ للحرفِ، فكأنَّهُ قال: ليسَ الحرفُ غَيرَ ما ذكرنا من أنّهُ ما جاء لمعنّى. فانْ قلتَ: فكيفَ قالوا ما جاء. لمعنّى، والأسهاءُ بهذهِ المنزلةِ. ألا ترى أنَّ زيداً

⁽ ٦٨) آية ٣٦/ يوسف ١٢ ،

⁽ ٦٩) كذا في ج. وهي توافق السياق في هذه العبارات وفي : ب : قال أبو على

والرجل والفرس يجيء كلَّ واحد من ذلك َ لمعنى مفرد ؟ فالجواب بأن مقصودَهُم في ذلك َ لمعنى غير منصرف ، وقولُهم ليسَ غير ، يدلُّ على ذلك َ . ومعنى التصرف (٧٠) أن يكون فاعلاً ومفعولاً ومُضافاً اليه ، تقول : ضرب زيد ، وضربت زيداً ، وجاءني غلام زيد ، فتختلف للقاصد والمعاني في زيد باختلاف آخره ، ولا يكون هذا في الحرف ، لأن قولك : هَلْ ، يدلُّ على الاستفهام ، وبَلْ ، على الاستدراك ، والذي وصفناه في نحو الغاية ، ومن ، على ابتدائها ، ولا يكون فيها شيء من التصرف . والذي وصفناه في نحو زيد من الفاعلية والمفعولية والاضافة . وكذا لا يكون له اعراب في التقدير كما يكون زيد عمن ألمن زيد ؟ كان في موضع بقر ، بدلالة أنك تضع موضعة ما يَظهرُ فيه الاعراب فتجده مجرورا ، وذلك قولك : من أي موضع زيد .

واذا كانَ الحرفُ دالاً على معنى غير متصرفٍ فارق بذلكَ الأسهاء المتمكنة نحو زيلا وعمره وأحمد ، لأنّها تتصرفُ على ما ذكرنا ، وفارق الأسهاء المبنية نحو أين ومتى من جهة تعرّبة من الاعراب التقديري ، وإذا باين هذه الأقسام الثلاثة كان قولهم : ما جاء لمعنى ليسَ غيرُ ، حداً للحرف ، لأنّه بمنزلة أنْ تقولَ : الحرفُ ما دلّ على معنى غير متصرف ولم يَكُنْ له اعراب بوجه ، ولم يَتَضَمَنْ الزمانَ وهذا مطردٌ منعكس ، اذ ما من لفظ بتعرى منها الا ولا يكونُ من الحروف .

وبعدُ فانَّ الحروفَ لها انقساماتٌ :

فالأولُ: انقسامُها آلى الأفرادِ والتركيبِ. فالمفردُ نحوَ عَنْ وَعَلَى وَإِلَى وَقَدْ وَسَوْفَ وَوَاوِ العطفِ وباءِ الجرِ وما جَرَى ذلكَ المجرى.

والمركبُ نحوَ لولا وهلا . فلولا أصلُها لوضُمَّ اليها لا ، وهلاَّ مركبُّ من هَلُ ولا ، والمركبُّ من هَلُ ولا ، وكذلكَ لَوْوَمَا . وهذهِ الحروفُ اذا رُكِّبَ بعضُها معَ بعضِ تغيرتْ أحكامُهَا ومعانيها . بيانُ ذلكَ أنَّ لو معناهُ امتناعُ الشيءِ لامتناعِ غيرِهِ فاذا قلتَ : لو جئتُكَ اعطيتُكَ ، كانَ ذلكَ أنَّ لو معناهُ امتناعُ الشيءِ لامتناعِ غيرِهِ فاذا قلتَ : لو جئتُكَ اعطيتُكَ ، كانَ

⁽٧٠) سقطت الواو قبل قوله : دمعني التصرف، في ج سهوا .

الاعطاءُ امتنعَ لامتناع ِ الجيءِ . وقد صارَ امتناعٌ بعدَ(٧١) إنضهام ِ لا اليهِ معدولاً عن هذه السننِ ، لأنَّ لولا لمعنيينِ :

أحدُّهما امتناعُ الشيءِ لوجودِ غيرهِ ، تقولُ لولا زيدٌ لكانَ كذا وكذا ، امتنع الخَطْبُ الذي كنيتَ عنه بكذا وكذا لأجلِ وجودِ زيدٍ ، فقد انقلبَ المعنى في أحدِ الطرفينِ .

والثاني : أنْ يكونَ للتحضيض (٧٢) . كقولك : لولا فعلت كذا ، فكأنك قلت لَهُ : افعل كذا ، غير أنّك قصدت أنْ لا تأتي بمجرد الأمرِ فجنحت إلى جانب الحث والتحضيض . وقد تَغيّر الحكمُ أيضا ، ألا ترى أنَّ لو تختصُ بالفعل كقولك : لو فَعَلْت فَعَلْتُ . وقد صارَ بعد انضام لا اليه مختصاً بالاسم في أحد الوجهين ، لأنَّ لولا الذي معناهُ امتناعُ الشيء لوجود غيره يختصُ بالأساء تقولُ : لولا زيدٌ ، ولولا القتالُ لكان كذا وكذا . وأما اذا كانت بمعنى التحضيض فَوَجْهُ تغيّر الحكم فيها أنَّ لوكانَ يقتضى الجواب كما يقتضيه أنْ الني للشرط والجزاء ، تقولُ : لو فَعَلْت فَعَلْتُ ، كما تقولُ : أنْ فعَلْت فَعَلْت أَه ولولا التي للتحضيض لا تقتضى الجواب ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ : لولا ضربت زيداً . ولا شيئاً من هذا النحو ، كما تقولُ : لو ضربت زيداً لضربك . وعلى هذا لنحو ، كما تقولُ : لو ضربت زيداً لضربك . وعلى هذا تجرى الحروفُ المُمْتَرِج بعضُها ببعضٍ ، فَقِسْ على ما يَرِدُ عليكَ على ما ذَكَرُنَا .

والثاني : انقسامُها الى الاشتراكِ والاختصاصِ ، وذلكَ يَقَعُ بِعلَى ثلاثةِ أُوجهِ .

الأولُ : قسمٌ يختصُّ بالاسم ، وذلكَ نحوَ حروفِ الجرِّ (٧٣ لأنَّ الجر٣٧) لا يكونُ في الأفعالِ ولا في الحروفِ ، كيف ولا يصحُّ أن يكونَ للحرفِ^(٧٤) اعرابٌ . ومِنْ ذلكَ بابُ إنَّ لأَنَّهُ لا يدخلُ على الفعل .

⁽٧١) سقطت وبعد، في ج.

⁽٧٢) ج: للتخصيص. تصحيف. وكذا في بقية المواضع.

⁽ ٧٣ - ٧٣) ساقط في ج. بسبب انتقال النظر.

⁽٧٤) ج: الحرف. تحريف.

والثاني (٧٠) قسمٌ يختصُّ بالفعلِ وذلِكَ نحوَ حروفِ الجزمِ كَلَمْ ولَمَّا ، لأنَّ الجزمَ لا يكونُ في الأفعالِ . ومن ذلكَ بابُ أنْ ولَنْ وكَيْ واذا يكونُ في الأفعالِ . ومن ذلكَ بابُ أنْ ولَنْ وكَيْ واذا الناصبةِ ، لأنَّها لا تدخلُ على الأساءِ ، لا تقول : لَنْ زَيْدٌ يخرجُ ، ولا يُعْجِبُني أنْ زَيْدٌ منطلِقٌ ، وانَا تقولُ : لن يخرجَ (٧٢) ، وَيُعْجِبُني (٧٧) أن حرجَ عَمْرُو ، ويُعْجِبُني أن يقومَ عمرو .

والثالثُ : قسمٌ يشتركُ فيهِ الاسمُ والفعلُ ، وذلكَ نحوَ حروفِ العَطْفِ لأنَّها تُتْبعُ الفعلَ ، كا تُتْبعُ الاسمَ الاسمَ . تقولُ : ضربْتُ وقعدتُ كما تقولُ : ضَربْتُ زيداً وقعدتُ كما تقولُ : ضَربْتُ زيداً .

⁽٧٥) ج: الثاني.

⁽٧٦) ج: لم يخرج. تحويف.

⁽۷۷) ج: وأعجبني. تحريف.

⁽۷۸) ج: زیدا. سهو.

بعدة الجملة من البتدأ والخبر، واذا قلت : هَلْ زَيداً ضربْتَهُ ؟ لَم يَجُوْ أَن تَرْفَعَ زِيداً بِالابتداءِ فتقول (٧٩) : هَلْ زَيْدُ ضَرَبْتَهُ . بل يجب النصب على اضار الفعل ليلي حرف الاستفهام . والفعل الذي اشتمل هو عليه . والفرق بين هَلْ والهمزة أنّه بجوزُ أن تقول : أزيدٌ ضَرَبْتَهُ ؟ على قبح ، فتبتدىء الاسم مع القدرة على الفعل ، ولا يجوزُ ذلك في مَلْ ، وإنما جازَ الابتداء في الهمزة ، لأنّها أمُّ البابِ وأكثرُ حروفهِ تصرفاً ، فيجوزُ فيها من الامتناع مالا يجوزُ في غبرها . ولهذا لم يَجُزُ أن تقول : كيف زيدٌ ضرَبْتَهُ ؟ فتبتدىء الاسم بعد كيف مع القدرة على الفعل ، وذاك أنَّ كيف وانْ كانَ اسماً ، فانَّهُ مثلُ هذا في افادة الاستفهام فيجب أن لا يليّهُ الاسمُ ما وُجِدَ الفعلُ في الكلام فان قلت : هلْ حَرَجَ زَيْدُ خرج ؟ كان التقديرُ في زيدٍ أنّهُ مرفوعٌ بفعلٍ مضمر كأنّكَ قلت : هلْ حَرَجَ زَيْدُ خرج ؟ كان التقديرُ في زيدٍ أنّهُ مرفوعٌ بفعلٍ مضمر كأنّكَ قلت : هلْ حَرَجَ زَيْدُ خرج ؟ كان التقديرُ في زيدٍ أنّهُ مرفوعٌ بفعلٍ مضمر كأنّكَ قلت : هلْ حَرَجَ زَيْدُ خرج ؟ كان التقديرُ في زيدٍ أنّهُ مرفوعٌ بفعلٍ مضمر كأنّك قلت كيكونُ الفعلُ المظهرُ خرج ؟ كان التقديرُ في زيدٍ أنّهُ مرفوعٌ بفعلٍ مضمر كأنّك قلت كذيرُ الفعلُ المظهرُ المناه على المنهرُ كاكانَ منصوباً بمضمر في قولِك : هلْ زُيْداً ضَرَبْتَهُ ؟ ويكونُ الفعلُ المظهرُ المؤمّة وهو خرج تفسيراً لذلك المضمر كما كان ضَرَبْتَهُ كذلك .

والثالثُ : انقسامُها الى العملِ وغيرِ العملِ وهي في ذلكَ على ستةِ أقسامٍ .

والأوَّلُ: ما يعملُ لفظاً ومعنَّى كحروفِ الحِرِّ، ألا ترى أنَّكَ اذا قلتَ : مررتُ بزيدٍ ، وجدتَ الباءَ قد عملت الحرَّ في لفظِ زيدٍ وأفادتْ في المعنى الصاق الفعلِ بِهِ ، ووصولَهُ اليهِ ، وأحدثَتْ فيهِ صفةً لم تكُنْ في حالِ كونهِ مرفوعاً أو منصوباً . وكذا جميعُ حروفِ الحِرِّ ، كلَّ منها يوجبُ وصولَ الفعلِ الى الاسم على حدِّ محصوصٍ ، ويُحدِثُ فيه صفةً فينتظمُ العملُ لفظاً ومعنىً . ومن ذلكَ حروفُ الحزم ، وانَّ واحواتُها ، لاَنكَ اذا َ قلتَ لم يَضْرِبْ ، أفادتْ لم النفيَ في المعنى وَجَزَمَتْ في اللفظِ ، وكذا لبت قد أفادَ معنى التمني في : لبت زيداً منطلقٌ ، وعملَ في اللفظِ فنصبَ ورفع ، وكذا نظائرُها .

والقسمُ الثاني ما يعملُ معنَّى ولا يعملُ لفظاً كهل وهمزةِ الاستفهامِ . تقول : هل زيدٌ منطلقٌ ؟ وأخرجَ عمروٌ ؟ فينقلُ هل والهمزة معنى الجملةِ عن الخبرِ الى الاستفهام ِكما

⁽ ٧٩) ج : تقول . سهو .

⁽٨٠) سقطت «خرج» في ج.

ترى ، ولا يؤثرُ أنَّ في اللفظِ . وكذا ما زيدٌ منطلقٌ ، وما يخرجُ زيدٌ ، يحدث ما معنى النفي ِ في الكلامِ واللفظِ بجالةِ قبلَ دخولِ ما .

ومن هذا القسم حروفُ العطفِ ، لأنَّها لا تعملُ بأنفسِهَا وانما تنوبُ عن العواملِ فاذا قُلْتَ : رأيتُ زيداً وعمراً ، قامَ الواوُ مقامَ العاملِ فأغنى عن تكريرهِ . فالعملُ للفعلِ في الحقيقةِ وهذهِ تعملُ على سبيلِ الاتباعِ والنيابةِ . ولوكانَ بجراها بحرى الحروفِ العاملةِ لفظاً ومعنَّى لعملت عملاً مخصوصاً لا تعدلُ عنه ، ولا تفتقر فيه الى متابعةِ ما قبلَها كانَّ وأخواتِها مثلا .

والقسم الثالثُ : ما يعملُ لفظاً ولا يعملُ معنَى وذلكَ حروفُ الجر(١٩) اذا كانتُ مزيدةً نحو ألقى بيدهِ ، وقرأتُ بالسورة(٢٨ وعلامةُ ذلك أنْ يكونَ سقوطُهُ ونبوتُهُ سواءً ، ألا ترى أنّكَ اذا قلتَ : ألقى يدّهُ ، وقرأتُ السورة(٢٥) لم يفقدْ معنَى بذهابِ الباءِ ولم يُخلَّ بالكلام ، وليسَ كذلكَ العاملُ لفظاً ومعنَى ، لأنّكَ لو أسقطتَ الباءَ من مردتُ زيداً (٨٣) ، اختلُ الكلامُ ، ولم يصل الفعلُ الى الاسم كما وصلَ ألقى الى زيدٍ ، وقرأتُ الى السورةِ حين أسقطتَ الباءَ منها .

واعلم أنَّهُ قد يقعُ في الحروفِ العاملةِ ما يتجاذبه (١٤) شبهان : شبَهُ هذا القسمِ الذي نحنُ فيهِ ، وشبَهُ القسمِ الأول ، وهو العاملُ لفظاً ومعنَّى ، وذلكَ مثلُ من في النفي . تقولُ : ما جاءني رجل ، فلا يُوجبُ استغراق الجنسِ حتى يجوزَ أن تقولَ : ما جاءني رجلٌ بل أكثرُ . فاذا أدخلتَ من فقلتَ : ما جاءني من رجلٍ ، أفادت استغراق الجنسِ حتى لا يجوزَ أن تقولَ : ما جاءَ من رجلِ بل أكثر ، فقد عَملَّتُ في اللفظِ وغيرتُ المعنى حتى لا يجوزَ أن تقولَ : ما جاءَ من رجلِ بل أكثر ، فقد عَملَّتُ في اللفظِ وغيرتُ المعنى كما ترى ، ألا أنَّها لم تُبطلُ معنى الفاعليةِ ، ولم تُخرِجْ رجلاً من كونهِ محتملاً اسنادَ الفعلِ اليهِ ، فكانَ من هذا الوجهِ ما جاءني من رجلٍ ، وما جاءني رجلٌ ، واحدا . فليستْ هي

⁽ ٨١) ج : وذلك الحروف.

⁽ ٨٢ – ٨٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽٨٣) الأولى ان يقول مررت بزيد، لأن الجملة كما أوردها تخلو من الباء.

⁽ ٨٤) ج: بتحاذبه تصحيف.

بمنزلةِ العاملِ لفظاً ومعنَّى على الاطلاقِ، ولا بمنزلةِ ما يعملُ لفظاً ولا يعملُ معنَّى ولكنّها (٥٠) متوسطةٌ بينها، اذ لوكانت بمنزلةِ الأولِ من كلِ وجهٍ لكانت مثلَها في قولك : أخذت للاكلام معنًى ولا مذهباً. والأمر بخلافِ ذلك ، لأنَّ قُولك : ما جاءني رجلٌ ، كلامٌ صحيحٌ.

وكذلك لوكانت ممنزلة الثاني ، أعني مالا يعمل معنى لوجب أن لا يُقدَّمَ عندَ حذفِها معنى كما كانت الباء في قرأت بالسورة ، وقرأت السورة . وقد فقدت بحذفِها استغراق الجنس كما ترى فقد ثَبَتَ أنها قد أخذت من كلا القسمينِ شبهاً وان اجراءَها (٨٦) محرى أحدِهما على الاطلاق خلاف التحقيق فاعرفه .

ومثل مِنْ في جمع الشبهينِ الباءُ المؤكدةُ للنفي . تقولُ : ليسَ زيدٌ قائماً ، وما زيدٌ قائماً ، وما زيدٌ قائماً (٨٠ وما كانَ زيدٌ بقائم ، فتدلُّ الباءُ على أنَّكُ أردتَ المبالغةَ والتشديدَ في ليسَ زيدٌ بقائم ، وما كانَ زيدٌ بقائم ، فتدلُّ الباءُ على أنَّكَ أردتَ المبالغةَ والتشديدَ في نفي كونهِ قائماً وعلى ذلكَ قولُ اللهِ تعالى : - (أولَمْ بَرُوا أنَّ اللهَ الذي خَلَقَ الساواتِ والأَرضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخُلْقِهِنَّ بقادرٍ) (٨٨ الأصلُ : إنَّ اللهَ قادرٌ ، قد دخلتِ الباءُ لتأكيدِ النفى الذي في لَمْ يَرُوا .

وَيَدُلُ عَلَى (^^^) أَنَّ جِيءَ الباءِ لهذا المعنى ، أنَّها لا تَدْخُلُ فِي أخبارِ هذه الأشياءِ عندَ عدم النفي ، فلا يُقالُ : كانَ زيدٌ بقائم ، ولا عَلمتُ أَنَّ زيداً بقائم ، ولا لَيْسَ زَيْدٌ بقائم . فالباء أفادت في المعنى وأثَّرت من هذه الجهة ولم تُؤثَّر من حيثٌ لم يَخرج الذي جرّنه عن كونه خبراً لليسَ وكانَ وانَّ حسبَ كونهِ قبلَ دخولِها كما أثَّرت من افادة استغراق الجنسِ ولم تُؤثَّر من حيثُ لم يخرج المجرورُ عن كونه فاعلاً كما كانَ .

⁽ ۸۵) ج: لکنها .

⁽٨٦) ج: أجراها: تحريف.

⁽ ٨٧ - ٨٧) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

⁽ ٨٨) آية ٢٢ ، الاحقاف ٤٦ .

⁽ ٨٩) سقطت «على « في ج.

والقِسمُ الرابعُ: ما يعملُ معنى ولفظاً ولا يعملُ حُكْماً. و [مثاله] (٩٠) اللامُ في قولهم : لا غلامَى لزيد ولا يدي لعمرو، وذاك أنَّ الاضافة تُحْدِثُ في المضافِ معنى وتُوجبُ حكماً ، فالمعنى اعطاؤها إياهُ من المضافِ اليهِ التعريف ، تقولُ : غلام وغلامانِ ، فيكونُ نكرة في فاذا قلت : غلامُ زيدٍ وغلاما زيدٍ ، صارَ معرفة . وأمَّا الحكمُ فحذفُ التنوينِ والنونِ ، واللامُ من غلامَى لزيدٍ سَلَبت غُلامَينِ التعريف الذي كانَ يكونُ لو لم تأت بِها ، ولكنّها لم تُزِلُ الحكمَ الذي هو سقوطُ النونِ ، فقد عملت إذاً في المعنى ولم تَعْمل في الحكم ، وعملت من وجه آخر وهو افادتُها المُلك ، وعملت في اللفظِ بجرّها زيداً ، فهي اذا عاملةً لفظاً ومعنى غيرُ عاملةٍ حكماً . وسَتَرى ذلك مشروحاً في موضِعِهِ انْ شاءَ اللهُ .

والقسمُ الخامش : ما يعملُ (١١) حُكُماً ولا يُغَيْرُ معنى ، ولا يؤثّر في لفظ ، - ومثالُهُ اللامُ في قولِكَ : عَلِمْتُ لَزيدٌ مُنْطَلِقٌ . الأصلُ علمتُ زيداً منطلقاً ، فلما دخلتِ اللامُ منعتْ علمتُ عن العملِ ، وأوجَبتْ أعادةَ الاسمينِ المنصوبينِ الى الرفع بالابتداءِ فأنتَ اذا تأملتَ المعنى وجدّتَهُ على حالِهِ ، لأنَّ العلمَ قد نَفَذَ في قولِكَ : زيدٌ منطلقٌ ، نفاذَهُ قبلَ دخولِ اللام . وأما اللّفظُ فهو وإنَّ تَغيرَ ، فليسَ العمل للآم ، لأنَّ الرفعَ بالابتداءِ الذي يكونُ في قولِكَ : زيدٌ منطلقٌ فعملُ اللام ِ اذنْ صرفُها الاسمين عن كونها منصوبَيْنِ بعلمتُ الى كونهِما مرفوعيْنِ بالابتداءِ ، وذلكَ حكمٌ من الأحكام ِ فاعرفهُ .

القسم السادسُ: مالا يعملُ بوجهٍ وذلكَ مثلُ ما اذا كانَتْ صلةً كقولهِ تعالى – ﴿ فَبِمَا رحمةٍ مِنَ اللهِ ﴾ أنْ عَلَى اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ عَلَى اللهِ عَلْمَا عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ

⁽٩٠) كذا الصواب. وفي ب و ج. ومثال. تحريف.

⁽٩١) كذا في ج وهو موافق للسياق وفي ب: (ما عمل).

⁽٩٢) آية ١٥٩/آل عمران ٣.

[قَالَ الشَّيْخُ أبو علي ٍ :]

« بابُ ما إذا اثْتَلَفَ من هذهِ الكلمِ الثلاثِ كَانَ كَلاماً مُسْتَقَلاً ، فالاسمُ يأتَلِفُ مع الاسمِ فيكونُ كلاماً مفيداً كقولنا : عمرو أخوك ، وبِشُرٌ صاحبُك ، ويأتَلِفُ الفعلُ مع الاسمِ ، فيكونُ ذلك كقولِنا : كَتَبَ عبدُ اللهِ وسُرَّ بَكْرٌ » .

قالَ الشَّيخُ عبدُ القاهر :

واعلم (٢) أَنَّ معنى الاتتلافِ الافادة ، وذلك لا يكونُ الا بين الاسم والاسم كقولك : زَيْدٌ أخوك ، فزيدٌ مبتدأ ، وأخوك خَبْرُه ، وكلُّ واحد منها اسمٌ . أو بَيْنَ الفعلِ والاسم كقولك : خَرَجَ زَيْدٌ ، وسُرَّ بَكُرٌ ، وأَنْطَلَقَ عَبْدُ اللهِ ، فهذهِ أفعالٌ وما بَعْدَها مُخْبُرٌ عَنْهُ . فالكلامُ لا يخلو من جملتين :

احَدُهُما : أسميةٌ ك : زيدٌ أخوكَ، وتُسمّى جملةٌ من المبتدأ والخبرِ.

والثانيةُ: فعليةٌ كقولكَ: خَرَجَ زَيْدٌ، وتُسمّى جملةً من فِعْلِ وفاعلٍ.

والمقصودُ بالاسميةِ أنْ يكونَ الجزءُ الأوّلُ اسماً ، وبالفعليةِ أَنْ يكونَ الأولُ فعلاً . فاذا قُلْتَ « زيدٌ ضَرَبْتُهُ ، كانتِ الجملةُ اسميةً ، لأنَّ الجزءَ الأولَ اسمٌ وضربْتُهُ جارٍ مجرى قولكَ : مضروبٌ .

⁽١) سقطت هذه العبارة من نسخ المخطوطة . والسياق يقتضيها . كما أن ما بعدها هو من كلام الشيخ أبي علي ه وهو مثبت في جل .

⁽٢) ح: اعلم.

قال الشيخ أبو علي : « ومنْ ذلكَ زَيْدٌ في الدارِ » .

قَالَ الشَّيخُ عبدُ القاهرِ:

اعلم أنَّ في الداريتعلَّقُ بفعل مضمر نحو استقَّر وَثَبَتَ ، فَزَيْدٌ مبتداً واستقرَّ حَبُرهُ ، وفيهِ ضميرٌ يعودُ إلى زيدِ كَانَّكَ قُلْتَ : استقرَّ هُوَ ، وَلَو لَم تُقُدِّرَ هذا الفعلَ لأحَلْتَ ، كَا اللّٰكَ لوقلتَ : زَيْدٌ إلى عمرو ، ولم تَقُلُ : ذَهَبَ الى عمرو ، وما أشبَهَ ذلك كان خُلفاً ، ولم يُرِدْ الشَيْخُ أبو علي بقولهِ : « ومن ذلك » أنَّ قولَكَ : زيدٌ في الدار ، بمنزلة كتّب عَبْدُ الله ، وانّا أرادَ أنَّهُ كلامٌ قَدْ صَعَّ من الاسم والفعلِ ، لأجلِ أنَّ قُولَكَ : زَيْدٌ (٣) استقرَّ في الدار ، جُملةٌ من المبتدأ والخبرِ كقولكَ : زيدٌ منطلقٌ ، وقولكَ : كتّب عَبْدَ اللهِ ، جملةٌ من فعل وفاعل .

قالَ الشُّبخُ أبو علي :

« وَيَدْخُلُ الحَرْفُ عَلَى كُلِّ واحدة (١) من الجملتينِ فيكونُ كلاماً ، كقولنَا : إنَّ زَيْداً (٥) أخوكَ ، وما بِشُرٌ صاحبَكَ ، وَهَلْ كَتَبَ عَبْدُ اللهِ ؟ وما سُرَّ بَكُرٌ ولَعَلَّ زيداً في الدار » .

قَالَ عَبْدُ القاهِرِ:

اعلم أنَّ الحروفَ اذا دَخَلَتْ على هاتينِ الجملتينِ كانَ لها معانِ تَنْفَرِدُ بِهَا ، فاذا قُلْتَ : ماكَتَبَ زَيْدٌ ، كانَ جِيءُ ما للنفي ، واذا قُلْتَ : لَعلَّ زيداً في الدارِ ، كانَ جيئُهُ للترجى ، وعَلَى هذا يَجْرِي البابُ .

وَلَيْسَ للحروفِ تأثيرٌ في أصلِ ائتلافِ الكلامِ . ألا ترى أنَّ سقوطَها وثبوتَهَا سواءً من هذهِ الجهةِ . فاذا قلتَ : زَيْدٌ منطلِقٌ ، كانَ كلاماً تاماً . كما أَنَّكَ اذا قُلْتَ : ما زَيْدٌ

⁽٣) كذا الصواب في النسخ زيدا. سهو.

⁽٤) ط: كل واحد.

⁽ه) ط: ان عمرا.

مُنْطَلِقٌ ، كَانَ كَذَلكَ . وإِمَا يُفِيدُنا مَعْناهُ الذي وُضِعَ لَهُ من النفي . ولَوْكانَ الحرفُ مما يُؤثّرُ في الائتلافِ لَوَجَبَ أَنْ تَزُولَ الافادةُ بسقوطِهِ ، كما أَنَّكَ اذا أسقطتَ من الجملةِ أحدَ أَجزائِها(١) فقلتَ في قولكَ خرجَ زيدٌ : خَرَجَ ، أُو زَيْدٌ ، من غيرِ شيءٍ آخَرَ تَضُمُّهُ اليهِ كانتِ الفائدةُ مفقودةً .

قَالَ الشَّيخُ أبو علي :

« وَمَا عدا مَا ذُكِرَ مِمَّا يُمْكِنُ اثتلاقُهُ من هذهِ الكَلِم فَمُطَّرِحٌ الاّ الحرفَ معَ الاسم في النداءِ ، نحو: يا زيدُ ويا عَبْدَ اللهِ ، فانَّ الحرفَ والاسمَ [قد(٧)] اثْتَلَفَ منها كَلامٌ مفيدٌ في النداءِ » ..

قَالَ عَبْدُ القاهر :

اعلم أنَّ الفعل لا يَأْتَلِفُ مع الفعلِ ، لو قلت : ضَحِكَ خَرَجَ ، لَمْ يَجُرْ . وكذَا لا يأتَلِفُ الحرفُ مع الفعلِ ، لو قُلْتَ : هَلْ خَرَجَ ، أَوْ مَا خَرَجَ ، من غيرِ أَنْ تَأْتَى باسم مُظْهَرٍ أَو مُضْمَرٍ لَمْ يَجُرْ . وكذَا لا يَقَعُ الائتلافُ بينَ الحرفِ ولا بَيْنَ الاسم والحرفِ لو قُلْتَ : انَّ الله ، أو هَلْ مِنْ ، أو أَنَّ زَيْداً ، أو ما زَيْدٌ ، من غيرِ جزء آخَر لَمْ يَجُرْ . فأمّا وَيْدُ ، من غيرِ جزء آخَر لَمْ يَجُرْ . فأمّا وَيْدُ فأنّا حَصَلَ الائتلافُ في ذلك ، لأجلِ أَنْ يا قَدْ قَامَ مقامَ الفعلِ ، فاذا قُلْتَ : يا عَبْدَ اللهِ ، فكأنّكَ قُلْتَ : أدعو عبد اللهِ ، إلا أنّهم [لما (٩٠)] تركُوا هذا الفعل ، وجَعَلُوا عبد اللهِ ، فكأنّكَ قُلْتَ : أدعو عبد اللهِ ، إلا أنّهم [لما (٩٠)] تركُوا هذا الفعل ، وجَعَلُوا يا كالعوضِ منه كانَ الغَرضُ فيهِ أَنْ لا يَلْتَبِسَ النداءُ بالخبرِ . ألا تَرَى أَنْكَ لَوْ قُلْتَ : أدعو عبد اللهِ ، ينتِكَ دعاءً ، كما تقولُ : دَعَوْتُ زيداً ، عبد اللهِ ، لم يُعْلَمُ أَنْكَ تُناديهِ أو تُخْبِرُ أَنَّ من نِيتِكَ دعاءً ، كما تقولُ : دَعَوْتُ زيداً ، فيكونُ خبراً ، أو تَقْصِدُ اخبارَ غيرِهِ بأَنْكَ تدعو عَبْدَ اللهِ . ولمّا نابَ يا عن الفعلِ جَازَ فيهِ فيكونُ خبراً ، أو تَقْصِدُ اخبارَ غيرِهِ بأَنْكَ تدعو عَبْدَ اللهِ . ولمّا نابَ يا عن الفعلِ جَازَ فيهِ الأمالةُ (٩) كما يجوزُ في الأفعالِ ، والا فالحروفُ لا تَسُوعُ امالتُها ، ألا تَرَى أَنْهُ لا يقالُ : الى ولما كما يقال : رمى ، ولذلكِ غَلْقُوا من يُميلُ حَتَى (١٠) ، فلما أمالوا يا عَلِمْتَ أَنَّ ذلكَ

⁽٦) ج: أحد جزئيها.

⁽٧) من ط. الصواب. وفي نسخ المخطوطة « فقد » تحريف.

⁽٨) كذا مقتضى السياق، وقد سقطت من نسخ المخطوطة.

 ⁽٩) عرف أبو على الفارسي الامالة بقوله: قصد بها أن يتناسب الصوت بمكانها فيتشابه ولا يتباين ، وهو أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، فتميل الألف نحو الباء فتقاربها. وذلك نحو عهاد وعابد. (انظر التكملة ٢٩٦)
 (١٠) قال سيبوبه جـ ٢٧٧/٢ : « ومما لا يميلون ألفه حتى وأما والا ، فرقوا بينها وبين الفات الأسهاء نحو حبل

لنيابيّهِ عن الفعلِ ، واكتسابِهِ أدنى تمكّن بذلكَ ، فصارَ قولُكَ : يا زيدُ بمنزلةِ قولِكَ : رَمَى زَيْدٌ ، في أَنَّهُ فِعْلٌ في المعنى(١١) ، ولذلك جَازَ أَنْ يَدْخُلَ على الحرفِ نحو يا لَزيدٌ ، كَا يَدْخُلُ في نصحَتُكَ وَنَصَحْتُ لَكَ ، ولولا كونُهُ بمنزلةِ الفعلِ لم يَدْخُلُ على الحرفِ ، لأنَّ الحرفَ لا يَعْمَلُ في الحرفِ .

وحُروفُ الجرِّ لابدَّ لَهَا من شيءٍ تَتَعلَّقُ بِهِ ، وتكونُ معَ المجرورِ بِهَا معمولةً لَهُ من حيثُ أنَّ كلَّ حيثُ أنَّ كلَّ جارِّ مع المجرورِ في تقديرِ اسم مفعولٍ ، ولا يكونُ مفعولٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ »(١٢) .

وعطش وقال الخليل: لو سميت رجلاً بها وأمرأةً جازت فيها الإمالة. وعلل أبو علي الفارسي في التكملة
 ص_ ٣٠٥.

⁽١١)عدم امالتها بقوله: ٥ لم يحيزوا فيها الأمالة لأنها ليست منقلبة عن شيء..

قال أبو علي في التكملة ص ٣٠٠: • وقالوا : يا زيد ، فأمالوا لمشابهتها الفعل ،

⁽١٢) يكون هنا تامة.

 ^(*) هنا ينني ما أخذ من نسخة ب مقارنا بنسخة ج. وبعده تبدأ نسخة الأصل.
 وقد أعدت الورقة الأولى من الأصل الى مكانها الصحيح.

⁽١٣) من ب. وهو أرجع. وفي الأصل و ج «الا أن». تحريف.

⁽١٤) ج: لم يتضع.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

« بابُ الأعرابِ : (١) الاعرابُ أن تَخْتَلِفَ (٢) أواخرُ الكَلِم لاختلافِ العاملِ ، مثالُ ذلك : هذا رَجُلُ ، ورأَيْتُ رجلاً ، ومَرَرْتُ برجلٍ ، فالآخرُ من هذا الاسمِ قَدْ اخْتَلَفَ باعتقابِ الحركاتِ المختلفةِ [على الأواخرِ] (٤) الله هو لاختلافِ العواملِ التي هي هذا ورأيتُ والباءُ في مررتُ برجلٍ . فهذهِ عواملُ كلُّ واحدٍ منها غيرُ الآخِرِ » .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القاهر:

اعلم أنَّ معنى الاعرابِ على وَجْهَيْنِ: أحدُهُما: أن يكونَ من قولِهِم: اعْرَبَ عن نَفْسِهِ ، اذَا بَيْنَ ما في ضَميرو(٥) وأَوْضَحَهُ لأنَّ حقيقةَ الاعرابِ ايضاحُ المعاني ، ومن ذلك قولُ الكميتِ أَنْشَدَهُ الشَّيْخُ أبو الحسينِ(١) رَحِمَهُ اللهُ:

/١١/ وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَمَ آيَةً تَا أَوْلَهَا مِنْا تَقِيُّ ومُعْرِبُ(٧)

⁽١) ط: باب «حد» الاعراب.

⁽٢) ج: يختلف.

⁽٣) ط: على آخره.

⁽٤) من ب و ج و ط. أبين.

ا(٥) ج: ماذا ضميره.

⁽٦) ب، ج: شيخنا.

⁽٧) البيت للكيت بن معروف الأسدي في الهاشميات (قصيدة: طربت وماشوقا / ٤٩ ص ٤٠) وسيبويه والشنتمري ٢٠٠٧، وبحاز القرآن ١٩٣/٣، والمقتضب ٢٣٨/١ ، ٢٥٦/٣ ، وتفسير الطبري ٢٤/٣٤ ووالشنتمري ٢٠٠٣ ، وعاد (عرب) من تهذيب اللغة وجمهرة اللغة ٢٠١٣ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالوية ٢٨٦ ، ومواد (عرب) من تهذيب اللغة ٣٢٢/٣ والصحاح ١٧٩/١ واللان والمان ٢٨٧ والتاج ٢٧٣١، و (حمم) من اللسان ١٧٥/١ والتاج ٢٦٣/٨ ، و رحم من من اللسان ١٧٥/١ و (حوا) ٢٢٠/١٨ ، وشروح سقط الزند (الخوارزمي) القسم الأول ٢٢٠ ، وشرح درة الغواص ٣٥.

والمُعْرِبُ (٨): الفَصِيحُ الذي يَكْشفُ عن مقاصدِهِ ويُوضِّحُهَا.

والوَجْهُ الثاني أن يكون اعرب منقولاً من قولهم: عَرِبَتْ مَعِدَتُهُ ، اذَا فَسَدَتْ (٩) ، فكأنَّ المعنى في الاعرابِ ازالةُ الفسادِ ورَفْعُ الابهامِ ، ألا تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ : هذا زيدْ ، ورَأيتُ زيدْ ، ومررتُ بِزَيْدْ ، فلم تُغَيَّرْ آخِرَ الكلمةِ لكانَ ذلك لَبْساً وافساداً . فاذا خالفتَ بينَ الحركاتِ في آخِر الاسم ، ودلّلْتَ بكلِّ واحدةٍ على معنى اتَّضَحُ المقصودُ وزَالَ اللّبْسُ والفَسَادُ ، فأعْرَبْتُ على (١٠) هذا القولِ مِثْلُ أعْجَمْتُ بمعنى أَرْضَيْتُهُ وأَزلْتُ شكايَتَهُ ، فهذه الهمزةُ تُسَمّى همزةُ السَّلْبِ .

وبَعْدُ ، فانَّ الاعرابَ في الحقيقةِ معنى لا لَفْظٌ . ولهذا قالَ : الاعرابُ : أنْ تَخْتَلِفَ ، معنى الاحتلافِ ، وَقُولُهُ : أنْ تَخْتَلِفَ ، بمعنى الاحتلافِ ، وَلَيْسَ الاختلافُ بلفظ ، وإنّا هُو معنى ، كما أنَّ الاسودادَ لَيْسَ بعينِ وانّا هو معنى يُعْرَفُ (١١) بالقلبِ ، فالمختلِفُ هو اللفظ كما أنَّ المسودَّ هو العَيْنُ التي تَتَعَلَّقُ برؤيةِ البصرِ ، فاذا قلتَ : جاءني زَيْدٌ ورأيتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ ، فانَّ اختلافَ الحركةِ وكُونَهَا مَرَةً فاذا قلتَ : جاءني زَيْدٌ ورأيتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ ، فانَّ اختلافَ الحركةِ وكُونَهَا مَرَةً وليسَ نفسُ الحركةِ باعرابٍ ، ألا تَرَى أنَّها اذا وُجِدَتْ ، ولم يُوجَدِ الاختلافُ لم تَكُنِ وليسَ نفسُ الحركةِ باعرابٍ ، ألا تَرَى أنَّها اذا وُجِدَتْ ، ولم يُوجَدِ الاختلافُ لم تَكُنِ الكلمةُ معربةً ، وذلكَ أينَ وكَيْفَ . ألا تَرَى أنَّها متحركانِ ، ولا يقولُ أحَدُّ أنّها معربانِ ، لأجل أنَّ الاختلافَ غيرُ موجودٍ في آخِرِهِمَا ، فاذا قيلَ لَكَ [في] (١٣) قولكَ جاءني زَيْدٌ : ما الاعرابُ ؟ فقلُ اختصاصُ الضمةِ بهذهِ الحال . ومعنى الاختصاصِ أنَّها جاءني زَيْدٌ : ما الاعرابُ ؟ فقلُ اختصاصُ الضمة بهذهِ الحال . ومعنى الاختصاصِ أنَّها جاءني زَيْدٌ : ما الاعرابُ ؟ فقلُ اختصاصُ الضمة بهذهِ الحال . ومعنى الاختصاصِ أنَّها

⁽٨) ب، ج: فالمعرب. وفي تهذيب اللغة للأزهري (عرب) ٣٦٢/٢: وِمُعْرِبٌ أي مُفْسِحٌ بالحتيِّ.

⁽٩) في تهذيب اللغةِ للأزهري (عرب) ٣٦٤/٣: « أبوعبيد عن أبي زيد : عَرِبَتْ مَمِدَّتُهُ عربًا وذَربَتْ ذَربا فهَي عَرِبَةٌ وَدَرِبَةٌ اذا فسدت . قلت : ويعتمل أن يكون التعريب على من يقول بلسانه المنكر من هذا لأنّه يفسد عَليه كلامه كما فسدت معدته .

⁽١٠) ب ، ج: عن .

⁽۱۱) ج: يعرب، تحريف،

⁽۱۲) ج: اعرب. تحریف.

⁽١٣) من: ج: الصواب. وقد سقطت من الأصل و ب.

تَزُولُ // فِي قُولِكَ : رَأَيْتُ زَيْداً [وكذا] (١٤) الفتحةُ تزولُ فِي قُولِكَ : مَرَرْتُ بزيدٍ . فكلُّ واحدةٍ منها قد خُصَّتْ لدلالة (١٥) على معنى ، فهي تَزُولُ بزوالِ ذلك المعنى ، وتأتي صاحبتُها الموضوعةُ للمعنى الثاني ، وكذلكَ تأتي الثالثة (١٦) للمعنى الثالث .

فالحركةُ اذاً آلةُ الاعرابِ(١٧) ، لأنَّ الاختلافَ يحصلُ بها(١٨) ، ولوكانتِ الحركةُ اعرابًا ، لُوجَبَ أَنْ لا يقالُ : حركاتُ الاعرابِ ، اذِ الشيءُ لا يُضافُ الى نَفْسِهِ ، ألا ترَى أَنْكَ لو قلتَ : حركاتُ الحركاتِ ، أو حَركاتُ الضمةِ والفتحةِ والكسرةِ كانَ مُحالاً ، فهذهِ الاضافةُ بمنزلةِ قولهِم : مطيةُ حربٍ ، اذِ المعنى أنَّ هذهِ الحركاتِ بها يحصلُ الاختلافُ في آخرِ الكلمةِ كما أنَّ المطيةَ عليها يكونُ الحربُ ، فان قُلْتَ : فكيفَ قالَ : الاعرابُ أنْ تختلفَ أواخرُ الكلِم لاختلافِ العاملِ ، فَقَيَّدَ ولم يُطلِقُ فيقولُ : قال : الاعرابُ أنْ تختلفَ أواخرُ الكلِم إلاختلافِ العاملِ ، فَقَيَّدَ ولم يُطلِقُ ولا يكونُ ذلكَ الاحتلافُ اعرابُ أنْ تختلفَ أواخرُ الكلِم ؟ فالجوابُ أنَّ آخِرَ الكلمةِ قد يَخْتَلِفُ ولا يكونُ ذلك رَاكياتُ الاحتلافُ اعرابً أن المحتلافُ اعرابًا .

بيانُ هذا (١٩) أنّكَ تقولُ : أخذتُ من زيدٍ ، فيكونُ النونُ ساكنا ثم تقولُ : أخذتُ من الرجلِ ، فيصيرُ مفتوحاً ، وتقولُ : من ابنك ، فيكونُ (٢٠) مكسوراً . فهذا اختلاف كما ترى ، ولَيْسَ باعرابٍ ، كيفَ والحرفُ لا خطَّ لَهُ في الاعرابِ . فانّها (٢١) قال : أنْ تختلف أواخرُ الكَلِم لاختلافِ العاملِ لينفصلَ من هذا الاختلافِ الذي وصفنا ، لأنَّ ذلك ليسَ لَهُ عامِلُ . ألا تَرَى أنَّ الفتح في قولِك : مِنَ الرجل ، لَيْسَ لَهُ عاملٌ ، كما يكونُ النصبُ في قولِك : رأيتُ زيداً ، برأيتُ . وانما الحركة في نونِ مِنْ ، لأجل التقاءِ الساكنين .

⁽١٤) من ب، ج. أولى. وفي الأصل و «ان».

⁽١٥) ج: بالدلالة.

⁽١٦) ب، ج: وكذلك الثالثة.

⁽١٧) ج آلة للاعراب.

⁽۱۸) ج: فيها.

⁽١٩) ب، ج: بيان ذلك.

⁽۲۰) ج: فيصير.

⁽۲۱) ج: وأنما

فالاعرابُ يفتقِرُ الى [ثلاثِ](٢٢) شرائطَ :

أحداها: الاختلافُ. و [الثانية](٢٣) أن يكونَ ذلك الاختلافُ في آخِرِ الكلمةِ. والثالثة: (٢٤) أنْ يكونَ باختلافِ العواملِ ، كقولكَ : جاءني زيدٌ ورأيْتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ ، فعاملُ النصبِ غيرُ عاملِ الرفعِ ، وعاملُ الجرِّ غيرُ عاملِهِمَا ، فكلُّ اختلافٍ وُجدَ بهذهِ الصفةِ فهو اعرابٌ .

واعلمْ أنَّ النحويينَ جعلوا لهذه (٢٥) الحركاتِ ، اذا كانتْ في الاعرابِ ، ألقاباً عضوصة (٢٦) لا يسمّونَها بها اذا كانت في البناءِ . فالرفعُ والنصبُ والحرُّ للمعربِ ، والضمُّ والفتحُ والكسرُ للمبنيّ ، فاذا قُلْتَ : جاءَني زَيْدٌ ، قُلْتَ : إنَّهُ مرفوعٌ . وإذا قُلْتَ : رأيْتُ زيداً ، قُلْتَ : انَّهُ محرورٌ . واذا قُلْتَ مَرَرْتُ بزيدٍ ، قُلْتَ : انّهُ محرورٌ . وتقولُ في مُنْذُ : أنّهُ مضمومٌ ، (٢٧) وفي أَيْنَ : مفتوحٌ ، وفي هؤلاءِ : مَكْسُورٌ (٢٧) .

وقد تُسْتَعْمَلُ أَلقَابُ البناءِ في الاعرابِ ، فَيُقَالُ لحَرَكَةِ (٢٨) زَيْدٍ في قَوْلِكَ . رَأَيْتُ زَيْداً : الفَتْحُ . وذَلِكَ يُفْعَلُ اتْساعاً واعْتَهاداً على وضوح المعنى ، والأُجودُ أَنْ لا يُفْعَلَ . ومثلُ هذا الوقفُ والجزمُ ، لأنَّ الجزمَ للمعربِ نحو لَمْ يَضْرِبْ ، والوقفَ للمبنيِّ نحوَ هَلْ وَبَلْ .

فهذهِ ثمانيةُ ألقابٍ ، أَرْبَعَةُ للاعرابِ ، وأَرْبَعَةُ للبناءِ . وصاحبُ الكتابِ يُسمّيها المجاري(٢٩) . فهذا ظاهرُ ما عليهِ كلامُهُم ، وهو بَعْدُ يُحتاجُ الى فَضْلِ تَلْخِيصٍ. وذلكَ أَنّا

⁽ ۲۲) من ب و ج. أبين.

⁽ ٢٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل : والثاني . تحريف .

⁽ ۲٤) ب ، ج : والثالث . تحريف .

⁽ ٢٥) خ : هذه . تحريف .

⁽ ٢٦) سقطت « لا» في ج سهوا .

⁽ ٧٧ – ٢٧) بدله في ج : وأين وهؤلاء مكسور .

⁽ ۲۸) ج : كحركة . تحريف .

⁽ ٢٩) تحدث عنها سيبويه في ثاني أبواب الكتاب وسهاه باب بمحاري أواخر الكلم من العربية . انظر كتابه جـ ١ صـ ٢ -- ٧ .

قد أثبتنا أنَّ الاعرابَ عبارةٌ عن معنىً يحصلُ بالحركاتِ أو بالحروفِ ، وبَقِيَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ // هذهِ الأسهاءَ المستعملةَ في الاعرابِ أهي أسهاءٌ لأنْفُسِ هذهِ الحركاتِ أم لا؟.

والقولُ فيها أنَّ الأصلَ في تسميةِ الحركاتِ الضمّةُ والفتحةُ والكسرةُ ، والمُرادُ بهذهِ النسميةِ افادةُ نفوسِهَا فَقَطْ . فاذا قُلْتَ : ضُمَّ الكلمةَ ، فالمعنى أظهر لَفْظَ الحركةِ المنصوصةِ فيها ، كها أنَّكَ اذا قُلْتَ : حَرِّكْ ، فالمعنى أَلْفظْ (٣١) بواحدةٍ من هذه المخصوصةِ فيها ، كها أنَّكَ اذا قُلْتَ : حَرِّكْ ، فالمعنى أَلْفظْ (٣١) بواحدةٍ من هذه الحركاتِ ، فلا فَصْلَ بينَ هذهِ الأسهاءِ وبينَ الحركةِ في أنها (٣١) تُفيدُ اللفظَ فَقَطْ ، إلاّ أنَّ الحركة عامةٌ ، وهذهِ الأسهاءُ تُخصِصُ ، فتدلُّ الضّمةُ على هذهِ ، والفتحةُ على تِلْكَ ، والكسرةُ على الثالثةِ ، ثم إنَّهمْ لما وَجَدوا هذهِ الحركاتَ قد أَتَتْ دالةً على معانٍ ، وصارَ الحتلافُها (٣١) عُلَماً لاختلافِ المعاني كالفاعليةِ والمفعوليةِ والاضافةِ ، جَعلوا لَهَا في هذا الحدِّ اسهاءً مفردةً (٣٣) لأنّها قد تَغيَّرتْ عن أحوالِها وصارتْ تُذْكُرُ لا لِتُفَادَ أَنْفُسُها ، وَبَعَعَ اللفظُ بِهَا ، بَلْ ليدلَّ ذكرُهَا على أحوالٍ ومعانٍ ، فَغيَّروا الاسمَ لِتَغيِّر المعنى . اللفظُ بِهَا ، بَلْ ليدلَّ ذكرُهَا على أحوالٍ ومعانٍ ، فَغيَّروا الاسمَ لِتَغيِّر المعنى .

وهذا قياسُ كلامِ العربِ ، فإنَّهم يَنْقلونَ المعنى الواحدَ من اسم الى آسم ولَفْظِ الى لفظ ، لاختلافِ الحالِ بِهِ وزيادةِ خفةٍ فيهِ كقولهِم أولاً : الضربُ ، للفعلِ المعلومِ ، ثم اللَّظُمُ ، لهذا الفعلِ بعينه اذا كانَ على الخدِّ (٢٣) ، وكقولهِم : الطَّعْنُ ، اذا كانَ على الخدِّ (٢٣) ، وكقولهِم : الطَّعْنُ ، اذا كانَ بالرّمح ، والوجهُ (٣٥) بالسكينِ والرّشقُ بالسّهم ، والعَبقُ من الطّيبِ ، والوَضَرُ من الدَّسَم (٣٦) ، وَهَكَذا الحُكْمُ في جميع الكلام .

⁽۳۰) ج : لفظ ، تحریف .

⁽ ٣١) ج : انما . تحريف .

⁽٣٢) ج : وصيروا اختلافها .

⁽٣٣) ج: منفردة.

⁽ ٣٤) ج : على « الحد » . تصحيف .

⁽٣٥) في اللسان (وجأً) ١٨٥/١ ، الوجء ووجأهُ باليدِ والسكينِ وجأً ، مقصور : ضَرَبَهُ .

⁽٣٦) في اللسان (وضسر) ١٤٧/٧ « الوضر : الدرن والدسم . ابن سيده : الوضر : وسخ الدسم واللبن . وفي ج : « والوضم من الدسم « وهو تحريف » فني اللسان (وضم) ١٢٦/١٦ : « الوضم : كل شيء يوضع عليه اللحم من خشب أو باريه يوحى به من الأرض .

فاذا قُلْتَ : رَفَعْتُ الاسمَ ، فكأنَّكَ قُلْتَ : ضَمَعْتُهُ ضَمَّةً ، أَرَدْتَ بها الدلالة على المخصوصِ ، كما أنَّ (٣٧) لَطَمْتُهُ (٣٨) بمعنى ضَرَبْتُهُ على خَدِّهِ (٣٩) ، فاستثنافُ الاسمِ في الموضعَيْنِ أفادَ الاختصارَ وكفاكَ مؤونةَ التطويلِ ، فالرَّفْعُ اذاً اسمٌ للضَّمَّةِ المختصةِ بحالي معلومةٍ ودلالةٍ مخصوصةٍ ، وكذا النَّصْبُ والجرُّ اسمانِ للفتحةِ والكسرةِ الدَّالَتِينِ على المعنيينِ المخصوصين .

قالَ الشَّيْخُ أبو علي :

و وهذا الاختلافُ في الأواخرِ(١٠) على ضَرْبَيْنِ : أحدُهُمَا : اختلافُ في اللفظِ ، والآخُر : أحدُهُمَا بتعاقب والآخُر : اختلافُ في المقطِ على ضَرْبَيْنِ : أحدُهُمَا بتعاقب الحركاتِ ، والآخُر : بالحروفِ . وحَركاتُ الاعرابِ ثلاثٌ : رَفْعٌ ونَصْبٌ وجَرٌ ، وقَدْ(١٤) تَقَدَّمَ ذكرُ ما يَخْتَلِفُ آخِرُهُ بها قَبْلُ ، (٢١ يعني بهذا ما قَدَّمَهُ من قولِهِ : هذا رَجُلٌ ، ورَأَيْتُ رَجُلاً ومَرْرْتُ بِرَجُل ٢١) . واختلافُ الآخِرِ بالحروفِ في الأسهاءِ (٣٤) كقولِهِم : أخوهُ وأبوهُ (٤٤) وفُوهُ وذو مال (٥٤) ، وتثنيةِ الأسهاءِ ، وجمعها على حدِّ التَّثنيةِ الجمع السلامةِ](٢١) نحو مسلمانِ ومسلمونَ ، وكلاً اذا أُضيفَ الى المُضْمَرِ ، [نحو قولِهِم : جاءني الرجلانِ كِلاهُما ، ورَأَيْتُ الرجليْنِ (٤٧) كِلْيُهِما ، ومَرَرْتُ بالرجليْنِ ويذهبون (٤٩) وتضربينَ ، (٥٠)

⁽٣٧) سقطت «أن» في ج.

⁽ ٣٨) ب : لطمت .

⁽٣٩) ج: حده، تصحيف،

⁽٤٠) ج: «الذي » في الأواخر، ط: «الذي يكون ، في الأواخر.

⁽٤١) كذا في ط. وهو أرجح. وفي نسخ المخطوطة وقده.

⁽٤٢ - ٤٦) زيادة من عبد القاهر على نص أبي على. يؤيد ذلك أنه غير مثبت في ط.

⁽٤٣) ط: «مثاله» في الأساء.

⁽٤٤) ط: أخوك وأبوك.

⁽٤٥) ط: وذو مال ووحموها ٤.

⁽٤٦) من ب و ج . وفي ط : ﴿ وَهُو ۗ جَمَّعُ السَّلَامَةُ .

⁽٤٧) ج: الرجلان. سهو.

⁽ ٤٨) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . والسياق يقتضيه .

⁽٤٩) ب، ج، ط: ويضربون.

⁽٥٠) ب، ج، ط: وتضربين ، يا امرأة ، .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلمْ أنَّ أصْلَ الأعرابِ أنْ يَكُونَ بالحركاتِ ، وإنّما يُعْدَلُ عنها لسبب. فأمَّا وَلَهُمْ : أَخُوهُ وأَبُوهُ وهَنُوهُ وهَنُوهُ وذُو مالٍ ، فانَّ الذي دَعَاهُمْ الى جَعْلِ اختلافِ الحروفِ وَأَنْهُمْ : أَخُوهُ وأَبُوهُ وهَنُوهُ وهَنُوهُ وَهُنُوهُ وَدُو مالٍ ، فانَّ الذي دَعَاهُمْ الى جَعْلِ اختلافِ الحروفِ اللّذِينِ . ألا تَرَى أَنَّهُمْ لُوْلَمْ يَتُركُوا الحركة لَزِمَهُمْ أن يَقُولُوا : // هذا أَبُوهُ ، وَرَأَيْتُ أَبُوهُ ، وَمَرَرْتُ بأبوهِ ، وذلك مَسْتَثْقَلٌ جدا ، فلما كان كذلك جُعِلَ (١٥) كلُّ واحدٍ من هذهِ الحروفِ قائمًا مقامَ نظيرِهِ من الحَركةِ ، فَصَارَ الواوُ بمنزِلَةِ الرّفعِ ، فَقُلْتَ : جاءَني أخوهُ (٢٥) كما تقولُ : أخُ ، وَصَارَ الألِفُ بِمَنزِلَةِ النّصْبِ ، فكان قَولُكَ : رَأَيْتُ أَباهُ بِمنزِلَةِ (٥٣) رَأَيْتُ أَبا ، وَصَارَ الياءُ بمنزِلَةِ النّصْبِ ، فكان قَولُكَ : رَأَيْتُ أَباهُ بِمنزِلَةِ (٥٣) رَأَيْتُ أَبا ، وَصَارَ الياءُ بمنزِلَةِ فكولُكَ : مَرَرْتُ بأبٍ ، وعَلَى هذا يَجْرِي أخواتُهُ . الحِرِي أخواتُهُ .

وأمّا التثنيةُ والجمع نحوَ مُسْلِمَانِ ومُسْلِمونَ ، والأفعالُ نحوَ يضربانِ ويَضْرِبونَ وَتَضْرِبونَ وَتَضْرِبينَ فَتُذْكّرُ فيها بَعْدُ .

وأمّا كِلاَ فأنّهُ يُخَصُّرُ (٤٠) بالاعرابِ في حالِ الاضافة الى المُضْمَرِ ، تقولُ : جاءني الرجلانِ كِلاهُمَا ، ورَأَيْتُ الرجُليْنِ كِليْهِمَا ، (٥٠ ومَرَرْتُ بالرجلينِ كِليْهِا ٥٠) ، فتجعلُ الألِفَ للرفع ، والياء أمّا للنَّصْبِ وإمّا للجّر ، كقولك : مسلمات [وبمسلمين] (٥٠) ورَأَيْتُ مسلمين ، فانْ أضفت الى (٢٠) المُظهّرِ ، لم يَكُنْ لَهُ اعراب ، تقولُ : جاءني كِلا الرجُليْنِ ، ورأيتُ كِلا الرجليْنِ ، ومَرَرْتُ بِكلا الرجليْنِ ، وانّها كان كذلك لأنّهم (٥٠) المُظهّر الم كليْنِ ، وانّها كان كذلك لأنّهم (١٠) شبّهوا كِلا بِعلَى فَقَلُبوا أَلِفَهُ ياءً في حالِ الجَرِ ، نحو مَرَرْتُ بِهِا كِليْهِا ، كما تقولُ : عَلَيْها . ولمّا وَقَعَ هذا النشبيهُ لَمْ يُجْعل القلّبُ مُسْتَمّراً في الأحوالِ كُلّها ، فَلَمْ يُقلّبُ في حَالِ الرَّفْعِ لِيَحْصُلَ الاختلافُ في آخِرِهِ فيكونُ ذلكَ اعراباً ، اذ كان كِلا أَسْماً ، وكانتِ الرّفْعِ لِيَحْصُلَ الاختلافُ في آخِرِهِ فيكونُ ذلكَ اعراباً ، اذ كان كِلا أَسْماً ، وكانتِ

⁽٥١) ب: جعلوا.

⁽٥٢) ج: أبوه.

⁽٥٣) ج: بمنزلة «قولك»

⁽ ٤٥) ج : يختص .

⁽٥٥ - ٥٥) ساقط في ج بسبب انتقال النظر

⁽٥٦) من ب و ج، وهو أرجح. وفي الأصل «مسلمين».

⁽٥٧) سقطت ﴿ الى ﴿ في ج.

⁽٥٨) ب،ج: لأجل أنهم.

الأساءُ تَسْتَحِقُ الاعرابَ ، فَقِيلَ : مَرَرْتُ بها كِلَيْهمَا . « وَرَأَيْتُهُمَا كِلَيْهمَا . « وَرَأَيْتُهُمَا كِلَيْهِمَا ، وجاءني كِلاهُما(٥٩) ، كَمَا 'ذَكَرْنَا من نحو مُسْلِمَانِ .

والذي دَعَانا الى أَنْ جَعَلْنَا الاختلافَ في كِلاَ لأَجْلِ تَشْبِيهِ بِعَلَى وَلَمْ نَجْعَلْ ذَلِكَ اعرابًا مقصوداً قَصْدَهُ أَنَّهِم لَمْ يُغَيِّروهُ(٢٠) في حالِ الاضافةِ الى المُظْهَرِ ، والتزموا الألِفَ وقالوا : (٦١) جَاءَني كِلاَ الرَّجُلَيْنِ ، ومَرَرْتُ بكِلا الرَّجُلَيْنِ ، ورَأَيْتُ كِلاَ الرَّجُلَيْنِ ، كما أَنَّ عَلَى لا تُقْلَبُ أَلِفُهُ مِعَ المُظْهَرِ، أَلا تَرَاكَ تَقُولُ : عَلَى زَيْدٍ (١٣ وَلا تَقُولُ عَلَى

وَبَعْدَ فَانَّ كِلاَ اسْمٌ مفردُ اللَّفْظِ مُثنَّى المعنى ، كَمَا أَنَّ كُلاًّ مفردُ اللَّفْظِ مجموعُ المعنى ، ويَعُودُ الضَّميرُ اليهِ على اللَّفظِ وعَلَى المعنى ، فَعَودُهُ على اللَّفْظ كَقَوْله تعالى : ـــــ (كِلْنَا الْجَنْنَيْنِ آتَتْ أَكُلُهَا) –(٦٣) فَهَذَا كَقُولِكَ : هِنْدٌ ضَرَبَتْ ، فِي أَنَّهُ مُفْرَدٌ ، ولوكانَ على المعنى لَقِيلَ: آتتا، كما تَقُولُ: الهندانِ ضَرَبَتَا . - ومِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

/١٢/ كِلاَنَا عَلَى ماساءَ صَاحِبَهُ حَريصُ (٦٤)

قالَ : حَريصٌ على الأفْرَادِ ، وَلَمْ يَقُلْ : حَريصانِ وهَذَا هُوَ الأَكْثَرُ فِي الْاسْتِعْمَالِ .

⁽٥٩ – ٥٩) بدله في ج: وجاءني كلاهما، ورأيت كليها.

⁽٦٠) ب ، ج : لم يغيروا .

⁽٦١) ب، ج: فقالوا.

⁽٦٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽٦٣) آية ٣٣/ الكهف ١٨.

⁽ ٦٤) أنشد سيبويه هذا البيت ولم ينسبه لقائل معين ، وكذلك تابعه من رواه بعده من النحاة . والبيت ثاني بيتين

منسوبين في حماسة البحتري ص ١٨ لعمرو بن جابر الحنني. وهما: وَكَـــــائِينْ من عــــــدَّو ظَلْتُ أَبْــــــدِي لَــــــــــهُ وِدَّا يُغَرِبُّـــــــهُ القَنِيصُ أُكــــــــاشِيْرُهُ وأُعلَمُ أَنْ كِلاَنـــــــا علَى مَـــــا سَاءَ صاحِبَـــــهُ حَرِيصُ والشاهِدُ فيهِ هنا وقوعُ خبر كلانا آسماً مفردا وهو حريصٌ ، وهذا دليل على أنَّ كلا تأتي آسماً مفردا على اللفظ . انظر : سيبويه والشنتمري ٤٤٠/١ ، والمقتضب ٢٤١/٣ ، والأمالي الشجرية ١٨٨/١ ، والأنصاف في مسائل الخلاف ١٢٦ و ٩٦١ وابن يعيش ٤/١.

وذكر تمامه في حاشبة الأصل، وورد في ب و ج «على ما شاء». تصحيف. وأكاشره بمغنى أضاحكه.

وَقَدْ جَاءَ الوجهُ الآخَرُ، وهوَ الحملُ على المَعْنَى أَنْشَدَ الشَّيْخُ أَبُو الحُسَيْنِ:

/١٣/ كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقَلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رابِ(٦٥)

أَلا تَرَاهُ قالَ : أَقْلَمَا ، وَلَو جَمَلَ على اللفظِ لَقَالَ : اقَلَعَ ، كَمَا قَالَ : رابِ ، وَلَمْ يَقُلُ : يَقُلُ : رَابِيانِ ، لَمَّا قَصَدَ الحملَ على اللفظِ . وَيَجُوزُ هذانِ الوَجْهَانِ فِي كُلِّ ، تَقُولُ : كُلُّهُمْ ضَرَبْتُهُ ، وضَرَبْتُهُمْ ، على اللفظِ وعَلَى المعنى ، إلاّ أَنَّ الحَمْلَ على المعنى كَثِيرٌ فِي كُلِّ ، قَلِيلٌ فِي كِلا ، والسببُ فيهِ أَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ مُثَنَّى المعنى ، يُضْرَبُ فِي الأفرادِ من وجهِ وهو أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قُولِنَا : كُلُّ واحدٍ مِنْهُما .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« والاختلافُ الكائِنُ في الموضع دونَ اللَّفْظِ مِثَالُهُ في الأسهاءِ / نحوُ عَصَا ورَحَىًّ ومُثَنَّىً ، ومُعَلِّى ً (٦٧) ، وفي الأفعالِ نَحْوَ يَخْشَى ويَغْشَى » . (٦٧)

قالَ شَيْخُنَا عَبْدُ القاهِرِ:

اعلم أنَّ مِنَ الكَلِمِ مَالا يَظْهَرُ الاعرابُ فيهِ ، وذلِكَ يكونُ بأسبابٍ .

أَحَدُهَا : أَنْ يكونَ آخَرُ الكلمةِ حَرْفاً لا تَتَسَلَّطُ عليهِ الحركةُ ، كالأَلِفِ في العَصَا والرَحى (٦٨) ، لأن الألفَ لا تَحْتَمِلُ الحركةَ ، وَلَو الْتُمِسَ تحريكُهَا لَمْ تَثْبُتْ وانْقَلَبَتْ

⁽ ٦٠) الفرزدق في ديوانه ج ٣٤/١ قاله في أم غيلان عضيدة بنت جرير وزوجها الأبلق الأسيدي والبيت منسوب له أيضا في نوادر أبي زيد ١٦٣ ، والخصائص ٢١/٧٦ و ٣١٤/٣ ، واللسان (سلف) ٧/١١ ه « ذكر أن ابن برى تردد في نسبته لجرير أو الفرزدق » والشواهد الكبرى للعيني ١٥٧/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٣/٣ ، وشرح شواهد المغنى شي ٣٣٥ ج ٣٥٥/١ ، وشرح الشواهد للعاملي ١٣ ، والدرر اللوامع ١٦/١ – ١٠ .

وهو غير منسوب في الأنصاف في مسائل الخلاف ٤٤٧/٢ ، وابن يعيش ٥٤/١ ومغنى اللبيب ش ٢٣٩ ج ١ ص ٢٠٤ ، وشرح الأشموني ٥/١ ، وهم الهوامع ٤١/١ ، وشرح درة الغواص ١٤٧٠ .

⁽ ٩٦) ط : ومعطى .

⁽ ٦٧) ط : ويغشى ﴿ ويسعى ﴿ .

⁽ ٦٨) ب : والرحا . وفي اللسان (رحا) ٢٦/١٩ : « الرحا عند الفراء يكتبها بالياء وبالألف ، لأنَّهُ يقال : رحوت بالرحا ، ورحيت بها » .

هَمْزَةً ، أَلا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَا قَصَدُوا تحريكَ الألفِ من دَابَّةٍ لَم يَصِلوا الى ذَلِكَ حتى قَلَبُوهَا همزةً فقالوا : دَأْبَةٌ (٢٩) وإذَا كانَ الاعرابُ بالحركةِ ، وكانَ الأَلِفُ مُمْتَنِعاً مِنْهَا ، لم يَكُنْ الآ أَنْ يُقَدَّرَ الاختلافُ في النيّةِ ، فاذا قُلْتَ : [هذه](٧) عَصَا كانَ التّقديرُ في الألفِ أَنَّهَا بمنزِلَةٍ حَرْفٍ مرفوع نحو الدّالِ من زيد (٧١) في قولك : جاءني زَيْدٌ ، حتّى كأنَّكَ أَنْهَا بمنزِلَةٍ حَرْفٍ مرفوع نحو الدّالِ من زيد (٧١) في قولك : جاءني زَيْدٌ ، حتّى كأنَّكَ قُلْتَ : عَصَوٌ ، ثُمَّ قَلَبْتَ الواوَ المَضْمومَةَ أَلِفاً ، واذا قُلْتَ : رَأَيْتُ عَصَاً ، وَمَرَرْتُ بِعَصاً ، كانَ بِهذِهِ المنزلةِ في كُونِ الأَلِفِ منصوباً أو مَجْرُوراً في التَقْديرِ .

وكذا حُكْمُ كُلِّ أسم كانَ في آخِرهِ أَلِفٌ كَمُثَنّى ومُعلّى وحُبْلَى وبُشْرَى ، واذا وَلُتَ : مَرَرْتُ بحُبْلَى ، كانَ تَقْديرُكَ أَنَّ الأَلِفَ (٢٧ بمنزلة التاء المحرورة في قولك : مَرَرْتُ بضارِبَةٍ ٢٧) غَيْرَ إِنَّ بَيْنَ أَلِفِ عَصَا وأَلفِ حُبْلَى فصلاً (٢٣) ، وهو أَنَّ أَلِفَ عَصَاً مُنْقَلِبةٌ عن واو متحركة ، وَلَيْسَ أَلِفَ حُبْلَى بِمُنْقَلِبة عن حرف ، فالأصْلُ في تقديرِ الاعرابِ نَحْو عَصَا ، لأَنْكَ تَقْدِرُ [على](٤٩) أَن تقول : أَن الأَلفَ مُنْقَلِبة عن حرف مرفوع أو منصوب أو محرور ، ولا تقدرُ على ذَلِكَ في حُبْلَى ، لأنَّ أَلِفَهُ لَيْسَ بمنقلبة (٢٠) عن شيء ، وانَّمَا هو زيادة مُخْصَة غير أَنَّهُ مَحْمُولُ على عَصَا من حيثُ يُقَالُ : انَّ الأَلفَ في تقديرِ الاختلافِ الحركاتِ الاختلافِ ، بعنى أنك (٢٧) لَوْ أوقعتَ مَوْقِعَهُ ما يَتَحَرَّكُ . لكَانَ اختلافُ الحركاتِ موجوداً فيه .

وأمًّا يَخْشَى ويَغْشَى فَبِمَنْزِلَةِ عَصَا ، لأنَّ الأَلِفَ فيهما مُنْقَلِبَةً عن ياءٍ هُوَلامٌ فالأصْلُ يَخْشَى ويَغْشَى ، أَلا تَرَى إلى الخَشْيَةِ والغِشْيَانِ.

⁽ ٦٩.) ب: دؤبة . تحريف .

⁽ ۷۰) من ب وج . وهو الصواب . وفي الأصل « هذا » سهو . فالعصا أُنثَى وفي التنزيل : (هي عصاي أتوكأ عليها) آية ۱۸/طه ۲۰ ، وفيه أيضا (فألقى عَصَاهُ فاذا هِيَّ ثُعْبَانٌ مبينٌ) آية ۱۰۷ / الاعراف ٧ وآية ٣٣/ الشعراء ۲۲ .

⁽٧١) ج: في زيد.

⁽ ٧٧ – ٧٧) بدله في : ج : بمنزلة الباء المحرورة في قولك : مررت بضارب .

⁽٧٣) ج: فضلا. تصحيف.

⁽ ٧٤) من ب وج. والصواب اثباتها. وفي التنزيل. وفي التنزيل: (ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شي. « آية ٥٠ / النحل ١٦. وفيه: (وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شي.) آية ٧٦ / النحل ١٦. ومن ذلك كثير. انظر مثلا الآيات ٣٤ / المائدة. ٥، و ٢١ / الفتح ٤٨، و ٨٧ / الأنبياء ٢١. (٧٠) ب، ح: "ليس بمنقلب.

والسَّبُ الثاني أَنْ يكونَ التحريكُ مُسْتَثَقَلاً ، فَيُتُركُ مع الاستطاعة وذلك نَحْوَ القَاضِي والغَاذِي . ألا تَرَى أَنَّكَ تقولُ : جاءني القَاضِي ، وَمَرَرْتُ بالقاضِي ، فلا تُبْرِزُ القَاضِي والغَاذِي النَّاكِثُ فِي نَحْوِ عَصاً ، والذي الحَرَكة وتُسوي بَيْنَ الرَّحوالِ الثَلاثِ فِي نَحْوِ عَصاً ، والذي يَدْعُو الى ذَلِكَ اسْتِثْقَالُ الضَّمَّة والكَسْرَة فِي الياءِ فقط ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَدْعُو الى ذَلِكَ اسْتِثْقَالُ الضَّمَّة والكَسْرَة فِي الياءِ فقط ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَقُولُ : هذا القَاضِيُ ، اذ الياءُ لا تَمْتَنِعُ من الحَرَكَةِ كَمَا يَمْتَنِعُ الأَلِفُ .

والسّبُ النّالِثُ أَنْ يَكُونَ الاسمُ مَبْنِيًا فلا يَظْهَرُ الاحتلافُ (٧٧) في لَفْظِهِ وِذَلِكَ نحو مَنْ وَكَمْ . تقولُ : مَنْ جَاءَكَ ؟ وبِمَنْ مَرَرْتَ ؟ وَمَنْ رَأَيْتَ ؟ فَتُقَدِّرُ اختلافَ الحَركاتِ فيهِ بدلالةِ أَنَّكَ تَضَعُ مَوْضَعَهَ ما يَظْهَرُ فيهِ الاعرابُ فَتَجِدُهُ مُخْتَلِفاً ، وذلِكَ قولُك : بأي بدلالةِ أَنَّكَ تَضَعُ مَوْضَعَهَ ما يَظْهَرُ فيهِ الاعرابُ فَتَجِدُهُ مُخْتَلِفاً ، وذلِكَ قولُك : بأي انسانٍ مَرَرْتَ ؟ وأي انسانٍ جَاءكَ ؟ وأي انسانٍ رَأَيْتَ ، وهكذا الحُكْمُ في كلِّ ما يُقَدَّرُ فيهِ الاعرابُ ، فليسَ المانِعُ من ابراز الاختلافِ الى لفظ مَنْ ما تَقَدَّمَ من امتناعِ الحرف من الحَركةِ ، لأنَّ النونَ حَرْفٌ صَحيحٌ // يَحْتَمِلُ الحركاتِ كُلُّهَا ولا [اسْتِثقالُ] (٢٩٠) ، لأنَّ الحرف الصحيح لا تُسْتَثقلُ فيهِ الحَركةُ أَلا تَرَى أَنَّ أَحَداً لا يَتْرِكُ الاحتلافَ في نحو رجلٍ وَفَرَسٍ لأجلِ الاستثقالِ . والذي مَنعَ من الأعرابِ (٨٠) اللفظي أنَّهم بَنَوهُ وأَجْرَوهُ بحرى الحُروفِ .

قالَ الشّيخُ أبو علي :

« والمُعْرَبُ منَ الكَلِمِ صنفانِ: الأسهاءُ المتمكنةُ والأَفْعَالُ المُضَارِعَةُ ، والحروفُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ ، والأسهاءُ (٨١) المُتَمَكَّنةُ ما لَمْ تُشَابِهِ الحروفَ ولم تَتَضَمَّنْ مَعْنَاهَا ».

قالَ الشُّيخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ الأسماءِ الاعرابُ (٨٣) ، وأَصْلَ الأفعالِ والحروفِ البِنَاءُ لأجلِ أنَّ

⁽٧٧) ج: الاعراب.

⁽ ۷۸) ب ، ج : ایراد .

⁽٧٩) من ج: الصواب، وفي الأصل: ولا « الاستثقال ».

⁽ ٨٠) ج: فالذي منع عن الاعراب.

⁽٨١) ط: فالأسماء.

⁽ ۸۲) ب: اعراب.

الاسمَ يكونُ فيهِ معانٍ تُوجِبُ الاختلافَ كالفعاليةِ والمفعوليةِ والاضافةِ فَلُو لَمْ تَاتِ بالاختلافِ لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَ المَقَاصِدِ، وليسَ كذلِكَ الأفعالُ والحروفُ، لأنّها تدلُّ صِيَغُها(٨٣) على مَعَانِيها، أَلا تَرَى أَنَّ ضَرَبَ للماضِي، وسَيَضْرِبُ للمستقبلِ.

وكذا مِنْ لابتداءِ الغَايةِ ، وَلَيْسَ فيها شَيءٌ منَ المعاني التي تُوجِبُ اختلاف اللَّفْظِ . فلو قيلَ (٥) : ضَرَبَ ضَرَبُ وضَرَبِ ، أو سَوْفَ وسَوْفُ وسَوْفِ لِم يُفْدِ بِهذَا الاختلافِ شيئاً ، ومِنَ المُحَالِ أَنْ يُغَيَّرِ اللَّفْظُ لغَير معنى ". فلهذا قُلْنَا : انَّ أَصْلَ الفعلِ والحرفِ البيناء ، وأصْلَ الاسمِ الاعرابُ . ثم انَّ الاسمَ قَدْ دَخَلَ على الحرفِ في البناء ، والفعلَ على الاسمِ في الاعرابِ ، وكلُّ ذَلِكَ لأجلِ المُشابَهةِ . فقالوا : كَمْ رَجُلاً جاءك ؟ ومَنْ لقيت ؟ فَبَنُوهُمَا لِبَضَمّنِهِمَا مَعْنَى الحَرْفِ الذي هو هَمْزَةُ الاستفهامِ في قولِك : لقيت ؟ فَبَنُوهُمَا لِبَضَمّنِهِمَا مَعْنَى الحَرْفِ الذي هو هَمْزَةُ الاستفهامِ في قولِك : أعشرونَ (٥٠) رَجُلاً جاءك أمْ ثَلاثُونَ ، وكذا كُلُّ اسْم بُنِي فَلِمُشَابَهَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الحرفِ أو سَبَراهُ بَعْدُ .

وقَوْلُهُ: « والأسهاءُ المُتَمَكِنَّةُ ما لَمْ تُشَابِهِ الحروفَ وَلَمْ تَتَضَمَّنْ مَعْنَاهَا » يَعْنِي ما لَمْ يَكُنْ نَحْوَما ذَكَرْنَا من كَمْ ومَنْ ، ألا تَرَى أنَّ نَحْوَ زَيْدٍ وعَمْرُولا يَتَضَمَّنُ مَعْنَى – الحَرْفِ كَمَا يَتَضَمَّنُ المبنيُّ من الأسهاءِ نَحْوَ كَمْ وَمَنْ وكَيْفَ وَأَيْنَ .

⁽ ۸۳) ب ، ج : صيغتها .

⁽ ٨٤) ب ، ج : فلو قلت .

⁽ ٨٥) ج : عشرون .

⁽٨٩) ب،ج: أو بسب.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِميٍّ :

[والأسهاءُ المُتَمَكِنَةُ] (٨٧) في الأمرِ العامِّ لا تَخْلُو مِنْ أَنْ تكونَ اسمَ جِنْس كأَسَدٍ وَقُوْرٍ وَفَهُم وَفَضْل وَضَرْبٍ وأَكْلٍ وبَياض وَسَوَادٍ ، أَو مُشْتَقَّةً مِن ذَلِكَ كَفَهُم وَفَاضِل وَضَارِبٍ وآَكِلٍ (٨٨) وأَسْوَدَ وأَبْيَضَ ، أو منقولةً من ذلِك كرَجُلٍ يُسَمَّى بأسَدٍ أَو ثورٍ أَو فَضَارِبٍ وآكِلٍ (٨٨) وأَسْوَدَ وأَبْيَضَ ، أو منقولةً من ذلِك كرَجُلٍ يُسَمَّى بأسَدٍ أَو ثورٍ أَو فَضَالٍ » .

قَالَ الشَّيخُ عَبْدُ القاهِرِ:

اعلم أنَّ الأسهاءَ المُتمَكِّنةَ منقسمةٌ الى هذهِ الأقسامِ الثلاثةِ:

فالأوّلُ اسمُ الجنْسِ الشَّائعِ فِي أُمَّتِهِ كَقُولِكَ : أَسَدٌ وَنُورٌ وأَكُلُ وَفَضْلٌ . أَلاَ تَرَى أَنَّ ذَلكَ لا يخصُّ واحداً بعينِهِ وانّها يكونُ لكلِّ واحدٍ من أمّتِهِ // فاذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، جَازَ أَنْ يكونَ زيداً أو عمراً أو بَكْراً ، وهذهِ الأسهاءُ تكونُ للأعيانِ والمعاني ، فالعينُ كالأَسَدِ والرجلِ ، والمَعْنَى كالفَهْمِ والعِلْمِ .

والقسمُ الثاني ما كانَ مُشْتَقًا كأحمرَ وأسودَ ، لأنَّها مشتقانِ من الحمرة والسَّوادِ وهَكَذَا حُكْمُ ضَارِبٍ وآكلٍ ، لأنَّهُا مُشْتَقَانِ من الفعلِ الذي هو أَكَلَ وَضَرَبَ أو يَأْكُلُ ويَضْرِبُ والفِعْلُ مُشْتَقًّ من المَصْدَرِ ، فَلِهَذا ذَكَرَ آكِلاً مع أَسُودَ .

والضربُ الثالِثُ وهوَ المنقولُ الى العلميةِ نحوَ زيدٍ ، لأنَّهُ منقولٌ من مَصْدَرِ زادَ يَزِيدُ زَيْداً وزِيَادةً ، وأنشدوا .

/١٤/ وَأَنْتُمُ مَعْشَرٌ زَيْدٌ على مائةٍ فَأَجْمِعُوا أَمْرِكُمْ طُرًّا فَكِيدونِي (٩٩)

⁽ ٨٧) من ب و ج ، أبين . وفي الأصل : «وهي » .

⁽ ۸۸) ط: وفاضل وآكل وضارب.

⁽ ٨٩) البيت لذي الأصبع العدواني في المفضليات ق ١٣/٣١ – ص ١٦١ برواية أبي عكرمة ، وأعاد رواية القصيدة التي منها الشاهد ص ١٦٣.

ومنسوب أيضا في الكامل للمبرد ٢٩٣ ، وجمهرة اللغة (دزي) ٢٦١/٢ ، وأمالي القالي ٢٥٥/١ ، والموشح

فَزَيدٌ مَصْدَرٌ بمعنى اسمِ الفاعلِ كأنَّهُ قالَ : زائدونَ ، كما تقولُ : قَوْمٌ صَوْمٌ بمعنى صائمون ، وكذَا أسدٌ اسمُ رجلٍ منقولٍ من الأَسدِ الذي هو اسمُ الجنسِ ، فقد صَارَ يَدلُّ رَيْدٌ على شَخْصٍ مخصوصٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ يدلُّ على مَعْنى ، وهَكَذَا حُكْمُ الأسماءِ المنقولةِ الى العَلَميةِ فكلُّ اسمِ نَقَلْتُهُ تَغَيَّر مَعْنَاهُ .

ويُنْقَلُ الفِعْلُ الى العلميةِ ، وذَلِكَ نَحْوَ يشكرَ ويزيدَ وأحمدَ ، فَيَشكُرُ مضارِعُ شكرَ ، وأحمدُ من حَمدْتُ ، وَقَدْ يكونُ منقولاً من الصَّوتِ كقولِهمْ بَبَّهُ ، قالَ :

/١٥/ لأَنْكِحَنَّ بَبَهُ جَارِيَةً خِدَبَّهُ مُكْرَمَةً مُحِبَهُ تَجُبُّ أَهْلَ الكَعْبَةُ(٩٠)

وَقَدْ يَكُونُ العَلَمُ مُرْتَجَلاً نَحَوَ غَطَفَانَ ، لأَنَّهُ لِيس ها هنا شَيءٌ يُسَمَّى غَطَفَانُ فيقالُ انَّهُ منقولٌ منه ، كما قيل : إِنَّ زيداً وأَسَداً منقولانِ من المصدرِ واسمِ السبعِ المعروفِ ،

⁼ للمرزباني ٢٤ ، وأمالي المرتضى ١٨٣/١ ، ومواد (زيد) من اللسان ١٨٢/٤ والتاج ٣٦٦/٣ و (عشر) من اللسان ٢٠٨/٦ و (جمع) ٣٠٨/٠ .

وغير منسوب في الاشتقاق لابن دريد ٧٠ ، وتوجيه اعراب أبيات ٩٢ ، - ومقاييس اللغة (زيد) ٣٠/٣ ، وابن يعيش ٣٠/١ .

وورد في ب ، ج برواية « وكيدوني » . وروايته في الموشح «كلا فيكيدوني » . وفي المفضليات – رواية غير أبي عكرمة « شتى فكيدوني » ، وفي الكامل : « فأجمعوا كيدكم » وفي آمالي المرتضى « فأنتم معشر . . . وكيدوني » ، وفي مقاييس اللغة «كيدا فكيدوني » .

⁽ ٩٠) هذه الأبيات لهند بنت أبي سفيان بن حرب أخت معاوية ترقص ابنها عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب , وببه حكاية صوت الصبي , بهذا المعنى وهو صوت نقل الى العملية كما استشهد به عبد القاهر . وببه في الأصل للأحمق ، ويقال للسمين أيضا , والخِدَية السمينة .

والأبيات منسوبة لأم عبد الله في الاشتقاق ٧ ، وابن يعيش ٣٣/١ ، ومواد (جذب) اللسان ٣٣٥/١ والناج ٢٧٢١ ، و (وا) من اللسان ٣٧٠/٢ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤٠٣١ ، والدرر اللوامع ٤٧/١ ، وغير منسوب في جمهرة اللغة (ولجيع) ٢٤/١ ، والمنصف ١٢٨/٢ ، والخصائص ٢١٣/٢ ، وأسرار البلاغة ٣٧٥ ، والأشباه والنظائر ٣١٣/١ . ورواية الرابع في ب وج « تحب » وهو تصحيف ، (وبهذه الرواية ورد في ابن يعيش) وقد أرادت يتجب تغلب نساه قريش بحسنها . وهذا المعنى ذكرته حاشية الأصل التي نصت أيضا على أن يبه هو عبد الله بن الحارث بن نوفل رحمه الله ، وذكر معنى « تجب » المتقدم العيني في شواهده . وروى الأول والثاني فقط في اللسان والتاج ولم يرو الثالث في الاشتقاق ، والرابع في الأشباه والنظائر .

والأغلَبُ على الأعلامِ أن تكونَ منقولةً من الأسهاءِ نَحْوَ زيدٍ وعَمْرٍوٍ وأَسَدٍ وحَجَرٍ وكَلْبٍ وعَامِرٍ وسَعْدٍ . والمنقولُ مِنَ الفعْلِ والصوتِ والمرتجلُ قليلانِ بالاضافةِ الى ذلك .

واعلَمْ أَنَّ أُولَ الكلامِ في التأليفِ هو الاسمُ والفعلُ بَعْدَهُ لأَنَّ كُلَّ فِعْلِ مُشْتَقُّ من مصدرِ ، فَضَرَبَ ويَضْرِبُ واضرب مُشْتَقَّةٌ من الضربِ ، وكذا جميعُ الأفعالِ ، فَلاَ فَصْلَ بَيْنَ الرُّباعيِ والثُلاثي وذَواتِ الزِيادةِ ، فَدَحْرَجَ وانْطَلَقَ مُشْتَقَّانِ من الدَّحْرَجَةِ والانطلاقِ ، كما أَنَّ ضَرَبَ مُشْتَقً من الضَّرْبِ .

(٩١ قالَ الشَّيْخُ الامامُ:

الجيّدُ من العبارة أن يُقالَ (١): والدليلُ على ذَلِكَ أنَّ الفِعْلَ يَدُلُ (١٢ على اثباتِ مَعْنَى للشيءِ في زمانٍ ، فَضَرَبَ يَدُلُ (١٢) على زَمَانٍ ماضٍ وضَرْبِ فيهِ ، وكذا يَضْرِبُ يَدُلُ على زَمَانٍ حَاضٍ وضَرْبِ فيهِ ، فالفعل (١٣) على زَمَانِ آتٍ وضَرْبِ فيهِ ، فالفعل (١٣) يَتَضَمَّنُ ، أَلا تَرَى أنَّ الضربَ لا يَدُلُّ على مَا يَدُلُّ عليهِ يَتَضَمَّنُ ، أَلا تَرَى أنَّ الضربَ لا يَدُلُّ على مَا يَدُلُّ عليهِ ضَرَبَ ، كَمَا يَدُلُّ على مَا يَدُلُّ عليهِ الضَّرْبُ ، وإذا كانَ كَذَلِكَ وَجَبَ الحكمُ بأنَّ الفعل فَرْعٌ عليها ، (١٤) الفعل فَرْعٌ عليها ، (١٤) ومأخوذة منها ، (١٤) ومأخوذة منها ، (١٤) الفعل مَع المصدر ، ألا تركى ان السّوار // ومأخوذة منها ، (١٤) الفعل مَصْدَرٌ ولَيْسَ في الفِضَّةِ . كما أنَّ الفعل مَصْدَرٌ ولَيْسَ الفِضَّةِ . كما أنَّ الفعل مَصْدَرٌ ولَيْسَ الفِضَّة ، المَعْلُ مَا المُعْلَ يَدُلُّ على الزمانِ والمصدرُ لا يدلُّ عليهِ . فلما كانَ الأمرُ على ما المَعْدُ مَنْ المُعدرُ ، المُعدرُ ، كما كانَ المُعودُ المختلفة مأخوذة من المصدرِ ، كما كانَتْ العَوْرُ المختلفة مأخوذة من المعدرِ ، كما كانَتْ العَوْرُ المختلفة مأخوذة من المُعَدِّ .

ودليلٌ آخرُ من نفسِ ما نحنُ فيهِ ، وهو أنَّ المصدرَ يكونُ على مثالٍ واحدٍ نحو الضربِ ، والفعلُ يكونُ على أمثلةٍ مختلفةٍ ، كما أنَّ الفِضّةَ نوعٌ واحدٌ وما يُؤْخَذُ منها أنواعٌ وصُورٌ متفاوتةٌ .

⁽٩١-٩١) ساقط في ب،ج.

⁽٩٢-٩٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽٩٣) ج: والفعل.

⁽٩٤) جَـٰ: ومأخوذ. سهو.

ودليلٌ ثالِثٌ وهو أنَّ الفعلَ يَدلُّ على معنيينِ : الزمانِ والحَدَثِ ، – والمصدرُ يَدلُّ على معنى واحدٍ ، فكما يُعْلَمُ ضرورةً أنَّ الأفرادَ أصلُّ للتثنيةِ ، كذلكَ يجب أنْ يُقْضَى بأنَّ المصدرَ الدالَّ على معنين .

وأمّا عَسَى ونِعْمَ وبِشْسَ ، فانَّ لها مصادرَ متروكةً ، كما أنَّ رفيعاً له فِعْلٌ متروك من الاستعالِ^(٩٦) ، وجاء في الشَّذوذِ عَسَى يَعْسَى عَسَىً ، كما جاء دَفْعَ رَفَاعةً ، فكما أنَّ رفيعاً بمنزلة شريف في أنّه مُشتقً من نحو فعُلَ وان لَمْ يُسْتعملُ رَفْعَ كما أَسْتُعْمِلَ شُرُفَ ، كذلكَ (٩٧) عَسَى وما أشبهة مشتقً من مصدر كَضَرَبَ (٩٨) وان لَمْ يُسْتعملُ مصدرُهُ كما أَسْتُعْمِلَ مصدرُهُ كما أَسْتُعْمِلَ مصدرُ ضَرَبَ ٩٨) وكذلكَ عَبادِيدً (٩٩) جَمْعُ لواحدٍ لم يُسْتَعْمَلُ .

والفروعُ التي تُرِكَتْ أُصُولُهَا فيها كَثْرَةٌ (١٠٠) ، ولهذا المعنى سَمّى النحويونَ نحوَ الضربِ والقَتْلِ مصدرا(١٠٠) ، لأنَّ الأفعالَ إذا كانتْ مأخوذةً منه كانَ هو مصدراً لها ، كمصدرِ الابلِ الذي هو خلاف الموردِ . وفي دلائلِ هذا كَثْرَةٌ وفيا ذكرنا كافٍ .

قالَ الشَّيخُ أبو علي :

« وهذهِ الأسهاءُ(١٠٢) منصربة تكونُ على ضربينِ : منصرف وغيرُ منصرفٍ ،

فالمنصرفُ ما دخلَهُ الجُرُّ والتنوينُ نحوَ مررتُ برجلٍ ، وذهبْتُ الى عمرو، وغيرُ المنصرفِ ما كانَ ثانياً من جهتينِ [من الجُهاتِ التسعِ التي تَمْنَعُ

⁽٩٥) ب: والدال. تحريف.

⁽٩٦) في اللسان (رفع) ٤٩٠/٩ : «ورجل رفيع الصوت أي شريف. قال أبو بكر ولم يقولوا منه رَفُعَ . (٩٧) ب ، ج : «وكذلك».

⁽ ٩٨ - ٩٨) ساقط في ب ، ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ٩٩) في اللسان (عبد) ٢٦٦/٤ العباديد ، والعبابيد الخيل المتفرقة في ذهابها وبحيثها ولا واحد له في ذلك كله . ولا يقع الا في جماعة ، ولا يقال للواحد عبديد ، والنسبة اليهم عباديدي ، قال أبو الحسن : لوكان له واحد لرد في النسب اليه » .

⁽١٠٠) ج : كثيرة .

⁽۱۰۱) ج: مصدر، سهو،

⁽١٠٢) سقطت والأساء، في ب.

الصرف](١٠٣) فَلَمْ يدخلْهُ الجرُّ مِن التنوينِ وكانَ في موضع الجرِّ مفتوحاً نحوَ رأيْتُ ابراهيمَ ومَرَرْتُ بابراهيمَ قبل (١٠٠) ، قوله تعالى – (فَحَيَّوا بأَحْسَنَ مِنْهَا) –(١٠٠) [واذا دَخَلَتِ الأَلفُ والللّامُ على مالا ينصرفُ أو أُضيفَ أنجرَّ (١٠١) ، كقولك : مَرَرْتُ بالأَحْمَرِ ، وبأجمرِ القومِ ، وبابراهيمِهم ، لأنَّ هذا مَوْضِعٌ قد أُمِنَ فيهِ التنوينُ](١٠٧) »

قالَ شيخُنَا الامامُ عَبْدُ القاهرِ: اعلمِ أنَّ الأساءَ على ثَلاثةِ أَضْربٍ:

أحدُها: (۱۰۸ ما يدخلُهُ التنوينُ معَ الحركاتِ الثلاثِ ۱۰۸ كرجلِ وفرس وزيدٍ وعمرو. تقول(۱۰۹): هذا رَجُلٌ، ورأيتُ رجلاً، ومررتُ برجلٍ، وصاحبُ الكتابِ يُسمِّي هذا النوعَ الأمكنَ (۱۱۰). والأمكنُ بمنزلةِ قولِكَ : الأَفْضَلُ والأقوى، وهو مِنْ قولِهم : مَكَنَ يَمْكُنُ مُكَانةً (۱۱۱).

والضّربُ الثاني مالا يَلْحَقُهُ التنوينُ ولا يَجْرِي بالوجوهِ الثّلاثةِ في حالِ التّعري من الألفِ واللام والاضافة . وذلك باب مالا ينصرف كأحمد وأحمر ، تقول : هذا أحمر ، ورأيتُ أحمر ، ومرّرْتُ بأحمر ، فيكونُ لفظُ الجرِّ كلفظِ النصب ، ولا تقول : مررت بأحمر كما قلت : برجل ، ويُسمّى هذا الضّربُ المتمكن ولا يُسمّى الأمكن مررت بأحمر كما قلت : برجل ، ويُسمّى هذا الضّربُ المتمكن ولا يُسمّى الأمكن

⁽١٠٣) من ب و ج و ط. وأثباتها أبين.

⁽١٠٤) ط: بابراهيم (يا هذا)

⁽١٠٥) آية ٦٨/ النساء ٤.

⁽١٠٦) ج: الجر. تحريف. ط: تجر. تصحيف.

⁽١٠٧) ما بين العاضدتين ساقط من الأصل وهو مثبت في بقية النسخ وط. والسياق يقتضي اثباته.

⁽١٠٨ – ١٠٨) بدله في ب و ج : «ما يدخله التنوين فكان في موضع الحركات الثلاث».

⁽١٠٩) ب ، ج : وتقول .

⁽ ١١٠) قال سيبويه في ج ١/ص ٧ : « فالتنوين علامة للأُمَكن عندهم والأخف عليهم. وتركه علامة لما يستثقلون » .
وفي اللسان (مكن) ٣٠١/١٧ : « قال الجوهري : ومعنى قول النحويين في الاسم أنه متمكن أي أنه معرب
كعمرو وابراهيم ، فاذا انصرف مع ذلك فهو المتمكن الأمكن كزيد وعمرو. انظر صحاح (مكن)
٢٣٠٦/٦ .

⁽ ١١١) لم يرد تصريف هذا الفعل في المعاجم مجمردا كما أورده عبد القاهر ، وانما هو مزيد . فني اللسان (مكن) ٢٠٠٧ : « مكنه الله من الشيء وأمكنه بمعنى » وفلان لا يمكنه النهوض وتمكن من الشيء واستمكن : ظفر . والاسم من كل ذلك المكانة » .

ويُسمّى الأمكنُ متمكنا ، فاذا قيل : الاسمُ المتمكّنُ دخلَ تحتَه // ما ينصرفُ ومالا ينصرفُ ومالا ينصرفُ . واذا قيل : الأمكنُ ، لم يقع الاّ على المنصرفِ كزيدٍ وعمروٍ .

واعلمْ أنَّ بابَ مالا ينصرفُ قُصِدَ أن يُمْنعَ التنوينَ لأَنَّهُ شابهَ الفعلَ ، والتنوينُ مِنْ علاماتِ التّمكُّنِ (١١٣) ولا يكونُ في الفعلِ ، فلمَّا شَابهَ هذا النعُ من الاسمِ الفعلَ أرادوا أنْ يَمْنَعُوهُ بعضَ مالا يكونُ فيهِ وهو التنوينُ ، ولم يَكُنِ الجُرُّ مقصوداً بالمنع ، الا أنَّهُ مُنعَ لكونهِ صاحباً للتنوينِ ، وذلك أنَّهُ شَاركهُ في الاختصاص بالاسم ، فلَمْ يَكُنْ في الفعلِ كاكانَ الرَّفْعُ والنصبُ ثم حَصَلَ لَهُ أنَّهُ قامَ مقامَ التنوينِ وعاقبَهُ في الاضافة ، تقولُ : كاكانَ الرَّفْعُ والنصبُ ثم حَصَلَ لَهُ أنَّهُ قامَ مقامَ التنوينِ وعاقبَهُ في الاضافة ، تقولُ : غلامٌ ، فتجدُ التنوينَ ثابتاً فيهِ فاذا أضَفْتَهُ فقلتَ : غلامُ زيدٍ ، وَجَدْتَ المحرورَ قائماً مقامَ التنوينِ ومعاقباً لهُ ، فلما كانوا قد جَعَلُوا بينَ الجُرِّ والتنوينِ هذه المناسبةَ والاتصالَ ، وقصَدوا أن يَمْنَعُوا هذا البابَ التنوينَ مَنْعُوهُ (١١٣) الجُرَّ أيضاً ، وقالوا : مَرَرْتُ بأحْمَرَ .

والدّليل على أنَّ الجرَ غيرُ مقصود مَنْعُهُ البَّة ، وأنَّ ذَلك كما ذَكُونا من مُصاجَبَنِهِ التّنوينَ أنّهم لما أمنوا الحاق التّنوينَ بأنْ دَخَلَ الاسمَ الاضافة أو الألف واللامُ(١١٠) ، أعادُوا الجرِّ فقالوا: مررتُ بأحمدِكُم وبالأَحْمَرِ ، ولم يقولوا: بأحمدكُمْ ولا بالأحمرَ(١١٠) ، فلو كانَ من قَصْدِهِمْ مَنْعُ الجرِّ على انفرادِهِ لما أتوا بِهِ حيثُ أمنوا الحاق(١١١) التّنوينِ ، فينبغي أنْ يُقالَ : انَّ المنصرفَ ما يَدْخُلُهُ الجَرُّ مع التنوينِ ، وغيرَ المنصرفِ ما لَمْ يَدْخُلُهُ الجرُّ مع التنوينِ ، وكانَ الشّيخُ يُؤثِرُ هذه العبارة على قولهِ : مالا المنصرفِ ما لَمْ يَدْخُلُهُ الجرُّ مع التنوينِ . وكانَ الشّيخُ يُؤثِرُ هذه العبارة على قولهِ : مالا المنصرفِ ما لَمْ يَدْخُلُهُ الجرُّ والتّنوينُ ، لأنَّ ظاهرَ ذلك أنَّها – لا يَدْخلانِهِ بحالٍ واذا قيلَ معَ التّنوينِ لم يَحْتَمِلْ ذلك ، وكانَ المعنى أنَّها لا يحتمعانِ . وأمّا وَجُهُ مَشَابِهِ هذا النوعِ للفعلِ فهو أنَّ يَحْتَمِلْ ذلك ، وكانَ المعنى أنَّها لا يحتمعانِ . وأمّا وَجُهُ مَشَابِهِ هذا النوعِ للفعلِ فهو أنَّ الفعلَ بَعْدَ الاسم في التأليفِ بدلالةِ ما تقدَّمَ من أنَّهُ مُشْتَقٌ من المصدر.

⁽١١٢) ب، ج: المتمكن.

⁽١١٣) ب ۽ ج : منعوا .

⁽١١٤) ب: والألف واللام.

⁽١١٥) خ : يأحمر. سهو.

⁽١١٦) ج: لحاق.

وهذه الاسهاء التي لا تَتَصَّرُفُ (١١٧) يكونُ في كلّ واحد منها سَبَبانِ فَرْعَانِ ، تقول : سعادُ ، فيكونُ فيه التعريفُ والتأنيثُ وكلُّ واحد منها فَرْعٌ ، لأنَّ الشيء يكونُ منكوراً ثم يُعرَّفُ ، وكذا النَّانيثُ (١١٨) مَرْتَبَةُ بَعْدَ مَرْتَبَةِ التذكيرِ ، وكذا الأسبابُ التسعةُ فُروعٌ كُلُها وسَتَراها في بَابِها ، فَسُعَادُ لمّا دَخَلَهُ فَرْعانِ شَابَة الفعلَ من وجهينِ من حيث أنّ الفعل فرعٌ ، وهذا الاسمُ قد دَخلَهُ مَرعيةٌ من وجهين . فبعد هذا البيانِ يعرفُ معنى قولهِ ماكان ثانياً من جهنينِ وذلك (١١٩) أنَّ كلَّ فرع ثاني الأصل (١٢٠) ، والأصلُ أولُ له ، فالتأنيثُ ثانٍ للتذكيرِ ، والتعريفُ ثانٍ للتنكيرِ . وكذا جميعُ الأسبابِ ، واذاكانَ كذلك كان سعادُ بتأنيثه ثانياً للمذكرِ وبتعريفِه (١٢٠) ثانياً للمُنكَّرِ [فيكون](١٢١) ثانياً من وجهينِ ، (١٣٠ بتأنيثه ثانياً من وجهينِ ١١٠) ، والفِعْلُ ثانٍ للاسمِ كانَ مُشْبِهاً للفعلِ من وَجُهيْنِ ، واذا كانَ ثانياً من وجهينِ ، (١٢٠) فهذا هو الصحيحُ في تفسيرِ هذهِ العبارةِ ، وهي مما [لم](١٢١) يُسْبَقُ اليهِ الشيخُ أبو علي . فهذا هو الصحيحُ في تفسيرِ هذهِ العبارةِ ، وهي مما [لم](١٢١) يُسْبَقُ اليهِ الشيخُ أبو علي .

وعَلَى هَذَا السَّنَنِ يكونُ كلُّ اسم غيرَ منصرف // إلاَّ أَنَّا اكتفينا بذكرِ واحدٍ ، اذْ كانَ(١٢٥) المقصودُ أنْ يعرفَ معنى هذهِ اللفظةِ . وأمَّا تفسيرُ أحكامِ الصَّرْفِ ومَنْعِهِ فليسَ هذا موضِعَهُ .

واعلمْ أنَّ قولَهُ : « وكانَ في موضع ِ الجرِّ مفتوحاً » عبارةُ صاحب الكتاب(١٢٦) . وقد قالَ أصحابُنا : أنَّ هذا تسامحٌ منه في العبارةِ ، لأنَّ الفتحَ من أسهاءِ البناءِ ، وَمَا لا

⁽١١٧) ج: لاتنصرف.

⁽١١٨) ج : والتأنيث .

⁽١١٩) ب ، ج : وذاك .

⁽١٢٠) ب ، ج: ثان للأصل.

⁽ ۱۲۱) ب ، ج : وتعريفه .

⁽١٢٣) من ب وج: الصواب وفي الأصل «يكون » تحريف.

⁽١٢٣ – ١٢٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٧٤) من ج. أصوب. وفي الأصل وب: عما « لا ».

⁽ ۱۲۵) اذا کان . سهو .

⁽ ١٢٦) انظر سيبويه ج ١ ص ٦ ونص عبارته : « واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسهاء في الكلام ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون فيكون في موضع الجر مفتوحا استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ووافقه في البناء ، وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر » .

يَنْصَرِفُ لَيْسَ بمبنيّ ، فحقَّهُ عندَهُم أَنْ يُقَالَ : وكانَ في موضع الجرِّ منصوباً . (١٢٧ قالَ الامامُ عَبْدُ القاهرِ ١٢٧) : والقولُ فيهِ عندي أَنَّ صاحبَ الكتابِ استعملَ الفتحَ تحقيقاً ، وأَنَّ المعنى يَقْتَضِي استعالَهُ هنا ، خصوصاً وانْ لَمْ يَكُنْ مالا ينصرفُ مبنياً .

بيانُ ذلكَ أَنَّهُ قد ثَبَتَ أنَّ الأسهاءَ التي هي الرفعُ والنَّصبُ والجرُّ ليست تَدُلُّ على الحَرَكاتِ فَقَطْ ، ولكن عليها مقترنةً بالدلالات المعلومةِ ، فالرفعُ اسمُ الضمة (١٢٨) اذا اقترنَ بهَا الدَلَالةُ على معنى مخصوصٍ واختصتُهُ(١٢٩) بجالٍ دونَ حالٍ ، وكَذَا النصبُ والجرَّ ، فاذا قيلَ : انَّ الاسمَ مرفوعٌ ، فالمرادُ أنَّ فيهِ ضمَّةً دالةً على معنى مخصوصٍ من شَأْنِهَا أَن تزولَ بزوالِ ذلكَ المعنى ، وكَذَا اذا قُلْتَ : منصوبٌ ، فالمُرادُ أنَّ فيهِ فتحةً جُعِلَتْ علماً لمعنىً لذا زالَ ذَلِكَ المعنى زالتِ الفتحةُ وكذا المجرورُ ، واذا قُلْتَ : مضمومٌ ومفتوحٌ ، فالمرادُ أنَّ فيهِ فتحةً وضمةً بمنزلةِ أنْ تقولَ : ممدودٌ ، مثلا ، تُريدُ : فيهِ مدّ في أَنَّكَ تقصدُ صفةَ اللفظِ لاكونَهُ دالاً على أمر ، ونحنُ نعلمُ أنَّ الفتحةَ في دالِ أحمدَ اذا قلت : مرزْتُ بأحمدَ وهذا غلامُ أحمدَ ، لَا تدلُّ على ما تدلُّ عليه في رأيتُ أحمدَ ، وضربتُ (١٣٠) زيداً ، من المعنى ، وكيفَ والاسمُ مضافٌّ اليه (١٣١ نعنى غلامَ أحمدَ ١٣١) ، والفتحةُ في : زيداً ، تدلُّ على المفعوليةِ . (١٣٢ وإنَّا الفتحةُ هُنَا قائمةٌ مقامَ أُختِهَا ١٣٢) ، ونَابَتْ عَنْهَا لِعِلَّةِ أُوجَبَتْ ذلكَ ، فلما كانَتِ الفتحةُ غيرَ دالةٍ على المَعْنَى الذي (١٣٣) لأجلِهِ سُميّت نصباً ، سُمّي الاسمُ مفتوحاً كما تقولُ : وكانَ الاسمُ في موضع الجرِّ محركاً بالفتحةِ ، واذا قلتَ : وكانَ في موضع ِ الجرِّ منصوباً ، لم يَصحَّ على الظاهرِ اذ هُوكَقُولِكَ : وَكَانَ فِي مُوضِعِ الجَرِّ مَفْعُولًا ، مَنْ حَيْثُ أَنَّ الْمُنْصُوبَ حَقَيْقُتُهُ أَنْ يَكُونَ فِي الاسم فتحةٌ دالةٌ على المفعوليةِ فانما يحتملُ ذلكَ اذا تُؤُوِّلَ على أنَّ المرادَ : وكان في موضع الجرِّ على صورةِ المنصوبِ ولفظهِ ، فأمَّا أنْ يكونَ منصوباً على الحقيقةِ فلا يُتَصوّرُ البَّتَةَ .

⁽١٢٧ - ١٢٧) ساقط في ب و ج. وهي عبارة في غير موضعها ولعلها مقحمة من ناسخ الأصل.

⁽١٢٨) ب ، ج: اسم للضمة.

⁽ ۱۲۹) ب ، ج : واختصت .

⁽ ۱۳۰) ج : ورأيت .

⁽۱۳۱ – ۱۳۱) ساقط في ب و ج.

⁽١٣٢ – ١٣٢) بدله في ب و ج : وأنما الفتحة هنا حركة قامت مقام اختها .

⁽۱۳۳) ب: التي. تحريف.

ونظيرُهُ أَنَّكَ تقولُ في العَدَدِ نحو ثلاثة رجال: انّهُ يكونُ في حالِ التَّنكيرِ مؤنّناً . ثُريدُ: صورتُهُ صورةُ المؤنّثِ ، لا انّه في المعنى مؤنّتُ ، ولكنْ لَمّاكانَ النّاءُ عَلَماً للتأنيث في الكلام ، ثم وَجَدْتَهُ فيهِ جَازَ وصفُهُ بالمؤنّثِ بجازاً ، كذلك الفتحةُ لما كانَتْ اذا وُجدتُ في الأساءِ المعربةِ ، سُميّت نصباً ، جَازَ أن يُسمّى (١٣٤) هذا منصوباً ، واذا حققتَ قلتَ : العَدَدُ تدخُلُهُ النّاءُ في حالِ التذكيرِ ، وتَسْقُطُ منه في حالِ التأنيثِ ، فكذا التحقيقُ في مسألتِنَا أن تقولَ : مالا ينصرفُ يُحَرَّدُ في حالِ الجّرِ بالفتحةِ ، أو يكونُ مفتوحاً في حالِ الجرّ (١٣٥) ، أي كذا يكونُ لَفْظُهُ . فقد بانَ من هذهِ الجملةِ أنَّ الحقيقةَ ما ظنوهُ بجازاً ، والمجازُ ما تَوهّبوهُ // حقيقةً فاعرفهُ .

والضربُ الثّالثُ ما لَمْ يَكُنْ فيهِ تنوينٌ ولا اعرابٌ ، وكانَ مبنّياً على ما تقدَّمَ من نحوِ أينَ وكيفَ ، ويُسمّى غيرَ متمكن ، فالمرتبةُ الأولَى : الجمعُ بينَ اختلافِ الحركاتِ والتّنوينِ . والثانيةُ : قنصُهُا جميعاً .

قَالَ الشَّيخُ أبو علي :

« والأفعالُ المُضَارِعَةُ مَا لَحَقَتْ أُولَهُ (١٣٦) زيادَةٌ من هذهِ الزياداتِ الأربَعِ الربَاداتِ الأربَعِ النها (الذي هي أفعلُ أنّا ، ونَفْعَلُ نحنُ ، وتَفْعَلُ أنْتَ أو هِي ، ويَفْعَلُ هو)١٣٧ ، فهذهِ الأفعالُ أعْرِبَتْ لمضارِعتِهَا الاسمَ ، ومشابيتِهَا له بأنَّهُ (١٣٨) اذا قيلَ : هو يَفْعَلُ ، صَلحَ أن يكونَ للحالِ أو الاستقبالِ (١٣٩) ، فاذا لحقَه السينُ (١٤٠) أو سوفَ فقيلَ : سيفعلُ أو سوفَ يفعلُ ، خَلُصَتْ للاستقبالِ ، وزالَ بدخولِ الحرفِ عليهِ الشّياعُ الذي كانَ فيهِ سوفَ يفعلُ ، خَلُصَتْ للاستقبالِ ، وزالَ بدخولِ الحرفِ عليهِ الشّياعُ الذي كانَ فيهِ

⁽ ۱۳۴) ج : أن سمى . تحريف .

⁽١٣٥) ب: في حال الجر «بها»، ج: في حال الجر «بالفتحة».

⁽١٣٦) ط: أوائلها .

⁽ ١٣٧ – ١٣٧) العبارة في ب ، ج ، ط : التي هي الممزة في أفعل أنا ، والنون في نفعل نحن ، والناء في تفعل أنت أو هي ، والياء في يفعل هو .

⁽ ۱۳۸) ب ، ط : وذلك أنه .

⁽ ١٣٩) ب : للحال والاستقبال .

⁽١٤٠) ط: الحقت السين.

قبلُ^(١٤١) فصارَ كالاسمِ الذي دَخلَهُ لامُ المعرفةِ^{١٤٢)} نحوَ الرجلِ^(١٤٣) فقصرتهُ على مخصوصِ بَعْدَ أَنْ كانَ شائعاً » .

قالَ شَيْخُنَا عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلم أنَّ الأفعالَ المضارعةَ هي المشابهةُ للأساءِ والمُضارِعةُ مُشتَقَةٌ من الضرعَيْنِ (١٤٤) كأنَّ المعنى أن الشّيئينِ اذا تَشَابَها فكأنَّهُمَا قد رَضَعَا من ضَرْع واحدٍ ، وقيلَ ان ذلك لما بَيْنَ الضّرعَيْنِ من المُشَابَهة . والمضارعُ ما كانَ في أوّلهِ احدى الزوائدِ الأربع التي هي الهمزةُ والياءُ والتاءُ (١٤٥) والنُّونُ ، فالهمزةُ في أفعلُ وهو للمتكلّم ، والتاءُ في تَفْعلُ وهو للمخاطبِ أو المؤتّثِ الغائبةِ ، كقولك : هند تَفْعلُ ، والنّونُ في نفعلُ وهو للمتكلم ، اذا أشرك غيرةُ في الفعلِ ، والياءُ في يفعلُ وهو للمذكّر الغائب ، كقولك : للمتكلم ، اذا أشرك غيرة في الفعلِ ، والياء في يفعلُ وهو للمذكّر الغائب ، كقولك : وَلَنونُ في نفعلُ أنا ، والنونُ في نفعلُ أنا ، والنونُ في نفعلُ أنا ، والنونُ في نفعلُ أنه ، والناءُ في نفعلُ هُو ، الا أنَّهُ تَرَكَ ذلك اختصاراً .

وَمُضَارِعَةُ هذهِ الأَفعالِ الأَسهاءَ(١٤٦) من ثلاثةِ أَوْجهٍ :

أحدُهَا : أنَّ هذهِ الأمثلةَ فيها شِياعٌ وعمومٌ ثم يدخلُ عَلَيْها حرفٌ يُزيلُ شِياعَها ويُخلصُها لشيءٍ واحدٍ تقول : زَيْدٌ يأكلُ ، فيصلحُ أنْ يكونَ مُلْتَبِساً بالفعلِ ، وأنْ لا يكونَ قد شَرَعَ فيهِ بَعْدُ ، فاذا قُلْتَ : سيفعلُ أو سوفَ يَفْعَلُ خلصَ لأحدِ الوجهينِ وهو يكونَ قد شَرَعَ فيهِ بَعْدُ ، فاذا قُلْتَ : سيفعلُ أو سوفَ يَفْعَلُ خلصَ لأحدِ الوجهينِ وهو الاستقبالُ فلا يصلحُ للحالِ بدلالةِ ما تقدَّمَ من أنَّهُ لا يجوزُ أن تقولَ : سيفعلُ ، وهو في الفعلِ . فلا كانَ كذلك صارَ (١٤٧) بمنزلةِ الأساءِ الشائعةِ كرجلٍ وفَرَسٍ ، لأنَّكَ تقولُ : الفعلِ . فلا يختصُّ بواحدٍ من النَّوعِ ، ثم تُدْخِلُ عليهِ حرفاً يَخُصَّهُ بواحدٍ معينٍ .

⁽١٤١) سقطت وقبل، في ج.

⁽١٤٢ - ١٤٣) بدله في ب وط : فصار كالاسم اذا دخل عليه لام التعريف.

⁽١٤٣) ط: تحو الرجل « والغلام » .

⁽ ١٤٤) ب : من الضرع .

⁽١٤٥) ب: والناء والياء.

⁽١٤٦) ج: للأساء.

⁽۱٤۷) ج: وصار. تحریف.

تقولُ : جاءني الرجلُ الذي تعلمُ ، فيصيرُ بحيث تَضَعُ اليدَ عليهِ ، فقد تقرّرَ المشابهةُ بينَ الاسمِ وهذا النوعِ من الفعلِ من حيث أنّكَ أزلتَ الشّياعَ في كلِ واحدٍ منها بحرفٍ أدخلتُهُ على أولهِ . فالسّينُ في (١٤٨) سيفعلُ بازاءِ الّلامِ في الرجلِ ، وهكذا حُكْمُ تَفْعَلُ وأَفْعَلُ ويَفْعَلُ . (١٤٩)

والوَجْهُ الثاني من المُشَابِهِ أَنَّكَ تقولُ : ان زيداً ليَخرِجُ ، فتدخلُ لام - الابتداءِ على يفعلُ وهو مما يَخْتَصُّ (١٠٠) بالأسهاء ، ألا تَرَى أنَّ الابتداء لا يكونُ في الفعلِ ، كيف والفعلُ لا يُخْبَرُ عنهُ ، وكلُّ مبتدأٍ مُخْبَرُ عنه فلمّا أدخلوا هذو الله مَ الموضوعة للأسهاء على هذا القبيلِ // من الفعلِ فقالوا : (١٠٥١) انَّ زيداً ليفعلُ ، بدلَ قولك : إنّ زيداً لفاعلٌ ، كان ذلكَ مشابهة بينهُ وبينَ الاسم ، والدليلُ على ذلكَ أنَّهُ لا يدخلُ على كلِّ فعلٍ ، ولا يجوزُ أنْ تقولُ : ان زيداً لَقَامَ ، فَتُدْخِلُهُ على مثالِ الماضِي المحضِ ، وأما قولُهُ :

/١٦/ حَلَفْتُ لَهَا باللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا انْ من حَدِيثٍ ولا صَالِ(١٥٢)

فانّ اللامَ في لناموا للقسم مِثْلُها في قولِكَ : واللهِ لَفَعَلَ ، ولَيْسَتْ بلام الابتداءِ في قولِكَ : لَزيدٌ خَارِجٌ ، ومَمّا يَقْطَعُ بأنَّ دخولَ اللام على يفعلُ في قولِكَ : انَّ زيداً لَيفْعَلُ لأجلِ تشبيهِهِم لَهُ بالاسمِ أَنَّهُ(١٠٥٣) لا يدخلُ على مثالِ الأمرِ البَّتَةَ ، لوقلت : لإضْرِبْ زيداً يا عمرو ، ولأخْرِم أُخَاكَ يا رجلُ لَمْ يَجُزْ . ولوكانَ للام الابتداءِ أَصْلٌ في الفعلِ زيداً يا عمرو ، ولأخْرِم أُخَاكَ يا رجلُ لَمْ يَجُزْ . ولوكانَ للام الابتداءِ أَصْلٌ في الفعلِ

⁽١٤٨) سقطت ﴿ فِي ﴿ فِي جِ .

⁽ ١٤٩) سقطت « ويفعل » في ج .

⁽ ١٥٠) ج : ﴿ مَا ﴾ يختص . تحريف .

⁽١٥١) ج: وقالوا.

وهو غير منسوب في مغنى اللبيب ش ٢٩١ ج ١ ص ١٧٣ ، وهمع الهوامع ٤٣/٣ وورد في ب وج « من حديث وصال » سهو.

والشاهد في قوله « لناموا » . والأصل « لقد ناموا » اذ أن لام القسم اذا دخلت على الفعل الماضي كان معها « قد » .

⁽١٥٣) ج: لانه. تحريف.

لَوَجَبَ أَن تَدْخُلَ فِي كُلِّ نَوعٍ منهُ ولا تَخْتَصَّ بِالمضارعِ . فلهاكانَكذلكَ دلَّ على مشابهةِ هذا القبيلِ للأسهاءِ .

والوَجْهُ الثالثُ أنَّكَ تقولُ : مَرَرْتُ برجل يَكْتُبُ ، فيقعُ موقعَ كاتبٍ ويكونُ بمعناه والوجهانِ الأوّلانِ عليهما الاعتهادُ واياهما ذَكْرُ صاحبُ الكتابِ .(١٠٤)

قالَ الشَّيخُ أبو علي ٍ :

« فمضارعتُهَا الاسمَ أوجبتْ لها جملةً اعرابُها الذي هو الرفعُ والنصبُ والجزمُ . فأما الرفعُ فيها خاصةً (١٠٥٠) فلوقوعِهَا موقع الاسم كقولنَا : مَرَرْتُ برجلِ يكتبُ ، الوفعُ فيها خاصةً (١٠٥٦ ارتفعَ لوقوعِهِ موقعَ كاتب ، فالمعنى الذي رَفَعْتَ بهِ غيرُ المعنى الذي أغرَبْتَ بهِ » .

قالَ الشَّيْخُ الامام عَبْدُ القاهِرِ:

اعلم أنَّ هذهِ الأفعالَ لما ضارعتِ الأسهاءَ من حيثُ ذَكَرْنَا(١٥٧) استحقت بذلك أنْ يكونَ لَهَا الاعرابُ الذي حقيقتُهُ اختلافُ الآخرِ باختلافِ العوامل ، كما كانَ ذلك للأسهاءِ(١٥٨) ، فلكلِّ واحدٍ من الأنحاءِ الثلاثةِ التي هي الرفعُ والنصبُ والجزمُ عاملٌ ، كما للأسهاءِ(١٥٨) ، فلكلِّ واحدٍ من الأنحاءِ الثلاثةِ التي هي الرفعُ والنصبُ والجزمُ عاملٌ ، كما

⁽ ١٥٤) ذكر سيبويه هذين الوجهين من مشابهة الفعل المضارع للأسهاء في ج ١ ص ٣ بقوله : وانما ضارعت – يقصد الأفعال – أسهاء الفاعلين أنك تقول : ان عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك : لفاعل ، حتى كأنك قلت : ان زيدا لفاعل فيا تريد من المعنى ، وتلحقه هذه اللام كها لحقت الاسم ، ولا تلحق فعل اللام . وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كها تلحق الألف واللام الأسهاء المعرفة ... ولدخول اللام قال الله تعالى : وان ربك ليحكم بينهم (آية ١٣٤ / النحل ١٦) أي لحاكم ، ولما لحقها من السين وسوف ، كما لحقت الألف واللام الاسم للمعرفة .

⁽١٥٥) ب ، ج ، ط : موقع الاسم «خاصة»

⁽١٥٦) من ٤٠ ج ع ط . الصواب .

⁽١٥٧) ج: ذكرما: تحريف.

⁽١٥٨) ج: الأساء. تحريف.

وَيُنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ المقصودَ بقولهِ « ارتفعَ لوقوعِهِ موقعَ كاتبِ » ، أَنَّ وقوعَهُ موقعاً يصلُحُ للاسم هو الذي رَفَعَهُ لا أَنَّ كُونَهُ بمعنى كاتبِ أوجبَ رَفْعَهُ . أَلا تَرَى أَنَّك تقولُ : يقومُ الزيدانِ ، ويَخْرِجُ القومُ ، فترفعهُ وانْ لم يَكُنْ بمعنى قائم أَذ لا تَقْدِرُ على أَنْ تقولَ : قائمٌ // الزيدانِ ، وقائمٌ القومُ ، فارتفاعُهُ لأجلِ وقوعِهِ موقعَ جنسَ الاسم . ألا تَرَى أَنَّكَ اذا قلتَ : يقومُ الزيدانِ ، أمكنك أن تأتيَ بالاسم فتقولُ : الزيدانِ قاعمانِ أو زيدٌ أخوكَ . واذا لم يكُنْ الفعلُ مرفوعًا لم تقدرُ على الأتيانِ بالاسم . ألا تَرَى أَنَّكَ اذا قُلْتَ : لَنْ يَخُرُجَ زيدٌ ، لم يمكنك أن توقعَ الاسمَ بَعْدَ [لَنْ] (١٦٠) فتقولُ (١٦١ : لَنْ ١١٠) زيدٌ خارجٌ ، كَمَا يمكنك أنْ توقعَهَ بَعْدَ هَلْ مَثَلاً فتقولُ بدلَ قولكَ هَلْ يَخْرجُ زيدٌ : هَلْ زَيْدٌ أَخوكَ ؟ ولو كانَ موجبُ الرفع في يكتبُ موافقته لكاتبِ في المَعْنَى ، دونَ وقوعِهِ موقعَ الاسم على الاطلاقِ ، لَوَجَبَ أَنْ لا يجوزَ يقومُ الزيدانِ ، لانك لا تقدرُ على أنْ تقولَ : الزيدانِ .

وعاملُ النّصبِ لَنْ وأخواتُهُ ، وعاملُ الحزمِ لَمْ وأخواتُهُ ، وسنذكرُ أحكامَهَا في موضِعِهَا ، فَقَدْ ثَبَتَ لكلِّ وجهٍ من هذهِ الوجوهِ التي جُعِلَتْ اعراباً للفعلِ عاملٌ كمّا كانَ

⁽١٥٩) من ب ، ج . وهي كذلك في موضعها الأول من الأصل وفي ط ، وهي في هذا الموضع من الأصل ؛ وفيه » . (١٦٠) من ب ، ج . الصواب . وفي الأصل ؛ ان » . تحريف .

⁽١٦١ - ١٦١) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

ذلكَ في الأساء. فانْ قُلْتَ : أَنَّكَ تقولُ : مَرَرْتُ برجل ضَرَبَ زيدا ، فيكونُ واقعاً مَوقِعَ الاسمِ ، كَمَا وَقَعَ يكتبُ في قو لِكَ : مَرَرْتُ برجلِ يَكْتُبُ . أَلا تَرَى أَنَّكَ لو قلتَ : مردتُ برجلِ ضاربِ أمسِ ، بَدَلَ قولِكَ : ضَرَبَ أمسِ ، كانَ جائزاً ، فكيفَ لم تَرْفَمْ ضَرَبَ لوقوعِهِ موقعَ الاسم ِ فتقولُ : ضَرَبُ كَمَا رَفَعْتَ يَكْتُبُ ؟ . فالجوابُ أنَّ هذا غَلَطٌّ لأجلِ (١٦٢) انَّ وقوعَ المضارعِ موقِعَ الاسمِ انَّا عَمِلَ فيهِ الرفعَ بَعْدَ استحقاقِهِ الاعرابَ بالمشابهةِ التي ذَكَرْنَا(١٦٣) ومثالُ الماضي لم تَحْصلُ له تلكَ المضارعةُ فيجبُ أَنْ يعملَ فيهِ الرفعَ وقوعُهُ موقعَ الاسم . ألا تَرَى أنَّ مثالَ الماضي لا يكونُ فيهِ شياعٌ وعمومٌ يرتفعانِ بحرفٍ يدخلُ عليهِ كَمَا كَانَ في مثالِ يَفْعَلُ ، وانَّها يكونُ مثالُ فَعَلَ لنوع واحدِ(١٦٤) من الزَّمانِ . وكذا لا يدخَّلُهُ لام الابتداءِ نحوَ : انَّ زَسْداً لَقَامَ . وانما بعملُ العاملُ يَعْدَ أنْ يحصلَ موجبُ الاعرابِ، فَكَمَا أَنَّكَ تقولُ : أعجبني أنْ حَرَجَ زَيْدٌ، فَتُدْخَلُ أنْ على خَرَجَ ولا يكونُ لَهُ عَمَلٌ ، كما يكونُ اذا قُلْتَ : يُعْجِبُنِي أَنْ يَخْرِجَ ، لأجلِ أَنَّهُ لَمْ يُشَابِهُ الاسمَ فيستحقُّ النَّصبَ كما استحقَّهُ يخرجُ بالمشابهةِ ، وكذا تقولُ : انْ خَرَجَ زَيْدٌ خَرَجَ عمرو، فلا تَجْزِمُهُ كَمَا تَجْزِمُ فِي يَفْعَلُ اذا قُلْتَ : أَنْ تَخْرُجُ أَخْرُجُ . كذلكَ تقولُ : مَرَرْتُ برجلِ ضَرَبَ ، فلا يعملُ وقوعُهُ موقعَ الاسم فيهِ الرَّفْعَ ، كما يعملُ في يضربُ اذا قُلْتَ : مَرَرْتُ برجلِ يَضْرِبُ ، لأنَّ موجبَ الاعرابِ اذا لم يحصلْ لم يكن ْ للعامل تأثيرٌ فِ اللفظِ ، ألا تَرَى أَنَّكَ تقولُ : مِنْ أَيْنَ أَنْتَ ؟ فلا تَعْمَلُ مِنْ (١٦٥) في أينَ كما تَعْمَلُ في زيدٍ ، لأنَّ الاسمَ لما فارقَهُ التمكُّنُ الذي هو موجبُ الاعرابِ بمشابهةِ الحرفِ(١٦٦) ، وتضمنَّهِ معناهُ لم يَكُنْ لدخولِ العاملِ تأثيرٌ في لْفَظِّهِ . ونَظَرَ بعضُ الكوفيينَ الى هذا السؤال ولم يتحققُ الفرقَ بينَ موجبِ الاعرابِ وعامِلِهِ فاعترضَ على صاحبِ الكتاب من غيرِ بصيرةٍ // وهُوَ أَحمدُ بنُ يَحْبَى(١٦٧) وكانَ الشَّيخُ أبو الحسين رحمهُ اللهُ يقولُ: خَبَطَ

⁽١٩٢) سقطت «لأجل» في ب ، ج . .

⁽١٦٣) ج: ذكرناها.

⁽ ١٦٤) ب ، ج : بنوع وأحد .

⁽ ١٦٥) سقطت «من» من بوج.

⁽١٦٦) ج: بمشابهته الحرف.

⁽ ١٦٧) احمد بن يحيى (٢٠٠ – ٢٩١) هو أبو العباس أحمد بن زيد بن سيار مولى بني شيبان ، المعروف بثعلب ،

أحمدُ بنُ يَحْتَى (١٦٨) خَبْطاً في ذلكَ ، وهو وان كانَ (١٦٩) كبيراً فالحقُّ أكبرُ منهُ.

أمام الكوفيين في النحو واللغة أخذ عن ابن سلام وابن الأعرابي وسلمة بن عاصم ، وروى عنه اليزيدي وعلى
 بن سلمان وابن بشار الأنباري ،

ولثعلب كتب كثيرة أهمها : المصون، واختلاف النحويين، ومعاني القرآن، والقراءات، وحد النحو، والمجالس، والفصيح.

انظره ترجمته في طبقات الزبيدي ١٥٥ – ١٦٨ والفهرست لابن النديم ٤٣٨هـ ومعجم الأدباء ١٠٧٥ – ١٠٦٨ والباء أنَّة اللغة للفيروزبادي، وبغية الوعاة ١٠٧١ - ١٧٤، وطبقات القراء ١٤٨١، ومعجم المؤلفين ٢٠٣/٠، والأعلام ٢٥٧١.

وقد تعرض النحاة الى موجب الاعراب في الفعل المضارع وعدمه في الفعل الماضي وتعليل ذلك. انظر سيبويه ٣/١ – ٤ ، والمقتضب ٤/٠٨ – ٨٠ والأنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٧٧ جـ ٢/ ٤٤٥ – ٥٥٥ .

(١٦٨) ج : يجيي بن احمد . سهو .

(١٦٩) ج : وهو ان كان .



قالَ الشَّيخُ أبو عليّ : « بابُ البناءِ »

البناءُ خِلافُ الاعرابِ ، وهو أنْ لا يختلفَ الآخِرُ باختلافِ العاملِ(١) ولا يَخْلُو البناءُ على السَّكونِ يكونُ في الاسمِ البناءُ من أنْ يكونَ على سكونٍ أو على حركةٍ . فالبناءُ على السُّكونِ يكونُ في الاسمِ (٢ والفعلِ والحرفِ ، فالبناءُ على السكونِ في الاسمم) نحوكم مُ ومَنْ واذْ ، تقولُ : بِكَمْ رجلاً مَرَرْتَ ؟ وكمْ رجلاً ضَرَبْتَ ؟ فتختلفُ العوامل(٤) ولا يختلفُ الآخِرُ كما اختلفَ آخُرُ المُعْرَبِ حيث اختلفَ العاملُ » .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِر:

اعلم أنَّ البناءَ نقيضُ الاعرابِ ، لأنَّ حقيقتَهُ أنْ يثبتَ آخَرُ الكلمة على صورةٍ واحدةٍ فلا يَتغيَّرُ بدخولِ العواملِ المختلفةِ . تقولُ : من جاءَكَ ؟ فيكونُ مَنْ في موضع رفع بالابتداء ، اذ هو بمنزلةِ قولِكَ : أيُّ رجلٍ جاءكَ . وتقولُ : مَنْ لَقيتَ ؟ فيكونُ في موضع نصب ، وبِمَنْ مَرَرْتَ ؟ فيكونُ في موضع جرِّ ، ألا تَرَاكَ تقول : أيَّ رجلٍ لقيتَ ؟ وبأيِّ رجلٍ مَرَرْتَ ؟ فآخرُ الاسم باقٍ على السكون مع اختلافِ هذهِ العواملِ ، وليسَ بمتغيِّر تَغُيَّر زيدٍ في قولِكَ : زيدٌ جاءني (٥) ولقيتُ زيداً ، ومَرَرْتُ بزيدٍ .

وأصلُ البناءِ السُّكونُ ، لأنَّهُ اذا كانَ نقيضٌ الاعرابِ وَجَبَ أَنْ يكونَ بنقيضِ

⁽١) ج: لاختلاف العامل.

⁽٢-٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽٣) ج: وكم رجالا. تحريف.

^(﴾) ج : فيختلف العامل .

^(•) ب ، ج : جاءني زيد . أول ، لمقتضى السياق .

الحركة (١) التي باختلافِهَا يحصلُ الاعرابُ . فانْ وجدَ شيءٌ مبنيٌّ على الحركةِ فلأَحَدِ ثلاثةِ أشباءَ .

أُولُهَا: التقاءُ الساكنينِ ، وذلكَ نحوَ هؤلاءِ وأينَ وكيفَ. والأصْلُ السُّكونُ ، الا أَنَّهُ لَمَّا حَصَلَ قبلَ الهمزةِ في هؤلاءِ ساكنٌ ، وهوَ الألفُ ، حرَّكوهَا لثلا يحتمعَ ساكنانِ . وهكذا حكمُ أبنَ وكَيْفَ لأنَّ قبلَ الحرفِ الأخيرِ(٧) منهما باءً ساكنةً .

والسّبَبُ الثاني : أَنْ يَلْزَمَ الابتداءُ بالساكنِ . وذلكَ بحو الكافِ في ضَرَبكَ ، بَنُوهُ (٩) على الحركة ، لأنّه ضميرُ المنصوبِ ، (٩ والمنصوبُ في حكم المنفصلِ تقديراً ٩) وان اتصلَ لفظاً ، فلما كانَ كذلكَ ألزموهُ الحركة جرياً على مُقْتَصَى المعنى ، ولم يبنوهُ على السّكونِ . كما جَعَلُوا ضميرَ الفاعلِ في قولكَ : قَامَا ، وقَامُوا ، ساكناً لما كانَ الفاعلُ مُتصلاً بالفعلِ تقديراً ولفظاً الم كانَ (١٠) لا يجوزُ تقديمُهُ على الفعلِ كقولكَ : الزيدانِ ضَرَبَكُما (١١) كما تقولُ : زيداً ضَرَبْتُ ، فتقدّمَ المفعولَ على الفعلِ ، ومن ذلك كانَ النشبيهُ في قولِ (١١) مَنْ جَعَلَهُ اسِماً فقالَ : جاءني كزيدٍ ، كما تقولُ : مثلُ زيدٍ ، ويدخلُ عليهِ حرفُ الجرّ كقولهِ :

/١٧/ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ (١٣)

⁽٦) ج: نقيض الحركة .

⁽٧) ج: الحروفِ الأُخَر.

⁽۸) ج: فينوه.

⁽٩-٩) بدله في ج: والمنصوب في الحكم منفصل تقديرا.

⁽١٠) ج : اذا كان . سهو .

⁽ ١١) ج : الزيدان ضرب .

⁽١٢) ج : في قولك . سهو .

⁽۱۳) البيت للعجاج يصف نسوة ، وليس في ديوانه (تحقيق د . عزة حسن) وقد ننب له في الشواهد الكبرى للعجاج يصف بسوة ، وشرح التصريح على التوضيح ١٨/٢ ، وشواهد المغنى ش ٢٨٧ ج ٥٠٣/١ والخزانة ٢٦٣/٤ وما بعدها ، وشرح الثواهد للعاملي ٢٢٩ ، والدرد اللوامع ٢٨/١.

والبيت لم ينسب في اصلاح المنطق ٢٥٥ ، والمخصص ١١٩/٩ ، – والمفصل ٢٨٩ ، ومادة (السم) من اللسان ١٠٤/١٦ والتاج ١٠٠/٩ وهمع الهوامع ٣١/٣ ، وشرح الأشموني ٣٩٨/٣.

وورد في ج «يضحك». تحريف. وأنْهَمَّ البَرَدُ بمعنى ذابَ.

يُريدُ عن مثلِ البَرَدِ ، فالكافُ ها هنا اسمٌ بني على الحركةِ لنَّلا يلزمَ الابتداء بالسَّاكنِ مثل الكافِ في ضَرَبَكَ ، والتمثيلُ بهذا أوضحُ لاَنَّه ينفصلُ لَفْظاً وتقديراً (١٤) كقولكَ : عَنْ كَالبَرَدِ ، والكافُ في نحوِ ضَرَبَكَ لا ينفصلُ مما قَبْلَهُ لَفْظاً وان انفصل تَقْدِيراً .

والسَّبُ الثالثُ : أَنْ يَجْرِيَ للاسمِ (١٥) // تَمَكُّنُ ثُمْ يَعْرِضُ فِيهِ البناءُ وذلكَ قُولُهُم : يَاحَكُمُ فِي النَّدَاءِ ، لأجلِ أَنَّ حَكَماً اسمٌ مُتصرِّفٌ بوجوهِ الاعرابِ فِي الكلامِ ، تقولُ : هذا حَكَمٌ ، ورأَيْتُ حَكَماً ، ومَرَرْتُ بحَكَم ، فَلَمَّا قُصِدَ بناؤُهُ فِي حالِ النَّدَاءِ لعلة تُذكّرُ بعدُ بُنِيَ على الحَركةِ ، ليكونَ فرقاً بينَهُ وبينَ مالم يَنَلْ نَصِيباً منَ التَّمكُّنِ كَمَنْ واذْ ، فَلَيْسَ من لفظٍ مبني على الحَركةِ الا وفيهِ احْدَى هذهِ العِلَلِ التي وَصَفْناً .

وَبَعْدُ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الأسهاءَ أَصْلُهَا الاعرابُ ، وأَنَ البناءَ يأتيها لمشابهة (١٦) تَتَقَرَّرُ بَيْنَهَا وبينَ الحروفِ ، كما أَنَّ الأفعالَ أَصْلُهَا البناءُ(١٧) ، وإنّا أُعْرِبَ (١٨) منها ما يُضَارِعُ الأسهاءَ . فَكَمْ في قولِكَ : كَمْ رَجُلاً ، بُنِيَ لِتَضَمَّنِهِ معنى الحرفِ الذي هو همزةُ الاستفهام ، أَلا تَرَى أَنَّه بمنزلةِ أَنْ تقولَ : أَعشرونَ (١٩) رجلاً جاءَكَ أَم ثلاثونَ ؟ وأعشرينَ رجلاً صَربتَ أَم ثلاثينَ ؟ وأبعشرينَ رجلاً مَرَرْتَ أَم – بأربعينَ ؟ فلما تَضَمَّنَ كَمْ مَعْنَى الحرفِ بُنِيَ كما يكونُ الحرفُ مبنياً .

وَهَكَذَا حُكْمُ مَنْ في قولِكَ : مَنْ أَتَاكَ ؟ لأَنَّهُ مُتَضَمَّنٌ للاستفهام (٢٠) فكأنَّكَ وَهَكَذَا حُكْمُ مَنْ في قولِكَ : مَنْ أَتَاكَ ؟ لأَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ للاستفهام (٢٠) فكأنَّكَ وَلَمُونُ أَمْ عَمْرُو ؟ ويكونُ مَنْ موصولاً بمعنى الذي ، ومَوْصُوفاً بمعنى انسانِ ، ودليلاً على المجازاةِ . فالموصولُ كقولِكَ : جاءَني مَنْ عَرَفْتُهُ فالذي أَوْجَبَ بناءَ هذا أَنَّهُ لم

⁽١٤) ج: تقديرا ولفظا.

⁽١٥) ج: الاسم. تحريف.

⁽١٦) ج: بمشابهة

⁽١٧) ب، ج: كما أن أصل الأفعال البناء.

⁽١٨) ب، ج: وانما يعرب.

⁽١٩) ج: عشرون ، سهو

⁽٢٠) ب: لأنه يتضمن الاستفهام.

يَسْتَقُلّ بنفسه ، واحتاج الى ما ينضم اليه من الصلة ، كقولك : عرفته وما أشبه ذلك من الجمل . يَدُلُك على امتناعه من الاستقلال أنّك لو قُلْت : جاعَني مَنْ ، وسَكَت ، لم يصع المقصودُ (٢١) ، فصار بمنزلة الحروف لأنّها لا تستقل بأنفسها وتقتضي شيئاً ينضم اليها كقولك : بزيد مَرَرْت ، ومن البصرة خرجت ، ولو قُلْت : خَرَجْتُ من ، لم يكن مُفيداً ، كما أنّك لو قُلْت : جاءني مَنْ ، كان كذلك . فلهذه المشابهة بُني مَنْ في قولك : جاءني مَنْ ، كان كذلك . فلهذه المشابهة بُني مَنْ في قولك : جاءني مَنْ عَرَفْتُهُ .

ووجه ثانٍ وهو أنَّ الموصولَ لمّا كانَ لا يتمُّ معناهُ الا بصلتِهِ صارَ منزلتُهُ منها منزلةَ (٢٢) أولِّ الاسمِ من آخرِهِ ، فكما أنَّ البعض من الاسمِ لا يعربُ ، لأنَّ الاعرابَ يُوتَى بِهِ (٢٣) للدَّلالةِ على المعاني العارضةِ في الأشياءِ كالفَاعليةِ ، ومحالُ أن يُدَلَّ على دَوْنِ الشيءِ فاعلاً قبلَ أن يَدُلُّ على نفسِهِ باستيفاءِ اسمِهِ ، كذلكَ بني الموصولُ نحو مَنْ اذ لو الشيءِ فاعلاً قبلَ أن يَدُلُّ على نفسِهِ باستيفاءِ اسمِهِ ، كذلكَ بني الموصولُ نحو مَنْ اذ لو أغرب لكانَ قد تُرك مراعاةُ هذا المعنى الذي هُوكونُهُ في حكم بعض الاسم ، ولم يكنْ وصلهُ [مما] (٢٤) يحتملُ الاعرابَ ، فكانَ يُنقَلُ اعرابُهُ اليه كما يفعل في الاسمينِ يجعلان اسمًا واحداً نحو حَضْرَمَوْتَ ، لأنّه يتم بالجملةِ ، واعرابُ الجملةِ مُحَالُ فاعرفهُ . وأما الموصوف فكقوله :

/١٨/ وَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا(٢٥)

⁽٢١) ب ، ج : لم يتضح المقصود

⁽ ٢٢) سقط قوله « منها منزلة » في ب وج .

⁽ ٢٣) سقطت ١ به ١ في ب ، ج .

⁽ ٢٤) من ب وج . الصواب . وفي الأصل (بها) . تحريف .

⁽ ٣٠) اتفق من نسب هذا البيت على أن قائله شاعر من الأنصار ، واختلفوا في تسميته ، فاكتفى سيبويه ٢٦٩/١ بنسبته للأنصاري دون ذكر اسمه ونص الشنتمري ، والعيني في الشواهد الكبرى ٤٨٦/١ على أنه حسان (وليس في ديوانه) وسهاه ابن الشجري في أماليه ١٦٩/٧ كعب ابن مالك وفي ٣١١/٣ حسان . وقد نسب لكعب (فقط) في التاج (من) ٣٠٧/١٧ ، وعن الأمالي الشجرية رواه (منفردا) جامع ديوانه رقم ٦٨ ص ٣٨٩ . وسهاه صاحب اللسان (من) ٣٠٧/١٧ ، بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري . وأثبت السيوطي في شرح شواهد المغنى ش ٣١٣ ج ١/٣٣ المذكورين جميعاً في نسبته ، وذكرهم أيضا صاحب الدرر اللوامع ٢٠٠٧ و ١٤٥/١ مع ابدال بشير بن عبد الرحمن بعبد الله بن رواحة ، وذكر هؤلاء جميعاً في الخزانة ٢٥٤/٧ و ١٠٥٤ مع ابدال بشير بن عبد الرحمن بعبد الله بن رواحة ، وذكر هؤلاء جميعاً في الخزانة ٢٥٤٧ و ١٠٥٤ مع ابدال بشير بن عبد الرحمن بعبد الله بن رواحة ، وذكر هؤلاء جميعاً في الخزانة ٢٥٤٠ و

والبيت غير منسوب في مجالس ثعلب ٣٣٠/١ ، والجمل للزجاجي ٣١١ وابن يعيش ١٣/٤ ، ومغنى اللبيب ش ١٦٠ ص ١٠٩ ، وهمع الهوامع ١٦٧/١ .

فَكَأَنَّه (٢٦) قَالَ : على انسانٍ غيرِنَا ، فَالعَلَّةُ فِي هَذَا هِيَ العَلَّةُ فِي المُوصُولِ ، لأَنَّ هذا لا يتمُّ ويفتقِرُ الى الصِّفَةِ ، كها يَفْتَقِرُ الأوّلُ الى الصَّلَةِ ، ألا تَرَى أَنَّهُ لو قَالَ : عَلَى مَنْ ، لم يَكُنْ كَلاماً .

وأمّا الجَزَاءُ فكقولكَ : مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، فالذي // أَوْجَبَ بِناءَ مَنْ فيهِ نيابَتُهُ عِنِ الجَرَفِ (٢٧) الذي هو أن ، أَلا تَرَى أَنَّ المقصودَ أَنْ تَضْرِبْ زَيْداً أَضْرِبْ ، وانْ تَضْرِبْ عَمْراً أَضْرِبْ ، الآ أَنَّ مَنْ استغرقَ الجميعَ وعمَّ فَهَذَا بمنزلةِ مَنْ في حالِ الاستفهامِ من جهةِ تَضَمَّنِهِ معنَى الحرفِ .

وعَلَى هَذَا يَجْرِي مَا ، لأَنَّهُ يكونُ مَوْصُولاً في قولِكَ : أَخَذْتُ مَا عَرَفْتُهُ (٣ تُريدُ الذي عَرَفْتُهُ ٢٠ أَريدُ الذي عَرَفْتُهُ ٢٠ أَريدُ الذي عَرَفْتُهُ ٢٠ أَريدُ الذي عَرَفْتُهُ ٢٠٨ مَوْصُوفاً في نَحْوِ قَوْلِهِ :

/١٩/ ربَّمَا تَكْرُهُ النُّفُوسُ مِن الأَمْرِ لَهْ فَرْجَـةٌ كَحَـلٌ العِقَـالِ(٢٩)

وروى في غير المقتصد وابن يعيش واللسان والشواهد الكبرى والتاج « فكفى بنا » وروى في ابن يعيش ومغنى
 اللبيب » على مَنْ غَيْرُنا » – بالرفع – ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وذكر السيوطي في شواهد المغنى أنه يروي
 أيضا « شرفا» وعنه نقل صاحب الخزانة هذا .

واختلف النحاة أيضا في وجه الاستشهاد بهذا الشاهد ، فبعضهم على جعل « غيرنا » نعتا لمن باعتبارها نكرة مبهمة موصوفة ، وبهذا الوجه أورده عبد القاهر ، وبعضهم يحوّز رفع « غير » باعتبار « من » موصولة وحذف عائد الصلة ، والتقدير : من هو غيرنا » والجملة بعد من صفة لها أن جعلتها نكرة ، وصلة أن قدرتها موصولة . وزعم الكسائي أن « من » في هذا الكلام ونحوه زائدة وأن تقديره « فكفي بنا فضلا على غيرنا » . وهو جار على ما يجوزه الكوفيون من زيادة الأسهاء .

⁽ ۲۹) ج : کأنه .

⁽۲۷) ب: التي. تحريف.

⁽ ۲۸ – ۲۸) ساقط في ب وج بسبب انتقال النظر.

⁽ ٢٩) المشهور في هذا البيت أنه لأمية بن أبي الصلت . وذكر صاحب الخزانة ٢١/٣ ه وما بعدها – وانظر منها أيضا 198/٤ – أنه بنسب لآخرين غيره ، هم أبو قبيس صرمة بن أبي أنس من بني عدي بن النجار ووجد أيضا في أبيات لحنيف بن عمير اليشكري – أدرك الجاهلية والاسلام – قال : رواها المرزباني له . (أقول : سهاه المرزباني في معجم الشعراء ص ٢٤٣ عمير الحنني وليس حنيف بن عمير) . ووجد في أبيات لأعرابي ، وقيل : انها لنهار بن أخت مسيلمة الكذاب ، ونسبه العيني لأمية بن أبي الصلت . (أنظر الشواهد الكبرى ١٨٤/٤)

وقد نسب لأمية أيضا في سيبويه والشنتمري ٧٧٠/١ و٣٦٣ ، وكتاب الحيوان للجاحظ ٤٩/٣ ، وجمهرة

أَرَادَ رُبَّ شَيء تَكُرُهُهُ النُّفُوسُ.

ويَكُونُ استفهاماً في قولِكَ : مَا أَخَذْتُ ؟ تُريدُ أَيَّ شَيءٍ أَخَذْتُ ؟ ويَكُونُ للجزاءِ كَقَوْلِكَ : مَا تَصْنَعُ أَصْنَعْ .

فا في هذه الوجوه الأربعة بمنزلة مَنْ في جميع ما ذَكَرْنَا لأنّهُ لا يُسْتَغْنَى عنِ الصّلة والصّفة وَيَتَضَمَّنُ مَغْنَى الحرفِ في الاستفهام والجزاء. وقد يكونُ ما بغير صلة ولا صفة كقوله تعالى : — (إنْ تُبدُو الصَّدَقَاتِ فَنِعِمًا هِيَ) (٣٠) التَّقديرُ نِعْمَ شيئًا أَوْ نِعمَ الشَّيءُ فَمَا هَا هُنَا بُنِي ، وانْ لَمْ يَكُنْ فيهِ ما ذَكَرْنَا مِنْ مُشَابَهَةِ الحرفِ بالاحتياج الى الصِّلة والصّفة ، لأنّه فارق الأسهاء بما فيهِ من فَرْطِ الابهام أَلاَ تَرَى أَنّهُ يَجْرِي (٣١) مَجْرَى شيء الذي هُو أَعمُّ الأسهاء على أنّهُ في الحقيقة لا يَسْتَقِلُّ ولا يَتَضِحُ مَعْنَاهُ اللّه بِمَا قَبْلَهُ ، وهَذَا لذي هُو أَعمُّ الأسهاء على أنّهُ في الحقيقة لا يَسْتَقِلُّ ولا يَتْضِحُ مَعْنَاهُ اللّه بِمَا قَبْلَهُ ، وهَذَا حُكُمْهُ في التّعجُب اذا قُلْتَ ما أَحْسَنَ زَيْداً . وسَنُبَيْنُ ذَلِكَ في بَابِهِ انْ شَاءَ اللهُ .

وحُكْمُ الموصولاتِ نحوَ الذي والتي واللاتي حُكْمُ ما ذَكَرْنَا في مَنْ ، لأَنَّها مُفْتَقِرَةٌ الى الصِّلَةِ ، غيرُ مُسْتَقِلَةٍ بأَنْفُسِهَا ، اذ لو قُلْتَ : جاءني الذي ، لَمْ يَكُنْ كَلاماً . كما أَنَّكَ لو قُلْتَ : دَفَعْتُ إلى [مَنْ](٣٢) ، من غيرِ اسمِ تَضُمُّهُ(٣٣) اليهِ لم يَجُزْ .

وأمَّا اذًا فانَّ بناءَهُ ، لأجلِ تَضَمُّنِهِ مَعْنَى الحرفِ الذي هُوَ في . أَلاَ تَرى أنك اذا

⁼ اللغة (جرف) ۸۲/۲ وابن يعيش ۳/٤ و ۳۰/۸، ومادة (فرح) من اللسان ١٦٦/٣ والتاج ٨٤/٧. وشواهد المغنى ش ٤٧٤ ج ٧٠٧/٧، والدرر اللوامع ١٩/١.

والبيت غير منسوب في المقتضب ٤٧/١ ، والفاخر ٢١٢ ، ومقاييس اللغة (فرج) ٤٩٩/٤ ، وأمالي المرتضى البيت غير منسوب في المقتضب ٢٩٧ ، والمفصل ١٤٥ ، ومغنى اللبيب ش ٤٩٧ ج ١ ص ٢٩٧ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ ، وهمع الهوامع ٨/١ و ٩٢ .

وروى ربما تجزع في جمهرة اللغة ، ومقاييس اللغة ، وابن يعيش ٣٠/٨ ، والخزانة (في احدى رواياته) . واستشهد عبد القاهر بالبيت على أن ما هنا نكرة موصوفة بجملة تكره النفوس ، ويدل على أنها نكرة دخول رب عليها .

⁽٣٠) آية ٢٧١/البقرة ٢.

⁽۳۱) ج: جری.

⁽٣٢) من ج. واثباتها يقتضيه السياق.

⁽٣٣) ج: تضمنه. تحريف.

قُلْتَ : جِنْتُكَ (٣٩ إِذْ خَرِجَ زَيْدٌ ، كَانَ بَمَرْلَةِ قُولِكَ : جِنْتُكَ ٣٩) في زَمَنِ خُرُوج زَيْدٍ ، فاذْ صِيغُ عَلَى مَعْنَى في . أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لا يَظْهُرُ الى لَفْظِهِ لاَ تَقُولُ : جِنْتُكَ في إِذْ كَانَ كَذَا وَكَذَا (٣٠) ، كما تَقُولُ : جَنْتُكَ في زَمَنِ خروج زيْدٍ . فهوَ بَمَرْلَةِ كَمْ في أَنَّهُ مصوغٌ على مَعْنَى الحرفية ، وفيهِ طَرِيقَةٌ أُخْرَى وهي أَنَّ إِذْ يَلْزَمُهُ الاضافَةُ الى الجُمَلِ (٣٦) نحوجتُتُكَ اذْ خَرَجَ زَيْدٌ ، حَتِّى لا يُتَصَورُ لَهُ مَعْنَى دُونَها ومَتَى لَمْ يُضَفْ اليها لَفْظاً كَانتِ الاضافَةُ ثابتةً في المَعْنَى . نحو ما مَضَى في حينيْذٍ ، فَلَما كَانَ كَذَلَكَ جَرَى مَجْرَى الموصولِ نَحْوَ مَنْ والذِي في الوَجْهَيْنِ المَذْكُورَيْنِ .

أَحَدُهُمَا امتناعُهُ(٣٧) منَ الاستقلالِ بِنَفْسِهِ ، وخُرُوجُهُ بذلكَ عن حكم الأساءِ ودخولُهُ في شَبَهِ الحروفِ التي من شَأْنِهَا أَنْ لا تُتصوَّرَ مَعَانِيهَا الاّ بَعْدَ أَنْ تَنْضَمَّ الى غَيْرِهَا .

والنَّاني: أنَّهُ اذا افْتَقَرَ الى الجملةِ التي يُضَاف إليها صارَ في حُكْم شَطْرِ الاسمِ فاسْتَوجَبَ البناءَ. وحُكْمُ اذا حُكْمُ إذ ، لأنَّهُ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى في ويَلزمُهُ أَنْ يُضَافَ الى الجملةِ ، وكذلكَ مَتَى ، لأنَّهُ مُتَضِمَّنٌ للاستفهامِ ولَدَى (٣٨) ظَرْفُ مكانٍ بمنزلةِ اذْ. ومن الأساءِ // المبنية على السُّكونِ قطْ ، الذي هو بمعْنَى حَسْبُ ، سَبَبُ بِنائِهِ أَنَّهُ بِمَعْنَى الأمرِ كقولكَ : أكتَفِ واقْطَعْ .

ويَنْبَغِي أَن تَعْلَمَ أَنَّ الأسهاءَ اذا حَصَلَ بَيْنَها وبينَ الحرفِ مُشَابَهَةٌ لَم يَجِبْ بِنَاؤَهَا ، وانما يجوزُ ذَلِكَ ، لأَنَّهُ يَصِحُ (٣٩) أَن لا يُعْتَدَّ بالمُشَابَهَةِ ويُتْرَكُ على الأصْلِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ أَيُّا فِيهِ مَعْنَى الاستفهام ، كَمَا أَنَّ كيفَ كذلكَ وهوَ مُعْرَبٌ مع ذلك ، فينبغي أَنْ يُفْصَلَ بينَ الجوازِ والوُجُوبِ .

⁽ ٣٤ - ٣٤) ساقط في ب بسبب انتقال النظر.

⁽۳۰) ج: اذ كان كذلك.

⁽٣٦) ب، ج: الى الجملة.

^{. (}۳۷) ب: امتناع.

⁽۳۸) ب، ج کذا . تحریف .

⁽٣٩) ج: لايصح. سهو.

قالَ الشُّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« والبِناءُ علَى السُّكونِ في الفِعْلِ جميعُ أَمْثِلَةِ الأَمْرِ للمُخَاطِبِ اذَا لَمْ يَلْحَقْ أَوّلُهُ حروفُ المُضَارِعةِ^(٤١) نحو اقْرَأْ واكْتُبْ واجْلِسْ^(٤١) وقُلْ وبعْ » .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلمْ أنَّ هذهِ الأمثلة مبنيةٌ على السُّكونِ على أصْلِ البِناءِ ، لأنَّ الفعلَ أصْلَهُ البناءُ ولَيْسَ بينَ هذا النوع وبَيْنَ الاسمِ مُشَابَهَةٌ فيعربُ لذلك . وانَّمَا قَالَ : جميعُ أمثلةِ الأمر للمخاطبِ ، احْتِرازاً (٤٧) من الأمر للغائب كقولك : لِيَضْرِبْ زَيْدٌ ٤٠ وكذا أمرُ المُتكلِّم نفْسَهُ كقولك : لأَفْعَلْ كَذَا ، ولْنَفْعَلْ كَذَا ٤٠ وقال (٤٤) : اذا لَمْ يَلْحَقْ أَوّلُهُ حروفُ نفستُ كقولك : لأَفْعَلْ كَذَا ، ولْنَفْعَلْ كَذَا ٤٠ وتفسرب يا زَيْدُ كَمَا تُوِيءَ - (فَبِذَلِك المُضَارِعةِ احترازاً من قولِ مَنْ يقولُ : لِتَضْرِب يا زَيْدُ كَمَا تُويءَ - (فَبِذَلِك فَلَتَفُرَحُوا) -(٤٠) لأجْلِ أنَّ الأمرَ باللام مجزومٌ مُعْرَبٌ ، كما أنَّ قَوْلك : انْ تَضْرِب أَضْرِب كذلك . وَقَصْدُهُ أَنْ يَذْكُمَ المَبني الموقوف ، ولو اقْتَصَرَ على قولهِ : اذا لم يَلْحَقُ أَوَّلُهُ حُروفُ المضارِعةِ جَازَ ، لأَنَّهُ اذا كانَ مجزوماً لم يَكُنْ من حَرْفِ المُضَارِعةِ (٤١) بُدُّ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عِلَي ۗ:

« وفي الجُروفِ نَحْوَ ً هَلْ وبَلْ »(٤٧)

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلَمْ أَنَّ (4 الأَصْلَ فِي البِناءِ اللَّهُ كُونُ ١٩ على ما تَقَدَّمَ ولا تكونُ الحركةُ في الحروف

⁽٤٠) ط: حرف المضارعة.

⁽ ٤١) ط : اقرأ واجلس وأكتب .

⁽٤٢) ج : احتراز. سهو.

⁽٤٣ – ٤٣) ساقط في خ.

^(11) ج : وانما قال .

^(26) آیة ۱۵/ یونس ۱۰ . وفی شواذ ابن خالویه ص ۵۷ : (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء . النبی بیالیم . وعن الكسائی فی روایة زكریا بن وردان ، وقد ذكرناه عن یعقوب (فبذلك فلتفرحوا هو خیر مما تجمعون) بالتاء فیهما . وانظر أیضا املاء ما من به الرحمن ج ۱۹/۲ .

⁽٤٦) ج: حرف المضارعة.

⁽٤٧) ط: وفي الحرف نحو قد وهل وبل. ج: وفي الحروف نحو هل وبل وقد.

⁽ ٤٨ – ٤٨) بدله في ج : أصل البناء السكون .

إِلاَّ لِعَلَّتَيْنِ مِنْ جُمْلَةِ العِلَلِ النَّلاثِ . [احْدَاهَا](٤٩) الابتداءُ بالسَّاكِنِ (٥٠) وذلكَ نَحُو واو العَطْفِ وَفَائِهِ وسائرِ الحروفِ الكَائِنَةِ على حَرْفٍ واحدٍ . أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً وعَمْراً ، فأرَدْتَ اسكانَ الوَاوِكُنْتَ مُتَعَرِّضاً للابتداءِ بالسَّاكنِ ، وكَذَا لَوْ حَاوَلْتَ اسكانَ الياءِ واللامِ في بزيدٍ ولَزيْدٍ ، والابتداءُ بالسَّاكنِ لا يكونُ .

والعِلَّةُ الثَّانيةُ : التقاءُ السَّاكنينِ وذلكَ نحو انَّ وسَوْفَ ، لأنَّ مَا قَبْلَ الحرفِ الأخيرِ منها سَاكنُ ، فلو بُنِيَ على السُّكونِ لأَلْتَقَى ساكنانِ ، ولَيْسَ في الحروفِ العِلَّةُ الثالثةُ ، لأنَّ الحرف لا تَمكُّن له بوجهٍ فيقال : انَّ شيئاً منهُ بُنِيَ على الحَرَكَةِ للدلالةِ على التَّمكُن ، كما قُلْنَا في يا زيدُ ويا حَكَمُ . والحروفُ لا يُعلَّلُ لبنائِها كَمَا يُعلَّلُ لبناءِ الأساءِ الأساءِ لأجل أَنَّها غيرُ مُسْتَحِقَّة (٥ للاعرابِ بوجه كما كَانَتْ الأساءُ مُسْتَحِقَّة لَهُ ٥) ، فالبناءُ هو الواجبُ والقياسُ في الحروفِ . والشيءُ اذا لم يُعْدَلُ بِهِ عَنْ أَصْلِهِ لَمْ يَقَعْ فيهِ تَعْلِيلٌ .

قَالَ الشُّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

والمبنيُّ على الحركةِ من الكلام (٥٠) ينقسمُ بأقسامِ الحركات (٥٠) التي هي الفتحةُ والضَّمةُ والكسرةُ ، فالبناءُ على الفتحةِ في الأسهاء (١٠) نحوَ أينَ وكيفَ وحَيْثَ ، وفي الأفعالِ جميعُ أمثلةِ الماضي نحو ذَهَبَ وعَلِمَ وَظَرُف (٥٠) واسْتَخْرَجَ ودَحْرَجَ وأحْرَنْجَمَ وفي الحروفِ نحوَ أَنَّ ولعل (٥٠) وثُمَّ وسَوْفَ » .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

⁽ ٤٩) من ج وب، وهو الصواب. وفي الأصل: احدهما. سهو.

⁽٥٠) ج: بالسكون.

⁽٥١ – ٥١) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽٥٢) ج ، ط: من الكلم.

⁽٥٣) ط: بانقسام.

^(\$0) العبارة في : ﴿ : « فالبناء على الفتحة يكون في الكلم الثلاث كهاكان البناء على السكون كذلك ، فالمبني على الفتح في الأسهاء » . وقد ورد هذا النص في ط أيضاً باستبدال قوله « في الأسهاء » بقوله « من الأسهاء » .

⁽٥٥) ج: وعلم وضرب، ط: وعلم وظرف (وشرف).

⁽٥٦) ط: نحو أن «وليت» ولعل. أ

اعلمُ أنَّ الفتحةَ بمنزلةِ السُّكونِ في مجيئهَا في الاسمِ // والفعلِ والحرفِ، فَمِنَ الأسماءِ المبنيّةِ على الفَتْحِ أينَ وكيفَ وحيثَ.

أما أين فَبُنيَ على الفتح لما ذكرْنَا من التقاءِ السَّاكنينِ ، وأصْلُ التقاءِ السَّاكنينِ الحَسْرُ ، كقولك : اضربِ اضربْ ، وانما أخْتِيرَ الفتحةُ استخفافاً وفرَاراً مِسنَ الجَمْع ِ بينَ اللهاءِ والكسرةِ ، وهذا حُكْمُ كيسف وحيث . وأمَّا سببُ البناءِ فَتَضَمُّنِ الحرفيةِ في كيفَ وأينَ ، لأنَّ أينَ سؤالٌ عن الأمكنةِ ، كأنَّهُ أُريدُ أنْ يُقالَ : أفي الدارِ زيدٌ أم في المسجدِ أم في السُّوقِ أم بالبصرةِ أم بالكوفةِ فُوجِدَ ذلك يطولُ ويمتنعُ من أنْ يُسْتُوْعَبَ فَطُلِبَ شيءٌ المُنتملُ (٥٧) على الأماكنِ كُلُها . فقيلَ : أينَ زيدٌ فقدْ دَخلَ تحتهُ كلُّ مكانٍ . واذا اشتملَ على الجنس كانَ مكانُ زيدٍ الذي يَجْهَلُهُ السائلُ (٥٨) داخلاً تَحْتَهُ .

ونَظيرُهُ مَنَى في الأَزْمِنَةِ ، وكَيْفَ سؤالٌ عن الحالِ (٥٩) ، اذا قُلْتَ : كَيْفَ زَيْدٌ؟ فَكَأَنَّكَ قَلْتَ : أَسْقِيمٌ أَمْ صحيحٌ ؟ أعاقلٌ أَمْ جاهلٌ ؟ غيرَ أَنَّهُ أَتَى بكيفَ للعموم والاستغراقِ كما قُلْنَا في أينَ ، فاذا قلتَ : كيفَ زيدٌ ؟ اشتملَ على جميع الأحوالِ ، كما أنَّكَ اذَا قُلْتَ : أينَ زَيْدٌ ؟ كَانَ مُشْتَمِلاً عَلَى كَافَةِ الأماكنِ . غيرَ أَنَّ بينَهُمَا فصلاً ، وهو أنَّكَ اذَا قلتَ : أينَ زيدٌ ؟ كَانَ مُشْتَمِلاً عَلَى كَافَةِ الأماكنِ . غيرَ أَنَّ بينَهُمَا فصلاً ، وهو أنَّكَ اذا قلتَ : أينَ زيدٌ ؟ لم يَجِبْ على المسؤولِ أَنْ يذكرَ في الجوابِ أكثرَ من مكانٍ واحداً لا واحد ، كقولك : في المَسْجِدِ ، أو في الدارِ ، أو في السوقِ ، لأجلِ أَنَّ شيئاً واحداً لا يكونُ لَهُ أكثرُ من مكانٍ واحدٍ في وقتٍ واحدٍ . واذا قلتُ : كيفَ زيدٌ ؟ لَزِمَهُ أَن يذكرَ يكونُ لَهُ أحوالِهِ (٢٠) ، فيقولُ : حَسَنٌ لَبيبٌ عَالِمٌ صحيحٌ ، لأَجلِ أَنَّ الشيءَ الواحدَ يكونُ لهُ أحوالُ كثيرةً في حالٍ واحدةٍ ، فقد اجتمعا في السؤالِ وافترَقا في مُقْتضَى الجوابِ ، ولمَا تضَمَّنَ كلُ واحدٍ منها معنى حرفِ الاستفهام بُنيَ كما يكونُ الحرفُ مبنيًا . ولَمَا تَضَمَّنَ كلُ واحدٍ منها معنى حرفِ الاستفهام بُنيَ كما يكونُ الحرفُ مبنيًا .

وأما حيثُ ، فسببُ بنائِهِ لزومُ اضافتِهِ الى الجملِ ، نحوَ جَلَسْتُ حيثُ جَلَسَ (٦١)

⁽٥٧) ج: يشمل. تحريف.

⁽٥٨) ج: جهله السائل.

⁽٩٥) ج: عن الأحوال.

⁽٦٠) ج: جميع الأحوال.

⁽٦١) ج: حيث يجلس.

زَيْدٌ، وامتناعُهُ من أنْ يستقلَّ بنفسِهِ حتى لو قُلْتَ حيثُ ، فَلَمْ تَصِلْهُ بِحملةٍ لم يكنْ لَهُ معنى ، كما أَنَكَ لو قُلْتَ إذْ ، مجرَّداً من الاضافة لفظاً وتقديراً لم تصادِفْ لَهُ فائدةً ، ويجوزُ أن تعتلَّ فيه بما ذَكُونَا في اذْ من أنَّه صِيغَ عَلَى مَعْنَى فِي . أَلاَ تَرَى أَنَّكَ اذا قلتَ : جلستُ لحيثُ زيدٌ جالسٌ ، كانَ المَعْنَى جلستُ في مكانِ جلوسِ زيدٍ ، كما أَنَّكَ اذا قُلْتَ : خرَجْتُ في زَمَنِ خُروج زيدٍ ، ثم أَنَّكَ اذا قُلْت : خرَجْتُ في زَمَنِ خُروج زيدٍ ، ثم أنَّ في لمّا لمَعْ يَظُهُرْ فِيهِمَا وصِيغَا على معناهُ كما صِيغَ مَنْ وَكَمْ على حرفِ الاستفهام فَلَمْ يَقُلْ : خرَجْتُ في أَنْ خَرَجَ زَيْدٌ ، ولا جَلَسْتُ في حيثُ زيدٌ جَالِسٌ ، كما لَمْ يَقُلْ : أكيفَ خَرَجُتُ في أَذْ خَرَجَ فَي مُظْهَرَةً مع حيثُ نَحْو في رَبْدُ ؟ وَلا أَمَنْ عِنْدَكَ ؟ بُنِيَاكِما بُنِي كَيْفَ وَأَيْنَ . وَقَدْ تَجِيءُ في مُظْهَرَةً مع حيثُ نَحْو في حيثُ الضَّمُ والفَتْحُ والأشبِعُ الضَّمُ ومِنْ تَدْخِيهُ أَبُو الحسينِ (٢٢) الكسرَ عن قُطْرِب (٣٣) ولَيْسَ بالأعرف ، وحكى وقد حكى الشّيخُ أبو الحسينِ (٢٦) الكسرَ عن قُطْرِب (٣٣) ولَيْسَ بالأعرف ، وحكى المُقداديُونَ حَوْثَ وحَوْثُ (٢٠) ، فالواوُ فيهما لا يكونُ مُبْدُلاً مِنَ الياءِ في حيثُ ، لأن ذلك وحيثُ ، ولا يَكثَرُ // في الأسهاء المعربة ، والأسهاء المُسَابَهَةُ للحروفِ خليقَةٌ بأن لا يكونَ فيها ما

⁽۹۲) ب ، ج : وقد روی شیخنا رحمه الله .

⁽ ٦٣) هو أبو علي محمد بن المستنير ، عالم باللغة والنحو ، أخذ عن سيبويه وهو الذي لقبه بقطرب ، لأنه كان يباكره بالأسحار طلباً للعلم ، والقطرب دويبة تدبُّ ليلا دون أن تفتر .

ممن أخذ عنه محمد بن الجهم السمري ، وأبو القاسم المهلبي . له تصانيف عدة منها معاني القرآن والأضداد وكتاب المثلث وكتاب الأصوات . توفى سنة ٢١٩ ،

أنظر ترجمته في طبقات الزبيدي ٦٩ ، والفهرست لابن النديم ٧٨ – ٧٩ ، ومعجم الأدباء ٢٩/١٥ وانباه الرواة ٣١٩/٣ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ٣٤٧ ، والمزهر ٤٠٥/٣ ، وبغية الوعاة ٣٤٢/١ ، والاعلام /٣١٥ ، ومعجم المؤلفين ١٥/١٢ .

⁽ ٦٤) في اللسان (حيث) ٢ (٤٤ ع : « قال الكسائي سمعت في بني تميم من بني يربوع وطُهيَّة من ينصب الثاء على كل حال في الخفض والنصب والرفع فيقول حيث التقينا ، ومن حيث لا يعلمون ، ولا يصيبه الرفع في لغتهم قال : وسممت في بني أسد بن الحارث بن ثعلبة وفي بني فقعس كلها يخفضونها في موضع الخفض وينصبونها في موضع النصب فيقول من حيث لا يعلمون ، وكان ذلك حيث التقينا .

وفي سيبويه ٤٤/٧ : فأما ماكان غاية نحو قبل وبعد وحيث فانهم يحركونه بالضمة . وقد قال بعضهم ، حيث شهوه بأينَ . وانظر المقتضب ١٧٨/٣ .

⁽ ٦٠) قال الأزهري في تهذيب اللغة (حيث) ه/٢١٠ : قال الليث : للعرب في حيث لغتان ، واللغة العالميه حيثُ ، الثاء مضمومة وهو أداة الرفع ترفع الاسم بعده ، ولغة أخرى حوت رواية عن العرب لبني تمم .

يشيعُ (٢٦) في الأسماءِ المُتَمكِّنةِ من التَّصرُّفِ والاتِّساعِ ، فَضْلاً عما يَشِذُّ ويقلُّ ، لأَنَّها جَوامدُ كالحروفِ .

وأما المَبْنيُّ على الفتح من الفعلِ فجميعُ أمثلةِ الماضِي ، ثُلاثيِّها ورُبَاعِيّها وذُواتِ النَّوائدِ مِنْهَا ، وكانَ الأصْلُ (١٧٠) السكونَ على ما ذَكَرْنَا ، الا أَنَّهم بَنَوا هذا القبيلَ على الحركةِ للدلالةِ على التّمكُّنِ ، وذاكَ أنَّ مثالَ الماضِي قد حَصَلَ له تَمكُّنُ لِيسَ لمثالِ الأمرِ ، لأنكَ تقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ ضَرَبَ زَيْداً ، فيقعُ مَوْقِعَ الاسمِ ، وتقولُ : انْ فَعلْتَ ، فيقعُ مَوْقِعَ المضارع ، لأنَّ المَعْنَى إنْ تَفْعَلْ أَفْعَلْ ، ألا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : انْ فَعَلْتَ عَداً .

وفِعْلُ الأمْرِ لِيسَ لَهُ هذا التّمكُّنُ ، لأنّهُ لا يُوصَفُ بهِ ، أَلا تَرَى أَنْكَ لا تقولُ مَرَرْتُ بِرَجُلِ أَضَرِبْ زِيداً ، ولا تقولُ : اضْرِبْ أَضْرِبْ بَعنى إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، فَلَمّا حَصَلَ لِمثالِ الماضِي تَمَكُّنُ لِيسَ لمثالِ الأمرِ بُنِيَ على أَقْوَى العَلامَتَيْنِ ، وهو الحركة ، اذ هي أقوى من الشُّكونِ ، كَمَا أَنَّ يا حَكَمُ ، لَمّا كَانَ مُتَصَرِّفاً في الكَلامِ كَقَوْلِكَ : هذا حَكَمٌ ، ورأَيْتَ حَكَماً ، ومَرَرْتُ بِحَكَم ، ثُمَّ قُصِدَ بناؤُهُ بُنِيَ على الحَركة فَصْلاً بَيْنَهُ وبَيْنَ ما لَيْسَ نَحْوَ اذْ وَكَمْ ، وجُعِلَ الحركة دليلاً على قرّتِهِ فمثالُ الأمْرِ نحوَ أَضْرِبْ ، بمنزلة وبَيْنَ ما لَيْسَ نَحْوَ اذْ وَكَمْ ، وجُعِلَ الحركة دليلاً على قرّتِهِ فمثالُ الأمْرِ نحوَ أَضْرِبْ ، بمنزلة كَمْ ومَنْ في أَنّهُ بُنِيَ على أَصْلِ البناءِ الذي هُو الشّكونُ لِتَعْرَبِهِ (١٨٠) من التّمكُّنِ .

ومثالُ الماضي بمنزلة يا حَكَمُ في أنَّهُ بُني عَلَى الحَرَكَةِ تَنْبِيهاً على التَّمكُّنِ فانْ قُلْتَ : فكيفَ أَخْتِيرَ الفتحةُ من بينِ (١٩) جَميع الحَركاتِ ؟ فالجَوابُ أَنَّ الذي دَعَاهُم الى بِنَاثِهِ على الحَركةِ هو قَصْدُهُم الفرق بينهُ وبَيْنَ مِثَالِ الأمرِ ، والفَتْحَةُ كافيةٌ ، لأنَّ الفصل بَيْنَها وبينَ السُّكونِ واضحٌ ، وكانَتْ أولى الحركاتِ بالاختيارِ لخِفِّتِها ، والفعلُ وانْ حَصَلَ له تَمكُّنٌ فليسَ بحاصلٍ لَهُ قُوَّةُ الأسهاءِ . واذا كَانَ كذلكَ وَجَبَ أَنْ يُخَصَّ بأضعفِ تَمكُّنٌ فليسَ بحاصلٍ لَهُ قُوَّةُ الأسهاءِ . واذا كَانَ كذلكَ وَجَبَ أَنْ يُخَصَّ بأضعف

^{(,}٦٦) ج: مالا يشيع . سهو.

⁽٦٧) سَقطت ﴿ الْأَصَّلِ ﴾ في بوج .

⁽٦٨) سقط قوله «لتعريه» في ج.

⁽ ٦٩) سقطت ۽ بين۽ في ج.

الحَرَكاتِ وأَقرَبِها الى السَّكُونِ لِيكُونَ تَمكَّنُ اللفظِ على [قدر](٧٠) تَمكُّنِ المَعْنَى . وقد يُقالُ : إنَّ الجَرَّ لما لم يَكُنْ في اعرابِ الفعلِ لم يكنِ الكَسْرُ في بِنائهِ ، ليكونَ حالُ الاعرابِ مُشَاكِلَةً لِحالِ البِنَاءِ ، ولَمّا مُنِعَ الفعلُ الكسرَ لهذَا المَعْنَى مُنِعَ الضَّمَّ ، لأنَّهُ أخو الكَسْرِ ، كما أنَّ الواو والباءَ أختانِ ، ألا تَرَى أنَّهم يَجْمعونَ بينَ الكَسْرَةِ (٢١) والضَّمَّةِ في نحو الكَسْرِ ، كما أنَّ الواو والباءَ أختانِ ، ألا تَرَى أنَّهم يَجْمعونَ بينَ الكَسْرَةِ (٢١) والضَّمَّةِ في نحو قدله :

٢٠/ أمِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِى مع قولِهِ :
 وبِذَاكِ خَبَرَنَا الغُدافُ الأسْوَدُ (٢٧)

(٧٠) من ب و ج والصواب. وفي الأصل «قهر» تحريف.

(٧١) ج: الكسر، سهو،

(٧٧) هَذَانَ هما المصرع الأول لمطلع قصيدة النابغة الذبياني المشهورة ، – وعجز البيت الثاني منها ، وتمام رواية البيتين في الديوان ق ١/٢ و ٢ ص ٧٨ – ٢٩ :

أمِنْ آلِ مَبَـــــة وَائِع أو مُغَنَــــد عَجْلانَ ذا زادٍ وغَيْرَ مُزَوَّدِ زَعَمَ البَوارِحُ أَنَّ رِحُلَنَنَـــا غَـــــــ وبـــــذاك وبـــــذاك تَنْعَــــابُ الغُرَابِ الأسوَدِ ولا شاهد فيها على هذه الرواية . وانما الشاهد على الرواية الأخرى التي ذكرها عبد القاهر وكثير من المراجع الأخرى وهي رواية عجز البيت الثاني و وبذاك خبرنا الغُداف الأسودُ » وبين الروايتين علاقة فقد ذكر ابن الاعرابي : وان النابغة كان أقوى في قوله » أمن آل مية رائح أو مغتد » فورد يثرب فأنشدها ، فقالوا له أقويت ، فلم يعرف ماعابوا ، فألقوا على فم قَينة لهم فقالوا لها رتابه ومديه ، فقالت مغتد ، ثم قالت : الغراب الأسود ففطن » . وذكر ابن جني في الخصائص ١/٠٤٠ : « أن لما أحسه وعرفه اعتذر منه وغيّرهُ الى قوله : و وبذاك تنعاب الغراب الأسود » .

ويؤيد ما ذكره عبد القاهر من أن العرب يجمعون بين الكسرة والضمة ما ذكره أبو الحسن من أن العرب لا تستنكر الاقواء ، وكان يقول : قَلَتْ قصيدة الا وفيها الاقواء ، ﴿ المرجع السابق ﴾ .

وقد نسب البيتان للنابغة أيضاً في محتار الشعر الجاهلي ق ١/١٣ ، ٣ ص ١٨٣ ، وجمهرة أشعار العرب ٢٨ ، والفاخر ١٨٣ (الأول) والموشح للمرزباني ١٨ و ٣٨ – ٣٩ ، والخصائص ٢٤٠/١ وتوجيه اعراب أبيات ٩٨ ، والأزمنة والأمكنة ٢٠٥٧ ، وشرح سقط الزند (البطليوسي) القسم الأول ٢٥٠٨ (الثاني) ، وروى عجزه في القسم الثالث أيضا ١٣٣٤ ، وروى الثاني منها في عجزه في القسم الثالث أيضا ١٣٣٤ ، وروى الثاني منها في مواد (كفا) من التاج ١٠٨/١ و (حتم) من اللسان ١٩٨٥ والتاج ٢٠/٨ و (قوا) من اللسان ٢٧/٧٠ والتاج ١٨٤٨ و (مارك الثاني) ١٩٧٠ والشواهد الكبرى للعيني ١٨١٨ – ٨٨ ، وشرح درة الغوّاص ١٩ ، والدرر اللوامع (الثاني) ١٩٥١ .

وروي عجز البيت الثاني بروايات شتى، فقد ورد في ب، وج برواية .

« وبذاك خَبَرنا الغراب الأسود « وبهذه الرواية أيضا روى في جمهرة أشعار العرب والخصائص والموشح وشروح سقط الزند (التبريزي) وروى برواية « وبذاك تنعاب الغراب الأسود « في الديوان وشروح سقط الزند (البطليوسي ٢٥٨/١) واللسان ، وشرح درة الغواص، وذكر ابن جني في الخصائص هذه الرواية أيضا . وروى في توجيه اعراب أبيات « وبذاك قد نعت الغرابُ الأسودُ » وروى في بقية المراجع برواية الأصل . وانفردَ الديوان بروايته « ان رحْلَتَنَا غَدُ » وغيره رواه « ان رحْلَتَنَا غَدًا » . والغداف : غراب القيظ .

كَمَا يَجْمَعُونَ بينَ الواوِ والياءِ في نحوِ صُدودٍ وعَميدٍ كقولهِ :

/٢١/ طَحَابِكَ قَلْبُ فِي الحِسَانِ طَرُوبُ بَعِيدَ الشَّبابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ (٢٢) وَلا يَجْمعُونَ بِينَ الفَتْحَةِ وواحدةٍ من الضَّمَّةِ والكَسْرَةِ قَلَّما يَاتِي (٢٤) جِمَالا مع جِالى (٥٠) أو جِمَالا م جِالى (٥٠) أو جِمَالُو ، وكذلك (٢٦) لا يَجْمعُونَ بِينَ الألِفِ والواو ولا بَيْنَهُ وبينَ الياءِ ، فَلا يَأْتِي عِمَادُ مع عميدٍ ، ولا مَعَ صُدودٍ ، ولما مُنِعَ الضمُّ والكسرُ لما ذَكْرُنَا لم يَبْقَ الفَتْحُ فَبُنِي عَلَيْهِ ، والقولُ الأولُ أَمْنَنُ وَأَذْهَبُ فِي التَّحقِيق .

وأمّا المَثْنِيُّ على الفَتْح من الحروفِ فَنَحْوُما ذَكَوْنَا(٧٧) من أنَّ ولَعَلَّ وَلَيْتَ ، أما أنَّ فاخْتِيرَ فيها(٧٨) الفتح كراهية (٧٩) أن تَجْتَمِعَ كسرتانِ من غيرِ فَصْلٍ قويٍّ ، ألا تَرَى أنَّهُ ليسَ بينَ الآخِرِ وبينَ الهمزةِ المكسورةِ الا حرفُّ ساكنٌ وهو النوْنُ المُدَّغَمَةُ .

وأمّا(٨٠) إنَّ فَبُنِيَ على الفَتْحِ اتباعاً لآخرهِ أَوَّلَهُ ، وكذلك (٨١) لَعَلَّ ، لأنَّ الأَصْلَ عَلَّ (٨٢) ولم يُخْتَرِ الاتباعُ في انَّ ، لآنَهُ يُفْضِي (٨٣) الى الثُّقَلِ ، وهُوَ اجتَاعُ الكسرتَيْنِ ، واخْتِيرَ في أنَّ ، لأنه يؤدّى الى الخِفَّةِ ، هذا والاتباعُ – ضَرْبٌ من المُشاكَلَةِ ، فلا يَجِبُ استمرارُهُ .

⁽ ٧٣) مطلع قصيدة علقمة بن عبده التميمي التي مدح بها الحارث بن جبلة بن أبي شمر الغساني . انظر ديوانه ق ١/١ ص ٢ ، والبيت منسوب له أيضا في : المفضليات ق ١/١١٩ ص ٣٩٠ - ٣٩١ ، مختار الشعر الجاهلي ق ١٨/١ ع والموشح للمرزباني ٩٢ ، والأضداد للسجستاني ١٤٩ ، والأضداد لابن بشار الأنباري (الشنقيطي ٣٤٠ ، أبو الفضل ابراهي ٣٩٤) والأمالي الشجرية ٢٧/٢ ، ومواد : (طحا) من اللسان ٢٢٨/١ والتاج ٢٢٨/١ والدخرانة ٢٢/٢ والردف) من التاج ١١٤/١ ، والمزهر للسيوطي (صدره) ٢٢٣/٢ و (ردف) من التاج ٤٩٦/١ ، والمزهر للسيوطي (صدره) ٢٤١/٢ ، وشواهد الشافية ٤٩٦٨ .

⁽٧٤) ب: فلا يأتي.

⁽٧٥) ج: جالي.

⁽٧٦) ب، ج: وكذا.

⁽٧٧) ب ، ج: ما ذكره.

⁽۷۸) ب: نیه.

⁽٧٩) ب ۽ ج: وکراهية

⁽ ۸۰) ب ، ج: فأما .

⁽۸۱) ب، ج: وكذا.

⁽ ۸۲) ج : على . تحويف .

⁽ ۸۳) ج : يغضى . تحريف .

وأمَّا لَيْتَ فَمثلُ أَيْنَ، لأنَّهُ لو كُسِرَ لاجتمعَ ياءٌ وكَسْرَةٌ.

وحُكْمُ لَكِنَّ وَكَأْنَّ حُكْمُ إِنَّ وَأَنَّ ، لأَنَّ كِنَّ فِي وَزْنِ انَّ ، وَكَأَنَّ هُوَ أَنَّ دَخَلَ عليهِ الكَافِّ .

وأمَّا ثُمَّ فاختيرَ فيهِ الفتحُ استثقالاً لاجتاعِ الكسرةِ والضَّمَّةِ ، وسوف قَرِيبٌ من أين ، لأجلِ أنّهُ لوكُسِرَ لاجتمع واوٌ وكَسْرةٌ ، والكسرةُ قريبةٌ مِنَ الواوِلقربِ الواوِمنَ الياءِ الذي هوَ مِنَ الكسرةِ ، ومن ذلكَ السِّينُ في سَيَفْعَلُ وأكثرُ الحروفِ المُفْرَدةِ ، نَحْوَ واوِ الغَفْف وفائِه ولام الابتداءِ في قولِكَ : لَزَيْدٌ ولام الجِرِّ في قولِكَ : لَهُ ، وكافِ التشبيهِ في كَزيدٍ ، كَثْرُ الفتحةُ في ذلكَ لخِفَّتِهَا ، وقد تقدَّمَ أنَّ سببَ التَّحريكِ ما يلزمُ من الابتداءِ بالسَّاكن .

قَالَ الشَّيخُ أَبُو عليٍّ :

« والبناءُ على الكَسْرِ يكونُ في الاسم ِ والحرفِ (٤٠) فالاسمُ نَحْوَ هؤلاءِ وأَمْسِ (٥٠) [والحرفُ] (٨٦) نحو لام ِ الجرِّ وبائِهِ (٨٧) في يزَيدٍ ولزيدٍ » .(٨٨)

قالَ الامامُ عَبْدُ القَاهِر:

اعلمْ أنَّ هؤلاءِ بُنِيَ على الكَسْرِ على أصْلِ التقاءِ السَّاكنَيْنِ ، اذْ ليسَ فيهِ (^^^) ما يُسْتَنْكُرُ مِن اجْتَاعِ اللياءِ والكسرةِ كهاكانَ ذلكَ في أينَ ، أَلا تَرَى أنَّ قَبْلَ الحَرْفِ الأخيرِ وَأَلفاً](^^) والألفُ نهايةً في الحِقَّةِ والبُعْدِ من الثَّقَلِ ، فلا يكونُ للكسرةِ تأثيرٌ وكُلْفَةٌ على

⁽ ٨٤) ط : والحرف (دون الفَعَل) .

⁽ ٥٠) العبارة في ب وج : فالاسم نحو هؤلاء وأمس « وحَذَار وبَدَارِ » وفي ط ... « وحذار وبداد » ، انظر المتنصب ١٧٩/٣ .

⁽٨٦) من ب، ج، ط، وهو الصواب. وفي الأصل « والجر» تحريف.

⁽٨٧)ج ، ط: نحو باء الحر ولامه.

⁽ ۸۸) ط : في بزيد ولزيد .

⁽ ٨٩) ج: اذا لم يكن فيه.

⁽٩٠) من ج، وهو الصواب, وفي الأصل والباء، تحريف. والكلمة غير واضحة في ب.

اللَّسانِ مَعَهُ ، وحُكْمُ أَمْسِ حُكْمُ هؤلاءِ ، لأنَّ ما قبلَ الحَرْفِ الأخيرِ حَرْفٌ صَحيحٌ لبسَ بياءٍ ولا واوٍ فَلا يَمْتَنِعُ فيهِ منَ الكَسْرِ الذي هُوَ أَصْلُ التقاءِ السَّاكِنَيْنِ كَمَا يَمْتَنِعُ منهُ في أَيْنَ وسَوْفَ .

وسَبَبُ البِنَاءِ في هؤلاءِ أَنَّهُ لا يلزمُ المُستَى، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذَا قُلْتَ: هؤلاءِ أَخُوتُكَ، ثَم زَالُوا عن حَضْرَتِكَ، ثَم بَبْقَ عليهم هذا الاسمُ، اذ لا تقولُ: هؤلاءِ أخْوتُكَ، وهُمْ غُيَبٌ، والأساءُ أصْلُهَا أَن تَلزمَ المُسَميّاتِ، أَلا تَرَى أَنَّ الرجلَ والفَرَسَ لا زَمَانَ لما وُضِعَا عليهِ في أوّلِ المُستميّاتِ، أَلا تَرَى أَنَّ الرجلَ والفَرَسَ لا زَمَانَ لما وُضِعَا عليهِ في أوّلِ المُستميّاتِ، أَلا تَرَى أَنَّ الرجلَ والفَرَسَ لا زَمَانَ لما وُضِعَا عليهِ في أوّلِ الأحوالِ، وكذا نحو زَيْدٍ وعَمْرُو، لأنَّكَ اذا سَمّيتَ انساناً بزيدٍ لَمْ تَنْتَقِلْ (١٩) عَنْهُ هذهِ اللهظةُ . فَلَما خَالَفَ هؤلاءِ سائرَ الأسهاء وخرَّجَ عن موضوع الاسم غُيرً لفظهُ وعُدِلَ بهِ عن منهاج الاعوابِ الذي يكونُ للأسهاء الأصليّةِ (١٩٠) الى منهاج الحروفِ وهُو البناءُ .

وهَذَا هُومُوجِ البناءِ في جميع أساءِ الاشارةِ نَحْوَذَا وَنَا وَمَا جَرَى بحراهُ ، وكَذَا المضمراتُ ، لأنّها لا تلزمُ المُسمَّى ، ألا تَرَى أنّكَ اذا قُلْتَ - لزيدٍ : أنْتَ فَعَلْتَ كَذَا ، لم يَكُنْ لَهُ هذا الاسمُ في كلَّ حَالٍ لأنّهُ اذَا زالَ عن حَضْرَتِكَ وانقطعَ الخُطابُ بينَكَ وَبَيْنَهُ لم تَقُلُ لَهُ : أنْتَ ، وانّا تقولُ : هُو فَعَلَ كَذَا ؛ وكذا . (٩٣) اذَا قُلْتَ : هُو فَعَلَ لَمْ يَلْمِهُ ذَلِكَ ، لأَنّهُ اذا حَضَرَ وخَاطَبْتَهُ قُلْتَ لَهُ : أنْتَ فَعَلْتَ كَذَا الإَنْ الْأَنْ أَنْ تَقْصِدَ // يَلْمُهُ ذَلِكَ ، لأَنْهُ اذا حَضَرَ وخَاطَبْتَهُ قُلْتَ لَهُ : أنْتَ فَعَلْتَ كَذَا الإَنْ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الله

وفي المُضْمَراتِ أمرٌ اخرُ ، وهو أنَّ(٩٦) صيغها تَدُلُّ على الاعراب [فللمرفوع](٩٧)

⁽٩١) ج: لم نستقل.

⁽٩٢) ج: للاسم الأصلي.

⁽٩٣) ج: ومكذا.

⁽ ٩٤ – ٩٤) بدله في ج : إلا أن تنزله منزلة الغائب.

⁽٩٠) من ج: الصواب في الأصل ، بذلك ، تحريف.

⁽٩٦) سقطت والذو في ج.

⁽٩٧) من ج، وهو أبين. وفي الأصل؛ فالمرفوع،

صيغة غيرُ صيغة المنصوب، تقولُ: أنْتَ وهُو وهِيَ في المرفوع، وإيّاكَ وايّاهُ وإيّاهُمَا في المنصوب، وكذا البابُ. وإذا كانَ كذلك كانَ محاولةُ الاعرابِ فيها بِمنزلةِ اعرابِ الحروفِ في أنّهُ يكونُ تَغْييرَ لفظ لغيرِ معنى . فلوقِيلَ: أَنْتُ وأَنْتَ وأَنْتَ ، لكانَ كسوف وسوفُ وسوف، فلكَ أَنْ تَجْعَلَ هذا المعنى أصلاً بنفسهِ في ايجابِ بنائِها. وإنْ شِفْتَ جعلتَ المعنى الأولَ أصلاً وجَعَلْتَ هذا مُتَولِّداً عنه ، فزعمت أنَّ المضمراتِ لما استحقتِ البناءَ لوقوعِها على الحدِّ المذكورِ وخُولفَ بينَ صِيغِها ، لِيُفْهَمَ من ذلِكَ ما كانَ المعهمُ من ذلِكَ ما كانَ يُفْهَمُ من الاعرابِ فاعرفهُ.

وأمّا أمْسِ ، فسبّبُ بنافِهِ أنّهُ قُدِّرَ فِيهِ الأَلفُ وَاللهِمْ عَوَ الأَمسِ ، يدلُّكَ على ذلك أنَّهمْ وصفوهُ بالمعرفةِ فَقَالوا : لَقَيْتُهُ أَمسِ الأحدثِ ، فَلَمّا تَضَمَّنَ معنى الحرفيةِ صارَ بمنزلةِ مَنْ وَكُمْ فِي أَنّها لمّا ضُمّنًا مَعْنَى حرفِ الاستفهام بُنِيًا ، يدلُّكَ على ذلك أنَّ تقدير الألفِ واللام اذا زال زال البِناءُ وذلك قولُك : انَّ أَمسك قد مَضَى ، لأَنك لمّا أضفته لم تُقدر على نِيَّةِ الأَلفِ واللام ، اذِ الاضافةُ والألفُ واللامُ لا يحتمعانِ في هذا النَّحوِ . أَلا تَوَى أَنَّكَ لا تقولُ : فَعَلْتُ بالأَمْسِكَ ، ولا جاءني الغُلامُك . وكذا اذا أَبْرِزَ الأَلفُ واللام أعرب كقولك : فعد ذلك الأمس ، (٩٥ ومضى الأمش بما فيه ٩٩) ، فعودُ الاعرابِ أعرب كقولك : فعلت ذلك الأمس ، (٩٥ ومضى الأمش بما فيه ٩٥) ، فعودُ الاعرابِ اللهِ عندَ ظُهُورِ الأَلفِ واللّهمِ الى لفظِهِ أو زَوالِ معناهُ عنهُ بالاضافةِ يدلُّك على أن بناءَهُ كانَ لِتَضَمُّيهِ مَعْنَاهُ .

ومنَ الأسهاءِ المبنيّةِ على الكَسْرِ جَيْرِ ومَعْنَاهُ اعترفُ وأقِرُّ ، كَمَا أَنَّ مَعْنَى هَيهاتِ بَعُدَ . وبُنيَ جَيْرِ على أَصْلِ التقاءِ السَّاكنَيْنِ ، ولم يُعْنَ بِطَلَبِ الخِفَّةِ فيهِ ، كَمَاكَانَ ذلكَ في كَيْف وأَيْنَ ، لأجلِ قِلْتِهِ في الاستعالِ .

ومن ذلكَ فَعَالِ نحوَ رَقَاشِ وقَطَامٍ ، وذلكَ (٩٩) على أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ وسيأتيكَ بيانُهُ في بَابِهُ في بَابِهُ أَنِي مِالاً يَنْصَرِفُ، لأنَّ ذَلِكَ موضَعُهُ .

والمَبنيُّ على الكسرِ من الحروفِ باءُ الجرِّ، ولامُ الأمْرِ في بِزيدٍ، ولَيَفْعَلُ كَذَا .

⁽ ٩٨ - ٩٨) ساقط في ; ج.

⁽ ٩٩) ج : وذاك.

فَانَّمَا بُنيا على الكَسْرَةِ لأجلِ أنَّ المقصودَ هوَ التَّحريكُ فلا حَدَّ في ذلكَ ولا حَظُرُ (١٠٠)

وحَكَى شَيْخُنَا - يَعْنِي أَبا الحُسَيْنِ -(١٠١) عن أَبِي العَبَاسِ(١٠٢) أَنَّهُ قالَ : ان البِنَاءَ في بِزيدٍ إنَّا بُنِيَ على الكَسْرِ لتكونَ حَرَكَتُهُ من جنسِ ما يُحْدِثُهُ وَأَلزِمَ كافَ التشبيهِ في كَزيدٍ فاحتجَّ هُوَ بعضُ مَنْ انتصرَ لَهُ بأنَّ الكافَ لا يلزمُ الحرفيةَ ويكونُ اسْماً في نحوِ ما تقدَّمَ من قولِهِ :

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ ١٧/ هَـنا القَـدُرُ حَكَـاهُ

والوَجْهُ فِي جُلِّ هذا التَّعليلِ أَنَّ الكافَ ، اذاكانَ اسماً ، لم يَكُنْ عريقاً في الحرفيةِ ، واذاكانَ كذلك َلَمْ يَكُنْ لَهُ من عَمَلِ الجَرِّ ما للباءِ الذي لا يفارِقُ الحرفيةَ ، وذلكَ ١٠٣٥أنَّ أَصلَ الجَرِّ للحروفِ ، وانَّها تَعملُ الأسماءُ الجَرَّ على مَعْنَى الحرفِ . فانّها قُلْتَ : غلامُ زَيْدٍ وخَاتَمُ فِضَةٍ .

وأمّا لامُ الجَرِّ فِي نحو لِزيدٍ فأصلُهُ الفَتْحُ ، وإنَّا //كُسِرَ للفرقِ بَيْنَهُ وبينَ لامِ الابتداءِ اذْ كانَ يَلْتَبِسُ فِي مُواضِعَ كَثيرةِ (١٠١) أَلا تَرَى أَنَّكِ لو قلتَ : انَّ هَذَا لِعيسَى وَانَّ هذا لَعِيسَى ، تُريدُ بأحدِهِمَا أن تقولَ : انَّ هَذا مِلْكُ لَهُ ، وبالآخرِ ان هذا لَهُوَكَقُولِكَ : انَّ لَعِيسَى ، تُريدُ بأحدِهِمَا أن تقولَ : انَّ هَذا مِلْكُ لَهُ ، وبالآخرِ ان هذا لَهُوَكَقُولِكَ : انَّ

⁽١٠٠) ج: فلا جد في ذلك ولاحظ. تصحيف وتحريف.

⁽١٠١) سَقط قوله «يعني أبا الحسين» في ج، وهني مُقحمة من الناسخ في الأصل و ب.

⁽١٠٢) هو محمدُ بن يزيدُ بن عبد الأكبر بن عميرِ ، الثمالي ، الأزدي ، البصري ، أخذ عن أبي عمر الجرمي وأبي عثمان المازني وقرأ عليها كتاب سيبويه كما أخذ أيضا عن السجستاني . وأخذُ عليه أبو بكر الصولي ونفطويه النحوي .

له تصانیف کثیرة انظر ترجمته فی مراتب النحویین /۸۳ ، وأخبار النحویین ۷۷ – ۷۵ ، وطبقات الزبیدی ۱۰۸ – ۱۱۲ ، والفهرست لابن الندیم ۸۷ – ۸۸ ومعجم الأدیاء ۱۱۲۱ – ۱۱۲ ، والباه الرواة ۲۵۳ – ۲۵۳ ، والباه فی تاریخ آثمة اللغة / ۲۵۰ – ۲۵۱ ، وبغیة الوعاة ۱۱۲ – ۱۱۷ ، ومعجم المؤلفین ۱۱۶/۱۲ ، والاعلام ۱۵/۸ .

⁽١٠٣) ج : وذاك.

⁽ ١٠٤) انظر في تعليل فتح هــــذه اللام وكسرها سيبويه ٣٨٩/١ و المقتضب ٢٥٤/١ – ٢٥٠ .

هَذَا لَزِيدٌ ، لَم يُفْصِلْ بِينَ الحَالَيْنِ ، وَلاَلتِبسِ لامُ الابتداءِ بلامِ المُلْكِ ، اذ ليسَ يظهرُ الاعرابُ في آخِرِهِ فيفرقُ بِينَ الحَالَيْنِ بالرَّفْعِ والجَرِّ . وكَذَا كنتَ تقولُ : لَعيسى غلامٌ ولعيسى غلامٌ ، تُريدُ بأحدِهِمَا أَنَّهُ غلامٌ ، وَبالثَّانِي أَنَّ فِي مُلْكِهِ غلاماً ، فكانَ يلتبِسُ الأَمرُ في ذلكَ فلا يُفْصَلُ بِينَ الغَرَضَيْنِ .

والأسهاءُ التي لا يظهرُ الاعرابُ في آخِرِهَا كثيرةٌ فلمّا وَقَعَ هذا اللّبْسُ كُسِرَ لامُ الحِرِّ في كُلِّ اسم ظَاهرِ وانْ كَانَ مُعْرَباً لِيجرى البّابُ على سَنن واحدٍ ، وقوّى ذلك أنَّ الأسهاءَ المعربةَ لفظاً كَانَ يُحصلُ هذا اللبّسُ فيها عندَ الوقفِ ، اذ لُوقلتُ : انَّ هذا لِزيد ، تريد : اللهُلك ، وانَّ هذا لزيد ، تريد : أنّهُ هُو ، لم يُغرَّقْ بَيْنَ المقصودَيْنِ لِسُكونِ آخِرِ الاسمِ ، المُلك ، وانَّ هذا الالتباسُ في هذهِ المواضع الكثيرةِ أسْتَمرَّ الكسرُ في لام الحِرِّ لينكشِفَ الاشتباهُ .

والدَّليلُ على أنَّ أَصلَهُ الفَتْحُ أنَّهم فتحوهُ في المُضْمَرِ فقالوا : لَهُ ولَكَ اذْكَانَ اللّبُسُ مفقوداً ، أَلا تَرَى أَنَّ لَفْظَ المرفوعِ غيرُ لَفْظِ المَجْرُورِ ، لأَنَّكَ (١٠٥) تقولُ : انَّ هذا لأَنتَ ، اذا أردت الملك ، وانَّ هذا لك ، اذا أردت الملك ، وانَّ هذا لَهُو ، وأنَّ هذا لَهُو ، وأنَّ هذا لَهُ ، وانَّ هذينِ لأَنْتُم ، وانَّ هذينِ لكُما ، وكذا أنْتُم وأنْتَ ولكم ولك ، لأجل (١٠١) أنَّ المُضْمَرَ يُرَدُّ فيهِ الشَّيءُ الى أَصْلِهِ أَلا تَرَى أنَّهم يَقُولُونَ : أَعْطَيْتُكُمْ ، فيحذفونَ الواوَ التي هي بازاءِ الأَلِفِ في أَعطيتُكُم للاسْتِخْفَافِ (١٠٧) ، فاذا جَاءوا الى الضَّميرِ عَادُوا الى الأصلِ وردّوا الواوَ البَّةَ فيقولُونَ : الدِرْهَمُ أعطيتكُمُ ورُهَما . وأمّا مَا الضَّميرِ عَادُوا الى الأصلِ وردّوا الواوَ البَّةَ فيقولُونَ : الدِرْهَمُ أعطيتكُمْ دِرْهَما . وأمّا مَا وجلً : (أَنْلُومُكُمُوهَا) (١٠٨) من أنَّ بعضَهُمْ قالَ : أعطيتُكُمهُ كما يقالُ : أعطيتكُمْ دِرْهَما لا يُلْتَفَتُ حَكَاهُ يُونُس (١٠٩) من أنَّ بعضَهُمْ قالَ : أعطيتُكُمهُ أَلا السَّنعِلُ كَمَا تَرَى .

⁽١٠٥) ب، ج: وكذلك.

⁽١٠٦) كذا في بوج. الصواب. وفي الأصل ٩ ولأجل» سهو.

⁽١٠٧) ج: للاستحقاق. تصحيف.

⁽۱۰۸) آیة ۲۸/ هود ۱۱

⁽ ١٠٩)هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب بن عبد الرحمن الضبي ، من علماء البصرة في اللغة والنحو أخذ عن أبي عمرو والأخفش الكبيركما سمع عن العرب وقد روى عنه سيبويه كثيرا وسمع منه الكسائي والفراء وقيل : انه

وممّا يَدلُّ على أنَّ المُضْمَرَ يُرَدُّ الشَّيءُ فيهِ الى أَصْلِهِ أَنَّهم يقولُونَ : بِاللهِ ثم يُبْدِلُونَ من الباءِ الوَاوَ فيقولُونَ : واللهِ ، ثم يُبْدلُونَ من الواو التَّاءَ فيقولُونَ : تَاللهِ ، فاذا جَاؤا الى المضمر رَجَعَوا الى الأصْلِ الذي هو الباءُ البَّتَّةَ فَقَالُوا : بكَ لأَفْعَلَنَّ ، وبِهِ لأَفعلنَّ : ولا يقولُونَ : وَكَ ولا تَكَ ، واذَا ثَبَتَ أَنَّ المُضْمَرَ يُرَدُّ فيهِ الشَّيءُ الى أَصْلِهِ ثُمَ وُجِدَ اللَّامُ مفتوحاً في المُضْمَراتِ ، وَجَبَ القَضاءُ بأنَّ أَصلَهَا الفَتْحُ دونَ الكَسْرِ.

وأمّا لامُ الأمرِ في لِيَفْعَلْ ، فقد يُمْكِنُ أَنْ يُقالَ : إِنّهُ كُسِرَ للفرقِ بَيْنَهُ وبينَ لام الابتداءِ اذكانَ(١١١) قد يُلْتَبَسُ في(١١٢) حالِ الوَقْفِ في قولكَ : انَّ زيداً لَيَفْعَلْ ، وزيدٌ لِيَفْعَلْ ، تُريدُ لَيفعَلُ ولِيَفْعَلْ ، فلو لم تَكْسِرْ لالتبسَ ، وهذا غيرُ قَويٍّ ، والأوجَهُ أَنْ يُقَالَ : انّه كُسِرَ اذْا كانَ المُفْتَقَرُ اليهِ الحركةَ فَقَطْ .

قَالَ الشَّيخُ أبو عليّ :

« وكذلكَ البِناءُ على النَّمَّمِّ يكونُ فيها ما دونَ الفِعْلِ فمثالُ الاسمِ المبنيِّ على الضَّمَّ أوّلُ وعَلُ وبَعْدُ وَقَبْلُ (١١٣) ويا // حَكَمُ في النِّداءِ . ومثالُهُ في الحروفِ مُنذُ في من جر بها «(١١٤) .

صنف كتاب * القياس في النحو * توفي سنة ١٨٧ هـ . انظر ترجمته في : مراتب النحويين ٢١ – ٢٧ ، وأخبار النحويين البصريين ٧٧ – ٣٠ ، وطبقات الزبيدي في ٤٨ – ٥٠ والفهرست لابن النديم ٣٠ ، وزهة الألباء ٥٠ ، ومعجم الأدباء ٦٤/٧ – ٧٧ ابن خلكان ٨٣٣ والبلغة في معرفة أثمة اللغة ٩٩٥ ، وطبقات القراء ٢٠٦/٧ ، وبغية الوعاة ٤٧٦ ، ومعجم المؤلفين ٢٤٧/١٣ ، والأعلام ٢٤٤/٩ ، ويونس بن حبيب ، د . حسين نصار .

⁽١١٠) في سيبويه جـ ١/ ص ٣٨٩ : « وزعم يونس انه يقول : اعطيتُكُمَّهُ وأُعطيتُكُمَّهَا كَمَا تقول في المظهر » . (١١١) ج : اذا كان . سهو .

⁽١١٢)سقطت ۽ في ۽ في : ج.

⁽١١٣) ط : أول وقبل وبعد وعل .

⁽ ١١٤)قال المبرد في المقتضب ٣١/٣ : « فأما منذ فعناها – جررت بها أو رفعت – واحد وبابها الجر ، لأنها في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلةِ مِنْ في سائر الأسهاء . تقول : لم أرك منذُ يوم ِ الجمعةِ ، أي : هذا ابتداء الغاية ، كما تقول : مِنْ عبد الله الى زَيْد ، وَمِنْ الكوفةِ سِرتُ .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلمْ أَنَّ الضَّمَّ لا يُكُونُ فِي الفعلِ ، وكذلكَ الكَسْرُ ، وانّا يكونُ الضَّمُّ فِي الأساءِ (١١٥ والحروفِ ، فالضَّمُّ فِي الأساءِ (١١٠ مثل أولُ وعلُ وقبلُ وبَعْدُ ويا حكمُ وحيثُ أمّا غُو اولُ وعَلُ (١١٦) ففيهِ ثَلاثَةُ أَسْئَلَةٍ :

أحدُهَا : أَنْ يُقالَ : لِمَ يُنِيَ؟ والنَّانِي : أَنْ يُقَالَ لِمَ يُنِيَ على الحَرَكَةِ ؟ والنَّالثُ : أَنْ يُقالَ : لِمَ يُنِيَ على الضَّمَّةِ . ؟

فأمَّا العِلَّةُ في بِنَائِهِ فهي أنَّ أوّلُ بُضافُ تقولُ (١١٧) : جِنْتُكَ أوّلَ القوم ، وأوّلَ رجل . وكذا تقولُ : قَبْلَ زَيْدٍ وبَعْدَ عمرو، ثم يُحْذَفُ المُضَافُ اليهِ في اللفظ ، (١١٨ ويُرادُ المَعْنَى ليبقى الاسمُ الأمكنُ العاري (١١٨ من أسبابِ منع الصرفِ بغير تنوين ، وذلك مَخَالفةٌ للأساءِ فَيْنَى حتى يُتَخَلَّصَ من هذا الخِلافِ ، وأنّا لم يُمكنْ تنوينه ، لأجلِ أنَّ المضاف اليه اذا ثبت في التقديرِ كانَ بِمنزِلَةِ ثَبَاتِهِ في اللفظ ، فكما لا يحوزُ أن يقولَ : جنتُكَ قَبْلاً ، وأنت تُريدُ قبل زيد (١١١) ، لامتناع الجَمْع بينَ الاضافةِ والتَّنوينِ . ألا تركى أنَّ الشّاعرَ لمّا اضطرَّ الى حَذْفِ المُضَافِ اليهِ من اللفظ لم يُنوّنْ وذلك بيتُ الكتاب .

/٢٢/ الاَّ عُلالةَ أو بُدَاهةَ سابح نَهْدِ الجُزَارهْ(١٢٠)

⁽١١٥ - ١١٥) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽١١٦) ج : أما نحو اول وعل « وقبل وبعد » .

⁽۱۱۷) ج: نحو.

⁽١١٨ – ١١٨) بدله في ج: ويراد المعنى فبقى الاسم عاريا.

⁽١١٩)سقطت وزيد، في ج.

⁽١٢٠)البيت للأعشى وقد أنشده سيبويه ٩١/١ مع بيت سابق له :

ولا نقصائص من ولا نرامى بصالحص من ولا نرامى بصالحص وهو منسوب للأعشى في ديوانه ق ٤٩/٢٠ ص ١٥٩ ، وسببويه والشنتمري ٢٩٥/١ ، والخصائص ٢/٧٠ ، ومقاييس اللغة (بده) ٢١٢/١ و (عل) ١٣/٤ ، وشروح سقط الزند (البطليوسي) القسم الثاني ٨١٠ ، وابن يعيش ٢٧/٣ ، ومواد : (جزر) من اللسان ٢٠٥/٥ والتاج ٩٨/٣ ، و (علل) من اللسان ٤٩٥/١٢ والتاج ٩٨/٣ ، والشواهد الكبرى للعيني ٢٧/١٢ والتاج ٣٧٨/٩ ، والشواهد الكبرى للعيني

أرادَ ألاّ عُلالةَ سَابِحٍ أو بُداهةَ سَابِحٍ ، فَلَمَا قَدَّرَ الاضافةَ لم يُنوّن فيقولُ : الاّ عُلالةَ ، كما لا ينوّنُ عندَ ظُهورِ المقدّرِ نَحُو الاّ عُلالةَ سَابِحٍ .

وعِلَّةُ أُخْرَى وهِي أَنَّ نحو قَبْلُ وبَعْدُ اذا حَذَفْتَ منهُ المُضَافَ اليهِ ونَويْتَهُ (١٢١) كانَ مَعْنَى الاضافةِ مُقَدَّرًا فيهِ وَمُضَمَّنًا لَفْظَهُ ، والاضَافَةُ مَعْنَى من مَعَانِي الحروفِ ، فَتَجْرِي مَجْرَى أَمْسِ فِي أَنَّهُ لمَّا ضُمِّنَ التَّعريفَ من غيرِ أَن يظهرَ حرفُهُ الى لفظهِ يُنِي لَتَضَمَّنُهِ معنى الحرفِ . واذا أظهرت المضاف اليهِ فَقُلْتَ : من قبل زيد ، كانَ معنى الاضافةِ مفهومًا الحرفِ . واذا أظهرت المضاف اليهِ فَقُلْتَ : من قبل زيد ، كانَ معنى الاضافةِ مفهومًا من لفظِ المضافِ اليهِ ، ولم يَكُنْ هُو مُتَضَمَّنًا لَهَا ، كَمَا أَنَّكُ اذا قُلْتَ الأَمْسُ ، لم يَكُنْ التعريفُ مُضَمَّنًا (١٢٢) فيهِ لظهور اللفظِ الدَّالِ عليهِ فأعرفُهُ .

وأمّا سببُ بنائِهِ على الحَركةِ فَمَا ذَكُرْنَا مِن أَنَّهِم يَحِعلُونَ الحركيةَ دليلاً على التَّمكّنِ ، وفرقاً بينَ ما يكونُ البناءُ فيهِ عارضاً وبينَ ما يكونُ عريقَ البناءِ ، وذلكَ أنَّ قَبْلُ وبَعْدُهُ ، وبَعْدُ وأولُ وعَلُ تُعْرِبُ كُلُها . تقولُ : جِئْتُكَ مِن قَبْل زَيْد ومِنْ بَعْدِهِ وقَبْلَهُ وبَعْدَهُ ، وبعَولُونَ : من عَل وجئتكَ أولَ رجل [وهذا أوّلُ رجل] (١٢٣) ومَرَرْتُ بأوّلِ رَجُل ، ويقولُونَ : من عَل فيجرّونَهُ ، كما يقولُونَ : هذا حَكَمٌ ، ورأيتُ حَكَماً ومَرَرْتُ بِحَكَمٍ ، فاذا أريدَ بناءُ هذه الكَلِم التي أَعْرِبَتْ في مواضع بُنيتْ على الحركةِ فَرْقاً بَيْنَهَا وبينَ كُمْ ومَا أشبَهَهُ مما ليسَ له للكَلِم التي أَعْرِبَتْ في مواضع بُنيتْ على الحركةِ فَرْقاً بَيْنَهَا وبينَ كُمْ ومَا أشبَهَهُ مما ليسَ له تمكّنٌ ، وأمّا سببُ بِنَائِها على الضَّمَّ ، – فانَّ الضَّمَّةَ أَقْوى هذهِ الحركاتِ ، والموضعُ موضعُ الدَّلالةِ على التَّمكُّنِ فَيُخْتَارُ أَقْوى هذهِ الأَلفاظِ ، وصَارَ الضَّمَّةُ عَلَماً لمذا موضعُ الدَّلالةِ على التَّمكُّنِ فَيُخْتَارُ أَقْوى هَذِهِ الأَلفاظِ ، وصَارَ الضَّمَّةُ عَلَماً لمذا الحَذْفِ ، فاذا قِيلَ : مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ عُلِمَ أَنَّ المُرَادَ مِن قَبْل ذاكَ (١٢٤) ومِنْ بَعْدُهِ ، فاذا قِيلَ : مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ عُلِمَ أَنَّ المُرَادَ مِن قَبْل ذاك (١٢٤) ومِنْ بَعْدُهِ ،

⁼ ۲۲۳/۳ ، والخزانة ۸۳/۱ و ۲۶۹۲ و ۱۳۱/۳ .

وغير منسوب في معاني القرآن ٣٣١/٣ ، والمقتضب ٣٣٨/٤ ، وشرح الخياسة للمرزوقي ١١٨/١ و ٣٢٣ . وورد في ج « لهذ الحرارة » تحريف .

وروى « الا علالة أو بداهة قارح » في سيبويه والمقتضب وشروح سقط الزند وألتاج (جزر) و (علل) و « الا بداهة أو علالة قارح » في الخصائص ، و « الا بداهة أو علالة سابح » . في اللسان (علل) و (بده) ومقاييس اللغة ومعاني القرآن ، وروى برواية الأصل في بقية المراجع .

⁽ ۱۲۱) ج : ونونته . تصحیف .

⁽١٢٢) ب ۽ ج: متضمنا.

⁽۱۲۳) ما بين العاضدتين من ب و ج والسياق يقتضى اثباته.

⁽١٧٤) ج: من قبل ذلك.

وكذَا اذا قيلَ من علُ وأولُ ، عُلِمَ أنَّ المَعْنَى من أعلى ذاكَ (١٢٥) وأولُ كلِّ شيء ، تقول : أَفْعَلُ هَذَا أَوِّلَ ، وجثْتُكَ أُولَ ، تُريدُ : أولَّ كلِّ شيء // وأوّلَ القوم ، والفُرَّقُ بَيْنَ عَلُ وأخواتِهِ ، أنَّ الاضافَة لا تظهرُ مَعَهُ ، وانّا تظهرُ مع ما هُوَ بمعناهُ (١٢٦) . أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لا تقولُ : ضَرَبْتُهُ مِنْ عَلِهِ ، كما تقولُ : جثْتُكَ مِنْ قَبْلِهِ ، وانّا تقولُ : من أعْلاهُ

وَبَداً الشّيخُ أبو على بأوّلُ لِيُريكَ أنَّ الحركةَ في هذهِ الأساءِ ليست لالتقاءِ السّاكنيْنِ كَمَاكانَ ذلكَ في أَيْنَ وَكَيْفَ وهؤلاءِ ، أَلا تَرَى أنَّ ما قَبْلَ الحَرْفِ الأخيرِ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ سَاكِنٌ ، فلولا بناؤهُمْ أوَّلُ على الحَركةِ مَعَ تَحرِّكِ ما قبلَ الحرفِ الأخيرِ جَازَ أن يُتُوهَم أنَّ حركة قَبْلُ وبَعْدُ كَحَركةِ – أَيْنَ وكَيْفَ . ويَجْرِي هَذَا المجرى الظروفُ التي يُقَدَّرُ فيها مَعْنَى الاضافَةِ كَقَولهِم : مِنْ فَوْقُ ومِنْ نَحْتُ وَمِنْ وراءُ يُحْذَفُ المضافُ اليهِ في جسيع ذَلِكَ ويُبْنَى على الضَّمِّ ، ويُسَمّى هذا النوعُ غاياتٍ ، وذلكَ (١٢٧) أنَّكَ اذا عَلْتَ مِنْ قَبْلُ زيدٍ ، كا أنَّكَ اذا قلتَ مِنْ قَبْلُ زيدٍ ، كان زيدٌ آخِرَهُ .

ويَا حَكُمُ ، بمنزلةِ قَبْلُ وَبَعْدُ فِي سَبَبِ بِنائِهِ على الحَرَكَةِ ، وفي اخْتِيَارِ الضَّمَّةِ مِنْ الحَرَكَاتِ . فأمّا(١٢٨) عِلَّةُ بِنائِهِ على الاطلاقِ ، فَغَيْرُ العِلَّةِ فِي قَبْلُ وَبَعْدُ ، لأَنَّهُ انَّا بُنِي لَوُقُوعِهِ مَوْقَعَ المَبْنيَاتِ نَحْوَ أَنْتَ وَأَيّاكَ والكافِ فِي ذَاكَ وَهَاكَ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ المُنَادَى مُخَاطَبٌ ، يَدُلُكَ على ذَلِكَ أَنَّكَ تقولُ : يَا زَيْدُ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا ، وَلاَ تَقُولُ : فَعَلَ كَذَا مَوَلاً مَوْكَ أَلَا تَقُولُ : فَعَلَ كَذَا وَكَذَا ، وَلاَ تَقُولُ : فَعَلَ كَذَا وَلاَ اللّهُ وَلَا كَانَ زِيدٌ وَحَكُمُ فَي وَلَاكَ : يَا زِيدُ ، ويا حَكَمُ نَائِبًا مَنَابَ أَنْتَ وَجَبَ بِنَاوُهُ لا كُتِسَابِهِ شَبَهَ المَبني بِوقوعِهِ وَلِكَ : يا زيدُ ، ويا حَكَمُ نَائِبًا مَنَابَ أَنْتَ وَجَبَ بِنَاؤُهُ لا كُتِسَابِهِ شَبَهَ المَبني بِوقوعِهِ مَوْقَعَهُ .

وأمَّا حَيْثُ فَانَّهَا ضُمَّ تشبيهاً بِقَبْلُ وبَعْدُ، وقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ عِلَّةِ بِنَائِهِ (١٣١).

⁽١٢٥) ب ، ج : من أعلى ذلك .

⁽١٢٩)ج: مع ما هو في معناه.

⁽١٢٧) ج: وذاك.

⁽۱۲۸) ب، ج: وأما.

⁽ ۱۲۹) سقطت ﴿ وَكَذَا ۗ فِي ج

⁽۱۳۰) ب ، ج : حذفت . تحریف .

⁽ ۱۳۱) ب ۽ ج : وقد تقدم ذكره وعلة بنائه .

وأمَّا الضَّمُّ في الحروفِ فَلايكونُ في غيرِ مُنْذُ وذَلِكَ اذَا جَرَرْتَ بِهَا [لأنَّ] (١٣٢) مُذْ يكونانِ حَرْفَى جَرِ (١٣٣) بِمَنْزِلَةِ مِنْ وأسمَيْنِ ، تقولُ : ما لقيتُكَ مُنْدُ يومِ الجُمُّعَةِ ، كَمَا تَقُولُ خَرَجْتُ مِنَ البَصْرَةِ ، وَتَقُولُ : مَا لقيتُهُ مُنْدُ يَومانِ ، فترفعُ (١٣٥) مَا بَعْدَهُ عَلَى كَمَا تَقُولُ خَرَجْتُ مِنَ البَصْرَةِ ، وَتَقُولُ : مَا لقيتُهُ مُنْدُ ، فاذا جَرَرْتَ بِهِ كَانَ حَرْفاً ، أَنَّهُ خَبَرٌ لمُبْتَدَأُ (١٣٦) ، (١٣٧ وذَلِكَ المُبْتَدَأُ (١٣٧) هُو مُنْذُ ، وانْمَا بُنِيَ على الضَّمِّ دونَ الكَسْرِ وَلِيسَ في الحروفِ مبنيُّ عَلَى الضَّمِّ اذا جَاوزتَ مُنْذُ ، وانّمَا بُنِيَ على الضَّمِّ دونَ الكَسْرِ الذي هو التقاءُ السَّاكِنُنْ (١٣٨) اتبَاعَا لآخرهِ أَوْلَهُ ، اذْ لَمْ يَكُنْ (١٣٩) بينَ الذَّالِ والمِيمِ الآ حروثُ سَاكِنُ فَهُو مِثْلُ انَّ في الاتْبَاعِ كَمَا تَقَدَّمَ .

فصل في الدلالةِ على أسميةِ هذهِ الكَلِمِ المبنيَّةِ ؛ والأسهاءُ التي ذَكَرَهَاكُمْ ، ومَنْ ، واذْ ، وأَيْنَ ، وكَيْفَ ، وحَيْثُ ، وهؤلاءِ ، وأَمْسِ ، وأوّلُ ، وعَلُ وبَعْدُ ، وقَبْلُ (١٤٠) ، وَيَا حَكُمُ .

أُمَّا(اُ الدَّليلُ على اسميةِ كَمْ فَهُوَ أَنَّكَ تُخْبِرُ عَنْهُ تقولُ : كَمْ رَجُلاً جَاءَكَ . ؟ فيكونُ في مَوْضِع ِ رَفْع ٍ ، وكَمْ رَجُلاً ضَرَبْتَ ؟ فيكونُ في مَوْضِع ِ نَصْبٍ ، وبِكَمْ رَجُلاً مَرَرْتَ ؟ فَيَكُونَ في مَوْضِع ِ جَرِّ .

وحُكُمُ مَنْ حُكُمُ كَمْ اذَا كَانَ للاستفهام والجَزاءِ ، لأَنْكَ تقولُ : مَنْ جَاءَكَ؟ وَمِمَنْ مَرَرْتَ ؟ وَمَنْ ضَرَبْتَ ؟ وَمَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، وَبِمَنْ تَمْرُرْ(١٤٢) أَمْرُرْ ، وَمَنْ يَأْرِبُ ، وَبِمَنْ تَمْرُرْ(١٤٢) أَمْرُرْ ، وَمَنْ يَأْتِكَ آتِهِ ، فيكونُ لَهُ الأحوالُ الثَّلاثُ من الاعرابِ . وأمَّا اذا كانَ مَوْصُولاً أو مَوْصُوفاً

⁽١٣٢) من ب و ج. الصواب وهي ساقطة من الأصل سهوا.

⁽۱۳۳) ج. حرف جر، تحریف.

⁽۱۳٤) ج: مذ،

⁽ ۱۳۵) ب : فيرتفع .

⁽ ۱۳۲) ج : خبر آلمبتدأ .

⁽١٣٧ - ١٣٧) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ١٣٨) ج : أصل التقاء الساكنين .

⁽ ۱۳۹) حج. اذا لم يكن. تحريف.

⁽١٤٠) ب ، ج : وقبل وبعد .

⁽١٤١) ج: وأما.

۱٤٢) ج: تمر

فَالدَّلِيلُ عَلَى اسْمَيْتِهِ وَاضِحٌ ، لأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ زَيْدٍ وَعَمْرُو // تَقُولُ (١٤٣): جَاءَنِي (َيْدُ بَمَنْ عَرَّفْتَهُ ، وَمَرَرْتُ بِمَنْ عَرَّفْتَهُ كَمَا تَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ (١٤٠ وَمَرَرْتُ بِمَنْ عَرَّفْتُهُ كَمَا تَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ (١٤٠ وَمَرَرْتُ بِمَنْ عَرَّفْتُهُ كَمَا تَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ (١٤٠ وَمَرَرْتُ بِمَنْ عَرَفْتُهُ) ، وكذا حُكْمُ المَوْصُوفِ .

وأَمَّا اذْ فَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا اسمُ وَقَوْعُ الأَسهَاءِ مَوْقِعَهَا (١٤١) ، أَلاَ تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : جِئْتُكَ اذْ كَانَ كَذَا وَكَذَا [فَإِذْ (١٤٨)] اسمُ كَمَا جَنْتُكَ اذْ كَانَ كَذَا وَكَذَا إِ فَإِذْ (١٤٨)] اسمُ كَمَا أَنَّ حِينَ كَذَالِكَ . وَالْقَاطِعُ فِيهِ أَنَّكَ تَجِدُهُ مُعْرَبَ المَوْضِعِ ، فَاذَا قُلْتَ جِئْتُكَ اذْ كَانَ كَذَا ، كَانَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، واذا قُلْتَ : جَنْتُكَ بَعْدَاذْ خَرَجَ زَيْدٌ ، كَانَ فِي مَوْضِعِ جَرِّ كَذَا ، كَانَ فِي مَوْضِعِ جَرِّ كَقَولِكَ بَعْدَاذْ خَرَجَ زَيْدٌ ، (١٤٩ والحروفُ لا يكونُ لَهَا اعرابُ (١٤٩) بِوَجْهِ .

وَلَيْسَ اذْ بِدليلِ على الزَّمَانِ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الظَّرْفِيةِ والوَضْعِ ، كَمَا يَكُونُ الفِعْلُ نَحْوَ ضَرَبَ ، أَلاَ أَتَرَى قَوْلَكَ (10) : ضَرَبَ زَيْدٌ ، يَدُلُّ على وقوع الضَّرْبِ فِي زَمَانٍ ، ولَيْسَ باسم وُضِعَ عَلَماً لِنَفْسِ الزَّمانِ كَمَا يَكُونُ اليومُ واللّيلَةُ . واذْ هو اسمٌ لِغَيْر الزَّمانِ (10) كاليوم ، واذا فارق الحروف والأفعال لم يَبْقَ الاّ أَنْ يَكُونَ دَاخِلاً فِي الأساءِ ، ومُشْتَمِلاً عَلَيْهِ الحَدُّ المذكورُ الذي هُو قولُك (10) : كلُّ لَفْظ عُرِّيَ مِنَ الدّلالةِ على الزّمانِ لا مِنْ عَلَيْهِ الوَضْعِ والظرفيةِ (10) ، وكانَ لَهُ اعرابُ لَفْظاً أَو تَقْدِيراً فهو اسمٌ ، وهذا يُغْنِي عن الاسْتِدلالِ بِجَوازِ الأخبارِ عن حَمْ ومَنْ ، إلاّ أَنَّ الغَرْضَ فِي ذِكْرِ ذَلِكَ فَرْطُ الايضَاحِ الاسْتِدلالِ بِجَوازِ الأخبارِ عن حَمْ ومَنْ ، إلاّ أَنَّ الغَرْضَ فِي ذِكْرِ ذَلِكَ فَرْطُ الايضَاحِ

وأَمَّا أَيْنَ ، فَبِمنزلةِ اذْ ، لأَنَّهُ لَيْسَ بدليلٍ على الزَّمانِ ولَهُ اعرابٌ في التَّقديرِ ، ألاّ

⁽ ۱۶۳) وتقول .

⁽١٤٤) سقطت ، جاءني ، في ب، ج.

⁽ ١٤٠ - ١٤٠) بدله في ج : ورأيت زيدا ، ومررت بزيد .

⁽١٤٩) ب، ج: في موقعها.

⁽١٤٧) سقطت ۽ وکذا ۽ في ج

⁽١٤٨) من: ب وج. الصواب. وفي الأصل «فاذا » تحريف.

⁽١٤٩ – ١٤٩) بدله في ب و ج : والحروف لا اعراب لها .

⁽۱۵۰) ب، ج: ألا ترى أن قولك.

⁽۱۵۱) ج: فعين الزمان. تحريف

⁽١٥٢) ج: ذلك: تحريف.

⁽١٥٣) سقطت ﴿ والظرفية ﴾ في ب و. ج.

تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : مِنْ أَيْنَ زَيْد ، بِمَنْزِلَةِ أَنْ تقولَ : مِنْ أَيِّ مَوْضِع ٍ زَيْدٌ ، واذا تَعَرَّى من الفِعْليةِ والحَرْفِيةِ ثَبَتَتْ الاسميةُ.

وأمّا كَيْفَ فتقديرُ الاعرابِ فيهِ أنّكَ تقولُ : كَيْفَ زَيْدٌ (١٠٥) أَمْ صَحِيعٌ ؟ فَتَجدُهُ اللّهُ خَبُرُ المبتدأِ (١٠٥) أَلَّا تَرَى أنّكَ تقولُ بَدَلَهُ : أسقيمٌ زَيْدٌ (١٠٥) أَمْ صَحِيعٌ ؟ فَتَجدُهُ مُعْرَباً ، وتَقُولُ : كَيْفَ كَانَ زَيْدٌ ؟ فَيَكُونُ فِي مَوْضِع نَصْبِ بِدلالةِ أنّكَ (٢٠٥) تَقُولُ : أَسْقِيماً كَانَ زَيْدٌ أَمْ صَحِيحاً ؟ ، واذَا حَصَلَ لَهُ الاعرابُ ، وتَعَرَّى من الدّلالةِ على أسقيماً كانَ زَيْدٌ أَمْ صَحِيحاً ؟ ، واذَا حَصَلَ لَهُ الاعرابُ ، وتَعَرَّى من الدّلالةِ على الزّمانِ ، لَمْ يَكُنْ الا اسماً ، ويَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي كَيْفَ : انَّ الدَّليلَ على اسميتِهِ أَنَهُ يكونُ الزّمانِ ، لَمْ يَكُنْ الا أسماً ، فلوكانَ حَرْفاً لم يَتَمّ الكلامُ بقولِكَ : كيفَ زَيْدٌ ؟ كما لا يَتمُّ اذا (١٥٧) قُلْتَ : هَلْ زَيْدٌ ؟ غَيْرَ أَنَّ هذا لا يَدُلُّ على أَنَّه لَيْسَ بفعلٍ ، لَكنَّ الخلافَ لم يَقَعْ في أَنَّه لَيْسَ بفعلٍ ، لَكنَّ الخلافَ لم يَقَعْ في أَنَّه لَيْسَ بفعلٍ ، لَكنَّ الخلافَ لم

وأمّا حَيْثُ فَبِمَنْزِلَةِ أَيْنَ ، لأنَّه ظَرفُ مَكَانٍ غَيْرَ أَنَّهُ عَارٍ مِنَ الاستفهامِ ، وأَيْنَ مُتَضَمِّنٌ لَهُ . وَتَقُولُ : مِنْ حَيْثُ ، كَمَا تَقُولُ : مِنْ أَيْنَ ؟ .

وأمّا هؤلاءِ فَبَيِّنُ الأمْرِ ، لأنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى زَيْدٍ وعمرو في وجوهِ الاعرابِ تَقْدِيراً . تقول : جَاعِني هؤلاءِ ، ورأَيْتُ هَؤلاءِ ، ومَرَرْتُ بِهؤلاءِ ، وَلَيْسَ فِيهِ دِلالةٌ على الزّمانِ .

فأمّا أمْسِ ، فالدّليلُ على أنّهُ اسمٌ ، وجُودُكَ الاعرابَ (١٥٨) في مَوْضِعِهِ ، تقولُ : سِرْتُ أَمْسِ فيكونُ في موضع نَصْبِ (١٥٩) ، وحَسْبُكَ دليلا عليه قَوْلُهم : لَقِيتُهُ أَمْسِ الأَحْدَثَ ، ونَصْبُهم [صِفَتَهُ] (١٦٠) . وتَقولُ : سِيرَ بِهِ أَمْسِ ، فيكونُ في مَوْضِع ِ رَفْع بِدِلالةِ أَنَّكَ تقولُ : سِيرَ بِهِ أَمَسُكَ والأمسُ فَتَجِدُهُ مَرْفُوعاً . (١٦١)

⁽١٥٤) ب ، ج : خبر الابتداء.

⁽١٥٥) سقط (زيد، في ج.

⁽١٥٩) وانك ، مكررة في الأصل سهوا.

⁽١٥٧)ج: اكماء اذا. سهو.

⁽۱۵۸) ب، ج: وجود.

⁽ ۱۰۹) ب ، ج : موضع النصب

⁽١٦٠) من ب وج، وهو الصواب. وفي الأصل وصيغته و تحريف.

⁽ ۱۹۱) ج : مرفوعاً . تحریف .

وأمّا أوّلُ وأخواتُهُ ، فَشَأْنُهَا واضِحُ لأَنَّكَ تُعْرِبُهَا (١٦٢) اذا أَعَدْتَ المُضَافَ // اليهِ أَوْ أَزلْتَهُ (١٦٣) من التَّقْديرِ ، فاعادَتُهُ كقولكَ : مِنْ قَبْلِ زَيْدٍ ومِنْ بَعْدِهِ وقَبْلَ زَيْدٍ وبَعْدَهُ ، وجَنْتُكَ أُوّلَ كُلِّ شَيء ، أمّا ازالتُهُ من التَّقديرِ فكقولِكَ : فَعَلْتُ ذاك قَبْلاً وبَعْداً كقولِ الشَّاعِرِ ، أَنْشَدَهُ الشَّيْخُ أبو الحُسَينِ رحمهُ الله :

/٢٣/ فَسَاغَ لِيَ الشَّرابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُراتِ

لا يُريدُ قَبْلَ شيء بِعَيْنِهِ ، وانّا يُريدُ الشَّياعَ ، ومثلُهُ أَنْ تقولَ : ما تَرَكْتُ لَهُ أَوّلاً وَلاَ آخِراً ، لا تُريدُ أَوّلَ شيء وآخرَهُ ، ولكنّكَ تُجْرِيهِ مَجْرَى قَوْلِكَ : ما تَرَكْتُ لَهُ قديماً ولا حَدِيثاً . واذا ثَبَتَ الاعرابُ لهذهِ الأشياءِ كَمَا تَرَى لَمْ يَكُنْ فِي أَسْمَتَهَا شُبْهَةً .

وأمّا المُنَادَى فَلا كَلامٌ فيهِ ، لأنّهُ يكونُ مِنَ الأسهاءِ المُعْرَبَةِ كَزَيْدٍ وعمرو ورَجُلٍ وفَرَسٍ ، ولا يَجِبُ أَنْ تُذّكَرَ العِلّةُ في جَميع ِ الأسهاءِ المبنيّةِ ، ولأنَّ السَّنَنَ اذا عُرِفَ في البعضِ اكْتَفِيَ بِذَلِكَ ، فكلُّ لَفْظٍ وَجَدْتَ فيهِ الشَّرائطَ المذكورةَ في الحَدِّ المتقدِّم ِ ذِكْرُهُ

ا (۱۹۲) ج: تعربها . تحریف .

⁽۱۹۳) ب ، ج : أو انزلته . تحريف .

^(118) نسب العيني (في الشواهد الكبرى ٣/٣٥٥) هذا البيت عبد الله بن يعرب بن معاوية بن عبادة بن البكاء بن عامر. قال : وكان له ثار فأدركه . ونسبه صاحب الخزانة (٢٠٤/١ وما بعدها) الى يزيد ابن الصعق ، وذكره آخر أبيات خمسة ، وروى عجزه ، أغصَّ بنقطة الماء الحميم ، ونقل عن العيني أن هذه هي الرواية المشهورة فيه . أما روايته ، أكادُ أغصَّ بالماء الفرات » ، فلعله من شعر آخركما نقل عنه نسبة البيت المذكورة .

وهو منسوب الى عبد الله بن يعرب أيضا في شرح التصريح على التوضيح ٧٠/٠ ، وشرح شواهد ابن عقبل للجرجاوي ١٣٨ ، وشرح الشواهد للعاملي ٧٤٧ ، والدرر اللوامع ٧٦/١ .

والبيت غير منسوب في معاني القرآن ٢٣١/٧ ، وفقه اللغة وسر العربية ٣٤٧ ودرة الغواص ٨٨ ، والمفصل ١٩٨ ، وشبحه ٢٥٩/٨ و شرحه لابن يعيش ١٨/٤ و (حمم) ٢٥٩/٨ و وروى البيت في ب وج و فكنت قبلا و كما ذكر أن المشهور في روايته و أكاد أغص بالماء الحميم ، وبهذه الرواية ورد في معاني القرآن وفقه اللغة وسر العربية ، وشواهد ابن عقبل للجرجاوي ، ودرة الغواص ، والشواهد الكبرى للعيني ، والتاج ، وشرح الشواهد للعاملي (وذكر أيضا رواية .. بالماء الفرات » ونقل صاحب الخزانة عن الكسائي رواية أخرى هي وأكاد أغص بالماء المعين » . قال لكنه رواه ، وكُنتُ قبلُ وبالرفع والتنوين . وعن الفراء : هذا التنوين نظير تنوين المنادى المفرد في ضرورة الشعر . ورُوي في درة الغواص « وساغ كي » وفيه وفي التاج « وكنت قُدمًا » .

فاحكُمْ بأنَّه اسمٌ *[فانْ قُلْتَ : فَقَدْ أَجْمَعْتُمْ على تَسْمِيةِ رُوَيْدَ وَصَهْ وَمَهْ أَسَاءً ، وَعَدَدْتُمُوهَا فِي تَعِيلِ الأَسَاءِ التِي تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ ، وَلَيْسَ فِي شَيءٍ منها ما اعْتُبِرَتْ من المَعَانِي فِي هذهِ الحَدِّ ، وكيفَ يُتَصَوَّرُ أَنْ يكونَ مُتَضَمِّناً مَعانِي هِي مَن خَصَائِصِ الاسم وهي تُفيدُ ما تُفيدُهُ الأفعالُ من المَعْنَى ، فَصَهْ يَدُلُّ على ما يَدُلُّ عليهِ اسْكُتْ ، ورُويْدَ على ما يَدُلُّ عليهِ أَمْهِلْ ، وهيْهَاتَ على ما يَدُلُّ عليهِ بَعُدَ ، وشَتَانَ على ما يَدُلُّ عليهِ اغْرَقَ . فاذا جَميعُهَا دالةً على اقترانِ – حَدَثٍ بزمانٍ ، وأوّلُ ما اشترطْتَ في حدِّ الاسم ، التّعري من الدّلالةِ على الزّمانِ .

فَالِحُوابُ أَنَّ هَذَا مُوضِعٌ يُحْتَاجُ فِيهِ الى فَضْلِ تَأَمَّلٍ ودِقَةِ نَظَرٍ وأقدَّمُ لكَ مُقَدَّمَةً ثم أَحَرُجُ مِنْهَا الى حَلِّ هذهِ الشُّبُهَةِ.

اعلم أنّهم قد قسَمّوا الكَلِمة الى ثلاثة أقسام كَمَا لا يُخْفَى ، وهي الأسمُ والفِعْلُ والحَرْفُ ، وأجْمَعَ العُلاءُ على أنَّ هذه قسمةً لا مَزيدَ عَلَيْهَا وأنَّ جَمِيعَ اللغاتِ مُوَافِقةٌ للغةِ العَرَبِ في هَذهِ القِسْمةِ ، وأنَّ كُلَّ قاسم قَسَّمَ الألفاظ التي لَهَا دِلالةٌ لم يُزِدْ عَلَيْهَا قِسْماً رابِعاً . واذا كَانَ هذا الأصْلُ ثَابِتاً فَلا بُدَّ أنْ يكونَ القَصْدُ في هذهِ القسمةِ أنَّ ها هنا رابِعاً . واذا كَانَ هذا الأصْلُ ثَابِتاً فَلا بُدَّ أنْ يكونَ القَصْدُ في هذهِ القسمةِ أنَّ ها هنا أجناساً ثلاثةً مِنَ الدَّلالةِ ، كلَّ جنس منها مخالف لطناحِبَيْهِ ، وأنَّ الاسمَ مَالَهُ جِنْسُ خَاصٌ من تلك الدلالاتِ ، وكذا الفَعلُ والحرفُ فليسَ اذاً كلُّ مالهُ دلالةٌ يَجُوزُ (١٦٠) أن يُسَمّى اسماً لأنَّ ذلك يُؤدِي الى أنَّ لا خِلافَ في الدِّلالاتِ (١٦٦) ، وأنَّ جميعَهَا راجِعَةُ الى حَقيقة وَاحِدَةٍ ، وذلكَ مالا يَدَّعِهِ مَنْ لَهُ حَظَّ مِنَ المَعْرِفَةِ ، ثم انَّ أَجْناسَ الدَّلالةِ انّا كَانَتُ ثَلاثةً ، لأنَّ المدلولَ عليهِ امّا أنْ يكونَ الشَّيءَ نَفْسَهُ حَتّى يتميّزَ بالعَلامةِ المنصوبةِ لَهُ عن غيرِهِ ، ويُعْلَمَ قَصْدُ المتكلّمِ اليهِ وهذهِ دِلالةُ القبيلِ الذي نُسميّهِ اسماً من الكلّم . وكذا رَجُلُّ وفَرَسٌ عن غيرِهِ ، ويُعْلَمَ قَصْدُ المتَّامِ على أنّكَ قَصَدْتَ هذهِ الذاتَ لا تلكَ . وكذا رَجُلُّ وفَرَسٌ فَرَيْدُ عَلامةٌ لللهَ . وكذا رَجُلُّ وفَرَسٌ فَرَيْدُ عَلامةً لللهَ . وكذا رَجُلُّ وفَرَسٌ

 ^{**} هنا تبدأ زيادة على الأصل مأخوذة من ب مقارنة بنسخة ج . وقد أثبتها لأهميتها في توضيح أفكار عبد القاهر في
 حدود النحو وتعريفاته لأجزاء الكلام . وسوف أشير الى موضع نهايتها .

⁽ ١٦٥) كذا في ب. والصواب. وفي ج: ﴿ كَمَا ﴾ يجوز. سهو.

⁽١٦٦) ج: في الدلالة.

⁽١٦٧) ج: علامته. تحريف.

وقِدْرٌ وَنُوبٌ وضَرْبٌ وعِلْمٌ وجَهْلٌ . كلُّ واحدٍ من هذهِ الكَلِم يَدُلُ المخاطبَ على قَصْدِ المَتْكَلِم الى هذا الجنسِ وهذا الشيء وهذا المَعْنَى دونَ غيره . فهي اذاً اساءً كلُّهَا وذلكَ دلالةُ القبيلِ الذي نسميه الذات . [أما(١٦٨)] اذا قُلْت : ضَرَبْتُ ، دَلَلْتَ على ضَرْبٍ وزَمانٍ بمعنى اختصاص وحالةٍ بَيْنَهُمَا . وذَلِكَ ما نُعَبُرُ عَنْهُ بقولِنَا : أنَّ الفِعْلِ يَدُلُّ على زَمَانٍ خَاصٍ وحَدَثٍ فيهِ .

ومَرْجعُ ذلكَ كُلِّهِ إلى أَنَّهُ لم بَأْتِ لَيُمَيِّزَ لَكَ ذَاتَىْ الحَدَثِ والزَّمانِ مِن غيرِهِمَا ، وانَّا الله على جَاءَ لَيدُلُكَ على حَالة بَيْنَهُم ويُركِبَهُمَا مَقترَنَيْنِ . فَلَيْسَ هو اذاً لأجْلِ الشَّيء نَفْسِهِ على الاطلاقِ ولا عَلامةً منصوبةً لتُميِّزَ الذاتَ مِن غَيْرِهَا ، وامّا أَنْ يكونَ المدلولُ عليهِ معنى يعْنَرِضُ في هذينِ المذكورَينِ أحَدِهِمَا مع الآخِرِ نحو أَنْ تقولَ : ضُرِبَ زَيْدٌ ، فيأتلِفُ الفعلُ مع الاسم ويحصُلُ بائتلافِهمَا فائدةً لا نعقلُها من كلِّ واحد منها على الانفرادِ ثُمَّ تَعْتُورُ تلكَ الفَائدةَ مَعَانِ وأوصافٌ كَالنَّفي في قولِكَ : ما ضُرِبَ زَيْدٌ ، والاستفهامُ في قولكَ : أَضُرِبَ زَيْدٌ ؟ فَالنَّفْيُ كَمَا تَرَى مَعْنَى اغْتُرِضَ على الفعلِ والاسم بَعْدَ ائتلافِهما . فَمَاكَ وَلا شَعْدَ الله والاسم بَعْدَ ائتلافِهما . فَمَاكَ وَلا شَعْدَ الله والاسم بَعْدَ ائتلافِهما . فَمَاكُ وَلِللهُ على عَلَى المُعْرَضة هنا تَنْحَلُّ اذا تأملنا قول تَطُلُبُ وَتَبْحَثُ لَمْ تَجِدْ في المعقولاتِ مِدلولاً عليهِ يَخُرِجُ مِن هذهِ الاقسام الثلاثة . واذ قَمَاكُ وَبُبْتَ هذا الأصْلُ فَانَّ الجواب عَنِ السُّوالِ أَن الشَّبْهَةَ المعترضة هنا تَنْحَلُّ اذا تأملنا قول النَّهُ عِنْ مَا فَانَّ المُولِ عَنْ السَّول أَن الشَّبُهَةَ المعترضة هنا تَنْحَلُّ اذا تأملنا قول النَّوْفِ في صَهْ بأَنَّهُ اسمٌ لأسكتْ ، وذَاكَ أَنَّ صَسهْ واسكتْ لوكانا في حُكْم لَفظَيْنِ يُوضَعَانِ على معني واحد كالقُعودِ والجُلوسِ مَثَلاً على قولِ مَنْ سَوَّى بَيْنَهُمَا لكانَ قولُهُم : اللهُ اسمٌ لاسكتْ مُحَالاً]*

⁽ ١٦٨)كذا مقتضى السياق . وفي ب وج : « فانك . تحريف . لأن عبد القاهر يتحدث الآن عن القسم الثاني من أجناس الدلالة وهو دلالة الفعل بعد أن أشار الى القسم الأول وهو دلالة الاسم والذات ، كما سيذكر القسم الثالث وهو دلالة الحرف .

⁽ ١٤) هنا تنتي الزيادة المأخوذة من ب مقارنة بنسخة ج . وقد ورد بعدها في النسختين قوله « ألا ترى » ولم أثبته ، لأنه لا معنى له ِ في السياق .



قالَ الشَّيْخُ أبو عَلي :

« بابٌ من أحكام الأسماء(١) المُعْرَبَةِ »

الأسهاءُ المعربةُ على ضَربَيْنِ: صحيحٌ ومعتلٌ ، فالصَّحيحُ في هَذَا الباب مالَمْ يَكُنْ آخِوُهُ أَلِفَا أُو ياءٌ ولا واواً (٢) وذلكَ نَحْوَ رَجُلٍ وَفَرَسٍ وَنَوْبٍ وَوَعْدٍ (٣) وَعِلْمٍ وذِكْرٍ. فهذا الضَّرْبُ (٤) تَتَعَاقَبُ عليهِ حَركاتُ الاعرابِ »

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلم أنَّ الاعتبارَ في الصَّحةِ هَا هُنَا أن يكونَ الحَرْفُ الاْخيرُ غيرَ كائنٍ من الحروفِ النَّلاثةِ التي هي الألفُ والواوُ والباءُ ، فلا فَصْلَ بَيْنَ نَوْبٍ وَوَعْدٍ ورَجُلٍ وَفَرَسٍ ، وانْ كانَ نَحُو النَّوبِ والوَعْدِ معدوداً في المُعْتَلِّ اذا جِئْتَ الى [التَّصْريفِ](٥) فَلِهَذَا قالَ : فالصَّحِيحُ في هَذَا البَابِ ، وَلَمْ يَقُلْ : فالصَّحِيحُ عَلَى الاطْلاَقِ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« فالمعتلُّ^(٧) مَاكَانَ آخُرُهُ يَاءً أَوْ وَاوَا أَوْ الِْفَاُّ(٧) وَلا يَخْلُو مَا قَبْلَ هَذَهِ الحروفِ المُعْتَلَّةِ

⁽١) ب، ج، ط: من أحكام «أواخر» الأسهاء.

⁽٢) ج، ط: ألفا ولا ياءا ولا واوا.

⁽٣) ط: ووعد وثوب.

⁽٤) ج: فهذه الضرب

⁽ه) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل: النظر، عمريف

⁽١٠) ج، ط: والمعتل.

⁽٧) ط: ياءا أو ألفا أو واوا.

من أَنْ يكونَ سَاكِناً أَو مُتَحَرِّكاً ، فَاذَا سَكَنَ مَا قَبَلَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ(^) جَرَيَا(¹) مَجْرَى الصَّحيحِ ، وذلكَ الصَّحيحِ ، وذلكَ وَلُكُمْ (١١) : ظَيْ وَنَحْيُ وَغَرُّو وَحِقْوْ ، .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلم أنَّ قُولُهُ: « وَلاَ يَخْلُو (١٧) مَا قَبْلَ هذهِ الحروفِ المُعْتَلَةِ مِن أَنْ يكونَ ساكناً أو مُتَحرِّكاً » تَسامُح في العِبَارَةِ ، لأَجْلِ أَنَّهُ ذَكَرَ الواوَ والياءَ والألِف ، ثم قال : « ولا يَخْلُو ما قَبْلَ هَذِهِ الحروفِ » ، ومعلوم أنَّ الألِف لا يكونُ ما قَبْلهُ ساكناً البَّنةَ ، كيفَ والأَلِف لا يَتَحرَّكُ ، والسَّاكِنُ لا يكونُ قَبْلهُ سَاكنُ الا والنَّانِي مُدَّعَمٌ والأَوّلُ حَرْفُ لين نَحْو دَابَّةٍ وأصيم ، فانّا (١٣) يَكُونُ ما قَبْلُ الأَلِف مَفْتُوحاً كَرَحَى (١١) وعَصَا ، ولو الْتَمَسَ مُلْتَمِسُ وأصيم ، فانّا (١٣) يَكُونُ ما قَبْلَ الأَلِف مَفْتُوحاً كَرَحَى (١١) وعَصَا ، ولو الْتَمَسُ مُلْتَمِسُ السَكانَ الحَاءِ مِنْ رَحَى ، لم يَقْدَرْ على النَّطْقِ بالأَلِف . فلوحقَّقَ لَقَالَ : ولا يَخْلُو مَا قَبْلَ الواوِ والياءِ كذلك مَهْواً ، لأنَّهُ يجُوزُ (١٥) أنْ الواوِ والياءِ كذلك قَالَ الشَّيْخُ أبو الحُسَيْنِ ، هذا ولا نَعُدُّ ذلك سَهُواً ، لأنَّهُ يَسَامُح // لأَجْلِ يَكُونَ مَا قَبْلَ الوَاوِ والياءِ »(١٦) وانّا (١٧) قالَ الشيخُ أبو الحُسَيْنِ : (١٨) أنَّهُ تَسَامُح // لأَجْلِ سَكَنَ ما قَبْلَ الوَاوِ والياءِ »(١٦) وانّا (١٧) قالَ الشيخُ أبو الحُسَيْنِ : (١٨) أنَّهُ تَسَامُح // لأَجْلِ سَكَنَ ما قَبْلَ الوَاوِ والياءِ »(١٥) وانّا والواوِ والياء ، (١٥) وانّا (١٧) قالَ الشيخُ أبو الحُسَيْنِ : (١٨) أنَّهُ تَسَامُح // لأَجْلِ مَنْ الظاهرَ يَقْتَضِي أَنْ يكونَ قُولُهُ : « هذهِ الحُرُوفِ ، اشارةً الى الألِف والواوِ والياءِ .

وَبَعْدُ ، فَانَّ الواوَ والياءَ اذا سَكَنَ مَا قَبْلَهُمَا جَرَيا بوجوهِ الاعرابِ كَمَا يَجْرِي الصَّحِيحُ . تَقُولُ : هَذَا غَزُوْ ، وَرَأَيْتُ غَزُّواً ، وَمَرَرْتُ بِغَزْوٍ ، وَظَيِّ وَظَبْيًا وَبِظَبْي ،

⁽٨) ط: الواو والياء.

⁽٩) ج: وجريا. سهو.

⁽١٠) من ج. وفي الأصل «اعتقابها» تحريف.

⁽١١) ط: قولك تحريف.

⁽١٢) ج: لا يخلو. والصواب ما في الأصل و ب، وكذا ورد في نص أبي علي – المنقدم ذكره.

⁽١٣) ب، ج: واتما.

⁽ ١٤) ب : متحركا كرحي ، ج : متحركا كالرحي .

⁽١٥) ج : لأنه لا يجوز. سهو.

⁽١٦) ب، ج: ما قبل الواو والياء.

⁽١٧) ج: وأما . تحريف .

⁽١٨) سقط قوله إه أبو الحسين، في ب و ج

وذَلِكَ (١٩) أنَّ الحركةَ انَّا تُسْتَثْقَلُ على اليَّاءِ والوَّاوِ ، اذا تَحَرَّكَ ما قَبْلَهُمَا ، كقولِكَ عَصَوٌ ورَ-مَيٌّ . وأمَّا اذَا سَكَنَ مَا قَبْلَهُمَا فانَّ الحَرَكَةَ فيها قَليلةُ الحَظِّ من الثَّقَلِ ، لأنَّكَ اذا وَقَفْتَ على السَّاكِنِ كَان ذَلكَ تَخْفِيفاً على اللِّسانِ وَاجْمَاماً لَهُ ، فاذا أَخَذْتَ في الواو والياءِ سَهُلَ على اللسانِ الحركةُ فيهما ، وإذا كانَ ما قَبْلَهُمَا مُتَحَرِّكًا ، كُنْتَ آخِذًا منهما من غير تَرْفِيهِ للِّسانِ فَيَثْقُلُ ذَلِكَ جدًّا ، لأنَّ الحركةَ على الياءِ والواوِ مُسْتَثْقَلَةٌ لمُقَارَبَتِهَا(٢١) لَهُمَا من حَيْثُ أَنَّ الحركاتِ أَبْعَاضٌ لهذهِ الحروفِ، والمِثْلُ اذا اجتمعَ مع المِثْلِ ثَقُلَ، ألا [تَرَاهُمْ](٢٢) لا يقولونَ : مَدَدَ ، في مدَّ لِفَرْطِ الكُلْفَةِ في اللَّفْظِ بالْمِثْلَيْنِ المُتَوالِيَيْنِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصَّحيحُ ، لأنَّ الحَرَكاتِ لا تُناسِبُ الحروفَ الصَّحِيحَةَ ، فلا يَثْقُلُ الخروجُ من مُتَحرِّكِ إلى حرفٍ صَحيح ِ نحوَ حَكَم ِ ، كَمَا يَثْقُلُ الخُرُوجُ من مُتَحرِّكِ الى حَرْفِ مُعْتَلِّ نَحْوَ عَصَو. ولِهَذَا منَ الشَّأْنِ جَرَتِ الحركاتُ على الحرفِ الصحيح، مُتَحرِّكاً كانَ مَا قَبْلَهُ أُو سَاكِناً ، ولَمْ تَجْر على الوَاو واليَاءِ الا بَعْدَ سكونِ ما قَبْلَهُمَا نَحو ظَبْيِي وغَزْهِ ، وكَانَ الشَّيْخُ أبو الحُسِّينِ يَقُولُ : انَّكَ اذا لَفَظْتَ بالبَاءِ من ظَيْ والزَّايَ من غَزْوٍ ، وكَانَ الشَّيْخُ أبو الحُسَيْنِ يَقُولُ : إنَّكَ اذا لَفَظْتَ بالبَاءِ من ظُنَّى والزَّايَ من غَزْهِ، كُنْتَ (٢٣) بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَقِفُ، اذْ(٢٤) اللفظُ بالسَّاكنِ وقفٌ في الحَقِيقَةِ، واذَا انتهيتَ الى اليَّاءِ والواو صرتَ كأنَّكَ تَبْتَدِيءُ ، والحرفُ اذا ابْتُدِيءَ بهِ لَمْ يَكُنْ الا مُتَحَرِّكًا ، وهَذَا قُولٌ لَطِيفٌ . وقَوْلُهُ (٢٥) في تَعَاقُبِ الحَرَكَاتِ اعْتِقَابَهَا ، بمنزلةِ قَوْلِ الشَّاعر : /٢٤/ وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطِوَاءَ الحَضْبِ (٢٦)

⁽١٩) ب، ج: أوذاك.

⁽۳۰) ب: واذا . سهو .

⁽۱۱) ج: لمقاربتها . تحریف .

⁽٢٢) من ج. الصواب. وفي الأصل الا « ترى هم ». تحريف.

⁽٢٣) كذا في ب و ج. الصواب و وفي الأصل؛ ﴿ وَكُنْتُ ﴾. سهو.

⁽ ٢٤) كذا في ج. الصواب. وفي الأصل داذا، سهو. وغير مقرؤة في ب.

⁽ ٢٥) سقط « وقوله » في ج.

⁽٢٦) البيت من قصيدة لرؤية بن العجاج يمدح بها بلال بن أبي بردة في ديوانه ق ٣٢/٦ ص ١٦ ، والبيت منسوب له أيضا في سيبويه والشنتمري ٢٤٤/٧ ، والمخصص ١١٠/٨ و ١٨٧/١٤ ، واللسان (حضب) ٣١١/١ . وورد في ب : الخضب . تصحيف ، وفي ج : طويت . تحريف والشاهد فيه أنه أتى بالانطواء مصدرا مؤكدا لتطويت ، لأنّ معنى تَطَوَيتُ وانْطَوَيْتُ سواء . والحَضْبُ والحِضْبُ ضرب من الحيّات ، وقيل هو الذكر الفخم منها .

ولم يَقُلُ : تَطَوّى الحَضْبِ ، لأنَّ انْطَوَى وتَطَوَّى بمعنى واحدٍ ، فيجوزُ أنْ يقعَ مصدرُ أحدِهِمَا مَوْقِعَ صَاحِبِهِ ، فكذلكَ تَعَاقَبَ واعْتَقَبَ بمعنَّى واحدٍ فيجوزُ أنْ يأتي بالاعتقابِ بَعْدَ تَعَاقُبِ .

قالَ الشَّيخُ أبو عليٍّ :

« والمدَّغَمُ فيهما كذلكَ (٢٧ نحوَ قولهِم: كُرْسِيُّ ووليُّ ومرميُّ وعَدُوُّ٧) و [مغْزُوًّ](٢٨) لأنَّ الدَّغَمَ يكونُ سَاكناً ، (٢٩ فسكونُ الباءِ من كرسيٍّ ومرميٍّ والواو في عدو٢٩) ومغزوِّ كسكونِ الباءِ في ظَيْيٍ والزَّاي في غَزْوِ ».

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلم أنَّ المُدَّغَمَ بِلزمُهُ السُّكُونُ ، فالواوُ والياءُ الأوليانِ في مَرْميَّ ومَغْزُو بازاءِ البَاءِ (٢١) والقافِ في ظُني وحَقْو ، فكما أنَّ نحوَ ظَني وحَقْوا ٣) يَجْري مَجْرَى الصحيح كذلك ما كانَ مُدَّغَماً فيهِ . قالَ الشَّيْخُ أبو الحسينِ : أنَّ المَدَّغَمَ فيهِ أَقُوى في تجرّي (٣٦) الحَرَكاتِ عَلَيْهِ ، لأَجْلِ أَنَّ ما قَبْلَهُ يَتَحَصَّنُ بالأَدْغَامِ ، يَدُلُكَ على ذلك آنَّكَ تقولُ : اجْلُوذَ واجلواذُ (٣٣) ، فلا تَقْلِبُ الواوَ المُدَّغَمَةَ السَّاكِنَة ، لِكَسْرَةِ ما قَبْلَهَا ، ياءً كما تفعلُ ذلك اذا لَمْ تَكُنْ مُدَّغَمةً في نحو مِيقاتٍ ومِيعادٍ ، لأَنَّهُمَا من الوَقْتِ والوَعْدِ ، والأصلُ موقاتٍ وموعادٍ ، الأ أنَ الكسرة في الميم قَلَبْتَها ياءً . // واذا كانَ المُدّغمُ يَتَحَصَّنُ منَ التَّغييرِ ، كانَ الواوُ الأولى من مَغْزُو (٣٤) أَشَدً أَمتناعاً من التّغيرِ من الزَّاي في غَزْوٍ . وكُلًا كانَ كانَ الواوُ الأولى من مَغْزُو (٣٤) أَشَدً أَمتناعاً من التّغيرِ من الزَّاي في غَزْوٍ . وكُلًا كانَ

⁽ ۲۷ – ۲۷) ب ۽ ج : نحو قولهم : کرسيّ ومرمّی وعتوّ ووليّ ومغزو ۽ ط • نحو کرسي وولی (ومرضی) (ومرمی) وعتو وعدو ومغزو .

⁽ ٢٨) من ب ، ج ، ط : وفي الأصل غزو . تحريف .

⁽ ٢٩ – ٢٩) بدله في ط : فسكون الياء الأولى في كرسي ومرمى والواو الأولى في عتو.

⁽٣٠) ب ، ج : كالباء .

⁽٣١ - ٣١) ساقط من ج بسبب انتقال النظر.

⁽٣٢)ج: في جري.

⁽ ٣٣) في اللسان (جلذ) 12/0 : « أجلوّذَ الليل : ذَهَبَ » واجلوّذَ بهسم السير اجلوّاذا اي دامَ ، مع السرعة وهو من سير الابل » .

⁽ ٣٤) ب : في مغزو.

[ما] (٣٥) قبل الواو اذهب في السكون وأبعد من الحركة ، كان الواو أقرب الى الحركة والاعراب ، لأنَّ الذي سَوَّغَ اجراء الحركة (٣٦) على الواو والياء في غَزُو وظئي هُوَ سُكُونُ ما قَبْلَهُمَا ويُوضِّحُهُ أَنَّكَ لو قَصَدْتَ أَنْ تُحَرِّكَ الواو الأولى من مُغَزُو لم تَقْدَرُ على ذلك الا بَعْدَ فكِ الادّغام . وكذا كلُّ مُدّغَم لا تقدرُ على تحريكه ، فهذا يُبَصِّرُك (٣٧) أنَّ ما قَبْلَ الواو الذي هو حَرْفُ الاعراب في مَغْزُو ، قاعْرفه فانَّه من لَطيف ما عَلقناه أَدْهَبُ فانَّهُ من لَطيفِ ما عَلقناه عَنْهُ (٣٨) .

قالَ الشَّيْخُ أبو علِّي :

« ويَجْري هذا المَجْرَى كِساءٌ ورداءٌ وآيٌ ورَأْيٌ ».

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلم أنَّ قُوْلُهُ: « ويَجْرِي هذا الْمَجْرَى كِساءٌ وردَاءٌ » قَرِيبٌ منَ السَّهو ، لأَجْلِ أنَّ الهَمزة حَرْفٌ صَحِيحٌ بجري عليه الاعرابُ متحرِّكاً كانَ ما قَبْلَهُ أُو سَاكِناً . أَلا تَرَى أَنْكَ تقولُ : هَذَا خَطَأً ، وَرَأَيْتُ خَطَأً ، ومَرَرْتُ بِخَطَأٍ . كَمَا تَقُولُ : هَذَا حَكَمٌ ، وَرَأَيْتُ حَكَماً ، ومَرَرْتُ بِخَطاً . كَمَا تَقُولُ : هَذَا حَكَمٌ ، وَرَأَيْتُ حَكَماً ، ومَرَرْتُ بِحَكَم ، فَلَيْسَ جَرْيُ الحركاتِ عَلَى كِسَاءٍ وردَاءٍ لأَجْلِ سُكُونِ ما قَبْلَ حَكَماً ، ومَرَرْتُ بِحَكَم ، فَلَيْسَ جَرْيُ الحركاتِ عَلَى كِسَاءٍ وردَاءٍ لأَجْلِ سُكُونِ ما قَبْلَ الهَمزةِ فيها ، كَمَا كانَ ذلكَ في غَزّو وظَي ، فليسَ ذا منَ البابِ ، وكانَ الشَّيخُ أبو الحُسَينِ يَعُدُّهُ سَهُواً . وبجوزُ أن يكونَ تُخليطاً وقعَ منَ النقلِ .

وأما آيٌ ورأيٌ فنَ البَابِ لأنَّ الباءَ (٣٩) لا تتحرَّكُ الا اذا سَكَنَ ما قَبْلَهُ . فَآيٌ بمنزلةِ ظَبْسي وهو جَمْعُ آيةٍ [وكَذَا] (٤٠) رأي ، لأنَّهُ جَمْعُ رايةٍ ، والرَأْيُ : الذي هو ما يؤدي البهِ الأَجْتِهَادُ ، لأنَّ الغَرضَ أن يكونَ ما قَبْلَ البَاءِ أَلِفاً فلا فَصْلَ بينَ أنْ تكونَ منقلبةً عن الهَمْرةِ وبينَ أنْ لا تكونَ كذلكَ . الا أنَّ الأَحْسَنَ أن يُرادَ جمعُ رايةٍ ، لأنَّ القَصْدَ الأَلِفُ ، فَإ كَانَ أَلِفَهُ أَخْلَصَ فهوَ أَشْبَهُ وأولى ، فاعْرفْهُ .

⁽ ٣٥) من ج : أولى .

⁽٣٦) ب ، ج: اجراء الحركات.

⁽۳۷) ج: ينصرك. تصحيف.

⁽ ۲۸) ما علمنا عنه .

⁽٣٩) ج: لأن الباء. تصحيف.

⁽٤٠) من ب وج. الصواب. وفي الأصل و وهذا م تحريف.

قالَ الشَّيخُ أبو عليّ :

« واذا تَحرُّكَ ما قبلَ هذهِ الحروفِ التي تَقَعُ في أواخرِ الأسْمَاءِ المُعْتَلَّةِ فلا تَخْلُو(٤١) الحركةُ من أنْ تكونَ فتحةً أو ضَمَّةً أو كَسْرَةً (٤٢) ، فاذَا كَانتِ الحَرَكَةُ فتحةً كانَ الآخِرُ أَلِفًا ، واذَا كَانَ أَلِفًا صَارَ(٢٣) في الأَحْوَالِ الثَّلاثِ على صُورةٍ واحدةٍ ، تَقُولُ : هَذِهِ رَحَى (الله) ومَرَرْتُ بِرَحَى ، وَرَأَيْتُ رَحَى اللهِ (

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلمِ أنَّ الوَاوَ واليَاءَ اذا انْفَتَحَ ما قَبلَهُمَا قُلِبَا أَلِفاً استثقالاً لِلْحَرَكَةِ فِيهمَا مع تحريكِ ما قَبْلَهُمَا ، لَمَا ذَكَرْنَا من أنَّ هذهِ الحَركاتِ مناسبةٌ للحروفِ المعتلَّةِ فاذا قُلْتُ : عَصَوٌ وَرَحَىٌ جمعتَ بينَ أمثال وثَقُلَ ذلكَ ، ويُسْتَقْصَى هذا في التَّصريفِ. واذا صارَ آخَرُ عَصَاً وَرَحَىَّ أَلْفاً (* *) لَم يَتَغَيَّرْ ، لأنَّ الألِفَ لا يحتملُ الحركةَ فيقدّرُ فيهِ الاختلافُ كها تَقَدَّمُ في البابِ الأوَّلِ من الاعرابِ واذا أرَدْتَ التمثيلَ فينبغي // أَنْ تُمَثِّلَ بالداخل عليهِ الألفُ والَّلامُ لِيَثْبِتَ الْأَلْفُ فِي الْوَصْلِ والْوَقْفِ ويَحصلَ الغرضُ(٤٦) فتقولُ : هَذهِ الرَّحَى ، ومَرَرْتُ بالرَّحَى ، وَرَأَيْتُ الرَّحَى ، قالَ الشَّيخُ أَبو الحسين : ولو ذَكَرَ بدلَ قولِهِ رَحَى الرَّحَى ، بالألِفِ واللام ، لكانَ أَذْهَبَ في الوضوح .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليِّ : و وهذهِ الأسهاءُ التي أواخرُها (٤٧) ألفُّ (٤٨) على ضَرْبَيْنِ : منصرفُّ وغيرُ منصرفٍ . فالمنصرفُ يلحقُهُ النَّنوينُ فيلتقي معَ الألِفِ فَيُحْذَفُ الألِفُ لالتقاءِ الساكنيْنِ في الدَّرْجِ

⁽ ٤١) ج : لا تخلو.

⁽٤٢) ط: فتحة او كسرة أو ضمة.

⁽٢٣) ط: كان

⁽ ٤٤ – ٤٤) بدله في ط : ورأيت رحى ومررت برحى .

سقطت وألفاء في ج.

⁽٤٦) وبحصل الغرض وفيه ،

⁽٤٧) ط: التي (يكون) (في) أواخرها.

⁽ ٤٨) ب: الألف.

نحَوَ(٤٩) هَذِهِ رَحَىٌّ فاعْلَمْ(٥٠) ، وهذهِ نوىٌّ يا فتى . فاذا وَقَفْتَ وَقَفْتَ على الألِفِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلم أنَّ ما كانَ (٥٠) منصرفاً [سقط] (٥٠) الألفُ الكائنُ في آخِرهِ بدخولِ التنوينِ ، لأجلِ أن التنوينَ ساكنٌ والألفُ كذلِكَ ، والساكنانِ لا يحتمعانِ فتقول : هذه رحى فاعلم ، وانّا يذكرونَ فاعلم ، ويا فتى (٥٣) وقَبْلُ (٤٠) في مثلِ هذهِ المواضعِ أرادَهُ للأدراج (٥٥) ، اذْ لو قالوا : هذهِ رَحَى ، أذركهُ الوقفُ ولم يحصُلِ المقصودُ الذي هو ثباتُ التنوينِ . اذ الوقفُ يُسْقِطُ التنوينَ ، وانّا حُذِفَ الألفُ دونَ التنوينِ لمّا التقيا ، لأجلِ أنَّ التنوينَ زيادةٌ جاءتْ لمعنى ، وذلكَ المَعْنَى هو الفصلُ بينَ ما ينصرفُ ومالا ينصرفُ فلو حَذَفْتُهُ نَاقَضْتَ ، وكنتَ بمنزلةِ من يَفْعَلُ فِعْلاً كلا فعل ، فاذا قُلْتَ . هذه رحَى فاعلم ، فالألفُ سَقَطَ من بعدِ الحاءِ ، والتنوينُ بَعْدَ الألفِ في التقديرِ ، كما أنك (٥٠) اذا قُلْتَ : هذهِ عَصَوٌ ، كانَ التّنوينُ بَعْدَ الواو .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليِّ :

« وغَيْرُ المنصرفِ مالاً يَلْحَقُهُ (٥٠) التنوينُ ، فيثبتُ الألفُ في الوقفِ والوصلِ ، تقولُ : هذهِ حُبْلَى ، وهذهِ بُشْرَى (٥٨) وذَكَرْتُهُ ذِكْرى » .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلم أنَّ الاسمَ اذا لَمْ يَنْصَرِفَ ثَبَتَ الألفُ في آخِرِهِ اذ لا يَدْخُلُهُ التنوينُ (٥٩) فيجبُ حَذْفُهُ لالتقاءِ السّاكنين. فالألف في نحو حُبْلَى ثابتةٌ وصلاً وَوَقْفاً.

⁽٤٩) ط: تقول

⁽٥٠) ط: يا (غلام) فاعلم

⁽١٥) ان كل ما كان

⁽٥٢) كذا الصّواب. وفي النسخ و فاسقط ٥. تحريف.

⁽٣٥) ب، ج: فاعلم يا فتي.

⁽ ١٥٤) ج : وقيل . تصحيف .

⁽٥٥) ج: ارادة الادراج.

⁽٥٦) سقطت «انك» في ج.

⁽٥٧) ط: وغير المنصرف لا يلحقه.

⁽۵۸) ط: بشری (یافتی).

⁽٩٩) اذ لا يدخل التنوين.

قالَ الشَّيْخُ أبو عليِّ :

" وانْ كانتِ الحركةُ التي قبلَ الآخرِ كسرةً كانَ الآخرُ ياءً ، واذا صارَ (١٠) آخرُ الاسمِ ياءً قَبْلَهَا كَسْرةً (١١) كانَ في الرَّفْعِ والجَّرِّ على صورةٍ واحدةٍ تقولُ هذا قاضٍ ، وذلك غاز (١٢) ، ومررتُ بقَاضٍ وغَازِ ، فيكونُ لَفْظُ (١٣) الرَفْعِ كَلَفْظِ الجِرِ (١٤) وكذلك هذا قاضِيكَ ، وذلك غازيك (١٥) ، وكذلك اذا أُلْحِقَ (١١) الألفُ واللامُ نحوَ هذا القاضِي وهذا الغازِي (١٧) فأمّا في النَّصْبِ فانَّ الباءَ تتحرّكُ في هذهِ المواضعِ بالفتحةِ . (١٨) .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلم أنَّ القاضِيَ فاعِلُّ من قَضَى يَقْضِي ، والياءُ فيهِ بازاءِ الباءِ (٦٩ من ضاربٍ ، فكانَ الأصْلُ أن يُقَالَ : هذا قاضٍ ، ورَأَيْتُ قَاضِياً ، ومَرَرْتُ بقاض إلا أنهم استثقلوا الضَّمَّة ، والكسرة في الياءِ .

أما الكَسْرَةُ فلِمُجَانَسَتِهَا لَهَا وكَوْنِهَا مِنْهَا ، وأمّا الضَّمَّةِ فَلِشدّةِ قُرْبِهَا منها ، كما أنَّ الواوَ ، التي هي أصْلُ الضَّمَّةِ قريبةٌ منَ الياءِ ، فلّما كانَ كَذلِكَ أَسْكَنُوهَا في الرفع والجرِّ فَقَالُوا : هذا قاضٍ ، ومَرَرْتُ بقاضٍ . فَسَقَطَ الياء في اللفظ لالتقائِه // مع التَّنوين ، كما سَقَطَ الألفُ في قولِكَ : هذه عَصَىً فاعلمْ .

وَقَالُوا رأيتُ قاضياً فحرَّكُوا [الياءَ](٧٠) في حالِ النَّصْبِ بالفَتْحَةِ لأَنَّها خَفِيفَةٌ ، وَسَبَّبُ خِفْتِهَا أَنَّها من الأَلِفِ والألفُ لا يكونُ الا سَاكِنَا ، والواوُ والياءُ يكونانِ ساكنَيْنِ

⁽٦٠) ب: واذا سار. تحريف، ط: فاذا صار.

⁽ ٩١) وقبلها كسرة .

⁽٩٢) ب ، ج : تفعل هذا غاز وذلك قاض ، ط : تقول هذا قاص وذاك غاز .

⁽٦٣) ج: فيكون لفظا. تحريف.

⁽ ٩٤) ط : فيكون لفظ الجر والرفع واحدا .

⁽٦٥) ب ، ط : وذاك غازيك ، ومررث بقاضيك وغازيك ، .

⁽٦٦) ط: اذا لحق.

⁽٦٧) ط: وهذا الداعي و ومررت بالقاضي والداعي».

⁽ ٦٨) ط: بالفتح .

⁽٦٩) ب: فيه كالياء. تصحيف. ج. فيه كالياء

⁽۷۰) من ب و ج. أبين.

ومُتَحَرَكُيْنِ. أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: قَوْلٌ وَبَيْعٌ وقِوامٌ وقِيامٌ. ومعلومٌ أَنَّ السَّاكِنَ أخفٌ من المتحرّكِ ، فاذا كانتِ الفتحة ناشِئة من حَرْفِ لا تَمسُّهُ الحَرَكَة ، عُلِمَ ضرورة (٢١) أَنها تكونُ أَخفَ من الفَّمنَة والكَسْرَة الناشِئتَيْنِ من الواو والياء اللتينِ تَدْخُلُهُمَا الحَركة كثيراً. واذا امْتَنَعَتَا منها كان ذلك للنَّقلِ ، لا لأَنَّهُمَا لا يحتملانها أصلاً كهاكانتِ الألِف ، هذا هو معنى قولِ أبي الحَسنِ (٢٧) ، وأمّا اذا قُلْت : هذا القاضِي وقاضِيك (٣٧) ، فانَّ الياء تظهرُ الى اللَّفْظِ ساكنة ، اذ التنوينُ لا يكونُ مَعَ الألِفِ واللهِ م والاضافة ، وهو بِمَنْزِلَةِ أَنْ تقولَ هَذِهِ الرَّحَى ورحالٍ . وأمّا الغازي فأصْلهُ غَازِوٌ من غَزَوْتُ ، فأسكِنَ الواوُ اسْتِنْقَالاً أَنْ تقولَ هَذِهِ الرَّحَى ورحالٍ . وأمّا الغازي فأصْلهُ غَازِوٌ من غَزَوْتُ ، فأسكِنَ الواوُ اسْتِنْقَالاً للضَّمَةِ والكَسْرة قَريبة مِنْهَا ، كما كانتِ الضَّمَة قريبة منها ، كما كانتِ الضَّمَة قريبة من اليَاهِ .

والواؤ المُظْهَرَه السَّاكِنَةُ اذا انْكَسَرَ ما قَبْلَها قُلِبَتْ ياءً ، فكأنَّهُ الغَازِو في التَّقْديرِ ، ثم الغَازِي ، كما قُلْنَا في مِيقَاتٍ ومِيعَادٍ ، واذا صَارَ الواؤ الى الياءِ جَرَى مَجْرى قاض ، تقولُ : هذا غازِ ومَرَّدَتُ بِغَازُ ، ورَأَيْتُ غَازِياً ، فانْ قُلْتَ : فكيف لَمْ يَرِدِ الواؤ في حَالِ النَّعِ والجِّرِ النَّصْبِ فَقُلْتَ : وَكَيْفَ لَمْ يَرِدِ الواؤ في حَالِ الرفعِ والجِّرِ النَّصْبِ فَقُلْتَ : رَأَيْتُ غَازُواً ، اذا كانَ الذي أوْجَبَ قُلْبَهُ ياءً في حالِ الرفعِ والجِّرِ سُكُونُهُ مع انْكِسَارِ ما قَبْلَهُ ، وقد زالَ أحدَ السَّبَيْنِ وهو السكون فيجب أن يزول الحكم ، كما أن بابِ مالا ينصرف اذا زال فيه (٢٠) أحدُ السبينِ ارتفع الحكم ، وعاد الاسم الى الأصلِ عُو أن تقول في سعاد : كمْ مِنْ سعادٍ جاءْتِي فتصرف لزوالِ التعريفِ .

⁽ ۷۱) ب ، ج : على ضرورة ، تحريف .

⁽ ٧٧) أبو الحسن : سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط من أثمة النحو في البصرة ، أخذ عن سيبويه وهو الطريق الى كتابه ، اذا لم يقرأ الكتاب على سيبويه أحد ، ولم يقرأه سيبويه على أحد ، وانما قُرِأً على الأخفش بعد موت سيبويه . وكان من قرأ الكتاب على أبي الحسن الجومي والماذني ، ويقال : ان الكسائي قرأه عليه سرا . اوكان الأخفش يقول : « ما وضع سيبويه في كتابه شيئا الا وعَرَضَهُ على ، وكان يرى أنه أعلم به مني وأنا اليوم اعلم به منه » .

توفي سنة هـ ۲۱ هـ وقيل ۲۲۱ هـ . وله تصانيف كثيرة منها كتاب الاشتقاق وكتاب الأصوات وكتاب الأوسط بالناس وكتاب العروض وغيرها انظر ترجمته في : مراتب النحويين ٦٨ – ٦٩ ، وطبقات الزبيدي ٧٤ – ٧٦ ، ومعجم الأدباء ٢٤٧/١١ – ٢٣٠ .

⁽٧٣) ب ، ج : وهذا قاضيك .

⁽٧٤) ج: عنه.

فالجوابُ أَنَّهُمْ قَصَدُوا أَنَّ لا يختلِفَ البابُ فأثبتوا الياءَ في حالِ النَّصْبِ ليكونَ مثل الحالين الأُخْرَيَيْنِ ، كَمَا قالوا : نَعِدُ وأَعِدُ وتَعِدُ ، فَحَذَفُوا الواوَ مِنْهَا لوجوبِ حَذْفِهَا في يَعِدُ طَلَباً لأَنْ يَجْرِي البابُ على سَنَنِ وَاحِدٍ ، – وهَذَا أَقْيَسُ ، لأَنَّهُ أُتبعَ فيه شيءٌ واحدٌ شَيْئَيْنِ ، وهو أَنَّ حالَ النَّصْبِ تبعَ حالَ الجَرِّ والرَّفْعِ واتبعَ ثَمَّ ثلاثةُ أَشياء شيئًا واحِداً فاغْرَفْهُ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليِّ :

" وليسَ في الأسهاء اسمُ آخِرُهُ (٧٥) حَرْفُ عِلَّةٍ وقَبْلُهَا ضَمَّةٌ ، فاذا أدّى قياسٌ الى ذلِكَ رُفِضَ فأبدلت من الضَّمَّةِ كسرةٌ ، فصارَ الآخِرُ باءً مكسوراً ما قَبْلُهَا ، واذا(٢٦) صَارَ كذلِكَ كانَ بمنزِلَةِ القاضِي والغَازيَ ، وذلِكَ نحوَ(٧٧) قولهم : حَقَّوٌ وأَحْقِ (٧٨) ، وجروٌ وأَجْرٍ وقَلنسُوةٌ وقَلَنْسِ (٧٩) وعَرقُوةٌ وعَرق (٨٠) قال : (٨١)

بالرَّقْمَتَيْنِ لَــهُ أَجْـرٍ واعْرَاسُ(٨٢)

/٢٥/ لَيْثُ هِزَبْرٌ مُدِلٌ عِنْدَ خِيستِهِ

⁽٧٠) ط: وفي، أخره.

⁽٧٦) ط: فاذا.

⁽٧٧) سقطت ونحوه في ط.

⁽ ٧٨) في اللسان (حقا) ٢٠٦/١٨ : • الحِقُو الكَشْحُ ، وقيل مَعْقَدُ الازارِ. والجمع أَحْقِ وأحقاءُ وحقيُّ وحِقَاءً .

⁽ ٧٩) سقطت « وقلنس » في ج .

^(^ ^) سقطت ، وعرق ، في ج وفي اللسان (عرق) ١١٩/١٧ – ١٢٠ ، والمَرْقُوة : خشبة معروضة على الدلو ، والجمع عَرقي . وأصله عَرْقُو ، الا أنه ليس في الكلام اسم آخره واو قبلها حرف مضموم ، انما تخص بهذا الضرب الأفعال نحو سُرُو وَبهُو ، فاذا أدى قِياس الى مثل هذا رفض فعدلوا الى ابدال الواو ياء فكأنهم حولوا عَرْقُوا الله عَرْقَي هم كرهوا الكسرة على الياء فأسكنوها وبعدها النون ساكنة فالتقى ساكنانِ فحذفوا الياء وبقيت الكسرة دالة عليها .

⁽٨١) ط: قال الشاعري.

⁽ ۸۲) ورد هذا الشاهد في أبيات نسبت مرة لأبي ذؤيب – واسمه خويلد بن خالد بن محرث – وأخرى لمالك بن خالد الخناعي ، فنسب لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ق ۳۲/٥ ص ۳۲٦ ، وايضاح شواهد الايضاح للقيسى ق ۲ .

ونسب لمالك بن خالد الخناعي في شرح أشعار الهذليين أيضا ق ١٣/١ ص ٤٤٢ ، وكتاب الوحوش للأصمعي ٤٢ ، واللسان (عرس) ١١/٨

والبيت لم ينسب في الايضاح ٢٠ ، والمخصص ٤٧/٤ ، وابن يعيش ١٢٣/٤ ، ٣٥/٥ و ٢٣/١٠ .

قَالَ شَيْخُنَّا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلم أنَّ مقصودَهُ بقولهِ : " ولَيْسَ في الأسهاءِ اسمَّ آخِرُهُ حرفُ علةِ // وقَبْلَها ضَمَّةُ ». الأسهاءُ المتمكنةُ ، لأنَّ غيرَ المتمكن [يُوجَدُ] (٥٠) ذلك فيهِ ، ألا تَرَى أنَّ هو اسمٌ وهذهِ الضَّمَّةُ وَاخْرُو ، لأنهُ جُمِعَ على السمُّ وهذهِ الضَّمَّةُ وَاجْرُو ، لأنهُ جُمِعَ على أَفْعُلُ مثلُ كَلْبِ ، وأكلُبِ ، الا أنهُم استثقلوا الضَّمَّة في الواو فقالوا : أدلو ، نم أنهم أبدلوا من الضَّمَّة كَسْرَةً فانقلبتِ الواوُ ياءً ، وذلك لئلا يكونَ آخرُ الاسمِ كآخرِ الفِعْلِ مثل يَخْرُو (٢٠) ويَدْعُو ، ويأتي اسْتِقْصَاءُ ذلك في التَّصريف (٨٠) ، فتقولُ : هذه (٩٠) أدل ومَرَرْتُ بأذلي ، ورأيتُ أدلياً كغازِ سَوَاءً ، وهذا رَفْضُ قباسٍ كَمَا تَرَى اذ قد تَركْتَ أَفْعُلُ الذي هو قياسُ فَعْلِ في الجمعِ الى أفْعُلِ الذي لَيْسَ بقياسٍ ، ومِثْلُ ذَلِكَ (١٠) أفْعُلُ الذي لَيْسَ بقياسٍ ، ومِثْلُ ذَلِكَ إِن المُعْلِ بِهِ ما فُعِلَ بِهِ ما فَعْلِ في الجمعِ الى أفْعُلِ الذي لَيْسَ بقياسٍ ، ومِثْلُ ذَلِكَ إِن المُعْلَ بِهِ ما فُعِلَ بِهِ ما فَعْلِ أَنْ الأَسْلَ قَلْنُسُو ، فم صَارَ الى قَلْنُسٍ مصير أَذْلُو الى أَدْلُ . فُعِلَ بِهِ ما فُعِلَ أَنْ الأَسْلَ قَلْنُسُ ، فم صَارَ الى قَلْنُسٍ مصير أَدْلُو الى أَدْلُ .

وأمّا(٩٣) قَوْلُهم : أبوهُ وفُوهُ واتيانُهم بالواوِ مضموماً ما قَبْلَهُ ، فَلَبْسَ من هذا ، لأَجْلِ أَنَّ الواوَ لا يلزمُ كَمَاكانَ يَلزمُ في أَدْلو لَوْ لَمْ (٩٤) يُقْلَبُ ياءً . والذي حُكِمَ بِرَفْضِهِ هو اللازمُ ، وأوردَ البيتَ لأَجْلِ أَجْرٍ ، لأنَّ أَصْلَهُ أَجْرٍوكها ذكرناهُ (٩٥) ، وأعراسُ جَمْعُ عُرْسٍ ، والياءُ بهذهِ المنزلةِ فمتى لزمَ وقوعُهَا طرفاً بعدَ ضَمّةٍ في الاسمِ المتمكّنِ في قياسٍ

وروايته في المخصص واللسان « حول خيسته » وذكر اللسان رواية المقتصد أيضا ، وخيسة الأسد أجمته ، وأجر جاعة جرو ، واعراسه انائه ، والواحدة « عرس » وهي اللبؤة .

⁽٨٣) من ب و ج ، وهو الصواب. وفي الأصل «يود» تحريف.

⁽ ٨٤) ب ، ج : وهذه الصفة .

⁽ ٨٥) ج : مثل غزو : تحريف.

⁽٨٦) ج: الى التصريف.

⁽۸۷) ب: فهذه.

⁽ ۸۸) ج: فعلاً . تحریف.

⁽ ٨٩) ب ، ج : ومثلًا ذا .

⁽٩٠) ج: فالأصل.

⁽٩١) ب، ج: فأما.

⁽٩٢) سقطت دلوه في ج.

⁽٩٣) ب، ج: كما ذكرنا.

غَيْرَ وحُولَتِ الضَّمَّةُ كسرةً. وذلكَ قولُكَ في جَمْع ظَيْ ، والأصلُ أظَيُّ كَأْكُلْبٍ ، نم لزمَ أسكانُ الياء كما لزمَ في القدير فأبْدَلْتَ من الضَّمَّةِ كسرةً فصارَ أظُي في التقدير فأبْدَلْتَ من الضَّمَّةِ كسرةً فصارَ أظْي (٩٤) فَجَرَى مَجْرَى القاضِي ، واذا كانتِ الضَّمَّةُ تُقَلَّبُ كسرةً ليصيرَ الواوُ ياءً ، كان أن يُعْمَلَ (٩٥) ذلكَ مع الياء نَفْسِهَا لِتَبْقَى وتَسْلَمَ من اعتراضِ الضَّمَّةِ عليها أوْلَى ، وذلكَ (٩٥) أَنَّهَا لا تقرُّ ساكنةً ظاهرةً بعدَ الضَّمَّةِ ولكنْ تصيرُ واواً كمُوقنٍ ومُوسٍ .

وأمّا الألِفُ فليسَ وُقُوعُها بعدَ الضَّمَّةِ من الممكنِ فيقالُ: انَّ قياساً يؤدي اليهِ يُرْفَضُ أَوْلا يُرْفَضُ . (٩٧)

⁽ ٩٤) ج : ظي : تحريف .

⁽ ٩٠) ب ، ج : أن يفعل .

⁽٩٦) ج: ذلك.

⁽٩٧) سقطت ﴿ أُولَا يَرْفَضُ ﴾ في ب و ج

قالَ الشَّيْخُ أبو عليِّ :

« بابٌ من اعرابِ الفِعْل: (١)

الأفعالُ على ضَرْبَيْنِ : مَعرَبٌ ومبنيٌ ، فالمعربُ ماكانَ مُضَارِعاً للاسم والمُضَارِعُ ماكانَ في أوّلهِ همزةٌ أو نونٌ أو تاءٌ أو ياءٌ ، وذلكَ نحو أفْعَلُ أنا ، ونَفْعَلُ نَحْنُ ، وَتَفْعَلُ أنْتَ او هي ، ويَفْعَلُ هُو ، واعرابُهُ على ثلاثةِ أوْجُهِ (٢) رَفْعٌ ونَصْبٌ وجَزْمٌ ، فالرَّفْعُ خاصةً يكونُ فيها لما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِن وُقُوعِهَا موقعَ الأساءِ ، وأمّا النّصْبُ فيها فبالحروفِ الناصِبةِ لَهَا . وهي انْ ولَنْ وكي واذاً ، وذلك (٣) نحولن يقومَ زيدٌ ، وأمرك أنْ تذهبَ وجنتك (٤) كي تُعْطِيني ، ويقولُ القائِلُ : أنا أرْءَى حَقَّكَ ، فأقولُ لَهُ (٥) : اذاً أكْرِمَكَ ، ويَنتصِبُ أيضاً بَعْدَ حتى ، واللّامُ في قولِكَ : (١) سِرْتُ حتى أَدْخُلَهَا وما كُنْتُ لأضْرِبَكَ ، وبَعْدَ الفاءِ في جوابِ النّفي (٧) وما أشْبَهَ ذَلِكَ (٨) ممّا كَانَ غيرَ واجبٍ في نحوِ ما جنتيني فأكرمَك ، وبعد الواوِ في نحوِ لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبنَ .

والجزمُ فيها بحروفِ الجزمِ (١) وهي : لَمْ ، ولَمَّا ، ولا في النَّهْيِ واللاَّمُ // في الأَمْرِ ، وذَلكَ نحوَ لمْ يَذْهَبْ عَبْدُ اللهِ ، ولمَّا يَقُمْ زَيْدٌ ، ولا تَضْرِبْ أُحداً ، ولَيَذْهَبْ

⁽١) ط: باب اعراب الأفغال

⁽٢) ط: ثلاثة أضرب

⁽٣) ط: ذلك

⁽٤) ب : وجثت

^(🍎) ج : فتقول له

⁽٦) ط: في (نحو) قولك

 ⁽٧) ط: جواب النني (والاستفهام)
 (٨) ج، ط: وما أشبه.

⁽٩) ط: بالحروف الجازمة.

عَبْدُ اللهِ ، وَلَيْمُتَثَلِ الأَمْرُ(١٠) ، وحَرُوفُ الجَزاءِ(١١) نحوَ(١٢) أَنْ تَكْرَمْنِي أَكَرَمْكَ ، وان تُعْطِني أَعْطِكِ . »

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلم أنَّ بيانَ المُضَارِعةِ واستحقاقَ هذا النّوعِ الاعرابَ بها قد تقدّم وعرَّفتُكَ أيضاً أنَّ الذي يعملُ وجوهَ الاعرابِ غيرُ الذي يوجبُهُ على الاطلاقِ ، لأنَّ المُوجِبَ هو المضارِعةُ ، وعاملُ الرّفعِ وقوعُهُ موقعَ الاسم ، وعاملُ النَّصْبِ لَنْ وأخواتُهُ ، وعاملُ النَّصْبِ لَنْ وأخواتُهُ ، وعاملُ البَخْرِم خَمْسَةٌ : لَمْ ، وَلمَّا ولا في الجَزْمِ لَمْ وأخواتُهُ . وحروفُ النصبِ أربعةٌ ، وحروفُ الجَزْم خَمْسَةٌ : لَمْ ، وَلمَّا ولا في النّهي ، ولامُ الأمْرِ ، وإنْ التي يُجازَى بِهَا ، وفي جميع ذلك كلامٌ طويلٌ يأتي في النّهي ، ولا فائدةً في ذِكْرِهِ هنا غيرُ التَّكْريرِ ، وما ذكرةُ الشَّيْخُ أبو علي كافٍ في هذا الموضع ، اذ يُعْلَمُ بهِ كيف تكونُ صورةُ النَّصْبِ والجَزْمِ ومَا عَامِلُهُمَا .

وبَعْد ، فانَّ الجزمَ في الفعلِ نظيرُ الجَّرِ في الاسم ، ولا يكونُ الجُرُّ في الأفعالِ وَلا الجزمُ في الأساء ، وأمَّا (١٣) تخصيصُ الجَزمِ بالفعلِ فلأَجلِ أنَّهُ اسقاطٌ وتخفيفٌ ، والفعلُ أَثْقَلُ منَ الاسم . أَلا تَرَى أَنَّهم لم يَصُوغُوا فِعْلاً خُماسياً كما صَاغُوا الاسمَ نحوَ سَفَرْ جَلِ (١٤) وصَهْصَلِقِ (١٥) ولا شبهه في أنَّ التخفيفَ بالأثقلِ أَشْبَهُ منهُ بالأَخفَّ .

وَوَجُهُ آخُرُ وهو أَنَّ الاعرابَ في الفعلِ (١٦) فَرْعٌ على الاعرابِ في الاسمِ فَنَقَصَ عنهُ بأَنْ اقتصرَ على حركتَيْنِ ، وجُعِلَ الوجهُ الثّالثُ منهُ السكونَ ، ليكونَ أضعفَ من اعرابِ (١٧) الاسمِ جرياً على القياسِ في حطِّ الفروعِ عن الأصولِ .

⁽١٠) ب، ج، ط: وليتمثل وذلك و الأمر.

⁽١١) ب ، ج ، ط : وحرف الجزاء.

⁽١٢) ط: «وهو» نحو

⁽١٣) ب،ج: أما.

⁽١٤) ب، ج: كسفرجل.

⁽١٥) في اللسان (صهصلتي) ٧٦/١٧: صَوْتٌ صَهْصَلِقٌ أي شديد، ورجل صهصلِقُ الصوتِ شديده وامرأةٌ صَهْصَلِقٌ وصَهْصَلَقٌ شديدة الصوتِ صَخَابة ومنهم من قيّدَ فقال: الصَهْصَلِقُ العَجوزُ الصَّخَابة.

⁽١٦) زيادة في ج بعد قوله وفي الفعل، وهي وأي أُولى، ولا معنى لها.

⁽١٧) ب، ج: من الاعراب تحريف.

وأيضاً فلو أَدْخَلَ الجزمَ على الأساء لم يَخْلُ من أَمرَينُ : أحدُهُما : أنْ يحذِفَ واحدٌ من الحركةِ والتّنوينِ، والثاني : أن يحذِفَهُمَا (١٨) جميعاً ، فلا يجوزُ حَذْفُهُما ، لأنَّ الجزمَ لا يُحْذَفُ لهُ شيئانِ ، ألا تَرَى أنَّ أَحَداً لا يقولُ : لم يَضْر، في [لَمْ](١٩) يَضْرب ، واذا لم(٢٠) يَجُزْ ذلكَ بَقِيَ أَنْ تَحْذِفَ أَحدَهُمَا، فلو حَذَفْتَ واحداً من الحَرَكَةِ والتّنوين لم يَجُزُ الأَنْكَ لو حَذَفْتَ التنوينَ لم يَجُزْ، لأنَّ في حَذْفِهِ نَقْضاً للغَرَضِ اذ هو زيادة(٢١) جاءتْ لمعنيُّ ، والجَزْمُ لا تَسْقُطُ لهُ الزياداتُ الكائِنَةُ لمعنى ، وإنما يُحْذَفُ لَهُ ما يكونُ منَ الكَلِمَةِ كَالْحَرَكَةِ التي لا [تَسْتَقَلُّ](٢٢) بنَفْسِهَا في لَمْ يَضْرِبْ ، ومَا يَقُومُ مقامَها نحو النَّونِ في يضربانِ ونحوَ الواو الذي هو لامَّ في يَغْزُو ، ولو جَازَ(٢٣) أن تُحُذَفَ للجَزْم زيادةٌ كائنةٌ لِمَعْنيّ لُوجَبَ أَنْ يُحذَفَ الضَّميرُ نحوَ الألفِ من يَضْرِبانِ، وذلكَ لاَ يُؤْثِرُهُ عاقِلٌ، لأنَّهُ فِعْلٌ](٢٤) كلا فِعْلِ ، واذا بطلَ حذفُ التنوين بقي (٢٥) أن تُحْذَفَ الحركةُ ، ولو حُذِفَتْ لَم يَسلمُ السُّكُونُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ نَحَوَ حَكُم لُو أَسكنْتَ الحرفَ الأخيرَ منهُ كالمم الالتَّقي ساكنانِ: أحدُهُمَا الحرفُ المسكِّنُّ، والثاني: التَّنوينُ، فكنت تُحوَّجُ الى التزامِ ما فرزتَ منهُ ، فلمَّا لم يُمْكِنْ حَذْفُ أحدِهِمَا تُركَ الجزمُ ، ولم يتكلفُ أَنْ تُحْذَفَ حركةً وتُعَادَ أخْرَى لأنَّ (٢١) ذلكَ فِعْلٌ كلا فِعْلٌ ، وحكى الشَّيْخُ أبو الحسين // أنَّ الشَّيْخُ أبا عليِّ كانَ يُنْشِدُ في هذا الموضع قولَ الشَّاعِر:

/٢٦/ رأى الأمر يُفْضي الى آخرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلا (٢٧)

⁽١٨) ج: أن تحذف.

⁽ ۱۹) من ب و ج. أولى.

⁽٢٠) ج: وأذ لم.

⁽۲۱) ج: زيادات، تحريف.

⁽ ٢٧) من ج. وهو الصواب. وفي الأصل وتستثقل ، تحريف.

⁽۲۳) ب، ج: فلو جاز

⁽ ٢٤) من ب و ج . الصواب .

⁽ ۲۵) نني . تصحيف .

⁽٢٦) في الأصل وولأن، سهو.

⁽ ۲۷) يتمثل النحاة عادة بهذا البيت حين يكون من نتائج الأمر الذي يُقْدَمُ عليه كذا وكذا ، وأن هذه النتائج تؤدي بدورها الى أخرى فيكون من الأوفق جعل آخرة الأمر أوله ، لأن الأمور ستؤول اليها .

فَانْ قُلْتَ : انَّ من الأسماءِ مالا يكونُ فيه تنوينٌ (٢٨) كبابِ مالا يَنْصَرِفُ فهلا جازَ أن يدخلَهُ الجزمُ فَتُحذَفَ لهُ الحركةُ اذ لا يلتني ساكنانِ ، أَلا تَرَى [أن] (٢٩) نحوَ أحمدَ لو أسكنتَ آخرَهُ لم يكُنْ فيه اجتماعُ ساكنيْنِ ، فالجوابُ من وَجْهَيْنِ :

أحدُهُما : أن أصلَ الأسهاء التّمكُّنُ والتنوينُ وذلك هو الأكثرُ ، فَلَمّا امتنعَ الجَزْمُ في الأصلِ والاكثرِ تَبِعهُ الفرعُ والأقل (٣٠).

والثاني : أن كثيراً من الأسهاء في هذا الباب يكونُ ما قبلَ الحرفِ الأخيرِ منهُ ساكناً نحوَ سُعادَ ، فلو حُذِفَ الحركةُ للجزمِ لكانَ الجمعُ بين السَّاكنيْنِ (٣١) حاصلاً في الأدراج ، وهذا الاحتجاجُ يَصْلُحُ في كلِ شيء . لأنَّهُ يُقَالُ أن منَ الأسهاء نحوَ فَعْل وغيرِ ذلك مما قبلَ آخِرِهِ ساكنٌ ، فلو حُذِفَ الحركةُ مَن نحوِ زيدٍ وكتاب ، لوجبَ الجَمْعُ بينَ ثلاثةِ أحرُف سَوَاكنَ ، وذلكَ مِمّا لا يكونُ في كلام العرب ، اذ الألفُ ساكنٌ والباءُ اذا حُذِفَت (٣١) حَركتُهُ كانَ كذلكَ والتّنوينُ ساكنٌ أيضاً ، فلو التمستَ حرفَ الحركةِ دَعَتْكَ الضرورةُ الى العودِ اليها ، وذلكَ فِعْلٌ لاعْرِقَ لَهُ في الحِكْمةِ .

وقد أورده ابن جني ثلاث مرات في الخصائص على حالات من هذا النوع قال في واحدة منها مراح الله على التغيير على فان أنت غيّرت صرت الى مراجعة مثل ما هربت منه ، فاذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة ، ولا تتكلف عناء ولا مشقة . وأنشدنا أبو على – رحمه الله – غير دفعة بينا مبني معناه على هذا » . ثم أنشد البيت . وقال ابن يعيش (١٩٩٥ – ١٦٠) : « فان صُغَر ما هو على حرفين ثما لا أصل له أو مالا يعرف أصله نحو من وكم وان التي للجزاء فجميع ذلك اذا سمى به ثم صغريتم بالياء فيقال مُنّى وكُمّى ، لأنَّ أكثر المحذوفات من الياء والواو نحو أب وأخ ترجع في التصغير الى الياء فلم كانت تؤول الى الياء ، جلوا الزائد ياءً من أول أمره » ثم أنشد البيت .

وقد أنشده عبدالقاهر أيضا في وضع مشابه حين علل عدم دخول الجزم على الأسهاء. والبيت غير منسوب فها رأيت من المصادر

وانظر الخصائص ٩/١ و ٣١/٣ و ١٧٠ ، وابن يعيش ١٣٠/٥ ، والأشباه والنظائر ٢٧٧/١ .

⁽ ۲۸) ب، ج: فيه التنوين.

⁽٢٩) من ب و ج. الصواب.

⁽٣٠) ج: والأول. تحريف.

⁽٣١) ب،ج: بين ساكنين.

⁽٣٢) ج: اذا حذف.

ولما خُصَّ الفعلُ بالجزمِ لِمَا ذَكَوْنَا لَم يَكُنْ ادخالُ الجَرِّ عليهِ ، لأنَّ الاعرابَ لا يكونُ على أَدبعةِ أنحاءَ في الاسمِ الذي هو الأصْلُ ، فأنْ لا يكونَ ذلكَ ، (٣٣) في الفعلِ الذي اعرابُهُ مُجْتَلَبٌ (٣٤) للمُضَارِعَةِ أولى وأجْدَرُ.

هذا "كاف في مَنْع الفعلِ الجَرَّ ، وأَصْحَابُنَا يُبَيِّنُونَ فَسَادَ دَحُولِ الجِرِّ في الفعلِ ويقصدونَ بذلك المبالغة في الآبانة ، وعِلَلُ ذلك كثيرة ، فأقربُها أن الفعلَ خَبْر ، والخبرُ لا يكونُ الا نكرة ، ألا تَرى (٣٦)أنّه اذا وُجِدَ في الكلام تعلقت به الفائدة ، فاذا قُلْت : ضَرَبَ زيدٌ عمراً يومَ الجُمُعَةِ أمامَ بَكْر ، لَم يُسْتَفَدْ من جميع ذلك شيءٌ غيرَ ضَرَبَ ، لأنَّ هذهِ الأشياءَ معلومة ، وانّها الذي لا يُعْلَمُ التباسُ الفِعْلِ بِها . وحقيقةُ التَّنكيرِ أنْ يكونَ الشيء مَجْهُولاً فلو كانَ للفِعْلِ حَظَّ في التّخصُص والتعري عن التنكيرِ وجبَ أنْ لا يستفادَ ، لأنَّ المعلوم لا يُفَادُ وانّها توجدُ الفائدةُ (٣٧) في غيرِ المعلوم ، واذا ثَبَتَ هذا استحالَ الجَرُّ في الفعلِ (٣٨) ، لأنَّهُ لا يكونُ الا بالاضَافَةِ .

والاضافة على ضَرْبَيْنِ : اضافة بمَعْنَى اللام كقولك : غلام زَيْدٍ ، واضافة بمعنى مِنْ ، كقولك : خاتَم فِضَة . فالإضافة اللامية قد أفادت صفة (٣٩) تعريفا ، ألا تَرَى أنَّ قولك : غلام ، يصلح لكل واحدٍ من أمَّتِه ، فاذا أضَفْت فقلت : غلام رَجُلٍ ، أفادت بواحدٍ وصارَ بحيث تضع اليدَ عليه ، وان أضفت الى نكرة فقلت : غلام رَجُلٍ ، أفادت تخصيصا من حيث يدُلُ على أنّه ليسَ غلام امرأة ، وكذا الإضافة الكائنة بِمعْنَى مِنْ تُفيد تَخْصِيصا ، ألا تركى أنَّ قولك : خاتم فضة ليسَ بمنزلة قولك : خاتم ، لأنَّ الإضافة تقصره على نوع واحدٍ ، فلما كان الجرُّ بالإضافة وكانت الم غير لائقة بالفعل من حيث أنَّ الفعل أذا لم يَكُنْ في نَفْسِهِ تَخَصَّصُ كانَ من تخصيصِ غيرِهِ أَبْعَدَ ، تُرِكَ الجَرُّ في الفعل من الفعل .

⁽ ٣٣) ج : كذلك .

⁽ ٣٤) ج : مختلف ، تحريف .

⁽۳۵) ب: فهذا .

⁽٣٦) سقطت ﴿ أَلَا تَرَى ﴿ فِي جِ .

⁽٣٧) ب، ج: وأنما توجه الفائدة.

⁽٣٨) ج: في الاسم. سهو.

⁽٣٩) سقطت «صفة» في ب و ج.

وقد أُضِيفَ أساءُ الزَّمانِ الى الأَفْعَالِ عَو قَوْلِهِمْ : جِثْتُكَ حِينَ خَرَجَ زَيْدٌ ، وذلك لِما بِينَ النَّمانِ وبين الفعل من التناسُبِ الشديدِ . أَلَا تَرَى أَنَّ الفِعْلَ يَدُلُ على الزمانِ ، ولأَجْلِ اختلافِهِ صيغَ أَمْلِتُهُ كَما بَيْنَا قَبْلُ ، وهذهِ الجملُ تكونُ في موضع جَرٍ ، لأَنَهم تأولوا فيها المصدر فقولُك : زَمَنُ خَرَجَ زِيدٌ ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : زَمَنُ خَرُوج زَيْدٍ . ثُمَّ ان تأولوا فيها المصدر فقولُك : زَمَنُ خَرَج زِيدٌ ، بِمَنْزِلَةٍ قَوْلِكَ : زَمَنُ خَرُوج وَيْدٍ . ثُمَّ ان دلك ليسَ شيئاً يخصُّ الفعلَ ، فانَّ أساء الزمانِ تُضَافُ الى الجملةِ من المُبْتَدا والخبر على هذا التأويلِ فيقالُ : جِئْتُكَ زَمَن الخليفةِ عبدِ الملكِ ، بمعنى (٤٠٠) زَمَن خلافةِ عبدِ الملكِ ، بمعنى (٤٠٠) وأَنْ خلافة عبدِ الملكِ ، بمعنى (٤٠٠) وأَنْ خلافة عبدِ الملكِ ، ولم يَجُزُ أَنْ تُدْخلَ حَروفَ الجرعلى الأَفعلُ الى مفعولِ (٤٢٠) ، فاذا قُلْتَ : بزيدٍ ، أوصلَهُ الباءُ الى زَيْدٍ وأَوْقَعَهُ عليهِ ، وكذا ذَهَبْتُ الى زَيْدِ وعَمْرُو ، فيجبُ دخولُ حرفِ الجرّ أَنْ تُوفِي الفعلُ لا يكونُ مَفْعُولاً صَحيحاً نَحوَ زَيْدٍ وعَمْرُو ، فيجبُ دخولُ حرفِ الجرّ من شَأْنِهَا المنا الفعلَ على الاسم ، واذاكانَ الجَرُّ باضافةِ اسم الى اسم نحو غُلام زَيدٍ وخاتَم الوجّهَيْنِ في الفعلَ على السم نحو ما ذَكَرْنَا من بزَيدٍ وإلى عمرو ، وأستحال كلُّ واحدٍ من الوجّهَيْنِ في الفعلِ لَمْ يُكُنْ فيهِ الجَرُّ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« فَانْ تَنْيَتَ الفَاعَلَ فِي الفِعْلِ المضارعِ المرفوعِ الْحَقْتَ لعلامةِ (٤٠) التَّثْنِيَةِ أَلِفاً وللرَّفْعِ (٤٠) نَوْناً مكسورةً ، وذلك (٤٦) هما يَضْرِبانِ ، وَيَذْهبانِ ، فانْ جَمَعْتَهُ فِي الفعلِ اللَّفْعِ فِي المُوعِ ، أَلَحْقَتَ الجمعَ (٤٠) واواً لِعلامةِ الرَّفْعِ نُوناً مفتوحةً وذلك نَحَوهُمُ

⁽ ٤٠) ج : بمترلة .

⁽٤١) ب، ج: لأجل أنها جاءت

⁽٤٢) ب، ج: الى مفعوله.

⁽٤٣-٤٣) ساقط في ب، ج بسبب انتقال النظر.

⁽٤٤) ج: العلامة. تحريف.

⁽٤٥) ط: و (العلامة) الرفع

⁽٤٦) ط: وذلك «نحو»

⁽٧٤) ج: للجنع ِ

يَضْرِبُونَ ويَذْهَبُونَ ، فانْ كانَ هذا الفعلُ لمخاطبِ (١٨) مؤنَّثِ [الحقت لعلامةِ التأنيثِ] (٤٩) مؤنَّدُ مفتوحةً فَقُلْتَ : أنتِ التأنيثِ] (٤٩) نُوناً مفتوحةً فَقُلْتَ : أنتِ تذهبينَ يا هَذِهِ » .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِر:

اعلم أنَّ قَوْلَهُ : « فإنْ ثنَّيتَ الفاعِلَ في الفعل المُضَارع » معناه أنْ تقولَ : زَيْدٌ يَضْرِبُ ، فيكونُ ضميرُ زَيْدٍ المستكنُّ في يضربُ فاعلَ الفعلَ . فاذا أرَدْتَ أن يكونَ الضَّميرُ للاثنين ، ألحقتَ الألِفَ فقلْتَ : الزيدانِ يَضْربانِ ، ولم يَقُلُ : فانْ ثَنَيتَ الفِعْلَ ، لأَجْلِ أَنَّ الفعلَ لا يُثنَّى ولا يُجْمَعُ أَلا تَرَى أَنَّهُ ليسَ هَا هُنَا يَفْعَلُ ويَفْعَلُ فتجمعُ بينهما فتقولُ : يَفْعَلانِ ، كما أنَّ ها هنا زَيْداً وزَيْداً تَضُمُّ أحدَمُها الى الآخر فتقولُ : الزَّيدانِ ، لأجْل أنَّ الفعلَ جنْسٌ ، فاذا قُلْتَ ۚ زَيْدٌ يَضْرِبُ ، استغرقَ جميعَ أنواع الضَّرْبِ ولَمْ يَجُزْ أَنْ يكونَ دالاً على نوع واحد من الفعل، واذا (٥١) كانَ مُسْتَغْرِقاً للجنسِ كانَ امْرُهُ (٧٥) واحداً جمعتَ الفاعِلَ أو أَفْرَدَنْهُ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تقولُ : يَضْرِبُ الزيدونَ ، ويَضْرِبُ الناسُ ، وَيموتُ الخَلْقُ ، فيكونُ ذلك مُشْتَمِلاً على فِعْلِ كلّ واحدٍ ، ولا يكونُ مثلَ رَجُل وفَرَسٍ ، لأنَّكَ اذا قُلْتَ : جاءني رَجُلُ ، لِم يَكُنْ مشتملاً على جميع ِ الجنسِ ، وانَّها يَدُلُ على واحدٍ من جِنْسِهِ مُبْهَمٍ . واذا كانَ الفِعلُ بهذهِ المنزلةِ // لم يُتَصَوَّرُ فيهِ التَّننيةُ والجمعُ ، لأنَّ حقيقةَ ذَلِكَ أَن تَضُمَّ شيئًا الى شيءِ كقولِكَ : زَيْدٌ والزيدانِ والزيدونَ ، واذا كَانَ قَوْلُكَ : يَضْرِبُ ، مُشْتَمِلاً على كَافَةِ أَنواعٍ هذا الفِعْلِ لم تَجِدْ شيئاً آخَر (٣٥ تَضُمُّهُ من جنسِهِ كها تَجدُ منْ جنسِ زَيْدٍ واحداً ٥٣) آخَرَ تقرنُهُ اليه. فَلِهِذِا قَالَ : فَانْ ثُنيتَ الفَاعِلَ، ولم يقل : فَانْ ثُنَيتَ (٥٤) الفِعْلَ كما تقولُ : انْ

⁽٤٨) ج: المخاطب. تحريف.

⁽٤٩) منَّ ب و ج : وهو أبين . وفي الأصل : الحقته ياء ..

⁽٥٠) من ب،ج. أبين.

⁽١٥) ب، ج: فاذا.

⁽٥٢) سقطت وأمره، في ج.

⁽٥٣ - ٣٠) ساقط في ب و ج يسبب انتقال النظر.

⁽ ٤٠) ج: بينت. تصحيف.

أَنْيَتَ (١٥) الاسمَ. وهكذا قال صاحبُ الكِتابِ (٥٥) ولو كانَ يجوزُ أَنْ يقالَ : الْ يَفْعُلانِ تَثْنَيةٌ لَوْيدِ يَفْعُلانِ تَثْنَيةٌ لَوْيدِ وَلَكَ : الرّيدانِ تَثْنَيةٌ لَوْيدِ وَزَيْدٍ ، لِحَازَ أَن يقالَ : يضربانِ زَيْدٌ (٥٥) اذا أَرَدْتَ فِعْلَةَ الضّربِ مَرّتيْنِ ، وذلك بيّنُ الفَسَادِ لِمَا ذَكَرْنَا من قولِكَ : ضَرَبَ (٨٥) ويَضْرِبُ يشْتَمِلُ على كلّ (٥٩) نَوْع من أنواع من جنسِهِ ، فاذا قُلْتَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، كانَ الظاهِرُ أَنَّهُ فعلَ كلَّ نَوْعٍ من أنواع الضّربِ ، وإنما يُعْلَمُ أَنّه فعلَ نوعاً دونَ نوع كالضربِ بالسيفِ دونَ الضربِ بالخشبِ والضربِ الشديدِ دونَ الضربِ الخفيفِ ، ومرّةً واحدةً دونَ مَرّتَيْنَ ، بدلالةِ الحالِ وَتَنْبِهِ عَلَيْهِ (٢٠) نَحْوَ أَن تقولَ : ضَرَبَ ضَرْباً شَديداً ، أو ضَرْبَةً واحدةً دونَ جَمِيعِهَا . واحدةً [لأنّ] (٢١) ، الفعلَ يكونُ مقتضياً لواحدٍ من هذهِ الأنواع دونَ جَمِيعِهَا .

وَبَعْدُ ، فَانَّ الأَلْفَ فِي يَفْعَلَانِ اذَا قُلْتَ : الزيدانِ يَفْعَلَانِ ، اسمٌ قَاثِمٌ مَقَامَ الزيدانِ كَانَ الأَصْلُ أَنْ يُقَالَ : الزيدانِ يَضْرِبُ الزيدانِ ، وهذانِ [الرجلان] (٢٦) يَضْرِبُ الرَّجُلانِ ، الا أَنَّهِم تَركوا ذلكَ لأَمْرِينِ :

أحدُهُمَا : الاختصارُ (٦٣)، وهو أنَّ قُوْلَكَ : الزيدانِ يَضْرِبُ الزَّيدانِ ، وأخواكَ قامَ أخواكَ عانَ أخواكَ ، فيهِ تَكْرِيرُ واطالَةً ، واذا قُلْتَ : الزِّيدانِ يَضْرِبانِ ، وأخواكَ قَامَا ، كانَ مُخْتَصَرًا .

⁽ ٥٠) قال سيبويه في ج ١/ص ٥ : « واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال علامةً للفاعلين لحقها ألف ونون ، ولم تكن الألف حرف الاعراب ، لأنك لم ترد أن تشني يفعل هذا البناء فتضم اليه يَفْعَلا آخر ، ولكنك انما الحقته هذا علامة للفاعلين ولم تكن منونة ولا تلزمها الحركة ، لأنه يدركها الجزم والسكون فيكون الألف حرف الاعراب والآخر كالتنوين . فلما كان على حال يفعل في الواحد غير حال الاسم وفي التثنية لم تكن بمنزلته ، فجعلوا اعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامة الرفع كما كان الواحد منع حرف الاعراب .

⁽٥٦) سقطت «هذا» في ج.

⁽٥٧) ب، ج: زيد. سهو، لأن زيدا تبقى هنا فاعلا فهذا المثال على تصور تثنية الفعل في قوله: يضرب زيد.

⁽۵۸) ب، ج: يضرب.

⁽ **٥٩**) سقطت « كل » في ج .

⁽٦٠) ب،ج: أو تنبيه عليه

⁽٦١) من ب، ج: وفي الأصل «لا أن». تحريف.

⁽٦٢) من ب و ج. وهو أرجح. وفي الأصل «رجلان».

⁽٦٣) سقطت ۽ الاختصار؛ في ب و ج.

والنّاني : أنّه كان يَلْبَسُ ، أَلا تَرَى أنّكَ لو قُلْتَ : أخواكَ قامَ أخواكَ ، و رَجُلانِ ضَرَبَ الرَجُلانِ ، جازَ أن يُظنّ أن الثاني غير الأولِ ، وإذا كان الألف في قولك : الزيدانِ يضربانِ إسما كما أنّ الزيدانِ كذلك ، وليْسَ الألف هَا هُنَا بمنزلتهِ في تثنيةِ الاسمِ كقولك : زيدٌ وزَيْدَانِ ، لأنّ الألف في قولك : يضربانِ يَدُلُّ على الشيء نَفْسِهِ ، كَمَا أنّ الزيدانِ كذلك ، والألف في قولك : زيدانِ ورَجُلانِ ، يَدُلُّ على تثنيةِ الشيء فقط . كَمَا أنّ التاء في ضَرَبَتْ (١٤٠) هِنْدٌ ، تَدُلُّ على تأنيثِ العَيْنِ . وشبّهَ صاحبُ الكتاب (١٥٠) الألف في يَضْربانِ اذا قلت : الزيدانِ يضربانِ بالنّاء (١٦٠) في قلت : وذَلِك (١٧٠) أنّ التاء تَدُلُّ على العينِ والتّثنيةِ .

وحُكُمُ الواو في يَضْرِبُونَ حكمُ الألفِ ، لأنّه ضميرٌ دالٌ على العَيْنِ المجموعةِ . ولا يُقْصَدُ بالعَيْنِ هَا هُنَا الشخصُ دونَ غيرهِ ، وانّها المقصودُ الشيءُ الذي عُلّقَ عليهِ الاسمُ (٦٨) ، فلا فَصْلَ بينَ أَنْ تقولَ : الزيدانِ يَحْسُنَانِ ، وبينَ أَنْ تقولَ : الفِقْهُ والأدبُ يَحْسُنَانِ ، وبينَ أَنْ تقولَ : الفِقْهُ والأدبُ يَحْسُنَانِ ، في أَنَّ الألفَ يَدُلُّ على الشيءِ المُثَنَّى .

واعلمْ أنَّ منَ العَرَبِ مَنْ يلحقُ هذهِ الحروفَ قَبْلَ الفاعلِ نَحْوَ يَضْرِبَانِ الزَّيدانِ ، ويَجْعلُ الألفَ (١٩) علامةً للتَّثنيةِ كما جَعَلَ التاءَ (٧٠) في ضَرَبَتْ هِنْدٌ ، عَلامةً // للتأنيثِ ، والعَلَمُ في ذلكَ قولُهُمْ : أَكَلُونِي البراغيثُ (٧١) ، وذلكَ أنَّهُ بمنزلةِ يَضْرِبونَ الزيدونَ في لحاقِ الواوِ الفعلَ قَبْلَ الاسمِ الظاهرِ . وعلى ذلكَ قولُ الشَّاعرِ .

⁽ ٦٤) ج : في « قولك » .

⁽ ٦٠) قال سيبويه في ج ١/ص ٥ : « ولم يكونوا ليحذفوا الألف (يقصد في مثل يضربان) لأنها علامة الأضهار والتثنية في قول من قال أكلوني البراغيث ، وبمنزلة التاء في قُلت وقالت ، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد.

⁽ ٩٩) ج : فالته . تحريف .

⁽٦٧) ب ، ج : وذاك

⁽ ٦٨) ب ، ج : علق الاسم عليه .

⁽ ٦٩) ب ، ج : يجعل الألف.

⁽٧٠) ب، ج : كما جعلوا الته.

⁽ ٧١) هذه لغة بعض العرب . وقيل أنهم طي وقيل هم أزد شنؤة ، وقيل هم بنو الحارث بن كعب . وقد وردت هذه اللغة في كتب الحديث كثيرا اذ جاء في قول وائل بن حجر في سجود النبي ﷺ : « نحو قوله : يخرجن

/٢٧/ يَلُومُونَنِي فِي آشْتِراءِ النَّخِيلِ أَهْلِي وَكُلَّهُمُ أَلُّومُ (٢٧)

فأهْلِي مرفوعٌ بيلومُونَنِي ، والواوُ فيهِ دليلٌ على [أنَّ] (٧٣) الفاعِلَ بَعْدَهُ بِحموعٌ ، وصَاحِبُ الكتابِ (٤٤) يُشَبِّهُ هذا بالتاءِ في قالتْ ، والأوّلَ بالتاءِ في قلتُ (٤٠) وغَرَضُهُ أنَّ الألِفَ والواوَ في قولِكَ : الزّيدانِ عنى العينِ كما أنَّ التاء في قُلْتُ كذلك ، وأنّها في قولِك : يضربانِ الزّيدانِ ، ويضربونَ الزّيدونَ حرفانِ أنَّ التاء في قُلْتُ كذلك ، وأنّها في قولِك : يضربانِ الزّيدانِ ، ويضربونَ الزّيدونَ حرفانِ يدلّانِ على معنى في الاسم ، كما أن التاء في قولِك : قالتْ هِنْدٌ ، يدل على التأنيثِ في الفاعلِ ، ولا يَدُلُ على العَنْنِ ، كيف وهو مذكورٌ أعني الفاعلَ كالزّيدانِ (٢٦) في قولِك : يضربانِ الزيدانِ ، بعدَ الفِعْلِ ، فلا فصلَ بَيْنَ هَذَا (٧٧) وبَيْنَ أَنْ تقولَ : يضربُ الزيدانِ

العواتق وذوات الخدور (انظر الحديث وتخريحه في المعجم المفهرس لألفاظ الأحاديث النبوية لونسنك (عتق ١٣٧/٤ . ومثل هذا أيضا قوله عليه السلام : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل (المرجع السابق (عقب) ٢٩٠/٤ .

وفي هذه اللغة للنحاة قولان : قوم يقولون : هذه حروف دالة على حال الفاعل من كونه مثنى أو بجموعا . وقسوم يقولون : انه لغة لقوم من العرب وقد وردت بكثرة ولذلك لا يلزم تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع اذا أسند لواحد منها .

وقد مال عبد القاهر للرأي الأول وعلل له ، وهو أيضا رأى صاحب الكتاب الذي اعتبر هذه الحروف بمثابة التاء في قالت وقلت . أنظر سيبويه ٩/١

(٧٧) نسب هذا البيت لأحيحة بن الجلاح كما نسب الى أمية بن أبي الصلت . فقد نسب للأول في شرح شواهد ابن عقيل المغنى ش ٩١ ج ٧٨٣/٢ ونسب لأمية في شرح التصريح على التوضيح ٢٧٥/١ وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ٨٩ ، والدرر اللوامع ١٤٣/١ (قال : ونسبه صاحب التصريح لأمية ولعله أمية بن أبي الصلت) .

وهو غير منسوب في توجيه اعراب أبيات ١٤٨ ، والأمالي الشجرية ١٣٣/١ وابن يعيش ٨٧/٣ و ٧/٧ ، ومغنى اللبيب ش ٩٩٥ ج ٢ جي ٣٦٥ ، والشواهد الكبرى للميني ٤٦٠/٣ ، وهمع الهوامع ١٦٠/١ ، وشرح الأشموني ١٨٠٠/٢ وروايته في ابن يعيش «فكلهم يعذلُ » وذكر أن بعدّه :

وأهمال السندي بساع يلحونه كما لُحي البسسائسسع الأوّل (٧٣) من ب و ج. وهي ساقطة من الأصل سهوا.

⁽۷٤) أنظر هامش ۲ ص ۱۱۵.

⁽٧٥) ب: والأول والثاني قلت. تحريف.

[.] (٧٦) «كالزيدون» في ب و ج ، على الاعراب لا على الحكاية كما في الأصل.

⁽٧٧) ج: من هذا. تحريف.

في أنَّ الفاعِلَ هو الاسمُ الظاهرُ . واذا قُلْتَ : الزَّيدانِ يَضْرِبَانِ ، كان الفاعِلُ (٧٨) الضميرَ كما أَنَّهُ (٧٩) في قُلْتُ ، كذلِكَ .

فان قُلْتَ : كيفَ قَالَ الشَّيخُ أبو علي : فانْ ثَنَيتَ (^^) الفاعِلَ في الفعلِ وجمعتَهُ ، مع أنَّ الألِفَ في قولكَ : الزيدانِ يضرَّ بانِ ، حرفٌ واحدٌ جُعِلَ أسماً للتثنيَةِ ، كما أنَّ نسوةً اسمٌ وُضِعَ لجمع المرأةِ ، وقولُهُ : ان ثنيت (^^) يَقْضِي (^\^) أن تَضُمَّ شبئا الى شيء ، كقولك : زيدٌ وزَيدَانِ .

فالجوابُ أنَّ النحويينَ أنَّما يمتنِعونَ من تسميةِ نَحْوِ رَجُلٍ ونِسوةٍ جَمْعاً مَخَافَةَ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ يُظَنَّ رَجُلاً مثلُ رَجُل ورجالٍ في كُونهِ جمع تكسير عارياً من أحكام الواحد، وفي (٨٢) نسوةٍ أنَّهُ جَمْعٌ، وأَن الواحد متروكٌ، فيقولونَ : "أنَّهُ اسمٌ وُضِعَ للجَمْعِ دلالةً على أن حُكَمة حُكْمُ المفردِ. وذلك الحُكْمُ أنّهُ يُصَغَرُ على لَفْظِهِ فيقالُ : رُجَيلٌ ونُسَيَّةٌ فأمّا كُونُهُ جَمْعاً في المَعْنَى فِمِمّا لا يُشَكُّ فيهِ . (٨٣)

وكذا يقولون في أنْتًا : انّهُ صِيغَةٌ مقتضيةٌ للتثنيةِ ، لئلا يُتَوهَّمَ أَنَهُ جاءَ على أنْتَ ، كَمَا كَانَ الزيدانِ على زَيْدٍ وزَيْدٍ ، وليعلم أنّهُ وُضِعَ للمُخَاطبينَ في أوّلِ حالِهِ فصارَ في حُكْم المفردِ ، وذلك الحكمُ امتناعُهُ من أنْ يَدْخُلهُ التنكيرُ كمَا يَدْخُلُ الاسمَ اذا ثُنِّيَ على حدِّ هذا زيدٌ ، وذلك رَيْدٌ ، حتى يلزمَ أنْ يُعَرَّفَ فيقالُ : الأنتَما ، مَثلاً . كَمَا يُقَالُ الزَّيدانِ . ولَيْسَ الامتناعُ من جهةِ المعنى لأَجْلِ أنَّ التثنيةَ المعنويةَ موجودةٌ في انْتَمَا بِغَيْرِ شُبُهَةٍ (١٩٠) ، فلو قِيلَ : فانْ ثَنَيْتَ (١٩٥) المخاطب قُلْتَ : أنتُما ، كانَ أسدً قولٍ ، وكذلك (٢٥) قولُهُ : فان ثَنَيْتَ الفاعِلَ في الفِعْلِ ، صَحِيعٌ ، لأنَّهُ يَقصدُ المَعْنَى دُونَ وكذلك (٢٥) قولُهُ : فان ثَنَيْتَ الفاعِلَ في الفِعْلِ ، صَحِيعٌ ، لأنَّهُ يَقصدُ المَعْنَى دُونَ

⁽ ۷۸) ب ، ج : الفعل . تحریف

⁽٧٩) ج: كما أن التاء.

⁽٨٠) ج: فان بينت. تصحيف.

⁽۸۱) ب، ج: يقتضي.

⁽۸۲) ب: في. سهو.

⁽٨٣) ب: فا لاشك فيه، ج: فها لا شك فيه.

⁽ ٨٤) ب ، ج : لغير شبهة .

⁽ ٨٥) ج : بأن ثنينا .

⁽٨٦) ب، ج: فكذلك.

اللفظ ، كَيْفَ ولا لَفْظ لضميرِ الواحدِ في قولِكَ : زَيْدٌ يَضْرِبُ ، فَيُتوهَّمُ أَنَّهُ أَرادَ أَنْ يَضُمَّ لَفْظاً الى لَفْظ ، كما يجوزُ أَن يُتَوَهَّمَ في أَنْتُما أَنَّهُ جاءَ على أَنْتَ وأَنْتَ ، وهَكَذَا قالَ صاحِبُ الكتابِ (٨٧). فقولُهُ : انْ ثَنَّيْتَ (٨٨) الفاعِلَ في الفِعْلِ ، بمنزلةِ أن تقولَ : فانْ أَرَدْتَ أَنْ يكونَ الضميرُ لاثنَيْنِ ، وهَذَا صَحِيحٌ .

وأما الباء في أنْتِ تَفْعَلِينَ ، فضميرُ المرأةِ المُخَاطَبَةِ كالنّاءِ // في فَعَلْتِ ، والنّونُ في هذهِ الأمثلةِ الخمسةِ التي هي يَفْعَلانِ ويَفْعَلُونَ وتَفْعَلانِ وتَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ إِبازاءِ] (١٩٠ الرّفْعَ في قولِكَ : تَفْعَلُ ، واذا قِيلَ : أنَّ النونَ اعرابٌ ، فالمقصودُ أنهُ يختصُّ بحالِ الرّفْع ، [لا أنَّ] (١٩٠ الحرفَ يكونُ اعراباً ، ولوجازَ ذلكَ لجازَ أنْ يكونَ في كلِّ مَوْضِعِ الرّفْع ، والله أنَّ على ما تقدّمَ في الحركاتِ من أنَّ اختصاصَ الضَّمَّةِ بقولِكَ : جاءَني أيْدٌ ، هو الإعرابُ لا الضَّمَّةُ نَفْسُهَا ، ومَعْنَى الاختصاصِ أنّها لا تَثْبَتُ في قولِكَ : رَبْدٌ ، هو الإعرابُ لا الضَّمَّةُ نَفْسُهَا ، ومَعْنَى الاختصاصِ أنّها لا تَثْبَتُ في قولِكَ : لَمْ رَأْتُ زَيْدًا ، فكذلِكَ اختصاصُ النّونِ في يَفْعَلانِ ، اعرابُ لاَنّهُ يَسْقُطُ في قولِكَ : لَمْ يَقْعَلا .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« أَ فَانْ أَلْحَقْتَ الفعلَ حرفاً جازماً أو نَاصِباً أَ حَذَفْتَ هذهِ النَّونَاتِ فَقُلْتَ : لَمْ
 تَفْعَلا ، وَلَنْ تَفْعَلا (١٢) ، وَلَمْ تَفْعَلُوا ، ولَنْ تَفْعَلُوا ، ولَمْ تَفْعَلِي ، ولَنْ تَفْعَلِي يا امرأةٌ » .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القاهر:

اعلمْ أَنَّ النُّونَدَ اذا كَانَ بازاءِ الرَّفْعَةِ وجبَ أَنْ يَسْقُطَ سُقُوطَهَا . فَكَمَا لا تقولُ : لَمْ يَضْرِبُ وَلَنْ يَضْرِبُ وَلَنْ يَضْرِبُ مَ فَتُثْبِتُ الضَّمَّةَ معَ الناصبِ والجازم كذلك لا تقولُ : لَمْ يَفْعَلانِ وَلَنْ يَضْرِبُ وَلَنْ يَضْعِبُ النَّونَ البَّقَ ، وقالَ النحويونَ : انَ النَّصْبَ تبع الجزمَ (٩٤) في وَلَنْ يَفْعَلان (٩٣) ، بِلْ تُسْقِطِ النَّونَ البَّقَ ، وقالَ النحويونَ : انَ النَّصْبَ تبع الجزمَ (٩٤) في

⁽ ۸۷): انظر سيبويه ج ۲/*ص* ه .

⁽ ٨٨) ج : ان بنيت . تصحيف .

⁽ ٨٩) من ب ، وهو الصواب. وفي الأصل ؛ بالزاء ؛ ، وفي ج : ، بأن ، . وكلاهما تحريف

⁽٩٠) من ب و ج. وهو الصواب. وفي الأصل « لأن ». تحريف.

⁽ ٩١ – ٩١) بدله في ط : فانْ أَلْحِقَ حرفاً ناصِباً أو جَازِماً .

⁽٩٢) ب، ج: لا تفعلا ولَن تفعلا.

⁽٩٣) ب ، ج : لم يفعلان و « لا » لن يفعلا .

⁽ ٩٤) ب ، ج : مع الجزم . تحريف .

الأفعالِ كما تَبَعَ الحِرَّ في الأسهاء (٥٠) في قولِك : رأيتُ مسلمين ، ومردتُ بمسلمين ، ومقصودُهُمْ أنَّ حالَ النّصبِ مساويةٌ لحالِ الجزمِ في الحَدْفِ ، وتَعَرَّى الفعلِ من حرف يقومُ مقامَ النَّصْبَةِ في لَنْ يَفْعَلَ ، كَمَا كَانَ النُّونُ بازاءِ الرَّفْعَةِ ، لأَنَّه (٢٠)كَانَ يجبُ أنْ يُقَالَ : لَنْ يَفْعَلانِ ، ثُمَّ حُذِفَ لاتباعِ النَّصْبِ الجزمَ ، كيفَ وقد نصّوا على أنَّ النُّونَ علامةٌ للرفع ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ : انّهُ عَلامةٌ للنَّصْبِ (٧٧) وأما تَشْبِيهُهُم لقولِك : لَمْ يَفْعَلا وَلَنْ يَفْعَلا ، فَقَدْ يَظُنُ مَنْ لا خبرةَ لَهُ أنَّ الأصلَ أنْ يُقالَ : لَنْ يفعلانِ ، الإعرابِ في اللفظِ فاعرفهُ ، فَقَدْ يَظُنُ مَنْ لا خبرةَ لَهُ أنَّ الأصلَ أنْ يُقالَ : لَنْ يفعلانِ ، الله الله أنَّهُ حُذِفَ لمتابعةِ الجزمِ وذلك سَاقِطٌ .

وَخُصَّ الجزمُ باتباعِهِ ايّاه ولم يتبع الرَّفْعَ فيقال : لَنْ يَفْعَلانِ ويَفْعَلانِ لأَجلِ أَنَّ الجُومَ الجُومَ عُتَصٌ بالأَفْعالِ ، والمختصُّ أَوْلَى بأنْ لِكُونَ متبوعاً .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليِّ :

« فَانْ كَانَ [الفعلُ] (١٠٠ الجاعةِ مؤنَّثُ قُلْتُ : أَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ ، وَلَمْ تَفْعَلْنَ (١٩٠) وهُنَّ يَفْعَلْنَ ، وَلَمْ يَفْعَلْنَ (١٠٠ افَتُثْبِتُ (١٠٠) هذهِ النَّونَ في الرفع والنصب والجزم (١٠٢) ولم تُحْذَفْ ، لأَنَّها علامةُ جَمْع وليستُ بدلالةِ الرفع (١٠٣) كالنونِ التي تقدَّمَ ذِكْرُهَا » .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلم أنَّ المُضَارِعَ اذاكانَ فَاعِلُهُ صَميرَ جاعةٍ مؤنَّثٍ كانَ مبنّياً مَعَهُ [فَيَفْعَلْنَ] (١٠٠)

⁽٩٠) ب، ج: الجزم مع الأساء. تحريف.

⁽٩٦) ب،ج: لا أنه. تحريف.

⁽٩٧) ب ، ج: علم للنصب.

⁽٩٨) من ب،ج: ط. أبين.

⁽ ٩٩) ج : ولم تفعلين . تحريف ، ط : ولم تفعلن ه ولن تفعلن » .

⁽ ۱۰۰) ط : وأن يفعلن .

⁽١٠١) ج: فثبتت.

⁽١٠٢) ط : في (حالة) الرفع والجزم والندسب

⁽١٠٣) ب ۽ ج: بدلالة للرفع.

⁽١٠٤) من ب، ج: وهو الصواب، وفي الأصل و فيعلن، تحريف.

مبني مع النُّونِ كما أنَّ الماضي كذلك وهو فَعَلْنَ . ولم يَكُنْ فيهِ النُّونُ الكائنةُ في الأمثلةِ الخمسةِ ، لأنَّهُ مبني والنُّونُ عَلَمُ اعرابِ (١٠٠) فَكَمَا لا تقولُ : ضَرَبونَ ، لأنَّ مثالَ الماضي مبني كذلك لا يُأْتَى (١٠٦) بالنُّونِ الاعرابيةِ في يَفْعَلنَ ، ويكونُ اللفظُ واحداً في الأحوالِ الثلاثِ ، تقولُ : هُنَّ يَفْعَلْنَ ، ولَنْ يَفْعَلْنَ ، ولَمْ يَفْعَلْنَ ، فلا تُغَبُّرُ ، كما أنَّكَ تقولُ : كَمْ رَجُلاً جَاءكَ ، وكمْ رَجُلاً ضَرَبْتَ ؟ وبِكمْ رَجُلاً مَرَرْتَ ؟ // فيكونُ كَمْ على صورةٍ واحدةٍ في الأحوالِ الثّلاثةِ لأجْلِ البناءِ .

وأما النّونُ فنَ المحالِ أن (١٠٧) يُظنَّ جوازُ سقوطِهِ في الجَزْمِ ، لأنّهُ ضميرٌ لجمعِ المؤنثِ (١٠٨) بازاءِ الواوِ في تَضْرِبُونَ (١٠٨) لجمع المذكرِ ، فكمَا تقولُ : لَمْ يَضْرِبُوا ، فلا يكون للجزم سبيلٌ على الواوِ ، اذ من أبينِ المُحالِ أنْ يحذف الفاعلُ للجزم ، كذلك لا يُحذَف نونُ يَفْعَلْنَ لأجلِهِ . وسببُ بناءِ يَفْعَلْنَ أَنّهم شَبّهُوهُ بالماضِي نحو فَعَلْنَ ، فكما أنَّ يُحدِف نونُ ينعَلْنَ فيكونُ هذا مبنيًا ، واذ جازَ أنْ يُشبّهَ الفعلُ بالاسم فيعربُ ، مع أنَّ الأصلَ (١٠٩) الاعرابُ للاسم ، كانَ أنْ يجوزَ تشبيهُ الفعلِ بالفعلِ في البناءِ مع أنَّ (١٠٩) أصلَ الفعلِ البناءُ أولى ، وهذا هُو قولُ صاحبِ الكتابِ . (١١٠)

وَوَجْهُ آخُرُ وَهُوَ أَنَّ الفَعَلَ أَصِلُهُ البناءُ واعرِبَ لِمَا عَرَفْتُ مِن الْمُشَابَهَةِ فَلَمّا كَانَ كذلك بَنَوْهُ فِي بَعْضِ الأحوالِ لِيدلَّ على أَنَّ الأصلَ البناءُ(١١١)كما صَحْحُوا القَوَدَ والحَركَةَ تنبيها على أَنَّ أصلَ نحوِ بَابٍ ودارٍ: بَوَبُ ودَوَرٌ، وعلى هذا (١١١) يَجْرِي كثيرٌ من كلامِهمْ.

⁽١٠٥) ج: علم الاعراب.

⁽١٠٩) ب: لأ تُأْتِي.

⁽١٠٧)سقطت وأن، في ج.

⁽١٠٨ – ١٠٨) بدله في ب: • بالواو في يضربون • وفي ج: • بان في يضربون • . تحريف .

⁽١٠٩) ب ، ج : مع ما أن الأصل.

⁽ ١١٠) قال سَبِيويه ج ١ / ص ٣ : ٣ .. وكانت في (أي فَعَلَنَ) وفَعَلَ شيئا واحدا من نَفْعَلُ اذ جاز لهم فيها الاعراب حين ضارعت الأسهاء وليست بأسهاء ذلك قولك : هُنَّ يَفْعَلُنَ ، وَلَنْ يَفْعَلُنَ ، وَلَنْ يَفْعَلُنَ ، وَلَنْ يَفْعَلُنَ ، وَلَنْ يَفْعَلُنَ ، وَلَمْ النون لأنّها نون جمع ولا تحذف لأنها علامة اضهار وجمع في قول من قال . أكلوني البراغيث فالنون هاهنا في يفعلُنَ بمنزلتها في فَعَلْنَ ، وفُعِلَ بلام يَفْعَلُ مَا فعِل بلام فَعَلَ لما ذكرت لك ولانتها قي قَلْنَ ، وفُعِلَ بلام يَفْعَلُ ما فعِل بلام فَعَلَ لما ذكرت لك ولانتها قي يفعلُنَ على الفتحة في قولك : هَلْ تَفْعَلُ مَا .

⁽١١١) أصل البناء. سهو.

⁽۱۱۲)ج: على هذا. سهو.

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« واذا كانَ آخُرُ الفعلِ ياءً أو واواً (١١٣) أو ألفاً نحوَ يَغْزُو ويَرْمِي ويَخْشَى ، فانَّ هذهِ الحروفَ كُلَّها تثبتُ ساكنةً في الرَّفْع ، وتُحْذَفُ كُلُّهَا في الجزم نحوَلَمْ يَخْشَ ، ولَمْ يَغْز ، ولم يَرْم . وتحرَّكُ الياءُ والواوُ (١١٤) في النَّصْبِ بالفَتْحَة . تقولُ : (١١٥) لَنْ يَدْعُو زَيْدٌ ، ولَنْ يَرْمِي عَمْرُو، والألفُ في النَّصْبِ تبقى على سُكُونِهَا (١١٦) نحوَ لَنْ يَخْشَى ، فيكون لفظُ النَّصْبِ كَلَفْظِ الرَّفْع » . (١١٧)

قالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ.

اعلم أنَّ الباءَ والواوَ (١١٨) في يَغْزُو ويَرْمِي أَسْكِنَا في حالِ الرَّفْعِ اسْتِثْقَالاً للضَّمَّةِ فيها ، وحُرِكا في حالِ النَّصْبِ نَحْوَلَنْ يَغْزُو وَلَنْ يَرْمِي لخفّةِ الفَتْحَةِ ، وحُلِفا للجزمِ فقيل : لم يَغْزُ ، ولَمْ يَرْم ، لأنَّ الجَزْمَ صادَفَهُما ساكنَيْنِ فلم يَكُنْ بُدُّ من حَذْفِهِما ، اذْ لو فقيل : لم يَخْشَى : لم يَخْشَى ، لأنَّ الألفَ شَبَا لكانَ الرفعُ والجزمُ واحداً في اللفظ ، وكذا قيل في يَخْشَى : لم يَخْشَى ، لأنَّ الألفَ ساكنةُ أيضاً ، وكانَ ذلكَ (١١٩) في الألفِ أوجب ، لأنَّهُ لا يتحرَّكُ البَّنَة ، وكلّا كانَ أبْعَدَ من الحركةِ كانَ أقربَ من الحذفِ ، لأنَّ سببَ الحذفِ السُّكونُ ، والجزمُ اذا صادف حركةً حَذَفها نحوَلَمْ يَخْرُ ، ولنْ (١٢٠) لَمْ يصادفْهَا حُذِف الحرفُ نَحُولَمْ يَغْرُ ، ولَمْ يَرْم ، ولم يَخْشَ . فأمّا يَضْرِبانِ فانّا حُذِف النّونُ مع حَركتِهِ لأجلِ أنَّ (١٢١) الحركة فيه عارضة لالتقاءِ السَّكنَيْنِ هي والألِفُ وكذَا في يَضْرِبونَ فهي بمنزلةِ الواوِ في يَغْزُو في عَرْفَهَا لَا المَاكِنَةِ الواوِ في يَغْزُو في وَكُونَهَا (١٢٢) عالمَاتُهُ .

(١١٣) ط: واوا أو ياء.

(١١٤) ط: وتتحرك الواو والياء.

(١١٥) ط: نحو.

(١١٦) ط: والألف تبقى في النصب على سكونها.

(١١٧) زيادة في ب وج بعد قوله وكلفظ الرفع » ونصبها : « والمبني من الأفعال على ضربين : مبني على الفتح ، وهو أ مات الله على ضربين : مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَا التَّكِينِ ، معه حسمُ أُمثلة الأم للمخاطب ! . وهم في ط

جميع أمثلة الماضِي ، نحو ذَهَبَ وسَمِعَ ومبني على السُّكونِ ، وهو جميعُ أمثلةِ الأمرِ للمخاطبِ ، وهي في ط أيضا . ولم أثبتها في المتن ، لأن عبد القاهر كم يتَحدث عنها في كلامه بعد ذلك .

(١١٨) ج: الواو والياء.

رُ ١١٩) سقطت « ذلك » في ج .

(١٢٠) ج: فان.

. (١٢١) سقطت «ان» في ج

. (۱۲۲) من ب و ج. في الأصلِ اكونه. تحريف. وجَرَتْ هذهِ الحروفُ الثلاثةُ مَجْرَى الحركاتِ وسَقَطَتْ سُقُوطَهَا ، لأنَّ الحركاتِ أبعاضُ للحروفِ. وعَكْسُ هذا اجراؤُهُمْ الحَرَكَةَ مَجْرَى الحَرْفِ في قَدَم وَجَمَزَى (١٢٣) على ما يُبيَّنُ في مَوْضِعِهِ.

وأما الألفُ في لَنْ يَخْشَى فلم يمكنْ (١٧٤) أَن يُغْصَلَ بينَ حالِ الرفع والنَّصْبِ فيهِ ، لأَنَّ الأَلفَ ساكنةً لا تَخْتَمِلُ الحركة كما يَحْتَملُهَا الواوُ والياءُ ، وأمكنَ أَن يُفْصَلَ بين حالِ الرَّفْعِ وحالِ الجزمِ لأن الجزم حذف والحذفُ مُسْتَطَاعٌ (١٢٠) في الأَلِفِ .

(١٢٣) ب ، ج : وجرى . تحريف . وفي اللسان (جمز) ١٨٨/٧ : جَمَرَ الانسانُ البعيرَ والدابةَ يَجْيِزُ جَمْزًاً وجَمَزَى وهو عدو دون الحُضْر وفوق العَنَقَ » ثم ذكر عن الأصمَعي أنَّ ما جاء على بابه مثل بَشكَى ومَرَطى لا يكون الا من صفة الناقة دون الجمل .

(۱۲٤) ج : فلم يتمكن .

(١٧٥) ج: مستطا. تحريف.

(ا قالَ الشَّيخُ أبو عليِّ ا):

« بابُ التَّثنيةِ والجَمْعِ »

الاسمُ المُثنَّى لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ؟) مرفوعاً أو مَنْصُوباً أو مَجْرُوراً ، فانْ كانَ مَرْفُوعاً لحقَّتُه أَلفٌ ونونٌ نحو رَجُلانِ وفَرَسَانِ وشَجَرَتَانِ وحَجَرانِ وضَرْبَتانِ . وان كانَ بحروراً أو منصوباً لحقته بدل الألف ياءٌ نحو مَرَرْتُ برجلَيْنِ ، ورَأَيْتُ رَجُلَيْنِ ، والنّونُ(٣) مكسورةٌ وما قَبْلَ الألف والياءِ مفتوحٌ » .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلم أنَّ التثنيةَ والجَمْعَ يُقْصَدُ بِهِمَا الاختصارُ والايجازُ. فكانَ الأصْلُ أن يقالَ : جاءني زَيْدُ وزَيْدٌ الا أَنَّهِمَ رأوا ذَلِكَ يطولُ اذا كانَ التَّنيةُ يَتْبَعُهَا الجَمْعُ ، فكانَ يَجِبُ أَنْ يُقالَ زَيْدٌ وزَيْدٌ وزَيْدٌ الى ما يطولُ جِدّاً ، فقالُوا : الزّيدانِ والزّيْدُونَ ، فَجَعَلُوا الألِفَ والواوَ عَوضاً [عن] (4) ضَمَّ الاسمِ الى الاسمِ فحصلَ المَعْنَى مع اختصارِ اللفظِ . وقريبٌ من هَذَا ما حُكِيَ من أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ (٥ رضوانُ اللهِ عَلَيْهِ ٥) قِيلَ لَهُ بَعْدَ وفاقِ أبي بَكْرِ الصَّدِيقِ (١ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ١) يا خَليفةَ خَلِيفَةِ رَسُولِ اللهِ ، فقالَ : هَذَا أمرٌ يطولُ ،

⁽۱-۱) ورد في ب و ج قوله : «باب التثنية والجمع . »

⁽٢-٢) بدله في ب و ج و ط : لا يخلو الأسم المثنى من أن يكون.

⁽٣) ط: فالنون.

⁽٤) من ب و ج. أولى. وفي الأصل « من »

⁽ه - ه) غير مثبت في ب.

⁽ ٦ - ٦) غير مثبت في ج.

أَنْتُمْ المؤمنونَ ونَحْنُ أمراؤكُمْ (٧) فَخُوطِبَ بأمير المؤمنينَ ، وانما اختارَ ذلِكَ كراهيةَ التكريرِ ، اذكانَ يَجِبُ أَن يُقَالَ بَعْدَهُ : يا خليفة خليفة خليفة رسولِ الله الى مالا نهاية لَهُ ، كَمَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ : زَيْدٌ وزَيْدٌ ، فالمُتَجَنَّبُ هو التكريرُ في الموضِعَيْنِ . وقد يَجِيءُ ذلكَ في الشَّعْرِ كَقَولهِ : (٨)

/٢٨/ كَــأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَـا والفَكِّ فِـارةَ مِسْكِ ذُبِحَتْ فِي سُكِّ (١٠)

كَانَ الظَاهِرُ أَنْ يَقُولَ كَأَنَّ بِينَ فَكَنَّهَا ، الا أَنَّه عَدَلَ الى التكريرِ لأَجَلِ الشَّعْرِ وَحَسَّنَ ذَلَكَ أَنَّ أَحَدَهُمَا مُضَافً ، والثّاني فيهِ الألِفُ واللّامُ ، لو قال : كَأَنَّ بَيْنَ فَكُهَا وَفَكُهَا ، كَانَ أَحَدَهُمَا مُضَافً ، وَالثّاني فيهِ الألِفُ واللّامُ ، لو قال : كَأَنَّ بَيْنَ فَكُهَا وَفَكُها ، كَانَ أَقْبِحَ ، وَقَدْ يُقَالُ ذلكَ اذا قُصِدَ التكثيرُ كَمَا يُحْكَى (١٠) مِنْ أَنَّ الشَّاعِرَ الحَرْمَازِي (١٠) لمَا مَدَحَ الحَكَمَ بْنَ المُنْذِر (١٢) بقَوْلِهِ :

 ⁽٧) في تاريخ الحامل لابن الأثير ٣٤/٣: « وهو (أي الخليفةُ عمر رضي الله عنه) أول من دُعي بأمير المؤمنين ،
 وذلك أنه لما ولي قالوا له: يا خليفة خليفة رسول الله . فقال عمر : هذا أمر يطول كلما جاء خليفة قالوا يا خليفة خليفة رسول الله ، بل أنتم المؤمنون وأنا أميركم ، فسمي أمير المؤمنين » .

⁽٨) بدل «كقوله» في ب: «كما قال الشاعر».

⁽٩) هذا الرجز في زيادات ديوان رؤبة (وهي أبيات منقولة من نسخ وكتب مطبوعة). رقم ١٩٢ ص ١٩٩ و ونسب البيتان لمنظور بن مرثد الأسدي في جمهرة اللغة (سكك) ١٩٥٨ ، وذكر أنها ينسبان أيضا لأبي نُخيَّلَة (وهو أبو نحيلة الراجز واسمه حزن بن زائدة بن لقيط يرجع نسبه لتميم . انظر المؤتلف والمختلف ١٩٣) ، وقد نسبا لمنظور بن مرثد أيضا في تهذيب اصلاح المنطق ١٠٠١ ، واللسان مواد : (ذبح) ٣٦٣/٣ و (زكك) ٢٣٢٠/١ ، ووردا أيضا في (خشا) ٢٥١/١٨ » دون نسبة » ونسبا لمنظور أيضا في الخزانة ٣٤٣/٣ وما بعدها .

وهما غير منسوبين في اصلاح المنطق ۷ ، ومعجم البلدان ۱۵۰/۳ ، وابن يعيش ۱۳۸/۶ ، ۱۹۸۸ ، ۹۱/۸ ، وشرح درة الغواص ٦٩ ، والتاج (برك) ۱۰۸/۷ و (سكك) ۱٤٣/۸ و (فك) ۱۶۸/۸ . والسك ضرب من الطيب .

⁽١٠) ب،ج: كما حكى.

⁽١١) هو عبد الله بن الأعور أحد بني الحرماز بن مالك بن عمرو بن تميم الملقب بالكذاب الحرمازي . انظر « المؤتلف والمختلف ١٧٠ ه واللسان (سردي) ٣٣/١٢ » .

⁽١٢) هو أحد بني المنذر بن الجارود العبدي ، من عبد القيس بن أقصى بن دعمي ، ولم أجد ترجمة للحكم هذا ، ولكن الطبري ذكر في تاريخه عن احداث سنة ست ومائة أن عامل شرط البصرة أيام هشام هو مالك بن المنذر بن الجارود وبق حتى سنة تسع ومائة . أنظر تاريخ الطبري ٣٩/٧ وما بعدها .

/٢٩/ يَا حَكَمَ بِنَ المُنْذِرِ بِنَ الجَارُودِ(١٣)

حَكَّمَهُ وقالَ : سَلْ مَا شِئْتَ فَقَالَ : مَائَةُ دِرْهَم ، فَقَالَ الحَكُم : لَكَ مَائَةٌ وَمَائَةٌ وَمَائَةٌ .

وبَعْدُ ، فهذا يتعلّقُ (١٤) بهِ فَصْلانِ. الأوّلُ : أن يُقالَ : لماذا جُعِلَ الاعرابُ بالحروفِ(١٥ على خَلافِ ما هُوَ في الأسهاءِ الستة وهِيَ أبوهُ وأباهُ وأبيهِ ، وفُوهُ وحَمُوهُ وَهَنوهُ ١٠٠٠ ، والثّاني : أنْ يُقالَ : ما منزلةُ هذهِ الحروفِ منَ الكَلِمَةِ ؟ .

الفصلُ الأولُ :

اعلم أنَّ الحركاتِ ثلاثٌ فلما قُصِدَ الفَصْلُ بينَ التثنيةِ والمفردِ جُعِلَ اختلافُ الحروفِ اللهُ عِمْلُ اللهُ عَمْلُ كُلُّ واحدٍ من هذهِ الحروفِ اللهُ مقامَ ما يُجَانِسُهُ منَ الحَرَكةِ كَمَا فُعِلَ ذلكَ (١٧) في أبوهُ وأباهُ وأبيهِ ، فلم يَقْدروا على ذلكَ اذْ لو جَعَلوا الواوَ علامةً للرَّفْعِ والألفَ للنصبِ والياءَ للجرِّ لم يبقَ للجمع شيءٌ . فلما كانَ كذلكَ قَصَدُوا أَنْ يَجْعَلُوا للرفع في كلِّ واحدٍ من التثنيةِ والجمع حَرْفاً مخصوصاً ويَشْرِكُوا بينَ الجرِّ في حرفٍ فَجَعلُوا الألفَ علامةً للرَّفْعِ في التثنيةِ ، والواوَ في الجمع فقالوا : بينَ الجرِّ في حرفٍ فَجَعلُوا الألفَ علامةً للرَّفْعِ في التثنيةِ ، والواوَ في الجمع فقالوا : مُسْلِمانِ ومُسْلِمونَ ، ثم جَعلوا الجَرَّ بالياءِ في كلِّ واحدٍ منها ، وفَرَقُوا بَيْنَهُمَا بأن كَسَرُوا ما

⁽ ١٣) قائله الكذاب الحرمازي (هامش ٣) وقد نسب لرؤبة في القسم الثاني من ديوانه (أبيات مفردات مسوبة اليه وللعجاج) ق ٢٤ ص ١٧٧ وجاء بعده :

أنْتَ الجَوادُ بنُ الجَوَادِ المَحْمُودُ

وقد رد العيني (٢١٠/٤) هذه النسبة وأكد نسبته لرجل من بني الحرماز. وورد بهذه النسبة أيضا في سببويه والشنتمري ٣٦٣/١ ، وله وللكذاب الحرمازي في المادة نفسها من اللسان ٢٣/١٦ ، وله ولرجل من بني الحارث في شرح التصريح ١٦٩/٢ . والبيت غير منسوب في المقتضب ٢٣/٢ ، الكامل للمبرد ٢٦٣ ، وابن يعيش ٧/٥ .

⁽١٤) ب،ج: فان هذا يتعلق.

⁽١٥ – ١٥) ساقط في ب،ج: كما لم يذكر عبدالقاهر أخاه وذا مال وهي من الأسهاء الستة (١٦ – ١٦) ساقط في ب،ع ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٧) كما فعل في ذلك . سهو.

قبلَ الياءِ في الجَمْعِ وفتحوهُ في التّثنيةِ فَقَالُوا : مسلمينَ ، ومَرَرْتُ بمسلمينَ [ثم أتبعوا النّصبَ الجوّ فقالُوا : رأَيْتُ مُسْلِمينَ ومَرَرْتُ بِمُسْلِمِينَ] (١٨) ، وانّا // جُعِلَ النصبُ تابعاً للجرّ دونَ الرّفع ، لأجلِ أنَّ بَيْنَ الجرّ والنصبِ من المناسبةِ ما ليسَ بَيْنَهُ وبينَ الرّفع . أَلَا للجرّ دونَ الرّفع ، لأجلّ والنصبِ فَضْلَةٌ في الككلام ، لأنّك تَقُولُ : مَرَرْتُ ، فلا تَفْتَقُرُ الى أنْ تقولَ : رَيْداً ، الى أنْ تقولَ : الى (١٩) البصرةِ ، كما تقولُ : ضَرَبْتُ ، فلا تَعْقا في الضّميرِ . فقلت : مَرَرْتُ ولو قُلْتَ : ضَرَبَ ، ولم تَذْكُرُ المرفعِ عَلم يَجُزْ ، ولهذا اتفقا في الضّميرِ . فقلت : مَرَرْتُ بكما ، ورأيتُكُما ، وكذا البابُ ، فلمّا كانَ بينَ النصبِ والجرّ هذا النسبُ كانَ النّصبُ بمشاركةِ الجرّ أولى من الرّفع .

وانّها جَعَلْنَا الجَرَّ متبوعاً لأمرَيْنِ: أحدُهُمَا: أن الياءَ نظيرٌ للجَرِّ، فَلأَنْ تقولَ: ان أصلَهُ أن يكونَ للجرِّ وأنَّ النصبَ تابعُ، فتضعَ الحرفَ موضعَ الحركةِ التي تُجَانِسُهُ، أولى من أنْ تقولَ: انهُ للنَّصْبِ، والجرُّ تابعُ لَهُ، فتجعلَ الباءَ قائِماً مقامَ ما لا يجانِسُهُ من الحركةِ معَ الاستغناءِ عَنْهُ.

والثاني : أنّ الحرَّ محتصَّ بالأسهاء ، والنصب (٢٠) منتقلُّ الى الأفعالِ والمحتصَّ بالشيء أولَى بأن يكونَ متبوعاً من غيره ، وهذا مقصودْهُم (٢١) اذا قالوا : انَّ الجَزْمَ في الأفعالِ نظيرُ الجَرِّفي الأسهاء ، وذلك أن الجزمَ لمّا اختصَ بالفعلِ وكان من شأنه الحذفُ تبعهُ النَّصْبُ في ذلك فقيلَ : لم يَفْعَلا ولَنْ بَفْعَلا ، على ما فَسَرْتُ لَكَ . ويُوضِّحُ هذا أنَّ النصب لو تبع الرَّفْع لكان قد شايع ما هُو مِثْلُهُ في المرتبةِ من جهةِ الانتقالِ واذا تابع الحرَّ النصب لو تبع الرَّفْع لكان قد شايع ما هُو مِثْلُهُ في المرتبةِ من جهةِ الانتقالِ واذا تابع الجرَّ كان مشايعاً لما هو أفضلُ منه ، ولا شُبُهة في أن حقَّ المتبوع أنْ يكونَ أمكنَ في بابِهِ من التابع .

⁽١٨) ما بين العاضدتين من ب. والسياق يقتضي اثباته.

⁽١٩) ﴿ اللهُ مَكْرَرَةً فِي الأَصَلُ سَهُوا .

⁽٢٠) ب ، ج : والرفع . سهو ، لأن الحديث عن تبعية النصب للجر .

⁽٢١) ب ، ج : وهذا مقصدهم .

الفَصْلُ الثَّاني:

اعلم أنَّ الألِفَ في مسلمانِ ورجلانِ حرفُ اعرابٍ . وفيه دليلٌ على الاعرابِ فهو بمنزلةِ الدالِ المرفوعةِ (٢٧) من زَيْدٍ في قولِكَ : جاءَني زَيْدُ ، ولَيْسَ بمنزلةِ الدالِ على انفرادِهِ ، ولا بمنزلةِ الحركةِ على انفرادِها . أمّا الدليلُ على أنّهُ ليسَ بمنزلةِ الدالِ متجردا من الرُّفْعةِ فهو أنَّكَ تقولُ : جاءَني رَجُلانِ فتستفيدُ من الألِفِ الاعرابَ وليسَ كذلكَ الدالُ لانّهُ لو قيلَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، فَعُرِيٌّ من الحركةِ لم يُتَصوّرُ من نفسِ الدالِ الدالُ لانّهُ لو قيلَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، فَعُرِيٌّ من الحركةِ لم يُتَصوّرُ من نفسِ الدالِ العرابُ (٢٣) . وأمّا الدليلُ على أنّهُ ليسَ بمنزلةِ الحركةِ على انفرادِها فهو أنّكَ لو اسقطتَ (٢٤) الألفَ بطلَ معنى الاسم ولو أسقطتَ الحركة من دالِ زيدٍ فقلتَ : جاءني زَيْدٌ ، مُسَكَّناً ، لم يبطلِ الاسمُ وانما يزولُ الاعرابُ فقطُ ، واذا ثبتَ هذا علمتَ أنَّ الألفَ في رَجُلانِ بمنزلةِ الدالِ المرفوعةِ ، وليسَ بمنزلةِ الدالِ منفرداً (٢٥) عن الرُّفْعةِ (٢٢ولا بمنزلةِ الدالِ المرفوعةِ من زَيْدٍ ، والياءِ في بمسلمينَ بمنزلةِ الدالِ الجوررةِ في الأصل ، الا أنَّ النَّصْبَ تبعهُ .

وأما النّونُ في قولِكَ : مسلمانِ ومسلمونَ ، فَأَنّهُ عِوضٌ منَ الحَرَكَةِ والتّنوينِ ، وذلك (٢٧) أنَّ الألف في مسلمانِ حرفُ اعرابِ كالتاءِ في قائمةٍ . فكما أنَّ التّاءَ بكونُ لَهُ حركةٌ وتنوينٌ كما يكونُ للميم في مسلم واللّام في رجلٍ فلما مُنِعَ الألِفُ // الحركة والتّنوينَ جُعِلَ (٢٨) النَّونُ عوضاً منها ، لأنَّ الاسمَ اذا لم يُبْنَ لم يَجُزُ أن يُعَرَى (٢٩) من الحَركة والتّنوين .

والدليلُ على أنَّ الألفَ ليسَ فيهِ تقديرُ حركةٍ كما يكونُ في ألفِ عَصَا (٣٠)

⁽٢٢) ب ، ج : الدال المضمومة . وماني الأصل أولى لأن زيد معرب .

⁽۲۳) و اعراب و مکررة في ج. سهواً.

 ⁽ ۲٤) ج : لو سقطت . تحریف .

⁽ ٧٠) ج : منفردة .

⁽٢٦-٢٦) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ۲۷) ج: وذاك.

⁽ ٢٨) ب ، ج : ه كما ، جمل . سهو .

⁽ ٢٩) ج: أن يعدي. تحريف.

⁽٣٠) ج: في الألف عصا. سهو.

أنّك تقولُ: مَرَرْتُ بمسلمينَ، فلا تَقْلِبُ الياءَ أَلِفاً معْ انْفِتاحِ ما قَبْلَهَا، فلولا أنّه عارٍ من الحَركةِ (٣١) البَنّة لما صَحَّ كما لا يصحُّ الياءُ في يَرْمِي، اذا قُلْتَ: يُرْمَى اذا كانَ في تقديرِ الحركةِ ، فالياءُ في مسلمينَ بمنزلةِ الياءِ في البَيْعِ ، وقالَ صاحِبُ الكتابِ: انَّ الألف حرفُ اعرابٍ غيرُ متحركٍ ولا مُنَوْنِ (٣٢). قال الشيخ أبو الحسين: قَوْلُهُ غيرُ متحرّكٍ ، انما يُريدُ أنه ليسَ في تقديرِ الحركةِ كالفي عَصَا اذ كلُّ واحدٍ (٣٣) يعلم ضرورةً أن الألف ساكِنُ فليسَ يَقْصِدُ تعريف الضَّروراتِ ، وقولُهُ غيرُ منوّنٍ ، يعني بهِ أنَّ النونَ ليسَ بتنوينٍ تحرّكَ لالتقاءِ الساكنينِ هو والألفُ والدليلُ على ذلكَ أن النَّونَ لوكان تنويناً لوجبَ أنْ تقولَ: عَصَانِ . الساكنينِ هو والألفُ والدليلُ على ذلكَ أن النَّونَ لوكان تنويناً لوجبَ أنْ تقولَ: عَصَانِ .

فَانْ قَلْتَ : انّهم حَرَّكُوهُ لئلا يلتبسَ بالمفردِ . فالجوابُ أنه لوكانَ الأَمْرُ على ذلك وجبَ أَنْ يُحْذَفَ في الوقفِ فيقالُ : مُسْلِمًا (٣٤) ، ومُسْلِمُو، وفي حالِ الألِفِ واللامِ نحو المُسْلِما ، والمُسْلِمو ، وقريبٌ من هذا قولُ الفرّاءِ (٣٠٠) : انَّ النَّونَ في رجلانِ جاء للفصلِ بينَ الاسم المُثنَى والمفردِ المنصوبِ في رَأَيْتُ مُسْلِماً ، وقد دلّلنَا على سقوطِهِ ، وذكرنا أسئلةً يُعْتَرضُ بها على صاحبِ مَذْهَبِ صاحبِ الكتابِ ، والجوابُ على ذلك مستقصى في المُعْنى .

⁽٣١) ب ، ج: عن الحركة.

⁽٣٢) نص عبارة سيبويه (٤/١): واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منها حرف المد واللين وهو حرف الاعراب غير متحرك و ولا منون. يكون في الرفع ألفا ولم يكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية. حد التثنية ، ويكون في الجرياءً مفتوحا ما قبلها ، ولم يُكْسَرُ ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية . (٣٣) ج: كل أحد.

⁽ ٣٤) ج : مسلمان . سهو .

⁽ ٣٥) الفراء : (١٤٤ – ٢٠٧ هـ) : هو أبو زكريا يحيى بن زياد مولى بني أسد وله بالكوفة وأخذ عن الكسائي وغيره وكان على معرفة بأيام العرب وأخبارها وأسفارها . تقصى علم النحوحتى قيل : الفراء أمير المؤمنين في النحو . من تصانيفه : كتاب الحدود ، ومعاني القرآن ، والمذكر والمؤنث .

أنظر ترجمته في : مراتب النحويين ٨٦ – ٨٩، وأخبار النحويين البصريين ، وطبقات الزبيدي ١٤٣ – ١٤٦، والفهرست لابن النديم ٨٩ – ١٠٠، ونزهة الألباء ١٢٤، ومعجم الأدباء ٩٧٠، والفهرست لابن النديم ٢٣٠ – ١٠٠، والنجوم الزاهرة ١٨٥/٢، والبلغة في تاريخ أنمة اللغة ٢٨٨ – ١٠٨، ووفيات الأعيان ١٧٨/٩ - ١٩٨، والإعلام ١٧٨/٩ وأبو ٢٨٨ – ١٩٨، والاعلام ١٧٨/٩ وأبو زكريا الفراء، د . أحمد مكى الأنصاري .

فَانْ قُلْتَ : فَكَيْفَ زَعَمْتَ أَنَّ النَّونَ فِي رَجُلانِ عِوَضٌ * مَنَ الْحَرَكَةِ والتَّنوينِ مع قولكَ : انَّ الألفَ بمنزلةِ الدالِ المرفوعةِ ، وهَلْ يجوزُ أن يقومَ(٣٦) الشيءُ مقامَ الشيء ثُمَّ يُعَوَّضَ عنهُ مع ذلكَ ؟ فالجوابُ عن ذلكَ (٣٧) أَنَّا لم نَقُلْ : انَّ الألفَ في رَجُلانٍ بمَنزلةِ الدال ٢٨٠ والحركة على الاطلاق ، فانَّا قُلْنَا : انَّهُ بمنزلةِ الدالِ والرُّفْعَة ٣٨) وقولُنَا : الرفع ، لا يُرادُ بهِ جُنْسُ الحركةِ ، وانَّها يُقْصَدُ بذلكَ اختصاصُ الضَّمَّةِ ، فاذا – قُلْنَا : انَّ زيداً مرفوعٌ فالمعنى أنَّ فيهِ ضَمَّةً تختصُّ بحالٍ دونَ حالٍ ، فحقيقةُ الرَّفْع يَرْجعُ الى الاختصاصِ، فاذا قُلْنَا : انَّ الأَلِفَ بمنزلةِ الدالِ المرفوعَةِ فهوَ بمنزلةِ أن تقولَ : انَّهُ بمنزلةِ الدالِ وفيه اختصاصٌ بحالٍ دونَ حالٍ كالفاعليَّةِ في قولِكَ : جاءَني رَجُلانِ ، كما أنَّ الرَّفْعَةَ مَعْنَاها اختصاصُ الضَّمَّةِ بحالِ دونَ حالِ ، فالألفُ مُتَضَمِّنُ للاختصاصِ الذي يكونُ في الضَّمَّةِ في قولِكَ : جاءني رجلُّ . وذاك آنَّك تقولُ في حالِ الجّر : مَرَرْتُ برجلَيْن ، كما تقولُ : برجلِ ، والنُّونُ عِوضٌ من الحركةِ على الاطلاقِ ، فاذا قُلْتَ : جاءَني رجلانِ ، ورَأَيْتُ رَجُلَيْنَ ، ومَرَرْتُ برجُلَيْنِ لم تقدَّرْ أنَّ النُّونَ عوضٌ منَ الحركةِ المختلفةِ أَ، حتَّى كأنَّهُ في حالِ الرَّفْعِ عوضٌ عن الضَّمَّةِ ، وفي حالِ الجرِّ عن الكسرةِ ، وفي حالِ النَّصْبِ عن الفَتْحَةِ ، بَلْ هُوَعُوضٌ عن لفظِ الحركةِ على الجملةِ ، وليسَ كذلِكَ الأَلِفُ ، لأَنَّهُ بمنزلةِ الدالِ من زَيْدٍ واختصاصِ // الضَّمَّةِ فالنُّونُ عوضٌ من لَفْظٍ ، والألفُ دليلٌ على مَعْنَىً وهذا هو تلخيصُ ما حكاهُ الشَّيْخُ أبو الحسينِ عن الشَّيخِ أبي عليِّ ، لأنَّهُ قالَ : انَّهم لما عَوْضُوا الانقلابَ لم يَعْتَدُّوا بهِ اذ كانَ مَعْنَى لا لَفْظاً.

فالمقصودُ بهذا الكلام أنَّ الألفَ في رَجُلانِ حرف من نفسِ الكلمةِ كالدّالِ مِنْ زَيْدٍ ، الاّ أَنَّهم جَعَلُوا فيهِ اختلافاً كما كانَ في الحركاتِ . فجعلُوا [ثبات (٣٩٠)] الألفِ بمنزلةِ الرَّفْعِ ، وانقلابَها (٤٠٠) الى الياءِ بمنزلةِ النَّصْبِ أو الجرّ في قولِكَ : رَأَيْتُ مسلمينَ ،

^(*) من هذا الموضع يوجد سقط في نسخة ج وينشي فيا يقابله من الأصل في ص ١٣٠ الآتية عند قوله : « ليكون ألف مسلمان قد استوفى « وسأشير الى انتهائه .

⁽٣٦) ب: أن يقام.

⁽٣٧) سقطت وعن ذلك و في ب.

 ⁽ ٣٨ – ٣٨) بدله في ب: « والرفعة أي أن الضمة أعطيناها هذا الاسم ليفيد اختصاصهاالدلالة على الفاعلية ونحوها » .
 (٣٩) من ب . الصواب . وفي الأصل « بنات » . تحريف .

⁽٤٠) ب: وانقلابه.

ومَرَرْتُ بمسلمين (٤١) ، كَمَا قَالُوا : هَذَا أَحمدُ ، ورَأَيْتُ أَحْمَدَ ، ومَرَرْتُ بأحمدَ ، فَقَدْ نَقَلُوا الحَركة . والاسمُ المتمكّنُ يستحقُّ الحتلافاً بالحركة ، والاسمُ المتمكّنُ يستحقُّ الحتلافاً بالحركة ، وقَدْ حَصَلَ الاختلاف هاهُنَا وهو معنى ولم تَحصلِ الحركةُ التي هي لفظٌ ، فيجبُ أنّهُ يُعَوضَ عنها ليكونَ مسلمانِ بمنزلةِ مسلم في استيفائِهِ الاختلاف والحركة والتنوينَ ، فاعرِفْهُ فانّهُ من أسرارِ هذه الصناعةِ .

وَبَعْدُ ، فَالنَّونُ له حالتانِ : يكونُ في أحداهُمَا عوضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ وفي الثانيةِ عِوضاً عن الحركةِ وحُدَها .

فالحالُ الأولى قولُك : رجلانِ ومسلمانِ ومسلمون ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقولُ : مسلمٌ ، فتجدهُ مصاحباً (٤٠) للحركةِ والتنوينِ . واذا كانَ كذلك وجب أنْ يُجْعَلَ النُّونُ في هذهِ الحالِ عوضاً عنها جَميعاً]* ، ليكونَ ألفُ مسلمانِ قد أَسْتَوفَى ما يكونُ للميم في مُسْلِم . الحالِ عوضاً عنها جَميعاً]* ، ليكونَ ألفُ مسلمانِ قد أَسْتَوفَى ما يكونُ للميم في مُسْلِم اذ الألفُ حرفُ اعرابٍ وكائِنٌ من أَصْلِ الكلمةِ كالميم ، كما أنَّ التاء في قائمة حُكْمُها حكم لليم في قائمة من الاعراب والحركة حكم الميم في قائم من حيث أنها تستحقُّ ما يستحقُّهُ الميم من الاعراب والحركة والتنوين .

والحالُ الثانيةُ كقولِكَ في النّداءِ: يا رجلانِ ، النَّونُ عَوضٌ من الحركةِ وَحْدَهَا بدلالةِ أَنَّكَ تقولُ: يا رجلُ ، فتجدُهُ عاريا من التّنوينِ ، وكذَا اذا أَدْخَلْتَ الألفَ واللّامَ فقلتَ : الرجلانِ ، فانَّ النونَ عوضٌ من الحركةِ وَحْدَهَا ، لأنَّ التّنوينَ يعاقِبُ الألفَ واللامَ ، أَلا تَرَاكَ تقولُ : الرَّجُلُ .

وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُ العلماءِ لَهُ حالةً ثالثةً وهو أَنْ يكونَ عوضاً من التّنوينِ وَحْدَهُ ، وذلك قولُك : غُلامُ زيدٍ ، وذلك قولُك : غُلامُ زيدٍ ، وكانَ تَسْقِطُهُ سقوطَ التّنوينِ في قولك : غُلامُ زيدٍ ، وكانَ والحركة لا تَسْقُطُ مع الاضافة . أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تقولُ : دِرْهَمْ زَيْدٍ باسكانِ الميم . وكانَ الشّيخُ أبو الحسين يَدْكُرُ هذا الوجة ، وذِكْرُهُ مما يُقْصَدُ بهِ التقريبُ والتّسْهيلُ ، والاّ فهذِهِ

⁽٤١) ب : مررت بمسلمين ورأيت مسلمين.

⁽٤٢) ب: مصاحبة. تحريف.

^(*) هنا ينتمي السقط في ج المشار اليه في الهامش (*) من الصفحة السابقة.

الحالَةُ عائدةٌ الى الحالةِ الأولى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ اذا قُلْتَ : غلامانِ ، لم يَكُنْ بُدُّ من أَنْ يُعْتَقَدَ فِي النُّونِ كَوْنَهُ عُوضاً من الحركةِ والتنوينِ ، فاذا جاء الاضافَةُ لم يمكنْ أَنْ يُقالَ : انها أوجبتْ أَنْ يكونَ النُّونُ عُوضاً من التنوينِ وَحْدَهُ ، لأَنَّ الكلمةَ باقيةٌ على حالِها . وانما يَجبُ أَنْ يُقالَ : ان النُّونَ حُذِفَ وانْ كانَ لا تُحذَفُ الحركةُ ، لأجل أَنَّهُ لو أُثْبِتَ عُوضاً من الحَرَكةِ على انفرادِها كما فُعِلَ ذلك فِي الرِّجلانِ لحصل الفصلُ بينَ المُضَافِ والمضافِ من اللهِ ، وجَمْعُ زيادتينِ على آخرِ الاسمِ . اذْكانَ يجبُ أَنْ يُقالَ : غلامانِ زيدٍ ، وذلك بمنزلةِ أَنْ تقولَ : غُلامُنْ زيدٍ ، في أَنَّكَ تفصلُ بين الجارِ والمحرور // وتَجْمَعُ على آخرِ الاسمِ (٢٤) زيادتينِ : أحداهُمَا التنوينُ ، والثانيةُ المضافُ اليهِ .

وبَعْدُ ، فانَّ مَنْ جَعَلَ النُّونَ فِي رجلانِ ، اذا أُريدَ اضافتُهُ ، عوضاً منَ التنوينِ وَحْدَهُ كَانَ قد عَرَى الكلمةَ من عوضِ للحركةِ اذ ليسَ في قولك : غلاما رجل ، حرف يكونُ عوضاً مِنَ الحَركةِ ، فانْ يُقالَ : انَّ النُّونَ (٤٤ عوضٌ منها وحُذِفَ مع وجوب الحركةِ للمضافِ كراهيةَ ما ذَكَرُنَا مِنَ الفَصْلِ بِينَ المُضافِ والمُضَافِ اليهِ خَيْرُ من أن يُقالَ : انَّ النُّونَ ٤٤٤ جُعِلَ عوضاً من التنوينِ على انفرادِهِ ، حتى كأنَّهُ اعْتُقِدَ في نونِ غلامانِ عند قصدِ الاضافةِ أنَّهُ غيرُ النُّونِ فِي قولِك : جاءني رَجُلانِ ، ثم لم يُعَوضُ عن غلامانِ عند قصدِ الاضافةِ أنَّهُ غيرُ النُّونِ في قولِك : جاءني رَجُلانِ ، ثم لم يُعَوضُ عن الحركةِ مع ذلك ، اذ العدولُ عن الظاهرِ الى هذا المُتَنَاولِ البعيدِ لغيرِ فائدةِ مما تركهُ أَحْسَنُ . فالاختيارُ ما ذَكَرْنَا من أنَّ النُّونَ على وَجْهَيْنِ ، وهذا الوَجْهُ النَّالِثُ نوعٌ من الجُوي على مُقتضَى الظّاهر .

وأمّا هذانِ ، فانَّ النونَ فيهِ ليسَ بمنزلةِ النُّونِ في رَجُلانِ ، وانّا هو صِيغَةٌ مُرْتَجَلَةٌ للتَّثنيةِ ، كَمَا أَنَّ هؤلاءِ صيغَةٌ موضوعةٌ للجَمْع ، يَدُلُكَ على ذلكَ أَنَّهُ لوكانَ مُثَنَّى للتَّثنيةِ ، كَمَا أَنْ يَدْخَلَهُ الأَلفُ واللامُ كَمَا يدخلُ سَاثرَ الأساءِ المعارفِ اذا ثَنَيتَهَا لوجبَ أَنْ يَدْخَلَهُ الأَلفُ واللامُ كَمَا يدخلُ سَاثرَ الأساءِ المعارفِ اذا ثَنَيتَهَا كقولكَ : زَيْدٌ والزَّيدانِ ، فَلَمَّا (٤٠) لم يَقُلُ : الهذانِ ، عَلِمْتَ أَنَّهُ اسمٌ وُضِعَ للتثنيةِ في أَوّلِ أحوالهِ بمنزلةِ كِلا ، فامتنعَ من الألِفِ واللامِ كما امتنعَ المعارفُ المفردةُ نَحْوَ زَيْدٍ

⁽٤٣) ب: الاسلام. تحريف.

⁽ ٤٤ - ٤٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٤٥) ج: فأما تحريف

وعَمْرُو، فلا فَصْلَ بينَ هذينِ وهؤلاءِ، فلا يَنْبَغي أَنْ يُقالَ : انّه يفسدُ قولَ النحويينَ في نونِ رَجُلانِ أَنّهُ عوضٌ من الحركةِ والتّنوينِ ، لأنَّ النونَ في هذانِ بمنزلةِ الهمزةِ في هؤلاءِ في كونهِ حرفاً صيغَ عليه الكلمةُ .

وأماكسُر النونِ في التثنيةِ وفتحُها في الجمع فللفرقِ بينَ القبيلينِ ، ولأنَّ (٤٦) نونَ التثنية يَقَعُ بعدَ ألفٍ أوياءٍ مفتوح ما قَبْلَهَا ، فلّماكانَ كذلك لم يُسْتَثْقَلْ فيهِ الكسْرُ الذي هو أصلُ التقاءِ السّاكنَيْنِ ، والنَّونُ في الجَمْع يَقَعُ بَعْدَ واو مضمومٍ ما قَبْلَهَا أو ياءٍ مكسورٍ ما قَبْلَها فيُختارُ فيهِ الفَتْحُ ليعادلَ خِفْتُهُ ثِقَلَ الضَّمَّةِ والواوِ والكسرةِ والياءِ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« فأمّا الاسمُ المجموعُ فلا يخلو من أنْ يُجْمَعَ جَمعَ التكسيرِ أو جَمْعَ السلامةِ ، فجمعُ التكسيرِ يشملُ أولى العلم وغيرَهُم . تقول : رَجلٌ ورجالٌ ، كما تقولُ : سَبْعٌ وسِباعٌ [ومَلَكٌ وملائكةُ](٤٠) ودِرْهَمٌ ودراهمُ وانسانٌ وأناسي . وأما(٤٠) جَمْعُ السلامةِ : وهو الجمعُ الذي على حدِّ التثنيةِ [وسُتي جمعاً على حدِّ التثنيةِ لأنّه](٤٠) يَسْلَمُ فيهِ بناءُ الواحدِ كما يَسْلَمُ في التثنيةِ ، ولا يَتَغَيُّرُ(٥) نَظْمُهُ عَمّا كانَ عليهِ في الافرادِ ويكونُ(٥) في الواحدِ كما يَسْلَمُ في العِلْم ، ويلحقُهُ في الرّفع واو [مضمومٌ ما قَبلَهَا](٢٠) وفي الجرِّ الأمرِ العام لأولي العِلْم ، ويلحقُهُ في الرّفع واو [مضمومٌ ما قَبلَهَا](٢٠) وفي الجرِّ والنصبِ ياءٌ مكسورٌ ما قَبلَهَا . ويلحقُ بعدَ الواوِ والياءِ نونٌ مفتوحةٌ ، وذلكَ قولُكَ : هؤلاءِ المسلمونَ ، وجاءني الصالحونَ والزّيدونَ والعَثرُونَ . [ومردتُ بالصالحينَ وبالزّيدينِ ، والنصبُ كالجرِّ في هَذَا الجمع كاكانَ في التَثنيةِ (٣٠) وهذهِ النونُ التي تقعُ في وبالزّيدينِ ، والنصبُ كالجرِّ في هَذَا الجمع كاكانَ في التَثنيةِ (٣٠) وهذهِ النونُ التي تقعُ في وبالزّيدينِ ، والنصبُ كالجرِّ في هَذَا الجمع كاكانَ في التَثنيةِ (٣٠) وهذهِ النونُ التي تقعُ في

⁽٤٦) ج: وكان. تحريف.

⁽٤٧) من ب و ج وط. وقد أثبتها لأنها مقصودة بعينها ، ولا تدخل ضمن الأصناف المذكورة .

⁽ ٤٨) ط: فأما .

⁽٤٩) من ب ، ج ، ط . وهو أبين. وفي الأصل : وهو الجمع الذي على حد التثنية فانه يسلم ... (••) ط : ولا يُغيّر.

⁽٥١) ب، ج، ط: فانه يكون.

⁽٥٢) من ب و ج و ط. وأثباتها أولى.

⁽٥٣) ط: كما كان «قبله» في التثنية.

أُواخرِ هذهِ الأسهاءِ المثنّاةِ والمجموعةِ بدلٌ من الحركةِ والتّنوينِ اللّذيْنِ كَانَا في المفردِ]⁽¹⁰⁾. قالَ شيخُنَا الامامُ عَبْدُ القاهِرِ :

اعلم أنَّ هذا الكلامَ يتعلقُ بهِ فصلانِ . أحدُّهُمَا : أن يُعْلَمَ على كم ضرباً يكونُ الجَمْعُ . والثاني . أنْ يُعلمَ المختصُّ بالآدميينَ .

الأوّلُ : اعلَم أنَّ الجمع على ضربينِ : أحدُهُمَا // جمعُ التّكسيرِ كقولك : رَجُلٌ ورجالٌ ، ودِرْهَمٌ ودَراهم ، ومعنى ذلك أن تنكسرَ صيغةُ الواحدِ ولا تسلم (٥٠) ألا ترى أنَّ رجالاً قد تغيّر فيهِ صيغةُ رجل وهو أنَّك كسرْت الراءَ وكانت مفتوحة ، وفتحْت الجيم وكانت مضمومة ، وزدْت ألِفاً ، وكذلك مسجدٌ ومَسَاجِدُ ، ومصباحٌ ومصابيحُ . ألا ترى أنَّك فتحْت السيّن في مسَاجِد ، وكانت ساكنة ، وأتيْت بالف زائدة ، وكذا الرَّباعي نحو درْهَم ودرَاهِم ، لأنَّك فتحْت الدّال وكانت مكسورة وزدْت ألِفاً ، وحركْت الرَّاء الساكِنة ، وهذا يكونُ لما يعقلُ وغيرهِ ، ألا ترى أنَّ رجالاً للأدميين وسِبَاعاً للبهائِم ، ودراهم لغير الحَيَوانِ .

والضّربُ النّاني : وهو جمعُ السلامةِ نحو مسلم ومسلمونَ ، فهذا يَقْتَضِي الأوّلَ ، لأنَّ مثالَ الواحدِ يسلمُ فيهِ أَلا تَرَى أَنَّكَ لَمْ تُغَيِّرُ في مسلمونَ شيئاً من صيغةِ مسلم ، ولَمْ تُودْ في وَسَطِ الكَلِمَةِ شيئاً ، وانّا ضَمَنْتَ الى آخِرِهِ زيادتَيْنِ ضَمَّكَ التاءَ الى ضَارَبِ (٥٠) اذا قُلْتَ : ضَارِبَةٌ ، ويُسَمّى الجمعُ الذي على حَدِّ التّثنيةِ والجَمْعِ الصّحيحَ ، وكلُّ ذلكَ يفيدُ ما ذكرتُ من سلامةِ بناءِ الواحدِ . وقد تَقَدّمَ القولُ في كُوْنِ الواوِ في يفيدُ ما ذكرتُ من سلامةِ بناءِ الواحدِ . وقد تَقَدّمَ القولُ في كُوْنِ الواوِ في إلى المُسْلِمونَ](٥٠) دليلا على الربع ، وكونِ الياءِ دليلاً امّا على الجرّ وامّا على النَّصْبِ ، ولم يعتدّ الشيخُ أبو عليّ بما كانَ اسماً للجَمْعِ [كمعيزٍ](٥٠) وعبيدٍ ورَكْبٍ ونِسْوةٍ ، فيقولُ انْ يعتدّ الشيخُ أبو عليّ بما كانَ اسماً للجَمْعِ [كمعيزٍ](٨٥) وعبيدٍ ورَكْبٍ ونِسْوةٍ ، فيقولُ انْ

⁽٤٥) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . وهو أبين . وبدله في الأصل والنصب كالجر في الجمع » .

⁽٥٥) ج: ولا تتسلم.

⁽٥٦) ج: الى «نحو» صارب.

⁽٧٧) مَن ب و ج. وهو الصواب. وفي الأصل «يسلمون». تحريف.

⁽٥٨) من ب و ج. وهو الصواب. وفي الأصل «كمعيد». تحريف.

الجَمْعُ على ثلاثةِ أَصْرِبِ ، لأَنَّهُ قَصَدَ ما يُجْمَعُ لفظاً ومَعْنَى وهو أَنَّ رجالاً (٥٩) فَرْعٌ على لفظ رجل كَمَا أَنَّ معناهُ فَرْعٌ على مَعْنَى رَجُلٍ ، وكذا مسلمونَ ، وأمّا نحوَ عبيدٍ وَرَكْبٍ فانَّهُ جَمْعٌ مَعْنَى . ويكني دَليلاً على ذلك نِسوة ، لأنّها ليست من لفظ امرأةٍ فيصح أَنْ يُقالَ : إنّها فَرعٌ على أمرأةٍ .

الفصلُ الثَّاني:

اعلم أنَّ جمع السلامة لا يكونُ في الموات والبهائم، وانما يكونُ فيا يُعْلَمُ نحوَ مُسْلمٌ ومسلمونَ وزيدٌ والزيدونَ قالَ الشَّيخُ أبو الحسينِ : انَّ عادةَ النحويينَ أن يقولوا : ما يعقلُ ، وعدلَ الشيخُ أبو علي عن ذلكَ الى قولهِ : أولى العِلْم ، لأنَّ هذا اللفظَ قد (١٠) يجري على القديم سبحانَهُ للتعظيم كقولهِ عزَّ وجلَّ – (والسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بأيْدٍ وانَّا لَمُوسِعُونَ ، والأَرْضَ فَرَشَنَاهَا فَيَعْمَ المَاهِدُونَ (١٠) ولا يوصفُ تَعَالَى جدُّهُ بالعقلِ قالَ الشَّيخُ أبو الحُسَيْنِ : ولو قالَ : ما يعلمُ ، كانَ أجودَ من أولي العِلْمِ .

وأقولُ: انَّ مَا قَصَدَهُ النحويونَ صحيحٌ ، لأَنَّهِم قَصَدُوا الجمعَ الحقيقيَّ وذلكَ في القديم سُبْحَانَهُ ، جلَّ جلالُهُ وَعَلا عن ذلكَ ، وانَّا اختصَّ هذا الجمعُ بالآدميينَ ، لأَنَهِم الأُولُونَ والمُقَدَّمُونَ على أُنواع الخلائِقِ ، أَلا تَرَى إلى قَوْلِهِ عَزَّ وجلَّ – (ولَقَدْ كَرَّمْنَا بني آدمَ ...) الى قولِهِ : (وفَضَلَّنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلا)(١٢) .

وهذا الجمعُ فيهِ فضيلةً ، لأنَّ الواحدَ يعرفُ مِنْهُ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذا قُلْتَ : الزيدونَ ، عُرِفَ أَنَّ الواحدَ زَيْدٌ ، وليسَ كذلكَ رجالٌ ، لأَنَّهُ لا يعرفُ من لفظهِ أَنَّهُ جمعُ فَعَلِ أَو فَعُلِ ، لأنَّ كُلَّ واحدٍ من هذهِ الأمثلةِ تُجْمَعُ عليهِ كقولكَ : (١٣) جَبَلٌ وجِبَالٌ ، وكَلَّبٌ وكِلابٌ ، ورَجُلٌ ورِجَالٌ . // فاذاً لا يُعْلَمُ أَنَّ واحِدَ رِجَالٍ رَجُلٌ جَبَلٌ وجِبَالٌ ، وكَلَّبٌ وكِلابٌ ، ورَجُلٌ ورِجَالٌ . // فاذاً لا يُعْلَمُ أَنَّ واحِدَ رِجَالٍ رَجُلٌ

⁽٥٩) ب: ﴿ رَجَالُ ﴾ على الحكاية .

⁽٦٠) سقطت ﴿ قد ﴿ فِي جِ .

⁽ ٦١) آبة ١٧ وآبة ٨٤ / الذاريات ١٥ .

⁽٦٢) آية ٧٠/ الاسراء ١٧ وتمامها : ﴿ وَلَقَدْ كُرَّمْنَا يَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي البَّرِ والبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مَنَ الطَبباتِ وفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴾ .

⁽ ٦٣) ج : تقول .

الاّ بَعْدَ معرفة سابقة ، هذا هُوَ مَعْنَى قَولِ صاحبِ الكتابِ^(٦٤) على ما فَسَرهُ شَيْخُنَا أَبُو الحسين .

وَبَعْدُ، فلوكانَ لا يُجْمَعُ على مثالِ رجالِ الا ما هوَعلى صيغة رجلٍ لَمَا أعطاهُ ذلك حَظًا من الفضيلة المذكورة ، لأنَّ صيغة الواحد اذا لم تُوجدُ فيه وارتفعتْ مَعَهُ فقد عُدِمَ ذلك الفضل فاعرفهُ ، فلماكان كذلك اختصَّ هذا الجمعُ بما يعقلُ فلم يُقلُ : الجمالُ ذاهبونَ ، والكِعابُ منكسرونَ ولا جَمَلٌ وجَمَلونَ ، وثوبٌ وثوبونَ . وكلَّ ما جاءَ على غير ما ذكونًا فلهُ تأويلٌ . من ذلك أرضُونَ في جمع أرض . انما الأصلُ أرضات كَجَفَنة وجَفَناتٍ ، وعرصة وعرصة وعرصات ، لأنَّ الأرض مؤنثة وأصلها أرضة كغرصة وغرفة (٢٥) وطلمة . ويكني دليلاً عليه اعادتُهم التاءَ في التصغير نحو أريضة ، فلماكان كذلك أنابُوا وطلمة . ويكني من الألف والتاءِ ليكونَ تخصيصُهم لَهُ بما لايكونُ لأخواتِه نحو ظلمة وغُرفة والنونَ منابَ الألف والتاءِ ليكونَ تخصيصُهم لَهُ بما لايكونُ لأخواتِه نحو ظلمة ما يكونُ في عوضاً عمّا مُنعَ من التاءِ الكائنِ في اخواتِه . ومن شأنهم اذا حَذَفُوا من الكلمة ما يكونُ في نظائرِهَا أن يَجْعَلُوا لَهَا شَيْئًا لا يكونَ لما لم يُحذَف منهُ ذلك (٢٦) ألا ترى أن جميع أصحابنا قالوا انّ الهمزة في ابن واسم عوض من اللام المحذوفة (٢٢) واستدلوا (٢٨) على ذلك بأنَّهم لا يحمعونَ بينَهُمَا ، فلا يقولونَ : أبنويٌّ واسْمَويٌّ وأنَّا يقولونَ : ابْنِيٌّ واسْمَويٌّ وأنَّا يقولون : ابْنِيٌّ واسْمَويٌّ وأنَّا يقولون : ابْنِي واسمَ وعلى فاسْمَويٌّ وأنَّا يقولون : ابْنِيُّ واسْمَويٌّ وأنَّا يقولون : ابْنِيُّ واسْمَويٌّ وأنَّا يقولون : ابْنِيُّ واسْمَويٌّ وأنَّا يمونَ من الأسهاء التي لم ذلك بَعْشَى العوضِ أن يكونَ عنصاً بشيءٌ لا يكونُ لما لم يُحذَف منهُ من كذلك من الأسهاء التي لمُخذف منهُ ، فكذلك يُخدَف منهُ ، فكذلك عن الذي خود الذي خود الله عنه . ومَعْنَى العوضِ أن يكونَ عنصاً بشيءً لا يكونُ لما لم يُحذَف منهُ ، فكذلك

⁽ ٦٤) ما قَصَدَهُ بقولهِ " هَذَا هُوَ مَعْنَى قولِ صاحبِ الكتابِ اشارةٌ الى قولِ سيبويه في " باب تكسيرِ الواحدِ للجمع : " والقياس في فَمَّلٍ ما ذكرنا وأما ما سوى ذلك فلا يعلم الا بالسمع ِ ثُمَّ تُطلبَ النظائر " (انظر سيبويه \ 1٧٦/٢) .

⁽ ٦٥) ج : وعرفه . تصحيف . وقد ذكرها سيبويه في ١٨١/٢ – ١٨٨ .

⁽٩٩) ج : ذلك منه .

⁽٦٧) ب: عوض من اللام المحذوف، ج: عوضا عن اللام المحذوفة.

⁽ ٦٨) ب ۽ ج : واستبدلوا . تحريف .

⁽٦٩) انظر سيبويه ٨٠/٢ و ٨٠.

⁽ ۷۰) ب ، ج : فاختصاص .

تخصيصُ أَرْضِ بالجمعِ بالواو والنُّونِ (٢١) عوضُ ممّا لحقها من حَذْفِ تاءِ التأنيثِ (٢٢) الثابتِ في أَخُواتِهَا نحو غُرفةٍ وظُلْمةٍ ، أَلا تَرَى أَنَّ أحداً لا يقولُ : ظُلْمَونَ وغُرْفُونَ الثابتِ في أَخُواتِهَا في غُرفةٍ وظُلْمةٍ ، أَلا تَرَى أَنَّ أحداً لا يقولُ : ظُلْمَونَ وغُرُفُونَ [فلّما] (٢٣) كانَ الأصلُ في أَرْضِ : أَرْضَاتٍ ، وكانَ الجمعُ بالواو والنُّونِ (٢٤) لِما ذكرُنَا من قَصْدِهِم أَنْ يخصّوهُ بشيءً لا يكونُ لما لم يُحْذَف مِنْهُ الفّاءُ نحو غُرْفَةٍ ، حَرِّكُوا الرّاءَ بالفَّتَح لئلا يَجْري مَجْرَى ما يعقلُ على كلِّ حالٍ ويكونُ تَنْبها على أَنَّ الأصلَ أَرْضَاتٌ . فقولُهُم : شَمْسٌ وذَلُو وما أَشْبَهَ ذلكَ بمنزلةِ أَرْضٍ في أَنَّهُ مُنِعَ تاءَ التأنيثِ في حالٍ التّكثير (٢٥) ولَمْ يَقُلُ معَ ذلكَ : شَمْسُونَ .

فالجوابُ أَنَّ هذا غَلَطٌ منَ المسائلِ ، لأنّا لم نَقُلْ : انّ التغييرَ يجبُ التعويضُ عنه ، وانّا تقولُ : ان ذلك يجوزُ ، فلمّا كانَ الأصْلُ أن تُثبِتَ علامة التأنيثِ في لفظِ الاسمِ ، اذا قُصِدَ أن يكونَ مؤنّاً بدلالةِ أنَّ [نحوّ^(۲۷)] غُرْفَةٍ وظُلْمَةٍ أكثرُ من نحو دلو وشَمْس ، وأنَّ نحوَ دلو وشَمْس يُردُّ اليه التّاءُ في بَعْضِ الأحوالِ فيقالُ : دُلتةٌ ونعيلة وصويقة (۷۷) ، جازَ أن يُعوض عن هذا المحذوف ، فيجعلُ لَهُ شيءٌ لا يكونُ لما لم يُحذَف منهُ ، وذلكَ الشيءُ جَمْعُهُ بالواوِ والنَّونِ . ولم يَجبُ أن يُفْعَلَ ذلكَ فيا كانَ مثلةً كما أنَّ الممنوةَ في ابن جُعِلَتْ عوضاً من المحذوف بدلالةِ // ما ذكرْنَا من أنّهُ لا يكونُ فيا لم يَحْذَف منهُ نحوَ رجلٍ وثوبٍ ، ثُمَّ لَمْ يَطَّرِدُ ذلكَ في البابِ كلّهِ ، فلم يَقُلْ في غَد ودَم : أغدٌ منهُ نحوَ رجلٍ وثوبٍ ، ثُمَّ لَمْ يَطَرِدُ ذلكَ في البابِ كلّهِ ، فلم يَقُلْ في غَد ودَم : أغدٌ منهُ نحوَ رجلٍ وثوبٍ ، ثُمَّ لَمْ يَطَرِدُ ذلكَ في البابِ كلّهِ ، فلم يَقُلْ في غَد ودَم : أغدٌ وأدم (٧٨) ، لأنّ ذلكَ جاءَ على سبيلِ الجوازِ دونَ الوجوبِ فاعرفهُ ، فقد رَأَيْنَا كثيراً من الناسِ لا يفرّقونَ بينَ الواجبِ والجائز فيغلطونَ ، ولو جازَ الجمعُ بالواوِ والنُّونِ في كلِّ شيء الناسِ لا يفرّقونَ بينَ الواجبِ والجائز فيغلطونَ ، ولو جازَ الجمعُ بالواوِ والنُّونِ في كلِّ شيء الناسِ لا يفرّقونَ بينَ الواجبِ والجائز فيغلطونَ ، ولو جازَ الجمعُ بالواوِ والنُّونِ في كلِّ شيء لوجبَ أن يُقالَ : قِدْرُونَ وَثُوبُونَ ومكانُونَ ودارونَ وبابونَ ، وذلكَ لا يقولُهُ أحدٌ ، فقد

⁽ ٧١) ب ، ج : والواو والنون . سهو

⁽٧٢) ب ، ج : التاء التأنيث . سهو .

⁽٧٣) من ب و ج. أولى. وفي الأصل « لما ».

⁽ ٧٤) ب ۽ ج : بالنون والواو .

⁽٧٥) ج: التكبير – تصحيف.

⁽٧٦) من ب. أولى.

⁽ ٧٧) ج : وشويقة . تحريف . وفي اللسان (سوق) ٣٥/١٣ : السويقة تصغير الساق ، وهي مؤنثة فلذلك ظهرت التاء في تصغيرها . وفيه أيضا (صوق) ٧٦/١٧ : « والصاق لغة في الساق . عنبرة .

⁽ ٧٨) ب : فلم يقل في غد ودم وأب : أدم .

دلَّ [اطرّادُهُ على أنَّ أصلَهُ أن يكونَ والعَمْرونَ والصالِحونَ على أنَّ أصلَهُ أن يكونَ في ذلكَ القبيل .

ويما يُضمُّ اليه أرضَوُنَ قولُهم: سِنونَ ورثُونَ وشئونَ وثُبونَ (١٠٠) وقلون (١١) وما أشبه ذلك ممّا حُذِف الأمهُ، الأنَّ الأصل في سَنة : سَنَوةٌ بدلالة قولِهم : سَنوات، فَلَمّا حُذِف اللّامُ عُوضَ مِنْهُ بأنْ جُعِلَ له مالا يكونُ للتّام نحوَ جَمَلٍ وظُلْمَةٍ من الجمع بالواوِ والنُّونِ. وكُسِرَ السّينُ فلم يَقُلْ : سَنونَ ، ليكونَ ذلك تنبيها على أنّه لم يُجْمَعُ جَمْعَ : زيدٌ والزَّيدونَ ، ومسلمٌ ومسلمونَ ، الأنَّ جمع السلامةِ الحقيقيّ لا يكونُ فيهِ تغييرٌ البَّنة ، وحُكُم ثُبُونَ حكم سِنونَ في أنَّ تخصيصَهُ بالواو والنُّونِ تعويضٌ (١٨) من الحذف اللاحقةِ (١٨٥)، وكذا البابُ. وقدْ قالوا : ثِبونَ ، فكسرُوا تنبيها على النكسيرِ كما قالوا : سِنونَ ، فكانَ الشيخُ أبو الحسينِ يقول : إنَّ (١٩٥) مَنْ قباسُهُ أن يعتقدَ اختلاف (١٥٥) التقديرِ في الضَّمةِ (١٩٥) كَمَا يُفْعَلُ ذلك في ضَمَّةِ صادِ ما مَنْصُ في الحالَيْن على ما ستراهُ في بَابِهِ .

⁽٧٩) من ب و ج ، وهو الصواب . وفي الأصل ١ اطراحه ١ . تحريف .

⁽ ٨٠) في اللسان (ثبا) ١١٦/١٨ : الثُّبَةُ العُصْبَةُ من الْفُرسانِ والجمع ثُباتُ وُبُون ويْبُون على حد ما يطرد في هذا النه ع

⁽ ٨١) في اللسان (قلا) ٣١/٢٠ : واليقلى كالقُلة . واليقلى واليقلاء كله عودان ، يلعب بهها الصبيان . والجمع قِلات وقُلُون وقِلون على ما يكثر في أول هذا النحو من التغيير . وكان الفراء يقول : انما ضُمَّ أولها ليدل على الواو .

⁽ ۸۲) ج : تعویض ر تحویف.

⁽٨٣) ب، ج: اللاحق له.

⁽٨٤) سقطت ۽ أن ۽ في ج.

⁽ ۸۵) ج : خلاف ، تحریف .

⁽ ٨٦) حدد سببويه في كتابه (١٩٠/٣) أحكام هذا الباب بقوله : « وأما ماكان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث فانك اذا أردت الجمع لم تكسّره على بناء ما يرد ما ذهب منه .. وذلك أنهم يجمعونها بالتاء والواو والنون كها يجمعون المذكر نحو مسلمين ، فكأنه عوض ، فاذا جمعت بالتاء لم تغيّر البناء ، وذلك قولك : هَنَه وهَنات ، وفئة وفئات ، وفئة وفئات ، وفئة وفئات ، وثبّة وشيات ، وثبّة وثبات وقلّة وقُلات . وريما ردّوها الى الأصل اذا جمعوها بالتاء . وذلك قولم : سنّوات وعضوات . فاذا جمعوا بالواو والنون كسروا الحرف الأول وغيّروا الاسم ، وذلك قولهم : سنون وقلون وثبون ومون ، فانما غيّروا أول هذا ، لأنهم ألحقوا آخره شيئاً ليس هو في الأصل للمؤنث ولا يلحق شيئاً فيه للهاء ليس على حرفين . فلماكان كذلك غيّروا أول الحرف كراهية أن يكون بمنزلة ما الواو والنون له في الأصل ، نحو قولهم : هنون ومَنون وبَنون .

وانظر أيضًا التكملة لأبي على القارسي ٢١٤ – ٢١٥.

ويوضِّحُ هذا عندي أنَّهم قالوا: بابٌ ودارٌ، فقلبوا حرفَ اللينِ أَلِفاً اذِ الأَصْلُ بَوْبٌ وَوَرٌ، ثَم صحّحُوا فِي بَعْضِ المواضع تنبيها على أنَ الأصلَ الحركةُ فقالوا: القَوَدُ والحَركةُ (٨٨). فَكَمَا (٨٨) يُعْتَقَدُ فِي بابِ دارٍ أنّه فَعَلُ بتحريكِ العينِ وأنَ الأَلفَ بدلٌ من حرف متحرّكِ (٢٩)، وان كانتِ الحركةُ غيرَ موجودةٍ فِي اللفظ وجُودَها في القَودِ ، كذلك يعتقدُ في ثُبُونُ وقُلُونَ أنَّ الضَّمَّةَ في الجمع غيرُ الضَّمَّةِ في الافرادِ نحو ثُبَةٍ وقُلَةٍ ، بدلالة أنَّهم قالوا: ثبُونَ وسِنونَ ، فغيروا الحركة وان لم يحصلِ الاختلافُ في لفظ قُلُون كا ظَهرَ في سِنونَ حَمَلاً للشيءِ على نظيرهِ . اذْ قَدْ عُلِمَ أنْ غَرضَهم في كَسْرِ الصَّدْرِ من سِنونَ في سِنونَ حَمَلاً للشيءِ على نظيرهِ . اذْ قَدْ عُلِمَ أنْ غَرضَهم في كَسْرِ الصَّدْرِ من سِنونَ الألفُ أَصْلاً في معلى المنافِق القودِ أن يُعلَمَ أنَّ نحو بابٍ ودار لَيْسَ الألفُ أَصْلاً في وأنه قَدْ انقلبَ عن حَرْفِ متحرّكِ [قيه] (١١) فأعرفُهُ . وعَلَى هذا (١٢) يَعْرَى جميعُ ما كان كَقُلُون ، وانّا كثر نحو ثبونَ وسِنونَ ولم يكثر نحو أنبة وأله لامُ الفعلِ والمحذوفَ من (١٣) أرضِ تاءُ التَأْنيثِ المردودُ في يَجْرِي جميعُ ما كان كَقُلُون ، وانا بَعْوض عنه من الزائدِ ، ولهذا قلتُ : انَّ أَرضُونَ عمولُ على أَرْضَ قُلُونَ ، وذلك (١٩) أنَّهُ لما حُذِفَ من أرضِ شيءٌ ثبَتَ في كثيرِ من الأساء غو ثُبُونَ وقُلُونَ ، وذلكَ بأنْ يُعوضَ عنه من الزائدِ ، ولهذا قلتُ : انَّ أَرضُونَ عمولُ على اللهاءِ عَرْضَ عن ذلكَ بأن يُعوضَ عن ذلكَ بأن يُعَرضَ عن ذلكَ بأن يَطَرة // هذا في البابِ كلّهِ فيقالُ : غَدُونَ (١٩) ولم يَجِبْ أن يَطَرة // هذا في البابِ كلّهِ فيقالُ : غَدُونَ (١٩) وم يَجِبْ أن يَطَرة // هذا في البابِ كلّهِ فيقالُ : غَدُونَ (١٩) وم يَجِبْ أن يَطْرة // هذا في البابِ كلّهِ فيقالُ : غَدُونَ (١٩٥) وم يَجِبْ أن يَطْرة // هذا في البابِ كلّهِ فيقالُ : غَدُونَ (١٩٥) ومَ يَجِبْ أن يَطْرة (١/ هذا في البابِ كلّهِ فيقالُ : غَدُونَ (١٩٥) ومَ يَجِبْ أن يَطْرة (إلى المُورة المُؤْتُونَ المَلْ المُؤْتِ المُؤْتُ المُؤْتُ المُؤْتُ المُؤْتُ المُؤْتُ المُؤْتُ المُؤْتُ المُقْتَلُ المُؤْتُ المُؤْتُ

⁽ ٨٧) ج : والحركة . تحريف . وفي اللسان (حوك) ٣٠٠/١٣ : « ورجل حائك من قوم حاكة وحَوكة أيضا . وهو من الشاذ عن القياس المطرد في الاستمال ، صحت الواو فيه لأنهم شهوا حركة العين بالألف التابعة لها بحرف اللبن التابع لها فكأنَّ فَمْلاً فَمَالِ ، فكما يصح نحو جواب وجواد وكذلك يصح نحو باب والحوكة والقَودَ من حيث شبهت فتحة العين بالألف بعدها .

⁽ ۸۸) ج : کیا .

⁽ ٨٩) ب ، ج : من الحرف المتحرك.

⁽٩٠) من ج: أولى ، وفي الأصل وانه ،

⁽۹۱) من ب و ج. أبين.

⁽٩٢) ج: وعلى ذا.

⁽٩٣) سقطت ومن ۽ في ج.

⁽ ٩٤) ج : وذاك .

⁽٩٥) من ب و ج أبين.

⁽٩٦) بنون. تصحيف.

⁽ ٩٧) ج : عدون . تصحيف .

كما لم يجب أن يُؤتَى بهمزةِ الوَصْلِ^(٩٨) في كلِّ ذلك فيقال : أَدُمٌ ، بمنزلةِ ابنِ واسم ، فاعرفهُ فانّه من غوامضِ هذهِ الصناعةِ .

وأما عِشْرُونَ وثلاثُونَ الى تسعونَ ، فانّ الذي جَوّزَ أَنْ يكونَ الواوُ والنُّونُ في ذلك دليلاً على الجَمْع ، أَنَّ العَدَدَ يقعُ على الأنواع كُلِّها ، فلمّا كانَ كذلك غُلِب (١٩) ما يَعْقِل على مالا يَعْقِلُ ، كما غُلِبَ المذكرُ على يَعْقِل على مالا يَعْقِلُ ، كما غُلِبَ المذكرُ على المؤنّثِ في قولِهم : أخواكَ هندٌ وزيدٌ ، حتى كأنهم قالوا : أخواكَ ، زيدٌ وعمرو ، فقصدوا مذكريَّنِ . ومثلُهُ قولُهُ عزَّ وجلَّ – (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشي على أَرْبَع) – (١٠١٠) فقال : مَنْ ، وهوَ لِمَا (١٠١٠) يَعْقِلُ منهم (١٠١٠) ، وهذا الضّميرُ لا يكون الا لما [لا] (١٠١٠) يَعْقِلُ ، فليسَ ذا الاّرادا) على جهةِ التّغليبِ .

وليسَ عِشْرُونَ وَثَلاثُونَ عَلَى حَدِّ مُسْلِم ومُسْلِمُونَ ، كيف عِشْرُونَ يفيدُ عشرةَ مرتَّينِ ومسلمونَ لا يفيدُ مُسْلِماً مَرَّتينِ ، وكذلكَ ثلاثُونَ يَدُلُّ على عَشْرةٍ ثلاثَ مراتٍ وأربعونَ على أربع مرّاتٍ وكذلكَ البابُ (١٠٥) ولا يدلُّ الثلاثُونَ على ثلاثِ مراتٍ ثلاثةً (١٠٦) وهو التسعة (١٠٠٠) ولا الأربعونَ على الاثني عَشَرَ ولا الخَمْسُونَ على ثلاثِ مراتٍ خَمْسَةً وهو خمسة عَشَرَ (١٠٨) ولوكانَ على حَدِّ مسلم ومسلمونَ لوجبَ أن يكونَ كذلك ، ألا ترى أن مسلمونَ يدلُّ على مُسْلِم ثلاث مراتٍ أو أكثرَ .

⁽ ٩٨) ج : بالهمزة الوصل ، سهو .

^{(ُ} ٩٩) زَيَادة وعلى ، في ج بعد «غُلِب ، سهو.

⁽ ١٠٠) آيَّة ع ٤ / النور ٢٤ . وفي ب : ﴿ فَيَنِنْهُم مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمَنْهِم مَنْ يَمْشِي على دِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي على أَذْبَع ﴾ .

⁽١٠١) جَ : ما . سهو .

⁽١٠٢) في الأصل: ﴿ وَمَهُم ﴿ سَهُو

⁽١٠٣) من ب و ج. وهو الصواب. وعبارة ج: «وهذا الضمير لا يكون الا مما لا يعقل».

⁽١٠٤) ب ، ج : فليس دالا . تحريف .

⁽١٠٥) ب: وكذ الباب.

⁽١٠٩) سقطت وثلاثة ، في ب.

⁽١٠٧) ب ، ج : وهي التسعة .

⁽۱۰۸) ب ، ج : وهي خمسة عشر.

فعِشرونَ وثلاثونَ وأربعونَ أسهاءً مشتقَّةٌ من عَشرةٍ . وثلاثةٌ وأربعةٌ موضوعةٌ لأعدادٍ مخصوصةٍ ، الآ أنّها ألحِقتِ الواوَ والنّونَ لما فيها من مَعْنَى الجَمْع . فكأنّهم قَصَدُوا أن لا يُزيلوا هذا اللفظ فلم يُمْكِنّهُم أن يقولوا : أرْبَعٌ وثلاثٌ للالتباسِ ، فَصَاغُوا نحوَ أربعونَ وجَعَلُوا اعرابَهُ بالحروفِ كمسلمونَ ، وكَسَرُوا(١٠٩) الصَّدْرَ من الأوّلِ وهوَ عشرونَ ، لبكونَ تنبها على أن ذا لَيْسَ يجمع كالمزّيدونَ وأنّهُ اسمٌ صِيغَ لذلكَ المَعْنَى(١١٠) ، وهذا العَدَدُ مع الواوِ والنّونِ فاعرفهُ فأنّهُ قولُ الشّيخ ، وقد تكلّمَ عليهِ غيرُهُ فَخَلَطَ .

وقَدْ يَأْتِي الواوُ والنَّونُ على الاستعارةِ كقولِهِ تَعَالَى - (كُلَّ فِي فَلَكِ يَسْبَحُونَ)(١١١) و (رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ)(١١٢) و (قَالَتَا : آتَيْنَا طَائِعِينَ)(١١٣) وذلك(١١٤) أنَّ هذهِ الأفعالَ لَمَّا كَانَتْ مَن خَصَائِصِ مَا يَعْقَلُ ثَمَ أُسْنِدَتْ الى النَّجومِ وَمَا أَشْبَهَهَا حَتَى كَأَنَهَا يَعْقِلُ أَجْرَى عَلَيْهَا الواوَ والنُّونَ كَمَا يَجْرِي على مَا يَعقِلُ ، وَمَن ذلكَ بَيْتُ الكتابِ :

/٣٠/ تَمَزَّزْتُهَا والديكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ اذا ما بَنُو نَعْشِ دَنوا فتَصَوَّبُوا (١١٥)

⁽١٠٩) ب ، ج: فكسروا.

⁽۱۱۰) ب، ج: لذا المني

⁽ ١١١) آية ٢٣/ الأنبياء ٢١ وآية ٤٠ / يس ٣٦ : وتمامها (وهو الذي خَلَقَ الليلَ والشمسَ والفَمرَ كُلُّ في فَلَكِ يَسْبَحُونَ) و (لا الشمسُ ينبغي لَهَا أَن تَدْرِكَ القَمرَ ولا الليلُ سابِقُ النهارِ وكُلُّ في فَلَكِ يَسْبَحُونَ) .

⁽ ١١٢) آية ؟ / يوسف ١٢ . وتمامها (اذْ قالَ يوسفُ لأبيّهِ يا أبتّ إِنِي زَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كُوكِباً والشَمْسَ والْقَمَر رأيتُهُم لي ساجدينَ) .

⁽ ١١٣) آية ١١ / فصلت ٤١ وتمامها (ثم اسْتَوَى الى السَّاءِ وهي دُخان فقالَ لَهَا وللأَرْضِ اثنيا طَوعاً أوكُرْهاً قالت آتينا طَائِمينَ ﴾ .

⁽١١٤) ب ، ج : وذاك.

⁽ ۱۱۵) للنابغة الجمدي في ديوانه ق ٤/١ ص ٤ ، وسيبويه والشنتمري ٢٤٠/١ ، ويحاز القرآن ٢٧٦/١ و ٣٨/٣ و ٣٨/٣ و ٨٣٠ ، هر م المنابغة والموشح للمرزباني ١٠٢٧ (أشار الى أنه نُسِبَ خطاً الى الفرزدق) وفقه اللغة وسر العربية ٣٥١ ، وشرح سقط الزند (البطليوسي) ١٤٩١/٤ ، ومادة (نعش) من الصحاح ١٠٢٧٣ واللسان ٢٤٨/٨ ، والتاج ٣٥٧/٤ ، وشواهد المغنى ش ٥٨٠ ج ٢ ٧٨٧ والخزانة ٣٢١/٣ وما بعدها .

والبيت غير منسوب في المقتصب ٢٣٦/٧، وابن يعيش ٥/٥٠، ومغنى اللبيب ش ٩٩٥ ج ٢ ص ٣٦٥. وورد برواية « شربت بها » في الديوان وسببويه والشنتمري وشروح سقط الزند وابن يعيش ومغنى اللبيب وشواهده والخزانة ، وبرواية « شربت اذا ما الديك » في بحاز القرآن ٨٣/٢. والشاهد فيه تذكير « بنات نمش » لاخباره عنها بالدنو والنصوب كما يخبر عن العقلاء.

وقوله : تمززتها ، أي شربتها قليلا قليلا ، وتصوبوا أدنوا من الأفق للغروب . وبنو نعش أراد بنات نعش ، سميت كذلك لأنها شبهت بجملة النعش في تربعها .

فقالَ(١١٦): بنونَعْشِ ، ولم يَقُلُ : بنات نَعْشِ ، لاجرائهم النجوم بحرى ما يعقل ويفهم . وعلى هَذَا قَال :

/٣١/ وقُلْنَا للسيُّوفِ هَلُمُّنَا(١١٧)

خَاطَبَ السَّيوفَ كما يخاطبُ الرجالَ لأجلِ أن هَلُمَّ يَخْتَصَّ (١١٨) بما يعقلُ كما أنَّ الطاعة والسُّجود كذلك . فلما استعملَهُ في السُّيوفِ أتى بالواو ، نحو هَلُمُّوا كما يقول للرجالِ ، ثم ألحق النُّونَ الشديدة فسقطتِ الواوُ (١١٩) لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ ، ومَنْ امتنعَ من اجازةِ ذلكَ دَخَلَ عليهِ قولُهُ تَعَالَى : – (قَالَتَا : آتَيْنَا طَائِعِينَ) و (كُلُّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) لأنَّ ذلك لَيْسَ ممّا يعقلُ كما أنَّ السَّيوفَ // كذلك فَكَمَا جَازَ في هذا النَّحْو أن يَجْري مَجْرَى ما يعقلُ لنسبة السَّجودِ والطَّاعةِ وما أشْبَهَهُمَا ممَّا (١٢٠) يكون للآدميينَ اليه ، كذلك جازَ لَهُ أنْ يقولَ : هَلُمُّنَ ، لما اسْتَعْمَلَ هَلُمَّ الذي يكونُ للآدميينَ اليه ، كذلك جازَ لَهُ أنْ يقولَ : هَلُمُّنَ ، لما اسْتَعْمَلَ هَلُمَّ الذي يكونُ للآدميينَ في السَّيوفِ وخَاطَبَهَا كما يخاطَبُ ما يَعْقِلُ ، وهذا واضح .

واعْلَم أَنَّهِم قَدْ يَجْمعُونَ بِينَ اسْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ على سبيلِ التَّغليبِ نحوَ الْعُمَرَانِ في أَبِي بكرٍ وعُمَرَ (١٢١ رضِيَ اللهُ عنهما ١٢١) ، والغَرَضُ في ذلك اختصارُ اللَّفْظِ ولا يكونُ في كلِّ شيء وانّها يُفْعَلُ ذلك اذا دلَّ الدّليلُ عليهِ ، لاختيارِهِمْ خِفَّةَ اللفظِ ، غلّبوا السمَ عمر (١٢١رضيَ اللهُ عَنْهُ ١٢١) مع كونِهِ بعدَ أبي بكرٍ (١٢١رضيَ اللهُ عَنْهُ ١٢١)

⁽١١٦) ب ، ج : قال .

⁽١١٧) لم أعثر على تمامه ولا قائله فيا راجمت من المصادر ، وذكر المبرد في المقتضب ٢٥/٣ أن في هلمَّ مذهبين : الأول على لغة أهل الحجاز وهمي أن تبقى على حالها فيقولون هلمَّ المواحد وللاثنين والجاعة . والثاني على لغة بني تميم كأنها تكون بمنزلة سائر الأفعال وتدخلها نون التوكيد فهم يقولون للواحد : هلُمَّ وللاثنين : هَلُمَّا ، وللجاعة الماء فعلى هذا تقول : هَلُمَّن يا رجل ، وهَلُمَّنَ يا امرأة ، وهلَّنْنَانٌ يا نسوة .

وعلى المذهب الثاني وردت عند عبد القاهر ، وان كان موضع الاستشهاد مختلفا وهو محاطبة السيوف محاطبة العاقل . أنظر أيضا : المقتضب ٢٠٣٧ – ٢٠٣ وسيبويه ١٩٨/ .

⁽ ۱۱۸) ج : ۱۹۸ پختص .

⁽١١٩) ب، ج: فسقط الواو.

⁽۱۲۰) انماء سقطت في ج.

⁽١٢١ – ١٢١) ساقط في ب وج في المواضع الثلاثة . وحل الموضع في الأخير منها في ب قوله : " رحمه

في المرتبةِ اذ لو قَصَدُوا ذلكَ لاحتاجوا [الى] (١٢٢) أن يقولوا: أَبُوا بكرِ (١٢٣). ومعلومٌ أَنَّ لَفُظَ العُمَرَيْن أَخْصَرُ (١٢٤) من ذلكَ . ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : (١٢٥) /٣٢/ أَخَذُنَا بِأْفَاقِ السَّاءِ عَلَيْكُمُ لَنَا قَمَراهَا والنَّجومُ الطَّوالِمُ (١٢٦)

أَرَادَ الشَّمْسَ والقَمَرَ فعلَّبَ لفظَ القمرِ ، وانْ كانَ الشَّمْسَ أعظمَ أمراً . لأجلِ أنَّ القَمَرَ مذكَّرُ اللَّفْظِ والشَّمْسَ مؤتَّة ، وهم يعلّبون التذكيرَ على التأنيثِ كما تقدَّمَ قَبْلُ وفي الجَمْعِ قَوْلُهُ :

/٣٣/ قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبِيبِينَ قَدِي(١٢٧)

(١٢٢) من ب. وهو الصواب.

(۱۲۳) ج : أبو بكر. سهو.

(۱۲۶) خ : أخص . تحريف .

(١٢٥) ب ، ج : ومنه قوله .

(۱۲۹) للفرزدق في ديوانه (دار بيروت ۱۹/۱) و جه ۱۹/۳ه (بتحقيق الصاوي)، والكامل للمبرد ۸۳، والموردق في ديوانه (دار بيروت ۱۹/۱) و ۱۹۷۰ (عجزه)، وأسرار اليلاغة ۲۹۲ – ۲۹۳، والموشح للمرزباني ۲۹۳ – ۱۹ و منفى اللبيب ش ۹۶۵ ج ۳ ص ۲۸۷، وشواهده ۱۳/۱ – ۱۹ و ش ۸۵۸ ج ۲ ص ۲۸۷ و ۳۳ و و ۱۷ (عجزه).

والبيت غير منسوب في معاني القرآن ٣٣/٣، والمقتضب ٣٢٦/٤.

وورد في ب و ج ، والنجوم الطالع « تحريف . وروايته في الموشح » والنجوم طوالع » . (١٢٧) بعد هذا البيت قوله : ليسَ الامامُ بالشَّحيح المِلْجِدِ .

والأرجح في نسبته هو أنه لحُميد الأرقط – وهو شاعر اسلامي من شعراء – الدولة الأموية ومعاصر للحجاج ، واسمه حميد بن مالك بن ربعي يرجع نسبه الى تميم . والبيت في مدح عبد الملك وتقاعس الشاعر عن نصرة عبد الله ابن الزبير وأصحابه ، كما نُسِبَ لآخرين غيره فقد نسبه الشنمري (٣٨٧/١) لأبي نخيلة . وقد سمى لنا الآمدي (في المؤتلف والمختلف ١٩٣ – ١٩٤) – شاعر ين بهذا الاسم . أشهرهما أبو نخيلة الراجز واسمه حزن بن زائدة يرجع نسبه الى تميم . والثاني أبو نخيلة العكلي ، ولم يسمه بغير ذلك أو يترجم له . ونستبعد أن يكون أي منها قائلاً للبيت فلملأول شعر في مسلمه بن هشاء بن عبد الملك كها أن الثاني غير معروف . وذُكِرَ أي منها قائلاً للبيت فلملأول شعر في مسلمه بن هشاء بن عبد الملك كها أن الثاني غير معروف . وذُكِرَ أي منها قائلاً للبيت فلملأول شعر في مسلمه بن هشاء بن عبد الملك كها أن الثاني غير معروف . وذُكِرَ أي منها أبو بجلا أب ونقل صاحب اللسان (الحد ص ١٣٩) عن الجوهري نسبته لحميد بن ثور الهلالي وردّ ابن بري لهذه النسبة وتأكيد نسبته لحميد الأرقط .

والبيت منسوب لحُميد الأرقط أيضاً في : الكامل للمبرد ٨٣ و ٦٢٣ ، وسمط اللالى ٤٧٤/١ – ٤٧٥ وكتاب التثبيه للبكري ٦١ ، واللــان (قدد) ٣٤٦/٤ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٥٧/١ – ٣٥٨ وشواهد المغنى ش ٢٧٢ ج ١ ص ٤٨٧ ، والخزانة ٤٤٩/٢ وما بعدها (وِنقل عن ابن يعيش كلامه المتقدم) و ٣٤/٣ ، (١٢٨ في رواية من كسر١٢٨) ، أراد عبد الله وكقول الآخر:

/٣٤/ وكِسْرَى اذْ تَقَسَّمَهُ بَنُوهُ بأسيافٍ كَمَا اقْتُسِمَ اللَّحامُ(١٢٩) وإنما كانَ لَهُ ابنُ واحِدٌ وهو شِيرُويَهِ ، فَسمَّى كلُّ من ساعدَهُ على صنيعهِ ابناً .

قالَ الشَّيْخُ أبو علي : « فانْ كَانَ الجَمْعُ مُؤْنَاً [لحقَتْهُ](١٣١) ألف وتاءً فكانت(١٣٢) التَّاءُ مضمومةً في موضع ِ الرَّفْع ِ ومكسورةً في موضع ِ الجرِّ والنَّصْبِ(١٣٢) [والنَّصْبُ كالجرِّ في هذا الجَمْعِ](١٣٤) كما كَانَ مثلَةً في جمع ِ المذكّرِ ويلحق التاءَ نونٌ ساكنةٌ بمنزِلَةِ النُّونِ في

= وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٣ ، وشرح الشواهد للعاملي ٣١ (وقد تقدم القول في نسبته الأخرى) ، والدرر اللوامع ٤٧/١ . وغير منسوب في بحاز القرآن ١٧٣/٢ ، ونوادر أبي زيد ٢٠٥ ، واصلاح المنطق ٣٤٢ و ٤٠١ ، وشرح الحياسة للمرزوق ٢٠٩/٢ و ٨٩٦ و ١٠٧٦/٣ والأمالي الشجرية ١٤٢/٢ والمفصل ١٣٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٣١/١ ، ومغنى اللبيب ش ٢٨٥ ج ١٧٠/١ ، وهمع الهوامع ٦٤/١ ، وشرح الأشموني ١١١/١ .

وروى في بجاز القرآن والدرر اللوامع « ليسَ أميري » ، ونقل صاحب الخزانة رواية أخرى له وهي « ليس أميري بالظلوم المُلْحِدِه.

والرواية الأعرف فيه « الخُبِيَّبُيْن ، بهيئة التصغير مع التثنية ، والمقصود بهما عبد الله بن الزبير – وكنيته أبو خُبِيْبَ – ومصعب غلبه عليه لشهرته . ويروي « الخُبيينَ » على صيغة الجمع . وهذه الرواية هي التي قصد اليها عبد القاهر وعليها يكون المقصود أبا خُبَيْبٍ وشيعته .

وَقَدْ نِي بمعنى حَسْمِي ، وَقَدِي الثانية تُوكيدٌ لها .

(۱۲۸ – ۱۲۸) ساقط في ب و ج.

(١٢٩) البيت لعمرو بن حسَّان (انظر معجم الشعراء للمرزباني ٢٣٧) . وقد نسبه الشاهد له في تهذيب اصلاح المنطق ٣/١، والمعرّب من الكلام الأعجمي ٢٨٢، ومعجم البلدان ٩٤/١. قال الجواليتي في المعرِّب : « وكِسْرَى » أفصح من «كَسْرَى » والنسب اليه كَسْرُوي - بفتح الكاف - وهو اسم أعجمي . وهو بالفارسية « خُسْرُو» . وقد تكلمت به العرب . ثم ذكر البيث . وقد ورد في ج « أن تقسمه » .

(١٣٠) ط: فان كان الجموع.

(١٣١)ما بين العاضدتين من ب وج . وهو الصواب . وفي الأصل • الحقته • ألف وتاء سهو وفي ط : أُلْحِقَ ٱلفأ

(۱۳۲) ط: وكانت.

(١٣٣) ب ۽ ج: في موضع النصب والجر. ط: في موضع الجر.

(١٣٤) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . وسقط من الأصل سهوا . والسياق يقتضى اثباته .

مسلمونَ (١٣٥) ، وذلكَ قولُكَ : هؤلاءِ مسلماتٌ وصالحاتٌ ، ومَرَرْتُ بمسلماتٍ ، ورأيتُ صالحاتٍ » .(١٣٦)

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القاهِر:

اعلم أن مسلمات كان الأصْلُ فيه أن يقال : مُسْلِمَتاتٌ ، فلا يحذفُ شيءٌ من الواحدِ الا أنهم كرهُوا اجتاع علامتي تأنيثٍ في اسم واحدٍ فحذفوه ، كَمَا قالوا في النَّسبِ الواحدِ الا أنهم كرهُوا اجتاع علامتي تأنيثٍ في اسم واحدٍ فحذفوه ، كَمَا قالوا في النَّسبِ الى بَصْرةِ : بَصْريُّ (١٣٧) ، ولم يقولوا : بَصْرَتيٌ ، اذ كانَ يجبُ اجراؤه على المؤنَّثِ فتجتمعُ تاءانِ نحو مَرَرْتُ بامرأةٍ بَصْرَتيّةٍ ، فاذا(١٣٨) حُذِفَ التّاءُ من نحوِ بصرةٍ في حال نسبةِ المذكّرِ اليه وتعرّيهِ من تاءٍ آخرَ ، لأجْلِ أنَّ ذلك يلزمُ فيهِ في حالِ جريهِ على المؤنَّثِ نسبةِ المذكّرِ اليه وتعرّيهِ من تاءٍ آخرَ ، لأجْلِ أنَّ ذلك يلزمُ فيهِ في حالِ جريهِ على المؤنَّثِ كانَ (١٣٩) هَذَا أَوْلَى بالحَدْفِ ، لأنَّ الألِفَ والتَّاءَ اللذيْنِ يَدُلانِ على التَّانيثِ لا يفارقانِ الجَمْع ، كيفَ ومُفَارَقَتُهُمَا تُزِيلُ مَعْنَى الجَمْع .

وَبَغْذُ، فَقَدْ كَانَ يُمْكِنُ أَنْ لا يتبعَ النَّصْبُ الحِرَّ فيقالُ : مَرَزْتُ بِمُسْلِمَاتٍ ، وَرَأْيتُ مُسْلِمَانً ، الآأَنَ ذلكَ لمّا وَجَبَ في جَمْعِ (١٤٠) المذكّرِ اذ كُنْتَ لا تجدُ حَرْفاً آخرَ غيرَ الياءِ [فتجعلهُ](١٤١) علماً للنَّصْبِ من حيثُ كَانَ الرَّفْعُ قَدْ فَازَ بالألِفِ في التثنيةِ وبالواوِ في الجَمْعِ ، أَحَبّوا اجراءَ الفَرْعِ (١٤١) الذي هو التأنيثُ مَجْرَى الأَصْلِ الذي هو التَّذْكيرُ . واذا اتبعَ تَعِدُ // ونَعِدُ وأَعِدُ ويَعِدُ لأجلِ المُشاكلَةِ كَانَ هذا أولى ، وذاك أنَّ الأمثلةَ الثلاثةَ التي هي تَعِدُ ، ونَعِدُ وأَعِدُ لَيْسَتْ بفروع لِيَعِدُ بلْ كلُّ واحدٍ مِنْهَا أصلُ بنفسِهِ والتَّأْنيثُ فَرْعٌ على النَّذْكيرِ ، والفَرْعُ أَوْلى بالمُتَابَعَةِ من غَيْرِهِ ، فاذا قُلْتَ بنفسِهِ والتَّأْنيثُ فَرْعٌ على النَّذْكيرِ ، والفَرْعُ أَوْلى بالمُتَابَعَةِ من غَيْرِهِ ، فاذا قُلْتَ

⁽١٣٥) ب: في مسلمين، ط: (التي) في مسلمون.

⁽١٣٦) ب ، ج ، ط : ومررت بمسلماتٍ وصالحاتٍ ، ورأيت مسلماتٍ وصالحاتٍ .

⁽ ١٣٧) ب ۽ ج : بصريون . وما في الأصل أولى .

⁽ ۱۳۸) ج : واذا .

⁽ ۱۳۹) ب ، ج : فكان .

⁽١٤٠) ج: في جبيع . تحريف .

⁽١٤١) من ب و ج. وفي الأصل « فجعله » تحريف.

⁽١٤٢) ج: الفتح. تحريف.

جاءَتني (١٤٣) مسلمات كانَ الألِفُ والنَّاءُ والضَّمَّةُ بمنزلةِ الواوِ في مسلمونَ (١٤٤) ، أَلا تَرَى أَنْكَ لو أسقطت واحداً من الألف والنَّاءِ بَطَلَ مَعْنَى الجمع ، ولو اسقطت الرّفعة لم تستفدِ الاعرابَ من النَّاءِ كَمَا تستفيدُهُ (١٤٥) من الواوِ . واذا (١٤٦) قُلْتَ : مَرَ رْتُ بمسلماتٍ ، كانَ الألِفُ والنَّاءُ والجرُّ بمنزلةِ الياء في قولك : بمُسْلِمينَ ، وكذا حالُ النَّصْبِ .

وأمّا [التنوين] (١٤٧) في [مُسلِمات] (١٤٨) في منزلة التّنوين في مسلم من وجه ، وعمنزلة النّون في مسلمون من آخر . أما (١٤٩) كُونُهُ بمنزلة التّنوين فن حيثُ أنّك تقولُ : جاء تني (١٠٠) المُسلِماتُ ، فتحذف (١٠١) مع الألف واللام كما تحذف التّنوين في قولك : المسلمُ ، وأما كُونُهُ بمنزلة النّون فهو أنّهم قالوا : هذه عَرَفاتُ مباركاً فيها ، فعَرَفاتُ اسمُ معرفة لمواضع جَرَتْ مَجْرى موضع واحد لاتصال بَعْضِها بِبَعْضِ فلم يَدْخُلُها الألفُ واللام كما يدخلُ المعارف اذا جَمَعْت نحو الصّالحات (١٥٠) والزّيدون كما أنّ أبا نَيْن اسم ليجبَلَيْن (١٥٠) جَرَبًا مَجْرى شيء واحد (١٥٠) ، اذكانا لا يَفْتَرَقَانِ كما يفترق الأناسُ وما أَشْبَهَها (١٥٠) ، فتنزّل كل واحد منها من صاحبه بمنزِلة (١٥٠) اليد والرجل من وما أشْبَهَها (١٥٠) ، فتنزّل كل واحد منها من صاحبه بمنزِلة (١٥٠) اليد والرجل من

⁽١٤٣)ج: جاءني.

⁽ ١٤٤) ب ، ج : في المسلمون .

⁽ ١٤٥) ب ، ج : كها لا تستفيده . سهو .

⁽١٤٦)كذا في ب وج. أولى. وفي الأصل: «اذا».

⁽١٤٧) كذا الصواب . وفي النسخ « النون » تحريف . وسيذكر المصنف بعد قليل ما أثبتناه .

⁽١٤٨) من بوج وفي الأصل «مسلمان». تحريف.

⁽١٤٩) ب، ج: وأما.

⁽١٥٠) ب: جاءني .

⁽۱۵۱) ب ۽ ج : فتحذفه .

⁽١٥٢) ب ، ج: الطلحات.

⁽١٥٣) ب ، ج: اسم الجبلين.

⁽١٥٤) ج : بحرى اسم واحد. (١٥٥)في المقتضب ٣٢٤/٤ : ومثل أُبانَيْنِ (عَرَفَاتُ) . تقول : هؤلاء عَرَفَاتٌ مباركا فيها ، لأن (عرفات) اسم مواضع ، وليست مما يزول ، أو يفارق منه شيءٌ شيثا .

وقد شرح سيبويه في ٢٦٨/١ هذا الموضوع بتفصيل أكثر ملخصه قوله : « وتقول هؤلاءِ عرفاتٌ حَسَنَةٌ . وهذا فِ أبانانِ بيئينِ . فإنما فرقوا بينَ أبانينِ وعَرَفَاتٍ وبينَ زَيْدَيْنِ وزَيْدِينَ من قبل أنهم لم يحعلوا التثنية والجمع عَلما لرجُلْيْنِ ولا لرجالٍ بأعيانهم وجعلوا الاسم الواحد علما للشيء بنفسه ... واذا قالوا هذان أبانانِ وهؤلاء عرفاتُ فانماأرادوا شيئا أو شيئين باعيانهما اللذين نشير لك اليهما ألا ترى أنهم لم يقولوا : أمرر بأبان كذا وأبانِ

الرَّجُلِ (۱۰۷) وما أَشْبَهَهُ ، فَلَمْ يَدْخُلُ عليهِ الألِفُ واللامُ كَمَا دخل (۱۰۱) على العَلَمَ و المُفْرِدِ] (۱۰۹) غيو زَيْدِ حينَ ثُنِيَّ (۱۳۱) فقيلَ : الزِّيدانِ ، وذلك (۱۲۱) أن اللامَ انما دخلَ عَلَى الأعْلامِ في التثنيةِ والجَمْعِ منْ حيثُ أَنَّكَ اذا نَّنَيْتَ العَلَمَ وجَمَعْتَهُ زال (۱۲۲) عنه العَلَميّةُ التي صِيغَ عليها لتقديرك الشّياعَ فيه ، نحو هذا زَيدٌ ، وذلك (۱۹۳) زيدٌ ، ثم تقولُ : رجلانِ ، واذا كانَ تقولُ : زيدانِ . كقولِكَ : هذا رَجُلٌ ، وذاكَ رَجُلٌ ، ثم تقولُ : رجلانِ ، واذا كانَ كذلكَ احتيجَ الى اللام ليستفادَ التعريفُ كها يُحْتَاجُ اليهِ في الرَّجُلانِ وسائر أساء الأجناسِ . وليسَ كذا (۱۹۱) عرفات لاَنَّكَ لم تُردْ أن تقولَ : هذه عَوَفَةٌ (۱۹۰ وتلك َ وانها عَرَفَةٌ (۱۹۰ وتلك َ دارٌ ، فتحتاجُ [الى] (۱۹۱۱) أنْ تقولَ : العَرَفَاتُ ، وانها عَرَفَةٌ (۱۹۰ علماً لتلك المواضِع التي هي في حكم مَوْضِع واحدٍ فصارتْ كانَّها مفردةٌ . فعرفات بمنزلةِ طلحةٍ في أنه اسم (۱۹۷) يَتَضَمَّنُ التَّعْرِيفَ والنَّانِيثَ ، فلو مفردةٌ . فعرفات بمنزلةِ طلحةٍ في أنه اسم (۱۹۷) يَتَضَمَّنُ التَّعْرِيفَ والنَّانِيثَ ، فلو كانُوا (۱۹۸) يُجرونَ [التَّنُوينِ على الاطلاق لما جازَ أن

⁼ كذا ، لم يفرقوا بينهما لأنهم جعلوا أبانين إسها لها يُعْرَفَانِ به بأعيانهها . وليس هذا في الأناسي ولا في الدواب انما يكون هذا في الأماكن والجبال وأشياء لا تزول فيصير كل واحد من الجبلين داخلا عندهم في مثل ما دخل فيه صاحبه من الحال في الثبات والخصب والقحط ... والانسانان والدابتان لا يثبتان أبدا بأنهها يزولان ويتصرفان ويشار الى أحدهما والآخر غائب عنه . انظر أيضا معجم البلدان : عرفات : ١٤٩/٦ ... ١٥٠٠ . وأبانين المرادين المرادين

⁽١٥٦) ب، نج: منزلة.

⁽١٤٧) سقطت «من الرجل» في : ب.

⁽١٥٨) ب ، ج : كما يدخل.

⁽ ١٥٩) من ب.و ج. أبين.

⁽ ١٩٠) ج : بني . . تصحيف .

⁽ ۱۶۱) ب : وذاك .

⁽ ۱۹۲) ج : زالت .

⁽١٦٣) ب: وذاك.

⁽ ۱۹۴) ب ، ج : وليس كذلك .

⁽ ١٦٥ - ١٦٥) ساقط في ب بسبب انتقال النظر.

⁽١٦٦) من ب و ج. أولى.

⁽١٦٧)سقطت «اسم» في ب و ج.

⁽ ۱۶۸) فلو کان . سهو .

⁽ ١٦٩)كذا الصواب. انظر هامش ٥ ص ١٤٦

يثبتَ في عرفاتٍ كَمَا لا يثبتُ التنوينُ في طلحةٍ ، فقد دلّك هذا(١٧٠) على أنّهُ عِمْزَلَةِ النُّونِ في مسلمونَ ، لأجْلِ أنَّكَ اذا سَمَّيْتَ امرأةً بمسلمونَ لم تَحْذِفِ النُّونَ ، فقلتَ : أَقْبَلَتْ مسلمونَ ، ورأيْتُ مسلمينَ ومَرَرْتُ بمسلمينَ .

ومثل عرفاتٍ في ذكرت أذرعات (۱۷۱) والأكثر فيه التنوين على ما ذكر نا (۱۷۲) من اجرائِهم إيّاهُ مَجْرى مسلمون ، والذي دَعَاهم الى ذلك ما ذكر نا من قصدهم جري المؤتّ مَجْرى المذكّر. فكما اتبعُوا النّصب الجرّ مع الاستِغناء ، كذلك جَعلُوا التنوين في مسلمات بمنزلة النّون في مسلمون من حَيْثُ ذكر نا ، وان لَمْ // يَكُن بمنزلَتِهِ (۱۷۳) على الحقيقة . كيف والحركة موجودة في حرّف الاعراب من مُسلمات فلا يمكن أن يُقال : أنّه عوض من الحركة ، فاتما (۱۷۴) هو تنوين في الأصل ، وجُعِل لَهُ هذا الاختصاص للتشبيه بالنّون ، ولذلك حَذَفه بَعْضُهُم فقال : عَرَفَاتُ وأذرِعَاتُ ، كما تقولُ : طَلْحَةُ ، فلم يُعْتلً بطلب التشاكل واجراء الفرّع مَجْرى الأصل . وقد نصّ صاحب الكتاب على أن هذه النون تنوين وما ذكر ثة من قولهم هذه عرفات مباركاً فيها ، كلام العرب حكاه صاحب الكتاب على أن هذه الكتاب عنهم (۱۷۰) ، ووجه الدلالة فيه على كوْنِ عرفاتٍ معرفة ان مباركاً فيها منصوب الكتاب عنهم (۱۷۰) ، ووجه الدلالة فيه على كوْنِ عرفاتٍ معرفة ان مباركاً فيها منصوب الكتاب عنهم (۱۷۰) ،

⁽ ۱۷۰) ب : فقد دلك ذلك ، ج : فقد دل ذلك .

^{(1}۷۱) في العبارة في ب وج ارتباك ونصها: « ومثل عرفات فيا ذكرت اذرعات فيه في أذرعات « والأكثر ، وفي معجم البلدان ١٦٢/١ ، واذرعات بلد في أطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعان ينسب اليه الخمر ، واللغة الصحيحة في أذرعات الصرف . ومنع الصرف لغة فيه لأن سببا واحدا لا يمنع الصرف فالتاء التي فيه للجمع لا للتأنيث .

⁽١٧٧) في سيبويه جـ ٢ ص ١٨ : ومن العرب من لا يُنوَّنُ اذرِعات ويقول : هذه قُرَيشياتُ كما ترى شبهوها بهاءَ التأنيث » ، وقال الشنتمري في تعليقه على ذلك « وبعض العرب يُجْزِيها (أي اذرِعات) ازاءها بحرى ما كانت فيه هاء التأنيث بعد ألف زائدة نحوَ أَرْطَأَةٍ وعلقاةٍ فلا يصرفها في المعرفة وهي لغة قليلة ضعيفة » .

⁽۱۷۳) ب ، ج : بمنزلة . تحريف .

⁽ ۱۷٤) ب ، ج : وأنما .

⁽ ١٧٥) في سيبويه جـ ٢ ص ١٨ : ﴿ وقال في رجل اسمه مسلماتٌ أو ضَرَبَاتٌ ؛ هذا ضَرَبَاتٌ كما ترى ومسلماتٌ كما ترى ومسلماتٌ كما ترى . وكذلك المرأة لو سميتها بهذا انصرفت . وذلك أن هذه التاء لما صارت في النصب والجرّ جرا أشبهت عندهم الياء التي في مُسْلِمينَ والياء التي في رَجُلَيْنِ ، وصار التنوين بمتزلة النون ألا ترى الى عَرَفَاتِ مصروفة في كتاب الله عز وجل وهي معرفة الدليل على ذلك قول العرب هذه عَرَفَاتٌ مباركاً فيها ، ويدلك أيضا على معرفتها أنك لا ندخل فيها ألفا ولاما وانما عَرَفَاتٌ بمنزلةِ جَمْع ومثل ذلك أذرِعاتٌ سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امريء القيس :

على الحالِ . ولوكانتْ عَرَفَاتُ نكرةً لما انتصبَ على الحالِ (١٧٦) ، لأنَّ النكرةَ لا يكونُ لَهَا حالُ الا في لُغَةٍ قليلةٍ ، وهذا كَلامُ جميع ِ العربِ . واسْتُدِّلَ على كَوْنِهَا معرفةً بشيء آخرَ وهوَ امتناعُهَا من الأَلْفِ [واللامِ] (١٧٧) وهي كذلك في التّنزيلِ كقولِهِ تَعَالَى : - (فاذَا أَفَضْتُم مِنْ عَرَفَاتٍ) - (١٧٨)

تنورّتها من أَذْرعــــات وأهْلُهـــا بيثربَ أَذْنَى دارِهـــا نَظَرٌ عَــالِ ولو كانت عرفاتٌ نكرةً لكانت اذا عرفات في غير موضع .

(١٧٦) ب ، ج : عنها الحال.

(۱۷۷) من ب. أبين.

(۱۷۸) آية ۱۹۸ / البقرة ۲ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليِّ : بابُ اعرابِ الأساءِ^(١)

اعرابُ(٢) الأسهاء على ثلاثة أضرُب، وَفُعٌ ونَصْبٌ وجَرٌّ، فالرفعُ في الرُّنَبَةِ قبلَ النَّصْبِ والجَرِّ نَحْو قَامَ زَيْدٌ، وعمروٌ النَّصْبِ والجَرِّ نَحْو قَامَ زَيْدٌ، وعمروٌ مُنْطَلِقٌ. والنَّصْبُ والجَرُّ لا يكونانِ حتى يتقدّمَ الرفْعُ نَحوَ قامَ زَيْدٌ قياماً، ٣ ومَرَرْتُ بعمرهِ اليومَ ٣)».

قالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اعلم أنَّ أسبقَ الحَركاتِ فِي الرَّبَةِ هُو الرَّفْعُ ، وذلكَ لأَجْلِ أَنَّهُ يَسْتَغْنِي عن صاحبَيْهِ وهما يفتقرانِ اليهِ . وتقولُ : قَامَ زَيْدٌ ، وعمرو مُنْطَلِقٌ ، فتجدُ الكلامَ صحيحاً من غير النَّصْبِ والجَرِّ ، اذْ لا يجبُ أَنْ تقولَ : قَامَ زَيْدٌ قِياماً ، ولا عمرو منطلق اليومَ ، ولا أَنْ تقولَ : قامَ زِيدٌ الى عَمْرو . وانّها يكونُ للمنصوبِ والمجرور فائدة لا يبطلُ بِعَدَمِهَا أصلُ الكلام . ولو قلت : زَيْداً (٤) ، أو بعمرو ، لم يكن كلاماً حتى يتقدّم الرفعُ أَنْ تقولَ : (و ضَرَبَ يَهُدُ عَمْراً ، ومَرَرْتُ بعمرو ، أو يكونُ قدْ جَرَى ذِكْرُ انسانِ فتضمره ، فتقولُ : ضَربَ زَيْدٌ ومُرَّ بِعَمْرو) ، فذلك (١) الضّميرُ مرفوعٌ لا مَحَالة ، واذا كانَ حالُ الرَّفْعِ ضُرِبَ زَيْدٌ ومُرَّ بِعَمْرو) ، فذلك (١) الضّميرُ مرفوعٌ لا مَحَالة ، واذا كانَ حالُ الرَّفْعِ

⁽١) جاء عنوان الباب في ب و ج قوله «قال الشيخ أبو علي».

 ⁽۲) سقطت و اعراب ، في ج .
 (۳-۳) بدله في ب : و و مَرَرْتُ بممرو وعَدْرُو منطلقُ اليومَ ،

⁽٤) ب ، ج : بزيدا . تحريف .

^(• - •) بدل هذه العبارة في ب وج قوله : • ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً ومر زيدٌ بِعمرو أو يكونُ ضُرِبَ زيدٌ ومَّر بِمَمْرو ، قد جرى ذكر انسان فتضمرهُ فتقول : ضَرَبَ عمروٌ زيداً ومَرَرْتُ بِعَمْرو ، والصوابُ ما هو مثبت في الأصل .

⁽٦) ب،ج: وذلك.

معَ صَاحِبَيْهِ(٧) على ما وَصَفْنَا من استغنائِهِ عنهما ، وافتقارِهِمَا اليهِ وجبَ الحُكْمُ بتقدّمِهِ في الرُّنْبَةِ .(٨)

واعلم أنَّ الرفع للفاعلِ في الأصلِ ، وكونُهُ في الابتداءِ(١) فَرَعٌ على ذلك ، لأنَّ أصولَ الكلامِ على ثلاثةِ مَعَانِ ، الفاعليةُ والمفعوليةُ والاضافةُ ، فالرَّفعُ للفاعلِ ، والنَّعْبُ للمفعولِ ، والجرُّ للمفعافِ اليهِ ، فالمبتدأُ والخَبُرُ داخِلانِ على الفَاعلِ ، ويدلُك على ذلك أنَّ المبتدأُ انا يُؤتى بهِ ليُخبرَ عنهُ . [والفِعْلُ (١٠)] هو الأصلُ في الاخبارِ ، واذا كانَ كذلك كانَ الفاعلُ قبلَ الاسمِ في الاخبارِ ، كانَ كذلك على ذلك أنَّ الفاعلُ قبلَ الاسمِ في الاخبارِ ، يدلُك على ذلك أنَّهُ لا يكونُ خبرُ المبتدأِ الا ألنكرةُ أو ما يتضمّنُ ضرباً من التنكيرِ . ألا يدلُك على ذلك على ذلك على كلِّ حال (١١) ، وهوَ المرادُ بقولي : ما يَتضمّنُ ضرباً من التنكيرِ ، ومنا أشبَههُ فلا [يُعرَى] (١١) من ذلك على كلِّ حال (١١) ، وهوَ المرادُ بقولي : ما يَتضمّنُ ضرباً من التنكيرِ ، وسَنبَينَهُ (١١) // واذا كانَ المبتدأُ يُؤتَى بهِ لأَجْلِ الاخبارِ ، وكانَ الفعلُ مُو المُقدَّمَ والأصلَ فيهِ [كانَ] (١٤) ما يُخبرُ بهِ عنهُ مُقدَّماً في الرُّثيَّةِ . فَقَدْ علمتَ أنَّ أصلَ الرَّغعِ أن يكونَ للفاعلِ . وقالَ أصحابُنا : أنَّ المبتدأُ شُبّة بهِ (١٥) من حيثُ كانَ الموعلُ مُخبراً عَنْهُ ، فَجُعِلِ عَلامتُهُ الرَّفْعُ ، وَخبرُ المبتدأ شُبّة بهِ من حيثُ كانَ الجزءَ الثاني (١٦) من المنظِ فيقدِرُ أنّهم لَمَا سمّوهُ مبتدأً كانَ هُو المُقَدَّمَ وذلك من سلامةِ الجَانِ . الله اللفظِ فيقدِرُ أنّهم لَمَا سمّوهُ مبتدأً كانَ هُو المُقَدَّمَ وذلك من سلامةِ الجَانِ . .

⁽٧) ج: مع صاحبه.

⁽٨) ب ، ج : في المرتبة

⁽٩) ب،ج: في المبتدأ.

⁽١٠) من ب وج. الصواب. وفي الأصل والفاعل ، تحريف.

⁽١١) من ب وج. الصواب. وفي الأصل: يعدي. تحريف.

⁽۱۲) ب ، ج : علی کل وجه .

⁽١٣) ب، ع : ونبينه. وما في الأصل أولى.

⁽١٤) من ب و ج. وهو الصواب.

⁽١٥) ج: مشبه به.

⁽١٦) ج : والثاني . سهو .

⁽١٧) ، ان ، مكررة في الأصل سهوا .

قالَ الشَّيخُ أبو عليٍّ :

« فأمّا قُولُهم : انَّ زيداً ذاهِبٌ ، فَمشَبَّهُ بالمفعولِ بهِ المقدَّم (١٨) نحوَ ضَرَبَ زيداً عَمْرُو ، وكذلكَ قَوْلُهُم : ما بَكُرٌ خَارِجاً ، مُشَبَّهُ بالفعلِ والفاعلِ (١٩) . واذاكانَ الرَّفْعُ في الرُّبُةِ قَبْلَهُمَا وَجَبَ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَيْهُمَا في الذَّكْرِ » .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعلم أنّه لما قَدَّمَ أنَّ الرَّضَ يَسْتَغْنِي عن النّصْهِ ويتقدّمُ عليهِ سألَ نَفْسَهُ عن قَوْلِهِم : انَّ زَيداً ذاهِبٌ ، لأنّهُ قد تَقَدَّمَ المنصوبُ فيه على المترَّفَرِع تَقَدَّماً لازِماً حتى لا يقال : انَّ منطلق زيداً ، فأجاب بأنَّ هذا على التشبيهِ بالمفعولِ المُقَدَّم بحَو قولِك : ضَرَبَ زَيْداً عَمْرُو ، وذلك أنَّ حَرْفٌ لا أصل لَهُ في العَملِ ، ولكنّهُ شُبّة بالفعل فَجُعِل لَهُ مَنْصُوبٌ ومَرْفُع كَمَا يكونُ للفِعْلِ ، الا أنّهُمْ ألزموهُ طريقة واحِدة لئلا يكونَ لَهُ تَصَرُّف والتشبيهُ الحَبِّدُ أنْ يقول : أنّه بمنزلةِ قولِك : ضَرَب زيداً عُلامُهُ ، لأجل أنَّ المفعول هنا يَجِبُ الحَبِيهُ من حيثُ أن تأخيرَهُ يؤدّى الى الاضهار قَبْل الذّير . ألا تَرَى أنَّ الهاء في غُلامِهِ يعودُ الى زيد . فلو أخرت فقلت : ضَرَب غُلامُهُ زَيْداً ، كُنْت قَدْ أضمرت الشيءَ قَبْل جَرْي وَلِك : ضَرَب زيداً عُلامُهُ ، يعودُ الله عب تقديمُ المنصوبُ في قولِك : انَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، اتّفقا في التقديم واللزوم . وليسَ كذلك ما ذَكرَهُ الشّيْخُ أبو عليّ من قولِه : ضَرَب (٢١) زيداً عَمْرُو ، لأن وهو قولُ التقديم لا يلزمُ هُنَا ، فهو يُشْبِهُ : انَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، والأوضحُ ما ذَكرُهُ يُشْبِهُهُ من وجهَيْنِ ، الآ أنَّ قَصْدَهُ أنْ يذكرَ تقديمَ المنصوبِ فقطْ ، والأوضحُ ما ذَكرُهُ يُشْبِهُهُ من الشّيخ أبي الحُسَيْنِ . ثَمْ قالَ الشَّيخُ أبو عليّ : كما أنَّ قولَهم ما زَيْدٌ ذَاهِبً ٢٢١) ، مُشَبَّة الشّيخ أبي الحُسَيْنِ . ثم قالَ الشَّيْخُ أبو عليّ : كما أنَّ قولَهم ما زَيْدٌ ذَاهِبً ٢٢١) ، مُشَبَّة

⁽١٨) ب : والمقدم . سهو .

⁽ ١٩) ب ، ج : بالفاعل والمفعول . سهو . « وأما مثبت في الأصل هو الصواب . وسوف يرد هذا النص من قول أبي على في شرح عبد القاهر الآتي .

⁽٢٠) ج: غير شائع: تصحيف.

⁽٢١) وضرب، مكررة في ج سهوا.

⁽٢٢) نص قول أبي على المتقدم «ما بكرٌ خارِجاً».

بالفعلِ والفاعلِ ، لَيُبَيِّنَ لكَ أَنَّهُ كَمَا تَقَدَّمَ المنصوبُ تَقَدُّماً لازماً في قولِكَ : انَّ زيداً ذاهبٌ ، مع أَنَّهُ مُشَبَّهُ بالمفعولِ المُقَدَّمِ ، كذلكَ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ البَّنَّةَ في قولِكَ : ما زَيْدٌ مُنْطَلِقاً ، حتى لا يجوزَ أنْ تقولَ : ما منطلقاً زيدٌ وانْ كانَ اسمُ ما بمنزلةِ الفاعلِ في قولِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً .

والفاعِلُ يُحوزُ أَنْ يَتَأَخَّرَ عن المفعولِ لَفْظاً كقولك : ضَرَبَ زيداً عَمْرُو ، والمّا وَجَبَ ذلك في المَوْضِعَيْنِ لأَجْلِ أَنَّ العامِلَ حَرْفٌ لا أَصْلَ لهُ في العَمَلِ فانْ شُبّة بنحو شَدَّ ومَدَّ (٢٣) وما شُبّة بليس ، تقولُ : انَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، كما تقولُ : مَدَّيدَ زَيْدٍ خُلامُهُ ، وما زَيْدٌ خارِجاً ، كما تقولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ، فالعملُ في المَوْضِعَيْنِ لَفُظيُّ ومَحْمُولٌ على التشبيهِ فألزما طريقة واحدة حتى يُفرَق بينَ مَا هُوَ أَصلٌ وبينَ المُشْبَهِ بِهِ (٢٤). وقولُهُ ﴿ وَجَبَ أَنْ يُقَدّمَ عليهما في الذَّكْرِ ، يعني بالذَّكْرِ أَنْ وبينَ النَّهُ قَبْلَ النَّصْبِ // والجَرِّ في المرتبةِ لأَنَّ تَقَدّمَهُ عليهما في اللفَظِ هو الدليلُ ، والشيءُ لا يجيءُ دليلاً لنفسهِ والمّا يُسْتَدَلُ بالشيء (٢٥) على غيرهِ .

⁽ ۲۳) ج: مدوشد ،

⁽ ٢٤)ج : وبين المشَّبُو. سهو.

⁽ ۲۰) ب ، ج : بشيء .

قالَ الشَّيْخُ أَبُو عليِّ : « يا**بُ الأب**تداء »

الابتداءُ وصفٌ في الاسمِ المبتدأِ يَرْتَفِعُ بِهِ ، وصفةُ المبتدأِ (١) أَنْ يكونَ مُعَرَّى مَن العواملِ الظّاهرةِ (٢) ومُسْنداً اليهِ شَيءٌ ، مثالُ ذلك (٣) زَيْدٌ منطلِقُ ، وعَمْرُو ذاهِبٌ ، والعِلْمُ حَسَنٌ ، والجَهْلُ قَبِيحٌ . فزيدٌ ارْتَفَعَ بتعرّيهِ مِن العَوَاملِ الظاهرةِ نحوَ (١) انَّ وكأنَّ وظننْتُ وباسنادِ الانطلاق (٩) والذّهابِ ونحوها اليهِ » . (١)

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعلم أنَّ العواملَ على ضَرْبَيْنِ ۗ: عاملُ لَفْظيٌّ وعامِلٌ مَعْنَويٌّ لاحظَّ للَسانِ فيهِ وانَّها يُعَبَّرُ عَنْهُ .(٧)

فَالْأُوّلُ : نَحُو انَّ وَكَأْنَّ وَظَنَنْتُ ، تقول : انَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ عاملُ النَّصْبِ في زَيْدٍ انَّ وهو لفظيُّ كَمَا تَرَى . وتقولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، فيكونُ الرَّافِعُ لزيدٍ ضَرَبَ ، وهُوَ لَفْظٌ بلا شُبُهَةٍ .

والثّاني : جاءَ منهُ اثنانِ ، أَحَدُهُمَا : ما تقدّمَ ذكرُهُ من أنَّ عاملَ الرَّفعِ في الفعلِ المضارعِ وقوعُهُ موقعَ الاسمِ في قولكَ : مَرَرْتُ برجلٍ يَضْرِبُ . فيضربُ يَرْتَفِعُ لوقوعِهِ المضارعِ وقوعُهُ موقعَ الاسمِ في قولكَ : مَرَرْتُ برجلٍ يَضْرِبُ . فيضربُ يَرْتَفِعُ لوقوعِهِ

⁽١) ط: وصنفه والاسم، المبتدأ.

⁽٢) ب ، ج : من العوامل اللفظية .

⁽٣) ط: ومثاله.

⁽٤) ط: [من] نحو.

⁽ ٥) ج : واسناد الانطلاقي . خطأ .

⁽٦) ط: ونحو ذاك اليه.

 ⁽٧) ج : يعرونه . تحريف .

موقع َ ضاربٍ ، وليسَ وقوعُهُ موقعَ الاسمِ بلفظٍ . والثاني ما يعملُ الرَّفْعَ في الاسم المبتدأ ، وهوَ تعرّيهِ من العوامِلِ الظاهرةِ(^) وما يَجْرِي مَجْرَاها ، وذلِكَ قولُكَ : زيدٌ منطلِقٌ ، فانَّا عملَ الرَّفعَ في زيدٍ تعريهِ من العوامِلِ اللفظيةِ وليس التَّعري بلفظٍ كإنَّ وكأنَّ وانما هومَعْنَى ، وقولُ الشَّيخِ أبي عليّ : فزيدٌ ارتفعَ بتعريّهِ من العواملِ الظاهرةِ ، واسنادِ (٢ الانطِلاقِ والذَّهابِ ونحوِهِمَا اليهِ انَّها ضَمَّ اسنادً٢) الخبرِ الى الْتَعْرَي بياناً لذلكَ لأجلِ(٣) أنَّ التَّعرِي من العواملِ لا يكونُ الا بعد أن يُسْنَدَ اليهِ الخبرُ اذ الاسمُ لا يُعرِّي من العوامل اللفظيةِ الا لأنْ يخبَرَ عنهُ ، فانَّ لفظَ بزيدٍ ، من غير خبرِ مظهرِ أو مضمرِ لم يكن مبتدأً ، بل كانَ بمنزلةِ أن تصوّتَ صوتاً ، وذلكَ لا يكونُ له اعرابٌ وانما تقولُ : زَيدٌ وتسكتُ. فلّما كانَ التّعرّي من العوامل لا يحصلُ الا معَ اسنادِ الخَبَرِ ذَكَرَهُمَا جميعاً ، فَلا يَجِبُ أَنْ يُظُنَّ أَنَّ الخبرَ يعملُ الرَّفْعَ في المبتدأِ كَمَا قالَ البغداديونَ .(١) فانَّهم زَعَموا أَنُّهما يَترافَعَانِ أي يعملُ كلُّ واحدٍ منهما الرَّفْعَ في الآخر و [لأن(٥)] الاسنادَ عاملُ غير التعرّي حتى كأنَّ زيداً في قولكَ : زيدٌ مُنْطَلِقٌ يُرْفَعُ (١٣) بعاملَيْن فانَّها العاملُ هو تعريّهِ من العوامل اللفظيةِ كَانَّ وظَنَنْتُ ومَا جَرَى ذَلِكَ المَجْرَى(١٤) وهُوَ مَعْنَى لا لَفْظُ . ولهذَا كَانَ الشَّيْخُ أَبُو الحسينِ يقولُ (١٠) : عاملُ الرفْع ِ في الاسمِ المبتدأِ تَعرِّيهِ من العواملِ الظَّاهِرةِ ، وما يَجْرِي مَجْرَاهَا ، (١٦) ولا يَذْكُرُ الاسنادَ ، اذ قد عُلِمَ أنَّ التَّعرِّي لا يكونُ الا مع الاسنادِ لما ذكرْتُ وأنَّ الاسمَ لا يُلْفَظُ بِهِ مُفْرَداً.

⁽٨) ج: من العوامل الظاهرية.

⁽٩-٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٠)ج: ولأجل.

⁽١١) تعرض ابن الأنباري في الانصاف مسألة (٥) جـ ١ / ٤٤ – ١٥ الى الخلاف في العامل بالمبتدأ والخبر ولم يشر إلى رأي البغداديين هذا وانما أشار الى رأي الكوفيين في أن المبتدأ والخبر يترافعان.

⁽١٢) من ج. الصواب. وفي الأصل لا أن. تحريف.

⁽١٣) ب ۽ ج: يرتفع.

⁽ ١٤) ج : هذا الجرى .

⁽١٥) ب : وهذا شيخنا رحمه الله يقول ، ج و : وهكذا كان شيخنا رحمه الله يقول .

⁽١٦) في المقتضب ١٢٦/٤ : « فأما رفع المبتدأ فبالابتداء . ومعنى الابتداء التنبيه والتعريه من العوامل غيره ، وهو أول الكلام ، وانما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ . أنظر أيضا من المصدر نفسه ١٢/٤ .

فأمّا أنْ يكونَ قبلَهُ عامِلٌ نحوَ الفعلِ كقولِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، فَلا يكونُ حِيننذِ مبتدأً ، لاّنّهُ غيرُ مُعَرّى من العوامِلِ . وامّا أنْ يكونَ مبتدأً مسنداً اليهِ الخبرُ نحوَ زيدٌ منطلِقٌ ، وما أشْبَهَهُ . واذا جاوزْتَ هذينِ القِسْمَيْنِ // كانَ محالاً وكانَ اللفظُ بهِ جارياً مَجْرَى التّصويتِ .

وأمّا قولُ الشّيخ : ومَا يَجْرِي مُجْرَاهَا ، فالمقصودُ بهِ الأفعالُ المُضْمَرةُ نحوَ أَنْ اللّهِ اللهِ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ

وكانَ الشَّيْخُ أَبُو الحُسَيْنِ يَحْكِي عَنِ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيَّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي المُبْتَدَأِ : انَّ عاملَ الرَّفْعِ فِيهِ هُوكُوْنُهُ أُولاً لِثانٍ ، ذلكَ الثَّاني حَديثٌ عَنْهُ . فهو(١٩) بمنزلةِ أن تقولَ : « انَّ العاملَ فِيهِ تَعرِّيهِ مِن العواملِ الظاهرةِ ، لأَنَّهُ لا يتعرِّى مِنَ العواملِ حَتَّى يكونَ أَوّلاً لثانٍ هُو حَديثٌ عنهُ ، فاعرُفهُ .

وقد ذَكَرْنَا أَنَّ أَصِلَ الرَّفْعِ ِ أَنْ يكونَ للفاعلِ ، وأنَّ المبتدأَ فَرْعٌ عليهِ ومُشَبَّهٌ بهِ ، من

⁽۱۷) ج: لمنزلته. تحریف.

⁽١٨) من ب و ج. وهو الصواب. وفي الأصل «مظهر». تحريف.

⁽١٩) ب، ج: فهذا.

حيثُ أنَّ كلَّ واحدٍ منها مُخْبَرُ عنهُ . فوجِبُ الرَّفْعِ غيرُ عامِلِهِ ، لأنَّ الموجِبَ مشابهةُ المبتدأِ للفاعلِ والعاملُ هو تعريّهِ من العوامل كما أن موجبَ الاعرابِ في الأفعالِ المُضَارَعَةِ هُومُشَابَهُتُهَا للأسهاءِ على ما وَصَفْنَا ، وعاملُهُ غيرُ ذلك َ . فالرَّفْعُ عاملهُ وقوعُهُ موقعَ الاسمِ والنَّصْبُ عاملهُ لَنْ ، والجَزْمُ لَمْ . ويُسمّى المبتدأُ مسنداً والخبرُ مسنداً اليهِ ، كما يُسمّى المبتدأُ مسنداً والخبرُ مسنداً اليهِ ، كما يُسمّى الاسمُ الأوّلُ في قولك َ : غلامُ زيدٍ مضافاً ، والثّاني مضافاً اليهِ ، وحقيقةُ الاسنادِ الامالةُ كَمَا أنَّ الاضافةَ كذلك َ . ألا تَرَى الى قولِهِ ، أنْشَدَهُ الشّيخُ :

فَلَمَّ دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا الى كلِّ حاريِّ جَديدٍ مُشَطَّبِ / ٨/ فأَضَفْنَا بِمَعْنَى أَسْنَدْنَا (٢٠) كَمَا تَرَى ، (٢١ على أَنَّ بينَ النَّاسِ خِلافاً في المُسْنَدِ والمُسندِ اليهِ ٢١) وهذا القَدْرُ كافٍ .

وَاعلَمْ أَنَّ صَاحِبَ الكتابِ لا يثبت منَ العاملِ المعنويّ الاَّ هَذَيْنِ : أَحَدُهُمَا في الأَفعالِ وهو وقوعُ المُضارعِ موقعَ الاسمِ ، والآخَرُ في الأَساءِ وهو تعرّي المبتدأِ من العواملِ الظاهرةِ ، وقد أثبتَ أبو الحسنِ(٢٢) عاملاً ثالثاً معنوياً ، وذاك أنّهُ(٢٣) اذا قالَ : مردتُ

⁽٢٠) ب ، ج: بمنزلة أسندنا.

⁽٣١) بدل هذه العبارة في ب وج قوله : « على أن في المسند والمسند اليه خلافا بين الناس » ، وانظر عن الخلاف الذي أشار اليه المسألة الخامسة من الأنصاف في مسائل الخلاف ٤٤/١ – ١٠ .

⁽ ۲۲) ب ، ج : أبو الحسين . تحريف .

وقد أشير الى مسألة هذه العوامل المعنوية الثلاثة في كتب النحاة في أكثر من موضع ، فبالنسبة للعامل المعنوي الأول (وهو وقوع المضارع موقع الاسم) قال سيبويه في ٩/١ ، ٤ : « اعلم أنها – أي الأفعال – اذاكانت في موضع اسم مبتدأ أو اسم بني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ الراحب وقال المبرد في المقتضب جـ ٣ اسم مرووع المناع أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسهاء مرفوعة كانت الأسهاء أو منصوبة أو مفوعة مواقع الأسهاء مواقع الأسهاء مواقع الأسهاء أو منصوبة أو

وفيا يخص العامل المعنوي الثاني (تعرى المبتدأ من العوامل الظاهرة. أي الابتداء) فقد قال سيبويه في جدا / ٢٧٨ : ... فان المبني عليه (أي على المبتدأ وهو الخبر) يرتفع به (أي بالمبتدأ) كما ارتفع هو (أي كما ارتفع المبتدأ) بالابتداء. وذلك قولك عبد الله منطلق ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليُسَى عليه المنطلق. وقال المبرد في المقتضب ١٣٦٨ : « فأما رفع المبتدأ فالابتداء . ومعنى الابتداء : التنبيه والتعرية عن العوامل غيره ، وهو أول الكلام ، وانما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ . وانظر أيضا من المقتضب ١٣/٤ و ١٣/٤. والأنصاف في مسائل الخلاف ٤٤/١ – ٥ وعن العامل المعنوي الثالث

بزيد الظريف، ورأيتُ زيداً الظريف (٢٠ وجاءني زيدٌ الظريف، ٢٠) ، فانه يحرُّ الظريف وما أشبَههُ بكونهِ صفةً لمنصوب وما أشبَههُ بكونهِ صفةً لمخوور ويرفعُهُ بكونهِ صفة لمرفوع ، وينصبُهُ بكونهِ صفةً لمنصوب وكونهُ صفةً لمجوور أو مرفوع أو منصوب (٢٥) مَعْنَى يُعْرَفُ بالقلب ، وليسَ للسانِ فيهِ نصيب الكما أنَّ وقوعَ المضارعِ موقع الاسم في قولك : مَرَرْتُ برجل يَضْرِبُ (٢١) وتَعَرَّي المبتدأِ من العواملِ اللفظيةِ كذلك ، وصاحبُ الكتابِ يجعلُ العاملُ في الصفةِ هو العاملُ في الصفةِ هو العاملُ في الموسوف (٢٧) . فاذا قُلْتَ : مررتُ بزيدِ الظريف كانَ جرُّ الظريفِ عنده بالياء ، وكذا البابُ . والباءُ عاملٌ لفظيُّ فاعْرفهُ فهُو جملةُ القولِ في هذا الفصلِ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليِّ :

" ومن الأساء المرتفعة بالابتداء الاسمُ الواقعُ بعدَ لولا في نحوِ قولكَ : لولا زَيدٌ لله الذهبَ عمرة [فَزَيدٌ رُفِعَ بالابتداء ، وخبرُهُ محذوفٌ كأنّهُ قالَ : لولا زيدٌ حاضرٌ أو مقيمٌ](٢٩) ، ولولا هذهِ [هي](٢٩) التي مَعْنَاهَا امتناعُ الشيء لوجودِ غيرهِ ، وذلكَ أنَّ ذهابَ عمرهِ امتنعَ لوجودِ غيرهِ . وليستْ لولا هذهِ التي (٣٠) مَعْنَاهَا التخصيصُ (٣٠) [نحو قولكَ : لولا أعطيْتُ زيداً ولولا أخذت](٣٠) كقولهِ :

و عامل الصفة) فقد ذكر السيرافي (حاشية سيبويه ٢٤٧/١ مانصه : (يكون الاعراب الحاصل في الموصوف وفي الصفة متعلقاً بالعامل الذي عمل في الموصوف . كما قال المبرد في المقتضب ٢١٥/٤ : النعت انما يرتفع بما ارتفع به المنعوت ، راجع قضية العامل المعنوي في المسائل الثلاث ورأى أبي الحسن الأنحفش في المرتجل لابن الخشاب ١٣٧٠ . ١٣٩٠ .

⁽٣٣) سقطت «انه» في ج.

⁽ ٢٤ - ٢٤) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ٣٥) ب ، ج : لجرور أو منصوب أو مرفوع .

⁽۲۹) ب ، ج : یکتب .

⁽ ٢٧) في سببويه ٣٠٩/١ – ٣٠١ و فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك : مورت برجلي ظريف قبل ، فصارَ النعت بجرورا مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد .

⁽ ٢٨) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . واثباته أبين .

⁽۲۹) من ب و ج و ط ، واثباتها أصوب.

⁽ ٣٠) ج : هي التي .

⁽٣١) ج: التخصيص. تصحيف. وكذا في كل المواضع التي سترد فيها.

⁽٣٢) من ب و ط : أبين.

/٣٥/ تَعدُّونَ عَقْرُ النَّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بني ضَوْ طَرى لولا الكمَّى المُقَنَعَا(٣٣) لأنَّ الاسمَ بعدَ لولا هذهِ لا يرتفعُ بالابتداءِ من حيثُ كانَ مَعْنَاهَا التَّخصيصُ . والتَّخصيصُ يَقَعُ على الفِعْلِ .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعلم أنَّ لولا على ضربَيْنِ : أَحدُهُمَا أَن يكُونَ مَعْنَاهَا امتناعَ الشيءِ لوجودِ غيرِهِ ، كقولك : لولا زيدٌ لكان كذا وكذا . وهذه يقعُ بَعْدَهَا الاسمُ المبتدأُ نحو زيدٍ والقتالِ ، وما أشْبَهَ ذلك مَا يُخْبَرُ عَنْهُ . فاذا قُلْت : لولا زيدٌ ، كان زيدٌ مرفوعاً بالابتداءِ وخبَرُهُ عندوف . والتقديرُ : لولا زيدٌ مولولا القتالُ في زمانِ عدوف . والتقديرُ : لولا زيدٌ مؤجُودٌ ، ولولا(٣٤) زَيْدٌ في مكانٍ ، ولولا القتالُ في زمانِ لكان كذا وكذا ، وحُذيف هذا الخبرُ [عَنْهُ](٣٥) حَذْفاً لازِماً لطولِ الكلامِ بالجوابِ لكان كذا وكذا ، وحُذيف هذا الخبرُ [عنه] الحال تدللُ عليهِ . ومثلهُ قَوْلُهُمْ : ما رأيتُ كاليومِ رَجُلاً ، هم حُذيف كاليومِ رَجُلاً ، هم حُذيف

⁽٣٣) هذا البيت لجرير من قصيدة قالها للفرزدق . ونسب أيصا للأشهب ابن زميلة أو رميلة النهشلي (وهي أمه . شاعر مخضرم . أنظر في ترجمته : المؤتلف والمختلف للآمدي ٣٣ ، والأغاني ١٥٣/٨ ، والعيني ٤٨٣/١ ، والخزانة ٤/٧٠) .

وهو منسوب لجرير في ديوانه ص ٣٣٨، والنقائض ٨٣٣، والكامل للمبرد ١٥٧ – ١٥٨ (وذكر أنه ينسب أيضا للأشهب بن رميلة)، والخصائص ٢/٩٤، والمفصل ٣١٦، وشرحه لابن يعيش ٣٨/٣ و ١٤٤/، ومواد : (ضطر) من اللسان ٣٦٠/٣ والتاج ٣٥٠/٣ و (ما) من اللسان ٣٦٠/٣ والتاج ٢٠١/٠ والتاج ٣٤٠/١، وما بعدها ، وشواهد ابن عقبل للجرجاوي وشواهد المغنى ش ٤٢٩ ج ٢ ص ٣٦٠، والخزانة ٤٦١/١ وما بعدها ، وشواهد ابن عقبل للجرجاوي ٢١٤، وشرح الشواهد للعامل ٤٠٣٠ ، والدرر اللوامع ١٣٠/١ - ١٣٠١.

وهو منسوب للأشهب في بمحاز القرآن لأبي عبيدة ٣/١٥ و ١٩١ ، و ٣٤٦ ، والأمالي الشجرية ٢٧٩/١ و ٢١٠/٢ .

وغير منسوب في كتاب الجسل للزجاجي ٧٤٥ ، والايضاح للفارسي ٢٩ ، وشرح الحاسة للمرزوقي ١٢٢١/٣ .

وفي اللسان (ضطر) : بنوضوطري : حي معروف. وقبل الضوطري الحمثى . قال ابن سيدة وهو الصحيح ويقال للقوم اذاكانوا لا يغنون غناءً : بنو ضوطرى ، ومنه قول جرير يخاطب الفرزدق حين افتخر بعقر أبيه غالب في معاقرة سُحَيْم بنُ وُثَيل الرياحي ماثة ناقة .

ورواية الديوان ... أفضل سعيكم ... هلا الكمي المقنعا .

⁽٣٤)كذا في ب. الصواب. وفي الأُصل و ج « لولا » سهو.

⁽٣٥) من ب و ج. أبين.

⁽٣٦) كذا في ب و ج. وهو الصواب. وفي الأصل «ولأن». سهو.

⁽٣٧-٣٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

ذلك وجُعِلَ الفعلُ للزمانِ كقولِهِم: نهارُكَ صائمٌ وليلُكَ قائمٌ، حتى كأنَّ اليومَ هو الانسانُ المرثيُّ، كَمَا كانَ (٣٩) النَّهارُ كَأَنَّهُ (٣٩) هو الصائمُ، فقيلَ، ما رأيتُ كاليوم رجُلاً، كما تقول: ما رَأَيْتُ كزيدٍ رَجُلاً. ومِثْلُهُ قولُ الشَّاعرِ:

/٣٦/ ما انْ رَأَيْتُ ولا سَمِعْتُ بِهِ كَاليومِ طَالَى أَنْيَقٍ جُرْبِ (١٠)

الأصْلُ ما انْ رأيتُ كانسانٍ أوكطالٍ أراهُ اليومَ طالى (١١) أنيقٍ ، بِمَعْنَى : ما رَأَيْتُ طالى أنيقٍ كطالٍ أراهُ اليوم حتى كأنَّهُ الطَّالى اتساعاً فقالَ : ما رَأَيْتُ كهذَا الانسانِ طالياً ، ونحو ذا من رَأَيْتُ كهذَا الانسانِ طالياً ، ونحو ذا من الحَذْفِ كثيرٌ في كَلامِهِم .

ولا يَقَعُ بَعْدَ لولا هذهِ التي تُفيدُ امتناعَ الشيءِ لوجودِ غيرهِ الاّ الاسمُ ، فانْ حُمِلَ في شيءٍ على الفعلِ فالتأويلُ غَلَطٌ كنحوِ ما أَنْشَدَهُ بَعْضُهُمْ من قولهِ :

/٣٧/ قالت أمامة لمّا جثتُ زائرَها هلّا رَمَيْتَ ببعضِ الأسهمِ السُّودِ لادرَّ درُّكِ انّى رَمَيْتُهُمُ لَوْلَا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لَمحدودِ^(٢٢)

⁽٣٨) ج: كما أن.

⁽٣٩) وكأنه ، ساقطة في ب، ج.

⁽٤٠) هذا البيت لدريد بن الصّمة الجشمي وبعده :

وغير منسوب في مغنى اللبيب ش ٩٣٠ ج ٢ ص ٩٧٩ .

وروايته في ابن يعيش ومغنى اللبيب وشواهده : « هانىء أنيق » وفي هذا الأخير أيضا « ولا سمعت بمثله » . وفي كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه : « هاني أنيق صُهْبِ » .

⁽٤١) سقطت وطالى، في ب و ج.

⁽٤٢) ب ، ج : ما ان رأيت .

⁽ ٤٣)ينسب هذان البيتان للجموح الظفري . وفي الخزانة ٢٧/١ : هو احد بني ظفر من سليم بن منصور ورويت لراشد بن عبد الملك السلمي . وقال صاحب اللسان في (غدر) ٢١٩/٦ : وقيل : هي لراشد بن عبد ربه .

وحُمِلَ (عَلَى أَنَّ الفِعْلَ وَقَعْ بَعْدَهُ ولِيسَ كَذَلِكَ ، لأَنَّ قُولَهُ : لا حُدِدْتَ (فَ اَ بَمَرْلَةِ الْمَ أَحَدُ (اللهُ عَلَى اللهُ عَلَّا اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

ي نسبا للجموح في جمهرة اللغة (ذرع) ٢٠٩/٢ (الثاني منها) ، والأمالي الشجرية ٢١١/٢ (الثاني أيضا) ، وابن يعيش ٩٥/١ ، ومواد : (سود) من اللسان ٢١٦/٤ والتاج ٣٨٦/٢ و (عذر) من اللسان ٢١٩/٣ والتاج ٢١٩/٣ و (عذر) من اللسان ٢١٩/٣ والتاج ٢١٩/٣ . والخزانة ٢٢١/١ وما بعدها .

ولم ينسبا في المقصور والممدود لابن ولاد ٧٦ (الأول)، والمخصص ١٩٥/١٥، والانصاف في مسائل الخلاف ٧٣/١ وما بعدها.

ورواية الثاني في ب ، وج : « لولا جددت ولا عذري لمجدود . « تصحيف وذكر لها صاحب الخزانة . نقلا عن آخرين – عدة روايات منها « لَمّا جُنْتُ طَارِقَهَا » « وهلًا رميتَ بباقي الأسهم السود » ، و « لادركَسَبُك ، « ه يقدِ دُرُّكَ » قالَ : فيكون دعاء لها ، وبالرواية الأخيرة ورد الثاني في جمهرة اللغة والمخصص وفي مادة (عذر) من اللسان والتاج . كما روى « حتى حُدِدْتَ » في المقصور والممدود والمخصص .

وأما زوجته . وحلت محلها « خُلَيدة » في مادة (سود) من اللسان والتاج . والأسهم السود كناية عن الأسطر المكتوبة ، يمني هلا كتبت في كتابا . ويقال الأسهم السود نظر مقلتيه ، وحُددت معناه حرمت ومنعت ، والعُذْرَى : المعذرة وقوله : « لولا حُدِدْتُ » هو على ارادة أن تقديره لولا أنْ حُدِدْتُ ، لأنَّ لولا التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره هي مخصوصة بالأساء . وقد تقع بعدها الأقمال - كما ورد في الشاهد - لكن عبد القاهر رفض ذلك وفسر « لا حُدِدْت » بأن معناه لم أُحَدْ . ويرى أن لا هنا مركبة مع الفعل وليس مع لو . وهذا الرأي ذكر في الخزانة على انه لابن الأنباري صاحب الأنصاف (انظر المسألة العاشرة : القول في الاسم المرفوع بعد لولا ٧٠/١ - ٧٧) .

(11 ع) ب ، ج : وحمله .

(٤٠) ب ۽ ج : لاجددت . تصحيف .

(٤٦) ب ، ج: لم أحد. تصحيف.

(٤٧) أية ٣١/ القيامة ٧٥.

(٤٨) من ب و ج . الصواب .

(٤٩) ب ، ج : قول الآخر.

(٥٠) هذا الرجزُ آخرُ أبياتٍ نُسِبَتُ لابن العفيف العبدي أو عبد المسيح بن عسلة ، قيلت في هجاء الحارث بن أبي شمر الغساني الأعرج من بني جبلة . وهذه الأبيات هي :

لا هُمَّ أَنَّ الحَارِثَ بِنَ جَبُلَتِ فَمَ قَنَلَتِهُ وَنَّلَتِ عَلَى أَبِيتِ ثُمَ قَنَلَتِهُ وَرَكُّبَ الثَّادِخَ لَللَّهُ المُحَجَّلِسِية وكيانَ في جياراتِ لا عَهْدَ لَـهُ وركُّبَ الثَّادِخَ لِللَّهُ المُحَجَّلِسِية وكيانَ في جياراتِ لا عَهْدَ لَـهُ وركُّبَ الثَّادِخَ لللَّهُ المُحَدِّلُ فَي المُوسَى واي أَمْرِ سَيَّ الاَفْعَلَةُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ

لا هُمَّ : أصله اللَّهمَّ ، وزنَّا بمعنى ضيَّقَ عليه . وركب الَّشادَّحَةُ المُحَجَّلة أي ركب فعلة قبيحة . وقد وقع في قصة هذه الأبيات وأخبار من نسبت اليه وأسهائهم ارتباك كبير ، فسمى الأول في تهذيب اصلاح المنطق ٤/٣ – ٥ ابن الحارث بن العبو العيف أخي بني سلمة . وسمى الآخر في معجم الشعراء عبد المسيح ابن علسة . وقصة الخلاف بين قائلها والمهجو مذكورة في المؤتلف والمختلف ١٥٧ – ١٥٨ في ترجمة حرملة بن عسلة – أخي عبد المسيح . =

يُريدُ لم يَفْعَلْهُ ، فَلا في قولِهِ : لولا حُدِدْتُ (٥١) مع الفعلِ ولَيْسَ بمركبٍ معَ لَوْكَمَا يكونُ في قولِكَ : لَوْلا زَيْدٌ لكانَ كَذَا .

والضَّرْبُ النَّانِي فِي لُولا: أَنْ يَكُونَ للتحضيضِ (٥٢) ولا يقع بعده الا الفعلُ اما مُظْهَرًا وامّا مُضْمرًا ، فالمُظْهَرُ كَقُولِكَ : لُولا ضَرَبْتَ زَيْداً ، بمنزلةِ قُولِكَ : اضْرِبْهُ . والمُضْمَرُ نَحْوَ البيتِ الذي أَنْشَدَهُ ، لأنَّ التَّقْدير : لُولا تَعدُّونَ الكَمَّ [أُو](٥٣) لُولا تَعْدُونَ الكَمَّ والْعَدِ فِي قُولِهِ : تَعْدُونَ الكَمَّ ، لأَنَّهُ قَد (٤٥) تَقَدَمَ . ذكرُ كُلِّ واحدٍ منَ العَقْرِ والْعَدِّ فِي قُولِهِ :

تَعدُّونَ عَقْرُ النيبِ / ٣٥ /

وانّا يَعْنِي بِهَذَا [أَبا] (٥٠) الفَرزدَقِ غالباً ، لأنّهُ عاقرَ سُحَيمَ بْنَ وَلِيلِ (٥٦) فَغَلَبَهُ فيقولُ جريرٌ : انكم تَتَجَاذَبُونَ (٥٠) الفخارَ في عقرِ الابلِ فا بالكُمُ لا تَفْتَخِرُونَ بمعاقرةِ الأبطالِ وقَتْلِ الكُماةِ ، وأنْشَدَ الشَّيْخُ (٥٠ أبو الحسين رحمةُ الله ٥٠) في ذلك :

وقد رويت منسوبة لابن العفيف العبدي في اللسان (زنا) ١/٨٥، وله ولعبد المسيح بن عسلة في شواهد المغنى ش ٣٨٧ جـ ٢ ص ٦٧٤.

والأبيات غير منسوية في اصلاح المنطق ١٥٣ ، والمخصص ٣/١٤ و ٢٣/١٦ ، والأمالي الشجرية ٢٢٨/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٢٨/٢ ، والأنصاف ٧٧/١ ، (الشاهد فقط ، ومغنى اللبيب ش ١٦٥/٠ ، الص ٧٤٣ ، والتاج (زنا) ١٦٥/١٠ . والاستشهاد في قوله ولا فَعَلَهُ ، حيث دخلت لا النافية على الفهل الماضي لفظا ومعنى ، وعبد القاهر يرى أنَّ لا هنا بمعنى لم ، والماضي بمعنى المضارع اذ ذكر أنَّ الشاعر قهد به ولم يَفْعَلَهُ ، .

انظر أيضا في نسبة الأبيات ووجهة الاستشهاد فيها الخزانة ٢٢٨/٤ وما بعدها.

- (٥١) ب،ج: لولا جددت، تصحيف.
 - (٥٢) ج: للتخصيص، تصحيف،
 - (۵۳) من ب و ج. الصواب.
 - (84) سقطت وقده في ب عج.
 - (٥٥) من ب. الصواب.
- (٥٦) سحم بن وثيل شاعر مخسرم معروف له أخبار مع زياد بن أبيه كما ترددت قصته في المعاقرة مع غالب أبي الفرزدق في كتب الأدب. أنظر مثلا الاصابة في تمييز الصحابة ١٦٤/٣ والخزانة ١٣٣/١ ١٣٠،
 - (٥٧) ب : تتقاذفون ، ج : تتحادثون .
 - (٥٨ ٨٥) غير مثبت في ب وج.

/٣٩/ دَعُوا الفَخْرُ الا أَنْ تروفوا كُرُومكُمْ وَقَيْناً عِراقيّاً وقَيناً شَمَامِيا(١٠) فالكَرُومُ: النَّاقَةُ المُسنَّةُ . وكانَ غالبُ صاحبَ ابلِ كثيرةٍ . وحكى الشَّيخُ أبو الحسينِ (١٠) أنّه أتى أميرَ المؤمنينَ علياً (١٦) رضِيَ اللهُ عَنْهُ فقالَ : مَنْ أَنْتَ ؟ فقالَ : غالبٌ . فقالَ أميرُ المؤمنينَ : صاحبُ الابلِ الكثيرةِ ؟ فقالَ : نَعَمْ . فقالَ (١٢٢) : – ما فَعَلْتَ بابلِك ؟ قالَ : ذَعْدَعَتْهَا (١٣٦) النَّوائِبُ وفَرَقَتْهَا الحقوقُ . قفقالَ : ذاكَ حيرُ سُبُلِهَا ، مَنْ هَذَا الذي مَعَك ؟ فقالَ : ابني وهو يقولُ الشَّعْرَ ، فانْ أَذِنَ (١٤) أميرُ المؤمنينَ أَنْشَدَهُ . فَقَالَ : عَلَمْهُ القرآنَ فَاللَّهُ خيرٌ لَهُ مِنَ الشَّعْر .

فلولا هذه [لا] (١٥) يَقَعُ بَعْدَهَا الاسمُ المبتدأُ لأخْتِصَاصِهَا بالفِعْلِ ، والفِعْلُ يَمْنَعُ مَنَ العواملِ لِيُخْبَرَ عَنْهُ ، ألا من الابتداءِ ، لأنَّهُ يَعْمَلُ في الاسم ، فلا يُمْكِنُ أن يُعَرَّى من العواملِ لِيُخْبَرَ عَنْهُ ، ألا تَرَى أَنَّكَ اذا قلت : لَولا خَرَجَ زيدٌ ، لم يُمْكنْكَ أن تَجْعَلَ زَيْداً مبتدأً [مُخْبَراً] (١٦) عَنْهُ . كيفَ وهوَ فاعِلٌ ، واسمٌ واحدٌ لا يكونُ فاعِلاً ومبتدأً ، كما لا يكونُ مفعولاً ومبتدأً . غو أنْ تقولَ لولا زيداً ، على اضهارِ الفعلِ ، فاعرِفْهُ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليّ : « الابتداءُ(٦٧) يختصُّ بهِ الاسمُ ، فاذاً لا يقعُ الاسمُ المبتدأُ بَعْدَ لولا هذهِ [التي

⁽٩٠) لم أهتدِ الى قائل هذا البيت فها راجعت من المصادر. والكزوم: الابل الهاربة

⁽٩٠) ب، ج : وحكى شيخنا رحمه الله.

⁽٦١) ب،ج: على بن أبي طالب.

⁽٦٢) ب ، ج: ثم قال.

⁽٣٣) في اللسان (ذعع) ١٩/٩هـ ٢٥٤: ١٥ الذعذعة التفريق، وذعذعهم.

الدهر أي فرقهم ، وفي حديث على رضوان الله عليه أنه قال لمرجل ما فعلْتُ بابلك وكانت له ابل كثيرة فقال : ذعذعَتْهَا النوائبُ وفرقَتْهَا الحقوق. فقال ذاك خير سبلها – أي خير ما خرجت فيه.

⁽ ٦٤) ب ، ج : فإن كان أذن .

⁽ ٦٥) من ب و ج . الصواب .

٩٦) من ب ٤ ج: الصواب. وفي الأصل دخيرا ٥. تحريف.

⁽ ٦٧) ب ، ط : والابتداء .

للتّحضيضِ](٦٨) كما لا يقعُ بَعْدَ أَنْ التي للشّرطِ والجَزاءِ. نحوَ انِ اللهُ أَمكَنَني من فلانِ(٦٩) ولا بَعْدَ اذا في نَحْوِ – (اذا السَّاءُ انْشَقَّتْ) –(٧٠) وانما(٧١) هذهِ الأسماءُ بَعْدَ هذهِ الحروفِ محمولةً على الفعلِ دونَ الابتداءِ (٧٢).

قالَ شَيْخُنا الامام عبد القاهر:

اعلم أنَّ قَوْلَهُ: والابتداءُ يختصُّ به الاسمُ ، يَغني به ما تقدَّمَ ذكرهُ من أنَّ الفعلَ لا يكونُ مبتداً وانّا (٧٣) لَمْ يَجُزْ فيهِ أنْ يكونَ مبتداً ، لأَجْلِ آنَّهُ خَبَرٌ والمُبْتَدَأُ من شأنِهِ أنْ يكونَ مُخبَراً عَنْهُ ، فلا تقولُ في قرلك : لَوْلا خَرَجَ زَيْدٌ ، أنَّ خَرَجَ مبتداً ، لأَنَّهُ خَبَرٌ ، ولو جازَ ذلك للهَ الحازَ أنْ تقولَ : خَرَجَ عِنْدِي أو خَرَجَ مبتداً ، لأَنَّهُ خَبَرٌ ، ولو جازَ ذلك للهَ الحازَ أنْ تقولَ : خَرَجَ عِنْدِي أو خَرَجَ ضحِك ، كا تقولُ : زيدٌ عندي ، وزيد ضحِك .

وليسَ الغرضُ بالابتداءِ أَنْ يكونَ مَلْفُوظاً بِهِ (٧٤) أَوَّلاً ، فيقالُ : أَنَّ الفعلَ والاسمَ واحِدٌ في ذلكَ ، وانّا المقصودُ بالابتداءِ هُنَا أَنْ تُحَرَّيَهُ من العواملِ لتُخْبِرَ عَنْهُ . وذلكَ لا يَتَأَثَّىَ الاّ في الأسهاء ، وانّا يكونُ ذلكَ المَعْنَى في الابتداءِ الذي هو نقيضُ الوَقْفِ // ولَوْ كانَ كذلكَ لا قبلَ أَنَّ زيداً في قولك : لَوْلاَ زَيْدٌ ، مبتدأً ، لأنَّ لولا اذا كانَ قَبْلَهُ لَمْ يَكُنْ أُولا ملفوظٍ بِهِ فاعرفهُ .

وأمّا تشبيهُ للولاالتحضيضيّ (٧٠) بأنْ واذَا ، فن حيثُ أنْ أنْ (٢٦) – للمُجَازاةِ فلا يَقَعُ بَعْدَهُ (٧٧ الا الفعلُ كما أنَّ لَوْلا في هذا الضّربِ كذلك . فإنْ وَقَعَ بَعْدَهُ (٧٧ الا الفعلُ كما أنَّ لَوْلا في هذا الضّربِ كذلك . فإنْ وَقَعَ بَعْدَهُ (٧٧ الا الفعلُ كما أنَّ لَوْلا في هذا الضّربِ كذلك . فإنْ وَقَعَ بَعْدَهُ (٧٧ الا الفعلُ كما أنَّ لَوْلا في هذا الضّربِ

⁽٦٨) من ب و ج و ط. أبين

⁽٩٩) ج: من فلان وفعلت »، ط: من فلان وقطته».

⁽ ٧٠) آية ١/ الانشقاق ٨٤.

⁽٧١) ط: فانما.

⁽٧٧) ط: دون الابتداء (كأنه اذا قال: ان امكنني الله ، فتقديره ان - أمكنني الله أمكنني ، فأخَرَ الفعل ، لأنَّ ما ظهر يدل عليه ويغني عنه).

⁽٧٣) ب، ج: ولما . تحريف .

⁽۷۲) ب ع ج . ولا . عربف. (۷۶) سقطت «به» في ب.

⁽٧٥) ب، ج: للولا التحضيض.

⁽٧٦) وان، ساقطة في ب و ج

⁽٧٧ – ٧٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

محمولاً على فِعْلِ مُضْمَر. فاذا قلت : ان الله أمكنني من فلان ، فانَّ التقدير (٢٨) : ان أمكنني الله أمكنني من فلان ، ثمَّ تُرك الأوّلُ لدليلِ النّاني عليهِ ، كقولهِ تَعَالى : - (أَبشَراً مِنّا واحِداً نَتْبِعُهُ) (٢٩) - التَّقديرُ : انتبعُ بَشَراً نَتْبِعُهُ [ثم أَضْمَرَ الدليلَ الظاهر الذي هو نَتْبِعُهُ عليه] (٢٩) فاسمُ اللهِ تَعَالى في قولك : انِ اللهُ أَمْكَنني ، غيرُ مبتداً كما أنَّ زيداً في قولك : ان اللهُ أَمْكَنني ، غيرُ مبتداً كما أنَّ زيداً في قولك : ان اللهُ أَمْكَنني ، غيرُ مبتداً كما أنَّ زيداً في الله قولك : ان الله أمْكَنني ، غيرُ مبتداً كما أنَّ زيداً في الله الله الله الله أمْكنني ، في منوعة بفعل مضمر يفسرُهُ المُظهَرُ ، وفعو ذا كثيرٌ وستراهُ بَعْدُ (٢٩ انْ شَاءَ الله الله على مضمر يفسرُهُ المُظهَرُ ، وفعو ذا كثيرٌ وستراهُ بَعْدُ (٢٩ انْ شَاءَ الله ٢٠) .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليِّ :

« وممّا يرتَفِعُ منَ الأسهاءِ بالابتداءِ زيدٌ في قولهم : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ وَكَيْفَ عَمْرُوّ ؟ فزيدٌ وَعَمْرُوّ كَنْ مَعْنَى وَعَمْرُوّ يَرَتَفَعَانِ بَالابتداءِ ، وَكَيْفَ وَأَيْنَ خَبَرانِ قُدِّمَا عَلِيهِمَا لما فِيهِمَا منْ مَعْنَى الاستفهامُ لا يَتَقَدَّمُ عليهِ ما كانَ في حَيِّزِهِ » .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ أَبُو بَكْر:

اعلم أنَّ التقديرَ في قولِ الشَّيِّخ أبي علي : زَيْدٌ ، في قولهِم : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ وكَيْفَ عَمْرُو ؟ على قولِك : وعمرو في قولهم : كَيْفَ عَمْرُو ؟ الا أنَّهُ يَحْدُفُهُ (١٨٥) للاختصار . وزَيْدٌ (٥٠) وعَمْرُو في قولِك : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ وكَيْفَ عَمْرُو ؟ مرفوعانِ بالابتداءِ وكَيْفَ وأَيْنَ (٢٥) وزَيْدٌ أَيْنَ وَيْدٌ ؟ وكَيْفَ عَمْرُو ؟ مرفوعانِ بالابتداءِ وكَيْفَ وأَيْنَ (٢٥) ورَيْدٌ أَيْنَ ، وعَمْرُو كَيْفَ ؟٧٥) الا أنَّ الاستفهامَ لَهُ صَدْرُ الكلامِ فلذلك (٨٥) تَقَدَّمَ الخَبْرُ على المبتدأِ البَّقَةَ ، ومَعْنَى قولِهِ : لأنَّ الاستفهامَ لا يُقَدَّمُ عليه (٩٥)

⁽ ۷۸) ب ، ج : فالتقدير .

⁽ ٧٩) آية ٢٤/القمر ٥٤ .

⁽ ٨٠) ما بين العاضدتين من ب و ج . أبين .

⁽ ۸۱) ب و ج: اذ. سهو.

⁽ ٨٢) ب ، ج : معنى الجازاة .

ر ۸۳ – ۸۳) غير مثبت في ب و ج.

⁽٨٤) ب، ج: حذفه.

⁽ ٨٥) ب ، ج : فزيد .

⁽٨٦) ب، ج: وأين وكيف.

⁽ ۸۷ – ۸۷) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ۸۸) ب ، ج : فكذلك . تحريف .

⁽٨٩) ب ، ج: لا يتقدم عليه . ٢٧٤___

ما كانَ في حيّزِهِ ؛ أنَّ ما كانَ الاستفهامُ مُشْتَعِيلًا عليهِ [فانَّهُ] (١٠) لا يَقَعُ قَبْلُهُ ، فلا تقولُ : زَيْدُ أَيْنَ ؟ لأَجْلِ أنَّ الاستفهامَ قد التبسَل بزيد ودَخَلَهُ . (١١ وانّاكان كذلك لأنَّ الأصل في الاستفهام ١١) أنْ يكونَ بالحروفِ وصيغَةُ الاسم على معناهُ فَرَعُ على ذلك . فكما لا يجوزُ أنْ تقولَ : زَيْدُ عندكَ هَلْ ، وَضَرَبْتَ زَيْداً ؟ تريدُ هَلْ زيدٌ عندكَ ؟ ، وأضَرَبْتَ زَيْداً ؟ لأنَّ الحروف تجيءُ لافادةِ المعاني في الأَسْماءِ والأَفْعَالِ ، فَلا تأتي بَعْدَ وَأَضَرَبْتَ زَيْداً ؟ لأنَّ الحروف تجيءُ لافادةِ المعانى مَن الأساءِ عَلَى مَعانِيها تَقَعُ في مواقِعِها ، فَلا تقولُ : زَيْدٌ كَيْفَ ؟ ولا عَمْرُو أَيْنَ ؟(٢١) كما لا تقولُ : زَيْدٌ في الدّارِ أمْ في المَسْجِدِ ؟ فَلا تقولُ : زَيْدٌ في الدّارِ أمْ في المَسْجِدِ ؟ أَسْقَيمُ وَيُدُ أَمْ في المَسْجِدِ ؟ أَسْقَيمُ رَيْدٌ أَمْ في المَسْجِدِ ؟ أَسْقَيمُ رَيْدُ أَمْ صَحِيحٌ ؟ ٢٠) بَلْ تَقُولُ : أَفَى الدارِ (١٤) زَيْدُ أَمْ في المَسْجِدِ ؟ أَسْقَيمُ زَيْدٌ أَمْ صَحِيحٌ ؟ ٢٠) بَلْ تَقُولُ : أَفَى الدارِ (١٤) زَيْدُ أَمْ في المَسْجِدِ ؟ أَسْقَيمُ زَيْدٌ أَمْ صَحِيحٌ ؟ ٢٠) بَلْ تَقُولُ : أَفَى الدارِ (١٤) زَيْدُ أَمْ في المَسْجِدِ ؟ أَسْقَيمُ زَيْدُ أَمْ صَحِيحٌ ؟ ٢٠) بَلْ تَقُولُ : أَفَى الدارِ (١٤) زَيْدُ أَمْ ضَحِيحٌ ؟ أَسَقَيمُ زَيْدُ أَمْ صَحِيحٌ ؟ ٢٠٠

واذَا لَمْ يَكُنْ الشّيءُ داخِلاً في حَيْزِ الاستفهام جَازَ تَقْدِيمُهُ على كَلِمَتِهِ . تقولُ : بِمَنْ مَرَرْتَ ؟ وفي أيّ مكانٍ أنْتَ ؟ فتقدّمُ الله (٩٠) وفي على مَنْ وأيّ معَ تَضَمّيْنِهِمَا الاستفهام ، لأنَّ الحرفَ لا يَدْخُلُ فيهِ مَعْنَى الاستفهام كَمَا يَدْخُلُ في الاسمِ نحوَ زيدٍ وعَمْرُو. واذَا قُلْتَ : مَنْ زَيْدُ؟ وأيُّ رجل زَيْدٌ (٩٦) فاعرفهُ .

ويَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ بِينَ أَيْنَ وَكَيْفَ فَصْلاً ، وذلك آنّا اذا قُلْنَا في قولِكَ : أَيْنَ زَيْدٌ : انَّ أَيْنَ خَبَرٌ وزَيْدٌ مُبْتَدَأً ، فانَّ المقصودَ أَنَّ ما يُعْلَمُ بِذكرِهِ مَنَ الفعلِ الذي هو اسْتَقَرَّ / (٩٧ والاسمُ الذي هو مُسْتَقِرٌ ٩٧) ، وبه يَتَعَلَّقُ أَيْنَ ، خَبَرٌ ، اذِ التَّقديرُ في قولِكَ : أَيْنَ رَبُدُ ؟ (٩٨ أيَّ موضع أستقرَّ زَيْدٌ أو مُسْتَقِرُ . فهذ المُصْتَرُ هُو الخَبْرُ في الحقيقة ٩٨ . وكذا

⁽۹۰) من ب و ج. أبين

⁽ ٩١ – ٩١) بدله في ب و ج : وانما كان كذلك لأجل أن أصل الاستفهام .

⁽٩٢) ب ، ج : وعمرو آين .

⁽٩٣-٩٣) بدله في ب و ج : وزيد سقيم أم صحيح .

⁽٩٤) ج: في الدار. سهو.

⁽٩٥) ج: فيقدم الياء.

⁽٩٦) ج: عمرو.

⁽٩٧-٩٧) ساقط في ج، ب.

⁽٩٨) بدل هذه العبارة في ب و ج قوله : أي موضع استقر زيد، فاستقر هو الخبر في الحقيقة .

سائرُ الظّروفِ تقولُ: القِتَالُ يومَ الجُمُعَةِ. فيكونُ المَعْنَى: يَقَعُ يومَ الجُمُعَةِ، والفِعْلُ الذي تَتَعَلَّقُ بهِ الظّروفُ (١٠٠) يكونُ (١٠٠) الخبرَ. وانّا تقولُ: انَّ الظرف خَبَرُ نحو يوم الجُمُعَةِ وأَيْنَ، وفي الدارِ، لأجْلِ أنَّ مَعْنَى هذا الفِعْلِ يُسْتَفَادُ من ذكرهِ، والأَ فَلولَمْ يُقَدَّرُ هذا الفعلُ كانَ عالاً. أَلاَ تَرَى أَنْكَ لوقلتَ : أيُّ مكانٍ زَيْدٌ، فَرَفَعْتَ لَمْ تَرَ لَهُ فائدةً، لأنَّ الرَّفْعَ يَمُنْعُ من اضهارِ هذا الفِعْلِ اذِ الظَّرْفُ يَكونُ مَنْصُوباً.

وأمّا كَيْفَ ، فَلَيْسَ يَتَعَلَّقُ بفعل ، وانَّها هو اسمٌ قد اشْتَمَلَ عَلَى الأحوالِ كَمَا أَنَّ ما فِي قُولِكَ : ما عِنْدَكَ ؟ اسمٌ قد اشْتَمَلَ على الأشياءِ كلِّهَا(١٠١) ، بمنزلة أيُّ شيء عندكَ ؟ وكَذَا مَنْ قَدْ(١٠٢) تَضَمَّنَ جميعَ ما يَعْقِلُ واشْتَمَلَ عليهِ . فاذا قُلْتَ كَيْفَ عَمْرُوّ (١٠٢) أَمْ صَحِيعٌ ؟ ، الا أنَّكَ أَتَيْتَ بِكَيْفَ عَمْرُوّ (١٠٣) فكأنَّكَ قُلْتَ : أَسَقِيمٌ عَمْرُوْ(١٠٤) أَمْ صَحِيعٌ ؟ ، الا أنَّكَ أَتَيْتَ بِكَيْفَ لَعَمُوم كَمَا قَدَّم قَبْلُ ، فكما أنَّ سَقِيمٌ اسمٌ غيرُ ظرفٍ ، كَذَلِك كيفَ لا يكونُ ظرفاً . فان قُلْتَ : فانّه بِمَعْيى قَولِكَ : على أيّ حال زَيْدٌ ؟ وفي أيّ حالٍ عَمْرُو ؟ فالجوابُ أنَّ هَذَا يُسْتَفَادُ أيضاً (١٠٠) من قولكَ : أَسَقِيمٌ زَيْدٌ أَمْ صَحِيعٌ ؟ أَلاَ تَرَى أَنْكَ [تقولُ] (١٠٠١) في أيّ هاتينِ الجالتينِ هُو ، فانْ كانَ ذلك يُوجِبُ أَنْ تكونَ كَيْفَ (١٠٠) ظَرُفاً حتَّى يقالَ : انّهُ أيّ هاتينِ الجالتينِ هُو ، فانْ كانَ ذلك يُوجِبُ أَنْ تكونَ كَيْفَ (١٠٠) ظُرُفاً حتَّى يقالَ : انّهُ في موضع نَصْب ، كأَيْنَ فَينَبُغِي أَنْ يَجِبَ مِبْلُهُ في قولِكَ : أَسَقيمٌ زَيْدٌ أَمْ صَحِيعٌ ؟ فَقَدْ في موضع نَصْب ، كأَيْنَ فَينَبُغِي أَنْ يَجِبَ مِبْلُهُ في قولِكَ : أَسَقيمٌ زَيْدٌ أَمْ صَحِيعٌ ؟ فَقَدْ في موضع نَصْب ، كأَيْنَ فَينَبُغِي أَنْ يَجِبَ مِبْلُهُ في قولِكَ : أَسَقيمٌ زَيْدٌ أَمْ صَحِيعٌ ؟ فَقَدْ عَلَى ما زَعَمْتَ وأَنَّ الاعتبارَ بالتَفْصِيلِ ، وهو أَنَّهُ لمّا جَازَ أَنْ تقولَ : أَفِي الدارِ أَمْ في المَسْجِدِ (١٠٠) ، فَتُدْخِلَ حَرْفَ الجَوِ على ما هُو تَفْصِيلٌ لَهُ ،

⁽٩٩) ب، ج: يتعلق به الظرف.

⁽۱۰۰) ب ، ج : ویکون . سهو .

⁽١٠١)؛كلها، رفعت من هذا الموضع في ب و ج، ووقعت بعد قوله ؛ على الأحوال، المتقدم ذكره.

⁽١٠٢) سقطت وقد، في ب.

⁽۱۰۳) ب، ج: کیف زید.

⁽١٠٤) ب،ج: أسقيم زيد.

⁽١٠٠) سقطت وأيضاءً في ب،ج.

⁽١٠٦) من ب و ج. الصواب. وهي ساقطة من الأصل.

⁽١٠٧)سقطت «كيف» في ب و ج.

⁽١٠٨) ب: أفي الدار زيد في المسجد. سهو.

عَلِمْتَ أَنَّ أَيْنَ فِي قُولِكَ : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ ظَرْفٌ مَنْصُوبٌ ولِذلك (١٠٩) دَخَلَهُ الجارُ فقلتَ : مِنْ أَيْنَ أَنْتَ ؟ كَمَا تَقُولُ : أَمِنَ البصرةِ أَنْتَ أَمْ مِنَ الكوفةِ ؟ . ولمّا لَمْ يَجُزْ أَنْ تَقُولَ : أَفِي سقيم زَيْدٌ أو فِي صحيح ؟(١١٠) عَلِمْنَا أَنَّ كيفَ الذي هو عبارةٌ عنهُ ومُتَرْجَمٌ لَهُ اسمٌ مُفْرَدٌ عارِ من الظّرفيةِ واضارِ الفعلِ الذي هو استقرَّ. فقولُهُ :

/٤٠/ فَقُلْتَ لَهُمْ : لا تَعْذِلُونِيَ وانْظروا الى النَّازِعِ المقصورِ كَيْفَ يَكُونُ(١١١)

بمنزلة قولك : أَسَقِيماً يكونُ أم صَحِيحاً في كونهِ المَّا مفرَداً عارياً من تقديرِ الفِعْلِ. وَقَدْ يُسْتَدَلُ على مخالفة كَيْفَ لأَيْنَ ، فيها ذَكَرْنَا بأَنَّهُ لم يَجُزْ أَنْ يُقالَ : في كَيْفَ أو عَلَى كَيْفَ ، فَيَا ذَكَرْنَا بأَنَّهُ لم يَجُزْ أَنْ يُقالَ : في كَيْفَ أو عَلَى كَيْفَ ، فَيَا ذَكُرْنَا بأَنَّهُ لم يَجُزْ أَنْ يُقالَ : مِنْ أَيْنَ ؟ فَيَدْخُلَ عليهِ الجارُّ ذَلَّ (١١٢) على كونهِ غيرَ ظَرْفِ ، كَمَا أَنَّه لما جازَ أَنْ يقالَ : مِنْ أَيْنَ ؟ دَلَّ على أَنَّه ظَرْفُ ، وهَذَا تَأْنِيسُ (١١٣) وتَقْرِيبٌ .

وأما اذَا أَخَذْنَا بِمُقْتَضَى [التَّحقيقِ] (١١٤) فانَّهُ لا يَدُلُّ على ذلكَ من حيثُ إِنَّ الاسمَ قَدْ يكونُ ظَرْفاً في المَعْنَى مع امتناعِهِ (١٠٥) من حرفِ الجرِّ. أَلا تَرَى أَنَّ مَتَى ظَرُف ، وانْ كانَ لا يَصحُّ أَنْ يقالَ : في مَتَى ؟ أو مِنْ مَتَى ؟ فالحجَّةُ اذاً في التفسيرِ والتّفصيل . فَلمّا وَجَدْنَا أَيْنَ قَدْ أُجْمِلَ فيهِ ما هُو ظَرْف من شَأْنِهِ أَنْ يَدْخُلُهُ الجَارُ ، نحوَ

⁽١٠٩) ب، ج: وكذلك. تحريف.

⁽١١٠) ب، ج: أم في صحيح.

⁽ ١١١) هذا البيت لجميل في ديوانه ص ١٩٩ واللسان (نزع) و ٢٢٨/١ ولم ينسب في المادة عينها من مقاييس اللغة العام ١٩٤) وأمالي القالي ١٦١/١ وشرح الحياسة للمرزوق في ٤٥/٥٤ ح ١٣٤٩/٣ . والشاهد فيه مجيء كيف أسها مفردا عاريا عن الظرفية ومن تقدير الفعل الستقر» .

وفي اللسان (نزع) ٢٧٧/١٠ - ٢٧٨ : نزع الانسان الى أهله والبعير الى وطنه ينزِعُ نِزاعا ونُزُوعا حنَّ وآشْناقَ .

وفيه أيضاَفي (قصر) ٤٠٩/٦ = ٤١٠٠ : قَصَرَ الشيء يقْطُره قَصْراً : حبسه . والقصر الحبس . قال الله تعالى : (حور مقصورات في الخيام) آية ٧٧/ الرحمن ٢٥٥ : أي محبوسات في خيام مخدّرات على أزواجهن .

⁽١١٢) كذا في ب و ج. وهو الصواب. وفي الأصل: «ودل». سهو. (١١٣) ب، ج: تأقيس. تحريف.

⁽١١٤) من ب و ج. وفي الأصل: «الحقيق». تحريب.

⁽١١٥) ج: من امتناعه. تحريف.

أَفِى الدَّارِ أَمْ فِي المُسجدِ ، عَلِمْنَا أَنَّهُ ظُرُفٌ ، ولمَّا لَمْ نَجِدْ ذلكَ فِي كَيْفَ وَرَأَيْنَاهُ مُشْتَمِلاً على مالا يُتَصَوَّرُ فِيهِ الظَّرْفِيَّةُ // تبيّنا أَنَّهُ اسمٌ غيرُ ظَرْفٍ . وهَكَذَا مَتَى جَعَلْنَاهُ ظَرْفاً ، لأَنَّا وَجَدْنَاهُ سؤالاً عن الأَزْمِنَةِ وكَاثِناً بمنزلةِ أيومَ الجمعةِ أَمْ يومَ السبْتِ (١١٦) فاعرِفْهُ فانّهُ من مواضِع ِ اللّبْسِ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليِّ :

« وَتَقُولُ : مَتَى الخُرُوجُ ؟ ومَتَى الصَّبَاحُ (١١٧) ؟ ولا يَجُوزُ مَتَى زَيْدٌ ؟ كَمَا لا يَجُوزُ زَيْدٌ يومَ الجُمُعَةِ ، لأنَّ ظُرُوفَ الزَّمانِ لا تَتَضَمَّنُ الجُثَثَ [وظُرُوفَ الأَمْكِنَةِ تَتَضَمَّنُ الجُثَثَ [وظُرُوفَ الأَمْكِنَةِ تَتَضَمَّنُ الأَحْداثَ والجُثَثَ] (١١٨) . قال شيخنا الامام ابو بكر :

« اعْلَمْ أَنَّ مَتَى سؤالٌ عن الأزْمِنَةِ ، كَمَا أَنَّ أَيْنَ سؤالٌ عن الأَمْكِنَةِ ، فَلاَ يَجُوزُ أَنْ تقولَ : مَتَى زَيْدٌ ، لأَنَّ ظُرُوفَ الزّمانِ لا تَكُونُ خَبَراً عن الأشْخاصِ لَعَدَم الفائِدَةِ في ذلك ، لأَنَّ أحوالَهَا مع الأَزْمِنَةِ حالٌ واحدةٌ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ زَيْداً يومَ الجُمُعَةِ هو الذي كانَ يومَ السّبْتِ ، ولَيْسَ يَقَعُ يوماً وينْقَطِعُ يوماً كالأحداثِ نَحْوَ القتالِ فلا يجوزُ أَنْ تقولَ : يومَ السّبْتِ ، ولَيْسَ يقعُ يوماً وينْقَطِعُ يوماً كالأحداثِ نَحْوَ القتالِ فلا يجوزُ أَنْ تقولَ : زَيْدٌ يومَ الجُمُعَةِ ، لأَنْكَ لا تُفيدُ بذلكَ شَيْئاً . فأَنْ قُلْتَ : خَرَجَ يومَ الجُمُعَةِ ، فأَنَّ تقولَ : بفيها جَازَ ، لأَنَّ خُروجَهُ قَدْ يَخْتَصُّ [ببعضِ (١٩٩)] الأوقاتِ فهوَ بمنزلةِ أَنْ تقولَ : القِتالُ يومَ الجُمُعَةِ ، لأَنَّهُ لا يكونُ في كلِّ وَقْتِ فَيْفِيدُ ، فَلَمَّا لم يَجُزْ : زَيْدٌ يومَ الجُمُعَةِ ، القَتِالُ يومَ الجُمُعَةِ ، لأَنَّهُ لا يكونُ في كلِّ وَقْتٍ فَيْفِيدُ ، فَلَمَّا لم يَجُزْ : زَيْدٌ يومَ الجُمُعَةِ ، لمَّ لَمْ يَخْرِجُ مَتَى عَنْ أَنْ يكونَ (١٢٠) زَمَانًا ، كَمَا لَمْ لَمْ يُخْرِجُ أَيْنَ مِنْ أَنْ يكونَ مَكَانًا . وجَازَ أَنْ تقولَ : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ لأَنَّ حالَ الأَشْخاصِ يَعَنَبُرُ مَنَى مِنْ أَنْ يكونَ مَكَانًا . وجَازَ أَنْ تقولَ : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ لأَنَّ حالَ الأَشْخاصِ يَعَنَبُرُ مَنَى عَنْ أَنْ يكونَ مَنَ اللهُ يكونُ مَوْ في الدارِ ، وأخْرَى في المَسْجِدِ ، وثَالِئةً في السّوقِ . فاخْرُتَ ، فاعَرْفُ . فاعَرْفُ . فاعَرْفُ . فاخْرُتَ ، فاعَرْفُهُ .

⁽١١٦) ب ، ج: أيوم السبت أم يوم الجمعة.

⁽١١٧) ط: ومتى الصيام.

⁽١١٨) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط. والسياق يقتضي اثباته.

⁽١١٩) من ب، وهو الصواب. وفي الأصل و ج (بعض). تحريف.

⁽١٢٠) ب ۽ ج: من أن يكون.

قالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« ومِمَّا يَرْتَفِعُ بالابتداءِ عَبْدُ اللهِ(۱۲۱) في نَحْوِ عَبْدُ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، وبَكُرٌ مَرَرْتُ بِهِ ، فالأختيارُ [الجيد(۱۲۲)] في عبد الله الرّفْعُ وضَرَبْتُهُ في موضع خَبَرِهِ ، .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعلم أنَّ الأصْلَ قُولُكَ : ضَرَّبْتُ عبدَ اللهِ ، ثُمَّ يؤخَّرُ الفِعْلُ عن المفعولِ فبقالُ : عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُ ، ثُمَّ يُعَدَّى الفعلُ الى ضميرِ الاسم ويُرْفَعُ هو بالابتداءِ ، فيقالُ : عَبْدُ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، لأجْلِ أنَّ الفعلَ اذا تَعَدَّى الى ضميرِ لاسم ويُرْفَعُ هو بالابتداءِ ، فيقالُ : عَبْدُ اللهِ ضَرَبْتُهُ على اللهِ اللهِ هَى ضَرَبْتُهُ في موضع خَبرِهِ ، واذا كانَ كذلك وَجَبَ رفعُهُ بالابتداءِ وجَعْلُ الجملةِ التي هي ضَرَبْتُهُ في موضع خَبرِهِ ، ومِنْهُم مَنْ يَنْصبُ فيقولُ : عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ على اضار فِعْلِ يُفَسِّرُهُ هذا النَّانِي كَانَّهُ قالَ : ضَرَبْتُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، ثم تُوكَ الأَوْلُ لدليلِ مَذَا عليهِ ، وكؤنهِ مُفَسِّراً لهُ . ولَيْسَ ضَرَبْتُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، ثم تُوكَ الأَوْلُ لدليلِ مَذَا عليهِ ، وكؤنهِ مُفَسِّراً لهُ . ولَيْسَ النَّصْبُ بالاحتيارِ لاَنْكَ (١٢٣) إذَا قَصَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ الاسمَ مَنْصُوباً مَفْعُولاً فَمِنْ حَقِّكَ أَنْ تَعْمَلُ الى ضميرِهِ لَيَفْتِورَ الى اضادِ آخَر ، ولا تَتَنَاوَلُ المِناولَ البعيدَ . ثم أَنَّ هذا النحوَ على أَرْبَعِ مَرَاتِبٍ :

المرتبةُ الأولى: قَولُكَ: ضَرَبْتُ عَبْدَ اللهِ ، تُقَدِّمُ الفعلَ على المفعولِ. والثانيةُ: أَنْ تَقُولَ: عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُ ، فَتَوْخِرُ الفعلَ عن المفعولِ وتُعْمِلُهُ فيهِ فتجريهِ مَجَراهُ مُقَدَّماً.

والثَّالِثَةُ : أَنْ تُعَدِّيَهُ الى ضَميرِهِ وتَرْفَعَهُ بالابتداءِ فتقولَ : عَبْدُ اللهِ ضَرَبْتُهُ . حتى كأنَّكَ قُلْتَ : عَبْدُ اللهِ مَضْروبٌ ، في كُوْنِهِ مَرْفُوعاً بالابتداءِ .

والرابعة : أَنْ تُضْمِرَ فِعْلاً يَنْصَبُهُ على شريطة التّفسيرِ فتقولَ : عَبْدَ اللّهِ ضَرَبْتُهُ // وهي أقلُّ المراتبِ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ من أَنَّكَ تُضْمِرُ مَن غيرِ حاجةٍ الى الاضارِ اذ قَوْلُكَ : عَبْدَ اللّهِ ضَرَبْتُ ، يَكْفيكَ مؤونةَ النّصْبِ .

⁽١٢١) ب ، ج ، ط : « قولم ، عبد الله .

⁽۱۲۲) من ب و ج و ط . أولى .

⁽١٢٣) ب: لأجل أنك، ج: أنك. سهو.

وهَاهُنَا مَرْتَبَةٌ خَامِسَةٌ دُونَ مَا تَقَدَّمَ وَهُوَ أَنْ تَقُولَ : عَبْدُ اللّهِ ضَرَبْتُ ، (۱۲۱) عَلَى تقديرِ الهاءِ . وانّها ضَعُفَ هَذَا لأَجْلِ أَنّهم كَانُوا(۱۲۰) يُضْمِرُونَ الفعلَ ليكونَ زَيْدٌ مَنْصُوباً عندَ تعدّي الفعلِ الى ضميرِهِ(۱۲۱) كقولك : [زَيْدًا ضَرَبْتُهُ](۱۲۷) كانَ أَنْ لا يرفعَ [زَيْدُ هُنَا](۱۲۸) ويُنْصَبَ لئلا يفتقر الى اضهارِ الرّاجع ِ الى المبتدأِ أَوْلَى وأَجْدَرَ . وأَنْشَدَ :

/٤١/ قَدْ أَصْبَحْتْ أَمُّ الخيارِ تَدَّعِي علىَّ ذَنْباً كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ (١٢٩)

رَفِعَ كُلُّهُ (١٣٠) على تقديرِ : كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْهُ ، ولَوْلاَ ذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ يُنْصَبَ كَمَا يُنْصَبُ اذا قالَ : لَمْ أَصْنَعْ كُلَّهُ ، فَقَدَّمَ الفِعْلَ فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ :

« ويَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ عَبْدُ اللهِ بفعلِ مضمرِ يكونُ (١٣١) الذي ظَهَرَ تَفْسِيرَهُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ (١٣٢) ضَرَبْتُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، فاسْتُغْنِيَ عَنْ اظهارِ هَذَا قُلْتَ (١٣٢) ضَرَبْتُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، فاسْتُغْنِيَ عَنْ اظهارِ هَذَا الفعلِ لدليلِ (١٣٣) الثّاني عليهِ . فَممّا جاءَ (١٣٤) من ذلكَ (١٣٥) قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ - (والقَمَرَ الفعلِ لدليلِ (١٣٣) الثّاني عليهِ . فَممّا جاءَ (١٣٤) من ذلكَ (١٣٥) قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ - (والقَمَرَ

⁽ ۱۲٤) ب : عبد الله ضربت ، اضربت ، على ..

⁽ ۱۲۵) ج : ه اذ » کانوا .

⁽۱۲۹) ب ۽ ج: الي ضمير به.

⁽١٢٧) من ب و ج. وهو الصواب. وفي الأصل ﴿ زَيْدَ أَصْرِبَتُهُ ﴾. تحريف.

⁽١٢٨) من ب و ج. وهو الصواب. وعبارة الأصل «كان أن لا يرفع هذا. « تحريف.

⁽ ۱۲۹) البيتان لأبي النجم العجلي في سيبويه والشنتمري ٤٤/١ ، وبحاز القرآن ٨٤/٢ ، ودلائل الاعجاز ١٨٤ وما بعدها ، وأسرار البلاغة ٣٣٠ ، ومغنى اللبيب ش ٣٣٠ ج ١ ص ٢٠١ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤٢٢ – ٢٧٤ ، وشواهد المغنى ش ٢٢١ ج ١٩٤٧ – ٤٥ ، والخزانسة ١٧٣/٧ و ٤٤٥ ، والدرر اللوامع ٢٧٣/١ - ٧٤ . وهما غير منسوبين في : معاني القرآن ٢٤٢/١ و ٨٤/٢ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٣٠ ، والخصائص ٢٩٢/٢ ، والأمالي الشجرية ٨/١ و ٣٣ و ٣٣٦ ، وابن يعيش ٣٠/٣ و ٢٩٢/٢ و الأشباه والنظائر ١٨٤/٤ .

الشاهد فيه وجوب رفع كله على تقدير الضمير العائد في « لم أصنعة » لاقتضاء المَعْنَى ذلك . (١٣٠) سقطت «كله » في ب .

⁽ ۱۳۱) ط : يكون [جوابه].

⁽١٣٢) ط: كأنه قال.

⁽١٣٣) ط: لدلالة.

⁽١٣٤) ج ، ط: فا جاء.

⁽١٣٥) ب ، ج ، ط : على ذلك .

قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ) (١٣٦) ».

قالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر :

تَقَدَّمَ (۱۳۷) أَنَّ هذا الفعلَ يُضَّمَرُ على شَرِيطَةِ التَفْسِرِ ، وأَنَّ الاختيارَ أَنْ لا يُضْمَرَ وانما قَالَ في قولِهِ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ : كَأَنَّكَ قُلْتَ : ضَرَبْتُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ أَو أَهَنْتُ (۱۳۸) ، لأجلِ أَنَّ الضّرْبَ اهانَةٌ ، وكذَا يَقُولُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، وانّما قالَ : أَهَنْتُ (۱۳۸) ، لأجلِ أَنَّ الضّرْبَ اهانَةٌ ، وكذَا يَقُولُ صَاحِبُ الكتابِ ، فقولُهُ عَزَّ وجَلَّ – (والقَمَرَ قَدَّرْنَادُ مَنَازِلَ)(۱۳۹) – (۱۱ تقديرُهُ : وَقَدَّرُنَا الْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ۱٤٠٠) . وقريبٌ مِنْهُ قَوْلُهُ – (انّا كُلُّ شَيء خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)(۱٤١) فالتقديرُ : انّا خَلَقْنَاهُ بَقِيدًا اللهِ ضَرَبْتُهُ . وَقَد قُرِيءَ – (والقَمَرُ قَدَّرْنَاهُ) بالرَّفْعِ على الابتداء (۱٤٢ كَلَّ شيء خَلَقْنَاهُ بقدر (۱٤٢) . وقيد شَرِيّهُ . كَأَنَّه ، واللهُ أَعَلَمُ ، والقَمَرُ مُقَدَّرُ . عَبْدُ اللهِ ضَرَبْتُهُ . كَأَنَّه ، واللهُ أَعْلَمُ ، والقَمَرُ مُقَدَّرُ . وانّا كُلُّ شيء خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) – : إنّهُ قَرِيبٌ منه ، وَلَمْ أَقُلُ وانّا قُلْتُ في قولِهِ – (انّا كُلُّ شَيء خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) – : إنّهُ قَرِيبٌ منه ، وَلَمْ أَقُلُ وانّا قُلْتُ في قولِهِ – (انّا كُلُّ شَيء خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) – : إنّهُ قَريبٌ منه ، وَلَمْ أَقُلُ

(۱۳۱) آیهٔ ۴۹/یس ۳۹.

(١٣٧) ب: اعلم قد تقدم، ج: "قد" تقدم.

(۱۳۸) ب و ج : فأتى بأهنت

(۱۳۹) آیة ۳۹/یس ۳۹ .

(١٤٠) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

(١٤١) آية ٤٩/القمر ٥٤.

(۱٤٢) في سيبويه ٧٤/١ ، وكذلك أنى زَيْدُ لَقِيتُهُ ، وأَنا عمروٌ ضَرَبْتُهُ ، ولَيْتَنِي عَبْدُ اللهِ مَرَرْتُ بِهِ لأَنَه انما هو اسم مبتدأ ثم ابتدىء بعده أو أسم قد عمل فيه عامل ثم ابتديء بعده ، والكلام في موضع خبره . فأما قوله عز وجل : (انّا كل شيء خلقناه بقدر) فانما جاء على زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، وهو عربي كثير.

(۱۶۳) في التيسير ۱۸۶ : الكوفيون وابن عامر (والقَمَرَ قَدَرْنَاهُ) بنصب الراء . والباقونَ يرفعها . وفي املاء ما من به الرحمن ج ۱۰۵/۲ : « قوله تعالى الى (والقَمَرُ) بالرفع مبتداً و (قدرناه) الخبر . وبالنصب على فعل مضمر أي وقدرُنَا القَمرَ لأنه معطوف على اسم ألد عمل فيه الفعل فَحَمِلُ على ذلك ، ومن رَفَعَ قال : هو محمول على (وآية لهم) في الموضعين ، وعلى (الشَّمْسُ) وهي أسهاء لم يعمل فيها فعل . ومنازل اي ذا منازل فهو حال أو مفعول ثان ، لأن قدرناهُ بمعنى صيرنا . وقيل : التقدير قَدَرْنَا له منازل » .

قوله : ومن رفع قال : هو محمول على (وآية لهم) في الوضعيز وعلى (والشمس) ، اشارة الى قوله تعالى : وآيةٌ لَهُمْ الليلُ نُسلخُ منهُ النهارَ فاذاهُمْ مُظْلِمونَ . والشَّمسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَّرِ لَهَا ذلكَ تقديرُ العزيزِ العليم . والقَمْرُ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَكالعُرْجُونُ القديم . لا الشَّمْسُ ينبَغي لَهَا أَن تُدْرِكَ القَمْرَ – ولا الليلُ سابقُ النهارِ وكُلُّ في فَلَكِ يسبحون ، وآية لهم أن حَمَلْنا ذرَيتهم في الفلكِ المشحونِ (الآيات ٣٧ – ٤١) / يس ٣٦ . أنظر معانى القرآن للفراء ٣٧٨٧ .

مِثْلُهُ ، لأَجْلِ أَنَّكَ اذَا نَصَبْتَ القَمَرَ لم تَجَدُّ للنَّصْبِ فائدةً لا تُوجَدُ (١٤٤) مع الرَّفْعِ وَلَيْسَ كَذَا قَوْلُهُ - ﴿ النَّا كُلَّ شِيءِ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [على تَقْدير خَلَقْنَا كُلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ](١٤٥) لأَنَّه لَوْ يُرْفَعُ لَمْ تَكُنْ فائِدَتُهُ كَفَائِدةِ النَّصْبِ. بيانُ ذَلِكَ أَنَّكَ اذا قُلْتَ : إنَّا كلَّ شيء خَلَقْنَاهُ بِقَدَرِ عَلَى تَقْديرِ: خَلَقْنَا كُلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ ، اشْتَمَلَ الخَلْقُ على جميع الأشياء البُّنَّةَ . كَمَا أَنَّكَ اذا قُلْتَ : خَلَقْنَا كُلَّ شِيءٍ بِقَدَرِ كَانَ كُذَلِكَ . واذا قُلْتَ : انَّا كُلُّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ، بِالرفع لم يَكُنْ مُتَمحِضاً للعموم ، لاَنَّهُ يجوزُ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ خَلَقْنَاهُ صفةٌ لشيء في قولِهِ ۚ : كُلُّ شيءٍ ۚ ۚ حَتَّى كَأَنَّهُ قِيلَ : انَّاكُلُّ شيء مَخْلُوقٌ لَنَا بقَدَر ، أي كائِنٌ بقَدَر ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (١٤٠) هَا هُنَا (١٤٦) مَا لَيْسَ بَمُخْلُوقِ فِي الأَشْيَاءِ (١٤٧) كُمَا أَنَّكَ اذا قُلْتُ : كُلُّ ظريفٍ ضَرَبْتُهُ في الدار، جَازَ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ ضَرَبْتُهُ صِفَةٌ لِظَريفٍ، وأنَّ في الدار خَبَرُهُ ، حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ : كُلُّ ظَرِيفٍ مَضْروبٌ ومُسْتَقِّرٌ في(١٤٩) الدار . فَيَجوزُ أَنْ يكونَ هَا هُنَا ظُرَفَاءُ لَمْ تَضْرِبْهُمْ وهُمُ الذينَ لَيْسُوا في الدارِ. وقَوْلُهُ : كُلُّ شيءٍ ، بمنزلةِ كلُّ ظريفٍ ، وخَلَقْنَاهُ بمنزَلَةِ ضَرَبْتُه ، وبقَدَر بمنزلةِ : في الدار ، فكما يُحْتَمَلُ في قولِكَ : كلُّ ظريفٍ ضَرَبْتُ (١٥٠) // في الدار، أنَّ جَاعةً من الظّرفَاءِ ضَرَبْتَهُمُ، وهُمْ المُشْتَمِلُ عليهم الدار فَقَطْ ، كَذَلِكَ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ : - (كلَّ شَيءِ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) - اذاً [رُفِعَ ؛ أَنَّ](١٥١) كلَّ شيء مَخْلُوقِ كائِنٌ بقدر، وأن هُنَا(١٥٢) ما لَيْسَ بَمَخْلُوقٍ ، واذا نَصَبْتَ لم يَحْتَمِلُ الاّ العمومَ . أَلا تَرَى أَنَّكَ اذا قُلْتَ : كلَّ ظَريفٍ ضَرَبْتُهُ في الدار، بالنَّصْبِ على تقدير الاضهار كانَ بمنزلةِ أنْ تقولَ : ضَرَّبْتُ في الدار كلَّ ظريفٍ [ضَرَبْتُهُ في

⁽ ١٤٤) ب ، ج : لم توجد .

⁽١٤٥) ما بين العاضدتين من ب و ج. واثباته يقتضيه السياق.

⁽١٤٦) ب: يجوز.

⁽۱٤٧) ب ۽ أن يكون هنا .

⁽١٤٨) ب ، ج: من الأشياءِ.

⁽ ۱٤۹) ب : مصروب مستقر .

⁽۱۵۰) ب ، ج : ضربته .

⁽ ١٥١) من ب و ج . وهو الصواب . وفي عبارة الأصل تحريف وارتباك ونصها « اذا وقع كل شيء عنلوق كاثن بقدره » .

⁽١٥٢) ب ، ج : وان ها هنا .

الدار] (١٥٣) وهَذَا يُفيدُ أَنَّ الضربَ قَدْ عَمَّ جميعَ الظرفاءِ ، الا أنّه على صفة مخصوصة ، وهي أن كانَ في الدار دونَ غيرها من الأماكنِ . [فكذا] (١٥٤) يكونُ التّقديرُ في قولهِ عَرَّ وجَلَّ : - (انّاكلَّ شَيء خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) - أَنَّ الخَلْقَ قد عمَّ جميعَ الأشياءِ على صفة وهي أنْ كانَ بقدر ، فيكونُ البّاءُ في بقدر مُتَعَلِّقاً بخلقناهُ وَلَا يكونُ فيه اضارُ نحوكائن ، وكذا أنْ كانَ بقدر ، فيكونُ البّاءُ في بقدر مُتَعَلِّقاً بخلقناهُ وَلَا يكونُ فيه اضارُ نحوكائن ، وكذا يكونُ في الدار مُتَعلقاً بضَربتُهُ دونَ استقر ، كما أنَّكَ اذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ (١٥٥) في الدار ، كلَّ ظريفٍ ، كانَ كذلك . فني النصب هنا(١٥٥) فائدةً عظيمةً ، وبذلك (١٥٥) اختير ، وذلك غيرُ موجودٍ في قولهِ - (والقَمَر قَدَرْنَاهُ) - لأنَّ المقصودَ في الحالِينِ أَنَّ التقدير يُتَأَوّلُ بالقَمَرِ فاعرفهُ .

وبَعْدُ ، فانَّ هذا الإضارَ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ فِعْلاً مُتَعَدِّياً إِلَى ضَمِيرِ الاسمِ المنصوبِ فِيكُونَ (١٥٨) من جُنْسِ الأولِ فِي الْعَمَلِ ، وذلكَ قُولُكَ : عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، أَلا تَرَى أَنَّهُ تَعَدَّى إلى ضميرِ عَبْدِ اللهِ ، وهو مِثْلُ الْمُضْمَرِ فِي الْعَمَلِ ، لأَنَّكَ تُقَدَّرُ : ضَرَبْتُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، أو عَبْدِ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، أو أَهَنْتُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، فكلُّ واحدٍ من المُضْمَرِ والمُظْهَرِ ناصِبٌ كَمَا تَرَى .

والضَّرْبُ النَّانِي : أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ الْمُظْهُرُ مُتَعَدِّياً الى شيء هُو من سَبَبِ الاسمِ المنصوبِ بفعلِ مُضْمَرٍ ، وذلكَ قُولُكَ : عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُ أَخاهُ . النّقديرُ ضَرَبْتُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُ أَخاهُ ، النّقديرُ ضَرَبْتُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُ أَخاهُ ، لأَجْلِ أَنَّ الضَّرْبَ اذا وَقَعَ عَلَى ما هُو مَن سَبَبِ عَبْدِ اللهِ صَارَ كَأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ عليهِ . أَلا تَزَى أَنَّكَ تَقُولُ : اكْرَمْتُ زَيْداً باكرامِ أَخيهِ وأَهْنَتُهُ باهانةِ صاحبِهِ . ويقولُ الرجلُ للرجلِ : اذا أكْرَمَ صديتي فُلانٌ فَقَدْ أكْرَمَني .

⁽۱۵۳) من ۽ ب و ج . واثباته يقتضيه السياق .

⁽١٥٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل ، هَكَذَا ، تحريف .

⁽ ۱۵۵) ب : ضربته .

⁽١٥٦)ب: ها هنا.

⁽١٥٧) ب ، ج : وكذلك . تحريف .

⁽١٥٨) ب ۽ ج: ويکون.

واذا كان كذلك جَرَى قُولُك : عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، مَجْرَى قُولِك : عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، مَجْرَى قُولِك : عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، في أَنَّك تُضْمِرُ فِعْلاً يَنْصِبُ عَبْدَ اللهِ ، لأَنَّ الثّاني تَفسيرُهُ (١٠٥) من حيثُ النبسَ من عَلَم هُوَ مِنْ سَبَهِ . ولو قُلْت : زيداً ضَرَبْتُ عمراً ، لم يَجُزْ ، لأجلِ أَنَّ عَمْراً ليسَ من سَبَهِ زَيْدٍ ، اذ ليسَ فيهِ ذكرٌ يعودُ اللهِ ، كَمَا كَانَ في أخاهُ في قُولِك : عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُ اللهِ ضَرَبْتُ عَمْراً في داره ، جَازَ النّصْبُ ، أخاهُ ، ذكرٌ يعودُ الى عبدِ اللهِ . فان قُلْت : زيداً ضَرَبْتُ عَمْراً في داره ، جَازَ النّصْبُ ، لأنّهُ قد تَعَلَق بالفِعْلِ الواقع على عَمْرُوضَمِيرٌ عائِدً الى زَيْدٍ ، فكأَنَّك قُلْت : لابَسْتُ زَيْداً فَرَبْتُ عَمْراً في داره ، أو ضَرَبْتُ (١٦٠) زيدا ضربت عمرا في داره [اذْ](١٦١) كانَ ضَرَبْتُ عَمْراً في دارهِ الهانة لَهُ واسْتِخْفَافاً (١٦٢) بِهِ فاعِرْفُهُ .

والضّربُ النّالِثُ : أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ الظّاهِرُ مِن غَيرِ جِنْسِ الْمُضْمَرِ فِي الْعَمَلِ ، وَذَلْكَ قَوْلُكَ : زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ ، فَالْفِعْلُ الْمُضْمَرُ نَاصِبٌ وَالْمُظْهَرُ مُتَعَدِّ بِالجَارِّ ، غَيْرَ أَنَّ مَا يَتَعَدَى بَالْجَارِّ يَعُودُ الى النّاصِبِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْراً . //(*) مَا يَتَعَدَى بَالْجَارِ يَعُودُ الى النّاصِبِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْراً . //(*) فَيُعْطَفُ بِالنّصْبِ لِأَجْلِ أَنَّ الجَارِّ مِع المجرورِ فِي موضع نَصْبٍ ، اذ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِمَنْزِلَةِ قَوْلُكَ : مُرَرْتُ أَنْ الجَارِّ مَعَ الْمُحَودِ فِي موضع نَصْبٍ ، اذ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِمَنْزِلَةِ قَوْلُكَ : جُزْتُ زَيْداً ، أَنْشَدَ :

/٤٢/ يَذَهِّبْنَ فِي نَجْدٍ وغَوْراً غائِراً .(١٦٣)

⁽۱۰۹) ب: فسره، ج: يفسره،

⁽ ١٦٠) ج : وضربت .

⁽١٦١) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «اذا» سهو.

⁽ ١٦٢) ج : واستحقاقا . تصحيف .

 ^(*) هذه الورقة يجب أن يكون ترقيمها ٣٤ من تسلسل نسخة الأصل ولكنها وُضِمَتْ في أول المخطوطة وعليها رقم
 ٣. وقد أرجعتها الى موضعها الصحيح من ألاصل. وتأكد موضعها هنا بالمقارنة مع بقية النسخ.

⁽ ۱۹۳) نسب سيبويه هذا البيت للعجاج ، وتابعه الأعلم الشنتمري في ذلك (سيبويه ٤٩/١) وليس في ديوانه (تحقيق د . عزة حسن) . وقد ذكر الاستاذ عبد السلام هارون أنه لم يحده في ديوان العجاج ولا ديوان رؤبة . (أنظر كتاب سيبويه بتحقيقه ٩٤/١ هامش ٣) . ووجدته مذكورا في ديوان رؤبة (القسم الثالث : الزيادات رقم ٢/١١٤) آخر أبيات ثلاثة وهي :

والبيت غير منسوب في الخصائص ٤٣٧/٢.

والشاعر يصف ظعائن يا تين مرة نجداً – وهو ما ارتفع من الأرض – ومرة غوراً ، وهو ما انحفض منها . والمقصود تهامة .

فَكَأَنَّهُ (١٦٤) قالَ : يَسْلُكُنَ نَجْداً وغَوْراً ، فَكَمَا جَرَى المُتَعَدَّى بالجارِ مَجْرَى النَّاصِبِ هُنَا حَمْلاً على المَعْنَى من حيثُ إنَّ المحرورَ مفعولُ ، كذلك يكونُ التَقديرُ في قولك : زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ : جِزْتُ زِيداً مررت به أو لَقِيتُ زِيداً مَرَرْتُ بِهِ . وانما آثروا هذا لأجُلِ أنهم لا يضمرون الجارَّ في الغالبِ . فَلَو لَمْ يُضْمرُوا هَذَا النَّاصِبَ لافتقروا الى أنْ يَقُولُوا : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ بِمَعْنَى قولِك : جزتُهُ أو لَقيتُهُ (١٦٥) أَضْمِرَ النَّاصِبُ ، فاعرفُهُ وقِسْ عَلَيْهِ ، فنحوُ هذا من الاضارِ أوسعُ من أنْ يُضْبَطَ كُلُهُ .

قالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيَّ :

« فَانْ عَطَفْتَ هَذَا الاسمَ الذي يُخْتَارُ فِيهِ الرَّفْعُ [بالابتداءِ] (١٦٦) على فعل وفاعل (١٦٧) أُخْتِيرَ فِيهِ (١٦٨) النَّصْبُ ، وذلك غور (١٦٩) قامَ عَبْدُ اللهِ ، وزَيْداً ضَرَبْتُهُ ، وسِرْتُ اليومَ ، وبَكْراً لقِيتُهُ » .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أَبُو بَكُر :

اعلمْ أنَّ العَطْفَ في الاسمينِ المختلفينِ نظيرُ التَّثنيَةِ في الاسمَيْنِ المَّفقَيْنِ فقولُكَ : جاءَني زَيْدٌ وعَمْرُو بمنزِلةِ قولك (١٧٠) جاءَني الزّيدانِ ، فَيُعْتَبُرُ في هذا الجنسِ كَمَا يُعْتَبُرُ هناكَ اللفظُ والجنْسُ ، وذَاك (١٧١) أنَّهُ لا يقالُ في زَيْدٍ وعَمْرُو : الزّيدانِ(١٧٢) ، ولا في رَجُل وفَرَسِ : رَجُلانِ . فأمّا نَحْوَ العُمْرَانِ فَعَلَى التّغليبِ ، و [دَاك] (١٧٣) بعد أنْ قُدِّر أنَّ رَجُل وفَرَسٍ : رَجُلانِ . فأمّا نَحْوَ العُمْرَانِ فَعَلَى التّغليبِ ، و [دَاك] (١٧٣)

⁽ ۱٦٤) ب ، ج : کأنه .

⁽١٦٥) ب، ج: أي لقيته. تحريف.

⁽۱۹۹) من ب و ج و ط . أبين .

⁽١٩٧)كذا في ب و ج ، و ط الصواب. وفي الأمل «أو فاعل». سهو.

⁽ ۱۹۸) ج ، ط : فيها تحريف . (۱۹۹) ط : وذلك قولك .

⁽١٧٠) ب، ج: منزلة قولك.

⁽ ۱۷۱) ج : وذلكْ .

⁽۱۷۲) ب: والزبدان سهو.

⁽١٧٣) من ب و ج : أولى . وهي غير مثبتة في الأصل .

كلَّ واحد منها عَمْرُو، فَكَذَا لا يُعْطَفُ هنا اسمٌ على فِعْل ولا فِعْلُ على اسم ، وانّا يُعْطَفُ كُلُّ شيء على جنْسِهِ فيقالُ : جنْتُ ، وذَهَبْتُ وقُمْتُ ، وقَعَدْتُ ، قَيعطفُ الفِعْلُ (١٧٤) على الفعلِ ، وجاءَني زَيْدٌ وعَمرُو ، فيعطفُ الاسمُ على الاسمِ .

واذا كانَ العَطْفُ مبيّناً على أنْ يكونَ الثّاني من جنْسِ الأوّلِ ، كانَ الاختيارُ في قُولَكَ : قَامَ زَيْدٌ ، وعَمْرُو كُلَّمُتُهُ (١٧٥) النَّصْبَ . كَقُولِكَ : وعَمْراً كَلَّمْتُهُ ، لأنَّكَ اذا نَصَبْتَ أَضْمَرْتَ فِعْلاً نحو قولك : قامَ زَيْدٌ ، وكَلَّمْتُ عَمْراً كَلَّمْتُهُ . فتكونُ قَدْ عَطَفْتَ جملةً من فعل وفاعل ، وهي قولُكَ : كَلَّمْتُ عَمْراً ، على جملةٍ من فِعْل وفَاعل ، وهي قُولُكَ : قَامَ زُّيْدٌ . وَّاذَا رَفَعْتَ فَقُلْتَ : قَامَ زَيْدٌ وعَمْرُوّ كَلَّمْتُهُ ، لَمْ يَكُنْ بَعدَ الواو اضهارٌ ، وكانَ قَوْلُكَ : عَمْرُوّ كَلَّمْتُهُ ، جُمْلةً من مبتدأٍ وخبرِ . كقو لِكَ : وعمرُوّ أَفْضَلُ مِنْهُ ، فتكونُ قَدْ عَطَفْتَ جملةً من الاسم على جملةٍ من الْفعلِ. وهَذَا ليسَ في حُسْنِ الأوَّلِ ، لتركِكَ المُشَاكلةَ ، وهي أن يكونَ النَّاني من جنسِ الأوَّلِ ، – والمعطوفُ مُشَاكِلاً للمعطوفِ عليهِ ، ولا يُختار هذا النَّصْبُ في الابتداءِ في قولِكَ : عمروٌ كَلَّمْتُهُ ، لأَنَّهُ لِيسَ هُناكَ عَطْفٌ، فيعتبرُ التَّشاكلُ كَمَا كَانَ في قولِهِ: قَامَ زَيْدٌ وعَمْراً كُلَّمْتُهُ ، فقد أَنْقَلَبَتْ القصةُ عندَ العَطْفِ ، وهو أنَّ الرَّفْعَ كانَ الأحسن (١٧٦) في الاَبْتِدَاءِ. وقَدْ صَارَ الآنَ غَيْرَ مُخْتَارِ، لأَنَّ قَوْلَكَ : قَامَ زَيْدٌ، وعَمْرًا كَلَّمْتُهُ أكثرُ من وعمروٌ كَلَّمْتُهُ . وانَّها اختيرَ ذلكَ ۖ لأجْل أنَّهُ اذاً جَازَ أَنْ تَقُولَ : زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، فتنصبَ على الاضارِ من غير فَاثِدَةٍ وجبَ أَنْ يُخْتَارَ ذلكَ اذا أَفادَ التّشاكلَ في قولِكَ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْراً كَلَّمْتُهُ . فمَّا جاءَ من ذلكَ قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ // _ (والأَرْضَ بَعْدَ ذلكَ دَحَاهَا) – (١٧٧) التَّقديرُ ودَحَا الأَرْضَ دَحَاهَا ، وأُضْمِرَ الْفِعْلُ لِيُشَاكِلَ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْفِعْلِ، وهو قُولُهُ تَعَالَى - (وأَغْطَشَ لَيْلَهَا وأُخْرَجَ

⁽١٧٤) و الفعل ، مكررة في ج سهوا .

⁽ ۱۷۵) ب : وكلمته . سهو .

⁽١٧٦) ب،ج: كان الاختيار.

⁽۱۷۷) آیهٔ ۳۰ النازعات ۷۹.

⁽١٧٨) آية ٢٩/النازعات ٧٩.

ضحاها) – (۱۷۸) وقالَ سبحانَهُ بَعْدَهُ: – (أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا ، والجَبَالَ أَرْسَاهَا ، وأَضْمِرَ لِيُشَاكِلَ المَعْطُوفَ عَلَيْهِ وَهُو قَوْلُهُ : – (وأَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا) – ومنهُ قولُهُ عَزَّ وجَلَّ – (يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ والظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً) – (۱۸۰) كَأْنَهُ واللهُ أَعْلَمُ ، يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ والظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً) – (۱۸۰) كَأْنَهُ واللهُ أَعْلَمُ ، ويُعَذِّبُ الظَالِمِينَ أَعَدَّ هُم عَذَاباً أَلِيماً ، فَهَذَا كَقُولِكَ : زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ ، على وَيُعَذِّبُ الظَالِمِينَ أَعَدَّ هِم عَذَاباً أَلِيماً ، فَهَذَا كَقُولِكَ : زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ ، على تَقْدير : جزتُ زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ ، لأنَّ أَعَد تَعَدَى الى ضميرِ الظَالمِينَ بالجَارِ ، والفِعْلُ المُضْمَرُ نَاصِبٌ . قالَ الشَّاعِرُ ، وأَنْشَدَهُ (۱۸۱) صَاحِبُ الكِتَابِ :

/٤٣/ أَصْبَحْتُ لا أَمْلِكُ السّلاحَ وَلا أَمْسِكُ رَأْسَ البَعيرِ إِنْ نَفَرَا والسَّلاحَ والمَطَرَا (١٨٢) والسنَّرْبُ أَخْشَى الرِّياحَ والمَطَرَا (١٨٢)

التَّقْديرُ: وأُخْشَى الذَّنْبَ أُخْشَاهُ ، فأَضْمَرَ فِعْلاً ينْصَبُ الذَّنْبَ وَلَمْ يَرْفَعْهُ لِيكُونَ مُشَاكِلاً لِمَا قَبْلَهُ مِن الفِعْلِ وَنُو ذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى . وَلَوْلا أَنَّ هذهِ الجُمَلَ قَدْ تَجَانَسَ مِنْ حَبْثُ أَنَّ كُلَّ واحدةٍ مِن الفعلِ والفَاعِلِ والمبتدأ والخَبَرِ أُخْبَارُ لَمَا جَازَ أَنْ تقولَ : قَامَ زَيْدُ وعَمْرُو كَلَّمْتُهُ ، فترفع (١٨٣) بالابتداءِ ، وتَعْطِفَ جملة مِن المُبْتَدَأُ وخَبَرِ على جُمْلَةٍ مِن

⁽ ۱۷۹) آية ۳۱ وآية ۳۲/ النازعات ۷۹ .

⁽١٨٠) آية ٣١/ الانسان ٧٦.

⁽ ۱۸۱) ب ۽ ج : وأنشد . سهو .

⁽ ۱۸۲)هذان البيتان للربيع بن ضبع الفزاري (وهو من المعرين وترجمته في الخزانة ٣٠٨/٣ وما بعدها) وهما منسوبان له في سيبويه والشنتمري ، ونوادر أبي زيد (١٥٨ ء وكتاب المعمرين للسجستاني ص ٧ ، وأمالي القالي ١٨٥/٣ ، وأمالي السيد المرتضى ١٨٥/١ ، ومادة (ضمن) من اللسان ١٢٨/١٧ ، والتاج ٣٦٥/٣ ، والدرر والشواهد الكبرى للعيني ٣٩٧/٣ – ٣٩٨ (الثاني منها) ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٦/٣ ، والدرر اللوامع ٢٦/٣ (الثاني منها) .

وهما غير منسوبين في كتاب الرد على النحاة ١٣٣ ، وابل يعيش ١٠٥/٧ أولهمسا) والأشباه والنظائر ٦٤/٤ . ورواية الأوّل في بوج: «أصبحت لا أحمل ».. ولا أملك» وبهذه الرواية جاء في جميع المصادر المتقدمة الذكر.

ورواية الثاني في سيبويه: ﴿ وَلا أَردُّ رأْسَ البَعْيرِ .. ﴾ .

وأورد عبد القاهر البيتين دليلا عن أن نصب الذئب هو الذي يسوغه المعنى وقد اختار النحاة النصب من حيث ان قبله جملة مركبة من فعل وفاعل وهو قوله « لا أملك » وهو يجري عند العرب والنحاة بحرى قولهم ضربت زيدا وعمرا لقيته ، فكأنه قال ولقيت عمرا لتتجانس الجملتان في التركيب . وسوغ تجانس الجملتين عند عبد القاهر العطف بينها لأن حكم المعطوف والمهطوف عليه أن يجريا على نَسَقَ واحد .

⁽ ۱۸۳) ب : فترفعه .

فِعْلِ وَفَاعِلِ ، لأَنَّ العَطْفَ مَنْنِيُّ عَلَى أَنْ يَكُونَ النَّانِي مِن جِنْسِ الأُولِ [وَكَفَى دَلِيلاً على ذَلِكُ أَنَّهُم لا يَعْطُفُونَ للمُسْتَقْبَلَ ، فَلا يُقَالُ : خَرَجْتُ أَمْسِ وَأَخْرِجُ اليَّوْمَ] (١٨٩) ويَدُلُكَ على تَشَاكلِ الجُمْلَةِيْنِ أَنَّ الجُمْلَةَ مِن المُبْتَدَأِ والخَبر قَلا تُتُوبُ عِن الجُمْلَةِ مِن المُبتَدَأِ والخَبر قَلا تَتُوبُ عِن الجُمْلَةِ الفِعْلِ والفَاعلِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ أَدَعُوتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) (١٨٩) — الفِعْلِ والفَاعلِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ أَدَعُوتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) (١٨٩) الفِعْليَّةِ النَّيْ هِي قَوْلُكَ صَمَتُمْ ، فَانْتُم مُبْتَدَأً وصَامِتُونَ ١٨٩) خَبْرُهُ ، وَقَلْ وَقَعَتْ مَوْقِعَ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ النِي هِي قَوْلُكَ صَمَتُمْ ، فَالْجُلِ ذَا جَازَ أَنْ تَقُولَ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو وَكَلْمَتُهُ ، فَتَرْفِعَ الجُمْلَةِ النِي هِي قَوْلُكَ صَمَتُمْ ، فَالْجُلِ وَاجَازَ أَنْ تَقُولَ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو وَكَلْمَتُهُ ، فَتَرْفِعَ الجُمْلَةِ أَنْ يُمْنَعُ (١٨٩) الاضَارُ هُنَا مَنْ جُمْلَةً مِن الاسم ولو أَضْمَرْتَ (١٨٨) فَقُلْتَ : وعَمْرًا تَصْعِرَ هُنَاكَ ، فَقَدْ تَوْمَ اللّهُ مَنْ اللهُ عَلَى المُشَاكَلَة ، فَقَدْ تُوجَبُ مِن اللهِ وَالْمَالُ المُشَاكَلَة ، وَمَلْ عَلَى أَخْرَى مَن اللهم وأَبْطَلْتَ المُشَاكَلَة ، وَمَلْ عَلَى أَخْرَى مَن اللهم وأَبْطَلْتَ المُشَاكَلَة ، وَمُلْ عَلَى اللهُ المُشَاكَلَة ، أَوْجَبُ مِن العدولِ عَنْهُ لَعَالَ المُشَاكِلَة ، أَوْجَبُ مِن العدولِ عَنْهُ لَمَا الْعَمْلُ لَا عَلْمُ اللهِ المُشَاكَلَة ، أَوْجَبُ مِن العدولِ عَنْهُ لَمَا الْعُمْلُ اللهُ اللهُ المُشَاكِلَة ، أَوْجَبُ مِن العدولِ عَنْهُ لَهَا المُشَاكِلَة ، أَوْجَبُ مِن العدولِ عَنْهُ لَمَا الْعَالُ اللهُ الْمُؤْهُ وَلَهُ الْمُشَاكِلَة ، أَوْجَبُ مِن العدولِ عَنْهُ لَا اللهُ ا

قالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« ومِثْلُ ذَلِكَ قُوْلُهُ عَزَّ وجلَّ : - (وجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الذينَ ٱتَبَعُوهُ رَأْفَةً ورَحْمَةً ورَهْبَانِيةً ابْتَدَعُوهَا) -(١٩٢) فَقَوْلُهُ : ورَهْبَانِيةً محمولٌ على فِعْلِ كَأَنَّهُ(١٩٣) قَالَ : وابْتَدَعُوا رَهْبَانِيةً ابْتَدَعُوهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّهبانيةَ لا يَسْتَقيمُ حَمْلُهَا عَلَى جعلنا مع وَصْفِهَا بقولهِ عَزَّ

⁽ ١٨٤) ما بين العاضدتين من ب. واثباته أبين.

⁽ ١٨٥) آية ١٩٣/ الأعراف ٧ .

⁽١٨٦ – ١٨٩) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٨٧) ج : أن يمتنع .

⁽ ۱۸۸) ب ، ج : فلو أضمرت .

⁽ ۱۸۹) ج : یجب . تحویف

⁽١٩٠) من ب وج. وهو الصواب. وقد سقط من الأصل سهوا.

⁽١٩١) سقطت ﴿ لها ، في ج.

⁽١٩٢) آية ٢٧/ الحديد ٥٥.

⁽١٩٣) ج: كما أنه. تحريف.

وَجَلَّ(۱۹۹) [ابْتَدَعُوهَا](۱۹۰) لأنَّ ما يَجْعَلُهُ هُو تَعَالَى لاَيْبْتَدَعُونَهُ هُمْ . وَجَعَلَ هذِهِ هي التي تَتَعدَّى الى مَفْعولٍ وَاحِدٍ ، لأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ عملَ كقولِهِ تَعَالَى – (وجَعَلَ الظُّلَاتِ والنَّورَ) –(۱۹۲)

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى - (وَرَهَبَانِيةً ابْتَدَعُوهَا) - // لا يَخْلُو مَنْ أَمْرَيْنِ : أَنْ اَخُوهُمَا : أَنْ تَكُونَ الرَّهْبانِيةُ مَنْصُوبةً بالعَطْفِ على قَوْلِهِ : وَرَحْمَةً . والنَّانِي : أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبةً باضارِ فِعْل يُفَسِّرُهُ الظّاهِرُ ، كَمَا كَانَ الأَرْضُ في قولِهِ تعَالى(١٩٧) - تَكُونَ مَنْصُوبةً باضارِ فِعْل يُفَسِّرُهُ الظّاهِرُ ، كَمَا كَانَ الأَرْضُ في قولِهِ تعَالى(١٩٧) - (والأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهًا) - (١٩٨) كَذَلِكَ عَلَى مَا فَسَّرْنَا فَلا يَجُوزُ الوَجْهُ الأَوّلُ ، (والأَرْضَ بَعْدَ أَنْكَ اذَا عَطَفْتَ (رَهْبانِيةً) على قولِهِ : (ورَحْمَةً) ، وَجَبَ أَنْ تَجْعَلَ ابْتَدَعُوهَا صِفَةً لَهَا حتى كَأَنَّكَ قُلْتَ : وَرَهْبَانِيةً مُبْتَدَعَةً لَهُمْ . وهَذَا غيرُ جَائِزٍ ، لأَنَّ الرَّهْبَانِيةَ لَوْ كَانَ حُكْمُهَا حُكْمَ الرَّحْمَةِ وُصِفَتْ بأَنَّها مُبْتَدَعَةً مِنْ جِهَتِهِمْ .

واذا بطلَ هذا بَقِيَ الوَجْهُ النَّانِي وهو أَنْ يكونَ نَصْبُ [رَهْبَانِيةً] بِفِعْلِ مُضْمَر يُفَسَّرُهُ الظَّاهِرُ كَانَّهُ قَالَ : وابْتَدَعُوا رهبانية ابْتَدَعُوهَا ، كَمَاكَانَ التَقْديرُ فِي قولِهِ تَعَالَى – (والأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا . وحَسُنَ اضهارُ هَذَا الفِعْلِ الذي هُوَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا . وحَسُنَ اضهارُ هَذَا الفِعْلِ الذي هُو ابْتَدَعُوا ، لأَنَّ مَا قَبْلَهُ (١٩٩١) فِعْلُ فَيُرَاعَى المُشَاكَلَةُ بأَنْ يكونَ المعطوفُ جُمْلَةً من الفِعْلِ ، كَمَا أَنَّ المَعْطُوفُ جُمْلَةً من الفِعْلِ ، كَمَا أَنَّ المَعْطُوفَ عَلَيْهِ الذي هو قَوْلُهُ : جَعَلْنَا ، كذلك َ . ولَوْ لَمْ يُضْمَرُ (٢٠٠) هذا الفِعْلُ

⁽١٩٤) قوله ١عز وجل؛ غير موجود في ط.

⁽١٩٥) من ب و ج و ط. وهي غير موجودة في الأصل سهوا.

⁽ ١٩٦) آية ١/ الأنعام ٣ .

^(*) بعد هذه الفقرة من كلام أبي علي يوجد كلام آخر مثبت في ب (ص ٥٩ و) وهو موجود أيضا في ط . انظر الايضاح ص ٣٧ – ٣٤ . ولم اثبته لأنَّ عبد القاهر أشار اليه اشارة يسيرة جدا ولم يشرحه حين شرح فقرة أبي على هذه وانحا تكلم عما هو مثبت في النسخ كلها .

⁽١٩٧) ﴿ تَعَالَى ﴾ غير موجودة في ب.

⁽١٩٨) آية ٣٠/ النازعات ٧٩.

⁽ ۱۹۹)پ ، ج : مالا قبله . سهو .

⁽ ۲۰۰) ج : ولو يضمر . . سهو .

لَقِيلَ : (٢٠١) ورَهْبَانِيةٌ ابْتَدَعُوهَا ، فَرْفِعَ بالابتداءِ ، وذَلِكَ يُبْطِلُ المُشَاكَلَة لعَطْفِكَ جملةً من الاسمِ على جُمْلَةٍ من الفِعْلِ .

وأمّا قُولُهُ: « وجَعَلَ هذهِ هِيَ التي تَتَعدَّى الى مفعولِ واحدٍ ، فَلأَجْلِ أَنَّ قُولَهُ: (رَأْفَةٌ ورَحْمَةٌ) ، لَيْسَ بَعْدَهُ شَيءٌ يَصَحُّ أَنْ يكونَ مفعولاً ثَانِياً . وجُعِلَتْ على ثُلاثةِ أَوْجُهِ : أَحَدُهَا : أَنْ تَتَعدَّى الى مَفْعُولِ واحدٍ فتكونُ بمنزلَةِ عَمِلَ وصَنَعَ وَفَعَلَ وهوَ هَذَا الذي نَحْنُ فيهِ . والثّاني : أَنْ تَتَعدَّى الى مَفْعُولَيْنِ كقولك : جَعَلْتُ زَيْداً يَفْعَلُ كَذَا ، الذي نَحْنُ الله عَضَهُ فوقَ بَعْضٍ . وانّا هُو بمنزلَةِ قَوْلِك : صَيّرْتُ زَيْداً فاعِلاً كَذَا . والثّالِثُ : أَنْ يستعملَ اسْتِعْمَالَ كَادَ كَقُولِهِم : جَعَلَ يَفْعَلُ كَذَا ، مثل كادَ يَفْعَلُ والنّالِثُ : أَنْ يستعملَ اسْتِعْمَالَ كَادَ كَقُولِهِم : جَعَلَ يَفْعَلُ كَذَا ، مثل كادَ يَفْعَلُ والنّالِثُ : أَنْ يستعملَ اسْتِعْمَالَ كَادَ كَقُولِهِم : جَعَلَ يَفْعَلُ كَذَا ، مثل كادَ يَفْعَلُ والمَالِثُ . أَنْ يستعملَ اسْتِعْمَالَ كَادَ كَقُولِهِم : جَعَلَ يَفْعَلُ كَذَا ، مثل كادَ يَفْعَلُ والمَالِثُ . أَنْ يستعملَ اسْتِعْمَالًى كَادَ كَقُولِهِم : جَعَلَ يَفْعَلُ كَذَا ، مثل كادَ يَفْعَلُ والمَالِثُ . أَنْ يستعملَ اسْتِعْمَالًى كَادَ كَقُولُهُمْ : جَعَلَ يَوْمَهُ كَذَا ، مثل كادَ يَفْعَلُ يَصْعُولُ وَلَا اللّهُ اللّهُ إِنْ اللّهُ عِلْمُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلْمَالًى كَدَا ، مثل كادَ يَفْعَلُ والنّالِثُ . إِنْ اللهُ عَلَى يَفْعَلُ كَذَا ، مثل كادَ يَفْعَلُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ ا

قالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيِّ :

« وممّا يَرْتَفِعُ فَيهِ الأسمُ بالاِبْتِداءِ قَوْلُهُم : ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً ، وأكثرُ شُرْبِي السُّويقَ مَلْتُوتاً (٢٠٣) ، وأخطَبُ مَا يكونُ الأميرُ قائماً . فَضَرْبِي وأكثرُ وأخطَبُ يَرْتَفِعُ (٢٠٤) بالابتداءِ . وقَائِماً سدَّ مَسَدَّ خبرِ المُبْتَدَأِ ، والتّقديرُ : ضَرْبِي زَيْداً اذا كانَ قائِماً أو اذْ كانَ قائِماً » . (٢٠٥)

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أَبُو بَكُر:

⁽٢٠١) ج: أكقيل. تحريف.

⁽٢٠٢) مَن ب و ج. وقد أثبتها، لأن عبدالقاهر اعتاد أن يختم بها كلامه.

⁽٢٠٣)ب، ج: ملتوتا وأي محلوطا، والزيادة غير مثبتة في ط.

⁽ ۲۰٤) ج : ويرتفع . سهو .

⁽ ٢٠٥) ط: اذ كان قائما أو اذا كان قائما .

⁽٢٠٦) ب: ضَرُّبُ عَمْرُو زَيْداً حَسَنٌّ.

ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً حَسَنٌ (٢٠١٧) ، واذَا كَانَ كذلك وَجَبَ أَنْ يُضْمَرَ لَهُ خَبْرٌ ، وذَلِكَ المُضْمَرُ هُوَ قَوْلُك : اذَا كَانَ قَائِماً . فاذَا ظَرْفُ زَمِانٍ قَدْ جُعِلَ خَبراً عن ضَرْبِي كَمَا يَكُونُ سائِرُ ظُرُوفِ الزَّمَانِ أَخْباراً عنِ المَصَادِرِ ، نحو القِتَالُ يومَ الجُمُعَةِ . وكَانَ فِعْلٌ حقيقيٌّ ميزلَةِ وُجِدَ وحَدَث ، وفيه ضميرٌ لِزَيْدٍ ، واذا مُضَافٌ اليهِ كَمَا يُضَافُ // سائِرُ ظُرُوفِ بَمَنزِلَةٍ وُجِدَ وحَدَث ، وفيه ضميرٌ لِزَيْدٍ ، واذا مُضَافٌ اليهِ كَمَا يُضَافُ // سائِرُ ظُرُوفِ الزَّمَانِ الى الجُمَلِ ، نحو قَوْلك : زَمَنَ يكونُ قائِماً ، وقائماً حالٌ من زَيْدٍ بمتزلَتِهِ في قولِك : وُجِدَ زَيْدٌ قائِماً . ولا يكونُ الكَلامُ على غَيْرِ هذا الإضارِ ، لأجْلِ أَنْكَ اذا لم تُضْمُرهُ كَانَ بَمَزِلَةِ أَنْ تقولَ : ضَرْبِي زَيْداً وتَسْكُت ، وذلك أَنَّ قولك : قائما ، ليسَ يُضَعْرُ أَنْ يكونَ خبراً عن ضَرْبِي ، كَمَا يكونُ حَسَنٌ في قولك : ضَرْبِي زَيْداً حَسَنٌ . واذا كانَ كذلِك عَلِمْتَ أَنَّ التقديرَ ما ذكرنَا الآ أَنَّهِم اسْتَغْنُوا عَنْ ذِكْرٍ قَوْلك : اذا كانَ ، لأنَّ كانَ كذلِك عَلِمْتَ أَنَّ التقديرَ ما ذكرنَا الآ أَنَّهِم اسْتَغْنُوا عَنْ ذِكْرٍ قَوْلك : اذا كان ، لأنَ عَولك : اذا كان ، لأنَ الله إلى الله عَنْ قَوْلك : اذا كانَ ، لأنَ يكونَ خبراً عن ضَرْبِي ، كَمَا يكونُ حَسَنٌ في قولك : ضَرْبِي زَيْداً حَسَنٌ . الخال الذي هُوَ قائِماً يدل عليهِ لكؤنِهِ مُتَعَلِقاً بِكَانَ (٢٠٧٧) المضافِ اليهِ اذا في قولك : اذا كانَ ، كَمَا يَتَعَلَّقُ بُوجُودِ اذا قُلْت : وُجَدَ زَيْدٌ قائِماً .

ويُوضِّحُ هَذَا أَنَّكَ لو سُيُلْتَ عن وَقْتِ الضَّرْبِ قُلْتَ : يَوْمَ الجُمُعَةِ ، أو حينَ خَرجَ زَيْدٌ أو حِينَ يَكُونُ قائِماً ، وتَسْكُتُ . وانما تَقولُ ذلك اذا قال لَك : كيف كان زَيْدٌ في حالِ ضَرْبِك ؟ وهَذَا مَعْنَى قَوْلِ النّحويينَ : انَّ قائماً سَدٌ مَسَدٌ خَبَرِ المُبْتَدَأِ ، أي أنّه دلَّ عليهِ اذْ يُعْلَمُ أَنَّ المَعْنَى ضَرَبْتَهُ وَقْتَ قيامِهِ ، فانْ أَرَدْتَ أَنَّ الضَّرْبَ كَانَ فها مَضَى عليهِ اذْ يُعْلَمُ أَنَّ المَعْنَى ضَرَبْتَهُ وَقْتَ قيامِهِ ، فانْ أَرَدْتَ أَنَّ الضَّرْبَ كَانَ فها مَضَى قَدَرْتَ : ضَرْمِي زَيْداً اذْ كانَ (٢٠٨) قائماً . فاذْ واذَا مَنْصُوبانِ كَسَاثِرِ الظَّروفِ ، أَلا ترَى قَدَرْتَ : ضَرْمِي زَيْداً اذْ كانَ (٢٠٨) قائماً . فاذْ واذَا مَنْصُوبانِ كَسَاثِرِ الظَّروفِ ، أَلا ترَى أَنَّكَ تَقُولُ : ضَرْمِي زَيْداً حينَ قَامَ وحِينَ يقومُ ، فَتَجِدُهُ مَنْصُوباً كيوم الجُمُعَةِ وَيَتَعَلَّقُ كُلُّ واحدٍ مِن اذَ واذَا بفعلِ تعلقها بهِ في قولِك : قُلْتَ : ضَرْمِي زَيْداً يومَ الجُمُعَةِ وَيَتَعلَّقُ كُلُّ واحدٍ مِن اذَ واذَا بفعلِ تعلقها بهِ في قولِك : القتالُ اذا خَرَجَ زَيْداً . فالتَقديرُ : ضَرْمِي زَيْداً وَقَعَ اذْكانَ قائِماً ، وَيَقَعُ اذَاكانَ قائِماً ، القتالُ اذا خَرَجَ زَيْداً . فاتَ حينَ قامَ ويقَعُ حينَ يَقُومُ . فحينَ يقوم بازاءِ اذا كانَ قائِماً ، الأَاءِ أَنَا كَانَ قَائِماً .

وَهَذَا حُكْمُ قُولِهِ : وَأَكْثُرُ (٢٠٩) شُرْبِي السُّويقَ مَلْتُوتًا ، لأنَّ أَكْثَرَ مبتدأً يقتضِي خَبَرًا ، ومَلْتُوتًا لا يكونُ خَبَرًا ، لأنَّهُ حالٌ من السُّويقِ ، كَمَا كَانَ قائِماً حالاً منْ زَيْدٍ .

⁽۲۰۷) ب: لكان، ج: فكان. وكلاهما تحريف.

⁽۲۰۸) ب: اذا كان.

⁽۲۰۹) ب: أكثر.

فالتقديرُ: اذَاكَانَ مَلْتُوتاً ، واذَاكَانَ مَلْتُوتاً على مَعْنَى : اذَا وُجِدَ مَلْتُوتاً . فاذَا هُو خَبُرُ أَكْثَرُ شُرِي ، كَمَا يكُونُ حِينَ فِي قُولِكَ : أَكْثَرُ مَسِيرِي (٢١٠) حَينَ يَخْرِجُ زَيْدٌ . ولا فَصْلَ بَيْنَ : أَكْثُرُ شُرْبِي وَبَيْنَ شُرْبِي فِي أَنَّ ظَرْفَ الزّمانِ يَكُونُ خَبَراً عَنْهُ ، اذْ لاشْبَهَةَ فِي أَنَّ أَكْثَرُ مَنَ القَوْمِ فِي قُولِكَ : مِنَ الشَّرْبِ كَمَا يَكُونُ زَيْدٌ مِنَ القَوْمِ فِي قُولِكَ : وَلِنَ الْهَوْمِ ، لأَنَّ أَفْعَلَ يكُونُ بَعْضاً مِمَا يُضَافُ اليهِ أَبَداً .

وأمّا المسألَةُ الثّالِثَةُ فِبِمَنْزِلَةِ هاتَيْنِ فِي تَقْديرِ الخَبَرِ، فالمَعْنَى أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ اذَا كانَ قائِماً ، غَيْرَ أَنَّ التّأويلَ مُخْتَلِفٌ ، لأَنَّ في هذِهِ المسألةِ اتِّساعاً من وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا أَنَّ أَفْعَلَ لا يُضَافُ إلى مالا يكونُ مِنْهُ أَلَا تَرَى أَنْكَ لا تقولُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ الحميرِ ، لأَنَّهُ لا يكونُ مِنْهَا ، ولا تقولُ أَيْضاً : زَيْدٌ أَشْعُرُ قَوْمِكَ ، اذا لَمْ يَكُنْ للقومِ حَظِّ في الشِّعْرِ بِوَجْهٍ ، لأَنَّهُم اذا ماتَعَرُّوا عن هذهِ الفَضِيلَةِ لم يَكُونوا مُجَانِسينَ لِزَيد ، فلا يصحُّ تَفْضِيلُهُ عَليهُم ، لأَنَّ ذلكَ يكونُ اذَا جَازَ أَن يُجَانِسوهُ وينزلُوا مَنْزِلَتَهُ (٢١١) ، فأمّا اذا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ مُشَارَكَةٌ في الخصْلَةِ المَقْصُودَةِ فانّهُ لا يكونُ (٢١٢) للتَفْضيلِ وَجْهٌ . وأخطَبُ هَذَا في الظّاهِرِ كِنَايَةٌ عن الأميرِ . وما يكونُ : بِمَعْنَى الزّمانِ (٢١٣ لأَنَّ مَا مَعَ وأخطَبُ هَذَا في الظّاهِرِ كِنَايَةٌ عن الأميرِ . وما يكونُ : بِمَعْنَى الزّمانِ (٢١٣ لأَنَّ مَا مَعَ مَا بَعْدَهُ ٢١٣) مَصْدَرُ كَقَوْلِ الشّاعِر :

/٤٤/ يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَبَ الليّالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابا(٢١٤) (*) [يُسَرُّ المرءَ ما ذَهَبَ الليّالِي ، فَكَذَلِكَ ما يكونُ الأميرُ بمنزِلَةِ كَوْنِ الأميرِ ، والمَصْدَرُ

⁽۲۱۰) ب، ج: شربي

⁽۲۱۱) ب و ج : « وینزلوه » منزلته .

⁽٢١٢) ٻ، نج: فانه لم يكن.

⁽ ٢١٣ – ٢١٣) بدله في ب: لأنها مع ما بعده «وفي ج: «لأن مع ما بعده» سهو.

⁽ ٢١٤) لم ينسب هذا البيت لقائل معين فيا اطلعت عليه من المصادر.

انظر: المفصل ٣١٤، وشرحه لابن يعيش ١٤٣/٨، والأشباه والنّظائر ١٨/٢، والدرر اللوامع ٥٤/١. والشاهد فيه قوله: ما ذهب الليالي، وذلك أنه جعل ما مع ما بعدها من الفعل في موضع المصدر المرفوع بأنه فاعل، ولا عائد في اللفظ ولا مقدر لأنَّ الفعل لازم. والمراد يسر المرء ذهاب الليالي.

^(*) هنا يَبدأ موضع الورقة (٣٦) وقد سقطت من الأصل. وما يأتي من الكلام مأخوذ من نسخة ب مقارنا بنسخة ج وسوف أشير الى نهاية ما يقابل هذه الورقة من النسختين وابتداء كلام الأصل عند الورقة (٧٧)

يدلُّ على الزّمانِ على تقديرِ حَذْفِ المُضَافِ كَقَولُهم : جِثْتُكَ (٢١٥) مَقْدِمَ الحاج ، وخفوق النّجْم . المَعنى زَمَنُ خفوق النجم . (٢١٦ فَكَذَا التّقديرُ في قولِكَ أَخْطَبُ كونِ الأميرِ ، يَعْني أخطبُ أوقاتِ وجودِ الأميرِ ، ثُمَّ قَامَ مَا الأميرِ ، فعارَ بمنزِلَةِ قولِكَ : أخطبُ أوقاتِ الأميرِ ، وليستِ الأوقاتُ من يكونُ مقامَ هَذَا ، فصارَ بمنزِلَةِ قولِكَ : أخطبُ أوقاتِ الأميرِ ، وليستِ الأوقاتُ من جنسِ أخطبَ في الظّاهرِ ، كَمَا لا تكونُ الحميرُ من جنسِ أفضلَ في قولك : زيدٌ أفضلُ الحميرِ . الا أنهم قَدْ يَجْعلُونَ الفِعلَ للزّمانِ على السّعةِ فيقولونَ : نَهارُكَ صائِمٌ ، وَلَيلُكَ عليم قائِمٌ ، وَلَيلُكَ مَنْ الله المنارِ والليلِ ، لأنّها يَقَعانِ فيهِ . ومنهُ قولُهُ عزَّ وجلَّ قائِمٌ ، فَيُسْسِونَ الصّومَ والقيامَ الى النهارِ والليلِ ، لأنّها يَقَعانِ فيهِ . ومنهُ قولُهُ عزَّ وجلً الذي يُبْصِرُ) – (١٧١٧) بِمَعْنَى أَنْكُم تُبْصِرونَ فيهِ ، ثم جَعَلَ الفِعلَ لَهُ حتى كَانَّهُ الذي يُبْصِرُ دونَ المُخَاطَبِ ، ونحوْدُ ذَاكثيرٌ في كلامِهم . فكذلك جَعَلَ أيامَ الأميرِ خَاطِبةً على سَعَةِ الكلام ، لكونهِ خَطيباً فيها حتى كَانَّهُ قيلَ : خَطَبَتُ أيَّامُ الأميرِ ، ثم أَدْخَلَ على سَعَةِ الكلام ، لكونهِ خَطيباً فيها حتى كَانَّهُ قيلَ : خَطَبَتْ أيَّامُ الأميرِ ، ثم أَدْخَلَ على سَعَةِ الكلام ، لكونهِ خَطيباً فيها حتى كَانَّهُ قيلَ : خَطَبَتْ أيَّامُ الأميرِ ، ثم أَدْخَلَ على من فَدِنُ الأميرُ مقامَ : أوقاتِ الأميرِ ، على ما فسرنا فاضيف اليه أخطب ما يكون الأمير يكونُهُ بمنزلةِ أَنْ تقولَ : أخطبُ أوقاتِ الأميرِ . وهَذَا هو الاتساعُ الأولُ .

والاتساعُ النّاني : هُو حَذْفُ الذي تَقَدّمَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الْأُولِيَيْنِ ، لأنَّ الْمَعْنَى أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ اذَاكانَ قائِماً ، فاذا خَبُرُ عن أُخْطَبَ ، كَمَاكانَ خَبَراً عن ضَرْبِي فِي قولِكَ : ضَرْبِي زَيْداً اذاكانَ قائِماً ، وقائِماً هُنَا حال كَمَاكانَ ثَمَّةَ ، غير أَنَّ التّقديرَ فِي قولِكَ : ضَرْبِي زَيْداً اذاكانَ قائِماً ، وقائِماً هُنَا حال كَمَاكانَ ثَمَّةَ ، غير أَنَّ التّقديرَ فِي اذا عالِفٌ النَّهُ فِي موضع رَفْع لكونِهِ خَبراً عن أَخْطَبَ ، يَدُلُكَ على ذلك أَنَّكَ تَقُولُ : أَفْضَلُ الرِّجالِ زَيْدٌ ، ولا يُمْكنك تَقُولُ : أَفْضَلُ الرِّجالِ زَيْدٌ ، ولا يُمْكنك أَنْ تقولَ : أَخْطَبُ أَيَام الأميرِ يقَعُ يومَ الجُمُعَةِ ، واذَا كَانَ كَذلكَ كَانَ قولُكَ : أَخْطَبُ أَيَام الأميرِ اذَا كَانَ قَائِماً ، بمنزلةِ أَنْ تقولَ : أَخْطَبُ أُوقاتِ الأميرِ وَقْتُ أَيْما ، بمنزلةٍ أَنْ تقولَ : أَخْطَبُ أُوقاتِ الأميرِ وَقْتُ قيامِهِ ، مرفوعٌ بأنّهُ خبر المبتدأِ وغيرُ مُتَعلّقٍ بِفِعْلٍ قيامِهِ . فَكَمَا أَنَّ قَولَكَ : وَقْتُ قيامِهِ ، مرفوعٌ بأنّهُ خبر المبتدأِ وغيرُ مُتَعلّقٍ بِفِعْلٍ قيامِهِ . فَكَمَا أَنَّ قَولَكَ : وَقْتُ قيامِهِ ، مرفوعٌ بأنّهُ خبر المبتدأِ وغيرُ مُتَعلّقٍ بِفِعْلٍ فيامِهِ . فَكَمَا أَنَّ قَولَكَ : وَقْتُ قيامِهِ ، مرفوعٌ بأنّهُ خبر المبتدأِ وغيرُ مُتَعلّقٍ بِفِعْلٍ

⁽ ٢١٥) سقطت ۽ جئتك ۽ في ج.

⁽ ٢١٦ - ٢١٦) بدله في ج عبارات فيها ارتباك ونصها « فكذا التقدير في قولك : أُخْطَبُ كون الأمير معنى كون الأمير أ أخطب أوقات وجود الأمير » .

⁽۲۱۷) انظر الآیات ۲۷/ یونس ۱۰ و ۸۸/ النمل ۲۷ و ۹۱/ غافر ۴۰.

⁽٢١٨) ج: الظرف: تصحيف.

كَمَا كَانَ اذا في قولِكَ : ضَرْبِي زَيْداً اذَا كَانَ قائِماً ، لأَنْكَ لَوْ قُلْتَ : ضَرْبِي زَيْداً وَلَا مَانَ الْمَيرِ بَقَعُ وَقْتَ قيامِهِ ، كَانَ أَحْسنَ كلام . ولو قُلْتَ : أَخْطَبُ أُوقاتِ الأميرِ بَقَعُ وقتَ قيامِهِ كَانَ ظاهرَ الأَخْتِلالِ . واذَا قَدْ اسْتُعْمِلَ غيرَ منصوبٍ كقولِ الشّاعرِ :

/ه٤/ وبَعْدَ غَدِ يَا لَهْفَ نَفْسِي عَلَى غَدِ اذَا راحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِعٍ (٢١٩)

فاذَا بَدَلٌ من غد ومَجْرورٌ بِمَنْ ، لأنّ المُبْدَلَ يَعْمَلُ فيهِ ما يَعْمَلُ في المُبْدَلِ منْهُ ، فكأنّهُ قالَ : مِنْ وَقْتِ رَوَاحِ أَصْحَابِي ، والظّروفُ اذا اسْتُعْمِلَتْ مَجْرورةً استعملت مرفوعة في الأكثر ، ألا ترى أنّك لما قُلْت : سِرْتُ في يوم الجُمُعَةِ قُلْت : يومُ الجُمُعَةِ مُنْارَكٌ ، فَرَفَعْتَهُ كذلك اذَا يكونُ في المَسْأَلَةِ مَرْفوعاً كَمَاكَانَ في البَيْتِ مَجْروراً . وَقَدْ جَوزَ أبو العبّاسِ صَريحَ الرّفْعِ نحو اذا يَقُومُ زَيْدٌ اذَا يَقْعُدُ الله العبّاسِ صَريحَ الرّفْعِ نحو اذا يَقُومُ زَيْدٌ اذَا يَقْعُدُ عَمْرو . واذَا كانَ الأمْرُ على هَذَا جَازَ أَنْ يُحْمَلَ في المَسْأَلَةِ على الرّفْعِ ، لأنّ المعنى على قولِك : أخطبُ أوقاتِ الأمير وَقْتُ قيامهِ . فانْ أَرَدْتَ أَنْ تَنْصِبَ اذا على الظّرْفِ ، فالوجْهُ عِنْدِي أَنْ يكونَ ما مَصْدَراً عارِياً فيامِ . فانْ أَرَدْتَ أَنْ تَنْصِبَ اذا على الظّرْفِ ، فالوجْهُ عِنْدِي أَنْ يكونَ ما مَصْدَراً عارِياً مِن تَقْديرِ الزّمانِ ، فكأنّهُ قالَ : أخطبُ كونِ الأميرِ ، وأخطبُ وجودِهِ . فَيَجْعَلُ كُونَهُ مِن تَقْديرِ الزّمانِ ، فكأنّهُ قالَ : أخطبُ كونِ الأميرِ ، وأخطبُ وجودِهِ . فَيَجْعَلُ كُونَهُ مِن تَقْديرِ الزّمانِ ، فكأنّهُ قالَ : أخطبُ كونِ الأميرِ ، وأخطبُ وجودِهِ . فَيَجْعَلُ كُونَهُ وجودِهُ مَمّا يَخْطبُ كَا قَالَ :

⁽ ٢١٩) هذا البيت لأبي الطمحان القيني (قال عنه الآمدي في المؤتلف والمختلف ص ١٤٩ : اسمه حنظلة بن الشرقي أو ربيعة بن عوف بن تميم بن كنانة بن القين . وانظر أيضا في ترجمته الأغاني ١٢٥/١١ والخزانة ٣٢٦/٣) وينسب أيضا لهدبة بن الخشرم .

والبيت منسوب لأبي الطمحان في ديوان الحماسة ٦٧/٣ ، وشرحه للمرزوقي ق ٧/٤٧٨ ج ١٢٦٦/٣ ، وهو منسوب لهدبة في الكامل للمبرد ص ١٣٤٦ – ١٣٤٩ ، ومنسوب لكليهما في شواهد المغنى ش ١٢٨ ج ٢٧٤/١ وما بعدها .

وغير منسوب في الأمالي الشجرية ٢٧٦/١ و ٣٠٠ و و ٣٠٠ ومغنى اللبيب ش ١٣٥ ج ١ ص ٩٤ وفي شرح المرزوقي : ويروي و يالهف نفسي من غد » . ويجوز أن تكون اذا في موضع بدلا من غد » والبدل اذا جاء مؤكدا للمبدل منه ومفصلا جملة قد لا يستغني عن المبدل عنه ، واذا كان كذلك فليس لأحد أن يقول من شرط البدل أن يلغى المبدل منه ويجعل هو مكانه . واذا كان كذلك لم يجز أن يلي اذا العامل في غد ، وهو وعلى » أو و من » في الروايتين جميعا . وقد جوز أبو العباس وقوع اذا في موضع المجرور والمرفوع » .

/٤٦/ فَانَّهَا هِيَ اقْبَالٌ وَادْبَارٌ(٢٢٠)

فَجَعَلَهَا من الاقبالِ حتّى كأنّها تَجَسَّمَتْ منهُ ، فيكونُ قَوْلُكَ : اذَا كَانَ قَائِماً ظرفَ زَمَانٍ جَاءَ خَبَراً عن المَصْدَرِ لأنَّ ما يكونُ اذَا كانَ مَصْدَراً كانَ أَخْطَبُ بَعْضاً منهُ ، كَمَا أَنْكَ اذَا قُلْتَ : أَشَدُّ ضَرْبِ زَيْدٍ يَقَعُ يومَ الجُمُعَةِ ، كانَ أَشَدُّ بَعْضاً مِنَ الضَّرْبِ.

واذَا كَانَ الأَمْرُ على هَذَا جَازَ أَنْ تقولَ : أَخْطَبُ الأَميرِ يَقَعُ وَقْتَ قيامِهِ وتقولُ : أَشَدُّ ما يُضْرَبُ زَيْدٌ يومَ الجُمْعَةِ . فهو اذاً كقو لِكَ : أَكْثَرُ شُرْبِي السُّويق اذا كَانَ مَلْتُوتاً ، في أَنَّ أَخْطَبَ عبارةً عن كونٍ ووجود ، كَمَا أَنَّ أَكْثَرُ بَعْضُ الشُّرْبِ . فانْ قُلْتَ : فكيفَ جَوزْتُمْ أَن يكونَ ما يكونُ في تقديرِ الزَّمانِ ؟ وهلا جَرَيْتُم على ذَا في البابِ ؟ فالجوابُ أَنَّ بَوزُتُمْ أَن يكونَ ما يكونُ ما يكونُ الأميرُ يومُ الجُمْعَةِ ، بالرِّفْعِ . الذي دَعَا النحويينَ الى ذلك أَنَّهم قَالُوا : أَخْطَبُ مَا يكونُ الأَميرِ يومُ الجُمُعَةِ ، بالرِّفْعِ . فَلَمْ يَكُنْ بُدُّ مِن أَنْ يكونَ التقديرُ أَخْطَبُ أَوقاتِ كونِ الأَميرِ يومُ الجُمُعَةِ . اذْ لوقلتَ : أَخْطَبَ وجودِ الأَميرِ يومُ الجُمُعَةِ ، كُنْتَ جَعَلْتَ يَوْمَ الجُمُعَةِ وُجوداً ، ولا يكونُ أَخْطَبَ وجودِ الأَمير يومُ الجُمُعَةِ ، كُنْتَ جَعَلْتَ يَوْمَ الجُمُعَةِ وُجوداً ، ولا يكونُ أَخْطَبَ وجودِ الأَمير يومُ الجُمُعَةِ ، كُنْتَ جَعَلْتَ يَوْمَ الجُمُعَةِ وُجوداً ، ولا يكونُ أَخْطَبَ وجودِ الأَمير يومُ الجُمُعةِ ، كُنْتَ جَعَلْتَ يَوْمَ الجُمُعةِ وَجوداً ، ولا يكونُ أَنْتُ مَنْ أَنْ يُكُونُ اللّهُ الْتَقْدِيمُ الجُمُعَةِ ، كُنْتَ جَعَلْتَ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَجوداً ، ولا يكونُ أَنْ المُعْرِ يَاللّهُ عَلَى الْتَقْدِيمُ الْتَقْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْتَقْدِيمُ الْتَقْدِيمُ الْتُعْدِيمُ الْتَقْدِيمُ الْتَقْدِيمُ الْعُلْمَةِ وَلَوْمَ الْتَهُ الْتِهِ الْعُوالِ اللّهُ الْتُمْ الْتَعْدِيمُ الْتَقْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْتَقْدِيمُ اللّهُ الْتَعْدِيمُ الْتُعْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْتُعْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْعَلْمُ الْتُعْدِيمُ الْتُعْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْتُمْ الْتُعْدِيمُ الْتُعْدِيمُ الْتُعْدِيمُ الْتُعْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْتُعْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْتُعْدِيمُ الْتَعْمُ الْتُعْدُيمُ الْتُعْدِيمُ الْتُعْدِيمُ الْتُعْدِيمُ الْتُعْدُومُ الْتُعْدِيمُ الْتَعْدِيمُ الْتُعْدُمُ الْتُعْدِيمُ الْتُعْدِيمُ الْتُعْدِيمُ الْتُعْدُولُ الْتُعْدِيمُ الْتُعْدِيمُ الْتَعْمُ الْتُعْدِيمُ

(۲۷۰) عجز بيت قالته الخنساء – واسمها تماضر بنت عمرو بن الشريد – وتمام البيت برواية الديوان:
ترتسعُ مَسا رَبَعَتْ حتّى اذًا ادكرت فاتسا هي الجسسالُ وادبَسسالُ وادبَسسارُ وهو منسوب لها في: ديوانها ۷۸ و وسيبويه والشنتمري ۲۷۹ (و الكامل للمبرد ۲۹۲ و ۲۰۷ و ۲۹۸ (العجز في جميعها) ، والاضداد لابن بشار الأنباري ۲۷۱ (الشنقيطي) / ۲٤۹ (ابو الفضل) ، والموازنة للآمدي ۲۷ ، وتوجيه اعراب أبيات ۱۸۱ ، وأمالي السيد المرتضى ۱۳۸۱ و ۱۹۷۲ و ۱۱۹۸ و ودلائل الاعجاز ۱۹۸ ، والأمالي الشجرية ۲۷۱ ، ومواد: (قبل) من اللسان ۱۹/۵ ، والأمالي الشجرية ۲۷۱ ، ومواد: (قبل) من اللسان ۱۹/۵ ، والتاج ۲۷۸ و (سوا) من اللسان ۱۹/۵ ، والأشباه والنظائر ۲۲۰/۷ ، والخزانة ۲۷۰۷ ، والتنبيه على شرح مشكلات المقتضب ۲٬۷۲ ، والخصائص ۲۳۰/۲ و ۱۸۹۳ (العجز في كليها) ، والتنبيه على شرح مشكلات الحاسة ۳۹۰ (العجز) ، والأزمنة والأرمكنة ۱۳۱۱ ، وابن يعيش ۱۱۰۱ ، وشرح الأشموني (العجز)

وروايته في الأزمنة والأمكنة وأمالي السيد المرتضى ١١٥/٣ و ١٤٩ ، والشنتمري وابن يعيش واللسان والناج : « تُرْفَعُ ما غَفَلَتُ » . وفي ابن يعيش « اذا اذّكرت ۴ وذُكِرَ في الخزانة أنه يروي « فانما هو » أراد فعلها . وقد شرح عبد القاهر في دلائل الاعجاز ص ١٩٩ فهمه لهذا البيت وهويطابق وجه استشهاده به هنا فقال « وذاك أنها لم تُرِدُ بالاقبالِ والأدبار غير معناهما ، فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة ، وانما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر ، ولغلبة ذاك عليها واتصاله بها . وأنه لم يكن لها حال غيرهما . كأنها قد تجسمت من الاقبال والادبار .

الزَّمانَ المَصْدَرَ في الحقيقةِ ، فلِهذَا جَازَ ذلِكَ التَّقديرُ ، واذَا قَصَدْتَ النَّصْبَ في اذا . فالوَجْهُ ما ذَكَرْتُ لَكَ ، فاعرفْهُ فانَّهُ موضعُ الأشكالِ .

وكانَ الشّيخُ يُشَبِّهُ هَذَا بقولِهم : شِعْرٌ شَاعِرٌ ومَوتٌ ماثِتٌ . وَوَجْهُ الشَّبَهِ(٢٢١) أَنّهمْ جَعَلُوا الأيامَ كُلَّها قَد خَطَبَتْ لجودةِ خُطْبَةِ الأميرِ فيها ، كَمَا جُعِلَ الشّعْرُ شَاعِراً لجودتِهِ ، والى هَذَا ذَهَبَ المُتَنَى في قولِهِ :

/٤٧/ وَمَا أَنَا وَحْدِي قُلْتَ ذَا الشِّعْرَ كُلَّهُ وَلَكِنْ لِشِعْرِي فيكَ مِنْ نَفْسِهِ شِعْرُ(٢٢٢)

وكذلِكَ يُجْعَلُ الوجودُ خاطِبًا ، لأنَّ الفِعْلَ يَتَأَثَّى من الفاعلِ بأنْ يكونَ مَوْجوداً كَمَا أَنَّهُ يحصلُ منهُ في زمانٍ وهَذَا مما تَشْهَدُ الضرورةُ بِصحّتِهِ . ومِثْلُهُ قَوْلُهُم : لَقِيتُ فلاناً لَمْحاً باصِراً . المَعْنَى أَنَّ النَّظَرَ لافراطِهِ وشِيدَتِهِ كَأْنَّ لَهُ نَظَراً ، فَبَاصِرٌ عَلَى مَعْنَى ذُو بَصَرٍ كلابنٍ وتامرٍ ، وكذا ماثِتٌ وشَاعِرٌ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ بأنْ يكُونَ مثلَ قائلٍ وضاربٍ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« ومِنْ ذَلِكَ قُولُهُم : أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ ؟ وأَذَاهِبُ الزّيدَانِ ؟ فقائِمٌ وذَاهِبُ يَرْتَفِعانِ بِالابتداءِ ، وأَخُواكَ والزّيدانِ ، يَرْتَفِعَانِ بِفِعْلِهِمَا . وقَدْ سَدَّ الفَاعِلانِ فِي كُلِّ واحدة (٢٢٣) من المَسْأَلَتَيْنِ مَسَدَّ خَبِرِ المُبْتَدَأِ ، وحَسُنَ ذَلِكَ وَجَازَ من حَيْثُ كَانَ المَعْنَى أَيقُومُ أَخُواكَ ؟ وأَيْذَهِبُ الزّيدانِ » .

⁽ ۲۲۱) ب: وجه التشبيه .

⁽٢٢٢) من القصيدة التي مدح بها على بن أحمد بن عامر الأنطاكي ومطلعها:

نَفَــــايرُ الشَّعْرُ فيــــهِ أَذَا أَرِقْتُ لَـــهُ حَتَى ظَنَنْتُ قوافيـــــهِ سَتَفَتَّةِ ــــــلُ أنظر أيضا شواهد الشافية ١١٩/٤.

⁽ ۲۲۳) ط : كل واحد .

قالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ: (٢٧٤)

اعلم أنَّ قائِمٌ في قولك : أقائِمٌ أخواك ، اسمُ فاعلى ، واسمُ الفاعلِ يَعْمَلُ عَملَ الفِعْلِ اذا اعتمدَ على شيء وَقَدْ اعتمدَ قائمٌ على همزةِ الاستفهام فَعَيلَ الرَّفْعَ في أخواك ، كَمَا يَعْمَلُ يَقُومُ إذا قُلْتَ : أيقومُ أخواك ؟ وهَذَا حُكْمُ قَوْلِك : أذاهب الزّيدانِ ، لأنَّ ذاهبٌ قَدْ جَرَى مَجْرَى يَذْهَبُ في رَفْعِ الزّيدانِ وهَذَا] (*) // تَفْسِيرُ المَعْنَى ، وأمّا رَفْعُ قائم وذَاهِبِ فبالابتداءِ (٢٢٥)، لأنّها وان تَنزّلا مَنْزِلَةَ الفِعْلِ فَلا يُمكنُ تَعْرِيتُهُمَا من الاعرابِ الذي يكونُ للأساءِ ، كَمَا لَمْ يُعَرّبا مِن التّنوينِ المُخْتَصِّ بالاسم ، فكَمَا أنَّ زَيْداً في قولِك : أزيدٌ قائمٌ ، مرفوعٌ بالابتداءِ لِتَعَريبُهِ من العواملِ الظاهرةِ . فإنْ قُلْت : انْ بلابتداءِ لِيمَانُ أَنْ يُداً في التّعرّي من العواملِ الظاهرةِ . فإنْ قُلْت : انْ يَرْتَفِعُ بالابتداءِ لِتَعْريبُهِ من العواملِ الظاهرةِ . فإنْ قُلْت : انْ يَرْدُلُ قائِمٌ ، وَلَيْسَ لقائم في قولِك : أزيدٌ قائِمٌ ، لَهُ خَبَرٌ وهو قائِمٌ ، ولَيْسَ لقائم في قولِك : أنْ الفاعل سَدْ ذَيْداً اللهُ عَبْر المُبْتَدَاءِ لَوْمُ الْحُوابُ عَنْهُ ما ذَكَرَهُ الشّيخُ أبو علي من أنَّ الفاعل سَدَ قَرْلُ اللهُ عَبْر المُبْتَدَاءِ مَن العُوابُ عَنْهُ ما ذَكَرَهُ الشّيخُ أبو عليٍ من أنَّ الفاعل سَدَ مَبْر المُبْتَدَاءِ .

وحَقيقَةُ ذلكَ أَنَّ قَاعًا في قولك : أَقَائِمُ الزِّيدَانِ لِمَاكَانَ بِمَنْزِلَةِ الفِعْلِ لَمْ يُمْكُنْ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ بشيء ، اذَ الخَبُرُ لا يكونُ مُخْبَرًا عَنْهُ ، فَكَمَا أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : أَيقُومُ الزِّيدَانِ ، يُخْبَرَ عَنْهُ بشيء ، اذَ الخَبُرُ لا يكونُ لقائم الكائنِ بِمَعْنَاهُ خَبْرُ ، الآلَمْ يَكُنْ ليقومُ خَبْرُ المَعْنَاهُ خَبْرُ ، الآلَهُ فَعَلَمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَبْرُ مِنْ جِهَةِ الظّاهِرِ لا المَعْنَى .

وَلاَ يَنْبَغِي أَنْ يُظَنَّ أَنَّ المَعْنَى فِي قولِه : سَدَّ مَسدَّ خَبَرِ المبتدأِ ، مَا ذَكَرَهُ فِي قولِهِ : ضَرْبِي زَيْداً قائِماً ، لأَجْلِ أَنَّ ضَرْبِي اسمٌّ مَحْضٌ يصحُّ الأخبارُ عَنْهُ ، وخَبَرَهُ مُضْمَرٌ ، وهو قَولُكَ : اذاكانَ ، عَلَى مَا فَسَرْنَا . وقائِمٌ في قولِكَ : أقائمُ الزّيدانِ بمنزِلَةِ الفِعْلِ فِي

⁽ ٢٢٤) هذه عبارة ج وقد أثبتها لأنها أقرب الى عبارة الأصل. وفي : ب : ، قال الشيخ أيده الله ، .

 ^(*) هنا نهاية ما أخذ من نسخة ب مقارنا بنسخة ج مما يقابل الورقة (٣٦) الساقطة من الأصل . وبعده ستبدأ الورقة (٣٧) منه .

⁽ ٢٢٠) ج: فالابتداء. تحريف.

⁽ ٢٣٦) ج: أن زيدٌ. (جاء به مرفوعا على الحكاية لا الاعراب).

⁽ ۲۲۷) ب ۽ ج : لآنه .

المَعْنَى. فالأخبارُ عَنْهُ لا يَحْصُلُ (٢٢٨) ، أما تَرَى (٢٢٩) أَنَّكَ لا تَقُولُ : أقائِمُ الزِيدانِ حَسَنٌ ، كَمَا تَقُولُ : ضَرْبِي زَيْداً حَسَنٌ . ولَو جَازَ أن يكونَ هُناكَ (٢٣٠) اضهارُ خبر لَجَازَ ذَلِكَ اذا قُلْتَ : أيقومُ الزِيدانِ ؟ اذْ لا فَصْلَ بَيْنَ قائم ويَقومُ ، في هذهِ المسألةِ من جِهةِ المَعْنَى . والأخبارُ الحقيقيُّ يَتَعَلَّقُ بالمَعْنَى لا باللفظِ ، فَهَذَا سَدَّ مَسَدَّ خَبَر المُبْتَدَأِ مَن جَهةِ اللَّفظِ ، لأنَّ قائِم مَسَدَّ خَبَر المُبْتَدَأِ مَعْنَى جَهةِ اللَّفظِ ، لأنَّ صَرْبِي مَخْبُرُ عَنْهُ على الحقيقةِ . وذلكَ سَدَّ مَسَدَّ خَبَرِ المُبْتَدَأِ مَعْنَى وَلَفْظاً ، لأنَّ ضَرْبِي مَخْبُرُ عَنْهُ .

فانْ قُلْتَ : فَمَا بِاللَّكَ تَقُولُ : مَا قَائِمٌ بِحَسَنِ ، وَمَا قَاعِدٌ بِظَرِيفٍ ، فَتَخْبُرُ عَنَ السمِ الفاعلِ ؟ فالجوابُ أَنَّ هَذهِ مُغَالَطَةٌ ، لأَنَّ قَوْلَكَ : مَا قَائِمٌ بِحَسَنِ صِفَةٌ لموصوفٍ عَدُوف ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا انسانٌ قَائِمٌ بِحَسَنِ ، وَلُولَهِ مُقَدَّرُ ذَلِكَ لَأَحَلْتَ ، اذْكُنْتَ لا تَجْعَلُ للقيامِ فَاعِلاً ، وَجَرَى مَجْرَى قولِكَ : مَا يَقُومُ بِحَسَنِ ومَا صَحِكَ (٣٣١) بِحَسَنِ . فَنَجْعَلُ حَسَنًا خَبَرًا عِن نَفْسِ الفِعْلِ ، وَذَلِك مُحَالً ، فَانَّا صَحَّ أَنْ تقولَ : مَا قَائِمٌ بِحَسَنِ ، لِمَا ذَكَرُنَا مِن أَنَّ التَقْديرَ : مَا انسانٌ قَائِمٌ وما أَشْبَهَ ذَلِكَ ، ولا تَقْدرُ على هذا الإضارِ في قولِكَ : أقائِمٌ الزّيدانِ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَو قُلْتَ : أَانسانٌ قائِمٌ الزّيدانِ ، كَانَ مُحَالً ، لأَنَّ القائِم اذَا صَارَ للموصوفِ المذكور ، لم يَجُزُ أَنْ يكونَ للزّيدانِ ، لأَنَّ فِعْلاً مُحَالًا ، لأَنَّ القائِم اذَا صَارَ للموصوفِ المذكور ، لم يَجُزُ أَنْ يكونَ للزّيدانِ ، لأَنَّ فِعْلاً وَحِداً لا يكونُ للزّيدانِ ، فَقَدْ رَجَعَ القولُ الى أَنَّ قائِماً في قولِكَ : أقائِمُ الزّيدانِ مُبْتَدَأً ، والنَّيْرَ إِنْ يكونَ الزّيدانِ مُبْتَدَأً في اللفَظِ ، ومُخْبَرٌ عَنْهُ في المَعْنَى ، ولا يَجُوزُ أَنْ يكونَ الزّيدانِ في قولِكَ : زَيْدٌ عَلَى المَعْنَى ، ولا يَجُوزُ أَنْ يكونَ الزّيدانِ في قولِكَ : أقائِمُ الزّيدانِ في المُعْنَى ، ولا يَجُوزُ أَنْ يكونَ الزّيدانِ في المُ أَنْكَ اذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ أَحْتَمْتَ ذَلِكَ أَحْتَمْتَ المُثَمِّدُ خَبَرًا عَنِ المُثَنِّيَةِ اذَا لَمُ المُعْنَى أَلُولُ : الزّيدانِ // قائمٌ ولكنُ المَعْرَا عَلَى عَدْةِ المُبْتَدَأُ في الأَمْ وَ والتَقْرَقِ اذَا لَمُ المَعْنَى المُثَنِّيَةِ اذَا لَمُ

⁽ ۲۲۸) ب ، ج : لا يتحصل .

⁽ ٢٢٩) ب ، ج : الا ترى .

⁽ ۲۳۰)ب ، ج : هنا .

⁽ ۲۳۱) ب ، ج : وما يضحك .

⁽ ۲۳۲) ب ، ج : مرفوعين .

يَكُنْ لَهُ كَفَوْلِكَ : الزّيدانِ قائِمٌ أَخُوهُمَا ، والزّيدونَ قَائِمٌ غُلامُهُمْ . فَلَوْ كَانَ الزّيدانِ في قولِكَ : أقائِمُ الزّيدانِ مَرْفُوعَيْنِ بالابتداءِ ، لَوجَبَ أَنْ تقولَ : أقائِانِ الزّيدانِ ، فَلَمّا لَمْ تَقُلْ ذَلِكَ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ رَفَعُهُم بالفاعليةِ كما يكونُ أذا قُلْتَ : أيقومُ الزّيدانِ ؟ لِمَا ذَكَرْنَا مِن أَنَّ اسمَ الفاعلِ يَجْرِي مَجْرَى الفِعْلِ . فانْ قُلْتَ : أقافِمٌ زَيْدٌ ، جَازَ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ مُثِنَدَأ ، وقائِمٌ خَبراً مُقَدَّماً عليهِ ، لأَنَّهُ مُفُردٌ مِثْلُ زِيدٍ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« ومِمَّا يَرْتَفِعُ بِالاَيْتِدَاءِ قَوْلُهُمْ : كُلُّ رَجُلِ وَضَيَعْتُهُ [أي مَعَ ضَيْعَتِهِ (٢٣٣)] وكُلُّ (٢٣٤ أَ عُلَمُ ورَبُّكَ ، وحَسُنَ حَذْفُ الخَبَرِ مَحْذُوفٌ . وأنْتَ أَعْلَمُ ورَبُّكَ ، وحَسُنَ حَذْفُ الخَبَرِ حيثُ طَالَ الكَلامُ ، وكانَ مَعْنَى الواهِ كَمَعْنَى مَعَ .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعلَمْ أَنَّ قَوْلَهُم : كُلُّ رَجُلٍ مَرْفِعٌ بِالابتداءِ ، وضَيْعَتُهُ مَعْطُوفَةٌ على ذَلِكَ وخَبَرُهُمَا مَحْدُوفٌ . والتّقْديرُ : كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ مَشْغُولانِ ، أو مَقْرُونَانِ ، إلاّ أنّهم تركوا هَذَا الخَبَرَ اذ كَانَ (٢٣٠) في الكلام دَليلٌ عَلَيْهِ ، وكَانَ المَعْنَى كُلُّ رَجُلٍ معَ ضَيْعَتِهِ . والضّيْعَةُ (٢٣١) هُنَا مَعْنَاها الحِرْفَةُ ، كَذَا حَكَى شَيْخُنَا أبو الحُسَيْنِ عن الشّيخ ِ أبي علي . وأنشَد : (٢٣٧)

/٤٨/ وقلن : تَرَوَحْ لا يَكُنْ لَكَ ضَيْعَةً وَقَلَبُكَ مَشْغُولٌ ، وَهُنَّ شَوَاغِلُهُ (٢٣٨)

لَقَد طَسالَ كَيَانِي أُمسامسةَ حَبِّهسا

وقـــــــــــالَ اللواتي كُنَّ فيــــــــــا يَلُمُنني

وقلن : تَزَوَّحُ لا تكن لك ضيعـــــة

⁽۲۳۳)من ب و ج و ط. أبين.

⁽ ۲۳٤) ب ، ج : طّر: فكل .

⁽ ٩٣٠) ج : اذا كان . سهو .

⁽ ٣٣٦) فَي اللسان (ضيع) ٩٩/١٠ : ضَيْعَةُ الرجل حِرْفَتُهُ وصِنَاعَتُهُ ومَعَاشُهُ ومَكُسْبُهُ . يقال : ماضَيْعَتُكَ أي ما حِرْفَتُكَ .

⁽۲۳۷) ب، ج: وأنشد ، لجرير، .

⁽ ٢٣٨) هذا البيت لجريركما في ب وج وديوانه ص ٤٧٨ ومادة (ضيع) من اللسان ١٠٠/١٠ والتاج ١٣٩/٥ . و ٢٣٨) ورواية الديوان و لا تكن لك ضيعة ، فضيعة خبر لتكن واسمها محذوف تقديره هي (أي إمامة) التي وردت قبل ذلك في قوله :

فهـــذا أوانُ الحُبِّ تبــــدو شواكلُـــة لعـــــلَّ الهوى يومَ المُغَيزكِ قــــاتلُـــة وقلبُكَ مشغولٌ وهنَّ شَواغلُـــــــــــــة

المَعْنَى لا يَكُنْ لَكَ حِرْفَةٌ وشُغْلٌ مِع أَنْكَ فِي هَذِهِ الْحَالِ مِنْ شُغْلِ الفَلْبِ ثُمَّ ابْتَدَأَ فَقَالَ (٢٣٩): وَهُنَّ شَوَاغِلُهُ ، يَعْنِي النَّسَاءَ ، ولا تَكُونُ الضَّيْعَةُ هَا هُنَا الْمَوْضِعَ ، أَلا تَرَى أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ لا [تَكُونُ] (٢٤٠) لَهُ ضَيْعَةٌ ولِكُلِّ واحدٍ حِرْفَةٌ ، فَكَأَنَّ المَعْنَى أَنَّ الانسانَ تَضِيعُ الأَشْيَاءُ كُلُّهَا عِنْدَهُ ، لأَجْلِ ما يَتَعَاطَاهُ مِن الْحِرْفَةِ وَلا يَشْتَغِلُ الاّ بِهَا. ولَفْظُ الْحِرْفَةِ (٢٤١) يَدُلُكَ عَلَى ذَلِكَ اذِ الْمَعْنَى [أَنَّهُ] (٢٤٧) يَتَحرّفُ إليها (٢٤٣) عن غَيْرِهَا.

وَامّا قَوْلُهُم : أَنْتَ أَعْلَمُ ورَبّك ، فَمُلابَسَتُهُ لِمّا نَحْنُ فِيهِ مِنْ حَبْثُ أَنَّ أَنْتَ مُبْتَدَأً وَاعْلَمُ خَبُرُهُ ، ورَبُّك كَافِيك . الا أَنْ هذا الخَبُرُ حُنِف لطولِ الكلام ، ولأَنَّ المَعْنَى أَنْتَ أَعْلَمُ مَعَ رَبِّك ، كَمَا كَانَ ثَمَّ كُلُّ رَجُلِ الخَبُرُ حُنِف لطولِ الكلام على ظاهِرة أَجْرَيْتُهُ مَعَ ضَيْعَتِهِ وَلا يَجُوزُ تَرْكُ هَذَا الخَبَرِ ، لأَجْلِ أَنْكَ لو حَمَلْتَ الكلامَ على ظاهِرة أَجْرَيْتُهُ مَعَ ضَيْعَتِهِ وَلا يَجُوزُ تَرْكُ هَذَا الخَبرِ ، لأَجْلِ أَنْكَ لو حَمَلْتَ الكلامَ على ظاهِرة أَجْرَيْتُهُ مَعَ ضَيْعَتِهِ وَلا يَجُوزُ تَرْكُ هَذَا الخَبرِ ، لأَجْلِ أَنْكَ لو حَمَلْتَ الكلامَ على ظاهِرة أَجْرَيْتُهُ مَجْرَى قَوْلِكَ لا يُسْتَطَاعُ فِيها نَحْنُ مَجْرَى قَوْلِكَ لا يُسْتَطَاعُ فِيها نَحْنُ فيهِ ، اذ لا تَقْدَرُ عَلَى أَنْ تَقُولَ : أَنْتَ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ مِنْ غَيْرِكُمَا ، جَلَّ الله وَتَعَالَى عَنْ أَنْ يكونَ مِثْلَهُ شَيءٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وتَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلِ سَواءٍ والعَدَمُ [فَتَعْطِفُ] (٢٤٠) العَدَمُ على المُضْمَرِ في سَوَاءٍ . والأحْسَنُ أَنْ تُؤكِّدَ ٢٤٠ . وانْ شِئْتَ رَفَعْتَ سَواءً ٢٤٦ فَقُلْتَ : سَواءٌ ٢٤٦ هُوَ والعَدَمُ ، فَيَرْتَفِعُ هُو بالابتداءِ والعَدَمُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وسَوَاءٌ خَبَرٌ مُقَدَّمُ . »

⁼ والأشكال: الأشباه والنواحي، والمفيزل: جبل صغير.

ورواية التاج ، وقلبَك لاتَشْغَلُ ، .

⁽ ۲۳۹) ب ، ج : وقال .

⁽ ٢٤٠) من بُ و ج . الصواب . وفي الأصل : لا « تكن » . سهو .

⁽ ٧٤١) ج : ولفظة الحرفة .

⁽ ۲٤٢) من ج : أبين .

⁽٧٤٣) سقطت «اليها» في ب.

⁽ ٧٤٤) من ب و ط. الصواب. وفي الأصل: فعطف. تحريف.

⁽ ٧٤٥) ب ، ج : أن تؤكده .

⁽ ٢٤٦ – ٢٤٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعلَمْ أَنَّ سَوَاءً مَصْدَرٌ فَيقُومُ مَقَامَ اسمِ الفاعلِ ، كَمَا أَنَّ عَدُلاً وصَوْماً كَذَلِكَ . فاذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَ قُلْ سَوَاءٍ والعَدَمُ ، فَجَرَرْتَ سَوَاءً ، كَانَ فيهِ ضَميرٌ للرَّجُلِ ، وكَانَ العَدَمُ مَعْطُوفاً على ذلكَ الضَّميرِ . والاختيارُ أَنْ تقولَ : سَوَاءٌ هُو والعَدَمُ ، لأنَّ الضَميرَ المرفوعَ المُسْتَكنَ والمُتَصَلَ اذا // عُطِفَ عَلَيْهِ أُكِّدَ بالمُنْفَصِلِ . أَلا تَرَى الى قُلْهِ تَعَالَى – (أَنَّهُ يَرَاكُمُ هُو وقبيلُهُ) – فَسَوَاءٌ بمنزلةِ اسمِ فاعلِ مُفْرِدٍ . كَانَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ برَجُلِ مُسْتَو (٢٤٨ هُو والعَدَمُ والعَدَمُ شَرِيكَ الرَّجُلِ فِي الاسْتُواءِ كَمَا أَنَّ زَيْداً كَذَلِكَ فَي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ برَجُلِ مُسْتَو (٢٤٨ هُو والعَدَمُ مَعْطُوفاً [عَلَيْهِ] (٢٥٠ وسَواءٌ خَبَراً لها مُقَدِماً ، كَانَ هُو مُبْتَذَأً والعَدَمُ مَعْطُوفاً [عَلَيْهِ] (٢٠٠ وسَواءٌ خَبَراً لها مُقَدّماً ، كَانَ هُو مُبْتَذَأً والعَدَمُ مَعْطُوفاً [عَلَيْهِ] (٢٠٠ وسَواءٌ خَبَراً لها مُقَدّماً ، كَانَ هُو مُبْتَذَأً والعَدَمُ مَعْطُوفاً [عَلَيْهِ] (٢٠٠ وسَواءٌ خَبَراً لها مُقَدّماً ، كَمَّ وَلَكَ : مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وعَمْرة ضَرَبْتُهُ . وانْ شِيْتَ وَغُولِكَ : مُنْطَاقِ أَنْ تَقُولَ : هُمَا عَدُلُ . وقُولُهُ : وانْ شِيْتَ وَغُولَهُ مُوالِعَدَمُ مَعْطُوفاً إلَيْكَ اذَا لَمْ تَأْتِ بِهُو لَمْ تَقُدْرُ على الرَفْع ، فَهُو بَعْدَلِ بالضَّمِيرِ المُنْفَصِلِ ، لأَجْلِ أَنْكَ اذَا لَمْ تَأْتِ بِهُو لَمْ تَقْدِرْ على الرَّفُع ، وَلا تَعْطِفُ عَلَيْهِ العَدَمُ مَنْوَاءٌ ، كَانَ بَاطِلاً لِتَعْرَى الكَلَامِ مِنَّا تَعْطِفُ عَلَيْهِ العَدَمُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ:

« ومِمَّا يَرْتَفِعُ بِالابتداءِ قَوْلُهُم : زَيْدٌ أُضْرِبُهُ ، وعَمْرُوٌ لا تُكْرِمْهُ ، فَزَيدٌ هَا هُنَا يَرْتَفِعُ (٢٥١) بِالابْتِداءِ ، والأَحْسَنُ فيهِ النَّصْبُ [فامَّا زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، وزَيْدٌ أَضْرِبُهُ (٢٠٢)

⁽٢٤٧) آية ٢٧/الاعراف ٧.

⁽ ٢٤٨ – ٢٤٨) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ٢٤٩ – ٢٤٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ۲۵۰)من ب و ج. أولى .

⁽۲۵۱) ب، ط: فزید یرتفع هاهنا.

⁽٢٠٢)كذا في ب. وهي نَي ج: ضَرَبَهُ. تحريف وفي ط: « لم اضربه ».

فالاختيارُ فيهِ الرَّفْعُ . ويَجُوزُ فيهِ النَّصْبُ على اضهارِ فِعْلِ يُفَسِّرُهُ هَذَا الظَّاهِرُ](٢٥٣) .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أَبُو بَكْر:

اعْلَمَ أَنَّ الأَمْرُ والنهي يكونانِّ بالفِعْلِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ الابتداءُ بهِ فيها نُحْوَ اضرب زَيْداً ، ولا تَضْرِبْ عَمْراً ، وزَيْدا اضْرِبْهُ ، وعَمْراً لاتُكْرِمْهُ ، لأَنَّكَ اذا نَصَبْتَ أَضْمَرْتَ الفِعْلَ على شَريطَةِ التَّفْسيرِ. حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَضْرِبْ زَيْداً أَضْرِبْهُ ، ولا تَضْرِبْ زَيْداً لا تَضْرِبُهُ (٢٥٤) واذًا رَفَعْتَ فَقُلْتَ : زَيْدٌ أَضْرِبُهُ ، وَعَمْرُو لا تُكْرِمْهُ ، لَمْ يَكُن (٢٥٥) هنا اضْهارٌ وكانَ مَرْفُوعاً بالابْتِدَاءِ، وَلَيْسَ هَذَا (٢٥٦) بالمُسْتَحْسَن، لِمَا ذَكَرْنَا منَ أنّ الأَمْرُ والنَّهْيَ يَجِبُ أَنْ يكونَ الابْتِداءُ بهمَا (٢٥٧) بالفِعْل دُونَ الاسم ، لَيَحْصُلَ التَّجانُسُ بَيْنَ الْمَعْنَى واللفْظِ ، فَكَمَا أَنَّ المَقْصُودَ الفِعْلُ حَتَّى لا يَجُوزَ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَهُ الاسمُ ، كَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يكونَ مُبْتَدَأً بِهِ مُقَدَّماً في الذَّكْرِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الخَبُرُ، أَعْنِي (٢٥٨): ضُربَ زَيْدٌ، لأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: لَزَيْدٌ ضَارِبٌ، فَلَمْ تَأْتِ بِالْفِعْلِ كَانَ جَائِزاً. ولا يُمْكِنُكَ أَنْ تَأْتِيَ بَدَلَ قَوْلِكَ : لا تَضْرِبْ زَيْداً بِجُمْلَةٍ منَ الاسْم . واذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُقَدَّمَ الفِعْلُ اذا قُصِدَ الأمْرُ، ويُوضِّحُهُ أَنَّكَ اذَا لَأَنُّكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، أمكَنَكَ أَنْ تَقُولَ بَدَلَهُ : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ ، واذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أَضْرِبُهُ ، لم يُمْكُنْكَ أَنْ تَأْتِيَ بَدَلَ أَضْرِبْهُ باسمِ فيهِ مَعْنَى الأَمْر فَأَنْتَ اذاً تُحَاوِلُ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ أَضْرِبُهُ ، أَنَّ تُوقِعَ مَوقِعَ الأسم فِعْلاً لا يَقَعُ مَوْقِعَهُ . وأَيْضاً فانَّ الخَبَرَ أَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَدْخُلُهُ الصَّدْقُ والكِذْبُ ، ولَيْسَ الأَمْرُ، والنَّهْيُ كَذَلِكَ، لأَنَّكَ لا تَقْدِرُ على أَنْ تَقُولَ لآمرِ أَو نَاهٍ: صَدَقْتَ أَو كَذَنْتَ .

غَيْرَ أَنَّ قَوْلَهُمْ : زَيْدٌ أَضْرِبْهُ ، يُتَأَوِّلُ على وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ عَلَى اضْهَارِ القَوْلِ ، كَأَنَّهُ زَيْدٌ أَقُولُ فِيهِ : اضْرِبْهُ ، واضهارُ القَوْلِ

⁽ ٢٥٣) ما بين العاضدتين من ب وج . وهو مثبت أيضا في ط . واثباته أولى لأنَّ عبد القاهر عرض له في شهرحه الآتي (٢٥٤) ج: لا تضربه. سهو.

⁽ ٢٥٥) ب : ولم يكن . سهو .

⁽ ۲۵۹) ب ، ج : وليس هُو.

⁽۲۵۷) ب ، ج: فيها.

⁽ ۲۵۸) ب ، ج : أعنى ، قولك » .

مُسْتَمِرٌ كَفَوْلِهِ تَعَالَى - (والمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلامٌ عَلَيْكُمْ) -(٢٥٩) أَيْ يَقُولُونَ : سَلامٌ(٢٦٠) . وهَذَا في التّنزيلِ كَثِيرٌ جِدًّاً .

والوَجْهُ الثّانِي : أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً عَلَى المَعْنَى ، وذَلِك (٢٦١) أَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : أَصْرِبْهُ ، أَوْجَبُ عَلَيْكَ ضَرْبَهُ ، كَانَ خَبَراً . فَلَمّا تُصُوّر فيهِ هَذَا المَعْنَى ٱسْتُجِيزَ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ مُبْتَداً ، واضْرِبْهُ في مَوْضِع خَبَراً . فَلَمّا تُصُوّر فيهِ هَذَا المَعْنَى ٱسْتُجِيزَ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ مُبْتَداً ، واضْرِبْهُ في مَوْضِع خَبَرهِ . كَمَا كَانَ ضَرَبْتُهُ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، عَلَى أَنَّ – الأكثر النَّصْبُ كَمَا ذَكَر ، لأَنَّ الأَمْر بَعِيدٌ عنِ الخَبَريةِ ، وانْ كَانَ يُتَصَوَّرُ فيهِ ما ذَكَوْنَا من مَعْنَى الايجابِ . على أَنَّ لأَنْ النَّحْوَ من التَقْدير يَضْعفُ التَّعَلَّقُ بِهِ من حَيْثُ أَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ قَلْبُهُ ، وهو أَنْ لأَنَّ النَّحْوَ من التقدير يَضْعفُ التَّعَلَّقُ بِهِ من حَيْثُ أَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ قَلْبُهُ ، وهو أَنْ يُقَالَ : انَّ الخَبَرَ أَيضًا يَصِحُ أَنْ يُقَدَّرَ فيه مَعْنَى الأَمْرِ . فاذا قِبلَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أَو زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ فَفِيهِ مَعْنَى زَيْدٌ اعرفُهُ بهذِهِ الصَّفَةِ . وفي الانقيادِ لِمِثْل هذِهِ التقديراتِ رَفْعُ ضَرَبْتُهُ فَلِيهِ مَعْنَى زَيْدٌ اعرفُهُ سَرْحًا واحِداً . النَّقيادِ لِمِثْلُ هذِهِ التقديراتِ رَفْعُ الحَقَائِقِ وجَعْلُ الاقسامِ كُلُها شَرْحاً واحِداً .

⁽ ٢٥٩) آخر الآبة ٢٣ وأوّل الآبة ٢٤/ سورة الرعد ١٣ . ونمامها : (جَنّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبائِهِمْ وأزواجهِم وذُرياتِهِم ، والملائكةُ بَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ من كلّ بابٍ . سَلامٌ عَلَيْكُمْ بما صَبَرْتُمْ فَيغمَ عُفْمَى الدَّارِ) .

⁽ ۲۲۰) سقطت اسلام، في ب و ج.

⁽ ٢٦١) ج : وذاك .

⁽ ۲۹۲) ب ، ج : وأوجب . سهو .



قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ: بَابُ خَبَرِ المُبْتَلِأِ:

خَبُرُ المُبْتَدَأِ عَلَى ضَرَبِينِ (١) : مُفُردٌ وجُمْلَةٌ . فالمُفُردُ على ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا : اسمٌ لا ضَمير فيهِ يَرْجعُ الى المُبْتَدَأِ . والآخرُ ما آختَمَلَ ضَمِيراً راجعاً الى المُبْتَدَأِ واعرابُهُ اذَا كَانَ مُفُرداً رَفْعٌ . فالأوّلُ كَقَولِنَا : بَكُرٌ غُلامُكَ ، وعَبْدُ اللهِ أَخُوكَ ، وهِنْدُ أَمُّ عَمْرُو . والنّاني ما كانَ فيهِ ضَمِيرٌ يَرْجعُ إلى المُبْتَدأِ . وذَلِكَ نَحْوَ عَبْدُ اللهِ ضَارِبٌ ، وبَكُرٌ ذَاهِبُ (١) ، وعَمْرُو كَرِيمٌ ، وهِنْدُ حَسَنَةٌ . فَفِي هَذِهِ الأسهاءِ ، الجاريةِ على الفِعْلِ [نَحْوَ ضَارِبٌ وذَاهِبُ [نَحْو ضَارِبٌ و وَذَلِكَ الضّمِيرُ يَعُودُ عَلَى المُبْتَدَأَ (١٤) ، وذَلِكَ الضّمِيرُ مُودُ عَلَى المُبْتَدَأَ (١٤) ، وذَلِكَ الضّمِيرُ مُؤْمَع بأنّه فَاعِلٌ .

قَالَ شَيْخُنَا عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلم أنَّ هَذَا الفَصْلَ يَتَعَلَّقُ بِهِ فَصْلانِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يُعْلَمُ (٥) عَامِلُ الرفع في خَبَرِ المُبْتَدَأِ . والثّاني : أَنْ يُعْلَمَ حَدُّ انْقِسامِ خَبِرِ المُبْتَدَأِ .

الأول : اعلم أنَّ خبرَ المبتدأِ في قولِكَ : زيدٌ ضَارِبٌ ، وعَمْرُو ذَاهِبُ (٢) هو الثّاني من الجُزْئينِ ، ويعملُ الرّفْعَ (٧) فيهِ ما يَعْمَلُ في المبتدأِ والمبتدأُ جَمِيعاً (٨) ، اذا قُلْتَ : زَيْدٌ

⁽١) ب ، ج ، ط : ١ يكون ، على ضربين .

⁽٢) ط: نحو: عبدُ اللهِ ذَاهِبٌ ، وَبَكُرُ ضَارِبٌ .

⁽٣) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . أبين .

⁽٤) ط: الى المبتدأ.

⁽٥) ب: أن علم. تحريف.

⁽٦) ب، ج: وهو ذاهب.

⁽٧) ب: وعلى الرفع.

ضَارِبٌ ، فانَّ زَيْداً يعملُ فيهِ الرفعَ تَعَرِّيهِ عنِ العوامِلِ اللفظية (١) . ثُمَّ أنَّ التعرّيَ ومعمولَهُ الذي هُو زَيْدٌ يَعْمَلانِ الرَّفْعَ في خَبَرِهِ الذي هُو ضَارِبٌ . هَذَا هُوَ مَدْهَبُ صَاحِبِ الكَتَابِ (١٠) وجَميع أَصْحَابِنَا المُحَقِّقين (١١) . ونَظيرُهُ عِنْدَهُمْ قَوْلُكَ : انْ تَضْرِبُ الْكِتَابِ (١٠) وَذَلِك (١٢) انَّ أنْ يَعْمَلُ الجَزَاءِ الذي هُو أَضْرِبُ . وهذَا تَشْبِيهُ حَسَنٌ ، لأَجْلِ أنَّ أَنْ يَعْمَلُ الجَزَاءِ الذي هُو أَضْرِبُ . وهذَا تَشْبِيهُ حَسَنٌ ، لأَجْلِ أنَّ وَضَرِبُ يَعْمَلانِ جَمِيعاً في فِعْلِ الجَزَاءِ الذي هُو أَضْرِبُ . وهذَا تَشْبِيهُ حَسَنٌ ، لأَجْلِ أنَّ المُبْتَدَأَ يَقْتَضِي فِعْلَ الجَزَاءِ فَلا يَتُمُّ تَضْرِبُ الا بأَضْرِبُ ، كَمَا أنَّ المُبْتَدَأُ يَقْتَضِي المَّبْدَأَ عَلَلُ الجَزَاءِ فَلا يَتُمْ تَصْرِبُ الا بالمُولِ يَقْتَضِي فِعْلَ الجَزَاءِ فَلا يَتُمُّ تَضُوبُ الا بالمُحْرِبُ ، كَمَا أنَّ المُبْتَدَأُ يَقْتَضِي المُبْتَدَأُ الخَبَرَ فَلا يَتُمْ وَيُعْ التَعْرِي يَعْمَلُ في زيدٍ ، ثُمَّ النها جَمِيعاً يَشْتَرَكَانِ في رَفْعِ الخَبِرِ لأَجْلِ أنَّ الابتداءَ الخَبَر المُنتَلِقُ المُعْرَبِ فَي رَفْعِ الخَبْرِ لأَجْلِ أنَّ الابتداء والمَاءِ وذَلِكَ أنَّ النارَ تَعْمَلُ في القدرِ فَتَحْمَى ثُمْ انَها جَمِيعاً يَتَنَاصَرَانِ عَمَلُ في العَمَلِ فيهِ ، وَقَدْ مَثَلُوا عَلَيْلُ يَعْمَلُ في زَيْدٍ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ ثُمَّ عَلَى العَمَلِ في فَالِكَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ ثُمَّ عَلَى العَمَلِ في فَالِكَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ ثُمَّ عَلَى العَمَلِ في فَالِكَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ ثُمَّ عَلَى العَمَلُ في فَالِكَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ ثُمَّ عَلَى العَمَلُ في فَالْحِرَ جَمِيعاً في ضَارِبٍ . وهَذَا تَعْيَلُ يُقْصَدُ بِهِ التَقْرِيبُ .

وَبَعْدُ فَانَّ الحقيقةَ تَعُودُ الى أَنَّ التَّعَرِيِّ مَنَ العَواملِ يَعْمَلُ فِي المُبْتَدَأِ والخَبَرِ الآ أَنَّهُ يَعْمَلُ فِي الخَبَرِ بِواسِطَةِ المُبْتَدَأِ وبَعْدَ أَنْ يَعْمَلَ فيهِ ، منْ حيثُ أَنَّ الخَبَرَ لا يكونُ الا بَعْدَ

 ^(^) أي أن الذي يحدث الرفع في الخبر عاملان بحتمعان أولها التعري عن العوامل . وهذا العامل ذاته يحدث الرفع
 في المبتدأ . وثانيها : المبتدأ وهو معمول التعري .

⁽٩) ب ، ج: لتعريه من العوامل اللفظية.

⁽ ١٠) ذكر سيبويه علاقة المبتدأ والخبر والعامل في المبتدأ في جـ ١ / ص ٧ ه باب المسند والمسند اليه ، فقال : ه واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء وانما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ . ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل الى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك الا أن تدعه ، وذلك أنك : اذا قلت عبد الله منطلق ، ان شئت أدخلت رأيت فقلت : رأيت عبد الله منطلقا ، فالابتداء أول كهاكان الواحد أول العدد والنكرة قبل المعرفة .

⁽١١) ج: أصحاب المحققين. سهو. وانظر في هذه المسألة مثلا المقتضب ١٢٦/٤

⁽١٢) ب، ج: وذاك.

⁽١٣) ب ، ج : المبتدأ والابتداء .

حصولِ المبتدأِ والتّعرِي من العوامِلِ لا يتمُّ الا بَعْدَ الاتيانِ بالخَبِرِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ، وَلَمْ تَجْعَلُ لَهُ خَبِراً ، لَمْ يَكُنْ كَلاماً يُعْتَدُّ بِهِ فَيُجْعَلُ لَهُ أعرابٌ . فَلَمّا كَانَ الابتداء لا يَسْتَقِلُ // الا بَعْدَ حُصُولِ الجُزْئَيْنِ جَمِيعاً جَازَ أَنْ يَعْمَلَ فِي كُلِّ واحدٍ مِنْهُما ، وَكَذَا انْ لَمّا كَانَ (١٤) يَقْتَضِي الشَّرْطَ والجَوابَ جَازَ أَنْ يَعْمَلَ فيهما ، غير أَنَّهم جَعَلُوا المُبْتَدَأ شَرِيكاً للابتداء في عَمَلِ الرِّفِع في الخَبِرِ لِمَا ذَكُرْتُ مِن أَنَّ الابتداء والمُبْتَداً لَيْسا بِشَيْشِنِ يُفَارِقُ أَحَدُهُما صَاحِبَهُ ، فاذَا (١٠) كَانَ كَذَلِكَ ، وَجَبَ أَنْ يُقَالَ : انَّ المُبْتَداً لِيساكَ للابتداء . وكَذَا انْ لا يَنْفَصِلُ مِن فِعْلِ الشَّرْطِ اذْ لَوْ قُلْتَ : انْ اذْ تَضْرِب (١١) كَانَ كَذَلِكَ ، وَجَبَ أَنْ يُقَلَ : انْ اذْ تَضْرِب (١١) لَم يَجُزْ وَوَجَبَ [اقترانُ] (١٧) أَحَدِهِمَا بِصَاحِبِهِ فَلَمّا كَانَ - كَذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُمَا يَقْتَضِي الجَزَاء ، واذَا اقْتَضَيَاهُ مَعاً عَملا فيهِ مَعاً .

وأمّا موجبُ كُوْنِ عَلامَةِ خَبْرِ المُبْتَدَأِ الرَّفْعَ فَمَا ذَكُوْنَا مِنْ مُشَابَهَتِهِ الفَاعِلَ. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الحُسَيْنِ : خَبُرُ المُبْتَدَأِ جزءٌ من الجُمْلَةِ مُفْتَقِرِّ اليهِ فَشَابِهَ الفَاعِلَ (١٨) ، وقوى ذَلِكَ بأنّه الجزءُ النَّانِي من الجُمْلَةِ ، كَمَا أَنَّ الفَاعِلَ كَذَلِكَ أَلا تَرَى أَنَّ مَرْتَبَةً مُنْطَلِقٌ بَعْدَ ذَلِكَ بَاللهِ فَرَلِكَ أَلا تَرَى أَنَّ مَرْتَبَةً مُنْطَلِقٌ بَعْدَ ذَلِكَ أَلا تَرَى أَنَّ مَرْتَبَةً الفَاعِلَ بَعْدَ الفِعْلِ . فَزَيدٌ فِي قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ ، بَعْدَ قَامَ لا قَبْلهُ . (١٩ فالذي أوجبَ لَهُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً غَيْرُ الذي عَملَ الرَّفْعَ فِيهِ ١٩) وذَلِكَ انَّ مُشَابَهَة للفاعلِ أَوْجَبَتْ (٢٠ أَنْ تَكُونَ عَلَامَةُ الرَفْعِ بِعَاملٍ ٢٠) . ثُمَّ كَانَ ذَلِكَ العَامِلُ ما وَصَفْنَا من الابتداءِ والمُبْتَدَأِ ، كَمَا أَنَّ مُشَابَهةً يَفْعَلُ وأَخَواتِهِ للاسمِ ذَلِكَ العَامِلُ ما وَصَفْنَا من الابتداءِ والمُبْتَدَأِ ، كَمَا أَنَّ مُشَابَهةً يَفْعَلُ وأَخَواتِهِ للاسمِ أَوْجَبَتْ أَنْ يَكُونَ لَهُ اخْتِلافٌ آخَرُ باختلافِ العَوامِل .

وتِلْكَ العوامل(٢١) ثَلَاثَةُ أَشياءَ : عامِلُ الرَّفْعِ : وُقُوعُهُ موقعَ الاسمِ ، وعاملُ

⁽١٤) سقطت هکان، فی ب و ج.

⁽١٥) ب ، ج: واذا.

⁽١٦) ب ، ج : ان أو تضرب.

⁽١٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل ، افتراق ، . تحريف .

⁽١٨) ب ، ج : فأشبه الفاعل .

⁽١٩ – ١٩) بدَّله في ب و ج عبارة فيها ارتباك، ونصها : « فالذي أوجب له أن تكون علامته الرفع فيه . (٢٠ – ٢٠) بدله في ب و ج « أن تكون علامته الرفع بعامل».

⁽٢١) ب، ج: ثم كانت تلك العوامل.

النَّصْبِ لَنْ(٢٢) ، وعَامِلُ الجَزْمِ : لَمْ . وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكُرُ ذَا غيرَ أَنَّا أَعَدْنَاهُ هُنَا لايضاحِ المَقْصُودِ في رَفْع ِ خَبَرِ المُبْتَدَأِ ، فاعْرِفْهُ ، فَهُوَ جُمْلَةُ ما يُحْتَاجُ الى ذِكْرِهِ في الفَصْلِ الأَوْلِ .

الفَصْلُ النَّانِي. وَهُوَ مَعْرِفَةُ انْقِسام (٢٣) خَبَر المُبْتَدأِ.

اعْلَمْ أَنَّ خَبَرَ المُبْتَدَأِ يَكُونُ مُفْرَداً وجُمْلَةً ، وأَصَله أَن يكون مفرداً . والمُفْرَدُ هو الجُوءُ الوَاحِدُ الذي هُوَ نحو أخوك وضَارِبٌ وخَارِجٌ . والجُمْلَةُ ما كَانَ جُزْئَيْنِ نَحْوَ ضربَ أبوهُ ، (٢٤) وأخوهُ مُنْطَلِقٌ . ويَأْتيكَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ بَعْدُ .

فَالْمُفُرُدُ يُنْقُسِمُ قِسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ اسمًا مَحْضًا غَيرَ صِفَةٍ كَأْحُوكَ وَعَلامُكَ وَأُمُّ عَمْرُو وَزَيْدٌ وَعَمْرُو . تقولُ : زُيْدٌ أَخُوكَ ، فيكونُ زَيْدٌ مُبَّدَأً ، وأخُوكَ خَبُرُهُ ، وكذَا بَكُرٌ غُلامُكَ ، وهَذَا زَيْدٌ ، وغُلامِي بَكُرٌ . لأَنَّ الأولَ مِنَ الجُزْفَيْنِ فِي جَميع ذَلِكَ مُبْتَدَأً ، والنَّانِي خَبَرٌ . وَلَيْسَ ذَلِكَ بِصِفَةٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِامِ أَوْ أَمْ وَلا بَرَّدُ أَنَّكَ لا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِامِ أَوْ أَمْ وَلا بَرَجُلِ بَكُر . واذَا كَانَ عَارِيًا مِن الوَصْفِيةِ كَانَ خَالِيًا مِن الضّميرِ . فاذَا قُلْتَ : زَيْدٌ غُلامُكَ ، لَمْ يَكُنْ فِي غلامِكَ ضَمِيرٌ يَعُودُ الى زَيْدٍ نِحَو أَنْ تقولَ : زَيْدٌ غُلامُكَ هُو ، مُعْضَى ، كَمَا يَكُونُ فِي الفِعْلِ اذَا قُلْتَ : زَيْدٌ خَبَرَبَ هُو . لأَنَّ غُلامُكَ أَسْمٌ مَحْضَى ، كَأَسَدٍ وَثُور وَثُوبٍ ، فَلا يَحْتَمِلُ الضّميرَ ، فَذَا قُلْتَ : زَيْدٌ غُلامُكَ أَسْمٌ مَحْضَى ، كَأَسَدُ وَثُور وَثُوبٍ ، فَلا يَحْتَمِلُ الضّميرَ ، فَاذَا قُلْتَ : زَيْدٌ غُلامُكَ ، وَقُولُكَ : جَاءَنِي غُلامُكَ ، مَنْ زَيْدٌ تقول غلامُ ، والغُلامُ ، والقُلامُ ، والقُلامُ ، والقَولُ : خَاءَنِي غُلامُكَ ، بَعْزَلَةِ قُولِكَ : جَاءَنِي غُلامُكَ ، ويُقَالُ : مَنْ غُلامُكَ : جَاءَنِي غُلامُكَ ، ويُقَالُ : مَنْ ذَيْدٌ تقول غلامي ، (٢٧) // فكلُ الكَ : مَنْ غُلامُكَ ؟ مَنْ يَدُلُ : مَنْ غُلامُكَ ؟ ويُقَالُ : مَنْ غُلامُكَ ؛ مَنْ فَيْدُ نَوْلُ غلامي ، (٢٧) // فكلُ الكَ : مَنْ غُلامُكَ ؟ فَتَقُولُ : زَيْدٌ ، كَمَا يُقَالُ : مَنْ زَيْدٌ تقول غلامي ، (٢٧) // فكلُ الكَ : مَنْ غُلامُكَ ؟ فَتَقُولُ : زَيْدٌ ، كَمَا يُقَالُ : مَنْ زَيْدٌ تقول غلامي ، (٢٧) // فكلُ الكَ : مَنْ غُلامُكَ ؟ فَتَقُولُ : زَيْدٌ ، كَمَا يُقَالُ : مَنْ زَيْدٌ تقول غلامي ، (٢٧) // فكلُ الكَ : مَنْ غُلامُكَ ؟ مَنْ فَيْدُ يَقُولُ علامَ يَعْلَ كُونُ فَلْ المُنْ كُولُ كُولُ فَيْدُ وَلِكُ أَلَا الْمُنْ فَيْدُ وَلَا لَا عَلَوْ الْمُلْكَ ؟ فَلْكُ الشَعْلُ عُلْكُ الْمُكَ الْمُنْ أَنْ فَلُولُ عُلْمُ مَنْ فَيْلُولُ عُلْولُ عَلَامُ الْمُنْ إِلَا فَلْ الْمُنْ إِلَا فَلْ عَلْمُ الْمُنْ إِلَا فَالْمُلْكُ الْمُؤْلُ الْمُؤْمِلُ عُلْمُ الْمُؤْمُ اللْمُولُ

⁽٢٣) ب: أقسام.

⁽ ٢٤) ب ، ج : ضرب أخوه .

⁽٢٥) من ب و ج. وهو الصواب. وفي الأصل ؛ أنه ، تحريف.

⁽٢٦) ب، ج: لضمير.

⁽٢٧) كذا في ب. وفي ج: « من » غلامي. سهو. والعبارة وما قبلها غير مقروءة في الأصل.

شَي، (٢٨) قيلَ فيهِ هُوَ هُو، فاعلمْ أنَّ المَقْصُودَ ما ذَكَرْنَا من أنَّ الاسمَ الأولَ ينوبُ عن الثاني ، فَهَذَا هو القِسْمُ الأوّلُ من خَبَرِ المبتدأِ المُفْرَدِ.

القِسْمُ النَّانِي : وهُومَا كَانَ صِفَةً نَحْوَضَارِبِ وحَسَنِ وشَدِيدٍ وَكَرِيمٍ . أَلا تَرَى انَّكَ تَقُولُ (٢٩) مَرَرْتُ بِرَجُلِ ضَارِبٍ وحَسَنِ وشديدٍ ، فَتَصِفُ بِحَمِيمٍ ذَلِكَ . فَهَدِهِ الأسهاءُ اذَا كَانَ أَخْبَاراً كَانَ فِيها ضَميرٌ يَعُودُ الى المُبْتَدَأِ ، فاذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ ، وعَمْرُو حَسَنٌ ، وبَكُرٌ كَرِيمٌ ، كَانَ فِي كلِّ واحدٍ من ضَارِبٍ وحَسَنِ وكَرِيمٍ ذِكْرُ راجعٌ الى الاسم الذي قَبْلُهُ ، وتُؤكدُ ذلكَ الفسميرَ فتقولُ : زَيْدٌ ضَارِبٌ هُو ، وعَمْرُو حَسَنٌ هُو ، كَا تَقُلُ : زَيْدٌ ضَرَبَ هُو ، فهذهِ الأسهاءُ تَضَمَّنَ الفسمير لأجلِ أنّها بمنزلةِ الفِعْلِ ، وأصلُ احتالِ الضميرِ للفِعْلِ ، لأجلِ أَنَّهُ لَيْسَ بِسِمَةٍ لشيء يَسْتَقِلُ بِنَفْسِهِ (٣٠) ، وأنها وأصلُ احتالِ الضميرِ للفِعْلِ ، لأجلِ أَنَّهُ لَيْسَ بِسِمَةٍ لشيء يَسْتَقِلُ بِنَفْسِهِ (٣٠) ، وأنها يَصحُ مَعْنَاهُ بَعْدَ أَنْ يُسْنَدُ الى غَيْرِهِ ، فَلا يكونُ لِضَرَبَ فائدةً ما لم تَسْنِدُهُ الى زَيْدِ فِي وَصِحُ مَعْنَاهُ بَعْدَ أَنْ يُسْنَدُهُ الى غَيْرِهِ ، فَلا يكونُ لِضَرَبَ فائدةً ما لم تَسْنِدُهُ الى زَيْدِ فِي قَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرَبَ . وذاكَ أَنْكَ لَمَا ابْبَدَأَتَ فَذَكَرْتَ زَيْداً ، ثَمْ جَفْتَ بَعْدَهُ فِي فَصَرْبَ لَوْلَاكَ وَيُدُلِكَ مَرْبُ الْمُ الْمُنْتُ اللَّهُ لَكُنَ بَيْقُ لَيْ يَعْمُ وَلَكَ الْمُ تَعْمُ وَلَكَ لَمْ تَكُنْ بُدُ مَنَ الْوَلَمْ تَعْمُلُ الْمُعْلَى بَحْتَاجُ الى فَاعِلِ ، وزَيْدٌ اذَا عَلَى مَعْرَبُ لَوْلَمْ تَعْمُ لَعْلَ الْمُ فَاعِلِ . وَذَلْدُ الْكُولُ الْمُ الْمَا لَوْلَ اللهُ اللهِ اللهِ فَاعِلُ . وَكَانَ غِيرَ مُدُنَّ فَاعِلًا لَهُ مَنْ الْفِعْلَ يَحْتَاجُ الى فَاعِلِ ، وزَيْدٌ اذَا خَلا مَنْ الفِعْلَ يَحْتَاجُ الى فَاعِلُ . وَاذَا خَلا مَلْ مَنْ ضَعِيرِهِ بَقِيَ بلا فَاعلٍ .

وَكَذَا اذَا قُلْتَ : يَا زَيْدُ اضْرِبْ ، تُضْمِرُهُ فِي اضْرِبْ . اذْ لَولَمْ تَفْعَلْ لَمْ يَكُنْ هُوَ بِذَلِكَ الفِعْلِ أُوْلَى مِنْ غَيْرِهِ . ويَتَضِعُ ذَلكَ بَانَّكَ تقولُ فِي الاثنينِ : الزَّيدانِ ضَرَبَ ، ويا زَيْدَانِ (٣٢ أَضْرِبا ، فَتَأْتِي بِلَفْظِ ، وهُوَ الأَلِفُ ولا تَقُولُ : الزِّيدانِ ضَرَبَ ، ويا زَيْدانِ ٣٢ أَضْرِبْ ، فَلَو لَمْ يَكُنْ فِي حَالِ الافرادِ مُتَضَمِّناً لضميرٍ يُتَصورُ بِقَوْلِكَ هُوَ وَأَنْتَ ، لَمْ تَأْتِ فِي حَالِ الافرادِ مُتَضَمِّناً لضميرٍ يُتَصورُ بِقَوْلِكَ هُو وَأَنْتَ ، لَمْ تَأْتِ فِي حَالِ التَّنْنِيَةِ بِالأَلْفِ .

⁽ ۲۸) ب ، ج : وكل شيء .

⁽٢٩) ب، ج: ألا تُراك تقول.

⁽۳۰) ج: مستقل بنفسه.

⁽٣١) سقطت وإن، في ج.

⁽٣٢-٣٢) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

وَلَيْسَ كَذَلَكَ الاسْمُ ، لأَنَّهُ يُوضَعُ على شيءِ ويكونُ دَالاًّ على مَعْنَىً في نَفْسِهِ . أَلا تَرَى أَنَّ الرَّجلَ يدلُّ على الصّورةِ المَخْصُوصَةِ ، وَلَيْسَ تِلْكَ الصورةُ بِحَدَثٍ يَحْدثُ من نَحْوِ زَيْدٍ وعَمْرِو فيجبُ اسنادُهُ الى غَيْرِهِ ، كَمَا كَانَ ضَرَبَ وَقَتَلَ خَبَرًا عن حَدَثٍ وشَيءٍ خَارِج منَ العَدَم الى الوجُودِ، فكَانَ يَحْتَاجُ الى شَيءِ مَتَّبُوعٍ يُنْسَبُ ويُسْنَدُ اليهِ، وانَّهَا(٣٣) يَخْتَمِلُ الضَّميرَ منَ الأسهاء مَا كانَ بمنزلةِ الْفِعْلِ ، ومُتَضَمَّناً لِمَعْنَاهُ ، وذَلِكَ كَضَارِبٍ وَقَائِمٍ وَحَسَنِ وَكَرِيمٍ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : بَكُرٌ ضَارِبٌ ، فَقَدْ أُخْبَرْتَ عنه بالضَّرْبِ ، وَلَيْسَ الضَّارِبُ بِلَفْظِ دَالٍّ على شَيءِ هُوَ أَصْلٌ في نَفْسِهِ غيرُ مُفْتَقِرِ الى أَنْ يَرْجعَ ويُسْنَدَ الى غَيرِهِ(٣٤) كَمَا يدلُّ النُّوبُ عَلَى شَيءَ لَيْسَ بِتَابِعِ لِغَيْرِهِ . والضَّرْبُ لابُدَّ لَهُ من فَاعل ، وَكَذَا الحُسْنُ لا بُدَّ لَهُ من مَوْصُوفٍ . فَاذَا قُلْتَ : ضَارِبٌ وحَسَنٌ ، لم يَسْتَقِلاً بْأَنْفُسِهِمَا ، وَكَانَا تَابِعَيْنِ لنحو زَيدٍ وعَمْرُو ، كَمَا يَتُبَعُ ضَرَبَ وَحَسُنَ فِي قَوْلِكَ : حَسُنَ زَيْدٌ وضَرَبَ عَمْرُو ، واذَا كَانَ كذلك َ وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ المَنْسُوبِ اليهِ(٣٠) نَحْوَ زَيْدٍ في قَوْلِكَ : (٣٦) زَيْدٌ ضَارِبٌ ، وعَمْرُوٌ حَسَنٌ ، وَجَبَ أَنْ تُضْمَرَهُ في هَذَا التَّابِعِ المَنْسُوبِ اذْ لَوْ تَجْعَلْ فِي ضَارِبٍ ضَمِيرًا لزيدٍ ، لَمْ تَكُنْ خَصَصْتَهُ بهِ . وَلَيْسَ كَذَا بَكُرٌ وزَيْدٌ اذَا قُلْتَ : هَذَا زَيْدٌ ، وأَخُوكَ بَكُرٌ ، لأَجْلِ أَنَّهُ لا يَكُونُ // في زَيْدٍ ضَميرٌ يَعُودَ الى هَذَا . اذْ لَيْسَ هُوَ بِلَفْظٍ دَالٌ عَلَى حَدَثٍ وصِفَةٍ ، كَمَاكَانَ ضَارِبٌ وَحَسَنٌ . فَيَجِبُ أَنْ تُضْمِرَ فيهِ مَا يَتَقَدَّمهُ ، وَإِنَّهَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَى شَخْصٍ مَعْلُومٍ ، غَيْرَ أَنَّ غَرَضَكَ فِي قُولِكَ : هَذَا زَيْدٌ ، أَنْ تُعرِّفَ المُخَاطِبَ أَنَّ الذي قَد حَضَرَهُ ، هُو الإنسانُ الّذي عَرِّفَهُ بِأَنَّهُ يُسمَّى بزَيدِ (٣٧) ولَسْتَ تُخْبُرُهُ بحصولِ حَدَثٍ كَمَا يَكُونُ ذلكَ اذا قُلْتَ : هَذَا ضَارِبٌ ، فتضمرُ هَذَا في ضَارِبٍ ، حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ : هَذَا ضَارِبٌ هُوَ.

وكَذَا قَوْلُكَ : زَيْدٌ أَخُوكَ ، لأنَّ اللفظة التي هي أُخُوكَ دليلٌ على الشَّخْصِ الذي يَدلُّ عليهِ زَيْدٌ . ولَيْسَ مَعْنَاهَا الدلإلةَ على فِعْلِ ، كَمَا كَانَ مَعنَى ضَاربٍ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ لم يَجُزْ أَنْ يُقَالَ : انَّ فيهِ ضَميراً لزيدٍ ، لأَنَّهُ هُوزَيْدٌ ، والشيءُ لا يُضْمَرُ في اللفظِ

⁽٣٣) ب، ج: فانما .

⁽ ٣٤) ج : ويستند الى ضميره .

⁽٣٥) ج: الينا. سهو.

⁽٣٦) ب ۽ ج : نحو قولك .

⁽۳۷) ب، ج: یسمی زیدا.

الذي هُوَ دَليلٌ عليهِ . وَلُو جَازَ ذَلكَ لِج زَ أَنْ تَقُولَ : أَنَّ زَيداً يُضْمَرُ فِي زَيْدٍ . فَانْ قُلْتَ : زَيدٌ مُؤَاخِيكَ (٣٨) ، كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ ، لانَّ المَعْنَى مُؤَاخِ لَكَ . فَهُوَ اخْبارٌ عَنْ فِعْلٍ يَقْتَضِي مَتُبُوعاً يُسْنَدُ اليهِ ويُجْعَلُ لَهُ . ولا بدَّ منْ أَنْ تُضْمَرَ زَيداً فيهِ . وعلى ذَا يَجْرِي البابُ فاشْحَذْ لَهُ غَرْبَ ذِهْنِكَ فَانَّ فيهِ أَذْنَى غُموضٍ .

ومَغْنَى قَوْلِهِ : في هذهِ الأساء الجاريةِ نحوَ ضاربٍ وذَاهبٍ والصّفَاتِ المشبهةِ بهَا ضميرٌ يَعودُ الى المُبْتَدَأِ وذَلِكَ الضّميرُ مُرْتَفِعٌ بأنَّهُ فاعلٌ ». أنَّ نحو ضَاربٍ على وَزْنِ يَضْرِبُ فِي الحَرَكَةِ والسَّكُونِ هَذَا (٣٩) يَعْنِي اذَا قِيلَ : جَارِ على الفِعْلِ والصَّفاتِ المشبهةِ بِهَا ، أَيْ بِالْأَسِهَاءِ الجَارِيةِ نَحْوَ حَسَنِ وشَدَيدٍ ، لأَنَّكَ تقولُ : حَسَنٌ وَحَسَنَانِ وحسَنونَ ، كُمَا تقولُ : ضَارَبٌ وضَاربانِ وضَاربونَ . ولذلكَ (٤٠) بَابٌ يُشْرَحُ فيهِ . وقَالَ : انَّ الضَّميرَ مرتفعٌ بأنَّهُ فاعِلٌ ، لَاجْلِ أنَّ الضَّربَ قَدْ جُعِلَ فِعْلاً لضميرِ زيدٍ في قَوْلِكَ : زَيدٌ ضَارِبٌ . أَلا تَرَى أَنَّه بمنزلةِ قَوْلكَ : زَيْدٌ يَضْرِبُ . فَيَضْرِبُ للضَّميرِ المُسْتَكنِّ فيهِ (١٤) ، لأنَّ ذلكَ الضميرَ قَامَ مَقَامَ زَيدٍ ، فَكَمَا أَنْكَ اذَا قُلْتَ : يَضْرِبُ زَيْدٌ ، كَانَ زَيدٌ فَاعلاً مرفوعاً بيَضْرِبُ ، كَذَلِكَ ضَميرُهُ قائمُ مقامَهُ بهذِهِ المنزلةِ في قَولِكَ : زَيْدٌ يَضْرِبُ. ولا يَكُونُ يَضْرِبُ مُسْنداً الى زَيْدِ ورافِعاً لَهُ لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّه لا يقالُ : الزَّيدانِ يَضْرِبُ ، فَلو كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَرْفَعَ الفعلُ اسماً مُتَقَدِّماً عليهِ لَوَجَبَ أَنْ يجوزَ الزّيدانِ يَضْرِبُ. فَلّما لَمْ يَجُزُ ذلكَ وَوَجَبَ (٤٢) أَنْ تَقُولَ : الزّيدانِ يَضْرِبانِ ، عَلِمْتَ أَنّ يَضْرِبُ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ يَضْرِبُ ، مُتَضَيِّنٌ بازاءِ الألفِ في يَضْرِبانِ ضَميراً راجعاً الى زَيْدٍ مَرْفوعاً بِأَنَّهُ فاعِلٌ. واذَا [تَقَرَّرَ] (٤٣) ذَلِكَ في يَضْرِبُ ، ثَبَتَ في ضَارِبٍ ، لأَنَّهُ بِمَنْزِلَتِهِ وَكَذَا حَسَنٌ وشَدِيدٌ، لأنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ صِفَاتٌ فهيَ تَقْتَضِي شَيئًا تُسْنَدُ اليهِ . واذَا قُلْتَ : زَيْدٌ حَسَنٌ ، لَمْ يَكُنْ في الكلام ما تستندُ حَسَناً اليهِ غير ضميرِ زَيدٍ، اذ زيدٌ قد ارتفعَ بالابتداءِ وتَقَدَّمَ عليهِ، ولَو كَانَ فاعِلاً لحَسَنِ

⁽٣٨) ج: فهو أخوك. تحريف.

⁽٣٩) مقط «هذا» في ج.

⁽٤٠) ب، ج: وكذلك. تحريف.

⁽٤١) سقطت (فيه) في ج.

⁽٤٢) كذا في ب أج: الصواب. وفي الأصل ووجب ا سهو.

⁽٤٣) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « تقدر » تحريف.

لَوَجَبَ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُ وقوعَ أخوهُ في قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أخوهُ ، وزَيدٍ حَسَنٍ أخوهُ ، وزَيدٍ حَسَنٍ أخوهُ ، لأنَّ أخوهُ مرفوعٌ بِحَسَنٍ ، فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيخُ أبو علي :

« ويدلُّ على تَضَمَّنِ هَذهِ الأساءِ لهذا الضَّميرِ الذي وَصَفْتُ من (٤٤) قَوْلِهِم : مَرَرْتُ برجلِ ضاربِ أبوهُ (٤٤) ، ومَرَرْتُ بقوم عَرَبِ أَجمعونَ ، فلولا أنَّ في عَرَبٍ ضميراً مرفوعاً يعودُ إلى الموصوفِ لَمَا جَازَ (٤٦) أنْ يُرْفَع (٤٧) أُجمعونَ ، لأَنَّهُ ليسَ في هذا الكلامِ شيءٌ يَصحُ أن يُحملَ عليهِ أجمعونَ غيرَ هذَا الضميرِ.

وَقَالُوا : مررتُ بِقَاعٍ عَرْفَجٍ (١٨) كُلُّهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ (١٩) : مَرَرْتُ بِقَاعٍ خَشِنِ (٥٠) كُلُّهُ ، أو صَلْبِ كُلُّهُ » .

// قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلم أنَّ الشيخَ أبا على استدلَّ على أنَّ في ضَارب . وقائم وحَسَن وشديد ضميراً يعودُ الى زَيْدِ في قَوْلِك : زَيْدٌ حَسَنٌ وعَمْرُو شَدِيدٌ بقولهم : مَرَرْتُ بقوم عَرَب اجمعونَ . وذَاك أنَّ عَرَب جمعُ عربي ، على حدِّ قولهم : رُوميٌّ ورومٌ ، وزَنْجيُّ وزَنْجيُّ وزَنْجُ ، وسِنْدِيُّ وسِنْدٌ ، يكونُ سقوطُ ياءى النّسَب (٥١) دليلاً على الجَمْع ، كما يكونُ سقوطُ التّاءِ كذلك في قولهم : تَمْرَةٌ وتَمْرٌ . فَعَرَبٌ صِفَةٌ لقوم ، بمنزلة حَسَنٍ في سقوطُ التّاءِ كذلك في قولهم : تَمْرَةٌ وتَمْرٌ . فَعَرَبٌ صِفَةٌ لقوم ، بمنزلة حَسَنٍ في قولِك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ . فكلُّ ما ثَبَتَ في عَرَبٍ ثَبَتَ في حَسَنٍ وضَارِب وما أشْبَهَ ذَلِك .

^{(£ £) «} من » سقطت في ج و ط . واستبدلت في ب بكلمة « نحو» .

⁽ ٤٥) ط: مردت بقوم ضارب أبوهم .

⁽٤٦) ط : ماجاز.

⁽٤٧) ط: أن يرتفع.

⁽٤٨) في اللسان (عرَفَج) ١٤٧/٣: العَرْفَجُ والعِرْفَجُ زيت وقيل هو ضرب من النبات سهلي سريع الانقياد واحدته عَرْفَجَةِ. وقيل هو من شجر الصيف، وهو لين أغبر له ثمرة خشناء كالحَسَكِ.

⁽٤٩) ط : كأنهم قالوا .

⁽٥٠) مقطت «خشن» في ج. وهي في الأصل في موضع من الصفحة غير مَقْرُوءٍ.

⁽١٥) ج: ياء النسب.

فالدليلُ على أنَّ عَرَباً قد استتر فيه ضميرٌ مرفوعٌ عائدٌ الى القوم ، أنَّ أجمعونَ اسم يأتي للتأكيدِ ولا يكونُ الا تَابعاً لشيء ، كَقَوْلِهِم : جَاءني القومُ أجمعونَ ، وَرَأَيْتُ القومَ أجمعينَ ولا يكي العواملَ ، أعني أنَّهُ لا يعملُ فيه عاملُ على غير طريق التبع ، فلا تقولُ : جاءني أجمعونَ ، ورَأَيْتُ أجمعينَ ، ومَرَرْتُ بأجمعينَ . فاذا كانَ أجمعونَ يَقْتَفِي شَيْئاً يحري عليهِ ويَتَبِعُهُ ولَمْ يَكُنْ في قَوْلِهِم : مَرَرْتُ بقوم عرب أجمعونَ ، شيءٌ مرفوعٌ يُجعَلُ أجمعونَ تأكيداً لَهُ وجَارِياً عليهِ ، عَلِمْتَ أنَّ في عَرب ضميراً مرفوعاً بأنّهُ فاعلٌ ، هذهِ الصفةُ بمنزِلَةِ غلمانِهم ، اذا قلتَ مردتُ بقوم عرب غلمانُهم . فأجمعونَ جارِ على ذلك الضّميرِ ، فكانَكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ بقوم عرب أجمعونَ ، فأجريتَ أجمعونَ تأكيداً على الفّميرِ الذي هُوَ هُمْ . لأنَّ هَذَا المنفصلَ بمنزلةِ أجمعونَ ، الذي لا يظهرُ الى اللفظِ . فقد عَادَ قولُكَ : مَرَرْتُ بقوم عرب ذلك الضّميرِ الذي هُو هُمْ . لأنَّ هَذَا المنفصلَ بمنزلةِ أجمعونَ ، الى اأنه بُنزَلُ منزلة أنْ تقولَ : مَرَرْتُ بقوم عرب غلائهُمْ مرفوعٌ بِعَرَبٍ وفاعِلٌ لَهُ ، كَذَيْكَ الضّميرُ الجاري عليهِ أجمعونَ مرفوعٌ به على أنَّه غلائهُمْ مرفوعٌ بِعَرَبٍ وفاعِلٌ لَهُ ، كَذَيْكَ الضّميرُ الجاري عليهِ أجمعونَ مرفوعٌ به على أنَّهُ في أيَّهُ أيْهُمْ مرفوعٌ بِعَربٍ وفاعِلٌ لَهُ ، كَذَيْكَ الضّميرُ الجاري عليهِ أجمعونَ مرفوعٌ به على أنَّهُ في أنَّهُ في أنَّهُ في أنَّهُ أيْهُ .

واذَا تَقَرَّرَ أَنَّ فِي عَرَبٍ ضَمِيراً على ما وَصَفْنَا ، عَلِمْتَ أَنَّ الحُكُمْ فِي جَميع ما يكونُ صِفَةً فِي المَعْنَى أَنْ يَتَضَمَّنَ ضميراً عائداً الى ما قَبْلَهُ فاذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ ، وَقَوْمُكَ عَرَبٌ ، وأَخُوكَ حَسَنٌ ، كَانَ كُلُّ واحِدٍ من هذهِ الأخبارِ مُحْتَمِلاً ضَميراً يَعُودُ الى المُبْتَدَأِ الذي قَبْلَهُ ، لأَنَّهُ لا فَصْلَ بَيْنَ المُبْتَدَأِ والمتوْصُوفِ فِي أَنَّهُ اذَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ أَضْمِرَ فِها لَمُبْتَدَأِ الذي قَبْلَهُ ، لأَنَّهُ لا فَصْلَ بَيْنَ المُبْتَدَأِ والمتوْصُوفِ فِي أَنَّهُ اذَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ أَضْمِرَ فِها تَعَلَّى بِهِ ، فَضَارِبٌ ، بالضّميرِ المُسَتكن فيهِ . كَمَا أَنَّ عَرَباً يتعلَّى بقومٍ في قُولِهِم : مَرَدْتُ بِقَوْمٍ عَرْبٍ ، بتقديرِ ضَمِيرِ هِمْ فيهِ ، فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّبْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وَلَمَّا كَانَ اسمُ الفَاعَلِ يَتَضَمَّنُ هَذَا الضَّمَيرَ الذي ذَكَرْتُ وَلَمْ يَكُنُ [كالضَّميرِ الذي في الفَعْلِ](٥٤) بِالعَلاماتِ المَصُوعَةِ (٥٠٠) الذي في الفِعْلِ](٥٤) بِالعَلاماتِ المَصُوعَةِ (٥٠٠)

⁽٥٢) ب، ج: ذلك المضمر.

⁽٣٣) ما بين العاضدتين من ب وج وط. وهو الصواب. والعبارة في الأصل و ولم يكن كالفعل . . سهو.

⁽٤٠) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . وهو أبين .

⁽ ٥٠) ط : الموضوعة

للمضمرين ، أبرزوه اذْ جَرَى على غَيْرِ مَنْ هُو لَهُ ، وذلكَ نَحْوَ^(٥١) هندِ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ . فَهِنْدُ تَرْتَفِعُ بِالابتداءِ ، وزَيْدٌ ابتداءٌ ثَانٍ ، وضَارِبَتُهُ لِهِنْدٍ ، وقَدْ جَرَتْ خَبَراً على زَيْدٍ (٥٠) فَقَدْ جَرَى على غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ اذ هِيَ (٥٠) لِهِنْدٍ وقَدْ جَرَتْ خَبَراً على زَيْدٍ فلذلِكَ أَبْرُزْتَ الضميرَ في ضَارِبَتُهُ (٥٩) وَهُوَ هِيَ في قُولِكَ : ضَارِبَتُهُ هِيَ ، فهي هذهِ تَرْتَفِعُ بأنّها الفاعِلَةُ . (٦٠).

قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ: (٦١)

اعلَمْ أَنَّ مَعْنَى قولِهِ: لمّا كانَ اسمُ الفاعلِ يَتَضَمَّنُ هَذَا الضميرَ ، لَمْ يَكُنْ كَافِعْلِ (٢٧) في البِنْيانِ والظهورِ بالعَلاماتِ المَصُوعَةِ للمُضْمَرِينَ // انَّ اسمَ الفاعلِ أنْ يكونَ (٢٣) الضّميرُ فيهِ مُسْتَكِنَّا ، سواءً كانَ الفاعلُ مُخَاطَبًا أَوْمُتكَلِّماً أَوْعَائِبًا . تقولُ : أنَا ضَارِبٌ ، وأنْتَ ضَارِبٌ ، وهُو ضَارِبٌ ، فَتَجِدُ اللفظ واحِداً وانْ كانَ في التقديرِ مُخْتَلِفاً ، وهو أنَّ الضَّميرَ في قولِكَ : أنَا ضَارِبٌ للمُتكلِّم ، وفي أنْتَ ضَارِبٌ للمُخَاطَبِ ، وفي زَيْدٌ ضَارِبٌ للغَائِبِ ، ولَيْسَ كَذَلِكَ الفِعْلُ ، لأنَّ الفِعْلَ يَلْحَقُهُ للمُخَاطَبِ ، وفي زَيْدٌ ضَارِبٌ للغَائِبِ ، ولَيْسَ كَذَلِكَ الفِعْلُ ، لأنَّ الفِعْلَ يَلْحَقُهُ علاماتٌ مُخْتَلِفةٌ تَدُلُّ على احتلافِ هذهِ الأَحْوالِ (١٤٠) ألا تَرَاكَ تقولُ : أنْتَ فَعَلَتَ في المُتكلِّم ، وزَيْدٌ فَعَلَ الكائنِ للغَائِبِ ، فَلَفْظُ فَعَلْتَ غَيْرُ لَفْظِ فَعَلَ الكائنِ للغَائِبِ ، فَلَفْظُ فَعَلْتَ غَيْر لَفْظِ فَعَلَ الكائنِ للغَائِبِ ، فَلَفْظُ فَعَلْتَ غَيْر لَفْظِ فَعَلَ الكائنِ للغَائِبِ ، فَلَفْظُ فَعَلْتَ غَيْر لَفْظِ فَعَلَ الكائنِ للغَائِبِ ، فَلَفْظُ وَعَلْ الْكَائِنِ للغَائِبِ ، فَلَفْظُ وَعَلْ الكَائِنِ للغَائِبِ ، فَلَفْظُ وَعَلْ الكَائِ الْمُعَلِ لَكَ أَيْها فَعَلْ الكَائِنِ للغَائِبِ ، فَاذَا قِيلَ : زَيْدٌ ضَرَبَّتُهُ أَو المُتَكَلِّم ، واذَا قُلْتَ : ضَرَبَّتُهُ ، واذَا قُلْتَ : ضَرَبَّتُهُ ، واذَا قُلْتَ : ضَرَبَّتُهُ ، أَنَّ الفِعْلَ لَلْمُخَاطَبِ . واذَا قُلْتَ : ضَرَبَتُهُ ، أَنَّ الفِعْلَ لِزَيْدِ .

وَلَيْسَ كَذَلِكَ اسمُ الفَاعِلِ ، لأَنَّكَ اذا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ غلامَهُ أو ضَارِبُهُ ،

⁽ ٥٦) ب ، ج ، ط . نحو (تولهم) .

⁽٥٧) ج ، ط : وقد جرى على زيد

⁽٥٨) طُ: اذ هو.

⁽٥٩) ط: فلذلك أظهرت الضمير الذي كان في ضاربته.

⁽٦٠) ط: فهي ترتفع بأنها فاعلة.

⁽ ٦٦) هذه عِبَارة ج وهي أقرب الى الأصل. وفي ب: قال الشيخ أيده الله.

⁽٩٢) ج: لم يكن الفعل تحريف.

⁽٦٣) ب ، ج : ان اسم الفاعل يكون .

⁽ ٦٤) ب ، ج : تدل على الأحوال .

تُعيدُ الهَاءَ الى شَيء قَدْ جَرَى ذِكْرُهُ ، لَمْ يُعْلَمْ مِنْهُ الاّ أنَّ الفِعْلَ لزَيدِ [أنَّهُ (٢٠٠] قَدْ وَقَعَ بَعْدَهُ ، فَلا شَيءَ هُنَا أُولَى بِهِ مِنْهُ ، فاذَا كَانَ الفِعْلُ لِغَيْرِ زَيْدٍ (٦٦ وَجَبَ أَنْ يَظْهَرَ ضَميرُ صَاحِبِ الفِعْلِ يَنْتَفَى اللَّبْسُ ٦٦) ، فَيُقَالُ إِذَا كَانَ الفِعْلُ لَلمُخَاطَبِ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ أَنْتَ ، وزَيْدٌ ضَارِبُهُ أَنا ، اذَا كَانَ للمُتَكَلِّم ، وزَيْدٌ ضَارِبُهُ هُوَ ، اذا كَانَ لِغَيْرِهِ مِتْنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، كَقَوْلِكَ : عَمْرُوٌ وزَيْدٌ ضَارِبُهُ هُوَ ، وَلَمْ يَجِبْ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الفِعْلَ تَلْحَقُهُ علاماتٌ تَفَرَّقُ بَيْنَ المُخَاطَبِ والمُتَكِّلِّم ، نَحْوَ ضَرَبْتُهُ وضَرَبْتُهُ . وكذا المُضَارِعُ(٦٧) لأنَّكَ تَقُولُ ۚ: زَيْدٌ آضَرِبُهُ ، وعَمْرُوّ تَضْرِبُهُ ، وعمروٌ يَضْرِبُهُ ، فيكونُ فِعْلُ المُتكَلِّم غَيْرَ فِعْلِ المُخَاطَبِ. وفِعْلُ كُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا غَيْرَ فِعْلِ الغَائِبِ، فَلَا يَلْتَبِسُ كَمَا يَلْتَبِسُ فِي اسمِ الفاعلِ ، فاذَا قُلْتَ : زَيْدُ (٦٨) أَضْرِبْهُ ، لَمْ يَسْبَقُ الى قَلْبِ المُخَاطَبِ أَنَّ الفِعْلَ لِزَيدٍ * لِأَنَّكَ لا تقولُ : أَفْعَلُ ، في الغَائِبِ ، وانَّها تَقُولُ : يَفْعَلُ . واذا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَاربُهُ ، كــانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أنَّ الفِعْلَ لِزَيْدِ ، لأنَّهُ مُسْنَدٌ اليهِ ، وَلَيْسَ في لَفْظِهِ عَلامَةٌ تَدُلُّ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ . فاذَاكانَ الفِعْلُ لِغَيْرِهِ وَجَبَ أَنْ يَبْرُزَ ضَمِيرُ صَاحِبِ الفِعْل ، وذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ أَنَا وأنْتَ(٦٩) ، وكَذَا عَمْرُوٌ ، وأخُوهُ ضَارِبُهُ هُوَ ، اذاً جَعَلْتَ الفِعْلَ لعَمْرُو، لأَنَّكَ لَو لَمْ تُبْرِزْ الضَّميرَ لَظُنَّ أَنَّ الفِعْلَ لِمَنْ جَرَى (٧٠) اسْمُ الفَاعِلِ عَلَيْهِ ۚ خَبَراً وَهُوَ أَخُوهُ . وَهَذَا الأَبْرازُ يَكُونُ (٧١) في الْفِعْلِ أَيْضاً ، وذَلكَ قَولُكَ : زَيْدٌ أَخُوهُ يَضْرَبُهُ هُوَ، اذَا جَعَلْتَ الفِعْلَ لِزَيْدٍ، لأَنَّكَ لَوْ لَمْ تُبْرِزْ لالْتَبَسَ.

وَعَلَى هَذَا بُنِيَ المَسْأَلَةُ التي هِيَ : هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَّتُهُ هِيَ ، لأنَّ هِنْداً مُبْتَداً ، وزَيْداً مبتدأً ثانٍ ، وضَارِبَّتُهُ خَبُرُ(٧٢) زَيْدٍ ، والفِعْلُ لِهِنْدٍ ، فَقَدْ جَرَى اسْمُ الفاعلِ على غَيْرِ مَنْ هُوَلَهُ .أَلا تَرَى أَن الضَّرْبَ لِهِنْدٍ ، وهُو حَبُرٌ عَنْ زَيْدٍ ، فَجَرَى مَجْرى قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ

⁽٦٥) من ب. الصواب.

⁽٦٦ – ٦٦) العبارة في ج: وجب أن تُظْهِرَ صاحب الفعل لثنني اللبس.

⁽٩٧) ب، ج: وكذلك المضارع.

⁽ ۱۸ کی ج : زیدا .

⁽٦٩) ب، ج: وأنت.

⁽٧٠) ب، ج: جرت. تحريف.

⁽٧١) ب، ج: أن يكون. سهو.

⁽٧٢) كذا الصواب. وفن النسخ «خبره» تحريف.

__770__

أنا ، في أنّكَ أَبْرَزْتَ ضَميراً لِمُتكلِم لِمَا كَانَ اسمُ الفَاعِلِ الذي هُوَ ضَارِبُهُ (٧٣) وكَانَ جَارِياً عَلَى زَيْدِ خَبَراً وَبَيْنَهُمَا فَصْلٌ . ذَلِكَ أَنَّكَ (٧٤) لَوْ قُلْتَ : هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَهُ ، ولَمْ تَقُلُ : هَيَ ، عُلِمَ أَنَّ زَيْدٌ ضَارِبَهُ ، ولَمْ تَقُلُ : أَنْتَ وَأَنَا ، لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ لِغَيْرِ زَيْدٍ ، غَيْرَ أَنَّ اللبْسَ قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ ، ولَمْ تَقُلُ : أَنْتَ وَأَنَا ، لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ لِغَيْرِ زَيْدٍ ، غَيْرَ أَنَّ اللبْسَ لَمَّ اللهِ عَلَى مَواضِعَ أُجْرِيَ البابُ على سَنَنِ // واحدٍ فلم (٥٧) يُتُركِ الضّميرُ مُسْتَتِراً في نَحْوِ هَنْ تَقُولَ : وَلِنْ كَانَ يُعْلَمُ أَنَّ الفِعْلَ لَيْسَ لِزَيْدٍ ، لأَنَّ وَلِكَ أَشْتَبَهَ (٢٧) في ما ذَكَرُنَا مَنْ نَحْوِ أَنْ تَقُولَ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ أَنَّ الفِعْلَ لَيْسَ لِزَيْدٍ ، لأَنَّ الفِعْلَ لَكَ بِمَنْزِلَةِ أَضْرِبُهُ ، أَو لَكُنَا مَنْ نَحُو أَنْ تَقُولَ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ أَنْ الْفِعْلَ لَيْسَ لِزَيْدٍ ، لأَنَّ الفِعْلَ لَكَ بِمَنْزِلَةِ أَضْرِبُهُ ، أَو لَكُنَا مَنْ نَحُو أَنْ تَقُولَ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ أَنْ الْفِعْلَ لَكِنَ الفِعْلَ لَكَ بِمَنْزِلَةِ أَضْرِبُهُ ، أَنَّ المُخَاطَبِ بِمَنْزِلَةِ تَضْرِبُهُ أَنْ الْفَعْلَ لَكَ بِمَنْزِلَةِ أَضْرِبُهُ ، أَنْ الْفِعْلَ لَكُ اللهُ عَلَى لَكَ بِمَنْزِلَةِ أَضْرِبُهُ ، أَنْ الْفِعْلَ لَكَ بِمَنْ لَهُ عَلَى لَكَ بِمَنْزِلَةِ أَضْرِبُهُ ، أَنْ الْمُخَاطَبِ بِمَنْزِلَةِ تَضْرِبُهُ .

وحِجَّةٌ ثَانِيةٌ وهي أنَّ اسمَ الفاعلِ فَرْعٌ على الفِعْلِ في احتمالِ ((١ الضّميرِ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الأَساءَ لا أَصْلَ لَهَا في احْتِالِ (() الضّمائرِ بدلالة (() أنَّ ما كَانَ مِنْهَا ((،) اسْماً عارِياً من شَبَهِ الفِعْلِ ومَعْنَاهُ نَحْوَ زَيْدٍ وعَمْرُو وثَوْبٍ ، وقَدْ (() لا يَتَضَمَّنُ ضَمِيراً بِوجْهٍ ، والنَّا يَتَضَمَّنُ نَحُو ضَارِبٍ وذَاهِبٍ وَحَسَنِ وَشَديدٍ لَمُوَافَقَتِهِ الفِعْلَ (() في المَعْنَى ، وكَفَى دليلاً على ذَلِكَ أنَّ الفِعْلَ تَلْحَقُهُ ضَّمَائِرُ لَفُظِيَّةٌ نَحْوَ التّاءِ (() في () في () فَعَلْتُ ، والنّونِ في فعَلْنَ ، ويُبْنَى لَهَا وهُو اسْكَانُ اللامِ مِنْ فَعَلْتُ (()) ، ولا يَكُونُ هَذَا في الاسمِ البَّتَة .

⁽٧٣) ب ، ج: ضارب لك.

⁽ ٧٤) ب : وذلك أنك

⁽٧٥) ب ، ج: فكم. تحريف

⁽٧٦) ب ۽ ج: أشبه

⁽۷۷) ب: وأنت

⁽ ٧٨ - ٧٨) ساقط في ج بسبب النتقال النظر.

⁽ ٧٩) ج : لابدله . تحريف .

⁽٨٠) سقطت «منها» في ج.

⁽۸۱) ج: وقدر. تحریف

⁽٨٢) ج: لموافقة العمل

⁽ ۸۳) ب ۽ ج : « من » نحو التاء .

⁽۸٤) ب: فمن، تحريف.

⁽ ٨٥) ب ، ج : مصدر فعلت . تحريف .

واذَا كَانَ كَذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّ نَحْوَ ضَارِبٍ وذَاهِبٍ فَرْعٌ عَلَى يَذْهَبُ ويَضْرِبُ فِي تَضَمُّنِ الضَّميرِ، واذَا كَانَ فَرْعاً لَمْ يَجْرِ مَجْراهُ فِي التَّصرفِ. فاذَا جَرَى اسمُ الفَاعِل عَلَى غَيْرِ مَنْ هُو لهُ أَبْرزَ الضّميرُ، وانْ لَمْ يَحْصُلَ لَبْسٌ، لَيُفَرِّقَ بَيْنَ الفَاعِل عَلَى غَيْرِ مَنْ هُو لهُ أَبْرزَ الضّميرُ، وانْ لَمْ يَحْصُلَ لَبْسٌ، لَيُفَرِّقَ بَيْنَ الفَاعِل عَلَى غَيْرِ مَنْ هُو لهُ أَبْرزَ الضّميرُ، وانْ لَمْ يَحْصُلَ لَبْسٌ، لَيُفَرِّقَ بَيْنَ الفَوْعِ والأَصْلِ (٨٩): فيقالُ: هِنْدٌ (٨٧) زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ، البَّنَّةَ، وانْ كَانَ لا يَجِبُ أَنْ تَقُولَ: هِنْدٌ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ هِيَ، بَلْ يَجُوذُ انْ تَقُولَ: هِنْدٌ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ هِيَ، بَلْ يَجُوذُ انْ تَقُولَ: هَنْدٌ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ هِيَ، بَلْ يَجُوذُ انْ تَقُولَ: هَنْدٌ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ هِيَ، بَلْ يَجُوذُ انْ تَقُولَ: هَنْدٌ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ هِيَ ، بَلْ يَجُودُ

واعلمْ بَعْدُ أَنَّ الضّميرَ اذا أَبْرُزْتَهُ جَرَى مَجْرَى اسم ظاهرِ كَأْخُوهُ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (١٣) فاذا قُلْتَ : هِنْدُ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِي ، فابرزْتَ الضّميرَ الذي هُوَ هِي ، ارْتَفَعَ بِضَارِبَةٍ ارتفاعَ اسم مُظْهَرٍ . فكأنَّكَ قُلْتَ : هِنْدُ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ جَارِيتِها (٩٤) ، وذَلِكَ أَنَّ هِي (٩٠) ضَميرُ هِنْدٍ وَمِنْ سَبَبِهَا ، كَمَا أَنَّ [جَارِيتَها] (٩٦) كَذَلِكَ ، أَلا تَرَى أَنَّ الضّميرَ المُضَافَةَ اليهِ الجَارِيةُ عَائِدٌ الى هِنْدٍ ، فَلَيْسَ في ضَارِبَتُهُ ضَميرٌ ، كَمَا لَيْسَ في قائمٍ في قولك : أقَائِمٌ الجَارِيةُ عَائِدٌ الى هِنْدِ ، فَلَيْسَ في ضَارِبَتُهُ ضَميرٌ ، كَمَا لَيْسَ في قائمٍ في قولك : أقَائِمٌ

⁽٨٦) ب، ج: بين الأصل والفرع.

⁽۸۷) ج: هذا، تحریف،

⁽ ٨٨) من ب و ج . أولى . وفي الأصل « فلا » .

⁽٨٩) من ب و ج : واثباته يقتضيه السياق. وسقط من الأصّل بسبب انتقال النظر.

⁽٩٠) ب، ج: قَابِرَازِهُمُ الصَّميرِ.

⁽٩١) ج: فدل ذلك.

⁽۹۲) ج: ذهب. تحریف.

⁽٩٢) ج . تعب . عريك . (٩٣) ب ، ج : وما أشبه .

⁽۱۱) ٻهج، راه اسپو،

⁽٩٤) ب، ج: جارتها. تحريف.

⁽٩٥) سقطت وهي، في ب و ج

⁽٩٦) من ب و ج. وهو الصواب. وفي الأصل اجاريته ا تحريف.

أخواك ؟ ضَمِيرٌ. ولو قُلْت : هِنْدُ زَيْدٌ ضَارِبَةٌ هِي ، لَمْ يَجُزْ ، لأَجْلِ أَنَّ هِنْداً مَتبداً ، وَزَيْدٌ مُثِنَداً ثَانٍ ، [ضَارِبَتَهُ ((())] خَبُرُ زَيْدٍ ، والخَبُرُ لا بُدَّ لَهُ من ذِكْرِ عائدٍ الى المُثْبَدالِ . واذا قُلْت : ضَارِبَةٌ ، لَمْ يَكُنْ فيهِ ما يَعودُ الى زَيْدٍ فَلا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَهُ أُو لِغَيْرِهِ ، واذا ثَبَت الهَاءُ عُلِمَ أَنَّكَ مُخْبِرٌ عَنْ زَيْدٍ بوقوع الضَّرْبِ عَلَيْهِ مِنْ هِنْدٍ ، فَقُولُك .: زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ ، في جُمْلَةٍ مِنَ المُثْبَدالِ والخَبَرِ في مَوْضِع رَفْع ٍ بأنّها خَبَرُ هِنْدٍ . وَسَيَأْتِيكَ ذِكْرُ الجُمَلِ بَعْدُ ، فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« وَلَوْ ثَنَيْتَ لَقُلْتَ : الْهِنْدَانِ الزّيدانِ ضَارِبَتُهُمَا ، فَلَمْ تُفَنِّ (٩٨) ضَارِبَةٌ فتقول : ضَارِبَتَاهُمَا ، فَلَمْ تَفَنِّ (٩٩) مَ لأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى الفِعْلِ المُقَدِّم . كقولك : مَرَرْتُ بامرأةٍ ضَرِبَتَا هُمَا ، وَتُضْرَبُ بِنْتَاهَا . وَلا تَقُولُ : ضُرِبَتَا بِنْتَاهَا وَلا تُضْرَبَانِ بِنْتَاهَا . وَلَوْ قُلْت : ضَرِبَتَا بِنْتَاهَا وَلا تُضْرَبَانِ بِنْتَاهَا . وَلَوْ قُلْت : ضَرِبَتَا بِنْتَاهَا وَلا تُضْرَبَانِ بِنْتَاهَا . وَلَوْ قُلْت : ضَرَبَتَا هُمَا ، فَقَدُ اللّهُ عَلَى // قَوْلِ مِنْ يَقُولُ : أَكُلُونِي البَراغِيثُ ، فَارَبَتَاهُمَا ، فَنَشْتَ (١٠٠) ، لَمْ يَجُزُ الا عَلَى // قَولِ مِنْ يَقُولُ : أَكُلُونِي البَراغِيثُ ، لأَنَّ المَسْأَلَةِ اذَا لأَنَّ (١٠٠) الأَوْلَ أَكْثُرُ فِي اسْتِعْمَالِهِم ، ومَنْ قَالَ ذَلِكَ (١٠٠) قَالَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ اذَا لأَنْ يَدَانِ الزِيدَانِ ضَارِبَتَاهُمَا هُمَا (١٠٠) فَجَعَلَ هُمَا (١٠٠) اظهاراً لِذَلِكَ الضّميرِ ، وارْتِفَاعُهُمَا بأَنَّهُا فاعِلانِ لِضَارِبَةٍ (١٠٠) »

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: الهِنْدَانِ الزِّيدَانِ [ضَارِبَتُهُمَا](١٠٦) هُمَا ، الهِنْدَانِ فيهِ مُبْتَدَأً ،

⁽٩٧) من ب و ج : في الأصل ضاربته تحريف.

⁽ ٩٨) ط : ولم تُثَنَّ .

⁽۹۹) ط: ضاربتاها. تحریف.

⁽ ۱۰۰) ط : تثنیته .

⁽١٠١) ب وج: الا أن. تحريف.

⁽١٠٢) ج: ذاك.

⁽١٠٣) سقطت «هما» في ط.

⁽١٠٤) ج: فجعلها. تحريف

⁽ ١٠٥) ب، ج: للضاربة . (١٠٦) من ب وج. وهو الصواب. وفي الأصل « ضاربتاهما » تحريف، لأنه لا يقال كذا الا على قول من قال : أكلونى البراغيث .

والزّيدَانِ مُبْتَدَأً ثَانٍ و [ضَارِبَتُهُمَا] (١٠٠٠) خَبُرُ المُبْتَدَأِ النَّانِي ، والفِعْلُ للأَوْلِ ، فَيجِبُ ابرازُ الضّميرِ لمَجْرَى اسم [الفاعلِ] (١٠٧) على غير مَنْ هُوَلَهُ ، لأَنَّهُ جَرَى على الزّيدَانِ وَهُوَ لِلْهِنْدَانِ ، والضّميرُ هُنَا لاثْنَتَيْنِ فَتَقُولُ : ضَارِبَتُهُمَا هُمَا ، كَمَا قُلْتَ ثَمَّ ضَارِبَتُهُ هِي ، وَهُوَ الْهِنْدَانِ ، وَهُمَا المِنْفَصِلُ الى الهِنْدَانِ بازاءِ هِي فَهُمَا المُتَّصِلُ بضَارِبَةٍ عَائِدٌ الى الزّيدانِ ، وهُمَا المِنْفَصِلُ الى الهِنْدَانِ بازاءِ هِي فَهُمَا المُتَّالِي المَسْأَلَةِ ، والذي يُشْكِلُ مِنْ هَذَا أَنْ يَقَالَ إِنَّكَ تَقُولُ : الهِنْدَانِ ضَارِبَةً هِي فَتُلْ : ضَارِبَتَاهُمَا] (١٠٠٨ فَكَيْفَ أَفُرَدْتَ هُنَا فَقُلْتَ [ضَارِبَتُهُمَا هُمَا ، وَلَمْ تَقُلُ : ضَارِبَتَاهُمَا] (١٠٠٨) فَتَنْتَى ، كَمَا أَنَّ الهِنْدَانِ مُشَى ً .

فالجَوابُ عَنْهُ ما ذَكُرْتُ من أَنَّ الضّميرَ اذَا بَرَزَ جَرَى مَجْرَى الاسمِ الظّاهِرِ المُرْتَفِعِ باسمِ الفَاعِلِ، وأَنَّ قَوْلَكَ : هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِي بِمَنْزِلَةِ قُولُكَ : هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِي بِمَنْزِلَةِ قُولُكَ أَسَمَ الفَاعِلِ الذي هُوَ ضاربةٌ قَدْ رَفْعَ اسماً واقِعاً بَعْدَهُ مُنْفُصِلاً ، واسمُ الفَاعلِ اذَا رُفِعَ بِهِ الاسمُ الظّاهِرُكانَ بِمَنْزِلَةِ الفِعْلِ ، أَلا تَرَى أَنَّ قَوْلَ : أَيَقُومُ أَخُواكَ ؟ فَاذَا كَانَ (١١٠) الأَمْرُ عَلَى هَذَا كَانَ ضَارِبَتُهُمَا فِي المَسْأَلَةِ بِمَنْزِلَةِ بَنْقُولَ : أَيْقُومُ أَخُواكَ ؟ فَاذَا كَانَ (١١٠) الأَمْرُ عَلَى هَذَا كَانَ ضَارِبَتُهُمَا فِي المَسْأَلَةِ بِمَنْزِلَةِ بَنْتُهُمَا [بِنْنَاهُمَا] (١١١) فكأنَّهُ قِيلَ : الهِنْدَانِ الزِيدَانِ تَضْرِبُهُمَا بِنْنَاهُمَا النَّانِي في قَولِكَ : ضَارِبَتُهُمَا هُمَا ، بَمَنْزِلَةِ بِنْنَاهُمَا ، فكَمَا لا يَلحقُ الفِعْلَ الذي رَفَعَ بِنْنَاهُمَا أَلْكُ والشَّمِيرِ المُبْرِزَ الذي مُو هُمَا النَّانِي في قَولِكَ : ضَارِبَتُهُمَا هُمَا ، بَمَنْزِلَةِ بِنْنَاهُمَا ، فكَمَا لا يَلحقُ الفِعْلَ الذي رَفَعَ بِنَنَاهُمَا أَلْكُ الشَّمِيرِ اذَقَدُ ارْتَفَعَ بِعِالْفَاهِرُ ، فَلا تَقُولُ : أَنَضْرِبَانِ بِنَنَاهُمَا ، كَذَلِكَ لا يُفْعَلُ ذلكَ في السَمِ الفَاعِلِ الجَارِي مَجْرَاهُ فَتَقُولُ : الهِنْدَانِ الزَّيدانِ ضَازِبَتَاهُمَا بِنْنَاهُمَا ، كَا أَنْ الضَّمِيرِ اذْ قَدْ ارْتَفَعَ بِضَارِبَةِ ، كَا ارْتَفَعَ بِتَضْرِبُ فِي قُولِكَ : تَضْرِبُهُمَا بِنْنَاهُمَا ، كَا أَنْ

⁽١٠٧) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «الفعل». تحريف

⁽ ١٠٨) ما بين العاضدتين من ب وج وهو الصواب . وفي الأصل : فقلت ؛ ضاربتاهما ، ولم تقل ضاربتاهما هما » .

⁽١٠٩) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «ضاربتها». تحريف.

⁽١١٠) ب، ج. واذا كان.

⁽١١١) من ج. أبين.

⁽١١٢) سقطت وبنتاهما ، في ج.

⁽١١٣ – ١١٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

إَخواكَ ارْتَفَعَ بِقَائِم فِي قَوْلِكَ : أَقَائِمُ أَخُواكَ ، ارْتَفَاعَهُ بِيقُومُ اذا قُلْتَ : أَيْقُومُ أَخُواكَ ، واذَا لَمْ تُثَنِّ ضَارِبَةً عِنْدَ رَفْع بِنَتَاهُمَا بِهِ فَتَقُولُ : الزِيدانِ ضَارِبَتاهُمَا ، فلا تَقُولُ : الهِنْدَانِ الْفَادِي مَجْرَى بِنَتَاهُمَا ، فلا تَقُولُ : الهِنْدَانِ الْفَادِنِ ضَارِبَتَاهُمَا ، فلا تَقُولُ : الهِنْدَانِ اللهِنْدَانِ ضَارِبَتَاهُمَا هُمَا ، لأَنَّ هُمَا بَعْدُ بُرُورَهِ قَدْ جَرَى مَجْرَى السم ظَاهِرِ مُنْفَصِلِ . الزِيدانِ ضَارِبَتَاهُمَا هُمَا ، لأَنَّ هُمَا بَعْدُ بُرُورَهِ قَدْ جَرَى مَجْرَى السم الفَّاعِلِ لَمْ يَجْرِ عَلَى وَأَمَا اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

⁽١١٤) ج: وأنما.

⁽ ١١٥)كذا في ب. وهو الصواب. وقد سقط واو العطف في ج. وهو في الأصل ضمن سطور غير مقروءة . (١١٦)كذا في ب. وهو الصواب. وفي ج ولا يكن. تحريف.

كَذَلِكَ ، أَلا تَرَاكَ تقولُ : الهِنْدَانِ تَضْرِبُ بِنْتَاهُمَا ١١٧ اذا رَفَعْتَ بِهِ الظَّاهِرَ ولا تَأْتِي بالأَلِفِ والنُّونِ ، وهَذَا مَوْضِعٌ فَيْعِ [أَدْنَى أَشْكَالِ](١١٨) فَلْيَنْتَبِهِ النَّاظِرُ فَيْهِ ولا يَتَلَقَّينَّ ما يَهْذِي اليهِ فِكْرُهُ فِي أُوّلِ وَهُلَةٍ بالقَبولِ .

وأمّا قَوْلُهُ: ولا تَقُولُ ضَرَبَتًا [بِنَتَاهَا ، ولا تَضْرِبَانِ بِنَتَاهَا](١١١) ، لأنَّ الأوّل أكثرُ في اسْتِغَالِهِم ، فانّا يَغْني بِهِ أنَّ قوماً من العَرَبِ(١٢٠) يقولونَ : خَرَجُوا القَومُ ، وقامَا غِلامَاكَ ، فَيُلْحِقُونَ الفِعْلَ المُرتفعَ بِهِ الاسمُ الظّاهِرُ علامة التّنيةِ والجَمْع تَشْبِيهاً لذلك بالنّاءِ التي للتَّأْنِيثِ (١٢١) نَحْوَ قَامَتْ هِنْدٌ ، والأصْلُ فيه . أكلوني البَراغِيثُ (١٢١) ، وقَدْ ذَكَرْتُهُ قَبْلُ وعَرَفتُكَ أنَّ صاحِبَ الكتابِ يُشَبِّهُ الألِفَ في يَضْرِبانِ بالزّيدانِ بالنّاءِ في قَلْتُ : (١٣٣) يَعْنِي أَنَّ الأَوْلَ عَلامةٌ تَدُلُّ على قَلْتُ ، والألِفَ في الزّيدانِ بالنّاءِ في قَلْتُ ، والأَلْفِ أَنَّ الأَوْلَ عَلامةٌ تَدُلُّ على قَلْنَ ، والأَلِفَ في الزّيدانِ بالنّاءِ في قَلْتُ ، والأَلْفِ أَنَّ الأَوْلَ عَلامةٌ تَدُلُّ على قَلْنَ الْقَاعِلِ بَعْدَهُ ، والنّاني اسمٌ ضميرٌ قائِمٌ مقامَ الزّيدانِ .

وقَالَ : لأنَّ الأَوْلَ أَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِهِم ، يَعْنِي أَنَّ نَحْوَ قَامَ غُلاماكَ ، أَكْثَرُ . وهُوَ أَنْ تُجَرِّدَ الفِعْلَ مِن عَلامةِ الجَمْعِ والتَّشْنِةِ اذَا تَقَدَّمَ ثَمْ أَن أُرَدْتَ لُغَةَ مَنْ قَالَ : أكلونِي الْبَرَاغِيثُ ، قُلْتَ (١٢٤) : الهنْدَانِ الزّيدانِ ضَارِيتاهُمَا هُمَا ، لأنَّ هُمَا بِمَنْزِلَةِ بِنَتَاهُمَا ، وضَارِبَةٌ بِمَنْزِلَةِ بَضْرِبُ ، فَكُمَا تَقُولُ : تَضْرِبَانِ بِنَتَاهُمَا على تلكَ اللغُةِ كذلكَ تقولُ : وضَارِبَة هُمَا على تلكَ اللغُةِ كذلكَ تقولُ : ضَارِبَاهُمَا هُمَا هُمَا ، فَهُمَا فِي كلِّ وَجْهٍ مَرْفُوعٌ بَأَتُ فَاعِلٌ كَبِنْنَاهُمَا سَواءٌ فاعْرِفْهُ .

⁽١١٧ – ١١٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽١١٨) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « اشغال ». نحريف.

⁽ ١١٩) ما بين العاضدتين من ب وج . وه ير الصواب . كما أنه مثبت في نص أبي على المتقدم ، وفي الأصل « بنتاهما ولا تضربان بنتاهما » . تحريف .

⁽ ١٣٠) في سيبويه ٢٣٦/١ : « واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواكِ فشهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانه وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهمي قليلة » .

⁽١٢١) ب ، ج : تشبيها لذلك بتاء التأنيث .

⁽١٢٢) ب، ج: أكلوني البرغوث. تحريف.

⁽۱۲۳) انظر سیبویه ۱/۵.

⁽ ۱۲٤) ب ، ج : فقلت .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عِلَيٍّ :

« وَتَقُولُ : ۚ زَيْدُ الخَبْرُ ۗ آكِلُهُ هُوَ ، فَتُظْهِرُ الضّميرَ الذي في آكلٍ ، لأنَّهُ جَرَى على الخُبْز وهُوَ لِزَيْدٍ » .

قَالَ شَيْخُنَا الإمامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلم أنَّ قُوْلَهُ (١٢٥) : رَيْدُ الخُبْزُ آكِلُهُ هُو ، رَيْدُ فيهِ مُبْتَدَأً ، والخَبْرُ مُبْتَدَأً نَانِ وَآكِلُهُ عَرَى خَبْرُ المبتدا النَّانِي . وَجَازَ ذَلِكَ مَنْ حَيْثُ أَنَّ الهَاءَ تَعُودُ الى الخُبْرِ وَآكُلُّ لزيدٍ ، وقَدْ جَرَى على الخُبْرِ خَبَراً فَتَبْرِ زُ ضَميرَ زَيْدٍ فَتَقُولُ : آكِلُهُ هُوكَمَا أَبْرُزْتَ ضَمِيرَ هِنْدٍ حَيْثُ قُلْتَ : هِنْدٌ وَيَدُ ضَارِبَتُهُ هِي . فَزَيدٌ بِمَنْزِلَةِ هِيْدٍ ، والخُبْرُ بِمَنْزِلَةِ هِي واللّبُسُ هُنَا مَفْقُودٌ أَيْضاً كَمَا كَانَ ثَمَّ . أَلا تَرَى أَنَهُ يُعْلَمُ انَّ الأَكْلَ لِزَيْدٍ وَهَو بِمَنْزِلَةِ هِي واللّبُسُ هُنَاكَ أَن الضَّرْبَ لِهِنْدٍ دُونَ زيدٍ ، الا أنَّ اسمَ الفاعل (١٢٦) بَبْرُزُ مِنهُ الضّميرُ مَتَى جَرَى على غَيْرِ مَنْ هُولَهُ ، لما ذَكُرْتُ (٣) [مِنْ أَنَّهُمُ أَجْرُوا البَابَ عَلَى سَنَن واحدٍ ، ولا نَهُ فَرْعُ عَلَى الفِعْلِ فلا يَقُوى قَوْتَهُ ، فاذا جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُولَهُ أَبْرُزَ الضّميرُ مَتَى جَرَى على الفَعْلِ فلا يَقُوى قَوْتَهُ ، فاذا جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُولَهُ أَبْرُزَ الضّميرُ واللهَ عُلَى اللهُ الْكُولُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ ال

قَالَ الشَّيخُ أَبُو عَلِمِيٍّ :

« فَانْ نَصَبْتَ عَلَى قُولِ مَنْ قَالَ : زَيْداً ضَوَبْتُهُ ، قُلْتَ : زَيْدٌ الخُبْزَ آكِلُهُ . ولَمْ يَلْزمْ اظهارُ الضّمير » .(١٢٨)

⁽ ۱۲۵) ب ، ج : قولك .

⁽١٣٦)كذا في ب. وفي ج. الاسم. وهي في الأصل ضمن سطور غير مقروءة.

^(*) هنا بداية كلام مأخوذ من نسخة ب مقارنا بنسخة ج. وهو يقابل الورقة ٤٣. وسأشير الى موضع انتهائها. وهي مفقودة من الأصل.

⁽١٢٧) من ب، وفي ج: فلا تبرز.

⁽١٣٨) ط: الضمير دهاهناه.

اعلَمْ أَنَّ مَنْ قَالَ زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، فَنَصَبَ زَيْداً باضهار فِعْلِ يُفَسَّرُهُ الظَّاهِرُ قَالَ : زَيْدٌ آكلُ الخُبْزَ آكلُهُ ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُقَالَ : آكِلُهُ هُو ، لأَجْلِ أَنَّ آكلُ الطَّهْرُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : زَيْدٌ آكلُ الخُبْزَ مَنْ هُو لَهُ . وإذا آكِلُهُ . ولا يَجِبُ أَنْ يُقَالَ : آكِلُهُ هُو ، لأَجْلِ أَنَّ آكلُ المُضْمَر بِجَنْبِ مَنْ هُو لَهُ . وإذا لَمْ يَجْرِ عَلَى غَيْرِ صَاحِبِهِ لِم يُبْرَزِ الضّميرُ . وأما آكِلُهُ المُظْهَرُ فَلَيْسَ بِخَبْرِ أَيْضاً عن الخُبْزِ فَيْقَالُ : انّهُ جَرَى على غَيْر مَنْ هُو لَهُ فَيَجِبُ ابرازُ الضّميرِ . كَيْفَ والخُبْزُ مَنْصُوبٌ بآكلِ المُضْمَرِ ، والمُخْبَرُ عَنْهُ المُبْتَدَأُ لا يكونُ مَنْصُوبًا . واذَا كانَ كَذَلِكَ كانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تقولَ : المُضْمَرِ ، والمُخْبَرُ عَنْهُ المُبْتَدَأُ لا يكونُ مَنْصُوبًا . واذَا كانَ كَذَلِكَ كانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تقولَ : المُخْبَرُ زَيْدٌ آكِلُهُ ، فَتَنْصِبَ وَتُقَدِّمَ ، لأَنَّهُ اذا تَقَدَّمَ لَمْ يَكُنْ اسمُ الفاعِلِ بَعْدَهُ بوجْهِ . ولَوْ الخُبْزُ زَيْدٌ آكِلُهُ ، فَتَنْصِبَ وَتُقَدِّمَ ، لأَنَّهُ اذا تَقَدَّمَ لَمْ يَكُنْ اسمُ الفاعِلِ بَعْدَهُ بوجْهِ . ولَوْ لُو الخُبْزُ زَيْدٌ آكِلُهُ ، فَنَ اللهُ اللهُ عَلَى مَنْ هُو لَا يَجِبُ المِنْ اللهُ عَلْ فَيجْرِي مَجْرَى قَوْلِكَ : زَيْدٌ هِنْدُ اللهِ عَلْ فَيجْرِي مَجْرَى قَوْلِكَ : زَيْدٌ هِنْدُ النّهُ مِ لَكُنْ مُ اللهُ عَلْ فَيجْرِي مَجْرَى قَوْلِكَ : زَيْدٌ هِنْدُ اللهِ عَلْ فَيجْرِي مَجْرَى قَولِكَ : زَيْدٌ هِنْدُ الضَعْمِ بَعْدَ جَرَّي ضَادِيَةٍ على هِنْدِ الذي هِي لَهَا . النَّامُ المَا يُعْلَ عَلَهُ عَرَى ضَادِيَةٍ على هِنْدٍ الذي هِي لَهَ لَهُ الضَاءِ اللهُ عَلْ فَيجْرِي صَادِيَةٍ على هِنْدٍ الذي هِي لَهَا .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وأمّا الجُمْلَةُ التي تَكُونُ خَبَرَ المُبْتَداِ فَعَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ : الأوّلُ : أَنْ تكونَ جُملةً مركّبةً من ابتداءً وخَبَر . والثّالِثُ : أَن تكونَ مُركّبةً من ابتداءً وخَبَر . والثّالِثُ : أَن تكونَ شَرْطاً وجَزَاءً . والرابعُ أَنْ تكونَ ظَرْفاً . فالأوّلُ كَقَوْلنَا : زَيْدٌ قَامَ ، وزَيْدٌ قَامَ أَبوهُ . تَكُونَ شَرْطاً وجَزَاءً . والرابعُ أَنْ تكونَ ظَرْفاً . فالأوّلُ كَقَوْلنَا : زَيْدٌ قَامَ ، وزَيْدٌ قَامَ أَبوهُ . فَزَيدٌ يَرْتَفِعُ بالابتداءِ (١٣٠) ، وقَامَ في مَوْضِع خَبَرهِ ، وفيه ذِكْرٌ مُرْتَفِعٌ بأَنّهُ فَاعِلُ (١٣١) ، وهَذَا الذّكرُ يعودُ الى المُبْتَدأِ الذي هُو زَيْدٌ . وَلَوْلَا هَذَا الذّكرُ لَمْ يَضِحُ أَنْ تكونَ الجُمْلَةُ خَبَراً عن هَذَا المُبْتَدأِ (١٣٢) . أَلا تَرَى أَنّهُ لَوْ قَالَ : زَيْدٌ قَامَ عَمْرةً ، لَمْ يَجُزْ ، فانّا كَانَ قَامَ

⁽١٢٩) كذا في ج، وهو أقرب الى عبارة الأصل، وفي ب: قال الشيخ أيده الله.

⁽١٣٠) ط: مرتفع بالابتداء.

⁽ ۱۳۱) كذا في ب و ط . وفي ج « فاعله »

⁽١٣٢) ط: عن هذا المبتدأ «الذي هو زيد».

خَبَراً عَنْهُ مِنْ أَجْلِ الذِّكْرِ العائِدِ مِنْهُ(١٣٣) الى المُبْتَدَأَ . وَمَوْضِعُ قَامَ مِعَ الذِّكْرِ الذي فيهِ رَفْعٌ لوقوعِهِ موقعَ خَبَرِ المُبْتَدأَ .

والنّاني أنْ يكونَ خبرُ المُبْتَدَأَ جملةً (١٣٤) من ابتداء وخبَرِهِ . وذلكَ نَحْوَ زَيْدٌ أبوهُ مُنْطَلِقٌ ، ومُنْطَلِقٌ خَبرُ المبتدأ المنافق ، ومُنْطَلِقٌ خَبرُ المبتدأ النّاني ، والمبتدأ النّاني وخبَرُهُ جميعاً في موضع رَفْع لوقوعِهِمَا موقعَ خَبرِ المبتدأ الأوّلِ . كَمَا كَانَ قُولُكَ : قَامَ ، (١٣١) وقَامَ أبوهُ ، كذلكَ في المسألة الأُولَى . ولابدَّ من ذِكْر يعودُ من الجُمْلة الى المُبْتَدَأ الأولِ (١٣٧) . ولو قُلْتَ (١٣٨) : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ عمروً (١٣٩) ، لم يَجُزْ .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ: (١٤٠)

اعلم أنّه قد ذَكَرْتُ لكَ في أوّلِ البابِ أنّ خَبَرَ المُبْتَداِّ يكونُ مُفْرِداً وجملةً وقَدْ ذَكَرَ أحكامَ المفردِ، وأتبعته من التفسير ما يفتقر آليه. وقد انْتَهِي الآنَ الى الجُمْلَةِ.

اعلم أنَّ الجُملَ على أرْبَعَةِ أَضْرُبٍ كَمَا ذَكَر. فالأَوّلُ: نَحْوُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وأخوهُ خَارِجٌ ، وهو الْجُملَةُ من المُبْتَدَأِ أو الخَبرِ . والثّاني نحو خَرَجَ أبوهُ ، وقامَ غُلامُهُ . وهذا هو الجُملَةُ من الفِعْل والفَاعِل . والثّالِثُ : انْ تَضْرِبْهُ يَضْرِبْكَ ، وهُوَ الجُمْلَةُ من الشّرْطِ والجزاءِ . والرّابعُ نَحْوُ فِي الدّار وخَلْفَكَ ويوم الجُمُعَةِ ، وهوَ الجُملَةُ من الظّرُف ، وكونُ هذا الضّرْبِ جُملَةً يقعُ فيهِ كلامٌ من بَيْن الجَمِيع .

وانَّمَاكَانَ جُمْلَةً لأَجْلِ أَنَّ فِي حرفُ جَرٍّ ، وحُرُوفُ الجَرَّ لا بُذَّ لَهَا مِنْ فِعْلِ تَتَعَلَّقُ بهِ ،

⁽ ۱۳۳) ط: منها .

⁽ ۱۳٤) ط: جملة « مركبة ».

⁽ ١٣٥) ط : فزيد ابتداء أول ، وأبوه ابتداء ثان

⁽١٣٦)ط: «زيد» قام.

⁽١٣٧) سقطت «الأول» في ط.

⁽ ۱۳۸) ط : لو قلت .

⁽ ۱۳۹)ط : زید عمرو منطلق .

⁽١٤٠) عبارة ج وهي أقرب الى الأصل وفي ب: قال الشيخ أيده الله.

لأنها جَاءَتُ لتوصلَ بَعْضَ الأفعالِ الى الأساءِ نَحْوَ قَوْلِكَ : قُمْتُ الى زَيْدِ (١٤١) ، وَذَهَبْتُ من داركَ . ولو قُلْتَ : الى زَيْدِ أو بِزَيْدٍ ، من غَيْرِ فِعْلِ كَانَ مُحَالاً ، واذاً لم يَكُنْ في الله في الله في الله في الدارِ ، يَتَعَلَّقُ بَضَميرِ نحو اسْتقرَّ في الدارِ ، فاذا قُلْتَ : زَيْدُ في الدّارِ ، فاذا قُلْتَ : زَيْدُ في الدّارِ ، فالتّقديرُ : اسْتَقرَّ في الدّارِ ، واذا قَدَرْتُ استقرَّ كَانَ فيهِ ضَمِيرٌ لزيدٍ فيكونُ الفِعْلُ مع ذَلِكَ جملةً كما أَنَّكَ اذا قُلْتَ : زَيْدُ استقرَّ أخوهُ ، كَانَ قُولُكَ : اسْتقرَّ أخوهُ ، كَانَ قُولُكَ الله أخوهُ ، كَانَ قُولُكَ الله أخوهُ ، كُلْهُ الله عَلْ والفَاعِلِ (١٤٢)

وهَذَا حَكُمُ الظّرُوفِ نَحَوَ يومَ الجُمْعَةِ وَخُلْفَكَ وما أَشْبَهَ ذَلِكَ ، لأَنَّ الأَصْلَ فِي جَمِيعِ ذَلَكَ حَرُفُ الجِرِّ خُذِفَ . فَاذَا قُلْتَ : القِتَالُ يومَ الجُمُعَةِ ، فالتّقديرُ : في يومِ الجُمُعَةِ . وكَذَا زَيْدٌ خُلْفَكَ . الأَصْلُ في خَلْفِكَ . فالفِعْلُ الذي هُوَ استقرَّ فِعْلُ مُقَدَّرٌ هُنَا كَمَا قَدِرَ ثَمَّ . واذا كانَ كَذَلِكَ كانَ جملةً منْ حَيْثُ انَّ استقرَّ فِعْلُ والضّميرُ مستكنُّ فيهِ نَحْوَ استقرَّ هُوَ.

واعلم أنَّ مِنَ النّاسِ من لم يَعدّ الظّرِفَ فِي الجُملِ وذاكَ لأجْلِ أَنّه يُقدَّرُ فِيهِ اسمَ فَاعلِ فَاعلَ . فَاذَا قَالَ : زَيْدُ فِي الدّارِ ، قَدَّرَ مُسْتَقِرٌ فِي الدّارِ دُونَ استقرَّ ويَسْتَقِرُ . واسمُ الفاعِلِ لا يكُونُ جُمْلَةً وانّا يكونُ جُمْلَةً الفِعْلُ مِعَ الفَاعِلِ الْمُضْمَرِ فِيهِ أَو المُظْهَرِ . والمَذْهَبُ لا يكونُ جُمْلَةً وانّا يكونُ جُمْلَةً الفِعْلُ مِعَ الفَاعِلِ المُضْمَرِ فِيهِ أَو المُظْهَرِ . والمَذْهَبُ الصّحِيحُ أَنّهُ مِنَ الجُملِ كَمَا ذَكرَهُ الشّيخُ أَبو علي . ويدلُّ على صِحَّتِهِ أَنّا رَأَيْنَاهُمْ لا يصلُونَ الأسهاء نحو الذي والتي وما أشبَه ذاك الآ بالجُملِ كقولك : الذي أخوهُ مُنْطَلِقُ يَصِلُونَ الأسهاء نحو الذي والتي وما أشبَه ذاك الآ بالجُملِ كقولك : الذي أخوهُ مُنْطَلِقُ زَيْدٌ ، والذي ضَارِبٌ زَيْدٌ ، ولا الذي ضَارِبٌ زَيْدٌ ، ولا الذي ضَارِبٌ زَيْدٌ ، ولا الذي ضَارِبٌ غَيْدُ ، والذي أَحْوهُ ضاربٌ زَيْدٌ ، فيؤتَى بِجُزْء غُلامُك ، حتى يُقَالَ : الذي هوضَارِبٌ زَيْدٌ ، والذي أخوة ضاربٌ زَيْدٌ ، فيؤتَى بِجُزْء أَخُرُ نَصِيرُ بِهِ الصِّلَةُ جُمْلَةً . أَلا تَرَى أَنْكَ لا تَكادُ تَجِدُ نَوْ قراءةِ مَنْ قَوا (تَمَاماً على الذي اخْسَنُ) (١٤٣) لأنَّ التَقْديرَ هُو أَحْسَنَ ، فَحُذِفَ المُبْتَدا أَالذي هُو هُو ، ولا يُقَالُ : الذي

⁽١٤١)كذا في ب. وهو الصواب. وفي ج: اقتالي زيد. تحريف.

⁽١٤٢) كذا في ب. وهو الصواب. وفي ج ه والنعل ، عريف.

⁽١٤٣) آية ١٥٤/ الانعام ٦ وتمامها: (ثم آتيها نُوسَى الكِتَابَ تَمَاما عَلَى الذي أَحْسَنَ).

وقد فصل الفراء في معاني القرآن ٣٦٥/١ في قراءتها ووجوه اعرابها فَذَكَرَ أَنْ معنى قراءة النصب : تماما على الحسن . كما على الحسن . كما قل الحسن . كما قل الحسن . كما قل الخسن . كما قل الخسن . كما الحسن . على معنى (مًا) » تريد : تَمَامَا على مَا أَحْسَن موسى ، فيكون المعنى : تماما على احسانه . ويكون (أحسن) مرفوعا) .

ضَارِبٌ زَيْدٌ ، وانَّما يَجِيءُ ذَلِكَ اذا طَالَ الكَلامُ نحوَ ما أَنَا بالذي قائِلُ لَكَ شَيْئاً ، يُرِيدُ الذي هو قائِلٌ .

ثم آنا بَعْدَ عِلْمِنَا أَنَّ الصِّلَةَ لا تكونُ الا جُمْلَةً وَجَدْنَا الظَّرْفَ قَدْ وُصِلَ بِهِ كَثْيراً مُجَرِّداً من جزء آخَرَ نَحْوَ قَوْلِكَ] (*) : // الذي في الدّارِ زَيْدٌ ، والذي عِنْدَكَ خَالِدٌ ، والذي أَمامَكَ عَمْرُو ، ولا يَجِبُ أَنْ يُقَالَ : الذي هُو في الدّارِ زَيدٌ ، والذي أخوهُ عِنْدَكَ زَيْدٌ ، فَيُوْتِي بِجُزْء آخَرَ فَتَقَرَّرَ أَنَّ التقدير استقرَّ دونَ مُسْتَقَرِّ لأَنَّ اسْتَقَرَّ يكونُ جُمْلَةً فَتَستَقِلُ وَيْدُ اللّهُ الصِّلَةُ ، فَيُوْتِي بِجُزْء آخَرَ فَتَقَرَّر أَنَّ التقدير استقرَّ دونَ مُسْتَقَرِّ لأَنَّ اسْتَقَرَّ يكونُ جُمْلَةً فَتَستَقِلُ بِهِ الصِّلَةُ ، فَلُوكَانَ المُقَدَّرُ آيَّاهُ لَمْ يَجُزُ الذي بِهِ الصِّلَةُ ، فَلُوكَانَ المُقَدَّرُ آيَّاهُ لَمْ يَجُزُ الذي في الذّارِ زَيْدٌ ، وجَاءَنِي الذي عِنْدَكَ ، ولقيت الذي في ذَارِكَ ، كَمَا لا يَجُوزُ أَنْ نقولَ : الذي ضَارِبُ زَيْدٌ ، وجَاءَنِي الذي خَارِجٌ .

ويَكْفيكَ دَليلاً على صِحَّةِ قولِنَا وفَسَادِ قَوْلِ مُخَالِفِنَا أَنَّكَ تُظْهِرُ مَا تُقَدِّرُهُ فيكُونُ الكلامُ صَحِيحاً ، وذَلِكَ قَوْلُكَ : جَاءني الذي اسْتَقَرَّ في الدّارِ . وَتَرَى لَهُ النّظيرَ الكثيرَ نَحْوَ قَوْلِكَ : الذي قَامَ زَيْدٌ ، والذي خَرَجَ عَمْرة ، لأنَّ قَامَ فِعْلٌ وفيهِ ضَميرٌ يَعُودُ الى الذي ، فَقَدْ صَارَ (١٤٤) لِذَلِكَ جُمْلَةً ، كما أنَّ استقرَّ فيهِ ضَميرٌ وهُو فِعْلُ [وتقولُ (١٤٥)] الذي مِسْتَقِرٌ في الدّارِ فَتَجِدُهُ مُخْتَلاً قليلَ النّظيرِ جداً ، اذ لا يُقالُ : جَاءني الذي ضارب ، والذي قائِمٌ ، فيوقع في الصّلةِ اسمُ فاعلِ مُفْرِدٍ ، فالفِعْلُ مع الضّمير يكونُ ضارب ، والذي قائم ، بمنزلةِ أن تَأْتِي بِجُزْنَيْنِ جَملةً ، فقولُكَ : الذي قامَ ، بمنزلةِ أن تَأْتِي بِجُزْنَيْنِ ظَهْولُ : الذي قامَ ، بمنزلةِ أن تَأْتِي بِجُزْنَيْنِ الذي هُوَ في الدّارِ : الذي قامَ أخوهُ ، فانْ قُلْتَ : انَّ التَّقديرَ في قولِكَ : الذي في الدّارِ : في الدّارِ ، بدلالةِ أنّهُ يُسْتَعْمَلُ كثيراً ، دَخَلَ عليكَ أنْ تقولَ في قَولِكَ الذي قامَ ، والذي هُوَ قام ، والذي هُو قام ، والذي هُو

وفي تفسير القرطبي ١٤٣/٧ : (على الذي أحسن) ; قُريءَ بالنصب والرفع . فن رفع - وهي قراءة يميى بن
 يعمر وابن أبي اسحق - فعلى تقدير تماما على الذي هو أحسن » .

انظر أيضًا : شواذ ابن خالويه ص ٤١ ، واملاء ما من به الرحمن ١٤٨/١ .

^(*) هنا نهاية ما أخذ من ب و ج مما يقابل الورقة (٣٤) الساقطة من الأصل.

⁽١٤٤) ب ۽ ج : وقد صار.

⁽١٤٠) من ب و ج. والصواب. وفي الأصل ﴿ لقول * تحريف.

خَرَجَ، لأنّ ذلك يُسْتَعْمَلُ أَيْضاً. فانْ قُلْتَ: هَذَا لَم يُكَلَّمْ، [بَرَدِّكَ ١٢٤١)) الظّاهِرَ. وإنْ لَمْ تَقُلُهُ لَم يَلْزَمْنَا أَن نقول: إنَّ التقديرَ في قولك ، جَاءَني الذي في الدّارِ، هُو في الدّارِ، لأنَّ الاسْتِعْمَالَ بغيرِ هُو كَثَيرٌ جِدّاً ، كما أنَّ قَوْلَكَ: جَاءنِي الذي ١٤٧١ قامَ ، منْ غَيْرِ هُو كَذَلِكَ. وَلُو كَانَ قَوْلُكَ: جَاءَنِي الذي ١٤٧١) في الدّارِ على تَقْديرِ: هُو مُسْتَقِرٌ في غَيْرِ هُو كَذَلِكَ. وَلُو كَانَ قَوْلُكَ: جَاءَنِي الذي ١٤٧١) في الدّارِ على تَقْديرِ: هُو مُسْتَقِرٌ في الدّارِ، لوَجَبَ أَنْ يَقِلُ قِلَّةَ قولِهِ تعالى ١٤٨٥) – (تَمَاماً عَلَى الذي أَحْسَنُ) – في قراءَةِ مَنْ رَفَعَ ، نَحْوَ الذي ضَارِبٌ ، لأنَّ ذلك من العزّةِ بحيثُ لا يَحْفَى وانّا يكونُ مَنْ رَفَعَ ، نَحْوَ الذي ضَارِبٌ ، لأنَّ ذلك من العزّةِ بحيثُ لا يَحْفَى وانّا يكونُ ذلك في الغَالِبِ اذا أَفْرَطَ طُولُ الكَلامِ نَحْوَ ما ذكرتُ لَكَ مَنْ قَوْلِهِمْ : ما أَنَا والذي قائِلُ لَكَ شَيْئًا ، وإذا كان الأَمْرُ (١٤٩١) على مَا وَصَفْنَا عَلِمْتَ استقامةِ الذي قائِلُ لَكَ شَيْئًا ، وإذا كان الأَمْرُ (١٤٩١) على مَا وَصَفْنَا عَلِمْتَ استقامةِ مَذْهَبِ الشّيْخِ أَبِي عَلَيِّ وسُقُوطَ قولِ مَنْ يُخَالِفُهُ ، وهَذَا مَذْهَبُ صَاحِبِ الكتابِ (١٥٠) ، لأنَّهُ يُفَسِّرُ في الغَالِبِ باستقرَّ.

وَقَدْ يَأْتِي عَلَى ذَا اسئلةٌ ضَعِيفَةٌ تَرَكْنَا ذِكُرهَا كَرَاهِيةَ الاطَالةِ(١٠١). فَقَدْ حَصَلَ لَكَ أَرْبَعَةُ أَضْرُبٍ (١٠٢) من الجُمَلِ (١٠٢) وهي في الأصْلِ اثْنَتَانِ: الجُمْلَةَ منَ الفُعْلِ والفَاعِلِ ، والجُمْلَةُ منَ المُبْتَداْ والخَبِرِ ، لأنَّ الشَّرْطَ والجَزَاءَ يكونُ من فِعْلِ وَفَاعِلِ نَحْو الفَاعِلِ ، والجُمْلَةُ من المُبْتَداْ والخَبِرِ ، لأنَّ الشَّرْطَ والجَزَاءَ يكونُ من فِعْلِ وَفَاعِلِ نَحْو ان تَضْرِبُ أَضْرِبُ ، غَيْرَ أَنّه لَمّا خَالَفَ الظّاهِرَ حيثُ جَرَى الجُمْلَةُ فيهِ (١٠٥١) مَ جُرَى الجُمْلَةُ فيهِ (١٠٥١) من أَنْ تَسْتَقِلَ بِنَفْسِها حيْ تَنْضَمَّ اليها الثّانيةُ عُدَّتْ ضَرْبًا مُفْرَدًا الجُزْءِ من امتناعِها (١٠٥٠) لا تقولُ : ان تَضْرِبُ ، من دُونِ أَضْرِبُ ، ولا أَضْرِبُ من دُونِ أَنْ تَسْتَقِلَ بَنْ مَن دُونِ أَضْرِبُ ، ولا أَضْرِبُ من دُونِ أَنْ تَصْرَبُ ، لأنَّ المَعْنَى الذي وُضِعَ عليهِ اقْتَضَى جُمْلَتَيْنِ تَرْتَبِطُ احْدَاهُمَا بِصَاحِبَتِهَا وهو أَنْهُ

⁽١٤٦) من ب و ج: وفي الأصل « لردك» تحريف.

⁽۱٤٧ – ۱٤٧) مكرز في ب سهوا.

⁽١٤٨) ج: قلة «نحو» قوله تعالى.

⁽ ١٤٩) ب : واذا كان كذلك الأمر .

⁽ ١٥٠) مذهب صاحب الكتاب الايحذف المبتدأ من جملة صلة الذي الا اذا كان خبر المبتدأ مشتقا عاملا ، انظر سيبويه ٢٧٠/١ و ٣٩٩.

⁽١٥١) ب، ج: كراهة الاطالة.

⁽١٥٢) ب، ج: وقد حصل اربعة أضرب

⁽١٥٣) ۽ من الحمل ، مكررة في ج سهوا .

⁽١٥٤) سقطت دفيه، في ج.

⁽١٥٥) ب، ج: في امتناعها.

⁽١٥٦) ب، ج: وذاك أنك.

شُرْطُ وَجَزَاءً. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّرْطَ من دونِ الجَزاءِ والجَزَاءَ مِنْ دُونِ الشَّرْطِ لا يُفِيدُ [وأنْشَدَنَا الشَّيْخُ بَيْتاً لِنَفْسِهِ فِي نَحْوِ ذَا :

/٤٩/ وتَرْبِيةُ المَعْرُوفِ شَرْطُ تَمَامِهِ وَهَلْ تَمَّ شَرْطُ دُونَ ذِكْرٍ جَزَاءِ(١٥٧)]

وَكُذَا ان جَازَيْتَ بِالجُمْلَةِ مِنَ المُبْتَداِ والخَبِرِ نَحْوَ أَنْ تَضْرِبْ فَأَنَا ضَارِبٌ ، لأَنَّهُ / لا يَخْرِجُ مِنَ الضَّرِبَيْنِ . وهَكَذَا (١٠٨) حُكْمُ الظَرْفِ ، لأَنَّهُ اذا كَانَ التَّقْدَيرُ عَلَى ما وَصَفْنَا مِنْ نَحْوِ استقرَّ كَانَ جُمْلَةً مِنَ الفِعْلِ والفَاعلِ ، كَقَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ . غير أَنَّهُ لَمّا كَانَ التَزَمَ (١٠٥١) اضْإِرَ هَذَا الفِعْلِ ونابَ الظَرْفُ عَنْهُ حَتّى أَنّهُ يقالُ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ في الدّارِ : التَّزَمَ (١٠٠١) اضْإِرَ هَذَا الفِعْلِ ونابَ الظَرْفُ عَنْهُ حَتّى أَنّهُ يقالُ في قَوْلِكَ : وَيُدُّ في الدّارِ : انَّ زَيْدًا مُبْتَدَأً ، والظَرْفَ خَبُوهُ ، صارَ في حُكْم ما لَيْسَ مِنَ الأَوْلِ في شَي م وانْفَرَدَ بحَدٍ ، وكَذَا قَوْلُكَ : القِتَالُ اذَا خَرَجَ زَيْدٌ ، تَقُولُ : انَّ الظرفَ (١٦٠) خَبُرُ عَنِ القِتَالِ ، كَمَا تَقَدَّمَ لأَنَ الفِعْلَ الذي هُو وَقَعَ ويقَعُ قَدْ تُرِكَ اظْهَارُهُ ، ونَابَ هَذَا عَنْهُ ، فَقَيلَ : انّهُ كَمَا كَانَ كَمَا تَقَدَّمَ لأَنَّ الفِعْلَ الذي هُو وَقَعَ ويقَعُ قَدْ تُركَ اظْهَارُهُ ، ونَابَ هَذَا عَنْهُ ، فَقَيلَ : انّهُ خَبُرٌ ، وذَلِكَ هُو مُنْسَتَمِرٌ في كَلام صَاحبِ الكتابِ (١٦١) وجميع النّحويينِ ، فَلَمّاكانَ كَانُ واحِدٍ مِن الظَرْفِ والشَرْطِ والجَزَاءِ جُمْلَةً أَخْرَى في مُقْتَضَى الظَاهِرِ . قالَ الشَّيْخُ أبو كُلُ واحِدٍ مِن الظَرْفِ والشَرْطِ والجَزَاءِ جُمْلَةً أخرَى في مُقْتَضَى الظَاهِرِ . قالَ الشَّيْخُ أبو على النَّانِيَةُ مَنْ فِعْلِ وَقَاعلٍ . كَانَّ الجُمُلَةَ على أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ ، والا فالأَصْلُ ما ذُكِرَ في صَدْرِ الكتابِ أَنَّ الكلامَ على أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ ، والا فالأَصْلُ ما ذُكِرَ في صَدْرِ الكتابِ أَنَّ الكلامَ على أَذْبَهُ وَاعِلَ مَنْ خَبُو مَنْ جُمُلَتَيْنِ : احداهما من مُبْتَدَأً وخَبَرٍ ، والنَّانِيَةُ مَنْ فِعْلِ وَفَاعلٍ .

وقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيِّ فِي الفَصْلِ الذي كَتَبْتُهُ الجُمْلَةَ مِنَ الفِعْلِ والفَاعلِ ، والمُبْتَدَأُ والخَبِرِ فَقَالَ : مثالُ الفِعْلِ زَيْدٌ قَامَ ، وزَيْدُ قَامَ أَبُوهُ ، فَزَيدٌ مُبْتَدَأٌ وَقَامَ فِعْلٌ وفيهِ ضَميرٌ يَعُودُ إِلَى زَيْدٍ ، وهُوَ فَاعِلُ قَامَ ، وأمّا قامَ أَبُوهُ ، فأمرهُ ظَاهِرٌ ، لأنّ قَامَ فِعْلٌ وأبوهُ

⁽١٥٧) ما بين العاضدتين من ب و ج. واثباته أولى .

⁽۱۵۸) ب ، ج : وهذا .

⁽ ۱۵۹) ج : كان القوم . تحريف .

⁽ ١٦٠) ج : ان الظروف . تحريف .

⁽ ١٦١) مذهب سببويه والنحاة أن ظرف الزمان لا يكون خبرا الا لما فيه معنى الفعل كالمتسدر والمشتقات ، فقد قال في كتابه 19/1 : الا ترى انك لا تقول : زيد حين يأتيني ، لأن حين لا تكون ظرفا لزيد . وتقول : الحر حين تأتيني فيكون ظرفا لما فيه من معنى الفعل . وجميع ظروف الزمان لا تكون أخبارا للجئث .

ومِثَالُ الجُمْلَةِ مِنَ المُبْتَدَأُ والحَبَرِ واقعةً خَبَرًا قَوْلُكَ : زَيْدٌ أخوهُ مُنْطَلِقٌ ، لأَنَّ زَيْدًا مُبْتَدَأً ، وأَخُوهُ مُبْتَدَأً ، وأَخُوهُ مُبْتَدَأً ، وأَخُوهُ مُبْتَدَأً اللهِ هِيَ أَخُوهُ مُبْتَدَأً ، وأَخُوهُ مُبْتَدَأً اللهِ هِي المُبْتَدَأِ الأولِ الذي هُو زَيْدٌ ، وجَازَ ذَلِكَ لِمَا فِيها مِنَ العَائِدِ وهُوَ مُنْطَلِقٌ ، في مَوْضِع حَبَرِ المُبْتَدَأِ الأولِ الذي هُو زَيْدٌ ، وجَازَ ذَلِكَ لِمَا فِيها مِنَ العَائِدِ وهُو الهَاءُ في أخوهُ ، فلو قُلْت : زَيْدٌ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ ، لَمْ يَجُزُ لأَجْلِ أَنَّ الذي يَجُوزُ أَنْ يَحْتَمِلَ الضّميرَ هُوَ مُنْطَلِقٌ ، فلا يَخْلُو مِنْ أَنْ تُضْمِرَ فيهِ ذِكْرًا لزَيدٍ أو لِعَمْرُو (١٦٥) أولَهُمَا // الضّميرَ هُوَ مُنْطَلِقٌ ، فلا يَخْلُو مِنْ أَنْ تُضْمِرَ فيهِ ذِكْرًا لزَيدٍ أو لِعَمْرُو (١٦٥) أولَهُمَا

⁽١٩٢) ب، ج: مفرد «لفظا».

⁽١٦٣) ﴿ أُوجِبِ ﴾ مكررة في ب.

⁽١٩٤) ب، ج: على هذه الصفيحة.

⁽ ١٦٠) ج : أو عمرو.

جَمِيعاً ، فلا يَجُوزُ أَنْ تُضْمِرَ فِيهِ لأَحَدِهِمَا لأَنَّكَ لو أَضْمَرْتَ لِزَيْد تَرَكْتَ عَمْراً ضَائِعاً ولو أَضْمَرْتَ لَوَيْد تَرَكْتَ عَمْراً ضَائِعاً ولو أَضْمَرْتَ لَعَمْرو تَرَكْتَ زَيْداً كَذَلِكَ [فَمُقْتَضَى (١٦٦)] الظّاهِرِ أَنْ تُضْمِرَ فِيهِ لَعَمْرو لأَنَّهُ بَعْدَهُ ، واذَا كَانَ فِيهِ اضهارُ لِعَمْرو دُونَ زَيْد كانتِ الجُمْلَةُ عاريةً من ذِكْر يَعُودُ الى المُبْتَداأِ فَيَصِيرُ الى الفَسَادِ الذي وَصَفْنَا فِي قُولِكَ : زَيْدٌ قَامَ عَمْرةً . ولا يَجوزُ أَنْ تُضْمِرَ فِيهِ لَهُمَا ، لأَنْ اسْما وَحِداً لا يكونُ لاَثْنَيْنِ ، واذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمَا لم يَحْتَمِلْ ضميرَكُلُ واحِدٍ مِنْهُمَا .

وبَعْدُ وَانَّ الفِعْلَ اذَا لَمْ يَرْفَعْ مع أَنّه الأصْلُ في العَمَلِ واحبَالِ الضّائِرِ [ضَمِيرَيْنِ] (١٦٧) نحْوَ أَنْ تَقُولَ : زَيْدٌ عَمْرُو قَامَ فَتَجْعَلَ فِي قَامَ ضَميراً لكلِّ واحِدٍ مِنْهُمَا ، كانَ اسمُ الفاعلِ الذي هُوَ فَرْعُ عليهِ أَبْعَدَ من ذَلِكَ (١٦٨) . فانْ قُلْتَ انّكَ تقولُ : زَيْدٌ وعَمْرُو قَاما ، فيكونُ فيهِ ضَميرُ كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا . فالجوابُ أَنّ هَذَا مُعَالَطَةٌ ، وذَاكَ أَنْكَ اذَا عَطَفْتَ أَحدَ الاسُمَيْنِ على الآخِرِ وجَعَلْتَهُمَا شَرِيكَيْنِ نَحْوَ أَنْ تقولَ : الزِيدانِ ، وَلَيْسَ أَضْمِرا دَفْعَةً واحِدةً . أَلا تَراكَ تَجْعَلُ لَهُمَا حَرْفاً واحِداً ضَميراً وَلا تَأْتِي بِعَلامَتَيْن ، ولَيْسَ الْضُمِرا دَفْعَةً واحِدةً . أَلا تَراكَ تَجْعَلُ لَهُمَا حَرْفاً واحِداً ضَميراً وَلا تَأْتِي بِعَلامَتَيْن ، ولَيْسَ كَذَلِكَ اذَا لَمْ يَشُودُو أَنْ تقولَ [للفَظْ] (١٧٠) كذَلِكَ اذَا لَمْ يَشُورُكا كانَ كُلُّ واحِد ضَمِيرَيْنِ ، وَذَلِكَ لا يَجُوزُ لأَنَّ الفِعْلَ اذَا لَمْ يَرْفَعُ ظَاهِرَيْنِ نَحْوَ قَامَ عَمْرُو وَخَالِدٌ واحد ضَمِيرَيْنِ ، وَذَلِكَ لا يَجُوزُ لأَنَّ الفِعْلَ اذَا لَمْ يَرْفَعُ ظَاهِرِيْنِ نَحْوَ قَامَ عَمْرُو وَخَالِدُ كَانَ لا يرفَعَ مُضْمَرَيْنِ أَوْلَى ، ولمّا رَفَعَ اسْمَيْنِ قَدْ جُمِعَا نَحْوَ قَامَ الزِيدَانِ والزِيدُونَ ، كَانَ أَنْ لا يرفَعَ صَمِيراً مَجْمُوعاً أَو مُثَنَى نَحْوَ ضَرَبا وضَرَبُوا ، فاعْرَفُهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وَقَدْ يُحذَّفُ إِلرَّاجِعُ (١٧١) منْ هَذِهِ الجُمَلِ الى المُبْتَدَأِ الأوّلِ كَقَوْلِهِمْ: السَّمْنُ

⁽١٩٦٦) من ب و ج. أولى. وفي الأصل «مقتضى».

⁽١٦٧) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل ، ضميران ، تحريف.

⁽١٩٨) ج: أبعد عن ذلك.

⁽١٩٩) ج: كل واحد ، منهما ،

⁽١٧٠) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل؟ لفظة، تحريف.

⁽ ۱۷۱) ب ، ج ، ط : وقد تحذف الرواجع .

مَنُوانِ بدرهَــم ، والتّقديرُ : مَنَوانِ مِنْهُ بِدرهم ، ولا بُدّ(١٧٢) منْ تَقْديرِ هَذَا(١٧٣) ليعودَ الضّميرُ مِنْهُ الى المبتدأِ الذي هُوَ السَّمْنُ ».

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اغْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُم : السَّمْنُ مَنُوانِ بدرهم ، السَّمنُ اللهِ ، وذَاكَ أَنَّ التقدير : مَنُوانِ مُبْتَدَأً وَبِدْرِهُم خَبُرُ المُبْتَدَأِ الثَّانِي ، وفيه ذِكْرٌ يعودُ اليه ، وذَاكَ أَنَّ التقدير : مَنُوانِ يَكُونَانِ مِنْهُ بِدِرْهُم أَو يُشْتَرِيانِ بدرهم . فالأَلِفُ في يَكُونَانِ عَائِدٌ الى المَنويْنِ ، (١٧٦) ثم انّ الجُمْلَة التي هي قُولُك : مَنَوانِ بدرهم في مَوْضِع خَبر المُبْتَدَأِ الأَوّلِ الذّي هو السَّمْنُ . وهي في الظّاهرِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِك : زَيْدٌ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ ، في تَعْرَم مِنْ عائد إلى السَّمْنِ ، الا أَنَّ التقديرَ مَنَوانِ مِنهُ بدرهم ، فالهاء في مِنْهُ يَعودُ الى السَّمْن لتتعلق الجُمْلَة به . فَهُو بمنزلة أَنْ التقديرَ مَنَوانِ مِنهُ بدرهم ، فالهاء في مِنْهُ يَعودُ الى السَّمْن لتتعلق الجُمْلَة به . فَهُو بمنزلة أَنْ التقديرَ مَنَوانِ مِنهُ بدرهم ، فالهاء في مِنْهُ يَعودُ الى السَّمْن لتتعلق الجُمْلَة السَّمْن مَنُوانِ بِدِرْهُم ، لدَليلِ الحالِ عَلَيْهِ لاَّنْكَ اذَا قُلْتَ : مَنَوانِ بِدِرْهُم ، عُلِمَ أَنَّكَ لا السَّمْن مَنُوانِ بِدِرْهُم ، لدَليلِ الحالِ عَلَيْهِ لاَّنْكَ اذَا قُلْتَ : مَنَوانِ بِدِرْهُم ، عُلِمَ أَنَّكَ لا يَعْدَفُ وَلِكَ : زَيْدٌ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ ، لاَنّهُ لا يُعْلَمُ مَا تُريدُ ولا يَكُونُ تُريدُ مَنْ عَيْرِو ، ولَيْسَ كَذَا قَوْلُكَ : زَيْدٌ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ ، لاَنّهُ لا يُعْلَمُ مَا تُريدُ ولاَ يَكُونُ فيهِ دَليلٌ على شيء دونَ شيء اذا كانَ يُحْتَمَلُ أَنْ تُريدَ مُنْطَلِقٌ اليهِ ، ومِنْ عَنْدَهُ أو باذْنِهِ] (١٧٧٧) أو غَيْرُ ذلك . فكلُّ مَوْضِع إنام فيه دليلٌ على الرّاجع ونِيّة الحالِ عليهِ ال

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« ومِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ -- (وَلَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ انَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأَمُورِ) -- (الصَّبْرَ] (۱۷۹) مِنْهُ (۱۸۰) ، لأنَّ ذَلِكَ ابتداءً ، الأَمُورِ) -- (۱۷۸) التقديرُ : انَّ ذَلِكَ [الصّبْرَ] (۱۷۹) مِنْهُ (۱۸۰) ، لأنَّ ذَلِكَ ابتداءً ،

⁽۱۷۲) ط: لابد.

⁽١٧٣) ج: هذا والتفسيره، ط: هذا وفي النفس،

⁽ ۱۷٤) ب ۽ ج : والسمن . سهو .

⁽ ۱۷۵) ب ، ج : مثله ثان .

⁽١٧٦) ج: الى «المنوان». على الحكاية.

⁽١٧٧) ج من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « بأنه ». تحريف.

⁽ ۱۷۸) آیة ۴۳ / الشوری / ۲۲ .

⁽۱۷۹)من ب و ج. أبين.

⁽ ۱۸۰) ط : منه « أي من الصابر » .

- (وقولُه لمِن عَزْمِ الأمور) - في مَوْضِع ِ الخَبَرِ، ولَمْ يَرْجعُ الى المُبْتَدَأِ الذي هُوَ - ((١٨١ لَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ) - ذِكْرٌ في اللفْظِ » . (١٨٢)

قَالَ شَيْخُنَا أَبُو بَكْرٍ:

اعلم أنَّ اللامَ في قَوْلِهِ تَعَالَى : لَمَنْ صَبَرَ (١٨٣) لامُ الابتداءِ ، ومَنْ بِمَعْنَى الذي ، فَكَأَنَّهُ واللَّهُ أَعْلَمُ – : والذي صَبَرَ وغَفَرَ وذَلِكَ ١٨٤) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : وزَيْدٌ ، في كَوْنِهِ اسْماً مُفْرَدًا مُبْتَدَأً وَقَوْلُهُ تَعالَى - (انَّ ذَلِكَ) في حكم المُبْتَدَأِ، لأنَّ انَّ من العَوَامِلِ الداخلةِ على المُبْتَدَأِ والخَبَر، فَلا فَصْلَ في الحقيقةِ بَيْنَ [قَوْلِهِ](١٨٥): – (انَّ ذَلِكَ لِمَنْ عَزْمِ الْأُمورِ) - وبَيْنَ قُولِكَ : ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمورِ. فَقُولُ الشَّيْخِ أبي على ان ذلك ابتداءً ، يَعْنِي أَنَّهُ فِي حُكْمِ المُبْتَدَأِ (١٨٦) لِمَا ذَكَرْنَا ، فَذَلِكَ اسمُ انَّ، وَقَوْلُهُ (١٨٧) - (لَمِنْ عَزْم الأمُور) خَبَرُهُ، والذَّكُّر عاثِدٌ منَ الفِعْل المُقَدَّر في نَحْو ذا كَأَنَّهُ – واللهُ أعْلَمُ – انَّ ذَلِكَ يكونُ من عَزْم الأمور، الآ أنّ هَذَا الفِعْلَ لَمَّا حُذِفَ وقَامَ حَرْفُ الجَرِّ مَقَامَهُ ، انْتَقَلَ اليهِ لامُ الابتداءِ الذي يكونُ في خَبر انَّ فَقُولُهُ تَعَالَى - (انَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمور) - جُمْلَةٌ وَقَعَتْ خَبَراً للمُبْتَدَأِ الذي هُوَ – (لَمَنْ صَبَرَ)، وهِيَ عَارِيةٌ منْ ذِكْرِ عائدِ الى مَنْ صَبَرَ كَمَا تَرَى، فالتَّقْديرُ: انَّ ذلكَ مِنْهُ – لَمِنْ عَزْمِ الأَمور، فالهَاءُ في مِنْهُ يَعُودُ اليهِ كَمَا عَادَ الى السَّمْن في قُولِكَ : السَّمْنُ مَنَوانِ مِنْهُ بَدرهم و (لَمَنْ صَبَرَ) -مُبْتَدَأً كالسَّمْن، و – (انَّ ذَلِكَ) – مُبْتَدَأً ثَانٍ مثل مَنَوَانِ، و – (لَمِنْ عَزْم الأُمورِ) – خَبُّر المُبْتَدَأِ النَّاني مثل بدرهم ، ومِنْهُ هُنَا كَمِنْهُ ثَمَّ ، ولَو تُقَدَّرْ هَذَا أَحَلْتَ . اذ لا يكونُ حينَتْذٍ للجُمْلَةِ التي هَمِيَ – (انّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمور) – تَعَلُّقُ بِمَنْ صَبَرَ، فَيَبْطِلُ المَعْنَى، وكَذَا مَنَوانِ بدرهم ، ولا يتعلق بالسَّمْن لو لم تُقَدِّرْ مِنْهُ ، ويكونُ بمَنْزَلَةِ أَنْ تَذْكُرَ شَيْئاً على سَبيلِ الهَذيانِ .

(۱۸۷) ب: قوله .

⁽ ۱۸۱) ط: ولَمَنْ.

⁽١٨٢) ب، ط: ذكر من اللفظ، ج: في ذكر اللفظ. تحريف.

⁽١٨٣) سقط دلمن صبر، في ب و ج.

⁽ ١٨٤) سقطت ووذلك ، في ب و ج .

⁽ ١٨٥) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل و قولم ، . تحريف.

⁽١٨٦) ب: في حكم الابتداء.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيَّ :

" وهذا النّحُوكَثِيرٌ ، وَقَدْ جَاءَتْ هذهِ الجُمْلَةُ بأسْرِهَا مَحْدُوفَةً (١٨٩) اذا كانت خبرا ، واذَا(١٨٩) جَازَ(١٩٠) حَذْفُ الجُمْلَةِ بُلِّهَا ، كَانَ حَذْفُ شَيء مِنْهَا أَسْهَلَ ، وذَلكَ عَبرا ، واذَالاً في يَسْنَ مِنَ المَحيضِ من نِسَائِكُمْ انْ ارْتَبُتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُر ١٩١) وَوَلَكُ مَ انْ ارْتَبُتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَئَةُ أَشْهُر ١٩١) ، واللائي لَمْ يَحِضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَئَةُ أَشْهُر ١٩١) ، واللائي لَمْ يَحِضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَئَةُ أَشْهُر ١٩١) ، فَحَذَفَ الجُمْلَة (١٩٣) التي هي خَبرُ المُبْتَدَأِ النّاني لدلالةِ ما تَقَدَّمَ عليهِ ، كَمَا يُحْذَفُ المُفْرَدُ لذلك في نَحْوِ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وعَمْرةٌ [ومِمّا حُذِفَ حَبرُهُ منَ المُبْتَدَأِ والخَبر جملةً ولَهُم : زَيدُ ضَرَبْتُ أَباهُ وعَمْرةً [المُمَّادَةُ ١٩٤٥)

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْر :

اعْلَمْ أَنَّ قَوْلُهُ تَعَالَى - (واللائي يَئِسْنَ مِنَ المَحيضِ) - مُبْتَدَأً ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ارْ انْ ازْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ) - جُمْلَةً مِن الشَّرْطِ والجَزَاءِ فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ ، ولا يَكُونُ - (فَعِدَّتُهُنَّ) - خَبَرًا لقولهِ تَعَالَى - (واللائي يَئِسْنَ مِنَ المَحيضِ) - على الأَنْهِرَادِ أَنَّ الجُمْلَةَ مِنَ الجَزَاءِ دُونَ الشَّرْطِ لا تَكُونُ خَبَرًا (١٩٥٥)] وَقَوْلُهُ اللهٰ فِرَادِ [أَعْنِي بالاَنْفِرَادِ أَنَّ الجُمْلَة مِن الجَزَاءِ دُونَ الشَّرْطِ لا تَكُونُ خَبَرًا (١٩٥٥)] وَقَوْلُهُ تَعالَى - (واللائي لَمْ يَجِضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ ، الا أَنْهُ حُذِفَ لدليلِ ما تقدّمَ عليهِ ، فاستدلَّ والسَّيْخُ أبو علي بِهذَا الحَدْفِ (١٩٦) على جَوازِ حَدْفِ الرَّاجِعِ الذي هُوَ مِنْهُ مَن قَوْلِهِ تَعَالَى الشَيْخُ أبو علي بِهذَا الحَدْفِ الرَّاجَعِ الذي هُوَ مِنْهُ مَن قَوْلِهِ تَعَالَى الشَيْخُ أبو علي بِهذَا الحَدْفُ لَانَ مَنْ عَزْمِ الأَمورِ) - لأَنَّهُ اذَا سَاغَ حَدْفُ الجُمْلَةِ الواقِعَةِ خَبَرًا وهِيَ فِعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ // لأَنَّ مَا تَقَدَّمَ يَدُلُ عَلَيْهِ كَانَ حَدْفُ شيءِ مِنَ الجُمْلَةِ وَهُو خَبَرًا وهِيَ فِعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ // لأَنَّ مَا تَقَدَّمَ يَدُلُ عَلَيْهِ كَانَ حَدْفُ شيء مِن الجُمْلَةِ وَهُو خَبَرًا وهِي فِعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ // لأَنَّ مَا تَقَدَّمَ يَدُلُ عَلَيْهِ كَانَ حَدْفُ شيء مِنَ الجُمْلَةِ وهُو خَبَرًا وهِي فِعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرُ // لأَنَّ مَا تَقَدَّمَ يَدُلُ عَلَيْهِ كَانَ حَدْفُ شيء مِنَ الجُمْلَةِ وهُو

⁽١٩٨٨) ب ، ج : محذوفة بأسرها .

⁽١٨٩)ط: فاذا.

⁽١٩٠) سقطت «جاز» في ج.

⁽١٩١ - ١٩١) ساقطِ في ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٩٢) آية ٤/الطلاق ٦٥. وفي ط: (اللائي لم يحضن). سهو.

⁽١٩٣) ط: فحذفت الجملة.

⁽ ١٩٤) ما بين العاضدتين من ب و ج وهو مثبت في ط أيضا. واثباته أولى.

⁽ ١٩٥) ما بين العاضدتين من ب و ج. واثباته أبين.

⁽١٩٦) ج: بهذا الحرف. تحريف.

قَوْلُهُ :(١٩٧٧) مِنْهُ ، أَوْلَى بالجَواز . ونَظِيرُهُ منَ المُفْرَدِ ما ذَكَرَهُ من قَوْلِهمْ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وعَمْرُو ، لأنَّ التَّقْدِيرَ : وعَمْرُو (١٩٨٠) مُنْطَلِقٌ فَحَذَفَ ، لأنَّ الأوَّلَ يَدُلُّ عَلَيْهِ . وتَقولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وعَمْرُو، فَتَحْذِفُ، والتَّقْديرُ: وعَمْرُوٌ ضَرَبْتُهُ، اسْتِغْناءً بذِكْرِ الأوّلِ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيِّ : ﴿ وَتَقُولُ : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَكُمْ درهمٌ ، فانَّ كُلُّ (١٩٩) بِمَنْزِلَةِ أَجْمَعِينَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَنْتُمْ أَجْمَعُونَ بَيْنَكُمْ درهمٌ ، فانْ جَعَلْتَ كُلاً ابْتِداءً ثَانياً عَلَى قِياسِ مَنْ قَرَأَ - (انَّ الأمرَكُلُّهُ للهِ) - (٢٠٠) قُلْتَ : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَنْتُمْ غلمانكُمْ بَيْنَهُمْ دِرْهَمٌ ، لأنَّ كُلاَّ اسمُّ مَوْضُوعٌ للغَيْبَةِ(٢٠١) كالغلمان. وانْ شِفْتَ قُلْتَ في هَذَا الوَجْهِ : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ ، فَحَمَلْتَ على المَعْنَى ، لأنَّ كُلاَّ هُوَ أَنْتُمْ في المَعْنَى ، ولا يَجُوزُ ذَلِكَ في الغلمانِ ، لأَنَّهُمْ لَيْسُوا الأَوَّلَ .

قَالَ شَيْخُنَا الأمامُ أبو تكر:

اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَكَ : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ لا يَخْلُو منْ أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تَجْعَلَ أَنْتُمْ مُبْتَدَأً ، وَكُلُّكُمْ تَأْكِيداً لَهُ ، بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ : أَنْتُم أَجْمَعُونَ . وانَّا شُبَّهَهُ بَأَجَمَعُونَ ، لأنَّهُ لا يكونُ الا تَأْكِيداً تابِعاً لِشَيْءَ قَبْلَهُ واذَاكَانَ كَذَلِكَ جَرَى مَجْرَى مَا لَمْ يُذْكِّرُ ، اذِ التأكيدُ في حُكْم السَّاقِطِ . فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَنْتُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ ، فَيكُونُ دِرْهَمٌ مُبْتَداً تَانِياً ، وبَيْنَكُمْ خَبَرَهُ ، ثُمَّ تَكُونُ الجُمْلَةُ في مَوْضِع حبر المُبْتَدا الأوّلِ ، وَلا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ على هَذَا الوّجْهِ : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَهُمْ دِرْهَمٌ ، لأنَّ المُبْتَدا الأوّلِ ، وَلا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ على هَذَا الوّجْهِ : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَهُمْ دِرْهَمٌ ، لأنَّ

⁽ ۱۹۷) ب ، ج : وهو قولك .

⁽١٩٨) ب ، ج: عمرو،

⁽ ۱۹۹) ب ، ج ، ط : فيكون كل .

⁽ ٢٠٠)أية ١٥٤ / آل عمران ٣ . وفي التيسير في القرآآت للداني ص ٩١ ، أبو عمرو : (كلُّه عَلَمٍ) برفع اللام . والباقون بنصبها ، . وفي املاء ما من به الرخمن ج ١ ص ٨٦ : (كلَّه للهِ) يقرأ بالنصب على التوكيد أو البدل ولله الخبر، وبالرفع على الابتداء ولله الخبر، والجملة خبرأنَّ ، . وقال الفراء في معاني القرآن ٢٤٣/١ : ، فن رفع جعل (كل) اسها فرفعه باللام في فله كقوله (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوهَهُم مسوَّدة (آية ٢٠ / الزمر ٣٩) ومن نصب (كلُّه) جعله من نعت الأمْرِ) . قوله من نعت الأمر على مذهبه . والبصريون يعربون كله تُوكيدا .

⁽٢٠١)ب: وضع للغيبة.

كُلّكُمْ اذَا كَانَ تَأْكِيداً بِمَنْزِلَةِ السَّاقِطِ. واذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَعُودَ الذّكُرُ الى أَنْتُمْ لا اللهِ ، وأَنْتُم ضَمِيرُ المُخَاطَبِينَ فَيَنْغِي أَنْ يَعُودَ الذِّكُرُ اليهِ (٢٠٢) على لَفْظِ الخِطَابِ دُونَ الغَيْبَةِ ، فَكَمَا لا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَنْتُمْ فَعَلُوا كَذَا فَتَأْتِي بالوَاوِ الذي هُوضَمِيرُ الغَائِبَيْنَ ، وانّا يَجِبُ أَنْ تقولَ : أَنْتُم فَعَلْتُم ، كَذَا لا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَنْتُمْ كَلُّكُمْ بَيْنَهم دِرْهَمُ اذَا كَانَ كُلّكُمْ تَلْكُمْ بَيْنَهم دِرْهَمُ اذَا كَانَ كُلّكُمْ تَأْكِيداً بِمَنْزِلَةِ السَّاقِطِ.

والوجهُ النّانِي أَنْ لا تَجْعَلَ كُلُكُمْ تَأْكِيداً لاَنْتُمْ بِمَنْزِلَةِ أَجْمَعُونَ ، ونَجْعَلَهُ مُبْتَداً نانِياً كَقِراءةِ مَنْ قَرَأً – (قُلْ : انّ الأمْرَ كُلُّه لَةِ) – . أَلا تَرَى آنهُ لُو كَانَ تأكيداً لنَبَعَ ما قَبْلَهُ في النَّصْبِ ، فَلَمّا رُفِعَ عَلِمْتَ آنَهُ مُسْتَأَنْفُ عَيْرُ تَابِع . واذا أَجْرَيْتَ قَوْلَكَ : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ هَذَا المَجْرَى كانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تُقُولَ : كُلُّكُمْ ، في الابتداءِ وَلا تَجْعَلَ قَبْلُهُ أَنْتُمْ ، واذا ابْتَدَأْتَ بكُلُّكِم كَانَ مَا بَعْدَهُ خَبَراً لَهُ فَيَجِبُ عَلَى مُقْتَضَى الظّاهِرِ أَنْ تُعِيدَ الضّميرَ اليهِ عَلَى لَفْظِ الغَيْبَةِ فَتَقُولَ : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَهُمْ دِرْهَمٌ لاَنْ كُلَّ اسمٌ ظَاهِرٌ بِمَنْزَلَةِ الغلانِ ، ولَيْسَ بمُضْمَر كَانْتُم ، فَكَمَا تَقُولُ : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَهُمْ درهَمٌ ، فيكونُ أَنْتُمْ مُبْتَدَأً النّالِثُ مَع خَبُرِهِ كَانْتُمْ ، كَذَلِكَ تَقُولُ : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَهُمْ درهَمٌ ، فيكونُ أَنْتُمْ مُبْتَدَأً النّالِثُ مَع خَبُرِهِ وهُوَ الضَّمِيرُ في بَيْنَهُمْ دُرهَمٌ مُبْتَدَأً النّالِثُ مَع خَبُرِهِ المُبْتَدَأُ النّائِي الذي هُوكُلُكُمْ مُبْتَدَأً النّائِي مع هذهِ الجُمْلَةِ خَبَرَ المُبْتَدَأُ النّائِكُ مَ عَنْهُ هُ وَلَكُ مُ بَيْنَهُمْ وَرُهُمٌ هُو الضَّمِيرُ في بَيْنَهُمْ فَم يَكُونُ المُبْتَدَأُ النّائِي مع هذهِ الجُمْلَةِ خَبَرَ المُبْتَدَأُ الأَلْقِ لِ الذي هُولَانَمْ ، والذّي مَع خَبُرُ المُبْتَدَأُ اللّائِي عَلَيْ الْخِلْ الخِطَابِ فَقُولَ : أَنْتُمْ مُؤْلُكُ مُ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ مُ وَلِكُ كُلُكُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ مُ وَلَاكُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ مُ وَلَاكُمُ مَ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ مُ وَلَفَى مَالْكُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ مُ مُنْكُمْ وَرُهَمٌ مُ وَلَكُمُ مَ بَيْنَكُمْ وَرُهُمٌ مَ وَلَاكُ في الابْتِيكَاءِ : كُلُّكُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ مُ وَلَعُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهُمٌ مُ وَلَكُمُ مُ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ مُ وَلَكُمُ مُ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ مُ وَلَكُمُ مَ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ مُ وَلَقَلُكُ في الابْتِنَاءَ وَكُلُكُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ مُ ذَرْهَمٌ مُ وَلَاكُ في الابْتِنَاءَ وَكُلُكُ مُ بَيْنَكُمُ مُ بَيْنَكُمُ مُ بَيْنَكُمْ وَلُوكُ الْعَلَالُ عَلِي الْمُعْذِلُ الْعَلَى الْعَلَل

⁽٢٠٢) سقطت اليه ، في ب.

⁽٢٠٣)من ب و ج : وفي الأصل «ثان، سهو.

⁽٢٠٤) ج: للخطأ. تحريف.

⁽ ٢٠٥ - ٢٠٥) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

لأَجْلِ أَنَّ كُلاً وَانْ كَانَ اسْماً ظَاهِراً كَالغَلَانِ فَهُوَ عَبَارَةٌ عَن أَنْتُمْ وَكَائِنٌ آيَاهُ فِي الْمَعْنَى ، فَيَجُوزُ أَنْ يَعُودَ الضّميرُ اللهِ على لَفْظِ الخِطابِ ، كَمَا يَعُودُ الى أَنْتُم ، ومِثْلُ هَذَا قُولُهُم : أَنَا رَجُلٌ أَفْعَلُ كَذَا ، يُعِيدُونَ الضّميرَ الى رَجُلُ كَمَا يُعِيدونَهُ الى أَنَا كَقَوْلِ الشّاعِرِ : أَن رَجُلٌ أَفْعَلُ كَذَا ، يُعِيدُونَ الضّميرَ الى رَجُلُ كَمَا يُعِيدونَهُ الى أَن كَقَوْلِ الشّاعِرِ : ١٩٥/ أَأْكُرُمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبْتَغِي بِهِ الجَاهَ أَمْ كُنْتُ امرءاً لا أُطِيعُهَا (٢٠١٠) أَل كُنْتُ امرءاً وانْ كان اسْماً ظَاهِراً كَزَيْدٍ ، كَمَا يُعِيدُهُ الى النّاءِ فِي كُنْتُ وأَنَا اذَا قَالَ : كُنْتَ لا أُطِيعُهَا ، لا أُلْهُ مُنْ أَنْ أَلَا هُولُ كُنْتُ اللهُ عَلْمُ ولا لَمْ اللهَ عَلْمُ عَلَى الظّاهِرِ نَحْوَ أَمْ كُنْتُ الشَاعِرِ الْحَوْلُ اللهَ عَلْ الطّاهِرِ لَحْوَلُ أَنْ كُنْتُ المُوالِعُهُمَا] (٢٠٧) وكُلُكُمْ ، بَيْنَهُمْ دِرْهَمُ .

وَلا يَجُوزُ عَلَى هَذَا أَنْ تَقُولَ : أَنْتُمْ عَلَمَانُكُمْ بَيْنَهُمْ دِرْهَمٌ ، لأَنَّ الغلمانَ اسمٌ ظاهِرٌ لَفظاً وَمَعْنَى ، وَلَيْسَ بِعِبَارَةٍ عَنْ أَنْتُمْ ، واذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَظَّ فِي الخِطَابِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَعُودَ الضّميرُ اللهِ الاّ عَلَى لَفْظِ الغَيْبَةِ ، كَمَا لاَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَنَا غُلامِي أَفعل كذا ، لأن علامك ليس اياك ، كما كان رجل إياك في قولك : أنا رجل أَفْعَلُ كَذَا .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« والثَّالِثُ أَنْ يَكُونَ حُجَبُرُ المُبْنَدَأُ شَرُطاً, وِجَزَاءً ، وذَلِكَ نَحْوُ زَيْدٍ انْ تُكْرِمْهُ

(۲۰۹) قبل هذا البيت قوله :

وُبَّئِتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَىــاعَـــةِ اليَّ فَهَلاَ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَـــا

وقد نسب ابن جني (في شرح مشكلات الحياسة ٣٤٣) هذا البيت الى الصَّمة بن عبد الله القُشيري . (مسن شعراء الدولة الأموية ترجمته في المؤتلف والمختلف للأمدي ١٤٤ – ١٤٥ ، والأغاني ١٦٧/٥ والمخزانة (٤٦٤/١) ونسبها المعيني في العباس الصولي ونسبها العيني في الشواهد الكبرى ٣٨/١ الى قيس ابن الملوح . (وهما في ديوانه في ١٨٥ / ١ و ٢ ص ١٩٥) ، وذكر أنها ينسبان أيضا الى عبد الله بن الدمينة .

وورد الشاهد منسوبا للمذكورين في شرح شواهد المغنى ش ١٠٨ ج / ٢٣١ و ٩١٥/٢ ، والخزانة ٤٦٣/١ - ٤٦٤ ، والدرر اللوامع ٨٣/٨ – ٨٤.

وغير منسوب في ديوان الح_اسة ٤٦/٧ ، وشرحها للمرزوقي ق ٤٥٥ / ٢ ج ٣/١٢٢٠ وورد في ج ١ فنبتغي » . تصحيف .

(٢٠٧) من ب و ج. وسقط من الأصَّل سهوا. واثباته يقتضيه المعني.

يُكْرِمْكَ ، وبِشُرُ انْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ عَمْرُوُ (٢٠٨) ، فَزَيدٌ ابتداءً ، وقَوْلُهُ (٢٠٩) : انْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْهُ يُكْرِمْكُ ، جُمْلَةٌ فِي مَوْضِع خَبَرِهِ ، وَقَد عَادَ الذّكرُ [مِنْهَا] (٢١٠) الى المُبْتَدَأِ ، والجُمْلَةُ فِي مَوْضِع ِ رَفْع ِ لِوُقُوعِهَا مَوْقعَ الخَبَرِ .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعلَمْ أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الجُمْلَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ ، وفَسَرْتُ مِنْهَا ضَرْبَيْنِ : المُبْتَدَأُ والخَبَرُ ، والفِعْلُ والفَاعِلُ . وبَقِيَ الثَّالِثُ والرَّابِعُ .

فالنّالِثُ الشَّرْطُ والجَرَّاءُ نَحْنَ أَنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ . وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الشَّرْطَ والجَرَّاء جُمْلُنَانِ وَجَبَ تَصَاحَبُهُمَا فَجَرَتا مَجْرَى الجُمْلَةِ الوَاحِدَةِ . فَقُولُكَ : انْ تُكْمِمُهُمَا فَجَرَتا مَجْرَى الجُمْلَةِ الوَاحِدةِ . فَقُولُكَ : انْ تُكْمِمُكُ بِمَنْزِلَةِ أَخُوكَ وَقُولُكَ : يُكْرِمْكَ بِمَنْزِلَة مُنْطَلِقٌ فِي احْتياجِ أَحْدِهِمَا الى صَاحِبِهِ ، وامْتِناعِهِ مِنْ أَنْ يَسُودُ الذَّكُرُ الى المُبْتَدَأَ مِنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَنْ يَسُودُهُ مَنَ الشَّرْطِ والجَزَاءِ ، بَلِ الوَاجِبُ أَنْ يَعُودَ مِنْ أَحَدِهِمَا ، فَعَودُهُ مِنَ الشَّرْطِ والجَزَاءِ ، بَلِ الوَاجِبُ أَنْ يَعُودُ مِنْ أَحَدِهِما ، فَعَودُهُ مِنَ الشَّرْطِ والجَزَاءِ ، وَالنَّ أَنَّ الهَاءَ فِي تَضْرِبُهُ يَعُودُ الى زَيْدِ ، وهو مُتَعَلِقٌ بِفِعْلِ الشَّرْطِ . وَلَيْسَ فِي الجَزَاءِ الذي هُو قُولُكَ : (٢١٢) يَشْكُرُكَ عَمْرُو فَكَرَّ يَعُودُ الى زَيْدِ ، وهو مُتَعَلِقٌ بِفِعْلِ المُبْتَدَأَ . ومِثَالُ عَوْدَةِ مِنَ الجَزَاءِ دُونَ الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ كَانَ تَعْطِنِي دِرْهَما ، وذَيْد المُبْتَدَأَ . ومِثَالُ عَوْدَةِ مِنَ الجَزَاءِ دُونَ الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ كَانَ تَعْطِنِي دِرْهَما ، وذَيْلُ المُبْتَداأ . ومِثَالُ عَوْدَة مِنَ الجَزَاءِ دُونَ الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ كَانَ تَعْطِنِي دِرْهَما ، وذَيْلُ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرُطِ وَالجَزَاءِ كَانَ حَسَناً جَمِيلًا ، وذَيْلُ المُبْتَداأ ، والشَّرَاءُ اللهِ الْعَبْدُ اللهِ الْعَبْرُ المَّاتِ والمَالمِي فَعْلُ المَبْتَدَا ، والشَاكِرُ . وَيُنَ الجَائِزُ اللهِ الْعَرَاءِ وَالوَاجِبِ فَصُلُ والوَاجِبِ فَصُلُ الجَوْدُ ، وبَيْنَ الجَائِزُ والوَاجِبِ فَصُلْ عَلْمِ الْمَا عَوْدُ ، وبَيْنَ الجَائِزُ والوَاجِبِ فَصُلْ الجَبُ ، وهَذَا بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ : زَيْدُ أَخُوهُ يَضُورُهُ ، فَتَجْعَلَ فَى كُلُ وَاحِدٍ مِنْ وَيْهُ الْمَالِهُ وبَيْنَ الجَائِلُ والوَاجِبِ مَنْ جَزَّة ، وبَنْ الجَائِو واحِدٍ مِنْ جَزَء ، وبَنْ الجَائِو واحِدٍ مِنْ جَزَء ، وبَنْ وهذَا بِمَنْ إِلَهُ المَالِعُ والْمَا الْمَالِقُولُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمَالِورَ الْمَالِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ اللْمَالِقُولُ الْمَالَةُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمَالِ وَاحِدُ الْم

⁽۲۰۸) ط: یشکر عمرو

⁽٢٠٩) ط: وقولك

⁽ ٢١٠) من ط. الصواب. وفي النسخ كلها «منها» تحريف.

⁽ ٢١١)كذا في ب و ج. وهو الصواب. وفي الأصل: «فقولك بان تكرمه يكرمك» بمنزلة...» سهو.

⁽٢١٢) ج: هو لك. تحريف.

الجُمْلَةِ ضَمِيراً عَائِداً الى المُبْتَدَأِ، وذَاكَ أَنَّ زَيْداً مُبْتَداً، وأَخُوهُ يَضْرِبُهُ، جُمْلَةٌ في مَوْضِع حَبَرِهِ، وفيها ذِكْرانِ: أَحَدُهُمَا الهَاءُ في أَخُوهُ، والثَّانِي في يَضْرِبُهُ. ومِثْلُهُ وَوَلِكَ : زَيْدٌ أَخُوهُ رَفِيهَا ، وهَذَا غيرُ وَاجِب، لأَنَّكَ تَقُولُ: زَيْدٌ قَامَ غُلامُهُ، وزَيْدٌ أَخُوهُ رَفِيقُهُ، وهَذَا غيرُ وَاجِب، لأَنَّكَ تَقُولُ: زَيْدٌ قَامَ غُلامُهُ، وزَيْدٌ أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ. فَلا يَكُونُ في الجُمْلَةِ الله ذِكْرٌ واحِدٌ، وذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى .

فانْ عَرَيْتَ كُلَّ وَاحِدِ مِنَ الشَّرْطِ والجَزَاءِ مِنْ عَائِدِ الى المُبْتَدَأِ نَحْوَ أَنْ تَقُولَ زَيْدُ انْ تُعْطِ أَنْتَ عَمْراً يَشْكُرُكَ بَكُرٌ ، لَمْ يَجُزْكَمَا لَمْ يَجُزْ قَوْلُكَ : (٢١٣) زَيْدٌ عَمْرة مُنْطَلِقٌ لِتَعرّى الجُزْنَيْنِ جَمِيعاً مِنَ الذَّكْرِ . وَقَدْ مَثَلَ الشَّيْخُ أَبُو علي هَذَا المَعْنَى فِي قَوْلِهِ : زَيْدُ انْ تُكْرِمْهُ يَكُرُمْهُ يَكُرُمْكُ ، وبِشَرَّ انْ تُعْطِهِ يَشْكُرُكَ عَمْرة . لأنَّ (٢١٤) قَوْلَهُ : انْ تُعْطِهِ يَشْكُرُكَ عَمْرة ، قَد يُكْرِمْكُ عَدْرة ، قَد الذَّكُرُ فِيهِ مِنْ احْدَى الجُمْلَتَيْنِ وهُوَ الهَاءُ فِي تُعْطِهِ وَلَمْ يُمَثِّلْ عَوْدُهُ مِنَ الجَزَاءِ ، لأنَّهُ الْأَرْضُ ، فَاعْرِفْهُ مِنَ الجَزَاءِ ، لأنَّا لَكُرَ جَوازُ عَوْدِهِ مِن أَحَدٍ مَا فَقَدْ حَصَلَ الغَرَضُ ، فَاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« والرَّابِعُ الظُّرْفُ ، والظَّرْفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : ظُرُفٌ منَ الزَّمانِ ، وظُرْفُ منَ النَّمانِ (٢١٥) وظُرُوفُ المَكَانِ (٢١٦) تَكُونُ أَخْباراً عَنْ الأَحْدَاثِ والأَشْخَاصِ . مِثالُ كُونِهَا أَخْبَاراً عَنِ الأَحْدَاثِ قَوْلُنَا البَيْعُ فِي السُّوقِ ، والصَّلاةُ فِي المَسْجِدِ ، والرَّخْصُ فِي المَيدَانِ . ومِثَالُ كَوْنِهَا أَخْبَاراً عَنِ الأَشْخَاصِ نَحْوُ زَيْدِ فِي الدَّارِ ، وعَمْرُو فِي المَسْجِدِ (٢١٧) ، واللَّصُ فِي الحَبْسِ . فأمّا ظُروفُ الزّمانِ فَتَكُونُ أَخْبَاراً عَنِ الأَحْدَاثِ دُونَ الأَشْخَاصِ وَذَلِكَ نَحْوَ الخُروجُ غَداً (٢١٨ والرّحيلُ السّاعَةَ ٢١٨) ، ومَقْدِمُ الحاجِ دونَ الأَشْخَاصِ وذَلِكَ نَحْوَ الخُروجُ غَداً (٢١٨ والرّحيلُ السّاعَةَ ٢١٨) ، ومَقْدِمُ الحاج

⁽ ٢١٣) ج : ه في ، قولك :

⁽ ٢١٤) كذا في ب و ج : أولى. وفي الأصل ﴿ ولأن ﴾ .

⁽ ٢١٥) ب و ج ، ط : ظرف من المكان وظرف من الزمان.

⁽۲۱۲) ب، ج: فظروف المكان.

⁽٢١٧) ط: نَحُو زيد في البيت وعمرو في الدار

⁽٢١٨ - ٢١٨) ساقط في ط.

المُحَرَّمُ . وَلَوْ قِيلَ : زَيْدٌ غَدَاً ، وعَمْرُو أَمْسِ ، لَمْ يَسْتَقِمْ ، لأَنَّ ظُرُوفَ الزّمانِ لا تَكُونُ أَخْبَاراً ^(٢١٩) عن الجُثَثِ »

قَالَ شَيْخُنَا الامَامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ الظَّرُفَ (٢٢٠) على ضَرْبَيْنِ : مَكَانٌ وزَمَانٌ ، فَالمَكَانُ (٢٢١) أعمُّ تَصَرُفاً في الأخبارِ مِنَ الزّمانِ ، لأَنَّهُ يَكُونُ (٢٢٢) خَبَراً عن الأخداث والجُثُثِ (٢٢٣) جَمِيعاً ، فالحَدَثُ نَحْوَ قَوْلُكَ : الضَّرْبُ في الدّارِ ، والمُرورُ في العَرْصَةِ (٢٢٤) ، والشَّخْصُ نَحْوُ قَوْلُكَ : زَيْدٌ في الدّارِ وعَمْرُ خَلْفَكَ . وَذَاكَ (٢٢٥) أَنَّ الحَدَثُ والشَّخْصَ قَدْ اشْتَركا في قَوْلُكَ : زَيْدٌ في الدّارِ وعَمْرُ خَلْفَكَ . وَذَاكَ (٢٢٥) أَنَّ الحَدَثُ والشَّخْصَ قَدْ اشْتَركا في أن (٢٢٦) الأَمْكِنَة تَشْتَغِلُ بِهِمَا مَرَّةً وتَخْلُو مِنْهُمَا أَخْرَى ، والزّمانُ لا يكونُ خَبراً الآ عنِ الأحْدَاثُ نَحْوَ قَوْلِكَ : الخُرُوجُ غَداً ، ومَقْدِمُ الحاجِ المُحَرَّمُ ، لأنَّ مَقْدِمَ مَصْدَرُّ كالعُدُومِ . فانْ حَمَلْتَ مَقْدِمَ عَلَى الزّمانِ وقَدَرْتَ المُضَافَ كَقَوْلِهِم : جَثْنُكَ مَقْدِمَ الحَاجِ وحُفُوقَ النَّجْمِ ، يُريدونَ : زَمَنَ مَقْدِمِ الحَاجِ ، قُلْتَ : مَقْدِمُ المَانِي الأَوْلَ كَقُولُكَ : زَيْدُ الْمُحَرِّمُ ، فَيكونُ النَّانِي الأَوْلَ كَقُولُكَ : زَيْدُ أَنْ تَجْعُلُ الزّمانَ خَبُراً لِشَخْصِ نَحْوَ أَنْ تَجْعَلَ الزّمانَ خَبُراً لِشَخْصِ نَحْوَ أَنْ الْمُعَلِّمَ مَيْنُ ذَيْكُ . الجُمُعَةُ (٢٢٢) ولا يَجُورُ أَنْ تَجْعَلَ الزّمانَ خَبَراً لِشَخْصِ نَحْوَ أَنْ أَنُومِ الحَاجِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ . ويومُ خُرُوجِي الجُمُعَةُ ، وعَمْرُو أَنْ تَجْعَلَ الزّمانَ خَبُراً لِشَخْصِ نَحْوَ أَنْ تَجْعَلَ الزّمانَ خَبُراً لِشَخْصِ نَحْوَ أَنْ تَجْعَلَ الزّمانَ خَبُراً لِشَخْصِ نَحْوَ أَنْ تَجْعَلَ الزّمانَ خَبُراً لِشَخْصَ نَوْلَ الْ ذَلِكَ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« فأمَّا قَوْلُهُم : الليلة الهِلال ، فَعَلَى مَعْنَى الليلة حدوث الهلالِ ٤. فَحَذَفَ

⁽ ٢١٩) ط . لأنَّ ظروف الزمان تكون أخبارا . سهو .

⁽۲۲۰) ب، ج: الظروف.

⁽ ۲۲۱) ب ، ج : والمكان

⁽ ۲۲۲) ب ، ج : قد يكون .

⁽ ٢٢٣) ب ، ج : والأشخاص .

⁽ ٣٢٤) في اللسان (عرص) ٣١٨/٨ : «كلُّ جَوبةٍ متفتقةٍ ليس فيها بناء فهي عَرْصَةٌ . وتجمع عِراصاً وعَرْصَاتٍ . وعَرْصَةُ الدار وسطُها . وقيل : كلُّ بُقْعَةٍ بين الدور واسعة ليس فيها بناء » .

⁽ ۲۲۰) ب ، ج : ذلك .

⁽ ٢٢٦) سقطت الدان ، في ج.

⁽ ٧٧٧) ب ، ج : 1 يوم 1 الجمعة .

⁽ ۲۲۸) ب ، ج : نحو قولك .

الحُدُوثَ ، وأَقَامَ الهلالَ مَقَامَهُ ، ويَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ الليلةَ فَتَقُولَ : الليلةُ الهلالُ ، عَلَى تَقْديرِ // الليلةُ ليلةُ الهلالِ ، فَتَحْذِفَ المُضَّافَ الذي هو لَيْلَةٌ (٢٢٩) كَمَا حَذَفْتَ (٢٣٠) الحُدُوثَ » .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعلم أنّه لَمَا ذَكَرَ أَنَّ الزّمانَ لا يكونُ خَبراً عَنِ الأَشْخَاصِ نَحُو زَيْدٌ أَمْسِ ، والدّرْهَمُ عَٰداً ، سَأَلَ نَفْسَهُ عَنْ قَوْلِهِمْ : الليلة الهلالُ (٢٣١) ، لأنَّ الهلالِ جنّة والليلة خَبر عَنْهُ فِي الظّاهِرِ ، وهِي زَمَانٌ (٢٣٢) كَمَا تَرَى . فأجَابَ بأنَّ الكلامَ لَيْسَ على ظَاهِرِهِ ، وانّ فيهِ مَحْذُوفاً هُو المُخْبرُ عَنْهُ . وذَلِكَ أَنَّ التَّقْديرَ : الليلة حُدُوثُ الهلالِ ثم حُذَف (٢٣٢) المُضَافُ وأقِيمَ المُضَافُ اليهِ مَقَامَهُ . كَقَوْلِهِ تَعَالَى - (وأَسْأَلُ القَرْيَةَ) - (٢٣٠) والحُدُوثُ المُضَافُ اليهِ مَقَامَهُ . كَقَوْلِهِ تَعَالَى - (وأَسْأَلُ القَرْيَةَ) - (٢٣٠) والحُدُوثُ لَيْسَ بِجُثَةٍ وانّها هُو كَافَوْلِكَ : اليومَ ضَرْبُ الدِرْهَمِ ، وَعَداً نَقْشُ الدِّينَارِ ، فانْ رَفَعْتَ فَقُلْتَ : الليلةُ الهلالُ ، كَانَ المَحْذُوفُ زَمَاناً مِثْلَ المُذْكُورِ لأَنَّ التَقْديرَ : الليلةُ ليلةُ الهلالِ . فَهَذَا هُو كَقَوْلِهِم : زَيْدٌ أُخُوكَ .

وقَدْ أَجَازَ الشَّيْخُ أَبُو الحُسَيْنِ فِي قَوْلِهِم : الليلة الهلالُ ، بالنَّصْبِ انْ يَكُونَ الكَلامُ على ظَاهِرِهِ غَيْرَ مُقَدَّر على حَذْفِ المُضَافِ. قالَ : لأنَّ الهلالَ يَكُونُ ظَاهِراً ثم [يَسْتَسِرُ] (٢٣٥) ثُمَ يَظُهُرُ ، فَلَمَّا اخْتَلَفَتْ بِهِ الأَحْوالُ جَرَى مَجْرَى الأحداثِ التي تَقَعُ مَرَّ وَرَزُولُ أَخْرَى ، فَجَازَ جَعْلُ الزّمانِ خَبَراً عَنْهُ . ويُوضَّحُ مَا قَالَهُ أَنَّ للهلالَ لَيْسَ باسم وضِعَ عَلَماً لِلنَّيْرِ ، كالشمْسِ وسَائِرِ أَسهاءِ الكواكِبِ ، وانَّا هُوَ اسمٌ يَتَنَاوَلُهُ فِي حَالِ دُونً

⁽ ۲۲۹) ب، ج، ط: « الليلة ». سهو.

⁽۲۳۰) ب، ج: کما حذف.

⁽ ٢٣١)ب ، ج : ﴿ الْهَلَالُ اللَّيلَةُ ، وما في الأصل أولى . انظر سيبويه ٢٠٨/١ .

⁽ ۲۳۲) ب ، ج : وزمان هي .

⁽ ۲۳۳) ج : وحذف

⁽ ۲۳٤) آية يوسف ۲۲/۸۲ .

⁽ ٣٣٥) من ب وج. وفي الأصل 1 يستتر 1 . تحريف. وما أثبتهُ الصواب لأنّ اللفظة سترد ثانية بصورتها المثبتة 1 وكذلك لأنّ المعنى يقتضيها . فني اللسان (سرر) ٣١/٦ ، اسْتَسَرَّ الهلالُ في آخر الشهر : حَفيَى . قال ابن سيدة لا يلفظ به الا مزيدا والسَّرَرُ والسَّرارُ والسَّرارُ كله اللبلةُ التي يَسْتَسِرُّ فيها القمر.

حَالٍ ، والاسمُ الموضوعُ لَهُ هُوَ القَمْرِ ، واذَا كَانَ كَذَلِكَ صَارَ اذا قِيلَ : الهلالُ ، فكأنّه قِيلَ : اسْتِنَارَةُ القَمَرِ (٢٣٦) أو بُدُو القَمْرِ ، أو ظُهُورُ النور في القَمَرِ وما أَشْبَهَ ذَلِكَ : فَهُو اذَا مُتَضَمَّنُ لِمَعْنَى الحُدُوثِ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ اللّيلة أَخباراً عَنْهُ . هَذَا ومَنْ قَدَّرَ اضهارَ الحُدُوثِ لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدُّ مِنَ التَعَلِّقِ بِهِذَا المَعْنَى ، فَيقولُ : انّه لَمّا كَانَ حَالُهُ مَا تَقَدَّمَ أَنّهُ لِللّهُ مَنْ المُورَدُ لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدُّ مِنَ التَعَلِّقِ بِهِذَا المَعْنَى ، فَيقولُ : انّه لَمّاكانَ حَالُهُ مَا تَقَدَّمَ أَنّهُ يَسْسَرُ (٢٣٧) ويَزُولُ ثُمَ يُوجَدُ ويَظُهُرُ صَارَ اذَا أُطْلِقَ ذِكْرُهُ فَقِيلَ : الهلالُ ، عُلِمَ أَنَّ المُرَادَ عَدُونُهُ فَجَازَ اضهارُهُ . ولذيلك (٢٢٨) قَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدٌ بنُ السّرِي (٢٣٩) : « انّكَ لَوْ عَدُونُهُ فَجَازَ اضهارُهُ . ولذيلك (٢٣٨) قَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدٌ بنُ السّرِي (٢٤٠) فَلا يَتَضَمَّنُ الدلالةَ عَلَى الحُدُوثِ وذَلِكَ (٢٤١) أَنَّ الشَّمْسَ والقَمَرُ اللهانِ عَلَمانِ وُضِعًا وَضَعَ زَيْدٍ وعَمْرُو ، وَلَمْ يُوضَعًا للدلالةِ على وجودِ صِفَةٍ وحالِ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ ، فَيَتَضَمَّنَا الدلالةَ على الحُدُوثِ ، فَاللّهُ عَلَى الدلالةَ على الحُدُوثِ ، فَاعْرُفُهُ .

وَيَنْبُغِيَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ واحدةٍ منْ هَذِهِ الجُمَلِ اذَا وَقَعَتْ خَبَراً لِمُبْتَدَأً كَانَتْ في مَوْضِع رَفْع لِوُقُوعِهَا مَوْقِعَ المُفَرِدِ. فَاذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أُخُوهُ مُنْطَلِقٌ ٢٤٣ كَانَ قَوْلُكَ : أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ ٢٤٣ كَانَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ أُخُوهُ مُنْطَلِقٌ ٢٤٣ فَي قَوْلِكَ : زَيْدٌ أُخُوهُ مُنْطَلِقٌ ٢٤٣ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ

⁽ ۲۳۹) ج : استارة القمر ، تصحيف .

⁽ ٢٣٧)كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصَّلِ «يستسرهم » تحريف .

⁽ ۲۳۸) ب ، ج : وكذلك . تحريف .

⁽ ٣٣٩) ابن السراج (٣٦٠ – ٣٦٦) : هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي البغدادي ، لازم المبرد وأخذ عنه واليه انتهت رئاسة النحو بعده . وممن أخذ عن ابن السراج من العلماء الزجاجي والسيرافي والرماني . ومن تصانيفه الأصول الكبير ومحمل الأصول والموجز والاشتقاق والجمل وكتاب الشعر وغيره . انظر ترجمته في أخبار النحويين ٨١ ، وطبقات، الزبيدي ١٣٧ – ١٣٠ ، والفهرست لابن النديم ٩٦ – ٣٩ ، ونزهة الألباء أخبار النحويين ٨١ ، وطبقات، الزبيدي ١٣٧ – ١٤٥ ، والفهرست الابن النديم ٩٦ – ٣٩ ، ونزهة الألباء ٣٦٧ ومعجم الأدباء ١٩٨/١٨ ، – وانباه الرواة ٣/١٤ – ١٤٩ ، ووفيات الأعيان ٣/٣ ٤ – ٣٦٩ والبلغة في تاريخ أثمة اللغة للفيروزيادي ٣٣٧ – ٣٧٣ ، وبغية الوعاة ٤٤ ،

⁽ ٢٤٠) قال ابن السراج في الأصول جـ ٢٤/١ : « والظروف من الأماكن تكون أخباراً عن المعاني التي ليست بجث ، يعني المصادر نحو قولك : البيعُ في الدار، والضّرْبُ عندك . فان قال قائل : فأنت قد تقول : الليلة المحلال ، والمحلال جنة ، فن أين جاز هذا ؟ فالجواب في ذلك أنك انما أردت : الليلة حدوثُ المحلال لأنّك انما تقول : حدوث المحرك المحتول عند توقع طلاعه ، ألا ترى أنك لا تقول : والشمسُ اليومَ ، ولا القمرُ الليلةُ ، لأنّه غير متوقع ، وكذلك أن قلت : اليومَ ، ولا القمرُ الليلةُ ، لأنّه غير متوقع ،

⁽ ٢٤١) ب ، ج : وذاك .

⁽ ٢٤٢) من ب وج. الصواب. وفي الأصل (يجري ، تحريف.

⁽٧٤٣ - ٢٤٣) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

خَارِجٌ ، أَو زَيْدٌ أَخُوكَ ، أَو زَيْدٌ حَسَنٌ ، وَكَذَا قَوْلُكَ : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وزَيْدٌ في الدَّار ، وزَيْدٌ انْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ .

وكُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ مَوْقِعَ المُفْرَدِ قُدِّرَ فِي مَوْضِعِهَا ما يَسْتَحِقُّ المُفْرَدُ في ذَلِكَ (٢٤٤) الموضِع منَ الاعرابِ. فاذاً قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلِ ذَهَبَ أَبُوهُ ، كَانَ قَوْلُكَ : ذَهَبَ أَبُوهُ (٢٤٥) فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ ، لأَنَّكَ اذَا أَتَيْتَ بِالْمُفَرِّدِ كَانَ مَجْرُوراً ، وذَلِكَ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلِ ذَاهِبٍ أَو ضَارِبٍ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، واذَا قُلْتَ : رَأَيْتُ رَجُلاً // ذَهَبَ أَحُوهُ (٢٤٦) كَانَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، لأَنَّكَ تَقُولُ : رَأَيْتُ رجلا ذَاهِباً وَرَجُلاً حَسَناً ، فَتَجدُ المُفْرَدَ مَنْصُوبًا فِي هَذَا المَوْضِعِ ِ. وَتَقُولُ : جِثْتُكَ اذْ خَرَجَ زَيْدٌ ، فَتَكُونُ الجُمْلَةُ التي هَيَ خَرَجَ زَيْدٌ فِي مَوْضِعٍ جِّرِ [لاضَافَةِ] (٢٤٧) اذَّ اليهَا ، وأنْ كُنْتَ لا تقولُ : جنْتُكَ اذْ كَوْنِ كَذَا ، لأَجْلِ أَنَّ هُنَا مَا تَجِدُهُ مُضَافًا إلى المُفْرَدِ وهُوَ بِمَعْنَى اذْكَقَوْلِكَ : جَنَّتُكَ حِينَ كُونِ كَذَا وحينَ خُرُوجٍ زَيْدٍ ، فانْ كَانَتِ الجُمْلَةُ في مَوْضِع لا يَقَعُ فيهِ المُفْرَدُ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الاعرابِ، وذَلِكَ قَوْلُكَ : جَاءني الذي أُحوهُ مُنْطَلِقٌ ، لَيْسَ لِقَوْلِكَ (٢٤٨): أُحوهُ مُنْطَلِقٌ اعرابٌ لا رَفْعٌ ولا نَصْبٌ ولا جَرٌّ ، لأَجْلِ أَنَّهُ لا يَقَعُ هُنَا مُفْرَدٌ نَحْوَ أَنْ تَقُولَ : جَاءَنِي الذي ضَارِبُ أو جَاءَني الذي زَيْدُ أو الذي حَسَنُ ، لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الصِّلَةَ لا تَكُونُ الاّ جُمْلَةً فتقولُ: ان هذهِ الجُمْلَةَ لَهَا اعْرابٌ لِنِيايَتِهَا عن ذَلِكَ المُفْرَدِ كَمَا قُلْتَ في قَوْ لِكَ مَرَرْتُ بِرَجُل ذَهَبَ أَخُوهُ ، انَّ الجُمْلَةَ في مَوْضِع جَرّ ، اذْ كَانَ البَوْضِعُ يَصْلُحُ للمُفْرَدِ ، نَحْوَ بِرَجُلِ خَارِجٍ أُو حَسَنِ ، وَكَانَتِ (٢٤٩) الْجُمْلَةُ اذَا وَقَعَتْ فيهِ اسْتَحَقَّتِ الاعرابَ الذي يَكُونُ للمُفْرَدِّ، لِوُقُوعِهَا مَوْقِعَهُ، فَلا يكونُ للجُمْلَةِ اعرابُ الاّ اذَا وَقَعَتْ مَوْقِعاً يَصْلُحُ لِلْمُفْرَدِ عَلَى الاطْلاقِ، فَاعْرِفْهُ.

⁽ ٢٤٤) ج : وذلك . سهو .

⁽ ٢٤٥) ب ، ج : ذهب أخوه .

⁽٢٤٦) ج. ذهب أبوه.

⁽٢٤٧) مَن ب و ج. الصواب وفي الأصل «لاضافته» تحريف.

⁽ ۲٤٨) ب ۽ ج : كقولك . تحريف .

⁽ ٢٤٩) ب ، ج : فكانت .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وخَبَرُ المُبْتَدَأِ لا يَخْلُومِنْ أَنْ يَكُونَ مُفْرَداً أُوجُمْلَةً ، فاذَاكَانَ مُفْرَداً كَانَ هُوَ هُوَ أُو مُنَّرَلاً هَذَا التَّنْزِيلَ(٢٠٠). واذَا كَانَ جُمْلَةً فَلا بُدَّ من ذِكْرٍ يَعُودُ مِنْهُ الى المُبْتَدَأِ ».

قَالَ شَيْخُنَا الامَامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

« قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ حَبَرَ المُبْتَدَأِ لا يَخْلُو مِنَ الجُمْلَةِ والمُفْرُدِ ، وأَنَّ المُفُرَدَ عَلَى ضَرْبَيْن :

ضَرْبٌ يَكُونُ هُوَ هُوَ نَحْوَ زَيْدٌ أَخُوكَ ، وذَاكَ أَنَّ أَحَدَهُمَا يَنُوبُ عَنِ الآخَرِ تَقُولُ : جَاءَنِي أَخُوكَ ، وجَاءنِي زَيْدٌ ، فَيكونُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ .

والنَّاني: مَا يكونُ فيهِ ضَمِيرٌ نَحْوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وعَمْرُوْ ضَارِبٌ ، وهَذَا يَعْني بِقَوْلِهِ « أَوْ مُنَزَّلاً هَذَا التَّنْزِيلَ ، أَي مُنَزَّلاً مَنْزِلَةَ هُوَ هُوَ ، وذَكَرْنَا أَنَّ الجُمْلَةَ الواقِعَةَ خَبَراً لاَبُدَّ لَهَا مَنْ ذِكْرٍ عَائِدٍ الى المُبْتَدَأِ نَحْوَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ ذَهَبَ غُلامُهُ ، وأَنْكَ لو قُلْتَ : زَيْدٌ ذَهَبَ عَمْرُوّ ، كَمْ يَجُزُ لِعَدَمِ الذَّكْرِ في الجُمْلَةِ التي هِيَ قَوْلُكَ : ذَهَبَ عَمْرُوّ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ :

لا فانْ قُلْتَ فقولهم : سَوَاءٌ عَلَي أَقُمْتَ أَمْ قعدتِ قَدْ خَلا(٢٠١) مِنْ (٢٠٢ أَنْ
 يَكُونَ ٢٠٢) منْ هَذَيْنِ الضَّرْبَيْنِ ، قِيلَ : هَذَا كَلامٌ مَحْمُولٌ عَلَى المَعْنَى . والتَّقْديرُ

⁽٢٥١) ب، ط: وقد خلا، ج: فقد خلا.

⁽ ٢٥٢ - ٢٥٢) مكرر في الأصل سهوا.

[فيه (٢٠٣)] سَوَاءٌ عَلَى القيامُ والقُعُودُ [فَسَواءٌ على هذا التَّقديرِ خَبْرُ المُبْتَدَأِ] (٢٠٤) قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْر :

(٢٠٠٠) اعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الخَبَرَ ٢٠٠٠) لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُفُرُداً كَاْخُوكَ وَمُنْطَلِقٌ (٢٠٠١) وجُمْلَةً مُتَضَمَّنَةً لِذِكْرِ كَذَهَبَ أَخُوهُ ، سَأَلَ نَفْسَهُ عَنْ قَوْلِهِم : سَوَاءٌ عَلَيّ أَمْ قَعَدْتَ ، اذ كَانَ نَاقِضاً فَي ظَاهِرِهِ لِمَا عَقَدَهُ في هذهِ القِسْمَةِ (٢٠٠٧) . وذَاكَ أَنَّ سَوَاءً كَانَّهُ مُبْتَدَأً في الظّاهِرِ . وَلَيْسَ قَوْلُكَ : أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ مُفْرَداً كَاْخُوكَ سَوَاءً كَانَّهُ مُبْتَدَأً في الظّاهِرِ . وَلَيْسَ قَوْلُكَ : أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ مُفْرَداً كَاخُوكَ ومُنْطَلِقٌ (٢٠٥٧) ، ولا جُمْلَةً فِيهَا ذِكْرٌ يَعُودُ الى سَوَاءٍ كَذَهَبَ أَخُوهُ [في قَوْلِكَ : زَيْدٌ ذَهَبَ أَخُوهُ] (٢٠٥٧) فأجَابَ بأَنَّ هَذَا لَيْسَ على ظَاهِرِهِ ، وَأَنَّهُ مَحْمُولٌ // عَلَى المَعْنَى وهُوَ قَوْلُكَ شَوَاءً عَلَيَّ القِيامُ والقُعُودُ .

وَبَعْدُ ، فَانَّ قَوْلَنَا : سَوَاءٌ عَلَيَّ القِيامُ والقُعُودُ لا يَخْلُو منْ أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَن يَكُونَ سَواءٌ مبتَدَأٌ ، والقيَامُ والقُعُودُ خَبَراً .

والنَّانِي أَنْ يَكُونَ القِيامُ والقُّعُودُ مُبْتَدَأَيْنِ، وَسَوَاءٌ خَبَراً.

فَلا يَجُوزُ الأوْلُ ، لأنَّ سَواءً نَكِرَةً والقِيامَ والقُعُودَ فِيهِا الأَلْفُ واللامُ . واذا اجتمعَ المَعْرِفَةُ والنكِرَةُ لم يَكُنْ الخَبْرُ الا النكِرَةَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ (٢٠٩٠) اذا قُلْتَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، واذَا والرَّجُلُ ذَاهِبٌ ، لأنَّ زَيْداً والرَّجُلَ مَعْرِفَتَانِ . واذَا كَانَ كَذَاهِبٌ ، لأنَّ زَيْداً والرَّجُلَ مَعْرِفَتَانِ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّ سَوَاءً خَبْرُ مُقَدَّمٌ لِمَا كَانَ فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ برَجُلِ سَوَاءً هُو والعَدَمُ

⁽۲۵۳)من ب و ج و ط. أبين.

⁽ ٢٠٤) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته أبين . وهو مثبت أيضا في ط ونصه هنا : (فيكون سواء ...) (٢٠٠٠ – ٢٠٥) بدله كلام فيه ارتباك في ب و ج ، ونصه ، علم أن المبتدأ أن خبر المبتدأ ،

⁽ ٢٥٠) ١٠٥٠) بنده فادم فيه ارتباد في ب و ج ، وقصه الأعلم أن المبتدأ أن عبر المبتد (٢٥٦) مكرر في ب بسبب انتقال النظر.

⁽ ۲۵۷) ب ، ج : بهذه القسمة

⁽ ٢٥٨) ما بين العاضدتين من ب ع ج . واثباته الصواب . وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر . (٢٥٩) سقطت و انك ع في ج .

[اذْ] (٢٦٠) كَانَ التَّقْدِيرُ هُوَ والعَدَمُ مُسْتَوِيَانِ (٢٦١) ، فَكَذَلِكَ (٢٦٢) التَّقْدِيرُ هُنَا : الِقِيامُ والقُعُودُ ، أو قِيامُكَ وَقُعُودُكَ مُسْتَوِيَانِ عَلَيَّ . وسَوَاءٌ مَصْدُرٌ قَامَ مَقَامَ مُسْتَوِيانِ كَمَا تَقُولُ : رَجُلانِ عَدْلُ ، فَيَجْرِي مَجْرَى عَادِلانِ . وأَيْضَا فَانَّ الحِسَّ يَشْهَدُ بأَنَّ سَوَاءً خَبْرٌ ، لأَنَّ مَعْنَى الْمُخْبرِ عَنْهُ مُتَصَوَّرٌ فِي القِيامِ والقُعُودِ . كَمَا أَنْكَ اذَا قُلْتَ : القِيامُ والقُعُودُ مُسْتَوِيانِ عَليَّ كَانَ كَذَلِكَ . ويَدْخُلُ عَلَى مَنْ جَعَلَ سَوَاءً مُبْتَدَأً أَنْ يَقُولَ فِي قَوْلِكَ سَوَاءً عَليَّ زَيْدٌ وعَمْرُو : انَّ زَيْداً وعَمْراً لَيْسا بِمُبْتَداً يُنِ ، وأَنَّ المُبْتَداً أَنْ يَقُولَ فِي قَوْلِكَ سَوَاءً عَلَيَّ ذَيْدٌ وعَمْرُو : انَّ زَيْداً وعَمْراً لَيْسا بِمُبْتَداً يُنِ ، وأَنَّ المُبْتَداً سَوَاءً وهُمَا خَبْرً عَنْهُ وذَلِكَ دَفْعُ الظّاهِرِ .

ومِثْلُ ذَا فِي تَنْزِيلِ الفِعْلِ مَنْزِلَةَ المَصْدَرِ ، أَعْنِي أَنَّ قُمْتَ وَقَعَدْتَ ، جَرَيَا مَجْرَى القِيامِ والقُعُودِ ، مَا مَضَى مِنْ قَوْلِهِم : تَسْمَعُ بِالمَعَيْدِيّ جَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ (٢٦٣) ، اذَا لَمْ يُحْمَلُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ . وقِيلَ : انَّهُ مُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ سَمَاعِكَ كَمَا قَالَ أبو زيد (٢٦٤) : انَّ ألهو في البَيْتِ نُزَل مَنْزِلَةَ لَهُواً ، وقُمْتَ وقَعَدْتَ بَعْدَمَا تَنَزَّلا مَنْزِلَةَ المَصْدَرِ مُبْتَدَءانِ ، كَمَا أَنْ تَسْمَعَ ثَمَّ كَذَلكَ .

ومِنْ تَنْزِيلِ الفِعْلِ مَنْزِلَةَ المَصْدَرِ قَوْلُهُم : جِنْتُكَ حِينَ كَذَا وَكَذَا ، وَهَذَا يَومَ يَخْرِجُ زَيْدٌ ، لأَنَّ التَقْدِيرَ : حِينَ كُونِ كَذَا ، ويومَ خُرُوجٍ زَيْدٍ ، فَفِي سَواجٍ ضَمِيرٌ يَعُودُ الى القِيامِ والقُعُودُ ، بِدَلَالَةِ أَنَّهُ اذَا كَانَ مُؤخَّراً فِي النيّةِ وَكَانَ التّرتيبُ [عَلَى] (٢٦٠) قَوْلِكَ : القِيامُ والقُعُودُ سَوَاءٌ عَلَيَّ كَانَ كَقَوْلِكَ : القِيامُ والقُعُودُ سَوَاءٌ عَلَيَّ كَانَ كَقَوْلِكَ : القِيامُ والقُعُودُ سَوَاءٌ عَلَيَّ كَانَ كَقَوْلِكَ : القِيامُ والقُعُودُ يَسْتَوِيانِ عَلَيَّ كَانَ كَقَوْلِكَ يَكُونُ والقُعُودُ يَسْتَوِيانِ عَلَيَّ . فَكَمَا أَتَيْتَ بِالضَّمِيرِ الذي هُوَ الأَلِفُ فِي يَسْتَوِيَانِ ، كَذَلِكَ يَكُونُ فِي سَوَاءٍ ضَمِيرٌ ، كَمَا يَكُونُ فِي اسمِ الفَاعِلِ اذَا قُلْتَ : مُسْتَوِيَانِ . وَلَوْ لَمْ يَكُنْ يَتَضَمَّنُ فِي سَوَاءٍ ضَمِيرٌ ، كَمَا يَكُونُ فِي اسمِ الفَاعِلِ اذَا قُلْتَ : مُسْتَوِيَانِ . وَلُو لَمْ يَكُنْ يَتَضَمَّنُ

⁽٢٦٠) من ب. وفي الأصل و ج: «اذا» سهو.

⁽ ٢٩١)كذا في ب و ج. وفي الأصل: التقدير «سواء» هو والعدم مستويان. سهو.

⁽ ۲۹۲) ب ، ج : وكذا .

⁽ ۲۲۳) انظر ص هامش

⁽ ٢٦٤) يقصد الشاهد (١٠) ص ١٦ وهو :

وَقَــــــالوا: مَـــــا تَشَاءُ فَقُلْتُ الْهُو الى الاصبــــــــــاحِ آثِرَ ذِي أثيرِ (٢٦٠) من ب و ج . الصواب .

الضّميرَ لما قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٌ هُوَ – والعَدَمُ ، فَتُوكَدُهُ ، كَمَا تَقُولُ : يَسْتَوِي هُوَ والعَدَمُ ، فَتُوكَدُهُ ، كَمَا تَقُولُ : يَسْتَوِي هُوَ والعَدَمُ ، فَاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« ولمّا كَانَ خَبُرُ المُبْتَدَأِ اذَا كَانَ مُفْرَداً هُوَ المُبْتَدَأَ فِي المَعْنَى أَو مُنْزِلاً مَنْزِلَتَهُ لَمْ يَجُزُ : عِلْمِي بَزَيْدِ كَانَ ذَا مالٍ ، لأنَّ عِلْمِي بَرْتَفِعُ بالابْتِدَاءِ ، وبزيدٍ في مَوْضِع نَصْبِ بالمَصْدَر ، وَكَانَ (٢٦٦) في مَوْضِع خَبَرِ المُبْتَدَأِ ، فَيَجِبُ مَنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَنْ يكونَ في كَانَ ضَمِيرٌ يَقُودُ الى (٢٦٧ المُبْتَدَأُ الذي هُوَ ٢٦٧) عِلْمِي (٢٦٨) وذَلِكَ الضَميرُ هُوَ عِلْمِي في المعنى وذَا مالٍ خَبُرُ اسم كَانَ (٢٦٩) فاستحالتِ المَسْأَلَةُ (٢٧٧) // مَنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ قَوْلُكَ : ذَا مالٍ ، هُو عِلْمِي في المَعْنَى » . (٢٧١)

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلمْ أَنَّ قَوْلَكَ : عِلْمِي بِزَيْدٍ كَانَ ذَا مالٍ ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ ، على زَيْداً كَانَ ذَا مالٍ ، لِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ ، مَعْرِفَتِي زَيْداً . مالٍ ، لأَنَّ زَيْداً . مَعْرِفَتِي زَيْداً .

وَبَعْدُ ، فَفِي (٢٧٢) الكَلامِ اسْمَانِ : أَحَدُهُمَا علمي ، والآخَرُ زَيْدٌ . فَلا يَخْلُوكَانَ مِنْ أَنْ يُضْمَرَ فيهِ عِلْمِي ، لأنَّ ضَمِيرَ الشِّيءِ مِنْ أَنْ يُضْمَرَ فيهِ عِلْمِي ، لأنَّ ضَمِيرَ الشِّيءِ بِمَنْزِلَتِهِ ، وذَا مالٍ مَنْصُوبٌ بِكَانَ ، وحَبُرُكَانَ يكونُ اسْمُهُ في الْمَعْنَى . فاذَا قُلْتَ : كَانَ زَيْدٍ وَلَمْ يَكُنْ انْسَاناً غَيْرَهُ . فَلُو جَعَلْتَ في كَانَ اضْهارَ زَيْدٌ ذَا مالٍ ، كَانَ ذو مَالٍ كِنَايةً عن زَيْدٍ ولَمْ يَكُنْ انْسَاناً غَيْرَهُ . فَلُو جَعَلْتَ في كَانَ اضْهارَ

⁽ ٢٦٦) ط: ولما كان.

⁽ ۲۹۷ – ۲۹۷) ساقط في ب و ج .

⁽ ٢٦٨) سقط قوله ۽ الذي هو علمي ۽ في ب.

⁽۲۲۹) ط: خبر کان.

⁽٢٧٠) ج: قاستحالة المسألة، ط: واستحالت المسألة.

⁽ ٢٧١) سقطت وفي المنيء في ط.

⁽ ۲۷۲) ج: بتي. تحريف.

⁽ ٢٧٣) ب ، ج : من أن يضمن أحدهما فيه .

عِلْمِي كُنْتَ (۱۷۷) بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَجْعَلُ ذَا مَالٍ حَبَرَ علمي (۲۷۰) فَتَقُولُ : كَانَ عِلْمِي ذَا مَالٍ ، وهذَا مُحَالٌ ، لأَنَّ الْعِلْمَ لا يكونُ ذَا مَالٍ ، واذا بَطلَ أَنْ يَكُونَ فِي كَانَ ضَمِيرُ عِلْمِي لِيُرْجِعَ مِنَ الخَبْرِ ذِكْرٌ الى المُبْتَدَأَ [بِنِي](۲۷۱) أَنْ يَكُونَ فَيهِ ضَمِيرُ زَيْدٍ حَتَى كَانَّكَ فَلْتَ : كَانَ زَيْدٌ ذَا مَالٍ ، فاضْهارُ زَيْدٍ فِي كَانَ صَحِيحٌ ، لأَجْلِ أَنَّ زَيْدً يَكُونُ مُخْبرًا عنه بَانَّهُ ذُو مالٍ ، ولا يَسْتَحيلُ فِيهِ ذَلِكَ (۲۷۸) كَمَا اسْتَحَالَ فِي العِلْمِ . غَيْرُ أَنَّ الفَسَادَ يَحْصُلُ مِن وَجْهِ آخَرَ ، وهو أَنْكَ اذَا أَضْمَرْتَ زَيْدًا فِي كَانَ تَنزَّل (۲۷۸) مَنْزِلَةَ قَوْ لِكَ : عِلْمِي بِزَيْدٍ كَانَ (۲۷۸) كَمَا اسْتَحَالَ فِي العِلْمِ . غَيْرُ أَنَّ الفَسَادَ يَحْسُلُ مِن وَجْهِ آخَرَ ، وهو أَنْكَ اذَا أَضْمَرْتَ زَيْدًا فِي كَانَ تَنزَّل (۲۷۸) مَنْزِلَةَ قَوْ لِكَ : عِلْمِي بِزَيْدٍ كَانَ (۲۷۸) كَمَا اسْتَحَالُ فِي العِلْمِ . فَلْ يَكُونُ فِي بَرْيْدٍ كَانَ (۲۸۰) كَمَا عَمْرُو لِعَلَى بَرْيْدٍ فِي قَوْلِكَ : وَاذَا لَمْ يَكُونُ فِي الجُمْلَةِ مَا يَعُودُ الى عِلْمِي لَمْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لَهُ يَكُونُ فِي الجُمْلَةِ مَا يَعُودُ الى عِلْمِي لَمْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لَهُ عَلَى اللّهُ عَبْرُو لِعَدَمِ عَمْرُو لِعَدَم واذَا كَانَ كَذَلِكَ بَقِي المُبْتَدَأُ بِلا خَبَرِ فَتَفْسُدُ المَسْأَلَةُ ، اذِ الاتيانُ بالمُخْبَرِ عَنْهُ مَا يُعُودُ اللّهِ فَي كَانَ ذِكُرُ وَيَسْتَقِيمٌ أَنْ يَكُونَ واقِعٌ ، وَاذَا كَانَ كَذَا مَالٍ وَلَاكَ يَقُولُ : عِلْمِي ذُو مَالٍ ، وَلا عِلْمِي تَمُولُ : عِلْمِي تَمُولُ : عَلْمِي ذُو مَالٍ ، وَلا عِلْمِي تَمُولُ . عِلْمِي تَمُولُ : عَلْمِي تَمُولُ : عِلْمِي تَمُولُ : عَلْمِي ذُو مَالٍ ، وَلا عِلْمِي تَمُولُ . عَلْمِي تَمُولُ . عَلْمِي تُمُولُ . عَلْمِي تُمُولُ . عَلْمِي ذُو مَالٍ ، وَلا عِلْمِي تَمُولُ . عَلْمَ يَمُولُ . عَلْمِي تَمُولُ . عَلْمَ يَمُولُ . عَلْمَ يَمُولُ . عَلْمِي تَمُولُ . عَلْمِي تَمُولُ . عَلْمَ يَمُولُ . عَلْمِي تَمُولُ . عَلْمِي تَمُولُ . عَلْمِي تُمُولُ . عَلْمَ يَعُولُ . عَلْمَ يَمُولُ . عَلْمَ يَمُولُ . عَلْمَ يَمُولُ . عَلْمَ يَعُولُ . عَلْمَ يَعُولُ . عَلْمِ يَعْمُ

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِمِيٍّ :

« وَلَوْ قُلْتَ : عِلْمِي بِزَّيْدِ كَانَ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، كَانَ مُسْتَقِيماً ، لأنَّ يومَ الجُمُعَةِ يَكُونُ خَبراً عن عِلْمِي ، لأنّى أقولُ : كَانَ عِلْمِي بزَيْدٍ يَومَ الجُمْعَةِ ، فَيكونُ ظَرْفُ الزّمانِ

⁽ ٢٧٤) سقطت « كنت » في ج .

⁽ ٧٧٠) ب ، ج : خبر عن علمي .

⁽ ٧٧٦) من ب. الصواب. وفي الأصل و ج: «نني». تصحيف».

⁽ ۲۷۷) ب ، ج : ولا يستحيل ذلك فيه .

⁽ ۲۷۸) ب ، ج: يترل.

⁽ ٢٧٩ – ٢٧٩) ساقط في ب ، ج : بسبب انتقال النظر.

⁽ ۲۸۰) ب : بزید . تحریف .

⁽ ٢٨١) سقطت «كان» في ج.

⁽ ۲۸۲) ب ، ج : فأتيت .

⁽ ۲۸۳) ب ، ج : لأنه ، لا ، يستغنى . سهو .

[خَبَراً] (٢٨٤) عَنِ الحَدَثِ الذي هُوَ عِلْمِي ولاَ أَقُولُ: كَانَ عِلْمِي ذَا مالٍ».

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ عِلْمِي حَدَثُ ، بِمَنْزِلَةِ القِتَالِ والخُرُوجِ ، وظُروفُ الزّمانِ تَكُونُ أَخْبَاراً عِنِ الأَحْدَاثِ ، تَقُولُ : القِتَالُ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، والمَسِيرُ السَّاعة ، واذَا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ أَنْ تَضْمَرَ عِلْمِي فِي كَانَ (٢٨٠ فَتَجْعَلَ (٢٨٠) يَومَ الجُمُعَةِ خَبَراً ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : كَانَ عِلْمِي فِي كَانَ فَتَقُولَ : كَانَ عِلْمِي فِي كَانَ فَتَقُولَ : عَلْمِي غِرَهِ عَلْمِي فَتَقُولَ : عَلْمِي فِي كَانَ فَتَقُولَ : عِلْمِي بِزَيْدِ عِلْمِي فَتَقُولَ : عِلْمِي بِزَيْدِ عِلْمِي فَتَقُولَ : عِلْمِي بِزَيْدِ عَلْمِي فَتَقُولَ : عَلْمِي بَرَيْدِ كَانَ ذَا مَالٍ ، لأَنْ ضَمِيرَ الشِّيءِ بِمَنْزِلَتِهِ ، فَلُولَمْ يَجُزُ أَنْ تَقُولَ : (٢٨٧ كَانَ زَيْدُ خَارِجاً : كَانَ ذَا مَالٍ ، لأَنْ ضَمِيرَ الشِّيءِ بِمَنْزِلَتِهِ ، فَلُولَمْ يَجُزُ أَنْ تَقُولَ : (٢٨٧ كَانَ زَيْدُ خَارِجاً : لَمْ يَجُزُ أَنْ تَقُولَ : (٢٨٨ هَذَا غُلامُ زَيْدٍ ، لَمْ يَجُزُ أَنْ تَقُلُ : (٢٨٨ هَذَا غُلامُ زَيْدٍ ، لَمْ تَقُلُ (٢٨٨) : فَيْدَا غُلامُ زَيْدٍ ، لَمْ

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« واعْلَمْ أَنَّ المُبْتَدَأُ قَدْ يُحْذَفُ. فَمِمًا حُذِف مِن ذَلِكَ خَبُرُ المُبْتَدَأِ بَعْدَ لَوْلا فِي قَوْلِكَ : لَوْلا زَيْدٌ لَكَانَ حُرُوجُنَا اليومَ // فَزَيْدٌ بَعْدَ لَوْلا يَرْتَفِعُ بِالابْتِدَاءِ(٢٨٩) والخَبْرُ مَحْذُوفٌ. ولَيْسَ قَوْلُكَ : لَكَانَ خُرُوجُنَا اليومَ مِنَ المُبْتَدَأِ فِي شَيء ، انّها هُوَ حَدِيثٌ مُتَعَلِقٌ بِلَوْلا ، (٢٩١) وَلَوْ كَانَ خَبُرُ المُبْتَدَأِ لَوْلا لَوجَبَ ٢٩١) أَنَّ يَكُونَ ايّاهُ فِي المَعْنَى ، أو يَكُونَ لَهُ فيهِ ذِكْرٌ مُظْهَرٌ أو مُقَدَّرٌ ، فَفِي تَعَرِيهِ (٢٩١) مَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ المَعْنَى ، أو يَكُونَ لَهُ فيهِ ذِكْرٌ مُظْهَرٌ أو مُقَدَّرٌ ، فَفِي تَعَرِيهِ (٢٩١) مَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ

⁽ ۲۸٤) من ب و ج و ط . الصواب .

⁽ ٢٨٠) سقطت ۽ في کان ۽ في ج.

⁽ ۲۸۲) ب ، ج : وتجعل .

⁽ ۲۸۷ – ۲۸۷) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ۲۸۸ - ۲۸۸) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ٢٨٩ – ٢٨٩) بدله في ب وَج : « فزيد بعد لولا في قولك : لولا زيد يرتفع بالابْتِداءِ » ولم اثبت الزيادة لعدم اقتضاء المعنى لها . وهي أيضا غير مثبتة في ط .

⁽ ۲۹۰ – ۲۹۰) بدله في ب و ج : « ولوكان خبر زيد لوجب . « وفي ط : » ولوكان خبر المبتدأ الذي بعد لولا لوجب .

⁽ ۲۹۱) ط : فني تبريتهِ .

دَلِيلٌ (٢٩٢) عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِخَبَرِ » (٢٩٣)

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اغْلَمْ أَن قُولُك : لَوْلا زَيْدٌ لَخَرَجَ عَمْرُو قَدْ (٢٩٤) حُذِفَ فِيهِ خَبُو المُبْتَدأِ . والتَقْدِيرُ لَوْلا زَيْدٌ (٢٩٥) مَوْجُودٌ . وَلَوْلا زَيْدٌ (٢٩٥) فِي مَكَانٍ ، وَلُولا القِتَالُ فِي زَمَانِ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا . وهَذَا الخَبُرُ لا يُسْتَعْمَلُ اظْهَارُهُ . وقَدْ تَقَدَّمَ ذِكُرُ (٢٩١٧) ذَلِكَ . وأَمّا قُولُك : لَوْجَتَنِي عَمْرُو ، بَعْدَ قولِك : لَوْلا زَيْدٌ ، فَجَوابُ لَوْلا بِمَنْزِلَةِ جَوَابِ لَوْ فِي قَولِك : لَوْجَتَنِي عَمْرُو ، بَعْدَ لَوْلا ، لأَجْلِ أَنَّ الخَبْرَ امّا أَنْ يَكُونَ مُفْرَداً لاعْطَيْتُك ، ولَيْسَ بِخَبْرِ للاسْمِ الواقعِ بَعْدَ لَوْلا ، لأَجْلِ أَنَّ الخَبْرَ امّا أَنْ يَكُونَ مُفْرَداً كَقَوْلِك : زَيْدٌ أَخُوكَ ، وعَمْرُو مُنْطَلِقٌ أَو جُمْلَةً فِيهَا ذِكْرُ عَائِدٌ الى المُبْتَدَأِ كَقَوْلِك : خَرَجَ غُلامُهُ ، ولَيْسَ قَوْلُك : لَخَرَجَ عمرو ، بِمُفْرَدٍ وَلا جُمْلَةٍ فِيهَا فِكْرُ عَائِدٌ الى المُبْتَدَأِ فَيْهَا فَوْلِك : خَرَجَ غُلامُهُ ، ولَيْسَ قَوْلُك : لَخَرَجَ عمرو ، بِمُفْرَدٍ وَلا جُمْلَةٍ فِيهَا فِكْرُ عَائِدٌ الى زَيْدِ اللهَائِد ، خَرَجَ غُلامُهُ ، ولَيْسَ مِثْلَ قُولِهِمْ : السَّمْنُ مَنُوانِ بِدِرْهَمٍ ، فِي تَقْدِيرِ العَائِدِ ، خَبَرًا عن زَيْدٍ ، ولَيْسَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ : السَّمْنُ مَنُوانِ بِدِرْهَمٍ ، فِي تَقْدِيرِ العَائِدِ ، خَبَرًا عن زَيْدٍ ، ولَيْسَ مِثْلَ قُولِهِمْ : السَّمْنُ مَنُوانِ بِدِرْهَمٍ ، فِي تَقْدِيرِ العَائِدِ ، خَبَرًا عن زَيْدٍ ، ولَيْسَ مِثْلَ قُولِهِمْ : السَّمْنُ مَنُوانِ بِدِرْهَمٍ ، فِي تَقْدِيرِ العَائِدِ ، واذَا كَانَ كَذَيْك وَجَبَ أَنْ يَكُونَ خَبُرُ زَيْدٍ فِي قَوْلِك : لَوْلا زَيْدٌ ، مُضْمَرًا على فَكُونَ . .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ :

« وَكُمَا يُحْذَفُ (٢٩٨) خَبُرُ المُبْتَدَأِ فِي هَذَا النَّحْوِ ، كَذَلِكَ حُذِفَ المُبْتَدَأُ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ – (لا يَغُرَّنكَ تَقَلَّبُ الذينَ كَفَروا فِي البِلادِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ) – (٢٩٩) أي تَقَلَبهم مَتَاعٌ

⁽۲۹۲)ط: دلالة.

⁽۲۹۳)ط: بخبر دله.

⁽ ٢٩٤) ج : وقد , سهو .

⁽ ٧٩٥ - ٧٩٥) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ۲۹۹) ج : ذکره . سهو .

⁽۲۹۷) ج: يعود الى زيد.

⁽ ۲۹۸) ب ، ج ، ط : وكما حذف.

⁽ ٢٩٩) آية ١٩٦ وجزء من آية ١٩٧ / آل عمران ٣. وتمام الثانية (مَتَاعٌ قَليلٌ ثم مأواهم جَهَنَّمُ وبشَس المهادُ) .

قَلِيلٌ . وَقَوْلِهِ – (وَبَشِرٌ مَن ذَلِكُمْ النَّارُ) – (٣٠٠ أي هِيَ النَّارُ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ - (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) (٣٠١ – أيْ أَمْرِيْ أو شَأْنِي صَبْرٌ جَمِيلٌ ، أوْ يكُونُ قَدْ حَذَفَ الخَبَرَ فأرَادَ : صَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ ، أو أَجْمَلُ (٣٠٢) ومَا أَشْبُهَ ذَلِكَ » .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى - (مَتَاعٌ قَلَيلٌ) - خبر مبتدأ مَحذُوفٌ. التَّقْدِيرُ: تَقَلَّبُهُمْ مَتَاعٌ قَلِيلٌ. فَتَقَلِّبُهُمْ مُبْتَدَأً ، ومَتَاعَ خَبْرٌ. وشبَّة الشَّيْخُ أبو عَلَيٌ حَذْفَ الخَبرِ بِعْدَ لَوْلا(٣٠٣) مِنْ قَوْلِكَ : لَوْلا بِحَذْفِ المُبْتَدَأُ هُنَا . والفَصْلُ بَيْنَ المَّوْضِعَيْنِ أَنَّ الخَبرَ المَحْذُوفَ ٣٠٠١ مِنْ قَوْلِكَ : لَوْلا زَيْدٌ لا يُسْتَعْمَلُ اظْهَارُهُ ، والمُبْتَدَأُ المَحْذُوفُ ٣٠٠١ فِي نَحْوِ هَذَا يَجُوزُ اظْهَارُهُ . أَلا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ : تَقَلِّبُهُمْ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ، لَوْ كَانَ فِي غَيْرِ التَّنْزِيلِ لِجَازَ اللَّفْظُ بِهِ جَوَازاً تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ : تَقَلِّبُهُمْ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ، لَوْ كَانَ فِي غَيْرِ التَّنْزِيلِ لِجَازَ اللَّفْظُ بِهِ جَوَازاً حَسَناً . وَلَوْ قُلْتَ ١٠٠٥ : خُرُوجُهُ بَاطِلُ حَسَناً . وَلَوْ قُلْتَ ١٠٥٠ لا يَغْرَنَّكَ خُروجُ زَيْدٍ ، ثُمَّ قُلْتَ ١٠٥٠ : خُرُوجُهُ بَاطِلُ حَسَناً . وَلَوْ قُلْتَ ١٠٥٠ : خُرُوجُهُ بَاطِلُ حَرَيْدٍ ، ثُمَّ قُلْتَ ١٠٥٠ : خُرُوجُهُ بَاطِلُ حَرَيْدٍ ، أَنَّ هَذَا يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الأَمْرِ حَمِيلٌ) – فَأَشْبَهُ بِهِ ، لأَنَّ هَذَا يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الأَمْرِ كَفَوْلِهِ :

/٥١/ يَشْكُو الى جَمَلِي طُولَ السَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلانَا مُبْتَلَى (٣٠٦)

(٣٠٠) آية ٧٧/ الجبج ٢٢. وفي الأصل «بشر».

(٣٠١) آية ١٨ ، و ٨٣/ يوسف ١٢.

(٣٠٢) ج: أجمل أو أمثل).

(٣٠٣) ب ، ج : ١ من ، بعد لولا .

(٣٠٤ – ٣٠٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

(٣٠٠ – ٣٠٠) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

(٣٠٦) استشهد سيبويه بهذين البيتين ولم ينسبها ، وكذلك لم تنسبها بقية المصادر التي وردا فيها . أنظر : سيبويه والشنتمري ١٩٢/١ ، ومعاني القرآن ٤/٣٠ ، وعاز القرآن ٢٠٣/١ ، والاضداد لابن بشار الأنباري ١٩٢ (الشنقيطي) و ٢٢٢ (أبو الفضل) واعراب ثلاثين سورة ١٩ ، والحجة في القراءات السبع ٧٤ وأسرار البلاغة ٣٨٨ ، و و تهذيب اصلاح المنطق ٢٣٠/١ ، وشروح سقط الزند (البطليوس) ٢٧٠/٢ ورادة (شكا) من اللسان ١٧١/١٩ والتاج ٢٠٣/١ ، وشرح الأشموني ٣١٢/١ .

وروايته في معاني القرآن ١٥٦/٢ والحجة في القراءات واللسان وشرح الأشموني : «شكا اليّ » . وذكر الأنباري في الأضداد : « ويروى طولُ السّرَى – بالرّفْع – على أن الطول هو الذي يشكو الجمل على المجاز لا على الحقيقة . ورُوعٍ « صَبْراً جَمِيلاً » في معاني القرآنَ ، والأضداد ، والحجة في القراءات السبع « ويُلْتَزَمُ حَذْفُ المُبْتَداِ فِي هَذَا المَوْضِعِ ، وتكونُ الجُمْلَةُ مِنَ المُبْتَداِ والحَبرِ بِمَعْنَى الأَمْرِكَأَنَه اذَا قال (٣٠٧): أمري صَبْرُ جَميلٌ ، فَقَدْ قِيلَ : اصبرْ . كَمَا أَنَ قَوْلِهم : رحمةُ اللهِ عليهِ ، بِمَعْنَى رَحمةُ اللهُ ، والدُعاءُ بمنزلةِ الأمْرِ والنّهي الآ أَنَّهُ اسْتعظَمَ أَنْ يُقَالَ : أمرٌ ونَهْيُ فَلا يُسْتَعْمَلُ فِي هَذَا الموضعِ أَمْرِي وشَأْنِي ، وانْ كَانَ يجوزُ فِي الكَلامِ أَنْ يَظْهَرَ المُبْتَدَأُ فَيُقَالَ : شَأْنِي الصّبْرُ ، غَيْرَ أَنَّ قَصْدَ الشّيخِ أَبِي علي أَنَّ المُبْتَدَأَ حُذِفَ كَمَا المُبْتَدَأُ فَيُقَالَ : شَأْنِي الصّبْرُ ، غَيْرَ أَنَّ قَصْدَ الشّيخِ أَبِي علي أَنَّ المُبْتَدَأَ حُذِفَ كَمَا حُذِفَ كَمَا حُذِفِ مَعْرُوفٌ [فَأَمْرِي مُبْتَدَأً وَطَاعَةٌ وقولٌ مَعْرُوفٌ [فأمْرِي مُبْتَدَأً وطَاعَةٌ وقولٌ مَعْرُوفٌ [فأمْرِي مُبْتَدَأً وطَاعَةٌ وقولٌ مَعْرُوفٌ [فأمْرِي مُبْتَدَأً وطَاعَةٌ وقولٌ مَعْرُوفٌ [فأمْرِي مُبْتَدَأً وطَاعَةً انْ يكونَ طَاعَةً مُؤولُ مَعْرُوفٌ التَّعْدِيرُ ، ويَجُوزُ اللّهُ يكونَ طَاعَةً مُؤولُ مَعْرُوفٌ المَعْرُوفُ المَخْرِوفُ الخَبْرِ (٣١١) ، فَيكُونُ التَّقَديرُ ، طَاعَةٌ وقولُ مَعْرُوفٌ المُونِ العَبَامُ والقعودُ . ويَجُوزُ أَنْ يكونَ طَاعَةً مُؤْدُلُ مَعْرُوفُ المَّعْرُوفُ المَّعْرُونُ التَّقَديرُ ، طَاعَةً وقولُ مَعْرُوفٌ مَعْرُوفُ المَعْرُوفُ المَّعْرُونُ التَّقَديرُ ، طَاعَةً وقولُ مَعْرُوفُ مِنْ ذَلِكُ فِي قُولُهِ عَزَّ وجَلَّ (٣١٣) : (صَبْرٌ جَمِيلٌ) على ما ذُكِرَ . وأمّا (بِشَرِّ مَنْ ذَلِكُمْ النَارُ (٣١٣) فَعَلَى وَجُهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ (٣١٤ التَّقَديرُ هِيَ ٣١٤) النَّارُ ويَكُونَ وعْدُ اللَّهِ كَلَامَا مُسْتَأْنَفًا .

واعراب ثلاثين سورة ، وشروح سقط الزند . وروى في اللسان « صَبْراً جَمِيلِي » . ولا شاهد فيه على رواية « صبرا جميلا » . وقال الأعلم الشنتمري : والوجه فيه النصب لأنه أمر لا يقع موقعه الخبر . وتقدير سيبويه (الذي رواه بالرفع) : في هذان أن يحمله على اضهار مبتدأ أو اضهار خبر ، فكأنه قال ، أمرُك صَبْرُ جميلٌ ، أو صَبْرُ جميلٌ أمثلُ . والقوى عندي انه مبتدأ لا خبر له لأنه اسم ناب مناب الفعل والفاعل ووقع وقعه وتعرى من العوامل فوجب رفعه . واستغنى عن الخبر فيه من معنى الفعل والفاعل » .

⁽٣٠٧) ب ، ج: اذا قيل.

⁽٣٠٨) ب ، ج: كما يحذف.

⁽٣٠٩) آية ٢١/محمد ٤٧.

⁽٣١٠) ما بين العاضدتين من ب و ج . وقد سقط من الأصل بسبب انتقال النظر

⁽٣١١) ب ، ج : محذوف الخبر «مضاف». وهي زيادة لم أتبين لها معني .

⁽٣١٢) ب ع ج : كما كان كذلك في قوله تعالى

⁽٣١٣) من الآية ٧٧/الحج ٢٢ وتمامها : (واذا تُتَلَى عليهم آياتُنَا بيّنات تَعْرفُ في وجوه الذينَ كَفَروا المنكرَ يكادون بَسْطُونَ بالذينَ يَتُلونَ آياتِنا ، قُلُ أَفْانَبِتُكُمْ بشَرَ من ذلكم النارُ وعَمدَهَا الله الذينَ كَفَروا وبشَس المصيرُ) .

⁽٣١٤ -- ٣١٤) ساقط في ب ع ج

والوجْهُ الثّاني : أن يكونَ النّارُ مُبْتَدأً وَوَعَدَهَا اللهُ خَبَراً ويكونُ كَلَاماً تَامّاً جَاءَ لَيُبَيْنَ قولَهُ (٣١٥) – (بِشَرٍّ من ذَلِكُمُ) كَمَا تقولُ (٣١٦) : عِنْدِي شُرُّ (٣١٧) مِنْ هَذَا قد أعددت لَهُ السَّنْفَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ خَبَرَ المُبْتَدَأِ فتقولُ : مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وضَرَبْتُهُ عَمْرُو ، وتُريدُ عمروٌ ضَرَبْتُهُ ، ويَدلُّ على جوازِ تَقْديمِهِ قولُ الشّاخِ :

/٥٣/ كلا يَوَمِي طُوالةَ وَصْلُ أَرْوَى خَلَنُونَ آنَ مُطَّرِحُ الظَّنُونِ (٣١٨)

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعلم (٣١٩) أنّ مرتبة الخَبرِ أنْ يكونَ بَعْدَ المُبْتَدَأِ [لآنَهُ] (٣٢٠) اذا لم يُعْلَمْ ما يُخْبُرُ عَنْهُ لَمْ يُسْتَفَدْ من الخَبرِ شَيءٌ ، ويجوزُ تَقْدِيمهُ على المُبْتَدَأِ ، وتكونُ النِّيةُ بهِ التَأْخيرُ . تَقُولُ : مِنْطَلِقٌ مُقَدَّمَيْنِ (٣٢١) في اللفظِ تَقُولُ : مِنْطَلِقٌ مُقَدَّمَيْنِ (٣٢١) في اللفظِ مُؤَخِّرِيَن (٣٢١) في النقطِ مُؤَخِّرِيَن (٣٢١) في النيّةِ ، ولهَذَا جَازَ أنْ يكونَ عَمرةٌ مُضْمَراً في ضَرَبْتُهُ معَ التّقديمِ ،

⁽٣١٥) ب : ويكون حالا جاء ليبين قوله . تحريف . ج : ويكون ناما جاء لتبيين قوله .

⁽٣١٦) ب ، ج : كما تقول له .

⁽٣١٧) ب ، ج: بشر. تحريف.

⁽ ٣١٨) هذا البيت للشاخ في ديوانه ق ١/١٨ ص ٣١٩ ، والاضداد لابن بشار الأنباري ١٧٨ (الشنقيطي) و ٣٠٨ (٣١٨) . وأمالي القالي : ٣٠/٣ والايضاح للفارسي ٥٣ ، والمسلسل في غريب لغة العرب / ٣٦٥ ، والمنصاف ١/٧٦ ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٤ ، وسمط اللالي : ٣٦٣/٣ ، ومعجم البلدان : ٣١٥/١ ، ومادة (طول) من اللسان : ٤٤١/١٣ ، ومن التاج : ٤٢٤/٧ .

وصدره غير منسوب في المخصص: ٢١٠/١٥.

وطُواله – بضم الطاء – موضع ببرقان فيه بئر (انظر معجم البلدان ٦٥/٦ ومعجم ما استعجم ٨٩٧/٣) وأروى محبوبته . والظنون القليلة الماء لعين البئر . وسوف يذكر عبد القاهر وجه استشهاد أبي علي بالبيت . (٣١٩) ب : واعلم .

⁽٣٢٠) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل والا انه ، تحريف.

⁽٣٢١) ب ۽ ج : متقدمين .

⁽ ٣٢٢)ب ، ج : ومؤخرين .

لأَنْكَ اذا نَوَيْتَ بِهِ التَّاخِيرَ عَن عَمْرُو لِم يَكُنْ اضهاراً قَبْلَ الذِّكْرِ ، وعلى ذَلِكَ قُولُ العَرَبِ : تَميميٌّ أَنَا ، ومَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنُوءُكَ ، فَأَنَا مُبْتَدَأً ، وتَميميٌّ خَبِرَهُ ، وهُوَ مُقَدَّمٌ عليهِ كَمَا تَرَى . وَكَذَا مَشْنُوءٌ خَبُرٌ (٣٢٣) ومَنْ يَشْنُوءُكَ مُبْتَدَأً . والمعنى الذي يَبْغَضُكَ مُبْغَضٌ .

وَوَجْهُ استدلالِ الشّيخ أَبِي عليّ بالبّيْتِ على جَوازِ تَقْدَيْمِ الْخَبَرِ هُو أَنَّ قُوْلُهُ : وَصْلُ أَرْوَى ، مُبْتَدَأً وَظُنُونُ خَبَرَهُ وَكِلا (٣٢٤) يَوْمَى طُوالَةَ فَرُفْ مُتَعَلَقٌ بِضَنُونٍ . والأصْلُ وَصْلُ (٣٢٥) أَرْوَى ظُنُونُ كُلِّ واحدٍ مِن يَوْمَى طُوالَةَ . فَكَمَا أَنَّ كُلَّ يَوْمِ مَعْمُولُ ظَنُونِ وَمُ الجُمُعَةِ . أَو أَخْرِجُ يومَ الجُمُعَةِ . أَو أَخْرِجُ يومَ الجُمُعَة ، كَذَلِكَ يَكُونُ كُلا يَوْمَى طُوالَة ، مَعْمُولَ ظَنُونِ ، والمعمولُ لا يَقَعُ الا حَبْثُ يَقَعُ الجُمُعَة ، كذَلِكَ يَكُونُ كَلا يَوْمَى طُوالَة ، مَعْمُولَ ظَنُونِ ، والمعمولُ لا يَقَعُ الا حَبْثُ يَقَعُ العَامِلُ ، فَلَم تَقُلُ : زَيْداً ضَرَبْتُ الا بَعْدَ أَنْ جَازَ أَنْ تَبْتَدِيءَ بِضَرَبْتُ فَتَقُولُ : ضَرَبْتُ الا يَعْدَ أَنْ جَازَ أَنْ تَبْتَدِيءَ بِضَرَبْتُ فَتَقُولُ : ضَرَبْتُ العَامِلُ ، فَلَم تَقُلُ : زَيْداً ضَرَبْتُ الا بَعْدَ أَنْ جَازَ أَنْ تَبْتَدِيءَ بِضَرَبْتُ فَتَقُولُ : ضَرَبْتُ رَيْداً . فلولا جَوازُ تقديم خَبَر وَصْل أَروى الذي هُو ظُنُونٌ عليه كَقُولُك ظَنُونُ وَصُلُ أَرْوَى ، كَمَا قَالَ : مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، لِمَا جَازَ أَنْ تُقَدِّمَ على وَصُل أَروى مَعْمُولَ ظَنُونِ الذي هُو كِلا يَوْمَى طُوالة ، الجَارِي مَجْرَى قَوْ لِكَ : كُلُّ واحدٍ من مُولَكَ فَلَونَ الذي هُو كِلا يَوْمَى طُوالة ، الجَارِي مَجْرَى قَوْ لِكَ : كلُّ واحدٍ من يُولَكَ الذي هُولَاكَ : كلُّ واحدٍ من يُومَى طُوالة .

وهَذَا سَبْنِيُّ عَلَى مَسْأَلَةٍ فِي الكِتَابِ(٣٢٣) وهي القِتَالُ زَيْداً حِينَ تَأْنِي (٣٢٧) ، لَمْ يَجُزُ هَ نَا لأَجْلِ أَنَّ زَيْداً منصَوبٌ بَتَأْتِي وَمَعْمُولٌ لَهُ فِي قَوْلِكَ : القِتَالُ حِينَ تَأْتِي زَيْداً ، فَكَمَا (٣٢٨) لا يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ تَأْتِي على حِينَ فَتَقُولَ مَثَلاً : القِتَالُ تَأْتِي حِينَ ، كَذَلِكَ لا يَجُوزُ أَنْ تُقَدَّمَ على حَبنَ زَيْداً ، الذي هُو مَعْمُولُ تَأْتِي ، لأَنَّ المَعْمُولَ لا يقعُ الا حَبثُ (٣٢٩) يقعُ العَامِلُ . فَكَمَا امْتَنَعَ جوازُ تقديم المَعْمُولِ هُنَا لأَجْلِ امتناع

⁽٣٢٣) ب ، ج : خبره .

⁽ ٣٧٤) ج : وكل . تحريف .

⁽ ٣٢٥) ج : وصلي . تحريف .

⁽٣٢٦)ب، ج: مبتدأ في الكتاب. تحريف.

⁽ ٣٢٧) مقتضى مسألة الكتاب هوانه لا يجوزان يعمل المضافاليه حين فيما قبلها : قال سيبويه في ٦٨/١ : « .. واذا قلت : زيد اذا يأتيني اضربُ ، تريد معنى الهاء ولا تريد زيدااضربُ اذا يأتيني .. وكذلك حين اذا قلت ازيد حين يأتيك تضرب .

⁽ ۳۲۸) ج : وکما .

⁽ ٣٢٩)ب ، ج: بحيث.

تَقديم العَامِلِ، كذلكَ دَلَّ تقديمُ المعمولِ الذي هُوَ كِلا يَوْمَي // طُوالةَ (٣٣٠)، علَى جُوازِ تَقْديم العَاملِ الذي هُوَ ظَنونٌ فَاعْرِفْهُ فانّه أصلٌ من الأصولِ.

وانّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَقَعَ المَعْمُولُ حِيثُ لا يَقَعُ العَامِلُ ، لأَجْلِ انّ المعمولَ تَبَعُ للعاملِ فَلَا يكونُ لَهُ تَصَرّفٌ لا يكونُ لعاملِهِ ، وأجملُ أَحْوالِهِ أَنْ يَقَعَ فِي مَوْقِعِهِ فَأَمّا أَنْ يَفُوتَهُ فِي النّصرفِ والوقوعِ حيثُ لا يَقَعُ هُو فَلا(٣٣١). ومِثَالُ ذَلِكَ أَنْ يَجْلِسَ الغُلامُ حيثُ لا يَجْلِسُ السّيّدُ فَتُجْعَلَ مَرْتَبَتُهُ فَوقَ مَرْتَبَةِ السّيّدِ ، وذَلكَ خُروجٌ مِنَ الحِكْمَةِ والتسويةُ بَينَ السّيدِ والغلام لَيْسَتْ مِمّا يَحْسُنُ أَيْضًا . الاّ أَنَّ وَجْهَهَا (٣٣٢) أَنَّهُ اذَاكَانَ تَابِعاً جَازَ أَنْ يأخذَ رَبّتُهُ لالتباسِهِ بِهِ (٣٣٣) ، وكونِهِ من جُمْلَتِهِ .

ولا يَجِبُ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ وقوعَ المَعْمُولِ حَيْثُ (٣٣٤) يَقَعُ العَامِلُ واجِبُ كَمَا يَظَنَّ بَعْضُهُم (٣٣٥) حتى دَعاهُ وَهِمُهُ الى أَنْ قَالَ : انّ هَذَا الذي أَصّلَهُ النّحويونَ يَنْتَقِضُ بأشياءَ نَحْوَ أَنْ يَقَعَ المَعْمُولُ حَيْثُ يَقَعُ الْعَامِلُ ، لأَجْلِ أَنَّ الزّيدانِ مَعْمُولُ ضَرَبَ وهُوَ مَعَ ذَلِكَ لا يَقَعُ في مَوْقِعِهِ (٣٣٦) اذْ لا العَامِلُ ، لأَجْلِ أَنَّ الزّيدانِ مَعْمُولُ ضَرَبَ وهُوَ مَعَ ذَلِكَ لا يَقَعُ في مَوْقِعِهِ (١٣٦٦) اذْ لا تقولُ : الزّيدانِ ضَرَبَ ، فَتُقَدِّمُ الفاعلَ على الفِعْلِ ، وهذا سَهْوُ ظاهِرٌ ، لأَنَّا قُلْنَا : انّ المَعْمُولَ يَجُوذُ المَعْمُولَ يَجُوذُ الْعَامِلُ ، ومَعْنَى هذهِ العِبَارِةِ أَنَّ المَعْمُولَ يَجُوذُ الْعَامِلُ ، ومَعْنَى هذهِ العِبَارِةِ أَنَّ المَعْمُولَ يَجُوذُ [وقُوعُهُ] (٣٣٧) حَيْثُ يَقَعُ العَامِلُ ، واذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْنَا مَا ذَكُرُوهُ ، وانّها يلزمُ مَنْ يقولُ : انّ المعمولَ يَجِبُ وُقُوعُهُ حيثُ (٣٣٨) يقعُ العاملُ .

⁽ ٣٣٠) ج: مطاولة . تحريف .

⁽ ٣٣١) ج : فلا « يكون له تصرف لا يكون لعامله » . وما في الأصل وب أولى . لأنّ عبد القاهر هدف الى إلجزم القاطع امتناع وقوع المعمول حيث لا يقع العامل .

⁽ ٣٣٢) ج : الا ترى وجهها . تحريف .

⁽٣٣٣) سفطت «به» في ب،ج.

⁽ ٣٣٤) ب ، ج : بحيث .

⁽ ٣٣٥) ب ، ج : كما ظن بعضهم .

⁽٣٣٦) ب، ج: لا يقم موقعه. ٰ

⁽٣٣٧) من ب وج. الصواب. وفي الأصل ﴿ وقوع ، تحريف

⁽٣٣٨) من ب و ج. وهي ساقطة من الأصل سهوا.

وبَعْدُ فالذي ولّدَ هذهِ الشُّبهَ أَنَّ بَعْضَ أَصْحابِنا قَدْ يقولُ: انَّ المعمولَ يَقَعُ لَهِ مَوْضِعُ ٢٣٩ يَقَعُ لَهِ مَوْضِعُ ٢٣٩ يَقَعُ لَهِ مَوْضِعُ ٢٣٩ يَقَعُ لَهِ مَوْضِعُ ٢٣٩ وَقَعَ فَيهِ المعمولُ. وهَذَا لَفْظُ مُوهِمُ أَنه صَحيحٌ لَلْسَاءِ لا يَدْخُلُها حَرفُ الجّرِ ، للعمولُ الجَرِّ ، فيكونُ مُسْتَقيماً ، وانْ كانَ جَميعُ الأسهاء لا يَدْخُلُها حَرفُ الجّرِ ، لأَنكَ تَقْصَدُ أَنْ تُخْبِرَ بأَنَّ مَنْ هَذَا النّوعِ مَا يَدْخُلُهُ الجَارُ . وكَذَا يَقْصَدُ بِقُولِهِ : المعمولُ لأَنكَ تَقْصُدُ أَنْ تُخْبِرَ بأَنَّ مَنْ هَذَا النّوعِ لا ٢٤١١ أَن كُلَّ مَعْمُولَ يَجِبُ أَنْ يَقَعَ لاَعَامِلُ لأَن ذلكَ كَائِنٌ في هَذَا النّوعِ لا ٢٤١١ أَنَّ كُلَّ مَعْمُولَ يَجِبُ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ عَامِلِهِ . واللفظُ الأصَحُّ أَنْ يُقالَ : انّ المعمولَ لا يَقَعُ الاّحَيْثُ يَقَعُ العَامِلُ فَوْقَ مَوْقِعَ العَامِلُ لِيُسْلَمَ مَنْ هَذَا الوَهُم ، فالعامِلُ فَوْقَ الْمَعُولُ فَيْ الْمَعُولُ فَيْ وَلَى المَعْمُولِ فِي مَوْقِعِ العَامِلُ لِيُسْلَمَ مَنْ هَذَا الوَهُم ، فالعامِلُ فَوْقَ المَعْمُولِ فِي الرُّنْبَةِ فَيَخْتُ مَّ بُواضَعَ لا يقعُ فيها المعمولُ . لِمَا يكونُ للسيّدِ من الرُّبُةِ مَالا يكونُ للمَعْمُولِ مَوْضِعٌ يَخْتَصُّ بِهِ دُونَ العَامِلُ ، كَمَا في ذَلِكَ من المَعْمُولِ فَلْ المَعْمُ اللّهُ عَلَى المَتْبُوعِ فَا عَامِلُ مَا تَقَدَمَ أَنَكَ اذَا لم تُفرَقُ بينَ الجَوازِ والوُجوبِ دُفِعْتَ الى ضُروبِ مِن التَخليطِ .

واعلمْ أنَّ للمبتدأِ والخَبَرِ انقساماً الى التَّنكيرِ والتَّعريفِ . فأمَّا أنْ يكونَ أحدُ الجُزْئَيْنِ معرفةً والآخرُ نكرتَيْنِ (٣٤٣ فَهُمَا بهذِهِ عَلَى معرفةً والآخرُ نكرتَيْنِ (٣٤٣ فَهُمَا بهذِهِ عَلَى ثَلاثةِ أَضْرِبٍ ٣٤٣) :

الأوّلُ: وهُوَ مَا كَانَ معرفةً فَنكِرَةً. نَحْوَ زيدٌ مُنْطَلِقٌ، وعَمْرُوْ حَسَنٌ. فَزَيْدٌ مَعْرِفَةٌ لأَنّهُ اسم معروف (٣٤٣)، ومُنْطَلِقٌ اسمٌ شائعٌ يكونُ لكلِّ واحدٍ. وهَذَا هُوَ الأصْلُ فِي الأخبارِ، لأنَّ الخَبَرِ يَجِبُ أنْ يكونَ مَجهولاً وما يُخْبِرُ عنهُ مَعْرُوفاً. فانْ جَعَلْتَ (٣٤٤)

⁽٣٣٩ – ٣٣٩) ساقط في ب وج.

⁽٣٤٠) كذا في ب و ج. الصواب. وعبارة الأصل: «وهذا لفظ موهم غير أنه صحيح «سهو.

⁽ ٣٤١ – ٣٤١) ساقط في ج.

⁽٣٤٢ – ٣٤٢) بدله في ب و ج : فهذه ثلاثة أضرب .

⁽٣٤٣) ب، ج: لأنه شخص معروف.

⁽ ٣٤٤) ب ، ج : ولو جعلت .

النّكرةَ مبتداً والمعرفة خَبراً لَمْ يَجُزُ لأَجْلِ أَنَّ الإِخبارَ (٣٤٠) بما يُعْرَفُ عَمّا لا يُعْرَفُ عَكْسُ العَادَةِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ اذَا ذَكَرْتَ للمُخَاطَبِ نَكِرَةً لم يَعْرف شَيئاً . فاذَا أَتَيْتَ بِمعْرِفَةٍ كُنْتَ ذَاكراً ما يَعْرفُهُ وذَلِكَ أَنْ تقولَ : مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، فَتَرْعُمُ أَنَّ مُنْطَلِقاً مُخْبَرٌ عنهُ وزَيْدٌ خَبْرُ ، فَتَرعُمُ أَنَّ مُنْطَلِقاً مُخْبَرٌ عنهُ وزَيْدٌ خَبْر ، فَتَجْعَلَ // ما يَعْرفُهُ خَبَراً عَمّا لا يَعْرفُهُ وهَذَا مُحَالً لا يُتَصَوَرُ وانّها الصحيحُ أَن تُخبرَهُ بما لا يَعْرفُهُ ، وهُو مُنْطَلِقٌ ، عَمّا يَعْرِفُهُ وهُو زَيْدٌ فاعْرفهُ .

والضّربُ الثّاني : وهو أنْ يَكُونَا مَعْرِفَتَيْنِ كَقَوْلِكَ : زَيدٌ أخوك ، وبَكُرٌ غُلامُك ، وذَاكَ أنّ زيدٌ (٣٤٦) معرفة ، وأخوك كذلك . ولا يصح في الظّاهِرِ أن يكونَ كلُّ واحد من المبتدأِ والخبرِ معرفة ، لأنَّ الاخبارَ عمّا يعرف بما يعرف لا يُفيدُ وانّا الافادة في الأخبار عمّا يعرف بما لا يعرف ، الاّ أنَّ قولَهم : زَيدٌ أخوك ، وعَمْرُو غُلامُك ، انّا جَازَ على أنَّ يكونَ المخاطبُ قاصداً للأعراضِ (٣٤٧) عن شأنِ زَيْد ومراعاة حقّه على ما يُوجبُ اشتباكُ يكونَ المخاطبُ قاصداً للأعراضِ (٣٤٧) عن شأنِ زَيدٌ أخوك . أو يكونُ قَدْ بَعُدَ عَهدُهُ بهِ النّسبةِ [بينَهُمَا (٣٤٩)] فيبنيهِ عَلَى ذَلِكَ ويُقَالُ : زَيدٌ أخوك . أو يكونُ قَدْ بَعُدَ عَهدُهُ بهِ حتّى لا يُثبَتَهُ ثم يحضرُهُ فيعرفُهُ (٣٤٩) بهذا الاسم الآ أنّهُ لا يعرفُ أنّه أخوهُ الذي غابَ عنهُ فيقالُ لَهُ : زَيدٌ أخوك [أي] (٣٠٠) هذا الذي عَوفتهُ الآن هو الأخُ الذي فارقك . واذا فيقالُ نَ زَيدٌ أخي ، فوجهُ الافادةِ فيهِ أنّ المُخَاطبَ يعرفُ أنّ لكَ أخاً ، ويعرفُ زَيداً بعينهِ فاذا (٢٠١١) قُلْتَ : زَيدٌ أخي ، أفدتَهُ النّسبَ بينكَ وبينَ زيدٍ ، فيعلمُ أنّ الأخَ الذي بعينهِ فاذا (٢٠١١) قُلْتَ : زَيدٌ أخي ، أفدتَهُ النّسبَ بينكَ وبينَ زيدٍ ، فيعلمُ أنّ الأخَ الذي أخْبِرَ بِهِ هو زَيْدٌ .

وعَلَى هَذَا النَّحوِيَجْرِي الاخبارُ في كلِّ مَعْرِفَتَيْنِ . فحصولُ الفائدةِ على الجملةِ من تنكيرٍ وُجِدَ في الكلامِ كَمَا تَرَى ، لأنَّ المُخَاطَبَ لوكانَ يَعْلَمُ أنَّ زيداً أخوكَ ، ثم أخبرتَهُ

⁽٣٤٥) ج: لم يجز لان الاخبار.

⁽٣٤٦) ب، ج: زيدا.

⁽٣٤٧) ب ، ج: قاصدا الاعراض.

⁽٣٤٨)من ب و ج. أبين.

⁽ ٣٤٩) ج : ويعرفه .

⁽٣٥٠) من ب و ج: الصواب، وفي الأصّل «أو». تحريف.

⁽٣٥١) ب ، ج : واذا .

فَقُلْتَ : زَيدٌ أخي ، [كُنْتَ] (٢٠٥٣) مُحيلاً . اذِ الاخبارُ بِمَا أَحاطَ عِلْمُهُ بِهِ (٣٥٣) خارجٌ عن الصوابِ (٣٠٤) . ولِهَذَا لم يَجُزْ أَنْ يقولَ : الثّلجُ باردٌ والسّماءُ فَوْقَنا ، لأنَّ ذلكَ مَعْلُومٌ . وأمّا قَوْلُهُم : الله الهنا ، ومحمدٌ نَبيّنا فَعَلَى وَجْهَيْنِ .

أَحَدُهُمَا: أَن تُذْكَرَ تَقَرُّباً وَتَعَبُّداً.

والثَّاني : أَنْ يُقَالَ للجَاحِدِ الذي يُعَرَّفُ بِجَهْلِ ذلكَ فَيُتَرَّلُ منزلةَ مَنْ يُخْبَرُ (٣٥٥) بشيءٍ لا يَعْرِفُهُ .

وقَدْ يَأْتِي مَا يَكُونُ فِي الظَّاهِرِ كَالمُستحيلِ فِيصبحُ لِغَرْضٍ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : زَيْدٌ زَيْدٌ فَهَذَا تَكُرِيرٌ لاسم واحدٍ وَلَيْسَ يُتَصَوِّرُ فِي الظّاهِرِ أَنْ يَكُونَ المُخْبُرُ عَنْهُ والخَبَرُ شَيئاً واحداً ، غيرَ أَنَّ الْمَعْنَى زَيْدٌ على ما عرفتَهُ من الوتيرةِ والمنزلةِ ، فَصَارَ تَكُريرُكَ للاسمِ بمنزلةِ أَنْ تَقُولَ : زَيدٌ على ما عرفتَهُ . وهَذَا مفيدٌ مُتَضَمِّنٌ لما لَيْسَ فِي الجَزْءِ الأَوّلِ . وعلى ذلك قَوْلُهُ :

/٥٣/ أنَّا أبو النَّجم وشِعْري شِعْرِي (٢٥٩)

أي شِعْرِي (٣٠٧) كَمَا أُبْلِغْتَ وعَرَفْتَ . وعَلَى هذا فَقِسِ البابَ . فكلُّ موضع (٣٠٨)

⁽٣٥٧) من ب و ج . الصواب . وقد سقطت من الأصل سهوا

⁽٣٥٣) ابه ا ساقطة في ج.

⁽ ٣٥٤) ب ، ج : عن العادة .

⁽ ٣٥٥) ب ، ج : من تخبره .

⁽ ٣٥٩) قائله أبو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة بن عبيد يرجع نسبه الى مالك ابن ربيعة بن عجل وكان يقول القصيد الى جانب الرجز فيجيد . وبقي الى أيسام هشام وكان له معه اخبار (المؤتلف والمختلف للآمدي / ٣١٠ – ٣١١) .

وانظر: الكامل للمبرد / ٢٨ ، والخصائص: ٣٧٧/٣ ، وشرح الحياسة للمرزوقي: ١٠٣/١ و ١٠٣/٤ ، وأمالي السيد المرتضى: ٣٤/٣ والمقتصد في شرح التكلة ٢٤ ظ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٨٤ ، والمفصل للزعخشري ٢٦ ، ومغنى اللبيب ش ٤٤٥ ج ١ ص ٣٣٩ ، وشرح شواهده ش ٨٣٨ ج ٩٤٧/٢ – ٩٤٨ ، والخزانة: ٢١/١ ، والدرر اللوامع: ٣٥/١ و ٧٦/٧ . واستشهد به عبد القاهر ليدل على أن عدم التغاير بين المبتدأ والخبر هنا مقصود به شيء آخر وهو أن الشاعر أراد أن شعره هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر

⁽ ٣٥٧)ب ۽ ج : أي وشعري .

⁽ ٣٥٨) ب ، ج : وكل موضع .

حَصَلَ فيهِ الفائدةُ جَازَ.

والضّرْبُ الثالثُ: وهوَ أَنْ يَكُونَا نكرتَيْنِ كَقُولِكَ : رَجُلٌ مِنْ قَبِيلةِ كَذَا عَالِمٌ وَالأَخْبَارُ بِالنّكِرةِ عَنِ النّكرةِ غَيْرُ مستقيم في الأصْلِ ، اذ اسنادُ (٢٥٠ الجهولِ لا نصيبَ لَهُ في الافادةِ (٢٦٠ فانّا تأتي النّكرتانِ اذا وُجَدَ تَخصّصُ (٣٦) كما فعلتَ في تخصيصِكَ رَجُلاً في الافادةِ (٣٦٠ فارسٌ ، فتصفهُ بكونِهِ بِقُولِكَ : مِن قَبِيلةِ كَذَا ، ونحو أَنْ تقولَ (٣٦١) : رَجُلٌ مِن آلِ فُلانٍ فارسٌ ، فتصفهُ بكونِهِ مَن تلكَ القبيلةِ وتَحْصُلُ الفائِدَةُ ، لأَنَّ المخاطبَ قَدْ يَجْهَلُ ذلِكَ ، ولو قُلْتَ : رَجُلٌ مَن تلكَ القبيلةِ وتَحْصُلُ الفائِدَةُ ، لأَنَّ المخاطبَ قَدْ يَجْهَلُ ذلِكَ ، ولو قُلْتَ : رَجُلٌ ذاهِبٌ مَا مَانُ قُلْتَ : رَجُلٌ ذاهِبٌ مَن دَارِي (٣٦٢ أَو ذَهَبَ مِن دَارِي (٣٦٢) جَازَ ، لأَنَّ ذلكَ لا يعرفُهُ كُلُّ أَحدٍ . وقالوا ذاهِبٌ مِن دَارِي (٣٦٣ أَو ذَهَبَ مِن دَارِي (٣٦٢) جَازَ ، لأَنَّ ذلكَ لا يعرفُهُ كُلُّ أَحدٍ . وقالوا في المَثَلِ : شُرُّ أُهُو ذا نابِ الا شَوْ

وتقولُ: عندي مَالٌ، فيكونُ مالٌ مبتدأً مع كونهِ نكرةً، لأجلِ حُصُولِ الاختصاصِ في الخَبْرِ اذكلُّ واحِدِ (٣٦٤) لا يَعْلَمُ أَنَّ عندك مالا // ويَلْزَمُ في هَذَا النّحوِ تقدّمُ الخَبْرِ (٣٦٥) على المُبتَدَأِ فلا يَكادُ يُقالُ: مَالٌ عِنْدِي، وانّا يَجِيءُ ذلكَ في حَالٍ قريبة من الاضطرارِ. وذلك أنّهم لو قَالُوا: (٣٦٦) مَالٌ عِنْدِي لَجَازَ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ عندي صفةٌ للهالِ، وأَنَّ الخبرَ مقدّمٌ كقولكَ: مالٌ عندي حَسنٌ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَلَمّا كانَ كَذَلِكَ قُدِّمَ الخَبْرُ تَقْدِيمًا يقربُ من اللازم لِيَرْتَفِعَ اللبْسُ (٣٦٧)، لأَنَّ الصَّفَةَ لا تَتَقَدَّمُ على كَذَلِكَ قُدِّمَ الخَبْرُ تَقْدِيمًا يقربُ من اللازم لِيرْتَفِعَ اللبْسُ (٣٦٧)، لأَنَّ الصَّفَةَ لا تَتَقَدَّمُ على

⁽٣٥٩) ج: اذا ساد.

⁽٣٦٠ – ٣٦٠) في ب و ج : ﴿ فَانْمَا يَأْتِي بِالنَّكُرْتَانَ وَجِد تَخْصُص ﴿ تَحْرِيفَ.

⁽٣٦١) ب ، ج : ويحوز أن تقول .

⁽ ٣٦٢ - ٣٦٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ٣٦٣) في بحمع الأمثال للميداني : ٢٥٠/١ : «يقال أهرَّ اذا حمله الهرير . وشَرَّ رفع بالابتداء وهو نكرة . وابتدأ بالنكرة هاهنا من غير صفة لأن المعنى ما أهر ذا ناب الا شر . انظر أيضاً سيبويه ١٩٦/١ واللسان (هرر) ١٢٢/٧ وفرائد اللآلي ٣٠٦/١ .

⁽٣٦٤) ج: لأنَّ كلَّ أحد.

⁽٣٩٥) ب ، ج : تقديم الخبر.

⁽٣٦٦) ج: وذلك لو أُنهم قالوا.

⁽٣٦٧) ب، ج: ارتفع اللبس.

الموصوف. أَلاَ تَرَى أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ عِالَى عندكَ ، لم يَجُزْ أَنْ تُقَدِّمَ عندكَ على مالٍ ، فتقولُ : مَرَرْتُ بِعِنْدَكَ مالُ ، كما أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ ، لم يَجُزْ أَنْ تقولَ : [مَرَرْتُ] (٣٦٨) بِحَسَنِ رجلٍ ، فَتُقَدِّمَ الصَّفَةَ على الموصوف. وأبو أَنْ تقولَ : [مَرَرْتُ] (٣٦٩) بِحَسَنِ رجلٍ ، فَتُقَدِّمَ الصَّفَةَ على الموصوف. وأبو الحَسَن (٣٦٩) يُجوِّزُ فِي قَوْلِكَ : عِنْدِي مالٌ ، أَنْ يكونَ مرفوعاً بالفِعْلِ المقدِّرِ ، لاَنَّهُ اذَا الحَسَنَ (٣١٩) في الدّارِ زَيْدٌ ، جَوِّزَ أَنْ تَرَفَعَ زَيداً باستقرَّ ولا تَجْعَلهُ مبتدأ . وهَذَا الاعتقادُ أَوْلَى بِهِ فِي قَوْلِكَ : عِنْدِي مَالٌ ، لأَنَّ تقديمَ المالِ على عِنْدِي يُحْدِثُ اللّبسَ كما أُريتُكَ .

انظر نرجمته في : مراتب النحويين ٦٨ – ٦٩ ، طبقات الزبيدي ٧٤ – ٧٦ ، معجم الأدباء : ٧٤٤/١١ .

⁽۳۹۸) من ب و ج. أبين.

⁽ ٣٦٩) أبو الحسن : سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط ، بصري وأحد أتمة النحو فيها ، مولى لبني بحاشع بن دارم من تميم ، أخذ عن سيبويه على الرغم من أنه أسن منه ، وهو الطريق الى كتابه . اذ لم يقرأ الكتاب على سيبويه أحد ولم يقرأه سيبويه على أحد ، قرِيء على الأخفش بعد موت سيبويه ، وكان يقول : « ما وضع سيبويه في كتابه شيئا الا وعرضه على ، وكان يرى أنه أعلم به منى وأنا اليوم أعلم به منه » ، توفي سنة ١٥٥ هـ . وقبل ٢٢١ . وله تصانيف كثيرة منها : كتاب الاشتقاق ، وكتاب الأصوات ، وكتاب الأوسط بالنحو ، وغيرها .



قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« باب من الابتداء » . (١)

« والأسهاءُ (٢) على ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ عارٍ منَ مَعْنَى الشَّرطِ والجَزاءِ ، وضَرْبٌ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الشَّرطِ والجَزَاءِ ،

فالأوّلُ نَحْوُ زَيْدٍ وعَمْرُو وعَبْدِ اللهِ . فَمَا كَانَ مِنْ هَذَا النّحوِ لَمْ يَدْخُلِ الفَاءُ في خَبَرِهِ . (٣) تَقُولُ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، ولا يَجوزُ زيدٌ ، فَمُنْطَلِقٌ . فانْ جَعَلْتَ زَيْداً خَبَرَ مُبْتَدَأً عَذَوكُ عَدُوفٍ كَأَنّكَ قُلْتَ : هَذَا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ ، أَيْ فَهُوَ مُنْطَلِقٌ ، لَمْ يَمْتَنِعْ . وعَلَى هَذَا قُولُ الشّاعِرِ :

/١٥٤/ وَقَائِلَةٍ : خُوْلَانُ فَانْكُحْ فَتَاتَهُم .(١)

وهو من شواهد سيبويه التي لم تعز لأحد . انظر : سيبويه والشنتمري ٢٠/١ و ٧٧ (صدره) والإيضاح ٥٣ ، وهو من شواهد سيبويه التي لم تعز لأحد . انظر : سيبويه والشنتمري ٢٠/١ و ٧٧ (صدره) والإيضاح ٥٣ ، وشواهده ق ٥ وكتاب الره على النحاة ٢١٩ ، وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ١١٨١٣/٤ (صدره) وابن يعيش ١٠٠١ و ٨٩٥/ ، واللسان (خسلا ٢٦٨/١ ، ومغنى اللبيب ش ٢٧٤ ج ١ ص ١٦٥ ، وشرح شواهده ش ٢٧٧ ج ٢٧٣ ، والشواهد الكبرى للعيني : ٢٩٨/ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٩٨/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٩٨/ ، وشرح الأشموني ٢١/٥٤ (صدره) و والخزانة ٢٨٨/١ و ٣٩٥/٣ (صدره) و ٢١/٤ و ٥٠٥ (صدره) والدرر اللوامع ٢٩/١ واستشهد به ابو علي على أنه يجوز دخول الفاء على اعتبار أن خولان خبر لمبتدأ محذوف ولا يصح جعل ما قبل الفاء مبتدأ وما دخلت عليه الفاء خبرا . وخولان حي من اليمن والأكرومة الفعلة الكريمة . والحيان حي أبها وحلى أمها وخلو أي خالية من زوج .

⁽١) ب ، ط: باب من الابتداء «بالأسهاء الموضولة».

⁽٢) ط: الأسهاء «المبتدأة».

⁽٣) ط: في خبره (لأنَّ الفاء انما تدخل لتعطف أو تكون جوابا).

أي هؤلاء خولان فانْكَعْ [فَتَاتَهم](٥) ».

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعلمْ أَنَّ الفاءَ امَّا أَنْ تكونَّ عاطفةً كقولِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً فَعَمْراً . أُو لِلجَزَاءِ كَقَوْلِكَ : انْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مُكَرَمٌ مَحْبُقُ.

والأسهاء على ضَرْبَيْنِ كَمَا ذَكَرَهُ. أَحَدُهُمَا: مَا كَانَ مُعَرَى عَن مَعْنَى الشَّرْطِ والجَزَاءِ(١) ، نَحْوَ زَيْدٍ وعمرو. فَهَذَا لاَ يَدْخُلُ الْفَاءُ في خَبِرهِ تَقُولُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ولا يَجُوزُ زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ ، لاَنَّهُ لِيسَ هُنَا معنى الشَّرْطِ والجَزَاءِ فَنَدْخِلُ الْفَاءُ تَنْبِهاً عَليهِ. ولا يَجُونُ لِلْعَطْفِ ، لأَنَّ الخبر لا يَصحُّ عَطْفُهُ على المُبْتَدَأِ. كَيْفَ وحَرُفُ العَطْفِ يُوجِبُ مُشَارِكَةَ النَّانِي الأَوْلَ. فاذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً فَعَمْراً ، كَانَ عَمْرُو مَفْعُولاً كزيدٍ. فلو مُشَارِكةَ النَّانِي الأَوْلَ. فاذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً فَعَمْراً ، كَانَ عَمْرُو مَفْعُولاً كزيدٍ. فلو عَطَفْتَ الخَبَر على المُبْتَدَأِ أُوجِبَ (٧) ذلكَ أَنْ تَجْعَلَهُ مُخْبَراً عَنْهُ مِثْلَ المَعْطُوفِ عَلَيهِ ، عَطَفْتَ الخَبَر على المُبْتَداأِ أُوجِبَ (٧) ذلكَ أَنْ تَجْعَلَهُ مُخْبَراً عَنْهُ مِثْلَ المَعْطُوفِ عَلَيهِ ، وَحَمَلْتَ مَنْ الخَبَر وَيْدِ (٨) . فان قَدَّرْرَ هَذَا لَمْ يَجُزُ أَنْ تقولَ : زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ ، فَلَا أَنْ يَكُونَ مُنْطَلِقٌ عَبْ وَهُ مُنْطَلِقٌ] (١٠ عُمْلُقً على جُمْلَةٍ . كَأَنْكَ قُلْتَ : تَنَبَّهُ لَهُ فَهُو مُنْطَلِقٌ ، لأَنَ لَوْلَ : قَذَل زَيْدٌ ، تَنْبِهُ فَهُو مُنْطَلِقٌ ، لأَنْ قَلْكَ : هَذَا زَيْدٌ ، تَنْبِيةٌ . وعَلَى هذا(١١) ما أَنْشَدَهُ مِن قُولِ الشَّاعِرِ وهو من أبياتِ قَلَكَ : هَذَا زَيْدٌ ، تَنْبِيةٌ . وعَلَى هذا(١١) ما أَنْشَدَهُ من قُولِ الشَّاعِرِ وهو من أبياتِ الكِتَابِ :

وقَائلةٍ : خَولانُ فانكحُ فَتَاتَهم واكرومـةُ الحَيَّيْنِ خلوٌ كَمَا هِيَـا

⁽٥) من ب و ج و ط. أولى.

⁽ ١٤) ب ، ج : متعريا من معنى الشرط والجزاء .

⁽٧) ب،ج: أوجبت. تحريف.

⁽٨) ج: لزيد. تحريف.

 ⁽٩) من ب و ج: الصواب. وفي الأصل « فمنطلق » سهو.

⁽١٠) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل الالعطف». تحريف.

⁽١١) ب، ج: وعلى ذلك.

المَعْنَى : هَوْلاءِ خولانُ فانْكَحْ . فَخولانُ خَبُرُ هؤلاءِ ، كَمَا كَانَ زَيْدٌ فِي قولكَ : زَيدٌ فَمُنْطَلِقٌ ، على تَقْديرِ : فهو مُنْطَلِقٌ ، خبر هذا المُقَدِّر . وقَوْلُهُ : أَنكحْ ، جَمُلَةٌ من الفِعْلِ معطوفَةٌ على مَا قَبْلَهَا ، كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ : هُو مُنْطَلِقٌ ، جُمْلَةٌ مِنَ المُبْتَدَأِ والخَبرِ عُطِفَتْ عَلَى مَا قَبْلَهَا . وقَدْ حَكَى أبو الحَسَنِ (١٢) : زَيْدٌ فَوَجَدَ ، عَلَى زيادةِ الفَاءِ والمَعْنَى زَيْدٌ وَجَدَ . فانْ قُلْبَ // عَلَى هَذَا : زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ ، كانتِ الفَاءُ زَائدةً وأبو الحَسَنِ يَسْتَكُثِرُ مَنْ زيادةِ الفَاءِ . وعَلَى هَذَا بَيْتُ الكِتَابِ :

/٥٥/ لاَتَجْزَعِي انْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ واذَا هَلَكْتُ فِعِنْدَ ذَلِكَ فَأَجْزَعِي (١٣) التَّقديرُ: واذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ اجْزَعي، والفاءْ (١٤) زائدةً.

قَالَ الشَّيْخُ أبو على :

« وَمَا كَانَ مُتَضَمّناً لِمَعْنَى الشَّرْطِ والجَزَاءِ فالأسهاءُ المَوْصُولَةُ والنّكراتُ المَوْصُوفَةُ . فالأسهاءُ المَوْصُولَةُ والنّكراتُ المَوْصُوفَةُ . فالأسهاءُ المَوْصُولَةُ (١٥٠) : الّذي والّذي والألفُ والّلامُ في نَحْوِ : القَائمُ زَيْدٌ (١٦٥) ،

⁽١٢) انظر همع الهوامع ١١٠/١.

⁽١٣) للنمر بن تواب ، (أحد بني عُكل وهو من الشعراء المخضرمين) يعاتب زوجه.

والبيت منسوب له في : ديوانه ق ٤/٥ ص ٧٧ ، وسيبويه والشنتمري ٢٧/١ ، والكامل للمبرد ٢٢٠ ، والمبيو منسوب له في : ديوانه ق ٤/٦ ص ٧٧ ، وسيبويه والشنتمري ٢٧٨ و ٢٨٨ ، ومواد (عمر) والمفصل للزعشري ٣٥ (صدره) والأمالي الشجرية ٢٣٤/٦ ، وابن يعيش ٢٨٢/١ و (خلل) من اللسان ٢٢٤/١٣ ، من اللسان ٢٢٤/١٣ و (خلل) من اللسان ٢٢٤/١٣ ، والشواهد الكبرى للعيني ٢٥٥/٢ ، وشواهد البغني ش ٢٦٣ ج ٤٧٢/١ – ٤٧٣ و ٢٨٩/٨ والخزانة : ١٥٧/١ و ٤٥٠ و ٣٤٤/٢ ، وشرح الشواهد للعاملي ١٥٥٠ .

وغير منسوب في : المقتضب ٧٦/٢ و ٧٨ ، وفصيح ثعلب ٨٨ ، وكتاب الرد على النحاة ١٣١ ، ومغنى اللبيب شر ٢٧٦ ج ١ ص ١٦٦ ، وشرح الأشموني ٢٣٧/٢ (صدره).

وفي منفس روايتان: النصب - وهي الأرجح - وعليها روى عبد القاهر البيت ، والرفع ، وترجح رواية النصب لأنّ حرف الشرط يقتضي فعلا مظهرا أو مضمرا ، وذكرت رواية الرفع في الخزانة ومغنى اللبيب وشرح الأشموني .

واستشهد عبد القاهر على زيادة الفاء الثانية . ولا تكون الزائدة الأولى لأن الظرف معمول أجزع ، فلوكانت الفاء الثانية هي جواب الشرط لامتنع تعليق الظرف بأجزع ، لأن ما بعد هذه الفاء لا يعمل فيا قبلها . لذلك وجب أن تكون ألفاء الأولى هي الرابطة لجواب الشرط والثانية هي الزائدة .

⁽ ١٤) ج : فالفاء .

⁽١٥) ب، ج: فن الأسهاء الموصولة، ط: فالأسهاء الموصولة ونحو قولهم،.

⁽١٦) ب، ج ج : القائم ﴿ هُو ﴿ زَيْدَ ، وَسَقَطَ قُولُهُ ﴿ زَيْدَ ﴾ في ط .

والضَّارِبُ والمُعْطِي [ومَا كَانَ](١٧) في حُكْمِهِمَا(١٨) ، ومَنْ ومَا وأَى(١١)

ومَعْنَى الْمَوْصُولَةِ أَنَّهَا تَتُمُّ بِصِلات (٢٠) تُضَمُّ اليها . وصِلاتُهَا لا تكونُ الآجملة (٢٢) عتملة للصدق والكذب ، ولا بُدَّ من أن يرجع منها الى الموصولات ذِكْر ، فَاذَا استوفت المَوْصُولاتُ صِلاتِهَا على هذه الشّرائِطِ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ اسم مُفُردِ نحو زَيْدٍ وعَمْرو وعبد الله ، تحتاجُ الله وَيُدُّ وعَمْرو وحتى تستقلُّ كَلاماً ، والجُملُ التي يُوصَلُ بِها هي التي ذَكَرْتُ قبلُ أَنَّها تكونُ أخباراً لمبتداً . فثالُ وصل الذي بالفِعْلِ والفَاعلِ : الذي قامَ ، والذي قامَ غُلامُهُ ، والذي ضَرَبْتُهُ ، فالذي اسمٌ موصولٌ وقامَ صَلَّتُهُ ، والذي ضَرَبْتُهُ ، فالذي [فاذا قُلْت : الذي قامَ غُلامُهُ ، والذي وَمَر الله عَلْمِهِ وضَرَبْتُهُ] (٢٠) عَلَامُهُ ، والذي ضَرَبْتُهُ ، فالدي ضَرَبْتُهُ ، فالدي أن الله المعالِد الله على الذي الذي الذي إلى الذي الذي الذي الذي قامَ والذي فَرَبْتُهُ مُنْطَلِقٌ ، والذي ضَرَبْتُهُ ، عَنزلة زَيْدِ يَعتاجُ الى جزء آخرَ يَنَضَمُّ اليه (٢٠) حتى يكونَ والذي قَامَ ، والذي ضَرَبْتُهُ ، بَعزلة زَيْدِ يعتاجُ الى جزء آخرَ يَنَضَمُّ اليه (٢٠) حتى يكونَ كلاماً مُسْتَقِلاً . تقولُ : الذي قامَ صَاحِبُكَ ، والذي ضَرَبْتُهُ مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ بِمَنْزِلَة : كلاماً مُسْتَقِلاً . تقولُ : الذي قامَ صَاحِبُكَ ، والذي ضَرَبْتُهُ مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ بِمَنْزِلَة : كُلامُ مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ بِمَنْزِلَة : كُولاً مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ بِمَنْزِلَة :

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعلَمْ أَنَّ هَذَا [الفَصْلَ](٢٧) يَشْتَمِلُ عَلَى ذِكْرِ المَوْصُولاتِ ، وانَّا قَدَّمَهُ ، لأجلِ أَنَّ دُخُولَ الفاءِ في الخَبَرِ لا يُتَصَوَّرُ الاّ بَعْدَ أَن تُعْلَمَ حَقِيقَةُ الوَصْلِ ، فنحن(٢٨) نُفَسِرُ هَذَا ثُمَّ نُتْبعُهُ ذَكَرَ الفَاءِ .

⁽۱۷) من ب و ج و ط. واثباته أبين.

⁽١٨) ط: في حكمها.

⁽١٩) ب، ج: وما ومن وأي.

⁽۲۰) ط: بصلات (وعوائد).

⁽۲۱) ج: تضمر. تحريف.

⁽ ۲۲) ط: جملا .

⁽٣٣) ط : وتحتاج «الأسهاء الموصولة» الى

⁽ ٢٤) ب ، ج ، ط : « وهو » يعود .

⁽٢٥) ما بين العاضدتين من ب و ج. واثباته يقتضيه السياق. وهو مثبت أيضا في ط

⁽ ٢٦) ط: يسند اليه.

⁽ ٢٧) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « الفعل ». تحريف

اعلم أنَّ الموصولَ خَمْسَةٌ:

الّذي ومَا يَتَفَرَّعُ عليهِ منَ التأنيثِ والتّثنيةِ والجَمْعِ كاللّذانِ أو الذِينَ (٢٩) ، والّتِي وَتُثْنِيَتُها وجَمْعُهَا كاللّتانِ واللّاّنِي . والألفِ واللامِ الكائنِ بِمَعْنَى الذي في قَوْلكَ : القَائِمُ زَيْدٌ ، ومَنْ ومَا وأي .

فالأوّلُ: وهو الّذي ، يُوْصَلُ بالجُمَلِ الأربعِ التي (٣٠) تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي خَبِرِ المُبْتَلَأِ (٣١) تقولُ: الّذي ضَرَبَ زَيْدٌ ، فيكونُ الّذي مَبتَداً ، وضَرَبَ فيهِ ذِكْرُ يَعُودُ الى المُبْتَلَأِ (٣١) تقولُ : الّذي وهُوَ مَعَ ذلكَ الذّكْرِ جُمْلَةٌ قَدْ صَارِتْ صِلَةَ الّذِي ، (٣١) كَمَا كَانَ خَبراً في قولِكَ : الّذي وَهُوَ مَعَ ذلكَ الذّكْرِ جُمْلَةٌ قَدْ صَارِتْ صِلَةَ الّذِي ، (٣١) كَمَا كَانَ فِعْلاً لكَ ، فانّهُ قَدْ زَيْدٌ ضَرَبْتُ وانْ كانَ فِعْلاً لكَ ، فانّهُ قَدْ تَضَمّنَ العَائِدَ الى الذي وهُوَ الهَاءُ فَجَازَ أَنْ يَكُونَ صِلَةً كَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ خَبراً في قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ .

ومَعْنَى الصِّلةِ أَنَّ الأسمَ لا يكونُ تَامَّا في أصلهِ فَيْضَمُّ اليهِ ما يُتَمَّمُهُ وَيَجِيرُ نَقْصَهُ كَمَا تقولُ : هَذَا صِلَةُ هَذَا ، وَوَصْلُهُ ، أَيْ يُكَمَّلُهُ ، ويُزيلُ نَقْصَهُ . أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : جَاءَنِي الذي وَحْدَهُ ، لم يُفِدْ شَيْئاً ، وكَانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ : جَاءَنِي جَعْ ، من جَعْفَرِ مَثلاً . فاذَا وَصَلْتُهُ بالجُمْلَةِ تَمَّ الاسمُ كَقَولِكَ : جَاءَنِي الذي عَرَقْتُهُ كَمَا أَنْكَ أَتْمَمْتُ مَثلاً . فاذَا وَصَلْتَهُ بالجُمْلةِ تَمَّ الاسمُ كَقُولِكَ : جَاءَنِي الذي عَرَقْتُهُ كَمَا أَنْكَ أَتْمَمْتُ الاسمَ فَقُلْتَ : جَاءَنِي جَعْفُرٌ ، أفادَ . فَالصِّلةُ (٣٣) تَتَنَوَّلُ مِنَ الموصولِ بِمَنْزِلَةِ (٢٩) الجُزْءِ مِنَ الموصولِ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ : زَيْدُ مِعَ جُمْلة . أَلا تَرَى الموسولِ والصلةِ كَمَا يتمُّ بنحوِ زَيْدِ مِعَ جُمْلة . أَلا تَرَى السَّمَ فَقُلْتَ : الذي ضَرَبْتُهُ ، وسَكَتَّ لَمْ يَكُنْ كَلاماً ، وكَانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ : زَيْدٌ ، وَسَكَتَّ لَمْ يَكُنْ كَلاماً ، وكَانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ : زَيْدٌ ، وسَكَتَّ لَمْ يَكُنْ كَلاماً ، وكَانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ : زَيْدٌ ، وَسَكَتَّ لَمْ يَكُنْ كَلاماً ، وكَانَ بِمَنْزِلَةٍ أَنْ تَقُولَ : زَيْدٌ ، وَيَكُنَ الذي عَرَفْتَهُ بِمَنْزِلَةِ // قَوْلِكَ : زَيْدٌ عَرَفْتُهُ ، من حَيثُ أَنهُ السَمْ ضُمَّ وتَسْكَتَ . وانْ كَانَ الذي عَرَفْتَهُ بِمَنْزِلَةٍ // قَوْلِكَ : زَيْدٌ عَرَفْتُهُ ، وتكونَ الجُمْلَةُ التي تَنْفَسِهِ ، وتكونَ الجُمْلَةُ التي تَنْفَسَمُ الله عِمْ الله عِمْلَةً في اللّفْظِ ، كَمَا ذَكُرْنَا مِن أَنَّ الذي لا يتمُّ بِنَفْسِهِ ، وتكونَ الجُمْلَةُ التي تَنْفَسَمَّ الله عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلْ مَنْ عَنْ اللهُ مِنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَ

⁽ ۲۸) ج : نفسره : تحریف .

⁽ ٢٩) كتبت في الأصل واللذين ، . سهو .

⁽٣٠) ج: الذي. تحريف.

 ⁽ ٣١) أقسام الجمل الأربعة التي مرت هي : الأول : جملة مركبة من فقل وفاعل . الثاني . جملة مركبة من ابتداء
 وخبر . الثالث : جملة الشرط والجزاء . الرابع : جملة الظرف انظر ص (٢٨١)

⁽٣٢) ج: صلة للذي.

⁽٣٣) ب، ج: الصلة.

ولو عَرَيْتَ الصَّلَةَ مَنَ الذّكْرِ العائدِ الى المَوْصُولِ لَمْ يَجُزْ . لا تقولُ : جَاءَنِي الذي قَامَ عَمْرُوً وَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وَكَذَا لاَ تَقُولُ : جَاءَنِي الذي قَامَ عَمْرُو كَمَا لَمْ تَقُلْ] (٣٠ وَيُدُ اللّٰهِ عَمْرُو ، لأنَّ (٣٣) الجُمْلَة اذا لَمْ تَتَضَمَّنْ مَا يَعُودُ الى الذي لَمْ يَحُصُل المقصودُ في الخَبر . يَكُنْ بَيْنَهُمَا نَسَبُ ولَمْ يَحصُل المُقْصُودُ ، كَمَا لَمْ يَحْصُل المقصودُ في الخَبر . يَكُنْ بَيْنَهُمَا نَسَبُ ولَمْ يَحصُل المُقْصُودُ ، كَمَا لَمْ يَحْصُل المقصودُ في الخَبر . فأمّا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى – (أَهَذَا الّذي بَعَثَ الله رَسُولاً) – (٣٧) فالتقديرُ : بَعَنَهُ (٣٨ الله يُحذَفُ هَذَا لَعُولِ الكَلام بالذي والفِعْل الذي هُو ضَرَبَ وفَاعِلِهِ والهَاءِ الذي هُو المَفْعُولُ بهِ (٣٩ الله الكَلام بالذي والفِعْل الذي هُو ضَرَبَ وفَاعِلِهِ والهَاءِ الذي هُو المَفْعُولُ بهِ (٣٩ أَنْ اللّهُ عُولُ الله يَعْدَلُ مِنْهُ فَيْقَالُ : اشْهِبابُ ، لأَنَّهُ يُحْذَفُ مِنْهُ فَيْقَالُ : اشْهبابُ ، الأَنَّهُ يُحْذَفُ مِنْهُ فَيْقَالُ : اشْهبابُ ، وذَا عُلْ أَنْ اللّهُ ظَ اذَا طَالَ حُذِفَ منهُ وذَاكُ مَنْ عَبِرُ أَنْ يَعْدَدُ بُولَ وَمِنْ أَحْسَن مَا يَدَلُّ عَلَى أَنْ اللّهُ ظَ اذَا طَالَ حُذِفَ منهُ من غير أَنْ يعتد بالحَذْفِ قَوْلُهُ :

/٥٦/ لمن الصَّبِيُّ بِجَانِبِ الصَّحْرَاءِ مُلْقَىٌّ غَيْر ذِي مَهْدِ(٤٢)

⁽ ٣٤) ب ، ج : منزلة .

⁽٣٥) ما بين العاضدتين من ب و ج واثباته يقتضيه السياق وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

⁽٣٦) كذا في ب و ج. أولى. وفي الأصل « ولأن ».

⁽٣٧) آية ٤١/ الفرقان ٢٥.

⁽ ۴۸) ج : بعث ، تحریف .

⁽ ٣٩) ب ۽ ج : الذي هو المفعول .

⁽ ٤٠) كلام عبد القاهر يوهم أنّ سيبويه شبه حذف الهاء من جملة الصلة لطولها بالحذف في اشيباب ، وليس كذلك . فلم ينص سيبويه على حذف الهاء من الصلة ، وانما تحدث عن حذفها بشكل عام . وذكر السيرافي مواضع حذف الهاء بقوله ، اعلم ان حذف الهاء يكون في ثلاثة مواضع : في الصلة والصفة والخبر . فأما حذفها في الصلة فحسن وليس بدون اثباتها . وقد ورد بهها القرآن ، وأما حذفها في الصفة فدون حذفها في الصلة واثباتها أحسن ، واما حذفها في الخبر فقبيح ، لأنّ الخبر غير المخبر عنه وليس هو معه كشيء واحد » . انظر : كلام سيبويه في : ٤٤/١ هـ ٥٥ (وبهامش الصفحة الأخيرة كلام السيرافي) .

⁽ ٤١) ب ، ج : وذاك .

⁽٤٢) لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٤٠ (المكي) ، و ٣٦ (طبعة تونس) . ومفتاح العلوم للسكاكي ٢٢٨ .

وذَلِكَ أَنَّ هَذَا البيتَ منَ الكَامِلِ وهُوَ مُسَدَّسٌ: مُتَفَاعِلُنْ مُقَالًا مُخَمَّسٌ وتَمَامُهُ: مِنْ مُخَبِرِي لِمَنْ الصّي قَالُوا: انّهُ حَذَفَ ذَلِكَ لِطُولِ الكَلامِ . فَهَذَا يُؤْنِسُكَ بأَنَّ فَرْطَ الطّولِ يَدْعُو الى الحَذْفِ ويُسَهِّلُ أَمْرَهُ حَذَفَ كَأَنَّهُ لَمْ يُوجَدَد.

ولِكُوْنِ الحَذْفِ للطَّولِ ، لَمْ يَخْتَارُوا الحَذْفَ حَيْثُ يَكُونُ الاسمُ مُخْتَصَراً . يَقُولُونَ : الضَّارِبُهُ أَنَا زَيْدٌ . بِمَعْنَى الَّذِي ضَرَبْتُهُ (٤٣) . وَلا يَحْذِفُونَ الهَاءَ فَيَقُولُونَ : الضَّارِبُ أَنَا زَيْدٌ ، لأَنَّ الضَّارِبَ اسمٌ مُخْتَصَرُ (٤٤) وَلْيسَ في طُولِ الذي ضَرَبْتُهُ .

ولا يُوصَلُ بِغَيرِ هَذِهِ [الجُملِ](فَ عَ) الّنِي تَقَدّمَ أَنّها تَكُونُ أَخْبَاراً ، فَلَا يَدْحُلُ فِي الصّلَةِ الاستفهامُ وَالأَمْرُ وَالنّهِيُ وَالتّعجُبُ ، وما أَشْبُهَ ذَلِكَ ممّا لَيْسَ بِخَبرِ مَحْضِ ، لا تَقُولُ : جَاءَنِي الّذي أَتُكْرِمُهُ ، وجَاءَنِي الذي هَلْ تَضْرِبُهُ ؟ وَلا رَأَيْتُ الَّذِي أَضْرِبُهُ ، وَالذي النّفِهامِ وَالنّبِينِ ، ولَيْسَ فِي الاستفهامِ وَالنّبِينِ ، ولَيْسَ فِي الاستفهامِ وَالأَمْرِ وَالنّهِي ايضاحٌ . يَدُلُكَ على ذَلِكَ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : جَاءِنِي الذي أَتَضْرِبُهُ ، لم يَكُنْ وَالنّهِي ايضاحٌ . يَدُلُكُ على ذَلِكَ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : جَاءِنِي الذي أَتَضْرِبُهُ ، لم يَكُنْ وَوَلِكَ : أَتَضْرِبُهُ ، تَبِينٌ لِمَعْنَى الذي ، كَمَا يَكُونُ اذَا قُلْتَ : الذي ضَرَبْتُهُ ، وذَلِكَ أَنَّ الاسْتِفْهَامَ لَيْسَ بِشَي مَعْلُومٍ ، تَبْيِينًا لِمُبْهَم ، كَمَا يَكُونُ الخَبُرُ الذي يُوضِحُ . وكَذَا لَوْ النّسَ الذي يُوضِحُ . وكَذَا لَوْ النّسَانُ يَتَعَجَّبُ أَنْذَى مَا أَكْرَمَهُ وَأَكْرِمْ بِهِ ، لَمْ يَجُزْ ، لأَنَّ التّعَجُبَ مُبْهَمٌ عادٍ منَ البيانِ اذِ الاَنْسَانُ يَتَعَجَّبُ أَنْ الْ يَعَجُبُ مُبْهَمٌ عادٍ منَ البيانِ اذِ الاَنْسَانُ يَتَعَجَّبُ أَنْ الْ يَعَجُبُ مُنْهُم عَلَيْهِ سَبُبُهُ مَ عَلِيهِ سَبَبُهُ .

فانْ أُتيتَ بِالقولِ مَعَ هَذِهِ الأَشياءِ جَازَ لأَنَّهُ يَصِيرُ اخْبَاراً . وذَلِكَ قُولُكَ : ــ الّذي أقولُ فيه : اضْرِبْهُ ، والذي أقولُ فيه : ما أكْرَمَهُ . وانْ أَصْمَرْتَ القولَ كَمَا تَقَدَّمَ في بَابِ الخَبَرِ فَقُلْتَ : الذي لأَتَضْرِبْهُ ، جَازَ . والمَأْخُوذُ بِهِ الجَبِّدُ (المَأْخُودُ بِهِ الجَبِّدُ (المَقُولِ .

⁽٤٣) ب ، ج: ضربه تحريف.

⁽ ٤٤) ب ۽ ج : مختص . تحريف .

⁽ ٤٥) من ب و ج . أولى . وفي الأصل " الحملة " .

⁽٤٦) ب، ج: يعجبه.

⁽٤٧) ب، ج: والمأخوذ بالجيد. تحريف.

والفَصْلُ بَيْنَ المَوْصُولِ والمُبْتَدَأِ ، (١٠ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ ١٠) : زَيْدٌ أَضْرِبْهُ ، أَخْتَمِلَ أَنْ يَكُونَ خَبُرُ المُبْتَدَأِ مَا لَيْسَ يَدْخُلُهُ الصَّدْقُ والكَذِبُ ، لأَجْلِ أَنَّ المَعْنَى على النَّصْبِ فَقُولُكَ : زَيْدٌ أَضْرِبْهُ ، بِمَنْزِلَةِ // أَضْرِبْ زَيْداً . كَمَا أَنَّهُمْ قَالُوا : رَحْمَةُ الله عَلَيْهِ ، فَقَوْلُكَ : رَحِمَهُ الله . ولَو قُلْت : جَاءِنِي الّذِي فَكَانَ الله ظُ اسما والمَعْنَى على الفِعْلِ كَقَوْلِكَ : رَحِمَهُ الله . ولَو قُلْت : جَاءِنِي الّذِي أَضْرِبْهُ ، لَمْ يُمْكِنْكَ أَنْ تَنْصِبَ الذي بأَضْرِبْهُ (٢٩) ، لأَنَّ الذي لا بُدَّ لَهُ من صِلَة . فاذَا أَضْرِبْهُ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ صِلَةً . ولَيْسَ كَذَلِكَ زَيْدٌ ، لأَنَّهُ اذَا لَمْ يَكُنْ مُبْتَدَأً وَكَانَ (٥٠) مَنْصُوباً كَقُولِكَ : اضْرِبْ زَيْداً ، ولم يَجُزْ أَنْ تَقُولَ : الذي اضْرِبْهُ ، عَلَى الْكَلامِ مَعْنَى اضْرِبْ أَيْدًا مِنَ الشَّانِكَانَ فِي الكَلامِ مَعْنَى اضْرِبْ الذي الْمَانِي لا يَتُمُّ مَن غَيْرِ صِلَة . فَلِهذَا مِنَ الشَّانِكَانَ فِي الكَلامِ مَعْ القولِ . وَيُلْكَ : زَيْدٌ أَضْرِبْهُ ، ولَمْ يَأْتِ نَحْوُ الذي أَضْرَبْهُ ، الا مَعَ القولِ . فَولِكَ : زَيْدٌ أَضْرِبْهُ ، ولَمْ يَأْتِ نَحْوُ الذي أَضْرِبُهُ ، الا مَعَ القولِ . قولِكَ : زَيْدُ أَضْرِبُهُ ، ولَمْ يَأْتِ نَحْوُ الذي أَضْرِبُهُ ، الا مَعَ القولِ .

الثّاني من المَوْصُولاتِ مَنْ في قَوْلِكَ : جَاءَنِي مَنْ عوفَتُهُ ، تُرِيدُ الذي عَرَفْتَهُ والّذي ويَكُونُ مُخْتَصًا بِمَا يُعْلَمُ فَلَا يُقَالُ : أَخَذْتُ مَنْ عَرَفْتَهُ ، تُرِيدُ : الدّرهم الذي عَرَفْتَهُ والّذي يَصْلُحُ للنّوعَيْنِ . تَقُولُ : جَاءَنِي الّذِي عَرَفْتَهُ ، تُريدُ : زَيْداً ومَا أَشْبَههُ ، وأخَذْتُ الّذِي عَرَفْتَهُ تُريدُ : زَيْداً ومَا أَشْبَههُ ، وأخَذْتُ الّذِي عَرَفْتَهُ تُريدُ : الدّرهم وذكك (٥٠) لأجْلِ أَنَّ الذي يُوصَفُ به كَقَوْلِكَ : جَاءَنِي الرَّجُلُ الّذِي مِنْ شَأْنِهِ كَذَا وكَذَا . واذَا كَانَ صفةً جَرَى على زَيْدٍ والدّرهم فتقولُ : أَعْجَبَنِي الدّرهم الذي من شَأْنِهِ كَذَا ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدُ الّذِي من شَأْنِهِ كَذَا . فَلَمَا كَانَ كَذَلِكَ جَرَى على الدّرهم الذي من شَأْنِهِ كَذَا ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدُ الّذِي من شَأْنِهِ كَذَا . فَلَمَ كَانَ عَدَلِكَ جَرَى على الدّرهم الذي من شَأْنِهِ كَذَا ، فَلَمَ اللّذِي من شَأْنِهِ كَذَا ، فَمَا تَقُولُ : زَيْدُ الّذِي من شَأْنِهِ كَذَا . فَلَمَ كَانَ كَذَلِكَ جَرَى على الدّرهم الذي من شَأْنِهِ كَذَا ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدُ الّذِي من شَأْنِهِ كَذَا . فَلَمَ كَانَ كَذَلِكَ جَرَى الصّفَاتِ المُشْتَرِكَةِ نَحْوَ الحَسَنِ والجَمِيلِ . تَقُولُ : مَرَرْتُ بالجَميلِ ، تُريدُ الموصوف الرّحُل ، وبالجميلِ ، تُريدُ شيئاً آخَرَ من المَوَاتِ . وذَلِكَ لأَنَّ الأَصْلُ أَن تَذْكُو المُوصُوفَ كَانَ (٥٠) قولِكَ : بالرّجلِ الجَميلِ و [بالقوبِ(٥٠)] الجميلِ . واذَا حَذَفْتُهُ أعني المَوصُوفَ كَانَ (٤٠) مُقَدَرًا في النيّةِ فيستوي اللفظُ ، والتقديرُ عُتلِفٌ .

⁽ ٤٨ -- ٤٨) بدله في ب و ج : كل اذا قُلْتَ . تحريف.

⁽٤٩) ب، ج: باضرب.

⁽٥٠) ب،ج: فكان.

⁽١٠) ب، ج: وذاك.

⁽e۲) ب ع ج : ونجو، سهو.

⁽٣٠) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل الاالثواب، تحريف.

⁽٤٠) ب،ج: فكان.

ومَنْ لا يُوصَفُ بِهِ ، أَلا تَرَاكَ لا تَقُولُ : مَرَ رُتُ بِالرَّجِلِ مَنْ أَخِوهُ مُنْطَلَقٌ كَمْ عُلُهُ صِفَةً للرجلِ ، كَمَا تَقُولُ : بالرَّجِلِ الذي أَخِوهُ مُنْطَلِقٌ . ولذلك كَمْ يَدْخُلُهُ الألف واللامُ التي يُقْصَدُ بِهَا تَحْسِنُ اللفظ . لأنَّكَ انّها قُلْتَ : جَاءَني الرجِلُ الذي أَخِوهُ مُنْطَلِقٌ ، (٥٠ لأَنَّكَ وصَفت بِهِ فلم يحسنِ اللفظُ الا بالألفِ واللام من حيثُ أنَّكَ لو قُلْتَ : جَاءَني الرّجِلُ الذي أُخِوهُ مُنْطَلِقٌ ٥٠ ، وَجَدْتَ اللفظ مُتَنَافِراً . فلمّا لم يُوصَفْ بِمَنْ لَمْ يُحْتَجْ الى أَنْ يُلْحَقَ الألف واللام أَنْ يُلْحَقَ الألف واللام أَنْ يُلْحَقَ بَمَنْ لَمْ يُحْتَجْ الى الله الله عَلَى الرّجِلُ المَنْ (٥٦) أُخُوهُ مُنْطَلِقٌ .

فَمَنْ اذاً اسمٌ خُصٌ بِحنسِ كالرجلِ ، ولَيْسَ بِصِفَةٍ فَيَقْتَضِي الاَشْتِراكَ . فَكَمَا أَنَّ الاِنسانَ يَقَعُ على الاَدِّمِينَ ، كَذَلكَ مَنْ يَخْتَصُ بِمَا يَعْلَمُ (٥٠) . وانّا شَبَهْنَاهُ بالانسانِ لأَنَّهُ يَقِعُ على المؤنَّثِ والمُذكرِ . تقولُ : جَاءنِي مَنْ عَرَفْتَهُ ، تُرِيدُ الرّجُلَ ، ومَنْ عَرَفْتَهُ تُريدُ المرافق . وقد يُؤنَّثُ حَمْلاً على الممافقي كقولِهِ عَزِّ وَجَلَّ - (ومَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لله ورَسُولِهِ وَتَعْمَلُ صَالِحًا نُوْتِهَا أَجْرَهَا [مَرتَيْنِ] (٥٠) وكذَلكَ اذَا وَقَعَ على الجَمْعِ ، حُمِلَ على الله فظ مَرّةً وعَلَى المَعْنَى أخرى وذَلكَ (٥٠) قُولُهُ تَعَالَى - (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَةُ للهِ وَهُو الله فظ مَرّةً وعَلَى المَعْنَى أَخْرَى وذَلكَ (٩٠) قُولُهُ تَعَالَى - (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَةُ للهِ وَهُو مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عندَ رَبّهِ ولا خَوْفُ عَلَيهمْ ولا هُمْ يَخْزِنُونَ) - قُولُهُ : وَجْهَةُ وَلهُ ، عَلَى الله فظ ، وعَلَيْهِمْ وهُمْ ، على المَعْنَى لأَنَّهُ مَجْموعٌ . ويأتِي الذِي أيضاً بِمَعْنَى الجَمْع الله فظ ، وعَلَيْهِمْ وهُمْ ، على المَعْنَى لأَنَّهُ مَجْموعٌ . ويأتِي الذِي أيضاً بِمَعْنَى الجَمْع كَقُولِهِ تَعَالَى - (كَمَثَل الذي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بَنورِهِمْ وتَرَكَهُمْ في ظُلُمَاتٍ لا يُبْصِرونَ) . (١٦)

فَاذَا(٦٢) وَقَعَ مَنْ فِي مَوْضِع يَخْتَصُّ بِالنَّكَرَةِ لَمْ يَكُنْ مَوْصُولاً وَذَلِكَ نَحُوما تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلهِ :

⁽٥٥ - ٥٥) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽٥٦) ج: بمن. تحريف.

⁽۵۷) ب: بما «لم» يعلم. سهو.

⁽٥٨) آية ٣١/ الأحراب ٣٣، والزيادة على مافي الأصل من ب وج.

⁽ ٥٩) ب : وذاك . وسقطت في ج .

⁽٦٠) آية ١١٢/ البقرة ٢.

⁽ ٦١) آنة ١٧/اليقرة ٢.

/٧٥/ رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً صَدْرَهُ فَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطَعْ (١٣)

النَّالِثُ : مَافِي قَوْلِكَ : أَخَذْتُ مَا عَرَفْتَهُ ، ويَكُونُ لِمَا لا يَعْلَمُ في الغَالِب . وقَدْ يَجْرِي مَجْرَى من (١٤) كَمَا حَكَى أَبُو زَيْدٍ مِنْ قَوْلِ العَرَبِ : (١٥) سُبْحَانَ مَا سَخَرَ لَنَا ، أَجْرِي عَلَى القَدِيمِ سُبْحَانَهُ ، فَهُو بِمَنْزِلَةِ سُبْحَانَ مَنْ سَخَرَّكُنَ . وحُمِلَ على ذَلِكَ في أَحَدِ الْجَهْرِيَ على القَدِيمِ سُبْحَانَهُ ، فَهُو بِمَنْزِلَةِ سُبْحَانَ مَنْ سَخَرَّكُنَ . وحُمِلَ على ذَلِكَ في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى - (والسَّمَاءِ ومَا بَنَاهَا) -(٦١) والوَجْهُ الآخَرُ أَنَّ مَا بِمَعْنَى المَصْدَرِ كَانَّهُ - واللهُ أَعْلَمُ - والسَّمَاءِ وبِنَائِهَا . واذَاكَانَ مَوْصُوفًا لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى الذِي نَحْوَمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ :

رُبَّمَا تَكُونُ النُّفُوسُ /١٩/

وحُكُمْ مَا وَمَنْ حُكُمُ الَّذِي فِي جَميع ما ذَكُرْنَا من حَدِيثِ [الصِّلَةِ](١٧). والرَّابِعُ : أي ، وذَلِكَ قَوْلُكَ : لأَضْرِبَنَّ أَيَّهُمْ فِي الدَّارِ ، مَعْنَاهُ الذي في الدَّارِ مِنْهُمْ . فأي بِمَنْزِلَةِ الذي الآ أَنَّهُ يُغِيدُ التَّبْعِيضَ . أَلا تَرَى أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : لأَضْرِبَنَّ الذي في الدَّارِ ، لَم يَدُلُ الذي على أنَّ المَضْروبَ واحدٌ من جَمَاعَةٍ كَمَا يُغِيدُ أَيُّهُمْ . وهَذَا حالُهُ في جَميع مُنَصَرِّفَاتِهِ . أَلَا تَرَى أَنَّه اذَا كَانَ اسْتِفْهاماً وجَزَاءً لَمْ يُعَرَّرُهُ مَنْ هَذَا المَعْنَى جَميع مُنَصَرِّفَاتِهِ . أَلَا تَرَى أَنَّه اذَا كَانَ اسْتِفْهاماً وجَزَاءً لَمْ يُعَرَّرُهُ مَنْ هَذَا المَعْنَى

⁽٦٢) ب ، ج: واذا

⁽٦٣) لسويد بن أبي كاهل اليشكري في المفضليات ق ٢٠/٤٠ ص ١٩٨ ، والأمالي الشجرية ١٦٩/٠ ، والخزانة : ٤٦/٢ .

وعير منسوب في ابن يعيش ١١/٤ ، ومغنى اللبيب ش ٤١ه ج ١/ص ٣٧٨ . وشرح الأشموني : ١٦٣/١ ، والتاج (من) ٣٧٨ ، وشمع الهوامع ٣٦/٧ وروى « غيظا قلبه » في المفضليات ، ومغنى اللبيب ، وشرح الأشموني ، والتاج والدرر اللوامع . والشاهد فيه بجيء « من » نكرة بمعنى انسان بدليل دخول رب عليها وجملة « انضجت » في موضع جر على أنها صفة لمن .

⁽ ٦٤) ورد في التنزيل استعال ما بمعنى من ذلك قوله تعالى (ولا تُنْكَحُوا ما نَكَحَ أَباؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ الا مَا قَدْ سَلَفَ ، وقوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) . آية ٣٣/ النساء / ٤ . التقدير : الا ما قد سلف ، وقوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) . آية ٣/ النساء / ٤ . التقدير : من طاب لكم .

⁽٦٠)أنظر المقتضب ٢٩٦/٢ وابن يعيش ١/٥ – ٦ وشرح الكافية ٧/٥٥.

⁽٦٦) آية ٥/الشمس ٩١.

⁽٦٧)من ب وج. الصواب. وفي الأصل: «المسألة» تحريف.

⁽ ٦٨) ج : لم يُعي . تحريف .

كَقُولِهِم : أَيُّهُم عِنْدَكَ ؟ وأَيَّهُمْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ . واذَا حَذَفْتَ المُضَافَ اليهِ مِنَ اللفْظِ كَانَ مُقَدَّراً فِي المَعْنَى كَقَولِكَ : أَيُّ جَاءَكَ . ولَوْ قُلْتَ : أَيُّ رَأْيَتَهُ ؟ وأَنْتَ تَقْصدُ الاسْتِفْهَامَ عَنْ واحِدٍ غَيْرِ مُصَاحِبٍ لغَيْرِهِ لَمْ يَجُزْ.

الخَامِسُ : الأَلِفُ والَّلامُ فِي قَوْلِكَ : القائِمُ زَيْدٌ . الأَصْلُ الذي يَقُومُ زَيْدٌ الا أَنَّهُمْ نَزُلوا الأَلِفَ واللّامَ مَنْزِلَةَ النّذِي . وجَعَلُوا اسمَ الفَاعِلِ بِمَنْزِلَةِ الفِعْلِ (٦٩ كَرَاهِيَةَ أَنْ يَدْخُلَ الأَلفُ واللّامُ عَلَى الفِعْلِ (٦٩ كَرَاهِيَةَ أَنْ يَدْخُلَ الأَلفُ واللّامُ عَلَى الفِعْلِ (٦٩) . وبَيانُ ذَلكَ يَأْتِيَ فِي بَابِ الأَلِفِ واللّامِ مِن هَذَا الكِتَابِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« ويَجُوزُ دُخُولُ الفَاءِ عَلَى الخَبرِ اذَا كَانَ المُبْتَدَأُ مَوْصُولاً بالفِعْلِ أو بالظرف (٧٠) كَقَوْلِهِ تَعَالَى – (الذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ باللّيلِ والنّهَارِ سِرًا وعَلَانيةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ولا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) – (٧١) . ومِثَالُ المَوْصُولِ بالظّرْفِ [قَوْلُكَ] (٧٢) : الّذِي في الدَّارِ فَلَهُ وَلِا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) – (٧١) . ومِثَالُ المَوْصُولِ بالظّرْفِ [قَوْلُكَ] (٧٢) : الّذِي في الدَّارِ فَلَهُ وِرْهَمٌ . وكَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ – (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ » . (٧٣)

قَالَ الشَّيْخُ الأَمَامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ الْعَرْضَ فِي ذِكْرِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَفْسِيرِ الصَّلَةِ هَذَا الْفَصْلُ: وَذَلِكَ أَنَّ الْمُوْصُولَ يَسْرِي فِيهِ (٢٤) مَعْنَى الشَّرْطِ والجَزَاءِ (٢٥ فَيَدْخُلُ الْفَاءُ فِي خَبَرهِ. ويَكُونُ ذَلِكَ بَعْدَ حُصُولِ شَرِيطَتَيْنِ: احْدَاها أَنْ تكونَ الصّلةُ مِنَ الْفِعْلِ. والثانيةُ أَنْ يكونَ الموصولُ بَعْدَ حُصُولِ شَرِيطَتَيْنِ: احْدَاها أَنْ تكونَ الصّلةُ مِنَ الْفِعْلِ. والثانيةُ أَنْ يكونَ الموصولُ غيرَ مَخْصُوصٍ ويَكُونَ شَائِعاً. ومِثَالُ ذلكَ قولهُ عَزَّ وجلَّ – (الّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ) – يُنْفِقُونَ. وهوَ فِعْلُ ، ولَيْسَ أَلا تَرَى أَنَّ الصِّلَةَ فِي قولِهِ تَعَالَى – (الّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ) – يُنْفِقُونَ. وهوَ فِعْلُ ، ولَيْسَ يُرادُ باللّذِينَ قَوْمٌ بأَعْيانِهِمْ ، بَلْ الغَرْضُ الجِنْسُ والكَثْرَةُ فالذّينَ مُبْتَدَأٌ وَلَهُمْ أَجْرُهُمْ حَبَرُهُ . يُرادُ باللّذِينَ قَوْمٌ بأَعْيانِهِمْ ، بَلْ الغَرَضُ الجِنْسُ والكَثْرَةُ فالذّينَ مُبْتَدَأٌ وَلَهُمْ أَجْرُهُمْ حَبَرُهُ . كَمَا تَرَى ، لأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ والجَزَاءِ ٥٧ . كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ لَهُ نَصِيبُهُ ، وقَدْ دَحَلَ الفَاءُ كَمَا تَرَى ، لأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ والجَزَاءِ ٥٧ . أَلْاتَرَى أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : مَنْ أَنْفَقَ فَلَهُ كَذَا ، وانْ يُنْفِقُ // انْسَانٌ فَلَهُ الأَجْرُ.

⁽٦٩ – ٦٩) بدله في ب و ج : وبيان ذلك أن يدخل الألف واللام على الفعل. سهو.

⁽٧٠) ط: أو الظرف.

⁽٧١) آية ٧٤٪/البقرة ٢.

⁽ ٧٢) من ب. واثباته أولى. وهو في ج «كقولك»، و ط: «قوله».

⁽٧٣) آية ٥٣/النحل ١٦.

⁽۷٤) ج: سیری فیه. تحریف.

⁽٧٥ - ٧٥) من هنا ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

وانّما وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الصِّلةُ فِعْلاً ، لأَجْلِ أَنَّ المُجَازَاةَ المَحْضَةَ لا تَكُونُ الآ بِالفِعْلِ كَفَوْلكَ : انْ جِنْتَنِي فَأَنْتَ مُكُرَمٌ مَحْبُو . وَلَوْ قُلْتَ : انْ زَيْدٌ مِنْطَلِقٌ فَهُو مُكُرمٌ ، لَمْ يَجُزُ ، وَوَجَبَ أَنْ تَقُولَ : لَهُ دِرْهَمٌ ، فِغَرِ الفَاءِ ، لأَنَّ يَدُخُلُهُ مَعْنَى الجَزَاءِ اذَا كَانَتْ صِلْتُهُ فِعْلاً . فَلُو قُلْتَ : الّذِي أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، لَمْ يَجُزُ ، وَوَجَبَ أَنْ تَقُولَ : لَهُ دِرْهَمٌ ، فِغَرِ الفَاءِ ، لأَنَّ الذِي هُنَا بِمَنْزِلَةِ زَيْدِ فِي تَعَرِّمِهِ مِن حُكُم الجَزَاءِ . وأَمّا اعتبارُ مَعْنَى الشَياعِ فَيهِ فلأَجْلِ أَنَّ الذِي هُنَا بِمَنْزِلَة زَيْدِ فِي تَعَرِّمِهِ مِن حُكُم الجَزَاءِ . وأَمّا اعتبارُ مَعْنَى الشَياعِ فَيهِ فلأَجْلِ أَنَّ الذِي الجَزاءَ لا يكونُ الآفي [الشَّياعِ و](٢٧) الشَّائِع ، تَقُولُ : مَنْ يَخُرُجْ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، ولا الجَزاءَ لا يكونُ الآفي [الشَّياع و](٢٧) الشَّائِع ، تَقُولُ : مَنْ يَخُرِجُ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، ولا يَقولُ : رَيْدٌ يَخْرِجُ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، فَتَأْتِي بالمَخْصُوصِ . وكَذَلِكَ (٧٧) اذَا قُلْتَ : الذي يَأْتِنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : الرِّجُلُ فَلَهُ دِرْهَمٌ . كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : الرِّجُلُ فَلَهُ دِرْهَمٌ . كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : الرِّجُلُ فَلَهُ دِرْهَمٌ . كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : الرِّجُلُ فَلَهُ دِرْهَمٌ .

فَانْ [كَانَتِ] (٢٩) الصِّلَةُ ظَرْفاً كَانَ بِمَنْزِلَةِ الفِعْلِ. تَقُولُ: الّذِي فِي الدّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، لأَنْ المُجَازَاةُ فِي الدّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وجَازَ أَنْ تَدْخُلَ المُجَازَاةُ فِي الّذِي مَعَ كُونِ صِلَتِهِ ظَرْفاً ، وانْ كَانَ لا يجوزُ الجَزاءُ بِالظُّرُوفِ نَحْوَ أَنْ تقدِلَ : انْ فِي الدَّارِ زَيْدٌ خَرَجْتُ ، وَذَلِكَ (٨٠) أَنَّ الّذِي لَيْسَ بِجَزَاءٍ مَحْضِ وانّا هُو بِمَعْنَاهُ. وَلَوْ كَانَ مَحْضاً لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ بَعْدَهُ مَجْزُوماً كَمَا يَكُونُ فِي قَوْلِكَ : مَنْ تُكْرِمُهُ يُكْرِمُكُ فاذَا(٨١) لَمْ يَكُونَ جَزاءً صَرِعاً جَازَ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُ غَيْرُ الفِعْلِ الصَّرِيحِ . وَلا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُ لَمْ يَكُونُ عَارِياً مِنَ الفِعْلِ لَفَعْلَ وَقَدِيراً لَمْ يَكُونُ عَارِياً مِنَ الفِعْلِ لَفَعْلَ وَقَدِيراً لَاسَمُ المَحْضَ لاَنَهُ لا يُشْبِهُ الجَزَاءَ حِينَذِ بِوجْهِ وَيَكُونُ عَارِياً مِنَ الفِعْلِ لَفَظْا وَتَقْدِيراً لَالسَمُ المَحْضُ لاَنَهُ لا يُشْبِهُ الجَزَاءَ حِينَذِ بِوجْهِ وَيَكُونُ عَارِياً مِنَ الفِعْلِ لَفَظْا وَتَقْدِيراً فَاذَا قُلْتَ إِنَّا لِيَعْلَى الْعَلِي لَفَعْلَ لَفَعْلَ عَلَى اللّهِ مَا الْعَرْفُ فَي قَوْلِكَ : الذِي فِي الدّارِ ، فَاعْرِفُهُ . وعَلَى هَذَا قُولُهُ عَزَّ وَجَلَّ — (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ) — (٢٨) لأنَّ مَا لِللّهُ وَلَهُ وَلَكُ وَلَاكَ عَلَى هَذَا قُولُهُ عَزَّ وَجَلَّ — (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةً فَمِنَ اللهِ) — (٢٨) لأنَّ مَا لَمُعْنَى الدَي عَلَى هَذَا أَعْلُهُ عَزَ وَجَلَّ — (وَمَا بِكُمْ مُنْ نِعْمَةً فَمِنَ اللهَ عَنَى الدَارِ اذَا قُلْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ — (وَمَا بِكُمْ مَنْ نِعْمَةً فَمِنَ اللهَ عَلَى الدَارِ اذَا فَلْلُهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الدَارِ اذَا لَا مَعْنَى — واللهُ أَعْلَمُ — والذِي يَكُونُ بَكُمْ أُو يَسْتَقَرّ بِكُمْ أُو يَسْتَقَرّ بِكُمْ مُنْ نِعْمَةً فَمِنَ اللهِ فَيَالِ المَعْنَى — واللهُ أَعْلَمُ اللّهُ عَلَى اللهُ الْحَلَامُ ويَسْتَو بَعْهُ ويَكُونُ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ فَا عَلَمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُعْنَى اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهَ اللهُ ا

⁽٧٦) من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق .

⁽۷۷) ب و ج : فكذلك .

⁽ ٧٨) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « المكلم ». تحريف.

⁽ ٧٩) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «كان أ. تحريف.

⁽۸۰) ب، ج: وذاك.

⁽٨١) ب، ج: واذا.

⁽٨٢) آية ٥٣/النحل ١٦.

اللهِ. وبِكُمْ بِمَعْنَى فِيكُمْ . كَقُولُكَ : بِهِ غَبَبُّ(٨٣) فَقَوْلُهُ : مِنَ اللهِ ، خَبْرٌ مَا ، كَمَا يَكُونُ خَبَراً فِي قَوْلِكَ الاحْسَانُ مِنَ اللهِ . ودَخَلَ الفَاءُ بِمَعْنَى المُجَازَاةِ اذْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : انْ تَأْتِكُمْ نِعْمَةٌ فَمِنَ اللهِ . وَلَوْ قُلْتَ : مَا بِكُمْ ، تُريدُ شَيْئاً بِعَيْنِهِ لَمْ يَجُزُ الاتيانُ(٨٤) بالفَاءِ كَمَا لا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : الاحْسَانُ فَمِنْ زَيْدٍ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيَّ :

« وَلا يَجُوزُ الذي انْ تُكْرِمْنِي يُكْرِمْكَ فَمُحْسِنٌ ، لأنَّ الشَّرْطَ قَدْ اسْتَوفَى جَزاءه في الصِّلَةِ فَلا يَكُونُ لَهُ جَزَاءانِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الْجُمْلَةَ مِنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ اذَا وَقَعَتْ فِي صِلَةِ الَّذِي نحو قولك : الَّذِي انْ تُكْرِمْنِي يُكْرِمْكَ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تُدْخلِ الْفَاءَ فِي الْخَبَرِ فَتَقُولُ : فَمُحْسِنٌ ، لأَجْلِ أَنَّ الشَّرْطَ فَدُ أَخَذَ مَا يَقْتَغِي مِنَ الْجَوابِ ، وَهُو قَوْلُكَ : يُكُرِمْكَ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَقِي فَدُ أَخَذَ مَا يَقْتَغِي مِنَ الْجَوابِ ، وَهُو قَوْلُكَ : يُكُرِمْكَ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَقِي فَي الْكَلامِ مَعْنَى مُجَازَاةٍ يَقْتَضِي الْفَاءَ . كَمَا أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : مَنْ يُكْرِمْنِي أَكْرِمْهُ [لَمْ يَكُنْ بَقِي الْكَلامِ بَعْنَى مُجَازَاةٍ يَقْتَضِي الْفَاءَ . كَمَا أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : مَنْ يُكْرِمْنِي أَكُومُهُ [لَمْ يَكُنْ بَقِي الْكَلامِ بَعْنَى الْمُجَازَاةِ يَقْتُضِي الْفَاءَ بَمَعْنَى الْمُجَازَاةِ ، لأَجْلَ الشَّرْطُ الْوَاحِدُ لا يَكُونُ لَهُ أَكْثُرُ مِنْ جَزَاءٍ وَاحِدٍ ، وَلا تَقُولُ أَيْضاً : الّذِي انْ تُكْرِمْنِي فَهُو الشَّرْطُ الْوَاحِدُ لا يَكُونُ لَهُ أَكُثُرُ مِنْ جَزَاءٍ وَاحِدٍ ، وَلا تَقُولُ أَيْضاً : الّذِي انْ تُكْرِمْنِي فَهُو الشَّرْطُ الْوَاحِدُ اللَّذِي انْ تُكُرمْنِي شَرْطُ مَحْشِنٌ ، وَتُدْخِلَ الفَاءَ بِمَعْنَى الْمُجَازَاةِ ، لأَجْلَ الْمَالُ وَلُكَ : انْ تُكُرمْنِي شَرْطُ مَحْشِنٌ ، وهُو يَقْتَضِي // الجَوَابَ واللّذِي فَرْعُ عَلَى الْمَوْلُ الْمَالُ (١٧٥) الى ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ للفَرْع حَظْ فيه الجَوْلِهِ مُ :

شَغَلَ الحُلِيُّ أَهْلَهُ أَنْ يُعَارَا .(٨٨)

⁽ ٨٣) ب : كقوله : به عَبَبُ ، ج : كقولك : به عيب . وفي اللسان (غيب) ١٧٨/٢ : ﴿ الغَبَبُ والغُبُفُ : الجلد الذي تحت الحَدَك . وقيل ما تفضَّنَ من جلد منبت العُشُونِ الأسفلِ ، وخصَّ بعضهم به الديكة والشاة والبقر .

⁽ ٨٤) ج: الانسان. تحريف.

 ⁽ ٨٥) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق . وهو ساقط من الأصْلِ بسبب انتقال النظر .
 (٨٦) ج : ان . تحريف .

⁽ ۸۷) ب ، ج : فاذا احتاج فأصل . تحریف

⁽ ٨٨) هذا مثلُّ ومعناه أن أهلُّ الحُلِيُّ احتاجوا أن يعلقوه على أنفسهم فلذلك لا يعيرون . يضربه المسؤول شيئا هو

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« ولا يَجُوزُ لَيْتَ الّذِّي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَلا لَعَلَّ الذي في الدَّارِ فَمُكْرَمٌ »

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

⁼ أحوج اليه من السائل. وبهذا المعنى أورده عبد القاهر تدعيا لرأيه بأن احتياج الأصل للشيء يمنع أن يكون للفرع حظ فيه، انظر: جمع الأمثال للميداني: ٢٥٣/١، وفرائد اللال: ٣١٩/١

⁽ ٨٩) اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ اذاكان موصولا تضمن معنى الشرط اذ أجازه جمهور النحاة ومنعه الأخفش لأن ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله . أنظر همع الهوامع ١١٠/١ . وهذا يناقض ما نقله عبد القاهر عن الأخفش .

⁽ ٩٠) ج : وذلك .

⁽٩١) ج: من الابتداء. تحريف.

⁽ ٩٢ - ٩٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽٩٣) ب، ج: ولا يمتنع.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيَّ :

« وأمّا النّكراتُ المَوْصُوفَةُ فَكَقَوْلِنَا : كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وكُلُّ رَجُلٍ فِي الدّار فَمُكْرَمُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر:

اعْلَمْ أَنَّ قَوْلُكَ : كُلُّ رَجُلٍ مُّبْتَدَأُ وَيَأْتِينِي صِفْتُهُ ، وقَوْلُكَ : لَهُ دِرْهَمٌ ، في مَوْضِع الخَبَرِ (٩٠) ، وأَدْخَلَ الفَاءَ لِمَعْنَى الجَزَاءِ (٩٠) اذْ هُو بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : انْ يَأْتِينِي رَجُلُّ فَلَهُ دِرْهَمٌ . وَكَذَا كُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ وَجُلُّ فَهُو مُكُرمٌ ، لأنَّ المَعْنَى انِ اسْتَقَرَّ في الدَّارِ رَجُلُّ فَهُو مُكُرمٌ .

والنُّكتَةُ في الاتيانِ بالفَاءِ وتَرَّكِهِ في جَميعِ البابِ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : الذي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وكلُ رجلٍ يَأْتِينِي فلهُ دِرْهَمٌ كَانَ المَعْنَى أَنَّ الدَّرْهَمَ قَدْ أَسْتُحِقَّ بالاتيانِ ، كَمَا يَكُونُ اذَا قُلْتَ : انْ يَأْتِنِي انْسَانٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، واذَا اسْقَطْتَ الفَاءَ فَقُلْتَ : الذِي يَأْتِينِي لَهُ دِرْهَمٌ ، لَم يَقْتَضِ اللَّفْظُ الْذِي يَأْتِينِي لَهُ دِرْهَمٌ ، لَم يَقْتَضِ اللَّفْظُ أَنْ يكونَ الدِّرْهَمُ مُسْتَحَقًا بالاتيانِ . وكَانَ الظّاهِرُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ لَهُ أَنْ يكونَ الدِّرْهَمُ ، لَمْ يَجُزْ لعُدُولِهِ عن أَصْل درْهَمٌ ، لَمْ يَجُزْ لعُدُولِهِ عن أَصْل الجَزَاءِ وهُوَ الفِعْلُ ، كَمَا لَمْ يَجُزْ : الّذِي أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، لَمْ يَجُزْ لعُدُولِهِ عن أَصْل الجَزَاءِ وهُوَ الفِعْلُ ، كَمَا لَمْ يَجُزْ : الّذِي أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ :

« بَابُ الفَاعِلِ :

(٩٦ عَلَمْ أَنَّ الْفَاعِلَ رَفْع ٩٦): وصِفْتُهُ أَنْ يُسْنَدَ الفِعْلُ اليهِ مُقَدَّماً عليه . ومِثَالُهُ: جَرَى الفَرَسُ ، وغَنِمَ الجَيْشُ ، ويَطِيبُ الخَبْرُ ، وَيَخُرَجُ عَبْدُ اللهِ . وبِهَذَا المَعْنَى الّذِي ذَكَرْتُ ارْتَفَعَ ٩٧) الفَاعِلُ لاَ بِأَنَّهُ أَحْدَثَ شَيْنًا // عَلَى الحقيقة ، ولِهَذَا (٩٨) يَرْتَفِعُ في ذَكَرْتُ ارْتَفَعَ هِ وَلِهَذَا (٩٨) يَرْتَفِعُ في

⁽٩٤) ج: في موضع الجور تحريف.

⁽٩٥) ج: بمعنى الجزاء. تحريف.

⁽٩٦-٩٦) بدله في ب و ج و ط. اعراب الفاعل رفع.

⁽٩٧) ب، ج، ط: يرتفع .

⁽۹۸) ط: فلهذا.

النَّفْيِ إِذَا قُلْتَ (١٩) : لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ (١٠٠ كَمَا يَرْتَفِعُ فِي الايجَابِ. وَكَذَلِكَ أيقومُ زَيْدٌ.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلم أنَّ الفَاعِلَ رَفْعُ ، والمَفْعُولَ نَصْبُ ، والمُضَافَ اليهِ جَرِّ . وانّا خُصَّ الفَاعِلُ الرَّفْعِ دُونَ النَّصْبِ ، ولَا النَّعْبِ النَّصْبِ ، والفَاعِلُ أقلَّ منَ المَفْعُولِ . أَلا مَنْ عُلاَ وَحِدًا يَكُونُ لَهُ أَلا فَاعِلُ واحِدًا . وذَلِكَ تَرَى أَنَّ فِعْلاً واحِدًا يَكُونُ لَهُ عِدَةً مَفْعُولات ، ولا يَكُونُ لَهُ أَلا فَاعِلُ واحِدًا . وذَلِكَ قُولُكَ : أَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً حَيْر النّاسِ . وَأَلِّي فِي كُلِّ فِيلُ بِالمَصْدَرِ والحَالِ والظُّرْفِ نَحْوَ فَلْكُ تَيْمًا يَوْمَ الجُمُعَةِ عِنْدَ عَمْرٍ لاَ بِساً كَذَا . وَعَلَى هَذَا يَجْرِي البَابُ . واذَا كَانَ المَفْعُولُ يَكُثُرُ البَّهُ عَنْد وَالفَاعِلُ يَقِلُ كَانَ الأَوْلَى أَنْ يُخَصَّ الفَاعِلُ مُوازِيةً (١٠١) لِيقَلِ المَفْعُولُ يَكِنُ اللّهُ فَلَى أَنْ يُخَصَّ الفَاعِلُ مُوازِيةً (١٠٠١) لِيقَلِ المَفْعُولُ يَكُونَ قِلّة الفَاعِلِ مُوازِيةً (١٠٠١) لِيقَلِ المُفْعُولُ يَكُونَ قِلّة الفَاعِلِ مُوازِيةً (١٠٠١) لِيقَلِ المُوازِيةَ النَّعْبِ مَعْرَفَةُ النَّعْبِ مَوْازِيةً الفَاعِلِ مُوازِيةً (١٠٠١) لِيقَلِ المُفْعِلُ وَخِعَةُ النَّعْبِ مَوْلِ المُعْبِ . ومِثْلُ هَذَا مِثْلُ رَجُلِ تَنْصُبُ (١٠٠) لِيقَلِ المُفْعِقِلُ بَاللّهُ عَلَى المُعْبَلِ وَالْحَدِيقِ المَنْمُولُ لَكُونَ اللّهُ المُولِ عَشْرَةُ المُمارَسَةِ بازَاء خِفَةِ الوَزْنِ وَكُثُرَةَ العَمْلِ فِي حَالَةٍ واحِدَةٍ ، وخِفَّتَهُمَا فِي التَعْدِي عَشْرُ وَالنَّا الوَرْنِ وَكُثُرَةَ العَمْلِ فِي حَالَةٍ واحِدَةٍ ، وخِفَّتَهُمَا فِي التَعْدِي عَنْ المُولِ فَي حَالَةٍ واحِدَةٍ ، وخِفَّتَهُمَا فِي التَعْدِي عَنْ المُولِ فَي حَالَةٍ واحِدَةٍ ، وخِفَّتَهُمَا فِي التَعْدِي وَكَنُ وَالمَا يَعْلِ كَانَ الفَاعِلَ كَانَ بَجِبُ المُنْفِعَيْنِ رَحِمَهُ الللهُ عَبَارَ فِي التَعادِلِ (١٠٠) فِي المَوْمِعَيْنِ . وهذَا تَمْثِيلُ وَكُرُهُ المُنْفِعَيْنِ . ومَنْ قَالَ : انَّ الفَاعِلُ كَانَ بَجِبُ المُخْلِقُ أَلَا : انَّ الفَاعِلُ كَانَ بَجِبُ

⁽٩٩) ب، ج، ط: اذا قيل.

⁽١٠٠) ب ، ج ، ط : لم يخرج عبدالله .

⁽۱۰۱) ج: فعل واحد. تحریف.

⁽١٠٢) ج: بكِثرة. تحريف.

⁽١٠٣) ج : موازنة .

⁽۱۰٤) ب: يسحب.

⁽١٠٥) ج: ناقصت. تصحيف.

⁽١٠٦) ب ، ج: في حالة أخرى.

⁽١٠٧) ب ، ج : واعتبار التعادل .

أَنْ يُنْصَب والمَفْعُولَ (١٠٨) أَنْ يُرْفَعَ ، دَخَلَ قَوْلُهُ فِي هَذَا النَّوعِ مِنْ تَرْكِ الحِكْمَةِ كَمَا

وِهَا هُنَا طَرِيقَةٌ أُخْرَى . وهِيَ أَنْ يُرْفَعُ السُّوْالُ مَنْ أَصْلِهِ وِذَاكَ أَنَّهُم لَو كَانُوا قَدْ نَصَبُوا الفَاعِلَ ورَفَعُوا المَفْعُولَ عَلَى مَا يَقْتَرِحُهُ هَذَا السَّائِلُ لَكَانَ لآخَرَ (١٠٠) أَنْ بَقُولَ : كَيْفَ لَمْ يُبْنَ الأَمْرُ على العَكْسِ ؟ وكُلُّ سُوْالٍ انْقَلَبَ فَهُوَ بَاطِلٌ . فاللازِمُ اذاً اخْتِصَاصُ ثَكْلٌ واحدٍ مِنْهُمَا بِعَلامةٍ لا تكونُ لِصَاحِبِهِ . ومَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ القَوْلِ فَاقْتَرَاحٌ وَتَحكُّمُ فَاعْرِفْهُ .

ويَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ وَصْفَ الفَاعِلِ عِنْدَ النَّحويينَ أَنْ يُسْنَدَ الفِعْلُ اليهِ مُقَدَّماً عَلَيْهِ ، نَحْوَ خَرَجَ زَيْدٌ ، وطَابَ الخَبُر ، ولَيْسَ الشَّرِيطَةُ أَنْ يكونَ أَحْدَثَ شَيْئاً . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : طَابَ الخَبُر ، ولَيْسَ للخَبر فِعْلُ كَمَا يَكُونُ لِزَيْدٍ فِي قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ . وكذَا تَقُولُ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، فَتَرْفَعُهُ وَقَدْ نَفَيْتَ عَنْهُ الفِعْلَ كَمَا تَرْفَعُ اذَا قُلْتَ : يَقُومُ زَيْدٌ . فَلُو تَقُولُ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، فَلُو تَعُولُ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، فَلُو تَعُولُ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، فَلُو تَعُولُ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، فَلَو تَعُولُ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، فَلُو تَعُولُ اللّهَ عَلَى اللّهُ عَلَى هَذَا تَقَرَّرَ مَا ذَكُونَاهُ مِنْ أَنَّ الاعْتِبَارَ فِي اللّهُ عَلَى هَذَا تَقَرَّرَ مَا ذَكُونَاهُ مِنْ أَنَّ الاعْتِبَارَ فِي اللّهَ عَلَى هَذَا تَقَرَّرَ مَا ذَكُونَاهُ مِنْ أَنَّ الاعْتِبَارَ فِي اللّهَ عَلَى هَذَا تَقَرَّرَ مَا ذَكُونَاهُ مِنْ أَنَّ الاعْتِبَارَ فِي الفَاعِلُ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ مُسْنَدًا اللهِ مُقَدَّمًا عليهِ كَانَ أَحْدَثَ شَيْئًا أَو لَمْ يُحْدِثُهُ . الفَاعِلُ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ مُسْنَدًا اللهِ مُقَدَّمًا عليهِ كَانَ أَحْدَثَ شَيْئًا أَو لَمْ يُحْدِثُهُ . وهَذَا التَلخيصُ (١١١) مِمّا لَمْ يُسْبَقُ اليهِ الشَيْخُ أَبُو عَلَيْ .

واعْلَمْ أَنَّ الفَاعِلَ كَالْجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ ، ولِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ نَحُو أَنْ تَقُولَ : الزِّيدانِ ضَرَبَ ، فَتَقَدِّمُ الزَّيدانِ عَلَى فِعْلِهِمَا الَّذِي // هُو ضَرَبَ وانَّمَا مَثَلْنَا بِالمُثَنَى دُونَ المُفُرَّدِ ، لأَنَّ مَنْ لا يُحقِّقُ يَظِنُّ أَنَّهُ لا فَصْلَ بَيْنَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ ، وضَرَبَ زَيْدٌ ، المُفُرَّدِ ، لأَنَّ مَنْ لا يُحقِقِي يَظِنُّ أَنَّهُ لا فَصْلَ بَيْنَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ ، وضَرَبَ زَيْدٌ ، حَتّى كَأَنَّهُ يَرْفَعُ زَيداً بضَرَبَ مُقَدَّماً كَانَ أَو مُؤخّراً . فاذَا قُلْنَا لَهُ : انّ الفاعِلَ لا

⁽۱۰۸)المفعول . سهو .

⁽١٠٩) ب، ج: لكان الآخر. تحريف.

⁽١١٠) ب، ج: وأنما استفهم المخاطب.

⁽١١١) ج: التخليص. تحريف.

يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ ، أَخَذَ يُنَاقِضُ بِهَذَا ويَقُولُ : زَيْدٌ ضَرَبَ . [أَحْسَنُ كَلام] (١١٢) ، وَلا يَدْرِي أَنَّ زَيْدًا اذَا قُدِّمَ كَانَ مَرْفُوعًا بِالابْتِدَاءِ ، وَكَانَ الفَاعِلُ ضَمِيرَهُ المُسْتَكُنَّ فِي ضَرَبَ ، بِدَلالَةِ مَا ذَكُرْنَا مِن أَنَّهُمْ لا يقولونَ : الزّيدانِ ضَرَبَ (١١٢) . فَلو كَانَ زَيْدٌ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ ، مَرْفُوعًا بِضَرَبَ (١١٤) وكانَ ضَرَبَ فَارِغاً مِن ذِكْرِ يَعُودُ اليهِ لَوَجَبَ أَنْ يجوزَ الزّيدانِ ضَرَبَ . فَلَمّا لَمْ يَقُولُوا الا ضَرَبَا ، عَلِمْتَ أَنَّ يَعُودُ اليهِ لَوَجَبَ أَنْ يجوزَ الزّيدانِ ضَرَبَ . فَلَمّا لَمْ يَقُولُوا الا ضَرَبَا ، عَلِمْتَ أَنَّ عَوْدُ الزّيدانِ ضَرَبَ . فَلَمّا لَمْ يَقُولُوا الا ضَرَبَا ، عَلِمْتَ أَنَّ لَوْيدانِ رَفْعُهُمَا بِالابتداءِ ، والفَاعِلَ هو الأَلفُ في ضَرَبَا . فَاذَا تَقَرَّرَ هَذَا مِن طَرِيقِ المُشَاهَدَةِ وَجَبَ اعْتِقَادُهُ فِيمَا لاَ يَتَضِحُ لَفُظًا وهُو قَوْلُكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ ، طَرِيقِ المُشَاهَدَةِ وَجَبَ اعْتِقَادُهُ فِيمَا لاَ يَتَضِحُ لَفُظًا وهُو قَوْلُكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ ، فَيُعْلَعُ مُ بِأَنَّ زَيْدًا مَرُعُوعً بِالابْتِدَاءِ ، وانَّ في ضَرَبَ ضَمِيرًا لَهُ .

ومِمّا يَدُلُّ على اتّصالِ الفَاعِلِ بِالغِعْلِ أَنْهُمْ قَالُوا: ضَرَبْتُ، فاسْكُنُوا لامَ الفِعْلِ لِثَلَا يَجْتَبِع أَرْبَعُ مُتَحرّكاتٍ وَهُمْ يَجْتَبُونَ تَوالِيهَا في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَلا يَبْنُونَ مِثْلَ جَعْفَرٍ بِعَدْرِيكِ الحُرُوفِ كُلِّهَا. وأمّا عُلِيطٌ (١١٠) فَمَحْذُوفٌ مِن عُلابِطٍ. واذَا بَرزَ الألِفُ الى اللفظ لَمْ يَتَوالَ أَرْبَعُ مُتَحرِكَاتٍ لِفَصْلِ الألفِ بَيْنَهُمَا. وأمّا قَوْلُهُم : بَقَرَةٌ ، فانّا تَوالَى فِيهَا أَرْبِعُ مُتَحرِكاتٍ لِغَصْلِ الألفِ بَيْنَهُمَا. وأمّا قَوْلُهُم : بَقَرَةٌ ، فانّا تَوالَى فِيهَا أَرْبِعُ مُتَحرِكاتٍ (١١٠) لأجلِ أنَّ النَّاء زيادة لا تَلْزَمُ الكَلِمة . ألا تَراهَا تَأْتِي مُنْفَصِلة يَعْفَ فَي السَّقُوطِ والشَّيءِ المُنْفَصِل. وأذَا كَانَ نَحْوَ ضَارِبٍ وضَارِبَةٍ ، فَهِي في حُكْم السَّقُوطِ والشَّيءِ المُنْفَصِل. وأذَا كَانَ كَانَ بَقَرَةٌ كَبَقَرٍ في أَنَّهُ لَيْسَ فيهِ أكثرُ مِن ثلاثِ مُتَحرَّكاتٍ . ولَوْ كَانُوا مِمَّا كَذَلِكَ كَانَ بَقَرَةٌ كَبَقَرٍ في أَنَّهُ لَيْسَ فيهِ أكثرُ مِن ثلاثِ مُتَحرِكاتٍ . ولَوْ كَانُوا مِمَّا كَذَلِكَ كَانَ بَقَرَةٌ كَبَقَرٍ في أَنَّهُ لَيْسَ فيهِ أكثرُ مِن ثلاثِ مُتَحرَّكاتٍ . ولَوْ كَانُوا مِمَّا أَصُولِ كَلامِهم . أَنْهُ لَيْسَ في أَكْمَ عَلْوا في الأصولِ نَحْوَ جَعْفَرٍ . فَلَمَّا عُدِمَ ذَلِكَ عَلَمْتَ أَنَّهُ لَيْسَ مَن أَلُولُ كَلامِهم .

واذَاكَانَ الأَمْرُ عَلَى هَذَا وَوَجَدْنَاهُمْ قَدْ أَسْكَنُوا البَاءَ فِي ضَرَبْتُ لِثِلَّا تَجْتَمِعَ أَرْبَعُ مُتَحَرِّكاتٍ عَلِمْنَا إِنَّ الفَاعِلَ كالجُزْءِ منَ الفِعْلِ اذْ لوكانَ مُنْفَصِلاً لَمْ يَسْكُنْ ، كَمَا أَنْهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ عِنْدَ اتَّصالِ ضَميرِ المَفعُولِ بالفِعْلِ نَحْوَضَرَبَكَ زَيْدٌ ، فيقول : ضَرَبْكَ ،

⁽۱۱۲) من ب و ج. واثباته يقتضيه السياق.

⁽١١٣) سقطت ٥ضرب، في ج.

⁽١١٤) سقطت ﴿ بضرب ١ في ج.

⁽١١٥) في اللسان (علبط) ٢٣٠/٩ ، ورجلٌ عُلبِطٌ وعُلابِط وعلابط ضخم عظمٍ

وُنَاقَةً عُلَيْطَة عَظَيْمَة . وصدر عُلَبِط عريض ، وَلَين عُلَيْط َرائب . وقيل كل غَلَيْظ عُلَيْطٌ . وكل ذلك محذوف من فُعالِل ، وليسَ بأصِل ، لأنه لا تتوالى أربع حركات في كلمة ِ واحدة .

⁽١١٦) ب، ج: أربع حركات.

لأَجْلِ أَنَّ المَعْمُولَ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِلاً بِالفِعْلِ . وَكَانَ اتِّصَالُ الكَافِ بِضَرَبَ لَفُظِيًّا لاَ مَعْنُويًا وَاذَا لَمْ يَكُنْ الاتَّصَالُ مِن جِهَةِ المَعْنَى لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ . فالكَافُ في ضَرَبَكَ بِمَنْزِلَةِ الكَلِمَةِ وَاذَا لَمْ يَكُنْ الاتَّصَالُ مِن جِهَةِ المَعْنَى لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ . فالكَافُ في ضَرَبَكَ بِمَنْزِلَةِ الكَلِمَةِ المُنْفَصِلَةِ . وَمِمّا يَدُلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : يَضْرِبَانِ ويَضْرِبُونَ . وَذَلِكَ أَنَّ الأَلِفَ والواوَ ضَمِيرُ الفَاعِلِ ، والنَّونَ بِمَنْزِلَةِ الرَّفْعَةِ في يَفْعَلُ أَلا تَرَاهَا تَسْقُطُ سُقُوطَهَا في قَوْلِكَ : لَمْ يَفْعَلا وَلَنْ يَفْعَلا ، فَلَوْلا أَنَّ الأَلِفَ في يَضْرِبَانِ ، والواوَ في يَضْرِبُونَ ، قد تَنَزَّلاَ مِنَ الفِعْلِ مَنْزِلَةَ وَلَى يَضْرِبُونَ ، قد تَنَزَّلاَ مِنَ الفِعْلِ مَنْزِلَةَ الحَوْفُ في يَضْرِبُونَ ، قد تَنَزَّلاً مِنَ الفِعْلِ مَنْزِلَةَ الحَوْفُ التي هي اعرابُ كالرَّفْعَةِ في يَفْعَلُ المَّوْفِ اللهِ وَالوَاقِ في يَضْرِبُونَ ، قد تَنَزَّلاً مِنَ الفِعْلِ مَنْوَلَهُ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلَى اللّهُ عَلِي اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلِي اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْلُكُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلْلَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ عَلْ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ ا

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَليّ :

« وَضُرُوبَ الأَفْعَالِ النَّلاثَةِ الماضيةِ والحَاضِرَةِ والمُسْتَقْبلةِ في ارْتِفاعِ الفَاعِلِ بهَا(١٢٠) سَوَاءٌ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ الأَفْعَالَ مُتَسَاوِيةُ المَرَاتِبِ فِي رَفْعِ الاسمِ اذَا أَسْنِدَتْ اليهِ مُقَدَّمةً عليهِ ،

⁽١١٧) ب ، ج : لاينبغي أن ينفصل عنها .

⁽۱۱۸ – ۱۱۸) ساقط ب و ج.

⁽۱۱۹)ب، ج: وجاء مجرى اللام.

⁽۱۲۰) ج: بهما. تحریف.

فَالْمَاضِي نَحْوَقَامَ زَيْدٌ، والمُسْتَقْبَلُ نَحْوَ يقومُ [زَيْدٌ](١٢١). وكَذَا ذَواتُ الزّوائدِ نَحوَ انْطَلَقَ واسْتَخْرَجَ. تَقُولُ: إنْطَلَقَ زَيْدٌ، ويَنْطَلِقُ زَيْدٌ وسَيَنْطَلِقُ عَمْرٌ. وكَذَا الرُّباعيُّ نَحْوَ دَحْرَجَ، تَقُولُ (١٢٢): دَحْرَجَ زَيْدٌ الحَجَرَ، ويُدَحْرِجُ الحَجَر، وسَيُدُحْرِجُ زَيْدٌ، وقَدْ تَدَحْرَجَ الحَجَر، ويَتَدَحْرَجُ الحَجَر، ويَتَدَحْرَجُ الحَجَر، ويَتَدَحْرَجُ الحَجَر، ويَتَدَحْرَجُ الحَجَرُ، ويَتَدَحْرَجُ الحَجَرُ، وَلا فَصْلَ في ذَلِكَ.

قالَ الشُّيْخِ أَبُو عليّ :

« وَمُرْتَبَةُ الْفَاعِلِ أَنْ يَتَقَدَّمَ على المَفْعُولِ بهِ (١٢٣) نَحْوَ ضَرَبَ عَبْدُ اللهِ زَيْداً . وفي ويَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ المَفْعُولُ على الفَاعِلِ كَقَوْلِنَا : ضَرَبَ زَيْداً عَبْدُ اللهِ . وفي النَّازِيلِ : – (انّا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ) – » . (١٢٤)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلَمْ أَنَّ الفَاعِلَ اذَا كَانَ لَهُ مِنَ الاتصالِ بالفِعْلِ مَا وَصَفْنَا لَمْ يَكُنْ شُبْهَةً فِي أَنَّ مَرْتَبَتَهُ (١٢٦) أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُ ، نَحْوَ ضَرَبَ عَبْدُ اللهِ زَيْداً . ويَجُوزُ تَقْدِيمُ المَفْعُولِ عَلَى الفَاعِلِ ، نَحْوَ ضَرَبَ زَيْداً عَبْدُ اللهِ ، ولَيْسَ بالأصْلِ ، وانّا يكونُ التَّقديمُ والتَّاجِيرُ (١٢٧) على قَدْر (١٢٨) العِنَايَةِ والاهتِمَام . وذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : أَعْطَى التَّقديمُ والتَّاجِيرُ (١٢٧) على قَدْر (١٢٨) العِنَايَةِ والاهتِمَام . وذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : أَعْطَى الأميرَ وانْ كانَ مَفْعُولاً وكَانَ زَيْدٌ فَاعِلاً ، لأَجْلِ أَنَّ العِنَايَة بالأمير أَكْدَ ولو قلت : أعطى زيد الأمير (١٢٩) كَانَ حَسَناً جَمِيلاً ، فانْ بالأمير أَنَّذَ ولو قلت : أعطى زيد الأمير (١٣٩) كَانَ حَسَناً جَمِيلاً ، فانْ قُلْتَ (١٣٠) : (١٣١ أَعْطَى زَيْداً الأميرُ فَقَدَّمْتَ المَفْعُولَ ١٣١) الذِي أَصْلُهُ التَّأْجِيرُ مَعَ

⁽۱۲۱) من ب و ج . واثباته أولى .

⁽۱۲۲) ب ، ج : وتقول . سهو .

⁽١٢٣) سقطت «به» في ط.

⁽ ۱۲٤) آية ۲۸ / فأطر ۳۵.

^{ِ (}١٢٥) ج : ان الفصل. سهو.

⁽۱۲۲) ج : مرتبتنا . سهو .

⁽١٢٧) ب ، ج : التأخير والتقديم .

⁽ ۱۲۸) ج : على قلة . تحريف .

⁽١٢٩) ج: اعطى زيدا الأمير. سهو.

⁽ ١٣٠) سقطت ﴿ قلت ﴿ في ج.

⁽١٣١) بدله عبارة مرتبكة في ب و ج ونصها : أَعْطَى زَيْدَاً الأَمْيرُ فأخرْتَ الأميرَ فقدمت المفعول .

أنّه غَيْرُ مُعْتَنَى بِشَأْنِهِ وَأَخْرَتَ الأميرَ الذي اسْتَحَقّ (١٣٢) التَّقديمَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: العِنَايَةُ، والآخُرُ أَنَّهُ فَاعِلٌ لَمْ يَحْسُنْ لأَجْلِ أَنَّكَ تُقَدَّمُ المَفْعُولَ مَنْ غَيْرِ اهْنِهَام يُوجِبُ ذَلِكَ. وعَلَى ذَا يُورِدُ قَوْلَهُ تَعَالَى: - (انّا يَخْشَى اللهَ مِنْ غَيْرِ اهْنِهَام يُوجِبُ ذَلِكَ. وعَلَى ذَا يُورِدُ قَوْلَهُ تَعَالَى: - (انّا يَخْشَى اللهَ مِنْ عَبَادِهِ الْعُلَمَاء) - لأنَّ العُلَمَاء فَاعِلٌ ، وَقَلْ قُدِيم عَلَيْهِ (١٣٢) اسمُ اللهِ تَعَالى (١٣٤) وإذَا كَانَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَمنا ١٣٥ بِهذَا الترتيبِ الأدب كَمَا عَلَمنا كَيْفَ نَحْمَلُهُ وإذَا كَانَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَمنا ١٣٥ بِهذَا الترتيبِ الأدب كَمَا عَلَمْنا كَيْفَ نَحْمَلُهُ وإذَا كَانَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَمنا والله إلى الطّالِمونَ عُلُولُهِ - (ولله الأساء ولا الحُسْنَى فأدْعُوهُ بِهَا) - سُبحانَهُ جَلَّ وَعَلا مِمّا يَقُولُ الظّالِمونَ عُلُولًا كَبِيراً . وقال الحُسْنَى فأدْعُوهُ بِهَا) - سُبحانَهُ جَلَّ وَعَلا مِمّا يَقُولُ الظّالِمونَ عُلُولًا كَبِيراً . وقال صاحبُ الكِتَابِ فِيما ذَكُونَا مِنَ التَّقديم والتَّاخيرِ : كَأَنَهُمْ يُقَدِمونَ الذي بَيانُهُ أَلْحَمْ رَاهُ الله عَلَى الله عَلَيْهِمْ ويَعْنِيَانِهِمْ (١٣٦٠) . يُريدُ أَهم والله عَلَيْهمْ ويَعْنِيَانِهمْ ويَعْنِيَانِهمْ مُولُولُ والفَاعِلِ فِي قَوْلِكَ : ضَرَب أَنْهُمْ والله عَلَيْهمْ والْ كَانُوا يقصدونَ ذَكَرَكُلُ واحدٍ مِنَ المَفْعُولِ والفَاعِلِ فِي قَوْلِكَ : ضَرَب الْمَنْ يَقِلُهُ مَا الْعِنَايَةِ والاهْتِمَام مَفْعُولاً كانَ الْعَنَايَةِ والاهْتِمَام مَفْعُولاً كانَ الْعَنَايَةِ والاهْتِمَام مَفْعُولاً كانَ

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلَيٍّ :

« ولذَلِكَ (۱۹۰ جَازَ ضَّرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ ، ولَمْ يَمْتَنِعْ (۱۶۱ كَمَا يَمْتَنِعُ (۱۴۱ كَمَا الاضارُ قَبْل الذِّكْرِ // لأنَّ التَقْديرَ بِهِ التَّأْخِيرُ فَكَمَا أَنَّكَ لوقُلْتَ : ضَرَبَ زَيْدٌ غُلامَهُ ، لَكَانَ اضْمَار زَيْدٍ بَعْدَ جَرِي ذِكْرِهِ ، فَكَذَلِكَ اذَا قُدِّمَ والنِّيةُ بِهِ التَّأْخِيرُ » .

⁽ ۱۳۲) الذي وقد، استحق.

⁽ ۱۳۳) ب ، ج : وقد تقدم عليه .

⁽ ۱۳٤) ب ، ج : تعالى « عليه » سهو

⁽ ١٣٥ – ١٣٥) بدله في ب و ج : ﴿ وَذَاكَ أَنَ اللَّهُ عَلَمُنَا ۗ ۗ .

⁽ ١٣٦) آبة ٢ / الفاتحة / ١ .

⁽۱۳۷) آية ۱۸۰/الأعراف ٧.

⁽ ١٣٨) ب : ولهم . سهو . وهي ساقطة في ج .

⁽ ١٣٩) في سببويه ١٤/١ – ١٥ : « وان قَدَّمْتُ اللَّفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كها جرى في الأول . وذلك قولك : ضرب زيدا عبدُ الله لأنك انما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدّما ولم تُرِد أن تشغلَ الفعلَ بأوّلَ منه ، وان كان مؤخرا في اللفظ فمن ثم كان حدُّ اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدّما وهو عربي جيد كثير كأنّهم انما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وان كانا جميعا يُهانهم ويَعْنيانهم » .

⁽١٤٠)ط : وكذلك . تحريف .

⁽١١ – ١٤١) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ قَوْلُهُ : « وَلذَلِكَ (١٤٢) جَازَ ضَرَبَ عُلامَهُ زَيْدٌ ، يَعْنِي وَلِكُوْنِ الْمَفْعُولِ فِي الطُّاهِرِ الرُّبَّةِ بَعْدَ الفَاعِلِ جَازَ ذَلِكَ . وذَاكَ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : ضَرَبَ عُلامَهُ زَيْدٌ ، كَانَ فِي الظَّاهِرِ الْمُمْعَلَلُ الذَّكْرِ ، لأَنَّ الهَاءَ فِي عُلاَمَهُ المنصوب [لِزَيْدِ](١٤٣) وزَيْدٌ بَعْدَهُ ، واضْمَارُ الشّيء قَبْل ذِكْرِهِ لا يَجُوزُ ، الاّ أَنَّ هَذَا جَازَ جَوَازًا حَسَناً ، لأَجْلِ أَن غُلامَهُ فِي قَوْلِكَ : الشّيء قَبْل ذِكْرِهِ لا يَجُوزُ ، الاّ أَنَّ هَذَا جَازَ جَوَازًا حَسَناً ، لأَجْلِ أَن غُلامَهُ فِي قَوْلِكَ : ضَرَبَ عُلامَهُ زَيْدٌ ، مَفْعُولُ وزَيْدٌ فَاعِلٌ ، ومَرْتَبَةُ المَفْعُولِ بَعْدَ مَرْتَبَةِ الفَاعِلِ . فاذَا قَدَّمْتَهُ فِي اللفَظِ كَانَ مُؤَخَّرًا فِي النّيةِ والتَّقِديرِ فَيَجْرِي قَوْلُكَ : ضَرَبَ عُلامَهُ زَيْدٌ مُجْرَى قَوْلِكَ : ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ مُجْرَى قَوْلُكَ : ضَرَب غُلامَهُ مَلُ اللهَاءُ فِي « غُلامَهُ » اضْمَاراً بَعْدَ الذِّكْرِ لأَنَّ زَيْداً فَرَبْدَ مُخْرَى عَوْلُكَ : ضَرَب غُلامَهُ مَوْلُكَ : ضَرَب غُلامَهُ مَدُكُورٌ قَبْلُهُ فِي قَوْلُكَ : ضَرَب غَلامَهُ . وفي حُكْم ِ ذَلِكَ قَوْلُكَ : ضَرَب غُلامَهُ وَيُدُلِكَ : ضَرَب غُلامَهُ وَيُدُلِكَ : ضَرَب غُلامَهُ وَيُدُلِكَ وَلُكَ : ضَرَب غُلامَهُ . وفي حُكْم ِ ذَلِكَ قَوْلُكَ : ضَرَب غُلامَهُ وَيُدُلِكَ . فَرَبُ مُ الْمُوبُ وَيُدُلِكَ اللهُ وَيُولُكَ : ضَرَب غُلامَهُ . وفي حُكْم ِ ذَلِكَ قَوْلُكَ : ضَرَب غُلامَهُ وَيُدُلِكَ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« ولو جَعَلْتَ الغُلامَ الْفَاعلَ في هَذِهِ المَسْأَلَةِ فَقُلْتَ : ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً ، لَمْ يَجُزْ كَمَا جَازَ ذَلِكَ في المَفْعُولِ بِهِ » .(١٤٤)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا لا يَجُوزُ لأَجْلِ أَنَّ الفَاعِلَ مَرْتَبَتُهُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ الفِعْلِ ، فَاذَا قُلْتَ : ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً ، فَرَفَعْتَ غُلامُهُ (١٤٥) بِضَرَبَ وأَوْقَعْتَهُ بَعْدَهُ كَانَ وَاقِعاً في مَرْتَبَتِهِ . والشّيءُ اذَا وَقَعَ في مَوْضِعِهِ لَمْ يُقَدَّرْ فيهِ التَّاْحِيرُ ، واذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ غُلامُهُ في قَوْلِكَ : ضَرَبَ غُلامُهُ لا يَجُوزُ لأَجْلِ أَنَّ الهَاءَ (١٤٧) ضَرَبَ غُلامُهُ لا يَجُوزُ لأَجْلِ أَنَّ الهَاءَ (١٤٧)

⁽١٤٢) ج: وكذلك. تحريف.

⁽١٤٣) من ب وج. الصواب في الأصل ﴿ بزيد ، تحريف.

⁽ ١٤٤) زيادة في ط وضعت بين عاضدتين نصها فاذا قال : ضَرَبَ زَيْداً غُلامُهُ : جَازَ لتقدم ذكره . وفي الننزيل (واذا ابتلى ابراهيمَ رَبُّهُ بكلماتٍ) و (لا ينفعُ نَفْسًا ايمانُها) . الآية الأولى هي ١٢٤ / البقرة ٢ ، والثانية هي ١٥٨ / الأنعام ٣ .

⁽١٤٥)سقطت ﴿ غلامه ﴿ فِي جِ .

⁽١٤٦) ج: غلام: تحريف.

⁽١٤٧)ب ۽ ج : فلا يجوز لأن الهاء.

المُنَعَلِقٌ بِهِ ضَمِيرُ زَيْدٍ ، فهو اضْمَارٌ قَبْلَ الذُّكْرِ . وجَازَ ذَلِكَ أَعْنِي قَوْلَكَ : ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ ، لأَجْلِ أَنَّ غُلامَهُ كَانَ مُقَدِّماً في اللفْظِ دُونَ النِّيةِ لَمَا ذَكَوْنَا مِنْ أَنَّ مَرْتَبَةَ المَفْعُولِ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ الفَاعِلِ(١٤٨) ، فَاذَا تَقَدَّمَ عَلَيهِ نُويَ بِهِ التَّاخِيرُ الى مَحلِّهِ ، واذَا تَأخَّرَ لَمْ يَكُنْ اضَّهاراً قَبْلَ الذَّكْرِ. فالفاعِلُ (١٤٩) اذَا وَقَعَ بَعْدَ الفِعْلِ وَكَانَ ذَلِكَ مَرْتَبَتَهُ اسْتَحَالَ أَنْ تَقُولَ : انِّي أَنْوِي بِهِ التَّأْخِيرَ ، فأقولُ : انَّ قَوْلَكَ : ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً في تَقْدِير : ضَرَبَ زَيْداً غُلامُهُ ، لأجل أنَّ النِّيةَ انَّا تُخَالِفُ اللفظَ اذَا عُدِلَ بالشِّيء عن المَوْضِع الذي يَسْتَحِقُّهُ . فأمَّا اذَا وَقَعَ في رُتُبَتِهِ فَبَاطِلٌ أنْ يُقَالَ : انَّ النِّيةَ بهِ غَيْرُ ذَلِكَ . ألا تَرَى أنَّكَ تَقُولُ فِي نَحْو هُؤُلاءِ مِنْ قَوْلِكَ جَاءَنِي هُؤَلاء : إِنَّهُ مَرْفُوعٌ فِي النِّيةِ لأَجْل أَنَّ البِنَاءَ صَرَفَهُ عَمَّا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الاعرابِ فَتُقَدِّرُ ذَلِكَ فيهِ وتَقُولُ: انَّ النَّيةَ مُخَالِفَةٌ لَلفْظِ ، لأنّ اللَّفْظَ مَكْسُورٌ وهو في النَّيِّةِ مَرْفُوعٌ كَزَيدٍ في قَوْلِكَ : جَاءَنِي زَيْدٌ . فانْ قُلْتَ في قَولِكَ جَاءَني زَيدٌ : انَّ النَّيةَ فيهِ مُخَالِفَةٌ للفْظِ كَانَ مُحَالاً ، لأَجْلِ أَن حَقَّ الفَاعِلِ الرَّفْعُ ، وهَذَا مَرْفُوعٌ وجَارِ عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ ، فَكَيْفَ تَقُولُ : انَّ التّقديرَ فيهِ مُخَالِفٌ للفُظِ وَلَفْظُهُ(١٠) بَاقِ على مَا يُوجِبُهُ التَّقْدِيرُ، وكَذَلِكَ يُوجِبُ التَّقديرُ أَنْ يكونَ الفَاعِلُ بَعْدَ الفِعْلِ فِي قَوْلِكَ : ضَرَبَ // زَيْدٌ عَمْراً ، فَكَيْفَ (١٥١) تَقُولُ فِي قَوْلِكَ : ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً ؛ اللهُ وَقَعَ فِي غَيْرِ مَوْقِعِهِ وان النَّيَّةَ بِهِ التَّأْخِيرُ ، والتَّقْدِيرُ يُوجِبُ أنْ يكونَ بَعْدَ الفِعْلِ كَمَا هُوَ وهَذَا ظَاهِرُ التَّنَاقُض . واذا ثَبَتَ ۚ هذهِ الجُمْلَة نبيّنَ فَسَادُ المَسْأَلَةِ التي هِيَ قَوْلُكَ : ضَرَبَ غُلامُهُ(١٥٢) زَيْداً ، لأنَّ فِيهَا أَضْمَاراً قَبْلَ الذَّكْرِ البُّنَّةَ .

فَانْ قُلْتَ : فَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : - (وَاذَا ابْتَلَى ابراهيمَ رَبُّهُ بِكَلِمات)-(١٥٣) الْيُسَ فِيهِ اضْمَارٌ قَبْلَ الذّكْرِ ، وذَاكَ أَنَّ الهَاءَ في « رَبُّهُ » تعودُ الى ابراهيمَ ، واذًا نَويْتَ بهِ النَّاخيرَ ، لأَنَّهُ مَفْعُولٌ عَلَى مَا ذَكَرْتَ ، صَارَ الى قَوْ لِكَ : وَاذَا ابْتَلَى رَبُّهُ ابراهيمَ ، فيكونُ

⁽١٤٨)سقطت «بعد الفاعل» في ب و ج.

⁽ ١٤٩) ب : والفاعل .

⁽١٥٠)ج: ولفظ: تحريف.

⁽١٥١) ب ۽ ج: وکيف.

⁽١٥٢) ج : قولك . سهو .

⁽١٥٣) آية ١٥٨/الأنعام ٣.

اضْهِاراً قَبْلَ الذَّكْرِ ؟ فَالْجُوابِ أَنَّ هَذَا فِي الظّاهِرِكُمَا زَعَمْتَ الاَّ أَنَّ فِيهِ شَيْئًا آخر ، وهو أَنَّ فَوْلَكَ ضَرَبَ غُلامُهُ وَيْدِ الّذِي الهَاءُ ضميرُهُ لَفْظًا وَتَقْدِيراً . وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ - (وَاذَا ابْتَلَى ابراهيمَ رَبُّهُ) - قَدْ تَقَدَّمَ فِيهِ الضَّميرُ الذي هُو الهَاءُ فِي رَبُّهُ صَاحِبِ الضَّميرِ الذي هُو ابراهيمُ تَقْدِيراً لا لَفْظًا ، وهو أَنَّ ابراهيمَ مَرْتَبُتُهُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ ﴿ رَبُّهُ ﴾ لأَنَّه منصوبُ كَزِيدٍ فِي قَوْلِكَ : ضَرَبَ عَبْدُ اللهِ زَيْداً ، فَجَازَ لأَجْلِ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ ﴿ رَبُّهُ ﴾ لأَنَّه منصوبُ كَزِيدٍ فِي قَوْلِكَ : ضَرَبَ عَبْدُ اللهِ زَيْداً ، فَجَازَ لأَجْلِ أَنَّ ابراهيمَ قَبْلَ الضَّميرِ ، كَمَا جَازَضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدُ ، حَيْثُ كَانَ مُقَدَّمًا فِي اللفْظِ دُونَ التَّقدِيرِ . والأَصْلُ (١٥٠١) في هَذَا البَابِ أَنَّ الضّميرَ اذَا تَقَدَّمُ لَنُ فَظًا ، ولَمْ يَتَقَدَّمُ تَقْدِيراً نَحْوَ ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ ، أَو تَقَدَّمَ لَفُظًا وَتَقْدِيراً وَلَمْ يَتَقَدَمُ (١٥٠١) لَفْظًا وَتَقَدِيراً وَلَمْ يَتَقَدَمُ اللهَ فَلَّ وَلَا يَعْوَ – (وَاذَا(١٥٠١) ابْتَلَى ابراهيمَ رَبُّهُ) – جَازَ فانْ تَقَدَّمَ لَفْظًا وَتَقْدِيراً وَلَمْ نَحُو ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْدٌ ، أَو تَقَدَّمَ لَفُظًا وَتَقْدِيراً وَلَمْ نَحُو ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْدٌ ، أَو تَقَدَّمَ لَفُظًا وَتَقْدِيراً وَلَمْ فَوْلَ ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْدٌ ، أَو تَقَدَّمَ لَفُظًا وَتَقْدِيراً وَلَمْ نَحُو ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْدً ، أَو تَقَدَّمَ لَفُظًا وَتَقْدِيراً وَلَمْ فَرَبُ الْبَلَقَ مَرْبَ غُلامُهُ زَيْدً ، أَنْ تَقَدَّمَ لَعْظُولُ وَقَدْ اللّهُ عَلَى اللهُ فَعْ فَرَا الْبَابِ أَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الْعَلَمُ اللهُ وَلَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَلَوْلَا اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الل

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وَتَقُولُ : مَا أَرَدْتَ ؟ فَيكُونُ [مَا] (١٥٨) في مَوْضِع نَصْبِ بِانَّهُ مَفْعُولُ بِهِ [وبِمَا مَرَرْت ؟ في الجَّرِ] (١٥٩) ومَا جَاءَ بِكَ ؟ فَيَكُونُ مَا في مَوْضِع رَفْع بِالابْتِدَاءِ وفي جَاءَ ضَمِيرٌ يَعُودُ الى مَا وَذَلِكَ الضّميرُ فَاعَلُ جَاءَ ، وبِكَ (١٦٠) في مَوْضِع ً نَصْبٍ بِأَنّهُ مَفْعُولٌ بِهِ . وكَذَلِكَ مَا أَرْضَاكَ ؟ ومَا اسْخَطَكَ ؟(١٦١)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ مَا فِي قَوْلِكَ (١٦٢) : مَا أَرَدْتَ ؟ للاسْتِفْهَام (١٦٣) ، وهُوَ فِي مَوْضِع

⁽١٥٤) ب: فالأصل.

⁽ ١٥٥) ج : وتقدم . تحريف .

⁽١٥٦) ب: أو لم يتقدم.

⁽١٥٧) ب ع ج : اذا .

⁽١٥٨) من ب و ج و ط. الصواب.

⁽١٥٩) من ب و ج و ط . واثباته يقتضيه السياق .

⁽۱۹۰)ج: وربك. تحريف.

⁽١٦١) طُ : ما أسخطك وما أرضاك.

١٠) ب ۽ ج : في قوله .

٠ ، ج: الاستفهام .

نَصْبِ - بأردْتَ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيَّ شَيء أَردْتَ ؟ وَغَرَضُهُ فِي ايرادِ هذِهِ المَسْأَلَةِ أَنْ يُريكَ تَقديمَ المَفْعُولِ على الفِعْلِ . أَلا تَرَى أَنَّ أَيَّ شَيء مَنْصُوبٌ بأردْتَ وهُو مُقَدّمُ عَليهِ وَفَاعِلهُ النَّاءُ الذي هُوَ ضَميرُ المُخَاطِبِ فَهُو كَقَوْلِكَ : زَيْداً ضَرَبَ عَبْدُ اللهِ ولا يَكُونُ أَبْلَغَ مِنْ هَذَا النَّقديمِ ، لِأَنَّ أَيَّ شَيء اسْتِفْهَامٌ ، والاسْتِفْهَامُ لا يكونُ الآ في صَدْر الكلام ، من هَذَا النَّقديم ، لأنَّ أيَّ شَيء اسْتِفْهَامٌ ، والاسْتِفْهَامُ لا يكونُ الآ في صَدْر الكلام ، فلا يَجوزُ انْ تقولَ : أَردْتَ أَيَّ شَيء فَتُوخِرُهُ (١٦٤) الى مَوْضِعِهِ كَمَا يَجُوزُ أَن تقولَ : فَرَدْتَ أَيَّ شَيء فَتُوخِرُهُ (١٦٤) الى مَوْضِعِهِ كَمَا يَجُوزُ أَن تقولَ : فَرَدُتَ أَيَّ شَيء فَتُوخِرُهُ (١٦٤) الى مَوْضِعِهِ كَمَا يَجُوزُ أَن تقولَ : فَرَدْتَ أَيَّ شَيء فَتُوخِرُهُ (١٦٤) الى مَوْضِعِهِ كَمَا يَجُوزُ أَن تقولَ : فَرَدُتَ أَيَّ شَيء فَتُوخِرُهُ (١٦٤) الله مَوْضِعِهِ كَمَا يَجُوزُ أَن تقولَ : وَيُدا ضَرَبَ عَبْدُ اللهِ ، ولا تُقَدِّمُ فَتقولَ : زَيْداً ضَرَب عَبْدُ اللهِ .

وأَمّا قُولُهُ : مَا جَاءَ بِكَ ؟ فَبِمَنْزِلَةِ (١٦٠ أَيُّ شَيء جَاءَ بِكَ ١٦٠) . فأيُّ شَيء مُبْتَدَأً ، وجَاءَ فِيهِ ضَميرٌ يَعُودُ اليهِ كَالأَلِفَ فِي قَوْلِهِ (١٦٠) : الزَّيدَّانِ ضَرَبًا . وأَرَادَ بِهِذَا أَعْلاَمَكَ أَنَّ مَا الكَاثِنَ بِمَعْنَى أَيُّ شَيء لا يكُونُ مَرْفُوعاً باللَّهُ فَاعِلٌ ، لأجْلِ أَنَّ الفَاعِلَ لا يَتَقَدَّمُ على فِعْلِهِ بَلْ يَكُونُ مَرْفُوعاً بالاَّبْتِدَاءِ ، وجَاء مُتَضَمِّنٌ ضَميراً كَمَا كَانَ قَوْلُكَ الزِّيدانِ ضَرَبًا كَذَلِكَ . وأَمّا بِكَ ، فَفِي مَوْضِع نَصْبٍ ، لأَنّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أَيُّ شَيء أَحْضَرَكَ ، فَهُو بَازَاءِ الكَافِ ، وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الجَارِّ مَعَ المَجْرُورِ يَكُونُ فِي مَوضِع نَصْبٍ ، وكَذَا مَا بازاءِ الكَافِ ، ومَا أَسْخَطَكَ ؟ لأنَّ الجَارِّ مَعَ المَجْرُورِ يَكُونُ فِي مَوضِع نَصْبٍ ، وكَذَا مَا أَرْضَاكَ ، ومَا أَسْخَطَكَ ؟ لأنَّ التَّقَدِيرَ : أَيُّ شَيء أَرْضَاكَ // وأيُّ شَيء أَسْخَطَك ؟ فأي المَعْرِ لَهُ ١٩٤٪ .

وَتَقُولُ عَلَى هَذَا : أَيَّ غُلامَيْهِ ضَرَبَ زَيْدٌ ، فَيجوزُ ، لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : غُلامَهُ ضَرَبَ زَيْدٌ ، فَيجوزُ ، لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : غُلامَهُ ضَرَبَ زَيْدٌ . اذ أَصْلُ المَفْعُولِ أَنْ يَتَأْخَرَ عِنِ الفَاعلِ . وانْها لزمَ تَقْدِيمُهُ هُنَا ، لأَجْلِ الاسْتِفْهام (١٦٩) وِمَا أَشْيَهِهُ للحُروفِ(١٦٩) فِي الاسْتِفْهام (١٦٩) وَمَا أَشْيَهَهُ للحُروفِ(١٦٩) فِي الأَصْلِ المُسْتَعِرِ . فَكُمَا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : الأَصْلِ المُسْتَعِرِ . فَكُمَا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : ضَرَبَ خُلامَهُ زَيْدٌ ، وغُلامَهُ ضَرَبَ زَيدٌ ، كَذَلِكَ يجوزُ هَذَا . ولو قُلْتَ : أَيُّ غُلاميْهِ

⁽ ۱۹٤) ب ، ج : فتؤخر .

⁽ ١٦٥ – ١٦٥) ساقط في ب و ج .

⁽١٦٦) ب ، ج : في قولك .

⁽١٦٧ – ١٦٧) بدله في ب و ج : وأرضاك فيه ضمير له .

⁽١٦٨) ب، ج: لأن الاستفهام. تحريف.

⁽۱۱۹۰) ب ، ج : حروف . تحریف ______

ضَرَبَ زَيْدٌ ، لَمْ يَجُزْ ، لأَنَّ أَيَّا مُبْتَدَأُ واقِعٌ فِي مَوْقِعِهِ فَهُوَ مُقَدَّمٌ على زَيْدٍ لَفْظاً وتَقْدِيراً ، وجَارِ(١٧٠) مَجْرَى قَوْ لِكَ : ضَرَبَ غلامُهُ زَيْداً فِي الفَسَادِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وتَقُولُ : أَكْرَمَنِي وأَكْرَمْتُ عَبْدَ اللهِ ، وأَكْرَمْتُ وأَكْرَمَنِي عبدُ اللهِ . فتحمل الاسمَ المذكورَ بَعْدَ الفِعْلَيْنِ على الفِعْلِ الآخِرِ ولا تَحْملُهُ على الأوّلِ ، لأنّ النّانِي [منَ الفَاغِيْنِ](١٧١) أَقْرَبُ اليهِ . فَقُولُكَ : أَكْرَمَنِي فِي المَسْأَلَةِ الأُولِى : فِعْلٌ فَاعِلُهُ مُضْمَرٌ على شَرِيطَةِ التّفْسيرِ . المَعْنَى أَكْرَمَنِي عبدُ اللهِ ، وأكرَمْتُ عبدَ اللهِ ، إلاّ أنَّ الفَاعِلَ أَضْمِرَ قَبْلَ الذَّكْرِ ، لأنَّ المَفْعُولَ يُفَسَّرُهُ ويدلُّ علِيْهِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ قُوْلُكَ : أَكُرَمَنِي وَأَكُرَمْتُ عَبْدَ اللهِ فيه فِعْلانِ : أَحَدَهُمَا يَقْتَضِي مَنْصُوباً وهُو أَكْرَمْتِي وَلَيْسَ هُنَا اللهِ اللهِ عَلانِي يَقْتَضِي فَاعِلاً وهُو أَكْرَمَنِي وَلاَنَهُ قَدْ أَحَذَ المَفْعُولَ وهُو الْيَاءُ ، ولَيْسَ هُنَا الاّ الله واحِدٌ وهُو عَبْدُ اللهِ . فَلا يُخْلُومِنْ أَنْ يُعْمَلَ كُلُّ واحدٍ [منهما](١٧٢) فيه أو أحَدُهُمَا . فلا يَجوزُ اعمالُ كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا اذِ الاسمُ الواحدُ لا يَعْمَلُ فيهِ عَامِلانِ في حَالٍ واحِدةٍ . ولا يُمْكِنُ أَنْ يكونَ مَنْصُوباً ومَرْفُوعاً الاسمُ الواحدُ لا يَعْمَلُ فيه عَامِلانِ في حَالٍ واحِدةٍ . ولا يُمْكِنُ أَنْ يكونَ مَنْصُوباً ومَرْفُوعاً الاسمُ الوَّلُ بَقِي القِسْمُ الثَّانِي وهو أَنْ يَعْمَلُ أَحَدُهُمَا . فأُولَى النَّهِ فَا عَلَى وَاللهِ بالعَمَلِ [أقربُهُمَا](١٧٣) الى الاسم وهُو الفَعْلَيْنِ في قَوْلِكَ : أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ عَبْدَ اللهِ بالعَمَلِ [أقربُهُمَا](١٧٣) الى الاسم وهُو أَكُرَمْتُ عَبْدَ اللهِ وتُضْمِرُ لأَكُرَمْنِي فَاعِلاً ، لأَنَّ الثَّانِي يُفَسِّرُهُ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَكُرَمْنِي عَبْدُ اللهِ ، ثُمَّ أَضْمَرْتَ الأَولَ لدليلِ (١٧٤) الثَانِي عَلَيْهِ .

⁽۱۷۰) ب،ج: أو جار.

⁽۱۷۱) من ب و ج و ط. أبين.

⁽۱۷۲) من ب و ج. أولى.

⁽١٧٣) من ب و ج. الصوّاب. وفي الأصل ، أقربها ، تحريف.

⁽١٧٤) سقطت «الدليل» في ج.

وأَهُا مَنْ قَالَ : انّ الفَاعِلَ هُنَا مَحْدُوفٌ ، فَقَدْ تَرَكَ الظَّاهِرَ ، لأَجْلِ أَنَّ الفِعْلَ لاَبُدّ لَهُ مَنْ مَرْ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ أُوْلَى مِن أَنْ يُقَالَ : انّهُ مَخْدُوفٌ ، أَذِ المُضْمُرُ بِمَنْزِلَةِ المُظْهِرِ وَجَارِ مَجْراهُ فِي الحُكْمِ ، والمَحْدُوفُ لَيْسَ مَحْدُوفٌ ، أَذِ المُضْمُرُ بِمَنْزِلَةِ المُظْهِرِ وَجَارِ مَجْراهُ فِي الحُكْمِ ، والمَحْدُوفُ لَيْسَ كَذَلِكَ . فاذَا لَزِمَهُ التَّسليمُ فِي يُدَّعَى مِن اقْتِضَاءِ الفِعْلِ للفَاعِلِ اذْ لا تَقْدِرُ أَنْ تقولَ : انَّ أَكْرَمْنَي لَبُسَ لَهُ فَاعِلٌ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الاسْتِحالَةِ كَانَ الاضهارُ أَوْلَى مِن الحَدْفِ ، وهَذَا وَضِحٌ . وَقُولُكَ : أَكْرَمْتُ وَأَكْرَمَنِي عَبْدُ اللهِ عَنْ السَمَ الظَّاهِرَ ، لأَنَّ أَقْرِبَ الفِعْلَيْنِ وَاضِحٌ . وقُولُكَ : أَكْرَمْتُ وأَكْرَمَنِي عَبْدُ اللهِ عَنْ السَمَ الظَّاهِرَ ، فالأصلُ أَكْرَمْتُ عَبْدَ اللهِ هُو النَّذِي يَقْتَضِي الفَاعِلَ وهُو أَكْرَمَنِي ، وتَحْذِفُ المَفْعُولَ . فالأصلُ أكْرُمَتُ عَبْدَ اللهِ عُو النَّذِي يَقْتَضِي الفَاعِلَ وهُو أَكْرَمَنِي ، وتَحْذِفُ المَفْعُولَ . فالأصلُ أكْرَمْتُ عَبْدَ اللهِ عَلْمُ وَلَا يَجِبُ أَنْ يُصَاحِبَ الفِعْلَ أَلا تَرَى أَنْكَ وَلَكُمْ المَفْعُولَ وَلا تقولُ : ضَرَبُ ، مِنْ غَيْرِ فَاعِلٍ مُظْهَرٍ أَوْ عَمْ وَيَحْذِفُ أَلَهُ وَلَى المَعْمُولَ وَلا تقولُ : ضَرَبَ ، مِنْ غَيْرِ فَاعِلٍ مُظْهَرٍ أَوْ مُمْ وَيَحْدُ فِعْلَ لَهَا نَحْوَ قَامَ زَيْدٌ ، وَذَهَبَ عَمْرُو وَ ١٠٤ . ولا تَجَدُ فِعْلًا لَكُونَ لَهَا لَكُونَ لَهَا نَحْوَ قَامَ زَيْدٌ ، وَذَهَبَ عَمْرُو ١٠٤٠ . ولا تَجَدُ فِعْدً لَيْسَ لَهُ فَاعِلُ البَيَّةَ .

واذًا كان كذَلِك كَان (۱۷۷) مِنْ حَقِّ الفَاعِلِ أَنْ يُحَافَظُ عَلَيْهِ // مالا يُحَافَظُ على المفْعُولِ فَبْضَمرَ ولا يُحْذَفَ . فاذَا قُلْتَ : أَكُرْمَنِي وَأَكُرُمْتُ عَبْدَ اللهِ كَانَ فِي أَكْرَمَنِي ضَمِيرً للعِبْدِ اللهِ كَمَا يَكُونُ اذَا قُلْتَ : عَبْدُ اللهِ أَكُرَمَنِي . الا أَنَّ ضَميرَ الواحدِ لا يَظْهَرُ الى اللفظِ . ويتضيحُ ذلك اذَا جَاوَزْتَ الواحدَ تقولُ : ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، فتصمرُ القومَ في ضَرَبُونِي و وَصَرَبْتُ قَومَكَ ، فتحذوفَ الفاعلَ حَذْفاً حتى ضَرَبُونِي ، ولا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قومَكَ ، فَتَحْذِفَ الفاعلَ حَذْفاً حتى كَانَكَ قُلْتَ : ضَرَبَنِي قَوْمُكَ ، ثُمَّ اسْقَطْتَ الاسمَ رأساً ولم تُضْمِرُهُ . لأجلِ أَنّ الفِعْلَ لا يُعرِّى منَ الفاعلِ فَاذَا لَمْ يَكُنْ مُظْهَراً كَانَ مُضْمَراً . وتقولُ : ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي قَوْمُكَ ، فتحذفُ المفعولَ حَذْفاً لما ذَكُونا مِنْ أَنَّ المفعولَ يُسْتَغْنَى عَنْهُ فَلا يَجِبُ وَمُكَ ، فَتحذفُ المفعولَ حَذْفاً لما ذَكُونا مِنْ أَنَّ المفعولَ يُسْتَغْنَى عَنْهُ فَلا يَجِبُ وَصَرَبَنِي قَوْمُكَ ، وَسَوَرَبُنِي قَوْمُكَ ، وَسَوَلَ المُعولَ يُسْتَغْنَى عَنْهُ فَلا يَجِبُ الشَمَارُهُ] (۱۷۸) بَلْ يُحذَفُ كَانَّكَ قُلْتَ : ضَرَبْتُ (۱۷۹ قَوْمَكَ وَصَرَبَنِي قَوْمُكَ ، وَسَرَبْنِي قَوْمُكَ ، وَصَرَبَنِي قَوْمُكَ ، وَسَرَبْنِي قَوْمُكَ ، وَسَرَبْنِي قَوْمُكَ ، وَسَمَراهُ وَمَاكَ وَضَرَبَنِي قَوْمُكَ ، وَسَمَارُهُ المَامُولُ وَسَرَبْنِي قَوْمُكَ ، وَسَمَارُهُ عَلَى وَصَرَبَنِي قَوْمُكَ ، وَسَرَبْنِي قَوْمُكَ ، وَصَرَبْنِي قَوْمُكَ ، وَسَمَارُهُ الْ وَمَاكَ وَضَرَبْنِي قَوْمُكَ ، وَسَمَارُهُ وَمَاكَ وَضَرَبْنِي قَوْمُكَ ، وَسَرَبْنِي قَوْمُكَ ، وَسَمَارُهُ الْمُعُولُ وَمَلَى وَضَرَبْنِي قَوْمُكَ ، وَسَرَبْنِي قَوْمُكَ ، وَضَرَبْنِي قَوْمُكَ ، وَسَرَبْنِي قَوْمُكَ ، وَسَمَارُهُ عَلَى اللهِ اللهُ مُعْمَلُ المُعْرِسُ مَا المُعْولُ المَنْ وَالْمَرَبْنِي قَوْمُكَ ، وَسَرَبْنِي قَوْمُكَ ، وَسَرَبَنِي قَوْمُكَ ، وَسَمَامُولُ المُعْمِلُ المُعْلِ المُعْرِسُ مَامُولُ المُعْلَى المُعْلَى المُعْرَبُونَ مَنْ المُعْمِلُ المُعْمَلُ وَالْمَاهُ وَالْمَا وَالْمَامِولُ الْمُعْمِلُ اللْمُعْمِلُ اللْمُعُلِقُ الْمَامِلُ اللْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُ

⁽ ۱۷۵ – ۱۷۵) ساقط في ح .

⁽١٧٦)ب: ولا تجد. سهو.

⁽۱۷۷)سقطت «كان» في ب و ج.

[.] (١٧٨)من ب و ج . الصواب . في الأصل « اظهاره » . تحريف .

ثُمَّ اسْقَطْتَ المَنْصُوبَ ١٧٩) وَلَمْ تُضْمِرْ فَتَقُولَ : ضَرَبْتُهُمْ وضَرَيَنِي قَوْمُكَ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عليِّ :

(۱۸۰ فانْ أَعْمَلْتَ الأَولَ قُلْتَ ۱۸۰): أَكُرَمَنِي وأَكُرَمْتُهُ (۱۸۱) عَبْدُ اللهِ. تَقْدِيرُهُ: أَكُرَمَنِي عَبْدُ اللهِ وأَكُرَمْتُهُ ».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنْكَ آذَا قُلْتَ : أَكُرْمَنِي وَأَكُرُمْتُهُ (١٨٧) عَبْدُ اللهِ ، فأرَدْتَ اعالَ الأوّلِ رَفَعْتَ عَبْدَ اللهِ بأكُرْمَنِي كَانَ اللهِ ، لأنَّ الأوّلَ هُوَ أَكُرْمَنِي وَهُو يَقْتَضِي الرّفْعَ ، واذَا رَفَعْتَ عَبْدَ اللهِ بأكُرْمَنِي كانَ النّيةُ بِهِ (١٨٣) النّقديم ، حتّى كأنّك قُلْتَ : أكْرُمْنِي عَبْدُ اللهِ . واذَا كانَ كَذَلِكَ أَنَيْتَ النّيةُ بِهِ (١٨٣) في الغِعْلِ النّاني فَقُلْتَ : (١٨٥) وأكُرَمْتُهُ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبَنِي زَيْدٌ وضَرَبْتُهُ . لأنَّ التّقدير (١٨٦) فيهِ مَاذَكُرْنَا مَنْ قَوْلِكَ : أكْرَمَنِي عَبْدُ اللهِ وأكْرَمْتُهُ . واعال وضَرَبْتُهُ . لأنَّ التّقدير (١٨٦) فيهِ مَاذَكُرْنَا مَنْ قَوْلِكَ : أكْرَمَنِي عَبْدُ اللهِ وأكْرَمْتُهُ . واعال الأولِ قليلٌ . لأجْلِ أَنَّ [الأولَى بالعَمَلِ هُو الأَقْرِبُ](١٨٧) واذَا كُنْتَ تَقْصُدُ اعال أكرمني فَمِنْ سَبيلِكَ أَنْ تقولَ : أكْرَمَنِي عَبْدُ اللهِ وأكْرَمْتُهُ . ولا تَبْنِي الكلامَ على التقديم والتَّاخير .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

﴿ وَجَاءَ القُرْآنُ بأعمالِ ٱلثَّانِي [مِنَ الفِعْلَيْنِ](١٨٨) في قَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ – ﴿ آتُونِي أَفْرِغْ

⁽ ۱۷۹ – ۱۷۹) ساقط في ج.

⁽١٨٠ - ١٨٠) بدله في ط: وفان اعمل الفعل الأول قال ، .

⁽ ١٨١)ب ، ج : وأكرمت . تحريف . لأن الضمير يجب أن يلحق الفعل الثاني في هذه الحالة كما سيأتي ذكره في كلام عبد القاهر .

⁽۱۸۲) ب ، ج : وأكرمت . تحريف .

⁽۱۸۳)سقطت «به» في ب و ج.

⁽١٨٤) من ب وج، أولى. وفي الأصل ا بضميرا.

⁽ ١٨٥)ب ، ج : وقلت .

⁽ ۱۸۹)ج : تقدیر . تحریف .

⁽١٨٧) مَا بين العاضدتين من ب و ج . الصواب . وبدله في الأصل : الأول بالعمل هو أقرب . تحريف .

⁽ ۱۸۸)من ب و ج. أبين. وفي ط « من الفعل». سهو.

عليهِ قِطْراً) -(١٨٩) . ولو اعْملَ الأوّلَ لقالَ (١٩٠) . آتوني أَفْرِغْهُ عَلَيْهِ قِطْرا . أي آتوني قطراً افرغه عليه . وكذَلِكَ (١٩١) - (هَاوْمُ أَقُرُأُوا كَتَابِيَة) -(١٩٢) على أعْمالِ النّانِي » .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ قُوْلُهُ تَعَالَى - (آتُونِي أَفْرِغُ عليهِ قِطْرًا (١٨٩) فيهِ فِعْلانِ ، كُلُّ وَاحِدِ مِنْهُمَا يَهْتَضِي مَفْعُولاً . فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَنْصَبَ قِطْرا الْمَذْكُورَ بِأَفْرِغُ أَو بِآتُونِي . فَلَوْ نَصَبْتَهُ بِآتُونِي لَمْ يَجُوْ لاَنَّهُ اذَاكَانَ مَنْصُوباً بِآتُونِي كَانَ مُقَدِّماً فِي النَّيَّةِ نِحُو آتُونِي قِطْرًا ، وكَانَ يَجِبُ الشَّهِ فَ النَّيةِ نَعُو آتُونِي قِطْرًا ، وكَانَ يَجِبُ اللهِ عَلْ النَّانِي نَحُو أَنْ تَقُولَ : أَفْرِغُهُ عليهِ ، كَمَا قُلْتَ : (١٩٣١) ضَرَبَنِي وضَرَبْتُهُ . وَكَذَا قُولُهُ تَعَالَى (هَاوُمْ ٱقْرأُوا عَبْدُ اللهِ ، وَكَذَا قُولُهُ تَعَالَى (هَاوُمْ ٱقْرأُوا كَتَابِيةُ) ١٩٤١) . وذَلِكَ (١٩٥) أَنَّ هَاوُمْ بِمَنْزِلَةٍ خُذُوا ، تَقُولُ : هَاءَ ، أَي خُذُ (١٩١١) ، وَذَلِكَ (١٩٥١) أَنَّ هَاوُمْ ، أَي خُذُوا : فَكِتَابِيهُ مَنْصُوبٌ بِأَقُرُأُوا دُونَ هَاوُمْ . الْكَانَ مَنْصُوبٌ بِأَقْرُأُوا دُونَ هَاوُمْ . أَي خُذُوا : فَكِتَابِيهُ مَنْصُوبٌ بِأَقْرُأُوا دُونَ هَاوُمْ . اللهِ عَلَى الْحَبَ أَنْ يُضْمَرَ فِي أَقْرُأُوا (١٩٨٠ فيقالُ : اقْرأُوهُ ١٩٨٥) . اللهُ عَلَى الْمَامُوبُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« ومِنْ أَعْمَالِ الثَّانِي قَوْلُهُ :

⁽ ۱۸۹) آية ۹۲ / الكهف ۱۸ .

⁽ ۱۹۰) ب و ج و ط : لکان.

⁽ ۱۹۱) ط : وكذلك قوله (بَعَالَىٰ)

⁽١٩٢) آية ١٩/ الماقة، ١٩.

⁽١٩٣) سقطت «قلت» في ج و ب.

^{. 49/3041/14 41(198)}

⁽١٩٥) ب ۽ ج: وکڏلك. تحريف.

⁽ ۱۹۹) ع : خذوا . تحريف .

⁽١٩٧-١٩٧) ساقط في ج.

⁽۱۹۸–۱۹۸) ساقط في ب و ج.

/٥٨ قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنَّى غَرِيمُهَا (١٩٩)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدَ الْقَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ فِي الاسْتِدُلالِ بِهِذَا البَيْتِ أَدْنَى اشْكَالٍ . وَوَجْهُهُ أَنَّ قَوْلَهُ : وعَزَّةُ مُبْتَدَأً ، ومُعْنَى كَذَلِكَ . وكُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا فِعْلُ لِلْغَرِيمِ . أَلا تَرَى أَنَّ المَعْنَى يُمْطَلُ غَرِيمُهَا لَغَرِيمُهَا . وكُلُّ واحدٍ لِإِنْكُلُ مِنْ (٢٠٢) مَنْ طُولٍ ومُعَنَى يَمْطَلُ غَرِيمُهَا . وكُلُّ واحدٍ (٢٠١) مِنْ (٢٠٢) مَمْطُولٍ ومُعَنَى النَّانِي يَقْتَضِي أَسْماً يَرْفَعُهُ ، فَلا يَخْلُو غَرِيمُهَا مِنْ أَنْ يَرْتَفِعَ بِالأَوِّلِ الذي هُو مَمْطُولٌ أَو بِالنَّانِي الذي هُو مُعَنِّى . فَلا يَجُوزُ رَفْعُهُ بِمَمْطُولٍ لِأَجْلِ أَنَّكَ (٢٠٣) لَوْ رَفَعْتَهُ بِهِ لَكَانَ مُقَدَّماً فِي النَّيْ الذي هُو بَعْدَهُ فَي الذي هُو بَعْدَهُ لَا يَحْوُلُ اللهِ الْوَلِ الذي هُو بَعْدَهُ لَا يَحْوُلُ الْحُرُمْنِي عَبْدَ اللهِ الدِّا نَصَبْتَ عَبْدَ اللهِ بِالأَوْلِ الذي هُو كَمَا يُضْمَرُ فِي قَوْلِكَ أَكُومُنَ وأَكُومَنِي عَبْدَ اللهِ اذَا نَصَبْتَ عَبْدَ اللهِ بِالأَوْلِ الذي هُو أَكُومُنَ وَكُولُ أَكُومُنِي عَبْدَ اللهِ اذَا نَصَبْتَ عَبْدَ اللهِ بِالأَوْلِ الذي هُو أَكُومُنَ وَأَكُومَنِي عَبْدَ اللهِ اذَا نَصَبْتَ عَبْدَ اللهِ بالأَوْلِ الذي هُو أَكُومُنَ وَمُولِكَ أَكُومُنَ وَكُولُ اللهِ اللهِ اذَا نَصَبْتَ عَبْدَ اللهِ بالأَوْلِ الذي هُو أَكُومُنَ وَلَكُ أَنُو مَنَى اللهِ اللهِ اذَا نَصَبْتَ عَبْدَ اللهِ بالأَوْلِ الذي هُو مُعَنِى أَنْ يَسْمَ الفَاعلِ اذَا خَرَى عَيْ عَيْرِ مَنْ هُو لَهُ أَبْرِزَ فَيْعَالً : وعَزَّةُ مَمْطُولُ مُعَنِّى هُو غَرِيمُهَا ، لِمَا ذَكُونَا مِنْ أَنْ غَرِيمُهَا وَلَوْلَ الْذَكُومُ مَنْ أَنْ غُرِيمُهَا وَلَا أَنْ يُرْزَ فَيْقَالُ : وعَزَّةُ مَمْطُولُ مُعَنِّى هُو غَرِيمُهَا ، لِمَا ذَكُونَا مِنْ أَنْ غَرِيمُهَا وَمُعَلِي فَي مُهُا وَمُولِكَ أَنْ فِي مُعَنِي اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْحَرْنَ مِنْ أَنْ غَرِيمُهَا وَاللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

⁽۱۹۹) هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن في ديوانه ق ۱۶/۸ ص ۱۶۳ ، وذيل الأمالي ۵۰، وتوجيه اعراب أبيات ٢٦٠ ، وزهر الآداب ٢٢٢/١ ، وابن يعيش ٨/١ ، ومادة (عزم) من اللسان ٣٣١/١٥ – ٣٣٣ والتاج ٣/٩ والشواهد الكبرى للعيني ٣/٣ – ٤، وشرح التصريح على التوضيح : ٣١٨/١ والدرر اللوامع ٢٤٦/١ – ١٤٦/

وهو غير منسوب في الايضاح للفارسي ٦٦ ، والانصاف ٩٠/١ ، وشرح الأشموني (عجزه) ٣٠٦/٢ ، والأشباه والنظائر ١٢١/٣ وأعاد رواية عجزه في ١٠٣/٤ و ١١٠ وورد في ج : ومغنّى ، . تصحيف . وكذا حيثًا وردت هذه اللفظة فيها . وروايته في ذيل الأمالي « ووفي غريمه » .

وذكر العيني القصة التي رواها عبد القاهر ثم خلاف البصريين والكوفيين في اعراب البيت ومما قاله: « غريمه مفعول وفي . واستدل به البصريون على أولوية أعمال الثاني في باب التنازع . بيانه أن قَضَى ووفّى متوجهان الى الغريم وأعمل الثاني اذ لو أعمل الأول لقال فوفّاه .. الخ .

وعزة مبندأ وغربمها مبندأ ثان وممطول معنى خبره ، والمبندأ الثاني مع خبره خبر المبندأ الأول ، ويقال ممطول خبره . ومعنى حال من الضمير في ممطول . وعلى هذا لايكون تنازع وسيطيل عبد القاهر الحديث عن اعراب البيت ووجهات الرأي في ذلك .

⁽ ۲۰۰) ب ، ج : ممطل غريمها .

⁽ ٢٠١) ب ۽ ج : وکل واحد .

⁽٢٠٢)كذا في ب وج. الصواب. وفي الأصل ووس، سهو.

⁽ ٢٠٣) ج : من أجل أنك ،

اذَا كَانَ مَرْفُوعًا بِمَطْلُولِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلُكَ : وعَزَّةُ مَمْطُولٌ غَرِيمُها ، فَكَمَا أَنَّكَ (٢٠٤) اذَا أَتَيْتَ بِمُعْنِيٌّ بَعْدَ غَرِيمُهَا وَجَبَ أَنْ تقولَ : وعَزَّةُ مَمْطُولٌ غَرِيمُهَا مُعَنِّيًّ هُوَ، لأَنَّهُ قَدْ جَرَى على عَزَّة وهو فِعْلُ للغَريم ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ مَضْروبٌ أُخُوهُ مُهَانٌ هُوَ فَتَبْرِزُ الضّميرَ الذي للأخ في مُهَانٍ ، لأنَّهُ خَبَرٌ لِزَيْدٍ وفِعْلُ للأخ ، كَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ تَقُولَ : مُعَنَّى هُوَ ، اذَا رَفَعْتَ غَرِيمُهَا بِمَمْطُولِ ، لكونِ غَرِيمُهَا مُقَدَّماً في النَّيةِ فَلمَّا لَمْ يَكُنْ في البَّيْتِ هَذَا الضَّمِيرُ عَلِمْتَ أَنَّ غَرِيمُهَا مَرَفوعٌ بالنَّاني الذي هُوَ مُعَنَّى وأنَّ مَمْطُولٌ قَدْ أُضْمِرَ لَهُ فَاعِلٌ حتَّى كَأَنَّهُ قِيلَ: وعَزَّةُ مَمْطُولٌ غَريمُهَا مُعَنَّى غَريمُهَا ، فانْ قُلْتَ فانَّكَ اذَا أَضْمَرْتَ غَريمُهَا فِي مَمْطُولِ وَجَبَ عَليكَ أَنَّ تُبْرِزَ الضَّميرَ فتقولُ: وعَزَّةُ مَمْطُولٌ هُوَ مُعَنِّى غَرِيمُهَا ، لأنَّكَ زَعَمْتَ فِمَا مَضَى أنَّ الفَاعِلَ لا يُحْذَفُ حَذْفاً بَلْ يُضْمَرُ . وقُلْتَ : ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قُوْمَكَ ، وَلَمْ تُجوِّزْ ضَرَيَنِي (٢٠٠) وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ بالحَذْفِ. واذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ في مَمْطول ضَمِيرٌ للغَريم هُوَ خَبَرُ لعَزَّة فَيجِبُ اظْهَارُهُ . فالواجِبِ أَنَّ ذَلِكَ لا يَجِبُ(٢٠٦) لأَجْلِ أَنَّهُم أَرادُوا في هذا ـ الاضهار الاخْتِصَارَ والايجازَ [فَلَمْ](٢٠٧) يقُولُوا : ضَرَبَني عَبْدُ اللهِ وضَرَبْتُ عَبْدَ اللهِ ، وَقَالُوا : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ عبدَ اللهِ ، لِثَلا يُعَرَّى الكلامُ من الاحْتِصَار . والضّمير المُنْفَصِلُ بمنزلةِ زَيْدٍ وعمرو في كَوْنِهِ ٱسْماً ظَاهِراً. فَلمّا كَانَ اظهارُ الضّميرِ في نَحْو قَوْلِكَ (٢٠٨): وعَزَّةُ مَمْطُولٌ هُوَ مُعَنّى عَرِيمُهَا يُؤدِّي الى مِثْلِ ما وَقَعَ الْفِرِارُ مِنهُ، آذُ كَانَ هو اسْماً مُنْفَصِلاً كَغَريمُهَا تُركَ وَحَسَنُ ذَلِكَ لأَجْلُ أنَّ ذِكْرَ الاسْمِ فِي الثَّانِي وهُوَ غَرِيمُهَا يَدُلُّ على أنَّ الفِعْلَ لَيْسَ للمُبْتَدَأِ حَتَّى لو وَضَعْتَ مَوْضِعَ عَزَّة اسْماً مُذَكِّراً مثل غَريمُهَا فَقُلْتَ : وزَيْدٌ مَمْطُولٌ مُعَنَّى غريمُهُ ، عُلِمَ أَنَّ الفِعْلِ لَيْسَ لزيدٍ ، اذ لَوْ كَانَ المَمْطُولُ لَهُ لَكَانَ المُعَنِّى كَذَلِكَ ، لاتَّفاقِهمَا في المَعْنَى . ولَوْ كَانَ المُعَنَّى لَهُ لَمْ يُرْفَعْ بهِ الغَريمُ .

⁽٢٠٤) ج: فكأنك. تحريف.

⁽ ٢٠٥) ج : ضربي . تحريف .

⁽٢٠٦) ب ، ج : فالجواب اظهار ذلك لا يجب .

⁽٢٠٧) من ب وج. أولى. وفي الأصل «لم».

⁽ ٢٠٨) ب ، ج : في قولك .

وحُكي أَنَّ عَزَّةَ دَخَلْتَ على أُمِّ البَنينِ (٢٠٩) أختِ عُمَر بْنِ عَبْدِ العَزيزِ فَقَالَتْ لَهَا (٢١٠) ما مَعْنَى قُولِ كُثْيَر: قَضْى كُلُّ ذِي دَيْنِ. فَقَالَت : كُنْتَ وَعَدُّتُهُ قُبُلَةً ثُمَّ تَحَرَّجْتُ مِنْهَا. فَقَالَتْ : انْجزيها لَهُ وعليَّ إِثْمُهَا. وذَكُرُوا أَنَّ أَم البنينِ اعْتَقَتْ لَا جُل هذِهِ الكَلِمَةِ أَربعينَ رَقَبَةً وَقَالَتْ : يالَيْتَنِي لَمْ أَقُلُها، وكَانَ لكَثْيرِ عَبْدُ لأَجُل هذِهِ الكَلِمَةِ أَربعينَ رَقَبَةً وقَالَتْ : يالَيْتَنِي لَمْ أَقُلُها، وكَانَ لكَثْيرِ عَبْدُ تَاجِرٌ فَبَاعَ من عزَّةَ شيئاً فَمَطَلْتُهُ (٢١١) فأَنْشَدَ عندَ تَقَاضِيَها: قَضَى كُلُّ ذَى تَنْجِرُ فَبَاعَ من عزَّةً شيئاً فَمَطَلْتُهُ (٢١١) فأَنْشَدَ عندَ تَقَاضِيَها: لا فَقَالُوا: هِي واللهِ دَيْنٍ ... البيت، فقيلَ لَهُ: // أَتَعْرَفُ وَخَلَفَ أَنْ لا يُطالبَها بِثَمنِ ذلكَ التي قَالَ صَاحِبُكَ البيتَ فيها. فأَعْرَضَ وحَلَفَ أَنْ لا يُطالبَها بِثَمنِ ذلكَ العَرْضِ (٢١٢) وَجَاءَ الى كُثِيَّرِ وأَخْبَرَهُ. فَشَكَرَ صَنِيعَهُ وأَعْتَقَهُ .

قَالَ الشَّيْخُ ابو عليِّ : َ

« ومِنْ أعالِ الأوّلِ قولُهُ:

/٥٩/ فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدنى مَعيشة يَ كَفَانِي ولَمْ أَطْلُب قليل من المال(٢١٣) »

⁽ ۲۰۹) هي بنت عبد العزيز بن مروان وزوجة الوليد بن عبد الملك الأموي . وذكرت هذه الحكاية في الشواهد الكبرى للعيني ٤/٣ – ٥ ، والدرر اللوامع ١٤٦/٣ – ١٤٧ مع بعض الاختلاف فقد حل محل ام البنين سكينة بنت الحسين .

⁽٢١٠) سقطت اله لها ، في ب.

⁽۲۱۱) ب، ج: فطلت.

⁽ ٢١٣) في اللسان (عرض) ٢٩/٩ : ٥ والمعارضة بيع العَرْض بالعَرْضِ ، وهو – بالسكون – المتاع بالمتاع لانقد فيه . يقال : أخذت هذه السلعة عَرْضاً اذا اعطيت في مقابلها سلعة أخرى .

⁽ ٣١٣) في طرزيادة بعد بيت امريء القيس لم ترد في أيةٍ من النسخ ، كما لم يتطرق لها عبد القاهر في الشرح بل بدأ مباشرة بشرح بيت امريء القيس. انظر الزيادة في الايضاح ٣٧ - ٨٨.

ق ۷/۲ه و ۵۳ ص ۳۹ و ص ٤٧ – ٤٣ على الترتيب . والموشح للمرزباني ۲۷ وسمط اللاليء ۸٥/۱ – ۸۹ ، وابن يعيش ۷۹/۱ ، والشواهد الكبرى للعيني ۳۵/۳ – ۳۷ ، وشواهد المغنى ش ٤٠٠ ج ٦٤٣/٧ ، والخزانة ١٨٥/١ ، وما بعدها ، والدرر اللوامع ١٣٧/١ .

وروى اولها منسوبا له في سيبويه ٤١/١ ، وفقه وسر العربية ٣٠٣ والانصاف ٨٣/١ – ٨٤ ، وروى عجزه في المفصل ٢١ وشرحه لابن يعيش ٧٨/١ وشواهد المغنى ٨٨٠/٣ . وروى بتمامه منسوبا في همع الهوامع ١١٠/٢ .

وروى ثاينهها منسوباً له في ديوان العجاج ١٩٦ ، والموازنة للآمدي ١٣١ ، والانصاف ٩٣/١ ، ومادة (أثل) من اللسان ٨/١٣ - ٩ والتاج ٧٠٣/٧ .

ورويا دون نسبة في مغنى اللبيب ش ٤١٧ ج ٢٥٦/١ . وروى الأول منهما دون نسبة في المقتضب ٤٧٦/٤ ،

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ لامريء القيسِ وهُوَ من أبياتِ الكِتَابِ وبَعْدَهُ قَوْلُهُ:

ولكنَّمَا أَسْعَى لَمَجْدِ مُؤَمِّلٍ وقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدُ المؤثَّلَ أَمْثَالِي (٢١٤)

وهُوَ لا يَخْلُو مِن أَحَدِ أَمْرَيْنِ : أَمّا(٢١٥) أَن تُعْملَ لَمْ أَطلَبْ فِي قَلَيل مِن المَالِ فَتَنْصِبهُ ، أَو تُعملَ فيه كَفَانِي فترفعهُ . فَلا يَجُوزُ أَنْ تُعملَ لَمْ أَطلَبْ لأنّه لو فَعَلَ ذَلِكَ لكانَ التقديرُ كَفَانِي قَليلٌ مِن المَالِ ولَمْ أَطْلُبْ قليلاً مِن المَالِ . وهَذَا مُتَنَاقِضٌ (٢١٦) لأنّهُ اذا جَعَلَ القليلَ مِنَ المَالِ كَافِيَهُ كَانَ مِنَ المُحالِ أَن يقولَ بَعْدُ : ولكنّا أَسْعَى لِمَجْدِ مُؤلّل .

وَلا يَتَضِحُ هَذَا الابيانِ آخَرَ، وهوَ أَنَّ لو مَعْنَاهُ امتناعُ الشِّيءِ المتناعِ غَيرِهِ فَاذَا قُلْتَ: لو جِئْتَنِي أَعْطَيْتُكَ، كَانَ الاعطاءُ مُمْتَنِعاً المتناعِ الجيءِ. فقولُهُ: فلو أَنَّ ما أَسْعَى: بمنزلةِ قولِكَ: فلو سَعَيْتُ كَفَانِي. واذا كَانَ كَذَلكَ علمتَ أَنَّ الكفايةَ مَتنعةٌ المتناعِ السعي الكائنِ الأَذْنَى معيشةٍ. واذا امْتَنَعَ الكفايةُ كَانَ لَمْ أطلبُ دليلاً على ثَبَاتِ الطلَّبِ، الأَنَّ لم أطلبُ نفي الطلب واذا امتنعَ نَفْيُ الطلبُ واذا امتنعَ نَفْيُ النفي حَصَلَ الايجابُ. أَلا تَرَى أَنَّكَ اذا قُلْتَ: لو جِئْتَنِي لم أَضْرِبُكَ، كَانَ قَد الضَّرِبُ ثَابِتاً الأَجْلِ أَنَّ لَمْ (٢١٧) تُفيدُ النّفي، فاذَا وقع في جَوابِ لو كَانَ قد الضَّرِبُ ثابِتاً الضَّرْبِ واذا امتنعَ نفيُ الضَّربِ ثَبَتَ الضَّربِ فالمُثَبِّتُ بعدَ لو منفي المُسْتِ نفيُ الضَّربِ في «قليلٌ إِن المُثلِثُ بعدَ لو منفي والمنفيُ مثبتُ. واذا أعْملتَ لَمْ أطلبُ في «قليلٌ مِن المَالِ كُنْتَ قد ناقَضْتَ من وَجُهَيْنِ ولم أطلبُ قليلاً من المَالِ كُنْتَ قد ناقَضْتَ من وَجُهَيْنِ :

⁼ والايضاح للفارسي ٦٧ ، وعجزه في الخصائص: ٣٨٧/٧ ، وشرح الأشموني ٢٩٣/٧. وورد صدر الثاني منها غير منسوب في همع الهوامع ١١٤٣/١.

⁽ ٢١٥) ج : لما . تحريف .

⁽ ٢١٦) زيادة « وهو» في الأصل قبل قوله « وهذا متناقض».

⁽۲۱۷)ج: لو. تحریف.

⁽٢١٨) من ب و ج. أصوب. وفي الأصلي وقلت.

أَحَدُهُمَا أَنَّ كَفَانِي اذَا وَقَعَ (٢١٩) في جَوابِ لَوْ ، كَانَ المعنى أَنَّ الكفاية ممتنعة فاذَا أعملت لم أُطلَبْ في « قليلُ » كنت قد أثبت (٢٢٠) الطلب كما يكونُ ذلك في قولك : فلو سعيْتُ لم أُطلبْ قليلاً من المالِ . وهذا ظاهرُ التّناقضِ ، لأنّه اخبارٌ مرةً بأنّ السّعيَ ليس الأَذْنَى معيشةِ وان القليلَ من المالِ لا يكفيهِ ، ومرّةً بأنّهُ يَطلبُ القليلَ من المالِ لا يكفيهِ ، ومرّةً بأنّهُ يَطلبُ القليلَ من المالِ .

والوجهُ الثّاني من التّناقضِ ما صَرَّحَ بهِ(۲۲۱) في البيتِ الآخرِ. واذَا كانَ(۲۲۲) كذلكَ كانتِ الكفايةُ من القليل ممتنعةً منفيةً ، وطَلبُ المُلْكِ ثَابِتاً .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« بابُ الفِعْلِ المبنيِّ للمفعولِ بِهِ :

« الأَفْعَالُ على ضَرْبَيْنِ : فِعْلُ غَيْرُ مُتَعَدِّ وَفَعَلٌ متعدِّ . فالأَفْعَالُ التي لا تَتَعَدِّى لا تُبنَى للمفعولِ بهِ . وذلكَ نَحَوَ [ذَهَبَ] (٢٩٣) وجَلَسَ وَقُامَ [وَنَامَ] (٢٢٤) والمتعدّى ما نَصَبَ مفعولاً بهِ وذلكَ نَحُو عرفْتُ بَكْراً (٢٢٥) ، وأكْرِمْتُ بكراً ، وضربْتُ خَالداً . فَعَرفْتُ وأكرمْتُ (٢٢٠) مبني للفاعلِ . وان بنيتَهُ (٢٢٧) للمفعولِ بِهِ قُلْتَ : أَكْرِمَ زيدٌ ، وَعُرِفَ خَالِدٌ واسْتُخْرِجَتِ الدّراهِمُ » .

// قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اعلمْ أَنَّ الفعلَ على ضَوْبَيْن كَمَا ذُكِرَ مُتَعَدِّ وغير متعدِّ. فالمُتعدِّي ما كان لَهُ مفعولٌ به كزيدٍ وعمروٍ، في (٢٢٨) قولِكَ : عرفتُ زيداً، وأكرمْتُ عَمْراً.

⁽٢١٩) ج: ان وقع.

⁽ ۲۲۰) ج : ابیت . تصحیف .

⁽ ۲۲۱) « به » ساقطة في ب.

⁽ ۲۲۲) ب ، ج : فاذا كان .

⁽٣٢٣) من غير الأصل. وفيه ضرب تحريف.

⁽ ٢٧٤) ب ۽ ج ۽ ط : اولي .

⁽ ۲۲۰) ط: زیدا .

⁽ ۲۲۱) ط: وأكرمت (وضربت) .

⁽ ۲۲۷) ط : فان بنیته .

⁽ ٢٢٨)كذا في ب و ج. الصواب. وفي الأصل ووفي ، . سهو.

فَهَذَا يُبْنَى للمفعولِ بهِ فيحذفُ الفاعِلُ، ويُقَامُ المفعولُ مقامَهُ ويُعْطَى اعرابَهُ. وكلَّ فعلٍ بُنِيَ للمفعولِ بهِ ضُمَّ الصدرُ منهُ اذَا كانَ حَرْفاً يشتُ في الوَصْلِ والابتداءِ. وذلكَ قولُكَ : ضُربَ زيدٌ وأُكْرِمَ خَالِدٌ. (٢٢٩).

فان كان في أولِ الفِعْلِ همزةُ وصل كان الضَّمُّ في أولِ المتحركاتِ مِنْهُ. وذلكَ قولُكَ في اسْتَخْرَجْتَ الدراهمَ : قد اسْتُخْرِجْتِ الدّراهِمُ (٢٣٠) ، وفي انْطَلَقَ زَيْدٌ قد انْطَلَقَ بَرِيْدِ ، وفي اخْتَفَر البئر : قد احتفر البئر وذلك لأجْلِ أنَّ الممزةَ لاتثبتُ في الادراج وانّا تكونُ في الابتداءِ فقطْ . فلّما كان كذلك جُعِلَ الضّمةُ في أقربِ المتحركاتِ الى الصّدْرِ فصارَ أستخرجَ من اسْتُخْرِجَ بمنزلةِ أحْرِم ، وطلق من انطلق . بمنزلةِ ضرب . وأمّا ضمَّ الهمزةِ في قولِكَ اذا ابتدأت : أُسْتُخْرجَ الدراهمُ ، فللاتباع والمقصودُ ضَمُّ النّاءِ . (٢٣١) وذاكَ أنَّ الهمزة تسقطُ في الدّرْج (٢٣٢) فلا تكونُ حركتُهَا علامةً المَعْنَى ، وقولُنَا : بُنيَ الفِعْلُ للمفعولِ بهِ ، دلالةٌ على هَذَا التّغْيير ، وإخبارُ بأنَّ الفِعْلُ للمفعولِ بهِ ، دلالةٌ على هَذَا التّغْيير ، وإخبارُ بأنَّ الفِعْلُ للمفعولِ بهِ ، دلالةٌ على هَذَا التّغْيير ، وإخبارُ بأنَّ الفِعْلُ للمفعولِ بُنيَ بناءً مَخْصُوصاً .

والضّربُ النّاني : الذي هو غيرُ المتعدّى : مالا يكونُ لهُ مفعولٌ بهِ نَحْوَ قامَ زيدٌ وذهبَ عمروٌ . فهذَا الضّرْبُ لا يكونُ فيهِ البناءُ للمفعولِ ، لأنَّ حقيقةَ ذلكَ أن تَخْتَرِلَ الفاعِلَ (٢٣٣) وتضع المفعول موضِعة ، فتقولُ في ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً : ضُرِبَ عَمْروٌ . واذا لم يكُنْ في قولِكَ : ذهبَ زيدٌ ، مفعولٌ لم يُمْكِنْكَ اسقاطُ الفاعِل . اذ لو أَسْقَطْتُهُ بقَى الفعلُ بلا شيءٍ يُسْنَدُ اليهِ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليِّ : « وهَذَا المفعولُ بهِ في َّالمَعْنَى يَرْتَفِعُ باسنادِ الفِعْلِ اليهِ كما يَرْتَفعُ الفَاعِلُ بِذَلِكَ » .

⁽ ۲۲۹)ب ۽ ج : خالدا . سهو.

⁽ ٢٣٠)ب ، ج : واستخرجت الدراهم . تحريف .

⁽ ٢٣١)كذا في ب. الصواب. وفي الأصل: « والمقصودة ضم الناء». تحريف. وفي ج: « والمقصود ضمَّةُ الناء». (٢٣٢)ب، ج: في الادراج.

⁽ ۲۳۳)ب: ان يترك الفاعل ، ج: أن يحترك الفاعل. تحريف.

قالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلمْ أنَّ الشَّريطةَ اذَا كانتْ ما ذكرْنا من [أن] (٢٣٤) من يسنَدُ الفعلُ الى الاسم مُقَدَّماً عليهِ ، فَلَا فَصْلَ بينَ ضُرِبَ زيدٌ وضَرَبَ زَيْدٌ في جَوازِ تَسْميةِ كلِّ واحدِ منها فاعِلاً . واذَا جَازَ أنْ يُسَمِّى نحو ماتَ زيدٌ ، فاعِلاً مع أنّه عار منَ الفعل (٢٣٥) ومفعولٌ في فاعِلاً . واذَا جَازَ أنْ يُسمِّى نَيدٌ في قولكَ : ضُرِبَ زيدٌ المَعْنَى من حيثُ أنّ اللهَ تَعَالَى أماتَهُ ، جَازَ أيضاً أن يُسمِّى زيدٌ في قولكَ : ضُرِبَ زيدٌ فاعِلاً ، وانْ كانَ قد وقع عليهِ الفِعْلُ في المَعْنَى . وذاكَ لما ذكرْنَا من أنَّ الاعتبارَ بأنْ يكونَ الفعلُ مُسْنَدًا اليهِ مقدّماً عليهِ (٢٣٦)

قالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« وقَدْ يُنْقَلُ الفعلُ الذّي لا يتعدّى اذا أريدَ تعديتُهُ بالهمزةِ ، فيقالُ : ــاذهبْتُ رَيداً . ويوصلُ الى المفعول به بحرفِ الجرِّ فيقالُ : ذَهبْتُ بِزَيْدِ (٢٣٧) . ويضعّفُ العينُ منْ الفيعْلِ الذي [لا] (٢٣٩) يتعدّى فيتعدّى بذلك نحو فَرِحَ زَيْدٌ وفُرِحَ زَيدٌ (٢٣٩) ، وخرَجَ المناعُ وخرَّجتُهُ . فاذا تَعدّى بأحدِ هذهِ الأشياءِ جَازَ أن يُبْنَى (٢٠٠ للمفعولِ فيقالُ في اذْهَبْتُ بَزَيْدٍ : ذُهِبَ بزيدٍ . وفي خرّجْتُ رَيداً] (٢٤١) أَذْهِبَ زيدً . وفي ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ : ذُهِبَ بزيدٍ . وفي خرّجْتُ ربداً : خُرِجَ وَريدً » (٢٤٠)

⁽ ۲۳٤) من ب. و ج. الصواب.

⁽ ٢٣٥) ج : عن الفعل .

⁽ ۲۳۶) ب: متقدما عليه .

⁽ ۲۳۷) ط : ذهبت به .

⁽ ۲۳۸) من ب و ج و ط . الصواب .

ر (۲۳۹) ب ، ج : وفرحت ، ط : وفرحته .

⁽ ٢٤٠ - ٢٤٠) بدله في ط: وللمفعول به فتقول في أذهبت زيداء.

⁽ ٢٤١) من ب و ج. الضواب. وهي في ط أيضاً كما تقدم في الهامش السابق.

⁽٢٤٢)ط: وفي فرحت زيداً: فُرْحَ زيدٌ.

⁽ ۲۲۳) ب : الذي . تحريف .

أَحَدُهَا : الهمزةُ في قولِكَ : (٢٤٤ ذَهَبَ زيدٌ ، واذْهَبْتُ زَيْداً ، أو أَذْهَبَ زَيْدٌ عَمْاً ٢٤٤)

والثّاني : الباءُ في قولِكَ : ذَهَبَ زَيْدٌ ، وذَهَبَ عَمْرُو بزيد . فالباءُ بمنزلَةِ الهَمْزَةِ في الصالِ الفِعْلِ الى الاسم . أَلا تَرَى أَنْك اذا قُلْت : ذَهَبْتُ ، لم يَنْفُذُ // الفعلُ الى مفعولِ به كزيدٍ وعمرو ، فاذَا جِئتَ بالباء فَقُلْت : ذَهَبْتُ بزيدٍ ، انْفَذَتِ الباءُ الذّهابَ اليهِ ، كَمَّ أَنْفَذْتُهُ الهمزةُ في قولِكَ : اذهبْتُ زيداً ، وكذا جميعُ حروفِ الجرِّ كقولِك (٢٤٠) : ذَهَبْتُ الى زيدٍ ، وحَرَجْتُ من البَصْرَةِ .

والسببُ النّالثُ : التّضْعيفُ في قُولكَ : فَرِحَ زِيدٌ وَفَرَحْتُهُ . فَهَذَا بِمَزْلَةِ الْمَمْرَةِ لَفُظاً وَمَعْنَى ، لأنَّ فَرِحَ كَانَ غيرَ نافذِ الى مفعولِ بِهِ ، فلما ضُعِفّتِ العَيْنُ تعدّى ونَصَبَ فَقُلْتُ : فَرَحْتُ زَيْداً ، كَمَا قُلْتَ : أَذْهبتُ زِيداً . وحَرْفُ الجّرِ في قُولِكَ : ذَهَبْتُ بِزَيدٍ ، وانْ كَانَ بِمَنزِلَةِ الْهَمْزَةِ في ايصالِ الفِعْلِ الى الاسم ، فَانَّهُ قَدْ فارقَهَا من جَهةِ اللفَظِ . وذَاكَ أنَّ الهمزةَ لا تَعْمَلُ في الاسم الجوَّ ، وانّا يعملُ الفعلُ اذَا دخلتُهُ الهمزةُ النّصب ، والباء ليسَ كذلكَ . ألا تَرَاهُ يعملُ في الاسم الجوَّ كقولك : ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ . ومَعْنَى خَرَجَ المَتَاعُ وخَرَجْتُهُ نَفَقَ و [عَلا] (٢٤٦٧) النّظائِرَ . ومِنْ هَذَا قُولُهُمْ : الخَارِجيُّ ، لكلِّ شيءِ فاقَ في وخرَجْتُهُ نَفَقَ و [عَلا] (٢٤٦٧) النّظائِر . ومِنْ هَذَا قُولُهُمْ : الخَارِجيُّ ، لكلِّ شيءِ فاقَ في وخرَجْتُهُ نَفَقَ و [عَلا] (٢٤٦٧) النّظائِر . ومِنْ هَذَا قُولُهُمْ : الخَارِجيُّ ، لكلِّ شيء فاقَ في خَرَجَ من جُمْلَةِ الأشكالِ أو فَارَقَهَا سُمُو قَدْرٍ . والباءُ في خَرَجَ من جُمْلَةِ الأشكالِ أو فَارَقَهَا سُمُو قَدْرٍ . والباءُ في خَرَجَ من جُمْلَةِ الأشكالِ أو فَارَقَهَا سُمُو قَدْرٍ . والباءُ في خَرَجَ من جُمْلَةِ الأشكالِ أو فَارَقَهَا سُمُو قَدْرٍ . والباءُ في خَرَجَ من جُمْلَةِ المُشكالِ أو فَارَقَهَا سُمُو قَدْرٍ . والباءُ في خَرَجَ من جُمْلَةِ والشكالِ أو فَارَقَهَا سُمُو قَدْرٍ . والمِاءُ في أُخْرَجِيّ لتأكيدِ الصَّفَةِ مثله في أَحْمَرِيّ .

⁽ ٢٤٤ – ٢٤٤) بدله في ب : و ذهبَ زيدٌ ، وأذْهبَ زيدٌ عمراً ، واذْهَبَتُ زيداً » وفي ج: و اذهبَ زيدٌ عمرا ، واذهَبَتُ زَيْداً » .

⁽ ۲٤٥) ب ، ج : كقولهم .

⁽٢٤٦)كذا في ب وج. وفي الأصل «على» تحريف.

⁽ ٢٤٧)في اللسان (خرج) ٧٤/٣ : « والخارجيُّ الذي يخرج ويَشُرُّفُ بنفسه من غير أن يكون له قديم . وقيل : الخارجي كل ما فاق جنسه ونظائره .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ :

« (۲٤٨ والأفعالُ التي تَتَعدّى الى مَفْعُولِ اذَا نُقِلَتْ بالهمزةِ تَعدّى الى مَفْعُولِ اذَا نُقِلَتْ بالهمزةِ تَعدّى الى مَفْعُولَيْنِ فَنُقِلَ بالهمزةِ تَعدّى الى ثَلاثةِ مَفْعُولِينَ (٢٤٩ وذلكَ نحو أربتُ زَيْداً عَمْراً خَيْر النّاسِ ، بالهمزةِ تَعدّى الى ثَلاثةِ مَفْعُولِينَ (٢٤٩ وذلكَ نحو أربتُ زَيْداً عَمْراً خَيْر النّاسِ ، تعدّى (٢٠٠٠) الى ثَلاثةِ مَفْعُولِينَ (٢٤٩) ، لأنّهُ كانَ قبل النّقْلِ يَتَعدّى الى (٢٠١) مَفْعُولَيْنِ فِي تَعدّى الى (٢٠١) مَفْعُولَيْنِ فِي قَوْلِكَ : رَأَى زَيْداً عَمْراً حيرَ النّاسِ ، فالنّقْلُ بالهَمْزَةِ عَكْسُ بناءِ الفِعْلِ للمفعولِ بهِ . لأنّ بناءَ الفِعْلِ للمفعولِ بهِ يَنْقُصُ مَعَهُ مفعولٌ . أَلا تَرَى أَنَّ قَوْلَنا : ضَرَبْتُ زَيْداً ، اذَا بَنَيْتَهُ للمفعولِ بهِ قُلْتَ : ضُرِبَ زِيدٌ ، (٢٠٢) فلم يتعدّ الى مفعولِ بهِ ، وأعطيْتُ زَيْداً ورُهَماً ، للمفعولِ به ، وأعطيْتُ زَيْداً درُهَماً ، اذَا بَنَيْتُهُ (٢٥٢) للمفعولِ به ، قُلْتَ : أعْطي زَيْدٌ درهماً ، فينقصُ (٢٠٥١) أحدُ المفعولينَ . اذَا بَنَيْتُهُ مُعَالًا بالهمزةِ فِي المُتَعَدّى (٢٠٥٠) يزيدُ مَعَهُ مفعولٌ كَمَا نَقَدَّمَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعلم أنَّ نقلَ الفعلِ بالهمزةِ يزيدُ في الكلام مفعولاً ، فانْ كانَ فعلُ غير متعليّ عَدّاه ، كَقُولكَ : ذَهَبَ زيدً ، واذهبْتُ زيداً . واذا كانَ (٢٥٦) مُتَعدّياً الى مفعولِ واحد عدّاه الى مفعوليَيْنِ . وذلكَ قولُكَ : ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً ، واضْرَبْتُ زيداً عَمْراً ، أي جعلتُهُ يَضْربُهُ أو كَلَّفْتُهُ ذلكَ . ومثلُهُ قولُهُم : أحفرته بِثْراً أي جعلته يحفرها . وألْحَمْتُهُ عِرْضَ

⁽ ٢٤٨ - ٢٤٨) بدله في ب و ج ط : « والأفعال التي لا تتعدى اذا نقلت بهمزة تعدت الى مفعول واحد فان كان الفعل يتعدى الى مفعول واحد فنقل بالهمزة تعدى الى مفعولين » . وفي هذا الهامش ملاحظتان ، الأولى في ط زيادة على المتن وضعت بين قوسين بعد قوله فنقل بالهمزة . نصها : « أو بحرف الجر أو بالتضعيف لعين الفعل » . الثانية : في ج : تحريف في قوله « اذا نقلت » اذا انقلبت » .

⁽ ٢٤٩ - ٢٤٩) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

⁽۲۵۰) ط. فتعدی

⁽٢٥١) « إلى ، مكررة في الأصل سهوا .

⁽۲۵۲) ب: ضربت زید. تحریف.

⁽ ٢٥٣) ط : فاذا بنيته .

⁽ ۲۵٤) ط: فنقصت.

⁽ ٢٥٥) ط : في التعدي .

⁽٢٠٦) ب ، ج : وان كان .

فُلانِ (۲۰۷۷) أي جَعَلَتُهُ يلحمُهُ فيأكلُ ، فَضَرَبْتُ وحفرتَ كَانَا يتعدّيانِ الى مفعولِ واحدِ في قولِكَ : ضَرَبْتُ زيداً ، وحفرتُ بئراً ، فَلمّا جاءتِ الهمزةُ تعدّياً الى مَفْعُولَيْنِ . وان كان الفعلُ يتعدّى (۲۰۸۱) الى مَفْعُولَيْنِ عَدّاه الى ثلاثة ، وذلكَ قولُكَ في عَلِمْتُ زيداً مُنْطَلِقاً : أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً خَبِرَ النّاسِ . أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً مُنْطِلِقاً . وكذلك (۲۰۹۱) قولُك : أرى الله زيداً عَمْراً خبرَ النّاسِ . وذلك أن رأيتُ اذا قصدت فان قصدت به رؤية القلْبِ تعدّى الى مَفْعُولَيْنِ كعلمت فان قصدت به (۲۹۰۷) رؤية العينِ قلت : أريتُ زيداً عَمْراً ، أي جَعَلْتُهُ يراهُ . ولَمْ يَتَجَاوِزْ مَفْعُولَيْنِ ، فهوَ مثلُ لأنّ رأيتُ الكائنَ بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ لا يَتَعَدّى الى أكثرَ من مفعولِ // واحد ، فهوَ مثلُ مَنْ رأيتُ اذا نَقَلْتُهُ بالهَمْزَةِ . وبنَاءُ الفِعْلِ (۲۲۱) للمفعولِ بهِ ضدُّ النّقُلِ بالهَمْزَةِ لاَنَهُ ينقصُ ضَرَبْتُ أذا نَقَلْتُهُ بالهَمْزَةِ . وبنَاءُ الفِعْلِ واحد جُعِلَ الكلامُ عارياً من المَفْعُولِ . وذلك مَفعولاً . فانْ كانَ مُتعدّياً الى مَفْعُولُيْنِ صَيّرهُ الى مَفْعُولِينِ صَيّرهُ الى مَفْعُولِينِ عَلَيْ أَلْكُ (۲۹۲۲) في ضَرَبْتُ زَيْداً : غُرِب نَيْدً مُنْطَلِقاً ، في عَلِمْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً . وانْ كانَ مُتعدّياً الى مَفْعُولِينِ جَعَلَهُ اللهُ عَمْراً خيرَ مَلْكُ في اللهُ مُلْكِنَا بَعْمُ لَيْنِ عَلَمْ أَولُكَ : أُعْلِمَ أَرَيْدُ عَمْراً خيرَ مُنْعُولِينَ كَقَوْلِكَ : أُعْلِمَ أَرَيْدُ عَمْراً خيرَ النّاسِ .

وسببُ ذلك أنَّ النَّقلَ الى التعدي يَجْعَلُ الفاخِلَ مَفْعُولاً. أَلا تَرَى أَنَّكَ تقولُ: ذَهَبَ زَيدً ، واذْهَبْتُ رَيداً » فَتَجِدُ زيداً الذي كَانَ فَاعِلاً مَفْعُولاً. وبناءُ الفِعْلِ للمفعولِ به يَجْعَلُ المفعولَ فَاعِلاً ويُسْقِطُ الفَاعلَ الأصْلِي واذَا كان كذَلِكَ زادَ لا تَعَالَةَ ثَمَّ مفعولُ " فَنَا مَفْعُولٌ . ويَسْقِطُ الفَاعلَ الأصْلِي واذَا كان كذَلِكَ زادَ لا تَعَالَةَ ثَمَّ مفعولُ "

⁽ ٢٥٧) في اللسان (لحم) ٨/١٦ : « وفلان يأكل لحوم الناس أي يغتابهم ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « وان الله يُشْغِضُ البيت اللحِمَ وأهله » فانه أراد الذي تؤكل فيه لخوم الناس أخْذاً .

⁽ ٢٥٨) ب ، ج : واذا كان الفعل متعدياً :

⁽ ۲۰۹) ب: كذا.

⁽ ٢٦٠) و به ۽ ساقطة علي ج.

⁽ ٢٦١) ب ، ج : وما الفعل . تحريف .

⁽ ۲۲۲) سقطت «قوَلك» في ب و ج .

⁽ ۲۹۳) ج : جعلته .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« وتقولُ : أَعْطِيتُ زَيَّداً دِرْهَماً . فانْ بَنَيْتَ الفِعْلَ للمفعولِ بِهِ قُلْتَ : أَعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً . فانْ بَنَيْتَ الفِعْلَ للمفعولِ بِهِ قُلْتَ : أَعْطِيَ دِرْهَماً ، فارتفعَ دِرْهَماً . فارتفعَ نَرِيدًا قُلْتَ : زَيْداً أَعْطِيَ دِرْهَماً ، فارتفعَ زَيدٌ بالانْتِدَاءِ وَفِي أَعْطِيَ ضَميرٌ يَعُودُ اليهِ (٢٦٥) . (٢٦٦ وانْ قَدَّمْتَ الدَّرِهمَ مَعَ زَيدٍ ٢٦٦) ، قُلْتَ : الزّيدانِ الدّرهمانِ أُعطِياهُما . وفي قُلْتَ : الزّيدانِ الدّرهمانِ أُعطِياهُما . وفي الجميعِ (٢٦٨) : الزّيدونَ الدّراهمُ أَعْطُوها » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكر:

اعلم أنّك اذا بَنْتُ (٢٦٩) أُعْطِي مِنْ قُولِكَ : أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً ، للمفعولِ بِهِ قُلْتَ : أَعْطِي زَيْدٌ دِرْهَماً ، واذَا قَدّمْتَ زِيداً وضَعْتَ ضَمِيرَهُ مَوْضِعَهُ فَقُلْتَ : زَيْدًا وَضَعْتَ أَنَّ الضّمير المرفوع أَعْطِي دِرْهَماً ، ولمّاكانَ زِيدٌ مَرْفوعاً كَانَ ضميرُهُ مرفوعاً . وقد عَلِمْتَ أَنَّ الضّمير المرفوع يستكنُّ في الفعْلِ اذَاكانَ للغائبِ المُفْرِدِ . أَلا تَراكَ تقولُ : زَيْدٌ ضُرِبَ ، فَلا يَظْهَرُ الى اللهٰظِ كَمَا يَظْهَرُ في التّنيةِ اذا قُلْتَ : ضُرِبًا . فَزَيدٌ في المَسْأَلَةِ مبتدأً وقُولُكَ : أَعْطِي درهماً ، جملةً في مَوْضِع خَبَرِهِ . والرّاجعُ اليهِ (٢٧٠ الضّميرُ المُسْتكنُّ . أَلا تَرَى اذا أكدتَّهُ أَلانَ ، وَقَدْ عَادَ الدّرهمُ مَع زَيْدٍ قُلْتَ : زَيدٌ الدّرهمُ أَعْطِيهُ فَوَلَعْتُ الدرهم مع زَيْدٍ قُلْتَ : زَيدٌ الدّرهمُ أَعْطِيهُ فَوَضَعْتَ مَوْضِعَ آلدرهم من مندأً أَنْنَ ، وأَعْطِيهُ خبرُ المُبْتَدَأُ الثاني ، وقَدْ عَادَ الذّكرُ اليهِ وهُو الهَاءُ ، ثَمُ مُبتدأً والدّرهم من تَوْلِكَ : الدّرهم أَعْطِيهُ في مَوْضِع خَبرِ المُبْتَدَأُ الأولِ الذي هُو زَيْدٌ . أَنْ الدّرهم أَعْطِيهُ في مَوْضِع خَبرِ المُبْتَدَأُ الأَلْ اللهِ هُو الفَاءُ ، ثَم والذّكرُ العائِدُ اليهِ هُو الضّميرُ المُسْتكنُّ في أَعْطِيهَ . وَهَذَا حُكْمُ قُولِكَ : الدّرهم أَعْطِيهُ في مَوْضِع خَبرِ المُبْتَدَأُ الأَولِ الذي هُو الفَاءُ ، ثَم والذّكرُ العائِدُ اليهِ هُو الضّميرُ المُسْتكنُّ في أَعْطِي . وَهَذَا حُكْمُ قُولِكَ : الزّيدانِ الدّرهمانِ والذّكرُ العائِدُ اليهِ هُو الضّميرُ المُسْتكنُّ في أَعْطِي . وَهَذَا حُكْمُ قُولِكَ : الزّيدانِ الدّرهمانِ

⁽ ۲۹۶) ط : فترتفع زیدا .

⁽ ٢٦٥) ط: عليه .

⁽٢٦٦ – ٢٦٦) بدله في ب و ج و ط : « فان قدمت الدرهم مع تقديمك زيدا » .

⁽۲۹۷) ط: وان بنیت. تصحیف.

⁽ ٢٦٨) ب ، ج : وفي الجمع .

⁽ ٢٦٩) ج: اذا ثبت. تحريف.

⁽ ٧٠٠ – ٢٧٠) بدله في ب و ج : الضمير المستكن الذي اذا أكدته .

أَعْطِيَاهُمَا ، لأَنَّ الزِيدانِ مبتدأً ، (٢٧١ والدَّرهمانِ مُبْتَدَأً ثَانِ (٢٧١) وأَعْطِيَاهُمَا خَبُرُ المُبْتَدَأَ الثَّانِي ، والعَائِدُ هُوَ الضميرُ المِنصوبُ وهوَ هُمَا ثُمَ قَوْلُكَ : الدّرهمانِ أَعطياهُما في موضع خبرِ المُبْتَدَأِ الأَوْلِ وهو الزِيدانِ ، والذَّكُرُ الرَّاجِعُ اليهِ الأَلِفُ في أَعْطيَاهُمَا . وهَذَا حُكْمُ الزَيدونَ الدّراهمُ أَعْطُوهَا ، سواء الواوُ للزّيدونَ ، وأَلهاءُ للدّراهمِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وتقولُ : أَعْطِيَ زَيْدٌ الدّرهَمَ ، فَتُقيم زيداً مقامَ الفاعلِ [وَهُوَ أَحْسَنُ (٢٧٢)] ويَجُوزُ أَعْطِيَ الدّرْهَمُ زَيْداً ، // لأنّها جَمِيعاً مفعولٌ بِهِمَا . فَجَازَ لِذَلِكَ أَنْ تُقيمَ كلَّ واحدٍ منهمَا مَقَامَ الفَاعل ».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَّاهِرِ:

اعلمْ أَنَّ الأَحْسَنَ فِي قُولِكَ : أَعطيتُ زِيداً الدّرهمَ ، أَنْ تَضَعَ مُوضعَ الفاعِلِ المُفعُولَ الأُولَ الثّانِي كَانَ اللهُولَ اللهُ اللهُولَ اللهُولِلْمُولَ اللهُولَ اللهُولَ اللهُولَ اللهُولَ

أَحَدُهُمَا أَنّه فاعلٌ في المَعْنَى . أَلاتَرَى أَنْكَ اذَا قُلْتَ : أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً ، كَانَ زَيْداً آخِذاً ، والآخِذُ ، فأنْ ثَضَعُ وضعَ الفاعلِ مَا هَوَ مُشَاكِلٌ لَهُ في المَعْنَى أُولَى على كلِّ حالٍ . لأنّهُ مأخوذٌ ، فأنْ ثَضَعُ وضعَ الفاعلِ مَا هَوَ مُشَاكِلٌ لَهُ في المَعْنَى أُولَى على كلِّ حالٍ .

والثّاني أنَّ المفعولَ الأوّلَ أقْرَبُ الى الفَاعِلِ في اللفْظِ . أَلَا تَرَى أَنَّ مَرْتَبَةَ زَيْدٍ قَبْلَ مَرْتَبَةِ الدّرهم ِ . فاذَا اسْقَطْتَ الفَاعِلَ كانَ الذي بِجُنْبِهِ أُولى ، بموضعه(٢٧٦) ورتبته من الذي ليسَ بمجاورِ لَهُ .(٢٧٠)

⁽ ۲۷۱ - ۲۷۱) ساقط في ج.

⁽ ۲۷۲) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . واثباته يقتضيه السياق ، ويؤكد ذلك شرح عبد القاهر لهذه الفقرة من كلام أبي على .

⁽ ۲۷۳)ب : فان وضعت .

⁽ ۲۷٤) جـ لموضعه .

⁽ ۲۷۰) ج: بمجاوز له تصحيف.

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« وَلَوْ قُلْتَ : ضُرِبَ زَّيْدٌ الضَّرْبَ ، لَمْ يَسْتَقِمْ أَن تَرَفَعَ الضَّرِبَ وَتَنْصُبَ زَيْداً ، لأَنّ الضَّرِبَ مصدرٌ وَلَيْسَ بمفعولٍ بهِ (٢٧٦) كالدّرهم ِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعلم أنّ قولَكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا الضربَ وانْ كانَ بمنزلةِ : قَوْلِكَ : أعطيْتُ زَيْدًا الدّرهمَ في كونِ كلِّ واحدٍ من زَيدٍ والضّرْبِ مَنْصُوبًا بالفعلِ ومَفْعُولًا لهُ(٢٧٧) فَقَدْ وَقَعَ الفَصْلُ بَيْنَهُمَا من حيثُ أنّ الدرهم بيشيه زيداً لالتباسِ الفِعْلِ بهِ ، ألا تَرَى أنّ الاعطاء يَشْتَمِلُ على الدّرهم والضّرْبُ ليسَ كَذَلِكَ ، لاّنّهُ لا يُشَاكِلُ زيداً في اشتالِ الفِعْلِ الذي هو ضربَ على الدّقية كَمَا تقولُ : الضّرْبُ مضروبٌ على الحقيقة كَمَا تقولُ : زَيْدٌ هو ضربَ عليه . ألا تَرى أنّكَ لا تقولُ : الضّرْبُ مضروبٌ على الحقيقة كَمَا تقولُ : زَيْدٌ مضروبٌ ، واذَا كانَ كذلكَ لم يَجُزْ أن يقومَ الضّربُ مقامَ الفاعلِ مَعَ وجودٍ ما هوَ أحقُ بالفِعْلِ منهُ وهُو زيدٌ ، فتقولُ : ضُربَ زيدٌ الضّرْبُ ، ولا تقولُ ضُرِبَ الضّرْبُ زيداً ، فَرَبَ زيدًا ،

فانْ لم يَكُنْ في الكلام زَيْدٌ أو نحوة (٢٧٨) حتى كأنّك قُلْتَ : ضَرَبْتُ الضّرْبُ الذي تعلمُ ، جَازَ أَنْ يُقالَ : ضُربَ الضّرْبُ الذي تعلمُ على مَعْنَى أَحْدِثَ الضّرْبُ الذي تعلمُ . وهَذَا التقديرُ لا يستقيمُ مع وجودِ زيدٍ ، اذ لو قلتَ : أحْدَثَ زيداً الضّرْبُ الذي تعلمُ ، لم يَجُزْ . ومَتَى وَجَدْتَ في الكلام مَنْصُوباً كزيدٍ وعَمْرُو لم يَجُزْ أَن تَضَعَ موضِعَ الفاعلِ غيرَهُ . فان عُرَى (٢٧٩) الكلام من ذلك ووجدْتَ فيه مَصْدَراً ومَجْرُوراً وظَرْفاً كنتَ بالخيارِ في اقامةِ أيّ ذلك شِئتَ مقامَ الفاعلِ وذلك قَوْلُك : سِرْتُ بزيدٍ يومَ الجُمعةِ فرسخَيْنِ سيراً شديداً . فوضعتَ بزيدٍ موضعَ الفاعلِ لأنَّ المَعْنَى سِيرَ زيدٌ ولك أَنْ تَضَعَ كُلَّ واحدٍ منَ شديداً ، فوضعتَ بزيدٍ موضعَ الفاعلِ لأنَّ المَعْنَى سِيرَ زيدٌ ولك أَنْ تَضَعَ كُلَّ واحدٍ منَ شديداً ، فوضعتَ بزيدٍ موضعَ الفاعلِ لأنَّ المَعْنَى سِيرَ زيدٌ ولك أَنْ تَضَعَ كُلَّ واحدٍ منَ

⁽۲۷٦) سقطت به في ط.

⁽۲۷۷) ب ۽ ج: ومبدولا له.

⁽ ۲۷۸) ب ، ج : ونحوه .

⁽ ۲۷۹) ب : فان جری ، تحریف ،

الأشياءِ الأُخَر مَوْضِعَهُ فَتَرْفَعَهُ وَتَنْصِبَ الباقي كقولك : (٢٨٠) سيرَ بزيدٍ يومُ الجُمُعَةِ فرسخَيْنِ سيراً شديداً أو سيرٌ شديدٌ يومَ الجُمُعَةِ فرسخَيْنِ سيراً شديداً أو سيرٌ شديدٌ يومَ الجُمُعَةِ فرسخَيْنِ . وجملةُ هذهِ الأشياءِ المتساويةِ في استحقاقِ محلّ الفاعلِ لعدمِ التفاضلِ بينَهُمَا فيه أربعةٌ : الجارُ مع المجرورِ نحو بزيدٍ // وظَرْفُ الزّمانِ (٢٨١) وظرفُ المكانِ والمصدرُ.

والمفعولُ بهِ خَامِسُ هذهِ الأربعةِ في القيامِ مقامَ الفاعلِ وكونِ الصّيغَةِ التي هي فعل لَهَا الا أَنّه اذا وُجِدَ في الكلام ِ اسْقَطَ هذهِ الأربعةَ ومنَعَهَا أنْ تنالَ محلَّ الفاعِلِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وتقولُ : ذُهبَ بزيدٍ وجُلِسَ الى عمرو ، فيكونُ الجَارُّ والجحرورُ في موضع رَفْعٍ باسنادِ الفعلِ(٢٨٢) اليهماكما تقولُ : ما جَاءنِي من رجلٍ ، فيكونُ قولُكَ : من رجلٍ ، في موضع ِ رفعٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعلم أنك أذا قلت : ذَهَبْتُ بزيدٍ ، كانَ الجارُ مع المحرورِ في موضع نصبٍ ، لأنَّ المَعْنَى اذهبْتُ ذيداً . فاذا قُلْت : ذُهِب بزيدٍ ، كانَ قولُك : بزيدٍ ، في موضع رفع كَمَا يكونُ زيدٌ مرفوعاً في قولِك : أَذْهِب زَيدٌ . وكذلك قولُك : جُلِسَ الى عمرو ، ولاّنه بمنزلةِ قولِك : جُولِسَ عمروٌ (٢٨٣) ، ولُقِيَ عمروٌ . وأمّا مَا جاءَنِي من رجلٍ ، فوجه مشابَعتِه لهذَا أنّ مِنْ مزيدةٌ . والاصلُ : ما جَاءنِي رجلٌ فَهُوَ ما بَعْدَهُ في موضع رفع مشابَعتِه لهذَا أنّ مِنْ مزيدةٌ . والاصلُ : ما جَاءنِي رجلٌ فَهُو ما بَعْدَهُ في موضع رفع مشابَعتِه لهذَا أنّ مِنْ مزيدةٌ . والاصلُ : ما جَاءنِي رجلٌ فَهُو ما بَعْدَهُ في موضع رفع المناقلِ على الله عليهُ على الله على الله الله عنه وان تغير المَعْنَى الطلاقِ ، لأنك لَوْ قُلْت : ما جَاءنِي رجلٌ لم يختل الكلامُ بسقوطِ منْ وان تغير المَعْنَى المَعْنَى

⁽ ۲۸۰) ب ، ج : الباء في قولك . نحريف .

⁽ ٢٨١) سقطت واو العطف قبل قوله : «ظرف الزمان» في ج سهوا .

⁽ ٢٨٣) ط: لاسناد الفعل.

⁽ ۲۸۳) ج : جلوس عمرو . تحریف .

⁽ ٢٨٤ - ٢٨٤) بدله في ب و ج « بانه فاعل فكذلك بزيد في قولك : ذهب بزيد في موضع رفع قائم مقام ...

بزوالِ ما توجُّبُهُ من الشّياعِ واستغراقِ الجنس . ولو قُلْتَ : ذْهِبَ زيدٌ ، واسقطْتَ الباءَ حَصَلَ الاخْتِلالُ فلم يَسْتَقِمْ بوجهٍ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« ومن قرأً : - (يُسَبِّحُ لَهُ فيها بالغَدُّةِ والآصالِ رِجَالٌ) - (٢٨٠) فارتفاعُ رجالٌ بفعلٍ مُضْمَرِ (٢٨٠) دلَّ عليهِ يُسَبِّحُ كَأَنَهُ قالَ : يُسَبِّحُهُ فيها (٢٨٧ بالغُدُّةِ والآصالِ٢٨٧ رِجَالٌ . قالُ الشَّاعِرُ : (٢٨٨)

/٦٠/ لِيُبْكَ يزيدٌ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ومُعتبط مما تُطيحُ الطّوائِحُ(٢٨٩)

(۲۸۵)آية ۳۰ ، ۳۷ النور ۲۶ .

(٢٨٦) ط: بشيء مضمر. والقراءة التي أشار اليها وهي « يسبّح » له « بفتح الباء لابن عامر وأبي بكر. ويكون على هذه القراءة له أو فيها تقوم مقام الفاعل ورجال مرفوع بفعل محذوف كأنه قبل من يسبّحه ؟ فقال رجال أي يسبحه رجال. وقبل أيضا انه خبر لمبتدأ محذوف التقدير فيه : المسبح رجال. وقبل التقدير : فيها رجال .

انظر: شواذ ابن خالویه / ۱۰۲، التیسیر/۱۹۲، املاً ما من به الرحمن ۸۲/۲.

(٢٨٧ – ٢٨٧) ساقط في ط.

(۲۸۸) كما قال الشاعر (الحارث بن نهيك).

(۲۸۹) اختلف في اسم قائل هذا البيت اختلافا شديدا فنسبه سيبويه في ١٤٥/١ للحارث بن نهيك والشنتمري للبيد وليس في ديوانه (أنظر في سيبويه ايضا ١٩٩/١ و ١٩٩/١ ، صدره » ونُسب كذلك للحارث بن نهيك في الايضاح للفارسي ٧٤ ، وايضاح شواهد الايضاح ق ١٦ (وأشار الى أنه ينسب أيضا لمزرد أخي الشاخ ولنهشل بن حرى) وابن يعيش ٤٠/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٧٣/١ .

ونسب لنهشل بن حرى (انظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢/٦٣٧ – ٦٣٨) في بحاز القرآن ٢/٣٤٩ ونسب لنهشل بن حرى (انظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢/٧٦٧ – ٦٣٨) في بحاز القرآن ٢/٧٤١ .

ونسب في شرح الشواهد للعاملي ١٤٨ للحارث بن نهيك وضرار النهشلي وعن أبي عبيدة للمهلهل. ونسب في الدرر اللوامع ١٤٣/١ – ١٤٣ لضرار بن نهشل.

وهو غير منسوب في المقتضب ٣/٨٣/ ، والخصائص ٣٥٣/٧ و ٤٢٤ ، وتوجيه اعراب أبيات ٧٦ و الاقتضاب ٤٣٠ والمفصل ٢٧ وشروح سقط الزند (البطليوسي) ١٦٣٥/٤ (العجز) ومواد (طبح) من اللسان ٣٦٩/٣ والتاج ١٩٣/٧ ومن الأخير فقط (خبط) ١٢٥/٥ و (ضرع) ٤٣٠/٥ ، ومغنى اللبيب ش ٨٧٠ ج ٢/ص ٦٢٠ وشرح الأشموني ١٥٥/١ ، وهم الهوامع ١٦٠/١ (صدره) والأشباه والنظائر ٢٩١/١ .

والمختبط طالب المعروف. والطوائح. المهالك.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكُر :

اعلم أن قُولَهُ : يُسَبِّحُ لَهُ بَمَرْلَةً قَولِكَ : يُذْهَبُ بزيد في أنَّ الفعل قد أُسْنِدَ الى الجارِ مع المجرور وهُمَا لَهُ . واذا أُسْنِدَ الفعلُ اليها لم يَجُزْ . أنْ يَرْقَعُعَ رجالٌ بهِ . أَلا تَرَى أَنْكَ اذا قُلْتَ : ذُهِبَ بزيدٍ ، لم يَكُنْ هُنَا فاعلٌ ، فارتفاعُ رجالٍ بفعلٍ آخرَ وذاكَ أنّه لما قِبلَ : مَنْ يُسَبِّحُهُ ؟ فجاءَ في قِبلَ : مَنْ يُسَبِّحُهُ ؟ فجاءَ في قِبلَ : يُسَبِّحُهُ رجالٌ . والبيتُ الذي (٢٩١) أَنْشَدَهُ من أبياتِ الكتابِ ، الجوابِ (٢٩٠) : يُسَبِّحُهُ رجالٌ . والبيتُ الذي (٢٩١) أَنْشَدَهُ من أبياتِ الكتابِ ، ومُشابَهَتُهُ لهذَا أنَّ يزيدُ مفعولٌ قامَ مقامَ الفاعلِ . فالأصلُ : لِيُبْكِ انسانٌ يزيدَ فم لِيبُكَ يزيدُ ، دليلٌ على أنَّ هناكَ باكياً كأنّه قالَ : يبكيهِ ضَارعٌ ، فَرُفعَ بِفِعْلٍ مضمرٍ يفسّرهُ ما قَبْلَهُ ، وتُطيحُ ضَارعٌ لخصومةٍ ، أو لِيَبْكِيهِ ضَارعٌ ، فَرُفعَ بِفِعْلٍ مضمرٍ يفسّرهُ ما قَبْلَهُ ، وتُطيحُ بضم حرفِ المُضَارعةِ . والطّوائحُ بمَعْنَى المَطَاوحِ جَمْعُ مُطِيحَة . كَمَا أَنَّ اللواقحَ بمَعْنَى المَطَاوحِ جَمْعُ مُطِيحَة . كَمَا أَنَّ اللواقحَ بمَعْنَى المُطَاوحِ جَمْعُ مُطِيحَة . كَمَا أَنَّ اللواقحَ بمَعْنَى المَطَاوحِ جَمْعُ مُطِيحَة . كَمَا أَنَّ اللواقحَ بمَعْنَى المَطَاوحِ جَمْعُ مُطِيحَة . كَمَا أَنَّ اللواقحَ بمَعْنَى المَلَّوَ جَمْعُ مُ بِفِعْحٍ ، بِفَتْحِ التَّاءِ . يمني المَلَّوحِ جمع مَلْقَحَةٍ . (٢٩٢) ولم يَرو أحدٌ : تَطِيحُ ، بِفَتْحِ التَّاءِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيَّ :

« بَابُ ِ الأَفْعَالِ التِي لَا تَتَصَرَّفُ وهي عَسَى(٢٩٣) ونِعْمَ وبِثْسَ وفِعْلُ التَّعجُبِ »

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكر:

[اعلمْ] (٢٩٤) أنَّ معنى امتناع التصرف أنْ لا يَأْتِي فيهِ المُضَارِعُ واسمُ الفاعلِ والأَمْرُ والنهيُ . فلا يُقَالُ : يَعْسَى وهُوَ عَاسٍ ولا تَعْسِي . وَكَذَا لا يُقَالُ : يَنْعَمُ ويَيْشِسُ في هذا الموضع ، ولا نَاعمُ ولا يائسٌ ولا أنعمْ وأيأسْ ، ولا تَنْعمُ (٢٩٥) ولا تيأسُ ، ولا ما يحسنُ (٢٩٦) ويداً . ما أحْسَنَ زيداً .

⁽ ۲۹۰) ب : فجاء الجواب .

⁽ ۲۹۱) و الذي ، ساقطة في ب.

⁽ ٢٩٢) ج : ملحقة . تمريف . وفي اللسان (لقح) ٣ /٤١٦ : « والملاقح الفحول ، الواحدُ ملقح ، والملاقح أيضا الأناث التي في بطونها أولادها الواحدة مُلقَحة بفتح القاف » .

⁽۲۹۳) د عسَى ، ساقطة في ط.

⁽ ٢٩٤)من ب و ج. أصوب. وسقطت من الأصل سهوا.

⁽ ٢٩٥) سقطت ﴿ ولا تنعم ﴾ في ج.

⁽ ٢٩٦) ج: ولا يحسن أسهو.

قالَ الشَّيْخُ أَبُو عليِّ :

« فأمّا عَسَى فانّ فاعِلَهُ على ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَكُونَ اسْماً كَزِيدٍ وعمرو. فاذًا أَسندْتَ الى أَحَدِ هذهِ الأسهاءَ لزمَ خَبَرَهَا أَنْ ، وذَلِكَ قولُكَ : // عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرِج ، وعَسَى عَبْدُ اللهِ أَن يفهمَ . وقالَ اللهُ عزّ وجلَّ - (فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ يَخْرِج ، وعَسَى عَبْدُ اللهِ أَنْ يفهمَ . وقالَ اللهُ عزّ وجلَّ - (فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِي بِلْمُتْح) - (٢٩٧) فَمُوضِعُ أَنْ مَعَ صِلَتِهَا نَصْبُ والدليلُ على ذلكَ (٢٩٨) : عَسَى الغُويْرُ أَبُوسًا . (٢٩٩)) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ عَسَى مِن أَفْعَالِ المُقَّارِبَةِ ، فاذَا قلتَ : عَسَى زيداً أَنْ يخرجَ ، كَانَ زَيْدٌ فَاعِلاً ، وَكَانَ أَنْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، لأَنَّ المَعْنَى : قَارَبَ أَنْ يخرجَ . الا أَنّهم يَلْتَزِمُونَ أَنْ هُنَا فلا يَقُولُونَ عَسَى زيدٌ الخروجَ كما تقولُ : قاربَ زيدٌ الخروجَ ، وذَاكَ لأجْلِ أَنّ أَنْ اذَا دخلَ على يفعلُ لم يَصْلُحْ الا للاستقبالِ ، فَلمّا كَانَ غَرَضُهم في عَسَى تقريبَ المُسْتَقْبَلِ لم يُفَارقوا الذي هُوَ علمُ الاستقبالِ . ويوضِحُ ذلكَ في عَسَى تقريبَ المُسْتَقْبَلِ لم يُفَارقوا الذي هُو علمُ الاستقبالِ . ويوضِحُ ذلكَ أنّكَ اذا قُلْتَ : قاربَ زيدُ الخروجَ ، لم يَكُنْ في اللفظِ دليلٌ على أنّك تُريدُ خُروجاً فيا يُسْتَقْبَلُ . أَلا تَرى أَنْكَ (٣٠٠) لو قلتَ : قَاربَ زيدٌ أمسِ الخروجَ ،

(۲۹۷) آية ۲٥ / المائدة

(۲۹۸) ب : والدليل على ذلك قولهم ، ج : والدليل على ذلك قوله ، ط : والدليل على ذلك قولهم (في المثل (۲۹۸) وردت في ط زيادة بعد المثل وضعت بين عاضدتين ونصها (ولا ينتصب في خبر عسى غير ان مع صلتها وغير أبوس بالنصب في هذا المثل) .

والمثل الذي رواه أبوعلي تردد كثيرا في كتب الأمثال واللغة وقيل أن الذي قالته الزتمى (هكذا ضبطت في فصل المقال و ٣٣٩ - ٣٣٦ » المأصمعي : أصل هذا أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم وأتاه فيه عدو فقتلوهم ، فصار مثلا لأصمعي : أصل هذا أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم وأتاه فيه عدو فقتلوهم ، فصار مثلا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر ثم صغر الغار فقيل : غوير . قال ابن الكلبي : الغوير ماء لكلب معروف ، وهو بناحية السهاوة . وهذا المعنى انما تكلمت به الزتمى « مم ذكر قصتها مع قصير » والابؤس : الدواهي . .

انظر أيضاً : جمهرة اللغة (رغو) ٣٩٧/٧ ، وجمهرة الأمثال للعسكري ٧٣/٧ – ٧٤ ، والمفصل ٧٧٠ وبجمع الأمثال ٣١٣/١ واللسان (غور) ٣٤٣/٦ و (بأس) ٣٢١/٧ .

(٣٠٠) ج: الا أنك.

كَانَ جَائزاً. فَلُو قُلْتَ عَلَى هَذَا : عَسَى زيدٌ الخروجَ لَم تَتَضِحْ الدلالةُ على أنّك تقرّبُ المستقبلَ واستدلَّ بقولهم : عَسَى الغويرُ أبُوسًا ، على أنّ أنْ مع صِلَتِهَا في قولِكَ : عَسَى زيدٌ أن يَخْرِجَ منصوبةُ المَوضع . وذاكَ أنّهم رجعُوا في هذَا المثل الى الأصل ، وأجْرُوا عَسَى مَجْرَى قاربَ ، حتّى قيلَ (٣٠١) : قَارَبَ الغويرُ أبؤسًا . وأبؤسٌ جَمْعُ بؤسِ [أو بأس] (٣٠١) فكأنّها لمّا تخيّلتْ أثارَ الشّرِ من ذلكَ الغار قالتْ : قَارَبَ الغويرُ الشّدَّةَ والشّرَّ . وقَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ (٣٠٣) : أنّهُ بمنزلَةِ قولِكَ : كَانَ الغُويرُ أَبُؤسًا . وكانَ الغرضُ فيه أنّهم جَعَلوا لِعَسَى مَرْفوعا ومَنْصُوباً عَلَى عَيْرِ وَجْهِ الاسْتِعْمَالِ قولُ الشّاعر :

/٦١/ عَسَى طَيءٌ من طيءٍ بَعْدَ هذهِ ﴿ سَتُطْفِيءُ غُلاتِ الكلِّي والجوانِحِ (٣٠٤)

وذلك آنه أتى بالفعلِ المتخضِ في خَبرِهَا . أَلا تَرَى أَنَّ أَنْ لا يجوزُ تقديرُهَا مع السّينِ ، لأنها لا يجتمعانِ اذ لا يقولُ أحدُّ أَرْجُو أَنْ ستخرجَ . غير آنه لمّا رَأَى السّينَ مثل أَنْ في الدَّلالةِ على الاستقبالِ وَضَعَهُ مَوْضعَهُ ، وانْ كانَ قد خالفهُ من حيثُ أَنْ الفعلَ لا يكونُ معهُ تأويلُ المَصْدر . أَلا تَرَى أَنّكَ لا تقولُ : يُعْجِبني سيخرجُ زَيْدٌ ، وَلَيْسَ هذا زَيْدٌ ، بمعنى خروج زيدٍ ، كَمَا تقولُ : يُعْجِبني أن يخرجَ زَيْدٌ . ولَيْسَ هذا بقبيحٍ ، وانْ كانَ يقلُّ في الاستعالِ ، لأنَّ الغَرض الأعظمَ في عَسَى الدِّلالةُ على الاستقبالِ والسّينُ دليلهُ .

⁽٣٠١) ب : حتى وكأنه و قيل .

⁽٣٠٢) كذا في ب وج. الصواب. وفي الأصل ، وأبأس ، تحريف.

⁽٣٠٣) في سيبويه ٧/٧١ – ٤٧٨ : « واعلم أنّ من العرب من يقول : عَسَى يَفْعَلُ ، يشبهها بكاد يفعل ، فيفعل حينتٰذ في موضع الاسم المنصوب في قوله : عسى الغويرُ أبؤسا ، فهذا مَثَلٌ من أمثال العرب أجروا فيه عسى جرى كان » .

⁽ ٣٠٤) هذا البيت لقسام – أو قسامه – بن رواحة السنبسي (انظر ترجمته في معجم الشعراء ٣٤٠) في ديوان الحياسة الممراء ٣١٠) عن معجم الشعراء ٣٤٠ وشرحه المامراء ٣٤٠ وشرحه المامراء ٣١٠ وشرحه المامراء ١٤٨/٥ و ١٤٨/٥ وشواهد المغنى ش ٣٣٩ ج ١/٤٤٥ ، والخزانة ٨٧/٤ و والدرر اللوامع الممراد المامراد المامرا

وهو غير منسوب في مغنى اللبيب ش ٢٥١ج ١ ص ١٥٣.

وقد ذكر الزمخشري في المفصل « أن الشاعر لما انحرف في البيت عها عليه الاستعال جاء بالسين التي هي نظيرة أن « والذي سوغ للشاعر ذلك اشتراك السين وأن في معنى الاستقبال » وهذا هو ما قصد اليه عبد القاهر في الاستشهاد بالبيت .

قَالَ الشَّيْخُ ابو عليّ :

« والضَّرْبُ الآخرُ مَنْ فَاعلِ عَسَى أَنْ تكونَ أَنْ مع صِلَتِهَا في موضع رَفْع رَفْع (٣٠٥) ، وذَلِكَ قولُكَ : عَسَى أَنْ يَذْهَبَ عمروٌ. فأَنْ يَذْهَبَ في مَوضع رَفْع [بأنَّهُا](٣٠٦) فاعِلٌ ، وقَالَ اللهُ تَعالَى : - (عَسَى أَنْ تَكُرُهُوا شَيْئاً وهُوَ خَيْرً لكم) - (٣٠٧)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكر:

اعُلَمْ أَنْكَ اذا قُلْتَ : عَسَى أَنْ يَخْرِجَ زَيْدٌ ، كَانَ بَمَزَلِةِ قُولِكَ : قُرِبَ أَنْ يَخُرَجَ زَيْدٌ ، ولا يُسْتَعْمَلُ المَصْدَرُ هُنَا فَلَا يِقالُ : عَسَى خروجُ زيدٍ ، ويُسْكَتُ كَمَا يُقَالُ : قَرُبَ خروجُ زَيْدٍ ، لما ذَكُرْنَا مِن أَنَّهُم قَصَدُوا أَنْ [لا يَتَجردَ] (٣٠٨) اللفظُ مِن عَلَمِ الاسْتِقبالِ ، ولم يُحْتَجُ هُنَا الى خَبْرِكما احتيجَ الى ذَلِكَ في قَوْلِكَ : عَسَى زَيْدٌ أَن يخرجَ ، ولاكَ ١٤٠٥ أَنَّ الغرضَ تقريبُ الخروج لا تقريبُ زيدٍ . فاذَا قِيلَ : عَسَى زيدٌ ، وَجَبَ أَنْ يُؤْتَى بأَنْ يخرجَ ليفيدَ ويَجْري مَجْرَى قاربَ زيدٌ أَن يخرجَ . فأمّا اذا ذُكِرَ أَنْ أُولاً وجَرَى ذَكُرُ زيدٍ في صلتِهِ كَقُولِكَ : عَسَى أَنْ يخرجَ زَيْدٌ // فلا النماسَ بعدَ ذلك . افرابَ الغرضُ تقريبُ الخروجِ وقد حَصَلَ ، فيجري مَجْرَى قولك : قُرُبَ أَنْ يخرجَ زَيْدٌ اللهَاسَ بعدَ ذلك . افرابَ الغرضُ تقريبُ الخروجِ وقد حَصَلَ ، فيجري مَجْرَى قولك : قُرْبَ أَنْ يخرجَ زَيْدٌ اللهَاسَ بعدَ ذلك . يخرجَ زيدٌ . فأنْ معَ ما بَعْدَهُ في قولك : عَسَى أَنْ يخرجَ زَيْدٌ مرفوعاً في قولك : عَسَى أَنْ يخرجَ زَيْدٌ مؤونَ في قولك : عَسَى أَنْ يخرجَ زَيْدٌ مؤونَ في قولك : عَسَى أَنْ يخرجَ ولا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : إن عَسَى لا يكُونُ لَهُ منصوبٌ وتدَّعِي أَنْ قولك : عَسَى زيدٌ أَنْ يخرجَ ، ولا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : إن عَسَى لا يكونُ لَهُ منصوبٌ وتدَّعِي أَنْ قولك : عَسَى زيدٌ أَنْ يخرجَ ، ولا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : إن عَسَى لا يكونُ لَهُ منصوبٌ وتدَّعِي أَنْ قولك : عَسَى زيدٌ أَنْ يخرجَ ، ولا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : إن عَسَى لا يكونُ لَهُ منصوبٌ وتدَّعِي أَنْ قولك : عَسَى زيدٌ أَنْ يخرجَ ، ولا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : إن عَسَى لا يكونُ لَهُ منصوبٌ وتدَّعِي أَنْ قولك : عَسَى زيدٌ أَنْ يخرجَ ، ويدٍ مَوْضِع وَفِع بِأَنْهُ فَي مؤضع وَفْع بِأَنْهُ فَاعِلُ كقولِ الشَّاعِ : (٣١٣)

⁽٣٠٥) ط: في موضع اسم مرفوع.

⁽٣٠٦) من ب و ج و ط . الصواب . وفي الأصل «فانها » تحريف .

⁽٣٠٧) آية ٢١٦/البقرة ٢. وفي ب و ج: «وعسى ١.

⁽٣٠٨) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل: أن يتجدد «تحريف».

⁽٣٠٩) ب، ج: وذاك.

⁽٣١٠) كذا في ب و ج. الصواب. وفي الأصل « اذا ، سهو.

⁽٣١١) ب، ج: كقولك.

حتى إنّه (٣١٣) اذَا قِيلَ : عَسَى زيدٌ أَنْ يخرجَ ، فَقَدْ قَبِلَ : قربَ زيدٌ خروجُهُ بِمنزلةِ قولِكَ : قَرُبَ خروجُ زَيْدٍ ، كَا أَنَّ قولَهُ : فَا كَانَ قَيسٌ هُلْكُهُ هِلكُ واحدٍ بمنزلةِ قولِكَ : فَمَا كَانَ هُلْكَ قَيْسٍ هُلْكُ واحدٍ ، لأَجْلِ أَنَّ قولهم (٣١٤) : عَسَى الغُويْرُ أَبُوسًا ، وَهَنْ عَلَى أَنَّ عَسَى يكُونُ بَعْدَهُ مرفوعٌ ومَنْصُوبٌ . ولهذَا شبّههُ بكانَ . ومَنْ قَالَ : انَّ يلتقديرَ : عَسَى أَنَّ الغويرَ أَنْ يكُونَ ابْؤُسًا (٣١٥ جَازَ لَهُ أَن يَعْتَقِدَ هَذَا القولَ حتى كَأَنَّهُ التقديرَ : عَسَى الغُويرُ كُونُهُ أَبُوسًا (٣١٥ جَازَ لَهُ أَن يَعْتَقِدَ هَذَا القولَ حتى كَأَنَّهُ قَالَ : انَّ عَسَى الغُويرُ كَوْنُهُ أَبُوسًا (٣١٥ جَازَ لَهُ أَن يَعْتَقِدَ هَذَا القولَ حتى كَأَنَّهُ قالَ : عَسَى الغُويرُ كُونُهُ أَبُوسًا (٣١٥ جَازَ لَهُ أَنْ يكونَ موضِعَهُ ، وذَلِكَ ضَعِيفٌ . أَلا تَرَى قالَ : عَسَى الغُويرُ كُونُهُ أَبُوسًا (٣١٥) ثُمَّ وَضَعَ أَنْ يكونَ موضِعَهُ ، وذَلِكَ ضَعِيفٌ . أَلا تَرَى قالَ : عَسَى الغُويرُ كُونُهُ أَبُوسًا وضَعَ أَنْ يكونَ موضِعَهُ ، وذَلِكَ ضَعِيفٌ . أَلا تَرَى تَقُولُ : قولُكَ الضَربُ زَيْداً لاَنْكَ تَحْذِفُ أَنْ مَع صِلَتِهِ بَعْضِ صِلَتِهِ وَبَيْقِي بَعْضاً ، وذَلِكَ بَعْزِلَةِ اسْم واحدٍ . ولاتصال ما يَقَعُ بَعْدَهُ بِهِ لا يَوزُ تقديمُ ما بَعْدَ أَنْ عَلَى مَا قَبُلُهُ نَعَ زَيْداً أَنْ تَضْرِبَ خَيرٌ لكَ ، تريدُ : أَنْ تضربَ زِيداً ، فلذلك مَ يَذْهَبُ أَنْ عَلَى مَا قَبُلُهُ نَعَ زَيْداً أَنْ تَضْرِبَ خَيرٌ لك ، تريدُ : أَنْ تضربَ زيداً ، فلذلك مَ يَذْهَبُ أَنْ صَالَا اللَهُ هَذَا الوَجْهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليِّ :

«وربّها اضطَّر الشَّاعِرُ فَحذَفَ أَنْ من خَبرِ عَسَى تَشْبِيهاً لَهَا بِكَادَكِما شُبَّهُ (٣١٦) كَادَ بِعَسَى . قَالَ الشَّاعِرُ : (٣١٧).

⁽٣١٢) لعبدة بن الطبيب ، مخضرم أدرك الاسلام فأسلم (انظر سمط اللالى ٦٩/١ – ٧٠) في سيبويه والشنتمري ١٤٧ ، وشرح الحياسة للمرزوقي ق ٣/٢٦٣ ، ج ٢ ص ٧٩٢ ، والاعجاز والانيماز للثعالبي ١٤٧ ، وزهر الآداب ١٠٤/٤ ، وابن يعيش ٣/٥٣ .

والبيت غير منسوب في كتاب الجمل للزجاجي ٥٦ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٩٩ . والنحاة يرون في هذا البيت ان و هلكه ، مرفوع على البدلية من قيس فيكون و هلك ، منصوبًا بكونه خبركان ، والى هذا ذهب عبد القاهر ، أو مرفوع على الابتداء و و هلك ، خبره مرفوع .

⁽۳۱۳)ب، ج: کأنه.

⁽٣١٤)ج: لأن قولهم.

⁽٣١٥ – ٣١٥) ساقط في ج و ب بسبب انتقال النظر.

⁽٣١٦) ط: كم تشبه.

⁽٣١٧) سقط قوله 🏿 الشاعر 🗈 في ب و ج .

/٦٣/ عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيهِ يَكُنُونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ (٢١٨) وقَالَ آخَـرُ: (٢١٩)

/٦٤/ قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البلِّي أَنْ يَمْصَحَا(٣٢٠)

[أَيْ يَذْهَبُ] (٣٢١) والاخْتِيَارُ في كَادَ أَنْ لا يُسْتَعملَ مَعَهَا أَنْ [لمقاربة (٣٢٢) الحالِ] وفي عَسَى أَنْ يُذْكَرَ مَعَها أَنْ [لتراخِيَها عنِ الحَالِ] (٣٢٣) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر : اعْلَمْ أَنَّ كَادَ مُجَانِسٌ لِعَسَى في افادةِ المُقَارِبة الاّ أَنَّ كَادَ أُتِيَ بِهِ لأَفْراطِ تَقْريبِ

(٣١٨) لَهُدَّبَةَ بن خَشَرَمُ الْمُذَّرِي (انظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢١/١ - ١٩٥) في سيبويه والشنتمري المهربية ١٨٤/٧ ، والشواهد الكبرى للعيني ١٨٤/٧ وشرح التصريح على التوضيح ٢٠٦/١ ، وشواهد المغنى ٢٧٧/١ وش ٢٣٧ ج ٤٤٣/١ ، والخزانة ٨٠١/٤ ، وشعراء النصرانية ١٠٠٠ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ٥٦ ، وشرح الشواهد للعاملي ٩٩ ، والدرر اللوامع ١٠٦/١ .

والبيت غير منسوب في المقتضب ٧٠/٣، والأضداد لابن بشار الأنباري : ١٩ (الشنقيطي) و ٢٣ (أبو الفضل) ، وكتاب الجمل للزجاجي ٢٠٥، والايضاح للفارسي ٨٠، والمفصل ٢٧٠، وشرحه لابن يعيش ١١٧/٧ و ٢١١ ومغنى اللبيب ش ٢٤٩ ج ١٥٢/١ ، وشرح الأشموني : ٢٧٧١ ، وهمع الهوامع : ١٣٠/١ .

وروايته في شرح الشواهد للعاملي « عسى الهم الله وأشار الى رواية « عسى الكرب الله وتفاوتت المراجع بين رواية المسيت - بالبناء على الفتح ، أو أمسيت - بالبناء على الفتح ، أو بهها معا ، ورواية الفسم يخاطب الشاعر نفسه - كما قيل - وهو مسجون بالمدينة من أجل قتيل قتله . ورواية الفتح قيل يخاطب ابن عمه أبا نمير . (٣١٩) سقطت « آخر » في ب و ج ، وفي ط : « وكما قال الله .

(٣٣٠) نسب بعضهم هذا البيت لرؤية وقالوا : انه ليس في ديوانه . وهو فيه رقم ٢١ ص ١٧٧ في القسم الثاني « أبيات مفردات منسوبة لرؤية وبعضها للعجاج » . وقبله : « رسم عفا من بعد ما قد المحى » والبيت منسوب لرؤية في : سيبويه والشنتمري ٢/٨٤١ ، والكامل للمبرد ١١١ ، وكتاب الجمل للزجاجي ٢١٠ ، والاقتضاب ٣٩٦ ، والشواهد الكبرى للعيني ٢/٥١٧ ، وشرح درة الغواص ٣٣ ، والخزانة ٤٠/٤ ، والدرر اللوامع ١٠٥١ .

وغير منسوب في : المقتضب ٧٥/٣ ، والايضاح للفارسي ٨٠ ، والمفصل ٢٧٠ والأنصاف ٢/٢٥ ، وابن يعيش ١٢١/٧ ، واللسان (مصح) ٤٣٥/٣ .

⁽۳۲۱)من ب و ج و ط. أبين.

⁽۳۲۲)من ب و ج و_رط. أبين.

⁽٣٢٣) من ب و ج. أبين. وفي ط: «لتراخيها عن كاد».

الشّيء من الحَالِ ، وعَسَى أَذَهَبُ فِي الاَستِقْبَالِ من كَادَ ِ مَا كَاكِذَلِكَ خُصَّ عَسَى بَانْ الذّي هُوَ عَلَمُ الاَسْتِقْبَالِ ، وَلَمْ يَدْخُلْ أَنْ عَلَى الفِعْلِ الذّي يقرّبُهُ كَادَ (٣٢٤) فِقيلَ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرِجَ ، وكَادَ زَيْدٌ يَخْرِجُ ، لأجل أَنّهُ أَذَا قَصَدَ بكَادَ التقريبَ من الحالِ جَداً لم يَلْقَ بهِ أَنْ الذي هُو دليلٌ على الاستقبالِ ، فاذَا قُلْتَ : كَادَ زِيدٌ يَخْرُج ، فَقَدْ جَداً لم يَلْقَ بهِ أَنْ الذّي هُو دليلٌ على الاستقبالِ ، فاذَا قُلْتَ : كَادَ زِيدٌ يَخْرُج ، فَقَدْ قَرَبْتَ الخُرُوجَ أَشْدٌ تقريبٍ ، أَلَا تَرَى أَنْكَ لا تقولُ كَادَ زَيْدٌ يخرُجُ بَعْدَ سَنَةٍ ، وتَقولُ : عَسَى على ما لَيْسَ بشديدِ القُرْبِ (٣٢٠) من الحَالِ .

الا أنّهم يَحْذِفونَ في الشّعْرِ أنْ من عَسَى تَشْبِيهاً لهُ بِكَادَ لَهُ بِكَادَ كالبيتِ الذي أنشَدَهُ :

عَسَى الكَرْبُ الذي أمْسَيتُ فيهِ يكونُ.

كَأَنَّهُ قَالَ: كَادَ ذَلْكَ يَكُونُ، ويُشَبَّهُ كَادَ بِعَسَى فَيقَالُ: كَادَ زِيدٌ أَنْ يَخْرِجَ وَلا يكونُ ذَلْكَ في حَالِ الاختيارِ. والنكتة في هَذَا أَنَّكَ اذَا جَعَلْتَ أَنْ فَاعِلَةً في عَسَى (٣٢٦) كقولِكَ : عَسَى أَنْ يَخْرِجَ زَيْدٌ، لم يَجُزْ حَذْفُهَا كقولِكَ : عَسَى أَنْ يَخْرِجَ زَيْدٌ يَخْرِجُ ، وذَلِكَ (٣٢٧) أَنَّ عَسَى يَخْرُجُ الزِّيدانِ كَمَا يجوزُ أَنْ تقولَ : عَسَى زَيْدٌ يَخْرِجُ ، وذَلِكَ (٣٢٧) أَنَّ الفَاعِلَ يَجِبُ أَنْ يكونَ أَسْماً مَحْضاً لَفْظاً ومَعْنَى ً // وأَنْتَ اذَا قُلْتَ : عَسَى لَخْرُجُ الزِّيدانِ ، جَعَلْتَ الكلامَ بِمَنْزِلَةِ (٣٢٨) : ضَحِكَ خَرَجَ في ايلاءِ الفِعْل الفِعْل الفِعْل ، وجَازَ وَكُلْكَ بَعِيدٌ مِنَ القِياسِ وغيرُ موجودٍ (٣٣٠) في الاستعالِ . وجَازَ الفِعْل . وجَازَ

⁽ ٣٢٤) ب : كان . تحريف .

⁽٣٢٥) ب ، ج: شديد القرب.

⁽ ٣٢٦) ب ، ج : فاعلة بعسي .

⁽٣٢٧) ب ، ج : وذاك .

⁽٣٢٨) ب ، ج : بمنزلة (قولك ، .

⁽٣٢٩) سقطت «الفعل» في ب.

⁽ ٣٣٠) ب : وغير الموجود . تحريف .

أعني : حَذْفَ أَنْ - فِي قولِكَ عَسَى زِيدٌ يَخْرَجُ ، لأَنَّ يَخْرِجُ هُنَا فِي موقع المفعولِ (٣٣١). والمفعولُ (٣٣٢ لا يبلغُ مبلغ الفاعلِ في اقتضاءِ الاسمية . أَلا تَرَى أَنَّه قد يقعُ موقعَ المفعولِ ٢٣١ ما ليسَ باسم وهُو الجملةُ الواقعةُ في المفعولِ الثّاني من باب ظننتُ وخبرِ كَانَ نَحْوَ ظننتُ زِيدًا أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ (٣٣٣) وكَانَ زِيدٌ خَرَجَ غُلامُهُ . فأمّا الفاعلُ فلا يكونُ مُخْبَرًا عَنْهُ . ولا يُتَصوّرُ الاخبارُ الا عنِ الاسم ، فلمّا كانَ كذلكَ جَازَ أَنْ يُحْذَفَ أَنْ اذَا كَانَ أَنْ يفعلَ الاخبارُ الا عنِ الاسم ، فلمّا كانَ كذلكَ جَازَ أَنْ يُحْذَفَ أَنْ اذَا كَانَ أَنْ يفعلَ في مَوضع نَصْب ، ولم يَجُزُ اذَا كَانَ فَاعِلاً وفي مَوْضِع رَفْع واذَا قُلْتَ : كَانَ يخرجُ الزّيدانِ ، كَانَ في كَادَ ضميرُ القصّةِ ، كأنّه كَادَ الأَمْرُ أَو الحديثُ يَخُرُجُ الزّيدانِ وسَتَرَى ذلكَ بَعْدُ .

⁽٣٣١) ب ، ج : في موضع المفعول .

⁽ ٣٣٢ - ٣٣٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ٣٣٣) ج : أخوه منطلق .

⁽٣٣٤) والاء ساقطة في ب.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« باب نِعْمَ وبِئْسَ » :

نِعْمَ وَبِئْسَ فِعْلانِ مَاضِيانِ وفاعِلاهُمَا عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمُا : أن يكونَ الفاعِلُ مُضْمَراً قَبلَ الذّكْرِ فيفسَّرُ بنكرة [منصوبة](١) . والاخرُ أن يكونَ مُظْهراً . فالمضمرُ نحوَ نِعْمَ رَجُلاً عَبْدُ اللهِ ، وبِئْسَ غُلاماً زَيدٌ . ففي كلِّ والاخرُ أن يكونَ مُظْهراً . فالمضمرُ تجلَّ عَبْدُ اللهِ ، وبِئْسَ غُلاماً زَيدٌ . ففي كلِّ واحدٍ من نِعْمَ وبِئْسَ فاعِلٌ أُضْمِرَ قبلَ الذّكرِ فلزمَ تَفْسيرُهُ بالنَّكرةِ ليكونَ هَذَا التّفسيرُ في تبنّيهِ المضمرَ بمنزلةِ تقديم الذّكر لهُ . (٢)

والضربُ الآخرُ من فاعلِ نِعْمَ^(٣) أَنْ يكونَ مُظْهَراً فيهِ الألفُ والّلامُ أَو مُضَافاً الى مَافيهِ الألِفُ واللّلامُ ، وذَلِكَ نَحْوُ قولِكَ : (⁴⁾ نِعْمَ الرّجُلُ عَبْدُ اللهِ وبِشْسَ المرْأَةُ هِنْدٌ . والمضافُ الى ما فيهِ الألفُ واللّامُ نحوَ^(٥) نِعْمَ غلامُ الرّجلِ عمروٌ ، وبِشْسَ صَاحِبُ القومِ بَكُرٌ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكر:

اعْلَمْ أَنَّ نِعْمَ وبِشَسَ أَصْلَانِ للصَّلاحِ وَالرَّدَاءَةِ ، وَيَكُونُ فَاعِلُهُمَا اسْماً يَستغرقُ الجِنْسَ ، إِمَّا ظَاهِرا وإِمَّا مُضْمَراً .(٦)

فَالْمُظْهَرُ نَحْوَ قَوْلِكَ : نِعْمَ الرَّجِلُ زَيْدٌ ، لا تُريدُ رَجُلاً دونَ رَجُلِ وانَّمَا تَقْصِدُ الرَّجِلَ على الاطلاقِ ، فالألفُ واللامُ لافادَةِ الشيّاعِ على حدِّ الجِنْسِ ، يَدلَّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لو قُلْتَ : نِعْمَ الرَّجِلُ الذي تَعْلَمُ زَيْدٌ ، تُريدُ واحداً بعَيْنِهِ ، لَمْ يَجُزْ ، ولَو كَانَ اللامُ فيهِ للعَهْدِ لوَجَبَ أَنْ يجوزَ وقوعُ سائرِ المعارفِ هَنَا كَقُولِكَ : نِعْمَ زيدٌ ، ونعْمَ هُوَ ، وذَلِكَ لا يقولُهُ أَحَدٌ . وانْ كَانَ الاسْمُ

⁽١) من ب وج وط. أولى.

⁽٢) ب ، ج ، ط : 'تقدم الذكر له .

⁽٣) ط: فاعل نعم (ويشس)

⁽٤) ج، ط: وذلك قولك.

⁽٥) ب، ط: نحو «قولك».

⁽٦) ب: وأما ظاهرا. سهو.

مُضَافاً الى ما فِيهِ الألِفُ واللامُ الكائِنُ بهذهِ الصفّةِ جَازَ وذَلكَ قُولُكَ : نِعْمَ غُلامُ الرّجلِ زَيد ؟ الرّجلِ زَيْدٌ وعَمْرُو ، كُنْتَ قَدْ قَصَدْتَ كلَّ رَجْلَيْنِ ، وَلَمْ تَقُلُ : نِعْمَ الرّجلُ زِيْدٌ وعَمْرُو ، وَانْ كانَ المُرادُ باللامِ استغراقَ رَجُلَيْنِ ، ولَمْ تَقُلُ : نِعْمَ الرّجلُ زِيْدٌ وعمْرُو ، وانْ كانَ المُرادُ باللامِ استغراقَ الجنْسِ لأَجْلِ أَنْكَ أَرَدْتَ أَنْ يكونَ في اللفظِ دليلٌ علَى [أنَّ] (٩) المقصودَ اثنانِ فكأنّكَ قُلْتَ : رَجُلانِ ثُمّ أَدْخَلْتَ عليهِ الألِف واللامَ فاسْتَغُرُقَا الجنْسِ فكأنّكَ قُلْتَ : رَجُلانِ ثُمّ أَدْخَلْتَ عليهِ الألِف واللامَ فاسْتَغُرُقَا الجنْسِ فكأنّكَ قُلْتَ ، وهُو (١٠) بَمَنْ لِهِ مَا الرّجالُ اخْوَتُكَ ، وهُو (١٠) بَمَنْ لَهِ قُولِكَ : نِعْمَ الرّجالُ اخْوَتُكَ ، وهُو (١٠) بَمَنْ لَهِ قُولِكَ عَلَى النّسَاءِ) – (١١) ولا شبهةَ في أنَّ الغرضَ هُنَا الجنْسُ لا رجالٌ بأعيانِهِم .

وحُكُمُ بِشَسَ حكمُ نِعْمَ في جميع ما ذُكِرَ (١٢) لِأَنَّه نهايةٌ (١٣) في الدَّم ، فاذَا قُلْتَ : بِشَسَ الرَّجلُ زِيدٌ // كُنْتَ جَعَلَتَهُ فوقَ جِنْسِهِ فها يُوجِبُ النَّقيصةَ والذَّمَّ .

والمُضْمَرُ كَقُولِكَ : نِعْمَ رَجُلاً زِيدٌ ، والأصلُ نِعْمَ الرجلُ رَجُلاً زَيدٌ . ثُمَّ مَرِكَ ذِكْرَ الأوّلِ ، لأنَّ النكرة المَنْصُوبة تَدلُّ عليهِ فَرَجُلاً نَصْبُ على التّمييز مثلُهُ فِي قَوْلِكَ : عِشرونَ رَجُلاً . والمُميّز لا يكونُ الا نكرة ألا ترى أنَّ أحداً لا يقولُ] (١٤) عِشرونَ الدّرهمَ . ولو أَدْخلوا الألِفَ واللامَ على هَذَا فَقَالوا : نِعْمَ الرّجلَ ، بالنّصْبِ لَكَانَ نَقْضاً للغَرضِ ، اذْ لو كَانُوا يُريدونَ الاتيانَ بالألِفِ واللام لرفعوا فَقَالوا : نِعْمَ الرّجُلُ ، فَكَفُوا أَنْفُسَهُمْ مؤونة الاضْهارِ ، فانها أَضْمروا الفاعِلَ قَصْداً للاحْتِصارِ اذْ كَانَ نِعْمَ رجلاً ، يدلُّ على الجِنْسِ الذي فُضِلَ عليه .

⁽٧-٧) ساقط في بِ و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٨) ب،ج: اذا.

⁽٩) من ب و ج . أولى .

⁽١٠) ج: وهو.

⁽١١) آية ٣٤/النساء ٤.

⁽١٢) ب، ج: ما ذكرنا.

⁽١٣) ج: لأنه لا نهاية. تحريف.

⁽١٤) من ب وج. الصواب. وفي الأصل ويكون، تحريف.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وقَدْ حُكَمِيَ أَنّه جَاءً (١٥) فاعِلُهُ مُظْهَراً على غيرِ هذَيْنِ الوَجْهَيْنِ . ولَيْسَ ذلكَ بالشّائع ِ ، وأنشدَ في ذلكَ :

/٦٥/ فَنِعْمَ صَاحِبُ قوم لا سِلاحَ لَهُمْ وصَاحِبُ الرَّكْبِ عَثَانُ بنُ عَفَّان (١٦) قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْر :

اعلمْ أَنَّ هَذَا لا يَكَادُ يُوجدُ لَهُ النّظيرُ. والجَيّدُ نِعْمَ صاحبُ القَوْمِ. وقَالَ شَيْخُنَا رحمهُ الله : وَكَانَ ذلكَ لأَجْلِ أَنَّ قُولَهُ : وَصَاحِبُ الرّكبِ قَد دلَّ عَلَى المقصودِ ، اذِ المُرادُ واحِدٌ. فاذَا أَتِيَ بالألِفِ واللّامِ في الركبِ فَكَأَنَّه قَد أَتَى بهِ في القومِ . ولو نُصِبَ المُرادُ واحِدٌ . فاذَا أَتِيَ بالألِفِ واللّامِ في الركبِ فَكَأَنَّه قَد أَتَى بهِ في القومِ . ولو نُصِبَ فقيلَ : نِعْمَ صاحبَ قومٍ ، كانَ حَسَناً . كما تقولُ : نِعْمَ غلامَ رجلٍ زيدٌ ، فَيَجْرِي مَجْرَى قولكَ : نِعْمَ رَجُّلاً زَبْدٌ ، في الاضْهارِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« فَأَمَّا عَبْدُ اللهِ فِي قَوْلُكَ : نِعْمَ الرَّجِلُ عبدُ اللهِ ، فارتفاعُهُ على وَجْهَيْنِ : (١٧) أَحَدُهُمَا : انْ يكونَ أَرادَ بهِ الابتداءَ فأخَّرهُ وكأنّه (١٨) قالَ قَبْلَ التّأخيرِ : عَبْدُ اللهِ

⁽١٥) ط: أنه «قد ، جاء.

⁽١٦) نسب ابن يعيش في ١٣١/٧ هذا البيت لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه (المكي) ولكن فيه (ص١٠٨ - ١٠٩) قصيدة بنفس االقافية وبنفس الروى يرثي بها عثان بن عفان ومطلعها :

من سرّهُ المُوتُ صَرْفُسَاً لا مزاجَ لَسِه فَلْيَسَاْتِ مَسَاسُدةً في دارِ عِثْمَسَانَسَا وذكر ابن يعيش انه ينسب أيضا لكثير بن عبد الله النهشلي والى هَذَا نسبه العيني في الشواهد الكبرى ١٧/٤ . قال وهو المعروف بابن العزيزة وهي أمه وهوشاعر اسلامي أدرك معاوية . كما ذكر العيني أنه يُنْسبُ أيضا لاوس بن مغراء (ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢٨٧/٣) .

والبيت غير منسوب في شرح الأشموني ١٩٩/٤.

ومعنى قول أبي على ان ذلك ليس بالشائع أنَّ المرفوع بنعم وبشس لا يكون الا دالا على الجنس. ولا يجوز نصب صاحب قوم هنا على التمييز لأنه معطوف عليه مرفوع وهو قوله « وصاحبُّ الركبِ » والمرفوع لا يعطف على المنصوب. وكان الذي جوّز عند عبد القاهر رفع نعمَ النكرة المضافة الى مالا ألف ولا لام فيه هو عطف ما فيه الألف واللام عليها. وحسّن ذلك أن المعطوف والمعطوف عليه بمعنى واحد.

⁽١٧) ب، ط: على وأحد، وجهين.

⁽ ۱۸) ط : کأنه .

نِعْمَ الرِّجلُ ، فأخرَ عبدَ اللهِ والنيّةُ بهِ (١٩) التقديمُ كما تقولُ : مَرَرْتُ بهِ المِسْكينُ ، تريدُ : المسكينُ مَرَرْتُ بهِ . فأمّا الراجعُ (٢٠) الى المبتدأِ فانَّ الرجلَ لمّا كانَ شائعاً ينتظمُ الجنْسَ (٢١) كانَ عَبْدُ اللهِ داخِلاً تَحْتَهُ فصارَ بمنزلةِ الذّكْرِ الذي يَعودُ اليهِ (٢٢) ، ولذلك شَبّهُ سيبويه (٢٣) بقولهِم : زَيدٌ ذهبَ أخوهُ . ومثلُ ذلك قولُ الشّاعرِ : ولذلك شَبّهُ شيبويه (٢٣) بقولهِم : زَيدٌ ذهبَ أخوهُ . ومثلُ ذلك قولُ الشّاعرِ : /٦٦/ فأمّا الصّدورُ لا صدورَ لجعفر ولكنَّ أعجازاً شَدِيداً ضَريرُهَا (٢٤)

وقَالَ آخرُ :

/٦٧/ فأمَّا القِتَالُ لاقتالَ لديكُم ولكنَّ سيرًا في عِراضِ المواكِبِ(٢٠)

وجعفر أبو قبيلة وهو جعفر بن كلاب وأخوه معاوية وهو أبو قبيلة سميت بالضِّباب ومنها قائل البيت قاله لخلاف بين قبيلته وبين بني جعفر.

واستشهد أبو علي بالبيت على أنه يشبه قوله: زيد نعم الرجل. فزيد تدخل تحت الألف واللام كما تدخل الصدور الأولى في البيت تحت الصدور الثانية وهذا الذي سوغ رفعها بالابتداء ولم يعد عليها من اللفظ شيء. وفي البيت أيضا احلال للظاهر موقع المضمر فوجه الكلام ان يقول فاما الصدر فلسد لحمف.

(٢٥) نسب هذا البيت في الخزانة ٢١٧/١ للحارث بن خالد المخزومي وهو في ديوانه ق ٢/١ ص ٤٤ وبهذه النسبة ورد في الدرر اللوامع ٨٤/٣ – ٨٥ ، ونسبه القيس في شواهد الايضاح ق ٢٠ للوليد بن نهيك والى الكميت بن زيد بن معروف ، وفي الأغاني : ٣٨/١ انه مما هُجي به قديما بنو أسد بن أبي العيص ابن أمية بن عبد شمس . وعنه نقل ذلك في الشواهد الكبرى للميني ٢/٧٧ه ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٦٣/٢ ، وشواهد المغنى ش ٢٦٣/٢ - ١٧٧١ - ١٧٧٨ .

والبيت غير منسوب في المقتضب ٧١/٧، والايضاح / ٨٦، وسر صناعة الأعراب ٢٦٧/١، والتنبيه على شرح مشكلات الحياسة ٢٠٠١، والمنصف لابن جنى ١١٨/٣، والأمالي الشجرية ٢٠٠١، (صدره) و ٩٨/٢ (يتامه) ، وابن يعيش ١٣٤/٧ و ١٣٠/، ومغنى اللبيب ش ٨٠ج ٢/١٥، وشرح الأشموني ٢٥٨/١ ، والأشباه والنظائر ١٣١/٤.

⁽١٩) ب، ج، ط: فيه.

⁽ ۲۰) ط : الرواجع . تحريف .

⁽٢١) ط: يتنظم الجنس (ويجمعه).

⁽ ٢٢) ط: عليه .

⁽ ٣٣) في سيبويه ٣٠٠/١ : « واما قولهم : نعم الرجل عبد الله ، ، فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله » ، يريد بذلك أن دلالة فاعل نعم (أي الرجل) على الجنس يقوم مقام الرابط بين المبتدأ والخبر.

⁽ ٢٤) نسب هذا البيت في الخزانة : ١/٥٥ لرجل من الضّباب ، وكذلك وردت هذه النسبة في ايضاح شواهد الايضاح للقيس ق ١٩ قال : وقبل لتوبة بن الحمير . وليس في ديوانه (طبعة بغداد) .

والبيت غير منسوب في الايضاح ٨٦ ، والتنبيه على شرح مشكلات الحهاسة ١٠٦ ، والاقتضاب ٣٩٣ ، وابن يعيش ١٣٤/٧ و ١٢/٩ ، واللسان (ضرر) ١٥٦/٦.

والوجهُ الآخرُ أَنْ يكونَ عَبْدُ اللهِ في قولِكَ : نِعْمَ الرجلُ عبدُ اللهِ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ كأنّه لما قِيلَ : نِعْمَ الرّجلُ ، قيلَ : مَنْ هَذَا الذي أثْنِيَ عليهِ ؟ فقيلَ (٢٦) عَبْدُ اللهِ . أي هُوَ عبدُ اللهِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعلم أنّكَ أذا قُلْتَ : يِعْمَ الرَّجلُ عَبْدُ اللهِ ، كان على هَذَينِ الوجهيْنِ فانْ جَعَلْتَ عَبْدُ اللهَ مُقدّماً في النيّةِ حتّى كأنّه قِيلَ : عَبْدُ اللهِ يَعْمَ الرَّجلُ ، كانَ مبتداً وكانَ قولُكَ : يَعْمَ الرَّجلُ ، حملةً من الفِعْلِ والفَاعلِ في مَوْضِع خَبِرهِ ، والذي يشكلُ منه أنَّ الجُملَ إذا وَقَعْتَ اخباراً كانَ فيها ما يعودُ الى المُبْتَدازُ كقولِكَ : زَيْدٌ خَرَجَ غُلامهُ : وزَيْدٌ أبوهُ مُنْطَلِقٌ ، ولَيْسَ في قَوْلِكَ : يَعْمَ الرَّجلُ ذِكرٌ يعودُ الى عَبْدِ اللهِ من جِهةِ // الظّاهرِ ، فَوجههُ ما ذَكرَهُ من أنَّ (٢٧) الألف اللامَ في الرجلِ لَمّاكانَ للجِنْسِ واسْتِعْراقِهِ اشتملَ على عبدِ اللهِ وغيرهِ ، واذا كانَ كذلكَ كَان (٢٨) عبدُ اللهِ داخِلاً تحت الرجلِ في قولكَ : عبدُ اللهِ يعْمَ الرجلُ ، فَجَرَى دخُولُهُ تَحْتَهُ في المَعْنَى مَجْرَى الذَّكْرِ اللفُظي كَما قالَ عبدُ اللهِ يعْمَ الرجلُ ، فَجَرَى دخُولُهُ تَحْتَهُ في المَعْنَى مَجْرَى الذَّكْرِ اللفُظي كَما قالَ صَاحِبُ الكِبَابِ (٢٩) : أنَّهُ كقولِكَ : زَيْدٌ ذَهَبَ أخُوهُ فكما استقلَّ الكلامُ بالهاءِ في صاحِبُ الكِبَابِ (٢٩) : أنَّهُ كقولِكَ : زَيْدٌ ذَهَبَ أخُوهُ فكما استقلَّ الكلامُ بالهاءِ في الحَوهُ اذا كانَ راجعاً الى المبتدأِ الذي هو زيدٌ ، كذلك يستقلُّ قولُكَ : عبدُ اللهِ نعمَ الرّجلُ أنَّ الرّجلُ (٣٠) قد انتظمَ عبدَ اللهِ وغيرهُ ، واذا انْتَظَمَهُ لَمْ تَكُنُ الجُمْلَةُ الذي يعمَ الرِّجلُ ، بأجلِهُ اللهِ خرجَ عمرةً . كما يكون ذلكَ اذا قُلْتَ عبدُ اللهِ قَامَ الرّجلُ الذي تعلم ، وعبدُ اللهِ خرجَ عمرة .

وَأَمَّا مَا أَنشَدَهُ ، فوجهُ مشابهتهِ لهذَا (٣١) أَنَّ القِيَالَ الأَوَّلَ فِي قَوْلِهِ : أَمَّا القَتالُ ، مُبْتَدَأً ، والمُبْتَدَأُ اذا وَقَعَ بَعْدَ أَمَّا كَانَ فِي خَبَرِهِ ذِكْرٌ كَمَا هُوَ شَرْطُ المُبْتَدَأِ في كلِّ موضع

⁽٢٦) ج: فقال.

⁽٢٧) سقطت وأن و في ج.

⁽۲۸) سقطت اکان، في ج.

⁽ ۲۹) أنظر ص ۳۷۶ هامش ۲۳ .

⁽٣٠) ب: لأن الرجل، وسقطت الأجل، في ج.

⁽٣١) ب ، ج: بهذا

كقولك : أمّا زيدٌ فأبوهُ خارجٌ ، فالهاءُ في أبوهُ عائدٌ الى زيدٍ ولَيْسَ في قولهِ : لاقتالَ لديكُمْ ، شيءٌ يعودُ الى القتالِ(٣٢) الذي بَعْدَ أمّا . وانّا هوكَقَولُك . فأمّا القتالُ فلا قتالَ لديكُمْ . لأن لا يَنْفي الجنْسَ فاذَا قُلْت : لا رجلَ في الدار ، فقدْ نَفَيْت كلَّ رجلٍ واذا(٣٣) كانَ كذلك كانَ قولُهُ : لا قتالَ لديكُمْ مُشْتَمِلاً على القتالِ المتقدّم ذِكْرُهُ . فيجري قَولُك : أمّا القتالُ الذي ذَكَرْتُ فلا(٤٣) قتالَ لديكُمْ ، مَجْرَى أن تقولَ : أمّا القتالُ الذي ذَكَرْتُ فلا(٤٣) قتالَ لديكُمْ ، مَجْرَى أن تقولَ : أمّا القتالُ الذي ذَكَرْتُ فلا(٤٣) قتالَ لديكُمْ ، مَجْرَى أن تقولَ : أمّا القتالُ الذي ذَكَرْتُ فلا الذي اذا نَفَيْتَ عنهم كُلَّ قتالِ كنتَ قد نَفَيْتَ ذلكَ المذكورَ أيضاً ، فَجَرى هذا الذّكرُ المَعْنَويّ مَجْرَى اللفظيّ الذي(٣٥) هو قَوْلُك : فأمّا القتالُ الذي ذَكَرْتُ ، فأنّه مَنْفيّ .

وكَذَا قُولُهُ : فأمّا الصدورُ لا صدورَ لجعفر ، لأنَّ قُولَهُ : لا صدورَ نفيٌ عامٌ . واذَا كَانَ كَذَلَكَ اشتملَ على جميع الصّدورِ فيدخلُ تحتَهُ الصّدورُ التي بَعْدَ أمّا . واذَا دخلَتْ تحتَهُ كانَ بمنزلةِ الذّكْرِ اللفظيّ ، كقولِكَ : فأمّا الصّدورُ الذين ذَكْرُتُهُم فليسوا بشيء . فكما أنَّ الواوَ في لَيْسُوا تدلُّ على أنّكَ نَفْيَتُهُمْ ، وتعلّقُ الجملة بالصّدور ، كذلك قولُكَ : لا صدورَ يدلُ (٣١) عَلَى ذلك لاشتمالِهِ على كُلِّ صدور . والفاءُ محذوفةٌ هَاهُنَا كَمَا كَانَتْ في البَيْتِ الأولِ (٣١) فقدْ تبيّنَ لك أن الذّكرُ المعنويّ يَجْرِي مَجْرَى الذّكْرِ اللفظيّ ، وان الرّجلُ ، اذا اشْتَمَلَ على عَبْدِ اللهِ لاستغراقِهِ الجنسَ جَرَى الزّجِلُ ، اذا اشْتَمَلَ على عَبْدِ اللهِ لاستغراقِهِ الجنسَ جَرَى ذلكَ مَجْرَى الذّكْرِ اللفظيّ ، كالهاءِ في أخوهُ اذَا قُلْتَ : عَبْدُ اللهِ ذَهِبَ أَخوهُ . ذلكَ مَجْرَى الذّكْرِ اللفْظيّ ، كالهاءِ في أخوهُ اذَا قُلْتَ : عَبْدُ اللهِ ذَهَبَ أَخوهُ .

ويوضّحُهُ عندي قَوْلُهُ عزّ وجَلَّ – (انّهُ مَنْ يَتَّيِ ويَصْبِرْ فانَّ اللهَ لا يضيّع أَجْرَ المُحْسِنِينَ ﴾ – (٣٨) ، وذلك أنَّ مِثْلَ ذَا يَقْتَضِيَ الذّكُرَ منَ الجوابِ ، أَلا تَرَى أَنْكَ تقولُ :

⁽٣٢) ب: القتل. تحريف.

⁽ ٣٣) ب : فاذا .

⁽٣٤) ﴿ فَلا ﴿ سَاقَطَةً فِي بِ وَ جِ .

⁽٣٥) ۽ الذي ۽ ساقطة في ب و ج.

⁽٣٦) ج: بدلك.

⁽٣٧) ب، ج: في الأول.

⁽ ٣٨) آية ٩٠ / يوسف ١٢ .

مَنْ يَأْتِنِي فَأَنَا أَكْرِمْهُ ، ومَنْ يَأْتِنِي فَهُوَ مُكْرَمٌ . فالظّاهِرُ أَنَّهُ مَنْ يَتَّقِ ويَصْبِرْ فَأَنَّ اللهَ لا يُضيّعُ أَجْرَهُ ، غَيْرَ أَنَّ قَوْلَهُ . المُحسِنِينَ ، لَمّا كَانَ الألِفُ واللامُ فيهِ للجِنْسِ دَخَلَ تَحْتَهُ مَنْ أَجْرَهُ ، غَيْرَ أَنَّ قَوْلَ : فَانَّ اللهَ لا يُضيّعُ يَتَّقِ ويَصْبِرْ ، وَغَيْرُهُ . وكَانَ ذلكَ بمنزلةِ عودِ الذّكْرِ لَفْظاً نحوَ أَنْ تقولَ : فَانَّ اللهَ لا يُضيّعُ أَجْرَهُ ، وَنَحْوُ ذَا كثيرٌ فِي النّنزيلِ فَاغْرِفْهُ .

وأمّا الوَجْهُ الثّاني فواضِحٌ. ونَظِيرُهُ أَنّ يقولَ القَائِلُ: مَنْ هَذَا ؟ فتقولُ: زَيْدٌ، تُريدُ هُوَ زَيْدٌ. وَكَذَلِكَ نِعْمَ (٣٩) الرّجُلُ عَبْدُ اللهِ كَأَنّه قِيلَ: مَنْ هَذَا // الذي مَدَحْتَهُ، فقلتَ : هُوَ عَبْدُ اللهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« واعْلَمْ أَنَّ المَخْصُوصَ بالمَدْحِ أو الذّم لا يكونُ الاّ من جنْسِ المَذْكُور بَعْدَ نِعْمَ وبِنْسَ ، كَعَبْدِ اللهِ وزَيْدٍ ونَحْوِهِمَا منَ الرّجّالِ . واذَا كانَ كذلك كانَ المُضَافُ الى القَوْمِ وبِنْسَ ، كَعَبْدِ اللهِ وزَيْدٍ ونَحْوِهِمَا منَ الرّجّالِ . واذَا كانَ كذلك كانَ المُضَافُ الى القَوْمِ في قَوْلِهِ عزَّ وجَلَّ – (سَاءَ مَثَلًا القومُ الذينَ كَذَبُوا بآياتِنا) – (٤٠ مَحُدُوفاً ، وتَقْديرُهُ : سَاءَ مَثَلًا مَثَلً القَوْمِ الذينَ كَذَبُوا ولا يكونُ الكلامُ عَلَى ظَاهِرٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرِ:

اعلم انَّ المَخْصُوصَ بِالمَدَّعِ يَنْبَغِيَ أَنْ يَكُونَ مُجَانِساً لَفَاعلِ نِعْمَ ، فَلا تَقُولُ : نِعْمَ الرِّجِالِ ؟) ، والغَرْضُ أَنْ يُغَمَّ الرِّجِالُ فَوَسُ زَيْدٍ ، (١ لأَنَّ الفَرَسَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الرِّجِالِ ؟) ، والغَرْضُ أَنْ يُفَضَّلَ (٢٦) الشَّيءُ على جِنْسِهِ لا عَلَى غَيْرِ جِنْسِهِ ، ويُؤدِّى ذلك الى قولِك : فَرَسُ زَيْدٍ واحِدٌ مَحْمُودٌ مِنَ الرِّجَالِ . وهَذَا ظَاهِرُ الإِحَالَةِ . وكذَلِك المَخْصُوصُ بِالذَمِّ . واذَا كَانَ كَذَلِك لَمْ يَجُزْ حَمْلُ قُولِهِ تَعَالَى - (سَاءَ مَثَلاً القومُ الذينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا) - على ظَاهِرِهِ . كذلك لَمْ يَجُزْ حَمْلُ قُولِهِ تَعَالَى - (سَاءَ مَثَلاً القومُ الذينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا) - على ظَاهِرِهِ . لأنَّ سَاءَهاهنا المَنْصُوبِ الذي هُو مَثَلاً .

⁽٣٩) ب: كذلك ونعْمَ ، سهو.

 ⁽٤٠) آية ۱۷۷/الأعراف ٧. وقوله تعالى « بآياتنا » غير مثبت في ط.

⁽ ٤١ – ٤١) بدله في ب وج : « لأن الرجل ليس من جنس الفرس » وما في الأصل أولى ، لأنَّ الحديث عن المخصوص بالمدح لا عن الفاعل .

⁽٤٢) ج: ان يتفضل.

فَكَأَنَّهُ قَالَ: سَاءَ الْمَثَلُ ، كَمَا أَنْكَ اذَا قُلْتَ: بِشْسَ رَجُلاً ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: بِشْسَ الرَّجُلُ ، فَلَو أَجْرَيْتَ على الظّاهِرِ جَعَلْتَ المَخْصُوصَ (٢٣) بالذم من غير جنسِ فاعلِ سَاءَ. أَلا تَرَى أَنَّ القومَ لا مُجَانسَةَ بَيْنَهُمْ وبينَ المَثَلِ ، فَيَجِبُ تقديرُ مضافٍ مَحْذُوفٍ كَانَّه ساءَ المَثَلُ مَثَلُ القَوْمِ الذِينَ ، ثُمَّ أَضْمَرَ فاعلَ سَاءَ لدليلِ النّكرةِ عَلَيهِ (٤٤). كَانَّه ساءَ المَثَلُ مَثَلُ القَوْمِ الذِينَ ، ثُمَّ أَضْمَرَ فاعلَ سَاءَ لدليلِ النّكرةِ عَلَيهِ (٤٤). (٥٠ فَهُو كَقَوْلِهِ: بِشْسَ غُلاماً ٥٠) غُلامُ زَيْدٍ . فَقَوْلُكَ : مَثَلُ القَوْمِ ، هُو المَخْصُوصُ بالذّم كَمَا كانَ غُلامُ زيدٍ كذلك . فَهُو كَقَوْلِهِ : - (وأسألِ القريةَ) -(٤١) في حَذْفِ المُضَافِ وَكَقَوْلِ الشّاعِر :

/٦٨/ وكيفَ تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خَلاَلْتُـهُ كَــأَبِي مَرْحَبِ^(٤٧) أَرَادِ كَخَلالُه أَبِي مَرْحَبِ. وحَذْفُ المُضَافِ أكثرُ من أَنْ يُحْصَى.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عليِّ :

و فأمَّا قُولُهُ عَزَّ وَجُلَّ ﴿ بِشَسَ مَثَلُ القَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بَآيَاتِ اللهِ ﴾ – فَقَدْ يَكُونُ مِثْلُ قَوْلِهِ ﴾ (سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ الذِينَ كَذَّبُوا بآيَاتِنَا ﴾ ﴿(٤٩) في حَذْفِ المُضَافِ منهُ فيكونُ

⁽٤٣) ب ، ج: لجعلت المخصوص.

⁽ ٤٤) ب: لدليل المنكر به ، لدليل المنكر لسببه .

⁽ ٤٥ – ٤٥) بدله في ب و ج : و فهو كقولك : نِعْمَ غُلاماً ه .

⁽٤٦) آية ۸٧/يوسف ١٢.

⁽ ٤٧) للنابغة الجعدي في ديوانه ك ٤٤/٢ ص ٣٦ ، وسيبويه والشنتمري ١١٠/١ ونوادر أبي زيد ١٨٨ – ١٨٩ ، والكنز اللغوي (الابل عن الأصمعي) ٨٤ ، وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ٧٩ ، ودلاثل الاعجاز ١٩٩ ، وسمط اللاليء ١/٩٦ ، ومواد (رحب) من اللسان ١٠٠/١ والتاج ٢٩٦/١ . ومن اللسان فقط (شرب) ٤٧٤/١ و (بدر) ١١٦/٥ ، و (خلل) ٢٣٠/١٣ .

والبيت غير منسوب في : اصلاح المنطق ١١٢ ، والمقتضب ٢٣١/٣ ، – ويحالس ثعلب ٧٧/١ ، وأماني القالي ١٩٢/١ ، وأماني السيد المرتضى ١٤٤/١ ، والأنصاف ١٩٢/١ ، والأشباه والنظائر ٢٧١/٤ . ووايته في اصلاح المنطق د وكيف وصائك ۽ ، وفي بحالس ثعلب ، وكيف يُصاحبُ ، ، وفي أمالي القالي وسمط اللالي ، وكيف تُصَادِقُ ، ، وفي الأشباه والنظائر ، وكيف أواصل ، وحركت خلالته بالوجهين الفتح والكسر في المصادر على اختلاف بنيها وهي في اللسان مثلثة . وأبو مرحب كنية الظل أو كنية عرقوب .

⁽ ٤٨) آية ه/ الجمعة ٦٣ وتمامها (مَثَلُ الذينَ حُمِّلُوا النّوراةَ ثُمَ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الحجارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً بِثْسَ مَثَلُ القَوْمِ الذِينَ كَذَبُوا بآياتِ اللهِ ، واللهُ لا يَهْدِي القومَ الظَّالِمِينَ) .

⁽٤٩) آية ١٧٧/ الأعراف ٧. وقوله تعالى (يآياتنا) غير مثبت في ط

مَوْضِعُ الذينَ رَفْعاً . وقدْ يكونُ مَوْضِعُ الذينَ جَرَّاً . والمَقْصُودُ بالذَّمِ مَحْذُوفاً كَما كَانَ مَحْذُوفاً (°°) مَنْ قُولِهِ عَزَّ وجلً – (نِعْمَ العَبْدُ انَّهُ أُوَّابُ) –(°°) ولَمْ يَذْكُرْ أَيُّوبَ لتقدّمِ ذِكْرِهِ .(°°) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِر:

اعلمْ أَنَّ هَذَهِ الآيةَ عَلَى وَجْهَيْنِ ، فَانْ خُمِلْتُ عَلَى حَذْفِ المُضَافِ كَانَتْ مثلَ الْأُولَى . فَكَأَنَّه - واللهُ اعلمُ - بِثْسَ مَثَلُ القَوْمِ مَثَلُ الذينَ كَذَّبُوا بآياتِ اللهِ فَمَثَلُ القَوْمِ فَاعِلُ بِشْسَ ، وَهُوَ مُضَافٌ الى مَا فَيْهِ الأَلِفُ وَالَّلامُ للجِنْسِ ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ : نِعْمَ غُلامُ الرَّجل غُلامُ زَيْدٍ . وقَولُكَ : مَثَلُ الذينَ ، هُوَ المَخْصُوصُ بالذُّمِّ . ثُمَّ حُذِفَ المُضَافُ الذي هُوَ مَثَلُ ، وأقيمَ المُضَافُ اليهِ مَقَامَهُ . فالذينَ في مَوْضِع ِ رَفْع ِ لأنَّ المُضَافَ اليهِ يَكْتَسِي اعرابَ المُفنَافِ. أَلا تَرَى أَنَّ القَوْمَ في قَوْلِهِ : عَزَّ وجَلَّ - (سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ) -مَرْفُوعٌ لِقِيامِهِ مَقَامَ المَخْصُوصِ بالذَّمّ الذي هُوَ مَثَلُ في قولك – سَاءَ مَثَلاً مَثَلُ القَوْمِ وكَذَا القَريةُ فِي قَولِهِ تَعَالَى - (واسْأَلِ القَرْيَةَ) - مَنْصُوبَةٌ لِقِيامِهَا مَقَامَ أَهْل في قَوْلِكَ : وأَسْأَلُ أَهَلَ القَرْيَةِ . فَانْ تَرَكْتَ هَذَا التَّقديرَكَانَ قُولُهُ – (الذِينَ كَذَّبُوا بآياتِ اللهِ) – في مَوْضِع جَرِّ، وَيَجِبُ أَنْ يكونَ بَدَلاً ممَّا قَبْلَهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ قِيلَ: بِشْسَ مَثَلُ الذينَ كَذَّبُوا ، وَلَمْ يَذْكُر القَوْمَ // كَمَا أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ ثُلْثَيْهِمْ ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِثُلْثَيْهِمْ ، والمُبْدَلُ مِنْهُ في حُكْمِ السَّاقِطِ أَبَدَأً . وقَوْلُكَ : كَنْسَ مَثَلُ الذينَ كَذَّبُوا لَيْسَ لَهُ مَخْصُوصٌ بالذمِّ ، فيكونُ التَّقديرُ : بنْسَ مَثَلُ الذِينَ كَذَّبُوا هَذَا الآنَ قَبُّلَهُ - (كَمَثَل الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً) -فَهَذِهِ (٥٣) اشارَةٌ الى المَثَلِ المَذْكُورِ. واضْمَارُ هَذَا النَّحْوِ كَثِيرٌ في التَّنزيلِ. من ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - (نِعْمَ العَبْدُ (⁴⁶ أَنَّهُ أَوَّاتٌ) - التَّقدِيرُ: نِعْمَ العَبْدُ ٢٥٤) أَيُوبُ ، فأبوبُ هُوَ المَخْصُوصُ بالمَدْحِ ، كَمَا أَنَّ المُقَدَّرَ في هذِهِ

⁽٥٠) ط: كما كان والمقضود بالمدح و محذوفا .

⁽٥١) آية ٤٤/ ص ٣٨. وأنظر أيضاً الآية ٣٠ من نفس السورة.

⁽٧٠) - تقدّم ذِكُرُهُ في الآيةِ ٤١ ونصها (واذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُوبَ اذْ نَادَى رَبَّهُ اِنِيٍّ مَسَّنِي الشَّيطانُ بِنُصْبِ وعَذَابِ ﴾ . (٣٠)` ج : فهذا .

⁽ ٥٤ - ١٥٥) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

الآيةِ هو المَخْصُوصُ بالذَّمِّ. ومِثْلُهُ (والأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ المَاهِدُونَ) ــ (٥٥) التّقديرُ: فَنِعْمَ المَاهِدُونَ نَحْنُ، وحُذِفَ لدليل الحَالِ عَلَيْهِ.

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وتَقُولُ : نِعْمَ الرَّجَلُ رَجُلاً زَيْدٌ ، فانْ لَمْ تَذْكُرْ رَجُلاً جَازَ وإنْ ذَكْرْتَهُ فَتَأْكِيدٌ .
 قَالَ جَرِيرٌ :

/٦٩/ تَزَوَّدُ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا(٥٠) قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر:

اعْلَمْ أَنْكَ آذَا قُلْتَ : نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ ، فَانَا تَأْتِي بِهَذِهِ النَّكِرَةِ المَنْصُوبَةِ لِتدلَّ على ذلك المُضْمَر فَقُلْتَ : نِعْمَ الرَّجُلُ ، لَمْ تَحْتَجْ الى خَلْهِ ، كَمَا أَنْكَ آذَا قُلْتَ فِي قَوْلِكَ : زَيْداً ضَرَبْتُهُ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، فأظْهَرْتَ المُضْمَرَ اللَّهُ اللَّهِ مَكَا أَنْكَ آنَكَ آذَا قُلْتَ المُضْمَرَ اللَّهُ اللَّهِ مَعْمَ الزَّهُ ذَكُرْتَ النَّكَرَةَ فَقُلْتَ : نِعْمَ الرَّجِلُ رَجُلاً ، كَانَ كَالتَكريرِ الذي لا يَفْتَقُرُ اليهِ . كَقُولِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ ، ولا الرّجلُ رَجُلاً ، كَانَ كَالتَكريرِ الذي لا يَفْتَقُرُ اليهِ . كَقُولِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ ، ولا يكانُ كَالتَكريرِ الذي لا يَفْتَقُرُ اليهِ . كَقُولِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً فَكُرُةً أَبِيكَ . فالزّاهُ يكانُ كَالتَكريرِ الذي النّهِ أَنْهُدَهُ : فَيَعْمَ الزّاهُ زَادَا (٥٩) زَادُ أَبِيكَ . فالزّاهُ اللهَ عُلَيْهُ مَ الزّاهُ زَادَاهُ ، وَنَقديرُ البَيْتِ الذي أَنْهُدَهُ : فَيَعْمَ الزّاهُ زَادَاهُ ، وَنَعْمَ وَاللهُ مُ فَاعِلُ نِعْمَ ، والنّكرةُ المَنْصُوبَةُ هِيَ التِي تَجِيءُ للتَفْسِيرِ فِي قَوْلِكَ : فَوَلْكَ يَعْمَ زَاداً ، ونَعْمَ رَجُلاً ، وزَادُ أَبِكَ هُوَ المَخْصُوصُ بالمَدْحِ كَزِيدٍ فِي قَوْلِكَ : فَيْمَ الرّجُلُ زَيْدُ .

⁽٥٠) آية ٤٨/الذاريات ٥١.

⁽٥٦) لجرير في ديوانه ص ١٣٥ (من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز) والموازنة للآمدي ١٧٤ والايضاح ٨٨ و حرح شواهده للقيسي ق ٢١ ، – والخصائص ٨٣/١ و ٣٩٦ ، والمفصل ٢٧٣ ، وشرحه لابن يعيش ١٣٣/٧ ، واللسان (زود) ١٨١/٤ ، والشواهد الكبرى للعيني ٢٠/٤ ، وشواهد المعنى ١٣٠/٥ ، وشرح ٣٠/٤ ، والدرر اللوامع وشرح ٢٠٣٠ ، والحزانة ١٠٨/٤ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٦١ ، والدرر اللوامع ١١٢/٢ .

وغير منسوب في المقتضب ١٥٠/٢، ومغنى اللبيب شي ٧٢١ ج ٤٦٣/٣، وشرح الأشموني ١٧٥/٣. و ٢٢١/٤ (العجز).

⁽٥٧) ب، ج: الناصبة. تحريف.

⁽٥٨) سقطت ﴿ زَادَا ۗ فِي جِ .

⁽٥٩) ج: الأول. تحريف.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« بابُ التَّعَجُبِ

التعجبُ يكونُ بِلَفْظَيْنِ: أَحَدُهُمَا [قُولُكَ](١٠) مَا أَفْعَلَ(١١) نَحْوَ مَا أَحْسَنَ وَيُلكَ أَنْ وَمَا أَغْسَنَ وَمَا أَغْسَراً.

والآخرُ : ماكانَ على أفْعلْ بِهِ نَحْوَ [قولِكَ](٦٢) أَكْرِمْ بِزَيْدٍ ، وأَحْسِنْ بِعَمْرُو. فأمّا قَوْلُهُم : ما أَحْسَنَ زَيْداً . فانّ مَا في مَوْضِع ِ رَفْع ٍ بالانْبِتداءِ ، ولا صِلَةَ لَهَا في

هَذَا المَوْضِعِ كَمَا لَمْ (١٣) تُوصَلُ في قَوْلِهِ تَعَالَى - (أَنَّ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) - (١٤) فَكَمَا أَنَّ مَا في هذهِ الآيةِ لاصلة لَهَا وهِي وحدَهَا اسمٌ ، كَذَلِكَ في التعجب لا صلة لَهَا . وقولُكَ : أعْلَمَ فعلٌ ماضٍ ، وفيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ الى المُبْتَدَأِ الذي هُو مَا ، وذَلِكَ الضّميرُ رَفْعٌ بأنّه فاعِلٌ وزَيْداً ومَا أَشْبَهَهُ نَصْبٌ بأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ . وتَقْديرُهُ شَيءٌ أَحْسَنَ زَيْداً . وهذهِ الهمزةُ [التي في أحْسَنَ] (١٥) هي التي تَدْخُلُ فتنقل الفِعْلَ من غَيْرِ التّعدّي الى الفعولِ بِهِ ، وقد تقدّمَ ذكرُهَا .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلمْ أَنَّ التَّعَجُّبَ مِن مُواضِع الابهامِ والبُعْدِ مِن الوضوحِ والبيانِ أَلا تَرَى أَنَّ حقيقةَ قُولِكَ : اعْجَبَنِي الشَّيءُ ، أَنَّكَ أَنْكُرْتَهُ فَلَمْ بَعْرِفْ سَبَبهُ ولم تَأْنَس بِنَظَائِرِهِ ، ولا يُتَعجَّبُ الا مِن الشَّيءِ الذي يَتَعدَّى حدّ أَشْكَالِهِ ، وَيَبْلغُ مَرْتَبَةً فَوقَ مَرَاتِبِهَا واذَا كَانَ كَذَك وَجَبَ أَنْ يكونَ مَا في قَولِك : ما أَحْسَنَ زَيْداً ، اشْماً مُجَرِّداً مِن الصّلةِ والصّفةِ . كذلك وَجَبَ أَنْ يكونَ ما في قَولِك : ما أَحْسَنَ زَيْداً ، اشْماً مُجَرِّداً مِن الصّلةِ والصّفةِ .

⁽٦٠) من ب و ج و ط. أولى.

⁽٦١) سقطت «ما أفعل» في ط.

⁽٦٢) من ب و ج و ط أولى.

⁽٦٣) ﴿ لَم ﴿ سَاقَطَةً فِي جِ.

⁽ ٦٤) آية ٧٧١/البقرة ٢ وتمامها (انْ تُبْلُـُوا الصَّدَقَاتِ فَنِمِمًا هِيَ ، وانْ تُخْفُوهَا وَتُؤتُوهَا الفقراء فهُوَ حَيْرٌ لكم ويكفِّرُ عنكم سيّئاتِكم والله بما تَعْمُلُونَ خَبِيرٌ) .

⁽٦٥) من ب و ج و ط. أبين.

وقَالَ الخليلُ (٦٦) في تَمْثِيلِهِ: انّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: شَيءٌ أَحْسَنَ زَيْداً. فَشِيءٌ مُبْتَدَأً، وأحْسَنَ مَنقولٌ // بالهمزَةِ من حَسُنَ، كَمَا تَقولَ: ذَهَبَ وَأَذْهَبْتُهُ، وَكَانَّهُ (٦٧) حَسُنَ وأَحْسَنَتُهُ، بِمَنْزِلَةِ حَسَّنَتُهُ فَكَانَكُ لمّا شَاهَدْتَ في زَيْدٍ حُسْناً مُتَناهِباً قُلْتَ: بشيءٍ وأَحْسَنتُهُ، بَمَنْزِلَةِ حَسَّنَهُ فَكَانَكُ لمّا شَاهَدْتَ في زَيْدٍ حُسْناً مُتَناهِباً قُلْتَ: بشيءٍ حَسَّنَهُ، قاصِداً الأخبارَ بأنَكَ مُشَاهِدٌ الجَمَالَ [الكاملَ](٦٨) الآ أنّكَ لا تَعْرِفُ سَبَبَهُ، وانّه تَعْرِفُ سَبَبَهُ،

ومِثْلُ هَذَا(٢٩) أَنَّ الانْسَانَ اذَا قَصَدَ تَعْظِيمَ (٧٠) خَطْبِ يَتَلَقَّاهُ قَالَ : انَّ رَجُلاً فَعَلَ ذَلِكَ ، وانَّ أَمراً أَوْجَبَ هَذَا ، يُريدُ أَنَّهُ مِنَ العِضَمِ بِحِيثُ لا يُعْلَمُ منهُ الا هَذَا القَدْرِ السِّهَ ، وَشَبَهَهُ بِقُولِهِ تَعَالَى : (فَنِعِمَّاهِيَ) لأَجْلِ أَنَّ مَا فِيهِ اسمٌ عَارِ مِن الصَّلَةِ والصَّفَةِ ، السِسِرِ ، وشَبَهَهُ بِقُولِهِ تَعَالَى : (فَنِعِمَّاهِيَ) لأَجْلِ أَنَّ مَا فِيهِ اسمٌ عَارِ مِن الصَّلَةِ والصَّفَةِ ، لأَنَّ التقديرَ : نِعْمَ الشَّيءُ شَيْئًا ، ثُمَّ [قَامَ مَا نِعْمَ (٧١) الرِّجُلُ رَجُلاً ، فَكَذَلِكَ (٧٢) التقديرُ : نِعْمَ الشَّيءُ شَيْئًا ، ثُمَّ [قَامَ مَا يَعْمَ (٧١) شَيء شَيْئًا ، ثُمَّ [قَامَ مَا المَدْحَ البَّ جَاء بَعْدَ قُولِهِ – (انْ تُبُدُو الصَّدَقَاتِ) . ويُقويهِ ابْه قَالَ بَعْدَ – (وانْ تُخْفُوهَا المَدْحَ البَا جَاء بَعَّد قَولِهِ – (انْ تُبُدُو الصَّدَقَاتِ) . ويُقويهِ ابْه قَالَ بَعْدَ – (وانْ تُخْفُوهَا المَدْحَ البَا جَاء بَعَّد قولِهِ – (انْ تُبُدُو الصَّدَقَاتِ) . ويُقويهِ ابْه قَالَ بَعْدَ – (وانْ تُخْفُوهَا

⁽ ٣٦) الخليل (١٠٠ – ١٧٠) : هو أبو عبد الرحمن الخليل بن احمد بن عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي ، الامام في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله ، وهو أيضا أول من استنبط علم العروض وعلله . ومكنه من ذلك معرفته بأصول النتم والايقاع . أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وأخذ عنه سيبويه وغيره من أثمة النحو .

ومن تصانيفه كتاب العين ، والعروض ، والشواهد ، انظر مراتب النحويين ٢٧ - ٤١ ، وأخبار النحويين ٣٠ - ٣١ ، وأخبار النحويين ٣٠ – ٣١ ، والفهرست لابن النديم ٣٣ – ٣٥ ، وطبقات الزبيدي ٣٣ - ٤٧ ، ونزهة الألباء ٥٥ ، ومعجم الأدباء ٧٢/١١ ، وانباه الرواة ٣٤١/١ - ٣٤٧ ، وابن خلكان وبغية الوعاة ٣٤٣ ، والخليل بن احمد ، د . مهدى المخزومي .

وقد قال سيبويه في ٣٧/١ :.. وذلكَ قولك ما أحسنَ عبدَ الله ، زعم الخليل انه بمنزلة قولك : شيء أحسنَ عبدَ اللهِ ، ودخله معنى التعجب . وهذا تمثيل . ولم يتكلم به .

⁽۹۷) ٻ، ج. فكأنه.

⁽ ٦٨) من ب و ج ، الصواب ، وفي الأصل ؛ العامل » تحريف .

⁽٩٩) ب ، ج: مثل هذا.

⁽٧٠) ﴿تعظيم ﴿ ساقطةً في بِ و ج .

⁽٧١) ونعم، ساقطة في ج.

⁽٧٢) ب،ج: وكذلك.

⁽٧٣) من ب. الصواب. وفي الأصل: ثم «قام مقام»، وج: قام ما قام». وكلاهما تحريف.

وَنُّوْتُوهَا الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ). فَكَمَا أَنَّ الضَّميرَ الذي هُوَ قُولُهُ: فَهُوَ، عَائِلاً الى الإَخْفَاءِ، والوَصْفُ بأنه خَيْرُ^(٧٤) واقع عليهِ، كَذَلِكَ المَدْحُ بِنِعْمَ يَجِبُ أَنْ يُخَصَّ بِهِ الاَبْدَاءُ. واذَا حَذَفْتَ المُضافَ من قولِكَ: فَنِعْمَ شَيْئًا ابْداؤها، وجَبَ الاَبْدَاءُ. واذَا حَذَفْتَ المُضافَ من قولِكَ: فَنِعْمَ شَيْئًا ابْداؤها، وجَبَ [رَفْعُ] وضَميرُ المَرْفُوعِ هُو هِيَ [رَفْعُ]

فانتقالُ الضّميرِ من صِيغَةِ إلى صِيغَةٍ بِمَنْزِلَةِ انْتِقَالِ القَرْيَةِ فِي قَولِكَ : واسْأَلِ القَرْيَةَ لل حَرَكَةِ الى حَرَكَةِ ، وذَاكَ أَنَّ المُضْمَرَاتِ لل حَذَف المُضَاف فقيل : واسْأَلِ القرية ، من حَرَكَةٍ الى حَرَكَةٍ ، وذَاكَ أَنَّ المُضْمَرَاتِ يَدُلُّ اخْتِلافُ الحَرَكَاتِ والحُروفِ فِي الأساءِ الظّاهِرَةِ عليهِ ، ولا يَمْتَنِعُ حَمْلُ الكَلامِ على الظّاهِرِ كَانَّهُ قَيلَ فَيْعُمَ شَيْئًا الظّاهِرَةِ عليهِ ، ولا يَمْتَنِعُ حَمْلُ الكَلامِ على الظّاهِرِ كَانَّهُ قَيلَ فَيعْمَ شَيْئًا الطَّدَقَاتُ فِي هذهِ الحالِ . فَما في قولِكَ : مَا أَحْسَنَ زَيْداً ، مبتدأً . وأحْسَنَ فيهِ الطَّدَقَاتُ في هذهِ الحالِ . فَما في قولِكَ : مَا أَحْسَنَ زَيْداً ، مبتدأً . وأحْسَنَ فيهِ ضميرٌ يعودُ اليهِ ، وذلكَ الضّميرُ هو الفَاعِلُ ، وزَيْداً مَنْصُوبٌ بأَنَّهُ مَفْعُولٌ فَهُو فِي خَمْم الاعرابِ ، كَقولِكَ : زَيْدٌ اذْهَبَ عَمْراً .

ولا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ مَا مَوْصُولاً وأَحْسَنَ صِلَة لَهُ ، حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ : الذي أَحْسَنَ رَلِلهَ لَهُ ، حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ : الذي أَحْسَنَ رَلِهُ ، لَأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا مَا ذَكَرْنَا مِن أَنَّ التَعجُبَ مِن مُواضِعِ الابهامِ ، فَالنَّكُوةُ بِهِ ٱلْيَقُ وَذَاكَ يَكُونُ اذَا جَعَلْتُهُ بَمَرْلَةِ الذِي كَانَ مَعرفةً .

وَالنَّانِي انَّ مَا اذَا كَانَ بِمَعْنَى الذي وَكَانَ أَحْسَنَ صِلةً لَهُ احتاجَ الى خبرِ ، لأَنَّ قُولَ : زَيْدٌ ، كَمَا تَقَدَّمَ عَنْدَ ذِكْرِ قُولَ : زَيْدٌ ، كَمَا تَقَدَّمَ عَنْدَ ذِكْرِ الموصولاتِ ، ولا مَعْنَى للاضْهار من غيرِ فائدةٍ . وهَذَا المَذْهَبُ أَعْنِي تنزيلَ ما منزلة الذي وَجَعْلَ أَحْسَنَ صِلةً له شَيءٌ ذَهَبَ اليهِ أبو الحَسَنِ . (٧٦) وقَدْ أَنْكَرَهُ أَصْحَابُنَا . ويَزيدُهُ

⁽٧٤) ٻ ۽ ج: خبر. تصحيف.

⁽٧٥) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل و وقع ، تحريف.

 ⁽٧٦) قال المبرد: ١٧٧/٤: وقد قال قوم: ان (احسن) صلة لـ (ما) والخبر محدوف. وليس كها قالوا ، وذلك
ان الأخبار انها تحدف اذاكان في الكلام ما يدل عليها ». وذكر الرضى في شرح الكافية ٢٨٨/٢ ان الأخفش
قال: ما موصولة والجملة بعدها صلتها ، والخبر محذوف. أي الذي حسن زيدا موجود.

وضُوحاً أَنْكَ اذا جَعَلْتَ مَا مَوْصُولةً وَجَبَ أَنْ يكونَ التّقديرُ: الذي أَحْسَنَ زيداً شيءٌ أي شيءٌ لا يقدرُ له على صفةٍ ، فَتُضْمِرُ(٧٧) الذي هُوَ المقصودُ منَ الحالِ لما ذَكَرْنَا من أَنَّ الغَرَضَ في التّعجُّبِ الاخبارُ عن جَهْلِ الشّيءِ.

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« والضَّرْبُ الآخرُ منَ [لَفْظَي] (٧٨) التَّعجُّبِ نحوَ أَكْرِمْ بِزَيْدٍ ، وأَعْلِمْ بِهِ وأَطْيِبْ بِهِ فَاللَّهُ فَا لَكُونُ مَا أَنْهُمَا كَذَلِكَ (٨٠) في وذَا كَرَمِ // والجَارُّ مِعَ المَجْرُورِ في مَوْضِع رَفْع بِأَنَّهُ فَاعِلٌ . كَمَا أَنْهُمَا كَذَلِكَ (٨٠) في قولِهِم . كَفَى بِاللهِ . ومَا جَاءَني من رَجُلٍ . (٨١)

قَالَ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ قُوْلُكَ : أَكْرِمْ بِزَيْدِ ، الأَصْلُ فيهِ : أَكُرُمَ زَيْدٌ أَي صَارَ ذَاكُرَم . ثُمَ أَنَّهُ نَقِلَ الى صِيغَةِ الأَمْرِ ، وأَدْخِلَ البَاءُ مزيدةً لِيَخْتَصَّ بالتَّعَجُّبِ فَقَولِكَ : بِزَيدٍ ، في مَوْضِع رَفْع ، لأَنَّ البَاءَ زَائِدَةٌ ، وشبَّهَهُ بِقَوْلِهِم : كَفَى بِاللهِ ، أَيْ أَنَّ الأَصْلَ كَفَى الله ، والبَاءَ زَائِدَةٌ . واذَا قُلْتَ : كَفَاكَ بِهِم رَجَالاً ، كَانَ قَوْلُكَ : بِهِم ، في موضع رَفْع بأَنَّهُ وَائِدَةٌ . واذَا قُلْتَ : كَفَاكَ بِهِم مَعَلَتِ الجَرِّ في اللفظ كانَ الضّميرُ هُنَا بِمَنْزِلَتِهِ اذَا كَانَ مُحَرِّداً على الحقيقة كَقُولِكَ : مَرَرْتُ بِهِم ، كَمَا أَنَّ زَيْداً في قَوْلِكَ : كَفُى بِزِيدٍ رَجُلاً ، مُحَرِّداً على الحقيقة كَقُولِكَ : مَرَرْتُ بِهِم ، كَمَا أَنَّ زَيْداً في قَوْلِكَ : كَفُوا رَجَالاً ، لأَنَّ في اللفظ بِمَنْزِلَتِهِ اذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِوْمَ . فانْ حَذَفْتَ البَاءَ قُلْتَ : كَفُوا رَجَالاً ، لأَنْ في اللفظ بِمَنْزِلَتِهِ اذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِهِم ، كَمَا أَنَّ زَيْداً في قَوْلِكَ : كَفُوا رَجَالاً ، لأَنْ في اللفظ بِمَنْزِلَتِهِ اذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِوْيَدٍ . فانْ حَذَفْتَ البَاءَ قُلْتَ : كَفُوا رَجَالاً ، لأَنْ الضَى الخَوْدِ وَ اللهُ طِي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى المُقَلِق مَوْعًا لَفُظ ومَعْنَى لَمَ يَكُنْ الا وَاواً ، أَلا تَرَى أَنْكَ لا تقولُ : الزّيدونَ ضَرَبَكُهُمْ ، كذا(١٨) مَاجَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ ، لأَنَّ الأَصْلَ ما جَاءَنِي رَجُلٌ .

والبَاءُ لا تَكْثُر زِيَادْتُها في المَرْفُوعِ وانَّها يتَّسِعُ ذلكَ في المَنْصُوبِ كَقَوْلِهِ تَعالَى

⁽٧٧) « فتضمر» ساقطة في ب و ج .

⁽۷۸) من ب و ج و ط . أبين .

⁽٧٩) ب، ج، ط: معنى الخبر.

⁽٨٠) سقطت «كذلك» في ط ووقعت في آخر الفقرة.

٨١) ط: من أحد.

⁽۸۲) ب،ج: وكذا.

- (ولا تُلقُوا بِأَيْدِيكُمْ الى التَّهْلُكَةِ) -(٨٣) ، لأنَّ حُروفَ الجَرِّ لمَّا جَاءَتُ لأَجْلِ المَمْعُولِيةِ نَحْوَ قولِهِم : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ . كَانَ القياسُ أَنْ تَكُونَ زِيَادَتُهَا كَاثِنَةً فِيها هُوَ منصُوبٌ فِي المَعْنَى لَيْتَبَعَ حَالُ الزّيادَةِ حَالَ الافادَةِ ، ومِثْلُهُ قَوْلُكَ : بِحَسْبِكَ زَيْدٌ ، لأنَّ المَعْنَى حَسْبُكَ زَيْدٌ ، لأنَّ المَعْنَى حَسْبُكَ زَيْدٌ ، لأنَّ المَعْنَى حَسْبُكَ زَيْدٌ والبَاءُ دَاخِلُ عَلَى المَرْفُوعِ مَزيداً .

والفَصْلُ بَيْنَ كَفَى باللهِ ، وأَكْرِمْ بِزَيْدٍ ، أَنَّ الأَصْلَ الذي هُوَ الرَّفْعُ يُسْتَعْمَلُ في كَفَى فَيَقَالُ : كَفَى اللهُ . وكَذَا مَا جَاءَنِي رَجُلٌ ، وَحَسْبُكَ زَيْدٌ ، (١٩٠) ولا يُسْتَعْمَلُ في أَكْرِمْ بِزَيْدٍ ، الرَّفعُ فلا تقولُ : أَكْرُمَ زَيْدٌ ، بِهَذَا المَعْنَى وذَاكَ لِمَا تَقَدَّمَ مِن أَنّهِم جَعَلوا هَذَا التّغييرَ تَنْنِيها على التَّعَجُّبِ ، وقَصَدُوا انْ تَكُونَ الصِّيغَةُ مَخْصُوصَةً .

والدّليلُ عَلَى أَنَّ أَصْلَ أَكْرِمْ بِزِيدٍ : أَكْرَمَ زَيْدٌ ، عَلَى الأَخْبَارِ بِعُلُو رُبَّيَهِ فِي الكَرَمِ وَأَنَّهُ صَارَ بِحَيْثُ يُنْسَبُ اليهِ فَيُقَالُ : زَيْدٌ صَاحِبُ كَرَمٍ ، أَنْكَ تَقُولُ : يَا رَجُلُ أَكْرِمْ بِزَيْدٍ ، وَيَا هِنْدُ أَكْرِمْ بِزَيْدٍ ، ويَا هِنْدَانِ بَزَيْدٍ ، ويَا فِنْدُ أَكْرِمْ بِزَيْدٍ ، ويَا هِنْدَانِ أَكْرِمْ بِزَيْدٍ ، ويَا فِنْدَانِ أَكْرِمْ بِزَيْدٍ ، ويَا نِسْوَةً أَكْرِمْ بِزَيْدٍ ، ويَا مِنْدَانِ أَكْرِمْ بِزَيْدٍ ، ويَا فِنْدُ أَكْرِمْ بِزَيْدٍ ، ويَا فِنْدَانِ الْحَبُولُ الْمُخْاطِبِينَ حَظْ فِي الغِفْلِ فَيْضَمَرُوا الحُبُولِ فَيَضْمَرُوا الحَبُولُ فَي الغَلْمِ لَوْجَبَ أَنْ يُقَالَ : أَكْرِمَا وأَكْرِمُوا ، كَمَا اللهُ عَلَى النَّاهِمِ لَوْجَبَ أَنْ يُقَالَ : أَكْرِمَا وأَكْرِمُوا ، كَمَا فِيهِ ، وانما الفِعْلُ لِزَيْدٍ ، ولَوْكَانَ عَلَى الظَّاهِرِ لَوْجَبَ أَنْ يُقَالَ : أَكْرِمَا وأَكْرِمُوا ، كَمَا فِيهِ ، وانما الفِعْلُ لِزَيْدٍ ، ولَوْكَانَ عَلَى الظَّاهِرِ لَوْجَبَ أَنْ يُقَالَ : أَكْرِمَا وأَكْرِمُوا ، كَمَا يُقِيهِ ، وانما الفِعْلُ لِزَيْدٍ ، ولَوْكَانَ عَلَى الظَّاهِرِ لَوْجَبَ أَنْ يُقَالَ : أَكْرِمَا وأَكْرَمُوا ، كَمَا يُقَالَ : اضْرِبَا وأَضْرِبُوا . وعَكْشُ هَذَا قُولِمَ : خَفَرَ اللهُ لِزَيْدٍ لِنَّ المَعْنَى اللّهمَّ أَغْفِرُ ، فَيَا لَا الْمُؤْرُ والمَعْنَى اللّهمَ أَغْفِرُ اللهُ فَلُ عَلَى الخَبْرِ والمَعْنَى على الدُّعَاءِ . كَمَا أَنَّ أَكُومُ هِزَيْدٍ ، لَفُظُ الأَمْرِ والمَعْنَى على الدُّعَرَ . كَمَا أَنَّ أَكُومُ هِزَيْدٍ ، لَفُظُ الأَمْرِ والمَعْنَى على الدُّعَرِ . كَمَا أَنَّ أَكُومُ هِزَيْدٍ ، لَفُطُ الأَمْرِ والمَعْنَى الخَبْر

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« ولا يَدْخُلُ في هَذَا الَّبَابِ [منَ الأَفْعَالِ](٨١) الا مَاكَانَ على ثَلاثَةِ أَخْرُفٍ . فانْ

⁽٨٣) آية ١٩٥/البقرة ٢.

⁽ ٨٤) سقطت واو العطف قبل هذه الجملة ، في ب و ج . ٢

⁽ ۸۵) من ب و ج/الصواب.

⁽٨٦) من ب و ج و ط. أبين.

زَادَ الفِعْلُ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفِ فِي اللَّفْظِ أَوْ فِيمَا كَانَ(٨٧) فِي حُكْمِ اللَّفْظِ فَانَّه لا يَدْخُلُ فِي هَذَا البَابِ فَنَحُو انْطَلَقَ واقْتَدَرَ هَذَا البَابِ فَنَحُو انْطَلَقَ واقْتَدَرَ واشْهابً ، واسْتَخْرَجَ ودَحْرَجَ و [كذَلِك] (٨٩) لَم تَدْخُلِ الألوانُ في هَذَا البَابِ نَحَوَ احْمَرُ واشْهابً ، لأَنْهَا زَائِدةً على ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ التَّعَجُّبَ يَدْخُلُ فِيمَا كَانَ على فَعُلَ // أو صِيغَةٍ يَتَأَتَّى فِيهَا مِثْلُ فَعُلَ (١٠) من غَيْرِ حَذْف . وذَلِكَ قَوْلُكَ : كُرُمَ زَيْدٌ ، وعَلَمَ عَمْرُو ، وانّا كَانَ كَذَلِكَ لأنَّ الشَّي ءَ(١١) يُتَعَجَّبُ منه بَعْدَ أَنْ يَتَكَرَّرَ ويَجْرِي مَجْرَى الغَرِيزَةِ . أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تقول : ما أَضْرَبَ زَيْداً ، اذَا ضَرَبَ ضَرْبَةً ، وانّا تقولُ ذلك بعد أَنْ يَكثُر الفعلُ منه . وكذا لا تقولُ : ما أعْلَمَ عَمْرًا (١٢) ، وعندَهُ عِلْمٌ يَسِيرٌ ، فاذَا كانَ (١٣) حُكْمُهُ حُكْمَ العَادَةِ كَانَ قَعُلَ مَخْصُوصاً بهِ ، لأَنَّهُ مِن أَفْعَالِ الغَرَائِزِكُكُرُمَ وظَرُفَ وشَرُفَ وغيرِ ذلك . فاذَا قُلْتَ : مَا أَعْلَمَ عَمْرًا (١٤) أَعْلَمَ عَمْرًا ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : ضَرُبَ زَيْدًا أَوْ مَا (١٤) أَعْلَمَ عَمْرًا ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : ضَرُبَ زَيْدً ، وعَلَمَ عَمْرُو ثُمَ نَقَلْتُهُ بالهَمْزَةِ ، فَقُلْتَ : مَا أَعْلَمَ عَمْرًا ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : شَيءٌ جَعَلَهُ عَالِماً كَمَا ذَكَرُنَا . بالهَمْزَةِ ، فَقُلْتَ : ما أَعْلَمَهُ ، عَلَى تَقْدِيرِ قَوْلِكَ : شَيءٌ جَعَلَهُ عَالِماً كَمَا ذَكُرُنَا .

وَنَحْوَ فَمُلَ مَطَّرِدٌ عِنْدَ(١٠) بَعْضِ النّحويينَ في جَمِيعِ مَا يُقْصَدُ التَّعَجُبُ مِنْهُ. كَقَوْلِكَ : كَتُبَ رَجُلاً زَيْدٌ. وقَالُوا قَضُو الرِّجُلُ مِن القَضَاءِ، وَرَمُوَتِ اليَدُ يَدُهُ أَي قَدْ بَلَغَا الغَايةَ في مَا يُحْذَقُ(٢٦)، فتقولُ مِنْ هَذَا : مَا أَقْضَاهُ، ومَا أَرْمَى يَدَهُ.

⁽۸۷) ط: أو ما كان».

⁽ ٨٨) ط : ولم يدخل.

⁽ ٨٩) من ج و ط ، الصواب ، وفي الأصل « ولذلك » تحريف ،

⁽٩٠) ب: مثال فَمُلَ ، ج: كمثال فَمُلَ .

⁽٩١) ب،ج: لأجل أن الشيء.

⁽٩٢) سقط وعمراه في ب وج.

⁽٩٣) ب: واذا كان.

⁽٩٤) ب،ج: وما.

⁽ ٩٥) ج : وعند . سهو .

⁽٩٦) ب،ج: في الحذق.

فَمَاكَانَ مِن الْفِعْلِ زَائِداً على ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ نَحْوَ انْطَلَقَ واسْتَخْرَجَ ، فانَّ النَّعَجُّبَ لا يَدْخُلُ فِيهِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لا تَقْدِرُ أَنْ تَبْنِي فَعُلَ مِن انْطَلَقَ واسْتَخْرَجَ الا بَعْدَ الحَدْفِ ، كَقَوْلِكَ : طَلُقَ وحَرُّجَ ، ومَا أَطْلَقَهُ وما أَخْرَجَهُ ، وذَلِكَ يُؤدِي الى النَّبِسِ . فلمّا كانَ كَذَلِكَ استغنوا عنه بقولِهم : ما أشدَّ (٩٧) اسْتِخْرَاجَهُ . وقَدْ يَجِيءُ الجَذْفُ في الشّغْرِ كَقَوْلِهِ :

/٧٠/ ما شُنَّتَا خَرْقَاءَ واهيتَا الكُلِّي سَقَى بهمَـــا سَاقٍ فَلَمْ تَتَبَلَّلا بِأُضْيَعَ منْ عَيْنَيْك للدَّمْعِ كُلَّمَا تَوَهّمْتَ رَبْعاً أو تَذَكَّرُت مَنزِلا(٩٨)

الِمَعْنَى بأشَدَّ اضاعةً ، الا أنَّهُ حذفَ الهمزةَ من أضَاعَ حتى كأنَّهُ قالَ ضاعت عيناكَ الدَّمْعَ ، ثم أَدْخَلَ فيهِ أَفعلَ الذي هُوَجَارِ مَجْرَى ما أَفْعَلَهُ في الحُكْمِ (٩٩) وقَالُوا ، ما أَعْطأهُ وما أَوْلاهُ ، من أَعْطَى وأوْلَى ، فَحَذفُوا الزّيادةَ ثم أَدْخَلُوا عليه همزَةَ التَّعَجُّبِ . أَلَّا تَرى أَنَّ المَعْنَى ما أَكْثَر أعطاءَهُ . ولا يُقَاسُ هذاً في حالِ الاختيارِ .

⁽٩٧) « ما » ساقطة في ج.

⁽ ۹۸) هذان البيتان لذي الرَّمةِ في ملحقات ديوانه رقم ٧٠ ص ٢٧١ ، والأمالي للقالي ٢٠٨/١ ، والتنبيه على شرح مشكلات الحياسة ٣١٨ و ٣٧١ – وزُهر الآداب ٨٦/٤ ومواد (بلل) من اللسان (أولها) ٢٧/١٢ ، والتاج ٣٣٠/٧ . (سقى) من اللسان ١١٦/١٩ والتاج ١٨١/١٠ .

وغير منسوبين في مجالس ثعلب ٤١٣/٢ ، وديوان الحياسة ١١٢/٢ ، وشرحه للمرزوقي ق ٦٥٥٣ و ٢ ج ٣ ص ١/٥٢٣ .

ورواية صدر الأول منهيافي التنبيه على شرح مشكلات الحهاسة وشرحها للمرزوقي « فما شنتا » وفي غيرهما « وما شنتا » . وفي الديوان ومادة (سقى) « وام كلاهما » . وفي الحهاسة والتنبيه على شرح مشكلاتها وشرحها للمرزوقي واللسان (بلل) ﴿« واهيةَ الكُلّي » .

ورواية عجزه في الديوان ومادة (سعى) « سقى فيهما مستعجل لم تبلّلا » وفي شرح الحماسة فلم يتبللا . وروى في بقية المراجع » ولما تبلّلا » .

ورواية صدر الثاني في الديوان « بأنْبَعَ » وروى عجزه فيه وفي مادة (سقى) « تعرفت دارا أو توهمت منزلا » وروى في مجالس ثعلب » توهمتَ رَفْعًا أو – توهمت منزلا » وفي الأمالي » تذكرْتَ ربعا أو توهمتَ منزلا » وفي التنبيه ِ » تذكرْتُ رسما او توهمتَ منزلا » .

والشَّنَّةُ الدلو الخلق وهي السقاء البالي في الأصل. والخرقاء التي لا بصيرة لها في الأعال. والشاهد في قوله و باضبع من عينيك «كانَ الواجبُ أنْ يقولَ باشَدَّ اضاعةً للدَّمْعِ ، فجاء بهِ على حذفِ الزوائِدِ أوْ على رأي سيبويه في جَوازِ بناءِ التَّعَجُّبِ بما كانَ على أفعلَ بما زَاد على الثّلاثِيَ.

⁽٩٩) ب: فلحكم. تحريف.

قَالَ الشَّيْخُ ابو عليِّ :

« فأمّا عَوِرَ وحَوِلَ وصَيدُ (١٠٠) فهوَ في العُكُم زائدٌ على ثَلاثةِ أَحْرُفٍ : يَدُلُكَ (١٠١) على ذلك أنَّ الباءَ والواوَ صَحَّنا فيه كَمَا صَحَّنا (١٠١) في أَسُودٌ وأَبْيَضٌ . ولَوْلا ذَلِكَ لاعْتَلْنَا كَمَا اعْتَلَنَا في هَابَ وَخَافَ ، فانْ أُرِيدَ التّعجُّبُ من شيء من هذا النّحوِ قبلَ فيهِ : ما أَشَدَّ اسْتِخُرَاجَةُ وما أَحْسَنَ احْمِرارَهُ ، ومَا أَشَدَّ دَحْرَجَتُهُ .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ عَورَ وَصَيدَ وَحَولَ عدوفاتٌ مَن آغُورً وَآخُولً وَاصْيدً وذاكَ أَنَّ - الأفعالَ التي تأتِي للألوانِ (٥) والعيوب بابُها (١٠٤) افْعَالَ وَآفْعَلَ كَأْسُودٌ وأبيضٌ وغير ذلك مما لا يُحْصَى . فاذَا قالُوا : فَعِلَ ، فيها فأنهم ينوونَ المحذوف ، يَدُلُك على ذلك تَبْقيتُهم حُكْمة وهُو تَصْحِيحُ الواو واليَاءِ في عَورَ وصيد . اذ لو لَمْ يَكُنْ (١٠٥) التّقْديرُ فيها اعورٌ واصيدً لوجب أنْ يُقال : عارَ وصاد ، كَمَا قالُوا : هَابَ وخاف ، والأصْلُ خوف وهب ، لأنَّ الواوَ والياءَ (١٠١ اذا تَحَرَّكَنَا حركة لازمة (١٠١ وانفتَحَ ما قَبْلَهُما قُلِيَا أَلِفاً (١٠١٠) فَلَمَا قَالُوا : عَورَ ، فَصَحَحُوا الواو علِمْتَ أَنَّ المَحْذُوفَ مُرَادٌ ومنزلة منزلة الثابت // في اللفظ واذا عورَ ، فَصَحَحُوا الواو علِمْتَ أَنَّ المَحْذُوفَ مُرَادٌ ومنزلة منزلة الثابت // في اللفظ واذا عادَ المَحْذُوفَ مُرَادٌ ومنزلة منزلة الثابت // في اللفظ واذا الأمرُ على ما وَصَفْنَا لم يَقُلُ : ما أعورَهُ وما أحْوَلَهُ ، كَمَا لا يُقَالُ في أحْمرٌ : ما أحْمرَهُ ، وفي آئيضَ ، مَا أَيْضَهُ ، فَقَدْ سُوَى الشَّيْخُ أَبُو عليّ بينَ ما كانَ من أفعالِ الألوانِ والعُيوبِ نَحْوَ احمارٌ وبينَ ما لم يَكُنْ مِنْهَا نَحْوَ آسْتَخْرَ جَ ، وجَعَلَ العِلّة في المَوْضِعَيْنِ أَنَّ المِثَالَ على أَحْرُ من ثلاثةِ أحْرِفٍ ، ولم يَجْعَلِ العلّة في نَحْوِ احْمارٌ كُونُهُ خِلْقَةً . أَلا تَرَاهُ أَجْرَى عَوِرَ وَلَوْرَ مَن ثلاثةِ أَحْرِفٍ ، ولم يَجْعَلِ العلّة في نَحْوِ احْمارٌ كُونُهُ خِلْقَةً . أَلا تَرَاهُ أَجْرَى عَورَ

⁽١٠٠) ج: وصيد البعيرا.

⁽۱۰۱) ط: يدل.

⁽۱۰۲) ط: كما صحت. تحريف.

⁽١٠٣) ط ، ب ، ج : الوان . تحريف .

⁽١٠٤) ب، ج: بأنها. تحويف.

⁽١٠٥) ج: اذا لم يكن. سهو.

⁽١٠٦ - ١٠٦) في ب،ج: ﴿ اذَا تَحْرَكُنَا وَلَازُمُهُۥ تَحْرِيفُ.

⁽١٠٧) ب: قُلبتا الفا.

⁽١٠٨) سقطت «تقول» في ج.

مَجْرَى آعور وجَعَلَ سَبَبَ امْتناعِهِم من أَنْ يَقُولُوا : مَا أَعْوَرَهُ ، أَنَّهُ عَلَى أَكْثَرَ من لَلاثَةِ أَحْرَفٍ فِي التَقْديرِ و [هَذَا] (١٠١) المَذْهَبُ الواضِحُ . ولَهُمْ فِي هَذَا مَذْهَبُ آلاثَةِ أَحْرَفٍ فِي التَقْديرِ و [هَذَا] (١٠١) المَذْهَبُ الواضِحُ . ولَهُمْ فِي هَذَا مَذْهَبُ آخُرُ وهو أَنْ تكونَ دِلاَلَةُ هذِهِ الأَفْعَالِ عَلَى الأَلُوانِ والعُيوبِ عللَّةً لامتناع دُخولِ التّعجّبِ عليها . قالوا : لأَنْها خِلْقَةٌ كاليَدِ والرّجُلِ فَكُما لَمْ يَقُولُوا : مَا أَيْدَاهُ وما أَرْجَلَهُ ، ولكن ما أَشَدَّ يَدَهُ ومَا أَقُوى رِجْلَهُ (١١٠) . كَذَلِكَ يُقَالُ : ما أَشَدَّ وُحَمْرَتُهُ ، وأَقُوى سَوَادَهُ ، وأَقْبَحَ عَوَرَهُ . ولا يُقَالُ : ما أَعْوَرَهُ ، ومَا أَحْمَرُهُ . وَمَا أَوْمَى طُورَهُ . ولا يُقَالُ : ما أَعْوَرَهُ ، ومَا أَخْمَرُهُ . وقَدْ يَأْتِي وحُكُمُ ذَرِقَ وما أَشْبَهَهُ حُكُمُ عَوِرَ ، لأَنْهُمْ اذَا ذَكُرُوا فَعِلَ فالمقصودُ أَفْعَلَ فَيَجْرِي على حُكْم الأصلِ ، فلا يُقَالُ : ما أَزْرَقَهُ كَمَا لا يُقَالُ : ما أَحْمَرَهُ . وقَدْ يَأْتِي على حُكْم الأصلِ ، فلا يُقَالُ : ما أَزْرَقَهُ كَمَا لا يُقَالُ : ما أَحْمَرَهُ . وقَدْ يَأْتِي ذلكَ في ضَرُورةِ الشّغِر. قَالَ :

/٧١/ أمَّا المُلوكُ فَأَنْتَ اليومَ الأُمُهُمْ لَوْماً وأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ ١١١٠.

فَهَذَا عَكُسُ قُولِهِ :

(١٠٩) من ب. اولي.

(۱۱۰) ب ، ج : وأقوى رجله .

(١١١) ورد هذا البيت بروايته هذه لطرفة بن العَبْدِ في ديوانه (طبعة بيروت) ص ١٨.

وروى مع بيت آخر برواية مختلفة في ذيل ديوانه (طبعة بيروت) رقم ٧ ص ١٠٥ وروايته البيتين : أنْتَ ابنُ هنسه فسأخر مَنْ أبوكَ اذاً لا يُصْلِحُ المُلْكَ الا كسل بَسناخ اذْ قُلْتَ نَصْرٌ فَنَصْرٌ كسسسانَ شَرَفَنِي قَسلْمساً وأبيضَهُمْ سِربسالَ طبّساخ وذكر صاحب الخزانة البيتين ونسبها لطرفة وقال أنها في هجاء عمرو بن هند ملك الحيرة . ثم نقل عن ابن الكليي قوله : ١٥ هذا الشعر منحول ه .

وذُكِرَ البيت في كتاب الجمل للزجاجي (١١٦) ومراجع أخرى برواية أخرى هي : اذا الرجــــال شَتَوا واشتـــد أكلهم فـــانْتَ ، أبيضُهم سيربـــالَ طبّــاخِ وبهذه الرواية نسب لطرفة في التاج (بيض) ١١/٥.

وبرواية المقتصد ورد منسوبا له في اللسان (بيض) ٣٩٣/٨ ودون نسبة في معاني القرآن ١٣٨/٢ ، وأمالي السيد المرتضى ٦٣/١ وشرح التصريح ١٧١/٤ ..

وبرواية الجمل ورد دون نسبة في الأنصاف ١٤٩/١ و ١٥١ وشروح سقط الزند ١٣٦١/٣ ، وابن يعيش ٩٣/٦ واللسان (بيض) ٣٩١/٨ و (عمى) ٣٤٩/١٩ ، والأشباه والنظائر ١٧١/٤ (العجز) وشرح درة الغاص ٥٤.

وروى «قدما » محل « لوما » في الديوان والخزانة والتاج (بيض) .

/٧٣/ بِيضٌ مَفَارِقُنَا(١١٢)

فِيمَنْ رَوَى بالغَيْنِ المُعْجَمَةِ ».

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« ومِمّا يَجْرِي مَجْرَى التّعَجُّبِ قَوْلُهم : هَذَا أَفْضَلُ مِن هَذَا ، وزَيْدٌ أَفْضَلُ (١١٣) مِنْ عَمْرِه ، ولا يُسْتَعْمَلُ مَوْلُهُمْ : هَذَا أَفْعَلُ مِنْ هَذَا ، فِيمَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْهُ مَا أَفْعَلُهُ ولا أَفْعِلْ بِهِ . فَلا [يُقَالُ] (١١٤) هَذَا أَعْوَرُ مِنْ هَذَا ، كَمَا لَمْ يَقُلْ : مَا أَعْوَرَهُ ولا أَغُورُ ولا أَعُورُ مِنْ هَذَا ، كَمَا لَمْ يَقُلْ : مَا أَعْوَرَهُ ولا أَعُورُ ولا أَعُورُ مِنْ هَذَا صَمَما اللهِ اللهُ عَذَا أَشَدُ مِن هَذَا صَمَما اللهُ إِلَّاكُمُ دَخْرَجَةً ومَا أَشْبَهُ ذَلِكَ] (١١٥) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلمْ أَنَّ قَوْلَهُ (١١٧) : أَفْعَلُ مِنْ هَذَا لا يدخلُ الاَّ فَهَا يَدْخُلُ فِيهِ مَا أَفْعَلَهُ فلا تَقُولُ : وَلَا عَمْرُو أَطْلَقَ مَن زيدٍ من زَيْدٌ احْمَرُ مَن عَمْرُو ، وَلا عَمْرُو أَطْلَقَ مَن زيدٍ من انْطَلَقَ ، كَمَا لا تقولُ : مَا أَطْلَقَهُ . وَانَّها جَرَى أَفْعَلُ مَنهُ مَجْرَى مَا أَفْعَلَهُ لاَنَّه تفضيلٌ ، كما انْطَلَقَ ، كما لا تقولُ : مَا أَطْلَقَهُ . وَانَّها جَرَى أَفْعَلُ مِنهُ مَجْرَى مَا أَفْعَلَهُ لاَنَّه تفضيلٌ ، كما

⁽١١٣) هذا جزء من بيت ذكره ابن قتيبة في الشّعر والشّعراء ٦٣٨/٣ في مقطوعة شعرية منسوبة للحارث بن نهيك النهشلي أولها :

إِنْ الْمَنْ الْمُفْتَلِ لا نَسِدَّعِي لأب عند ولا هُوَ بِسَالأبنِساءِ يَشْرِبنَسا بِيغَى مِفْسَارَقُسَا ، تَظْلِي مَرَاجِلْنَسَا ، نَسْاسُو بِسَامُوالِنَسِا آئسارَ أَيْسَدِينِسَا وقد رَوَى عَجْزُهُ عجزا لبيت من المُفَضَّلِةِ رقم ١٢٨ المنسوبةِ للمرقش الأكبر وهذا البيت هو: شُعْثُ مَقَسِلِهِمُنَسَا نُهْبَى مَرَاجِلُنَسِا نَسْشُو بِالمُوالِنَسِا آئسارَ أَيسدِينَسا انظر أَيضا الخزانة ١٠/٣ كما نسبت القصيدة التي منها البيت الى بشامة بن حزن النهشلي في العيني ٣٧٠/٣. والمغارفة الناقة السريعة سميت غارفة لأنها ذات قطع ، وابل غوارف وخيل مغارف كأنها تغرف الجري غرفا ، وفرس مَغْرِف.

⁽١١٣) ط: أَعْلَمُ .

⁽۱۱٤) من ب و ج و ط. أولى.

⁽١١٥)من ب و ج و ط. أبين.

⁽١١٦) ب، ج: واعلم أن قولك ..

⁽١١٧) ب: وكما. سهو.

أَعْلَمَ زَيْداً كَانَ اخْبَاراً بِأَنَّهُ فَاقَ أَشْكَالَهُ ، كَمَا أَنْكَ اذَا قُلْتَ : زِيدٌ أَفْضَلُ مَن عَمْرُو ، كُنْتَ قَضَيْتَ لَهُ بِالسَّبْقِ وَالسُّمِّ عَلَيهِ . وأمّا أَفْعِلْ بِهِ فَجديرٌ بِأَنْ يَجْرِي مَجْرَى مَا أَفْعَلَهُ لَأَنّهُ تَعَجُّبٌ مَحْضُ فلا تقولُ : مَا أَحْمَرُهُ .

وممّا لا يُبْنَى منهُ فِعْلُ التّعجَّبِ الفعلُ المبنيُّ للمفعولِ بهِ فَلا يُقَالَ منْ ضُرِبَ زيدٌ : ما أَضْرَبَهُ ، بِمَعْنَى ما أَكْثَرَ ضَرْبَ عمرو لهُ ، أو ضَرْبَ النّاسِ لهُ . ولم أرَ لهم في علّةِ امتناعهِ أكثرَ من أنّه يؤدِيّ الى اللبْسِ والقولِ فيهِ أنّ هاهنا أمْرَيْنِ : كلُّ واحدٍ منها يُوجِبُ ترك بناءِ فِعْلِ التّعجُّبِ(١١٨) من فُعِلَ .

أَحَدُهُمَا أَنّهِم قد اتّفقُوا على أنَّ التّعجُّبِ أَصْلُهُ أَنْ يدخُلَ فيا هو غَريزَةً ولِلْمَاكِ (١١٩) جَمَلُوهُ على فَعُلَ وجَمَلُوهُ عَلَماً له في نحو قَضُو الرجلُ زَيْدٌ ، وعَلُم الرّجلُ عَمْرُوّ . وقالوا : انَّ الأفعال التي لا تكونُ غريزةً لا يَدْخُلُهَا التّعجُّبُ الاّ بَعْدَ أَن تَجْري مَجْرى الغريزةِ ، بأنْ يتكرَّر وقوعُها من أصحابِها // أو تقعَ منهم على صِفة تقتّضِي مَجْرى الغريزةِ ، بأنْ يتكرَّر وقوعُها من أصحابِها // أو تقعَ منهم على صِفة تقتّضِي اذا كَثَرُ هذا الفعلُ أو وقع بقوةٍ وصَدرَ على حدّ يُوجِب فَضْلَ [قُدْرَةٍ](١٢٠) منه عليه . اذا كثرُ هذا الفعلُ أو وقع بقوةٍ وصَدرَ على حدّ يُوجِب فَضْل الفعولِ ، لأنَّ الفعلَ يصحُّ أَنْ واذَا ثَبَتَ هَذَا الأصلُ وجَب الامتناعُ عن التَّعجُّبِ في فِعْلِ المفعولِ ، لأنَّ الفعلَ يصحُّ أَنْ يصير كالغريزةِ والعَادةِ للفاعلِ الذي مِنْهُ يُوجَدُ فَأَمّا المفعولُ فلا يُتَصوّرُ فيهِ ذلكَ . اذ لا يصير كالغريزةِ والعَادةِ للفاعلِ الذي مِنْهُ يُوجَدُ فَأَمّا المفعولُ فلا يُتَصوّرُ فيهِ ذلكَ . اذ لا يكونُ وقععُ الفعلِ على زَيْدٍ من غيرهِ غريزةً له على الحقيقةِ . كيفَ ولا حَظَّ لهُ في ايجادِ يكونُ وقععُ الفعلِ على زَيْدٍ من غيرهِ غريزةً له على الحقيقةِ . كيفَ ولا حَظَّ لهُ في ايجادِ الفِعْلِ الواقع من الغير عليه معنى خارجٌ عن الفعلِ (١٢٧ فلا يصيرُ الفِعُلُ اللهُ المُعْرَفُ غريزةً لكَ المؤتِّ لكَ المؤالُ التُعَجِّب تَمكَن الغريزةِ لكونه مُحْتَملًا لهُ . فلو جازَ أَنْ يكونَ فِعْلُ غَيْلُ غَرِيزةً لكَ لمْ يُبْنَ فعلُ التُعَجِّب سوادُ عمرٍ صفة لزيدٍ وخِلقةً لهُ معَ كُونِهِ أَبْيَضَ . فلمّا كانَ كذلكَ لَمْ يُبْنَ فعلُ التُعَجِّب

⁽١١٨) ب،ج: الفعل التعجب، تحريف.

⁽١١٩) ب،ج: وكذلك. تحريف.

⁽١٢٠) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل وقدرته ، تحريف.

⁽١٢١) ج: يحرز. تَحَريف. وفي اللسان (مرن) ٢٩٠/١٧ : «مَرَنَ الشيء يمرن مرونا اذا استمر وهو لين في صلابة. (١٢٢ - ١٢٧) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

من فِعْلِ المفعولِ اذْكَانَ يؤدِّي الى أَنْ يقالَ : ضُرِبَ زيدٌ ، بِمَعْنَى صَارَ فِعْلُ غيرِهِ غريزةً لهُ وذلكَ مُحالُ كما تَرَى .

والنّاني من الأمْرَيْنِ أَنَّ فِعْلَ التّعجَّبِ منقولٌ بالهمزة من غير التّعدّي الى التّعدّي . فقولُك : ما أحْسَنَ زيداً ، بمنزلة : عَمرُ اذهب زيداً في أنك نقلته من حَسَنَ بِمعْنى شيءٌ فقولُك : مَا أَنْ عمرو (١٢٣) اذْهَبْ زَيداً ، بمعنى جَعَلهُ ذَاهِباً . ولا يصحُّ النقلُ للتعدية في فِعْلِ المفعولِ ، لأنَّ الغرض فيها جَعْلُك غيرَكَ فاعلاً لفِعْلِ من شأن ذلك الفعلِ وجَعَلْتُهُ يفعلُهُ . فالدّهابُ فِعْلُ زيد الا أنّهُ كانَ تاركاً لهُ فحملتهُ عليه ، أو عاجزاً عنهُ وجَعَلتُهُ يفعلُهُ . فالدّهابُ فِعْلُ زيد الا أنّهُ كانَ تاركاً لهُ فحملتهُ عليه ، أو عاجزاً عنهُ فاعلَّ في المقتل على فاعَتْهُ على فِعْلُ في الفقل والأصْل . والمفعولُ القائمُ مقامَ الفاعلِ في قولك : ضُرِب زيدٌ (١٢١ لاحظ لهُ في الفِعْل وتجهلهُ فاعلاً لهُ لانه بمنزلةِ قولِنا : أوقع بهِ الفَرْبُ . فالفعلُ لمنْ أوْقَعَهُ دونَ زيد . فأنْت بوجه . اذ لا يُتَصوَّرُ أن يكونَ لزيد في قولِك : ضُرِب زيدٌ ١٢١ فعلُ تحملُهُ عليه (١٢٧) وتجملهُ فاعلاً لمه أن أن تعمله عليه الفقل الذي تزعمُ أنك تعديه وتجعلهُ فاعلاً لهُ لأنه بمنزلةِ قولِنا : أوقع بهِ الفقربُ . فالفعلُ لمنْ أوْقَعَهُ دونَ زيد . فأنْت تعديه يقتضي أنه مفعولُ فهما في طَرَفي نقيضٍ . واذَا ثبَتَ هَذَا وكانَ فِعْلُ الذي تَزعمُ أنك تعديه التعدي ، ثبتَ أنّه لا يحوزُ ادخالُهُ على فِعْلِ المفعولِ . فلا يصحُّ ما أَضَرَب زيداً ، بِمَعْنَى عَمَلهُ ما علا على ايجادِ الفعل لا بمعني ما أكثرَ ضَرْبَ غيرهِ لهُ ، لأنَّ أفعلَ وَضِعَ بمعني جَمَلهُ فاعِلاً على ايجادِ الفعلِ لا بمعني منقولاً وصيره يُوقعُ بهِ الفِعْلَ فاعرفهُ .

فان قلتَ : فَقَدْ قالُوا : أَبْعتُ الفرسَ أَي عَرَضْتُهُ للبَيْعِ وأَقْتَلْتُهُ [أَي] (١٢٨) لعَرَّضْتُهُ للقَتْلِ . فهذا على مَعْنَى جَعَلْتُهُ مما يُبَاعُ وممّا يُقَتَلُ ، فالهَمزةُ داخلةٌ على فِعْلِ المُعولِ فكيفَ انْكَرْتَ ذلكَ ؟ فالجوابُ أَنَّ هذهِ الهمزةَ ليستْ همزةَ النَّقْلِ للتعديةِ ، وانّا

⁽۱۲۳) ج: عمراً. تحریف.

⁽١٧٤) من ب وج. الصواب. وفي الأصل وبأن تحريف.

⁽١٢٥) من ب و ج الصواب. وفي الأصل ﴿ جعلته ﴾ تحريف.

⁽۱۲۲ – ۱۲۹) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٢٧) ، عليه ، ساقطة في ب.

⁽۱۲۸) من ب و ج. أولي.

هيَ هَمْزَةٌ نُقِلَ بها الفِعْلُ من مَعْنَى الى مَعْنَى . فأقتلتُ بمنزلةِ قَتَلْتُ . وذاكَ أنَّ التعريض للفِعْلِ شَطَّرٌ مَنَ الفِعْلِ كَمَا أَنَّ الأَمْرَ بالفعلِ فِعْلٌ يصيرُ به الأَمْرُ // فاعِلاً كقولهم : بَنَى الأميرُ القَصْرَ ، وضَرَبَ الدّينارَ . الا أنَّهم على عادةِ تَوسّعِهم يُعَبّرونَ عن المَعْنَى الواحدِ بلفظيْن اعتباراً لاختلافِ الحالِ والمَوْضعِ فينزَّلونَ الشيءَ الواحدَ اذا وَقَعَ على حدَّينِ منزلةَ الشَّيْثَينِ كَقُولِهِم : لَطَمْتُ للغَمْرِبِ اذا كَانَ على الخَدُّ وباليدِ . ولكُزْتُ اذَا كَانَ بَالرَّجلِ كَيفَ اتَفْقَ ، وَوَعَيْتُ للجمعِ إذا كانَ في العِلْمِ ونَحْوِهِ ، وأَوْعَيْتُ اذَا كانَ في المَتَاعِ . فكذلكَ فَرْقُوا بِينَ قَصْدَ الفِيلِ تَعْرِيضاً وبَيْنَهُ تَضَرِيحاً. وقد يجوزُ أَنْ يقولَ المُعْرَضُ للقَتْل : أَنَا تَتَلَّتُهُ على الحقيقةِ فَقَدْ تَقَرَّر أَنَّ فعلَ التَّعجّب ممّا لا سبيلَ لهُ على فِعْلِ المفعولِ . وقد عَرَفْتَ أَنَّ كلَّ موضع ِ امتنعَ فيهِ ما أَفْعَلَهُ (١٩٠ امتنعَ فِيهِ أَفْمِلُ بهِ١٢٩) وأفعلُ مِنْ هَذَا ، لأَنْهِنَّ أَخِواتٌ ، فاذاً لاَّ يجوزُ في ضُربَ زيدٌ أَضْربْ بزيدٍ ، ولا زيدٌ أَضربُ من عمزو ولكنَّكَ تقولُ : ما أَشَدُّ ما ضُربَ زيدٌ أو ضَرْبُ زيدٍ ، وأَشْدِدْ بضربِ زَيْدٍ ، وضَرْبُ زَيدٍ أَشَدُّ من ضَرْبِ عمرو. كمَّا قُلْتَ في انْطَلَقَ واقْتَدَرَ، ويكونُ المَصْدَرُ في قولِكَ : مَا أَشَدُّ ضَرْبَ زِيدٍ ، وأَشَّدِهْ بَضَرْبِ زِيدٍ ، على مَعْنَى فِعْلِ المفعولِ كقولِهم : عَجبْتُ من دَفْع النَّاسِ بَعْضِهمْ ببعضٍ . فالدَّفْعُ (١٣٠) مُضَافٌ الى النَّاسِ . والمرادُ به دَفْعُ فاعل غير مقصُّودٍ بالتَّسميةِ والَذَّكْرِ . والمَعْنى(١٣١) مِنْ أَنْ دُفِعَ النَّاسُ كَذَلِكَ يُقَالُ : ما أَشَدَّ ضَرْبَ زيدٍ ، والمَعْنَى ما أَشدَّ ما ضُربَ زيدٌ . وقد جَاءَ هذَا الذي ذَكَرْتُ أَنَّهُ لا يجوزُ فِي أَفْعَالًا كَقُولِهِم : أَزْهَى ، فِي زُهِيَ ، وأَجَنُّ فِي جُنَّ ، وأَعْرَفُ ، من عُرفَ تقول فلانٌ أعْرَفُ من أنْ يُخْفَى شَأْنُهُ. تُريدُ أنَّهُ أكْملُ في كونِهِ مَعْروفاً. قال (۱۳۲) .

/٧٣/ ومَا قَامَ منَّا قَائِمٌ فِي نَدِيِّنًا فَيَنْطِقَ الا بالتي هي أَعْرَفُ(١٣٣)

⁽ ۱۲۹) ساقط فی ب.

⁽ ۱۳۰) ب : فالرفع . تحریف .

⁽ ۱۳۱) ب ، ج : فالمعنى

⁽ ۱۳۲) ب : وقال .

⁽۱۳۳) للفرزدق في ديوانه ج ۲۰/۲ه (الصاوي)، ورقم ۲۱ ج ۲۹/۲ (طبعة بيروت)، وسيبويه والشنتمري (۱۳۳) للفرزدق في ديوانه ج ۱۲۰/۱ و وشرح الحماسة للمرزوقي ۳۲۰/۱ – ۳۵۰، وكتاب الرد على النحاة ۱۱۶۳ ، والشواهد الكبرى للعيني ۲۰۷۴، والخزانة ۲۰۷۳.

وروايته في شرح الحاسة ﴿ بالذِّي هُو أَعرف ﴾ .

وعلى ذلك أشهر من شهر (١٣٤) ، وأعنى من عُنِي : قال صَاحِبُ الكِتَابِ : (١٣٥) كَأْنَهم يُقدّمون الذي بيانُهُ أَهَمُّ لهم وهُمْ بِشَأْنِهِ أَعْنَى . والذي جَوّزَ ذلك أَنَّ هذِهِ أفعالُ تؤدّى مَعْنى فِعْلِ الفعولِ أَلا تَرَى أَنْكَ اذا قُلْتَ : شُهرَ زيدٌ وعُنِيتُ بحَاجَتِكَ [ولم تُردُ الا ما تُريدُ بقولِك : أشهرُ واعْتَنَيْتُ بحَاجَتَيْك](١٣٦) واهْتَمَمْتُ (١٣٧) بِهَا من الاخبار بحصولِ الشَّهْرَةِ (١٣٨) في زيدٍ ووجودِ العِنَايَةِ في نَفْسِك .

وكذا زُهِيَ وجُنَّ بمنزلةِ صَلِفَ وَمَرِضَ فِي أَنَّ المفهومَ حُصُولُ الصِّفَةِ فِي الشَّيءِ ، وَكُونَهُ عليها ، وليسَ كذلكَ ضُرِبَ وقُتِلَ ، لأَنَّ قولَكَ : ضُرِبَ زِيدُ يُوجِبُ أَنْ يكونَ للضَّرْبِ فَاعِلُ مخصوصٌ معلومٌ عندكَ أو عندَ غيرِكَ ، الا أَنَّهُ تُرِكَ ذِكْرُهُ فَلَم يُسَمَّ (١٣٩) ، وأُسْنِدَ الفعلُ الى المفعولِ ، لأَنَّهُ اختصَّ به (١٤٠) من جهة وقوعهِ عليهِ ، كما اختصَّ بالفاعلِ من جهة وقوعهِ منهُ . ولا تقولُ : ضُرِبَ زيدٌ ، بمعنى حَدَثَ فيه الضَّربُ من غيرِ بالفاعلِ من جهة وقوعهِ منهُ . ولا تقولُ : ضُرِبَ زيدٌ ، بمعنى حَدَثَ فيه الضَّربُ من غيرِ ضاربٍ ، ولا كُسِرَ بِمَعْنَى حَصَلَ فيهِ الكسرُ من غيرِ كاسرٍ حتَّى كأنَّه انْكَسَرَ بنفسِهِ .

ومن ذلك كلُّ ما عُدَّ مُعَدِّ عُنِيتْ كَهُزِلَتْ وعُقِمَتِ المرأةُ ورُهِصَتِ الدَّابَةُ(١٤١) ، ولا يمتنعُ القياسُ من ادْخالِ التعَجُّبِ والتّفضيلِ عليه(١٤٢) ، نحوَ ما(١٤٣) اهْزَلَهُ ، وما أعْقَمَ هذهِ المرأةَ ، اذ ليسَ يُقْصَدُ في شيء من ذلكَ الدلالةُ على قَصْدِ قاصدِ الى // احداثِ صفةٍ و [تَصْيير](١٤٤) الشيء اليها ، فَهَزُلَ كَضَعُفَ وَنَحُفَ وَرَهِصَ (١٤٥)

⁽ ۱۳٤) ب : في شهر.

⁽ ١٣٥) نص عبارة سيبويه في كتابه ١٠/١ : «كأنهم انما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى وان كانا جميعا يهانهم ويعنيانهم .

⁽١٣٦) ما بين العاضدتين من ب و ج. والسياق يقتضيه. وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

⁽ ۱۳۷) ب: وانعمت ، ج: وانغمت ، وكلاهما تحريف.

⁽ ۱۳۸) ب : الشهر . تحريف .

⁽ ۱۳۹) ب ، ج : ِ فلم يسند . تحريف

^{. (}١٤٠) ج: أخصُّ به.

⁽ ١٤١) ورهضيت . تصحيف . وفي اللسان (رهص) ٣١٠/٨ : a رَهِصَتِ الدابة وَوَقَرَتْ من الرَّهْصَةِ والوَقَّرةِ . قال ثعلب رَهِصتِ الدابة أفصح من رُهِصَتِ والرَّهْصَةُ أن يذوي باطن حافر الدابة من حجر تعلوه مثل الوقرة .

⁽١٤٢) ب: والفضل عليه. تحريف.

⁽١٤٣) وماء ساقطة في ج.

⁽١٤٤) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «تصدير». تحريف.

⁽ ١٤٥) ج : ورهض . تحريف .

وعَقِمَتُ فِي مُقَابَلَةِ حَبَلَتْ.

ومِنْ ذَلِكَ نَحِسَ. تقولُ : ما أَنْحَسَهُ ، لأَنَّهُ فِي مُقَابِلَةِ سَعِدَ فِي افادةِ حصولِ الرجلِ على الصّفةِ المعلومةِ . فكلُّ ما تمكّنَ في تَضمّنِ مَعْنَى الفِعْلِ الفَاعِلِ فهذَا حُكْمُهُ . قالَ صاحِبُ الكتابِ(١٤٦) في قولهم ما أشهاها ، بمعنى ما أفضلَها في كونِهَا بحيث [تُشْتَهِى](١٤٧) أَنَّهُ على تقديرِ فَعُلَ وان لم يُسْتَعْمَلُ كأنه يُقدَّرُ شَهُوتُ اي صَارِتْ بحيثُ تُسْتَعْمَلُ فَمْ يُبْنَى فعلُ التّعجُّبِ منه . وقال في (١٤٨) ما أَمْقَنَهُ : أَنَّهُ على فَعَلَ وانْ لم يُسْتَعْمَلُ تَعْمَلُ مَا اللهِ عَلَى الْحَولِ نحو كَمَا أَنَّ ما (١٤٩) أَبْغَضَهُ على بَغُضَ ، وأشارَ الى أنها كَسَائِرِ ما تُرِكَ من الأصولِ نحو قولهم : رَفِيعٌ وشَديدٌ وفقيرٌ . ولم يُسْتَعْمَلُ رَفُعَ وفقَرُ وشَدُدْتَ يا هذا الا في حالِ شذوذٍ .

وكَذَا مَحَاسِنُ ومَشَابِهُ على مَحْسَنِ ومَشَبِهِ ولم يُسْتَعْمَلا. فان قُلْتَ: أفيجوزُ أنْ يكونَ جميعُ ما ذكرتَ محمولاً على هَذَا الأصلِ فيكون أعْنَى وأشْهَرَ وأجَنَّ وأزْهَى يكونَ جميعُ ما ذكرتَ محمولاً على هَذَا الأصلِ فيكون أعْنَى وأشْهَرَ وأجَنَّ وأذْهَقَ ونحَسَ بمعنى صارَ بهذهِ الصَّفةِ في [وانْحَسَ] (١٥٠١) على تقدير: عَنُو وشَهُرَ وجَنُنَ وزَهُوَ ونَحُسَ بمعنى صارَ بهذهِ الصَّفةِ في الحميع فيكونُ فِعْلُ التّعَجُّبِ داخِلاً على فِعْلِ الفاعلِ على ما يُوجِبُهُ القياسُ؟ ،

فالجوابُ أنَّ ذلك قد يُمْكِنُ اعتقادُهُ في الظّاهِرِ الا أنَّ فيه بُعْداً وتَعَسُّفاً اذا حَقَّقْتَ النَّظَرَ. وذاكَ أنَّ هذهِ الأفعالَ قد تمكّنت في شَبهِ فعلِ الفاعلِ ، وافادةِ معناهُ حتى إنَّ منها ما لم يَأْتِ منهُ فَعَلَ مُتَعديًا فيحملُ عَلَيْهِ حَمْلُ (١٥١) ضُرِبَ على ضَرَبَ ، وذلكَ مثلُ نُحي ما لم يَأْتِ منهُ فَعَلَ مُتَعديًا فيحملُ عَلَيْهِ حَمْلَ (١٥١) ضُرِبَ على ضَرَبَ ، وذلكَ مثلُ نُحي وطُلُّ] وظُلَّ] ونفِسَتِ المرأةُ ، اذ ليس هاهنا نَحاه [وطَلَّ دَمُهُ] (١٥٢) ونفِسَ المرأةُ ، وكذا جُنَّ لا يُقَالُ : جَنَّتُهُ بِمَعْنَى السّيرِ المُجَرَّد. لا يُقَالُ فيه : جَنَّهُ بِمَعْنَى السّيرِ المُجَرَّد.

⁽ ١٤٦) ب غ ج : وقال صاحب الكتاب في ٢٥١/٣ – ٢٥٣ : وتقول : ما أَبْفَضَني له وما امقتني له وما أشهاني لذلك انما تريد انك ماقت وانك مُبْغِضْ وانكَ مُشْتَهِ .

⁽١٤٧) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «منتهى» تحريف.

⁽ ١٤٨) قال سببويه : ٣٥٧/٣ : وتقول ما أمقَتَهُ وما أَبْغَضَهُ اليّ انما تريد أنه مقيت وانه مُبْغَض اليك .. « فكأن ما أمقَتَهُ وما أشهاها على فَمُلَ وان لم يُسْتَعمل كما تقول : ما أَبْغَضَهُ الى وقد بَغُضَ فجيءَ على فَمُلَ وَفَعِلَ وان لم يستعمل .

⁽١٤٩) يما، ساقطة في ج.

⁽١٥٠) من ب و ج. وسُقِط من الأصل سهوا، بدليل قوله بعد ذلك: «ونحس».

⁽١٥١) ج: حمله.

⁽ ١٥٢) من ب وج . واثباتها أولى . وفي اللسان (نحى) ١٨٥/٢٠ : – " الأصمعي : زُهِيَ فلان فهو مزهَّو ، ولا يقال زَهَا : ويقال نحى فلان وانتخى ولا يقال نَخَا . ويقال انتخى فلان اي افتخر وتعظم » . وفيه أيضا

وهَكَذَاكَثِيرٌ من هذا البابِ لا يكونُ لهُ فعلٌ متعدّياً ، ولكن يُعدَّى بُعْضُهَا اذا أُرِيدَ فِيهِ أَنْ يُقَالَ : جَعَلَهُ غَيْرُهُ بهذهِ الصّفةِ بالنّقلِ الى أَفْعَلَ كقولهم : أَصَابَهُ ما أَجَنَّهُ . فلمّا جَازَ أَن يَأْتِي في هذا النّوعِ أَفْعَلَ للتّعْدِيةِ كما يَجِي ءُ في ذَهَبَ وأَذَهبته ثبت أَن [بناء] (١٥٢) فِعْلِ التّعديةِ ، والنّقلِ الله أَفْعَلَ لأَجْلِهَا . وقَدْ فُقِدَ هذا الامتناعُ فيا نَحْنُ فيهِ ، اذ قد اختها لِ التّعديةِ ، والنّقلِ الى أَفْعَلَ لأَجْلِهَا . وقَدْ فُقِدَ هذا الامتناعُ فيا نَحْنُ فيهِ ، اذ قد جَاءَ فيه أَجنّهُ على مَعْنَى جَعَلَهُ كائناً بهذهِ الصّفةِ على حَدِّ أَمْرَضَهُ واسْقَمَهُ سواء . ولم يمتنع اذ لم يُرَدُ بجُنَّ أَن يُقَالَ صيره غَيْرُهُ (١٠٤ بهذهِ الحالةِ فيكون تعديتُهُ بمعنى جَعَلَهُ يُصَيّرهُ غيرهُ الى كَذَّا فيلزم أَن تُعدّى منهُ (١٠٥٠) فعلاً ليس هو صَاحبَهُ كما لزمَ ذلكَ في ضُرِبَ زيدٌ ، ويث لم يَكُنْ زيدٌ صاحبَ الضّربِ والذي منهُ يُوجَدُ .

وكذا العلّة الأخرى المذكورة في ضُرِبَ مفقودة هُنَا لأنَّ قُولَكَ : زُهِيَ اذاكانَ يدلُّ على حصولِ الصّفةِ فيه دلالة صلف كانَ ذلك في حُكْم الغَريزةِ لَهُ . ولم يكنُ كالضّرْبِ الذي لا يُتَصَوِّرُ أَنْ يكون غريزةً لمن أوقع (١٥٦) به فيخرجُ بذلك عن حدِّ التعجَّبِ . واذا كانَ الأمرُ على ذلك ضَاقَ المُذَّرُ في المنْع من دخولِ // التعجَّبِ فيهِ . فان قلت : التعدية جَاءت في القليلِ من هذهِ الأفعالِ فاقصُرْ (١٠٥١) أنْتَ أَيْضاً النَّقْلَ الى أَفْعَلَ للتعجب على ما جاء فيهِ ذلك في غيرِ التعجّب . فالجوابُ أنَّ ذلك لا يلزمُ ، لأنَّ التَّعجب من شأنِهِ أن يُنقلَ لهُ مالا يُنقل في غيرِهِ منَ الكلامِ . أَلا تَرَاكَ تقولُ : ما أَظرَفَهُ ، وما أَعْرَفَهُ ، وما أَعْرَفَهُ ، وما أَعْرَفَهُ ، وما أَعْرَفَهُ ، ليس كلُّ فِعْلِ يُجَدّى بالهمزةِ . فأمّا في التَعْجبِ فَتَطّرَدُ التعدية بالهمزة . (١٥٩) ليس كلُّ فِعْلٍ يُجَدّى بالهمزةِ . فأمّا في التَعْجبِ فَتَطّرَدُ التعدية بالهمزة . (١٥٩)

ح (طلل) ٤٣٠ و والطلُّ هدر الدم . وقيل : أن لا يثار به او تقبل ديته . قال أبو زيد : طُلُّ دمه وأطلَه الله ، ولا يقال : طلُّ دمه بالفتح . وأبو عبيدة والكسائي يقولانه » .

⁽١٥٣) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «بقاء». تحريف.

⁽۱۵٤) ب : غير. تحريف.

⁽ ١٥٥) ج : أن تعديه منه . تحريف .

⁽١٥٦) ب ، ج : لمن أَوْقع فيه .

[.] (۱۵۷) ج: فيخرج «فيه». سهو.

⁽۱۵۸) ب: فاقصره . تحریف .

⁽۱۵۹) ب، ج: بالممزة «فيه».

فقصودي في الاحتجاج بأجُنَّ ونحوهِ أنَّ النقلَ الى أفعلَ لمّا جَاء في جُنَّ دلَّ على جوازِهِ للتعجُّبِ في كلِ ما هو مثلُهُ في الجري مَجْرَى فعلِ الفاعلِ ، والتعرّي من افادةِ مفعوليةٍ صريحةٍ على حدِّ ضُرِبَ وكُسِرَ ، فأطلَّقَ لنا قَوْلُهم : أجنَّهُ ، أن نقولَ (١٦٠) : ما أَزْهَاهُ وما انْحَسَهُ وما أَهْزَلَهُ ، لموافقة هذه له في المَعْنى كَمَا أنَّ ظَرُفَ وعَقُلَ وعَرُفَ لما كانتُ بمنزلة ذَهَبَ وحَرَجَ في كونها أفْعالاً على ثلاثة أحرف ليست تذلُّ على لون ولا عبب جاز أن تُعدّى للتعجّبِ ، فيقالُ : ما أظرَفَهُ ، وما أعقلَهُ ، وما أعرَفَهُ ، كما يقالُ في ذَهَبَ وخَرَجَ مَا (١٦١) أذْهَبَهُ وأخرُجَهُ في غيرِ التعجّبِ ولم يَجُزُ أن تقولَ في انْطَلَقَ واقتَدَرَ واسْتَخْرَجَ وآخمَرُ : ما أفْمَلَهُ . لأنَّ النقل لم يثبتْ لهذَا الجنسِ أصلاً قبلَ التعجّبِ ، لامتناعِهِ واشْتَخْرَجَ وآخمَرُ : ما أفْمَلَهُ . لأنَّ النقل لم يثبتْ لهذَا الجنسِ أصلاً قبلَ التعجّبِ ، لامتناعِهِ منهُ بزيادتهِ على ثَلاثةِ أحرفٍ ، واذَا لم يُؤجَدُ في الجنس أصلاً قبلَ التعجّبِ لم يَكُنْ للتعجّبِ أنْ يُدْخِلَهُ عليهِ واذَا (١٦٢ كانَ الأمرُ على هذا ١٦١) كان الحمّلُ على تقديرِ فِعْلِ غير مستعملِ تكلّفاً ، لأنَّ ذلكَ لا يُحْمَلُ عليهِ ما وُجِدَ عنهُ مندوحةً .

فأمّا حَمْلُهُ مَا أَشْهَاهَا وَمَا أَمْقَتَهُ عَلَى فَعُلَ ، فلأجلِ أَنَّ أَشْهَى لَمْ يَأْتِ فِيهِ فَعِلَ فيقالُ اللهِ نَابَ عِن فَعُلَ . كَمَا قُلْنَا فِي جُنَّ وزُهِي ، فلا بلاً من تقدير فِعْلِ ما . واذا احتِيجَ الى التقديرِ فالأولَى أَن يُقَدَّرَ الأصلُ الذي هُوَ فَعَلَ بفتح الفاء ، لأنّكَ ان قدرْتَ فُعِلَ احتَجْتَ الى أَن تقولَ : أنّه قامَ مقامَ (١٦٣) فَعُلَ كَمَا قُلْتَ فِي زُهِي قدرْتَ فُعِلَ احتَجْتَ الى أَن تقولَ : أنّه قامَ مقامَ (١٦٣) فَعُلَ كَمَا قُلْتَ فِي زُهِي الظّاهرِ المستعملِ ، وهَذَا تَعَسّفُ وعُدولٌ عن الظّاهرِ والأصْلِ من غيرِ فائدةٍ .

وقالوا أيضاً شَهيّةٌ فدلّت (١٦٤) على شَهُوَكها دلَّ رفيعٌ على رَفُعَ (١٦٥). وأمّا ما أَمْقَتَهُ فكأنْهُ حَمَلَهُ على فَعُلَ وان كانَ قد قيلَ : مُقِتَ مثل شُهِرَ وزُهِيَ ، لأَنَّهُ رآهُمْ قالوا : مَقِيتٌ ووجّهُ المَعْنَى مع ذلك كَمَعْنَى بغيضٍ ، فَحَملهُ على أن – يكونَ من مَقْتْ ، وان كانَ يجوزُ أن يكونَ من مُقِتَ ، ويكون مَقِيتٌ منه لقولِهِم : ممقوتٌ كمَزْهوّ ومجنونٍ ،

⁽١٦٠) ب،ج: أن يقولوا.

⁽١٦١) ﴿ مَا ﴾ ساقطة في ب و ج .

⁽١٦٢ – ١٦٢) بدله في ب عبارة مرتبكة ونصها ، واذا كان الأمر على هذا كان » .

⁽١٦٣) ب: قائم مقام.

⁽١٦٤) ج: فدل.

⁽ ۱۹۰) ب ، ج : على « ان التقدير » رفع .

حملاً للشيء على ما هو بمعناهُ وشِبْهِهِ ، ويجوزُ أن يكونَ دعاهُ ذلكَ أنّ مُقِتَ لم يتمكّنْ في النّيابةِ عن فِعْلِ الفَاعلِ تمكّنْ زُهِي وَجُنَّ وشُهِرَ . فانْ كُوْنَهُ على حدِّ ضُرِبَ كثيرٌ كقولِكَ : مُقِتَ الرّجلُ تريدُ لحقهُ المَقْتُ (١٦٦ من ماقتين ١٩٦١) كما تقولُ : أَيْفِضَ الرجلُ وتُكرِّهَ . ويقلُ فيه نحوَ مَقْتَهُ فَمُقِتَ ، ومُقِتَ في النّاسِ كما تقولُ : شَهَرْتُهُ فَشُهِرَ وشُهِرَ في النّاسِ . ويقلُ فيه نحوَ مَقْتَهُ فَمُقِتَ ، ومُقِتَ في النّاسِ كما تقولُ : شَهَرْتُهُ فَشُهِرَ وشُهِرَ في النّاسِ . واللّهَ يَمْ مَعَ ذلكَ أن يُحْمَلَ على أنْ يكونَ من مُقِتَ بمَعْنَى كذلكَ كأَزْهَى وأشْهَرَ ، فقد جَاءَ ذلكَ في أفعالٍ لم (١٦٧ تتمكنْ تَمَكّنَ زُهِي وَجُنَّ وشُهِرَ ١٩٧) وأشْهَرَ ، فقد جَاءَ ذلكَ في أفعالٍ لم (١٦٧ تتمكنْ تَمَكّنَ زُهِي وَجُنَّ وشُهِرَ ١٩٧) وفيبَ وغيبَ . وفيبَ وغيبَ الرجلُ وغيبَ كذا أردت هابَهُ هائبُ وعابَهُ عائِبٌ .

وَكَذَا أَخْمِدَ الرجلُ تُريدُ حَمِدَهُ حَامِدٌ ، وقد يُتَصَوَّرُ فيهِ حصوصاً أن يكونَ بِمَعْنَى زُهِيَ في افادةِ مَعْنَى فِعْلِ الفَاعِلِ كقولِكَ : حُمِدَتْ هذهِ الخَصْلَةُ تُريدُ هي مما يُحْمَدُ .

فأما في هَيِبَ وعَيِبَ فلا يكادُ يكونُ (١٦٩) ، ولكنّهُ لا يمتنعُ مع ذلكَ أن يكونَ قد يُنيَ مِنْهُ أَفْعَلُ كَأَنّهُ أُريدَ أَن يُوصَفَ الشّيءُ في حالِ التفضيلِ بكونِهِ على صِفَةِ الهَيْبَةِ وقُصِدَ أَنْ يقالَ : هو أزيدُ في كونِ (١٧٠) هذهِ الحَالةِ فيهِ من جِهةِ نَفْسِهِ صَارَكَانَهُ قد قبلَ : هَيِبَ أَنْ يقالَ : هو أُزيدُ في كونِ (١٧٠) هذهِ الحَالةِ فيهِ من جِهةٍ نَفْسِهِ صَارَكَانَهُ قد قبلَ : هَيِبَ بِمَعْنَى عَظُمَ وَجَلَّ في العيونِ .

وكَذَا أَغْيَبُ ، كَأَنَّهُ لَمَّا أُرِيدَ أَنْ يُقَالَ : هُو أَقْبُحُ وَأَكْثُرُ تَضَمّناً للعيبِ (١٧١) قيلَ : (١٧٢ أَغْيَبُ حتّى كَأْنَه قد قيلَ (١٧٢) : عيبَ (١٧٣) بِمَعْنَى قَبُحَ ورَذُلَ . وكَذَا أَحْمَدُ مَعْنَاهُ أَكُرْ تَضَمّناً للحَمْدِ (١٧٤) وأَجْمَعُ لهُ وأَقُوى فيهِ فكَأَنَّهُ قيلَ : هُو أَشْرِفُ وأَجْمَلُ في أَنَّ أَكْثُر تَضَمّناً للحَمْدِ (١٧٤) وأَجْمَعُ لهُ وأَقُوى فيهِ فكَأَنَّهُ قيلَ : هُو أَشْرِفُ وأَجْمَلُ في أَنَّ

⁽١٦٦ – ١٦٦) بدله في ب و ج : وتُكُرِّهُ ، من ماقيت أنظر اللسان (مقت) وسيبويه ٢٥٢/٢

⁽١٦٧ – ١٦٧) بدله في ب ارتباك ونضه : « لم تتمكن وزهي تمكن وشهر».

⁽١٦٨) ب ۽ ج : احمد وأعيب وأهيب .

⁽١٩٩) ب، ج: فلا يكون.

⁽۱۷۰) ج: في كونه. تحريف.

⁽١٧١) ب،ج: لما يوجب للعيب.

⁽١٧٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽۱۷۳) ج: أعيب. سهو.

⁽١٧٤) ب،ج: لما يوجب الحمد.

القَصْدَ أَنْ جُعِلَ (١٧٠) الحَمْدُ صِفَةً لهُ خاصةً كالجالِ والشَّرْفِ لا أَن تَخبرَ بكثرةِ وقوعهِ عليهِ من غيرهِ .

وأمّا ما يأتي في الأثر من قوله عليه السلامُ: أخوفُ ما [أخافُ] (١٧٦) على أمّني كِذَا فَظَاهِرُهُ أنّه من هَذَا . اذِ المَعْنَى أكثرُ ما أَخَافَهُ تَضَمَّناً للخوفِ واذْهَبَهُ في كونِه بِصِفَةِ كَذَا فَظَاهِرُهُ أنّه من هَذَا . اذِ المَعْنَى أكثرُ ما أَخَافَهُ تَضَمَّناً للخوفِ واذْهَبَهُ في كونِه بِصِفَةِ كَذَا (١٧٧) فَهُو كَقَوْ لِكَ : أحمدُ من حَمِدَهُ زَيْدٌ . ويجوزُ أنْ يكونَ أخوفُ مَحْذُوفاً من أَعْطَى فيكونُ المَعْنَى أَشَدُّ ما أَخافَهُ اخافة عنا أَخافة مؤولاهُ بأنْ يكونَ مُخِيفاً كَذَا ، كما أنَّ ما أعْطَاهُ بمَعْنَى ما أشدَّ أعطاءَهُ .

ويقوى الوِجْهُ الأوّلُ بجيء (۱۷۸ أَوْجَى في مقابلتهِ مِن وُجِيءَ ١٧٨) وإن حُمِلَ هذا النّحوُ ، اعني ماكانَ مثلَ هَيبَ وعَيْبَ في ضُعْف بَمكتهِ في النّيابةِ عن فعلِ الفاعلِ والجري بحراهُ ، على فِعْلِ متروكِ فيقدر (١٧٩) أنَّ أهيّبُ وأعيّبُ وأحْمَدُ وأخوفُ جاءت على هيُبَ وعَيْب وحَمَد وخَوْف كَانَ حَسَناً قوياً . وعَيْب وحَمَد وخَوْف كَانَ حَسَناً قوياً . ويُؤنسكَ بهذا البابِ كلّهِ مِن أنّ أصولَهُمْ أبدا اجراءُ الشّيء مَجْرَى ما يدخلُهُ مَعْناهُ وانْ خَالَقَهُ في موضوعِهِ وأصْلِهِ وَوَقَعَ وَضْعُهُ على ما يُنافِي دخولَ الحُكْم المقصودِ فيهِ . ألا تَرَاهم قالوا [اجْتُورَ](١٨١) ، فصحَحوا الواوَ وهم يُعلّونَ افْتَعَلَ نحوَ اجتار واشتارَ ، لأنّه في مَعْنَى تَجَاورُوا ، وتَجَاورَ بجبُ فيه تصحيحُ الواو لكونهِ على وَذْنِ تَفَاعَلَ

⁽ ۱۷۰) ب ، ج : أن يجعل .

⁽ ۱۷۹) كذا الصواب. وفي الأصل والنسخ أخوف ما أخوف على أمتى كذا. تحريف وفي المسند للإمام أحمد بن حنبل (۱۷۹) كذا رقم ۱۹۳ جد ۱۹۳/ – ۱۹۶) : حدثنا أبو سعيد حدثنا دَيْلَم بن غَرُوان ، عَبدّي ، حدثنا ميمون الكُرْدِي عن عمر بن الخطاب ان رسول الله ﷺ قال : « ان اخوف ما أخاف على أمتى كل منافق عليم الليان »

⁽۱۷۷) ب ، ج: بصفته كذا.

⁽ ١٧٨ – ١٧٨) بدله في ب وج a وأرمى في مقابلته رمى a تحريف . وفي اللسان (وجمى) ٢٠/ ٢٥٦ : « الوجا الحَفَا وقيل شدة الحفا . ووجَى وجاً . وقيل بالوجا أن يشتكي البعير ياطن خُفّه والفرس باطن حافره ، وأوجى الرجل جاء لحاجة أو صيدٍ فلم يُصْبَها » :

⁽۱۷۹) ب، ج: فقدر.

⁽۱۸۰) ب: وخوف وحمد.

⁽ ١٨١) من ب. الصواب. وفي الأصل « اختروا ﴾. تحريف.

ومَنْعُ أَلفِ تَفَاعَلَ من اعلالِ الواوِ من حيثُ أَنْكَ لو قلبتَ الواوَ أَلفاً لالْتَقَى أَلِفَانِ وَلَزِمَ سقوطُ إحداهما . وفي (١٨٢) ذلك أَبطِالُ للبِناءِ والصّيغَةِ ، فقد أُعيرَ اجْتَورُوا حكمَ تَجَاورُوا مع عدم العلّةِ الموجبةِ له اعتباراً لحق اجتاعِهِمَا وتَنَاسُبِهِمَا في المَعْنَى .

وكذلك قَالُوا: يَذَرُه فَفَتَحُوا عِينَ الفِعْلِ. وذلك لا يُفْتَحُ الا اذَا كَانَ المَاضِي مَكسُورَ العِينِ ، أُوكانَ العِينُ أُو اللامُ حرفَ حَلْقِ وليسَ فِي يَذَرُ واحدةٌ منَ العِلْنَيْنِ. لأَنّ الماضيَ لوكانَ فَعِلَ لكانَ يَوْذَرُ كَيَوْجَلُ. وليْسَ فيهِ حَرْفُ حَلْقِ (١٨٣) كَمَا تَرَى ، ولكنّه لما كانَ في مَعْنَى // يَدَعُ أُجْرِيَ مَجْراهُ فِي اللفْظِ وهَذَا أَصْلٌ مُستمرٌّ فِي كلامِهِمْ لا تَكادُ تَجِدُ باباً لم يُؤْخَذُ بهِ فِي مَوْضَع منه . اذِ المُنَاسَبَةُ العائدةُ الى المَعَانِي وسيلةً قويةً .

واذا كانَ كذلك فغيرُ مستند أنْ يلحق فَعِلَ بعض أحكام فعُلَ اذا نَاسَبَهُ وأدّى مَعْنَاهُ ولا يلزمُ أن (١٨٤) يلحق كلَّ أحكام فعُلَ ويسوّى (١٨٥) بَيْنَهُمَا حتى يقال : آعَنْ مثلاً واشهرْ فيصاغُ منهُ الأمرُكَا يُصَاغُ من فعُلَ . ولكنَ يُقَالُ : لِتُعْنَ ولْتَشهَرْ ، لأنّهُ لو ستوّى بينَ المُشَبّهِ والمُشبّهِ بهِ في كلِّ شيءٍ لم يَكُنْ ذلك تَشْبها بل كانَ ادعاءً أنّهُ نفُسُ ذلك الشيء وبَعْض من جنسِهِ . ومنْ هذا المَعْنَى قولُهُم : بَجُلٌ حميدٌ فَفُسُ ذلك الشيء ورشيدة وسعيد وسعيدة وامرأة حميدة . قال صاحب الكتاب : (١٨٦) شبّهوهُ برشيدٍ ورشيدة وسعيد وسعيدة حيثُ كانَ نَحْوَهُمَا في المَعْنَى ، فحميد كقتيلٍ وجَريح (١٨٠١ الا أنّه لما خَرَج ١٨٠٠) عن حدِها فأريد شيءٌ كائِنٌ بهذهِ الصّفةِ كما يُرادُ ذلك في رَشيدٍ وسَعِيدٍ ، ولَحِقَهُ عن حدِها فأريد شيءٌ كائِنٌ بهذهِ الصّفةِ كما يُرادُ ذلك في رَشيدٍ وسَعِيدٍ ، ولَحِقَهُ النّانِينُ الذي يلحقُ ما ليسَ في مَعْنَى المَقْعُولِ . فهذا يَشْهَدُ للبابِ كلّهِ من

⁽ ۱۸۲) سقطت واو العطف في ج .

⁽١٨٣) سقطت وحلق أ في ج.

⁽١٨٤) وَأَنَّ مِ سَاقِطَةً فِي جِ.

⁽ ۱۸۵) ج: ویسی ، تحریف .

⁽١٨٦) تعرض سيبويه لموضوع بناء الخصال والصفات في ٣٢٣/٣ وما يعدها فقال : وتجيء الأسهاء على فعيل وذلك قبيح ووسيم وجميل وشقيح ودميم . وقالوا : نضير كها قالوا وسيم ، فبنوه بناء ما هو نحوه في المعنى .. ثم قال : « وقالوا رشيد كها قالوا سعيد وقالوا الرشاد كها قالوا : الشقاء » .

⁽١٨٧ - ١٨٧) ساقط في ج.

حيثُ أنّه كما يَجُوزُ أَنْ يُجْرَى حَميدٌ مَجْرَى سعيدٍ لموافَقَتِهِ لهُ بأداءِ (١٨٨) مَغْنَى كُونِ الشّيء بِصِفَةٍ لا [يَشْرَطُ] (١٨٩) فيها التّعلّقُ بقصدِ قاصدٍ ، ولكنّها تكونُ عائدةً الى نَفْسِ الشّيءِ الموصوفِ بِها ، كذلكَ يجوزُ أَنْ يُجْرَى نَحُو زُهِيَ وَعُرِفَ مَجْرَى فَعُلَ أُو فَعِلَ كَصَلِفَ اذا وافقَهُ في أداءِ هذا المَعْنَى الذي ذكرتُ مِنْ قَصْدِ الاخبارِ بحصولِ الحالةِ والصّفةِ في الشّيءِ من غَيْرِ أَنْ يُشْتَرَطَ فيها تحصيلُ مُحَصّلٍ ، وقصدُ قَاصِدٍ الى ايجادِها.

ويقوى صحة جيء أفعل في حَبِ وهَبِ (١٩٠) وحُمِد وان لم تكُنْ كُزْهِي ، وشُهِرَ في آفادةِ مَعْنَى فِعْلِ الفاعلِ أنّهم قَالُوا : رجلٌ مستورٌ وسَتِيرٌ فاسْتَعْملُوهُ استعالَ عفيفٍ . والأصْلُ من سُتِرَ ، الآ أنّه لما لم يُقْصَدْ هُنَا سِتُر ساتر كما يُرادُ اذا قبل : هَذَا مَسْتُورٌ مُعَطّى ، وَلاَصْلُ مَعْنَى فَعبلِ وَفاعلِ كعفيفٍ وزَاهدٍ . ولم يَدْخُلُ هَذَا المَعْنَى في سُتِرَ ، لآنه لم يُسْتَعْمَلُ بعنى عَفَّ وزُهِدَ . واذا جَازَ هَذَا جَازَ أيضا أن يُعْتبرَ مَعْنَى فِعْلِ الفاعلِ في حُمِدَ وعَيِب بعنى عَفَّ وزُهِدَ . واذا جَازَ هَذَا جَازَ أيضا أن يُعْتبرَ مَعْنَى فِعْلِ الفاعلِ في حُمِدَ وعَيب وهَبِ في حالِ النفضيلِ فيقالُ : أعْيَبُ وأهْيَبُ وأحْمَدُ ، ولا يُعْتَبُرُ ذلكَ في غيرِهِ . فلا يُقالُ : عُينِ وهُبِ على حد زُهِي ، وجُنَّ ، وعلى ذلك تقولُ : هو أَسْتُر ، فتعتبرهُ اعتبارَ أعنَا وأَذْهَدَ .

ومثل ذلك أنهم قالوًا: أرى زَيْداً منطلقاً بمعنى أَحْسَبُ زِيداً منطلقاً وهو منقولٌ من أَريْتُهُ زِيداً منطلقاً اي أَعْلَمْتُهُ. الا أنّهُ لمّا لم يَكُنْ هَا هُنَا مُعْلِمٌ و [مُر](١٩١١) على الحقيقة . وانّها أرادَ ما يَهْجِسُ في نَفْسِهِ فصارَ كَانّهُ يُرى ويُحدَّثُ ويُعْلَمُ مَن جهة نفسِهِ وخاطِرهِ ، جَرَى في الافادة بحرى أنْ تقول : أرى فتأتي بِلَفْظِ فِعْلِ الفاعل كَمَا كَانَ شُهِرَ بعنى اشْتَهَرَأو ظَهَرَ (١٩٢) حيث لم يُرَدْ شَاهِرٌ ، لكنّه خرج عن مَعْنَى رَأَيْتُ من حيثُ أنَّ رأيتُ الذي يتعدّى الى مفعولين يكونُ بِمَعْنَى عَلِمْتُ ، وأرى بِمَعْنَى أَحْسَبُ لا بِمَعْنَى أَعْلَمُ .

⁽۱۸۸) ب، ج: بأزاء. تحريف.

⁽١٨٩) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «يشترك». تحريف:

⁽ ١٩٠) ج : في هيب وعيب .

⁽ ۱۹۱) من ب و ج . الصواب وفي الأصل : و « هو » . تحريف ، لأنه اراد اسم الفاعل من أرى كها قصد بقوله « معلم » اسم الفاعل من أعلم .

وسببُ ذلك أنّه لمّا كانَ القَصْدُ (١٩٣١) جَعْلَهُ نَفْسَهُ بمنزلةِ مَنْ يَعْلَمُ زَيْداً منطلقاً ، من جهةِ الخاطرِ وما يَهْجِسُ في النّفْسِ عَرَضَ في البَيْنِ مَعْنَى الظّنِّ // لأنَّ الخواطرَ تكونُ طُنوناً وتَخيّلاً فقد تغيّر المَعْنَى وصارَ الفِعْلُ المبنيُّ للمفعولِ بهِ يُؤدِّى مَعْنَى فِعْلِ الفَاعِلِ طُنوناً وتَخيّلاً فقد تغيّر المَعْنَى وصارَ الفِعْلُ المبنيُّ للمفعولِ بهِ يُؤدِّى مَعْنَى فِعْلِ الفَاعِلِ بِحسبِ ما عرضَ في الحالِ من المَعَاني فهوكَمَا مَضَى الا أنَّ الغَرضَ في ذكرِهِ أنَّ هذا المَعْنَى الحتصِّ بِبَعْضِ [متصرفات] (١٩٤١) الفعلِ فلم يُقَلْ : أريتُ بِمَعْنَى حَسِبْتُ ، ولا المَعْنَى خانِ وحاسبٍ ، فكذلك (١٩٥٠) يُقَالُ : أعْيَبُ ، ويرادُكونُ عَبِ في حالِ النفاعلِ نمو صارَ بهذهِ الصِّفَة ، ولا يُرادُ بقولك (١٩٦٠) ، عَبِ الرجلُ . فاعرفُهُ .

وقالوا: أَكْسَى من الكَعْبَةِ ، فهو من كُسِي ، ويحوزُ أَنْ يكونَ من اكْتَسَى بحذفِ الزَّيادةِ (١٩٨) ، كأحوجَ من احْتَاجَ . وقولهم : أَشْغَلُ من ذاتِ النَّحْيَيْنِ (١٩٨) مثلُ أَزْهَى وأَشْهَرَ ، لأَنَّهُ قد قيلَ : شُغِلْتُ عنكَ ، لا يرادُ شغلُ شاغلِ وانما يُرادُ اتَّفَقَ ذلك وصِرْتُ بهذهِ الحالِ . ولا يَنْبَغِي أَن تحملَهُ على أَشْغَلَ ليَديهِ أو لنفسُهِ . فالمَعْنَى اذا تأملتَ على بهذهِ الحالِ . ولا يَنْبُغِي أَن تحملَهُ على أَشْغَلَ ليَديهِ أو لنفسُهِ . فالمَعْنَى اذا تأملتَ على

⁽۱۹۳) ب، ج: الفصل. تحريف.

⁽ ١٩٤) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل ومصروفات د. تحريف.

⁽ ١٩٥) ب ۽ ج : وکذلك .

^(197) ب ، ج : في قولك .

⁽١٩٧) في اللسان (كسى) ٨٠/٣٠ هـ ٩ واكتَسَى كَكَسَى وكسَاهُ إياه كَسُواً. قال ابن جنى وأما كَسِيَ زيدٌ ثوباً وكَسُوتُهُ ثوباً فانه وأن لم ينقل بالهمزة فانه نقل بالمثال الا تراه نقل من فَعِلَ الى فَعَلَ، وانما جاء بفَعَلَ لما كان فَعَلَ وأَقْعَلَ كثيراً ما يتعاقبانِ على المعنى الواحد نحو جَدَّ في الأمْرِ وأجدًّ وصددته عن كذا وأصددتُهُ. ويقال: فلان أكْسَى من بَصَلَةٍ اذا لبسَ الثياب الكثيرة. وهذا من النوادر أن يقال للمُكتَس كاس بمعناه، ويقال: فلان اكس من فلان اي أكثر اعطاء للكسوة من كَسُونَهُ اكْسُوهُ، وفلان اكْسَى من فلان اي أكثر اكيساء منه.

⁽ ١٩٨) هذا مثل قبل في امرأة من ثيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية ولها حكاية معروفة مع خَوَات بن جُبير الأنصاري .

والنِّحي والنَّحيُّ والنَّحْيُ : الزِّقُ وقيل وهو ما كان للسمن خاصة .

انظر فصل المقال ٢٩٥/١ « برواية : انه لأشغل من ذات النحيين ، وجمهرة الأمثال للعسكري ٢٦٢/١ - ٢٦ ، وبحمهرة الأمثال للعيداني ١٧٣/١ برواية أخرى من ذات النحيين » و ٢٠٥/١ برواية أخرى .. » و برواية : أشح من ذات النحيين » واللسان (نحى ١٨٣/٢٠ ، وفرائد اللال ٢١٢/١ برواية أخرى .. » و ٣٢٧ - ٣٢٨ » برواية أشغل » .

قولِكَ : أذهب ، لكونهِ(١٩٩) بهذهِ الصّفةِ لا بمعنى أجعل لنفسِهِ كذلكَ . وقالوا : ما أَشْغَلَني عنكَ بهذا المَعْنَى .

وأمّا قولُهم : أحبَّ فن قولهم : حبَّ (٢٠٠ على تقدير : حَبُبَ ٢٠٠٠) ، وعليه جَاءَ حَبْذَا ، لأَنَّهُ مركبٌ من حبَّ وذَا . فَحَبُبَ اليَّ ، بمنزلةِ بَغُضَ اليَّ . وعلى ذلكَ قولُهُ : (٢٠١)

/٧٤/ فَقُلْتُ : اقْتلوهَا عَنْكُمُ بِمزَاجِهَا ِ وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ (٢٠٢)

فأصلُ هَذَا : وحَبُبَتْ مَقْتُولَةً ، على أَنْ يكونَ مثل كُرُمَ رَجُلاً زَيدٌ في كونهِ فَعُلَ يُفيدُ التَّعجُب والمدحَ ثم زيدَ الباء كما قالوا : كَفَى باللهِ ، والأصْلُ كَفَى الله ليدلَّ على التَّعجُب ويؤكّدُهُ . واذَا جِثْتَ بالباءِ صَارَ الضّميرُ المرفوعُ المُسْتَكِنُّ في حَبُبَتْ مَجْرُوراً ، واذَا صَارَ مَجْرُوراً خَرَجَ عَن أَنْ يكونَ مُسْتَكِنًا وانْتَقَلَ عن كونهِ في تقديرِ هي مُسْتَكِنةٌ (٢٠٣) الى هَا فتقولُ : حَبُبَ بِهَا ، كَمَا تقولُ : زَيْدٌ كَفَى رَجُلاً ، تُرِيدُ كَفَى هُوَ . (٢٠٤ فاذا أرَدْتَ ادخالَ الباءِ ٢٠٤) قُلْتَ : زَيْدٌ كَفَى بِهِ رَجُلاً فَزَالَ الاضْهارُ عن الفعلِ وظهرَ (٢٠٠ على الدخالَ الباءِ ٢٠٤) قُلْتَ : زَيْدٌ كَفَى بِهِ رَجُلاً فَزَالَ الاضْهارُ عن الفعلِ وظهرَ (٢٠٠ على

والبيت غير منسوب في ابن يعيش ١٢٩/٧ ، وشرح الشافية للاستربادي (العجز) ٤٣ و ٧٧ ، وشرح الأشموني ٢٤٦/٤ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٩٦ . ورواية الديوان ، فأطيب بها » .

والاستشهاد بالبيت على أن حُبُّ للمدح والتمجب ، وأصلها بضم العين للتحويل الى المدح ، فان نُقِلَتُ مَرِكة العين الى الفاء بعد حذف حركتها صار حُبُّ بالفسم ، وان حذفت ضمة العين صار حُبُّ بالفتح ، ويب الادغام في الحالين لاجتاع المثلين والأول منها ساكن . والفاعل المؤنث المجرور بالباء ؛ لأن هذه الصيغة تعجبية لكونها بمعنى أحْبِ بها – وهذه رواية الديوان – وقد دخلت الباء ، لأنها دليل التعجب . وقال عبد القاهر هي زائدة كالباء في كفى بالله .

⁽١٩٩) ب، ج: اذهب في كونه.

⁽۲۰۰ – ۲۰۰) ساقط في ب و ج.

⁽ ۲۰۱) سقطت « قوله » في ب.

⁽ ۲۰۲) للأخطل غوث بن غياث التغلبي في ديوانه ص ٤ ، واصلاح المنطق ٣٥ ، وتهذيبه للتبريزي ٥٤/١ ، وشروح سقط الزند (البطليوسي) ١٣٧٨ – ١٣٧٩ ، واللسان (قتل) ٦٨/١٤ و (كفى) ٩١/٢٠ ، والشواهد الكبرى ٢٦/٤ ، وشواهد الشافعية ١٤/٤ – ١٥ و ٣٨ (العجز) ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٦٣ ، والدرر اللوامع ١١٨/٢ – ١١٩ .

⁽۲۰۳) ب، ج: تسکنه. تحریف.

⁽٢٠٤ - ٢٠٤) بدله في ب «فاذا ادخال الباء». سهو، وفي ج: «فاذا أدخل الباء».

⁽ ٢٠٥) سقطت واو العطف قبل الفعل «ظهر» سهوا.

صورة المجرور لزيادة الباء فيه ثُمَ تُنْقَلُ الضّمةُ من حَبُّبَ بِها من العَيْنِ [الى] (٢٠٦) الفاء ، وتدغمُ الباء في الباء فيقالُ : حُبُّ ، كما يقالُ : حُسنُ الوَجْهِ وَجْهُكَ . والأَصْلُ : حَسنَ (٢٠٧) . ويجوزُ أن يكونَ أغنى أَحَبُّ حُبَّ فهوَ مَحْبُوبٌ . فَقَدْ جَرَى حُبَّ مَجْرَى شُهِرَ في تَضّمّنِهِ مَعْنَى صَارَ كَذلِكَ . يَدُلُّكَ أَنَّ مجبوباً قد اسْتُعْمِلَ استعالَ مَجْرَى شُهِرَ في تَضّمّنِهِ مَعْنَى صَارَ كَذلِكَ . يَدُلُّكَ أَنَّ مجبوباً قد اسْتُعْمِلَ استعالَ فَعِيلِ الكائنِ بمعنى فَاعلٍ . فقيلَ : هُوَ محبوبٌ اليَّ ، كَمَا يُقَالُ : هُو بَغِيضٌ فَعِيلِ الكائنِ بمعنى فَاعلٍ . فقيلَ : هُو محبوبٌ اليَّ ، كَمَا يُقَالُ : هُو بَغِيضٌ اليَّ . وانّا يَقُولُ : هُو مُبْغَضٌ اليَّ . وانّا يقالُ : مُحَبُّ عندِي ، ومُبْغَضٌ عندِي فاعْرَفْهُ .

⁽٢٠٦) من ب و ج. الصواب. وسقطت من الأصل سهوا.

⁽٢٠٧) ب، ج: والأصل حسني. تحريف.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ : « بَابُ العواملِ التي تَدْخُلُ عِلَى المُبْتَدَأِ والخَبَرِ .

وهي كان (٢) وأخواتها ، وإنَّ وأخواتها ، وظَنَنْتُ وحَسِبْتُ ونَحوها . فأمّا كَان (٣) وصَارَ وأصْبَحَ وأَمْسَى وظلَّ وبَاتَ ، وما زَال (٤) ومَا دَامَ وما بَرِحَ وما فَتِيءَ وَلَبْسَ فانّها تَدْخُلُ على المُبْتَدَأِ ، والخَبَرِ فيصيرُ ما كانَ مَرْفوعاً (٩) بالابتداءِ قَبْلَ دُخولِ هذهِ الأشياءِ عليهِ مُرْتَفِعاً بكانَ ، وما كانَ مُرْتَفِعاً بأنّه خبرُ مُبتدأ مُنتَصِباً بأنّهُ خَبرُ كَانَ ، وذلكَ قولُكَ : كانَ عَبْدُ اللهِ ذَاهِباً ، وكانَ بكرٌ خَارِجاً ، وما زَالَ أخوك كَرِيماً ، وما أَكَلِمُك (٢) ما دُمْتُ مُقِيماً ، وأَمْسَى زَيْدٌ // مَسْروراً .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ هَذهِ الأَبُوابَ النَّلائةَ مِن شَأْنِهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى المُبْتَدَأَ والحَبَرِ وَتَعْمَلَ فيها(٧). ولكلِّ باب مِنْهَا مذهب مخصوصٌ في عمله . فباب كانَ يرفعُ المُبْتَدَأَ وينصُبُ الحَبْرُ ، وبَابُ ظَنَنْتُ يَنْصُبُهُمَا مَعاً . ويدلك على الخَبْرُ أَنكَ اذَا قُلْتَ : كَانَ زِيدٌ أَخاكَ ، وانّ زِيداً أخوك . وظَنَنْتُ زِيداً مُنْطَلِقاً . ثم اسْقَطْتَ هذه الأشياء وَجَدْتَ ماكانَ عَمِلَتْ فيهِ مُبْتَدَأً وخبراً . وذلك قولك : زيدٌ أخوك . وأن قلت : فانك تقول : ضَرَبْتُ زِيداً راكباً ، وجاءني زيدٌ منظلِقاً ، فتجدُ ما عَمِلَ فيهِ جَاءني وضَرَبْتُ بعدَ حَذْفِهِمَا مُبْتَدَأً وخبراً . كقولك : زيدٌ منظلِق ، فكيفَ قالَ النّحويونَ في نحوكانَ : أنّهُ داخلٌ على المُبْتَداأً والخبر ولمَ يَقُولُوا ذَلكَ(٨) في هذا ؟ .

⁽١) ط: باب العوامل الداخلة.

⁽٢) «كان» مكررة في ج سهوا.

⁽٣) ج: فأما «ما » كان. سهو.

⁽٤) ط: وبات (وأضحى) وما أنفكٌ وما زال.

⁽٥) ب، ج: ط: مرتفعا.

⁽٦) ط: ولا أكلمك (اليوم)

⁽٧) ب، ج: فتعمل فيهيا.

⁽٨) ب، ج: وذلك. سهو.

فالجوابُ بأن هذا مُغَالَطَةً . والفَصْلُ بَيْنَهُمَا أَنْكَ اذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً رَاكِباً لَمْ يَكُنْ قُولُكَ : راكِباً بلازم ، لو قُلْت : ضَرَبْتُ زِيداً ، فَسَكَتَ (١) كانَ أَحْسَنَ كَلام (١١) . ولو قُلْت : ظَنَنْتُ زَيداً أو خِلْتُ زَيْداً ، ولم تَذْكُرِ المنصوبَ الثّاني ، لم يَجُزْ . كَلام أَنْكَ اذَا ذَكَرْتَ المُبْتَداً دُونَ الخَبَرِكَانَ كَذَلكَ . وَكَذَا قُولُكَ : جَاءنِي زَيْدٌ راكِباً ، لأَنْكَ لو قُلْتَ : جاءنِي زيدٌ . كانَ تاماً ، ولو قُلْتَ : كانَ زَيْدٌ أو لَيْسَ زَيْدٌ ، لم يَكُنْ تاماً . فَهَذَا هُو الفَصْلُ بَيْنَهُمَا .

فالأوّلُ من العواملِ الداخلةِ على المبتدأِ والخبرِ كانَ وأخواتُها ، دَحَلَتْ على المبتدأِ والخبرِ فَوَفَعَتِ المُبْتَدَأَ ، كَمَا يَرْفَعُ سائرُ الأفعالِ الأسهاءَ . وذلك أنَّ الشَّرْطَ في الفاعلِ أنْ يُسْنَدَ اليهِ الفِعْلُ مُقَدّماً عليهِ . وقَدْ حَصَلَ ذلك في اسم كانَ . ونَصَبَتِ الخبرَ على التشبيهِ بالمفعولِ نحوضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ، ولَيْسَ بمنزلةِ المَفْعُولِ على الحقيقةِ . ألا تَرَى أنَّ عَمراً غير زيدٍ ، وقائمٌ هو زَيْدٌ في قولِك : كانَ زيدٌ قائِماً . وهي أفعالٌ غيرُ حقيقية (١١) . ومَعْنى ذلك أنّها سُلبتِ الدلالةَ على الحدث ِ . وانّا تَدلُّ على الزّمان فقط . فاذا قُلْت : كانَ زيدٌ قائِماً ، كانَ بمنزلةِ قولِك : قامَ زيدٌ في أنّه (١٢) يدلُّ على قيام في زَمانِ ماضٍ ، فلمّا سُلبَتْ فلم أنها للدلالةَ على الحدَث عُوضَتِ الخَبَر (١٣) ، فلم يُسكَتْ على فاعليها ، لو قُلْت : كانَ زيدٌ مُنْطَلِقاً ، وسيكونُ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً ١٤) ، لأنَّ كانَ ويكونُ يدلُّ على الزّمانِ فقط ، فلا تحصلُ (١٥) الفائدةُ الا بعد الاتيانِ بالخَبر كَمَا أنّك لو قُلْت : زَيدٌ فيا مَضَى ، وكذا تقولُ لفظ ، فلا تحصلُ (١٥) الفائدةُ الا بعد الاتيانِ بالخَبر كَمَا أنّك لو قُلْت : زَيدٌ فيا مَضَى ، لائنَّ على الزّمانِ فقط ، فلا تحصلُ (١٥) الفائدةُ الا بعد الاتيانِ بالخَبر كَمَا أنّك كو قُلْت : زيدٌ فيا مَضَى ، له يُجُزْ حتى تقول : مُنْطَلِقاً أو خَارِجٌ ، وانّا شُبَهتْ بِمَا مَضَى وما يُسْتَقْبَلُ ٥ لم يَجُزْ حتى تقول : مُنْطَلِقاً أو خَارِجٌ ، وانّا شُبَهتْ بِمَا مَضَى وما يُسْتَقْبَلُ ٥ لم يَجُزْ حتى تقول : مُنْطَلِقاً (١٤) : كانَ زيدٌ ، بمنزلة قولِك : زيدٌ فيا يُستَقْبَلُ لأَكانَ يدلُ على الزّمانِ فقط . فقولُكَ (١٧) : كانَ زيدٌ ، بمنزلة قولِك : زيدٌ فيا يُستَقْبَلُ كانَ زيدٌ ، بمنزلة قولِك : زيدٌ فيا يُستَقْبَلُ على الزّمانِ فقط . فقولُك (١٧) : كانَ زيدٌ ، بمنزلة قولِك : زيدٌ فيا يُستَقْبَلُ

⁽٩) ب،ج: وسكت.

⁽١٠) ب، ج: أحسن الكلام.

⁽١١) ب: غير.حقيقة . تحريف.

⁽١٢) ج: فانه.

⁽١٣) ج: عوض الخبر. تحريف.

⁽١٤-١٤) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٥) ب، ج: ولا تحصل.

⁽١٦) ب، ج: وبما يستقبل.

⁽١٧) ب ۽ ج: وقولك.

فَكَمَا لا يَتْمُّ مَن ذَكْرِ جزءٍ (١٨ مَعَ مَا يَدَلُّ عَلَى الزَّمَانَ كَلامٌ ، كَذَلكَ لا يَتُمُّ مَن كَانَ مَعَ جزءٍ ١١٨) واحد كلامٌ . ويجبُ الاتيانُ بجزءٍ آخَرَ نحوَ أَنْ تقولَ : كَانَ زَيدٌ مُنْطَلِقاً .

فَانْ قُلْتَ : فَانَّكَ تَقُولُ : القِتَالُ فَيَا يُسْتَقْبَلُ ، فَيكُونُ كَلَاماً. فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا يُضْمَرُ فَيهِ الفِعْلُ نَحَوَقُولِكَ // القِتَالُ يقعُ فَيَا يُسْتَقْبَلُ . والحِسُّ يَشْهَدُ بِصِحَّةِ ذَلكَ . واذا كَانَ الأمرُ عَلَى هَذَا لَم يَكُنْ مَا ذَكَرْنَا بِمُنْكَرِ . (١٩)

فهذهِ الأفعالُ أمُّ البابِ منها كانَ وهي على مَا ذَكَرْنَا.

ومنها صَارَ كقولكَ : صَارَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً ، ومَعْنَاهُ الانتقالُ من شيءٍ الى شيءٍ كقولكَ : صَارَ زيدٌ غنياً بَعْدَ أَنْ كانَ فَقِيراً .

وكَذَا أَصْبَحَ وَأَمْسَى فِي قُولِكَ : أَصْبَحَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً ، وأَمْسَى زَيْدٌ مَسْرُوراً . وَلَيْسَ يراد بها (۲۰) الصّباحُ والمَسَاءُ ، وانّها يدلانِ على مَعْنَى قريبٍ من مَعْنَى صَارَ . وكذَا ظَلَّ وبَاتَ (۲۱ تقولُ : ظَلَّ زيدٌ مَسْرُوراً ، وباتَ زيدٌ فاعِلاً كَذَا وكَذَا (۲) .

وأمَّا ما زالَ وما دامَ ففيها كلامٌ.

اعلمْ أَن زَالَ فِيهِ مَعْنَى النّفي وما للنّفي . والنّفيُ اذا دخَلَ على النّفي صَارَ ايجاباً واثباتاً . أَلا تَرَى أَنْكَ اذا قُلْتَ : انْتَفَى الشّيءُ ، كَانَ ضِدَّ الاثباتِ فاذا أُدَّحلتَ عليهِ النّفي صَارَ موجباً . وذَلِكَ قُولُكَ : ما انْتَفَى الشّيءُ . ويُعْلَمُ ضَرورةً أَنّ نفي النّفي اثباتٌ . واذا كان كذلك كان قُولُكَ : ما زالَ بمنزلةِ كان في أنّهُ ايجابٌ ، ولهذا لم يَجُزُ أَنْ تقولَ : ما زالَ بمنزلةِ كان في أنّهُ ايجابٌ ، ولهذا لم يَجُزُ أَنْ تقولَ : ما زالَ زيدٌ الا منطلقاً ، لأجْلِ أَنَّ الا يُؤتَى ما زالَ زيدٌ الا منطلقاً ، لأجْلِ أَنَّ الا يُؤتَى بهِ لنَقْضِ النّفي ِ : كقولِكَ : ما مَرَرْتُ الا بزيدٍ ، وما ضَرَبْتُ الا زيداً ، نَفَيْتَ بهِ لنَقْضِ النّفي ِ : كقولِكَ : ما مَرَرْتُ الا بزيدٍ ، وما ضَرَبْتُ الا زيداً ، نَفَيْت

⁽١٨ ١٨) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٩) ب، ج: بمنكسر. تحريف.

⁽٢٠) ١ بهما ٤ ساقطة في ج.

⁽٢١ ٢١) بدله في ب و ج : « تقول زيد مسرورا ، وبات فاعلا كذا وكذا » .

المرورَ والضَّرِبَ أُوّلاً ثِمَ أَدْخَلْتَ إِلا فَأَنْبَتَهُمَا لِزِيدٍ، وَأَبْطَلْتَ النَّفْيَ وَنَقَضْتَهُ. واذا كان الكلامُ ثابتاً لم يُحْتَجُ الى اثباتِهِ. أَلا تَرَاكَ لا تقولُ: (٢٦ مَرَرْتُ الا بكلِّ أَحَدِ اثباتٌ فلا يُحْتَاجُ الى الا، لأنّ اثباتُ أَحَدِ اثباتٌ فلا يُحْتَاجُ الى الا، لأنّ اثباتُ الثّابِتِ ومحاوَلَةَ نقضِ النّفي مع تعرّي الكلام منه مُحَالٌ لا يُتَصَوَّرُ.

وحُكُمُ مَا بَرِحَ وَمَا فَتِيءَ وَمَا أَنْفَكَّ حَكُمُ مَا زَالَ ، لأَنَّ فِي جَمِيعِ ِ ذَلَكَ مَعْنَى النَّفي ِ فَاذَا دَخَلَ عَلَيْهِ النَّفْيُ صَارَ اثباتاً .

وأمّا ما دَامَ ، فمُخالِفٌ لما زَالَ ، لأنّ ما فيه بِمَعْنَى المَصْدَرِ. وذلكَ المَصْدَرُ بِمِعْنَى الزّمَانِ. تقولُ : اجلسْ ما دامَ زَيدٌ جالِساً ، فيكونُ التَّقديرُ دوامَ زيدٍ جالساً ، أو داومَ جلوسِ زيدٍ ، ثمّ يُحْذَفُ المُضَافُ الذي هو الزّمَنُ ، ويقامُ المُضَافُ اليهِ مَقَامَهُ وهو المَصْدَرُ ، كقولِهِم (٢٣) : جِئْتُكَ مَقْدَمَ الحاج ، الزّمَنَ ، ويقامُ المُضَافُ اليهِ مَقَامَهُ وهو المَصْدَرُ ، كقولِهِم (٢٣) : جِئْتُكَ مَقْدَمَ الحاج ، أي زَمَنَ خُفوقِ النّجم . فَمَا مع دامَ بمنزلةِ المَصْدَرِ على مَعْنَى الزمانِ كَمَا ذكرنَا ولا يَجِيءُ الا مُتَعَلِّقاً بشيء . كقولك : أجْلِسُ (٢٤) ما دَامَ زَيدٌ جَالِساً ، من غير شيء . كما لا تقولُ يَومَ الجُمُعَةِ ، وذلكَ آنه اذا كانَ ظرفاً اقتضَى لا محالةً فِعْلاً يقعُ فيهِ ، فكما لا يصِعُ أَنْ تقولَ : ما دَامَ زيدٌ منطلقاً ، حتَّى تأتي يصِعُ أَنْ تقولَ : ما دَامَ زيدٌ منطلقاً ، حتَّى تأتي فيهِ مَعْوَجُرُجْتُ يومَ الجُمُعَةِ ، كذلكَ لا يَصِعُ أَنْ تقولَ : ما دَامَ زيدٌ منطلقاً ، حتَّى تأتي على الظَرْفِ من غير أَنْ تَذَكُرُ فعلاً يقعُ فيهِ ، غَوَ أَجْلِسُ ما دامَ زيدٌ مُنْطَلِقاً ، بمنزلةِ قولك : أَجْلِسُ زمنَ دوامِهِ مُنْطَلِقاً ، بمنزلةِ قولك : أَجْلِسُ زمنَ دوامِهِ مُنْطَلِقاً ، عنزلةِ قولك : أَجْلِسُ زمنَ دوامِهِ مُنْطَلِقاً ، وأَجْلَسُ مدةَ كونِهِ بهذِهِ الصَّفةِ فاعْرَفْهُ .

وَآخُرُ هذهِ الأفعالِ لِيسَ في قولك : لَيْسَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً ، وليسَ زَيْدٌ أحاك . فهذهِ الأفعالُ التي تَقدَّمَ ذكرُهَا ما عَدَا(٢٠) لَيْسَ تكونُ على ضَرْبَيْنِ :

⁽ ٢٧ - ٢٧) بدله في ب: ١١٤ بكل واحد، .

⁽ ۲۳) ب : كفولك .

⁽٢٤) سقطت واجلس، في بع.

⁽ ۲۵) ج: ماعاد. سهو.

أحدُهُما أَنْ لا(٢٦) تسكتَ فيها على المَرْفوع ، وتأتي بالخبرِ المَنْصُوبِ كقولكَ : كانَ زيدٌ أخاكَ. وذلِكَ اذَا جَعَلْتَهَا دالةً على الزّمانِ فَقَطْ // وتُسمّى ناقصةً.

والضَّرْبُ الثَّانِي أَنْ تَجْرِيَ بِحَرَى سائرِ الأفعالِ ، فيقالُ : كانَ زيدٌ ، ويسكت . وذلكَ اذا أُريدَ بهِ مَعْنَى وَقَعَ وحَدَثَ(٢٧) كقولهِ تَعالَى – (وانْ كانَ ذُو عُسْرَةٍ) ــ(٢٨) وتُسمَّى تامةً ومن ذلك قَولُ الشَّاعِرِ :

/٧٥/ وانْ لَمْ يَكُنْ الا تَعَلَّلُ سَاعَةٍ قَلِيلاً فَأَنَّى نَافِعٌ لِيْ قَلِيلُهَا (٢٩)

أو معرّجُ ساعةٍ (٣٠) . (٣١ المَعْنَى وانْ لَمْ يُوجَدْ الا تَعَلّلُ سِاعةٍ (٣٠) كَأَنَّهُ قالَ : (٣٢ فانْ لَمْ يوجَدْ الا أنْ اتَعلّلَ قليلاً فالأمرُ كَذَا٣٢) .

وكَذَا أَمْسَى زَيْدٌ وأَصْبَعَ اذَا أَجْرَيتَهُمَا مَجْرَى صَارَكانتا ناقِصَتَيْنِ فَلا تدلان(٣٣) على الصّباحِ والمَسَاءِ ، وانْ أَجْرِيْتُهُا مَجْرَى اسْتيقَظُوا و [نَامُوا](٣٤) ومَجْرَى أَفْجَرَ لاَنّهُ

⁽٢٦) ب: احدهما «ما» أن لا. سهو.

⁽۲۷) ج: وجدت، تصحیف.

⁽ ۲۸) آية ۲۸۰ / البقرة ۲ .

⁽ ٢٩) لذي الرَّمة في ديوانه (ص ٥٥٠) وكتاب النوادر للقالي ٢١٦ ، والتنبيه على شرح مشكلات الحياسة ٣٩٣ ، والخزانة ٢٤/٢ .

والبيت غير منسوب في ديوان الحياسة ١٣٥/٢، وشرحها للمرزوقي ق ٧/٥٩٠ ج ١٤٣٧/٣ . وسقطت د لي ه في ب وج. وروايته في الحياسة وشرحها للمرزوقي د الا مُمرّجُ ساعة ه. والمراد فيه الا تعرجُ ساعة . وألم القالي والخزانة ساعة . وفي التنبيه وكتاب النوادر للقالي والا معرّش ، وروى قليلٌ – بالرفع – في نوادر القالي والخزانة والمعرش . موضع التعريس وهو النزول آخر الليل للاستراحة (اللسان عرس) ١١/٨ – ١٧). والشاهد في البيت عند عبد القاهر عبي م و يكن ، تامة . ومن نصب تعلّل (أو معرج أو معرس) فعلى الخبرية وعدّما ناقصة ، والتّقدير : وان لم يكن الإلمامُ الا تعلل ساعة .

⁽٣٠) ب،ج: أو معرج ساعة ومعرج. سهو.

⁽٣١-٣١) ساقط في ب و ج

⁽٣٢-٣٢) بدله في ب ، ج : « وان لم يوجد الا تعلَلُ قليلاً فلأثر كذا ، .

⁽٣٣) ب،ج: ولا يدلان.

⁽٣٤) من بُ و ج . الصواب . وفي الأصل « وقاموا » . تحريف . والعبارة في سيبويه ٢١/١ مع شيء من الاختلاف .

يدلُّ على حَدَثٍ وهِوَ الدّخولُ في الوقتِ المُعَيَّنِ فهما تَامَّتانِ .

وكَذَا زَالَ ، اذا أَرَدْتَ بِهِ تَفْرِيقَ الشّيء كَقُولِكَ : زَالَ زِيدٌ الشّيءَ يَزِيلُهُ . وَدَامَ ، اذا أَرَدْتَ بِهِ تَفْرِيقَ الشّيء كَقُولِكَ : دَامَ الأَمْرُ وَبَرِحَ اذا قُلْتَ : ما بَرِحْتُ من مَكَانِيَ اذا أَرَدْتَ بِهِ ثَبَاتَ الأَمْرِ ، كَقُولِكَ : دَامَ الأَمْرُ وَبَرِحَ اذا قُلْتَ : ما بَرِحْتُ من مَكَانِي مثل ما دُمْتُ . ولا يكونُ في ليسَ الا الاتيانُ بجزء يْنِ كَقُولِكَ : لَيْسَ زِيدٌ مُنْطَلِقاً ، لأنّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوا لَهُ تَصَرَّفُ مُتَصَرِّفُ كَمَا يَتَصَرَّفُ لَفْظُ لَمْ يَجْعَلُوا لَهُ تَصَرِّفُ كَمَا يَتَصَرِّفُ لَفْظُ كَانَ .

ولِكَانَ من بَينِ الجميعِ أربعةُ أَوْجهِ : الأَوّل والثّاني ما ذكرتُ ، والثّالِثُ أَنْ تَكُونَ زَائدة نحو ما حُكِيَ من قولَهِم : انّ أَفْضَلَهُمْ كَانَ زَيْدٌ . وقَالَ الشّاعِرُ ، أَنْشَدَهُ شَيْخُنَا أَبُو الحُسَيْنِ :

/٧٦/ جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرِ تَسَامَوا على كَانَ المُسَوِّمَةِ العِرابِ(٣٠)

انَّما هو على المُستَومَّةِ العِرَابِ. وكَانَ مزيدةٌ. والوجهُ الرابعُ أَنْ تكونَ بمعنى صَارَ كقولِ الشَّاعِرِ:

/٧٧/ بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطَيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بُيوضُها(٣٦)

(٣٠) لم ينسب هذا البيت لقائل معين. وروته أكثر المراجع حن الفراء.

أنظر: توجيه اعراب أبيات ٢٥٨، والمفصل ٢٦٥، ومفتاح العلوم للسكاكي ٥١، وابن يعيش ٩٨/٧ – ٩٩، ومادة (كون) من اللسان ٢٥٣/١٥ والتاج ٢٥٩/٩، وشرح الأشموني ٢٧٦١، والشواهد الكبرى للعيني ٢١/١، وشرح التصريح على التوضيح ١٩١/، والأشباه والنظائر ٣١١/٣، وهمع الهوامع ١٢٠/١، والخزانة ٣٣/٤، وشرح الشواهد للعافلي ٤٨٤، والدرر اللوامع ٨٩/١.

وروى « سَراة بني أبي بكر » في غير المقتصد والمفصّل وشرحه ومفتاح العلوم والشواهد الكبرى وشروح التصريح . وأشير في الدرر اللوامع الى رواية) « جياد بني أبي بكر » .

وروى د تسامى » في توجيه اعراب ، ومفتاح العلوم ، وابن يعيش ، وشرح الأشموني ، والشواهد الكبرى ، وشرح التصريح ، وشرح الشواهد للعاملي .

وذكر في الخزانة أنه يروي والمطهمة ، بدل «المسومة » .

(٣٦) هذا البيت لعمرو بن أحمد الباهلي في ديوانه ص ١١٩ واللسان (عرض) ٤٩/٩ ، و (كون) ٢٤٩/١٧ . والخزانة ٣١/٤ ، والتاج (عرض) ه/٤١ .

ونسب في ابن يعيش ١٠٢/٧ لابن كنزة .

=

المَعْنَى صارت البَّتَّةَ.

قَالَ الشَّيخُ أبو عليٍّ :

« واذَا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة ، فالذي يُجْعَلُ اسمَ كَانَ منها المعرفة ، كاكانَ المبتدأ المعرفة (٣٧) . وذلك قولُك : كانَ زيدٌ مُنْطَلِقاً ، فالذي شَغَلَت بهِ كانَ المعرفة ، والنكرة الخبرُ . وقد يَجيءُ في الشّعرِ للاضطرارِ الاسمُ نكرة والخبرُ معرفة . ولا يحوزُ هَذَا حيثُ لا يُضْطَرُ اليهِ تَصْحِيحُ وَزْنِ ولا اقامة قافية (٣٨) واذَا (٣٩) اجْتَمَعَ مَعْرِفَانِ كانَ لك أَنْ تَجْعَلَ أيْها شِئْتَ الاسمَ . تقولُ . كَانَ أُخُوكُ زَيْداً ، وكانَ زَيدٌ أخاكَ . كانَ قُرىءَ - (فَمَا كانَ جَوابُ قومِهِ الا أنّ (٤٠) قالوا) - [بالرفع والنّصْبِ] (١٤) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عبد القَاهِر:

اعلم أنَّ كَانَ اذَا دَخَلَ على المُنَّتَذَأِ والخَبرِ وَجَبَ أَنْ يكونَ حُكْمُهَا حكمَ الابتداءِ المَحْضِ . فَكَمَا أَنْكَ لا تَجْعَلُ النَّكرةَ مبتدأً والمعرفةَ خبراً ، كقولك : مُنْطَلِقُ (٢٠) زَيْدٌ ، كذلك لا يجوزُ أَنْ تَجْعَلَ اسمَ كانَ نكرةً وخبرَهُ (٢٠) معرفةً فتقولُ كان منطلِقٌ زيدا ، بلِ الواجبَ أن تجعلَ المعرفةِ الاسمَ والنكرةَ الخبرَ ، فتقولُ : كَانَ زِيدٌ منطلقاً . وانْ جَاء شيءً على غير ما وَصَفْنَا فلضرورةِ الشَّعْرِ [كقولِهِ](٤٤)

والبيت غير منسوب في المفصل ٢٦٠ ، وشرح الحاسة للمرزوقي ١٨/١ وشرح الأشموني ١/٣٣٧.
 وروايته في اللسان وكأنه ٤ . والتبياء المفازة التي لا يهندى فيها والحَزْنُ ما غَلْظَ من الأرض . وذُكِرَ في الخوانة انه يروي وأربهم سهيلا والمعليّ كأنّها ٤ .

ط: المعرفة (والخبر النكرة).

⁽٣٨) زيادة في ط بعد قوله : « ولا اقامة قافية » وهي غير مثبتة في أية نسخة (أنظر الزيادة في الايضاح ص ٩٨ – ٩٩) .

⁽ ٣٩) ط : فاذا .

⁽٤٠) تردد هذا الجزء من قوله تعالى في الآيات ٥٦/ النمل ٢٧ و ٧٤ و ٢٩/ العنكبوت ٢٩ وذكر الزمخشري في الكشاف ١٣٠/٢ أن الأعمش قرأ بالرفع ثم قال والمشهورة (أي قراءة النصب) أحسن.

⁽٤١) من ٻوج ط آبين.

⁽٤٧) ب ۽ ج: منطلقا . سهو.

⁽٤٣) ب ، ج: والخبر.

⁽ ٤٤) من ب و ج الصواب. وفي الأصل «كقولك» تحريف.

/٧٨/ كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يكونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ ومَاءُ (٥٠) اللهُ عَسَلٌ ومَاءُ (٥٠) اللهُ عَسَلٌ نكرةً ومِزَاجَها مَعْرِفَةً . وذَلِكَ لضرورةِ الشَّعْرِ (٢٠)

وقد يُذكرُ فيه وَجْهُ آخرُ يَصْرفَهُ عن الاضطرارِ ، وليسَ بذلكَ الواضح وهو قولُهُم أنَّ عسلاً والعسلَ بمعنى واحد . اذ ليسَ يدلُّ واحدُّ منها على عَسَلِ بِعَينهِ . وانّا يُراذُ به الجنْسُ فلا فضلَ بين أنَّ تقونَ : العَسَلُ وبَيْن أنْ تقونَ : عَسَلٌ . وَوَجْهُ ضعْفهِ (٤٧) أنَّ الدَّخلَ عليهِ الألفُ واللامُ وانْ كان بمنزلةِ العارِي منهما في أنَّهُ لا يدلُّ على العَيْنِ ، فانَّ الألفَ واللامَ للتعريف جنْساً كان أو عَهْدا ، يدلُكَ على ذَلِكَ أنَّكَ تقونُ : أخذَتْ من العَسَلِ الحلو [مزّهُ] (٤٨) ولا تقول من العَسَلِ حلوكما تقونُ : من عَسَلِ حلو كان مَجراهُما واحِداً لوجب أنْ يستويا في الوَصْف فيُوصَف كلُّ واحدٍ منها بالنّكرةِ . فلما لَمْ يَكُنْ ذلكَ عَلَى شَلِ . واذا كان كذلكَ لم يَكُنْ ذلكَ عَلَمْتَ أَنَّ العَسَلَ لهُ حَظُّ من التّعريف (٤٩) ليسَ لِعَسَلٍ . واذا كان كذلكَ لم يَكُنْ ذلكَ عَلِمْتَ أَنَّ العَسَلَ لهُ حَظُّ من التّعريف (٤٩) ليسَ لِعَسَلٍ . واذا كان كذلكَ لم يَكُنْ ذلكَ عَلِمْتَ أَنَّ العَسَلَ لهُ حَظُّ من التّعريف (٤٩) ليسَ لِعَسَلٍ . واذا كان كذلكَ لم يَكُنْ ذلكَ عَلِمْتَ أَنَّ العَسَلَ لهُ حَظُّ من التّعريف (٤٩) ليسَ لِعَسَلٍ . واذا كان كذلكَ لم في بين قولهِ : يكونُ مزاجها عَسَلُ ، وبين قولِك : يكونُ زيْدا مُنْطَلِق ، كبيرُ في الوسَحيحُ أنّه للضرورة . ورَوى شَيْخُنا رحمهُ اللهُ عن أبي عنهان (١٥) : يكونُ مزاجُها عسلا وماء على اضار ، كأنه قال : وهُناك ماء .

^(39) لحسان بن ثابت في ديوانه (نشر المكي) ص ٨ ، وسيبويه والشنتمري ٢٣/١ ، ومعاني القرآن ٣١٥/٣ ، والمقتضب ٩٧/٤ ، والمكامل للمبرد ٣٧ ، والجمل للزجاجي ٨٥ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٤٧ ، والمفصل ٢٦٤ (العجز) ، ومعجم البلدان ٣٢١/٣ ، واللسان (سبأ) ٨٦/١ ، وشواهد المغنى ش ١٨٥ ج ٨٨/١ ، والأشباه والنظائر ٢٧١/١ والخزانة ٤٠/٤ ، والدرر اللوامع ٨٨/١ .

والبيت غير منسوب في عنار أشعار العرب ١٠١، وهمع الهوامع ١١٩/١ وروايته في الديوان ومعاني القرآن وشواهد المغنى « فكأنَّ خبيثةً » وفي المقتضب والهمع والدرر اللوامع «كان سلافة » وأشير في الأخير لرواية «كأن سبيئة ». وفي شرح المرزوقي ١٩٣/٤ «كانَّ مُدامةً ».

وبيت راس اسم لقريتين في كل واحدة منها كروم كثيرة ينسب الها الخمر احداهما ببيت المقدس والأخرى بنواخي حلب. (معجم البلدان).

⁽٤٦) ج: الضرورة الشعر. تحريف.

⁽٤٧) ب ، ج: ووجه ضعيف. غريف.

⁽ ٤٨) من ب. أَوْلَى . وفي ج : د مرة ، تصحيف .

⁽٤٩) ب ، ج: في التعريف.

⁽٥٠) ب ، ج : کثیر فرق .

⁽٥١) أبو عثمان : بكر بن محمد بن بقية المازني النحوي ، من أهل البسرة ، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي

واسمُ كانَ وخبرُها على ما ذَكَرْتُ في الابتداء من الأوجهِ الثَّلاثةِ: أحدُهَا (^{٥١)} أنْ يكونَ الاسمُ معرفةً والخبرُ نكرةً ، كما تَقَدَّمَ.

والثَّاني: أن يكونا مَعْرِفَتَيْنِ (^{٥٣)} كقولكَ : كانَ زيدٌ أخاكَ . ويجوزُ جَعْلُ أَيْها شِئْتَ منصوباً والآخر مرفوعاً .

والنَّالِثُ : انْ يكونَا نكرتيْنِ كقولِكَ : كانَ رجلٌ من آلِ فلانِ فارساً ، وتَعْتَبِرُ الفَائِدةَ في ذلكَ . وَلَوْقُلْتَ : كَانَ رجلٌ فارساً لم يَجُزْ . كَمَا أَنَّكَ اذا قُلْتَ : رَجُلٌ فَارِسُ كَانَ كذلكَ ، ولَوْقُلْتَ تذكرُ للمُخَاطَبِ مالم [يُحِطْ] (**) بهِ عِلْمُهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عليٍّ :

« ويستقيمُ أن تقدَّمَ الخَبَرَ على الاسمِ فتقولُ: كانَ أَخاكَ زيدٌ، وكانَ مُنْطَلِقاً زَيْدٌ (• •) . وقَالَ رَيْدٌ (• •) . وقَالَ تَعالَى جدّهُ – (وكانَ حَقَّا علينا نَصْرُ المُؤْمِنِينَ) – (• •) . ويُحوزُ أَيْضاً : سبحانَهُ (• •) – (أَكَانَ للنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلِ مِنْهُمْ) – (• •) . ويحوزُ أَيْضاً : مُنْطَلِقاً كَانَ زيدٌ ، وشَاخِصاً صَارَ بكُر (• •) [لأنَّ العَامِلَ مُتَصَرِّفٌ]

زيد ، وروى عنه اليزيدي والمبرد ، وغيرهما قدم الى بغداد أيام الخليفة المعتصم ، فأخذ عنه علماؤها . من
 تصانيفه التصريف ، والعروض ، وما يلحن فيه العامة . توفي سنة ٢٤٨ هـ .

أنظر ترجمته في مراتب النحويين ٧٧ - ٨٨٥ وأخبار النحويين ٧٥ - ٦٥ وطبقات الزبيدي ٩٧ - ١٥٠ ومعجم الأدباء ٧١٧، وأنباه الرواة ٢٤٦/١ وجمهرة أنساب العرب ٢١٧ ، والأعلام ٤٤/٧ ومعجم المؤلفين ٧١٣.٠ .

⁽٧٠) زاد في الأصل ، أن ، سهوا قبل قوله ، أحدها ، .

⁽ ۵۳) ب : « على » معرفتين ، سهو .

⁽٤٤) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «يخطر». تحريف.

⁽٥٥) ب ، ج ، ط : عمرو.

⁽٥٦) آية ٤٧ / الروم ٣٠.

⁽ ov) ب ، ج ، ط : وقال سبحانه « وتعالى » .

⁽٥٨) آية ٢/ُيونس ١٠، وقوله تعالى ١ الى رجل منهم، غير موجود في ب و ج، و ط.

⁽٩٩) ب ، ج : عمرو.

⁽٦٠) من ب و ج و ط. واثباته أبين.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ كَانَ فِي قُولِكَ : كَانَ زَيْدٌ قَائِماً مُشْبَهٌ بِضَرَبَ فِي قُولكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً فِيجُوزُ فِيه تقديمُ المنصوبِ على المَرْفوع ، نَحْوَ كَانَ مُنْطَلِقاً زيدٌ ، كَقُوله تَعالَى - (وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ المُؤْمِنِينَ) - ، فَحَقّاً خَبْرُ كَانَ ، وقَدْ تَقَدّمَ على السّمِهِ (١١) الذي هُو نَصْرُ المُؤْمِنِينَ ، فهوَ كتقديم المعفولِ على الفاعل ، كقولك : ضَرَبَ زَيْداً عَمْرُون فِيجُوزُ تقديمُ المُنْصُوبِ على كَانَ نَفْسه نحوَ مُنْطَلقاً كَانَ زَيْدٌ .

واستدلَّ الشَّيْخُ أبو علي على ذلِكَ بقولهِ تَعالَى ﴿ (وانْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ ﴿ (٦٢) . وذَلِكَ أَنَّا قَدَّمْنَا فِي بَابِ الابتداءِ أَنَّ المعمولَ لا يَقَعُ (٦٣ الا حَبْثُ يَقَعُ العَامِلُ ٢٣) ، وأنهُ لا يَجُوزُ : القِتالُ زَيْداً حينَ تأتِي (١٤) ، لأن زَيْداً معمولُ تأتي ، فكما لا يتقدّمُ تأتي على حين (٢٥ كَقَوْلِكَ : تأتي حين (٦٠) ، كذلِك لا يجوزُ تقديمُ زيد الذي هُو معمولُهُ عليهِ . واذا تقرَرْ هذا الأصلُ عُلِمَ من الآيةِ جوازُ تقديم خبر كانَ على كَانَ لأنَّ يظلمونَ خبرُ كانَ كقولِكَ : كانُوا ظالِمينَ ، وأنْفُسَهُمْ منصوبٌ بيظلمونَ ومعمولُ لَهُ ، كما كانَوا كانَوا كانُوا كانُوا كانِوا كانُوا كانُوا كانُوا كانُوا كانُوا كانُوا كَانَوا كَانَوا كَانَوا كَانَوا كَانَوا كَانَوا كَانَوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانَوا كَانَوا كَانُوا كَانَوا كَانُوا كَانَوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانَوا كَانُوا كَانُوا كَانَوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانَوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانَوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كُانُوا كَانُوا كَانَوا كَانُوا كَانُولُ كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانُوا كَانُولُ كَانُوا كَانُولُ كَانُوا كَانُولُ كَانُوا كَانُولُ كَانُوا كَانُولُ كَانُولُولُ

وحُكِمٌ صَارَ وأَمْسَى وأصبحَ وظَلَّ وباتَ حكمُ كانَ في جوازِ تقديم المنصوبِ على المرفوعِ وعلى الفعلِ نَفْسِهِ. ولا يَجُوزُ في ما دَامَ وما زَالَ وما بَرِحَ وما فَتيءَ ، وما انْفَكَّ تقديمُ المنصوبِ على الفعلِ ، ويحوزُ تقديمُهُ على المَرْفُوعِ تقولُ : ما دَامَ مُنْطَلِقاً زَيْدٌ ، لا تقديمُ المنطلِقاً ما دَامَ زَيْدٌ ، لا تقولُ مُنْطَلِقاً ما دَامَ زَيْدٌ . (٦٠ وانّا مَنعَ من ذَلِكَ في ما دَامَ ١٦٠ خَاصَةً أَنَّ مَا مَعَ دامَ في

⁽٦١) ب: على الاسم.

⁽٦٢) آبة ١٧٧/الاعراف ٩٧.

⁽٦٣ بدله في ب و ج : « الا حيث يجوز وقوع العامل) .

⁽ ٦٤) ج : حتى تأتى . تحريف .

⁽٦٥ – ٦٥) ساقطُ في ب و ج بسبب انتقال النظر.

بدله في ج «وانما منع ذلك في دام».

تأويلِ المَصْدَرِكَمَا فَسَرْنَا. ومعمولُ المَصْدَرِ لا يَتَقَدَّمُ عليهِ ، لا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : أَعْجَبَنِي زَيْداً ضَرْبُكَ. فما دَامَ بمنزلةِ أَنْ معَ صَلتِهِ ، فَكَمَا لا يَتَقَدَّمُ ما يكونُ في صلةِ أَنْ عليهِ ، كذلك لا يتقدّمُ ما يتعلقُ بصلةِ ما عليهِ . فلا يَجوزُ أَجْلِسُ منطلقاً ما دَامَ زيدٌ ، كما لا يجوزُ أَنْ تقولَ : يُعْجِبُنِي زيداً أَن يَضْرِبَ عَمْرُوٌ ، وتريدُ : (١٧) أَنْ يَضْرِبَ عمروٌ زيداً .

وأمّا ما بَرِحَ ومَا زَالَ فَهْذِهِ (٢٨) المَنْزِلَةِ في امْتِنَاعِ التّقديم نحو مُنْطَلِقاً [زَالَ] (٢٠) زَيْدٌ وَخَارِجاً ما بَرِحَ عَمْرُوْ. وأمّا العِلّةُ [في مَا زَالَ] (٢٠) فَغَيْرُ العِلّةِ في مَا دَامَ وانّا امْتَنَعَ تقديمُ المَنْصُوبِ على ما زَالَ (٢١) وأخواتِهِ ، لأجْلِ أنَّ ما للنّفي وهو جَارِ مَجْرَى حرف الاستفهام (٢٧) في اقتضائِهِ صَدْرَ الكلام ، وأنْ لا يَعْمَلَ ما بَعْدَهُ فيها قَبْلَهُ . ألا تَرَى أنّكَ لا تقولُ : زَيْداً أضَرَبْتَ ؟ تُريدُ : أضَرَبْتَ زَيْداً . واذَا كانَ كذلكَ لم يَجُزْ قَوْلُكَ : مُنْطَلِقاً ما زالَ زَيْدٌ ، لأنّكَ تُقدّمُ ما هُو مُتَعلَقٌ بِمَا بَعْدَهُ عليهِ . فنظلقاً بمنزلةِ زَيْداً في قَوْلِكَ : ما ضَرَبْتُ زَيْداً . فلا يجوزُ ذا كَمَا لَمْ يَجُزْ ذَاكَ . (٣٠)

وأمّا ليسَ ففيهِ اختلافٌ، وتَراهُ في كلامِ الشَّيْخِ أَبِي عليِّ بُعَيْدَ، وأُتْبِعُهُ [التفسيرَ] (٧٤) على ما يَجِبُ وبحولِ اللهِ وحُسْنِ توفيقِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ :

وهَكَذَا خَبُرُ لَيْسَ في قُولِ المُتَقَدِّمينَ من البَصْرِيينَ . وهو عندي القياسُ ، فتقولُ : مُنْطَلِقاً ليسَ زيدٌ . وقد ذَهَبَ قومٌ الى أنَّ تقديم خبرِ ليسَ على لَيْسَ لا يجوزُ ، ولم يَخْتِلِفوا في جوازِ تقديم خَبَرهَا على اسْمِهَا نحو ليسَ مُنْطَلِقاً زيدٌ » .

⁽ ۹۷) ب ۽ ج: تريد.

⁽ ٦٨) ج : فهذه . تحريف .

⁽ ٩٩) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل ما و دام ٪. سهو.

⁽٧٠) من ب و ج. واثباته أبين.

⁽٧١) ج: على زال. سهو.

⁽۷۲) ج: محرى الاستفهام.

⁽٧٣) ب و ج : كما لا يجوز ذاك.

⁽٧٤) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «التقدير». تحريف.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الشَيخَ أَبا علي (٥٠ جَوْزَ تقديم خبر ليس (٧٠ على ليس. والإحتيار المَذْهَبُ النَّاني. وأشارَ في التعليلِ والاحتجاج على هَذَا المَذْهَبِ الذي قُلْنَا: انه الاختيار [الى] (٢٠٠ أنهم قاسوا ليْسَ على ما فَلَم يُجوّزوا انْ يقالَ : مُنْطَلِقاً ليسَ زيدٌ ، كَمَا لا يَجُوزُ مُنْطَلِقاً ما زَيْدٌ. ثم رَدَّ عَلَيْهِمْ بأَنْ قالَ : انّ ليسَ مُخَالِفٌ لِما بدلالةِ أنّهم قد أَجْمَعُوا على جَوازِ تقديم خبر ليسَ على اسْمِهَا نَحْوَ لَيْسَ مُنْطَلِقاً زَيْدٌ [مع امتناع ذلك في أخوَ مَا مُنْطَلِقاً زَيْدٌ] (٢٠٠) ، فكم خالف ليسَ مَا في جوازِ تقديم (٢٠٠ الخبر (٢٠٠ على الاسم ، كذلك لا يُسْتَبْعَدُ أَنْ يُخَالِفَهُ في جَوازِ تقديم الخبر عليها ، وتُلْحَقُ بأخوَاتِها . فَهذَا هو أَقْوى ما يَكُونُ منَ الاحتجاج للشيخ أبي علي .

والذي يدلُّ على أنَّ ذلكَ غيرُ لازم مَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ جَوازِ تقديم خَبِرِ لَيْسَ على لَيْسَ فَحَوَ مُنْطَلِقاً لَيْسَ زَيْدٌ أَنَّ لَيْسَ قد مُنِعَ التَّصرفَ فلا يَجْرِي مَجْرَى ضَرَبَ ، كَمَا جَرَى كَانَ مَجْرَاهُ . أَلا تَرَاكَ تقولُ : كَانَ يكونُ وسَيكونُ // وهُو كائِنٌ وكُنْ ، كَمَا تقولُ : كَانَ مَجْرَاهُ . وَاضْرِبْ ، ولا يَكُونَ شَيءٌ من هَذَا النّحوِ في ضَرَبَ ويضْرِبُ ، واذَا كانَ كذلكَ وَجَبَ أَنْ لا يَجْرِي مَجْرَى ما في قلّةِ التّصرفِ لأَجْلِ أَنّها فعلٌ ومَا لَيْسَ ، واذَا كانَ كذلكَ وَجَبَ أَنْ لا يَجْرِي مَجْرَى ما في قلّةِ التّصرفِ لأَجْلِ أَنّها فعلٌ ومَا حَرْفٌ ، والفِعْلُ أَقْدَمُ من الحَرْفِ (١٠٠) وأَقُوى مِنْهُ ، وتَلْحقُهَا الضّهائرُ نحو لَسْتُ (١٠) ولَستُمَا ولَسَتُمْ ولَيْسَ ولَيْسَا (١٠) ولَيْسُوا . ولا يكونُ شَيءٌ منْ ذلكَ في مَا .

واذَا كَانَ لَيْسَ أَضْعَفَ تَصَرَّفاً من كَانَ وَأَتُوى أَمْراً منْ مَا وَجَبَ أَنْ يكونَ لَهَا مرتبةً بَيْنَهُمَا . فلا يَجُوزُ [فِيهَا] (٨٣) تقديمُ المَنْصُوبِ عَلَيْهَا نَفْسَها نحوَ مُنْطَلِقاً ليسَ زَيْدٌ ، كَمَا

⁽٧٠) بدله في ب و ج : « اختار جواز تقديم خبر ليس .

⁽٧٦) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل ١ الا ، تحريف.

⁽٧٧) ما بين العاضدتين من ب و ج. واثباته يقتضيه السياق. وقد سقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

⁽۷۸) ج: تقدیر: تحریف.

⁽ ٧٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ۸۰) ج: من الحروف.

⁽ ٨١ – ٨١) ج: ليت. تحريف.

⁽ ٨٢ – ٨٧) سقطت ، وليساء في : ب.

⁽ ٨٣) من ب و ج ، الصواب ، وفي الأصل ؛ فيها ، تحريف .

يُعوزُ منطلقاً كان زَيْدٌ ، لتنحطَّ درجةً عن كان ، ويَجوزُ تقديمُ المَنْصُوبِ على المرفوعِ نَحْوَ لَيْسَ البِّرْ أَن تُولُوا وُجُوهَكُمْ) - (١٨) ، وَحَوَ لَيْسَ البِّرْ أَن تُولُوا وُجُوهَكُمْ) - (١٨) ، وانْ لم يَجُزُ تقديمُ ذلكَ في نَحو مَا مُنْطَلِقاً زِيْدٌ ، ليرتفعَ درجةً (١٥٠) عن مَا لأنّها أقُوى (١٦ فَقَدْ أَخَذَ لَيْسَ شَبَهاً ١٨) من كَانَ ، وشَبَهاً من مَا ، وصَارَ لها منزلةٌ بينَ المَنْزلَتَيْنِ ، فاعْرِفْهُ فانّه مَذْهَبٌ قَد بَلَغَ النّهايةَ في السَّدَادِ وهو اختيارُ شَيْخِنَا رَحِمَهُ الله . وهَذَا الذي ذَكُرْتُهُ هُو مَعْنَى كَلامِهِ وعَيْنُ تَرتيبهِ . (١٧٠)

وَلَيْسَ لِصَاحِبِ الكتابِ فِي ذَلِكَ نَصَّ . وَقَدْ استدلَّ بَعْضُ أَصْحَابِنا على أَنَّ .. مَذْهَبَهُ جَوازُ تقديم خَبَرِ لَيْسَ عَلَيْهَا [بمسألة] (٨٩) في موضع من كتابِه (٩٩) . وقد ذَكَرْتُ ذَكُ نَا لأنّه ذلك في المَغْنِي وبَيِّنْتُ وجهَ تعريّها من الدلالة . وفي كلامِّهِ دليلٌ على ما ذَكَرْنَا لأنّه قَالَ : انّ ليسَ تَتَصرّفُ تَصرّفَ أخواتِها (٩٠) . فاعْرفْهُ .

فَهَذِهِ الأَفْعَالُ مُنْقَسِمةٌ الى قِسْمَيْنِ . أَحدُهُمَا مَا يَجُوزُ فيهِ تَقْدِيمُ المَنْصُوبِ على المَرْفُوعِ وعلى الفِعْلِ وذلكَ كَانَ وصَارَ وأَمْسَى وأَصْبَحَ وظَلَّ وبَاتَ .

والقسمُ الثّاني ما يَجُوزُ فيهِ تقديمُ المَنْصُوبِ على المَرْفُوعِ ِ فقطْ وذَلِكَ ما زَالَ ومَا بَرِخَ وما فَتِيءَ وما انْفَكَ ومَا دَامَ ولَيْسَ ، فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

⁽ ٨٤) آية ١٧٧/البقرة ٢ .

⁽ ۸۵) ج: ان تقع درجة. تحريف.

٨٦ – ٨٦) كذا في ب و ج. الصواب. وفي الأصل « فقد أخذ شبها ليس ». سهو.

⁽ ۸۷) ج: وعن ترتیبه . تحریف .

⁽ ٨٨) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « مسألة ». تحريف.

⁽ ٨٩) ب ، ج : في موضع كتابه .

⁽ ٩٠) في سببويه ٢١/١ : « وقد يكون لكانَ موضعٌ آخرُ يُقْتَصَرُ على الفاعلِ فيهِ تقول : قد كان عبد الله ، أي خُلِقَ عبد الله ، وقد كان الأمر ، أي وَقَعَ الأمر ، وقد دام فلان ، اي ثبت . كما تقول : (رأيت زيداً ، تريد رؤية العين . وكما تقول : أنا وجدته ، تريد وجدان الضالة . وكما يكون أصبح وأمسى مرةً بمنزلة كان ومرةً بمنزلة قولك : استيقظوا وناموا . وأما ليس فانه لا يكون فيها ذلك لأنّها وُضِعَتُ موضعا واحداً ومن ثم لم تُصَرَّفَ تَصَرَّفَ الفعل الآخرُ » .

« وتقولُ : زَيْدٌ كَانَ أَبُوهُ مُنْطَلِقاً ، فَتَرْفَعُ زِيداً بِالابتداءِ ، وكَانَ ومَا بَعْدَهَا في مَوضع رفع بأنّهُ خبرُ المبتدأِ وأبوهُ مرتفعٌ بأنّهُ اسمُ كانَ ، ومُنْطَلِقاً نَصْبُ بأنّهُ خَبرُها . فان شِئْتَ قُلْتَ : زَيْدٌ كانَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، فَجَعَلْتَ في كَانَ ذكراً عائداً (١١) الى زَيْدٍ ، وجَعَلْتَ الجُمْلَةَ التي هي أَبُوهُ منطلقٌ ، في مَوْضِع نَصْبٍ بأنّهُ (٩٢) خَبرُ كَانَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلم أنّكَ آذا قُلْتُ : زيدٌ كَانَ أَبُوهُ منطلقاً فنصبْتَ منطلقاً (٩٣) ، كَانَ أبوهُ مَرْفُوعاً بِأَنَّهُ اسمُ كَانَ ، وَلَمْ يَكُنْ فِي كَانَ ذِكْرُ (٩٤) البَّنَةَ . كَا لا يكونُ آذَا قُلْتَ فِي الابْتِدَاءِ : كَانَ أبوهُ مُنْطَلِقاً ١٠٠ فِي كُونُ زيدٌ مبتدأً وتكونُ الجُمْلَةُ التي هي كَانَ أبوهُ مُنْطَلِقاً ١٠٠ فِي مُونِي رَيْدٌ مبتدأً وتكونُ الجُمْلَةُ التي هي كَانَ أبوهُ مَنْطَلِقاً ١٠٠ فِي مُوضِع رَفْع بِأَنّها خَبُرُ المُبْتَدَأِ الذي هُو زَيْدٌ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ أبوهُ عَمْراً ١٩٥، لأن أبوهُ مُرفوعٌ بضَربَ كَمَا أَنَّهُ مرفوعٌ بكَانَ فِي المَسْأَلَةِ . وانْ قُلْتَ : زَيْدٌ كَانَ أبوهُ مُنْطَلِقٌ ، فَرَفَعْتَ مُنْطَلِقٌ كَانَ زَيْدٌ مُبْتَدَأً وكَانَ فِي كَانَ ذِكْرٌ يَعُودُ الى زَيْدٍ حَتّى كَانَ أبوهُ مَرْفُوعاً بالابْتِدَاءِ ، ومُنْطَلِقٌ خَبَرَهُ وتَكُونُ كَانَ أبوهُ كَانَ قُلْتَ : زَيْدٌ كَانَ أبوهُ مَرْفُوعاً بالابْتِدَاءِ ، ومُنْطَلِقٌ خَبَرَهُ وتَكُونُ الجُمْلَةُ التي هي كَانَ أبوهُ مَرْفُوعاً بالابْتِدَاءِ ، ومُنْطَلِقٌ خَبَرَهُ وتَكُونُ الجُمْلَةُ التي هي كَانَ أبوهُ مُنْطَلِقٌ فِي مَوْضِع نَصْبٍ بأنّها خَبُرُ كَانَ ثُمَ تَكُونُ الجُمْلَةُ التي هي كَانَ أبُوهُ مُنْطَلِقٌ فِي مَوْضِع نَصْبٍ بأنّها خَبُرُ المُبْتَدَأِ الذي هُو زَيْدٌ والذّكُرُ العَائِدُ مِنْهَا الى دُيْدٍ [ما فِي كَانَ (٢٠) منَ] الضمير .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ :

« وكذلكَ الحديثُ المرَّويُّ : كلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ حتَّى يَكُونَ أَبُواهُ هُمَا اللذانِ يُهودانِهِ ويُنَصَّرانِهِ (٩٨) . وهُمَا اللذينِ . وكذا (٩٩) قولُ الشّاعر :

- (٩١) كذا في ب و ج و ط. وفي الأصل « ذكر عائد». سهو.
 - (٩٢) ب،ج: بأنها.
 - (٩٣) ج: فنصب منطلقا.
 - (٩٤) ٻ،ج: ضمير.
 - (٩٥-٩٥) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.
- (٩٦) كذا في ج. الصواب . وفي الأصل عمرو. سهو، والجملة في ب: ضَرَبَ زَيْدٌ أبوه عمرا. سهو.
 - (٩٧) ما بين العاضدتين من ب. واثباته أبين. وهو في ج: «ما كان من الضمير». سهو.
- (٩٨) ب، ج: وينصرانه « ويمسحانه » . أنظر في تخريج الحديث : الموطأ لمالك الجنائز باب ١٦ حديث ٥٦ ، وسنن أبي داود السنة حديث ٤٧١٤ ، والترمذي القدر ٣٠٤٨ ، ٣٠٤ ، ومعجم ونسنك (فطرة) ١٨٠/٥ أنظر أيضا سيبويه ٣٩٦/١ .
 - (۹۹) ب ، ج : وكذلك .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهر:

اعلمْ أَنَّ قَوْلَهُ عليهِ السَّلامُ : كُلِّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطَرةِ ، الغَرَضْ منهُ قَوْلُهُ حتى يكونَ أبواهُ هُمَا اللّذانِ ، فهوَ يحتمِلُ أربعةَ أوجهٍ :

أَحَدُهَا أَنْ تَرْفَعَ أَبُواهُ بِيكُونَ وَتَجعلَهُ اسْمَهُ وَتَجعلَ هُمَا مُبتدأً واللذانِ جَبَرَهُ ثَم تَجعل الجُمْلَةَ التي هُمَا اللذانِ، في موضع ِ بأنّها خبرُ يكون.

والوَجْهُ الثّاني أَنْ تَجْعَلَ ابَواهُ اسمَ كَانَ وَتَجعَلَ هُمَا (١٠١) فَصْلاً ، والفَصْلُ أَنْ لايكونَ لَهُ اعرابٌ ، ويكونُ ثُبوتُهُ وستَقُوطُهُ واحِداً . تقولُ : كَانَ زيدٌ هُوَ المُنْطَلِقَ كَمَا تقولُ : كَانَ زيدٌ المُنْطَلِقَ ، فكذلكَ تَنْصُب اللذينِ على أنّه خبرُ يكونُ ويتنزّلُ هما (١٠٢) منزلة غيرِ الملفوظِ بهِ حتّى كأنّه قالَ : حتى يكونَ أبواهُ اللذينِ (١٠٣) يهودانِهِ .

والوَّجْهُ النَّالَثُ أَنْ تَجْعَلَ في يكون ضميراً يعود الى المولودِ وتجعلَهُ اسمَ كانَ وتجعلَ أبواهُ مرفوعاً بالابتداءِ وتجعلَ قولَهُ : هما اللذان ، جملةً من مبتدأٍ وخبر مَرْفوعة الموضع (۱۰۹ لكونها خبرَ المُبْتَدَأِ الذي هُو ابواهُ ، ثم تَجْعَلَ الجُمْلَةَ التي هي قولُكَ : أبواهُ هُمَا اللذانِ في موضع نصب بأنها خبرُ كانَ ، لأنّكَ أعْطَيْتَ كَانَ اسْمَهَا (۱۰۰ وهو ضميرُ المولودِ .

⁽ ١٠٠) هذا البيت لأبي تمام من قصيدة مدح بها نوح بن عمرو السكسكي (أنظر ديوانه ق ١٢/١٢٣ ج ٢٧/٣ . أنظر أيضا الايضاح ١٠٠٣ . وشرح شواهد الايضاح ق ٢١ وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ١٣٩٣/٣ . ووجه الاستشهاد في البيت هو رفع قوله « مرعى عزمه » بالابتداء ، وروض الأماني خبره . والجملة خبر كان وأسمها مضمر فيها يعود الى المبتدأ وهو « من » في أول البيت .

وفي ط : بعد الشاهد بيت آخر (وهو الشاعد رقم ٧٨ الآتي) ولم يرد في أية نسخة من نسخ المخطوطة . (١٠١) ج : وتجعلها . تحريف .

⁽۱۰۲) ج : وتنزلها . تحریف . (۱۰۲) ج : وتنزلها . تحریف .

⁽١٠٣)ج: اللذان: سهو.

⁽١٠٤) ب ، ج : مرفوع الموضع . تحريف .

⁽١٠٥) ب ۽ ج . اسمه .

والوَجْهُ الرابعُ أَنْ تَجْعَلَ فِي يكونُ ضمِيراً وترفعَ أبواهُ بالابتداءِ كَمَا ذَكَرْنَا . الا أنّك تَجعلُ هُما فَصْلاً ولا تَجعلُهُ مبتداً ثانياً ، وتجعلُ اللذانِ خَبَرَ أبواهُ ، ثُمّ تَجْعَلُ الجُمْلَة التي هي أبواهُ اللذانِ فِي مَوْضِع نَصْبِ بأنّها خبرُ كانَ ، ولا يكونُ لقولِكَ هُمَا اعراب ، لأنّه اذَاكَانَ فَصْلاً كانَ بمنزلةِ مَا فِي قَولِهِ تَعالَى - (فَبِمَا رحمة [مِنَ الله]) - (وَفَا لاَنّه اذَاكَانَ فَصْلاً كانَ بمنزلةِ مَا فِي قَولِهِ تَعالَى - (فَبِمَا رحمة [مِنَ الله]) - (وَفَا اللّذانِ ، لم يَجُزُ أَنْ يكونَ هُمَا فَصْلاً لاَنّه اذَاكَانَ فَصْلاً كانَ فَي حُكْم السّاقِطِ ، فَيجِبُ أَنْ تَنْصِبَ اللذانِ بأنّه (١٠١٠ خبرُ يكونَ أبواهُ اسمَ كانَ لم يَجُزُ فِي هُمَا الأَنْ يكونَ رفعاً يكون . فاذَا لَمْ تَنْصِب اللذانِ مِعَ جَعْلِكَ أبواهُ اسمَ كانَ لم يَجُزُ فِي هُمَا الأَنْ يكونَ رفعاً بالإبتداءِ ، ويكونُ اللذانِ فِي مَوْضِع خَبْرِهِ . وكَذَا اذا نَصَبْتَ فَقُلْتَ حتى يكونَ أبواه هُمَا اللذين ، لَمْ يَجُزُ فِي هُمَا الأَنْ يكونَ أَبواهُ هُمَا اللذين ، لَمْ يَجُزُ فِي هُمَا الأَنْ يكونَ فَصْلاً جَارِياً مَجْرَى السّاقِطِ ، اذ لَوْ جَعَلْتُهُ مُبْتَذَا أَلذين ، لَمْ يَجُونُ فِي هُمَا الأَنْ يكونَ فَصْلاً جَارِياً مَجْرَى السّاقِطِ ، اذ لَوْ جَعَلْتُهُ مُبْتَذَا أَلْ وَجَبَانُ مُ مُنْ فَعَ اللذانِ فتجعلهُ خَبَرَهُ فَاعْرِفُهُ .

وما البَيْتُ الذي أَنْشَدَهُ فَطَريفُ الشَّأْنِ لِأَجْلِ أَنَّه من قَصيدةِ أَبِي تَمَامٍ التِّي أُولها:

يومَ الفِراقِ لَقَدْ خُلِقْتَ طَويلا لَمْ تُبْقِ لِي صَبْراً ولا مَعْقُولاً (١٠٩) وَقَبْلَهُ قَوْلُهُ:

⁽۱۰۶) ج: تجعلها. تحريف.

⁽۱۰۷) آیة ۱۵۹/آل عمران ۳ وتتمنها من ب و ج.

⁽١٠٨) ٻ، ج: لأنه.

⁽ ١٠٩) القصيدة في ديوانه رقم ١٢٣ ج ٣ ص ٦٦ - ٧١ . ورواية الديوان " لم تُبَق لي جَلَدَا » . وفي الأصل : " يوم العراق » تحريف .

⁽١١٠) البيت ١٣ من القصيدة المذكورة ج ٦٧٣. وفي الأصل «لو جاز». تصحيف

⁽١١١) ج : وانما يحتج « ممن يحتج » . سهو .

العمود. فأمّا يكونُ دونَهُ فبعيدٌ. فانْ قِيلَ (١١٣): انَّ هَذَا النَّحَوَ لما كانَ مشهوراً مُسْتَغِيناً عن الحُجّةِ وكانَ القَصْدُ فيهِ زيادةَ البَيانِ بالتّمثيلِ أوردَ هذا البيتَ لم يُمْتَنَعُ وقد يُقالُ: والى هَذَا ذَهَبَ فلانٌ في قُولِهِ ، ولا يُقْصَدُ بذَاكَ (١١٤) الاحتجاجُ ، والها (١١٥) يرادُ إيضاحُ قَصْدِهِ وتقريبُ المَسْلَكِ . (١١٦)

وبَعْدُ، فَانَّ مُشَابِهَتِه لمَا نَحْنُ فِيهِ أَنَّهِ اذَا نَصَبَ(١١٧) روضَ الأماني كَانَ قَد رَفَعَ مَرْعَى عَزْمِهِ بكانَ ولم يَجْعَلْ فِيهِ ضميراً لمَنْ(١١٨ ويكونُ العائِدُ الى مَنْ الهاءُ في عَزْمِهِ وهُمومِهِ. وانْ رَفَعَ روضَ الأماني كانَ جَعَلَ في كانَ ضَميراً لِمَنْ (١١٨) ، ورَفَعَ مَرْعَى عَزْمِهِ وهُمومِهِ . وانْ رَفَعَ روضَ الأماني كانَ جَعَلَ في كانَ ضَميراً لِمَنْ (١١٨) ، ورَفَعَ مَرْعَى عَزْمِهِ روْضَ بالابتداءِ ، وجَعَلَ رَوْضَ الأماني خَبَرَهُ ، ثم جَعَلَ الجُمْلَةَ التي هي قَوْلُهُ مَرْعَى عَزْمِهِ رَوْضَ الأماني :

/٨٠/ اذًا مَا المَرْءُ كَانَ أَبُوهُ عَبْسٌ فَحَسْبُكَ ماتريد من الفخار (١١٩)

يَجُوزُ فِي عَبْسِ النّصبُ على أَنّهُ حَبُرُ كَانَ وان أَبُوهُ مَرِفُوعٌ بِأَنّهُ اسمُ كَانَ ، والرّفْعُ على أَنَّ فِي كَانَ ضميراً للمرءِ وأَبُوهُ عَبْسٌ ، جُمْلَةٌ من مُبْتَدَأٍ وخَبَرٍ ، فاعْرِفْهُ .

(١١٢) هذا التعليل لعبد القاهر – (نقلا عن أستاذه أبي الحسين – لاستشهاد أبي علي بيت أبي تمام يعد أطرف ما ذكر من تعليلات في هذه المسألة وأقربها الى القبول . ولم يفطن له غيره من العلماء الذين تعرضوا لها ومن هؤلاء ابن خلكان في وفيات الأعيان (٣٣٣/١) فقد ذكر أن دافع أبي على لذلك هو ارضاء عضد الدولة الذي كان يحب هذا البيت وينشده كثيرا وعلل الزيخشري الأمر بغير ذلك فقد قال في الكشاف (٣٥/١) : أنه -كان يحب هذا البيت عبدنا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه

انظر أيضًا شواهد الايضاح للقيس ق ٢١، وديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٦٧/٣.

(١١٣) ب ، ج : وان قيل.

(١١٤) ب ، ج: بذلك.

(١١٥) ب، ج: فانما.

(١١٦) ب: وقرب المسلك.

(١١٧) ب، ج: اذا نصبت.

(١١٨ - ١١٨) ب، ج: ضمير المرء. تحريف.

(۱۱۹) نسب سيبويه (۳۹٦/۱) لرجل من عبس وتابعه في ذلك الشنتمري ، – وصاحب اللسان في (رود) ۱۲۷/٤ ، و (نصر) ۲۸/۸ و (منی) ۱۲۲/۲۰ .

وروايته في كل ما تقدم «ما تريد الى الكلام»

فَصلٌ في تَفْسيرِ الفَصْلِ : اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الفَصْلَ يكونُ منَ الضَّائِرِ ويحتاجُ الى شَريطَتَيْن .

احْداهُمَا أَنْ يكونَ بينَ المُبْتَدَأِ والخَبَرِ أَو مَا هُوَ جَارٍ مَجْرَى ذَلِكَ (١٣٠) من بَابِ كَانَ وبَابِ إِنَّ وبَابِ ظَنَنْتُ .

والثّانيةُ أَنْ يكونَ بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ . فَثَالُ وَقَوْعِهِ بَيْنَ المُبْتَدَأِ وَالْحَبَرِ قَوْلُكَ : زَيْدٌ هُوَ المُنْطَلِقُ ، يجوزُ أَنْ تَجعلَ هُوَ فَصْلاً عارياً من الاعرابِ وتجعلَ المُنْطَلِقُ حَبَرَ زَيْدٍ ، ويكونُ الكلامُ من جُزْنَيْنِ وانْ لم تَجْعَلُهُ فَصْلاً جَازَ أَيضاً ، وَهُو أَنْ تَجْعَلَهُ مبتداً وتجعلَ « المُنْطَلِقُ » خبرَهُ ، وتجعلَ الجُمْلَةَ في مَوضع خبر زيدٍ . غيرَ أَنْكَ اذا جَعَلْتُهُ فَصْلاً لم يَجُزْ اسقاطُ الأَلْفِ واللامِ مِنَ المنطلقِ لما ذَكَرْنَا من أَنّه لا يكونُ الاّ بينَ معرفتيْنِ .

ومثالُ وقوعِهِ في بابِ كانَ قولُكَ : كَانَ زيدٌ هُوَ المنطلق ، تنصبُ المنطلق ، لأنَّ هُوَ لا اعتدادَ بهِ ، وفي هذا يتّضِحُ الأمْرُ ، لأنّكَ اذَا لَمْ تَجْعَلْهُ فَصْلاً رَفَعْتَ المنطلق فقلت : كانَ زيدٌ هو المنطلق كقولك : كانَ زيدٌ أبوهُ المنطلقُ . وكَذَا (١٢١) حُكْمُ الضائر كلّها كقولك : كنّا نحنُ المُنْطَلِقينَ ، وكَانُوا همْ المُنْطَلِقينَ . قالَ الله تَعالَى – (ولكن ْكَانُوا هُمْ الظّالمينَ) – (١٢٢) . (١٢٣ فكذا تقولُ : ولكن ْكُنْتُمْ أنتُمْ الظّالمينَ ١٣٣١). ولو قُلْتَ : كَانَ زيدٌ هُو مُنْطَلِقاً ، لَمْ يَجُزُ لأنَّ ما بَعْدَهُ نكرةٌ ولا يَقَعُ هوَ الا بينَ المَعْرِفَتَيْنِ . وكذَا اذَا زيدٌ هُو مُنْطِلقاً ، لَمْ مُنطلقاً ، لأنَّهُ اذا لَمْ يَجُزُ وقوعُهُ بينَ نكرةٍ ومَعْرِفَةٍ كانَ وقوعُهُ بينَ نكرةٍ ومَعْرِفَةٍ كانَ وقوعُهُ بينَ نكرةٍ ومَعْرِفَةٍ كانَ وقوعُهُ بينَ نكرةً بينَ نكرةً بينَ نكرةً مُنْ أَبْعَدَ .

وقالوا: مَاكَانَ زِيدٌ هُوَخَيْراً مِنكَ ، فَفَصَلُوا لأَنَّ خَيْراً قد تَخَصَّصَ بَمْكَ ، فَصَارَ يُقَارِبُ بِالمَعْرِفَةِ . ولا يجوزُ ذلكَ في النّكِرَةِ المَحْضَةِ البَّنَّةَ نحوَ قولِكَ : كانَ زِيدٌ هُوَ مُنْطَلِقاً . وأمرٌ (١٢٤) آنا اذا قُلْنَا : كانَ زِيدٌ هُوَ خَيْراً مُنْطَلِقاً . وأمرٌ (١٢٤) آخرُ وهو أنّهم [يزعمون] (١٢٠) أنّا اذا قُلْنَا : كانَ زيدٌ هُوَ خَيْراً

⁽۱۲۰) ب ، ج : وما هو جار مجراه .

⁽۱۲۱) ب،ج: وهذا.

⁽۱۲۲) آية ۷٦/الزخرف ٤٣.

⁽۱۲۳ - ۱۲۳) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ۱۲٤) ب ، ج : وامرأة . تحريف .

⁽ ١٢٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « ويزعموا » سهو .

منكَ ، فأنّا نُقَدِّرُ فيهِ (١٢٥) // الألف واللامَ الا أنَّ اتصالَ مِنْ بخيرٍ يمَنعُ من اللّفْظِ بالألفِ واللام . وأمّا قولُكَ : كانَ زيدٌ هُوَ مُنْطَلِقاً ، فَلا يُتَصَوِّرُ هَذَا الْمَعْنَى فيهِ لأَنَّهُ لا بالألفِ واللام ظاهراً . فاذَا قُصِدَ مَعْنَاهَا أَنْ يكونَ مَانِعَ [في] (١٢٦١)مُنْطَلِقٍ من أَنْ يَدْخُلَهُ الأَلفُ واللامُ ظاهراً . فاذَا قُصِدَ مَعْنَاهَا أَنْ يكونَ فيهِ وَجَبَ اظْهَارُهَا لَعدم ما يَمْنَعُ منهُ .

ُ وَبَنُوا على هذا الأصْلِ مسألةً . وهي قُولُنَا : كانَ زيدٌ هُوَ يقولُ ذاك ، جَوْزُوا أَنْ يكونَ هُوَ يكونَ هُو فَصْلاً اذاكانَ الخبرُ مُضَارِعاً فانْ كَانَ بَدَلَ يقولُ ، قائل ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يكونَ هُو فَصْلاً . قَالُوا . لأنّا نُقَدَّرُ في يقولُ مَعْنَى الألفِ واللام ويصحُّ هذَا التقدير ، لأنّ يقولُ يَمْتَنِعُ من أَنْ يَظْهَرَ فِيهِ الألفُ واللامْ . (١٢٧ وأمَا اذا كانَ الخَبرُ فَاعِلاً ١٢٧) فاللهُ يحتملُ لظهور الألف واللام فيهِ فلا مَعْنَى لتقديرِهَا .

ويؤنسُ بهذا الأصلِ أنّا نُقَدِّرُ الاعرابَ في الاسمِ اذَا كانَ هناكَ مانعٌ مِنْ ظُهُورِهِ نَحُو الْبناءِ في مَنْ وَكَمْ وكونِ الحرفِ حرفاً شأنهُ السّكونُ نحوَ حُبْلَى والقاضِي ، فانْ كانَ الاسمُ عارياً من الأسبابِ (١٢٨) الممانِعةِ من ظُهُورِ الاعرابِ كانَ تقديرُهُ فيهِ مُحَالاً . فَلا يعوزُ أَنْ يُقالَ في نَحْوِ زيدٍ : أنّهُ في تقديرِ الرّفع ثُمَّ لا يَظْهُرُ فيهِ الرّفع كَمَا يُقَالُ في مَنْ : يعوزُ أَنْ يُقالَ في مَوْضِع رَفْع وانْ كانَ الرّفع لا يَظْهُرُ لأنَّ هَاهُنَا مانِعاً وهُوَ البِناءُ ولا مانع ثَمَّ (١٢١) . انهُ في حَيْرِ مِنْكَ ، وفي يقول ، مانعٌ من ظُهُورِ الألفِ واللام [فيجوز] (١٣٠) أنْ يُجْعَلا في تقديرِها ، ولا مانع في مُنْطَلِق ولا في قائل (١٣١) . فاذَا أريدَ تَقْدِيرُهَا لَمْ يَصِح ، يُجْعَلا في تقديرِها ، ولا مانع في مُنْطَلِق ولا في قائل (١٣١) . فاذَا أريدَ تَقْدِيرُهَا لَمْ يَصِح ، لأنَّ التقديرَ هناكَ ظُهورُهَا لفظاً . (١٣٣ ثُمُ أَنْ مَعْنَى قولهِم ١٣٣) : انّ يقولُ في تقديرِ الألفِ واللام أنّهُ لوكانَ مكانَهُ اسمٌ فاعِلٌ لظَهَرَ فيهِ الألفُ واللامُ . وكذَا لوكانَ مكانَهُ اسمٌ فاعِلٌ لظَهَرَ فيهِ الألفُ واللامُ . وكذَا لوكانَ مكانَ حَيْرِ اسمٌ واللام أنّهُ لوكانَ مكانَهُ اسمٌ فاعِلٌ لظَهَرَ فيهِ الألفُ واللامُ . وكذَا لوكانَ مكانَهُ اسمٌ فاعِلُ لظَهَرَ فيهِ الألفُ واللامُ . وكذَا لوكانَ مكانَهُ اسمٌ فاعِلُ لظَهَرَ فيهِ الألفُ واللامُ . وكذَا لوكانَ مكانَهُ اسمٌ فاعِلُ لظَهَرَ فيهِ الألفُ واللامُ . وكذَا لوكانَ مكانَهُ اسمُ في أَنْ المَعْنَهُ وقيهِ الألفُ واللامُ . وكذَا لوكانَ مكانَهُ المن المَا لمُنْ عَلَيْهُ المَا اللهُ واللهِ مُ اللهُ اللهُ ولا في قائلٍ المُنْ المَالِقُولُ في المُنْ عَلَمُ اللهُ المُولِ المُنْ واللهُ المَالِمُ اللهُ ولا المَالِقِ في الأَلْهُ ولا المَالِقِ المُلْقِ المُنْ عَلَى المُنْ خَيْلُ الْمَالِمُ اللهُ اللهُ المَالِولُ المَالِقُ الْمُؤْلِقُ المَالِمُ اللهُ عَلَى المُؤْلِقُ المَالِولُ المُؤْلِقُ المُؤْلِقُ المُؤْلِقُ المُؤْلِقُ المُؤْلِقُ المُؤْلِقُ المُؤْلِقُ المُؤْلِقُ المُؤْلِقُ المَالِمُ اللهُ المُؤْلِقُ المُؤْلِقُ المُؤْلِقُ المُؤْلِقُ المُؤْلِقُ المُؤْلِقُ المُؤْلِقُ المُؤْلِقُولُ المَالِمُ المُؤْلِقُولُ المَالِقُولُ المَالِمُ المُؤْلُولُ المَالِمُ المَالِمُ ال

⁽١٢٦) « فيه » ساقطة في ب و ج .

⁽١٢٧) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « من ». تحريف.

⁽ ١٣٨ – ١٣٨) بدله في ب و ج : « واما اذا كان الخبر قائلاً » وكلاهما جائز. والمقصود بقوله « فاعلا » في الأصل اسم الفاعل .

⁽١٢٩) ج: عن الأسباب.

⁽۱۳۰) ب، ج: عَة.

⁽١٣١) من ب و ج. وهو الصواب. وفي الأصل «فيجب» سهو، لأن الموضع موضع جواز لا وجوب. (١٣٢) ب، ج: وفي قائل.

^{. (} ۱۳۳ – ۱۳۳) كذا في ب. الصواب. وفي الأصل « ثم ان بمعنى قولهم ». وفي ج « ثم معنى قولهم « . وكلاهما تحريف.

لا يَتَّصلُ بهِ مِنْ لَظَهَرَتِ الأَلفُ واللامُ فيهِ كَقُولِنَا : كَانَ زَيْدٌ هُو المُفَضَّلُ مَثَلا.

وقَدْ سَأَلُوا أَنْفُسَهُمْ فِي هَذَا المَوْضِعِ سَوْالاً وأَجابُوا عَنْهُ وهُوَ أَنْ يَقَالَ : كَيْفَ لَمْ يُجَوِّرُوا أَنْ يِكُونَ هُو فَصْلاً مِعَ المُضَارِعِ ؟ فَاذَا قُلْتُمْ : كَانَ زَيْدٌ هُو يَجَوِّرُوا أَنْ يِكُونَ هُو فَصْلاً كَمَا جَوَّرْتَمُوهُ فِي كَانَ زِيدٌ هُو هُوَ قَالَ ذَاكَ (١٣٤) لِمَ لَمْ (١٣٥) بُنَةً لَجُورُوا أَنْ يِكُونَ هُو فَصْلاً كَمَا جَوَرْتَمُوهُ فِي كَانَ زِيدٌ هُو يَقُولُ ؟ وأَجابُوا عَنْهُ (١٣٦) بأنَّ المضارِعَ (١٣٧ مُشَابَهُ للاسم وحَصَائِعِهِ ، فَجَازَ تقديرُهَا مِعَ المُضَارِعِ (١٣٧ لِمَا بَيْنَهُ وبينَ الاسم من الاسم وحَصَائِعِهِ ، فَجَازَ تقديرُهَا مِعَ المُضَارِعِ (١٣٧ لِمَا بَيْنَهُ وبينَ الاسم من الامتزاج ، ولم يَجُزْ في الماضِي الذي لم يَنَلْ هذهِ المُشَابَهَةِ . وكانَ تَحْقِيقُ هَذَا أَنَّ الفَعلَ المُضَارِعَ لَمّا كَانَ مَعْرَجًا بالاسم على ما نبتَ حتّى استحقَّ بذلكَ الاعرابَ جَازَ أَن الفَعلَ المُضَارِعَ لَمّا كَانَ مَعْرَجًا بالاسم على ما نبتَ حتّى استحقَّ بذلكَ الاعرابَ جَازَ أَن الفَعلَ يقالَ : أَنّه فِي تقديرِ اسم دَخَلَهُ الأَلْفُ واللّامُ ولم يَجُزْ ذلكَ فِي الماضِي لأَنّهُ اذا لَمْ يَكُنْ مُشْبِهاً للاسم كَانَ تقديرُ ما هُو من صفاتِ الاسم وخصَائِعِهِ فِيهِ وَضْعاً للشيء في غيرِ مُشْبِها للاسم كانَ تقديرُ ما هُو من صفاتِ الاسم وخصَائِعِهِ فيهِ وَضْعاً للشيء في غير مُؤْضِعِهِ . فالأَوْلُ مَنزَلَتُهُ (١٣٨) أَنْ يصفَ الشيءَ بُوصَفِ ما هُو من سَبَبِهِ ، خَلُولُكُ مَنْ وَجُهُهُ . والنَّانِي بمنزلة أَنْ تُريدَ وصفَ الشّيء بوَصْفِ ما لمِسَ من سَبَبِهِ مَرَدُتُ برجل حَسَنٍ وَجَهُ اللهُ يَعْمِ وحَهُ مَالٌ كَمَا لا يخفى .

وقد قاسُوا على هَذَا الأَصْلِ من طريقِ العَكْسِ قُولُهُم : مَرَرْتُ بالرجلِ خَيرِ منكَ ، وذَاكَ أَنَّ الأَلفَ واللامَ هَا هُنَا [ثابتةً](١٤٠) والتقديرُ // في هذهِ المسألةِ سقوطُهَا ، لوصفِ الاسمِ بخيرِ وهو نكرةً . فقد قُدَّرَتْ هَا هُنَا محذوفةً وهي ملفوظً بِهَا وقد قُدِّرَتْ (١٤١) هناكَ كَانَها ملفوظً بِهَا وفي مَعْدُومةً في اللّفظِ .

⁽ ١٣٤) ج : قال ذلك .

⁽ ١٣٥) « لم » ساقطة في ب و ج .

⁽١٣٦) ، عنه ، ساقطة في ج .

⁽١٣٧ – ١٣٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽۱۳۸) ب، ج: بمترلة.

⁽۱۲۹) ب،ج: وجهه: تحريف.

⁽١٤٠) من ب و ج. الصَّواب. وفي الأصل وثانية، تصحيف.

⁽١٤١) ب، ج: وقدرت.

ومثالُ الفَصْلِ في بَابِ أَنَّ قُولُكَ : أَنَّكَ أَنْتَ الخَارِجُ ، حُكَمَهُ حُكْمُ الابتداءِ نحوَ زيدٌ هو الخَارِجُ ، في أَنَّ اللَّفْظَ لا يختلفُ وانَّا يكونُ ذلكَ في التقديرِ . أَلا تَرَى أَنْ خَبَرَ أَنَّ مرفوعٌ ، فَلا فَصْلَ بِينَ أَنْ تقولَ : أَنَّكَ أَنْتَ الخَارِجُ ، على أَنْ تَجْعَلَ أَنْتَ فَصْلاً ، وتَجْعَلَ النَّ ، حَتّى كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَنَّكَ الخَارِجُ ، ولَمْ تَأْتِ بأَنْتَ ، وبَيْنَ أَنْ تَجْعَلَ الْجُمْلَةَ في مَوْضِع خَبْرِهِ ، ثُمَّ تجعلُ الجُمْلَة في مَوْضِع خَبْرِهِ ، ثُمَّ تَعْلَ الجُمْلَة في مَوْضِع خَبْرِهُ ، ثُمَّ تَعلَى – (فَرَجَعُوا الى أَنْفُسِهِم فَقَالُوا أَنْكُمْ أَنْتُمْ الظَّالِمُونَ) – (الآلام) فلا خَبِر أَنَّ . وقولُهُ تَعالَى – (فَرَجَعُوا الى أَنْفُسِهِم فَقَالُوا أَنْكُمْ أَنْتُمْ الظَّالِمُونَ) – (الآلام) فلا تقولُ : أَنْكَ أَنْتَ مُنْطَلِقُ ، وأَنْتَ تَجْعَلُ أَنْتَ فَصْلاً .

ومثالُهُ في بابِ ظَنَنْتُ ، قولُكَ : ظَنَنْتُ زَيْداً هُوَ المُنْطَلِقَ ، فَتَنْصِبُ ، كَمَا قُلْتَ : كَانَ زيدٌ هو المُنْطَلِقَ ، وعَلِمْتُك أَنْتَ الخَارِجَ ، وعَلِمْتُ الزّيدَيْنِ هُمَا الخَارِجَيْنِ ، وكَذَا البَابُ . ولا تقولُ : ظَنَنْتُ زَيْداً هُوَ مُنْطَلِقاً ، لأَنَّ ما بَعْدَهُ نكرةً . ويحوزُ أَن تقولَ ظَنَنْتُ زَيْداً هُوَ خَيْراً مِن عَمْرٍ ، لِمَا وَلَامِ كَمَّا أَنْ مَنْ أَنَّ هَذَا قد قُرْبَ مِن المَعْرِفَةِ بهذَا التّخصيصِ وامْتَنَعَ لذلك مَن الألفِ واللام كَمَا يَمْتَنِعُ المَعْرِفَةُ . أَلا تَرَى أَنْكَ تقولُ : زَيْدٌ الأَفْصَلُ مِن عَمْرٍ فتجَمع بينَ مِنْ واللام . وخَيْرُ مِن كَذَا بهذِهِ المنزلةِ .

ويَجِبُ أَنْ يَكُونَ الفَصْلُ ضَمِيراً مَرْفُوعاً نَوَ قُولِكَ : ظَنَنْتُ زَيْداً هُوَ الخَارِجَ ، ولا تقولُ : ظَنَنْتُ زَيْداً (120) إيّاهُ الخارجَ ، وتجعلُ ايّاهُ فَصْلاً . وكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ من جَفِيلُ : ظَنَنْتُ الزّيدِينَ عَنْ المُنْطَلِقِينَ ، لأنَّ فَخَاطِبً ، وانْ كانَ مَعْاطبًا فَتَكُلمُ ، وان كانَ مَعٰاطبًا فَمَخَاطبُ ، وانْ كانَ مجموعا فمجموعٌ ، فلا تقولُ : ظَنَنْتُ الزّيدِينَ نَحْنُ المُنْطَلِقِينَ ، لأنَّ فَخُاطبُ ، وانْ كانَ مِحموعا فمجموعٌ ، فلا تقولُ : هُمْ المُنْطَلِقِينَ ، وكَذَا البابُ ، وفي نَحْنُ ليسَ بِضَميرِ غَيْبَةٍ . وانّا يَجِبُ أَنْ تقولَ : هُمْ المُنْطَلِقِينَ ، وكَذَا البابُ ، وفي الفَصْلِ كلامٌ كَثِيرٌ ليسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهِ . وما تَقَدَمَ كافٍ في مَعْرِفَةِ الأَصُولِ .

⁽١٤٢) آية ٦٤/الأنبياء ٢١.

⁽١٤٣) من ب و ج. الصواب. وسقطت من الأصل سهوا.

⁽١٤٤) ب، ج: ولما. سهو.

⁽ ١٤٠) كذا في ب و ج. وفي الأصل: ﴿ زيدٌ ﴿ سَهُو.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وتَقُولُ : مَنْ كَانَ أَخَاكَ ؟ ومَنْ كَانَ أخوكَ ؟ فاذَا رَفَعْتَ قَوْلَكَ : أَخوكَ ، كَانَ مَنْ فِي مَوْضِع نَصْب . واذَا نَصَبْتَ أَخاكَ كَانَ [مَنْ] ((١٤٦) فِي مَوْضِع رَفْع بالابْتِدَاء ، مَنْ فِي مَوْضِع نَصْب . واذَا نَصَبْتَ أَخاكَ كَانَ [مَنْ] ((١٤٦) فِي مَوْضِع مَنْ أَيُّ ((١٤٨) ظَهَرَ الاعراب وفِي كَانَ ذِكْرٌ يَعُودُ الى مَنْ . وانْ (١٤٧) وَضَعْتَ مَوْضِعَ مَنْ أَيُّ ((١٤٨) ظَهَرَ الاعراب فيهِ (١٤٩) تقولُ : أَيُّهُمْ كَانَ أَخَاكَ ، وأَيَّهُم كَانَ أَخوكَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ [قَولَكَ] (١٥٠) مَنْ كَانَ أَخُوكَ ، يَجُوزُ فيه وَجْهَانِ :

أَحَدُهُما أَنْ تنصبَ أَخاكَ بأَنّهُ خبرُ كَانَ فَتَجْعَلَ مِنْ ، مبتدأً ، وتَجْعَلَ في كَانَ فِي كَانَ فِي كَانَ فِي كَانَ يعودُ اليهِ مرفوعاً بأنّهُ اسْمُهُ ، واذَا حَصَلَ لكانَ الاسمُ لَمْ يَحْتَمِلُ الأَخَ ، إلاّ أَنْ يكونَ خبراً لهُ ، وخَبرُ كانَ لا يكونُ الا مَنْصُوباً .

والوجْهُ النَّانِي أَنْ تَرْفَعَ الأَخَ فتقولُ: مَنْ كَانَ أَخوكَ؟ وذَلِكَ اذَا جَعَلْتَ أَخوكَ اسمَ كَانَ ، وتَجْعَلُ مَنْ خَبَرَ كَانَ ، ويكونُ في مَوْضِع ِ نَصْبٍ ، ووَجَبَ تَقْديِمُهُ ، لأَنَّ الاستفهامَ يقتضى صَدْرَ الكلامِ كَمَا تَقَدَّمَ قبلُ .

ويَتَّضِحُ ذلكَ فِي أَيِّ لأَنَّهُ مُعْرَبٌ لَفْظاً . تقولُ : أَيُّهُمْ كَانَ أَخاكَ ؟ فيكونُ أَيُّ مُبْتَدَأً ويكونُ // قَوْلُكَ : كَانَ أَخاكَ ، جُمْلَةً مِن فِعْلِ وَفَاعِلٍ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ والعائدُ اليهُ الذِكرُ الذي هُوَ اسمُ كَانَ . وأَيَّهِم كَانَ أَخوكَ ، اذَا رَفَعْتَ الأَخَ بِكَانَ وَجَعَلْتَ أَيًا الخَبَرَ . وهَذَا دليلٌ على جوازِ تقديم خَبرِكَانَ على كَانَ نَفْسِها (١٥٥١) . أَلا تَرَاهُمْ جَعَلوا خَبَرَهُ شيئاً يَلْزَمُهُ التَّقْديمُ (١٥٣) وهُوَ الاَسْتِفْهَامُ ، فَلَوْ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقالَ : – مُنْطَلِقاً كَانَ زيدٌ ، فيقدّمُ

⁽١٤٦) من ب و ج و ط . أبين .

⁽١٤٧) ط: واذا.

⁽١٤٨) ب، ج، ط: «أيا» على الاعراب، وهي في الأصل على الحكاية.

⁽١٤٩) ب، ج: فيه الاعراب.

⁽ ۱۵۰) من ب و ج. أبين.

⁽١٥١) كذا في ب و ج. أولى وفي الأصل « ذكرٌ » على البناء لما لم يسم فاعله.

⁽١٥٢) ٻ، ج: نفسه.

⁽١٥٣) ب: التقدير. تحريف.

المنصوبَ على كَانَ ، لما جَازَ أَنْ يكونَ خَبُرُهُ اسْتِفْهَاماً . كَمَا أَنَّه لَوْ لَمْ يَجُزْ تقديمُ المَفْعُولِ على الفِعْلِ نحوَ : زَيْداً ضَرَبْتُ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يكونَ المفعولُ ما فيه استفهامٌ نَحْوَ : أَيُّهم ضَرَبْتَ ؟ .

قَالَ (١٥٤) الشَّيْخُ أبو عليِّ :

« وقد أَجَازُوا في الابتداءِ هُو زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، على أَنْ يكونَ هُو ضميرَ القصّةِ والحديثِ ، والجُمْلَةُ في موضع الخَبَر . واذَا (١٠٠٠ دَخَلَ على هذَا الكلام كانَ ، اسْتَتَرَ الضّميرُ فيها وارْتَفَعَ زيدٌ بالابتداءِ ومُنْطَلِقٌ بأنّهُ خَبُرٌ ، والجُمْلَةُ في مَوضع نَصْبٍ بكُوْنِهَا (١٠٥١ خَبَراً لِكَانَ ، وذَلِكَ قَولُهُمْ : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » .

قَالَ الشَّيْخُ أبو بكرٍ :

اعلمْ أَنَّ ضَميرَ القِصَّةِ يقعُ في صدرِ الكلامِ ، ويقعُ بَعْدَهُ المُبْتَدَأُ والخَبُرُ وغيرهُمَا من الجُملِ للتفسيرِ نحوَ: . هُو زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ هُو ضميرَ القصّةِ والأمرِ ، كأنَّكَ قُلْتَ : الحديثُ مُنْطَلِقٌ ، ثَم أُضْمِرَ ذلكَ لأنَّ هذهِ الجُمْلَةَ تُفَسِّرُهُ . وهَذَا مثلُ ما تَقَدَّمَ من قولهم : أكْرَمَنِي وأكْرَمْتُهُ (١٥٥٧) ، في أنّه أُضْمِرَ قبلَ الذّكْرِ على شَرِيطَةِ التَفْسيرِ . فالضّميرُ في أكْرَمَنِي بمنزِلَةِ هُو (١٥٥٨) في قولك : هو زيدٌ مُنْطَلِقٌ ، فَهُو مُبْتَدَأٌ والجُمْلَةُ في موضع خبر .

وَعَلَى ذَلِكَ قُولُهُ تَعَالَى : - (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) - (١٥٩ أَيْ قُلْ : الأَمُر لله أَحَدُ هَذَا هُوَ أَقُوى الوَجْهَيْنِ وأَوْضَحُهُمَا . فانْ أَدْخَلْتَ كانَ على هَذَا الكلام كَمَا تُدْخِلُهُ على هُوَ أَقُوى الوَجْهَيْنِ وأَوْضَحُهُمَا . فانْ أَدْخَلْتَ كانَ على هَذَا الكلام كَمَا تُدْخِلُهُ على قَوْلِكَ : (١٦٠ هُوَ أَخُوهُ خَارِجٌ ، وأَنْتَ تَجْعَلُ الضّميرَ لشيء تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ

⁽١٥٤) كذا في ب و ج. أولى وفي الأصل «وقال».

⁽١٥٥) ط: فاذا.

⁽١٥٦) ط: لكونها.

⁽١٥٧) ب ، ج : وأكرمت عبد الله .

⁽١٥٨) ﴿ هُو ۗ ساقط في ج .

⁽١٥٩) آية ١/الاخلاص ١١٢.

⁽١٦٠) ب، ج: قوله.

مُنْطَلِقٌ ، فَيَسْتَكِنُّ الضَّمِيرُ فِي كَانَ لأَنَّ ضميرَ المرفوعِ المفردِ الغائبِ يستكنُّ فِي الفعلِ كَقُولُكَ : كَانَ أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ ، عَنزَلَةِ قولِكَ : كَانَ أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ ، اذَا جَعَلْتَ فِي كَانَ ضَمِيرَ زيدٍ وما أَشْبَهَهُ ، فضميرُ الأمرِ فِي مَوْضِعِ اسم كانَ والجُمْلَةُ التي جَعَلْتَ فِي كَانَ ضَمِيرَ زيدٍ وما أَشْبَهَهُ ، فضميرُ الأمرِ فِي مَوْضِعِ اسم كانَ والجُمْلَةُ التي بَعْدَ كَانَ مَنْصُوبةُ المَوْضِعِ بِأَنَّها خَبَرهُ . وعلَى ذَلِكَ قُولُ الشَّاعِرِ [وهُوَ] (١٣١١) منْ أَبْياتِ الكِتَابِ :

١٠١٠/ اذَا مُتَّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شامِتٌ وَآخَرُ مُثْنِ بِالَّذِي كُنْتَ أَصْنَعُ

فني كانَ ضميرُ الأمْرِ، والنّاسُ صنفانِ، جملةٌ منَ المُنبَّدَأِ والخَبَرِ في مَوْضِعِ الخَبَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: اذَا مُتُ كَانَ الأمرُ قُولُكَ النّاسُ صِنْفَانِ. وتقولُ: كانَ خَرَجَ أَخُواكَ ، فيكونُ في كَانَ ضميرُ الأمْرِ ويكونُ خَرَجَ أَخُواكَ في مَوضع الخَبَرِ. ولا يَجُوزُ أَنْ يكونَ فارِغاً لأجُلِ أَنَّ الفِعْلَ لا يدخلُ على الفِعْل.

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« ونَظِيرُ هَذَا فِي إِنَّ (﴿ ﴿ ﴾ اللهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ . وقَالَ تَعالَى – (اللهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فانَّ لَهُ [جَهنّمَ لا يَمُوتُ فِيهَا ولا يَحْنَى] – (١٦٤) وقَدْ جَاءَ هذا الضّميرُ مُؤنّناً قَالَ الله

⁽١٦١) من ب و ج. أَوْلَى .

⁽١٦٢) للعُجير السَّلولي – شاعر اسلامي مقل اسمه عُجَير بن عبد الله بن كعب من بني سلول بن مرة . (أنظر العيني ٨٥/٢)

والبيت منسوب له في : سيبويه والشنتمري ٣٦/١ ، ونوادر أبي زيد ١٥٦ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٩٥ ، ٢٣٢ ، والشواهد الكبرى للعيني (الموضع السابق ، وشرح الشواهد للعاملي ٨٣ ، والدرر اللوامع ٤٦/١ .

وغير منسوب في : كتاب الجمل للزجاجي ٦٣ ، والأمالي الشجرية ٢٣٩/٢ ، وابن يعيش ٧٧/١ و ٨٦/٣ و ٨٦/٧ و ١١١٠ . ١٠٠/٧ ، وشرح الأشموني ٧/٢٦ ، وهمع الهوامع ٧/١٦ و ١١١١ .

وروايته في ج: «بالذي كنت صانع ؛ تحريف وفي نوادر أبي زيد: «نصفين: شامِت ومُثْنِ بَصْدعِيَ بَعْضٍ ما كُنْتُ أَصنعُ »

[«] والصّرع والصَّرْعُ والضِّرْعُ : الضَّرْبُ والفُنْ من الشيء . ويقال : أنّه ليَفعل ذلك على كلَّ صِرْعَةٍ أي يفعل ذلك على كل حال » . ولا شاهد فيه على رواية النوادر . اذ إن الشاهد فيه على رواية المقتصد أنّه اضمر في كان ضمير الشأن والأمر وأخبر عنه بالجُملة الاسمية بعده .

⁽١٦٣) ۽ في ان ۽ ساقطة في ب و ج.

⁽١٦٤) آية ٧٤/طه ٢٠ ، وتكملتها منّ ب و ج . والآية في ط : لغاية « فان له جهنم »

تَعَالَى - (فَانَهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ) - (١٦٠)».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ: اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الضَّميرَ يكونُّ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: [الأوَّلُ] (١٦٦): الابْتِداءُ المَحْضُ كَقَوْلِكَ : ۖ هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ .

والثَّاني بابُ كَانَ كَمَا تَقَدُّمَ.

والنَّالِثُ : بَابُ أَنَّ كَقُولِهِ عَزَّ وجَلَّ - (انَّه مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مجرماً) -والتَّقْديرٌ : (١٦٧) انَّ لأمْرَ، اذ لَيْسَ في الكَلام ِ شيءٌ يصحُّ أنْ يعودَ إليهِ الهاءُ في أنَّهُ فقولُهُ //

- (مَنْ يَأْتِ رِبُّهُ [مُجْرِماً]) - (مَنْ يَأْتِ رِبُّهُ أَ مُجْرِماً]) - (مَنْ يَأْتِ جِملةٌ في موضع خَبِرِ أَنَّ .

ولا يكونُ الضّميرُ في بابِ انَّ مُستكنّاً كَمَا كَانَ في بَابِ كَانَ ، لأنَّ اسمَ انَّ مَنْصُوبٌ وضميرُ المَنْصُوبِ لا يكونُ مُسْتَكَنّاً قَطْ كَمَا يَكونُ ضَميرُ المَرْفُوع . أَلا تَرَاك تَقُولُ : ضَرَبَهُ ، ولا تَسْتَتِرُ الهَاءَ في ضَرَبَهُ كَمَا يَسْتَتِرُ المَرْفُوعُ اذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا ، وانَّها ذَلِكَ لأَجْـل أنَّ المرفوعَ يكونُ فَاعِلَ الفِعْلِ ، والفَاعِلُ يَتَّصِلُ بالفِعْلِ فَيجوزُ أنْ يستكنَّ فيهِ ، والمفعولُ فَضْلَةٌ فلا يَتَّصِلُ بالفِعْلِ اتَّصالَ ما يستكنُّ فيهِ وهَذَا ممَّا يَدلُّ على أنَّ الفَاعِلَ كالجُزْء منَ الفِعْلِ. هَذَا واستِتارُ الضَّميرِ في بَابِ أنَّ يمتنعَ من [وَجْهِ آخَرَ] (١٦٨) وهوَ أنَّ الحروفَ لاَ تَسْتَكِنُّ فيها الضَّائِرُ . وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى – (أنَّهُ مَنْ يَتَّقِ ويَصْبِرْ فَانَّ اللَّهَ لا يُضيعُ أَجْرَ المُحْسِنِينَ ﴾ –(١٧٠) وذَلِكَ أَكْثُرُ منْ أَنْ يُحْصَى .

والرَّابِعُ بابُ ظَنَنْتُ تقولُ: ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ خَارِجٌ. ويؤنَّثُ هذَا الضَّميرُ على مَعْنَى القصّة كقولِهِ عَزَّ وجَلَّ: - (فانّها لا تَعْمَى الأَبْصَارُ) - أَيْ فانّ القِصَّةَ وعلى ذَا قَوْلُهُ:

⁽١٩٥) آية ٤٦/الحج. ١٢

⁽١٦٦) من ب و ج .' أَوْلَى .

⁽١٦٧) ب، ج: التقدير.

⁽١٦٨) الزيادة من ب و ج.

⁽١٦٩) من ب و ج. وفي الأصل وأوجه آخره، وما أثبتُه أولى.

⁽ ۱۷۰) آیة ۹۰/یوسف ۱۲ . -- 173--

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيِّ :

« وَعَلَى هَذَا قُولُ مِنْ قَرَأً (١٧٢) - (أُولَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عَلَاءُ بَنِي اسْرائِيلَ) - (١٧٤) فَنِي تَكُنْ ضَمِيرُ القصّةِ ، وآيَةٌ خَبَرُ ابتداءٍ (١٧٤) فَنِي تَكُنْ ضَميرُ القصّةِ ، وآيَةٌ خَبَرُ ابتداءٍ مقدمٌ والجملةُ في موفةٌ موضع نَصْبٍ . ولا يكونُ التأنيثُ في تَكُنْ لأيةٍ لما تقدّم من أنّه اذا اجْتَمَعَ معرفةٌ ونكرةً (١٧٥) فالاسمُ المعرفةُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اعلمْ أَنَّ الْتَقديرَ : أُولَمْ تَكُنَّ القصةُ أَنْ يعلمَهُ علماء بني اسرائيلَ آيةٌ كقولِكَ : عِلْمُ بني اسرائيلَ آيةٌ كقولِكَ : عِلْمُ بني اسرائيلَ آيةٌ كما تقولُ : لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، تريدُ لَمْ تَكُنْ القصّةُ هَذَا فَأَنْ يعلمَهُ مبتدأً ، وآيةٌ خَبُرهُ ، وقُدِّمَ عليهِ كَمَا تقولُ : مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وكَقَوْلِهمْ : تميميُّ أَنَا ، ومَشْنُوءٌ

(۱۷۱) لأبي خِراش ، خويلد بن مرّة الهذلي في ديوان الهذليين ١٥٨/٧ ، وديوان الحياسة ٢٣٥/١ ، والأمالي للقالي ١٧١/١ ، والخصائص ٢٠١/١ ، وزهر الآداب ١٥٩/٣ ، وسمط اللاليء ٢٠١/١ ومعجم البلدان ١٨٣/٧ -- ١٨٣/ ، وشواهد المغنى ش ٢٢١ ج ١ / ٤٢١ ، والبيت غير منسوب في : المفصل ١٣٤ بقوله «على أنها تعفو الكلوم » ، وشرحه لابن يعيش ١١٧/٣ ، ومغنى اللبيب ش ٢٣١ ج ١١٤٥/١ . وورد في الأصل «على أنها تعفى » تحريف .

وروايته في الديوان « بَلَى أنّها » وبهذه الرواية ورد في أمالي القالي والخصائص وزهر الآداب وسمط اللاليء معجم البلدان .

والكُلومُ جمع كَلْم وهو الحزن عند ابتداء المصيبة .

والشاهد فيه كون الضمير في أنَّها للقصّة وخبر أن الجُملةُ بَعْدَها.

(١٧٢) ط: قول من قال.

(١٧٣) آية ١٩٧/الشعراء ٢٦: وفي التيسير ١٦٦ : « ابن عامر (أُولَمْ تَكُنُ) بالتاء (لهم آيةٌ) بالرفع ، والباقون بالياء والنصب . وفي الحجة في القراءات السبع لابن خالويه « فالحجة لمن رفع الآية أنّه جعلها اسم كان ، والخبر (أَنْ يَعْلَمُهُ) . والحجة لمن نصب انه جعل (الآية) الخبر ، والاسم (أَنْ يَعْلَمُهُ) ، لأنه بمعنى « عِلْم علماء بني اسرائيل » فهو أولى بالاسم لأنّهُ معرفة ، والآية نكرة . وهذا شرط «كان » اذا اجتمع فيها معرفة ونكرة المعرفة كانت بالاسم أولى من النكرة .

أنظر أيضا في وجوه اعراب الآية وقراءاتها : معاني القرآن للفراء ٢٨٣/٢ ، وشواذ ابن خالوية ١٠٧ ، واملاء ما من به الرحمن ج ٨٨/٢ – ٨٩.

(۱۷٤) ب ، ج : خبر مبتدأ .

(١٧٥) ط: نكرة ومعرفة.

مَنْ يَشْنُوهُ لَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الابتداءِ ، ولا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ آيةٌ مَرفُوعةً بَأَنّها اسمُ تَكُنْ ، لأَنَّ أَنْ يَعْلَمَهُ معرفة اذ هُو كقولِكَ : عِلْمُ بني اسرائيلَ بل (١٧٦) أبلغُ منهُ . فاذَا جَعَلْتَ آيةٌ اسمَ كَانَ وَجَبَ أَنْ تَجعلَ أَنْ يَعْلَمَهُ فِي مُوضِع نصبِ بِأَنّهُ خَبرُ كَانَ فَتجعلُ النَّكِرةَ اسمَ كَانَ والمعرفة الخبر كقولِكَ : كَانَ رَجُلٌ عَلامَ زيدٍ ، وكانَ منطلِقٌ عمراً ، وذلك فاسدٌ لا يجوزُ الآ في ضرورةِ الشَّغْرِ ، وانّها أكّد الشَّيْخُ أَبو علي القولَ في هذهِ الآيةِ وذلك فاسدٌ لا يجوزُ الآ في ضرورةِ الشَّغْرِ ، وانّها أكّد الشَّيْخُ أَبو علي القولَ في هذهِ الآيةِ سَهوٌ منهُ بلا شبهةٍ . وليسَ أبو اسحقَ ممّنْ يعتقدُ ذلكَ مذهباً . كيفَ وقدْ تبيّنَ استحالةُ جعل النكرة مُخْبَراً عنهُ ، والمعرفة خَبراً . ولا خلافَ في فَسادِ ذلكَ ، استحالةُ جعل النكرة مُخْبراً عنهُ ، والمعرفة خَبراً . ولا خلافَ في فَسادِ ذلكَ ، وهو في الشَّعر (١٧٨) غيرُ كثيرٍ ولكنّهُ زَلَّ (١٧٩) [في] (١٨٠) هذا الموضع خاصةً ، وكأنّهُ ظَنَّ أَنَّ الكلامَ عار من المَعْرِفَةِ . ولؤ لَمْ يَكُنْ أَنْ مع صِلَتِهِ مَعْرِفَةً كامِلَةً لما كَانَ جُوابَ قومهِ الا أَنْ قَالُوا) _ (١٨١) و كانَ الأكثرُ في قولِهِ تَعَالَى _ (فَمَا كَانَ جَوابَ قومهِ الا أَنْ قَالُوا) _ (١٨١) و كانَ (١٨٤) [ولا مُنْ عَلَى أَنْ مع صِلَتِهِ مَعْرَفَةً كامِلَةً لما كانَ حُجَتَهُمْ الا أَنْ قَالُوا) _ (١٨١) النَّصْبَ على أَنْ يكونَ أَنْ اسمَ كانَ رَامًا كانَ (١٨٤) المَعْرِفةِ اذا (١٨٥) لَمْ يَجْتَمِعْ معرفتانِ كانَ (١٨١) [ولا مُثَنَعَ] (١٨٤) كما يَمْتَنِعُ نصبُ المعرفةِ اذا (١٨٥) لَمْ يَجْتَمِعْ معرفتانِ كانَ رَامًا كانَ رَامًا كانَ رَامًا كانَ عَلَى الْمَامُونَةِ اذا (١٨٥) لَمْ يَجْتَمِعْ معرفتانِ

⁽۱۷٦) « بل » ساقطة في ب و ج سهوا .

⁽۱۷۷) من ب و ج. أبين.

وأبو اسحق الزجاج: هو ابراهيم بن السري بن سهل الزجاج النحوي أخذ مع ابن كيسان النحو عن المبرد حتى استفامت لها رئاسته بعده. كان الزجاج أشد لزوما لمذهب البصريين. وممن أخذ عنه أبو على الفارسي وابن درستويه النحوي وغيرهما توفي ببغداد سنة ٣١١ه هـ. له مصنفات كثيرة أهمها: معاني القرآن ، والاشتقاق ، والقوافي ، والعروض ، وفعلت وأفعلت أنظر ترجمته في : أخبار النحويين ٨٠، وطبقات الزبيدي ١٢١ - ١٧١ ، ونزهة الألباء ٣٠٨ - ٣١٣ ، ومعجم الأدباء ١٣٠/١ - ١٥١ ، وأنباه الرواة ١١٥١ - ١٢١ ، وابن خلكان ١١/١ - ١١ ، والنجوم الزاهرة ٣٠٨/٣ والبلغة في تاريخ أعمة اللغة العامة الوعاة الوعاة ١١٥١ - ١٨٠ ،

⁽١٧٨) ب ، ج : في الشعر ، أيضاً ، .

⁽۱۷۹) ب، ج : ولكنه قد زل .

⁽١٨٠) من ب و ج. وفي الأصل « من ». سهو.

⁽۱۸۱) أنظر الآيات ٥٦/ النحل ٢٧ و ٢٤ و ٢٩/العنكيوت ٧٩.

⁽١٨٧) آية ٧٥/ الجائية ٤٥ . وقراءة الرفع للأعمش . وقد ذكر الزمخشري ان قراءة النصب هي المشهورة والأحسن . أنظر الكشاف ١٣٠/٣) .

⁽١٨٣) كيان عبد القاهر متابعا للفراء بالاكتفاء بذكر أن دون صلتها وجعلها خبرا لكان. فني اعراب الآية ١٩٧/ الشعراء ٢٩ المتقدمة الذكر قال الفراء في معاني القرآن ٢٨٣/٣ ه (الآية) منصوبة و (أن) في موضع رفع ولو قلت : (أو لم تكن لهم آية) بالرفع (أن يعلمه) تجعل (أن) في موضع نصب لجاز ذلك » . (١٨٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « ولا منع » تحريف .

ج : واذا ۽ سهو.

نَحَوَ أَنْ تَقُولَ : كَانَ مُنْطَلِقٌ زَيْداً ، فَانْ يَعْلَمَهُ مثلُ قُولِهِ : أَنْ قَالُوا ، واذا كانَ معرفةً كانَ جَعْلُ النّكرةِ اسماً // غيرَ جائزٍ فلا يَبْقَى الا أَنْ يكون في يَكُنْ ضميرُ القصّةِ كقولِهِ تَعَالَى – (فانّها لا تَعْمَى الأَبْصَارُ) – سواءً فاعْرَفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي ﴿ (١٨٦ رحمهُ اللَّهُ ١٨٦)

« ومِنْ ذلكَ قولُ الشَّاعرِ :

/٨٣/ ولأنْبِأَنَّ أَنَّ وَجْهَكَ شَأْنَهُ خُموشٌ وانْ كانَ الحَمِيمُ حَمِيمٌ » (١٨٧)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ رَضِيَ اللَّهُ عنهُ :

اعلمْ أَنَّ فِي كَانَ ضَمَيرَ الأمرِ ، أَلا تَرَاهُ رَفعَ [الجُزْئَيْنِ] (١٨٨ وَلو لَمْ يَكُنْ فيهِ ضميرُ الأمر لَوَجَبَ أَنْ يَرْفَعَ الحميمَ الأوّلَ بهِ ، واذَا ارْتَفَعَ أحدُ [الجُزْئَيْنِ] (١٨٨ بِكَانَ لَمْ يَكُنْ (١٨٩١) فِي الثّانِي الا النّصْبُ ، فَلمّا لَمْ يَنْصِبْ فيقولَ : وانْ كَانَ الحَميمُ حَمِيما ، عَلِمْتَ أَنَّ فِي كَانَ ضميراً هُو اسْمُهُ وأَنَّ قَولَهُ : الحَمِيمُ حَمِيمُ ، جُمْلَةٌ مِن المبتدأِ والخَبرِ في موضع نصب بأنّها خَبرُ كانَ كقولكَ : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي : « وريًا اضْطَرَّ الشَّاعِرُّ فَحَذَفَ الضَّميرَ من أنَّ وليتَ قَالَ :

/٨٤/ فَلَيْتُ ۚ دَفَعْتَ الهُمَّ عَنِّي سَاعَةً ۖ فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيِّلَتْ نَاعِمَي بَالِ (١٩٠)

⁽ ۱۸۶ – ۱۸۹)غیر مثبت فی ب و ج .

⁽ ۱۸۷) هذا البيت لعبد قيس بن خُفَافالبُرجَمي(أنظر الشعر والشعراء ١٦٥/١) والبيت منسوب له في نوادر أبي زيد ١٢٦ ، وشواهد الايضاح للقيس ق ٢٢ وهو غير منسوب في الايضاح ١٠٥ . وروايته في نوادر أبي زيد « ولا أنبأن » تحريف .

وفي ط بعد الشاهد زيادة وضعت بين عاضدتين ولم ترد في النسخ ﴿ أَنظر الايضاح ١٠٦) (١٨٨ – ١٨٨) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « الخبرين ». تحريف.

⁽١٨٩) ج: كان لم يكن. تحريف.

⁽ ۱۹۰) هذا البيتُ لعَديي بن زيد العبادي في ديوانه ق ۱/۱۰٦ ص ۱۹۲ ، وتوجيه اعراب أبيات ص ۹۷ و ۱۳۷ و ۲۰۲ «نصدره» وشواهد المغني ش ۴۳ ج ۲۹۷/۲ .

قَالَ الشَّيْخُ الأمامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ بَابَ أَنَّ لا يدخُلُ على الفعلِ لأَنَّهُ بمنزلةِ الفِعْلِ ومُشَبَّهُ بهِ في عَمَلِ النَّصْبِ والرِّفْعِ نَحُو أَنَّ زِيداً مُنْطَلِقٌ ، ولَيْتَ زِيداً خَارِجٌ ، على ما سَتَرَى بُعَيدَ . فقولُهُ فليت [دَفَعْتَ] (١٩١١) التقديرُ فَلَيْتَهُ ، الا أَنَّ الضّرورةَ قادَتْهُ الى حَذْفِ الهَاءِ . ومِثْلُ ذَلِكَ ما رَوَيْنَاهُ من جَهَةِ شَيْخِنَا رَحمَهُ الله عن أبي زيدٍ :

/٨٥/ كَأَنَّهُنَّ الفَتَيَاتُ اللُّمْسُ كَأَنَّ فِي اظلالهِنَّ الشَّمْسُ (١٩٢٠)

التّقديرُ كَأَنّهُ ، أَلا تَرَى أَنّهُ لَوْ لَمْ يُقَدّرُ ذلكَ لَنَصَبَ فَقَالَ : كَأَنَّ فِي اظْلالِهِنَ الشّمُسا ، كما تقولُ : كَأَنَّ فِي الدارِ زَيْداً ، ولا يَجُوزُ هَذَا فِي غيرِ الاضطرارِ عندَ الأكْثَرِ .

قَالَ الشَّيهِخُ أبو علي :

« ولا يَجُوزُ كَانَتْ زَيْداً الحُمّى تَأْخُذُ ، إِنْ رَفَعْتَ الحُمّى بِكَانَتْ لِفَصْلِكَ بَيْنَ كَانَ وَاسْمِهَا بِأَجْنَى ٓ [مِنْهَا] (۱۹۳) وهُو زَيْدُ الذي هُو مفعولُ مفعولِهَا . فانْ جَعَلْتَ التَّأْنِيثَ فِي كَانَتْ للقِصّةِ ، ورَفَعْتَ التَّأْنِيثَ الحُمّى بالاثِتِداءِ ، وجَعَلْتَ تَأْخُذُ خَبَرَ المُبْتَدَأِ جَازَتِ المَسْأَلَةُ » . (۱۹۵)

وهو غير منسوب في الايضاح ١٠٦ ، والأمالي الشجرية ١٨٣/١ و ٢٩٥ ، والأنصاف ١٨٣/١ ، ومغنى اللبيب شر ٤٨١ ج ٢٨٩/١ ، والخزانة ٣٨١/٤ و ٣٩١ .

ورواية الأصلُّ « رَفَعْتَ … وبِتْنَا » . والأرجح أنهما تحريف ، وأثبتُّ رواية ب و ج والتي عليها جميعَ المصادر المذكورة .

وعدّ النحاة مباشرة الفعل لليتَ هنا ممّا لا يسوغ الا في الضرورة لآنها لا تباشر الأفعال ومن هنا قدروا فليتَهُ . وهذا هو وجه الاستشهاد فيه عند عبد القاهر أيضا .

⁽١٩١) من ب و ج. وفي الأصل (رفعت). تحريف.

⁽ ۱۹۲) في نوادر أبي زيد ص ۲۵ البيت لِعِمَارة أنشده لأبي العباس محمد بن يزيد وعهارة هذا هو عهارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية بن الخطني البربوعي . اتصل بالمأمون وبتي الى أيام الواثق . وكان المبرد يستحسن شعره (معجم الشعراء ۲۶۷) .

وورد في ب و ج ﴿ الفتيانَ . كَأَنْهَنَّ فِي ﴿ . تَحْرِيفَ .

⁽۱۹۳) من ب و ج و ط . أبين .

⁽١٩٤) كذا في ب وج و ط. الصواب. وفي الأصل: رفعت. سهو.

⁽١٩٥) زيادة في ط وضعت بين عاضدتين. ولم ترد في النسخ (أنظر الايضاح ١٠٧)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّهُ لا يَجُوزُ الفصلُ بَيْنَ العَامِلِ والمَعْمُولِ بِالأَجْنَبِيّ ، فلا تقولُ : ضَرَبْتُ وَذَهَبَ عَمْراً وَذَهَبَ عَمْراً وَذَهَبَ وَيدٌ ، فَتُوقِعُ عَمْراً الذي هُوَ مَعْمُولِهِ الذي هُوَ زَيْدٌ المرقوعُ بأنّه فاعِلُهُ ، لأنَّ عَمْراً ليسَ مفعولُ (١٩٧١) ضَرَبْتُ بينَ ذَهَبَ ومَعْمُولِهِ الذي هُو زَيْدٌ المرقوعُ بأنّه فاعِلُهُ ، لأنَّ عَمْراً ليسَ مِنْ ذَهَبَ وزيد في شيء ، فَمَنَ المحالِ ايقاعُهُ بَيْنَهُمَا ، وذَلِكَ (١٩٨١) أنَّ ذَهَبَ يَقْتَضِي معمولَهُ الذي هُو زَيدٌ ، وأنْتَ تأتيهِ بشيء لا يُناسِبُهُ فَمَا هُو الا بِمَنْزِلَةِ مِن يَطْلُبُ رَفِيقَهُ وأَخَاهُ فينضمُّ اليه [طُفَيليُّ] (١٩٩١) لا يلابِسُهُ بِوجْهٍ .

⁽ ۱۹۹) ب : عمرو . سهو .

⁽١٩٧) ب ۽ ج: معمول.

⁽ ۱۹۸) ب ، ج : وذاك .

⁽١٩٩) من ب وج . الصواب وفي الأصل : طفلي . تحريف ، لأنّ النسبة الى رجل يدعي طُفيل الاعراس أو طُفيل العرائس وهو من أهلِ الكوفةمن بني عبد الله ابن غطفان ، وكان يأتي الولائم دون أن يدعى البها . فصارت (طفيلي) صفة لكل من يفعل ذلك (اللسان (طفل) ٤٣٩/١).

⁽ ۲۰۰ - ۲۰۰) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٢٠١) من ب و ج. وفي الأصل: أنشدت. تحريف.

⁽۲۰۲) ب: فاذا .

⁽٢٠٣) آية ٤٦/الحج ٢٢.

بالابتداء . فكأنّك قلت : كَانَتِ القِصّة زيداً الحُمّى آخِدَةٌ (٢٠٠٠) ، ولا يَكُونُ فيهِ فَصْلٌ بِالأَجْنَى ، لأَنَّكَانَتْ اذَا أَخَذَتِ القِصّة اسماً لَهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا حَظٌ في الحُمّى فيقالُ : انَّ زَيْداً قَدْ فَصَلَ بِينَ كَانَ واسْمِهَا . وقَدْ يَجِيءُ الفَصْلُ بالجُملِ المُؤكّدةِ نحو قولك : خَرَجَ واللهِ زيدٌ . فواللهِ جملةٌ من القَسَم اذ هُوفي – تقديرِ احلفُ باللهِ ، وقد فَصَلَ بِهَا بينَ الفِعْلِ والفَاعِلِ ، وذَلِكَ لأَجْلِ أَنّها لَمّا كَانَتْ تؤكّدُ مَعْنَى الكَلامِ الذي هُو خَرَجَ زيدٌ ، جَرَى والفَاعِلِ ، وذَلِكَ لأَجْلِ أَنّها لَمّا كَانَتْ تؤكّدُ مَعْنَى الكَلامِ الذي هُو خَرَجَ زيدٌ ، جَرَى والفَاعِلِ ، وذَلِكَ لأَجْلِ أَنّها لَمّا كَانَتْ تؤكّدُ مَعْنَى الكَلامِ الذي هُو خَرَجَ زيدٌ ، جَرَى فَصْلاً [بالأَجْنَى] (٢٠٠٠) في الحَقيقةِ . ولو قُلْتَ خَرَجَ ذَهَبَ زَيْدٌ عَمرو ، لم يَجُزْ لأن قولَكَ ذَهَبَ زَيْدٌ لا يَتَضمّنُ الحَقيقةِ . ولو قُلْتَ خَرَجَ خَمْرو ، فيسوغُ أَنْ يكونَ فَاصِلاً بينَ الفعلِ والفاعلِ ، وعَلَى ذَلِكَ قَوْلُكَ : خَرَجَ عَمْرو ، فيسوغُ أَنْ يكونَ فَاصِلاً بينَ الفعلِ والفاعلِ ، وعَلَى ذَلِكَ قَوْلُكَ : خَرَجَ عَمْرو ، فيسوغُ أَنْ يكونَ فَاصِلاً بينَ الفعلِ والفاعلِ ، وعَلَى ذَلِكَ قَوْلُكَ : خَرَجَ عَمْرو ، فيسوغُ أَنْ يكونَ فَاصِلاً بينَ الفعلِ والفاعلِ ، وعَلَى ذَلِكَ قَوْلُكَ : خَرَجَ عَمْرو ، فيسوغُ أَنْ يكونَ فَاصِلاً بينَ الفعلِ والفاعلِ ،

/٨٦/ فَقَدْ أَدْرَكَتْنِي والحَوَادِثُ جَمّةٌ أَسِنّةُ قوم لا ضِعَافٍ ولا عُزْلِ (٢٠٧)

فَقُولُهُ وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ ، جُمْلَةٌ اعْتَرَضَتْ بِينَ الفِعْلِ الذي هُوَ (٢٠٨ أَدْرَكَتْنِي وَبَيْنَ فاعِلِهِ الذي هُوَ (٢٠٨ أَدْرَكَتْنِي وَبَيْنَ فاعِلِهِ الذي هُو (٢٠٨ أُسِنَّةُ قوم . ويَصْرِفُ ذلكَ عِنْدِي الى المُنَاسَبَةِ والخُروجِ مِنَ الأَجْمِلَةُ أَنَّ الأَصْلَ : وَقَدْ (٢٠٩ أَدْرَكَتْنِي أُسِنَّةُ قوم والحَوادِثُ جَمَّةٌ ، ولا شُبهةَ في أَنَّ الجُمْلَةَ (٢٠١ الواقِ في مَعْنَى الحَالِ ، اذَّ لو قُلْتَ : وقَدْ أَدْرَكَتْنِي أُسِنَّةُ قوم في هذهِ الحَالِ كانَ حَسَناً . فاذَا كانَ كذلِكَ كانَتِ الجُمْلَةُ (٢١٠ التي هِيَ قَوْلُهُ : والحَوَادِثُ جُمَّةٌ ،

⁽ ٢٠٤) ج : آخذةً . سهو .

⁽ ٢٠٥) من ب و ج. الصواب. وفي ج: «بين الأجني». تحريف.

⁽٢٠٦) من ب وج. الصواب. وفي الأصل « تأكدا » . تحريف.

⁽ ۲۰۷) نُسِبَ هَذا البيت في شواهد المغنى (ش ٦١١ ج ٨٠٧/٣) عن ابن حبيب لرجل من بني عبد الله بن دارم اسمه جُوبرية بن زيد . قال : وقيل : ان اسمه حويرثةَ بن بدر . وذكر مثل هذا الكلام في الدرر اللوامع ٢٠٥/١ – ٢٠٦ .

والبيت غير منسوب في : الخصائص ٣٣١/١ و ٣٣٦ . ومادة (فشل) من اللسان ٣٤/١٤ والتاج ٥٨/٨ ، و (هم) من اللسان ١١١/١٦ ومغنى اللبيب ش ٣٦٨ ج ٣٨٧/٣ ، وهمع الهوامع ٢٤٨/١ وروايته في ب و ج ه وقد أدركتني » . وصده الرواية ورد فيا عدا شواهد المغنى من المراجع . وروى في مادة (فشل » « ولا فُشْل » جمع فَشل وهو الرجل الضعيف . وذكرها أنه يُروي « ولا فُسَل » يعني جمع فَسْلٍ .

⁽٢٠٨ - ٢٠٨) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽۲۰۹) ب،ج: قلا، سهو،

⁽ ۲۱۰ - ۲۱۰) ساقط في ب وج بسبب انتقال النظر.

معمولةً لأدركَتْني من حيثُ يكونُ حالاً ، فكأنّهُ وقَدْ أَدْركَتْنِي كَائِناً في زَمَانٍ صَعْبِ أَسِنَةُ وَوْمِ قَوْمٍ . كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى (٢١١) – (يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ ، وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهْمَتْهُم أَنْفُسُهُمْ) – (٢١٢) بِمَنْزِلَةِ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ والحَالُ هَذهِ ، فاعْرِفْهُ .

⁽٢١١) ؛ تعالى؛ غير مثبتة في ب و ج.

⁽٢١٢) آية ١٥٤/آل عمران ٣.

هَالَ الشَّيْخُ أبو علي : « **بَابُ مَـا** »

ومِمّا يَجْرِي مَجْرَى لَيْسَ فِي رَفْعِهَا الاسمَ الذي يَكُونُ مُبْتَدَأً ونَصْبِهَا الخَبرَ ما فِي لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: ما زَيْدٌ ذَاهِباً ، ومَا عَبْدُ اللهِ خَارِجاً ، جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ لَيْسَ أَهْلِ الحِجَازِ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: ما زَيْدٌ ذَاهِباً ، ومَا عَبْدُ اللهِ خَارِجاً ، جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ لَيْسَ لِمُشَابِهَتِهَا لَهُ (1) فِي نَفْي ما فِي الحَالِ والدِّخولِ على الابتداءِ والخَبرِ . وقَالَ اللهُ تعالَى -(1) فَي نَفْي ما فِي الحَالِ والدِّخولِ على الابتداءِ والخَبرِ . وقَالَ اللهُ تعالَى -(1) وَمَا هَنَ اللهَ عَلَى خَبرِهَا البَاءُ وَلَا هَوْلُهُمْ : ما زَيْدٌ بِذَاهِبٍ ، وما بَكْرٌ بِخَارِجٍ . (10) كَمَا دَخَلَتْ عَلَى خَبرِ لَيْسَ وذَلِكَ قَوْلُهُمْ : ما زَيْدٌ بِذَاهِبٍ ، وما بَكُرٌ بِخَارِجٍ . (10)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الحُرُوفَ اذَا دَخَلَتْ على الاسم والفِعْلِ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَمَلُ نَحْوَ هَلْ وَبَلْ وَهِمْ وَهُوَ الْاسْتِفِهَامِ وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ ، فَمَا أَصْلُهَا أَنْ لا تعملَ شيئاً لأنّها بمنزلة ما ذَكُرْنَا في الدُّحولِ على القَبْلَين تقولُ : ما زَيْدُ أحوكَ ، ومَا خَرَجَ عَمْرُو . الا أنّهم شَبَهُوهَا الدُّحولِ على القَبْلَين تقولُ : ما زَيْدُ أحوكَ ، ومَا خَرَجَ عَمْرُو . الا أنّهم شَبَهُوهَا بليسَ فأعْطُوهَا عَمَلَها الرَّفْعَ والنَّصْبَ (٦) نحو ما زيدٌ مُنْطَلِقاً ، وكَقَوْلِهِ تَعالَى المُبْتَدَأَ ورا هَذَا بَشَراً) – ومُشابَهَتُهَا لليسَ من وَجْهَيْن : أَحَدُهُمَا الدِّحولُ على المُبْتَدَأَ

[.] 내 : 나 (1)

⁽۲) آیة ۳۱/یوسف ۱۲.

⁽٣) ط: و (قال).

⁽٤) آية ٢/الجادلة ٨٥.

⁽٥) زيادة في طلم ترد في النسخ (انظر الايضاح ١١٠).

⁽٦) ج: عمل الرفع والنصب.

والخَبر، والنّاني: نَفْيُ ما فِي الحَالِ، ألا تَرى أنّكَ (٧) اذَا قُلْتَ: // ما زَيْدٌ خَارِجٌ، كُنْتَ تَنْفِي الحَالَ، وتقولُ مَا يَخُرُجُ زَيْدٌ، فَتَدْخِلُهُ على المُضَارِع على النّكَ تَنْفِي أَنْ يكونَ فِيهِ (٨) خُرُوجٌ فِي الحَالِ أو مَا هُوَ فِي حُكْم الحَالِ. والمرادُ أَنْكَ تَنْفِي أَنْ يكونَ فَيهِ (٨) خُرُوجٌ فِي الحَالِ [الحَالةُ] (٩) المَحْكَنَةُ. ومن شأَنِهمْ اجراءُ الشّيء مَجْرَى مَا يُشَابِهُهُ (١) منْ وَجُهَيْنِ، أَلا تَرى أَنّ بابَ مَالا يَنْصَرفُ لَمّا أَشْبَهَ الفِعْل وهُو الجَرُّ مَعَ التّنوين أَشْبَهَ الفِعْل وهُو الجَرُّ مَعَ التّنوين الوَجْهَيْن عَمْلُ ذَلكَ لِيسَ مَن هَذَين الوَجْهَيْن مُنْطَلِقاً (١)، كَمَا تَقُولُ: لَيْسَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً ، وقَوَّى الشّيْخُ أَبو علي (١٢) مُشَابِهَ ما زيدٌ بخارج، فَهَذَا لُغَةُ أَهْلَ الحِجَانِ. وأَمَّا للبسَ بدخولِ البَاءِ فِي الخَبرِ نحوَ ما زيدٌ بخارج، فَهَذَا لُغَةُ أَهْلَ الحِجَانِ. وأَمَّا بَسُراً بنو تَميم فلا يَجْعلونَ لَهَا عَمَلاً ويُجْرونَها مَجْرَى أَخَواتِهَا التِي تَدْخُلُ على القَبِيلُينِ نَوْعُونَ الا مَنْ دَرَى كَيْفَ هِيَ وَلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : – (مَا هَذَا بَشَراً) وبَنو تَميم يَرْفُعُونَ الا مَنْ دَرَى كَيْفَ هِيَ (١٢) في المصحف (١٤).

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

« فَانْ نَقَضْتَ النَّفِي فَقُلْتَ (١٥) : مَا زَيدٌ الا مُنْطَلِقٌ ، لَمْ يَكُنْ الا الرَّفْعُ . وقَالَ تَعَالَى – (ومَا أَمْرُنَا الا واحِدَةً) – (١٦) ومِمّا يَجْرِي مَجْرَى نقض النّفي : ما زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِدٌ وقِياسُ لَكِنْ [الخَفيفَةِ] (١٧) أَنْ تكونَ مثلَ بَلْ . تقولُ (١٨ مَا زَيْدٌ قَائِماً لَكِنْ قَاعِدٌ ١٨) .

⁽٧) ج: الأثراك.

⁽٨) ب ، ج: منه . والضمير هنا يعود لزيد .

⁽٩) من ب وج. وسقطت من الأصل سهوا.

⁽١٠) ج: ما يشابه.

⁽۱۱) ج. منطلق. سهو. (۱۱) ب: منطلق. سهو.

⁽١٧) ج: وقول الشيخ أبي على. تحريف.

⁽١٣) ﴿ هي ﴾ ساقطة في ج.

⁽١٤) سيبويه ٢٨/١. وفيه «يرفعونها» بدل «يرفعون» التي في النسخ

⁽١٥) سقطت «فقلت» في ج.

⁽١٦) آية ٥٠/القمر ٥٤.

⁽١٨ ١٨) بدله في ط: ما زيد قاعدا لكن اللم .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الْمُشَابَهَةَ مَن وَجْهَيْنِ ، فَاذَا بَطَلَ أُحدُهُمَا بَطَلَ العَمَلُ المُسْتَحِقُّ بِهَا وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلُكَ مَا زَيْدٌ الا مُنْطَلِقٌ ، قَدْ (١٩) انْتَقَضَ فيهِ النّفيُ بالا فَعْرِيَ مَا مِنْ أَحَدِ وَجْهَيْ المُشَابَهَةِ الواقعةِ بَيْنَهُ وبَيْنَ ليسَ في الأصْلِ ، فَعادَ الى أَصْلِهِ وَهُو أَنْ لا يعملَ شَيئاً ، فَقِيلَ : مَا زَيْدٌ الا مُنْطَلِقاً ، كَمَا يحوزُ : ليس زيدٌ الا مُنْطَلِقاً . فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ أَنْ تُعْزِى بابَ مالا يَنْصَرِفُ مِن أَحَدِ السَبَبَيْن . نَحَوَ أَنْ تَقُولَ في أَحمدَ : هَذَا أَحْمَدُ ، ومررتُ بأَحْمَدٍ آخَرَ ، فَتُنَكِّرُهُ ، وتُبْطِلُ مَنْعَ الصَّرْفِ بزوالِ أَحَدِ السَبَبَيْن . نَحَوَ أَنْ تَقُولَ في أَحمدَ : هَذَا أَحْمَدُ ، وقُولُكَ : مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً بمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أَحْمَدُ ، اذا لم تُنْكِرُهُ في أَنَّ وجْهَي المُشَابَهَةِ باقيانِ فيهِ .

وأمّا قولُك َ: مَا زِيدٌ قَائِماً بِل قَاعِدٌ ، فَانَا (٢٠)كَانَ بِمَنْزِلَةِ نَقْضِ النّفي لأجْلِ أنَّ بَلْ للاضراب (٢٠١) ، فاذَا جَاءَ بَعْدَ النّفي عُدِلَ بالكلام الى الايجابِ. تَقولُ : مَا ضَرَبْتُ زَيْداً بَلْ عَمْراً ، فَتُشْتُ الضّرْبَ لَعَمْرو مِع كَوْنِهِ مَنْفَياً عَمّا قبلَ بَلْ . واذَا كَانَ كَذَلك مُنَزّلاً منزلة الآ مُنْطَلِقٌ ، فَرَفَعْتَ الخَبَر وَلَمْ تَجْعَلْ لِمَا عَمَلاً كَذَلِك تَقولُ : مَا زَيدٌ قائِماً (٢٧ بَلْ قَاعِدٌ . وَلَوْ كَانَ بَلْ وَلَمْ تَجْعَلْ لِمَا عَمَلاً كَذَلِك تَقولُ : مَا زَيدٌ قائِماً ٢٧) بَلْ قَاعِداً ، لأنَّ عَرْفَ العَطْفِ جَارٍ مَجْرَى العَامِلِ . فاذَا قُلْت : ضَرَبْت زَيْداً وعَمْراً ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ عَرْفُ العَطْفِ جَارٍ مَجْرَى العَامِلِ . فاذَا قُلْت : ضَرَبْت زَيْداً وعَمْراً ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ عَمُوبُ النّفي عَمْراً ، أَلا تَرَى أَنَّ الواوَ لمّا تَعَرّتْ مَنْ نَقْضِ النّفي عملتْ في قولِك : مَا زَيْدٌ قَائِماً مَا هُو ذَاهِباً ، فَقَولُك : مَا زَيْدٌ قائِماً بَلْ قَاعِدٌ ، بِمَنْزِلَةِ عَمْدَ فَيْكُ اللّهُ عَلَى النّفي بِمَا فيهِ كَفُولِك : مَا زَيْدٌ قائِماً مَا هُو ذَاهِباً ، فَقَولُك : مَا زَيْدٌ قائِماً بَلْ قَاعِدُ ، بِمَنْزِلَةِ عَائِماً مَا هُو قَاعِداً ، الآ أَنّ بَلْ لَمَا تَضَمّنَ نَقْضَ النّفي بِمَا فيهِ مِنَ المَابِ : مَا زَيْدٌ قَائِماً مَا هُو قَاعِداً ، الآ أَنّ بَلْ لَمَا تَضَمّنَ نَقْضَ النّفي بِمَا فيهِ مِنَ المَابِ [والرّجوع من المنهِ] (٢٤) الى المُثْبَعِ صَارَ قَوْلُك : مَا زَيْدٌ قَائِماً ما فَيْ قَاعِماً من المنهِ إِلَّ أَنْ بَلْ لَمَا تَضَمّنَ نَقْضَ النّفي بِمَا فيهِ مِنَ الايجابِ [والرّجوع من المنهِ] (٤٢) الى المُثْبَعِ صَارَ قَوْلُك : ما زَيْدٌ قائِماً ما هُو قَاعِداً ، الآ أَنْ بَلْ لَمَا تَضَمّتَ نَقْضَ النّفي بِما فيهِ مِنَ المَنْ الْمَابِ الْ الْمَابِعُ مَا وَالرّجوعِ من المنهِ]

⁽١٩) كذا في ب و ج. أولى. وفي الاصل « فقد »

⁽۲۰) ب، ج: وانما.

⁽٢١) ب، ج: للاستدراك. سهو.

⁽٢٢) ساقط في ب و ج بسبب انتفال النظر.

⁽٢٣) «من» مكررة في الأصل.

⁽ ٢٤) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق .

بَلْ قَاعِدٌ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ الا قَاعدٌ فِي أَبْطَالِ النّصْبِ // وَكَذَلِكَ مَا زَيْدٌ قَائِماً لَكَنْ قَاعِدٌ ، هُو بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : مَا زَيدٌ قَائِماً : (٢٠ مَا هُو قَاعدا ٢٠) من حَيْثُ ذَكَرْنَا أَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ بِمَنْزِلَةِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ فَيَنْبَغِي أَنْ يكونَ لَهُ عَمَلُ الْعَامِلِ. اللّا أَنَّ لَكِنْ لَمّا تَضَمّنَ مَعْنَى الاسْتِدْراكِ صَارَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَأْتِيَ بِمَا مَعَ اللّا فِتقُولُ : لَكِنْ لَمّا مَا هُو اللّا قَاعِدٌ ، فَلا يَجُوزُ اللّا الرَّفْعُ .

وَيُنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الأَصْلَ اذَا عَطَفْتَ فَقُلْتَ : مَا زَيْدٌ قَائِماً وذَاهِباً ، (٢١ أَنْ عَلَمُ أَنَّ الأَصْلَ اذَا عَطَفْتِ الْعَطْفِ وَهُو ذَاهِباً ، لأَنْ حَرْفَ العَطْفِ يقومُ مَقَامَ العَامِلِ ، الآ أَنَّ ذَلِكَ يُتُرِكُ ذِكْرُهُ لدليلِ الحَالِ عَلَيْهِ ويُعْطَفُ فِي اللّفْظِ الخَبُرُ عِلَى العَظْ الخَبُر عَلَى العَظِ الخَبَر . أَلا تَراكَ تقولُ : مَا زَيْدٌ قَائِماً وعَمْرُو ذَاهِباً ، فتذكرُ الاسمَ والخَبَر بَعْدَ الوَاوِ ، لأَنْكَ لا تَقُدرُ على اضهار عمرو ، فَقَدْ رَأَيْتَ أَنَّ الواوَ عَملَ عملَ مَا اذَاكَرُ رْتَ فَقُلْتَ : ما لأَنْكَ لا تَقْدرُ على اضهار عمرو ، فَقَدْ رَأَيْتَ أَنَّ الواوَ عَملَ عملَ مَا اذَاكَرُ رْتَ فَقُلْتَ : ما زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِدٌ ، بَلْ هُوَ قَاعِداً ، عَلَى زَيْدٌ وَقَاعِداً على قَوْلِكَ مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِدٌ ، بَلْ هُوَ قَاعِداً ، عَلَى أَنْ يَكُونَ هُو مَعْطُوفاً على زَيْدٍ وقَاعِداً على قَائم . الا أَنَّ العملَ بطلَ فلمْ يَعْمَلُ بَل (٢٧٠ كَمَا لوَاوُ لمَا الوَاوُ لمَا ذَكُرْنَا ، فَلا تَظنَ أَنَّ قَولَكَ : بَلَ قَاعِدٌ ، لا يُشْبِهُ تَمثيلِنَا بقولِكَ : مَا هُو الآ قَاعِدٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« وَكَذَلِكَ أَنْ قَدَّمْتَ ۗ الخَبَرَ عَلَيْهِ (٢٨) فَقُلْتَ : مَا مُنْطَلِقٌ زِيْدٌ ، ومَا مُسِيءٌ مَنْ اغْتَبَ (٢١) . وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ قُوماً يَنْصِبُونَ هَذَا (٣٠ والأعرفُ الأكثرُ غَيْرُ ذَلِكَ ٣٠) » .

⁽ ٢٥ - ٢٥) مكرر في ب. وهو في ج دما هو قاعده. وكلاهما سهو.

⁽٢٦ - ٢٦) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽۲۷) ډېل، ساقطة في ب و ج.

⁽٢٨) ب: انْ قلمْتَ عليه الخبر، ط: انْ قلمْتَ الخبر.

⁽ ٢٩) هَذَا مَثَلُ . وروايته لمن يعتذر الى صاحبه ويخبر أنه سيُعتب . وفي اللسان (عتب) ٢٧/٣ . ٥ والعُتُني اسم على فُمْلي يوضع موضع الاعتاب وهو الرجوع عن الأساءة الى ما يُرْضي العاتب ، وانما يعاتب من تُرجَى عنده العتبى ، ثم روى المثل .

أنظر أيضًا شيبويه ٢٩/١ ، والمقتضب ١٩٠/٤ ، وبجمع الأمثال للميداني ١٦١/٧ ، وفرائد اللال ٢٧٧٧ . وروايته في الأخيرين «ما أساءً مَنْ أغْتَبَ».

وورد بعد المثل في ط كلام وُضِعَ بين عاضدتين لم يرد في النسخ. (أنظر الايضاح ١١١). (٣٠-٣٠) ج: «والاعراب... «تحريف. ط: «والأكثر الأعرف غير ذلك».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر :

اعلم أنَّ مَا فَرْعُ عَلَى لِيسَ ، فلا يَتَصَرَّفُ تَصَرَّفَهُ ، لا يَجُوزُ أَن تَقُولَ : مَا مُنْطَلِقاً وَيدٌ ، اذِ الغَرْعُ لا وَيُسَ مُنْطَلِقاً وَيدٌ ، اذِ الغَرْعُ لا يَقُوى قُوة الأصْلِ ، ولَيْسَ الشّيء اذَا شُبّه بالشّيء أجْرِيَ مَجْرَاهُ في كلِّ شَيء أَلا تَرَى النَّي يَقُوى قُوة الأصْلِ ، ولَيْسَ الشّيء اذَا شُبّه بالشّيء أجْرِيَ مَجْرَاهُ في كلِّ شَيء ألا تَرَى النَّ بَاب مَالا يَنْعَسَرفُ انّا أَجْرِي (٣١) مَجْرَى الفِعْلِ في بَعْضِ الأَحْوالِ وهُو أَنْ مُنعَ الجُرِّ مع التّنوين ، وليْسَ يُمْنعُ (٣١) جميع مالا يكونُ في الفِعْلِ ، فكذَلِكَ مَالا يُعْطَى جَمِيع ما لليّسَ من التّصرّفِ . وعلى هذَا تَجْرِي الفُرُوعُ مع الأصُولِ في الغَالِبِ وهُو القياسُ المُنقَادُ ، فمَن أَعْتَبَ مُبْتَدَأً ، ومُسِيءٌ خَبْرُ مُقَدَّمٌ المُنقَادُ ، فمَن أَعْتَبَ مُبْتَدَأً ، ومُسِيءٌ خَبْرُ مُقَدَّمٌ المُنظِلقاً عليه . وعُنيَ بقوله : وقَدْ زَعَمُوا أَنَّ قَوْماً يَنْصَبونَ هَذَا أَنْهم يَقُولُونَ : (٣٤) مَا مُنطَلِقاً وَيْدُ ذَيْلُ بَيْتُ أَنْهم يَقُولُونَ : (٣٤) مَا مُنطَلِقاً وَيْدُ ذَيْلُ بَيْتُ أَنْهم يَقُولُونَ : (٣٤) مَا مُنطَلِقاً وَيْدُ ذَيْلُ بَيْتُ أَنْهم يَقُولُونَ : (٣٤) مَا مُنطَلِقاً وَيْدُ ذَيْلُ بَيْتُ أَنْهم يَقُولُونَ : (٣٤) مَا مُنطَلِقاً وَيْدُ فَيْلُ بَيْتُ أَنْهم يَقُولُونَ : (٣٤) مَا مُنطَلِقاً وَيْدُ فَيْلُ بَيْتُ فَيْلُولُ : (٣٤) مَا مُنطَلِقاً وَيْدُ فَيْنَ ذَلِكَ بَيْتُ أَنْهم كَاللَّه المَالِيقا وَيْدُ لَكَ بَيْتُ أَنْهُم كَالِكَ بَيْتُ فَيْلُ لَا يَبْتُ أَلَّهُ مَى الْفِيلُ فَيْلِ الْفِيلُ فَيْلُولُ الْفَالِ الْفُولُ الْفَالِيقِ الْفَالِيقِ الْفُولُ الْفَالِيقَالِ الْفَالِقِيلُ الْفَالِيقِ الْفَالِيقُلُولُ الْفَالِيقُ الْفُولُونَ الْفَالِقَالَ الْفَالِيقُ الْفُولُ الْفُولُولُ الْفَالِيقِ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُ الْفُولُونَ الْفُولُ الْفُولُ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُونَ اللَّهُ الْفُولُ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُونَ الْفُولُونَ ال

/٨٧/ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ اذْ هُمْ قُرَيْشٌ واذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشُر

أَرَادَ وَاذْ مَا بَشَرٌ مثلَهُمْ فَاعَمَلُ مَا مِعَ التَّقديمِ وَالظَّرِيفُ أَنَّ هَذَا البيتَ لَلفرزدقِ وَهُو من بَني نميم وهُمْ لا يُعْمِلُونَ مَا بوجه فقد أُخَذَ لغة أَهلِ الحِجَازِ وزَادَ عليهم فأعملَهُ مُقَدِّماً خَبَرَهُ على اسمهِ . وقَدْ تُؤوَّلَ على غَيْرِ ذَلِكَ ، وَهُوَ أَنْ يكونَ مثلَهُمْ منصوباً على الحالِ ويكونَ الخَبُرُ مضمراً كأنّه واذْ مَا هناكَ مِثْلَهُمْ بَشَرٌ (٣٦) ، فيكونُ بَشَرٌ مُبْتَدَأً وهناكَ خَبَراً مقدّماً

⁽۳۱) ج: انما جری.

⁽٣٢) ب،ج: ولم يمنع.

⁽٣٣) ب، ج: في قوله.

⁽ ٣٤) ب : يقول . سهو .

⁽ ٣٥) للفرزدق يمدح عمر بن عبد العزيز في ديوانه (الصاوي) ٢٣٣/١ ، و (دار بيروت) ١٩٠٠ ، وسيبويه والشنتمري ٢٩٠١ ، والمقتضب ١٩٠/١٦ والمخصص ٤/٧٧ (بقوله : واذ ما مثلهم بشر) و ١٦٠/١٦ ، والشنتمري للعيني ٩٦/٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٩٨/١ ، والاقتراح للسيوطي ٤٣ ، وشواهد المغنى شر ١١٦ ج ٢٣٧/١ و ٧٨٣/٢ (بقوله والبيت غير منسوب في مغنى اللبيب شر ١٦٢ ج ٢٣٠/١ ، وشرح الأشموني ٢٤٠/١ .

وَسَقَطَت » هم « في ب و ج . وروايته في الخزانة « قَدْ أَعَادَ اللهُ دُولَتَهُمٌ » وفي الاقتراح « واذ ما مثلهم فمُ » .

⁽٣٦) سقطت «بشر» في ب و ج.

عليهِ ، ومثلَهُمْ حالاً من النَّكرةِ التي هيَ بَشَرٌ ولو أُخِّر لكانَ صفةً نَحْوَ واذْ ما هناكَ بَشَرٌ مِثْلُهُمْ الا أَنَّهُ لَمَّا قُدِّمَ لم يَجُزُ الا النَّصْبُ على الحالِ لامتناعِ الصَّفَةِ منْ أَنْ تَتقدّمَ على الموصوفِ وهُوَ كَقُولِهِ :

/٨٨/ لِعَزَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمُ (٣٧)

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي : « وتَقُولَ : مَا زَيْدٌ بَآكُلِ (٣٨) طَعَامَكَ ، ومَا زَيْدٌ طَعامَكَ بَآكُلٍ ، فانْ قُلْتَ : ما طَعَامَكَ زَيْدٌ ، بَآكِلِ ، لَمْ يَجُزْ . وكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ (٢٩) : لَيْسَ طُعَامَكَ زَيْدٌ بِآكِل ولَيْسَ (٤٠) طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً ، [لَمْ يَجُزْ] (٤١) لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لا يُفْصَلُ بَيْنَ الفَاعِلُ

(٣٧) هذا البيت لكُثيرٌ عزة وتمامه على هذهِ الرواية .

عَفَــــاهُ كــــلُّ اسْحَمَ مستـــــديمُ لِعَزَّةَ امُوحِشاً طلــــــــلُ قــــــــديمُ ورواه سيبويه في ٢٧٦/١ منسوبا لكثير برواية :

لِعَزَّةً مُوحِشًا طَلَلُ .

قالَ الشنتمري وتمام البيت : يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ .

وبرواخة المقتصد ورد منسوبا لكثير في شرح التصريح على التوضيح ٧٥٧١ (وأشار لرواية سيبويه) والخزانة ١/١٣٥، والتاج (وحش) ٣٦٣/٤ و (سحم) ٣٣٢/٨.

وعلى هذه الرواية ورد صدره دون نسبة في المفصل ٦٣.

وبرواية سيبويه والشنتمري منسوبا في اللسان (خلل) ٢٣٣/١٣ ؛ وشواهد المغنى ش ١٢١ ج ٢٤٩/١ (وأشار لرواية الزمخشري ، وأحل « لغيره » بدل « لعزة ») .

وورد برواية سيبويه والشنتمري دون نسبة في اعراب ثلاثين سورة ٢٣١ ، والخصائص ٤٩٢/٢ ، وتوجيــه اعراب أبيات ١٣٨ ، وابن يعيش ٧/٠ ، ومغنى اللبيب ش ١٢٧ ج ٨٥/١ ، والشواهد الكبرى للعيبي ١٦٣/٣ وشرح الأشموني ٢٦/٣.

واستُبدلت بعزةً في بعض المراجع ميّةُ او أشيرُ لها معا . قال صاحب الخزانة : « ومن روى ميّة قال : انه لذي الرمة .

وفي اللسان «لسلمي موجشاً ».

وروايته في شواهد المغنى « لميةَ موحِشٌ » ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وقد أشار الى الروايات الأخرى . والخِلَّة بطانة يُغْشَى بها جفى السيف تنقش هالذهب وغيره والجمع خِلل وخِلال.

والشاهد فيه « موحشا ظَلَلُ » فوحشا حال من النكرة التي هي طلل والمَسّوغ تقدّم الحال على النكرة . ولو تأحرت الحال لأصبحت صفة للنكرة

(٣٨) ج: يأكل. تصحيف وكذا في بقية المواضع التي سترد.

(٣٩) ب، ج، ط: ان قلت.

(٤٠) ج، ط: أو ليس.

(٤١) من ب و ج و ط. أبين.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر:

اعلِمْ أَنَّ قُولِكَ : مَا زَيْدٌ بَآكُلِ طَعَامَكَ ، زَيْدٌ فِيه اسمُ مَا وَمَوْعِ بِهِ ، وَبَآكُلِ خَبُرُهُ وَالْمَعْنَى آكِلاً ، وَمَلَعامَكَ مَنصوبٌ بَآكُلٍ ومعمولٌ لَهُ ، وَلَيْسَ لِمَا فِيهِ حَظِّ . فَاذَا وَقَعْتَهُ بِنَ مَا وَبَيْنَ زِيدٍ لِذِي هُوَ اسْمُهُ فَقُلْتَ : مَا طَعامَكَ زَيْدٌ بَآكِلٍ ، أَوْ طَعَامَكَ زَيْدٌ الْمَاعِ وَلَمَعْمُولِ بِالأَجْنَيِ فَصَارَ فِي الامتناعِ بَمِزلَةِ مَا فَسَرْنَا فِي قُولِكَ : (الله عَلَيْ النّامِلِ والمَعْمُولِ بِالأَجْنَيِ فَصَارَ فِي الامتناعِ بَمِزلَةِ مَا فَسَرْنَا فِي قُولِكَ : (الله كَانَتُ زَيْدًا الحُمّى تَأْخُذُ ، فَانَ قُلْتَ : مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكَلُ ، جَازَ لَا قَوْمِ كَانَتُ رَيْدًا الحُمّى تَأْخُذُ ، فَانَ قُلْتَ : مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلًا ، جَازَ لَا يَكُنْ زَيْدٌ الله وَلِي الله الله عَمَلًا فِي زَيْدٍ . فَاذَا وَلَيْ مَعُولِ المَعْمُولِ الله عَمْلُولِ المَعْمُولِ الله عَلَى زَيْدٍ البَّنَةَ ، لأَجْلِ أَنَّهُ معمولُ آكِلٍ وَلَيْسَ بَعْمُولِ لِيْسَ ، فَاذَا اللهَ عَلَى زَيْدِ البَّنَةَ ، لأَجْلِ أَنَّهُ معمولُ آكِلُ ولَيْسَ بَعْمُولِ لِيْسَ ، فَاذَا وَلَيْسَ بَعْمُولِ لِيْسَ عَلَى زَيْدٍ اللّهَ الذي هُو زَيْدٌ فَقُلْتَ : لَيْسَ طَعَامَكَ زَيْدٌ بَآكِلٍ ، كُنْتَ وَقَوْمُ طَعَامَكَ غَلَى الْمَاعِلُ ولَيْسَ بَعْمُولِ لِي الله ولَيْسَ بَعْمُولِ لَيْسَ الله الله عَنْ الله عَلَى زَيْدِ الله عَلْمَ الله الله عَمْلُولُ الله الله عَمْلُولُ الله الله عَلَى الله الذي هُو زَيْدٌ فَقُلْتَ : لَيْسَ طَعَامَكَ زَيْدٌ بَآكِلٍ ، كُنْتَ فَصَلْتَ بَالأَجْنَيِ وَذَلِكَ غَيْرُ سَائِعْ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عليِّ : « فَانْ أَضْمَرْتَ فِي لَيْسَ جَازَتِ المَسْأَلَةُ »(٤٧)

قَالَ الشَّيْخُ الإِمامُ أبو بَكْر:

اعْلَمْ أَنَّهُ أَرَادَ (٤٨) بِالاضْهَارِ تَضَسِرَ القِصّةِ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ مِن قَوْلِكَ : لَيْسَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، عَلَى تَقْديرِ : يَيْسَ الأَمْرُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، (٦٩ ويظنَّ أَنَّ هَذَا سَهُوْ ٢٩)، لأجْلِ أَنّهُ

⁽٤٢) ط: بين الفعل وفاعله.

⁽٤٣) ب، ج: في قوله

^(11) ب ، ج : واذا .

^(18) ب ، ج : أوليس .

⁽٤٦) من ب و ج. وسنطت من الأصل سهوا.

⁽١٧٧) زيادة في ط لم ترا: في النسخ (أنظر الايضاح ١١١).

⁽٤٨) ب، ج: اذا أراد. سهو.

⁽٤٩ – ٤٩) بدله في ب و ج ۽ وينظر في الظاهر أن هذا سهوه.

قَالَ : لا يجوزُ : لَيْسَ طَعَامَكَ زَيْدٌ بآكل ، ثُمَّ قالَ : فانْ أَضْمَرْتَ في لَيْسَ جَازَتِ المَسْأَلَةُ ، وظَاهِرُ هَذَا بَقْتَضِي أَنَّهُ يَجُوزُ (* *) أَنْ تقولَ : لَيْسَ طَعَامَكَ زَيْدٌ بآكِلِ ، فَتُدْخلُ البَاءَ مَعَ ضَمير القصّةِ (٥١)، والبَاءُ لا تَدخُلُ الاّ اذَاكَانَ الخَبُرُ مَنْصُوباً نحَوَ قَوْلَكَ : لَيْسَ زَيْدٌ ذَاهِباً ، وأنْتَ اذَا أَضْمَرْتَ الأمرَ في لَيْسَ كَانَ آكلٌ خَبراً وكَانَ زَيْدٌ مُبْتَدَأً ، ولَمْ يَكُنْ لِلَيْسَ فِيهِمَا عَمَلٌ ، والبَاءُ لا تَدْخُلُ عَلَى خَبَر المُبْتَدَأِ ، الاّ أنّ مقصودة (٥٢) فانْ أضْمَرْتَ في لَيْسَ جَازَ التّقديمُ على الاطّلاق لأنَّكَ تترَكُ البّاءَ بحَالِهِ مع الاضهار، يَدلُّكَ عَلَى هَذا أَنَّهُ ذَكَرَ لَيْسَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً . ولا شُبْهَةَ في أنَّ مِثْلَهُ لا يَخْفَى عليهِ أنَّ لَيْسَ اذَا أُضْمِرَ فيهِ الشُّأنُ والأمْرُ لَمْ يَكُنْ آكِلٌ منصوباً ، فكيفَ يَجُوزُ أنْ يكونَ ذَهَبَ وهْمُهُ في قولِهِ : جَازَتِ المَسْأَلَةُ الا أنَّ الاغرابَ لا يَتغيَّرُ بالاضْهار ، وأنَّكَ تقولُ : لَيْسَ طَعَامَكَ زَيْدٌ بَآكل ، فَتُثْبِتُ البَاءَ مع أَنَ آكِلاً في مَوْضِع رَفْع لِأَنَّهُ خَبَرُ المُبْتَلَأِ. فَلَيْسَ هَذَا بِسَهْو ولكنَّهُ تَسامُحٌ في العِبَارَةِ . ولو حقَّق اللفُظُّ لقالُ : فانْ أَضْمَرْتَ في لَيْسَ جَازَ(٣٠). التَّقديمُ ، لأنَّكَ تَرْفَعُ زيداً بالابْتِداءِ فتقولُ : لَيْسَ زَيْدٌ آكِلٌ طَعَامَكَ ، واذَا كَانَ زيدٌ مُبْنَدَأً لَمْ يَكُنْ لليسَ عملٌ فيهِ ، فَيَجوزُ تَقْدِيمُ « طَعَامَكَ » عليهِ وايقاعُهُ بَيْنَهُ وبَيْنَ ليسَ لأنَّ زَيْداً اذَا لَمْ يَكُنْ من لَيْسَ في شيء كَانَ الفَصْلُ بَيْنَهُمَا وَتَرْكُ الفَصْل سواءً ، وانَّها معمولُ لَيْسَ ضميرُ الأمر، وهُوَ مستكنَّ فيه [ولا](٥٤) يَتَمَيَّزُ عنهُ فَضْلاً أنْ يَقَعَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيَّ :

« وَلا يَجُوزُ مِعَ مَا لأَنَّهَا لَيْسَتْ بِفِعْلِ فَيَضْمَرُ فِيهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ لَيْسَ مُنْطَلِقاً ، ولا تَقُولُ : عَمْرُو مَا مُنْطَلِقاً » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

⁽٥٠) ٻءَ ج: لا يجوز، سهو.

⁽٥١) ب ، ج : اضار القصة . سهو .

⁽٥٢) ب، الا أن مقصودة وأن يقول ٤.

⁽۵۳) ب: لجاز.

⁽³⁶⁾ من ب. الصواب. وفي ج: الاه. وسقطت من الأصل سهوا.

اعْلَمْ أَنَّ ضَمِيرَ [الأَمْرِ] (٥٥) والشأن بمنزلة سَائرِ الضّمائرِ فَلا يُضْمَرُ فِي الحُروفِ ، فلا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : مَا طَعَامُكَ زَيدٌ آكِلُ ، عَلَى أَنْكَ تَجْعَلُ (٥٠) فِي مَا ضميرَ القِصّةِ وَجَعَلْتَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ آكِلٌ جُمْلَةً مَنْصُوبةً باتها حَبُرُ مَا كَمَا قُلْتَ : لَيْسَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ ، عَلَى أَنْ تُضْمِرَ فِي لَيْسَ الأَمْرُ والشَّأْنَ ، وتَجْعَلَ الجُمْلَةَ // فِي مَوضع نَصْبِ باتها حَبُرُ لَيْسَ ، حتى كَانْكَ قُلْتَ : لَيْسَ الأَمْرُ عَلَى (٥٠) هَذَا ، لأَجْلِ أَنْهُ لَوجَازَ أَنْ تُضْمِرَ فِي مَا كَمَا الأَمْرَ والشَّأْنَ لَجَازَ أَنْ تقولَ : زَيْدٌ مَا مُنْطَلِقاً ، فَتُضْمِرَ اسمَهُ فِي مَا كَمَا أَضْمَرُ تَهُ فِي لَيْسَ حِيثُ قُلْتَ : زَيْدٌ لَيْسَ مُنْطَلِقاً ، فَلَمّا لَمْ تَقُلُ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنْ أَلْمَا لَمْ تَقُلُ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنْ مَا مَفَارِقٌ لَلْيَسَ فِي حَدِيثِ الاضْهارِ .

ومِمّا يُوضَحُ ذَلِكَ أَنّ آيْسَ لمّا أَضْمِرَ فِيهِ قِيلَ : الزّيدانِ لَيْسَا مُنْطَلِقَيْنِ ، والزّيدُونَ لا يَعْتَمِلُ الضّمائِرَ لَيْسُوا مُنْطَلِقِينَ ، وذَلِكَ لا يَعْاتَى في مَا بِوَجْهٍ ، لأنّهُ حَرْفٌ ، والحُرُوفُ لا تَحْتَمِلُ الضّمائِرَ النّبَّةَ ، لأنَّ عِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُقَيّدَ معانيَ في الأفعالِ والأسهاءِ (٥٨) وَلَيْسَ فِيها مَعْنَى خَبِرِ فيكُونُ لَهَا فاعِلِّ يُضْمَرُ اذَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ في الأَفْعَالِ ، فانّها يَجُوزُ أَنْ تقولَ : مَا طَعَامَكِ . زَيْدٌ آكِلٌ ، على أَنْ لا تجعلَ لِمَا عَمَلاً أَلْبَتَةَ ، وتَرْفَعَ زَيْداً بالانتِداءِ ، (٥٩) وَتَجْعَلَ آكِلا خَبَرهُ . ويَجوزُ تَقْديمُ «طَعَامَكَ » لأَنهُ اذَا كَانَ زَيْدٌ مُبْتَدأً لَمْ يَكُنْ فيهِ وَتَجْعَلَ آكِلا خَبَرهُ . ويَجوزُ تَقْديمُ «طَعَامَكَ » لأنّهُ اذَا كَانَ زَيْدٌ مُبْتَدأً لَمْ يَكُنْ فيهِ حَظٌ ، فَلا يَكُونُ طَعَامَكَ « فَصلاً » ولا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : ليسَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ ، على أَنْ لا تَجْعَلَ في لَيْسَ ضميرَ القصّةِ ، لأَنَّ لَيْسَ لا بُدَّ لَهُ مِن اسمٍ ، لأَنَّهُ فِعْلُ والأَفْعالُ لا تُعْرَى مِنْ مَرْفِعِ فَاعلِ البَنَّةَ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وتقولُ لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجِ ولا ذَاهِبٍ أُخُوهُ فترفعُ قَولَكَ : أَخوهُ ، بِذَاهِبٍ .(١٠) وَلَوْ وَضَعْتَ مَكَانَ الأَخِ أَجْنَبِياً فَقُلْتَ : لَيْسَ زِيدٌ بِخَارِجٍ ولا ذَاهِبٍ عَمْرُوْ ، لَمْ يَجُزْ

^(••) من ب و ج : أبين.

⁽٥٩) ب و ج : جعلت .

رُ ۵۷) و على » ساقطة في ب.

⁽٥٨) ب ، ج : في الأسهاء والأفعال ِ.

⁽٥٩) ب، ج: ﴿ لما ﴿ بِالْابِنْدَاءِ. سَهُو.

⁽٦٠) ب، ج: فأخوه مرفوع بذاهب.

لأَنُّكَ قد عَطَفْتَ بالواوِ عَلَى عامِلَيْنِ(٦١) . .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنْكَ اذَا قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجِ ولا ذَاهِبٍ أُخُوهُ ، كَانَ كُلُّ واحدٍ مِنْ ذَاهِبٍ وخَارِجِ (٦٢) خَبَرًا عن زَيْدٍ . أمّا خَارِجٌ فلانّهُ فِعْلُهُ وفيهِ ضَمِيرٌ يَعودُ اليه ، وأمّا ذَاهِبٌ فلأنَّ الذِّي ارْتَفَعَ بِهِ هُوَ أُخُوهُ وهُوَ من سَبَيهِ (٦٣ وفِعْلُ مَا هُوَ مِنْ سَبَبهِ ٦٣) بِمَنْزِلَةِ فِعْلِهِ فِي أَنَّهُ يكونُ خَبَراً عَنْهُ . أَلا تَرَى أَنَّكَ تقولُ : لَيْسَ زَيْدٌ بخَارِج أَبُوهُ كَمَا تَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ . وَكَذَا تَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ يَخْرِجُ أَبُوهُ ، كَمَا تَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ يَخُرُجُ ، وَاذَا كَانَّ الأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْنَا كَانَ قَوْلُكَ : لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجِ وَلا ذَاهِبٍ أخوه ، بمنزلةِ قولِكَ : لَيْسَ زيدٌ بِخَارِجٍ ولا ذَاهِبٍ ، اذَا جَعَلْتَ كُلُّ واحدٍّ من خَارِجٍ وذَاهِبٍ لزيدٍ نَفْسِهِ ، فأخوهُ مَرْفُوعٌ بذاهَبٍ كَمَا يَرْتَفِعُ بهِ ضميرُهُ في قولكَ : مَا زَيْدٌ بِخَارِجِ وَلا ذَاهِبٍ هُوَ، لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ أَخُوهُ مِن سَبَبِهِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ ضَميرِهِ نَفْسِهِ . فانْ أَتَيْتَ بِأَجْنَبِيِّ فَقُلْتَ : ^(٦٤) لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِج_ٍ ولا ذَاهِبٍ عَمْرُوٍّ ، لَمْ يَجُزُ أَنْ تَرْفَعَ عَمْراً بِذَاهِبٍ (٦٠٠) ، لأجْل أنَّكَ لَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ كُنْتَ قَدْ جَعَلْتَهُ خَبَراً عَنْ زَيْدٍ حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ بِذَاهِبٍ عَمْرُو ، وهَذَا فَاسِدٌ ، لأنَّ عَمْرًا لَيْسَ منْ سَبَبِ زَيْدٍ ، فَلا يَكُونُ فِعْلُهُ خَبَراً عَنْهُ اذِ (٢٩) الخَبْرُ يَجِبُ أَنْ يكونَ فِيهِ ما يُعَلِّقُهُ بِالمُخْبَرِ عَنْهُ. أَلا تَرَى أَنْكَ لا تقولُ : (٦٧) كَانَ زَيْدٌ خَارِجاً عَمْرُو، لأَنْكَ قد عَرَّبْتَ قولَكَ : خَارِجاً عَمْرُو، مِنْ ذِكْرَ يَعُودُ الى زَيْدٍ ، واذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ تقولَ : لَيْسَ زَيْدٌ بخَارِجِ ولا ذَاهِبٍ عَمْرُو ، عَلَى أَنْ تُجْعَلَ ذَاهِبًا خَبَراً عن زيدٍ ، لم يَجُزْ أَنْ تَرْفَعَ عَمْراً بِهِ كَمَا رَفَعْتَ أخوهُ في قولك : لَيْسَ زيدٌ بِخَارِجٍ ولا ذَاهِبٍ أُخُوهُ ، لِمَا ذَكَرْنَا من أَنَّ عَمْرًا اذَا لَمْ يَكُنْ [مِنْ] (١٨٠)

⁽ ٦١) ط : عاملين ، مختلفين ، .

⁽٩٢) ب، ج: من خارج وذاهب.

⁽٦٣-٦٣) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

[,] ٦٤) ب : وقلت

⁽٦٠) ب: بذاهبا. سهو.

⁽٦٦) ب، ج: واذا . تحريف.

⁽٦٧) ب: ولا تقول.

⁽۹۸) من ب و ج. الصواب.

سَبَبِهِ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَضِعِهِ مُوضِعَ ضَمِيرِهِ ، واذَا لَمْ يَجُزْ رَفْعُ عَمْرُو بِذَاهِبٍ وَجَبَ أَن تَعْطِفَهُ على زَيْدٍ ، وتجعلَ في ذَاهِبٍ ذِكْرًا من عَمْرُو وتَجْعَلَهُ خَبَراً عَنهُ ، فَتَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ وَلا ذَاهِبٍ عِمرٌ ، تُريدُ : ولا عَمْرُو بِذَاهِبٍ . فانْ قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِج // وَلا ذَاهِبٍ عَمْرُو ، على هَذَا المَعْنَى لَمْ يَجُزْ ، لأَنَّكَ عَطَفْتَ عَلَى عَامِلَيْن ، وَذَلَكَ أَنَّكَ عَطَفْتَ عَمْراً على زَيْدِ الذي رَفَعَهُ لَبْسَ ، وذَاهِباً عَلَى خَارِجِ الذي جَرَزْتَهُ بالباءِ ، ولا يَجُوزُ أَنْ تَعطفَ بحرفٍ واحدٍ على عَامِلَيْن ، وانَّا يَجَبُ أَنْ تُعِيدَ البَّاءَ فتقولُ : لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجِ ولا بِذَاهِبٍ عَمْرُو، على تَقْديرِ: وَلا عَمْرُو بِذَاهِبٍ حَتَّى يكونَ الواوُ قد عَطَفَ عَمْراً على زَيْدٍ فَقَطْ . ولذلكَ (١٩) لَمْ يُجَوَّزُوا : لَيْسَ زَيْدٌ في الدار ولا القصر عَمْرُو، لأجْل أنَّكَ تعطفُ عَمْرُو (٧٠) على زَيْدٍ والقَصْرُ على الدَّار بواو واحدةٍ ، وذَلِكَ لا يَجُوزُ ، لأنَّ حرف العَطْفِ يَقُومُ مَقَامَ العَامِل ، فاذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً وعَمْراً كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ عَمْرا(٧١)، ولا يَبْلُغُ من قُوْةِ حَرْفٍ واحدٍ أَنْ يَقومَ مَقَامَ عامِلَيْن . وأنْتَ اذَا قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ بخَارِج ولا ذَاهِبٍ عَمْرُو، كَانَ بِمَنْزِلَةِ (٧٧ قولِكَ : ولا عَمْرُو ذَاهِبٌ ٧٧) فَتُقيمُ الوَاوَ مَقَامَ لَيْسَ فِي رَفْعِ عَمْرِو ومَقَامَ البَاءِ فِي جَرِّ (٧٣) ذَاهِبٍ ، وذَلِكَ (٧٤) بَاطِلٌ . وقَدْ حُكِيَ أَنَّ أَبَا الحَسَنِّ كَانَ ُ يُجوِّزُ هَذَا ثُمَ رَجَعَ عنهُ (٧٥) وما ذَاكَ لِضَعْفِ هَذَا المَذْهَبِ، ولا خِلافَ بَيْنَ جَميعِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لا يَجُوزُ البَّتَّةَ. ولَيْسَ في قَوْلِكَ : لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجِ ولا ذَاهِبٍ أَخُوهُ عَطْفٌ عَلَى عَامِلُيْن ، لأنَّ أَحْوَهُ يَرْتَفِعُ بِذَاهِبٍ، فَلا يَحْتَاجُ الى عَطْفِهِ عَلَى زَيْدٍ. واذَا كَانَ كَذَٰلِكَ كُنْتَ قَدْ

⁽ ٦٩) ب ، ج : وكذلك .

⁽٧٠) ب، ج: عموا. على الاعراب، وما في الأصل على الحكاية.

⁽٧١) ب ، ج: وضربت عمرا.

⁽ ٧٧ – ٧٧) في ب و ج : قولك : « ليس زيد بخارج » ولا عمرو ذاهب .

⁽٧٣) ج: في خبر: تحريف.

⁽ ٧٤) ب : وذاك .

⁽٧٥) ذكر المبرد في المقتضب ١٩٥/٤ – ١٩٦ أن العطف على اسم ليس وخبرها الجحرور ممتنع لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين هما ليس وحرف الجر.

وقال : « وكان أبو الحسن الأخفش يميزه ، وهذا عندنا غير جاز » . وقد أجازه سيبويه . أنظر كتابه : ٣٢ – ٣١/١ .

عَطَفْتَ بالواوِ ذَاهِباً على خَارِجٍ فقطْ ، كَمَا يكونُ ذَلِكَ اذَا قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ ولا ذَاهِبٍ (٢٦) فاغْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وَلَوْ نَصَبْتَ فَقُلْتَ ۗ: لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ ولا ذَاهِباً عَمْرُوْ، لَجَازَ».

قَالَ الشَّيْخُ الأمامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّكَ آذَا قُلْتَ : لَيْسَ زَّيْدٌ بِخَارِجِ ولا ذَاهِبًا عَمْرُوّ ، كُنْتَ قَدْ عَطَفْتَ بالوَاوِ عَمْرًا عَلَى زَيْدٍ ، واذَا عَمَلَ لَيسَ الرَّفْعَ فِي الاسَّمِ عَمَلَ النَّصْبَ فِي الحَبَرِ فَلَا يُحْتَاجُ فِيهِ اللَّ عَمْرًا عَلَى زَيْدٍ ، واذَا عَمَلَ لَيسَ الرَّفْعَ فِي الاسَّمِ عَمَلَ النَّصْبَ فِي الحَبَرِ فَلَا يُحْتَاجُ فِيهِ اللَّ حَرْفِ عَطْفٍ آخَرَ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ بَدَلَ قَوْ لِكَ لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ ولا ذَاهِبًا عَمْرُوّ ٧٧) ، فَاعَدْت الْعَامِلَ ذَاهِبًا عَمْرُوّ ٧٧) ، فَاعَدْت الْعَامِلَ جَازَ . فَكَذَلِكَ اذا جَنْت بالواو لأَنّهُ (٨٧) قَائِمٌ مَقَامَهُ .

وحَرْفُ العَطْفِ يَعْمَلُ مَا يَعْمَلُهُ العَامِلُ الذي يَنُوبُ عَنْهُ ، فَاذَا كَانَ للعَاملِ عَمَلانِ وَلا رَفْعٌ وَنَصْبُ كَانَ للحَرْفِ مِثْلُهُ ، وانّا الذي لا يحوزُ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلَيْنِ هُمَا (٢٩١ لعَامِلَيْنِ ولا يَعْمَلُ لَيْسَ الجَرَّ ، فَاذَا قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ بخارج ولا ذَاهِبٍ عَمْرُو ، احْتَاجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِن ذَاهِبٍ وعَمْرُو والى مَا يَعْطِفُهُ على عَامِلُهِ فَلا يَجُوزُ . أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ بَدَلَ قُولِكَ لَيْسَ زَيْدٌ بخارج ولا ذَاهِبٍ عمروٌ : (٨٠ ليسَ ذَاهِبٍ عَمروٌ ، ٨٠ لَمْ يَجُزُ الجَرُّ مِعَ اعَادَةِ لَيْسَ الذي قَامَ الواوُ مَقَامَهُ . وانّا يَجُوزُ ذَلِكَ عَمرو ، ٨٠ لَمْ يَجُزُ الجَرُّ مِعَ اعَادَةِ لَيْسَ الذي قَامَ الواوُ مَقَامَهُ . وانّا يَجُوزُ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ تُعِيدَ لَيْسَ والبَاءَ (٨١) فتقولُ : لَيْسَ بذَاهِبٍ عَمْرُو . واذَا كَانَ كَذَلِكَ ثُمَّ بَعْدَ أَنْ تُعِيدَ لَيْسَ وَالبَاء رَهُ مَا عَلْمَ عَمْرُو ، وَاذَا كَانَ كَذَلِكَ ثُمَّ الْفَاوَ دَهُمْ وَالبَاء ٢٨) وذَلِكَ عَطْفُ على عَامِلُيْن فاعْرَقُ ، كُنْتَ قَدْ أَقَمْتَ الواوَ (٨٠ مقامَ لَيْسَ والبَاء ٢٨) وذَلِكَ عَطْفُ على عَامِلَيْن فاعْرَقُ ، كُنْتَ قَدْ أَقَمْتَ الواوَ (٨٠ مقامَ لَيْسَ والبَاء ٢٨) وذَلِكَ عَطْفُ على عَامِلَيْن فاعْرَقُهُ .

⁽٧٦) ب: ولا بذاهب: تحريف.

⁽ ٧٧ – ٧٧) بدله في ب : وليس زيد بخارج ليس ذاهبا صرو. سهو.

⁽٧٨) كذا في ب وج. وفي الأصل وولأنه . سهو.

⁽٧٩) ۽ هما ۽ ساقطة في ب واج.

⁽۸۰-۸۰) بدله في ب: « ليس زيد بخارج ، ليس ذاهب عمرو.

⁽٨١) سقطت ووالباء، في ج.

⁽ ٨٢ – ٨٧) بدله في ب: مقام هم قلت، ج مقام الباء. وكلاهما سهو.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ : « وَلَوْ جَعَلْتَ مُوضِعَ لَيْسَ مَا فَقَلْتَ : (^{۸۳)} مَازَيْدٌ بِخَارِجٍ ولا ذَاهِباً عَمْرُو ، لَمْ يَجُزْ كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي لَيْسَ (١٩٠ الأَنْكَ أَنِي لَيْسَ ١٩٠ تُقَدِّمُ الخبرَ عَلَى الاسم فتقولُ: لَيْسَ ذَاهِباً عَمْرُو، ولا تقولُ: ما ذَاهِباً عَمْرُو، واذَا (٥٥) لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُ الخَبر(٧٦) في مَا فِي هَذَا النَّحْو فكَذَلِكَ (٧٨) لا يَجُوزُ فها عُطِفَ عَلَيْهِ ».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكُر:

اعْلَمْ أَنَّكَ أَذَا قُلْتَ : مَا زَيْدٌ قَائِماً ولا ذَاهِباً عَمْرُو ، كَانَ (٨٨) أَجْمَلُ أَحوالِ الوَاو أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ // مَا اذَا اعدَّنْهُ ، فَاذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ تَقُولَ : مَا زِيدٌ قَائِماً مَا ذَاهِباً عَمْرُو ، فَتُقَدَّمُ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهِكَانَ أَنْ لا يجوزُ ذَلِكَ في الوَاوِ الذي هُوَ نَائِبٌ مَنَابَ ما نَحْوَ ما زَيْدٌ قَائماً ولا ذَاهباً عَمْرُو، أَجْدَرَ.

⁽ ٨٣) ب ، ج : ولو جعلت ما موضع ليس فقلت .

⁽ ٨٤ – ٨٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر. وفي ط : لأنك «تجيز» في ليس.

⁽ ٨٥) ط: فاذا .

⁽٨٦) ب: تقدّم الخبر

⁽ ۸۷) ب : كذلك .

⁽ ۸۸) ب : وکان ، سهو ،



قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

بَابُ أَنَّ وأُخُواتِهَا:

وهِيَ أَنَّ وَأَنَّ وَلَكَنَّ وَكَأْنً وَلَيْتَ وَلَعَلَّ وَهَذِهِ الحروفُ تَدْخُلُ على الابتداءِ (١) ، فَيُنْتَصِبُ بِهَا مَاكَانَ يَرْتَفِعُ بِالابتداءِ ، ويَرْتَفِعُ بِهَا مَاكَانَ يَرْتَفِعُ بِخَبرِ الابتداءِ ، ويَرْتَفِعُ بِهَا مَاكَانَ يَرْتَفِعُ بِخَبرِ الابتداءِ ، وكَأْنَّ عَمْرًا أخوكَ ، وَلَئْتَ بَكُراً الابتداءِ ، وكَأْنَّ عَمْرًا أخوكَ ، ولَبْتَ بَكُراً صَاحِبُنَا .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرِ:

اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الحروفَ السَّنةَ شُبَّهِتْ بِالفِعْلِ فَجُعِلَ لَهَا مَنْصُوبٌ وَمَرْفُوعٌ كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الفِعْلِ . فَانَّ وَأَنَّ بوزن مَدَّ ، وآخرُهما مبنيٌّ على الفَتْح ، كَمَا أَنَّ آخرَ الأفعالِ الماضية كذلك ، وكَذَا لعلَّ ، لأنَّ الأصْلَ عَلَّ واللامُ داخِلَةٌ عَلَيْهِ ولِذَلِكَ (٢) يَأْتِي فِي الشَّعْر كَثيراً عَارِياً من اللام كقولِهِ :

/٨٩/ عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أو دُولاتِها يدُلِلْنَنا اللَّمَّةَ من لمَّاتِهَا (٣)

(١) ب، ج، ط: تدخل على المبتدأ أو الخبر.

(۲) ب ، ج : وكذلك . تحريف .

(٤) هذان البيتان أنشدهما الفراء في معاني الفرآن ٩/٣ مع بيت آخر هو فتستربحَ النفسُ من زَفْرَاتِهَا « وعزا الأبيات الى بعض العرب وأعاد روايتها جميعا في ٣٣٥/٣ مع بيت رابع هو :

وتنقع الغلّة من غُلاثها . وعن الفراء نقلت معظم المراجع الأنخرى رواية الأبيات .

أنظر: الخصائص ٣١٦/١ ، واللَّمان (علل) ٥٠٠/١٣ و (لم) ٢٤/١٦ ، ومغنى اللبيب ش ٢٥٨ ج انظر: الخصائص ١٥٥/١ ، والسَّان (علل) ٣٩٦/٤ ، وشواهد الشافية ١٥٥/١ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٩٦/٤ ، وشواهد الشافية ١٢٩/٤ . ورواية الثاني في ج « يدللنَ » . تحريف وحمل بعض النحاة الشاهد على غير ما ذهب البه عبد القاهر وذلك أنهم عدّوا علَّ حرف جرٍ فَرُويَ البَّبَتُ بَعِرٌ « صروفِ » .

وَكُفُولِ الآخرِ : /٩٠/ يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكًا .(^١)

ولكِنَّ أصلُهاكِنَّ رُكِّبَ مَعَهَا لا كَمَا لَوْ مَعَ لا . ولَيْتَ مثلُ لَيْسَ (٥) وكَأَنَّ أَصْلُهَا أَنَّ دَخَلَ عليهَا الكَافُ فَلمّا حَصَلَ بِينَ هذهِ الحروفِ وبينَ الفعلِ مُشابَهَةٌ على الاطْلاقِ أَجْرِيتْ مَجْراهُ فِي أَنْ جُعِلَ لَهَا مَرْفُوعٌ ومَنْصُوبٌ وقُدِّمَ فيها المَنْصُوبُ على المرفوع ، أَجْرِيتْ مَجْراهُ فِي أَنْ جُعِلَ لَهَا مَرْفُوعٌ ومَنْصُوبٌ وقُدِّمَ فيها المَنْصُوبُ على المرفوع ، فقيلَ : انّ زَيْداً ذَاهِبٌ . وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا مُشَبّهٌ بقولك : ضَرَبَ زِيداً عُلامُهُ (١ لأنّه لا يجوزُ تأخيرُ المَنْصُوبِ على المَرْفُوعِ نحو أَنّ ذَاهِبٌ زَيْداً كَمَا لا يَجُوزُ ذَلِكَ في قَوْلِك : غَرَبَ زَيْداً عُلامُهُ أَنْ المَعْرُ وَقَدْ أَضُمْتُ وَمُرَبَ وَلَا اللهَ عُلَم اللهُ عُلَى الفَعْلِ وَقَرْعٌ عليه . والقياسُ (٧) أَنْ يَلْزَمَ طريقةً واحدةً ولا يَجُوزُ فيهِ الوَجْهَانِ ، نحو أَنّ زيداً ذَاهِبٌ ، وأَنَّ ذَاهِبٌ زَيْداً لثلا يحريَ مَجْرَى الفِعْلِ ، نحو ضَرَبَ مَشَابَهَ الوَجْهَانِ ، فَحُواْلَ نَقْديمُ المَنْصُوبِ أَولِي ليكونَ أَبْعَدَ من مُشابَهَةِ المُوعِلُ عَنْ رَبِداً فيها أَنْ يكونَ الفَعْلِ ، فَاذَا أُخِرَ المرفوعُ هُنَا حَصَلَ مالفَةُ هذهِ الخُوفِ للفِعْلِ وانْحِطَاطُها عن رُبَيّةِ ، فاذَا أُخِرَ المرفوعُ هُنَا حَصَلَ مالفَةُ هذهِ الحُروفِ للفِعْلِ وانْحِطَاطُها عن رُبَيّةِ .

وَبَعْدُ ، فَاذَا قُلْتَ : انَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، كَانَ زَيْدٌ مَنْصُوباً بأنَّ ، وَكَانَ فِي الأصْل

⁽ ٤) ينسب هذا البيت مرة لرؤبة وأخرى للعجاج . وهو في القسم الثاني من ديوانه (أبيات ومفردات منسوبة له وللعجاج) رقم ٧/٧٥ ص ١٨١٠ وقبله : تقول بنتي : قد أنّى إنّاكا

وهو منسوب لرؤبة في سيبويه والشنتمري ٣٨٨/١(وأعاد روايته في ٣٩٩/٣) والشواهد الكبرى للعيني. ٣٥٢/٤ ، وشواهد المغنى ٤٤٣/١ ، والخزانة ٤٤١/٢ (ونني نسبته للمجاج) .

ونسب للعجاج في اللسان (علل) ٥٠١/١٣، وشواهد الشافية ٤٣٤٣، وهو غير منسوب في المقتضب ٧١٣/ ، والخصائص ٢٩٤٧، وشروح سقط الزند (التبريزي) ٢١٤/٧، والمفصل ١٣٦، والانصاف ٢٢٢/١ ، وابن يعيش ١١٨٨، ومغنى اللبيب ش ٢٤٨ ج ١٥١/٣ ، وشرح الأشموني ٢٦٣/١ ، والدرر اللوامع ١١٠١/١ و ١٠٠٣/٠ .

^(°) سقطت «مثل ليس» في ب و ج.

⁽٦) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽٧) ب و ج : فالقياس .

مُبْتَدَأً (^ ومُنْطَلِقٌ مَرْفُوعاً بأنَّ ، وكَانَ مَرفُوعاً بأنَّهُ خَبُرُ المُبْتَدَأِ^) وقَالَ الكوفيون (1) أَنْهُ بَاقٍ على رَفْعِهِ ، وذَلِكَ فَاسِدٌ لأَجْلِ أَنَّهُ لو جَازَ أَنْ يكونَ الخَبُرُ باقِياً على [سُنَنِهِ لكانَ] (١٠) الاسمُ المبتدأُ أولَى بذلكَ ، فلَما نُصِبَ المُبْتَدَأُ بأنَّ وَجَبَ أَنْ يكونَ رَفْعُ الخَبِرِ أَيْضاً . ومن المُحَالِ تركُ ولَبْسَ في كلام العَرَبِ شيءٌ يَعْمَلُ النَّصْبَ في الأساءِ ولا يَعْمَلُ الرَّفْعُ . ومن المُحَالِ تركُ القِياسِ ومُخَالَفَةُ الأصولِ بغير فائدةٍ //

فصل:

اعْلَمْ أَنَّ الكَافَ فِي كَأَنَّ كَافُ التَّشبيه (١١)، رُكِّبَ أَنَّ كَمَا رُكِّبَ لُو مَعَ ولا وَدَخَلَ الكَافُ على ثَلاثةِ أَشياءَ أَحَدُهَا : أَنَّ . والثّاني أي في قولهم : كأي من رجل . بمعنى كَمْ من رَجُل . والثّالِثُ ذا في قولهم : عندي كذا وكذا دِرْهَما ، وخُلِعَ منها مَعْنَى التَشبيهِ في كأي وكذا الّتي (١٧ في قولِكَ : كَذَا وكذَا دِرْهَما . وبقي ذلك (١٣) في كأنَّ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ (١٤) تقولُ : كأنَّ زيداً الأسد ، فَتُشبّهُ بالأسد . فالأصل : أنَّ زيداً كالأسد ، فَرُجَ بأنَّ وفُتِح كَمَا يُفتَحُ فالأصل : أنَّ زيداً كالأسد ، نعو قولِك : أخَبُرْتُ بأنَّ وفُتِح كَمَا يُفتَحُ اذا دَخَلَ عليهِ حرفُ الجَرِّ في الكَلام ، نحو قولِك : أخَبُرْتُ بأنَّ زَيْداً مُنْطَلِق .

فَانْ كَانَ (١٥) قد بَطلَ عَمَلُ الكَافِ في المَعْنَى مراعاةً للَّفْظِ ، كَمَا تَقُولُ : مَا جَاءَنِي من أَحَدٍ ، فَتَجرُّ لَفْظاً وان لَمْ يَكُنْ في المَعْنَى جَرُّ ، كَقُولِهِ (١٦) عَزَّ

⁽ A) بدله عبارة مرتبكة في ب و ج نصها : «ومنطلق مرفوعا بأنه خبر المبتدأ بأن وكان».

⁽٩) أنظر المسألة ٢٢ (القول في رافع الخبر بعد «أنّ » المؤكدة) من كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف ١٧٦/١ - ١٨٥ . ونرى في آخرها ان ابن الأنباري قد أخذ كلام عبد القاهر بنصه تقريبا في الرد على ادعاء الكوفيين .

⁽١٠) من ج أولى. وفي ب: «سنته لكان» وفي الأصل سببه كان». تحديد

⁽ ١١) في سيبويه ٤٧٤/١ : « وسألت الخليل عن كأن أنها أنّ لحقتها الكاف للتشبيه . ولكنها صارت مع أنّ بمنزلة كلمة واحدة . إ

⁽١٢) ج: وكذا اللذ. تخريف.

⁽١٣) ج: ونفى ذلك. تصحيف.

⁽١٤) « أنك » ساقطة في ب.

⁽١٥) ب، ج: وان كان.

⁽١٦) ج: وكقوله. سهو.

وجَلَّ – (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ) – (١٧) الكافُ زيادةٌ وقد جُرِّ بِهَا كَمَا يُجَرُّ اذَا لَمْ تَكُنْ مزيدةٌ نحوَ زيدٍ كالأُسَدِ .

وعَلاَمَةُ الْجَرِّ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاللَّفْظِ فِي أَنَّ هِيَ الْفَتْحُ ، وذَلِكَ أَن أَنَّ مَنْ شَأْنِهَا أَنْ تُفَتَّحَ اذَا دَحَلَها حَرُونُ الْجَرِّ الْحَقِيقَةُ ، فَكَذَلك (١٨) اذا دَحَلَها حَرُفُ الْجَرِّ الذي لَيسَ لَهُ تَأْثَيرٌ فِي الْمَعْنَى ، ولَيْسَ لأَنَّ فِي قولِكَ : كَأْنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، اعرابٌ بِوجْهِ ، وذلك أَن تأثيرٌ في المَعْنَى ، ولَيْسَ لأَنَّ في قولِكَ : كَأَنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، مَشْرُورٌ ، لأَنْكَ بَقولُ : عَجِبْتُ مَن أَنْكَ مُنْطَلِقٌ ، قُلْنَا : أَنَّهُ مَجْرُورٌ ، لأَنَّكَ تقولُ : عَجِبْتُ مَن النَّكَ مُنْطَلِقٌ : أَنَّ أَنَّ أَنَّ في مَوْضِع جَرِّ ، لَوَجَبَ انْطِلاقِكَ : كَانَّطلاقِ زَيْد بِمَعْنَاه ، وهَذَا مُحَالٌ ، لأَنَّ قَوْلَكَ : كانطلاقِ زَيْد بِمَعْنَاه ، وهَذَا مُحَالٌ ، لأَنَّ قَوْلَكَ : كانطلاقِ زَيْد بِمَعْنَاه ، وهَذَا مُحَالٌ ، لأَنَّ قَوْلِكَ : كانطلاقِ زَيْد بِمَعْنَاه ، وهَذَا مُحَالٌ ، لأَنَّ قَوْلِكَ : كانطلاقِ زَيْد بِمَعْنَاه ، وهَذَا مُحَالٌ ، كُلامٌ تَامُ ٢٢) ، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ وَلِكَ . كَانَّ الكافُ مُنحَ بَأَنَّ للتشبيهِ فقطْ ، وقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ الى أَنْ بَكِلامِ تام ، (٣٠ وقُولُكَ كَانَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ في مَوْضِع جَرِّ بالكَافِ وذلك مَنْ قولُكَ : انَّ زَيْداً مُنطَلِقٌ في قولِكَ : كَأَنَّ زِيداً مُنْطَلِقٌ في مَوْضِع جَرِّ بالكَافِ وذلك مَنْ الْ الْعَلْطِ الواضحِ لِمَا ذَكُونًا مِن أَنَّ حقيقةَ قَولِنا : انَّهُ مِحورٌ ، الاخْبارُ بأَنَّه في مَوْضع مصدرٍ مفردٍ ، وذلك لا يَتأتَّى هُنَا اذ لو قلت : كانطلاقِ زَيْدٍ ، لم يَكُنْ كلاماً .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« ولا يَجُوزُ تَقْديمُ الْخَبَرِ في هَذَا البابِ كَمَا جَازَ في كَانَ (١٠) الاّ أَنْ يكونَ ظَرْفاً ، نحوَ أَنَّ في الدارِ عَمْراً ، وانّ أمَامَكَ راكِباً ، لأنَّ الظروفَ قد اتّسِعَ فيها » .

⁽١٧) آية ١١/الشورى ٤٣.

⁽۱۸) ب: وكذلك.

⁽١٩) «أن» ساقطة في ج.

⁽۲۰) ج: بمصدر، تحریف،

⁽ ۲۱) ج : كأنك . سهو .

⁽٢٢) ﴿ زيد ﴾ ساقطة في ج ، ب .

⁽٢٣) ساقط في ج.

⁽ ۲٤) ط: في (باب) كان.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنّهُ قَدْ تَقَدّمَ أَنّهُمْ امْتَنّعُوا مِن تَقْدِيمِ الخَبْرِ على الاسْمِ ، نحوَ أَنّ ذَاهِبٌ زِيداً ، كَمَا قَالُوا : كَانَ مُنْطَلِقاً زَيْدٌ ، لأَنَّ هَذَا حَرْفٌ جَامِدٌ فَلا يَتَصرّفُ تَصَرُفَ الفِعْلِ ، كَمَا لَمْ يَتَصَرّفْ ما تَصَرّفَ لَيْسَ ، فانْ كانْ كانْ خانَ ظُرْفاً جَازَ تَقْدِيمُهُ ، كَفَوْ لِكَ : إِنَّ فِي الدَّارِ خَبْرُهُ ، وذاك كَقُولِكَ : إِنَّ فِي الدَّارِ خَبْرُهُ ، وذاك أَنَّ الظّروفَ يَجِيءُ فِي الدّارِ خَبْرُهُ ، وذاك أَنَّ الظّروفَ يَجِيءُ في أَمن التّوسّع مالا يَجِيءُ في غَيْرِهَا ، أَلا تَرَى أَنّهم يَفْصلونَ [بها] (٢٦) بينَ المُضَافِ والمُضَافِ اليهِ نَحْوَ بيتِ الكِتَابِ .

/٩١/ كَأَنَّ أَصُواتَ مِنَ ايْغَالِهِنَّ بِنَا فُواخِرُ الْمَيْسِ أَصُواتُ الفَراريجِ (٢٧)

التّقديرُ كأنَّ أصواتَ أواخِرِ // المَيْسِ أصواتُ الفَرَاريجِ فَفَصَلَ بينَ المُضَافِ والمُضَافِ اللهِ بقولهِ : من ايغَالِهنَّ ، وهوَ بِمَنْزِلَةِ : في الدّارِ ، في قَوْلِكَ : انَّ في الدّارِ ، زَيْداً .

وكُلَّ مَاكَانَ فِيهِ حَرْفُ الجَرِّ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً فَهُوَ ظَرْفٌ ، ولا يَجُوزُ أَن تُقَدَّمَ الظرفَ على أَنَّ لا تَقولُ : فِي الدّارِ انَّ زَيْداً ، لأنهُ لَمْ يَبْلُغ من قوّةِ الحَرْفِ أَنْ يعملَ فيا قَبْلَهُ ولَمْ يَبلغ أيضاً من ضَعْفِ [الظّرفِ](٢٩) أَنْ يعملَ فيهِ [الحَرْفُ](٢٩) مُقَدَماً عليهِ .

⁽ ٢٥) من ب و ج. الصواب، وفي الأصل «كأن ». سهو.

⁽٢٦) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «به». سهو.

⁽ ۲۷) لذي الرمة في ديوانه ق ۲۵/۹ ص ۷٦ ، وسيبويه والشنتمري ٩٣/١ و ٩٣/١ (لم يذكره الشنتمري) و ٣٤٧ ، وجمهرة اللغة (سمي) ٣٤/٩ ، والحبجة في القراءات السبع لابن خالوية ١٢٥ ، وفقه اللغة وسر العربية ٣٠٠ ، وتوجيه اعراب أبيات ٦٥ ، وشروح سقط الزند (البطليوسي) ١٥٧٣/٤ ، والأنصاف ٢٣٣/٢ ، والخرانة ١١٩٧٢ .

والبيت غير منسوب في المقتضب ٣٧٦/٤ ، وشرح الحياسة للمرزوقي ١٠٨٣/٣ ، وأسرار البلاغة ٨١ ، والبيت غير منسوب في المقتضاب للبطليوس ٤٣٧/٤ ، وابن يعيش ١٠٣/١ و ١٠٨/٢ و ١٣٢/٤ .

وروايته في الديوان «انقاض الفراريج» وذكر رواية المقتصد. (٢٨) من ب و ج . الصواب . وسقط من الأصل سهوا .

⁽ ٢٩) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل الحروف ا سهو.

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« فَانْ عَطَفْتَ عَلَى أَنَّ وَمَا عَمَلَتْ فِيهِ اسْماً نَحُو أَنَّ زِيداً مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو ، كَانَ(٣٠) في عَمْرُوِ الرِّفْعُ والنَّصْبُ ، فَالرِّفْعُ جَوازُهُ مِنْ وِجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا مُسْتَحْسَنٌ ، وهو أَنْ تَعْطَفَ على مَوضع ِ أَنَّ وما عملتْ فيهِ ، لأَنَّ [مَوضِعَهُمَا](٣١) رَفْعٌ ، ولَمْ يَتَغَيَّرْ مَعْنَى الابْتِداءِ عَمَّا كانَ عليهِ قَبْلُ .

والآخُر: أَنْ تَعْطِفَهُ على الضّميرِ المَرْفوعِ الذي في اسمِ الفاعلِ فانْ حُمِلَ (٣٧) على هَذَا الوَجْهِ وَجَبَ أَنْ يُؤكَّدُ فيقالُ: انَّ زيداً مُنْطَلِقٌ هُو وعَمْرُوْ، كَمَا جَاءَ — (أَسْكُنْ أَنْتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ) — (أَنْهُ يَرَاكُمْ هو وقَبيلُهُ) — والنّصْبُ أَنْ تَحْمِلَهُ (٣٧) على لَفْظِ ما عملَ فيهِ (٣٧) أَنَّ دونَ مَوْضِعِهَا ».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرِ:

اعْلَمْ أَنَّ أَنَّ لا تُفيدُ مَعْنَى زَائدًا على التَّأْكِيدِ ، والتَّأْكِيدُ لا يُبْطِلُ مَعْنَى الابتداءِ ، اذْ لَيْسَ فِي التَّأْكِيدِ مَعْنَى أَكْثُرُ مِن أَنْكَ تُحَقِّقُ الجُمْلَةَ وَتُثْبِتُ قَدَمَها فِي الصّدْقِ . فاذا قُلْتَ : لَيْسَ فِي التَّاكِيدِ مَعْنَى أَكْثُرُ مِن أَنْكَ تُحَقِّقُ الجُمْلَةَ وَتُثْبِتُ قَدَمَها فِي الصّدْقِ . فاذا قُلْتَ : انَّ زِيداً مُنْطَلِقٌ ، كانَ بمنزلةِ قولِكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ فِي المَعْنَى . واذا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ أَنْ تَقولَ : انَّ زِيداً مُنْطَلِقٌ وعمرو ، فَتَعْطِفُ عَمْراً على مَوضع زَيْدٍ ويكونُ الخَبْرُ مُضْمراً ، كَانَّهُ : انَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ وعَمْرو مُنْطَلِقٌ ، الا أَنَّهُ تُرِكَ ذِكْرُهُ لَدَلِيلِ الأَوّلِ عليهِ ، كَمَا تقولُ في الابتداءِ المَحْضِ : زَيْدٌ منطلقٌ وعَمْرو ، فَهَذَا وَجْهٌ مِن الرَّفْعِ المَعْطُوفِ . والذي في الابتداءِ المَحْضِ : زَيْدٌ منطلقٌ وعَمْرو ، فَهَذَا وَجْهٌ مِن الرَّفْعِ المَعْطُوفِ . والذي يُسْكِلُ منهُ أَنّهُ لا يجوزُ الحَمْلُ على المَوْضِعِ ما لَمْ تفرغْ من حبرِ الأَوّلِ ، لا تقولُ : انَّ زِيداً علامُكَ وعَمْرو . كَمَا تقولُ : انَّ زِيداً علامُكَ وعَمْرو .

⁽۳۰) ب، ج، ط: جاز.

⁽٣١) من ب و ج و ط: الصواب. وفي الأصل «موضعها » تحريف.

⁽٣٢) ج : أجمل : تحريف . (٣٣) ب ، ج و ط : كما جاء « في قوله تعالى » . ·

⁽ ٣٤) آية ٣٥/البقرة ٧ و ١٩/الأعراف ٧.

⁽٣٥) آية ٢٧/الاعراف/٧.

⁽٣٦) ب: «على» أن تحمله.

⁽٣٧) ط: ما عملت فيه.

والقولُ فيهِ : انَّ سببَ امتناعِهِ من حيثُ أنَّكَ اذا رَفَعْتَ عمراً اعْتِباراً للمَوضِعَ ُ كَانَ مرفوعاً بالابتداءِ وكانَ بمنزلةِ أنْ تقولَ : عمروٌ وانَّ زَيْداً ، في أنَّ عمروٌ لا يكونُ فَيهَ تأثيرٌ لأنَّ . فاذا قلتَ : انَّ اخوتَكَ وعمروٌ ظُرَفَاء ، احْتَجَتَ الى أن تَرْفَعَ الظَّرفَاءَ [بكل](٣٨) واحد من أنَّ والابتداءِ ، لأنَّهُ خبرُ اخوتك المنصوبُ بأنَّ وعمرُو المرفوعُ بالابتداءِ . وذاكَ(٣٩) أَنَّ أَنَّ إِذَا نَصَبَتْ اخوتَكَ وَجَبَ أَن (٤٠ يُرْفَعَ خَبُرُهُ ، وعمروٌ اذا ارتفعَ بالابتداءِ وَجَبَ أَنْ ٤٠) يَرْتَفِعَ خَبَرُهُ أيضاً بالابتداءِ على الحَدّ الذي عَرَفْتُهُ في بابهِ (٤١٪) ، فاذَاكانَ الظَّرْفاءُ خبراً عن اسم إنَّ وعنِ المبتدأِ الواقع ِ بعدَهُ أَفْضَى بكَ الحال الى أنْ تُعملَ فيهِ كلَّ واحدٍ من أنَّ والابتداءِ ، ولا يعملُ في اسم واحدٍ عامِلانِ ، ولو جَازَ هَذَا لِحَازَ أَنْ يَكُونَ زِيدٌ فِي قُولِكَ : أَقَائِمٌ زِيدٌ ، مُرفُوعاً بِالابتداءِ والفِعْلِ مَعاً ، وذلكَ لا يقولُهُ عارِفٌ ، فلمَّا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُجَّوْزِ الحملُ على الموضع ِ في قولِكَ : انَّ اخوتَكَ وعمراً ظرفاءً ، ولزمَ النَّصْبُ ليكونَ كلُّ واحدٍ مِنَ المعطوفِ(٢٧) والمعطوفِ عليه معمول إِنَّ ، حتى يصحَّ أنْ يعملَ في الظرفاءِ الذي هُوَ خبرٌ عنِ الجميعِ ، ولا يفتقرُ الى أعمالِ عاملَيْن في اسم واحدٍ. وليسَ كذلكَ حالُ التَّاخيرِ ، نحو أنَّ زيداً غلامُكَ وعمروٌ لأجْل أَنَّكَ تُقَدِّرُ لعمرُو خبراً نحوَ أنَّ زيداً // غُلامُكَ (٤٣ وعمرُو غُلامُك٤٣) ، فتذكرُ اسمَيْنَ أَحَدُهُمَا مرفوعٌ بَالابتداءِ ، والآخَرُ بأنَّ ، ولا يكونُ الخبرُ اسماً واحِداً فيفتقِرُ الى أن تُعْمِلَ فيهِ عامِلَيْن .

ولا يجوزُ أَنْ يُقَالَ : كيفَ لا تُفَرَّقُ الخبرَ في مَسْأَلَتِكَ لتسلمَ من هذا الفسادِ ؟ لأجل أنّ تفريقَ الخَبرِ يُفْضِي بكَ الى ما هُوَ أَقْبَحُ ممّا وَصَفْتَ ، وذاكَ (٤٤) أَنّكَ لا تخلو من أَمْرَيْن :

⁽٣٨) من ب و ج الصواب, وفي الأصل « فكل ». تحريف,

⁽٣٩) ب، ج: وذلك.

⁽٤٠ – ٤٠) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٤١) ج: في ومايه، تحريف.

⁽٤٢) سقطت والمعطوف، في ج.

⁽٤٣ - ٤٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٤٤) ب ، ج : وذلك .

أَحَدِهُمَا : أَنْ تقولَ : انَّ هنداً وعمروٌ خارجةٌ وقاعِدٌ ، فَتَعْطِفُ . وهَذَا لا يجوزُ من حيثُ أَنَّ خارجةً ، اذا كانتْ خبرَ هندكانَ رَفْعُهَا بأنَّ كَمَا أَنَّ نصبَ هندٍ بهِ ، فَمَا بَالُكَ تَعْطِفُ عليهِ قاعداً الذي لا عملَ لأنَّ فيهِ .

والثاني : أنْ تقول : انّ هنداً وعمروٌ خَارِجَةٌ قَاعِدٌ ، فَلا تَعْطِفُ ، وهَذَا فَاسِدٌ من حيث أنَّ قولَك : وعَمْروٌ ، يكونُ فَصْلاً بين اسم أنَّ وخبرهِ بالأجْنَبِي ، وتكونُ خَارِجَةٌ فَصْلاً بينَ عمرو وخبرهِ الذي هُو قَاعِدٌ ، وذلك فَاسدٌ قياساً واسْتِعْمَالاً . – وأَيْضاً فَانَّ الاسم يُعْطَفُ عَلَى الاسم اذَا قُصِدَ اسْتِراكُهُمَا فِي الخَبْرِ نحوَ زَيْدٌ وعمروٌ خَارِجانِ (٤٠) ، وزيدٌ وعمروٌ ، أحدُهُمَا (٤١) خَارِجٌ والآخرُ قَاعِدٌ . وأنْتَ اذا قُلْت : انّ هنداً وعمروٌ خارجةٌ قاعِدٌ ، لم يَكُنْ عمروٌ شريك هِنْدٍ فِي الخَبْرِ . فكيف يجوزُ أنْ تقولَ : كانَتْ هندٌ وعمروٌ خارِجةٌ قاعدٌ ، على أنْ تعطف عمراً على هِندِ التي هي اسمُ كانَ مع وعمروٌ خارِجةٌ قاعدٌ ، على أنْ تعطف عمراً على هِندِ التي هي اسمُ كانَ مع امتناعِكَ من أنْ تعطف خبر هندٍ وتجعَلهُ (٤٤) شريكاً لَهُ كما جَعَلْتَ عَمْراً المتناعِكَ من أنْ تعطف خبرة المفرد (٤٤) ، وذلك يحصلُ اذا أخرت فقلت : كانتْ الحملةِ الحملة (٤٨) دونَ اتباع المفردِ المفرد المفرد (٤٤) ، وذلك يحصلُ اذا أخرت فقلت : كانتْ هندٌ خارجةٌ وعمروٌ قَاعِدٌ اليومَ ، وان هنداً خارجةٌ وعمروٌ قَاعِدٌ ، فاعْرِفُهُ . ونعودُ الى ما كنا فيهِ .

والوَجْهُ النَّاني في العَطْفِ في قولِكَ : انَّ زيداً مُنْطَلِقٌ وعَمْرُو ، وان عطفت (٥٠) على الضّمير في مُنْطَلِقٌ . واذا قَصَدْتَ ذلكَ وَجَبَ أَنْ تأتي بضمير مُنْفَصِل ، فتقولُ : انّ زيداً مُنْطَلِقٌ هُوَ وعَمْرُو حتى يحسن ، وانّا قالَ : أحدُهُمَا مُسْتَحْسَنٌ وَهُوَ الحَمْلُ على

⁽٤٥) ج: خارجا. تحريف.

⁽٤٦) كذا في ب و ج. أولى. وفي الأصل «واحدهما».

⁽٤٧) ب ، جد: وتجعل.

⁽٤٨) سقطت «الجملة» في ب و جر.

⁽٤٩) سقطت «المفرد» في ب و جر.

⁽٥٠) ب: وان تعطفه ، ج: وان يعطفه . تصحيف.

المَوْضِع ، بمَعْنَى أَنَّ الحملَ على الضّمير غَيرُ مُسْتَحْسَنُ اذَا لم تُظْهِرُهُ لا أَنَّه (٥١) يُسْتَحْسَنُ في كلُّ حَالٍ، لأنَّ العَطْف، على الضَّهائر بمنزلَةِ العَطْف َ على المُظْهَرَاتِ في الاستمرار، وانَّها الذي يَقْبُحُ ولا يَسْتَمرُّ، هُوَ العَطْفُ على الضَّمير المَرْفُوع المُتَّصل أو المستكن من غير أنْ تؤكدَهُ بالمنفصل. فأما اذَا ثَبَتَ بالمُنْفَصِل فَلَيْسَ فيهِ استنكارٌ بوجهٍ نحوَ قولِهِ تَعالَى - (اسكُنْ أَنْتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ) - و - (أَنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾ - فلو قُلْتَ في كَلامِكَ : اسْكُنْ وزَيْدٌ ، ويراكُمْ وقَبيلُهُ ، كانَ قَبِيحاً . وبيانُ ذلكَ يأتِي في مَوْضِعِهِ . مم انّ اظهارَ الضّمير هُنَا أَوْلَى لأَجْل أنك لو قُلْتَ : انَّ زيداً مُنْطَلِقٌ وعَمْرة، لَمْ يُعْلَمْ أَنَّكَ عَطَفْتَ على مَوْضعِ أنَّ مَعَ ما دخلَ عليهَا أو على الضّمير، فاذا قلتَ : انَّ زيداً منطلِقٌ هُوَ وعمرُوُّ، عُلِمَ أنّ العَطْفَ على الضَّمير، فالفرق بينَ هَذَا والوجْهِ الأُوَّلِ أَنَّكَ لا تحتاجُ في هذا الوجهِ الى خبر اخرَ، لأنَّ عمراً اذَا عَطَفْتُهُ على الضَّمير في مُنْطَلِقِ ارتفعَ بهِ كَمَا يَرْتَفِعُ بِالفَعِلِ أَذَا قَلْتَ : انَّ زِيداً يَنْطَلِقَ هُوَ وَعَمْرُو ، أَوْ يَنْطَلِقُ أَخُوهُ // وعمرو، واذَا كَانَ فَاعِلاً للانطلاقِ وشَرِيكًا لضمير زيدٍ، لَمْ يُحْتَجْ الى الخبركَمَا أَنْكَاذا قُلْتَ : انْطَلَقَ عَمْرُو، لم تَخْتَجُ الى الاتيانِ بخبرِ نحوَ انطلقَ عمرو منطلقٌ، فنطلقٌ (٥٣ يكون فِعْلاً للضّمير٥٣) الذي هُوَ هُوَ وَعمروٌ مَعاً كَمَا يكونُ الفعلُ. وليسَ كذلكَ الوجهُ الأوَّلُ ، لأنَّ عمراً يكونُ فيهِ بمنزلةِ المُبْتَدَأِ الذي ليسَ قَبْلَهُ مَا يُعْطَفُ عليهِ، والمُبْتَدَأِ يحتاجُ الى الخَبَر.

قَالَ الشَّيْخُ ابو علي :

« ولكنّ في هَذَا الباب بمنزلةِ انّ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعلمْ أَنَّ لَكُنَّ يَفِيدُ الاستدراكَ ، والاستدراكُ لا يُنَافَى مَعْنَى الابتداءِ كَمَا لا يُنافِيهِ التوكيدُ ، فيجوزُ فيه العملُ على المَوْضع ِ نحرَ أن تقولَ : ما خَرَجَ زَيْدٌ لكنَّ أخاكَ خَارِجٌ

⁽٥١) سقطت وانه، في ب.

⁽ ٢٥) ب : ج : والفرق .

⁽٥٣ - ٥٣) بدله في ب، ج: يكون خبرا عن الضمير.

وعمرو، تعطفُ عمروُ^(٤٥) على موضع أخاكَ مع لكنَّ كأنَّكَ قلتَ : بل أخوكَ خَارِجٌ وَمَا وعمروٌ ، كَمَاكانَ قَوْلُكَ : زيدٌ منطلِقٌ وعمروٌ . وأمَّا [العَطْفُ] (٥٠) على الضَّميرِ نحوَ لكنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ هُوَ وعمروٌ ، والنَّصْبُ على اللفْظِ نحوَ لكنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ هُوَ وعمروٌ ، والنَّصْبُ على اللفْظِ نحوَ لكنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ هُوَ وعمروٌ ، والنَّصْبُ على اللفْظِ نحوَ لكنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ وعمراً ، فلا شبهةً في جَوازهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« فأمّا سائرُ الحروفِ فلا يجوزُ أنْ يُجْعَلَ العَطْفُ مَعَهَا على موضع الابتداءِ لأنَّ موضعة قد زَالَ بدخولِهَا من أجْلِ ما تَضَمّنَتْ (٥٠) من مَعْنَى الفِعْل ، ولكنّهُ يُرفَعُ على الحملِ على الضّميرِ الذي في الخَبَرِ ويُنْصَبُ فَيَتْبَعُ ما انْتَصَبَ بهذِ الحروفِ.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبُّدُ القَاهِرِ:

اعلمْ أَنَّ لِيتَ مَعْنَاهَا التّمني ولَعَلَّ تُفيدُ التّرجي ، وكَأْنُّ للتّشبيهِ . وهَذَا كُلُّهُ من مَعَاني الفِعْلِ فيبطلُ مَعْنَى الابْتِداءِ بدخولها . أَلَا تَرَى أَنَّكَ اذا قُلْتَ : لَيْتَ زيداً مُنْطَلِقٌ ، كَمَا كَانَ قُولُكَ : انَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، كَمَا كَانَ قُولُكَ : انَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، كَمَا كَانَ قُولُكَ : انَّ زيداً مُنْطَلِقٌ (٧° بمنزلةِ زيدٌ مُنْطَلِقٌ ٧٥) . واذَا كَانَ كذلكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ تقُولَ : انِّي أحملُ العطفَ على الابتداءِ لزوالِ ذلك كما يزولُ في قَوْلِكَ مَثَلاً : ضَرَبْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً ، فالرَّفْعُ يكونُ من الابتداءِ لزوالِ ذلك كما يزولُ في قَوْلِكَ مَثَلاً : ضَرَبْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً ، فالرَّفْعُ يكونُ من جهةِ العَطْفِ على الضَّعبِ على اللفَظِ جهةِ العَطْفِ على الضَّعبِ على اللفَظِ في .

ولِتَضَمَّنِ هذهِ الحروفِ مَعْنَى الفِعْلِ أعملوهَا في الحَالِ نحو قَوْلِهِ : (٥٩)

/٩٢/ كَأَنَّه خَارِجاً مِن جَنْبِ صَفْحَتِهِ صَفْحَتِهِ صَفْوَدُ شَرْبٍ نَسُوهُ عندَ مُفْتَأُدِ (٦٠)

⁽ ٥٤) ج : عمرا .

⁽ ٥٥) من ج. الصواب. وفي الأصل ﴿ العطاف ۗ . تحريف.

⁽٥٦) ط: ما تضمن.

⁽٥٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٥٨) ب: نحو الضمير.

⁽٥٩) ب، ج: (في، نحو قوله».

⁽ ٦٠) للنابغة الذيباني في ديوانه ومختار الشعر الجاهلي ق ١٦/١ ص ١١ و ١٥١ على الترتيب وبمحاز القرآن ١٣٢/٢ ،

واعلَمْ أن الفصلَ بينَ هذهِ الحرُوفِ وبينَ ما يعملُ فيهِ بالظّرفِ جائزٌ كقولِكَ : انّ في الدّارِ زيدٌ قَائِمٌ ، فَمِنْ ذلكَ بيتُ الكِتَابِ //

/٩٣/ فَلَا تُلْحِنِي فِيهَا فَانَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بلابِلَّهُ (٢٦)

فَأَخَاكَ منصوبٌ بَأَنَّ وقُولُهُ : بِحُبُها فَاصِلٌ بَيْنَهُمَا وَلَا يَحُوزُ ذَلْكَ فِي غَيْرِ الظَّرْفِ ، لا تقولُ : انَّ زيداً أخويكَ ضَاربانِ . وهذهِ الحُرُوفُ لا تَدْخُلُ الا عَلَى ما يصحُّ أَنْ يكونَ مبتدأً وخبراً تقولُ : انّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ سديداً لأنّكَ لو قُلْتَ : زيدٌ منطلقٌ ، كانَ

والخصائص ٧٧٥/٢، ومقاييس اللغة (سفد) ٨٧/٣، و (فأد) ٤٦٩٤، والاقتضاب ٢٩٩ والأقتضاب ٢٩٩ والأماني الشجرية ١٩٦/١ و ٢٧٧/٢، والمسان (فأد) ٣٢٥/٥ (العجز)، والخزانة ٢١/١، والأنبية والبيت غير منسوب في الأضداد لابن بشار الأنباري ٣٥٠ (الشنقيطي) و ٣٩٩ (أبو الفضل)، والتنبية على شرح على شرح مشكلات الحياسة ٣٣٠، والأشباء والنظائر (صدره) ٢٤٢/٣، وروايته في التنبيه على شرح مشكلات الحياسة «سفودنار». والشاهد فيه يحيء خارجا، حالاً من الفاعل المعنوي وهو الهاء وقد سقطت «جنب» في ج.

⁽٦١) ج: وذاك.

⁽۹۲) ج: بسفود.

⁽٦٣) « ولا يجوز ، مكررة في الأصل سهوا .

⁽ ٦٤) بدله في ج عبارة مرتبكة نصها ه جملة ليس فيه معنى الفعل الا ترى أنك لا تقدر الكلام ويسوى فيها الكلام هو بمعنى ه .

⁽٦٥) ب: فنصب عنه، ج: فينتصب عنه.

⁽ ٦٦) هذا البيت من شواهد سيبويه غير المنسوبة لأحد ، أنظر سيبويه والشنتمري ٢٨٠/١ ، ومغنى اللبيب

أَسدَّ كَلام ، وكَذَا قَوْلُكَ : لَيْتَ زيداً أخوهُ خَارِجٌ ، (٧٧ لأنَّكَ لو قُلْتَ : زيدٌ أخوهُ خارِجٌ ، كَانَ فَاسِداً لأنَّكَ لو قُلْتَ : خارجٌ ٣٠) كَانَ فَاسِداً لأنَّكَ لو قُلْتَ : زَيدٌ عَمروٌ خَارِجٌ ، كَانَ فَاسِداً لأنَّكَ لو قُلْتَ : زَيْدٌ عَمروٌ خَارِجٌ ، كانَ كَذَلِكَ . وعَلَى هَذَا يَجْرِي البَابُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« ويحوزُ دخولُ لام ً الابتداءِ على خَبَرِ انَّ وعَلَى اسْمِهَا اذا فُصِلَ بَيْنَهُمَا بِظُرُفُ (١٨) ، فمثالُ دُخُولِهَا على الخَبَرِ : أنَّ زيداً لَمُنْطَلِقٌ ، وَانَّ زَيداً (١٩) لأخوكَ و (انَّ رَبَهُمْ بِهِمْ يَومَئِذٍ لَخَبِيرٌ)(٧٠) . ومثالُ دُخُولِهَا على الاسمِ انّ في الدّارِ لزيداً أو أنّ عِنْدكَ لَبَكُراً . »

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمَ أَنَّ عَذِهِ اللامُ لامُ الابتداءِ [في](٢١) قَوْلِكَ : لَزِيدٌ مُنْطَلِقٌ ، ولَعَمْرُوّ خَارِجٌ ، وأَصْلُها أَنْ تَدْخُلَ على أَنَّ نحوَ لأَنَّ زِيداً منطلقٌ ، الاّ أنّها لما(٧٢) شاكلَتْ أَنَّ في التأكيدِ كرهُوا أَنْ يَجْمعوا بَيْنَهُمَا لاجتماعِ حَرْفَيْنِ لمعنى فأوقعوها بعد أَنَّ على ثَلاثةِ أَضْرُبٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَدَخَلَ عَلَى الاسمِ ، (٣٧ ولا تَدَخَلُ عَلَى الاِسمِ ٢٣) الا بَعْدَ أَن يُحصلَ بِينَهُ وبينَ أَنَّ فَصْلٌ ، وذلكَ قَوْلُكَ : انَّ فِي الدَّارِ لزيداً ، لأَجُلِ أَنْكَ لو أَدْخَلْتُهَا عَلَى الاسمِ انَّ مَن غيرِ فصلٍ كُنْتَ عائداً الى ما فَرَرْتَ منهُ اذ لا فَصْلَ بينَ أَن تقولَ :

⁼ ش ٩٥٥ ج ٦٩٣/٢ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٠٩/٣ ، وشواهد المغنى ش ٨٦٦ ج ٩٦٦/٣ ، وهم الهوامع ١٣٥/١ ، وشرح الأشموني ٢٧٥/١ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ٦٦ ، والدرر اللوامع ١١٣/١ . والشاهد فيه قوله «بحبها» حيث تقدم معمول خبر إن على اسمها لكونه جاراً وبحروراً .

⁽٦٧) ساقط في ب،ج بسبب انتقال النظر.

⁽٦٨) ط: اذا فصل بينهما ظرف.

⁽ ٦٩) ب ، ج : وان عمرا ، وان بكرا .

⁽ ۲۰) آية ۱۱/العاديات ۲۰۰ .

⁽٧١) من ب وج. الصواب. وسقطت من الأصل سهوا.

⁽٧٢) «لما» ساقطة في ب و ج.

⁽٧٣-٧٣) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

لأنَّ زيداً منطلقٌ ، وبينَ : انَّ لزيداً مُنْطَلِقٌ ، إِن التقاءِ الحَرْفَيْنِ واذَا كَانَ كَذَلْكَ لَمْ يكنْ لدخولِ اللَّامِ على اسمِ انَّ من غيرِ فاصلٍ وجهٌ.

وَالضَّرْبُ الثَّانِي من وقوعِ اللامِ بعد أنّ ، ان تدخلَ جِلَى الخَبَرِ نحوَ: ان زيداً لَمنطلقَ (٧٤) وقولُهُ : - (وانّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) --(٧٠ ، وجَازَ دخولُهُ عَلَى الخَبرِ من حيثُ كَانَ عبارةً عن المبتدأِ .

والضّربُ الثّالثُ : أنْ تدخلَ على شيء يَنعلّقُ بالخَبَرِ ويكونُ مَعْمُولاً لَهُ اذَا وَقَعَ في مَوْقِعِهِ ، وذلكَ قَوْلُكَ (٧٦) : انّ زيداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ ، وانَّ عَمْراً لَفِي الدّارِ جَالِسٌ . ومن ذلك بيت الكِتَابِ:

على التَّذيْبِي لَعِنْدِي غيرُ مَكْفور(٧٧) /٩٤/ ان امرءاً خَصَّنِي عَمْداً مَوَّدَتَهُ

فَعِنْدِي معمولٌ للخَبرِ الذي هو مكفورٌ ، وقَدْ دَخَلَ عليهِ الّلامُ لتقدّمِهِ ووقوعِهِ موقع الخَبرِ (٧٨) ، فهو بمنزلةِ طَعَامَكَ في قولِكَ : انْ زيداً لَطَعَامَكَ آكِلُ ، لأنّه معمولُ آكلٍ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي : « (٧٩ فاذَا أَدْخَلْتَ اللَّامَ على اسم اللَّه ٢٩ وعلى خَبَرِهَا عَلَّقَتْ الفعلَ الذي يُلْغَى عَنْهَا فلم يَعْمَلَ فيها ، وذلكَ نحوَ عَلِمْتُ أَنَّ زِبداً لَقائمٌ ، وظَّنَنْتُ أَنَّ في الدّارِ لَزَيْداً »(٨٠)

⁽٧٤) ج: المنطلق. تحريف.

⁽ ٧٥) آية ١٧٤/النحل ١٦.

⁽٧٦) « قولك » ساقطة في ج.

⁽٧٧) لأبي زبيد الطائي (واسمه حرملة بن المنذر، من المخضرمين) في ديوانه ق ٤/٣١ ص ٧٨، وسيبويه والشنتمري ٢٨١/٣ ، ومادة (خصص) من اللسان ٨٠/ ٣٩ والتاج ٣٨٧/٤ ، وشواهد المغنى ش ٨٤٤ ، ج

والبيت غير منسوب في المفصل ٢٩٥، والأنصاف ٤٠٤/١، وابن يعيش ٢٥/٨، ومغنى اللبيب ش ۹۲۵ ج ۲/۹۷۲، وهمع الهوامع ۱۱۹/۱ و ۹/۲۰.

⁽٧٨) ج: موضع الخبر.

⁽ ٧٩) بدله في ب و ج٪ واذا دخلت هذه اللام على اسم ان ¤ ، ط : فاذا دخنت هذه اللام على أن » سهو .

⁽٨٠) زيادة على كلام أبي على في ط وضعت بين عاضدتين (أنظر الايضاح ١١٩).

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

ولا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : عَلِمْتُ لَزيداً خَارِجاً ، كَمَا تقولُ : عَلِمْتُ زيداً خَارِجاً لأَنَّ اللامَ عَلَمُ // الابتداءِ فهي تُوجِبُ أَنْ يكونَ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعاً ، فاذَا قُلْتَ : عَلِمْتُ لَزيدُ منطلقٌ ، كَانَ موضعُ كل واحدٍ من الجُزْئِينِ نَصْباً بِعَلِمْتُ . أَلا تَرَى أَنَّ العِلمَ قد اشتَمَلَ على ذَلِكَ ، وأنّهُ لا فَصْلَ في المَعْنَى بينَ أَنْ تقولَ : عَلِمْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً في أَنْكَ تجعلُ العلمَ مُشْتَمِلاً على الجُمْلَةِ في المَوْضِعَيْنِ ، وانّما يَقَعُ الفَصْلُ من جِهَةِ اللّهْظِ وهو أَنّ اللامَ اذَا دَخَلَتْ أَفْضَتْ بالجُزْئَيْنِ الى الرّفْع فعلمت ٩٥٠مع الله عاملة تقديراً لا لَفْظاً . وهذا حقيقة التّعليقِ .

وَنَعُودُ بَعْدَ [تقرير] (١٩٠) هذا الأصْلِ الى قولِكَ : ان زيداً لَمُنْطَلِقٌ ، وذاكَ أَنَّ اللّامَ اذَا كَانَ مَرْتَبَتُهَا أَنْ تَعَمَلَ ، فَاذَا اللّامَ اذَا كَانَ مَرْتَبَتُهَا أَنْ تَعَمَلَ ، فَاذَا عَلَمْتُ مَنْ أَنَّ وَقُوعُهَا بَعْدَهُ مَانِعاً لَعَلِمْتُ مِن أَنْ تعملَ ، فاذَا قُلْتَ : عَلِمْتُ أَنَّ زِيداً لَمُنْطَلِقٌ ، كَسَرْتَ أَنَّ البَّتَةَ لأَجْلِ أَنَّ اللّامَ يَقْتَضِي أَبطالَ العَمَلِ عَلَمْتُ أَنْ تكونَ كَمَا أُرِيتُكَ فِي قُولِهِم : عَلِمْتُ لَزِيدٌ مُنْطَلِقٌ ، فابطالُ (١٠٥) العَمَلِ فِي أَنَّ أَنْ تكونَ كَمَا أُرِيتُكَ فِي قُولِهِم : عَلِمْتُ لَوَيدُ مُنْطَلِقٌ ، فابطالُ (١٥٥) العَمَلِ فِي أَنَّ أَنْ تكونَ مَكسورةً لأَنَّ علامةً عمَلِ عَلِمْتُ فِي انَّ هي فَتْحَتُهُ وكذلكَ حَالُ كُلِّ عَامِلٍ ، ودُخُولُهَا مَكسورةً لأَنْ علامةً عمَلِ عَلِمْتُ فِي انَّ هي فَتْحَتُهُ وكذلكَ حَالُ كُلِّ عَامِلٍ ، ودُخُولُهَا ٢٥٠ على مَا بَعْدَ انَّ بِمَنْزِلَةِ دُخُولِهَا ٢٨٥) عَلَيْهَا ، لأَنَّ الأَصْلَ التقديمُ ، فكأنكَ قُلْتَ : (٨٧)

⁽٨١) آية ١٠٣ البقرة ٣.

⁽ ٨٣ – ٨٧) بدله في ب و ج : ﴿ جَمَلَةُ خَلَاقَ حَمَلَةً فِي مُوضَعُ الْخَبَرُۥ﴾ سهو.

⁽۸۳) ب ، ج: فاعلت . تحريف.

⁽ ٨٤) من ج ِ الصواب وفي الأصل « تقدير . تحريف .

⁽ ٥٥) ج: وأبطال.

⁽ ٨٦ - ٨٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ۸۷) ب ، ج : فكأنك تقول .

عَلِمْتُ لَأَنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، فَكَمَا لا يحوزُ أَنْ تقولَ : عَلِمْتُ لَزِيداً مُنْطَلِقاً ، فَتَعْمِلُ ما قَبْلَ اللام فِيمَا بَعْدَهُ ، كَذَلِكَ لا يجوزُ أَنْ تقولَ : عَلِمْتُ أَنَّ زِيداً لَمُنْطَلِقٌ ، فَتَفَتَّتُ مع دخولِ اللام قَالَ شَيْخُنَا رحمهُ الله : ولَو كَانَ أَصْلُ اللام أَنْ يقعَ بَعْدَ انَّ لَمُنعَت انّ من العملِ ، ولم يُقَلُ : انّ في الدّارِ لَزِيداً ، فينصبُ الاسمُ بانّ مع وقوع اللام بعده كمّا منعت علمت حيثُ قُلتَ : عَلِمْتُ لَزِيدٌ مُنْطَلِقٌ ، فَلمَا لَمْ يَمْنعَ اللامُ أَنَّ مِن العَمَلِ فيا بَعْدَهَا علمتَ أَنْ مرنبَتها أَنْ تَقعَ قَبْلَ أَنَّ نَحْوَ لأَنَّ زِيداً مُنْطَلِقٌ ، وأنّ دخولَها على مَا بَعْدَ انَّ لَفْظِيٌّ لا تَقْدِيرِيُّ . فعلمتُ في قولِكَ : عَلمتُ أَنَّ وَيداً لَمُنْطَلِقٌ ، وأنّ دخولَها على مَا بَعْدَ انَّ لَفْظِيٌّ لا تَقْدِيرِيٍّ . فعلمتُ في قولِكَ : عَلمَتُ أَنَّ وَيداً لَمُنْطَلِقٌ ، وأنّ دخولَها على مَا بَعْدَ انَّ لَفْظِيٌّ لا تَقْدِيرِيٍّ . فعلمتُ في قولِكَ : عَلمَتُ أَنَّ وَيداً لَمُنْطَلِقٌ ، وأنّ ديداً لَمُنْطَلِقٌ ، قد عَمِلَ في المَعْنى دونَ اللفظِ من حيثُ أَنْهُ فَتَحَهُ ، ولَمْ يَعْمَلُ في المعنى من كَسَرُّتَ أَنَّ المَعْنَى على المُشْوِ نَحْو أَنَّ زيداً كَالْسَدِ فالكَسُّ هُذَا كَانَ وَيداً في المعنى من الكافَ هناكَ عملَ في اللفَظِ من حيثُ أَنْهُ فَتَحَهُ ، ولَمْ يَعْمَلُ في المعنى من الكاف هناكَ عملَ في اللفَظِ من حيثُ أَنْهُ فَتَحَهُ ، ولَمْ يَعْمَلُ في المعنى على الكَسْرِ نَحْوَ أَنَّ زيداً كَالأَسَدِ فالكَسُّرُ هُنَا لفظيٌ كَالفَتْح هناكَ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيَّ :

« ولا تدخُلُ هذه (^^^) اللام الا على اسم أنّ وخَبرِهَا (^^) أو تقعُ قبلَ الخَبرِ . فمثالُ وقوعِهَا قبلَ الخَبرِ : انّ زَيداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ ، رَانٌ بكراً لَنِي الدارِ جَالِسٌ ، ولو قُلْتَ : انّ بكراً جَالِسٌ لَفِي الدّارِ ، وانّ زيداً آكِلٌ لَطَعَامَكَ لَم يَجُزْ [لأنّها] (^9) دخلتَ على فَضْلَةٍ بكراً جَالِسٌ لَفِي الدّارِ ، وانّ زيداً آكِلُ لَطَعَامَكَ لَم يَجُزْ [لأنّها لامُ الابتداءِ ، فَحُكْمُهَا أنْ وشيء مُسْتَغْنَى عنه ، وانّها تدخلُ على اسم انْ وخَبرِهَا لأنّها لامُ الابتداءِ ، فَحُكْمُهَا أنْ تقع َ قبلَ أنّ ، وانما فُصِلَ بينها كراهية [اجتماع] (11) حَرْفَيْنِ مُتّفِقَيْنِ في المَعْنَى .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القاهِر:

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مُرْبَةً اللامِ أَنْ تَقَعَ قَبَلَ أَنَّ ، وأَنَّ تأخيرِهَا الى ما بَعْدَهَا لأَجْلِ اسْتِنْكَارِهِم أَنْ يَلْتَقِي حَرْفَان مُتَجَانِسانِ ، واذَا كانَ اللامُ للائْبِتِداءِ فِي الأَصْلِ وَجَبَ أَنْ يدخل على مَا يَلْتَبِسُ بِهِ مَعْنَى الابتداءِ وذلكَ اسمُ أَنَّ – وخَبُرُهَا ، لأنها مبتدأً وخَبَرُ في

⁽ ٨٨) سقطت « هذه » في ط .

⁽ ٨٩) ب ، ج : أو « على « خبرها .

⁽٩٠) من ب و ج و ط. الصواب. وفي الأصل « لأنه » تحريف.

⁽٩١) من ب و ج و ط . الصواب . وسقطت من لأصل سهوا .

الأَصْلِ. أَلا تَرَى أَنَّكَ اذا قُلْتَ: انّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، فأسْقَطْتَ انَّ صادفْتَ الكلامَ مبتداً وحَبَراً وذَلِكَ قُولُكَ : زَيْدٌ // لَمُنْطَلِقٌ ، فاذَا قُلْتَ : انّ زَيْداً لَمُنْطَلِقٌ ، وانَّ في الدّارِ لَزَيْداً ، لم تَكُنْ قَدَ أَخْرِجْتَ اللّامَ من محل الابْتِداءِ على الحقيقة ، واذا(٩٢) قلتَ : انَّ زَيْداً آكِلُ لَطَعَامَكَ ، كنتَ قد أخْرَجَتْهَا من موضع الابتداءِ لَفْظاً ومَعْنَى ، لأنَّ طَعَامَكَ مَفعولُ آكِل ، ولا حَظَّ للابتداءِ فيه بوَجْه ، اذ لَيْسَ بِخَبَر ولا مُخْبَرُ عَنْهُ . واذا كَانَ كذلك لَمْ يَجُزْ انْ تُدْخِلَ عليهِ اللهمَ . ووَجْهُ آخرُ من فَسَادِ ذَلِكَ وهو مَا أَشَارَ اليهِ الشَّيْخُ أَبو عَلَي [أنّ هَذَا](٩٣) فَضْلَةً ، والتَّاكِيدُ لا يَليقُ بالفَضْلَةِ (٩٤) ، وانّا يُؤكّدُ ما يَتَعَلَقُ بهِ صِحّةُ الكَلامِ .

فانْ قُلْتَ : كَيْفَ زَعَمْتَ فيا مَضَى أَنَّ اللامَ يَقَعُ بَعْدَ أَنَّ على ثَلاثَةِ أَضُرُبٍ وَجَعَلْتَ الضّربَ النَّالِثَ قُولُكَ : انَّ زيداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ ، فأَدْخَلْتَ اللامَ على الفَضْلَةِ ، ثم جِئْتَ تُنكرَّهُ هُنَا ؟ فالجوابُ أَنَّ بينَ المَوْضِعَيْنِ فَصْلاً ، وذَلِكَ (٩٥) أَنَّ الفَضْلَةَ التي هي طَعَامَكَ لَمَّا تَقَدَّمَتْ وَوَقَعَتْ بَعْدَ المُبْتَداِ حَلَّتْ مَحَلَّ الخَبِرِ ، فَجَازَ أَنْ يدخلَ اللامُ عَلَيْهَا لحق التقدم والوقوع موقعَ ما اللامُ لَهُ ، وهو آكِلُّ الذي هُو عَامِلُهُ . فأمّا اذَا كَانَ الأكلُ مقدماً فلا معْنَى لا دخالِ اللام عَلَى الفَضْلَةِ ، لأَجْلِ أَنَّ الأَصْلَ اذَا كَانَ في مَوْضِعِهِ كَانَ أُولَى بهِ فلا مَعْنَى لا دخالِ اللام لوقوعِهِ موقعَ الأصْلِ ، وصَارَ مَنْ قُولِهِم : شَعَلَ الحُلِي أَهْلَهُ أَلَلام عُلَى الحُلِي أَهْلَهُ أَلَام لُوقوعِهِ موقعَ الأَصْلِ ، وصَارَ مَنْ قُولِهِم : شَعَلَ الحُلِي أَهْلَهُ أَلَام يُعْرَا . (٩٠)

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« واعْلَمْ أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ تقولَ : انَّ الذاهبَ (٩٧) جَارِيتُهُ صَاحِبُهَا ، لأَنَّكَ لا تُفيد بالخَبَرِ شَيْئاً لَمْ يُسْتَفَدْ منَ المُبْتَدَأِ .. وحُكْمُ الجُزء الذي هُوَ الخَبُرُ أَنْ يُفيد ما لَمْ يُفِدْهُ

⁽٩٣) ب ، ج: فاذا ، ،

⁽٩٣) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « انهما ». تحريف

⁽٩٤) ب، ج: بالفضلات.

⁽٩٥) ب، ج: وذاك.

⁽٩٦) أنظر صفحة ٢٦٧ هامش ٤.

⁽٩٧) ب، ط: ان الذاهبة. تحريف

المبتدأ ، ومن ثُمّ ضَعُفَ : سِيرَ بهِ سَيْرٌ ، لأنَّ نَوْلكَ : سِيرَ بهِ ، قَدْ عُلِمَ منه السّيْرُ إلاّ أنْ تُريدَ بقولكَ : سيرٌ ، ضرباً من السّيرِ أيْ : سَيْرٌ وَاحِدٌ لا سَيْرَانِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر:

اعلمْ أَنَّ مِنْ حَقَّ كُلِّ واحدٍ من جُزْنِي الجُمْلَةِ أَنْ يَخْتَصَّ بِفَائِدةٍ (١٩ اذْ لَوْ لَمْ يَتَضَمَّنُ الا ما يَتَضَمَّنُهُ صَاحِبُهُ ١٩٨٠ لكانَ تَكْرِيرًا ، والتّكريرُ يِجْرِي مَجْرَى ما لَمْ يُذْكُرْ ، والجُزءُ الواحدُ لا يَتمُّ منهُ كَلامٌ ، فلو قُلْتَ : عَبْدُ اللهِ عَبْدُ اللهِ ، وأَنْتَ لا تَقْصدُ نحوَ ما تَقَدَّمَ من قَوْلهِ :

أَنَا أَبُو النَّجمِ وشِعْرِي شِعرِي ١٥٣/

كَانَ مُحَالاً (١٩٠) ، لأَجْلِ أَنَّ الجزءَ الثَّاني لا يَتَضَمَّنُ فائدةً لكونهِ تَكُريراً . وبَعْدَ هَذَا الأصل يُعْرَفُ المقصودُ من قَوْلهِ : انَّ الذّاهِبَ جَارِيتُهُ صَاحِبُهَا ، وذَاكَ أَنَّ قولَهُ : (١٠٠) انَّ الذّاهِبَ جَارِيتُهُ ، يُعْلَمُ مَنهُ أَنَّ الرّجل المقصودَ صَاحبُ الجَارِيةِ ، لأَنَّ المَعْنَى انَّ الذي ذَهَبَتْ جَارِيتُهُ ، فَجَارِيتُهُ مَرْفُوعَةً بالذّاهِبِ ، كَمَا ارْتَفَعَتْ بالفعلِ في قولك : انّ الذي ذَهَبَتْ جَارِيتُهُ والجَيْدُ أَنْ تقول : انّ الذّاهِبَة جَارِيتُهُ ، لأَنَّ المُؤنَّثُ الحقيقيّ يُلزمُ ما يُسْنَدُ اليهِ علامة التأنيثِ كقولِك : ضَرَبَتْ هِنْدُ فقولُك : الذّاهبة جَارِيتُهُ السمُ أَنَّ بمنزلَة المُبْتَدَأِ . فاذَ قُلْتَ : انَّ الذّاهِبةَ جَارِيتُهُ صَاحِبُهَا ، كنتَ أَنَّ ، واسمُ أَنَّ بمنزلَة المُبْتَدَأِ . فاذَ قُلْتَ : انَّ الذّاهِبةَ جَارِيتُهُ صَاحِبُهَا ، كنتَ قَدْ جَعَلْتَ الخَبَرَ شَيْنًا لا يُخْتَصُّ بِفَائِدةٍ ، لما ذَكَرْنَا من أَنّ الذّاهِبةَ جَارِيتُهُ يُفيدُ أَنْ صَاحِبُهَا .

وأمّ قولُهم : سِير بهِ سَيْرٌ ، فَوجهُ ضَعْفِهِ أَنّكَ اذَا قُلْتَ : سِيرَ ، عُلِمَ منهُ حدوثُ السّيرِ ، فاذا رفعتَ قولَكَ : سَيْرٌ بهِ (١٠١) كنتَ جَعَلْتَ الفَاعِلَ مالا فائدةَ فيهِ فان أَرَدْتَ أَنْ تقولَ : سِيرَ به سيرٌ واحِدٌ ، جَازَ لأنّ سِير لا يدلُّ على سَيْرِ واحدٍ . ولهذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ

⁽٩٨) بدله في ب اذا لو تضمن ما تضمنه صاحبه

⁽٩٩) ب: كان محلا. تحريف.

⁽ ۱۰۰) ب ، ج : قولك .

⁽١٠١) «به ، ساقطة في ج ، ب .

تقول : ضُرِبَ ضَرْبٌ لأَنَّهُ لِيسَ فِي قَوْلِكَ : ضَرْبٌ ، مِنَ الفَائِدَةِ // الاّ ما فِي ضُرِبَ ، وَكَانَ الوجهُ أَنْ تقولَ : ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ لأَنّهُ لا يدلُّ على الشَّديدِ دونَ غيرِهِ . فاذا قُلْتَ : ضُرِبَ ضَرْبٌ شَديدٌ ، كانَ فِي الفَاعِلِ فائدةٌ غيرُ موجودةٍ فِي الفعلِ ، وعلى ذلكَ قُولُهُ تَعالَى – (فَاذَا نُفِخَ فِي الصَّورِ نَفْخَةٌ واحِدةٌ) –(١٠٢) فَفِي النَّفْخَةِ من جِهَةِ تَوقيتِهَا فائدةٌ ليستْ في نُفِخَ ، وَوَصْفُها بواحدةٍ تحقيقٌ لِتِلْكَ الْفائدةِ وتوكيدٌ لَها .

قَالَ الشَّيخُ أبو عَليِّ :

« وانّها جَاءَ في التّنزيلِ ۖ – (فانْ كانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾ –(١٠٣) لأنهُ يُفيدُ العددَ متجرّداً منَ الصِّغرِ والكِبَر . »

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنْ قُولَهُ : فَانْ كَانَتَا ، الأَلِفُ فِيهِ ضَميرُ الاثنيْنِ ، والنّاءُ عَلامةُ التّأنيثِ ففيهِ دليلٌ على التّثنيةِ التي تُستفادُ من قولِهِ : اثْنَتَيْنِ ، فهوَ في الظّاهرِ بمنزلةِ قولِكَ : ان الذاهبةَ جَارِيَتُهُ صَاحِبُهَا ، في أَنَّ الخَبَرَ (١٠٤ لا يَتَضمّنُ الاّ ما يتضمّنُ الاسمُ ١٠٠ الاّ أَنَّ في الآيةِ حمّةً وهي آنَهُ كَانَ يَحْتَمِلُ اذَا قِيلَ : فانْ كَانَتَا أَنْ يُرادَ الكبرُ أو الصّغرُ نحوَ أَنْ يُقالَ : فانْ كَانَتَا كَبيرتَيْنِ ، فلمّا جَاءَ لَفْظُ التّثنيةِ وقيلَ : فانْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ، عُلِمَ كَانَتَا اشْتَيْنِ ، عُلِمَ أَوْ الصّغرَ والكبر والكبر والمنظر والكبر والمنظر والمنظر والمتعار بالعددِ فَقَطْ . وهذا قولُ أبي عُمْانَ (١٠٥) وقد يكونُ الشّيءُ بمنزلةِ التّكريرِ في اللفظ ومُتَضمّناً للافَادَةِ في المَعْنَى . أَلا تَرَى الى ما تَقَدَّمَ مَنْ قَوْلِهِ :

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي /٥٣ فقوله : شعري شِعْرِي / تكريرٌ في اللَّفْظِ ، الآ أَنَّهُ حَسُنَ من حيثُ كانَ المَعْنَى وشِعْرِي (١٠٠ عَلَى ما عَرَفْتَهُ . فكذلك اثْنَتْيْن وانْ كانَ يُفيدُ في الظّاهِر ما يفيدُهُ الأَلفُ في كَانَتَا ، فانّ الفَائِدةَ

⁽١٠٢) آية ٦٣/الحاقة ٩٩. وفي الأصل وواذا ٤. سهو.

⁽١٠٣) آية ١٧٦/النساء ٤.

⁽١٠٤ - ١٠٤) بدله. في ب و ج : يتضمن ما يتضمن الاسم .

⁽ ۱۰۵) ب ۽ ج : شغري .

حَصَلَتُ بغرضِ مخصوصٍ وهو التّسويةُ بينَ الصّغيرِ والكبيرِ. وذَكَرَ أَبو عَبْانَ أَنّهُ سَالَ أَبَا الحَسَن عنها فَلَمْ يَأْتِ بمُقْنَع ، وذلكَ أَنّهُ قالَ : انّ المَعْنَى فانْ كانَ من تركِ اثْنَين . وهذا حملٌ للخاصِ عَلَى العام ، وهُوَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يقولَ للموجودِ من البَيانِ لم يُوجَد ، فالصّحيحُ (١٠٦) ما ذَكرَ أَبو عُنْانَ . والذي يقبلُهُ القياسُ حَمْلُ العام على الخَاصِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيَّ :

« ولا يجوزُ: أن المُصْطَلِحَ. وأخَاهُ مُخْتَصِمٌ ، رَفَعْتَ الأخَ أَوْ نَصَبْتَهُ. فانْ زِيدَ (١٠٧) في المَسْأَلَةِ اسمٌ اخرُ وتُننيَ الخبرُ فقيلَ : انّ المُصْطَلِحَ (١٠٨) وأخوهُ وزَيْداً مُخْتَصِهانِ استقامَتْ (١٠٩) ».

قَالَ الشَّيخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ قُولَكَ : انَّ المُصْطَلِحَ وأخوهُ ، فيهِ وجوهٌ منَ الفَسَادِ لاَبُدَّ منْ تَفْصِيلَهَا .

فَاوَّلُهَا أَنْ تَقُولَ : انَّ المُصْطَلِحَ وَأَخُوهُ مُخْتَصِمٌ ، فَسَادُهُ مِن حَيثُ إِنَّ كُلَّ وَاحَدِ مِن الاخْتِصَامِ وَالاصْطِلاحِ (١١٠) يَقْتَضِي فَاعِلَيْنِ ، وقد أعطيت الاصطلاح فاعِلَيْهِ (١١١) أحدُهُم ضميرُ الألفُ وَاللامِ الكائنِ بمعنى الذي ، لأنَّ قُولَكَ انَّ المُصْطَلِح بمنولةِ : انَّ الدِي اصْطَلَحَ هُو ، والثّاني أَخُوهُ المُعطوفُ عليهِ والجيّدُ في العَطْفِ أَنْ تقولَ : انَّ المُصْطَلِحَ هُو وأَخُوهُ ، فَتُبْرِزُ الضّميرَ المرفوعَ كقولهِ - (إنّهُ يَرَاكُمْ هُو وقبيلُهُ) - (١١٢) فالجَانِبُ الأولُ الذي هُو قُولُكَ : انَّ المُصْطَلِحَ هُو وأُخُوهُ ، وَقَبِلُهُ) - (١١٢) فالجَانِبُ الأولُ الذي هُو قُولُكَ : انَّ المُصْطَلِحَ هُو وأُخُوهُ ، صَحِيحٌ لأَخَذِ الاصْطلاحِ فاعِلَيه . والجَانِبُ الثّاني فَاسِدٌ ، لأنَكَ قُلْتَ مُخْتَصِمٌ ، وصَحِيحٌ لأَخَذِ الاصْطلاحِ فاعِلَيه . والجَانِبُ الثّاني فَاسِدٌ ، وذلكَ غيرُ جَائزٍ . أَلا تَرَى فَلْمَ تُعْطِهِ الا فَاعِلاً واحِداً وهُو ضَميرُ المُصْطَلَح ، وذلكَ غيرُ جَائزٍ . أَلا تَرَى

⁽ ۱۰٦) ب : والصحيح .

⁽۱۰۷) ج: فان زيدا. تحريف.

⁽١٠٨) ط: ان الصطلح (هو)

⁽١٠٩) ب ، ج ، ط استقامت ، المسألة ، .

⁽١١٠) ج: والاصلاح. تحريف.

⁽١١١) ج: وعليه، تحريف.

⁽١١٢) آية ٢٧/الأعراف ٧ .

أَنَّكَ لا تقولُ: زَيْدٌ مُخْتَصِمٌ، وتَسْكُتُ، ولا أُخْتَصِمَ زَيْدٌ من غير فَاعِلٍ آخَر. وانَّه تقولُ: الزّيدانِ مُخْتَصِمَانِ // واخْتَصَمَ زيدٌ وعَمْرُوٌ.

والوَجْهُ النَّانِي مِنَ الفَسادِ أَنْ تقولَ: انَّ المُصْطَلِح وَاخَاهُ (۱۱۳) مُخْتَصِانِ. وَوَجْهُ بُطُلانِهِ أَنْكَ نَصَبْتَهُ لَمْ يَكُنْ فاعلَ المُصْطَلِح ، واذَا نَصَبْتَهُ لَمْ يَكُنْ فاعلَ الاصْطلاح اذ لَوْ كَانَ فَاعِلَهُ لوجَبَ أَنْ يكونَ مَعْطُوفاً على الضّميرِ المَرْفُوعِ في المُصْطَلَح . والمَعْطوفُ على الضّميرِ المَرْفُوعِ لا يكونُ مَنْصُوباً . فَقَوْلُكَ : انَّ المُصْطَلِح وَاخَاهُ ، بَمَرْلَة قَوْلِكَ : انَّ الذي اصْطَلَحَ وأَنَّ أَخَاهُ مُخْتَصِمانِ . وهذَا يُفْضِي بالاصْطِلاح الى فاعلِ واحدٍ وهُو ضَميرُ الذي ، وذَلِكَ لا يجوزُ كَمَا لَمْ يَجُزُ أَنْ يكون للاخْتِصَام فَاعِلُ واحدٍ وهُو ضَميرُ الذي ، وذَلِكَ لا يجوزُ كَمَا لَمْ يَجُزُ أَنْ يكون للاخْتِصَام فَاعِلُ واحدٍ . فَقَدْ صَعَّ الطّرفُ (۱۱۱) النَّانِي وهُو قَوْلُكَ : مُخْتَصِمانِ (۱۱۰) لأَوْلُ : انّ الرّجل لاخْذِ الاخْتِصَام فَاعِلَيْهِ : أحدُهُمَا ضميرُ المُصْطَلَح الجارِي مَجْرَى قَوْلِكَ : انّ الرّجل الذي اصْطَلَح . والثّانِي ضَميرُ الأخ المنصوبِ في قَوْلِكَ : انّ المُصْطَلَح وأخَاهُ . وفَسَدَ الظّرفُ (۱۱) الأَوْلُ ، لأَنّ الاصْطِلاح لَمْ يَأْخُذْ فَاعِلَيْهِ .

والوَجْهُ النَّالِثُ مِنَ الفَسَادِ أَنْ تقولَ : انَّ المُصْطَلِحَ هُوَ وَأَخُوهُ مُخْتَصِهَانِ ، فَتَرفَعَ أَخُوهُ لِأَنْكَ عَطَفْتُهُ على الضّمير في المُصْطَلِح وجَعَلْتَهُ شَرِيكَهُ في الفِعْلِ حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ : انَّ الذي اصْطَلَحَ هُوَ وَأَخُوهُ (١١٦ وانَّ الذي صَالَحَهُ أَخُوهُ (١١٦) ، ثُمَّ جَعَلْتَ مُخْتَصِمَانِ خَبَراً عِن المُصْطَلِحَيْنِ حتى كَأَنْكَ قلتَ (١١٧) : انّ الذي أَصْطَلَحَ هُو وأَخُوهُ أَمْسِ مُخْتَصِمانِ البومَ (١١٨) . فَهَذَا من طريق الظّاهِرِ صحيحٌ لأَجْلِ أَنَّكَ قد أَعْطَيْتَ كُلَّ أَمْسِ مُخْتَصِانِ البومَ (١١٨) . فَهَذَا من طريق الظّاهِرِ صحيحٌ لأَجْلِ أَنَّكَ قد أَعْطَيْتَ كُلَّ واحدٍ منَ الاصطلاحِ والاخْتِصَامِ (١١٩) فَاعِلَيْنِ . فَوجهُ فَسَادِهِ (١٢٠ منَ الظّاهِرِ آنَكَ اذا قَلْتَ ١٢٠) : انَّ المُصْطَلِحَ هُو وَأَحُوهُ ، كنتَ رَفَعْتَ الأَخَ بأَنَّهُ معطوفٌ على الضّميرِ في قُلْتَ ١٢٠) : انَّ المُصْطَلِحَ هُو وَأَحُوهُ ، كنتَ رَفَعْتَ الأَخَ بأَنَّهُ معطوفٌ على الضّميرِ في

⁽١١٣) ۽ وأحاه ۽ ساقطة في ب، ج.

⁽١١٤) ج: الظرف. تصحيف.

⁽١١٥) ج: مختصان. تحريف.

⁽١١٦) بدله في ب و ج «وصالحه أخوه».

⁽١١٧) ج : كأنه قيل .

⁽١١٨) ج: يخصان اليوم.

⁽ ۱۱۹) ب ، ج : والاختصار . تحریف .

⁽۱۲۰ - ۱۲۰) بدله في ب و ج : «من حيث اذا قلت».

المُصْطَلِح . وَكَانَ فَاعِلاً وَلَمْ يَكُنْ (١٢١) لأنَّ فيهِ عملاً . فاذَا قُلْتَ بعدَ ذلكَ : انَّ المُصْطَلِحَ هُوَ وأخُوهُ مُخْتَصِمَانِ ، كُنْتَ رَفَعْتَ مُخْتَصِمانِ بأنَّ معَ أَنَّكَ لَمْ تَنْصُبْ بِهَا(١٣٢)كُلُّ واحدٍ منَ الأخ والَّذِي اصْطَلَحَ . وانَّ لا ترفعُ خَبَرَ ما لَمْ تَنْصُبْهُ ، لا يَجوزُ أَنْ تقولَ ، ضَرَبْتُ زَيْداً وانَّ عمراً ذَاهِبَانِ ، تجعلُ ذَاهِبانِ(١٢٣) خَبَراً عَنْ عَمْرو . وزيدٍ المَنْصُوبِ بِضِرِبْتُ . وكَذَا لا يَجُوزُ جَاءني زَيْدٌ أَمْسِ وانَّ عَمْراً ذَاهبان اليومَ [فَتَجْعَلَ](١٧٤) ذَاهِبانِ خَبَراً عَن المَنْصُوبِ إِنَّ والمرفوعِ بِجَاءنِي لِتَقَدُّم ذِكْرِهِ. وانَّها يَجِبُ أَنْ تَقُولَ : جَاءنِي زَيْدٌ وانَّ عَمْرًا ذَاهِبٌ مَعَهُ ، فَتَجْعَلَ ذَاهِبًا خبراً عن عَمْرو ، ويَكُونُ الخَبُرُ مفرداً كما أنَّ ما عَمِلَ فيهِ انَّ كذلك . واذا ثَبَتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ قُولَكَ : انَّ المُصْطَلِحَ هُوَ وأُخُوهُ مُخْتَصِمَانِ ، فَاسِدٌ لأنَّكَ رَفَعْتَ مُخْتَصِمَانِ بأنَّ معَ أنه خَبَرٌ عن كلِّ واحدٍ منَ الأخ والمُصْطَيِح ، ولَيْسَ لأنَّ عَمَلٌ الا في أُحَدِهما وهُوَ المُصْطَلِحُ وانَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ ترفعَ إِنَّ خبرَ ما لَمْ تَنْصِبْهُ كَقُولِكَ : جَاءنِي زَيْدٌ وانَّ عَمْراً ذَاهِبانِ، لأجْل أنَّ الخبرَ في الاسم لا يكونُ الاَّ بَعْدَ المُخْبَر عنهُ ، فلا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : جَاءَني زَيْدٌ ، فم تقولُ : مُنْطَلِقٌ ، منْ غَيْر أَنْ تَجْعَلَ قبلَ الخَبَر ضَمِيرَه فتقولُ : هُوَ مُنْطَلِقٌ ، من حيثُ أنَّ الاسمَ الوَاحِدَ لا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ مَا لَمْ يُسْنَدُ الى آخَرَ . (١٢٥ وَكَذَا لَوْ قُلْتَ ١٢٥) : ضَرَبْتُ عَمْراً أَمْسِ وزَيْدٌ مُنْطَلِقَانِ اَليومَ ، تُريدُ أَنْ تجعلَ مُنْطَلِقَانِ (١٢٦) خبراً عَنْ عَمْرِو وزَيْدٍ ، لَمْ يَسْتَقِمْ حتَّى تقولَ . ضَرَبْتُ عمراً أَمْسِ ، وهَوَ(١٣٧) وزَيْدٌ مُنْطَلِقَاذِ اليومَ ، فتذكرَكلَّ واحدٍ منْ زَيْدٍ وعَمْرِو قبلَ الخَبَر.

ولا خِلافَ(١٢٨) في أنَّ الضَّميرَ في اسم ِ الفَاعِلِ لا يَتمُّ بهِ الكَّلَامُ، اذْ لَوجَازَ ذَلِكَ

⁽١٢١) ب ، ج: لم يكن.

⁽۱۲۲) ب ، ج: به.

⁽۱۲۳) ب: ذاهبا. تحریف.

⁽١٢٤) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « فجعل ». تحريف.

⁽١٢٥)بدله في ب و ج : « وكذا أخوه قلت » . تحريف .

⁽١٣٦)ج: منطلقاً. تحريف.

⁽١٢٧) سقطت ۽ وهوء في ج.

⁽ ۱۲۸) ب ، ج : « ولا حذف». تحریف. ---۲۹ ا

لَوجَبَ أَنْ تقولَ : الذي ضَارِبُّ زِيدٌ ، فَتَجعلُ الضَّميرَ فِي ضَارِبٍ مَعَهُ كلاماً تَاماً كَمَا يَكُونُ // مع الفِعْلِ اذا قلتَ : الذي ضَرَبَ ، واذَا كانَ كَذَلِكَ أَدَى قُولُكَ : ضَرَبْتُ عَمْراً أَمْسِ وزَيْدٌ مُنْطَلِقانِ اليومَ ، الى أَنْ تَجْعَلَ اسمَ الفَاعلِ كَلاماً من غَيْرِ أَنْ يَتقدّمَ اسمُ تُمْراً أَمْسِ وزَيْدٌ مُنْطَلِقانِ اليومَ ، الى أَنْ تَجْعَلَ اسمَ الفَاعلِ كَلاماً من غَيْرِ أَنْ يَتقدّمَ اسمُ تُمْرا أَمْسِ وزَيْدٌ مُنْطَلِع هُو وأُخُوهُ مَنْ المُصْطَلِع هُو وأُخُوهُ مُخْتَصِهانِ ، كُنْتَ جَعَلْتَ مُخْتَصِهانِ خَبَراً عمّا لَمْ تَعْمَلْ فِيه أَنَّ لاَنْها عَملتْ في مُخْبَرِ عنه واحدٍ وهُو المُصْطَلِعُ ومُخْتَصِمانِ خَبَرً عن شَيْئَينِ : أَحَدُهُمَا المُصْطَلِعُ والآخَرُ الأَخُ الذي لاحَظَّ لأَنَّ فِيهِ . وذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تقولَ : ضَرَبْتُ زَيْداً وانَّ عَمْراً مُخْتَصِانِ ، فانَّ المُعرفي ، وهَذَا باطِلُ فاعْرِفْهُ ، فانَّ فيهِ أَذْ يَعْولُ : ضَرَبْتُ زَيْداً وانَّ عَمْراً مُخْتَصِانِ ، فانَّ المُخبَرَ عنهُ المُذكورَ قَبلَهُ مفردٌ ، وهذَا باطِلُ فاعْرِفْهُ ، فانَّ فيهِ أَذَى غُمُوضٍ .

فَصِحَّةُ المَسْأَلَةِ أَنْ تَأْتِيَ باسمِ آخَرَ فتقولَ: ان المُصْطَلِحَ هُوَ وأخوهُ وزَيْداً مُخْتَصِانِ، فَتَجْعَلَ أخوهُ شَريكَ الضّميرِ في المُصْطَلِحِ، وتَجْعَلَ زَيْداً مَعْطُوفاً على اسمِ أَنَّ وهُوَ المُصْطَلِحُ، حتّى كأنَّكَ قلتَ: انَّ الرجلَ الذي صَالَحَهُ أخوهُ وزيداً مُخْتَصِمَانِ.

قَالَ الشِّيخُ أبو عليّ :

« وتقولُ : انَّهُ زيدٌ مُنطلقٌ ، تُريدُ : إِنَّ القِصّةَ وأنَّ الأَمْرَ . (١٣٢) وقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَ هذهِ الهَاءَ في الشّعْر كَمَا قَالَ :

/٩٥/ انَّ مَنْ لامَ في بَنِي بِنْتِ حَسَّانَ أَلَمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطُوبِ(١٣٣)

⁽١٢٩) ب ، ج: اسم مسند اليه.

⁽ ١٣٠)زيادة في ب و ج بعد قوله « فاسد » نصها » وان المصطلح » ، ولا معنى لها .

⁽ ۱۳۱) ب ، ج : وكذلك .

⁽ ١٣٢) ط: أن القصة وأن الأمر زيد منطلق.

⁽ ۱۳۳) للأعشى في ديوانه ق ١٢/٦٨ ص ١٣٥٥ ، وسيبويه والشتمري ٤٣٩/١ ، والأنصاف في مسائل الخلاف المخلاف (١٩٣٨) للأعشى في ديوانه ق ١٦٠/١ ص ١٣٥٥ ، وسيبويه والشتمري ٤٦٣/١ – ٤٦٤ و ١٥٤/٣ . والبيت غير منسوب في الايضاح ١٩٢١ ، والتنبيه على شرح مشكلات الحياسة ، ٣٢٦ ، الأمالي الشجرية ٢٩٥/١ ، وابن يعيش ١٥٥/٣ ومغنى اللبيب ش ١٥٥٨ جد ٢٠٥/٣ ، والاشباه والنظائر ١٣٩/٤ . وروايته في الديوان ١ من يُلْمِني على بَنْي بِنْت ِحَسَانَ ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية واشير لذلك أيضا في الخزانة ٣٥٤/٣ . وروى في شواهد المغنى ١٤ في بنى ابنة حسّان » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ ضَمِيرَ الأَمْرِ والشَّأْنِ يَدخلُ عليهِ كلَّ مَا يدخلُ على المُبْتَدَأَ والخَبِرِ مَنَ العَواملِ تقولُ: أَنَّهُ زِيدٌ مُنْطَلِقٌ ، فتكونُ الهَاءُ ضميرَ الأَمْرِ والشَّأْنِ وتكُونُ الجُمْلَةُ في مَوْضع رَفْع لأَنّها خَبُرُ أَنَّ ، كَمَا قُلْتَ : كَانَ زِيدٌ(١٣٤) مُنْطَلِقٌ ، وأَضْمرت (١٣٥) القصّة في كانَ ، وكُانتِ الجملةُ في مَوْضع نَصْبِ بأنّها خَبرُ كانَ ويُحْذَفُ الضّميرُ في ضرورة الشَّعْرِ فيقال : انَّ خرجَ زَيدٌ ، يُوادُ : أَنَّهُ خَرجَ زَيدٌ . أَنْشَدَ صَاحِبُ الكِتَابِ :

/٩٦/ فَلُو أَنَّ حُقَّ اليومَ مِنْكُمْ اقَامَةً وانْ كانَ سَرْجٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعَا(١٣٦)

التقديرُ: فَلُو أَنَّهُ ، لأنَّ بَابَ أَنَّ لا يَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ من حيثُ أَنَّهُ مُشَبَّةٌ بالفِعْلِ ، وَكَذَا البَيْتُ الذي أَنْسَدَهُ لأنَّ التقديرَ أَنّه مَنْ لامَ ، لأنَّ قَوْلَهُ : مَنْ لامَ الُمهُ ، شَرْطٌ وجَزَاءٌ ، والجَزَاءُ (١٣٧) لَهُ صَدْرُ الكَلامِ ، فَلُولُمْ تُقَدَّرْ ضَمِيرَ الأَمْرِ نَصَبْتَ قَوْلَهُ : مَنْ لامْ بَنَّ وَذَلِكَ يُبْطِلُ ما يَسْتَحَقُّهُ الجَزَاءُ مِنَ الابْتِداءِ الصِّريحِ . أَلا تَرَى أَنَّ أَحَداً لا يقولُ : انْ أَيّهم يَأْتِكَ أَنْ يُقِلُ : انّه أَيّهُم يَأْتِكَ النّ أَيّهم يَأْتِكَ تَضْرِ بْهُ يَعْمَلُ ما قَبلَ الجَزاءِ فيهِ ، والنّا يَجَبُ أَنْ يُقالَ : انّه أَيّهُم يَأْتِكَ تَضْرِ بْهُ يَعْمَلُ ما قَبلَ الجَزاءِ فيهِ ، والنّا يَجَبُ أَنْ يُقالَ : انّه أَيّهُم يَأْتِكَ تَضْرِ بْهُ ، (١٣٨) فَيُوتَى بضمير القِصّةِ لِيرَفَعِ أَيُّ بالابتداءِ . وقولُهُ : مَن لامَ أَلُمهُ ، بمنزلةِ قولكَ : أيُّ انسانٍ يَلُمْنِي أَلُمْهُ ، فَمَنْ في موضع رَفْع بالابْتِداءِ واسمُ أَنّ هُو الضّميرُ المَحْذُوفُ .

⁽ ١٣٤) ج : كان زيدا . تحريف . وكذا في الموضعين الآخربن .

⁽ ١٣٥) ب ۽ ج: فاضمرت.

⁽ ١٣٦) هذا البيت للراعي النَّميري ولكنه لم يثبت في مثن ديوانه وانما أُلحق في حاشية ق ٦٦ ص ٩٨ نقلا عن اللسان (سرح ٣١٠/٣) وهو في المادة ذاتها من التاج ١٦٣/٢ ونسب له أيضا في سيبويه والشنتمري ٣٩/١ والخزانة . ٣٨١/٤

والشاهد فيه حذف الضمير من أنَّ للضرورة رلذلك وليها الفعل في اللفظ . وحرف التوكيد لا يليه الا الاسم مضمرا أو مظهرا .

والسرح: المال الراعي. وحَقَقْتُ الشّيءَ. واخْقَقْتُهُ ،ي حَقَقْتُهُ.

⁽١٣٧)ج: فالجزاء.

⁽ ۱۳۸) ج : فتضربه .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي : « وأَنْشَدَنَا عَلَيُّ بنُ سُّلَهَانَ [الأَخْفَشُ](١٣٩)

/٩٧/ فَلَيْتَ كَفَافاً كَانَ خَيْرِكَ كُلُّهُ وَشُرُّكَ عَنِيّ مَا ارْتَوَى المَاءَ مُرْتَوِي (١٤٠)

انْ حملتَ الضّميرَ(١٤١) عَلَى كَانَ كَانَ كَانَ مُرْتَوِي فِي مَوضع ِ نَصْبٍ ، وانْ حَمَلْتَهُ على لَيْتَ نَصَبْتَ قَوْلَهُ : وشُرُّكَ ، ومُرْتَوي مَرْفُوعٌ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر :

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا البَيْتَ قَدْ وَقَعَ فِي تَفْسِيرِهِ تَخْلِيطٌ من جِهَةِ النَّقْلِ فَلَيْسَ يُتَصَوَّرُ منه شيءٌ. والصّحيحُ ما أذكرهُ لكَ. اعلمْ أَنَّ كَفَافاً لا يَخْلُو منْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ: أَمَّا أَنْ يكونَ مَنْصُوباً // بِلَيْتَ أَو يكونَ خَبَراً مُقَدِّماً على كَانَ ، فانْ جَعَلْتَهُ خَبَراً لكانَ رَفَعْتَ قُولَهُ: خَيْرُكَ وَشَرُّكَ كَفَافاً عنّي ، (١٤٢ بمنزلة خَيْرُكَ وَشَرُّكَ كَفَافاً عنّي ، (١٤٢ بمنزلة عَيْرُكَ وشَرُّكَ كَفَافاً عنّي ، (١٤٢ بمنزلة قَوْلكَ : مَكْفُوفَيْنِ عنّي ٢٤٢) ، لأنَّ الكَفَافَ مَصْدَرُ فيقعُ (١٤٣) على الوَاحدِ والاثْنَيْنِ تَقْولْكَ : مَكْفُوفَيْنِ عنّي ١٤٢) ، لأنَّ الكَفَافَ مَصْدَرُ فيقعُ (١٤٣) على الوَاحدِ والاثْنَيْنِ

⁽ ١٣٩) من ب وج وط . أبين . وهو أبو الحسن النحوي الملقب بالأخفش الصغير ، أخذ عن المبرد وثعلب واليزيدي ، وروى عنه علي بن هارون وأبو عبد الله المرزباني . وكان ثقة الا انه لم يصنف شيئا . عاش فقيرا وتوفى ببغداد سنة ٣١٥ هـ انظر ترجمته في : طبقات الزبيدي ١٢٥ – ١٢٧ ، ونزهة الألباء ٣١٢ – ٣١٣ ، ومعجم الأدباء ٣٠٤ – ٣٥٧ ، وأنباه الرواة ٢٧٦/ ٣٧٨ – ٢٧٨ ، وابن خلكان ٤٦٢/٤ ، والنجوم الزاهرة ٢١٩/٣ ، والبلغة في تأريخ أئمة اللغة / ١٥٨ ،

⁽ ١٤٠) ليزيد بن الحكم الثقني في أماني القالي ٦٨/١ ، والأماني الشجرية ١٧٧/١ و ٢٩٥ و ٢٩٤ ومغنى اللبيب في ٤٨٠ ج ٢٨٩/١ ، والأشباه والنظائر ١٣١/٤ و ١٣٩ ، والخزانة ٤٩٦/١ و ٣٩٠/٤ و ٣٩٠/٤ والبيت غير منسوب في الايضاح ١٣٣ ، والانصاف ١٨٤/١ .

وسيبين عبد القاهر وجه الاستشهاد بالبيت ، وفي الخزانة ٤/ ٣٩٠ اشارة الى رأي عبد القاهر في هذا الشاهد فقد جاء فيها و ولم يذكر أحد منهم رواية نصب خيرك الا صاحب اللباب قال فيها علقه عليه : ذكر عبد القاهر في هذا البيت وجها آخر يخرجه عها نحن فيه من اضهار الشأن ان كفافا اسم ليت وفي كان ضميره وخيرك منصوب بالخبرية . وكذا شرك على معنى فليت شيئا مكفوفاكان هو خيرك كله وشرك . انتهى . وأفاد فائدتين : احداهما أن قوله وشرك منصوب في رواية نصب خيرك . والثانية ان كفافا مصدر مؤول باسم المفعول على تقدير موصوف . وقد ورد بعد الشاهد في ط زيادة لم ترد في النسخ (أنظر الايضاح ١٢٣)).

⁽١٤١) ب ، ج ، ط: ان حملت العطف.

⁽۱٤۲) بدله في ب و ج: " بمنزلة مكفوفة عني » .

⁽١٤٣) ب ۽ ج: يقع.

والجميع كقولك : رَجُلانِ عَدْلٌ ، وقَومٌ عَدْلٌ ويكونُ في لَيْتَ اضهارُ الحديثِ والشَّأْنِ ، لاَّنكَ اذا نصبْتَ كَفَافاً بكانَ نَويْتَ بهِ التَّاحِيرَ (١٤٥) فَيلِ الفِعْلَ لَيْتَ غَوَ : لَيْتَ كَانَ حَيْرُكَ كُلُهُ وشَرُكَ كَفَافاً ، واذا (١٤٥) وَلِيهُ الفِعْلُ لَمْ يَكُنْ بُدَّ من اضهارِ الأَمْرِ نحو لَيْتَهُ كَانَ ، وانْ نَصَبْتَ كَفَافاً بلَيْتَ لَمْ يَكُنْ من هَذَا البَابِ ، وكَانَ اسمَ لَيْتَ وقولُهُ كَانَ خَيْرُكَ كُلُهُ وشَرُكَ فَي موضع خَبَرِه ، ويَجِبُ نَصْبُهُ خَيْرِكَ وشَرِكَ لاَنكَ تَجْعَلُ في كَانَ ضَمِيرًا لكَفَاف ، واذَا جَعَلْتَ في كَانَ ضَميرَهُ لَمْ يَرْتَفِعْ بهِ خَبْرُكَ ، وَيَجْرِي مَجْرَى قَولِكَ : فَلَيْتَ خَيرُكَ كُلُهُ وشَرُكَ اللَّهُ في موضع خَبُره ، ويَجْرِي مَجْرَى قَولِكَ : فَلَيْتَ خَيرَكَ كُلُهُ وشَرُكَ لاَنكَ المُحْدَى وَلِكَ : فَلَيْتَ خَيرَكَ كُلُهُ وشَرُكَ كَانَا مُكْفُوفًا كَانَ هُو تَعْرُكَ كُلّهُ وشَرُكَ . ويَجْرِي مَجْرَى قَولِكَ : فَلَيْتَ خَيرَكَ كُلَّهُ وَشُركَ كَانَا مَكْفُوفِينِ عَنِي في المَعْنَى ، والرَّجْهُ الأَوْلُ أَوْضَحُ وفي الثاني تَعَسَّفٌ . وأمّا وشَركَ كَانَا مَكْفُوفِينِ عَنِي في المَعْنَى ، والرَّجْهُ الأَوْلُ أَوْضَحُ وفي الثاني تَعَسَّف . وأمّا وشَركَ كَانَا مُعْنَى : أَنْعَلُ ذَلِكَ مَا دامَ زِيدٌ عَنْدِي ، وَقُلْكَ : أَنْعَلُ ذَلِكَ ما دامَ زِيدٌ عَنْدِي ، وَقُلْكَ : أَفْعَلُ ذَلِكَ ما دامَ زِيدٌ عَنْدِي ، وَهُذَا أَبُولُ مَرْدَه ، فأمّا ما في الكَتَابِ (١٤٩١) من التَفْسِيرِ فَلا اغْتِمَادَ عليهِ لاَنَهُ مُخْلَطً .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيَّ :

« وقَدْ تَدْخُلُ ما على إِنَّ فَتَكَفَّهُا عَن عَبِلِهَا النَّصْبَ [وذَلِكَ قُولُهُ تَعَالَى - (النَّا أَنْتَ مُنْذِرٌ) - (النَّا أَنْتَ عَالَى - (كَأَنَّا يُسَاقُونَ الى مُنْذِرٌ) - (النَّا يُسَاقُونَ الى اللهُ تَعَالَى - (كَأَنَّا يُسَاقُونَ الى المُوْتِ) - (١٥١)] (١٥٢) وكَذَلِكَ لَعَلَّ . قَالَ الشَّاعِرُ :

⁽ ١٤٤) ج : التأخر.

⁽ ١٤٥) ب ج: وكذا.

⁽١٤٦) من ب وجج. الصواب. وفي الأصل «قوك». سهو.

⁽١٤٧) من ب. الصواب

⁽ ١٤٨) هذا مَثَلُّ ومعناه لا آتيك أبدا . أنظر بجمع الأمثال للميداني ١١٣/٢ ، واللسان (نسيب) ٢٧٥/٣ ، وفرائد اللال ١٠٨/٣ وروايته في مجمع الأمثال وفرائد اللال : « لا آتيك ماحنت النيب » . وورد في الأصل « لأفعل » وفي ج : البيت « وكلاهما تحريف .

⁽١٤٩) ب ، ج : فاما ما وصع ، في الكتاب . ولمقصود كتاب أبي على .

⁽١٥٠) آية ٧/الرعد ١٣.

⁽١٥١) آية ٦/الأنفال ٨.

⁽١٥٢) مَّا بين العاضدتين من ب و ج وهو مثبت أيضا في ط واثباته أبين.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ مَا تَدْخُلُ عَلَى هذِهِ الحُروفِ الخَمْسَةِ فتكفُّهَا عنِ العملِ وتُهيئُها لأَنْ يقعَ بَعْدَهَا المُبْتَدَأُ والخَبُرُ والفِعْلُ والفَاعِلُ . تقولُ : انَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، وكَانَّ عَمْراً خَارِجٌ ، ولَعَلَّ زَيْداً في الدّارِ ، وبَلَغَنِي أَنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ لكلِّ واحدٍ من هذه الحُروفِ النّصبُ والرَّفْعُ ، فاذَا (١٥٤) ضَمَمْتَ اليها ما مَنَعْتَهَا عنِ العَمَلِ وقلتَ : انّها زَيْدٌ منطلقٌ ، وانّها خَرَجَ زَيْدٌ ، كقولِكَ : لعلمّا أضاءتْ ، لأنَّ والله خَرجَ زيدٌ ، ولعَمّل زيدٌ يَنْطَلِقُ ولعَلَمّا خَرجَ زَيْدٌ ، كقولِكَ : لعلمّا أضاءتْ ، لأنَّ أضاءتْ ، لأنَّ أضاءتْ ، ولأنَّ المَاعَةِ . وتقولُ : لَيْبًا زَيْدٌ خَارِجٌ ، ولَيْبًا خَرجَ زَيْدٌ ، وكأنّما زَيْدٌ خَارِجٌ ، وكأنّها خَرجَ زَيْدٌ ، ولكنّها (١٠٥ زَيْدٌ خَارِجٌ ، ولكنّا بَوَتَابِ :

/٩٩/ أعَلاقَةً أُمَّ الُولِيِّد بَعْدَمَا أَفْنَانُ رأسِكَ كَالنَّعَامِ المُخْلِسِ (١٥٦)

(۱۵۳) للفرزدق في ديوانه ۲۱۳/۱ (الصاوي) وج ۱۸۰/۱ (دار بيروت) والأمالي الشجرية ۲٤۱/۲، وابن يعيش ۱۵۳) هـ ۱۸۶ و ۷۷ (صدره) وشرح شواهد الايضاح لابن برى ق ۱۱، وشواهد المغنى ش ١٥٤ ج ٦٩٣/۲ – ٦٩٣، والدرر اللوامع ١٣٣/١ – ١٣٤.

والبيت غير منسوب في الايضاح ١٢٧ ، والمفصل ٢٩٣ ، ومغنى اللبيب ش ٤٧٦ ج ٢٨٧/١ ، وهمع الهوامع / ١٤٣/ (بقوله : لعلما أضاءت لك النار الحيار المقيدا) . وشرح الأشموني ٤٩٧/١ ، وشرح درة الغواص ٥٤ .

وورد في ج: «أضاف لك» تحريف. وروايته في شواهد المغنى «يا عبد شمس». (١٥٤)ج: واذا.

(١٥٥ - ١٥٥) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

(۱۵۹) للمرار بن سعيد الفقعسي (شاعر اسلامي . أنظر ترجمته في المؤتلف ۱۷۹ ومعجم الشعراء ٤٠٨) والبيت منسوب له في سيبويه والشنتسري ٢٠/١ (سهاه سيبويه هنا المرار الأسدي ولم ينسبه الشنتسري) و ٢٨٣/١ واصلاح المنطق ٤٥ ء والكامل للمبرد ١٩٤، وجمهرة اللغة (خلس) ٢٠٠/٢ ، والأمالي الشجرية واصلاح المنطق ٤٥ ء والكامل للمبرد ١٩٤، وجمهرة اللغة (خلس) ٣٤٥/١٤ ، والأمالي الشجرية ٢٤٢/٢ ، ومواد (علق) من اللسان ١٣٤/١٤ و (ثنم) منه ٤٠٥/١٤ و و (فنن) منه ٢٠٥/١٤ ، والخزانة ٤٩٣/٤ ، والدرر ٢٠٣/٢ و (ما) من التاج ٤٩٨/١٠ ، وشواهد المغنى ش ٤٠٥ ج ٢٧٢/٢ ، والخزانة ٤٩٣/٤ ، والدرر اللهامع ١٧٦/١ (سهاه : مرار الأسدي) .

وغير منسوب في المقتضب ٧/٤٥ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٦٣ ، وابن يعيش ١٣١/٨ (بقوله : بعدما أفنان رأسك كالثغام المخسس) ، وشرح الشافية ٢٧٣/١ ، ومغنى اللبيب ش ٥٢٢ ، وهمع الهوامع ٢٠٠/١ . والشاهد فيه انه أضاف بعد الى الجملة بعدها لأن « ما » اتصلت بها فكفتها عن الإضافة الى المفرد وهيأتها للاضافة الى الجملة .

فَبَعْدَ يُضَافُ كَقُولِكَ : بَعْدَ زيدٍ ، ولا يَقَعُ بَعْدَهُ الا الاسمُ ، فَلَمّا دَخَلَ عليهِ ما كَفَتُهُ عنِ العَمَلِ ، فَوَقَعَ بَعْدَهُ المُبْتَدأُ وهو قُولُهُ : أَفْنانُ رأسكِ كَالنَّغَامِ ويقعُ بَعْدَهُ الفِعْلُ كَفَتُهُ عنِ العَمَلِ ، فَوَقَعَ بَعْدَهُ المُبْتَدأُ وهو قُولُهُ : أَفْنانُ رأسكِ كَالنَّغَامِ ويقعُ بَعْدَهُ الفِعْلُ كَقُولِهِ كَقُولِكَ : جَنْتُكَ بَعْدَ ما خَرَجَ زَيْدٌ . وقد يُقالُ : انّها زَيْداً خَارِجٌ فيجعلُ ما لَغُواً كَقُولِهِ نَعَالَى - (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ) -(١٥٧) . وقد بُاءَ ذَلِكَ في لَيْتَ نَحْوَ لَيْبًا زيداً خَارِجٌ ، كَبيتِ الكِتابِ :

/ ١٠٠ /قَالَتُ الا لَيتما هَذَا الحَمَامُ لَنا ﴿ الى حَمَامِتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ (١٥٨)

// فقَدُ (١٥٩) رواهُ بِنَصْبِ الحَمَام ورَفْعِهِ ، فاذَا نَصْبَتْهُ كَانَ مَا لَغْواً . فاذَا (١٦٠) رَفَعَتْهُ احْتَمَلَ أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يكونَ ماكافةً ويكونَ هذا الحَمَامُ مبتداً و لَنَا حَبَرُهُ والثّاني أَنْ يكونَ التّقديرُ : ألا لَيْتَا هُوَا هذا الحَمَام . بمعنى ألا لَيْتَ الذي هُوَ هَذا الحَمَامُ كَفراءةِ مَنْ قرأ – (تَمَاما على الذي هُوَ أحسنُ ، فيكونُ ما اسْماً في موضع نَصْبٍ ، ويكونُ على القَوْلِ الأوّلِ حَرْفاً عارياً منَ الاعْرَابِ .

⁽١٥٧) آية ١٥٩/آل عمران ٣.

⁽۱۵۸) للنابغة الذيباني في ديوانه ق ۲۹/۱ ص ١٦ ، ومخدر الشعر الجاهلي ق ۴٤/۱ ص ١٥٣ ، وسيبويه والشنتمري ٢٥٨) للنابغة الذيباني في ديوانه ق ٢٩/١ ص ١٩٦ ، وعاز القرآن ٣٥/١ و ٥٨/١ ، والخصائص ٢٠٠١ ، والمفصل ٤٩٣ و المفصل ٤٩٣ و صدره) ، والأمالي الشجرية ٢/٢١ و ٢٤١ ، والأنصاف ٢/٩٧١ و ٤٨٩ (بقوله : أو نصفه فقد) وابن يعيش ٨/٤٥ (بقوله : الا ليتم هذا الحيام لنا) و ٨/٨٥ (بتمامه) ومغنى اللبيب ش ٩٣ ج ٢٣٠١ والشواهد الكبرى للميني ٢٨٤١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٠٥/١ وشواهد المغنى ش ٨٩ ج/٢٠٠ ، والخزانة ١٠٧ ، وشرح الشواهد المعاملي ١٠٩ ، والدرر اللوامع ٤٤/١ و ١٢١ .

والبيت غير منسوب في اللسان (قدد) ٣٤٦/٤ (انعجز)، وهمع الهوامع ٢٥/١، وشرح الأشموني . ١٩٥٨.

وروى برواية « ونصفه فقد » في الديوان ومختار الشامر الجاهلي وبحاز القرآن واللسان وهمع الهوامع والدرر اللوامع وروى فيها عدا ذلك من المصادر وبرواية : « أو نصفه فقد » .

والمقصود بقالت : زرقاء اليمامة وقد تكليم الشاعر بحالها وهو يرجو النعان أن يكون حكيا . وفقد : بمعنى حسب مثل قد وقدني • وقطى وقطني .

⁽١٥٩) ج: قد.

⁽١٦٠) ب ۽ ج: واذا .

⁽ ١٦١) آية ١٥٤/الأنعام ٦ وأنظر في قراءتها ص ٢١٩ - ٢٢٠ هامش ٣.



قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ : « بابُ أَنَّ وأَنَّ(١)

وعَمَلُ أَنَّ المفتوحةِ كَعَمَلِ أَنَّ المكسورةِ ، ومَعْنَاهُمَا مُخْتَافِ (* لأنّ المفتوحةَ مَعَ مَا بَعْدَها ؟) في تأويلِ اسْمٍ تقولُ : بَلَغَنِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ المَعْنَى بَلَغَنِي انْطلاقُكَ ، فيوضعُ أَنَّ ومَا بَعْدَهَا مِنَ الاسمِ والخَبَرِ رفعٌ بالفِعْلِ ، وعَجبْتُ من أَنْطلاقُكَ ، فيكونُ في موضع ِ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ في موضع ِ نَصْبٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر :

اعْلَمْ أَنَّ أَنَّ(٣) المفتوحة بمنزلَّةِ المَكْسُورَةِ في عَمَلِ النَّصْبِ والرَّفْع والدخولِ على المبتدأِ والخَبرِ. ومُخالِفَةً لَهَا في المَعْنَى ، لأَنَّ المفتوحة بِمَنْزِلَةِ اسم تقولُ : بَلَغَني أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ [بِمَنْزِلَةِ](٤) بَلَغَني انْطِلاقُك ، وعَجِبْتُ من أَنْك مُنْطَلِقٌ فيكونُ مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ أَنْك مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ) في مَوْضِع (٥ بمنزلةِ قولك : وعَجِبْتُ من انْطِلاقِك ، وعرفْتُ أَنْكَ مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ) في مَوْضِع نَصْب ، كَمَا تقولُ : عرفْتُ انْطِلاقَك ، فقد تَصَرَّف أَنَّ المفتوحةُ تَصَرِّف المَصْدَرِ في كَوْنِها فاعلةً ومفعولةً ومجرورةً ، ولا تكونُ أنَّ مبتدأة (٦) في اللفظ كما يكونُ المَصْدَرُ ، لا

⁽١) ط: باب (من) أنَّ وأنَّ.

⁽٢-٢) في ب وج: ﴿ لأَنْ أَنْ المُفتوحة مع ما بعدها ﴿ ط ﴿ لأَنْ أَنْ المُفتوحة مع ما بعدها من (الاسم والخبر).

⁽٣) وأنَّ ، ساقطة في ب و ج .

⁽٤) من ب وج. الصواب. وسقطت من الأصل سهوا.

^(•) ساقط في ب يسبب انتقال النظر.

⁽٦) ج: مبتدأ.

تقولُ (٧): أنَّكَ مُنْطَلِقٌ خيرٌ لَكَ ، كَمَا تقولُ: انْطِلاقُكَ خيرٌ لَكَ ، لأَجْلِ أَنَّهُمْ لو ابتدأوا بأنَّ لكانَ [يَعْرِضُ] (^) أَنْ تَدْخُلَ عليهِ أَنَّ نُحَوَقُو لِكَ : أَنَّ أَنْكَ مُنْطَلِقٌ خَيْرٌ لكَ ، وهَذَا مُسْتَنْكُرٌ لاَجْتِهاع حَرفَى تَأْكِيدٍ .

واذَا كَانُوا يَمْتَنِعُونَ من الجَمْعِ بَيْنَ الَّلامِ وأنَّ نحوَ لأنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ مع أن الّلامَ مُوافِئٌ لأنَّ فِي المَعْنَى دُونَ اللفْظِ كَانَ امتناعُهُمْ مِنَ الجَمْعِ بَيْنَ أَنَّ وأَنَّ مِع اتْفَاقِهِمَا لفظاً ومَعْنَى أَشَدَّ، ولمَّا رَفَضُوا أن تكونَ أنَّ المَفْتوحَةَ مُثِّتَدَأً بِهَا في اللَّهْظِ وهي مَرْفُوعَةً بالاثبتداءِ نَحْوَ ما ذَكَرْنَا من قولِكَ : أنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ أحبَّ الى ، لم يُوتِّعُوهَا فِي صَدَّر الكلامِ بوجهِ ولم يَكُنْ بُدٌّ من أَنْ تكونَ واقِعَةً حَشْواً، فلم يَقُولُوا : أَنَّكَ منطَلق عَرَفْتُ ، وأَنْ كَانَ أَنَّ فِي مَوْضع ِ نَصْبٍ بِأَنَّهَا مفعولةٌ . وكان المفعولُ في نِيَّةِ التَّأْخيرِ، فاذَا قُلْتَ. زَيْداً ضَرَبْتُ، كَانَ التَّقديرُ: ضَرَبْتُ زُّيْداً ، لأَجْلِ أَنْهِم لِمَا تَرَكُوا ايقاعَ أنَّ في صَدْر الكَلام وهيَ مُبْتَدَأً(٩) ، نحوَ أنّك مُنْطَلِقٌ أحبُّ اليَّ، مَعَ أنَّ صَدْرَ الكَلام للابتداءِ في الحقيقةِ [مكانَ تقديم المَفْعُولِ مَجَازاً اتْبَعُوا المَجَازَ الحقيقةَ](١٠) لأنَّهُ فَرْعٌ والابْتِدَاءُ أَصْلٌ، فاذا تُركَ الأصْلُ الذي هُوَ وقوعُهَا في صَدْرِ الكَلام وهيَ مُبْتَدَأَةٌ نحوَ أَنَّكِ مُنْطَلِقٌ خَيْرٌ لَكَ ، كَانَ وقوعُهَا وهيَ مَفْعُولَةٌ نحَوَ أَنْكَ مُنْطَلِقٌ عَرَفْتُ ، جَديراً بأنّ يَتْبعَ الأصْل فَلا يَقَعُ أَنَّ فِي صَدْرِ الكَلامِ البَتَّةَ . وأمَّا قَولُهُ تَعالَى ﴿ وَأَنَّ المَسَاجِدَ للهِ ﴾ [١١) فانّ اللامَ مَصْمَرَةٌ قَبْلَهُ كَانَّهُ قِيلَ: ولأنَّ المَسَاجِدَ (١٢)، واذَا كَانَ كَذَلِكَ: لَمْ تَكُنْ أنَّ واقعةً في صَدْر الكَلام ، بَلْ كَانَتْ مَلْفوظاً بهَا بَعْدَ شَيء ، فاذَا كانَتْ مرفوعةً (١٣) بالاثبتدَاءِ لَزَمَهَا الْتَأْخيرُ كقولِهمْ : أَحَقُّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ ؟ ۚ فَحَقُّ خَبُّرُ وأنّكَ ذَاهِبٌ مُنتَدَأً وكَذَا قَوْلُهُمْ: في حَقّ أنَّكَ ذَاهِبٌ، فأنَّكَ ذَاهِبٌ مُنْتَدَأً، وفي حَقِّ

-- £ V Y---

 ⁽٧) ج: الأنك تقول. تحريف.

⁽٨) من ب و ج ، الصواب ، وفي الأصل «بغرض تصحيف» .

⁽٩) ب،ج: مبتدأة.

⁽١٠) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق ، وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

⁽١١) آية ١٨/ الجن ٧٧.

⁽١٢) ب،ج: ولأن المساجد لله».

⁽١٣) «مرفوعة» ساقطة في ج.

خَبَرُهُ بَمَنزلَةِ قَولِكَ : أَفِي حَقِّ ذَهَابُكَ كَمَا تَقُولُ : فِي الدَّارِ زَيْدٌ فَيكُونُ زَيدٌ مَرْفُوعاً بالابتِداءِ. وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ :

/١٠١/ أَفِي الحَقِّ أَنِي مُغْرَمُ بِكَ هَائِمٌ وَأَنَّكَ لاخُلُّ هَواكَ ولا خَمْرُ(١٤)

واذَا حَصَلَ قبلَ أَنَّ المفتوحة ظَرْفُ جَازَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا انَّ كَقُولِكَ : انَّ لَكَ (١٠) أَنْكَ تِجِيءُ وَتَكْرَمَ ، وانَّ لَكَ أَنْه لا يُسَاءُ اللِكَ ، لأجْلِ أَنَّ الاسْتِنْكَارَ وَقَعَ من اجْتِمَاعِ حَرْفَيْنِ مُتّفَقَيْنِ ، فَاذَا حَصَلَ الفَصْلُ لَمْ يَحْصلِ الاجْهَاعُ فَيَجْرِي مَجْرَى قولِكَ : انَّ فِي اللّهَ رِنَّالًا وَلَمْ تَقُلْ : انَّ لَمْ يَحْصلِ الاجْهَاعُ فَيَجْرِي مَجْرَى قولِكَ : انَّ فِي اللّهَ رَنِّيْدًا ، لأَنَّكَ أَدْخَلْتَ اللّهمَ على اسم انَّ لمّا حَصَلَ الفَصْلُ ، ولم تَقُلْ : انَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، لالتقاءِ حَرْفِي تأكيدٍ . واعْلَمْ أَنَّ كَلَّ مُنْطَلِقٌ خَيْرُ لَكَ ، كَمَا لَمْ تَقُلْ : انَّ لَزيداً مُنْطَلِقٌ ، لالتقاءِ حَرْفِي تأكيدٍ . واعْلَمْ أَنَّ كَلَّ واحدة مِنَ المُخَفِّفَتَيْنِ ، واحدة] (١٩) من المَفْتُوحَة والمكسورة المُشدَّدَتَيْنِ بمنزلة كلِّ واحدة من المُخفِّفَتَيْنِ ، وأَنَّ المُخفَّفَتَيْنِ ، وأَنَّ المُخفَّفَة كَذَلِكَ ، تقولَ بَلَغَنِي أَنْكَ وأَنْ المُخفَّفَة كَذَلِكَ ، تقولَ ؛ يُعْجِبُنِي خُروجُكَ . مُنْطَلِقٌ كَانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تقولَ بَلَغَنِي انْطلاقُكَ ، كَمَا أَنَّ المُخفَّفَةَ كَذَلِكَ ، تقولُ ؛ يُعْجِبُنِي خُرُوجُكَ . فيكُونُ بِمَعْنَى يُعْجِبُنِي خُروجُكَ .

وَتُفَارِقُ المُخَفِّفَةُ المُشَدِّدَةَ من حيثُ أَنَّها تكونُ مبتدأةً في اللّفظِ أَلا تَرَاكَ تقولُ : أَنْ تَخْرُجَ خَيْرٌ لَكَ ، لأجْلِ أَنَها لَيْسَتْ كالمُشَدَّدَةِ في التَّأْكِيدِ فَلا يُسْتَنْكُرُ [اجْتِاعُهَا](١٨) مع إنَّ ، نحو إنَّ أَنْ تَخْرُجَ خيرٌ لَكَ . وإنْ المُخَفِّفَةُ المكسورةُ بمنزلةِ أَنَّ

⁽¹⁸⁾ نَسِبَ هذا البيت لمحنون ليلي قيس بن الملوح وهو في ديوانه ق ٣/١١٧ ص ١٣٧، ونسب في شرح التصريح على التوضيح ٣٤٩/١ لفائد - بالفاء - بن المنذر القشيري . وساه السيوطي في شرح شواهد المغنى ش ٧٧ ج ١٧٦/١ - ١٧٧ عابد بن المنذر العسيري . وفي معجم الشعراء للمرزباني ٣٠٤ اشارة لعائذ بن نمى القشيري . والبيت غير منسوب في ديوان الحياسة ٣٠٢، وشرحها للمرزوقي ٩٨٣/٢، ومغنى اللبيب ش ٧٧ ج ١ ص ٥٠، والدرر اللوامع ٩٨٣/٢.

وروايته في ديوان الحاسة «لاخلّ لدى ولا خَمْرُ».

⁽١٥) سقطت وان لك و في ج.

⁽١٦) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « واحد » سهو.

⁽١٧) ب ء ج: فان.

⁽١٨) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل * اجتماعها * تحريف.

المشدّدة في اقْتِضائِهَا صدرَ الكلامِ تقولُ: انْ تَخْرِجْ أخرِجْ . فتكونُ ممتنعةً من أنْ تقعَ حَشْواً . كَمَا أَنَّكَ تقولُ: انَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، فتكونُ (١٩ التَّقيلةُ كذلكَ ١٩) في صَدْر الكَلامِ وتكونُ مع (٢٠) ما يَدْخُلُ عليهِ جُمْلَةً وكلاماً تاماً . كَمَا أنّ الثّقيلة كذلك َ . فالمُخَفَّفتانِ في الفيعلِ بمنزلةِ المُشَدَّدَيَّيْن في الاسم .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

وأمّا المكسورةُ فَانَّهَا تَقْعُ فِي المَوْضِعِ الذي يَتَعَاقَبُ عليهِ الابْتِداءُ والفِعْلُ ، فانْ المُخسَّر فَا المُعلِ (٢١) دونَ الاسم وَقَعَتِ المفتوحةُ (٢٢) دونَ الاسم وَقَعَتِ المفتوحةُ (٢٢) دونَ المَكْسُورَةِ . فَمَنَ المواضعِ التي تُكْسَرُ فيها قَوْلُكَ مُبْتَدِئاً : انَّ زيداً منطلقٌ ، كَسَرْتَ أَنَّ المَوْضِعَ يَصَلَّعُ للاسمِ والفعلِ . وكذلِكَ اذَا وَقَعْتَ بعدَ الاسمِ الموصولِ كقولِكَ : أعْطَنْتُهُ ما انْ شَرَّهُ خَيْرٌ من جَيْدِ ما مَعَكَ . قَالَ تعالَى : – الموصولِ كقولِكَ : أعْطَنْتُهُ ما انْ شَرَّهُ خَيْرٌ من جَيْدِ ما مَعَكَ . قَالَ تعالَى : – الموصولِ كقولِكَ : أعْطَنْتُهُ ما انْ شَرَّهُ خَيْرٌ من جَيْدِ ما مَعَكَ . قَالَ رَيْدُ ٥٢) (وآتَيْنَاهُ من الكُنوزِ ما إنَّ مفاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعَصْبَةِ – (٢٤) ألا تَرَى أنَّ الموصولَ يُوصَلُ تارةً بالاسم وتَارةً بالفِعْلِ . وكَذَلِكَ الحِكَايةُ (٥٠ كقولِكَ : قَالَ زَيْدُ ٥٢) انَّ عَمْراً مُنْطَلِقٌ . وَتقولَ . لولا أنكَ جَتَنِي لعاقَبْتُ زيداً ، فَتَفْتَحُ أنَّ (٢٦) ، لأنَّ الموضعَ يختصُّ بالاسم . وتقولُ : لو (٢٧) أنَّهُ جَاءَ لأكرَمْتُهُ [فتفتحُ] (٢٨) لأنَّ الموضعَ يَخْتَصُّ بالفِعْلِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الحدَّ في الكُّسْرِ والفَتْحِ أَنَّ الموضعَ اذَا اخْتَصَّ بأَحَدِ

⁽١٩ – ١٩) ساقط في ب و ج .

⁽٢٠) ∉مع ۽ ساقطة في ج.

⁽٢١) ج، ط: أو الفعل.

⁽٢٢) ط: المفتوحة (فيه).

⁽٢٣) وان، ساقطة في ج.

⁽ ٢٤) آية ٧٦/ القصص ٢٨ .

⁽ ٢٥ – ٢٥) بدله في ب و ج «كقولك في قال أن زيد». سهو.

⁽٢٦) ج: لتفتح ان. تحريف.

⁽۲۷) ط: لولاً. سهو.

⁽۱۷) ط: نولا، سهو، ...

⁽ ۲۸) من ب و ج و ط . الصواب . د ۱۳۵ - ۱۳۵ - ۱۳۵ - ۱۳۵ - ۱۳۵ - ۱۳۵ - ۱۳۵ - ۱۳۵ - ۱۳۵ - ۱۳۵ - ۱۳۵ - ۱۳۵ - ۱۳۵ - ۱۳۵ - ۱۳۵ - ۱۳۵ - ۱۳۵ - ۱۳۵ -

⁽ ۲۹ – ۲۹) ساقط في ج . ____\$٧٤___

القَبِيلَينِ (٢٩ الفعلِ أو الاسم ٢٩) وَجَبَ الفتحُ ، فاذَا (٣٠) لَمْ يَخْتَصُّ بأَحدِهِمَا وفَلَحَ لَهُمَا وَجَبَ الفعلِ أو الاسم ٢٩) وَجَبَ الفتحُ ، فاذَا (٣٠) لَمْ يَكُونُ وَلِكَ أَنَّكَ تقولُ : قَالَ زَيْدٌ : أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ قَالَ اللهُ تَعالَى – (١١ قَالَتِ الملائِكَةُ : يَا مَرْيَمُ انَّ اللهَ يُبْشِرُكَ) – (٣١) وذَلِكَ (٣٢) أَنَّكَ تَعالَى بَعْدَ (٣٣) القول // والحكايةُ تكونُ بكلِّ [واحدة] (٣١) من الجُمْلَتَيْنِ المبتدأِ والخبرِ والفعلِ والفاعلِ . تقولُ . قَالَ زَيْدٌ : عَمْرُو منطلقٌ ، وقالَ زيدٌ : خَرَجَ عَمْرُو منطلقٌ ، وقالَ زيدٌ : خَرَجَ عَمْرُو . واذَا كَانَ كَذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّ الموضعَ غيرُ مُخْتَصٍ بأَحَدٍ مِنَ القَبِيلَينِ (٣٠) فَبَجِبُ الكَسْرُ .

وكَذا الصّلة كما ذُكِرَ مِن قُولِهِ: أَعْطَيْتُهُ مَا إِنَّ شَرَّةَ خيرٌ مِن جَيدِ مَا مَعَكَ (٣٦ لأجُلِ أَنَّ الصِّلة لا تَقْتَضِي الفِعْل دُونَ الاسم والاسم دُونَ الفعل بَلْ يصلحُ لَهَا كُلُّ واحدٍ مِن النّوعَيْنِ. أَلا تَرَى أَنَّكَ تقولُ: أَعْطَيْتُهُ مَا شَرُّهُ خَيْرُ مِن جَيدِ مَا مَعَكَ ٢٣). النّوعَيْنِ. أَلا تَرَى أَنَّكَ تقولُ: أَعْطَيْتُهُ مَا شَرُّهُ خَيْرُ مِن جَيدِ مَا مَعَكَ أَلَّهُ مِنَ المُبْتَكَأِ وَلَخَبَرِ صِلَةً . وتقولُ: أَعْطَيْتُهُ (٣٧) مَا يَفْضُلُ شَرَّهُ خيرَ مَا مَعَكَ ، فتكونُ (٣٨) والمخبر صِلةً مِن الفعلِ والفاعلِ وكذا تقولُ جاءني الذي اخوهُ خارِجٌ وجاءني الذي خَرَجَ العَلْمَ تَقُولُ : أَعْطَيْتُهُ أَلَا اللّهَ يُلّينِ غيرَ مَعْصٍ بأَحَدِهِمَا وَجَبَ الكَسُرُ تقولُ : أَعْوَلُ جَاءني الذي اخوهُ خارِجٌ وجاءني الذي خَرَجَ أَخوهُ . واذَا كَانَ الموضعُ منقسماً بينَ القَبْلَينِ غيرَ مُحْصٍ بأَحَدِهِمَا وَجَبَ الكَسُرُ تقولُ : جَاءني الذي أَنْ أَخاهُ خارجٌ ، ولا يَجوزُ الفَتْحُ ، وكذَا قُولُهُ تَعالَى – (مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنوءُ اللّهُ مِنْ المُصْبَةِ) – لأنَّ ما بمنزلةِ الذي ، كَأَنَّهُ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنوز الذي ان مَفَاتَعَهُ لتنوءُ بالعُصْبَةِ . بالعُصْبَةِ مَا حكمُ جميعِ مَا صَلُحَ للقَبِيلُيْنِ ثُمَ أَدْخَلْتَ عليهِ أَنَّ .

واذَا اخْتَصَّ الموضعُ بأحدِهِمَا لم يَكُنُ الاّ الفتحُ ، وذلكَ يُمثَّلُ بلولا التي مَعْنَاهَا

⁽٣٠-٣٠) ب، ج: واذا وفي ج: واذا سهو.

⁽۳۱) آیة ه٤/آل عمران ۳.

⁽٣٢) من ب ، ج: وذاك.

⁽۳۳) ب: بعده. تحریف.

⁽ ٣٤) من ب و ج . الصواب وفي الأصل « واحد » سهو .

⁽٣٥) ب، ج: بأحد القبيلين.

⁽٣٦-٣٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٣٧) ب ۽ ج : أعطيت .

امتناعُ الشّيء لوجودِ غَيْرِهِ، ولو، لأنَّ (٣٩) لولا هذهِ تَختصُّ بالاسم . أَلا تَرَى أَنكَ تَقُولُ : لولا زَيدٌ لَخَرَجَ عَمرُو الْخَرَجَ وَيدٌ وَاذَا كَانَ الموضِعُ مُخْتَصاً بالاسم وَجَبَ الفتحُ ، ولو (٤٠) مختصُّ بالفِعْلِ . ألا تَرَى أَنكَ لا تقولُ : لو زيدٌ أخوكَ لكانَ كَذَا وكَذَا ، (١٤ وانّا تقولُ : لو خَرَجَ لكانَ كَذَا وكَذَا ، (١٤ وانّا تقولُ : لو خَرَجَ لكانَ كَذَا وكَذَا ، (١٤ وانّا تقولُ : لو خَرَجَ لكانَ كَذَا وكَذَا ، (١٥ وانّا تقولُ : لو خَرَجَ لكانَ كَذَا وكَذَا ، (١٥ وانّا تقولُ : لو خَرَجَ لكانَ كَذَا وكَذَا ، (١٥ وانّا تقولُ : لو خَرَجَ لكانَ كَذَا وكَذَا ، (١٥ وانّا تقولُ : لو خَرَجَ لكانَ كَذَا وكَذَا أَولُهُ تَعالَى ﴿ وَكُولُومُ الْوَالُومُ اللهُ عَلَى ﴿ وَكُولُومُ اللهُ فَرَا لَوْ وَالْكَ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الل

⁽ ٣٩) ج : ان . سهو .

⁽٤٠) ب،ج: ولولاً. سهو.

⁽ ٤١ – ٤١) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٤٢) من ب و ج. الضِواب. وفي الأصل « بعد ». سهو.

⁽٤٣) هذا مَثَلٌ. وذكر أبوعبيد في فصل المقال ٣٠٣ عن الأصمعي أن معناه هو « لوكان هذا الذي ظلمني نِدًا لي وكان له شرف قد احتملته ولكنه ليس بكفء فهو أشدّ علي » .

وقيل ان قائله هو حاتم الطائي في قصة معروفة.

انظر المقتضب ٧٧/٣ ، جمهرة الأمثال للعسكري ١٦٨/٣ ، ومجمع الأمثال : ٨١/٣ ، و ١٠٨ ، وفرائد اللآل ١٠٨٧ .

وروى في مجمع الأمثال ١٠٨/٢، وفرائد اللال « لو غير ذات سوار لطمتني »

⁽ ٤٤) ب ۽ ج : كقولك .

⁽٤٥) آية ١٠٠/الأسراء ١٧.

⁽٢٦) ب،ج: ان

⁽٤٧) بدله في ج: منزلة تملكون. سهو.

⁽ ٤٨) من ب. الصواب.

⁽ ٤٩) من ب و ج . الصواب .

اعلَمْ أَنَّ الكَسْرَ انَّهَا وَجَبَ عند صلاحِ المَوْضِعِ للفعلِ والاسمِ ، لأَجْلِ أَنَّهُ اذَا كَانَ كَذَلِكَ اقْتَضَى الجملةَ ، والمفتوحةُ لا تكونُ جملةً . فَلَوْ قُلْتَ : جَاءَنِي الذي أَنَّ أخاهُ منطلقٌ ، كانَ بمنزلةِ قَولِكَ : جَاءني الذي انطلاقُ أخيهِ ، وهَذَا ليسَ بكلام ، لأنَّ قُولَكَ : انطلاقُ أُخيهِ جزءٌ واحدٌ ، والصَّلةُ لا تَستَقِلُّ الا بالجُمْل . واذا كسرْتَ فَقلتَ : جَاءَنِي الذي انَّ أَخَاهُ مُنْطَلِقٌ ، كانَ جملةً بمتزلةِ قَولِكَ : جَاءَنِي الذي أخوهُ مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ جَارِياً على مَقْتَضَى الصَّلَةِ ، واذاكَانَ المَوضعُ مُخْتَصاً بالاسم اقْتَضَى المفردَ . أَلا تَرى أَنَّ لولا لمَّا اختصَّ بالاسم وقعَ بَعْدَهُ المفردُ المَرْفُوع نحوَ لولا زيدٌ لكانَ كَذَا // وَكَذَا ، ولا يكونُ الاعرابُ على(٥٠) هَذَا النَّحو الا في المفتوحَةِ ، لأنَّها بمنزلةِ الاسم المُفْرَدِ(٥١) ، فاذَا قُلْتَ : لَولا أنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، كَانَ بمنزلةِ قَولكَ : لَوْلا انطلاقُ زيدٍ . فَكُمَا صَحَّ أَنْ بِكُونَ الانْطِلاقُ مَرْفُوعاً بالابْتِداءِ ، كذلكَ يَصحُّ أَنْ تَكُونَ أَنَّ المَفْتُوحَةَ مرفوعةً بهِ . وَلَوْ كَسَرْتَ فَقُلْتَ : لولا إنَّ زيداً منطلِقٌ ، كانَ بمنزلةِ قولكَ : لولا زَيْدٌ منطلقٌ . والجملةُ لا تكونُ مبتدأةً ، كيفَ والمبتدأُ مُخْبَرٌ عنهُ ، والحملةُ لا يصحُّ الاخبارُ عَنْهَا . (٣٠ أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تقدرُ على أَنْ تقولَ : لولا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ موجودٌ لكانَ كَذَا وَكَذَا ، تَجعلُ مَوْجُوداً خَبَراً عن قَوْلكَ ٥٢) ، زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ : كَمَا تفعلُ اذَا قُلْتَ : لولا انطلاقُ زَيْدٍ موجودٌ، واذَا اقْتَضَى المفردُ لم يكُنْ الاّ الفتحُ، لأنَّهُ عَلامةُ الافراد .

وتقولُ : بَلَغَنِي أَنَّ زِيداً مُنْطَلِقٌ ، فتفتحُ ، لأنَّ بَلَغَنِي فعلٌ يَقْتَضِي فَاعِلاً والفاعلُ لا يكونُ الاّ اسماً مفرداً . فلو قلتَ : بَلَغَنِي إنَّكَ منطلقٌ بالكسر ، كَانَ بمنزلةِ قَوْلكَ : بَلَغَنِي أَنْتَ منطلقٌ . وَكَذَا لَوْ قُلْتَ : عَجِبْتُ من أَنَّكَ منطلقٌ بالكَسْرِ بمنزلةِ قولكَ : عَحِيْتُ مِن أَنْتَ منطلقٌ. وهَذَا مِحالٌ، لأنَّ الفَاعِلَ لا يكونُ جِملةً. وكَذَا حَرْفُ الجَرُّ لا يدخلُ على الجُمْلَةِ(٥٣)، واذَا كَانَ كَذَيْكَ وَجَبَ الفَتْحُ نحَوَ بَلَغَني أنَّ ريداً مُنْطَلِقٌ، ليكونَ اسماً مرفوعاً بأنَّهُ فَاعِلٌ كَقُولِكَ : بَلَغَنِي انْطِلاقُكَ وَكَذَا لَوْلا لأَنَّهُ (٥٤) اذا اخْتَصَّ بالفعل اقْتَضَى ذلكَ الفعلُ فاعلاً ، ولا يكونُ الفاعِلُ الا

⁽٥٠) زيادة ، الا ، قبل ، على ، في الأصل سهوا .

⁽ ۱ ه) ج : اسم مفرد .

⁽٥٢ - ٥٢) ساقط في ج.

⁽٥٣) ب: على الحمل.

⁽٤٤) ب، ج ج : وكذا لولا أنه . تحريف .

اسماً [مَحْضاً] (٥٠)، تقولُ: لو وَقَعَ انطلاقُكَ لكانَ كَذَا وكَذَا. ثُمَ تَقُولُ: لو أَنْكَ منطلقٌ، الا أنّ هذا الفعلَ ممّا تُرِكَ استعالُهُ لطولِ الكلامِ بأنْ وصِلَتِهِ.

ومثلهُ أنّكَ تقولُ : عَلِمْتَ أنّكَ منطلقٌ ، وظَنَنْتُ أنّكَ خَارِجٌ ، فيكونُ التّقديرُ : ظَنَنْتُ أنّكَ خَارِجٌ واقِعاً ، كقولك : ظَنَنْتُ خروجَكَ واقِعاً الآ أنَّ المفعولَ النّباني يُتْركُ مع أنّ لطولِ الكلام بأنْ وصلته ، ولا يُحْذَفُ مع المَصْدَرِ ، لآنه مُخْتَصُّ اللفْظِ فتقولُ : ظَنَنْتُ انْطِلاقَكَ ، فَلا تحذفُ الفِعْلَ ، فَلَذا (٥٠) تقولُ : لو وَقَعَ انطلاقُكَ ، فَلا تحذفُ الفِعْلَ ، ولو أنّكَ منطلقٌ ، فتحذفُهُ ولهذا نَظائِرُ .

واعْلَمْ أَنَّ الصحابِنا في هذهِ المسألةِ قولاً يَعتاجُ الى مَعْرفة . قَالُوا في : علمتُ أَنَّ زِيداً منطلق : انَّ أَنَّ المفتوحة وانْ كانتْ مع اسمِها وخبرِها في تأويلِ المصدر(٥٠) حتى أنّها تكونُ فاعلةً ومفعولةً ومضافاً اليهاكما عَرَفْتَ فتقولُ : - (٥٠ بَلَغني أنّكَ مُنْطَلِقٌ ٥٠) على تقولُ : بَلَغني انْطلاقُك (٥٩) ، فانّك اذا قُلْت : علمتُ أَنَّ زِيداً منطلِقٌ ، جَرى في صِلَتِها ذكرُ الحديثِ والمُحدَّث عَنْهُ ، فتصيرُ كَانّك قلت : عَلِمْتُ زِيداً مُنْطلِقٌ . وهذا كلامٌ قد يُغلِّطُ مَنْ ينظرُ الى ظاهرهِ فيتَوهمُ أنّهُمْ جَعَلوا أَنَّ في حكم اللغوِ مثلاً حيثُ اجْرُوا : علمت أَنَّ زِيداً منطلقاً ، وليسَ كذلك . فعَرضُهُمُ (٢٠) أَنَّ الحديث والمُحدَّث عنهُ اذَا جَرَى ذَكرُها في صِلَتِها دلَّ ذلك (١١) أَنَّ الحديث والمُحدَّث عنهُ اذا جَرَى ذَكرُها في صِلَتِها دلَّ ذلك (١١) أَنَّ المحديث والمُحدَّث عنهُ اذا جَرَى ذَكرُها في صِلَتِها دلَّ ذلك (١١) أَنَّ المحديث والمُحدَّث عنهُ اذا جَرَى ذَكرُها في صِلَتِها دلَّ ذلك (١١) أَنَّ المحديث والمُحدَّث عنهُ اذا عَلِم أَنَّ المرادَ والمَعْنَى علمتُ انْطلاقهُ المُنْسَلِقة مُنْ المقصودَ الأخبارُ بعلم زَيْدٍ مُنْطَلِقاً . واذا ثَبَتَ ذلكَ عُلِمَ أَنَّ المرادَ والمَعْنَى علمتُ انْطلاقهُ المقصودَ الأخبارُ بعلم زَيْدٍ مُنْطَلِقاً . واذا ثَبَتَ ذلكَ عُلِمَ أَنَّ المرادَ والمَعْنَى علمتُ انْطلاقهُ المُنْسَلِقَا .

⁽٥٠) من ب و ج. وفي الأصل «مختصا». تحريف.

⁽٥٦) ب ، ج : فكذلك .

⁽٥٧) ب ۽ ج : في تأويل اسم مفرد

⁽٥٨ - ٩٨) بدله في ج عبارة مرتبكة نصها ﴿ بلغني انطلاقك أنك منطلق ؞ .

⁽ ٩٩) « انطلاقك » ساقطة في ج.

⁽۹۰) ج: تعرضهم . تحریف .

⁽ ٦١) « ذلك » ساقطة في ب و ج .

واقِعاً مَوْجُوداً // فَلَمْ نُحْتَجْ الى ذِكْرِهِ .(٢٢) واذا قُلتَ : عَلَمْتُ انطلاقَهُ ، لم يدلّ على ذلكَ ، اذ لا يكونُ معهُ حَدِيثٌ ومُحَدَّثٌ عنهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

" فاذا وَقَع (١٣) المكسورةُ والمفتوحةُ في مَوْضِع فالتأويلُ محتلف تقولُ : أوّلُ ما أقولُ : انّي أحمدُ اللهَ فتكسرُ الهمزةَ من إِنّي (١٤) وَتَفْتَحُهَا ، فاذَا [كَسَرْتَهَا] (١٠) كَانَ قُولُكَ أوّلُ ما أقولُ ، مبتدأً محذوفُ الخَبَرِ تقديرُهُ : أوّلُ قولِي : انّى احمدُ اللهَ ثَابِتُ أو موجودٌ ، واذَا فتحتَ الهمزةَ من أنّى كانَ التقديرُ : أولُ قولِي أنّي أحمدُ اللهَ ، كأنّهُ قَالَ : أوّلُ قولِي . الحمدُ للهِ ، فَجَازَ لأنّ الثّاني هُوَ(٢٦) الأوّلُ كَمَا تقولُ : أوّلُ شَأْنِي أنّي خارجٌ ، فتفتحُ لأنّ الخروجَ شأنٌ وأمرٌ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

(١٧٠ اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ أُولُ مَا أَقُولُهُ أَولُ مَا أَقُولُهُ أُولُ مَا أَقُولُ ١٧٠) : اتّى احمدُ اللهَ وأتّى أحمدُ اللهَ ، بالفَتْح والكسرِ على مَذْهَبَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، فاذا كَسَرْتَ كَانَ فِي الكلام محذوفٌ كأنَّهُ قَالَ : أوّلُ مَا أَقُولُ : انّي أحمدُ اللهَ ثَابِتٌ أَو موجودٌ ، على أَنْ تَحْكِي مَا بَعْدَ القُولِ كَأَنّهُ قَالَ : أوّلُ مَا أَقُولُ : أَنّا أحمدُ اللهَ ثَابِتُ ، بمنزلةِ قُولِكَ : أوّلُ قُولِي هذا اللفظةُ وهذا الكلامُ موجودٌ أو ثابتٌ . فأوّلُ قولِي مبتدأً وموجودٌ خبرُهُ ، وقولُكَ : أنّي أحمدُ اللهَ جملةُ محكيةُ بعدَ القولِ ثابتٌ . فأوّلُ قولِي مبتدأً وموجودٌ خبرُهُ ، وقولُكَ : أنّي أحمدُ اللهَ جملةُ محكيةُ بعدَ القولِ كا تقولُ : أوّلُ قولِي ذيدٍ : انَّ عَمْراً منطلقُ كَانَ يومَ الجُمُعَةِ ، وأعْجَبَنِي أَوّلُ قولِ زيدٍ : انَّ عَمراً خارِجٌ . واذَا فَتَحْتَ فَقُلْتَ : (١٨٠) أوّلُ مَا أقولُ [أنّي أحمدُ اللهَ لَمْ يَكُنْ فِي الكلامِ عمراً خَارِجٌ . واذَا فَتَحْتَ فَقُلْتَ : (١٩٥) أوّلُ مَا أقولُ [أنّي أحمدُ اللهَ لَمْ يَكُنْ فِي الكلامِ عمراً خَارِجٌ . واذَا فَتَحْتَ فَقُلْتَ : (١٩٥) أوّلُ ما أقولُ [أنّي أحمدُ اللهَ لَمْ يَكُنْ فِي الكلامِ عمراً خَارِجٌ . واذَا فَتَحْتَ فَقُلْتَ : (١٩٥) أوّلُ ما أقولُ [أنّي أحمدُ اللهَ لَمْ يَكُنْ فِي الكلامِ عَمراً خَارِجٌ . واذَا فَتَحْتَ فَقُلْتَ : (١٩٥) أوّلُ ما أولُ عَالَ اللهُ عَلَى المَالِقُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ لَا أَنْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ لَا أَنْهُ اللهُ الله

⁽٦٢) كذا في ب و ج. أولى. وفي الأصل « ذكر». سهو.

⁽ ٦٣) ط : وقعت .

⁽٦٤)ج : من أن .

⁽ ٦٥) من ب و ج و ط . الصواب . وسقطت من الأصل سهوا .

⁽٦٦) ٻ ۽ ج: وهو.

⁽ ٦٧ – ٦٧) بدله في ب « اعلم أن الكسر والفتح لا يحتمعان الا عند اختلاف التأويل فانما جاز أن تقول أول ما أقول » وفي ج وردت هذه العبارة بسقط « أول ما تقول » .

⁽٦٨) ب، ج: قلت

عذوف وكانَ أوّلُ مَا أقولُ] (٢٩) مبتداً ، وأنّي أحمدُ الله خَبَرَهُ ، بِمَعْنَى أوّلُ الشّيءِ الذي أقولُهُ الحمدُ للهِ . كَمَا ذَكَرَ من قولِهِ : أوّلُ شَأْنِي أنّي خَارِجٌ ، بمنزلةِ أوّلُ شَأْنِي الخُرُوجُ ، فَلَمَا للهِ هُو أوّلُ شَأْنِي ، فهذا من بابِ هُو هُو كزيدٍ فالحمدُ للهِ هو أوّلُ ما أقولُ كما أنَّ الخروجَ هو أوّلُ شَأْنِي ، فهذا من بابِ هُو هُو كزيدٍ أخوكَ . وما في هذا القولِ يجبُ أنْ يكونَ موصولاً نحوّل الوّلُ ما أقولُهُ : ليكونَ بمعنى أوّلُ مقولي الحمدُ للهِ ، ولا يكونُ على الوّجْهِ الأوّلِ موصولاً لأنّكَ اذَا قلتَ : أوّلُ مَقُولِي ، لم تَقْدِرْ أَنْ تَحَكَى بعدَ القولِ الجُملةَ فتقولُ : أوّلُ مَقُولِي : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ موجودٌ ، مُقُولِي ، لم تَقْدِرْ أَنْ تَحْكَى بعدَ المَصْدَرِ لكونِهِ في حُكْمِ الفِعْلِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وتقولُ : مَا رَأْيَتُهُ مَدْ أَنَّ اللّهَ خَلَقَنِي ، فَتَفْتَحُ أَنَّ بَعْدَ مَذَ^(٧٢) ، ولا بُدَّ مَن أَنْ تَقَدَّرَ حَدْفَ المَضَافِ قَبْلَ أَنَّ جَعْلَتَ مَذْ حَرِفًا أَوْ اسْمًا » .(٧٣)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عبدُ القَاهِرِ:

اعلم أنّك اذا قلت : ما رأيتُهُ مذ أنَّ اللهَ خَلَقنِي ، فلا يَخْلُو من أنْ تَجعل (٧٤) مُذْ حرف جر أو اسْماً ، فانْ جعلتَهُ حرفاً جاراكانَ قولُك : انّ الله خَلَقني في موضع جرِّ بمنزلةِ قولُك : منذْ خَلْقِ الله لي ، ويكونُ كقولهِمْ : جنتُك مَقْدَمَ الحاج ، وخُفُوقَ النّجْم ، في تقديرِ المُضَافِ ، كَأَنَهُ ما رأيتُهُ مذْ زَمنِ خَلْقِ اللهِ لي كَمَا (٧٠كانَ المَعْنَى جَتُنُكُ زَمَنَ خُفُوقِ النّجْم ، واذَاكانَ الموضعُ مُخْتصًا بالاسم لم يَكُنْ الا الفَتْحُ وكَذَا اذا جَعَلْتَ مُذْ اسْماًكانَ أنَّ في موضع رَفْع كَأنَهُ قالَ : ما رأيتُهُ مَذْ زَمَنِ خَلْقِ اللهِ لي كَمَا ٧٧

⁽ ٦٩) ما بين العاضدتين من ب و ج. وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

⁽۷۰) ج: فنحو.

⁽۷۱) في ج: تتأتى.

⁽ ٧٢) ط: بعد مذ (أي مذ زمن خلق الله اياي) .

⁽٧٣) زيادة في ط بعد قوله أساء. لم تثبت في النسخ (أنظر الايضاح ص ١٣٢)

⁽٧٤) دنجعل، ساقطة في ج.

⁽ ٧٠ - ٧٥) ساقط في ج بسبب انتقال النظر،

تقولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوِمَانِ ومُذْ يَومُ الجُمْعَةِ ثُمَ حَذَفْتَ المضافَ الذي هُوَ زَمَنُ وأَقَتَ المضافَ الذي هُوَ زَمَنُ وأَقَتَ المضافَ اليهِ الذي هُوَخَلْقُ مقامَهُ فصارَ الى قَوْلِكَ : مُذْ خَلْقُ اللهِ . واذَا كانَ الحالُ يُفْضِي الى المَصْدَرِ نحوَ خَلْقِ الله لم يَكُنْ الا الفَتْحُ فِي أَنَّ ، لأنَّ المفتوحةَ تكونُ بمنزلةِ المَصْدَرِ .

فانْ قلت : فانّك تقول : ما رأيته مُذْ زَمَنُ خَرِجَ زَيْدٌ ومُذْ زَمَنُ // زَيْدٌ خَارِجٌ ومُذْ زَمَنُ // زَيْدٌ عَالِمُ الْهُمْ فَكِيفَ لَمْ تَكْسُرُ أَنَّ ؟ فالجوابُ أَنّهُمْ اذَا قالوا : مَا رأيتُهُ مُذْ زَمَنُ خَرَجَ (٢٧) زِيدٌ ، فانَ الفِعْلَ فيهِ فَرْعٌ على المَصْدَرِ. وكَذَا النَّا قالوا : مَا رأيتُهُ مُذْ زَمَنُ خَرَجَ (٢٧) زِيدٌ ، فانَ الفِعْلِ حِرْصاً على أَنْ يكونَ في جميعُ الأَفْعَلِ التي يضافُ اليها أسهاء الزمانِ وانّا أتوا(٢٧٧) بالفِعْلِ حِرْصاً على أَنْ يكونَ في اللَّفْظِ دليلٌ على الزمانِ ، فاذا قيلَ : يومَ خرجَ زيدٌ ويومَ يخرجُ ، عُلِمَ الزّمانُ من اللَّفْظِ . واذاكانَ كذلك لَمْ يكُنْ للكَسْرِ وَجْهٌ ، لأَجْلِ أَنّكَ اذا قُلْتَ : ما رأيتُهُ مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَنِي ، جَرَى الفِعْلُ في صِلَةِ أَنَّ فتحصلُ الدّلالةُ على الزّمانِ من جهةِ اللفظ . واذاكانَ كذلك وجبَ الفَعْلُ في صِلَةِ أَنَّ فتحصلُ الدّلالةُ على الزّمانِ من جهةِ اللفظ . واذاكانَ كذلك وجبَ الفَعْلُ في قولك : جِئْتُكَ يومَ خَرَجَ زيدٌ ، بمنزلةِ المَصْدَرِ في قولك : يومَ خروج زيدٍ كانَ الفِعْلُ في قولك : جِئْتُكَ يومَ خَرَجَ زيدٌ ، بمنزلةِ المَصْدَرِ في قولك : يومَ خروج زيدٍ في (٣٨) تقاربِ المَعْنَى واللفُظِ وَلَمْ يَكُنْ فيه من الدّلالةِ على الزّمانِ مالا يكونُ في المَصْدَرِ ، لما نَزّلُوهُ مَنزِلتَهُ بوجهٍ . فاذَا كانَ قولُك : أَنَّ اللهَ خَلَقَنِي ، وانَّ اللهَ خَلَقَنِي ، جاريا مَجْرَى واحِداً في ان لَفْظَ الفعلِ يوجدُ في الكلام ويحمُ ، كانَ تَرْكُ خَلَقَنِي ، جاريا مَجْرَى واحِداً في ان لَفْظَ الفعلِ يوجدُ في الكلام ويحمُ ، كان تَرْكُ الأصلِ الذي هُو المَصْدُرُ خارجاً من الحَكَةِ فاعْرِفْهُ .

ويزيدُهُ وضوحاً أن الجملةَ اذا أُضيفَ اليها كانَ التَّقديرُ في مَوْضِعِهَا الجَرَّ لحقٍّ الاضافةِ . ولو أمكنَ(٧٩) اظهارُ الجرِّ في لَفْظِهَا لم يُقدَّر. أَلا تَرَى أَنَّ الاسهاءَ التي لا يكونُ

⁽٧٦) ج: خروج زيد. تحريف.

⁽٧٧) ب ، ج : وانما ، أقول ، أتوا .

⁽ ٧٨) ۽ في ۽ ساقطة في ج.

⁽ ٧٩) ب ، ج : ولو لم يكن . تحريف . وعبارة الأصل هي الصواب . وقد سبق أن أشار الى هذا المعنى في ص ٣٦٣ حين قال : انا نقدر الاعراب في الاسم اذاكان هناك مانع من ظهوره نحوالبناء في من وكم ... فان كان الاسم عاريا من الأسباب المانعة من ظهور الاعراب كان تقديره فيه محالا .

فيها أحدُ الأسبابِ التي تَمْنَعُ الاعرابَ لا يجوزُ أن يُتْرَكَ الاعرابُ فيها لَفْظاً اعتماداً على التقديرِ. فكذلكَ هُنَا اذَا أمكنَ أنْ يُؤتى في اللفظِ بما يدلُّ على الجَرِّ وعملِ العاملِ فيهِ ، وهو فتحةُ أنَّ ، لَمْ يَجُزْ تركهُ ، كَمَا لا يجوزُ تركُ الجِرِّ الصّريحِ ، نحوَ أنْ تقولَ : مررتُ بزيدٍ يا هذا ، فتترك الجَرَّ اللفظيَّ زاعماً أنَّهُ مقدَّرُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

(وَلَوْ قُلْتَ : علمت أَنْ يقومَ زيدٌ فنصبتَ الفِعْلَ (^^) بأن لم يَجُزْ لأَنَّ هَذَا من مواضع أَنَّ لأَنَّهُ مما ثبتَ (^^) واستقرَّ كما لم يحسن أرجوك أنَّك تقومُ ، وأطمعُ أنَّك تُعطِيني ، لأَنَّهُ (^^) مما لم يَثْبتْ ولم يستقرَّ . ولكنْ تقولُ : أرجو أَنْ تقومَ ، وأطمعُ (^^) أن تعطيني ، وفي التنزيل — (والذي أطمعُ أَنْ يغفرَ لي خَطِيئتِي) — (^^)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عبدُ القاهرِ:

اعْلَمْ أَنَّ العِلْمَ مِن مُواضِعِ التَّقديرِ والتَّحقيقِ ، والطمعَ والرجاءَ مِن مُواضِعِ الشَّكِ وَجِبَ أَن وَغِيرِ النَّباتِ . وَأَنَّ المُشدَّدَةَ تَفِيدُ التَّوكِيدَ ، والمَحفقة لا تفيده . واذا كان كذلك وجب أن تقرن المشدَّدَة بما كان تقريراً والمحفقة بما كان شكّاً . يُقالُ (٥٨» : عَلِمْتُ أَنْكَ تقومُ ، وعَلِمْتُ أَنَّ زِيداً يَخُرِج ، وأرجو أَنْ يخرجَ زيدٌ ، وأطمعُ أَنْ يُعْطيني . ولوقيل : عَلِمْتُ أَنْ يَخطِئني . ولوقيل : عَلِمْتُ أَنْ يَخطِئني . ولوقيل : عَلِمْتُ أَنْ يَخرجَ زَيْدٌ ، وأرجو أَنَّ زيداً يخرجُ ، لكانَ قلباً للعادةِ مِن حيثُ يُقُرَنُ ما هو أَنْ يخرجَ والمُعْ التقرير (٨٧ فيهِ ، وما هو عار من التّوكيدِ بما هو تقرير (٨٧) . ولهذا الكَسْرِ فقيل : انْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ كَانَ المَعْلَةُ في حالً الكَسْرِ فقيل : انْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ أَضْرِبْ

⁽۸۰) ج، ط: فتنصب الفعل.

⁽ ٨١) ط: مما وقد، ثبت.

⁽٨٢) ج: لأنها.

⁽ ۸۳) ج : وأرجو.

⁽ ٨٤) آية ٨٢/الشعراء ٢٦ . وقوله «خطيئتي » غير موجود في ط .

⁽ ۸۵) ب ، ج : فيقال .

⁽ ٨٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل " على " تحريف .

⁽ ۸۷ – ۸۷) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

ولم يقل: انَّ تضرِبْ أضربْ. فان قيلَ: أرجُو أَنْكَ تُعْطِينِي، فلأجلِ الدلالةِ على قوةِ // الرجاءِ. وعلى هَذا يُقَالُ: أخْشَى أَنَّهُ يَفْعَلُ، اذا حققتَ الخشيةَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

النَّقيلةِ كقولهِ تَعالَى - (أَفَلا لَحْفيفةُ كَانَتْ مُخَفَفَةٌ من الثَّقيلةِ كقولهِ تَعالَى - (أَفَلا يَرْجع اليهم قَوْلا) -(^^)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعلى أنَّ المُشدَّدَةَ تُخَفِّفُ، واذا خُفِفَتْ لم تَخْلُ من أَمْرَيْنِ: أَحَدُّهُمَا أَنْ يقعَ بَعْدَهُ الاسمُ(٩٩) كَبِيتِ الكِتَابِ:

/١٠٢/ في فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هنالِكَ كلُّ من يَحْضَ ويَنْعِلُ (٩٠)

(٨٨) آية ٨٩/طه ٢٠ ، وبعد الآية في ط زيادة وضعت بين عاضدتين نصها (تقديره : انه لا يرجع البهم قولا) . (٨٩) ب ، ج : ان تقع بعد الاسم . سهو .

· (٩٠) ينسب هذا البيت للأعشى . والأرجع انه لُفّق من بيتين في ديوانه أولها .

في فتيـــة كسيوفِ الهنساءِ قــد عَلِموا أنْ ليسَ يدفع عن ذي الحيلامِ الحِيَلُ وثانيها:

أمسا ترينسا حفساةً لا نِعسالو كنسا أنسسا كسدلك مسا نحنى، وتنتوسل لله نظر ديوانه ق ١٩٥/٦ و ص ٥٩ وشواهد المغنى ش ٥١ ج ٧٧٦/٧ . وفي الخزانة ٩٤٧/٥ (قال السيرافي: وفي كتاب أبي بكر مبرمان ان هذا الصراع – اي العجز – معمول أي مصنوع، والثابت المروي: ان ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل «قال والشاهد في كلتا الروايتين واحد لأنّهُ في اضهار الهاء في ان، وتقديره أنْ هالك وان ليس يدفع).

وقال العيني في الشواهد الكبرى ٣٨٧/٢ – ٣٨٨ ، نائله الأعشى ميمون بن قيس وقيل عبد الله بن الأعور وقيل غير ذلك . وفي شرح الشواهد للعاملي ص ١١٦ : قائله الأعشى وقيل هو لزيد بن ثابت الشيباني .

والبيث منسوب للأعشى في سيبويه والشنتمري ٢٨٢/١ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ و ١٢٣/٢ ، والمنصف لابن جنى ١٢٩/٣ (العجز) والأمالي الشجرية ٣/٢ ، والأنصاف ١٩٩/١ ، والخزانة ٣٥٦/٤ (احاله على الموضع الأول الذي تقدم ذكره) ، والدرر اللوامم /١٩٩/ .

وغير منسوب في المقتضب ٩/٣ ، والخصائص ٤٤١/٣ (العجز) ، والمفصل ٢٩٨ ، وشرحه لابن يعيش ٧١/٨ ، وهم الهوامع ١٤٣/١ (العجز) . التّقديرُ أَنّهُ هَالِكٌ على أن يكونَ الهاءُ ضميرَ القصّةِ ، وقولُهُ : كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ هَالِكٌ ، جُمْلَةٌ منَ المُبْتَدَأِ والخَبَرِ مرفوعةٌ بأنّهَا خَبَرُ أنَّ ، فلمّا خُفّفَتْ حُذِفَ اسْمُهَا وصارَ التّخْفيفُ عَلَماً لِذَلِكَ .

والنّاني : أنْ يقعَ بَعْدَهُ الفِعْلُ ، وذلكَ نحُوما ذكرهُ من قولِهِ : عزَّ وجَلَّ : - (أَفَلا يَرُجعَ اليهِمْ قَوْلا) - ولا يكونُ التّخفيفُ معَ الفِعْلِ الا بَعْدَ وُجُودِ أَحَدِ الحروفِ الأَرْبَعَةِ التي هي لا وقد وسوف والسِّين ، تقول : (١١) وعَلِمْتُ أن قد خرجَ زَيْدٌ ، وعلمتُ أن لا يخرجُ زيدٌ ، وعلمتُ أن سيخرجُ زيدٌ . قالَ عزّ من قائل - (عَلِمَ أَنْ سَيكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) -(١٩) ، وكَذَا عَلِمْتُ أن سوفَ يخرجُ زَيْدٌ . ولو قلت : عَلِمْتُ أن سوفَ يخرجُ زَيْدٌ ، ولو قلت : عَلِمْتُ أن خَرجَ زَيْدٌ ، وأنْ يخرجُ زيدٌ من غير واحدٍ من هذهِ الحروفِ لَمْ يَجُزْ ، وذاك اللهُمْ جَعَلوا هذهِ الحروفِ عَوضاً مما لحق أنْ من التّفسيرِ . هذا هو قولُ صاحبِ الكتَابِ .(١٣) قَالَ شَيْخُنَا رحمهُ اللهُ أنَّهُمْ لم يعوضوا من التّغييرِ في نَحْوِ :

أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى .

وعوضوا في نَحْوِ: عَلِمْتُ أَنْ قد حَرَجَ زِيدٌ ، وذلك (٩٤) أَنَّ أَن لَحِقَهَا في ذلك الموضع ضرب واحدٌ من التغيير وهو الحَدْفُ ، ولحقَها هنا ضربانِ : أحَدُهُم الحَدْفُ ، والآخرُ وقوعُ الفِعْلِ بَعْدَهَا . وذاكَ أَنَّ هَذَا البابَ موضوع (٩٥) للأسهاء في الأصْلِ ، من حيثُ إِنَّهُ مُشَبّةٌ بالفِعْلِ ، واذا عُدِلَ به عن الأصْلِ من وَجْهَيْنِ كَانَ التّغييرُ أَقُوى فيحتاج الى التّعويضِ ، واذا كانَ التّغييرُ وَجْهَا واحِداً لَمْ يُعْتَدَّ بهِ وجازَ أَن لا يُعوضَ ، ويقوى

⁽ ٩١) ب : وتقول .

⁽٩٢) آية ٢٠/المزمل ٧٣.

⁽٩٣) في سببويه ٤٨٣/١ : « واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول : « قد علمتُ أن تفعل ذاك ، وقد علمت ان فعل ذاك ، حتى تقول سيفعل أو قد فَعَلَ أو تنفى فتدخل لا ، وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضا مما حذفوا من أنَّهُ فكرهوا إن يدعوا السين أو قد اذ قدروا على أن تكون عوضا ولا تنقض ما يريدون لو لم يدخلوا قد ولا السمن.

⁽ ٩٤) ب و ج : وذاك .

⁽٩٥) ب، ج: موضع. تحريف.

هاذا عندك (١٦) بابُ مالا ينصرفُ. أَلا تَرَى أَنّهُ اذا اجتمعَ سَبَبانِ جُعِلَ لذلكَ حُكُمٌ وَتَأْثِيرٌ ، واذَا انْفَرَدَ السِّبَبُ لم يُعْتَدَّ بِ وَصَارَ بمنزلةِ مالمْ يوجدْ فَيُصْرَفُ (١٧ نَحوَ زَيْدٍ وعمرو (١٧) لأنّهُ ليسَ فيهِ الا التعريفُ ، ولا يصرفونَ أحمدَ ، لأنَّ فيه وزنَ الفعلِ والتعريفَ ، وعلى ذَا (١٩٥) يجرِي كثيرٌ من كلامِهِم ، إجعلونَ للسَّبَيَّنِ (١٩٥) تأثيراً لا يكونُ للواحدِ .

ومَعْنَى التّعويض في هذا أنَّ هذهِ الحروفَ اذَا لزبتْ أنَّ في هذا الموضع كأنَ ذلك ضَرْباً من التّصرفِ لا يكونُ ذلك في سائرِ المواضع ، كما أنَّ الهمزة في ابن واسم اذا خُصَّتْ بالمحذوفِ اللّلامِ فلم يُقَلَ ابنوّى كانَ ذلك تَعْويضاً من اللام المحذوفِ . وقولُهُ تَعالَى – (وأنْ ليسَ للانسانِ الا ما سَعَى) – (١٠٠١) جَازَ أنْ بَقَعَ ليسَ وَهُوَ فِعْلٌ بَعْدَ أنْ ، وهي عَفقةٌ من الثقيلةِ من غيرِ أنْ يَصْحَبَهَا أحدُ الحروفِ الّتي مَضَتْ لأمرَيْنِ :

أَحَدُهُما : أَنَّ لِيسَ فعلُّ جَامِدٌ لا تصرَّفَ لَهُ مُتَمكِّنٌ في شَبَهِ الحَرْفِ فَلَمْ يُعتدَّ بهِ وصَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا فِعْلٌ .

والثَّاني : أنَّ لَيسٌ مُتَضمَّنُ لِمَعْنَى النَّفي فتَنزلَ ما فيهِ من النَّفي مَعَهَا منزلةَ حرفِ النّفي ِ مع الفعلِ فكانَ أنْ ليسَ بمنزلةِ أنْ لا يكون فاعرفْهُ.

فان قلتَ : علمتُ أن يخرجَ ريدٌ ، وأن لا يخرجَ زيدٌ ، فنصبتَ لم يَكُنْ سَدِيداً لِمَا تَقَدَّم مِن أَنَّ هِذَا // مِن مُواضِعِ التَّقريرِ فيليقُ به المشدَّدةُ دُونَ المَخفَّةِ . ويَنْبَفِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّا وَانْ ذَكُرْنَا فِي الحَروفِ الأَرْبَعةِ [الكائنةِ](١٠) تَعْويضاً فَانَّ غيرَهَا مِن حروفِ النّفي ِ يُشَارَكُهَا فِي هذا الحَكم ِ كَانْ وَلَمْ ، قَالَ تَعَالَى - [أَيَحْسَبُ] أَنْ لَمْ يَرَهُ

⁽٩٩) ج: عندي.

⁽٩٧ ــ ٩٧) بدله في ب: ﴿ نحو زيد ، ع ج: ﴿ نحو زيد عمو، سهو.

⁽ ٩٨) ب و ج : وعلى ذلك .

⁽٩٩) ج: للسين، تحريف.

⁽ ۱۰۰) آية ۲۹/النجم ۳۵ .

⁽١٠١) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «الكناية». تمريف.

أَحَدٌ ﴾ -(١٠٢) ، فأنْ محفقةٌ من الثّقيلةِ ولم تَعْويضٌ (١٠٣) ، وكَذَا تقولُ : عَلِمْتُ أَنْ لَنْ يَخرجَ زيدٌ وبينَ أنّها لا تكونُ الناصبةَ من حيثُ أنّها لوكانتْ ايّاها لَمَا دَخَلَتْ على أَنْ وهي اختُها في نَصْبِ الفعلِ المُضَارعِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« فأمّا(١٠٤) حَسِبْتُ وَأُخواتُها فيقعُ بَعْدَهَا النّاصِبَةُ للفعلِ والمخففّةُ منَ الثّقيلةِ . وقد قُرِيءَ – (انْ لا تَكُونَ فِتْنَةً) –(١٠٥) رَفْعاً ونَصْباً . »(١٠٦)

قَالَ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلم أنَّ حَسِبْتُ وظَنَنْتُ وَخِلْتُ تكونُ للشّكِ مرةً وللتّحْقيقِ أخْرى . فالشّكُ هو الذي لا شبهة فيه ، والتّحقيقُ كقولِهِ عزّ وجلَّ – (وانّها لكَبِيرةٌ الا عَلَى الخَاشِعِيْنَ الذينَ يَظُنّونَ أَنّهُمْ مُلَاقُو رَبّهم) – (۱۰۷) . فاذَا قُصِدَ الشّكُ نُصِبَ الفعلُ فقيلَ : حَسِبْتُ أَنْ لا يخرجَ زيدٌ ، لأنّ الشّكَ لا يليقُ به (۱۰۸ الا الخفيفةُ ، والخفيفةُ ، والخفيفةُ ، وانْ (۱۱۰) أريدَ التّقريرُ (۱۱۰) والتحقيقُ كعلمتُ كانَ أَنْ بَعْدَهَا عَفْفةً من الثّقيلةِ وَوَجَبَ رفعُ الفعلِ والاتيانُ بأحدِ الحروفِ التي ذَكَرُنَا نحوَ قولِكَ : حَسِبْتُ أَنْ لا يخرجُ زيدٌ ، بالرّفْعِ ، وأن سيخرجُ زيدٌ أو أن سوف يخرجُ زيد. واذَا

^{. (}١٠٢) آية ٧/البلد ٩٠، والزيادة فيها من ب و ج.

⁽۱۰۳) ب ، ج : ولم يعوض . تحريف .

⁽١٠٤)ط: وأما.

⁽ ١٠٠) آية ٧١/ المائدة ٥ . وفي التيسير للداني ص ١٠٠ ، أبو عمرو وحمزة والكسائي (الا تكونُ) برفع النون والباقون بنصبها . وفي الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٠٨ : ، فالحجة لمن رفع انه جمل ، لا ، بمعنى ليس ، لأنها يجحد بها كما يجحد بلا ، فحالت بين أن وبين النصب . وقال البصريون : (أنّ) هذه محففة من المشددة ، وليست أن التي وضعت لنصب الفعل فلا تدخل عليه الا بفاصلة ، أما بلا أو بالسين ليكون ذلك عوضا من التشديد ، وفاصلة بينها وبين غيرها . ومنه قوله تعالى :

⁽عَلِمَ أَنْ سيكونُ منكم مَرْضَى) انظر أيضا : إملاء ما من به الرحمن ج ١٢٣/١ – ١٧٤.

⁽۱۰۹)ب،ج: نصبا ورفعا. (۱۰۷)آیة د، ۴۵،۴۵/البقرة ۲.

⁽١٠٨)ب، ج: «الا المخففة، والمخففة».

⁽١٠٩) ب ، ج : فان ،

⁽۱۱۰)ج: التقدير. تحريف.

دخلَ السِّينُ لم يَجُزُ الا أن تكونَ المدنففةُ من الثَّقيلةِ ، لأجل أنَّ [أن](١١١) الناصبةَ للفعل علمُ الاستقبالِ ، والسَّينُ كذلت فلا يحتمعانِ ، فكذلك لا يكونُ النَّصبُ مع السِّينَ وسوفَ ، نحوَ قولك (١١٢) : حَسِبْتُ أَنْ سيخرجُ زيدٌ ، كما تقولُ : ان لا يخرج زيدٌ . َ فاذا جَاءَ السّينُ وجبَ أن تكونَ حَسِبْتُ للتّحقيق . وأمّا قولُه عزَّ وجلَّ – (وحَسِبُوا أَنْ لا تكونَ فتنةً ﴾ – فاذَا نَصَبْتَ كانَ على الظّاهركأنَّهُم تَوهَّمُوا أو رَجَوْا(١١٣) أنْ لا تكونَ فتنةٌ ، وإذا رُفِعَ كَانَ بمعنى عَلِمْتُ وتَذَونُ انْ مَعْفَةً من الثَّقيلةِ ، كَأَنَّهُ وحَسِبُوا أَنَّهُ لا تكون فتنةٌ . فالضَّميرُ للأمر والشَّأنِ ، والمَعْنَى أنَّهم قَطَعُوا بذَلِكَ واعتقدوهُ دونَ أن يكونوا نافِينَ للفتنةِ على سَبيلِ الرَّجَاءِ والطُّمَع ، كأنَّه : وعلموا أنَّه لا تكونُ فتنةٌ ، لأنَّ ذلكَ وانَّ كانَ جَهْلاً على الحقيقةِ فانَّه كانَ عِنْدَهُمْ عِلماً لفرطِ جَهْلِهِمْ ، ومثلُ هَذَا أَنْ تقولَ : فلانٌ يَعْلَمُ أَنَّ هَلَذَا حَتٌّ وهو باطِلٌ ، تُريدُ أنَّه يَقْطَعَ بذلكَ وَيَظنُّهُ حقيقةً ، وهو جَاهِلٌ أنَّ ما يدعيهِ عِلْماً شَكٌّ وجَهْلُ (١١٤) . واذَا اطْلَقْتَ العلمَ بوجهٍ لم يَكُنْ الا الشَّديدةُ ألا تَرَى أَنَّكَ تقولُ : لا تعلمُ أنَّ زيداً خارجٌ ، ولم تعلمْ أنَّ عَمْراً خَرَجَ ، فَتَأْتِي بالشَّديدةِ وانْ كمتَ لم تُثْبِتْ لهُ الْعِلْمَ ، لأنَّ كَوْنَهُ غيرَ ثابتِ (١١٥ لِمَنْ تَحَدَّثَ عنهُ لا يُخْرِجُهُ عن حقيقتِهِ (١١) فهوكقولِكَ : لم يتقرَّرْ أَنَّ زيداً خَارِجٌ ، ولم يَتَحَقَّقْ (١١٦ أَنَّكَ خَارِجٌ (١١٦) . وكذلكَ كونُ مَا قَطَعُوا بِهِ خِلاف مَا اقْتَضَى وَهْمُهُمْ لا يُوجِبُ العدولَ عن الحكمِ المُتَعَارَفِ للعِلْمِ فِي اللفْظِ فاعْرِفْهُ.

فصل: اعلمْ أنَّ أنْ(١١٧) المفتوحة من المخفّفة على أربعة أضْرب: الأوّلُ: النّاصبةُ للفعْلِ، نحوَ أرجو أن تقومَ، وأن تخرجَ خيرٌ لكَ. وتكونُ فاعلةً ومفعولةً ومُضَافاً // اليها ومبتدأةً لَفْظاً ومَعْنىً، فالفاعلُ بَلَغَنِي أنْ خرجَ زيدٌ، ويُعْجِبُني

⁽١١١)من ج: أبين.

⁽١١٢) ب، ج: نحو أن تقول.

⁽۱۱۳) ب ، ج : أو رجعوا . تحريف .

⁽١١٤) ب ، ج : جهل وشك .

⁽١١٥) بدله في ب و ج : « في هذا المرضع لا يخرجه عن معناه الأصلي » .

⁽١١٦ – ١١٦) ساقط في ب.

⁽١١٧) وأنَّ الله ساقطة في ب.

أَنْ يخرجَ زيدٌ، والمفعولُ قولك: أرْجو أَنْ يقومَ، والمضافُ اليه: ما سببُ أَنْ خرجَ ، وللضافُ اليه: ما سببُ أَنْ خرجَ خرجتَ، وخرجتَ، وخرجتَ، وما دَعاكَ الى أَنْ تَخْرجَ والمبتدأُ أَنْ تَخرجَ خيرٌ لكَ ، هو(١١٩) كقولكَ: خروجُكَ خيرٌ لكَ .

والضَّرْبُ الثَّاني : المخففَّةُ من الثَّقيلةِ نحوَ ما تقدَّمَ من قولِهِ تَعالَى – (أَفَلا يَرُونَ أَنْ لا يَرْجعُ [اليُّهم قَولا]) –(١٢٠) عَلَى مَا بَيِّنَا .(١٢١)

والضّرْبُ النَّالِثُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى أَيْ كَقُولِهِ عَزَّ وَجَلَّ – (وَانْطَلَقَ الْمَلاَ مِنْهُمْ أَنِ الْمُشُوا) – (٣٢٢) المَعْنَى أَيْ أَمْشُوا ، وتَكُونُ أَنْ هذه عِبارةٌ عن الفِعْلِ (١٢٣) ، وتُصَاحِبُ مِن الأَلْفَاظِ مَا يَتَضَمّنُ مَعْنَى القُولِ ، ولا يَكُونُ صَرِعاً كَقُولِكَ : كَتَبْتُ اللهِ أَنْ (١٢٤ أَضْرِبْ زَيْداً ، فنابَ أَنْ منابَ القُولِ (١٢٤ أَضْرِبْ زَيْداً ، فنابَ أَنْ منابَ القُولِ فصارَ بانْضِمامِهِ الى كتبتُ بمنزلةِ مَا يفيدُ القُولَ وزيادةً فكأنّه قيلَ : قُلْتُ كتابةً لكَ (١٢٥ أَو قُلْتُ لكَ فَي كِتَابِي ١٢٥ اضْرِبْ زَيْداً . وليسَ من حَقّها أَنْ تأتيَ مع بحردِ القُولِ فَي اللهِ عَلَى اللهِ إِنْ أَنْهَا نائبة (١٢٦ عن القُولِ ومشيرةٌ اللهِ . فاذَا جاء أَستُغنَى عَنْهَا .

وأمّا قولُهُ تَعالَى - (وأَنْطَلَقَ المَلاُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا) - فَعَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : انْ يكونَ الانْطِلاقُ على الظّاهِرِ ، وأتّى أنْ لأجْلِ أنّهم فَارَقُوا مَجْلِسَ النّبي صَلّى اللهُ عليهِ وَسَلّمَ وكانَ دَعَاهُمْ الى التّوحيدِ [وتَرْكِ](١٢٧) الآلهةِ . كأنّ بَعْضَهم

⁽۱۱۸) ج: وجاء. تحریف.

⁽ ۱۱۹) ب ، ج : وهو.

⁽۱۲۰) آیة ۸۹/طه ۲۰ وتنمتها من ب.

⁽۱۲۱) ب،ج: على ما بيّناه.

⁽۱۲۲) آیة ۲/ص ۲۸.

⁽١٢٣) ب ، ج : عن القول .

⁽ ۱۲۶ – ۱۲۶) ساقط في ب.

⁽١٢٥ – ١٢٥) ساقط في ب، ج.

⁽١٢٦) ثابتة . تحريف .

⁽١٢٧) من ب و ج. الصواب. وسقطت من الأصل سهوا.

قَالَ لَبَعْض : امْشُوا(١٢٨) واصْبَرُوا وَلا [تَكْفُروا](١٢٩) في هَذَا فَلَمّا كَانَ في انْطَلَقَ مَعْنَى القَوْلِ من حيثُ أنّ القومَ انْطَلَقُوا عن مَجْلِسِ تَنَاظُرِ فلا بُدَّ من أنْ يتحدثَ بَعْضُهُمْ مع بَعْضٍ في حَالِ الانْطلاقِ . وجَرَى ذَلِكَ مَجْرَى كَتَبّتُ في ملائمتهِ للقولِ فَجَاءَ أنْ عبارةً عن القولِ لدليلِ الحَالِ عليهِ كَأنّه واللهُ أعلمُ – انْكَروا وأعْرَضُوا وقالُوا : امْشُوا وأَصْبِروا عن القولِ لدليلِ الحَالِ عليهِ كَأنّه واللهُ أعلمُ – انْكَروا وأعْرَضُوا وقالُوا : امْشُوا وأَصْبِروا

الوَجْهُ النَّانِي (١٣٠) أَنْ يكونَ الانْهلِلاقُ بِمَعْنَى المَضَاءِ فِي القَوْلِ (١٣١) فَكَانَّهُ انْطَلَقُوا في الكَلامِ أَنْ امشُوا بمنزلةِ كَتَبْتُ أَنْ أَفَاسُ ، لأَجلِ أَنَّ انطلقَ ليسَ بصريح القولِ فيجوزُ أَنْ يوضَّحَ بَأَنْ الذي يُقْصَدُ بِهِ القولُ . وقيلَ في امْشُوا : أَنَّهُ من المَشَاءِ (١٣٢) الذي يُرادُ بِهِ الزّيادَةُ والنّاءُ . كَانَّهُ قيلَ : ازْدَادُوا قرقً ، وبقويّهِ قَولُهُ تعالَى بَعْدُ (١٣٣) - (واصْبِرُوا) [على آلهتِكُمْ]) - (١٣٤)

والضَّرْبُ الرَّابِعُ من أَن : (١٣٥) أَنْ تكونَ لَغْواً في نحوِ قولِهم : لمَا أَنْ جَاءَ زَيْدٌ كَلَّمْتُهُ . المَعْنَى لمَّا جَاءَ زَيْدٌ .

وَكَذَا انْ المكسورةُ على أربعةِ أضرب : فالأوّلُ : الجَازِمةُ نحوَ انْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ وَتَخْرِبْ أَضْرِبْ وَتَختصُّ بِالفِعْلِ كَمَا أَنَّ النّاصبةَ في قولِكَ : يُعْجِبُنِي أَنَ يقومَ زيدٌ كذلكَ .

والثَّاني أنْ تكونَ نافيةً بمنزلةِ مَا كقولِهِ عزَّ وجَلَّ – (انِ الكَافِرونَ الا في غُرورِ) –(١٣٦)

⁽١٢٨) ب: ﴿ أَنْ ﴿ امشوا.

⁽١٢٩) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل وتكفروا ، تحريف.

⁽ ۱۳۰) ب ، ج : والوجه الثاني .

⁽ ١٣١) ب : المضاف القول . ج : المضاف للقول . وكلاهما تحريف .

⁽ ١٣٢) ب ، ج : أنه ه يكون » من المشاء . وفي اللسان (مشى) ١٥٠/٢٠ » وأصل المَشَاء النماء والكثرة والمناسل . ومنه الماشية تكون من الابل والغنم » .

⁽ ۱۳۳) ب : قوله بعده .

⁽ ۱۳٤) تنمه الآبية من ب و ج .

⁽١٣٥) وأن، ساقطة في ب وج.

⁽١٣٦) آية ٢٠/الملك ٢٧.

والنَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ مَخْفَةً مَنَ الثَّقيلةِ ، ويقعُ بَعْدَهَا الاسمُ والفِعْلُ الا أَنَّ اللامَ يلزم ما يكونُ بَعْدَهَا فيقالُ – (انْ زيدٌ لَمنطلقٌ ، وانْ عمروٌ لخَارِجٌ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى – (وانْ كُلِّ لمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ) –ف(١٣٧) التَّقديرُ وانَّ كُلُّ الجميعُ . وما مزيدةٌ وانَّما أَلزَمَ اللامُ الخبرَ وكانَ في حالِ التَّثقيل لا يلزِمُ واذكُنْتَ تقولُ : انَّ زيداً منطلقٌ ، وأنَّ زيداً لَمنطلقُ ، لأجْلِ أَنْهُمْ لو اسقطوا(١٣٨) الّلامَ لالتبَسَ المُخففّةُ من الثّقيلةِ بالنّافيةِ . فَكَانَ اذا قِيلَ أَنَّ زِيدٌ(١٣٩) خارجٌ لم يُعْلَمِ ايرادُ أَنَّ زيداً خَارِجٌ أَو مَا زيدٌ خارجٌ . فلمّا كَانَ كَذَلَكَ جُعِلَ اللَّامُ عَلَماً لَكُونِها مُخْفَفَةٌ مِن الثَّقيلةِ فَلا تَقُلُّ : انْ زيدٌ منطلقٌ الا وأنتَ تُريدُ النَّفيَ . واذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الفعلُ دخلَ اللامُ في صِلتِهِ أيضاً [كقولِهِ](١٤٠) عزَّ وجلَّ – (وانْ كَانَتْ لَكبيرةً) – (١٤١) // المَعْنَى وأنَّها كَانَتْ كبيرةً . فلو لم تدخل(١٤٢) اللامُ لم يُعْلَمْ أنافيةً أم موجبةً أَلا تَرَى أَنَّكَ تقولُ(١٤٣): ان كانَ زيدٌ لَخَارِجاً بِمَعْنَى : مَا كَانَ زيدٌ خَارِجاً . وهَذَا الالتباسُ لا يكونُ في حالِ التَّثقيلِ، لأنَّ النَّافيةَ لا تكونُ ثقيلةً، وبطلَ عملُ أنَّ بعدَ التَّخفيفِ لأنَّها نَصَبَّتُ ورَفَعَتْ لموازنةِ الفِعْل . وقَدْ زَالَتْ هذهِ المشابهةُ بالتّخفيفِ . ومنهمْ منْ ينصبُ بِهَا بعدَ التَّخفيفِ فقولُ : انَّ زيداً لمنطلقُ ويُجربها مَجْرَى الفعل اذا لحقَهُ الحذفُ نحوَ لم يكُ ، في أنَّه يعملُ منقوصاً ومخفَّفاً كما يعمل اذَا كانَ باقياً (١٤٤) على تَامِهِ. ولا يلزمُ اللامَ على هذا لأجْل انَّ النافيةَ لا يُنْصَبُ بها فلا يُقالُ: انَّ زيداً منطلقٌ بمعنَى ما زيدٌ منطلقٌ واذَا كانَ كذلكَ كانَ اللَّبُسُ مفقوداً كَمَا فُقِدَ في حالِ التَّثقيل .

واعْلَمْ أَنَّ هَذَهِ (١٤٥) اللامَ ليستْ حَرْفاً متجردا للفرقي بينَ النَّافيةِ والمُثبتةِ بل هي لامُ

⁽۱۳۷) آیة ۳۲/یس ۴۳.

⁽ ۱۳۸) ج : اذا اسقطوا .

⁽ ۱۳۹) ج : ان زیدا . سهو .

⁽١٤٠) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «كقولك» سهو.

⁽١٤١) آية ١٤٣/البقرة ٢

⁽١٤٢) ب: لم تدخلها

⁽١٤٣) ب، ج: الا تراك تقول.

⁽ ۱٤٤) ب ، ج : نافيا . تصحيف .

⁽ ١٤٥) ٻ ۽ ج : ان هذا . تحريف .

الابتداء التي كانَتْ في حالِ التّنقيلِ نحوَ أنَّ زيداً لمنطلقٌ. غيرَ أنَّ التّخفيف لمّا أفْضَى بأنْ الله أن صارَتْ كالنّافيةِ لَفْظاً جعلَ اللامَ التي صحبَتْهَا في حالِ التّثقيلِ لازمةً لَهَا فصارَ لزومُهَا فرقاً بينَ الحَرْفَيْنِ. فأمّا أنْ تكونَ حَرْفاً أنّى للفصلِ فَلا. ولهذا لَمْ يَجوّزْ أَصْحَابُنَا: انْ ضربتُ لزيداً ، وأنْ خرجَ لَزيدٌ ، بمعنى أنّ زيداً ضَرَبْتُهُ ، وانّ زيداً خرجَ ، لأنَّ زيداً اذَا كانَ مفعولَ ضَرَبْتُ وفاعلَ خرجَ فَلَيْسَ للهُ تَعلُّقُ بالابتداءِ وحُكْمِهِ بِوَجْهِ. وقد أجازَهُ الكوفيون (٢٦) وليس بِثَبْتِ رَووا: انْ تزينكَ (١٤٧) لَنفُسُكَ. ولا يجوزُ قياسُ هذا على خبر كانَ نحو (١٤٨ انْ كانَ زيدٌ لَمُنْطَلِقاً لأنَّ خبرَ كانَ ١٤٨ غيرُ مبتدأٍ في الأصلِ ودخلَ (١٤٩) كانَ عليهِ فَنَصَبْتَهُ. ألا تَرَاكَ اسْقَطَتْهَا قلتَ : خبرُ مبتدأٍ في الأصلِ ودخلَ (١٤٩) كانَ عليهِ فَنَصَبْتَهُ. ألا تَرَاكَ اسْقَطَتْهَا قلتَ : زيدٌ منطلقٌ. واذَا كانَ كذلك كانَ اللامُ واقعةً حيثُ الابتداء وحُدَهُ

ويجوزُ في بابِ ظننتُ أن تقولَ : انْ ظننتُ زيداً لمنطلقاً ، وانْ علمتُ بكراً لني الدّارِ (١٥٠) ، لأنَّ مفعولَى هذا البابِ كاسم باب كانَ وخيرِهِ في كَوْنِهِمَا مبتداً وخبراً في الأصلِ وليسَ كذلك أنْ ضربتُ لَزيداً ، لأنَّ زيداً لا سبيلَ فيهِ الى تقديرِ الابتداءِ ، اذ لا تقدرُ أن تقول : انّه كانَ مبتدأً أو خبراً في الأصلِ دَخلَ عليهِ العاملُ كما تقولُ في باب كانَ وظننتُ فانّكَ اذا أزلتَ عنهُ العاملَ الذي هو ضَرَبْتُ لم تجدهُ مبتداً ولا خبراً ، اذ ليسَ مَعَهُ جزءٌ آخرُ فيكونا مبنداً وخبراً كما كانَ مع المنصوبِ بأنّهُ خبرُ كانَ جزءٌ آخرُ يلزمُهُ وهو اسْمُهَا اذا زالَ العاملُ الذي هُو كانَ ، وُجدَ مبتدأً وخبراً .

⁽١٤٦) ذكر ابن في الأنباري الأنصاف مسألة . ٩ جـ ٢٤٠/٣ ــ ٦٤٣ أن سبب اجازة الكوفيين له هو أن « عندهم بمعنى ما النافية واللام التي في الخبر بمعنى الا . وحجة الكوفيين ورود ذلك في التنزيل كقوله تعالى (وان كادوا ليَستفِرُونك من الأرض ليُخرِجوكَ منها . آية ٧٦/ الاسراء ١٧ .

⁽١٤٧) ب ، ج: تريبك. تصحيف.

⁽۱٤۸ – ۱٤۸) مكرر في ب سهوا.

⁽١٤٩) ب ۽ ج : دخل.

⁽١٥٠)ج: في الدار. سهو.

والضَّرْبُ لرَّابِعُ: أَنْ تكونَ مزيدةً في نحوِ قولِهِ:

/١٠٣/ فَمَا إِنْ طِبِنًا جُبْنٌ ولكنْ مَنَايَانَا ودولةُ آخَرينَا(١٥١)

والمَعْنَى فَمَا طِبُّنَا ، ولهذه المزيدة حكمٌ وهو أنَّها تُبْطلُ عملَ مَا فلا يحوزُ اعهالُهَا عملَ ليسَ مع انْ لا يُقَالُ: ما أنْ زيدٌ مُنْطَلِقاً.

وتكونُ كلُّ واحدةٍ من المُشَددتَيْنِ على ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا ما مَضَى . والتَّاني أَنْ يكونَ المكسورةُ بمَعْنَى نَعَمْ كبيتِ الكتابِ :

/١٠٤/ وَيُقَلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ ، فَقُلْتَ الله (١٥٢)

والمَفْتُوحَةُ بِمَعْنَى لَعلَّ كَقُولِهِم : اثتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي شَيئًا ، أي لَعَلَّكَ تَشْتَرِي .

(١٥١) لفَروةَ بن مُسَيِّك المرادي في – صحابي مخضرم – (انظر الاصابة ٢٢١/٥)

والبيت منسوب له في سيبويه والشنتمري ١/٥٧٥، والكامل للمبرد ١٩٣، واللسان (طيب) ٢/٧٤ – ٤٣، وشواهد المغنى ش ٢١، ج ٨١/١ – ٨٥، والخزانة ١٢١/١ و ٤٨٧/٤، والدرر اللوامع ١٤/١.

وروى ابن يعيش البيت مرات عدة دون نسبة (أنظر مثلا ١٢٠/٥ ، ٩/٥ ، و ١١٣) ونسبه في ١٢٩/٨ للكيت .

والبيت غير منسوب في المقتضب ١/١٥ و ٣٦٤/٣ ، والأضداد لابن بشار الأنباري ٣٣٣ (أبو الفضل) و ٣٠٣ (الشنقيطي) ، والخصائص ١٠٨/٣ (صدره) ، والمنصف ١٢٨/٣ ، ومغنى اللبيب ش ٢٤ ج ٢٥/١ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤٦٢/٤ .

وورد في ج و فما ان ظننا ، تصحيف. و وأو دولة أخرينا ، . سهو.

وروى ه وما ان » في سيبويه والشنتمري والكامل والخصائص والمنصف والخزانة وروى برواية » وطعمة اخرينا » في الأضداد وشواهد المغنى ٨٣/١.

(۱۵۲) لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ق ۲/۲۸ ص ۲۳، وسيبويه والشنتمري ٢/٥٧١ (لم ينشده الشنتمري) و ٢٧٩/٧ و ٢٧٩/٧ و ٢٧٩/٧ و ٢٧٩/٧ و ٢٧٩/٧ و ٢٢٥/١ و ١٢٥/١ و ١٢٥/١ و ١٢٥/١ و ١٢٥/١ و ١٢٥/١ و ١٢٦/١ والخزانة

والبيت غير منسوب في الحجة في القراءات السبع لابن خالوية ٢١٨ ، والمفصل ٣٠٠ ، وسمطا اللالي. ٩٣٩/٢ ، ومغنى اللبيب ش ٤٩ ج ٣٨/١ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليِّ : (السَّيْخُ أبو عليٍّ : (المَّابُ المَّنْتُ وَأَحُواتِها(١)

وهي ظَنَنْتُ ، وحَسِبْتُ ، وخِلْتُ (٢) وأرى ، وعَلِمْتُ ، ورَأَيْتُ اذَا لَم تُرِدِ (٣) ادراك البصر ، وزعمتُ [ونُبَثْتُ] (٤) . فهذه الأفعالُ (٥) // تَدْخُلُ عَلَى المُبْتَدَأَ والخَبر فتنصُبُ الاسمَ الذي كَانَ يرتفعُ بأنّه فتنصُبُ الاسمَ الذي كانَ يرتفعُ بأنّه فتنصُبُ الاسمَ الذي كانَ يرتفعُ بأنّه خبرُ المبتدأ بأنّه المفعولُ الثّاني . وذَلِكَ قُولُكَ : ظَنَنْتُ عبدَ اللهِ خَارِجاً ، وخِلْتُ بَكُراً شَاخِصاً ، وأرى زيداً ذَاهِباً ، وقد تَقَيّ في موضعَ المفعولِ الثّاني الجملُ التي وَقَعَت أخباراً للمُبْتَدَأ . وكذلك في باب كانَ وأنَّ ، وذلك قولُك : ظننتُ زيداً أبوهُ منطلقٌ . فوضعُ المحملةِ التي هي أبوهُ منطلقٌ ، نصب لوقوعِها في مَوضع المفعولِ الثّاني .

/١٠٠/ فانْ تَزْعُميني كُنْتُ أَجْهَلُ في كُم في اللَّهُ اللَّهِ الحِلْمَ بَعْدَكَ بالجَهْلِ(٧)

⁽١) ط: وأخوتها. تحريف.

⁽٢) سقطت ودخلت، في ط.

⁽٣) ط: لم يرد ويه و.

⁽٥) ب ، ج: فهذه الألفاظ.

⁽٦) ب ، ط: قال الشاعر.

⁽٧) لأبي ذؤيب الهذلي في شرح ديوان الهذليين ق ٩/٦ ص ٥٠ ، وسيبويه والشتمري ٦١/١ ، والأضداد لابن السكيت (ثلاثة كتب) ١٥٥ - ١٨٦ ، والأضداد لابن بشار الأنباري ٧٤ (أبو الفضل) و ٢٦(الشنقيطي) ، وشواهد الايضاح ق ٣٦ ، ومادة (زعم) من اللسان ١٥٩/١٥ والتاج ٣٢٥/٨ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٨٥/٢ - ٣٨٨/٢ ، وشواهد المغنى ج ٢/١٧٦ و ٨٣٤ (صدره) وشرح الشواهد للعاملي ١٣٢ ، والدرر اللوامع ١٣١/١٨ .

والبيت غير منسوب في الأضداد للسجستاني (ثلاثة كتب) ١٠٧، والايضاح ١٣٤، والمخصص ٣٤/٣ ، ومغنى اللبيب ٦٦٦ ج ١٦٦/٣ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اعلم أنَّ هذا الباب من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر كباب كانَ وانَّ ، الا أنَّ هذه الأفعال تَغَيَّرُ اعرابُ الابتداءِ لَفْظاً ومَعْنَى . وذلك أنَّك تقولُ : ظَنَنْتُ زيداً منطلقاً ، فتنصبُ كلَّ واحد من الجُرْتَيْنِ ، وليسَ النَّصْبُ من اعرابِ الابتداءِ البَّنَّة . وليسَ كذلك بابُ كانَ وأنَّ ألا ترى أنَّك نقولُ : كانَ زيدٌ مُنْطَلِقاً ، وانَّ عَمْراً منطلق ، فيكونُ أحدُ الجُرْثَيْنِ مرفوعاً . فهذا يُفْسِدُ قولَ مَنْ قالَ : أن اسمَ كانَ وخبرَ انَّ باقباً على الرَّفْعِ الأَصْلِيّ دونَ أن يكونَ رَفْعُهُمَا بكانَ ، وانْ يكونُ هَذَا غيرَ ذلك في التقديرِ ، لأجُلِ أنَّ قولك ظَنَتُ زيداً منطلقاً قد انْتَصَب فيه كلّ واحدٍ من الجُرْثَيْنِ فاذا ثَبَتَ انَ ما يدخلُ على المُبْتَدَأِ والخَبَرِ يَعْمَلُ فِيها مَعا دلَّ ذلك على صِحَّةِ ما ذَهَبَ اليهِ أَصْحَابُنَا .

وهذه الأفعالُ سبعة : عَلِمْتُ ، وَظَنَنْتُ ، وخِلْتُ ، وحَسِبْتُ ، ورَأَيْتُ اذَا كَانَ بَعنى عَلِمْتُ ، ووَجَدْتُ زيداً ذَا الحِفَاظِ ، وزَعَمْتُ بَعنى عَلِمْتُ ، كَفُولُكَ وجَدْتُ زيداً ذَا الحِفَاظِ ، وزَعَمْتُ بَعنى عَلِمْتُ ، وأرَى أَصْلَهُ من أرَيْتُ ثُمَ بُنى المفعولُ بهِ فقيلَ : أريتُ زَيْداً منطلقاً ، وَدَخَلَهُ مَعْنَى ظَنَنْتُ فَأْرَى مضارع أرَيْتُ ، والغَالِبُ عليهِ مَعْنَى الشّكِ هو المضارعُ كَما مَضَى في بابِ التَّعَجُّبِ .

فهذهِ الأفعالُ تعملُ في المُبْتَداِ والخَبِرِكَمَا ذَكُوْنَا تقولُ : ظَنْتُ زِيداً أَحاكَ ، وَوَجَدْتُ زَيْداً ذَا الحِفَاظِ ، فيكونُ الذي كَانَهُ مبتداً مفعولاً أولاً ، والذي كانَ خَبراً مفعولاً ثانياً . وتُعْتَبرُ صِحَةُ الكلام بأنْ يُسقطُ الفعلُ فانْ استقامَ ما بَعْدَهُ مبتداً وخبراً كانَ الكلامُ سَدِيداً ، وانْ لم يستقمْ لَمْ يَجُزْ . تقولُ : ظَنَنْتُ زِيداً أخاكَ ، فيستقيمُ ، لأنّك اذا اسْقَطْتَهُ قلتَ : زِيدٌ أخوكَ ، ولو قلت : ظَنَنْتُ زِيداً عمرو أخوكَ ، لم يَجُزْ ، لأنك لو قلت : إِذِيدٌ عمرو أخوكَ ، كانَ كَذَلِكَ . وتقعُ الجُمَلُ في موضع المفعولِ الثاني كَمَا قلتَ : فيكونُ أبوهُ منطلق جملةً في وضع نصب بأنّها المفعولُ الثاني .

وجُمْلَةُ القولِ أنَّ المفعولَ الثَّاني يكونُ على الوجوهِ النَّلاثةِ التي قدَّمَ ذكرُهَا في خَبَرِ المُبْتَدَأِ

ِ فَالْأُوّلُ وَهُو أَن يَكُونَ هُوَ هُوَ كُهُ لِيكَ : ظَنَنْتُ زِيداً أَخَاكَ ، وظَنَنْتُ زِيداً غُلامَكَ ، لأَنكَ تقولُ : زَيْدٌ غُلامُكَ ، فيكونُ الفُلامُ هُوَ زِيداً (٨) ، ولا يكونُ فيهِ ضميرٌ .

والنَّاني ظَنَنْتُ زيداً مُنْطَلِقاً ، لأنَّ منطلقاً وانْكانَ زَيْداً كَمَاكانَ غُلامُكَ فانَهُ عَالِفٌ لَهُ مِن جِهَةِ تَضَمَّنِ الضَّميرِ ألا تَرَى أنْكَ تقولُ : ظَنَنْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً هُوَ وعمرو ، فَتُؤكِّدُ الضَّميرَ وتقولُ : ظَنَنْتُكَ مُنْطَلِقاً // أنْتَ وعمرو ، ولا تَقُولُ ظَنَنْتُ زيداً غُلامُكَ هُوَ وعَمْرو ، لأَنَّهُ لِيسَ في غُلامِكَ ﴿كُرُ فَتَوْكَدُهُ للعَطْفِ عَلَيْهِ .

والنَّاكُ : الجملةُ نحوُما ذَكَرْنَا مِن قَوْلِكَ : ظَنَنْتُ زِيداً أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ وَيجبُ انْ يكونَ فيها ذكرٌ يعودُ الى المفعولِ الأوّلِ . وهذا حكمُ باقي الجملِ تقولُ : ظننتُ زِيداً في الدّارِ ، وظننتُ زِيداً إنْ تكرِمْهُ يُكْرِمْكَ (٩) ، ولو قلت : ظننتُ زِيداً وظننتُ زِيداً عَمرو ، لَمْ يَجُزُ لعدمِ الذّكرِ . وأمّا قولُهُ :

فَ انْ تَزْعُمينِي كُنْتُ أَجْهَـلُ فَيْكُمُ فَأَنِّي شريت الحِلْمَ بَعْدَكَ بالجهلِ ١٠٥/

فانَّ ضميرَ المُتكلَّمِ هو المفعولُ الأوّلُ والجملةُ التي هي كنتُ أجهلُ فيكُم ، في موضع نصب بأنّها المفعولُ الثّاني كأنّه قالَ : فانْ تَزْعُمِيني كاثناً أجهلُ فيكمُ ، أوكائِناً جاهلاً ، وزعمتُ بمعنى عَلِمْتُ . قَالَ شَيْخُنَا رحمهُ اللهُ : هو عِلمٌ مع قولٍ : فكأنّهُ قالَ فانْ كنتِ تقولينَ عن عِلْم .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عليَّ :

و واذَا ابْنَدَأَت بهذهِ الْأفعالِ فقالت : ظننتُ زيداً منطلقاً ، أَعْمَلُهُا في المفعولَيْنِ والنَّ وسَطْنَهَا أو أُخْرَتُها كنتَ بالخيارِ في الأعالِ والالغاءِ ، وذلك قولُك : زَيْدٌ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقٌ ، وَبَكْرٌ حَسِبْتُ شَاخِصٌ . قالَ الشَّاعِرُ :

⁽٨) ج: هو زيد. سهو.

⁽٩) ب: اكرمك.

/١٠٦/ أبا الأَرَاجِيزِ ابنَ اللَّوْمِ تُوعِدُنِي فِي الأَراجِيزِ خِلْتُ اللَّوْمُ والخَورُ(١٠)

فقولُكَ في الأراجيزِ اذا ألغيتَ خلتُ كانَ(١١) في موضع ِ رفع بأنّهُ خبرُ المبتدأِ(١٢) ولو أعملتَ خِلْتُ كانَ في موضع ِ المفعولِ المفعولِ الثّاني . »

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عبدُ القَاهرِ:

اعلم أنَّ هذهِ الأفعالَ تُلغَى اذاً توسّطتْ أو تأخَرَتْ ، وتعملُ اذا تقدّمتْ تقولُ : ظَنَنْتُ رَيداً منطلقاً ، وزيد ظَنَنْتُ منطلق . وزيد مُنطلق ظَنَنْتُ ، فترفع الجُزْنَيْنِ بالابتداءِ ، ولا تجعَلُ لِظَنَنْتُ عملاً عند التوسط ، والتّأخُرِ أنْ شِفْتَ الألغاء . وانْ شِفْتَ الأعال ، قلتَ زيداً ظَنَنْتُ منطلقاً وزيداً منطلقاً ظَنَنْتُ ، فتنصُب الجُزْنَيْنِ كَمَا فَعَلْتَ ذلكَ في حَالِ التّقديم فهو عَلَى [ثلاثِ](١٣) مراتب :

المرتبةُ الأولَى: التقديمُ ، كقولكَ: ظننتُ زيداً منطلقاً ، لا يجوزُ الاّ الاعمالُ ، لاَنْ التقديمَ من اعلامِ العِنايةِ(١٤) ، والالغاءُ من دلائلِ ضَعْفِهَا فلا يجتمعُ الأَلْغَاءُ والتقديمُ .

والمرتبةُ الثَّانيةُ التَّوسطُ ، ويحسنُ فيها الألغاءُ والاعمالُ تقولُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ منطلقٌ ،

 ⁽١٠) ينسب هذا البيت للمين المنقري واسمه منازل بن زمعة من بني منقر بن حبيد بن الحارث بن تميم (أنظر العيني دولان عنه المعارض بن تميم (أنظر العيني دولان عنه العين المعارض بن تميم (أنظر العيني دولان عنه المعارض بن تميم (أنظر العيني دولان عنه العين المعارض بن تميم (أنظر العيني دولان عنه العين العين المعارض بن تميم (أنظر العيني دولان العين العين المعارض بن المعارض بن تميم (أنظر العين العي

والبيت منسوب في سيبويه والشنتمري ٦١/١ ، وتوجيه احراب أبيات ١٤٤ ، وابن يعيش ٨٤/٧ - ٨٥ ، والبيت منسوب في سيبويه والشنتمري التصريح على التوضيح ٢٥٣/١ ، والتاج (رجز) ٢٧/٤ ، والدرر اللوامم ١٣٥/١ .

وَهْ مَنْ مَنْسُوبِ فِي الاَيْضَاحِ ١٣٥ ، وأَمَالِي المُرْتَضَى ٤٠/٤ والمُفَصَل ٢٦١ ، وروى صدره في الحيوان ٢٦٦/٤ و ٢٦٧ و أَبَا الأراجيزِ ، أَ يا صاحب الأراجيزِ وصبرَه في الشواهد الكبرى و رأس اللؤم والفَشْلِ ، وأَشَار الى رواية و الخوار » وفي التاج و رأس النوكِ والفَشْلِ » .

⁽١١) سقطت دكان، في ط.

⁽١٧) ط: خبر المبتدأ (مقدم عليه).

⁽١٣) من ب و ج الصواب. وفي الأصل وثلاثة ٤. سهو.

⁽١٤) ج: الغاية. تحريث.

وزيداً ظَنَنْتُ منطلقاً ، وانَّها تَساويًا لأجْلِ أنَّ واحداً من المفعولَيْنِ تقدَّمَ والفعلُ واقعٌ بينَهما فهو متأخرٌ من وجَهٍ ومتقدّمٌ من آخرَ.

والمَرْتَبَةُ النَّالِئَةُ التَّاخِرُ. والأَحْسَنُ فِيهِ الأَلغاءُ (١٠) نَحْوَ زِيدٌ منطلقٌ ظَنَنْتُ لأَنَّ الفعلَ لاحظٌ لَهُ فِي التَّقدمِ (١٠) بوجه ، واذَا كَانَ كذلك ضَعْفَ أمرهُ وحَسُنَ الغاؤهُ لأجلِ أنّك اذَا لفظتَ الجزئينِ قبلَ الفعلِ كانَ الابتداءُ أقربَ اليها من الفعلِ وأولى العامِلينِ الاقربُ ، وليسَ كذلك حالُ التوسعلِ لآنك اذا لفعظت بأحدِ الجُزْفَيْنِ بعدَ الفعلِ لم يكنِ الابتداءُ بأقربَ اليه بل كان مرتبةُ الابتداءُ مساوية لمرتبةِ الفعلِ لأجْلِ أَنَّ كلَّ واحدٍ من الجُزْفَيْنِ لا يتمُّ الا بصاحبهِ . والابتداءُ قَدْ اسْتَولَى // على الجزء الأولِ والفعلُ على النَّانِي فَهُمَا كَشِيءِ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا لهذا أَنْ يأخذه أخذَ ذلكَ (١١٧) حَذُو والفعلُ على النَّانِي فَهُمَا كَشِيءِ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا لهذا أَنْ يأخذَه أخذَ ذلكَ (١١٧) حَذُو النَّعْلِ بالنَعْلِ (١٨) . وأمّا حالُ التَّقديم نَحْوَ ظَنَنْتُ زيداً منطلقاً فليسَ للابتداءِ فيهِ حَظَّ بوجهٍ فلذلكَ لم يَجُزْ الا الأعالُ .

وأمّا البيتُ فالذي يُحتاجُ البه قولة في الأراجيز خلتُ اللؤمُ والحَوَرُ. لأنّ الأصلَ خِلْتُ اللؤمَ والحَورَ في الأراجيزِ (١٩) فاللؤمَ والحَورَ المفعولُ الأولُ ، وفي الأراجيزِ المفعولُ النّانِي قيلَ : وخلتُ اللؤمَ والحَورَ كانِنَيْنِ في الأراجيزِ ، فلّما قَدَّمَ أَحدَ المفعوليْنِ توسّطَ النّانِي قيلَ : منطلقٌ ظننتُ زيدٌ ، لأنّ الغرض هُو تَوسّطُ الفِعلِ فلا فَصْلَ الفعلُ فجازَ الغاؤه كقولِكَ : منطلقٌ ظننتُ زيدٌ ، لأنّ الغرض هُو تَوسّطُ الفِعلِ فلا فَصْلَ بينَ أن يتقدّم المفعولُ النّانِي وبينَ أنْ يتقدّم الأولُ فقولُهُ في الأراجيزِ خِلْتُ اللؤمُ الحَورُ ، بينَ أن يتقدّم المفعولُ النّامِ والحَورُ خِلْتُ في الأراجيزِ ، في حصولِ التوسطِ . وأما قولُهُ : ولو بمن أعْمَلْتَ خِلْتُ كانَ في مَوضع نَصْبٍ فانّما يَعْني بهِ أنّكَ لو فعلتَ ذلكَ في كلامِكَ ونصبتَ أعْمَلْتَ خَلْتَ كَانَ في مَوضع نَصْبٍ فانّما يَعْني بهِ أنّكَ لو فعلتَ ذلكَ في كلامِكَ ونصبتَ

⁽١٥) سقطت والالغاء، في ج.

⁽١٩) ج: في التقديم.

⁽١٧) ب،ج: ذاك.

⁽١٨) ج : حَذُو الفَعَلَ بِالفَعَلَ . تَحْرِيفَ . وفي اللسان (حذا) ١٨٤/١٨ وحذا النعل حذوا وحِذَاءٌ قدَرَها وقطعها وحذوت النعل والقُذَّة بالقُذَّة قدرتهما عليهما . وفي الحديث : لتركبن سَنَنَ من كان قبلكم حذو النعل . أي تعملون مثل اعملهم كما تقطع احدى النعلين على قدر الأخرى .

⁽١٩) ب ، ج: والاراجيز. سهو.

اللؤم والخوركان في الأراجيز منصوب الموضع [لا أنَّ](٢٠) الأعال يجوزُ مع بقاءِ البَيْتِ على هيئتهِ لأجلِ أنَّ الفعل اذا عمل النَّعب في أحدِ المفعولَيْنِ عمل في النَّاني البَّنَّةَ أَلا تَرَى النَّكَ لا تقولُ : مُنْطَلِقاً ظَنَنْتُ زيدٌ ، وذَاكَ أنَّ احدَ الجُزْئَيْنِ اذَا رَفَعْتَهُ بالابتداءِ وجب أن ترفع الآخرَ لأنَّ الابتداء لا يكونُ الا بجصولِ مُخبَرِ عنهُ وخبرٍ فاذا نَصَبْتَ احدَهُما ورفعتَ ترفع الآخرَ أدَّى ذلكَ الى أنْ يكونَ المبتدأ مرفوعاً والخبرُ منصوباً نحو زيدٍ منطلقاً وهذا بَيْنَ الاحالةِ .

واعلمْ أنَّ لهٰذِهِ الأفعالِ(٢١). خصائصَ ليست لغيرِهَا منَ الأفعالِ. والحداهَا على اللهٰ اللهٰ

والنَّانيةُ أَنَها تُعلَّقُ نحو قَوْلِكَ : عَلِمْتُ لَزيدٌ منطلقٌ ، وظَنَنْتُ لَعمرُو خَارِجٌ ، وعلمتُ أنَّ زيداً لَمنطلقٌ ، كما فَسَرْنَا في بابهِ . وكذا ما كانَ من كلِم الاسْتِفْهَامِ نَحْوَ

⁽ ٢٠) من ب وج. الصواب. وفي الأصل والا أن ه. غريف.

⁽٢٢) ب، ج: لهذا الباب.

⁽٢٢) من ب وج. الصواب وفي الأصل وأحدهما ، تحريف.

⁽ ٢٣) ب : وذاك .

⁽۲٤) سقطت وزيد، في ب.

قولك : عَلِمْتُ أَزِيدٌ عندكَ أم عمرو ، وعلمتُ أيهم في الدّارِ . وكقولهِ عزَّ وجَلَّ و (لِنَعْلَمَ اي الحِزْبَينِ أَحْصَى) - (٢٠) لأَجْلِ أَنَّ الاستغهامَ يَقْتَضِي صَدْرَ الكَلَامِ كَمَا يَقْتَضِيهِ اللامُ فيمنعُ الْفعل من أن يعمل فيه لَفْظاً كما فعلَ اللامُ . فاذَا قلْت : علمت أزيدٌ (٢١) عندك / أم عمرو ، وكانَ الحِزءانِ اللذانِ هُمَا قولُك : زيدٌ عندَكَ أم عمروٌ (٢٧) في موضع نَصْبٍ لأنَّ العلمَ قد وقع عليهِ في الحقيقةِ كما كَانَ في قولِك : علمتُ لَزيدٌ في موضع نَصْبٍ لأنَّ العلمَ قد وقع عليهِ في الحقيقةِ كما كَانَ في قولِك : علمتُ لَزيدٌ عندَكَ . وانّها رُفِع وعُدِّلَ الى الابْتِداءِ محافظةً على اللّفظِ ولا يكونُ هذا في غيرِ هذهِ الأفعالِ فلا تقولُ : أعطيتُ أزيدٌ درهم مُمَّا ، لأنَّ ذلك لا يؤدى المَعْنَى ويُفْسِدُ الكلامَ .

والثَّالِيَّةُ أَنَّهَا اذَا تَعَدَّتْ الى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ [تَعَدَّتْ] (٢٩) الى الثَّانِي فلا يجوزُ أنْ تقولَ : ظَنَنْتُ منطلقاً ، من غير زيدٍ كما تقولُ : أعطيتُ درهماً ، من غير زيدٍ . وذلك أنَّ هذهِ الأفعالَ داخلة على المبتدأِ والخبرِ ، فكما لا بُدَّ للمبتدأِ من الخبرِ والخبرِ من المبتدأِ ، كذلك لا يُسْتَغْنَى واحدٌ من المفعوليِّنِ عن صَاحِبِهِ ، وليسَ أعطيتُ بداخل على المبتدأِ والخبر ، أَلا تَرَى إنَّكَ لوقلتَ : زيدٌ دِرْهَمٌ ، من قولكَ : اعطيتُ زيداً درهماً ، لم يَكُنْ كلاماً كما يكونُ قولُك : زيدً منطلقً ، كلاماً .

وَالرَّابِعةُ : أَنَّكَ تَقُولُ : ظَنَنتَنِي منطلقاً ، وظَننتُكَ خارجاً ، فتعدّى فعلَ الضّمير المتصلِ الى متصلِ من جنسِهِ . ولا يكونُ هَذَا في سَائرِ الأَفْعالِ لا تقول : أعْطيْتُني درهماً وأعْطَيْتُكَ درهماً ، وانّها يقالُ : اعطيتُ نَفْسي وأعطيتَ نَفْسكَ ، وكذا لا تقولُ : ضَرَبْتُ نَفْسي وضَرَبْتَ نَفْسكَ ، وتقولُ في الغائِبِ : ضَرَبْتُ نَفْسي وضَرَبْتَ نَفْسكَ . وتقولُ في الغائِبِ : زيدٌ ظنّهُ مُنْطَلِقاً ، فتعدّى فعلَ الضّميرِ المستكن الى الضميرِ المُتصلِ . ولا يجوزُ أنْ تقولُ : ضَرَبَهُ ، وانّها تقولُ : ضَرَبَ نَفْسَهُ .

⁽٢٥) آية ١٢/الكهف ١٨.

⁽٢٦) ب، ج: لا زيد وتحريف.

⁽٧٧) سقطت وأم عمروه في ب وج.

⁽ ٢٨ - ٢٨) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽٢٩) من ب و ج". الصواب. وفي الأصل «تعدى». تحريف.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

وتقولُ: زيدٌ ظَنَنْتُهُ مَنْطلقاً ، فتجعلُ الهاء ان شِئْتَ ضميراً لزيدٍ وان شِئْتَ ضميراً للمصدر. فانْ جَعَلْتَ الهاء لزيدٍ ، فانْ زيداً يرتفعُ بالابتداءِ وقولُك : ظَنَنْتُهُ منطلقاً ، في موضع خبرهِ . وانْ شئتَ نَصَبْتَ زيداً على قولِ (٣٠) مَنْ قالَ : زيداً (٣١) ضَرَبْتُهُ فقلتَ : زيداً ظَنَنْتُهُ منطلقاً . فانْ جَعَلْتَ الهاء كنايةً عن المصدر نَصَبْتَ فَقُلْتَ : زيداً ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقاً ، كأنكُ قُلْتَ : زيداً ظَنَنْتُ ظَنَا [مُنْطِلقاً (٣٧)] ، .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعلَمْ أَنَّ قُولَكَ : زيدٌ ظَنَّنتُهُ منطلقاً ، فيه وجوهً .

أُحدُهَا أَنْ تَجعلَ زيداً مبتدأً وتجعلَ الهاءَ في ظننتهُ المفعولَ الأوّلَ ومنطلقاً المفعولَ الثّاني ، كأنّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقاً ، وتكونُ الجملةُ التي هي ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقاً ، في مَوْضع ِ رَفْع ِ بأنّهَا خَبرُ المبتدأِ الذي هُوَ زَيْدٌ .

والوَجْهُ النَّانِي أَنْ تقولَ : زيداً ظننتُهُ منطلقاً (٣٣) ، فتجعلُ زيداً منصوباً بفعلِ مضمرٍ يفسّرهُ هذا الظّاهرُ كَانَّكَ قلتَ : ظَنَنْتُ زيداً مُنْطَلِقاً ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقاً كَمَاكانَ قولُهُمْ : وَلِمُ ضَرَبْتُهُ . ولا تكونُ [للجُمْلَةِ](٣٤) الّتي بعدَ زَيْدٍ زيداً ضَرَبْتُهُ . ولا تكونُ [للجُمْلَةِ](٣٤) الّتي بعدَ زَيْدٍ اعرابٌ كما كانَ ذلكَ حينَ رَفَعْتَ زيداً بالابتداءِ .

والوجهُ النَّالثُ : أَنْ تَقُولَ : زِيداً ظَنَنتُهُ منطلقاً ، فتجعلُ الهاءَ ضميراً للمصدرِ كَانَّكَ قَلْتَ : زِيداً ظَنَنْتُ طَناً منطلقاً . وذَاكَ أَنَّ المصدرُ يُضْمَرُ لدليلِ الفِعْلِ عليهِ كَانَّكَ قَلْتَ : زِيداً ظَنَنْتُ ظَنَا منطلقاً . وذَاكَ أَنَّ المَكْذِبُ شَرَّاً [لَهُ](٣٥) ولا يجوزُ أَنْ تَقُولَ : كَقُولِهِم : مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرَّاً لَهُ ، يُرِيدكانَ الكَذِبُ شَرَّاً [لَهُ](٣٥) ولا يجوزُ أَنْ تَقُولَ : زِيدٌ ظَنَنْتُهُ منطلقاً على أَنْ تَجعلَ الهاءَ ضميرَ المَصْدَرِ ، لأَجْلِ أَنَّ هَذَا الفعلَ اذا تعدّى الى

⁽٣٠) ط: في قول.

⁽۳۱) ج: زيد. سهو.

⁽٣٢) من ب و ج و ط. الصواب. وفي الأصل « بمنطلقا ». تحريف.

⁽٣٣) سقطت «منطلقا» في ج.

⁽ ٣٤) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « الحملة » تحريف.

⁽٣٠) من ب و ج. أولى.

مفعول واحد وَجَبَ تعدّيهِ الى الآخرِ (٣٦) فكما لا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : زيدٌ [ظننتُ] (٣٧) منطلقاً كذلك لا يجوزُ // أَنْ تكونَ الهَاءُ في ظَننتُهُ في قَوْلِك : زيدٌ ظَنَنتُهُ مُنْطَلِقاً ، ضمير المَصْدَر ، لأَنَّ المصدرَ لا يقومُ مقامَ المفعولِ . فاذا قلت : ضربْتُ ضرباً ، لَمْ يَكُنْ الضّربُ بمنزلةِ زَيْدٍ ، وأَنْت تَأْتَنِي به حيثُ لا مفعول ، نحو قت قياماً .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

« فَانْ الغيتَ طَنَنْتُ أَذًا عَدِّيتَهُ الى المَصْدَر كَمَا تُلغيهِ اذَا لَم تُعَدِّهِ رَفَعْتَ فقلت :
 زیدٌ ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقٌ ، كما تقولُ زیدٌ ظننتُ مُنْطلِقٌ وأقبحُ من هذا أَنْ تقولَ : زَیْدٌ ظَنَنْتُ ظَنَا ً
 مُنْطَلِقٌ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرِ:

اعْلَمْ أَنْكَ آذَا عَدِّيتَ الفعلَ الى المَصْدَر كَانَ ذلكَ توكيداً لَهُ وَتَشْدِيداً . أَلا تَرى آنَكَ آذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، كَانَ ذِكْرُ ضَرْبًا توكيداً للفِعْلِ والا فليسَ فيهِ الا ما في الفعلِ من وقوع الحدَث . واذَا كان كذلك كانَ الغاء الفعلِ مع تعديهِ الى المصدر ضعيفاً ، لأجُلِ أَنَّ المُلْفَى لا يليقُ بهِ التَأْكيدُ ، فاذا قَصَدْتَ الالغاءَ فَمِنْ سبيلِكَ أَنْ تقولَ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ منطلقٌ ، ولا تُعديهِ الى المصدر ولا الى ضميرهِ فقول : زَيْدٌ ظَنَنْتُ منطلقٌ ، فانْ فَعَلْتَ ذلك جَازَ على قُبْع . تقولُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ منطلقٌ ، لأَنَّ الماء اذَا كانَ المصدر لَمْ يَكُنْ منطلقٌ ، كما قلتَ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ منطلقٌ ، لأَنَّ الماء اذَا كانَ المصدر لَمْ يَكُنْ مفعولاً قالَ : وأَقْبَحُ مِنْ هَذَا أَنْ تقولَ : زَيْدٌ ظننتُ ظنّاً منطلقٌ ، يَعْنِي أَنَّ الغاءَ الفِعْلِ عندَ تعديهِ الى ضريح لَفْظِ المَصْدَرِ أَقبحُ من الغائهِ عند تعديهِ الى ضميرهِ . وذَلِكَ أَنَّ المَصْدَرَ تَكريرٌ وتوكيدٌ للفِعْلِ لَفْظاً ومَعْنَى ، لأَنَّ في الظّن ضميرهِ . وذَلِكَ أَنَّ المَصْدَرَ تكريرٌ وتوكيدٌ للفِعْل لَفْظاً ومَعْنَى ، لأَنَّ في الظّن في الظّن لفظ ظَنَنْتُ والضّميرُ تأكيدٌ معنى لا لَفْظاً . وكلّما كانَ أَذْهَبَ في التَأْكِيدِ كانَ أَبعدُ من الالغاء . فالوجهُ أَنْ تقولَ : زيدٌ ظَنَنْتُ ظَنَا مُنْطَلِقاً ، فَتُعْمِلُ اذا عَدَيْتَ الى المَصْدَر.

⁽٣٦) ج: الى الأحرف. تحريف.

⁽٣٧) من ب وج. الصواب. وفي الأصل وظننته ». تحريف.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

ر فانْ قَدَّمْتَ ظَنَنْتُهُ فَقِلَتَ : ظَنَنْتُهُ (٣٨) زَيْداً مُنْطَلِقاً لَمْ يَكُنْ فِيهِ (٣٩) الا النَّصْبُ (٤٠ كَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ الا النَّصْبُ ٤٠) اذا لَم تُعَدِّ الفعلَ الى المصدرِ، لأنّ الفعلَ اذا عُدِّيَ الى المصدر (٤١) لم يُلْغَ كَمَا لا يُلْغَى اذا لم يُعَدَّ اليهِ ».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلمُ أَنَّ المصدرَ توكيدٌ للفعلِ فلا يَزيدُهُ ضَعْفاً انْ لم يُزِدْهُ قوةً . واذَاكانَ الغاءُ الفِعْلِ مع التقديم ممتنعاً نحوَ ظَنَنْتُ زيدٌ مُنْطَلِقٌ ، كَانَ ذلكَ مع تَعديّهِ الى المَصْدَرِ نحوَ ظَنَنْتُهُ زيدٌ منطلقٌ ، اذْهَبَ في الامتناع .

قَالَ الشيخُ أبو علي :

﴿ وَاذَا قُلْتَ : ظَنَنْتُ ذَاكَ ، كَانَ ذَاكَ اشارةً الى المصدرِكَأَنَّك قلتَ : ظَنَنْتُ ذَاكَ إِذَى .

قَالَ الشُّبْخُ الامامُ أبو بَكْر :

اعلَمْ أَنَّكَ أَذَا قُلْتُ : ظَنَنْتُ ذَاكَ فَانَّ ذَاكَ يَجْرِي مَجْرَى الهَاءِ فِي ظَنَنْتُهُ أَذَا جَعَلْتُهُ كنايةً عنِ الْمَصْدَرِ. وكلُّ واحد من الضَّميرِ والمُبْهَمِ لِيسَ بصريع ِ المَصْدَرِ وانَّا كنايةٌ عنهُ. وشبّه شيخُنَا رحمهُ اللهُ هِذَا بقولِهِ :

/١٠٧/ فَعَادَيْتُ شَيْئاً والدّريسُ كَأَنَّها لَيُقَلِّبُ وَرْدٌ مِنَ المومِ مُرْدِمُ (٢١)

⁽۳۸) ب: ظننت. تحریف.

⁽٣٩) سقطت وفيه و في ط.

⁽٤٠-٤٠) بدله في ب: كما لا يكون الا النصب.

⁽٤١) ط: الى المصدر وفتقدم ، تحريف وزيادة.

⁽٤٣) لأبي خيراش الهذلي – واسمه خويلد بن مرّة – في ديوان الهذليين ١٤٤/٧ ، والكنز اللغوي (القلب والأبدال لابن السكيت) ٥٥٠ و (غرر) من اللسان ٣٣١/١ ، والتاج ٤٤٨/٣ .

ورواية الديوان « فعديت …. يزعزعه ورد » وفي الكتر اللغوي : له إِلْدَةُ سُفْعُ الوجومِ كَانَهَا يناكدهم وردٌ من الموم مُرْدِم .

وروى في (غمرر) افغاررت ... يزعزعه وعك ١. وعلى هذه الرواية يستقيم المعنى.

وغاررت : تنبهت وعدّيت وعاديت : انحرفت قليلا والدّريس : الثوب الخلق ، وَالمُرْدِم : الملازم يقال : اردمت عليه الحمي اذا لازمته . والموم : الحمّي .

وذاكَ أَنَهُ وضعَ قولَهُ: شَيْئاً ، موضعَ المصدرِ كَأَنّهُ قالَ: فعاديتُ عَداءً (٣٥) والشّيءُ مبهمٌ يعم العَدَاءَ وغيرهُ كما أنَّ ذاكَ يكونُ واقعاً على الظّنِ وغيرِهِ فقد وضعَ العامَّ موضع الخاصِّ في كلِّ واحدٍ من المتوضِعَيْنِ.

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

قَالَ الشَّيْخُ عبدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ ذَاكَ لُوكَانَ اشَارَةً الى نحوزَيد وعَمْرُولَمْ يَجُزُ أَنْ يُسْكَتَ عليهِ كَمَا لا يَجوزُ أَنْ تَقُولَ في الابتداءِ وذلك (٤٨). وَوَجَبَ أَنْ تقُولُ : ظَنَنْتُ ذاكَ مُنْطَلِقاً كَمَا تقُولُ اذَا ابتدأَت : ذَاكَ مُنْطَلِقاً كَمَا تقُولُ اذَا ابتدأَت : ذاك مُنْطَلِقاً .، فانْ جَعَلْتَ ظَنَنْتُ بمعنى اتّهمْتُ لَمْ يتجاوزْ مفعولاً واحداً . تقولُ : ظَنَنْتُ زيداً ، بمعنى اتّهمتُهُ . وقُولُهُ تَعالَى : - (ومَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِضَينِ) - تقولُ : ظَنَنْتُ زيداً ، بمعنى اتّهمتُهُ . وقُولُهُ تَعالَى : - (ومَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِضَينِ) - أي بِمُتّهم . فَظَنينُ (٤٩) بِمَعْنَى مَظْنُونٍ . كَقْتَيلٍ ومقتولٍ . وأمّا اذَا كَانَ بالضّادِ فالمَعْنَى عَلَى ما ذَكّر من أنّهُ لا يَبْخَلُ بِمَا عِنْدَهُ من علم الوَحْي ضَمَعاً في العَطِيّةِ فِعْلَ الكُهّانِ . عَلَى ما ذَكّر من أنّهُ لا يَبْخَلُ بِمَا عِنْدَهُ من علم الوَحْي ضَمَعاً في العَطِيّةِ فِعْلَ الكُهّانِ .

⁽٤٣) في ب عبارة غير مقروءة بعد قوله «عداء» وهي لم ثرد في الأصل و ج.

⁽ ع ع) آية ٢٤/ النكوير ٨١ .

⁽²⁰⁾ في التيسير للداني ص ٢٧٠ : ه ابن كثير وأبو عمرو والكسائي » بظنين ه بالظاء والباقون بالضاد . وفي معاني القرآن ٣٤٣/٣ - ٣٤٣ : ه وقرأ عاصم وأهل الحجاز وزيد بن ثابت (بضنين) وهوحسن . وفي املاء ما من به الرحمن ج ٢٥٠/٣ : (بظنين) بالظاء أي منهم وبالضاد اي ببخيل ه وعلى تتعلق به على الوجهين أنظر أيضا : الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٣٣٣.

⁽٤٦) ما بين العاضدتين من ب و ج و ظ . واثباته أبين.

⁽٤٧) ط: يأخذ وعليه».

⁽٤٨) ج: ذاك.

⁽ ٤٩) ب ، ج : وظنين .

ونَظيرُ ظَنَنْتُ فِي أَنْهُ يَتَعدَّى مرّةً إلى مفعولِ وأخْرَى إلى مَفْعُولَيْنِ عَلِمْتُ ، لأَنَّهُ ، بِمَعْنَى عرفْتُ . تقولُ : عَلِمْتُ زيداً ، بِمتِلَةِ : عُرفتُ زَيْداً . وتُريدُ أَنَكَ عرفْتَ نَفْسَهُ . ولم تُرِدُ أَنَكَ عَلِمْتَ شَبْئًا منهُ . كَقولِكَ : عَلِمْتُ زَيْداً أَخاكَ . وكَذَا وجدْتُ اذا كانَ من رؤيةِ كانَ بمعنى الاصابةِ ، كَقولِكَ : وجَدْتُ الضّالةَ . ورَأَيْتُ اذا كانَ من رؤيةِ البَصَرِ . وزعمْتُ اذا أرَدْتَ بهِ القولَ فقط ، تقولُ : زَعَمْتُ ذاكَ كما تقولُ : فَلْتُ ذاكَ كما تقولُ : فَلْتُ ذاكَ .

َ السَّيْخُ أَبُو علي : عَالَ الشَّيْخُ

« بابُ الأساء التي أُعْمِلَتْ عَمَلَ الفِعْل

وذَاكَ(١) أَسهاءُ الفَاعَلِينَ والمَفْعُولِينَ والصَّفاتِ المُشَبَّهَةِ بِهَا والمَصَادِرِ التي أَعْمِلَتُ عَمَلَ الفِعْلِ والأسهاءِ التي سُميّتِ الأفعالُ بِهَا » .(٢)

> قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ: اعْلَمْ أَنَّ هذهِ جملٌ ويُفصَّلُها لَكَ بَاباً بَابَا (٣)

> > قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« باب أساء الفاعِلَيْنِ والمَفْعُولَينَ :

اسمُ الفاعلِ على ثَلاثة الفرب أحدُهُا: أنْ يكونَ لما مَضَى . والآخرُ: أنْ يكونَ لما مَضَى . والآخرُ: أنْ يكونَ للحالِ أو للحالِ . والنَّالِثُ أنْ يكونَ للمستقبلِ . فالذي يعملُ عملَ الفيعْلِ ما كانَ للحالِ أو المُسْتَقبَلِ (٤) دونَ مَا مَضَى . وانَّا أُعمِلَ اسمُ الفاعلِ عملَ الفيعْلِ لِمَا كَانَ (٥) جارياً عليهِ في حَرَكاتِهِ وسُكُونِهِ وتَأْنيثهِ [وتذكيرِهِ] (١) وأنه يُتنى ويُجْمَعُ بالواهِ والنّونِ أو الألفِ والنّاءِ في حَرَكاتِهِ اللهُ علامةُ التّثنيةِ والجَمْع . واسمُ المفعولِ في ذَاكو (٧) كاسم الفاعلِ » .

⁽١) ط: وذلك.

⁽٢) ط: بها الأفعال.

⁽٣) سقطت دباباء في ب.

⁽٤) ج: للحال والمستقبل°، ط: للحال أو للمستقبل.

^(•) ط: اذا كان.

⁽٦) من ب و ج و ط. أوا**ل**.

⁽٧) ج، ط: في ذلك.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ:

اعلم أنّ الأسهاء لا أصل لها في العَمَلِ. أَلَا تَرَى أَنَّ نَحْوَ رَجُلُ وَفَرسِ لا يَرْفَعُ ولا يَنْصِبُ وانّا العَمَلُ للفِعْلِ وَمَا يُشَابِهُهُ. فاسمُ الفَاعِلِ عَلَى ثَلاثةِ أَضْرُبٍ كَمَا أَنَّ الزّمانَ كَذَلِكَ فالّذي يعملُ عملَ الفِعْلِ ماكانَ للحالِ أو الاستقبالِ كقولك : زيدُ ضَارِبٌ عمراً السّاعَة . وهذا رجلٌ ضارِبٌ زيداً غداً . ولا يجُوزُ أَنْ تقولَ : هَذَا رَجُلُ ضَارِبٌ زيداً غداً . ولا يجُوزُ أَنْ تقولَ : هَذَا رَجُلُ ضَارِبٌ زيداً أَمْسِ ، لأَجْلِ أَنَّ اسمَ الفاعلِ يُشَبَّهُ بالفعلِ في العملِ ، والمُشَابَهَةُ مَنْ وجوهٍ .

أحدُهَا أَنَّ الفعلَ لمَا دخلَ على الاسم في الاعرابِ الذي هوَ مُسْتحقَّه في الأصْلِ (^ كَخَلَ الاسمُ على الفعلِ في العملِ الذي هُوَلَهُ في الأصْلِ (^) ، فَلَمَا قِيلَ (٩) : هُوَيضربُ وَلَمْ يَضْرِبُ ، فَجُعِلَ آخَرُهُ مُعْتَلَفًا باعْتِلافِ العَوامِلِ كَمَا كَانَ ذلكَ في الاسم . كَذَلِكَ يُعْطِي الاسمُ عمَلَهُ ، فيقالُ : هَذَا رجلٌ ضَارِبٌ أبوهُ زيداً ، كما يُقَالُ : يَضْرِبُ أبوهُ زيداً ، كما يُقَالُ : يَضْرِبُ أبوهُ زيداً .

والوجهُ الثَّاني أَنَّهُ جارٍ على الفعلِ ، فاذا قلتَ : ضربٌ كانَ على وزنِ يَضْرب في حَرَكَتِهِ وسُكُونِهِ .

النَّالثُ : أنّه يُثَنَى ويُجْمَعُ فيقالُ : ضَاربانِ وضَاربونَ وضاربةُ وضَاربانِ عَضربانِ ، الوضارباتُ والتّشبيهُ في هَذَا من جهةِ اللّفْظِ والظّاهِرِ . وذلكَ أنّ ضَاربانِ كيضربانِ ، وضَاربونَ كيضربونَ في لحاقِ الألفِ والنّون والواوِ والنّونِ . وأمّا التّقديرُ فمختلِفٌ لأَجْلِ أنَّ الألفَ والواوَ في ضاربانِ وضَاربونَ حَرْفانِ بِمَنْزِلَتِهِمَا في رَجُلانِ والزّيدانِ والزّيدانِ والزّيدونَ . وهُمَا في يَضْرِبانِ ويَضْربونَ اسْإنِ قاعمانِ مقامَ الاسمِ الظّاهِرِ كَمَا تَقَدّمَ ، والنّونُ في ضَاربانِ وضَاربونَ عوضٌ من الحَرَكةِ والتّنوينِ ، وفي (١٠) يَضْرِبانِ ويضربونَ قائِمٌ مقامَ الرّفعةِ فالتّشابهُ من جِهَةِ الظّاهِرِ دونَ التقديرِ ، فَلِهذَا يَضُرِبَانِ ويضربونَ قائِمٌ مقامَ الرَّفعةِ فالتّشابهُ من جِهَةِ الظّاهِرِ دونَ التقديرِ ، فَلِهذَا وَالجَمْعُ كَمَا يَلْحَقُ الأَفْعَالَ علامةُ التّنيةِ والجَمْعُ ، ولَمْ يَقُلْ : كَمَا تُثَنّى الأَفْعَالُ وتُجْمَعُ كَمَا يَلحَقُ الأَفْعَالَ علامةُ التّنيةِ والجَمْعُ ، ولَمْ يَقُلْ : كَمَا تُثنّى الأَفْعَالُ وتُجْمَعُ .

^{. (} ٨ – ٨) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٩) ج: فكما قيل.

⁽١٠) سقطت واو العطف في ب و ج . ____٥٠٦___

وأمَّا مُشَابهةُ ضَارباتٍ لِيَضْرِبْنَ فأنْقصُ من مُشَابَهَةٍ يَضْربانَ لضَاربانِ(١١)، لأنَّ الألفَ والنَّاءَ لا تُشْبِهُ ضميرَ جهاعةِ النَّساءِ في الفِعْلِ من حيثُ أنَّ الضَّميرَ نونٌ مُفْرَدَةٌ فالمُشَابَهَةُ من جِهَةِ أَنَّ في المَوْضِعَيْنِ ما يدلُّ على الجَمْعِ فقطْ ، ولوكَانَ الألِفُ والواؤ في ضَاربانِ(١٢)[وضَارِبُونَ](١٣) بمُنْزِلَتِهِمَا في تَضْرِبَانِ وَتَضْرِبُونَ(١٤) معنًى لوجَبَ أنْ [لا](١٥٠) يُقال : مررتُ بضاربَيْن وضاربينَ ، فَتُغيّر الألفَ والواوَكَمَا لا يُفْعَلُ ذلكَ في يَضْرِبانِ ويَضْرِبُونَ . واذَا كَانَ كَذَلَكَ عَلِمْتَ أَنَّهُمَا حَرَفَانِ مِثْلَهُمْ فِي الزَّيْدَانِ والزّيدونَ . ولا يُوجَدُ في مثالِ المَاضِي هذهِ المضارعةُ كُلُّهَا ألا تَرَى أنَّ اسمَ الفَاعل لا يَجْري على مِثَالِ فَعَلَ فليسَ ضَارِبٌ كَضَرَبَ في الوَزْنِ كَمَا كَانَ مثل يَضْرِبُ . ولَمْ يُؤَخَذْ لَهُ الاعرابُ من الاسمَ كما أُخِذَ ليضربُ اذ لَمْ يَقُلْ ضَرْبُ بضمّ البّاءِ، وضَرْبَ، بالنصب، وضَرْبْ، بالجزم ِ. كَمَا قِيلَ : يَضْرِبُ ولنْ يضربَ ولم يَضْربْ (١٦) . وانَّها فيهِ من مُشَابهةِ الفعل حديثُ الجَمْعِ والتَّثنيةِ [وهُوَ](١٧) انْقَصُ أَيْضاً لأجْلِ أَنَّكَ تقولُ : ضَرَبَ ، وضَرَبا وضَرَبُوا وضَرَبَتَا ۚ ، فلا يكونُ بَعْدَ الأَلفِ والواو نونٌ كَمَا كَانَ ذلكَ في يَضْرِبَانِ ويَضْرِبُونَ وتَضْرِبَانِ وتَضْرِبُونَ . واذَا كانَ كذلكَ لم يشبه ضاربانِ وضاربونَ كما يُشببهمَا يَضربانِ وتضربونَ ، (١٨) فلمّاكانَ بينَ اسمِ الفعلِ اذاكانَ للحالِ والاستقبالِ وبينَ فِعْلِهِما الذي هُوَ يَفْعَلُ مُشَابِهَ مِن هذهِ الوجوهِ الَّتِي ذَكَرْنَا (١٩) وَلَمْ يَكُنْ ذلكَ بينَ اسمِ الفاعلِ الماضِي وفِعْلِهِ الذي هُوَ فعلٌ أعملُ اسمُ الفاعلِ اذا كانَ للحالِ أو الاستقبالِ(٢٠) عَمَلَ الفِعْلِ فَقِيلَ : هَٰذَا رجلٌ ضَاربٌ أبوهُ زيداً^(٢١) السّاعةَ أو غداً كما يقالُ : يَضْربُ أبوهُ زيداً

⁽١١) ب،ج: لغماربتان.

⁽۱۲) ب: في ضاربتين.٠

⁽١٣) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل (ويضربون). تحريف.

⁽١٤) ب ، ج: في يضربان ويضربون.

⁽١٥) من ب وج. الصواب. وسقطت من الأصل سهوا.

⁽١٦) سقطت وولم يضرب، في ب وج.

⁽١٧) من ب و ج. أولى.

⁽١٨) ج: ويضربون.

⁽١٩) ب،ج: الذي ذكرنا.

⁽٢٠) ب، ج: للحال والاستقبال.

⁽ ۱۸ ک) ب: وزید. سهو.

السَّاعَةَ أَوْ غَداً ، فَرُفِعَ بِهِ (٢٢) أَبُوهُ ونُصِبَ زِيدٌ ، ولَمْ يَقُلُ : مَرَرْتُ برجلِ ضَاربِ أَبُوهُ أمس زيداً ، كمَا يُقالُ : مَرَرْتُ برجلِ ضَرَبَ أَبُوهُ زِيداً لما ذِكَرْنَا [منْ] (٢٣) أنَّ الاسمَ فَرَعٌ على الفِعْلِ فِي العملِ فلا يَعْمَّلُ الا بعدَ أنْ يُشَابِهَهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

و وانّا يَعملُ عملَ الفِعْلِ اذَا جَرَى وَصْغاً على موصوفٍ أو حَبراً لمبتدا أو حالاً لذي حالٍ ، وذلك قُولُك : مَرَرْتُ برجلِ قائم أبوه ، ويغُلام ضَاربِ أبوه عَمْراً ، وبامرأة معظ أبوها زَيْداً دِرْهَماً . فَقائِم وضَارب ومُعْظ عَملت عمل أفعالِها التي يَجْري اسْمُ الفاعلِ عليها . وكذلك تقول : زيد قائم أبوه ، وبكر قائمة جاريتُه ، و [مثال الحالِ] (٢٤) وهَذَا زيد قائِماً عُلامُهُ . فَقَائِماً حال لزيد (٢٠ وجَازَ ذلك للذّكر الرّاجع ٢٠) من الصّفة // الى الموصوف ، ومن الخبر الى المُبتَدار ومن الحالِ الى ذي الحالِ .

واسْمُ المفعولِ بهِ في ذلكَ يَجْرِي مَجْرَى اسمِ الفَاعِلِ ، تقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ مضروبِ أخوهُ (٢٦) ، وبغُلام (٢٧) مُعْطَى أبوهُ دِرْهَماً ، كَمَا تقولُ [مررتُ] (٢٨) برجلٍ يضربُ أُبوهُ (٢٩) ، وبِغُلام يُمُطِي أخوهُ (٣٠) دِرْهَماً . وممّا يِجْرِي هذا المَجْرَى قولُكَ : أَعْرِبُ أُخواكَ ، ومَا ذَاهِبُ غُلاماكَ » .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ:

اعلمْ أنَّ اسمَ الفاعلِ فرع على الفعلِ ، فلا يقوى قوِّتَهُ لأنَّ مراتبَ الفُروعِ بعد مراتبِ الأصولِ . فلا يعملُ اسمُ الفاعلِ عملَ الفعلِ الا بَعْدَ أنْ يعتَمِدَ على شيءِ . والذي يقعُ اعتادُهُ عليهِ خمسةُ أشياءَ :

⁽۲۲) وبه، ساقطة في ب.

⁽٢٣) من ب و ج. أفلى.

⁽ ٢٤) من ب و ج . أبين .

⁽ ٢٥ – ٧٥) بدله في ب و ج : ١٠وذلك الذكر الراجع ، .

⁽٢٦) ط: أبوه.

⁽ ۲۷) سقطت واو العطف في ج .

⁽۲۸) من ب و ج و ض. أولى.

⁽٢٩) ج ، ط: أخوه.

⁽٣٠) ب، ج: أبوه.

أولها: الموصوفُ في قولك : مررتُ برجلٍ ضاربِ زيداً . فقد نُصِبَ زيداً باعتادِهِ على الموصوفِ الذي هُوَ رجلٌ . وتقولُ مررتُ برجلٍ ضاربٍ غُلامُهُ زيداً فترفعُ الغلام وتنصبُ زيداً . فالضّرْبُ للغلام واسمُ الفاعلِ صغةُ الرجل لأنّهُ اذا كانَ الفاعلُ من سببه كانَ بمنزلةِ أنْ يكونَ الفعلُ لهُ فتكونُ الهاءُ في غلامهِ بمنزلةِ الضميرِ المستكنّ [اذا] (٣١) قلت : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً ، ولو قلت : مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمرو وزيداً ، لم يَجُزُ لأنَّ عمراً ليسَ من الرّجلِ في شيء كما كانَ غُلامُهُ ، ولا شُبهة في أنّ فعلَ ما هُوَ من سببكَ صفةٌ لك ، كَمَا أنّ فعلَك كذلك ، فأنْتَ موصوفٌ بضربِ غلامِكَ كما أنّ فعلَك كذلك ، فأنْتَ موصوفٌ الموصوفِ لوجبَ أنْ يُقالَ في نحو قولِك : فلان أبوهُ شريفٌ : انَّ شرفَ الأب ليسَ بصفةٍ لَهُ وانّهُ يَجِبُ أنْ يُقالَ : مررتُ برجلٍ شريفٍ ، وفُلانٌ رجلٌ شريفٌ . وذك لا يقولُه عاقِلٌ .

والنّاني منّا يَعْتَمِدُ عليهِ اسمُ الفاعلِ هُوَ المبتدأ كقولِكَ : زيدٌ قائمٌ غلامُهُ وزَيْدٌ قائمٌ غُلاماهُ ، وعمروٌ ضَارِبٌ أخواهُ بكراً . فقائمٌ خبرٌ عن زيدٍ ومعتمدٌ عليهِ وفاعلُهُ غلاماهُ . وانّا كانَ خبراً عن زيدٍ مع كونهِ فعلاً للغُلامَيْنِ ، لأَنهُمَا منْ سببهِ فهوَ بمنزلةِ أنْ يكونَ الفعلُ لَهُ . أَلا تَرَى أَنْكَ اذَا قُلْتَ : أخبرتُ عن زيدٍ بقيامٍ غُلاميهِ ، كانَ في الحُسْنِ كقولِكَ : أخبرتُ عن زيدٍ بقيامهِ . ولا فَصْلَ بينَ أنْ يكونَ المُبتدأُ مبتدأً صرْبَعاً وبينَ أن تدخلُهُ العواملُ المختصةُ بهِ في صحةِ الاعتادِ عليهِ . تقولُ : كانَ زيدٌ قائِماً غلاماهُ ، وانّ زيداً ضاربٌ أبوه عمراً ، وظننتُ زيداً ضارباً غلامُهُ بكراً ، فيقعُ الاعتادُ حَسَبَ وقوعِهِ قبلَ دخولِ هذِهِ العواملِ .

والنَّالثُ : ذُو الحالِ فِي قُولِكَ : هَذَا زِيدٌ قَائَماً غَلامُهُ ، فَقَائِماً حَالٌ مَن زِيدٍ وَفَعلٌ للفُلامِ ، لاَجْلِ أَنَّهُ مَن سَبَبِهِ فَهُوَ بَمَنزلةِ أَنْ تَقُولَ : هَذَا زَيْدٌ قَائَماً ، فتجعلُ الفِعْلَ لَهُ ، للفُلامِ على أَنَّ الغُلامَ مرفوعٌ بقائمٍ ، وأَنَّ زِيداً لا ضَميرَ لهُ فِيهِ أَنْكَ تَقُولُ : هذهِ هندٌ

⁽٣١) من ب وج. الصواب. وفي الأصل وفاذا ، تحريف.

قَائِماً غُلامُهَا ، فلوكانَ الفعلُ لهندٍ لوجبَ أَنْ تقولَ : هذهِ هندٌ قائمةٌ غلامُهَا ، وعلى هَذَا قَوْلُهُ : (٣٢)

/١٠٨/ سَأَغْسِلُ عَنِّي العَارَ بالسَّيفِ جَالِبا عليَّ قَضَاءُ اللهِ ما كانَ جَالِباً (٣٣)

لأنّ جالِباً حالٌ من فاعلِ (٣٤) سأغسلُ ، وقضاءُ الله مرفوعٌ بهِ . وجَازَ أن يكونَ حالاً لَهُ وان كانَ فعلاً لقضاءِ اللهِ ، لأجلِ تعلقِ الذكر بهِ ، وهُو الياءُ في علي كقولِكَ : سيغسلُ زيدٌ العارَ عن نفسهِ جالباً // عليه قضاءُ اللهِ كذا وكذا فيكون حالاً من زيدٍ لأجُلِ (٣٥) أنّ عليهِ متعلّقٌ بهِ كَمَا يتعلّقُ بالفعلِ اذا قُلْتَ : جَلَبَ عليهِ ، واذا عَادَ الذَّكُرُ اليهِ كانَ الغرضُ حاصِلاً فَهُو كقولِكَ : هذهِ هندٌ قائِماً عُلامُهَا . ومَنْ قالَ : انَّ هذا النّحوَ لا يكونُ حالاً ، لأجُلِ أنَّ الفعلَ لَيْسَ فَلاولِ ، لزمهُ أن يقولَ في قولِ اللهِ تَعالَى - (وَهُمْ يَلْعَبُونَ لاهيَةٌ قُلُوبُهُمْ) - (٣٦) لنَّ اللهوَ غيرُ مَنْسُوبٍ الى القلوبِ ولا كائِنٍ فعلاً لَهَا . واذا كانَ كذلكَ لزمَهُ أنْ يقولَ : وهُمْ يَلْعَبُونَ لاهيةً حالٌ من الضّمير يقولَ : وهُمْ يَلْعَبُونَ لاهيةً حالٌ من الضّمير يقولَ : وهُمْ يَلْعَبُونَ لاهينَ ، وذَلِكَ لاشبهةً في فسادِهِ ، فلا هيةً حالٌ من الضّمير يقولَ : وهُمْ يَلْعَبُونَ لاهينَ ، وذَلِكَ لاشبهةً في فسادِهِ ، فلا هيةً حالٌ من الضّمير

⁽٣٢) ب ، ج : قول الشاغر.

⁽٣٣) لسَعْد بن ناشب – من بني مازن بن مالك بن عمرو بن تميم (شاعر اسلامي) في التنبيه على شرح مشكلات الحياسة ٣١، وصط اللالي الحياسة ٣١، وصط اللالي ١٩٣/ - ١٩٣٨ وصط اللالي ١٩٣/ - ١٩٣٨ وشرح الشواهد الكبرى للعيني ١٩١/ - ٤٧٦ ، والخزانة ٤٤٤/٣ ، وشرح الشواهد للعاملي ٥٠٠ .

والبيت غير منسوب في دلائل الاعجاز ١٤٥.

ونقل صاحب الخزانة 482% – 88% ، أقوال العلماء في رواياته ووجوه اعرابها وبما قاله : «قال التبريزي ويروي » قضاء الله » بالرفع والنصب ، فاذا رفعته يكون فاعلا لجالبا على ، وما في موضع المفعول ، ويكون القضاء بمعنى الحكم . والتقدير سأغسل العار من نفسي باستعال السيف في الأعداء في حال جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه . واذا نصب القضاء يكون مفعولا وفاعله ما ، ويكون القضاء الموت المحتوم كما يقال للمخلوق جلق والمعنى جالباً الموت على جالبه . وقبل انكان في قوله « ماكان » في معنى صار . وقال ابن جنى أراد جالبه اياه فحذف الضمير مع اسم الفاعل كما يحدف مع الفعل نفسه في مثل قوله تعالى (فاقض ما أنت قاض) اي قاضية في محتى قاض اياه .

وعلى رواية الرفع وتخريجها استشهد عبدالقاهر بالبيت.

⁽ ٣٤) ج : عن فاعل.

⁽٣٥) ب،ج: لأجله. تحريف.

⁽٣٦) آية ٣/الأنبياء ٢١.

في يَلْعَبُونَ وَفَعَلُّ لَلْقَلُوبِ، لأَجْلِ أَنْهَا مِن سَبَبِهِمْ بِالذَّكْرِ الْمُتَعَلَّقِ بِهَا. ولو كَانَ كُونُ جَالًا مِن المُتَكَلِّمِ لُوجَبَ أَنْ لا يحوزَ كُونُ جَالًا مِن المُتَكَلِّمِ لُوجَبَ أَنْ لا يحوزَ نَحُو جَاءَ مِن قُولِهِ تَعَالَى – (القريةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا) – (٣٧) لأنَّ الظلمَ للأهُل. وقد وَصَفَ باسمِ الفاعلِ القريةَ اذ لو لَمْ يَكُنْ لَهَا صفةً لما جُرَّ، ولو كانَ للقريةِ وصَفَ باسمِ الفاعلِ القريةَ اذ لو لَمْ يَكُنْ لَهَا صفةً لما جُرَّ، ولو كانَ للقريةِ حظَّ في ذلكَ بوجهٍ لَوجَبَ أَنْ يقالَ القريةِ الظالمةِ ، فانّا كانَ الظالمُ صفةً للقريةِ مع كونِ أَهلِهَا مرفوعًا بهِ وفاعِلاً لَهُ لأَجْلِ الضّميرِ المتعلّقِ بهِ ، والتّكلّفُ في هذا النّحوِ بمنزلةِ الدلالةِ على أَنْهُمْ يَرْفَعُونَ الفاعلَ.

وَبَعْدُ فَانَّكَ اذَا جَعَلْتَ جَالباً فعلاً لقضاءِ اللهِ وحالاً منهُ لَمْ يَخْلُ من أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تَجَعَلَهُ وَتَجعلَ علي متعلّقاً بمحذوف كأنّهُ قالَ : قَضَاءُ اللهِ يقعُ على جَالِباً ما كانَ جَالِباً فهذا لا يجوزُ لأَجْلِ أنّكَ اذَا اعْتَقَدْتَ ذَلِكَ جَعَلْتَ العاملَ في الجَالِبَ ما في علي مِنْ مَعْنَى الفعلِ ، والحالُ لا يتقدّمُ على عَامِلِهِ اذا (٣٩) كان العاملُ (٣٩) معنى فعل . لا يجوزُ أَنْ تقولَ : قائِماً في الدّارِ زيدٌ ، فتقدّمُ قائماً على عامِلِهِ الذي هو في الدّارِ ، وذلكَ مشروحٌ في بَابِهِ .

والنّاني : أنْ نَبَعلَ عليّ متعلّقاً بِجَالِباً كَمَا يَتَعَلّقُ بِالفِعْلِ اذَا قُلْتَ : جَلَبَ عَلَيّ ، وهَذَا أَذْهَبُ فِي الاسْتِحَالَةِ ، لأَجْلِ أَنْكَ اذَا جَعَلْتَ جَالِباً حَالاً مِن قَضَاءِ اللهِ احْتَجْتَ الى وَهُذَا أَذْهَبُ فِي الاسْتِحَالَةِ ، لأَجْلِ أَنْكَ اذَا جَعَلْتَ جَالِباً حَالاً مِن قَضَاءِ اللهِ احْتَجْتَ الى أَنْ تَقُولَ : قَضَاءُ اللهِ أَنْ تَقُولَ : قَضَاءُ اللهِ جَلَا اللهُ عَلَى المُبْتَدَأُ بالحَالِ الذي هُو جَالباً ، ومَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ لزمهُ أَنْ يقولَ : زيدٌ قَائِماً فِيأَتِي بَعْدَ المُبْتَدَأُ بالحَالِ الذي هُو زيادَةً في الفَائدةِ ويه لِكُ الخبر الذي لا يستقلُّ الكلامُ دونَهُ . ولوكَانَ قَضَاءُ اللهِ مرفوعاً بالابتداءِ لكانَ أجملُ ما يمكنُ أَنْ يقالَ : جالبُّ عليَّ قضاءُ اللهِ ، فيرفع ليكونَ خبراً لهُ . وهَذَا واضِحٌ لِمَنْ يَعْرِفُ العَرَبِيّةَ .

والسَّبَبُ الرَّابِعُ : همزةُ الاستفهامِ في قولِهِم : أَقَائِمٌ أَخُواكَ ، لأَنَّ قَائِماً قد رَفَعَ أَخُواكَ لاعْمَادِهِ على المهزةِ كما يَرْفَعُهُ الفعلُ اذا قلتَ : يقومُ أَخُواكَ .

⁽ ٣٧) آية ه٧/النساء £ .

⁽٣٨) ب،ج: واذا. سهو.

⁽٣٩) سقطت ۽ العامل ۽ في ب و ج .

والخامِسُ: ما في قولِكَ : مَا ذَاهِبُ عَلاماكَ ، لأنَّ عَلامالَ (٤٠) مرفوعٌ بذاهب . وقد تَقَدَّمَ حكمُ اعرابِ هذا النّحوِ في بَابِ الابتداءِ . ولو قُلْتَ : قَائِمٌ أَخُواكَ ، لَمْ يَجُزْ عندَ أَبِي عندَ صَاحِبِ الكتابِ (٤١) لأنّهُ لَمْ يَعْتَمِدُ على شيء فلا يعملُ عملَ الفِعْلِ ويَجوزُ عندَ أَبِي الحَسَنِ . (٤٢) واسمُ المفعولِ في جميع ما ذَكَرْنَا بمَرْلةِ اسمِ الفاعلِ تقولُ : مَرَ دْتُ برجلِ مضروبِ أخوهُ فيكونُ أخوهُ مَرْفُوعاً بمضروبِ كَمَا يَرْتَفِعُ بيَضْرَبُ ، وهَذَا جارِ على يُضْرَبُ في التّقديرِ ، لأنَّ الواو زيادةٌ جاريةٌ مَجْرى الّتي تَنْشأُ من الأشباعِ فكأنّهُ مضروبٌ على وزنِ يُضْرَبُ ، وانّا زادُوا // الواوَ لأجْلِ رَفْضِهِمْ مثالَ مَفْعُل في الكَلامِ . وأمّا مُكْرَمٌ ومُعْطَى يُخْرَبُ ، وكذَيْكَ آذا قُلْتَ : مَرَرْتُ برجلٍ مُحْطَى أبوهُ دِرْهَماً بمنزلةِ بَعْظَى أبوهُ دِرْهَماً ، فأبوهُ مرفوعٌ بمُعْطَى ، ودرهمٌ منصوبٌ به . ولو قلت : مُعْطَى أخواكَ درهماً ، لَمْ يَجُزْ عندَ صاحبِ الكتابِ كما لم يَجُزْ : قائمٌ أخواكَ . قائمُ أخواكَ . قائمٌ أخواكَ . قائمُ أخواكَ المُعْلَعُ المُوكَ المُع

قَالَ. الشَّيْخُ أبو علي ٍ :

« فاذَا كَانَ اسمُ الفَاعِلِ لمَا مَضَى لَمْ يَعْمَلُ عملَ الفعلِ لو قُلْتَ : مررتُ برجلِ ضَارِب أَبوهُ زيداً أَمْسِ ، لَمْ يَجُزْ . وقد أَجازَ بعضُهُم ذلك واحتجَّ بقولِهِ تعالَى اللهِ وَكَلَّبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوَصِيدِ) - (وَكَلَّبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوَصِيدِ) - (وَكَلَّبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوَصِيدِ) - (فَكَالُهُ مَنْ لَمْ يُجْزِ : أَنَّ هذهِ الآيةَ لا دلالةَ فيها على اجازةِ ذلكَ ، لأنها حكايةُ حالٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ أبو بكرٍ:

اعلم أنَّ الذي أَجَازَ أَنْ يقالَ : مَرَرْتُ اليومَ برجلٍ ضَاربٍ أبوهُ عَمْراً أَمْسِ ، هو

⁽٤٠) سقطت «غلاماك» في ج.

⁽ ٤١) في سيبويه ٢٧٨/١ : وزعم الخليل انه يستقبح ان يقول : قائم زيد وذاك اذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ . . وقد جوز الفراء والأخفش والكوفيون الابتداء بالنكرة المشتقة دون ان تعتمد على استفهام او نني . انظر محالس ثعلب. ٢٧٨/١ ، ومغنى اللبيب ٢٤٠/١ و ٢٩٥/٢ ، وهمع الهوامع ٩٤/١ .

⁽٤٢) ج: عند الحسن. سهو.

⁽٤٣) ب ، ج : بمنزلته . تحريف .

⁽ ٤٤) آية ١٨/ الكهف ١٨.

⁽٤٥) ب، ج، ط: من لم يجزه.

الكسائي (٤٦) واحتج بهذو الآية : لأنّ باسطاً في الظاهر ماض الا أنّه في الحقيقة مُخْتَلُّ جداً لأَجْلِ أَن المَعْنَى على الحالِ. أَلا تَرَى أَنْكَ (٤٧ لو أُوقعت المُضَاع موقعه ٤٧) نحو وكلبُهُم يَبْسُطُ ذراعيهِ وجدْته مستقيماً . (٤٨ وإذا وقع اسمُ الفاعلِ ٤٨) في موضع يقتضي المضارع فليسَ هو بماضٍ وإنْ كانَ المَعْنَى على المُضِيّ لأَجْلِ أَنَّ الحالَ الماضية تُحكَّى على صورة الحاضرة فَهُو كَقُولِهِ تَعالَى – (هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وهَذَا مِنْ عَدوهِ) – (٤١ فَكَما جَاء سمُ الاشارة وانْ لَمْ يَكُنْ هناكَ شيءٌ يُشَارُ اليهِ ، لأنَّ القَصْدَ حكايةُ الحالِ المنقضية . اسمُ الاشارة وانْ لَمْ يَكُنْ هناكَ شيءٌ يُشَارُ اليهِ ، لأنَّ القَصْدَ حكايةُ الحالِ المنقضية . كذلك يَجيءُ اسمُ الفَاعِلِ بمعنَى الحالِ حتَّى كَأنّه قيلَ : كلبُهم باسِطُ ذراعيهِ الآنَ . ولو كانَ هَذَا بُعَدُّ ماضِيًا لوجبَ أَنْ لا يحيءَ نحو قولهِ تَعالَى – (واذ قالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ المُضَى ، وذلك لا يُشكُونَ أَبْنَاءَكُمْ ويَسْتَحيونَ نِسَاءَكُمْ) – (١٠) الآعلى الماضي ، وذلك لا يُشكُ (١٥) في اخْتِلالِهِ .

وأكثرُ ما يُدكرُ من الأمثلةِ في كونِ اسم الفاعلِ ٢٠ ماضياً نحوَ قواهِ : مردْتُ برجلِ ضَاربٍ زيداً أمْسِ . ولا يخلصُ اسمُ الفاعلِ ٢٠) فيها من احتالِ حكايةِ الحالِ ، ألا تَرَى أَنهُ يحتملُ أَنْ تُريدَ مررتُ برجل يضربُ زيداً أمسِ ، فتجعلُ بضربُ حكايةَ حالٍ ثم تضعلُ أَنْ تُريدَ مررتُ برجل يضربُ زيداً أمسِ ، فتجعلُ بضربُ حكايةَ حالٍ ثم تضعلُ ضارباً مكانهُ فينبغي أَنْ يُقرَّرُ ذلكَ في نفسِ السّامع بأَنْ يقالَ : سيأتيكَ غداً رجلُ ضاربٌ زيداً أمسِ ، فانّهُ هَا هُنَا لا يحتملُ حكايةَ الحالِ ، وكذا انْ – قبلَ : أمسِ متعلّقُ في المسألةِ بضاربٍ لا بمرَدْتُ ، كانَ في ذلك ما يُبْعِدُهَا عن احتالِ حكايةِ الحالِ في المسألةِ بضاربٍ لا بمرَدْتُ ، كانَ في ذلك ما يُبْعِدُهَا عن احتالِ حكايةِ الحالِ

⁽٤٦) الكسائي: على بن حمزة بن عبدالله بن بهمن بن فيروز. أعجمي الأصل. نشأ بالكوفة وترأس مدرستها النحوية كما أنه صارمن القراء السبعة. توفي ١٩٧ هـ. أنظر ترجمته في الفهرست ٤٤ – ٤٥ و ٩٧ – ٩٨ ، ووفيات الأعيان ٤٥٧/٣ – ٤٥٨ ، ومعجم الأدباء ١٦٧/١٣ – ٢٠٣ وأنباه الرواة ٢٥٣/٣ .

⁽٤٧) بدله في ب و ج : « ولو اوقعت موقعه المضارع » .

⁽٤٨) بدله في ب و ج عبارة مرتكة ونصها « واسم اذا وقع الفاعل ».

⁽٤٩) آية 10/القصص ٢٨٠.

⁽٥٠) آية ٦ / إبراهيم ١٤ ونمامها (واذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عليكُم اذْ انْجاكُمْ من آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ ، سُوءَ العَذَابِ وَيُسَبِعُونَ أَبْنَاءَكُمْ ويَسْتَحيونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلاءٌ من رَبَّكُمْ عَظِيمٌ) .

⁽١٥) ب ، ج : وذلك الها الا يشك .

⁽٥٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

لأَنْكَ (٣٥) لا تقولُ : يضربُ زيداً أمسِ على أنّك تحكي الحالَ ، واذا قلتَ : رأيتُ زيداً يُسرِعُ أمسِ ، فأمسِ متعلّقٌ برأيتُ لا بيسرعُ ، كيفَ والزّمانُ الذي وقعَ فيه الاسراعُ لَمْ يَكُنْ حينَ وقوعِهِ ماضِياً فيقعُ عليهِ اسمُ أمْسِ انّا يقعُ عليهِ امْسِ في وقتِ كلامِكَ هَذَا .

وممَّا يُبَيِّنُ ذلكَ أَنَّ هَذَا التَّقديرَ يؤدِّي الى أَبْطالِ مَعْنَى حكايةِ الحَالِ لأنَّ حقيقَتَها أَنَّكَ تَتَصَوَّرُ ذلكَ الزَّمانَ موجوداً ، وتَتَخيَّلُ أَنَّهُ وقتُكَ الذي أنْتَ فيهِ أَوْ أَنَّكَ في ذلكَ الوَقْتِ . وعمالٌ أَنْ تتخيَّلُهُ حالاً ثم تُوقِعُ عليهِ أَمْسِ الذي هو صريحُ المَاضِي لأنَّهُ هدمَ ما تَبْنِيهِ // وقَلَبَ مَا تُريدُهُ ، ويمنزلَةِ من أَرادَ العُدُولَ عن ظَاهِرِ فعدلَ الى ظاهرِ أبلغَ منهُ في معناهُ ، لأنَّ أمسِ بالمُضي (٥٤) أخصُّ من صيغَةِ فَعَلَ أَلا تَرَى أَنَّ صيغةَ فَعَلَ قَدْ يُنْقَلُ الى المُسْتَقْبَلِ في الجَزَاءِ وأمسِ لا يقعُ على المُسْتَقْبَلِ أَبَداً ولا عَلَى الحَالِ. فأمَّا قَوْلُكَ: لَقِيتُكَ اذْ الحَجَّاجُ أُميرٌ [فانَّما] (٥٠٠) جَازَ ذلكَ لأَنَّكَ لم تَجْعَلْ قُولَكَ : الحَجَّاجُ أُميرٌ فِعْلاً اذْ ظرفٌ لَهُ ، ولكنكَ أضفْتَ اذْ الى هذهِ الجملةِ متأوّلًا فيها مَعْنَى المَصْدَر ولَيْسَ في ذَلِكَ تناقضٌ وانَّا المُنَاقضةُ أنْ تقولَ : أنْتَ تفعلُ اذِ الحجَّاجُ أُميرٌ [وتَظْهَرُ من هَذَا الموضع مسألةٌ وهي أنَّكَ اذا قُلْتَ : كُنْتُ : خَارِجاً أُمسِ، وكنتُ أَفْعَلُ أَمْسِ، وَجَبَ أَنْ لا يَكُونَ أُمسِ مُتَعَلَّقًا بخارج ولا بأَفعلَ لأنَّها حالانِ، ولو عَلَقْتُهُ بهمَا كُنْتَ بمنزلةِ أَنْ تُوقِعَ فِعْلاً هو موجُّودٌ اليومَ في أَمْسِ ، وذلكَ تَقُدُّرُ لا يُتَصَوَّرُ وليسَ معنَاهُ في الظَّاهِرِ ما تعلَّقَ بهِ أَمْسِ سوى كُنْتُ. وعلي تعليقِهِ بكُنْتُ سؤالٌ وهُوَ أَنْ يُقَالَ كانَ هَا هُنَا ناقصةٌ لا محالةً ، والنَّاقِصَةُ لا تدلُّ على الحَدَثِ(٥٦)، ومَعْنَى الظَّرْفِ أنَّ حَدَثًا وقع فيهِ فَكَيْفَ وجهُ تعلُّقِ الظَّرْفِ بهِ ؟ ومِثْلُ هذهِ المَسْأَلَةِ كَانَ مَالِكُ خَمْسينَ دَرَهَماً أَمْسِ] (٥٧)

⁽٣٣) سقطت «لأنك» في ب و ج.

⁽ ٥٤) ب ، ج : بالمعنى .

رُ ٥٥) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «قائماً». تحريف.

⁽٥٦) ج: على الحديث. تحريف.

⁽٥٧) مَا بين العاضدتين زيادة من ب و ج. واثباتها أبين.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« قَالُوا (٥٨): انَّما (٥٩ أُعْمِلَ عملَ الفِعْلِ ٥٩) لمشابهتِهِ الفعلَ فَكَمَا أُعْرِبَ المُضَارِعُ اذْ كَانَ (٦٠) للحَالِ والاستقبالِ ، كذلك أُعْمِلَ اسمُ الفَاعلِ وكَمَا لَمْ يُعْرَبِ الفِعْلُ المَاضِي كانَ للمَاضِي » .

قَالَ الشَّيْخُ أبو بَكْرِ :

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الأفعالَ دَخَلَتْ على الأَسْاءِ في الاعرابِ، والأَساءَ على الأفعالِ في العَمَلِ. فَكَمَا لَمْ يُوْخَذْ للماضِي اعرابٌ من الاسم ، فلم يُقَلْ : ضَرَبَ وضَرَبُ وضَرَبُ وضَرَبُ عَدَلَكَ لَمْ يُعْطِ اسمُ الفاعلِ اذَا كَانَ بمعناهُ (١ عَمَلَهُ فَلَمْ يُقَلْ : هَذَا رَجُلُّ ضَارِبٌ أَبوهُ زيداً أَمْسِ ، وكَمَا أُخِذَ للمضارعِ الاعرابُ من زيداً أَمْسِ ، وكَمَا أُخِذَ للمضارعِ الاعرابُ من الأسمِ فقيلَ : يَضْرِبُ ، ولَنْ يُضْرَبَ ، ولَمْ يُضْرَبْ ، كذلكَ أَعْطِيَ اسمُ الفَاعِلِ اذَا كَانَ بمعناهُ أَا وهُ زيداً الإستقبالِ عَمَلَهُ فقيلَ : هَذَا رَجَلُّ ضَارِبُ أَبوهُ زيداً الآنَ أَو غَداً . كَمَا يُقَالُ : يَضْرِبُ أَبوهُ زَيْداً .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

" وتقولُ : مَرَرْتُ برَجُلِ ضَارِبِ عمرِهِ غـداً ، فتحذِفُ التّنوينَ ليخفَّ اللّفْظُ بالحَذْفِ والمَعْنَى مَعْنَى الأعمالِ وثباتِ التّنوينِ . وعلى ذلكَ (٦٢) قولُهُ تَعالَى – (فَلَمّا رَأُوهُ عَارِضًا مُسْتَقبِلَ أُودِيَتِهِم قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا) –(٦٣) وقولُهُ تَعالَى – (كُلُّ نَفْسٍ عَارِضًا مُسْتَقبِلَ أُودِيَتِهِم قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا) –(٦٣) وقولُهُ تَعالَى – (٦٤) وقالَ الشّاعِرُ : ذَائِقَةُ المَوْتِ) –(٦٤) وقوله سبحانه – (ألا أتي الرّحْمَنَ عَبْداً) –(٦٥) وقالَ الشّاعِرُ :

⁽٨٥) ج: وقالوا.

⁽٥٩ – ٩٩) بدله في ب وج: وانَّها عمل اسم الفاعل عمل الفعل.

⁽ ٦٠) ب ، ط: اذا كان .

⁽٦١) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٦٢) ط: وعلى هذا.

⁽٦٣) آية ٢٤/الأحقاف ٤٦.

⁽ ٦٤) آية ١٨٥ /آل عمران ٣.

⁽ ٦٥) آية ٩٣/مريم ١٩ .

/١٠٩/ سَلِّ الهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسَهُ نَاجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ (١١)

فالمَعْني فيه التّنوينُ والنّصْبُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّ اسمَ الْفَاعلِ الْهَا يَعْمَلُ لِمُشَابَهَةِ الْفعل فلا يكونُ اذَا عمل (١٧) الا نكرة ولا يجوزُ فيهِ الاضافة الحقيقية كمّا لا يجوزُ ذلك في الفعل (١٨) وانّا نجيء فيه الاضافة لفظية من حيث أنّه اسمٌ منوّنُ فيحذَف منه التّنوينُ ويُضَاف الى مَا انْتَصَبَ بهِ . والمَعْنَى على مَا انْتَصَبَ بهِ . والمَعْنَى على بَاتِ التّنوينِ . فيقالُ : هَذَا رجلٌ ضَارِبُ زيدٍ غَدا والمَعْنَى ضَارِبُ زيداً غداً ، ولذلك وصفت بهِ النّكوة ، وذلك أنَّ الاضافة لوكانَتْ حقيقية لوَجَبَ أَنْ يكونَ ضاربُ زيدٍ غَداً ، علمت أَنَّ الاضافة لا مَعْنَى لَهَا وأنَّ حُكْمَها متعلقُ باللفظِ فقطْ . وعلى ذلك توليه غَداً ، علمت أنَّ الاضافة لا مَعْنَى لَهَا وأنَّ حُكْمَها متعلقُ باللفظِ فقطْ . وعلى ذلك توليه عَداً ، علمت أنَّ الاضافة ويرضاً مستقبل أوديتِهم) – والاضافة في اللفظِ دونَ المَعْنَى ولو كانَتْ معنوية (١٩ لَوَجَبَ الاتيانُ ١٩) بالألفِ واللام ، لأنَّ كُلَّ مضافٍ كانَتْ اضافَتُهُ على المُضَاف اللهِ معرفة جَازَ فيهِ (١٧) أَنْ تُتُوكَ الاضافة ويدخلُ الألفُ واللامُ // حقيقيةً وكانَ المُضَاف اليهِ معرفة جَازَ فيهِ (١٧) أَنْ تُتُوكَ الاضافة ويدخلُ الألفُ واللامُ // على المُضَافِ ألا تَرَى أَنْكَ لَوْ قُلْتَ بدل قولِكَ : مَرَرْتُ بِغُلامٍ زيدٍ : مَرَرْتُ بنيلامٍ على المُضَافِ ألا يَرَى أَنْكَ لَوْ قُلْتَ بدل قولِكَ : مَرَرْتُ بغلامٍ زيلاءِ مَرَوْتُ المَنْقَالِ واللامِ على المُضَافِ ألا يَرَى أَنْكَ لَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بنيلامٍ عَلَى المُثَالِمُ المَاتَعُة فِي اللهُمْ عَارِضاً المُسْتَقْبِل واللامِ] (٢٧) نحومَرَرْتُ بزيلاٍ الظريفِ ، جائزاً . فَلَا لَمْ يَجُزُ أَنْ تقولَ عَارِضاً المُسْتَقْبِل

⁽ ٦٦) للمرّار الأسدي – في سيبويه والشنتمري ٨٥/١ و ٢١٣ . وغير منسوب في الايضاح ١٤٣ وشواهده ق ٧٧ ، والمخصص ٧/٣٠ واللسان (عردس) ١٣/٨ .

ومعطى رأسه: ذلول منقاد، يعني البعير، وناج: سريع من النجاء وهي السرعة والمتعيس والأعيس: الأبيض تخالطه شقره، والشاهد فيه: اضافة و مُعط، الى الرأس مع نيةِ التنوين والنصب. والدليل عليه اضافة «كل» اليه لأن كلاهنا لا تضاف الى نكرة.

⁽٦٧) سقطت «اذا عمل» في ب و ج.

⁽٦٨) ب، ج: في المعنى.

⁽٦٩) بدله في ب: لوجب ان يجوز الاتيان، ج: لوجب ان لا يجوز الاتيان. سهو.

⁽٧٠) افيه ا ساقطة في ب و ج.

⁽٧١) من ب و ج. أصوب. وفي الأصل «بغلام».

⁽٧٢) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «بالكلام». تحريف.

علمت أنَّ الإضافة غيرُ حقيقية وأنَّ المَعْنَى على التنوينِ نحوَ (مُسْتَقْبِلاً أو دَيتِهِم) وهَذَا (٢٧٠) حكمُ جميع هذا النّحو. والتقديرُ في قولهِ تَعالَى – (هَذَا عَارِضُ مُعْطِرُنَا) – مُعْطِرٌ لَنَا . والبَيْتُ الذي أَنْشَدَهُ مِن أَبياتِ الكِتَابِ . ووجهُ الدّلالةِ منهُ قُولُهُ [بكلً] (٢٤٠) مُعْطِى رأسةُ ، لأنَّ التقديرَ بكلِّ مُعْطِ رَأْسَهُ . أَلا تَرَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ نكرةُ وهو قُولُهُ : ناج . ولوكانتِ الأضافَةُ معنويةً ، لَوَجَبَ أَنْ يجوزَ بكلِّ [المُعْطِي] (٥٠٠) رأسةُ النّاجي وذلك لا يقولُهُ أحدً ، لأنَّ كلاً في نحو ذَا – الموضع يقع بَعْدَهُ المُقُرُدُ النّكرةُ ليكونَ بمعنى الجمع يقولُهُ أحدً ، لأنَّ كلاً في نحو ذَا – الموضع يقع بَعْدَهُ المُقْرَدُ النّكرةُ ليكونَ بمعنى الجمع كقولِكَ : جَاءنِي كلُّ رَجُلُ ولا يَقَعُ بَعْدَهُ المُونةُ المفردةُ البَنَّةَ . لا تقولُ : جَاءنِي كلُّ الرجلِ الذي عرفتَ ، ومُعْطَى هُنَا (٢٧) معتملًا على موصوفٍ في التقديرِ كأنّهُ قالَ : بكلِّ الرجلِ الذي عرفتَ ، ومُعْطَى هُنَا (٢٧) معتملًا على موصوفٍ في التقديرِ كأنّهُ قالَ : بكلِّ بعيرٍ مُعْطِ رأسَهُ ، لا بُدَّ من ذلكَ لأنّ النسّميرَ في رأسِهِ يعودُ اليهِ ، وكذلكَ الضّميرُ المستكنُّ في معطٍ . وبَعْدَهُ :

مُغْتِ ال احْبُل فِي مُنِينٍ عُتْقُ فَ مَنْكَبٍ زَيْنِ المَطِيّ عَرَنْدَسِ (٧٧) والتّقديرُ مغتللِ أَحْبُلَهُ . ومن ذلك بيت الكِتَابِ :

/١١٠/ ظَلِلْنَا بِمُسْتَنِّ الحرورِ كَأَنَّنَا لَدَى فَرَسِ مستقبلِ الرَّبِعِ صَاثِم (٧٨)

التَّقديرُ : مستقبلِ الربحَ . أَلا تَرَى أَنَّ صائمَ نكرةٌ واقعةٌ بعدَهُ . وكَذَا قولُهُ بَعْدَهُ :

⁽٧٣) ب، ج: فهذا.

⁽٧٤) من ب و ج. الصواب.

⁽٧٥) من ب وج ـ الصواب . وفي الأصل « معطى » . تحريف ، لأن الألف واللام يجب وجودها لأجل أن يعمل السم الفاعل المعطى « في رأسه .

⁽٧٦) ب، ج: هذا.

⁽٧٧) أنظر المراجع المتقدمة في تخريج الشاهد (١٠٧) فهي ذكرته بعده وروايته في ابن يعيش واللسان « مبين عنقه ». وورد في الأصل « فرفدس ». تحريف. والعرندس الأنسد الشديد.

⁽ ۷۸ - ۷۸) البيتان لجرير في ديوانه ص ٤٠٥ وشرح سقط الزند (التبريزي) ٢٠٨/١ ورواها البطليوسي في ٩/١ . وهما غير منسوبين في مجالس ثعلب ٧١/١ .

وأولها منسوب لجرير في سيبويه ۲۱۱/۱ ، ومواد (بقق) من اللسان ۳۰۶/۱۱ ، و (سنن) من اللسان ۹۰/۱۷ و التاج ۳۰۶/۹ ، والدرر اللوامع ۱۶۹/۷ ، و (حرر) من التاج ۱۳۶/۳ ، والدرر اللوامع ۱۶۹/۷ ، والنيها غير سنسوب في جمهرة اللغة (ذأوى) ۱۷۰/۱ . =

/١١١/ أغرَّ منَ البُلْقِ الجِيَادِ يَشفَّهُ أَذَى البقِّ الا ما احْتَمَى بالقَواثِم (٧٩)

وهَٰذَا النَّحُو أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

« وأمّا('^) قُولُهُم : هَذًا مُعْطِي زيدٍ أُمسِ درهماً ، فدرهماً يَنْتَصِبُ ('^) على اضْهارِ فعلٍ دلَّ عليهِ مُعْطٍ . ومثلُ ذلكَ قُولُهُ تَعالَى – (فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّبْلِ سَكَناً ، والشَّمْسَ والقَمَرَ حُسْبَاناً) – » ('^)

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بكر:

اعلم أنّه قد تقدّم أنّ أسم الفاعلِ الماضِي لا يعمل عمل الفعلِ. فاذَا قلت : هذا مُعْطِي زيدٍ أمسِ درهما ، فانّ مُعْطِي بمنزلةِ غلام في قولك : غلامُ زيدٍ لأنّهُ قد صار اسماً بعيداً من العملِ وعُرِفَ بالاعطاءِ ، فكأنّهُ قيل : هذَا الذي عُرِفَ باعطاءِ زيدٍ . وأمّا درهما فينتصب بما يدلُّ الحالُ عليهِ وذلك (١٠) انّهُ لمّا قيل : هَذَا مُعْطِي زيدٍ أَمْسِ ، بمنزلةِ هَذَا الذي عُرِفَ باعطاءِ زيدٍ ، فكأنّهُ قيل : ماذَا أعْطاهُ ؟ فقيل : أعطاهُ درهما ، بمنزلةِ هَذَا الذي عُرِفَ باعطاءِ زيدٍ ، فكأنّهُ قيل : ماذَا أعْطاهُ ؟ فقيل : أعطاهُ درهما ، كمّا تقدّم من قولهِ تَعالَى : - (يُسَبِّعُ لهُ فِيهَا بالغُدّوِ والآصالِ رَجَالٌ) -(١٩) وذلك (١٧) أنّ رجالٌ مرفوعٌ بفغلٍ مُضْمَرٍ لأنّه لمّا قيلَ : يُسَبِّعُ لهُ ، عُلِمَ أنّ هُناكَ مُسَبِّحاً فكأنّهُ أنّ رجالٌ مرفوعٌ بفغلٍ مُضْمَرٍ لأنّه لمّا قيلَ : يُسَبِّعُ لهُ ، عُلِمَ أنّ هُناكَ مُسَبِّحاً فكأنّهُ

ورواية الثاني في جمهرة اللغة وشروح سقط الزند (البطليوسي) واللسان (بقق) « من البلق العتاق ، ورواه التبريزي في شروح سقط الزند » من البلق رمّاح يظل يشفّه » . ومستن الحرور : موضع أستنانها أي انطلاقها بسرعة . والصائم الواقف المسك عن المشي . والبيت في تشبيه الخيمة التي نصبوها للاستظلال بالفرس . والشاهد في الأول وصف « فرس » النكرة بقوله « مستقبل الريخ » وهي بمنزلة النكرة لأنّ الاضافة لم تكسبها تعريفا بدليل قوله بعد ذلك « صائم » وهو نكرة وصفه لمستقبل .

⁽ ٨٠) ط: فأما.

⁽ ۸۱) ب ، ط: نصب.

⁽ ٨٢) آية ٩٦/الأنعام/٦ . ووودت الآية في ب (وجعل الليل) وذكر ابن خالوية في الحججة) ١٣١ : يقرأ باثبات الألف وخفض الليل ، وبطرحها ونصب الليل . وقد علل كلا القراءتين . وأنظر معاني القرآن ٣٤٦/١ .

⁽ ٨٣) ب ۽ ج : وذاك.

⁽ ٨٤) آية ٣٦/النور ٢٤ .

⁽ ٥٥) ب ۽ ج : وذاك.

قِيلَ: مَنْ يُسَبِّحُهُ ؟ (٨٦ فقيلَ: يُسَبِّحُهُ ٨٦) رجالٌ. وكَذَا قُولُهُ تَعَالَى – (فَالِقُ الاصباحِ ، وجَاعِلُ الليلِ [سَكَنَا] (٨٠) ... الآية ، لما قيل : جَاعِلُ اللّيلِ بمنزلةِ قُولِكَ : خَالَقُ الليلِ ، كَمَا تَقُول : اللهُ الخلقِ . فكأنّهُ قيلَ : كيفَ خَلَقَ ؟ ومَاذَا جَعَلَهُ فَقِيلَ : حَعْلَهُ سَكَنَا ، وجَعَلَ الشّمْسَ والقَمَرَ حُسْبَاناً . ونحوَ ذا أكثرُ من أنْ يُحْصَى . فقيلَ : جَعَلَهُ سَكَنا مَ ، وجَعَلَ الشّمْسَ والقَمَرَ حُسْبَاناً . ونحوَ ذا أكثرُ من أنْ يُحْصَى .

ولوكانَ يجوزُ أن يعملَ اسمُ الفاعلِ الماضِي لوجبَ // أنْ يقالَ : مَرَرْتُ اليَوم برجلٍ مُعْطِ أبوه [زيداً] (٨٨) درهماً أمْسِ ، فينصبُ به ويرفعُ لا أن يلزمَ الاضافة نَحوَ مُعْطي زيدٍ درهماً . ومنْ هَذَا النّحوِ من الإضارِ قولُهُ تَعالَى – (يَطُوفُ عَلْيهِمْ (٩٩) وَلْدَانٌ مُخَلَّدونَ) – (٩٠) الى قولهِ تَعالَى – (وحُورٌ عِينٌ) (٩١) وذلكَ انّه لمّا قِيلَ : يَطوفُ عليهم (٩٢) ، عُلِمَ أنَّ ذلكَ لَهُمْ ، فكأنّهُ [قالَ] (٩٣) واللهُ اعلمُ – ويُعْطُونَ حُوراً عِيناً ، ونحوُ ذَا أكثرُ منْ أنْ يُحْصَى في التّنزيلِ وغيرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« ولو قلتَ هذا ضَارِبُ زيد اليومَ وغداً عمراً لكانَ (٩٤) قَبيحاً ، نَصَبْتَ عمراً أو جَرَ رْتَهُ ، لِفَصْلِكَ بينَ حرفِ العَطْفِ وما عُطِفَ بهِ بالظّرفِ . وقد جَاءَ ذلكَ في الشّعْرِ . قَالَ الأعْشَى :

/١١٢/ يوماً تَرَاها كَشِبْهِ أردية العُصْبِ ويوماً أديمَها نَفِلا »(٩٠)

⁽ ٨٦ – ٨٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ۸۷) من ب و ج . واثباته أبين .

⁽ ٨٨) سقطت ۽ اليوم ۽ في ب و ج .

⁽ ۸۹) من ب و ج. الصواب.

⁽٩٠) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽٩١) آية ١٧/الواقعة ٦٥.

⁽٩٢) آية ٢٧/ الواقعة ٥٦. وفي النسخ كلها (وحورا عينا).

⁽٩٣) من ب وج. الضواب. وسقطت من الأصل سهوا.

⁽ ٩٤) ج : کان .

⁽ ٩٥) للأعشى في ديوانه ق ٤/٣٥ ص ٢٣٣ ، والايضاح ١٤٨ ، وشواهده للقيس ق ٢٧ ، ومواد : (خمس) من 😑

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : هَذَا رَجَلٌ ضَارَبُ زِيدٍ وَعَمْرُو وَعَمْراً ، بِالنَّصْبِ وَالجّرِ . فَالحُرِ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالنَّصْبُ عَلَى المَوْضِعِ ، لأَنَّ التّقديرَ : ضاربٌ زِيداً لِمَا تَقدّمَ مَن أَنَّ الاضافةَ غيرُ مَحْضَةٍ ، وعَلَى ذَلَك قُولُهُ ، وهُوَ (٩٦) من أبياتِ الكِتابِ :

/١١٢/ هَلَ أَنْتَ بَاعِثُ دينارِ لِحَاجَتِنَا أُو عبدَ [رب] أَخَا عونِ بنِ مِخْراقِ(٩٧) فدينارُ اسمُ رجلٍ وهو بحرورٌ في اللفظ ، ومنصوبٌ في المعْنَى ، فلذلك عُطِفَ عليهِ عبدُ رب ٍ بالنّصْبِ . وقالَ : أَخَا عونِ بنِ مخراقٍ على الصّفةِ لعبدِ رب ٍ لأنّهُ اسمُ علمٌ كعبدِ اللهِ .

وَبَعْدَ هَذَا فَانَّهُ يَجِبُ أَنْ تَعَلَمَ أَنَّكَ اذَا قَلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً وَعَمْراً ، وأَنَا اضرب زيداً وعمرا فَانّ حرف العَطْفِ قائمٌ مقامَ العَاملِ وَنَائَبٌ عنهُ حتّى كَأَنَّكَ قَلْتَ : ضَرَبْتُ زِيداً وَسُربُ عَمْراً ، وهُوَ يَقْصُرُ عن رَبّةِ الفعلِ ، زيداً أَضْرِبُ عَمْراً ، وهُوَ يَقْصُرُ عن رَبّةِ الفعلِ ،

_ مقاييس اللغة ٢/٨٧٪ واللسان ٣٧١/٧ التاج ١٤٠/٤ و (نغل) من اللسان ١٩٤/١٤ والتاج ١٤٨/٨ و (ادم) من اللسان ١٩٤/١٤ والتاج ١٨١/٨ وشروح سقط الزند (البطليوسي) ٩٧٤/٣ .

والبيت غير منسوب في الخصائص ٢/٣٩٥ و ٣٩٦ (العجز).

وروايته في غير المقتصد والايضاح وشواهده «كشبه اروية العصب » ، وفي الخصائص «كمثل اردية العصب » . والشاهد في البيت هو الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف فيوم الثانية معطوفة على يوم الأولى . وذكر ابن جنى في الخصائص ٣٩٥/٢ انه يمكن جعل « اديمها » . معطوفة على « ها » من تراها . التقدير تراها يوما كمثل اردية العصب وأديمها يوما آخر نغلا .

والخمس والعصب بمعنى واحد وهو نوع من البرود . وقيل برود اليمن والنغل وصفن نغلَ الشيء اذا فسد . والحديث عن الأرض .

⁽٩٩) د من، ساقطة في ج.

^(97) قال العيني في الشواهد الكبرى ٣/٣٦٣ : « قائل هذا البيت بمهول وقيل انه مصنوع وقيل انه لجرير بن الخطني (وليس في ديوانه) ونقل هذا الكلام صاحب الدرر اللوامع في ٢٤/٧ .

وذكر صاحب الخزانة ٤٧٦/٣ أن البيت من شواهد سيبويه غير المنسوبة الى أحد وقيل : هو لجابر بن رألان السنبسي – وسنبس حي من طي – ونسب الى جرير والى تأبط شراً كما أشار الى انه مصنوع .

والبيت غير منسوب في سيبويه والشنتمري ٨٧/١ والمقتضب ١٥١/٤ ، وكتاب الجمل للزجاجي ٩٩ ، والأشباه والنظائر ٢٠١/١ ، وهمع الهوامع ١٤٥/٢ وشرح الأشموني ٨٧/٤ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٥٤ وشرح الشواهد للعاملي ٢٧٤ .

وورد في الأصل؟ أو عبد عون أخا عون » . سهو . وعون ومخراق علمان لرجلين .

لآنَهُ حرفٌ وانّها قامَ مقامَ الفِعْلِ لضربِ من الاخْتِصارِ وتجنّبِ التّكريرِ. واذَا كانَ كذلكَ وجبّ أن يكونَ (٩٨) ما يعملُ فيه بجنبهِ نحوَ أنْ تقولَ : أضربُ زيداً اليومَ وعمراً غداً . ويقبحُ أنْ تقولَ : وغداً عمراً ، فتفصلُ الواوَ من معمولِهَا الذي هُوَ عمروُ بالظّرْفِ الذي هو غداً ، لأنّ في ذلكَ إجراءً للحرفِ مَجْرَى الفعلِ لأنّكَ تقولُ : اضربُ غداً عمراً ، ولا يكادُ يُوجدُ هذا في حالِ الاختيارِ وانّها يكونُ ذلكَ في الشّعْرِ نحوَ قولهِ :

ويومأ اديمها نغلا

وذلك (١٩) أنّ أديمها منصوب بالواو لآنه قائم مقام الفعل الذي قَبْلَهُ وهُو تَرَاها من حيثُ أنّ أديمها معطوف على الضّمير الذي في تراها ، وقد فُصِلَ بين الواو وبين ما نصبة بالظرّف الذي هو يوماً ،وذلك جائزٌ على قُبْح ولا يكونُ الا في (١٠٠) غالب الأمر (١٠١) ويجيءُ بعد تقرير هذا الى اسم الفاعل ، فاذا قُلْت : هذا رجلٌ ضارب زيداً وعمراً (١٠٠) فان الواو قائم مقامة ، فكأنك قلت : هذا رجلٌ ضارب زيداً وعمراً (١٠٠) . واذا كان اسم الفاعل فرعاً على الفعل ، وكان الواو قائماً مقامة كان فرع الفرع فيكونُ هنا بعد الفعل بدرجتين . ولماكان كذلك كان أمرها اذا قامت مقام اسم الفاعل أضعف منه اذا قام مقام الفعل . فقولك : هذا رجلٌ ضارب // زيداً اليوم وغداً عَمْراً أقبحُ من قوله : ويوماً أديمها نُغِلا ، لأنّ العامل في البَيْتِ فعل وهو تَرَاها .

وَكَانَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللّهُ يَجِعَلُ هذا على ثَلاثِ مراتبَ وذلكَ أنَّ الفِعْلَ يجوزُ فيهِ ذلكَ جَوَازاً حَسَناً نحوَ أنْ تقولَ : ضَرَبْتُ اليومَ زيداً فهو المرتبةُ الأولى(١٠٤) ، والمرتبةُ الثّانيةُ انّهُ

⁽ ٩٨) ج : يجوز تحريف.

⁽٩٩) ب ، ج: وذاك

⁽١٠٠ - ١٠٠) ساقط في ج.

⁽١٠١) ب: في غالب الأمر.

⁽١٠٢) كذا في ب و ج. الصواب. وفي الأصل ه ضارب زيدا وعمرا. سهو.

⁽١٠٣ – ١٠٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٠٤) ج: ﴿ فِي المُرتبةِ الأولى.

لا يحوزُ في الحروفِ العاطفةِ اذا قامتْ مَقَامَهُ (١٠٠ يعني الفِعْلَ (١٠٠) الا على قُبْح ِ وفي حالِ اضطرارِ نحوَ قولِهِ : ويوماً أديمَهَا نَغِلا .

والمرتبةُ الثَّالِثَةُ أَنَّهُ لا يجوزُ في اسمِ الفَاعِلِ البَّنَّةَ وَكَانَ يُشيرِ إِلَى أَنَّه يَجِبُ أَنْ لا يجوزَ في النّظمِ فان اسْتُعْمِلَ كَانَ قَبِيحاً جائزاً وَكَانَ في الفعلِ حَسَناً في الشَّعْرِ وقبيحاً مردوداً في النّشُر فاعْرَفْهُ.

وَأَمَّا اذَا جَرَرْتَ فَقُلْتَ : مررتُ برجلِ ضَاربِ زيدِ اليومَ وغداً عمرو ، فهوَ اقْبَحُ منَ النَّصْبِ لآنَهُ اذا كانَ لا يفصلُ بينَ المُضَافِ والمُضَافِ اليهِ في نَفْسِ اسمِ الفاعل(١٠١) الا في الضرورةِ نحوَ قولِهِ :

/١١٤/ وكرارِ خَلْفَ المُحْجَرِينَ جَوادِهِ اذا لَمْ يُحَامِ دونَ انْثَى حَلِيلُهَا (١٠٧)

أَرَادَ وَكُرَارِ جُوادِهِ فَفَصَلَ بَيْنَهُمَا بِالظَّرْفِ الذي هُو خَلْفَ ، كَانَ أَنْ لا يجوزُ ذلك في الواو الذي هو قائمٌ مقامهُ وحرفٌ واحدٌ أولى وذلك أنّه اذا كانَ على حَرْفِ واحدُ كانَ اتّصالُه أشد ألا تَرَاهُمْ يقولُونَ : وهي ولهو ، ولا يقالُ منذُ هو منطلقٌ * هذَا بيانٌ لما أدّى اليه النظرُ وكشفَ عنهُ التّأملُ . اعلَمْ أنّهُ لا يتمُّ أنْ نجعلَ الظرفَ اذا هو وقع بينَ الواو وبينَ المفعولِ في قولنَا : هو ضاربٌ اليومَ زيداً وغداً عمراً ، فصلاً حتى نجعلَ الواوَلا يُعْطَفُ من المفعولِ في قولنَا : هو ضاربٌ اليومَ غملُ عملَ الفِعْلِ الا شيئاً واحداً وأنْ تجعلَها في قولِنَا : جميع معمولاتِ الفِعْلِ وما يَعملُ عملَ الفِعْلِ الا شيئاً واحداً وأنْ تجعلَها في قولِنَا : أعْطَيْتُ زيداً درهماً وعمراً ديناراً ، لا تضعُ شيئاً أكثرَ من أنْ تعطفَ عمراً على زيدٍ ولا يُجعَلُ لَها في نَصْبِ الدّينار تأثيرٌ او لا نجعلُها قد نابتُ عن أعطيْتُ في نصبِهِ كما نَابَتْ عنهُ يُجْعَلُ لَها في نَصْبِ الدّينار تأثيرٌ او لا نجعلُها قد نابتُ عن أعطيْتُ في نصبِهِ كما نَابَتْ عنهُ عَلْمَا في نَصْبِ الدّينار تأثيرٌ او لا نجعلُها قد نابتُ عن أعطيْتُ في نصبِهِ كما نَابَتْ عنهُ أَلْهَا في نَصْبِ الدّينار تأثيرٌ او لا نجعلُها قد نابتُ عن أعطيْتُ في نصبِهِ كما نَابَتْ عنهُ أَلَا يَعْمَلُ لَهَا في نَصْبِ الدّينار تأثيرٌ او لا نجعلُها قد نابتُ عن أعطيْتُ في نصبِهِ كما نَابَتْ عنهُ أَلَهُ اللهُ عَلَيْتُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عنهُ اللهُ عنه أَلَا اللهُ عنه اللهُ عنه أَلْهُ اللهُ اللهُ عنه اللهُ اللهُ عنه أَلَّا اللهُ عنه أَلَا عنه أَلَا اللهُ عنه أَلَا اللهُ عنه أَلْهُ اللهُ عنه أَلَا اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عنه اللهُ عنه اللهُ اللهُ اللهُ عنه اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عنه اللهُ الله

⁽١٠٥ – ١٠٥) ساقط في ب و ج.

⁽١٠٦) ب،ج: في نفس الاسم.

⁽١٠٧) للأخطل يمدح همام بن مطرف التغلي في ديوانه ٧٤٥ ، وسيبويه والشنتمري ٩٠/١ ، والخزانة ٣٧٣/٣ . والبيت غير منسوب في معاني القرآن ٨١/٢ ، والمقتضب ١٥١/٤ .

ورواية الديوان :

وكرار خلف المرهقين جواده حفساظها اذا لم يحم انتَّى حليلها ومعانى القرآن « دون المُحْجَرِينَ » .

^(*) من هنا يبدأ سقط كبير في ب و ج ينتي بنهاية الورقة ١٠٠ مكرر وسأشير الى موضع انتهائه .

في نَصْبِ عمرو، وذلك مالا شُبَهة في امتناع القول به ، اذا لم يصع القول بذلك كانَ حال الظّرْفِ مع المفعول كحال المفعول الثّاني مع الأوّل فكما أنّك لو قلت : أعطيت زيداً الدّرْهَم والدّينارَ عَمْراً لم يَكُنْ الدّينارُ فَصْلاً بين الواو وما عُطِف بها ولكنْ تَقْدِيماً لأحد معمولها على الآخر كذلك اذا قُلْت هُو ضَارِب ويداً اليوم وغداً عمراً ، لَمْ يَكُنْ غداً فصلاً بين الواو وما عُطِف بها تقديماً لمعمول لها على معمول ذلك لأنها كما تنوب عن العامل في نصب المفعول كذلك تنوب عنه في نصب الظرّف ، وليسَ الظّرف معمول شيء غيرها حتى يكون فَصْلاً بَيْنَها وبينَ ما عُطِفَتْ ولا هي عاطفة للمفعول وحدة دون الظرّف بل هي عاطفة لها جَمِيعاً .

وسبّبُ الشّبَهةِ في هَذَا أَنَّ العادةَ قد جرتْ بأنَّ تُوضَع البَدُ من بينِ معمولاتِ العَامِلِ على واحد أَبداً فيقالُ قد عَطَفَتِ الواوُكَذَا على كَذَا ولا يُعرّضُ لذكرِ الباقِي فاذَا قِيلَ قد جَرّى ضَرَبْتُ زيداً أَمْسِ وعمراً اليومَ . قَالُوا عَطَفَتِ الواوُ عَمْرواً على زَيْدِ وانْتَصَبَ اليومَ اليومَ العلقرفِ ، وذلكَ للتقريبِ على المُتعلّمِ ولوكانَ الحرفُ لا يعطفُ معمولاتِ الفِعلِ الا واحداً وكانَ ما عدا ذلك الواحد غير داخلٍ في حُكْمِهِ ، لكانَ يَنْبغي اذا قُلْتَ : الْعطى زيدٌ عَمْراً درهما وبكرٌ عبدَ اللهِ ديناراً أَنْ تكونَ لم تعطفْ بالواو الا الفاعلَ على الفاعلِ ويكونُ المفعولانِ قد انْتَصَبّا بانْفِسِها ودخلَهُما الاعرابُ بغيرِ عاملٍ ولا نائبٍ عن عاملٍ ، وهذا بَيْنُ الفَسَادِ . وإذا أَنْبَ صِحّةُ المسألةِ التي هي قولنا : هُوَ ضاربٌ زيداً اليومَ عامل ، وهذا بَيْنُ الفَسَادِ . وإذا أَنْبَ صِحّةُ المسألةِ التي هي قولنا : هُوَ ضاربٌ زيداً اليومَ وغدا عمراً ، وبانَ آنَهُ لا يكون غداً فصلاً بينَ الواوِ ومعمولها بلُ تقديماً لعمولها على المفعولِ المُنتَصِبِ بالمواوِ ، وتقديم على المفعولِ المُنتَصِبِ باسمِ الفاعلِ فَكَمَا الا قُبْحَ في أَنْ تقولَ : هُو ضاربُ اليومَ زيداً ، فتقدّمَ المفعولِ المنتصبِ باسمِ الفاعلِ فَكَمَا الا قُبْحَ في أَنْ تقولَ : هُو ضاربُ اليومَ زيداً ، فتقدّم اليومَ على المفعولِ المنتصبِ باسمِ الفاعلِ فَكَمَا الأَوْدِ وعداً عَمْراً . فتقدّم غداً على عمرو ، وذاكَ اليومَ على زيد كذلك لا قُبْحَ في أَنْ تقولَ : وغداً عَمْراً . فتقدّم غداً على عمرو ، وذاكَ النومَ على ذيد كذلك لا قُبْحَ في أَنْ تقولَ : وغداً عَمْراً . فتقدّم احدَ معموليهِ على الآخر.

واذا قد عرفتَ هذا فاعلمْ أن ليسَ الحالُ مع الجرِكذلكَ ، فلو قلتَ : هو ضاربٌ زيد اليومَ وغداً عمرو ، قَبُحَ ولَمْ يَسُغُ الا في ضرورةِ شعرِ لأنَّ المجرورَ كالجزءِ منَ الجَارِّ فلا يحوزُ الفَصْلُ بَيْنَهُ وبَينَّهُ لا بأجني ولا بِغَيرهِ . والنّكتةُ أنّا أذا قَدّمْنَا الظّرْفَ في مسألةِ النّصْب

كُنَّا قَدْ أَجَزْنَا فِي الواوِ شَيْئاً هو جَائِزٌ فِي اسمِ الفَاعلِ الذي نَابَ الواوُ عنهُ ، واذَا قَدَّمْنَا الظُّرْفَ مَعَ الْحِرِكُنَّا قَدُّ ارْتَكَبُّنَا فِي الواو أمراً لا يَسوغُ لَنَا فِي اسمِ الفاعلِ. تَفْسيرُ هَذَا أَنَّا اذا قُلْنَا هُوَ ضَارِبٌ اليومَ زيداً فَفَصَنْلُنَا بِالظَّرْفِ بينَ اسم الفاعلِ والمفعولِ المنصوبِ بهِ كَانَ حَسَناً جميلاً ، ولو قُلْنا : هُوَ ضَارِبُ اليومَ زيدٍ فَفَصَلْنَا بالظَّرْفِ بينَ اسمِ الفاعلِ وما أَضَفْنَاهُ اليهِ وَجَرَرْنَاهُ بهِ كَانَ قَبِيحاً . وقَدْ ذكرَ أبو العَبّاسِ(١٠٨)هذهِ المسألةَ في المُقتضب على وفق ما شَرَحْتُهُ لكَ . قَالَ : « وتقولُ هَذَا ضاربُ زيدٍ وعمرو غداً ، وينصبونَ عمراً ، الا أنَّ النَّاني كلَّما تَبَاعَدَ منَ الأوَّلِ قَوَى النَّصْبُ فاختيرَ نحوَ قولِكٌ : هَذَا مُعْطِي زيدِ اليومَ الدراهمَ وعمراً الدَّنانيرَ ، والجرُّ جَيَّدٌ بالغُّ بمَعْنَى أنْ تقولَ : وعمرو الدَّنانيرَ ، فتجرّ عَمْراً عَطْفًا لَهُ عَلَى زِيدٍ مِن قُولِهِ : هَذَا مُعْطَى زَيدٍ ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ وَلُو قُلَّتَ : هَذَا معطى زيدٍ اليومَ الدّراهمَ وغداً عَمْراً الدّنانيرَ لم يَصْلُحْ الا النّصْبُ ، لأنَّكَ لم تَعْطِفِ الاسمَ على ما قَبْلَهُ وانَّها أُوقِعتَ العطفَ على الظَّرْفِ فلم يَقُو الجُّرُّ. أَلا تَرَى أَنَّكَ تقولُ : مَرَرْتُ بزيدٍ وعمرو، ولا تقولُ : مَرَرْتُ أمسِ بزيدٍ واليومَ عمرو، فاذَا اعْمَلْتَهُ عمَلَ الفِعْل جَازَ لأنَّ النَّاصِبَ ينصبُ ما تباعَدَ عَنْهُ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تقولُ : هُوَ ضَارِبٌ اليومَ زيداً وغداً عمراً كما تقولُ : يَضْرِبُ اليومَ زيداً وغَداً عَمْراً » ، انتهى كلامُ أبي العباسِ . قد حَكَمَ كُمَا تَرَى بأنَّ لاَ قُبْحَ في أنْ تُوقِعَ الظَّرْفَ بينَ الواو وبينَ المفعولِ وقاسَ اسمَ الفاعل في ذلكَ على الفِعْلِ وسوّى بَيْنَهُمَا ، وقولُهُ : لأنَّ النَّاصِبَ ينصبُ ما تباعدُ عَنْهُ ، مَعْنَاهُ // أَنَّهُ قَدْ يَنْصِبُ النَّاصِبُ شَيْئَيْنِ وأكثرَ واذَا نَصَبَ أكثرَ من شيء واحدٍ فلا بُدَّ من أنْ يتراخَى بعضُ ما ينصُبُهُ عنهُ وانْ يكونَ لَهُ نصبٌ فها تباعَدً عَنْهُ ، اذ لا يمكنُ أنْ يليَهُ أكثرُ من شيءِ واحدٍ ، وليسَ كَذَلِكَ حالُ الجارِّ ، لأنَّهُ لا يعملُ الجُّرَّ في أكثرَ من شيء واحَّدٍ، لأنَّ الجُّرَّ انَّمَا يكونُ امَّا بحرَّفٍ يوصلُ بهِ فعلٌ أو ما يَجْرِي مَجْرى الفِعْلِ الى اسمٍ ، او باسمٍ يُضَافُ الى اسم ِ. وليسَ يصحُّ جرُ اسَمَيْنِ بحرفٍ ولا أضافةُ اسم ِ واحدٍ الى أَسْمَيْنِ، واذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مُحَالاً أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَا كَانَ فِي النَّاصِّبِ مِن عَمَلِهِ فَهَا تَبَاعِد عَنْهُ، وفِيها لا يليهِ ولا يتَّصلُ بهِ. وقد ذكرَ أبو بكر هذهِ المَسْأَلَةَ في الأَصُولِ (١٠٩) ونَقَلَ كلامَ أبي العَبَّاسِ أو أَكْثَرَهُ على وجُههِ وَلَم يَعْتَرَضْ على شيء

⁽١٠٨) انظر المقتضب ١٠٨٤.

⁽١٠٩) انظر: الأصول لابن السراج جـ ٨١/١ (بحث مسائل بين باب اسم الفاعل» وفيه : الا ان الثاني كلما تباعد من الأولى قوى فيه النصب واختير . تقول : هذا معطى زيد الدراهم وعمرا الدنانير ،

منهُ ولَمْ يَذْكُرْ فيهِ خِلافاً.

فانْ قالَ قائِلٌ : انَّ الظَرْفَ الذي هو غداً في قولك : هُو ضَارِبٌ زيداً اليومَ وغداً عمرو ، يكونُ مَعْمُولاً هُو او مع الجَرْكِما كانَ مع النصب من حيث كُنّا نعلمُ أنها قد جَعَلْتُهُ زَمَاناً للضّرْبِ في الحَالِيْنِ ، وإذَا كان كذلك كان حالَهُ مع الجرِّكَحَالِهِ مع النصب في أنّهُ يكونُ تَقْدِيماً لأحدِ مَفْعُولِنها على الآخِر ، لا فَصْلاً بَيْنَها وبينَ المعمولِ ، قبلَ : انَّ سَبَ الفَسَادِ في تقديم قبلَ : انَّ الجوابَ عن هَذَا قد تقديم وما قُلْنَ : ان سَبَ الفَسَادِ في تقديم الظرفِ الذي هُو غَداً على عمرو في قولِك : هُو ضَارِبُ زيدِ اليومَ وغداً عمرو ، واذا جَرَرْتَ هُو أنّ موضوعَ الجارِّ على أنْ لا ينفصلَ على المَجرور وانْ يكونَ محلُّ الجرور منه محل التنوينِ من الاسم فالمفعولُ وغيرُ المفعولِ فيهِ سواءً ومحالُ أنْ يحوزَ المفصلُ المن أنْ لا يجوزُ فيا نابتُ عنهُ ، فاذا كانَ لا يجوزُ أنْ نفصلَ بينَ اسمِ الفاعلِ نَفْسِهِ ما يُعرِدُ ما تُضيفُهُ اليهِ فتقولُ : هو ضاربُ اليومَ زيدٍ ، كانَ أنْ لا يجوزَ الفصلُ بينَ اسمِ الفاعلِ بنَفِيلَ المَا في وأبُدرَ ما تُضيفُهُ اليهِ فتقولُ : هو ضاربُ اليومَ زيدٍ ، كانَ أنْ لا يجوزَ الفصلُ بينَ المورور الفصلُ بينَ الواوِ التي هي نائبةً عنهُ وفرعٌ عليهِ وبينَ المجرور بعدَهَا أَوْلَى وأَجْدَرَ.

هَذَا وَاذَا حَقَّقَنَا وَجَدْنَا الظَّرْفَ اذَا نَحَنُ أَضَفْنَا اسمَ الفاعلِ الى المفعولِ وجَرَرْنَا بهِ في حكم الأجني وذاك أنَّ أصلَ الجِرِّ للحروفِ ولا يُجَرُّ اسمُّ الاعلى معنى حرف ، ومن ثمَّ قُلْنَا : اضافةُ بمعنى اللام واضافةُ بمعنى مِنْ . واذَا كان كذلك كان ضاربُ في عمله الجَرْ في حكم الحرف ، وفي عمله النَّصْبُ في حكم الفعلِ ، واذا كان كذلك كان فصلك كان فصلك بما انتصب به بِيْنَهُ ومِينَ مَنْ جُرَّ بهِ بمنزلةِ أَنْ تقولَ : مردتُ باليوم زيدٍ فتفصل بما انتصب بالفعلِ بينَ الحرف وبينَ مَنْ جُرَّ بهِ فاعرفهُ واحسنْ تدبّرهُ ففيهِ غُموضٌ انتصب بالفعلِ بينَ الحرف وبينَ مَنْ جُرَّ بهِ فاعرفهُ واحسنْ تدبّرهُ ففيهِ غُموضً

ولوقلت : هذا معطى زيد اليومَ الدراهمَ وغدا عمرا الدنانيرَ ، لم يصلح فيه الا النصب ، لأنَكَ لم تعطف الاسم على ما قبله ، وانما أوقعت الواو على غد ففصل الظرف بين الواو وعمرو ، فلم يقو الجرَّ . فاذا اعملته عمل الفعل جاز لأنَّ الناصب ينصب ما تباعد عنه ، والجار ليس كذلك .

ثم قال في ٨٣/١ : ٥ فاذا قلت : عبد الله جاريتُكَ أبوها ضاربٌ فبين النحويين فيه خلاف ، فبعض يكره النصب لتباعد ما بين الكلام ، وبعض يجيزه .

وأبو العباس يجيز ذلك ويقول: ان ضارباً يجري بحرى الفعل في جميع أحواله في العمل في التقديم والتأخير وانما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه نحو قولك : كانت زيدا الحُمّى تأخذُ » .

واعلمْ أنّه قد جازَ تقديمُ الظّرفِ على المفعولِ فيا بَعْدَ الواوِ على الوَجْهِ الذي تراهُ في بيتِ الأعشى . وفي التنزيلِ في قولِهِ تَعالَى : – (ربَّنَا آتِنَا في الدّنيا حَسَنَةً وفي الآخرَةِ حَسَنَةً وقنَا عَذَابَ النّارِ) – (۱۱۰ . فَحَسنةُ الثّانيةُ مفعولةٌ معطوفةٌ بالواوِ على الأولى ، وقولُهُ رفي الآخرةِ) قَدْ وقعَ بينَها وبينَ الواوِ كَمَا تَرى ، فهُوَ اذاً ظرفٌ قد فُصِلَ بهِ بينَ الواوِ وبينَ المفعولِ مثلُ يوماً في قولِهِ :

ويَوْماً أديمَهَا نَغِلا

وذلكَ لأنَّ الواوَكَمَا تنوبُ عن الفعلِ الذي هُوَ آتِنَا في نَصْبِ حسنةِ الثانيةِ كَذَلكَ تنوبُ عنهُ في عملهِ في موضع الجارِ معَ المجرورِ الذي هو في الآخرةِ وهَذَا ما لستُ أرى فيهِ مَوْضِعاً للشّبهةِ ، فَلا أَدْري كيفَ اتّفقَ أنْ وضعَ الشّيْخُ أبو علي هذهِ المسألةَ على ما وَضَعَها عليهِ ، واللهُ أعلمُ بالصوابِ //

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« فَانْ ثَنْيَتَ اسمَ الفَاعَلِ قَلْتَ : هَذَانِ ضَارِبَانِ زِيداً غَداً ، فَانْ (١١١) حَذَفْتَ النّونَ مَنَ التّنيةِ كَمَا حَذَفْتَ التّنوينَ مَن الواحدِ أَضَفْتَ فَقَلْتَ : هذانِ ضاربانِ زيدٍ غداً ، والجَمْعُ (١١٢) هؤلاءِ ضاربونَ زيدً وضاربو زيدٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القاهر:

اعْلَمْ أَنَّ حَكَمَ النَّونِ حَكَمَ التَّنوينِ ، لأَنَّهُ يُحْذَفُ للاضافةِ كَمَا يُحْذَفُ التَّنوينُ . فتقولُ : هذانِ رجلانِ ضَاربا زيد غداً ، وهؤلاءِ رجالٌ ضَاربو زيد غدا ، فتَصِفُ بهِ النكرةَ لأنَّ التَّقديرَ : ضاربانِ زيداً وضاربونَ زيداً ، والنّونُ مكفوفٌ لَفْظاً (١١٣) كما كانَ التّنوينُ كذلكَ . في قولِكَ : هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ ، وقولُهُ تَعالَى – (هَذَا عَارِضٌ التّنوينُ كذلكَ . في قولِكَ : هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ ، وقولُهُ تَعالَى – (هَذَا عَارِضٌ

⁽١١٠) آية ٢٠١/البقرة ٢.

⁽١١١) ط: وان.

⁽١١٢) ج: وفي الجمع.

⁽١١٣) ب: لفظا ولاتقديراه.

مُمْطِرُنا ﴾ –(١١٤) ويجوزُ العَطْفُ هُنَا على الموضع ِ كما تَقَدَّمَ نَحوَ هذانِ ضاربا زيدٍ وعمراً ، وضاربو بكرٍ وخالداً فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« فانْ الحقْتَ الألِفَ واللامَ اسمَ الفاعلِ قلتَ : هَذَا الضّارِبُ ولا يجوزُ اضافة الضارب الى زيدٍ . فانْ ثُنَيّتَ قلتَ : هذانِ الضّاربانِ زيداً (١١٠ فان حَذَفْتَ النّونَ قلتَ : ١١٠) هذانِ الضاربا زيدٍ ، وكذلكَ الجميعُ » .

قالَ الشَّيْخُ أبو بكر :

اعلم أنّكَ اذا ألحُقتَ الألفَ واللامَ تغيّر الحكمُ. وذلكَ ان قولَكَ: الضّارِبُ، بِمَعْنَى الذي يَضْرِبُ، فيعملُ في كلّ حالٍ تقولُ (١١٦ هذَا الضّارِبُ إلانًا) زيداً أمسِ (١١١). وهذَا الضارِبُ زيداً الآنَ وغداً. وذلك (١١٨) أنّ اسمَ الفاعلِ هُنَا قائمٌ مقامَ الفعلِ فهوَ اسمٌ لفظاً فقط، وانّا عَدَلوا عن لفظِ الفعلِ الى اسم الفاعلِ كراهيةَ أنْ يدخلَ الألفُ واللامُ على لفظِ الفعلِ وانْ كانَ قد تُنزّل منزلةَ الذي (١١٩) فرعٌ، وأصُلُهُ أن يكونَ للتعريفِ أو للجنسِ فلما لم يصححُّ ذلكَ في الفعلِ أعني التّعريفَ والجنس، من حيثُ كانَ الفعلُ خبراً مجهولاً لا يُتصوّرُ تعريفُهُ وكانَ جنساً كما تقدّمَ في صدر الكتابِ (١٢٠)، الفعلِ معنى وهو الذي لتكون حالُ الفرعية (١٢٠) تابعةً لحالِ الأصليةِ، واذا كانَ المُعنَى على الذي ، كانَ في اسمِ الفاعلِ حكمُ الفعلِ سواءً يعملُ في الأحوالِ المُعنَى على الذي ، كانَ في اسمِ الفاعلِ حكمُ الفعلِ سواءً يعملُ في الأحوالِ الثلاثة كما ذَكَرْزاً.

⁽١١٤) آية ٢٤/الأحقاف ٤٦. وقوله وهذا، غير موجود في ب و ج.

⁽ ١١٥ – ١١٥) بدله في ب و ط : «وان حذفت النون أضفت فقلت » وكذا في ج مع « التنوين » موضع « النون » .

⁽١١٦) ساقط في ج.

⁽١١٧) من ب. الصواب. وفي الأصل والضاربو، تحريف.

⁽١١٨) ب، ج: وذاك.

⁽١١٩) ب: بمعنى الذي.

⁽۱۲۰) ب، ج: صدر الكلام، تحريف،

⁽١٢١) ب،ج: عليه.

⁽١٢٢) ب، ج: على الفرعية.

ولا يَجُوزُ الاضافةُ في ذَا غَوَ أَن تقولَ : هذَا الرجلُ الضّاربُ زيدِ كَمَا قلتَ : هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ ، لأجُلِ أَنَّ الاضافةَ امّا أَنْ تكونَ لفظيةً أو معنويةً فلا تجوزُ اللفظيةُ لأجلِ أَنَّ الغرضَ فيها أَنْ يُحْذَفَ التّنوينُ فيحصلَ في اللفظِ اختصارُ وتخفيفٌ بسقوطِ التّنوينِ ، ويعاقِبُهُ المفعولُ المنصوبُ فيجرُّ لقيامهِ مقامَ – التّنوينِ في اللفظِ . وليسَ في الفيّاربِ تنوينٌ فَيُحْذَفُ ، لذلك فاذا قُلْتَ : الضّاربُ زيدٍ ، كنت قد عَدَلْتَ عن الأصلِ الذي هُو النّصبُ لغير غرضِ لفظيّ ولا حقيقيّ ، وأمّا الاضافةُ المعنويةُ فاسْتِحالَتُهَا الأصلِ الذي هُو النّصبُ لغير غرضِ لفظيّ ولا حقيقيّ ، وأمّا الاضافةُ المعنويةُ فاسْتِحالَتُهَا في قولِكَ : الضّاربُ واضحةٌ وذلكَ أنّ الضّاربَ معرفةٌ من حيثُ أنّه بمنزِلَةِ الذي ضَرَبَ والمعرفةُ لا تُضاف . ألا تُولكَ لا تقولُ : جاءني الرجلُكَ ، ولا مَرَرْتُ بالغلامِ زيدٍ .

فانْ ثنیْتَ أو جمعتَ فقلتَ الضّاربانِ // زیداً والضاربونَ زیداً (۱۲۳) ، جَازَ الاضافةُ في اللفْظِ نحوَ الضاربا زیدٍ ، والضاربو زیدٍ ، (۱۲۴ وذلكَ أنّ ها هُنَا ۱۲۴) نوناً تسقطُ ، ویعاقبهُ المضاف الیهِ فیکون في الاضافةِ فائدةٌ لفظیةٌ کَهاکانَ في قولهِ (۱۲۰) ضاربا زیدٍ وضَاربو زیدٍ . وأمّا المعنویةُ فلا سبیلَ الیها بوجهٍ ، وعَلَی ذلكَ قولُهُ عزَّ وجلً – (والمقیمی الصّلاةِ) – (۱۲۱) وقالَ الشّاعرُ :

/١١٥/ الفَارِجِي بَابَ الأميرِ المُبْهَمِ (١٢٧)

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وَقَدْ يَجُوزُ اذَا حَذَفْتَ النَّونَ من اسمِ الفاعلِ في الاثنَّيْنِ والجميعِ (١٢٨) اذَا

⁽۱۲۳) ب ، ج: غنرا.

⁽۱۲٤) بدله في ب و ج : «واذا كان هاهنا » سهو.

⁽١٢٥) ب، ج: في قولك.

⁽١٢٦) آية ٣٥/ الحج ٢٢. وفي الأصل «والمقيم». تحريف.

⁽ ١٢٧) نسبه سيبويه في ٩٥/١ لرجل من بني ضبة وتابعه الشنتمري في ذلك وذكر انه ينسب لرؤبة بن العجاج وليسر في ديوانه .

أنظر أيضا المقتضب ١٤٥/٤ ، وكتاب الجمل للزجاجي ١٠١ وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ١٧٧١/٤ وروايته في المقتضب وكتاب الجمل « الفارجو باب ، والفارج الفاتح . والمبهم المغلق . والبيت في وصد قوم اشراف لا يحجبون عن الأمراء .

والشاهد فيه اضافة اسم الفاعل الى ما بعده.

⁽١٢٨) ج: والجمع.

ٱلْحَقَّتُهُ الأَلفَ والَّلامَ أَن تَنْصبَ فتقول : الضَّاربو زيداً وهَكَذَا أَنْشَدُوا :

/١١٦/ الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرةِ لا يَأْتِيهِمُ من وراثِهِمْ نَطَفُ (١٢٩)

والأكثرُ الجرُّ كما قَالَ تَعالَى - (والمُقيمي الصّلاةِ) -

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ:

اعْلَمْ أَنَّ مَهُم مَنْ يَقُولُ: الضّارِبا زيداً، والضّاربو زيداً، فلا يحذفُ النون لأجُلِ الاضافة ولكنّه يحذفُ لطولِ الكلامِ ولا يجعلونَ (١٣٠) لحذفِهِ تأثيراً في الحكم ويُبقُونَ النّصْبَ (١٣٠) على أصلهِ. والبيتُ الذي أنْشَدَهُ من أبياتِ الكتابِ. فعودةُ العَشيرةِ نصبٌ بالحافظو، لأنَّ التّقدير: الحافظو عورةً، فالنّونُ حُذِفَ في الوجهِ الأولِ اختصاراً واغتُدَّ به من وجهٍ وهو أنه جعلَ المنصوبَ بحروراً، ليكونَ بمنزلةِ ما أضيفَ في الظاهرِ. وهذا هو الأكثرُ من الاستعالِ والأحسنُ في القياسِ لأجُل أنّ النّونَ اذا حُذِفَ وَجَبَ أَنْ يكونَ لهُ [أثرً] (١٣٢) في اللفظِ واذا قُصِدَ النّصْبُ أنّ النّونَ اذا حُذِفَ وَجَبَ أَنْ يكونَ لهُ [أثرً] (١٣٢) في اللفظِ واذا قُصِدَ النّصْبُ

⁽١٢٩) أختُلف في نسبة هذا البيت فنسبه سيبويه لرجل من الأنصار. وقال الشنتمري هو قيس بن الخطيم ، أنظر ديوانه (ليبزك) ق ١/١٤ ص ٥٥ وحاشية الديوان طبعة (بغداد) ق ٥ حاشية البيت ٢٠ ص ٦٣. ونسبه ابن السكيت لعمرو بن امريء القيس الخزرجي – جد عبد الله بن رواحه – ونسب في شروح سقط الزند الى الحارث بن ظالم المري ، وذُكِر في نسبته في الخزانة اسها قيس بن الخطيم وشُريح بن عمرو من بني قريضة ومالك بن العجلان الخزرجي .

والبيت منسوب للمذكورين على خلاف في ورود اسهائهم في المصادر - في سيبويه والشنتمري ١٩٥١ ، وتوجيه اعراب أبيات ٢١٢ وشواهد الايضاح للقيس ق ٤٨ وتهذيب اصلاح المنطق ١١٤١ ، والمسلسل في غريب اعراب أبيات ٢١٢ وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ١٣٠٧٣ ومادة (وكف) من اللسان ٢٨٠/١ والناج لغة العرب ١٦٤ وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ٤٠٠ و والد ٤٧٠ و ٤٧٧ و الدرر اللوامع ٢٣١٠ - ٢٧١ وغير منسوب في اصلاح المنطق ٣٣ ، والمقتضب ١٠٥ وكتاب الجمل للزجاجي ١٠١ والايضاح ١٤٩ والمنصف لابن جني ١٠١ والايضاح ١٤٩ (صدره) وشرح الأشموني ٣٩٣٣ ، وهم الهوامع والمنصف لابن جني ١٠٧١ ، وابن يعيش ١٠٤ (صدره) وشرح الأشموني ٣٩٣٣ ، وهم الموامع ثبات النون من الحافظين استخفافا لطول الاسم وقد نصب ما بعده على تقدير ثبات النون . ويجوز فيه الخفض وحذف النون على الاضافة وروى في بعض المصادر «من ورائنا وكفى ».

⁽ ١٣٠) ب ، ج : ولا يجعل.

⁽ ۱۳۱) ب ، ج : ويبقى النصب .

⁽١٣٢) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «أكثر» تحريف.

وجبَ أَنْ يبقى النّونُ لفظاً غير أَنَّ بعضَهُم يحذفُ ولا يعتدُ بالحذفِ حرصاً على ابقاءِ (١٣٣) لفظ النّصْبِ وليسَ الصّلاةَ) –(١٣٤) بالنّصْبِ وليسَ [بالأعرفِ] (١٣٥) والأصلُ في خذفِ النّونِ لامتدادِ الاسمِ بيتُ الكِتَابِ :

/١١٧/ أبني كليبٍ انّ عَمّى اللذا قَتَلا المُلوكَ وفَكَّكَا الأغْلالا(١٣٦)

أرادَ اللذانِ فحذفَ النّونَ لطولِ الاسمِ بالصّلةِ اذ قد اجتمعَ الذي والفعلُ والفاعلُ والفاعلُ والفاعلُ والمفعولُ ، لأنّ جميعَ يتعلّقُ بالموصولِ داخلٌ في جملتهِ وجارِ مَجْرِي الجزء (١٣٧) من الاسمِ . أَلا تَرَى أَن تقديمَهُ ممتنعٌ ، فلا تقولُ : جَاءني زيداً الذي ضَرَبَ أخوهُ ، تُريد الذي ضربَ أخوهُ زيداً ، فم تَحَملُ نحوَ الضاربانِ والضاربونَ على ذا لأنّهُ بمَعْنَى الذي كَمَا فَسَرَّنَا .

⁽١٣٣) ج: على ايفاء. تصحيف.

⁽ ١٣٤) في شواذ ابن خالويه ص ٩٥ : أو والمقيمي الصلاة ، بالنصب ، ابن أبي اسحق . والمقيمين ، بالنون ، الصلاة ابن مسعود . وفي املاء مامن به الرحمن ج ٧٥/٧ : (والمقيمي الصلاة) الجمهور على الجر بالاضافة ، وقرأ الحسن بالنصب ، والتقدير (والمقيمين) فحذف النون ، تحفيفا للاضافة . أنظر أيضا معاني القرآن ٧٣٠٧ − ٣٣٩ .

⁽ ١٣٥) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « بالاعراب ». تحريف.

⁽ ١٣٦) للأخطل غياث بن غوث التغلبي في ديوانه ص ٤٤، وسيبويه والشنتمري ٩٥/١، وأدب الكاتب ٢٣٦/١، والمقتضب ١٤٦/٤، والاشتقاق لابن دريد ٣٣٨، والموشح للمرزباني ١٣١، وتوجيه اعراب أبيات ٢١٢ والمفصل ١٤٦، والأمالي الشجرية ٣٠٦/٣، وسمط اللاليء ٣٥/١، ومعجم البلدان ٢٧١/٧، ومادة (لذا) من اللسان ١٤١٠، و ٣٤٣ و ٣٤٣ و ٣٤٣ والخزانة ٤٩٩/٤، والدرر اللوامع ٢٣١١.

ونسب للفرزدق في ابن يعيش ١٥٤/٣ والشواهد الكبرى للعيني ٢٣/١ – ٤٣٤ (وذكر انه نسب أيضا للأخطل) .

والبيت غير منسوب في المنصف لابن جني ٦٧/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ٧٩/١، وهمع الهوامع ٤٩/١. وقد ذكر ابن الشجري في أماليه ان حذف النون من قوله اللذا وأصله اللذان تحفيفا لاستطالة الموصول بالصلة لهذا قول البصريين (وهو أيضا موضع الاستشهاد عند عبدالقاهر).

أما الكوفيون فحذف النون عندهم في اللذان لغة في اثباتها طالت الصلة أم لم تطل.

والبيت في هجاء جرير. وبنوكليب بن يربوع هم رهطه . وقول الشاعر « ان عمّى اللذا » يقصد بها عمرا ومرة ابني كلثوم . والأول قتل عمرو بن هند ، والثاني قتل المنذر بن النمان بن المنذر .

⁽۱۳۷) ج: مجرى الجر. تحريف.

ِ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« فَانْ حُذِفَ (١٣٨) النَّوْنُ مَمَّا لا أَلفَ ولا لامَ فيهِ لم يَجُزْ (١٣٩) الا الجَرُّ وَكَانَ النَّصْبُ لَخنًا . قالَ أَبو عَبْمَانَ قال أَبو زيد : وَكَانَ أَبو السهال (١٤٠) يَقرُأُ حَرْفاً يلحنُ فيهِ بعد أَنْ كَانَ فصيحاً وهو قولُهُ تعالَى – (انْكُمْ لذَائِقو العَذَابَ الأَلِيمَ) – (١٤١) .

قَالَ الشَّيْخُ عبدُ القاهِرِ:

اعلمْ أنَّ النّونَ انّا حُذِفَ منَ الضّارِبا زيداً ، والضّارِبو زيداً مع نصبِ زيداً على ضعف حَملاً لَهُ على الذي وتشبيهاً بهِ من جهةِ انّه موصولاً (١٤٢) واسمٌ طويلٌ . فاذَا لم يَكُنْ في الاسم ألف ولامٌ لَمْ يَكُنْ طويلاً ولا موصولاً بمعنى الذي فان نصبْتَ وجبَ البّرتُ النّونِ نحو ضاربانِ زيداً وضاربون زيداً ، وانْ حَذَفْتَ النّونَ وجبَ الجرُّ ، لأنّ النونَ انّا تُخذَفُ للاضافة ، ولو قُلْتَ : هذانِ ضَارِبا زَيْدٍ وضَاربو زيداً فنصَبْتَ كان خطأً . وانّا كانَ أبو السهالِ (١٤٣) مَقْضِيّاً عليهِ باللحْنِ ، لأجْلِ // أنّهُ نصبَ العذابَ لأليمَ مع حذفِ النّونِ وليسَ في ذائقو ألف ولامٌ فيكونُ كالحافظِ عورةَ العَشِيرةِ . وقد حَكَى أبو الحَسَنِ أنّهُ سَمِعَ أعرابياً يقرأ - (غيرُ مُعْجِزِي عورةَ العَشِيرةِ . وقد حَكَى أبو الحَسَنِ أنّهُ سَمِعَ أعرابياً يقرأ - (غيرُ مُعْجِزِي اللّهَ) - (١٤٤) وذلك عندَهُمْ لَحْنٌ وجارِ مَجْرَى الغلطِ المردودِ البّنّة .

⁽۱۳۸) ب ، ج ، ط : فان حذف .

⁽۱۳۹) ط: لم يكن،

⁽١٤٠) من ب و ج الصواب وفي الأصل أبو (الساك) تحريف.

وأبو السهال : هو قعنب العدوي البصري ، له احتيار في القراءة يشذ فيه عن عامة القراء . وقد رواه عنه أبو زيد . انظر طبقات القراء لابن الجزري ٣٧/٣ .

⁽ ۱٤١) آية ٣٨/الصافات ٣٧ . وقد وردت فيها قراءة النصب وقراءة الجر بالاضافة وقراءة النصب على الشذوذ وسهو من قارثه ، لأن اسم الفاعل تحذف منه النون وينصب اذاكان فيه الألف واللام . وفي شواهد ابن خالويه ١٢٧ ان قراءة النصب لأبي السهال . وفي املاء ما من به الرحمن ١٠٧/٢ ان الوجه هو قراءة الجر بالاضافة وقراءة النصب شاذة .

⁽١٤٢) ج: الموصول.

⁽١٤٣) ب ، ج: أبو السماك. تحريف.

⁽ ۱٤٤) ورد قوله تعالى (غيرُ مُعْجِزِي اللهِ) في الآيتين ٢ و ٣/ التوبة ٩ ولم ارَ هذه القراءة في كتب القراءات التي راجعتها .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي : « **بابُ الصّفةِ المُشَبَّهَةِ**(١)

هذه الصفاتُ مشبه بناسم الفاعلِ كهاكانَ اسمُ الفعلِ مُشَبهاً بالفعلِ ، وذلكَ نحوُ حَسَن وشَديدٍ وكريم وَجْهُهُ ، شَبهها باسم الفاعلِ أنّها تُذكّر وتُؤنّتُ وتُثنّى وتُجْمعُ بالواو والنّونِ والألف والنّاءِ ، تقولُ : حَسَنٌ وحَسَنةٌ وحَسَنانِ [وحسناتٌ] (٢) وحسنونَ ، وشديد (٣) وشديدونَ وشديداتٌ . وتَقصرُ (٤) هذه الصّفاتُ عن رتبةِ اسم الفاعلِ بأنّها ليستْ جارية على الفعلِ (٥ ولَمْ تَكُنْ على أوزانِهِ ٥) كهاكانَ ضاربٌ في وزنِ الفِعْلِ على (١) خَركاتِهِ وسُكُونهِ . تقولُ : مَرَدْتُ برجلِ حَسَن وجْهُهُ ، وشديدٍ ، سَاعِدُهُ ، وزيدٌ كريمٌ أبوهُ ، فيرتفعُ الوَجْهُ والسّاعِدُ والأبُ بهذهِ الصّفاتِ » .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ:

اعلمْ أَنَّ هذه الصفاتِ لا تَجْرى على أَفْعالِهَا فليسَ حَسَنٌ بِجارِ على يَحْسُنُ ولا كريمٌ (٧ على يَكُرُمُ ولا كُرُمُ ٧) وكَذَا شديدٌ وظريفٌ وقوى وصَعْبٌ ومَّا أَشْبَهَ ذَلْكَ لا يجري (٨) شيءٌ منه على الفعلِ . ونحو حَسَنِ انَّا يَجْرِي على الفعلِ الماضي فقطْ ، لأنّهُ على

⁽١) ط: المشبهة «باسم الفاعل»

⁽۲) من ب و ج و ط ا أولى .

⁽٣) ط: وشديد (وشديدان).

⁽٤) ط: وتنقص.

⁽٥-٥) بدله في ط: فلم تكن على أوزان الفعل.

⁽٦) ب،ج،ط: وعلى.

⁽٧-٧) بدله في ب: على مكرم ولا يكرم.

⁽٨) ج: ولا يجري.

وزنِ حَسُنَ . وهو بالاضافة الى مالا يَجْرِي على كلّ ضرب من الفعلِ قليلٌ فرتبة هذه الصّفات بعد مرتبة أساء الفاعلين ، لأنّها تَجْرِي على الأفعالِ كَمَا ذَكُونَا من أنَّ ضارباً على وزنِ يَضْرِبُ فهذه مشبه بأساء الفاعلين من حيثُ أنّها تؤنّث وتُذكّر وتُثنى وتجمع تقول : حَسَنٌ وحَسَنَةٌ وحَسَنانِ وحَسَنَانِ وحَسَناتٌ ، كما تقول : ضَارِب وضَارِباتٌ ، فَلَم حَصَلَ بينَها وبينَ ضَارِب وضَارِباتٌ ، فَلَم حَصَلَ بينَها وبينَ أسهاء الفاعل هذه (٩) المشابه أُجريت مَجْراها في أنْ أعطيت عمل افْعَالِها فقيل : مَرَرْتُ برجل حَسَن عُلاماها ، وغُلام كريم أبواه ، وامرأة حَسَن عُلاماها ، مَرَرْتُ برجل يَحْسُن عُلاماها ، وَعُلام كريم أبواه ، وامرأة حَسَن عُلاماها ، وَجُهُهُ ويَكُرُمُ أبواه .

فانْ قلتَ : كَيْفَ زَعَمْتَ أَنَّ هذِهِ الصَّفَاتِ تعملُ لِمُشَابَهَتِهَا اسْمَ الفاعلِ – ونَحْنُ نَرَاها بمعنى الفعلِ المَاضِي من حيثُ أَنَّكَ اذا قُلْتَ : مردتُ برجلِ كريم أبواهُ فالمَعْنَى كُرُمَ (١١) أبواهُ ، لأنَّ الكرمَ شيءٌ وُجِدَ قديماً ولَسْتَ تُخْبِرُ بأَنَّهُ صارَ يَكُرُمُ في هذهِ الحالِ (١١) . واسمُ الفاعلِ لايعملُ بِمَعْنَى الماضِي (١٣) ، أفيجوزُ أَنْ يزيدَ الفرغُ على الأصل ؟ فالجوابُ أنّها لم تَخْرَجْ عن حكم اسمِ الفاعلِ بكونِ – المَعَاني التي دَخلَتْ عَلَيْهَا (١٤) مُتَعَلِقةً بالمَعْنَى ، (١٥) لأنَّ معنى الحالِ وحُكْمَهَا موجودانِ فيها . وذَاكَ أَنَّ حَدَّ الحَالِ ما تقدّمَ في صَدْرِ الكِتَابِ من أنّهُ المَعْنَى الذي يكونُ مَوْجُوداً (١٦) في زَمانِ الأخبارِ الحَالِ ما تقدّمَ في صَدْرِ الكِتَابِ من أنّهُ المَعْنَى الذي يكونُ مَوْجُوداً (١٦) في زَمانِ الأخبارِ كقولك : زيدٌ يُصلّى ، تُريدُ في حالِ حَديثِكَ ملتبسٌ بالصّلاةِ ، فزمانُ الفعلِ والحَدَثِ (١٤) بهِ زمانٌ واحدٌ . ثُمَّ انّ هذَا الموجودَ في وقتِ الأخبارِ على ضَرْبَيْنِ :

⁽٩) ب،ج: اعلى، هذه.

⁽١٠) سقطت وحسن، في ب و ج.

⁽١١) ج: كريم. تحريف.

⁽١٢) ب،ج: في هذه الحالة.

⁽١٣) ج: بمعنى الماضي. تمريف.

⁽١٤) ب، ج: التي دلت عليها.

⁽١٥) ب،ج: بالمضي.

⁽١٦) ج: يكون الموجود.

⁽١٧) ب ، ج: والحديث. أمريف.

أَحدُهُما أَنْ يَكُونَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبَلَ هَذَهِ الْحَالِ كَقُولِكَ : زَيدٌ يُصَلِّي ، تُريدُ أَنَّ اشتغالَهُ بالصّلاةِ حَصَلَ في زَمانكَ هذا ، ولم يَكُنْ قَبَلَ ذَلِكَ .

والنّاني أنْ يكونَ // الفِعْلُ قد وُجِدَ قبلَ حَالِكَ ، الا أنّه امْتَدَّ واتّصلَ حتى اقْتَرَنَ برَمَانِكَ هَذَا وهو بَعدُ موجودٌ. مثالُهُ قولُكَ . زَيْدٌ يَعْلَمُ فنوناً من العِلْم ، فَعِلْمُهُ ذلكَ قد كانَّ من قبلُ ، الا أنّه لمّا لَمْ يَنْقَطِعْ وكانَ موجوداً في وقتِكَ هذا كانَ حالاً . ولهذا قال صاحِبُ الكتابِ(١٨) . وممّا هُو كائِنٌ لَمْ يَنْقَطِعْ فَجَعَلَ من شرطِ الحَالِ كونَ الفعلِ صاحِبُ الكتابِ(١٨) . وممّا هُو كائِنٌ لَمْ يَنْقَطِعْ فَجَعَلَ من شرطِ الحَالِ كونَ الفعلِ (١٩ وسلامَتَهُ عنِ الانقِطاعِ ١٩) .

فأمّا اعتبارُ أنّه كان قبلُ أولاً فكاعتباره في الطَرْفِ النّاني وهو أنّه يكونُ (٢٠) من بَعْدُ أو لا يكونُ . وتلك زيادةٌ خَارِجةٌ عنِ المقصودِ . واذَا ثَبَتَ (٢١) هَذَا تَبَيْنَ انَّ هذهِ الصّفاتِ لِيستْ بِخَارِجةٍ عنْ أن يكونَ عَمَلُهَا بِمَعْنَى الحَالِ . وذلك أنّكَ اذَا قُلْتَ : زيدٌ الصّفاتِ لِيستْ بِخَارِجةٍ عنْ أن يكونَ عَمَلُهَا بِمَعْنَى الحَالِ . وذلك أنّكَ اذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ مَوجود في هذهِ الحَالِ ، كَمَا أَنْكَ اذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ أبوهُ ، كَانَ الضّرْبُ موجود . فأمّا أنَّ هَذَا الحُسْنَ قد كَانَ – موجوداً في الأزمنةِ التي كان (٢٢) قبل زَمانِكَ هذا . فلوكانَ مما يَقْدَحُ في كونِهِ حالاً لوجَبَ أنْ يقدحَ في الفعلِ أيضاً ، نحو زيدٌ يعلمُ علوماً كثيرةً ، وما أشبة ذلك ، وكذا اسمُ الفاعلِ لأنّكَ تقولُ : زيدٌ أيضاً ، غو زيدٌ يعلمُ علوماً كثيرةً ، وما أشبة ذلك ، وكذا اسمُ الفاعلِ لأنّكَ تقولُ : زيدٌ قائم أنه أنه قد دامَ والقيامُ مَعَ ذلك قَدْ كانَ قبل حَالِكَ هذه (٢٢) بزمانٍ لأنّهُ وانْ سبقَ في الحُدوثِ فانّهُ قد دامَ واتصلَ حتى قارنَ هذا الزّمانَ وصَحِبَهُ . وانّا (٢٤) كانَ يلزمُ ماقالَهُ السّائلُ لوكانتْ هذه الصفاتُ توجدُ عاملةً والمعنى فيها أنّها كانتْ وانقطعَتْ فهي ماقالَهُ السّائلُ لوكانتْ هذه الصفاتُ توجدُ عاملةً والمعنى فيها أنّها كانتْ وانقطعَتْ فهي

⁽١٨) قال سيبويه في فاتحة كتابه وهو يتحدث عن تقسيم الكلام في باب « هذا باب علم ما الكلم من العربية » « ... وأما الفعل فأمثلةُ أخذتُ من لفظ احداث الأسهاء وبُنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ..تمام »

⁽١٩ -- ١٩) بدله في ب و ج : وعلامته من الانقطاع . تحريف .

⁽۲۰) ب، ج: أن يكون.

⁽۲۱) ب، ج: فاذا كتبت. تحريف.

⁽۲۲) سقطت «كان» في ب و ج.

⁽۲۳) ب، ج: وهذه. سهو.

⁽ ٢٤) ب ، ج: فانما .

مفقودةً في الحالِ نحو أَنْ تقولَ مثلاً : زَيْدٌ حَسَنْ أَبُوهُ أَمْسِ قبيحٌ اليومَ . وذلكَ لا يقولُهُ أَحَدٌ ، وانَّا يُقَالُ : زَيْدٌ كَانَ حَسَناً أَبُوهُ ، فيدخلُ كَانَ لَيُنْبِيءَ أَنَّ قولَهُ : (٢٠) زَيْدٌ حَسَنُ أَبُوهُ ، الدّالَّ على الحالِ حالُ محكيّةً ، وليست بحاضِرةٍ . ومثلهُ قولُكَ : كانَ زَيْدٌ يقومُ غلامُهُ ، وكانَ عمرو يضربُ أَبُوهُ بَكُراً ، فَكَمَا أَنَّ يقومُ ويَضْرِبُ حالٌ مع كانَ كذلكَ خَسَنُ ومَا أَشْبَهَهُ يكونُ حالاً . وكذا اسمُ الفاعلِ تقولُ : كانَ زيدٌ قَائِماً غُلاماهُ ، فتعملُ لاَنه في حُكْم يقومُ غُلاماهُ ، اذ ليسَ المرادُ : كانَ زيدٌ فَعَلَ غلاماهُ القيامَ قَبْلَ الحال التي تذكرُهَا وتَحْكَيها ، بلُ تُريدُ أَنَّ القيامَ كانَ مقترناً بِهَا ثُمَ أَنَّ مَعْنَى الحالِ لهذهِ الصّفاتِ أَلزمُ منهُ لأسهاء الفاعلينَ والمَفْعولِينَ ، وذَلِكَ أَنَّ الأَسهاء تكونُ بِمَعْنَى المستقبلِ والحالِ على مَا مَضَى من أَنْكَ تقولُ : هَذَا مُعْطِي زيدٍ ، تريدُ اعطاءً قد مَضَى وانْقَطَعَ . مَعْدَا مُعْمَلْ كقولِكَ : هَذَا مُعْطِي زيدٍ ، تريدُ اعطاءً قد مَضَى وانْقَطَعَ .

وقَالُوا: انَّ هذهِ الصّفاتِ لا تكونُ بِمَعْنَى المَاضِي ولا بِمَعْنَى المستقبلِ فلا يُقالُ: زيدٌ حَسَنٌ ، يُرادُ حُسْنٌ الله كانَ وانْقَطَعَ ولا زَيْدٌ حَسَنَ أبوهُ غَداً ، على مَعْنَى سَيَحْسُنُ (٢٨) ، ولا زَيْدٌ حَسَنٌ غداً ، لا فَصْلَ بينَ أَنْ تَذْكَرَ مُعَملاً في الظّاهر وبينَ أَنْ تَذَكرَ مُعَملاً في الظّاهر وبينَ أَنْ تَذكرَ (٢٩) غيرَ معملٍ في أنّهُ لا يحملُ الاستقبالَ . قالوا لأنَّ هذهِ صفاتٌ وحقَّ الصّفَةِ أَنْ تَصْحبَ الموصوفَ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي : .

« ولا يَسْتَحْسِنُونَ مررتُ برجلِ خيرِ مِنْهُ أَبُوهُ ، فترفعُ (٢٧) الأبَ بخيرٍ ، وان كانَ صفةً ، (٢٨ كَمَا رَفَعُوا بِحَسَنٍ وكريم ٍ لأنَّ خيراً وانْ كانَ صفةً ٢٨) فقد تَعَرَّى(٢٩) من

⁽٢٥) ب،ج: ان قولك.

⁽٢٦) ب، ج: وغُدا.

⁽۲۷) ب،ج: وان،

⁽ ۲۸) ج: يستحسن. تحريف.

⁽۲۹) ب،ج: بذكره،

⁽٣٠) ب: يرفعون، ج، ط: فيرفعون.

⁽٣١-٣١) ساقط في ج بسب، انتقال النظر.

⁽٣٢) ب، ط: كما رفعوه.

المُشَابهاتِ التي من هذهِ الصّفاتِ التي ذَكَرَتُها وبينَ الفِعْلِ » . (٣٠)

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ خيرًا عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدُّهُمَا: // أنْ يكونَ مُصَاحِبًا لِمَنْ بِمَعْنَى أُخْيَرَ.

والنّاني أنْ لا يكونُ كَذَلكَ . فاذَا كَانَ بَعنى أَخْيَرَ كَقُولكَ : مَرَرْتُ برجُلٍ خيرٍ من أَبُوها ، وَجَبَ أَنْ لا تُعْمَلُهُ فتقول : مررتُ برجلِ خيرٍ منه أبوه ، وأمرأةٍ خير منها أبُوها ، كما تقولُ : مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنِ أبُوها ، لأجْلِ أَنَّ خيراً لَمّا امْتَنَعَ من التَّأْنيثِ والتّثنيةِ والجَمْعِ لم يُشْبِهُ اسمَ الفاعلِ كما أَشْبَهَهُ حَسَنٌ وشديدٌ . ألا تَرَى أَنْكَ لا تقولُ : مَرَرْتُ برَجُلَيْنِ مَن زيدٍ ، ورجالٍ خَيْرَيْنِ من زيدٍ ، وامرأةٍ خَيْرةٍ (٣٥) من زيدٍ ، وامرأتينِ من زيدٍ ، وامرأة خيْرة (٣٥) من زيدٍ ، وامرأتينِ من زيدٍ ، ونساءٍ خيْراتٍ من زيدٍ كَمَا تقولُ : ذلك في حَسَن على ما تقدّمَ من أَجْلِ أَنَّ حَسَنًا لا يَتّصِلُ بهِ مِنْ فتمتنعُ هذهِ الأشياءُ فيهِ فالأحْسَنُ الأَفْصَحُ أَنْ تقولَ : مَرَرْتُ برجلٍ [ابوهُ خيرٌ (٣٦) مِنْهُ] وَلا تَرْفَعُ بهِ الظّاهرَ لتُعريّهِ من مشابهةِ اسمِ الفاعلِ .

ومِنْهُمْ مَنْ يقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ خيرٍ منهُ أبوهُ فيرفعُ بهِ الظّاهرَ ولهذَا قَالَ الشّيْخُ أبو علي : ولا يَسْتَحْسِنُونَ [وَلَمْ يَقُلْ : ولا يَجوزُونَ ، وانّها جَازَ ذَلِكَ حَمْلاً عَلَى علي : ولا يَسْتَحْسِنُونَ [وَلَمْ يَقُلْ : ولا يَجوزُونَ ، وانّها جَازَ ذَلِكَ حَمْلاً عَلَى المَعْنِي] (٣٧) نَحْوَ مَرَرْتُ برجل مُفَضَّل أبوهُ ، أو فَاضل أبوهُ ، ولَيْسَ بالأكثر . ومِثْلُ هَذَا مَرَرْتُ (٣٨) برجل أَفْضَلُ منهُ أَفْضَلَ ليكونَ أبوهُ مرفوعاً بالابْتِداءِ وأَفْضَلُ خَبراً مُقَدّماً عليهِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : بِرَجُلٍ أَبُوهُ أَفْضَلُ منهُ وذلك (٣٩) أنَّ هذَا مُمْتَنِعٌ منَ التَّانيثِ

⁽٣٣) ط: فقد تعرت.

⁽٣٤) في ط بعد قوله «وبين الفعل» زيادة لم ترد في النسخ (انظر الايضاح ١٥١).

⁽٣٥) ج: خير. سهو.

⁽٣٧) ما بين العاضدتين من ب و ج. واثباته أبين.

⁽٣٨) ب،ج: دنحو، مردت

⁽٣٩) ب،ج: وذاك.

والتَّننيةِ والجَمْعِ ، اذْ لا يقالُ : أَفْضَلانِ مِنْهُ وأَفضلون منه وقد يقالُ : مَرَرْتُ برجلِ أَفْضَلُ منهُ أَبُوهُ ، وَلَيْسَ بِالأَنْرُفِ ، وَانَّا هُوَ محمولٌ على المَعْنَى نحوَ قولكَ : فاضِلُ أَبُوهُ ، لأنَّ المُفَضَّلَ فاضِلٌ على اَئلٌ حالٍ كما أنَّ المُنْبَتَ نَابِتٌ ولذلكَ جَاءَ نحوُ قولهِ تَعالَى – (واللهُ أَنْبَتَكُمْ منَ الأَرْضِ نَباتاً) – (واللهُ أَنْبَتَكُمْ منَ الأَرْضِ نَباتاً) – (واللهُ أَنْبَتَكُمْ منَ الأَرْضِ نَباتاً) – (عَاللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

والوَجْهُ النّاني من خير أنْ يكونَ غيرَ مصاحب لِمَنْ ، ويكونُ بِمَعْنَى خَيْرِ فيؤنّتُ ويُجْمَعُ ، تقولُ : خُيْرَةٌ وخَيْرَانِ وخَيْرَتَانِ وخَيْرُونَ (١١) وخَيْرَاتُ وَكَفَى دليلاً عليهِ قُولُهُ تَعَالَى - (فِيهِنَّ خَيْراتُ حِسَانٌ) - (٤٢) فهذَا بمنزلة ظريفٍ وكريم (٤٢) في مضارَعَةِ اسم الفاعلِ بدخولِ هذهِ الأشياءِ عليهِ فلا يُسْتَنْكُرُ انْ يعملَ عملَ الفِعْلِ ، ويقالُ ، مَرَرْتُ بامرأة خير أبُوها ، كَمَا يُقالُ : كَريم أبُوها . (٤٤) والفَصْلُ بينَ أنْ تقولَ : مَرَرْتُ برجلٍ خيرٌ منهُ أبُوهُ وخَيْر منه أبوهُ في حُكْم الاعرابِ ، ما ذَكَرْنَا منْ أنَّ أبوهُ يكونُ مرْفُوعاً بالابتداءِ اذا رَفَعْتَ خَيْراً (١٥ ويكونُ خيرٌ وَهَا عَنْهُ في النّيةِ على أنّه خَبُرهُ . واذا كانَ خبراً له كانَ فيهِ ضميرٌ يعودُ اليهِ . واذا جَرَرْتَ فقلتَ : مَرَرْتُ برجلٍ خيرِ منهُ أبوهُ كانَ غيهِ ضميرٌ يعودُ اليهِ . واذا جَرَرْتَ فقلتَ : مَرَرْتُ برجلٍ خيرِ منهُ أبوهُ كانَ أبوهُ كانَ أبوهُ كانَ أبوهُ كانَ فيهِ ضميرٌ يعودُ اليهِ . واذا جَرَرْتَ فقلتَ : مَرَرْتُ برجلٍ خير منهُ أبوهُ كانَ أبوهُ كانَ أبوهُ مَرَفُوعاً بهِ (٤٦) ولَمْ يَكُنْ فيهِ ذِكُرُ لأنّهُ اذا لَمْ يَكُنْ خَبَراً كانَ تَقْدِيرَ الذِكْرِ مُحَالاً كها أبوهُ كانَ أذا قلتَ : مَرَرْتُ بالمرأة في فاضلٍ ذِكُرُ لأنَّهُ اذا لَمْ يَكُنْ في فاضلٍ ذِكُرُ لأنَّ أبوهَا مرفوعٌ بهِ . أنَّكَ اذا قلتَ : مَرَرْتُ بالمرأة فاضلٍ أبُوهَا لَمْ يَكُنْ في فاضلٍ ذِكُرُ لأنَّ أبوهَا مرفوعٌ بهِ .

وأمَّا نَحْوَ أُسُودَ وأبيضَ فيعملُ (٤٧) عملَ الفِعْلِ تقولُ : مَرَرْتُ برجلِ أُسُودُ أَبُوهُ ، وأمرأةٍ أحمرُ غُلامُها ، وهو بَيْنَ حَسَنٍ وخَيرٍ منه في المُرْتَبَةِ (٤٨) فيرتفعُ عن خيرٍ منهُ ، بأنَّهُ

⁽٤٠) آية ١٧/نوح ٧١.

⁽٤١) ﴿ وَخَيْرُونَ ﴾ ساقطة في ج.

⁽٤٢) آية ٧٠/الرحس ٥٥.

⁽٤٣) ب،ج: كريم وظريف.

^{(£\$) -} زيادة في أج بعد قوله «كربم أبوها » نصها : والفصل بين أن تقول : مررت برجل خير أبوها » والفصل … ولا معنى لها .

⁽ ٤٥ – ٤٥) ساقط في ب و ج .

⁽٤٦) سقطت وبه في ب.

⁽٤٧) سقطت وفيعمل، في ب.

⁽٤٨) ب،ج: في المبنية. محريف.

يُنْنَى فيقالُ: أسودانِ ، كما يقالُ: ضَاربانِ وحَسَنَانِ (٤٩) ويَجْمَعُ ويؤنّتُ على الاطلاقِ ، فيقالُ: سودٌ وسَوْدَاءُ ، وحُمْرٌ وحَمْرًاءُ . ولا يكونُ ذلك في خير منهُ بوجه ، وينحطُّ عن بابِ حَسَنِ وشَديدٍ من حيثُ لم يَكُنْ جَمْعُهُ وَتُأْنِيثُهُ // على حَدِّجَمْع حَسَن وتَأْنيثِهِ اذْا لَمْ يُقَلْ: أسودةٌ وأَحْمَرةٌ ، ولا أحمرونَ وأسودُونَ واحمراتٌ وأسوداتٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« ولا بُدّ في هذهِ الصَّفَاتِ من ذكرٍ يعودُ منهَا أَلَى الموصوفِ. فَقَولُكَ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ قد عادَ الى (°°) الموصوفِ الذي هُوَ [رجلٌ](°°) [المذكورُ](°°) ذكرٌ ممّا ارتفعَ بالصّفةِ التي هي قولُنَا حَسَنٌ ، وَالِذَكْرُ هُوَ الهَاءُ في وَجْهِهِ » .

قَالَ الشَّيْخُ عبدُ القاهر:

اعلم أنَّ الصفة من حَقَّهَا أَنْ تَتَضمَّنَ عائداً الى الموصوفِ، تقولُ : (٥٣) مردتُ برجلِ حَسَن ، فيكونُ فيه ذِكُرُ (٤٠) مُسْتكنُّ ، ومَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنةٍ ، فَتُونِّتُ ، لأنَّ الفعلَ لَها فاذَا رَفَعْتَ الظّاهِرَ بالصّفةِ وَجَبَ أَنْ يكونَ من سَبَبِ المَوْصُوفِ كقولك : مَرَرْتُ برجلِ حسنٍ وَجْهَةُ وكريم (٥٠ غُلامةُ ، فترفعُ وَجْهَةُ وغُلامَةُ بِحَسَنِ وكريم ٥٠) مع أنّها صفة لرجلٍ ، لأجْلِ أَنَّ في الغُلامِ والوجهِ ذكراً يعودُ اليهِ وهو الضّميرُ الذي أضيفا اليهِ فتقولُ : مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنِ وَجْهُهَا ، ولا تقولُ : - حَسَنةٍ . لأجْلِ أَنَّ الفعلَ للوجهِ . ولو قُلْتَ : مَرَرْتُ برجلِ حَسَنٍ عمرو، لم يَجُزْ (٥٠ لأجْلِ أَنَّ عمراً لَيْسَ منْ سَبَبهِ ٥٠) ولا تكونُ الصّفةُ صفةً حتى تكونَ ملابسةً للموصوفِ .

⁽٤٩) سقطت ووحسنان» في ب و ج.

⁽٥٠) ب ، ج ، ط : فقد عاد منه الى .

⁽٥١) من ب و ج. أبين.

⁽٧٠) من بُ و ط. الصواب. وفي ج: المذكر، وفي الأصل «المنكور»، وكلاهما تمريف.

⁽ ٥٣) ج : وتقول .

⁽١٤) ب،ج: ضمير.

⁽ ٥٠ – ٥٥) ساقط في ج و ب بسبب انتقال النظر.

⁽ ٩٦ - ٩٦) بدله في ب وج عبارة مرتبكة ونصها في الأولى « لأجل أنَّ الفعل للوجه ولو قلت » . وفي الثانية « لأنَّ الصفة للوجه ولو قلت .

وهذه الصّفاتُ بمنزلةِ أسماءِ الفاعلينَ في أنّها لا تعملُ الا بَعْدَ أَنْ تَعْتَمِدَ على شَيءِ فلا تَقُلُ : حَسَنٌ غلاماكَ وظريفٌ أخواكَ ، وشَديدٌ ساعداكَ ، كما لَمْ تَقُلْ : قائِمٌ أخواكَ : وهذهِ أولى منْ أَنْ لا يكونَ لها عملُ الخواكَ ، وانّما يجبُ أَنْ تقولَ : أحَسَنُ أخواكَ : وهذهِ أولى منْ أَنْ لا يكونَ لها عملُ الفِعْلِ غيرُ معتمدة على شيء لأجلِ أنّها أضعفُ من أساءِ الفاعلينَ اذ هي بَعْدَهَا في المرتبةِ ومُشَبّهة بها ، وليستْ جارية على الفعْلِ ويكونُ اعتادُها على الممزةِ كَمَا ذكرْتُ وعلى (٧٥) ما نحوَ ما حَسَنُ غلاماكَ ، وعلى (٧٥) الموصوفِ نحوَ مَرَ رْتُ برجل حَسَنِ غلاماهُ ، والمبتدأِ غوريدٌ حَسَنٌ غلاماهُ ، وعلى (٧٥) ذي الحالِ نحوَ هذا عمرة قوياً غلاماهُ ، وجاءني زيدٌ حَسَناً ثيابُهُ . ويَجِبْ أَنْ يكونَ الفاعِلُ في جميع ذلكَ من سَبَبِ الأوّلِ الذي هوَ المُوصوفُ أو المُبْتَدَأِ أو ذو الحَالِ فاعْرفهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« فاذَا حُذِفَ الضّميرُ مَّن قولِكَ (٥٩) : وَجْهُهُ ، فَقِيلَ : مَرَرْتُ برجلِ حَسَنِ الوَجْهِ أُو حَسَنِ وَجْهِ ، لَمْ يَعُدُ هذَا الذّكُرُ مِن الصّفةِ الى المَوْصُوفِ فَجُعِلَ حَسَنُ للرّجلِ دونَ الوَجْهِ فِي اللفْظِ وصَارَ الحُسْنُ شَائعاً فِي جُمْلَتِهِ كَأَنّهُ وَصَفَهُ بِأَنّهُ حَسَنُ [العَامّةِ](٥٩) بَعْدَ الوَجْهِ فِي اللفْظِ وصَارَ الحُسْنُ شَائعاً في جُمْلَتِهِ كَأَنّهُ وَصَفَهُ بِأَنّهُ حَسَنُ [العَامّةِ](٩٥) بَعْدَ أَنْ كَانَ الحُسْنُ مقصوراً على الوَجْهِ دونَ غيرِهِ » .(١٠)

قَالَ الشَّيْخُ عبدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : مُرَّرَتُ برجل حَسَنِ وَجْهُهُ ، وهو الأصْلُ ، لأنّ الحُسْنَ للوجهِ ثم أَنَّهُم ينقلونَ الضّميرَ الذي أَضِيفَ اليهِ الوَّجْهُ الى الصّفةِ التي هي حَسَنَّ حتى كأنَّ الرجل قد شَاعَ الحُسْنُ في جميع أَجْزَائِهِ فقيلَ : مَرَّرْتُ برجل حَسَنِ (١٦ واذَا ارْتَفَعَ بهِ ضَمِيرً ٢١) لَمْ يمكن أَنْ يرتفِعَ بهِ الوَجْهُ لأَنّهُ لا يرتفعُ بفعلٍ واحدٍ اسْمَانِ ظَاهِرَانِ ولا ظَاهِرً

⁽٥٧) دعلى، ساقطة في ب وج.

⁽٥٨) ، قولك ، ساقطة في ب و ج و ط.

⁽٩٥) من ب و ج و ط . وفي الأصل «القامة» . تحريف .

⁽٩٠) ب، ج، ط: دون سائره.

⁽٦١ – ٦١) بدله في ب و ج : فاذا ارتفع به ضميره .

ومُضْمَرٌ ، واذَاكانَ امْتنعَ ذلكَ في الفِعْلِكانَ في هَذَا الذي هُوَ محمولٌ عليهِ أُولَى فَكَمَا لا تقولُ : مَرَرْتُ برجل // حَسَنِ غلامُهُ جاريتُهُ ، فترفعُ بِحَسَنِ فَاعِلَيْنِ ، كَذَلِكَ اذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ ، فَنَقَلْتَ الضّميرَ الذي هُوَ لصاحبِ الوَجْهِ الى الصِّفَةِ وَرَفَعْتَهُ بِهَا لَمْ يَكُنْ انْ ترفعَ بِهَا الوجهَ فاذا أُرِيدَ أَنْ يُبَيِّنَ الموضعُ [الموسومُ](١٢) بالحُسْنِ أَضِيفَ الصّفةُ اليهِ فقيلَ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ .

وعَلَى ذَا(١٣) يَجْرِي قُولُكَ : مَرَرْتُ برجل حَسَنِ الغُلام ، لأنَّ الأَصْلَ حَسَنِ غُلامُهُ ، ثُمَ نُقِلَ الفِعْلُ الى صَاحِبِهِ حتى كَأْنَّ الحُسْنَ لَهُ ، لأَجْلِ أَنَّهُ لَمّا كَانَ صِفَةً لما هُوَّ عَلامُهُ ، ثُمَ نُقِلَ الفِعْلُ الى صَاحِبِهِ حتى كَأْنَّ الحُسْنَ لَهُ ، لأَجْلِ أَنَّهُ لَمّا كَانَ صِفَةً لما هُوَّ مِنْ سَبَبِهِ كَانَ بمنزلةِ أَنْ يكونَ صِفَةً لَهُ فَجَازَ أَنْ يَرْتَفِعَ ضَمِيرُهُ بِحَسَنِ [في] (١٤) قولك : مَرَرْتُ برجلِ حَسَنِ الغُلام ، كَمَا يَرْتَفِعُ اذَا كَانَ الفِعْلُ لَهُ على الحَقيقةِ نَحْوَمررتُ برجلِ حَسَنٍ ، واقْتَصَرَ على أَنْ يدلُّ اضافةُ الصَّفةِ الى الغلام وما أَشْبَههُ على مَوْضع الحُسْنِ ومَا جَرَى مَجْراهُ من الصّفاتِ نحو قولكَ مَرَرْتُ برجلٍ مُؤدِّبِ الغُلام ، وقائم الغُلام ، وقائم الغُلام ، وغيرُ ذلك .

وفِعْلُ ماكانَ من سَبَبِكَ بمنزلةِ الفِعْلِ الذي لكَ ، ولذلكَ قُلْتَ : أزيداً ضربت غُلامهُ ؟ كما قُلْتَ : أزيداً ضَرَبْتَهُ ؟ فكانَ وقوعُ الفِعْلِ على غُلامهِ (٢٠) بمنزلةِ وقوعهِ عَلَى نَفْسِهِ كَمَا فَسَرْنَا فِي بابهِ ، فكذلك كونُ الفعلِ لغُلامهِ فِي قولِكَ : مَرَرْتُ برجلِ حَسَنِ الغُلام ، وقائم الغُلام ، بمنزلة كونهِ لَهُ نحو مرَرْتُ برجل حَسَنِ وقائم في أنَّ ضميرةُ للعُلام ، وقائم الغُلام ، بمنزلة كونهِ لَهُ نحو مرَرْتُ برجل حَسَنِ وقائم في أنَّ ضميرة يرتفعُ بهِ الا أنَّ الفعل اذَاكانَ لهُكانَ رَفْعُ ضَميرِهِ بالصَّفَةِ رَفْعاً – لَفْظاً ومَعْنَى ، واذَاكانَ لغيرهِ كانَ على المَجَازِ . فالوجه في قولك : مررتُ برجل حَسَنِ الوجهِ ، فاعلٌ في المعنى دونَ اللفظ . وفي (٢٦) قولك : مَرَرْتُ برجل حَسَنِ وَجْهُهُ فاعِلٌ لفظاً ومَعْنَى . دونَ اللفظ . وفي (٢٦)

⁽٦٢) من ب وج. الصواب. وفي الأصل «المرسوم». تحريف.

⁽٦٣) ج: وعلى هذا.

⁽٦٤) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل و وقولك ، سهو.

⁽٦٠) ب،ج: على الغلام.

⁽٦٦) سقطت واو العطف في ب و ج سهوا .

ثُمَّ أَنَّ الذي يُضَافُ اليهِ نَحَو حَسَن يكونُ على وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يكونَ فيهِ الأَلفُ واللامُ نَحَو حَسَنِ الوَجْهِ ، والثّاني أَنْ يكونَ عارياً من الأَلفِ واللامِ نَحَو حَسَنِ الوَجْهِ ، والثّاني أَنْ يكونَ عارياً من الأَلفِ واللامِ نكرةً نحو حسن وجه . فالأوّلُ هو الأكثرُ ، وذلك (٧٢) أنّه لمّا كانَ الأصلُ مردتُ بِرَجُلٍ حَسَن وَجْهُهُ ، وكانَّ وَجْهُهُ معرفةً بالاضافة ، أحبّوا أَنْ يكونَ الذي يقومُ مَقَامَهُ معرفةً (١٨) بالأَلفِ واللامِ ، ليقع المعرفة موقع المعرفة ويَحصلَ التشاكلُ من جهةِ اللفظِ (١٦) ، فأما (٧٠) حَسَنُ وجهٍ ، فجائزٌ وليسَ في كَثْرَةِ الأَوْلِ . فن ذلكَ ما حَكَاهُ من قولهِم : هو حديثُ عهدٍ بالوَجْعِ ، وأَنْشَدَ :

/١١٨/ ألكني الى قَومي السّلامَ رسالةً بآيةِ ما كَانوا ضِعَافا ولا عُزْلاً ولا عُزْلاً ولا عُزْلاً ولا عُزْلاً ولا سيءِ زيِّ اذا مساتَ لبَّسُوا الى حَاجةٍ يوما مُخَيّسَةً بُزْلاً(٢١)

لَمْ يَقُلْ : سيءِ الزِّي ، ومَنْ قَالَ ذَا(٧٢) ، لم يَعْتَبِرِ النَّشَاكُلَ ، وقال : انَّ الذي يُفْتَقُرُ اليهِ أَنْ يُعْرَفَ مَوْضِعُ الحُسْنِ ، والنَّكرةُ في ذَلكَ تُغنى غَناءَ المَعْرِفَةِ .

⁽٦٧) ب، ج: وذاك.

⁽ ٦٨) ب ۽ ج : ومعرفة . سهو .

⁽ ٦٩) ب 6 ج : من جهة الظاهر.

⁽٧٠) ب ۽ ج : وأما .

⁽ ٧١) هذان البيتان لعمرو بن شأس بن عبيد بن ثعلبة الأسدي – شاعر اسلامي (أنظر معجم الشعراء ٢١٢) . وهما منسوبان له في سيبويه والشنتمري ٢٠١/ ، والشواهد الكبرى للعيني ٩٦/٣ ، وشواهد المغنى ش ٦٥٨ ج ٨٣٠/٢ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٧٩ ، والدرر النوامع ٢٤/٢ (وأعاد رواية الثاني في ٢٤/٣) ، وغير منسوبين في المنصف لابن جني ٢٠٣/٣ .

وورد أولها منسوبا في مادة (الك) من اللسان ٢٧٣/١٧ والتاج ١٠٤/٧.

وغير منسوب في شروح سقط الزند (الخوارزمي) ١٧١٧/٤ (صدره)، ومغنى اللبيب ش ٩٧٧ ج (عدره)، شواهد الشافية ٩٨٨/٤.

وورد ثانيهها دون نسبة في المقتضب ١٦٠/٤ ، وشرح الأشموني ١٤٧/٤ والكنى : بلغ عني من الالوكة وهي الرسالة . والخيسة المذللة بالركوب ، اي الابل ، والبزل جمع بازل وهو المسن . والشاهد فيه اضافة هي الرسالة . والخيسة الى و زي ، وهو نكرة على تقدير اثبات الأول فتكون معرفة . والنكرة هنا تغنى غناء المعرفة .

⁽٧٢) من ب. « اذا » تحريف وهي في المواضع المطموسة من الأصل.

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« والدليلُ على ذلكَ قُولُهُم : مرزْتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ ، وتَأْنِيثُهم لِحَسَنَةٍ ، فلو كانَ حَسَنَ بعدَ حذف الضّميرِ الذي كَانَ في وجههِ على حدّه قبلَ انْ يحذف لما أنّت حسنة في قولك : مررتُ بامرأةٍ حسنةِ الوجهِ ، كَمَا لَمْ يُؤنّتْ في قولهم : مررتُ // بامرأةٍ حَسَنٍ وجهُهَا لكنَّ تأنيتُهم الطّيفة اذا جَرَتْ على المؤنّثِ يدلُّ على ما ذكرتُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ:

واعلم أنّ الشّيخ أبا على استدلّ على أنّ الضّمير في قولك : مررت برجل حَسَن الوَجْهِ ، منقولُ الى حَسَن ، وانّ الفعل لصاحب الوَجْهِ حتى كأنّ الحُسْن قد شمل كافة اجزائه بأنهم قالُوا : مررت بامرأة حَسَنة الوَجْهِ فَانْتُوا البّنّة كها يَفْعَلُونَ اذا أرادُوا أنّ الحُسْن قد شاع في جميعها نحو مررت بامرأة حَسَنة ، فلو لم يكنْ في حَسَن في قولك : مردت برجل حَسَن الوَجْهِ ضميرٌ للرجل الذي جَرى حَسَنُ عليهِ صفة (٣٣) لما جاز التّأنيث في قولك : مَرَرْت بامرأة حَسَنة الوَجْهِ ، كما أنّه لمّا لَمْ يَكُنْ فيهِ ضميرٌ لرجل في قولك : مَرَرْت برجل حَسَن وَجْهُهُ ، اذْ كانَ وجهه قد ارْنَفَع به لم يَجْز التأنيث في قولك : مَرَرْت برجل حَسَن وَجْهُهُ ، اذْ كانَ وجهه قد ارْنَفَع به لم يَجْز التأنيث في قولك : مَرَرْت بامرأة حَسَن وَجْهُها ، ووجب التذكير لأنّ الفعل ليسَ لِمَا جَرَى حَسَن غلامُها وانعها في قولِك : مَرَرْتُ بامرأة حَسَن في الصّفة عليهِ وانّا هُو لما بَعْدَهَا كوجهها وغُلامِها وأخيها في قولِك : مَرَرْتُ بامرأة حَسَن أخُوها . وهذا هو الدّليلُ القاطِعُ وعليهِ العَمَلُ والحُكْمُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وَلَمْ يَسْتَحْسِنُوا : مَرَزَّتُ برجل حَسَنِ الوجهُ ولا بامرأةٍ حَسَنِ الوجهُ ، – وأنتَ تُريدُ منها لل ذكرت من أنَّ الصفة يُحْتَاجُ فيها الى ذِكْر يَعُودُ منها الى الموصوفِ ولو اسْتحْسَنُوا هذا الحذْف من الصِّفَةِ كها اسْتحسنُوهُ في الصِّلَةِ لَمَّا قَالُوا : مرزْتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ الوَّجْهِ » .

⁽٧٣) ب، ج: صفة عمليه.

⁽ ٧٤) ب ، ج : منه . وسقطت في ط .

قالَ الشَّيْخُ عبدُ القَاهِرِ:

اعلمُ أَنْكَ اذا قُلْتَ : مردتُ برجلٍ حَسَنِ الوَجْهُ ، فرفعتَ الوجهَ لم تَخْلُ مَن أُمرَيْنِ :

أحدُهُمَا: انْ ترفعَ الوجه بِحَسَنٍ وتجعل فيه ضميراً للرّجُلِ او ترفع به الوَجْهَ فقطْ فلا يجوزُ أَنْ ترفعَ الوَجْهَ مع تقديرِ ضميرِ الرّجلِ ، لما تقدّمَ من أنّهُ لا يَرْتَفِعُ بشيء واحدٍ فاعلانِ . واذا بَطُلَ هذَا بَقِيَ القسمُ الثّاني وهُو أَنْ تقولَ : مَرَرْتُ برجل حسن الوّجهُ ، فترفعَ الوجه بحَسَنِ ولا تَجعلُ فيهِ ضميراً للموصوفِ . وتقولُ : مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنِ الوجهِ ، فلا تُونّتُ لأجلِ أَنَّ الفعلَ للوجهِ وعارِ منَ الضّميرِ (٧٠) ، وهَذَا قبيحٌ غيرُ جَائزٍ الا في حالِ الاضْطِرارِ . وذَاكَ أَنْكَ تُعرَّى الصّفةَ من عائدٍ الى الموصوفِ . وذلكَ لا يحوزُ لأنّ الصّفةَ اذا لم تَلْتَيْسُ بالموصوفِ الذي قَبْلَهُ ولم تَتَعلَقُ بهِ لم تَكُنْ بهِ أُولَى منها بغيرِهِ .

ومَقْصُودُ الشّيْخِ أَبِي علي بقولِهِ : ولو اسْتَحْسَنُوا هَذَا الحَذْفَ فِي الصّفةِ كَمَا اسْتَحْسَنُوهُ فِي الصّلةِ لَمَا قَالُوا : مَرَّرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ الوجهِ ، أنّه لا يجبُ أنْ يُقالَ : انّ التّقديرَ : مررتُ بامرأةٍ حَسَنِ الوجهُ منها ، فَيَحْذُفُ الرّاجعُ الى الموصوفِ كَمَا يُحْذَفُ الرّاجعُ الى الموصوفِ فِي نَحْوِ ﴿ أَهَذَا الذي بعَثَ اللهُ رَسُولاً ﴾ (٧٦٠) . والفَصْلُ بَيْنَهُمَا أنَّ الصلةِ بالموصوفِ أشَدُّ من اتصالِ الصّفةِ . ألا تَرى أنّ الموصولَ لا يكونُ له فَائِدةً متجرداً من الصّلةِ . فلو قُلْتَ : جَاءني الذي ، ولَمْ تَقُلْ : ضَرَبْتُهُ أو مَا أشبُهَ ذلكَ ، لم متجرداً من الصّلةِ . فلو قُلْتَ : جَاءني الذي ، ولَمْ تَقُلْ : ضَرَبْتُهُ أو مَا أشبُهَ ذلكَ ، لم يكُنْ كلاماً ولَيْسَ كذلكَ الموصوفُ لأنّه يستقلُّ بنفسهِ في الغالِبِ فلو قُلْتَ : مررتُ برجل ولم // تقلْ (**) : حَسَنُ ، كانَ المَعْنَى صحيحاً ، واذَا كانَ اتصالُ الصّلةِ بالموصولِ أشدًّ كانَ اذهبَ في كونِهِ مَعَهَا شَيْئاً واحِداً حتّى كأنّها من تركيبِهِ فيحذفُ الهَاءُ لطولِ الكلام ولذلكَ شُبّهَ باشهيبابِ حيثُ قَالُوا : اشهباب ، واذَا لم يَكُنِ امتزاجُ الصّفةِ بالموصوفِ بالغاً ولذلكَ شُبّهَ باشْهِ بالمُ طولِ الكلام ولذلكَ شُبّهَ باشْهِ بالمَ عَيرَ حَسَنٍ ، لأنّه لا يَسْتقيمُ اعتبارُ طولِ الكلام في المذال المبلغ كانَ الحَذْفُ منها غيرَ حَسَنٍ ، لأنّه لا يَسْتقيمُ اعتبارُ طولِ الكلام في المذال المبلغ كانَ الحَذْفُ منها غيرَ حَسَنٍ ، لأنّه لا يَسْتقيمُ اعتبارُ طولِ الكلام .

⁽٧٥) ب، ج: عن الضمير.

⁽٧٦) آية ٤١/الفرقان ٧٥.

^(*) هذه الصفحة (١٠٢ ظ) غير مقروءة في الأصل واثبتها من ب و ج.

وبَعْدُ فانَ المحذوف من نحو – (هَذَا الذي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً ﴾ – (٧٧) شيءٌ واحدٌ ، وهُمَا مِنْهَا وهُوَ الضّميرُ المنصوبُ والمحذوفُ من الصّفةِ في قولِ هؤلاءِ شيئانِ حرفٌ وضَمِيرٌ . وهُمَا مِنْهَا في قولِكَ : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ منها . ويزيدُ في قُبْح ذلكَ وسقوطُهُ أنّكَ اذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ ، حَصَلَ لكَ الغَرْضُ وَتَضَمَّنَ الصِّفةُ العائدَ الى الموصوفِ فَلا عُذْرَ في تكلّف ِ هذَا الوَجْهِ الذي يَدْعُو الى حَذْفِ كَلِمَتَيْنِ وتعريةِ الصّفةِ من عائدٍ يعودُ الى الموصوفِ فانْ أرَدْتَ رَفْعَ الوَجْهِ وجَبَ انْ تقولَ : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَ وَجْهُهَا ، فتضيفُهُ الى المَرَّةِ ولَلزمُوا الرفعَ نحو حَسَنِ الوجهُ فلما جعلُوا المرأة وَسَنَةً الوجهِ فينقُلوا الفَعَلَ الى المرأةِ ولَلزمُوا الرفعَ نحو حَسَنِ الوجهُ فلما جعلُوا المرأة فاعلةً مع أنّ الفعلَ ليسَ لها علمَتَ أنّ ذلكَ لئلا يُعرَّى الصفةُ منَ الذِّكْرِ.

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« فأما(٧٨) قولُهُ تَعَالَى " - (جَنَّاتِ عَدْنِ مُفَتَّحَةً لَهُمْ الأَبْوَابُ) - (٢٩) فليسَ على مفتحة لهم الأبواب منها ، ولا على أنَّ (٨١) الألف (٨١) واللام سَدَّنَا (٨٢) مَسَدَّ الضمير العَائِدِ منَ الصِّفَةِ ، ولكنَّ الأبوابَ بدلُ من الضّميرِ الذي في مُفتَّحة لأَنْكَ تقول (٣٨) : فُتِحَتِ الجِنانُ اذا فُتَّحَتْ أبوابُها . وفي التّنزيلِ - (وفُتِحَتِ السَّاءُ فَكَانَتْ أَبُواباً) - (١٩) فصارَ ذلكَ بمنزلةِ قَوْلكَ : ضُربَ زيدٌ رأسهُ ».

قَالَ الشَّيْخُ عبدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ - (جَنَّاتِ عَدْنٍ) - في مَوْضع ِ نَصْبٍ على أنَّها مُبْدَلَةٌ من قولهِ تَعالَى

⁽٧٧) (رسولا) من ج وغير موجودة في ب.

⁽ ٧٨) ط: وأما.

⁽۷۹) آية ۵۰/ص ۳۸.

⁽٨٠) سقطت وأن، في ط.

⁽ ٨١) زيادة في ب بعد قوله « الألف » وهي غير واضحة المعنى ولم ترد في ج وط . ونصها : « في الأصل فليس و مفتحة لهم الأبواب ولالهم الأبواب ولا انه على ان تريد منها ولا على ان الألف « واللام سدتا . .

⁽۸۲) ط: سدت. تحریف.

⁽ ۸۳) ط: لانك (قد) تقول .

⁽٨٤) آية ١٩/النبأ ٧٨.

- (وانَّ للمُتَقِينَ لَحُسْنَ مَآبِ) - (٩٥) كأنه والله أعلمُ أنَّ قولَهُ للمُتقِينَ لَجَنَّاتُ عدنٍ ، فَمُفتَحةٌ صفةٌ لجنّاتِ عدنٍ لآنها نكرةٌ ، اذ ليسَ عَدن تُعْلَمُ وانّا هو كقولك : جَنَّاتُ اقامة . كقولهِم : مَطلِّة حرب ، وفي مُفتَّحة ضميرُ الجنّاتِ ، ولذلك أنّ كما تقولُ : مرتُ بجنّاتُ مفتحة ولم يحوّزُ الشَّيْحُ أبو علي أنْ يكونَ الثّانيثُ في (٨٠) مفتحة للأبوابِ ، وتكونُ مروعةٌ بها ، فلا يكونُ فيها ضميرٌ لجنّاتِ عدنٍ . وذاك أنّ مَنْ ذهب الى ذلك قالَ ما ذكرهُ من أنَّ التقديرَ مُفتَّحةٌ الأبوابِ منها ، وانَ الألفَ واللامَ سدَّ مسدَّ الضميرِ اذا قلْتَ جَنّاتُ عَدْنِ مُفتَّحةٌ أبوابُهَا ، فلا يجبُ الأخذُ بالأوّلِ وهو أنْ بكونَ التقدير : جنّاتُ عدن مُفتَّحةً لهمُ الأبوابُ منها ، (٩٨) على أنْ يكونَ منها هو العائِدُ الى الموصوفِ الذي هو جنّاتٌ ويكونُ مُفتَحة فارغةٌ من ضَميرَها حتى كأنّه قيلَ : جنّاتَ عَدْنِ مُفتَحةً لهمُ الأبوابُ منها ، (٩٨) على أنْ يكونَ منها هو العائِدُ الى الموصوفِ الذي هو جنّاتٌ ويكونُ مُفتَحة فارغةٌ من ضَميرَها حتى كأنّه قيلَ : جنّاتَ عَدْنِ مُفتَحةً لهمُ الأبوابُ اذاكانتْ مرفوعةً بمُفتَّحةٍ جَازَ تركُ التّأنيث ، كما تقولُ : فُتِح الأبوابُ ، وذاك كما ذكر أنا من أنك تحذفُ الرّاجع من الصّفة وتجعلها عاريةً مما يعلّقها بالموصوفِ ، نحو مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنِ الوجهِ // لأنَّ الأبوابَ اذا ارتفعتْ بمُفتَّحةٍ لم يكنْ منها ضميرٌ عائدٌ الى جنّات عدنٍ ، كما لا يكونُ في حَسَنٍ ما يعودُ الى امرأةٍ أذا ارتفعَ الوجهُ به

وأمّا قولُهُمْ: انّ الألفُ واللامَ يسدُّ مَسَدَّ الضّميرِ فحالٌ ، لأجْلِ أنَّ قيامَ الألفِ واللامِ مقامَ الضّميرِ هُنَا كذلكَ يقومُ مقامَ الضّميرِ هُنَا كذلكَ يقومُ مقامَ الظّهرِ في قولِكَ : الغُلامُ والرّجلُ لأنّكَ لاتقدرُ على أنْ تُضِيفَهُمَا الى شيء ، كَمَا يكونُ ذلكَ اذا لم تَأْتِ الألفُ واللامُ نحو غُلامِ زيدٍ ورَجُلِ عمروٍ ، وانّا يُطلّبُ كَمَا يكونُ ذلكَ اذا لم تَأْتِ الألفُ واللامُ نحو غُلامِ أَنّهَا لَهُ ، نَحْوَ مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنِ الضّميرُ في الصّفةِ ، لأنّهُ يعودُ الى الموصوفِ فَيعْلَمُ (٨٩) أَنّهَا لَهُ ، نَحْوَ مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَن وَجْهُهَا ، وليسَ الألفُ واللامُ بضميرِ فيعودُ (٩٩) الى شيء . واذَا كانَ كذلكَ وجَبَ أنْ يُعْتَقَدَ ما ذَكَرُهُ من أنَّ في مُفتَحةٍ ضَميرًا لجنّاتِ عدنٍ ، وأنَّ الأبوابَ بدلٌ من ذلكَ

٨٥) آية ٤٩/ص ٣٨.

⁽٨٦) سقطت وفيء في ب و ج.

⁽AV) سقطت أو منها » في ج.

⁽ ۸۸) ج: فعلم .

⁽ ۸۹) ب ۽ ج : يعود.

الضّميرِ حتّى كأنَّهُ قَالَ: جَنَّاتُ عَدْنِ مُفَتَّحةً هِيَ الأَبُوابُ. واستدلَّ بقولِهِ تعالَى و (وَفَيَحَتُ السّماءُ فكانتُ أَبُوابًا) – على أنَّهُ (() يجوزُ أن يُوقعَ التّفتيحُ على الجَنَّاتِ ، والغرض الأبواب، وان كانَ ذلكَ للأبوابِ على الحقيقةِ كَمَا أوقع على السّماءِ ، والغرض الأبواب، واذَا جازَ أن يقالَ : مَرَرْتُ برجلِ قائم الغلامِ فَيُجْعَلَ فعلُ الغلامِ للرّجلِ في الظّاهرِ كانَ ذَا أَجُوزَ وأسهلَ ، ومشابَهَتُهُ لَقولِكَ : ضُرِبَ زيدٌ رَأْسُهُ مَن حيثُ أنّ التفتيحَ أُوقعَ على الجَنَّاتِ كُلُها ، ورُفعَ ضَميرُها بِمُفتَّحةٍ ، ثُمَّ أَبْدِلَ الأبوابُ التي القيربُ والدّلالةِ على موقع الفعلِ ، كَمَا أنّ الضّربُ أُوقعَ على زيدِ اطلاقاً ثُمَّ أَبْدِلَ منهُ الرأشُ الذي هُو بَعْضُهُ أيضاً على أن الضّربُ أُوقعَ على زيدِ اطلاقاً ثُمَّ أَبْدِلَ منهُ الرأشُ الذي هُو بَعْضُهُ أيضاً أيشاتُ بمضافة القولِكَ] ((()) : ضُرِبَ زَيْدٌ الرأسُ أَشَدُّ مشاجةً ، لأنَّ الأبوابَ لَيْسَتْ بمضافة وأسِهِ ، وابَّا هي كقولِكَ : الرأسُ ، غيرَ أن قَصْدَ الشَّيْخِ أبي علي أن يُعْلِمَكَ وَأْسِهِ ، وابَّا هي كقولِكَ : الرأسُ ، غيرَ أن قَصْدَ الشَّيْخِ أبي علي أن يُعْلِمَكَ أَنَّهُ بمنزلَةِ بَدَكِ البَعْضِ مِن الكُلِّ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبو علي <u>:</u>

« وتقولُ : مَرَرْتُ برجَّلٍ حَسَنِ الوَجْهِ فتصفُ بهِ النكرةَ وانْ كانَ الصِّفةُ مضافةً الى مافيهِ الألفُ واللامُ . لأنَّ الاضافةَ في مَعْنَى الانفيصالِ كَمَا كَانَ قولُكَ : مَرَرْتُ برجلٍ ضَارِبٍ زيدٍ غَداً كذلكَ » .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكُر :

اعلَمْ أَنَّ الاضافة في قولك : حَسَنُ الوَجْهِ ، اذَا كَانَتْ لَفَظيةً من حيثُ أَنَّ المعنى حَسَنُ وَجْهُهُ كَانَ وَجُودُهَا كَلَا وَجُودٍ . فَكَمَا تقولُ : مردتُ برجل حسن وجههُ فتصفُ بهِ النّكرة ، لأنّهُ عار من أسبابِ التّعريفِ ، كذلك (٩٢) تقولُ : مردتُ برجل حَسَنِ الوجهِ فتصفهُ به (٩٣) ، لأنّ هذَا السّبَبَ الذي هُوَ الاضافةُ لا تأثيرَ لَهُ في المَعْنَى . والتّعريفُ يَتَعَلّقُ بالتّأثيرِ المعنويّ دونَ اللّفظيّ . ولوكانَ للاضافة هُنَا مَعْنَى لوجبَ أَنْ يُتَصوّرَ مَعْنَى

⁽٩٠) ب،ج: لأجل أنه.

⁽٩١) من ب وج. الصواب. وفي الأصل اكتمولك، تحريف.

⁽۹۲) وكذلك. سهو.

⁽۹۳) ب،ج: وتصف به.

حرفِهَا نحوَ أَنْ تقولَ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ كَمَا تقولُ في غلامِ الرجلِ : غلامٌ للرجلِ . (⁹¹)

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

« فَانْ أُرَدْتَ أَنْ تَصِفَّ بِهِ معرفةً أَدخَلْتَ الأَلفَ واللَّامَ (١٥) فَقُلْتَ : مَرَرْتُ بزيدٍ الحَسَنِ الوَجْهِ ، . الحَسَنِ الوَجْهِ ، وبِهِنْدٍ الحَسَنَةِ الوَجْهِ » .

قالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القاهِرِ: /:/

اعلَمْ أَنَّهُ اذَا كَانَ لا يَتَعَرَّفُ بالاضافةِ فليس الا أَنْ تُعَرِّفَهُ (٩٦) بالألفِ واللامِ اذَا أَرَدْتَ وصفَ المعرفةِ بهِ . فتقولُ : مررتُ بزيد الحَسَنِ الوَجْهِ لأَنَّ المعنى الحَسَنُ وَجُهُهُ فهوَ مُضَافُ لفظاً وغيرُ مُضافٍ تقديراً . وكذَا مَرَرْتُ بهند الحَسَنَةِ الوَجْهِ تُونَّثُ لأَنَّ الضميرَ فيه لِهِنَدِ ، فانْ رَجَعْتَ الى الأَصْلِ فَقُلْتَ : مررتُ بهند الحَسَنِ وَجُهُهَا ، لم تُؤنِّث ، لأَنكَ رَفَعْتَ وَجُهُهَا بهِ ، ولم يَكُنْ فيهِ ضميرٌ كَمَا قُلْتَ في النّكرةِ مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَن وَجُهُهَا . وانّ لم يَجُزُ أَنْ تقولَ : الغُلامُكَ ، والرّجلُ زيدٍ ، حيثُ كانَتُ الاضافةُ وحقيقةً](٩٧) فَلَمْ يَجُزُ أَنْ تقولَ : الغُلامُكَ ، والرّجلُ زيدٍ ، حيثُ كانَتْ الاضافةُ وحقيقةً](٩٧) فَلَمْ يَجُزُ أَنْ تقولَ : الغُلامُكَ ، والرّجلُ في اسم كَمَا لا يَجْتَمِعُ تأنيثانِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

و ويحوزُ أَنْ تنصبُ الوجهَ (٩٩) فتقولُ : مررتُ بزيدِ الحَسَنِ الوجهَ ، تَشْبِيهاً بالضّاربِ الرّجلَ ، فَتُشَبّههُ بالحَسَنِ الوّجُه » .

⁽٩٤) ب، ج: غلاماً للرجل، على الاعراب والأصل على الحكاية.

⁽٩٠) ب، ط: الألف واللام دعلى الصفة ، .

⁽٩٦) ج: تعريفه. تحريف.

⁽٩٧) مَن ب و ج. الصوأب. وفي الأصل دحقيقة ،. تحريف.

⁽ ٩٨ – ٩٨) بدله في ب و ج : ان يجتمع تعريفان .

⁽٩٩) ج: ان ينتصب الوجه.

⁽۱۰۰) من ب و ج و ط. أبين.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكُر :

اعْلَمْ أَنَّ الأَصْلَ فِي الضّارِبِ الرِّجلِ أَنْ يُنْصَبَ ، لأَنَّهُ بَمَرْلَةِ الْفِعْلِ نَحْوَ الذي ضَرَبَ ، وفي الحَسَنِ الوَجْهِ أَنْ يُحَرَّ ، لأَنَّ فعلَهُ غيرُ مُتَعَدِّ ، اذ لا تقولُ : حَسُنَ فلانٌ وجه زيدٍ ، كما تقولُ : ضَرَبَ زيداً . ثم يَدْخُلُ كلُّ واحدٍ منها على صَاحِبِهِ ، فَيُجرِّ الرَجلُ في قولك : الضّاربُ الرجلِ على التشبيهِ بالحَسَنِ الوجهِ ، ويُنْصَبُ الوجهُ فيقالُ : مردتُ بزيدٍ الحَسَنِ الوجه ، تَشْبيهاً بالضّارِبِ الرجل ، ولا يجوزُ انْ تقولَ : الضّاربُ زيدٍ ، لأَنَّهُ لا أَلفَ ولامَ فيهِ . فَيُشْبِهُ الحَسَنَ الوَجْهِ .

وفي حَسَنِ الوجهِ وُجُوهٌ أَحَدُهَا : مررتُ برجل حَسَنِ وَجْهُهُ وَهُو الأَوْلُ ، لأَنْ الحُسْنَ للوجهِ . والنَّاني حَسَنُ الوجهِ ، ليكونَ معرفة مثلَ وَجْهُهُ . والنَّالَث : حَسَنُ وجهِ . والرَّابِعُ : حَسَنُ الوجهِ بالنَّصبِ على التَّشبيهِ بالضّاربِ الرِّجلَ . (١٠١) والخَامش : حَسَنٌ وَجْها على التّمييزِ كقولهِ تَعالَى – (بالأخسرينَ أعالاً) – (١٠١) . وتقولُ : مَرَرْتُ بقوم حَسَيْنَ وُجُوهاً . والسّابِهُ : مَرَرْتُ برجلِ حَسَنٌ وَجْهُهُ ، على أَنَّ تَرْفَعهُما جميعاً فتجعلُ وَجُههُ مُبْتَداً وحَسَنُ خبراً مُقَدِّماً عليهِ والجُمْلَةُ في مَوْضع جَرِّ . والسّابِعُ : قَوْلُهُم : مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ وَجْهِها ، باضافة حَسَنَةِ الى وَجْهِها كما تقولُ : حَسَنَةِ الوَجْهِ . وهو مَرَرُتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ وَجْهِها ، باضافة حَسَنَةِ الى وَجْهِها كما تقولُ : حَسَنَةِ الوَجْهِ . وهو في قللُ ، قالَ شَيْخُنَا رَحِمهُ اللهُ : ووجهُ ضعفِهِ أَنْكَ اذا نقلْتَ الضّميرَ من الوجهِ في قولكَ : بامرأةٍ حَسَنِ وَجهها الى الصّفةِ فقلتَ : المُحرأة حَسَنَةٍ لَمْ تَحْتَجُ الى كونِهِ في الوَجْهِ . ويُبيّن ذلك أَنَّ الفعلَ كما عرفتَ فقلتَ : مردتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ لَمْ تَحْتَجُ الى كونِهِ في الوَجْهِ . ويُبيّن ذلك أَنَّ الفعلَ كما عرفتَ للوجهِ في الأصل ، فاذا كانَ مُضَافًا الى ضميرِ الموصوفِ الذي هُوصاحِبُهُ كانَ على صفةٍ للوجهِ في الأَنْ الذي هُوصاحِبُهُ كَانَ على صفة يمكنُ مَعَها رَفْعَهُ واجراؤهُ على أَصْلِهِ وحقيقتِهِ فلا يحسنُ جرّهُ بالإضافة ، وجَعْلُ الفعلِ يصاحبِ الذي هُومستعارُ لَهُ من جهتِهِ لأَنْهُ اذا كانَ مَهيئًا لأَنْ يرتفعَ بفعلِهِ ، كانَ هُو أُولَى يَصَاحِبِ الذي هُومستعارُ لَهُ من جهتِهِ لأَنْهُ اذا كانَ مَهيئًا لأَنْ يرتفعَ بفعلِهِ ، كانَ هُو أُولَى الصَاحِبِ الذي هُومستعارُ لَهُ من جهتِهِ لأَنْهُ اذا كانَ مَهيئًا لأَنْ يرتفعَ بفعلِهِ ، كانَ هُو أُولَى الصَاحِبِ الذي همَا الذي كانَ هُو أُولَى المُنْ المُعْلِهُ وكانَ همَا فَالْ اللهُ على المُنْ المُعْلَى الفعلِ المُنْ المُولِهُ اللهُ اللهُ على المُنْ اللهُ المُنْ المُنْ الفعلِ المُعْلِهُ وكانَ همُولُولُ المُنْ المُهمَا المُقالِقُ المُنْ ا

⁽١٠١) ب،ج: بضارب الرجل.

⁽۱۰۲) آية ۱۰۴/ الكهف ۱۸.

⁽١٠٣) في سيبويه : ١٠٣/١ : « وفد جاء في الشعر خَسَنةُ وجهها ، شبّهوه بحسنةِ الوجهِ ، وذلك رديُّ ، لأنّهُ بالها، معرفة كما كان بالألفِ واللام ِ وهو من سببِ الأَوْلِ كما انه من سببه بالألف واللام .

بهِ من المرأةِ التي اذا رُفِع ضَميرُهَا بهِ فَعَلَى سبيلِ الاستعارةِ والتّوسلِ بِدالّة (١٠٤) أنّهُ من سَبَبِهَا وليسَ كذلِكَ اذا قُلْتَ : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ ، لأنّكَ قد أُخْرَجْتَ الوجة بقطع ضمير المرأةِ عنهُ من أنْ يصلحَ لكونهِ // فاصلاً كما صَلُحَ ثَمَّ ، فاذا كانَ (١٠٥) كذلكَ حَسُنَ لكَ أنْ تجعلَ فعلهُ لصَاحبته (١٠٥) وترفع ضَميرَهَا به ، واتضح عُذْرُكَ في اعادةِ الفعلِ ، لأنّكَ لمْ تفعلْ ذلكَ بقيتِ الصّفةُ عربةً من ذكر يعودُ الى الموصوفِ كَمَا بَينا ، فتقولُ : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ ، حتّى كأنَّ الحُسْنَ لَهَا خَاصةً دونَ الوَجْهِ ، ثُمّ تضيفُ الى الوَجْهِ فتقولُ : حَسَنَةِ الوَجْهِ ، لتَدُلُّ على أنَّ الحُسْنَ نُسِبَ اليها لوجودهِ في مَذَا المَخْسِ مِنْهَا . وقد أَنْشَدَ صَاحِبُ الكتابِ على هذا المذهبِ الشّاذِ :

/١١٩/ أمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرْسَ الرَّكْبُ فيهِمَا بِحَقْلِ الرِّحَامَي قد عَفَا طَلَلا هُمَا أَوَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَاً كَمُيْتَ الأعالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا(١٠٧)

فَجَونْنَا مُصْطَلَاهُمَا بَمَنزلةِ قولِكَ : هَذِهِ امرأةٌ حَسَنةُ وَجُهِهَا ، وامرأتانِ حَسَنتا وُجُوهِهِمَا . فالأَصْلُ أَقَامتْ جَارِتَا صَفاً جَونٌ مُصْطَلاهُمَا مثلُ جَونٌ مُتَوَقِّدُهُمَا على أَنْ يَكُونَ جَونٌ صَفةَ جارتا صَفاً وفِعْلاً لِمُصطَلاهُمَا : كما يكونُ حَسَنٌ في قولِكَ : هَذِهِ امرأةً

⁽١٠٤) ب ، ج : والتوسل بدلالة .

⁽١٠٥) ب، ج: واذا كان.

⁽١٠٦) ب: كصاحبه . ج: لصاحبه . وكلاهما تحريف.

⁽۱۰۷) هذان البيتان للشياخ (واسمه معقل بن ضرار بن حرملة) في ديوانه ق ۱/۱۷ و ۲ ص ۱۷ - ۱۸ وسيبويه والشنتمري ۱۱۸/۳ ، وثابنها في مقاييس اللغة (ثلث) ۱۸هـ ، وأمالي المرتضى ۱۱۸/۳ ، والمفصل ۲۳۸ و والمنتجم ۲۳۰۲/۳ ، وكلاهما في معجم البلدان ۳۰۰۲/۳ ، وابن يعيش حرمه - ۱۲۸۸ ، والشواهد الكبرى للعيني ۵۸۷/۳ ، والخزانة ۱۹۸/۲ ، ۲۷۷/۳ (الأول) ، والتاج (حقل) ۲۸۲/۷ (الأول) وشرح الشواهد للعاملي ۲۷۷ ، وهمع الهوامع ۹۹/۲ ، والدرر اللوامع ۱۳۲/۲ ... ۱۳۳۳ ...

وورد ثانيهما دون نسبة في الخصائص ٢٤٠/٢ (عجزه)، وشرح الأشموني ١٣٧/٤.

واستشهد بهها سيبويه على قبح اضافة الصفة بحردة من (أل) الى مضاف الى ضمير الموصوف و وذلك في قوله: وجونتا مصفلاهما وحيث أضاف الصفة وهي جونتا الى المصطلى وهو مضاف الى ضمير الموصوف وهو (جارتا صفا). ومنع سيبويه هذه الاضافة اختيارا وخصه بالضرورة ، ومنعها المبرد مطلقا في الشعر وغيره وتأول البيت على ان الضمير راجع الى الأعالي والأعالي بمعنى الاعلين. قالوا ولفظ الجمع اذا أريد به الائنان جاز أن يعود الضمير مثنى على المعنى ، والى هذا التأويل أشار عبد القاهر في كلامه عن وجه الاستشهاد

حَسَنٌ وَجْهُهَا ، فِعْلاً للوجهِ ورافِعاً لَهُ وصفةً للمرأةِ ثُمَّ جعلَ الفِعْلَ الذي هُوَ للمُصْطَلَى لِحَارِتَا فقالَ : جَوْنَتا ، وجَرَّ مُصْطَلاهُمَا مع كونِهِ مُضَافاً الى ضمير صَاحِبتَيهِ الجَارَّتَيْن ، كَمَا جَرَّ وَجُهُهَا فِي المَسْأَلَةِ فقيلَ : هذهِ امرأةٌ حَسَنَةُ وَجُههَا . والصَّحيحُ المُسْتَحْسَنُ (١٠٨) أن يقالَ : جَوْنَتَا المُصْطَلَى ، كَمَا كَانَ المُخْتَارُ الجَيِّدُ هذهِ امرأةٌ حَسَنَةُ الوجهِ ، بتركِ الاضَافةِ الى الضّمير اذًا – أُريدَ أضَافَةُ الصّفةِ اليهِ وجَعْلُ الفعل للأوّلِ . قَالَ شَيْخُنَا أبو الحُسَيْن رَحِمهُ اللهُ : وقَدْ حُمِلَ البيتُ على غير ما ذَكَرَهُ وهوَ أَنْ يَكُونَ هُمَا في مُصْطَلاهُمَا غيرَ عائدٍ إلى الجارتينِ ، ولكنْ إلى الأعالي على المَعْنَى . وذلكَ أنَّ الجَمْعَ في هذا النَّحو مَعْنَاهُ التَّثنيةُ فقولُهُ تَعَالَى - (فَقَدْ صَغَت قُلوبُكُمَا) -(١٠٩) أَصْلُهُ وحقَّيقتُهُ قَلْبَاكُمَا ، فكذلكَ قَوْلُهُ : كُمِيتا الأعالى مَعْناهُ كُميتا الأعْليينَ . واذَا كانَ كذلِكَ جَرَى مَجْرَى أَنْ تقولَ : كُميتا الأعليينَ (١١٠) جَوْنَتا مُصطَلى الأعليينَ ، في أنَّكَ أضَفْتَ الصَّفةَ الى شيء لَمْ يُضَفُّ الى ضمير فَاعِلِهَا ، ومثلُّهُ منَ الكَلام [هذِهِ](١١١) أمْرأةٌ حَسَنَةُ الوَّجُّهِ نَفْيَةُ لُونِهِ ، تُريدُ : كَفيَّة لُونِ الوَّجْهِ ، وفُلانٌ لَطَيفُ العِبَارةِ حَسَنُ تَرتيبها ، تُريدُ : حَسَنُ تَرتيبِ العبَارةِ ، الا أَنَّكَ تُضْمُرُهَا لَجَرِي ذَكْرِهَا ، بمنزلة(١١٢) أَنْ تقولَ : حَسَنَةُ الوَجْهِ نَقَيَّتُهُ و (١١٣ ولطيفُ العِبَارَةِ حَسَنُهَا الا أن الفرقَ بَيْنَهُمَا أنَّكَ اذا قُلْتَ : نَقَيْتُهُ ١١٣ كُنْتَ أَضَفْتَ الى ضميرِ الوَجْهِ الذي هُوَ من سَبَبِ المرأةِ المُوصُوفَةِ ، واذَا قُلْتَ : نَقَيَّةُ لُونِهِ أَضَفْتَهُ الى شيء هو من سَبَبِ ما هُوَ من سَبَبِهَا ، وذلكَ مستمرٌ . تقولُ : هَذَا رَجُلٌ حَسَنُ وجَّهِ الأخ ، وحَسَنٌ وَجْهُ أخيهِ فيجري ما هُوَ من سَبَبِ سَبَبِهِ مَجْرَى ما هو من سَبَبهِ ، كُمَا جَرَى ما هُوَ من سَبَبِ الشَّيءِ مَجْرَى الشَّيء نَفْسِهِ فاعْرَفْهُ.

والثَّامِنُ : أَنْ تَقُولَ : مَرَرْتُ بَامِرَأَةٍ حَسَنَةٍ وجُهُهَا بِالنَّصْبِ عَلَى التَّشبيهِ بِالمُفعُولِكَمَا وَالنَّامِنُ اللَّهُ : حَسَنٌ الوجهَ بِالنَّصْبِ مثل ضاربٍ الرجلَ ، وأَنْشَدَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ :

⁽١٠٨) ب، ج: والصحيح والمستحسن.

⁽١٠٩) آية ٤/التحريم ٦٦: وفي الأصل «قد» وفي ج: قلوبكم. سهو.

⁽١١٠) ج: الأعَليَيينِ. تحريف.

⁽۱۱۱) من ب و ج. أولى.

⁽١١٢) ب ۽ ج : «فهو» بمنزلة .

⁽۱۱۱) ب ، ج . الطوا بمره .

⁽١١٣ – ١١٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

/١٢٠/ كُومَ الذُّرَا وادِقةً سُراتِهَا(١١٤) .

بتنوين وادِقة وكسرِ التّاءِ من سُراتِهَا على أَنْ تكونَ في موضع النّصْبِ // وهَذَا مثلُ حَسَنَةُ وَجْهِهَا بالجّرِ في القِلّةِ ، والأكثرُ وادقة السراتِ ، وكذَا المعرفةُ فيهِ بَعْضُ هذهِ الوجوهِ تقولُ : مَرَرْتُ بزيدٍ الحَسَنِ وَجْهُهُ ، والحَسَنِ [الوَجْهِ](١١٥) والحَسَن وَجْهاً والحَسَنِ الوَجْهِ ، كَرِهُوا أَنْ وَجْهاً والحَسَنِ الوَجْه ، ولا يجوزُ الحَسَنُ وجهٍ كَمَا جَازَ حَسَنُ وجهٍ ، كَرِهُوا أَنْ يُضافَ المعرفةُ في اللفظ الى النّكرةِ . ولا يجوزُ مَرَرْتُ بزيدٍ الحَسَنُ وَجْهُهُ ، عَلَى أَنْ تَجْعَلَ الحَسَنَ مبتدأً ووَجْهُهُ خَبراً ، أَوْ وَجْهُهُ مُبْتَدَأً والحَسَنُ حَبراً لهُ ، كَانّهُ : مَرَرْتُ بزيدٍ وَجْهُهُ هُوَ الحَسَنُ ، لأَنَّ – الجُمَلَ لا تُوصَفُ بِهَا المعارفُ الا بَعْدَ مَرَرْتُ بزيدٍ وَجْهُهُ هُوَ الحَسَنُ ، لأَنَّ – الجُمَلَ لا تُوصَفُ بِهَا المعارفُ الا بَعْدَ الذي نَحْوَ أَنْ تقولَ : مررتُ بزيدٍ الذي وَجْهُهُ الحَسَنُ فَاعْرَفْهُ .

وهو غير منسوب – نقلا عن العيني – في الدرر اللوامع ١٣٥/٢. وشرح الأشموني ١٣٦/٤.

وورد في ب و ج « شراتها » . وكذا حيثًا وردت في بقية المواضع .

والشاهد فيه ورود معمول الصفة المشبهة المجردة من أل التي هي قوله و وادقة اسها مضافا الى الضمير منصوبا بها ، وذلك يدل على أنه يجوز نصب وجهه و في قولنا و زيد حسن وجهه ولأنه على صورة المسموع . ويدل على أنه يجوز نصب و وجه » في قولنا : زيد حسن وجه أبيه ، لانتفاء الفارق بين الاسم المضاف الى الضمير والكوم : الناقة العظيمة . وذُرى الشيء – بالضم – اعلاه ، والاسم المطون والسرر أي اندلقت لكثرة شحمها ودنت من الأرض .

(١١٥) من ب. الصواب. وفي الأصل «وجه» وفي ج «وجهه». وكلاهما تحريف.

⁽ ١١٤) قبل هَذَا الرجز قوله : أَنْمَتُهَا اليَّ من نُعَّاتِها . ورواية الأصمَعِي للشاهد في الأصمعيات ق ٣٤/٧ ، مندّحة السّرات وادِقَاتِهَا ، ونسبه العيني في الشواهد السّرات وادِقَاتِهَا ، ونسبه العيني في الشواهد الكبرى ٣٤/٣ - ٨٣/٥ – ٨٥ الى عمير بن لحأ – بالحاء المهملة – النّميمي ونقل البغدادي في الخزانة ٤٧٩/٣ عن الكبرى ٨٣/٣ – ١٥ السيني هذه النسبة وقال : والمعروف عمرو بن لجأ النّميمي . وذكر البغدادي أيضا – عن ابن الأعرابي – انه لبعض الأسدين يصف ابلا .



قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

﴿ بَابُ المَصَادِرِ الِّي أَعْمِلَتْ عملَ الْفِعْلِ:

المَصَادِرُ [التي] (١) تَعْمَلُ عملَ الفِعْلِ على ثَلاثةِ أَضْرِب : أحدُها أَنْ تُنوّنَ ، والآخرُ أَنْ تُضَافَ ، والنَّالِثُ أَنْ يدخلَ عليْهَا الأَلِفُ واللامُ فَمِثَالُ ما أَعْمِلَ منَ المصادِر وهو منّونٌ قولُهُمْ : أَعْجَبَني ضَرْبُ زيدٌ عمراً ، وانْ شِئْتَ ضربٌ عمراً زيدٌ ، فزيدٌ يَرْتَفعُ بالمَصْدَركَمَا يَرْتَفِعُ بالفعلِ اذا قُلْتَ : ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً (٢) وممّا جاءَ من ذلك في القرآنِ قولُهُ تَعالَى - (ويَعْبُدُونَ من دونِ اللهِ مالا يَمْلكُ لهمْ رِزْقاً من السّمَاواتِ والأَرْضِ شَيْئاً) - (٣) وقولُهُ تَعالَى - (أَوْ اطْعَامٌ في يوم ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً) - (١)

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكُبْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ المَصَادرَ فروعٌ على الأَفْعالِ في العَمَلِ كَمَا أَنَّ الأَفْعَالَ فُروعٌ عليها في الاَشْتِقاقِ ، وذاكَ أَنَّ المَصَادِرَ أَسهاءً مُعَلَقةً على أَشياءَ فهي كالغُلام والرَّجلِ والنَّوبِ والدَّارِ في أَنّها لا أَصلَ لَها في العَمَلِ وانّها تَعْمَلُ لِمُشَابَهَتِهَا للأَفعالَ في تَضَمَّن حُروفها . فَلَفْظُ ضَرَبَ موجودٌ في الفَسْرْبِ ، وعَلَى هَذَا يَجْرِي البابُ فَكُلُّ فعل كانَ لَهُ نَصْبُ ورفع كانَ فلكَ لِمصدرِهِ ، تقولُ : أَعْجَبَنِي ضَرْبٌ زَيْدٌ عمراً كَمَا تقولُ : أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرَبَ زيدٌ

⁽١) من ب و ج. الصواب.

 ⁽٢) زيادة في ب وج بعد قوله: «عمرا» نصها « وينتصب به كها ينتصب بالفعل » . وهي في ط: « وينتصب به أنضا .

⁽٣) آية ٧٧/ النحل ١٦.

⁽٤) آية ١٤/ البلد ٩٠.

عمراً ، ويحوزُ أَنْ تقدّمَ المفعولَ على الفاعلِ ، فتقولَ أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زِيداً عمروٌ ، كَمَا تقولُ : أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرَبَ زِيداً عمروٌ ، فأَنْ مع ما بَعْدَهَا(٥) بمنزلة المَصْدَر ، ويتَصرّفُ تَصَرَفَهُ فيكونُ فاعلاً ومفعولاً ومُضَافاً اليه و [مبتدأً](١) فالفاعلُ كقولكَ : أعْجَبَنِي أَنْ خرجَ زِيدٌ ، والمضافُ اليه كقولكَ : بَلَغَني خبرُ أَنْ خرجَ زِيدٌ ، والمضافُ اليه كقولكَ : بَلَغَني خبرُ أَنْ خرجَ زِيدٌ عبرُ لكَ ، فلمّا كانَ أَنْ بمنزلة بخبرُ أَنْ خرجَ زِيدٌ خيرُ لكَ ، فلمّا كانَ أَنْ بمنزلة بقديم الدي هُو المَصْدَرُ في الاعرابِ وفي هذهِ المَعَاني كانَ المصدرُ بمنزلتِهِ في امتناعِ تقديم (٧) ما يَعملُ فيهِ عليهِ ، لا يجوزُ أَنْ تقولَ : أعجَبَني زيداً ضربُ عمرو ، ولا أعجَبَني زيداً ضَرَبُكَ ، تريد : ضَرْبُكَ زيداً ، كَمَا لا يجوزُ أَنْ تقولَ : أعجَبَنِي زَيداً أَنْ تَنتِعَ ناقَتُكَ أُحبُ اليكَ أَمْ أَنْ ي لأَنْ ذَكراً منصوبٌ بِتَنْتَعُ ، فلا يجوزُ تقديمُه على أَنْ ، لأَنَّ جميعَ ما يتعلقُ بفعلِ الصّلةِ كالجُزءِ منهُ ، فكمَا لا يجوزُ تقديمُه على أَنْ ، لأَنَّ جميعَ ما يتعلقُ بفعلِ الصّلةِ كالجُزءِ منهُ ، فكمَا لا يجوزُ تقديمُ على الذي ضَرَبَ زيداً ، لأَنَّ زيداً المن ضَرَبَ زيداً الذي ضَرَبَ زيداً الذي ضَرَبَ زيداً ، لأَنْ زيداً الذي ضَرَبَ زيداً ، لأَنْ ذيداً اللهِ عن مُرَبَ ، تريدُ الذي ضَرَبَ زيداً ، لأَنْ ذيداً الذي ضَرَبَ الذي ضَرَبَ الذي ضَرَبَ الذي ضَرَبَ الذي صَرَبَ الذي مُرَبَ .

وبَعْدُ فَانَ المَصادرَ على الضُّروبِ الثَّلاثةِ التي ذَكَرَهَا. فَالأُوّلُ: المُنُونُ نحوَ مَا ذَكَرُنَا ، وقولُهُ تَعَالَى (^) – (مَالا يَملِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنَ السَّمَاواتِ والأَرْضِ شَيْئاً) – (¹) لأنَّ شيئاً منصوبٌ برزقاً فكأنَّهُ مالا يَمْلِكُ أَنْ يرزقَ شيئاً. والفَاعِلُ يُحْذَفُ (' ¹) لدليلِ الحَالِ عليهِ ، فالأصْلُ مالا يملِكُ لهُمْ رزقاً هُوَشَيْئاً ، عَلَى أَنْ يكونَ فاعلُ رزقاً كزيدٍ في الحَالِ عليهِ ، فالأصْلُ مالا يملِكُ لهُمْ رزقاً هُوشَيْئاً ، عَلَى أَنْ يكونَ فاعلُ رزقاً كزيدٍ في قولِكَ : أَعْجَبَنِي ضربٌ زيدٌ عمراً ، وكذا قولُهُ تَعالَى – (أَوْ اطْعَامٌ في يومٍ ذِي مَسْبَغَةِ يَتِيماً) – لأنَّ يتمياً منصوبٌ باطْعَامٍ ، كأنَّهُ أَو أَنْ يُطْعِمَ يتيماً .

⁽ه) ج: مع مابعده.

⁽٩) من ب و ج الصواب. وفي الأصل: «ومسندا» تحريف.

⁽٧) ب: في تقديم . ج: في تقويم . وكلاهما سهو .

⁽٨) ب، ج: وكقوله تعالى.

⁽٩) آية ٧٣/النحل ١٦.

⁽۱۰) ج: محذوف.

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« ويُمْكِنُ أَنْ يكونَ مِنْ هذَا قُولُهُ تَعَالَى - (قد أَنزلَ اللهُ اليكم ذَكَرا رسولاً) -(١١) كَأْنَهُ [قالَ](١٢) لا يَمْلِكُ أَنْ يَرِزُقَ شَيْئاً أَوْ أَنْ يُطْعِمَ يتيماً وانْ ذَكَرَ رَسُولاً » .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلمُ أَنْ قُولُهُ تَعَالَى - (قَدْ أَنْوَلَ البِكُمْ ذَكَرًا رَسُولاً) - اذَا جُعِلَ من هَذَا البابِ كَانَ المَعْنَى واللهُ أعلم - أَنَّهُ أَوْحَى البِكم وأعلمكُمْ بِأَنَّهُ ذَكَرَ رَسُولاً وخَصّهُ بِالرِّسالةِ كَمَا [قَالَ اللهُ](١٣) تَعَالَى - (يَا أَيُّهَا النِّيُّ أَنَا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً ومُبَشِّراً) -(١٤) فكأنَّهُ قد أعلم اللهُ ذِكْرَهُ رَسُولاً وبَعَثَهُ رَسُولاً . فالفَاعِلُ معذوف كأنَّهُ قد أنزلَ اللهُ البِكم ذَكَراً هو رَسُولاً ويكونُ هو عائِدٌ الى اللهِ تَعَالَى . ويَتّضِعُ ذلكَ اذَا أَضَفْتَ فَقُلْتَ : ذَكْرُهُ رسولاً . وأمّا مَنْ لَمْ يَنْصِبُ رسولاً بِذَكْر فَانّهُ يَجْعَلُ في الكَلَامِ مُضَافاً كأنّهُ قيلَ قد أنزلَ اللهُ البِكم ذَا ذِكْر رَسُولاً ، ويكونُ الوَجْهُ أَنْ يكونَ ذا ذِكْرٍ صَفةً في الأصْلِ نحو رَسُولاً ذا ذكر ثمَّ قَدّمً ونصب على الحالِ كقولِهِ :

لِعَزَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قديمُ /٨٨/

وقِيلَ : أَنَّهُ اذَا كَانَ عَلَى هَذَا كَانَ المُرَادُ جَبِرِيلَ عَلَيهِ الصَّلامُ ، وممّا يُقَارِبُ هَذَا في أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ المُضَافِ ويَقَعُ فِيهِ لَبْسٌ قُولُهُ تَعَالَى - (أَلَمْ تَرَكَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ . ارَمَ ذَاتِ العِمَادِ) - (١٠٠ التقديرُ - واللهُ اعْلَمُ - بعادٍ صاحبِ ارَمَ ذَاتِ ، وَرَبُّكَ بِعَادٍ . ارَمَ ذَاتِ العِمَادِ) - (١٠٥ التقديرُ - واللهُ اعْلَمُ لَهُ عَلَمُ المَصْوفِ وَهُو فِي مَوْضِع جَرِّ الا أَنَّهُ مُنِعَ الصَّرْفُ لأَجْلِ التَّعريفِ والتَّأْنيثِ . أمّا التَّعريفُ فَلا شُبْهَةَ فِيهِ . وأمّا التَّانيثُ فلقولِهِ تَعَالَى : ذَاتِ العِمَادِ .

⁽١١) آية ١٠/ الطلاق ٦٠ .

⁽١٢) من ج و ط. أبين.

⁽١٣) ما بين العاضدتين من ب و ج. وهو ساقط من الأصل.

⁽١٤) آية ه٤/ الأحزاب ٣٣.

⁽۱۵) الآیتان ۳ و ۷/ الفجر ۸۹.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي ٍ:

« وممّا جَاء في الشَّعْر من ذلكَ : (١٦)

/١٣١/ فَلَوْلا رَجَاءُ النَّصْرِ منكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كالمَوَارِدِ(١٧)

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلَمْ أَنَّ الدَّلَالةَ في قولِهِ : ورَهْبَةٌ عِقَابَكَ ، لأَنَّهُ مَصْدَرٌ مُنَوَّنٌ وقدْ نُصِبَ بهِ عِقَابَكَ . فكأنَّه قالَ : ولولا أَنْ نَرْهَبَ عِقَابَكَ .

قَالَ الشَّيْخُ [أبو علي ٟ](١٨)

ولو قُلْتَ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زِيدٍ عَمْراً اليومَ عندَ زِيدٍ ، فَجَعَلْتَ الظّرفَيْنِ مُتَعلَقَيْنِ المَصْدَرِ لَمْ يَجُزْ أَنْ تُقَدَّمَهُمَا عليهِ ، ولو جعَلْتَ اليومَ مُتَعلَّقاً بأعْجَبَنِي كَانَّكَ أَرَدْتَ أَنَّ الاعجابَ كَانَ اليومَ (١٩٥) وجَعَلْتَ قَوْلُكَ : عندَ زيدٍ من صِلَةِ المَصْدَرِ لَمْ يَجُزْ لأَنَّكَ الاعجابَ كَانَ اليومَ (١٩٥) وجَعَلْتَ قَوْلُكَ : عندَ زيدٍ من صِلَةِ المَصْدَرِ لَمْ يَجُزْ لأَنَّكَ فَصَلْتَ بِينَ الصَّلةِ والمَوْصُولِ بشيء أَجْنَبِي منها (٢٠٥٪. وذَلِكَ (٢١٥) // أَنَّ اليومَ اذاكانَ من صِلَةِ أَعْجَبَنِي فَلا مُلاَبَسَةَ لَهُ بصلةِ المَصْدَرِ . فانْ جَعَلْتَ ظَرْفَ المَكَانِ وَهُو قَوْلُكَ : عِنْدَ زِيدٍ من صِلَةِ المَصْدَرِ فَقَدَمْتُهُ فقلتَ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٌ عَمْراً عندَ زيدٍ اليومَ ، جَازَ . وانْ جَعَلْتُهُ مُتَعلَقاً بأَعْجَبَنِي معَ اليومَ جَازَ أَيضاً ولم يَمْتَنِعْ أَنْ تُقَدَّمَهُ على ضَرْبٍ فتقولُ : وانْ جَعَلْتَهُ مُتَعلَقاً بأَعْجَبَنِي معَ اليومَ جَازَ أَيضاً ولم يَمْتَنِعْ أَنْ تُقَدَّمَهُ على ضَرْبٍ فتقولُ :

⁽١٦) ط: من ذلك «قوله».

⁽١٧) من شواهد سيبويه غير المنسوبة الى أحد.

أنظر سيبويه والشنتمري ٩٧/١ » والايضاح ١٥٦ ، وشواهده للقيسي ق ٢٩ وتوجيه اعراب أبيات ٢٦٢ ، وابن يعيش ٦١/٦ .

والشاهد فيه تنوين رهبة ونصب ما بعدها بها على معنى وان نرهب عقابك . والموارد الطرق الى الماء .

⁽۱۸) من ب و ج و ط. أولى.

⁽١٩) ط: كان (في) اليوم.

⁽٢٠) ط: (ليس) مها.

⁽٢١) ب، ج: وذاك.

أَعْجَبَنِي عندَ زيدٍ ضَرْبٌ زَيْدٌ عَمْراً اليومَ . ويَجُوزُ أيضاً أَنْ تُقَدَّمَهُ على أَعْجَبَنِي فتقولُ : عَنْدَ زَيْدٍ أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً اليومَ » .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمُ أَنَّهُ يَحْتَاجُ أَوَّلاً في هذهِ المَسْأَلَةِ الى مَعْرِفَةِ أَصْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا : أَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِصِلَةِ المَصْدَرِ لا يجوزُ تَقَديمُهُ عليهِ نَحْوَ أَنْ تقولَ : أَعْجَبَنِي زَيْداً ضَرْبٌ عَمْرُو.

والثّاني أنّه لا يَجُوزُ أَنْ يُفْصَلَ بِينَ بَعْضِ الصّلةِ وَبَعْضِ بِمَا هُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنَ المَصْدَرِ ، والأَجْنَبِيُّ مَا لَمْ يُعْمَلُ فِيهِ ، فلا تَقُولُ : أَعْجَبَنِي ضَرْبٌ زَيْدٌ اعْجَاباً شَدِيداً عَمْراً ، لأَجلِ أَنَّ اعْجَاباً منصوبٌ الْعَجَبَنِي ولا حَظَّ للمَصْدَرِ فِيهِ ، وعَمْراً الواقعُ بعدَ اعجاباً منصوبٌ المَصْدَرِ الذي هُوَ صَرْبٌ ، ومِنَ المُحَالِ أَنْ تَتَركَ مَا هُوَ مِنْ جُمْلَةِ المَصْدَرِ وَتَأْتِي بِشَيءٍ المَصْدَرِ وَتَأْتِي بِشَيءٍ لا يُلابِسُهُ فَتُوقِعُهُ بَيْنَهُمَا .

وبَعْدُ فَانَّ هَذهِ المَسْأَلَةَ يجوزُ فيها وُجُوهٌ : أَحَدُهَا : أَنْ تُعَلِّقَ كُلَّ وَاحدِ مِن الظّرَفَيْنِ بِالمَصْدَرِ الذي هُو ضَرْبٌ . ومَعْنَى تَعَلَّقِهِمَا بِهِ(٢٢) أَنْكَ تَجْعَلُ الظّرْفَ وَاقِعاً فيها ، فاذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ جَازَ أَنْ يَقَعَا بَعْدَ المصدرِ أَيَّ موقع شِئْتَ ، ولا يَجُوز تَقْديمُهَا عليهِ نَحْوَ أَنْ تقولَ : أعجبني اليومَ عندَ زيدٍ ضَرْبٌ زَيْدٌ عَمْراً ، كَمَا لا يجوزُ أَن تقولَ : أعجبني زَيْداً ضَرْبٌ عَمْرةً ، كَمَا لا يجوزُ أَن تقولَ : أعجبني زَيْداً ضَرْبٌ عَمْرةً فَتَقَدّمَ المفعولَ الذي أَنْتَصَبَ بالمَصْدَرِ عليهِ .

والوَجْهُ النَّانِ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ واحدٍ مِنْهُمَا مُتَعَلِّقاً بأَعْجَبَنِي ، فاذَا فعلتَ ذلكَ لم يَجُزُ فيهما الا أَنْ يتقدّمَا على المصدر نحوَ أعجبني اليومَ عند زيدٍ ضَرْبٌ زيدٌ عَمْراً ، تُريدُ أَنْ الاعجابَ كانَ في هذَا اليومِ (٣٣) وفي هَذَا المَكَانِ أَوْ أَن يَتَأْخَرا عن جميع صِلَتِهِ نحوَ أَنْ تقولَ : أَعْجَبَنِي ضَرْبٌ زَيْدٌ عَمْراً اليومَ عندَ زيدٍ ، ولا يَجُوزُ أَنْ تُوقِعَ أَحَدَهُمَا ولا كُلَّ

⁽ ۲۲) ب ، ج : تعلیقها به .

⁽٢٣) ب، ج: في هذا الزمان.

واحد مِنْهُمَا بِينَ بَعْضِ الصِّلَةِ وَبَعْضِ ، لِمَا ذَكْرْنَا مِنْ أَنَّ الفصلَ بالأَجنَبِيِّ لا يجوزُ. واذَا كانَ الظَّرْفَانِ معمولَيْنِ لِأَعْجَبَنِي لمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ المَصْدَرِ ملابسةٌ وَكَانَ بَمْزلةِ قولكَ : اعْجَاباً شَدِيداً في المَسْأَلَةِ التِي وَقَعَ بها التّمثيلُ نحو أَعْجَبَنِي ضَرْبٌ زيدٌ اعْجَاباً شَدِيداً عَمْراً.

والوَجْهُ النَّالِثُ أَنْ تُعَلَّقَ أَحدَ الظَّرْفَيْنِ باعجبني (٢٤) والآخر بالمصدر فأيَّهُمَا تَعَلَّقَ بأعْجَنِني (٢٤) وَجَبَ تَأْخِيرُهُ عَن صِلَةِ المَصْدَرِ أَو تَقْديمُهُ على المَصْدَرِ . ولَمْ يَجُزْ ايقاعُهُ بينَ بَعْضِ الصِّلَةِ وبعضٍ لكونِهِ أَجْنَبَيًّا وأَيُّها تَعلَّقَ بالمَصْدَرِ لَمْ يَجُزْ تَقْديمُه عليهِ فهذا هُوَ العِيارُ في هذهِ المسألةِ والباقي الى التَّأْملِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

« ومثالُ مَا أَعْمِلَ مَنَ المصادرِ عَمَلَ الفَعْلِ وَهُوَ مَضَافُ قُولُكَ : ضَرْبِي زَيْداً حَسَنٌ ، وَسَرْنِي ضَرْبُ عَمْرُو خَالداً [فَمَا أَضَفْتَ اليهِ المصدرَ مَنَ الفاعلِ والمفعولِ انْجرَّ بالاضافةِ اليهِ وجَرَى الاسمُ الآخرُ على أصلهِ ، تقولُ اعْجَبَنِي ضَرْبُ عَمْرُو خَالداً](٢٠) اذا كانَ عَمْرُو مَفْعُولاً فِنِ اضَافَتِهِ الى الفاعلِ اذا كانَ عَمْرُو مَفْعُولاً فِنِ اضَافَتِهِ الى الفاعلِ قُولُهُ تَعَالَى // - (وَلَوْلا دِفَاعُ اللهِ النّاسَ [بَعْضَهُمْ بِبَعْضِ]) - (٢٦) ومن اضافتهِ الى الفعولِ من غيرِ أَنْ يُذْكَرَ مَعَهُ الفاعِلُ - (لا يَسْأَمُ الانْسانُ من دُعاءِ الخيرِ) - (٢٧) و

⁽ ۲۲ – ۲۶) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٧٠) ما بين العاضدتين ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر. واثبتُهُ من ب و ج و ط .

⁽ ٢٩) هذا جزء من الآية ٢٥١/البقرة ٢ والآية ٤٠/الحج ٢٧ . والزيادة من ب وج وتمام الأولى ﴿ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ ولكنَّ اللهَ ذوفضل على العَالمينَ) وتمامُ الثَّانية ﴿ لَهُدَّمت صَوامعُ وبيعُ صلواتُ ومَساجِدُ يذكرُ فيها اسمُ اللهِ كثيرا ولينصرنَّ اللهُ هَنْ يَنْصُرُهُ انَّ الله لقويَّ عزيزً ﴾ .

وقراءة الأصل (دِفاعُ الله) في الآية الأولى لنافع ويعقوب وسهل. وقرأ سائر القراء (تفسير أبي حيان ٢٦٩/٢). ونسبت هذه القراءة في الآية الثانية الى نافع والحسن وأبي جعفر (المرجع السابق ٣٧٣/٦). ووردت قراءة (دَفْعُ الله) في ب وج وقراءة (دفاع الله) في سيبويه ٧٦/١.

⁽ ۲۷) آية ٤٩/فصلت ٤١ . وقبلها في ط «قوله تعالى » .

- (لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُوَّاكِ نَعْجَتِكَ [الى نِعَاجِهِ]) –(٢٨). وممَّا جَاءَ من اضافته الى المُفعولِ ومَعَهُ الفاعِلُ [في الشَّعْر قَوْلُهُ](٢٩)

/١٢٢/ أمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفٌ لِعَيْنَيكِ من ماءِ الشَّؤونِ وكِيفُ (٣٠)

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعلمُ أنَّ المصدرَ اذا أضِيفَ كانَ (٣١) على أربعةِ أضُرُبٍ:

أَحَدُهُمَا : (٣٢) أَنْ يُضَافَ الى الفاعلِ وينصبَ المفعولَ نَحَوَ عَجِبْتُ مَنْ ضربِكَ زيداً ، أو مَنْ ضَرْبِ زيدٍ عَمْراً ، وسرتي اعطاؤك زيداً درهما وكذا الآية – (ولولا دِفاعُ اللهِ النّاسَ) –(٣٣) لأنَّ الفاعلَ اسمُ اللهِ تَعالَى . ومن ذلك قولُ الشّاعرِ :

/١٢٣/ فَلا تُكثرًا لَومي فانَّ أخاكُمًا بندكراهُ ليلي العامريةَ مُولَع (٣٤) فليل منصوبٌ بالمصدر الذي هو ذِكْراهُ والضميرُ فاعلٌ.

والضَّرْبُ الثَّاني : أَنْ يُضَافَ الى المفعولِ ويُلْفَظَ بالفاعلِ مَرفوعاً نحوَ عَجِبْتُ من ضربِ عمروِ خالدٌ ، تَجْعَلُ عَمْراً مفعولاً وخالداً فاعِلاً ، كأنَّكَ قُلْتَ : عَجِبْتُ من أَنْ

⁽ ٢٨) آية ٢٤/ ص ٣٨. وتتمهّا من ب و ط ، وفيهما قبل الأنّية ، قوله تعالى ،

⁽۲۹) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط. واثباته أبين.

⁽ ٣٠) للحُطيئة في ديوانه ق ١/٥٧ ص ٢٥٣، والأمالي الشجرية ٢٥٠/١، وشواهد الإيضاح للقبس ق ٢٩، ووادة (رسم) من اللسان ١٣٨/١٥ والتاج ٣١٢/٨، والبيت، غير منسوب في الايضاح ١٥٨، وأمالي المرتضى ١٣٦/٣، وابن يعيش ٦٣/٦.

والشاهد فيه اضافة رَسَّم دار – وهو هنا مصدر من رسم الدار يرسمها اذا جعل فيها رسوما ، أي آثار – الى مفعوله . ومَرْبَع هنا رفع بأنه فاعل .

والمربع: مطر الربيع ، والمصيف مطر الصيف. والشؤرن بحاري الدمع.

⁽٣١) سقطت ٥كان، في ب و ج.

⁽٣٢) ب ۽ ج : وأحدهما .

⁽٣٣) ب و ج : دفع الله .

⁽ ٣٤) لا يوجد هذا البيت في ديوان بحنون ليلي المطبوع وهو في ابن يعيش ٦٣/٦. والشاهد هو أنَّ في البيت مصدرين : أحدهما نَومي ، والآخر بذكراه . وفي الأول اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله للعلم به . وفي الثانى اضافة المصدر الى الفاعل وتأخير المفعول .

ضَربَ عَمْراً خَالِدٌ ، وتقولُ : عَجِبْتُ من ضَرْبِ زيدِ أَنْتَ ، فتجعلُ أَنْتَ فَاعِلاً ، لأَنَّ ضميرَ المُخَاطَبِ المرفوعِ هُوَ أَنْتَ اذا لم يَكُنْ مُتَّصلاً بالفِعْلِ نحو فَعَلْتَ ، ولمَّا اضفْتَ الى الفاعلِ قلتَ : عَجَبْتُ مَن ضَرْبِكَ زيداً ، لأنَّ ضميرَ المُخَاطَبِ المجرورِ هو الكافُ لا غيرُ. ومن هذا قُولُهُ :

أمِنْ رَسْمِ دارٍ مربعٌ ومصيفً

لأنَّ الرَّسمَ مَصدرُ رَسْمَ المَطَرُ الدَّارَ يَرْسمُهَا رَسْماً. فالأَصْلُ أَمِنْ رَسْم داراً مربع ومصيف بمنزلة قولك : أمن رسمَ داراً مربع ومصيف ، فربع فاعِل وداراً مفعول قد أنْجر باضافة المَصْدَرِ اليهِ كقولِك : عَجِبْتُ من ضَرْبِ زيدٍ عمرو سواءً ، والمَعْنَى : أمن أجلِ أَنْ صارَ الدارُ رَسْماً .

والضّرْبُ النّالِثُ : أَنْ يُضَافَ الى المفعولِ مَن غَيْرِ ذَكْرِ الفَاعِلِ كَقُولُهِ عَزَّ وجلَّ (لا يَسأَمُ الانْسَانُ مَن دُعَاءِ الخَيْرِ) الأصْلُ مَن دَعائِهِ الخيرَ بَمْزِلَةِ قُولِكَ مَن أَنْ يَدَعُو هُوَ الخَيرَ فَحَدُفَ الفَاعِلَ الذي هوضميرُ الانسانِ لدليلِ الحالِ عليهِ وهو جَرْيُ ذَكْرِهِ وأُضيفَ المصدرُ الى المفعولِ الذي هُوَ الخَيْرُ فَجَرَّهُ . وكَذَا قُولُهُ – (لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُوالِهِ نَعْجَتَكِ) – المصدرُ الأصْلُ بسؤالِهِ نَعْجَتَكَ ٥٣٠) .

والضَّرْبُ الرَّابِعُ: أَنْ يكونَ مَبْنيًا للمفعولِ القائمِ مِقامَ الفَاعِلِ نَحْوَ أَنْ تقولَ: عَجِبْتُ من عَرْبِ زيد مَ تُريدُ: منْ أَنْ ضُرِبَ زيدٌ كمسألةِ الكتابِ (٣٦) عَجِبْتُ من دَفْعِ الناسِ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ (٣٧). فالنَّاسُ مفعولٌ وَفُعِ النَّاسُ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ (٣٧). فَهَذَا هو المَصْدَرُ المبنيُّ للمفعولِ بهِ كَفُعِلَ في قولِكَ: ضُربَ زيدٌ.

⁽ ٣٥ – ٣٥) ساقط في ب و ج .

⁽٣٦) أنظر سيبويه ٧٦/٢ .

⁽ ٣٧ - ٣٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ٣٨) ب ، ج : قام مقام الفاعل .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« واذَا أَضَفْتَهُ الى المفعولِ جَازَ أَنْ تَنْصِبَ المعطوفَ عليهِ وتَحْمِلَهُ على المَعْنَى كما قُلْتَ في اسمِ الفَاعلِ هذَا ضَاربُ زيدٍ وغمراً وعلى هذا قَوْلُهُ:

/١٢٤/ قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الافلاسِ واللِّسانا(٢٩)

// قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اغْلَمْ أَنَّ الاضافة هُنَا فَرْعٌ على التَّنوينِ ، والأَصْلُ ذَاكَ كما أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ كَذَلِكَ ، فَكَمَا قُلْتَ : هَذَا رَجُلُ ضَارِبُ زِيدٍ وعمراً ، كذلك (٤٠) تقولُ : أعْجَبَني ضَرْبُ زِيدٍ وحمراً ، كذلك أَنْ تقولُ : أعْجَبَني ضَرْبُ زِيدٍ وخالداً عمروً ، لأنَّ زِيدٍ في مَوْضع نَصْبٍ . والأَصْلُ ضَرْبٌ زَيْداً . والبيتُ الذي أَنْشَدَهُ من أبياتِ الكتابِ ، والدّلالةُ في قولِهِ : مَخَافة الافلاسِ والليّانا لأنّ الليّان معطوف على مَوضع الافلاسِ اذ الأصلُ مخافة الأفلاسِ بمنزلةِ قَوْلِكَ : قد كُنْتُ دابنْتُ مؤضع الافلاسِ اذ الأصلُ مخافة الأفلاسِ بمنزلةِ قَوْلِكَ : قد كُنْتُ دابنْتُ [لأني] (٤١) خِفْتُ الأفلاسَ والنّيانا . وبَعْدَهُ يُحْسِنُ بيعَ الأَصْلِ والقِيَانا (٤١).

⁽ ٣٩) بعد هذين البيتين في ط بيت ثالث هو « يُحْسَنُ بَيْعَ الأُصْلِ والقيانَا . وقد ذكره عبد القاهر بعدثذ . وتنسب هذه الأبيات لرؤبة أو لزياد العنبري فنسبت للأول في ديوانه (أبيات مفردات) ق ٧/٩٩ - ٩ ، وسيبويه ٩ / ٨/١ و ولانه و ١٩٨/١ التصريح على التوضيح ٢٤/٢ -- ٦٤ (ونفى أن تكون لرؤبة) ،

والأبيات منسوبة لكليها في الشواهد الكبرى للميني ٣٠٠/٣ ، – وشواهد المغنى ش ٢١٦ ج ٨٦٩/٨ . والأبيات منسوبة لكتاب للأعلم الشنتمري ٢٦٨ والايضاح وشرح الشواهد للعاملي ٣٦٠ . وغير منسوب في شرح شواهد الكتاب للأعلم الشنتمري ٢٩٨/ والايضاح ١٥٩ ، والمفصل ٣٠٥ ، والأمالي الشجرية ٢٨/١ و ٣/٣ وابن يعيش ٢٥/٦ ، ومغنى اللبيب ش ٧٣٧ ج ٤٧٦/٢ .

والشاهد في قوله : والليانا حيث نصب وجعله معطوفا على مفعول المصدر المجرور لفظا وهو الافلاس المنصوب محلا اثباعا لمجله .

والليان مصدر لويته بالدين ليا وليانا اذا مطلته وهو مصدر ناهر.

⁽٤٠) ب، ج: وكذلك. سهو.

⁽٤١) من ب وج. الصواب. وفي الأصل «لأن». تحويف.

⁽ ٤٣) الأصل : أصل الحال ولعله يعني به الابل لأنها كانت أصل اموالهم . وفي البيت عندهم اضار عامل أي و وأن يبيع » . ويحوز أن يكون نصب و القيان ، على حلوله على المضاف المنصوب الذي قد حذف وأصله وبيع القيان فلما حذف البيع حل المضاف اليه عله . ويحوز فيه أيضا ما ذكره عبد القاهر من أن القيان معطوف على موضع الأصل المنصوب .

فالقيانُ معطوفٌ على مَوْضِعِ الأصْلِ لأنَّ مَوضِعَهُ منصوبٌ كأنَّهُ قَالَ يُحْسِنُ بَيْعاً الأصلَ والقيانَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

وتقولُ (٢٤) على هذا: أعجَبَني ضربُ زيدٍ وعمروٌ بكراً (٤٤) فترفعُ عمراً تحملُهُ (٥٠) على المَعْنَى اذا كانَ زيدٌ فاعلاً لأنَّ موضِعَهُ اذَا كَانَ فَاعِلاً (٤٦) رَفْعٌ. وعَلَى هَذَا حُمِلَ وَصْفُهُ على الموضع في قولِهِ .

/١٢٥/ طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّه المَظْلُومِ (٤٧)

[فالمعقِّبُ في المَعْنَى فَاعِلٌ](٤٨)

(٤٣) ط : ويجوز.

(٤٤) سقطت وبكراء في ب و ط.

. (٤٥) ب: بأن تحمله.

(٤٦) ب: وزيد، فاعلا.

(٤٧) هذا عجز بيتِ للبيد بن ربيعة العامري وتمام البيت :

وعجزه غير منسوب في الايضاح ١٥٩ ، والمفصل ٢٢٥ ، وهمع الموامع ١٤٥/٢ . وبتامه دون نسبة في شرح الأشموني ٤/٠٤ ، ورواية الديوان و وهاجمه ، وبهذه الرواية ورد في معاني القرآن وجمهرة اللغة والمخصص وتوجيه اعراب وابن يعيش واللسان والتاج . وبقية المراجع على رواية المقتصد : « وهاجها » » ويمكن توجيه كلا الروايتين لأنّ البيت في وصف حار وأتانه .

والشاهد فيه وصف المعقب على الموضع بقوله المظلوم « لأن المعقب في المعنى فاعل كانه قال طلبا المعقبُ حقّه ثم اضاف المصدر الى المعقب وهو فاعل بدليل انه قال المظلوم بالرفع حملا للوصف على الموضع والمعقب الذي يرجع مرة بعد أخرى .

(٤٨) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . واثباته أبين .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الأَصْلَ اذَا كَانَ التَّنوينُ كَانَ الْجَرُورُ اذَا كَانَ فَاعِلاً قَبْلَ الْاضَافَةِ مَرْفُوعَ المُوضِعِ كَاكَانَ المفعولُ منصوبَ الموضعِ فَبجوزُ الحَمْلُ على المَوْضِعِ فِي الفَاعلِ كَمَا جَازَ فِي المُفعولِ. تقولُ : عَجِبْتُ من ضَرْبِ زيد وعمروٌ بَكْراً وعَجِبْتُ من ضَرْبِكَ وزيدٌ بمنزلةِ خالداً ، كَأَنْكَ قُلْتَ · عَجِبْتُ من ضرب زيدٌ وعمروٌ خالِداً ومن ضرب أنْتَ وزيدٌ بمنزلةِ قولكَ : عَجِبْتُ من أَنْ ضربَ زيدٌ وعمروٌ ومن أَنْ ضَرَبْتَ أَنْتَ وعمروٌ وعلى ما ذُكِرَ (٤٩) من بيتِ لبيدٍ ، لأنَّ المظلومَ صِفَةٌ للمُعقِّبِ ورفعةُ لأنَّ المُعقِّبَ فاعِلٌ مرفوعُ المَوْضِعِ كَأَنَّهُ من بيتِ لبيدٍ ، لأنَّ المغلومُ حَقَّهُ كقولِكَ : كَمَا يَطْلُبُ المعقِّبُ المظلومُ حَقَّهُ وَيَامُ البَيْتِ : قالَ طَلَباً المعقِّبُ المظلومُ حَقَّهُ كقولِكَ : كَمَا يَطْلُبُ المعقِّبُ المظلومُ حَقَّهُ وَيَامُ البَيْتِ : عَلَى تَهجَرَ فِي الرَّواحِ وهَاجَها طَلَبُ المُعَقِّبُ حَقَّب حَقَّ لَهُ المَطْلُومُ عَقَّهُ وَيَامُ البَيْتِ : حَتَّى تَهجَرَ فِي الرَّواحِ وهَاجَها طَلَبُ المُعَقِّبُ مَقْفِ حَقَّ لَكُولُ المُعَقِّ عَقَلِكُ المُعَلِّ عَلَيْهُ المُعَلِّ عَلَى المُعَقِّ عَقَلُ وهُ المَظْلُومُ حَقَّهُ المُعَلِّ عَلَيْهُ المُعَلِّ عَلَيْهُ المُعَلِّ عَقْبِ حَقَّ لَفُولِكَ : كَمَا يَطْلُبُ المُعَقِّ عَلَيْهُ مَتَّ مِنْ الرَّواحِ وهَاجَها طَلَبُ المُعَقِّ عَقْلِكُ عَلَيْهُ المُعْلَومُ حَقَّ لَكُولُكَ : كَمَا يَطْلُبُ المُعَقِّ عَلَيْهُ المُعْلَقُ عَلَيْتُ المُعْلَومُ عَقَلِكُ المُعْتَلِ عَقْ المَوْلِكَ : عَلَيْهُ المُعْقَبِ عَقَلْتُ وَلَاحَهُ المُعْلَقُ مُ المُعْقِبِ عَقَلِكُ اللّهُ المُعْقِبُ عَقْلِكُ المُعْلِقُ عَلَيْنَا لَعْلَى المُعْلِقُ المُعْلَقِ عَلَيْهُ المُعْلِقُ المُعْلِقُ المُعْلِقُ المُعْلِقُ المُعْلِقُ عَلَيْهُ المُعْلِقُ عَلَيْهُ الْمُعَلِّ الْمُعْلِقُ المُعْلِقُ المُ المُعْلِقُ المُعْل

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي ٍ :

« ومثالُ ما أَعْمِلَ من المَصَادر وفيهِ الألِفُ واللَّامُ قُولُكَ : أَعْجَبَنِي الضَّرْبُ زيدٌ عمراً ، والشَّم بَكُرٌ خالداً قبيحٌ . (٥٠) وممّا جاءَ في الشَّعْرِ من هذا قُولُهُ :

/١٢٤/ ضَعيفُ النَّكايةِ أعْداءَهُ يَخَالُ الفِرارَ يُراخي الأَجَالْ(١٥)

فهذًا بمنزلةِ قولِكَ [أعْجَبَنِي أَنْ شَتَم بكرٌ خَالِداً ، وهو قبيح](٥٠) وأقْيَسُ الوُجوهِ

⁽٤٩) ب، ج: ما ذكره.

⁽٥٠) ب ، ج: « وهو قبيح ».

⁽٥١) من شواهد سيبويه غير المنسوبة أنظر سيبويه والشنتمري ٩٩/١ ، والايضاح ٤٣٩/٣ ، والمنصف ٧١/٣ ، والمفصل ٤٣٠، والمفصل ٤٣٠، والمفصل ٤٣٠، والمفولي على التصريح على التوضيح ٢٣٣/٣ ، وشرح الاشموني ٤/٧ (صدره) ، والخزانة ٤٣٩/٣ ، وشواهد ابن عقيل الجرجاوي ١٢٥٠ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٥٨، و الدرر اللوامع ٢٤٤/٢ - ١٢٥.

والشاهد فيه أعمال المصدر المعرف باللام « النكاية اعداءه » لأن اللام هنا معاقبة للتنوين فيعمل عمل لمنون .

⁽٣٠) ما بين العاضدتين من ب و ج . الصواب . وفي : ط : انَّ شتمَ بكر خالداً قبيعٌ . وفي الأصل « الشتم بكر خالدا قبيع » . تحريف .

[النَّلاثَةِ](٥٣) في الأعمالِ الأوّلُ ثم المُضَافُ. ولم أعلم شَيْئاً من المَصادرِ بالألفِ واللامِ مُعْمَلاً في النّنزيلِ.

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ : ضَعِيفُ النَّكايةِ اعداءَهُ قد انْتَصَبَ فيهِ اعداءه بالمَصْدَر الداخلِ عليه اللامُ (٥٠) وهو النَّكايةُ كما يَنْتَصِبُ [بالعاري] (٥٠) من اللامِ نحوَ ضَعيفُ نكايةٍ اعداءَهُ فهوَ في الظَّاهِرِ كقولكَ : من الضَّرْبِ زيدٌ عَمْراً .

وتُجْعَلُ هذهِ المَصَادِرُ على ثَلاثِ مَراتبٍ.

المرتبةُ الأُولى للمنوّن كقولهِ تَعالَى: - (أَو اطْعَامٌ // في يوم ذي مَسْعَبَةٍ يَتِماً) -(٥٠) وذلكَ آنَهُ(٥٠) انّا يعملُ المَصْدَرُ عملَ الفِعْلِ للتَشْبِيهِ بهِ(٥٠) فيجبْ أَنْ يَكُونَ نكرةً مثلَهُ. والمنوّنُ نكرةٌ لفظاً ومَعْنَى ، أمّا اللفْظُ فهو أنّهُ عارٍ من أسبابِ للتّعريفِ، وأما المعنى فظاهرٌ اذ لَيْسَ باسم علم يُرادُ بهِ شيءٌ بعينهِ كزيدٍ وعمرهٍ.

والمرتبةُ النَّانيةُ (٥٩) للمضافِ ، نحوَ عَجِبْتُ من ضَرْبكَ عمراً لأَجْلِ أَنَّ هذَا مُشْبِهُ للفعلِ مَعْنى من حيثُ كانَتِ الاضافةُ في تقديم الانْفِصَالِ ومخالف لَفْظاً لأنَّ ظاهِرَهُ مُشَاكِلٌ لما يكونُ اضافَتُهُ حقيقيةً (٦٠) نحوَ غُلامِ زيدٍ ، ولا شُبْهَةَ في أنَّ المُشَاكلَة الجامعة لِجَهَتِي اللفْظِ والمَعْنَى أبينُ وأتمُ من المُشَاكلَةِ الكائنةِ من جهةِ المَعْنَى دونَ اللفْظِ .

والمرتبةُ الثالثةُ للداخلِ عليه الألفُ واللامُ نحوَ عَجِبْتُ منَ الضَّرْبِ زيدٌ

⁽٥٣) من ب و ط . أبين، وفي ج : ﴾ وهو الثلاثة » سهو.

⁽ ٤٥) ب ، ج : الألف واللام .

⁽٥٥) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل اله بالعادي ». تحريف.

⁽٥٦) آية ١٤/ البلد ٩٠.

⁽٥٧) ب أج : وذاك انه .

⁽۵۸) ب ، ج : على التشبيه به .

⁽٥٩) ج: المرتبة الثانية.

⁽٦٠) ب، ج: اضافة حقيقية.

عَمْراً. وذلكَ (١١) أنَّ الألفَ واللامَ لا يُزَادُ في أَسْاءِ الأَجْنَاسِ فيقالُ: ان دخولَها كلا دخولٍ كَمَا قيلَ: انَّ الاضافةَ لفظيةٌ لا معنويةٌ واذا كانَ كذلكَ كانَ الألِفُ واللامُ يُخْرِجُ المصدرُ (٦٢) من شَبَهِ الفعلِ فلذلكَ لا يكادُ يُوجَدُ المصدرُ مُعْمَلاً وفيهِ الألِفُ واللامُ ولكنْ يُعدّى بحرف الجر نحوَ أنْ تقولَ: عجبتُ من الضَّرْبِ لهُ والاعطاءِ لهُ فتجريهِ مجرى مالا أصلَ لهُ في العَمَلِ فيحتاج الى ما يُعدّيه.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

« ومَنْ قَالَ : عَجِبْتُ مَن ضَرْبِ زِيدٍ عمراً ، فأضافَ المصدرَ الى الفَاعِلِ لَم يَقُلْ فِي وَمَنْ قَالَ : عَجِبْتُ مَن ضَرْبِ زِيدٍ عمراً ، فأضافَ المصدرَ الى الفَاعِلِ لَم يَقُلْ فِي مِن اضافةِ الشّيءِ الى نفسهِ وذاك (٦٥) أنَّ ضَارِباً هو زِيدٌ فِي المَعْنى ، وليسَ الضَّرْبُ ايّاهُ وانّها [هُوَ](٢٦) شيءٌ غَيْرُهُ » .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ :

اعلمْ أنَّ المصدرَ اسمُّ يَدُلُّ على معنًى كالغلام والقُوبِ وليسَ بكنايةٍ عن الفاعلِ ولا إيّاه في المَعْنَى كما يكونُ اسمُ الفاعلِ كذلك ، وذلك أنّك أذا قُلْت : زيدٌ ضَاربٌ ، كانَ في ضاربٍ ضميرٌ لهُ يَخصُّهُ بهِ ويَجْعَلُهُ مشتملاً عليهِ ، واذا قلت : لزيدٍ ضربٌ ، لم يكنْ ضَرْبٌ زيداً ، ولا متضمّناً لضميرٍ لهُ أَلا تَراك تقولُ يُعْجِبني من زيدٍ ضَرْبٌ عمراً ، فلا يكونُ في ضربٍ ضميرٌ كما يكونُ في الفعلِ اذا قلت : يُعْجَبني من زيدٍ أنْ يضرب ، يدل عليهِ أنّك تقولُ : يُعْجَبني من الرّيدِينَ ضربٌ ومن الرّيدينَ ضربٌ عمراً ، ومن هندٍ يدل عليهِ أنّك تقولُ : يُعْجَبني من الرّيدينَ ضربٌ ومن الرّيدينَ ضَربٌ عمراً ، ومن هندٍ ضربٌ عُلامَها ، فَتَجِدُ اللَّهُ ظَ واحداً ولوكانَ فيه ضَميرٌ لَوجَبَ أن يلحقَهُ ما يلحقُ اسمَ ضربٌ عُمراً ، أن يلحقُ ما يلحقُ اسمَ

⁽٦١) ب، ج: وذاك.

⁽٦٢) ب ، ج: تخرج المصادر.

⁽٦٣) وفي ساقطة في ط.

⁽ ٦٤) زيادة في ط وضعت بين عاضدتين بعد قوله اسم الفاعل نصها (فتقول : عجبت من ضارب زيد كقولك : من ضرب زيد) .

⁽ ٦٥) ط : وذلك .

⁽٦٦) من ب و ج : أولى. وفي ط : ﴿ وَانْمَا هُو غَيْرُهُ ﴾ .

الفاعلِ من التثنيةِ والجمع ِ والتَّأنيثِ نحوَ ضَاربانِ وضاربونَ وضَاربةٌ وضاربتانِ وضاربتانِ .

واذَا كَانَ كَذَلْكَ جَازَ أَن تقولَ : يُعْجِبُنِي ضربٌ زيدٍ عمراً ، فَتُضِيفُ المصدرَ الى الفَاعلِ لآنه بمتزلةِ قولِكَ : يُعْجِبُنِي غلامُ زيدٍ في أَنَّ المُضَافَ شيءٌ غيرُ المضافِ اليهِ ، ولو قلْتَ : أعجَبَنِي ضاربُ زيدٍ عمراً ، لم يَجُزُ لأنَّ ضارباً هو زيدٌ فلا يَصِحُ اضافَتُهُ اليه (٧٧) قلْتَ : أعجَبَنِي ضاربُ زيدٍ عمراً ، لم يَجُزُ لأنَّ ضارباً هو زيدٌ فلا يَصِحُ اضافَتُهُ اليه كنيةُ لأنَّ الشيءَ لا يُضَافُ الى نَفْسِهِ أَلا تَرَاكَ لا تقولُ : زيدٌ أبي عَبْدِ اللهِ ، وأبو عَبْدُ اللهِ كنيةُ زيدٍ ، وأوضَحُ من ذا أنَّكَ تقولُ : عَجِبْتُ من قيام زيدٍ ، ولا تقولُ : عَجِبْتُ من قائم زيدٍ ، ولا تقولُ : عَجِبْتُ من قائم الفاعلِ زيدٍ ، لأنّ القياسَ ليسَ بزيدٍ وقائمٌ هو زيدٌ // ولو جعلتَ المصدرَ بمنزلةِ اسمِ الفاعلِ زيدٍ ، لأنّ القياسَ ليسَ بزيدٍ وقائمٌ هو زيدٌ // ولو جعلتَ المصدرَ بمنزلةِ اسمِ الفاعلِ وقولَ : [كقولهِم : رجلُ عَدْلٌ أي عادلٌ كانَ بمنزلةِ اسمِ الفاعلِ آ١٩٠٥) في امتناع اضافتهِ فلا تقولُ : عَادلُ زيدٍ ، ويتّضِحُ القياسُ (١٩٠١) بأنْ تقولَ : أعْجَبَنِي عَدْلُهُ هندٍ من قولهِم : امرأةٌ عَدْلَةٌ بمعنى عادلةٍ على ما حَكَاهُ أبوحاتم (١٧٠) لأنّ ذلكَ لا يكونُ الا بِمَعْنَى اسمِ الفاعلِ فاعْرِفْهُ .

واعلم أنّي مَثَلْتُ لكَ في امتناع اضافة اسم الفاعل بأنْ يكونَ فيه ضميرٌ ليكونَ أَوْضَعَ في الاستحالة وكونِها اضافةً للشّيء الى نَفْسِهِ . ويَنبغِي أَنْ تعلمَ بعدَ ذلكَ أَنّه اذا لم يَكُنْ فيهِ ضميرٌ بل كانَ الظّاهِرُ مُرْتَفِعاً بهِ كقولِكَ : هَذَا ضَارِبٌ أَنِهُ اذا لم يَكُنْ فيهِ ضميرٌ بل كانَ الظّاهِرُ مُرْتَفِعاً بهِ كقولِكَ : هَذَا ضَارِبٌ أَبُوهُ زيداً ، فان اضافَتَهُ في الفَسَادِ بتلكَ المنزلةِ فلا يجوزُ أَنْ تقولَ : هَذَا ضَارِبُ أَبِهُ أَبِهُ مِثْلُ قَائمٍ في قولِكَ : أَبِيهِ زيداً فَتُضِيفُ ضَارِبُ الى فاعلهِ الذي هو أبوهُ ، لأنّهُ مثلُ قائمٍ في قولِكَ : زَيداً في كونِهِ أياه في المَعْنَى كَمَا كَانَ قائمٌ زيداً .

⁽٩٧) سقطت ﴿ اليه ، في ج.

⁽ ٦٨) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق . وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر . (٦٩) ب ، ج : ويتضح الفساد .

⁽ ٧٠) أبو حاتم السِّجِسْتاني : هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم النحوي البصري أمام في النحو واللغة وعلوم الفرآن والشعر . وُكتابه في القراءات من كتب أهل البصرة الأربعة التي يفتخرون بها (الثلاثة الأخرى : العين للخليل . وكتاب سيبويه . والحيوان للجاحظ) . توفي سنة ٧٥٥ هـ .

أنظر ترجمته في : مراتب النحويين ١٢٣ ، وانباه الرواة ٥٨/٣ ، معجم الأدباء ٢٦٣/١١ ، الفهرست ٨٦ – ٨٧ ، وفيات الأعيان ٢١٨/١

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي : « فأمّا قَولُهُ :

/١٢٧/ لقد عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فلم أَنكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا(٧١)

فَن أَنْشَدَ كُرَرْتُ كَانَ عَلَى أَعَالِ الضَّرْبِ فِي مِسْمَعٍ . فَانْ قُلْتَ : فَهَلَ يَكُونُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ أَنِي (٧٢) كُرَرْتُ عَلَى مِسْمَعِ فَلْمِ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ فَلْمًا حَذَفَ الجَارَّ وصل كُرَرْتُ الى مِسمَعِ [فَنُصِبَ](٧٣) كَقُولِهِ :

/١٢٨/ كَأَنَّه واضِحُ الأَقْرابِ فِي لِقَح السَّمَى بِهِنَّ وعَزَّته الأَنَاصِيلُ (٧٤)

يُرِيدُ : عزّت عليهِ فلّما حَذَفَ على [أوصلَ](٧٠) الفِعْلَ ، فانَّ ذلكَ لا يُحْمَلُ عليهِ ما وُجدَ مندوحةٌ [عنهُ](٢٧)

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ :

اعلَمْ أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا علي ۗ اخْتَارَ أَنْ يكونَ نصبُ مِسْمَعَ وهو اسمُ رجلٍ بالمصدرِ

ومسمع هو مسمع بن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة . والمُغيرة : الخيل التي تغير .

⁽ ٧١) ينسب هذا البيت للمرار الأسدي ولمالك بن زغبة الباهلي – شاعر جاهلي – فهو منسوب للأول في سيبويه والشنتمري ٩٩/١ ، والشواهد الكبرى للعيني ٩٠١/ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٤٥ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٥٨ – ٢٥٩ ، ومنسوب لنثاني في شواهد الايضاح للقيسي ق ٣٦ ، والخزانة ٤٣٩/٣ ، والدرر اللوامع ١٢٥/ ، وكتاب الجمل للزجاجي والدرر اللوامع : « لحقت فلم انكل » . وفي شرح الأشموني » لقيت ولم أنكل » . ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين لأن مسمعاً سوف ينصب بلحقت وسمعت بينا هو في رواية كررت منصوب بالمصدر المحلى بالألف واللام ، ولا ينصب بكررت لأنه لا يتعدى بغرف جر . يقال : كررت عليه ولا يقال كررته .

⁽ ٧٢) ب ، ج : أنني .

⁽ ٧٤) للأخطل في ديوانه ص ١٤ . والبيت غير منسوب في الايضاح ١٦٢ ومادة (نصل) من اللسان ١٨٨/١٤ والتاج ١٣٧/٨ . وورد في ج « فكانها » وهذه رواية الديوان أيضا . وورد في الأصل « أناصيل » . تحريف .

⁽ ٧٥) من ج و ط. الصواب، وفي الأصل « وصل »، و ب » الوصل » وكلاهما تحريف

⁽ ٧٦) من ب و ج و ط . الصواب . وفي الأصل « منه » . تحريف .

الذي هو الضّرْبُ دونَ أَنْ يكونَ الأصْلُ كررتُ على مسمع ثم حذفَ الجارَّ وعدّى الفعلَ فقالَ : كَرَرْتُ مِسْمَعا لأَجْلِ أَنَّ حذفَ على قليلٌ وليسَ بشّيء يَجدُ القياسُ فيه سَعَةً ، وأما عَزَتْ عليهِ وعَزَّتُهُ فان ذلكَ مُسْتَعْمَلٌ كقولِهِ عَزَّ وجَلَّ - (وعَزَّني في الخِطَابِ) - كَقَوْلِهِمْ (٢٨) غَلَبُهُ وغَلَبَ عليهِ : وعَلاه وعَلا عليهِ ، ونحو كررتُ زيداً ، لا يوجدُ فالحملُ عليهِ غيرُ حَسَنِ فان قالَ (٢٩) : ان اعمالَ المَصْدَر مع اللام قليلٌ كما أنَّ على حذف على كذلكَ ، فألجوابُ أنَّ الأمرَ كذلكَ الا أنَّ أعمالَ المَصْدَر ليسَ فيه حَذْفٌ . والقولُ الأحْسَنُ ما لَمْ يَكُنْ مؤدّياً الى الحذف لا سيّما (٢٨) اذاً كانَ على غير حَدِّهِ وفي غير موضعهِ . وأمّا مَنْ رَوى لَحقّتُ فلا شُبْهَةَ في نصب مِسْمَع غير حَدِّهِ وفي غير موضعهِ . وأمّا مَنْ رَوى لَحقّتُ فلا شُبْهَةَ في نصب مِسْمَع غير وأمّا وأنّه وأضحُ الأقرابِ فان المراد حارٌ يَطْردُ أَتَنَهُ ، واسْمَى بهنّ مثل أنْجَدَ بهنّ السهاواتِ ، (١٨) والأناصيلُ الشوك ، وانّها شَبّة لمانَ البَرْقِ بوضوح الأقرابِ .

⁽ ۷۷) آیة ۲۳/ ص ۳۸ .

⁽ VA) ب ، ج : وكقولهم .

⁽٧٩) ب،ج: فان قلت.

⁽٨٠) ب ، ج: ولا سيا.

⁽ ٨١) ب ، ج : الساوة . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« بابُ الأساءِ التي سُميّت بها الأفعالُ

وهي رويدَ ونحوهُ. أكثرُ ما تستعملُ هذهِ الأسهاءُ في الأمْرِ والنّهي ، لأنَّ الأمْرَ والنّهي ، لأنَّ الأمْرَ والنّهي والنَّهِي قد يُسْتَغْنَى [عنهما اذاكانا للحاضرِ] (١) بدلالةِ الأحوالِ فيهما على الأَفْعالِ ألا تَراكَ أنْكُ (٢) قد تقولُ (٣) لمن أشالَ سَوْطاً او سَهَرَ سَيْفاً : // وتَسْتَغْنِي عنْ أَنْ تقولَ (٩) : اضرب وأوقعُ (١) لدلالةِ (١) الحالِ عليهِ ، فكذلكَ اسْتُغْنِي عن الأفعالِ بألفاظِ هذهِ الأسهاءِ التي سميّت بها وذلكَ نحو قولِكَ رويدَ زيداً ، تريد : أرودْ زيداً ، وحيَّ هل الثّريدَ ، وعليك زيداً اي الزّمهُ ، ودونكَ عَمْراً ، وأيهِ ، وتَراكِها ، ومَنَاعِها ، وأنشَدَ أبو زيدٍ : ريداً اي الزّمهُ ، ودونكَ عَمْراً ، وأيهِ ، وتَراكِها ، ومَنَاعِها ، وأنشَدَ أبو زيدٍ : واللهُ ماريّ واللهُ ماريّ واللهُ ماريّ والقدّتُ ناري فادنُ دونكَ فاصْطلِ (٨)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعلَمْ أَنَّ هذهِ الأسهاءَ يُؤتى بِهَا لِضَرْبٍ منَ الاخْتِصَارِ، فَصَهْ ومَهْ يقومانِ مَقَامَ اسْكُتْ، واكفُفْ ورويدَ مقامَ ارْوِدْ، وأيهِ مقامَ حَدِّثْ، ويكونُ للواحدِ والجَميعِ والمؤنّثِ والمذكّرِ على صورةٍ واحدةٍ، وشَبّه الشّيْخُ أبو على هذا باضهارِهِم الفعلَ لدليلِ الحَالِ عليهِ، نحوأنْ تقولَ اذَا جَرَى ذِكْرُ الضّرْبِ أوظَهَرَ بعضُ أعلامِهِ: زيداً أو عَمْراً،

⁽١) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل «فيها اذا كان الحاضر». تحريف.

⁽٢) ب ، ج ، ط : الا ترى أنك .

⁽٣) سقطت «قد» في ج.

⁽٤) ب ، ج ، ط : زيدا «أو عمرا » .

^(•) ط: وتستغنى عن قولك. وفي ج عبارة الأصل مع سقوط « عن » .

⁽٦) ب ، ج ، ط : اضرب واجمع .

⁽٧) ط: بدلالة.

^(^) لجوير يهجو عياش بن الزبرقان في ديوانه ص ٤٥٨ ، ونوادر أبي زيد ١١٣ والكامل للمبرد ٢٠٩ ، ومعجم الشعراء ٢٧٨ ، واللسان (دون) ٢٠/١٧ – ٣٣ . والبيت غير منسوب في الايضاح ١٦٥ .

وروايته في الكامل « قد ذاق القيون مواسمي » وفي معجم الشعراء « مريوتي » وفي اللسان « مراستي » والشاهد في قوله « دونك » هي من أسهاء الأفعال بمعنى الزم .

تريد: اضرب. فتتركُ ذِكْرُهُ لدليلِ الحَالِ عليهِ . وذَاكُ^(٩) أنَّ الاضْمَارَ اختصارٌ ، كها أنَّ تسمية الفِعْلِ بهذهِ الاسهاء كذلكَ وهي على ضَرْبَيْنِ : مفردُ ومضافٌ . فالمفردُ كرويدَ وهو مصدرٌ في الأصْلِ من أرودَ يُرْودُ أرْوَاداً ، ومعنى أرْودَ : أمهلُ^(١١) ، وما هو خلافُ الارهاقِ ، وحُذِفَ زوائِدُهُ كقولهِم : عَمْرَكَ اللهَ ، (١١) بِمَعْنَى بعميرَك اللهَ ثم صُغِرَ ، وإنْ شَتَ قلتَ : صُغِرَ تَصغيرَ الترخيم ، وسمّى بهِ الفعلُ ، وجُعِلَ هذَا(١٢) الحذفُ والتّغييرُ دليلاً على أنّه قد خُلِعَ منهُ مَعْنَى المَصْدريّةِ ، وبُنِي كَمَا أن فعلَ الأمْرِ مبني وتراكِها ومَناعِها دليلاً على أنّه قد خُلِعَ منهُ مَعْنَى المَصْدريّةِ ، وبُنِي كَمَا أن فعلَ الأمْرِ مبني وتراكِها ومَناعِها من تركيبِهِ ، لأنَّ تَراكِ بمن الرحْها وامْنَعْها . وهذا بمنزلة رُويدَ في أنّهم جَعَلوا اسمَ الفِعْلِ من تركيبِهِ ، لأنَّ تَراكِ من حروفِ أرودُ وأنْشَدَ :

/١٣٠/ رويدَ علياً جُدَّ ما تَدْيُ امّهِم الينا ولكن بعْضُهُمْ مُتَايِنُ (١٣)

وفي رُوَيدَ ثلاثةُ أَوْجُهٍ :

أَحَدُهَا : مَا ذَكُوْنَا مِن كُوْنِهِ اسْمَ فعلٍ .

والثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مصدراً فَيُضَافُ آلَى [اللَّفعول](١٤) يُقَالُ : رُويدَ زيدٍ ، كأنَّهُ

⁽٩) ب،ج: وذلك.

⁽١٠) ج: «أي» أمهل».

⁽١١) عَمْرُكَ اللهَ : أي عبادتك الله .

⁽۱۲) ج: هذه ، تحریف .

⁽۱۳) نسب سيبويه والشنتمري في ۱۳٤/۱ هذا البيت للهذلي دون ذكر اسمه وبهذه النسبة ورد في شرح ديوان عروة بن الورد ٤٣ ، ومواد (جدد) من ١٩٠٥/١ و (رود) منه ١٧٢/٤ و (مين) منه ١٩٠٥/١ ومن التاج ١٠٥٥/٩ والبيت من قصيدة في شرح أشمار الهذليين (ق ١٤/٢ ص ٤٤٧) نسب لمالك بن خالد الخناعي وقيل أنها للمعطل الهذلي وهو أحد بني رُهم بن سعد بن هذيل . ونسب البيت لمالك بن خالد الخناعي ثم الهذلي وقيل أنها للمعطل الهذلي وهو أحد بني رُهم بن سعد بن هذيل . ونسب البيت لمالك بن خالد الخناعي ثم الهذلي في الكنز اللغوي (الابل عن الأصمعي) ص ٨٥ . والبيت غير منسوب في المقتضب ١٠٨٧ و ٢٠٨٧ و ولان يعيش ٤/٠٤ ، والمزهر للسيوطي ٢٠٧١ . وروايته فيا عدا المقتصد وسيبويه وشرح أشعار الهذليين « ولكن ودهم متاين » . وفي المزهر للسيوطي « ولكن ودهم متاير » . وفي اللسان (ورد) وروى « ولكن بعضهم متيامن » ويروى متيامن اي ماثل الى الين . وروى متازن ، اي متقادم . وفي حاشية الأصل : « ويروي متاثن بالهمزة من غير هذا المعنى ، يربد متقادم وهذا على قول من روى : « ولكن بغضهم » . والشاهد فيه نصب « عليا » برويد على أنه اسم فعل أمر . وهذا على قول من روى : « ولكن بغضهم » . والشاهد فيه نصب « عليا » برويد على أنه اسم فعل أمر . و ج . الصواب . وفي الأصل « الفعل » تحريف .

قيلَ : أَرْوادُ زيدٍ ، والأَصْلُ أَرُواداً لزيدٍ (١٥) عَلَى [معنى] (١٦) أَرْوَدَ أَرُواداً زيداً (١٧) ثُمَ حُذِفَ الفعلُ وأُضِيفَ المصدرُ الى المفعولِ ، فرويدَ في هذا الوجهِ مصدرٌ حُذِفَ زُوائدُهُ وتُركَ على مصدريتِهِ .

والوجهُ الثَّالثُ : أن يكون صفةً كقولهم : ساروا سيراً رُويداً ، والمَعْنَى سيرا هَيِّناً (١٨) وكذا قولُهم : ضَعْهُ وَضُعاً أُرويداً ، فهذا كأنَّه بمنزلةِ قولهم : رجلٌ عدلٌ ، في كونهِ مصدراً جُعِلَ اسْماً ، ويُلْحقُ الكافُ رويدَ في الوَجْهَيْنِ الأَوَلَيْنِ ويختلفُ التَّقديرُ نيها فاذا جعلتَ رويدَ اسمِ فِعْل كانَ الكافُ – متجرّداً للخِطابِ بمنزلةِ كاف(١٩) ذاكَ وهَاكَ والنّجاكَ، يقولُ: رُّويدَكَ زيداً فكُما أنَّ الكافَ في ذاكَ حرفٌ لا مَوْضِعَ لهُ من الاعرابِ، لأنَّ ذالا يُتَصوّرُ كُونُهُ مضافاً فيقالُ: انَّ الكافَ ضميرٌ مضافٌّ اليهِ بمنزلتِهِ في غُلامِكَ ، لأنَّهُ اسمُ اشارةٍ والاشارةُ المعرَّفة له لا تفارقُهُ، والاسمُ يُضَافُ [للتّعريفِ](٢٠) والتّخصيصِ // فاذَا كانَ من جهةِ نَفْسِهِ لَم تَصِعَّ اضافتُهُ (٢١) لأنَّ تعريفَ المعرفةِ محالٌ كالكتابةِ على السّوادِ، فكذلكَ رُويدَ اذَا كانَ اسمَ فعل (٢٣) كانَ بمنزلةِ ارودَ، والفعلُ لا تصحُّ اضافَتُهُ لأنَّه نكرةٌ لا يفارقُهُ التَّنكيرُ فهو َّ يمتنعُ من الاضافةِ للزومهِ التَّنكيرَ الذي هو ضدُّ مُقْتَضَاها . واذا بطلَ جوازُ اضافتِهِ ثَبُتَ أَنَّ الكافَ اذا اتَّصَلَ بِهِ فقيلَ : رويدَكَ زيداً ، لمْ يَكُنْ الا حرف خطابٍ . فانْ جعلتَ رُويدَ مصدَراً كانَ الكافُ حينتانٍ اسماً ضميراً بمنزلتِهِ في غُلامِكَ وصَاحِبَكَ ، لأنَّ المصدرَ يُضَافُ الا تَرَاكَ تقدرُ على أَنْ تَضِعَ مُوضِعَ الكَافِ اسماً مجروراً ظَاهِراً فتقول : رويدَ زيدٍ، ولا تقدِرُ في ذلكَ على أنْ تقولَ : ذَا زيدٍ ، ولا في رويدَ اذا كان بمعنى رويدَ زيدٍ ، اذ

⁽١٥) ب، ج: ارادوا زيدا.

⁽١٦) من ب و ج. أبين. ِ

⁽١٧) سقطت (زيدا) في ج.

⁽١٨) ب، ج: سيرا مبينا.

⁽١٩) سقطت «كاف» في ب وج.

⁽٢٠) من ب. الصواب. وفي الأصل و ج: ﴿ التعريف ، تحريف.

⁽٢١) ج: لا تصح اضافته.

⁽ ۲۲) ب: فعل اسم . سهو .

قولك: [ارود](٢٣) زيدٍ مُحَالٌ، فَكَذَا ما هُوَ اسمٌ لَهُ. ومن ذلكَ حَيْهَلْ النَّريدَ، لأَنَّهُ اسمٌ لقولِكَ: اثتِ النَّريدَ. وفيه لغاتٌ، حيّهلَ مركباً من حي وهَلَ مبنيانِ على الفَتْحِ كَخَمْسَةَ عَشَرَ، وحيّهلاً بالتنوينِ، وحَيهلا بالألفِ، والألفُ أَصْلُهَا أَنْ تلحقَ في الوقتِ لَحَاقَها ضميرَ المُتكلَّم في قولِكَ: أنا، ثم والألفُ أَصْلُهَا أَنْ تلحقَ في الوقتِ لَحَاقَها ضميرَ المُتكلَّم في قولِكَ: أنا، ثم [يبقى](٢٤) حكم الوقفِ في الأصْلِ كما يُفْعَلُ في أنا كقراءةِ من قَرأ (لكنّا)(٢٥)، وقولُ الشّاعِر:

/١٣١/ فَكَيْفَ أَنَا وانْتِحَالِي القوافيَ بَعْدَ المَشيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا(٢٦)

والمُضَافُ كقولِكَ : دُونَكَ عَمْراً ، وعَليكَ زَيْداً ، وهُمَا اسهانِ لقولِكَ الزمْ زيداً ، وأُمّا قولُ جريرِ :

فادْنُ دَونَكَ /١٢٩/

فَانَّ دُونَكَ فَيْهِ اسمُّ (۲۷) لأَذْنُ ، كَأَنَّه أَذْنُ اذْنُ ، كَذَا (۲۸ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الحُسَيْنِ ۲۸) .

⁽٢٣) من ب وج. الصواب. وفي الأصل وارويده. تحريف.

⁽ ٢٤) من ب و جَ . الصواب . وفي الأصل ١ يبني ١ . تحريف .

⁽ ٢٥) آية ٣٨/ الكهن ١٨ . وفي المحتسب ٢٩/٧ : قرأً (لكونْ هُوَ الله رتبي) ساكنة النون من غير ألف – عيسى الثقني ، وقراءه أبي بن كعب والحسن : (لكن أنا هُوَ اللهُ ربي) قال أبو الفتح : قراءة أبي هذه هي أصل قراءة أبي عمرو وغيره (لكينا هو الله ربي) ، فخففت هزة (أنا) بأن حذفت وألقيت حركتها على ما قبلها . فصارت (لكننا) ثم التقت النونان متحركتين فاسكنت الأولى ، وأدغمت في الثانية فصارت (لكنّ) في الأدراج ، فاذا وقفت الحقت الألف لبيان الحركة فقلت (لكينًا) .

أَنْظُر أَيْضًا التَّكَلَة للفارسي ٣٤، المنصف لابن جني ٢٨/٧ – ٢٩، – البيان في غريب اعراب القرآن ١٠٧/١ – ١٠٨، شواذ ابن خالويه، التيسير للداني ١٤٣.

⁽ ٢٦) للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ق ١٨/٥ ص ٨٩ ، والكامل للمبرد ٢٥٠ ، وشرح الكتاب للسيرافي (٢٨ نحو) ٢٥٠/١ ، وشواهد الايضاح ق ٧٧ واللسان (نحل) ١٧٤/١٤ .

والبيت غير منسوب في التكملة للفارسي ٣٥ (صدره)، وابن يعيش ٤٥/٤.

وروايته في الديوان : فما أنا أم ما انتحالي القوافي ... البيت وذكر المبرد هذه الرواية أيضا ووصفها بآنها الرواية الوحيدة .

والشاهد فيه الحاق الألف في الوصل وهو مخصوص بالشعر.

⁽ ۲۷) ب ع ج : الاسم .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي ِ:

« ومنهُ قولُهم : بَلْهَ زَيْداً ، انَّها هُوَ بَمَتِلَةِ دَعْ زِيداً . ومن قالَ : بَلْهَ زِيدٍ ، جَعَلَهُ مَصْدَراً مُضَافاً الى المفعولِ بهِ كقولهِ تَعالَى – (فَضْرَبَ الرّقابِ) –(٢٩)

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ مَنْ قَالَ : لله زيداً ، جَعَلَهُ اسماً للفِعْلِ بمنزلةِ رُوَيدَ ، ومَنْ جَرَّ جَعَلَهُ مصدراً مضافاً الى المفعولِ بمنزلةِ قولِكَ (٣٠) : تَرْكَ زَيْدٍ ، الأَصْلُ اتَرُكُ تَرَكاً زيداً ، ثُمَّ خَدَفَ الفِعْلَ فَبقَى تَرْكَ زيدٍ . وكَذَا قَوْلُهُ تَعالَى حَذَفَ الفِعْلَ فَبقَى تَرْكَ زيدٍ . وكَذَا قَوْلُهُ تَعالَى حَذَفَ الفِعْلَ فَبقَى تَرْكَ زيدٍ . وكَذَا قَوْلُهُ تَعالَى حَزَبَ النِقابِ ١٣٠ ثُمَ ضَرْبًا الرِقابِ) – الأَصْلُ فاضْرِبْ ضَرْبًا الرِقابِ ١٣٠ ثُمَ ضَرْبًا الرّقابِ ١٣٠ ثُمَ أَضِيفَ الى المَفْعُولِ قَبْلَهُ زيدٍ ، وانْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلُ كَمَا كَانَ للتَرْكِ ، فانهُ محمولٌ عليهِ ، وهوَ بمنزلةِ قولِكَ : ويحالُهُ في أَنّهُ مصدرٌ لم يُسْتَعْمَلْ فِعْلُهُ ولكونهِ مَصْدَراً جَاءَ فيهِ القَلْبُ نحو وهوَ بمنزلةِ قولِكَ : ويحالُهُ في أَنّهُ مصدرٌ لم يُسْتَعْمَلْ فِعْلُهُ ولكونهِ مَصْدَراً جَاءَ فيهِ القَلْبُ نَعْيرٌ وتَصَرُّفٌ ، وأسماءُ الفعلِ مبنيةٌ بهل زيدٍ ، وحَكَى أبو زيدٍ ذلكَ ٢٣١ لأنَّ القَلْبَ تَغييرٌ وتَصَرُّفٌ ، وأسماءُ الفعلِ مبنيةٌ بمنزلةِ الحُروفِ فلا يَلِيقُ بها ذلكَ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« ويَدلُّكَ عَلَى أَن هَذَّهُ الكَلَمَ اسهاءٌ وليستْ بحروفٍ أَنَّ الحرفَ والاسمَ لا يستقلُّ بهما كلامٌ الا في النّداءِ ، وليسَ ذلكَ بنداءٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الواضحَ في هذا أَنْ يقالَ : ان كلَّ واحد من هذهِ الأسهاء يستقِلُ // بهِ الكَلامُ ، فاذَا قُلْتَ : صَهْ ، كَانَ كلاماً تاماً ولوكانَ حَرْفاً لَمْ يَكُنْ كذلكَ لأَنَّ الحرفَ لا يستقِلُّ بهِ الكَلامُ . فقدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ اسمٌ للفعلِ ، واذَا كانَ اسماً للفعلِ كانَ لذلك (٢٤)

[.] ٤٧ عمد ٤٧ آبة ٤/ محمد ٤٧ .

⁽٣٠) ب، ج: قوله.

⁽٣١) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر

⁽٣٢)ب ، ج : حكي ذلك أبو زيد : وأصل بَهْلَ هذه بَلْهَ ، وقد حصل فيها القلب فصارت بَهْلَ .

الفعل فَاعِلٌ فتحصلُ الجُمْلَةُ. وأمّل قَولُهُ يدلّكَ على أنّ هذهِ الكلمَ اسهاءً أنَّ الحرف والاسمَ لا يَسْتِقِلَ بهما كلامٌ إلا في النّداءِ، فأجودُ ما يمكنُ أنْ يُقالَ فيهِ : انّ قولَكَ : رُويدَ زيداً ، لا يَصِحُّ أنْ يُجْعَلَ بمنزلةِ يا عَبْدَ اللهِ في أنّه حرفٌ مع اسمٍ لأنَّ هذا ليسَ بنداءٍ ولَيْسَ بذاكَ الواضحِ . والمقصودُ ما ذَكَرْنا من أنَّ الكلامَ يستقِلُّ بواحدٍ من هذا .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وقَدْ جَاء شيءٌ منه (٣٥) في الخَبَرِ وذَلِكَ قُولُهُمْ : شَتَانَ زِيدٌ وَعَمَرُو ، بَعْنَى (٣٦) بَعُدَ زِيدٌ وَعَمْرُو ، وقالوا سُرعَانَ ذا إهالةً وقالوا : هيهاتَ (٣٨) ، يُريدونَ بَعُدُ (٣٩) قال (٤٠) :

/١٣٢/ فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقَ وأَهْلُهُ وهَيْهَاتَ خِلٌ بالعَقيقِ تواصلُه (١١)

⁽٣٤) سقطت ديا، في ج،

⁽٣٠) ب ، ج ، ط : من ذلك .

⁽٣٦) ط: فهذا بمنزلة.

⁽٣٧) هذا مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته . وقبل : انه في رجل كانت له نعجة عجفاء يسيلُ رُغامها هزالا فظن أنه ودك . فقال : سَرَّعان ذا اهالةً . واهالةً على الحال ، وذا اشارة الى الرغام ، وسرعان بمعنى سرع . أنظر مجمع الأمثال للميداني ٢٧٧/١ ، واللسان (سرع) ١٦/١٠ .

⁽۳۸) ط: هیات «زید».

⁽ ٣٩) ب ، ج : يريدون بذلك بعد ، ط : يريدون به بعد زيد .

⁽٤٠) ب ۽ ج : وقال .

⁽ ٤١) لجرير في ديوانه ص ٤٧٩ ، والايضاح ١٦٥ ، وشواهده للقيس ق ٣٤ ، ومقاييس اللغة (عق) ٤/٤ ، والخصائص ٢٩/٤ ، ومعجم البلدان ٢٩١/٦ ، وابن يعيش ٢٥/٤ ، ومادة (هيه) من اللسان ٤٥١/١٧ والناج ٢٥/١ ، والتاج ٤٣٣/٩ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤/٣ ، (قال : وقيل انه لقيس بجنون بني عامر والأول – اي نسبته لحرير – هو الصحيح) و ٤/١٢ (صدره) ، وشرج التصريح على التوضيح ٢١٨/١ و ١٩٩/٢ ، والدرر اللوامع ٢١٨/٢ .

والبيت غير منسوب في معاني القرآن ٢٣٥/٧، وشرح الحياسة للمرزوقي ١٠٠١/٢، وسمط اللاليء ٣٦٩/١، والأشباه والنظائر ١٦٩/٤.

ورواية الديوان ومعاني القرآن: فايهات ايهات العقيق ومن به.

وفي هذا البيت خلاف بين الفارسي وبعد القاهر ومن النحاة في تأويله فها يريان العقيق فيه معمولا لهيهات الثاني ، أما معمول هيهات الأول ، وأتى الثاني ، أما معمول هيهات الأول ، وأتى بهيهات الثاني لمجرد التنويه والتوكيد لهيهات الأول فلا فاعل له أصلا .

والعقيق وادى لبني كلاب.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عبدُ القَاهِرِ:

اعلمْ أَنَّ شَتَانَ اسمُ للفعلِ في غيرِ الأمرِ لأَنَّكَ اذا قُلْتَ : شَتَانَ زَيْدٌ وعمروٌ، فالمَعْنَى تَبَاعَدَ زيدٌ وعمروٌ، وذلك ٤٦٤ أَنَّ الرجلَ يقولُ [أَنَّ](٣٣) بَيْنَهُمَا مقاربةً في خَصْلَةٍ من الخِصَالِ فتقولُ : شَتَانَ زيدٌ وعمروٌ، تَقْصدُ نفيَ المُقاربةِ كأَنَّكَ قلتَ : افترقَ زيدٌ وعمروٌ، واذَا دخلَ ما نحو شَتانَ ما زيدٌ وعمروٌ [كقولهِ أي كقولِ الأعْشَى](٤٤).

/١٣٣/ شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا ويومُ حيانَ أَحِي جَابِرِ (٥٠)

فزيادةُ مِثلها في قولهِ : جُدْ ما ثدى امّهمْ ، وشَتَانَ اسمٌ أُخِذَ من تركيبِ ما هُوَ مُقَارِبٌ لَمَعْنَى النّباعدِ والافتراقِ . كما أَنَّ تَراكِ كذلكَ ، وسَرعانَ اسمُ سَرُعَ ، فَذَا فَاعِلُ سُرعانَ وأهالةً نَصْبٌ على النّمييزِ كقولِكَ : سَرْعَ ذا اهالةً (٤٦ وكُرُمَ زَيْدٌ رَجُلاً٤٦) . وهيهاتَ اسمٌ لِبَعُدَ ، تقولُ : هَيْهَاتَ زَيْدٌ فَتَرْفَعُهُ بهِ والعقيقُ في البَيْتِ مرفوعٌ بهيهاتَ الثّاني . والأوّلُ قَدْ أُضْمِرَ له على شَريطةِ التّفْسيرِ فكأنّهُ قالَ : فهيهات (٤٧) العقيقُ هَيْهَاتَ العقيقُ هَيْهَاتَ العقيقُ هَيْهَاتَ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عليٍّ :

« وَلا يَجُوزُ أَنْ (٤٨ يَتَقَدَّمَ شَيءٌ مِنْ مَفْعُولِ هَذِهِ الكَلِمِ عَلَيْهَا ١٩٨) ، لأنَّهَا لَيْسَتْ

⁽٤٢) ب ، ج : وذاك .

⁽٤٣) من ب و ج : أولى .

⁽ ٤٤) ما بين العاضدتين من ب و ج. أبين. وبدله في الأصل: «كقولك». تحريف.

^(20) للأعشى في ديوانه ق ١٨/ ٥٧ ص ١٤٧ ، واصلاح المنطق ٢٨٣ ، والمخصص ١٥/١٤ – ٨٥.٦ والاقتضاب للبطليوسي ٢١٦ و ٣٨٨ ، ومعجم البلدان ٤٣١/٨ ، وابن يعيش ٣٧/٤ و ٦٨ ومواد (شنت) من اللسان ٣٠٤/٣ والتاج ٢/٧٥٥ و (ما) من التاج ٤٤٩/١٠ .

والبيت غير منسوب في أعراب ثلاثين سورة ١٠٨ ، والموشح للمرزباني ٨٨ ، ومقاييس اللغة (شت) ١٧٨/٣ .

وروى في المزهر « ما نومي . . ونوم » . تصحيف .

وحيان وجاير رجلان من بني حنيفة ، وكان حيان أشهر وأعلى ذكرا من جابر فاضافه اليه اضطرارا .

⁽٤٦-٤٦) بدله في ب و ج: «نصب زيد رجلا». تحريف.

⁽ ٤٧) ج : وهميا*ت .*

⁽ ٤٨ – ٤٨) بدله في ب و ج : ان يتقدم مفعول شيء من هذه الكلم عليها .

كَالْأَفْعَالِ فِي قُوْتِهَا (أَ ؛) . وَقُولُهُ تَعَالَى - (كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) - لَيْسَ [يَنْتَصِبُ] (أَ) عَلَيْكُمْ كُتَابَ اللهِ ، ولكونْ كِتَابَ (أَ) مَصْدَرٌ دَلَّ عَلَى الفِعْلِ النَّاصِبِ لَهُ مَا تَقَدَّمَ (أَ) عَلَيْكُمْ كُتَابَ أَنَّ قَوْلُهُ تَعَالَى - (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمّهاتِكُمْ) - (أَ) فيهِ دلالةٌ على أَنَّ قَدْلُهُ عَلَيْهُ مَا تَقَدَّمَهُ مِنَ دَلكَ مَكْتُوبُ عليهِمْ فَانْتَصَبَ كِتَابُ اللهِ بهذَا الفِعْلِ الذي دَلَّ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَهُ مِنَ الكَلامِ . وعَلَى ذَلِكَ (أَ) قَوْلُ الشَّاعِرِ [أبي كبير الهُذَلِيّ] (أَ)

/١٣٤/ مَا أَنْ يَمَسَّ الأَرْضَ الا جَانِبُ مِنْهُ وحَرْفُ السَّاقِ طيَّ المَحْمَلِ(٥٨)

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَّاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ هذهِ الأسهاءَ فروعٌ على الأفعالِ فلا تتصرَّفُ تصريفَهَا(٥٩) ولا يجوزُ تقديمُ

⁽٤٩) ب، ج، ط: في القوة.

⁽٥٠) آية ٢٤/ النساء ٤.

⁽٥١) من ب و ج . الصواب .

⁽۲۰) ط: على «معنى».

⁽٥٣) ب، ج، ط: كتاب «الله».

⁽ ٥٤) ب ، ج : «مع » ما تقدم . سهو .

⁽٥٥) آية ٧٣/ النساء ٤. وأنظر هذه الآية والآية التي تليها في فهرس الآيات.

⁽٥٦) ط: وعلى هذا.

⁽ ۵۷) من ب و ج . أبين .

 ⁽ ٥٨) لأبي كبير الهذلي – واسمه عامر او عويمر بن الحليس (جاهلي وقبل محضرم) من قصيدة له في ديوان الهذليين
 (٩١/٢ ، ورويت القصيدة أيضا لتأبط شرا . وقبل أن أبا كبير قالها في وصف تأبط شرا .

والبيت منسوب لأبي كبير في سيبويه والشنتمري ١٨٠/١ وديوان الحياسة ١٧/١ ، وشرحها للمرزوقي ق ٨/١٢ ج ٩٠/١ ، والمخصص ١١٨/٨ و ١١٣/١ ، وتهذيب اصلاح المنطق ٥ ، والاقتضاب البطليوسي ٢٤١) وشواهد الايضاح لابن بري ق ١٦ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤/٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٣٤/ ، والأشباه والنظائر ١٠٣/١ .

والبيت غير منسوب في المقتضب ٢٠٤/٣ و ٣٣٣ ، والايضاح ١٦٦ ، والانصاف ٢٣٠/١ ، وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ٧١٠/٢ و ٢١٥/٣ ، وشرح الأشموني ٣٦٨/٢ .

والشاهد في قوله « طيَّ المحمل » فهو مصدر منصوب بفعل محذوف وجوياً لوجود ما يدل عليه وهو قوله « ما ان يمس الأرض الا منكب منه وحرف الساق » لأن هذا القول يدل على انه طوى طيا .

والمحمل: حمالة السيف.

⁽٥٩) ب،ج: تصرفها.

مفعولِهَا عليهَا نحوَ أَنْ تقولَ : زيداً عليكَ وعمراً دونَكَ . وأمّا قولُهُ تَعالَى – (كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) – فليسَ نَصْبُهُ بعليكُمْ (١٠ ولكنّهُ مصدرُ ١٠) فعل محذوفِ الأصْلِ كَتَبَ اللهُ كتاباً عليكُمْ ، ثَمَّ أُضْمِرَ الفعلُ لدليلِ ما تقدّمَ عليهِ من قَوْلِهِ – (حُرِّمَتْ عليكُمْ امّهاتُكُمْ) – فليكُمْ ، ثُمَ أُضِيفَ المَصْدَرُ الى الفاعلِ كَمَا أُضِيفَ // الى المفعولِ في فَبَقي كتاباً اللهُ عليكُمْ ، ثُمَ أُضِيفَ المَصْدَرُ الى الفاعلِ كَمَا أُضِيفَ // الى المفعولِ في قولكَ : ضُرِبَ زَيْدٌ ، وشَبّهَهُ بقولِهِ طيَّ المَحْمَلِ من جِهَةِ أَنّه مَصْدَرٌ حُذِفَ فِعْلُهُ لدليلِ الكلامِ عليهِ ، لأنّهُ لمّا قَالَ : ما أَنْ يَمَسَّ الأَرضَ الا مَنْكَبُ (١١) منهُ وحرفُ السّاقِ المَحْمَلِ على قَدْدِيرِ طُوِيّ طيَّ المَحْمَلِ ، على تَقْدِيرِ طُويّ طيَّ المَحْمَلِ ، (١٣)

⁽ ٦٠ - ٦٠) ساقط في ب وبدله وفليس ۽ . سهو .

⁽ ٦١) ب ، ج : جانب منكب ، سهو .

⁽٦٢) ما بين العاضدتين من ب و ج. أبين.

⁽٦٣) ب: على المحمل. تحريف.



قَالَ الشَّيْخُ أبو علي : « بابُ الأساء المنصوبة

الأسهاءُ المنصوبَةُ على ضَرْبينِ: أحدُهُمَا ما يَجِيءُ بعدَ تمامِ الكلامِ. والآخرُ ما يحيءُ مُنتَصِباً عن (١) تمامِ الاسمِ فَمَا يَجِيءُ بعدَ تمامِ الكَلامِ على ضَرْبَيْنِ: مفعولٌ ومشبهٌ بالمفعولِ. فالمفعولُ (٢) على [ضُروبِ] (٣) مفعولٌ مُطْلَقٌ ، ومفعولٌ بهِ ، ومفعولٌ فيهِ ، (١ ومَفْعُولٌ مَعَهُ ٤) ، ومَفْعُولٌ لَهُ ».

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ:

أَعْلَمُ أَنَّهُ قَد [فَصَّلَ] (°) المنصوباتِ في هذَا الفَصْلِ وجَعَلَها على ضَرْبَيْنِ : أحدُهُمَا ما يجيءُ بعد تمام الكلام نحو ضَرَبْتُ زيداً . والثّاني ما يجيءُ بعد تمام الاسم وذلك نحو عشرون دِرْهَماً . وبَدأً بما يجيءُ بعد تمام الكلام فَقَسّمَهُ قسمَيْنِ : أَحَدُهُمَا مفعولٌ والثّاني مُشبّهُ بهِ . فَبَدأً بالمفعولِ وجَعَلَهُ عَلَى خَمْسَةِ أقسامٍ ، ثَمَّ ذكرَها واحداً بَعْدَ واحدٍ . وأنا اكتبُ ذلك وأُتْبِعُهُ التفسير بحولِ اللهِ . (٦)

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« الأُوَّلُ من ذلكَ وهو المفعولُ المُطْلَقُ ، وهو الذي لم يُقَيَّدُ بشيءٍ من حروفِ

⁽١) سقطت ومنتصبا، في ج.

⁽٢) ط: والمفعول.

⁽٣) من ب و ج و ط. الصواب. وفي الأصل « ضربين ». سهو.

⁽٤-٤) ساقط في ط.

٥) كذا مقتضى السياق . وفي النسخ كلها «حصل» تحريف.

 ⁽٩) ب ، ج : بحول الله « وقوته » .

الْجَرِّ، وهو أسهاءُ الأحْداثِ والفِعْلُ غيرُ المُتَعدَّى الى المفعولِ(٧) والمُتَعَدَّى يتعدَّى الى المَصْدَرِ، تقولُ : قُمْتُ قياما ، ونمْتُ نوماً ، وضَرَبْتُ ضَرْباً ، وعَلِمْتُ عِلماً ، وظَنَنْتُ ظَنَّا ، فَتَعدَّى نِمْتُ الى المَصْدَر كَمَا تَعدَّى اليهِ ضَرَبْتُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ مَعْنَى المُطْلَقِ أَنْ لا يقيَّد بِشَيءٍ من حروفِ الجرِّ نَحْوَ أَنْ تقولَ مفعولٌ بهِ أو فيهِ أُولَهُ ، ويُقَالُ : المفعولُ على الاطلاق وهو المَصْدَرُ نحوَ الضَّرْبِ والقتل ، والفعْلُ يَتَعدّى الى مصدرهِ فينصبُهُ ، نقولُ : قُمْتَ قِياماً ، لأنَّ المَعْنَى أَحْدَثْتُ قِياماً وأحدَثْتُ حَدَثاً . والمَصْدَرُ أُولَى الأشياءِ أَنْ يُطْلَقَ عليهِ (^) لَفْظُ المفعولِ . أَلا تَرَى أَنَّكَ اذا قُلْتَ : قُمْتُ قِياماً ، كنتَ قد أخرجْتَ القيامَ من العَدَم الى الوجودِ ، وفَعَلْتَهُ على الحقيقةِ ولَيْسَ كذلك سائرُ المَفْعُولاتِ . ألا تَرَى أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زيداً لم تَكُنْ قد أُخْرَجْتَ منَ العَدَمِ الى الوُجُودِ شَيْئًا من زيدٍ وانَّها هُوَ مِنْ حلقِ اللهِ تعالَى البَّنَّةَ ، وانَّها أوقعتَ بهِ أمرًا ، ولذلكَ قِيلَ : المفعولُ بهِ . ألا تَرَى أَنَّكَ عَمَلْتَ بهِ الضَّرْبَ ، ويُعْلَمُ ضرورةً أنَّ المفعول (٩) على الحقيقة ما أُخْرَجَهُ الفاعِلُ منَ العَدَم الى الوُجودِ ، والمصدرُ بهذهِ الصّفةِ . واذَاكانَ –كذلكَ سُمِّيَ المطلقُ ، اذْ لا تَقْدِرُ على أنْ تقولَ : أنَّ القيامَ في قولِكَ : قُمْتُ قِياماً قد فَعَلَ بهِ شيءٌ كما قلتَ في قولكَ : ضربتُ زيداً . فقدْ ثَبَتَ أنَّ سِمةَ المفعوليةِ بالمصدرِ أولى منها بغيرهِ منَ الأقسام . وتسمّى المصادرُ الأحداثَ والحَدَثَانِ ، – وذلكَ أَنَّهَا تَحَدَّثُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى ولا تَكُونَ ثابتةً كزيدٍ وعَمْرُو ، ويسميَّها المعانيَ أيضاً لأجْلِ أنَّها الفاظُ لا تَدُلُّ على أَشْخَاصٍ كزيدٍ وعَمْرِهِ والرَّجلِ والفَّرسِ ألا تَرَى // أنَّ الضَّرْبَ والقتلَ والقِيامَ لا يَدُلُّ شيءٌ منهُ على شَخْصِ وانَّما يدلُّ عَلَى مَعْنَى . ويسميّها الفعلَ ايضاً ، وهذَا على مُتَقْتَضَى العَادةِ . وهو أنَّ الضَّرْبَ فِعْلٌ ، يُفْعَلُ في الحقيقةِ ، الا أنَّ النحويينَ لا يسمُّونَهُ فِعْلاً ليفصلَ بينَهُ وبينَ الأَلفاظِ المُشْتَقَةِ من هذهِ المصادِر لاختلافِ الأُزْمِنَةِ

⁽٧) ج: الى المفعول وبه ١٠

⁽٨) ب، ج: بأن يطلق عليه.

⁽٩) ب: المفعول به.

كَضَرَبَ ويَضْرِبُ . وقَدْ تَقَدَّمَ في صدر هَذَا الكتابِ أَنَّ نَحَوَ الضَّرْبِ والقتلِ سُمِّى مصدراً . لأِنَّ الأفعالَ أشْتُقَتْ منهُ ، فكأَنَّهَا صَدَرَتْ عنهُ صدورَ الابل عن الماءِ .

واعلمْ أَنَّ الفِعْلَ غَيرَ المُتعدّى نَحَوَ قُمْتُ، والمُتَعدّى نَحَوَ ضَرَبْتُ، يَجْرِيَانِ مَجْرَى واحداً في تَعدّيها الى المَصدر تقوّلُ: أضربتُ زيداً ضرباً كما تقولُ قُمتُ قياماً لاجْتِاعِهما في المعْنَى المقصودِ وهُوَ أَنْكَ فَعَلْتَ القيامَ واخْرَجْتُهُ مِنَ العَدَمِ الى الوجودِ، كما أَنَّ الضَّرْبَ لمّا كانَ فِعْلاً مِنْكَ (١٠) للى الوجودِ، كما أَنَّ الضَّرْبَ لمّا كانَ فِعْلاً مِنْكَ (١٠) يتناولُهُ بالعَملِ، ويؤثّر يتناولُهُ بالعَملِ، ويؤثّر يتناولُهُ بالعَملِ، ويؤثّر فيهِ فقلتَ : ضَرَبْتُ زيداً ضرباً. والقيامُ لمّا كانَ فِعْلاً يَحْصُلُ منكَ، ولا يؤثّر في غيركَ، لم يقتضِ ما يَدُلُّ عليهِ شيئاً يعملُ فيهِ، فَلَمْ يَقُلْ: قت زَيْداً. والألفاظُ والأدلّةُ تُغَيَّرُ وتَتَغَيَّر على حَسَبِ التّغييرِ في المَعَانِي فاعْرِفْهُ.

قَالَ(١١) الشَّيْخُ ابو علي : »

« وعَلِمْتُ عِلْماً ، وظَنَنْتُ ظَناً ، ليُريكَ أَنَّ المتعدّى الى مفعولَيْنِ بمنزِلَةِ المتعدّى الى مفعولي واحدٍ .

وهَكَذَا حُكْمُ ذَوَاتِ الزَّوائدِ نحوَ انطَلَقْتُ انْطِلاقاً واسْتَخْرَجْتُ اسْتِخْراجا ، والربّاعي نحوَ دَحرَجْتُ دحرجةً فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« واذا عرفْتَ المصدرَ فهوَ كذلكَ تقولُ : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ الذي تعرفُ ، وقمتُ القِيامَ الذي تعرفُ ، وقمتُ القِيامَ الذي تَعْلَمُ ، وكذلكَ اذَا ثَنَيْتَ أَوْجَمَعْتَ ، تقولُ : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ وضَرَباتٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ أبو بكر:

اعلَمْ أَنَّ المصادرَ على ضَرْبَيْنِ : مهمُ ومُوَقِّتٌ . فالمهمُ نحوَ قَعَدْتُ قُعوداً ، وضَرَبْتُ

⁽ ٧٠) ب ، ج : فعلامنك « يحصل منك » .

ضَرْباً ، يفيدُ الشِّياعَ ولا تُرِيدُ نوعاً دونَ نوعِ (١٣) . والمُوقَّتُ(١٤) كقولِكَ : ضربْتُ ضربةً ، تُريدُ المرّةَ الواحدةَ ، فليسَ هذا كالأوّلِّ في الابهام ، ألا تَرَى أَنَّهُ يَدُلُّ على شيء منهُ محدودٍ محصور بالعَدَدِ ، وليسَ كذلِكَ ضَرَبْتُ ضرباً ، لأنَّهُ شائعٌ مبهمٌ لا يَقْتَضِي المَّرةَ الواحدةَ دونَ المَرَّتَيْنِ ، كَمَا لا يَقْتَضِي الضَّعيفَ دونَ القوّي . فالمبهمُ تأكيدٌ للفعل لا يَتَضمَّنُ فائدةً تَزيدُ على ما دلَّ عليهِ الفعلُ لأنَّ الفعلَ يدلُ على الحدث مطلقاً ، والمؤقّتُ (١٥) يتَضمّنُ زيادةً ليستْ في الفِعْلِ وهِيَ التّحديدُ والاخْتِصاصُ بالمَّرّةِ والمَرّتَيْنِ . وحقيقة لتَّوقيتِ (١٦ التحديدُ من قولهم ١٦) : وَقَتُّ لَهُ . اذَا بَيِّنْتَ لَهُ وَقْتًا مَعْلُوماً محدوداً . وأَصْلُهُ أَنْ يُوصَفُ بِهِ الزَّمانُ فيقالُ : يومٌ مُوَقَّتٌ ، وما أَشْبَهَ ذلكَ ، الا أنَّهُ لمَّا كانَ يفيدُ التَّحديدَ وكانَ المقصودُ منهُ اسْتَعِيرَ لغير الزَّمان فقالوا ﴿ معرفَةً مُوقَّتَةً فِي نحو زيد وعمرو وكَذَا كُلُّ موضع قُصِدَ فيه مَعْنَى نَفِيَ الشدياع والإيهام ، فهو اذاً يَصْلُحُ لِكُلِّ ما يصلُّحُ لهُ التّعريفُ. وَلاّ // يَصْلُحُ التّعريفُ لكلّ ما يصلحُ لَهُ التّوقيتُ. أَلا تَرَى أَنَّ هَذَا الذي نحنُ فيهِ لا يجوزُ وصْفُهُ بالتّعريفِ ، وذلكَ أنَّ كلَّ تعريف تحديدٌ وليسَ كلُّ تحديد تعريفاً -وَيُثَنِّي هذا الموقِّتُ ويُجْمَعُ فيقالُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَتُين وضَرَبَات. وقولُ الشَّيْخِ أَبِي علي : ﴿ وَكَذَلِكَ اذَا ثَنَيْتَ وَجَمَعْتَ ﴾ (١٧) يَعْنِي أَنَّ المُثَّنَى (١٨) والمجموعَ بمنزلةِ المُفْرَدِ في صِحَّةِ انْتِصَابِهِمَا على المَصْدَرِ. ثُمَ أَنَّ الجمعَ انْقَصْ تَوْقِيتاً منَ المُفْرَدِ والاثْنَيْنِ لأنَّ قَوْلَكَ : ضَرَباتٍ يَصْلُحُ لعقودِ القِلّة (١٩) كُلّها . ولكنّه لا يَخْرُجُ عن حدِّ التّوقيتِ (٢٠) من حيثُ أنَّه يَدُلُ على عَدَدٍ . وهو أنَّهُ جَمْعُ للثَّلاثَةِ وما فَوْقَها . وَقُولُكَ ضرباً الذي . ليسَ بِمَوَقَّتِ لا يدلُّ على هَذَا المَعْنَى بوجهِ . فان قلتَ : ضَرَبْتُ ثلاثَ ضَرَبَاتِ . كانَ مثلَ ضَرْبَة وضَرْبَتَيْنِ . في كمالِ التّحديد والتّدقيت ، الا أنَّ الفعلِ بكونُ واقعاً في ضَرَيْتُ

⁽١٣) سقطت ۽ دون نوع ۽ في ب و ج.

⁽١٤) ب: والمؤنث. تحريف.

⁽١٠) ب، ج: والمؤنث. تحريف.

⁽١٦-١٦) بدله في ب: تحدد من قولهم.

⁽١٧) ب،ج: او جمعت.

⁽١٨) ب،ج: ان المؤنث. تحريف.

⁽١٩) ب، ج: العقود القلة. تحريف.

⁽٢٠) ب، ج: على حد التوقيت.

ضَرَبَاتٍ على المَصْدَرِ الصَّريح ، وفي ضَرَبْتُ ثَلاثَ ضَرَباتِ على ما هُو مَصْدَرٌ من جِهةً المَعْنَى وليسَ به (٢١ وذَاكَ أَنَّ العدد٢١) عبارةً عن المَعْدُودِ وليسَ باسم لَهُ . ولا يَجُوذُ الجَمْعُ في المُبْهَمِ فلا يُقَالُ : قَنَلْتَ قَتُولاً وضَرَبْتُ ضُروباً الا ما جَاءً على أَنْ يُفَرِقُ الجَنْسَ ، فَيُجْعَلُ أَنواعاً كقولِهِ تَعالَى – (وَتَظُنُّونَ باللهِ الظُّنُونَ) –(٢٢) كَانَّهُ قيلَ : ظَنَّ الجَنْسَ ، فَيُجْعَلُ أَنواعاً كقولِهِ تَعالَى – (وتَظُنُّونَ باللهِ الظُّنُونَ ضُرُوباً من الظّنِ . ولا يَطْرُدُ كذا وظَنُّ كَذَا ، ثُمَ جُمِعَ فَجَرى مَجْرى قَوْلِكَ : وتَظُنُّونَ ضُرُوباً من الظّنِ . ولا يَطْرُدُ هَذَا ، ألا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا : السُّلوبَ والنَّهوبُ . وانّا يكونُ ذلكَ غَالِباً فيا يَنْجَذِبُ الى السَّعِيةِ نَحَوَ العِلْم والحِلْم . يَجْري العلمُ على المَعْلُوم ، ويُنزَلُ الحلمُ منزلة الغَريزَةِ والطّبيعةِ كَانَهُ (٢٢) لَمْ يَقُلُ : عَلِمْتُ عِلْماً ، وحلمْتُ حِلْماً . فيقالُ : الحُلُومُ والطّبيعةِ كَانَهُ (٢٢) لَمْ يَقُلُ : عَلِمْتُ عِلْماً ، وحلمْتُ حِلْماً . فيقالُ : الحُلُومُ والطّبيعةِ كَانَهُ (٢٢) كَمَا قَالَ :

فَاذَا قُصِدَ الحدثُ المَحْضُ فالأكثرُ الأعرَفُ أنْ يقالَ : ضُروبٌ من القَتْلِ وضروب من العَتْلِ وضروب من العلم وضُروبٌ من الجَهْلِ .

وأمّا التَّثْنِيَةُ فأصْلَحُ قليلاً منَ الجَمْعِ تقولُ : ظَنَنْتُ بِي ظَنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، وقتلتُهُ قَتْلَيْنِ ، وقتلتُ أَنْ يقالَ : ضَرْبَيْنِ منَ القَتْلِ ، ونُوْعَيْنِ منَ القَيْلِ ، ونوْعَيْنِ منَ القِيامِ وسيأتي بيانُ ذلكَ في مَوْضِعِهِ . فانْ قُلْتَ : عَلِمْتُ علوماً ، كانَ الظّاهِرُ أَنْها (٢٦) مفعولٌ بها أَنْ تقولَ : عَلِمْتُ قصيدَةَ كَذَا ، أي فَهِمْتُهَا ، فانْ قلت : عَلِمْتُ زَيْداً عُلُوماً ، تُريدُ ضُروباً منَ العِلْمِ ، كأنَكَ عَلِمْتَ بالاستدلالِ والأخبارِ والمُشَاهَدَةِ ، وجَازَ عُلُوماً ، تُريدُ ضُروباً منَ العِلْمِ ، كأنَكَ عَلِمْتَ بالاستدلالِ والأخبارِ والمُشَاهَدَةِ ، وجَازَ

⁽ ٢١ – ٢١) بدله في ب و ج : وذلك أن المعنى .

⁽۲۲) آية ۱۰/الأحزاب ۳۳.

⁽۲۳) ب،ج: حتی کأنه.

⁽ ٢٤) ب ۽ ج : العلوم والحلوم .

⁽ ۲۵) لجرير في ديوان ص ۳۲۳ ، ومادة (حلم) من اللسان ۳۵/۱۵ والتاج ۲۰۹/۸ والبيت غير منسوب المخصص ۱۷/۳ و ۲۰/۱۸، وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ۱۹۲۳/۶ .

وقد قال ابن سيدة أن الحلوم احد ما جمع من المصادر. وذكر أنه يجمع أيضا على أحلام. (٢٦) ج: أنه.

على بُعْدٍ قِياساً على - (وَتَظُنُّونَ باللهِ الظُّنُونَا) - ويُؤنَسُ بهِ مَجِيءُ الجَمْعِ فِي لَفْظِ العِلْم

واعْلَمَّ أَنَّ المَصْدَرَ يُوصَفُ فَيَتَخَصَّصُ. تقولُ : ضَرَبْتُ ضَرْباً شَديداً فيخرجُ عن الشّياعِ المطلقِ الى شياعِ انْقَصَ من حيثُ يَقَعُ على نوع دونَ نوع . وهَكذَا(٢٧) حُكُمُ الشّياعِ المقلقِ الى شياعِ انْقَصَ من حيثُ يَقَعُ على نوع دونَ نوع . وهَكذَا(٢٧) حُكُمُ الوصفِ أبداً ، يَجْعَلُ الشّيءَ يتناولُ بَعْضَ ما كانَ يتناولُهُ قَبْلَ أَنْ يُوصَفَ (٢٨) وكذَا الموقّتُ . تقولُ : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً شَديدةً ، فيصيرُ أخصَّ وانْقَصَ شياعاً ، لأنَّهُ كانَ أخصً من المُبْهَمِ بدلالتهِ على العِدّةِ . وقد اكتسبَ الآنَ اختِصاصاً ثَانياً (٢٩) بأنْ قُصِرَ على الشّدةِ دونَ ضِدّهَا .

ثم إنَّ للمصدر انقِسَاماً ثانياً الى التَّعْرِيفِ والتَّنكيرِ. فالنَّكرةُ ما تَعْرَى مِنْ عَلَم التَّعرِيفِ كَقُولِكَ إِ ضَرَبْتُ اللَّهِ واللام . والألفُ واللام يكونُ للعَهْدِ وللجِنْسِ . فالعَهْدُ كَقُولِكَ : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ الذي تَعْلَمُ تُشِيرُ الى فِعْلِكَ الذي فَعَلْتَهُ بِعَينِهِ دُونَ جِنْسِهِ . وكذا اذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ تلك الضَّرْبَةُ (٣٠) التي رَأَيْتَ فَعْلِكَ الذي فَعَلْتَهُ بِعَيْنِهِ دُونَ جِنْسِهِ . وكذا اذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ تلك الضَّرْبَةُ (٣٠) التي رَأَيْتَ فَعْلَ . تريدُ واحدة بِعَيْنِهَا فَتعريفُ العَهْدِ يُبْطِلُ الإبهامَ من حيثُ إنَّ حقيقَتَهُ أن يَقْطُ . تريدُ واحدة بِعَيْنِهَا فَتعريفُ العَهْدِ يُبْطِلُ الإبهامَ من حيثُ إنَّ حقيقَتَهُ أن يَقْصُرَ الشيءَ على واحد معيّن . والابهامُ أنْ يصلحَ لكلِّ شيء من الجُنْسِ فها يَتَدَافَعَانِ ولا يبطلُ التَوقِيتُ لأَنّه يفيدُ العدد ، والتعريفُ لا ينافيهِ . والجنسِ أنْ يَقلَلُ والضَّرْبُ ، تريدُ العمومَ والشّياعَ . فَهذَا يُنْصَبُ على المَصْدَرِ في الغَلِبِ اذا وُصِفَ غَوْ وَلِكَ : قدْ ضُرِبَ الضَّرْبُ الشّديدَ ، وقُتِلَ القَتلَ القَتلَ الغَلِبِ اذا وُصِفَ غَوْ وَلِكَ : قدْ ضُرِبَ الضَّرْبُ الشّديدَ ، وقُتِلَ القَتلَ القَتلَ فَلَاحْسَنُ أَنْ يُوصَفُ فالأحْسَنُ أَنْ يُقلِلَ الغَعْلَ فَرُبُ مَوْمَ فَ فالأحْسَنُ أَنْ يُقلِلَ : قد ضُربَ ضَرْبًا ، وأعطِيَ اعطاءً ، فلا يُعرّفُ بالألفِ واللام . وذلك (٣٣) أنَّ الفِعْلَ ضُربَ ضَرْبًا ، وأعطِيَ اعطاءً ، فلا يُعرّفُ بالألفِ واللام . وذلك (٣٣) أنَّ الفِعْلَ تذلَلُ صِيغَتُهُ على الحَدَثُ كُما عَرِفْتَ . والمَصْدَرُ المَهمُ اذا انْتُصِبَ بهِ كانَ تأكيداً تذلُقُ عَلَيْهُ المَحْدِقُ عَلَيْ المَعْلَ المَعْدَدُ عَلَى المَحْدَثُ كُمْ عَرْفَ . والمَصْدَرُ المَهمُ اذا انْتُصِبَ بهِ كانَ تأكيداً ولمَا مَا يُعْلِقُ المَا المَدَدُ عَلَى المَدَدُ عَلَى المَدَدُ عَلَى المَدَدُ المُنْ المَلْكُولُ المَنْ المُعْلَ المَدْ المُعْلَ المَا المَلْونَ المَنْ المُعْلِي المَلْدَ المُعْرِقُ المَنْ المَدَا المَنْ المَنْ المَنْ المَدْ المُنْ المُعْمَلُ المَنْ المُعْلَى المَنْ المَا المَصْدِقُ المَنْ المُنْ المُعْمِلِ المَلْكُ المَا المُونِ المَنْ المَا المُنْ المَعْلَ المَا المَنْ المَا المَنْ المَالِمُ المَنْ المَا المَدْ المَنْ المُ

⁽۲۷) ج: وهذا .

⁽۲۸) ج: وصف ، تحریف ،

⁽ ۲۹) ج : ثابتا .

⁽٣٠) ب ، ج: تلك الضربة ؛ والضربة ».

⁽ ٣١) من ب وج . الصواب . وفي الأصل « العطاء » وهو تحريف . لأن العطاء اسم لما يعطى وليس مصدرا . انظر اللسان (عطا) ٣٠٠/١٩ .

⁽ ٣٢) ب : وذاك .

بمنزلةِ أَنْ تَكُرَّرَ فَتَقُولُ: ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ، فِي أَنَّه لا يفيدُ معنىً زائداً، فلا مَعْنَى للتَّعريفِ فيهِ. اذ يَكُفي فِي التَّأْكِيدِ أَنْ تَذَكَرَ لَفْظَ الْمَصْدَر. فانْ قُلْتَ: ضَرَبْتُ الضَّرْبَ، تُريدُ مَا يُسْتَحَقُّ انْ يُسمّى ضرباً على الحقيقةِ حتى كأنَّ مَا سَواهُ لَيْسَ بضربٍ على حدِّ قولهم: زيدٌ هُوَ الرِّجِلُ. أَيِّ المُسْتَحَقُّ (٣٣) لهذا الاسمِ لكمالِهِ في حدودِ الرُّجوليةِ واستيعابهِ وشرائطها جَازَ، لأنَّهُ يَجْري مَجْرَى الاسمِ لكمالِهِ في حدودِ الرُّجوليةِ واستيعابهِ وشرائطها جَازَ، لأنَّهُ يَجْري مَجْرَى قولِكَ : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ الكاملَ فِي تَضمنهِ مَعْنَى ليسَ فِي الفِعْل . وكذا قولُهُ:

/١٣٦/ لَعَمْرِي لَقَدْ أَخْبِبُنُكِ الحُبِّ كُلَّهُ وَزِدْتُكِ حُبًّا لَمْ يَكُنْ قَطُّ يُعْرَفُ (٣١)

لأنَّ كُلَّهُ يُخَصَّمُهُ ويَجْعَلُهُ بمنزلةِ قَولِكَ : الضَّرْبَ الشَّديدَ في افادةِ ما ليسَ في الفِعْلِ من حيثُ أنَّ الفعلَ لا يدلُّ على الكلِّ دونَ البَعْضِ ولا البَعْضِ دونَ الكُلِّ بَلْ يَدُلُّ على الكلِّ دونَ البَعْضِ دونَ الكُلِّ بَلْ يَدُلُّ على الفِعْلِ الاحاطةِ بمنزلةِ تقييدِهِ بما يَجْرِي مَجْرى التّبعيضِ على الجِنْسِ مُطْلَقاً . فتقييدُهُ بلفظِ الاحاطةِ بمنزلةِ تقييدِهِ بما يَجْرِي مَجْرى التّبعيضِ كقولك : الحبُّ اليسيرُ فاعْرِفْهُ .

وأمّا الموقتُ فيعملُ فيهِ الفعلُ وهو مُعَرِّفٌ بالألفِ واللامِ الكائنِ للجِنْسِ تَقُولُ : قَدْ يَضْرِبُ الضّربةَ ، فَيُغْنِي غَنَاءَ الضّرباتِ الكثيرةِ ، وانّه ليرمي الرميةَ فَيُصمِي (٣٠) من غيرِ أَنْ يُثَنّيَها . وذاكَ لِمَا عرفتَ من أنّ الفعلَ لا يدلُّ على الموقتِ فلا يكونُ في حكم ِ التكريرِ للتأكيدِ .

وللمصدر انقسامٌ ثالثٌ الى ما هُوَ منْ لفظ الفعل وما ليس من لَفْظِه . (٣٦ فالذي من لَفْظِهِ نَحُو ضَرَبْتُ أَنواعاً من لَفْظِهِ نَحُو ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ أَنواعاً من الفَظِهِ نَحُو ضَرَبْتُ فَضَرَبْتُ . والذي لَيْسَ منْ لَفْظِهِ نَحُو لِكَ : ضَرَبْتُ أَنواعاً مَن الضَّرْبِ . فأنواعاً نُصَبتُ لِكُونِها مَصْدَراً في المَعْنَى وليسَتْ منْ لَفْظِ ضَرَبْتُ . ومنْ ذلكَ ضَرَبْتُهُ أَي ضُربَ ، وأيّا ضرب دلكَ ضَرَبْتُهُ أَي ضُربَ ، وأيّا ضرب .

⁽ ٣٣) ج : والمستحق . تحريف .

⁽ ٣٤) هذا البيت رواه ابن جنى في الخصائص ٢٤٨/٢ برواية ، • ولم يك قط يعرف ، ولَمْ يَنْسبه لأحد . والشاهد في قوله أحببتك الحب . إذا جاء المصدر المبهم على لفظ الفعل (الا على التوكيد لانتظامه لجميع الوصف واغتراقه واستيعابه .

⁽٣٥) في اللسان (صمى) ٢٠٣/١٩ : أَصْمَى الرمية انفذها .

⁽٣٦-٣٦) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽٣٧) ج: ضربت.

لأنَّ أياً يكونُ أبداً منْ جنسِ ما يُضَافُ اليهِ. فاذا أُضِيفَ الى المَصْدَر فهو مَصْدَرُ في المَعْنَى فَينتَصِبُ بالفعل. وكذَا قولُهُمْ : ضَرَبْتُهُ سَوْطاً ، لأنَّ الأصلَ في هذا ضربةٌ بسوطٍ ، ثم أنّ الضَّرْبَ لما كانَ يَحْصُلُ بالسّوطِ جُعِلَ كأنَّه السَّوطَ فقيلَ : ضَرَبْتُهُ سَوْطاً ، اختصاراً وابجازاً ومبالغة . فالسّوطُ اذا ليسَ منْ لَفْظِ ضَرَبْتَ ، ولكنّه يَنتَصِبُ على المَصْدَر لكونِهِ مَعْنَى ضربةً ، ويُثَنّى ويُجْمَعُ فيقالُ : سَوْطَيْن وثلاثةَ أسواطٍ // بمنزلةِ ضَرْبَتَيْن وثَلاث ضَرَباتٍ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي ٍ:

« ويتعدّى الفعلُ الى ١٠ كانْ ضَرَّباً من الحَدَثِ وانْ لم يُشْتَقَّ منْ لَفْظِهِ وذلكَ (٣٨) قَعَدَ القُرْفَصَاءَ ، واشْتملَ الصّاءَ ، ورَجعَ القَهْقَرَى ، لأنَّ قَعَدَ اذا تَعدّى الى القُعودِ [الذي يَشْمَـلُ القرفصاءَ وغيرَهُ] (٣٩) فقد تَعدّى الى القُرْفَصاءِ في الجُمْلَةِ اذْكانَ ضَرْباً من القُعودِ [وكذلك الاشْتِالُ] (٤٠) »

قَالَ الشَّيْخُ أبو بكرٍ :

اعلَمْ أَنَّ قُولَهُم : تَّعَدَ القُرْفَصاءَ ، واشْتُمَل الصّهاء ، ورجَعَ القَهْقَرَى على وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُما : أَنَّ القُرْفَصَاءَ وانْ لَم يكنْ من لَفْظِ قَعَدَ فإنَّهُ مُجَانِسٌ لَهُ في المَعْنَى اذ هو نوعٌ من القعود ، فاذَا جَازَ أَنْ تقولَ قَعَدَ قُعوداً ، فَتُعدّيهِ الى هذا الشَّائع الذي يَتَضَمّن القُرْفَصَاءَ وغيرَهُ فلأَنْ يجوزَ تعدّيتُه الى هذَا الذي هو بَعْضٌ منهُ أَوْلَى . وهذا حُكْمُ القَهْقَرى والصّاءَ ، لأَنَّ القَهْقَرى وانْ لَمْ يَكُنْ [من] (٤١) لَفْظِ رَجَعَ فانّهُ ضَرْبٌ من الرّجوع . وكذلك الصمّاءُ ضَرْبٌ من الاشْتِعالِ وانْ لَمْ يَكُنْ منْ لَفْظِ اشتملَ ويقوى هَذَا أَنَّكَ

⁽ ٣٨) ط : وذلك « نحو قولك » .

⁽٣٩) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . واثباته أبين.

⁽٤٠) ما بين العاضدتين من ب و ط . وفي ج : وذلك الاشتال «تمريف.

⁽٤١) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « في » تحريف.

تقولُ: قَعَدْتُ نوعاً من القُعُودِ، فيكونُ لَفْظُ النّوع مَنْصُوباً بالمصدريةِ، لاشتمالِ القُعودِ عليهِ في المَعْنَى.

والوَجْهُ الثّانِي أَنْ يَكُونَ فِي الكلامِ موصوفٌ معذوفٌ كَانَّهُ قِيلَ : رَجَعَ الرّجعة الْقَهْقَرَى ، وَقَعَدَ العقدة القُرْفَصَاءَ ، واشْتملَ الاشتالة الصّاءَ ، فيكونُ المصدرُ على هذا الوجهِ مشاكلاً للفعلِ لفظاً ومعنى ". وكانَ (٢٧) على الوجهِ الأوّلِ مُشاكِلاً لهُ معنى لا الفظا ، ويكونُ القهقرى والصّهاءُ والقُرْفَصاءِ من بابِ الأبرق والأجْرِعِ (٣٤) . ومثلهُ في احتالِ الوَجْهَيْنِ قولُهُمْ (٤٤) : تَبَسَمْتُ وميضَ البَرْق ، لأنّ هذا النحو يُحْمَلُ على اضهادِ نَجِ بَسَمْتُ وميضَ البَرْق ، ويُسْتَغْنَى عن ذِكْرِهِ للآلالةِ تبسمْتُ عليهِ . ويُتَأُولُ على أَنْ يكونَ ﴿ وميضَ منصوباً بنفسِ تبسمت لأنه لما كان بمعناه قام مَصدرُهُ مقامه . فكأنه قيل : تَبَسَّمْتُ تَبَسُّمَ البَرْقِ فالموميضُ تَبَسُّمٌ في المَعْنَى كَمَا أَنَّ القُرْفَصَاء مُقُودٌ . وكذا جميعُ المَصَادِر التي تَقَعُ وقع غيرِهَا كقولهِ تَعالَى - ﴿ واللهَ أَنْبَتُكُم مِنَ الأَرْضِ منصوباً بنفسِ أنبتكُمْ فَنَبَتُمْ أَنْبَاتا (٤٤) ثم أَضْمَرَ لأَنَّ الْأَرْضِ الْمُناتَ يدلُّ عَلَى النباتَ داخلُ في نَبَاتًا) - (٤١) على الوجهيْنِ امّا أَنْ يكونَ منصوباً بنفسِ أنبتكم لأنَّ النباتَ داخلُ في ضمنِ الأَنْباتَ يدلُّ عَلَى النباتِ . وأمّا أَنْ يكون منصوباً بنفسِ أنبتكم لأنَّ النباتَ داخلُ في ضمنِ الأَنْباتَ على القعودِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي_{ٍ :}

﴿ فَاذَا (٤٨) قُلْتَ : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ زِيدٍ عمراً ، وضَرْبَ الأميرِ اللص ، فالمَعْنَى

⁽٤٢) ب، ج: فكان.

⁽ ٤٣) ج : والأجرج . تحريف . وفي اللسان (برق) ٢٩٨/١١ : جبل أبرق فيه لونان من سؤاد وبياض . وكل شيء اجتمع فيه سواد وبياض فهو أبرق وفيه (جرع) ٣٩٦/٩ ، الأجرع المكان الواسع الذي فيه حُزونة وسهولة ، وقول عبد القاهر ، ويكون القهقرى والصياء والقرفصاء من باب الأبرق والأجرع ، اي أنها مثلها في احتمالها وجهين من المعنى .

⁽ ٤٤) ج : نحو قولهم .

⁽ ٤٥) ب ، ج : فومضت .

⁽٤٦) آية ١٧/ نوح ٧١.

⁽٤٧) ب، ج: نباتا. تحريف.

⁽ ٤٨) ب ، ج ، ط : واذا .

ضَرَبْتُهُ ضَوْبًا مثلَ ضَرَبِ^(٤٩) الأميرِ اللصّ . ولا يجوزُ انْتِصَابُهُ على حدِّ ضَرَبْتُهُ ضَوْبًا ، لأَنْ لا أَفْعَلُ فِعْلَ غَيرِي ، ولكنْ قد أَفْعَلُ مثلَهُ . (فَ) وعَلَى هذَا قولُهُ تَعالَى – (كُتِبَ عَلَيْكُمْ الطِّيامُ كَمَا كُتِبَ على الذينَ منْ قَبْلِكُمْ) – (فَ) المَعْنَى كتابةً مِثْلَ ما كُتِبَ عليهم » .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بِكُرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ قُولُكَ ؛ صَرَبْتُ ضرباً زيدٍ عمراً ، التَّقديرُ فيهِ ؛ ضَرَبْتُ ضرباً مثلَ ضرباً مثلَ ضرباً مثلَ ضرباً مثلَ ضرب زيدٍ عمراً ، فَضَرباً هو المنصوبُ بأنَّهُ مصدرٌ ، ومِثْلَ منصوبٌ على أنّه صفةٌ له ، وضرب زَيدٍ مضاف اليهِ مثلُ ، ثُمَ يُحْذَفُ الموصوفُ الذي هو ضَرْباً فيبقى ضَرَبْتُ مثلَ ضَرْبِ زيدٍ ، كما تقولُ ؛ مَرَرْتُ بمثلِكَ ، تُريدُ بانسانٍ مثلِكَ . ألا تَرَى الى قولهِ ؛

/١٣٧/ يَادُبُ مثلِكَ في النَّساءِ غَرِيرَةٍ بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُها بِطَلاقِ(٢٥)

// فأنَّثَ غَرِيرةً وبيضاءَ مع أنَّ المِثْلَ مذكَّرٌ لجريهِ على مُؤَنَّثُ في التقديرِ نحوَ ربَّ [امرأةٍ](٣٠) مثلِك ثم يُخْذَفُ مثلُ فَيَبْقَى ضَرَبْتُ ضَرْبَ زيدٍ ، كَمَا حُذِفَ أهلٌ في قولِهِ تعالَى – (واسألِ القرية) –(١٥) . وانها حَمَلْنَا هذَا الكلامَ على هذا التقديرِ لأنَّا لو أَخَذْنَا بموجِبِ الظّاهِرِ فَنْصَبْنَا ضَرْبَ زيدٍ في قولِكَ ضَرَبْتُ ضَرْبَ زيدٍ كَمَا تَنْصِبُ ضربًا اذا

⁽٤٩) سقطت وضرب، في ط.

⁽٥٠) ج، ط: مثل فعله، ب: مثله فعله. تحريف.

⁽٥١) آية ١٨٣/ البقرة ٢.

⁽ ٣٠) لأبي محجن الثقني – واسمه مالك بن حبيب وقيل عبد الله بن حبيب . وقيل كنيته اسمه (اسلامي) – وليس في ديوانه (شرح أي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل) . أنظر ترجمة أبي محجن في الشعر والشعراء / ٢٣٧٨ و ١٣٠٠ (الشنتمري بصدره) وابن يعيش ١٣٣/ . والبيت منسوب له في سيبويه والشنتمري ٢١٣/١ و ٣٥٠ (الشنتمري بصدره) وابن يعيش ١٣٦/ . وغير منسوب في المقتضب ٢٨٩/٤ ، والأضداد لابن بشار الأنباري ٢٩١ (الشنقيطي) و ٣٣٣ (أبر الفضل والمفصل ٨٦ . وروايته في الأضداد (فلرب ... غريزة بلهاء) . والغريزة الغافلة عن صروف الدهر . والمتعة ما توصل به المرأة من مال وغيره بعد الطلاق .

⁽٣٠) من ب وج. الصواب. وفي الأصل «المرأة. تحريف.

⁽٥٤) آية ٨٦/ يوسف ١٢.

⁽٥٥) سقطت «هذا» في ب و ج.

قُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، لَزَمَنَا أَنْ نقولَ : انّ المَعْنَى أَحْدَثْتُ ضربَ زيدٍ ، وهذا مُحَالُ الآنَكُ (٥٠) لا تَقْدِرُ على أَنْ تُخْرِجَ من العَدَمِ الى الوجودِ ما قد فُعِلَ مَرّةً [اذِ] (٥٠) المَوجُودُ لا يَقْدِرُ على [إيجادِهِ] (٥٠) فانّا تَقْدِرُ على أَنّ تحذف فعلاً يشبهُ ما أَحْدَثَهُ عمروٌ نحو أَنْ يكونَ ضَرَبَ بالسّيْفِ ضَرْباً مخصوصاً اوكتَبَ خَطأً مثلَ مَا فَعَلَهُ . فأمّا أَنْ تقولَ : آني أَفْعَلُ نَفْسَ ما فَعَلَهُ فَمُحالٌ وشاهد بفسادِه الضّرورةُ .

وقُولُ الشّيْخِ أَبِي عَلَي : لِأَنِي لأَفعلُ فِعْلَ غيرِي يُوهِمُ أَنَّ الامتناعَ من اجراءِ ضَرَبْتُ ضَرْبَتُ ضَرْبَتُ ضَرْبً ، أَنَّ الفَرْبَ لِغَيْرِكَ وليسَ مَقْصُودُهُ مَذَا . واليّا الغَرْضُ أَنَّ الفِعْلَ اذَا افْعِلَ مَرَةً لم يُقْدَرَ على اعادتِهِ نَفْسِهِ . فلا فَصْلَ بينَ أَنْ يكونَ الفعلَ لكَ وبينَ أَن يكونَ لغيرِكَ . (٥٩) فاذا قلت : ضربْتُ زيداً ضربي عَمْراً ، كانَ المَعْنَى مثلَ ضَرْبِي ، لأنّك لا تَقْدِرُ على أَن تفعلَ بزيدٍ فِعْلاً فَعَلْتَهُ بِعَمْرُو . كما لا تَقْدِرُ على أَنْ تفعلَ فِعْلاً فَعَلْتَهُ بِعَمْرُو . كما لا تَقْدِرُ على أَنْ تفعلَ فِعْلاً فَعَلَتُهُ بِعَمْرُو . كما لا تَقْدِرُ على أَنْ تفعلَ فِعْلاً فَعَلَتُهُ بِعَمْرُو . كما لا تَقْدِرُ على المَوْضِعَيْنِ ، لأنَّ الاستحالة من حيث أَنَّ الشّيءَ اذا أُخْرِجَ منَ العَدَمِ الى الوُجودِ مرةً لم يُقْدَرُ على نَفْسِهِ ثانيا . وقد يُسْتَعْمَلُ مثلُ الشّيءَ اذا أُخْرِجَ منَ العَدَمِ الى الوُجودِ مرةً لم يُقْدَرُ على نَفْسِهِ ثانيا . وقد يُسْتَعْمَلُ مثلُ الشّيءَ اذا أُخْرِجَ منَ العَدَمِ الى الوُجودِ مرةً لم يُقْدَرُ على نَفْسِهِ ثانيا . وقد يُسْتَعْمَلُ مثلُ الشّيءَ اذا أُخْرِجَ منَ العَدَمِ الى الوُجودِ مرةً لم يُقْدَرُ على نَفْسِهِ ثانيا . وقد يُسْتَعْمَلُ مثلُ الشّيءَ اذا أُخْرِجَ منَ العَدَمِ الله المُوسِدَر كَتَبَ عَلَيْهِم . فالكافُ بَمَرْلَةِ مثل في افادةِ التّشبيهِ ومَا معَ ما بَعْدَهُ بِمَنْزِلَةِ المَصْدَر كَانَّهُ كَتَابَةً مثل كتابَةً مثل كتابَةٍ عَلَيْهِمْ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

ر ومثلُ هَذَا في الاتساعِ والحَذْفِ قولُهُمْ في صَريحِ الطَّلاقِ: أنْتِ واحدةً ، تقديرُهُ أنْتِ ذاتُ تطليقةٍ واحدةٍ ، فَحُذِفَ المُضَافُ والمُضَافُ اللهِ وأُقِيمَ صفةُ المُضَافِ اللهِ مقامَ الاسمِ المُضَافِ».

⁽٥٦) ب، ج: لأجل أنك.

⁽٧٥) من ب وج. الصواب. وفي الأصل واذا ، تحريف.

⁽٥٨) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل ١ الجادة ١. تحريف.

 ⁽ ٩٥) ج: أن يكون « الفعل » لغيرك.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ قُولُكَ : أَنْتِ ذَاتُ تَطليقةٍ وَاحِدَةٍ [حَذَفَ مَنهُ أُولاً المَضافُ الذي هُو ذَات ، فَبَقِي أَنْتِ ذَات ، فَبَقِي النَّكِ المُوصُوفُ الذي هُو تَطْليقَةٌ ، فَبَقِي أَنْتِ وَاحِدَةً ، فَبَقِي أَنْتِ وَاحِدَةً ، فَهُوَ مثلُ ضَرَبْتُ ضَرْبَ زَيْدٍ فِي أَنَّكَ حَذَفْتَ مُضَافاً ومَوْصُوفاً .

واعْلَمْ(٦١) أَنَّهُم قد يَحْذِفُونَ الفِعْلَ ويجعلونَ المَصْدَرَ عِوضاً مِنْهُ وذَلِكَ على ضَرْبَيْنِ .

أَحَدُهُمَا: أَن يكونَ في الأَمْرِ كقولكَ : ضَرْباً زِيْداً ، تريدُ : اضْرِبْ زيداً ضَرْباً ، وقِياماً يا عمرةِ ، تريد : قُمْ قِيَاماً .

والثَّاني في الخَبَرِ كقولهِم: انَّهَا أَنْتَ سَيْرًا يُريدونَ تسيرُ سيرًا.

⁽٩٠) ما بين العاضدتين من ب و ج. واثباته الصواب. وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر. (٦١) ب: فاذا علم. تحريف.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي ٍ :

« بَابُ المفعولِ بهِ »

الأفعالُ على ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُما: مالا يتعدّى الى المفعولِ بهِ والآخرُ ما يتعدّى الى المفعولِ بهِ والآخرُ ما يتعدّى الى المفعولِ بهِ . فَمَا (١) لا يتعدّى الى المفعولِ (٢) نحو قَامَ وغَابَ وذَهَبَ (٣) ، فانْ أَرَدْتَ تَعْديتَهُ الى المفعولِ (٢) عدّيتَهُ بحرفِ الجَرِّ تقولُ : (٤) ذَهَبْتُ بزيد (٥) ، وقُمْتُ بهِ ، وحَلَلْتُ بهِ . وَلَمْتُ بهِ ، وَحَلَلْتُ بهِ . وَلَمْتُ بَهُ ، وفي التّنزيلِ – (يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ // يَدْهَبُ بالأَبْصَارِ) – (٢) وقد و إلى حَلَلْتُ بهِ وَأَخْلَلْتُهُ . وكذلك قَوْلُهُ – (لَتَنُوهُ بالعُصْبَةُ ، ونَوْتُ بِهِم وكذلك قَوْلُهُ - (لَتَنُوهُ بالعُصْبَةِ [أُولِي القُوّقِ]) – (٨) انّا هُو نَاتِ العُصْبَةُ ، ونَوْتُ بِهِم وكذلك قَوْلُهُ :

/١٣٨/ دِيارُ الَّتِي كَادَتْ ونَحْنُ على مِنِي تَحُلُّ بِنَا لَولًا نَجَاءُ الرُّكَائِبِ(١)

⁽١) ب، ج، ط: فما.

⁽٢) ب، ج، ط: الى المفعول به.

⁽٣) ب ، ج : وذهب وغاب .

⁽٤) ط: فتقول.

⁽ه) ب، ج، ط: ذهبت به.

⁽٦) آية ٤٣/ النور ٢٤.

⁽٧) آية ٢٠/ الأُحقاف ٤٦.

⁽٨) آية ٧٦/ القصص ٢٨ وتكملتها من ب وط.

 ⁽٩) لقيس بن الخطيم في ديوانه (طبعة ليبزك) ق ٧/٤ ص ١١ و (طبعة بغداد) ص ٣١ وذكر القيسي في شواهد
 الابضاح ق ٣٦ أن لحسان بن ثابت بيئاً مثله وهو:

أَي يَجْعَلُنَا نَحُلُّ ، وكذلك (٢١ جَاءَ وأجابه ١٠) وقد يُعَدَّى الفعلُ الذي لا يتعدّى بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ وَذَلْكَ (١١ قُولُهُمْ فِي غَابَ : غَيَّتُهُ ، وفي فرح : فَرَحْتُهُ ١١١)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الأسبابَ التي يُعدّى بها الفِعْلُ ثَلاثَةً :

أُوَّلُهَا : الهمزةُ في قولِكَ : ذَهَبَ زِيدٌ وأَذْهَبْتُهُ . أَلا تَرى أَنَّ ذَهبَ كَانَ غيرَ نافذِ الى شيءٍ دونَ الفاعلِ وكنتَ(١٢) لا تَقْدِرُ على أنْ تقولَ : ذَهَبْتُ زِيداً ، فلما جِئْتَ بالممزةِ تعدَّى اليه فقلت : أَذْهَبْتُ زيداً . وقد تَقَدَّم أنَّ نقلَ الفِعْلَ يزيدُ في الكلام مِفعولاً . (١٣)

والسَبَبُ النَّانِي هُوَ البَّاءُ(١٤) في قولِكَ : ذَهَبْتُ بزيدٍ . أَلا تَرَى أَنَّهُ أُوقِعَ الذَهاب على زيدٍ كما فِعلتِ الهمزةُ في قولِكَ : أَذْهَبْتُ زيداً ، الاِ أَنَّهُ لما أَتَى بَعْدَ الفِعْلِ دَخَلَ على الاسم فكانَ ، لَهُ فيهِ عملٌ وهو الجُّرُّ والهمزةُ لمَّا دَخَلَتْ على صدر الفَعلِ ولم يَتَّصِلْ بالاسم ِ لَمْ يَكُنْ لَها(١٠) عملُ فنصب (١٦) الفِعْلُ الاسمَ نَحَوِ أَذْهَبْتُ زَيْداً ، فَالْبَاءُ في ذَهَبْتُ بِزَيدٍ * جُزْءٌ مِنَ الفِعْلِ ودَاخِلٌ في جملتِهِ من وجهٍ ، وهو أنَّهُ أَوْصَلَهُ الى زيدٍ وأوْقَعَهُ عليهِ في المعنى ، ومتَّصِلٌ بالاسم ِ من وجهِ احَرَ وهو أنَّهُ داخلٌ عليهِ لَفُظاً والهمزةُ من جملةِ الفعلِ لَفْظاً ومَعْنيُّ. فالباءُ اذا على ما هو حقيقةُ التَّوسطِ بينَ الشُّيْئَيْنِ.

واعْلَمْ أَنَّكَ اذا قلتَ : ذهبتُ بزيدٍ ، كانَ على وَجْهَيْنِ : أحدُهُما : أَنْ تُريدَ أَنَّكَ ِ صَاحَبَتُهُ كَقُولُهِ :

⁽١٠) بدله في ب و ج : ١جاء به وجئت به وأجاء ، تحريف وفي ط : ١جاء وأجأته وجاء به ، .

⁽١١) بدله في ط: قولك في غاب وفرح: غيبته وفرحته . .

⁽١٢) كذا في ب وج. وفي الأصل وكنت و. سهو.

⁽١٣) ب ع ج: يزيد مفعولا في الكلام.

⁽١٤) ج: البناء. تحريف.

⁽١٥) سقطت ولها، في ب.

⁽١٦) ج: فينصب.

/١٣٩/ خليليَّ مُرَّابِي على أُمُّ جُنْدبِ(١٧)

والنّاني : على (١٨) أن لا بكونَ صَاحَبَتُهُ ويكونُ المَعْنى على آنك نَجَيّتُهُ وأَذَلْتُهُ عَن مَكانِهِ . وِيَدُلُ عَلى ذلك قَوْلُهُ تَهَالَى – (يَكَادُ سُنَا بَرْقِهِ بَدْهَبُ بِالأَبْصَارِ) – أَلا تَرَى أَن البرق يكادُ البِّبْصَارَ لِنِسَتْ بأشخاصِ كَذَا البِرقُ فَيْتَصَوَّرُ فِيهِ المُصَاحَبَةُ . وانّا المَعْنَى أَنَّ البرق يكادُ يُزيلُ نورَ البَصَرِ و [يغنيه] (١٩) فَلا فَصْلَ بِينَ أَنْ تقولَ : ذَهَبَ بَبَصَرِهِ ، وبينَ أَنْ تقولَ : يُزيلُ نورَ البَصَرِ و وبينَ أَنْ تقولَ : فَهَبَ بَعَصَرِهِ ، وبينَ أَنْ تقولَ : فَهَبَ بَصَرَهُ وَاذَا كَانَ الأَمْرُ على هذا أَبْتَ أَنَّ الباءَ والهمزةَ بمنزلةٍ واحدةٍ وانَ المُصَاحَبَةَ لا تَجِبُ فِي واحدٍ منها ، فَكَمَا آنَكَ اذا قُلْتَ : اذْهَبْتُ زيداً لَمْ يَجِبْ أَنْ تكونَ صاحبَنَهُ ، كَذَلكَ اذا قلتَ : ذَهَبْتُ بزيدٍ (٢٠ وانما ذلكَ على المُوضِعَيْنِ ٢٠) هذا هو مذهبُ صاحب الكتاب (٢١) وأوردَ الشَّيْخُ أبوعلِ هذه الآيةَ رَداً على من يُخَالِفُهُ فيقولُ : كَذَلكَ اذا قلتَ : ذَهَبْتُ بزيدٍ حتّى تكونَ [صَحِبْتُهُ] (٢٢) لأجلِ مذهبُ صاحب الكتاب (٢١) وأوردَ الشَّيْخُ أبوعلِ هذه الآيةَ رَداً على من يُخَالِفُهُ فيقولُ : انّ اليَاءَ تُوجِبُ المصاحبةَ وانّكَ لا تقولُ : ذَهَبْتُ بزيدٍ حتّى تكونَ [صَحِبْتُهُ] (٢٢) لأجلِ انّ اليَاءَ تُوجِبُ المصاحبةَ وانّكَ لا تقولُ : ذَهَبْتُ بزيدٍ حتّى تكونَ [صَحِبْتُهُ] (٢٢) لأجلِ من يُخَالِفُهُ فيقولُ : اللّهُ المُوسَلُ عَلَى المُجَازِ فالجَوابُ أَنَّ المَعْنَى أَنَّ البَقَ يَوْلُ فيزولُ فيزولُ النّهُ عَلَى أَنْ المَعْنَى أَنَّ المَعْنَى أَنَّ المَعْنَى أَنَّ البَقُ مِنْ عَلَى المَجَازِ فالجَوابُ أَنَّ المَعْنَى أَنَّ المَعْنَى أَنَّ البَقُ مِنْ البُومَ على المَجَازِ فالجَوابُ أَنَّ المَالَعُ مَا يَشَلُ بُولُومِ ، لاَنْهُ يَعْلَمُ أَنَّ البَصرَ مع بقاءِ الشَّمْسِ // ذَالَ وأَنَها لَمْ فيلِهُ مَا يُولُومُ اللّهُ عَلَى المَعْرَا وَالْمَلُ عَلَى البَعْرَقُ وَالْمَالُ عَلَى الْمَعْرَقُ وَالْمَالُ عَلَى المَعْرَاثُ الأَمْرُ على هَذَا لَوْجَلَ المَّهُ عَلَى الرَّلُ وَالْمَالُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى الْمُولُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الل

⁽١٧) هذا صدر بيت لامريء القيس وتمامه :

عليلي مرا بي على أمَّ بَخُن مرا بي على أمَّ بخُن مرا بي على الترتيب ، ومعاني القرآن والبيت لامريء القيس في ديوانه ومحتار الشعر الجاهلي ق ١/٣ ، ص ٤١ و ٣٣ على الترتيب ، ومعاني القرآن ٣٨٧ – ٧٧ والموشع ٨٧ – ٣٠ و ١٥١ – ١٥١ ، والمسلسل في غريب لغة العرب ١٩٤ ، والشواهد الكبرى للعيني ٢٧٧ و ١٩٧٧ و ٥٠٠٧ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٠٣/١

واللبانات جمع لبانة وهي الحاجة

⁽١٨) سقطت «على» في ب وج.

⁽١٩) من ب و ج الصواب. وفي الأصل و «يغنيه». تحريف.

⁽٢٠-٢٠) بدله في ب و ج : وانما يجوز ذلك في الموضعين.

 ⁽ ۲۲) تعرض سيبويه للتعدية في ۲۳۲/۲ الى ۲۳۴ كما ذكر الفراء في معاني القرآن ۱۹/۱ أنهم قد يجمعون بين همزة
 التعدية وحرف الجر « الباء » الذي يفيد التعدية أنظر أيضا مجالس ثعلب ١٩٦/١ .

⁽٢٢) من ب وج. الصواب. وفي الأصل وصبته تحريف.

⁽ ۲۳) ب ، ج: وكذلك .

هِي قُولُهُ - (مَا انْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ) - لأنَّ الباءَ بمنزلةِ الهَمْزَةِ فكأنَّه قالَ : لِتَنَّيءُ الغُصْبَةُ ، فَقُولُهُ (٢٤) : نَأْتِ العُصْبَةُ ، بمنزلةِ قُولِكَ : ثَقُلَتْ فِي نهوضِهَا ، واذَا قلت : نَاءَتِ المُفاتيحُ بِالعُصْبُةِ ، كَانَ بِمَرْلَةِ قُولِكَ : [أَثْقَلَتْهُمْ فَهُوَ مِثْلُ قُولِكَ] (٢٠) ذَهَبَتِ الشَّمْسُ ببصرة واذْهَبَتْهُ. وكَذَا قَوْلُهُ: (٢٦):

تَحُلُّ بنا لولا نَجَاءُ الركائِب

لأنَّ المَعْنَى تَجْعَلُنَا نَحُلُّ كَمَا الشَّيْخُ أبو على . أَلا تَرَاهُ يَذْكُرْ أَنَّهم مَرُّوا بالمرأة وصَادَفُوهَا فِي المَوْضِعِ المذكورِ فَشَوَّقَتْهُمْ وملكَتْ قَلْوبَهُمْ حَتَّى كادتْ – نحلُّهم عن ظُهورِهِم . وَلَيْسَ المَعْنَى أَنَّها كَانَتْ مَمَهُمْ فَصَاحَبَتْهُمْ فِي الحُلولِ حتَّى تقولَ : انّ قولَهُ تَحُلُّ بِنَا ، بِمَعْنَى تَحُلُّ معنا . كَمَا تَقُولُ في ذَهَبْتُ بزيدٍ : ان المَعْنَى ذَهَبْتُ مَعَهُ .

> قَالَ شَيْخُنَا أَبُو الحُسَيْنِ(٢٧) رحمَهُ اللهُ: وهَذَا في المَعْنَى بمنزلةِ قولِ الآخرِ :

/١٤٠/ قَدْ عَقَرَتْ بِالقَوْمِ أُمُّ الخَزْرَجِ اذَا مَشَتْ سَأَلَتْ وَلَمْ نَدَخْرَج

يُريدُ أَنَّهَا اسْتُولَتْ عَلَى قُلُوبِهِم فَوَقَفُوا يَنْظُرُونَ اليها حَتَّى كَأَنَّهَا قَدْ عَقَرت رَواحِلَهُمْ فَعَجِزُوا عن المُضِيِّ. والى هَذَا ذَهَبَ في قولِهِ [المتنبي](٢٩)

⁽ ٢٤) ب ، ج : فقولك .

⁽٢٥) ما بين العاضدتين من ب و ج واثباته الصواب. وهو ساقط في الأصل بسبب انتقال النظر.

⁽٢٦) ب ، ج: قولم ، تحريف .

⁽ ۲۷) سقطت ﴿ أَبُو الْحَسِينِ ﴾ في ب و ج .

⁽ ٢٨) نسب التبريزي هذين البيتين في شروح سقط الزند ه/١٩٦٩ لأبي النجم.

العجلي – واسْمُهُ الفَضْلُ بنَ قُدامةً – ورواهما برواية :

قسد عَقَرَتْ بـــالقومِ أُخْتُ الخَزْرَجِ قسامت أبــا النجم الرحيـــل والشجى والرحيل والشجي : موضّعان . والبيتان غير منسوبين في الاضداد لابن بشار الأنباري ٣٨٧ (الشنقيطي) و ٢٥٠ (أبو الفضل) ورواية الثاني «شالت ولم تدحرج».

⁽٢٩)النسبة من ب و ج.

المَعْنَى أَنَّهُمْ وقَفُوا بِالمَنَازِلِ يَفْضُونَ فيها حقَّ التذكُر للعُهُودِ السَّالِفَةِ ويحيّون داعيةَ الشّوقِ فكأنَّ مافي قُلُوبِهُمْ من الشَّوقِ والحُزْنِ قَدْ حَصَلَ في قوائم ظُهُورِهِمْ حتى عَجِزَتْ عن المسير(٣١) . كَمَا كَانَ المَعْنَى هُنَاكَ أَنَّ المرأةَ قَدْ عَقَرَتْ رَوَاحِلَهُمْ وأَعْجَزَتْهَا عن السّير حتى كأنّها شُوقَتْهَا لِمَا شُوقَتْ أَصْحَابَهَا .

والسَّبَ الثَّالِثُ : تَضْعِيفُ العَيْنِ نَحَو غَابَ وغَيْبَتُهُ ، وفَرَّحْتُهُ و [وسرَبَ وسَرِّبُتُهُ] (٣٢) هو بازاءِ الهَمْزَةِ في أَذْهَبْتُهُ . ألا تَرَى أنَّ فَرِحَ كَانَ غيرَ مُتَعَدِّ فَلَمّا ضَعِّفْتَ العَيْنَ تَعَدَّى .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

« وأما الفِعْلُ المُتَعدَّى فَعَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبِ : أَحَدُهَا : ما يتعدَّى الى مفعولٍ واحدٍ ، والآخرُ : ما يَتَعدَّى الى ثَلاثَةِ مَفْعُولِينَ . فما يتَعَدَّى الى ثَلاثَةِ مَفْعُولِينَ . فما يتَعَدَّى الى مفعولٍ واحدٍ ، فقد يَكونُ عِلاجاً وغَيَّرَ علاجٍ ، فَمَا كان عِلاجاً فنحوَ ضَرَبْتُهُ وقَتَلْتُهُ وأَخَذْتُهُ وَكَسَرْتُهُ وَنَقَلْتُهُ . ومَا كانَ غيرَ علاجٍ فَنَحوَ عَلِمْتُهُ وظَنَّتُهُ وَفَهِمْتُهُ وذَكَرْتُهُ وهَوَيْتُهُ » .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ غيرَ المُتَعَدّى مَا لَمْ يَنْصِبْ مفعولاً بهِ نَحوَ ما تَقَدَّمَ من قولِكَ قَامَ زَيْدٌ ، وذَهَبَ عَمرة ، والمُتَعدّى ما نَصَبَ مفعولاً بهِ والمُتَعدّى على ضَربَيْنِ :

 ⁽٣٠) من القصيدة التي مدح بها أبا محمد الحسن بن عبيد الله بن طغج (أنظر الديوان ١١٠/٤ . والأذواد : جمع ذود وهو ما بين الثلاثة الى العشرة من الابل .

⁽٣١) ب ۽ ج : عن المشي .

⁽٣٢) من ب وج . الصواب . وفي الأصل « شرب وشربته » . تصحيف . وفي اللسان (سرب) ٤٤٤/١ . وسَرَبَ يَشْرُبُ سُرُوبا خرج ، وسَرَبَ في الأرض يَشْرُبُ ذهب « وفيه أيضا ٤٤٧/١ = ٤٤٨ : « يقال سَرَبت اليه الشيء اذا – أرسلته واحدا واحدا ، وسرب عليه الابل اي ارسلها قِطعةً قِطعة » .

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ مَصُوعًا عليهِ ، وذَلكَ نَحَوَ ضَرَبْتُ وَقَتْلْتُ وَعَلِمْتُ وظَنَّتُ .

والثّاني أنْ لا يكونَ كذلكَ ، ويكونُ منقولاً الى التّعدّي بزيادةٍ وذلكَ ما تَقَدّمَ من نحو أَذْهَبّتُهُ وَفَرَحْتُهُما زيادةٌ أَفْضَتْ بِهِمَا الى نحو أَذْهَبّتُهُ وَفَرَحْتُهُما زيادةٌ أَفْضَتْ بِهِمَا الى التّعدّي ، وليسَ كذلكَ ضَرَبَ وعَلِمَ اذ ليسَ لهما أصْلٌ غيرُ مُتَعَدٍ نُقِلا عَنْهُ كيفَ وَهُمَا على التّعدّي ، وليسَ كذلكَ ضَرَبَ وعَلِمَ اذ ليسَ لهما أصْلٌ غيرُ مُتَعَدٍ نُقِلا عَنْهُ كيفَ وَهُمَا على ثلاثةِ أَحْرُفٍ . والنّقُلُ انّما يكونُ بزيادةٍ // تَنيفُ على الثّلاثةِ كالهَمْزَةِ في أَذْهَبَ ، والرّاءِ الأولى في فَرّحَ .

وبَعْدُ فَانَّ الْفِعْلَ اذَا تَعَدَّى كَانَ عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ : أَحَدُهَا : مَا يَتَعَدَّى الى مَفْعُولِي وَالنَّاكُ مَا يَتَعَدَّى الى ثَلاثَةِ مَفْعُولِينَ . وليسَ هُنَا فِعْلُ يَتَعَدَّى الى ثَلاثَةِ مَفْعُولِينَ [فَالأَوّلُ](٣٣) مَا يَتَعَدَّى الى مَفْعُولِ واحدِ نحو فَعُلُ يَتَعدَّى الى مَفْعُولِ واحدِ نحو ضَرَبْتُ زيداً . وقولُهُ : « وقد يكونُ عِلاجاً وغيرَ عِلاج ، يَعْني بالعِلاج أَنْ يكونَ مَن أَفْعَالِ الجَوَادِح الّتِي تَشْتُمِلُ عَلَيْهَا الرؤيةُ نحو اليّدِ والرِّجْلِ واللسانِ . فكلُّ فِعْلِ كَانَ عِلاجاً وَمَا لَمْ الْمُشْبِهُ (٤٣) البَدَ والرِّجْلُ وسَرْبِ والقَيْلُ والمَشْي والقيام والقُعودِ كَانَ عِلاجاً . ومَا لَمْ يَكُنْ عِلاجاً فأفعالُ القُلُوبِ وما جَرَى ذلِكَ المَجْرَى نحو هَويْتُهُ وفَهِمْتُهُ لأَنَّ ذلكَ لَيسَ مِنا يُعْلَى عَلَيْ بقولِهِ : يكونُ عِلاجاً وغيرَ علاج أَنَّ ذلكَ لا يكونُ الا في الأفعالِ [المتعديةِ](٣٠) علي بقولِهِ : يكونُ عِلاجاً وغيرَ علاج أَنَّ ذلكَ لا يكونُ الا في الأفعالِ [المتعديةِ](٣٠) علي بقولِهِ : يكونُ عِلاجاً وغيرَ علاج أَنَّ ذلكَ لا يكونُ الا في الأفعالِ [المتعديةِ](٣٠) علي بقولِهِ : يكونُ عِلاجاً وغيرَ علاج أَنَّ ذلكَ لا يكونُ الا في الأفعالِ [المتعديةِ](٣٠) علي مفعولِينِ وليسَ بعِلاج . فكلُّ واحدٍ من النّوعَيْنِ موجودٌ فَعَلَ وَلْ مَعْمُولُيْنِ وليسَ بعِلاج . فكلُّ واحدٍ من النّوعَيْنِ موجودٌ فَعَلَ عَلَيْ عَلَى اللهُ مَعْمُولُونِ واحدٍ يكونُ عَلَا واحدٍ مِن النّوعَيْنِ موجودٌ فَعَارَ عَلَاج [لأنَّ](٣٠) ذلكَ يَخْتَصُّ بهذَا النّوعِ دونَ غيرهِ . فانْ قُلْتَ : فكيفَ ذَكرَ وغيرَ علاج ِ [لأنَّ](٣٠) ذلكَ يَخْتَصُّ بهذَا النّوعِ دونَ غيرهِ . فانْ قُلْتَ : فكيفَ ذَكرَ

⁽٣٣) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «الأولى». تحريف.

⁽٣٤) ج: ما يشبه. تحريف.

⁽٣٥) من ب وج. الصواب. وفي الأصل « للتعدية ». تحريف.

⁽٣٦) من ب و ج . الصواب وفي الأصل « لا أن » . تحريف .

عَلِمْتُ وظَنْنَتُ وَهُوَ فِي ذِكْرِ ما يَتَعدّى إلى مفعولِ واحدٍ . ألا تَرَى أَنّهُ قَسَمَ المُتَعدّى ثلاثة أقسام ثم أَخَذَ فِي التّفضيلِ فَقَالَ : فَمَا يَتَعدّى الى مفعولِ واحدٍ ، يكونُ عِلاجاً وغيرَ عِلاج . ولَمْ يَقُلْ : والفِعْلُ يكونُ عِلاجاً وغيرَ عِلاج فيجوزُ لَهُ ذِكْرُ ما يَتعدّى الى مفعوليُّن . فالجوابُ أنّ الأمر كَمَا ذَكَرْتُ الا أَنّهُ يَقْصِدُ بِها ما يَتعدّى الى مَفْعُولٍ واحدٍ مفعوليُّن . فالجوابُ أنّ الأمر كَمَا ذَكَرْتُ الا أنّهُ يَقْصِدُ بِها ما يَتعدّى الى مَفْعُولٍ واحد وذَاكَ اذَا جَعَلْتَ عَلِمْتُ بمنزلة عَرفْتُ ، وَظَنَنْتُ بمنزلة اتّهمْتُ . وهذَانِ لا يتَجاوزانِ مفعولاً واحداً ولذلك عَدّاهُما فقالَ : عَلِمْتُهُ وظَنَنْتُ ، كَمَا قَالَ : فَهِمْتُهُ . وأما ماذكرتُ فانعَاكُونُ مثلَ فهمْتُ اذا قَصَدْتَ النّذكر ، فان قَصَدْتَ الذّكرَ باللسانِ كانَ عِلاجاً كَقُلْتُ وَنَطَقْتُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

« وأَفْعَالُ الحواسِ الخمس كُلُّها متعديّةٌ نحوَ رَأَيْنَهُ وشمَمْنَهُ وذِقْتُهُ ولَمسْنَهُ وسَمِعْنَهُ . الا أنَّ سَمِعْتُ يتعدّى الى مفعولَيْنِ ولا بُدّ منْ أنْ يكونَ النَّاني مما يُسْمَعُ كقولِك : سمعت زيداً يقولُ ذاك (٣٧) ، ولو قُلْت : سَمِعْتُ زَيْداً يضربُ أخاك ، لَمْ يَجُزْ [فانْ اقْتَصَرْت على مفعولِ واحدٍ وَجَبَ أَنْ يكونَ ممّا يُسْمَعُ] (٣٨) .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الحَوَّاسَ هِيَ العَيْنُ والأَنْفُ والفَّمُ واليَّدُ والأَذُنُ ، فَرَأَيْتُ فعلُ العَيْنِ وذَاكَ (٣٩) اذا جَعَلْتَهُ بمنزلةِ أَبْصَرْتُ فقلتَ : رَأَيْتُ زَيْداً وسَكَتَّ . وشَمَعْتُ فعلُ الأَنْفِ ، وذُقْتُ فعلُ اللَّسانِ ، ولَمَسْتُ فِعْلُ اللَيْدِ وسَمِعْتُ (٤٠ فعلُ الأَذُنِ وسَمِعْتُ ٤٠) منْ بَيْنِ هذهِ الخَمْسَةِ يتعدّى الى مفعولَيْن . كقو لِكَ : سَمِعْتُ زيداً شِعراً وسَمِعْتُ زيداً كلاماً . وجوزُ أَنْ تحذفَ المفعولَ الأول فتقولُ : سَمِعْتُ شِعْراً ، وسَمِعْتُ قولَ زيدٍ ، ولا يَجُوزُ أَنْ

⁽٣٧) سقطت « ذاك» في ط.

⁽٣٨) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . وأثباته أبين .

⁽ ٣٩) ب ، ج : وذلك .

⁽٤٠ – ٤٠) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

نَحْذِفُ النَّانِي وَتُشْتَ الأَوَّلَ فَتَقُولُ : سَمِعْتُ زَيْداً ، وتَسْكُتُ لأَنَّه // لا يفيدُ ، والمَّا حُصَّ سَمِعْتُ بالتَّعدّي الى مفعولَيْن ، لأَجْل أَنَه يقعُ على القولِ والنَّطْق والقولُ لابدَّ لَهُ من قائلٍ يُسْمَعُ منهُ . وليسَ كَذَا أخواتُ سَمِعْتُ ، لأنَّ رَأَيْتُ لا يَقْتَضِي أكثرَ من شيء يَقَعُ عليهِ الرَّؤيةُ . وكَذَا ذُقْتُ يَقْتَضِي مَذُوقاً فقط ، ولا يجبُ أَنْ يكونَ الذُوق مُسْنَداً الى شيء كَمَا يَجبُ (١٤) أَنْ يكونَ المسموعُ كذلكَ . ولو قلتَ (٤١) : سمعتُ زَيْداً يقتلُ ، لم يَجُزْ ، لأنَّ القَتْلَ ليسَ مما يُسْمَعُ .

واعْلَمْ أَنَّ قُولَ الشَّيْخِ أَبِي علي في سَمِعْتُ أَنَّ الثَّانِي يَنْبَغِي أَنْ يكُونَ مَمَا يُسْمَعُ كَقُولِكَ : سَمِعْتُ زِيداً يقُولُ ذَاكَ ، يقتضي ظاهرهُ أَنَّ يقُولَ هو المفعولُ الثَّانِي ، ويقولُ جملةً من فعل وفاعل. والجملةُ لاتقعُ مفعولةُ الا في بَابِ العَوَامِلِ الدَّاخلةِ على المُبْتَدَأُ والخَبَرِ كَظَنَنْتُ وعَلِمْتُ . ولا يُمْكِنُنَا أَنْ نقولَ : انَّ سَمِعْتُ دَاخلُ على المُبْتَداأُ والخَبَرِ لاَنَا نَجِدُهُم يقولُونَ : سَمِعْتُ زِيداً شِعْراً ، والشَّعْرُ ليسَ بزيدٍ ، فلوكانَ داخلًا على المُبْتَداأِ والخَبرِ لم يَجُزُ أَنْ يقعَ في الثَّانِي ما ليسَ بالأوّلِ في المعنى ، كما لم يَجُزُ في بابِ ظننْتُ ، والخَبرِ لم يَجُزُ أَنْ يقعَ في الثَّانِي ما ليسَ بالأوّلِ في المعنى ، كما لم يَجُزُ في بابِ ظننْتُ ، ولَوجَب أَنْ لا يحوزَ الاقتصارُ على مفعولِ واحدٍ نحو سمعتُ شعراً . فاذاً ينبغي أن يُحْملَ على أَنْ تقولَ : حَالَ حَتّى كَانَّكَ قلتَ : سَمِعْتُ زِيداً في حالِ قولِهِ كذا ، وفي حالِ القولِ ، انشادِهِ ، لكنّهُ يَدُلُ على المفعولِ . ويُغنى عنهُ من حيثُ أَنْكَ اذا سَمِعْتَهُ في حالِ القولِ ، انشادِهِ ، لكنّهُ يَدُلُ على المفعولِ . ويُغنى عنهُ من حيثُ أَنْكَ اذا سَمِعْتَهُ في حالِ القولِ ، فقد سَبِعْتَ القولَ . فاعْرَفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« فَانْ قَلْتَ : فَقَدْ جَاءَ فِي التَّنزيلِ : - (هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ اذْ تَدْعُونَ) - (هَلْ يَسْمَعُونَ أَ فَلَ عَلَى عَلَى مَعُونَ) - (هَلْ يَسْمَعُونَ) على مفعولِ واحدٍ ، ولَيْسَ ممّا يُسْمَعُ . فالقولُ انّ المعْنَى هَلْ يَسْمَعُونَ دُعاءكُم ، فَحُذِفَ المُضَافُ واقيمَ المُضَافُ اليهِ مَقَامَهُ . كَمَا جَاءَ فِي الآيةِ الأُخْرَى (٥٠)

⁽١١) ب ، ج : كما لايجب. سهو.

⁽٤٢) ب ، ج : وأذا قلت .

⁽٤٣) آية ٧٧/ الشعراء ٢٦.

⁽ ٤٤) ط : فاقتصرت : تحويف .

- (انْ تَدْعُوهم لايَسْمَعُوا دُعاءَكُمْ) -(٤٦) ».

قَالَ الشُّيْخُ الإمام أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنّه لمّا ذَكَرَ قَبْلُ أَنّ سَمْعَتُ اذَا حُذِفَ أَحَدُ مَفْعُولِيهِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ النّاني من جنْسِ المسموع سَأَلَ نَفْسَهُ عَن قولِهِ عَزّ وجَلَّ - (هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ اذ تَدْعُونَ) - لأجْلِ أَنَّ المفعُولَ هُو ضَمِيرِ المخاطبينَ ولِيسَ ذلكَ بمسموع ، وانها هُو مسموعٌ منه ، فَحَمَلَهُ على حَذْفِ المُضَافِ نحو هل يَسْمعُونَ دُعاءَكُمْ ؟ وذلك ما لا شُبْهةَ في [تقديرهِ](٤٧) اذ لا بُدّ من مسموع . ولو قُلْتَ(٤٨) : سَمِعْتُ زيداً ، وزعمتَ أَنْ لا مفعُولَ غَيْرَهُ في الكلامِ البَّنَّةَ كنتَ محيلاً ، لأنَّ زيداً ليسَ بقولٍ فيشتملُ عليهِ السَّمْعُ ، وحَسَّنَ ذلكَ ، ودلَّ عليهِ قُلْمَ مَعْلَى اذ لَكَ ، ودلَّ عليهِ قُلُهُ تَعَالَى - (اذْ تَدْعُونَ) -

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« ومنَ الأَفْعالِ ما يتعدَّى بحرفِ جَرِّ فَيتَسعُ (٤٩) ويُحْذَفُ (٥٠) حَرْفُ الجَرِّ فَيَتعدَّى الفعلُ الى المفعولِ بغير حرف جرٍ ، وذلك قولُهُم (٥١) : دَخَلْتُ البيتَ والأصلُ (٥٢) الى المبيتِ الله على ذلك أنَّ مصدرهُ على فُعولٍ وأنكَ قد تنقلُهُ بالهمزة فتقولُ : أَدْخَلْتُهُ ، وبحرفِ الجرِّ فتقولُ : دَخَلْتُ بهِ . وأنَّ مثلَهُ وخَلِافَهُ غيرُ متعدِّييْنِ ، فخِلافَهُ خَرَجْتُ ، ومثلُهُ غَرْتُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ قُولَهُم : دخلتُ البيتَ ، في الظَّاهِرِ بمنزلةِ فعلٍ متعدِّ الى مفعولِ وليسَ

⁽٤٥) ط: كما جاء في الأخرى

⁽٤٦) آية ١٤/ فاطر ٣٥.

⁽٤٧) من ب و ج الصواب. وفي الأصل وتقديره. تحريف.

⁽٤٨) ب: فان قلت.

⁽٤٩) ط: فيتسع دفيه».

⁽٥٠) سقط واو العطف قبل قوله « يحذف » في ج .

⁽٥١) ب، ج: ومن ذلك قولهم، ط: فمن ذلك قولهم.

⁽٥٢) ط: والأصل (فيه) يَـ

⁽٥٣) ج: دخلت في البيت.

كذلكَ في المَعْنَى لأنَّ الأصْلَ فيه أنْ يَجِيءَ مع الجَارِّكَقُولِكَ : دَخَلْتُ في البيتِ أو الى البِّيْتِ. واستدلَّ على أنْه لَيْسَ بمصوغ على التَّعدّي كَضَرَبْتُ وعرفْتُ، بأشياءَ منها أنَّ مصدرَهُ على فُعولٍ. تقولُ: دَخَلْتُ دُخولاً. وفُعُولٌ من مصادر(٥٥) غير المُتَعدّى. فأمَّا(٥١) ما جَاءَ [من نحو](٥٧) جَحَدَهُ جُحُوداً ، وشكرَهُ شُكوراً ، ولَزَمَهُ لُزُوماً ، ونَهكَهُ المرضُ نُهوكاً ، وَوردَهُ // وُرُوداً فَشاذُّ كشذوذِ فَعْلِ فيما لا يتَعدّى نحوَ سَكَتَ سَكْتاً ، وهدأ هَدْأً وَعَجَزَ عَجْزًا والشُّواذُ لا يُعْمَلُ عليها . وقد أتَّى في بَعْضِ ذَلِكَ غيرَ فُعولٍ وهُوَ الجَحْدُ والشُّكُّرُ والنَّهْك . ولم يَقُلْ : دَخَلْتُ الدَّارَ دَخْلاً ، فَقَدْ دلَّ هَذَا عَلَى أنَّ دَخَلْتُ موضوعٌ على غير التَّعدِّي ، ولهذَا قالَ في وَلْجَتُهُ أَنَّ التَّقديرَ وَلَجْتُ فيهِ ، لأَجْلِ أَنَّهُ يُقَالُ : وُلُوجاً .

ومنها أنَّ مثلَهُ غيرُ متعدِّ وهُوَ غُرْتُ ، تقول : غُرْتُ في البيتِ ، ولا تقولُ غُرْتُ (٥٨) البيتَ ، واللفظانِ الكاثنانِ بمَعْنيُّ واحدٍ مَتَى ثَبتَ لأَحَدِهِمَا أَمْرٌ معنويٌّ وَجَبَ ثَبَاتُهُ للآخر لا مَحالةً ، اذ لا يُتَصَّوَرُ اتَّفاقُهُمَا في المَعْنَى مع الاخْتِلافِ في شيءٍ مما يعودُ الى الحقيقةِ . والتَعدّي معنيٌّ في الفعلِ ووصفٌ لازمٌ لَّهُ فكيفَ يجوزُ أنْ يكونَ مَوْجُوداً في دَخَلْتُ وغَيْرَ موجودٍ في غُرْتُ الكَائنِ بمعناهُ ؟

ومنها [أنَّ](٥٩) نَقيضَهُ الذي هُوَ خَرَجْتُ غَيْرُ متعدٍّ . تَقُولُ : 'خَرَجْتُ منَ البَيْتِ فتعديه بحرفِ الجَرُّ ولا تقولُ : خَرَجْتُ البيتَ ، ولا خَرَجْتُ البصرةَ ، كما لا تقولُ : قَعَدْتُ المسجدَ.

قَالَ شَيْخُنَا أَبُو الحُسَيْنِ : رِوالشِّيءُ يُعْتَبُرُ بِمِثْلِهِ وَضِدِّهِ . وَذُكِرَ فِي حديثِ الضَّدِ قُولُهِم . قَصُرَ فهو قصيرٌ ، وطَالَ فهو طَويلٌ ، وجَوْعَانُ وجَوْعَى كَشَبْعَانَ وشَبْعَى وظَمْآنَ وظُمْآى وصَدْيانَ وصَدْيا كَرَيَّانَ ورَيًّا .

⁽٤٥) ب: فيدل، ج: ويدل.

⁽٥٥) ج: من مصادره. تحريف.

⁽٥٦) ب، ج: وأما.

⁽۵۷) من ب و ج. الصواب.

⁽٥٨) ج: قلت. تحريف. وفي اللسان (غور) ٣٣٩/٦: وغار في الشيء غُوْراً وغُوْرا وغيارا: دخل.

⁽٥٩) من ب و ج. الصواب.

وأقولُ: ان هذا التشبية ليسَ يَصِحُّ حملُهُ على ظَاهِرِهِ وذلكَ أَنَّ مُراعاةَ التساوي بينَ الضّدَيْنِ فِي الأبنيةِ ليسَ شيئاً يُوجبُهُ المَعْنَى حتى لو تُرك لكان مُنَافِياً للحقيقةِ مستحيلاً ولكنّه أَمْرٌ من الأمورِ التي يُطلّبُ بِهَا تحصيلُ التشاكلِ ، وحُكمٌ من الأحكامِ الجائزةِ المُسْتَحْسَنَةِ دونَ الواجبةِ اللازمةِ ولذلك قَالُوا: جَاعَ يَجُوعُ وشَبعَ يَشْبَعُ فلم يُراعُوا ذلك في المُسْتَحْسَنَةِ دونَ الواجبةِ اللازمةِ ولذلك قَالُوا: جَاعَ يَجُوعُ وشَبعَ يَشْبَعُ فلم يُراعُوا ذلك في الفِعْلِ. وكَذَا قالُوا: (٢٠) جَائِعٌ ، ولم يَقُولُوا. شَائِعٌ ، لأنّهُ يُفْعَلُ على طريقةِ الأحْسَنِ والأشبَهِ فَلا يُطَالَبُونَ بِمراعاتهِ أَبَداً.

واذا كان كذلك كان هذا الاتفاق المُشاهدُ بين الضّديْنِ في الأمثِلةِ أمراً متعلّقاً بواضع اللغةِ فلو قُلْنا : ان اعتبارَ دَخَلْتُ بِضِدِهِ ، الذي هُوخَرَجْتُ من هذا النَمَطِ ، كُنا قائِلينَ : إنّ دَخَلْتُ ، قَدْ كَانَ يحوزُ أَنْ يكونَ مُتعدّياً ، ولكنّهُ جُعِلَ غيرَ متعد ليكونَ مُشاكِلاً لضِدّهِ كما جُعِلَ قصيرٌ على هذهِ الزّنةِ ليكون كطويل . وهذا قولٌ ينطقُ بأنَّ التّعدّي والامتناعَ من التّعدي ممّا يَتعلّقُ بوضع الواضع حتّى كأنَّ ضَرَبْتُ صارَمُتعدياً لأنّه كذا وضع ، ولوكانَ موضوعاً على الامتناعَ من التّعدّي لكانَ جَائِزاً . وهكذا قَمْتُ ، امْتَنعَ من أَنْ يَتعدّى لوقوعِه كذلك في الوَضْع وذلك من المُحالِ الظّاهرِ الذي تَدفّعُهُ الضّرورةُ لأنَّ كونَ الفعلِ مُتعدّياً أو غيرَ متعد شيءٌ يتعلّقُ بمعاني الأفعالِ وحَقَائِقِها لا بأَلفاظِها وصِيغِها . اذ حقيقةُ التّعدي ما تقدّمَ من كونِ الفِعْلِ فعلاً متناولاً شَيْئاً وحَدَناً مؤثّراً ، وغيرُ المُتعدّى // أن [لا](٢٠) يكونَ كذلك ، وحَقائِقُ الأشياءِ لا يكونُ لواضع اللغةِ فيها المُتعدّى // أن [لا](٢٠) يكونَ كذلك ، وحَقائِقُ الأشياءِ لا يكونُ لواضع اللغةِ فيها حكمٌ ، فلو جَازَ أنْ يكونَ ضَرَبُ مُتعدياً لأنَّهُ كَذَا وُضِعَ واسْتُعمِل لَجَازَ أَنْ يُقالَ أَنْ الرجل صَارَ انساناً والفَرَسُ بهيمةً بالوضع فانما يتعلّقُ باللغةِ أنَّ ضَرَبَ بُني على فَعَلَ مثلاً ورُكّ من هذِهِ الحروفِ دونَ غيرِهَا ، ونحو ذلك من الأمورِ المُتعلقةِ بالألفاظِ والأَبْنيةِ . وركّبَ من هذِهِ الحروفِ دونَ غيرِهَا ، ونحو ذلك من الأمورِ المُتعلقةِ بالألفاظِ والأَبْنيةِ .

واذَا ثَبَتَ هذهِ الجُمْلَةُ وَجَبَ أَنْ يكونَ اعتبارُ دَخَلْتُ بِخَرَجْتُ على وجهِ الوُجوبِ، وأَنْ يكونَ المُرادُ انَّ كلَّ فِعْلٍ فَن حُكْمِهِ أَنْ يكونَ مثلَ ضَدِهِ في التَعدّي وغير التَّعدّي(٦٣) على التّعدّي(٦٣) على التّعدّي (٦٣) التّعدّي (٢٣) التّعدّي (٣) التّعدّي (٣

⁽ ٦٠) سقطت ۽ قالوا ۽ في ج.

⁽٦١) من ب و ج. الصواب.

⁽ ٦٢) سقطت ۽ وغير التعدي ۽ في ب و ج .

⁽٦٣) ب: وكان والتقدير. تحريف. ج: وكان التقدير.

مُسَاواتِه لِضِدَّهِ ، والأمرُ اذَا تَأْمَلْنَا كذلك ، ألا تَرَى أنَّ السَّوادَ والبَياضَ بها تَقَعُ البِدايةُ حِيثُ يُرادُ ذِكْرُ ضِدَيْنِ ، ولوحاولت أن تصورَ في أحدِهما تعدياً لَمْ يُتَصوّرْ. والعلّة في فَتَجدهُما غيرَ متعدّييْنِ ، ولوحاولت أن تصورَ في أحدِهما تعدياً لَمْ يُتَصوّرْ. والعلّة في ذَلِك (٥٠) أنَّ الشيء لا يكونُ ضِداً لغيرِهِ حتّى يكونَ مقابلاً له . وانما يُقابلُ الشيءَ ويقعُ بازائِهِ ما يكونُ من جنسِهِ . فاذَا اختلف الفِعْلانِ في التّعدي كانا جنسيْنِ اثَنيْنِ . واذاكانَ كذلك تَدَافَع أنْ يكوناً ضِديْنِ ولا يكوناً مُتَّفِقيْنِ في التّعدي وغيرِ التّعدي . فالمقصودُ اذاً في كذلك تَدَافَع أنْ يكوناً ضِديْنِ ولا يكوناً مُتَّفِقيْنِ في التّعدي وغيرِ التّعدي . فالمقصودُ اذاً في خدر التسويةِ بينَ الأبنيةِ أنَّ الشيءَ لما كانَ يَقَعُ ضِده موقع المِثْلُ في نحو هذهِ المعَاني رُوعي ذكر التسويةِ بينَ الأبنيةِ أنَّ الشيءَ لما كانَ يَقعُ ضِده موقع المِثْلُ في نحو هذهِ المعَاني رُوعي الاتّفاقُ بَيْنَهُمَا في كثيرٍ من العَواضع حَسَبَ ما يُراعى بينَ المِثْلُيْنِ لا أنَّ الاعتبارَيْنِ على سَواءٍ فاعْرِفْهُ .

وأمّا استدلالُ الشّيخ أبي على بأنّك تَنْقُلُهُ بالهمزةِ فتقولُ : أَدْحَلْتُهُ وبحرفِ الجّر تقولُ : (٢٦) دَحَلْتُ بِهِ فليسَ لَهُ وَجُهُ ، لأنَّ النّقُلَ بالهمزةِ يكونُ في المُتعدّى وغيرِ المُتعدّى . ألا تَراكَ تقولُ : احْفَرْتُهُ بِثْراً ، كَما تقولُ أَذْهَبْتُ زَيْداً ، فَلا يَدلُّ قولُكَ : وَخَلْتُ الدّارَ على العّرَوفِ الجّرِ ، لأنَّ ذلك لا يَخْتَصُّ ادْخَلْتُهُ الدّارَ على أنَّ دَخَلْتُ غيرُ مُتعدّ ، ولوكانَ ادخلتُ بغيرِ المُتعدّى نحو ذَهَبَ زيدٌ وأَذْهَبْتُهُ ، فيدُلُّ على أنَّ دَخَلْتُ غيرُ مُتعدٍ ، ولوكانَ ادخلتُ لا يَنفذُ الى غيرِ البيتِ حتى يقالَ : أدخلتُ البيتَ فقط ، لكانَ يدلُّ على أنَّ دَخَلْتُ متعدٍ بحرفِ الجرِ ، كَمَا أنَّكَ اذا قُلْتَ : أَذْهَبْتُ زيداً ، فلم يَتَجاوَزْ مفعولاً واحداً دلَّ ذلكَ (٢٧) على أنَّ ذَهَبْتُ زيداً ، فلا يَتَجاوَزْ مفعولاً واحداً دلَّ ذلكَ (٢٧) على أنَّ ذَهَبْتُ زيداً البيتَ ، فيزيدُ (٢٩) النقلُ مفعولاً ، فلا يقولُ ذلكَ أحَداً (٢٠) ، بَلْ يُقَالُ : أَدْحَلْتُ زيداً البيتَ ، فيزيدُ (٢٩) النقلُ مفعولاً ، فلا يقولُ ذلكَ أحَداً (٢٠) ، بَلْ يُقَالُ : أَدْحَلْتُ زيداً البيتَ كانَ مُفْتَقِراً الى دليلِ في تقديرِ حرفِ فَصُلُ بينَ أَدْخَلْتُ ودَخَلْتُ في أنّهُ تَعَدّى الى البيتِ كانَ مُفْتَقِراً الى دليلِ في تقديرِ حرفِ فَصُلُ بينَ أَدْخَلْتُ ودَخَلْتُ في أنّهُ تَعَدّى الى البيتِ كانَ مُفْتَقِراً الى دليلِ في تقديرِ حرفِ

⁽ ٩٤) من ب ، ج : ذكر الضدين .

⁽٦٥) ب، ج: وعلة ذلك.

⁽ ٦٦) ب ، ج : فتقول .

⁽٦٧) ب، ج: دلك ذلك.

⁽ ٦٨) ب ، ج : ولا يقول أحد ذلك .

⁽ ٦٩) سقط قوله ۽ البيت ۽ في ب و ج .

الجرّ على ما مَضَى . فَلا أَدْري كيفَ وَقَعَ هذا في كلام الشَّيْخ ِ أَبي علي مع وضوحِهِ . وأقربُ ما أصرفُهُ اليهِ أنْ يكونَ تَخْليطاً من جهةِ النّقْلِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

« وقد تُزادُ في الأفعالِ المتعدّيةِ حروفُ الجرّ (٧٠ وذلكَ قَرَأْتُ بالسُّورةِ ، وقَرَأْتُ اللهُ السُّورةَ ٧٠) ، (٧١ وَأَلْقَى يَدَهُ ، وَأَلْقَى بِيَدِهِ ٧١) وفي القرآنِ – (أَلَمْ يَعْلَمْ بأنّ اللهَ السُّورةَ ٧٠) ، (٧٣) وفي موضع ِ آخر – (وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ المُبينُ) – (٧٤)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُ بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا تَوكِيدٌ لِمَا ذَكَرَهُ فِي دَخَلْتُ البيتَ ، أَي أَنَّهِم كَمَا حَذَفُوا الجَارَّ لَفْظاً وَقَدَّرُوهُ مَعْنَى كَذَلكَ أَثْبَتُوهُ فِي نحوِ ما ذَكَرَهُ من قولِهِ تَعالَى - (أَلَمْ يَعْلَمْ بأَنَّ اللهَ يَرَى) - لَفْظاً وأَسْقَطُوهُ مَعْنَى . أَلا تَرَى أَنَّ عَلِمْتُ لا يتعدّى بالجارّ، تقولُ : عَلِمْتُ زيداً لَفْظاً وأَسْقَطُوهُ مَعْنَى . أَلا تَرَى أَنَّ عَلِمْتُ لا يتعدّى بالجارّ، تقولُ : عَلِمْتُ زيداً (٥٠ مُنْطَلِقاً ، وعَلِمْتُ زَيْدٍ ، فالباءُ مزيدةٌ مثلُهَا فِي بأنّ اللهَ ، وكَذَا قُولُهُم : أَلْقَى بيدِهِ قَالَ اللهُ تَعالَى - (وَلا تُلْقُوا بأَيْدِيكُمْ الى التَّهْلُكَةِ) -(٧١) اللهُ ، وكَذَا قُولُهُم : أَلْقَى بيدِهِ قَالَ اللهُ تَعالَى - (وَلا تُلْقُوا بأَيْدِيكُمْ الى التَّهْلُكَةِ) -(٧١) الأَصْلُ قَرَاتُ السورة كقولِكَ تَلُوتُهَا . ونَظِيرُ الأَصْلُ قَرَاتُ السورة كقولِكَ تَلُوتُهَا . ونَظِيرُ ذلكَ أَنْشَدَ الشِّعْرَ (٧٧) . وأنشدَ شَيْخُنَا رَحِمُهُ اللهُ :

/١٤٢/ سودُ المَحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّورِ (٧٨)

⁽۷۰) ج: فزید. تحریف.

⁽٧١-٧١) بدله في ب و ج. و وذلك نحو قرأت السورة وقرأت بالسورة.

⁽ ٧٧ - ٧٧) بدله في ط: وألقى بيده وألقى يده.

⁽٧٣) آية ١٤/ العلق ٩٦.

⁽ ٧٤) آية ٢٥/ النور ٧٤ .

⁽٧٠) ساقط في ب و ج ﴿ سِب انتقال النظر.

⁽٧٦) آية ١٩٥/ البقرة ٢.

⁽٧٧) ب، ج: أنشدت الشعر.

⁽ ٧٨) هذا عجز بيت ينسب للراعي النميري وللقتال الكلابي. وتمام البيت :

تلكَ الحراثُرُ لا ربـــــــــات أُخْمِرَةِ صودُ المِحَــــاجِرِ لا يَقْرُأْنَ بــــالسُّورِ

وأمّا الباءُ في قولِهِ عَزَّ وجَلَّ – (هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ) – (٢٩) فلا تَكُونُ زائدةً ، لأنَّ أفعلَ لا يَقُوى قوةَ الفِعْلِ فيعدى بالجارّ (٨٠) . أَلا تَرَاكَ لا تقولُ أَنّا أَضْرَبُ زِيداً مني لعمرو ، كمَا تقولُ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، ولكن تأتي باللام فتقول : أنا أضربُ لزيدٍ منى لَعَمْرو ، فكذَا (٨١) تقولُ : أنَا أَعْلَمُ بزيدٍ منك ، وانْ قلت علمتُ زيداً بغيرِ الباءِ ، ولذلك قَالُوا [في] (٨٠) قولِهِ تَعالَى – (انَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بمن ضَلَّ عن سَبيلهِ) – انَّ التقديرَ [في] (٨٠) هُو أَعْلَمُ : يَعْلَمُ من يَصلُّ عن سَبيلهِ ، فنصب مَنْ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ اللَّا عليهِ الحَالُ . وكذا قَوْلُهُ :

/١٤٣/ فَلَمْ أَرَ مِثْلَ الْحَيِّ حَيَّا مُصْبِّحاً ولا مِثْلَنَا يَوْمَ الْتَقَيْنَا فَوارِسَا أَكُرً وأَخْمَى للحَقِيقَاتِ مِنْهُمْ وأَضْرَبُ مِنّا بالسَّيوفِ القَوانِسَا(١٩٥)

فهو منسوب للراعي في ديوانه ق ٥٩/٧ ص ٧٨ ، وجَمهرة اللغة ٤١٤/٧ ، وفقه اللغة وسر العربية ٣٢٠ (العجز) ، والمخصص ٢٠١/١٤ ، ومعجم البلدان ٣/٩٨٨ ، ومواد : (قرأ) من اللسان ٢٠٣/١ والتاج (١٠١/١ ، و (لحد) من اللسان ٣/٩٤ و (سور) من اللسان ٢/٢٥ و (قتل) ٣٩٤/١ و (قتل) ٢٠/١٤ وشواهد المغنى ش ١٥١ ج ٣٣٦/١ - ٣٣٧ واستشهد منه بقوله « لا تقرأنَ بالسّورِ) في ٩١/١ ، والخزانة ٢٦٧/٣ .

ونسب البيت للفتال الكلابي في معجم البلدان ٣٤١/٦ والخزانة في الموضع السابق نسبته للراعي . وهو غير منسوب في بجاز القرآن لأبي عبيدة ٤/١ ، بقوله : لا يقران بالسور ، وجالس ثعلب ١٩٥١/١ ، واعراب ثلاثين سورة ١٣٣٠ (العجز) وشرح الحياسة للمرزوقي ٣٨٣/١ و٢٠٠٠ و ٢٠٦ و ١٧٤٤/٣ (العجز في جميعها) ، والمفصل ٢٨٥ (العجز) ومغنى اللبيب ش ٣٢ ج ٢٩/١ ورواية صدره فها عدا الديوان والخزانة ، هن الحراثر ، .

والشاهد في قوله لا يقرأن بالسور أراد لا يقرأن السور فزاد الباء في المفعول به.

(۲۹) آية ۱۲۵/ النحل ۱۹.

(۸۰) ب: الجار. تحریف.

(٨١) ب،ج: وكذا.

(۸۲) من ب و ج . الصواب .

(٨٣)كذا مقتضى السياق. وفي ب و ج : «وهو» وفي الأصل «ان التقدير هو أعلم». سهو.

(٨٤) هذان البيتان للعباس بن مرداس السلمي من قصيدة عدت من المنصفات وهما له في ديوانه في ١١/٢٠ و ١٢ ص ٦٩ ، وديوان الحياسة ١٢٣/١ ، وشرحها للمرزوقي ق ١/٣٥١ و ٢ ج ١٠٤١. وديوان الحياسة ١٧٣/١ ، وشرحها للمرزوقي ق ١/١٥١ و ٢ ج ١٤٤٠١ . وروى عجز الثاني في ١/١٠٠٤ ، وشروح سقط الزند (البطليوسي) ١/٦٥٦ ، وابن يعيش ١/١٠٦ (الثاني) ، وشرح التصريح على التوضيح ١/٩٤١ (عجز الثاني) ، وشخونة ١٧٥٠٥ - ١٥٥ .

حَمَلُوهُ عَلَى أَنَّ قُوْلَهُ : وأَضْرِبُ كَلامٌ مقطوعٌ ، ثَمَّ قالَ مُبْتَدِثاً القَوانِسَا أَيْ نَضْرِبُ القَوانِسَا (٨٠) ، فاغرفه .

وثانيها غير منسوب في الأزمنة والأمكنة ١٠٦/١ ومغنى اللبيب ش ٨٦٨ ج ٦١٨/٣ والأشباه والنظائر ٢٠٤/٢ و ١٠٣/٤ (عجزه)، وعجزه أيضا غير منسوب في المفصل ٢٣٧، وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ١٧٣/٤، وشرح الأشموني: ٢٩٠/٤. ورواية الأول في الديوان « ولا مثلنا لما التقينا». والشاهد فيه نصب القوانس باضهار فعل دل عليه اضرب، وتقديره ضربنا بالسيوف أو نضرب القوانس ولا يجوز أن يكون معمولا لأفعل التفضيل في البيت.

(٨٥) ب ، ج : بالقوانسا .



[قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي اللهِ اللهِ

الأفعالُ المتعدِّيةُ الى مَفْعُولَيْنِ على ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُما : يجوزُ الاقتصارُ فيهِ على لا أُحَدِ المَفْعُولَيْنِ والآخِرُ لا يجوزُ فيهِ الاقْتِصارُ على المُ أَحَدِهِمَا دُونَ الآخِرِ . وقَدْ تَقَدَّمَ ذَكُرُ هَذَا الضَّرْبِ في بابِ العواملِ الداخلةِ على الابتداءِ (٣) . فأمّا ما يتعدّى الى مفعولَيْنِ ويحوزُ الاقْتِصارُ على أَحَدِهِمَا فنحوَ أَعْطَيْتُ زيداً دِرْهَماً ، وكَسَوْتُ عَمْراً ثُوباً ، وتقولُ : ويحوزُ الاقْتِصارُ على أَحَدِهِمَا فنحوَ أَعْطَيْتُ وَيداً دِرْهَماً ولا تَذْكُرُ مَنْ أَعْطَيْتُهُ . أَعْطَيْتُهُ وأَعْطَيْتُ دِرْهَماً ولا تَذْكُرُ مَنْ أَعْطَيْتُهُ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ المُتَعدِّي إلى مَفْعُولَيْنِ على صَرْبَيْنِ كَمَا ذَكُرَ.

فَالضَّرْبُ الأَوْلُ بَابُ ظَنَنْتُ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وانّه لا يَجُوزُ فيهِ الاقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ . فلا تقولُ خِلْتُ مُنْطَلِقاً ، ولا خِلْتُ زَيْداً ، بَلْ يَجِبُ أَنْ تقولَ : خِلْتُ زَيْداً ، مَنْطَلِقاً ، فتذكرُ الجُزْءَيْنِ لأَجْلِ أَنّه دَاخِلٌ على المُبْتَدَأِ والخَبْرِكَبابِ كَانَ . فَكَمَا لا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : خِلْتُ مُنْطَلِقاً ولا خِلْتُ زَيْداً ، ولا يَسْتَقيمُ حتى تَأْتِيَ بالمفعولَيْنِ جَميعاً .

والضَّرْبُ النَّانِي هَذَا الذي وُضِعَ البَابُ عليه وهوَ نَحْوُ(١) أَعْطَيْتُ وكَسَوْتُ .

⁽١) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط. وأثباته الصواب وهو ساقط من الأصل سهواً.

⁽٢-٢) ساقط من ط بسبب انتقال النظر.

⁽٣) ط: على الابتداء « والمخبر » .

⁽٤) سقطت ﴿نحو﴾ في ج.

وأَعْطَيْتُ (°) منقولٌ بالهمزةِ من عَطَوْتُ // الكائنِ بمعنى أَخَذْتُ وتَنَاوَلْتُ في قولِهِ: (١٤٤/ وتعطو برَخْصِ غير شثنِ كأنّهُ أساريعُ ظيي او قساويكُ أسحِل(١)

فَتَقُولُ : عَطَوْتُ دِرْهَما ، أَيْ أَخَذْتُ ، وأعطيتُ زيداً درهما أَي جعلتُهُ يأخذُهُ ، كما أنّكَ اذا قلتَ : أحفرتُ زيدا بئراً ، كانَ المعنى جعلتُهُ يحفرُها وأمّا(٧) كسوتُ فصوغٌ على التّعدّي الى مفعوليْنِ ، كقولكَ : كَسَوْتُ زيداً جُبّةً . فَهذا البَابُ يحوزُ فيه الاقْتِصَارُ على أحدِ المَفْعُولَيْنِ . تقولُ : أَعْطَيْتُ زَيْداً ، ولا تَذْكُرُ ما أَعْطَيْتُهُ كَما تقولُ : عَطَوْتُ وأخذتْ ، ولا تَذْكُرُ مَنْ أَعْطَيْتُهُ [كما تقولُ : عَطَوْتُ أَعْدَتُ دِرْهَما ، ولا تَذْكُرُ مَنْ أَعْطَيْتُهُ [كما تقولُ : عَطَوْتُ أَخَذْتُ دِرْهَما مِن زَيْدٍ] (٨) وكذا تقولُ : أَخَذْتُ دِرْهَما مِن زَيْدٍ] (٨) وكذا تقولُ : كَسَوْتُ دَيْدَا ولا تَذْكُرُ مَنْ كَسَوْتُهُ . وأما السّكوتُ على الفَاعِلِ وَرَدُكُ ذِكْرِ المَفْعُولِيْنِ فلا شبهةَ في جوازه ، وذلك قولك : أعطيْتُ وكسوتُ ، كما قلتَ : ضَرَبْتُ ، وكذلك آل المقاعلِ وتَرْكُ ذِكْرِ المَفْعُولِيْنِ فلا شبهةَ في جوازه ، وذلك قولك : أعطيْتُ وكسوتُ ، كما قلت : ضَرَبْتُ ، وكذلك آلك أَنْتُ وحَسِبْتُ فيجوزُ عندَ صاحبِ الكتابِ(١٠) قول الصّحبحُ .

⁽٥) ب، ج: فاعطيت.

⁽٦) لامريء القيس في ديوانه ومحتار الشعر الجاهلي ق ٣٨/١ ص ١٧ ، ٢٥ على الترتيب ، وشرح المعلقات للزوزني (معلقته / ٣٩) ص ٣٥ ، وجمهرة أشعار العرب ٤٣ ، والكنز اللغوي (خلق الانسان للأصمعي) ١٠١ ، والكامل للمبرد ٤٩ ، وجمهرة اللغة (بظي) ٣١٢/١ و (حسل) ٢١٥٥/١ ، ومقاييس اللغة (عطو) ٤٩ مهمط اللاليء ٣٩٨١ ، ومعجم البلدان ، ٣٨٦/١ ، وأبن يعيش ١٤٤٤ ، ومواد (سرع) من اللسان ٧١/١ و (سحل) منه ٣٥٢/١٣ ومن التاج ٣٧٣/٧ و (ششن) من اللسان ١٧/١٧ و العالم ٢٤٩/١ والتاج ٢٠١/١ . وتعطو من العطو وهو التناول ، والفعل عطا يعطو عطوا . والرخص : اللين ، والششن : الجاف الغليظ ، وظبي موضع بعينه ، وأساريعه دواب بيض تكون فيه تُشبّه بها أصابع أنامل النساء ، والأسحل شجر يستاك به .

⁽٧) ب، ج: فأما.

^(^) ما بين العاضدتين من ب و ج . وأثباته أوْلَى .

⁽٩) ب،ج: وكذا.

⁽ ١٠) في سيبويه ١٨/١ – ١٩ : « وأما ظننت ذاك ، فانما جاز السكوت عليه لأنك تقول : ظننت ، فتقتصر كما تقول ذهبت ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب فذاك هاهنا هو الظن كأنك قلت : ظننت ذاك الظن ، وكذلك خِلْتُ وحَمِيبْتُ ،

قَالَ شَيْخُنَا أَبُو الحُسَيْنِ رَحِيَهُ اللَّهُ :

ويدلُّ عليهِ قَولُهُم في المَثَلِ : مَنْ يَسْمَعُ يَخَلُّ(١١) ، فَخِلْتُ مَنْطُوقٌ بِهَا من غير مَفْعُولٍ . وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَ الى امتناع جَواز السُّكُوتِ على الفَاعِل في بَابِ ظَنَنْتُ وعَلِمْتُ . وحَكَى الشَّيْخُ أَنَّ الشَّيْخَ أَبا علَي كَانَ يَحْنَجُ لَهُ بِأَنَّهُمْ قد أَجْرُوا هذه الأفعال بمحرى القَسَمِ فَأَجَابُوهَا بِمَا يُجَابُ بِهِ القَسَمُ (١٣) في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى(١٣) – ﴿ وَظُنُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾ –(١٤) . وقُولِ الشَّاعِر :

/١٤٥/ ولَقَدْ عَلِمْتُ لِتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي أَنَّ المَنَايا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا (١٥)

فَكَمَا(١٦) أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يُقْتَصَرَ على القَسَمِ ويُسْكَتَ عن المُقْسَمِ عليهِ ، فكذلكَ لا يَسوغُ أَنْ يُذْكُرَ الفَاعِلُ في هذهِ الأفعالِ من غيرِ المفعولِ فهذا تَقْريبٌ.

والحَقيقةُ بَعْدُ مع ما صَاحَبِ الكِتَابِ ، وذلكَ (١٧) أنَّ جَوازَ السُّكوتِ على الفَاعل ليسَ من جِهةِ اجَازَتِهِم لَهُ في وَضْع ٍ واستعالٍ فيقالُ : أنَّهم مَنَعُوا هذهِ الأفعالَ أن يسوغَ

⁽١١) هذا مثلٌ ومعناه أخبار الناس ومعانيهم يقع في نفسه عليهم المكروه أو مَنْ يسمع الشيء ربما ظن صحته . أنظر بحمع الأمثال ١٦٩/٢، وفرائد اللال ٢٦٣/٢.

⁽١٢) ب ، ج: بما يحاب في القسم.

⁽۱۳) وتعالی ، غیر مثبته فی ب و ج .

⁽ ١٤) آية ٤٨ فصلت/ ١٤ .

⁽١٥) نسب سيبويه في ٩٥٦/١ هذا البيت للبيد ، وتابعه في ذلك الشنتمري وآخرون لكن الموجود في ديوان لبيد المصراع الثاني وصدره : صَادَفْنَ منه عَرَّةً فأَصْبَنَهُ ، . ق ٣٩/٤ ص ٣٠٨ . وبرواية الديوان أورده الزوزني في شرح المعلقات (معلقة لبيد/ ٣٩) ص ٢٣٥ والعيني في الشواهد الكبرى ٢/٥٠٥ – ٤٠٦ ، وأشار الى هذه الرواية أيضًا البغدادي في الخزانة ١٣/٤ – ١٤.

وورد البيت منسوبا للبيد برواية سيبويه في شرح التصريح على التوضيح ٢٥٤/١ وشواهد المغنى ش ٦٣٨ ج ٨٢٨/٢ (أشار الى وجه الخلاف في البيت) ، والخزانة (الموضع السابق) والدرر اللوامع ١٣٧/١ .

والبيت غير منسوب في مغنى للبيب ش ١٥١ ج ٤٠١/٢، وشرح الأشموني ٩٠/٢.

والشاهد فيه تعليق ﴿ لتَأْتَيْنَ مَنيِّني ﴾ بعلمت على نية القسم والمعنى علمت والله لتأتينُّ منيتي . (١٦) ج: وكما.

⁽١٧) ب ، ج : وذاك .

هذا الحِكْمُ فيها(١٨) لاعطائِهم ايّاها حكمَ القَسَم في غير ما نَحْنُ بصَدَدِهِ وانّها ذلكَ شيءٌ اجَازَتُهُ الحَقيقةُ من حيثُ أنَّ الفائدةَ تَحْصُلُ بالخَبَر والمُخْبر عَنْهُ فَمَا تَجَاوِزَ ذلكَ فهوَ زيادةٌ فيها وفَضْلُ بيانٍ أنْ ذُكِرَ فَحَسَنٌ جَميلٌ ، وان لم يُذْكَرُ لَمْ يلزَمْ ولمْ يَبْطُلِ الكلامُ كها لم يَبْطُلُ بأنْ تَتركَ ذكرَ الفَاعِل .

واذَا كَانَ كَذَلْكَ فَبِنَا أَنْ نَنْظَرَ فِي هَذَهِ الْأَفْعَالِ فَانْ كَانَ السَّكُوت عَلَى فَاعَلِيها صحيحاً فِي الْمَعْنَى ، ولم يكنْ قد عَرَضَ فيها معنى يحيل جوازُهُ ، كَمَاكَانَ فِي كَانَ وَأَحُواتِها مثلاً ، حيثُ سُلبتِ الدَّلَالةُ على الحَدَثِ فلم تُتِمُّ مع الفَاعلِ كلاماً مفيداً ، فليسَ لنا أَنْ مَثْنَعَ من اجازةِ ذلكَ متعلقينَ بحَدَثِ القَسَمِ لأَنَّ الحقائقَ لا تَبْطُلُ بالعِللِ ، وَقَدْ وَجَدُنَا] (١٩) ذلكَ أَعْنِي السَّكُوتَ على الفاعلِ مستعملاً مستقيماً في المَعْنَى ، وهُو قُولُهُم : مَنْ يَسْعَعْ يَخَلْ . وَنُحُو منه قولُ بَعْضِ المُحْدَثِينَ وهو أبو فِراسِ الحَمْدَانِيُّ : قُولُهُم : مَنْ يَسْعَعْ يَخَلْ . وَنُحُو منه قولُ بَعْضِ المُحْدَثِينَ وهو أبو فِراسِ الحَمْدَانِيُّ :

/١٤٦/ وَلَقَدْ ظَنَنْتُ بِكَ الظُّنُّو نَ ، لأنَّـهُ من ضَنَّ ظَنَّــا(٢٠)

قُولُهُ(٢١) : ظُنَّا ، مذكورٌ من غيرِ مفعولٍ ، والكلامُ صحيحٌ //

واذَا جِئْنَا الى الاستشهادِ بما يتعلَّقُ بالمعاني والحَقَائِقِ فالقديمُ والمُحْدَثُ فيه سَواءٌ. ويَدلُّ عليهِ أَيْضًا قُولُهُ تَعالَى – (وظَنَنْتُمْ ظَنَّ السُّوءِ وكُنْتُمْ قَوْماً بُورَا) –(٢٢) وذَاك أنَّ ظَنَّ السُّوءِ مصدرٌ وليسَ بمفعولٍ . كيفَ ولوكانَ مفعولاً لم يَجُزْ باجاعِ حتّى يُؤتَى بمفعولٍ ثَانٍ لِمَا عَرفْتَ من أنَّ هَذَا البابَ لا يحتمِلُ الاقتصارَ على أُحَدِ المفعولَيْنِ ، وبعيدٌ أنْ يُقالَ :

⁽١٨) ب ، ج : ان يسوغ فيها هذا الحكم .

⁽١٩) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «جوزنا». تحريف.

⁽٢٠) هذا البيت في ديوان أبي فراس برواية :

ولق من ظَنَ الظّنو نَ ، لأنَّ من ظَنَ ظَنَ الظّنو الله ورود رواية « ولقد وهو البيت الرابع والأخير من المقطوعة رقم ٣٣٧ ج ١٧/٣ وأشير في هامش الديوان الى ورود رواية « ولقد ظننت » في أحدى نسخه .

⁽ ٢١) ب ، ج : فقوله .

⁽٢٧) آية ١٧/ الفتح ٤٨ وتمامها : (بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ والمُؤْمِنُونَ الى أَهْلِيهِمْ أَبداً وزُيْنَ ذلكَ في قلوبِكُمْ وظَنَنْتُمْ ظَنَّ السّوءِ وكُنْتُمْ قَوْماً بُورًا ﴾ .

انَّ ظَنَنْتُمْ بمعنى انهمتُمْ ، لأنَّ ما قبلَهُ من قولهِ عزَّ وجَلَّ – (بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالمُؤْمِنُونَ الى أَهْلِيهِم أَبَدا) – يُوضَّحُ كُونَهُ بِمَعْنَى خِلْتُمْ وَحَسِبْتُمْ اذْ لا مَعْنَى لقولِكَ الرَّسُولُ ، فالتَّهمةُ تَقَعُ في مواضع الخِيانَةِ وما أَشْبَهُهَا .

فَالُوجُهُ فِي قُولِ أَبِي الْحَسَنِ. واحتجاجُ الشَّيْخِ أَبِي علي على أَنْ يُحْمَلا عَلَى الأَغْلَبِ كَانَ المقصودُ انَّ هذهِ الأَفعالَ لما كَانَتْ تُفيدُ اعتراضَ أَمْرٍ مِن الأَمورِ فِي الخَاطِرِ على حَدِّ التَرْجُعِ بِينَ أَن يكُونَ وبينَ أَنْ لا يكُونَ أَو تَقَرُّرهُ أَو ثَبَاتُه (٢٣) فِي النَّفْسِ وُجِبَ أَنَّ يكُونَ ذَلكَ الأَمرُ مذكوراً (٢٤) لتحصل الفَائِدة . كَمَا أَنَّ القَسَمَ لمَّا كَانَ يُؤْتِى بهِ لتوكيدِ المو وَعقيقهِ لَزِمَ ذِكرُ ذَلكَ . ثُمَّ لما حصل الفَائِدة في مواضع من غير أَنْ يذكرَ ما تتناولُهُ هَذِهِ الأفعالُ جَازَ اذْ لامستزادَ بَعْدَ صِحّةِ المَعْنَى وحصولِ الافادة . ويُوضَّحُهُ أَنَّ القَسَمَ الذي احتجَ بهِ الشَّيْخُ ابو علي قد يُذكرُ فِعْلُهُ في مواضع من غير جَوابٍ فيفيدُ نَحْوَ أَنْ تقولَ : احتجَ بهِ الشَّيْخُ ابو علي قد يُذكرُ فِعْلُهُ في مواضع من غير جَوابٍ فيفيدُ نَحْوَ أَنْ تقولَ : احتجَ بهِ الشَّيْخُ ابو علي قد يُذكرُ فِعْلُهُ في مواضع من غير جَوابٍ فيفيدُ نَحْوَ أَنْ تقولَ : احتجَ بهِ الشَّيْخُ ابو علي قد يُذكرُ فِعْلُهُ في مواضع من غير جَوابٍ فيفيدُ نَحْوَ أَنْ تقولَ : الْحَالُ يَعْلُفُ فِي اليومِ أَلْفَ مرةٍ ، وأَلَى فلانُ اليَّةً كَاذَبَةً ، ومَنْ اقْسَمَ باللهِ ثم حَنَثَ في يَمينِهِ كَانَ الحكمُ كَذَا وكَذَا . فَقَدْ بانَ واستقرَّ أَنَّ المذهبَ المستقيمَ ما ذهبَ اليه صاحِبُ الكتابِ فاعْرَفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي ِ :

« ومِنْ هَذَا البَابِ كُلُّ فِعْلِ مُتَعَدِّ الى مَفْعُولِ وَاحِدٍ ونَقَلْتُهُ بِالهَمْزَةِ فَتَعَدِّى الى مَفْعُولِينِ وَاحِدٍ ونَقَلْتُهُ بِالهَمْزَةِ فَتَعَدِّى الى مَفْعُولَيْنِ وَذَلَكَ نَحْوَ أَضْرَبْتُ زِيداً عَمْراً . وتقولُ : أَنِي زَيْدٌ الماءَ وأَبَيْتُهُ الماءَ . قَالَ : (٢٠)

/١٤٧/ قَدْ أُوِيَتْ كُلَّ ماءٍ فهي صَاوِيةٌ مَهْمَا تُصِبْ أُفْقَأَ من بَارِقٍ تَشِم ِ ٢٦٠

⁽ ۲۳) ب ، ج : وثباته .

⁽ ٢٤) ج : الا مذكوراً . تحريف .

⁽ ٢٥) ب ، ج : قال الشاعر.

⁽ ۲۹) لساعدة بن جؤية الهذلي (يصف بقر وحش) في ديوان الهذليين ص ۱۹۸ ، وشواهد الايضاح للقيس ق ۳۷ ، ومواد (أبي) من اللسان ۴/۱۸ والتاج ۳/۱۰، و (صوَى) من اللسان ۲۰۷/۱ والتاج ۲۱۵/۱۰، وشواهد المغنى ج ۱۵۷/۱ و ش ۵۳۰ و ج ۷۳/۲ والدرر اللوامع ۷۳/۲.

والبيت غير منسوب في الايضاح ١٧٣ ، والمخصص ١١٥/١١ و ١٦٧/١٥ ، ومغنى اللبيب ش ١٥٧ ج ١٩٣٠/١ ، والأشباه والنظائر ١٠٧/٤ ﴿ العجز ﴾ .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ ضَرَبْتُ يَتعدّى الى مفعولِ واحدٍ ، فاذَا نَقَلْتُهُ بالهمزةِ تَعدَّى الى مفعولَيْن فقلتَ : أَضْرَبْتُ زَيْداً عَمْراً . أي جَعَلْتُهُ يَضْربُهُ ، كأحفرتُ زيداً بِثْراً . وقَدْ تَقَدّمَ أَنَّ النَّقُلَ بالهمزةِ يُزيدُ مَفْعُولاً أبداً . وكذَا قولُهُ أبيتُهُ الماءَ . المَعْنَى جَعَلْتُهُ يَأْبَاهُ ويَعافُهُ ، وقَوْلُهُ : قد أُوبِيَتْ (٢٧) كلَّ ماء يَعْنِي الأَتُنَ فالأَصْلُ على قَوْلِكَ : أبيتُها الماءَ ، أي جَعَلْتُها تَوْلُهُ ، فَمَّ بُنِيَ الفِعْلُ للمفعولِ بهِ فصارَ الفِعْلُ مُتعدّينًا الى مفعولٍ واحدٍ ، فقيلَ : أوبيتُ (٢٧) كلَّ ماء ، كمَا تقولُ : أضرَبَ زَيْدٌ عَمْراً . وصاويةٌ يابِسَةٌ عَطَشاً . ويُقالُ : صَووصاو . واذَا كانَ الرّيُّ مُنَاسِبًا للنّضَارةِ حتى يكونَ من أوصاف الرّطيب كقولِهم : ريّانَ للعصنِ النّضِر كانَ العَطَشُ أَيْضاً مناسِبًا لليّبْسِ ، ومُشَارِكاً لَهُ . ويُوضِّحُ هذهِ الحملة ولَهُ :

/١٤٨/ ظَمُأًى النِّسا من تَحْتِ رَيًّا مِنْ عَالْ(٢٨)

// فَكَأْنَ المَعْنَى أَنْ هَذِهِ الْأَتُنَ قد عافتِ الماءَ لَتَغَيُّرِهِ ، فَمَهْمَا تَجِدْ أَثَرَ بارقٍ فانها

ورد في ب وج: « أوتيت » . تصحيف . وروى في الديوان « فهي طاوية » أي ضامرة ، وفي الايضاح ومغنى اللبيب » فهي ضاوية » أي هزيلة . وفي مادة (أبي) « فهي ضَادية » وفي الدرر اللوامع « فهي ظامية » .

والشاهد في قوله « قد أوبيت كل ماء » حيث عدى الفعل « أوبى » الى مفعولين لما نقله بالهمزة ، الأول منهما نائب عن الفاعل ، والثاني كل ماء وأوبيت أي منعت . وتَشِم تنظر، من شام البرق أي نظر أين بمطر.

⁽ ۲۷) ب ، ج : اوتیت . تصحیف . (۲۸) ینسب الرجز لدگین بن رجاء یصف فرسا . وقد رویت قبل الشاهد أبیات هی :

٢٨) ينسب الرجز للدنين بن رجاء يصف عرس يُنجيهِ من مثل حام الأغلال

وَثُعُ ۚ يَدُ عَجُلَى وَرِجُلٍ شِمْلالْ

ظُمُّ النسا من تحت زَّيًّا مِنْ عَالْ

وهذه الأبيات منسوبة لدكين في تهذيب اصلاح المنطق ٣٩/١ ومواد (غلل) من اللسان ١٤/١٤ - ١٥ والتاج ٥٠/٨ و (ظا) من اللسان ٢٥/١٩ . وغير منسوبة في اصلاح المنطق ٢٦ ، ومقاييس اللغة (علو) ١١٧/٤ (الشاهد وبيت آخر) والمخصص ١٤٤/١٣ (الشاهد فقط) . وقوله وظمأى النسا ، يريد به ان موضع النسا من الفرس قليل اللحم وأعلى الفرس سمين ، وتحمد هذه الصفة في الخيل .

تشيمه (٢٩) ومثلُ هَذَا قُولُهم : أُودَّ(٣٠) زِيدٌ عَمْراً أَنْ يَفْعَلَ كَذَا ، أَيْ جَعَلَهُ يَودَّهُ ، فهذا منقولٌ من قولِكَ : وَدَّ كَذَا وأَوْدَدْتُهُ (٣١) فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« ومِنْ هَذَا البَابِ ما أَصْلُهُ أَنْ يَتَعدّى الى المفعولِ الثّاني بحرفِ جَرِّ ، ثُمَّ يُتَسَعُ فيحذفُ حَرْفُ الجَرِّ فَيتعدّى الفِعْلُ الى المَفْعُولِ الثّاني فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : أَخْتَرْتُ زَيْداً مِنَ الرِّجالِ ثِم يَسْيَعُ (٣٢) فتقولُ : اخْتَرْتُ الرِّجالَ زيداً ، واستغفرتُ اللهَ من ذَنْبِي ، ولَذَا الخيرَ ، وأمرْتُهُ بالخير.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ قُولُكَ : أُخْتَرْتُ مِنَ الرِّجَالِ زَيْداً ، فِعْلُ يَتَعَدَّى الى مفعولِ واحدٍ بغير حرفِ الجِرِ ، والى النَّاني به (٣٤) فَالمُتَقَدِّمُ فِي الرِّبْبَةِ هُوَ المَنْصُوبُ كَقُولِكَ : أُخْرَجْتُ زيداً مِنَ الرِّجَالِ ، فَانْ قَدَمْتَ مِنَ الرِّجَالِ ، كَانَ النِّيةُ بِهِ مِنَ الرِّجَالِ ، كَانَ مرتبةً (٣٧) الدَّرهَم قبلَ مرتبةِ النَّاخِيرَ ، كَمَا أَنْكَ اذَا قُلْتَ : أَخَذْتُ منكَ دِرْهَماً ، كَانَ مرتبةُ (٣٧) الدَّرهَم قبلَ مرتبةِ منك ، وانّا يُقَدَّمُ مِنْ فِي نحوِ هَذَا لأَنَّ البَيَانَ فيهِ فَيُعْنَى بهِ ، واذَا(٣٧) حُذِفَ مِنْ فَقِيلَ : اخْتَرْتُ] (٣٨) الرِّجالَ زيداً ، جَرَى مَجْرَى أَعْطَيْتُ زيداً دِرْهَماً ، فِي الظّاهرِ . وعَلَى ذَلِكَ قُولُهُ تَعَالَى – (واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) ـ (٣٩) الأَصْلُ من قَوْمِهِ ،

⁽۲۹) ج: تشبهه. تحریف.

⁽٣٠) ج: ود. تحريف.

⁽۳۱) ب، ج: وأوددته كذا.

⁽٣٢) ط: تتسع (فيه)

⁽٣٣) ط: وكذلك.

⁽٣٤) سقطت «به» في ج

⁽٣٥) كذا في ب و ج . وفي الأصل «ميزت» وما أثبته أولى .

⁽٣٦) ج: كان للرتبة. تحريف.

⁽۳۷) ب، ج: فاذا.

⁽٣٨) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل ﴿ أَخَذَت ﴾ . تحريف.

⁽٣٩) آية ١٥٥/ الأعراف ٧.

فالمفعولُ الصّحيحُ هُوَزَيْدٌ في المَسْأَلَةِ ، وفي الآيةِ سَبْعِينَ رَجُلاً ، أَلا تَرَى أَنَّ الاختيارَ وَقَعَ عليهِ ولَمْ يَقَعْ على القومِ والرّجالِ ، وإنّا الْتَبَسَ بِهِم من حيثُ كانَ الاختيارُ منهُمْ فَقَطْ .

وكَذَا أَمْرَتُكَ الخَيْرُ^(٤) ، الأصلُ أَمَّرْتُكَ بالخَيْرِ ، فالمفعولُ الأصْلي هو ضميرُ المُخَاطَبِ ، وزَيْدٌ (٤١) اذَا قُلْتَ أَمْرت زيداً الخيرَ فهو المأمورُ^(٤١) ، والخَيْرُ مأمورٌ بهِ ، كَمَا أَنَّ الرِّجالَ في قولِكَ : أَخْتَرْتُ الرِّجالَ زيداً ، مُخْتَارٌ مِنْهُمْ .

وأمّا اسْتَغْفَرْتُ اللهَ فانّه يَتَعدّى بالجارِ أَيْضاً في قولِكَ : اسْتَغْفَرْتُ من ذَنْبٍ ، كَمَا تقولُ : اسْتَغْفَرْتُهُ ذَنْباً ، أَنْشَدَ : تقولُ : تُبْتُ من ذَنْبٍ ، ويُحْذَفُ حَرْفُ الجَرِّ فيقالُ : اسْتَغْفَرْتُهُ ذَنْباً ، أَنْشَدَ : من نَفْهِ اللهَ ذَنْباً مُحْصِيَهُ رَبُّ العِبَادِ اليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ (١٤٩/ أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً مُحْصِيَهُ رَبُّ العِبَادِ اليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ (١٤٩/ وَهَذَا (١٤٩) هُو قَوْلُ (١٤٥) صَاحبِ الكِتابِ وجميع العلماءِ بَعْدَهُ في اسْتَغْفَرْتُ والأَمْرُ

⁽٤٠) مثل هذه الجملة ما استشهد به سيبويه في ١٧/١ من قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي: أَمْرَتُكَ الخَبَرَ فَسَافُهُ مَسَالًا وَذَا نَشَبِ وَقَد قال سيبويه بعد ذلك : وانما فصل هذا انها أفعال توصل بحروف الإضافة فتقول : اخترت فلانا من الرجال وسميته بفلان كما تقول : عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها واستغفر الله من ذلك فلها حذفوا حرف الجر عمل الفعل » . قال ه وليست استغفر الله ذنبا وأمرتك الخير أكثر في كلامهم وانما يتكلم بها بعضهم .

 ⁽٤١) ب: وزيدا و ج: ويزيد. تحريف.
 (٢٤) ب ٤ ج: هو المأمور.

أنظر: سيبويه والشنتمري ١٧/١ ، ومعاني القرآن ٣١٤/٣ ، والمقتضب ٣٣١/٣ ، وشرح الحياسة للمرزوقي ١٣٨٦/ ، والمخصص ١٤٤/١٤ ومقاييس اللغة (وجه) ١٨٩٦ ، وأمالي المرتضى ٣٧٤ ، والاقتضاب للبطليوسي ٤٦٠ ، وابن يعيش ١٣٠/٠ (صدره) و ١٥١/٥ ، ومادة (غفر) من اللسان ٣٣٠٠٦ والتاج ٥٥١/٣) والشواهد الكبرى للعيني ٣٢٠٦٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٤/٢ ، وشرح الأشموني ٢٨٦/٢ و ٣٤/٠ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٠٩ . وروايته في شرح الأشموني ٢٨٦/٢ والخزانة ، لست أحصيه » – والشاهد فيه عند النحاة ان الشاعر أراد « من ذئب » فحذف الجار وأوصل الفعل فنصب . أما عبد القاهر فيرى فيه تأويلا آخر ذكره بعد الشاهد .

^(\$\$) ب ، ج : فهذا .

⁽ ٤٥) ج : هو من قول .

فيهِ لَعَمْرِي عَجيبٌ ، فأنَّا اذَا تَأَمَلْنَا ما عليهِ الكَلامُ وَجَدْنَا اسْتَغْفَرْتُ على غَيْر ما أصّلوهُ ، وذَاكَ أَنَّ اسْتَغْفَرْتُ بِمَعْنَى سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يَغْفَرَ والسِّينُ والتَّاءُ اذَا كَانَا(٤٩) بِمَعْنَى الطَّلَبِ . والسَّوَالِ كَانَ مَجْراهُمَا مَجْرَى همزةِ النَّقْلِ في افادَةِ الفِعْلِ مفعولاً ، تقولُ : نَطَقَ زَيْدٌ ، فَتَرَاهُ غيرَ مُتَعدٍّ ، فاذَا قُلْتَ : اسْتَنْطَقْتُ زيداً ، حَصَلَ مفعولٌ كَمَا يَحْصُلُ اذَا قُلْتَ : انْطَقْتُ زَيْداً ، وكَذَا تقولُ : كَتَبْتُ الكِتَابَ ، واسْتَكْتَبْتُ زيداً الكتابَ ، فيتعدّى الى مفعولَيْنِ ، بَعْدَ أَنْ كَانَ مُتَعَدّياً إلى واحدٍ(٤٧) ، وغَفَرَ فِعْلُ(٤٨) يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ(٩٩) كَالذُّنْبِ بغير حرفِ جر(٥٠) تَقُولُ : غَفَرَ اللَّهُ ذَنْبَهُ // واللهِّم أَغْفِرْ ذَنْبي . فَلَو كَانَ اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ ذَنْباً ۚ ، مثلَ احترْتُ الرِّجالَ زَيْداً في كونهِ مَوْضوعاً على التّعدّي بحرف الجَرِّ فِي الأَصْلِ لَوَجَبَ أَنْ يكونَ ذَلِكَ مُسْتَعْملاً فِي غَفَرْتُ أَيْضاً على حالٍ ، فَيُقَالُ : غَفَرَ اللهُ من ذَنْبهِ ، واللهمَّ اغْفِرْ منْ ذَنْبِ(٥) ، وذلكَ مالا خِلافَ في امْتِنَاعِهِ ، كَيْفَ وقَدْ اختلفا في قُولِهِ تَعالَى - (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) -(٥٣) فَقَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ : (٥٣) انَّ المفعولَ مَحْذُوفٌ نحوَ يَغْفِرُ بَعْضاً من ذُنُوبِكُمْ ، وجعَلَ أبو الحَسَنِ مِنْ مزيدةً ولَمْ يَحملُهُ واحدٌ مِنْهُما على أنْ يكونَ متعدّياً بمِنْ اذْكانَ بمنزلةِ سَتَرَ في التّعدّي ، واذاكانَ الأَمْرُ على هذهِ الجُمْلَةِ كَانَ تَعدّيةُ اسْتَغْفَرْتُ بِمِنْ فَرْعاً وَكَاثِناً مِن بابِ الجَمْلِ على المَعْنَى والنَّظيرِ كقولِهِ تَعالَى - (فَلْيَحْذَر الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ -(١٥٠) الأصلُ يُخَالِفُونَ أَمْرَهُ ، لَكُنْ لَمَّا كَانَ فيهِ مَعْنَى – يَعْدِلُونَ ويَنْحَرِفُونَ عُدِّي بَعْنْ ، فَكَذَلِكَ اسْتَغْفَرْتُ لمَّا كَانَ فيهِ معنى تُبْتُ وأَنَبْتُ عُدِّيَ بِمَنْ.

⁽٢١) ب، ج: اذا كانتا.

⁽٤٧) ب ، ج : الى « مفعول » واحد .

⁽ ٤٨) سقط « فعل » في ب و ج .

⁽٤٩) نسقط ﴿ واحد ﴾ في ج .

⁽٥٠) ج: بنير حرف الجر.

⁽٥١) ب، ج: من ذنبه.

⁽٥٢) أنظر آية ٣١/ الأحقاف ٤٦ وآية ٤/ نوح ٧١.

⁽٣٣) لم يشرسيبويه الى هذه الآية ولكنه تحدث عن قولهم : استغفر الله من ذلك ، وذكر أنهم لما حذفوا حرف الجر عمل الفعل . ثم قال : « وليست استغفر الله ذنبا . وامرتك الخير أكثرَ في كلامهم جميعا ، وانما يتكلم بها بعضهم » . أنظر كتابه ١٧/١ .

فاذَا قِيلَ : اسْتَغَفَّرْتُ اللهَ ذَنْباً ، كَانَ بَمْزِلَةِ أَنْ يُقالَ : خَالَفْتُ أَمْرَ زِيدٍ ، فِي جَرْبِهِ على أَصْلِهِ وَمُوضُوعِهِ . فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَحِرِيَ مَجْرَى اخْتَرْتُ الذي لا يَصِحُ لَهُ مَعْنَى حتى تقدّرَ تَعَدِيَهُ بِمَنْ ؟ هَذَا كَمَا تَرَاهُ فِي غايةِ الوضوح ، فَلا أَدْرِي كَيْفَ اسْتَمَرّوا على عَدِّهِ فِي هَذَا البَابِ ، وَمَا عِذْرُهُمْ فِيهِ ؟ اللهُمَّ الا أَنْ يقالَ : انّهُ وانْ كَانَ مُسْتَحَقاً فِي أَصْلِهِ انْ يَعَدّى بَعْيرِ مِنْ ، فَانّهم لَمّا تَأْوَلُوا فِيهِ مَعْنَى تُبْتُ وأَجْرُوهُ مَجْراهُ صَارَ التّعدّي بِمَنْ أَصلاً فِيه ، فَلّا حُذِفَ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ اخْتَرْتُ فِي كُونِهِ مَعْدُولاً بهِ عن التّعدّي بِمَنْ اللهُ التّعدي بِمَنْ أَصلاً التّعدّي بِمَنْ اللهُ التّعدي بِمَنْ أَصلاً التّعدّي بِمَنْ الله مَا تَأْولُوا فيهِ ، هَذَا ما يمكنُ أَنْ يقالَ فيهِ ، واللهُ أَعْلَمُ بَالصّوابِ .

ومِنْ هَذَا البابِ قُولُهُم : كِلْتُهُ كَذَا وَكَذَا جَرِيباً ، وَوَزَنْتُهُ عِشْرِينَ دِرْهَماً ، والأَصْلُ كِلْتُهُ كَذَا جَرِيباً ، وَوَزَنْتُهُ عِشْرِينَ دِرْهَماً ، والأَصْلُ كِلْتُ لَهُ ، وَوَزَنْتُ لَهُ ، ثُمَّ حُذِفَ الكلامُ كَمَا حُذِفَ مِنْ والبَاءُ في اخْتَرْتُ وأَمَرْتُ ، فتعدّى الفعلُ الى مفعولَيْنِ وجَرَى مَجْرَى أَعْطَيْتُ في الظّاهرِ ، قَالَ تَعالَى – (وإذَا كالوهُمْ أو وَزَنُوا لَهُمْ ، ولَمْ يُذْكَرِ المَكيلُ والمُؤْرُونُ .

⁽٥٥) آية ٣/ المطففين ٨٣.

تُوبوا اليهِ) -(٥٦) وتقولُ: أمرْتُ، فَلا تَذْكُرُ المفعولَ البَّتَةَ، كَمَا قُلْتَ: أَعْطَيْتُ وَكَسَوْتُ، وَتَرَكْتَ ذَكَرَ المَفْعُولَيْن وعَلَى ذَا قَوْلُكَ: اسْتَغْفَرْتُ لزيدٍ، لأَنَّ لزيدٍ لِيسَ مَنَ المفعولَيْن في شيءٍ وانّها هو تَبْيِينٌ لموضع الاسْتِغْفَارِ كَهَا تقولُ: أَخَذْتُ لأَجْل زَيْدٍ، وأَعْطَيْتُ لأَجل زَيْدٍ، وأَعْطَيْتُ لأَجل زَيْدٍ، قَالَ تَعالَى - (اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللهُ وَأَعْطَيْتُ لأَجل أَيْدٍ، وإذَا قُلْتَ : اللهمَّ اغفر لزيدٍ، كانَ التّقديرُ اللهمَّ اغفر لزيدٍ ذُنُوبَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ ابو علي :

« وفي التّنزيلِ – (إفْعَلْ ما تُؤْمَرُ) – (٥٠ و – (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) – (٥٠ فَهَذَا انْ جَعَلْتَ مَا مَوْضُولةً كَانَ على أَمْرَتُكَ الخيرَكَانَ الأصلُ تُؤْمَرُ بهِ ، فلمّا بَنَيْتَ الفِعْلَ للمفعولِ بهِ نَقَصَ مفعولٌ من المَفْعُولَيْنِ وبَقِيَ مفعولٌ واحدٌ ، فَعَدَيْتَ الفِعْلَ اليهِ فقلتَ : تؤمره ، ثم حذفتَ الراجع الى الموصولِ ، كما حُذِف (٢٠) من قولهِ تَعالَى – (أَهَذَا الذي بَعَثَ اللهُ رسولاً) – (١٠) ، فانْ (٢٠) جعلتَ مَا (٣٠) بِمَعْنَى المَصْدَرِ لم تَحْتَجْ الى راجع كمالا تعتاجُ (٢٤) مع أَنْ الى راجع من صِلَتِهَا .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنْكَ اذَا جَعَلْتَ مَا فِي قُولِهِ : _ (أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ) بِمَعْنَى الذي كَانَ اسماً مثلَهُ ، وكَانَ تُؤْمَرُ صِلَتَهُ ، والأصْلُ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ بِهِ ، كَفُولِكَ : (٦٦) الذي تُؤمَرُ بِهِ ، ثم

⁽٥٦) آية ٩٠/ مود ١١.

⁽٥٧) آية ٦/ المنافقون ٦٣. وفي الأصل: واستغفر «بدل» استغفرت» سهو.

⁽۵۸) آية ۱۰۲/ الصافات ۳۷.

⁽٥٩) آية ١٤/ الحجر ١٥.

⁽٦٠) ط: كما حذفته .

⁽٦١) آية ٤١/ الفرقان ٢٥.

⁽٦٢) ط: وان.

⁽٦٣) ط: ما ومع الفعل ١٠٠

⁽٦٤) ط: كما لم تحتج.

⁽٩٥) ب، ج: مافي قوله تعالى.

⁽٦٦) ج: كقوله.

حُذِفَ البَاءُ كَمَا حُذِفَ مِنَ الكلامِ (١٧) ، نحو أَمَرْتُكَ الخيرَ ، فكأنَّهُ أَفْعَلُ الذي يأَمُرُكَ بهِ الله . ثُمَ يأمُرُكُ الله وَوُضِعَ ضميرُ الله في الله عَلَى الفيعلُ للمفعولِ تُرِكَ ذِكْرُ اسمِ اللهِ وَوُضِعَ ضميرُ المنصوبِ المُخَاطَبِ في قولِكَ : (٩٨) يَأْمُركَهُ ، موضعَ الفاعلِ فارتفعَ ، وهذا الضّميرُ اذا صَارَ الى الرّفع استكنَّ في الفعل فيصيرُ تُؤْمَرَهُ ، مثلَ قولِكَ : تُعْطَاهُ ، تقولُ : أَمَرْتُهُ مَا الذي في تُؤْمَرَهُ ، كما تقولُ : أَعْطَيْتَهُ تُعْطَاهُ ثُمَّ تعذِفُ الهاءَ الذي في تُؤْمَرَهُ في قولِكَ : افْعَلْ الذي تُؤمَرَهُ ، كما حُذِفِ من قولِهِ تَعالَى (٩١) – (أَهَذَا الذي بَعَثَ اللهُ رسولاً) – ، التقديرُ أهذَا الذي بَعَثُ اللهُ رسولاً) – ، التقديرُ أهذَا الذي بَعَثُ اللهُ رسولاً) – ، التقديرُ أهذَا الذي بَعَثُ اللهُ رسولاً) ، فيصيرُ أَفْعَلُ الذي تُؤمَرُ .

واذَا عَرَفْتَ ذَلَكَ فِي الذي عرفتَ فِي مَا فَهَذَا هو التَّرتيبُ اذَا جَعَلْتَ مَا بَعنى الذي فِي قولِهِ تَعالَى – (يا أَبَتِ افْعَلْ ما تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي انْ شَاءَ اللهُ من الصّابرينَ) – ، وما بمنزلةِ الذي في حذفِ الرّاجع منه لَفْظاً ، أَلا تَرى أَنَّكَ تقولُ : خُذْ مَا تُعْطَى ، تُريدُ ما تُعْطَاهُ ، قَالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ – (وفِيهَا مَا تَشْتَهِي الأَنْفُسُ) – (٧١) الأصْلُ تَشْهِيهِ ، وَقَدْ قُرِيءَ بِهِ ، فأَنْ جَعَلْتَ مَا بِمَعْنَى المَصْدَر بِمَنْزَلَةِ أَنْ كَانَ قو لِكَ : أَفْعَلْ أَمْرَكَ ، ويكونُ قريء به ، فأَنْ جَعَلْتَ مَا بِمَعْنَى المَصْدَر بِمَنْزَلَةِ أَنْ كَانَ قو لِكَ : أَفْعَلْ أَمْرَكَ ، ويكونُ المَصْدَرُ مُضَافاً الى المَفْعُولِ المرفوعِ فِي المَعْنَى كَمَا تَقُولُ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ ، تُريدُ عَجَبْتُ مِن أَنْ تَضْرِبَ ، ولا يُحْتَاجُ فِي هَذَا الوَجْهِ الى تَقْدير ذِكْرٍ لأَجْلِ أَنَّ مَا اذَا كَانَ عَجْبْتُ مِن أَنْ الضَّمِير // اليه ، لأَنَّ الضَّميرَ يَعُودُ بَمَعْنَى المَعْنَى الدَي كَمَا يَصِحُ عَوْدُ الضَّمِير // اليه ، لأَنَّ الضَّميرَ يَعُودُ الى مَا يُحَدَّنُ عَنْهُ ، والحَرْفُ لا يَكُونُ حَدِيثاً ولا مُحَدَّناً عَنْهُ ، كَمَا عَرَفْتَ ، ويَتَضِحُ لَلْ مَا نُولُ مَا ، فَاذَا قُلْتَ : عَجِبْتُ مِن فَرَا مَوْسُولاً بِمَعْنَى الذي كَمَا يَكُونُ مَا ، فَاذَا قُلْتَ : عَجِبْتُ مِن فَلْ يَكُونُ مَوْصُولاً بِمَعْنَى الذي كَمَا يَكُونُ مَا ، فَاذَا قُلْتَ : عَجِبْتُ مِن فَلْ مَا ذَلَ اللَّهُ لا يَكُونُ مَوْسُولاً بِمَعْنَى الذي كَمَا يَكُونُ مَا ، فَاذَا قُلْتَ : عَجِبْتُ مِن

⁽٩٧) ب، ج: كما يحذف في الكلام.

⁽ ٩٨) ب ۽ ج : في قوله .

⁽٩٩) ﴿ تعالى ﴿ غير مثبتة في ب،ج.

⁽۷۰) ب، ج: بعثه الله و رسولا ، .

⁽٧١) آية ٧١/ الزخرف ٤٣. ونصها في التنزيل (يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصِحَافٍ مِنْ ذَهَبٍ وأكوابٍ وفيها ما تَشْتَهِهِ الأَنْفُسُ الأَعْيَنُ وَأَنتُمْ فِهَا خَالِدُونَ). وفي التيسير للداني ١٩٧ : « نافع وابن عامر وحفص ٥ تشتهيه الأنفس بهائين ٥ والباقون بواحدة ». وفي الحجة في القراءات السبع لأبن خالوييه ٢٩٦ – ٢٩٧ : « فالحجة لمن اثبتها – أي الهاء – انه أظهر مفعول تشتي ، لأنه عائد على « ما » والحجة لمن حذفها : انه لما اجتمع في كلمة واحدة فعل وفاعل ومفعول خففها بطرح المفعول لأنه فضلة في الكلام .

أَنْ تَضْرِبَ لَمْ يُتَصَوَّرْ رُجوعُ ذِكْرِ مَنْ تَضْرِبَ الى أَنْ . وَكَذَا مَا أَنْشَدَهُ شَيْخُنَا أَبُو الحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللّهُ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ : .

يَسُرُ المَرْءَ ما ذَهَبَ الليسالِي وكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَـهُ ذَهَابَا

أَرَادَ يَسُرُّ المَرْءَ ذَهَابُ اللّهِالِي ، ولو حَاوَلْتَ فِي قَوْلِهِ : مَا ذَهَبَ اللّهِالِي تَقْدِيرَ ذِكْرُ لَمُ
[يمكنْ](٧٧) كَمَا يُمْكِنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - (أَفْعَلْ مَا تُؤْمِّرُ) - لأَنَّ مَا هَا هُنَا لا يَحْتَمِلُ
غَيْرَ الْمَصْدُرِيَّةِ ، اذْ لو قُلْتَ : يَسُرُّ المَرْءَ الذِي لَهُ ذَهَبَ اللّهِالِي مَثَلاً لَمْ يُفِدْ وَلَمْ يَكُنْ
مُلاثِماً للمَقْصُودِ حَتّى لو أَثْبَ بِشِيء آخَرَ فَقُلْتَ : يَسُرُّ المَرْءَ الذِي لَهُ ذَهَبَ اللّهَالِي (٣٧ أو
مُلاثِماً للمَقْصُودِ حَتّى لو أَثْبَ بِشِيء آخَرَ فَقُلْتَ : يَسُرُّ المَرْءَ الذِي لَهُ ذَهَبَ اللّهَالِي (٣٧ أو
دُهَبَ لَهُ اللّهَالِي ٢٧ ، لَمْ يَكُنْ صَحْيِحاً مِن جَهَةِ الْمَعْنَى ، لأَنَّ الْغَرْضَ أَنَّ انْقِضَاءهَا
يَسَرُّهُ ، بدلالةٍ قولهِ : وكان ذَهَابُهُنَ لَهُ ذَهَابًا ، وهَكَذَا حُكْمُ فاصدعْ بمَا تُؤْمِرُ ، أَمَّا أَنْ
يكونَ التّقديرُ فاصْدَعْ بالذي تُؤْمِرَهُ ، أو فَاصْدَعْ بأَمْرِكَ ، فاعْرِفْهُ .

⁽ ۷۲) من ب و ج. الصاواب، وفي الأصل « يكن » . تحريف .

⁽ ٧٣ - ٧٧) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.



قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« بَابُ الفِعْلِ الذي يَتَعَدّى الى ثَلاثَةِ مَفْعُولِينَ » :

هَذَا البَابُ منقولٌ بالهمزةِ [أو بتضعيفِ العَيْنِ](١) في الفِعْلِ (٢) الذي يَتَعدَّى الى مَفْعُولَيْنِ ، ولا يَجوزُ الاقتصارُ على أَحَدِهِمَا دونَ الآخرِ ، فلمّا نَقَلْتَهُ بالهمزةِ أو بالتّضْعيفِ صَارَ الفَاعِلُ مَفْعُولاً أوّلَ (٣) فَتَعَدَّى الفِعْلُ الى ثلاثةِ مَفْعُولَيْنِ وذلك قولُك : أَرَى اللهُ زَيْداً عَمْراً خَيْرَ النّاسِ ، وأعْلَمَ اللهُ زيداً عَمْراً أخاك ، وكذلك أنْباً ونباً ، وانها تَعدّى أنْباً ونباً الى ثلاثةِ مَفْعُولينَ ، لأنَّ النَباً الخَبرُ والأخبارُ اعلامٌ ، فأجرى مَجْرَى أعْلَمْتُ في التّعدّى » .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنّهُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنّ النَّقْلَ بِالهمزةِ يَزِيدُ مفعولاً ، فاذَا نَقَلْتَ عَلِمَ من قولِكَ : عَلِمَ زِيْدٌ عَمْراً خير النَّاسِ ، تَعَدّى الى ثَلاثةِ مَفْعُولِينَ ، لأَنَّ الفاعلَ يَصِيرُ مفعولاً ، فتقولُ : أَعْلَمَ اللهُ زِيداً عَمْراً خيرَ النَّاسِ ، فزيدٌ منصوبٌ ، وكانَ مرفوعاً قبْلَ النَّقْلِ في قولِكَ : عَلِمَ زَيْدٌ عَمْراً خيرَ النَّاسِ ، فزيدٌ مفعول الآنَ ، وكانَ فَاعِلاً لِعَلِمَ وهو في المعنى عالمٌ ، لأَنّهُ اذَا أَعْلِمَ عَلِمَ ، كَمَا أَنَّ زِيداً في قولِكَ أَضْرَبْتُ زِيداً عَمْراً ، ضَاربٌ في الحقيقة ، لأَنّه اذَا كُلِفَ الضّرْبَ وجُعِلَ يَضْربُ كانَ ضَارباً لا مَحَالَة .

وحُكْم أريتُ حكمُ أعْلَمْتُ ، اذا قَصَدْتَ رؤيةَ القَلْبِ تقولُ : رأي زَيْدٌ عَمْراً خيرَ

⁽١) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط. واثباته الصواب.

⁽٢) ب، ط، ج: من الفعل.

⁽٣) ب، ط: مفعولا أولا.

النّاسِ ، فاذا نَقَلْتَ فقلتَ : أُرَيْتُ زِيداً عمراً خيرَ النّاسِ ، فانْ كانَ المُرادُ بهِ رؤيةُ العَيْنِ لَمْ يَتَجَاوَزُ مفعولُ واحدِ كَا تَقَدّمَ مِن أَنّه بَيْنَجَاوَزُ مفعولُ واحدِ كَا تَقَدّمَ مِن أَنّه بَيْنَجَاوَزُ مفعولُ واحدٍ كَا تَقَدّمَ مِن أَنّه بَيْنَ وَيُدا بَعَوْلَتُهُ بَيْضِرهُ ، فانْ قلتَ : أُرَيْتُ زِيداً يَضُربُ أَخاكَ ، (٤) تَجْعَلُ يَضْربُ أَخَاهُ في موضع المفعولِ الثّاني ، لم يَجُزْ لأجْل أَنّه يَعَدّى الا الى الاسم كزيدٍ وعمرو ، وذَاكَ أنّكَ اذا قُلْتَ : أَرَيْتُ زِيداً عَمْراً ، كانَ المَقْعُولُ النّاني هو الذي كَانَ في قو لِكَ : رَأَيْتُ عَمْراً ، فَكَا لا يَتَعدّى رَأَيْتُ الا الى اسم كذلك أَرَيْتُ ولكَ يَنْبُغِي أَنْ يكونَ مِمّا يُرَى بالعُيونِ والجُمَلُ نحو يضرب كذلك أَرَيْتُ ، وأيضاً // فانَّ ذلك يَنْبُغِي أَنْ يكونَ مِمّا يُرَى بالعُيونِ والجُمَلُ نحو يضرب أخاه . وأخوه منطلق ، ليست ممّا تُرَى عَيْنًا وانّا تُرَى قَلْباً فَيَجِبُ أَنْ تقولَ : عَلِمْتُ زِيداً في شُربُ أَخَاهُ ، وقدّرتَ مفعولاً محذوفاً نحو يضرب أخاهُ ، فانْ قُلْتَ : أَرَيْتُ زَيْداً وهو يَضْربُ أَخَاهُ ، وقدّرتَ مفعولاً محذوفاً نحو قولِكَ : أُريتُكَ زِيداً في هذهِ الحَالِ أَو أَريتُ زَيداً كَذَا . وهو في هذهِ الحَالِ ، كانَ جَائِزا لأَنّهُ لا يكونُ أَعْنِي يَضْربُ أَخَاهُ — حينئذِ في موضع المفعولِ الثّاني من أَرَيْتُ . وَانْ يُتَلْ لا يُكونُ أَعْنِي يَضْربُ أَخَاهُ — حينئذِ في موضع المفعولِ الثّاني من أَرَيْتُ . وَانْ يُصُرِبُ أَخَاهُ اللّهُ عَلْ المُعولِ الثّاني من أَرَيْتُ .

وأمّا أنْبَأْتُ وَنَبَأْتُ فَلَيْسَ لَمَا أَصْلُ فِي التّعدّي الى فَلاثةِ مَفعولينَ ألا تَرَى أنّه لَيْسَ لَمَا فِيلًا فِعْلُ نَعْوَلَيْنِ فِيقَالُ : انَّ أَنْبَأْتُ نُقِلَ منهُ بالمَعزةِ كَاعْلَمْتُ ، ونَبَأْتُ بالتضعيفِ كَفَرَّحْتُ من فَرِحَ ، وانّا جَرَيَا مَجْرَى أَعْلَمْتُ من حيثُ كَاعْلَمْتُ ، ونَبَأْتُ بالتضعيفِ كَفَرَّحْتُ من فَرِحَ ، وانّا جَرَيَا مَجْرَى أَعْلَمْتُ من حيثُ كَانَ مَعْنَاهُمَا الأَخْبَارُ ، وكانَ الأَخبارُ قريبًا من الاعلام والا فالأصْلُ فيها التّعدّي الى مفعولٍ واحدٍ كقولِكَ : أَنْبَأْتُ زيداً بكذا ، كأخْبرْتُ ثُمّ يَحْذِف حَرْف الجَرِّ فيقالُ : أَنْبَأْتُ زيداً بكذا ، كأخْبرْتُ ثُمّ يَحْذِف حَرْف الجَرِّ فيقالُ : فَبْلُأَتُهُ كَذَا ، كقولِهِ – (مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا) – (°) الأصلُ بهذَا ، وقالَ تَعالَى – (نَبِي عُبري أَنْ الغَفُورُ الرّحِيمُ) – (¹) فَهذَا يَجُوزُ أَنْ يكونَ على تقديرِ الباءِ كا تقولُ : هو عَبادِي أَنْ يَفعلَ كَذَا ، بأَنْ يَفْعَلَ كَذَا ، بأَنْ يَفْعَلَ كَذَا ، بأَنْ يَفْعَلَ كَذَا ، فَعَلَ كَذَا ، بأَنْ يَفْعَلَ كَذَا ، بأَنْ يَالْ الْعَلْ يَقْدِيرِ الشَّاعِ وَ وهو أَبُو ذؤيب

⁽٤) ب، ج: يضرب أحاه.

⁽٥) آية ٣ التحريم ٦٦.

⁽٦) آية ٤٩/ الحجر ١٥.

⁽٧) ويفعل، مكررة في الأصل سهوا.

الهُذَلِي](^):

/١٥١/ أَدَانَ وَأُنْبَانًا الْأَوْلُونَ بِانَ المُدَانَ مَلِي وَفِي (١)

فَاذَا عَدَيْتَ أَنْبَأْتُ وَنَبَّأْتُ الى ثَلاثَةِ مفعولِينَ (١٠) فقلتَ : أَنْبَأْتُ زيداً عمراً خيرَ النّاسِ ، كانَ كَأْعَلَمْتُ (١١) سواءً .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

« ولا يَجُوزُ أعلمَ اللهُ زيداً عمراً خالداً ، لأنَّ المفعولَ النَّالثَ في هذا البَابِ هو النَّاني في المعنى وعمروٌ لا يكونُ خَالِداً ، فانْ كانَ الكلامُ الدَّاخِلُ عليهِ عَلِمْتُ ، عمروٌ خالِدٌ ، أي يَسدُّ مَسَدَّهُ ويقومُ مَقَامَهُ كها تقولُ : أبويوسفَ ابو حَنِيفةَ ، أي يُغني غَنَاءَهُ ، وجَازَ ذلك لأنَّ النَّاني حينئذ في مقامَهُ كها تقولُ : أبويوسفَ ابو حَنِيفةَ ، أي يُغني غَنَاءَهُ ، وجَازَ ذلك لأنَّ النَّاني حينئذ في حكم الأولِ . وعَلَى هَذَا قولُهُ تعالى – (وأزواجه أمهاتُهُمْ) –(١٣) أيْ هُنَّ مِثْلُهُنَّ في التَحريم ، ولَيْسَ المرادُ انّهن والداتُ لأنَّهُ قد جَاءَ في الآيةِ (١٤) الأخرى (أنَّ أمهاتُهم الآلي وَلَدْنَهم)(١٠) فَنَفَى أن تكونَ الأمُ غيرَ الوالدةِ ، وإنْ كانَ للرجلِ اسمانِ جازتِ المسألةُ على ذلك أيضاً .

^(^) النسبة من ب و ج .

⁽ ٩) لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ق ٣/٧ ص ٩٩ ، وديوان الهذليين ٢٥/١ ، وجمهرة اللغة (دنى) ٢ . ٣٠٥/ ، والاقتضاب ٣٧٦ ومواد (وأل) من اللسان ٢٤١/١٤ والتاج ١٥٠/٨ ، و (دين) من اللسان ٢٧/٧ و ٢٦ . وبنفس هذه المادة ورد دون نسبة في مقاييس اللغة ٣٢٠/٣ .

وروايته في ديوان الهذليين « أنَّ المدانِ الملي الوفي » .

و « أدان » أي باع بيعا الى أجل فصار له دَين . والضمير في أدان يعود على كاتب ذكره قبل هذا البيت في قوله :

⁽۱۰) سقطت «مفعولین» فی ب، ج.

⁽١١) ج: اعلمت، تحريف.

⁽۱۲) ط: كما يكون.

⁽١٣) آية ٦/ الأحزاب ٣٣.

⁽١٤) قوله «الآية» غير مثبت في ط.

⁽١٥) آية ٢/ الجادلة ٥٨.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عبدُ القاهرِ:

اعلمْ أنَّ أَعْلَمْتُ إِذَا كَانَ مَنقُولاً مَن عَلِمْتُ كَانَ (١١) حكمُ المفعولِ الأولِ حكم الفعولينِ في علمت ، فكما الفاعلِ في بابِ عَلِمْتُ ، وحكمُ المفعولِ الثاني والثالثِ حكمَ المفعولينِ في علمتُ ، فكما أنَّ المفعولينِ في علمتُ يحريانِ على سَمتِ المبتدأِ والخبرِ في أن الثاني منهما يكونُ الأولَ كقولِكَ : علمتُ زيداً أخاكَ ، لأنّكَ تقولُ في الابتداءِ زيد أخوكَ ، فتجدُهُ هُوَهُو أو يكونُ اسما فيهِ ذكرٌ عائدٌ الى الأولِ (١١) كقولِكَ : (١٠ علمتُ زيداً ١١) منطلقاً ، أو جملةً يكونُ اسما فيهِ ذكرٌ عائدٌ الى الأولِ ، كقولِكَ : زيدٌ يضربُ أخوهُ ، كذلك يجبُ أنْ يكونَ المفعولُ فيها ذكرٌ يعودُ الى الأولِ ، كقولِكَ : زيدٌ يضربُ أخوهُ ، كذلك يجبُ أنْ يكونَ المفعولُ الثاني والثالثُ في أعلمتُ على ذلك // فتقولُ : أعلمتُ زيداً عمراً أخاكَ ، فيصِحُ لأجلِ عمروٌ أخوكَ ، وكذا تقولُ : أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً لأنكَ تقولُ : عمروٌ منطلقٌ ، فتصادفُهُ سديداً . وتقولُ : أعلمتُ زيداً عمراً يضربُ أخوهُ ، فيكونُ صحيحاً ، لأنكَ تقولُ : عمروٌ يضربُ أخوه ، فيكونُ حسَناً .

وكها لا يحبُ أَنْ يكونَ في المفعولِ الأوّلِ من بابِ علمتُ ذكرٌ يعودُ الى الفاعلِ وشيءٌ يعقدُ بينها نسباً لأَنْكَ تقولُ : علمتُ زيداً خارجاً ، فلا يكونُ زيدٌ منكَ أَيُّها المتكلمُ في شيء ، كذلك تقولُ : أَعلمتُ زيداً عمراً خيرَ الناسِ فلا يكونُ في المفعولِ النّاني ذكرٌ يعودُ الى الأوّلِ ، ولا يكونُ منه في شيء ألا ترك أنّ عمراً ليسَ مناسباً لزيدٍ في قولك : أعلمتُ زيداً عمراً خيرَ النّاسِ وذاك لِما ذكرنا [من](١٩) أنّ المفعول الأوّلَ هاهنا(٢٠) هو الفاعلُ في بابِ عَلِمْتُ .

فَقُولُهُ : اعْلَمَ اللهُ زَيْداً عَمْراً خَالِداً ، بَعْدَ هذهِ المُقَدِّمةِ لا يخلو من ثَلاثةِ أُخُوالٍ :

⁽١٦) ب، ج: وكان. سهو.

⁽١٧) ج: عائد اليعود الى الأول

⁽۱۸ – ۱۸) ساقط في ج.

⁽١٩) من ب و ج ِ أولى .

⁽۲۰) في ب،ج: "دهنا» بدل دهاهنا».

أَحَدُهَا أَنْ يكونَ الكلامُ على ظَاهِرِهِ ، وذَاكَ(٢١) لا يجوزُ لأنَّ خَالِداً لا يكونُ عمراً ، واذَا لَمْ يَكُنْ ايّاهْ لَمْ يَكُنْ المفعولَ النَّالثَ في هذا البابِ كما لم يَكُنْ(٢٢) المفعولَ النَّانِي في قولِكَ : عَلِمْتُ عَمْراً خَالِداً ، ولاخَبَرَ المُبْتَدَأِ في قولِكَ : عَمْرُو خَالِدٌ .

والثّانية : أنْ تَحْمِلَ الكلامَ على المعنى ، حتّى كأنّك قلت : عمروٌ خالدٌ أي يَسدُّ مَسَدَّهُ » (٢٣) ، ويَجْري مَجْراه ، ويُوضَّحُهُ ما ذكرَهُ من قولهم : أبو يوسف أبو حنيفة ، فهذا يصدرُ على المُبَالغة ، فيجعله أبو يوسف كأنّه نفس أبي حنيفة ، لشدّة الشّبه والتحقيقُ قولُك أبو يوسُف مثلُ أبي حنيفة وعمروٌ مثلُ خالدٍ وهذا صحيحٌ لأنّك اذا أخبرت بالماثلة كنت مفيداً ، وانّا تَعْدِلُ عن السّدادِ اذا قلت : أنّي أقولُ : عمروٌ وخالدٌ ، على أنَّ هذا ذلك (٢٤) كقولك مثلاً : زيدٌ أخوك ، مع كون كلّ واحدٍ من الاسميْنِ معلقاً على واحدٍ غير صاحبِهِ . فاذا تقرّرَ قولُك : عمروٌ وخالدٌ مفيداً قلت : عمراً خالداً ، كما تقولُ : عَلِمْتُ عَمْراً مثل خالدٍ . واذا تقرّرَ في عَلِمْتُ كانَ صَحِيحاً في أعْلَمْتُ فتقول أعْلَمْتُ زيداً عمراً خالدٍ . واذا تقرّرَ في عَلِمْتُ كانَ صَحِيحاً في أعْلَمْتُ فتقول أعْلَمْتُ زيداً عمراً خالداً .

والحَالةُ النَّالِثةُ : هي أَنْ يكونَ للرجلِ اسْمَانِ فَتَقُولُ : زَيْدٌ عَمْرُو ، حتّى كَأنّه قد عُرِفَ بزيدٍ في قبيلةٍ وبعمرو في أُخرَى ، فتقولُ لرجلٍ مِمّنْ عَرَفَهُ بعمرو اذا سَمِع بالاسم الذي هو زيد : زيدٌ عمروٌ ، أي هو الذي عَرَفْتُهُ ثُمَ بعمرو ، فيجري مجرى قولك : زيدٌ عُلامُك . فعلى هذا التقديرِ يَصِحُ ما ذَكرَهُ الشَّيْخُ أبو علي من أنّهُ يكونُ للرجلِ اسمانِ ، والعرب لا تُسمى باسمَيْنِ ، ولذلك قَالُوا : ثَابِتُ قُطْنَةَ ، وقيسُ قُفَةَ ، فأضَافوا الاسمَ الى اللَقبِ لَمّا صارَ كالاسم النَّاني ليكونَ في الظاهرِ اسمًا واحِداً ، وقد يكونُ للرجلِ اسمَّ ولَقَبُ ، ثُمَ يُسْتَعْمَلُ اللَّقبُ بغيرِ اضافةٍ كثيراً نحو مُزَيقِياء ، لرجلٍ يسمى عمروُ بن

⁽ ٢١) ب ، ج : وذلك .

⁽٢٢) ب ، ج : كما لا يكون

⁽ ٢٣) ج : اي سد مسده .

⁽ ۲٤) ب ، ج : ذاك .

/١٥٢/ وهُمْ على ابنِ مُزَبقياءَ تنازَلوا والخيلُ بينَ عجاجَتَيْها القَسْطَلُ (٢٧)

ولُقَّبَ بَدُلكَ لأَنّه كَانَ يلبسُ كلَّ يوم حلةً وتُمزَّقُ لثلا يلبَسَها بعد، ومثل ذلِكَ واحدٌ آخرُ يعرف بالحَلالِ، واسمُهُ قيس (٢٨) وهو الذي غيّر الراعي كثرةَ ابلهِ فقال فيه الراعى : (٢٩)

/١٥٣/ وعَيرّني تلكَ الحلالُ ولم يَكُنْ لَيَجْعَلَها لابنِ الخَبِيشَةِ خَالِقُهُ ولكنّا أَجْسِدَى وأَمْتَعُ جِدَّهُ بِفَرْقٍ يُخَشّيه يُهَجْهِجُ نَاعِقُهُ (٣٠)

ذَكَرَ (٣١) اللّقَبَ وحدَهُ كَمَا تَرى ، ولكنّكَ اذَا أَرَدْتَ ذِكْرَ الاسمِ واللّقَبِ مَعاً أَضَفْتَ فَقَلْتَ : ثابتُ قُفَّةَ (٣١) ، فليسَ هُوَ أَضَفْتَ فقلْتَ : ثابتُ قُفَّةَ (٣٢) ، فليسَ هُو بخارج ممّا أَصّلْنَا ، وانّها تكانَ يكونُ نَاقِضاً لَهُ لوقِيلَ : عمروٌ مزيقياءُ ، فأجْرَى اللّقبَ على الاسم عَطْفَ بيانٍ ، كَمَا تَجْرِي الكُنيةُ والاسمُ أَحَدُهُمَا على الآخرِ ، وانّها يَجْري

أنسا ابن مُزَيِقَيسًا عمرو وجَسدي أبوهُ عسسامٌ مسساءُ المَّاءِ

⁽ ٢٥) مزيقياء : لقب عمرو بن عامر بن مالك وهو من ملوك اليمن سمي بذلك لأنه - كما قيل – كان يمزق كل يوم حله فيخلمها على أصحابه ، وقيل انه كان يلبس كل يوم حلتين فيمزقهما بالعشي لأنه يأنف أن يلبسهما أحد غيره وقيل ان طائرا مزق عليه اي ذرق ورمي بسلحة عليه ، وهو القائل

⁽٢٦) سقطت والشاعز، في ب،ج.

⁽ ۲۷) للفرزدق في ديوانه (الصاوي ط ۱) جـ ۷۱۸/۲، وجمهرة اللغة (زقم) ۱۴/۳. وابن مزيقياء هو الحارث بن مزيقياء ، وعجاجتيها يعني عجاجتي الجيشين اللذين التقيا . والقسطل الغبار .

⁽ ۲۸) هو قیس بن عاصم بن قیس شاعر من بنی بدر من ربیعّة بن عبدّ الله بن الحارث بن نمیر ویعرف بابن ذؤیبةً وهی أمه .

⁽ ۲۹) سقطت « الراعي » في ب ، ج .

⁽ ٣٠) لم يثبت هذان البيتان في ديوان الراعي . بل ذكر ثانيها في حاشية القصيدة ٧٥ ص ١٠٠٨ نقلا عن اللسان . وثانيها أيضا منسوب اليه في اصلاح المنطق ص ٧، ونسب كلاهما اليه في تهذيب اصلاح المنطق م ١٠/١ ، ومواد (هجع) من اللسان ٣٠٩/٣ ، والتاج ١١٣/٢ - ١١٤ ، وثانيها في (متم) من اللسان ٢٠٨/١ والتاج ٥/٨٠ والتاج ٥/٨٠ وأولها في (حلل) من اللسان ٢٠٨/١ والتاج ١٨٤/١ والتاج ١٨٤/١ والتاج ١٨٤/١ والتاج ١٨٤/١ والتاج ١٨٤/١ والتاج ٢٠٨/١ .

وثانيها غير منسوب في المخصص ١٤/٨ ، ورواية الأوّل في مادة (فرق) : وعَيْرِفي الابل الحلال . والفِرْقُ : القطعة من الغنم . ويقال هي الغنم الضالة ويخشيه : يفزعه ، وهجبج زجر للغنم مبنى على الفتح والناعق هنا راعي هذه الغنم والمقصود به الحَلال نفسه .

⁽٣١) ب ، ج: فقد ذكر.

⁽٣٢) ب ، ج : ثابت قطنة .

اللَّقَبُ على الاسمِ اذَا كَانَ أَمَّا اللِّقبُ وأما الاسْمُ مُضَافاً ، تقولُ : هَذَا زيدٌ وزنُ (٣٣) سبعة ، وهَذَا عَبْدُ اللهِ بَطَّة .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

و وَتَقُولُ : أَعْلَمَ اللهُ زِيداً هَذَا قَائِماً العِلْمَ اليقينَ اعلاماً ، فالعِلْمُ اليقينُ يَنْتَصِبُ بفعل دلَّ عليهِ أعلمَ ، ولا يجوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بأعلمَ ، لأَنَّهُ اذا تَعدَّى الفعلُ الى مصْدَرِهِ (٣٤) لَم يَجُزُ أَنْ يَعَدَّى الفعلِ الذي يَقْتَضِيهِ لم يَجُزُ أَنْ يَعَدَّى الى المفعولِ الذي يَقْتَضِيهِ لم يَجُزُ أَنْ يَعَدَّى الى المفعولِ الذي يَقْتَضِيهِ لم يَجُزُ أَنْ يَعَدَّى الى الله على الله يه .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : أعلمَ اللهُ زيداً هَذَا قائِماً العِلْمَ اليقينَ اعْلاماً كانَ زيدً المفعولُ الأول ، وهَذَا اشَارَةً الى شيء حاضر غير زيد وهو المفعولُ الثّاني ، وقَائِماً المفعولُ الثّالِثُ ، وفيهِ ضَمِيرٌ يَعودُ الى هَذَا حَتّى أَنَّكَ لو^(٣١) وضَعْتَ مَوْضِعَهُ شيئاً (٣٧) من سَبَهِ النَّالِثُ ، وفيهِ ضَمِيرٌ يَعودُ الى هَذَا حَتّى أَنَّكَ لو^(٣١) وضَعْتَ مَوْضِعَهُ شيئاً (٣٧) من سَبَهِ قلت : أعْلَمَ اللهُ زيداً هَذَا قائِماً أخوهُ العِلْمَ اليقينَ اعلاماً . والعِلْمُ اليقينُ مصدرُ فِعْلِ دلَّ عليهِ اعلم ، كأنه أعْلَمهُ فَعَلِمَ العِلْمَ اليقينَ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ العِلْمُ اليقينُ منصوباً بأعْلَمَ عليهِ اعلم ، كأنه أعْلَمَ من العِلْمَ اليقينَ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ العِلْمُ اليقينُ منصوباً بأعْلَمَ حَمْلاً على المَعْنَى ، كما يقولونَ في قولِ اللهِ عزَّ وجلًّ – (واللهُ أنْبَتَكُمْ مِنَ الأرْضِ خَمْلاً على المَعْنَى ، كما يقولونَ في قولِ اللهِ عزَّ وجلًّ – (واللهُ أنْبَتَكُمْ مِنَ اللهِ أيضاً ، نَبَاتاً) – (٣٨) : انَّ نَبَاتاً مصدرٌ قامَ مقامَ أنباتٍ (٣٩) ، لأنّه اذَا نَبَتَ كانَ مَنَ اللهِ أَيْضاً ،

⁽٣٣) في اللسان (سبع) ١٣/١٠ ﴿ وَوَزُنَ سَبَّعَةً لَقَّبٍ عَ

⁽ ٣٤) ج : الى مصدر.

⁽٣٥) ب ، ج: الأستيفاء ما كان يقتضيه.

⁽٣٦) ۽ لوءِ ساقطة في ج.

⁽ ٣٧) ب ، ج : الشيء .

⁽٣٨) آية ١٧/ نوح ٧١.

⁽٣٩) ج: أنبأت. تحريف.

حتى كأنه ونَبتُمْ باذنِ اللهِ نَباتًا ، وذلكَ (٤٠) أَنْ أَعْلَمَ هَذَا قد تَعَدّى الى مَصْدَرِهِ وهو اعلاماً ، فلا يَتَعَدّى الى مصدر آخر . أَلا ترى أَنْكَ لا تقولُ : ضَوَبْتُ ضَرْباً الضَّرْب الذي تعْلَمُ ، فَتُعدّيهِ الى مَصْدَرَيْنِ ، لأَنَّ فِعْلاً واحداً لا يَقْتَضِي أكثرَ من مَصْدَر واحد ، فاذا أخذ ما يَقْتَضِيهِ لم يَجُزُ الأَنْيانُ بشيء آخر كما أنّه اذا اقْتَضَى مفعولاً واحداً لَمْ يَجُزُ الاتيانُ بمفعوليْنِ ، فاذا قلت : ضَرَبْتُ زيداً ، فأخذ مفعولَهُ لَمْ يَتَجاوزُهُ ، وأمّا أنْبَتكُمْ فلم يَتُعد الى مصدر نَفْسِهِ الذي هو انباتا (١٤) فيجوزُ أن يقع نباتُ موقع مَصدرهِ حتى فلمْ يَتَعد الى مصدر نَفْسِهِ الذي هو انباتا (١٤) فيجوزُ أن يقع نباتُ موقع مَصدرهِ حتى كأنهُ قِيلَ : أَنْبَتكُمْ // انباتاً على أنّه كها عَرَّفْتُكَ يُتأوّلُ (٢٤) على اضارِ الفِعْلِ أَيْضاً ، نَحْوَ أَنْبَكُمْ فَنَبْتُمْ أَنْباتاً وكذلك (٢٤) تَبَسَّمَتْ وميض البَرْقِ على (٤٤) أَنَّ تَبَسَّمَتْ بِمَعْنَى وميض البَرْقِ على (٤٤) أَنَّ تَبَسَّمَتْ فَوَمَضَتْ وميض البَرْقِ على (٤٤) أَنَّ تَبَسَّمَتْ فَوَمَضَتْ وميض البَرْقِ بَالله على الله يُكون وميض وميض البَرْقِ ، فانْ قلت . تَبَسَّمَتْ وميض البَرْقِ تَبَسُّماً (٢٤) لَمْ يَجُزْ الا أَنْ يكونَ وميض على الضمار الفِعْلِ نحو تَبَسَّمَتْ وميض البَرْقِ ، فانْ قلت . تَبَسَّمَتْ وميض البَرْقِ تَبَسُّماً (٢٤) لَمْ يَجُزْ الا أَنْ يكونَ وميض علي الضار .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

« فاذَا اسْتُوفَتْ هذهِ الْأَفعالَ التي ذَكَرْناها في أَبَوَابِهَا مفعولَيْهَا (٤٧) فَتَعَدَّتْ الى أسائِهِم ، تَعدَّت بَعْدَ ذلك الى المَصَادرِ وأساءِ الزّمانِ ، والمَكَانِ والمفعولِ لَهُ والحَالِ ، تَعدَّت بَعْدَ ذلك الى المَصَادرِ وأساءِ الزّمانِ ، والمَكَانِ والمفعولِ لَهُ والحَالِ ، تَقولُ : ضَرَبْتُ زيداً يومَ الجُمُعَةِ أمامَ عمروِ تَقُويمًا لَهُ مُجَرِّداً من ثبابِهِ ضَرْباً شَدِيداً .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ المُتَعدّى اذا أُخَذَ ما يقتضيهِ من المفعولِ صَارَ بمنزلةِ (١٨ غيرِ

⁽٤٠) ب،ج: وذاك.

⁽٤١) حُرَّكَ وَانبات، في الأصل بالكسر سهوا، وفي ب و ج : وانباتا،

⁽٤٢) ج: تناول. تحريف.

⁽٤٣) ب،ج: وكذا.

⁽ ٤٤) ب ، ج : ١ يكون ١٠ على .

⁽٤٥) ﴿ الى ﴿ سَاقَطَةٌ فِي بِ.

⁽٤٦) كذا في ب و ج. الصواب. وفي الأصل و وتيمماً ، . سهو

⁽٤٧) ج: مفعولين.

⁽ ٤٨ - ٤٨) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

المُتَعدّي ، فاذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زيداً ، فأعْطَيْتَ ضَرَبْتُ مَفْعُولَهُ صَارَ بَمَرْلَةٍ مُنْ فَى الْمُتَعدّى الى الزّمانِ والمكانِ والمفعولِ لَهُ والحالِ والمصدر . ومثالَهُ ما ذَكرَ من قولِهِ : ضَرَبْتُ زيداً يومَ الجُمُعَةِ أمامَ عمرو تقويماً لهُ بحرّداً من ثيابِهِ ضَرْباً شَدِيداً ، فيومَ الجمعةِ زمانً ، وأمامَ عمرو مكانً ، وتقويماً له مفعول لهُ ، لأنَّ المَعْنَى ضَرَبْتُهُ لأقومَ ، ومحرداً من ثيابه ، حالٌ من زيدٍ وضَرْباً شديداً مَصْدَرٌ ، وما لا يتعدّى بهذهِ المنزلةِ . تقولُ : سِرْتُ يومَ الجُمُعَةِ فَرْسَخَيْنِ طلباً للحاجةِ راكباً فَرساً سبراً شديداً ، فتُعدّى سِرْتُ الى هذهِ الأشياءِ الخمسةِ كا تُعدّى ضربْتُ ، واذا كانَ غيرُ المُتَعدّى ينفذُ الى هذهِ الأشياءِ كانَ المُتَعدّى أَوْلَى بذلك اذْ هُو أَقْوى على كلّ حالٍ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وسَائِرُ الأفعالِ في التّعدي الى هذهِ الأشياءِ بمنزلةِ ضَرَبْتُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عبدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّهُ يقولُ: لاَفَصْلَ بينَ مالا يتَعَدَّى كَسِرْتُ ، وما يَتَعدَّى الى مَفْعُولَيْنِ كَعَلِمْتُ وَاعْطَيْتُ ، وثَلاَئَةٍ كَأَعْلَمْتُ وما يَتَعدَّى الى مفعولٍ واحدٍ كَضَرَبْتُ في أنَّ جميعَ ذلكَ يَتَعدَّى الى هذِه الأشياءِ الخَمْسَةِ تَعَدّى ضَرَبْتُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

قَالَ أَبُو عُثْمَانَ : لا يجوزُ أَنْ يُنْقَلَ من هذهِ الأفعالِ غيرُ ما اسْتُعْمِلَ ، ولم يَجُزْ : أَظْنَنْتُ زيداً عمراً مُنْطَلِقاً .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ الأفعالَ المتعديةِ الى ثَلاثةَ مفعولينَ في الاستعالِ أَرْبَعَةُ أَعْلَمْتُ وَأَرَيْتُ ، وأَنْبَأْتُ ونَبَأْتُ ، ولم يجوّز أبو عثمان أَنْ يُقَاسَ على أَعْلَمْتُ فيقالُ : أَظْنَنْتُ زيداً عمراً مُنْطَلِقاً ، كما يُقَالُ : أَعْلَمْتُ ، وجوّزَهُ أبو الحَسَنِ . وتقول : أَحْسَبْتُ زيداً عَمْراً مُنْطَلِقاً ، أَيْ جَعَلْتُهُ يَحْسِبُهُ مُنْطَلِقاً] (٤٩) . وقولُهُ قياش .

⁽٤٩) ما بين العاضدتين من ب و ج. وقد سقط من الأصل بسبب انتقال النظر.



قالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ

« بَابُ المفعولِ فيهِ :

المفعولُ فيه على ضَرْبَيْنِ ، ظَرْفٌ منَ الزّمانِ ، وظَرْفٌ منَ المَكَانِ فجميعُ الأفعالِ تَتَعدّى الى جميع ضروبِ الزّمانِ (١) نكرَتِهَا ومَعْرِفَتِهَا ومُوقَّتِها ومُبْهَمِها ، وانّا تُعدّى الى جميع ضروبِ المَصَادِرِ لاجْتَاعِهِما في أنَّ جميع ضُروبِ المَصَادِرِ لاجْتَاعِهِما في أنَّ الدّلالةَ وقعتْ عليها من لَفْظِ الفِعْلِ ، ألا تَرَى أنّه اذَا قَالَ : ضَرَبَ أَوْ يَضْرِبُ ، عُلِمَ الدّلالةَ وقعتْ عليها من لَفْظِ الفِعْلِ ، ألا تَرَى أنّه اذَا قَالَ : ضَرَبَ أَوْ يَضْرِبُ ، عُلِمَ الزّمانُ من صِيغَةِ الفِعْلِ ولَفْظِهِ //كَمَا عُلِمَ المصدرُ منهُ لتَضمّنِهِ حروفَهُ ، فلمّا اجْتَمَعا في الزّمانُ من صِيغَةِ الفِعْلِ ولَفْظِهِ //كَمَا عُلِمَ المصدرُ منهُ لتَضمّنِهِ حروفَهُ ، فلمّا اجْتَمَعا في قَدْنَ يوماً هذَا المَعْنَى اجْتَمَعا في تَعدّي الفعلِ الى جميع ضُرُوبِهِما ، وذلك قَوْلُكَ : قُمْتُ يوماً ولَيْلَةُ وسِرْتُ الليلةَ التي عرفتَ [وقدِمْتُ شهرَ رَمَضَانَ] (٢) ، وخرجتُ غُدُوةً ، وأقَمْتُ شهرًا وانْنَظُرْتُهُ حِيناً ، والحينُ اسمٌ مُبْهَمٌ يقعُ على القليلِ والكثيرِ من الزّمَانِ كقولِهِ : شَهْرًا وانْنَظُرْتُهُ حِيناً ، والحينُ اسمٌ مُبْهَمٌ يقعُ على القليلِ والكثيرِ من الزّمَانِ كقولِهِ :

/١٥٤/ تَنَاذَرَهَا الرَّاقُونَ من سوءِ سُمُّها تُطَلِّقُهُ حِيناً وحِيناً تُراجِعُ٣)

⁽١) ب ، ج ، ط : ظروف الزمان .

⁽٢) من ب و ج ، ط . أبين .

⁽٣) النابغة الذيباني في ديوانه ق ١٣/٣ ص ٤٧ ، وعتار الشعر الجاهلي ق ١٩/٢ ص ١٥٧ ، والكامل للمبرد ٥٠٧ ، وجمهرة اللغة (حقل) ١١٣/٣ ، وشواهد الايضاح لابن برى ق ١٧ ، ومواد (طور) من اللسان ٢٠٤/٠ ، و (عدد) من اللسان ٢٧٤/٤ (عجزه) . و (عدد) من اللسان ٢٧٤/٤ (عجزه) . والبيت غير منسوب في الاشتقاق لابن دريد ١٠٩ ، والايضاح ١٧٧ وعجزه دون نسبة أيضا في مقاييس اللغة (طلق) ٢٧١/٣ ، والمخوانة ٢٣/٢ ، والمخوانة ٢٣/٢ .

ورواية عجزه في الديوان . « تراسلهم عصرا وعصرا تراجع » وذكر فيه أن أيا عبيدة روى البيت : تُنساذَرَهَسسا الحاوون من سُوم سَمْعِهَسا تُطلَقُ من سُوم سَمْعِهَسا تُطلَقُ من سُوم سَمْعِهَسا والعصران في رواية الديوان الغَداة والعشي .

وروى عجز البيت في جمهرة اللغة والخزانة والإيضاح وشواهده لابن بري واللسان (حين) برواية المقتصد ،

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّ الظَّرْفَ عندَ النَّحويينَ ما كان منصوباً على معنى حرفِ الجرِّ الذي هُوَ في [كقولك] (٤) خَرَجْتُ يومَ الجُمعةِ ، وجلستُ خَلْفَكَ ، أَلا تَرَى أَنَّ المَعْنَى في يوم الجُمُعَةِ ، وفي خَلْفِكَ . أَلا أَنَّ حرفَ الجَرِّ اذا ظَهَرَ وعملَ الجَرَّ لم يسمّوهُ ظرفاً ، وكانَ اسماً بمنزلةِ سائرِ الأسهاءِ المجرورةِ ، فقولُك َ رَجْتُ في يومِ الجُمُعَةِ بمنزلةِ قولِك : ذَهَبْتُ (٥) الى زيدٍ ، في أَنَّ يومَ الجُمُعَةِ لا يكونُ ظَرُّفاً . وكذا اذا قُلْت : يومُ الجُمْعَةِ يومُ (١) مُبَاركُ ، كَانَ بمنزلةِ قولِك : زَيْدٌ مُبَاركُ ، لأَنَّهُ ليسَ في مَعْنَى في ، ومِثْلُهُ : انَّ يومَ الجُمُعَةِ مباركُ لأنَّ أَنَّ قد عملَ فيهِ كما يعملُ في زيدٍ .

وبَعْدُ فَانَّ ظُرُوفَ الزّمان لمَّا شَاكَلَتِ المَصَادَرَ فِي أَنَّ صَيْعَةَ الْفِعْلِ تَدَلُّ عَلَيْهَا ، فَاذَا قُلْتَ : ضَرَبَ دَلَّ صِيغَتُهُ على زَمانِ ماضٍ ، كَمَا يدلُّ على المَصْدَرِ الذي هُوَ الضّرْبُ ، واذا قلتَ يَضْرِبُ ، دَلَّ على زمانِ حاضر أو مستقبل ، جَرَتْ مَجْرَى المصادر في تَعَدَّى الْفِعْلِ الى جميع أنواعِهَا نكرتِهَا ومُعرفِتِهَا ومُوقِتِهَا وَمُبْهَبِها . فالنّكرةُ قُولُكُ : قُمْتُ يوماً الفِعْلِ الى جميع أنواعِها نكرتِها ومُعرفِتِها وموقِتِها ومُنْهَبِها . فالنّكرةُ قُولُكُ : قُمْتُ يوماً وليلةً ، ونظيرُهُ في المَصْدَر ضَرَبْتُ ضربةً ، وهَذَا هو الموقّت أيضاً ، لأنّه محدودٌ ، كما أنَّ الضربة كذلك . فَلا يكونُ قُولُك : يوماً لكلِّ زمانٍ ، وانّا يكونُ لنوع مِعصوصٍ ، كما أنَّ ضربةً كذلك .

والمعرفةُ كقولكَ : سرتُ اليومَ الذي عرفتَ ، تريدُ يوماً بعينهِ ، فهو كقولكَ : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ الذي تَعْلَمُ . وكَذَا قولُكَ : قَدِمْتُ شهرَ رمضانَ اذا أُرَدْتَ واحداً بعينهِ ، وانْ لَمْ تَقْصِد التَّعيينَ ، وقلتَ : خروجُ الحاجِ شهرُ رمضانَ ، كانَ بمنزلةِ قولِكَ : قُمْتُ

وروى فيا عدا ذلك من المراجع برواية و تطلقه طورا وطورا تراجع e . والشاهد فيه استعمال (حينا) – بمعنى الزمان القصير . وتناذرها : أي أنذر بعضهم بعضا لأنها لا تجيب راقيا . ووردت في ط زيادة بعد الشاهد نصها و وقيل انه يقع على ستة أشهر وعلى أربعين سنة .

⁽٤) من ب: وفي الأصل ﴿ لقولك ﴾ ، ج: قولك »

⁽ ٥) ب ، ج : «خرجت» ذهبت. سهو

⁽٦) سقطت ډيوم، في ب، ج.

يوماً من وجه ، وهو أنَّكَ تُريدُ زَماناً محدوداً غيرَ معيّنِ ومفارقاً لَهُ من اخرَ وهو أنّه لا يقعُ على كلِ ماكانَ من جنْسِهِ أعني في كونهِ شَهْراً ، كَمَا يَقَعُ على كُلِّ ما سَاواهُ في الحَدّ . ويومُ الجُمُعَةِ بهذهِ المنزلةِ مَعرفةٌ من وجه ، ونكرةٌ من وجه آخرَ(٧) . فانْ قصَدْتَ جمعةَ اسبوعِكَ كانَ معرفةً كزيدٍ ، وأمّا غُدوةً في قولِهِ : (٨)خَرَجْتُ غُدوةً ، فَنكِرَةٌ موّقتةٌ كقولك : سِرْتُ يوماً ، وكذا أقَمْتُ شَهْراً ، الا أنَّ الشّهْرَ محدودٌ .

[والمنهمُ]^(٩) كالحِينِ وِالوقتِ والزَّمانِ ، فاذَا قلتَ : سِرْتُ وقتاً لَمْ يَكُنْ معرفةً ، اذ لا يَدُلُّ على زمانٍ بِعَيْنِهِ ، ولا موقتاً لاَّنَهُ لا يَدُلُّ على نوع مخصوص كاليوم والليلةِ ، وقد وَقَعَ الحِينُ في البيتِ // الذي أنشَدَهُ على القَدْر الذي يكون بينَ تَحرّكِ الوَجَعِ وسكونِهِ ، وذلكَ قليلٌ وانّها يَصِفُ مَلْدُوعًا . ألا تَرَاهُ قالَ قَبْلُ :

/١٥٥/ فَبِتُ كَأْنِي سَاوَرَتْنِي ضِيْلَةٌ مِن الرُّفْشِ فِي أَنْيَابِهَا السَّمُّ ناقع (١٠)

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« ومنْ ظُرُوفِ الزَّمانِ ما يُسْتَعْمَلُ اسْماً وظَرْفاً ، ومنها ما يُسْتَعْمَلُ ظَرْفاً ولا يُسْتَعْمَلُ اسْماً ، فَمَا(١١) اسْتُعْمِلَ اسْماً وظَرْفاً اليومُ والليلةُ والسّاعةُ والحِينُ والشّهرُ والسّنةُ والعَامُ ،

⁽٧) ب ۽ ج : من آخر.

⁽٨) ب ، ج: في قولك.

⁽٩) من ب وج. الصواب. وفي الأصل: «ومبهم». تحريف.

⁽١٠) للنابغة الذيباني في ديوانه ق ١١/٣ ص ٤٦، ومختار الشعر الجاهلي ق ١١/٣ ص ١٥٦، وسيبويه والشنتمري ١٢/١ ع والكامل للمبرد ٥٠٠، والموشح للمرزباني ٤١، والأزمنة والأمكنة ٣١/٣، ومواد : (طور) من اللسان ٢٩٨/١ – ١٧٨ و (ندر) من التاج ٣٠١/٣ ه و (نقع) من اللسان ٢٩٨/١ والتاج ٥٦١/٣ و ٥٦١/ وومغنى اللبيب ش ٢٩٨٦م و ١١٨٨ و ١٨٦٨ و ٥٠٠ والعجز) ، والدرر اللوامع ١٤٨/٣ .

والبيت غير منسوب في شجر الدر ١٨٥ ، والمخصص ١١٤/٨ ، وشروح سقط الزند (التبريزي والمخوارزمي) ٢٠٠٤/٥ ، وشرح الأشموني ٢٩٨/٤ برواية «أبيتُ كأني».

⁽١١) ط: فها.

تقولُ : اليومُ يومٌ مبارَكٌ ، والليلةُ [ليلة](١٢) أُسِيرُ فِيهَا ، ومَضى حِينٌ لذلكَ ، وانسلخَ الشّهرُ ، ودَخَلَتِ السّنةَ . (١٣)

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الفَصْلَ بِينَ الْاسمِ والظَرْفِ ما ذكرتُ لكَ مِن أَنَّ الظَرْفَ ما كانَ منصوباً على مَعْنَى في كقولك [خَرَجْتُ يومَ الجُمُعَةِ ، والاسمُ ما عُرِيَ من معنى في كقولك] (١٤) : اليومُ يومٌ مُبَارَكٌ ، ألا تَرَى أَنَّكَ لا تَقْدِرَ على أَنْ تُقَدِّرَ في هنا ، وكذا قولك : انقضت السنة ، اذ لو قلت : انقضت في السنة ، قاصداً هذا المَعْنَى كانَ عالاً . وكذا قولك : خَرَجْتُ في يوم الجمعة ، لأنّك اذا أظهرت في لم تقدر على تقديره مرةً أخرى ، كما لا تَقْدرُ على تكريره لَفْظاً ، نحو في يوم الجُمُعة . ويَجْري هذا التّخيّلُ منكَ مَجْرى أَنْ تُقدر في الكلام مَعْنَى الشّيءِ وتَنْسبَهُ (١٥) الى بَعْضِ اجزائِهِ من اسم أو فعل مع وجود دلالتِه وعلامته الصّريحة فيه ، نحو أنْ تقولَ في قولك : أفوقَ السّطْح هو أم فعل مع وجود دلالتِه وعلامته الصّريحة فيه ، نحو أنْ تقولَ في قولك : أفوقَ السّطْح هو أم وجودكِ الهمزة مع المناه عناناً ظاهرة ، (١٦ وذلك ، ممّا لا يُشكُ في استحالتِه .١١) . وطروفُ الزّمانِ منقسمة الى قسمين (١٧) : قسمُ يكونُ ظَرْفاً واسْماً ، نحوَما ذكرُنَا من يوم وظروفُ الزّمانِ منقسمة الى قسمين (١٧) : قسمُ يكونُ ظَرْفاً ، ومَضَت (١٨) السّنَةُ فيكونُ الجُمُعةِ والسَّنَةِ تقولُ : مَضَيْ زيدٌ ، وهذا حكمُ جميع ما ذكرَهُ الشّيْخُ أبو علي اسماً كزيدٍ اذا قُلْتَ : مَضَى زيدٌ ، وهذا حكمُ جميع ما ذكرَهُ الشّيْخُ أبو علي اسماً كزيدٍ اذا قُلْتَ : مَضَى زيدٌ ، وهذا حكمُ جميع ما ذكرَهُ الشّيْخُ أبو علي اسماً كزيدٍ اذا قُلْتَ : مَضَى زيدٌ ، وهذا حكمُ جميع ما ذكرَهُ الشّيْخُ أبو علي السّاء الله المُعْلِي المَالِي المُعْلَدُ المُعْلَدُ المُعْلَدُ المُعْلَا علي المُعْلِي المُعْلَدُ المُعْلَدُ السّائِي المَالِي المُعْلَدُ المُعْلَدُ المُعْلَدُ السّائِهُ أَسْهُ المُعْلَدُ المُنْ المَالِي المَالِي المُعْلَدُ المَالِيةِ أَلْمَا السّائِهِ أَلْهُ عَلْ المُعْلَدُ المُعْلَقِ السّائِهُ أَلْهِ على المُعْلَدُ المُعْلَدُ المُعْلَدُ المُعْلَدُ المُعْلَدُ المُعْلَدُ السّائِهُ أَلَا المُنْ المُعْلَدُ المُعْلَدُ المُعْلَدُ المُنْ المَالِي المُنْ المُعْلَدِ المَالِي المُنْ المُعْلَدُ المَالِي المَنْ المُعْلَدُ المُعْلَقِ المُعْلَدُ المُعْلَد

والضّرْبُ الثّاني : مالا يكونُ الا ظَرْفاً ولَمْ يُسْتَعْمَلْ اسماً وهو ما أكْتُبُهُ لكَ الآنَ من كلامِهِ وَأَتْبِعُهُ التّفسيرَ.

⁽١٢) من ط. الصواب. وقد سقطت من النسخ كلها

⁽١٣) ج: ومضت السنة.

⁽١٤) ما بين العاصدتين من ب و ج والصواب اثباته. وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

⁽١٥) ج: ويشبه. تصحيف.

⁽١٦ – ١٦) بدله في ب و ج : «وذلك مالا يشك في استحالة » . تحريف .

⁽۱۷) سقطت «الى قشمينن» في ب و ج.

⁽۱۸) ب ۽ ج : ومضيت . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَى :

« وما أَسْتُعْمِلَ ظَرْفاً ولَمْ يُسْتَعْمَلُ اسماً فنحَوَ ذاتَ مرةٍ ، وبَكْراً وسَحَراً(١٩) اذا عَنَيْتَ سَحَرًا بعينِهِ ولم تُردْ سَحَراً منَ الأَسْحَارِ ، وضُحَىَّ اذا – [أَرَدْتَ](٢٠) ضُحى يومِك ، وعَشِيَّةً وعَتْمَةً ، أذا أَرَدْتَ عَشِيَّةً يومِكَ ، وعَتْمَةً لَيْلَتِكَ ، وهذهِ الأسهاءُ(٢١) لا تُسْتَعْمَلُ الا ظُروفاً.

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ :

أعْلَمْ أَنَّ مالا يُسْتَعْمَلُ الا ظُرْفاً هو الذي لا يُجرُّ ولا يُرْفَعُ ، فلا تقولُ: سِير بهِ ذاتُ مرةٍ ، ولا خَرَجْتُ في ذاتِ مرةٍ ، وانَّها تقولُ : خَرَجْتُ ذَاتَ مرَّةٍ ، فَتَنْصِبُ الْبَنَّةَ ، ومعنى ذاتَ مرةٍ : وذاتُ من اضافةِ المُسمّى الى الاسم فكأنَّهُ (٢٢ خَرَجْتُ في صَاحِبَةِ هذهِ اللفْظِ ٢٢) الذي هو مرّةً ، أو خَرَجْتُ زماناً اسمهُ كبيتِ الكتابِ : (٢٣)

/١٥٦/ النُّكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ نَوازِعُ منْ قَلْبِي ظَمَاءٌ وٱلبُبُ(٢١)

المعنى اليكم أصحابَ هذهِ اللفظةِ ، فأصحابُ المستَّونَ ، وآلُ النَّبِي الاسمُ ، فكذلكَ (٢٥) ذاتُ مُسَمَّى ومرةً // اسمُ. فاذا قلتَ : خَرَجْتُ ذاتُ مرَّةٍ كَانَ [كَقُولِكَ] : (٢٦) خَرَجْتُ مَرَّةً ، كَمَا أَنَّ قُولَهُ : ذوي آلِ النَّبِي ِ بمنزلةِ قُولِكَ : آل

⁽١٩)ج: وبكر أو سحرٍ. تحريف. ط: وبكرًا (وبكرةً) سَحَرًا.

⁽ ٢٠) مَن ب وجُّ . الصوابُّ . وفي الأصل : ﴿ اذا لم ترد ﴾ والعبارة في ط : – ﴿ وضحى ﴿ وضحيا ﴾ اذا أردت .

⁽٢١) ط: فهذه الأساء.

⁽ ٢٢ – ٢٢) بدله في ب و ج : ٥ خرجت صاحبة اللفظ ٤ . سهو.

⁽٣٣) غير موجود في كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ولعله مثبت في النسخة التي كانت لدى المصنف.

⁽ ٢٤) للكميت في الهاشمبيات (قصيدة طربت / ١٩) ص ٣٩ ، والخصائص ٢٧/٣ والتنبيه على شرح مشكلات الحاسة ١١١ ، وشرح الحاسة المرزوق ٤٢٢/٣ (المصدر) والمفصل ٩٣ ، وشرحه لابن يعيش ٤/١ ، و

١٢/٣ ، ومواد (لبب) من اللسان ٢٢٥/٢ والتاج ٤٦٥/١ و (ذو) من اللسان ٢٤٥/٣٠ والتاج ٢٥٥/١٠ و (ذا) من اللسان ٣٤٩/٢٠ و (تسا) من اللسان ١٩٤/٢٠ ، والخزانة ٢٠٥/٢ .

وروايته في التاج (ذو) : ﴿ نُوازِعُ قَلْنِي مِنْ ظَاءُ وَالْبِ ﴾ .

والشاهد فيه اضافة ذوي آل النبي هي من باب اضافة المسمى الى الاسم اي يا أصحاب هذا الاسم . (٢٥) ب ، ج : وكذلك .

⁽٢٦) من ب، ج. الصواب. وفي الأصل «قولك» تحريف.

النّبي ، وذَا صباح في قولِكَ سِرْتُ ذا صباح بهذهِ المنزلةِ ، لأنَّ المَعْنَى سِرْتُ صَبَاحاً ، ويَجُوزُ أَنْ يكونَ صِفَةَ زَمَانٍ مَحْذُوفِ كَأَنَّهُ قالَ : سِرْتُ وَقْتاً ذَا صباح كقولِكَ : وَقْتاً ذَا بَيْضٍ . وقَالُوا في قولهم ، سِرْنا ذاتَ يوم : وانَّ التّقديرَ : سِرْنا مرةً ذَاتَ يوم (٢٧) ولا تُسْتَعملُ الا ظرفاً فلا تقولُ : سِرْتُ في ذِي صَبَاحٍ ، وانّها جاءَ ذاكَ (٢٨) فيما لا يُعْتَدُّ بهِ لقلّةِ نَظِيرهِ .

وأمَّا بَكْرًا في قولِكَ : سِرْتُ بَكْراً ، فلا يكونُ الا ظَرْفاً وهوكقولِكَ : سِرْتُ بَكْرةً يومي ، في المَعْنَى فلا تقولُ : خَرَجْتُ في بَكَر ، ولا بَكَرٌ مَوعِدُكَ وأمَّا سَحَرَ فانَّه اذاكانَ معرفةً لَمْ يَكُنْ فيه الا النَّصْبُ كقولِكَ : خَرَّجْتُ سَحَرَ ولا يُصْرَفُ لأنَّهُ معدولٌ عن الألفِ واللام ، فالتقديرُ سِرْتُ السَحَرَ ، فقد اجْتَمَعَ فيهِ العَدْلُ والتَّعريفُ وهُوَكَعُمَرَ . فانّ صَغْرْتَهُ قلتَ : سُرْتَ سُحَيْراً مصرفْتَهُ لأنَّ الصيغَةَ التي استقرَّ العَدْلُ عليها قد زالت بالتَّصْغيرِ ، كَمَا [زَالَت](٢٩) صِيغةُ عمرَ في قولكَ : عُمَيْرٌ ، وبَقِيَ فيه التَّعْريفُ كَمَا بَقِيَ في عُمَيرَ والسَّبَبُ الواحِدُ لا يَمْنَعُ الصَّرْفَ ، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ : سِرْتُ في سُحَيْرَ ، وأنْتَ تَقْصُدُ أَنَّهُ تصغيرُ سَحَرِ المعرفةِ في قولِكَ : سِرْتُ سَحَرَ ، لما ذَكَرْنَا من أنَّهُ لا يُسْتَعْمَلُ الا ظَرْفاً ، والتّصغيرُ أوْجَبَ الصَّرْفَ والتّنوينَ لا العدولَ بهِ عن نَهْج الظّرفيةِ وَلَيْسَ التّنوينُ بِمُوجِبِ الاسميةَ في هذا البابِ ، ألا تَرَى أنَّ قُولَكَ : سِرْتُ بَكْراً ، منوَّنَّ ولا يُسْتَعْمَلُ أَسْماً مَع ذلك َ. وَكَذَا ضُحَى اذا أَرَدْتَ ضُحَى يومِكَ ، لا تقولُ : عند ضُحَى موعِدُكَ ، ولا وَقْتُكَ ضُحَى ، وانَّها تقولُ : سِرْتُ – ضُحَى ، فتستعملهُ منصوباً البَّنَّةَ ، فانْ أرَدْتَ سَحَراً من الأسْحَارِ، وضَحْوةً من – الضَحَواتِ، جَائِزُ الاسْمَيَّةُ تقولُ: سِرْتُ في سَحَر، وخَرَجْتُ فِي ضُحَى ، لا تُريدُ ضَحْوَةَ يوم (٣٠) بِعَيْنِهِ . وأمَّا عَشِيَّةٌ وعَتْمَةٌ فانَّكَ أذا قَصَدْتَ عَشِيّةً يَوْمِكَ وعَتْمَةً ليلتِكَ ، قلتَ : (٣١) خَرَجْتُ عَشِيّةً ، وعَتْمَةً ، فنصبتَ ٣٢) على الظَّرْفِ ولم تَسْتَعْمِلُهَا اسْتِعْمَالَ الأسهاءِ غيرِ الظَّروفِ ، فانْ لَمْ تُرِدْ ذلكَ وأرَدْتَ عَشيّةً

⁽۲۷) ب، ج ; مرة وذات . سهو .

⁽ ۲۸) ب ، ج : ذلك .

⁽٢٩) من ب وج. أولى. وفي الأُصِل و ذاك.

⁽٣٠) سقطت «يوم» في ب و ج.

⁽٣١) ب، ج: فأنت.

⁽٣٢) ج: فأنت ونصبت،

من العَشيَّاتِ وعَتْمَةً من العَبَاتِ جازَ لكَ(٣٣) أَن تَستعملَها اسمَيْنِ فتقولُ : هذهِ عَشَيةٌ طَيَبَةٌ ، وعَتْمَةٌ باردَةً .

[قَالَ الشَّيْخُ أَبُوعلي : فلم تَصْرَفْهُمَا للتَّعريفِ والتأنيثِ كطحلةِ ولا تَسْتَعْمَلُهُمَا غيرَ ظرفينِ فلا تقولُ : عشيةَ موعِدِكَ ، ولا خرَجْتُ في عشيةٍ ، فانْ قصدَّتَ التّنكيرَ قلتَ : خرَجْتُ عشيةً من العَشِيّات فصرفتهما لزوالِ التّعريفِ كُمَا تقولُ : ربّ طلحةٍ رأيتُهُ ، وتجوزُ الاسميةُ كقولكَ : خَرَجْتُ في عَشِيّةٍ وعَتْمَةٍ بازاء قوله :

/١٥٧/ بَكْرْنَ بكوراً واسْتَحْرَنْ بِسُحْرَةٍ فَهُنَّ ووادي الرَّسِ كاليَّدِ في الفَّم (٣٠)

وهَذَا البابُ مقصورٌ على السَّماعِ فكلُّ ما اسْتُعْمِلَ اسْماً وظَرْفاً جَازَ لَكَ استعَمالُهُ كَذَلِكَ ولا يجوزُ القياش] . (٣٤)

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وهذهِ الظّروفُ رُيًا كانَ العملُ فيها كلِّها ، وريًا كانَ في بَعْضِهَا . فما يكونُ العَملُ في بَعْضِها . فما يكونُ العَملُ في بَعْضِه قُولُكَ : أَتَيْتُكَ يومَ الجُمعةِ ، وقدمْتُ شهرَ رَمَضَانَ ، فالاتيانُ في بَعْضِ يوماً ومن يوم الجُمعةِ ، والقدومُ في بَعْضِ شهرِ رمضانَ ، وماكانَ العملُ فيه كله ، صُمْتُ يوماً ومن ظروفِ المَكانِ سِرْتُ فَرْسَخاً (٣٧) وبريداً ومِيلاً . فما كان من ذلك في جَوابِ كمْ كانَ العملُ فيه كلّهِ وجَازَ أَنْ لا يكونَ (٣٧) مؤقتا تقولُ : كمْ سِرْتَ ، فيقول : عِشْرِينَ العَملُ فيهِ كلّهِ وجَازَ أَنْ لا يكونَ (٣٧) مؤقتا تقولُ : كمْ سِرْتَ ، فيقول : عِشْرِينَ

⁽٣٣) ب، ج: جاز ذلك. تحريف.

⁽ ٣٤) ما بين العاضدتين زيادة من ب و ج . واثباتها يقتضيه السياق .

والأرجح أنّها سقطت من الأصل بسبب انتقال النظر. وكرر ما بعد الشاهد في ب و ج قبل الزيادة (٣٠) لزهير بن ابي سلمى في ديوانه ق ٩/١ ص ١٠ ، ومختار الشعر الجاهلي ق ١١/١ ص ٣٠٠ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني (معقلته / ١١) ص ١٤٠ ، وجمهرة أشعار العرب ٤٨ ۽ والكامل للمبرد ٤٨٧ و ٣٠ (الصدر، وكتاب فعلت وأفعلت للزجاج ص ٤ ، والأزمنة والأمكنة ١٥٩/١ ، ومواد (رسس) من اللسان

٤٠٣/٧، والتاج ١٦٣/٤، و (دلج) من التاج أيضًا ٢٣/٧.

وعجز البيت غير منسوب في مقاييس اللغة (رس) ٣٧٣.

ووادي الرس : موضع ، والسحرة الثلث الأخير من الليل .

⁽٣٦) كذا في ب و ط. وفي ج و فرسخان ، تحريف. وهي في موضع غير مقروء من الأصل. (٣٧)كذا في ب و ط. وفي ج: وأن يكون ، تحريف. وهي في موضع غير مقروء من الأصل.

فَرْسَخاً ، وكم أقت فيقولُ: ثَلاثينَ يَوْماً . ولا يمتنعُ أَنْ تقولَ الثّلاثينَ يوماً فَيُضَمُّ الى العَدَدِ التّعريفُ ، لأنَّ التعريفَ لا يُخْرِجُهُ عن أَنْ يكونَ عَدَداً .(٣٨)

ومَا كَانَ جوابَ مَتَى فَانَه لا يكونُ الا مؤقتاً ، ولا يَقْتَضِي أَنْ // يكونَ العملُ فيه كلّه . تقولُ : مَتَى سَرْتَ ، فتقولُ : يومَ الجُمُعَةِ ، واليومَ الذي قَدِمَ فيه فلانُ ، ويوماً خَرَجَ فيه زيدٌ فتوقّتُهُ . ولو قَالَ في جَوابِ متى سرتَ ؟ : وقتاً أو حِيناً أو زمَاناً أو نَحْوَ ذلكَ ، لَمْ يَجُزُ لأَنّهُ لم يُزِدِ (٣٩) السّائلَ في هَذَا الجوابِ على ما كانَ عِنْدَهُ ، والصّيفُ والشّياءُ يكونُ في جوابِ مَتَى ، ويجوزُ أَنْ يكونَ جوابَ كم من حيثُ كانَ عدداً .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الظروفَ على ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا مَا يَسْتَغْرِقُهُ العَمَلُ كَقُولِكَ : صُمْتُ يوماً ، أَلا تَرَى أَنَّ الصَّومَ لا يكونُ في بَعْضِ اليومِ ، واستغراقُ العَمَلِ المكانُ كقولِكَ : سِرْتُ فَرْسَخاً ، أَلا تَرَى أَنَّ المَعْنَى تَحْدِيدُ المَوْضِعِ الذي سِرتَ فيهِ ، فلا تَذْكُرُ فَرْسَخاً الا وقد اسْتَغْرَقَهُ العَمَلُ .

والضَّرْبُ النَّاني : ما يكونُ العَمَلُ في بَعْضِهِ كقولِكَ : قَدِمْتُ يومَ الجُمُعَةِ ، فالقدومُ في بَعْضِ اليومِ لا مَحالةَ ، وكذا تقولُ : صَلَّيْتَ يومَ الجُمُعَةِ ، يكونُ الفِعْلُ في البَعْضِ .

وذَكَرَ الشَّبْخُ أَبُو عَلَي مَتَى وَكُمْ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ كُمْ يَقْتَضِي العددَ أَلا تَرَى أَنَّكَ اذا قُلْتَ : كم رجلاً عِنْدَكَ ، كَانَ المَعْنَى أَعِشرونَ رَجُلاً أَم ثَلاثُونَ . فاذا قُلْتَ : كم سِرْتَ كَانَ سؤالاً عن عدد مدةِ السّيرِ ، فجوابُهُ أَنْ تقولَ : عِشرينَ يوماً . فاذا قَالَ كم سِرْتَ كَانَ المَعْنَى أَنَّ السَّيرَ قد اسْتَغْرَقَ هذهِ الأيامَ كُلَّها . كما أَنْكَ اذا قُلْتَ : كم رَجُلاً ضَرَبْتَ ، فقالَ : عِشْرينَ ، وَجَبَ أَنْ يكونَ الضّرْبُ قد وَقَعَ على الجَمِيعِ فلا تقولُ في ضَرَبْتَ ، فقالَ : عِشْرينَ ، وَجَبَ أَنْ يكونَ الضّرْبُ قد وَقَعَ على الجَمِيعِ فلا تقولُ في

⁽ ۳۸) ط : عددا (محدودا) .

⁽٣٩) ب ، ج: لم يرد. تصحيف.

جَوابِ كُمْ سِرْتَ؟ ثَلاثِينَ فَرْسَخاً ، وأنْتَ سِرْتَ عِشْرِينَ فَرْسَخاً ، وان قلتَهُ كانَ كَذَا ، لما ذَكِرْنَا من أَنْ كُمْ سؤالٌ عن العَدَدِ فلا يَنْبغي أَنْ تَذْكُرَ الا القدرَ الذي سِرْتَ فيهِ .

وأمّا مَتَى فاتَهُ سؤالُ عن تَعْيِنِ وقتِ السّيرِ ، فَلا يَأْتِي في جوابِ الا المخصوصُ كَمُولِكَ : يَوْمَ الجُمُعَةِ . ولو قلتَ في جوابِ السّائِلِ متى سرت ؟ يوماً أو حِيناً ، كانَ مُحَالاً لأجُلِ آنهُ يَعْلَمُ هذا القَدَرَ ، اذَا لا يكونُ السَّيرُ الا في زَمانٍ ما ، وانّا الذي الا] (على يَعْرِفُهُ [هو] (اع) التَخْصيصُ فيجبُ أنْ تقولَ : يومَ الجمعةِ ، كما أنّهُ اذا قالَ لكَ ما أخذتُ وجب أنْ تبيّنَ فتقولَ : درهما أو ديناراً ، والدّرْهَم الذي عَرَفْتَ . ولو قلتَ : شيئاً ، كنتَ تاركاً للإفادة ، لأنَّ السّائلَ يعرِفُ هَذَا القدرَ . وكذَالاً) اذا قلتَ في جوابِ مَنَى "عَلَما يوصلُهُ الى معرفةِ ذلك اليوم ، اذ يُمْكِنُهُ أَنْ يقولَ لواحد آخرَ : ما اليوم فصارَ ذلك عِلْما يوصلُهُ الى معرفةِ ذلك اليوم ، اذ يُمْكِنُهُ أَنْ يقولَ لواحد آخرَ : ما اليوم الذي خرجَ فيهِ زيدٌ ؟ عَيْنِ (المَّهُ اللهِ عَيْنِ اللهُ عَيْنِ اللهُ عَيْنِ اللهُ عَيْنِ اللهُ عَيْنِ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَرْبَ عَلْمَهُمْ ، لأنَّ العرضَ بالتعريفِ فقلت في جوابِ كم : سرتُ النّلاثينَ يوماً أو الشّهرَ . الذي عرفتهُ ، جازكها العرف يتولُ في جوابِ كم : سرتُ النّلاثينَ يوماً أو الشّهرَ . الذي عرفتهُ ، جازكها العَدَدَ فلا فَصْلَ بينَ أنْ يكونَ المعدودُ معرفة وبينَ أنْ يكونَ نكرةً ، وكذا مَنَى لوجاءَ في بوابِهِ معرفةٌ تتضمّنُ العددَ لم يتنع ، وذلكَ قولُكَ في جوابِ متى سِرْتَ ؟ : الشّهرَ الذي عرفتُهُ ، وذلك قولُكَ في جوابِ متى سِرْتَ ؟ : الشّهرَ الذي عرفتُهُ ، وذلك قولُكَ في جوابِ متى سِرْتَ ؟ : الشّهرَ الذي عرفيفُ العددُ لا ينافيهِ ، كما لا يُنَافِي عَرفيفُ العددُ .

وأمَّا الصَّيفُ والشَّتَاءُ فانَّهُما يَصلحانِ جواباً لكمْ من حيثُ تَضمَّنَا العددَ. فاذا قُلْتَ

⁽٤٠) من ب و ج. الصواب.

⁽٤١) سقطت وكذا، في ج.

ر ٤٢) سقطت _{ا متى ا} في ب و ج .

⁽٤٣) ج: على عن. تحريف.

^(11) ب ، ج : والشهر .

// في جَوابِ كم سِرْتَ ؟: الصَّيْفَ أَوِ الشَّنَاء كَانَ بَمْزَلَةِ قُولِكَ : الأَشْهَرَ النَّلاثَةَ الني عرفْتُها ، ويكونُ السَّيْرُ قد اُستَغُرَقَ الجميع . ويَصلُحَانِ لمَتَى من جِهَةِ التَّعريفِ ، فاذَا قلتَ في جَوابِ متَى سِرْتَ ؟: الصَّيفَ أو الشَّنَاء كَانَ بَمْزَلَةِ قُولِكَ : يومَ العيدِ ، في أنّه زمانٌ مَخصوصٌ ولا يجبُ أَنْ يكونَ السَّيْرُ في الجميع .

⁽ ٤٥ ب ، نج : والشتاء .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي : « بابُ الطَّرْفِ(١) منَ المَكَانِ

الظروف من المكان كيست كالظُروف من الزّمان في أنّ جميع الأفعال تتعدّى الى جميع ضُروبِها (٢) . وانّا يَتَعدّى الفعلُ الذي لا يَتَعدّى الى ماكانَ منها مُبْهَماً . (٣) ومعنى المُبْهَمَ أن لا تكون لها نهاية معروفة ولا حدود محصورة (٤ فَيَنْ ذلك الجهاتُ السّت ٤) فأمّا ما لَمْ يَكُنْ مِنْهَا مبهماً فانَّ الفِعلَ الذي لا يتعدّى اليه ، كَمَا لا يتعدّى الى غير ذلك من أساء الأشخاص المؤقّتة ، تقولُ : قُمْتَ أمّامَكَ ، وسِرْتُ ورَاءَكَ وخَلْفَكَ ويَمينَكَ (٥) ويَسْرَتَكَ ، وشَامة زيد . وكذلك عند ، لأنها أشَدُّ ابْهَاماً من خَلْفٍ وبابِهِ .

وأمّا ماكانَ من الأماكنِ مَخْصُوصاً ، فانَّ الفِعْلَ الذي لا يَتَعَدَّى اليهِ . لا تقولُ : أَقَمْتُ بغدادَ ولا قَعَدْتُ السُّوقَ ، ولا قُمْتُ المَسْجِدَ لأنَّ هذهِ الأماكنَ مخصوصةً كزيدٍ وعَمْرُو ، ويَنْفَصِلُ بَعْضُهَا من بَعْضِ بصورِ وخُلُق^(٢) ، فهي في ذلك كالأناسي ونحوهِمْ من الجُثَثِ المخصوصةِ ، فكما(٧) لا يتعدَّى الفِعْلُ الذي لا يتعدّى الى الأناسي ، كذلك لا يتعدّى الى ما كانَ من الأماكنِ بمعناهم في الاخْتِصاصِ » .

⁽١) ب، ج، ط: باب الظروف.

⁽۲) ط: ضروبه.

⁽٣) ط: ميها منها.

⁽٤) بدله في ط: كالجهات الست.

⁽٥) ب، ج، ط: ووقدامك، ويمينك.

⁽٦) الخُلُقُ والخُلُقُ: السجية.

⁽٧) ب،ج،ط: وكها.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ ظَرُوفَ المَكَانِ لمَّا يَحْصُلُ لَمَا مَحَسَلَ لَظُرُوفِ الزّمانِ من مشاكلةِ المَصْدَرِ لِم يَتَعَدّ الفِعْلُ الى جميع ضُروبِهَا ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذا قُلْتَ : ضَرَبَ ويَضْرِبُ وسَيَضْرِبُ ، لم يَكُنْ في هذهِ الأمثلةِ دليلُّ عَلَى // مكانٍ كما يكونُ فيها دلالةً على زمانٍ دونَ زَمانٍ ، فلمّا كانَ الأمْرُ على ما وَصَفْنَا تَنَزَّلَ المكانُ من الفعلِ منزلة المفعولِ بهِ . من الفعلِ غيرِ المتعدّي . فكما أنَّ نحو زيدٍ وعَمْرو ، لا يَتَعدّى اليهِ الفِعْلُ غيرُ المُتعدّى نحوَ قامَ وقَعَدَ (٨) ، فلا تقولُ : قُمْتُ زيداً . كذلك لا يتعدّى الى الأمكنةِ ، فلا تقولُ : قعدتُ المسجد ، وانما يتعدّى الفعلُ غيرُ المُتعدّى الى ما يُشَاكِلُ ظروفَ الزّمانِ نحوَ الجهاتِ السّتَ التي هي الخُلْفُ والأمامُ والتَحْتُ و [الفَوقُ] (٩) واليَمْنَةُ والْيَسْرَةُ ، تقولُ : جَلَسْتُ التي هي الخُلْفُ والأمامُ والتَحْتُ و [الفَوقُ] (٩) واليَمْنَةُ والْيَسْرَةُ ، تقولُ : جَلَسْتُ خَلْفَكَ وَقَعَدْتُ أَمامَكَ ، فتُعدّى الفعلَ الذي لا يتعدّى إليهما . وكذلك (١٠) حُكُمُ بَاقِي الجهاتِ .

ومشاكلة هذا النوع الظروف الزمان من وجهين : احدهما أنه مبهم غير محدود ، ألا ترى أنك اذا قلت : خلف زيد ، كان غير محصور ، وكانَ هَذَا اللفْظُ واقِعاً على جميع ما يقابِلُ ظهره الى أن تنقطع الأرْضُ ، وكذا اذا قُلْت : امام زيد ، وتحت زيد ، وفوق زيد ، لم يكن لشيء من ذلك غاية ، فَهَذَا كالزّمانِ سواء ألا تركى أنك اذا قلت : أمام زيد ، دلً على كلّ زمانٍ ماضٍ من لَدُنَّ خلقِ الدّنيا الى وقت حديثك ، واذا قلت : سَيَضْرِبُ ، دلً على كلّ زمانٍ مانٍ مُسْتَقَبُلِ .

والوَجْهُ النَّاني : انَّ هذا لا يتقرَّرُ على وَجْهِ واحدٍ ، كَمَا أَنَّ الزَّمَانَ كذلكَ أَلا تَرَى أنَّ الخَلْفَ يصيرُ أَمَاماً ، واليمنة يسرةً ، والتحتُ فوقاً ، كما أنَّ الزَّمَانَ المستقبلَ يصيرُ حاضِراً والحاضرَ يصير ماضياً ، فغدٌ يصيرُ الى اليومِ واليومُ الى الأمْسِ ، فلمّا شاكلَ هذا

^(^) ب، ج: قام وفعل.

⁽٩) من ب وج. الصواب. وفي الأصل: ﴿ الفرق ﴿ . تحريف.

⁽١٠) ب، ج: وكذا.

النّوعُ من المَكَانِ الزّمانَ سلك به (١١) منهاجَهُ ، فَنَفَذَتْ اليهِ الأَفْعَالُ غيرُ المُتَعدّيةِ نَفُوذَهَا الى الزّمانِ ، فقلت : جَلَسْتُ // خَلْفَكَ كها تقولُ : خَرَجْتُ يومَ الجُمُعَةِ وَنَحَوَ المَسْجِدِ وَالسُّوقِ ، لمّا كُمْ يُشَابِهُ الزّمانَ اذْكَانَ مَحْصُوراً مُخْتَصاً بصور وخُلُق تفرّق بينَ بَعْضِهَا والسُّوقِ ، لمّا كُمْ يُكُنْ فِيها التّنقُلُ الذي يكونُ وَبَعْض ، كها يكونُ ذلك في الأناسِ ، نحو زيدٍ وعَمْرو ، ولَمْ يَكُنْ فِيها التّنقُلُ الذي يكونُ للجِهاتِ السّتِ ، اذِ الدّارُ لا تتحوّلُ مسجداً في كلِّ سَّاعةٍ ، كها يتَحوّلُ الخَلْفُ أماماً ، لم يتعدّ اليها الفِعْلُ الذي لا يتَعدّى الى نحو زيدٍ وعمرو ، فلم تَقُلْ : قَعَدْتُ المَسْجِدَ ولا يَعَدّى الى نحو زيدٍ وعمرو ، قلم تَقُلْ : قَعَدْتُ المَسْجِدَ ولا أَقَمْتُ بَعْدَادَ ، وَوَجَبَ الاتبانُ بحرفِ الجَرِّ نحوَ قولِك تَ قَعَدْتُ في المَسْجِدِ ، كها تقولُ : قَعَدْتُ في المَسْجِدِ ، كها تقولُ : قَعَدْتُ في المَسْجِدِ ، كها تقولُ : قَعَدْتُ الى زَيْدٍ .

وأمّا عندكَ ولديكَ فها جَارِيَانِ مَجْرَى الجِهاتِ السّتِّ في تَعَدَّى الفِعْلِ غيرِ المُتَعدَّى اليها، تقولُ: جَلَسْتُ حَلَفْكَ، لأَنهُا المُتَعدَّى اليها، تقولُ: جَلَسْتُ حَلْفَكَ، لأَنهُا مُبْهَمَانِ غيرُ مَحْصُورَيْنِ، كها أنَّ الجِهاتِ السّتَّ كذلكَ. قالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ: انَّ عندَ أشَدُّ ابْهَاماً من لديّ، لأنّكَ تقولُ: عِنْدِي مَالٌ ولَيْسَ هُوَ مَعَكَ، تُرِيدُ أنّه في مِلْكِكَ أو تَحْتَ يَدِكَ. ولا تقولُ: لديّ مالٌ، الا وهُو مَعَكَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وقَدْ يُتَسَّعُ فَيُحْذَفُ حَرْفُ الجَرَّ فيصلُ الفِعْلَ الذي لا يَتَعَدَّى الى ماكانَ مخصوصاً
 من الأماكنِ وذلكَ نحوُ قولُ الشَّاعرِ :

/١٥٨/ لَذْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسلُ مَتْنُهُ فيهِ كَمَا عَسَلَ الطّريقَ النَّعْلَبُ(١٢)

⁽۱۱) دبه، ساقطة في ب و ج.

⁽۱۲) لساعدة بن جرّية الهذلي في ديوان الهذليين ۱۹۰/۱ و وسيبويه والشنتمري ۱۹/۱ و وأنشده سيبويه (فقط) في ١٩٥ الما ١٩٥٠ و ١٩٥ و ١٩٥ و نوادر أبي زيد ١٤ – ١٥ و والكامل للمبرد ٢٠٨ و وجمهرة اللغة ٣٧٣ و ٣٧٨ و ١٠٥ و المخصص ٢٠٤١ و و شواهد (العجز) ومادة (عسل) من اللسان ٤٧٣/١٣ والتاج ١٨/٨ و والشواهد الكبرى للعيني ٢٠٤١ و و وواهد المغنى ش ٢ ج ١٧/١ و ٢/٥٨٨ (العجز) والخزانة ٢٥٥١ ، وشرح الشواهد للعاملي ١٥٦ ، والدرر اللوامع ١٦٦٨ و ٢٠٥١ .

والبيت غير منسوب في الايضاح ١٨٧ ، والخصائص ٣١٩/٣ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٦٢ ، والأمالي

وقَالَ آخَرُ : (١٣)

/١٥٩/ فَلَا بُنِيَنَكُمُ قَنَاً وعُوارِضاً ولاُقْبِلنَّ الخَيْـلَ لاَبَةَ ضَرْغَدِ (١٤) والمعنى : كَمَا عَسَلَ في الطّريقِ ، ولأَ بْغِيّنكُمْ بِقَنا وعُوارضٍ .

وقد اسْتَعْمَلُوا اسهاءَ مخصوصة استعالَ الظُّروفِ، وحكمُ ذلكَ أَنْ يُحْفَظَ ولا يُقَلَى اللهُ ا

الشجرية ٢/١١ و ٢٤٨/٢ ، ومغنى اللبيب ش ٣ ج ١١/١ ، وشرح الأشموني ٢٦٨/١ (بقوله : كما عسل الطريق الثملبُ) .

وأوله في ديوان الهذليين a لذ ، بالكسر ، اي تلتذ الكف بهزه ، وهو في صفة رمح ، وورد أوله في جمهرة اللغة بنفس هذه الرواية ، لذ ، ولكن بالرفع وعَسَل سن العَسَلان : وهو سير سريع في اضطراب .

والشاهد فيه وصول الفعل ه عسل ، ألى الطريق وهو اسم خاص للموضع المستطرق بغير واسطة حرف تشبيها بالمكان ، تشبيها بقول العرب ذهبت الشام الا ان الطريق أقرب الى الابهام من الشام . فالطريق تكون في كل موضع يُسار فيه وليس الشام كذلك .

(١٣) ب، ط: وقال الآخر.

(۱٤) لعامر بن الطفيل في ديوانه ص ٥٥، والمفضليات ق ٣٦/١٠ ص ٣٦٣، والأصمعيات ق ٣/٧٨ ص ٢٦٦ ، ومبيويه والشنتمري ٨٧/١ و ١٠٩ ، – ومعجم البلدان ١٠٩/١ ، ١٠٩ ، ٢٠٩/٣ و ٢٠٩/٣ ، ومواد (عرض) من اللسان ٤٧/٩ ، والتاج ٤٨/٥ – ٤٩ ، و (قبل) من اللسان ٤٧/١ ، والمخزانة ٤٧٠١ ، والبيت غير منسوب في المقصور والممدود لابن ولاد ٨٨ ، والايضاح ١١٣ و والمخصص ١٦٣/١ و ٢٤/٧ (صدره) ورواية الديوان :

و فلأَبْغِيِّنكُمُ الملا وعُوارضا ولأوردنُّ ... البيت .

وقناجَبُل في ديار بني ذيبان وعُوارض – جبل لبنى أسد ، واللابة : الحرة ذات الحجارة السود ، وضرغد حرة أو جبل بعينه . والشاهد فيه نصب ، قنا وعوارضا ، بحذف حرف الجر للضرورة لأنهما مكانان مختصان . لا ينصبان نصب الظرف فها بمنزلة «ذهبت الشام» في الشَّذوذ .

(١٥) ب ۽ ج ۽ ط: ولا يقاس ۽ عليه ۽ .

(١٦) أنظر اللسان (جنب) ٢٦٨/١، فقد أورد هذه العبارة منسوبة لسيبويه ثم جاء فيه بعد ذلك قوله : وكذا وقع في كتاب سيبويه ووقع في الفخ (وهو كتاب أبي عمر الجرمي). جنبي أنفسها و انظر سيبويه ٢٠٢/١.
 (١٧) سقطت ومنى في ط.

/١٦٠/ قَدْ كَانَ منّا حَيْثُ تُعْكَى الأَزُر(١٨)

وقَال آخَرُ :

/١٦١/ كَانَ مكانَ النُّوبِ من حَقْرِيْهَا .(١٩)

وَفَسَرَ [أَبُو عَمْر] (٢٠) الازارَ هُنَا المرأةَ ، فكأنَّهُ يُريدُ أَنَّ قُرْبَهُ منهُ قُرْبُ المرأةِ وأنْشَدَ :

/١٦٢/ الا أَبْلِع خَفْصٍ رَسُولاً فِدَى لكَ من أُخِي ثِقَةٍ ازَاري(٢١)

(۱۸) نسب القيسي (في شواهد الايضاح ق ۱۸ عن ابن بري) هذا البيت لحصين بن بكير الربعي ورواه «كان منا بحيث بحيث يعكى الأزار » كما ذكر ابن بري ان أبا علي غير في رواية البيت . فذكر أنه رواه برواية «كان منا بحيث تُعكى الأزرة » وبهذه الرواية ورد دون نسبة في الايضاح ۱۸۲ . وورد دون نسبة أيضا في اللسان (ازر) ۷۵/۵ برواية «كان منها بحيث تعكى الأزار » قال والازار المرأة على التشبيه ، وعكا الشيء عكواً شده . الأزرة جمع أزار « هم فُسِّرتُ » تُعكى » بتُعقد .

(١٩) لأبي جندب الهذلي - واسمه أبو جندب بن مرة القردي - في شرح أشعار الهذليين ق ٤/٧ ص ٣٤٩ ، وديوان الهذليين ٣٨٦ ، - وشواهد الايضاح للقيسي ق ٣٩٠ .

والبيت غير منسوب في الايضاح ١٨٣.

ورواية الشاهد في شرح أشعار الهذليين وديوان الهذليين كانا مكانَ ... البيت : وهو أرجع . وجه الاستشهاد في البيت ما أراده من قرب المنزلة .

(٢٠)كذا في ط . وفي النّسخ كلها أبو « عمرو » . وروى قول أبي عمر الذي ذكره عبد القاهر – في اللسان (ازر) ٧٥/٥ معزوا لأبي « عمرو » الجرمي . والأرجع فيا ورد في النسخ واللسان انه تحريف فالمشهور في كتب التراجم ان الجرمي هو أبو « عمر » وليس أبا « عمرو »

وأبو عمر الجرمي : هو صالح بن اسحق مولى جرم بن ريان من قبائل اليمن بصري قدم بغداد . أخذ عن الأخفش كتاب سيبويه ، وقرأه عليه المبرد . كما أخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي وتوفى سنة ٧٢٥ .

من مصنفاته المختصر في النحو وكتاب الفرخ ومعناه فرخ كتاب سيبويه . أنظر ترجمته في : أخبار النحويين ص ٥٥ - ٥٧ و وطبقات الزبيدي ٧٦ - ٧٧ ونزهة الألباء ١٤٣ ومعجم الأدباء ٢٠٥/٢ وأنباه الرواة ٨٠/٣ - ٨٣ ووفيات الأعيان ٢٢٨/١ والبلغة في تاريخ أثمة اللغة ٩٦ - ٩٧ و وبغية الوعاة ٨٠/٢ والمزهر ٤٠٨/٢ .

(۲۱) هذا البيت لأبي المنهال نُفيلة الأكبر الأشجعي يخاطب به عمر بن الخطاب وذكر الأمدي في المؤتلف والمختلف ۲۲ – ۱۳ ان اسمه هو بُقيلة الأكبر.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الأَمْكِنَةَ المخصوصةَ أَصلُهَا أَنْ يَتعدّى اليها الْفِعْلُ غِيرُ المُتعدّى بَعرفِ الْجَرْ ، فَالَى أَنَّهُ حُذِف اتِساعاً ، وذلك يُسْمَعُ لا يُقَاسُ عليهِ فِي حالِ الاخْتيارِ ، فَن ذلك البَّيْتَانِ وهما مِنْ آياتِ الكِتَابِ . فالأصلُ كِها عَسَلَ فِي الطّريقِ ، لأَنَّ الطريقَ موضعٌ مخصوصٌ وكذلك قَنَا وعُوارِضاً ، الأَصْلُ بِقَنا وعُوارِضاً ، الأَصْلُ بِقَنا وعُوارِضاً ، النَّقْدِيرُ فِي جَنَابَتَيْ آ أَنْفِهَا] (٣٧) ، لأَنَّ جَانِتِي أَنْفِها ، التَقْدِيرُ فِي جَنَابَتَيْ آ أَنْفِها] (٣٧) ، لأَنَّ جَانِتِي أَنْفِها ، التَقْدِيرُ فِي جَنَابَتَيْ آ أَنْفِها اللَّرِيّا ، لأَنَّ مَوضِع خَطَانِ جَنَابَتَيْ أَنْفِها ، التَقْدِيرُ فِي جَنَابَتَيْ آ أَنْفِها آ إلَّهُ ، لأَنَّ جَانِتِي أَنْف الطبيةِ مكان مخصوصٌ فحكمة حكم قولِك : هذا المالُ في يد زَيْدٍ . وهذا مَناطَ الثُريّا ، لأَنَّهُ موضِع مخصوصٌ ، فاذَا // قلت : زَيْدٌ منى مَناطَ الثُريّا ، فالمعنى في مناطِ الثُريّا والمقصودُ مخصوصٌ ، فاذَا // قلت : ويُد منى مَناطَ الثُريّا ، ومقعد القابلةِ يراد به شدَّةُ المقاربة ، البُعْدُ ، ويُقالُ : هو مناطُ الثَريّا يُراد الرَّفْعَةُ ، ومقعد القابلةِ يراد به شدَّةُ المقاربة ، وكذلك معقد الأزارِ ، كأنَّهُ قبلَ : هو كالجزء منى أو يُلابِسُنِي ملابسةَ مَلْبَسَ ، ويُخَسُّ الأَزارُ بذلك لأَنَّ الأَنسَانَ لا يُعرّى منها اذا عُرِّي من جميع النيّابِ ، وقد أوقعوا الأزارَ على المَرْأَةِ من حيثُ قالُوا [مَفْرَشُ] (٢٤) في قولِهِم : فُلانَ كريمُ [المَفَارِشِ] (٢٤) .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي ٍ :

« واعْلَمْ أَنَّ هذهِ الظروفَ يحوزُ أَن يُتَّسَعَ فيها ، فَتُنْصَبُ نصبَ المفعولِ بهِ ، فانْ كَنَيْتَ عنهُ وقد كَنَيْتَ عنهُ وقد كَنَيْتَ عنهُ وقد

وهو منسوب لنفيلة الأكبر في مواد (أزر) من اللسان ٥/٥٠ والتاج ١٢/٣ وفي (قلص) من اللسان ٨/٥٠ والتاج ١٢/٣ وفي (قلص) من اللسان ٨/٥٠ الرجل من المسلمين يخاطب عمر ابن الخطاب » . وكذا في المنتخب من كنايات الأدباء ص ٣ . والببت غير منسوب في المسلسل في غريب لغة العرب ٢٦٩ .

⁽۲۲) ب، ج: فكذلك.

⁽۲۳) من ب و ج. أولى.

⁽ ٢٤ – ٢٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل ه مفرش » و « المفارش » . تحريف . وفي اللسان (فرش) ٢١٧ و ٢١٨ : « والفُرُشُ والمَفَارِشُ النساء ، وفلان كريم المفارش اذا تزّوج كراثم النساء » .

اتسعت (٢٥) ونَصَبْتُهُ نَصْبَ (٢٦) المفعولِ بهِ قلت : الذي سِرْتُهُ يومُ الجُمُعَةِ . واذا اضفت الى شيء منهُ فقلت : يا سائر اليوم ، ويا ضارب اليوم ، لم يكن الا اسْماً ، وخرج بالاضافة اليه عن أنْ يكونَ ضرفاً ، لأنّها اذا كانَتْ ظَرْفاً كانت في مرادةً فيها ومقدّرةً مَعَهَا بلاضافة اليه عن أنْ يكونَ ضرفاً ، لأنّها اذا كانَتْ ظرُفاً كانت في مرادةً فيها ومقدّرةً مَعَهَا إبدلالة] (٢٧) ظهورها مع علامة الضّمير ، فارادة ذلك فيها يمنعُ من (٢٨) الاضافة إليها ، ألا ترى أنّك اذا حُلْتَ بينَ المُضَافِ والمُضَافِ اليهِ بحرفِ جَرِّ نحوَ غلامٌ لزيدٍ ، لم يصح الاضافة ومُنِعَ منها الحَرْفُ ، فقولُهُ تَعالَى – (بَلْ مَكُرُ اللّيلِ والنّهار) – (٢١) قد خرَج اللّيلُ والنّهار في اللّفظِ بالأضافة البّهِمَا عَنْ أنْ يَكُونَا ظَرْفَيْنِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أَنَّ الظّروف اذا اللَّهِ فيها كانَ حقيقةُ الاتساعِ أَنْ لا يُقَدَّرُ فيها حرفُ الجَرِّ الذي هو في ، فيقالُ : سِرْتُ يومَ الجُمُعَةِ ، ويُنزّلُ في التَّقديرِ مَنْزِلَةَ زيدٍ في قولِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، ولا تكونُ في مقدّرةً مع يوم الجُمُعَةِ ، كما لا تكونُ مع زَيدٍ . ويُتبَيَّن هذا بأَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ بالذي فانْ قلتَ : سِرْتُ يومَ الجُمُعَةِ ، وأنْتَ تقصدُ أنّه اسمٌ عار من الحَرْفِ الذي هو في ، كزيدٍ في قولِكَ : ضَرَبْتُ زيداً ، قلتَ : الذي سِرْتُهُ يومُ الجُمُعَةِ ، كما لا تقولُ : الذي سِرْتُ فيهِ ، كما لا تقولُ : الذي سِرْتُ فيهِ ، كما لا تقولُ : الذي صَرَبْتُ فيهِ ، كما لا تقولُ : الذي ضَرَبْتُ فيهِ نيدً .

وانْ (٣٠) قلتَ : سرتُ يومَ الجُمُعَةِ ، وأَنْتَ تُقَدَّرُ فيه النَّبَاتَ على الظَّرفيةِ قلتَ : الذي سِرْتُ فيه يومُ الجُمُعَةِ ، فجئتَ بني ولم تَقُلُ : سِرْتُهُ كما أنَّكَ اذا قلتُ جَلَسْتُ في الذي سِرْتُ كما أنَّكَ اذا قلتُ جَلَسْتُهُ . ومما المَسْجِدِ ، فم تَقُلُ : جَلَسْتُهُ . ومما

⁽ ٢٥) ط : وقد استعت وفيه ۽ .

⁽۲۱) ج: بنصب. تحریف.

⁽٢٧) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل وفدلالة». تحريف.

⁽ ۲۸) سقطت ۱۱ من ۱۱ في ط.

⁽ ٢٩) آية ٣٣/ سبأ ٣٤.

⁽٣٠) ب ء ج : فان

يُعْلَمُ بِهِ كُونُ الظَّرْفِ مُتَّسعاً فيهِ ومُنْجذِباً الى حكم الأساء نحو زيد وعمرو، الاضافة نحو قولك : ياسائر اليوم ، ويا ضارب اليوم زيداً ، ويا سارق الليلة أهل الدَّارِ ، فالأصل يا قولك : ياسائر اليوم ، على أنْ يكون اليوم منصوباً نَصْبَ زيد في قولك : يا ضارباً زيداً ، ثم تُضيفُهُ اليه فتقول : يا سائر اليوم ، كها تقول : يا ضارب زيد . فاليوم في قولك : يا سائر اليوم عار من تقدير في ، كها أنَّ زيداً في قولك : يا ضارب زيد ، كذلك ، ألا ترى أنك لو قَدَّرُت في لم تَخُلُ من أحد أمرين أمّا أنْ تجعل الجرَّ فيه بني ، او تَجْعَلَهُ بالإضافة ، فلو جَعَلْت الجَرِّ بغي لم يَجُزْ ، لأنَّ التنوين محذوف ، ولا يُحْذَف الا للاضافة ، ولو جَازَ أن يكون بحروراً بغي لَجَازَ أن - تقول : يا سائر في اليوم ، وزيدٌ سائرٌ في اليوم ، فتأتي يكون بحروراً بغي لَجَازَ أن - تقول : يا سائر في اليوم ، وزيدٌ سائرٌ في اليوم ، فتأتي بحرف الجرِّ مع السقوط التنوين الذي هُو علمُ الاضَافة ، فلكما لَمْ يَجُزْ حَذْفُ التنوين مع ظهوره وَجَبَ أنْ لا يجوزَ حَذْفُهُ مع تقديره .

ولو جَعَلْتَ الحِرَّ فِي اليومِ بِسائرٍ دونَ فِي الذي تعتقدُ ثَبَاتَهُ كَانَ فاسِداً من وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ المُضَافَ لا يُفْصَلُ بَيْنَهُ وبينَ المُضَافِ اليهِ ، فَكَمَا لا تقولُ يا سائرَ في اليومِ الجُمُعَةِ (٣١) ، وجاءني غِلامُ لزيدٍ ، كذلكَ لا يَجُوزُ أَنْ تقولَ في قولِكَ : يا سائرَ اليومِ ، انَّ في مقدَّرةٌ مع اضافةِ سَائرٍ الى اليومِ وجَرِّهِ بِهِ .

والوَجْهُ النَّاني : منَ الفَسَادِ أَنَّكَ اذا قُلْتَ : انّ في مقدَّرةٌ مع جرِّ اليوم بسائر ، لم تَخْلُ من أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أنْ تُبطِلَ عملَ في . والثّاني : أن تَجُرَّ بهِ اليومَ كما جَرَرَتْهُ بسائر ، فلا يَجوزُ الأوّلُ لأَجْلِ أنَّ حُروفَ الجَرِّ لا يَبْطُلُ عَملُهَا حتى أنّها اذا كانَتْ مزيدةً عملَتْ عملَهَا في حالِ الافادَةِ ، نحو ما تقدَّمَ من قولِهِ تعالَى - (ولا تُلْقُوا بأيدِيكُمْ الى النَّهُلُكَةِ) - (٣٢) ولا يحوزُ النَّاني ، لأنَّ أسماً واحداً لا يعملُ فيهِ عامِلانِ مُتّفِقانِ في حالٍ واحدةٍ ، كما لا يَعْمَلُ فيهِ عاملانِ مُخْتَلِفَانِ . واذا كانَ الأمرُ على هذا علمت أنَّ قولَكَ : يا سائر اليوم بمنزلةِ : يا ضَارِبَ زيدٍ ، في أنَّ اليومَ قد جُعِلَ عارياً من تقديرِ في . وأما قَوْلُهُ

⁽٣١) ب، ج: في يوم الجمعة.

⁽٣٢) آية ١٩٥/ البقرة ٢.

عزَّ وجُلَّ - (بَلُ مَكُرُ اللَّيْلِ والنَّهارِ) - (٣٣) فهذِهِ (٤٣) المنزلةِ ، لأنَّ المَصْدَرَ مُضَافُ اللهِ ، كَمَا أَنَّ السمَ الفَاعِلِ كَذَلكَ فَي قولِكَ : يا سَائرَ اليوم ، فلا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : انَّ التَّقديرَ : بل مَكُرُ في الليّلِ والنّهارِ (٣٥) ، كَمَا لَمْ يَجُزْ ثَمَّ ، ولكنّكَ تُقدَّرُ بل مُكُرُ الليلَ والنّهارَ على أَنْ يكونَ نَصْبُهُمَا نَصْبَ زيدٍ في قولِكَ : ضَرَبْتُ زيداً (٣٦ كما قُلْنَا في سائر اليومَ ، بمنزلةِ ياضارباً زيداً ، ثُمَّ تُضيفُ المَصْدَرَ الى الليّلِ والنّهارِ الجعولينَ بمنزلةِ المفعولينَ على الاتساعِ فتقولُ : بَلْ مَكُرُ اللّيلِ والنّهارِ ، كَمَا تُضِيفُ والنّهارِ الجعولينَ بمنزلةِ المفعولينَ على الاتساعِ فتقولُ : بَلْ مَكُرُ اللّيلِ والنّهارِ ، كَمَا تُضِيفُ واللّه اللهِ هُو سائرٌ في قولِكَ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زيدٍ عمروً ، كما أضَفْتَ اسمَ الفاعلِ التي هوَ سائرٌ في قولِكِ : يا ضَاربَ زيدٍ . وهو أَنْ يَعِملُ اللّيلَ والنّهارَ كَانّها يمكرانِ على وفيهِ وَجُهُ آخُرُ لا يُتَصَوَّرُ في يا سَائرَ اليومِ ، وهو أَنْ يَعِملُ اللّيلَ والنّهارَ كَانّها يمكرانِ على سَعَةِ الكَلامِ كَقُولِهِ : يا سَائرَ اليومِ اضافةً ضَاربِ الى المَفْعُولِ الحقيقيّ في قولِهِ : يا ضَاربَ زيدٍ . وفيهِ وَجُهُ آخُرُ لا يُتَصَوَّرُ في يا سَائرَ اليومِ ، وهو أَنْ يَعِملُ اللّيلَ والنّهارَكُمْ مَلُولُ عَلْمَانًا الوجِهِ مُضَافًا الى الفَاعِلِ بمنزلتِهِ في قولِكَ : عَجِبْتُ مَنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عمراً ، وكانَ في الوجْهِ الأوّلِ مُضَافًا الى الفَاعِلِ بمنزلتِهِ في قولِكَ : عَجِبْتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ عمراً ، وكانَ في الوجْهِ الأوّلِ مُضَافًا الى الفَعولِ فاغْرِفُهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

« وعلى ذلكَ قولُ الشَّاعر :

/١٦٣/ تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غداً بِجَنْبِي ۖ بَاردٍ ظَلِيلِ (٣٧)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

⁽٣٣) آية ٣٣ سبأ ٣٤.

⁽ ٣٤) ج : فهذه . تحريف .

⁽٣٥) سقطت ، والنهار ، في ج .

⁽٣٦-٣٦) بدله في ب و ج : «كما قلت يا سائر اليوم».

⁽ ٣٧) هذا الرجز لأحيحةَ بنُ الجُلاحِ في شرح التصريح على التوضيح ١٠٣/٢ ، وشرح الشواهد للعَاملي ٢٩٧ . وهو لم ينسب في الايضاح ١٨٤ ، والأمالي الشجرية ٣٤٣/١ ، وشرح الأشموني ٢٥٧/٤ . وورد في ج « تقبلي » . تصحيف . وكذا في بقية المواضع التي سترد . وسوف يذكر عبد القاهر وجه الاستشهاد بالبيت .

اعْلَمْ أَنَّ مشابهةَ هذا لِمَا تَقَدَّمَ من حيثُ انَّ التقديرَ : تَرَوَّحِي تَأْتِي مَكَاناً أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي فِيهِ ، ثُمَّ جَعَلَ ضميرَ المَكَانِ مفعولاً على السَّعَةِ حتّى كأَنَّهُ قالَ : مَكاناً أَجْدَرَ أَن تَقِيلِي فِيهِ ، ثُمَّ جَعَلَ ضميرَ المَكَانِ مفعولاً على السَّعَةِ ، ثُمَّ حُذِفَ الهاءُ العَائِدُ تَقِيلِيهِ ، كَمَا تقولُ : النَّاسُ رَجُلانِ رَجُلُ أَكَرَمْتُ ، ورَجُلُ أَهَنْتُ ، تُريدُ أَكْرَمْتُهُ // وأَهَنْتُهُ ، فتحذفُ الرَّاجِعَ الى الموصوفِ .

فانْ قُلْتَ : فكيفَ شَبَهْتَهُ بهذا والعائدُ مَوْجُودٌ لأَجْلِ أَنَّ فِي أَجْدَرَ ضميراً يعودُ اللهِ ، كَمَا يكونُ ذلكَ اذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلِ أَفْضَلَ مِن زيدٍ ؟ فالجَوابُ أَنَّ الأمركما زَعَمْتَ الا أَنَّ (٣٨) المَعْنَى يَطْلُبُ ذكراً آخرَ فِي نَحُو هَذَا . أَلا تَرَاكَ تقولُ : زَيْدٌ أَجْدَرُ مِن عَمْرُو بأَنَّ تَضْرِبَ أَنْتَ بَكُواً ، كَمَا لا يَجُوزُ أَنْ عَمْرُو بأَنْ تَضْرِبَ أَنْتَ بَكُواً ، كَمَا لا يَجُوزُ أَنْ تقولُ : النّاسُ رَجُلانِ : رَجُلٌ أَكُرَمْتُ زَيْداً ورَجُلٌ [أَهَنْتُ] (٣٩) عَمْراً . وإذَاكانَ الأَمْرُ على هَذَاكانَ حَذْفُ الهَاءِ مِن قولِهِ : انْ تَقبليه ، بمنزلته في قولِكَ : هَذَا رَجُلُ أَكْرَمْتُ ، وَلَا أَكُرَمْتُ أَنْ الظّرْفَ مَفعولاً على السَّعَةِ فقالَ : تَقَيليهِ ولم نَقُلْ إنّه أَراد تَقِيلِي فِيهِ ، ثَمَّ حَذَفَ قُولَكَ فِيهِ رأَساً ، لانا اذا قلنا أَنْ تَقبِلِيهِ كُنَا حَذَفَنا شيئًا واحِداً ، وحذفُ شيءِ واحدٍ أَحْسَنُ مِن [حذف] (٤٩) شَيْئَيْنِ بلا شُبْهَةٍ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي ِ: « ومِثْلُهُ : (٤١) »

/١٦٤/ رُبَّ ابنِ عم لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكّرَى زادَ الكَسَلُ (٢١)

⁽ ٣٨) ج : لأن . تحريف .

⁽٣٩) من ب و ج. وفي الأصل ؛ أهبت؛. تصحيف.

⁽٤٠) من ب و ج. أولى.

⁽٤١) ط: ومثله «قول الشاعر».

⁽٤٢) زادت ب و ج بيتين اخرين على ما في الأصل بترتيب مختلف فالأبيات في النسختين هي : رُبَّ ابنِ عم لسُليمى مُشْمَعِسسلُ في السَّفْرِ وشَوَّاشٌ وفي الحي أزلُ طَبِّساخِ سَاعُسساتِ الكرى زادَ الكَسَلُ أَرْوَعَ في السَّفْر وفي الحيّ غَزِلُ

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر:

اعْلَمْ أَنَّ سَاعاتِ الكَرَى بحرورٌ بِطَبَاحٍ ، وزادَ الكَسَلِ منصوبٌ بهِ فَهُوكَةُولِكَ : يا سارقَ الليلةَ أهلَ الدّارِ ، ويا ضاربَ اليومُ زيداً ، فَكَمَا (٤٣) أَنَّ اليومُ والليلةَ بحرورانِ وخارجانِ من الظّرفيةِ على ما أوضَحْنَا قُبيل ، كذلك ساعاتُ الكَرى خارجةٌ من الظّرفيةِ وعاريةٌ من تقديرِ في . ويُروى : طَبّاخِ ساعاتِ الكرى زادِ الكَسَلْ بحِرِّ زادٍ ، فَسَاعاتُ الكرى على هذهِ الرّواية في موضع نَصْبٍ ، وفي مقدّرةٌ مَعَها حتّى كأنّه قالَ : طَبّاخِ في الكرى على هذهِ الرّواية في موضع نَصْبٍ ، وفي مقدّرةٌ مَعَها حتّى كأنّه قالَ : طَبّاخِ في (٤٤) سَاعاتِ الكرى زادِ الكَسَلِ وفَصَلَ مَا بَيْنَ المُضَافِ والمضافِ اليهِ بالظّرْفِ كقولِ الآخَرِ :

كَأَنَّ أَصُواتَ مِن ايغَالِهِنَّ بِنَا أُواخِرِ المَيْسِ أَصُوَاتُ الفَراريج /٩١/ المَيْسِ أَصُواتُ الفَراريج /٩١/ أراد كأنَّ أَصُواتَ أُواخِرِ المَيْسِ ، فَفَصَلَ بَيْنَهُمَا بقولِهِ مِن ايغَالِهِنَّ بِنَا (٤٠) ، ولا يَجُوزُ هَذَا الا في ضَرورةِ الشَّعْرِ على قُبْح .

وقد استشهد سيبويه في جـ ١٠/١ ببيتي الأصل ونسبهها للشياخ وقيل لأخيه وقيل لأبي النجم وقيل لابن المعتز . وقائل هذا الرجز جبار ابن أخي الشياخ .

ونسب الأول والثاني منها مع بيتين آخرين لجبار بن جزء (أخي الشماخ) في ديوان الشماخ ق ٤٣/٢٤ صر ٣٨٩ – ٣٩٢ .

ونسب الأبيات (عدا الثاني) بترتيب مختلف للشناخ في الكامل للمبرد ١١٣ . وأولها منسوب له في الأمالي الشجرية ١٢٥/١ و ٢٠٠/٣ .

وبيتا الأصل دون نسبة في بحالس ثعلب ١٥٣/١، وجمهرة اللغة ٤٠٢/٢ (بينها: في السفر.. البيت)، والايضاح ١٨٦ وشروح سقط الزند البيت)، والايضاح ١٨٦ وشروح سقط الزند (التبريزي) ١٣٠/١ (أولها مع قوله في السفر.. البيت) وابن يعيش ٤٦/٣ و ٢٠/٣، واللسان (عسل) ٤٧٤/١٣ والمقصود بابن عم سليمي هو الشاخ، والمشمعل: الجاد في الأمر النشيط في كل ما أخذ فيه من العمل.

⁽٤٣) ج ، ب: وكها.

⁽ ٤٤) ﴿ فِي * ساقطة في ج.

⁽٤٥) سقطت ١٤ بناء في ب،ج.

قَال الشَّيْخُ أَبُو علي :

« ومن ظُروفِ المَكَانِ ما يُسْتَعْمَلُ اسْماً وظَرْفاً ومِنْهَا ما يُسْتَعْمَلُ ظَرْفاً ولا يُسْتَعْمَلُ السُماً ، فالأوّلُ كَخَلْفٍ وقُدّامٍ وأمامٍ . والثّاني نحوَ^(٤١) عِنْدِي وسِوَى وسَوَاءَ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ ظُرُوفَ المَكَانِ بَمَرْلَةً ظُرُوفِ الزَّمَانِ ، في أَنَّ فِيهَا [ما] (٤٧) يتصرف فيكونُ اسماً فيجر ويُرْفَعُ ويُعَرَى من تقدير في كَخَلْفِ وأمام تقولُ : خُذْهُ من خَلْفِهِ ، ومن أمامِهِ ، ومنْ تَحْدِهِ ، وهذَا خَلْفُهُ وأَمامُهُ ، كما قلت : خرجتُ في يوم الجمعةِ ، ومضى يومُ الجُمُعةِ ، ومنها مالا (٤٨) يكونُ الا ظَرُفاً كعندَ وسِوَى ، تقول : جَلَسْتُ عندَكَ ، ولا يقول : هذا خَلْفُك .

وأما قولُهم : هذا من عند فلان ، (٤٩ فقد قال شَيْخُنَا أبو الحُسَيْنِ رَحِمَهُ الله (٤٩ فقد قال شَيْخُنَا أبو الحُسَيْنِ رَحِمَهُ الله (٤٩ ان ذَلك لكثرة تَصرّف مِنْ . ولا يَدْخُلُهُ سَائِرُ حُروفِ الجَرِّ ، وكذَا لا تقولُ (٥٠ في حَالِ السَّعَة ٥٠) هَذَا لِسَواكَ ، ولا هو على سواكَ وانّها تقولُ : مَرَرْتُ بِمَنْ سواكَ . // وبرجلِ سَوَاكَ ، فَيَجْري مَجْرى قولك : مَرَرْتُ برجلِ مَكانَك ، ويكونُ مَنْصُوباً في تقديرِ في سَواكَ ، فَيَجْري مَجْرى قولك : مَرَرْتُ برجلِ مَكانَك ، ويكونُ مَنْصُوباً في تقديرِ في كَانَك عَلَى قلت : قامَ مقامَك ، ونَزَلَ مكانَك كها تقولُ : أخذتُ هَذَا بدل ذلك . وحُكُمُ سَوَى (٥٠) ، فالفَتْحُ (٢٥) مع الله ، والكَشُر مَعَ القَصْرِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي : « ويدلِّكُ(٥٢) على استعالهِم ايّاه اسْماً قولُهُ :

⁽٤٦) ط: نحو عند

⁽٤٧) من ب و ج. الصواب.

⁽ ٤٨) سقطت و ما ۽ في ج .

⁽٤٩ ــ ٤٩) بدله في ب و ج : وفقال شيخنا رحمه الله.

⁽ ٥٠ - ٥٠) ساقط في ب و ج ·

⁽٥١) ج: الحكم سوى.

⁽٥٢) ب،ج: والفتح.

⁽٥٣) ط: ويدل.

/١٦٥/ فَغَدَتْ كِلا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وأَمامُهَا (٥٠)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اعْلَمْ أَنّهُ يعني بقولهِ ايّاه نحو حلف وامام ، ووجه الدّلالةِ من البّيْتِ أنَّ خَلْفُهَا وأمامُها مرفوعانِ ، والرّفْعُ لا يكونُ الا فياكانَ اسماً عارياً من الظّرفية كقولك : يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ ، وتقديرُ البّيْتِ انّ قولَهُ : غَدَتْ ، فيه ضميرُ الوَحْشِيّةِ ، وقولَهُ كِلا الفَرْجَيْنِ مُبْتَدَأُ والمَعْنَى كِلا الجَانِبَيْنِ وقولَهُ : تَحْسَبُ أَنّهُ مَوْلَى المَخَافَةِ ، جُملة في موضع خبره ، وقد عادَ الذّكرُ اليهِ وهو الهاءُ في أنّه ، وفاعلُ تَحْسَبُ ضميرُ الوَحْشيّةِ أيضاً ثُمَ خَلْفُهَا وأَمامُهَا بدلٌ من كِلا الفَرْجَيْنِ كَما تقولُ كِلا غُلامَيْكَ تَظُنُ (٥٠) انّه خَارِجٌ زيدٌ وعمرة ، وان قصدْت تَبيينَ المَعْنَى فَقُلْ : فَعَتِ الوَحْشيّةُ تَحْسَبُ كُلُّ واحدٍ من فَرْجَبْهَا ذَا مَخَافَة .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« وَقَالُوا مَنَازِلُهُمْ يَميِناً وشَهَالاً. وقَالَ تَعالَى – (عنِ اليَمينِ وعَنِ الشَّمَالِ عِزِينَ) – (مَن اليَمينِ وعَنِ الشَّمَالِ عِزِينَ) – (مَن اليَمينِ وعَنِ الشَّمَالِ عِزِينَ) – (مَن اليَمينِ وعَنِ الشَّمَالِ

^(\$0) للبيد بن ربيعة في ديوانه ق ٤٨ ص ٣١١ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني (معلقته ١٤٨) ص ٢٣٩ ، وجمهرة أشعار العرب ٧٠ ، وسيبويه والشنتمري ٢٠٢١ ، واصلاح المنطق لابن السكيت ٧٧ ، والأضداد لابن السكيت (ثلاثة كتب) ٢٥ ، والمقتضب ٢٠٧٣ و لابن السكيت (ثلاثة كتب) ٢٥ ، والمقتضب ٢٠٧٣ و الأضداد للأرب ٣٤) و ٣٤ (أبو الفضل) ، وجمهرة اللغة (جرف) ٤/١٤ ، والأضداد لابن بشار الأنباري ٣٧ (الشنقيطي) و ٤٦ (أبو الفضل) ، وجمهرة اللغة (جرف) ٢٧/١ ، والأرمنة والأمكنة ٢٣١/١ ، وتوجيه اعراب أبيات ٢٤٢ ، وتهذيب ٢٨/١ ، ومقاييس اللغة (ام) ٢٩١١ ، والأزمنة والأمكنة ٢٣١/١ ، وتوجيه اعراب أبيات ٢٤٢ ، وتهذيب اصلاح المنطق ٢٣١/١ ، والأمالي الشجرية ٢١٠١١ و ٢٧٢٧ وابن يعيش ٢٤٤١ و ٢٢٧ ومواد : (فرج) من اللسان ٣٢/٢ والتاج ٢٩١/١ و (أم) من اللسان ٢٩١/١ و (كلا) من اللسان ٢٩١/١ و (ولى) من اللسان ٢٩١/١ والتاج ٢٩١/١٠ والتاج ٢٩١/١ والتاج ٢٩١/١ والدر اللوامع ٢٩١٨١ .

والبيت غير منسوب في الايضاح ١٨٧ ، والمخصص ١٣٧/٥ وهم الهوامع ٢١٠/١ . وروايته في مادة (فرج) ه قعدت كلا الفرجين » وأشير الى الديوان الى هذه الرواية . وكلا الفرجين اي في كلا الفرجين . والفرج : الواسع من الأرض والمولى في البيت معناه : أولّى . قال الأصمعي أراد بالمخافة الكلاب وبمولاها صاحبها .

⁽٥٥) ج: فظن. تحريف.

⁽٥٦) آية ٣٧/ المعارج ٧٠.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ اليمينَ والشَّمالَ بمنزلةِ الخُلْفِ والامامِ في أنّها يستعملانِ ظُرْفَيْنِ واسمينِ فها في قولك : مناذلُهُمْ يَميناً وشهالاً ظُرْفاً لأنّهُا مَنْصوبانِ على تقديرِ في كأنّه قيل : مناذلُهُمْ استقرت بميناً وشهالاً ، وهُمَا اسهانِ في قولهِ تَعالَى – (عن اليَمينِ وعَنِ الشَّمَالِ عزينَ) – استقرت بميناً وشهالاً ، وهُما اسهانِ في قولهِ تَعالَى – (عن اليَمينِ وعَنِ الشَّمَالِ عزينَ) – للدُخولِ (٥٥) حرفِ الجَرِّ عليهِما ، فلو قَدَّرْتَ في جمعت بين حرفي جرٍ وفَصَلْت بينَ المُضَافِ والمُضَافِ اليهِ ، وكانَ على ما ذَكَرْنَا من الفَسَادِ في قولك : يا سائر اليومِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي : ﴿ وَأُمَّا قُولُهُ : (٥٨)

/١٦٦/ وكَانَ الكاسُ مَجْرَاهَا البَعِينَا (٥٩)

فَمَنْ رفع مَجْرَاهَا بالابتداء كانَ اليمينُ في موضع الخَبَرِ كَقُولِكَ : زيدٌ عِنْدَكَ ، ومن أَبْدَلَ المَجْرَى من الكاسِ جَازَ أَنْ ينصبَ اليمينَ على وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَجْعَلَ المَجْرَى اليمينِ فَيَحْذِفُ المضافَ يُقيمُ المَجْرَى اليمينِ فَيَحْذِفُ المضافَ يُقيمُ المُضَافَ اليهِ مقامَهُ . والآخَرُ أَنْ يَجْعَلَهُ ظرفاً فينصبَ اليمينَ نصبَ الظروفِ ولا يَنْصبُه بكانَ ويكونُ في موضع نصب (١٠ بأنّهُ خبرُ كانَ ١٠).

⁽٥٧) ب ، ج: بدخول.

⁽٥٨) ج ، ط : ومن ذلك قوله .

⁽٥٩) هَذَا عجز بيت لعمرو بن كلثوم وتمام البيت كها في ب و ج.

صَدَدْتِ الكـــاسَ عندا أُمَّ عمرو وكدانَ الكاسُ مَجْرَاهَا البَينَا

والبيت منسوب لعمرو بن كلثوم في شرح المعلقات الزوزني (معلقته/ه) ص ١٦٤، وجمهرة أشعار العرب ٧٥، وسيبويه والشنتمري ١١٣/١ (العجز) و ٢٠٠ (سيبويه فقط) ، وتوجيه اعراب ابيات ٢٠٠ ، وشروح سقط الزند (التبريزي) ١٣٧٨/٣ ورواه البطليوسي في ١٣٧٩/٣ والخوارزمي في ١٣٧٩/٣ والخوارزمي في ١٣٧٩/٣ و والدر اللوامع ١١٦٩/١ والتاج ٢٥٨/٩ ، والدرر اللوامع ١٦٩/١ . وقد نسب البيت في معجم الشعراء ٢٠٥ الى عمرو بن عدي بن نصر اللخمي – ابن أخت جذيمة الأبرش – وأشير في الدرر اللوامع الى هذه النسبة على أنها الصواب.

والبيت غير منسوب في كتاب الفاخر ٢٣٧، والايضاح ١٨٧، والاقتضاب للبطليوسي ٤٤٦. (٦٠ – ٦٠) بدله في ج عبارة مرتبكة وهي « بأنه خبر بانه في موضع الخبر لكان».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ هذا البيتَ يحتملُ وُجُوهاً:

أَحَدُهَا أَنْ تَجْعَلَ الكاسَ اسمَ كَانَ وَتَبَعَلَ مَجْرَاهَا مِبَداً وَتَجْعَلَ اليمِينَ جملةً من الظّرْفِ فِي مُوضِع خبرهِ . فَمَجْرَاهَا بمِنزلةِ زَيْدٍ ، واليمينُ بمِنزلةِ عِنْدَكَ ، والجُمْلَةُ التي هي مَجْرَاهَا اليمينُ في مُوضِع نصب بأنها خَبْرُكَانَ وفيها ذِكْرٌ يعودُ الى اسم كانَ ، وهو الضّميرُ في مَجْرَاهَا ، كأنّه قَالَ : وكانَ الكاشُ جَرْيُها على اليمينِ ، لأنَّ قولَك : اليمينُ ، وعلى اليمينِ ، وفي اليمينِ ، واحدٌ في المعنى .

والوَجْهُ // النَّانِي: أَنْ تَجعلَ مَجْرَاهَا بدلاً من الكأسِ حتى كَانَهُ قالَ: وكانَ مَجْرَى الكاسِ ، ثم تَجْعَلُ اليمينَ في تقديرِ حَذْفِ المُضَافِ فَكَأَنّه قالَ: وكَانَ مَجْرَى الكاسِ مَجْرَى اليمينِ ، كقولِكَ : وكانَ جَرْيُ الكاسِ جَرى اليمينِ ، أَي يَتَصَرَّفُ تصرفَ البَمينِ ، فتكونُ اليمينِ منصوبةً نصب جرى في قولِكَ : جَرْيَ اليمينِ ولا يكونُ فيها تقديرُ في البَّتَةَ كَما أَنْكَ اذا قُلْتَ : وكانَ جَرْيُ الكاسِ جَرْيَ اليمينِ ، لم يُمْكِنْكَ أَنْ تقولَ : انَّ في البَّتَةَ كَما أَنْكَ اذا قُلْتَ : وكانَ جَرْيُ الكاسِ جَرْيَ ليسَ بظرفٍ . فَكَذَا (١٦) يكونُ تقديرُ في الكلامِ تقديرُ في ، اذِ المَصْدُرُ الذي هُوَ الجَرْيُ ليسَ بظرفٍ . فَكَذَا (١٦) يكونُ تقديرُ اليمينِ (٢٠) أذا قامَ مَقَامَهُ ، ولأنَّ اليمينَ وان نُصِبْتُ لوقوعِهَا موقعَ المُضَافِ المنصوبِ ، فانّها في المَعْنَى مضاف اليها . وقد تَقَدَّمَ أَنَّ المُضَافَ اليهِ من الظروفِ لا يكونُ فيها تقديرُ في كقولِهِ تَعَالَى - (بَلْ مَكُرُ اللّيلِ والنَّهَارِ) - (١٢) .

والوَجْهُ النَّالِثُ : أَنْ تَجْعَلَ مَجْرَاهَا بدلاً من الكأسِ ، ولا تَجْعَلُ في الكلامِ مُضَافاً مَحْذُوفاً ، ولكنْ تَجْعَلُ المَجْرَى اليمينَ على الاتِّساعِ فَكَأَنَّهُ قالَ فكانَ جَرْيُ مُضَافاً مَحْذُوفاً ، ولكنْ تَجْعَلُ المَجْرَى اليمينَ على الاتِّساعِ فَكَأَنَّهُ قالَ فكانَ جَرْيُ الكأسِ اليمينَ ، على أَنْ تَجعلَ اليمينَ كأنّه من الجَرْيِ كَمَا قَالَتْ : (١٤)

⁽ ٦١) ب : وكذا .

⁽٩٢) ج: (في القدير اليمين.

⁽٦٣) آية ٣٣/ سبأ ٣٤.

⁽ ٦٤) ب : كما قال .

جَعَلَتْهَا كَأَنّها عَلَوْقَةً من الاقبالِ والأدبارِ. ويَضعُفُ أَنْ يُقالَ : انّ - الشَّيْخَ أَبَا علي قصد في قولِهِ : أحدَهُمَا أَنْ يَعِعلَ المَجْرَى اليمينَ على الاتِّساعِ أَنَّ مَجْرَى يُرادُ بهِ المَكانَّ حَتَى كَأَنَّهُ قَالَ : وَكَانَ (٢٦) الكأسُ موضعُ جَرْيِهَا اليَمِينَا ، لاَنَّكَ اذا جعلتَ مَجْرَاهَا اسم مكانِ كَانَ مَن جنسِ اليَمينِ ، ولا يُحْتَاجُ (٢٧) أَنْ يقالَ : أنّه التِّسَاعُ ، أَلا تَرَى أَنْ قولَكَ موضعُ جَرْي الكأسِ اليمينِ ، ولا يُحْتَاجُ (٢٧) أَنْ يقالَ : أنه التِّسَاعُ ، أَلا تَرَى أَنْ قولَكَ موضعُ جَرْي الكأسِ اليمينُ ، بالرَّفْع صحيعُ جارِ مَجْرَى قولِكَ : زيدٌ أخوكَ ، وتقولُ : موضعُ جلوسي أمامُكَ ، والمُسْتَجِدُ ، فلوكانَ تقديرُ موضعُ جلوسي أمامُكَ ، والمُسْتَجِدُ ، فلوكانَ تقديرُ لشَيْخ أَبِي على أَنَّ مَجْرًاهَا اسمُ مكانٍ لما قالَ : [أَنْ] (٢٨) تَجعلَ المَجْرَى اليمينَ على الظّاهِرِ . الاتّساعِ ، لأَنَّ قَولَكَ : كانَ وضعُ الكأسِ اليمينَ ، ليس باتِّساعٍ بل هُو على الظّاهِرِ . الاتّساعِ ، لأَنَّ قَولَكَ : كانَ وضعُ الكأسِ اليمينَ ، ليس باتِّساعٍ بل هُو على الظّاهِرِ .

والوَجْهُ الرَّابِعُ: انْ تَجعلَ اليمينَ ظرفاً في تقديرِ في ، لأنَّ المَجْرَى مصدرٌ فيكونُ ظرفَ المَكانِ عَنْهُ. كَمَا تقولُ. وكانَ جريُ الكأسِ في اليمينِ ، كَمَا تقولُ. وكانَ جريُ الكاسِ عِنْدَكَ ، ثُمَّ تكونُ الجملةُ الظرفيةُ في موضع ِ نَصْبٍ لأَنَّها خبرُ كَانَ.

قَالَ الشَّيخُ أبو علي :

ه وممَّا لا يكونُ الا علَى حَذْفِ المُضَافِ منهُ قولُ الشَّاعِرِ:

/١٦٧/ كَأَنَّ مَجَّرٌ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقَّتُهُ الصَّوانِع (٦٩)

⁽٩٥) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «ترفع». تحريف.

⁽ ٦٦) ج : وكأس . تحري*ف .*

⁽ ٦٧) ٻ ۽ ج : فلا يحتاج .

⁽ ٦٨) من ب و ج. الصواب. وكذا في نص أبي علي المتقدم. وفي الأصل وأوه تحريف.

⁽ ٦٩) للنابغة الذيباني في ديوانه ق ٣/٥ ص ٤٣، ومختار الشعر الجاهلي ق ٧/٥ ص ١٥٦، ومقاييس اللغة (قضم) ٩٩/٥ و (نمق) ٤٨٧/٥ والتاج ٨١/٧ والمفصل ٢٣٩، وشرحه لابن يعيش ٢/١١، ومواد : (ذيل) من اللسان ٢٧٦/١٣ والتاج ٣٣٧/٧، وشواهد الشافية ٤٨٧/٠ و ١٠٦ وما بعدها .

والبيت غير منسوب في الايضاح ١٨٩.

وروايته في مختار الشعر الجاهلي « عليه حصير » وقد أشير الى هذه الرواية في الديوان . والقضيم هو الحصير بعمل من جريد النخل أو ما أشبه ذلك .

وكَذَلِكَ قُولُ ي الرمة :

/١٦٨/ فَظَلَّتْ بِمَلْقَى وَاحِفٍ جَرَعَ المِعَى قِيَامًا تَفَالِي مُصْلَخِمًا أميرها (٧٠) قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرِ:

اعْلَمْ أَنَّ قُولُهُ : كَأَنَّ مَجَّرُ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا ، مَجَّرٌ فَيهِ مَصْدَرٌ بَمَرْلَةِ قُولِكَ : كَأَنَّ الرَّامِسَاتِ ، يَكُنْ لَهُ عَمَلٌ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تقُولُ : جَلَسْتُ في مَجَرِّ زَيْدٍ اذْ لُوكَانَ اسمُ مكانٍ لم يَكُنْ لَهُ عَمَلٌ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تقُولُ : جَلَسْتُ في مَجَرِّ زَيْدٍ ذَيلَةُ ، وأَنْتَ تُريدُ المكانَ ، وانّا تقُولُ في بحر ذيلِ زيدٍ كَمَا (٢٧١) // تقُولُ في مكانِ ذيلةِ الحجرورِ . فاذَا وَجَدْتَ ذُيُولُها في البَيْتِ منصوبةً عَلِمْتَ أَنَّ المَجَرَّ مصدرٌ كَالحِرِّ وليسَ المكانِ ، واذا كان كذلك وَجَبَ أَنْ يكونَ في الكلامِ مُضَافَ مخذوفٌ كَأَنَّهُ قالَ : كَأَنَّ مُوضِعَ جَرِّ الرَّامِسَاتِ قضيم ، والقَضِيمُ جلدٌ أَيْضَى يُكْتَبُ فيهِ . ويَجُوزُ أَنْ يكونَ التقديرُ كَأَنَّ موضَعَ جَرِّ الرَّامِسَاتِ مَجَرُّ قضيم كقولكَ : كأنَّ موضع مَجَرًّ الرَّامِسَاتِ مَجَرُّ قضيم كقولكَ : كأنَّ موضع مَجَرًّ الرَّامِسَاتِ مَجَرُّ قضيم كقولكَ : كأنَّ موضع ألرَّامِسَاتِ مَجَرُّ قضيم كقولكَ : كأنَّ مؤمني النَّهُ في الكلامِ مُضَافِّ عَلَيْهُ أَبُو عَلَي كُلامَهُ . أَلا تَرَى مُوسِطِ جَرَعَ المِعَى ، فكلُّ واحدٍ من واحف إليقي فكأنَهُ قالَ : فَظَلَّتْ بمكانِ لَقَي واحف إلى أولِ حدودِ جَرَع المِعَى ، أي بالموضع الذي يَنْتَهِي فيه واحفُ الى أول حدودِ جَرَع المِعَى ، أي بالموضع الذي يَنْتَهِي فيه واحفُ الى أولِ حدودِ جَرَع المِعَى ،

والرامسات الرياح الشديدات الهبوب.

والشاهد فيه قوله «كان مَجَّر الرَّامسات» اذ التقدير فيه كان آثار جر الرامسات ذيولها فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه فأعرب باعرابه، وبغير هذا التقدير لا يستقيم المعنى لآنه سيكون كأن جر الرامسات ذيولها حصير. وهذا خلاف المقصود.

⁽ ۷۰) لذي الرمة في ديوانه قى ٤١/٤٠ ص ٣١٠ ، ومواد (صلخم) من اللسان ٣٣٤/١٥ ، و (صمم) من التاج ٣٦٨/٨ .

والبيت غير منسوب في الايضاح ١٩٠.

ورواية الديوان « ايفالي » اي يكدم بعضُها بعضاً والضميرُ يعود على الحمير وبملقى واحف : اي حيث ألقى واحف جرع المعى . والجرع الرمل . والمصلخم الساكت او المستكبر . وواحف وجرع المعى موضعان .

⁽٧١) من ب وج. الصواب. وفي الأصل وبجر، تحريف.

⁽٧٢) وكما، مكررة في الأصل سهوا.

فَيْلُقَى أَحدُهُمَا الآبَحَرِ. كَمَا تقولُ: الْتَقَى المَوضِعانِ ايْ اتَّصلَ حدُّ هذَا بحدُّ ذاكَ (٢٧) فَمَلْقَى مصدَرُ كالمَجرِّ في ذلكَ البيتِ ، وجَرَعَ المِعَى منصوبٌ بمَلْقَى كَمَا يُنْصَبُ بِلُقِي ، كَمَاكَانَ ذبولُهَا منصوبةً بِمَجرُّ ، كما انْتَصَبَ بَحِرْ ، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ مَلْقَى اسمَ مكانٍ لما ذَكَرُنَا من أَنَّ اسمَ المكانِ لا يعملُ النَّصْبَ . ألا تَرَى أَنَّكَ لا تقولُ : وظَلَّتُ بمكانِ جَرَعِ المِعَى ، فتنصبُ بالمكانِ وَهَذَا في وصفِ الأَتْنِ ، ومَعْنَى [تَفَالَى] (٣٣) يَفْلِي بَعْضُهَا بَعْضًا ، فاعْرفهُ فانّه من أسرار هذا الكتابِ .

⁽٧٣) ج: بحد ذلك.

⁽٧٤) من ج. الصواب. وفي الأصل وتفال ٥. تحريف.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي : « بابُ المفعول مَعَدُ »

الاسمُ الذي يَنْتَصِبُ بأنَّهُ مفعولٌ معهُ يعملُ فيهِ الفِعْلُ الذي قَبْلَهُ بتوسطِ الحَرْفِ، وذلكَ قُولُهم : اسْتَوى الماءُ والخَشْبَةَ ، (ا وجَاء البردُ والطّيالِسَةَ) وما صَنَعْتَ وأباكَ ، والمَعْنَى (١) اسْتَوَى الماءُ مَعَ الخَشْبَةِ ، وما صَنَعْتَ معَ أبيكَ . وقالَ الشّاعِرُ : (١)

١٦٩/ فاليت لا أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدةً تَكُونَ وايّاها بها مَثَلاً بَعْدِي (١)

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّكَ اذا قُلْتَ : ما صَنَعْتَ وزَيْداً ، فانَّ زَيْداً يَنْتَصِبُ بالفعلِ الذي هو صنعت بوساطةِ الواوِ(٥) ، وذلكَ(١) أَنَّكَ لمَّا قلتَ : ما صَنَعْتَ ، لم يُمْكنْكَ أَنْ تُعدّيّهُ

⁽۱-۱) ساقط في ط.

⁽٢) ط : فالمعنى .

⁽٣) وقال الشاعر ۽ وهو أبو ذؤيب يخاطب خالدا ۽ .

⁽٤) لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١٠٩/١، وشواهد الايضاح للقيس ق ٤٥، والبيت غير منسوب في كتاب الجمل للزجاجي ٣٠٧، - والايضاح ١٩٤، وشرح التصريح على التوضيح ١٠٥/١. وورد في الأصل ه فياليت ٤. تحريف وفي ج ه أحد وقصيدة ٤.

ورواية الديوان: وفاقسمت ... ادعك وإياها ، وفي شرح التصريح وأحدو قصيدة ،

وقد أشير الى هاتين الروايتين في الديوان . والضمير في تكون يعود الى ابن أخته وكان يرسله الى معشوقته أم

والشاهد في اعتبار للبيت من باب جاء والطيالسة ولا يصح جعل الواو عاطفة لأنه قال ، وأياها ، وهو ضمير منصوب ، ولا يجوز عطفه على ضمير تكون المرفوع . اذ لوكانت الواو عاطفة لقال : تكون أنَّتَ وهي

⁽٥) ج: يواسطة الواو.

⁽٦) ج: وذاك.

الى زيدٍ وتُوقِعَهُ عليهِ ، اذ لا تقولُ : أيَّ شيءِ صَنَعْتَ زيداً . وكَذَا جَاءَ البَرْدُ والطَّيالِسَةَ ، كَانَ لا يمكنُكَ أَنْ تَقُولَ : أَنْ تَقُولَ : جَاءَ البَرْدُ الطيالسة ، فَتُوقِّعُ عَلَى الطَّيَالِسَةِ ، فلمّا جِمْتَ بِالواوِ صَارَ مِتُوسِطاً بَيْنَهُمَا ، وأَوْصَلَ الفعلُ الى الاسم فقلتَ : ما صنعتَ وأباكَ ، وجَاءَ البردُ والطَّيالِسَةَ ، فنصبتَ زيداً وما أشْبَهَهُ بالفعلِ الذي لم يَكُنْ لَهُ عَمَلٌ بعدَ تقويتكَ ايَّاهُ بالواوِ ، كَمَا أَنَّكَ قلتَ : مررتُ بزيدٍ ، فلم ينفذْ الى اسمِ نحوَ أَنْ تقولَ : مررتُ زيداً ، فَحثْتَ بحرفِ الجَرْ حتى أوصلَهُ اليهِ فقلتَ مَرَرْتَ بزيدٍ [لَأَنَّ](٧) الباءَ لَهُ عملٌ في الاسم وهو الجَرُّ والواوُ لا عملَ لَها ، وانَّها يعملُ الفِعْلُ باعانتِهَا لَهُ^^) النَّصْبَ حتى كأنُّها بمنزلةِ الهمزةِ في قولِكَ : ذَهَبْتُ وأَذْهَبْتُ زيداً ، في أنُّها لما دَخَلَتْ على الفعل صَيَّرَتُهُ من غيرِ العملِ الى العمل وأعْطَتْهُ // أن يلابسَ (٩) الاسمَ بعدَ أنْ لَمْ يَكُنْ لهُ ذلكَ ، مم صارَ قَوْلُكَ : ما صَنَعْتَ وزيداً ، وجَاءَ البردُ والطّيالسةَ ، يُفِيدُ مَعْنَى ما صَنَعْتَ مِعِ أَبِيكَ (١٠ وَجَاءَ البَرْدُ مِعِ الطَّيَالِسَةِ ١٠)، كَمَا أَنَّ قُولَكَ : أَذْهَبْتَ زيداً ، يُفيدُ معنى قو لِّكَ حَمَلْتُهُ على الذَّهابِو ۚ، وانَّها لَمْ (١١ يَجْعَلُوا للواوِ عِملاً هُنا١١)، وانْ كانَ واقِعاً بجنبِ الاسمِ كَمَا كَانَ البَّاءُ في قولِكَ : ذَهَبْتُ بزيدٍ ، ولم يَكُنْ في صدرِ الفِعْلِ وكائنا(١٢) معهُ كأحَدِ حروفِ التّركيبِ كالهمزةِ ، لأجْلِ أنَّ الواوَ أَصْلُهُ أنْ يكونَ حرفَ عطفٍ في قولِكَ : ضَرَبْتُ زيداً وعَمْراً ، وجاءني زيدٌ وعمروٌ ، وحرفُ العَطْفِ لا يكونُ لهُ عملٌ مُخْتَصُّ فيهِ (١٣) ، وانما يَعْمَلُ على سبيلِ النَّيابةِ عن الفعلِ المتقدّمِ وغيرِهِ منَ العوامل. فاذا قلتَ : ضَرَبْتُ زيداً (١٤ وعَمْراً ، فانَّها تنصبُ عمراً لأجلِ أنَّ الأصلَ ضَرَبْتُ زِيداً ١٤]، وضَرَبْتُ عمراً، ثمَّ أنَّ الواوَ أقيمَ مقامَهُ اخْتِصاراً وايجَازاً. فلمَّا لم يَكُنْ للواوِ أصــلٌ في العملِ لم يُحبُّوا أنْ يَجرُّوا بهِ هنا فيقولوا : ما صنعتَ وأبيكَ ، وانْ

⁽٧) من ج. الصواب. وفي الأصل والا أن ، تحريف.

⁽٨) سقطت اله، في ب وج.

⁽٩) ب،ج: ان لا يلابس. سهو.

⁽١٠ – ١٠) بدله في ج : ﴿ جاء البرد والطيالسة ؛ سهو.

⁽١١-١١) بدله في ب: « لم يجعلوا هنا للواو عملا » ، ج: « لم يجعلوا للواو هنا عملا »

⁽١٢) ج: في صدر الفعل كاثنا.

⁽١٣) ب ۽ ج : مختص به .

⁽١٤ – ١٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

كَانَ الواوُ قد أوصلَ الفعلَ كما أوصلَهُ الياءُ في مررتُ بريدٍ ، وذَهَبْتُ بعمرو ، فأَجْرَوَهَا مَجْرَى الهمزةِ في أَذْهَبْتُ بعمرو ، فأَجْرَوَهَا مَجْرَى الهمزةِ في أَذْهَبْتُ في أَنّها اذا دَحَلَتْ على الفعلِ كَانَ العملُ للفعلِ مَعَها وهو (١٥) النّصْبُ ، ولا يكونُ لها عملُ مخصوصٌ في الاسم لئلا يَكُونوا قد عَدلوا بالواو عن أصلهِ البّيّةَ .

ويَدلُّكِ على صحة ما ذَكُوْنَا أَنَّهُ لا ينفكُ من معنى العطف ، ألا ترَى أَنَّ قُولَكَ : اسْتَوى الماءُ والخَشْبَةَ واحدٌ . وكيف لا يكونُ كذلك واسْتَوى الماء والخَشْبَة واحدٌ . وكيف لا يكونُ كذلك واسْتَوى يقتضِي فاعِلَيْنِ فلو لم يكُنْ في الكلام معنى العطف لم يَجُزُ البَّنَّة . وإذا قلت : جاء البردُ والطَّيالسة ، كانَ وجاءت الطيالسة ، كانَ صحيحاً . غيرَ أَنَّ في العدولِ عن لَفْظِ العَطْف فائدة أخرى وهي الدَّلالةُ (١٦) على الاقترانِ فاذا قلت : جاء البردُ والطيالسة ، عُلِمَ أَنَّكَ تقولُ : اقْتَرَنَا وتَصَاحَبًا . ولو قلت : جَاء البردُ والطيالسة ، بالرِّف على العَطْف لم يَكُنْ في نفسِ اللفظ دَلالةٌ على الاقترانِ البردُ والطيالسة ، بالرِّف على العَطْف لم يَكُنْ في نفسِ اللفظ دَلالةٌ على الاقترانِ والتصاحب ، كما أنَّكَ أذا قلت : جَاء زيدٌ وعمرو ، لم يَكُنْ فيه دلالةٌ على أنّها جاءا في والسَّحَدُمةُ في العُدُولِ عن سَنَنِ العَطْف إلى النَّصْب بِعل (١١) الواوِ مُعِيناً للفعْل وجاذِبًا لهُ واحدِ منها جَاءَ على الْفُولُ وعاد أَنْ يكونُ كلُّ واحدٍ منها جَاءَ على الْفُولُ و عن الله على وجاذِبًا لهُ والحدِ منها عَام وَدَهَبْتُ بزيدٍ فاعْرِفْهُ [فانّه] (١١) من الله العَمَل كما تَفْعَلُ الهمزةُ والبَاءُ في أَذْهَبْتُ زيداً ، وذَهَبْتُ بزيدٍ فاعْرِفْهُ [فانّه] (١١) من غوامِضِ الصَّنَاعَةِ .

وأمّا البيتُ الذي أنْشَدَهُ فلا يكونُ الا على مَعْنَى مَعَ، أَلا تَرَى أَنَّهُ قالَ تكونُ وإيّاها ، وايّاها ضميرُ امرأة كانَ يُحِبُّهَا واسْمُهَا أَمُّ عمرو. والضّميرُ في تكونُ للمُخَاطَبِ فكأنَّهُ قالَ : تكونُ أنْتَ وأُمُّ عمروبِهَا ، أي بالقصيدةِ مثلاً ، ولو قَصَدَ العَطْفَ لقالَ : تكونُ أنْتَ وهيَ ، ولم يَقُلْ : أيّاها لأنَّ ايّاها ضميرُ المنصوبِ فاعْرِفْهُ .

⁽١٥) سقطت واو العطف قبل «هو» في ج.

⁽١٦) ب، ج: وهي دلالة.

⁽۱۷) ب،ج: فهذا.

⁽١٨) ج: تجعل الواو.

⁽١٩) من ب و ج. الصواب.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« وبما تُولَ على هَذَا في التنزيلِ قولُهُ تَعَالَى - (فَأَجْمَعُوا أَمْرِكُمْ وَشُرِكَاءَكُمْ) - ('`')
حَمَلَهُ قومٌ على هَذَا حيثُ ('`' لَمْ يَجُزْ أَنْ يَعْطَفَ على ما قَبْلَهُ ، وذلك آنَّهُ لا يُقَالُ : أَجْمَعْتُ إِلَيْ مَعْ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وذلك آنَّهُ لا يُقَالُ : أَجْمَعْتُ أَمْرِي ، فَلَمّا لَمْ يَجُزْ في الواو الجَمَعْتُ إلى أَمْرِي ، فَلَمّا لَمْ يَجُزْ في الواو والعطفُ جَعَلَهَا بمنزلة مَعَ مثل جَاءَ البردُ والطّيالِسَةَ ، وقد يكونُ ('`' على قولِهِ : فاجْمَعُوا أَمْرُكُمْ واجْمَعُوا شُركاء كُمْ '` ' فَيُضْمَرُ للشّركاءِ فِعْلُ ('`'') يَصِحُ أَنْ تُحْمَلَ عليهِ أَسْمَاؤُهُمْ 'كَمَا قَالَ :

/١٧٠/ يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفًا ورُمْحَـا(٢١)

ُ يُرِيدُ متقلِّداً سَيْفاً وحامِلاً رُمْحاً ، لأنَّهُ لا يقالُ : تَقَلَّدْتُ الرُّمْحَ كَمَا لا يُقَالُ : أَجْمَعْتُ الشّرِكاءَ .

⁽۲۰) آیة ۲۰/۷۱.

⁽٢١) سقطت وحيث، في ج.

⁽ ٢٢) بدله في ط: ه على قوله عز وجل (فاجمعوا أمركم) يريد: فاجمعوا أمركم واجمعوا شركاء كم . والصواب ما في الأصل وبقية النسخ.

⁽٢٣) ط: فيضمر للشركاء فعلا.

⁽ ٢٤) هذا البيت لعبد الله بن الزَّبعرى في الكامل للمبرد ص ١٨٩ (أعاد روايته في ٢٠٩ و ٤٠٣) وايضاح شواهد الايضاح للقيس ق ٤٦ .

وهو غير منسوب في بحاز القرآن ٢٨/٣ ، والمقتضب ٢/١٥ والايضاح ١٩٥ ، والموازنة للآمدي ١٠٥ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٤٤٣ ، والخصائص ٤٣٦/٣ ، وشرح الحياسة للمرزوقي ١١٤٧/٣ ، وفقه اللغة وسر العربية ٣٦/٤ ، وأمالي المرتضى ٤١/١ ، و ١٧٠/٤ ، والمخصص ٤/٣٣ ، وأمالي المرتضى ٤/٢١ ، و ١٧٠/٤ ، والمخصص ٤/٣٣ ، وأمالي الشجرية ٣٢١/٣ ، والأنصاف في مسائل الخلاف وذيل الأمالي ٥٧ ، وواد : (مسح) من اللسان ٤٣٠/٣ ، والتاج ٢٧٣/٣ ، و (قلد) من اللسان ٤٠٩/٣ ، و (جدع) من التاج ٢٧٧/٠ ، و (جدع) من التاج ٢٧٧/٠ ، والخرانة ٤٠٨/١ ، وشرح درة الغواص ١٠٢ ، والخزانة ٢٣٠/١ .

وورد في ط بعد الشاهد قوله: و (زوجك في الوغى) ، على أنها رواية أخرى في البيت . والذي ورد في بعض المراجع رواية « و رأيت زوجك في الوغى » (هذه رواية الموازنة للآمدي ، والحجة لابن خالوية ودرة الغواص للحريري ، وشرحها للخفاجي) وروى في فقه اللغة وسر العربية « يا ليت شيخك ، وفي المخصص وشرح الحهامنة للمرزوقي « يا ليت بعلك » ، وفي الأنصاف « يا ليت بعلك في الوغى » .

قَالَ أبو الحَسَن :

قَومٌ منَ النّحويينَ يقيسونَ هَذَا في كلِّ شَيءٍ وقومٌ يَقْصرونَهُ على ما سُمِعَ منهُ وقَوِيَ هذا القولُ الثّاني . (٢٥)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أَنَّ قُولَهُ تَعَالَى - (فَأَجْمَعُوا أَمْرُكُمْ وَشُرِكَاءَكُمْ) - على الوَجْهَيْنِ - اللذينِ ذَكَرَهُمَا . فان (٢٦) جعلت الواوَ بمَعْنَى مع كان نَصْبُ الشَّرِكَاءِ كَنَصْبِ الطَّيالِسةِ في قولِكَ : جَاءَ البردُ والطَّيالِسةَ ، ويكونُ الشَّرِكَاءُ في المَعْنَى مرفوعاً حتى كَأَنَّهُ قالَ : فاجْمعُوا أَمْرِكُمْ ولْيَجْمَعْهُ شُرِكَاؤُهُمْ ، كَمَا كانَ الطّيالِسةُ كذلكَ في قولِكَ : جَاءَ البردُ والطَّيالِسةَ ، وانّها حُمِلَ على هَذَا دونَ أَنْ يكونَ معطوفاً على لَفْظِ أَمْرِكُمْ الأَجْلِ أَنَّ الإجاعَ البرقُ على الشَّركاءِ وحرفُ العَطْفِ يقومُ مقامَ العاملِ فلا تقولُ : ضَرَبْتُ زيداً والعِلْمَ ، لا يَعْفَى الشَّركاءِ وحرفُ العَطْفِ يقومُ مقامَ العاملِ فلا تقولُ : ضَرَبْتُ زيداً والعِلْمَ ، لا يكونُ شُركاء كُمْ معطوفاً على أمرِكم الأَنْكُ لا يصلحُ أَنْ تقولَ : ضَرَبْتُ العلمَ ، كذلكَ لا يكونُ شُركاء كُمْ معطوفاً على أمرِكم الأَنْكُ لا تقولُ : أَجَمَعْتَ شُركائِي ، واذا لَمْ يَكُنْ معطوفاً على أمرِكُمْ كانَ منصوباً بِمَعْنَى معلوفاً على أمركُمْ كانَ منصوباً بِمَعْنَى مع (٢٧ كما كانتِ الطّيالِسَةِ ٢٧) ويكونُ في المَعْنَى كقولِكَ : فاجمعوا أَمْرُكُمْ أَنْتُمْ وشركاؤكُمْ (٢٨) وَقَدْ قُرِيءَ بالرَّفْعِ الا أَنَّهُ ليسَ بالأعْرُفِ (٢٩)

والوَجْهُ النَّانِي : أَنْ يكونَ شُركَاؤكُمْ منصوباً بفعلٍ مضمرٍ كأنَّه - واللهُ أعلمُ -

⁽ ٢٥) قال ابن الشجري في أماليه ٣٣/٣ : ان هذا الفن متسع في كلام العرب يقدرون للثاني ما يصلح حمله عليه ولا يخرج به عن المراد بالأول . فيقررون في قوله : ياليت زوجك .. البيت : وحاملا رمحا .

⁽٢٦) ب ، ج: وان.

⁽٢٧ – ٢٧) بدله في ب و ج : «كما كان في الطيالسة».

⁽ ۲۸) ج : أنهم شركاؤكم . سهو .

⁽ ٢٩) في معاني القرآن للفراء ج ٤٧٣/٣ : « وقد قَرأ الحسن (وشركاؤكم) بالرفع ، وانما الشركاء هاهنا الهنهم ، كأنه أراد : اجمعوا أمركم أنتم وشركاؤكم ، ولست اشتهيه لخلاقه للكتاب ، ولأن المعنى فيه ضعيف لأن الالهة لا تعمل ولا تُجمع .

وفي شواذ ابن خالوية ص ٧٥ ان قراءة الرفع للحسن ويعقوب وسلام أنظر أيضا املاء ما من به الرحسن ج ١٧/٢ .

وأَجْمَعُوا شُرِكَاءَكُمْ كالبيتِ الذي أَنْشَدَهُ ، وذَاكَ أَنَّ قُولَهُ : متقلِّداً سَيْفاً ورُمْحاً قد عُطِف فيهِ الرّمحُ على السَّيفِ في الظّاهِرِ ، ولا يُقالُ : تَقَلَّدْتُ الرُّمْحَ كَمَا لا يُقَالُ : أجمعتُ الشّركاءَ ، فَيُحْمَلُ انتصابُ الرُّمْحِ على اضارِ فعل آخَرَ يصلُحُ لهُ كَانَّهُ قالَ : وحَامِلاً رُمْحاً . وأمّا ما حكاه عن أبي الحَسَنِ من أنَّ قَوْماً يقيسونَ هذا في كلِّ شيء، وآخرينَ يقصرونَهُ على المسموعِ ، فانّما يَعْنِي أنّهم يُجوزّونَ القياسَ في النَّصْبِ على المُفعولِ مَعهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي ٍ:

« بَابُ المفعولِ لَهُ

الاسمُ المُنتَصِبُ (١) بالفعلِ الذي قَبْلَهُ ، وانّا تذكّرُهُ لِيُغْرِفَ الغرضُ الذي من أَجْلِهِ فعلتَ ذلكَ الفعلَ ، فهو جوابُ لِمَ ، كَمَا انَ الحالُ جوابَ كيفَ ، وذلكَ قولُكَ : ضَرَبْتُهُ تقويماً لهُ ، جِنْتُكَ أكراماً لكَ وأكْرَمْتُهُ [حَذَرَ] (١) شَرِّهِ ، فَالمَعْنَى ضَرَبْتُهُ للتقويم ، وجُنْتُكَ (٣) للاكرام وأكْرَمْتُ للحذرِ ، فلما حُذِفَ الحرفُ وَصَلَ الفعلُ الى المَصْدَرِ فَنَصَبَهُ ، (٤ وممّا جاءَ من ذلكَ في الشّعْر٤) قولُهُ :

/١٧١/ يَرْكُبُ كُلُّ عَاقِرٍ [جُمْهُورِ](٥) مَخَافَةً وزَعَلَ المَحْبُورِ

والهَوْلَ من تَهَوُّرِ الهُبُورِ(٦)

⁽١) ط: الاسم الذي ينتصب.

⁽٢) من ب و ج و ط : الصواب. وفي الأصل "حضر". تحريف.

⁽٣) ب، ج، ط: وجئتك.

⁽٤) بدله في ج،ط: «ومما جاء في الشعر من ذلك».

⁽٥) من ب وج وط. الصواب. وقد سقطت من الأصل سهوا.

⁽٦) هذا الرجز للعجاج في ديوانه ق ٨٦/١٩ و ٨٨ ص ٣٣٠ ، وسيبويه والشنتمري ١٨٥/١ ، وشواهد الايضاح للقيس ق ٤٦ ، والاقتضاب للبطليوسي ٣٣٠ ، والمفصل ٣٠ ، وشروح سقط الزند (المخوارزمي) ٨٩١/٧ ، وابن يعيش ٤٤/٥ والخزانة ٤٨٨/١ .

وهو غير منسوب في الايضاح ١٩٧.

ورواية البيت الثالث منها فيها عدا نسخ المقتصد ، والهول من تهول الهبور « والتهول تفعل من الهول وهو ان يعظم الشيء في نفسك حتى يهولك أمره . وذكرت رواية المقتصد (تهور الهبور) في الخزانة ٤٨٩/١ قال :

ويجوز أنْ يكونَ هذا المصدرُ معرفةً ونكرةً ، وما أنشدَّتُهُ قد جَاءَ فيه الأمرانِ جميعاً (٧) // .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ المفعولَ لَهُ عَذَرُ الفِعْلِ وعِلْتُهُ ، والمَعْنَى الذي يَقَعُ مِن أُجْلِهِ ، كَا أَنَّ الحَال ببينُ الهَيْئَةِ (٨) ، فاذَا قلت : جِنْتُكَ أَكُواماً لك ، فالمعنى جِنْتُكَ لاكُوام ، كَانَّ قائِلاً قال الك : لِمَ جَنْت ؟ أو ما سَبَبُ المَجِيء ؟ فقلت : للاكُوام جنت . كما أنَّكَ اذا قلت : جئتك راكباً ، كان بياناً لهيئتك في الجيء (٩) ، حتى كأنَّ قائِلاً قال لك : كيف جئت ؟ وعلى أيّ صفة ؟ فقلت : جِنْتُ رَاكباً . وكانَ الأصْلُ أَنْ تأتي باللام فتقول : جنتك لاكرام فم تُوك لأنَّ الحال تدلُّ عليه ، فلما جُنِف نصب ما بَعْدَهُ ، كَمَا يكون خلك في جميع ما يُحْذَف فيه حرف الجر ، كقولك : مارمت مكان كذا ، وزيدٌ لا يَريمُ مكانهُ ، والأصلُ لا يَريمُ من مكانِهِ ، كما تقول : لا يَزولُ من مكانهِ ، ولا يَبْرَحُ من مكانهِ ، وعَلَى ذلك قولُ الشَّاعِ (١٠ أَنْشَدَهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ ١٠) :

/١٧٧/ أبَانَا فَلا رَمْتَ مِن عِينَا فِي أَنْسَا بِخِيرِ اذَا لَمْ تَرِمْ أَرَانِ اللَّهِ مِنْ الرَّحِمْ (١١) أَرَانِ الْأَانِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ

[&]quot; والتهور الانهدام اي والمخافتة من تهور الأمكنة المطمئنة . والعاقر . الرملة التي لا تنبت ، والجمهور العظيمة ، والزعل النشاط ، والهبور جمع هبر وهو ما تطامن من الأرض . والشاهد فيه نصب محافة وما عطف عليه على المفعول له . وقد ذكر فيا عطف على « محافة » أوجه أخرى من الإعراب . (أنظر الخزانة ٤٨٨/١ - ٤٨٨) .

⁽٧) سقطت ۽ جميعا ۽ في ج.

⁽٨) ب، ج: نتيين الصورة.

⁽٩) ب، ج: لهيئة في الجيء.

⁽١٠ – ١٠) بدله في ب و ج : أنشده الشيخ.

وثانيهها منسوب له في الكامل للمبرد ٦٣٤ وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٤٠/٣ و ١٥١٥ ، ومادة (ضمر)) من

ويكونُ المفعولُ له معرِّفاً بالألفِ واللام ومضافاً ونكرةً . وقد جاءَ الأوجهُ الثَّلاثَةُ في النَّدي أَنْشَدَهُ . النّكرةُ قولُهُ : مخافةً ، والمعرفةُ بالألفِ واللام (١٢) قولُهُ والهولَ ، والمضافُ قولُهُ : وزَعَلَ المحبورِ . وجَعَلَ الشَّيْخُ أبو على المضافَ والداخلَ عليهِ الألفُ واللامُ نوعاً واحِداً فقالَ : وما أنشدَتْهُ قَد جَاءَ فيه أَمرانِ ولم يَقُلُ : الأمورُ الثّلاثَةُ .

وفي هذا البابِ أصْلُ يُحْتَاجُ الى معرفتِهِ وهو أنَّ (١٣) من شَرَطِ المَنْصُوبِ على أنّه مفعولُ لَهُ أنْ يكونَ شيئاً يشتملُ الفعلَ المعلّلَ بهِ على معناهُ حتى يصحَّ أنْ يُقَالَ : انّ هذا الفعْلَ ذلك الفعلُ ، وأنّه داخلُ في ضِمْنِهِ وانّكَ اذا فَعَلْتَ هذا فقدْ فَعَلْتَ ذلكَ (١٤) ، كقولِكَ : ضَرَبْتُهُ تقويماً لهُ ، ألا تَرَى أنّه يستقيمُ أنْ تقولَ : تقويمهُ ضَرْبُهُ ، وتقويمهُ في ضَرْبِهِ ، وأنّك اذا ضَرَبْتُهُ فقد قَرَمْتَهُ . وكذا جئتكَ أكراماً لكَ ، لأنَّ المعنى أنَّ قصدهُ واختصاصَهُ بالجيءِ اكرامُ لهُ حتى يصحَّ أنْ تقولَ : انّكَ اذا جئتهُ فقد اكرمتَهُ ، فالمفعولُ لهُ معنى في الفعلِ ، ونتيجةٌ لهُ وثمرةٌ يقصدُها الفاعِلُ . فالضّاربُ يفعلُ الضّرْبَ ليحصلَ للتقويم الذي هو نتيجتُهُ وفائدتُهُ ، وكذلكَ الجائي يفعلُ (١٥) الجيءَ ليقعَ الاكرامُ الذي التقويم الذي هو نتيجتُهُ وفائدتُهُ ، وكذلكَ الجائي يفعلُ (١٥) الجيءَ ليقعَ الاكرامُ الذي من شأنِهِ أنْ ينتجَ ويحصلَ منهُ . فهو اذاً غَرَضُ الفاعلِ في فِعْلِهِ ، والغَرضُ لا يتميزُ ولا ينفصلُ عن الفعلِ . وقد يأتي (١٦) منصوباً في هذا البابِ مالا يصحُ وصْفُهُ بالغرضِ ، ينفصلُ عن الفعلِ . وقد يأتي الاكرامُ الا أنّهُ لا يخرجُ عن الأصلِ الذي قدمتُ من حيث مَقْصُودَيْنِ كَمَا كانَ التّقويمُ والاكرامُ الا أنّهُ لا يخرجُ عن الأصلِ الذي قدمتُ من حيث مَقْصُودَيْنِ كَمَا كانَ التّقويمُ والاكرامُ الا أنّهُ لا يخرجُ عن الأصلِ الذي قدمتُ من حيث

اللسان ١٦٤/٦ والتاج ٣٥٣/٣ وكلاهما منسوبان له في درة الغواص ٦٤ وشرحها للخفاجي ١١٠ والدرر اللوامع ١٢٧/٢ .

ورواية الأول في درة الغواص وشرحها « ايا أبتا لا تُرْم ِ عندنا » وفي الشرح قال : « ويروى : لا تَرَكُ » ، وفي (ضمر) من التاج : « وتقطع منك » .

⁽١٢) ج: والمعرف بالألف واللام.

⁽١٣) سَقَطَت «انَّ» في ج.

⁽١٤) ب، ج: ذاك.

⁽١٥) ج: يَفْعِل. تصحيف.

⁽١٦) ج: وقد يتأتي.

⁽١٧) ب ۽ ج : فالعجز والجبن .

أَنَّ القعودَ عن الحربِ جُبْنُ في المَعْنَى كما أَنَّ الضَّرْبَ تقويمٌ (١٩). ويُقَالُ (٢٠) ما المَعْنَى في قعودِهِ ؟ فتقولُ : التَّقويمُ ، الا أَنَّ اطلاقَ لَفْظِ الغَرْضِ لا يصحُّ عليهِ ، ولكنْ يُقالُ هو عِلَّةٌ وسببٌ ومعنى في الفعلِ يَقْتَضِي وجودَهُ بوجودهِ . أعنى أنّهُ اذَا // قعدَ عن الحربِ فقدْ جَبُنَ ، واذا فعلَ كذَا فقد عَجِزَ ، كما أَنّهُ اذا ضربَ فقد قَوْمَ ، اذا كانَ المَعْنَى في الضَّرْبِ التَّقويمَ .

وكذا جئتُه محافة الشَّرِ ، (٢١ لأنَّ فِعْلَهَ الجحيءَ ، يَتَضَمَّنُ المحافة ٢١) واذا وُجِدَ الجميءُ فقد وُجِدَ الحجوفُ . الا أنها لا تُسمّى غرضاً من حيثُ أنَّ فاعلَ الجميء لا يقصدُ المحافة ، كما لَمْ يَقْصدُ فاعِلُ القعودِ الجُبْنَ ، ولكنَّ كلَّ واحدِ منهما معنَّى في الفِعْلِ . فانْ قَدَّرْتَ في المَخَافَةِ مَعْنَى الاحْتِرازِ ٢٢ جَازَأَنْ يُسَمّى غرضاً ، لأنَّ الاحتزازَ ٢٢) معنى يُقْصَدُ كالرَّفْعِ في قولِكَ : فعلتُ كَذَا دفعاً للشَّرِ .

فَجُمْلَةُ القولِ أَنّه ما مِنْ شيء يَنْتَصِبُ على معنى المفعولِ لَهُ الا وهُو داخِلٌ في ضِمْنِ الفعلِ الذي قَبْلَهُ في المعنى على وجه من الوجوه. ولا تكونَ فيه هذه الصفةُ الا بعدَ شرائط : احْدَاها : أن يكونَ مصدراً . والثانية : أن يكونَ فِعْلاً لفاعلِ الفعلِ المعلّل . والثالثة : أنْ يكونَ مقارناً للفِعْلِ المعلّل في الوجود . وقد اجتمعتْ هذه الشرائطُ في ضَرَبْتُهُ تقويماً [لهُ](٢٢) لأنَّ التّقويم مصدرٌ ، وهو فعلُ الضّارب ، اذ ليسَ المقوم غيرَهُ ، ومقارِنٌ للضرب في الوجود . ومتى فُقِدَتْ هذه الشرائطُ [كُلُّها](٢٤) . أو بَعْضُ منها فَقَدْ حَرَجَ عن هذا الأصل . فاذَا (٢٥) كانَ اسْماً غيرَ مَصْدَر كقولك : جئتُك لزيد ، لم يكنْ من جنسِ الفعلِ فَيَنَصَوّرُ دخولُهُ فيه ، واذا كانَ فعلاً لغيرِ مَنْ لهُ الفِعْلُ الأوّلُ كقولك : جئتُك جنسِ الفعلِ فَيَتَصَوّرُ دخولُهُ فيهِ ، واذا كانَ فعلاً لغيرِ مَنْ لهُ الفِعْلُ الأوّلُ كقولك : جئتُك

⁽١٨) ب، ج: هو الجبن.

⁽١٩) ب، ج: هو التقويم.

⁽٢٠) ب، ج: ثم يقال.

⁽ ٢١ - ٢١) بَدَلُهُ فِي جِنْ ﴿ لِأَنْ فَعَلَهُ الْجِيءَ نَفْسَ الْمُخَافَةُ ۗ ۥ .

⁽ ۲۲ – ۲۲) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ۲۳) من ب و ج. أولى .

⁽ ٢٤) من ب، ج. أولى.

⁽٢٥) ب، ج: واذا.

لاكرامِكَ الزائرينَ ، فهوَكذلكَ ، لأنَّ فعلَ هذا لا يدخلُ تحتَ فعلَ ذاكَ ، وكذَا اذا لم يُقارِنِ الأوّلَ في الوجودِ كقولكَ : حَرَجْتُ اليومَ لمخاصَمَتِكَ زيداً أمسِ ، لأنَّ الفعلَ الكائنِ اليومَ ، فاعتبرْ هذهِ الأحوالَ كلَّها ، فتى فقدتَ شيئاً منها فيا تجعلُهُ علةً للفِعْلِ فاعلمْ أنَّه قد خرجَ عن الأصلِ الذي أصلْتَ ، واذا خرجَ عنهُ لم يَجُرُّ نصبُهُ وحذفُ اللام ، فلا تقولُ : (٢١) جثتكَ زيداً ، ولا أكرامُكَ خرجَ عنهُ لم يَجُرُّ نصبُهُ وحذفُ اللام ، فلا تقولُ : (٢١) جثتكَ زيداً ، ولا أكرامُكَ الزائرينَ ، ولا خرجتُ مناصمتكَ زيداً أمسِ ، بل يلزمُك اثباتُ اللام في جميع ذلك فاغرْفهُ ، فقد تقرّرَ المذهبُ وطريقةُ الاستعالِ فيهِ وبَقِي أنْ تَغرِفَ العِلةَ التي أوجَبَتُ اختصاصَ النصبِ بماكانَ على الأصْلِ المذكورِ وامتناعِهِ فيا خَرَجَ عنهُ ، وهي أنَّكَ اذا أَعْتُ المصدرَ الذي يكونُ من نَفْسِ ضَرَبْتُ كقولكَ : ضَرَبْتُ ضربةً . فكما نَصَبْتَ ضربةً أشْبَهَ المصدرَ الذي يكونُ من نَفْسِ ضَرَبْتُ كقولكَ : ضَرَبْتُ ضربةً . فكما نَصَبْتَ ضربةً الشبَهُ المصدرَ الذي يكونُ من نَفْسِ ضَرَبْتُ كقولكَ : ضَرَبْتُ ضربةً . فكما نَصَبْتَ ضربةً بضربةً ، لأنَّ الفعلَ عامٌ وقَدَّرْتَهُ بضربْتُ ، لأنَّ أجناسَ المَصْدَرِ داخلةً في ضمن الفعلِ من حيثُ أنَّ الفعلَ عامٌ وقَدَّرْتَهُ بضربتُ من ذَبُ ضَربةً ، حتى أنَّكَ قلتَ : تقويمًا ، (٢٠ أو أَحْدَثْتُ تقويمًا ، (٢٠ أو أَحْدَثْتُ تقويمًا ، (٢٠ أو أَحْدَثْتُ تقويمًا ، ٢٥)

وأمّا اذا لم يَكُنْ مما يدخلُ تَحْتَهُ بأنْ يكونَ غيرَ مصدر كزيدٍ في قولِكَ : خَرَجْتُ لزيدٍ ، أو فِعْلاً (٢٩) لغيرِ فاعلِ الفِعْلِ الأوّلِ كقولِكَ : جِئْتُكَ لاكرامِكَ الزائرينَ ، أو سَابِقاً للفعلِ الأوّلِ في الوجودِ . نحو خَرَجْتُ اليومَ لمخاصمتِكَ زيداً أمسٍ ، فلا معنى لنصبهِ لأنَّ الفعلِ لا يقتضيهِ فيكونُ بحراهُ بحرى // المصدرِ الكائنِ من لفظهِ نحوَ ضَرَبْتُ ضربةً ، فلا يُتّصوَّرُ أنْ تكونَ أنْتَ أَحْدَثْتَ زَيْداً بالخروج ، واكرامُ المخاطبِ الزائرينَ بالجيءِ اليهِ ، ومخاصمتُكَ زيداً أمسِ بخروجِكَ اليومَ ، فاعْرِفْهُ .

⁽ ٢٦) ب ، ج : ولا تقول

⁽ ۲۷) ب ، ج : وموجودا بوجوده .

⁽ ۲۸ ~ ۲۸) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ٢٩) ب ، ج : وفعلا .



قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيْ :

« بابُ مَا انْتُصِبَ عَلَى التّشبيهِ بالمفعولِ :

وهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا ما كانَ المَنْصُوبُ فيهِ هُوَ المرفوعُ ، والآخَرُ ما كانَ المَنْصُوبُ فيهِ هُوَ المرفوعُ ، والآخَرُ ما كانَ المَنْصُوبُ فيهِ بعضَ المرفوعِ . فالأوّلُ على ضروبٍ منها ما كانَ خبرَ كانَ وأخواتِهَا ، وخبرَ ما ، واسمَ أنَّ ، وقد تقدَّمَ ذكرُ ذلكَ . ومنها التّمييزُ والحَالُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر :

اعْلَمْ أَنّه قد تَقَدّمَ في أوّلِ المَنْصُوباتِ أَنَّ المفعولَ على ضَرْبَيْنِ : مفعولٌ ومُشَبّهُ المفعولِ ، وقد قَسّمهُ قِسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا ماكانَ المنصوبُ فيهِ هوَ المرفوعُ ، وذلك كخبَرِ كانَ ، أَلا تَرى أَنّكَ اذا قلتَ : كانَ زيدٌ منطلقاً ، لم يكون المنطلقُ غيرَ زيد . وكذا اسمُ أَنَّ ، فاذا قلتَ : انَّ زيدا منطلق لم يَكُنْ شيئاً غيرَ المنطلق . والضَّرْبُ الثَّاني : ماكانَ أَنَّ ، فاذا قلتَ : انَّ زيدا منطلق لم يَكُنْ شيئاً غيرَ المنطلق . والضَّرْبُ الثَّاني : ماكانَ المنصوبُ فيه بعض المرفوع ، وسيأتيكَ ذِكْرُهُ فهوَ يذكرُ [أَوّلاً](١) ما بقي من القِسْمِ الأوّلِ وذلكَ الباقي هو التّمييزُ والحَالُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي ِ: بابُ الحَالِ

الحَالُ تُشْبِهُ الظَّرْفَ من حيثُ كانَتْ(٢) مفعولاً فيها ، كَمَا أَنَّ الظَّرْفَ كذلكَ ، وذلكَ قولُكَ : جَاءني زيدٌ راكباً ، وخَرجَ عمروٌ مسرعاً ، فعنى هذا خَرَجَ زيدٌ في حال

⁽۱) من ب و ج. أولى.

⁽٢) ج: من حيث كان.

الاسراع ، ووقت الاسراع ، فأشبهت ظروف الزَّمان ، ولذلك عملت فيها المعَاني التي ليست بأفعال محضة ، كما عملت في الظُّروف فقالُوا : في الدّار زيدٌ قائماً ، فعمل فيها المعنى الذي هُوَ في الدّار . ولم تكُن كالظرَّف (٣) في عمل المعنى فيها تقدّمت أو تأخّرت لانَّها مفعول صحيح ، والمفعول الصّحيح انما يعمل فيه الفعل المَحْض ، فلم يُجيزوا قائماً في الدّار زيدٌ ، كما أجازوا : كلَّ يوم لكَ ثوبٌ ، فأعْمَلُوا المَعْنَى الذي هُوَ لكَ في الظَّرْف الذي هُوَ لكَ في الظَّرْف الذي هُوَ لكَ في الظَّرْف الذي هُوَ كلَّ يوم ، لأنَّ معنى الفعل أضْعَفُ من الفعل المَحْضِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عبدُ القَّاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ الحَالَ قد اكْتَسَتْ شبهاً من الظَّرْفِ(*) وشَبَهاً من المفعولِ الصّحيح ، فأمّا مشابَهَتُهَا الظَّرْف ، فن حيثُ أنّك اذا قلت : جَاءَ زيدٌ (*) راكباً ، فالمعنى جَاءَني زيدٌ في حالِ الرّكوب . ويقولُ القائلُ في أي حالٍ جاءكَ زيدٌ ؟ كما يقول في أيّ موضع زَيْدٌ ، فهذا وجهُ مُشابَهتِها الظَّرْف .

وأما مُشَابَهَ عَلَى المفعول الصَّحيح ، فن حيثُ أنّك اذا قلت : جَاءني زيدٌ راكباً ، وجدْتَهُ عارياً من حرفِ الظرِّف ، ألا تَرَى أنَك (٦) لا تقولُ : جَاءَنِي زيدٌ في راكب ، كما لا تقولُ في قولك : ضَرَب زيدٌ عمراً : ضَرَب زيدٌ في عمره . ومُشَابَهَةُ الحَالِ للمفعولِ الصَحيح أقوى من مشابهتها الظَّرْف فلها كانَ الحالُ تتضمّنُ [مشابهةً](٧) تجمعُ النّوعينِ كانَ لَها شَطْرٌ من حكم كُلِّ واحدٍ منها ، فلم تَجْرِ مَجْرَى المفعولِ الصّحيح على الاطلاقِ ولا مَجْرَى المفعولِ الصّحيح على الاطلاق ولا مَجْرَى الظَّرْف على الاطلاق .

فأمّا وجهُ امتناعِهَا من أنْ نَجرَى مجرى المفعولِ الصّحيحِ ، فهوَ أنَّ معنى الفعلِ بعملُ فيها كها يعملُ فيها الفِعْلُ // المَحْضُ . تقولُ في الدّارِ زيدٌ قائِماً ، فتنصبُ قائماً بما

⁽٣) ط: كالظروف.

⁽٤) ب، ج: من الظروف.

⁽۵) ب، ج : جاءني زيد.

را الله الله والدا

⁽٧) من ب و ج. انصوب وفي الأصل «مشابه». تحريف.

في (^) الدَّارِ مِن مَعْنَى الفعلِ الذي هُو استقرَّ وثَبَتَ ، كما تُعْمِلُ فيها الفعلَ المظهرَ في قولك : جاء زيدٌ راكباً فقد حرجت بعملِ معنى الفِعْلِ فيها من حكم المفعولِ الصّحيح ، لأنَّ المفعولَ الصّحيح يعملُ فيهِ الفعلُ المحضُ المستعملُ اظهارُهُ ، نحو ضربَ في قولك : ضرب المفعولَ الصّحيح يعملُ فيه الفعلُ المحضُ المخاكَ ، لأنَّ خبرَ كانَ مُشبَّهُ بالمفعولِ ، كما أنَّ زيدٌ أَخَاكَ ، لأنَّ خبرَ كانَ مُشبَّهُ بالمفعولِ ، كما أنَّ الحالَ كذلك ، الا أنَّ حبرَ كانَ بقي على سَمتِ المفعولِ فلم يعملْ فيه الا فعلُّ مَحْضٌ .

وأمّا امتناعُ الحَالِ مِن أَنْ تَجرِيَ مَجْرَى الظّرْفِ على الإطلاقِ ، فهو أَنَّ مَعْنَى الفعلِ الذا عملَ لم يجُزْ تقديمُهَا عليهِ ، فلا تقولُ : قاعًا في الدّارِ زيدٌ ، وان كنتَ تقولُ : كلَّ يوم لكَ ثوبٌ ، فتقدّمُ الظّرْفَ الذي هو كلَّ يوم ، على عاملِهِ الذي هو لَكَ ، مع أَنَّهُ معنى فعلِ وليسَ بفعلٍ مَحْضٍ ، فقد حرجَ الحالُ من حكم الظّرْفِ من هذا الوَجْهِ ، أعني امتناعَها من التّقديم على عاملِها الضعيفِ ، نحو قائمًا في الدّارِ زيدٌ ، كما خرجتُ من حكم الفعولِ الصّحيح بجوازِ عملٍ معنى الفعلِ فيها ، كقولك : في الدّارِ زيدٌ قائمًا ، من حكم المُدّارِ قائِماً زيدٌ ، فلها منزلة بين (٩) المَنْزِلَتَيْنِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي ٍ :

« واذا كانَ الفِعْلُ المَحْضُ يضعفُ عملُهُ فيا تقدّمَ عليهِ بدلالةِ قولهِمْ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ ، وَامتناعِهِم من رفع زيدٍ لو أُخِرَ فَاوَقعَ بعدَ ضَرَبْتُ ، فَأَنْ يضعفَ عملُ المعنى فيا تقدّمَ عليهِ أَجْدَرُ . فلذلكَ أَجازوا في الدّارِ زيدٌ قائِماً ، وفي الدّارِ – قائِماً زيدٌ ، ولم يُجِيزُوا : قائِماً في الدّارِ زيدٌ ، لِمَا تقدّمَ على المَعْنَى لأنَّ هذَا مفعولٌ صحيحٌ في الأصل ، وأنّا شُبّه بالظّرْفِ للمشابهةِ التي بَيْنَهُما . فلا يَجِبُ أَنْ يُسَوَّى بهِ . كما أنّ مالا ينصرفُ لما أَجْرِي بحرى الفِعْلِ للشّبهِ العارضِ منهُ فيهِ . لم يَجِبْ أَنْ يسوّى بينهُ وبينَ الفِعْلِ في جميع أحوالِهِ » .

⁽٨) سقطت « بما » في ج.

⁽٩) سقطت «بين» في ج.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعلم أنّهُ قِوىَ امتناعَهُمْ من تقديم الحالِ على مَعنى الفعلِ ، نحوَ قائماً في الدّارِ زيدٌ اسْيشِنِ] (١٠) أحدُهُما : أنَّ الفعل المَحْضَ يضعفُ عملُهُ بالتّقديم بدلالة أنّهُمْ يقولونَ : ضربْتُ زيداً ، فلا يجوزّون الا اعمالَهُ فاذا قدّموا فقالُوا : زيداً ضَربْتُ ، جوزوا أبطالَ عملِهِ في الظّاهِرِ ، وهُو أنْ يقولُوا : زيدٌ ضَربْتُ ، على تقديرِ الهاءِ . فلولا أنَّ الفعل يضعفُ عملُهُ بتقديم مفعولهِ عليه لما صَرَفُوا ضربْتُ عن العملِ في زيدٍ حَمْلاً لَهُ على شيء يضعفُ عملُهُ بتقديم مفعولهِ عليه لما صَرَفُوا ضربْتُ عن العملِ في زيدٍ حَمْلاً لَهُ على شيء مُضْمَر بَعْدَهُ ، ولا امْتَنعُوا(١١) من أجازة رفع زيدٍ البَنّة ، كما يمتنعونَ منهُ اذا وقع بعدَهُ ، فلا يقولُ أحدٌ : ضربتُ زيدٌ ، على تقديرِ ضربْتُهُ زيدٌ ، لأنّهُ واقعٌ بعدَ الفعلِ فهو يَقُوى على العملِ فيهِ .

وأبيّنُ من هذا أنّكَ تقولُ: زيدٌ ظَنَنْتُ مقيمٌ (١٢ وزيدٌ مقيمٌ ١٦) ظَنَنْتُ ، فتلغى الفعلَ اذا تأخّر عن أحدِ المفعولَيْنِ أو عنها جَمِيعاً ، حتى لا يكونُ [لهُ] (١٣) عملٌ في مفعوليهِ ، لا لَفْظاً ولا تَقْدِيراً . قالَ : (١٤) [وأعْنِي] (١٥) بالتقدير أنّكَ لا تُثْبِتُ لها ضميراً فتشغلهُ به (١١) ، كما أثبتَ في : زيدٌ ضَرَبْتُ هاءً محذوفة [هي ضميرُ زيد] (١٧) واذا تقدّم عليهما لم يَجُزُ الغاؤهُ البَتَّةَ . فلا تقولُ : ظَنَنْتُ زيدٌ مقيمٌ . فاذا كانَ // الفِعلُ المحضُ نحوَ ضَرَبْتُ وظنَنْتُ ، يضعفُ عملُهُ في اتقدّم عليه (١٨) ، كانَ معنى الفِعلِ فوقهُ في الضَعْفِ ، ضَرَبْتُ وظلا يعملُ عندَ تقدّم المفعولِ . واذا كانَ كذلكَ ، لَمْ يَجُزْ قولُكَ : قائمًا في الدّارِ زيدٌ ، لأنّ في الدّارِ اذا كانَ لا يَقُوى على العملِ فيا قبّلهُ ، كنتَ اذا قدّمْتَ قائمًا عليهِ بمنزلةِ من لأنّ في الدّارِ اذا كانَ لا يَقُوى على العملِ فيا قبّلهُ ، كنتَ اذا قدّمْتَ قائمًا عليهِ بمنزلةِ من

⁽١٠) من ب و ج ، الصواب . وفي الأصل « فشيئين » . تحريف .

⁽١١) ج: ولا امتنعوا تحريف.

⁽١٢) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٣) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « لا ». تحريف.

⁽١٤) سقطت «قال » من ب و ج . وهو أولى . لأن ما بعدها من الكلام لعبد القاهر نفسه .

⁽١٥) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « وأعلى ». تحريف.

⁽١٦) ج: تشغله به.

⁽۱۷) من ب و ج. آبين.

⁽١٨) ج: فيا يتقدم عليه.

يُبْطِلُ عَمْلَهُ ، واذا بَطَلَ النَّصْبُ لم يكنْ حالاً فيجبُ أَنْ تقولَ : قائمٌ في الدَّارِ زيدٌ ، على أَنْ تَجْعَلَهُ خبرَ مبتدأٍ كقولكَ : منطلقُ زيدٌ .

والثّاني : مما احتجَّ بهِ الشَّيْخُ أبو علي أنَّ الحالَ وان شَابَهَ الظّرْفَ من حيثُ عبّرْتَ عنه بالظّرفيةِ فقلتَ في قولِكَ : جاءني زيدٌ راكباً : في حالِ الركوبِ ، (١٩ وفي هذه الهيئةِ ، وبهذه الصَّفة ١٩) ، فانه لا يجبُ أن يجري بحرى الظّرْفِ في كلِّ حالٍ . كما أنَّ مالا ينصرفُ نحو أحمدَ وابراهيمَ ، لما أشْبَهَ الفعلَ أَجْرِي مَجْرَاهُ في بَعْضِ الأحوالِ ، وهو أنّهُ منعَ الجورُ مع التنوينِ . ولم يُنزّلُ منزلة الفعلِ في لكلِّ شيءٍ ، فَيُمْتَنَعُ الاضافَةَ والألِفَ واللهمَ وغيرَ ذلكَ مما لا يكونُ في الفعلِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وفي الحالِ شَبَهٌ من التَّميزِ أَيْضاً ، وذلك أنَّ قولَنا : (°) جَاءَ زيدٌ ، يحتملُ الجيءُ أنْ يكونَ على ضروبٍ شَتَى وصفاتٍ مختلفةٍ ، فاذَا قالَ : راكباً أو ماشياً ، فقد بَيْنَ بالحالِ(٢١) الإبهامَ الذي كانَ في المَجِيءَ ، كما أنَّهُ اذَا قالَ : امتلاً الإناءُ ماءً ، فقد بَيْنَ بالمفسِّر(٢٢) ما امتلاً منه الإنَاءُ فلذلك كانَ الحالُ نكرةً ، كما أنَّ المُمَيِّزُ كذلكَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عبدُ القاهرِ:

اعْلَمْ أَنَّ الحالَ يُشْبِهُ التَّمييزَ من وَجْهَيْنِ :

أحدُهُمَا : أَنَّهُ نكرةٌ ، كما أنَّ التّمييزَ كذلكَ ، لا تقولُ : جَاءني زيدٌ الرّاكِبَ . ومررْتُ بعمرو القائمَ ، كما لا تقولُ : عِشْرونَ الدّرهمَ ، وامتلأ الاناءُ الماءَ ، بل تقولُ : جاءني زيدٌ راكباً ، وامتلأ الاناءُ ماءً .

والوجْهُ النَّانِي : أنَّ فيهِ بياناً وكَشْفاً للابهامِ ، كما أنَّ التَّمييزَكذلكَ . ألا تَرَى أنَّكَ

⁽١٩) ساقط في ب و ج.

⁽۲۰) ط: أن قولك.

⁽٢١) ج: افقد بين الحال.

⁽۲۲) ج: فقد بين المفسر. تحريف.

تقولُ: جَاءَني زيدٌ، فيسبقُ الى قلبِ المُخَاطَبِ جميعُ ما يحتملُهُ الجيءُ من الأحوالِ. فاذا قُلْتَ: راكباً، أو رَاجِلاً، كَشَفْتَ ذلكَ الابهامَ، وقصرتَ علمَ المخاطبِ على نوعِ مخصوصٍ من جميعٍ ما كانَ يَظُنُّهُ. كما أنّكَ اذا قُلْتَ: امْتَلاً الاناءُ، احتملَ كلَّ ما يشتملُ عليه الأواني، فاذا قلتَ: ماءً، بَيّنْتَ.

وأمّا الوجهُ الذي يفارقُ منهُ الحالُ التمييزَ فهو أنَّ أصلَ الحالِ أن يكونَ صفةً ، كقولكَ جاءني زيدٌ راكباً ، وأصلَ التمييز أن يكونَ اسماً كقولكَ : امتلاً الاناءُ ماءً ، وعشرون درهماً ، لأنَّ الحالَ هو ما يحتملُ التَّحوُّل والتَّنقُّلَ . وحقيقتُها أنّها الهيئةُ التي يكونُ عليها الشَّيءُ عندَ ملابسةِ الفِعْلِ واقعاً (٣٧ منهُ ، أو واقعاً ٢٧) عليه ، فاذَا قُلْتَ : جَاءني زيدٌ راكباً ، فالرَّكوبُ هيئةُ زيدٍ عندَ وقوع المَجيءِ منهُ ، وكذلك ضَرَبْتُ زيداً قائماً ، القيامُ هيئةٌ لهُ عندَ وقوع الضَّرْبِ عليهِ ، وهذا المعنى بَابُهُ الصَّفاتُ . والتمييزُ يقصدُ بهِ تبينُ الجنسِ نحو أن تقولَ : عشرونَ ، فلا يُدْرَى من أي جنسِ هو ، فتقولُ : عشرونَ تبينُ الجنسِ ، فَنَ الأناءَ صافياً ، لَمْ يكنُ الصَفاءُ يُوصَفُ بهِ غيرُ الماءِ ما ألا تَرَى أنّكَ لو قلتَ : امْتَلاَ الاناءَ صافياً ، لَمْ يكنُ السِفةَ تصلحُ لغيرِ نوع ، اذِ الصّفاءُ يُوصَفُ بهِ غيرُ الماءِ ما ذلك يكونُ في الأواني فاذَا (٢٠) جَعَلْتُهُ تمييزاً لَمْ يَكُنْ [سالكاً](٢٠) سبيلَ البَيَانِ ، وكذا لو يكونُ في الأواني فاذَا (٢٠) جَعَلْتُهُ تمييزاً لَمْ يَكُنْ [سالكاً](٢٠) سبيلَ البَيَانِ ، وكذا لو وعشرونَ وبُطَّ ، في الأواني فاذَا (٢٠) جَعَلْتُهُ تمييزاً لَمْ يَكُنْ [سالكاً عبُ أنْ ثقولَ : عشرونَ دِرْهَما ، وعشرونَ رَجُلاً ، ليعرف حَسَل عضوصٌ ، ثم انْ أردْتَ وصفَ ذلكَ وَصَفْتُهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي ٍ :

« فَانَ قَلَتَ : فَقَدْ قَالُوا : طَلَبْتَهُ جَهِدَكَ ، وطَاقَتَكَ ، ورَجَعَ عُودَهُ عَلَى بَدَيْهِ (٢٧) ، وأرسلَها العِراكَ (٢٨) ، وهذهِ معارفٌ وهي أحوالٌ فالقولُ : ان هذهِ الأشياءَ ليست

⁽٢٣ - ٢٣) ساقط في ج. بسبب انتقال النظر.

⁽ ٢٤) ب ، ج : ﴿ فَا ﴿ تَحْرِيفَ .

⁽٢٥) يرفاذا يرمكررة في سهوا .

⁽٢٦) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل:« مالكا » تحريف.

⁽۲۷) ج: علی یدیه. تحریف.

⁽٢٨) وردت هذه الجملة في بيت لبيد الآتي وهي موضع الاستشهاد في البيت

أحوالاً ، وانَّما الحالُ الفعلُ(٢٩) الذي وقعتْ هذه المصادرُ في موضعِهِ (٣٠) ، فالتّقدير : طلبّتَهُ تَجتهدُ ، وارسلَها تعتركُ ، فدلَّ جهدُك ، والعراكُ على تَجتهدُ وتعتركُ . فالفعلُ هو الحالُ في الحقيقةِ ، وهذه الألفاظُ دالةٌ عليهِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اغلَمْ أنّه لما اشترطَ التّنكيرَ في الحالِ قَدّرَ (٣١) ، كأنَّ سائلاً سألهُ عن قولهِم : طلبتَه جهدَكَ ، ورجع عودَهُ على بدنه (٢٧) وارسلَها العراكَ فقال : [ان] (٣٢) جهدكَ معرّفة بالاضافة ، وكذا عودُهُ ، والعراكُ معرَّفٌ بالألفِ واللام فقد وقعتِ المعرفةُ موقع الحالِ . فأجابَ بأنَّ الكلامَ ليس على ظاهِرِهِ وان هذه الأشياءَ محمولةٌ على أنّها مصادرُ أفعالِ مضمرة ، فاذا قلت : طلبتَهُ جهدكَ ، فكأنّكَ قلت : طلبتَهُ وتجهدُ جهدكَ بمنزلة قولهِ : (٣٣) تَجْتَهِدُ اجتهادكَ ، على أنْ يكونَ تجتهدُ جملةً من الفِعْلِ في موضع الحالِ . كما تقولُ : مرَّ زيدٌ يسرعُ فيجري مَجْرى قولِكَ : مسرعاً ، فكذلك طلبته تجهدُ بمنزلة قولِكَ طلبته / مجتهدا ، الا أنّه أضمِرَ وجُعِلَ المَصْدَرُ دليلاً عليهِ ، كما تقولُ : انّها أنْتَ سيراً ، تُريدُ : تَسيرُ سيّراً .

فانْ قلتَ أَنْكَ تقولُ : جَاءَني زيدٌ ، يسيرُ سيرً ، ولا تقولُ : يسيرُ (٣١) سيرةً . وكذا تقولُ : جُتّني تسرعُ اسراعاً ، ولا تقولُ : تُسرِعُ اسراعَكَ ، فالجوابُ أنَّ الأمْرَ كما زَعَمْتَ ، فالأصْلُ أنْ تقولَ : طلبتُهُ تجهدُ جهدَكَ ، (٣٠) الا أنّهم لمّا حَذَفُوا الفعلَ الذي هوَ (٣٠ تجهدُ أحبّوا أنْ يكونَ ٣٠) في لَفْظِ ما يدلُّ على تجتهدُ الذي هُو حالٌ من المُخَاطَبِ ذكرٌ يعودُ اليهِ ، كما يكونُ ذَلِكَ في الحالِ ، اذِ المصدرُ بدلالتِهِ على الفِعْلِ قد أشبهَ ما هُوَ ذكرٌ يعودُ اليهِ ، كما يكونُ ذَلِكَ في الحالِ ، اذِ المصدرُ بدلالتِهِ على الفِعْلِ قد أشبهَ ما هُوَ

⁽ ٢٩) وردت في حاشية الأصل قوله : « قال الشيخ : انما قدره بالفعل ، لأن – الفعل لا يكون الا نكرة . (٣٠) ب ، ج في موضعها .

⁽٣١) سقطت «قدر» في ب و ج.

[۔] (۳۲) من ب، ج أولى

⁽٣٣) ب، ج بمنزلة قولك

⁽۳٤) يسر. تحريف.

⁽٣٥) ٻءج: جهدا.

⁽٣٦-٣٦) بدُّله في ب و ج عبارة مرتبكة نصها «يحتهد جهدا الا أنهم » .

نَائِبٌ مَنَابَهُ. فلمّا كَانَ كَذلكَ ، أُضِيفَ الى ضميرِ المُخَاطَبِ فقيلَ : جهدَكَ . وليسَ كَذَا اذَا اظْهَرْتَ الفعلَ فقلتَ طلبتَهُ تَجَهّدُ جهداً ، لأنَّ المصدرَ لا يكونُ حينئذِ كالنَّائبِ عن الحالِ . كيفَ الحالُ هُوَ الفعلُ المذكورُ ، فلا يَحْتَاجُ الى أن يتّصلَ بالمَصْدرِ ذكرُ ذي الحال .

وقريبٌ من هذا ما تقدَّمَ من قولهِ – (كِتَابُ اللهِ عَلَيْكُمْ) –(٣٧) لأنَّ الأَصْلَ كَتَبَ اللهُ كَتَابًا ، ثم لمّا حُذِفَ الفِعْلُ أُضِيفَ المَصْدَرُ الى اسمِ اللهِ الذي كَانَ فاعلَ الفعلِ وهَذَا واضِحٌ .

وبهذهِ المنزلةِ قولُكَ : رجع عوده على بدئه (٣٨) ، تقديرُهُ رجع يعودُ عودهُ على بدئه (٣٨) ، ثم حُذِف الفعلُ ، وجُعِلَ المَصْدَرُ دليلاً عليهِ ، وأُضِيفَ الى ضميرِ ذي الحال ِ.

وأمّا // أرسلَها العِراكَ فاوضحُ من هَذَا في حديثِ المصدريةِ فالتقديرُ فأرسلَهَا يَعْتَرِكُ العِراكَ على معنى تعتركُ الاعتراكَ على قولهِ تَعالَى - (واللهُ أَنْبَتَكُمْ منَ الأَرْضِ نَبَاتًا) -(٣٩) ، لأنَّ الاعتراكَ قريبٌ من العِراكِ ، ألا تَرَى أنَّه لا فَصْلَ بينَ أنْ تقولَ : عاركَ بَعْضُها بَعْضاً ، وبينَ أنْ تقولَ : أَعْتَركَتْ (٤٠ أَنشدَ للبيدِ٤٠) :

/١٧٣/ فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ ولَمْ يَذُدُها ولَمْ يُشفِقْ على نغصِ الدِّخَالِ(١١)

⁽٣٧) آية ٢٤/ النساء. ٤

⁽ ٣٨) ج : على يديه . تحريف .

⁽۳۹)آیة ۱۷/نوح ۷۱.

⁽٤٠-٤٠) ساقط في ب وج.

والبيت غير منسوب في توجيه اعراب أبيات ٢٢٣.

وروايته في مادة (دخل) فأوردها ، وأشير في توجيه اعراب أبيات الى أنه يروي ، على نغض ، بالضاد معجمةً وهو تزاحم الابل على الحوض ، ووردت هذه الرواية في القاموس المحيط نغض والبيت في وصف حمار الوحش واتانه .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« ويدلُكَ (٢٠) على صحة ذلك أنَّ [المضمر](٢٠) لم يقع أحوالاً في شيء لأنَّهُ لا دَلالةً فيه (٤٠) على لَفْظِ الفِعْلِ ، كَمَا في ألفاظِ المصادر دلالةٌ عليهِ . أَلا تَرَى أَنَهُمْ لم يُجِزوا : مروري بزيد حَسَنُ وهو بعمرو قبيح ، وانْ كان (٢٠) هو ضمير مروري ، لأنَّ هوَ لا دلالة على لفظِ الفعل فيهِ ، كما في لفظِ المصدر دلالة على لَفْظِهِ ، واذَا كانَ الأمرُ على هَذَا فقولُ من ذَهَبَ الى أَنَّ حَبَرَ كانَ والمفعولَ النَّاني من ظَنَنْتُ أحوالُ ، فاسِدٌ . لأنَّهُ قد يقعُ (٢٠) مضمراً في نحو كُنتُهُ وظَنَنْتُهُ ابّاهُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ :

اعلَمْ أَنَهُ استدلَّ على أنَّ هذهِ الأشباءَ مصادرُ بأنَّ الحالَ لا يكونُ [مضمراً](١٧) البُّنَّةَ . وقصدُهُ أنْ بفسدَ ذلكَ من وَجْهَيْن :

أَحَدُهُما أَنَّ المصدرُ لوكانَ هو الحالُ على الحقيقةِ لوجبَ أَنْ يَقَالَ جَاءنِي زِيدٌ ايّاه ، ويُرادُ مثلاً : جَاءنِي زِيدٌ الاسراع ، فَيضْمَرُ لدليلِ جَرْي الذّكْرِ عليهِ ، فَلمّا لَمْ يَقُلْ ذلك علمتَ أَنَّ قُولَهُمْ : فأَرْسَلَهَا العِراكَ ، صَادِرٌ على ما ذَكْرَنَا من قيامِ المَصْدَرِ مقامَ الفِعْلِ ، لأنَّ لفظ المَصْدَرِ يدلُّ عَلَى الفِعْلِ ، فَيَصِحُّ أَنْ يُضْمِرَ استغناءً بذكرِ المَصْدَرِ . ولَفَظُ ضميرِ المَصْدَرِ لا يدلُّ على الفعلِ ، فلا يجوزُ أَنْ يقومَ مقامَةُ ، ويَجْرِي مَجْرَى النّائبِ ضميرِ المَصْدَرِ لا يدلُّ على الفعلِ ، فلا يجوزُ أَنْ يقومَ مقامَةُ ، ويَجْرِي مَجْرَى النّائبِ عَنْهُ ، لأنّهُ ليسَ من جنسِهِ لَفْظًا وانْ كانَ من جنسِهِ مَعْنَى . فلو قلتَ بدلَ قولكَ ، أَرسَلَهَا أَيّاهُ ، كنتَ قد وضعتَ موضعَ الفعلِ ما ليسَ من أَرسَلَهَا أَرابُهُ ، كنتَ قد وضعتَ موضعَ الفعلِ ما ليسَ من

والشاهد في وقوع المصدر المعرف باللام حالا فالعراك مصدر عارك يعارك معاركة وعراكا يقال أورد ابله العراك أذا أوردها جميعا الماء.

⁽۲٤) ط: ويدل.

⁽٤٣) من ب وج. الصواب، وفي الأصل «المصدر». تحريف. والعبارة في ط: ان المضمرة لم تقع.

⁽²²⁾ ب ۽ طن قبيا،

^(👣) ج : واذا كان , سهو .

⁽ ٤٦) سقطت ۽ قد يقع ۽ في ج .

⁽١٧) من ب وج. الصواب. وفي الأصل المصدراء. تحريف.

⁽ ۱۸) ب : فارسلها .

جِسْهِ ، وذلك لا يحوزُ ، لأنَّ المصدرَ انما نَابَ ذِكْرُهُ عنِ ذكرِ الفعلِ في نحوِ : انّا أنْت سيراً ، لتضمّنهِ حروف الفعلِ ، ولهذا [شبّههُ بامتناعِهِم] (٤٩) من أنْ يقولوا : مروري بزيدٍ حَسَنٌ وهو عمرا قبيحٌ فيعملون ضميرَ مروري في بعمرو ، كما أعملوا مروري في بزيدٍ ، وكذا(٥٠) لا يُقالُ : ضَرْبِي زيداً حَسَنٌ ، وهو يضمر قبيحٌ ، وذلك (١٥) أنَّ المصدرَ انّا أعملَ عملَ الفعلَ لتضمنّهِ حروفَهُ ، ألا تَرَى أنَّ الضَّرْبَ فيهِ حروفُ ضَرَبَ ، وليسَ في ضميرِ المصدر لَفظُ الفعلِ ، فلا يَجُوزُ أنْ يعملَ عَملَهُ ، فكذلك لا يحوزُ أنْ يقومَ مقامَ الفعلِ ضميرُ المصدر ، لِتَعريّهِ من حروفِ الفعلِ ، وأمّا مَنْ جَعَلَ العراكَ نَفْسَهُ علا مَ وجوزَ أنْ يعملَ عَملَهُ ، فكذلك لا يحوزُ أنْ يقومَ مقامَ الفعلِ ضميرُ المَصدر ، لِتَعريّهِ من حروفِ الفعلِ ، وأمّا مَنْ جَعَلَ العراكَ نَفْسَهُ علا ، وجوزَ أنْ يكونَ الحالُ معرفةً ، فيلزمهُ انْ يَجَوَّزُ أضارَهُ نحوانُ تقولَ اذا جَرَى ذكرُ الاسراع : جَاءني زيدُ ابّاهُ ، وأرسَلَهَا آبّاه ، وذلك سَاقِطُ

والوَجْهُ النَّانِي مَن الرَّدِّ الذي قَصَدَهُ الشَّيْخُ أَبُوعلي : انَّ الحالَ لُوكَانَ لَمَا // أَصْلُ فِي التَّعْرِيفِ لُوجِبَ أَنْ يَقَعَ المُضْمَرُ الذي لا يكونُ الا مَعْرَفَةً حالاً فتقولُ : جَاءني زيدٌ اللّهَ عَلَيْهُ الكَ ، فلمّا لَمْ يَقُلْ ذلكَ اللّهَ ، وجئتني أيّاه ، كما تقولُ : جَاءني زَيْدٌ مُشْبِها لكَ ، فلمّا لَمْ يَقُلْ ذلك وَعَلِمْتَ] (٢٥) أَنَّ أَصلَ الحالِ التَّنْكِيرُ . ويدلُّكَ على قصدهِ الرَّدَّ بما ذَكُونَا [منْ] (٣٥) أَنَّ الحالَ لُوكَانَ لها أَصْلَ في أَنْ تقعَ معرفة لُوجِبَ أَنْ يقعَ المضمرُ فيها ، أنّهُ أخذَ يردُّ على مَنْ يَوْعِمُ أَنَّ خَبَرُكَانَ حالَّ في قولِكَ : كانَ زيدٌ قائماً ، بأنَّهم يقولونَ : كُنْتُهُ فيكون المُضْمَرُ يَوْعُمُ أَنَّ خَبَرُكَانَ حالاً لامتنعَ كما أَمْتَنَعَ أَنْ تقولَ : جئتنيهِ وجَاءَ زيدٌ ايّايَ (٤٥) ، وَدَهْبَتُهُ ، وكذا المفعولُ النَّاني في بابِ ظننتُ ، نحو ظَنَنْتُ زيداً قائماً ، لوكانَ حالاً لم يقعُ موقعَهُ المضمرُ نحو ظَنَنْتُ زيداً قائماً ، لوكانَ حالاً لم يقعُ موقعَهُ المضمرُ نحو ظَنَنْتُ زيداً قائماً ، لوكانَ حالاً لم يقعُ اختلاطٍ ، وتَرتيبُهُ على ما ذكرتُ لكَ .

⁽٤٩) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل د اشبهه فامتناعهم ٤. تمريف.

⁽٥٠) ب ، ج : فكذا . (٥١) ب ، ج : وذاك .

ر (۱۵) من ب و ج. الصواب وفي الأصل « عملت » تحريف.

⁽٥٣) من ب وج. الصواب. وفي الأصل دلمن، تحريف.

⁽ ١٥٤) ب ، ج : اياك .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

« وَقَد يَسدُّ(٥٠) الحالُ مسدَّ خبرِ المُبْتَدَأِ في نحوِ ضَرْبِي زيداً قائماً ، وقولُهُم : هذا بُسراً أطيبُ منهُ تَمْراً ، فَبُسْراً وَنَمْراً انْتَصَبَا على الحالِ ومعنى هذا الكلام : هذا اذَاكانَ بُسْراً أطيبُ منهُ عَنَباً ، لم يَجُزُ النَّصْبُ بُسْراً أطيبُ منهُ عَنَباً ، لم يَجُزُ النَّصْبُ في البُسْرِ والعِنَبِ ، كما جازَ في البُسْرِ والرَّطَبِ ، لأنَّ البُسْرَ لا يتحولُ عِنَباً كما يتحولُ رَطْباً ».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر:

قد تقدَّمَ فَي صدر الكِتَابِ تفسيرُ ضَرْبِي زيداً قائِماً ، وانَّ التقديرَ ضَرْبِي زيداً اذَا كَانَ أَبْسُراً كَانَ قَائِماً ، وكذا قولُهُمْ : هَذَا بُسُراً أطيبُ منه تمراً ، – والتقديرُ فيه : هذا ما ذَكَرْنَا من أطيبُ منه أذَا كَانَ تَمْراً ، واستدلَّ الشَّيْخُ أبو علي على أنَّ التقديرَ في هذا ما ذَكَرْنَا من قولِكَ اذَا كَانَ ، أنّكَ لوقلتَ : هذا بُسْراً أطيبُ منّه عِنباً ، لم يَجُزْ ، اذ لا تقدرُ على أنْ تقولَ : هذا اذَا كَانَ بُسْراً أطيبُ منه اذا كانَ عِنباً ، لأَجْلِ أنَّ البُسْرَ لا يتحوّلُ عِنباً كما يتحوّلُ عِنباً كما يتحوّلُ وَلَبَ منه عِنباً ، فانْ قلتَ : هذا حِصْرَماً أطْيَبُ منه عِنباً ، جازَ اذا صَعَّ الغَرَضُ .

فانْ قلتَ فاذَا دَعَاكُم الى أَنْ جَعَلْتُمْ قَاثِماً فِي قُولِهِم : ضَوْبِي زَيْداً قَاثِماً حَالاً ، ولم تقولوا : انّهُ خبرُكانَ ، فالجَوابُ انْ [كانَ في](٥٧) قُولِكَ : اذا كانَ زيدٌ قائِماً ، عنى وُجِدَ فلا يتعدّى الى المفعولِ [اي فَلا يكونُ لَهُ الخبرُ الذي يَجْرِي مَجْرَى المفعولِ في وقوعِهِ معرفة ونكرة ونكرة](٥٩) فكأنّكَ قلتَ : ضَرْبِي زيداً اذا وُجِدُ قائماً ، والذي دَعَاهُمْ الى ذلكَ أَنّهُمْ لم يستعملوا هُنا الا النّكرة ، ولوكانَ خبرَكانَ جَاء في شيءٍ من هَذَا النّحوِ المعرفة ، هذا وعندهم أنّ كانَ الناقصة يَضْعُفُ اضارُهَا .

⁽٥٥) ط: وقد سد.

⁽٥٦) ب، ج: «تمرا» رطبا.

⁽۵۷) من ب و ج. الصواب.

⁽٥٨) ما بين العاضدتين من ب و ج. واثباته أبين.

قَالَ. الشَّيْخُ أبو علي :

العَالُ على ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ منتقلُ كقولنا : جَاءَ زيدٌ راكِباً وضربٌ غير منتقلِ كقولِهِ تَعالَى - (وَهُوَ الحقُ مُصَدِّقاً) - (٥٩) » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ أَصِلَ الحَالِ أَنْ يكونَ ممّا يتحوّلُ ويَنْتَقِلُ كَالرُّكُوبِ والمَشْي وما جَرَى ذلك المَجْرَى ، وأذا كانَتْ غيرَ منتقلة كانتْ مؤكّدةً نحو قولِهِ تَعالَى // - (وهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً) -(٥٩) ، لأنَّ الحق لا يزولُ عن التصديقِ ، كما يزولُ زيدٌ عن الركوبِ الى حالِ أُخرى ، فهو قريبٌ في خروجهِ على سَننِ التَّأْكِيدِ من قولهِ عَزَّ وجَلَّ - (فَاذَا نُفِخُ في الصُّورِ نَفْخَةً واحِدةً) -(١٠) لأنَّ قولَهُ : واحدةً ، حالٌ مؤكّدة (١٦) اذِ النَفْخَةُ لا تكونُ الا واحدةً ، كَمَا أَنْكَ اذَا قلتَ : ضَرَبْتُ ضربةً ، أو خرَجْتُ مَرَّةً كان كذلك .

ولأنَّ حتَّ الحالِ ان تتكونَ مما(١٣) يتحوّل لم يَسْتَحْسِنوا أَنْ يُقَالَ : جَاءني زيدٌ طويلاً ، لأنَّ كُوْنَهُ بهذهِ الصَّفَةِ لا يتحوّلُ عنهُ تحوّلَ الركوبِ ونجوهِ فَلا يُفِيدُ ويَخُرُجُ الى ضَربِ منَ الاسْتِحَالَةِ ، وهو أَنَّكَ جَعَلْتَهُ طَويلاً في حالِ مَجِيثِهِ ، حَتَّى كَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقْصَرَ في غيرِ هذهِ الحَالِ . ولكِنْ انْ قِبلَ : جَاءَنِي زَيْدٌ مُتَطَاولاً كَانَ حَسَناً لأنَّ ذلكَ مثلُ – الرُّكُوبِ في جَوازِ التَّحَولُّ عَلَيهِ .

⁽٥٩) آية ٩١/البقرة ٢.

⁽٦٠) آية ١/ الحاقة ٦٩.

⁽٩١) ب،ج: صفة مؤكدة.

⁽۹۲) ج: یکون ما. تحریف.







في شير را المنظاج المنظاج المنطاع المنطقة الم

المجلدالثاني

تحقّب يق الدكتور كاظِ بحرك رالمرفيان



الجمهورية العراقية وزارة الثقافة والاعلام دار الرشيد للنشر ١٩٨٢

منشورات وزارة الثقافة والاعلام ــ الجمهورية العراقية

﴿ فهرس موضوعات المجلد الثاني ﴾

الصفحة		
791	باب التمييز	(41
799	باب الاستثناء	(٣٧
V•A	باب ما جاء بمعنى الا من الكلام	(44
V14	باب الاستثناء المنقطع	(44
V Y 4	باب تمييز الاعداد	(.
V £ \	با ب کم	()
٧٥٣	باب النداء	(27
V91	باب الترخيم	(27
V99	باب النفي بلا	(
۸۰۸	بسساب النكرة المضافة	(٤0
۸۱۳	باب المننى بلا المضارع للمضاف	({ 5 %
٨٧٧	بــــاب الأسهاء الجحرورة	(१ V
۸٤٠	باب حتى	(\$ \)
٨٤٥	باب ما یستعمل مرة حرف جر ومرة غیر حرف جر	(\$ 4
٨٥٣	باب مذ ومنذ	(• •
771	باب القسم	(• \
۸٧٠	باب الأسماء المجرورة باضافة أسماء مثلها اليها	(0 4
۸۸۳	باب الاضافة التي ليست بمحضة	(04
7.7	باب توابع الأسهاء في اعرابها .	(• ٤
٩	بــــاب الصفـــة الجاريــة على الموصوف	(00
414	بــــاب وصف المعرفة	ro)
	· ·	

الملحة

444	ب عطف البيان	۷۰) با
979	ب البدل	۸ه) با
944	ب حروف العطف	١٠ (٥٩
474	ب مالا ينصرف	۹۰ با
440	ب ما كان على وزن الفعل	۱۲) با
9.44	ب الصفة التي لا تنصرف	۲۲) یا
440	ب التأنيث	
444	بُ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ أَلْفَ وَنُونَ مَصَارِعَتَانَ لِأَلْنِي التَّأْنِيثُ	١٤) يا
1	ب التعريف	ه (۲۰
1	ب العدل	۲۲) با
1.40	ب الجمع الذي لا ينصرف	۲۲) با
1.41	ب الأسماء الأعجمية	
1.40	ب الاسمين اللذين يجملان اسها واحدا	٦٩) با
1.54	ب اعراب الأفعال	۷۰) با
1.50	اب الأفعال المرفوعة	۷۱) با
1.59	اب الأفعال المنصوبة	اب (۲۷
1041	اب الحروف الجازمة	۷۳) با
1.40	اب المحازاة	٧٤) با
1179	اب النون الثقيلة والخفيفة	۷۰) با
1120	اب من الألف واللام	(V7

قال الشيخ أبو على : « باب التمييز »

جُمْلَةُ التّمييزِ أَنْ يَحْتَمِلَ الشَّيءُ وُجُوهاً فَتُبينَهُ بأَحَدِهَا. والعَامِلُ في التّمييزِ يَكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : فِعْلٌ وَغَيْرُ فِعْلِ فَمَا عَملَ فيهِ الفِعْلُ فَنحُو تَفَقَّا زَيْدٌ شَحْماً ، وتَصبَّبَ بَدَنُ زَيْدٍ عَرَقاً ، وآمتلاً الإَنَاءُ مَاءً. فالمنصوبُ في هَذَا المَوْضُوعِ هُوَ مرفوعٌ في المَعْنَى لأنَّ المتصببَ هو العَرَقُ ، والذي مَلاً الأَنَاءَ المَاءُ ، والذي تَفَقَّا الشَّحْمُ ، « فالمَوْضُوعُ في هَذَا البَابِ هُو المَنْصُوبُ (١) كَمَا كَانَ الحَالُ المنصوبُ (٢) في قَوْلِكَ : أَجَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً ، هُو المَعْنَى » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ النمييزَ مَنْصُوبٌ كالحالِ. ونَصْبُهُ في هَذَا البَابِ عَنْ تَهَامِ الكَلامِ فَاذَا لا قُلْتَ : تفقًا زَيْدٌ ، كَانَ الفِعْلُ قَدْ أَخَذَ فَاعِلَهُ فَلمّا ٱحْتَجْتَ الى شَي ، يُبَيِّنُ نَصَبْتَهُ ، اذْ لا يَكُونُ مَا بَعْدَ الفَاعلِ الا المفعولُ كَقَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ، فَقُولُكَ : تَفَقّا زَيْدٌ يَكُونُ مَا بَعْدَ الفَاعلِ الا المفعولُ كَقَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ، فَقُولُكَ : تَفَقا زَيْدٌ مَنْ المَعْدَهُ . شَحْماً ، بِمَنْزِلَةِ قَولِكَ : جَاءنِي زَيْدٌ رَاكِباً في أَنَّكَ لَمّا تَمَّ الكَلامُ نَصَبْتَ مَا بَعْدَهُ .

وَيَنْبَغي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الشَّيْخَ أَبا عَلَىّ لِم يُرِدْ في تَشْبِيهِهِ التّمييزَ(٣) نَحْوَ تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْماً بالحَالِ انَّهُ مَرْفُوعٌ في المَعْنَى ، كَمَا أَنَّ رَاكِباً هو المرفوعُ في قولِكَ : جاءني زيدٌ راكباً ، أنّها يَجْرِيانِ مَجْرَىً واحِداً على الأطْلاقِ ، كيفَ وأنْتَ اذا قلتَ : تَصَبَّبَ زَيدٌ عَرَقاً ، وتَفَقّأ

⁽۱ – ۱) بدله في ب و ج و ط . « فالمرفوع هو المنصوب في هذا الباب » .

⁽٢)ج: حال المنصوب. تحريف.

⁽٣)ج: في تشبيه التمييز.

شَحْماً ، فليسَ العَرَقُ والشَّحْمُ : الرجلَ على الاطلاق ، وإنّا هو شيءٌ مِنْهُ واذا قلتَ : جَاءَني زيدٌ راكباً ، فانّ راكباً هو زيدٌ كُلُه ، وعبارةٌ عنهُ ، وليسَ باسم وُضِعَ على شيء كالعَرَقِ والشَّحْمِ ، وانّا هو بمنزلةِ الفِعْلِ في أنّه يتضمّنُ ضميرَ الفَاعلِ ويشتملُ عليه كلّهِ . كالعَرَقِ والشَّحْمِ ، وانّا هو بمنزلةِ الفِعْلِ في أنّه يتضمّنُ ضميرَ الفَاعلِ ويشتملُ عليه كلّهِ . ألا تَرَى أنّ قولَكَ : جَاءني زيدٌ يُسْرِعُ ، بمنزلةِ مُسْرِعاً في المَعْنَى . وهَذَا(١) وَجْهٌ من الافتراق .

وَوَجُهُ آخِرُ وهو أَنَّكَ اذا قُلْتَ : تَصَبَّبَ بدنُ زيدٍ عرقاً ، فالمعنى تَصَبَّبَ العرقُ ، فالفعلُ للعرقِ على الحقيقةِ ، وليسَ للبدنِ فيه شيءٌ . وكذا قولُهُ : تَفَقاً زيدٌ شَحْماً ، لأنَّ وجهاً ، الشَّحْمَ هو المُتَفَقِيءُ ، وليسَ لزيدٍ حَظِّ في الفِعْلِ . فهو كقولك : حَسُنْتَ وجهاً ، وحَسُنْتَ غُلاماً ، في أنَّ الفِعْلَ للوجهِ والغُلامِ في الحقيقةِ ، واذا قُلْتَ : جاءني زيدٌ راكِباً فالأمرُ بالعكسِ من هذا ، لأنَّ الفِعْلَ لزيدٍ في الحقيقةِ وراكب تابع لهُ وعبارة عَنْهُ ، فلهذا قالَ الشَّيْخُ أبوعلي : فالمنصوبُ في هذا الموضع ِ هو مرفوعٌ في المَعْنَى ، ولم يَقُلُ : هو المرفوع / كما قَالَ في الحالِ فاعْرِفْهُ .

وبَعْدُ فَانَّ المُميَّزَكَمَا ذَكَرَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا ماكانَ بعدَ فعلِ مَحْضِ ، والنَّاني ما لَمْ يَكُنْ كذلك ، فالبابُ موضوعٌ على ماكانَ بعدَ فعلٍ مَحْضِ نحو تَفَقًا زيدُ شَحْماً ، ولا يكونُ الا نكرة منصوبةً ، فكأنَّ الأصلَ تَفَقَّأَ شَحْمُ زيدٍ وتَصَبَّبَ عرقهُ ، فلما نُقِلَ الفعلُ الى صاحبِ الشَّحْمِ والعَرَقِ ، فقيلَ تَفَقَّأَ زيدٌ وتَصَبَّبَ ، احتيجَ الى البَيانِ فنصبَ الذي كانَ فاعِلاً فقيلَ : تَفَقَّأَ زيدٌ شَحْماً . ولَمَّا لَمْ يَجُزْ فيه الجَرُّ ، كما جَازَ في حَسَنِ الوَجْهِ ، حيثُ كان الفعلُ نحو تفقَّأً لا يصحُ أضَافَتُه الى الشَّحْمِ ، كما أضيفَ حَسَنُ الى الوَجْهِ مَ يَبْقَ الا النَّعْبُ (الا النَّكِرَةُ فلا يُقَالُ : الوَجْهِ مَ يَبْقَ الا النَّكِرَةُ فلا يُقَالُ : الشَّحْم ، ولا حَسُنتَ الوجة والغلامَ ، كما قالوا : مَرَرْتُ برجلِ حَسَنِ الوجة ، لأجلِ أنَّ ذلكَ على التَشْبِهِ بضارب الرِّجلَ وهذا لا يُشْبِهُ ذلكَ البَّنَةَ .

⁽٤) ب، ج: فهذا.

⁽ه - ه) بدله في ب و ج : ١ اذ قد أخذ منه الرفع مرة ١ .

وأيْضاً فان الألِف واللامَ جَاءَ فيهِ معَ النَّصْبِ بشفاعةِ الجَرِّ [نحوَ] (٢) حَسَنِ الوجة ، وهذا لما لم يَثْبت لَهُ الجَرُّ ، لم يَكُنْ فيهِ ألفُ ولامٌ ، وكانَ نكرةً محضةً على أصلِ التمييز . اذ الغرضُ فيه الدّلالةُ على الجنسِ ، والنّكرةُ كافيةٌ في ذلكَ فاعْرِفْهُ . وأما قولُهم : آمْتلاً الأناءُ ماءً ، فليسَ مثلَ تَفقاً زيدٌ شَحْماً ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تقدِرُ على أَنْ تقولَ : امتلاً مَاءُ الاناءِ ، كما تقولُ : تَفقاً شَحْمُ زيدٍ ، غير أنّه لما كانَ يَمْلاً الاناءَ قُرُبَ من ذلكَ وكانَ فاعِلاً في الحقيقة .

قالَ الشَّيخُ ابو علي :

« وسيبويه لا يُجيزُ التّقديمَ في هذا ، فَلاَ يقولُ : شَحْماً تَفَقاً زيدٌ وأَجَازَ غيرُهُ التّقديمَ وأنْشَدَ في ذلكَ :

/١٧٤/ أَتَهْجُرُ سَلْمَى للفراقِ حَبِيبَهَا وما كَادَ نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ (٧)

⁽٦) من ب و ج. الصواب.

⁽٧) ذكر العيني في الشواهد الكبرى ٣/٣٥/٣ من نسب لهم هذا البيت فقال : ينسب للمخبل السعدي واسمه ربيع إبن ربيعة بن – مالك . وقيل انه لأعشى همدان واسمه عبد الرحمن بن عبد الله ونسبه ابو الحسن بن سيدة لقيس بن معاذ بن الملوح العامري

والبيت منسوب للمخبل السعدي في الخصائص ٣٨٤/٣ ، وشواهد كتاب سيبويه للشنتمري ١٠٨/١ ، وشواهد الايضاح للقيس ق ٤٦ ومادة (حبب) من اللسان ٢٨١/١ والناج : ١٩٦/١ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢١٤ (وذكر نسبته لاعشى همدان وقيس بن معاذ) وهو غير منسوب في المقتضب ٣٧٣ ، والجمل للزجاجي ٢٤٦) والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٠٥ ، والايضاح ٢٠٣ ، وشرح الحاسة للمرزوقي ١٣٢٩ (العجز) والمفصل ٢٦ ، والانصاف ٨٣٨/٢ و ٨٣١ وابن يعيش ٧٤/٧ ، وشرح الأشموني ٣٣٩١ (العجز) ، والمدرر اللوامع ٢٠٨١ و وروايته في ج وط : وماكان « ووردت روايات البيت أو أشير اليا في المراجع المتقدمة . وهي روايات « ليلي وسلمي » و « للفراق وبالفراق » و « وماكاد وماكان » ، و « نفسا ونفسي » و « تطيب ويطيب » بالتذكير والتأنيث .

وذكر أكثر من مرجع أن الرواية الصحيحة هي و وما كان نفسى بالفراق تطيب ، ولا شاهد في هذه الرواية ، وأشير في الدرر اللوامع الى رواية اخرى للبيت هي و أتوذن سلمى بالفراق حبيبها ولم تك نفسي بالفراق تطيب و ولا شاهد أيضا في هذه الرواية .

وبين النحاة خلاف في هذا البيت ملخصه و أن نفسا وقع تمييزا حيث تقدم جوازا على عامله المتصرف وهو و تطيب » وهذا مذهب الكسائي والمازني والمبرد والجرمى وهذا الأمر قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتمسكا بالمسموع منه . والجمهوريرى أنَّ التمييز يشبه النعت في الايضاح فكما لا يجوز تقديم النعت لا

قَالَ أَبُو اسْحَقَ : الرَّوايةُ : وما كَانَ نَفْسِي بالفراقِ تَطِيبُ .

قَالَ الشَّيخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ صاحبَ الكتابِ لا يحوزُ تقديمَ المَنْصُوبِ في هَذَا البَابِ على الفعلِ نحوَ شَحْماً تَفَقَأَتْ (^) ، وأَجَازَهُ أبو العَبَّاسِ (٩) ، وقال : أَنَّ العاملَ فعلُّ مَحْضٌ ، فيجوزُ

يموزُ تقديمُ التّمييز . ويعللون ورود : نفسا : في البيت على آنها ضرورة أو نصب على التمييز بفعل محذوف يدل عليه المذكور . وحينئذ ينتغى تقديم التمييز على العامل المتصرف .

انظر أيضا الانصاف في مسائل الخلاف مسألة ١٢٠ جد ٨٢٨/٢ وابن يعيش ٧٣/٧، والشواهد الكبرى للميني ٣٣٥/٣ – ٢٤٣ .

(٨) ٻ،ج: تفقاً زيد.

(٩) علّل سببويه في ١٠٥/١ لماذا لا يصحُّ تقديم المفعول في مثل قوله امتلأت ماءً وتفقأت شحماً كقوله : و ولا يُقدّم المفعول فيه في الصفات للشبهة ولا في هذه الأسهاء لأنها ليقدم المفعول فيه في الصفات للشبهة ولا في هذه الأسهاء لأنها ليست كالفاعل ، وذلك لأنّه فعل لا يتعدى الى مفعول وانما هو بمنزلة الانفعال ، وأنّا اصله امتلأت من الماء وتفقأت من الشحم فحدف هذا استخفافا ، وكان الفعل أجدر أن يتعدّى اذا كان هذا ينفذ وهو في أنهم ضعفوه مثله » .

وأما اجازة أبي العباس المبرد لذلك فهي في قوله في المقتضب ٣٦/٣ : و واعلم أن التبيين اذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه لتصرف الفعل فقلت : فقات شميا م وتصببت عرقا ، فان شئت قدمت ، فقلت : شميا تفقأت ، وعرقا تصببت وهذا لا يحيزه سيبويه لأنه يراه كقولك : عشرون درهما ، وهذا أفرههم عبدا ، وليس هذا بمنزلة ذلك ، لأنّ عشرين درهما انّا عمل في الدرهم مالم يؤخذُ من الفعل . ألا ترى أنه يقول : هذا زيد قاعًا ، ولا يحيز قاعًا هذا زيد ، لأنّ العامل فعل . وتقول : راكبا جاء زيد ، لأنّ العامل فعل ، فلذك أجزنا تقديم النبيز اذا كان العامل فعل . وهذا رأي ابن عثان الماذني .

« فتقابله برواية الزجاجي واسهاعيل بن نصر وأبي اسحق ايضا :

وما كان نفس بالفراق تطيب.

فرواية برواية والقياس من بعد حاكم . وذلك ان هذا المميّز هو الفعل في المعنى ، الا ترى أن أصل الكلام تصببت عرقى ، وتفقأ شحمى ، ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لي ، فخرج الفاعل في الأصل مميّزا ، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميّز اذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل . وفي الانصاف في مسائل الخلاف مسألة في هذا الموضوع ، انظر آخر هامش ٣ ص ٦٢٩.

تقديمهُ. وكأنّهُ قاسَ ذلك على الحالِ ، كقولهم : راكباً جاء زيدٌ ، وليسَ الأمرُ على ذلك لأجْلِ أنَّ المنصوب في هذا البابِ هو الفاعلُ على الحقيقة ، ألا ترى أنّك اذا قلت : تفقاً زيدٌ شخماً ، كانَ الفِعْلُ للشّحْمِ البّتةَ . وتقولُ : حسن زيد غلاما ، ودابةً وثوباً فلا يكونُ له حَظَّ في الفِعْلِ من جهةِ المعنى . وليسَ كذلك قولُك : جَامِني زَيْدٌ راكباً ، لأنَّ الفِعْلُ لزيدِ على الحقيقة ، وراكباً تابع لهُ ، فلما كانَ المنصوبُ في قولِك : تفقاً زيدٌ شخماً ، فاعلاً محضاً ، فاعلاً محضاً لهُ الفِعْلُ فعلاً لفظاً لا شخماً ، فاعلاً لفظاً ، فقبل : تفقاً شحمُ زَيْدِ . ولما لم يكونُ الفِعْلُ قد اسْتَوْفَى فاعلاً لفظاً ومعنى ، فكان ما بَعْدَهُ من المنصوب في حكم لزيدٍ كانَ الفِعْلُ قد اسْتَوْفَى فاعلاً لفظاً ومعنى ، فكان ما بَعْدَهُ من المنصوب في حكم لزيدٍ كانَ الفِعْلُ قد اسْتَوْفَى فاعلاً لفظاً ومعنى ، فكان ما بَعْدَهُ من المنصوب في حكم لزيدٍ كانَ الفِعْلُ ، بمنزلةِ الفاعلِ ، اذِ الفعلُ قد أخذَ فاعلهُ لفظاً لا مَعْنَى ، فَلَمْ بَجُزْ تَقْديمُهُ ، كما لا يَجُونُ تقديمُ الفاعلِ / انحو أنْ تقولَ : وجُوهُكُمْ حَسْنَ ، تريدُ : حَسُنَ وجُوهُكُمْ ، وَسُنَ ، تريدُ : حَسُنَ وجُوهُكُمْ ، يَجُونُ تقديمُ الفاعلِ / انحو أنْ تقولَ : وجُوهُكُمْ حَسْنَ ، تريدُ : حَسُنَ وجُوهُكُمْ ، يَجُونُ تقديمُ الفاعلِ / انحو أنْ تقولَ : وجُوهُكُمْ حَسْنَ ، تريدُ : حَسُنَ وجُوهُكُمْ ، فَتُونَ تقديمُ الفاعلِ / انحو أنْ تقولَ : وجُوهُكُمْ حَسْنَ ، تريدُ : حَسُنَ وجُوهُكُمْ ، فَتَقَالَمُهُ المُعْلَ وَالْمُهُ المُعْلَى المُنْ وجُوهُكُمْ وَسُنَ ، تريدُ : حَسُنَ وجُوهُكُمْ ،

وأمَّا البَيْتُ الذي أنْشَدَهُ فقد ذَكَرَ أنَّ الرِّوايةَ : ومَا كانَ نَفْسِي بالفِراقِ تَطِيبُ .

فَنَفْسِي اسمُ كَانَ ، وتَطِيبُ خَبَرُهَا ، كَأَنَّه (١٠) قال : ومَا كَانَ نفسي طيبةً . وأمّا وجهُ استِدْلال ِ من رَوَى ومَا كَادَ نَفْساً ، فن حيث انَّ كَادَ فيه ضميرُ القصّة ، وفي تطيبُ ضميرُ لِسَلْمَى فَكَأَنَّه قال : وما كَادَ تَطيبُ سَلْمَى نَفْساً ، ثم قَدَّمَ نَفْساً ، ولو رُويَ : وما كَادَ نَفْساً بالفراق يَطيبُ [بالياء](١١) على التَّذْكير ، لم يَكُنْ الدّليلُ حينئذِ قاطعاً ، لأنَّهُ كَادَ نَفْساً بالفراق يَطيبُ [بالياء](١١) على التَّذْكير ، لم يَكُنْ الدّليلُ حينئذِ قاطعاً ، لأنَّهُ يُخْتَمَلُ أَنْ يكونَ في كَادَ ضميرُ الحبيبِ في قولِهِ : أنهجرْ سَلْمَى للفراق حَبِيبَهَا .

فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَمَا كَادَ حَبِيبُهَا نَفْساً يطيبُ بِالفراقِ ، فَجَعَلَ النَّفْسَ فاعلَ كَادَ بمنزلةِ

⁽١٠) ب، ج: فكأنه.

⁽١١) من ب و ج. ابين.

أَنْ يُقَالَ : مَاكَادَ نَفْسُ حَبِيبِهَا تَطْيَبُ بِالفَرَاقِ، ويقوّى هذَا الوجهَ قُولُهُ : ومَاكَانَ نَفْسي بِالفَرَاقِ تَطِيبُ، لأنَّ نَفْسِي هُوَ حَبِيبُهَا .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« ومِنْ هَذَا البابِ قُولُهُ : — (فَانْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيءٍ مِنْهُ نَفْساً)(١٢) — وَقَرَرْنَا بِهِ عَيْنَا ، والمَعْنَى طِبْنَ بِهِ أَنْفُسَا ، وقَرَرْنَا بِهِ أَعْيُنَا ، فوقعُ الواحدُ موقع الجَمْعِ ِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الأَصْلَ طَابَتْ أَنْفُسُنَا ، وقَرَتْ أَعْيُنُنَا ، ثم جُعِلَ الفِعْلُ لما يلتبسُ بهِ الفاعلُ وهُو المُضَافُ إليهِ فقيلَ : طِبْنَا وَقَرَرْنَا ، فوجبَ أَن يُبَيَّنَ ، فَنُصَبَ الذي كانَ فاعِلاً فقيلَ : طِبْنَا أَنْفُساً ، وَقَرَرْنَا أَعْيُنَا ، ويوضعُ الواحِدُ موضعَ الجَمْعِ لأَنَّ الغَرَضَ الدلالةُ على الجِنْسِ ، والواحدُ يحصلُ منه المُرَادُ في ذلكَ ، رَكَلُّ واحدٍ منَ الجَمْعِ والمفردِ كثيرٌ في الاستعالِ ، فالمفردُ كَمَا ذكرَهُ من قولِهِ تَعَالَى — (فانْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيءٍ مِنْهُ فَي الاستعالِ ، فالمفردُ كَمَا ذكرَهُ من قولِهِ تَعَالَى — (فانْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيءٍ مِنْهُ نَشَا) — والجَمْعُ كقولِ جرير(١٣) :

/١٧٥/ يَصْرَعْنَ ذَا اللَّبِ حَتَّى لاحَراكَ بهِ وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ أَرْكَانَا(١٤) وَقَدْ يُوضَعُ الواحِدُ في موضع ِ الجَمْع ِ في غيرِ النَّصْبِ كبيتِ الكِتَابِ:

/١٧٦/ كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُم تَعَفُّوا فَانَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ(١٥٠

⁽١٢) آية ٤/النساء ٤.

⁽١٣) ج: كقول الجرير. تحريف.

⁽١٤) لجرير في ديوانه ص ٥٩٥، وشرح درة الغواص ٢٥٤ وورد في الأصل «أوكانا». تحريف. والشاهد فيه جميء التمييز «أركانا» على صيغة الجمع.

⁽١٥) من شواهد سيبويه التي لم يعرف قاتلوها.

انظر سيبويه ١٠٨/١ ، ومعاني القرآن ١٠٢/٢ ، والمقتضب ١٧٢/٢ ، وتفسير الطبرى ١٢٣/١ ، والمفصل ٢١٣ ، والمخانة ٢١٣ ، والأمالي الشجرية ٢١/٦ ، و٢٥/٢ و ٣٨ ، وابن يعيش ٨/٥ و ٢١/٦ ، والخزانة ٣٨/٣ – ٣٨١ ، والدرر اللوامع ٢٥/١ .

أَرادَ في بعضِ بطونِكم . ونحُوُ ذَا كثيرٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« ومَا كَانَ العَامِلُ فيهِ غيرَ فِعْلِ يُذْكُرُ (١٦) في بابِ ما يَنْتَصِبُ عن تمامِ الاسمِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمُ أَنَّهُ يُرِيدُ نَحَوَعِشْرُونَ دِرْهَماً ، لأنَّ عامِلَهُ ليس بفعلٍ ، وسَتَرَى بَيَانَهُ في موضِعِهِ انْ شَاءَ اللهُ .

ورواية صدره في معاني القرآن والمقتضب وتفسير الطبري في نصف بطنكم تعيشوا « والأمالي الشجرية «كلوا في نصب بطنكم تعفّوا .

والشاهد فيه استمال و بطن ، بمعنى الجمع اي في يعض بطونكم .

⁽١٦) ب ، ج: ، فهو ايذكر،



قَالَ الشَّيْخُ أبو علي : « بَابُ الاسْتِثْنَاءِ

ليسَ يَخْلُو الاستثناءُ من انْ يكُونَ في كلام موجب أو غيرِ موجب . فالاستثناءُ من الكلام الموجب نصب مثال ذلك : جَاءَ القُوْمُ الا زَيْداً ، وخَرَجَ أصحابُك الا عبدَ الله ، وانْطَلَقَ النّاس الا إخْوتَك ، فانتصابُ الاسم إنّا هُو بما تقدّم في الجملة من الفِعْلِ أو مَعْنَى الفِعْلِ (١) بتوسّطِ الآ ، كما أنّ الاسمَ الذي بعدَ الواوِ في بابِ المفعولِ معهُ منتصب بتوسّطِ الواو » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اعْلَمْ أَنَّكَ اذا قلَتَ : خرجَ القومُ الاَّ زَيْداً ، كانَ زيدُ المُسْتَثَنَى منَ القوم ، لأَنْكَ قد أُخْرَجْتَهُ من جُمْلَتِهِم ، وزَعَمَتْ أَنَّه // لم يُشَارِكُهُم في الخروج ، والمُسْتَثْنَى منصوبٌ ونَصْبُهُ بالفعل الذي قَبْلَهُ بوساطة (٢) الاّ فاذَل قلت خَرَجَ القومُ ، لم يَكُنْ الفِعْلُ بنافذِ الى شيء ، فاذَا أَتَيْتَ بالاّ أَوْصَلَهُ الى زيدٍ وكانَ (٤) فيه هَذَا المَعْنَى الذي هُوَ اخراجُهُ من جُمْلَتِهِم ، كَمَا أَنَّكَ تقولُ : مَرَرْتُ فلا يَتَعدّى ، فَتَأْتِي بالبابِ فنقولُ : مَرَرْتُ فلا يَتَعدّى ، فَتَأْتِي بالبابِ فنقولُ : مَرَرْتُ بزيدٍ ويكونُ فيهِ المَعْنَى الذي تَرَاهُ . الا أنّ الاّ لم يَجُزْ بزيدٍ ، فَتُوصِلُ الباءُ الفعلَ الى زيدٍ ويكونُ فيهِ المَعْنَى الذي تَرَاهُ . الا أنّ الاّ لم يَجُزْ

⁽١) ب ، ج : ومعنى الفعل.

⁽٢) ج: بواسطة.

⁽٣) ب،ج: فكاذ.

⁽٤) ب، ج: وكذلك، ط: ونحو ذلك.

زيداً ، ونُصِبَ كَمَا نُصِبَ ما بعدَ الواوِ في قولِك : جَاء البردُ والطَّيالِسة ، وذاك أنّ الآ ليسَ منَ الحروفِ التي خُصَّتُ بعمل من حيثُ أنّها تَدْخُلُ على الاسمِ والفعلِ كقولِك : ضربتُ زيداً ماخرجَ الآ زيدٌ ، وما أراك الا تَفْعَلُ كَذَا . كَمَا أنَّ الواوَكذلك في قولِك : ضربتُ زيداً وعمراً ، وقُمْتُ ، وقعدْتُ ، فلمّا كان كذلك . ثَمَّ جُعِلَ في هذا المَوْضِع واسطة بين الفعلِ الذي هو خرج وبينَ زيدٍ . نُصِبَ فقيلَ : خَرَجَ القومُ الآ زيداً ، كما نُصِبَ ما بعد الواو في قولِك : جَاء البردُ والطّيالِسة ، ولم يَكُنْ له عَمَلٌ في الاسم ، لكونهِ واسطة ، الواو في قولِك : جَاء البردُ والطّيالِسة ، ولم يَكُنْ له عَمَلٌ في الاسم ، لكونهِ واسطة ، كمَا كانَ للباءِ في : مَرَرْتُ بزيدٍ . وانّا كانَ النّصْبُ مشتركاً بَيْنَهُ وبينَ الفِعْلِ فاغْرِفْهُ ، فانّه موضع فيه . أَذْنَى أَشكالٍ .

قَالَ الشَّيْخُ ابو على :

« فانْ كانَ الكلامُ المذكورُ فيهِ الآغيرَ موجبِ فانّه لا يَخْلُو مِن أَنْ يكونَ تامّاً أوغيرَ المّ ، فثالُ غيرِ النّامِ : ما جَاءني الآزيدٌ ، وما ذَهَبَ الآعمرُ ، فَقَذَا لا يكونُ فيهِ الا الرّفْعُ ، لأنَّ الفِعلَ مُفَرِّغٌ لما بَعْدَ الا ، فالعَامِلُ فيه ما قبلَ الا . وكذا (٤) ما ضَرَبْتُ الا زيداً ، وما مَرَرْتُ الا بِعَمْرو . ومثالُ النّامِ نحو : ما جَاءني أحدٌ ، وهل جَاءَكَ رَجْلٌ ، فان (٩) اسْتَفَيْتُ في هَذَا (١) رفعْتَ الاسم الذي بَعْدَ الا فقلتَ : ما جَاءني أحدٌ الا زَيْدٌ ، وهل جَاءكَ رَجُلٌ الا زَيْدٌ ، [ورفَعْتَهُ (٧)] لأنّكَ أَبْدَلْتَ الاسمَ الذي بَعْدَ الا بما قَبْلَهُ (٨) فصارَ : ما جَاءني أحدُ الا زيدٌ ، بمنزلةِ ما جَاءني الا زَيْدٌ ، والبَدَلُ من المنصوبِ والمحرور عبزلةِ البَدَلِ من المرفوعِ وانْ شِشْتَ نَصَبْتَ ما بَعْدَ الآ في هَذَا ، كما نَصَبْتَ في الايجابِ ، بمنزلةِ البَدَلِ من المرفوعِ وانْ شِشْتَ نَصَبْتَ ما بَعْدَ الآ في هَذَا ، كما نَصَبْتَ في الايجابِ ، لأنَّ الكَلامَ قد تَمَّ هَا هُنَا في النّفْسِ ، كما تَمَّ في الايجابِ فقلتَ : ما جَاءَني أحدٌ إلا قبلًا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الدَيْلَ الكَلامَ قد تَمَّ هَا هُنَا في النّفْسِ ، كما تَمَّ في الايجابِ فقلتَ : ما جَاءَني أحدٌ إلا قبل أيدًا اللهُ الكَلامَ قد تَمَّ هَا هُنَا في النّفْسِ ، كما تَمَّ في الايجابِ فقلتَ : ما جَاءَني أحدٌ إلا قبل ألكلامَ قد تَمَّ هَا هُنَا في النّفْسِ ، كما تَمَّ في الايجابِ فقلتَ : ما جَاءَني أحدٌ إلا أيدًا » .

⁽٥) ط: قان.

⁽٦) ب،ج: من هذار

⁽٧) من بوج وط. وفي الأصل (ورفعه). تحريف.

⁽٨) ج: ماقبله. تحرف.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الاسْتِنْنَاءَ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يكونَ من كلام موجبٍ ، والنَّهِيُ والنَّهِيُ والنَّهِيُ المُوجَبِ ثلاثةُ أَضْرُبٍ : النَّفيُ والنَّهيُ والنَّهيُ والنَّهيُ والنَّهيُ والنَّهيُ والنَّهيُ والنَّهيُ والنَّهيُ والنَّهي زيدٌ ، وكذا والاسْتِفْهَامُ . والمَوْجبُ مالَمٌ يَكُنْ واحِداً مِنْها كالخَبرِ المُثْبَتِ (٩) نحوجاء ني زيدٌ ، وكذا الأمرُ نحو اضرب زيداً ، فالاستثناءُ من المُوجَبِ نحو ما تقدّمَ من قولك : جَاءني القومُ الآ وَيْداً . أَلاَ تَرَى أَنَّ جَاءني كلامٌ مُوجَبٌ ولَيْسَ بِنَفْي ولا نَهْي ولا اسْتِفْهام .

وغَيْرُ المُوجَبِ على ضَرْبَيْنِ ، أَحَدُهُمَا أَنْ لا يكونَ لِألاَّ فيهِ عملٌ لَفْظاً . والثّاني أَنْ تكونَ عاملةً فيه لَفْظاً ومَعْنَى . فالأوّلُ ما ذَكرَهُ من أَنْ يكونَ ما قبلَ الاّ مُفرّعاً لما بَعْدَهُ ، كقولك : ما جَاءَنِي الا زيدٌ ، وما رَأَيْتُ الاّ زيداً ، وما مَرَرْتُ الاّ بزيد . فهذا بمنزلة أَنْ تقول : جَاءَنِي زيدٌ ، ورَأَيْتُ زيداً ، ومَرَرْتُ بزيد ، في أَنَّ الاّ لم يُغَيْرُ شيئاً من اللفْظ ، تقول : جَاءَنِي زيدٌ ، وذلكَ (١٠) أَنَّ قولَك : جَاءنِي زَيْدٌ ، لا يدلُّ على أَنَّ غيرَهُ لم يَأْتِك . فاذا قُلْت : ما جَاءَنِي الاّ زيدٌ ، كان الاّ دالةً على تَخصص (١١) الجيء بزيد . فالا في هذا الموضع // بمنزلة سَائِر الحروفِ التي تُغَيِّرُ المَعَانِي دونَ الأَلْفاظِ نحوَ هَلْ . أَلا تَرَى أَنْك نقولُ : هَل زيدٌ ، فيكونُ لها تأثيرٌ في المَعْنَى دونَ اللَّفظِ .

والضَّرْبُ النَّانِي : وهُو مَا كَانَ الفِعْلُ قبلَ الآغيرَ مفرَّغ لما بَعْدَهُ كَقُولِكَ : ما جَاءَنِي أَحَدُّ ، وما رَأَيْتُ أُحداً ، وما مرزْتُ بأحدٍ ، فاذا أَرَدْتَ الاستثناءَ في هذا جازَ النَّصْبُ ، كقولِكَ : ما جَاءَنِي أحدُّ الا زيداً (١٢) ، وما ضَرَبْتُ أحداً الا زَيْداً وما مَرَرْتُ بأحدٍ الآ زيداً ، لأنَّ قولَكَ ما جَاءَنِي أَحَدُّ ، وما مَرَرْتُ بأَحَدٍ ، ومَا ضَرَبْتُ أُحداً ، كلامٌ تامُّ مقتضٍ لشيءٍ آخرَ ، فهو كقولكَ : خَرَجَ القَومُ ، فاذا أرَدْتَ الاسْتِثْنَاءَ نَصَبْتَ للمَامِ

⁽٩) سقطت والمثبت، في ب وج.

⁽١٠) ب، ج: وذاك.

⁽١١) ج: على مخصص. تحريف.

⁽١٢) ج: الا زيد. تحريف، لأن المقصود بالمثال النصب.

الكلام فقلت : ما جَاءَنِي أَحَدُ الا زيداً ، كما قلت : خرجَ القومُ الا زيداً . ويحوزُ في هذا الرَّفْعُ ، وهو أَنْ تجعلَ الفِعْلَ الواقعَ قبل الا بمنزلةِ المفرَّغ لما بَعْدَهَا ، وذلك أَنْ تقول : ما جَاءَني أَحَدُ الا زيدٌ ، فتبدلُ زيداً من أحدٍ ، والبَدَلُ تابع للمبدلِ منه ، فالعملُ فيهِ (١٣ من جنسِ العَمَلِ في المُبْدَلِ منه ١٣).

وإنّا قُلْتَ (١٤): انَّ قُولُكَ: ماجَاءِنِي أُحَدُّ الاّ زِيدٌ، بَمْزِلَةِ المُفَرَّعِ لما بَعْدَ الاّ لاُجْلِ الْمُبْدَلَ منه في حُكْمِ السَّاقِطِ فقولُكَ: جَعَلْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوقَ بَعْضِ ، بَمْزِلَةِ فَولَكَ: جَعَلْتُ بَعْضُ مَتَاعِكَ فَوقَ بَعْضِ هذا مِمَّا يشهد [الحِسَّ](١٠) بِصِحَّيْدٍ، واذَا كَانَ كَذَلُكَ كَانَ أَحدُ في قُولِكَ: ما جَاءَنِي أَحَدُ الاّ زِيدٌ، بَمْزِلَةِ غِيرِ المَلفوظِ بِهِ حَتّى كَانَّكَ قُلْتَ: ما جَاءِنِي الاّ زِيدٌ، واذَا كَانَ الأمرُ كذلك (١٠) كَانَ ما قَبلَ الا مُفرَّغًا لِما بَعْدَهُ فلا يَعْمَلُ لَفْظاً وَيَعْمَلُ مَعْنَى . وكذا اذَا أَبْدَلْتَ من المنصوبِ والمجرور كقولِكَ: ما مَرْرُثُ بلَّحَدِ الاّ زِيدٍ، كَانَّكَ قلتَ: ما مردتُ الاّ بزيد، وتقولُ : ما ضَرَبْتُ القومَ الاّ زِيداً فَتعَقَدُ أَنَّ نصبَ زِيدٍ بَضَرَبْتُ دُونَ الاستثناءِ حَتَّى كَانَكَ قلتَ : ما ضربتُ الاّ زِيداً ولا يحوزُ هَذَا البَدَلُ في المُوجِبِ نحوَ أَنْ تقولَ : جَاءَنِي القومُ الاّ زِيدٌ، فِلْسَادِ زِيداً . ولا يحوزُ هَذَا البَدَلُ في المُوجِبِ نحوَ أَنْ تقولَ : جَاءَنِي القومُ الاّ زِيد، وهذا عالَ لاْنَّ القصدَ أَنْ تَعْلَ زَيداً خَارِجاً من جُمْلَةِ القومِ عارياً من المَجْءِ في الأَرْبِ إِنْ يَعْلَ الْعَلَ الْمَافِطِ ، واذَا أَسْقَطْتَ القومَ بَقِي المَامِعِ عَلَى المُجْءِ عَلَى المُحْمِعِ عَلَى المُحْمِ عارياً من المَجْءِ وهذا عالَ لاْنَ القصدَ أَنْ تَعْلَ الفعلَ لزيد لزمكَ أَنْ تقولَ : جَاءَنِي زِيدً ، وهذا عالَ لاْنَ عَمِلَ الفعلَ لزيدٍ لزمكَ أَنْ تقولَ : جَاءنِي زِيدً ، وهذا عملاتَ أَنْ تَجْعَلَ الفعلَ لزيدٍ لزمكَ أَنْ تقولَ : جَاءنِي زِيدً ، وهذا عملاتَ أَنْ تَجْعَلَ الفعلَ لزيدٍ لزمكَ أَنْ تقولَ : جَاءنِي زِيدً ، وهذا وتقدتَ أَنْ تَجْعَلَ الفعلَ لزيدٍ لزمكَ أَنْ تقولَ : جَاءنِي زِيدً ، وهذا وتحدَتُ أَنْ تقولَ المُخْرِقِ فَ الأَعْلَ وَعِلْ أَنْ الْقَالَ الْعَلَ وَلَاثُونَ فَى الْعَلَى وَعِلْ أَنْ اللهُ أَلْ الْعَالَ الْعَرْفُ فَلَ الْعَلَ عَرِيلًا الْعَلَ وَعِلْ أَلْهُ اللهُ الْبَلْ فَلَا اللهُ الْعَلَ وَعِلْ الْعَالَ الْعَلَ وَعِلْ الْعَلْ الْعَلَى الْعَلَ الْعَلَ وَلَا أَلْهُ الْعَلَ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَ الْعَالْمُ الْعَلَ الْعَلَ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَا الْعَلَا ا

⁽١٣ – ١٣) بدله عبارة مرتبكة في ب وج ، نصها في ب : « من جنس العمل في الممل في المبدل منه ، وفي ج : « من جنس العمل في العمل المبدل منه » .

⁽١٤) ب ۽ ج : وانما قلنا .

⁽١٥) من ب وج. الصواب وفي الأصل والحسن و تحريف.

⁽١٦) ب، ج: واذا كان كذلك.

⁽١٧) ٻ، ج: عن الجيء.

⁽۱۸۱) ب، ج: واذا.

⁽١٩) سقطت ۽ علي زعمك ۽ في ٻوج .

⁽۲۰ - ۲۰) ساقط في ب و ج.

النَّفي ٢٠) ، فاذا لم تَنْفِ الجيء عن غير زيد نحو أن تقول ماجَامَني أَحَدُ ، كانَ من المُحَالَ أن تُدْخِلَ الاّ على زيد ، لأنّه أنّا دَخَلَ عليه في قولك : ما جَامَني أحَدُ الاّ زيد ، لا تنه أنّا دَخَلَ عليه في قولك : ما جَامَني أحدُ الاّ زيد ، كنت قد جَعَلْت الا لتثبت له ما نفيت عن غيره (٢١) ، فاذا قُلْت : جَامِني الاّ زيد ، كنت قد جَعَلْت الا بمنزلةِ السّاقطِ ، وذلك عال ، لأن الا لا تزاد فاعرفه . وحكم الاستفهام والنّهي حكم النّهي ، تقول : هَلْ جَاءَكَ الاّ زيد ، ولا يأتينك (٢٢) الا زيد ، فلا يكون لألا عمل ، لكون الفيل قَبْلَهَا مُقرَعًا لِما بَعْدَهَا ، وهل جَاءَكَ أحد الا زيد ، فيجوز البَدل // والنّه ب على الاسْتِثنّاء ، (٢٢ وعلى ذلك قوله تعالى – (ولا يَلْتَفِتُ منكم أحد الا امرأتك) – ٢٤) قُرىء بالرفع على البدل ، وبالنّه بعلى الاسْتِثناء ٢٢) فالا على ضربين . أحد هما أن تعمل الفظا ومَعْنى وهو قولك : جَاءَني القومُ الا زيدا ، او ما خامني الا خامني أحد الا زيدا ، والناني أن تعمل في المعنى دون اللفظ كقولك : ما جاءني الا خامني الا خامني أحد الا زيدا ، والناني أن تعمل في المعنى دون اللفظ كقولك : ما جاءني الا قلت : ما جاءني الا خامني القومُ الا زيدا ، والذان الا مع بَعْدَهُ بمنزلة (٢٧) غير ، كأنك (٢٧) فات أن الوجهين . جاءني القومُ الا زيد ، على ما [تراه] (٢٩) بَعْد ، فلا يَتَعَدّى الاستثناء مَذَيْنِ الوجهين . القومُ غير زيد ، على ما [تراه] (٢٩) بَعْد ، فلا يَتَعَدّى الاستثناء مَذَيْنِ الوجهين .

وَنَظِيرُ الاّ في هَذَا المَعْنَى لا تقولُ : لا رجلَ في الدّارِ، ولا خيراً، من زيدٍ عندَكَ ، فيعملُ لَفْظاً ومَعْنَى ، وتقولُ : مررتُ بمالٍ لا زيدٍ ، وَلا عمروٍ، وما جَاءَني لا زيدٌ ولا عمروٌ، ومررتُ برجلٍ لا كريم ولا عاقلٍ ، فتعملُ معنَّى ولا تعملُ لفظاً .

⁽٢١)ب: ما نني عن غيره ، ج: ما بني من غيره . تحريف.

⁽ ۲۲) ج : ولا يأتيك .

⁽٢٣ - ٢٣) ساقط في ب بسبب انتقال النظور.

⁽ ٣٤) آية ٨١/ هود ١١. وفي معاني القرآن للفراء ٣٤/٣ : • الا امرأتك) منصوبة بالاستثناء. وقد كان الحسن يرفعها ، ويعطفها على (أحد) اي لا يلتفت منكم احد الا امرأتك . وورد في التيسير ص ١٧٥ ان قراءة الرفع لابن كثير وأبي عمرو، والباقون بالنصب .

انظر الينا الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٦٥ ، وإملاء مأمن به الرحمن ٢٣/٧.

⁽ ٢٥) ب ۽ ج : واذا .

⁽٢٦) ب ، ج: وكذا.

⁽ ۲۷ – ۲۷) ساقط في ب و ج .

⁽ ۲۸) ب: انك. تحريف.

⁽ ٢٩) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل وقراه ، تحريف.

قَالَ الشَّيخُ أَبُو علي :

« فان قَدَّمْتَ المُسْتَثَنَى فقلتَ : ما جاءَني الا زيداً أحدٌ لم يَكُنْ في المُسْتَثَنَى الا النَّصْبُ لأنَّ البدلَ الذي كان يجوزُ في قولكَ : ما جَاءني أحدٌ الا زيدٌ قد بَطُلَ بِتَقدّم الذي كان يكونُ بدلاً على المُبْدَلِ منهُ ، فَبَقِيَ النَّصْبُ على أَصْلِ الاسْتِثْنَاءِ وَلَمْ يَجُزُ عَلَى المُبْدَلِ منهُ ، فَبَقِيَ النَّصْبُ على أَصْلِ الاسْتِثْنَاءِ وَلَمْ يَجُزُ فَي عَمْرُهُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ البدلَ لا يتقدَّمُ على المُبْدَلِ منهُ ، فلا يجوزُ أَنْ تقولَ : جَعَلْتُ بَعْضَهُ مَتَاعَكَ فوقَ بَعْضِ ، فاذَا قلتَ : ما جَاءَنِي الآزيداً أَحَدٌ ، لم يَجُزْ في زيدٍ الآ النَّصبُ على الاستثناءِ لأنَّكَ لو رَفَعْتَ فَقُلْتَ : ما جاءَني الآزيداً أَحَدُّكنتَ قدَّمتَ البدلَ على المُبْدلِ منهُ ، اذِ الرَّفْعُ لا يكونُ الا عَلَى البَدلِ ، وهَذَا مِثْلُ قولِهِ :

لِعَزَّةَ مُوحِشاً طللٌ قَديمُ ١٨٨/

لأنّه كانَ يقولُ لعزّةَ طَلَلٌ مُوحِشٌ فيكونُ الاختيارُ الرَّفْعَ على الصّفَةِ ، ويحوزُ النّصْبُ على الحال . فلما قَدّمهُ لم يَجُزْ الا النَّصْبُ ، لأنَّ الصَّفَةَ لا تَتَقَدّمُ على الموصوفِ ، كَمَا لا يَتَقَدّمُ البَدَلَ على المُبْدَلِ منهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« وقد يُحْمَلُ في هذا البابِ البَدَلُ على الموضع لاستحالة حَمْلِهِ على اللَّفْظِ ، وذلك قولُهُم : ما أتانى من أحَد الا زَيْدٌ ، فزيدٌ محمولٌ على موضع الجارِّ والمجرور (٣٠) وموضعُهُمَا رفعٌ بأتاني ، وكذلك لا أحدَ فيها الا عَبْدُ اللهِ ، حملت عبدَ اللهِ على موضع لا مع أحدٍ ، لأنَّ الموضع رفعٌ بالابتداء . ولم يَجُزُ الحملُ على اللَّفْظِ لأنَّ لا لاتعمَلُ في المعارف ، وانّا تعملُ في الأساءِ الشّائِعةِ وكذلك مِنْ في قولِك : ما جَاءني من أحدٍ .

⁽٣٠) ب، ج: مع الجرور.

قال الشَّيخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ لا وَمِنْ هَاتَيْنِ لا تَعْمَلانِ الآ في النَّكراتِ كقولك : هَلْ مِن رجلٍ في الدَّارِ، وهل مِنْ الرجلِ الذي تَعْلَمُ في الدَّارِ، وهل مِنْ عبد اللهِ في الدَّارِ، وكذا لا تقول : لا الرجل الذي تعلم في الدَّارِ، ولا عَبْدَ اللهِ في الدَّارِ، وكذا لا تقول : لا الرجل الذي تعلم في الدَّارِ، ولا عَبْدَ اللهِ في الدَّارِ. فاذا أردْت البدل في قولك : ما أتاني من أحدٍ، حملت على الموضع / / فقلت : ما أتاني من أحدٍ الا عَبْدِ اللهِ ، كما قلت : ما مررت بأحدٍ أحدٌ ، ولا يجوزُ الجرُّ كقولك : ما أتاني من أحدٍ الا عَبْدِ اللهِ ، كما قلت : ما مررت بأحدٍ الا عبداللهِ ، ولا يجوزُ الجرُّ كقولك : ما أتاني من أحدٍ الا عَبْدِ اللهِ ، وأنْت اذا جَرَرْت عَبْد اللهِ كنت قدأعملُ في المعارفِ ، فأذا قلت : ما أتاني من الله كنت قدأعملُ في المعارفِ ، فأذا قلت : ما أتاني من أحدٍ الا عَبْدِ اللهِ ، فاذا قلت : ما أتاني من أحدٍ الا عَبْدِ اللهِ ، وهذا فاسدٌ .

وليس كذلك الباء لآنه يعملُ في المَعارفِ ، كما يعملُ في النّكراتِ ، الا تَرَى أَنّك ، تقولُ : لا أَحَدَ فيها الا عَبْدُ اللهِ ، فترفعُ عبدَ اللهِ اذا أردْتَ البدلَ حملاً على (٣١ المَوْضِعِ لأنَّ موضعَ لا مع عملتْ فيهِ رفعٌ بالابتداءِ فكأنّك قلتَ : لا فيها أَحَدُّ الا عَبْدُ اللهِ ولا يجوزُ أنْ تقولَ : لا غلامَ رجلِ فيها الا عَبْدُ اللهِ ، فَرَخْ الا عَبْدُ اللهِ عَلْمَ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ على اللهُ فل ، لأَجْلِ أنَّ لا ٢٥٠٤) تعملُ في المعارفِ ، فلا تقدرُ أنْ تقولَ بَدَلَ قولِكَ لا أحدَ فيها ، لا عَبْدَاللهِ فيها . واذا امتنعَ الحَمْلُ على اللهُ فلِ لم يَجُزُ الا الحملُ على المَوْضع وهو الرَّفْعُ .

قَالَ الشَّيخُ أبو علي :

« وتقولُ : ما أكلَ أحدُّ الا الخبزَ الاّ زيداً ، فلا يكونُ في زيدِ الا النَّصْبُ ، لأنّ المعنى كلُّ النّاسِ أكلَ الخبزَ الا زيداً . وتقولُ : ما جاءَني الاّ زيدُ الا عمراً ، فترفعُ أحَد

⁽٣١-٣١) ساقط في ب وج بسبب انتقال النظر.

⁽٣٢) سقطت ولاء في ب.

الاسمَيْنِ وتنصبُ الآخرَ ، ولا يجوزُ رَفْعُهُمَا جميعاً الا أنْ تُدخلَ حرفَ العَطْفِ فتقولُ : والاّ عمروّ ، لأنَّ فِعْلاً واحداً لا يرتفعُ بهِ فاعِلانِ الا على جهةِ الاشتراكِ بالحرْفِ ، .

قالَ الشَّيخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اعلمْ أَنْكَ اذا قلتَ : ما أكلَ أحدُ الا الخبزَ ، فأتيتَ بالاّ نَقَضْتَ ما في ما من [مَعْنَى] (٣٣) النَّفي ، وعَدَلْتَ بالكلام الى الايجابِ . فقولُكَ : ما أكلَ أحدُّ الا الخبرَ ، جار مَجْرى قولِكَ : كلُّ النَّاسِ أكلَ الَّخُبْزَ ، والاستثناءُ من الكلامِ الموجبِ لا يكونُ الا مَنْصُوباً (٣٤) فتقولُ: ما أكلَ أحَدُ الا الخبزَ الا زيداً ، كما تقولُ: خَرَج القومُ الا زيداً ، وأكلَ القومُ الآ زيداً . وأمَّا قولُكَ : ما جَاءني الآ زيدُ الآ عمراً ، فنرفعُ أحدَهُمَا وتَنْصُبُ الآخر، وذَلكَ(٣٥) انَّك اذا قُلْتَ : ما جَاعني الآ زيدٌ، كانَ كلاماً تَامَّا ، فما يحيُّ بَعْدَهُ يكونُ منصوباً كقولِكَ : جَاثني القومُ الاّ زيداً . ولو رَفَعْتَهُمَا جميعاً فقلتَ : ما جَاءني الاّ زيدٌ الاّ عمرٌ ، لم تَخْلُ من أمريْنِ : أحدُهُمَا أنْ تجعلَهُ بَدَلاً . والثّاني انْ ترفَع كلَّ واحدٍ منهما بالفِعْل . فلا يجوزُ أنْ تقولَ : ما جَاعني الاّ زيدُ الا عَمْرٌ ، على أنْ تجعلَ عمراً بدلاً من زيدٍ ، لأَنْكَ اذا فَعَلْتَ ذلكَ كُنْتَ جَعَلْتَ زيداً في حُكْم السَّاقطِ كأحدٍ في قولك : ما جَاءني (٣٦) أحدُ الا زيدُ ، حتى كأنَّكَ قلتَ : ما جَاءَني ٣٦) الا عَمْرُو ، وليسَ المَقْصُودُ هَذا وانما تُريدُ انَّ كلِّ واحدٍ من زيدٍ ومن عمرِو قد جَاءكَ ، هَذَا ولو جَعَلْتَ ذلكَ مقصودَكَ لم يَسْتَقِمْ ، لأنَّ ابدالَ زيدٍ من عمرو وأحدُّهُمَا / / ليسَ الآخَرَ ولا بَعْضُهُ ولا مُشْتَمِلاً عليهِ محالٌ داخِلٌ في الغَلَطِ بل في أَقْبحُ ما يكونُ منهُ ، ولو رَفَعْتَهُمَا جميعاً بِجَاءَنِي لَمْ يَجُزْهُ لَأَنَّ فَعَلَّا وَاحْدًا لَا يَرْفَعُ اسْمَيْنِ مُنْفَصِلَيْنِ. أَلَا تَرَاكَ لا تقولُ : خَرَجَ زَيدٌ عمرٌ ، تُربدُ اثْنَيْن ، فانْ أَنَيْتَ بالواو وقلتَ : ما جَامني الا زيدٌ والاّ عَمروٌ ، جَازَ لأنَّكَ قد أُثبتَ بما يُدْخِلُ النَّاني في حُكُّم الأوَّلِ، ويَتَنَّزُّلُ بهِ منزلةَ الأوَّلِ فكأنَّكَ

⁽٣٣) من بوج. اولي.

⁽٣٤) ب ۽ ج : منكوبا . تحريف .

⁽٢٥) ب، ج: وذاك.

⁽٣٦-٣٦) ساقط في ب وج بسبب انتقال النظرة .

⁽۳۷–۳۷) مکرر **ق**ي بوج.

قلتَ : (٣٧ ما جامني الآ زيد ٣٧ ما جَامني الآ عمرة ، فهو (٣٨ كقولكَ : خَرَجَ زيدٌ وعمرة ، لأنَّهُ (٣٩ مَ جَامني الْ تقولَ : خَرجَ زيدٌ خرَجَ عمرة ، ولو نَصَبْتَهُمَا جميعاً فقلتَ : ما جَامني الا زيدا الا عمراً ، كان مُحالاً لتعرّي الفِعْلِ من الفاعلِ .

(۲۸) ب: فهذا ، ج: وهو

(٣٩) كذا في ب وج. الصواب. وفي الاصل وولانه، سهو.

قَالَ الشَّيخُ أبو علي : و بَابُ ما جَاءَ بمعنى الاّ من الكلام (١)

(٢ قد جاء من الأسهاء ٢) والأفعال والحروف، فأمّا الاسمُ فنحوَ غير وسوى وسَواءٍ ولا سيّا. وحكمُ غير اذا وقعتْ في الاستثناء أنْ تُعْرِبَ بالأعرابِ الذي يجبُ للاسمِ الوَاقعِ بعد الآ تقولُ : أتاني القومُ غير زيدٍ ، فتنصبُ غير نَصْبَكَ الاسمَ الذي يقعُ بعد الآ في قولِك : جَاءني القومُ الا زيداً ، وكذلك ما جَاءني أحدٌ غير زيدٍ ، وما مررتُ بأحد غير زيدٍ ، وأصلُ الا أنْ تكونَ استثناءً (٣) بأحد غير زيدٍ ، وأصلُ غير أنْ تكونَ صِفةً خِلافَ مِثْلٍ ، وأصلُ الا أنْ تكونَ استثناءً (٣) ثمْ تَدُخُلُ كُلُّ واحدةٍ منها (٤) على صَاحِبَتِها ، فيجوزُ في قولِك : جَاءني القومُ غير زيدٍ ، أنْ تجعلَ غيراً صفةً للقوم ، فتقولُ : جاءني القومُ غيرُ زيدٍ . وكذلك قَوْلُهُ تَعَالَى – (لا يَسْتَوي القاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيْرُ أولِي الضَّرَ و) (٥) – مَنْ رَفَعَ جَعَلَهُ صفةً للقاعدينَ ، يَسْتَوي القاعدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيْرُ أولِي الضَّرَ و) (٥) – مَنْ رَفَعَ جَعَلَهُ صفةً للقاعدينَ ،

⁽١) ب، ج، ط: من الكلم.

⁽٢-٢) بدله في بوج: قد جاء «بنحو ذلك» من الاسهاء.

⁽٣) ط: للاستثناء.

⁽٤) ج: منها، تحريف،

^(•) آية ه 9 / النساء ٤ . وفي معاني القرآن ٢٨٣١-٣٨٤ : ويرفع (غير) لتكون كالنعت للقاعدين ، كما قال (صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب) . وقد ذكر ان (غير) نزلت بعد ان ذكر فضل المجاهد على القاعد ، فكان الوجه فيه الاستثناء والنصب . الا أنَّ اقتران (غير) بالقاعدين يكاد يوجب الرفع لأنَّ الاستثناء ينبغي ان يكون بعد التمام . فتقول في الكلام : لا يستوي الهسنون والمسيئون الا فلانا وفلانا . وقد يكون نصبا على انه حال . ولو قُر ثتْ خفضا لكان وجها ، تجعل من صفة المؤمنين . وفي البحر الحيط لأبن حيان ٣٠٠٣ و ٢٣٦ : «قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة «غير » برفع الراء ، ونافع وابن عامر والكاني بالنصب ورويا عن عاصم وقرأ الأعمش ، وأبو حيوة بكسرها . قراءة الرفع فوجهها وابن عامر والكاني بالنصب ورويا عن عاصم وقرأ الأعمش ، وأبو حيوة بكسرها . قراءة الرفع فوجهها

ومَنْ جَرَّ جَعَلَهُ صفةً للمؤمنينَ ، وَمَنْ نَصَبَ جَعَلَهُ استثناءً ، وكذلكَ الا تقولُ ، جَاءني القَوْمُ الا زيداً ، فَتَنْصَبُ الاسمَ بَعْدَ الا على الاسْتِثْنَاءِ ، ويجوزُ أَنْ تَزْفَعَهُ اذا جعلتَ الا ومَا بَعْدَهَا صِفَةً فتقولُ : جَاءني القومُ الا زيدٌ ، وعَلَى هَذَا قولُهُ تَعَالَى(٢) – (لَوْ كَانَ فيهمَا اللهُ لَلهُ لَقَسَدَتَا) –(٧) . والمنصوبُ والمجرورُ في هذا كالمرفوع .

قَالَ الشَّيخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ غيراً اسمٌ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ ، فاذَا اسْتُثْنِيَ بهِ ، أَعْطِيَ الاعرابُ الذي يكونُ للاسم الواقع بَعْدَ الآ . تقولُ : جَاءنِي القَوْمُ غيرَ زيدٍ ، فتنصبُهُ اذا قصدْتَ الاستثناءَ [لأَنَّهُ] (^) يَجْرِي مَجْرَى قولِكَ : جَاءني القومُ (٩) الا زيداً . وتقولُ : ما جَاءني أَحَدُ (١ غيرُ زيدٍ ، فَتَرْفعُ غيراً على البَدَلِ ، كما قُلْتَ : ما جَاءني أَحَدُ (١ الا زيد . ويَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَهُ فتقولُ : ما جَاءني أَحَدُ غَيْرَ زيدٍ (١١ كما تقولُ : ما جَاءني أَحَدُ الآ زيداً ، ويداً المُوجَبِ . ويداً) فتنصبُ ما بَعْد المنفي على الاستثناءِ ، كما تَفْعَلُ ذلكَ في المُوجَبِ .

والنّكتةُ في هذا أنَّكَ قلتَ : جَاءني القومُ غيرَ زيدٍ ، فَنَصَبْتَ غيرًا من غيرِ واسطةٍ ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ تنصبَ زيدًا في قولِكَ : جَاءني القومُ الاّ زيْداً من غيرِ واسطةِ الا فتقولُ : جَاءني القومِ الله ويداً .

الاكثرون على الصفة ... واما قراءة النصب فهي على الاستثناء من القاعدين . وقبل استثناء من المؤمنين ، والاول اظهر لأنه المحدث عنه .

وقبل انتصب على الحال من القاعدين . وأما قراءة الجر فعلى الصفة للمؤمنين كتخريج من خرج (غير المغضوب عليهم) على الصفة من الذين انعت عليهم .

انظر ايضًا : الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٠١.

⁽٦) وتعالى ، غير مثبتة في ب ، وبدلها في ط : عز وجل .

⁽٧) آية ٢٢ / الانبياء ٢١.

⁽٨) من بوج. الصواب. وفي الأصل: ولاء تحريف.

⁽٩) سقطت ﴿ القوم ، في ج .

⁽١٠-١٠) ساقط في بوج بسبب انتقال النظر.

⁽١١-١١) بدله في ب وج عبارة فيها ارتباك وتكرار ونصها «كها جاز أن تقول : ما جاءني أحد غير زيد ، كها جاز ان تقول ما جاءني أحد الا زيدا » .

قَالَ شَيْخُنَا [أبو الحُسَيْنِ](١٢) // رَحِمَهُ اللهُ :

وانّا جَازَ ذلكَ لأَجْلِ أنّ غيراً موضوع على الابهام ، الا تَرَى أنّكَ اذا قُلْتَ : مَرَرْتُ برجلِ غَيْرِكَ ، فكلَّ من جَاوزَ المُخَاطبَ قد دخلَ تحت غير . فلما كانَ فيه هذا الابهامُ المفرطُ أشْبه الظُّروفَ المبهمة نحو خَلْفَكَ وأمامك ، فكما يتعدّى الفعلُ غيرُ المتعدّى الى الظروفِ بغيرِ واسطة كقولك : جَلَسْتُ خَلْفَك ، كذلك جَازَ أنْ يتعدّى الفعلُ الى غير في قولك : جَاءني القومُ غَيْر زيد ، وانْ لم يَكُنْ هنا واسطة توصلُهُ اليه كالواو في قولك : جَاءَ البرد والطّيالِسَة . ولم يَجُزُ أنْ تقولَ : جاءني القومُ زيداً ، كما لم يَجُزُ أنْ تقولَ : جاءني القومُ الا زيداً ، كما لم قلت : جَلَسْتُ زيداً . واحتاجَ الى الا للوساطة كقولك : جاءني القومُ الا زيداً ، كما قلت : جلستُ الى زيدٍ ، فأتيْتَ بالجار الذي يوصلُ الفِعْلَ الى الاسم .

وَينْبَغِي أَنْ تَعَلَمُ أَنَّ أَصِلَ غِيرِ أَنْ تَكُونَ صَفَةً جَارِيةً عَلَى شَيء كَقُولِكَ مَرَرْتُ برجلِ غِيرِكَ ، وَهَذَا رَجلٌ غَيْرُكَ ، وَرَأَيْتُ رَجُلاً غِيرِكَ ، كَمِثْلِكَ سُواء ، وأُرادَ الشَّيخُ أَبُو عَلَي بقولِهِ : « وأصْلُ غِيرِ أَنْ يكُونَ صَفَةً خلافَ مثل » ، المعنى دونَ اللفْظِ ، وذلك (١٣) أَنَّكَ اذا قلت : مررتُ برجلٍ غِيرِكَ ، كَانَ المقصودُ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لهُ فِي الشَّائِلِ والمَذَاهِبِ . واذا قلت : مررتُ برجلٍ مِثْلِكَ ، كَانَ الممَعْنَى أَنَّهُ مُواقعٌ لَهُ (١٤) ، وقد يكونُ على خِلافِ واذا قلت : مررتُ برجلٍ مِثْلِكَ ، كَانَ المَعْنَى أَنَهُ مُواقعٌ لَهُ (١٤) ، وقد يكونُ على خِلافِ هذا المَعْنَى كقولِكَ : مررتُ برجلٍ غيرِكَ ، تُريدُ أَنَّكَ لم غُرَّرُ (١٠) بالمُخَاطَبِ ، ومردتَ بمنْ جَاوَزهُ ، ولا تَقْصِدُ المخالفَة في [الاخلاقِ] (١٦) وما أَشْبَهَهَا ، فهذا لَيْسَ بنقيضِ مثل على الحقيقةِ ، لأنّه يفيدُ المُخالفَة في أَنْ المَخْرَى إِذِ الرجلُ لا يكونُ نَفْسَ غيرِهِ وانّا يكونُ عَلْ يكونُ نَفْسَ غيرِهِ وانّا يكونُ كَالًا يكونُ المَحْرَى إِذِ الرجلُ لا يكونُ نَفْسَ غيرِهِ وانّا يكونُ المَعْرَى واللّه يكونُ المَعْرَى إِذِ الرجلُ لا يكونُ نَفْسَ غيرِهِ وانّا يكونُ عَلَى المَعْرَى إِذِ الرجلُ لا يكونُ نَفْسَ غيرِهِ وانّا يكونُ المَعْرَى والصَّور وما جرى ذلكَ المَجْرَى إِذِ الرجلُ لا يكونُ نَفْسَ غيرِهِ وانّا يكونُ العَدِي والصَّور وما جرى ذلكَ المَحْرَى إِذِ الرجلُ لا يكونُ نَفْسَ غيرِهِ وانّا يكونُ المَعْرَى والصَّور وما جرى ذلكَ المَحْرَى إِذِ الرجلُ لا يكونُ نَفْسَ غيرِهِ وانّا يكونُ المَالِمَةِ المَالِمُ المَالِمُ المُعْرَى الْهُ المَالِمُ المَالِمُ المَالَّا المَالِمُ المَالْمُ المَالْمَةُ المُنْ المُعْرَادِ والصَّورِ وما جرى ذلكَ المَحْرَى إِذِ الرجلُ لا يكونُ نَفْسَ غيرِهِ وانّا يكونُ المُ المَالِمُ المُعْرِهِ والمُنْ والصَّورِ والصَّورِ والصَّورِ والمَّورِ والمَّالِي المَالِقِ الْحَلَقِ المَالِقُ المَالِهُ المَالِمُ المَالِقَةِ والمَلْ المَالِقَ المَالِقُ المَالِهُ المَالِهُ المَالِقَ المَالِقُ المَالِي

⁽١٢) كذا الصواب. وفي الأصل ه ابو الحسن ، تحريف. ولم يثبت الاسم في ب وج ويؤيد صحة ما اثبته أن عبدالقاهر يلتزم دائما سبق كلمة شيخنا لاسم ه ابي الحسين ، واحيانا كثيرة يتبعه بـ ه رحمه الله ، كما في النسخ كلها .

⁽١٣) ب، ج: وذاكر

⁽١٤) ب، ج: موافق له.

⁽١٥) ب، ج: لم تمرر.

⁽١٦) من بورج. الصواب. وفي الأصل، الاخلاف، تحريف.

موافقاً لهُ . الاّ أنّ غيراً لمّا تَضَمَّنَ معنى الخِلافِ في كلِّ موضع ِ جَازَ له أنْ يقولَ : انّها خِلافُ مِثْلِ .

وبَعْدُ فغيرٌ داخلٌ على الآ في الاسْتِثْنَاءِ ، فالأَصْلُ أَنْ تقولَ : جَاءِنِي القومُ غيرُ زيدٍ ، بالنَّصْبِ تَشْبِيهاً لَهُ بالآ في قُولِكَ : جَاءِنِي القومُ غيرَ زيدٍ ، بالنَّصْبِ تَشْبِيهاً لَهُ بالآ في قُولِكَ : جَاءِنِي القومُ الآ زيداً ، فلمّا تَضَمَّنَ مَعْنَى الاّ وكَانَ اسماً جَرَى عليهِ الاعرابُ الذي يكونُ للاسم الواقع بَعْدَ الاّ .

وقُولُهُ تَعَالَى - (لا يَسْتَوِي القَاعِدونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَر) - اذا [رَفَعْتَ](١٧) كانَ صِفَةً للقاعدِينَ ، كَأَنْكَ قلتَ : لا يَسْتَوِي القَاعِدونَ - الأصِحَّاءُ ، وانْ جَعَلْتُهُ مَجْروراً كانَ صِفةً للمؤمنينَ كَأَنَّه لا يَسْتَوِي القَاعِدونَ مِن المؤمنينَ الاصِحَّاءِ ، والمَعْنَى واحِدٌ . وكَذَا اذا نَصَبْتَ فقلتَ : لا يَسْتَوِي القَاعِدونَ مِن المؤمنينَ غيرَ أُولِي الضَّرَرِ ، لأَنَّه واحِدٌ . وكَذَا اذا نَصَبْتَ فقلتَ : لا يَسْتَوِي القَاعِدونَ مِن المؤمنينَ الا أَصْحَابَ الضَّرَرِ ، لأَنْه يَجْرِي مَجْرَى قولِكَ : لا يَسْتَوِي القَاعِدونَ مِن المؤمنينَ الا أَصْحَابَ الضَّرَرِ .

وقد دَخَلَ الا على غير في الصَّفَةِ التي هي أَصْلُهُ ، كمَا دَخَلَ غيرً عليهِ في الاسْتِثْنَاءِ ، تقولُ : جَاءني القومُ الا زيدٌ ، فترقعُ ما بَعْدَ الا كها ترفعُ غيراً اذا قُلْت : جَاءني القومُ غيرُ زيدٍ . وتَعربُ الاسمَ الواقعَ بعدَ الا باعرابِ غيرٍ في حالِ الوَصْفِيّةِ // فتقولُ : مَرَرْتُ بالقومِ غيرِ زيدٍ . كها اعربْت غيراً فتقولُ : مَررتُ بالقومِ غيرِ زيدٍ . كها اعربْت غيراً باعرابِ الاسمِ الواقع بعدَ الا حيثُ جَعَلْتُهُ استثناءً فقلت : جَاءني القومُ غيرَ زيدٍ ، كها تقولُ : حَامني القومُ غيرَ زيدٍ ، كها تقولُ : خامني القومُ غيرَ زيدٍ ، كها تقولُ : جَاءني القومُ عارضٌ في غيرٍ .

ويَنْبَنِي أَنْ يُعْلَمَ أَنه لا يجوزُ أَنْ يقولَ : جَاءَنِي الآ زيدٌ ، على مَعْنَى جاءنِي غيرُ زيدٍ ، ولا مررْتُ بالاّ زيدٍ ، كما تقولُ : مَرَرْتُ بغيرِ زيدٍ ، لأجْلِ أَنَّ الاّ لا أَصْلَ لَهُ فِي الصَّفَةِ وانّا هو محمولٌ على غيرٍ ، فلا يَجْرِي مَجْرَاهُ ولا يَكُونُ الا تَابِعاً لشيُّ في اللفْظِ نحوَ

⁽١٧) من ب وج. الصواب: وفي الاصل وقعت ،. تحريف.

جاءَني القومُ الا زيدٌ. وشَبّههُ صاحِبُ الكِتَابِ بِأَجْمِعُونَ (١٨) في أنّه لا [يَسْتَقَلُ] (١٩) بنفسِهِ ويكونُ تابِعاً ، فَلا تقولُ : ضَرَبتُ أجمعينَ ولا جاءَني أجمعونَ وإنّا تقولُ جَاءني القَومُ أَجْمَعُونَ ، كذلكَ لا تقولُ : مَرَرْتُ بالا زيدٍ ، ويَجِبُ انْ تقولَ : مررتُ بالقومِ الله زيدِ فاعرفُهُ .

ومِنَ الصَّفَةِ فِي الاّ مَا ذَكَرَهُ فِي قُولِهِ (٢٠) تَعَالَى – (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ الاّ اللهَ لَفَسَدَتَا) – (٢١) . المَعْنَى : لوكانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ غيرُ اللهِ لَفَسَدَتَا . ولا يجوزُ أَنْ يكونَ الرَّفْ على البَدَلِ ، لأَنَّ البدلَ فِي الاثباتِ غيرُ جَاثِز . الاَ تَرَى أَنَّكَ لا تقولُ : جَاءنِي القومُ الاّ زيدٌ ، على حدٍ قُولِكَ : ما جَاءنِي أَحدُ الاّ زَيدٌ (٢٧لاجُلِ أَنَّ البدلَ يُوجِبُ اسقاطَ الأَوْلِ ، فقولُك : ما جَاءنِي أَحدُ الا زَيدٌ ٢٢٧) بمنزلةِ قُولِك : ما جَاءنِي الاّ زَيدٌ ، وليسَ كذلك (٣٣) جَاءنِي القومُ الاّ زيدٌ ، لأجلِ أَنَّكَ لا تقدرُ على أَنْ تقولَ : جَاءنِي الاّ زيدٌ ، وليسَ للمَعْنَى هذا ، وانَّ لا تَقَدَّم من أَنَّ رَفِع زيد بالفعلِ يُوجِبُ اثباتَ الجيء لَهُ ، وليسَ المَعْنَى هذا ، وانّا الغَرَضُ أَنْ تَنْفِي المَحبِيَّ عَنْهُ ، فيجبُ أَنْ تقولَ : جَاءنِي القَومُ الاّ زيداً ، بالنصب . واذا الغَرَضُ أَنْ تَنْفِي المَحبِيَّ عَنْهُ ، فيجبُ أَنْ تقولَ : جَاءنِي القَومُ الاّ زيداً ، بالنصب . واذا كانَ كذلك علمتَ أَنْ قُولُهُ تَعَالَى – (لَو كَانَ فيها آلِهَةٌ إلاّ اللهُ) – بمعنى : غيرُ اللهِ ، وأَنْ أَنْ تَشِلُ عَلْمَ مَن أَنْ تَنْفِي اللهَ وَلَهُ اللهُ اللهُ . وهَذَا باطِلُ لَا تَقَدَّمُ مَن أَنْكَ لا تقولُ : جَاءنِي الاّ وَلَا يَكُونُ فِيها الاّ اللهُ . وهَذَا باطِلُ لَا تَقَدَّمُ مَن أَنَّكَ لا تقولُ : جَاءنِي الاّ زَيْدُ ، وليسَ فِي قُولِكَ : ما فيتَهُ كقولِكَ : ما خَاءنِي الاّ زَيْدُ ، وليسَ في قُولِكَ : جَاءنِي ، لَوْيُ في مَنْ أَلُ مَا الكلامِ أَنْ تُشْبِتَ بِهِ ما نَفْيَتُهُ كَقُولُكَ : مَاءنِي الاّ زَيْدُ ، وليسَ في قُولِكَ : جَاءنِي ، نَفِي فيحتاجُ الى اثباتِ ، وقُولُهُ : لَوكانَ ، في الاّ إذا جاءتْ قَبُلَ تَمَامُ الكلامِ أَنْ تُثْبِتَ بهِ ما نَفْيَتُهُ كَقُولُكَ : مَا عَلَى الْ الْعَابِ ، وقُولُهُ : لَوكانَ ، في اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الْ الْباتِ ، وقُولُهُ : لَوكانَ ، في اللهُ اللهُ ويقُولُهُ الْقُولُ : عَامِلُ ، نَفَيْ فيحتاجُ الى اثباتِ ، وقُولُهُ : لَوكانَ ، في اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اله

⁽١٨) قال سيبويه في ٣٧١/١ : « ولا يجوز ان تقول : ما أتاني الا زيد ، وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل ، انما يجوز ذلك صفةً . ونظير ذلك من كلام العرب اجمعون لا يجري في الكلام الا على اسم ، ولا يعمل فيه ناصب ولا رافع ولا جار .

⁽١٩) من ب وج. الصواب. وفي الأصل ﴿ يَشْتَغَلُ ا تَحْرِيفَ.

⁽۲۰) ب، ج: من قوله.

⁽٢١) آبة ٢٢ / الانبياء ٢١.

⁽٢٢-٢٢) ساقط في ب وج. بسبب انتقال النظر.

⁽٢٣) ب ، ج : وليس كذا قولك .

⁽٢٤) ب ۽ ج : اذ لو اسقطته .

⁽٢٥) ب، ج: بمنزلة قولك.

ليسَ بمنفي . ولوجازَ أنْ تقولَ جَاءنِي الآزيدُ ، على اسقاطِ الآمثلاً حتّى كأنّه قِيل : جَاءني زيدٌ ، والا زَيدُ لكانَ لا يجوزُ في الآيةِ اذ قولُكَ : لوكانَ فِيهِمَا الا اللهُ ، على جَعْلِ اسم اللهِ فاعلَ كانَ ، واسقاطُ الاّ جارِ مَجْرَى قولكَ : لوكانَ فِيهِمَا الله(٢٠) لَفَسَدَتَا ، ونعوذُ باللهِ من هذا المَعْنَى .

وأمّا سِوَى وسواءٌ فبمنزلةِ غيرٍ في قولِكَ : جَاءنِي القومُ سِوى زيدٍ ، يجوزُ أنْ يكونَ استثناءٌ ، وكذا سواءٌ .

وأما لا سيًا فَلَهُ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تقولَ : جَاءنِي القَومُ لا سيا زيدٍ ، فَتَجرّ وتجعلُ ما زائدةً ، كأنّكَ قلتَ : لا سيّ زيدٍ ، بمنزلةِ لا مِثْلَ زيدٍ .

والوَجْهُ النَّاني : أَنْ تقولَ : لا سَيَّا زيدٌ ، فتجعلُ مَا بِمَعْنَى الذي وزَيداً حبرَ مبتدأً عدوفٍ ، كَأَنْكَ قُلْتَ : لا سيَّ الذي هو زيدٌ كقراءةِ مَنَّ قَرَأً - (انَّ اللهَ لا يَسْتَحِي أَنَّ يضربَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ ، اي(٢٨) أَنْ يضربَ يضربَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ ، اي(٢٨) أَنْ يضربَ الذي هو بعوضةٌ ، فَمَا فَوْقَها مثلاً ، وهذَا جُمْلَةُ ما فيهِ مَعْنَى الاستثناءِ من الأسهاءِ .

وقَد بَقِيَ الافْعالُ // والحروفُ، وسَنَذْكُرُ ذلكَ مُثْبِعاً كلامَ الشيخِ أبي علي .

قَالَ الشَّيخُ ابو علي :

« ومَا جَاءَ (٢٩) من الأَفْعالِ فيهِ مَعْنَى الاسْتِثْنَاء فقولهُم : لا يكونُ ، ولَيْسَ ،

⁽٢٦) ب: ١١٤ الله الله.

⁽ ٢٧) آية ٢٦/ البقرة ٢ . وذكر ابن خالوية في محتصر شواذ القرآن ان قراءة الرفع لرؤبة بن العجاج . وفي الملاء ما من به الرحمن ج ١٤/١ : ان قراءة الرفع قراءة شاذة وفيها تجعل ما بمعنى الذي ويحذف المبتدأ اي الذي هو بعوضة . وذكر الرفع في معاني القرآن الذي هو بعوضة . وذكر الرفع في معاني القرآن ٢٢/١ : • والرفع في بعوضة ، هاهنا جائز ، لأنَّ الصلة ترفع واسمها (يقصد الموصول) منصوب ومحفوض . انظر ايضا تفسير الطبري ١٣٥/١–١٣٧٠ .

⁽٢٨) سقطت، ١١ي ١ في ج.

⁽٢٩) ب، ج: وبما جاء.

وَعدَا (٣٠) ، وخَلاَ (٣١) ، فاذَا جَاءَتْ وفِيهَا مَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ فَفِيهَا اضارُ اسم لا يُسْتَعْمَلُ اظهارُهُ . وذلكَ قَوْلُهم (٣٠) : أتانِي القومُ لا يكونُ عَمْراً ، وأَتَوْنِي لَيْسَ زيداً . تقديرُهُ : لا يكونُ بَعْضُهُمْ عَمْراً [ولَيْسَ بَعْضُهُمْ زيْداً] (٣٣) وكذا خلا وَعدا .

قَالَ الشَّيخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنْكَ اذا قُلْتَ : أَتانِي القومُ لا يكونُ زيداً ، فالمَعْنَى لا يكونُ بَعْضُهم زيداً ، فزيد منصوب بأنه خبر كانَ ، واسم كانَ هو المضمرُ الذي ذُكِرَ وهو مِمّا تُرِكَ استمالُهُ ، كَخَبِر المُبتَداْ بَعْدَ لولا في قولك : لولا زَيْدٌ لكانَ كَذَا وكَذَا ، لأنَّ التقديرَ لولا زيد موجودٌ ، الا أنَّ ذلك لا يُسْتَعْمَلُ على ما تقدّمَ بيانهُ في صدرِ الكِتَابِ ، واذَا كانَ التقديرُ أتانِي القومُ لا يكونُ بَعْضُهم زَيْداً ، حَصَلَ مَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ ، لأَنْكَ اذَا نَفَيْتَ أَنْ يكونَ زيدٌ بَعْضَهُم فَقد أخرَجْتَهُ من جملتِهم . هَذَا هو صريحُ الاسْتِثْنَاءِ فهو كقولك : يكونَ زيدٌ بَعْضُهُم فَقد أخرَجْتَهُ من جملتِهم . هَذَا هو صريحُ الاسْتِثْنَاءِ فهو كقولك : أتانِي القومُ ليسَ زيداً ، ثُريدُ : ثَنِي القومُ ليسَ زيداً ، ثُريدُ : ثَنِي القومُ ليسَ زيداً ، وكَذَا حُكُمُ لَيْسَ وَعَدا وخلا ، تُويدُ : أتانِي القومُ ليسَ زيداً ، وكَذَا حُكُمُ لَيْسَ وَعَدا زيداً ، تُريدُ : جَاوزَ بَعْضُهم زيداً ، وكَذَا حُكُمُ لَيْسَ وَعَدا زيداً ، تُريدُ : جَاوزَ بَعْضُهم زيداً ، وكَذَا خُكُمُ لَيْسَ وَعَدا فِخلا ، تُويدُ ، تَوَلِّ : أتانِي القومُ ليسَ زيداً ، وكَذَا قُلْتَ : خَلَوْتُ من هذَا الأمْرِ ، كانَ المَعْنَى أَنْكَ فارَقْتُهُ وجَاوزَتُهُ . الا تَرَى أَنْكَ اذا قُلْتَ : خَلَوْتُ من هذَا الأمْرِ ، كانَ المَعْنَى أَنْكَ فارَقْتُهُ وجَاوزَتُهُ .

وَقَالُوا : خَلاَكَ ذَمُّ(٣٤) فاسْتَمْمَلُوهُ استعمالَ عَدَا وجَاوَزَ ، واذَا كانَ كذلكَ جَازَ أَنْ

⁽٣٠) سقطت واو العطف في ج.

 ⁽٣١) سقطت و وخلا ، في ج .

⁽٣٢) ط : قولك .

⁽٣٣) من ب و ج. أولى.

⁽٣٤) هذا مَثَلُّ يضربُ في عدر من طلب الحاجة ولم يتوانَ . وفي جمع الامثال للميداني ١٨/٢ : و افعلُ كذا وخلاك ذم . قال ابن السكيت : ولا تقل : وخلاك ذنب . وقال الفراء كلاهما من كلام العرب . وهو من قول قصير اللخمي قاله لعمرو بن عدي . وقوله : وخلاك ، الواو للحال وخلا معناه عدا . اي افعلُ كذا وقد جاوزك الذم فلا تستحقه ، .

وكذلك ذكر المثل في ١٥٨/١ في قصة الزباء مع قصير.

انظر أيضًا: فصل المقال ٢٦٤، واللسان (خلا) ٢٦٦/١٨ وقرائد اللال: ٦٤/٢.

يُعدَّى الى المفعولِ الصّحيح نحو زَيدٍ وعمرو ، فَيُقَالُ : خَلاَ بعضُهم زيداً (٣٦) أَتَّنِي النِّسَاءُ جَاوِزَ بَعْضُهم زيداً ٣٠) والدَّليل على أنَّ التَّقديرَ ما ذَكَرْنَا أَنَّك تقولُ : (٣٦) أَتَّنِي النِّسَاءُ لَيْسَ هنداً ، فلولا أنَّ التَّقديرَ : ليسَ بَعْضُهُنَّ هنداً ، لما ذُكِرَ الغِعْلُ ، ولوكانَ الفِعْلُ لما تقدّم دونَ البَعْضِ لكانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ : أتانِي القومُ لَيْسُوا زيداً ، وأتّني (٣٧) النِّسَاءُ لَيْنَ (٣٨) هِنْداً . فَلمَّا قِيلَ ، لَيسَ ، ولا يكونُ ، من غير ضميرِ الجاعةِ ، عَلِمْتَ أنَّ التَّقديرَ ما ذَكَرْنَا من قولك : ليس بَعْضُهُم زيداً ، وهَذَا هُوَ المُتَقبَّلُ السَّابِقُ الى الأَفْتِدَةِ ، النِّعْلِدَةِ ، الله الأَفْتِدَةِ ، الله الأَفْتِدَةِ ، الله المُنَعَبِّلُ السَّابِقُ الى الأَفْتِدَةِ ، الله المُنتَقبِّلُ السَّابِقُ الى الأَفْتِدَةِ ، الله يكونَ زيداً ، وانّا هُوَ بَعْضُهُمْ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« وأمّا الحروفُ(٤٠) فَحَاشَا وهو حرفٌ فيهِ مَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ ، تقولُ : أَتَانِي القومُ حاشَا زيدٍ ، فوضعُ الجارِّمعَ المجرورِ نَصْبٌ ، وكذلك(٤١) خَلاَ في قولِ بَعْضِهم ، تَقولُ : ما أَتَانِي القومُ خَلا عَبْدِاللهِ ، فَانْ أَدخَلْتَ مَا على خَلاَ فقلتَ : ما خَلا عَبدَاللهِ [نَصَبْت](٤٢) عَبْدَاللهِ ، ولم يَجُزُ فيهِ غيرُ ذَلِكَ وكَانَ موضعُها ومَا بَعْدَها نَصْبًا .

قَالَ الشَّبْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : أَتَانِي الْقَوْمُ حَاشَا زِيدٍ ، فَانَّ حَاشَا حَرِفُ جَرِّ كَالْبَاءِ فِي قُولُكَ : مَرَرْتُ بِزِيدٍ ، وقد أَوْصَلَ الْفِعْلَ الى زِيدٍ ، كَمَا أَوْصَلَ الْبَاءُ فِي قُولُكَ : مررت بزيد ، الا أَنّه ضُمّنَ معنى الاسْتِثْنَاءِ ، وكَانَ هذا تنبيهُ على أَنَّ الأَصْلَ فِي قُولُكَ : جَاءني القَوْمُ الا زَيداً ، الجَرُّ . وانَّ امتناعَهُمْ من ذلك لأَجْلِ دُخولِ الا عَلَى القَبِيلَيْنِ / / فَلَمَا

⁽٣٥-٣٥) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٣٦) سقطت ۽ نقول ۽ في ب و ج .

⁽٣٧) ج : وايثني تصحيف .

⁽٣٨) ب ۽ ج : ليس. سهو.

⁽٣٩) ج: اذ وانه، يعلم.

⁽٤٠) ط: فاما الحرف.

⁽٤١) ب، ج: وكذا.

⁽٤٢) من ج و ط. الصواب. وفي الأصل: وفنصبت، تحريف.

جَعَلُوا حَاشًا مُخْتَصًا بِالأسهاءِ كَانَ حَرْفَ جَرٍّ يَتَوَسَّطُ بِينَ الفِعْلِ والاسمِ كَسَاثْرِ حَرُوفِ الجَرِّ .

فاذاً قد ظهرَ في هذا الموضع تعدّي الفعلِ الى المُسْتَثَنَى ، لأنَّ حَاشَا اذاكانَ حرف جرٍ ، وكانتُ حروفُ الجرّ لا يكونُ لها بُدُّ من انْ تجيَّ معديّة الأفعالَ الى الاسهاء ومعطية ايّاهَا أعني الأفعالَ ، ملابسة الاسم ومباشرتَهُ على وَجْهِ من الوجوهِ ، لم يَبْقَ شبهةٌ في أنَّ الفعْلَ الذي وَقعَ الاسْتِثْنَاءُ منهُ قدْ تَعدّى الى الاسم المُسْتَثَنَى إلا أنّهُ تَعدّ على حَدًّ السَّلُب ، كَمَا مَضَى شَرْحُهُ في الحاشِيةِ ، وهذا حُكْمُ خَلا في قولِكَ : ما أتاني القومُ خلا السَّلُب ، كَمَا مَضَى شَرْحُهُ في الحاشِيةِ ، وهذا حُكْمُ خَلا في قولِكَ : ما أتاني القومُ خلا عبْد الله لأنّهُ حرف جَرٌ تَضَمّن مَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ .

وقد رُوِيَ فِي عَدَا [أيضاً](٤٣) الحرفيةُ كقولِكَ : جَاءَنِي القَوْمُ عَدَا زيدٍ ، وَعَلَى هَذَا يَجْرِي حَاشَا فِي قولِ أَبِي العَبَّاسِ(٤٤) لأَنَّهُ يَجْعَلُهُ فِعْلاً من قولِهِ :

/١٧٧/ وَمَا أَحاشي مِنَ الأقوامِ منْ أُحِدِ(١٥)

فيقولُ : جَاءني القومُ حَاشَا زيداً ، بِمَعْنَى جَعَلُوا زيداً [في]⁽¹¹⁾ حَشَاً مِنْهُم .

⁽٤٣) من ب و ج. أولى.

⁽²²⁾ قال المبرد في المقتضب ٣٩١/٤ : وماكان فعلا فحاشا وخلا ، وان وافقا لفظ الحروف ه اما سيبويه فنص على حرفيتها بقوله في ٣٧٧/١ : ه وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء » . وعلل المبرد فعليتها بكونها تشبه خلا .

⁽٤٥) هذا عجز بيت للنَّابغة الذبياني في مدح النعان بن المنذرِ. والبيت بِيَّامه:

وَلَا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أَحَاشِي مِنَ الأقوامِ مَنْ أَحَدِ وهو منسوب للنابغة في ديوانه ومختار الشعر الجاهلي ق ٢١/١ ص ١٣ و ١٥١ على الترتيب ، والجمل للزجاجي ٢٣٧ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٧٠ (العجز) والانصاف ٢٧٨/١ ، ٢٨٧ - (العجز) ، ومادة (حشا) من اللسان ١٩٨/١٨ والتاج ٤٠/٠ ، وشواهد المغني ش ١٧٤ ج ٢٦٨/١ ، والخزانة ٤٤/٣ ، والدرر اللوامع ١٩٨/١ .

وغير منسوب في مغني اللبيب ش ١٨٦ ج ١٣١/١ ، وشرح الأشموني ٧/٢ ٥ وروى « ولا احاشي » في مختار

والشاهد فيه مجيّ حاشا فعلا متصرفا.

⁽٤٦) من ب و ج. الصواب.

والحَشَى لَهُوَ الجَانِب(٤٧) كَقُولِهِ :

(١٧٨) يَقُولُ الذي أَمْسَى إلى الحَزْنِ أَهْلُهُ بأيّ الحَشَى أَمْسَى الخَلِيطُ المُبَاينُ (١٨٨)

فَانُهُ (٤٩) اذَا قَالَ : جَاءِنِي القومُ حَاشَا زِيداً ، فَقَدْ قَالَ : فَارَقَ بَعْضُهم زِيداً . فهو حرفُ جر مرةً ، وفِعْلُ أُخْرَى كَخَلَا وعَدَا . فالتّقديرُ في [الصّّبِغَةِ] (٥٠) مُخْتَلِفٌ في الحَالَيْنِ ، فَخَلا في قولِكَ : جَاءني القومُ خَلاَ زِيدٍ ، غيرُ خَلاَ في قولِكَ خَلا زَيداً . كما أنَّ عَلَى في قولِكَ : مررتُ على زَيْدٍ ، غيرُهُ في قولِكَ : عَلاَ زَيْدً السَّطْعَ ، فاذَا أَدْخَلْتَ مَا عَلَى في قولِكَ : عَلاَ زَيْدً السَّطْعَ ، فاذَا أَدْخَلْتَ مَا عِلَى خَلاَ لَم يَكُنْ اللهِ ، لأنَّ مَا بِمَعْنَى على خَلاَ لم يَكُنْ اللهِ ، لأنَّ مَا بِمَعْنَى القومُ ما خَلاَ عَبْدَ اللهِ ، لأنَّ مَا بِمَعْنَى المَصْدر كقولهِ :

يُسَرُّ المرءَ ما ذَهَبْ اللَّيالِي وَكَانَ ذَهَابِهُنَّ لَهُ ذَهَابَا

المَعْنَى يَسُّر المرءَ ذَهَابُ الليالي ، وكذلك يكونُ التَّقديرُ في قولِك أتاني القومُ ما خَلاَ عَبْدَ اللهِ ، خلوَ بعضِهم عبد اللهِ ، فوضعُ ما مَعَ ما بَعْدَهَا نَصْبُ لكونها بمعنى المَصْدَرِ . كَمَا كَانَ ما ذَهَب اللّيالِي في موضع رفع لجَرْبِها مجرى قولِك : ذَهَابُ الليالي فكأنَّ مَا هَمَا كَانَ ما ذَهَب اللّيالِي أَلَي موضع رفع لجَرْبِها مجرى قولِك : ذَهَابُ الليالي فكأنَّ مَا هَمَا فَي تقديرِ الزّمانِ ، كَمَا دَامَ في قولِك : أَجْلِسُ ما دامَ زيدٌ جَالِساً ، تُريدُ : اجلسُ وقت دوام زيد جالِساً ، ثم تحذفُ المضاف فتقول : أجْلسُ دوام زيد جَالِساً ، كما قالوا : جثتُك خفوق النَّجْم ِ ثم وُضِعَتْ ما دَامَ موضعَ المَصْدَرِ ، جثتُك خفوق النَّجْم ِ ثم وُضِعَتْ ما دَامَ موضعَ المَصْدَرِ ،

⁽٤٧) في اللسان (حشا) ١٩٤/١٨ : الحشى ما اشْطَنَّتْ عليه الضلوع، وقول المعطل الهذلي : يقول الذي امسى ... البيت، يعنى الناحية

⁽⁴⁸⁾ هذا البيت من قصيدة لمالك بن خالد في شرح أشعار الهذليين ق ٩/٧ ص ٤٤٦. ونسبت القصيدة ايضا للمعطل الهذلي وهو احد بني رُهُم بن سعد بن هذيل. ونسبت القصيدة للمعطل (فقط) في ديوان الهذليين ٣/٥٤. والبيت منسوب له ايضا في اللسان (حشا) ١٩٤/١٨ ، وغير منسوب في مقاييس اللغة (حشوي) ٢٥٠/١ (العجز) والمخصص ١١٨٠٥ و ١١٨٠ و ١٨٠٠) . وقد سقطت و امس ، الثانية في

وروايته فيا عدا المقتصد واللسان ه الى الحرز » ومعناه الذي لا يبالي . وقال السكري في شرح اشعار الهذليين : ويروي « بأي حشا » والخليط : الذي يخالطون في الدار ، والمباين : المفارق .

⁽٤٩) ب، ج: فكأنه.

⁽٥٠) من ب وج: الصواب. وفي الأصل والصفة ، تحريف.

فكذلك يكونُ التَّقديرُ: أَتَانِي القومُ وَقْتَ خُلُو بعضِهم عَبْدَاللهِ، ثم خُلُو بعضِهم عَبْدَاللهِ، ثم خُلُو بعضِهم عَبْدَاللهِ، ثم وُضِعَ مَا معَ الفِعْلِ موضعَ المصْدَرِ، وأُضْمِرَ الفَاعِلُ الذي هو بَعْضُهُم كها تقدَّم، فصارَ قولُك جَاءنِي القومُ ما خَلاَ عَبْدَاللهِ، بمنزلةِ قولِك : جَاءني القومُ وَقْتَ مفارقتِهِم عَبْدَاللهِ فقد عُلِمَ أَنَّه ليسَ مفارقتِهِم عَبْدَاللهِ فقد عُلِمَ أَنَّه ليسَ فيهِمْ.

قَالَ الشَّيْخُ أبو على :

وبابُ الاسْتِثْنَاءِ المُنْقَطِعِ

[الاستثناءُ المُنْقَطِعُ](١) أَنْ لا يكونَ المُسْتَثَنَى من جنْسِ المُسْتَثَنَى منهُ وذلكَ نحوَ ما جَامِني أَحَدُ الا حِمَارًا ، فالاختيارُ فيه النَّصْبُ ، وانْ كانَ الكلامُ غيْرُ موجبٍ ، ومن ذلك َ قُولُهُ :

وَمَا بِالرَّبْعِ مِن أُحَدِ إِلاَّ أُوَارِيُّ(٢)

(١) من ب و ج و ط اولى. والأرجع انه سقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

(٧) هذه اجزاء من بيتين للنابغة الذبياني استشهد بهيا سيبويه في ٣٦٤/١ ، والأبيات هي :
يا دارَ ميّة بالعلياء فالسُّلِ الْهُبِيلِ عَيْنَ جَواباً عليها سَالِفُ الأَبِيلِ
وففتُ فيها أَصَيْلانها أَسَائِلُهَا عَيْنَ جَواباً وما بالرَّبِعِ من أَحَدِ
الا أواريُّ لأيسامها أبيَّهُها والنَّلْق منها . والآبيات الثلاثة في ديوان النابغة ومختار الشعر الجاهلي ق ١/١
كما أعاد الشتمري رواية الأول والثالث منها . والابيات الثلاثة في ديوان النابغة ومختار الشعر الجاهلي ق ١/١
و و و ٣ ص ٣ -٣ و ١٤٩٩ على الترتيب . وقد ورد البيتان الثاني والثالث (كلاهما او احدهما او اجزاء منها) .
منسوبين له في مجاز القرآن ٢٩٨/١ ، والكنز اللغوي (كتاب القلب والابدال لابن السكيت) ص ٥ ،
وجمهرة اللغة ٣/٤٧١ ، والجمل للزجاجي ٣٣٩-٢٤٠ ، وتوجيه اعراب ابيات ١٦٧ ، وشواهد الايضاح وجمهرة اللغيسي ق ٤٧ ، والانصاف ١٩٠١ و ٢٩٠٩ ، وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ٢٥٨/٧ ، وابن يعيش والتاج ١٩٠٨ و (بين) من اللسان ١٩/١٥ والتاج ١٩٠٨ و (بين) من اللسان ١٩/١٠ والتاج ١٩٠٨ و (بين) من اللسان ١٩/١٠ والتاج ١٩٠٨ و وبين) من اللسان ١٩/١٥ والتاج ١٩٨٨ و وابن عيش والتاج ١٩٨٨ و وابن المن ١٩/١٠ والتاج ١٩٨٨ و وابن عيش والتاج ١٩٨٩ والتواهد الكبرى للعيني ١٨٥٤ والتاج ١٩٨٧ و وابن عيش والتاج ١٩٨٩ والتاء والتاج ١٩٨٩ والتاج ١٩٨٩ والتاء والتاج ١٩٨٩ والتاء والتاج ١٩٨٩ والتاء والتاج ١٩

ودون نسبة في المقتضب ١٤/٤ ويحالس ثعلب ٥٠٤/٣ ، والايضاح ٣١١ ومفتاح العلوم للسكاكي ٣٧٠ وهم الهوامع ٢٧٣/١ و ٢٧٠ .

وذكر في رواية اولها « اصيلانا » و « اصيلالا » على أن أصله « اصيلان » فابدل النون لاما . وأصيلان مصغر جمع اصيل . وفي رواية ثانيها « الا أواري » و « الا الاواري » وهي محابس الخيل واحدها آري . وفي الديوان . « وقد روى أبو عبيدة والأصمعي الاواري والنوي » بالضم » . والشاهد فيه نصب اواري » على انه من باب الاستثناء المنقطع . وان كان بعض النحاة يستشهد به على عكس ذلك تماما فيرفع « اواري » على البدل من الموضع ويقدر ما بالربع من احد الا اواري على اعتبارها من جنس احد على سبيل المجاز والاتساع .

فالاواريُّ ليسَ // من جنسِ أحدٍ.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ ابو بكرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الاستثناءَ المُنْقَطِع ما لم يكُنْ من جنسِ المُستَثَنَى منه ، كقولك : ما جاءني أحدُ الا جَارُني أَحدُ الا جِمَارُ ، فالاختيارُ النصبُ لأنك لو رَفَعْتَ فقلت : ما جاءني أحدُ الا حِمَارُ كنت قد أبْدلْت النّاني ممّا يُجَانِسُهُ . والبَدَلُ يَنْبَغِي أَنْ يكونَ من جنسِ المُبْدَلِ منهُ ، واذا نَصَبْت كانَ استثناءً مُخْرِجاً من جنسِ ما قَبْلهُ ، وقد يُخْرِج الشَّيْءُ بما لا يُجَانِسُهُ اذا شَارَكَهُ في الفِعْلِ ، أَلا تَرى أَنَّكَ تَقُولُ : جَاءني رَجُلٌ لا حِمَارُ : فتخرجُ عِمَاراً مما دَخلَ فيهِ رَجُلُ ، لأنّهُ وانْ لم يشاركهُ في جنسِ (٤) فقد شاركهُ في الفِعْلِ . واذا كان كذَلِك جاز أَنْ تقول : ما جَاءني أحدُ الا حِمَاراً ، فتخرجُ حاراً مما دَخلَ فيهِ أحدُ من نفي الجيء أثبت الجيء ، كَمَا أَنْكَ اذا أخرُجْت مَن نفي الجيء أثبت الجيء ، كَمَا أَنْكَ اذا أخرُجْت مَن يوفي فيقولُ : ما جَاءني أحدُ الا حِمَارُ ، كأنَّهُ يُغَلِّبُ اسمَ الادميينَ على غيرهِم ، مَنْ يرفعُ فيقولُ : ما جَاءني أحدُ الا حِمَارُ ، كأنَّهُ يُغَلِّبُ اسمَ الادميينَ على غيرهِم ، مَنْ يرفعُ فيقولُ : ما جَاءني أحدُ الا حِمَارُ ، كأنَّهُ يُغَلِّبُ أَسَمَ الادميينَ على غيرهِم ، مَنْ يرفعُ فيقولُ : ما جَاءني أحدُ الا حِمَارُ ، كأنَّهُ يُغَلِّبُ أَسَمَ الادميينَ على غيرهِم ، ويصبُرُ الحارُ داخلاً تحتَ أحد فيبدِلُهُ منهُ ، كَمَا تُبْدِلُ زَيْداً في قَوْلِكَ : ما جَاءني أَحدُ لا يتَ الكتابِ من قولِهِ تَعَالَى (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى زيدٌ ، ويقاربُهُ ما تقدّمَ ذكرُهُ في صدر الكتابِ من قولِهِ تَعَالَى (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى المَاتِهُ . والبَيْنُ في هذا بيتُ الكتاب :

وبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ الاّ اليَعَافِيرُ والاّ العِيسُ(٦)

⁽٣) كذا في ب وج. اولى. وفي الاصل وقلت ه.

⁽٤) ب ۽ ج : في الجنس.

⁽٥) آية ٥٤ سورة النور ٢٤.

وغير منسوب في سيبويه والشنتمري ٣٣/١ (أنشد سيبويه فقط اولها) و ٣٦٥/١ ، ومجاز القرآن ١٣٧/١ و ٧٨/٢ و ٢٢٧ والمقتضب ٣١٩/٣ (اولها) و ٣٤٧/٢ و ١٤٤/٤ ، وفقه اللغة وسر العربية ٣٣٣ ، والانصاف في مسائل الخلاف ٢٧١/١ و ٣٧٧ (الاول) ، وابن يعيش ١١٧/٢ (اولها) ، ومفتاح العلوم للسكاكي

جَعَل اليعافيرَ أنيسَ ذلكَ المَكَانِ فدخلتْ تحت قولِهِ أنيسُ فأبدلَهَا منهُ (٧) حتى كأنَّه قالَ : ليسَ بها أنيسُ الا قومُكَ .

وقولَ النَّابِغَةِ :

ومَا بَالرَّبْعِ مِن أَحَدِ الا أُواريُّ.

انما نصبَ لأنَّ الاواريَّ ليست من جنسِ أحدٍ ، وهيَ أَبْعَدُ منَ البعافيرِ والحهارِ ، لأن البعافيرِ حيوانٌ كالآدميينَ فهناكَ أَدْنَى مُشَابهةً وليس الاواريُّ بحيوانٍ .^{(^})

قَالَ شيخُنا أبو الحُسَيْنِ رحمهُ اللهُ:

والروايةُ (٣) الواضِحة الا الاواريّ بالألف واللام لأنّه اذا أنشيد (١٠) بغير الألف واللام فقيلَ : الا أواريّ لم يكن النصبُ مقطوعاً به من جهة اللفظ ، لأنّه لا ينصرف فلا يمتنعُ انْ يكونَ في موضع جرّ بالبدلِ من أحَد كما تقولُ : مَرَ رْتُ بقناديلَ ، فاذَا (١١) اخْخَلْتَ الألِفَ واللام فقلت : الا الأواريّ ، لم يحتملُ الا أنْ يكونَ منصوباً نصْباً صحيحاً ، لأنّه لا يمتنعُ من الجرّ مع دخولِ الألفِ واللام ، ألا تراك تقولُ : مردتُ بالأواريّ فتَجُرُّ البَنّة .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

﴿ وَمِن ذَلِكَ (١٣) – ﴿ لَا عَاصِمَ البَّوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ اللَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ –(١٣) فَعَاصِمُ

۱۹۸ و ۲۷۰ ، والتاج (الا). ۲۷/۱۰ و (باب الالف اللينة) ٤٥١/١٠ وشرح الأشموني ٤٤٠/٢. ووايته في سيبويه ٧٨/٢، والمقتضب ٣١٩/٣ و ٣٤٧ « وبلد ليس به ».

⁽٧) ب ۽ ج : فلا بد لها منه . تحريف .

⁽٨) ج: حيوان. تحريف.

⁽٩) ب: فالرواية .

⁽١٠) كذا في بوج. الصواب. وفي الأصل ونشده. تحريف.

⁽١١) ب، ج: واذا.

⁽١٢) ط: ومن ذلك وقوله عز وجل.

⁽۱۳) آية ٤٣ – هود ١١.

فَاعِلٌ ، ومَنْ رَحِمَ معصومٌ ، والمفعولُ ليسَ بفاعلٍ ، ومنهمْ مَنْ يَجْعَلُهُ مُتَّصِلاً (١٤) فيقولُ : انَّ عَاصِم (١٥) معناهُ لا ذَا عِصْمَةٍ الا مَنْ رَحِمَ ».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ ابو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ عاصم إِنْ كَانَ بَمَرْلَةِ ضَارِبٍ وَقَاتِلِ كَانَ مَنْ رَحِمَ فِي مُوضِع نَصْبٍ ، لأَنَّ مِن رَحِمَ معصومٌ اذِ التَّقَديرُ الآ مَنْ رَحِم الله ، والمَعْصُومُ لَيْسَ من جِنْسِ الْعَاصِمِ ، وانْ جعلتَ عاصماً على مَعْنَى النَّسَبِ كقولِهم : عِيشَةٌ راضِيةٌ (١٦) بمعنى ذات رضي ، كانَ مَنْ رَحِمَ جائزاً رَفْعُهُ / / لأَنَّه يكونُ يمنزلةِ قولِكَ لا معصومَ من امرِ اللهِ الا مَنْ رَحِمَ ، كا أَنَّ قُولَكَ : عِيشةٌ راضِيةٌ بمَعْنَى مَرْضِيّةٍ وقولُهُ :

/١٨١/ أَنَاشِرَ لا زالَتْ يَمِينُكَ آشِرَةْ(١٧)

بمعنى ما شورةٍ أي مقطوعةٍ ، ولا شبهةَ في أنَّ مَنْ رَحِمَ من جِنْسِ المَعْصُوم .

قَالَ الشَّيخُ أبو علي :

و ذِكُرُ الضَّرْبِ النَّانِي من القِسْمَةِ . الأُولَى وهو مَا انْتَصَبَ من الأَساءِ عَنْ تَمَامِ السَّمِ ، وَلَمْ يَنْتَصِبُ عن تَمَامِ كلامٍ ، أَكْثُرُ ما يكونُ هَذَا الضَّرْبُ في الاعدادِ والمَقَاديرِ ، والمقادير على ثلاثةِ أَضْرُبٍ : ممسوحٌ ومَكِيلٌ وموزونٌ ، فَمَا كَانَ على مَعْنى المِسَاحةِ فقولُهم : ما في السَّاءِ قَدْرُ راحةٍ سَحَابًا ، فقدْرُ الرَّاحةِ مقدارٌ . يموزُ أَنْ يكونَ من المِسَاحةِ فقولُهم : ما في السَّاءِ قَدْرُ راحةٍ سَحَابًا ، فقدْرُ الرَّاحةِ مقدارٌ . يموزُ أَنْ يكونَ من

⁽١٤) ط: (استثناءً) متصلا.

⁽١٥) ط: ان عاصها.

 ⁽١٦) ورد هذا القول في التنزيل مرتبن كلاهما على الكسر. (انظر آية ٢١ – الحاقة ٦٩ وآية ٧ – القارعة ١٠١).
 (١٧) هذا عجز بيت قالته نائحة همام بن مرة بن ذهل بن شيبان. وقيل قالته امه وكان قد قتله غدرا ناشرة من بني
 تغلب والبيت بنامه:

لقد عيّل الايتام طعنةُ ناشِرَهُ انَاشِرٌ لا زَالَتْ يمينُكَ آشرهُ والبيت منسوب لنائحة همّام في الاضداد لابن بشار الانباري ١٢٨ (أبو الفضل) و ١٠٠ (الشنقيطي) و وتهذيب اصلاح المنطق ٢١٦ والبيت غير منسوب في إصلاح المنطق ٤١ ، والخصائص ١٥٣/١ ، والاقتضاب للبطليوس ٢١٠ ، وجمهرة اللغة (رشن) ٣٤٩/٣ . وروايته في اصلاح المنطق (الاعبّل) .

٦٨/١ ومواد (اشر) من اللسان ٧٩/٥

والتاج ١٤/٣ ، و (نشر) من اللسان ٧/٦٥ والتاج ٣/٦٦٥ و (ضمن) من اللسان ١٣٠/١٧ (العجز) .

السَّحَابِ، ومن غيرهِ. فاذًا قالَ(١٨): سَحَابًا بَيِّنَ بهِ ذلكَ المُبْهَمَ».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اغلَمْ أَنْكَ اذَا قلتَ : ما فِي السَّاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ ، كَانَ مُبْهَمَا اذْ يَحْتَمِلُ أَنْ تُرِيدَ الظّلامَ والضّياءَ وغيرَ ذلكَ ، فتحتاجُ الى ما يُبَيّنَهُ ، كما احتاجَ قولُكَ : امتلا الآناءُ من تقولُ : قَدْرُ راحة سَحَاباً ، فتنصبهُ عن تمام الاسم كُمَا نَصَبْتَ فِي امتلا الآناءُ عن تمام الكلام ، ومَعْنَى تمام الاسم أنّه لما نُونَ ثَمَّ فلم يمكن اضافته الى ما بَعْدَهُ ، لأنّ التّنوينَ والاضافة لا يحتمعانِ ، فَنُصِب شَبيها باسم الفاعلِ (١٩) في قولك : أنّا ضارب ريداً ، والاضافة لا يحتمعانِ ، فَنُصِب شَبيها باسم الفاعلِ (١٩) في قولك : أنّا ضارب ريداً ، لأنّك اذا نُونْتَ لم يكن الا النَّصْبُ كَمَا أَنَّ مَعْنَى تمام الكلام أنّك لما قُلْتَ : امتلاً الإناءُ ، تَمَّ الكلام الكلام أنْك الم تُوب تَشْبيها بالمنعولِ به (٢٠) في قولك : ضرب زيد عَمْراً ، لأنّه يأتي بَعَّدَ تمام الكلام . الا تَرَى أنَّ بالمنعولِ به (٢٠) في قولك : ضرب زيد عَمْراً ، لأنّه يأتي بَعَّدَ تمام الكلام . الا تَرَى أنَّ فولك : ضَرب زيد ، في المفعولِ بيان أيضاً ، ألا تَرَى أنَّكَ اذا قُلْت : ضَرَب زيد ، كلام تام . وفي المفعولِ بيان أيضاً ، ألا تَرَى أنَّ الضَّرب فاذا فَلْت : عَمْراً ، بَيْنَ والتَرْتُ الإبام ، كما أنَّك اذا قُلْت : تَصَبَّبُ عَرَقاً ، ومَا في السَّاءِ قلْدُ راحةِ سَحَابًا ، كانَ كذلك .

قالَ الشَّيْخُ أبو علي :

ومَا كَانَ على مَمْنى الكَيْلِ(٢٣) فَقَوْلهُم : عِنْدي قَفِيزانِ بُرًّا ، (٢٤ فالقفيزُ يجوزُ أَنْ يكونَ^{٤٤)} من البُرُّ ومن غيرهِ ، كَمَا كَانَ قَدْرُ الرَّاحةِ كذلكَ ، ومَا كَانَ على مَمْنَى الوَزْنِ فقولهُم : عِنْدِي مَنَوانِ سَمْنَاً » .

⁽١٨) سقطت وقال ۽ في ج.

⁽١٩) ب، ج: تشبها باسم الفاعل.

⁽۲۰) مقطت دبه و في ب.

⁽٢١) ب، ج: دزيداً، سهو.

⁽۲۲) ب، ج: وقلت، سهو.

⁽٢٣) ج: الكيل.

⁽٢٤-٢٤) بدله في ط: فالقفيزان يكونا - ن.

قَالَ الشَّيخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ القَفِيزَيْنِ فِي المَكِيلِ ، والمَنويْنِ فِي الموزونِ بَمنزلةِ قَدْرِ راحة في المسوح . وفيهما نونٌ تَمْنَعُ من الاضافة كَماكَانَ في قولك : قَدْرُ رَاحة تنوينٌ . فاذا قُلْت : عندي قفيزانِ وَمَنوانِ ، لم يُعْرَفْ مَقْصودُكَ من الأَجْناسِ فتأتي بواُحد مِنْها ، وتقولُ : قفيزانِ بُرّا ، ومَنوانِ سَمْناً ، وتَنْصِبُهُ عن تمام الاسم تشبها بقولك : هَذَانِ ضَارِبَانِ زَيْداً ، فَكَما لا يكونُ مَع ثباتِ النُّونِ في ضَارِبَانِ اضافةً ، كذلك لا يكونُ هُنَا الا النَّصْبُ.

قَالَ الشَّيخُ أبو علي :

« وقَالُوا : لِي مثلُهُ رَجُلاً / / فَنَصبُوا رَجُلاً لحجزِ الاضَافَةِ بِينَهُ وبِينَ مِثْلِ ، وانْ لم يَكُنْ ما تقدَّمَ من المقاديرِ ، ولكنْ لمَّاكَانَ مثلُهُ شَائعاً في اشياءَ مبهماً فيها صارَّ النَّاصِبُ لذلكَ في التَّبِينِ كتبيينِ النَّاصِبِ في المقاديرِ . وَقُوْلُ الاْعْشَى :

/١٨٢/ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهُ(٢٠)

يَجُوزُ أَنْ يكونَ موضعُ جاره الموقوفُ [عليه](٢٦) آخرهَا نَصْباً بأنَّهُ تمييزٌ يدلُّ على ذلكَ جَوازُ دخولِ مِنْ عليها في نحو قولِ الآخِرِ :

 ⁽٧٥) هذا مصراع مطلع قصيدة للأعشى. والمصراع الآخر هو:
 بَانَتْ لتُحْزَنَنا خُفَارَهُ.

وقد ورد في ديوانه ق ١/١٢٠/ ص ١٥٣ على أنه صدر للبيت وبهذه الصورة ورد أيضا منسوبا له في التاج ، مواد : (صار) ١١١/٣ و (غفر) ٤١٣/٣ .

وورد على أنه عجز البيت منسوبا له في جمهرة اللغة (رعف) ٣٨٠/٣ و (جر) ٣٢٢/٣ ، ومقاييس اللغة (عفر) ٩٤/٤-٦٥ ، واللسان مواد (بشر) ١٢٨/٥ و (جور) ٧٢٥/٥ و (غفر) ٢٦٦/٦ . وشواهد الايضاح للقيسى ق ٤٨ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٣٨/٣ .

وورد هذا المصراع منفردا منسوبا للاعشى في الأيضاح ٢٦٣، وشروح سقط الزند (البطليوسي) ١٦٢٠/٤، وشواهد الماملي ٢٨٣.

وورد منفردا دون نسبة في شرح اشعار الهذليين ج ٨٩/١ وشرح الاشموني ٦٣/٣ و ١٦٥/٤. والشاهد فيه وقوع جارة تمييزا بعد ما يدل على التعجب وهو ما أنت.

⁽٢٦) من ب و ج . أبين .

يَا سَيْداً ما أَنْتَ مِنْ سَيْدٍ مُوطاً الأكتافِ رَحْبِ الذِّراعْ(٢٧)

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُوضِعُهَا نَصِبًا عَلَى الْحَالِ ، والعاملُ فيها مافي الكلامِ من معنى الفعلِ ، لأنَّ مَغْنَى ما أنْتِ جَارَهُ ، نَبُلْتِ جَارَةٌ (٢٨) فتنتصبُ جارةٌ (٢٩) كما انْتَصَبَ آيةً في قولهِ نَعَالى – (هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آَيَةً) – (٣٠) .

قَالَ الشَّيخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنْكَ اذا قُلْتَ : لِي مِثْلُهُ ، كَانَ مِهِماً كما أَنَّ قُولَكَ : لِي قَفِيزَانِ ، كذلكَ ، وقد تَمَّ بالإضافة الى ضمير المذكور نحو زيد وعمرو ، كما تَمَّ قفيزانِ بالنَّونِ ، فاذَا أتَيْتَ بما يُبَيِّنُهُ لَم يَكُنْ فيهِ الاّ النَّصْبُ فتقولُ : لِي مثلُّهُ رَجُلاً ، كما قلتَ : لِي قفيزَانِ بُراً . فَهذَا (٣١) النَّصْبُ مُشَبَّةٌ لقولِكَ : أَنَا مُعْطِيهِ دِرْهماً ، لأنَّ اضافَتَهُ الى الهاءِ تمنعُ من جرِّ درهم ، وتُوجِبُ نَصْبَهُ . فكذلكَ مِثْلُهُ يَنْصِبُ ما بَعْدَهُ لامتناعِ الاضافةِ مع ثَباتِ الهاءً . فالمِثْلُ "٣١) مقياسٌ ، كما أنَّ القفيزَيْنِ مقدارٌ . وأما قَولُهُ :

⁽۷۷) نسب هذا البيت في المفضليات ق ٤/٩٦ صن ٣٢٧ للسّفاح بن بكير اليربوعي ، ونسب له أو لرجل من بني قريع يرثى يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير في شواهد الايضاح للقيس ق ٤٨ والخزانة ٧/٧٣٥ ، والدرر اللوامع ١٤٩/١ و ٢٠٨ و ١١٩/٢ .

والبيت غير منسوب في معاني القرآن ٣٧٥/٣ والايضاح ٢١٣ ، والمخصص ١٥٨/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٩/١ .

وروايته في المفضليات :

يا فارساً ما أنت من فارس موطأ البيت رحيب الذراع.

وأشير لهذه الرواية في الدرر اللوامع ١٤٩/١ ، ورواه الفراء في معاني القرآن و موطأ الاعقاب . وقال : انشدنيه بعض بني سليم (موطأً) بالرفع . وانشدنيه الكسائي (موطأ) بالخفض .

وروى في الخزانة والدرر اللوامع « رحيب الذراع ».

والشاهد في قوله : « ما أنت من سيد » على أن موضعه تمييز ، يدل على ذلك دخول من عليه كما قالوا : لله دره مِنْ فارس ولله درّه فارسا .

⁽٢٨) ج: تمثلت جارة. تحريف، ط: نبلت جارة (وكرمت جاره).

⁽٢٩) ط: فتنصب جارة (على الحال).

⁽۳۰) آية ۷۳ / الاعراف ٧.

⁽٣١) ب، ج: وهذا.

⁽٣٢) ب، ج: والمثل.

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهُ فَيْ وَجُهَيْن :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ جَارَةً تَمِيزًا لأَجْلِ أَنَّ قُولَه : مَا أَنْتِ ، مَدْحٌ شَائِعٌ اذَلا يَدْرِي من أَيِّ خَصْلَةٍ يَتَعَجَّبُ ، فاذا قالَ : جَارةً ، بَيْن المقصودَ فاستدل (٣٣٧) على جوازِكُونِهِ تَمِيزًا بأَنَّ مِنْ يَدخلُ عليهِ اذ لو قُلْتَ ما أَنْتِ من جارة ، كانَ صَحِيحًا ، ومِنْ ، من اعلام التَّمييزِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تقولُ : عندِي قَفِيزَان من بُرُّ . وكذا جَبِيعُ ما يكونُ تمييزًا ، فانَّ مِنْ يدخلُ عليهِ ، بل هو الأصْلُ فيهِ ، فهو كقولِهِمْ : وَيْحَهُ رَجُلاً ، وَوَيْحَهُ من رَجُل .

والوَجْهُ النَّانِي أَنْ يكونَ حالاً ، فكأنَّهُ لمّا قَالَ : ما أنْتِ ، فكَانَ بمنزلَةِ قولِكَ : أَيُّلْتِ وعَظُمْتِ ، من حيثُكانَ أَيُّلْتِ وعَظُمْتِ ، من حيثُكانَ تَعَجُّباً صادراً مَصْدَرَ المَدْحِ ، كما تقولُ : مَنْ يَعْرِفُ قَدْرَكَ ، فَنَصَبَ جَارةً على الحَالِ ، كَانَّه قالَ : نَبُلْتِ مُجَاورةً ، كَمَا تقولُ : ما أنْتِ في حَالِ المجاورةِ ، وأنشَدَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ :

وأَنْتَ مَا أَنْتَ فِي غَبْراءَ مُظْلِمَةٍ الْأَلْمَةِ الْكَلْهَا الْكَاعِبُ الْفُضُلُ ٢٠٠٠

فالمَعْنَى مَا أَنْتَ فِي هَذَهِ الحَالَةِ ، وشُبَّهَ هَلَا بأيةً فِي قُولِهِ تَعَالَى ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُم آيةً ﴾ ، وذاكَ أنَّ العَامِلَ فِي آيةً مَا فِي الكَلاَمِ مِن مَعْنَى الفِعْلِ ، لأنَّ قُولَهُ : هذهِ نَاقَةُ

⁽٣٣) ب، ج: واستدل.

⁽٣٤) ج: اني. تحريف.

⁽٣٥) للكبيت في ديوانه ج ٢ / القسم الأول رقم ٣٩٩ ص ٩٠ ، وكتاب الفاخر ٢٥٩ ، ومادة (أل) من مقاييس اللغة ٢٠/١ ، واللسان ٢٥/١٣ ، والتاج ٢١١/٧ ، والمخصص ٨٩/١٣ . وفي الأخير ألَّ يُؤُلُّ الآ وأَللالَّ وألِيلاً رفع صوتَهُ بالدعاء . وقد يكون ألْلَيهَا (في البيت) أنه اراد الالل (المصدر) ثم ثنّاه كأنّه يريد صوتا بعد صوت . وقد يكون الليها ان يرد اصوات النساء بالنّبطية اذا صَرَخْنَ

والشاهد في قوله : في غبراء ، على أنها في موضع نصب على الحال وعامله ما في قوله : ما أنت ، من معنى التعظيم كانه قال : عظمت حالا في غبراء .

اللهِ ﴾ بمنزلةِ قولِكَ : تَنَبَّهُوا فكما تقولُ : تَنَبَّهُوا لَهَا آيةً ، فتكونُ آيةً حالاً من تَنَبَّهُوا ، كذلكَ يكونُ حكمُ (هذهِ نَاقَةُ اللهِ لكُمْ آيةً) وَعَلَىَ هذَا قَالُوا : هَذَا زَيدٌ مَعْرُوفاً ، كأنَّه قيلَ : انتَبهُ لَهُ مَعْرُوفاً .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

وجميعُ ما يُفَسَّرُ منَ المَقَاديرِ والأعدادِ ، فَمِنْ تدخلُ عليه نَحْوَ مافي السَّمَاءِ قَدْرُ راحةٍ من السَّحَابِ ، وَلِي عِشْرُونَ من الدراهم ، ولله درُّهُ من الرِّجالِ ومنهُ ٣٦٠ ما يدخلُ عليه مِنْ فيقره٣٦) على افرادِهِ [كقولهِ : للهِ دَرُّهُ من رَجُلِ](٣٧) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمُ أَنَّ الأَصْلَ فِي التَّبِينِ مِنْ كَقُولِكَ : مَا فِي السَّاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ مِن السَّحَابِ ، ولي عِشْرُونَ مِن الدَّراهِم ، الا أنهم اخْتَصَّرُوا فَحَذَفُوا مِنْ وَنَصَبُوا المميَّرُ تَسْبِهاً بالمفعولِ نحوَ ما تَقَدَّمَ ، فقيلَ : مَا فِي السَّاءِ قَدْرُ رَاحةٍ سَحَاباً ، ولله دَرُّهُ رَجُلاً ، فاستعالُ الأَصْلِ الذي هُو مِنْ جَائِزٌ حَسَنٌ ، وهو يدخلُ على الجَمْعِ فِي الغَالِبِ نَحْوَ عِشْرُونَ مِن الدَّراهِم ، وقد يَدْخُلُ على النَّكرةِ المفردةِ نحو للهِ دَرُّهُ مِن رَجُلٍ ، وَوَيْحَهُ مِن رَجلٍ ، وذلك (٣٨) أَنَّ يَدْخُلُ على النَّكرةِ المفردةِ نحو للهِ دَرُّهُ مِن رَجُلٍ ، وَوَيْحَهُ مِن رَجلٍ ، وذلك (٣٨) أَنَّ الغرضَ الدَّلالة على الجِنْسِ ، والواحِدُ في ذلك يعملُ عملَ الجَمْعِ فَبَعْدَلُ اليه رغبة في الغرض الدَّلالة على الجِنْسِ ، والواحِدُ في ذلك يعملُ عملَ الجَمْعِ فَبَعْدَلُ اليه رغبة في الغَرْصَ الدَّلالة على الجِنْسِ ، والواحِدُ في ذلك يعملُ عملَ الجَمْعِ فَبَعْدَلُ اليه رغبة في الغَرْصَ الدَّلالة على الجَنْسِ ،

⁽٣٦-٣٦) بدله في ب و ج : ٩ وما يدخل على من فيقرره ، وفي ط : ما تدخل عليه من فتقره ، .

⁽٣٧) من ب وج. وأثباته ابين. وقد وردت هذه العبارة ايضا في ط مع ابدال ، قولك ، مكان ، قوله ، .

⁽٣٨) ب ۽ ج : وذاك.



« بابُ تمييز الأعدادِ

أَسْهَاءُ الأعدادِ لا بُهامِهَا من حيثُ كانَتْ تقعُ على جميع المَعْدُوداتِ بمنزلةِ المقاديرِ في احتياجِها الى ما يُبَيِّنُهَا (١) كاحتياجِ المقاديرِ اليهِ ، وهذه الاعدادُ المُبَيَّنَةُ على ضَرْبَيْنِ : أحدُهُمَا ما يلحقُهُ تنوينٌ ، والآخرُ ما يلحقُهُ نونٌ أو في حكم ما يلحقُهُ النُّونُ . فالذي لحقهُ التنوينُ هو ما كانَ من الثَّلائةِ الى العشرةِ ، فَهذَا يُضَافُ الى الجَمْعِ الذي بُنِي لَحقَهُ التنوينُ هو ما كانَ على أفعُلِ وافعالٍ وأفعلةٍ وفعْلةٍ ، وذلك نحو ثلاً ثَةِ أَبْيَاتٍ ، لأَذنَى العَدْدِ وذلك ما كَانَ على أفعُلِ وافعالٍ وأفعلةٍ ، وأقلُّ العَدْدِ العَشْرَةُ فما دُونَها » .

قالَ الشَّيخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّ الاعدادَ لمَّا كانت مبهمةً كالمقاديرِ ، افتقرتْ الى ما يبَينُها ، فاذا قلتَ ثلاثةٌ أو عشرةٌ أوْ عِشرونَ ، فلم يُعْلَمْ أيُّ نوع تقصدُ وَجَبَ أَنْ تأتيَ بما يُبَيِّنُ ويُزِيلُ الاِبْهامَ .

والتَّبِينُ على ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يكونَ بالاضافةِ. والنَّانِي: أَنْ يكونَ بالاضافةِ. والنَّانِي: أَنْ يكونَ بالمنصوبِ. فالمُضَافَةُ تَخْتَصُّ العَشْرَةَ فا دُونَهَا. تقولُ: ثلاثةُ دراهمَ وأربعةُ دراهمَ وخمسةُ أثوابٍ ، وعَشْرةُ غِلمةٍ. ويَجِبُ أَنْ يُضِيفَ الى أمثلةِ أقل العَدَدِ التِي ذَكَرَها من أَفْعَلٍ وأَفْعَالٍ وأَفْعِلَةٍ وفِعْلَةٍ . فأَفْعُلُ كأكُلُبٍ ، وأفعالُ كأبياتٍ وأثوابٍ ، وأفعلَة كأجْرِبَةٍ ،

⁽١) ط: ما بينها. تحريف.

 ⁽۲) ب، ط: وخمسة اثواب «وثلاثة اناسي»، ج: وخمسة اثواب «وثلاثة أرؤس».

وفِعْلَةِ كَغِلْمَةٍ وصِبْيَةً ، فلا تقولُ : ثلاثةُ غِلمانٍ ، لأنَّ الغِلمانَ للكَثْرَةِ ، والثلاثةُ الى العَشْرَةِ من عُقودِ القلَّةِ فيجب أَنْ تقولَ : ثلاثةُ غِلْمَةٍ . فإنْ لَمْ يَكُنْ للجمع مثالُ قِلَةٍ جَازَ أَنْ تُضِيفَ الى مثالِ الكَثْرَةِ ، وذلكَ قولُكَ : ثلاَثَةُ دراهِمَ ، وأربعةُ دَنانيرَ ، لأنَّهُ لَيْسَ هُنَا جَمْع مُفْردٍ للقليلِ كَأْكُلُبٍ وأَفْلُسٍ .

ولا يحوزُ الاضَافَةُ فيا دُونَ الثّلاثَةِ ، لأنَّ اسمَ الجنْسِ يدلُّ في ذلكَ على العَدَدِ ، فاذَا قلتَ : عندي رجُلُ // عُلِمَ الافرادُ كما يُعْلَمُ الجِنْسُ . وكَذَا التّثنيةُ اذا قلت : رجُلاَنِ ، دلَّ الصِّبغةُ على العَدَدِ كَمَا يدلُّ على الجنْسِ . وليس كذلك الجَمْعُ لأَنْكَ اذا قلت : رجالً او دراهمُ أو أثوابٌ ، لم يدلَّ شيُّ منه على عقد مخصوصٍ من العَدَدِ ، واذا كانَ كذلك احتجْتَ الى أنْ تُضِيفَ اليهِ ما تقصدُ من العَدَدِ فتقولُ : ثلاثةُ دراهمَ وأربَعةُ أثوابٍ ، وعشرةُ رجالٍ ، ولم تَحْتَج الى أنْ تقولَ : واحدُ رجالٍ ، واثنا دراهمَ وقد جَاءَ ذلكَ في الشَّعْر وهو قولُهُ :

ظَرْبُ عَجُوزِ فيه ثِنْتَا حَنْظُلِ(٣)

وغير منسوب في سيبويه والشنتمري ١٣٧/٧ و ٢٠٧ وديوان الحياسة ٣١٩/٧، واصلاح المنطق وغير منسوب في سيبويه والشنتمري ١٣٧/٣ و ٢٠١٧ ظ و (٣١٨ نحو) ٢٧١/٦، وكتاب المحاب ١٤٨، والمنصف ١١٠/٣ والتنبيه على شرح مشكلات الحياسة ١٥٥، وشرح الحياسة للمرزوقي ق ٣٣٨، ٢ ص ٤، والمخصص ١٩٦/١٦ و ١٩٨، و٧١/٨، ودلائل الاعجاز ٢٤٧، للمرزوقي ق ٣٣٨، ٢ ص ٤، والمخصص ١٩٦/١٦ و ١٩٨، وابن يعيش ١٤٤/٤ و ١٦/٦ و ١١، وشرح تألم لابن عصفور ٢٠١١ و ١٨/٣ و (هدل) من اللسان ١٦/١٤ والتاج ١٦٩/٨ و (ثني) الحمل لابن عصفور ١٦٦/١ والتاج ١٦٩/٠ ، ومواد (هدل) من اللسان ٢٥/١٦ والتاج ١٦٩/٨ و (ثني) من اللسان ٢٥/١٦ والتاج ١٦٩/٨ ، و (خصا) من اللسان ٢٥/١٨ وشرح الأشموني ٣٦٤/٣.

⁽٣) منسوب هذا الرجز لجندل بن المثنى الطهوي وقيل : هو لخطام المجاشعي ، كما ينسب لدكين ، وقيل فيه ايضا :
انه لسلمى الهذلية ونقل عن ابن السيرافي شمّاء الهذلية . وقبل الشاهد قوله كأنَّ خُصَيبُهِ من التّدلدُل بـ
وهو منسوب على اختلاف في ذلك في فصيح ثعلب ٨٥-٨٥ وشواهد الايضاح للقيس ق ١٧٧ ، وفرائد
القلائد ٣٦٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٧١/٧ والخزانة ٣٦٧/٣ ، وشرح شواهد العاملي ٤٠٤ ،
والدرر اللوامع ٢٠٩/١ .

وروايته في الحياسة والمقتضب وفصيح ثعلب وشرح الحياسة والتنبيه على مشكلاتها « ظرف جراب » . والشاهد فيه اضافة اثنتين الى الحنظل . وانما جاز على تقدير ثنتان من الحنظل والحنظل اسم يقع على جميع المحنس . كما يقال ثلاثة فلوس اي ثلاثة من هذا الجنس . وكان الوجه ان يقول حنظلتان فبناه على قياس الثلاثة وما بعدها الى العشرة .

فَهذَا وجهُ من الشَّذوذِ ، ووجهُ آخرُ وهو أَنَّهُ كان يجبُ أَنْ يُضِيفَهُ الى ما يدلُّ على القليلِ ، لأنَّ أجملَ احوالِ الاثْنَيْنِ أَنْ يكونَ بمنزلةِ ثلاثةٍ ، فَكَمَا تقولُ : ثلاثُ حَنْظَلاتٍ ، وثلاثُ تَمْرَاتٍ ، كذلكَ كانَ يجبُ للشَّاعِرِ أَنْ يقولَ ثِنْنا حنظلاتٍ .

والضّرْبُ الثّاني من التبيينِ وهُوَ المنصوبُ ، انّا يكونُ اذَا اثبَتَ في الاسم ما يمنعُ من الاضافة نحو النُّونِ في عشرونَ ، وجَعَلَ أبو علي تلك ثلاثةَ أقسام :

أَحَدُهَا ما يلحقُهُ تنوينُ وهو ما تقدّمَ ، وأنّه يُضَافُ نحو ثلاثةِ دراهمَ وقد يُنْصَبُ ، وذلكَ قولُ بَعْضِهم : ثلاثةُ أثواباً ، وذلكَ أنّهم لما نَوْنوا نَصَبوا المميّزُ لامتناعِ الاضافةِ ، كقولكَ : مافي السّماءِ قَدْرُ راحةٍ سَاحَاباً .

والقسمُ النّاني : ماكانَ فيهِ نونٌ نحوَ مَا ذَكَرُنا مِن عِشْرِينَ ، وهَذَا موضوعٌ (٤) على التّبيينِ بالمفردِ النكرةِ المنصوبِ نحوَ عِشْرونَ درهماً ، و[لا] (٩) يكونُ فيه الاضافَةُ نحو عِشرو درهم ، تقولُ (١) : عشرةُ دراهمَ ، لأنّهم شبّهوا عشرونَ بضاربونَ في اللفْظِ ، لما احتاجَ الى مُميِّزِ وأتوا بالنكرةِ المفردةِ فنصبوها فقالُوا : عِشْرونَ دِرْهَماً ، وثلاثونَ رجلاً ، لا المنتروبَ رجلاً ، ولم يقولوا : عِشْرونَ رجالاً ، لأنَّ العَرْضَ مو الدّلالةُ على الجِنْسِ لأنَّ اسمَ العددِ يدلُّ على الجَمْعِ والنكرةِ تبلغكَ المطلوبَ من معرفةِ الجِنْسِ ، فاختيارُهَا أوْلَى اذ هي أخَفُّ من الجمعِ والمعرفةِ .

والقِسْمُ الثَّالِثُ : نحوَ خمسةَ عَشَرَ ، لأَنَّ فيهِ تقديرُ تنوينٍ ، اذِ الأَصْلُ خمسةٌ وعشرةٌ على ما ستراهُ بَعْدُ .

⁽٤) ب، ج: موضع.

 ⁽a) من ب وج. الصواب. وسقط من الأصل سهوا.

⁽٦) ب، ج: كما تقول.

⁽V) ب: رجالا. تحریف.

⁽A) من ب وج. الصواب. وفي الاصل الله. تحريف.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« وهَكَذَا كَانَ القياسُ في ثلاثِ مائةٍ وأربع مائةٍ أنْ يُبيّنَ بالجمعِ فيقالُ: ثلاثُ (١) مئاتٍ أو مئينَ ، ولكنّه مما اسْتُغْنِيَ فيه بلفظ الواحدِ عن الجمع ، وريّا جَاءَ في الشّعْرِ [ثلاثُ مئاتٍ واربعُ مئينَ](١٠) ونحوِهَا مضافاً الى الجَميعِ (١١) على القياسِ المتروكِ . وممّا يُبيّنُ بالواحدِ من اساءِ الاعدادِ المنوّنةِ قولُهُمْ (٢) مائةُ درهم ومائةُ الى الفردِ فتقولُ : ألفُ درهم وألفُ ثوبٍ . ألفُ درهم وألفُ ثوبٍ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا عَلَي انَّا جَعَلَ القياسَ في ثلاثِ ماثة إلى تسع مائة أَنْ يُضَافَ الى الجَمْع نحو ثلاثِ [مثات مائة على الله الجَمْع نحو ثلاث مثات مائة على الله المجمّع نحو ثلاث مثل الدراهم في قولك : ثَلاثَةُ دراهم كذلك ، فكما لا يقولون : ثَلاثَةُ درهم ، وثلاثة ثوب ، كذلك كانَ القياسُ أَنْ لا يقال : ثلاثُ مائة ، ويُؤْتَى بالجمع الا أنهم اسْتَغْنُوا بالواحد عن الجميع (١٤) نحو ما تَقَدَّم من قوله :

كُلُوا في بَعْضِ // بَطْنِكُمُ

وذَلك هُنا اولى ، لأنَّ الغرضَ الدّلالةُ على الجنْسِ والواحدُ يَكْفِي هذهِ المُؤونةَ . وانّا جُعِلَ الجَمْعُ القياسَ(١٠) ، لأنَّ البابَ الذي هو العَشْرةُ فما دُونَهما الى الثلاثةِ مبنيُّ على النّبينِ بالجَمْعُ . ومعلومٌ أنَّ الأقْيَسَ أنْ يَطَّرِدَ البابُ على سَنَنٍ واحدٍ ويَجِيُّ الجَمْعُ في

⁽٩) سقطت وثلاث ، في ب وج.

[.] (١٠) من ب وج وط . الصواب . وبدله في الاصل «ثلاث ماثة » تحريف .

⁽١١) ج: الى الجمع.

⁽١٢--١٢) بدله في ط : ، مائة الف وماثة درهم ، .

⁽١٣) من ب و ج. الصواب. في الأصل: ماثة. سهو.

⁽¹⁸⁾ ج: عن الجمع.

⁽١٥) ب، ج: قياسا.

[الشُّعْرِ](١٦) كَمَا ذُكِرَ، فَمِنْهُ قُولُهُ:

ثَلاثُ مِثِينٍ للمُلوكِ وفَى بِهَا رِدائي وَجلَّتْ عن وجُوهِ الأهاتم (١٧)

وأمّا مائةً فانّها تُضَافُ الى ما يُبيّنُها ، كَمَا تُضَافُ عَشُرَةٌ ، الاّ أنّ المُبيّنَ مفردٌ نحو مائةِ درهم [وذلك أنّ مائةً يتجاذَبُهَا](١٨) شَبَهَانِ .

أَحَدُهُمَا : مَعَ عَشْرَةٍ ، وهو أنّ مائةً عشرُ عشراتٍ ، كما أنَّ عَشْرَةً عشرُ مراتٍ واحداً .

والشُبَهُ الثّاني : مع تسعينَ من حيثُ انّها جمعُ كثرةٍ ، ولأنّها [تليهِ](١٩) أيضاً . فَلمّاكانَ كذلك أُعْطيتِ المائةُ من حُكْم كلِّ واحد من القبيليّنِ شَطْراً فَجُعِلَ ما يَبَيّنُها(٢٠) بحروراً ليكونَ كَمَشْرةٍ . ولم يُجْمَعُ فيقالُ (٢١مائةُ دراهم ٢١) ، ومائةُ رجالٍ ، ليكونَ كالتّسعينَ(٢٧) في التّبيينِ بالمفردِ اذ لا يُقَالُ : تِسعونَ دَراهِمَ ، ولا تِسْعُونَ رِجَالاً .

وقَالُوا : ماثتا دِرْهُم ، فأضَافُوا مُثَنَّاهَا الى المفردِ . ولم تَمْتَنُع ِ الاضَافَةُ هُنَا كَمَا

⁽١٦) من ب و ج . الصواب . وفي الاصل و الشي ٥ تحريف .

⁽١٧) للفرزدق في ديوانه (طبعة بيروت) ج ٣١٠/٣ و (الصاوي ط ٢ ٨٥٣/٣ والنقائض ٨٦/٣ والأمالي الشجرية ٢٤/٧ و ٦٤ وسمط اللاليء ١٩٩/١ ، واللسان (روى) ٣١/١٩ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤٨/٤ ، والخزانة ٣٠٧/٣ وما بعدها .

والبيت غير منسوب في المقتضب ١٧٠/٧ ، والمفصل ٣١٣ ، وشرحه لابن يعيش ٢١/٦ .

وروايته في الديوان والنقائض وسمط اللالىء واللسان « فدى لسيوف من تميم وفي بها » . وأشير لها في الشواهد الكبرى والخزانة ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

موالشاهد في قوله و ثلاث مثين ، حيث بين ثلاث بالجمع على القياس المتروك والشاذ في الاستعال . قال ابن يعيش : هذا في الشعر على القياس لان الشعر يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة . والاهاتم : هم قوم الاهتم وهو لقب سنان بن سمى لأنه هُتمت ثنيته يوم الكلاب .

⁽١٨) ما بين العاضدتين من ب . وهو الصواب . وكذا في ج ايضاً مع وضع « الماثة » مكان « ماثة » وبدله في الاصل و وذلك ينجا بها » . تحريف .

⁽١٩) من ب وج. الصواب. وفي الاصل «قلية» تحريف.

⁽۲۰) ب، ج: ما بينها.

⁽۲۱–۲۱) مکرر نی ب.

⁽۲۲) ب، ج: کتسمین.

امْتَنَعَتْ في قولِكَ : اثْنَا رجال (٣٧أو اثنا رجل ٢٣) ، لأنَّ ماثتين (٢٤) اسمُ عددٍ فلا يدلُّ على الجنسِ المعدودِ ، وانّا يدلُّ على الجنسِ المخصوصِ من العَدَدِ ، اذ يعلمُ أنّها عَشُرُ عَشُراتٍ مَرّتَيْنِ . فَلمَّا كَانَ كَذلكَ احتاجَ الى الاضافةِ الى المعدودِ ، ولم يَكُنْ قولُكَ : درهمانِ ورجلانِ اسمَ عددٍ . وقد جاءَ في الشَّعْرِ نحوَ ماثتانِ رَجُلاً نُصِبَ لما أُثْبِتَ النونُ كما قيلَ : ثَلاثَةٌ اثواباً ، حيثُ أثبتَ التنوين وعلى ذلكَ بيتُ الكِتَابِ :

اذا عَاشَ الفَتَى ماتَتَيْنِ عَاماً فَقَدْ ذَهَب المَسرَّةُ والفَتَاءُ (٢٥) وحُكْمُ الألفِ حُكْمُ المائةِ في الاضافَةِ الى المفردِ النَّكِرَةِ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيَّ :

« فَانْ أُرَدْتَ تَعْرِيفَ شيء من ذلكَ بالألفِ واللاّمِ أَلحَقْنَهَا الاسمَ الثّاني المضافَ اليه فقلتَ : عَشُرَةُ الأثوابِ ، وخَمْسَةُ الأثوابِ(٢٦) وألفُ الدَّرهمِ وماثةُ الثّوبِ .

⁽٢٣-٢٣) ساقط ني ب و ج.

⁽٢٤) ب، ج: وماثة ، وما في الاصل أرجع.

⁽٧٠) استشهد سيبويه بهذا البيت مرتين بنسبتين مختلفتين . فنسبه مرة (١٠٦/١) للربيع بن ضبع الفزاري ، وتابعه الأعلم الشتمري في ذلك ، ثم عاد سيبويه (٢٩٣/١) ونسبه ليزيد بن ضبة ، وخالفه الاعلم وأكد نسبته للربيع . ونقل البغدادي في الخزانة ٣٠٦/٣ عن ابن المستوفي نسبته ليزيد بن ضبة . قال : والصحيح انه للربيع .

والبيت منسوب للربيع ابن ضبع الفزاري في كتاب المعمرين ص ٧ وجمهرة اللغة ٣١٥/٣ ، والمقصور والمبدود لابن ولاد ٨٣ ، وأمالي القالي (النوادر) ٣١٥/٣ ، وامالي المرتضى ١٨٣/١-١٨٤ ، والاقتضاب ٣٦٩ والمفصل ٢١٤ ، وسمط اللالي ٨٠٣/٢ (العجز) ، واللسان (فتى) ١٩/ص ٣ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤٨١/٤ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٧٤/٧ ، والخزانة ٣٠٦/٣ ، وشرح الشواهد للعاملي ٤٠٤/٤ ، والدرر اللوامع ٢١٠/١ .

وغير منسوب في المقتضب ١٦٩/٧، ومحالس ثعلب ٣٣٣/١، وكتاب الجمل للزجاجي ٢٤٦، ومقابيس اللغة (فتى) ٤٧٤/٤، والمخصص ٣٣/١ و ١٣٣/١٥، ومقتاح العلوم ٧٠، وابن يعيش ٢/١٦. وذكر في الخزانة أنَّ صدره يُروى برواية «ستين عاماً» و «تسعين عاما » ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين. والشاهد فيه اثبات النون في ماتين ونصب ما بعدها للضرورة.

⁽٢٦) ط: خمسة الابواب.

قالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اغْلَمْ أَنَّكَ اذا قلتَ : ثَلاثَةُ دراهمَ ، فالمَعْنَى : ثلاثةٌ من دراهمَ ، وكَذَا اذا قلتَ : مائةُ ثوبٍ ، وأَلفُ ثوبٍ ، فالمَعْنَى مائةٌ من ثوبٍ ، وأَلفٌ من ثوبٍ ، فاذَا أرَدْتَ التعريفَ عَرَفْتَ النَّانِي بالألفِ واللاّمِ تقولُ : ثلاثةُ الأثوابِ التي تعلمُ ، وألفُ النّوبِ بمنزلةِ ألفِ النّيابِ ، وذاكَ أنَّكَ لوادْ خَلَتُهُ على الأولِ فقلتَ : الثّلاثةُ ، امنعَ من الاضافةِ الى التُميّزِ ، ويأتي بيانُ هذا في غير هذا الموضع .

قَالَ الشَّيخُ أبو علي :

و فاذَا زادَ على العَشْرةِ شيُّ جُعِلَتِ العَشْرةُ مع اسمِ العَدَدِ الذي زَادَ على العَشْرةِ اسماً واحِداً ، وبُنيا على الفَتْحِ ، وجُعِلَ الاسمُ الثَّاني بمنزلة ما ثَبَتَ(٢٧) فيهِ النُّونُ من أسماءِ الأعدادِ ، وذلِكَ قولُكَ : أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً وثَلائَةَ عشرَ ثَوْباً .(٢٩)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ أَحَدَ عَشَرَ ، أَحَدُّ وعَشُرةٌ ، الاَ أَنَّهم حَذَفُوا الواوَ وجَعَلوا الاسْمَيْنِ جُعِلاً اسماً واحِداً فَقَالوا : أَحَدَ عَشَر . وبَنُو الأَوْلَ على الفَتْح ، لأَنَّ الصَّدْرَ من كلّ اسْمَيْنِ جُعِلاً اسْماً واحِداً مقصورٌ على الفَتْح نحو حَضْرَموت من حيثُ أَنَّ الثّاني زيادةٌ صُمّت الى الأوّلِ فهو كتاءِ التأنيثِ في قولُك : ضَارِبٌ وضَاربَةٌ . فكما يُفْتَحُ ما قبل تاءِ التّأنيثِ كذلك يُفْتَحُ الصَّدُرُ من الاسْمَيْنِ الجعولِ أَحَدُهُمَا مع صَاحِبِه شيئاً واحِداً . وأمّا الاسمُ النّاني الذي هو الصّدُرُ من الاسْمَ النّاني الذي هو العقي الذي هو الواو ، وحركةُ الوالو الفَتْحُ . وحُذِف العطفِ الذي هو الواو ، وحركةُ الوالو الفَتْحُ . وحُذِف التاءُ فلم يُقَلُ : أَحَدَ عَشْرةً ، اذكانَ لا يُحتاجُ اليهِ من حيثُ أَنَّ النّاءَ في عشرةٍ وحُذِف التَّاهُ فلم يُقَلُ : أَحَدَ عَشْرةً ، اذكانَ لا يُحتاجُ اليهِ من حيثُ أَنَّ النّاءَ في عشرةٍ

⁽۲۷) ب، ج، ط: ما يثبت.

⁽٢٨) ب ۽ ج : من اساء العدد .

⁽۲۹) ط: درهما.

تدلُّ على التَّذكيرِ ، وأَحَدُّ^(٣) اذا(٣) لم يَكُنْ فيه عَلامَةُ التَّأْنيثِ عُلِمَ منهُ التَّذكيرِ ، وكَذَا ثَلاثَةَ عَشرَ^{٣١}) الى تِسْعَةَ عَشرَ تدلُّ فيهِ التَّاءُ على التَّذكيرِ ، ولا يُطْلَبُ من اسمٍ واحدٍ اكثرُ من علامةٍ واحدةٍ .

وانَّا(٣٣) اخْتَارُوا مَزْجَ أَحَدِ الاسْمَيْنِ بالآخر ، ليكونَ دالاً على أنَّ الأخْذَ وقعَ دُفْعَةً واحدةً . فاذا قِيلَ : أَخَذْتُ خَمسَةَ عَشَر ، كانَ الظّاهرُ أَنَه أَخَذَها مرَّة . ولو قالَ : أَخَذْتُ خَمْسَةً عَشْرَةً (٣٤) ، لم يَكُنِ الظَّاهِرُ مقتضياً لذلكَ بلِ الغَالِبُ على الافْئِدَةِ أَنْ تَكُونَ مَا خُوذَةً فِي دُفْعَتَيْنِ فاغْرِفْهُ . فانَّه قولُ أبي اسحى على ما حَكَى شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

و فأمّا اثّنَا عَشَرَ، فَانَّ عَشْرًا فيهِ بمنزلةِ النَّونِ في اثْنَيْنِ لمُعَاقَبَتِهَا لَهَا ، [ويعرَبُ] (٣٠) اعراب الاسمِ المُضَافِ، ولا يَجُوزُ اضَافَةُ اثْنَيْ عَشَرَكَما لا يجوزُ اضافَةُ ما فيه نونُ التّنيةِ ، ولا يَجُوزُ حَذْفُ عَشَرَ ، كما تُحْذَفُ النّونُ من الاسمِ [المُثّنى] (٣١) لزوالِ مَعْنَى العَدَدِ بالحَذْفِ .

وقَالَ الشَّيخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ اثنا عَشَرَ أُعْرِبَ من بينِ هذهِ العقودِ للدّلالةِ على أَنَّ أَصْلَ البابِ الاعرابُ ، وليسَ يَجبُ أَنْ يُعَلِّلَ لاختصاصِ (٣٧) هذا بالاعرابِ من بَيْنِ الجَميعِ ، كما

⁽٣٠) ج: « وأحداً » . على العطف على اسم ان .

⁽٣١) كذا في بوج. أولى. وفي الأصل واذه.

⁽٣٢) سقطت وعشره في ج.

⁽٣٣) ب، ج: اغا.

⁽٣٤) ب ، ج : « خمسة وعشرة » . وما في الاصل ارجع . لأنَّ المقصود هو مزج الاسمين وليس العطف كما في ب وج .

⁽٣٥) من ب وج. الصواب وفي الاصل: و ولعرف ٤. تحريف.

⁽٣٦) من ب وج وط. الصواب وفي الاصل ه المبنى ، تصحيف.

⁽٣٧) ب، ج: لاختصاصهم.

لا يَجِبُ أَنْ يُعَلَّلَ لِتَصْحِيحِهِم القَوَدَ والقُصْوَى دُونَ البابِ والعُلْيَا وَذَاكَ (٣٨) أَنَّ الغَرَض الدَّلَالَةُ عَلَى الأَصْلِ ، فيجبُ أَنْ يُعْرَبَ واحِدُّ من البَابِ ولو أُعْرِبَ خَمْسَةَ عَشَرَ أَوْ تِسْعَةَ عَشَرَ ، لكانَ هَذَا السُّوَالُ قَائِماً ، فلا يَجِبُ التّعليلُ في هذَا من طريقِ النَّظَرِ والقياسِ ، وان ذَكَرُنَا (٣٩) في نحو ذَا شَيْئاً فلا بَانَةٍ فَرْطِ الحِكْمَةِ .

وأمّا الاسمُ الثّاني في اثّنَا عَشَرَ فانّها يُنِي لأَنّهُ عاقَبَ النّونَ في اثّنَيْنِ وَقامَ مَقَامَها ، ولم يُشَ على الكَسْرَةِ ، وانْ كانَ حركةُ النّونِ اليّاهَا ، ليكونَ كاخواتِهِ فلا يحوزُ أَنْ تُضيفَ اثني عَشَرَ ، لأَجْلِ أَنّكَ لا تَخْلُو مِن أَنْ تُثْبِتَ عَشَرَ فتقولُ : اثنَا عَشَرَكَ ، أُو تَحْذِفُ عَشَر . فلا يَجُوزُ أَنْ تُثْبِتَهُ فتقولُ : اثنَا عَشَركَ ، كما تقولُ : خَمسةَ عَشَركَ ، لأَجْلِ (٤٠) أَنَّ عَشَرَ اذا كانَ قَائِماً مَقَامَ النّونِ لم (٤٠ يَجُزُ اجتِمَاعُهُ مع الاضافة (٤٠ كما أنَّ النّونَ كذلكَ ، فن حيثُ امتنع أَنْ تقولَ : اثنانِكَ (٤٠) امتنع أَنْ تقولَ : اثنا عَشَركَ ، ولو حَذَفْتَ عَشَر (٤٠) كما تَحْذِفُ النّونَ فقلَتَ : اثناكَ ، بَطلَ العَدَدُ ، ولم يُعْلَمُ (٤٠ أَثْريدُ شَيْقَيْنِ أَمْ أَشْباءَ عِدّتُها ٤٠) اثنا عَشَرَ .

قَالَ الشَّيْخُ ابو علي ِ:

" فَاذَاْ ضُوعِفَ أَدْنَى العقودِ وهو العَشَرَةُ آشْتُقَّ [لَـهُ](٤٠) اسمٌ مَن لَفْظِ العَشْرةَ وَالنَّونَ ، وذلك نَحْوَ عشرونَ ، وكذلك مَا بَعْدَهُ الى

⁽٣٨) ج: وذلك.

⁽٣٩) ج: فان ذكرها. تحريف.

⁽٤٠) والأجل ، مكررة في الأصل.

⁽٤١-٤١) مكرر في ب سهوا.

⁽٤٢) ب ، ج : اثنابك . تحريف .

⁽٤٣) ج: عشرة.

⁽٤٤-٤٤) بدله في ب و ج: والشيئين تريد ام الاشياء التي عددها ، .

⁽٤٥) من ب و ج و ط. أبين.

⁽٤٦) ج: والياء والنوذ.

التّسعينَ . والذي يُبَيَّنُ به يكونُ واحِداً نكرةً نحوَ عشرونَ دِرْهَماً ، فاذَا بلغَ العَدَدُ الماثةَ تركتَ التَّنوينَ (٤٧) وأضَفْتَ فقلتَ : ماثةُ درهم ِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اغْلَمْ أَنَّ عِشرونَ مضاعفُ عشرة (١٠ وهو اسمٌ مُشْتَقُ من لَفْظِ عَشْرَة ١٠) والْحِقَ الواوَ والنّونَ لتضمّنهِ معنى الجَمْع وقد تقدّمَ في صدر الكتاب (١٩) أَنَّ هَذَا لِيسَ بِجَمْع على حَدِّ مسلم ومسلمونَ . اذ لوكانَ كذلكَ ، لوجب أَنْ يقعَ ثلاثونَ على ثلاثةٍ ثَلاثَثَ مراتٍ ، كُما يقعُ المسلمونَ على ثلاثةٍ أَنفُسِ أوكانَ يَجِبُ أَنْ يقعَ على ثَلاثِ مراتٍ (١٠ تسعةً تسعونَ ، فلمّا اختصَّ ثلاثونَ بثلاثِ مراتٍ ١٠) عشرةً ، علمت آنه اسمٌ وضع مع الواوِ والنّونِ لهذَا العَقْدِ المخصوصِ ، وجُعِلَ اعرابُهُ بالحَرْفِ . فَهذَا مُشبّةٌ لتأنيثِ شَمْسٍ وذَلُو من حيثُ انَّ الواوَ والنُّونَ لا يدلُّ على جمع حقيقيّ اذ ليسَ هُنَا عَشرُ جُمِع على عِشْرونَ ، كما جُمِع مسلم على مسلمونَ ، ومفارق لهُ من حيثُ انَّ في الاسم مَعْنى الجَمْع من حَيْثُ كانَ عدداً ، وليسَ في شَمْسٍ ودلو معنى تأنيثٍ حقيقيّ بوَجْهٍ فاعْرِفْهُ . الجَمْع من حَيْثُ كانَ عدداً ، وليسَ في شَمْسٍ ودلو معنى تأنيثٍ حقيقيّ بوَجْهٍ فاعْرِفْهُ . فانَّ الزّمانَ قد أَدْبَرُ (١٠) حتى قد يتكلمُ كثيرٌ من أهلِهِ في يَشَينُ الكتابَ الاشتغالُ بافسادِهِ .

ويَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ جَعْلَهُم لَكُلِّ عَقْدٍ نَوْعاً آخِرَ مِن التَّصرَّفِ جَيْدُ المُنَاسَبَةِ للحكمةِ وَذَلكَ (٥٠) أَنَهِم جَعَلُوا مَا قَبَلَ العَشْرَةِ مُضَافًا إلى المُعَيِّزِ الجموع وما بَعْدَها الى العِشْرِينَ ، وَذَلكَ (٥٠) العَشْرِينَ أَفْرِدُوا وَنَصَبُوا أَيضاً اسْمَيْنِ جُعِلا اسماً واحِداً والمميِّز منصوب . ولما بَلغُوا(٥٠) العشْرينَ أَفْرِدُوا وَنَصَبُوا أَيضاً وَجَعَلُوهُ بَالُواوِ والنَّونِ ، وأضافُوا ماثةً وهي عَقْدُ آخَرُ ، فَجَرَوا على أَصْلِ كلامِهِم وهو تَغييرُ اللفَظِ للمَعْنَى نَحْوَ خَرَجَ وَقَعَدَ (٥٠) . فكما انْتقلَ العَدَدُ من عقدٍ الى عقدٍ كذلك عَيْرُوا

⁽٤٧) ب: والنون.

⁽٤٨-٤٨) مكرر في ب.

⁽٤٩) ب، ج: في صدر الكلام.

⁽٥٠-٥٠) مكرر في ب وج بسبب انتقال النظر.

⁽٥١) ب: قد ادبر رث، سهو، ج: قد ادبر ورث قدره.

⁽۵۲) ب، ج، وذاك.

⁽٥٣) ب، ج: ولما جاوزوا.

⁽٥٤) ب: خرج وعقد، ج: خرج وقصد.

التَّصَرُّفَ [فيهِ](٥٥) فاعْرِفْهُ فانَّهُ قولُ شَيْخِنَا رَحِمَهُ اللهُ.

قَالَ الشَّيخُ أبو علي ٍ:

فَانْ أَرِدْتَ التَّعرِيفَ عَرِّفْتَ الثَّانِي فَقَلْتَ : مَاثَةُ الدَّرْهَمِ ، وَانْ عَرِّفْتَ أَحَدَ عَشَرَ دِرْهُمَا ۚ وَنَحَوَهُ قَلْتَ : الأَّحَدَ عَشَرَ ، وعلى هَذَا القياسِ مَا بَعْدَهُ الى العِشْرِينَ » .

قالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنّه قَدْ تَقَدَّمَ أَنّ التّعريفَ في مائة درهم أَنْ تُلْحِقَ الأَلِفَ واللاّمَ الاسمَ الثّاني فتقولُ : مائةُ الدّرهم (٥٠) ، لأنّك لو أَدْخَلْتَهُ على الأوّل امتنعَ الاضافةُ . وأمّا أَحَدَ عَشَرَ فَانَّهُ بمنزلةِ اسم واحدٍ ، فاذا أردْتَ تَعْرِيفَهُ ادْخَلْتَ الأَلِفَ واللاّمَ على أوّلهِ فقلتَ : الأَحَدَ عَشَرَ والخَمْسَةَ عَشَرَ ، ولا تُدْخِلُهُ على كُلِّ واحدٍ منها فتقولُ : الأحَدَ العَشَرَ ، لأنَّ الاسمَ الواحدَ لا يُعرَّفُ من مَكَانَيْنِ ، وانْ(٥٠) جاء ذلكَ فَعَلَى زيادةِ الألفِ واللامِ في الاسم (٥٠) الثّاني ، (٥ وتُدْخِلُ الألفَ واللام في الثّاني ٥٠) دونَ الأوّلِ فتقولُ : خَمَسةَ العَشَرَ ، لأنَّ علمَ التّعريفِ لا يكونُ في حَشُو الاسم .

⁽۵۵) من ب و ج. ابين.

⁽٥٦) ج: المائة الدرهم.

⁽۵۷) ب، ج: فاذ.

⁽٥٨) سقطت «الاسم» في ب و ج.

⁽٥٩-٥٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.



قَالَ الشَّيخُ ابو علي :

« بابُ كَــمْ » :

اعْلَمْ انَّكَمْ تستعملُ في موضعَيْنِ في الخَبْرِ والاسْتِفهام ، فاذَا اسْتعملَتها في الخَبْرِ بَينتها(١) بالواحدِ والجَمِيعِ وأضَفْتَها(٢) الى المعدودِ ، كَمَا تُضِيفُ الاعدادَ المنوّنة ، وذلك قولُك : كَمْ رجل عندك ، وكمْ غلمانِ لك ، فكمْ موضِعُهَا رَفْعٌ بالابتداءِ وهي مُضَافةٌ الى غلمانِ وعندك ولك في موضع الخَبْرِ . والقياسُ [أَنْ تُبَيَّنَ](٣) بالواحدِ(٤) من حيثُ كانَ عدداً كثيراً . فأمّا تَبنينُهم لَهُ بالجَمْعِ فَعَلى القياسِ المتروكِ في ثلاثِ مائةٍ ونَحْوِها .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ كُمْ له وَجُهَانِ مِن التَّصرُّفِ أَحَدُهُمَا أَنْ يكونَ خبراً ، والنَّانِي انْ يكونَ اسْتِفْهَاماً ، فانْ كَانَ خَبراً بُيِّنَ بالاضَافَةِ الى الجَمْعِ أو الى الواحدِ تقولُ : كَم غلام اسْتِفْهَاماً ، فانْ كَانَ خَبراً بُيِّنَ بالاضَافَةِ الى الجَمْعِ أو الى الواحدِ تقولُ : كَم غلام رَأَيْتُ ، كَانَّكُ (*) قلتَ : كَثيراً مِن الغِلمانِ رأيتُ ، وتقولُ كَمْ غِلمانٍ رأيتُ ، فَتضيفُ الى الجَمْعِ . فاضَافتُهُ الى الواحدِ على القياسِ ، لأنَّهُ عدد كثيرٌ فهو كمانةِ درهم . وغير ذلك من الاعدادِ اذا جاوزت العشرة ، لأن التّبيينَ في جميع ذلك بالواحدِ ، وأَنْ لم يَكُنْ فيهِ الاضافةُ . وأمَّا تَبْيينُهم لَهُ بالجَمْعِ ، فَلاجُلِ أَنَّهُ لما بُيْنَ بَالاضافةِ أَشْبَهَ بابَ عَشُوقٍ فقيلَ : كَمْ غِلمانِ لكَ ، كَمَا يُقَالُ : عَشُرةٌ غِلمانٍ فَيبَيْنُ بالجَمْعِ (١) وَعَنَى الشَيْخِ ابو علي بقولهِ :

⁽١) ط: فاذا استعملته في الخبر بينته.

⁽٢) ط: وأضفته.

⁽٣) من ب و ج: الصواب. وفي الأصل (اتبين) تحريف.

⁽٤) ج: الواحد. تحريف.

⁽٥) ج: لانك.

 ⁽٦) ب: فيتبين بالجمع ، ج: فتبين بالجمع .

فعلى القياسِ المتروكِ في ثلاثِ مائةٍ ، أنّه كان يجبُ أن يُبَيِّنَ بالجَمْعِ من حيثُ كانْ موضوع (٧) هذا البابِ أعني الثَلاثةَ الى العَشْرَةِ علَى أَنْ يُضَافَ الى جَمْعِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« تقولُ^(٨) : كَمْ رَجُلِ جَاءَكَ ، وان شِئْتَ قلتَ : جاءوكَ ، عَلَى مَعْنى كَمْ دونَ لَفْظِها ، وفي القرآن : (وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ في السَّمَاواتِ لا تُغْني شَفَاعَتُهُمْ)^(٩) و (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكُنْاهَا) ثم قال (أوهُمْ قَائِلُونَ)^(١٠) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ انَّكَمْ اسمٌ موضوعٌ للكثرةِ ، فيعودُ اليهِ الضّميرُ على اللفْظِ مَرَّةً وعلى المَعْنَى أَخْرَى ، فيقالُ : كَمْ رَجُلِ جَاءَكَ وجَاؤكَ ، وعلى ذلك(١١) قولُهُ تَعَالَى (وَكَمْ مِنْ مَلكِ أَخُرَى ، فيقالُ : كَمْ رَجُلِ جَاءَكَ وجَاؤكَ ، وعلى ذلك(١١) قولُهُ تَعَالَى (وَكَمْ مِنْ مَلكِ في اللهَّمَواتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ)(١١) ، لَمْ يَقُلْ : (١٢) شَفَاعَتُهُ . فهوَ بمنزلةِ كلِّ في أَنَّهُ يُحَمَّلُ الضَّميرُ على لَفْظِهِ وعَلَى مَعْنَاهُ فاللفْظُ كقولِهِ تَعَالَى (وَكُلُّهم آتيهِ يومَ القِيَامةِ فَرْدًا)(١٤) ، والمَعْنَى كقولِهِ تَعَالَى (وكُلُّ أَتَوهُ دَاخِرِينَ)(١٤) .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« وقَدْ تُجْعَلُ كُمْ في الخَبَرِ بمنزلةِ عشرينَ ، فَيُنْصَبُ ما بَعْدَهَا ، ويُخْتَارُ ذلكَ اذا وقَعَ الفَصْلُ بينَ المُضَافِ والمُضَافِ اليهِ ، وذَلكَ كقولهِ :

⁽٧) ب: موضع.

⁽A) ب : وتقول .

⁽٩) آية ٢٦/ النجم ٥٣.

⁽١٠) آية ٤ / الاعراف ٧. وتمامها (وكمُّ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكُنَّاهَا فَجاءَهَا بأسُّنَا بَيَاتَا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ).

⁽٤) ب: وعلى هذا.

⁽١٢) ب، ج: ولم يقل.

⁽۱۳) آیة ۹۰/مریم ۱۹

⁽١٤) آية ٨٧ / النمل ٢٧.

(١٨٨) نَوْمُ سِنَانَـاً وكَسمْ دُونَـهُ مِنَ الأَرْضِ مُحْدَودِباً غَارُهَا(١٥)

اعْلَمْ أَنَهِم يقولُونَ فِي الحَبَرِ: كُمْ فِي الدّارِ رَجُلاً ، فينصبونَ تَنكُباً للفصلِ بينَ الحارِ والمجرورِ ، اذ لو(١٦) قالُوا : كُمْ فِي الدّارِ رَجُلٍ ، كانَ قولُكَ فِي الدّارِ فاصلاً بين (١٧) الجارِّ والمجرورِ ، اذ لو(١٦) قالُوا : كُمْ دونَهُ من الأرْضِ مُحْدَودِباً الجَارِ الذي هُو رَجِلِ فقولُهُ : وكمْ دونَهُ من الأرْضِ مُحْدَودِباً عَارُهَا من الأرْضِ . ثم لما أوقع قولَهُ : دونَهُ ، بعد كَمْ فَصَبَ فقالَ : مُحْدَودِباً ، اذ لو جَرَّ لكانَ قولُهُ : دُونَهُ من الأرْضِ ، فاصِلاً بين كَمْ ومُحْدَودِب إلى المُحرورِ بهِ . ومُثلُهُ البَيْتُ الآخِرُ :

(١٨٩)كُمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَم اذْ لا أَكَادُ من الإثْنارِ أَحْتَمِلُ(١٨)

أُخْبَرَ أَنَّ فَضْلَهُم قَدْ غَشِيَهُ كثيراً ، ولم يَقْصد الاستفهامَ ، فالأَصْلُ كم فَضْلٍ نَالَنِي ، على أَنْ يكونَ كَمْ مبتداً ، ويكونَ نَالَنِي مَسْتُوراً فيهِ ضَميرُهُ وتكونَ الجُمْلَةُ في موضع ِ الخَبَرِكَانَّهُ [قَالَ](١٩) كَمْ فَضْلٍ نَائِلُّ ايَّايَ ، كَمَا تَقُولُ : كَمْ غلامٍ ضَاربُ

⁽١٥) نسب هذا البيت لزهير بن ابي سلمى ولابنه كعب ، كما نسب للأعشى . وليس في ديوان واحد منهم ، غير انه في ديوان الاعشى قصيدة على نفس وزن البيت وقافيته (ق ٦٤ ص ٣١٧–٣١٩) مطلعها : لميثاءَ دار عفا رسمها فا ان تبيّن اسطارها

ونسب البيت لزهير في سيبويه والشنتمري ٢٩٥/١ ، وللشعراء الثلاثة في شواهد الايضاح لابن برى ق ٢٥ ، ولزهير ولكعب في الشواهد الكبرى للعيني ٤٩١/٤ ، وشرح الشواهد للعاملي ٤٠٨ ، وهو غير منسوب في الايضاح ٢٢٠ ، والمفصل ١٨١ ، والانصاف ٢٠٦/١ ، وابن يعيش ١٢٩/٤ ، واللسان (غور) ٢٤٠/٦ ، والاشموني ١٨٢٤ ، والشاهد فيه الفصل بين «كم » وتمييزها وهو «مُحدَّدُوباً » لقبح الفصل بين الحار والجرور . التقدير «كم محدودب غارها دون الارض » الا انه لما فصل بينها نصب محدودبا . ولم يمتنع النصب بالفصل كما امتنع الجر ، لأن الفصل بين الناصب والمنصوب يرد كثيراً في كلامهم بخلاف الفصل بين الجار والمجرور .

⁽۱۹) سقطت «لو» من ب.

⁽۱۷) ب: من . تحریف .

⁽١٨) للقطامي في ديوانه ق ٣٩/١، ص ٣٠ وجمهرة أشعار العرب ١٥٣ وسيبويه والشنتمري ٢٩٥/١. والشواهد الكبرى للعيني ١٩٤/٤، والخزانة ٣١٢٧، والدرر اللوامع ٢١٢٧.

والبيت غير منسوب في المقتضب ٩٠/٣ ، والانصاف ٣٠٥/١ ، وشرح الاشموني ٨٢/٤ ، وهمع الهوامع ٢٥٥/١ . ورواية صدره في الديوان « فضلٌ » بالرفع .

⁽١٩) من ب و ج. أبين.

ايَّاكَ ، ثُمَّ لما أُوْقِعَ نَالَنِي بَيْنَ كَمْ وَفَضْلٍ ، نَصَبَهُ فَقَالَ : فَضْلاً ، لِيَتَخَلَّصَ منَ الفَصْلِ بَيْنَ الجَارِّ والمَجْرُورِ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي ِ:

« وأمَّا كَمْ اذَا كَانَتْ في الاسْتِفْهَامِ فهيَ بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ مُنَوْنِ (٢٠) ، ولاَ تُبَيَّنُ الا بالأسْهاءِ المُفْردَةِ في قَوْلِ البَصْرِيينَ (٢١) وذلكَ نَحْوكُمْ رَجُلاً جَاءُكَ ، وَكُمْ غُلاَماً مَلَكْتَ ، ولاَ يَجُوزُ كُمْ غِلماناً لكَ ، كَمَا لا يجوزُ عِشْرونَ دَرَاهِمَ لَكَ »(٢٢)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر :

اعْلَمْ أَنَّ كُمْ فِي الْاسْتِفْهَامِ لَا يُعرَّى من مَعْنَى الكَثْرَةِ ، فاذَا قُلْتَ : كَمْ رَجُلاً جَاءَكَ (٢٣ فالمَعْنَى أَعِشْرُونَ رَجُلاً جَاءكَ (٢٣) . أَمْ ثَلاثُونَ . وَلَمَّا كَانَ مُتَضَمِّناً لِمَعْنَى الكَثْرَةِ ، واحْتَاجُوا الى الفَصْلِ بَيْنَ الخَبر والاستفهام نَصَبُوا مُمَيزَها فِي الاسْتِفْهام ، والزَمُوهَا النَّكِرةَ المُفْرَدَة ، لأَنَّ المُميزَ المنصوبَ لَمْ يَجِيُّ فِي شيء من الاعدادِ مَجْمُوعاً ، والزَمُوهَا النَّكِرةَ المُفْرَدة ، لأَنَّ المُميزَ المنصوبَ لَمْ يَجِيُّ فِي شيء من الاعدادِ مَجْمُوعاً ، ألا تَرَى أَنَّكَ لا تقولُ : عِشْرونَ أَثُوابًا ولا خَمْسةَ عَشَر دَرَاهِمَ ، وقَدْ غَلَبَ المُفْرَدُ على التّميزِ حَتِّى جَاءَ فيها لَيْسَ بِعَدَدٍ نَحْوَما تَقَدَّمَ من قولِهِ تَعَالَى ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيء مِنْهُ التّميزِ حَتِّى جَاءَ فيها لَيْسَ بِعَدَدٍ نَحْوَما تَقَدَّمَ من قولِهِ تَعَالَى ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيء مِنْهُ التّميزِ حَتِّى جَاءَ فيها لَيْسَ بِعَدَدٍ نَحْوَما تَقَدَّمَ من قولِهِ تَعَالَى ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيء مِنْهُ السّمنية مَا مَ ذَكَالًا عِنْدَكَ ؟ كَمَا لا تقولُ : فَالسّمُونَ رَجَالاً عِنْدَكَ ؟ كَمَا لا تقولُ : أَعِشْرُونَ رَجَالاً عِنْدَكَ ؟ كَمَا لا تقولُ :

وانّا جَرَى كُمْ مَجْرى عِشْرونَ ، لأجْلِ أَنَهم قَد روا فيها التّنوينَ من حيثُ كانَتُ اسماً ، وكانتِ الاسْهاءُ تَسْتَحِقُّ التّنوينَ في الأصْلِ ، واذَا كانَ كذلك كانَ قريباً في قَولِهم : هُنَّ حَوَاجٌ بيتَ اللهِ ، لأنّهم نَصَبُوا بهِ كَمَا يَنْصبونَ بما فيهِ تَنْوينٌ من حيثُ أَنّه انّا سَقَطَ

 ⁽۲۰) ب ، ج : بمنزلة «مافیه» عدد منون . ولم ترد هذه الزیادة في ط .

⁽۲۱) ذكر سيبويه في ۲۹۲/۱ : ان الخليل ويونس لم يجيزا ان يكون مميزكم اسها بجموعا . وأجاز ذلك الاخفش بشرط ان يكون مبينا للاصناف كقولهم : كم غلهانا لك . اذا اردت كم صنفا من الغلهان لك . وأجاز الكوفيون ان يكون المميز جمعا مطلقا . انظر شرح الكافية ۹۳/۲ وهمع الهوامع ۲۰۶/۱ .

⁽٢٢) سقطت «لك» في ج.

⁽٢٣-٢٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر

⁽٢٤) آية ٤/ النساء ٤.

لسبب وهوَ مُشَابَهَتُهُ الفِعْلُ (٢٥) على ما سَتَراهُ في بَابِ مالا يَنْصَرِفُ ، كذلكَ أَصْلُ كَمِ التّنوينُ ، وانّا أوجب اسْقَاطَهُ البِنَاءُ لمشابهةِ الحروفِ ، فقد اجْتَمعا في // أنَّ أَصْلَ كُلُّ واحدٍ منهما التّنوينُ ، وانْ كانَ مالا ينصرفُ يفارقُ المَبْنَى من حيثُ انّهُ ينَّونُ في الشّعْرِ نحوَ قولهِ : (٢٦)

قَواطِياً مَكَّةً مِنْ وُرْقِ الحَمي(٢٧)

« فَانْ قُلْتَ : كُمْ لَكَ غِلْمَانًا ، جَازَ أَنْ تَنصَبَ غِلْمَانًا عَلَى الْحَالِ وَيَكُونُ الْعَامَلُ فَيْهِ مَا فِي لَكَ مِن مَعْنَى الْفِعْلِ ، كَأَنَّكَ أُرَدْتَكُمْ نَفْساً لِكَ (٢٨) غِلْمَانًا ، فَحَذَفْتَ (٢٩) المفسر وعلى هذا تَقُولُ (٣٠) : كُمْ دِرْهَمُكَ وَكُمْ دِرْهَمٌ لَكَ . تريدُ : كُمْ دانِقًا ، أُوكُمْ قِيرَاطاً دِرْهَمٌ لَكَ :

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنْكَ اذا قُلْتَ : كَمْ لكَ غِلمِاناً ، كانَ المُفَسِّرُ محذوفاً ، كأنَّكَ قلتَ : كَمْ

⁽٢٥) ب ، ج : مشابهة الفعل .

⁽٢٦) سقطت «قوله» في بوج.

⁽۷۷) هذا الرجز للعجاج في ديوانه ق ٤٧/٢٤ ص ٢٩٥ وسيبويه والشنتمري ٨/١ و ٥٦ ، وسمط اللالي ٢٨٥/٢ ، واللسان (حمم) ٤٨/١٥ و (مني) ١٦٣/٢٠ ، والشواهد الكبرى للعيني ٩٤٥٥ ، ١٩٥/٥ و وهو غير منسوب في الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٨٠ ، والموشح للمرزباني ٩٤ ، ومقاييس اللغة (الف) ١٣١/١ والخصائص ١٣٥٥٣ ، والمخصص ١٠٧/٧ ، والانصاف ١٩٤٧ ، ودوى الببت ، أو الفا » بدل ، قواطنا » في المراجع المتقدمة عدا سيبويه ٨/١ ، والحجة والموشح وسمط اللالي والانصاف والدرر اللوامع .

والشاهد فيه ورود جمع اسم الفاعل (قواطنا او أو الفا) على صيغة مالا ينصرف وقد نون وعمل كما يعمل مفرده فنصب ما بعده .

والحميي مقصود به الحيام حذفت الفه فاجتمع حرفان من جنس واحد فلزمه التضعيف فابدل من الميم ياءً كما تقول في تظننت : تظنيَّتُ وذلك استثقالا للتضعيف ثم كسر ما قبل الياء لئلا تقلب الفا ، وقد يكون حذف فيه الميم للترخيم في غير نداء وأبدل من الألف ياء .

⁽٢٨) سقطت «لك» في ط.

⁽۲۹) ج ، ط : فحذف .

⁽٣٠) ب ، ج : وعلى هذا «القول » تقول .

نفساً لكَ غِلَمَاناً ؟ ويكونُ غِلَمَاناً مَنْصوباً على الحالِ . والعَامِلُ فيهِ ما في لكَ من مَعْنَى الفعلِ ، كَانَّكَ قلتَ ، كَمْ نَفْساً استقرّوا لكَ غِلمَاناً ؟ وكَمْ نَفْساً استقرّوا لكَ مَمْلوكينَ ؟ وحَذْفُ المُفَسِّرِ اذا دلَّ الحالُ عليهِ كثيرٌ ، نحو ما ذَكَرَ من قولكَ : كَمْ دِرْهَمُكَ ؟ تُرِيدُ ، كَمْ دانِقاً درهَمُكَ ؟ فدانِقاً مُفَسِّركمْ ، وحُذِفَ لدليلِ الحَالِ عليهِ لأَنْكَ اذَا ذكرتَ الدرهمَ عُلِمَ أَنْكَ تَسَالُهُ عن وزنهِ ، وأَنْكَ تُريدُ الدّانِقَ ، وما أَشْبَهَهُ . وتقولُ : كَمْ حِنطَتُكَ ؟ وكمْ مَالُكَ ؟ تريد : كَمْ جَرِيباً أوكم قَفِيزاً حِنْطَتُكَ ؟ وكمْ درهماً مالكَ ؟ وتقول أيضا : كم غِلماناً على لكَ فَقُلْتَ : كم غِلماناً وقول أيضا : كم غِلماناً على لكَ فَقُلْتَ : كم غِلماناً وقد لكَ ؟ لم يَجُزُ لأَنْكَ لوجَعَلْتَهُ تَمييزاً لم يَجُزْ ، كَمَا لا يَجُوزُ عِشْرُونَ غِلماناً ، فالجَائِزُكم غُلاما لكَ ، وكَمْ لكَ غُلاما لكَ ، وكمْ لكَ عُلاما لكَ ، وكمْ لكَ عُلاما لكَ ، وكمْ لكَ غُلاما لكَ ، وكمْ لكَ عُلاما لكَ ، وكمْ لكَ عُلاما لكَ ، وكمْ لكَ لكَ عُلاما لكَ ، وكمْ لكَ عُلاما لكَ ، وكمْ لكَ عُلاما لكَ ، وكمْ لكَ يَعْوِيلُوكُ ويُعْمَلُوكُ ويقول عُلكَ الكَ يَعْمُ الكَ ويقول أيقيق الكَ يَعْمُ وكمْ الكَ يَعْمُ وكمْ الكَ يَعْمُ الكَ يَعْمُ الكَ يَعْمُ الكَ يَعْمُ الكَ يَعْمُ الكَ يُعْمُ الكَ يَعْمُ الكَ يَعْمُ الكَ يَعْمُ الكَ يَعْمُ يَعْمُ عَلْمُ يَعْمُ الكَ يَعْمُ الكَ عُلْمُ الكَ يَعْمُ لكَ يَعْمُ يَعْمُ يَعْمُ لكَ يَعْمُ عَلْمُ عَلْمُ يُعْمُ يَعْمُ يَعْمُ يُعْمُ يَعْمُ يَع

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي ِ:

« وتكونُ كُمْ في مَوْضِعِهَا منَ الخَبَرِ والاستفهام مبتدأةً ومفعولةً وفاعلةً في المغنَى ، فثالُ الابتداءِ قد تَقَدَّم . ومثالُ المفعولِ كقولِكَ في الخَبَر : كَمْ غِلَمَانِ قَدْ رَأَيْتُ ، وان شَيْتَ كم غُلاماً قد (٣٢) رأيْتُ ؟ فوضعُ كمْ شَيْتَ كم غُلاماً قد (٣٢) رأيْتُ ؟ فوضعُ كمْ نَصْبٌ بأنّهُ مفعولٌ بهِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أعِشْرِينَ غُلاماً رَأَيْتَ أَمْ ثَلاثِينَ ؟ فقامَ كَمْ مقامَ المعَدَدِ (٣٣) ، فانْتَظَمَ جميعَ اسْمَاثِهِ .

ومثَالُ كَوْنِها فَاعِلةً فِي المَعْنَى كَمْ غُلاماً جَاءكَ ، فكمْ في موضع رَفْع بالابتداء ، ولا يكونُ رَفْعاً بالفعلِ ، اللّا يكونُ رَفْعاً بالابتداءِ ، ولا يتقدَّمُ الفِعْلُ عَلَى كَمْ ، لأنَّ الاستفهامَ لا يَرْتَفِعُ بِمَا قَبْلَهُ » .

⁽۴۱) ج: بتقدیر، تحریف.

⁽٣٢) سقطت «قد» في ب و ج.

⁽٣٣) ب ، ج : اساء العدد .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ كُمْ قَدْ تَضَمَّنَ الاستفهامَ والعَدَدَ . فاذا قلتَ : كُمْ غُلاماً لكَ ، كانَ بمنزلةِ قولِكَ : أعِشْرونَ غُلاماً لكَ أَمْ ثَلاثُونَ ؟ واذَا كانَ مُتَضمَّناً للاستفهام كانَ بمنزلةِ مِنْ . فلا يَجُوذُ فيه الا ثَلاثةُ أَضْرُبٍ من العَمَلِ :

أَحَدُهَا: الرَّفْعُ بالابتداءِ كقولِكَ: كَمْ غُلاماً عِنْدَكَ؟ تُريدُ أَعِشْرُونَ غُلاماً عِنْدَكَ أَمْ ثَلاثُونَ؟ فَكَمْ مُبْتَدَأً وعَنْدَكَ خَبُرُهُ.

والضَّرْبُ النَّانِي مِنَ العَمَلِ النَّصْبُ على المفعوليةِ ، كقولِكَ : كَمْ غُلاماً رَأَيْتَ ؟ وَكُم رَجُلاً ضَرَبْتَ ؟ فكم منصوبٌ برأيتَ وضربتَ كَأَنْكَ قُلْتَ : أعِشرينَ رَجُلاً ضَرَبْتَ أَمْ ثَلاثِينِ؟ وجَازَ ذلكَ لأنَّ المفعولَ يَتَقَدَّمُ على الفِعْلِ كقولِكَ : زَيْداً ضَرَبْتُ ، فهو بمنزلةِ قولِكَ : مَنْ رَأَيْتَ ؟ فَتنصبُ مَنْ برأيتَ كَأَنْكَ قلتَ : أيَّ انسانٍ رَأَيْتَ .

والضَّرْبُ النَّالِثُ مِنَ العَمَلِ الجَرُّ ، لأنَّ (٣٠حروف الجَرُّ تَتَصِلُ بالمجرورِ٣٠) فتدخلُ على الاسم مع تَضَمَّنِهِ الاستفهامَ تقولُ : بِكَمْ غُلاماً (٣٠) مَرَرْتَ ؟ فَيَجْرِي مَجْرَى قَوْلِكَ : أَبِعشرينَ رَجُلاً مَرَرْتَ امِ قَوْلِكَ : بِمَنْ مَرَرْتَ ؟ وبأيِّهم مَرَرْتَ ؟ فهوَ بمنزلةِ قولِكَ : أَبِعشرينَ رَجُلاً مَرَرْتَ امِ بِثَلاثينَ ؟ وانّا تقدّمت (٣٠٠) الهمزةُ هنا على البّاءِ ، لأنّهم لو قَالُوا بأعشرينَ ، كانَ فَصْلاً بينَ الجَارِ والمجرورِ ، ولَيْسَ في [حُكُم](٣٠٧) كم حرف يَدلُّ على الاستفهام ، وانّا هُو مَصُوعٌ على ذَلِكَ . وَقَدْ ذَكَرْنَا في صَدْر الكِتَابِ وجهَ تَقَدُّم الجَارِ على الاسم المُتَضَمِّنِ للاستفهام ، ولا تكونُ كَمْ نَفْسُهَا فاعلةً ، لأنَّ الفعْلَ لا يتأخرُ عن الفاعلِ . الا تَرى أَنْكَ لا تقولُ : الزَّيدونَ ضَرْبَ ، والاستفهامُ يَقْتَضِي صَدْرَ الكلام ، فلو جَعَلْتَ كَمْ مرفوعاً لا تقولُ : الزَّيدونَ ضَرْبَ ، والاستفهامُ يَقْتَضِي صَدْرَ الكلام ، فلو جَعَلْتَ كَمْ مرفوعاً بالفِعْلِ وقُدَّمَتْ على ما يقتضيهِ حكمُ الاستفهامِ أَبْطلت حكمَ الفاعلية ، ولو رفعْتَها بالفِعْلِ وقُدَّمَتْ على ما يقتضيهِ حكمُ الاستفهامِ أَبْطلت حكمَ الفاعلية ، ولو رفعْتَها بالفِعْلِ وقُدَّمَتْ على ما يقتضيهِ حكمُ الاستفهامِ أَبْطلت حكمَ الفاعلية ، ولو رفعْتَها بالفِعْلِ وقُدَّمَتْ على ما يقتضيهِ حكمُ الاستفهامِ أَبْطلت حكمَ الفاعلية ، ولو رفعْتَها

⁽ ٣٤ – ٣٤) بدله في ب و ج : «حرفُ الجر يتصل بالمجرور».

⁽٣٥) ب ۽ ج : بکم رجلا .

⁽٣٦) ب ، ج : وانما قُدُمَت .

⁽٣٧) من بوج. أبين.

بالفعل وأوقعتها معْدَهُ على موجب حكم الفاعل فقلت : جَاءلُكُمْ رُجُلاً ؟ كنت أبطلت حكم الاستفهام ، فليس يَصحُ طرفٌ من العَمَلِ الا بِفَسَادِ طرف آخر . فاذَا كَان كذلك لم تَكُنْ فاعلة لفظاً ومَعْنَى ، وأنّا يكونُ ضميرُهَا فَاعِلاً ، تقولُ : كم رَجُلاً جَاءك ، فيكونُ في جَاءَ ضميرُ مرفوعٌ بأنّهُ فاعلُ كالواو . وإذا قلت : كَمْ رَجُلاً جَاءوك ؟ فهذا يَعْنِي بقولِهِ تكونُ فاعلةً في المَعْنَى ، وكَمْ في الخبرِ بمنزلتها في الاستفهام من جهة لزوم التقديم لها . فلا يحوزُ أنْ تقولَ : يُعْجَبُني ضربُك كَمْ رجل (٣٨) ، (٣٩ولا أعلمُ أنّه جَاءَك كُمْ رجل ٢٩٨) ، لأنهم أجروها مجرى واحداً في الحَاليْنِ ، فلهذا قالَ : كَمْ في مَوضِعَيْهَا من الخبرِ والاستفهام فسوّى بَيْنَهُمَا .

قَالَ الشَّيخُ أبو علي :

" وتقولُ كَمْ تُرى الحَروريَّةَ رجُلاً ، اذا أعملتَ تُرَى كَانَّكَ قلتَ : أعشرينَ رَجُلاً تُرى كَانَّكَ قلتَ : أعشرينَ رَجُلاً تُرى الحَروريَّةُ رَجُلاً ، وقد يَجُوزُ أَنْ تُرى الحَروريَّةُ رَجُلاً ، وقد يَجُوزُ أَنْ يُفْصلَ بينَ كَمْ وبينَ مُمَيِّزِهَا في الكلامِ نحوكمْ في الدَّارِ رَجُلاً ، ولا يجوزُ ذلكَ في عِشْرِينَ ونحوهِ الا في الشَّعْرِ كقولهِ :

عَلَى أَنْنِي بَعْدَمَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ خَوْلاً كَمِيلاً يُـــــذَكَرْنِيكِ حَنِينُ العَجُو لِ ونَوْحُ الحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً(١٤١)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ ثُرَى تُلْغَى وَتُعْمَلُ اذَا تَوسُّطَ المَفْعُولَيْنِ كَقُولِكَ : زَيْداً ثُرَى مُنْطَلِقاً ، وزَيْدٌ

⁽۳۸) ب ، ج رجلا .

⁽٣٩) ساقط في ب وج بسبب انتقال النظر.

⁽٤٠) الحرورية : جماعة من الخوارج منسوبة الى مَوضع بظاهر الكوفة اسمه حروراء وقد نسبوا اليه لانه كان اول اجتماعهم به حين خالفوا عليا عليه السلام. وهذه النسبة نادرة والقياس فيها حَروراوي. انظر الملل والنحل ١٩٩/١ واللسان (حرر) ٢٥٨٥.

⁽٤١) هذان البيتان للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه . (القسم الثاني ق ١/٦٦ و ٢ ص ١٣٦ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤٨٩/٤ ، وشواهد المغني ش ٧٨٣ ج ٩٠٨/٢ ، والخزانة ١٩٩/٥ و ١١٩/٣ ، وشرح الشواهد للعاملي ٤٠٠) ، والدرر اللوامع ٢١٠/١ .

تُرَى مُنْطَلِقٌ. فَاذَا قُلْتَ : كَمْ تُرَى الحَروريةُ رَجُلاً ، فَرَفَعْتَ الحَروريةَ ، كَانَ كَمْ في مَوْضع رَفْع ، كَانَكَ قُلْت : أعِشْرونَ رَجُلاً . في ظَنَّكَ الحَروريةُ أَمْ ثلاثونَ فالحَروريةُ مُثِنَداً ، وَكَمَّ خَبُرهُ . ولزم تقديمُهُ بَعْدَ الالغاءِ مِنْ وجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : الاستفهامُ كَمَا تَقُولُ : كَيْفَ زَيْدٌ ، والنَّانِي رَفْعُ الحَروريةِ ، لأنَّ ذلكَ لا يجوزُ الا بَعْدَ تَقَدَّم أَحَدِ المفعوليْنِ ، كَقُولِكَ : مُنْطلقٌ تُرَى زَيْدٌ . ولو قلت : تُرَى زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، لم يَجُزْ ووَجَب المفعولُ وانْ اعملت تُرى ونصبت الحَرورية كان كَمْ في موضع نَصْبٍ [بأنه(٤٢) المفعولُ النَّانِي كَمَا تَقُولُ : أعِشْرِينَ رَجُلاً تُرى الحَرارية .

وأَعْلَمْ أَنَّهُ يَحُوزُ أَنْ تَفْصِلَ بِينَكَمْ وَبَيْنَ مُمَيْزِهَا فَتَقُولُ : كُمْ فِي الدَّارِ رَجُلاً ، جَوازاً حَسَناً . ولا يَجُوزُ عِشْرُونَ فِي الدَّارِ رَجُلاً ، الا في (٤٣) ضرورة الشَّغْرِ . قَالَ صَاحبُ الكِتَابِ (٤٤) : انَّ كُمْ مَنَعَ بَعْضَ مَا لِعشْرِينَ مِن التَّمكُّنِ فَجُعِلَ هذَا عِوضاً . ومَعْنَى الكِتَابِ (٤٤) : أنَّ عشرينَ تكونُ فاعلةً لَفْظاً ومَعْنَى كَقُولِكَ : أَعْجَبَنِي عِشْرُونَ ، ومفعولةً واقعةً في مَرْتَبَتِهَا نحوضَرَبْتُ عِشْرِينَ . ولا يجوزُ ذلكَ في كَمْ ، فَلمَّا مُنِعَ بعضُ مَا لِعشرينَ مِنَ التَّصرفُ جُعِلَ له ضَرْبُ مِن التَّصرفُ لا يكونُ لِعشرينَ ليحصلَ التّعادلُ في التَّصرفُ جُعِلَ له ضَرْبُ مِن التَّعادلُ في

وهما غير منسوبين في سيبويه والشنتمري ٢٩٣/١ ، والمقتضب ٣/٥٥/ (أولها) ، ومحالس ثعلب ٤٩٧/٢ والايضاح ٢٧٤ ، والأزمنة والأمكنة ٢٩٤١/٣ ، (اولها) ، وشروح سقط الزند (البطليوسي) ٢٧٤١/٣ (ثانيها) ، وثانيها) و (الخوارزمي) بمجز الثاني أيضا في ٩٨٠/٣ ، والمسلسل في غريب لغة العرب ٢٧٠ (ثانيها) ، وابن يعيش ١١٥/٤ (أولها) ومادة (كمل) من اللسان ١١٨/١٤ والتاج ١٠٤/٨ (أولها) .

ورواية الاول في مادة (كمل) ، على انه ، .

والشاهد في اولها ، وهو الفصل بين « ثلاثين » و « حولا » بالمحرور ضرورة . وهذا يقوى الفصل بين كم وتمييزها تعويضا لعدم تمكن «كم » من التصرف في الكلام من جهة التقديم والتأخير اذ هي واجبة التقديم . والثلاثون ونحوها لها هذا التصرف وتفقد الصدارة . ولذا وجب اتصال النمييز بها الا في الضرورة كما في الشاهد .

⁽٤٢) من ب و ج. وفي الاصل: « فانه » تحريف.

⁽٤٣) سقطت ۽ في ٻوج .

⁽٤٤) مقتضى كلام سيبويه في ٧٩١/١ : انه يجوز الفصل بين كم وبميزها ويقبح الفصل بين العدد وبميزه قال : ان كم درهما لك ، أقوى من كم لك درهما وان كانت عربية جيدة .. ولو قال اتاك ثلاثون اليوم درهما كان قبيحا في الكلام ۽ .

[الصَّيَغ ِ] (٤٥) فَاعْرِفْهُ . فَهُوَ قُوْلُ شَيْخِنَا رَحِمَهُ اللهُ .

قَالَ الشَّيخُ أبو علي :

" وتقولُ : كَمْ جَاءَكَ رَجُلُ ، فتجعلُ كَمْ مِراراً ، ويكونُ مَوْضِعُهَا نَصْباً بأنها ظَرْفُ كَانَّكَ قلتَ : كَمْ يَوْماً اوكَمْ مَرَّةً جَاءكَ رَجُلُ . وممّا يَنْتَصِبُ الاسمُ بَعْدَهُ انتصاب الأسهاء بَعْدَ العَدَدِ المنوَّنِ قُولُهم : لَهُ عِنْدِي كَذَا وكَذَا دِرْهَماً . فكذا كنايةٌ عن العَدَدِ ، وممّا وَفُصِلَ قَولُكَ : ذَا ، من كذا بينَ الكَافِ وبينَ الدّرهم (٢٠) فانتصب على التّبيينِ . وممّا وفُصِلَ قَولُك : ذَا ، من كذا بينَ الكَافِ وبينَ الدّرهم (٢٠) فانتصب على التّبيينِ . وممّا يَجْرِي مَجْرَى كم في أنَّ المُرادَ بهِ التّكثيرُ قُولُهُمْ : كأين رَجُلاً جَاءكَ . فالمَعْنَى كم رجُلاً جَاءكَ . فالمَعْنَى كم رجُلاً جَاءكَ . فالمَعْنَى كم رجُلاً جَاءكَ أي وأكثرُ ما يُسْتَعمَلُ مع مِنْ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى (وَكَأَيِّن من قَرْيَة عَتَ عَنْ أمرِ رَبُّهَا) (٢٠) ، وقالَ الشَّعِرُ :

وكَأَيِّنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لو أُصِبْتُ هُو المُصَابَا(٤٩) قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرِ:

اعْلَمْ أَنَّكَ اذا قلتَ : كَمْ جَاءكَ رَجُلٌ ، وكَمْ جَاءَكَ زَيْدٌ ، كَانَ المُفَسَّرُ محذوفاً لدليلِ الحالِ عليهِ ، كَانَّكَ قُلْتَ : كَمْ مَرَّةً جَاءكَ زَيْدٌ ، وكَمْ يَوْماً جَاءَكَ زَيْدٌ . فكم (٥٠) في موضع نصب على الظَّرْفِ ، كَأَنَّكَ قلتَ : أعِشْرِينَ يَوْماً جَاءكَ زَيْدٌ أَمْ ثَلاثِينَ ؟

⁽²⁰⁾ من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « الصنبع ». تحريف.

⁽٤٦) سقطت: « الدرهم » في ج.

⁽٤٧) ج: جاءوك، تحريف.

⁽٤٨) آبة ٨ الطلاق ٦٥.

⁽ ٤٩) لجرير في ديوانه ص ٢٧، ومغنى اللبيب ش ٧٥٣ج ٢/٩٥٤ وشواهده ش ٧٣٤ ج ٨٧٥/٣، والخزانة ٢٥٤/ و ٤٩٥/٣ والخزانة ٢٥٤/ و ١٣٥/٤ و ١٣٥/٣ و ١٣٥/٣ وهمع الهوامع ٢٨٠١ و ٢٦/٣ و ١٣٥/٤ وهمع الهوامع ٢٨/١ و ٢٦/٣ .

والشاهد فيه بجيُّ «كأين » بمعنى كم مراداً بها التكثير.

⁽٥٠) ب، ج: وكم.

وأمّاكذا فانَّهُ جَرَى مَجْرَى كُمْ من حيثُ انهم لمّا أَدْخَلُوا الكافَ على ذَاكانَ بمنزلةِ اسم مُضَافٍ كقولِكَ : لِي ملوَّهُ عَسَلاً ، فَنَصِبْتَ ما بعْدَهُ فقلت عِنْدِي كَذَا وكَذَا وكَذَا وكَذَا وكَذَا وكَذَا ولَا الخَلِيلُ (١٥) : كَأْنَه قالَ له : عِنْدِي (٢٥) كالعَدَدِ دِرْهَماً . وانّا قصدَ أَنْ يُبَيّنَ كُونَهُ عبارةً عن عَدَدٍ مُبْهَم ، فكأنَّكَ اذا قلتَ : عِنْدِي كَذَا وكَذَا دِرْهَماً ، فقد قلتَ : عِنْدِي كَذَا وكَذَا دِرْهَماً ، فقد قلتَ : عِنْدِي عَدَدُ ما دِرْهَماً .

وأَمَّا كَأَيْن فَبِمَنْولَةِ كُمْ فِي الدّلالَةِ عَلَى العَدَدِ الكثيرِ ، والأَصْلُ كَأَيْنُ وَهُوَ الأَكْثُرُ فِي الاسْتِعْمَالِ . وأَمَّا كَأَيْن فَقَلُوبٌ منهُ وَتَرْتِيبُ ذلكَ أَنَّهُ قُلِبَ (٣٣) بِأَنْ أَخَرُ الهَمْزَةَ التي هي فاءُ الفعلِ ، فَصَارَكَياءٍ بوزنِ كَعَلَفٍ ثم خُفّفَ اليَّاءُ كقولِ الفَرَزْدَقِ ، أَنْشَدَهُ الشّيخُ رَحِمَه اللهُ :

/١٩٣/ فَنَظرْتُ نَصْراً والسَّاكَيْنِ أَيهُمَا عَلَى من الغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مواطِرُه (١٩٣/

فَصَارَ [كَيَاءٍ]^(٥٥) بَعْدَ التَّخفيفِ بوزنِ كَعَفٍ ، لأنَّ الياءَ عَيْنٌ ، والهمزةُ فَاءٌ ، ثم قُلِبَ اليَّاءُ الِفَاَّ ، كَمَا قَالُوا في طَيءٍ : طَائِي ٍ ، والأصْلُ طَيْبي ٍ بَوَزْنِ طَيْعيٌّ ، وفي حِيرَةٍ :

⁽٥١) في سيبويه ٢٩٨/١ : و وقال الخليل : كأنهم قالوا له كالمعدد درهما وكالمعدد من قرية . فهذا تمثيل وان لم يتكلم به . وانما تجيءُ الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيّ واحده .

⁽٥٢) سقطت ۽ عندي ۽ في بوج.

⁽٥٣) ج: قلت: تصحيف.

⁽⁴⁴⁾ للفرزدق في ديوانه (الصاوي ط ۲) جـ ٣٤٧/١ (من قصيدة قالها في نصر بن سيار) ومواد (حير) من اللسان ٥٩/١٩ و (أيا) من اللسان ٥٩/١٩ و والتاج ٢٨/١٠ .

والبيت غير منسوب في مغنى البيب ش ١١٨ ج ٧٧/١ وشواهده ش ١١٤ ج ٢٣٦/١.

ورواية ب وج : تنظرت نسراً وهي ايضا رواية التاج (أي) . وروى • تنظرت نصراً • في الديوان واللسان (ايا) ومغنى اللبيب وشواهده . وفي الاخير ذكر ان للبيت رواية اخرى هي • انتظرت نصرا … واستقلت مواطره » وروايته في اللسانُ (حير) • تأملت نسرا .

والسَّاكَيْنِ وكوكبان يقال لاحدهما الاعزل وللآخر السهاك الرامح. وأيهُمَا مخفف أيهها. وهو موضع الاستشهاد والمواطر جمع ماطرة صفة للسحائب.

⁽٥٥) من ب و ج. الصواب. وفي الاصل اكيل » تحريف.

حَارِيُّ (٥٠) ، وفي زَبنيةٍ لِعَلَم زَبانِيُّ (٥٠) . فالنّونُ في كاءٍ تنوينٌ بمزلتِهِ في كساءٍ فالوَقْفُ عليهِ ، كالوَقْفِ على كِسَاءٍ في حَالَّ الرَّفْعِ والجَرِّ لأَنَّ الهمزة يَلْزَمُهَا الكَسْرَةُ لوقوعِهَا موقعَ لام الفعْلِ التي هي الباءُ الثّانيةُ في كائِيٍّ ، ولو وَقَفْتَ على كائنِ وقَفْتَ : كاءٍ ، بهمزة ساكِنَةٍ كالوقفِ على كِساءٍ سَوَاءُ ، ويَنْبغِي أَنْ تَعْلَمَ إِنّا حِينَ قَدَّرْنَا حَذْفَ احْدَى اليَائيْنِ من أي بَعْدَ القلبِ تَخْفِيفاً جَعَلْنَا (٥٩) المحذوفة الثّانِيةَ التي هي لامُ الفِعْلِ ، وان كانتِ الأُولَى التي هي العَيْنُ سَاكِنةً ، وكَانَ السّاكِنُ أَضْعَفَ ، لأجْلِ أَنَّ الحَذْفَ الى الطّرْفِ (٥٩) أَسْرَعُ التي هي العَيْنُ سَاكِنةً ، وكَانَ السّاكِنُ أَضْعَفَ ، لأجْلِ أَنَّ الحَذْفَ الى الطّرْف (٩٩) أَسْرَعُ وبه أَخْصُ ، الا بَرَى الى كثرة يَدٍ ودَم وغَدٍ ، أَعْنِي ما حُذِفَ لامُهُ ، وقِلّة نحو مُذْ . فَلِهَذَا وَبَهُ أَنْ وَزُنّهُ كَعَفٍ ، ولم تَقُلُ كَلْفٍ . ويُسْتَعْمَلُ مع نحوكاءٍ من رجلٍ ، وكَاءٍ من صَدِيقٍ كَقُولِهِ :

/١٩٤/ وكَائَنْ تَرى من يَلْمَعي مُخَطْرَبٍ ولَيْسَ لَهُ عِنْدَ العَزَائِمِ جَوْلُ (١٠) وعَلَى هَذَا يَجْرِي الكلامُ .

⁽٥٩) ب 6 ج : • في جيرة : جاري • . تصحيف . وفي اللسان (حير) ٣٠٦/٥ : • والحيرة بالكسر بلد بجنب الكوفة • والنسبة اليها حيري وجاري على غير قياس • وهو نادر معدول النسب قلبت الياء فيه الفا وهو قلب شاذ غير مقيس . انظر معجم البلدان ٣٧٦/٣ وما بعدها .

⁽٧٧) في اللسان (زين) ٦/١٧٠ : « وبنو زبينة حي » النسب اليه زباني على غير قياس ، كأنهم ابدلوا الالف مكان الياء في زبيني » .

⁽٥٨) ب، ج : جملت . وما في الأصل أرجع .

⁽٥٩) ج: الى الظرف. تصحيف.

⁽٦٠) ينسب هذا البيت لطرفة بن العبد وليس في ديوانه (طبعة بيروت) والبيت منسوب له في المخصص ٣٧/٥ وتهذيب اصلاح المنطق ١٠٦/١ وسمط اللالي ١٩٢/١ ومواد (خضرب) من اللسان ١٠٣/١٠ ومن و (حظرب) منه ٣١٣/١-٣١٤ و (خضب) من التاج ٢٧٣٧، و (لمع) من اللسان ٢٠٣/١٠ ومن التاج ٥٠٤/٥.

والشاهد في البيت استعمال كائن متبوعة بحرف الجر من ومثلها مثل كم الخبرية .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي ٍ :

« بابُ النَّداءِ »

الأسْمَاءُ المُنَاداةُ لا تَخْلُو من أَنْ تكونَ مفردةً أَو غيرَ مفردةٍ ، فالمفردُ (١) على ضَرْبَيْنِ : معرفةٌ ونكرَةٌ ، فالنّكرةُ منصوبةٌ في النّداءِ وذلكَ قولُكَ : يا رَجُلاً ويا غُلاماً . فغلامٌ ورَجُل في هذَا الموضع يُرادُ بهِ الشَّائعُ الذي لم يَخْتَصَّ بالفَصْدِ اليهِ ، وتَوجّهِ الخِطَابِ نحوةُ ، كما يقولُ الأغْمى : يا رجُلاً خُذْ بِيَدِي ، ويا غُلاماً أَجَزْنِي (٢) ، فلا يُقْصَدُ بذلكَ غُلاماً بعَيْنِهِ ولا رَجُلاً .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ السُّنَادَى المفعوليةُ على تقديرِ أَدْعُو أُو أُرِيدُ(٣) الا أَنَّهِم تَرَكُوا اظهارَ هَذَا الفِعْلِ وَجَعَلُوا بِاكالخَلَفِ منهُ لدّلالتِهِ عليهِ . وَكَانَ فِي ذلكَ اخْتِصَارٌ وَرَفْعُ لَبْسٍ (٤) اذ لو قِيلَ أَدْعُو زَيداً ، أو أُريدُ زَيْداً ، (• لِجازَ أَنْ يظنَّ بالمتكلم أَنَّهُ قَصَدَ الاخبارَ) بدعائِهِ زَيْداً في يستقبلُ ، لأنَّ أَفْعَلَ لا يَخْتَصُّ بالحالِ بَلْ يكونُ مُشْتَرَكاً بيْنَهُ وبينَ الاستقبالِ ،

⁽١) ب،ج: فالمفردة.

⁽٢) ب، ج، ط: أجرني.

⁽٣) ب، ج: ادعو وأريد.

⁽٤) ب،ج: ورفع للبُسِ.

⁽٥-٥) بدله في ب و ج : « لجاز ان يظن المخاطب قاصدا الاخبار».

⁽٦) في سيبويه ١٤٧/١ : « ومما يدلك على أنه – أي النداء – ينتصب على الفعل وان يا صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب : يا اياك ، انما قلت : يا اياك أعنى ، ولكنهم حذفوا الفعل وصاريا وأيا و أي ، بدلا من اللفظ بالفعل .

فَلَمّا كَانَ كَذَلكَ الْتَزِمَ تَركُ اظهارِ هذا الفِعْلِ ، وجُعِلَ يَا كَالنَاثْبِ عَنْهُ فَصَارَ قُولُكَ : يا عَبْدَاللهِ ، وياغُلامَ زَيْدٍ ، يُفيدُ فِي أَنْكَ فِي حَالِ دُعاثِهِ وأنّ فِي نفْسِكَ ارادةً مُتَوجّهةً اليهِ وَقَصْداً مُخْتَصاً بهِ . وقَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٢) : أنَّ الأصْلُ أنْ يُوتَى بالضميرِ المَنْصوبِ(٧) فعنى هَذَا أنَّ المُنادَى منصوبٌ ومُخَاطَبٌ . فالأصْلُ أنْ يُوتَى بالضميرِ المَنصوبِ(٧) الذي هو اليّكَ الا أنَّ الاسمَ الظَّاهِرَ نحوَ عَبْدِ اللهِ قامَ مَقامَهُ ، ونَابَ يا عنِ الفِعْلِ النّاصِبِ لَهُ ، وكَانَّه جَمَعَ بَيْنَ يا وبَيْنَ أعْنِي لَيَجْعَلَ يا دَليلاً على كونِ المُتَكلّم في حَالِ الدّعاءِ ، وتَنْبِياً على ذَلكَ ، غَيْرَ أَنْهِم اخْتَصروا فأضّمروا هذا الفِعْلَ اضْهاراً لازِماً ، وصَارَ با كَالْمُوضِ منهُ . وكانَ هَذَا أَدْهَبَ فِي الجَزْمِ (٨) لما ذَكَرْنَا من أنّه لا يَلْتَبشُ بالخَبْرِ ، واذا كَانُوا يَضْمُرُونَ الفِعْلَ أَنْ المُارَةُ لا يُقِيدُ شَيْئاً مِنْ رَفْعِ اللّبِسِ كَانَ اضَهارُ أَعْنِي في قُولِكَ : يا تفعلَ كَذَا ، لأنَّ المُارُ أَعْنِي في قُولِكَ : يا تفعلَ كَذَا ، لأنَّ المَارُهُ لا يُقِيدُ شَيْئاً مِنْ رَفْعِ اللبْسِ كانَ اضهارُ أَعْنِي في قُولِكَ : يا أَعْنِي عَبْدَاللهِ مع ما فيهِ من رَفْعِ اللّبْسِ أَوْلَى بالجُوازِ وأعرق في الحِكْمةِ .

وَبَعْدُ فَانَّ المُنَادَى المُفْرَدُ على ضَرْبَيْنِ: مَعْرِفَةٌ ونكرةٌ ، فَالنّكِرَةُ جَارِيةٌ على أَصْلِ النّداءِ ، لأنّها منصوبةٌ البَنَّةَ كقولك : يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي لا تُريدُ رَجُلاً مَخصوصاً ، وانّها القَصْدُ (٩) واحداً من هذا النّوع . فكلُّ من أَجَابَكَ من الأمّة فَذَاكَ مَقْصُودُكَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وأمّا المَعْرِفَةُ فَعَلَى ضَوْبَيْنِ أَحَدُهُمَا : مَاكَانَ مَعرفةً قبلَ النِّداءِ ، والآخَرُ ماكانَ مُتعرِّفاً في النَّداءِ لتوجهِ الخِطَّابِ اليهِ وتَخَصَّصِهِ بهِ مِنْ بَيْنِ جِنْسِهِ [وكلا الضَّرْبَيْنِ مبنيًّ على الضَّمِّ](١١) . فَمِثالُ الأوَّلِ يا زَيْدُ وَيا عَمرُو ، وقد تُحْذَفُ [يا](١١) مِنْ هَذَا النّحوِ على الضَّمِّ]

⁽٧) سقطت والمنصوب و في ب و ج .

⁽٨) ب،ج: الحزم، تصحيف.

⁽٩) ب،ج: وأنما تقصد

⁽١٠) من بُ وج و ط. واثباته أبين

⁽١١) من ب و ج و ط. ابين.

كَمَا جَاءَ فِي القرآنِ : (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)(١٢) ، ومِثَالُ الثَّانِي : يَا رَجُلُ ويَا امْرأةُ (١٣) .

قَالَ الشَّيخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّ المعرفة في غير النّداءِ نحو زيدٍ وعَمْرُو، والنّكرة نحو رجُل وما أشْبَههُ وَيَسْتُويانِ] (١٤) في التّعريفِ اذا ضُمَّا كقولك : يا زَيْدُ ، ويَا رَجُلُ ، وسَبَبُ التّعريفِ في رَجُلِ أَنْكَ أَقْبَلْتَ على واحدٍ من الجِنْسِ وخَصَّصْتَهُ بالنّداءِ فَجَرَى مَجْرَى أَنْ تقول : الرَّجِلُ ، فَتَأْتِي بلامِ التّعريفِ ، وتقصر الاسمَ على واحدٍ من الجِنْسِ بِعَيْنِهِ . وقد اختلَفَ النّاسُ في نَحْو زيدٍ وعمرو ، هَلْ (١٥) يكونُ في حَالِ النّداءِ باقياً على عَلَمِيتِهِ أَم لا ، فالذي يدلُ على آنه نُكُر (١٦) حتى جُعِلَ جِنْساً نحوَ قولك : زَيدٌ من الزَّيدِينَ ، كما تقولُ : رجلٌ من الرِّجَالِ ثم خصَّ بالنّداءِ من بَيْنِ الجِنْسِ فقيلَ : يا زيدُ كما تقولُ : يَا رَجُلُ ، انّا وَجَدُنَا يا يمتنعُ من أَنْ يحتمعَ مع الألفِ واللام نحويا [الرَّجُلُ] (١٧) ، كمَا يمتنعُ اجتاعُ وَكَمْ يَعْدَ أَنْ يَعْرَفُ فِي عَالِهُ فَي قولِكَ : ١٠) يا رَجُلُ ، جَار مَجْرى الألفِ واللّام ، وجَبُ أَنْ لا يَدْخُلَ على نحو زيدٍ وعمرومع بَقاءِ التّعريفِ فيهِ ، كُمَا أَنهم أجمعوا على أَنْ العَلَم اذا أُضِيفَ نُكُر ، فانّا يُقَالُ : رَأَيْتُ زَيْدَكُم بَعْدَ أَنْ يُقَدّرَ زيدٌ من الزّيدِينَ على أَنْ العَلَم اذا أُضِيفَ نُكُر ، فانّا يُقَالُ : رَأَيْتُ زَيْدَكُم بَعْدَ أَنْ يُقَدّرَ زيدٌ من الزّيدِينَ على أَنْ العَلَم اذا أُضِيفَ نُكُر ، فانّا يُقَالُ : رَأَيْتُ زَيْدَكُم بَعْدَ أَنْ يُقَدّرَ زيدٌ من الزّيدِينَ كُولِهِ :

/١٩٥/ عَلا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيضَ ماضي الشَّفْرتَيْنِ يَمَانِي (١٩)

⁽۱۲) آية ۲۹ – يوسف ۱۲.

⁽١٣) ب ۽ ج ، ط : يا رجل ۽ ويا غلام ۽ ويا امرأة .

⁽١٤) من ب و ج. الصواب. وفي الاصل «يسترويان». تحريف.

⁽١٥) ب: وهل. سهور.

⁽١٦) ج: نكرة.

⁽١٧) من ب و ج. الصواب. وفي الاصل و رجل ، تحريف.

⁽١٨ - ١٨) ساقط في ب و ج.

⁽١٩) نسب المبرد في الكامل ٢٤٥ هذا البيت لرجل من طي ۽ وكان واحد منهم يقال له : زيد ، من ولد عروة بن

ولو قُدِّرُ أَنَّ زيداً مخصوصٌ بالواحدِ المعيّن حَتّى كأنَّ أحَداً لا يُعرَفُ (٢٠) غَيْرَهُ بهذا الاسم ، كَانَ اضافَتُهُ محالاً ، لأنَّ الغرض من الاضافةِ التّعريفُ. واذا كانَ الاسمُ مُتَضَمّناً للتّعريفِ ، كانَ اضافَتُهُ بمنزلةِ المُعرَّفِ (٢١) بالألفِ واللام نحو الرّجلِكُ والغُلامِكَ ، وهذا فاسدٌ . فَاذَا تَقرَّر أَنَّ الضَّمَّ وادْخَالَ ، يا من اسبابِ التّعريفِ ، وجَب أَنْ يكونَ زَيْدٌ في قولِكَ : يا زَيْدٌ قد انْتَزِعَ منهُ مَعْنى العَلَميةِ ، فَجعِلَ شَائِعاً في أمةٍ نحو قولكَ : واحِدٌ من الزَّيْدينَ ثمَّ عُرِّفَ بالنّداءِ فقيلَ : يا زَيْدُ ، كَمَا يُقَالُ : يارَجُلُ ، ويُوضِّحُ ذلك َ (٢٢ انّهم حَمَلُوا هذا الوَصْفَ فيهِ نحو قولهِ :

باعَدَ أمَّ العَمْرِ عن أسِيرِهَا حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصُورِهَا (٢٣)

زيد الخيل قتل رجلا من بني أسد يقال له : زيد ، ايضا وعن المبرد فعل ذلك العيني في الشواهد الكبرى . ٣٧١/٣ ، والبغدادي في الخزانة ٣٣٧/١ .

والبيت غير منسوب في الأزمنة والأمكنة ٢٣٣/١ ، والمفصل ١٦ ، وشرحه لابن يعيش ٤٤/١ ، واللسان (زيد) ١٨٥/٤ ومغني اللبيب ش ٧١ ج ٥٩/١ ، وشواهده ش ٦٧ ج ١٩٥/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٩٥/١ .

وورد في ج ۽ يوم الصفاء. تحريف.

وروى المبرد عجز البيت برواية : ، بابيض من ماء الحديد يماني ، ثم ذكر للبيت رواية احرى هي :

بأبيض مصقول الغِرار يمان

علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم

ورواية عجزه في الأزمنة والامكنة و بأبيض من ضامي الحديد يمان.

والنقا الكثيب من الرمل.

والشاهد فيه أنَّه أضاف زيدا الى المضمر فجرى تعريفه بالاضافة بجرى أخيكَ وصاحِبكَ.

(۲۰) ج: لا يعرى. تحريف.

(٢١) ج: بمنزلة واضافة، المعرف.

(۲۲ – ۲۲) بدله في ب و ج : ﴿ أَنْ نَحُو قُولُه : يَاعِدُ أَمْ الْعَمْرُو.... البيت ، حَمَلُوهُ عَلَى وجهينَ ﴿ .

(٣٣) ورد هذا الشاهد في اول الكتاب ، وقد كتبت ، العمره ، هناك باثبات الواو المعيِّزة بينه وبين عمر ، لان ذلك الموضع نقل من نسختي ب وج اللتين اثبتاها في كلا الموضعين من الكتاب وفي نسخة الأصل ورد ، العمره ، مرة باثبات الواو المميزة واخرى بعدمها . وقد حافظت هنا على هاتين الصورتين كما وردتا في الأصل . ويرى قسم من النحويين ان عمرا اذا دخله الالف واللام لضرورة الشعر لا تلحقه هذه الواو المميزة (انظر شواهد الشافية ٤/٠٥-٥-٧٠٥) . ورواية البيت في ب ، ج هنا ، من اسيرها ، كروايته فيهما في أول الكتاب .

على وَجْهَيْنِ^٢).

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ اللَّامُ زائدةً غيرَ مُعْتَدُّ بِهَا ، حتى كأنه قالَ أمَّ عمرهِ .

والنّاني : أن يكونَ نَكّر حتى قال : عَمرُومِنَ العَمْرِينَ ، ثمَّ عَرَّفَهُ بِالألفِ واللاّم ، فقالَ : أمَّ العَمْرُوكما تقولُ : أمَّ الرَّجلِ . ولَمْ يَقُلُ أَحَدُ : انَّ الألفَ واللاّم للتعريفِ مثلَهُما في الرَّجلِ مع بَقاءِ الاسم على العَلَميةِ . لفسادِ الجَمْعِ بينَ تَعريفَيْنِ ، فَيَا في مثلَهُما في الرَّجلِ مع بَقاءِ الاسم على العَلَميةِ . لفسادِ الجَمْعِ بينَ تَعريفَيْنِ ، فَيَا في قولِكَ : يا زَيْدُ ، لا يَخْلُو مِنْ أَنْ تُجْعَلَ زَائدةً عَلَى الضَّمِّ كَمَا تَفعلُ ذَلكَ في يَا رَجُلُ فلا تكونَ للتّعريفِ فتنكرُ الاسمَ وتعرفُ بيا وبنائِهِ على الضَّمِّ كَمَا تفعلُ ذلكَ في يَا رَجُلُ فلا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : انَّ يا زائدةً كما قِيلَ في الألفِ واللاّم لأَجْلِ أَنَّ يا في قولِكَ : يا زَيدُ ، يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ : انَّ يا زائدةً كما قيلِهِ : أمَّ العَمْرُو اذَا كانَتْ مزيدةً افادَتْ ما تُفيد في ولا يَقُولُ عاقِلُ : انَّ الألفَ واللاّم في قولِهِ تَعَالَى (فَهَا رَحْمةٍ من الرَّجُلِ ، لأنَّ المَزيدَ لا يكونُ لَهُ أَثَرٌ في المَعْنَى ، كما في قولهِ تَعَالَى (فَهَا رَحْمةٍ من الرَّجُلِ ، لأنَّ المَرْيدَ لا يكونُ لَهُ أَثْرٌ في المَعْنَى ، كما في قولهِ تَعَالَى (فَها رَحْمةٍ من الرَّجُلِ ، لأنَّ المَرْيدَ لا يكونُ لَهُ أَثْرٌ في المَعْنَى ، كما في قولهِ تَعَالَى (فَها رَحْمةٍ من الرَّجُلِ ، لأنَّ المَرْيدَ الإلفَ مَا اللهَمْرُ : وَهُو أَنَّ الاسمَ قد نُكُر فقيلَ : زَيْدٌ من الرَّجَالِ ، ثم عُرِّف بيا ، كما قيلَ : أنَّهُ مَعْولُ : يَاللهُ ، فَقَطَعُوا الزّيدِينَ ، كما تَقُولُ : يَاللهُ ، فَقَطَعُوا الزّيدِينَ ، كما تَقُولُ : يَاللهُ ، فَقَطَعُوا الرَّهُ في المَعْرِ المَعْرُ وَمَلَ عُولُ أَنْ الأَلفَ واللاّمَ في السمِ اللهِ إللهُ ، في الأعرف واللاّم في السمِ اللهِ إللهُ ، في الأعرف اللهَمْرةِ المحدوفةِ التي الكَثَامِ وَاللهُ النَّهُ وَلِكَ (المَالَفُ واللاّمَ في السمِ اللهِ (اللهُ اللهُ وفق التي اللهُ ، في المَعْرَ وجَلٌ عوضٌ من الهَمْرةِ المحذوفةِ التي الكِتَابِ وَاللهُ الْ الْقَالَ في السمِ اللهُ القَلْ اللهُ المَعْنُ اللهُ المُولُو اللهُ المُولُ اللهُ المُولُ اللهُ الْهُ اللهُ المُولُ اللهُ المُؤْلُولُ اللهُ المُؤْلُولُ اللهُ المُو

⁽ ٢٤) سقطت «قولك» في ب و ج.

⁽۲۵) آية ۱۵۹ آل عمران ۳.

⁽ ٢٦ - ٢٦) كذا مقتضى السياق . وعبارة الاصل : « ان الالف مزيدة » وعبارة ب وج : « ان اللام مزيدة » والذي اثبته ورد قبل ذلك بقليل في كل النسخ كما سيرد فيها بعد ذلك .

⁽۲۷) به ج: عاه.

⁽ ٢٨) ب ، ج : وذاك .

⁽ ٢٩) علل سيبويه في ٣٠٩/١ نداء ما فيه الالف واللام في مثل قولهم : ياالله اغفر لنا بقوله ، وكأن الاسم - اي لفظ الجلالة - والله اعلم اله فلما ادخل فيه الالف واللام حذفوا الالف وصارت الالف واللام خلفا مها . فهذا ايضا عما يقويه ان يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف » .

 ⁽٣٠) وردت زيادة في ج بعد قوله و اسم الله ، ونصها : « في حال الاختيار فلا يأتي الاله » . والعبارة غير واضحة
 المعنى وقد اشير الى اول الزيادة وآخرها بكلمتي « من » و « الى » .

هي فَاءُ الفِعْلِ فِي الهِ على وَزْنِ فِعالٍ ، بدلالةِ أَنَّهُ لا يُجْمَعُ بينَ الأَلفِ واللاّمِ والهمزةِ في حالِ الاختيارِ فلا يَأْتِي الاَلَّهُ الاَّ في الشَّعْرِ كقولهِ :

/١٩٦/ مَعَاذَ الالهِ أَنْ تَكُونَ كَظَبْيَةٍ ﴿ وَلا دُمْيَةٍ وَلا عَقِيلةِ رَبْرُبِ (٣١)

وكَذَا الأَلفُ واللاَّمُ في الناسِ عُوضَ من الهمزةِ في أُناسٍ ، لأَنَّه لا يُقَالُ الأُنَاسُ الا ضرورةً ، كما أنشدَ أبو عُمْانَ فيما حَكَى شَيْخُنَا أبو الحُسيْن(٣٢) رَحِمَهُ الله :

/١٩٧/ انَّ المَنَايَا يَطَّلِعْ نَ عَلَى الْأَنَاسِ الآمِنينَا (٣٣)

ثم انَّهِم خَلَعُوا مِنْهُمَا مَعْنَى التَّعريفِ فِي حَالِ النِّدَاءِ وَمَحَضُوهُمَا للتَّعويضِ ، وَقَطَعُوا هَمْ الوَصْلِ تَنْبِيهَا عَلَى تَغْبِيرِهِم لَهُمَا عَنِ العِنْهَاجِ المُتَعارَفِ مِنْ افَادةِ التَّعريفِ ، كَمَا إِنَّ الْفِعْلَ اذَا سُتِّيَ بِهِ قُطِعَ هَمْزَةُ الوَصْلِ مِنْهُ ، نَحُو أَنْ تقولَ : جَاءنِي اقْتَرَبَ ، ورَأَيْتُ افْرَبْ ، ومررت باضربْ ، ليدلَّ على اقْتَرَبَ ، واضْرِبْ ، ورأيتُ اضْربْ ، ومررت باضربْ ، ليدلَّ على اقْتَرَبَ ، وأنّه قَدْ تَغَيَّرُ حُكْمُهُ وانتقَلَ مِن بَابِ الأَفْعالِ الى بَابِ الْأَسَاءِ ، فكذلكَ قَطْعَ همزةَ الوَصْلِ فِي يَا اللهُ ، ليُعْلَمَ أَنَّ الالِفَ واللهِمَ ليسَ لَهُمَا حَظَّ الرَّسَاءِ ، فكذلكَ قَطْعَ همزةَ الوَصْلِ فِي يَا اللهُ ، ليُعْلَمَ أَنَّ الالِفَ واللهِمَ ليسَ لَهُمَا حَظَّ

⁽ ٣١) هذا البيت للبَعيث بن حريث الحنني (ترجمته في المؤتلف والمختلف ٥٦) في ديوان الحياسة ١٠٥/١ ، وشرحها للمرزوقي ق ١٠٥/٥ ج ٣٧٨/١ ، والخزانة ٢٠٠١-٣٥١ ، والدمية الصورة من العاج ونحوه سميت كذلك لانها كانت تصور اولا بالحمرة ، فكانها اخذت من الدم ، والربرب القطيع من البقر . وجاز العطف بالنني لاشتال المتقدم على معنى النني مثل قوله « أي الله ان اسمو بام ولا اب » .

والشَّاهد هو أنَّ الالف واللام في الله بدل من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا كما في البيت. (٣٢) سقط قوله: « ابو الحسين » في ب و ج .

⁽ ٣٣) نسب ابو حاتم السجستاني في كتاب المعمرين ص ٣٣-٣٤ هذا البيت لذي جَدَن الحميري ، ونقل صاحب الخزانة في ١٣٠/١ عن السجستاني هذه النسبة ، كما رد نسبة البيت لعبيد بن الابرص . والشاهد غير منسوب في الخصائص ١٥١/٣ ، والمخصص ١٤٠/١ و ١٤٥ والامالي الشجرية ١٣٤/١ و ١٣٤/ ، وابن يعيش الخصائص ١٢١/٥ ومواد (أنس) من اللسان ٣٠٨/٧ ، و(نوس) ١٣١/٨ والتاج ٢٦٥/٤ ، والاشباء والنظائر ١٢٩/٨ ، وشواهد الشافية ٢٩٦/٤ .

ووجه الاستشهاد بالبيت هو ان اجتماع ال والهمزة في الأناس لا يكون الا في الشعر . قال ابن يعيش واجتماعهما في قولهم : ان المنايا . • • البيت ، فردود لا يعرف قائله . ويجوز أن يكون جمعا بين العوض والمعوض منه ضهورة .

في التَّعريفِ وانَّها عوضٌ مَحْضٌ ، حتى كأنَّكَ اذا قلتَ : يا اللهُ فقد قلتَ : يا صمد في أنَّ الألفَ واللاَّمَ ليس فيها تَعْريفٌ . ولو كانُوا يحوزُونَ الجَمْعَ بينَ تَعْرِيفَيْنِ ويُبْقُونَ العَلَمَ على تعريفِهِ ولا ينكّرونَهُ ، كما يُنكَرُ في الاضافة لوجبَ أنْ يوصل الهمزةُ حيثُ يُنَادَى ما فيه الألفُ واللامُ ، كما يُفْعَلُ ذلكَ في سائرِ الكلام نحوَ الرِّجُلِ فَيقَالُ : يااللهُ ، فَلمّا لم يَقُلْ ذلكَ عَلمًا لم يَقُلْ ذلكَ عَلمًا لم يَقُلْ ذلكَ عَلَمُ الاَّللَّهُ عَلَى امتناعِهِم من الجَمْعِ بَيْنَ تَعْرِيفَيْنِ .

فانْ قُلْتَ فَكيفَ لَم تَقْطَعِ الهمزةَ في غيرِ النَّداء مع قولِكَ : إنَّ الألِفَ واللاَّمَ عوضٌ ، واستدلالِكَ على ذلكَ بانَهم لا يقولونَ : الالهُ والأُنَاسُ ، فكانَ يُقَالُ شكَرْتُ اللهَ . فالجَوابُ أَنَهم لم يَجْعَلُوا الألفَ واللاَّمَ في غيرِ النَّداءِ عوضاً مِنَ [الفَاء] (٣٤) الحَدوفِ فَقَطْ ، وانَّا جَعَلوهُمَا عَوِضاً مع افادَتِهمَا التَّعريفَ الذي يكونُ في سَائِرِ الكَلاَم ، الحَدوفِ فَقَطْ ، وانَّا جَعَلوهُما عَوِضاً من اللاّمِ المحذوفِ بدلالةٍ أنَّ أَحَداً لا يقولُ : كَمَا جَعَلُوا الهمزةَ في ابنِ واسم عَوضاً من اللاّمِ المحذوفِ بدلالةٍ أنَّ أَحَداً لا يقولُ : كَمَا جَعَلُوا الهمزةِ في ابنِ واسم عَوضاً من اللاّم الحَدوفِ بدلالةٍ أنَّ أَحَداً لا يقولُ : أَبنويٌ وسَمَويٌ بردّ اللاّمِ او أَبنويٌ وسَمَويٌ بردّ اللاّمِ او أَبني واسميٌ من غيرِ اللاّمِ . وقَدْ تَقَدَّمَ هذا في صدر الكِتَابِ عند ذِكْرِ ثُبون وقُلُون .

ومِثْلُ ذَا قُولُهُمْ : أَاللهِ لِتَفْعَلَنَّ (٣٥) ، وذلك (٣١) أَنَّهُمْ جَعَلُوا هَمْزَةَ الاستفهامِ عِوضاً من واو القسَم بدلالةِ أَنَّ أَحَداً لا يقولُ : أواللهِ لَتَفْعَلَنَّ (٣٥) ، فيجمعُ بين الواو والممنزةِ فقد جُعِلَ الممنزةُ هُنَا عِوضاً من الواو القسَميّةِ مع افادَتِهَا المَعْنَى الموضوعةَ هِي لَهُ ، أَعْنِي الاستفهام ، فكذلك جُعِلَ الألِفُ واللامُ في اسم اللهِ عِوضاً من الهَمْزَةِ المَحْدُوفَةِ من الهِ ، بدلالةِ ما ذَكَرْنَا من أَنَهُمْ لا يقولونَ : الآلهُ ، مع أَنَّهُمَا يُفيدانِ التّعريفَ الذي وُضِعا لَهُ في سائرِ الكلام فعملا هنا عَمَلَهُمَا في الحَسَنِ والعَبَّاسِ والرَّجُلِ وزيادةً وهي كُونُها عِوضاً من الممزةِ المحدُوفةِ من الهِ ، ثم أَنَّهُمْ لَمَا قَصَدُوا الدَّعاءَ ، وكانوا لا يجمعونَ كُونُها عِوضاً من الممزةِ المحدوفةِ من الهِ ، ثم أَنَهُمْ لَمَا قَصَدُوا الدَّعاءَ ، وكانوا لا يجمعونَ بينَ [تعريفينِ] (١٣٧٧) نحويا الرَّجُلُ ، مُحَضُوهُمَا للتَعْويضِ ونَزَعُوا مِنْهُمَا مَعْنَى التّعريفِ ، وقطعُوا هرزةَ الوصلِ ايذاناً بأنَّهُما قد صارا من نفسِ الكَلِمَةِ كالألفِ واللام في ألْسِنَةٍ مَثَلاً وقطعُوا هرزةَ الوصلِ ايذاناً بأنَّهُما قد صارا من نفسِ الكَلِمَةِ كالألفِ واللام في ألْسِنَةٍ مَثَلاً

⁽٣٤) من ج. الصواب. وفي الاصل: الغاء، وفي ب: النداء، وكلاهما تحريف.

⁽٣٥) ب، ج: لأفعلن.

⁽٣٦) ب، ج: وذاك.

⁽٣٧) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل ا التعريف ا تحريف.

فاعْرِفْهُ فانّهُ قاطعٌ ، وأوْلِهِ طَرَفاً من فِكْرِكَ ، ففيهِ أَدْنَى دقة . وهَذَا أعنِي أَنَّ الأعلامَ تُنكَرُ
ثُمَ تُعَرَّفُ بالنَّداءِ والبِنَاءِ على الضَّمِّ مذهبُ أَبِي العَبَاسِ (١٣٨) وكثيرٌ من أَصْحَابِنَا ، وَلَيْسَ
لصاحبِ الكِتَابِ نَصُّ فِي ذلك . وقد خَالَفَ أَبو بَكْرِ أَبَا العَبَاسِ ، ولَهُ أَسْئِلَةٌ فِي
لصاحبِ الكِتَابِ نَصُّ فِي ذلك . وقد خَالَفَ أَبو بَكْرِ أَبَا العَبَاسِ ، ولَهُ أَسْئِلَةٌ فِي
ذلك (١٣٩) ولَيْسَ يَسَعُ المَوْضِعُ لِذِكْرِهَا ، وانّمَا أَطَلَنَا هذهِ الاطالةَ أَبْضاً لأشكالِ
المَوْضِع وَأَنّهُ لا يَكَادُ يَتَحَقَّقُ بأَقلِ مِنْ هَذَا البيانِ .

وأمّا قولُ الشّيخِ أبي علي : على أنَّ يَا تُحْذَفُ من هَذَا النّحوِكَمَا جَاءَ في القرآنِ ورُيُوسُفُ // اعْرِضْ عَنْ هَذَا) - ('') [فَقَيْدَ] ('') بقولِهِ من هذا النّحوِ الآنَّهُ لا يُحْذَفُ من جميع الأسهاءِ المناداةِ ، وانَّمَا يكونُ ذلكَ في الاعلامِ نحو يوسف ، ولا يُقَالُ : رَجُلُّ تَعَالُ ، ولا رَجُلاً خُذْ بِيدي ، وانّها يَجِيءُ ذلكَ في الشّغرِ . وانّها كانَ كذلك ، لأنَّ نِداءَ الأسْمَاءِ الأعلامِ أَكْثَرُ فَيُطْلَبُ فيها من التّخفيفِ مالا يُطْلَبُ في غيرِهَا ، ولذلك خُصَّتْ بالتّرخيم نحويًا حَارِ .

فانْ قُلْتَ فَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّ هذا يُنكَّرُ حَتَّى يصيرَ بمنزلةِ رَجُلٍ وانَّهُ لا فَصْلَ بينَ قَوْلِكَ : يا زَيْدُ ، ويا رَجُلُ ، في كونِ التَّعريفِ بِيَا والضَّمْ (٢٦) فالجوابُ أن هَذَا مغالطةً لأَجْلِ أَنَّ سَبَبَ الحَذْفِ هو انَّ النِّداءَ بهذِهِ الأَسْاءِ أكثرُ مِنْهَا بالأساءِ التي هي نكراتٌ في أَصْلِ الوَضْعِ وَلَيْسَ سَبَبُهُ التَّعريفَ أَوِ التَّنْكيرَ (٤٣) فَيَلْزُمُنَا ما ذكرت . فاعْرِفْهُ .

⁽ ٣٨) علل المبرد رأيه هذا في المقتضب ٢٠٤/٤ – ٢٠٠ فقال : فانكان للمنادي واحدا مفردا معرفة بني على الضم ولم يلحقه تنوين وانما فعل ذلك به لخروجه عن الباب ومضارعته مالا يكون معربا . وقد ناقشه أبو بكر بن السراج في كتابه الأصول ٢٠٨/١ – ٢٥٩ فقال : « فزيد وما أشبهه معارف قبل النداء وهو في النداء معرفة كما كان ، ولوكان تعريفه بالنداء لقدر تنكيره قبل تعرفه . وأنظر أيضا الأنصاف مسألة ٤٥ » المنادي المفرد العلم معرب أو مبني ٢٠١٣١ – ٣٣٠ .

⁽٣٩) ب،ج: أسئلة في ذلك، غير متينة».

⁽٤٠) آية ٢٩/يوسف ١٢.

⁽٤١) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «فيفيد». تحريف.

⁽٤٢) ج: بناء الضم. تحريف.

⁽٤٣) ب، ج: التعريف والتنكير.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

« فهذانِ الضَّرْبَانِ بُنِيَا على الضَّمِّ لوقوعِهِمَا مَوقِعَ أَسهاءِ الخِطابِ . وأَسْمَاءُ الخِطابِ تَغْلِبُ عليها معاني الحُرُوفِ بدلالةِ أَنَّ كُلَّ مَوْضِع تقعُ فيه أَسهاءً يكونُ فيها دلالة (٤٤) على الخِطابِ ، وقد تكونُ للخِطاب بحردةً من مَعَاني الأَسْمَاءِ وذلك مثلُ الكَافِ في ذلك وأولئك وهنالك والنَّجَاك ، والتَّاءُ في أَنْت ، فلما وَقَعَتْ هذهِ الأَسهاءُ في النَّداءِ موقع الحروفِ وما يَغْلِبُ عليهِ شَبَهُ الحروفِ بُنِيَتْ »

« اعْلَمْ أَنَّهُ يُحْتَاجُ أَوِّلاً الى معرفةِ شَيْئَيْنِ : أَحَدُهُمَا : وَجْهُ وقوعِ هذهِ الأسهاءِ موقعَ كَلِمَ الخِطَابِ . والثَّاني الفَصْلُ بَيْنَ ما هُوَ حَرْفٌ مَحْضٌ وبَيْنَ ما هو اسمٌ فيه مُشَابِهُ الحَرْفِ(٥٠) من عَلاماتِ الخِطابِ .

فَالاُوّلُ : أَعْلَمْ أَنَّ النِّداءَ خِطابٌ بلا شُبْهَة ، فَاذَا قُلْتَ : يا زَيْدُ جَرى مَجْرَى قُولِكَ : يا ايّاكَ ، وأدعوكَ ، أَلا تَرَى أَنَكَ تُعِيدُ اليهِ الضَّميرَ على لَفْظِ الخِطَابِ ، فَتَقُولُ : يا زَيْدُ فعلتَ كَذَا (٤٠) ، وأنْتَ أَعْطَيْتَنِي كَذَا ، كَمَا تقولُ : أدعوكَ ، وأقولُ لَكَ : أنْتَ فَعَلْتَ كَذَا ، فلولا أنَّ هَذَا الظّاهِرَ قد قامَ مقامَ المُضْمَرِ لَمَا أَعَدْتَ اليهِ الضَّميرَ العائِدَ الى نحو ايّاكَ وأنْتَ ، ولَقُلْتَ : يا زَيْدُ فَعَلَ كَذَا ، ويا رَجُلُ هو فَعَلَ كَذَا ، الضَّميرَ العائِدَ الى نحو ايّاكَ وأنْتَ ، ولَقُلْتَ : يا زَيْدُ فَعَلَ كَذَا ، والرَّجُلُ الذي تَعُولُ : زَيْدٌ فَعَلَ كَذَا ، والرَّجُلُ الذي تَعُولُ : زَيْدٌ فَعَلَ كَذَا ، والرَّجُلُ فَعَلَ كَذَا هو المُضْمَرُ نحوَ ايّاكَ ، والرَّجُلُ الذي تَعْلَمُ أَنْتَ ضَرَبْتَ غُلامَكَ ، والأَصْلُ (٤٠٤) في هَذَا هو المُضْمَرُ نحوَ ايّاكَ ، والمُظْهَرُ قائمٌ مَقَامَهُ ، ويُحْكَى أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : يا ايّاكَ (٤٤) ، وليسَ بالأعْرَف ، ولم يَذَكُوهُ صَاحِبُ الكِتَابِ ، وكَأَنَّهُمْ آثُرُوا المُظْهَرَ وأقامُوهُ مقامَ المُضْمَرِ (٥٠) ، لأَجْلِ أَنَّ يَتُ اللهِ الْعَلَى اللهُ فَلَ اللهُ فَا المُضْمَرِ (٥٠) ، لأَجْلِ أَنْ

^(11) ط: دلالات.

⁽ و ۽) ج : مشابه الحروف.

⁽٤٦) ج: وكذا.

⁽٤٧) ب، ج: فعل وكذاء.

⁽ ٤٨) ب ، ج : فالأصل .

⁽٤٩) نقل سيبويه في ١٤٧/١ هذا القول عن العرب وعلَّل له . وهذا سهو من عبدالقاهر.

⁽٥٠) ج: المظهر. سهو.

المُخَاطَبِ قد يكونُ مُعْرِضًا (١٥) عن المُخَاطِبِ ، مُتباعِداً عن مَكَانِهِ ، فاذَا قَالَ لَهُ : يا اللّه وَيَا أَدْعُوكَ ، لم يُعْلَمُ أَنّهُ [يَعْنِيهِ](٥) أَوْ يَعْنِي غَيْرَهُ ، فاذَا ذَكَرَ الاسمَ الظّاهرَ ، وقالَ : يا زَيْدُ ويا رَجُلُ ، عُلِمَ أَنّهُ يَقْصَدُهُ وَتَنبَهَ لَهُ (٥٣) أَلا تَرَى أَنّكَ لا تقولُ لِمَنْ هُوَ مُقْبِلٌ عَلَيْكَ : يا فُلانُ ، ويَا رَجُلُ ، الا اذَا قَصَدْتَ فَرْطَ ايضاح ، وذكرَ مالا يُحْتاجُ اليه لِحري العَادة (٤٥) [بذلك] (٥٥) ، وانّمَا تقولُ على التّحقيقِ ، يا رَجُلُ ، ويا فلانُ ، اليه لجري العَادة (٤٥) [بذلك] (٥٥) ، وانّمَا تقولُ على التّحقيقِ ، يا رَجُلُ ، ويا فلانُ ، بعُدَ أَنْ تَجِدَهُ غَافِلاً عن خِطَابِكَ غيرَ مُنْصِتٍ // لك ، [ويكونُ] (٥٦) النداءُ تَنْبِياً واسْتِعْطَافاً جَاءَ فيهِ ما هُو كَالتّصويت (٥٧) نحوَ قولهِم : يا نَوْمانُ ويا هَنَاهُ ، قَالَ امرؤُ القَبْسِ :

/١٩٨/ وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا : يَا هَنَاهُ وَيْحَكَ ٱلْحَقْتَ شَرَّاً بِشَرْ(٥٠) وَهَذَا وَجْهُ وَقُوعِ المُنَادَى موقعَ المكنياتِ التي هي أعلامُ الخطابِ.

الثاني : وهو الفصلُ بينَ الحرفِ والاسمِ من كَلِمِ الخِطابِ .

اعْلَمْ أَنَّ فِي ذلكَ مَا هُوَ اسمٌ يدلُّ على العَيْنِ وعَلَى مُخَاطَبَتِهِ ومنهُ (٩٠ مَا هُوَ حَرْفٌ مُتَعَرِّ عن مَعْنَى الأسميةِ ومُتَجَرِّدٌ للخِطابِ٩٠) ، فالأوّلُ نَحْوَ الكافِ فِي ضَرَبْتُكَ ، ومَرَرْتُ

⁽٥١) ب: عوضا. تحريف.

⁽٥٢) من ب وج. الصواب. وفي الأصل «بعينه». تصحيف.

⁽۵۳) ج: وبينه له. تصحيف.

⁽ ٤٥) ج : بجري العادة .

⁽ **۵۵**) من ب و ج. أبين. .

⁽٥٦) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل: " ولكون . تحريف.

⁽۵۷) ج: كالتصوت.

⁽ ٥٨) لأمريء القيس في ديوانه ومختار الشعر الجاهلي ق ١٩/٢٩ ص ١٦٠ و ١٦٨ ، على الترتيب وكتاب الجمل للزجاجي ١٧٥ والأمالي الشجرية ١٠١/٢ ، وابن يعيش ٤٨/١ و ٤٣/١٠ ، ومواد : (هنن) من اللسان للزجاجي ١٣٩٥ و (هنا) منه ٣٤٣/٣٠ ومن التاج ٤٥٧/١٠ ، والشواهد الكبرى للعيني ٢٦٤/٣ . وعجز البيت غير منسوب في المفصل ٣٦٩ . والشاهد في قوله : يا هناه ، فهو اسم لا يستعمل الآ في النداء ، ومعناه يا هذا ، أو يا رجل وأكثر استماله عند الجفاء والغلظة .

⁽٥٩ - ٥٩) بدله في ب و ج : ومنه ما هو اسم يدل على العين الاسمية متجرد للخطاب .

بِكَ ، والنّاءِ في فَعَلْتُ وفَعَلْتَ والنّاءِ والميم في فَعَلْتُمْ وفَعَلْتُمَا ، وكَذَا فَعَلْتِ وفَعَلْتُنَ ، لأنَّ هَذهِ كُلُّهَا ضَائرُ يَدُلُ كُلُّ – واحدٍ منها على نَفْسِ المُخَاطَبِ وخطابِهِ . فالكافُ في ضَربَكَ بمنزلةِ زَيْدٍ وعَمْرِو في دلالتِهِ (٢٠) على الشّيء ، غير أنّهُ تَضَمّنَ زيادةً عَرِيَ منها زيدٌ وهي الخطابُ . أَلا تُرَى أنّه لوكانَ حرفاً للخطابِ فَقَطْ لكانَ ايقاعُ الضَّرْبِ عليهِ مُحَالاً ، فَلمّا تُصوِّرَ بذكرِ الكافِ أنَّ المُخَاطَبَ مضروبٌ عُلِمَ أَنّهُ اسمٌ كزيدٍ في قولك (١١) : ضَرَبْتُ زيدً ، الا أنَّ فيهِ مَعْنَى الخِطابِ ، ولَوْ لَمْ يَكُنْ اسماً لَمْ يُتَصَوَّرُ منهُ مَعْنَى الخِطابِ ، ولَوْ لَمْ يَكُنْ اسماً لَمْ يُتَصَوَّرُ منهُ مَعْنَى الفَاعليةِ ، ولَوجَبَ أَنْ يُؤتَى بَعْدَهُ باسم فيقالُ : فَعَلْتَ زيدٌ ، فكانَ النّاءُ يدلُّ على الخطابِ ، ويكونُ زيدٌ فاعلاً بَعْدَهُ باسم فيقالُ : فَعَلْتَ زيدٌ ، فكانَ النّاءُ يدلُّ على الخطابِ ، ويكونُ زيدٌ فاعلاً بَعْدَهُ ، كما أنَّ النَّاءَ في ضَرَبْتُ ، لَمّا لَمْ يَكُنْ ضَمِيراً ، وكَانَ حَرْفادَالاً ويكونُ زيدٌ فاعلاً بَعْدَهُ ، كما أنَّ النَّاءَ في ضَرَبْتُ ، لَمّا لَمْ يَكُنْ ضَمِيراً ، وكَانَ حَرْفادَالاً على أنَّ الفَاعِلَ مُؤنَّتُ ، ذُكِرَ بَعْدَهُ فَقِيلَ : ضَرَبَتْ هِنْدُ .

فانْ قُلْتَ : فَهلا زَعَمْتَ أَنَّ التَقديرَ ضَرَبْتَ أَنْتَ ، بدلالةِ أَنَّ دُلكَ يُسْتَعْمَلُ كَثيراً ، فتجعلُ التَّاءَ علامةً للخطابِ مع كون (٢٢) علامة الخطابِ موجودةً في الفاعلِ ، كثيراً ، فتجعلُ التَّاء في ضَرَبَتْ ، علامةً للتَأْنيثِ مع وجُودِهِ في الفاعلِ الذي هُو هِنْدٌ ولا يصحُّ التَّأْنيثُ في نفسِ الفِعْلِ على الحقيقةِ ، وانَّا أَنْتَ لتَأْنيثِ الفاعلِ ، كذلك يُجْعَلُ فيهِ عَلَمُ الخِطابِ وانْ لم يصحَّ مخاطبةُ الفعلِ ، لأنَّ فاعِلهُ الذي هو أنْتَ مخاطبٌ ، فالجوابُ أنَّ المؤضّعَيْنِ فَصْلاً وذلكَ (٦٣) أنَّ التَّانيثَ معنى لازمٌ ، ألا تَرى أنَّ المؤنَّثَ لا يكونُ مذكراً ، فيطلبُ أنْ يكونَ الفعلُ مُحَالٌ ، كما ذكرتُ في الحاقِ التّاءِ في ضَرَبَتْ هِندُ ، لأجلِ والفعلِ ، والا بتأنيثُ الفعلِ مُحَالٌ ، كما ذكرتُ في الحاقِ التّاءِ في ضَرَبَتْ هِندُ ، لأجلِ وغيرُهُ على ما ذكرنا في صَدْر الكتابِ ولَيْسَ كذلكَ الخطابُ لأنَّهُ [لا] (١٤) يلزمُ ، ألا وغيرُهُ على ما ذكرنا في صَدْر الكتابِ ولَيْسَ كذلكَ الخطابُ لأنَّهُ [لا] (١٤) يلزمُ ، ألا

⁽ ٦٠) ج : ودلالته . سهو .

⁽٦١) ب، ج: في قوله.

⁽٦٢) ج: مع كونه. تحريف.

⁽٦٣) ب ، ج : وذاك.

⁽ ٦٤) من ب و ج . الصواب

تَرَى أَنَّ الشَّيءَ لا يكونُ مُخَاطباً أبداً بل يكونُ مَرَّ عدنًا عنهُ ، ومرَّة (١٥) متكلماً ومرةً عارياً من جميع ذَلِكَ فلما كانَ الخِطابُ لا يلزمُ الفَاعِلَ لم يَجُرْ أَنْ يُجْعَلَ في الفِعْلِ علامةُ تأنيث لذلكَ ، لأنَّ التَّأْنيث يَعكسُ علامةُ خطاب ليشاكلَ الفاعلَ ، كما جُعِلَ فيهِ علامةُ تأنيث لذلكَ ، لأنَّ التَّأْنيث يَعكسُ // ذا(١٦) ، لما ذكرْنَا في أَنَّهُ(١٧) لازمٌ والخِطابُ غيرُ لازم ، أَلا ترَى أَنَّ الفِعْلَ لا يُعْطيى جميع ما يكونُ في الفاعلِ (١٨) ، فلا يُرْفِعُ لرَفْعِهِ ، نحو أَنْ تقولَ ضَرَب زيدً (١٩) ، فلا يُرْفعُ لرَفْعِهِ ، نحو أَنْ تقولَ ضَرَب زيدًا في الفاعلِ (١٩) أَنَّ الرَّفْعِ وَ فَلكَ (١٧) أَنَّ الرَّفْعِ وَ فَكُولُ مُوضوعاً على التَّأْنيثِ لكونِهِ خِلْقةً غيرَ الفاعليةِ حتى لا يُعَرِّى مِنْهَا كما يكون (١٧) موضوعاً على التَّأْنيثِ لكونِهِ خِلْقةً غيرَ زائلةٍ ، واذَا (٢٧) لَمْ يَكُنْ المَعْنَى عَرِيقاً في الاسم لم يَجبُ أَنْ يتبع الفِعْلُ الفاعلَ في زائلةٍ ، واذَا (٢٧) لَمْ يَكُنْ المَعْنَى عَرِيقاً في الاسم لم يَجبُ أَنْ يتبع الفِعْلُ الفاعلَ في تضَمَّن علامتهِ ، فَيُرْفَعُ لرفع الفاعلِ ، كَمَا أَلْحِقَ علامةَ التَّأْنيثِ لتأنيثِ الفَعْل ، ويلزمُ التأنيثُ والحَدْ ومرّةً مُثَنَى وأخرَى مَجْمُوعاً لم يُلْحقوا الفِعْل علامة التَّنْنيةِ والجَمْع الا يكونُ المَا لمَ يَلْزَمُ أَيْضاً في تلكَ اللغةِ البعيدةِ من الاسْتِعْمَالِ لزومَ التاء ي ضَرَبْتُ . ولمَ يَلْزَمْ أَيْضاً في تلكَ اللغةِ البعيدةِ من الاسْتِعْمَالِ لزومَ التاء في ضَرَبْتُ .

واذَا لَمْ يَكَنْ الفّاء في ضَرَبْتُ علامةٌ للخِطابِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ ضَميراً مُتَضَمِّناً الدَّلالةَ (٢٤) على الخِطابِ ، وعامِلاً عملَ الاسم وزيادةً كما دلَّ مَنْ في قولك : مَنْ زَيْدٌ ؟ على الشّيءِ والاستفهام عنه ، وكَمْ على العَدَدِ والاستفهام . وذلك بالمُضْمَرَاتِ أَيْدُ ؟ على الغَرْضَ فيها الاختصار ، أَلا تَرَى أَنَّكَ قلت : الزّيدونَ قاموا ، حتّى لا تفتقرَ أَلْيْقُ ، لأنَّ الغَرْضَ فيها الاختصار ، أَلا تَرَى أَنَّكَ قلت : الزّيدونَ قاموا ، حتّى لا تفتقر

⁽٩٥) سقطت ﴿ ومرة ﴾ في ب و ج.

⁽٩٦) ب، ج: بعكس اذا.

⁽٦٧) ب ۽ ج : من أنه .

⁽ ٩٨) ب ، ج : في « لفظ » الفاعل .

⁽ ۹۹) ب : « زید » ضرب زید . سهو .

⁽٧٠) ب، ج: وذاك.

⁽۷۱) ج: ما يكون. تحريف.

⁽ ۷۲) ب: وانما . تحریف .

⁽٧٣) ب، ج: ويلزم «علم " التأنيث.

⁽ ٧٤) ب ع ج : متضمنا للدلالة .

الى أَنْ تقولَ : الزِّيدونَ قَامِ الزِّيدونَ ، فالتَّاءُ في ضَرَبْتَ تَدُلُّ على شخصِ كزيدٍ وعَمْرُو ، وعلى مَعْنى زائدٍ يُفيدُه الحرفُ في ذلكَ (٥٠) ، وهو الخطابُ ، كما أَنَّ كَمْ يدُلُّ على ما يدلُّ على عليهِ الاسمُ الذي هُو نَحْوَ عِشْرونَ وثلاثونَ ومعنى آخرُ يُفيدُهُ (٧٦) الحرفُ في قولكَ : أعشرونَ ، وهو الاستفهامُ .

ويُفْسِدُ ذلكَ شيئانِ آخرانِ :

أُحدُهُما : أنَّهُ يُقالُ في الغَالَبِ ضَرَبْتَ ، من غيرِ أنْتَ ، واذَا ذُكِرَ ذلك كانَ معدوداً في ما يحي أ للتكرير](٧٧) والتوكيد ، كقولك : أنْتَ أنْتَ فَعَلْتَ كَذَا ، فلوكانَ الفَاعِلُ أنْتَ ، وكَانَ التّاءُ في ضَرَبْتَ عَلَماً للخِطابِ كالتّاءِ في أنْتَ ، لَوجَبَ أنْ يُقَالَ : ضَرَبْتُ هِنْدٌ ، لأنَّ أنْتَ اسمٌ منفصلٌ فلا ضَرَبْتَ أنْتَ ، فلا يَترك ذِكْرُ أنْتَ كَما يُقَالُ : ضَرَبَتْ هِنْدٌ ، لأنَّ أنْتَ اسمٌ منفصلٌ فلا يُضمَّرُ اذَا جُعِلَ فَاعِلاً وانّها يكونُ الضّميرُ المستكنُّ في قولك : اضرب ، شَيْئاً في النّية ، ولا يكونُ لَفْظاً . ألا ترى أنَّهُمْ اذَا جَعلوا الضّميرَ المنفصلَ فاعلاً أسندُوا اليهِ الفِعْلَ كَما يُسْنَدُ الى زيد فيقولونَ : ما ضَرَبَ زيداً الا أنْتَ ، واذَا كَانَ كذلكَ لم يَجُزُ اضْمَارُهُ في الفِعْلِ . والفِعْلُ أذَا لم يُضْمَرُ فيهِ الفَاعِلُ أَظْهِرَ الى اللفْظِ ، فَلَمّا كَانَ الغَالِبُ ضربْتَ ، عَلِمْنَا أنَّ التَّاءَ هو الفَاعِلُ وليسَ بِمُتَجَرِّدٍ للخِطابِ .

والثّاني : انَّ أَجْمَلَ أَحوالِ الخِطابِ أنْ يَكُونَ بَمْزِلَةِ التَّأْنَيْثِ غِيرِ الْحَقيقيِّ نَحَوَ غُرِفَةً وظُلْمَةً وشَمْسِ وَدَلُو ، فلو كَانَ الفَاعِلُ أنْتَ والتّاءُ في فَعَلْتَ للخِطابِ فقط لوجَبَ أنْ يُسْقَطَ فيقالُ فَعَلَ أَنْتَ في كثيرٍ منَ الأحوالِ كَمَا أنَّ (٢٨) غرِفةً وظُلْمَةً يُسْقَطُ من فِعْلِهِ [تاءُ التَّانَيْثِ] (٢٩) نحَو أنْ تقولَ حَسُنَ الغُرْفَةُ ، وكقولِهِ تَعالَى - (وَقَالَ نِسُوّةً في النَّانِيثِ] (٢٩) فَلَمَ لَمُ يَقُلُ : ضَرَبَ أنْتَ ، وقِيلَ : ضَرَبْتَ ، وعَلِمْنَا أنَّ التّاءَ المَدِينَةِ) - (١٠) فَلَمَ لَمُ يَقُلُ : ضَرَبَ أنْتَ ، وقِيلَ : ضَرَبْتَ ، وعَلِمْنَا أنَّ التّاءَ [لَيْسَ] (١٩) // بعلامة للخِطابِ ويَزيدُ في فَسَادِ ذلكَ ما ذَكَرُنَا من أَنَكَ تقولُ : ما

⁽٧٥) ب، ج: في ذاك.

⁽ ۷۹) ج: يفيد.

مَن ب و ج. الصواب. وفي الأصل: لتكرير. تجريف.

⁽٧٨) ٻ،ج: کيا اُن ۽ نحوہ.

⁽ ٧٩) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل وكالتأنيث و. تحريف.

⁽۸۰) آیة ۳۰/ یوسف ۱۲.

⁽٨١) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل الست التحريف.

ضَرَبَ زيداً الا أنْتَ ، فيكونُ أنْتَ فاعِلاً ولا يَلْحَقُ معَ ذلكَ التَّاءُ الذي يزعمُ السَّائِلُ أَنَه علامةُ خِطابِ كتاءِ التَّانيثِ . وهم (٨٣) يقولونَ : ما خَرَجَتْ الا النَّسْوَةُ ، كَقَولهِ : /١٩٩/ وَمَا بَقِيَتْ الا الضَّلوعُ الجَرَاشِعُ (٨٣)

فَتَاءُ التَّأْنِيثِ فِي بَقِيَتْ لأَجْلِ أَنَّ الفَاعِلَ هو الضَّلوعُ [فَلمَّا لَمْ يَأْتِ](١٩٠ بِوَجْهٍ نحوَ قولكَ : مَا ضَرَبْتَ زيداً الا أنْتَ ، عَلِمْنَا أَنَّ النَّاءَ ليسَ مَجْراهُ كَمَجْرَى تَاءِ التَّأْنيثِ ، فأغْرِفْهُ فانه مَوضِعٌ مُلْتَبِسٌ .

الثّاني من كَلِم النّخِطَابِ وهو ما كَانَ حَرْفاً مَحْضاً عارياً من الأسمية والاعْرابِ وذلك نحو الكافِ في ذلك (٥٠) وهُناك والنّجاك ، ألا ترى أنَّ اضافة اسم الاشارة الى المُخَاطَبِ لا يستقيم ، اذ لو جَازَ اضافَتُهُ لوجَبَ أَنْ تقول : ذَا زيد وهذا زَيْد ، فَتُضيفُ المُخَاطَبِ لا يستقيم ، اذ لو جَازَ اضافَتُهُ لوجَبَ أَنْ تقول : ذَا زيد وهذا زَيْد ، فَتُضيف الى غيرِ المُخَاطَبِ ، وذَلِك فَاسِدٌ ، لأنَّ اسم الاشارة قَدْ تَعَرَّف بِها . والاضَافَةُ تَقْتضِي التعريف ، ولا يَجْتَمِعُ تَعْريفانِ ولا يُمْكِنُ تَنْكِيرُهُ كَما يُمْكِنُ تنكيرُ الأعلام نحو أنْ تقول : ثب التعريف ، ولا يَجْتَمِعُ تعريفانِ ولا يُمْكِنُ النّذكيرَ لا يتَأتَّى فيهِ ، ألا تَراكَ تقول : رُبَّ ذَا لا يَعْفَى ورُبَّ خالدٍ قَدْ جَلَسَ عِنْدِي ورُبَّ هذا ظريف ، كَمَا تقول : رُبَّ زيدٍ ظَريف ، ورُبَّ خالدٍ قَدْ جَلَسَ مَجْلِسَكَ هذا . واذَا تَقَرَّدُ أَنَّ ذَا لا تصعُ أضافَتُهُ ثَبَتَ أَنَّ الكاف في ذلك (٢٠) ليسَ مَجْلِسَكَ هذا . واذَا تَقَرَّدُ أَنَّ ذَا لا تصعُ أضافَتُهُ ثَبَتَ أَنَّ الكاف في ذلك (٢٠) ليسَ بضمير مِثْلُهُ في غُلامِك ، واذَا لَمْ يَكُنْ ضميراً كانَ حَرْف خِطابِ فقط ، فَذَا دليلٌ بضمير مِثْلُهُ في غُلامِك ، واذَا لَمْ يَكُنْ ضميراً كانَ حَرْف خِطابِ فقط ، فَذَا دليلٌ بضمير مِثْلُهُ في غُلامِك ، واذَا لَمْ يَكُنْ ضميراً كانَ حَرْف خِطابِ فقط ، فَذَا دليلٌ

⁽ ۸۲) ج : وهو . تحريف .

⁽ ٨٣) هذا عجز بيت لذي الرمة . والبيت بنمامه برواية الديوان (ق ٤٣/٤٥ ، ص ٣٤١) :

طَوَى النّخْز والأجْرازُ مـــا في غُروضِهَــا فا بَقِيَتْ الا الضّلوعُ الجَرَاشِيُ وهو منسوب لذي الرمة أيضا في بحاز القرآن ٣٩٤/١ ، والشواهد الكبرى للميني ٤٧٧/٢ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ٨٩٠ .

وغير منسوب في المخصص ١٦٥/١٠ ، وشرح الأشموني ١٦٧/٢ (العجز) ، وشرح الشواهد للعاملي ١٥٠ وروايته في شرح الأشموني والجرجاوي – والعاملي « الا الضلوع » .

والنَّحز : الركل بالعقب ، والاجراز واحدها جرز وهي الارضون اللاّتي لا تنبت ، والغروض حزم الرجال . الواحد غرضة . والجراشع المنتفخة الغليظة وهي جمع جُرشٌع .

والشاهد في قوله : بقيت ، حيث أثبت التاء فيه مع فصله بالا من فاعله المؤنث امجازي وهو الضلوع ، وهو جائز عند بعضهم ومنهم عبد القاهر . والجمهور لا يجوز عندهم اثبات التاء الا في الشعر .

⁽ ٨٤) من ب و ج . الصواب .

⁽٨٥) ب، ج: في ذاك.

⁽٨٦) ب: في ذاك.

على (٨٧) الشّيء الذي يكونُ عَيْناً وغيرَ عينٍ ، والكافُ دليلٌ على الخِطابِ ، وهَذَا حُكُمُ أُولئكَ * [وهَنالك .

وأما النّجاءَ فلا شُبْهَةَ في أنَّ الكاف ليسَ بضمير لأنَّ النّجَاءَ فيهِ الألِفُ واللامُ وهُمَا لا يَجْتَمِعَانِ مع الاضافةِ وليسَ هُنَا شيءٌ يُنْصَبُ فتقولُ: انَّ الكافَ في موضع النَّصْبِ لأنَّ قولَكَ : النَّجَاءُ ، بمنزلةِ انْجُ ، ولَيْسَ لهذا حَظَّ في النَّصْبِ . واذَا بَطَلَ أَنْ يكونَ الكَافُ في النَّجائُ ضميرَ منصوبٍ أو مجرور لم يَبْقَ الا أنْ يكونَ حرفاً جَاءَ للخطابِ مُتعَرِّياً الكافُ في النّجائِ ضميرَ منصوبٍ أو مجرور لم يَبْقَ الا أنْ يكونَ حرفاً جَاءَ للخطابِ مُتعَرِّياً من الاعرابِ . والنَّاءُ في أنْتَ بمنزلةِ الكَّافِ لأنَّهُ حرفُ خِطَابٍ ، والاسمُ هو الممزةُ والنُّونُ .

فَبَعْدَ هذهِ المقدّمةِ نذكرُ وَجْهَ بناءِ قولِكَ : يا زيدُ ويا رجلُ على الضَّمِّ . إعْلَمْ أَنَّ هَا هُنَا ثلاثةُ أَوْجهِ . أَحَدُهَا : أَنْ يُعْلَمَ موجبُ البِناءِ على الاطلاقِ . والثّاني : موجبُ الجناءِ على الاطلاقِ . والثّاني : موجبُ الحِكةِ ، والثّالث موجبُ تخصيصهِ بالضَّمِّ من بينِ الحركاتِ .

فَامًا موجبُ بِنَائِهِ ، فوقوعُهُ موقعَ كَلِم الْخِطَابِ الّتِي ذَكَرْنَا أَنَّهَا تَكُونُ حُرُوفاً محضةً كَافِ ذَاكَ ، وأسهاءً مكتسيةً شبه الحروفِ ككافِ ضَرَبَكَ وعُلامِكَ لأَنَّهُ يُفيدُ الخِطابَ كَمَا يُفِيدُهُ كَافَ ذَاكَ ، وجَميعُ هذهِ الكَلِم مبنيةٌ لمّا وقع المُنَادَى هَذَا الموقع وَتَعْرَف بهِ حَتّى صَارَ النّكرةُ الذي هو رجلٌ في قولك : يا رَجُلُ ، بحيثُ تَضَعَ اليدَ عليهِ ، كما أنَّ الضّمائرَ كذلك فَسَرى فيهِ // مَعْنَى البنياتِ والحروفِ بُنِي ، كما أنَّ أَيْنَ وكيفَ لما تَضَمّنا مَعْنَى الهمزةِ في قولك : أسقِيمٌ زيدٌ أم صحيحٌ ، وأفي الدّارِ زيدٌ أمْ في المنزِل ، بُنِيَا فهذا سَبَبُ البناءِ على الاطلاقِ .

وأمَّا البناءُ على الحركةِ فلأجُّلِ ما تقدَّمَ في صَدْرِ الكِتَابِ من أنَّ هَذَا النَّحَوَ قد جَرَى متمكناً في الكلام . أَلا تَرَاكَ تقولُ : هَذَا حَكَمٌ ، ورأيتُ حَكَماً ، ومررتُ بِحَكَم ، فاذا قلت : يا حَكَمُ ، بنيتَهُ على الحرُكةِ لتفرَّقَ بينَ هَذَا الذي قد جَرَى لَهُ التّمكُّنُ ثم عرض لَهُ البَنَاءُ وبينَ ما صَادَقَهُ البَنَاءُ في أَوّلِ أحوالِهِ نحوَ كَمْ ومَنْ

وأمَّا التَّخصيصُ بالضَّمِّ فلأجلِّ أنَّ النَّصْبَ حركةُ حالِ الأعرابِ الأصليةِ في

⁽ ٨٧) ج : على " أن " سهو .

^(ُ*) هَنَا يَبِدأُ سَقَطَ فِي بِ وَ جَ يَعَادَل ثَلَاثَ صَفَحَاتَ مِنَ الْأَصَلِ تَقْرِيبًا وَسَأْشِيرِ الى مُوضِعِ انتهائه.

قولِكَ : ادعوا زَيداً ، ويا رجلاً ، فلم يُحِبُّوا أَنْ يبنوهُ على الفَتْح ليكونَ قَدْ أَبْعِدَ عن حركة الاعراب . ولا يمكنُ أَنْ يُقالَ : حِيفَ اللبْسُ بالنّكرة ، لأنها تكونُ منونةً في قولِكَ : يا رَجُلاً ، غيرَ مُنَوْنِ الا أَنْ تُفَرَّعَ الى قولِكَ : يا رَجُلاً ، غيرَ مُنَوْنِ الا أَنْ تُفَرِّعَ الى بابِ مالا ينصرفُ نحو أحمد وأصفرَ فيقالَ : أنهم لو قَالُوا : يا أَخْمَدُ ، وهم يُريدونَ البناءَ ، ويا أحمد ، يقصدونَ نداءَ النّكرةِ الشائعةِ والنّصب الصّحيح كقولِكَ : يا رَجُلاً ، لم ينفصلُ أحدُهُما عن الآخرِ . ولم [يُبْنَ] (٨٨) على الكَسْرِ [لأنّهُ] (٨٩) كانَ يلتبسُ بالمُضَافِ نحوَ ياغُلام ، وذلكَ هو الغَالِبُ في نداءِ المُضَافِ ، فلمّا خرَجَ الفَتْحُ والكَسْرُ من البّدِ لما ذَكَرْنَا لم يبقَ الا الضَّمُّ ، فهذا تعليلٌ قريبٌ ، والأمْتَنُ ما ذَكَرْنَا في صدر الكِتَابِ مِنْ أَنَّ هَذَا النّحُو لما خُصَّ بالبناءِ على الحَرَكةِ للدلالةِ على التّمكّنِ ، عُمِدَ صدر الكِتَابِ مِنْ أَنَّ هَذَا النّحُو لما خُصَّ بالبناءِ على الحَرَكةِ للدلالةِ على التّمكّنِ ، عُمِدَ الله أَقُوى الحَرَكاتِ ليكونَ أَبْلَغَ في التَّمكُّنِ فاغْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« فأمَّا المفردُ النَّكِرَةُ فلم يُبْنَ ، لأنَّهُ لَمْ يَقَعْ هَذَا الموقعَ بدلالةِ أنَّ نداءَهُ شَائِعٌ ، وكذلك المُضَافُ لأنَّ تَعَرُّفَهُ بالاضافةِ دونَ الوقوعِ مَوْقِعَ حروفِ الخِطابِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا عَلَى قد سَوَى بَينَ الْعَلَمِ والنَّكِرَةِ فِي أَنَّ كُلَّ واحد منها قد تَعَرَّفَ بوقوعِهِ موقعَ اسَاءِ الخِطابِ ، وبُنيَ لذلك . فَلا فَصْلَ بِينَ قولِك : يَا زَيْدُ ، ويَا رَجُلُ ، فِي أَنَّ التَّمْرِيفَ بَوقوعِهِ موقعَ أَسَاءِ الخِطابِ ، أَلا تَرَى أَنَّهُ جَعَلَ سَبَبَ النَّباتِ على رَجُلُ ، وَلَا شَمَاءِ الخِطابِ ، ووقوعَ يَا رجلُ ، الأَصْلِ الذي هُو النَّصْبُ فِي النَّكْرةِ أَنَّهَا لَمْ تَقَعْ موقعَ أَسْمَاءِ الخِطابِ ، ووقوعَ يَا رجلُ ، ويا زَيْدُ ، وذلك أَنّها شائعة ، فلا يَخْتَصُّ الخِطابُ اذا قلت : يا رَجُلاً ، بواحدٍ من الْمَّةِ دونَ غيرهِ ، كما يكونُ اذا قُلْت : يا رَجُلُ ، فلمّا لم يَتَعَرَّفْ لم يَجْرِ بحرى أَنْتَ الْأُمّةِ دونَ غيرهِ ، كما يكونُ اذا قُلْت : يا رَجُلُ ، فلمّا لم يَتَعَرَّفْ لم يَجْرِ بحرى أَنْتَ

⁽ ٨٨) كذا الصواب. وفي الأصل: لم " يبق ". تحريف.

⁽ ٨٩) كذا الصواب. وفي الأصل « لا انه ». تحريف.

وايَّاكَ، فلم يُبنَ (٩٠) كما يُنيَ يا رجلُ لما وَقَعَ موقعَ أَنْتَ وتنزَّلَ منزلتَهُ.

وأمّا المُضَافُ كقولِك : يا غُلامَ زيْد ، فانّه وانْ كانَ واقعاً موقع أساءِ الخِطَابِ فانَّ تَعرِّفَهُ بالاضافة دونَ الوقوع موقع المضمرات . هذا قولُ الشَّيْخ أبي علي كما ترى ، فلما لم يكن يكتسي التّعريف من الوقوع موقع المُضْمَرات الله يُبْنَ كما بُنِيَ يا رَجُلُ . ولَوْ كانَ مذهبُ الشَّيْخ أبي علي أنَّ زيداً في قولك : يا زَيْدُ ، لم يَتعرَف بِتَخْصيصهِ بالخِطابِ من بَيْنِ الزِّيدينَ تَخْصيص رَجُلِ في قولك : يا رَجُلُ من بينِ الرِّجالِ ، لم يُبغَعلُ العلة في النَّباتِ على الأصلِ في المُضاف أنَّهُ لم يتعرف بالنداء . اذ لوكان زيد في قولك : يا زيد ، باقياً على العَلمِيَّة لم يُبْنَ لأَنَّهُ كانَ لا يَجْرِي مَجْرى المضمراتِ ولا يَكْتسي ما فِيهَا من التّعريف كَمَا لم يَكْتسي المُضَافُ في قولك : يا غلامَ زيد ، يكتسي ما فِيهَا من التّعريف كَمَا لم يَكْتسي المُضَافُ في قولك : يا غلامَ زيد ،

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« فانْ وَصَفْتَ المفرد بالمفردِ كانَ في الوَصْفِ ضَرْبَانِ : الرَّفْعُ والنَّصْبُ فالرَّفْعُ على اللَّفْظِ والنَّصْبُ على المَوْضِعِ . فثالُ الرَّفْعِ يا زيدُ الظّريفُ ، ويا عمرُو العاقِلُ . ومثالُ النَّصْبِ : يا عمرُو العَاقِلُ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ المُنَادَى المفردَ اذا وُصِفَ حُمِلَ صفتُهُ على المَوضِعِ مَرَّةً وعلى اللَّفْظِ أَخْرى . أمّا الحملُ على المَوْضِعِ فلا شُبْهَةَ فيهِ ، لأنَّ سائرَ المبنيّاتِ يُصَاحِبُهَا التّوابعُ على المَوْضِعِ دونَ اللَّفْظِ ، أَلا تَرَاكَ تقولُ : جَاءنِي هَوْلاءِ الظّريفُونَ ، وهؤلاءِ الرّجالُ ، فنرفعُ الصّفة ، وان كانَ لفظُ الموصوفِ مكسوراً لأجلِ أنّ الموضع مرفوعٌ بالفاعليةِ . وعلى هذا سنن المبنيّاتِ ، فالمُنادَى اذا كانَ موضعُهُ نَصْباً لكونهِ مفعولاً نحوَ ما تَقَدّمَ من أنَّ التقديرَ أَدْعُو أو أُنادِي ، لم تكن شُبْهةً في نصبِ صفتِهِ نحو قولك : يا زَيدُ الظّريف ، وعلى ذَا قولُهُ :

⁽٩٠ كذا الصواب. وفي الأصل: لم «يبق». تحريف.

وأمّا الرّفعُ في الصَّفةِ نحو يا زَيْدُ الظّريفُ فَعَلَى اللّفظِ دونَ المَوْضعِ . فانْ قُلْتَ فَكَيفَ لَمْ يَجُزُ أَنْ تقولَ : لقيتُهُ أمسِ الأحدثِ ، بجرِ الصّفةِ وَوَجَبَ النّصْبُ حَمْلاً على الموضعِ البّتةَ ، وكذا لَمْ تَقُلْ : جَاءني هؤلاءِ الظّريفينَ اتْباعا للفْظِ ، فالجوابُ أنَّ المُنادَى مَعْالِفٌ لما ذكرت ، وذَلِكَ أَنَّ الضَّمَّ لمَّا اطّردَ في كلِ معرفة مفرد أشبة في الظّاهِرِ المُنادَى مَعْالِفٌ لما ذكرت ، وذَلِكَ أَنَّ الضَّمَّ لمَّا اطّردَ في كلِ معرفة مفرد أشبة في الظّاهِرِ ما يَرْتَفِعُ بالفعلِ نَحَوجَاءنِي أَحْمَدُ ، فَحُمِلَ صِفَتُهُ على اللفظ ، كما يُفْعَلُ ذلك في المعربِ مَا يَرْتَفعُ بالفعلِ نَحَوجَاءنِي أَحْمَدُ ، ولم يَجُزُ ذلك في نحو أمْسِ ، لأنَّهُ كلُّ ما كانَ ظَرُفا كأمْسِ يَطِّردُ فيهِ البِنَاءُ على الكَسْرِ ، أَلا تَرَى أَنَّ اليومَ والليلة ، ومَا أَشْبَهَ ذلك ظُروفُ لَمْ يَدُخُلِ البِنَاءُ في شيء مِنْهَا ، وكذا هؤلاءِ لا يَطَّردُ البِنَاءُ على الكَسْرِ في نَظَائِرِهِ ، أَلا تَرَى أَنَّ البِومَ والليلة ، ومَا أَشْبَهُ ذلك ظُروفُ لَمْ يَدُخُلِ البِنَاءُ في شيء مِنْهَا ، وكذا هؤلاءِ لا يَطَّردُ البِنَاءُ على الكَسْرِ في نَظَائِرِهِ ، أَلا تَرَى أَنَّ المِهُ السَمُ اشَارةٍ وليسَ بمبني على الكَسْرِ ، وعلى هذا تجرِي المَبْيَاتُ في العَالِ . .

فاذا كان الأمْرُ على ما وَصَفْنَا عَلِمْت أَنَّ جَوازَ حَمْلِ الصَّفَةِ على المُنَادَى في قولك : يا زَيْدُ الظَّريفُ، لأجْلِ أَنْهُ لَمَّا استمرَّ الضَّمُّ في كل مُنَادىً مفردٍ معرفةٍ شَابهَ الفَاعِلَ، فَجَازَ اجراءُ الصَّفَةِ على اللفْظِ.

⁽ ۹۱) لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز . والبيت في ديوان جرير ۱۳۵ ، والمقتضب ۲۰۸/۶ ، والكامل للمبرد ١٣٧ ، المجرية ٢٠٠/١ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٠١ ، والأمالي الشجرية ٢٠٧/١ ، ومعجم البلدان ١٦٨/٧ ، والشواهد الكبرى للعيني ٢٥٤/٤ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٦٩/٧ ، وشواهد المغنى ش ١٣ جر ١٦٥ – ٥٦ ، والخزانة ٢١٠/١ ، والدرر اللوامع ١٥٣/١ .

وغير منسوب في كتاب الجمل للزجاجي ١٦٥ ، ومغنى اللبيب ش ١٦ ج ١٩/١ ، والتاج (باب الألف لينة) ٤٥٩/١٠ .

وكعب بن مامة هو الايادي الذي آثر رفيقه على نفسه بالماء حين هلك عطشا وابن سعدي هو أوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد -- المشهور وسُعْدَى امه . قال ابن الشجري في أماليه و ويروني أروى ۽ مكان سعدي ، وقيل المراد به عمّان بن عفان » .

ولم ترد رواية « بأفضلَ منك » في غير الأصل » ويدلها في الشواهد الكبرى وشواهد المغنى والتاج « بأكرمَ منك » ، وفي الديوان وبقية المراجع « بأجودَ منك » . والشاهد فيه نصب « الجواد » على الموضع لكونه صفة للمنادي « عمر » المبني على الضم لفظا والمنصوب محلا .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

فَانْ وَصَفَتْهُ // بمضافٍ لم يَكُنْ في الصَّفَةِ الا النَّصْبُ ، وذَلِكَ نَحوَ يا زَيْدُ غلامَ عمرهِ ، ويا بَكُرُ صاحِبَ بِشْرٍ » .

قَالَ الشَّيخُ الامامُ:

اعْلَمْ أَنَّ الصَّفَةَ كَالَجُزْءِ مِن المُوصُوفِ بِدَلَالَةِ أَنَّهَا لاَ تَتَقَدَّمُ عليهِ . لا تقولُ : مردتُ بظريفِ رَجُلِ ، ولا العاقل الرجلِ ، تريدُ : برجلٍ ظريفٍ ، وبالرَّجلِ العَاقلِ ، واذَا كَانَ مَنزَلَتُهَا مِن المُوصُوفِ هذهِ المنزلة جَازَ أَنْ يُعْتَبَرُ فَيها مِن الحَكمِ مَا يُعْتَبُرُ فِيهِ فَكَمَا لَمْ يَكُنْ فِي المُنَادَى اذَا كَانَ مُضَافَا الا النَّصْبُ نَحَويا غُلامَ زيدٍ ، كذلك لا يكونُ في صفةِ المُنادَى اذَا كَانَ مُضَافَةً غَيره كَقُولِكَ : يا زَيْدُ أَخَا عمرو ، ولا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : يا زَيْدُ أَخَا عمرو ، ولا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : يا زَيْدُ أَخَا عمرو ، ويا بَكُرُ صَاحِبُ بِشْرٍ ، فَتَرَفّعُ حَمْلاً على اللفَظِ كما فعلتَ ذلكَ في المُفْرَدِ عمرو ، ويا بَكُرُ صَاحِبُ بِشْرٍ ، فَتَرَفّعُ حَمْلاً على اللفَظِ كما فعلتَ ذلكَ في المُفْرَدِ عمرو ، ويا بَكُرُ صَاحِبُ بِشْرٍ ، فَتَرَفّعُ حَمْلاً على اللفَظِ كما فعلتَ ذلكَ في المُفْرَدِ عمرو ، ويا بَكُرُ صَاحِبُ بِشْرٍ ، فَتَرَفّعُ حَمْلاً على اللفَظِ كما فعلتَ ذلكَ في المُفْرِ عيث قلتَ : يا زَيْدُ العَاقِلُ ، ولهذا قالَ الخليل (١٣) : أنّهم جَعَلوا وصفَ المُنَادَى اذَا كانَ مُنَادى " . يَعني أَنْكَ اذا قلتَ : يا زَيْدُ أَخَا عمرو ، وعلى ذلكَ أَنْشِدَ عنِ العَرْبِ . فَالْتَ عَمْو ، وعلى ذلكَ أَنْشِدَ عنِ العَرْبِ .

/٢٠١/ أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ أَنْ كُنْتَ ثَاثِراً فقد عَرَضَتْ أَخْنَاءُ سَعْدٍ فَخَاصِم (٩٣)

قَالَ الشَّبْخُ أَبُو علي :

﴿ وَالدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ وَصْفِ المُفْرَدِ المضمومِ فِي النِّدَاءِ ، وَانْ كَانَ قَد وَقَعَ مَالا

⁽۹۲) انظر سیبویه ۳۰۳/۱ – ۳۰۴.

⁽٩٣) من شواهد سيبويه التي لم يعرف قاتلوها.

انظر سيبويه والشنتمري ٣٠٣/١، والمفصل ٣٨، وشرحه لابن يعيش ٤/١ واللسان (حنا) ٢٢٣/١٨. وانظر سيبويه والشّتمري والمفصل: أحناء حقّ ، ورواية ابن يعيش: وانفرد الأصّلُ برواية ، أفناء سَعْدِ ، ورواية ابن يعيش: أحناء امر ، . وفي اللسان (فني) ٢٤/٢٠ : ، وأفناء اي اخلاط ورجل من افناء القبائل اي لا يدري من أي قبيلة هو ، وأما احناء الأمور فاطرافها . جمع حنوة . وأثبت رواية الأصل على الرغم من تفرّدِها لا مكان حمل المعنى عليها أيضا . والشّاهد في موضع ساقط من ب وج . وورقاء حي من قيس . وأخا ورقاء اي من قوم و ، وائاء الله الله الله الله والما الحقوم و ، فائرا ، طالبا للله ر

والشاهد فيه نصب وأخا ورقاءً على المحل، لأنه بدل من المنادي – المفرد.

يُوصَفُ من حروفِ الخِطابِ أَنَّهُمْ كَمَا أَجْرُوهُ مَجْرَى الخِطابِ (٩٤) فَقَدْ أَجْرَوهُ مَجْرَى الخِطابِ (٩٤) فَقَدْ أَجْرَوهُ مَجْرَى الأَسْاءِ المُظْهَرَةِ الموضوعةِ للغَيْبَةِ وذلكَ فِي قولِهِم : يَا تَمِيمُ كُلُّهُمْ ، فَأَضَافُوهُ الى ضَميرِ المُخَاطَبِ فِي قَولِهِم : يَا تَمِيمُ كُلُّكُمْ . الغَيْبَةِ كَمَا أَضَافُوا (٩٥) الى ضميرِ المُخَاطَبِ فِي قَولِهِم : يَا تَمِيمُ كُلُّكُمْ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا على كَأَنَّ قائِلاً قالَ لَهُ كيفَ جَوَّزْتُمْ وصفَ المُنَادَى المضموم نحوَ يا زيدُ العَاقِلُ ، مَعَ قولكُمْ أَنَّهُ جَرَى مَجْرَى أَسْاءِ الخِطابِ نحوَ أَنْتَ وايَّاكَ ، وهلاً أَمْتَنَعْتُمْ منْ أَنْ تَصِفُوهُ كَمَا لا توصفُ المُضْمَراتُ فلا يُقَالُ: أَنْتَ الظَّريفُ خارجٌ ، وجثَّتني الظَّريفُ ، فتجعلُ الظّريفَ صِفَةً لأنْتَ ولا ايّاكَ الظريفَ ضَرَبْتُ ، فأجَابَ بأنَّ المُنَادَى المَضْمُومَ وانْ وقعَ مَوقِعَ كَلِم الْخِطابِ فَلَمْ يَجْرِ مَجْرَاها في كلِّ حالٍ. واسْتَدَلَّ على أنَّهُمْ لم يَصْرَفُوهُ عَنْ حُكُم الغَيْبَةِ رَأْسًا بقولِهم : يا تَمِيمُ كُلُّهُمْ ، وذَاكَ أَنَّهُمْ أعادوا الضَّميرَ على لَفْظِ الغَيْبَةِ الى تميمَ مع أَنَّه منادئَ مضمومٌ ، كما يفعلُونَ ذلكَ في غيرِ النَّدَاءِ نحوَ قولِك : جَاءني تميمَ كُلُّهُمُّ ، جَرْياً على الأصْلِ اذ لم يَكُنُ المُنَادَى من اعلامِ الخِطابِ في الأصْل]* أَلا تَرَى أنَّ نحوَ زيدٍ وعمرو، كَمْ يُوضَعُ للخِطابِ كَأَنْتَ وإيَّاكَ ، َ وانَّا سَرَى فيهِ في هِذَا المَعْنَى في هذا المَوْضِع ِ المخْصوصِ ، فلا يَجِبُ أَن يُعْدَلَ بهِ عن أَصْلِهِ عُدُولاً مُسْتَمِّرًا ، فَكَمَا أَنَّهُمْ جَوْزُوا كُلُّهُمْ ، وانْ كَانَ لا يُحوزُ ذلكَ في المِضْمَر المَحْضِ ، نَحْوَ قولِكَ : أَنْتُمْ كُلُّهُمْ ، وضَرَبْتُكُمْ كُلُّهُمْ . كذلكَ لا يحوزُ أَنْ تقولَ : يا زَيْدُ العَاقِلُ ، وانْ لَمْ يَجُزْ // أَنْ تَقُولَ : أَنْتَ الظَّريفُ خَارِجٌ ، وجُثْتِنِي الظَّريفُ ، فتصفُ المُضْمَرَ لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ مَعْنَى الخِطابِ عارضٌ في المُنَادَى ، وأنَّا هُوَفي الأصْل اسْمٌ ظَاهِرٌ بمنزلةِ الفَاعل ولا يَجبُ (٩٦) أَنْ يُمْنَعَ جميعَ مالا يكونُ في المُضْمَرِ ، ويَعْضِدُ ذلكَ أَنَّ الشَّيءَ اذَا شُبُّهَ بالشَّيءَ لم يَجِبُ اجرآؤُهُ على سَنِنهِ في كلِّ حَالٍ ، أَلاَ تَرَى أنَّ ما لَمَّا شُبِّهَ بليسَ لَمْ يُجْعَلُ لَهُ جَمْيعُ لِليَّسَ منَ التَّصرُّفِ، فلم يُقَلُّ: ما مُنْطَلِقاً زَيْدٌ كَمَا

⁽ الخطاب . (أساء) الخطاب .

⁽٩٥) ط: كَا أَضَفُوهُ.

^(*) هنا ينتي السقط في ب و ج، والمشار اليه في ص ٧٧١

⁽٩٦) ب، ج: فلا يحب.

قِيلَ: لَيْسَ مُنْطَلِقاً زيدً ، وكَذَا بَابُ ما لَمْ يَنْصَرِفْ (٩٧) لمَّا شُبَّة بالفِعْلِ لم يَجْرِ مَجْرَاهُ في جميع أحوالهِ فَيُمْنَعُ الجَرَّ في كُلِّ حَالٍ ، وانّها مُنِعَ الجَرَّ معَ التَّنوينِ نَحَوَ مَرَ رْتُ بأحمد (٩٨) ، على ما سَتَرَاهُ في بَابِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا أَبُو الحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللهُ: والّذِي دَعَا الشَّيْخَ أَبَا علي الى هَذَا الاختِجاجِ في جَوازِ وَصْفِ المُنَادَى المُفْرَدِ ما ذُكِرَ عنِ الأَصْمَعِيِّ(٩٩) من أَنَّهُ لم يَجِدْهُ في أَشْعارِ العَرَبِ. قال : ولَعَلَّ مَنْ يَنْتَصِرُ لَهُ ، يقولُ في بَيْتِ جَرير ، يَا عُمَرُ الجَوادَا / ٢٠٠ / أَنَّ نَصْبَهُ على أَعْنِي ، وليسَ هَذَا بقادح في ما أجازُوهُ لمساعدةِ القِياسِ والاسْتِعْمَالِ ، أمَّا القياسُ فقد تَقَدَّمَ ، وأمَّا الاسْتِعْمَالُ فناهيكَ دليلاً على ثَبَاتِهِ روايةُ صَاحِبِ الكتابِ(١٠٠) لأَنَّهُ قالَ : __ وسألتُ الخليلَ عن قولهِم : يا زَيْدُ الظَّريفُ بماذا رَفَعُوهُ ثم ذَكَرَ عَنْهُ في الجَوابِ ما أَثْبَتَاهُ قَبْلُ . واذَا جَاءَتُ رَوَايتُهُ سَقَطَ حديثُ غَيْرِهِ ، وأَنْشَدَ : الجَوابِ ما أَنْبَتَاهُ قَبْلُ . واذَا جَاءَتْ رَوَايتُهُ سَقَطَ حديثُ غَيْرِهِ ، وأَنْشَدَ :

⁽۹۷) ب ، ج : مالا ينصرف.

⁽۹۸) ب، ج: بأحمر.

⁽ ٩٩) الأصمعي (١٧٣ – ٢٦٦ هـ) هو أبوسعيد عبد الملك بن قُريب بن على بن أصمع ، الباهلي البصري ، عالم اللغة والنحو والغريب والأخبار. قدم بغداد واتصل بالرشيد وقربه ، أخذ عن حَمّاد بن سلمة وحاد بن زيد الأزدي . ونمن روى عنه ابن أخيه عبد الرحمن ابن عبد الله والسجستاني والرياشي واليزيدي وغيرهم . وذكر له القفطي اكثر من أربعين كتابا منها : المقصور والممدود ،

والهمزة والخيل، وفعّلَ وأفّلَلَ، والألفاظ، والنوادر. أنظر ترجمته في: أخبار النحويين ٤٥ - ٥٦، ومراتب النحويين ٤١ - ٦٥، وطبقات اليزيدي ١٨٣ - ١٩٢ والفهرست لابن النديم ٨٦، ونزهة الألباء ١٥٠ - ١٧٧، وأنباه الرواة ١٩٧/ ، - ٢٠٥ و وابن خلكان ٢٤٤/٣ - ٢٤٩ والنجوم الزاهرة ١٩٧ و ٢١٧ وبغية الوعاة ٣١٣ - ٣١٤، والأصمعي حياته وآثاره. دعيد الجبار الجومرد.

⁽ ١٠٠). ناقش سيبويه في ٣٠٣/١ الخليلَ في هذه المسألة فقال : « قلت : أرأيت قولهم يا زيدُ الطويلَ، علامَ نصبوا الطويل ؟ قال : نُصِبَ لأنه صفة لمنصوب ، وقال : وان شئت كان نصبا على أعني . فقلت أرأيتَ الرفع على أي شيء هو اذا قال يا زيدُ الطويلُ ، قال هو صفة لمرفوع . »

⁽ ۱۰۱) نسب المفضل بن سلمة في كتاب الفاخر ص ۱۱۷ هذا البيت لديسم بن طارق . قال : وحكى أبو عبيدة انه سمع ابن الكلبي يقول : ان هذا البيت للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل .

ووردت نسبته هذه لكليهما في اللسان والتاج مع تحريف في اسم ديسم الى « وسم ، و « شم » (أنظر

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عليِّ :

« والتَّأْكِيدُ في هَذَا كالصَّفَةِ ، تَقُولُ : يا بَكُّرُ أَجْمَعُونَ وأَجْمَعِينَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ التَّأْكِيدَ مِن جُمْلَةِ التَّوابِعِ فَقِياسُهُ قِياسُ الصَّفَةِ ، تقولُ : يا بَكْراً أَجْمَعُونَ فَتَرَفُّ عَلَى اللفْظِ ، كَمَا قَالَ : يا زَيْدُ الظَّريفُ ، ويا بَكُر أَجْمَعينَ ، فتنصبُ على المتوضع ، كَمَا قَالَ : يا عُمْرُ الجَوَادَا . الا أَنَّكَ اذا قلتَ : يا زَيْدُ الظَّريفَ بالنَّصْبِ جَازَ أَنْ لا تَجْعَلَ الظريفَ تَابِعاً لموضع زَيْدٍ ، وتَنْصُبَهُ بفعل مضمرِ نحوَ أغني الظَّريف ، ولا أَنْ لا تَجَعلَ الظريفَ تَابِعاً لموضع زَيْدٍ ، وتَنْصُبَهُ بفعل مضمرِ نحوَ أغني الظَّريف ، ولا يلي يَجُوزُ أَنْ تقولَ : يا بَكُرُ أَجْمَعِينَ ، على أُعْنِي لأَجْلِ أَنَّ أَجمَعِينَ لا يكونُ الا تابِعاً ولا يلي العواملَ . أَلا تَراكَ لا تقولُ : جَاءنِي أَجْمَعُونَ ، وَضَرَبْتُ أَجْمَعِينَ فِي قولِكَ : يا بَكُرُ أَجْمِعِينَ جَاءنِي الظَّريفُ ، ورَأَيْتُ الظَّريفَ ، فاذَا جَعَلْتَ أَجْمَعِينَ فِي قولِكَ : يا بَكُرُ أَجْمِعِينَ من الطَّريفُ ، ورَأَيْتُ الظَّريفَ ، فاذَا جَعَلْتَ أَجْمَعِينَ فِي قولِكَ : يا بَكُرُ أَجْمِعِينَ منصوباً بأَعْنِي لَمْ يَكُنْ تَابِعاً ، وبكرٌ قَبِيلةً . واذَا قُلْتَ : يا بَكُرُ كُلُّكُمْ أُوكُلُهُمْ ، لَمْ يَجُنْ منصافٌ . فهوكقولِهِ : أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ ، وأَجْمَعُونَ بَعْزِلَةِ الظَّريفِ لأَنَّهُ لِيسَ بمُضَافٌ . فهوكقولِهِ : أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ ، وأَجْمَعُونَ بَعْزِلَةِ الظَّريفِ لأَنَّهُ لَتَ الطَّريفِ لأَنَّهُ السَّر بمُضَافٌ . فهوكقولِهِ : أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ ، وأَجْمَعُونَ بَعْزِلَةِ الظَّريفِ لأَنَّهُ للسَ بمُضَافُ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ(١٠٣) أبو علي :

⁼ مواد : (نصت) من اللسان ۴۰٤/۲ والتاج ۹۹۱/۱ و (رقش) من اللسان ۱۹۵/۸ و (حذم) منه ۸/۱۵ و روش) من التاج ۸/۱۵ و (حذم) منه ۸/۱۵ و روش التاج ۸/۱۵ و (حذم) منه ۱۹۵/۸

ونسب للجيم بن صعب (مع تحريف في اسمه في بعض المراجع) في شروح سقط الزند (التبريزي) (١٢٥/ ١٩٧٥ - ٢٢٥ - ٢٢٦ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٠٥٩/٣ - ٢٢٦ ، ونسب البيت في المزهر للسيوطي ٢٩٥/٣ الى زهير بن جناب الكلبي (وقال عنه أنه من قدماء الشعراء). والبيت غير منسوب في معاني القرآن ٢٤/٣ ، والكامل للمبرد ٢٧٠ والخصائص ١٧٨/٣ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٥٦ ، والأمالي الشجرية ١١٥/٣ ، وابن يعيش ٢٤/٣ ، ومغنى اللبيب ش ٢٥٧٦ ج ٢٠٠/١

اعراب ابيات ١٥٣ ، والا مالي الشجريه ١١٥/٣ ، وابن يعيش ١٦٤/٦ ، ومعنى اللبيب ش ٢٧١ج ٢٢٠/١ . وروى برواية ، فانصوها ، بدل ، فصدقوها ، في معاني القرآن ومادة (نصت) ومغنى اللبيب (وأشير فيه الى الرواية الأخرى) و « حَذَام ، ، : هي زوج لجيم بن صعب وهي بنت العتيك بن أسلم ابن يذكر بن عزة .

وأورد عبد القاهر البيت على أنَّ سيبويه كُحَذَام ِ هذه في قبول قوله لمنزلته في النحو وعلو مقامه .

⁽۱۰۲) ب، ج: أجمعون.

⁽١٠٣)سقطت والامام؛ في ب و ج.

« وعَطْفُ البَيَانِ كَالصَّفَةِ تقولُ : يَا زَيْدُ زَيْدُ ، عَلَى اللفْظِ ، وَيَا زَيْدُ زَيْداً عَلَى المَوضِع ِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ عطفَ البَيَانِ [كقولِكَ] (١٠٤) مررتُ بأَ بِي عَبْدِ اللهِ زيدٍ ، ومَرَرْتُ بِهِذَا زَيدٍ ، فهو مُجَانِسٌ للصَّفَةِ لما فيهِ من البَيَانِ . ويُبَيِّنُ بأكثرَ من هَذَا في بَابِهِ انْ شَاءَ اللهُ . فاذا قلت // يَا زَيْدُ زَيْدُ ، ويا غُلامُ زَيْدٌ ، جَازَ فيهِ الرَّفْعُ والنَّصْبُ كَمَا يَجُوزُ في الصِّفَةِ ، وقلتَ يا غلامُ زيدٌ ، فنوّنتَ ولم تتركِ التنوينَ ، لأنَّهُ غيرُ مَنْنِيّ اذ ليسَ بِنَفْسِ المنادَى فيجبُ بناؤُهُ لوقوعِهِ موقعَ المبنيّاتِ . والصفَةُ في قولِكَ : يا زيدُ العاقلُ ، غير مبنيّةٍ أيْضًا لأنَّ الألفَ واللامَ مَنعَ من التنوينِ فَحَرَكَةُ العَاقِلِ في قولِكَ : يا زيدُ العَاقِلُ مَ عَرَبُهُ اللهُ أَنَّ الألفَ واللامَ مَنعَ من التنوينِ فَحَرَكَةُ العَاقِلِ في قولِكَ : يا زيدُ العَاقِلُ عَلَيْهَا . الا أَنَّ الألفَ واللامَ مَنعَ من التنوينِ فَحَرَكَةُ العَاقِلِ في قولِكَ : يا زيدُ العَاقِلُ عَلَيْهَا . الا أَنَّ الألفَ واللامَ مَنعَ من التنوينِ فَحَرَكَةُ العَاقِلِ في قولِكَ : يا زيدُ العَاقِلُ عَلَيْهَا . الا أَنَّ الألفَ واللامَ مَنعَ من التنوينِ فَحَرَكَةُ العَاقِلِ في قولِكَ : يا زيدُ العَاقِلُ عَرَبُ عَرِبُ اللهُ وَلِكَ اللهُ اللهُ أَيْ اللهُ اللهُلهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ ا

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وأمّا (١٠٥) البَدَلُ فانَّكَ تقولُ فيهِ : يا زَيْدُ زَيْدُ أَقْبِلْ ، فلا تُنَوِّنُ زيداً اذَا أَبْدَلْتَ . وكَذَلِكَ تقولُ : يا زَيْدُ أَخَانَا » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ البدَلَ فِي حُكْمِ تَكُرِيرِ العَاملِ ، أَلا تَرَى الى قولِهِ عَزَّ وجَلَّ – (قَالَ المَلاُ الذينَ اسْتُخْبُرُوا مِن قومِهِ للذينَ استُضْعِفوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُم) – (١٠٠) وذَلِك (١٠٧) أَنَّ – (مَنْ آمَنَ) – بَدَلُ مِن قولِهِ – (للذينَ اسْتَضْعَفُوا) – وقَدْ كُرِّ رَفِيهِ اللامُ الذي هُو العَامِلُ فِي البَدَلِ مِنهُ . فاذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بزيدٍ زَيْدٍ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ بزيدٍ بزَيْدٍ . واذَا كانَ كذلك لَمْ يَكُنْ الا فَقُولُك : يَا زَيْدُ زَيْدُ اذَا أَبْدَلْتَ بَمَزَلَةِ يَا زَيْدُ يَا زَيْدُ ، واذَا كانَ كذلك لَمْ يَكُنْ الا

⁽ ۱۰٤) من ب و ج . أَوْلَى .

⁽١٠٥) ط: فأما.

⁽١٠٦) آية ٥٠/الأعراف ٧.

⁽۱۰۷) ب، ج: وذاك.

الضَّمُّ. لأنَّ المفردَ المقصودَ – بالخِطابِ اذا وَلِيَ يا لَمْ يَكُنْ فيهِ الا البِنَاءُ على [الضَّمِّ](١٠٨) أَلا تَرَى أَنَّ أحداً لا يقولُ : يا زَيْداً ويا رَجُلاً ، قاصِداً واحداً بِعَينهِ . وقولُهُ : وكذلكَ يا زَيْدُ أَخَانَا ، يَعْنِي أَنَّ البدلَ اذَا كانَ في حكم تكريرِ العَامِلِ كانَ بمنزِلَةِ قولكَ : يا زَيْدُ يا أَخَانَا .

وَبَعْدُ فَأَنَّ المُضَافَ اذَاكَانَ لا يجوزُ فيهِ الا النَّصْبُ في حالِ كَونهِ صِفَةً نحوَ يا زَيْدُ صَاحِبَ بِشْرٍ ، معَ أَنَّ الصِّفَةَ ليستْ في حكم تكريرِ العَاملِ ، كَانَ أَنْ لا يجوزَ غَيْرُهُ في البَدَلِ مَعَ مَا وَصَفْنَا من كونِهِ مُقَدِّراً تكريرُ عامِلِهِ أَوْلَى وأَجْدَرُ فأَعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّبْخُ أَبُو علي :

« وتقولُ : يا زَيْدُ وعَمْرُو ، فتعطفُ بالواوِ عَمْراً على زَيْدٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ الواوَتُدْخِلُ النَّانِي في دَخَلَ فيهِ الأَوّلُ ، فاذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً وعَمْراً (١٠٩ كانَ بمنزلةِ قولِكَ : يا زَيْدُ وعَمْرُو (١٠٩ كانَ بمنزلةِ قولِكَ : يا زَيْدُ وعَمْرُو . مِمنزلةِ قولِكَ : يا زَيْدُ يا عَمْرُو .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عليِّ :

« وتقولُ : يا زَيْدُ والحَارِثُ ، وان شِثْتَ نَصَبْتَ فقلتَ : والحَارِثُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ: يَا زَيْدُ والحَارِثُ ، فَرَفَعْتَ كَانَ عَلَى اللَّفْظِ كَقُولِكَ : يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ ، وَجَازَ أَنْ تَعَطَفَ مَا فَيْهِ الأَلِفُ واللامُ عَلَى المُنَادَى بِيَا ، وانْ كَانَ لا يَجُوزُ أَن تَقُولَ : يَا الحَارِثُ ، لأَجْلِ أَنَّ الواوَ وانْ كَانَ يُتَنَزَّلُ مَنزلةَ العَامَلِ فليسَ بمنزلةِ يَا في كُونِهِ

⁽۱۰۸) من ب و ج: الصواب.

⁽١٠٩ – ١٠٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

عَلَماً للنّداءِ (١١٠) الذي يُفيدُ التّعريفَ ، فَلا يمتنعُ أَنْ يَعتمعَ معهُ الأَلِفُ واللامُ ، وانْ كانَ ممتنعاً اجتاعُهُما مع يا نَفْسِهِ ، لأنَّ الواوَ اذَا لَمْ يَكُنْ عَلَماً لأَنَّهُ كَما قَامَ مقامَ يا فقد يقومُ مقامَ سَاثِ العَواملِ نَحْوضَرَبْتُ زَيْداً وعَمْراً ، من حيثُ كانَ حرف // عَطْفِ لم يَجْتَمِعُ عَلَما تَعْريفُ فِي قولِكَ : يا الحَارِثُ ، ويُوضِّحُ هَذَا أَنَّكَ عَلَما تَعْريفُ فِي قولِكَ : والحَارِثُ كَما يَجْتَمِعُ فِي قولِكَ : يا الحَارِثُ ، ويُوضِّحُ هَذَا أَنَّكَ قلتَ لَيْسَ زِيدٌ خَارِجاً ، ولا عَمْرةُ ذَاهِباً ، فادْخلتَ الواوَ على لا وانْ كانَ قائِماً مَقَامَ لَيْسَ فِي رَفْعِهِ عَمْراً وَنَصْبِهِ خَارِجاً ، حتّى كَانَّكَ كُرَّرْتَ فقلتَ : لَيْسَ زِيدٌ خَارِجاً ، ليسَ عَمرةً ذَاهِباً ، لأَجْلِ انَّ الواوَ ليسَ بَوضوع (١١٠) للنَفي ، ليسَ عمرة ذَاهِباً ، لأَجْلِ انَّ الواوَ ليسَ بَوضوع (١١٠) للنَفي ، ولا كَانِ المَعْمُ بينَ الواو والألفِ واللام في قولكَ : والحَارِثُ ، وانْ والحَارِثُ ، وانْ لا يَجُوزُ الجَمْعُ بينَ الواو والألفِ واللام في قولكَ : والحَارِثُ ، وانْ كانَ لا يَجُوزُ الجَمْعُ بينَ الواو والألفِ واللام في قولكَ : والحَارِثُ ، وانْ لا يَجُوزُ الجَمْعُ بَيْنَهُما وَبَيْنَ ما قَامَ الواوُ مَقَامَهُ وهوياً . وأمّا النَّصْبُ في قولكَ : والحَارِثُ ، والخَارِثُ ، والحَارِثُ ، والخَارِثُ ، والحَارِثُ ، والخَارِثُ ، والحَارِثُ ، والحَارِثُ ، والخَارِثُ ، والخَورِثَ فَعَلَى الموضعِ كقولِهِم : يا زَيْدُ الظَريفَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وتقولُ : يا أَيِّهَا الرَّجلُ ، ويا أَيُّهَا النَّاسُ فلا يَجُوزُ في النَّاسِ والرَّجلِ الا الرَّفْحُ وَلَيْسَ هَذَا(١١٤) بمنزلةِ يا زَيْدُ الظّريفُ لأنَّ الرَّجُلَ هَا هُنَا هو المقصودُ بالنِّداءِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنْهُمْ لَمَّا قَصَدُوا نِداءَ ما فيهِ الأَلِفُ واللامُ ، وَكَرِهُوا الجَمْعَ بينَ يا والأَلْفِ واللام خويًا الرَّجُلُ ، أَنُوا بأيِّ وجَعَلُوهُ وَصْلَةً الى نِداءِ ما فيهِ الأَلِفُ واللامُ ، من حيثُ جَعَلُوا أَيْ منادىً مُفْرَدًا كَقُولِكُ : يَا أَيْ ، كَمَا تَقُولُ : يا عَمْرُو . وجَعَلُوا الرَّجُلَ صفةً لَهُ

⁽١١٠) ب، ج: في النداء.

⁽۱۱۱) من ب و ج. الصواب.

⁽۱۱۲) ب: بموضع، تحریف.

⁽١١٣) ب: الاا ولا. سهو.

⁽١١٤ سقطت وهذاء في ج.

فسرى فيهِ مَعْنَى النَّدَاءِ حَتَّى كَأَنَّهُ قيلَ : يا رَجُلُ فَجَعَلُواها(١١٥) فَصْلاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّجلِ كَأَنَّهُم جَعَلُوهُ تَنْبِيهاً على أنَّ المقصودَ بالنِّداءِ هُوَ الرَّجلُ.

وَوَجَبَ الرَّفْعُ ، فلم يَجُزْ فيهِ الوَجْهَانِ ، كَمَا جَازَ في يَا زيدُ الظَّريفَ لأمْرَيْنِ :

أَحَدُهُما : انَّ الرَّجلَ وانْ كَانَ فِي اللَّفْظِ صَفَةً لَاْي كَمَا كَانَ – الظَّريفُ صَفَةً لزيدٍ فَانَّهُ المقصودُ بالنّداءِ . اذ ليسَ أي باسم مقصودٍ قَصْدُهُ ودالِّ على شيء مُنْفَرِداً ، كزيدٍ ، واذا كان كذلك جُعِلَ الترامُ الرَّفْعِ فِي الرَّجلِ مع كونهِ صَفَةً ايذاناً بأَنَّهُ المقصودُ بالنّداءِ . فيجبُ أنْ يكونَ لَفْظُهُ موافقاً للفظِ المُنَادَى ، اذ لا فصلَ بينَ الرَّفْعِ والضَّمِّ فَحركةُ لامِ الرَّجلِ في قولك : يا رَجُلُ ، من جهةِ اللفظِ ، الرَّجلِ في قولك : يا رَجُلُ ، من جهةِ اللفظِ ، وانْ كانَتْ تلك حركة أيناء مِثْلُها في قولك : جَاءنِي زَيْدٌ ، وهذهِ حركةُ بِناءٍ مِثْلُها في قَالَ وبَعْدُ .

والنّاني أنَّ الصَّفَة كالجزء منَ الموصوفِ واذَا لَزِمَتْهُ (١١٧) قَوِي الاتّصَالُ فيجري اللامُ من الرَّجُلِ في قولِكَ : يا أَيُها الرَّجُلُ ، مَجْرَى آخِرِ الكَلِمَةِ فَكَما أَنَّ اخرَ الكلمةِ في نَحْوِيا جَعفر ، يُضَمَّ ، كذلك جعل حركة اللّامِ في قولك : يا أيّها الرَّجُلُ ، الرَّفْعَ ليكونَ مُشَاكِلاً لذلك في اللفْظِ وينفصِلُ مِمّا لا يلزمُ نحوَ يا زيدُ الظّريفُ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لو مُشَاكِلاً لذلك في اللفظِ وينفصِلُ مِمّا لا يلزمُ نحوَ يا زيدُ الظّريفُ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ : يَا زَيْدُ ، اسْتَغْنَيْتَ عن الظّريفِ . ولوقُلْتَ : أَيْ ، لَمْ يَجُزُ ، لأنَّ أَياً مُبْهَمً ، لا يستقلُّ بِنَفْسِهِ فاعْرِفْهُ .

وقد جَوَّزَ أَبُوعُمُمْانَ(١١٧) النَّصْبَ نحَوَيا أَيُّها // الرَّجْلَ قِياساً على يا زَيْدُ الظَّريفُ، وقد أنكرَهُ أَصْحَابُنَا لِمَا أَشَارَ اليه الشَّيْخُ أَبُو علي ٍ وفَسَرْنَاهُ.

⁽۱۱۵) ب: وجعلوها. تحریف.

⁽۱۱۹) ب: الزمته. تحريف.

⁽١١٧)رأى ابي عثمان المانني أنه يجوز نصب الصفة التي تأتي بعد المنادي وأيها ، قياسا منه على صفة المنادي المفرد العلم . أنظر شرح الكافية ١٤٢/١ ، وهم الهوامع ١٧٥/١ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وأمّا غَيْرُ المُفْرَدِ منَ الأسهاءِ المناداةِ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا ما كَانَ مُضَافاً ، والآخرُ ما أشبُهَ المُضَاف لِطُولِهِ ، والمُضَاف كقولك : (١١٨) يا عَبْدَ اللهِ ويا عُلامَ زَيْدِ (١١٩) ، ويا عَبْدَ مَرَةٍ ، ويا رَجُلَ سوء ، وانْ [وَصَفْت َ](١٢٠) المُضَاف بمفردٍ لم يَكُنْ الا نَصْباً ، لانّهُ لا مَوْضِع هُنَا مُخَالِفاً للفظ كَمَا كَانَ في المُفْرَدِ المضموم [فانْ أَبْدُلْتَ من المُضَافِ مفرداً ضَمَعْت المفرد فَقُلْت : يا عُلامنا زَيْدُ ، ولم تُنَوَّن زَيْداً ، لأنَّ البَدَل في التقديرِ من جُمْلَةٍ أُخرى فَكَأَنَّك قُلْت : يا زَيْدُ](١٢١)

قَالَ الشَّبْخُ الامَامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّهُ قد ذَكَرَ المُفْرَدَ وأَحْكَامَهُ وجميعَ ضُرُوبِهِ ، وقد أَنْتَهَى الى ما لَيْسَ بمفردٍ وقَسَّمَهُ قِسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا : مَا كَانَ مُضَافاً . والنَّاني : مَا كَانَ مُشَبَّها بالمُضَافِ.

فالأوّلُ المُضَافُ وهو عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَا كَانَ مُضَافاً الى معرفة نَحْوَ غُلامِ زَيْدٍ. والنَّانِي: مَا كَانَ مُضَافاً الى نَكِرةٍ نَحْوَ: عَبْدُ مَرَةٍ تريد: امرأة ، ورَجلُ سوء ، فلا يكونُ في المُضَافِ الا النَّصْبُ نحو يا غلام زيدٍ ، ويا صَاحِبَ بَكْر (١٢٢) ، وقَدُّ ذَكْرُنَا أَنَهُمْ رَجَعُوا إلى الأصْلِ في المُضَافِ فاعْرَبوهُ ، ولم يَبنوهُ كَمَا بَنَوا نَحْو زيدٍ ورجلٍ في قولك : يا زَيْدُ ويَا رَجُلُ ، فانْ قُلْتَ فقد قَالَ الشَّيخُ أبوعلي في قولك يا عُلام زيد : أنّهُ مَجْرى قولك يا خُلام زيد : أنّهُ مَجْرى قولك : أدْعُو عَبْدَ اللهِ ، في أن لا يكونَ للدَّعاءِ تأثيرٌ في تعريفِهِ ، فكيف لم يُبن مَجْرى قولك : أدْعُو عَبْدَ اللهِ ، في أن لا يكونَ للدَّعاءِ تأثيرٌ في تعريفِهِ ، فكيف لم يُبن نحوياً رَجُلُ سوء ، اذا قُضِدَ قَصْدَ واحدٍ بِعَيْنِهِ ، لأنَّ تَعَرَّفَهُ يكونُ بالنَّداءِ لا محالة ، اذ يُو يَعرفُ بالنَّداءِ لا محالة ، اذ يُو يعرفُ بالنَّداءِ لا محالة ، اذيسَ سَوء بمعرفة فيعرفهُ وكذا يا عَبْدَ مَرَةٍ ، فهو بمنزلة يا رَجُلُ في كُونِهِ مُتَعرفاً بالنَّداءِ (١٢٤)

⁽١١٨) ب، ج، فالمضاف كقوله، ط: فالمضاف كقولك

⁽١١٩) ط، ويا غلام بكر

⁽١٢٠) من ب و ج و ط ، الصواب وفي الأصل «ضفت » تحريف .

⁽۱۲۲) ب، ج: ويا صاحب عمرو.

⁽١٢٣) سقطت ديا، في ج.

⁽١٧٤) سقطت وبالنداء، في ج.

فالجَوابُ أَنَّهُم قد رَجعُوا في المُضَافِ الى الذي هو النَّصْبُ ، وطَردوا (١٢٠) ذلك في البَابِ كُلِّهِ فَلَمْ يُقَرِّقُوا بينَ المُضَافِ الى المعرفةِ والمُضَافِ الى النَّكرةِ ، لاتفاقِ النَّوعَيْنِ في البَابِ كُلِّهِ فَلَمْ يُقرِقُوا بينَ المُضَافِ الى المعرفةِ والمُضَافِ الى النَّكرةِ ، لاتفاقِ النَّوعَيْنِ في سَنَّن واحِدٍ ولا حَرَج في ذَلِكَ سَقوطِ التّنوينِ واتصالِ النَّاني بالأوّلِ ، ولِيَجْرى البَابُ على سَنَن واحِدٍ ولا حَرَج في ذَلِكَ لِمَا ذَكرُتُ لكَ مَن أَنَّ أَصْلَ الاسهاءِ الاعرابُ ، فاذا وَقَعَ مَوقِع المَّبْنِي لم يُوجِبِ القِياسُ بناءَهُ حَتْماً واجباً ، وانّا يجوزُ ذلك َ الا تَرَى الى ما قَدّمْنا ذِكْرَهُ انَّ أَياً بمنزلةِ مَنْ وكَيْفَ [في] (١٢١) تَضَمَّنِ مَعْنَى الاستفهام ِ .

ثُمَّ أَنْهُمْ أَعربوهُ ثَبَاتاً على الأصْلِ ، فانْ وُصِفَ المُضَافُ بمفردٍ لمْ يَجُزْ الا النَّصْبُ ، وذلك قولُك : يا غُلام زيد الظّريف ، ويا عَبْدَ اللهِ العَاقِلَ . وانَّمَا كَانَ كذلك لأَجْلِ أَنَّ هَذَا لَيْسَ [بمضموم](٢٧٠) فَيُحْمَلُ صِفْتُهُ (١٢٨) عَلَى اللفْظِ مَرَّةً ، وعلى الموضع أَخْرَى ، وانّا الموضعُ واللفظُ واحِدٌ ، لاَنَّهُ مُعْرَبٌ منصوبٌ على أصْلِهِ ، وانّا لموضع كذا ، اذا صُرِف عَمّا يَسْتَحِقُّهُ من الاعرابِ .

فَانْ أَبِدَلَتَ مِنهُ لَمْ يَكُنْ الا الضَّمُّ ، لأَجْلِ أَنَّ البَدَلَ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ العَاملِ . فَاذَا قلتَ : يَا أَخَانَا زِيدُ ، فَكَأَنَّكَ قلتَ : يَا أَخَانَا يَا زَيْدُ(١٢٩) ، والمفردُ // اذَا وَلِيَ يَا لَم يَكُنْ فيهِ إلاّ الضَّمُّ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي ٍ :

« وأمَّا المُنَادَى المُشَابِهُ للمُضَافِ لِطُولِهِ فحكمُهُ النَّصْبُ ، كَمَا كَانَ المُضَافُ كذلكَ ، وذَلِكَ قولُكَ : يا خَيْرًا من زَيْدٍ ، ويا ضَارِبًا رَجُلاً فتنصبُ خيرًا وضَارِبًا معرفةً

⁽ ۱۲۵) ب ، فطردوا

⁽۱۲۹) من ب، ج، الصواب

⁽١٣٧) من ب، ج الصواب وفي الأصل «المضمر» تحريف

⁽۱۲۸) ب: صیغته، تحریف

⁽١٢٩) سقطت دياء في ج.

أَرَدْتَ [بِهِ](١٣٠) أَو نكرةً ، وانّما يكونُ معرفةً اذا قصدتَ بهِ الى واحدٍ بعينهِ كَمَا تَقْصِدُ بقولكَ : يا رَجُلُ الى مخصوص ، أَوْ تَجْعَلُهُ اسمَ شيء بِغَيْنهِ ، فيصيرُ بمنزلةِ زيدٍ في النّدَاءِ أَلا تَرَى إِنَّكَ لو سميّتَ رَجُلاً ثَلاثةً وثَلاثينَ (١٣١) لَقلتَ : يا ثلاثةً وثلاثينَ فَنَصبْتَ للطّولِ ».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرِ:

اعْلَمْ أَنَّ مَا أَشْبُهَ المُضَافَ جارِ على منْهَاجِهِ في لزومِ النَّصْبِ. وذلكَ قولكَ : يا خَيْرًا من زيدٍ ، ويا ضَارباً رَجُلاً ، والمُشَابَهَةُ من ثَلاثةِ أُوجُهِ :

أَحَدُهَا : أَنَّ الأَوْلَ عاملٌ في النَّاني ، أَلا ترَى أَنَّ ضَارِباً قَدْ نَصَبَ رَجُلاً . وكَذَا خيراً من زيد ، لأَنَّكَ انْ قُلْتَ : انَّ حرف الجّرِ مِنْ جملةِ الاسمِ المجروركانَ الأَوّلُ الذي هو خيرٌ قَدْ عَمِلَ في موضع الجارِ(١٣٢) مع المجرورِ ، كما يَعملُ مررتُ في بزيدٍ ، فوضعُ قولك : من زيدٍ ، نَصْبٌ بخيرٍ حتّى كأنَّكَ قلت : يا فَاضِلاً زيداً ، كَمَا كَانَ مردتُ بزيدٍ بمنزلةِ : جُزْتُ زَيْداً . وان قلت : انَّ مِنْ مُتَعلِّقٌ بخيرِ كانَ العَمَلُ ظَاهِراً وهو الجَرُّ بزيدٍ بمنزلةِ : جُزْتُ زَيْداً . وان قلت : انَّ مِنْ مُتَعلِّقٌ بخيرِ كانَ العَمَلُ ظَاهِراً وهو الجَرُّ

والفَصْلُ بينَ الموضِعَيْنِ أَنَّكَ اذَا جَعَلْتَ مِنْ مِنْ جملةِ حيرِكَانَ عَمَلُهُ الجَرَّ في زيدٍ ، حتى كان جُمْلَةُ قولِكَ : خَيْرٌ من ، عَامِلٌ ، من حيثُ أَنَّ الحرف(١٣٣) لا يكونُ لَهُ عملُ ما لم يتعلق بشيء . أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تقولُ : من زيدٍ ، من غيرِ أَنْ تَأْتِيَ بشيءٍ آخَرَ ، واذا جَعَلْتَ مِنْ مِنْ (١٤٤) جملةِ زيدٍ من حيثُ أَنَّهُ مُتَصِلٌ بهِ لَفْظاً كَانَ عمَلُ خيرٍ النَّصبَ في موضع الجَارِ مع المجرورِ .

والوَجْهُ الثَّاني من المُشَابَهَةِ (١٣٥) أنَّ الثَّاني من تمام ِ الأوَّلِ ومُتَّصلٌ بهِ ، أَلا تَرَى

⁽۱۳۰)من ب و ج و ط. أولى.

⁽ ١٣١) ب ، ج ، طَ : بثلاثة وثلاثين .

⁽١٣٢) ب ، ج : موضع الجر. تحريف.

⁽١٣٣) ج: أن المعرف. تحريف.

⁽ ١٣٤) سقطت د من ، في ب.

⁽ ١٣٥) ج: من المثابه. تحريف.

أَنَّكَ اذا قلتَ : يا خيرًا ، أو يا خيرًا مِنْ ، لم يَتِمَّ حتى تذكرَ زيدًا فتقولُ : من زيدٍ . وكَذَا ، يا ضَارِبًا رَجُلًا ، لأَنَّكَ لوقلتَ يا ضَارِبًا ، لم يتمَّ الاسمُ ، وكَانَ بمنزلةِ قولكَ : يَا رَجُلًا ، لأَنَّهُ لا يُعْلَمُ أيُّ نوع ضَرَبَ ، ويكونُ شَائِعًا . وهَذَا بمنزلةِ غلامِ زيدٍ ، وعَبْدِ مَرَةٍ ، لأَنَّ ذيدًا ومَرَةً من ثَمَّامِ الأَقْلَيْنِ .

والوَجْهُ النّالِثُ قريبٌ من النّاني . وهو أنّ الأوّل يَتَخَصّصُ بالنّاني كَمَا أنّ المُضَافَ يَتَخَصّصُ بالمُضَافِ اليهِ . أَلا ترَى أنّك اذا قلتَ : يا ضَارِبًا صَلُحَ أَنْ يكونَ ضَرَبَ رَجُلاً او امرأةً أو غيرَ ذلك ممّا يَتَنَاوَلَهُ هذا الفِعْلُ . فاذا قلتَ : يا ضَارِبًا رَجُلاً ، خَصَصْتَهُ بنوع وَأَزَلْتَ بَعْضَ شياعِهِ ، كَمَا أَنّكَ اذا قُلْتَ : عَبْدَ مَرَةٍ ، خَصَّصْتَ المُضَافَ الذي هو عَبْدٌ بالمضافِ اليهِ الذي هُو مَرَةٌ . واذا(١٣٦) قلتَ : غُلامُ زيدٍ ، عَرَفْتَهُ بزيدٍ . فَلَمّا حصلَ بينَ هَذَا النّوع والمُضَافِ هذهِ الوجوهُ من المُضَارِعةِ ، أُجْرِي مَجْراهُ في النّصْبِ فَلَمْ يَقُلُ : يَا خَيْرُ من زَيدٍ // ولا يا ضَارِبُ رَجلاً . كما لا يُقَالُ : يا غلامُ زيدٍ ، ونُونَ فقيلَ : يا خيرًا من زَيدٍ // ولا يا ضَارِبُ رَجلاً . كما لا يُقالُ : يا غلامُ ألا تَرَى أَنْكَ تقولُ في جميع الكلام : هذا خَيْرُ من زَيدٍ ، ورأيتُ خَيْرًا من زَيْدٍ ، ومَرأيتُ خَيْرًا من زَيْدٍ ، ومَرْتُ بخيرٍ من زيدٍ . اذ لَيسَ يُضَافُ خيرٌ الى مِنْ ، كَمَا يُضَافُ غُلامٌ الى زَيْدٍ ، ومَرأيتُ خيرًا من زَيْدٍ ، ومَنْ خيرًا من خيثُ قولِكَ : غُلامٌ زيدٍ ، فيعاقبُ الاضَافةُ التّنوينَ . وانّا حَصَلَ المُضَادِعةُ بَيْنَهُمَا من حيثُ ذَكُرْنَا فَنُصِبَ فَاغُوفُهُ الاضَافةُ التّنوينَ . وانّا حَصَلَ المُضَادِعةُ بَيْنَهُمَا من حيثُ ذَكُرْنَا فَنُصِبَ فَاغُوفُهُ الاضَافةُ التّنوينَ . وانّا حَصَلَ المُضَادِعةُ بَيْنَهُمَا من حيثُ ذَكَرُنَا فَنُصِبَ فَاغُوفُهُ أَنْ مُنْ مُ اللّهُ عَلَا المُضَادِعةُ بَيْنَهُمَا من حيثُ ذَكُرُنَا فُنُصِبَ فَاغُوفُهُ أَلْ مَنْ فَيْهُ مُ اللّهُ عَلَا اللّهُ اللّهُ عَلَالَ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللللللم

واعْلَمْ أَنَّكَ اذا قُلْتَ : يَا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ ، جَازَ أَنْ يَكُونَ نَكُرةً ومعرفةً فانْ كَانَ نَكُرةً كَانَ بَمَنزلةِ المُضَافِ إلى النّكرةِ نحويا رَجُلَ صِدْقٍ ، ويَا عَبْدَ مَرَةٍ ، اذا لَمْ تُرِدْ واحِداً بعينهِ مقصوداً بالخِطابِ . وانْ كانَ معرفةً كانَ على وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مُحْصُوصاً بِالخِطابِ ، فيتعرف بذلك كَمَا يَتَعَرَّفُ رَجُلٌ في قولك : يَا رَجُلُ ، ولم تَبْنِهِ ، وانْ كَانَ تَعَرَّفَ بِالنِّدَاءِكَمَا بَنَيْتَ المفردَ ، لأَجْلِ مَا ذَكَرْنَا في

⁽ ۱۳۲) ب ، ج : فاذا .

⁽ ۱۳۷) ب ، ج : وذاك .

قُولِكَ : يَا عَبْدَ مَرَةٍ ، اذا قَصَدْتَ قَصْدَ واحدٍ بِعَيْنِهِ . وذَلِكَ (١٣٧) أَنَّا عَرَفْنَاكَ كُونَ هذا الضَّرْبِ بمنزلةِ المُضَافِ .

والوَجْهُ الثّاني : أَنْ تَجعلَهُ اسمَ رجلِ حتّى كَأَنَّكَ تقولُ : جَاءَنِي خَيْرُ من زَيْدِ الظّريفُ ، ومَرَرْتُ بزيدِ العاقِلِ ، فاذَا نَادَيْتَهُ الظّريفُ ، ومَرَرْتُ بزيدِ العاقِلِ ، فاذَا نَادَيْتَهُ قلتَ : يا خَيْراً من زَيْدٍ ، فَيَجْرِي مَجْرَى أَنْ تُنَادَى زيداً في قولِكَ : يا زَيْدُ . وكانَ قَصْدُ الشّيْخِ أَبِي علي في تشبيهِ هَذَا بزيدٍ أَنَّكَ اذَا نَادِيْتَهُ تَنَكُرُ ثَمْ تَعَرَّفَ بالنّداءِ ، كما فَسَرْنَا في الشّيخِ أَبِي علي في تشبيهِ هَذَا بزيدٍ أَنَّكَ اذَا نَادِيْتَهُ تَنَكُرُ ثَمْ تَعَرَّفَ بالنّداءِ ، كما أَسُونَا في زيدٍ ، الا أَنَّ هَذَا لا يُبْنَى على الضّم كما بُنِي (١٣٨) زَيْدٌ ، لأَجْلِ أَنَّهُ يُشْبِهُ المُضَافَ فَاعْرَفْهُ .

وأمّا يا ثَلاثةً وثَلاثينَ في اسم رَجُلٍ ، فانّك نَصَبْتَهُ لأَنّهُ طويلٌ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ المُضَافِ ، فالنّصْبُ في ثلاثة لأجْلِ النّداءِ ، وفي ثَلاثينَ ، لأجْلِ أنّهُ لمّا كانَ يَتْبُعُهَا في الكَلام بحرفِ العَطْفِ لأجْلِ المَعْنَى الموجبِ للعطفِ من ذكر العَدَدِ ، ثُمَّ سُمّي بِهِ أُجْرِي الكَلام بحرف العَطْفِ وأنْ لم يَكُنْ فيهِ مَعْنى عطف على الحقيقة ، اذْ قد سَميّت بالأجزاءِ كُلّها . ذلك المَجْرَى وانْ لم يَكُنْ فيهِ مَعْنى عطف على الحقيقة ، اذْ قد سَميّت بالأجزاءِ كُلّها . فَنُصِبَ النّاني لِنَصْبِ الأولِ ثَبَاتًا على المِنْهَاجِ الأولِ ، كما تَرَكَتْ خيرًا من زَيْدٍ بَاقِيًا على حَالِهِ ، وانْ كَانَ قد بَطَلَ مَعْنَى التّفضيلِ الذي يَقْتَضِي الجَرَّ بمنْ وصَارَ زيدُ آخَرَ الاسمِ كَفْظًا ومَعْنَى ، من حيثُ أنّكَ اذَا سَمّيْتَ بهِ صَارَ دليلاً على الرّجُلِ دونَ التّفْضيلِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ :

« ولو نَادَيْتَ جَمَاعَةً هذه العِدَّةُ عِدَّتُهَا لرفعتَ فَقُلْتَ : يا ثَلاثَةُ والنَّلاثُونَ ، فيمن قالَ : يا زَيْدُ والحَارِثُ ، ومَنْ قَالَ : والحَارِثَ(١٣٩) ، (١٤٠ نَصَبَ النَّلاثِينَ ، أو قَالَ : يا ثلاثةُ و [يا](١٤١) ثلاثُونَ ١٤٠).

⁽۱۳۸) ب ، ج : کما ینی .

⁽ ۱۳۹) ط: ومن نصب الحارث.

⁽ ١٤٠) بدله في ط : ومن نصب الحارث نصب الثلاثين (فقال : يا ثلاثَةُ والثّلاثينَ) أو يا ثلاثة ويا وثلاثون . (١٤١) من ب و ج . الصواب . وهو مثبت في ط كما تقدم في الهامش السابق .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنْكَ اذَا أَرَدْتَ أَنْ تُنَادِي جَمَاعَةً عِدَّتُهَا ثَلاثَةٌ وَلَاثُونَ (١٢٢ قُلْتَ يَا ثَلاثَةً ، ثُمَ تَقُولُ ١٤٢٠) : يَا رَجُلُ ، فَبَنِيَةُ عَلَى الضَّمِّ لَأَنَّهُ مُنَادَى مَفَردٌ مخصوصٌ بالنّداءِ ، ثُمَ عَطَفْتَ عليهِ النَّلاثُونَ ، وجَعَلْتَهُ شَرِيكاً لَهُ ، ويَجُوزُ فيهِ (١٤٢) النَّصْبُ والرَّفْعُ . فالنَّصْبُ على على المَوْضِع ، تقولُ : يَا ثَلاثةُ و // الثّلاثِينَ ، كَمَا قُلْتَ يَا زَيْدُ والحَارِثُ ، والرّفْعُ على اللّهُظِ وذلكَ قُولُكَ : يَا ثَلاثةَ والثّلاثُونَ ، كَقُولِكَ يَا زَيْدُ والحَارِثُ . وجَازَ دخولُ الألف واللهم ، لِمَا ذَكْرُنَا مَنْ أَنَّ الواوَ لِيسَ بِعَلَم للنّدَاءِ كَيَا ، فَلا يَمتنعُ مِن أَنْ يَعتمعَ معهُ الألفُ واللهمُ وقد تَقَدَّمَ تَفْسيرُ ذلكَ ، وانْ كُرَّرْتَ يَا فَقُلْتَ : يَا ثَلاثَةُ ويا ثَلاثُونَ ، لَم يَكُنْ فيهِ الا الضَّمُّ لِأَنَّهُ قد وَلِيَ يَا . فَحكْمُهُ حُكْمُ ثَلاثَةٍ ، فَكَمَا قُلْتَ يَا ثلاثَةُ فضَمَعْتَ ، واللهمَ عَلَى ذلكَ ، وأَسْقَطْتَ الأَلِفَ عَلَى ذلكَ ، وأَسْقَطْتَ الأَلِفَ كَذَلكَ ، وأَسْقَطْتَ الأَلِفَ واللهمَ لاَنَّهُمَا لا يَتَمعانِ مِعَ يَا كُمَا قُلْتَ : يَا زَيْدُ وَيَا حَارِثُ .

قَالَ الشَّيخُ أبو علي ٍ:

« وَوَجْهُ شَبَهِ هَذَا الضَّرْبِ بِالاضَافَةِ أَنَّ الثَّانِي مُخَصَّصٌ للأَوِّلِ ، كَمَا أَنَّ المُضَافَ اليه مُخَصَّصٌ للأَوِّلِ ، كَمَا أَنَّ المُضَافِ عاملٌ في الثَّانِي ، كَمَا أَنَّ المُضَافَ عاملٌ في المُضَافِ اليهِ من تمام المُضَافِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ هَذَا عندَ ذكرِ حيراً من زيدٍ ، وبَيَّنَا وَجْهَ العَمَلِ مِنَ الأَوَّلِ في الثَّاني .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« فَإِنْ نَعَتَّ المفردَ بابنِ فُلانٍ أو ابنِ أبي فُلانٍ ، نَصَبْتَ ابْناً ، - وجَعَلْتُهُ معَ الأُوّلِ

⁽١٤٢ – ١٤٢) بدله في ب و ج : «فقلت : يا ثلاثة ، كما كنت تقول » .

⁽١٤٣) ب، ج: ويحوز «لك، فيه.

كَالشِّيءِ الواحدِ، فقلِتَ : يَا زَيْدَ بَنَ عَمْرُوٍ، وَيَا بَكُرُ بِنَ أَبِي زَيْدٍ، وَالكُنْيَةُ فِي هَذَا البَابِ كَالعَلَمِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ الابْنَ اذَا وَقَعَ بَيْنَ عَلَمَيْنِ نَحُو زِيدٍ وعمرو، جُعِلَ مع الأولِ شَبْنًا واحداً (١٤٠١)، وبُنِيا على الفَتْحِ فِي [النَّدَاءِ] (١٤٠١)، وذَلِكَ (١٤٠١) قَولُكَ يا زِيدَ بن عمرو، (١٤٠١)، وبُنِيا على الفَتْحِ فِي [النَّدَاءِ] (١٤٠١)، وذَلِكَ المُنْ مَضموماً لآنَّهُ منادىً مفرد عمرو منصوباً لآنَّهُ صفة مضافة كأخا ورقاء في قوله : أزيد أخا ورقاء ، ثُمَ أَنَهُمْ قَصَدُوا بناء الأولِ مع النَّاني ، واتباعه أيّاه فَبَنوهُما على الفَتْحِ الذي هو حركة أبن المُسْتَحقّة في حَالِ الاعرابِ ، لآنَّهُ مُضَافٌ والمُضَافُ لا يكونُ الا مَنْصُوباً منادى ، المُستَحقّة في حَالِ الاعرابِ ، لأَنَّهُ مُضَافٌ والمُضَافُ لا يكونُ الا مَنْصُوباً منادى ، المُستَحقّة في حَالِ الاعرابِ ، لأَجُلِ أَنَّهُ أَذَا أُرِيدَ بِناء الأَولِ مع النَّانِي كانَ الأولى أنْ يُبْنَى على الخَدَى الحَرَكَتَيْنِ ولا يُوتَى بأَجْنَبِيَّةٍ فَأَوْلَى هاتَيْنِ الفَتْحَةُ ، لأنها حركة ابن في حالِ الاعرابِ والضَّمَّة في زَيْدٍ حَرَكة بناء ، والحَرَكة التي تكونُ لها في حالِ الاعرابِ أَوْلَى بأن الأولِ متبوعة من حركة البناء فقيل : يا زَيْدُ بنَ عمرو بِفَتْحِهِما مَعا وَلَمْ يُقَلُ : يا زَيْدُ بنَ عمرو بفَتْحِهِما مَعا وَلَمْ يُقَلُ : يا زَيْدُ بنَ عمرو بفَتْحِهِما مَعا وَلَمْ يُقَلُ : يا زَيْدُ بنَ عمرو فَيْضَمُ النَّانِي ويُبْنَى مع الأولِ لِضَمَّ الأَولِ .

وأيضاً فانَّ الفَتْحَةَ في دالِ زيدٍ في قولِكَ : يا زيدَ بنَ عمرو، من جنسِ ما يَسْتَحِقُّهُ في الأصْلِ، لأنَّ أَصْلَهُ النَّصْبُ. ولا فَصْلَ بينَ النَّصْبِ والفَتْحِ في اللفْظِ، والنَّا يَخْتَلِفَانِ في المَعْنَى، وهو أنَّ الفَتْحَ لحركةِ البِنَاءِ والنَّصْبَ للاعرابِ. وليسَ // لابنِ المضافِ حَظَّ في الضَّمِّ البَّنَّةَ بوجهٍ، لأنّ المُضَافَ لا يكونُ الا منصوباً. واذا كانَ الأمرُ على هَذَا كانَ

⁽ ١٤٤) ج : كالشيء الواحد .

⁽ ١٤٥) من ب و ج الصواب. وفي الأصل؛ البناء، تحريف.

⁽١٤٦) ب ، ج : وذاك

⁽١٤٧ – ١٤٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٤٨ – ١٤٨) بدله في ب و ج َ : كان هو في نفسه .

أَنْ تَبْنِيهُمَا على الفَتْحَةِ التي هي حركةُ ابنٍ في حالِ الاعرابِ وحركةُ زيدٍ في المَوْضعِ أولى مِنَ البِنَاءِ على الضَّمَّةِ التي هي حركةُ زيدٍ في حالِ البناءِ ، ولَيْسَتْ بملتبسةٍ بابنِ المُضَافِ بوجهٍ فاعْرِفْهُ .

ومِثْلُ هَذَا فِي أَنَّهُ لَمَّا أُرِيدَ بِنَاؤَهُ بَنَى عَلَى الحَرِكَةِ المستحقّةِ فِي حَالِ الاعرابِ مَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ مِن قولهم : يا ابنَ أمَّ ، بِفَتْح الميم وذلك (١٤٩) أَنَّهُمْ لمَّا أَرادُوا أَنْ يبنوا كُلَّ واحدٍ مِنَ الابنِ والأُمِّ مِعَ صاحبِهِ ، بَنَوهُمَا جَمِيعاً على الحركةِ الاعرابيةِ التي يَسْتَحقُّهَا ابنُ في قولك : يا أَبْنَ أَمِيّ ، اذَا أَضَفْت ، ويا ابنَ زَيْدٍ فاعْرِفْهُ .

وحُكُمُ الكنيةِ حكمُ الاسمِ المفردِ تقولُ : يا زَيدَ بنَ أَبِي عمروٍ ، كَمَا تَقُولُ : يا زيدَ بنَ أَبِي عمرو ، كَمَا تَقُولُ : يا زيدَ بنَ عمرو ، لأنَّ الكُنْيَةَ عندَهُمْ عَلَمْ ، وقد لا يكونُ للرجل اسمُ وتكونُ كنيتُهُ كالاسمِ وذلكَ ما حَكَى أبو عثمانَ(١٥٠) [يعني الجَاحِظَ](١٥٠) من أنَّ أبا عمرو بنَ العلاءِ وأبا سفيانَ(١٥٠) أَسْمَاؤُهُم كُنَاهُمَا(١٥٣) . ويُحْكَى أنَّ الأَصْمَعيَّ قَالَ سَأَلْتُ أَبا

(١٤٩) ب ۽ ج : وذاك .

⁽ ١٥٠) في البيان والتبيين ٣٢١/١ : « وكان أبو سفيان بن العلاء ناسبا ، وكلاهما كُناهما أسهاؤهما . وكذلك أبو عمرو بن العلاء بن لبيد وأبو سفيان بن العلاء بن لبيد التغلبي » .

⁽ ١٥١) ما بين العاصدتين من ب وج أبين . وأبو عثان الجاحظ هو عمرو بن – بحر بن محبوب الكناني الليثي المعروف بالجاحظ . عالم البصرة المشهور وصاحب التصانيف في فنون كثيرة ، واليه تنسب الفرقة المعتزلية المعروفة بالجاحظية . كان تلميذا للمتكلم المشهور أبي إسحق ابراهيم بن سيار المعروف بالنظام كانت ولادته في البصرة وقيل أنها عام ١٥٠ هـ ، ووفاته فيها أيضا سنة ٢٥٥ هـ أنظر ترجمته في الفهرست لابن النديم ص ١٦٩ و وقبل أنها عام ١٥٠ هـ ، ووفاته فيها أيضا سنة ٢٥٥ هـ أنظر ترجمته في الفهرست لابن النديم ص ٢٣٩ و المحجم الأدباء ٧٤/١٦ - ١٤٤ ، ووفيات الأعيان ١٤٠ - ١٤٤ والأعلام ٧٥٠٠ ، ومعجم المؤلفين ٨/٧ - ٩ .

⁽ ١٥٢) أبو عمرو بن العلاء وأبو سفيان ابن العلاء اخوان قيل في نسبهما أنهما من بني مازن بن مالك بن عمرو بن تميم قدما الى الكوفة وأخذ الناس عنهما .

فأما أولها فقد اختلف في اسمه فقيل إنه زيان وقيل ربان وقيل هو ابو عمرو ولا اسم له غيره . صار أبو عمرو أمام أهل البصرة في القراءة واللغة والنحو ، وكان الأصمعي ينقل عنه كثيراً !!

خرج من البصرةُ قاصدًا الشام فعات في الطريقُ وقيلَ : انه رجع من الشام الى الكوفةُ ومات فيها ، وكان ذلك سنة ١٥٤ هـ وقيل ١٥٩ هـ وذكر ابن خلكان في الوفيات ان اسم أبو عمرو هو العربان.

وأما أخوه أبو سفيان بن العلاء فُوصِفَ بأنه كان ناسبا ، اي عالما بالأنساب (أنباه الرواة ١٢٥/٤). أنظر ترجمة أبي عمرو في مراتب النحويين ١٣ – ٢٠ ، وأخبار النحويين البصريين ٢٨ – ٣١ ، وطبقات (١٥٣) كذا في ب وج الصواب وفي الأصل أساؤهما وكتاهما . تحريف .

عمرهٍ. عن اسمِهِ فقالَ : أبو عمرهٍ ، فلم أراجِعْهُ لهيبيتِهِ . وقَدْ ذُكِرَ أَنَّ اسْمَهُ زَيانُ (١٥٤) وغيرُ ذلكَ والخِلافُ فيهِ يدلُّ على ضَعْفِهِ ، (١٥٥ وفي لَفْظِ صاحبِ الكتابِ دليلُّ أَنَّ كنينَتهُ هي الاسم (١٥٠) وهو أعْلَمُ النَّاسِ بجديثِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« ولو أَضَفْتَ الابنَ الى غيرِ العَلَم لَضَمَتَ الأَوَّلَ فَقَلَتَ : يَا زَيدُ ابنَ (١٥٦) أَخِينًا ، ويا بَكُر ابنَ صَاحبِ المالِ ، وكذلك يا رجلُ ابنَ زيدٍ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الاعلامَ تُخَصُّ بضروبٍ مِن التَّغييرِ (١٥٧) لا يكونُ في غيرِهَا مِن ذلكَ الحكايةُ في لغةِ أهلِ الحِجَازِ. وذلكَ قولُكَ في سؤالِ مِن يقولُ رأيتُ زيداً : مَنْ زيداً ؛ وقولُهُم : مَوْرَقٌ ومَوْهَبٌ . أَلا تَرَى أَنَّهُ لِيسَ في الكلامِ مَفْعَلٌ مما فاقُهُ واوٌ. وانّا يَجِيءُ مَفْعَلُ محموعد . فكذلك خُصَّ البِناءُ بالعَلَمَيْنِ اذا وَقَعَ بَيْنَهُمَا الابنُ فقيلَ : يا زيدَ بنَ عمرو (١٥٨ بفَتْحِهِمَا ، ولم يَقُلُ : يا رَجُلُ بنَ عمرو (١٥٨ لأنَّ الأوّلَ من الاسمَيْنِ لِيسَ بعَلَم . وكذا يا بَكُرُ ابنَ صاحبِ المالِ ، لأنَّ النّاني لَيْسَ بعَلَم .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

« وَقَدْ تدخلَ اللامُ الجَارَّةُ في الاسمِ المُنَادَى وذلكَ نحوَيا لَزيدٍ ويَا لَعَمْرٍوٍ. وانَّها

⁼ الزبيدي ۲۸ – ۳۵ ونور القبس ۲۰ – ۳۷ و الفهرست لابن النديم ۶۲ و ونزهة الألباء ۲۵ – ۲۹ وابن خلكان ۱۳۸/۳ – ۱۹۰ والنّجوم الزاهرة ۲۸/۲ و وطبقات القراء ۲۸۸/۱ – ۲۹۲ و

⁽ ۱۰۶) ب : ريان . تصحيف ، وفي وفيات الأعيان لابن خلكان ١٣٦/٣ ، – والصحيح ان كنيته اسمه ، وقيل زيّان ، وقيل غير ذلك ، وليس بصحيح

⁽ ١٥٥) بدله في ب وج . وذكر صاحب الكتاب أن كنيته هي الاسم وفي سيبويه ٢٦٤/١ اشارة الى ذلك حينا قال . . «كما أريد بابي الحارث وزيد معنى واحد واستغنى به . ومثل هذا في بابه مثل رجل كانت كنيته هي الاسم وهى الكنية » .

⁽١٥٦)كتبت «ابن» في ج و ط بدون ألف في المواضع الثلاثة.

⁽١٥٧) ب: من التفسير. تحريف.

⁽١٥٨) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

تدخلُ هذهِ اللامُ للاستغاثةِ والتّعَجُّبِ^(١٥٩) ، فانْ عَطَفْتَ على هَذَا الاسمِ اسماً ألحَقْتَهُ اللامَ وكَسَرْتَ اللامَ (١٦٠) في المعطوف [فقلت](١٦١) يا لَزيدٍ ولِعمروِ. قَالَ :

/٢٠٢/ يَا للْكَهُولِ وللشُّبَّانِ للْعَجَبِ(١٦٢)

فاللامُ في يا لَلْكُهُولِ دَاخِلةٌ على مدعّوٍ، وفي العَجَبِ على مدعّوِ اليهِ . قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أَنَّ اللامَ تَدْخُلُ للاسْتِغَاثَةِ أَو للتَّعَجُّبِ(١٦٣) ، فالأَسْتِغَاثَةُ كَقُولهم : يَا لَزيدٌ ، للخَطْبِ الجَليل . (١٦٤ وقولِ عُمرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَاللهِ لِلْمُسْلِمينَ ١٦٤) فَتَحَ اللهَوْلَ وَكَسَرَ الثَّانِي ، للفرقِ بينَ المَدعِّقِ واالمدعِّقِ اليهِ .

فَإِذَا قَيلَ: يَا لَزِيدٍ للخطبِ // الجليلِ فَكَأَنَّهُ أَدْعُو زِيداً<١٦٥) لِلْخَطْبِ الجليلِ.

(١٥٩) ج، ط: أو التعجب.

(١٦٠)كذا في ب وط. وفي الأصل «كسرت اللام» سهو. والعبارة في ج: - « الحقته وكسرت اللام». (١٦١)من ب و ج و ط. الصواب.

(۱۹۲) هذا عجز بیت . والبیت بتامه :

يَّكِيكَ نَــاءٍ بَعِيــــــدُ المدَّارِ مُغْتَرِبٌ يـــا لَلْكُهُولِ وللشَبَـــانِ للعَجَبِ وقد نسب القيس في ايضاح شواهد الايضاح (ق ٥١) هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي أو أبي زبيد الطائي . . . وهو ليس في ديوان أبي زبيد (طبعة بغداد) .

وذكر العيني في الشواهد الكبرى ٢٥٧/٤ : ان قائل البيت بجهول وتابعه في ذلك شرّاح الشواهد من المتأخرين (أنظر شرح الشواهد للعاملي ٣٥٦ ، والدرر اللوامع ١٥٥/١) .

والبيت غير منسوب في المقتضب ٢٥٦/٤ ، والكامل للمبرد ٢٠٦ وكتاب الجمل للزجاجي ١٨٠ ، والايضاح ٢٣٦ (العجز) ومادة (لوم) من اللسان ٢٦/٣ ، والتاج ٢٦/٩ ، وشرح التصريح على التوضيح 1٨١/٢ .

وذكر في اللسان رواية أخرى للعجز هي « يا للرجال وللشباب للعجب » والشاهد فيه كسر لام المستغاث لأن هناك عطفا بغير ياء وسبب الكسر هو أمن اللبس بين لام الاستغاثة والجارة .

(۱۹۳ – ۱۹۳) ب، ج : وللتعجب .

(١٦٤ – ١٦٤) بدله في ب وج: « وقول عمر : يالله للمسلمين . وقد ذكر المبرد في الكامل ص ٢٠١ أنَّ عمر رضي الله عنه صاح بقوله هذا عندما طعن .

(١٦٥) ج : زيد . سهو .

واللامُ المفتوحةُ خُصَّتْ بالمستغاثِ دونَ المستغاثِ إليهِ ، لأجلِ أنَّ المستغاث مَنَادىً ، [والمُنَادَى] (١٦٦) جارِ مَجْرَى المضمَراتِ عَلَى ما فَسَّرَنَا قَبْلُ . و [لامُ] (١٦٧) الحرِّ تُفْتَحُ فِي المُضْمَرِ ، أَلا تَرَى إلى لَكَ ولَهُ . فإن عطفْتَ اسماً فيه لامُ جَرِّ (١٦٨) على المدعو قلت : يا لزيدٍ ولِعَمْرُو ، تَكْسِرُ اللامَ فِي المعطوفِ وذلكَ (١٦٩) أنَّ موجِبَ الفتح في الأصلِ هُو الفَصْلُ بينَ المدعو والمَدعو إليهِ إذْ لَوْقِيلَ يَا لِزيدٍ لِبَكْرٍ ، بكسرِ اللامينِ لمْ يُعْلَمِ الفصلُ بينَ المدعو والمَدعو إليهِ إذْ لَوْقِيلَ يَا لِزيدٍ لِبَكْرٍ ، بكسرِ اللامينِ لمْ يُعْلَمِ الفصلُ بينَ المدعو والمَدعو إليه .

وأمّا قولُنَا أَنّهُ فُتِحَ فِي المُنَادَى لِمناسَبَةِ المضمرِ (١٧٠) فالقصدُ بهِ أَنَّ المنادَى كَانَ بِالمفتوحةِ أُولَى بعدَ أَنْ أُوجَبَ حصولُ اللبسِ فتح أحدِ اللامينِ . والواوُ يكفي مؤونة هذا الالتباسِ ، ألا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : يا لَزيدٍ ، ففتحت (١٧١) اللامَ عُلِمَ أَنَّهُ مَدْعُوِّ . فإذَا جنتَ بالعطفِ فقلتَ : وَلِعَمْرِ ، ذَلَّ الواوُ على دخولِ الثّانِي في حكم الأوَّلِ فَلا يفتقُرُ إلى فتح اللام لِرفْعِ اللبسِ كيفَ والمدعُّ إليهِ لا يُعْطَفُ عَلَى المدعُّو ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لوْ قُلْتَ : يا لَزَيْدٍ وللْخَطبُ الجليلِ ، لَمْ يَجُزْ ، لأَنَّ قولَكَ : للخَطْب متعلقٌ بِيا لَزَيدٍ ومعمولٌ لهُ مِنْ حيثُ كَانَ المعنى أدعو الخطب الجليل (١٧٢) . وإنَّا يكونُ العطفُ فِيماً لَيْسَ بمعمولٍ حيثُ كَانَ المعنى أدعو الخطب الجليل (١٧٢) . وإنَّا يكونُ العطفُ فِيماً لَيْسَ بمعمولٍ عَيْلُ : مردتُ وَيزَيْدٍ ولا ضَرَبْتُ وزيداً ، ولأجلِ المعطفُ أن المعطفُ عالا ، لأنَّ الغرض في الساعتِهِ مِنْ حيثُ أَنَّهُ عَلَّةُ الفعلِ . فاذَا اقتضاهُ كَانَ الإينانُ بالعَطْفِ عالا ، لأنَّ الغرض في المعطفِ أن تُدخِلَ الثانِي في الأولِ ، فلا تَعْطِفُ مَا مُو متعلَّقٌ بِمَا قبلَهُ ، وداخِلٌ في المعطفُ أن تُدخِلُ الثانِي في الأولِ ، فلا تَعْطِفُ مَا مُو متعلَقٌ بِمَا قبلَهُ ، وداخِلٌ في جملية ، فلو قدَرْتَ أَنْ تقولَ : عملتُ زيداً منطلقاً ، لم تقلْ : ومُنْطَلِقاً . وإذَا عُلِمَ أنَّ المعطوفَ في يا لَعمرٍ ولزَيدٍ ليسَ بمدعو إليهِ لَمْ يَكُنْ إلا مدعوًا .

⁽١٦٦) من ب و ح. أولى. وفي الأصل « فالمنادى » .

⁽١٦٧) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل: « واللام ». تحريف.

⁽۱۲۸) ب: لام الجر.

⁽١٦٩) ب، ج: وذاك.

⁽١٧٠) ب، ج: لمناسبته المضمر.

⁽۱۷۱) ج: فهمت، تحریف،

⁽ ۱۷۲) ب : ادعو للخطب الجليل.

والتّعجُّبُ كقولك : يا لَلْهِ ، كَأَنَّكَ تَرَى ماءً يعجبُكَ فتناديهِ تقولُ : تعالَ حتَّى ترَى فإنَّكَ عجيب الشأنِ فلا يعرِفُكَ كُلُّ أُحَدٍ . والبيتُ الذي أنشَدَهُ قد جَمَعَ المدعوَّ وهو قولُه : ولِلْشُبّانِ . والمدعوَّ اليه وهو للْعَجَبِ . والمعطوف على المدعوِّ ، وهو قولُه : ولِلْشُبّانِ . والمدعوَّ اليه وهو للْعَجَبِ .

وقال(١) الشيخُ أبو علي :

« بابُ التَّرخيمِ

التَّرْخيمُ حذفُ أُواخِرِ الأسهاءِ المفردَةِ المعرِّفةِ في النداءِ. ولا يُرَخَّمُ مُسْتَغَاثٌ بهِ ، (٢ ولا نَكِرَةٌ ولا اسمٌ مضافٌ٢). وانَها يُرَخَّمُ من الأسهاءِ ما عَمِلَ فيه النداء البناءَ ، فأمَّا مَا لَمْ يُبْنَ للنِداءِ فإنَّهُ لا يُرَخَّمُ .

قال الشَّيْخُ الإمامُ أبو بكرٍ:

اعلم أنَّ الترخيمَ إنَّا يحوزُ بعدَ شرائِطَ . إحدَاها : أنْ يكونَ الاسمُ عَلَماً قبلَ النداءِ . والثّانيةُ : أنْ يكونَ مَضْمُوماً في النداءِ . والثّالثةُ : أنْ يكونَ على أكثرَ مِنْ ثلاثةِ أحرف [وذلك قولُك : يا حَارِ ويا جَعْفَ لأنَّ جعفَراً عَلَمٌ ومَضمومٌ في النّداءِ في قولك : يا جارِ ويا جَعْفَ لأنَّ جعفَراً عَلَمٌ ومَضمومٌ في النّداءِ في قولك : يا بعملَمُ ، وكائِنٌ على ثلاثةِ أحرف إ (٣) فكُلُّ اسم (٤) وُجِدَ فيهِ هذهِ الشرائطُ الثلاثُ جازَ ترخيمهُ . فلا تقولُ في راكب : يا راكِ . لأنَّهُ ليسَ // بِعَلَم . وإنَّا جاءَ من ذلك : يا صاحب ، لأنَّهُمْ يستعملونَهُ في النّداءِ كثيراً ، ولا تقولُ : يا صاحب ، لأنَّهُمْ يستعملونَهُ في النّداءِ كثيراً ، ولا تقولُ : يا صاح زيد ، لأنَّهُ مضافٌ . وكذا لا تقولُ : يا زَيْ ، في زَيْدٍ ، لأنَّ زيداً على ثلاثةِ أحرف . وقَدْ جَوَزَ (٥) البغداديُّونَ ترخيمَ ما كانَ على ثلاثةِ أحرف اذَا تَوْكَ أُوسَطُهُ نحُو عُمَرَ يقولُونَ : يا عُمَ ، البغداديُّونَ ترخيمَ ما كانَ على ثلاثةِ أحرف اذَا تَوْكَ أُوسَطُهُ نحُو عُمَرَ يقولُونَ : يا عُمَ ، ولمْ يُنْكُرُهُ أصحابُنَا لأنّه قياسٌ ، وذلِكَ أَنَّهُمْ ينزلونَ الحَرَكَةَ منزلةَ الحرفِ فيقولونَ : يا عُمَ ، ولمْ يُنْكُرُهُ أصحابُنَا لأنّه قياسٌ ، وذلِكَ أَنَّهُمْ ينزلونَ الحَرَكَة منزلةَ الحرفِ فيقولونَ : يا عُمَ ،

⁽١) ب،ج: قال.

⁽٢-٢) بدله في ج و ط: ١ ولا يرخم اسم مضاف ولا نكرة ١٠ .

⁽٣) ما بين العاضدتين من ب وج. وأثباته أبين. والأرجع أنَّه سقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

⁽٤) ب ، ج: وكل اسم.

⁽٥) ج: وقد جوزوا. سهو.

جَمَزِيُّ ، في جَمَزَى ، كَمَا يقولُونَ في حُبَارَى : حُبَارِيُّ . ولا يحوِّزُونَ جَمَزُويُّ كَمَا يُجوِّزُونَ حُبَلُويُّ ، لأنَّ الحَرَكَةَ في الميم قَدْ تَنزَّلَتْ منزِلَةَ حَرْفٍ حتَّى كَأَنَّهُ جَمَّازِيُّ . وكذلِكَ عُمَرُ يَجْرِي مَجرى عامِر . وهذَا التعليلُ لأصحابِنَا لا لَهُمْ . ولو قلتَ : يالَجَعْفَو ، لم تُرَخِّمْ لأَنَّهُ لِيسَ بمضموم ، وإنَّا هو مجرورٌ بلام الاستغاثة . وكذَا إذَا قلت : يا جعفرنا ، لأنَّهُ منصوبٌ مِنْ جَهَةِ أَنَّهُ مضافٌ . وقولُ الشَّيْخِ أبي علي ً : وإنَّا يُرَخَّمُ مِنَ الأسهاءِ ما عَمِلَ فيهِ النداءُ البناءَ ، ليسَ (١) على الظّاهِرِ ، ومقصوده من الأسهاءِ الأعلامُ الكائنةُ على أكثرَ مِنْ ثلاثةِ أحرفٍ . أَلا تَرَى أَنْ زَيْداً وَرَجُلاً في قولِكَ : يا زيْدُ ويا رَجُلُ ، مضمومانِ ولا يُرخَّمَانِ بوَجْهٍ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٌّ :

« والترخيمُ على ضربينِ أحدُهُمَا : أَنْ تَحَذِفَ آخَرَ الاسمِ ، وتَدَعَ الباقِي على ما كانَ عليهِ قبلَ الحَذْفِ منَ الحَركةِ أَو السُّكُونِ . (٧) والآخَرُ أَنْ يُجْمَلَ بمنزلةِ اسمٍ مُفْرَدٍ لَمْ يُحْذَفُ منهُ شيءٌ . فثالُ الأوّلِ أَنْ تقولَ في حارثٍ ومالِكٍ وجعفر وبرثُن وهِرْقَلَ : يا حارِ ويا جعفَ ، ويا برثُ ويا هرْق أقبِلْ . وتُضمُّ هذهِ الحروفُ كُلُّها في القولِ الثّاني » .

قَالَ الشيخُ الإمامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ النَرْحِيمَ لا يتعدَّى هذينِ الوَجْهَيِّنِ . فإذا تُرِكَ الاسمُ بعدَ الحذفِ على (^) صورتِهِ قَبْلَهُ وقِيلَ في حارثٍ : يا حارٍ ، بالكسرِ كانَ المحذوفُ بمنزلةِ النَّابِتِ في اللفظِ فَكَمَا أَنْكَ تقولُ : يا حارثُ بكسرِ الراءِ البتةَ ، كذلِكَ تقولُ : يا حَارٍ ، فتكسِرُ إذَا نَوَيْتَ المحذوفَ ، وهَذَا هُوَ الأَكْثَرُ أنشدَ :

/٢٠٤/ أَحَارِ تَرَى بَرْقاً أُرِيْكَ ومِيضَهُ كَلَمْعِ الْبَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ^(١)

⁽٦) ج: ﴿ لأنه ﴾ ليس. سهو.

⁽٧) ج: والسكون.

⁽٨) ب: وعلى . سهو .

⁽٩) لامريء القيس في ديوانه وعتار الشعر الجاهلي ق ٢٧/١ ص ٢٤ و ٥٤ على الترتيب ، وشرح المعلقات للزوزني (معلقته /٧٠) ص ٥٤ ، وجمهرة أشعار العرب ٤٦ ، وسيبويه والشنتمري ٧١/٣٣٥ ، والأزمنة والأمكنة

/٧٠٥/ أَحَارِ أُرْيِكَ بَرُقاً هَبٌ وَهْناً كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعارَا(١١) واذا ضَمَتْ فَقُلْتَ : يا حَارُ ، كُنْتَ جَعَلْتَهُ بَمِنزلةِ اسم لم يَدْخُلْهُ الحَذْفُ حتّى كَأْنَكَ قلتَ : يا حَارُ ، فقد قلتَ : يا زَيْدُ ، فالمحذُوفُ هُنَا سَاقِطٌ لَفْظاً وحُكُماً ، وفي القولِ الأوّلِ ساقِطٌ لَفْظاً لا حُكُماً .

وَقَالَ(١٢) الشَّيْخُ أبو علي ٍ:

« فَانْ كَانَ فِي آخِرِ الاسمِ زِيادَتَانِ زِيدَتَا مَعاً حَذَفْتَهُمَا مَعاً وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي رجلٍ

۱۰۵/۲ و ۳٦٤، وسمط اللالي ۹۳/۱، والأمالي الشجرية ۸۸/۲، ومعجم البلدان ۱۲٦/۷، واللسان مواد: ___

(ومض) ۱۲۰/۹ و (كلل) ۱۱۷/۱۶ و (حبا) ۱۷۵/۱۸، وشواهد الشافية ۳۹/۶.

والبيت غير منسوب في المقتضب ٣٣٤/٤ ، والخصائص ٦٩/١ (صدره) ، والأنصاف ٦٨٤/٢ . وابن يعيش ٨٩/٩ .

والبيت غير منسوب في المقتضب ٢٣٤/٤ ، والخصائص ٦٩/١ (صدره) ، والأنصاف ٦٨٤/٢ . وابن يعيش ٨٩/٩ .

وروايته في غير الديوان وعتار الشعر الجاهلي والأمالي الشجرية ومعجم البلدان ، من المراجع المتقدمة «أصاح ترى برقا » يريد به و صاحبي » فحذف ياء المتكلم ، وحذف آخر المضاف أيضا . وروايته في المقتضب » أحارُ أرى » ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وروى في الخصائص «أعني على برق » ولا شاهد فيه على هذه الرواية أيضا .

و « تَرى » المقصود بها « أترى » بهمزة الاستفهام الا أنه استغنى عنها بحرف النداء الماثل لها وهو الهمزة قبل « حار » . والحَيِّ المتدانى من السحاب ، والمكلّل منه : ما كان بغضه على بعض . والشاهد فى قوله : « احار » يريد به » حارث « فحذف الثاء .

(١٠) كذا في ب و ج . أولى . وفي الأصل : وقال آخر . سهو .

(۱۱) صدر هذا البيت لأمريء القيس وعجزه للحارث بن التوأم اليشكري (أو التوأم اليشكري). والبيت منسوب لأمريء القيس فقط في سيبويه والشنتمري ۲۸/۷ ، ونسب له هو والتوأم في ديوان امريء القيس ق ۱/۷۸ ص ۱۱۷۷ ، ومادة (بحس) من اللسان ۱۸۸۸ والتاج ۲۲۵۸.

وله وللحارث بن التّوام في عنتار الشعر الجاهلي ق ١/٢٨ ص ١١٢، ومعجم البلدان ٢٧٩/١. والبيت غير منسوب في المخصص ٤٤/١٧.

ورواية صدره في غير المقتصد ومادة (بحس): « احار ترى بريقا ، والوهن وقت من الليل. ووجه الاستشهاد فيه مثله في البيت السابق له.

(١٢) ب ، ج: قال.

اسمُهُ مَرْوَانُ وسَعْدَانُ : يا مَرْوَ أَقْبِلْ ، ويا سَعْدَ أَقْبِلْ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الأَلِفَ وَالنَّوْنَ زَائدتَانِ يَتَصَاحَبَانِ ، فلا تَأْتِي أَحْدَاهُمَا مفردةً عن صَاحِبَتِهَا . فاذَا أُرَدْتَ ترخِيمَ الاسمِ حَذَفْتَهُمَا ، وكَانَ حُكْمُ مَا يَبْقَى منَ الاسمِ عَلَى الوَجْهَيْنِ // المُقَدَّمَيْنِ (١٣) . فأمّا أَنْ تقولَ : يا مَرْوَ فَتُتُركُ الواوَ على فَتْحَتِهِ ، كَمَا قُلْتَ : يا حَارُ ، فَتُجْرِيهِ مَجْرَى يا زَيْدُ . يا حَارُ ، فَتُجْرِيهِ مَجْرَى يا زَيْدُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« فَانْ كَانَ (١٠) قَبْلَ آخِرِ الاسمِ حَرْفُ مَدٍّ زَائِدٍ (١٦ اتُبَعَثُهُ الزَّائِدَ فِي الحَذْفِ (١٦ اذَا كَانَ الاسمُ على أكثرَ من ثلاثةِ أخْرَفٍ فَقُلْتَ فِي رَجُلِ اسْمُهُ مَنْصُورٌ : يا مَنْصُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ منصوراً اذَا رَخِّمَ لَمْ يَخْلُ من أَحدِ أَمْرَيْنِ: امّا أَنْ تحذفَ الرَّاءَ والواوَ جميعاً أو تَحذفَ أَحدَهُما . فاذَا أَرَدْتَ حذفَ أَحدِهِما وَجَبَ حَذْفُ الرَّاءِ (١٧ لاَنَهُ في آخرِ الاَسمِ ، والترخيمُ لا يكونُ حَشْواً . واذا حَذَفْتَ الرَّاءَ ١٧) فقلت : يا مَنْصُو ، وجَب حذفُ الواوِ أَيضاً لاَّنَها زائدةً . واذَا حُذِفَ الأصلُ كانَ الزائدُ بهِ أُولى (١٨ قَالَ الشَّيْخُ أَبو

⁽١٣) ب: المتقدمين.

⁽١٤) ٻ ۽ ج: ويا. سهو.

⁽١٠) ب، ج: وان كان.

⁽١٦-١٦) بدله في ج: اتبعته الزائد وبالأصلي، بالحذف.

⁽١٧ – ١٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ١٨) كتبت هذه العبارة منفردة بخط واضح كها تكتب مثيلاتها السابقة لنصوص أبي علي التي يفسرها عبد القاهر . وهذا وهم من الناسخ اذ هي استمرار لمكلام عبد القاهر ، ويدل على ذلك أنها ساقطة من ج ، وهي من ب مقحمة في موضعها . وبخط غير الناسخ الأصلي ، وهذا يعني أنها لم تكن أيضا في أصل النسخة وانما أدخلت عليها عن طريق المقابلة بنسخة أخرى .

/٢٠٦/ ويُرَى البَريءُ معَ السَّقِيمِ فَيُلْطَخُ (٢١)

فاذاً قُلْتَ : يا مَنْصُ ، على قولِ مَنْ يَقُولُ : يا حَارِ ، بالكَسْرِكانَتِ الضَّمَّةُ هي التي في منصور لأنّ الاسمَ باقي على صورتهِ فانْ قُلْتَ : يا مَنْصُ ، عَلَى قولِ مَنْ يقولُ : يا حَارُ ، بالضمِّ كانَ التقديرُ أَنَّ الضمةَ في الصّادِ غيرُ التي كانَتْ قبلَ الترخيم ، لأَنْكَ إذا وجدْت آخِرَ يا حارُ يختلفُ في الحالينِ وجب أن تُقدر ذلك الاختلافَ في يا منصَ أَيضاً . فكما أنَّ الكسرة إذا قلت : يا حارٍ ، وأنتَ تَنْوي المحذوفَ غيرُ الضّمة إذا قلت : يا حارٍ ، وأنتَ تَنْوي المحذوفَ غيرُ الضّمة إذا قلت : يا حارٍ ، وأنت تَنْوي المحذوفَ غيرُ الضّمة في يا منصُ منْصُ ، إذا نويتَ المحذوف محالِفة للضّمة إذا لَمْ تنو المحذوف . ومثلُ هذا قولُهُمْ : فُلكُ للواحدِ ، وفُلكُ للجميع . فالضمَّة (٢٢) في قلكِ إذا أَرَدْتَ الأفرادَ نحو قولِهِ تعالى – (في الفُلكِ المشحونِ (– (٣٣) غيرُ الضّمةِ إذا أَرَدْتَ الجمع نحوَ قولِهِ عَزْ وجلً – (حتَّى إذا الفُلكِ المشحونِ (– (٣٣) غيرُ الضّمةِ اذا أَرَدْتَ الجمع نحوَ قولِهِ عَزْ وجلً – (حتَّى إذا الفُلكِ المشحونِ (وجَرينَ بهم) – لآنَها في حالِ الأفرادِ بمنزلةِ الضَّمَةِ في بُرْدٍ ، وفي حالِ الأفرادِ بمنزلةِ الضَّمَةِ في بُرْدٍ ، وفي حالِ

⁽١٩) ب: هي المقصود. تحريف.

⁽۲۰) ب: فكَأَنْ. تحريف

⁽ ٢٦) لم اعثر على هذا الشطر او تمامه فيا راجعت من كتب النحاة وهو بعد ذلك ليس شاهدا على مسألة نحوية أو لغوية وانما تمثل به الشيخ أبو الحسين على أنّ حرف المد الزائد في مثل قولهم : و منصور » هو المقصود بالحذف عند الرّخيم ، الا أن ذلك يتعذر دون حذف الراء وهي حرف أصلي . فدخل الحذف للراء وهي لم تكن مقصودة لاتصالها بالواو المقصودة بالحذف .

وقد جاء في ب وج بعد هذا الشطر قوله : « وكان ينشد أيضا : ان الفتى بابن عم السوء مأخوذ » . والمقصود و بكان ينشد » : الشيخ أبو الحسين .

⁽ ۲۲) ب ، ج : والضمة .

⁽٢) آية ١١٩/ الشعراء ٢٦.

⁽ ۲٤) آية ۲۲/ يونس ١٠ .

الجمع بِمَنْزِلَتِهَا فِي سُقْفٍ وَرُهْنٍ فِي جمع سَقْفٍ وَرَهْنِ (٢٥) لأَنَّهُم كَسَّرُوا فُعْلاً على فَعْلٍ ، كَا كَسَّرُوا فَعْلاً على غُلُو فَي سُقْفٍ عَالِفَةٌ للفَتحةِ فِي سَقْفٍ ، كذلك يجبُ أَن تكونَ الضمَّةُ فِي فُلكِ فِي حال الأَفْرادِ غيرِهَا فِي حالِ المفتحةِ فِي سَقْفٍ ، كذلك يجبُ أَن تكونَ الضمَّةُ فِي فُلكِ فِي حال الأَفْرادِ غيرِهَا فِي حالِ المفتحةِ وَي سَقْفٍ ، كذا كثيراً في كلامِهم (٢٦). ولوكانَ لا يُقَدَّرُ هذا الاختلافُ لوَجَبَ أَنْ يُقالَ : إِنَّ أَنَّ يَنْ أَنْ النَّانِ التقدير إِنَّ أَنَّ فِي قُولِكَ أَنَّ يئنُّ أَنِينًا ، وأَنَّ التقدير غيرُ مُختلفٍ فيها . وهذا لا يقولُهُ عاقلٌ ، لأنَّ – الأوّلَ حرفٌ ، والنَّانِي فعلٌ .

قالَ الشيخُ أبو عليّ :

« فَإِنْ كَانَ اسمُهُ // سُعيداً أو ثموداً أو حِهاراً(٢٧) قلتَ : يا سَعِي أَقبل(٢٨) ويا حِمَا(٢٩) ، ويا ثَمُو، في مَنْ قالَ : يا حارِ، ويا ثَمِي، فيمَنْ قالَ : يا حارُ(٣٠) .

قالَ الشيخُ الامامُ أبو بكرِ:

اعلمْ أنَّ نحوَسعيدِ وحارِ(٣١) ، وانْ كانَ بمنزلةِ منصور في أنَّ ما قبلَ الحرفِ الأخيرِ الأخيرِ الأصليِّ حرفُ زائدٌ ، وهو الباءُ في سعيدٍ فإنَّ الزائدَ يَبقى ولا يُحْذَف فَيُقالُ : يا سَع ، كما قبلَ : يا منصُ ، ويا سَرَّ في سَرْحونِ ، لأجلِ أنَّهُ لوحُذِف لبقي الاسمُ على أقلَّ من ثلاثةِ أحرف وليسَ كذلكَ منصورٌ ، لأنَّك إذا قلت : يا مَنْصُ ، فَحَذَفْت الواوَمع الراءِ بقي ثلاثةُ أَحرف ، فلمّا كان كذلك أثبت الباء فقيلَ : يا سَعي ، لئلا ينقصَ الاسمُ عن أقلَّ الأصولِ الذي هو ثلاثةُ أحرف ، وعلى ذلك بيتُ الكتاب :

⁽ ٣٥) في اللسان (رهن) ٤٨/١٧ : الرهن معروف والجمع ورَهُون ورَهان ورُهُن بضم الهاء . قال الأخفش جمعه على رُهْن . قال : وهي قبيحة لأنه لا يجمع فَقُل على فُقُل الا قليلا شاذا وذكر أنهم يقولون سَقَف وسُقُف قال : وقد يكون رُهُن جمعا للرِّهان ، كأنه يجمع رَهْن على رِهان ثم يجمع رِهان على رُهُن مثل فِراش فُرش .

⁽ ٢٦) ب : من كلامهم .

⁽۲۷) ج: او خمارا.

⁽٢٨) سقطت وأقبل وفي ط.

⁽٢٩) ج: ويا خل.

⁽٣٠) ب، ج: يا حار « اقبل » .

⁽٣١) ج: وخمار.

/٢٠٢/ تَنَكَّرُتِ مِنَّا بعدَ معرفةٍ أَمِي(٣١)

يريدُ لَمِيس فحذفَ السّينُ وبقيَ ياءُ فعيلِ فالسّينُ بازاءِ الدّالِ من سعيدٍ. وأما ثمودُ فإنّكَ إذا رَخّمتُهُ على قولِ مَنْ يقولُ : يا حَارِ ، بالكسرِ قلتَ : يا نَمو ، فتركّتَ الاسمَ على هيئته ، لأنّك تنوي المحذوف ، وإنْ سلكتَ سبيلَ مَنْ قالَ : يا حَارُ ، بالضمّ قلتَ : يا تَموي ، فَقَلَبْتَ الواوَ ياءً ، لأجلِ أَنَّ هذا في حُكمِ الاسمِ الذي يُحْذَفْ منهُ شيءٌ . وإذا كانَ كذلك كانَ الواوُ في يا ثمو آخِرَ الاسم ، والاسمُ إذا حَصَلَ في آخِرِهِ واوَ قبلَها فَمُحَمّ أَبدِلَ من الواوِ الياءُ ، أَلا تَرَى الى أَدْلِي (٣٣) في الأدلُو ، فكما لا يُقالُ : الأَدلُو ، فكذلك (٣٠) لا يُقالُ : يا ثمو ، إذا أَسْقَطْتَ الدَّالَ لفظاً وحُكْماً وجَعَلْتَ الواوَ آخِرَ الكلمة .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٌّ :

" وتقولُ في رجل اسبُهُ طائفيةٌ أو مَرجانةٌ : يا طائفيَّ أَقبِلْ ويا مَرْجانَ [تعالَ] (٣٥) فلا تحذِفُ مَع تاءِ التأنيثِ غَيْرُها ، كما لا تَحْذِفُ من نحوِ حَضْرَموتَ ومَعْدِي كربَ إلا (٣٦) الاسمَ الثانيَ المضمومَ الى المصدرِ " .

قالَ الشيخُ الإمامُ أَبُو بكرِ : ``

إعلمْ أَنَّ تَاءَ التَّأْنيثِ زيادةٌ تَأْتِي منفصلةٌ [كقولِكَ](٣٧) ضَاربٌ وضاربةٌ ، وهي بمنزلةِ موت في حَضْرَموتَ ، لأنّ موتَ زيادةٌ ضُمَّتْ إِلَى الأَوَّلِ ، كها أَنَّ التاءَ كذلكَ ،

والبيت بتامه:

تَنَكَرَّتِ مِنْسَسَاً بِمِسَدَ معرفَّ لَبِي وَبَمَسَدَ التَصَافِي والشَّبُسِسابِ المُكَرَّمِ والبَّبُسِسابِ المُكَرَّمِ والبَّبُ المُكَرَّمِ والبَّبِ لأوس في ديوانه ق ١/٤٨ ص ١١٧ ء – وسيبويه والشنتمري (٣٣٦/١ (سيبويه بصدره وأنمه الشنتمري) والأمالي الشجرية ٤٨١/٨ .

والشاهد فيه ترخيم وكميس، بمخذف السين.

⁽٣٢) صدر بيت لاوس بن حجر.

⁽٣٣) ج: الى الأدلي.

⁽ ٣٤) ب، ج: كذلك.

⁽٣٥) من ب و ج و ط. الصواب. وفي الأصل وتعالى ه. تحريف.

⁽٣٦) ج: لا. سهو.

⁽۳۷) من ب و ج. الصواب.

فَإِذَا رَخَّمْتَ نَحُوطَائفَيَّة قُلْتَ : يَا طَائفيُّ أَقْبِلْ كَمَا قُلْتَ : يَا حَضْرَ أَقْبِلْ ، وَلا تحذيفُ غيرَ النَّاءِ .

وَبَعْدُ فَانَّكَ إِذَا حَذَفْتَ حَرَفًا لَمْ تَحْتَجْ إِلَى حَذْفِ حَرْفِ آخَرَ لحصولِ التَّرْحِيمِ ، وليستِ الناءُ في مَرجانة وطَائفيَّة زيادةً تأتي مَعَ مَا قبلَها مِنَ الْأَلْفَ والنّونِ والياءِ بنِ فيجبُ أَن تُصاحبَها في الحذْفِ كها صاحب النونُ في مَرْوَانَ الأَلْفَ ، واذ كانا [يُزادانِ](٣٨) معا ، فانْ سَتَيْتَ بطائفيَّ ومَرجانِ من غيرِ الناءِ قُلْتَ : يا طائفِ ، ويا مرج ، لآنكَ لم غيرِ الناء قُلْتَ : يا طائفِ ، ويا مرج ، لآنكَ لم غيرِ الناء قُلْتَ : يا طائفِ ، وها يَخْتَصُّ بنَاءِ غَذِفْ الناء فحذفْتَ الياءينِ والأَلْفَ والنونَ لأَنهما يتصاحبانِ في الزيادةِ ، وهما يَخْتَصُّ بنَاءِ النَّانِيثِ [أَنْكَ](٣٩) تقولُ (٤٠ في ثُبَة : يا ثُبَ ، فتحذِفُ الناء ٤٠) وانْ كانَ الاسمُ يَبْقَى على حَرْفَيْنِ وذاكَ لأَجْل أَنْهُما أَقعدُ الحروفِ في الزيادةِ لاثيَانِها منفصلةً في الغَالبِ نحو ضاربي وضاربة .

⁽٣٨) من ب وج. الصواب. وفي الأصل ويزان ه. تحريف.

⁽٣٩) من ب وج. الصواب. وفي الأصل وفانك وأسهو.

⁽ ٤٠ - ٤٠) بدله في ب وج : « وفي نحوثبة فتحذف التاء » . وفي اللسان (ثبا) ١١٦/١٨ : « النُّبة العُصْبةُ من الفرسان والحمم ثُبات وثُبون وثبون على حدّ ما يطرّدُ في هذا النوع . وتصغيرها نُبيّة .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عليٌّ : « بابُ النفي بلا

الأسهاءُ النكرةُ التي تُنفى بلا هيَ الأسهاءُ الشّائعةُ // التي يُرادُ بنفيها نفيُ الجنْسِ والبناءُ على الفحرِ مطَّردٌ فيها إذا [كانَتْ مفردةً](١) كها كانَ البناءُ على الضمَّ مُطَرِداً في الأسهاءِ المُناداةِ [المفردةِ](٢) المعرفةِ وذلكَ نحوَ لا رجلَ في الدّارِ ، ولا غُلامَ عندَ زيدٍ .

قالَ الشيخُ الإمامُ أبو بكرِ:

إِعْلَمْ أَنَّ النَّكُرَةً نَعُو رَجُلٍ يَشْتَمِلُ على الجنْسِ كُلِّهِ مَن طريقِ البَدَلِ وذلكَ أَنَّكَ تقولُ : جاءني رجلٌ ، فَيَصْلُحُ لَكلً واحدٍ مِن الأُمَّةِ فيكونُ زيداً أو عمراً أو بكراً ، ولا يكونُ لأكثر مِنْ واحدٍ . فإذا دَخَلَ عليها لا استغرقت الجنسَ وذلك قولُك : لا رجلَ في الدّارِ ، قد اشْتَمَلَ النَّفي على كلِ رجلٍ حتى لا يحوزُ أَنْ تقولَ : لا رجلَ في الدّارِ بل رجلانِ .

وبَعْدُ فَانَّ لا استحقتْ في الأصلِ عملَ أَنَّ في قولكَ : انَّ زيداً منطلقٌ ، لأَنها نقيضةُ انَّ من حيثُ كانت نفياً ، وكانَ أَنَّ اثباتاً وتوكيداً وهم يُجرونَ الشّيءَ بحرى نقيضِهِ . الا تَراهم جَرّوا بكم تَشْبهاً لَهُ بربَّ من جهةِ التّضادِّ وهو أَنَّ كمْ للتَكثيرِ ، ودبَّ للتقليلِ ، فوجبَ أَنْ يُقَالَ لا رَجُلاً ذاهِبُ ، كما تقولُ : انَّ رجلاً ذَاهِبُ ، الا أَنَّهُمْ بنوا لا مَع ما دَخلَ عليهِ منَ الاسمِ المفردِ على الفَتْحِ ولم يبنوهُما على حَرَكة أُخرَى ، لأَنها قد استحقّتْ ما ذَكرُنَا (٣) من مُشَابَهتِهَا انَّ النَّصبَ في الأصل . فلما قُصِدَ البناءُ يُني على الحركةِ

⁽١) من ب و ج و ط. الصواب. وفي الأصل «كان مفردا » سهو.

⁽٢) من ب و ج و ط. أبين.

⁽٣) ج: بما ذكرنا. تحريف.

المستحقّة دونَ أخرى أجنبية . ومثلُهُ ما ذَكَرْنَا في بابِ النّداءِ من قولهِم : يا ابنَ أمَّ ، وبنائِهِم لَهُ على الحركةِ التي اسْتَحَقَّهَا في حالِ الاعرابِ اذَا اضفتَ فقلتَ : يا ابنَ أمّي ، فاذا قلتَ : لا رجلَ عندي ، كان لا مع رجلٍ بمنزلةِ اسمٍ مبتدأٍ كأنَّ مع اسمها في قولهِم : انَّ زيداً عندكَ وكانَ عِنْدِي في موضع خَبَرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« وقد يُحْذَفُ الحبرُ مع لا هذهِ وذلكَ نَحْوُ⁽¹⁾ لا الهَ الا اللهُ والمَعْنَى لا الهَ لنا أُو في الوجودِ الا اللهُ. ولا حول ولا قوة لنا (⁰⁾ الا باللهِ».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكر

اعلم أنَّ حَدْفَ الخبرِ يكثرُ في النّني وذلك (١) أنّه يكونُ مبنياً على كلام مُتَقَدّم قَدْ جَرَى فيه ذكرُ الخبرِ كأنَّ قائِلاً يقولُ: هَلْ مِنْ طَعَام عندكَ فتقولُ: لا طعام . ولا تذكرُ عندي ، لأنَّ تَقَدّمَ ذكره في السّؤالِ يَغْنيكَ عن اعادتِهِ . وعَلَى هَذَا قَوْلُكَ : لا الهَ الا الله ، لأنَّهُ في الأصْلِ رَدُّ على الجَاحدِ حتّى كأنَّهُ يقولُ : هَلْ لَنَا من اله غيرُ اللهِ ، فتقولُ لَهُ لا الله لَنَا الا الله .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« والمنفيَّ في هذا البابِ ينقسمُ ثلاثةَ أقسام : مفردٌ ومضافٌ ومضارعٌ للمضافِ والمفردُ (٧) على ضَرْبَيْنِ : مفردٌ غيرُ موصوفٍ ، ومفردٌ موصوفٌ . فالمفردُ غيرُ الموصوفِ نحوَ ما ذَكَرْنَا . و [المفردُ] (٨) الموصوفُ يَجْرِي أذا وُصِفَ على ثَلاثةِ أَضْرُبٍ : أحدُهُمَا أَنْ تَجْرِي الصَّفَةُ على الموصوفِ في لَفْظِهِ فَتُنَوَّنُ . وذلك نحوَلا رَجُلَ ظريفاً عندكَ ، ولا غُلامَ

⁽٤) ط: وذلك قولك.

⁽٥) سقطت ولناء في ط.

⁽٢) ب: وذاك.

⁽٧) ب، ج: فالمفرد.

⁽٨) من ب و ج و ط. أولى.

صالحاً لك . والوَجْهُ النَّانِي : أَنْ تَجَعَلَ المُنفيُّ وصِفَتَهُ اسماً واحِداً مثلَ خَمْسَةَ عَشَرَ⁽¹⁾ ، فتقولُ : لا رَجُلَ ظَرِيفَ عندَكَ (¹⁾ . ومثلُ هَذَا في جَعْلِهِمْ // الصّفة مع الموصوف شبئاً واحِداً ، يا زَيْدَ بنَ عَمرو ، كأنَّكَ قلتَ : يا أَمْرءَ عَمرو . (¹⁾ والوَجْهُ النَّالثُ : أَنْ تُجْرَى الصَفة على موضع الموصوف (¹⁾ فتقولُ : لا رَجُلَ ظريفٌ عندَكَ ، لأنَّ موضع لا مع رجل رفع بأنَّهُ مَوضعُ ابتداءٍ فتجريهِ على المَوْضع .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عبدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ الْمَنْفَيَّ على الأقسامِ التَّي ذَكَرَهَا . فالأَوْلُ المُفْتَقِرُ الى ذَكرِهِ في هذا الفصلِ هو المفردُ وهُوَ يَجْرِي على وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا: أَن يكونَ متجرّداً من الوَصْفِ نحوَ ما قدَّمَ من قولِكَ : لا رَجُلَ في الدَّارِ، اذا جعلتَ في الدَّارِ خَبَراً.

والوَجْهُ الثَّاني : أَنْ يكونَ موصوفاً وذلكَ على ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ :

أَحَدُهَا أَنْ تَقُولَ : لا رَجُلَ ظريفاً (١٣) عِنْدَكَ ، فتنصبُ الصَّفَةَ وَتُنَوِّنُها (١٤) ، وان كان الموصوفُ مبنياً اتباعاً للفظ ، كما قلت : يا زَيْدُ العاقِلُ ، فرفعت الصِّفة [لِتُشَاكِلَ] (١٥) الموصوف . الا أَنَّ هذَا لمّا لَمْ يَكُنْ فيهِ أَلِفٌ ولامٌ نَوِّنَهُ . والبِنَاءُ على الفَّتْح مُطَرِدٌ في كلِ مفردٍ [منفي] (١٦) كَمَا أَنَّ البِنَاءَ على الضَّمِّ كذلك في كلِ مفرد منادئ اذَا خُصَّ بالخِطابِ على أَنَّ النصب هنا لهُ وَجُهُ آخرُ ، وهو ما ذكرتُ من أَنَّ منادئ الاسم الذي يدخل لا عليهِ أَنْ يَنتصِبَ انتصابَ اسمِ أَنَّ . فاذا كان كذلك جَازَ أَنْ تكونَ الصَّفَةُ محمولةً على الأصْلِ .

⁽٩) ط: مثل خمسة عشر، ﴿ وَنَحُوهُ ٤ .

⁽١٠) ط: عندك وولا غلام صالح عندك ، .

⁽١١) ب، ط: يا ابن عمرو.

⁽۱۲) ط: على موضعه.

⁽۱۳) ج: طریف. سهو.

⁽١٤) ج: وتنويها. تصحيف.

[.] (١٥) من ب و ج. الصواب وفي الأصل النشاكل التحريف.

⁽١٦) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل دميني، تحريف.

والضّرْبُ النّاني أَنْ تَمْزِجَ الصّفةَ بالموصوفِ وتَجْمَلُهُمَا مثلَ خَمْسَةَ عَشَرَ ، ثم تُدْخِلُ عليها لا فَتَنْفِهِمَا مَعَهُ ، ويكونُ في الحُكْم كَانَّكَ جَمَلْتَ اسماً واحداً مع لا شَيْئاً واحِداً كَقُولِكَ : لا رَجُلَ . وشبّههُ بقولِهِم : يا زَيْدُ ابن عمرو ، ومن حيث أَنَّ الصفة التي هي ابن قد فُتِحَتْ وجُعِلَتْ مع زَيْدِ شَيْئاً واحِداً ، وبُنيا على الفَتْح ، وحركة الاسم المبني مع لا في قولك : لا رَجُلَ ظَرِيفَ ، هي التي كَانَتْ مستحقةً لَهُ كَمَا أَنَّ حركةَ ابن في قولك : يا زَيْدُ بن عمرو ، بقولك (١٧٠) : قاما تشبيهُ بقولك : يا زيدَ بن عمرو ، بقولك (١٧٠) : يا مرء عمرو فن حيث أَنَّ حركة الرّاءِ تبعتْ حركة الممزةِ فكانتْ (١٨٠) فتحةً كمَا أَنَّ حركة الممزةِ كذلك وانْ [كانَ] (١٩٠) الحركة في الممزةِ للاعرابِ وفي ابن للبناءِ . هذا تشبيهُ الممزةِ كذلك وانْ [كانَ] (١٩١) الحركة في الممزةِ للاعرابِ وفي ابن للبناءِ . هذا تشبيهُ صاحبِ الكتابِ (٢٠٠) . قَالَ شَيْخُنَا رحمهُ اللهُ : ولو قالَ يا امرأة عمرو ، فأدخلَ النّاءَ كانَ قريباً أيضاً ، وذلك (٢١٠) أنَّهُ كان يجعلُ الفتحَنَيْنِ في يا زيدَ بنَ عمرو ، بازاءِ الفَتْحَنَيْنِ في الرّاءِ والممزةِ من امرأةٍ من حيث أَنَّ كلَّ واحدةٍ منها للبناءِ .

والوَجْهُ النَّالثُ : أَنْ ترفعَ الصَّفةَ فتقولُ : لا رَجُلَ ظريفُ الدَّارِ لأَجْلِ أَنَّ لا [مع](۲۲) ما دَخلَ عليهِ في موضع ِ [رفع](۲۳) بالابتداءِ فكأنَّكَ قلتَ : مَا رَجلٌ ظَريفٌ في الدَّارِ، وان كانَ مالا يفيدُ مَّا يفيد لا من استغراقِ الجِنْسِ .

> قالَ الشَّيْخُ أبو علي : « وان شثتَ حَذَفْتُ الخبرَ . وقولُ الشَّاعِرِ :

⁽١٧) كذا في ب وج. الصواب. وفي الأصل و وبقولك .. سهو.

⁽١٨) ب،ج: وكانت.

⁽١٩) من ٻ،ج. آبين.

⁽ ٢٠) في سيبويه ٣١٣/١ – ٣١٤ : ومثل ذلك قولك : يا زيدَ بنَ عمرو. وانما حملهم على هذا أنهم انزلوا الرفعة التي في قولك زيد بمنزلة الرفعة في راء امرىء ، والجر بمنزلة الكسر في الراء ، والنصب كفتحة الراء وجعلوه تابعا لابن » .

⁽٢١) ب: وذاك.

⁽۲۲) من ب و ج. الصواب.

⁽٢٣) من ب وج. الصواب. وفي الأصل (وقع) . تحريف.

/٢٠٨/ وَرَدَّ جَازِرهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمةً ولا كريمَ من الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ (٢٤) ان (٢٠) شئتَ جعلتَ مصبوحاً صفةً على الموضع ، واضْمَرْتَ الخبرَ ، وانْ شِئْتَ

الله المنطقة المعتبرة على الموضع على الموضع على الموضع على الموضع على الموضع على الموضع المعتبرة وان شيته

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اعلم أنّك اذا قلت : لا رجل ظريف ، بالرفع كان لك وجهان : أحدُهُمَا : أنْ تَجعل ظريفاً صفةً على الموضع حتى كأنّك قلت : لا رجل ظريفاً . والوجه النّاني : أنْ تَجعلَهُ خَبراً . ويكونُ مضمراً (٢٠) في القولِ // الأوّلِ كأنَ قائلاً قال لك : هل عندك رجلٌ ظريف ، فقلت : لا رجل ظريف ، وأظهّرت الخبر الذي هو [عندك](٢٧) . وكذا بيت الكتاب الذي أنشده محمول على الوّجهين . فانْ جَعَلْت مصبوحاً خبراً لم تَحْتَجُ الى اضار ، وانْ – جَعَلْتهُ صفة لكريم على المتوضع احْتَجْت الى اضار الخبر حتى كأنّك [قلت](٢٨) ولا كريم مصبوحاً هناك .

ووردت هذه النسبة في ايضاح شواهد الايضاح للقيس ق ٥٢ وابن يعيش ١٠٧/١ ، كما ذكرها العيني (الموضع المتقدم).

والبيت غير منسوب في المقتضب ٢٠٠/٤ ، والايضاح ٣٤٠ ، كما ورد البيتان بروايتهما التي في الديوان وبرواية سيبويه دون نسبة في اللسان (صرر) ٢٠١/٦ ، وأنهما في نفس المادة من التاج ٣٣٠/٣ ، وأولها فيه (ملح) ٢٧٨/٢ . والحرف : الناقة الضامر والشاهد فيه رفع « مصبوح » على توجيهين : الأول أنه نعت لاسم لا محمولا على الموضع الثاني انه خبر للا ، لأن لا وما عملت فيه في موضع المبتدأ .

⁽ ٢٤) هذا البيت ملفق من بيتين وردا ضمن أبيات في ديوان حاتم الطائي وأخباره ص ١٥ منسوبة لرجل من النبيت ابن قاصد (وهم حي من اليمن) اجتمع مع حاتم والنابغة خاطبين لأمرأة فاختارت حاتما . والبيتان هما : ورد واردهم حرف مرسا مصرم من المرسا مصرم من الرأس منه الرأس منه الأشلاء تمليح اذا اللقساح غسدت ملقى اصرتها ولا كريم من الول مسبوبه والشنتمري ١٠٥٦. وورد البيت منسوبا (وبروايته التي في المقتصد) الى رجل من النبيت في سيبوبه والشنتمري ١٠٥٦. ونسب الزغشري في المفصل ٢٥ البيت لحاتم الطائي وهو وهم منه وقد ذكرت هذه النسبة (مع تصويبها ونسب الزخشري في المفصل ٢٩ البيت لحاتم الطائي وهو وهم منه وقد ذكرت هذه النسبة (مع تصويبها بأن البيت لرجل من النبيت) في ابن يعيش ١٠٧٧ ، وشرح الأشموني ٣٦/٣ ، والشواهد الكبرى للعيني الحذليين) .

⁽ ٢٥) ط: وان.

⁽ ٢٦) ب : ويكون و الخبره مضمرا .

⁽٢٧) من ج. الصواب. وفي الأصل: «عندي ». سهو.

⁽ ٢٨) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل ه فقلت .. تحريف.

قَالَ الشَّبْخُ أَبُو عَلَيِّ :

« والعَطْفُ فيها ذَكُرْنَا كَالصَّفَةِ ، تحملُهُ على اللَّفْظِ ، مرةً وعلى الموضع ِ أُخْرَى . فمن الحملِ على اللَّفْظِ قولُهُ :

/١٠٩/ لا أبَ وابناً مثلَ مروانَ وابْنِهِ (٢٩)

ومنَ الحملِ على المَوْضعِ قُولُهُ :

/٢١٠/ هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لا أمَّ لي انْ كانَ ذاكَ ولا أبُ (٣٠)

(۲۹) هذا صدر بیت ینب لرجل من عبد مناة بن کنانة . وقد ورد بهامه فی ب و ج ، بروایة : فلا أب وأبناً مشال مروان وابنسه اذا هُوَ بسالمَجْسدِ أَرْتَسدَى وتَسالَّرْرًا وابنسه وهو منسوب بهذه النسبة فی الشواهد الکبری للعینی ۲۵۰۵۳ ، وشرح التصریح علی التوضیح وهو منسوب بهذه النسبة فی الشواهد للعاملی ۱۲۳ ، والدرر اللوامع ۱۹۷۲/۲ – ۱۹۸ (وأشار الی نسبة شرح شواهد الکشاف التی سیرد ذکرها) .

ونسب البيت في ايضاح شواهد الايضاح للقيس ق ٣٥ الى الكيت بن معروف والكيت الأسدي ، وليس في ديوان الكميت الأسدي (طبعة بغداد) وقد أشار القيس الى نسبته الأخرى . وذكر في الخزانة المسروية التي لم يعرف لها قائل وأشير الى النسبة الأخرى .

والبيت غير منسوب في سيبويه والشنتمري ٣٤٩/١، والمقتضب ٣٧٢/٤، والايضاح ٢٤١، وابن يميش ١٠١/٢ و ١١١، وشرح الأشموني ٢٥/٢ (صدره).

وروايته في سيبويه والمقتضب مثل الأصل ، وفي ابن يعيش « ولا أب » وفيا عدا ذلك من المراجع « فلا أب » .

وروى عجز البيت في شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٣٨٨ ، برواية : « اذا ما ارتدى بالمجد ثم أزرا » .

والشاهد في أب للبناء ﴿ وهي مع التنوين في « أبنا » للأعراب .

وأراد بمروان هو ابن الحكم بن العاص وبابنه هو عبد الملك بن مروان لأنَّ البيت في مدحها . (٣٠) نسب سببويه (وتابعه الشنتمري) في ٣٥٢/١ هذا البيت الى رجل من مذجح ونسبه غيره من العلماء الى آخرين . وبمن نسب اليهم البيت همام أخي حسان بن مرة ، وضمرة بن ضمرة (او ابن جابر) وهُنَى (أو هاني) بن أحمر ، وعمرو بن الغوث من طي وعامر بن جوين الطائي ومنقذ بن مرة الكناني ، وزرافة الباهلي . وقد تفاوتت المراجع التي نسبت البيت بين هؤلاء الشعراء كما تفاوتت في ذكر أسماء العلماء الذين نسبوه .

وهذا المراجع هي : المؤتلف والمختلف للآمدي ٣٨ ، ومعجم البلدان ١١٨/١ واللسان (حبس) ٣٦٢/٧ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٣٩/٣ ، وشرح التصريح ٣٤٠/١ - ٢٤١ وشواهد المغنى ش ١ ج ٩٢١/٢ ، والخزانة ٢٤٤/١ ، والدرر اللوامع ١٩٨/٢ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ العَطْفَ يُكُونُ فيهِ وَجُهَانِ مِن الوجوهِ المُتَقَدِّمَةِ في الصَّفَةِ: أَحَدُهُمَا الْحَملُ على اللَّفْظِ كقولِكَ: لأرْجُلَ وامرأةً في الدَّارِ، وبيتُ الكِتَابِ الذي أُنْشِدَ: (٣١)

لا أَنَ وابناً مثلَ مروانَ وابْنِهِ اذا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدَى وتَأَذَّرَا

فقولُهُ : وابناً ، معطوفٌ على لفظِ الأبِ في قولِهِ : لا أبَ ، الا أنَّ الحركةَ في أبِ للبِنَاءِ ، وفي المعطوفِ للاعرابِ . ألا تَرَى أنَّهُ مُنَوِّنٌ فهو كقولِكَ : لا رَجُلَ ظريفاً ، في المبناءِ على اللفظِ .

والوَجْهُ النَّاني : هو الحملُ على الموضع ِ ، والرفعُ كقولِهِ :

لا أمَّ لي انْ كانَ ذاكَ ولا أبُ

فَالأَبُ مَعْطُوفٌ عَلَى [مُوضَعِ](٣١) لا أمَّ وَهُو بَمَرَّلَةِ قُولِكَ :

لا أمَّ لي انْ كانَ (٣٣) ذاكَ وأبُ، لأنَّ لا للتّكريرِ ولا يكونُ في العَطْف.

الوَجْهُ النَّالَثُ (٣٤): وهو البِنَاءُ نحوَ لا رَجُلَ ظريفَ ، فلا تقولُ لا أَبَ وابنَ ، لأنَّ المعطوف عليهِ لَفْظاً ومَعْنَى ، وامّا اللفْظُ فهو أنَّ حرف العَطْفِ يفصلُ بَيْنَهُمَا ، وأما المَعْنَى فهو أنَّهُ ليسَ ايّاهُ ، أَلا تَرَى أنَّ الابنَ في قولهِ : لا أَبَ وابناً ، ليسَ الأَبُ في قولكَ : رَجُلُ ظَرِيفٌ . واذَا وابناً ، ليسَ الأَبُ في قولكَ : رَجُلُ ظَرِيفٌ . واذَا

والبيت غير منسوب في المقتضب ٣٧١/٤ وكتاب الجمل للزجاجي ٣٤٣ ، والايضاح ٣٤١ ، وابن يعيش ١٨/١ ، ومغنى اللبيب ش ٨٥٠ ج ٩٣/٢ و وشرح الأشموني ١٨/١ (العجز).
وورد في الأصل و ان كان ذلك ، تحريف. وروايته في المغنى ، وشواهده ، والدرر اللوامع : ه هذا وجدكم ».

والشاهد فيه عطف «أب» على موضع «لا أم» المرفوع.

⁽٣١) ب، ج: الذي أنشد.

⁽٣٢) من ب و ج. الصواب.

⁽ ٣٣) ب ۽ ج : وان کان . سهو .

⁽ ٣٤) ج : الثاني . تحريف .

⁻A • O -

كَانَ كَذَلَكَ لَمْ يَمَكُنْكَ أَنْ تَقُولَ : اني أجعلُ المعطوفَ والمعطوفَ عليهِ شيئاً واحِداً كخَمْسَةَ عَشَرَ ، ثم أَثِنِيهُمَا مع لا فأقولُ : لا أَبَ وابنَ كما قلتَ ذلكَ في الصَّفَةِ والموصوفِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وتقولُ : لا حولَ ولا قوّة الا باللهِ ، فتجعلُ لا الثّانية بمنزلةِ الأولَى وتُضْمِرُ (٣٠) الخَبَرَ . فانْ جَعَلْتَ لا الثّانية هي التي تُزادُ في النّفي نحو ليسَ زَيْدٌ ولا أخوهُ عِنْدَكَ كان في الخبَرَ . فانْ جَعَلْتَ لا الثّانية هي التي تُزادُ في النّفظِ كما جَاءَ لا أبّ وأبْناً . وجَازَ أَيْضاً فيهِ السّمِ] (٣١) الواقع بَعْدَهَا النّصْبُ على اللفظِ كما جَاءَ لا أبّ وأبْناً . وجَازَ أَيْضاً فيهِ الرّفعُ على المَوْضِعِ فتقولُ : لا حولَ ولا قوةَ ، كما قالَ : ولا أبّ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ : اعْلَمْ أنَّ هَذَا يجوزُ فيهِ وجوةٌ :

أَحَدُهَا أَنْ تقولَ : لا حَوْلَ ولا قُوّةَ ، فتجعلُ لا في كلّ واحدٍ منها نافيةً ، وتبنى حولَ وقوّةَ مَعَهَا كها تقولُ : لا رَجُلَ .

والنَّانِي : أَنْ تَجعلَ لا النَّانِيةَ مؤكدةً للنَّنِي غيرَ عاملةٍ وتعطفَ قَوَّةً على لَفْظِ حولَ فَتَقولُ : لا حُولَ ولا قوةً ، وتُنوّنُ لآنَهُ معرّفٌ غيرُ مبني كقولهِ : لا أب وأبْناً ، لأنَّ لا اذَا كانَ مزيداً للتوكيدِ مثله في قولِكَ : ليسَ زيدٌ ولا أُخوهُ مُنْطَلِقَيْنِ ، لم يَكُنْ له عملٌ فَيجْرِي ما بَعْدَهُ مَجْرَى ما ليسَ فيهِ لا كقولهِ : وابناً ، فتنصبُ عَطْفاً على اللفظِ ، كما قلت في الصَّفةِ : لا رَجُلَ ظَرِيفاً عِنْدَكَ فنوّنْتَ حَيثُ كانَ معرباً .

الثَّالِثَ : (٣٧) أَنْ تَقُولَ ، لا حَوْلَ ولا قَوَّةَ ، فتبنى الأَوَّلَ عَلَى الفَتْحِ وَتَعَطّفُ الثَّانِي النَّافِ الثَّانِي النَّافِ الرَّفِعِ حَتَى كَأَنَّهُ مَا حُولٌ ولا قُوةٌ . وَتَكُونُ لا أَيْضاً زَائدةً غَيرَ عَاملةً ومثلُهُ اللَّامِ فِي قُولِهِ : لا أُمَّ لِي ، سُواءٌ قُولُهُ : ولا أَب ، لأَنَّ الأَب مَعْطُوفٌ على [موضع ِ](٣٨) الأَم ِ فِي قُولِهِ : لا أُمَّ لِي ،

⁽٣٥) ج: وتضم. تحريف.

⁽٣٦) من ب وج: الصواب. وفي الأصل (اسم). تحريف.

⁽٣٧) ب،ج: والثالث.

⁽٣٨) من ب وج. الصواب. وفي الأصل «نوع». تحريف.

واذَا جِئْتَ بِالرَّفْعِ فلا يجوزُ البِنَاءُ والبَّنَّةَ ، لأنَّ لا اذا بُنِيَ مِع الاسمِ كانَ حَرَكَتُهُمَا الفَتْعَ نحوَ لا رَجُلَ ، البَّنَّةَ . فلا تقولُ : لا حَوْلُ ولا قُوّةُ ، فَتَضمُّ ولا [تنوَّنُ](٣٩) قاصداً بناءَهُ مع لا كَمَا قُلْتَ : لا رَجُلَ ، فبنيتَ على الفَتْحِ .

والوَجْهُ الرّابعُ : أَنْ تقولَ : لا حولٌ ولا قوةٌ ، فَتَرْفْعَهُمَا مَعاً ، ولا تَجْعَلُ للاعملاً وذاكَ أَنْهُمْ اذاكرّروا جَوْزوا الابتداءَ ، نحو (٤٠ لا حَوْلٌ ولا قُوّةٌ ٤٠) ، ولا رَجُلٌ ولا امرأةٌ في الدّار.

والوَجْهُ الخَامِسُ : أَنْ تقولَ : لا حولٌ ولا قوةَ ، فتجعلُ لا الأوُلَى بمعنى ليسَ وترفعُ ما بَعْدَهُ كها ترفعُ ما بَعْدَ لَيْسَ كبيتِ الكِتَابِ :

/٢١١/ مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِهَا فَأَنَا ابنُ قَيْسِ لا بَرَاحُ(١١)

كَأَنَّهُ قالَ : لَيْسَ بَرَاحٌ عندي ، فكذلكَ يكونُ هَذَا كقولِكَ : لَيْسَ حولٌ الا باللهِ ، ثُمَّ جعلتَ الثَّانيةَ نافيةً مبنيةً مع ما دَخَلَتْ عليهِ حتَّى كَأَنَّكَ قلتَ : ليسَ حولُ الا باللهِ ولا قوةُ(٤٢) الا باللهِ .

والوَجْهُ السّادِسُ: أَنْ تَجعلَ الأَوْلَى نافيةً مبنيةً مع الاسمِ ، – والثّانية بِمَعْنَى ليسَ ، كَأَنْكَ قلتَ : لا حولَ وليسَ قوةٌ الا باللهِ .

⁽ ٣٩) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل و تنوين ٥. تحريف.

⁽٤٠ – ٤٠) ساقط من ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ٤١) هذا البيت لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة جد طرفة بن العبد ، وفي مادة (برج) من اللسان والتاج نسب البيت لسعد بن ناشب أيضا .

والبيت منسوب لسعد بن مالك في سيبؤيه والشنتهري ٧٨/١ و ٣٥٤ (وبقوله : « لابراح » في ٣٥٧١) ، وديوان الحياسة جـ ١٠/١٦٧ ، و فنيل الأمالي ٣٦ ، وشرح الحياسة للمرزوقي ق ١٠/١٦٧ ج ٥٠٠/٠ والأمالي الشجرية ٢٣١/٣ (و٣٣/٣ و ٣٣٤/٣ و (برح) من اللسان ٣٣١/٣ والتاج ١٦٣/٣ ، والشواهد الكبرى للعيني ١/١٥٠ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٩٤/١ ، والأشباه والنظائر ١٦٠/٤ ، وشواهد المغنى ج ٥٨٣/٣ ، والحزانة ٢٣٢/٣ وشرح الشواهد للعاملي ٤٤ ، والدرر اللوامع ٧/١ .

وغير منسوب في المقتضب ٢٣٠٠/٤ وكتاب الجمل للزجاجي ٢٤٧ ، والمفصل ٣١ ، والأنصاف ٢٣١ ، والأنصاف ٢٣١ ، وابن يعيش ١٠٨/١ ، ومغنى اللبيب ش ٣٩٦ ج ٢٣٩/١ ، وهم الهوامع ١٧٥/١ ، وشرح الأشموني ٢٢/١ . ونيرانها يعنى نيران الحرب . وقوله : أنا ابن قيس ، فيه اضافة الى جدّه الا على اعتزازا

⁽٤٧) ب. ج: وليس قوة . - ۸۰۷−

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي : « بابُ النَّكِرَةِ [الْمُضَّافَةِ](١)

النّكرةُ المضافةُ تَنْتَصِبُ [بَعْدَ] (٢) لا انتصاباً صَحِيحاً ، كَمَا تَنْتَصِبُ بَعْدَ إِنَّ ، وذلك نحو لا غلامَ رجلٍ عِنْدَكَ ، ولا صَاحِبَ سَفَرٍ لَهُ . ويدلُّ على انتصابِ المضافِ قُولُهُمْ : لا خيراً من زيدٍ عِنْدَهُ ، فكمَا انْتَصَب خير (٣ وثَبَتَ النّنوينُ فيهِ ٣) ثَبَاتَهُ في المُعْرَبِ كذلكَ تكونُ الفَتْحَةُ في لا عُلامَ عِنْدَكَ ، فتحة اعرابٍ لامتناع بناءِ المُضَافِ مع غيرهِ وجَعْلِهِ مَعَهُ بمنزلةِ شَيءٍ واحِدٍ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنْكَ أَذَا قَلْتَ : لا غُلامَ رَجُلِ عندكَ ، فالحركةُ للاعرابِ بمنزلتِها في قولك : رأيتُ غُلامَ رجلٍ ، وذلك أنّ الحركة لوكانت للبناءِ مثلَها في المفردِ اذَا قلت : لا رَجُلَ ، لما قَالُوا : لا خيراً من زيد بالتّنوين . وذاك أنّ هذا مُشَابِهٌ للمُضَافِ ، أَلا تَرَى لا رَجُلَ ، لما قَالُوا : لا خيراً من زيد بالتّنوين كما تقول أن يا غلام رجل . فاذا وجدت هذا الذي اعرابُهُ اعراب المُضَاف منوناً علمت أنَّ الحركة في قولك : لا غُلامَ رجل إعرابيةٌ ، اذ لو كان قولك : لا غُلام رجل إعرابيةٌ ، اذ لو كان قولك : لا خيراً من زيد مبنياً ، لما نُون كما لا يُنون المفردُ في قولك : لا رَجُل عندك ، ولو كان المضاف مما يثبتُ فيه التّنوين لَشَبَت ، الا أنَّ الإضافة تُعَاقِبُ التّنوينَ ، ولو كان تَعرّى الاسم في قولك : لا غُلامَ رَجُل ، من التّنوينِ (فَي يَقْتَضِي أَنْ يكونَ مَبنياً) لوجب تَعرّى الاسم في قولك : لا غُلامَ رَجُل ، من التّنوينِ (فَي يَقْتَضِي أَنْ يكونَ مَبنياً) لوجب أنْ يقال ذلك في كلِ مُضاف مرفوعاً كان أو مَنْصوباً أوْ مَجْروراً .

⁽۱) من ب و ج و ط . أولي .

ر ب و ج و ط . الصواب . (۲) من ب و ج و ط . الصواب .

⁽٣-٣) بدله في ط: وثبت فيه التنوين.

⁽٤-٤) بدله في ب: يَقْتَضِي انه مبني .

وانّا امتنعُوا من بناءِ المُضَافِ مع لا ، لأنّ ذلك يَودي الى جَعْلِ ثلاثةِ أَشياءَ شيئاً واحِداً . اذِ المضافُ والمضافُ اليهِ شيئانِ ولا — ثَالِثٌ . فان قلت : فكيف زعمت في قولهم : لا رَجُلَ ظريفَ عندكَ ، أنّ الصَّفةَ والموصوفُ يُبْنَيانِ // مع لا فالجوابُ انّا قُلْنا : الصّفة والموصوف يُبجُعلانِ اسماً واحِداً كخمسة عَشرَ ، ثم يدخلُ لا عليهِ وبينَ الصّفة والموصوفِ من الاتصالِ والامتزاجِ ما ليسَ بينَ المُضَافِ والمضافِ اليهِ و أَلا تَرَى أنَّ الصِفة هي الموصوفُ في المَعْنَى . فاذا قلت : رجلُ ظريفٌ ، كانَ ظريفٌ رَجُلاً وليسَ المنفافُ اليهِ المنفنَى ، قاذا قلت : رجلُ ظريفٌ ، كانَ ظريفٌ رَجُلاً وليسَ المنفافُ اليهِ المنفنَى ، قالا تَرَى أَنْكَ اذا قلتَ غلامُ رجل ، لم يكنِ الرجلُ الغلامَ ، فلم كانَ كذلك جَازَ أنْ تُبنَى الصَّفةُ مع الموصوفِ ويُجْعَلا اسماً واحِداً كخَمْسَةَ عَشرَ ، ثم يُجْعَلُ مع لا شيئاً (٥) واحداً . ولم يَكُنْ ذلك جَعْلُ ثلاثةِ أَشياءَ شيئاً واحداً في المَعْنَى . ولم يَكُنْ ذلك جَعْلُ ثلاثةِ أَشياءَ شيئاً واحداً في المَعْنَى . ولم يَكُنْ ذلك جَعْلُ ثلاثةِ أَشياءَ شيئاً واحداً في المَعْنَى فلم يَقُلْ مَثلاً : لا غَلامَ رَجُلَ عندكَ . لأنّ المضاف اليهِ ليسَ المضافُ في المَعْنَى فلم يَقُلْ مَثلاً : لا غَلامَ رَجُلَ عندكَ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« وقد تلحقُ لامُ الآضّافةِ [في الاضافةِ وذلكَ] (٧) نحوُ لا أَبا لزيدٍ ، فالأبُ منصوبٌ بلا واللامُ مقحمةٌ غير معتدٌ بها من جِهةِ ثَباتِ الأَلفِ في الأبِ . ومن جهةِ تهيئةِ الاسمِ لعملِ لا فيهِ معتدٌ بِهَا » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكر :

اعْلَمْ أَنَّ الأَبَ اذَا أُضِيفَ رُدَّ لامُ فِعْلِهِ كَقُولِكَ : أبو زيدٍ ، ورأَيْتُ أَبا زيدٍ ، ولا لا تعملُ في المعارفِ ، فلا تقولُ : لا غلامَ زيدٍ عِنْدَكَ ، ولا صَاحبَ الرَّجلِ الذي تعلمُ عندَكَ ، لأن المضاف الى المعرفة معرفة ، فغلام زيد بمنزلةِ زيدٍ ، وغُلامُ الرَّجلِ الذي تعلم بمنزلةِ الرَّجلِ ، فكما لا يجوزُ أَنْ تقولُ : لا الرجلَ الذي تَعْلَمُ [فَتَعمَلُ لا في المعرفةِ النصبَ ، كذلك لا يحوزُ : لا غلامَ الرجلِ الذي تعلم] (^) عندَكَ واذا كان كذلك كانَ النصبَ ، كذلك لا يحوزُ : لا غلامَ الرجلِ الذي تعلم] (^) عندَكَ واذا كان كذلك كانَ

⁽٥) ج: مع الأشياء. تحريف.

⁽٦) كذا في ب وج. الصواب. وفي الأصل: ﴿ الصفة والموصوف ، محريف.

⁽٧) من ب و ج و ط . واثباته يقتضيه السياق .

⁽٨) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق . وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

اللامُ في قولهم: لا أَبا لزيدٍ ، مُعتدًاً بها من وجهٍ وغيرَ مُعْتَدِّ بها من وجهٍ ، فوجهُ الاعتدادِ بها (٩) أن الأبَ لوكان مُضَافاً على الحقيقةِ لكانَ معرفةً ولا [لا] (١٠) تنصِبُ المعارف كما ذَكَرْنَا في هذهِ المُقَدِّمة . فلولا أن اللامَ غيرُ داخلةٍ في حكم ِ الزيادةِ والأسقاطِ لما جاز أن تنصِبَ الأبَ بلا فتقول : لا أبَ [لزيد] (١١) .

وأما وجهُ تركِ الاعتدادِ فثباتُ لام الفعلِ فيه ، لأنه يعُود عند الأضافة . الا ترى أنك لا تقولُ : رأيتُ الآباءَ ، وانما تقولُ الأب بغيرِ لام الفعلِ ، فلولا أنّ اللام في تقديرِ السّاقطِ من وجهٍ ومقاربةً لِمَا في قولِهِ تَعَالَى – (فَيَا رَحْمَةٍ) – (١٢) لَمَا عادَ لامُ الفِعْلِ السّاقطِ من وجهٍ ومقاربةً لِمَا في قولِهِ تَعَالَى – (فَيَا رَحْمَةٍ) – (١٢) لَمَا عادَ لامُ الفِعْلِ اللّه عَوْمِن أعْلام الاضافة . فَهَذَا مَعْنَى قولِ الشّيخِ أبي علي إن واللام مقحمةٌ غيرُ معتدّ بِهَا من جهةِ ثَبَاتِ الألفِ في الأبِ لأنَّ الألفَ هو لامُ الفِعْل .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي : .

« وعَلَى هَذَا تقولُ : لَا غُلامَي لِزَيْدٍ (١٣ ولا يَدَى لَهُ ١٣) فَتَحْذِفُ النَّونَ للاضافةِ كَمَا تَحْذِفُهَا(١٤) اذا لم تَدْخلِ اللامُ ».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بكرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ النَّونَ تُحْذَفُ للاضاً فَقِكَمَا يُعَادُ لامُ الفِعْلِ فِي الأَبِ لَهَا . فاذَا قُلْتَ : لا غُلامَى لِزيدٍ ، كَانَ اللامُ غيرُ مُعْتَدِّ بِهَا من جهة سقوطِ النَّونِ كها تسقطُ اذَا لم يَكُنْ اللامُ نحو غلاما زيدٍ ، ومعتدًا بها من جهة عَملِ لافي الاسم لأنّها لوكانت ساقطة البَّتَة لما جَازَ أَنْ تعملَ لا فيهِ ، لأنّ اللامَ اذا كانَتْ في حكم غير الملفوظِ به كانَتِ الاضافةُ أَنْ تعملَ لا فيتعرّفُ الاسمُ . والمعرفةُ لا تنصبُهُ لا ، أَلا تَرَاكَ لا تقولُ : لا غُلامَ الرَّجُل حقيقيةً (١٥) فيتعرّفُ الاسمُ . والمعرفةُ لا تنصبُهُ لا ، أَلا تَرَاكَ لا تقولُ : لا غُلامَ الرَّجُل

سقطت " بها " في ج.

⁽١٠) من ب. الصواب. وسقطت من الأصل و ج سهوا.

⁽١١) من ب وج. الصواب، وفي الأصل لا «أب ، ، تجريف.

⁽١٢) آية ١٥٩/آل عمران ٣.

⁽١٣ - ١٣) بدله في ط: ولا يدى بها لك.

⁽١٤) ج: كما الم، تحذفها.

⁽١٥) كذا في ب و ج. الصواب. وفي الأصل «كان الاضافة حقيقة». تحريف.

الذي تَعْلَمُ عندكَ فاذا كانَ لا عاملةً في قولكَ لا غُلَامَى لِزَيْدٍ ، علمتَ أنَّ الاضافةَ غيرُ حقيقيةٍ من وجهٍ ، وأن اللامَ مانعةً لها من التّعريفِ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« فانْ قلت : لا عُلامَيْنِ ظَريفَيْنِ لَكَ ، لِم يَجُزْ حذفُ النّونِ (٥) ، لأنّكَ قد حِلْت بينَ المُضَافِ والذي تقعُ الاضافةُ اليهِ بصفةِ المَنْفِيّ (١٧ فلم يحسن الفَصْلُ ١٧) بينَ المُضَافِ والمُضَافِ اليهِ . (١٨ ولَمْ يَجُزْ أَنْ تَحْذِفَ النُّونَ ١٨ مِنَ الصَّفَةِ لأَنَّ ذلكَ المَا جَاءَ المُضَافِ المنفيّ لا في صِفَتِهِ ، وريّا حَذَفَ الشّاعِرُ هذه اللامَ للحاجةِ والتّقديرُ بِهَا النّباتُ قَالَ :

/٢١٢/ أبا الموتِ الذي لا بُدَّ أنَّى مُلاقٍ لا أبَـــاكِ تُخَوفِيني(١٩)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنْكَ آذا قلتَ : لا غُلامَيْنِ ظَرِيفَيْنِ لكَ ، فَلا تَخْلُو آذَا قَصَدْتَ حَذَفَ النّون من أَنْ تحذف نُونَ غُلامَيْنِ أَو نونَ ظَرِيفَيْنِ، فلا يجوزُ أَنْ تحذفِ نونَ غُلامَيْنِ فتقولُ : لا غُلامَيْ ظَرِيفَيْنِ لَكَ ، لأَنَّ النّونَ آنًا حُذِفَ في غُلامَيْ لِزَيْدٍ على تقديرِ سقوطِ اللام ،

⁽١٦) ط: لم يجز حذف النون ﴿ للاضافة كما تحذفها اذا لم تدخل اللام ، .

⁽١٧ - ١٧) كذا في ب و ط. الصواب. وفي ج: ه فلم يجز الفصل ، ، وفي الأصل ه فلم يحسن للفصل ». (١٨ - ١٨) بدله في ط: ه ولم يجز حذف النون ».

⁽١٩) هذا البيت لأبي حية النميري – واسمه الهيثم بن الربيع بن كثير النميري . أنظر المؤتلف المختلف / ١٠٣ ، وذكر القيس في ايضاح شواهد الايضاح ق ٥٤ أن البيت ينسب أيضا لعنترة بن شداد ، ونسبه ابن الشجري في أماليه ٣٦٧/١ للأعشى ، وليس في ديوان اي منها .

والبيت منسوب لأبي حية النميري في مجاز القرآن ٣٥٣/١ ، وشواهد الايضاح للقيس (الموضع المتقدم) ، ومواد (خعل) من اللسان ٢٣/٣٠ و (أبي) منه ١٣/١٨ ومن التاج ١٠/٥ و (فلا) من اللسان ٢٣/٣٠ ، والخزانة ١١٨/٣ . والدرر اللوامع ١٩٥/١ .

وغير منسوب في المقتضب ٣٧٥/٤ ، والكامل للمبرد ٥٦٣ ، والايضاح ٧٤٥ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، وهرح التصريح وشرح الحماسة للمرزوقي ٢١٠٥/٣ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٥٥/ ، وابن يعيش ١٠٥/٢ ، وشرح التصريح ٢/٢٧ ، والأشباه والنظائر ٢٦٢/٣ ، وهم الهوامع ١٤٥/١ .

والشاهد فيه حذف لام الاضافة في قولُه ء لا أَبَاكِ للضرورة الشعرية والأصل أن يقول . لا أبا لك .

فاجملُ احوالِ قولِكَ : لا غُلامِي ظَرِيفَيْنِ لَكَ [أَنْ](٢٠) يكونَ بمنزلةِ المُضَافِ ، وليسَ في الكلامِ مضافٌ قد فُصِلَ بَيْنَهُ وبينَ المُضَافِ اليهِ بِصِفَتِهِ ، لا تقولُ : رَأَيْتُ غُلامَيْ الظّريفَيْنِ ، وانّا يَجِيءُ الفَصْلُ بالظّرْفِ نحوَ ما تَقَدَّمَ مَن قولهِ : من قولهِ :

كَ أَنَّ أَصُواتَ مِن ايغَالِهِنَّ بِنَا أُواخِرِ المَيْسِ أَصُواتُ الفَرَاريحِ /٩١/

ويَكُونُ ذلكَ في ضرورةِ الشَّعْرِ أَيْضاً ولوحذفتَ النَّونَ من ظريفين لَمْ يَجُزُ لأَجْلِ أَنَّ المُوصوفَ يُضَافُ دونَ الصفة ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تقولُ : مَرَرْتُ بِغُلامَيْكَ الظّريفَيْنِ ، ولا تقولُ : مَرَرْتُ بِغُلامَيْكَ الظّريفَيْنِ ، ولا تقولُ : مَرَرْتُ بغلامَيْنِ ظَريفَيكَ [بالياءِ(٢١) وَحْدَهَا] وأَنْتَ تجعلُ الظّريفَيْنِ صفة الغُلامَيْنِ خَلِيفَيْنِ وتُحدَّفَ هذهِ اللامُ ضرورةً كما أَنْشَدَهُ من الغُلامَيْنِ خَلُومِنَ عَلَى اللهُ عَرُورةً كما أَنْشَدَهُ من قولهِ :

لا أبَاكِ تُخَوِفِينِي

ولا يَجُوزُ ذلكَ في حَالِ الاختيارِ.

⁽۲۱) من ب و ج. أبين.

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي : (بَابُ المَنْفِيِّ بِلا^(۱) المُضَارِعِ للمُضَافِ.

وذَلِكَ لا خيراً من زيد عندكَ ، ولا ضَارِباً بَكُراً في دارِكَ ، ولا عِشْرِينَ دِرْهَماً لكَ . (٢ فيضارعةُ هذا للمُضَافِ٢) أنّه عاملٌ في بَعْدَهُ ، كَمَا أَنَّ المُضَافَ عاملٌ فيا بَعْدَهُ ، كَمَا أَنَّ المُضَافَ عاملٌ فيا بَعْدَهُ ، والمعمولُ فيهِ من نَهَامِ الدُّقِلِ كَمَا أَنَّ المُضَافَ اليهِ من نَهَامِ المُضَافِ.

قَالَ الشَّيْخُ الإمامُ أبو بَكْرٍ:

قد تَقَدَّمَ أَفِي بَابِ النَّدَاءِ أَنَّ مَّذَا مُشَابِهُ للمُضَافِ مِن ثَلاثَةِ أَوْجُهِ فاعرابُهُ اعرابُ المُضَافِ ، فَلمَّا كانوا يَنْصِبُونَ المُضَافَ بلا نَصْباً صَحِيحاً نَوْنُوا هَذَا لأَنَّ حركة الاعرابِ يُصَاحِبُهَا التّنوينُ فِي الاسم الأَمْكَنِ كَمَا أَنَّهُمْ قَالُوا فِي النَّدَاءِ: يا خيراً من زَيْدٍ ، فأثبتوا التّنوينَ اذكانَ مُعْرَباً ولَمْ يَكُنْ مَبْنياً كالمَضْمُومِ فِي قولك : يا زَيْدُ ولمْ يَكُنْ فيهِ ما منع من التّنوين ، لأنّهُ وانْ شابَة المُضَاف فليسَ بمضاف على الحقيقة .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

، وتقولُ لا مرورَ بزیدٍ ، ولا نزولَ علی عمرهِ ، انْ(٣) جعلتَ علی والباءَ مُتَعلَّقَيْنِ بمحذوفٍ ، كَأَنْكَ قُلْتَ : لا مرورَ ثابتٌ بزیدٍ ، ولا نزولَ واقعٌ علی عمرهِ وعَلَی هَذَا قَولُهُ

⁽١) سقطت (بلاء في ب.

⁽٢-٢) بدله في ط: فضارعة هذا المضاف.

⁽٣) كذا في ب وج. وفي الأصل «وان». سهو.

تَعَالَى - (لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمْ اليومَ) -(٤) وانْ(٥) جَعَلْتَ // الجَارَيْنِ من صلةِ المَصْدَرِ نَصَبْتَ وَنَوْنْتَ واضمرتَ لَهُمَا خَبَراً، وانْ شِثْتَ أَظْهَرْتَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ قُولُكَ : لا مروز بزيدٍ ، يَجْرِي على وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا أَنْ لا يُنَوْنَ وذلكَ اذا لم تَجْعَلْ بزيدٍ متعلَّقاً بهِ وَقَصَدْتَ أَنْ تَنغَى المرورَ على الاطلاقِ وَجَعَلْتَ بزيدٍ [متعلقاً بمحذوف كأنَّهُ لا مرورَ كَائِنٌ بزيدٍ أو يكونُ](١) كَمَا تقولُ : لا رَجُلَ في الدَّارِ ، أو استقرَّ في الدَّارِ ، واذَا كانَ الدَّورُ في قولِكَ لا مرورَ بزيدٍ بمنزلةِ رَجُلٍ في قولِكَ : لا رَجُلَ في كانَ التَّقديرُ هَذَا كانَ المرورُ في قولِكَ لا مرورَ بزيدٍ بمنزلةِ رَجُلٍ في قولِكَ : لا رَجُلَ في كونِهِ مُفْرَداً ، فلا يكونُ فيهِ الا البِنَاءُ على الفَتْحِ .

والوَجْهُ النَّانِي : أَنْ تُنوِّنَ فتقولُ : لا مُرُوراً ٧ وَذَلِكَ اذَا جَعَلْتَ بزيدٍ مُتَعَلَّقاً به ومعمولاً حَتَّى كَانَّكَ قُلْتَ : لا مُروراً ٧) زَيْداً ، فِي كَوْنِ ذلكَ مفعولاً للمرورِ ، كَمَا تقولُ : لا ضَرْباً زَيْداً ، وَذَلِكَ ٩٠ أَنَّ بزيدٍ اذا تَعَلَّقَ بمرورٍ صارَ من جُمْلَتِهِ أَشْبُهَ المضاف لطولهِ كخير من زيدٍ وقد عرفتَ أَنَّ المضارعُ للمضافِ منصوبٌ معربٌ فتقولُ : لا مروراً لطولهِ كخير من زيدٍ وقد عرفتَ أَنَّ المضارعُ للمضافِ منصوبٌ معربٌ فتقولُ : لا مروراً بزيدٍ ، ويكونُ الخَبْرُ محذوفاً كَانَّهُ لا مروراً بزيدٍ ١٠ عندي أو لا مروراً بزيدٍ ١٠ اليومَ .

والفَصْلُ بَيْنَ المَوْضِعَيْنِ أَنْكَ اذا قُلْتَ : لا مرورَ بزيدٍ ، فَجَعَلْتَ بزيدٍ متعلَّقاً بمحذوفِ يكونُ خَبَراً لم يُحْتَجُ الى شيءِ آخَرَ لفظاً ولا تَقْدِيراً ، واذا قُلْتَ : لا مروراً

⁽٤) آية ٩٢/يوسف ١٢.

⁽٥) ط: فان.

⁽٦) ما بين العاضدتين من ب وج. وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

⁽٧-٧) مكرر في ب بسبب انتقال النظر.

⁽٨) بهج: وذاك.

⁽٩-٩) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

بزيد ، كانَ بمنزلةِ اسم واحد كقولك : لا عُلامَ رجل ، ولا خَيْراً من زَيْد ، فَيَقْتَضِى خَبَراً أَما لَفْظاً ، وأَمّا تَقْدِيراً نَحْوَ أَنْ تقول : لا مُرُوراً بزيد اليومَ ، أوعِنْدِي ، أو واقع ، أو ما جرى ذلك المَجْرَى . وأمّا في المَعْنَى فليسَ بَيْنَهُمَا كبيرُ فَرْقٍ في بَعْضِ الأَحْوَالِ ، وذاكَ أَنْكَ اذَا قُلْتَ : لا مُروراً بزيدٍ واقع ، ولا ضَرْباً زَيْداً هَا هُنَا ، كانَ بمنزلةِ أَنْ تقول : لا مرورَ واقع بزيدٍ ، في أَنْكَ أَرَدْتَ أَنْ تنفَى المرورَ عن زيدٍ وتخبرَ بأنّهُ لا يُمَرُّ بهِ ، وكذَا تَخْبُر بأَنّهُ لَمْ يَقَعْ عليهِ الفَرْبُ ولا يقعُ مَثَلاً . وقد يُتَصوَّرُ الفرقُ اذا ذكرتَ الخَبْر ، أَلا تَرى أَنْكَ أَرَدْتَ أَنْ تنفى عندي ، كنتَ [نَقَيْتَ عن زيدٍ](١) مروراً مخصُوصاً اللّهَ اذا قلتَ : لا مروراً بزيدٍ عندي ، كنتَ [نَقَيْتَ عن زيدٍ](١) مروراً مخصُوصاً دونَ مرورٍ . واذا قلتَ : لا مرورَ بزيدٍ ، تريدُ : يقعُ بزيدٍ ، كنتَ قد عَمَثَ حَتّى – دونَ مرورٍ . واذا قلتَ : لا مرورَ بزيدٍ ، تريدُ : يقعُ بزيدٍ ، كنتَ قد عَمَثَ حَتّى – دونَ مرورٍ . واذا قلتَ : لا مرورَ بزيدٍ ، تريدُ : يقعُ بزيدٍ ، كنتَ قد عَمَثْتَ حَتّى – دانً أَحداً لا مرورَ لَهُ بهِ .

وممّا يُغرِّقُ بَيْنَهُمَا أَنْكَ اذا قُلْتَ : لا مرورَ بزيدٍ ، كانَ الظَّاهِرُ الذي يَتَقرَّرُ فِي عِلْمِ المُخَاطَبِ أَنَّكَ قد عَمَّمْتَ كلَّ مرور بالنّفي فاذا قلت : لا مروراً بزيدٍ ، كانَ الأصْلُ أَنْ يَنْظَرَ المُخَاطَبُ خبراً يكونُ فيه يَخصيصُ (١١ أَيْ يكونُ فيهِ مَعْنَى زائدٌ على الوقوع والوجود ١١) نحو أَنْ تقولَ : لا مروراً بزيدٍ عندي ، أويومَ الجُمُعَةِ ، أَوْمَا أَشْبَهَ ذلكَ فانَ والوجود ١١) من حديثه ولم يذكرِ الخَبرَ حَمَلَهُ (١٣) حينئذٍ على العُموم . اذ يُعلَّمُ أَنَّ الإضارَ نحو قولِكَ : واقع أويقع أو في الوجود ، لأنَّ ذلك [هُو] (١٤) الذي يُتركَ ذِكرهُ لاللّم الحَالِ عليهِ وشَهادةِ الحِسِّ بِهِ . فهُو بَمَرْلةِ قولِكَ : زَيْدٌ منظلقٌ وعمرو ، في أنَّكَ لذليلِ الحَالِ عليهِ وشَهادةِ الحِسِّ بِهِ . فهُو بَمَرُلةِ قولِكَ : زَيْدٌ منظلقٌ وعمرو ، في أنَّكَ اذ ذكرت عمراً بَعْدَ الفَراغ مِنَ الأخبارِ عن زيدٍ كانَ حَقُّ المُخَاطَبِ أَنْ يَظنَّ أَنْكَ تَويدُ الْأَوْلَ // اذَا أَضْمَرتَهُ للللّم الحَالِ عليهِ ، ولو قُصَدْتَ خَبَراً آخَرُ لذكرت (١٥) فقلتَ : وعمرو قاعِداً ، وعمرو للدليلِ الحَالِ عليهِ ، ولو قُصَدْتَ خَبَراً آخَرُ لذكرت (١٥) فقلتَ : وعمرو قاعِداً ، وعمرو للدليلِ الحَالِ عليهِ ، ولو قُصَدْتَ خَبَراً آخَرُ لذكرت (١٥) فقلتَ : وعمرو قاعِداً ، وعمرو

⁽١٠) من ب وج. الصواب. والعبارة في الأصل: كنت؛ لقيت، مرورا..

⁽۱۱ – ۱۱) ساقط في ب وج.

⁽١٢) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل و عرفت ، . تحريف .

⁽١٣) ج: جملة. تصحيف

⁽١٤) من ب. أبين.

⁽١٥) ب،ج: ذكرت.

عِنْدِي ، والأوّل ، أعني قولَكَ : لا مرورَ بزيدٍ ، [بمنزلةِ أَنْ تقولَ : زيدٌ وعَمْرُو مُنْطَلِقانِ لأَجْلِ أَنَّ لا مرورَ بزيدٍ] (١٦) كلامٌ تامٌ اذ ليسَ به حَاجَةٌ الى خبرِ فليسَ (١٧) مِن حَقَّ المُخَاطَبِ أَنْ ينتظرَ خبراً لصحَّةِ الكلامِ كها لا يحتاجُ في قولِكَ : زيدٌ وعمروٌ المُخاطَبِ أَنْ ينتظرَ خبراً لصحَّةِ الكلامِ كها لا يحتاجُ في قولِكَ : زيدٌ وعمروٌ ومنطلقانِ] (١٨) الى شيء آخرَ لأنكَ قد أعطيتَهُ الأخبارَ عن كلِّ واحدٍ منها ، فاذَا ومنطلقانِ إللهُ مالا يجبُ توقعُهُ نحوَ قولِكَ (١٩) : لا مرورَ بزيدٍ عندي ، كها تقولُ : زَيْدٌ وعمروٌ منطلقانِ اليومَ ، فاعْرِفْهُ ، فانّه واضحٌ لمتأمّلِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

" وتقولُ على الوَجْهِ الأوّلِ: لا آمرَ بالمعروفِ لك (٢٠ ولا أمراً يومَ الجمعةِ ٢٠) [لك](٢٢) اذا نفيت آمِرِي يومِ الجُمُعَةِ خَاصةً دونَ سائرِ أيّامِ الأسبوعِ ، فانْ(٢٢) عَمَّتُ عَلَى هَذَا عَمَّتُ بالنفي جميع الآمرينَ قلت : لا آمرَ يومَ الجمعةِ لك فيومُ الجُمُعَةِ عَلَى هَذَا متعلّقٌ بلك ومعمولٌ لَهُ ، وعلى الوَجْهِ الأوّلِ متعلّقٌ بآمرٍ.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ فِي ترتيبِ هَذَا الْفَصْلِ أَدْنَى اسْتباهٍ ، فَيَنبغي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ قَالَ : وتقولُ على الوَجْهِ الأوّلِ ، يعني بالأوّلِ أَنْ تجعلَ المنفيَّ مفرداً غيرَ متعلّق بشيء يضارعُ بهِ المُضَافَ كقولِهِ تَعالَى – (لا تَشْرِيبَ عَلَيْكُمْ) – ثُمَّ استأنفَ الكلامَ بقولهِ : لا أمرَ يومَ الجُمُعَةِ ، فَكَانَهُ قالَ : وتقولُ : لا آمرَ بالمعروفِ لَكَ ، وتقول : لا آمراً يومَ الجُمُعَةِ (٣٣ لَكَ ، اذَا فَكَانَهُ قالَ : وتقولُ : لا آمرَ بالمعروفِ لَكَ ، وتقول : لا آمراً يومَ الجُمُعَةِ (٣٣ لَكَ ، اذَا فَكَنْتُ آمِرِي يومَ الجُمُعَةِ ٢٣) وذَكَرَ الوَجْهَيْنِ : التّنوينَ وتركَ التّنوينِ ، ونُفَسِّرُ بعدَ تقديرِ وَجْهِ العِبَارَةِ المَسْأَلَتَيْنَ .

⁽١٦) ما بين العاضدتين من ب و ج واثباته أبين. والأرجح انه سقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

⁽١٧) ج: وليس.

⁽١٨) من ج. الصواب في الأصل؛ منطلق، سهو.

⁽١٩) ب،ج: نحو أن تقول.

⁽ ٢٠ – ٢٠) العبارة ط ﴿ وعلى الوجه الثاني ﴾ لا أمراً يوم الجمعة

⁽۲۱) من ب و ج و ط الصواب

⁽٢٢) ب: إذا، ج: فاذا

⁽٢٣-٢٣) ساقط في ب وج بسبب انتقال النظر.

اعْلَمْ أَنَّ قُولُكَ : لا آمرَ بالمعروف لكَ ، تتركُ فيه تنوينَ آمرٍ ، وتجعلُهُ مبنيًا على الفَتْحِ مع لا كقولك : لا رَجُل ، ويكونُ بالمعروفِ مُتعلِّقًا بمحذوفٍ ، كَانَّهُ قال : لا آمرَ يكونُ بالمعروفِ ، فجاء بلك تَوْضِيحاً . فهو مُتعلِّقٌ بما في المعروفِ من مَعْنى الفِعْلِ . فَلمّا قَالَ : لا آمرَ ، كانَ نفياً لجميع الآمرينَ ثم جَاء بالخبرِ فقال : يكونُ بالمعروفِ ، وجَعَلَهُ نفياً لآمرِي المعروفِ كما أنَّك اذا قلت : لا غُلامَ رَجُلِ ظَرِيفٌ ، فجعلتَ ظريفاً خبراً صارَ نَفْيُكَ العَامُ مخصوصاً بالظرفاءِ (٢٤) من غلانِ الرِّجالُ . ألا ترَى أنَّكَ لو قُلْت : لا غُلامَ رجلٍ ظريف ، ولكن هاهنا غُلامَ رجلٍ لئيم كانَ حَسَنا ، لأنَّ اللئام لَمْ يَدُخُلُوا تَحْتَ النّفي . فانْ أرَدْتَ أَنْ تعلَّى قُولُكَ بالمعروفِ بآمرٍ ، كَمَا يكونُ اذا قُلْت : آمر بالمعروفِ الآمر بالمعروفِ الآمر بالمعروفِ لك كما تقولُ : لا ضارِباً زَيْداً] لكَ ، ولا يكونُ تقديرُ فعلٍ في بالمعروفِ ، ولكنّه يكونُ في لك كما يكونُ قولُك : لا ضارِباً زَيْداً إلكَ ، ولا يكونُ تقديرُ فعلٍ في بالمعروفِ ، ولكنّه يكونُ في لك كما يكونُ قولُك : لا ضارِباً زَيْداً إلكَ ، ولا يكونُ تقديرُ فعلٍ في بالمعروفِ ، ولكنّه يكونُ في لك كما يكونُ قولُك : لا ضارِباً زَيْداً الكَ ، ولا يكونُ تقديرُ فعلٍ في يكونُ زَيْدً الا متعلقاً بقوارب ، كذلك ٢٠٠ لا يكونُ بالمعروفِ اذا نَوْنَ فقلَت : لا آمراً بالمعروفِ ، الا متعلقاً بآمرٍ ، فاعْرِفْ ، فانّهُ تفسيرُ المَسْأَلَةِ الأُولَى .

المَسْأَلَةُ الْأُخْرَى ، أَعْلَمْ أَنْكَ اذا قُلْتَ : لا آمراً يومَ الجُمُّعَةِ ، فَنَوْنْتَ آمراً كانَ يومُ الجُمُّعَةِ متعلّقاً بآمرٍ ومعمولاً لَهُ ، كزيد في قولك ، لا آمراً زيداً ، وذلك أنّك قَصَدْت أنْ تنني آمري يومِ الجُمُّعَةِ دونَ سائرِ أيام الأسبوع فهو قريبٌ من قولك : لا عُلامَ رَجُلٍ ، تنني غُلهانَ الرّجالِ دونَ غيرِهِمْ فقولُك : لا آمراً يومَ الجُمُّعَةِ ، بمنزلةِ قولِك : لا عُلامَ // رَجُلٍ في أنّه بمنزلة جزء واحد يَقْتَضِي خَبَراً فَخَبُرُهُ لك ، فكأنّهُ قال : لا آمرَ يوم لك ، فهذا وجه . والوجهُ النَّاني : أَنْ تقول : لا آمرَ يومَ الجُمُّعَةِ لك ، فتجعلُ النَّفي عَاماً ولا تنونُ لكَوْنِهِ مفتوحاً فكأنّكَ قلت : لا رَجُل يومَ الجُمُّعَةِ لك ، وقولُ الشّيخِ أبي علي : انَّ بومَ الجُمُّعَةِ لك ، وقولُ الشّيخِ أبي علي : انَّ بومَ الجُمُّعَةِ لك ، وقولُ الشّيخِ أبي علي : انَّ بومَ الجُمُّعَةِ لك ، وقولُ الشّيخِ أبي علي : انَّ بومَ الجُمُّعَةِ لك ، وقولُ الشّيخِ أبي علي انَّ بومَ الجُمُّعَةِ يكونُ على هَذَا الوجهِ مُتَعلّقاً بِلَكَ ، لأَجْلِ أنّهُ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الفِعُلِ

⁽ ٢٤) ج: فالظرفاء. تحريف.

⁽٧٥) ما بين العاضدتين من ب و ج. واثباته أولى. وهو ساقط من الأصل بسب انتقال النظر.

فَكَأَنَّهُ (٢٧) لَا آمَرَ يَكُونُ لَكَ يُومَ الجُمُعَةِ . وَكَانَ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوْلِ مِتَعَلَقاً بَآمٍ ، يَعْنِي يُومَ الجُمُعَةِ الْجُمُعَةِ اذَا كَانَ مِن تَمَامِهِ ، كَمَا كَانَ زِيدٌ مِن تَهَامِ ضَارِبٍ فِي قُولِكَ : لَا ضَارِبًا زَيْداً عَلَى مَا وَصَفْنَا .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

و وَيَقَبُّحُ أَنْ تَقُولَ : لَّا زَيْدٌ عندكَ ، حَتَّى تُتْبِعُهُ بشيءٍ فتقولُ : وَلا عَمْرُو، .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ لا موضوعة للنَّكرَة اذ أصلُها النّفيُ الشَّائِعُ (٢٨) وذلكَ لا يَتَأَنَّى مَعَ التّعريفِ ، فلمّا كانَ الأصْلُ المُسْتَعِرُ ما ذَكْرْنَا لَمْ يُدْخِلُوهَا على المَعْرِفَةِ وانْ أرادُوا رَفْعَ بَعْدَهَا فلم يَقُولُوا : لا زيدٌ عندكَ ، وانْ جَاءَ شيءٌ منهُ فني ضرورةِ الشَّعْرِ . والذي يَكْثُرُ في الكَلامِ التّكريرُ كقولِكَ : لا زيدٌ عندكَ ولا عَمْرة ، وانّا جَاءَ هَذَا مبنيّاً على السّؤالِ نَحْوَانْ يقولَ : أزيدٌ عندكَ أم عمرة ، فتقولُ : لا زَيدٌ عندي ولا عمرة ، والمفردُ لا يفتقرُ الى ذكر الاسم ، فاذا قبلَ : أزيدٌ عندكَ ، كَانَ الجَوابُ أَنْ تقولَ : لا أَصْلُ لَذلِك .

قَالَ الشَّيْخُ أبو على :

« وقَالُوا : لَا نُولَكَ أَنَّ تَفْعَلَ (٢٩) ، فَلَمْ يُكُرُّرُوا لَانَّهُ صَارَ بَمَنِلَةِ لَا يَنْبَغِيَ لَكَ، فأَجْرُوْهَا (٣٠) مَجْرَاهَا حيثُ كَانَتْ بِمَعْنَاهَا ، كَمَا أَجْرُوا يَذَرُّ مَجْرَى يَدَعُ لاتّفاقِهِمَا في المَعْنَى » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ نَوْلَكَ مُعَرَّفَةً بِالاضَافَّةِ ، كَمَا أَنَّ زِيداً مُعَرَّفَةً بِالعَلَميَّةِ وَقَدْ وَقَعَ مرفوعاً بَعْدَ

⁽ ٢٦ - ٢٦) ساقط من ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ۲۷) ب : وكأنه .

⁽ ٢٨) كذا في ب ، ج . الصواب . وفي الأصل ا والشائع ، . سهو .

⁽ ٢٩) نولك ان تفعل كذا أي ينبغي لك أن تفعل كذا . واذا قال : لا نولك ، فكأنه قال : أقْصِرْ . أنظر اللسان (نول) ٢٠٨/١٤ .

⁽٣٠) ط: وأجروها.

من غير تكْرير، وذَاكَ لأَجْلِ مُشَاكَلَتِهَا لقولِكَ : لا يَنبَغِي لَكَ في المَعْنَى ، فَكَمَا أَنَّ قُولَكَ : لا يَنبَغِي لا يكونُ فيهِ تكريرُ كذلكَ لَمْ يَكُنْ في نولِكَ (٣١ وَكَأْنَه مَاخُوذُ من النَّوْلِ الذي هو العَطيَّةُ والعَرضُ ٣٧)، ليس ما اعطيتُ أن تقولَ (٣٣)كذا ، أي ليس خُلقُكَ هَذَا ولا يَليقُ بِكَ ، لأَنكَ اذا أخْبَرتَ بأنّه لم يُعْطِ ذلكَ ولم يُجَوّزُ لَهُ فقد كَفَفْتَهُ عنه . فَنُولُكَ مبتدأً وأَنْ يفعلْ خَبُرهُ . وشبَّههُ الشَّيْخُ أبو علي بيَذَرُ ، وذَلِكَ أَنَّ يَدَعُ فَتِحَ منهُ عينُ الفِعْلِ لأَنَّ اللامَ حرفُ حَلْقِ وَلَيْسَ في بَذَرُ حَرْفُ حَلَّقِ ، الا أَنَّهُ لمَّا تَنزَلَ منزلة يَدَعُ في المَعْنَى لا يَنبُغي لكَ أَنْ تَفعلَ كَذَا ، لمَّا كانَ فيه مَعْنى لا يَنبُغي لكَ أَنْ تفعلَ كذَا ، لمَّا كانَ فيه مَعْنى لا يَنبُغي لكَ أَنْ تفعلَ كذَا ، لمَّا كانَ فيه مَعْنى لا يَنبُغي لكَ أَنْ تفعلَ كذَا ، لمَّا كانَ هَذَا اسماً ، ويَنبُغي فعْلاً ، تفعلَ كذَا ، مَا ذَا سَعْمَ عرفُ عَلْوَ كَمَا في يَدَعُ الا أَنَّهُ اعْبَرَ المَعْنَى لا اللَّفْظَ فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيخُ أَبُو علي :

« وكذلكَ آذَا فُصِلَ بَيْنَ لا والاسمِ بحشوكُرِّرَ [لا](٣٠) لأنَّ البناءَ فيهما(٣٦) مع الفصلِ (٣٧) بَيْنَهُمَا وبينَ الاسمِ لا يمكنُ (٣٨) (٣٩ وذلكَ قولُهُ تَعَالَى ٣٩) – (لا فِيهَا غَولٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ – (لا فِيهَا غَولٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ – (٤٠)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّكَ اذا فَصَلْتَ بِينَ لَا والاسمِ لِم يُمْكِنْ جَعْلُهُمَا شيئًا واحِداً نحوَ أَنْ // تقولَ : لا فِيها رَجُلٌ ، لأنَّ الشَيْئَيْنِ اذَا جُعِلا شَيْئًا واحِداً كَانَ الفصلُ بَيْنَهُما بمنزلةِ الفَصْلِ بِينَ الرَّاءِ من رجلٍ وباقيهِ بَلْ أَقْبَحُ ، لأنَّ الغَرَضَ في البِنَاءِ أَنْ يمتزجَ أَحَدُهُمَا بِصَاحِبِهِ .

⁽٣١) ج: في قولك، تحريف.

⁽٣٢) ج: والغرض. تصحيف.

⁽٣٣) ب، ج: ﴿ أَنْ تَفْعَلُ ﴿ وَكَذَا وَرَدُ النَّالُ عَنْدُ أَبِي عَلَى .

⁽ ٣٤) سقطت ١ بعد ۽ في ب.

⁽٣٥) من ب و ج و ط . الصواب .

⁽٣٦) ط: فيها. تحريف.

⁽٣٧) ج: مع الفصول. تحريف.

ر ٣٨) ب، ج، ط: لا يجوز.

⁽ ٣٩ - ٣٩) بدله في ط : وذلك نحو.

⁽٤٠) آية ٤٧/الصافات ٣٧.

فاذَا جِئْتَ بِالفَصْلِ نَاقَضْتَ يَدُلُكُ على [ذلك] (١٩) أَنْكَ لا تَجِدُ شيئاً من بابِ خَمْسَةَ عَشَرَ ، وحَضَرَموتَ ، قد فُصِلَ أَحَدُ الاسْمَيْنِ فيهِ عنِ الآخرِ ، واذَا لَمْ يُمْكِنُ البِنَاءُ على الفَتْح وَجَبَ الرَّفْعُ فتقولُ : لا فِيهَا رَجُلُ ولا امرأَةً ، فتكرَّرُ ، لأنَّ التكرير يَجِبُ (١٤) مع الرَّفْع على الابتداء ، وقد يُرْفَعُ من غير الفَصْلِ للتكرير كقولهم : لا رَجُلٌ في الدّار ولا امرأةً ، كَقُولِهِ تَعالَى – (فلا رَفَتُ ولا فُسُوقَ) – (٣٤) ، وقوله عزَّ وجلَّ – (لا بَيْعَ فيهِ ولا خُلَةً) – (٤٤) ، وذلك لما ذكرنا من أنّه مبني على السوّالِ نحو أنْ يُقَالَ : أَرجُلُ في الدّار أم امرأةً ، فَيَوْتَى بالجَوابِ عَلَى نَهْجِهِ فيقالُ : لا رَجُلُ ولا امرأةً ، فَيَنْبغي أنْ تَعْلَمَ الدّار أم امرأةً ، فَيَنْبغي أنْ تَعْلَمَ الدّار أم امرأةً ، فَيْرُخُ ولا الرَّقْ وَجَبَ الرَّفْعُ والتّكريرُ لئلا يَحصل الفَصْلُ بينَ لا وما تُشْكَى فَصْلُ نحولا فيها رَجُلُ ولا المرأة و وَجَبَ التّكريرُ لئلا يَحصل الفَصْلُ بين لا وما تُشْكَى مَعُ التّكريرُ لئلا يَحصل الفَصْلُ بينَ لا وما تُشْكَى مَعْ التّكريرُ كَمَا يحوزُ في الدّار (٤٠) ولا عمرو وَجَبَ التّكريرُ لئلا مَعْمَلُ اللهِ المرأة ، لا رَجُلُ فيها ، بالفَتْح وتَسْكُت لاتكرة نحوأن تقولَ في قولِك : لا رَجلٌ فيها ولا امرأة ، لا رَجُلَ فيها ، بالفَتْح وتَسْكُت لاتكُ اذا تركت التّكرير وجب رَجلٌ فيها ولا امرأة ، لا رَجُلَ فيها ، بالفَتْح وتَسْكُت لاتكُ اذا تركت التّكرير وجب البناءُ الذي عليه وُضِعَ لا ، وذلك لا يكونُ في المَعَارِفِ ألا تَراكُ تقولُ : لا زَيْدٌ فيها . المناءُ أنه أنه .

وقد تُجْعَلُ لا بِمَعْنَى لَيْسَ فيقعُ بَعْدَهُ الاسمُ مرفوعاً من(٤٦) غَيْرِ تكريرٍ ، كبيتِ الكِتَابِ :

/٢١٣/ تَاللَّهِ لُولا ان يُحَشَّ الطُّبُّخُ بِي الجِحِيمُ حِينَ لا مُسْتَصْرَخُ (٤٧)

فستصرخٌ اسمٌ والخَبُرُ محذوفٌ كَأَنَّهُ حِينَ لَيْسَ مُسْتَصْرَخٌ هُنَاكَ.

⁽٤١) من ب و ج الصواب.

⁽٤٢) ب، ج: يكوذ.

⁽٤٣) آية ١٩٧/البقرة ٢. أنظر في وجوه قراءة هذه الآية الكشاف ٨٣/١.

⁽٤٤) آية ٢٥٤/البقرة ٢.

^(63) سقطت « في الدار » في ب.

⁽٤٦) سقطت «من» في ب و ج.

⁽٤٧) هذا الرجز للعجاج وينسب أيضا لابنه رؤبة.

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

" وتَقُولُ : لا خَيرَ بخيرً بغَدَهُ النَّارُ ، فيجوزُ أَنْ تَجْعَلَ الباءَ الخبرَكَمَا تَقُولُ : لاعيبَ به ، فالجملةُ(٤٨) صِفَةٌ للاسم المجرورِ فانْ جَعَلْتَ الجُمْلَةَ وصفاً للخَبرِ المنفيّ كانتِ الباءُ في قولِكَ بخيرٍ ، للنّفي كما تقولُ : لست بزيلٍ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ قُولُكَ لا خيرَ بخير بَغْدُهُ النَّارُ ، يَتَعَلَّقُ المَغْنَى فيهِ بِالجُمْلَةِ التِي هي قُولُكَ : بَعْدُهُ النَّارُ ، فانْ جَعَلْتُهَا صِفَةً للمَنْفِيَّ حتّى كَانَّكَ قلتَ : لا خيرَ بَعْدَهُ النَّارُ بخيرٍ ، كَانَ الباءُ زائدةً لتأكيدِ النّفي ، كَمَا تقولُ : لَسْتَ بزيدٍ ، فَكَانَّهُ (٤٩) ما خيرٌ بَعْدَهُ النَّارُ بخيرٍ ، فَخَيْرُ معَ لا في حُكْم المُبْتَداِ وَبَعْدَهُ النَّارُ جملةً مُرفوعةٌ [بأنّها] (٥٠) صفة مَذَا المُبْتَداِ وَوَلُكَ : بخيرٍ ، خَبُرُ المُبْتَداِ ، كَانَّهُ لا خيرَ بَعْدَهُ النَّارُ خيرٌ ، وَدَخَلَ البَاءُ على المُوفِعِ لتأكيدِ مَعْنَى النّفي ولِهَذَا شَبَّهَ بُقُولِكَ : لَسْتَ بزيدٍ ، غيرَ أَنَّ زيداً في موضع المُنتَدالُ ، كظريفٍ في قولِكَ : لَسْتَ بزيدٍ ، غير أَنَّ زيداً في موضع بانَّهُ خبرُ المُبْتَدالُ ، كظريفٍ في قولِكَ : لا رَجُلَ ظَريفٌ . وانْ جَعَلْتَ الجملة التي [هي في] (٢٠) المُنتَدالُ ، بَعْدَهُ النَّارُ في موضع جرٍ بأنَّها صفة خيرُ المجورِ بالباءِ ، كانَ البَاءُ غيرَ مزيدةٍ ، وكانَ بَعْدَهُ النَّارُ في موضع جرٍ بأنَّها صفة خيرُ المجورِ بالباءِ ، كانَ البَاءُ غيرَ مزيدةٍ ، وكانَ بِعَدَهُ اللهُ ويَلْكَ : لا عيبَ فيهِ ، فكانَّهُ قِبلَ : لا خيرَ مؤينَ في خيرِ هذهِ صِفْتُهُ . ومَعْنَى ذلكَ : لا خيرَ موجودٌ في خيرٍ هذهِ صِفْتُهُ ، فاعْرِفْهُ .

نهو للعجاج في ديوانه قى ١/٤١ و ٢ ص ٤٥٩ ، وجمهرة اللغة (حقن) ١٨٣/٧ ، ومواد : (طبخ) من مقاييس اللغة (أول البيتين) ٣٧٧/٣ واللسنان ٦/٤ ، والتاج ٢٦٨/٧ و (فنخ) من اللسان ١٥/٤ ، و (حشش) منه ١٧٧٨ .

والرجز منسوب لرؤية في الأمالي الشجرية ٢٨٢/١ ، والأشباه والنظائر ١٦٠/٤ . وهو غير منسوب في سيبويه والشنتمري ٢٨٥/١ (بقوله : حين لا مستصرخ) ، وشرح الحياسة للمرزوقي ٥٠٦/٣ (ثانيها) والأنصاف في مسائل الخلاف ٢٨٨١ ، وهم الحوامع ٢٥٠/١ (ثانيها) والدرر اللوامع ٩٨/١ . والحَشَّيُ :

ابقاد النار، والطُّبُّخُ جمع طابخ. ومعنى قوله حين لا مستصرخُ أي لا مستغاثُ.

⁽ ٤٨) ط : والجملة .

⁽٤٩) سقطت 🕫 فكأنه ۽ في ج .

⁽٥٠) من ب وج. الصواب. وفي الأصل وفأنها ه. تحريف.

⁽٥١) ب: «ليس» تحريف.

⁽۹۲) من ب و ج. الصواب. – ۸۲۱–

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي : « بابُ الأساءِ المجرورةِ »

الأسْمَاءُ المجرورةُ على ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ يَنْجُرُّ(١) بحرفِ جَرِّ وضَرْبٌ يَنْجُرُّ باضَافَةِ السم مثلهِ اللهِ ، فأمّا ما ينجُّر بحروفِ الجَرِّ فنحوُ ما ينجُّر بعدَ مِنْ نُحوخَرُجْتُ مِنَ البصرةِ الى الْكُوفَةِ(٢) ، وهي (٣) لابتداءِ الغَايةِ وتكون للتبعيضِ ، وتكونُ زائدةً في نَحْوِما جَاءنِي من أحدِ . والى مَعْنَاهَا انهاءُ الغَايةِ وفي : مَعْنَاهَا الرِعاءُ ، وذلك نحوُ المالِ في الكيسِ من أحدِ . والى مَعْنَاهَا انهاءُ الغَايةِ وفي : مَعْنَاهَا الرِعاءُ ، وذلك نحوُ المالِ في الكيسِ واللّصَّ في الحَبْسِ ، ويُتَسَعُ فيها فيقالُ : فلانُ (١) ينظرُ في العِلْم ، وأنّا في حَاجَتِك ، واللّصَّ في الحَبْسِ ، ويُتَسَعُ فيها فيقالُ : فلانُ (١) ينظرُ في العِلْم ، وأنّا في حَاجَتِك ، واللّصَّ في العَبْسِ ، ويُتَسَعُ فيها فيقالُ : كَتَبْتُ بالقَلَم ، وعَمِلَ النَّجَّالُ بالقَدُوم . واللهُ : مَعْنَاهَا الالْصَاقُ والاخْتِلاطُ كقولك : كَتَبْتُ بالقَلَم ، وعَمِلَ النَّجَارُ بالقَدُوم . وتكونُ زائدةً في قَوْلِهِمْ : كَفَى باللهِ ، وبحَسْبِك أنْ تفعلَ كَذَا ، وألْقَى يَدَهُ ، وألْقَى بيَده ، واللامُ ؛ مَعْنَاهَا التَجقيقُ والمُلْكُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر :

اعْلَمْ أَنَّ الجَرَّ لا يكونُ الا بالْاضَافَةِ . والاضَافَةُ (٥) على ضَرْبَيْنِ : اضافةُ اسم الى اسم ، وذِكْرُهُ يأتي بَعْدُ ، واضَافَهُ حَرْفِ الى اسم وهو الذي نَحْنُ فيهِ . وهَذَا الفَصْلُ قد الشَّمَلَ على خَمْسَةٍ من حروفِ الجَرِّ مِنْ وإلَّى وفي والباءُ واللامُ .

⁽۱) ب: ير.

⁽٢) ط: من الكوفة الى البصرة.

⁽٣) ٻ،ج،ط: فهي.

⁽٤) ب،ج،ط: زيد.

 ⁽٥) سقطت « والإضافة » في ج .

فن له وجوهٌ أَحَدُهَا : أَنْ تكونَ لابتداءِ الغَايةِ كقولِكَ : خَرَجْتُ مَنَ البَصْرَةِ الى الكُونَةِ ، فالبَصْرَةُ مبتدأ خُروجك .

والوَجْهُ النَّانِي : أَنْ تَكُونَ للتَّبْعِيضِ كَقُولِكَ : أَخَذْتُ مِن الدَّراهِمَ لأَنَّ المَعْنَى الْخَذْتُ بَعْضَهَا ، ولا يَنْفَكَ مِنْ مَعْنَى ابتداءِ الغَايَةِ أَيْضًا ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : خَرَجْتُ أَخَذْتُ مِنَ الدَّراهِم ، فَقَدْ أُخْبَرْتَ بأَنَها موضعُ أُخْذِكَ ، كَمَا أَنْكَ اذَا قُلْتَ : خَرَجْتُ مِنَ البَصْرَةِ ، كنتَ مُخْبِرًا بأَنَّها مَنْشَأْ خُرُوجِكَ ، غَيْرَ أَنْها في الدَّراهِمِ أَفَادَتِ التَّبْعِيضَ اذْ مَنَ البَصْرَةِ ، كَنَّ مُخْبِرًا بأَنَّها مَنْشَأْ خُرُوجِكَ ، غَيْرَ أَنْها في الدَّراهِمِ أَفَادَتِ التَّبْعِيضَ اذْ كانَ ذلكَ مُمْكِناً فِيهَا ، ولَمْ تُفِدْهُ في قُولِكَ : خَرَجْتُ مِن البَصْرَةِ ، لأَنَّكَ اذَا فارقتها كُنْتَ قد فَارَقْتَ جميعَ نَواحِيهَا ، اذْ لا يصحُ أَنْ تَكُونَ خَارِجًا منها وغيرَ خَارِج . ولا يُرادُ بقُولِكَ : خَرَجْتُ مِن موضع مِنْهَا ، ولَمْ تُفَارِقٌ حُدُودَهَا . بقُولِكَ : خَرَجْتُ مِن موضع مِنْهَا ، ولَمْ تُفَارِقٌ حُدُودَهَا .

والوَجْهُ النَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ للتّبينِ كَقُولِهِ تَعَالَى: - (فَأَجْنَنِبُوا الرَّجْسَ مَنَ الْأُوثَانِ) -(٧) ، لأَنَّ الرَّجْسَ [يكونُ](٨) في الأُوثَانِ (٩ وغيرِهَا ، فلمّا قيلَ من الأُوثَانِ ٩) تُبيِّنَ الموضعُ الذي خُصَّ بالاجْنِنَابِ ، وَكَذَا قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ ، هَذَا بَابُ علم ما الْكَلِمُ مَنَ العربيةِ (١٠) ، لأَنَّ الْكَلِمَ يَكُونُ في الْعَربيةِ (١١) والفارسيّةِ ، فلمّا أتى بمَنْ رفع الابهامَ وبيّنهُ ، فكأنَّهُ قَالَ : هَذَا بابُ علم أي شيء الكلمُ من العَربيّةِ ، وهذَا أيضاً قريبٌ من ابتداءِ الغَايةِ في قولِكَ : خَرَجْتُ منَ البَصْرَةِ أَلَى الكوفةِ ، ولرجوع هذهِ الوجوهِ الى ابتداءِ الغَايةِ قَالَ أبو العَبَاسِ : (١٣) انَّ مَعْنَاهَا ذَاكَ فَقَطْ . ومن التّبينِ قولُكَ : خَاتَمٌ من فِضَةٍ ، وبابٌ من ساجٍ .

⁽٦) كذا في ب و ج. الصواب. وفي الأصل «غير خارج» سهو.

⁽٧) آية ٣٠/الحج ٢٢.

⁽٨) من ب و ج الصواب.

⁽٩-٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽۱۰) انظر سيبوية : ۲/۱ .

⁽١١) ب، ج: بالعربية.

 ⁽١٢) في المقتضب ٤٤/١ = ٤٥: ومنها « من » وأصلها ابتداء الغاية نحو سرت من مكة الى المدينة . وفي الكتاب : « من فلان الى فلان » فعناه ان ابتداءه من فلان وعمله فلان . وكونها في التبعيض راجع الى هذا . وذاك أنك تقول : أخذت مال زيد » فاذا أردت التبعيض قلت : أخذت من ماله » فانما رجعت بها الى ابتداء الغاية .

والوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ مَزِيدةً فِي قُولِكَ : مَا جَاءَنِي مِن أَحَدِ الْمَعْنَى مَا جَاءَنِي الْحَدُ ، وَكَذَا مَا رَأَيْتُ مِن أَحَدِ ، تُرِيدُ : مَا رَأَيْتُ أَحَداً ، والقِيَاسُ أَنْ تَكُونَ مَزِيدةً فِي المنصوبِ // لأَنَّ حروفَ الجَرِّ مُوضوعة لِمَعْنَى المفعوليةِ ، أَلا تَرَى أَنَّهَا تُوصِلُ الأفعالَ الى النساء وتُوقِعُهَا عَلَيْهَا . فاذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بزيدٍ ، أوقعتِ الباءُ المرورَ عليهِ ، وكذا اذا لأساء وتُوقِعُهَا عَلَيْهَا . فاذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بزيدٍ ، أوقعتِ الباءُ المرورَ عليهِ ، وكذا اذا قُلْتَ : خَرَجْتُ مِن البَصْرةِ ، كانَ مِنْ معلقة الخروج بالبصرةِ ، وكذا البَابُ . واذا كانَتْ مَوْضُوعة لِمَعْنَى المفعوليةِ كَانَ دَخُولُهَا فِي حَالِ الزِّيادةِ على المَنْصُوبِ أقيسَ ، كَانَ مَوْضُوعة لِمَعْنَى المفعوليةِ كَانَ دَخُولُهَا فِي حَالِ الزِّيادةِ على المَنْصُوبِ أقيسَ ، لا بَحْلِكَ حَالَ الزِّيادةِ تَابِعةً لِحالِ الأَصْلِ . فقولُكُ : مَا رَأَيْتُ مِنْ رَجُلٍ ، أَحَدِ . وصَاحِبُ الكِتَابِ(١٣) لا يُجوّزُ زِيَادَتَهُ فِي الوَاجِبِ فاذا لَوَكُ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدِ . وصَاحِبُ الكِتَابِ(١٣) لا يُجوّزُ زِيَادَتَهُ فِي الوَاجِبِ فاذا قُلْكَ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدِ . وصَاحِبُ الكِتَابِ(١٣) لا يُجوّزُ زِيَادَتَهُ فِي الوَاجِبِ فاذا قَلْتَ : رأيتُ مَن رَجُلٍ ، بِمَعْنَى رَأَيْتُ رَجْلاً ، لَمْ يَجُزْ عِنْدَهُ ويَجُوزُ عَندَ أَبِي الْحَسَنِ بقولِهِ تَعَالَى – (يَعْفُرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) – (١٤) ، المَعْنَى يَغْفِرُ لَكُمْ وَنْ ذُنُوبِكُمْ) – (١٤) ، المَعْنَى يَغْفِرُ لَكُمْ وَنْ ذُنُوبِكُمْ .

والثَّاني : الى ، ومَعْنَاهَا عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ نَقَيْضَةً مِنْ فِي قُولِكً : سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ الى الكُوفَةِ . فالكوفَةُ مُنْقَطَعُ السَّيرِ ، كما كانتِ البصرةُ مُبْتَدَأَهُ .

والوَجْهُ النَّانِي : أِنْ تكونَ بمعنى مَعَ كقولِهِ تَعالَى – (لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُوَّالِ نَعْجَتِكَ اللهِ نِعَاجِهِ) (١٥٠)، أَيْ مَعَ نِعَاجِهِ .

والثَّالِثُ : في ، وأصلُهَا الدَّلالةُ على الظّرفيةِ ، وذلكَ عَنَى بقولِهِ : وفي معناها الوِعَاءُ . فاذا قلت : الخُروجُ في يومِ الجُمُعَةِ فقد أُخْبَرْتَ بأنَّ اليومَ قد اشتملَ على

⁽۱۳) ذكر سيبويه في ۱۷/۱ ان من لا تزاد في الواجب – اي المثبت – وتدل امثلته على أنها تزاد اذا سبقت بالنني وكان مجرورها نكرة أنظر سيبويه ۲۷۹/۱ و ۳۵۵ و ۳۲۳. ومنع المبرد كذلك زيادتها في الواجب أنظر : المغنى المقتضب ٤٥/١ و مم يشترط الأخفش في زيادة من أشترطه سيبويه اذ جوز زيادتها في المثبت أنظر : المغنى ٢٥٨/١ ، ٣٥/١ والهمم ٣٤/٢.

⁽١٤) آية ٣١/ الأحقاف ٢٦.

⁽١٥) آية ٢٤/ ص ٣٨.

الخُروج ، وصَارَ وعاءً لَهُ . وكَذَا قُولُكَ : الرَّكْضُ في المَيْدَانِ ، وزَيْدٌ في الدارِ . وأمّا قُولُهُمْ : زَيْدٌ يَنْظُرُ في العِلْم ، فكَأَنَّ العِلْم جُعِلَ وعاءً لِنَظَرِهِ . وكَذَا اذا قُلْت : زَيْدٌ يُفكّر في المُشكِلِ ، لأنَّ فكرَهُ قَدْ وَقَعَ فيهِ ، فَتَنَزَّلَ ذلكَ منزلة الوعاءِ . فلا يجوزُ أَنْ يُقَالَ : انَّ المَعْنَى زِيدٌ يَنْظُرُ في كتب العِلْم ، وانَّ ذلكَ انّا جَازَلَا الأَجْلِ أَنَّ الكُتُبَ مَحَلَّ يَشْتَمِلُ المَعْنَى زِيدٌ يَنْظُرُ في كتب العِلْم ، وانَّ ذلكَ انّا جَازَلَا الأَجْلِ أَنَّ الكُتُبَ مَحَلَّ يَشْتَمِلُ عَلَى النَّظَرِ ويقَعُ هو فيهِ (١٧) ، كَمَا يقعُ الرَّحْضُ في المَيْدَانِ لأَجْلِ أَنَّ النَّظَرُ يُرادُ بهِ (١٨) نظرُ القَلْبِ ، ولو كَانَ لا يجوزُ ذلكَ الا على هَذَا التقديرِ لَوَجَبَ انْ لا يُقَالَ (١٩) : زَيْدٌ يفكّر في العِلْم .

وأمّا قَولُهُمْ: أنا في حَاجَتِكَ فمناسبتُهُ للظّرفيةِ مِن حيثُ أنَّهُ لما صَرَفَ العنايةَ اليها صَارَتْ كَانَّها قد اشتملَتْ عليهِ لِغَلَبَتِهَا على قَلْبِهِ وهَمّهِ ، أو يكونُ الأصلُ أنَا أَسْعَى في حاجَتِكَ ، وما أَشْبَهَ ذلك مِنَ الغِعْلِ ، ثُمّ تُرِكَ لدلالةِ الحالِ عليهِ ، وضُمَّنَ حرفُ الجَرِّ كَمَا ضُمِّنَ في قولِنَا : في الدّارِ ، مَعْنَى (٢٠) اسْتَقَرَّ .

والرَّابِعُ: البَاءُ، وأَصْلُهَا الأَلْصَاقُ نَحُو كَتَبْتُ بِالقَلَمِ (٢١ اذِ – المَعْنَى أَنَّكَ الصَقَّ المُورَبِهِ، الصَقَّ المُورَبِهِ، الصَقَّ المُورَبِهِ، الصَقَّ المُورَبِهِ، وتَكُونُ على وجوهِ:

أَحَدُهَا أَنْ تكونَ بمنزلةِ الممزةِ في قولِكَ : ذَهَبْتُ بهِ ، وأَذْهَبْتُهُ ويكونُ مقصوداً فيهِ المُصَاحَبَةُ ولا يكونُ فالأوّلُ كقولِهِ :

خَلِيلَيٌّ مُرا بي على أُمٌّ جُنْدُبِ /١٣٩/

⁽١٦) كذا في ب و ج . وفي الأصل : وان ذلك انما جاز ، ذلك ، سهو .

⁽١٧) ب، ج: هم عليه.

⁽١٨) ب، ج: وانما ، يراد يه.

⁽١٩) سقطت الا، في ج.

⁽۲۰) ج: دېمني د تحريف.

⁽ ٢١ – ٢١) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

المَعْنَى أُمِرًانِي عَلَيْهَا وانْتَهَا مَعِي (٢٧) ، ومَا لا يكونُ مُتَضَمَّناً للمصاحبةِ كقولِهم : ذَهَبَ فلانٌ بالمالِ ، يُرادُ أَهْلَكَهُ وأَبادَهُ ، ولا يُرادُ أَنَّهُ فَازَبِهِ وحَصَّلَهُ ، ويُوضِّحُهُ قولُهُم : ذَهَبَ بماءِ وَجْهِهِ ، المَعْنَى أَذْهَبَهُ وأَزَالَهُ ونحوما تقدَّمَ من قولِهِ عَزَّ وجَلَّ – (يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بالأَبْصَارِ) –(٢٣)

والوَجْهُ الثّاني: أنْ يكونَ مُتَضَمّناً // لِمَعْنَى التّعليلِ (٢٤) على طريقِ السَّبَبِ كَقُولِكَ : بنعمةِ الله وَصَلْتُ الى كَذَا ، (٢٥ وبزيدٍ فَعَلْتُ كَذَا ٥٠ المَعْنَى (٢٦) بسببِ معونهِ زيدٍ لي فَعَلْتُ ٢٦).

والوَجْهُ النَّالِثُ : أَنْ تكونَ مزيدةً وذلكَ على ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تدخلَ على اللهُ المَّانِينِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تدخلَ على اللهُ اللهُ على ا

/٢١٤/ أَلا هَلْ أَتَاها والحَوَادِثُ جَمَّةً

بأنَّ أَمْرِءَ القيسِ بنَ تَمْلِكَ بَيْقُرَا(٢٨)

المَعْنَى أَلا هَلْ أَتَاهَا أَنَّ امْرَءَ القيسِ وأَنَّ فِي موضع رفع اذْ هِيَ بِمَنْزِلَةِ قُولِكَ : أَلا هَلْ أَنَاهَا بَيْقَرَةُ امْرِيءِ القيسِ ، وكذا بِحَسْبِكَ أَنْ تفعلَ كَذَا ، لأَنَّ الأُصَّلَ حَسْبُكَ أَنْ تفعلَ كَذَا ، لأَنَّ الأُصَّلَ حَسْبُكَ أَنْ تفعلَ كَذَا ، وأَنَّ تَفْعَلَ خَبْرُهُ ، كَأَنَّهُ كِفايتُكَ هَذَا ، والباءُ زائدةً .

⁽٢٢) زيادة في ج بعد قوله «ممي» نصها : «وكذا خرج بثيابه ، المعني خرج وعليه ثيابه .

⁽٣٣) آية ٣٤/ النور ٣٤.

⁽ ٢٤) ج : لمعنى التقليل . تحريف .

⁽٢٥) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽٢٦) بدله في ب و ج: بسبب زيد فعلت.

⁽ ٢٧) آية ٦/ النساء ٤ .

⁽ ٢٨) لامريء القيسي في ديوانه (تمقيق السندوبي) ص ٦٩ . (البيت غير مثبت في ديوانه تحقيق أبي الفضل) ومعاني القرآن ٣٢٠/٣ ، وجمهرة اللغة (برق) ٢٧٠/١ ، والخصائص : ١٥٥٠١ والمنصف العبن

والثّاني : أَنْ تَدْخُلَ على المنصوبِ كقولهِ تَعَالَى - (وَلا تُلْقُوا بِأَيدِيكُمْ) - (٢٩) ، المَعْنَى : ولا تُلْقُوا أيديكُمْ ، ومِنْ هَذَا قَوْلَهُ تَعالَى - (فَسَتُبْصِرُ ويُبْصِرونَ بِأَيْكُم المُفْتُونَ ، فانَّ موضعَ أي نَصْبُ لوقعِ المُفْتُونَ ، فانَّ موضعَ أي نَصْبُ لوقعِ مافي الكَلام من مَعْنَى العِلْم عليهِ فهوَ بمنزلتِهِ في قولِكَ (٣١) : عَلِمْتُ أَيُّهُمْ مُنْطَلِقٌ . وقد تَقَدَّمَ أَنَّ الأَقيسَ في حروفِ الجرِّ أَنْ تدخلَ على المنصوبِ دونَ المرفوعِ .

والوَجْهُ الرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الظَّرْفِيةِ كَقُولِهِ :

ومَا بالرَّبْعِ من أَحَدِ /١٧٩/

والخَامِسُ: اللامُ ، وأَصْلُهُ المُلْكُ والتَّحقيقُ تقولُ: المَالُ لزيدٍ ، فَتُضيفُ المَالَ اللهِ وتُخبُرُ بأنّهُ مِلْكٌ لَهُ . وقد يَكُونُ على الاستحقاقِ المَجَازِيِّ كقولهِم : السَّرجُ للدّابةِ ، والجُلُّ للفرسِ ، وذلك أنَّهُ لمّا اخْتَصَّ ودامَ ملابَسَتُهُ لَهَا جرَى مَجْرَى المملوكِ ، وانْ كانتِ الدّابَةُ بما لا يكونُ لها مِلْكٌ وكذا قولُك : هذا العَسَلُ لَهُ حَلاوةٌ صَادِقَةٌ وذلك (٣١) أنَّهُ لمّا اختصَّ بضربٍ من الحَلاوة ، لا تكونُ في غيرهِ ، ولَمْ يَنْفَكَ منهُ ، صَارَكَأَنَّهُ قد مَلكَها فقيلَ : لهذا العَسَلِ حلاوةٌ ، فَقُرَّرَ ذلك له كَمَا يُقرِّرُ المالُ لزيدِ اذا قيلَ : لزيدٍ مالٌ ، وقد يقالُ : زيدٌ لهذا الشَّانِ ، فيجعلُ كأنَّ الشَّانَ قد مَلكَهُ لكونهِ مهيئاً لَهُ ومُعَدًّا لمُمارَسَتِهِ . وكيفَ تُصَرِّفُ اللامَ فَأَنَّهُ لا يُعَرَّى من مَعْنَى المُلكِ والتقريرِ (٣٢) ، وقد تكونُ

جنى ٨٤/١، ومقاييس اللغة (بقر) ٢٨٠/١، وفقه اللغة وسر العربية ٣٦٤، وصط اللالي، ٤٠/١، والاقتضاب للبطليوسي ٢٧٧، والمفصل ٢٨٥، وشرحه لابن يعيش ٢٣/٨، ومادة (بقر) من اللسان م/٢٤، والتاج : ٣/٥٠، والخزانة ١٦١/٤.

والبيت غير منسوب في المخصص ١١٣/٣ و ٣٧/١٦ ، والأنصاف ١٧١/١ ، وبيقر الرجل : أهجر من أرض الى أرض أو نزلَ الحضَر أو أقام هناك أو ترك البادية . وتملِكُ اسم امرأة قبل أنها أم امريء القيس وقيل أنها جدته من قبل امه او إمهاتها .

والشاهد فيه زيادة الباء مع أنُّ الواقعة مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل أتاها.

⁽٢٩) آية ١٩٥/ البقرة ٢.

⁽٣٠) آية ٦/ القلم ٦٨.

[.] (٣١) ب : في قولم .

⁽٣٢) ب، ج: وذاك.

⁽٣٣) ج: والتقدير. تحريف.

زائدةً في نحوِ قولِهِ تَعالَى - (رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي) -(٣٤) ، لأنَّ المَعْنَى رَدِفَكُمْ .

وأمّا اذَا تَقَدَّمَ المعمولُ كَقُولِهِ – (انْ كُنْتُمْ للرَّوْيَا تَعْبُرُونَ) – (٣٠) فانَّ الأجودَ فيهِ أنْ لا تكونَ زائدة ، وتكونُ (٣١) مُؤكِّدة لعملِ الفِعْلِ وقاصِرة لله على العَملِ ، لأنَّ المعمول لما تقدّمَ على الفعلِ ضَعُف الفعلُ قليلاً ألا تَرَى أنّهُمْ قد يُبْطِلُونَ عملَهُ فيقولُونَ : زيدُ (٣٧) ضَرَبْتُ ، على تقديرِ صَرَبْتُ ، فاذَا دَخلَ اللامُ فقيلَ : لِزيدٍ ضَرَبْتُ ، صَرَفَتِ الابتداءَ عن الاسم وخصَصْتَهُ (٣٨) بالفعلِ الذي يعملُ فيهِ النّصبَ في حالِ التأخيرِ البَّنَة نحوَ ضربتُ زيداً ، فاغْرِفْهُ . وقَدْ حَكَى أبو الحَسَنِ عنهم : لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ ، وجَاءَ ذلكَ في النّبزيلِ كما ترى وهُو حَسَنٌ في القِيَاسِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

﴿ وَمِنْهَا رُبُّ وَهِيَ فِي التّقليلِ نَظيرُكُمْ فِي التّكثيرِ ، فاذَا دَخَلَتْ على النّكرةِ الظّاهرةِ لَزَمَتْهَا الصَّفَةُ وذلكَ قُولُهُمْ رَبُّ رَجُلِ يفْهُمُ وَرَبُّ رَجَلٍ فِي الدَّارِ ، فموضعُ رُبَّ مع المجرور بها مَوْضِعُ نَصْبٍ ، والفِعْلُ الذي يَتَعَلَّقُ بهِ قد يُحْذَفُ فِي كثيرِ مِن الأَمْرِ للعِلْمِ بهِ لِآنَها تستعملُ جَوَاباً وتقديرُهُ : رُبُّ رَجُلِ يَفْهَمُ أُدركتُ أُولَقِيتُ ، فَتَحْذِفُ كَمَا حُذِفَ مَا // يَتَعَلَّقُ بهِ الجَارُ للدلالةِ عليهِ فِي نَحْوِ قَولِهِ تعالَى – (وأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخُرُجُ بَيْضَاءَ مِن غيرِ سُوءٍ فِي تِسْعَ آياتٍ الى فِرْعَوْنَ) (٢٩) ، ولَمْ يَذْكُرُ مُرْسِلاً لِدلالةِ الحَالِ عَلَيْهِ .

قَالَ الشَّبْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ رُبَّ أَصْلُهَا أَنْ تكونَ مُنَاقِضَةً لِكُمْ ، وقَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(١٠٠): انَّكَمْ

⁽٣٤) آية ٧٧/ النمل ٧٧.

⁽٣٥) آية ٣/ يوسف ١٢.

⁽٣٦) ج : وقد تكون .

⁽٣٧) وزيده مكررة في الأصل سهوا.

⁽ ٣٨) ب ۽ ج : وخصيته . تحريف .

⁽٣٩) آية ١٧/النمل ٧٧.

 ⁽٤٠) وجه تشابه رب وكم عندسيبويه في انكليها يأتي للعدة قال في ٣٤٥/١ : ٩ . . لأن رب انما هي للعدة بمنزلة
 كم فخولف بلفظها حين خالفت اخواتها ٩ .

في الخَبر كقولك : كَمْ رَجُل جَاءَك ، نَظِيرُ رُبَّ ، والمَقْصودُ أَنَّ رُبَّ للتَّقليلِ وَكَمْ للتَّكثيرِ وَقُل : رُبَّ رَجَلٍ وَقُل صَرَّحَ الشَّيْخُ أَبُوعلي فقال : ورُبَّ في التَّقليلِ نظيرُ كَمْ في التَّكثيرِ تقول : رُبَّ رَجل يَفْهَمُ ، وأنْت تَقْصِدُ أَنْ تُقلِّل ذلك وتقول : رُبَّ فَعَل كَذَا ، تُريدُ أَنَّهُ يفعلُهُ في بعضِ الأوقاتِ ولا يُسْتَكُثُرُ منهُ ، وقد غَلَبَ على رُبَّ الاستعالُ بِمَعْنَى الكثرة كقولهم : رُبَّ بَلَدِ قَطَعْتُ ، وربَّ يوم من [شأنِه] (المُ) كذا وكذا ، يقصدون بذلك الكثرة (المَّنَ ، أَلا تَرَى أَنْهُمْ يَأْتُونَ بِهِ في مؤاضعَ المَدْح وعددِ المَآثِرِ نحو قولك : وانْ غَيَّرَ الدَّهْرُ من حالك فربً يوم لك من شأنِهِ كذا وكذا كمّ قال :

/٢١٥/ أَلا رُبَّ يوم لَكَ مِنْهُنَّ صَالِح ولا سِمَّا يوم بِدَارِةِ جُلْجُلِ^(١٣) وكَذَا ريًا كقولِهِ:

/٢١٦/ فانْ تُمْسِ مهجورَ الفِنَاءِ فَرُيًّا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الوُّفُودِ وُفودُ (١٤)

لا شُبْهَةَ في قَصْدِهِ التكثيرَ ، أَلا تَرَاهُ قَصَدَ أَنْ يضعَ الازْدِحَامَ بازاءِ الخُلُو ، فليسَ يقولُ : أَنَّهُ أَقَامَ هناكَ وفودٌ مرةً أو مَرَتَّيْنِ . وشبَّهَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ هَذَا بما يجيءُ من

⁽٤١) من ب وج. الصواب. وفي الأصل «شابه» تصحيف.

⁽٤٢) ب ۽ ج: بذلك الوفور.

⁽٤٣) لامريء القيس في ديوانه ومحتار الشعر الجاهلي ق ٩/١ ص ١٠ و ٢٤ على الترتيب ، وشرح المعلقات السبع للزوزني (معلقته ١٠) ص ١٥ والمفصل ٦٩ (العجز) ، وشرحه لابن يعيش ٨٦/٧ ، ومغنى اللبيب ش ٢٢١ ج ١٠٤٠١ و ٣١٣ ، والخزانة ٢٣/٣ ، والتاج (جلل) ٢٦١/٧ و (سوو) ١٨٨/١٠ ، والدرر اللوامع ١٩٩/١ .

والشاهد فيه بجيء رب دالة على التكثير.

⁽ ٤٤) لأبي عطاء السندي (واسمه أفلح بن يسارشاعر من عضرمي الدولتين الأموية والعباسية . أنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٧٧٠٧ - ٧٧٠ ومعجم الشعراء للمرزباني ٤٨١ ، والعيني ٥٦٠/١ – ٥٦١) قاله في رئاء يزيد بن هبيرة وقيل معن بن زائدة .

والبيت منسوب لأبي عطاء في ديوان الحياسة ٢٣٨/١ ، والتنبيه على شرح مشكلاتها لابن جني ٢١٦ وشرحها للمرزوقي ق ٣/٣٦٦ ج ٣/٣٦٦ ، وأمالي القالي ٢٧٧/١١ ودهر الآداب ٢١٣/٣ ومادة (عهد) من اللسان ٣٠٧/٤ – ٣٠٨ والتاج ، ٤٤٧/ . وهو غير منسوب في الأشباه والنظائر ٨٥/٢ ، والشاهد فيه بحي، رب للتكثير .

الاستفهام على طَريقةِ التّقريرِ كقولِهِ تَعالَى – (أنْتَ قُلْتَ للنّاسِ اتّخِذُونِي) – (فَ) وجميعُ ما يجيءُ في التّنزيلِ ، وكقولِ جَريرٍ :

/٢١٧/ أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا وأَنْدَى العَالَمِينَ بُطُونَ راحِ (٤١)

وذلكَ أَنَّ المَسْرَةَ أَصْلُهَا الاستفهامُ كَقُولِكَ : أَزِيدٌ عِنْدَكَ؟ وأَخَرَجْتَ؟ ثُمَ غَلَبَ (٤٧) عليها التّقريرُ (٤٨) الذي هُوَ نَفِيضُ الشَّكِ ، كَمَا أَنَّ أَصْلَ رُبَّ للتّقليلِ ، ثُمَ غَلَبَ عَليهِ التّكثيرُ فاغْرِفْهُ ، فانه موضعٌ قَلّها يَتَكُلّم عليهِ .

وَبُعْدُ فَانَّ رُبِّ لاَ تَدْخُلُ الا على النّكراتِ المَوْصُوفَةِ كَقُولِكَ : رُبَّ رَجُلِ يَفْهُمُ ، ورُبَّ رَجُلِ غَفْهَمُ الّقِيتُ ورُبَّ رَجُلِ ظَرِيفٍ . ويُحْذَفُ الفِعْلُ الذي يتعلّقُ بهِ رُبّ المعنى : رُبَّ رَجل يَفْهُمُ لَقِيتُ او أَذْرَكْتُ ، فَرُبَّ مَعَا دَخَلَ عليهِ في مَوضع نَصْبٍ ، (أَ كُمَا أَنَّ الجَارَّ مِعَ المَجُوورِ أَ أَي في عَلِيكَ : – (وَأَدْخِلْ يَدَكَ في جَيْبِكَ) – قولِكَ : مَرَ رُتُ بزيدٍ ، كَذَلِكَ . وشبَّهَهُ بقولِهِ تَعالَى : – (وَأَدْخِلْ يَدَكَ في جَيْبِكَ) – الآية ، لأنَّ التقديرَ : مرسلاً الى فرعونَ ، والى (أَ) متعلّق بِمُرْسَلِ ، وقد حُذِفَ لدليلِ الحَالِ عليهِ . ولا يَحسنُ أَنْ يتعلّقَ الى بقولهِ تَعالَى – (تَخُرُجُ بَيْضَاءً) – لأنَّ قَبْلُهُ قُولُهُ – الحَالِ عليهِ . ولا يَحسنُ أَنْ يتعلّقَ الى بقولهِ تَعالَى – (تَخُرُجُ بَيْضَاءً) – لأنَّ قَبْلُهُ قُولُهُ – (فَلَم جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بوركَ مَنْ في النّار ومَنْ حَوْلَهَا) – (أَنْ فالكَلامُ (آُنْ) في حديثِ

⁽ ٤٠) آية ١١٦ / المائدة ه.

⁽٤٦) لجوير في ديوانه ص ٩٨، (من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان) وجمهرة أشعار العرب ٣٧، ومجاز القرآن ٢٥١١ – ٣٦ و ١١٨/٢ و ١٥٠ وذيل الأمالي للقالي ٤٤، والأعجاز والايجاز للثعالي ١١٨٨ ، وتهذيب اصلاح المنطق ١١٥/١ – ١١٦، وشروح سقط الزند (البطليوسي) ٢٨١/١ ، والأمالي الشجرية ٢٦٥/١، ومغنى اللبب ش ١١ ج ٢٧/١، وشرح شواهده ش ٩ ج ٢٢/١ – ٣٤، والشواهد الكبرى للعيني ١١٤/١، والبيت غير منسوب في المقتضب ٣٩٣/٣، والخصائص ٤٦٣/٢، وابن يعيش ١٢٣/٨. والشاهد فيه مجيء همزة الاستفهام لمعنى التقرير والتأكيد.

⁽٤٧) ب: ثم وقده غلب.

⁽ ٤٨) ج : التقدير . تحريف .

⁽٤٩ – ٤٩) بدله في ج: كها أن الجار موضع المجرور. تحريف.

⁽٥٠) ج: قالي.

⁽١٥) آية ٨/النمل ٧٧.

⁽٥٢) ب: قال كلام. تحريف.

الأرْسَالِ. وأَيْضاً فانَّهُ قِيلَ (وأَدْخُلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غيرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آياتٍ (٢° الى فِرْعُونُ) فلو جَعَلْتَ الى متعلقاً بتخرجْ كانَ فِي تِسْعِ آياتٍ (٥٠ الى فِرْعُونُ) فلو جَعَلْتَ الى متعلقاً بتخرجْ كانَ فِي تِسْعِ آياتٍ (٥٠ الله فَرُعُونُ) فلو جَعَلْتَ الى متعلقاً بتخرج والله أعلمُ – أَنَّ مُوسَى عَليهِ السّلامُ يَخْرج الى فرعونَ فِي تَسْعِ آياتٍ ، وخروجُ اليَدِ بَيْضَاءَ (٥٠) واحدةٌ من الآياتِ التِّسعِ ، واذَا كانَ كذلكَ وَجَبَ أَنْ يكونَ التِّقديرُ على ما ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أبو علي من قولهِ واذَا كانَ كذلكَ وَجَبَ أَنْ يكونَ التِّقديرُ على ما ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أبو علي من قولهِ واذَا كانَ كذلكَ [في جيبكَ] (٤٥) تَخْرُجْ بَيْضَاءَ من غيرِ سوءٍ في تسع آياتٍ) مرسلاً الى فرعونَ فاعْرفهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَأَلْيَقُ مَن ذَا بَهِذَا المُوضِعِ قُولُهُم : بسمِ اللهِ ، اذِ الْمَعْنَى // أَبْتَدِيءُ بسمِ اللهِ . وانّها كانَ هَذَا أَلِيقُ لأَجْلِ أنّه قد غَلَبَ تركُ الاستعالِ على ما يتعلّقُ بهِ رُبَّ ، كَمَا أَنَّ هَذَا لا يُسْتَعْمَلُ في الغَالِبِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي ٍ:

« ومما عَمِلَ فيهِ رُبَّ قولُ الأعْشَى :

/٢١٨/ رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلكَ اليو مَ وأَسْرَى من مَعْشَرٍ أَقْتَسَالِ (٥٠٠)

⁽٥٢ – ٥٢) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٥٣) ج: البيضاء. تحريف.

⁽ ٥٤) من ب و ج . الصواب .

⁽ ٥٠) هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس . ونسبه العيني في الشواهد الكبرى ٣٥١/٣ لأعشى همدان – واسمه عبد الرحمن بن عبد الله وتابعه في هذه النسبة العاملي في شرح الشواهد /٢١٩ .

والبيت لأعشى قيس في ديوانه ق ٧١/١ ص ١٣ ، وجمهرة أشعار العرب ٢٦ ، والكنز اللغوي (كتاب الأبل عن الأصمعي) ٩٧ ، والأضداد لابن بشار الأنباري ٢٩٧ (الشنقيطي) و ٣٣٩ (أبو الفضل) وأمالي القالي ٢٠/١ و ٢/٧٦ و ٢٣٧/٣ ، وشروح سقط اللآلي ٢٨٤/١ و ٢٨٢/٣ ، وشروح سقط الزند (البطليوسي) ٢٨٢/٣ ، والمفصل ٢٨٨ ، وشرحه لابن يعيش ٢٨/٨ ، ومغنى اللبيب ش ٢٨٤ ج الزند (البطليوسي) ٢٨٢/٣ ، والمفصل ٢٨٥ ، وشرحه لابن يعيش ٢٨/٨ ، ومغنى اللبيب ش ٢٨٤ ج

وروايته في ج والمفصل وشرح درة الغواصة وشرح الشواهد للعاملي « من معشر أقيال » وهو جمع قيل ومعناه الملك ، وأكثر ما يستعمل الأقيال في ملوك حمير . وروى في جمهرة أشعار العرب ، من معشر ضُلال « وأشار الى رواية « أقتال » وهو جمع قتل بمعنى العدو والرِفْد : القدح الضخم .

فَقُوْلُهُ : من مَعْشَرِ أَقْتَالِ^(٥٦) لا يكونُ الا مُتَعلَقاً بمحذوفٍ ولا يكونُ من صِلّةِ [قولِهِ] (^{٥٧)} أَسْرَى ، لأنَّ أَسْرَى معطوفٌ على رُبَّ فكما أنَّ ما تعملُ فيهِ رُبَّ لابدَّ لَهُ منِ صِفَةٍ فكذلكَ ما يُعْطَفُ عليهِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الْجُوورَ بِرِبَّ فِي قُولِهِ : رُبَّ رَفْدِ قَد وَصَفَهُ بَقُولِهِ هَرَقْتُهُ . فالجَملةُ فِي مَوضع جَرِ فَكَأَنَهُ قَالَ : رُبَّ رَفْدِ مُهْرَاقِ ، وقولُهُ (٥٠ واسْرَى معطوف على رفد ، فكانَّهُ قالَ : رُبَّ أَسْرَى ، وقد عَلِمْتَ أَنَّ مَا يَدْخُلُ عليهِ رُبَّ لا بُدَّ مِن أَنْ يُوصِفَ فلا تقُولُ : رُبَّ رَجُلِ ، حَتّى تقُولَ يَفْهَمُ أُو ظَرِيفٍ وما أَشْبَهُ ذلك َ . واذا كانَ الأَمْرُ عَلَى هَذَا وَجَبَ أَنْ يَكُونُ صِفَة يَكُونُ حرفُ الجَرِ الذي هو من في قولِهِ : من مَعْشَر ، متعلقاً بمحذوف يكونُ صِفة لأسْرَى ، حتّى كأنَّهُ قَالَ : رُبَّ أَسْرَى كَائِنَيْنَ من مَعْشَر ، فهو بمنزلةِ قُولِك َ : رُبَّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ، فِي أَنْكَ وَصِفَ النَّكِرَةَ بقُولِك : في الدَّارِ ، لتعلقه بمحذوف نحو استقر ، ولو جَمَلُ مَعْشَر ، على أَنْكَ وَصِفَ النَّكِرَة بقولِك : في الدَّارِ ، لتعلقه بمحذوف نحو استقر ، ولو جَمَلُت مِنْ فِي قُولِهِ أَن تُعلِيقَكَ أَيَاهُ بالفعلِ فِي قُولِك : أَخَذُوا من مَعْشَر ، لم يَجُزُ جَعَلْتَ مِنْ فَي قُولِهِ أَنْ تُعلِق بَهُ مِنْ تعليقك أَيَاهُ بالفعلِ في قُولِك : أَخَذُوا من مَعْشَر ، لم يَجُزُ مِن مَعْشَر ، عَنْ تعليقك أَيَاهُ بالفعلِ في قُولِك : أَخَذُوا من مَعْشَر ، لم يَجُزُ فِي قُولِك : رُبَّ ضَارِبِ زِيداً ، واذَا كَانَ كَذَلك بَقي الجُورُ بُرْبٌ مِنْ غيرِ صِفَةٍ ، وجَرَى في قُولِك : رُبَّ ضَارِبٍ زِيداً ، واذَا كَانَ كَذَلك بَقي الجُورُ بُرُبٌ مِنْ غير صِفَةٍ ، وجَرَى في قُولِك : رُبَّ خيرٍ من زيدٍ ، في أَنَّ الجَمِيع اسمٌ واحدٌ بمنزلةٍ أَنْ تقُولَ : رُبً أَسْرَى ، وتسكت .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي ٍ:

« وَقَالُوا رُبَّةُ رَجُلاً ، فأضْمَروا مَعَهُ قبلَ الذَّكْرِ على شَريطةِ التَّفْسيرِكَمَا فَعَلوا ذلكَ في نِعْمَ رَجُلاً ، وانَّا دَخَلَتْ رُبَّ على هَذَا المُضْمَرِ (٦٠) وهي انّا تدخلُ على النّكِرَاتِ ،

⁽٥٦) ج: أقيال.

⁽٥٧) من ب و ج. أبين.

⁽ ٥٨) ب ۽ ج : فقوله .

⁽ ٥٩) ب : في صلة .

⁽٦٠) ب،ج، ط: على هذا الضمير

من أَجْلِ أَنَّ هَذَا الضَّميرَ ليسَ بمقصودٍ قَصْدُهُ فلمَّا كَانَ غيرَ معيِّنٍ أَشْبُهَ النكرةَ فَصَارَ في حُكْمِهَا ».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الضّميرَ فِي قولهِم : رُبَّهُ ، شَائِعٌ لا يُرادُ بهِ شَيَّ مخصوصٌ وانّا يدلُّ على شيء ما فَيُفَسَّرُ بالنَّكرةِ فَيُقَالُ : رُبَّهُ رَجُلاً ، ولو كانَ مَخْصُوصاً مثلَهُ اذا قلت : لي مثلُهُ رَجُلاً ، تُريدُ نحو زيد وعمرو ، لوجَبَ أَنْ يحوزَ ربكَ رَجُلاً ، كما تقول : لي مثلُك رَجُلاً ، فلما لم يَجُزُ ذلك عَلِمَّتَ أَنَّ الهَاءَ فِي رُبَّهُ غيرُ مخصوصٍ . ولو جَازَ ذلكَ لجَازَ أَن تقولَ : رُبَّ الرجلِ الذي تعلمُ ، وشبَّهَهُ بنعمَ رجلاً من حيثُ أَن النّكرةَ المنصوبةَ تُفَسِّرُ المضمرَ الذي هو فاعلُ نعمَ . فاذا قلت : نعم رجلاً عُلِمَ أَنْكَ تريد : نعم الرَّجُلُ كما أَنْكَ اذا قلتَ ربُه رجلاً عُلِمَ أَنْكَ تريد : نعم الرَّجُلُ كما أَنْكَ اذا قلتَ ربُه رجلاً مُربً رَجُلٍ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« وقد كَفُّوا رُبُّ بما (٦١ كما كَفُّوا بِهَا غَيْرَهَا ٦١).

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ مَا آذَا دَخَلَتْ عَلَى رُبِّ كَفَّتُهَا عَنِ الْعَمَلِ ، وَهِيَأَتُهَا للدخولِ عَلَى الْفِعْلِ كَقُولِكَ (٦٢) // رُيَّا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الوفودِ وفودٌ ، يعني بقولهِ : كَمَا كَفَّوا بها غيرَها إِنَّا (٦٣) وَكَانَّا (١٤) وَلَيْتَمَا وَلَعَلَما وَبَعْدَمَا مَنَ الأسهاءِ كبيتِ الكِتَابِ .

اعَلاقِةً أُمَّ الوَلِيِّدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رأسكِ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ /٩٩/

وتُجْعَلُ مَا زَائدةً فيقالُ: رُيًّا رَجَلٍ أَنْشَدَ أَبُو زِيدٍ:

⁽ ٦١ - ٦١) بدله في ط: كما في قولهم ربما كما كفوا بها غيرها.

⁽٦٢) ب، ج: كقولك.

⁽٦٣) ج: أنها. تحريف.

⁽٦٤) ب: فكأنكا. تحريف.

/٢١٩/ ما ويَّ يسارُبَمًّا غَارةٍ شَعَواءَ كاللَّذعةِ بالمَيْسَمِ (١٥)

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« ولمّا كانَتْ رُبَّ انّها تَأْتِي لِمَا مَضَى وَجَبَ أَنْ تكونَ رُمّا كذلكَ أَيْضاً تدخلُ على المَاضِي كقولِهِ :

/٢٢٠/ رُيًّا أوفيتُ في عَلَم تَرْفَعَنْ ثَوبي شَمَ الاتُ (٢٦)

وَقَدْ يَقَعُ المُضَارِعُ بَعْدَهَا على تأويلِ الحكايةِ وذلكَ في نَحْوِ قولِهِ تَعالَى : - (رُيَّا يَودُّ الذينَ كَفَرُوا) - (⁽¹⁷⁾ اللهُ تَعالَى - (فَوجَدَ الذينَ كَفَرُوا) - (⁽¹⁷⁾ اللهُ تَعالَى - (فَوجَدَ

(٦٥) لضمرة بن ضمرة النهشلي في نوادر أبي زيد ٥٥ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٣٠/٣ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٣٧ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٣٤ ، والدرر اللوامع ٢٧/١ .

والبيت غير منسوب في معاني القرآن ٢٣٦/٧ ، والمخصص ١٥٦/٧ و ١١٦/١٦ ، والأنصاف ١٠٥/١ ، ووالبيت غير منسوب في معاني القرآن ٢٣٦/٧٠ و (شعا) منه ١٦٤/١٩ و (موا) منه ١٧٠/٧٠ و (ما) منه ٣٦٧/٢٠ و رمن التاج ٤٤٨/١٠ ، والأشباه والنظائر ٢/٥٨ ، وروى البيت في ب و ج «شعواء كاللدغة». والشاهد فيه زيادة ما

بعد رب في قوله ١٠ ربما غارة ١١ دون ان تكفها عن العمل.

(٦٦) هذا البيت لجُذيمةَ الأبرش –كان ملكا وهو جُذيمة بن مالك بن فهم . ويقال له أيضا الوضّاح . أنظر المؤتلف والمختلف ٣٤ .

ونسب البيت في المفصل ٣٣١ لعمرو بن هند ، وفي شواهد المغنى ٣٩٣/١ ان ابن حزم نسبه غلطا لتأبط شرا . والمبيت منسوب لجديمة الأبرش في سيبويه والشنتمري ١٥٣/٣ ، ونوادر أبي زيد ٢١٠ ، والمؤتلف والمختلف والمبيت منسوب لجديمة الأبرش في سيبويه والشنتمري ١٥٣/٣ ، ومواد (شيخ) من اللسان ١٠/٣ و (شمل) منه ٣٨٩/١٣ و ٣٩٦/٧ و (ما) من التاج ٤٤٨/١٠ . والشواهد الكبرى للميني ٣٤٤/٣ و ٣٤٤/٣ و ٣٤٨/٣ و ٣٤٨/٣ و ٣٤٨/٣ و ٣٤٨/٣ ، والخزانة عمره المتواهد للعاملي ٣٢٨ و ٢٠٣ ، وشواهد المغنى ش ١٩٦ ج ٣٩٣/١ و ٧٧٠/٧ ، والخزانة عمره وشرح الشواهد للعاملي ٣٦٩ ، (أشار الى نسبته لتأبط شرا) .

والبيت غير منسوب في المقتضب ١٥/٣ ، والايضاح ٢٥٣ ، والأمالي الشجرية ٢٤٣/٧ ومغنى اللبيب ش ٢٠٩ ج ١٣٥/١ ، وهمع الهوامع ٩٩/٧ ، الشهالات جمع شهال الرياح وعادة ما تهب سريعة من ناحية القطب . والشاهد فيه دخول ربما على الفعل الماضي ودخول النون في « تَرْفَعَنْ » في البيت ضرورة .

(٦٧) آية ۲/ الحجر ١٥ .

(٦٨) ط: وهذه.

(٦٩) ط: كم جاء.

فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا من شِيْعَتِهِ وهَذَا مِنْ عَدَّوِهِ ﴾ - (٧٠) ولا يكونُ هَذَا على اضارِكَانَ في قياسِ قولِ سيبويهِ (٧١).

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

« اعْلَمْ أَنَّ رُبَّ موضوعةٌ للماضِي تقولُ : رُبَّ بلدةٍ قَطَعْتُ ، ورُبَّ رَجُلِ أَتَيْتُ (٢٧) ولا تقولُ : رُبَّ رَجُلِ أَنْ تُدْخُلَ على ولا تقولُ : رُبَّ رَجُلِ أَراهُ غَداً ، وإذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الأَصْلُ فِي رُبَّمَا أَنْ تَدْخُلَ على المَاضِي كَقولِهِ : رُبِّا أُوفيتُ ، وكقولِ الآخرِ :

رُبًّا أَقَامَ /٢١٦/

وأمّا قولُهُ تَعالَى - (رُيّا يَودُّ الذينَ كَفَرُوا) - فراجع الى المُضِيّ اذا حَقَقْتَ ، وذاك ابّا ما يخبرُ اللهُ تَعالَى بكونه فيا يَسْتَقْبِلُ لصدقِ الوعدِ بهِ وَتحققِهِ بمنزلةِ الموجودِ الحاصلِ ، واذاكان كذلك كان يَودُّ في قولهِ [تَعالَى] (٧٣) بمنزلةِ وَدَّ في المَعْنَى ويُوضِّحُهُ قُولُه تَعالَى - (٤٠٠) فأتَى اذ (٥٠ وهو قولُه تَعالَى - (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ اذِ الأَغْلالُ في أَعْناقِهِمْ) - (٤٠) فأتَى اذ (٥٠ وهو للماضي ٥٠) بَعْدَ بجيء سوف الذي هُو عَلَمُ الاستقبالِ ، لأنَّ ذلك صَارَ بمنزلةِ المَوجُودِ لتعرّيهِ من الرَّيْبِ (٢٠٠) فلَما كَانَ كذَلكَ أُطْلِقَ عليهِ لَفْظُ المُضِيِّ تنبيهاً على ما ذكرتُ من التحقق والجري بجرى ما دخلَ تحت الوجودِ في اسْتِحَالَةِ الامتناعِ عليهِ فكذلك أُدْخِلَ ربا الذي هو للإضي على المُضارعِ الذي هُو يَودُّ ليَجْريَ ذلك مَجْرَى الداخلِ تَحْتَ المُضِيّ في القربِ من الموجودِ والتّعري من الشّكِ . وشبَّهَهُ الشَّيْخُ أَبُو علي بقولهِ تَعالَى المُضِيّ في القربِ من الموجودِ والتّعري من الشّكِ . وشبَّهَهُ الشَّيْخُ أَبُو علي بقولهِ تَعالَى - (هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وهَذَا مِنْ عَدّوهِ) من حيثُ إنَّه لما حُكِيَ هذهِ الحالُ المَاضِيةُ جَرَتْ

⁽٧٠) آية ١٥/ القصص ٢٨.

⁽ ٧١) اشترط النحاة أن يقع الزمن الماضي بعد رب فذكر الفراء في معاني القرآن ٨٧/٢ ان الأصل في رب أن يقع الزمن الماضي بعدها » . وقد جاء في القرآن الكريم دخول رب في الفعل المضارع كما في الآية السابقة وفسروا هذا بأن المستقبل في الآية منزل منزلة الماضي . أنظر والماء سيبويه في رب في ٢١٣/١ و ٢٧٠ و ٣٤٥ و ٣٥٣ و ٣٥٠٠

⁽۷۲) ب، ج: رأیت

⁽۷۳) من ب وج.

⁽٧٤) آية ٧١/غافر ١٠٠.

⁽٥٥ – ٥٥) بدله في ب و ج: وهما للماضي. تحريف.

⁽٧٦) ب ، ج: من الرتب. تصحيف.

مَجْرَى الحَاضِرِ، كَمَا أَنَّ ذلكَ المستقبلَ لما نُزِّلَ منزلةَ الماضِي من جِهَةِ تَقَرَّرِهِ في البقينِ جَرَى مَجْرَى المُشَاهَدِ الموجودِ، ولم يَحْمِلْهُ على اضْهارِكانَ لأنَّ صاحبَ الكتابِ قالَ : أَنَّهُ لا يُضْمَرُ في كلِّ موضِع (٧٧) واذَا كانَ كذلكَ كانَ الحَمْلُ على ما يُغْنَى عن اضهارهِ أُولَى بالقبولِ والعمل عليهِ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« وقد أَضْمَرُوا رُبُّ بَعْدَ الواوِ نحوَ قولهِ :

وقَاتِم ِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقُ /٧/

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ.

اعْلَمْ أَنَّ رُبَّ مضمرٌ بعدَ الواوِ في نَحْوِ ما ذَكَرَهُ ، وذلكَ لكثرةِ الاستعالِ فقد قَالُوا (٧٨) : انَّ الواوَ عِوضٌ مِن رُبَّ وليسَ ذلكَ بسديدٍ قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ : يدلُّ على سُقوطِهِ ما جَاءَ مِن قولِ رؤبةَ أيضاً .

/٢٢١/ بَـلْ بلـدُّ مـل ُ العِجَاجِ قَتَمُه لا يُشترى كفّـانُـهُ وجَهْرَمُـه (٧٩)

لأنَّ الواوَ لوكانَ عِوضاً من رُبَّ لمَا جَاءَ الجُرُّ معَ بَلْ ، واذاكانَ كذلكَ علمتَ أنَّه مضمرٌ بَعْدَهُ ، والواوُ // حَرْفُ عَطْفٍ . وأجودُ مِنْ هَذَا أَنْ يُقَالَ : ان الواوَ لَوكانَ عوضاً

⁽ ٧٧) ذكر سيبويه في ١٣٣/ – ١٣٤ أنه لا يجوز اضهار «كان» في كل مكان قال : « لا يجوز لك ان تقول : عبدَ الله المقتولَ ، وأنت تريبد : كُنْ عبدَ الله المقتولَ ، ثم قال : « واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل ولكنك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب وتظهر ما أظهروا » .

⁽٧٨) ب ، ج: وقد قالوا.

⁽ ٧٩) هذا الرجز لرؤبة في ديوانه ق ٣٤/٥٥ و ٣٥ ص ١٥٠ (من قصيدة يمدح بها أبا العباس السفاح) ، والمخصص ١٧٨/١٦ ، ومعجم البلدان ١٨٣/١٣ ، ومواد (ندل) من اللسان ١٧٨/١٦ و (جهرم) منه المحكم و (جهم) من التاج ٢٣٥/١٨ ، والشواهد الكبرى للعيني ١٣٩/١ و ٣٣٥/٣ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٢٩ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٣٥ ، والدرر اللوامع : ٣٨/٣ . وهو غير منسوب في الأمالي الشجرية ١٤٤/١ (أول البيتين) ، والأنصاف ٢٩٧/٥ ومغنى اللبيب ش ١٦٨ ج ١١٢/١ ، وشرح الأسوني ٣٧/٣ .

أنظر أيضًا تجريج الشاهد رقم ١١٠ ص ١٦٠ من كتاب التكملة لأبي على الفارسي بتحقيقنا .

لوجبَ أَنْ لا يجوزَ ظهورُ رُبُّ مَعَهُ ، واستعمالُ رُبُّ معَ الواوِ نحوَ ربُّ بلدٍ ، شَائِعٌ .

ويدلّكَ على صِحَّةِ ذلكَ أَنَّ همزةَ الاستفهام في قولكَ : اللهِ لأفعلنَّ ، لما صارتُ عوضاً من واو القَسَم لم يُجْمَعْ بَيْنَهُمَا فيقالُ : أو اللهِ . وكَذَا أَشْباهُ ذلكَ . والنّا ذكرتُ ذَا لأَنّى رأيتُ بَعْضَهُمْ يَذْهَبُ الى أَنَّ جميعَ حُروفِ العَطْفِ تكونُ عِوضاً من رُبَّ ومَنْ كَانَ هَذَا مَذْهَبُهُ لم [يفكر](^^) في قُولِهِ : بَلْ بَلَدٍ ، وأَجْراهُ مَجْرَى ، وبلدٍ . فانْ قُلْتَ : فَكَيْفَ تَكُونُ الواوُ عاطفةً في قولِهِ :

وقاتم الأعْمَاقِ /٧/

فالجوابُ أنَّ كلامَهم اذَا صَدَرَ في الشَّعْرِكانَ مبنياً على شيء يتقدَّمُ فكأنَّهُ أنا صبور جَلْدٌ فكم فعلتَ كَذَا وكَذَا ، ورُبَّ قاتـم ِ الأعْمَاقِ من شَأْنِهِ كَذَا قطعتُ . ومثلُ ذَا فميا ذَكَرَ بَعْضُ أصحابِنا قولُهم : أمّا بَعْدُ ، في الاسْتِهلالِ فهوَ في الأصْلِ مبني على كَلامٍ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ :

« وهَذَا ضَرْبُ آخُرُ مَن حُرُوفِ الجَرِّ وهو ما كَانَ غيرَ ملازم للجَرِّ فَن ذَلِكَ الواو والتَّاءُ وحَتِّى ، فأمّا الواوُ التي تُسْتَعْمَلُ في القَسَمِ وهي عِنْدَهُمْ بدلٌّ من الباءِ التي تُوصِلُ الحِلفَ الى المحلوفِ بهِ ، نحو أَحْلِفُ باللهِ وانّا تستعملُ مع الاسمِ المُظْهَرِ ، فاذا كَنَيْتَ عن الحَلوفِ بهِ وَدَدْتَ الباءَ فقلتَ : بهِ لأَفْعَلَنَّ ، أَنْشَدَ أبو زيدٍ :

/٢٢٢/ رَأًى بَرْقاً فَأَوْضَحَ فَوَقَ بَكْرٍ فلا بكَ ما أسالَ ولا أَغَامَا(٨١)

⁽٨٠) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «يكفر». تحريف.

⁽ ٨١) لعمرو بن يربوع بن حنظلة في نوادر أبي زيد ١٤٦ ، وجمهرة اللغة (غمى) ١٥٧/٣ ، وسمط اللالي ، وشروح سقط الزند (التبريزي) ١١٦٧/٣ ورواه البطليوسي في ١١٦٨/٣ .

والبيت غير منسوب في الايضاح ٧٥٥ ، والخصائص ١٩/٢ ، - والمخصص ١٩/١٥ ، وابن يعيش ٣٤/٨ وابن يعيش ٣٤/٨ وابن يعيش ٣٤/٨ واللسان (أهل) ٣٢/١٣ .

والشاهد فيه بميء باء القسم - على الأصل - متصلة بالمضمر فهذه الباء تبدل بالواو في القسم حينا تدخل على الظاهر كقولك : وزيدٍ .

والنّاءُ في نحوِ تَاللهِ لأَفْعَلَنَّ – (وَتَاللهِ لأَكبدنَّ أَصْنَامَكُمْ) –(^^^) وهِيَ عندَهُمْ بدلٌ من الواوِ واجَهْتُ . ولا تُسْتَعْمَلُ الا في اسمِ اللهِ كما لَمْ تُسْتَعْمَلُ الآتَاءُ في أَسنتوا الآفي خيرافِ الخِصْبِ ولا تَدْخُلُ في غير اسمِ اللهِ .

قَالَ الشَّيخُ الامامُ:

اعْلَمْ أَنَّ الواوَلْمَ يلزمِ الحَرَّ لأَجْلِ آنَه بَدُلُ مِن البَاءِ فِي قولِهِم : باللهِ ، وليسَ لَهُ أَصْلُ فِي الجَرِ ، أَلَا تَرَاهُمْ لا يستعملونَهُ في غيرِ القَسَمِ حَرَفَ جَرِ ، فلا يقولُ أحدٌ : مردتُ وزيدٍ ، بمعنى بزيدٍ ، وانّا يكونُ ذلك عند القَسَمِ فقط . وكذلك التّاءُ في مردتُ وزيدٍ ، بمعنى بزيدٍ ، وانّا يكونُ ذلك عند القَسَمِ فقط . وكذلك التّاءُ في تاللهِ (٢٨) ، وانّا من حكاهُ أبو الحسن من قولهِم (٢٨ تربّي ، فَشَاذُ لا يؤخذُ بهِ ، وشبّههُ الشّيخُ أبو على بقولهم (٢٩٠) : أستوا في خولافِ الخصب ، وذلك (٢٩٥) أنَّ الأصل السّنة وأفْعَلُوا مِنْهَا على الأصل السّنووا (٢٩١) ، لأنَّ لامَ الخصب ، وذلك (٢٩٥) أنَّ الأصل السّنة وأفْعَلُوا مِنْهَا على الأصل السّنووا (٢٩١) ، لأنَّ لامَ أغريْتُ (٢٧) ، ثُمَّ أنهم أبْدَلُوا من هذهِ الياءِ تاءً ، لأنَّ الابدالَ [يَخْتَصُ](٨٩) الجدب ، فلا يُقالُ : اسْتُوا ، بِمَعْنَى دَخَلُوا في العَامِ ، وانّا قالُوا : أَسْنَوا اذِ البدلُ لا على منها قسماً . والحَسَنُ ماكانَ يقولُ الشّيخُ رَحِمَهُ اللهُ من أنَّ البَاءَ هُو الأصلُ فتدخُل على المُظْهَرِ والمُضْمَرِ كقولِك : باللهِ (٢٩) لأَفْعَلَنَّ ، وبهِ لأَفْعَلَنَّ ، وبكِ لأَفْعَلَنَّ ، وبكِ لأَفْعَلَنَّ ، كمَا أَنْشَدَهُ من قولَه :

⁽٨٢) آبة ٧٥/الأنبياء ٢١.

⁽ ٨٣) ٻ ۽ ج : في الله. سهو.

⁽ ٨٤ - ٨٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر

⁽ ٥٥) ب ، ج : وذاك .

⁽٨٦) ب، ج: استؤوا. تحريف.

⁽۸۷) ب ع ج: اعزبت. تصحیف.

⁽ ۸۸) من ب و ج ، الصواب .

⁽ ۸۹) ب: تالله . تصحیف .

فَلا بك

لأنَّ (٩٠) لا زائدةً (٩١) والمَعْنَى فيكَ ، والواو فَرْعٌ // عَلَى البَاءِ فلا تَدخلُ إلا على المُظْهَرِ لا يقالُ : وكَ لأفعلنَّ ، ولا وهَ لأفعلنَّ ، فينقصُ على الباءِ بدرجةٍ . والتّاءُ فرعٌ على الواوِ فتختصُّ باسمِ اللهِ تَعالَى ، ولا يكونُ لَهُ تصرّفٌ فانّه فرعُ الفرعِ ، فهو بَعْدَ الباءِ بدرجتيْنِ .

⁽٩٠) سقطت ولأذه في ج.

⁽٩١) ب: لأذ لا زيادة.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي ٍ : بَا**بَ** حَتِّى

« وهي تُسْتَعْمَلُ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ :

أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ حَرْفَ جَرِّ كَالَى وَذَلْكَ نَحُو قُولِهِ - (سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ) - (١) وَيَنْتَصِبُ الفِعْلُ بَعْدَ هَذِهِ باضْمَارِ أَنْ ، كَمَا يَنْتَصِبُ بَعْدَ اللامِ باضارِ أَنْ ، وَاللّهُ وَلاَ مَنْ القَوْمِ وَالْمَا وَالْمَا مُنْ تَكُونَ عَاطِفَةً وَذَلْكَ نَحُو (٣) ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زِيداً ، فزيدٌ مَن القَوْمِ واللّه تَذْكُرَ حتى لتعظيم أو تحقير أو قوّةٍ أو ضَعْفٍ . والتَّعْظيمُ (٤) مَاتَ النَّاسُ حتَّى الأنبياءُ ، والتَّعْظيمُ وَاللّهُ عَرُوفِ الابتداءِ يُسْتَأَنفُ والتَّحَيْرُ قَدِمَ الحَاجُّ حتى المُشَاةُ . والتَّالِثُ : أَنْ تكونَ حَرْفاً من حُروفِ الابتداءِ يُسْتَأَنفُ بَعْدَ امّا واذَا وذلكَ نَحُو قُولِهِ :

/٢٢٣/ وحتى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بأرْسَانِ(٥)

⁽١) آية ٥/القدر ٩٧.

⁽٢) ج: والأخرى.

⁽٣) ط: نحو (قولك).

⁽٤) ب ، ج ، ط : فالتعظيم .

⁽٥) هذا عجز بيت لامريء القيس. والبيت بتامه كما سيرد في كل النسخ بعد قليل:

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكُــلً عزيهم وحَتَّى الجيادُ ما يقسدُنَ بسأَرْسَانِ
وورد البيت بتامه في هذا الموضع في ب وج لكن رواية صدره فيها هنا : « سريت بهم حتى تكلَّ مطيم » .
وهو لامريء القيس في ديوانه وعتار الشعر الجاهلي ق ١٦/٩ ص ٩٣ و ٧٦ على الترتيب ، وسيبويه والشنتمري
١/١١٤ و ٢٠٣/٢ ، والكنز اللغوي (القلب والابدال لابن السكيت) ٤٧ ، وجمهرة اللغة (طمو)
١١٨/٣ ، وكتاب الجمل للزجاجي ٧٨ ، ومقاييس اللغة (مطو) ٣٣١٥ - ٣٣٣ ، وأمالي المرتضى
٣/٥ ، والمخصص ١٢١/١٤ و ٢٤٠/١٤ وشواهد الايضاح للقيسي) ق ٧٠ و (ابن بري) ق ٣٠ ،
وشرحه لابن يعيش ٥٩/٥ و والمهروب

أَلا تَرَى أَنَّهَا ليستْ عاطفةً لدخولِ العَطْفِ عَلَيْهَا ولا جارةً لارتفاع ِ الاسم ِ (٦) . تَعْدَهَا .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكر:

اعْلَمْ أَنَّ حَتَى اذَا كَانَ حَرفَ جَرَّ كَالَى لَم يَدْخُلِ الا على الاسم ، اذِ الجَرُّ يَخْتَصُّ بِهِ . وذَلِكَ قُولُكَ : ضَرَبْتُ القُومَ حتى زيد ، وقولُهُ تَعالَى - (حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ) ، ويكونُ مَا بَعْدَ حَتَى دَاخِلاً فِيا قَبْلَهُ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : أكلتُ السَّمكةَ حتى رأسِها ، كَانَ المَعْنَى أَنَّ الأكل قد اشتمل على الرّأسِ . وكذا قولُك : ضَرَبْتُ القومَ حَتّى زيدٍ ، المَعْنَى أَنَّ الأكل قد ضَرَبْتُ . واذَا كانَتْ عاطفةً كانَ مَجْرَاها مجرى الجارّة في تَضمّنِ زيدٍ ، المَعْنَى أَنَّ زيداً قد ضَرَبْتُ القومَ حَتّى زيداً ، ومَردتُ بالقوم حتّى زيدٍ ، وجَاءني مَعْنَى الغَايةِ . تقولُ : ضَرَبْتُ القومَ حَتّى زيداً ، ومَردتُ بالقوم حتّى زيدٍ ، وجَاءني القومُ حتى زيدٌ ، يدلك على تضمنهِ معنى الغايةِ أَنَّكَ لَوْ جَرَرْتَ كَانَ المَعْنَى صَحيحاً ، والنّه(٢) يتغيّر الحُكْمُ بالعَطْفِ ، وهو أنّها(٨) وهو أنّها(٨) تُشبعُ النّاني الأول كالواو ، وتكونُ لتعظيم أو تحقير ، فأمّا التّعظيمُ ماتَ النّاسُ حتى الأنبياءُ ، ألا تَرَى أَنَّكَ تُعظّمُ موتَهُمْ ، والتّحقيرُ نحو قولك (٩) : قَدِمَ الحَاجُ حَتّى المُشَاةُ .

⁽العجز) و ۱۹/۸ واللسان مواد (غزا) ۳۵۹/۱۹ و (مطا) ۱۵۳/۲۰ ، ومغنى اللبيب ش ۱۹۵ ج ۱۲۷/۱ ، وشرح شواهده ش ۱۸۳ ج ۳۷٤/۱ ، والأشباه والنظائر ۲۰/۲ ، والدرر اللوامع ۱۸۱/۲ – ۱۸۹ .

والبيت غير منسوب في شرح ديوان العجاج ٣٤٩ و ٤١٨ والايضاح ٢٥٧ و ٣١٧ (العجز في الموضعين) وشرح الأشموني ٤٣٧/٤ .

وقد روى « سريت بهم » في سيبويه والشنتمري ، والجمل للزجاجي والمخصص ، واللسان (والأشباه والنظائر ، وشرح الأشموني ، الدرر اللوامع ، وفي سوى ذلك من المراجع « مطوت بهم » وبرواية ، حتى تكل غزيهم » في المخصص واللسان ، و « حتى تكل غزاتهم » في ابن يعيش وابن بري ، وفي سوى ذلك من المراجع « حتى تكل مطيهم » .

والشاهد فيه جعل حتى التي في العجز عاملة ولذلك جاء بعدها المرفوع فهي غير « حتى » التي في صدر البيت التي عملت النصب .

⁽٦) ب: لامتناع الأسم. تحريف.

⁽٧) ب، ج: فانما.

⁽٨) ب،ج: وانها.

⁽٩) ب،ج: كقولك.

وهي مُخَالِفَةٌ لحروفِ العَطْفِ لأنَّ ما بَعْدَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُجَانِساً لِمَا قَبْلُهَا فلا تقولُ: ضَرَبْتُ القومَ حتى حاراً ، وضَرَبْتُ الرّجالَ حتى امرأةً ، كَمَا تقولُ: ضَرَبْتُ القومَ وجاراً (١٠) ، فانْ قلتَ: ضَرَبْتُ الخوتَكَ حَتّى هِنْداً جَازَ لأنّ اسمَ الأخوةِ قد الشّعَلَ على هند من جهةِ التّغليبِ ، فَصَارَكَقُولِكَ: ضَرَبْتُ القومَ حتى زَيْداً ، والمَعْنَى الذي أوجَبَ كُونَ ما بَعْدَ حَتّى من جنسِ ما قَبْلَهَا ، هو أنّها للغايةِ والدّلالةِ على أحدِ طَرَفَي الشّيءِ . ولا يُتَصّورُ أَنْ يكونَ طَرَفُ الشّيءِ (١١) من غيرهِ فلو قلتَ : رَأَبْتُ القَوْمَ طَرَفَي الشّيء . ولا يُتصورُ أَنْ يكونَ طَرَفُ الشّيءِ (١١) من غيرهِ فلو قلتَ : رَأَبْتُ القَوْمَ ومنقطعاً لهمْ ، وذلك عالٌ . ولهذا كانَ فيها التّعظيمُ والتّحقيرُ ، وذلك أَنَّ الشّيءَ اذا أُخِذَ من أَذْنَاهُ فأعلاهُ غايةٌ لهُ وطَرَفٌ ، فالأنبياءُ غايةُ جنْسِ النّاسِ ، اذا أخذنا من أَذْنَى المراتبِ واسْتَقَرَيْنَاها صَاعِدينَ // واذا أَخَذَنا من أَعْلَى الشّيءِ فأَذْنَاهُ طَرَفٌ لَهُ ، وذَلِكَ كالمُشَاةِ في الحاجِ ، تَأْخذُ من الأقوياءِ الرّاكبينَ ونزلُ فتنتي الى المُشَاةِ ، وهي منقطعُ الجنْسِ كها كَانَ الأنبياءُ في الوَجْهِ الأوّلِ . ونزلُ فتنتي الى المُشَاةِ ، وهي منقطعُ الجنْسِ كها كَانَ الأنبياءُ في الوَجْهِ الأوّلِ . ونزلُ فتنتي الى المُشَاةِ ، وهي منقطعُ الجنْسِ كها كَانَ الأنبياءُ في الوَجْهِ الأوّلِ .

وفي حَتَّى أَصْلُ آخرُ، وهو أنَّ المذكورَ بَعْدَهَا على ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُما : أَنْ يَكُونَ شَيئاً يَنْتَهِي بِهِ الشِّيءُ كَالرَّأْسِ فِي السَّمَكَةِ.

والثّاني أنْ يكونَ المذكورُ شيئًا يَنْتَهِي عندَهُ الشَّيءُ كالصّبَاحِ لليلَةِ. فاذَا كَانَ المَذكورُ بَعْدَ حَتّى من الضربِ الأولِ وهو ما يَنتَهِي بهِ الشَّيءُ جَازَ فيهِ الجَرُّ والعَطْفُ نَحْوَ أَكُلْتُ السمكةَ حَتّى رأسِهَا ، وحتى رأسهَا . واذَا كانَ من الضّربِ الثّاني لم يَجُزْ الا الجَرُّ وامتنع العَطْفُ تقولُ : سَهَرْتُ البارحة حتى الصّبَاحِ (١٢ ولو قلتَ حتى الصّباحِ ١٢) بالنصب لَمْ يَجُزْ لأنَّ الصّبَاحَ لَيْسَ جُزءً من الليلةِ ، كَمَا كَانَ الرأسُ جزءً من السّمَكَةِ ، بالنّصب لَمْ يَجُزْ لأنَّ الصّبَاحَ لَيْسَ جُزءً من الليلةِ ، كَمَا كَانَ الرأسُ جزءً من السّمَكَةِ ، واذَا كانَ حتى حرفًا يُبْتَدَأُ ما واليّا الليلةُ [منتهيةً](١٣) عندَ وجوذِ أوّلِ جزءٍ من الصّباحِ . واذَا كانَ حتّى حرفًا يُبْتَدَأُ ما

⁽١٠) كذا في ب و ج. الصواب. وفي الأصل «حمارا». تحريف.

⁽١١) ج: طرفي الشيء.

⁽١٢ - ١٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٣) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « شبهة ». تحريف.

بَعْدَهُ كَأَمَّا ، دَخَلَ على الاسمِ والفعلِ. تقولُ: خَرَجتِ النِّسَاءُ حتّى هندٌ خَارِجَةٌ ، وحتَّى خرجتْ هِندٌ ، يدلّكَ على ذلكَ وحتَّى خرجتْ هِندٌ ، يدلّكَ على ذلكَ ما أَنْشَدَهُ من قولِ امريء القَيْسِ ، وأوّلُ البيتِ :

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ غَزِيّهم وحَتَّى الجِيادُ مَا يُقَدُّنَ بَأَرْسَانِ / ٢٢٣ /

والجيادُ (١٠) مبتداً ، ومَا يُقْدَنَ حَبُرُهُ ، والواوُ داخلةٌ عليه ، لأَنّها ليست حرف عطف . ولو جاز أنْ تكونَ حرف عطف لَوجَب أنْ لا يحوزَ دخولُ حرف عطف آخرَ عليها (١٠ كَمَا لَمْ يَجُزُ ذلكَ ١٠) حيثُ قَطَعْنا بكونِها حرفَ عَطْف نحوَ أنْ تقولَ في قولك : ضَرَبْتُ القومَ حتّى زيداً ، (١١ ضَرَبْتُ القومَ وحتّى زيداً ١١) وذلك فاسدٌ ، لأنّهُ لا يُجْمَعُ بينَ حرفي عَطْف ، أَلا تَرَاكَ لا تقولُ : ضَرَبْتُ القومَ فَعَمْراً ، فقولُكَ (١٧) : وحتّى بينَ حرفي عَطْف ، ألا ترَاكَ لا تقولُ : ضَرَبْتُ القومَ مَعْمُراً ، فقولُك (١٧) : وحتّى الجيادُ بمنزلةِ قولِك : أمّا (١٨) الجيادُ في كونِ مَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأً ، والعاطِفةُ بهذهِ المَنْزِلةِ في الدُّخولِ على الجملة (١٩) ، فاذا قلت : ضَرَبْتُ القومَ حتّى ضربتُ عمراً ، جازَ أنْ تكونَ حتّى عاطفةً ، لأنّك تقولُ : ضَرَبْتُ القومَ وضَرَبْتُ زيداً ، فانْ أَدْخَلْتَ الواوَ لَمْ تكونَ حتّى عاطفةً ، لأنّك تقولُ : ضَرَبْتُ القومَ وضَرَبْتُ زيداً ، فانْ أَدْخَلْتَ الواوَ لَمْ رَبّتُ القومَ عَلَى السَمَا يَعْطَف بالواوِ كقولِك : أكلتُ السّمكة حتّى رأسها نصَبْتَ الرأسَ بالعَطْف كَمَا نَصَبْتَ اذا قلتَ : ورأسَها . فاذا قلتَ : أكلتُ السّمكة حتّى رأسَها فَنصَبْتَ . كانَ حَتّى حرف ابتداءِ ، لأنّك لو أردْتَ العَطْف لقلتَ السّمكة وَالسَها مأكولُ ، كانَ حَتّى حرف ابتداء ، لأنّك لو أردْتَ العَطْف لقلت ختّى رأسَها مأكولُ ، لأنَّ العَطْف في المفرد يُغْنِيك عَنْ هَذَا .

وأَعْلَمْ أَنْكَ اذَا قلتَ : أكلْتُ السمكةَ حتّى رَأْسِها ورَأْسَها(٢٠) بالجَرِّ والنَّصْبِ ، لم يَكُنْ بالكلامِ حاجةٌ الى شيءٍ فان قلتَ : حَتّى رأسُهَا فرفعتَ احتجْتَ الى خبرِ لِجَعْلِكَ

⁽١٤) ب، ج: فالجياد.

⁽١٥ - ١٥) سَأَقط في ب و ج.

⁽١٦ – ١٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٧) ب، ج: فقوله.

⁽١٨) ب، ج: وأما.

⁽١٩) ب ، ج : على الجمل.

⁽۲۰) سقطت (ورأسها، في ب و ج.

رَأْسَهَا مبتداً فتقولُ : بَلْ حَتَّى رَأْسُهَا مأكولُ (٢١) ، ويحوزُ أَنْ تَحْذِفَهُ فتقولُ : حَتَّى رَأْسُها لدليلِ الحالِ عليهِ ، كَمَا تقولُ : زَيْدٌ منطلقٌ وعمروٌ ، تريدُ : وعمروٌ منطلقٌ ، فانْ قلت : خَرَجَ القَوْمُ حتى زَيْدٌ غَضْبَانُ لم يَجُزْ أَنْ تَحْذِفَ الخَبَرَ ، لأَنَّ الخروجَ لَيْسَ من جِنْسِ الغَضَبِ فيدلُّ عليهِ //.

⁽٢١) سقطت ۽ مأكول ۽ في ب و ج.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو علي : بَابُ ما يستعملُ مرَّةً حَرْفَ جَرٍّ ومرَّةً غيرَ حرفِ جَرٍّ.

من ذلكَ عَلَى وعَنْ وكافُ التَّشبيهِ ومُذْ ومُنْذُ (١) تقولُ : عَلَى زيدٍ ثُوبٌ ، فَهَذَا حَرُفٌ ، الا أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ (٢) بالفِعْلِ كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ : في الدّارِ زيدٌ ، كذلك . وأمّا استعالُهُمْ لما أَسْماً فقولُ الشَّاعِرِ :

/٢٧٤/ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ (٣)

⁽١) ب، ج: ومنذ ومذ.

⁽٢) ط: انه متعلق.

٣) لمزاحم بن الحارث العقيلي (شاعر اسلامي . أنظر طبقات ابن سلام ٥٩٣ والعيني ٣٠١/٣) في نوادر أبي زيد ١٦٣ والكنز اللغوي (كتاب الابل عن الأصمعي) ١٠٠ ، وجمهرة اللغة (باب ما يستعار فبتكلم به في غير موضعه) ٢٩١/٣ ، وشواهد الايضاح للقيسي ق ٦٤ ، والاقتضاب ٢٢٨ ، وابن يعيش ٢٨/٨ ، ومواد (علا) من اللسان ٢١/١٣ و (جهل) من التاج ٢٦٨/٧ و (صلل) منه أيضا ٢٠٥٧ ، والشواهد الكبرى للعيني (الموضع المتقدم) ، وشرح التصريح ١٩/٣ ، وشواهد المغنى ٢٧٣ ج ١/٥٧٥ – ٢٧٩ والخزانة عليني (الموضع المتقدم) ، وشرح التصريح ١٩/٣ ، وشواهد للعالمي ٢٧٣ ج ١/٥٧٥ - ٢٧٦ والخزانة والبيت غير منسوب في سيبويه والشنتمري ٢١٠ ٣ ، والمقتضب ٣/٤٥ والكامل للمبرد ٢٨٨ ، وكتاب الجمل المرجاجي ٧٣ ، والايضاح ٢٥٠ ، والمخصص ١٩/٤٠ ، (المصدر) و ٢٥/١٦ ، والمفصل ٢٨٨ ، والمسلر) ، وشرح الأشعوني (الصدر) ومغنى اللبيب ش ٣٣٣ ج ١/١٤٦ ، والأشباه والنظائر ٢/٢ (المصدر) ، وشرح الأشعوني ٣٠٠٤ .

وروى « بعد ما تم خمسها » في سببويه والشنتمري ، ونوادر أبي زيد ، والمقتضب والكامل للمبرد ، وجمهرة اللغة ، والمخصص (الموضع الأول) ، والتاج (جهل) وروى « بزيزاء بجهل « بدل » ببيداء بجهل في كثير من المواضع المتقدمة وكلاهما بمعنى واحد .

والشاهد فيه دخول أو من « على « على » لأنها اسم في تأويل فوق -

فَدُخُولُ مِنْ عَلَيْهِ قَدْ دَلَّكَ [عَلَى](1) أَنَّهَا اسمٌ وتقولُ: رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ، فتوصلُ بِهَا الفِعْلِ(٥) الى المفعولِ كَمَا تُوصِلُهُ بالباءِ اليهِ في نحوِ مررتُ بزيدٍ. [وقد اسْتُعْمِلَتُ أَسْماً](١). قالَ الشَّاعِرُ:

/٧٢٥/ جَرَتْ عَلَيْهَا كُلُّ رِيحٍ سَيْهُوجٌ مِنْ عَنْ يَميَنِ الخَطِّ أَوْ سَمَاهِيجْ (٧)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الكَافَ وَعَلَى وَعَنْ تُسْتَعْمَلُ أَسِهَاءَ وحروفاً فالذي اشْتَمَلَ هَذَا الفَصْلُ عليهِ هُوَ عَلَى وَعَنْ . أمّا عَلَى فاستعالُهُ حَرْفاً في قولِكَ : مررتُ على زَيْدٍ ، وذَاكَ أَنْهُ أُوصِلَ الفِعْلَ الذي هُو مَرَرْتُ الى الاسمِ الذي هُو زَيْدٌ ، كما تَفْعَلُ البّاءُ كَذَلِكَ في قولِكَ : مَرَرْتُ بزيدٍ ، فَكَمَا أَنَّ البّاءَ حَرَفُ جَرِّ كذلكَ عَلَى يَجِبُ أَن تكونَ حَرْفاً هُنَا . وهَذَا حُكْمُهَا في جميعِ المواضع التي يصلُ فيها الفِعْلُ الى الاسمِ بوساطتِها كقولِكَ : أُحذْتُ عَلَى زيدٍ ، وغَضِبْتُ عَلَى زيدٍ .

⁽٤) من ب و ج. الصواب.

 ⁽٥) ط: الفعل بها.

⁽٦) ما بين العاضدتين من ط . واثباته يقتضيه المعنى كما يتفق في السياق مع ما في الأصل ، والذي في ب وج يؤيد ذلك ، ونص عبارة ب أما كونها اسها كقول الشاعر » . سهو . ونص عبارة ج : « أما كونها اسها فكقول الشاعر » الشاعر »

 ⁽٧) ينسب هذا الرجز لرجل من بني سعدة ، وأكثر المراجع تذكر مع هذين البيتين بيتين آخرين على الترثيب
 الآني :

يـــــا دَارَ سَلْمَى بينَ داراتِ الهُوجُ جَرَتْ عليـــهِ كــــلَّ ربيح سَيْهُوجُ هَوجَاءً جـاءتُ من بلادِ يـا جَوْجُ مِنْ عَنْ يَمينِ الخَطِ أَوْ سَمَــُــاهِــجُ هَوجـاءً جـاءتُ من بلادِ يـا جَوْجُ مِنْ عَنْ يَمينِ الخَطِ أَوْ سَمَــُــاهِــجُ والرجز منسوب لرجل من بني سعدة في الكنز اللغوي (القلب والابدال لابن السكيت) ٣٨ ، والأمالي للقالي ٢ /٧١٧ ، وشواهد الايضاح (للقيس) ق ٢٥ (ولابن بري) ق ٣٨ ومواد (سمج) من اللسان ٢ /٧١٧ والتاج ٢٠/٢ و (سمهج) من اللسان ٢ /٧٢ والتاج ٢٠١٢ والتاج

وغير منسوب في الايضاح ٢٥٩ ، وجمهرة اللغة (جسه) ٩٦/٢ ، والمخصص ٨٦/٩ ، والتنبيه للبكري ١٠٩ ، والمعرب من الكلام الأعجمي ٢٠٣ ، والأمالي الشجرية ٢٥٤/٧ ، والدرر اللوامع ١٩/١ . والسيوج الشديدة . و « سهاهج » جزيرة في البحر تدعى بالفارسية « ما شي ما هي » . فعربتها العرب ٢٠٠٢) .

والشاهد فيه مجيء «عن» اسها بدليل دخول حرف الجر «من» عليه.

وأَمّاكُوْنُها اسْماً فني نحو مَا أَنْشَدَهُ مِن قولِهِ : غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ ، لأَنَّ مِنْ قد دَخَلَ عليهِ فهوَ بمنزلةِ قولِكَ : غَدَتُ مِنْ أَعلاهُ ، ولَوكَانَ حَرْفاً لَمْ يَدْخُلُهُ الْجَارُّ ، كَمَا لا يحوزُ أَنْ يَدْخُلَ على الباءِ مَثَلاً حرفُ جَرِّ مِثْلِهِ كَقُولِكَ : خَرَجْتُ مِنَ [بالبصرةِ] (^) وما أَشْبَهَ ذلك َ والضَّميرُ في غَدَتْ للقَطَّا ومن ذلك قولُهُ :

/٢٢٦/ فَملَّكَ بِاللَّيْطِ الذي تَحْتَ قِشْرِهَا كَغْرِفْي، ِ بَيْضٍ كَنَّهُ القَيْضُ من علوُ(٩)

فَكَمَا أَنَّ هذا اسمٌ كَذَلِكَ عَلَى في قولِهِ: من عليهِ ، اسمٌ .

فَأَمَّا (١٠) عَنْ فاستعالُهُ حرفاً كقولِكَ : رَمَيْتُ عن القوسِ ، لأَنَّهُ قَدْ أَوْصَلَ الرَمَيِ اللهُ القَوسِ ، اللهُ القَوْسِ ١١) ، و اللهُ وَسِيرَهُ مُلْتَبِساً بهِ ، كَمَا يفعلُ الباءُ في قولِكَ : رميتُ بالقوسِ ١١) ، و (١٢ وعَلَى في قولِهِ ٢١) : رَمَيْتُ على القوسِ ، كَمَا قَالَ :

/٢٢٧/ أَرْمِي عَلَيهَا ِ وَهْيَ فَزْعٌ أَجْمَعُ (١٣)

ومَعْنَى عَنْ المُجَاوِزةُ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذا قلتَ : رَمِيْتُ عنِ القَوْسِ ، كَانَ المَعْنَى أَنَّ المِعْنَى أَنَّ المِعْنَى أَنَّ العِلْمَ قد أَنَّ السهمَ قد جَاوَزَهَا ، وكذَا اذا قلتَ : أَخَذْتُ عنهُ العِلْمَ ، كَانَ المَعْنَى أَنَّ العِلْمَ قد تَعَدّى اللّهَ ولوكانَ ممّا يَنْتَقِلُ عن موضِعِهِ كالسَّهْمِ لكانَ زائلاً ، كَمَا أَنْكَ اذَا قلتَ : أُدَّيْتُ عنهُ المَالَ ، فَالمَعْنَى أَنَّ الدَّينَ قد زَالَ عنهُ وذَهَبَ . وهذَا مُخَالِفٌ لقولِكَ رَمَيْتُ أُدَّيْتُ عنهُ المَالَ ، فَالمَعْنَى أَنَّ الدَّينَ قد زَالَ عنهُ وذَهَبَ . وهذَا مُخَالِفٌ لقولِكَ رَمَيْتُ

⁽٨) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «البصرة». تحريف.

⁽٩) لأوس بن حجر في ديوانه (ق ٢٢/٣٧ ص ٩٧) واصلاح المنطق ٢٥ والخصائص ٣٦٧/٢ و ٣١٧/٠ و ١٧٢/٣ و ٢١٩٧ والتاج ١٢٩٧ والتاج ١٢٩٨٠ وولم ٢١٩٠ من اللسان ١٠٣/١ و والتاج ١٠٨٠ و (ملك) من اللسان ١٠٩/١ و (علا) منه أيضًا ٢١٧/١٩ و (قيض) من التاج ١٨١٠ .

والشاهد في قوله « من علو » . والتقديرُ : من أعلى كذا ، ثم المضاف اليه . ومثل ذلك قولهم من قبلُ ومن بعدُ اي من قبل ذلك ومن بعده . وعلو في الشاهد اسم بدليل دخول حرف الجر عليه .

⁽١٠) ب، ج: وأما.

⁽١١-١١) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٢-١٢) بدله في ب و ج: وعلى قولك. تحريف.

⁽١٣) هذا الرجز منسوب لحُميد الأرقط (يصف فيه قوسا عربية) في الشواهد الكبرى للعيني ٥٠٤/٤ - ٥٠٥، وشرح التصريح ٢٨٧/٢ . وبعد الشاهد قوله : وهي ثَلاثُ أَذْرَع ِ واصْبَعُ .

عَن القَوْسِ ، مِنْ وَجْهِ وهو أنَّ السَّهْمَ يجاوزُ القَوْسَ الى غَيْرِهَا ، والدَّيْنُ لا يُجَاوزُ الى غَيْرِهِ وانَّها يزولُ فقط . هَذَا هو مُقْتَضَى الظَّاهِرِ ، وكأنَّه جَاءَ عن في هَذَا المَوْضع حيثُ كانَ المَعْنَى أَنَّه يلتزمُ الدَّينَ عنهُ ، ثم يُؤديِّهِ ، واذَاكَانَ كذلكَ اتَّضحَ مَعْنَى الأنْتِقَالِ ، لأنَّهُ اذَا نَابَ عنهُ فقد نُقِلَ الحقُّ من ذِمَّةٍ إلى ذِمَّةٍ كما يُنْقَلُ السَّهْمُ من القَوسِ الى المَرْمَى . فَعَنْ فيهِ مَعْنَى مِنْ وزيادَةٌ ، وهُوَ ذَكَرْنَا من الجحاوزةِ ، يدلُّكَ على تَضَمُنِّهِ مَعْنَى مِنْ أَنَّكَ اذا قُلْتَ : رَمَيْتُ عن القَوسِ ، كان المَعْنَى مبتدأً الرّمي منها . واذَا تُصَوَّرَ مَعْنَى ابتداءِ الغَايةِ // فَقَدْ حَصَلَ المُنَاسَبَةُ بَيْنَهُمَا . فكلُّ موضع لم يَصْلُحْ الا لأنْ يَتَضِّحَ (١٤) فيهِ مَعْنَى التَّعدي كانَ مَخْصُوصاً بِمَنْ فَلا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : َ أَدّيتُ الدَّينَ من زيدٍ ، ولا عَقلْتُ من زيدٍ ، لأنَّ هَذَا موضعُ التّعدِي فقطْ ، واذَا كَانَ موضعُ لا يَجبُ أنْ يكونَ متمحّضاً للتّعدِي جازَ أن يقعَ فيه كلُّ واحد منهما كقولهم : سَقَاهُ من الغَيْمَةِ (١٥ وعن الغَيْمَةِ ، وذلكَ أَنَّكَ اذا قُلْتَ : سَقَاهُ مِنَ الغَيْمَةِ ١٠ كَانَ المَعْنَى لأَجْلِ الغَيْمَةِ ، وهَذَا مِنْ عَمَلِ مِنْ . واذَا قلتَ : سَقَاهُ مِنَ الغَيْمَةِ ، فكَأَنَّكَ قلتَ : نَقَلَهُ عن الغَيْمَةِ ، وأَزالَهُ عَنْهَا ، وجَاوَزَ [بهِ] (١٦) حُكْمَهَا بأنْ حَصَلَ لَهُ الذي (١٧) هُوَ نَافٍ لَهَا . فانْ كانَ موضعٌ لا يناسِبُ مَعْنَى المُجَاوَزَةِ لَمْ يُجُزْ أَنْ يَقَعَ فيهِ عَنْ ، فلا تَقول : زَيْدٌ أَفْضَلَ عَنْ عمرو ، لأجْل أَنَّكَ لا تقصدُ أنَّ أَحَدَهُمَا قد انْفَصَلَ من صاحبهِ البُّتَّةَ وتَعَدَّاهُ ، وانَّمَا المَعْنَى أَنَّ فَضْلَ زيدِ بَدأً من هَذَا المَوْضِع فِي الزِّيادةِ (١٨) ولَمْ تُردْ أَنَّهُ جَاوَزَ عَمْراً ، كَمَا يُجَاوِزُ السَّهْمَ القوسَ ،

والرجز غير منسوب في شواهد الشنتمري على الكتاب ٣٠٨/٣ (لم ينشده سيبويه وذكر الشنتمري أن الجرمي أنشده) واصلاح المنطق ٣١٠ و جمهرة اللغة ٤٩١/٣) أمالي المرتضى ٢٥/٧ ، المخصص ٣٨/٦ و الجرمي أنشده) والاقتضاب ٤٣٧ ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٠ ، ومواد (ذرع) من اللسان ٤٤٧/٩ ، والتاج ١٥٦/١٠ ، والحزانة ١٠٤/١ . والحزانة ١٠٤/١ ، والشاهد في قوله « أرمي عليها » والمقصود عنها حيث وضع « على » موضع « عن » وتدخل بعض هذه الحروف على بعض لتقاربها في التأدية عن المعنى .

⁽١٤) ج: لأذ يصح.

⁽١٥ - ١٥) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٦) من ب و ج. أبين.

⁽١٧) ب: " الزي " الذي ، ج: الري " الذي ". تصحيف. في الزيادة.

⁽١٨) سقطت " في الزيادة " في ب و ج

وَكَانَ الشَّيْخُ أَبُو الحُسَيْنِ يقولُ : انَّ مِنْ تُسْتَعْمَلُ فِي ما ينتقلُ كَقولِكَ : أَخَذْتُ مِنْهُ العِلْمَ، وَهَذَا تَقْرِيبٌ اللّهِراهِمَ، وعَنْ [فِيا] (١٩) لا يَنْتَقِلُ كَقولِكَ : أَخَذْتُ عَنْهُ العِلْمَ، وَهَذَا تَقْرِيبٌ وَتَمْهِيدٌ لِمَذْهَبِ الاستعالِ، والا فَعَنْ لا يُعَرَّى منَ الانتقالِ . أَلا تَرَى أَنَّ العلمَ وانْ لَمْ يَكُنْ قد انتقلَ انتقالَ زوالٍ فقد حَصَلَ لكَ مِثْلُ ما كانَ لَهُ . وكذلكَ اذَا قُلْتَ : أَخَذْتُ عَنْهُ الحديثَ ، كانَ الحديثُ كأنّه منتقلُّ اليكَ ، وانْ لَمْ يَزَلْ عَنْهُ كما تزولُ الدّراهِمُ . وذَاكَ لأَجْلِ أَنَّ شيئاً واحِداً يَضِحُّ أَنْ يَعْلَمَهُ أَكْثُو مِن واحدٍ ولا يَصِحُّ أَنْ يكونَ درهمُ واحدً ولا يَصِحُّ أَنْ يكونَ درهمُ واحدً عنذَ أَكْثُو مِن واحدٍ في حالٍ واحدة . وأمّا استعالُ عَنْ أَسماً فنحوُ ما أَنْشَدَ من قولِهِ :

جَرَتْ عليهِ كلُّ ربح سَيْهُوجْ مِنْ عَنْ يَمينِ الخَطِّ أَوْسَمَاهِيجْ /٢٢٢/

لأنَّ مِنْ قَدْ دَخَلَ عليهِ . وَلَوْ كَانَ حَرْفاً لَمْ يَجُزْ أَنْ يدخلَ عليهِ حرفُ الجَرِّ فأنهُ قَالَ : من جَانِبِ يمينِ الخَطِّ ، والخَطُّ ما أشرُف على البَحْرِ ، وسَمَاهيجُ اسمُ جَزيرةِ ، وجَرَتْ أَنْ شُدِّدَ كَانَ فِي الكلامِ مفعولٌ مَحْذُوفٌ كقولكَ : جَرَّتْ ذَيْلَها ، وانْ خُفُّفَ كَانَ من جَرَى يَجْرِي ، والتّخفيفُ هو الذي أُخِذَ بهِ عندَ القِراءةِ

قَالَ الشَّيْخُ ابو علي ٍ.

« وأمّا كافُ التّشبيهِ ، فالدّلالةُ على أنّها حرفٌ وصْلُهُم الذي بِهَا كثيراً في حَالِ السَّعَةِ ، وذلك َ قُولُك َ : جَاءَنِي الذي في السَّعَةِ ، وذلك َ قُولُك َ : جَاءَنِي الذي في اللّهَارِ ، ولم يَكُنْ عِنْدَهُمْ مثل (٢٠) جَاءَنِي الذي مِثْلُ زيدٍ ، وقَالُوا : كُنْ كَمَا أَنْتَ ، ومَعْنَاهُ كُنْ كالذي أَنْتَ ، ويَجُوزُ أَنْ تكونَ ماكافةً ، وقد استعملت اسْماً (٢١ في نحوِ قولِ السّعملت اسْماً (٢١ في نحوِ قولِ السّعملة) :

/٢٢٨/ أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فيهِ الزَّيتُ والفُتُلُ (٢٢)

⁽١٩) من ب و ج. الصواب وفي الأصل وفيها ٥. تحريف.

⁽٢٠) ط: بمنزلة.

⁽ ٢١ - ٢١) بدله في ب و ج : ﴿ فِي نَحُو قُولُ الْأَعْشَى ﴾

للأعشى في ديوانه ق ٦٦/٦ ص ٦٣ ، والكامل للمبرد ٤٤ ، وسمط اللالي ٨٧٥/٢ ، والأمالي الشجرية (٢٢) (٢٢) ٢٩٩/٢ و ٢٨٦ ، وابن يعيش ٣٣٨ ، واللسان (دنا) ٢٩٨/١٨ ، والأشباه والنظائر ١١٥/٤ ، والشواهد

فالكافُ فَاعلة لأنَّ الفاعلَ لا يُحْذَفُ.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّ الكَافَ تُسْتَعْمَلُ اسْماً وحَرْفاً ، فاسْتِعْمَالُهُ حَرْفاً قُولُهُمْ : جَاءَني الذي كَزَيْد . وَوَجْهُ الدّلالةِ منهُ أَنّهُ لا يَخْلُو // من أَنْ يكونَ اسْماً أُو حَرْفاً . فلا يجوزُ أَنْ يكونَ اسْماً لأَنّهُ اذاكان كذلك كانَ مفرداً كقولك : مثلُ زَيْد . والصّلةُ لا تَسْتَقِلُ بالمفرد ، أَلا ترى أَنّك لا تقولُ : جَاءَنِي الذي مُومِثْلُ زَيْد ، أو جَاءنِي الذي مُومِثْلُ زَيْد ، أو جَاءنِي الذي أبوهُ مثلُ زَيْد ، فتأتِي بِجُزْء آخَر يكونُ مثلُ مَعَهُ جملةً ، واذاكان كذلك جَاءنِي الذي يُحونَ الكاف في قولِك : جَاءنِي الذي كَزَيْدٍ أَسْماً ، واذا بَطَلَ الأسميّةُ تَقَرَر بَطَلَ أَنْ يكونَ الكاف في قولِك : جَاءنِي الذي كَزَيْدٍ أَسْماً ، واذا بَطَلَ الأسميّةُ تَقَرَر الحَرْفيّةُ .

وانّا وَجَبَ الأتيانُ بالحَرْفِ دونَ الاسمِ في هَذَا الموضِعِ لأَجْلِ أَنَّ حرفَ الجَرِّ يتعلّقُ بالفِعْلِ ، والفِعْلُ يكونُ جملةً اذ لا يفارقُهُ الفَاعِلُ . فاذا قلتَ : جَاءَنِي الذي في كَرَيْدٍ ، كَانَ المَعْنَى جَاءنِي الذي استقر كزيدٍ ، كَمَا أَنَّكَ اذا قلتَ : جَاءني الذي في الدّارِ (٢٣) ، كَانَ المَعْنَى جَاءنِي الذي استقرَّ في الدّارِ ، فيكونُ الفِعْلُ الذي هو استقرَّ معَ النّامِ الفَصِيرِ المستكنّ فيهِ جملةً وُصِلَ بها الذي . ولَيْسَ ، كذلكَ الاسمُ ، لأَنَّكَ اذا قُلْتَ : الفَصِيرِ المستكنّ فيهِ جملةً وُصِلَ بها الذي . ولَيْسَ ، كذلكَ الاسمُ ، لأَنَّكَ اذا قُلْتَ : جَاءنِي الذي مِثْلُ زيدٍ ، لم يَكُنْ مثلُ مُتَعلِقاً بفعلٍ ، لأَنَّ ذلكَ من خصائِصِ الحروفِ من حيثُ أَنَّها جَاءتِ لتوصلَ الأفعالَ الى الأسهاءِ كقولكَ : مررتُ بزيدٍ ، وذَهَبْتُ الى عمرو وليسَ الاسمُ بِصَادرٍ ليوصلَ الفِعْلَ الى المْسيءِ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تقولُ : مردتُ غلامً

الكبرى للعيني ٣٩١/٣ ، والخزانة ٣٦٣/٣ وما بعدها ، شواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٢٤ ، والبيت غير منسوب في المقتضب ١٤١/٤ ، والايضاح ٢٦٠ ، -- والخصائص ٣٦٨/٣ ، وتوجيه اعراب أبيات ١١٥ ، وهمع الهوامع ٣٧٧ .

وروايته في الديوان وسمط اللالي « هل تنتهون ولا ينهي « وفي غير المقتصد والخصائص ، وتوجيه اعراب أبيات ، والأمالي الشجرية والخزانة «كالطعن يذهب فيه ».

والشاهد فيه استعال الكاف من قوله «كالطّعن» اسما بمعنى مثل.

وهناك من يقول أن الفاعل يقدر شيءٌ أو شطط و « وكالطِعْنِ » جار وبحرور صفة له . وعلى هذا التأويل لا شاهد فيه .

⁽ ٢٣) سقط قوله « الدار» في ب.

زيد ، عَلَى أَنَّ يكونَ الغُلامُ موصلاً للمرور الى زيد كَمَا يَفْعَلُ حَرْفُ الجَرِّ فِي قولِكَ : مَرَرْتُ بزيد ، واذَا كانَ الأَمْرُ على هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الكَافَ فِي قولِكَ : جَاءَنِي الذي كَزيد ، حرف بمنزلة فِي اذَا قُلْتَ : جَاءَنِي الذي فِي الدَّارِ (٢٤) ، ولا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : انَّ التَّقْديرَ جَاءَنِي الذي هُوكَزَيْد ، لأَجْلِ أَنَّ ذلكَ قليلٌ غير مُتَّسَع . فلا يَقُولُ أَحَدُ جَاءَنِي الذي قَائِمٌ ، وخَرَجَ الذي قَاعِدٌ ، الا في حَالٍ غيرِ حَالِ السَّعَةِ . ثُمَّ لا يَحْسُنُ فِي كُلِّ الذي قَائِمٌ ، وخَرَجَ الذي قَاعِدٌ ، الا في حَالٍ غيرِ حَالِ السَّعَةِ . ثُمَّ لا يَحْسُنُ فِي كُلِّ شَيْء ، وانّها يكونُ ذلك حَيْثُ يَطُولُ الكلامُ كَمَا مَضَى فِي صَدْرِ الكِتَابِ ما (٢٠) أَنَا بالذي قَائِلٌ لَكَ شَيْئاً ، وقولُهُمْ : جَاءَنِي الذي كزيد ، مُطَرَدٌ مستعملٌ في حَالِ الاختيارِ . قَائِلٌ لَكَ شَيْئاً ، وقولُهُمْ : جَاءَنِي الذي كزيد ، مُطَرَدٌ مستعملٌ في حَالِ الاختيارِ .

ومِنْ هَذَا احْتَرَزَ الشَّيْخُ أَبُو علي بقولهِ : « فالدّلالةُ على أنّها حَرْفٌ وَصْلَهُمْ الذي بِهَا كَثِيرًا فِي حَالِ السَّعَةِ ، ليعلمكَ أَنَّهُ لا يكونُ على اضْارِ المَّنَدُ في حَالِ السَّعَةِ ، ليعلمكَ أَنَّهُ لا يكونُ على اضْارِ المبتدأِ نحوجَاءَنِي الذي هو مثلُ زيدٍ ، فليسَ للكافِ المبتدأِ نحوجَاءَنِي الذي هو مثلُ زيدٍ ، فليسَ للكافِ اعرابٌ ينفردُ بهِ ، وانّا هو مع المجرورِ في موضع ِ نصب كقولك : بزيدٍ ، في مرَرْتُ بزيدٍ ،

وأمَّا قُولُهُم : كُنْ كَمَا أَنْتَ ، فقد ذَكَرَ فيهِ وَجْهَيْنِ : أَخَدُهُمَا : أَنْ تكونَ ما بمَعْنَى الذي .

والثَّاني: أنَّ تكونَ كافةً.

فاذا جَعَلْتَ ما بِمَعْنَى الذي ، جَازَ أَنْ يكونَ الكافُ حرِفاً كَأَنَّهُ قالَ : - كَالَّذِي هُوَ أَنْتَ ، فَحَذَفَ المُبْتَدَأَ كَقُولِهِ تَعَالَى - (تَمَاماً عَلَى الذي أَحْسَنَ) - (٢٦) وتكونُ ما في موضع ِ جَرِّ . وانْ جَعَلْتَ ما كافةً كانَ للظَّاهِرِ أَنْ يكونَ اسماً كُفَّ بِمَا كَبَعْدَ في قُولِكَ :

بَعْدَمَا أَفنانُ رَأْسِكَ /٩٩/

فَيكُونُ الخَبُرُ محذُوفاً كَأَنَّهُ قِيلَ : كُنْ كَمَا أَنْتَ كَاثِنٌ . ولوكانَ حَرْفاً لم يَمْتَنِعْ ، لأنَّ الحروفَ تُكِفُّ بِمَا ، أَلا تَرَى الى رُيًّا ، ولَمْ يَكُنْ أَنْ تَجْعَلَ مَا مزيدةً كَقَوْلِهِ تَعالَى :

⁽ ٢٤) ب: الذي «كزيد» في الدار. سهو.

⁽٢٥) سقطت ١ ما ١ في ج.

⁽ ٢٦) آية ١٥٤/ الأنعام ٦ .

- (فَبِمَا رَحْمَةٍ مَنَ اللهِ) -(٢٧) اذْ لَوْ كَانَ كذلكَ لَوجَبَ أَنْ يُقَالَ : كَمَاكَ ، فلما رَأَيْنَا بَعْدَهَا أَنْتَ اللَّذي هُوَ ضَميرُ المَرْفُوعِ عَلِمْنَا // أَنَّ الكَافَ قَدْ كُفَّتْ عَنِ الجَرِّ.

هَذَا وَمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ كَانَ يَلزَمُ أَنْ يُقَالَ مَن قُولِكَ : كَمَاكَ ، مُمْتَنِعٌ مَن حَيثُ أَنَّ الكافَ لا يدخلُ على الضّيرِ المُتَّصلِ . لا سيّما اذاكانَ الضّميرُكافاً ، ومثل هَذَا في الكَفِّ قُولُهُ :

/٢٢٩/ وانَّ الحُمْرَ منَ شَرِّ المَطَايا كَمَا الحَبِطَاتُ شُرُّبني تميم (٢٨)

فَمَا كَافَةٌ وَمَا بَعْدَهُ جُمْلَةٌ مِن مَبِتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : كَالذي الحَبطاتُ شَرَّبني تميم ، لم يَكُنْ كلاماً . ومِثْلُهُ مِنَ الكَلامِ (٢٩) زَيْدٌ صَدِيقي كَمَا عَمْرُوٌ أَخِي .

ويُنْبَغِي أَنْ تعلمَ أَنَّ التَّشبية منها اذَا كَانَتْ مكفوفةً يَتَعَلَّقُ بمضمونِ الجُمْلَتَيْنِ قَبْلَها وَبَعْدَهَا فَأَنْتَ فِي قولِكَ : زَيْدٌ صَدِيقي كها عمرو أخي قد شَبَهْتَ كونَ زيدٍ صديقاً بكونِ عمرو أخاً . وكذلك شَبَّة الشَّاعِرُ كونَ الحُمْرِ شَرَّ جِنْسِهَا بكونِ الحَبِطاتِ شَرَّ جِنْسِهَا .

وأما بَيْتُ الأعْشَى:

أَنَنْهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ /٢٢٨/

⁽۲۷) آية ۱۵۹/ آل عمران ۳.

⁽ ٢٨) لزيادة الأعجم (من معاصري جرير والفرزدق أنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢٠٠/١ – ٤٣٣) والبيت منسوب له في الشواهد الكبرى للعيني ٣١٦/٣، والخزانة ٢٧٨/٤ وما بعدها. وعجز البيت غير منسوب في شرح الأشموني ٣١٨/٣.

وذكر العيني ان صدره يروي و وان الخر » ورد البغدادي في الخزانة هذه الرواية كما ذكر للصدر رواية و فان النب من شر المطايا و و وجدنا النب » والحبطات هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم . والشاهد فيه ان الكاف المكفوفة بما ربما تأتي لتشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى تشبه كون الحمر من شر المطايا بكون الحبطات شر بني تميم ووجه الشبه بينها وجود كلا الأمرين .

⁽٢٩) ب، ج: في الكلام.

فالكافُ فيه اسم كأنّهُ قَالَ (٣٠) ولَنْ يَنْهِى مثلُ الطَّعْنِ ذَوِي شَطَطٍ ، لأَجْلِ أَنَّكَ لو جَعَلْتَهُ حَرْفاً كَانَ التَّقديرُ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ شيءٌ استقرَّ كَالطَّعْنِ . فاذا حَذَفْتَ شيئاً جَعَلْتَ ما بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِكَ : استقرَّ كَالطَّعْنِ (٣١ فاعِلاً لَيَنْهَى ، حتَّى كأنَّكَ قلتَ : ولَنْ بَعْهَى استقرَّ كَالطَّعْنِ (٣) ، وهذَا فاسِدٌ ، لأنَّ الفاعِلَ لا يكونُ الا اسْماً مَحْضاً . أَلا تَرَى يَنْهَى استقرَّ كالطَّعْنِ (٣) ، وهذَا فاسِدٌ ، لأنَّ الفاعِلَ لا يكونُ الا اسْماً مَحْضاً . أَلا تَرَى أَنْ أَحداً لا يقولُ : أعْجَبَنِي في الدَّارِ ، يريدُ : أعْجَبَنِي شيءٌ في الدَّارِ ، فهذا عَنَى الشَّيْخُ أَنْ أَحداً لا يقولُ : أعْجَبَنِي في الدَّارِ ، يريدُ : أعْجَبَنِي شيءٌ في الدَّارِ ، فهذا عَنَى الشَّيْخُ أَبُو على بقولِهِ : « فالكَافُ فَاعِلَةً لأنَّ الفَاعِلَ لا يَحْذَفُ فَنَبقكَ على أَنَّ الكلامَ غيرُ المعمولِ عَلَى قولِكَ : ولَنْ يَنْهَى شيءٌ كالطَّعْنِ .

وَلَيْسَ حُسْنُ هَذَا المُضْمَرِ عِنْدَ الأبرازِ بِمُجَوِّزِ حَمْلَ الكَلامِ عليهِ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذا قلت : جَاءنِي رَجُلانِ يُسْرِعَانِ ، كَانَ حَسَنًا ولو أَضْمَرْتَ الموصوفَ فقلت : جَاءنِي يُسْرِعَانِ ، كَانَ فَاسِداً .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي ٍ : بَابُ مُذْ ومُنْذُ

" مُذْ ومُنذُ بِحِوزُ أَنْ يكونَ كُلُّ واحد منها اسْماً ، ويجوزُ أَنْ يكونَ حَرْفاً [جَاراً] (٣٢) ، والأغْلَبُ عَلَى مُذْ أَنْ يكونَ اسْماً للحَذْفِ ، أمّا الموضعُ الذي يكونانِ فيه حَرْفَي جَرِّ فقولُكَ : مُذْ (٣٣) كَمْ سِرْتَ ، فَمُذْ (٣٤) حرف (٣٥) لايصَالِهَا الفعلَ الى كَمْ ، كَمَا كَانَ البَاءُ في قولِكَ : بِمَنْ تَمُرُّ ، كذلكَ . وكذلكَ اذا قلتَ : أَنْتَ عِنْدَنَا مُذِ الليلةِ ، فَهَذَا فَقَدْ أَضَفْتَ الكونَ الى الليلةِ بِمُذْ أَو مُنْذُ (٣٦) لأنَّ المَعْنَى أَنْتَ عِنْدَنَا في الليلةِ . فَهَذَا للوقتِ الحَاضِ .

⁽٣٠) وردت في الأصل عبارة «جعلته حرفاكان التقدير » بين قوله : «كأنه قال « وقوله : « ولن ينهى ... » وقد اسقطتها لأنها مقحمة على السياق كها أنها مثبتة في پ و ج .

⁽٣١ ـ ٣١) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽۳۲) من ب و ج و ط. أبين

⁽۳۳) ط: منذ.

ط: فمنذ, وهي ساقطة في ج.

⁽٣٥) ب: حرف (جر).

⁽٣٦) ج: بمذ ومنذ.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ مُذْ وَمُنْذُ يستعملانِ اسمينِ وحَرْفَيْنِ ، فاذَا كَانَا حَرْفَيْنِ جُرَّ مَا بَعْدَهُمَا ، وذَلِكَ نَحُوما ذكرهُ من قولهِم : مُذْكَمْ سِرْتَ ؟ لأَجْلِ أَنَّ مُذْ قَدْ أَوْصَلَ سرتَ الىكَمْ ، كَمَا يُوصِلُهُ الباءُ فيها ذكرهُ من قولك : بِمَنْ تَمرُّ ؟ فكأنَّهُ قِيلَ : أَمَذْ عِشْرِينَ يوماً سِرْتَ أَمْ يُوصِلُهُ الباءُ فيها ذكرهُ من قولك : بِمَنْ تَمرُّ ؟ فكأنَّهُ قِيلَ : أَمَذْ عِشْرِينَ يوماً سِرْتَ أَمْ يُعَمْرُو ؟ وبأي رجل تَمرُّ ؟ وممّا ثَلاثِينَ ؟ كَمَا أَنَّ قُولَكَ : بِمَنْ تَمرُّ ؟ بَمَنْ الْمِيْدِ نَمرُّ أَمْ يِعَمْرُو ؟ وبأي رجل تَمرُّ ؟ وممّا يدلُ على كونِهِ حَرْفاً قولُهُم : أَنْتَ عِنْدَنَا مُذِ الليلةِ ، لأَنَّ المَعْنَى أَنْتَ [استقرارت](٣٧) ينذَا مُذِ الليلةِ كَمَا يَفْعَلُ ذلك في اذَا قُلْتَ : عِنْدَنَا مُذِ الليلةِ كَمَا يَفْعَلُ ذلك في اذَا قُلْتَ :

ومُذْ في الأزمنة بمنزلة مِنْ في الأمْكِنَة ، فاذا قُلْتَ : خَرَجْتُ مُذْ يومِ الجُمُعَةِ ، كَانَ المَعْنَى أَنَّ الخروجَ ابتداؤهُ وأولُ وقته يومُ الجُمُعَةِ ، كَمَا أَنَّكَ اذا قلت : خَرَجْتُ مِنَ المَصْرَةِ ، دَلَّ مِنْ على الأزمنةِ مِنَ البَصْرَةِ ، دَلَّ مِنْ على الأزمنةِ قليلاً كقولِه :

/۲۳۰/ أَقُوينَ من حِجَجٍ ومِنْ شَهْرِ (۳۸)

(٣٧) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «استقر» تحريف.

(٣٨) هذا عجز أول بيت من قصيدة لزهير بن أبي سَلْمي. والبيت بهامه :

لِمَنِ السَسَلِيَسِسَارِ بِقُنْسِيةِ الحِجْرِ أَقْرَيْنَ مِن حِجَجِ وَمِنْ دَهْرِ وَقَلَ بل هو موضوعَ من حَاد الرواية وقد نسبه لزهير في قَصة معروفة لحاد مع المهدي أو الرشيد. والبيت منسوب لزهير في ديوانه ٨٦، ومحتار الشعر الجاهلي ق ١/١٠ ص ٢٦٣ ، وكتاب الجمل ١٥٠، ودرة الغواص ٧٦، والأنصاف ٢٠٠/١ – ٣٧٠ و ٣٧٥ (العجز) وابن يعيش ٤٣/٤ و ٢١١/، واللسان ودرة الغواص ٢٠١/ ، ومغنى اللبيب ش ٥٥٩ (٢٣٥٠) ، والشوزعد الكبرى للعيني ٢١٢/٢ ، وشواهد المغنى ش ٢٥٤ ج ٢٠٠/٢ ، وشرح درة الغواص ١١٩، والخزانة ١٢٦/٤ ، وشواهد الشافية ٢٥٤/٤ ، والدرر اللوامع ١٨٦/١ .

وعجز البيت غير منسوب في المخصص ٦٩/١٤، وشرح الأشموني ٣٠٩/٣.

وروايته في العيني وشواهد المغنى ، وشرح الأشموني ، وشرح درة الغواص ، والدرر اللوامع « مذ حجج ومذ دهر « لا شاهد. فيه على هذه الرواية . وروى في غير المقتصد وشواهد الشافية برواية « دهر » بدل » شهر » والشاهد فيه استعال من التي لابتداء الغاية المكانية في الزمان . وهذا رأي قال به الكوفيون . ويرى فيه البصريون أن المعنى من أجل مرور أحجح وشهر . فن تعليلية وليست ابتدائية ويرى الأخفش أن (من) في هذا البيت زائدة في الكلام فكأن الشاعر قال : أقوين حججا ودهرا .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فَيْهِ ﴾ ﴿ (٣٩) ، وَحُمِلَ ذَلَكَ عَلَى التَّأْوِيلِ كَأَنَّهُ ﴿ ٤٠ وَهُمِلَ ذَلَكَ عَلَى التَّأْوِيلِ كَأَنَّهُ ﴿ ٤٠ وَاللَّهُ أَعَلَمُ مِن تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ .

والذي دَعَاهُمْ الى هَذَا أَنَّ صاحبَ الكتابِ قالَ : (١٤) انَّ مِنْ للأَمْكِنَةِ . وَهَذَا صَحِيحٌ ، لأَنَّ الأكثرَ ذلكَ فكأنّه أرادَ أنَّ مِنْ موضوعُ المَكَانِ وَأَنَّهُ ان دَخَلَ على الزَّمانِ فَعَلَى ضَرْبٍ مِن الاسْتِعَارَةِ ، وانّا قالَ : والأغلبُ على مُذْ أنْ يكونَ اسماً للحذف ، لأَجْلِ أنَّ الحذف بالأسهاء ألبقُ منهُ بالحروف . فاذا كانَ منذُ اسماً كانَ [التّصرّفُ] (٤٢) به ألبق ، لأنَّ الحذف بالأسهاء أفوى من الحرّف .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليِّ : ^(٤٣)

« وأمّا الموضعُ (٤٤) الذي يكونَانِ فيهِ اسْمَيْنِ فيكونُ (٤٥) عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يكونَ بِمَعْنَى الأَمَدِ ، فينتظمَ أوّل الوَقْتِ الى آخرِهِ . - والآخَرُ أَنْ يكونَ أوّل الوَقْتِ ، فأمّا الأُمَدُ فقولُك : لَمْ أَرَكَ مُدْ يومانِ ، أَيْ أَمَدُ ذلك يَوْمَانِ ، فَمُذْ ابتداءً مَوْضِعْهَا رَفْعٌ ، وهو السَمَّ من أَسْمَاءِ الزَّمانِ ويَوْمَانِ خَبُرُ لَهُمَا (٤٤) ، ولا تُسْتَعْمَلُ اسْماً الا في الابتداءِ خاصةً ، والنّكرةُ يَخْتَصُّ بِهَا [هَذَا] (٤٤) البَابُ ، لأنَّ الغَرض السّؤالُ عن عِدَّةِ المُدّةِ التي انقطَعَتِ الرَّوْيَةُ فيها ، وانْ خُصِصَ لَمْ يَمْتَنِعْ ، كَمَا أَنَّهُ اذا خُصِصَ ما في جَوابِ كَمْ لَمْ الشَّوَالُ عَلَى جَوابِ كَمْ لَمْ

⁽ ٣٩) آية ١٠٨/ التوبة ٩ . وتمام الآية : (لا تَقُمْ فيه أَبَداً . لَمَسْجدٌ أُسِسَ على التّقوى من أولِ يوم أحقُّ ان تقومَ فيه ، فيه رجالُ يُحِبُّونَ ان يَتَطَهروا والله يجب المطّهَرينَ) .

⁽٤٠) سقطت ﴿كَأَنَّهِ ﴿ فِي جِ.

⁽ ٤١) قال سيبويه في ٣٠٧/٣ : « وأما مِنْ فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، ذلك قولك : من مكان كذا وكذا الى مكان كذا وكذا . - وتقول اذا كتبت : كتابا : من فلان الى فلان ، فهذه الأسهاء سوى الأماكن عبرلها :

⁽٤٢) من ب و ج الصواب. وفي الأصل « المتصرف». تحريف.

ر ٤٣) ورد في ب وج وط بعد قوله : قال الشيخ أبو علي ، عبارة. « قال أبو بكر » والأرجح انها من وهم الناسخ .

⁽ ع ع) ج ، ط : والموضع .

⁽ ٥٤) ج ، ط : يكون .

⁽٤٦) ب: خبرها.

يَمْتَنِعَ ، لأَنَّ التَّخصيصَ فيهِ لَيْسَ يُخْرِجُهُ عن أَنْ يكونَ عدَّةً ، وأَمَّا أُوّلُ الوَقْتِ فقولُكَ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يومُ الجُمُّعَةِ . المَعْنَى أَوّلُ ذلكَ يومُ الجُمُّعَةِ ، فَهَذَا الضَّرْبُ يُحْتَاجُ الى التَّوقيتِ وتخصيصِ يومِ بِعَيْنِهِ .(٤٨)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر:

اعْلَمْ أَنَّ مُنَّذُ وَمُنْذُ اذَا كَانَا اسْمَيْنِ كَانَ مَا بَعْدَهُمَا مرفوعاً . وَيَكُونُ مَا بَعْدَهُمَا على ضَرْبَيْن :

⁽٤٨) ب، ج، ط: وقت بعينه.

⁽ ٤٩ - ٤٩) بَدَّلُه في بُ و ج : على غاية وقت الفعل.

⁽٥٠) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «ما كان». تحريف.

⁽٥١) سقطت «قلت» في ج.

⁽٥٢) ب ، ج : منذ أربعة أشهر.

⁽٥٣ - ٥٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٤٥) ب،ج: أربعة أشهر.

والضَّرْبُ النَّانِي : مِنْ مَعْنَى مُذْ ومُنْذُ أَنْ لا تَقْصِدَ انْتِظَامَ أَوَلِ الوَقْتِ وَآخِرِهِ ، وَانّا تُربِدُ الدّلالةَ على ابتداء الغايةِ دونَ انْتِهائِهَا ، فَهذَا يَقْتَضِي التَّخصيصَ كقولكَ : ما رأيتُهُ مُذْ يومُ الجُمُعَةِ ، (٥° كَانَّكَ قلتَ : أَوْلُ الوقتِ الذي انْقَطَعَ فيهِ الرَّوْيةُ يومُ الجُمُعَةِ ٥°) بمنزلةِ الجارِّ في قولكَ : أنْتَ عندَنَا مذ الليلةِ ، لأنَّ المَعْنَى فيه الأخبارُ بأولِ وقتِ الكونِ . ولو قُلْتَ : عندَنَا مُذْ وَقْتٍ ، لَمْ يَجُزُ لأَنَّ الجَارُ بمنزلةِ مِنْ في أَنَّ الغَرَضَ الدّلالةُ على ولو قُلْتَ : عندَنَا مُذْ وَقْتٍ ، لَمْ يَجُزُ لأَنَّ الجَارُ بمنزلةِ مِنْ في أَنَّ الغَرَضَ الدّلالةُ على الله التخصيصِ ، كما أنْكَ لو وابت الكونِ وابت العَونِ وابتداء] (١٥٠) الغايةِ ، ولا يَتَحصّلُ المقصودُ في ذلكَ الا بالتخصيصِ ، كما أنْكَ لو قلتَ : خَرَجْتُ من مكانٍ ، كانَ مُحالاً وذلكَ أَنَّ كُلَّ أَحَدِ يَعْلَمُ أَنَّ الوَلِ المنوعِ في مَكَانِ مَا ، فَلَيْسَ يُفِيدُ كلامُكَ الا قلتَ عَرْدَانُ مَا ، وكذلكَ يَعْلَمُ أَنَّ أَوْلَ الخروجِ في مَكَانِ مَا ، فَلَيْسَ يُفِيدُ كلامُكَ الا لأنَّ كَلَّ أَحَدِ لا يعلمُ أَن ابتداء الكونِ كانَ في يومِ الجُمُعَةِ وكَذَا تقولُ : خَرَجْتُ مِن الجُمُعَةِ ، الضَّرورةُ أَمْرُهُ . فالواجبُ ١٩٥٥ أَنْ تقولَ : أَنْتَ عِنْدَنَا مُذُ يومُ الجُمُعَةِ ، الرَّفُع ، الرَّعْفِ البَّعْمِ أَنْ ابتداء الكونِ كانَ في يومِ الجُمُعَةِ وكَذَا تقولُ : خَرَجْتُ مِنَ البَعْمِ أَنْ تَلْلَ مَذْ اللهُ المَعْ ، لمَانُ قُلْتَ : أَنْ تَعْدِنَا مَذَ اللهُ اللهِ عَلَى المَدِوعِ اللهُ الله

وجُمْلَةُ القَوْلِ أَنَّكَ اذا رَفَعْتَ ما بَعْدَهُمَا جَازَ ثَلاثةُ أُوْجُهِ:

أَحَدُهَا : التَّنكيرُ نحوَ لَمْ أَرَكَ مذ يومانِ ، تُريدُ : أوَّلُ الوقتِ وآخرُهُ .

والثَّاني : التَّعريفُ على أنْ تقصدَ ذلكَ أَيْضاً نحوَما ذَكَرْنَا من قولِكَ : لَمْ أَرَكَ مُذِ الحَّرِهُ ، تُريدُ أَنَّكَ لم تَرَهُ في الشَّهْرِ كُلِّهِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ تقولَ ذلكَ عندَ انسلاخِ الشَّهْرِ .

⁽٥٥ - ٥٥) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٥٦) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «الابتداء». تحريف.

⁽٥٧) سقطت ١١٥١ من ج.

⁽۵۸) من ب و ج. الصواب.

⁽٥٩) ب: فالجواب.

والوَجْهُ النَّالِثُ : وهو أَنْ تُريدَ أَوَّلَ الوَقْتِ فَتَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الجُمُعَةِ ، واذا جررتَ لَمْ [يَجُزْ](٢٠) الا هَذَا الوَجْهُ الأخيرُ ، وهوَ قَصْدُ أَوَّكِ الوَقْتِ ، كَمِنْ في الأَمْكِنَةِ سَواءٌ . فان قُلْتَ : فَمَا الفَصْلُ بَيْنَ أَنْ تقولَ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يُومِ الجُمُعَةِ ، فَجَرَرْتَ أَوْ رَفَعْتَ وَأَنْتَ تُريدُ أَوِّلَ الوَقْتِ ، وبَيْنَ أَنْ تقولَ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الجُمُعَةِ(٦١) ، وأنْتَ تقصدُ أوّلَ الوقتِ وآخرَهُ ؟ فالجَوابُ أنَّكَ اذا قُلْتَ : ما رَأَيْتُهُ مذ يَومُ الجُمُعَةِ ، تُريدُ أوّلَ الوَقْتِ وَآخَرَهُ ، كَانَ بَمْنزلةِ قولِكَ : مُذُ اليومُ ، في أنَّ الرؤيةَ لَمْ تَلْتَبسَ بيوم الجُمُعَةِ بوجهٍ ، كَمَا أَنَّكَ اذا قُلْتَ : ما رَأَيْتُهُ مُذْ يومانِ ، كَانَ المَعْنَى أَنَّ الرَوْيَةَ لَمْ تَخْصُلْ في جزء من اليَوْمَيْنِ البَنَّةَ ، لأنَّ يومَ الجُمُعَةِ هَا هُنَا بمنزلةِ أنْ تقولَ : مَا رَأَيْتُهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ ساعَةً ، أو عَشُّر ساعاتٍ مَثَلاً . واذا قلتَ : ما رَأَيْتُهُ مُذْ يوم الجُمُعَةِ ، فجَرَرْتَ على ابتداءِ الغَايةِ ، كَانَ المَعْنَى أنَّ الرَّؤيةَ انقطعتْ في يوم الجُمُعَةِ ، وأنَّكَ رأيتَهُ فيه ثم فَارَقَكَ ، فتكونُ الرُّويةُ ملتبسةً ببعضِ يوم الجُمُعَةِ ، كَمَا أَنَّكَ اذا قُلْتَ : انقطعَ الرؤيةُ في يوم الجُمُعَةِ ، كَانَ مُحْتَمِلاً هَذَا وجَارِياً مَجْرَى قولِكَ : افْتَرَقْنَا يومَ الجُمُعَةِ . *[فان قُلْتَ قَدْ بَنَيْتَ البَابَ كُلَّهُ على أن الرَّفْعَ يَقْتَضِي في وَجْهَيْهِ الأمدَ وانتظامَ أوّلِ الوَقْتِ وآخِرَهُ كَقُولِكَ . مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ، وأنَّ الجَرَّ عَلَى خِلافِ ذلكَ وَهُو أَنَّهُ يَقْتَضِي أوّلَ الوَقْتِ ، وأنَّهُ لخَليقٌ بذلكَ مِنْ حيثُ أنَّ مُذْ اذَا جَرَّت فهي بمنزلةِ مِنْ اقتضاءِ الابتداءِ . واذَاكَانَ هَذَا كَذَلَكَ فَمَا وَجُهُ قُولِهُم : مَا رَأَيْتُهُ مَذَ يَوْمَيْنَ ؟ وَمَا بَالُ الجَرِّ فِي هَذَا النَّحُو لا يُوجِبُ أُوِّلَ الوَقْتِ ، كيفَ واذا قُلْتَ : ما رَأَيْتُهُ مذ يومِين ، فهو بمنزلةِ أنْ تدفعَ (٦٣) في أنَّ الرَّوُّيةَ مفقودةٌ في جميع المُدَّةِ المذكورةِ ؟ فالجوابُ أنَّ الفَصْلَ بَيْنَ الرَّفْعِ والجَرِّ قائمٌ بكلِّ حَالٍ. وابجَابُ أوّلِ الوَقْتِ وكونُ مَسْأَلَةِ القَصْدِ اليهِ لازمٌ للجّرُّ.

⁽٦٠) من ب و ج. الصواب.

⁽ ٩١) زيادة في ج بعد قوله : مديوم الجمعة نصها « تريد أول الوقت » وقد أشير في النسخة نفسها الى هذه الزيادة بكلمتي « زيد » و « الى » عند بدايتها ونهايتها .

^(*) هنا بدَّاية زيادة اثبتها من ب مقابلة مع ج والسياق يقتضي اثباتها لأنها تكملة لأفكار عبد القاهر التي ذكرها قبلها . وتقدر الزيادة بورقة من أوراق نسخة الأصل . وقد تكون هي كذلك وسقطت منها وسوف أشير الى نهايتها .

⁽٦٢) ج: ترفع. تحويف.

ونُبِينُ هَذَا فِي هذهِ المَسْأَلَةِ التي أَذْكُرُهَا لكَ وهِي رَأْيْتُكَ منذ سَنَةٌ تَتَكلّمُ في حاجة زيد، اذَا رَفَعْتَ كَانَ المَعْنَى أَنَّ رَوْيةٌ كَانَتْ في وقتٍ ثم فُقِلَتْ ، وغاية المَسْأَلَةِ اليها من وقتِكَ هَذَا الوقتِ ، هَذَا القَدْرُ من الزّمانِ وقتِكَ هَذَا سَنَةٌ ، وجُملَةُ الأُمدِ مِنْ لَدُنْ كَانَتْ الى هذا الوقتِ ، هَذَا القَدْرُ من الزّمانِ الذي تُعبَّرُ عنهُ بِسَنَةٍ . واذَا قُلْتَ (٣٣) أَنَا أَرَاكَ مُنْذُ سَنَةٍ تتكلّمُ في حاجةٍ زيدٍ ، فجرَرْتَ ، فالمَعْنَى أَنَّ رَوْيةً كَانَتْ واتصَلَتْ فأنْتَ بَعْدُ في الرّويةِ لكنَّ عَرَضَكَ أَنْ تُبيّنَ أَنَّ هذهِ الرويةِ لكنَّ عَرَضَكَ أَنْ تُبيّنَ أَنَّ هذهِ الرويةِ المَعْنَى أَنَّ رَوْيةً لأَنْكَ لم تُردُ منكَ اتصلَتْ في مُدةٍ وَأَنَّ أُولَها أَوّلُ سَنَةٍ من هَذَا الوَقْتِ . ولَمْ يَجُزُ أَنْ تَرْفَعَ لأَنْكَ لم تُردُ أَنَّ الرّوية تَعلَى الله المَعْنَى فيها ولم تَعْفَى بَعْدُ مُمْتَدَةً بالله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله المَعْنَى فيها ولم تُقْضَ بَعْدُ . الله عَنْ الله عَنْ المَعْنَى فيها ولم تُقْضَ بَعْدُ . ومثله من الكَابَ عَلَى المَعْمَ في هذهِ الحَاجةِ وتَسْعَى فِيها ولم تُقْضَ بَعْدُ . ومثله من الكَلامِ أَرَى زيداً يَقُرُأُ كتابَ كَذَا منذ سنةٍ ، وقد بَلغَ النَصْفَ ، فأنْتَ في هذا تُخْبُرُ (١٥) الكَلامِ أَرَى زيداً يَقُرُأ كتابَ كَذَا منذ سنةٍ ، وقد بَلغَ النَصْفَ ، فأنْتَ في هذا تُخْبُرُ (١٥) باتصالِ القِراءةِ بَعْدُ ، ولكنَكَ أَرَدْتَ أَنْ تقولَ : انَّ أَوْلَها كَانَ في وقتٍ هو ابتداء سَنَةٍ من وقتي هو ابتداء سَنَةٍ من هذا أَدْ عَلَى هذا أَدْ على ثلاثة أَوْجُهٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تُرِيدَ أَوِّلَ الوَقْتِ ولا تَقْصدُ مُدَّةً لَها أَوّلُ وَآخِرُ بوجهِ . كقولكَ : ما رأَيْتُهُ مذ يومُ الجُمُعَةِ .

والثَّاني : مَا رَأَيْتُهُ مَذ يَومَانِ ، تَذَكُرُ أَوَّلاً وَآخِراً وَتُقَدَّرُ مِعَ ذَلَكَ الْفِعْلَ وانقطاعَهُ وَجُعلُهُ مُوازِياً (٦٦) لهذهِ المُدّةِ .

والثَّالِثُ : أَنْ تَذْكُرَ مدّةً من ابتداءِ فعلِ الى وقتِكَ الذي تَتَكَلَّمُ فيهِ ، ولَكِنْ لا تُقَدَّرُ الفِعْلَ بالمُدّةِ ولا تَمْسَحُهُ(١٧٠) مثلاً بها ، لأنَّكَ تُريدُ أَنَّ ذلكَ الفِعْلَ بعدُ كاثِنٌ لَمْ يَبْلُغُ عَلِيتَهُ ولَمْ تَنْتَهِ أَجْزَاؤُهُ ، فيحتاجُ الى بيانِ أَمَدِ زَمانِهِ الذي كَانَ فيهِ . ثم أَعْلَمْ أَنَّكَ اذَا

⁽٦٣) سقطت «قلت» في ج.

⁽٦٤) كذا في ج الصواب. وفي ب: فتجدها. تصحيف.

⁽٦٥) كذا في ج. الصواب. وفي ب: الخبر. تحريف.

⁽ ٦٦) ج : موازنا .

⁽ ٦٧) كذا في ج. الصواب. وفي ب: ولا شبهه. تحريف.

جَرَرْتَ فقلتَ : لم أَرَكَ مُذْ يوم الجُمُعَةِ ، كانَ (١٨ مُذْ حَرْفاً بمنزلةِ في اذَا قُلْتَ : لم أَرَكَ في يوم الجُمُعَةِ ، وحَرْفُ الجَرِّ يتعلَّقُ بما قَبْلَهُ تَعلَّقَ زيد بِضَرَبْتُ (١٩ في قولِكَ : ضَرَبْتُ ١٩) زَيْداً . فكما لا يَعَدُّ بزيد جملةً مستأنفةً ، كذلك لا يكونُ قولُك : مذ يوم الجُمُعَةِ ، وفي يوم الجُمُعَةِ جملةً على انفرادِهَا . فانْ قِيلَ : اذا كانَ مُذْ في حالِ الرَّفْعُ معَ الاسم المرفوع بَعْدَهُ جملةً من مبتدأ وخبر فكيف لَمْ يَجُزْ أَنْ تقولَ : ما رأيتُهُ ومُذْ يَومانِ ، فَتَعْطِفَ إِحْدَى الجُمْلَتَيْنِ عَلَى الأَخْرَى كَمَا تفعلُ ذلك فيا مَثْلُتَ وهو قولُك : ما رأيتُهُ وأَمَدُ ذلك مَا يَومانِ ؟ وكيف خَالَفَ التّفسيرُ المُفَسَّرُ ؟ .

فالجَوابُ أَنَّ قُولُكَ : مُذْ يَومانِ ، وانْ كانَ جملةً مُسْتَأَنْفَةً فانَّ هذهِ الجُمْلَةَ من المَعْنَى كَأَنَّهَا جزءٌ من الكَلامِ الذي قَبْلَهَا ، أَلا تَرَاهَا تُفيدُ التّجديدَ في الفِعْلِ حيثُ المَعْنَى كَأَنَّهَا جزءٌ من الكَلامِ الذي قَبْلَهَا ، أَلا تَرَاهَا تُفيدُ التّجديدَ في الفِعْلِ السّابِقِ ذِكْرُهُ ، وتعلمُ أَنْهَا مُخَصِّصةً أَعْنِي أَنَّكَ لو قُلْتَ : ما رأيتُهُ ، ولم تَقُلُ : مُذْ يومانِ ، قَيدُت العموم يومانِ ، كَانَ نَفْياً للرُّويَةِ في عُمومِ الزّمانِ المَاضِي ، ولما قُلْتَ : مُذْ يومانِ ، قَيدُت العموم وخصَّصْتَهُ . فَلَم امتزجَ مَعْنَى احْدَى الجُمْلَتَيْنِ بالأخرى جَرَتا مَجْرَى جُمْلَةٍ (٧٠) وَاحِدَةٍ فلم يَجُزْ فِيها العَطْفُ كَمَا كَانَ ذلكَ في القَسَمِ وجَوَابِهِ والشَّرْطِ والجَزَاءِ .

وأَمْرُ آخَرُ وهُو أَنَّ قُولَكَ : مُذْ يَومانِ ، لا يُؤدّى المَعْنَى المفهومَ من قُولِكَ : أَمَدُ ذَلكَ يَوْمَانِ ، ألا بَعْدَ أَنْ يَسْبِقَ الكلامُ الأوّلُ الذي هو قُولُكَ : ما رَأَيْنَهُ . ولو ابتدأت بِهِ لَمْ يَجُزْ ، فَلمّا كَانَ كذلك كَانَ أَشَدَّ لِتَداخُلِ الجُمْلَتَيْنِ وجَرْيهِمَا مَجْرَى جُمْلَةٍ واحدةٍ ، وَلَيْسَ كذلك قُولُكَ : أَمَدُ ذلك يَوْمَانِ ، لأَنّهُ كلامٌ مستقلُّ بمعناهُ ، غيرُ مُفْتَقِرٍ الى ما يتقدّمُهُ حَتّى يُفَسِّرهُ وتُبَيِّنَ أَمْرُهُ .

ويُوضِّحُ هِذَا المُوضِعَ جِداً أَنَّا نقولُ : زيداً ضَرَبْتُهُ ، فيكونُ زيداً – منصوباً لا محالةَ بفعلٍ مُضمَرٍ نحوَ ضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُهُ ، واذَا نَظَرْنَا الى هذا التّقديرِ وَجَدْنَا الكلامَ

⁽٦٨) سقطت «مذ ، في ج.

⁽ ٦٩ - ٦٩) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽٧٠) سقطت «جملة» في ج.

جُمْلَتَيْنِ من حيثُ أَنَّ ضَرَبْتُهُ ، جملةً . وضَرَبْتُ زَيْداً ، جُمْلَةً ، ثُمَّ لا يحوزُ عطفُ قولنَا : ضَرَبْتُهُ ، (٧١) على زَيْدِ اعتباراً لكونهِ جملةً ، لأجْلِ أَنَّ هذا التقدير انّما يَظْهَرُ ويُعْلَمُ بهذا الظّاهِرِ . فَلَمّا كَانَ كذلكَ لَمْ يَكُنْ لذلكَ الفِعْلَ المُضْمَرِ حكمُ الجُمْلَةِ من حيثُ لَمْ يَسْتَقِلَّ بنفسهِ ، واحْتَاجَ الى هَذَا الظّاهرِ في بيانِهِ لَهُ . كذلك لا يكونُ قُولُنَا : مُذْ يَومَانِ في حُكْم جملةٍ مستقلّةٍ لافتقارِهَا في أَنْ يصيرَ المقصودُ بِهَا معلوماً الى الجُمْلَةِ التي قَبْلَهَا]* .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي ٍ :

« والفَصْلُ بينَ الرَّفْعِ والجَرِّ بمُذْ أَنَّكَ اذا جَرَرْتَ بِمُذْ كَانَ الكلامُ جملةً // واحدةً ، واذَا رَفَعْتَ كانَ الكلامُ جُمْلَتَيْنِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنْكَ اذَا قُلْتَ : لَمْ أَرَكَ مُذْ يومانِ ، كَانَ مُذْ مبتدأً ويومانِ خَبَرَهُ كقولكَ : أَمَدُ ذلك يَوْمانِ ، فيكونُ الكَلامُ جُمْلَتَيْنِ : أَحْدَاهُمَا قُولُكَ : لَمْ (٧٢) أَرَكَ ، والثّانيةُ قُولُكَ : مُذْ يَومَانِ ، كَمَا أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : لَم أَرَكَ وأيامُ البَيْنِ طَويلةٌ ، كَانَ كذلك . واذَا جَرَرْتَ فقلتَ : لَمْ أَرَكَ مذ يومِ الجُمُعَةِ ، كَانَ مُذْ حَرْفًا بمنزلة في اذا قُلْتَ : لَمْ أَرَكَ في بومِ الجُمُعَةِ ، كَانَ مُذْ حَرْفًا بمنزلة في اذا قُلْتَ : لَمْ أَرَكَ في يومِ الجُمُعَةِ ، وحَرْفٌ الجَرِّ بما قَبْلَهُ تَعَلَّقَ زيدِ بضَرَبْتُ في قولِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، فَكَمَا لا يُعَدُّ زيدٌ جملةً مُسْتَأْنَفَةً كذلك لا يكونُ قُولُكَ : مُذْ يومِ الجُمُعَةِ ، وفي يوم الجمعة جملةً على انفرَادِهَا ، ويجبُ أَنْ يكونَ داخِلاً في قَبْلَهُ . واذَا كَانَ كذلك كانَ الكَلامُ جُملَةً واحدةً فاعْرِفْهُ .

⁽٧١) كذا الصواب. وفي ب و ج: ضربته. تحريف.

^(*) هنا تنتي الزيادة المثبتة من ب و ج والمشار اليها في ص ٨٦٢،

⁽ ٧٢) ج : ثم . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« بَابُ الْقَسَمِ » :

القَسَمُ جملةً يُوكَدُ بِهَا الخَبُرُ(١) ، ولَمّا كانَ (٢) في الأصْلِ جملةً من الجُملِ التي هي أخبارٌ جاءَتْ على مَا جَاءَتْ عليهِ أَخواتُهَا في كونها (٣) مَرَّةً جملةً من فِعْلِ وفَاعلِ ، وأخرَى من مُبْتَدَأٍ وخَبِر الا أَنّها لا تَسْتَقِلُّ بأَنْفُسِهَا حتّى تُبْبِعَ بما يُقْسَمُ عليهِ . ونظيرُهَا من الجُملِ الشَّرُطُ في المُجَازَاةِ في أَنّها وانْ كَانَتْ جُمْلَةً فقد خَرَجَتْ عن أَحْكامِ الجُملِ من الجُملِ الشَّرْطُ في المُجَازَاةِ في أَنّها وانْ كَانَتْ جُمْلَةً التي من الفِعْلِ والفاعِل (٤) في القسم جهةِ أَنّها لا تُفيد حتّى يَنْضم اليها الجَزَاءُ ، فالجُملَةُ التي من الفِعْلِ والفاعِل (٤) في القسم قَولُهُم : أَحْلِفُ باللهِ ، وكثيراً ما يُحْذَفُ أَحْلِفُ للعلم بهِ والاسْتِغناءِ بذلك عَنْهُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرِ:

اعْلَمْ أَنَّ القَسَمَ لِمَّاكَانَ مُوضُوعُهُ عَلَى أَنْ يُؤكَّدَ بِهِ كَلامٌ ، لَمْ يَجُزْ السكوتُ عليهِ ، فلا تقولُ : أَخْلِفُ باللهِ فلا تقولُ : أَخْلِفُ باللهِ ، وتَسْكُتُ بَلْ يَجِبُ أَنْ تَأْتِيَ بالمُقْسَمِ عليهِ فتقولُ : أَخْلِفُ باللهِ لأَفْعَلَنَّ ، لأَنَّكَ لَمْ تَقْصِدِ الأخبارَ بالحَلْفِ فَقَطْ ، وانّها قَصَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ بأمرِ نحوَ لأَفْعَلَنَّ ، الا أَنَّكَ لَمْ تَقْصِدِ الأخبارَ بالحَلْفِ فَقَطْ ، وانّها قَصَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ بأمرِ نحوَ لأَفْعَلَنَّ ، الا أَنَّكَ أَكَدَتُهُ ونَفَيْتَ عنهُ الشَّكُ بأَنْ أَقْسَمْتَ عليهِ . وشبَّههُ بالشَّرْطِ من حيثُ لأَفْعَلَنَّ ، الا أَنَّكَ أَكَدَتُهُ ونَفَيْتَ عنهُ الشَّكَ بأَنْ أَقْسَمْتَ عليهِ . وشبَّههُ بالشَّرْطِ من حيثُ إنَّكَ لو قُلْتَ : إنْ تَضْرِبُ ، وانْ يَخْرُجْ زيدٌ ، لَمْ يَجُزْ السَّكْتُ (٥) عَلَيْهِ ، لأَنَّ موضوعَهُ على ما يَمْنعُهُ منَ الاسْتِقْلالِ ، وهو أنّهُ اشتراطُ والشَّرْطُ لا يَتِمُّ الا بالجَزَاءِ فَلَمّا موضوعَهُ على ما يَمْنعُهُ منَ الاسْتِقْلالِ ، وهو أنّهُ اشتراطُ والشَّرْطُ لا يَتِمُّ الا بالجَزَاءِ فَلَمّا

⁽١) ج: مؤكد بها الخبر.

⁽٢) ب، ج: واذا كان.

⁽٣) ط: من كونها.

⁽٤) ط: من فعل وفاعل.

⁽٥) ب، ج: السكوت. وهما بمعنى واحد أنظر اللسان (سكت) ٣٤٧/٢.

كَانَ كَذَلِكَ جَرَى الجُمْلَةُ التي هي شِرْطٌ مَجْرَى الجُزِءِ الوَاحِدِ لأَنَّهَا تَقْتَضِي الجَوابَ ، ويستحيلُ تَعَرَّىها منهُ بكلِّ وَجْه ، كها يَسْتَحِيلُ تَعَرَّى المُخْبَرِ عنهُ من الخَبَرِ^(١) . فَلَمْ يَجُزْ أَنْ تقولَ : أَنْ تَضْرِبْ ، وان [تأتني] (٧) فأنْتَ مُكْرَمٌ عَبُو ، ولا أَنْ تقولَ أَخْلِفُ باللهِ ، حتى تَقُولَ : لأفعلَنَّ ، كها لم يَجُزْ أَنْ تقولَ : مُنْطَلِقٌ . وَاصِداً الأخبارَ حتى تقولَ : مُنْطَلِقٌ .

ويكونُ القَسَمُ جملةً من فِعْلِ وَفَاعِلِ ومن مبتدأٍ وخَبَرٍ ، فالفِعْلُ والفَاعِلُ قُولُهُ : أَخْلِفُ بِاللّهِ ، لأَنَّ أَخْلِفُ فِعْلٌ ، والبَّاءُ يُوصِلُ الفِعْلَ الى المحلوفِ بهِ ، فهو بمنزلةِ قُولِكَ : أُمِرَ بزيدٍ ، ويُخْذَفُ هَذَا الفِعْلُ كثيراً لدليلِ الحَالِ عليهِ ، كَمَا يُخْذَفُ ابْتَدَيءُ في قُولِهم : (^) بسمِ اللهِ ، يوغيرِ ذلك . قُولِهم : (أمَّ بسمِ اللهِ ، يوغيرِ ذلك .

/٢٣١/ بِاللَّهِ رَبِّكَ انْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ ﴿ هَـٰذَا ابْنُ هَرَّمَةَ وَاقِفًا بِالبَابِ(١)

فَلَيْسَ بِقَسَمٍ ، وانَّها هُوَ // اسْتِعْطَافٌ كَأَنَّهُ قالَ : بِحَقِّ نِعْمَةِ اللهِ عليكَ افْعَلْ . وكَذَا قولُ الآخرِ :

⁽٦) ج: من المخبر. تحريف.

⁽٧) من ب ، ج . الصواب . وفي الأصل « تأتي » محريف

 ⁽٨) سقطت « في قولم » في ب و ج .

⁽٩) هذا البيت لأبن هرمه واسمه ابراهيم بن علي بن سلمة بن هرمة وقيل : ابن سلمة بن عامر بن هرمة ، وكنيته أبو اسحق كان يوصف بأنه من ساقة الشعراء – أي متأخريهم – وكان الأصمعي يقول فيه ختم الشعراء بابن هرمة ، وهو آخر الحتجج ، مدح ملوك بني مروان وبتي الى آخر أيام المنصور . وقيل في ولادته أنها سنة تسعين هـ . وتوفى سنة ١٧٦ هـ .

وأنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٧٥٣/ – ٧٥٤ ، وطبقات الشعراء لابن المعتز ٢٠ – ٢١ ، والأغاني ٣٩٧/ – ٣٩٧ ، وشرح شواهد المغنى والأغاني ٣٩٨/ ، وشرح شواهد المغنى ٢٨٢/ ، والخزانة ٢٠٤/ .

والبيت في ديوانه قي ١/١١ ص ٧٠.

/٢٣٢/ بِدَينِكَ هَلْ ضَمَتَ اليكَ نُعْمَا وهَلْ قَبَلْتَ بَعْدَ النَّومِ فَاهَا(١٠) كَأْنَّهُ قَالَ : أَسْأَلُكَ بِحَقِّ دينِكَ أَن تُصْدِقَنِي وتُعَرِّفَنِي الحَقِيقَةَ . قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَى :

« والتي من الاثبتداء والحَبَر قَوْلُهُمْ : لَعَمْرُكَ لأفعلنَّ ، وعَلَيَّ عَهْدُ اللهِ وأَيمُنْ اللهِ ، وهذهِ الأقسامُ تُتَلَقَّى باللامِ وبأنَّ وبلا ومَا(١١) ، وذلك قولُك : واللهِ انَّ زيداً منطلقٌ ، وباللهِ لزيدٌ مُنْطَلِقٌ ، وواللهِ لا يقومُ زَيْدٌ ، وأيمنُ اللهِ لأفعَلَّنَ ، والبَاء التي أضَافَتِ الحَلِفَ وباللهِ لزيدٌ مُنْطَلِقٌ ، وواللهِ لا يقومُ زَيْدٌ ، وأيمنُ اللهِ لأفعَلَّنَ ، والبَاء التي أضَافَتِ الحَلِفَ الى المحلوفِ بهِ في قولِهِم : أَحْلِفُ باللهِ ، قد تُبْدَلُ منها الواوُ فيقالُ : واللهِ ، وتبدل من الواو النَّاءُ فيقالُ : تَاللهِ (١٢) ، وفي القُرْآنِ : - (وتَاللهِ لأكِيدنَّ أَصْنَامَكُمْ) (١٣)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنْكَ اذَا قُلْتَ : لَعَمْرُكَ لِأَفْعَلَنَّ ، فعمرُكَ مبتداً وخَبَرُهُ محذوف . التقديرُ لَعَمْرُكَ قَسِمِي ، فهذا يَجْرِي مَجْرَى قولِكَ : أَقْسَمْتُ بعمرِكَ ، واللامُ لامُ الابْتِدَاءِ ، والعَمْرُ والعُمْرُ ، وانْكَانا(١٤) مُتَّفِقَيْنِ فِي المَعْنَى فَلا يُسْتَعْمَلُ فِي اليمينِ الا الفَتْحُ لأنَّ ذلك يَجْرِي مَجْرَى المَثَل وفي الاخْتِصَاصِ ضَرْبٌ من تَغْييرِ اللفظِ لتغييرِ المَعْنَى ، وكذا اذا يَجْرِي مَجْرَى المَثَل وفي الاخْتِصَاصِ ضَرْبٌ من تَغْييرِ اللفظِ لتغييرِ المَعْنَى ، وكذا اذا قُلْتَ : عَلَيْ عَهْدُ اللهِ [لأنَّ عَهْدَ اللهِ](١٥) مُبْتَدَأً ، وعلى خَبْرُ مُقَدَّمٌ عليهِ ، كَأَنَّهُ : عَهْدُ

⁽١٠) ينسب البيت لقيس بن الملوح. وهو في ديوانه (على ابدال نعا بليلي) ق ١/٢٩٩ ص ٣٨٦ ومنسوب له في الأمالي ٣٤/٦ ، والبيت غير منسوب في الأمالي ٣٤/٦ ، والبيت غير منسوب في المفصل ٣٤/٧ (الصدر) ، وشرحه لابن يعيش ١٠٣/٩ ومغنى اللبيب ٨٣٥ ج ٨٤/٣ ووايته في الديوان والأغاني اللبيب وشواهده :

⁽١١) ط: وبما.

⁽۱۲) ج: بالله. تصحيف.

⁽١٣) آبة ٥٠/الأنبياء ٢١

⁽ ١٤) ب : كانتا .

⁽١٥) منْ ج. الصواب. وهو ساقط من الأصل و ب بسبب انتقال النظر.

اللهِ يَجِبُ عَلَيَّ ، ثَمْ تَنَوَّلَ هَذَا الكلامُ منزلةَ قولِكَ : (١٦ أَحْلِفُ باللهِ وَيَكُونُ هَذَا بمنزلةِ قولِكَ : (١٦ أَحْلِفُ باللهِ وَيكُونُ هَذَا بمنزلةِ قولِكَ : (١٦ أَحْلِفُ الظَّرْفُ حَبَرَهُ ، ويحوزُ أَنْ يكونَ على مَذْهَبِ أَبِي الحَسَنِ مِثْلَ : أَحْلِفُ باللهِ فِي كَوْنِهِ جُمْلَةً من الفِعْلِ ، لأَنَّهُ يرفِعُ لظَّاهِرَ بالظَّرْفِ فَكَأَنَّهُ قالَ : يَجِبُ عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ ، وأيمنُ اللهِ بمنزلةِ لَعَمُرُكَ فِي أَنَّهُ مُبْتَدَأً عَذَوفُ الخَبَرِ كَأَنَّهُ قَالَ : يَجِبُ عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ ، وأيمنُ اللهِ بمنزلةِ لَعَمُركَ فِي أَنَّهُ مُبْتَدَأً عَذوفُ الخَبَرِ كَأَنَّهُ قَالَ : أيمنُ اللهِ يَجِينِي .

ويُتَلَقَّى القَسَمُ بأربعةِ أَخْرُف : اللامُ وأنَّ ولا ومَا ، فاللامُ وانَّ – للايجابِ تقولُ : واللهِ لأَفْعَلَنَّ ، فيكونُ لأَفْعَلَنَّ كلاماً مُوجباً ، وتقولُ : واللهِ انَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، فانْ قُلْت : واللهِ انَّ زيداً لا يَقُومُ ، فأنَّهُ اثْباتٌ لأنَّ أنَّ دَخَلَ على الجُمْلَةِ ، وكانَ الخَبُرُ مَنْفِياً فأكَّدَ النَّفْي وَقَرَرَهُ والنّفي كقولِك : واللهِ ما يَقُومُ زيدٌ ، وواللهِ لا يَخْرِجُ ، وكذا حُكْمُ جميعِ النَّفْسَامِ ، فلا فَصْلَ بينَ واللهِ ولَعَمْرُكَ ، وأيمنُ اللهِ ، وعليَّ عَهْدُ اللهِ في أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهَا للأَقْسَامِ ، فلا فَصْلَ بينَ واللهِ ولَعَمْرُكَ ، وأيمنُ اللهِ ، وعليَّ عَهْدُ اللهِ في أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهَا يُجَابُ بهذهِ الأشياءِ . و[تدخلُ](١٧) اللامُ على المَاضِي كقولِك : واللهِ لكَذَب (١٨) لأنَّ الماضِي قد يَفْتَقِرُ الى التّوكيدِ كما يَفْتَقِرُ اليهِ المستقبلُ فلا استنكارَ في القَسَمِ عَلَيْهِ .

واستعمالُ قَدْ غَالِبٌ نحوَ واللهِ لقدْ خَرَجَ وَتَرْكُهُ جَاثِزٌ حَسَنٌ ، وقَدْ تَقَدَّمَ(١٩) من قولهِ :

حَلَفْتُ لَهَا باللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا /١٦/

ويَدلُّ (٢٠) على صِحَّةِ القَسَمِ في المَاضِي المَحْضِ أَنَّكَ تقولُ : واللهِ مَا خَرَجَ فَلا يُمْكِنُكَ الاتيانُ بِقَدْ ، وأمَّا البَدَلُ في البَاءِ فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ قُبَيْلُ.

⁽١٦ - ١٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٧) من ب و ج الصواب. وفي الأصل : قد اخل «تحريف.

⁽١٨) قال سببويه في ٤٥٤/١ : « وسمعنا من العرب من يقول : واللهِ لَكَذَبْتُ . والله لَكَذَبَ . فالنون لا تدخل على فعل قد وقع ، وانمَا تدخل على غيرِ الواجب .

⁽١٩) ب، ج: كما تقدم.

⁽ ۲۰) ب ، ج : ویدلك .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِي : « وقولهم لعمرك (٢١) ان زيدا منطلق لعمركَ فيه يَرْتَفَعُ بِالاَبْتِدَاءِ ، وخَبَرُهُ مُضْمَرٌ ، ولا يُسْتَعْمَلُ اظهارُ هَذَا الخَبَرِ ، كَمَا لَمْ يُسْتَعْمَلُ (٢٢) اظهارُ خَبَرِ الذي بَعْدَ لَوْلا وقد (٢٣) تُحْذَفُ لا في النّفي من اللفظ وهو مُقَدَّرٌ في المَعْنَى و إِذَكِكَ] (٢٤) قَوْلُهُمْ : واللهِ أَفْعَلُ ، يُريدونَ [به] (٢٥) لا أَفْعَلُ اللهُ عَلَى ع

/٢٣٣/ تَالِلَهِ يَبْقَى عَلَى الأيامِ مُبْتَقِلٌ جَوْنُ السَّراةِ رَبَاعٌ سِنُّهُ غَرِدُ(٢٦)

وجَازَ حَذْفُهَا للدَّلالَةِ عَلَيْهَا ، أَلا تَرَى أَنَّه لوكَانَ ايجَاباً لَمْ يَخْلُ (٢٧) من اللامِ أو مِن النَّونِ او مِنْهُمَا جَمِيعاً . وألِفُ أيمُن أَلِفُ وَصْلِ كَالَّتِي تَلْحَقُ لامَ المَعْرِفَةِ (٢٨) ، وقد يُحذَفُ حَرْفُ الْجَرِّ فَيَصِلُ الفِعْلُ الى الاسمِ المَحْلُوفِ بِهِ وذلكَ نَحُو (٢٩) اللهَ لأَفْعَلَنَّ ، ورُبًا أَضْمِرَ حَرْفُ الْجَرِّ فقيلَ : اللهِ لأَفْعَلَنَّ .

قَالَ الشَّيْخُ الاماءُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّهُ شُبِّهَ الخَبَرُ المحذوفُ في قولِكَ ﴿ لَعَمْرُكَ انَّ زِيداً مُنْطَلِقٌ بِخَبَرِ المُبْتَدأِ الواقعِ

⁽ ۲۱) ط : « وتقول : والله لكذب (زيد » « وقولهم .

[.] کها لا یستعمل (۲۲)

⁽ ٢٣) «قد » مكررة في الأصل وساقطة في ج .

من ب و ج و ط . الصواب . وفي الأصل . « وكذلك ، تحريف .

⁽۲۵) من ب و ج و ط. أولى.

 ⁽ ٢٦) لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ق ١/٣ ج ٥٦/١ ، وديوان الهذليين ١٧٤/١ ، وشواهد الايضاح للقيسي ق ٢٦ ، - ومواد (كور) من اللسان ٤٧١/٦ - ٤٧١ و (بقل) من التاج ٢٣١/٧ ، وفي هذه المادة من اللسان ٦٤/١٣ - ٦٥ نسب البيت لمالك بن خويلد الخزاعي الهذلي وهذا وهم وتحريف فحالك من خناعة وليس من خزاعة وهذا ما أثبته صاحب اللسان في (جيد) ١٣٧/٤ في نسب الشاعر.

والبيت منسوب للهذلي (دون ذكر اسم) في اصلاح المنطق ٣٦٥ - ٣٦٩ ، وابن يعيش ٩٧/٩ - ٩٨ ((أنظر أيضا ١١١/٧) .

وهو غير منسوب في الايضاح ٣٦٤ ، والمفصل ٣**٤٥** (أثمه النعساني ونسبه لأبي كبير الهذلي) . ومتبقل اي حمار يأكل البقل .

والشاهد في قوله يبقى حيث حذف لا النافية . والذي سوغ هذا -- الحذف عدم التباسه بالفعل الموجب لأن الموجب يقتضي لام التوكيد ونونه أو أحدهما .

⁽ ۲۷) ط: لم يخل (كلام)

⁽ ۲۸) ب ، ج : لام التعريف.

⁽ ٢٩) ط : وذلك قولك .

بَعْدَ لَوْلا من جهةِ التزامِ الاضْمَارِ ، فَلا يُسْتَعْمَلُ لَعَمْرُكَ قَسَمِي كَمَا لا يُقَالُ : لَوْلا زَيْدُ موجودٌ لكانَ كَذَا وكَذَا ، وأَيْمُنْ اللهِ بهذهِ المَنْزِلَةِ ، لأنَّ التّقديرَ أَيْمُنُ اللهِ يَمِينِي ، ولا يُسْتَعْمَلُ هَذَا الخَبُرُ . ويُحْذَفُ لا لدليلِ الحَالِ عليهِ كَقَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ – (تَاللهِ تَفْتُوهُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) –(٣٠) المَعْنَى لا تَفْتُوهَ . وكَذَا قولُ الشَّاعِرِ :

تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الأيامِ

التّقديرُ لا يَبْقَى أَلا تَرَى أَنَّهُ قَصَدَ نَفْيَ البَقَاءِ وسَلَكَ سَبِيلَ التّنْبِيهِ وذكر الموتِ. وَلُو كَانَ يَصْلُحُ المَوْضِعُ للايحابِ لَوجَبَ أَنْ يكونَ فيهِ اللامُ نحوَ تاللهِ لِيَبْقَى كَمَا تقُولُ: تَاللهِ ليخرجْ زَيْدٌ، ولا تقولُ: تالله(٣٢١) يخرجُ زيدٌ غَداً، فحذَفَ لا ومَا في مثلِ هَذَا المَوْضِعِ بازاءِ زِيَادَتِهِمَا في نحو قولِهِ تَعالَى - (فَبِمَا رَحْمَةٍ) -(٣٢) و - (لثلا يعلمَ أَهْلُ الكِتَابِ) -(٣٣)، لأنَّ المَعْنَى لأنْ يعلمَ، وقولُ الشّاعِر:

/٢٣٤/ أَفَعَنْكَ لا بَرِقٌ كَأَنَّ ومَيضَهُ غَابٌ تَسَنَّمَـهُ ضِرَامٌ مُثْقِبُ (٢١)

التَّقديرُ أَفَعَنْكَ بَرْقٌ ، ولا مزيدةٌ .

وأمَّا حَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ الذي هو البَاءُ في بِاللهِ فَعَلَى وَجْهَيْنِ:

⁽٣٠) آية ٨٥/ يوسف ١٢. وقوله تعالى (تفتوء) غير مثبتة في الأصل.

⁽٣١) ج: بالله. تحريف.

⁽٣٢) آية ١٥٩/ آل عمران ٣.

آية ٢٩/ الحديد ٥٥.

⁽ ٣٤) لسَاعدةً بن جوْية الهذلي في ديوان الهذليين ٢٧٧/٧ ، - ومعجم البلدان ٢١٢/٢ ، ومواد (شيم) من اللسان ٢٨٤/٩ و (١٤) من اللسان ٢٨٤/٩ و (التاج ٣٩٣/١٠ و (عنن) من التاج ٢٨٤/٩ و و التاج ٢٨٤/٩ و (التاج ٢٨٤/٩ و (أبو الفضل) ٠ والبيت غير منسوب في الأضداد لابن بشار الأنباري ١٨٥ - (الشنقيطي) و ٢١٣ (أبو الفضل) ٠ والمخصص ١٥/١٤ .

وروايته في ديوان الهذليين " أفنك » روى في معجم البلدان " غاب تشبّيه » . وفي التاج (عنن) و (لا) برواية المقتصد : " تسنمه " ، وأشير الى هذه الرواية في اللسان (شيم) . وفيا عدا ذلك من المراجع " غاب تشبمه » . وتشيمه أي دخل فيه وتسنمه اي علاهُ .

والشاهد فيه زيادة « لا » لأن المقصود أفعنك (أي أفنك) برق.

أَحَدُهُمَا : أَن يُحْذَفَ ويوصلَ الفِعْلُ الى الاسمِ فينصِبَهُ فيقالُ : اللهَ لأَفْعَلَنَّ ، كَأَنَّهُ حَلَفْتُ اللهَ لأَفْعَلَنَّ ، وعَلَى ذلكَ بيتُ الكِتَابِ :

/٢٢٥/ الا رُبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ نَاصِحٌ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظِّبَاءِ السَّوَانِحِ (٣٠٠)

التَّقديرُ الا رُبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ نَاصِحٌ باللهِ.

والوَجْهُ الثَّاني : أَنْ يُضْمَرَ ويَبْقَى الجَرُّ فيقالُ : اللهِ لأَفْعَلَنَّ ، كَمَا أَضْمَرُوا رُبَّ في قولهِم :

/٢٢٦/ وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاقُهُ (٣٦) .

(٣٥) لم ينسب سيبويه هذا البيت في ٢٧١/١ كما لم يذكره الشنتمري في هذا الموضع ونسبه كلاهما في ١٤٤/٢ لذي الرمة .

والبيت في ديوان ذي الرمة (القسم الثاني : أبيات مفردات منسوبة الى ذي الرمة وبعضها غير صجائح) رقم ٢٣/ ص ٦٦٤ ، ونسب له أيضا في المخصص ١١١/١٣ ،

وصدر البيت غير منسوب في المفصل ٣٤٧. وبهامه دون نسبة أيضا في ابن يعيش ١٠٣/٩. ورواية عجزه في سيبويه (الموضع الأول»: «ومن هو عندي في الظباء السوانح».

والشاهد فيه حذف حرف الجر الذي هو الباء من قوله : « الله » والمعنى الا رب من قلبي له بالله ناصح ، اي احلف بالله .

(٣٦) هذا الرجز لرؤبة وبعده : كأن لونَ أرضهِ سَمَاؤُهُ .

وقد نسب للعجاج في مقاييس اللغة (عمى) ١٣٤/٤.

وهو لرؤبة في ديوانه ق ١/١ ص ٣، وشروح سقط الزند (التبريزي) ١٥٧٢/٤ ، والأمالي الشجرية الالالا (التبريزي) ١٥٧٢/٤ ، والأمالي الشجرية ١٤٣/١ و ٣٩٢/٥ ، ومغنى اللبيب ش ١٤٣/ و ٣٩/٣ ، والمسواهد الكبرى ١٥٥/٤ ، ورواه العيني فيه «ومهمه مغبّرة ارجاؤه». والمهمه : المفازة ، والأعماء والمعامي : اغقال الأرض التي لاعمارة فيها او هي المجاهل وقوله : عاميه اعماؤه ، اي متناهية في العمى على حد قولهم : ليل الاثل .

والشاهد في قوله : « وبلد » ، والمقصود » ورب بلد » . ولا تكون – هذه الواو للعطف لأن البيت في أول الأرجوزة فليس هناك معطوف عليه . كَمَا فَسَّرْنَا والأكثرُ النَّصْبُ لأنَّ الجارَّ لا يُضْمَرُ الا قليلاً. ويُقَالُ لأَفْعَلَنَّ ، في الاثبتداء ويُرَادُ القَسَمُ نحو واللهِ لأَفْعَلَنَّ ، هو قولُ الخليلِ (٣٧) (٣٨ ويَجْرِي عَلِمْتُ وما أَشْبَهَهُ مَجْرَى القَسَم ٣٨) تقولُ : عَلِمْتُ لَيَخْرُجَنَّ زَيْدٌ وعَلِمْتُ ما يَخْرَجُ زَيْدٌ (٣٩) ، وعلى ذَلِكَ بيتُ الكِتَابِ :

ولَقَدَدُ عَلِمْتُ لِتَدَاتِينً مَنيّتِي انَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا /١٤٥/

كَأَنَّهُ قَالَ : اقْسَمْتُ لتأْتِيَنَّ مَنِيِّتِي ، والذي أَوْجَبَ ذلكَ مُضَارَعَةُ عَلِمْتُ للقَسَمِ فِي الفَسَمِ اللهِ النَّعْقِيقِ و [التَّقريرِ] (٤٠) والا فليسَ لبابِ عَلِمْتُ [أَصْلُ] (٤١) في القَسَمِ .

وأمّا هَمْزَةُ أَيمُن فوصولةً غير ثَابِتَةٍ في الدّرْجِ . وشَبّههَا بالهمزةِ في قولكَ : الرّجُلُ ، من حيث أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما مفتوحةٌ وسَتَرَى بيانَ(٢١) ذلكَ في بَابِهِ(٤٣) // .

⁽ ٣٧) قال سيبويه في ١/٥٥/١ : « وسألته – يعني الخليل – عن قوله لتفعلَنَّ ، اذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به ، فقال : انما جاءت على نية اليمين وان لم يتكلم بالمحلوف به » .

⁽٣٨ - ٣٨) بدله في ب و ج : ويحري بحرى القسم علمت وما أشبه .

⁽ ٣٩) ب : وعلمت ما يخرج زيد ، وقلت ما يخرج زيد ، .

⁽٤٠) من ب و ج الصواب. وفي الأصل: و التقدير ١٠ تحريف.

⁽٤١) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل: و و التقدير ، تحريف.

⁽٢٤) سقطت «بيان» في ج.

⁽٤٣) ب، ج: في بابه وان شاء الله».

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عليِّ :

« بَابُ الأسمَاءِ المحرورةِ : باضافةِ أسماءٍ مِثْلِهَا اليهَا .

والاضَافَةُ (١) عَلَى ضَرْبَيْنِ: اضافةٌ مَحْضَةٌ وهي التي لا يُنوى بها الاتصالُ. واضافةٌ غيرُ مَحْضَةٍ وهي (٢ ما يُنوى بها الانفِصَالُ٢) والاضَافَةُ المَحْضَةُ تَجِيءُ على ضَرْبَيْنِ: اضَافَةٌ بِمَعْنَى اللامِ ، واضَافَةٌ بِمَعْنَى مِنْ ، فالّتي بِمَعْنَى اللامِ نحوُ دارِ زيدٍ ، وَنُوبُ لِبَكْرٍ ، وكلَّ وثُوبِ عَمرو ، وغلام بَكْرٍ ، وكلِّ الدّراهم ، فَمَعْنَى هَذَا دار لزيدٍ ، وثوبُ لِبَكْرٍ ، وكلَّ للدّراهم ، وكلُّ اسمُ لاجزاءِ الشَّيْءِ ، فَكَمَالًا الذّا الله كلاماً كانَ كذلك .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّ الإضافة الحقيقة اذا كانتِ بِمَعْنَى اللام فهي كقولِك : دارُ زيدٍ ، وثوبُ عمرو ، لأجْلِ أَنَّكَ لا تقصدُ الانفِصَالَ في ذلك ، اذ لا تَقْدِرُ أَنْ تقول : دارٌ زيداً ، كَمَا تقولُ في قولِك (٩) ضَاربِ زيداً ، ولا أَنْ تقول : تقولُ في قولِك (٩) ضَاربِ زيداً ، ولا أَنْ تقول : دارٌ لزيدٍ ، وغُلامٌ لِعَمْرو ، وانْ كَانَ الأصْلُ ذلك (٩) لأجْلِ أَنَّكَ تريدُ بقولِك : دارُ زيدٍ وغُلامٌ بَعَيْنِها وغلاماً بِعَيْنِه ، واذا قُلْت : دَارٌ لزيدٍ ، وغُلامٌ لِعَمْرو ، لم يَكُنْ في الكَلامِ دليلٌ على التّعريف ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تقولُ : أَعْجَبَنِي غلامٌ لزيدٍ الحَسَنُ في الكَلامِ دليلٌ على التّعريف ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تقولُ : أَعْجَبَنِي غلامٌ لزيدٍ الحَسَنُ

⁽١) ب،ج،ط: الاضافة.

⁽٢-٢) بدله في ب و ج و ط : ﴿ مَا نُوَى بِهِ الْانْفُصَالَ ﴾ .

⁽٣) ط: وكما.

 ⁽٤) سقطت « في قولك » في ب و ج .

⁽٥) سقطت «برجل» في ب و ج.

⁽٦) ب،ج: ذاك.

وَجْهُهُ ، فَتَصِفُهُ بِالمعرفةِ ، كَمَا تقولُ : أَعْجَبَنِي غلامُ زَيْدِ الحَسَنُ وَجْهُهُ ، (٧ فانّا يقولُ النّحويونَ٧) : انّ المَعْنَى غلامٌ لزيد (٨) ، ايضاحاً لِمَعْنَى الجرِّ ، لأنَّ اللامَ مقدّرةٌ كيفَ والمُضَافُ اليهِ يُتَنزَّلُ (٩) من المُضَافِ منزلة التّنوينِ ويُعَاقِبُهُ ، فَكَمَا لا يحوزُ أَنْ يُفْصلَ بينَ التّنوينِ والمُثَوَّنِ شيءٌ ، كذلك لا يجوزُ أَنْ يكونَ اللامُ (١٠) فَاصِلاً بينَ المُضَافِ اليهِ والمُضَافِ ، وأَيْضاً فلوكانَ اللامُ مقدرةً هُنَا حتى يكونَ الجرُّ بِهَا لوجبَ أَنْ لا يحذفَ التّنوينُ فيقالُ : غُلامٌ زيد (١١) كَمَا يكونُ ذلكَ اذَا ظَهَرَ نحوُ غلام لزيدٍ ، وذَلِكَ لا يقولُهُ أَحَدًى.

وانَّها قُلْنَا انَّ الجَرَّ بمعنى اللام قَصْداً الى أنَّ الاسمَ انَّها عَمِلَ الْجَرَّ حَيثُ كَانَ في الكَلامِ مَعْنَى حرفِ الجَرِّ، لأنَّ الأَسهاءَ المَحْضَةَ لا أَصْلَ لَهَا في العَمَلِ، وانَّها العَمَلُ للأَفعالَ والحروفِ، أَلا تَرَى أنَّ شيئاً من هذهِ الأسهاءِ لا يَعْمَلُ رَفْعاً ولا نَصْباً.

وَأَمّا كُلُّ الدَّرَاهِمِ فَانَّ الإضافة بِمَعْنَى اللامِ من حيثُ إِنَّ كلاَ اسمٌ يَشْتَمِلُ على الأَجْزَاءِ ، فَكَما أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : أَجْزاءُ الدّراهِمِ ، كَانَ بَعنى : اجزاءٌ للدّراهِمِ ، وتَريدُ من كذلكَ اذا قُلْتَ : كلُّ الدّراهِم ، وقَدْ يَجُوزُ أَنْ تقولَ : أَجْزَاء الدّراهِم ، وتُريدُ من الدَّراهِم ، ولا يحوزُ ذلكَ في كلِّ ، وذلكَ أَنَّ الأَجزاءَ تَقَعُ على القليلِ والكثيرِ ، والكلُّ لا يقعُ على البَعْضِ ، فيجوزُ أَنْ تقولَ : أَخَذْتُ أَجزاءً من الكِتَابِ ، وأَجْزَاءً من الدَّراهِم ، ولا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : أَخَذْتُ أَجزاءً من الكَتابِ ، وأَجْزَاءً من الدَّراهِم ، وهَذَا مُحَالٌ لأَنَّ مِنْ (١٣) يَقْتَضِي التّبعيض ، وهذا مُحَالٌ لأَنَّ مِنْ (١٣) يَقْتَضِي التّبعيض ، وكلُّ يَقْتَضِي نَفي التّبعيض وهُمَا (١٣) ضِدَّانِ ، واذَا كَانَ كذلكَ عَلِمْتَ أَنَّ المَعْنَى كلُّ الدّراهِم .

-**AVI**-

 ⁽٧-٧) بدله في ب: فانّا قال النحويون، ج: فانما يقال النحويون. تحريف.
 (٨) في المقتضب ١٤٣٩/٤: و وأما الأسهاء المضافة الى الأسهاء وأنفسها فتدخل على معنى اللام، وذلك قولك:

⁽٨) في المقتضب ١٤٣٩/٤ : وأما الاسماء المصاف في المعاد الله المتحب المال الربد ، كقولك : مال زيد

وكما تقول : هذا أخو لزيد وجار له ، وصاحب له . فهذا بمنزلة قوله : جاره وصاحبه ، .

⁽٩) ج: ينز^ل.

⁽١٠) ب، ج: الكلام، تحريف.

⁽۱۱) ب: غلامن زید.

⁽١٢) ب،ج: لأجل أنَّ من.

⁽١٣) ب،ج: فها.

قَالَ الشَّيخُ أَبُو عَلَي :

« ولا تُضِيفُ المعارفَ(١٤) وانّا تُضَافُ النّكراتُ ، فاذَا أَضَفْتَ // النّكرةَ الى المَعْرِفَةِ فاختصتْ بالاضَافَةِ أَكْتَسَبَتْ (١٥) منَ المعْرِفَةِ النَّعرِيفَ الذي فيها نحوَ: غلامُ زيدٍ (١٦) ، ولو أضَفْتَ معرفةً الى نكرةٍ فقلتَ : هَذَا زَيْدُ رَجُلٍ ، تَنكَّر. واذَا أَضَفْتَ نكرةً اختَصَّتْ بالاضافةِ ، وانْ لَمْ تَتَعَرَّفْ نحوَ : راكبُ حِمَارٍ [وغُلامُ رَجُلٍ](١٧)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ:

اعْلَمْ أَنَّ الاضافة بِمَعْنَى اللامِ تَقْتَضِي التّعريفَ أَو التّخْصِيصَ . (١٨) فالتّعريفُ اذَا كانَ المُضَافُ اليهِ معرفة كقولنا : غُلامُ زيدٍ ، وذَاكَ (١١) أَنَّكَ لُو قُلْتَ : (٢٠) غُلامٌ ، كَانَ شَائِعاً فِي أُمّتِهِ غيرَ مُخْتَصِّ بواحدٍ ، فاذَا أَضَفْتَهُ (٢١) فقلت : غُلامُ زَيْدٍ ، تَعَرَّفَ وصَارَ لواحدٍ بعَيْنِهِ ، ويَكْتَسِي منهُ تَعْرِيفَهُ ، [وذَاكَ] (٢٢) أَنَّ قَدْرَ المَعْنَى على قَدْر اللفظ ، فَكَمَا لواحدٍ بعَيْنِهِ ، ويَكْتَسِي منهُ تَعْرِيفَهُ ، [وذَاكَ] (٢٢) أَنَّ قَدْر المَعْنَى على قَدْر اللفظ ، فَكَمَا لَوَاحدٍ بعَيْنِهِ ، ويَكْتَسِي منهُ تَعْرِيفَهُ ، [وذَاكَ] (٢٢) أَنَّ قَدْر المَعْنَى على قَدْر اللفظ ، فَكَمَا لَتُنوينِ القوي لا يُتَصَوَّرُ فيهِ الانفِصَالُ كَذَكَ يَجِبُ أَنْ يَعْرَجَ مَعْنَى الثّانِي بالأوّلِ لتكونَ مرتبةُ اللفظ على قَدْر مرتبةِ المَعْنَى .

والضَّرْبُ النَّاني : وهُوَ التَّخْصِيصُ كَقُولِكَ : رَاكِبُ فَرَسٍ ، وذَاكَ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : رَاكِبُ فَرَسٍ ، وذَاكَ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : رَاكِبُ فَرَسٍ خَصَّصْتَهُ رَاكِبُ ، كَانَ شَائِعاً في اجْنَاسِ ما يُرْكَبُ ، فاذَا قلتَ : رَاكِبُ فَرَسِ خَصَّصْتَهُ بِالاَضَافَةِ ، وزَالَ عَنْهُ بَعْضُ الشِّيَاعِ ، وانْ لَمْ يَتَعَرَّفْ كَمَا تَعَرَّفَ غلامٌ في قُولِكَ : غلامُ زَيْدٍ ، واذَا لَمْ يَكُنْ في المُضَافِ اللّهِ تَعْرِيفٌ لَمْ يَكُنْ في المُضَافِ الآنَّهُ (٢٣ يَأْخُذُ منهُ التَّعْرِيفَ ٢٣) ، فاذَا لَمْ يَحْصُلْ – للأصْل كانَ الفرعُ بَعِيداً مِنْهُ . وانّا الذي في المُضَافِ التَّعْرِيفَ ٢٣)

⁽١٤) ب: ولا تضاف المعارف.

⁽١٥) ج،ط: اكتست.

⁽١٦) زيادة في ط بعد قوله « غلام زيد » وضعت بين عاضدتين. أنظر الايضاح ٢٦٧.

⁽١٧) من ب و ج و ط. أبين.

⁽١٨) ج: والتخصيص.

⁽١٩) ج: وذلك.

⁽٢٠) ب، ج: اذا قلت.

⁽٢١) ب: فاذا أضفت.

⁽۲۲) من ب و ج : الصواب.

⁽٢٣ - ٢٣) بدله في ب و ج : لأنه يأخذ التعريف منه .

اليه في قولِكَ : - راكِبُ فَرَسِ ، اجتِصاصٌ فَحَصَلَ مثلُهُ في المَضَافِ الذي هُوَ راكُبٌ . واذَا كَانَ الأمْرُ على ما وَصَفْنًا من أنَّ الاضافة تَقْتَضِي التّعريفَ أو التّخصيصَ لم يَجُزْ اضَافَةُ المَعارفِ ، لأنَّ الشيءَ اذَا كانَ معرفة اسْتَغْنَى عن (٢٤) أسْبَابِ التّعريفِ فلا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : جَاءَ في الغُلامِ زَيْدٍ ، لأنَّ الألِفَ واللامَ تُعَرِّفُ ، واذَا حَصَلَ التّعْريفُ بسببٍ لَمْ يُحْتَجُ الى مِثْلِهِ .

وأمّا الأعْلامُ ، فانّا تُضَافُ بَعْدَ أَن تُنكَّر فلا تقولُ : جَاءنِي زَيْدٌ كُمْ حَتّى تقولَ : زَيْدٌ منَ الزّيدِينَ كَمَا تقولُ : رَجُلٌ مِنَ الرِّجَالِ ، ثُمَّ تعرّفُهُ بالإضَافَةِ ، لأَنَّهُ اذَا كَانَ باقياً على تعريفِهِ لَمْ يَكُنْ مفتقراً الى الاضَافَةِ فَكَأَنَّ (٢٥) طَلَبَ تَعْريفِهِ كالكِتَابَةِ على السَّوادِ ، ولِهَذَا يَتَنكَّرُ (٢٦) بالإضَافَةِ الى النَّكِرَةِ كقولِهِ (٢٧) : زَيْدُ رَجُلٍ ، وذَلِكَ (٢٨) أَنَّكَ لما نكرْتَهُ وجَعَلْتَهُ شَائِعاً فِي أُمّتِهِ صَارَ بمنزلةِ قولك . غُلامٌ ، فَكَما أَنَّكَ أَذَا قُلْتَ : غُلامُ رَجُلٍ كَانَ الإضَافَةُ مُنشِئَةً اخْتِصَاصاً لا تَعْريفاً . كَذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدُ رَجُلٍ ، ولَوْ قَدَرْتَ أَنَّكَ الْاصَافَةُ رَبِّلُ مَعْمِ الواحِدِ المُعَيِّنِ كَنتَ مُتَعَرِّضاً اللهُ لاحالةِ ، اذِ التّعريفُ والتَنكِيرُ ضِدًانِ فَاجْتِمَاعُهُمَا ظَاهِرُ الفَسَادِ .

قَالَ الشَّبْخُ أبو علي ٍ:

" ومِنَ الأَسْمَاءِ أَسَهَاءً قَدْ أُضِيفَتْ الى المَعَارِفِ وَلَمْ تَتَعَرَّفْ بِذَلِكَ ، للابهاء الذي فيها ، وأنَّها لا تَخصُّ شيئاً بعينِهِ . فَمِنْ ذَلِكَ غَيرٌ ومِثْلٌ وسِوى تقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ غيرِكَ ، وبفلانٍ مِثْلِكَ ، فَتَصِفُ بِهَا النَّكرةَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ غيرًا موضوعةٌ على ما يُنَافِي التَّعْرِيفَ. وذَاكَ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ: مررْتُ

⁽ ٢٤) سقطت « عز » في ب و ج .

⁽٢٥) ب، ج: وكان.

⁽٢٦) ج: ولهذا تنكر.

⁽ ۲۷) ب ، ج : كقولك .

⁽ ۲۸) ب ، ج : وذاك.

بِغَيْرِكَ ، فَكُلُّ // مَنْ عَدَا (٢٩) المُخَاطَبَ غَيْرُهُ . وكَذَا اذا قلتَ : مردتُ بغيرِي ، فكلُ مَنْ جَاوزَكَ فهو غَيْرُكَ وتقولُ : مردتُ بغير زيدٍ ، فيكونُ كُلُّ من ليسَ بالشَّخْصِ الذي كنيتَ عنهُ بزيدٍ دَاخِلاً تَحْتَهُ . واذَا كَانَ موضُوعُهُ عَلَى هَذَا الذي نَرَاهُ لَمْ تَكُنِ الاضَافَةُ مُعَرِّفَةً لَهُ فَيُوصَفُ بِهِ النّكرةُ فيقالُ : مردتْ برجلٍ غيرِكَ وبآمرأة غيرِكَ .

ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنْكَ اذا قلتَ : مَرَرْتُ برجلٍ غيركَ ، كَانَ عَلَى مَعَانٍ : أَحَدُهَا أَنْ تُريدَ الأخبارَ بأنَّ مرورَكَ وقع َ على المُخَاطَبِ ورَجُلٍ آخَرَ.

والثَّانِي : أَنْ تُريدَ أَنَّكَ لَم تَمرَّ بالمُخَاطَبِ، وانَّها مردتُ بِغَيْرهِ.

والثّالِثُ : أَنْ تريدَ مررتُ برجل يُخَالِفُكَ فِي المَدْهُبِ والطّريقةِ . ويدُلُكَ على أَنَّ امتناعَ غير من التّعريفِ لأجُلِ ما وَصَفْنًاه من تَضَمُّنِ الابهامِ ، أَنَّكَ اذَا أَضَفْتُهُ الى مَالا يُخَالِفُهُ إلا شيءٌ واحِدٌكانَ معرفة ، وذَلِكَ أَنْ تَقُونَ : عليكَ بغيرِ الحَركةِ ، وَوَجَدْتُ فِي يُخَالِفُهُ إلا شيءٌ واحِدٌكانَ معرفة لأنَّ الذي [يُضَادُ] (٣٠) الحركة هو السّكونُ ، ولذلك زيد غيرَ الحركة فقلتَ عليكَ بالحَركةِ غيرَ السكونِ ، والسّكونُ غيرُ الحَركةِ ولوكانَ للمُخَاطَبِ مَنْ يُخَالِفُهُ فِي شيء مخصوص ، ويكونُ ذلك (٣١) المُخَالِفُ معرفاً بخلافِهِ للمُخاطَبِ مَنْ يُخَالِفُهُ في شيء مخصوص ، ويكونُ ذلك (٣١) المُخَالِفُ معرفاً بخلافِه فقلتَ : مردتُ بغيرِكَ ، كَانَ معرفةً بمنزلةِ قولكَ : مَرَرْتُ بالذي عَرَفْتُهُ بخِلافِكَ . ولم نقلَ : مردتُ بغيرِكَ ، كَانَ معرفةً بمنزلةِ قولكَ : مَرَرْتُ بالذي عَرَفْتُهُ بخِلافِكَ . ولم يجزُ أَنْ تقولَ : مردتُ بغيرِكَ ، عَلَى أَنْ تَعِلَ الذي صفةً لرجلِ النّكرةِ . وتقولُ : رُبّ عَلَى أَنْ تَعِلَ الذي صفةً لرجلِ النّكرةِ . وتقولُ : رُبّ عَلَى أَنْ تَعِلَ الذي صفةً لرجلِ النّكرةِ . وتقولُ : رُبّ عَلَى أَنْ تَعِلَ الذي صفةً لرجلِ النّحوصوص لَمْ يَجُزُ أَنْ تقولَ : رُبّ مُخَالِفِكَ . (٣٢) وأَنْتَ تقصدُ رَجُلاً مَعْرُوفًا عليهِ رُبً كَمَا تقولُ : رُبّ عَالفِ لكَ رَأَيْتُهُ ، فانْ قَصَدْتُ المخصوص لَمْ يَجُزُ أَنْ تقولَ : رُبّ مُخَالِفِكَ . (٣٢) وأَنْتَ تقصدُ رَجُلاً مَعْرُوفًا مَعْرُوفًا عليهِ رُبً كَمَا لا يجوزُ أَنْ تقولَ : رُبّ مُخَالِفِكَ . (٣٢) وأَنْتَ تقصدُ رَجُلاً مَعْرُوفًا مَعْرُوفًا عليهِ رُبً كمَا لا يجوزُ أَنْ تقولَ : رُبّ مُخَالِفِكَ . (٣٣) وأَنْتَ تقصدُ رَجُلاً مَعْرُوفًا مَعْرُوفًا مَعْرُوفًا مَعْرُوفًا عليهِ رُبّ كمَا تقولُ : رُبّ مُخَالِفِكَ . رُبّ مُخَالِفِكَ . (٣٣) وأَنْتَ تقصدُ رَجُلاً مَعْرُوفًا مَنْ وَلَا عليهِ رُبّ كمَا لا يَحْرُونُ أَنْ تقولَ : رُبّ مُخَالِفِكَ . (٣٣) وأَنْتَ تقصدُ رَجُلا مَا عَلَى عَرْفُهُ اللهِ اللهِ عَلَى المُنْ اللهُ اللهُ

⁽۲۹) ب: من هذا. تحریف.

⁽٣٠) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «يضاه». تحريف.

⁽٣١) ب،ج: ذاك.

⁽٣٢) ب، ج : رب مخالفك «وتقول: رب غيرك رأيته» وأنت ...

بخلافِهِ ، لأنَّ ذلكَ في الفَسَادِ كقولكَ : رُبَّ [الرِّجلِ](٣٣) الذي تَعْلَمُ رأيتُ ، ورُبَّ زيدٍ الظّريفِ عَلِمْتُ .

وحُكُمُ مِثْلِ حُكْمُ غير في الاِبْهَامِ ، لأنَّ المُمَاثَلَةَ تكونُ معَ أنواعِ وأشياءَ كثيرةِ ، كَمَا أَنَّ المُخَالَفَةَ كَذَلَكَ فَاذًا قَلْتَ : مررتُ بمثلِكَ ، لم يَخْتَصَّ بواحدٍ دونَ واحدٍ لأنَّ كلَّ مَنْ مَاثَلَهُ في أمْرِهِ فَهُوَ ذَلَكَ (٣٤) الذي عَنيْتَ . فلذلك تُوصَفُ بهِ النَّكِرَةُ فيقالُ : مَرَرْتُ برجلٍ مِثْلِكَ ، ويَدْخُلُهُ رُبَّ كبيتِ الكِتَابِ :

يا رُبَّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ عَزيزةٌ بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلاقِ /١٣٧/

وَتَكُونُ المُمَاثَلَةُ على غيرِ وَجْهِ تقولُ : مَرَرْتُ بَمثْلِكَ ، تُريدُ أَنَّكَ مَرَرْت - وَبَانْسَانٍ وَتقُولُ : مَرَرْتُ بَمثْلِكَ ، تريدُ أَنَّكَ مررت آ^(٣٥) بِمَنْ هُوَ مُشَاكِلُ لَهُ فِي أَخْلاقِهِ وَأَسْبَابِهِ وَغيرِ ذلكَ ممّا يكونُ في غَيْرِهِ ، فَإِنْ كَانَ للمخاطبِ مَنْ يُشَابِهُهُ بِخَصْلَةٍ قد عُرِف وَأَسْبَابِهِ وَغيرِ ذلكَ ممّا يكونُ في غَيْرِهِ ، فَإِنْ كَانَ للمخاطبِ مَنْ يُشَابِهُهُ بِخَصْلَةٍ قد عُرِف بها ولَمْ يَكُنْ ذلكَ لكلَ أَحَدٍ فقلت : مررت بمثلِكَ ، تريدُ ذلكَ (٣١) ، كانَ معوفةً ولَمْ يَجُزْ وصفُ النَّكِرَةِ بِهِ ، نَحْوَمررت برجلٍ مِثْلِكَ ، كَمَا لا يجوزُ أَنْ تقولَ : مررت برجلٍ مِثْلِكَ ، كَمَا لا يجوزُ أَنْ تقولَ : مررت برجلٍ الذي عُرِفَ بِمُشَابَهَتِكَ .

وحُكُمْ سِوَى حُكُمْ غيرِ ، لأنَّهُ بمعناهُ . وبَيْنَ غيرِ وسِوَى فرقٌ وهوَ أَنَّ سِوى عندَهُمْ ظَرْفُ مكانٍ في الأصْلِ . وحَقُّهُ أَنْ لا يَلِي العواملَ ، لأنَّهُ أبدا في تقديرِ فِعْلِ كها تكونُ الظّروفُ ، والظروفُ لا يُتَصوّرُ فيها (٣٧) أَنْ تَلِيَ العوامِلَ ، لأَنَّ المَعْنَى المُقَدَّرَ فيها عاملٌ ونَاصِبٌ لَها ، ومُحَالً أَنْ يَلِي معمولٌ عامِلُيْنِ في حالٍ واحدةٍ [فَلِهَذَا](٣٨) كانَ الأحْسَنُ

⁽٣٣) من ب. و ج. الصُّواب. وفي الأصل ﴾ الرجل . . تحريف.

⁽٣٤) ب، ج: فهو ذاك.

⁽٣٥) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته أولى . والأرجع انه ساقط . من الأصل بسبب انتقال النظر .

⁽٣٦) ب،ج: ذاك.

⁽ ٣٧) سقطت « فيها » من ب و ج .

⁽ ٣٨) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل ، فلها اذا ، تحريف.

// أَنْ يُقَالَ : مَرَدْتُ برجلِ سِواكَ ، وقَبُحَ أَنْ يَقَالَ (٣٩) ، مَرَدْتُ بِسُواكَ لأَنَّهُ فِي مَعْنَى مكانِكَ . فاذَا قُلْتَ [مَرَرْتُ] (٤٠) برجلِ سِواكَ ، فكأنَّكَ قلتَ : برجلِ اسْتَقَرَّ (٤١) فِي مكانِكَ ، أو سدَّ مكانَكَ ، واذا قصدت ايلاءَهُ – العامل (٤٢) أَبْطَلْتَ عنهُ مَعْنَى الظّرفيةِ ، وذلك أخراجٌ للاسمِ عن مَوْضوعِهِ .

واذاً قَدْ ثَبَتَ هذهِ الجُمْلَةَ فَيَنْبَغِي أَنْ يكونَ القياسُ فَي (* سَوَى أَن لا يحوز * فَنها التّعريفُ كَمَا جَازَ فِي غير ، لأَنَّهُ (* فَا كَانَ فِي تَقْدِيرِ مَكَانِكَ كَانَ ظَرْفاً وَعَالٌ تعريفُ الطَّرْفِ . وَلَوْ جَازَ فِيهِ التَّعْرِيفُ لَجَازَ أَنْ يُوصَفَ المعارفُ بالظَّرْفِ خَو : مَرَرْتُ بريدٍ فِي الظَّرْفِ . وَلَوْ جَازَ فِيهِ التَّعْرِيفُ لَجَازَ أَنْ يُوصَفَ المعارفُ بالظَّرْفِ خَو : مَرَرْتُ بريدٍ فِي اللّارِ مَنْ اللّارِ مَنْ اللّارِ مِنْ اللّارِ مَنْ المَعْنَى تَوْصَلُوا اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ مَنْ رَبّ اللّهِ بالذي كَمَا يَفْعَلُونَ ذلك عند قَصْدِهِمْ وصف المعارفِ بالجُمَلِ فيقولونَ : (٤١) مَرَرْتُ بزيدٍ الذي فِي الدّارِ ، وبزيدٍ الذي (٤٧) أخُوهُ مُنْطَلِقٌ .

وَكَذَلِكَ (٤٨) سِوَى لا يكونُ للمُعْرِفَةِ الا بالّذي نَحْوَ: مَرَرْتُ بزيدِ الذي سِواكَ. وأمّا غَيْرُ فلا يَحْتَاجُ الى الذي بَلْ اذَا كَانَتْ بِحَيْثُ لا تُنَافِي النّعريفَ وُصِفَ بها المَعْرِفَةُ كَمَا بَتَنَا.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَ العَرَبِ يَجْعَلُ واحِدَ أُمِّهِ ، وعَبْدَ بَطْنِهِ نَكِرَةً ، وانْ كَانَ الأَكْثُرُ أَنْ يكونَ مَعْرَفَةً » .

⁽٣٩) ب ، ج: ان تقول.

⁽ ٤٠) من ب و ج , الصواب .

⁽٤١) سقطت «استقر» في ب و ج.

⁽٤٢) ب : العوامل .

⁽٤٣-٤٣) مكرر في ب.وج.

⁽ ٤٤) ب ، ج : الأجل أنه .

⁽٤٥) من ب و ج آلصواب. وفي الأصل انحصل،

⁽٤٦) كذا في ب. الصواب. وفي الأصل و ج: « ويقولون ».

⁽٤٧) في الأصل «الذي هو». وقد اسقطت «هو» لزيادتها. وهي غير مثبتة في ب و ج.

⁽ ٤٨) ب : فكذلك .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ:

اعْلَمْ أَنَّ أَوِّلُ مَا يُحْتَاجُ الى مَعْرِفَتِهِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ مَا يَعُودُ اليهِ الضَّميرُ المُتَّصلُ بِبَطْنٍ وأُمَّ فَلا يَخْلُو مِنْ أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُما : أَنْ يَكُونَ عَائِداً إِلَى (١٠ نَفْسِ واحدٍ وعبدٍ ، والنَّانِي أَنْ يَكُونَ عائداً اللَهُ اللَّهُ عَيْرِهِما . فلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَائِداً اللَّ نَفْسِ واحدٍ وعبدٍ ، (٥٠) لأجْلِ أَنَّ ذلك يَجْرِي مَجْرَى قُولِكَ : عَبْدُ بَطْنِ عبدٍ ، وَوَاحِدُ أُمِّ واحدٍ أُو عَبْدُ بَطْنِ ذلك العَبْدِ ، وواحِدُ أُمِّ ذلك الوَاحِدِ . وهَذَا مُحَالٌ مِن حيثُ أَنَّ المُضَافَ يَكْتَسِي مِن المُضَافِ اليهِ التَّعْرِيفَ . فاذا قُلْتَ : أُمَّهُ وعَبْدُهُ ، فانَّكَ تُعِقِفُ الأُمْ والعَبْدَ باضافَتِهِ الى الضّميرِ ، فاذا قُلْتَ واحِدُ أُمّهِ ، والهاءُ لواحدُ (٥٠) كُنْتَ قد ناقَضْتَ ، لأَجْلِ أَنَّ الأُمَّ اذَا كَانَ تَعْرِيفُهَا بضمير الواحدِ ، كانَ اضَافَةُ واحدِ اللها مُحَالاً ودَاخِلاً في التّناقضِ من حيث أَنَّكَ تَأْخُذُ لواحدِ التَّعريفَ من أُمِّ ، (٥٠ واذَا كانَ تَعْرِيفُ أُم التَعريفَ لأمّ من ضميرِ واحدٍ ثُمَ تَأْخُذُ لواحدِ التَّعريفَ من أُمِّ ، (٥٠ واذَا كانَ تَعْرِيفُ أُم من واحدٍ كانَ النَّاسُ تعريفِهِ بِهَا بَمَنِلَةِ أَنْ يُعَرَّفُ الشَّيءُ بنفسِهِ وذلك مستحيلٌ . أَمْ من واحدٍ كانَ النَّاسُ تعريفِهِ بِهَا بَمَنِلَةِ أَنْ يُعَرَّفُ الشَّيءُ بنفسِهِ وذلك مستحيلٌ . وَقَولِكَ : زَيْدُ عُلامِهِ ، وصَاحِبُ غُلامِهِ ، والضّميرُ في غُلامِهِ لزيدٍ وصاحبٍ وذا ظاهر وكقولك : زيدُ غُلامِهِ ، وصَاحِبُ غُلامِهِ ، والضّميرُ في غُلامِهِ لزيدٍ وصاحبٍ وذا ظاهر وكقولك : زيدُ غُلامِهِ ، وسَاحِبُ غُلامِهِ ، والضّميرُ في غُلامِهِ لزيدٍ وصاحبٍ وذا ظاهر وكقولك : زيدُ عُلامِهِ ، والضّميرُ في غُلامِهِ لزيدٍ وصاحبٍ وذا ظاهر وكقولك اذا أنْعِمَ النَّظَرَ فيهِ .

واذَا كَانَ كَذَلْكَ وَجَبَ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ فِي عَبْدِ بَطْنِهِ ، وَوَاحِدَ أُمَّهِ الى شَيءٍ غير عبد عبد وواحدٍ نَحْوَ أَنْ تَقُولَ : زَيْدٌ عَبْدُ بَطْنِهِ ، وعمروٌ واحِدُ أُمِّهِ ، فيعودُ الهَاءُ الى زيدٍ وعمرهٍ ، وَكَذَلِكَ (٥٣) نَسِيجُ وَحْدِهِ ، يَعُودُ الهَاءُ فيهِ الى غيرِ نسيجٍ ، وَانَهَا يَعُودُ الى شَيءٍ وعمرهٍ ، وَكَذَلِكَ (٥٣)

⁽٤٩ – ٤٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقالِ النظر.

⁽٥٠) ب، ج: عبد وواحد.

⁽٥١) ب ، ج: للواحد.

⁽٥٢ – ٥٢) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٥٣) ب، ج: وكِذا.

يُخْبُرُ عنهُ بهِ نحوَ قولِكَ زِيدٌ نسيجُ وَحْدِهِ . واذَا كَانَ الضّميرُ فِي أُمِّهِ وَبَطْنِهِ لزيدٍ فِي قولكَ : زَيْدٌ عَبْدُ بَطْنِهِ ، وواحِدُ أُمِّهِ ، كَانَ تَعْرِيفُ عَبْدِ وواحد بغيرِ // ضَميرِهما وجَرَى مَجْرَى قولِكَ : زَيْدٌ عَبْدُ غُلامِهِ ، وَخَالِدٌ عَبْدُ أُخِيهِ ، فَاذَا قُلْتَ : جَاءِنِي واحِدُ أُمِّهِ ، وعَبْدُ بَطْنِهِ ، جَازَ أَنْ يكونَ معرفة بأنْ يكونَ تَقَدَّمَ الذِّكُرُ نحوَ أَنْ تقولَ : زَيْدٌ واحِدُ أُمِّهِ ، فيكونُ ذَلكَ كِنايةً عنهُ . فكأنَّكَ اذا قلتَ : جَاءنِي واحِدُ أُمِّهِ ، فقد قُلْتَ : جَاءنِي الكَامِلُ الذي عرفتَ ، واذَا قُلْتَ : جَاءنِي نسِيجُ وَخْدِهِ ، فكَأَنَّكَ قلتَ : جَاءنِي الذي الذي عَرفتَ ، واذَا قُلْتَ : جَاءنِي نسِيجُ وَخْدِهِ ، فكأنَّكَ قلتَ : جَاءنِي الذي عَرفتَ ، واذَا جُعِلَ نكرةً فعلَى أَنَّهُ مُنْقَطِعُ القَرِينِ ، واذَا جُعِلَ نكرةً فعلَى أَنَّهُ يُوصَفُ بهِ (فَ) نكرةً عَذَوفة ، وذلكَ نحو ما أَنْشَدَهُ شَيْخُنَا أَبُو الحُسَيْنِ (٥٠) رَحِمَهُ اللهُ : يُوصَفُ به (فَ) نكرةً عَذَوفة ، وذلكَ نحو ما أَنْشَدَهُ شَيْخُنَا أَبُو الحُسَيْنِ (٥٠) رَحِمَهُ اللهُ : يُوصَفُ به إِنَّهُ مُنْقَلِع القَرِي قَلْلُ غُرُمٌ عَلَيَّ ولا خَذْلُ أَنْهُ مُنْقَلِع / ٢٣٧/ أَمَاوِي إِنِّي رُبُ واحدِ أُمِّهِ فَلَا فَلَا اللهُ عَلْمُ عَلَى قَلْكُ فَلَا عَرْمُ عَلَى قَلْهُ عَلَى اللهُ عَلْمُ عَلَى قَلْهُ عَلَى قَلْهُ عَلَى قَلْتُ عَلَى قَلْهُ عَلَى قَلْهُ عَلَى قَلْهُ عَلَى قَلْهُ عَلَى اللهُ عَلَى قَلْهُ عَلَى قَلْهُ عَلَى اللهُ عَلَي اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ المُعْلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

كَأَنَّهُ قَالَ : رُبَّ انسانِ واحدِ أُمِّهِ بمنزلةِ [قولِكَ] (٥٧) رُبُّ انسانِ عَزيزٍ مُعَظَّمٍ ، وذلكَ أَنَّ رُبَّ لا يَدْخُلُ على المَعَارِفِ نَهُوَ كَقُولِهِ :

⁽٥٤) سقطت «به» في ج.

⁽٥٥) سقط قوله «أبو الحسين» في ب و ج.

⁽٥٦) هذا البيت لحاتم الطائي وهو في ديوانه ص ٥١ (نشر دار صادر)، وروايته هنا:

أماويًّ انّي ربَّ واحد أُمَّه أُجَرْتُ فلا تَشْدلُ عليه ولا أسرُ
وهو البَيت العاشر من قصيدته التي يخاطب بها امرأته ماوية ومطلعها:
أما ويَّ قد طالَ التّجنُب والهَجْرُ وقد عسذرتني في طلابكم الهَجْرُ

فالقصيدة راثية وليست لامية . وقد روى عجزه ب فالقصيدة راثية وليست لامية . وقد روى عجزه بروايات تناسب القصيدة من حيث الروى منها رواية اللسان (وحد) £377 وهي « أخذت فلا قتل عليه ولا اسر » الدر اللوامع 7/٣ وهي « أخذت فلا قتل لديه ولا أشر » . و روى عجزه في المرجع الأخير أيضا برواية قريبة من رواية المقتصد هي « ملكت فلا أسر لدي ولا قتل « كما أشير هنا الى رواية أخرى هي « أقلت فلا عزم على ولا جدل » . قال : جدل من جدل عليه اذا صال عليه بالظلم . ثم نفي صاحب الدر اللوامع صحة هذه الرواية ، وأشار الى أن القصيدة التي منها الشاهد رائية . (أنظر أيضا هامش -- الأمالي للقالي ج ٢٣٤) . والشاهد في قوله « رب واحد أمّه » حيث ان واحد أمه نكرة لا يتعرف بالاضافة وان أضيف الى معرفة لتوغله في الاجام . فعلى الرغم من الاضافة لم يتعين المضاف فهو نظير غيرك ، ولذلك وقع بحرورا لرب ، وهي لا تدخل الى على النكرة .

⁽۵۷) من ب و ج. أولى.

يًا رُبًّ مِثْلِكِ /١٣٧/

وقَدْ قُلْنَا أَنْكَ لوقلتَ : جَاءني غُلامُ غُلامِهِ ، عَلَى أَنْ تُعِيدَ الضَّميرَ في غُلامِهِ اللهُ الغُلامِ الأوّلِ دونَ أَن يكونَ تَقَدَّمَ ذكرُ اسمِ آخَرَ نحوَ قولِكَ : زَيْدٌ غُلامُ غلامِهِ ، ثم تقولُ اعادةً لما جَرَى في الكلامِ الأولِ : جَاءنِي غُلامُ غُلامِهِ ، بمنزلةِ قولِكَ : جَاءنِي الذّليلُ ١٩٥٠ مَثَلاً ، كَانَ بمنزلةِ أَنْ يستميحَ الرَّجُلُ انْسَاناً فيقولُ لَهُ : أعْطِني شَيْئاً ثُمَّ اطلبهُ مني لأعْطيكَهُ ، وذلكَ أَنَّكَ اذَا قلت : غُلامُ غُلامِهِ ، كنت عَرَّفْتَ النّاني بضميرِ الأوّلِ ، ثُمَّ عَرَفتَهُ بما أَحَذَ النّغرِيفُ مِنْهُ ، واذَاكانَ هَذَا النّاني مُحْتَاجاً الى تَعْرِيفِهِ كَانَ من المُحَالِ أَنْ تَطلبَ تعريفَهُ بهِ ، وكَانَ النّاني طَالِبا مِنَ الأوّلِ أَنْ يُعَرِّفَهُ حَتَى يُعَرِّفَ هُوَ الأَنْ لَا مُؤَلِّ أَنْ يُعَرِّفُهُ حَنّى يُعَرِّفَ هُوَ الأَوْلِ أَنْ يُعَرِّفُهُ حَتَى يُعَرِّفَ هُوَ الأَوْلِ أَنْ يُعَرِّفُهُ مَنْ كُلُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وممَّا يُضَافُ أَسْهَاءُ الظَّروفِ وذلكَ نحوُ خَلْفَ زيدٍ وفَوْقَ الأَرْضِ ، وتَحْتَ السَّقْفِ ، فهذهِ (٥٩) الاضَافَةُ بِمَعْنَى اللامِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : هَذَا خَلْفُ زِيدٍ ، فالمَعْنَى خَلْفٌ لِزِيدٍ ، وكَذَا اذَا قُلْتَ : فوق زَيْدٍ ، وتَحْتَ عمرو ، لأَنَّكَ تقولُ في جَميع ذلك : جهة لريدٍ ، وجَرَى مَجْرَى قولِكَ : مَكَانُ زَيْدٍ ، وهَذَا مِثْلُ مِثْلِكَ وغَيْرِكَ في البُعْدِ مِنَ الاخْتِصَاصِ ، لأَنَّكَ اذَا قلت : جَلَسْتُ خَلْفَ زِيدٍ ، لم يَخْتَصَّ بمكانٍ دونَ مكانٍ وكذَا تَحْتَ زِيدٍ وقَوْقَ عمرو ، فانْ كانَ المُتكلِّمُ مُشهراً الى جهة في خصوصة في حال حضور زيد كانَ ذلك تَعْرِيفاً للجهة وانْ لم يَكُنْ للمكانِ ، اذكلُّ ما يلي ظَهْرَهُ فهو خَلْفَهُ ، غيرَ أَنَّ المُخَاطَبَ اذَا عرفَ أَنَّ وانْ لم يَكُنْ للمكانِ ، اذكلُّ ما يلي ظَهْرَهُ فهو خَلْفَهُ ، غيرَ أَنَّ المُخَاطَبَ اذَا عرفَ أَنَّ وانْ لمَ يَكُنْ للمكانِ ، اذكلُّ مثلاً او اليمينَ أو اليسارَ كانَ ذلكَ ضرباً من التَّعريفِ ، نَحُو أَنْ يُعَرِّفُ الرَّبُلُ بَعْشَابِهِ فَصُوصةٍ فيكونُ مثلُكَ بذلكَ مَعْرِفَةً .

⁽٥٨) ب،ج: الدليل. تصحيف.

⁽ ٥٩) ب ۽ ج: وهذه.

⁽٦٠) من ب و ج. الصواب وفي الأصل ويظهر». تحريف.

وأمّا تعريفُ (٦١) العَيْنِ فلا يكونُ في هَذَا النَّحْوِ، وانّا يكونُ ذلكَ في الدَّارِ والمَسْجِدِ وما أشْبَهَ ذلكَ .

ومِمّا يَجْرِي مَجْرَى التَّعريفِ فِي ذَا ما ذَكْرَهُ مِن قولِهِ : فَوْقَ الأَرْضِ ، وتَحْتَ السَّقْفِ ، لأَنَّ قُولُهُ (٢٢) لَا مُقْرِطُ الشَّياعِ مِن حَيْثُ أَنَّهُ (٢٣) لِا السَّقْفِ ، ولَا اللَّهُ عَمْ اللَّهُ وَعَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ وَجْهَ التَّعريفِ مِن حَيْثُ أَنَّهُ ٢٦) يُعَرِّفُ جِهَةً مَخْصُوصةً ، ولَيْسَ كذا قَوْلُكَ : تَحْتَ زيدٍ مِن الأَرضِ ، (٢٥) ولا يَعْلَمُ أَنَّ وَوْلِهِ : (٢٤) جَلَسْتُ نَحْتَ زيدٍ مِن الأَرضِ ، (٢٥) ولا يَعْلَمُ أَنَّ أَيْنَ (٢١) كَانَ مَوْضِعُهُ هَذَا أَشْيَعَ مِنهُ أَنْ لا يختصَّ بِهِةٍ دُونَ أَخْرَى وانَّا الذي يُعْلَمُ أَنَّ زيداً كانَ مَوْضِعُهُ هَذَا أَشْيَعَ مِنهُ أَنْ لا يختصَّ بِهِةٍ دُونَ أَخْرَى وانَّا الذي يُعْلَمُ أَنَّ زيداً كانَ فِي مَكَانُ مَوْضِعُهُ هَذَا أَشْيَعَ مِنْ مَكَانِهِ ، وكَذَا فَوْقَ البِيتِ وَفُوقَ الكَعْبَةِ ، لأَنَّ المُضَافَ اليهِ مُكَانً عَصُوصَةٍ . وأَمّا قُولُكَ : فوقَ الأَرْضِ ، وتَحْتَ الأَرْضِ ، فَهَايَةٌ فِي الإبهامِ لأَنَّ المُضَافَ اليهِ هُو الأَرْضُ مُبْهَمُ شَائِعٌ ، الأَنْ المُضَافَ اليهِ هُو الأَرْضُ مُبْهَمٌ شَائِعٌ ، الإَنْ المُضَافَ اليهِ هُو الأَرْضُ مُبْهَمٌ شَائِعٌ ، الذَالمُ للمُ للمُ المَائِعُ المَائِعُ مِن شَأَنِهَا كَذَا . كَانَ كَقُولِكَ فُوقَ البَيْتِ فِي التَخْصِيصِ فَاعْرِفُهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« والاضَافَةُ التي بِمَعْنَى مِنْ نحُو قولِكَ (٦٨) : ثُوْبُ خَزْ ، وبَابُ سَاجِ وكِسَاءُ صُوفٍ ، فَمَعْنَى هَذَا مِن البَابِ الاُوّلِ ، صُوفٍ ، فَمَعْنَى هَذَا مِن البَابِ الاُوّلِ ، صُوفٍ ، فَمَعْنَى هَذَا مِن البَابِ الاُوّلِ ، بَانَّ المُضَافِ اليهِ [هَاهُنَا ولا يَقَعُ هناكَ اسمُ المُضَافِ اليهِ إِنَّ المُنْعَافِ اللهِ إِنَّ المُنْعَافِ اللهِ إِنَّ المُنْعَافِ اللهِ إِنَّ المُنْعَافِ اللهِ إِنَّ الْمُنْعَافِ اللهِ إِنَّا اللهِ إِنْ اللهِ إِنْ الْمُنْعَافِ اللهِ إِنْ يَقَامُ مِنْ اللهِ إِنْ الْمُنْ اللهِ إِنْ اللهِ إِنْ اللهِ إِنْ الْمُنْ الْمُؤْمِلُ اللهِ إِنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُعْمَافِ اللهِ إِنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ اللّهِ إِنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ اللّهِ اللّهِ إِنْ اللّهُ اللّهُ اللّهِ إِنْ الْمُنْ الْمِنْ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ الللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ الللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ الللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ الللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِي اللّهِ الللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ الللّه

⁽ ٦١) ب : التعريف . تحريف .

⁽٦٢) ب ، ج : لأن قولك .

⁽٦٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ٩٤) ب : في قولك :

⁽٦٥) سقطت «من الأرض» في ب و ج.

⁽٦٦) كذا في ب وج. الصواب. وفي الأصل ووأين، تحريف.

⁽ ۲۷ – ۲۷) بدله في ب و ج ؛ جهة دون جهة .

⁽ ٦٨) ط : (فهي) نحو قولك .

⁽ ٦٩) ط: أن المضاف.

على المُضَافِ] (٧٠) . أَلا تَرَى أَنَّ البابَ منَ السَّاجِ سَاجٌ ، والحَلْقَةُ من الفِضَّةِ فِضَّةٌ ، وليسَ (٧١) غلامُ زيدٍ بزيدٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ هذهِ الاضافَةِ بِمَعْنَى مِنْ ، لأَنَّ الغرضَ مِنْهَا تَبْيِينُ النَّوعِ فاذا قلت : خَاتَمٌ ، لم يُعْلَمْ من أَيِّ نوع هُوَ ، فتقولُ : خَاتَمُ فِضَّةٍ أُو خَاتَمُ ذَهَبٍ ، لتَبيِّنَ المقصودَ ، والمَعْنَى على قولكَ : خَاتَمٌ مِنْ فِضَّةٍ لأَنَّ مِنْ للتَبْيينِ ، ولو قُلْتَ : خَاتَمٌ لِفِضَةٍ ، وبَابٌ للسّاج (٧٧) ، لَمْ يَجُزْ اذ لَيْسَ المَعْنَى أَنَّ الفِضَة تملكُ الخَاتَمَ ، (٣٧) أو تستحقُّ الخَاتَمَ أو للسّاج (٢٧) ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ في قولِكَ : غُلامُ زيدٍ (٤٧ وجُلُّ الفَرَسِ ، وابْنُ زيدٍ (٤٤ وجُلُّ الفَرَسِ ، وابْنُ ريدٍ (٤٤ وجُلُّ الفَرَسِ ، وابْنُ ريدٍ (٤٤ وجُلُّ الفَرَسِ ، وابْنُ ريدٍ ريدٍ ٢٤٠) .

والفَصْلُ بينَ المُضَافِ بِمَعْنَى اللامِ والمُضَافِ بِمعنى مِنْ ، مَا ذَكَرَهُ مِن أَنَّ الاضافة اذا كانَتْ بِمَعْنَى مِنْ وَقَعَ النَّانِي عَلَى الأَوْلِ. أَلا تَرَى أَنَّ – الفِضَّة تَقعُ على الخَاتمِ المصنوعِ مِنْهَا ، وكذا السَّاجُ يقعُ على البَابِ. فلو قُلْتَ : مَرَرْتُ بساجٍ ، والمرورُ ببابٍ مِنهُ ، كَانَ جَائِزًا ، وابّا يدلُّ البَابُ والحَلْقةُ على الصَّنْعَةِ ، ولَيْسَ كَذَلَكَ غُلامُ ببابٍ مِنهُ ، كَانَ جَائِزًا ، وابّا يدلُّ البَابُ والحَلْقةُ على الصَّنْعَةِ ، ولَيْسَ كَذَلَكَ غُلامُ زَيْدٍ ، لأَنَّكَ لا تقولُ : مَرَرْتُ بزيدٍ وأنْتَ تَعْنِي الغلامَ لاسْتِحَالَةِ قولِكَ : غلامٌ من زيدٍ ، كَمَا قُلْتَ : بَابٌ من سَاجٍ . فلو قلتَ : جَاءنِي رئيسُ القَوْمِ ، جَازَ أَنْ تكونَ الاضَافَةُ بِمَعْنَى مِنْ كَأَنَّكَ قلتَ : الرّئيسُ منَ القَوْمِ . وذلكَ وَالْنَهُ من جُمْلَتِهِمِ ، كَمَا الاَضَافَةُ بِمَعْنَى مِنْ كَأَنَّكَ قلتَ : الرّئيسُ منَ القَوْمِ . وذلكَ وَالْنَهُ من جُمْلَتِهِمٍ ، كَمَا

⁽٧٠) من ب و ج و ط . واثباته أبين .

⁽٧١) وليس، مكررة في الأصل سهوا.

⁽٧٢) ب، نج: لساج.

⁽٧٣ – ٧٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر، أو على الاختصار.

⁽ ٧٤ – ٧٤)في اللسان (جلل) ١٣٥/١٣ : « وجُلُّ الدابة وجَلُّها الذي تُلبَّسَهُ لتُصَان بهِ . والفتح لغة تميمه معروفة ، والجمع جلال وأجلال » .

⁽ ٧٥) ب ۽ ج : وذاك .

أَنَّ البَابَ مِنَ السَّاجِ ، ولو قُلْتَ : جَاءِنِي القومُ ، كَانَ دَاخِلاً تَحْتَهُ ، كَمَ أَنَّكَ اذا قلتَ : أَعْجَبَنِي السَّاجُ ، اشْتَملَ على البَابِ وغَيْرِهِ ، وكذلكَ قولُكَ : مَرَرْتُ بِظُرَفَاءِ القَوْمِ ، لأَنَّ المَعْنَى بالظُّرُفَاءِ مِنَ القَوْمِ . فانْ أَضَفْتَ الرئيسَ الى القَوْمِ اضافةَ السَّيِّدِ الى العَبْدِ كَانَ بِمَعْنَى اللامِ نحو ، رئيسٌ للقوم وسيّدٌ القَوْمِ ، كَمَا تقولُ : هُوَ سَيِّدُ هَذَا العَبْدِ ، تُريدُ سَيِّدٌ للهُ وذلكَ أَنَّ السَّيِّدَ يَسْتَحِقُّهُ العَبْدُ من جَهةِ اخْتِصَاصِهِ بِهِ مِنْ بَيْنِ المَالِكَينَ ، كَمَا سَيِّدٌ للختصاصه به من بينِ المملوكينَ .

// قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي ٍ : بَابُ الاضَافَةِ التي لَيْسَتْ بِمَحْضَةٍ :

وهي على أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ من ذلك اسمُ الفَاعلِ اذا أَضَفْتَهُ وأَنْتَ تريدُ التّنوينَ نَحوَ هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ عَداً . والمَعْنَى مَعْنَى يَضْرِبُ يَدلُّ عَلَى أَنّها ليستِ بِمَحْضَةٍ وأَنّها في تقديرِ الأَنْفِصالِ أَنَّكَ تَصِفُ بهِ النَّكرةِ نحو(١) هَذَا رجلٌ ضَارِبُ زيدٍ عَداً ، (١ والمَعْنَى مَعْنَى يَضْرِبُ٢) ، فلولا تقديرُ الأَنْفِصَالِ فيهِ(١) مَا جَرَى وَصْفاً على النَّكِرَةِ وَلَمَا انْتَصَبَ عَلَى الخَالِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الاضَافَةَ التي تُسمّى غير مَحْضَة ماكَانَ لَفْظِيًّا لا مَعْنَويًّا ، وهَذهِ الاضَافَة على ضُروب ، والأوّلُ ما ذَكرَهُ من اضَافَة اسم الفَاعلِ نَحْوَ أَنْ تقول : مَرَرْتُ برَجُل ، ضَارِب زيد غَداً ، فَتَصِفُ بهِ النّكرَةَ لأَنَّ التّقدير : ضَارِب زيداً غَداً ، ولَوْكَانَتْ حَقِيقيّةً لَمْ يَجُزُ وَصُفُ النّكرةِ بهِ ، لأَنَّ المُضَافَ الى المعرفة معرفة ، والنّكرة لا تُوصفُ بالمعْرِفَة ، وأمّا قولُهُ : « ولِمَا انْتَصَبَ على الحَالِ » ، فقصودة أنّك تقول : هَذَا زَيْدٌ ضَارِبُ عمرو غَداً ، والحَالُ لا تكونُ الا نكرة ، فلولا أنّ التقدير ضَارِباً عمراً ، لم يَجُزْ ضَارِباً عمراً ، لم يَجُزْ رَانٌ تقول : جَاءني زيدٌ أَخَاكَ .

⁽١) ب، ج: ط: "في " نحو.

⁽٢-٢) ساقط في ب و ج و ط.

⁽٣) سقطت «فيه» في ب و ج.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

" والثَّاني الصِّفَةُ الجَارِي اعْرابُهَا على ما قَبْلَها وهي في المَعْنَى لَمَا أُضِيفَتْ اليهِ نحوَ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ الوَجْهِ ، والتَّقديرُ فيهِ الانْفِصالُ لأنَّ الأَصْلَ حَسَنٍ وَجْهُهُ وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذلكَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعلَمْ أَنَّكَ اذا قلتَ : مررتُ برجلِ حَسَنِ الوَجْهِ ، كانتِ الاضَافَةُ لفظيةً لأنَّ المَعْنَى حَسَنِ وَجْهُهُ ، الا أَنَّكَ لما نَعَلْتَ ضميرَ صَاحبِ الوَجْهِ الى حَسَنِ لم يمكنْ أَنْ ترفعَ الوَجْهَ بهِ ، لأَنَّ الفِعْلَ الواحدَ لا يرفعُ اسْمَيْنِ فلما احْتَجْتَ الى أَنْ تُبَيِّنَ مَوضعَ الحُسْنِ أَضَفْتَ الصَّفةَ اليهِ . وقَدْ تَقَدَّمَ بَيانُ هَذَا .

قَالَ الشَّبْخُ أبو عَليٍّ :

" والثَّالِثُ اضَافَةُ أَفْعَلَ الى ما هُوَ بَعْضٌ لهُ نحوَ قولهم : هو أَفْضَلُ القَومِ وأَعْلَمُ النَّاسِ ، فأَفْضَلُ مضافٌ الى جماعة هو أحدُها ، والجَمَاعَةُ تَشْتَرِكُ في هذهِ الصَّفَةِ ، الا أنَّ صِفَتَهُ زائدةٌ على صِفَتِهم ، ومِنْ فِيهَا لابتداءِ الغَايةِ ، لأنَّ الجحرورَ بِهَا هو المَوْضِعُ الذي ابْتَداً مِنْهُ عَلَى صِفَتِهم ، ومِنْ فِيهَا لابتداءِ الغَايةِ ، لأنَّ المجرورَ بِهَا هو المَوْضِعُ الذي ابْتَداً مِنْهُ عَلَى صِفَتِهم ، ومِنْ فِيهَا لابتداءِ الغَايةِ ، الْفَصَلُ مِنْهُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الاماءُ أبو بَكْرٍ : اعْلَمْ أَنَّكَ اذا قُلْتَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ القَوْمِ ، كانَ الاضَافَةُ عَلَى وَجْهَيْن :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تقولَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنَ القَوْمِ ، ثَمْ تَحْذِفُ مِنْ وتُضِيفُ أَفْضَلُ اللهِ ، فهذَا مِنَ الاضَافَةِ التي لَيْسَتْ بِمَحْضَةٍ (٥) ، لأنَّ المَعْنَى عَلَى ثَبَاتِ مِنْ ، ومِنْ اللهِ ، فهذَا مِنَ الاضَافَةِ التي لَيْسَتْ بِمَحْضَةٍ (٥) ، لأنَّ المَعْنَى عَلَى ثَبَاتِ مِنْ ، ومِنْ قولك َ ذَيْدٌ أَفْضَلُ مِنَ القَوْمِ ، لابتداءِ العَايةِ ، لأنَّ المَعْنَى لن فَضْلَهُ أَرْتَقَى في قولك َ ذَيْدٌ أَفْضَلُ مِنَ القَوْمِ ، لابتداءِ العَايةِ ، لأنَّ المَعْنَى لن فَضْلَهُ أَرْتَقَى في

⁽٤) ط: بالزيادة.

⁽٥) ب ع ج : «منه» بمحضه.

مَراتِبِ الزِّيادَةِ من هذا الموضع . واذَاكانتِ الاضَافَةُ غيرَ مَحْضَةٍ كانَ نكرةً فتقولُ : هَذَا رَجُلٌ أَفْضَلُ القَوْم .

والضَّرْبُ النَّانِي أَنْ يَكُونَ النَّقديرُ فِي قولكَ : أَفْضَلُ القَوْمِ (١) أَنَّكَ تقولُ : زَيْدٌ الْافْضَلُ ، بِمَغْنَى أَنَّهُ الَّذِي عُرِفَ بِالفَضْلِ // ثُمَّ تُضِيفُ فتقولُ : أَفْضَلُ القَوْمِ ، مجزلةِ قولِكَ : زَيْدٌ فَاضِلُ القَوْمِ ، * وَلا يَجِبُ فِي هَذَا الوَجْهِ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ مُفَضَّلاً على غَيْرِهِمْ ، وعُرِفَ وَانْ يَكُونُوا قد شَارَكُوهُ فِي الفَضْلِ ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يكونَ قد فُضِّلَ على غَيْرِهِمْ ، وعُرِفَ بَذَكِ فَقِيلَ هُوَ الأَفْضُلُ كَما تقولُ : هُوَ الفَاضِلُ ، واذا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُحْتَجُ الى المُشَارَكَةِ بَذَكَ اذَا قلتَ : زَيْدٌ فَاضِلُ القَوْمِ ، لَم تُرد أَنَّهِم قد شَارَكُوهُ فِي الفَصْلِ الا أَنَّهُ زَادَ كَمَا أَنَّكَ اذا قلتَ : زَيْدٌ فَاضِلُ القَوْمِ ، لَم تُرد أَنَّهِم قد شَارَكُوهُ فِي الفَصْلُ مِن القَوْمِ ، عَلَيْهِمْ ، ويَجِبُ ذلكَ فِي الوَجْهِ الأَولِ ، لاَنَّهُ اذَا كَانَ بِمَعْنَى : أَفْضَلُ مِن القَوْمِ ، عَلَيْهِمْ ، ويَجِبُ ذلكَ فِي الوَجْهِ الأَولِ ، لاَنَّهُ اذَا كَانَ بِمَعْنَى : أَفْضَلُ مِن القَوْمِ ، لِمَا يَعْدُلُ اللهِ يَكُونُ الا بعد أَنْ يَحْصُلَ عَلْمَ اللهَوْمِ ، لاَنْ يَحْصُلَ عَنْ يَعْدُونُ اللهَ مَعْ الْقَوْمِ ، لاَنَّ يَعْدُونُ اللهَ عَلَى الفَوْمِ ، لاَنْهُ يَوْدُ أَنْ القَوْمِ ، وَلا تقدرُ على تصويرِ الزِيادَةِ الا بَعْدَ أَنْ اللهَ القَوْمِ ، لاَنَّهُ يَعْرَفُ اللهَ عُمْ الفَوْمِ ، وَلا تقدرُ على تصويرِ الزِيادَةِ الا بَعْدَ أَنْ اللهَ عُولُ أَنْ الفَوْمِ ، وَيَكُونُ لَا عَرْدُ الفَوْمِ ، وَيَكُونُ معرفةً صَرِيحةً فِي هَذَا الوَجْهِ .

وَبَعْدُ فَيَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ أَنْكَ اذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ القَوْمِ ، وَأَنْتَ تَجْعَلُهُ وَاحِداً منهم البَيَّةَ فَانَّهُ يُشْبِهُ قُولَكَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنَ القَوْمِ ، من وَجْهِ ويُفَارِقُهُ من آخرَ ، أمّا وَجْهُ المُفَارَقَةِ فَهُوَ أَنَّكَ اذَا قلتَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنَ القَوْمِ ، لَمْ يَكُنْ زِيدٌ مَن جُمْلَتِهِمْ ، بدلالةِ المُفَارَقَةِ فَهُو أَنَّكَ اذَا قلتَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ القَوْمِ ، وَجَبَ أَنْ يكونَ أَنْكَ تقولُ : الانسانُ أَفْضَلُ مِنَ الحَميرِ واذَا قُلْتَ : زيدٌ أَفْضَلُ القَوْمِ ، وَجَبَ أَنْ يكونَ الحَدِيدُ فَيهم حتّى لوقلتَ : جَاءنِي القومُ ، عُرفَ أَنَّ زيداً قد جَاءَ ولا يَجُوزُ (^) أَنْ تقولَ :

⁽٦) ج: «زيد» أفضل القوم.

^(*) هَنَا تَبِدأُ زِيادة أَثْبَهَا من بِ مقارنة مع ج. والسياق يقتضي اثباتها.

⁽٧) ج: اذا. تحريف.

⁽٨) ب،ج: فلا يجوز،

الانسانُ أَفْضَلُ الحَميرِ لأَنَّه لا يكونُ مِنْهَا ولا يكونُ لَفْظُ الحَمِيرِ مُشْتَمِلاً على الانسانِ. (٩ ويحوزُ أَنْ تقولَ: الانسانُ٩) أَفْضَلُ الخَلائقِ لأنَّ الخلائقَ(١٠) تَشْمَل الجميعَ.

وأمّا وجه مُشَابَهَتِهِ فهو أَنْكَ اذا قلتَ : زَيْدُ أَفْضَلُ القَومِ ، فالخبريةُ التي هي أَصْلُ التّنكيرِ موجودةٌ ، كما تَجدُهَا مع مِنْ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذا قلتَ : زَيْدُ أَفْضَلُ القَوْمِ ، كانَ بمنزلةِ قولِكَ : زِيدٌ أُخْبِرُكَ بَأَنَّهُ يَزِيدُ على قَومِهِ في الفَضْلِ ، كَمَا أَنَّكَ اذا قلتَ : زِيدٌ أَفْضَلُ من القوم ، كنتَ عُبراً بأنّه فَوقَ القوم ، غيرَ أَنَّكَ لا تُفيدُ أَنَّهُ مَهمْ . واذا قلت : جَاءني أفضلُ القوم ، كنتَ قد أخبرتَ بأنَّ الذي أَنَّكَ يَفْضُلُ القومَ (١١) ، كما أَنَّكَ اذا قلتَ : جَاءني أَفْضَلُ من القوم ، كنتَ قد أخبرتَ بأنَّ الذي أَنَاكَ يَفْضُلُ القومَ الأَنْكَ اذا قلتَ : جَاءني أَفْضَلُ من القوم ، كنتَ قد أخبرتَ بأنَّ الذي أَنَاكَ يَفْضُلُ القومَ الأَنْكَ لا أَنَّكَ لم تُفِدُ كُونَهُ مِنْهُمْ . وَلَيْسَ كَذَا اذَا كانَ أَفْعَلُ معرفةً مَحْضَةً ، ولَمْ يَكُنْ مُشَابِها المَعْنَى زِيدٌ هو الذي عُرفَ بالفَضْلِ من بينِ القوم ، وقيل فيه : أَفْضَلُ الذي يَجْرِي ذِكْرُهُ المَعْنَى زِيدٌ هو الذي عُرفَ بالفَضْلِ من بينِ القوم ، وقيل فيه : أَفْضَلُ فلا تقصدُ أَنْ غَبرَ المَعْنَى زِيدٌ هو الذي عُرفَ بالفَضْلِ من بينِ القوم ، وقيل فيه : أَفْضَلُ فلا تقصدُ أَنْ غَبرَهُ المَعْنَى زِيدٌ هو الذي عُرفَ بالفَضْلِ من بينِ القوم ، وقيل فيه : أَفْضَلُ فلا تقصدُ أَنْ غَبرَهُ اللّهُ اللّهُ ولكَ ولكَ المُحالِم بَانَهُ الأَفْضَلُ المَدَّمُ في القوم وأمّا على الوَجْهِ الأَوْلِ فلا تُربِدُ ذلكَ ولكنْ تكونُ مُخْبَراً له بأنّهُ يَفْضُلُهُمْ لا أَنَّ هذا ذلكَ الأَفْضَلُ .

ويَتّضِحُ الفَصْلُ بينَهُمَا بالعبارةِ ، وهو أنَّكَ اذا قصدتَ مَعْنَى مِنْ قلتَ : زيدٌ انسانٌ يفضل القومَ مع كونهِ من جملتِهم فيكونُ مَعْنَى التّنكيرِ مُتَصوَّراً فيهِ . واذَا قَصَدْتَ المعرفة قلت : زيدٌ هو الرجلُ الذي بَلَعَكَ أنَّهُ الأَفْضَلُ المُقَدَّمُ في القوم ، ويزيدُهُ وضوحاً أنَّكَ اذَاهُ الأَفْضَلُ المُقَدَّمُ في القوم ، ويزيدُهُ وضوحاً أنَّكَ اذَاهَ المَّاتَدَة مَعْنَى مِنْ جَازَ أَنْ تقولَ في قولك . مَرَرْتُ برجلٍ أَفْضَلِ القَوْمِ : مَرَرْتُ برجلٍ أَفْضَلِ القَوْمِ : مَرَرْتُ برجلٍ أَفْضَلِ القَوْمِ عَنْ كُلِّ مَن سِواهُ مِنَ القَوْمِ ، فتأتَى بصريح مَرَرْتُ برجلٍ أَفضل من باقي القوم ومِنْ كُلِّ مَن سِواهُ مِنَ القَوْمِ ، فتأتَى بصريح

⁽٩) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽١١) ب، ج: أفضل القوم.

⁽١٢) ج: الأفعل بوجه.

⁽١٣) سقطت «اذا» في ج.

التَّفْضِيلِ بِمَنْ ، واذَا قَصَدْتَ المعرفة لَمْ يُمْكِنْ ذلك ، لا تقول في قولك [زيدً] (١٤) أَفْضَلُ القَوْم ، وجَاءني الْفُضِلُ القوم الذي عَرَفْتُهُ ؛ جَاءني الْأَفْضَلُ من بَاقِي القَوْم ، والذي عُرِفَ بأنّه وانّا تقولُ : جَاءني الأَفْضَلُ من القوم ، والذي عُرِف بأنّه الأَفْضَلُ المُقَدَّمُ (١٠) من جملة القوم ، ولا يَصحُّ أَنْ تقولَ : الذي عُرِف من باقي القوم بأنّه أَفْضَلُ من غيره . واذَا كانَ الأمْرُ على هَذَا كانَ الاضَافَةُ في قولِك : مَرَرْتُ برجلِ أَفْضَلُ القوم // منفصلةً مِنْ وَجْهِ ، وَهُو أَنْكَ تتصورَ فيهِ (١١) مَغْنَى أَفْعَلَ من قولِك : فَضَلُ القوم // منفصلةً مِنْ وَجْهِ ، وَهُو أَنْكَ تتصورَ فيهِ (١١) مَغْنَى أَفْعَلَ من قولِك : فَلْكَ أَفْضَلُ القوم // مَنْكَ رَيدٌ فيهم كها يَكُونُ اذا قلت : زَيْدٌ أَفْضَلُ القوم // ، فَلا يَجِبُ أَنْ القوم ، (١٧ لَمْ يَكُنْ زيدٌ فيهم كها يَكُونُ اذا قلت : زَيْدٌ أَفْضَلُ القوم //)، فلا يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَدُّ أَضْحَابِنَا لَمْذَا فِي بابِ الاضافَةِ التي ليستْ بِمَحْضَةٍ على الأُطلاقِ ، أَلا تَرَى انْ غيرَ ذا من الأنواع التي مَضَتْ لا تُغَيَّر (١٩) الاضافة فيهِ شيئاً . فقولُك : هَذَا رَجُلُ عَيْرَ ذا من الأنواع التي مَضَتْ لا تُغَيَّر (١٩) الاضافة فيهِ شيئاً . فقولُك : هَذَا رَجُلُ ضَارِبُ زيدٍ غَذاً ، بمنزلة قولِك : ضَارِبٌ زيداً في المَعْنَى .

والقولُ فيهِ : أنَّ التغييرَ في أَفْضَلِ القومِ من وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ حُذفَ منهُ وَجُوَّ بِهِ كَمَا حُذِفَ التّنوينُ من ضَاربٍ وأضِيفَ الى زَيْدٍ.

والنّاني أنَّ المحذوف كلمةً على حَرْفَيْنِ وهي مِنْ ، ولَيْسَتْ حَرْفاً يُصَاحِبُ الاسمَ ، ولا يُتَصوَّرُ فيه الانفصالُ كالتّنوينِ ، فَلَمَا كَانَ التَّغييرُ في أفعَلَ مِنْ ، اذَا أُضِيفَ ، أغْلَظَ مِنْ أَنْ يَحْوِضَارِبٍ ، جُعِلَ لَهُ تَأْثِيرُ في المَعْنَى من وَجْهِ وهو أنَّكَ لما قُلْتَ : مردتُ برجلِ مِنْهُ في نَحْوِضَارِبٍ ، جُعِلَ لَهُ تَأْثِيرُ في المَعْنَى من وَجْهِ وهو أنَّكَ لما قُلْتَ : مودتُ برجلِ أَفْضَلِ القومِ ، ذَلَّ على أنَّهُ من جملةِ القَوْمِ ، فاذَا (١٩٠) قلتَ : أَفْضَلُ مِنَ القَوْمِ ، لمَ أَفْضَلِ القومِ ، ذَلَّ على أنَّهُ من جملةِ القَوْمِ ، فاذَا (١٩٠) قلتَ : أَفْضَلُ مِن القَوْمِ ، لمَ

⁽١٤) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل؛ بزيد؛. تحريف.

⁽١٥) ب، ج: بأنه أفضل مقدم.

⁽١٦) ب ۽ ج: تتصوره.

⁽١٧ – ١٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽۱۸) ب، ج: لاتفید. تحریف.

⁽١٩) ب، ج: واذا.

مِنْ (٢٠) كُلِّ وَجِهِ أَلا تَرَى أَنَّهُ يَسْتَوَي فِيهِ المؤنَّثُ والمُذَكَّرُ والواحِدُ والجَمْعُ. تقولُ: (٢١ هِنْدُ أَفْضَلُ القَوْمِ ، والزِّيدونَ أَفْضَلُ القَوْمِ ، كَمَا يَكُونُ ذَا هَفْ أَفْضَلُ القَوْمِ ، والزِّيدونَ أَفْضَلُ القَوْمِ ، كَمَا يَكُونُ ذَلكَ فِي أَفْضَلَ مِنَ القَوْمِ ، لِمَا تَرَاه بَعْدُ ، فَتَأَمَّلُ هَذَا فَقَدْ طَالَ بَحْثِي عَنهُ وَلَم أَجِدْ أَحداً تَكَلَّمُ فِيهِ بشيءٍ يَشْفِي الغُلَّةَ ، وهَذَا ما لاحَ بَعْدَ مُرَاجِعةِ الفِكْرِ (٢٢) مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى واللهُ أَعْلَمُ (٢٢)

قَالَ الشَّيخُ أبو عَليِّ :

« وأَفْعَلُ (٢٤) هَذَا المُضَافُ هو الذي اذَا لَم يُضَفْ وَلَمْ يَدْخُلُهُ الأَلِفُ واللامُ وُصِلَ بِمَنْ ويكونُ المُذَّكُرُ (٢٥) والمؤنَّثُ على لَفْظِ واجد تقولُ : هِنْدُ أَفْضَلُ من دَعْدٍ ، وزيدٌ أَعْلَمُ من مُحَمَّد (٢٦) ، فاذَا أَدْخَلْتَ الأَلِفَ واللامَ تَعَاقَبَتاهُمَا ومِنْ ثَمَّ تقولُ : زَيْدُ الْفُضَلُ ، والزّيدانِ الأَفْضَلانِ ، وهُمُ الأَفَاضِلُ ، فَلَنَّيْتَ وجَمَعْتَ وفي التّنزيلِ – (الا الْفُضَلُ ، والنّهِ المُؤنّثُ الفُضْلَى والفُضْلَيانِ والفُضْلُ والفُضْلياتُ ، وفي التّنزيلِ – (فأولئكَ لهمُ الدَّرجَاتُ العُلَى) – (٢٨) ومنهُ قَوْلُ ذِي الرُّمَة : التّنزيلِ – (فأولئكَ لهمُ الدَّرجَاتُ العُلَى) – (٢٨) هادِيهِ في أَخْرُياتِ اللّهُل مُنْتَصِبُ (٢٩)

⁽۲۰) سقطت ومن، في ب و ج.

⁽ ٢١ - ٢١) بدله في بُ و ج : هذا أفضل القوم .

⁽ ٢٢) ج : بعد مراجعة الفكر ١ الى استشارة الخاطر.

⁽٢٣) ب ، ج: والله أعلم ، بالصواب . ،

⁽ ۲٤) ب : فافعل .

⁽٢٥) ط: للمذكر.

⁽ ۲۹) ب ۽ ج ۽ ط : من عسر.

⁽۲۷) آیة ۲۷/هود ۱۱.

⁽ ۱۸) آبة ۱۷۰ ط ۲۰.

⁽ ٢٩) هذا عجز بيت لذي الرمة والبيت بهامه

حَتَّى اذا مَــا جَلا عن وَجْهِـهِ فَلَقَّ هـاديـهِ فِي أُخْرِيساتِ الليَّـلِ مُنتَصِبُ والبيت لذي الرمة في ديوانه ق ٨٥/١ ص ٢٧ ، وشواهد الايضاح للقيس ق ٦٧ ، وجمهرة أشعار العرب ١٨٣.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اغْلَمْ أَنَّكَ تَقُولُ : هِنْدُ أَفْضَلُ مِنَ القَوْمِ والهِنْدَاتُ (٣٠) أَفْضَلُ مِنْ جميعِ النِّساءِ ، فيكونُ في جميعِ الأحوالِ على صورةٍ واحدةٍ ، وذَلِك (٣١) أَنَّ مَعْنَاهُ لما لم يَتِّمَّ الا بِمَنْ كَانَ كَالَجُزّهِ منهُ . فَلَوَ أَلْحِقَ علامةَ التَّنْيَةِ والجَمْعِ والتأنيثِ فقيلَ : الزَّيدانِ أَفْضَلانِ مِنَ القومِ ، والزَّيدونَ أَفْضَلُونَ من هؤلاءِ ، لكانَ ذلك أَبْطالاً لما وَجَبَ لهذَا الحرْفِ مِنَ الاتَّصالِ المَعْنَويّ ، ولَمْ يَكُنْ أَنْ يُلْحَقَ هذه - العلامات بعدَ مِنْ لأَنَّهُ حرف لا يحتملُ التّغييرَ ، فلما كان كذلك جُعِلَ في جميعِ الأحوالِ على صورةٍ واحدةٍ . فأمّا اذَا أُضِيفَ التّغييرَ ، فلما كان كذلك جُعِلَ في جميعِ الأحوالِ على صورةٍ واحدةٍ . فأمّا اذَا أُضِيفَ فقيلَ : أَفْضَلُ القومِ فلا يخلو من الوَجْهَيْنِ اللذينِ ذَكَرْنَا . فان أَرَدْتَ مَعْنَى مِنْ وَجَعَلْتَ الاضَافَةَ غيرَ مَحْضَةٍ وقصَدْتَ // أَنَّ القومَ قد شَاركوهُ في الفَضلِ [ولَمْ تُقَدَّرُ أَنَّكَ قلتَ : ويدٌ الأَفْضَلُ [ولَمْ تُقَدَّرُ أَنَّكَ قلتَ : ويدٌ الأَفْضَلُ إلى القوم ، حَرَى مَجْرَى مَحْرَى لا يَظْهُرُ فيهِ « مِنْ » فتقولُ : هِنْدُ أَفْضَلُ النِّسَاءِ ، ودَعْدٌ أَحْسَنُ بَنَاتِكَ ، والزَيدانِ أَفْضَلُ القوم ، والهِنْدَاتُ أَفْضَلُ النِّسَاءِ . فَمِنَ التَّانِثِ فَوْلُهُ : ما اللّهُ مِ ، والوَيْدَاتُ أَفْضَلُ النِّسَاءِ . فَمِنَ التَّانِثِ قَوْلُهُ : فَاللَّهِ مَا اللّهُ مِ ، والوَيْدَاتُ أَفْضَلُ النِّسَاءِ . فَمِنَ التَّانِثِ قَوْلُهُ :

/٢٣٦/ ومَيَّةُ أَحْسَنُ النَّقَلَيْنِ جيداً وَسَالِفَةً وأَحْسَنُهُ قَدَالا(٣٣)

⁼ وهو غير منسوب في الايضاح ٢٧٠.

وورد في ب و ج بنامه برواية :

حَتّى اذَا مسا انْجَلى عَن وَجْهِسهِ أَفُقٌ هَساديسهِ في أُخريساتِ الليسلِ مُنتَصِبُ وروايته في الايضاح وشواهده وحتى اذا ما انجلَتْ وفقى جمهرةِ أشعارِ العرب وحتى اذا ما انجل عن وجهه فرق.

[.] والشاهد فيه جمع أُخْرَى على أُخْرِيَاتِ . وتُجْمَعُ أُخْرَى أَيْضًا على أُخَرَ قال تَعَالى (فَعِدَّةٌ من أيام أُخرَ) آية ١٨٤/ البقرة ٢ .

⁽٣٠) ب، ج: والهندان.

⁽٣١) ب، ج: وذاك.

⁽٣٢) من ب و ج. واثباته يقتضيه السياق. وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

⁽٣٣) لذي الرمة ق ٣٧/٥٧ ص ٣٣٧ ، والكنز اللغوي (خلق الانسان للأصمعي) ، والكامل للمبرد ٢٦١ ،

والْجَمِيعُ قُوْلُهُ (٣٤) عَزَّ وَجَلَّ – ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ على حَيَاةٍ ﴾ – (٣٠) ، – ﴿ وَأَكْثَرُهُمْ الْفَاسِقُونَ ﴾ – (٣٦) و – ﴿ أَكْثَرَهُمُ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ – (٣٧) وقول الشاعر :

أَلْسُتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا وأَنْدَى العَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ /٢١٧/ وقُولُ الآخَر:

/٧٤٠/ أَلَسْتُمْ أَقَلَّ النَّاسِ عندَ لِوائهِم وأَكْثَرَهُمْ عِنْدِ الْذَّبِيحَةِ والقِدْرِ(٣٨)

وَقُولُ الآخَرِ :

يَصْرَعْنَ ذَا اللَّبِّ حَتَّى لا حَرَاكَ بِهِ وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ أَرْكَانَا (٣٩) /١٧٥/

وهَذَا النَّحْوُ أَكْثُرُ مِنْ أَنْ يُخْصَى . ومَنْ قَالَ : أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ تقولَ : هِنْدُ أَكْبُرُ بَنَاتِكَ ، ويَجِبُ أَنْ تقولَ : كُبْراهُنَّ ، لَزِمَهُ [أَنْ يقولَ](' ') أَنَّ قولَ ذِي الرُّمَّةِ : وميّةُ أَحْسَنُ الثَقَلَيْنَ ، وغيرُ ذلك مما ذَكَرْنَا خَطَأً ، وأَنْ لا يقولَ : زَيْدٌ مِنْ أَجَلِّهم قَدْراً ، وهذهِ النَّعْمَةُ مِن أَشْرُفِ النَّعَمِ ، لاَّنَّهُ اذَا لم يُجوِّزْ أَنْ يقعَ أَفْعَلُ على الجَمَاعَةِ وعَلَى المَؤَنَّثِ لم

والخصائص ٤١٩/٢ والمفصل ٢٣٣ ، وشرحه لابن يعيش ٩٦/٦ ، واللسان (ثقل) ٩٣/١٣ والأشباه
 والنظائر ١٩١/١ ، والخزانة ١٠٨/٤ .

والبيت غير منسوب في همع الهوامع ١/٩٥.

وروايته في الديوان «خذا » بدل حبدا » وفي الخصائص والأشباه والنظائر « وجها » . وفي الكامل « وأحسنهم قذالا » . ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

والشاهد في قوله « وأحسنه » حيث عمد الى أفراد الضمير والموضع موضع جمع . كما أن لفظ الجمع قد تقدم في الأول ، فترك اللفظ ، وما يتطلبه الموضع واستمال الأفراد .

⁽ ٣٤) ب ، ج : والجمع كقوله .

⁽٣٥) آية ٩٦/ البقرة ٧. والآية غير مثبتة في ب و ج.

⁽٣٦) آية ١١٠/ آل عمران ٣٠.

⁽٣٧) آية ١٠٠/ البقرة ٢.

⁽ ٣٨) لم اهتد لقائل هذا البيت فيا راجعت من المصادر . والشاهد في قوله أكثرهم حيث دل الضمير على الجمع والموضع أيضا موضع جمع .

⁽٣٩) كذا في ب و ج. وفي الأصل ﴿ أَوَكَانَا ۗ . تَحْرَيْفَ.

⁽٤٠) من ب و ج. الصواب.

يَجُزُ أَنْ تَقُولَ : زَيْدٌ مِنْ أَجَلِّهِم ، كَمَا لا تَقُولُ : زَيْدٌ مِنْ فَاضِلِهِمْ ، لأَنَّ مِنْ للتبعيضِ فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ أَكْثَرُ مِمّا قَبْلَهُ . ويَجِبُ أَنْ تقُولَ : زَيْدٌ مِنْ أَجَالِهِمْ . وهذه فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ أَكْثَرُ مِمّا قَبْلَهُ . ويَجِبُ أَنْ تقُولَ : وَأَنْ تقُولَ : عَائِشَةُ النَّعْمِ (المَّ) ، وأَنْ تقُولَ : عَائِشَةُ الأَعْلَمُ أَنُواجِ النّبيّ ، لأَنّهُ لا تقُولُ : عائشةُ الأعْلَمُ أَنْ وَاجِ النّبيّ ، لأَنّهُ لا تقُولُ : عائشةُ الأعْلَمُ أَنْ وَاجِ النّبيّ مَلًى الله عليه [وسلّم] (المَّأَ) . وتقُولُ : هذه المَرْأَةُ قَتْلا هُنَّ للمُحِبِ ، ولا تقولُ : أَكْثُرهُنَّ حَياءً ، ولا يَقُولُ : أَكْثُرهُنَّ حَياءً ولا تقولُ : أَخْرَجُ النّساءِ الى وقالَ : أَخْرَجُ النّساءِ الى الرّوجاتِ أَوْ وَمُحْتَى الرّوجاتِ أَوْ [وُقْحَى] (المَّنَا وَكَذَا ، ولا يقولُ : أَخْرَجُ النّساءِ ، وزَوْجَتُهُ حُتِي الرّوجاتِ أَوْ [وُقْحَى] (الله على النّعَمِ ، ولا تقولُ : أَخْرَجُ النّساءِ الى الرّوجاتِ ولا تقولُ : أَخْرَجُ النّساءِ أَنْ وَهُدُ حُتِي الرّوجاتِ أَوْ الْعَربيّةِ بَمَرْلَةِ مِن يُنْكُرُ ولا يَقُولُ : أَخْرَجُ النّساءِ الله وهذهِ النّعْمَةُ نُفْسَى النّعَمِ ، ولا تقولُ : أَنْ أَنْكُر هَذَا . ولا تقولُ : أَخْرَجُ النّساءِ العَربيّةِ بَمَرْلَةِ مِن يُنْكُرُ [رَفْعَ] (المَّولُ العَربيّةِ بَمَرْلَةِ مِن يُنْكُرُ [رَفْعَ] (المَا) الفاعلِ . أَنْفَسُ النّعَمِ . ومَنْ أَنْكُر هَذَا . كَانَ عَندَ أَهْلِ العَربيّةِ بَمَرْلَةِ مِن يُنْكُرُ [رَفْعَ] (المَا) الفاعلِ .

فانْ أَرَدْتَ بِالاضافةِ مَعْنَى فَاضلِ القَوْمِ كَأَنَّكَ قلتَ : زَيْدٌ الأَفْضَلُ بَمَزلةِ قُولِكَ : زَيْدٌ المُفَضَّلُ ، ثُمَّ تُضِيفَ وَتَحْذِفُ الأَلِفَ وَاللامَ فَأَنَّكَ تُثْنِي وَتَجْمَعُ فَتَقُولُ : الزّيدانِ مُفَضَّلا أَفْضَلا قُومِكَ ، والزّيدونَ أَفْضَلُو قُومِكَ وَهِنْدٌ فُضْلَى نِسَائِكَ ، كَمَا قُلْتَ : الزّيدانِ مُفَضَّلا قُومِكَ ، والزّيدونَ مُفَضَّلا مُفَضَّلا أَمْفَضَّلا أَنْ يَسَائِكَ (٤٧) .

والفُعْلَى نحوَ الأَفْضَلِ والفُضْلَى لا يَسْتَمرُّ في كلِّ شيء . ومَنْ طَرَدَهُ فَعَلَى القياسِ . وامْتِنَاعُهُ مِنَ الأطرّادِ أَدَلُّ دليلِ على أَنْهُمْ يَعَلُونَ أَفْعَلَ في حَالِ الاضَافَةِ على صُورَةِ واحدةٍ في التّأنيثِ والتّذكيرِ ، لأَنَّهُ اذاً لم يَقُلْ : المَرْأَةُ الضُّرْبَى والخُرجَى ، لم يَكُنْ بُدُّ مِن أَنْ يقالَ : هذهِ المَرْأَةُ أَضْرِبُ النَّسَاءِ وأخْرَجَهُنَّ // فَهَذَا حُكُمُ الاضَافَةِ في أَفْضَلَ . يقالَ : هذهِ المَرْأَةُ أَضْرِبُ النَّسَاءِ وأخْرَجَهُنَّ // فَهَذَا حُكُمُ الاضَافَةِ في أَفْضَلَ .

⁽٤١) ج: من أول النعم ﴿ بِالشَّكُو ۗ ، .

⁽٤٢ - ٤٢) بدله في ج: لأنه لا يقال: عائشة على.

⁽٤٣) من ب و ج.

⁽ ٤٤) ب ، ج : وتقول .

^(50) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « وقع » . تحريف .

⁽٤٦) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «وقع». تحريف.

⁽٤٧) ب، ج: مفضلة قومك.

وأمّا اذَا أَدْخَلْتَ الأَلِفَ فلا بُدَّ من ظُهورِ التَّأْنِيثِ والتَّنْنِيَةِ والجَمْعِ . تَقُولُ : زَيْدُ الأَفْضَلُ ، والزِّيدانِ الأَفْضَلُ ، والزِّيدونَ الأَفْضَلُونَ والأَفاضِلُ ، انْ أَرَدْتَ (١٩٠ التّكسيرَ وهِنْدُ الفُضْلَى ، والهندانِ الفُضْلَيانِ ، والهنداتُ الفُضْلياتُ والفُضَلُ ، وقولُهُ تَعَالَى : وهِنْدُ الفُضْلياتُ والفُضَلُ ، وقولُهُ تَعَالَى : و الدّرَجَاتُ العُلَى) - (١٤٠ جَمْعُ العُلْيَا وقولُ ذِي الرُّمَّةِ : هَادِيهِ فِي أُخْرِيَاتِ اللَّيْلِ /٢٣٨/

انّا هُوَ جَمْعُ أُخْرَى . ولا يُسْتَعْمَلُ فُعْلَى هذهِ بغيرِ الألفِ واللامِ أو الاضَافَةِ كَقُولِكَ : الفُضْلَى ، لَم يَجُزْ لأنَّ مَعْنَى كَقُولِكَ : الفُضْلَى ، لَم يَجُزْ لأنَّ مَعْنَى قُولِكَ : الأَفْضَلُ : المعروفُ بالفَضْلِ ، فلا يليق التَّنْكِيرُ بهِ ، كَمَا أَنَّ قُولِكَ الذي عُرِفَ لا يكونَ نَكِرةً .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَليٍّ :

« ولا يَجُوزُ زيدٌ أَفْضَلُ أَخْوَتِهِ اذا أَضَفْتَ الأَخوةَ الى ضميرِ زيدٍ أَخرَجْتَهُ مِنْهُمْ بِاضَافَتِكَ ايّاهُمْ اليهِ ، ولما خَرَجَ مِنْهُمْ لم تَجُزْ اضَافَتُهُ اليهِم لخروجهِ عن جُمْلَتِهِمْ ، كَمَا لا يَجُوزُ زَيْدٌ أَفْضَلُ الحَميرِ ، لآنَهُ ليسَ مِنْهَا ، وأَفْعَلُ هَذَا انّا يُضَافُ الى شيءٍ هُو بَعْضُهُ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ هذه المَسْأَلَةَ يَتَعلَّقُ صَحَّةُ كلِّ واحدٍ من طَرَفَيْهَا بِفَسَادِ الآخرِ وذلكَ أَنْك (٥١) اذا قلتَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ أَحْوتِهِ ، كَانَ قد اجْتَمَعَ فيهِ ضِدّانِ من حيث أَنَّ اضافة النَّحُوةِ الى ضميرِ زيدٍ يُوجِبُ خُروجَهُ من جُمْلَتِهِم ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذا قلتَ · جَاءني الأُخْوَةِ الى ضميرِ زيدٍ يُوجِبُ خُروجَهُ من جُمْلَتِهِم ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذا قلتَ · جَاءني

⁽٤٨) ب ، ج: اذا أردت.

⁽ ٤٩) آية ٥٠/طه ٢٠ .

⁽٥٠) ب،ج: ولو قلت.

⁽٥١) ب ، ج : وذاك .

أخوهُ زيدٍ ، لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ دَاخِلاً تَحْتَ المَجِي ، اذ لو قُلْتَ : (٥ جَاءَنِي أَخُوةُ زيدٍ ، وزيدٌ قد ماتَ كَانَ صَحِيحًا ٥٠) ، ولو جَازَ أَنْ يدخل زيدٌ في جُمْلَةِ الأخوة مع اضَافَتِهِمْ اللهِ لَوجَبَ أَنْ تقولَ : رَأَيْتُ أَخُوةَ زيدٍ وهُمْ ثَلاثةٌ ، وهذا لا يقولُهُ أَحَدٌ وانّا يُقَالُ : رَأَيْتُ أَخُوى زَيْدٍ ، لئلا يَدْخُلَ زَيْدٌ تَحْتَ المُضَافِ اليهِ لاسْتِحَالَةِ اضَافَةِ الشّيءِ الى نَفْسِهِ . وأَفْعَلُ في قولك : زَيْدٌ أَفْضَلُ اخْوَتِهِ يَقْتَضِي أَنْ يكونَ هُوَ مِنْهُمْ ، لأَنّهُ لا يُضَافُ الا رَهُ الله يكونُ هُو مِنْهُمْ ، لأَنّهُ لا يُضَافُ الا رَهُ الله عَلَى الله عَلَى الله المُخْرَقُ في قولك : زَيْدٌ أَفْضَلُ الحَمِيرِ ، لأَنّهُ لا يكونُ مِنْهَا . واذَا كَانَ المُضْمَرُ (٥٠) الذي أُضِيفَ اليهِ الأَخْوةُ في قولك : زَيْدٌ أَفْضَلُ اخوتِهِ ، يَقْتَضِي خُرُوجَهُ من جُمْلَةِ الأَخُوةِ وأَفْعَلُ يَقْتَضِي ذُخُولَهُ فيهم ، كَانَ الأَمْرُ على ما ذَكُرْنَا مِن أَنَّ صِحَّةَ أَحدِ الطَّرَفَيْنِ يَقْتَضِي فَسَادَ الآخِرِ .

فأمّا اذا قلت : زَيْدٌ أَفْضَلُ الْأُخُوةِ ، فانّه يكونُ صَحِيحاً لأَنْكَ تقولُ » : (٥٥) جَاءَني الأخوة ، فيكونُ زيدٌ دَاخِلاٌ تَحْتَهُمْ ، اذ هُو كقولك : جاءني المُتنَاسِبُونَ . فأما قول الفرزدق(٥٠) : هُوَ أَشْعُرُ أَهْلِ جِلْدَتِهِ ، فأنَّ أَفْعَلَ فيهِ ليسَ بِمَعْنَى التّفْضيلِ ، وانّا هُو بمعْنَى قولك : هُوَ شَاعِرُ أَهْلِ جِلْدَتِهِ ، أَيْ هُوَ الذي يُذكّرُ مِنْ جَمِيعِهِمْ بالشّعْرِ . ولو بمعنى قلك : هُوَ شَاعِرُ أَهْلِ جِلْدَتِهِ ، أَيْ هُوَ الذي يُذكّرُ مِنْ جَمِيعِهِمْ بالشّعْرِ . ولو قلت : عَلَى هَذَا زَيْدٌ أَمْامُ عَشِيرَتِهِ ، كَانَ كقولك : زَيْدٌ أَمَامُ عَشِيرَتِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي ٍ:

والرَّابِعُ اضَافَةُ الاسمِ الى الصَّفَةِ ، وذلكَ نحُو صلاةِ الأُولَى ، ومَسْجِدُ الجَامِعِ فَهَذَا كلامٌ مُخْرَجٌ عن حَدَّهِ والأصْلُ فيهِ الصَّلاةُ الأُولَى // والمَسْجِدُ الجَامِعُ ، فَمَنْ أَضَافَ فَيَنْبَغِي أَنْ يكونَ أَرادَ : صَلاةُ السَّاعةِ الأُولَى مِنْ زَوالِ الشَّمْسِ ، ومَسْجِدُ الوَقْتِ

⁽٥٢ – ٥٣) بدله في ب و ج : جاءني اخوة زيد الميت .

⁽٥٣ – ٥٣) بدله في ج: الا الى العلي هو بعض منه. تحريف.

⁽٥٤) ب، بع: الضمير

⁽٥٥) كذا في ب و ج. الصواب. وفي الأصل « لا تقول ١١. سهو.

⁽٥٦) قاله الفرزدق لسليان بن عبد الملك في نُصيب الشاعر . وكان الفرزدق ونُصيب قالا شعرا في حضرة سليان فوفق نصيب وأغفق الفرزدق . أنظر قصة ذلك في الكامل ١٠٤ - ١٠٥ .

⁽٧٥) في اللسان (جلد) ٩٧/٤، الجلدةُ: الطائفةُ.

الجَامِعِ أَو اليومِ الجَامِعِ ، وَقَالَ تَعَالَى (٥٠) – (قُلْ : إِنْ ، كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الآخِرَةُ ﴿ وَلَا لَا إِنْ ، كَانَتْ لَكُمْ الدَّارِ ، الآخِرَةُ ﴾ (١٠٠) فالآخِرَةُ (١١) صِفَةُ الدَّارِ ، والاضَافَةُ عَلَى تَقْدِيرِ دَارِ(٢٢) السَّاعَةِ الآخِرَةِ ، وكَذَلِكَ – (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الغَرْبِيِّ اذْ قَضَيْنَا) – (٢٠) .

قَالَ الرَّاعِي : (٦٤)

/٢٤١/ وَقَرَّبَ جَانِبَ الغَرْمِيِّ يَأْدُو مُدَبَّ السَّيْلِ واجْتَنَبَ الشَّعَارَا(٦٥) فهذا على خير ذلك .

قَالَ الشَّيخُ الإِمَامُ :

اعْلَمْ أَنَّ جملةَ القولِ في هَذَا أَنَّ الموصوفَ والصَّفةَ شيءٌ واحِدٌ ، فاذا قلتَ : جَاءنِي زيدُ الظَّريفُ ، لَمْ يَكُنْ الظَّريفُ غيرَ زيدٍ ، فَكَمَا لا يجوزُ اضَافَةُ الشّيء الى نَفْسِهِ نَحْوَ أَنْ تقولَ : زَيْدُ زَيْدٍ ، أَو زَيْدُ أَبِي عبدِ اللهِ ، وأَبُو عَبْدِ الله كُنْيَتُهُ لأَجْلِ أَنَّ الاضافةَ يُطْلَبُ مِنْهَا التَّعريفُ والتَّخْصيصُ والشّيءُ لا يُعرَّفُ بِنَفْسِهِ ، لأَنَّهُ انْ كَانَ فيهِ تعريفُ كَانَ يُطْلَبُ مِنْهَا التَّعريفُ والتَّخْصيصُ والشّيءُ لا يُعرَّفُ بِنَفْسِهِ ، لأَنَّهُ انْ كَانَ فيهِ تعريفُ كَانَ مُسْتَغْنِياً عنِ الاَضَافَةِ وانْ كَانَ عَارِياً مِنْهُ كَانَ اذهبَ في الاَحالةِ ، اذ لا يَصيرَ شيئاً آخَرَ بأَنْ

⁽٥٨) ب، ج: وقال الله وتعالى ،، ط، وقال دعز وجل.

⁽٥٩) آية ٤٤/البقرة ٧.

⁽ ٦٠) آية ١٠٩/ يوسف ١٢.

⁽٦١) ط: والآخرة.

⁽٦٢) سقطت ۽ دار۽ في ج.

⁽٩٣) آية ٤٤/ القصص ٩٨.

⁽ ٦٤) ب : وقال الراعي . والراعي هو حُصَيْنُ بن معاوية . ويقال هو عبيد بن حصين ، ويكنى ابا جندل من بني نمبر ، سمي بالراعي لأنه يصف راعي الأبل في شعره وقيل لبيت بعينه من الشعر كان قد قاله . وكان معاصرا لحرير والفرزدق . وقد هجاه اولها لاتهامه بالميل للفرزدق (أنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة المحري ١٣٧) .

⁽ ٦٠) البيت ليس في ديوان الراعي ، وهو منسوب اليه في الايضاح ٢٧٧ ، وشواهده للقيسي ق ٦٧ ، والأنصاف ٤ ٢٧/٢ .

وغير منسوب في مواد (دبب) من اللسان ٣٥٨/١ والتاج ٣٤٣/١ و (شعر) من اللسان ٧٩/٦ . والبيت في وصف حمار وحشي". وأدا في مشيه يأدوا أدْوَا ، وهو من المَشْيَيْنِ ليس بالسريع ولا بالبطيء ، والشُّغَار – بفتح الشين وكسرها الشجر الملتَفُّ ، ومدب السيل موضع جريه . وفي موضع الاستشهاد بالبيت =

يُضَافَ اسْمُهُ الى اسْمِهِ ، واذَا ثَبَتَ هَذَا [عَلِمْتَ] (١٦) أنَّ جميع ما ذَكَرَهُ من قولهمْ : صَلاةُ الأُولى ، ومَسْجِدُ الجَامِع ، وجَانِبُ الغُرْبِيِّ لا يصحُّ حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وأنَّ التَّقديرَ على ما ذَكَرَهُ من قولِهِ : صلاةً السَّاعةِ الأُولَى ، ومَسْجِدُ اليومِ الجَامِع ، ودارُ السَّاعةِ الآخرةِ ، وجَانِبُ المكانِ الغُرْبِيِّ ، وكَذَا قَوْلُهُمْ . بَقْلَةَ الحَمْقَاءِ ، التَّقديرُ : بَقْلَةُ الحَبَّةِ الحَمْقَاءِ ، التَقديرُ : بَقْلَةُ الحَبَّةِ الحَمْقَاءِ ، لأنَّ البَقْلَةَ اسْمٌ لما نَبَتَ مِنْ تلكَ الحَبَّةِ ، وَوَصْفُهُ الحَبَّةَ (١٧) بالحمقِ هُو التَّحقيقُ ، لأَنَّهَ الأَصْلُ ومِنْهَا (١٨) تَتَفَرَّعُ الخُضْرَةُ .

⁼ خلاف بين النحاة . فالكوفيون يرون أن المراد بالجانب هو نفس المراد بالغربي وقد أضاف الجانب الى الغربي ويذهب البصريون الى أن الكلام على تقدير مضاف إليه يكون موصوفاً بالمضاف اليه الظاهر في الكلام أي جانب المكان الغربي فهو باب حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه والى هذا ذهب عبد القاهر على الرغم ما في الرأى من تكلف .

⁽٦٦) من ب، ج الصواب وفي الأصل عملت. تحريف.

⁽٦٧) ب وج: وصف الحبة.

⁽ ٩٨) سقطت واو العطف في ج.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِي : « بَابُ تَوابِع ِ الأَسْمَاءِ في اعْرابِهَا .

وهي خمسةُ أشياءَ : تأكيدٌ ، وصِفَةٌ ، وعَطْفُ بَيانٍ ، وَبَدَكُ وعَطْفٌ بحرفٍ ، وَجَميعُ هذهِ التّوابع ِ يَجْرِي عليهِ اعرابُ الاسم ِ الذي تَتْبَعُهُ في الخَفْضِ والرَّفْعِ والنَّصْبِ .

فأمّا التّأكيدُ، فانّهُ يكونُ بتكريرِ الاسم بِلَفْظِهِ أو بمعناهُ فمثالُ تكريرِهِ بلفظِهِ نحُو رأيتُ زيداً رَيداً رَيداً رَيْداً رَفْسَهُ وَمَرَرْتُ بكم أنفسكم . ويؤكد الاسم (٢) أيضاً بما يكونُ للاحاطةِ والعموم ، وذلك نحُو جَاءَنِي القومُ أجمعونَ ، وعادني أخوتُك كُلُهُم ، وكذا (٣) جَاوْنِي أجمعونَ [وجاوْني كلُهم] (٤) ولو قُلْتَ : جَاوْني أَنفُسُهُمْ ، لم يَحْسُنْ حتى تؤكّد فتقولُ : جَاوْني همْ أنفسُهم لأنَّ أنفُسَهُمْ اسلمُ يلي العواملَ في نحو : جَاءِني نفسُ زيدٍ وأخْرجَ (٥) اللهُ نَفْسَهُ ، فلم يَحْسُنْ لذلك أن تحملهُ على المطفر (٦) حتى تؤكّد كما لم يَحْسُنْ ذلك في العطفِ .

فَأُمَّا كُلُّهُمْ ، فَانَّهَا وَانْ كَانَتَ قَدْ تَلِي الْعُوامِلَ فَانَّهَا مِشَابِهُ ۖ لأَجْمَعِينَ مِن حيث كانت للاحاطةِ والعمومِ كأجمعينَ ، فَحَسُنَ أَنْ تَجريَ على المُضْمَرِ مِن غيرِ أَن يُؤكَّدَ

-79A-

⁽١) ب: ١هو، رأيت، ج: ﴿ نَحُو، رأيت.

⁽٢) ب،ج: وتؤكد الأسهاء. (٣) ط: وكذلك.

⁽٤) من ب و ج و ط: أولى.

⁽٥) ج: فأخرج. تحريف.

⁽٦) على الضمير.

فالمضمرُ (٧) والمظهر في التأكيدِ [بهما] (٨) سواءً، تقولُ: -(١) جاؤني أجمعونَ، كما تقولُ: جاءني أخوتُكَ أجمعونَ، وكذلكَ [جاؤني] (١٠) كُلُّهُمْ //

// قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ التَّاكِيدَ على الوَجْهَيْنِ المَذْكُورَيْنِ أَحَدُهُمَا : تَكْرِيرُ اللَّفْظِ والمَعْنَى نحوَ ضَرَبْتُ زِيداً زَيْداً ، لأَنَّ الثَّانِي هو الأَوّلُ . والآخرُ : تكريرُ المَعْنَى دونَ اللَّفْظِ كقولِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً نَفْسَهُ ، لأَنَّ نَفْسَهُ يدلُّ على زَيْدٍ ولَيْسَ أَيّاهُ . ويكونُ هَذَا النَّوعُ من التَّأْكِيدِ فِي المُظْهَرِ والمُضْمَرِ ، فالمُظْهَرُ كقولِكَ : رأيتُ زيداً نَفْسَهُ ، وغُلامَيْكَ أَنْفُسَهُمَا وغِلمانَكَ أَنْفُسَهُمَا وغِلمانَكَ أَنْفُسَهُمَا وغِلمانَكَ أَنْفُسَهُمَا وَالمُوعِ .

فأمّا المُضْمَرُ فلا يَخْلُو من أن يكونَ مرفوعاً أو مَنْصُوباً أو بحروراً ، فانْ كانَ مَرْفُوعاً مُتَّصلاً لم يُؤكّد بالنّفْسِ الا بَعْدَ الاتيانِ بالضّميرِ المنفصلِ نحو : جَافِني هُمْ أَنْفُسُهُمْ ، ولا يُقَالُ : جَافِني أَنْفُسُهُمْ في حالِ الاختيارِ والعِلَّةُ أَنَّ النّفْسَ تَلِي العواملَ . ومَعْنَى قولِنَا : أنَّ الاسمَ يلي العواملَ ، أنَّهُ يكونُ فاعِلاً ومفعولاً ومُضَافاً اليهِ بنفسهِ غيرِ تابع لشيء ، الاسمَ يلي العواملَ ، أنَّهُ يكونُ فاعِلاً ومفعولاً ومُضَافاً اليهِ بنفسهِ غيرِ تابع لشيء ، تقولُ : جَاءنِي نَفْسُهُ ، ورَأَيْتُ نَفْسَهُ ، ومردتُ بنفسِهِ ولو جعلتَ النّفْسُ تأكيداً للمضمرِ (١١) المرفوعِ في الفعلِ ونحوهِ من غيرِ أنْ تأتي بالضّميرِ المنفصلِ التبسَ الفاعلُ بالتّأكيدِ في كثيرٍ من الأمْرِ .

فَمِنْ ذلكَ أَنَّكَ لو قلتَ : هِنْدُ ضَرَبَتْ نَفْسُهَا ، لَمْ يُعْلَمْ أَرَفَعْتَ نَفْسُهَا بالفِعْلِ حَتّى كَأَنَّكَ قلتَ : ضَرَبَتْ نفسُ هندٍ ، أَمْ جَعَلْتَ في ضَرَبَتْ ضميراً لهندٍ وأكَّدْتَهُ بالنّفْسِ . واذا قلتَ : ضَرَبَتْ هِي نَفْسُهَا ، فأتيتَ بالضّميرِ المُنْفَصِلِ عُلِمَ أَنَّ الفعلَ غيرُ فارغٍ منَ الضّميرِ ، اذِ المنفصلُ تأكيدٌ للمتّصلِ ، فلا يكونُ حيثُ يَتَعَرَى الفِعْلُ من فارغٍ منَ الضّميرِ ، اذِ المنفصلُ تأكيدٌ للمتّصلِ ، فلا يكونُ حيثُ يَتَعَرَى الفِعْلُ من

⁽٧) ط: والمضمر.

⁽A) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « لها». تحريف.

⁽٩) ب و ج : وتقول .

⁽۱۰) من ب و ج و ط. اولی.

⁽١١) ب، ج: للضمير.

المُتّصلِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تقولُ: ذَهَبَ هُمَا الزّيدانِ، لأنَّ ذَهَبَ إذا ارْتَفَعَ بِهِ الزّيدانِ لم يَكُنْ فِيهِ ضَمِيرٌ. ولَمْ تَقُلْ: ذَهَبَا، فيصحُ أَنْ تَأْتِيَ بِالضّميرِ المنفصلِ نحوَ: ذَهَبَ هُمَا، كها تقولُ: ذَهَبَا هُمَا.

واذَا دَلَّ الاتبانُ بالضّمير المنفصلِ في قولِكَ : هِنْدُ ضَرَبَتْ هِي نَفْسُهَا عَلَى أَنَّ اللهُ الْفَعْلِ ضميراً عُلِمَ أَنَّ ١٧) نَفْسَهَا تأكيدٌ ولَيْسَ بفاعلِ اذ لا يَرْتَفِعُ بفعلِ واحدِ شبئانِ ، و [كَذَا](١٣) قَوْلُكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ نَفْسُهُ ، لأَنْكَ أَذَا أَرَدْتَ التّأكيدَ وَجَبَ الاتبانُ بالضَّميرِ المِنْفَصِلِ نحو قولِكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ هُو نَفْسُهُ ، اذ لَوْ لَمْ تَفْعَلْ ذلكَ لَمْ يُعْلَم أَنَّهُ تأكيدٌ وجَازَ أَنْ يُظَنَّ أَنَّهُ مرفوعٌ بالفعلِ كَفُلامُهُ اذا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَرَبَ غُلامُهُ ، وَنَحْوُ ذَا مِنَ المواضِعِ التي يَلْتَبِسُ فيها الفَاعِلُ بالتّأكيدِ كثيرٌ .

وقد لا يكونُ هَذَا اللّبْسُ في بعضِ المواضع ، وذلك وَلك : ضَرَبْت نَفْسُك ، لأجْلِ أنَّ الضّميرَ لهُ لَفْظٌ فيعلمُ أنَّ الفِعْلَ غيرُ فارغ ، وأنَّ النّفْسَ تأكيدُ لأَنَّهُ اذا كانَ فَاعِلاً وجبَ أنْ يقالَ : ضَرَبَ نَفْسُك ، كما تقولُ : ضَرَبَ غُلامُك ألا أنَّهُمْ يُلْزمُونَ الضّميرَ المنفصلَ فيقولونَ في حَالِ الاختيار ، ضَرَبْتَ أنْتَ نَفْسُك وَضَرَبْتُما أَنْتُما أَنْتُما أَنْتُما أَنْتُما وَضَرَبْتُم أَنْتُم أَنْتُم أَنْتُم اللّبْسِ ، أَجْرِيَ البَابُ عليهِ فلم يُؤكّدُ ضميرُ مرفوع في حالِ الاختيارِ الا بَعْدَ أَنْ يُؤتّى بالضّميرِ المنفصلِ لِرَفْع اللّبْسِ ، أُجْرِيَ البَابُ عليهِ فلم يُؤكّدُ ضميرُ مرفوع في حالِ الاختيارِ الا بَعْدَ أَنْ يُؤتّى بالضّميرِ المُنفَصِلِ . وأمّا جَاوْنِي // أنفُسُهُمْ ، فلا يَحْصُلُ فيهِ اللّبْسُ لأَنْكَ اذَا جَعَلْتَ النّفْسَ فَاعِلاً قلتَ : جَاءَنِي أَنْفُسُهُمْ ، أوْجَاءَنْنِي ، كَمَا تَقُولُ : اللّبْسُ لأَنْكَ اذَا جَعَلْتَ النّفْسَ فَاعِلاً قلتَ : جَاءَنِي أَنْفُسُهُمْ ، أوْجَاءَنْنِي ، كَمَا تَقُولُ : جَاءنِي أَشْخَاصُهُمْ ، أوْجَاءنْنِي ، كَمَا تَقُولُ : جَاءنِي أَشْخَاصُهُمْ ، فَهُو [كقولك] (١٤) : ضَرَبْتَ [أَنْتَ] (١٥) نَفْسُكَ .

ولا كَلَامَ فِي المَنْصُوبِ والمَجْرُورِ تقولُ: رَأَيْنُكَ نَفْسَكَ ، ومَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ ، وَمَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ ، وَكَذَا البابُ ، ولا يكونُ شيءٌ مِمّا كانَ فِي المَرْفُوعِ ، اذْ لَيْسَ فيهِ لَبْسٌ ، فَلا يَجِبُ أَنْ تقولَ : ضَرَبْتُكَ ايّاكَ نَفْسَكَ ، وأمّا المَجْرُورُ فَلَيْسَ لَهُ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ ، وأمّا كُلُّهُمْ تقولَ : ضَرَبْتُكَ ايّاكَ نَفْسَكَ ، وأمّا المَجْرُورُ فَلَيْسَ لَهُ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ ، وأمّا كُلُّهُمْ

⁽١٢ – ١٢) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٣) من ب، ج. الصواب وفي الأصل: «وذلك». تحريف.

⁽¹⁸⁾ من ب، ج. الصواب. وفي الأصل «قولك». تحريف.

⁽١٥) من ب و ج. الصواب.

وأَجْمَعُونَ فَالَهُمَا يَجْرِيانِ مَجْرَى النَّفْسِ من حيثُ أَنَّهُمَا تأكيدٌ معنى لا لَفْظاً ، لأنك اذا قُلْتَ : جَاءِنِي القومُ كُلُّهُمْ ، لَمْ يَكُنْ كُلُّهُمْ من لفظِ القومِ ، وكذا أَجْمَعُونَ ، ويُفَارِقَانِ النَّفْسَ من حيثُ أَنَّهُمَا يَجْرِيَانِ على الضَّميرِ المرفوعِ من غيرِ تأكيدِ بالضَّميرِ المُنْفَصِلِ ، النَّفْسَ من حيثُ أَنَّهُمَا يَجْرِيَانِ على الضَّميرِ المُنْفَصِلِ ، تقولُ : جَاوَنِي أَجْمَعُونَ ، وجَاوِنِي كُلُّهُمْ ، وذَلِكَ أَنَّ أَجْمَعُونَ لا يَلِي العَامِلَ بوَجْهِ ، اذ لا تقول : جَاءِنِي أَجْمَعُونَ ، ولا رَأَيْتُ أَجْمَعِينَ . فأيُّ موضع وقع [فيه](١٦) عُلِمَ أَنَّهُ تأكيدٌ ، فاذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بقوم حِسَانِ أَجْمَعُونَ ، عُلِمَ أَنَّهُ غيرُ مَرْفُوعِ بِحِسَانِ ارتفاعَ الغِلْمَانِ اذا قلتَ : مَرَرْتُ بقوم حِسَانِ غِلْمَانُهُمْ ، ولَوْ قُلْتَ مَرَرْتُ بقوم حَسَانِ أَنْفُسُهُمْ ، ولا تقولُ : حَسُنَ أَنْفُسُهُمْ ، ولا تقولُ :

وأمّا كُلُّهُمْ فَيلِي العَوامِلَ فِي القليلِ نحو : جَاءنِي كُلُّهُمْ ، ورَأَيْتُ كُلَّهُمْ ، الا أَنّهُ يُجْرَى مَجْرَى أَجْمَعِينَ فِي أَنَّهُ يُجْعَلُ تأكيداً للمرفوع مُتَّصِلاً نحو : جَاؤنِي كُلُّهُمْ ، لأنَّ الأصْلَ فيهِ أَنْ لا يكونَ الا تأكيداً لمساواتِهِ أَجْمَعُونَ فِي مَعْنَى الاشْتِهالِ والاحَاطَةِ .

من ب و ج . أبين .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

بَابُ الصِّفَةِ الجَارِيَةِ عَلَى المَوْصُوفِ.

الصَّفَةُ مثلُ المَوْصُوفِ في تعريفِهِ وتَنْكِيرِهِ ، فَصِفَةُ المَعْرِفَةِ مَعْرِفَةٌ ، وَصِفَهُ النَّكِرَةِ نَكِرَةٌ ، ولا يَشْكِرَةُ بالمَعْرِفَةِ لأنَّ الصَّفَةَ يَسْبَغِي (١ أَنْ تَكُنَّ ، ولا يَجُوذُ وَصْفُ المَعْرِفَةِ بالنَّكِرَةُ تَدُلُّ عَلَى العُمُومِ والشِّياعِ ، والمَعْرِفَةُ تَكُلُ عَلَى العُمُومِ والشِّياعِ ، والمَعْرِفَةُ مَخْصُوصَةٌ ، فَمِنْ حَيْثُ لَمْ يَجُزُ أَنْ يكونَ الجَمِيعُ واحِداً ، والواحِدُ جَمِيعاً ، لَمْ يَجُزُ أَنْ يكونَ الجَمِيعُ واحِداً ، والواحِدُ جَمِيعاً ، لَمْ يَجُزُ أَنْ يُوصَفَ كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا الا بمَا يُلاثِمُهُ ومَا هُو وَفْقُهُ

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الصَّفَةَ هِيَ الموصوفُ في المَعْنَى ، فاذَا قُلْتَ : جَاءنِي زَيْدٌ الظَّريفُ لَمْ يَكُنْ الظَّريفُ غَيْرَهُ ، وانّا الظَّريفُ عِبَارَةُ عَن قولِكَ : مَحلُّ الظُّرُفِ ، فَلا شُبْهةَ في لَمُ يَكُنْ الظَّريفُ غَيْرِهُ ، وانّا الظَّريفُ ، اذْ لو جَعَلْتَهُ لغيرِهِ لم يَكُنْ صِفَةً لَهُ . واذَا كَانَ مُشْتَمِلاً على الظَّرافَةِ لم يَكُنْ قَوْلُكَ : الظَّريفُ ، اذْ لو جَعَلْتَهُ لغيرِهِ لم يَكُنْ صِفَةً لَهُ . واذَا كَانَ الصَّفَةُ الموصوفَ وَجَبَ أَنْ يَدْخُلُهَا ما يَدْخُلُ المَوْصُوفَ مَنَ التَّعْريفِ والتّنكيرِ ، فَكَا لا يكونُ الواحِدُ جَمِيعاً نحو أَنْ تقولَ في قولِكَ . جَاءنِي زَيْدٌ ؛ انّه جَمَاعةً ، كَذَلِكَ لا يَجُوزُ أَنْ تُوصَفَ المَعْرِفَةُ بالنَّكِرَةِ ، لأَجْلِ أَنْكَ اذَا قُلْتَ : جَاءنِي رَجُلٌ ، كَانَ شَائِعاً غيرَ يجُوزُ أَنْ تُوصَفَ المَعْرِفَةُ بالنَّكِرَةِ ، لأَجْلِ أَنْكَ اذَا قُلْتَ : جَاءنِي رَجُلٌ ، كَانَ شَائِعاً غيرَ يجُوزُ أَنْ تُوصَفَ المَعْرِفَةُ بالنَّكِرَةِ ، لأَجْلِ أَنْكَ اذَا قُلْتَ : جَاءنِي رَجُلٌ ، كَانَ مقصوراً عَلَى واحدٍ // يَجُوزُ أَنْ تُوصَفَ المَعْرِفَةُ بالنَّكِرَةِ ، لأَجُلِ أَنْكَ اذَا قُلْتَ : جَاءنِي الرَّجُلُ مُؤَلِّ مُن الشَياعِ ، كَذَلُكَ لا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : جَاءنِي الرَّجُلُ طَرِيفٌ ، لأَنَّ الرَّجُلُ بَعْنَ مَا الشَياعِ ، كذلكَ لا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : جَاءنِي الرَّجُلُ ظَرِيفٌ ، لأَنَّ الرَّجُلُ النَّياعِ والعُمومِ لم يَكُنْ أَحَدُهُمَا مُوافَقًا اذَا كَانَ يدلُ على واحدٍ مَخْصُوصٍ وظَريفٍ على الشّياعِ والعُمومِ لم يَكُنْ أَحَدُهُمَا مُوافَقًا اذَا كَانَ يدلُ على واحدٍ مَخْصُوصٍ وظَريفٍ على الشّياعِ والعُمومِ لم يَكُنْ أَحَدُهُمَا مُوافَقًا

⁽١-١) بدله في ب: ان تكون الموصوف، وفي ط: أن تكون «على وفق» - الموصوف.

لصاحبه ، وكان (٢) بمنزلة أنْ تقول : جاءني الرَّجُلُ الظُّرَفَاءُ ، فَتَجْعَلُ الجَميعَ صِفَةً للمفردِ من حيثُ أنَّ الشَّياعَ زائدٌ عَلَى التخصيصِ ، كَمَا أنَّ الجمع زيادةٌ على الأفرادِ ، وَكَمَا لا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : جَاءني الرِّجالُ ، فتذكرُ الجمع وتُريدُ (٣) أنَّهُ واحِدٌ لاستحالةِ أنْ يكونَ شيءٌ واحِدٌ مفرداً وبحموعاً الى غيرهِ في حالٍ واحدةٍ ، كذلك لا يَجُوزُ أنْ تَصِفَ النَّكِرةَ بالمَعْرِفَةُ مِنْ حَقِّهَا أَنْ تَحْتَصَّ بواحدٍ بِعَيْنِهِ ، فاذَا جَعَلْتَ المَعْرِفَةَ صِفَةَ النَّكِرَةِ (٤) الظَّريفُ الذي يكونُ شَائِعاً لا يكونُ مَخْصُوصاً في حالٍ واحدةٍ كَمَا أنَّ المَعْرَفَة وذلك مُحَالً ، في حالٍ واحدةٍ كَمَا أنَّ المُقْرَدَ لا يكونُ جَمْعاً لأنَّ اللهُ فَرَدَ لا يكونُ جَمْعاً في حالٍ واحدةٍ كَمَا أنَّ المُقْرَدَ لا يكونُ جَمْعاً في حالٍ واحدةٍ كَمَا أنَّ المُقْرَدَ لا يكونُ جَمْعاً في حالٍ واحدةٍ كَمَا أنَّ المُقْرَدَ لا يكونُ جَمْعاً في حالٍ واحدةٍ كَمَا أنَّ المُقْرَدَ لا يكونُ جَمْعاً في حالٍ واحدةٍ كَمَا أنَّ المُقْرَدَ لا يكونُ جَمْعاً في حالٍ واحدةٍ عَنَى الرِّجِلُ الظَرِيفُ المَوْرِ فيقالُ : والطَّريفُ الذي تَعْلَمُ ، على أنْ تَجْعَلَ المعرفة صِفَةً للنَّكرةِ الى أنْ تجعلَ الجمع صفة للمفردِ نحوة قولك : جَاءنِي الرِّجِلُ الظَرفاءُ ، ورَجُلٌ ظَرِيفُونَ ، وزَيْدُ الكريمُ الأَجِلاءُ ، وعَثْرُو الفَاضِلُ الأَدباءُ ، فتجعلُ شَيْئًا واحِداً مُفْرَدًا وجَمْعًا حَتِّى كَانَّهُ يُوصَفُ مَرَّةً بالمفردِ فيقالُ : الفَاضِلُ الأَدباءُ ، وثانيةً بالجَمْع فيقالُ : المُلَخَّصُ ليسَ لأحدٍ غَيْرِهِ . وهُو (٥) تفصيلُ ما ذَكرَهُ الشَّيْخُ أبو عَلَي وهَذَا التعليلُ المُلَخَّصُ ليسَ لأحدٍ غَيْرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« فأمَّا النَّكِرَةُ فتوصفُ بخمسةِ أشياءَ : الأوّلُ منها ماكانَ (حِلْيَةٌ من موصوف ا أَوْ لِشَيْءٍ من سَبَبِهِ نحوَ(٧) مَرَرْتُ برجلٍ أَزْرَقَ وأسودَ ، وَوَصْفُهُ بِمَا كَانَ لِشيءٍ من سَبَبِهِ نَحُو(٧) مَرَرْتُ برجلِ طويلِ أبوهُ . »

⁽٢) ب،ج: فكان.

⁽٣) كذا في ب وج. أولى. وفي الأصْل «تريد».

⁽٤) ج: صفة للنكرة.

⁽٥) ب،ج: فهو.

⁽٦-٦) بدله في ب و ج: حلية للموصوف.

⁽٧) ط: «وذلك» نحو.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الصِّفَاتِ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبِ : الأَوْلُ الحِلْيَةُ ، نحو الطَّويلُ والأَزْرَقُ والأَسْوَدُ ، ويَجْرِي هَذَا المَجْرَى الحَسَنُ والجَمِيلُ اذا حُسْنَ الأَعْضَاءِ ، فتقولُ : مَرَرْتُ برجلِ جميلٍ أَبُوهُ ، لأَنَّ صِفَةَ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ بمنزلةِ صِفَةٍ نَفْسِهِ . وَلَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ برجلٍ طويلٍ أَبُو عمرو ، لَمْ يَجُزُ لأَنَّ صِفَةَ ما ليسَ مِمُلْتَبِسِ بهِ لا يكونُ صِفَةً لَهُ ، وقد تكونُ الصِّفَةُ مَتنعةً من أَنْ يرتفع بها ما هُو من سَبَبِ المَوْصُوفِ نحو ما تقدَّمَ من أَنَّهُمْ لا يَسْتَحْسِنونَ : مردتُ برجلِ حير منهُ أبوهُ ، وأمّا رفع ضميرِهِ نحو مَرَرْتُ برجلٍ خيرٍ مِنْ زيدٍ ، فلا شُبْهَةَ فيهِ ، لأَنَّ الصَّفَةُ لا بُدَّ لَهَا مِنْ تَضَمَّنِ ضَميرِ عائدِ الى الموصوفِ ، وقدْ يُسْتَغْنَى عَنْ أَنْ يرتفع بها اسْمٌ ظَاهِرٌ يكونُ من سَبَبِ ضميرِ عائدِ الى الموصوفِ ، وقدْ يُسْتَغْنَى عَنْ أَنْ يرتفع بها اسْمٌ ظَاهِرٌ يكونُ من سَبَبِ المُطْهَرُ ليسَ كَذَكِكَ ، وأَنَّ وأَعْمَ المُعْمَرُ ولَمْ يُرْفَعِ المُظْهَرُ ، لأَنَّ المُضْمَرُ يَتَّصِلُ بِهِ ، المَظْهَرُ ليسَ كَذَلِكَ ، لأَنَّهُ ظَاهِرٌ منفصلُ والعاملُ في المُنْفَصِلِ يَفْتَقِرُ الى قُوّةٍ لا يَفْتَقِرُ اليها العَامِلُ في المُنْفَصِلِ يَفْتَقِرُ الى قُوّةٍ لا يَفْتَقِرُ اليها العَامِلُ في المُنْفَصِلِ يَفْتَقِرُ الى قُوةٍ لا يَفْتَقُرُ الها العَامِلُ في المُنْفَصِلِ يَفْتَقِرُ الى قُوة لا يَفْتَقِرُ اليها العَامِلُ في المُنْفَصِلِ يَفْتَقِرُ الى فَو في المُنْفِيلِ في المُنْفِقِ لا يَفْتَقِرُ اليها .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« والنَّاني مَاكَانَ فِعْلاً للموصوفِ // او لِشَيءِ من سَبَبِهِ تقولُ : مَرَرْتُ برجلِ ذاهبٍ وقائمٍ ، وتَصِفُهُ بما يكونُ لشيءٍ من سَبَبِهِ فتقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ ذَاهِبٍ أَبُوهُ وقائمٍ غُلامُهُ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ نَحَوَ قَائِم وَذَاهِبٍ لَيْسَ مِن الحِلْيَةِ كَالطَّويلِ وَالأَحْمَرِ ، وانَّمَا هُو فِعْلُ يَحدثُ ويزولُ ، وهُوَ بمنزَّلَةِ الحِلْيَةِ فِي أَنَّهُ يكونُ للمَوصُوفِ ولِمَا هُوَ مِنْ سَبَيهِ . تقولُ : مَرَّرْتُ برجلِ قائم وامرأةٍ ذَاهِبَةٍ ، فيكونُ في قائم وذاهبةٍ ضميرٌ يعودُ الى الموصوفِ (٩ واذَا كانَ كَذَلَكَ كَانَ فِعْلاً للموصوفِ٩) وتقولُ : مَرَّرْتُ برجلٍ ذاهبٍ أَبُوهُ ، وأمرأةٍ قائم كانَ كذلك كَانَ فِعْلاً للموصوفِ٩) وتقولُ : مَرَّرْتُ برجلٍ ذاهبٍ أَبُوهُ ، وأمرأةٍ قائم

⁽٨) ط: وذلك نحو.

⁽٩-٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

غُلامُهَا ، فترفعُ الأب والغُلامَ باسم الفاعلِ ، وهُوَ صِفَةٌ للذي قَبْلَهُ لأنَّ الفَاعِلَ من سَبَبِهِ ، فلو قلت : مَرَرْتُ بامرأةٍ قائم غلامُ عَمْرٍ ، لَمْ يَجُزْ لأَجْلِ أَنَّ الفَاعِلَ لِيسَ من سَبَبِ المَرْأَةِ ، فَلا يكونُ فِعْلُهُ صِفَةً لَهَا كَمَا كَانَ في قولك : مَرَرْتُ برجلٍ ذاهبٍ غُلامُهُ ، وامرأةٍ قائم . غُلامُهَا .

مِنْ هَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ - (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللّهَ أَنْوَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ فَمَوَاتٍ مُخْتَلِفًا الْوَانُهَا) - (١٠) لأنَّ ثمراتٍ مُخْتَلِفًا الْوَانُهَا ، ومِنَ الجبَالِ جُدَدٌ بيضٌ وحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ الْوَانُهَا) - (١٠) لأنَّ ثمراتٍ مَنْصُوبَةٌ بأخْرَجْنَا ، ومُخْتَلِفًا صِفَةٌ لَهَا وهُوَ فِعْلُ للأَنْوانِ ولذلك جَازَ أَنْ [لا] (١١) يَلْحَقَهُ تَاءُ التَّانِيثِ لأَجْلِ أَنَّ الفِعْلَ اذَا كَانَ قبلَ الجموع ، لَم يَجب ْ لَحَاقُ علامةِ التَّانِيثِ لَهُ كَقُولِهِ عَزَّ وجَلَّ - (وقالَ نِسْوَةٌ في المَدينَة) - (١١) وكذَلك كُلُّ ما كَانَ تأنيثُهُ غيرَ حقيقي كَقَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ - (وقالَ نِسْوَةٌ في المَدينَة) - (١١) وكذَلك كُلُّ ما كانَ تأنيثُهُ غيرَ حقيقي فليُسَ في مختلفاً ضَمِيرٌ لثمراتِ البَّتَة ، لأنَّ الظَّاهِرَ قد ارْتَفَعَ بهِ ، كُونُهُ من سَبَبها باتصالِ ضَميرها بهِ ، بمَنْزِلَةِ أَنْ يكونَ الفِعْلُ لَهَا كقولِكَ : ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفَةً ، فكذلك قَوْلُهُ : مَرَرْتُ بامرأةٍ قائم ، فيكونُ قيامُ غُلامِها مَرْرُتُ بامرأةٍ قائم ، معزلة أَنْ تقولَ : مَرَرْتُ بامرأةٍ قائمةٍ ، فيكونُ قيامُ غُلامِها والنَّ مَا كَانَ من سَبَبهِ بمَنْزِلَةِ فَعْلِهِ فَقَطْ . والذَّهابِ والنَّ إِنْ الْفَافِ بَعْلِهِ فَقَطْ . والذَّهابِ والنَّ إِنْ الْ وَرُدْنَاهُ لِنُبَصِّرَكَ أَنَّ فِعْلَ ما كَانَ من سَبَبهِ بمَنْزِلَةِ فِعْلِهِ فَقَطْ . والذَّهابِ والنَّ إِنْ الْفَافِ فَالَ مَا كَانَ من سَبَبهِ بمَنْزِلَةِ فَعْلِهِ فَقَطْ .

وَلَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِأَمِرَاةٍ قَائِمٌ عَمِرُو فِي دَارِهَا ، أَو بِأَمِرَاةٍ قَائِمٌ عَمْرُو عِنْدَهَا ، كَانَ سَدِيداً . لأَنَّ عَمْراً وَانْ لَمْ يَكُنْ مَن سَبَبَهَا كَالْغُلامِ وَمَا أَشْبَهَهُ فَانَّ الضَّمِيرَ المُتَعَلَّقَ بِمَا هُوَ مَن جُمْلَةِ الصَّفَةِ بِمَوْلَةِ الهَاءِ فِي غُلامِهَا فِي قُولِكَ : مَرَرْتُ بِامِرَاةٍ قَائِمٍ غُلامُهَا ، فقيامُ عمرو في دَارِهَا صِفَةٌ لَهَا في الحقيقةِ كَمَا أَنَّ قِيامَ غُلامِهَا كَذَلِكَ .

⁽۱۰) آية ۲۷/ فاطر ۳۵.

⁽١١) من ب و ج. الصواب.

⁽١٢) آية ٣٠/يوسفُ ١٢. وقوله تعالى وفي المدينة دغير مثبت في ب و ج.

⁽١٣) ٻ ۽ ج: فليس.

⁽١٤) ب: واذا . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

و وَالنَّالِثُ مَا كَانَ غَيرَ علاجٍ ولا تَحْلِيَةٍ (١٠) وذَلِكَ غُو مَرَ زْتُ برجلِ عالم أَبُوهُ ،
 ورَجلٍ فَهُم أَبُوهُ ، وبرجلٍ ظَريف غُلامُهُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ العِلاجَ مَا كَانَ مِن أَفْعَالِ الْجَوارِجِ نَحَوَ الذَّهَابِ والقِيَامِ والقُعُودِ والضَّرْبِ والكَشْرِ وما أَشْبُهَ مِمَّا يكونُ لَهُ كُلْفَةٌ على الجوارِجِ ، وغيرَ العلاجِ ما لَمْ يَكُنْ مِن فِعْلِ الْجَوارِجِ ، وَكَانَ إِمَّا فِعْلاً مِن أَفْعَالِ // القُلوبِ كَالعِلْمِ والفَهْمِ ، أَوْ خُلُقاً فِي الانسانِ كَالْكُرَمِ [والظُّرُفِ، وقد جَعَلَ هَذَا ضَرْباً ثالثاً ونوعاً على حِدةٍ وَمَنعَ أَنْ يكونَ حليةً لأنَّ الحِلْية كَانَّها مقصورة على ما يُعرَّفُ بالعَيْنِ كَالطُّولِ والحُمْرَةِ ، وما شاكل ذلك مِمّا يكونُ هيئة أو في حُكْم الهَيْثَةِ فغيرُ العِلاجُ اذاً ما لَمْ يَكُنْ فِعْلَ جَارِحَة وَلَمْ يَكُنْ للعَيْنِ فيهِ مَنْ العَيْنِ فيهِ والظَّرَافةِ مَن جُكُم والفَهْمِ والجَهْلِ والظَّرَافةِ والحَمْرَةِ ، ولا نَصِيبَ للعَيْنِ فيهِ ، فَلَوْ قَالَ الأَعْمَى : زَيْدٌ عَالِمٌ والفَهْمِ ليسَ كالطولِ والحُمْرَةِ ، ولا نَصِيبَ للعَيْنِ فيهِ ، فَلَوْ قَالَ الأَعْمَى : زَيْدٌ عَالِمٌ أَو جَاهِلِ (١١٧) ، وكانَ يُعرَفُ بالتَّغِرِ بَةٍ والنَّظَرِ المُتَعلَّقِ بالقلبِ كالعِلْمِ والفَهْمِ ليسَ كالطولِ والحَمْرَةِ ، ولا نَصِيبَ للعَيْنِ فيهِ ، فَلَوْ قَالَ الأَعْمَى : زَيْدٌ عَالِمٌ أَو جَاهِلٌ (١٧٠) ، وكانَ يَعرفُ ذلكَ من جِهةٍ نَفْسِهِ دونَ أَنْ يكونَ أَنْ يكونَ أَنْ يكونَ ذلكَ على المُتَعلَقِ بالقَلْمَ ، وَجَبَ أَنْ يكونَ ذلكَ على على المُؤْمِلُ المُعْرَةِ ، ولا يقولو التَوقيفِ والأَخْبَار .

والعِلاجُ بمنزلةِ التّحليةِ في احتياجِهِ الى العَيْنِ ، فلو قَالَ : قَامَ زيدٌ كَانَ بمنزلةِ أَنْ تقولُ [أَحْمَرُ] (٢٠) ، فانْ سَمِعَ دَوّياً وشيئاً دَلَّهُ على القِيَامِ ومَا أَشْبَهَهُ فَذَلْكَ لَيْسَ بعلم

⁽١٥) ج: تخلية. تصحيف. وكذا في المواضع التي سترد فيها.

⁽ ١٦) بدله ما بين العاضدتين في ب وج : والتحلية تكون على ضرّبين : أحدهما يعرف بالعين كالطول والحمرة والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب

⁽١٧) ب ، ج: جاهل أو عالم.

⁽١٨) من ب و ج: الصواب.

⁽١٩ – ١٩) ساقط في ب و ج. بسبب انتقال النظر.

⁽٢٠) من ب وج. الصواب وفي الأصل «أحمد». تحريف.

عَلَى الحَقِيقَةِ ، وانَّا يَكُونُ عَلَى غَلَبَةِ الظَّنِّ وانْ تَحَقَّقَ بِهِ ، فذلكَ الذي صَارَ دَليلاً عليه بمنزلة سَمَاعِهِ صَوْتَ المُخْبِرِ(٢) وَكَذَا حُسْنُ الخَلْقِ وَقُبْحُهُ مِن هذا البَابِ ، لأنَّ حُسْنَ الخَلْقِ قَرِيبٌ مِن الكَرمِ فِي المَعْنَى وَقُبْحُهُ مِن اللَّوْمِ ، وهُمَا مِمّا لَيْسَ بعلاجِ (٢٧ فهذَا الذي لَيْسَ بعلاجِ ٢٧) ولا حِلْية بمنزلة العِلاجِ والحِلْيةِ في ذَكَرْنَا . تَقُولُ : مَرَرْتُ برجلِ عالم ، وأمرأة ظريفة ، فَتَصِفُهُ بِمَا هُو لَهُ . وتقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ ظريف علامه ، والمرأة عالم أبُوهَا ، وجارية جليل (٢٣) صَاحِبُهَا ، فتصفُ بِمَا هُو لغيرِ المَوْصُوفِ لكونِ ذلكَ مِنْ سَبَهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي ٍ :

« والرَّابِعُ النَّسَبُ وذلكَ نَحْوُ: مررتُ برجلٍ ها شميٍّ ، ورجلٍ ^(٢٤) بصريٍّ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ.

اعْلَمْ أَنَّ الاسمَ المَحْضَ اذَا نُسِبَ اليهِ صَارَصِفَةً ، تقولُ : هَاشِمٌ وَحَاتِمٌ وزيدٌ ، فلا يَصِحُ الوَصْفُ به نحوَ أَنْ تقولَ : مَرَرْتُ برجل زيدٍ وبرجلٍ حَاتِم ، وبرجلٍ قريش ، فاذَا نَسَبْتَ اليهِ فقلتَ : هَاشِميّ ، وزَيْدِيّ وقُرشيّ ، صَارَ بمنزلةِ سَائِر الصَّفَاتِ فتقولُ : مررتُ برجلٍ هاشميّ ، (٢٥ ورجلٍ بصريّ ، وامرأة هاشميّة ٢٥) وبصرية ، فتُلْحِقُ علامة التَّأْنيثِ كما الحَقْتَ حَسَناً وقائِماً وطَويلاً ، وتَجعلُهُ صِفَةً مع كونهِ لغيرِ المَوْصُوفِ علامة التَّأْنيثِ كما الحَقْتَ حَسَناً وقائِماً وطويلاً ، وتَجعلُهُ صِفَةً مع كونهِ لغيرِ المَوْصُوفِ فتقولُ : مررتُ برجلٍ من قريشِ هندي غلامه ، ومَرَرْتُ بامرأةٍ من البَصْرَةِ كوفيّ أَبُوهَا ، وَجَازَ أَنْ ترفعَ ببصريّ وكوفيّ ، لأجل أنّه لما صَارَ الاسمُ صِفَةً بالنَّسَبِ جَرَى مَجْرَى سَائِرِ وجَازَ أَنْ ترفعَ ببصريّ وكوفيّ ، لأجلِ أنّه لما صَارَ الاسمُ صِفَةً بالنَّسَبِ جَرَى مَجْرَى سَائِرِ وجَازَ أَنْ ترفعَ ببصريّ وكوفيّ ، لأجلِ أنّه لما صَارَ الاسمُ صِفَةً بالنَّسَبِ جَرَى مَجْرَى سَائِر

⁽٣١) ب، ج: وصوت المخبر. سهو.

⁽٢٢-٢٢) ساقط في ب و ج. بسبب انتقال النظر.

⁽ ۲۳) ب ، ج : خليل .

⁽ ٢٤) ب ، ج : ويرجل .

⁽ ٢٥ - ٢٥) ساقط في ب و ج.

الصَّفَاتِ فِي لحاقِ علامةِ التَّأْنيثِ (٢٦) والتَّثنيةِ والجَمْعِ لَهَا (٢٧) نحَّوَ بَصْرِيَّةِ وبَصْرِيَّانِ وبَصْرِيَّتَانِ وبَصْرِيَّونَ (٢٨) وبَصْرِيَّاتُ فَتُنَّزِل مَنْزِلَةَ // حَسَنٍ وشَدِيدٍ فِي مُشَابَهَةِ أَسْمَاءِ الفَاعلِينَ كُمَا فَسَّرْنَا فِي بَابِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« والخَامِسُ مَا وُصِفَ بِذِي الذي بِمَعْنَى صَاحِبٍ لا بِقَوْلِهِمْ : ذُو الذي بِمَعْنى الذي ، لأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ وَذَلِكَ نَحُو : مَرَرْتُ برجل ذي الذي ، لأَنَّ هَذَا لا يَدْخُلُ فِي صِفَةِ النَّكِرَةِ ، لأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ وَذَلِكَ نَحُو : مَرَرْتُ برجل ذي مالٍ ، وهذه المرَأةُ ذاتُ مالٍ ، ورَجُلانِ ذَوا مالٍ ، ورجَالٌ ذَوو مالٍ ، وبسّاءٍ ذَواتِ مالٍ ، ولا تُضَافُ هذهِ الكَلِمَةُ الى المُضْمَرِ مالٍ ، وامْرَأتانِ ذَواتًا مالٍ ، ونسّاءٍ ذَواتِ مالٍ ، ولا تُضَافُ هذهِ الكَلِمَةُ الى المُضْمَرِ لأَنّها النّا تُذْكِرُ لِيُتَوَّصَلَ بِهَا الى الوَصْفِ بأسْمَاءِ الأَجْنَاسِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ هذهِ الكَلِمَة انَّمَا تُذْكُرُ (٢٩) لِيُتَوصَّلَ بِهَا الى الوَصْفِ بأسهاءِ الأَجْنَاسِ (٣٠) وذلك أَنَّكَ لا تَقْدَرُ على أَنْ تقول : مَرَرْتُ بامرأةٍ سَوارٍ ، ورَجُلٍ ثُوبٍ وعُلامٍ فَرَسٍ ، فاذَا أَنَيْتُ بذِي فقلت : مَرَرْتُ بامرأةٍ ذاتِ سَوارٍ ، ورَجُلٍ ذِي ثَوْبٍ وغلامٍ ذِي فَرَسٍ ، فاذَا أَنَيْتُ بذِي فقلت : مَرَرْتُ بامرأةٍ ذاتِ سَوارٍ ، ورَجُلٍ ذِي ثَوْبٍ وغلامٍ ذِي فَرَسٍ ، صَحَّ المَعْنَى واللَّفْظُ جَمِيعاً . واعرابُهُ في المُفْرَدِ كاعرابِ فُوهُ وأبوهُ ، كما تَقُدَّمَ في صَدْرِ الكِتَابِ . وأمّا في المُؤَنَّثِ فانَّكَ تُلْحِقُ النَّاءَ ويكونُ الاعرابُ فيهِ نَحْوَ : مَرَرْتُ بامرأةٍ الكِتَابِ . وأمّا في المُؤَنِّثِ فانَّكَ تُلْحِقُ النَّاءَ ويكونُ الاعرابُ فيهِ نَحْوَ : مَرَرْتُ بامرأةٍ ذاتِ مَالٍ ، وكذا الجَمْعُ لأَنَّكَ تقولُ : جَاءِنِي ذَوَاتُ مَالٍ ، ومَرَرْتُ بذواتِ مَالٍ ، ورَأَيْتُ ذَوَاتِ مالٍ تَكْسِرُ التَّاءَ (٣١) في النَّصْبِ والجَرِّ كَمَا تَفْعَلُ في تَاءِ مُسْلِماتِ .

⁽٢٦) ب ، ج : علامات التأنيث .

⁽۲۷) به چ: یها.

⁽ ۲۸) سقطت ۽ وبصريون ۽ في ج.

⁽ ٢٩) ب ، ج : انما اجتلبت .

⁽٣٠) ب: بالأسهاء الأجناس. تحريف.

⁽٣١) ب، ج: بكسر التاء.

وأمَّا جَمْعُ المُذَكَّرِ فَمِثْلُ سَائِرِ جموعِ السَّلامَةِ(٣٢) نَحْوَ هؤلاءِ رجالٌ ذُوو ماكٍ ومَرَرْتُ برجالٍ ذَوي مَالٍ ، ورَأَيْتُ رجَالاً ذَوي مالٍ ، الفظ النَّصْبِ كَلْفُظِ الجَرِّ مثل التَّنيةِ سواءً كقولكَ : رَجُلانِ ذَوَا مَالٍ ، وبرَجُلَيْن ذَوَى مَالٍ وَرَأَيْتُ رَجُلَيْنِ ذَوَى مَالٍ ، ومَنْزَلَةُ هَذَا فِي المَعْنَى مَنْزَلَةُ صاحبِ (٣٣ فِي قَوْلكَ : مَرَ رْتُ بأمرأةٍ صَاحِبَةٍ سِوَارٍ • ومَرَرْتُ برَجُل صَاحبِ٣٣) فريسَ ، غَيْرَ أَنَّ صَاحِبًا لا يَلْزَهُ هَذَا المَغْنَى ، أَلا تُرَاكَ تقولُ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ صَاحِبَكَ ، فيكونُ مَعْنَاهُ مَعْنَى قولِكَ : بزيدٍ رَفيقِكَ . فَذُو موضوعٌ لأنْ يضافَ الى أَسهاء الأجْنَاسِ فَقَطْ ولا يُضَافُ الى المُضْمَراتِ ، فلا تقولُ : مَرَرْتُ برجل ذِيكَ ، وَامرأةٍ ذاتِكَ (٣٤) لأجْل أنَّ المُضْمَرَ مَعَرَفَةٌ ، والذي(٣٠) يُضَافُ اليهِ مِثْلُهُ في التَّعريفِ والنَّكِرَةُ لا تُوصَفُ بالمَعْرْفَةِ . وانَّها جَازَ أنْ تقولَ : مَرَرْتُ برَجُل ذُو مَاكٍ ، لأنَّ مالا لَيْسَ بِمَعْرَفَةٍ ، فَيُعَرِّفُهُ . وَلَمَّا لَمْ يَجُزْ اضَافَةُ هذهِ الكَلِمَةِ الى المُضْمَرَ في أوّل أخوالِ الاسم ، وَهُوَ النَّنكيرُ رُفِضَ ذلكَ في الجَمْع (٣٦) فَلمْ يُقَلُّ : مَرَرْتُ بزيدٍ ذِيكَ ، وانْ كَانَ زَيْدٌ يَقْتَضِي المَعْرِفَة من حيثُ كانَ عَلَماً ، وانَّا يُقالُ: بزيدٍ صَاحِبكَ في هَذَا المَوْضِع . ويَدلُّكَ على أنَّهُمْ لَمْ يُضِيفُوهُ الى المُضْمَر ، لأجْلِ أنَّهُ لا يَصِحُّ التنكيرُ فيهِ بَوَجْهٍ ﴾ أنَّهُمْ قَالُوا : مررتُ بزيدٍ ذِي الماكِ ، فأضَافُوهُ الى ما فيهِ الألِفُ واللامُ للتعريفِ ، لأَجْلِ أَنَّهُ كَانَ نَكُرةً فِي الأَصْلِ ، نحوَ مَرَدْتُ برجلِ ذِي مَالٍ ، فَلَّمَا ثَبَتَ لَهُ الاضَافَةُ في أوَّلِ أحوالِ الاسمِ الذي هُوَ النُّنْكِيرُ ، وكَانَ اسْمَ جِنْسِ جَازَ اضَافَتُهُ اللهِ مَعَ كُوْنِهِ مَعْرِفَةً ، لأنَّ التَّعريفَ لَيْسَ بأُوِّلِ أحوالِهِ // فالجنْسِيَّةُ موجُودةٌ فيهِ . والمُضْمَرُ لَمَّا كانَ معرفةً في أُوِّلِ أَحْوَالِهِ ، اذْ لا يَكُونُ فِي المُضْمَرَاتَ مِثْلُ رَجُلِ وَفَرَسٍ ، ثُمَّ يُعَرَّفُ بالألِفِ واللام لَمْ يَجُزْ اضَافَتُهُ اليهِ البَّتَّةَ ، وكَذَا الأعْلامُ أَلا تَرَى أَنَّ أَحَداً لا يقولُ : مَرَرْتُ برجل ذِّي عمرو الظَّرِيفُ ، وجَاءنِي زَيْدٌ ذُو حَالِدٍ العَاقِلُ لأنَّ العَلَمَ أوَّلُ أَحْوالِهِ التَّعْرِيفُ ، فانْ نَّكُرْتَهُ جَازَ ذَلِكَ فيهِ نَحْوَ : مَرَرْتُ بِرَجُلِ ذِي زَيْدٍ عاقلٍ ، وبامرأةٍ ذاتِ عمروِ ظَرِيفٍ ، وكُمْ

⁽٣٢) كذا في ب و هج. الصواب. وفي الأصل «سائد جموع السلامة». سهو.

⁽٣٣-٣٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٣٤) ج: ذايك، تصحيف،

⁽٣٥) ب، ج: فالذي.

⁽٣٦) ب، ج: في الحميع.

مِنْ ذِي زَيْدٍ قَدْ لَقِيتُ ، ورُبَّ ذِي خَالدٍ قد(٣٧) جَاءنِي كَمَا تَقُولُ : رُبُّ ذِي غُلامٍ ، لأَنْكَ اذَا نكرْتَ العَلَمَ صَارَ اسْماً مِنَ أَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ (٣٨) نحو : رَجُلِ وفَرَسٍ ، وهَذَهِ الكَلَمةُ موضوعةٌ لَهَا فِي الأَصْلِ . ونَظِيرُهَا الذي فِي المَعَارِفِ ، وذلك (٣٩) أَنَّه اجْتُلِبَ لِيُتَوصَّلَ الى وَصْفِ المَعَارِفِ بالجُمَلِ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تَقْدُرُ عَلَى أَنْ تقولَ : جَاءنِي زِيدٌ أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ ، ومَرَرْتُ بالرَّجُلِ الذي أَبُوهُ عِنْدَكَ ، ولَقيتُ أَخَاكَ فَعَلَ كَذَا . فاذَا أَتَيْتَ بالّذِي فَقُلْتَ : جَاءنِي زَيدٌ الذي أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ ، ومَرَرْتُ بالرَّجُلِ الذي أَبُوهُ عِنْدَكَ ، ولَقيتُ أَخَاكَ فَعَلَ كَذَا . فاذَا أَتَيْتَ بالّذِي فَقُلْتَ : جَاءنِي زَيدٌ الذي أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ ، ومَرَرْتُ بالرَّجُلِ الذي أَبُوهُ عِنْدَكَ ، وَلَقِيتُ أَخَاكَ الذي فَعَلَ كَذَا ، صَحَّ اللفظُ والمَعْنَى كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالًا .

وَلا يَكُونُ الذي الا في المَعْرِفَةِ لِأَنَّهُ لَهُ وُضِعَ . وَكَذَا ذُو لا يكونُ الا في النّكِرَةِ أو ما يكونُ منقولاً مِنْهَا أَوْ كَائِناً من أَسْهَاءِ الأَجْنَاسِ نَحْوَ : مَرَرْتُ بزيدٍ ذِي المالِ ، فَلَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بزيدٍ مَرَرْت برجلِ الذي تَعْلَمُ ، لَمْ يَجُزْ ، لأنَّ رَجُلاً نَكِرَةٌ ، وكَذَا لو قُلْتَ : مَرَرْتُ بزيدٍ ذلكَ وعمرو ذِيهم ، لم يَجُزْ لأنَّ المُضَافَ اليهِ مُضْمَرُ . والمُضْمَرُ لا أَصْلَ لهُ في التَّنكير ، كَمَا كَانَ المالُ في قولِكَ : مَرَرْتُ بزيدٍ ذِي المَالِ نكرةً عُرِّفَتْ بالألِفِ واللام . فأمّا كَمَا كَانَ المالُ في قولِكَ : مَرَرْتُ بزيدٍ ذِي المَالِ نكرةً عُرِّفَتْ بالألِفِ واللام . فأمّا قَوْلُهُمْ : ذَوُوهُ ، فَمِنْ هَذَا البَيْتُ الذي أَنْشَدَهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ عن أبي الحَسَن :

/٢٤٢/ انَّمَا يَعْرِفُ ذَا الفَضْلَ لِ مِنَ النَّـــــاسِ ذَوُوهُ أَخْسَنُ النَّــــــــاسِ ذَوُوهُ أَخْسَنُ المَعْرُوفِ مــــا لِم تُبْتَــــذَكُ فيـــــهِ الوُجُوهُ(٤٠)

⁽٣٧) سقطت «قد» في ب و ج.

⁽٣٨) ب، ج: الأسهاء الأجناس. تحريف.

⁽ ٣٩) ب ، ج : وذاك .

⁽٤٠) ذكر السيوطي في المزهر ٩٤/١ – ٩٥ ان الزجاجي نسب هذا الشعر في شرح أدب الكاتب لاعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة والرجز غير منسوب في التنبيه على شرح مشكلات الحياسة ٢٧٨ وابن يعيش ٣/١٥ ، والدرر اللوامع ٦١/٢ .

ورواية الثاني في التنبيه والمزهر « أهنأ المعروف » وفي الدرر اللوامع » « أفضل المعروف » . وقدم البيت الثاني على الأول في المزهر .

والشاهد في قوله « ذووه » حيث أضاف « ذوو » الى المضمر وذلك غير مستساغ لأن المضمر لا يوصف به . وقد جاء الشاهد على سبيل الشذوذ .

وذا شَاذٌ لا اعتدادَ بهِ .

وَلا يَجِبُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ هَذَا مِن قَصَدَ الصَّوابَ وَهُو كَثَيْرٌ فِي كَلامِ الْعَامَّةِ ، دُونَ كَلامِ العَرَّبِ ، وَلُوكَانَ لَهُ أَصْلُ لُوجِبَ أَنْ يَجِيءَ فِي المُفْرِدِ وَسَائِرِ المَضْمِرَاتِ نَحَوَ ذَيهِ ، وَذَاهُ ، وَذَيكُ ، وَذُوهُ ، وَذَلِكَ لا يقولُهُ أَحَدُ فَاعْرَفْهُ .

وأمّا ذُو الذي بِمَعْنَى الذِي فيوصفُ بهِ المعارفُ البَّنَّةَ ، كَمَا أَنَّ الذي كذلكُ ُ كقولهِ :

/٢٤٣/ قُولًا لهذَا المرء ذُو جَاءَ سَاعِياً هَلُمَّ فِـــانَّ الْمَشْرِفِيَّ الْفَراثِضُ الْمَشْرِفِيِّ الْفَراثِضُ أَظُنَّكَ دُونَ المَالِ ذَو جِثْتَ تَبْتَغِي ستلقاكَ بِيضٌ للنّفوسِ قَوابِضُ⁽¹³⁾

كَأَنَّهُ قَالَ : دونَ المالِ الذي جِئْتَ تَبْتَغِيهِ فَحَذَفَ الرَّاجِعَ ، وَقَالُوا : انَّ مؤنَّثَ هذا ذاتُ مبنّيةٌ على الضَّمِّ ولا تكثرُ في الاَسْتِعْمَالِ وَلَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ برجلٍ ذو أخوهُ مُنْطَلِقٌ ، لَمْ يَجُزْ //

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

« والمَنْصُوبُ والمرفوعُ(٤٦) في أجراءِ الصَّفَةِ عليهما كالمجرورِ. »

⁽ ٤٩) نسب هذان البيتان في ديوان الحياسة ق ١/٢١١ و ٣ ج ١٨٩/١ – ١٨٦ لقوال الطائي (شاعر اسلامي من شعراء آخر الدولة الأموية) . ونسبهها المرزباني في معجم الشعراء ١٠٥ لمعدان بن عبيد بن عدي بن عبد الله الطائي . قال : هي للقوال الطائي . ولعل معدان كان يقال له القوال .

وهما منسوبان لقوال الطائي في شرح الحياسة للمرزوقي ق ١/٢١١ و ٣ ج ٦٤٠/٢ – ٦٤٢ والأنصاف ٣٨٣/١ (أوله)) والخزانة ٢٩٥/٢ و ٥١٤ (أولها).

وأولمها غير منسوب في شرح الأشموني ١٧٤/١ .

وورد الثاني في ج ۽ الذي تبتغي ۽ . تحريف .

والشاهد في قوله : « ذو جاء ساعياً » و « ذو جئت تبتغي » فذو فيه بمعنى الذي وهي لفظة طائية تلازم هذه الصورة في كل الأحوال . وقد وقعت في الشاهد وصفا لمشابها لذو الموضوعة للوصف بأساء الأجناس .

⁽٤٢) ط: والمرفوع والمتصوب.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ:

اعْلَمْ أَنْكَ تَقُولُ : هذا رَجُلُ قائمٌ وقائمٌ أَبُوهُ ، ورَأَيْتُ رَجُلاً قَائِماً قَائِماً (١٠٥٤) أَبُوهُ ، كَمَا قُلْتَ ذلك في حالِ الجرِّ ، وانّا يُبْدَأُ بالجرِّ في حالِ التّمثيلِ ، لأنّهُ أَبْعَدُ من الالتباسِ ، أَلا تَرَى أَنْكَ اذا قلتَ : هَذَا رَجُلٌ ظريفٌ ، جَازَ أَن لا يكونَ ظريفٌ صفةً ، ويكونُ خبراً آخر كقولهم هذا حُلُو حَامضٌ ، واذا قلت : جَاءِني رجلٌ ظريفٌ ، لم ويكونُ خبراً آخر كقولهم هذا حُلُو حَامضٌ ، واذا قلت : جَاءِني رجلٌ ظريفٌ ، لله يكونَ ظريفٌ مقطوعاً مبنيًا على مبتدأ نحو مُو ظريفٌ ، فلا يتخلصُ المنصوبُ ظريفاً ، فلا يتخلصُ المنصوبُ والمرفوعُ مِنْ مُداخلَةٍ على كلِّ حالٍ . وليسَ كذلكَ المجرورُ ، لاَنْكَ اذا قُلْت : مردتُ برجلٍ ظريفٍ ، لم يحتملُ ما احتملَهُ النَّصْبُ والرَّفْعُ . لاَنهُ لا يصحُّ أَنْ يكونَ بجروراً بشيء برجلٍ ظريفٍ ، لم يحتملُ ما احتملَهُ النَّصْبُ والرَّفْعُ . لاَنهُ لا يصحُّ أَنْ يكونَ بجروراً بشيء مضمرٍ . اذ لا يضمرُ الجارُ ولا يكونُ المرفوعُ . فلما كانَ المجرورُ هذهِ حالُه اختبرَ الابتداءُ المجرورَ لا يكونُ حبراً لمبتدأ ، كمَا يكونُ المرفوعُ . فلمّا كانَ المجرورُ هذهِ حالُه اختبرَ الابتداءُ به في التّمثيلِ واتْبعَ (١٤٤) المنصوبُ والمرفوعُ . فاعْرِفْهُ فإنّه قولُ الشّيخِ أَبي علي على ما حكى شبُخُنا عَنْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي ٍ :

« والنّكراتُ تُوصفُ بالجُملِ التي ذَكَرْتُ أَنّها تكونُ [أخباراً](٤٥) للمبتدأِ ، وتكونُ صلةً للذي . فمن ذلك قَولُهُ عَزَّ وجلَّ : – (وَهَذَا كِتَابُ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكُ) –(٤٦) – فقوله (أنزلناه) ، جملةً من فعلٍ وفاعلٍ وهي صفةُ الكتابِ(٤٧) ومَوْضِعُهَا رفعٌ ،

⁽٤٣) سقطت ﴿ وَقَائُمًا ﴿ فِي بِ وَ جِ .

⁽ ٤٤) ب ۽ ج : فاتبم .

^(20) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل ه أخبره. تحريف. وفي اللَّمَان (خبر) ٣٠٨/٥ : والخبر النبأ والجمع أخبار، وأغابير جمع الجمع .

⁽٤٦) آية ٩٧/الأنعام ٦. وفي ب و ج دهذا كتاب.. الآية.

⁽٤٧) ب، ج: صفة للكتاب.

يَدَلُكَ (٤٨) على أنَّ موضعَها(٤٩) رفعُ (٥٠ رفعُ مباركٍ بَعْدَهَا ٥٠) فلو ظهرَ في أنْزَلْنَا اعرابٌ كَمَا ظهرَ في المفردِ كانَ رفعاً ».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرِ:

أَعْلَمْ أَنَّ الجُمْلَ نكراتُ كُلُها فتوصَفُ بكلِّ واحدةٍ منها الأَسْمَاءُ النَّكراتُ. وهي أَرْبَعُ كَمَا تَقَدَّمَ في أُولِ الكتابِ ، [فالأولى](٥١) الجملةُ من المبتدأِ والخَبَرِ نحوُ: مردتُ برجلِ أبوهُ خارجٌ. فأبوهُ خارجٌ في موضع ِ جرِّ بأنّها صفةٌ لرجلٍ.

والثَّانية : الجُملَةُ منَ الفِعْلِ والفَاعلِ كقولِكَ : مررتُ برجلٍ قامَ غلامُهُ والثَّالثةُ : الظرفُ كقولِكَ : مررتُ برجلِ في الدَّارِ.

والرَّابِعَةُ: الشَّرْطُ والجزاءُ كقولِكَ: مردتُ برجلِ أَنْ تُكْرِمْنِي يُكْرِمْكَ ، ومردتُ برجلِ أَنْ تُكْرِمْنِي يُكْرِمْكَ ، ومردتُ برجلِ أَن تُعْطِهِ يَشْكُرُكَ ، ويجبُ أَنْ يكونَ فيها ما يعودُ الى الموصوفِ. فلو قلت : مردتُ برجلٍ عمروٌ خَارِجٌ ، لم يَجُزُ لأَنَّ الجُمْلَةَ أَجْنَبِيةٌ مِنَ الموصوفِ. وقَالَ الشَّيْخُ أَبو علي : والنّكراتُ تُوصَفُ بالجملِ التي ذَكَرْتُ أَنّها تكونُ أخباراً للمبتدأِ وصلةً للذي ، ولَمْ يَقُلُّ : تكونُ أخباراً للمبتدأِ وصلةً للذي ، ولَمْ يَقُلُّ : تكونُ أخباراً للمبتدأِ فقط ، لِيُعْلِمَكَ أَنَّ ذلكَ ينبغي أَن يكونَ (٥٢) مما يَدْخُلُهُ الصّدْقُ والكِذْبُ نحو : أخوهُ مُنْطَلِقً وَضَرَبْتُهُ .

ولا يجوزُ أنْ يكونَ أمراً ونَهْياً أو اَستفهاماً أو مَا جَرَى ذلكَ المَجْرَى بما لا يكونُ خبراً مَحْضاً . فلا تقولُ : مررتُ برجلٍ أضْرِبْهُ ، ومررتُ برجلٍ هَلْ ضَرَبْتَهُ ، لأنَّ هذهِ

⁽ ٤٨) ب ، ج : يدلك ، بذلك ، .

⁽٤٩) ط: موضعه.

⁽ ٥٠ - ٥٠) بدله في ب وج: « أن مبارك الذي بعدها قد وصف به الكتاب وصفه بأنزلناه رفع « وكذا العبارة في ط م ابدال « قد وصف » ب « « ووصف » ، و « رفع » ب « مرفوع » .

⁽٥١) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « الأول ». تحريف.

⁽ ٧٥) في الأصل زيادة « ذلك » بعد قوله . أن يكون « سهوا .

الأشياءَ لا يكونُ فيها وضوحٌ ، والصَّلَةُ والصَّفَةُ // يُطْلَبُ فيها(٥٣) التَّوضيحُ ، فانْ كانَ الخَالُ موافقةً لشيء من ذَلِكَ وَصحَّ غَرَضٌ بأنْ يضمرَ القولُ جازَ نحو ما أنْشَدَهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ عن الأَصْمَعِيِّ

/٢٤٤/ حَتَّى اذَا جَنَّ الظَّلامُ واخْتَلَطْ ﴿ جَاءُوا بِمَذَقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّبَ قَطْ (١٥٠)

كَأَنَّهُ قَالَ : جَاءُوا بِمَذْقِ يِقَالُ عِنْدَهُ : هَلْ رأيتَ الذِنْبَ قَطْ لمَا فَيهِ مِن الغُبْرَةِ وَالكُدْرَةِ ، وَلُو لَمْ يَقُلْ : بَالْجُملِ التي ذكرتُ أَنّها تكون أخباراً للمبتداً وصلةً للذي ، جَازَ أَن يُظنَّ أَن الوصفَ بالأمر وما أَشْبَهَ ذلكَ جائِزٌ لأنَّ ذلكَ قدْ يكونُ في خبر المبتدا نحو : زيدٌ أَضْرِبُهُ ، وعمرو لا تُكْرِمْهُ وزَيْدٌ هَلْ ضَرَبْتَهُ ، ولا يكونُ ذلكَ في اللّذِي البَّنَةَ فلا يُقالُ : جَاءِني الذي أَضْرِبُهُ ، ورأَيْتُ الذي هل ضَرَبْهُ ، وانّها جَازَ ذَلِكَ في المُبْتَداأِ ، لِمَا يُقَالُ : جَاءِني الذي أَضْرِبُهُ ، ورأَيْتُ الذي هل ضَرَبْهُ ، وانّها جَازَ ذَلِكَ في المُبْتَدأِ ، لِمَا يَقَالُ : خَنْدُ أَضْرِبُهُ ، وأَضْرِبْ زَيْداً ، واحِدٌ ، فَلمّا صَعَّ الفَائِدَةُ وَكُرْتُ مِن أَنْ مَعْنَى قَوْلِكَ : زَيْدٌ أَضْرِبُهُ ، وأَضْرِبْ زَيْداً ، واحِدٌ ، فَلمّا صَعَّ الفَائِدةُ جَازَ أَنْ يكونَ الخَبْرُ أَمْراً في اللّفَظِ ، واذْ (٥٠) كَانَ زيدٌ في المَعْنَى مفعولاً مَنْصُوباً .

وَلَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ برجُلٍ أَضْرِبْهُ ، لم يَكُنْ لَهُ فَائِدَةٌ ، اذ لا تقدرُ على أَنْ تَجْعَلَ رَجُلاً منصوباً ، فتقولُ : مَرَرْتَ باضربْ رجلاً ، وكَذَا لَوْ قُلْتَ جَاءنِي الذي أَضْرِبْهُ ، لم

⁽۵۳) ب ، ج : منها .

^(36) نسب المبرد هذا الرجز في الكامل ١٥٥ الى أحد الرجاز دون ان يذكر اسمه . وقيل هو العجاج وليس في ديوانه (تحقيق د . عزة حسن) وهو منسوب للعجاج في الشواهد الكبرى للعيني ٢١/٤ – ٦٣ والخزانة ٢٧٥/١ ، ٢٧٥ . أنظر أيضا ٢٩٣/٧ ، ٤٨٣ ، ٥٣٥ و ٣٠٣/٧ و ٢٠٣/٤ ، ٥٩٥ . وفي جميع هذه المواضع بالببت الثاني فيا عدا الموضع ٣٠٣/٣ ، فبقوله « هل رأيت الذئب قط) . وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٦٩ ، وشرح شواهد العاملي ١٤٠٥ ، والدرر اللوامع ١٤٨/٢ – ١٤٨ .

وهو غير منسوب في شرح الحجاسة للمرزوقي ٢١٤/١ (ثانيهما) ، والمخصص ١٧/١٣ ، وأسرار البلاغة ٣١٤ المنفس ١٧/١٣ ، وأسرار البلاغة ٣١١ والمنصل ١١٥/١ (ثانيهما) ، وابن يعيش ٣٠٣ ، ومغنى اللبيب ش ٤٠٨ ، ج ٢٤٦/١ ، وشرح التصريح ٢١٣/٣ ، وشرح الأشموني ٣٠٦/٤ (ثانيهما) والتاج (خبر) ١٨٠/٣.

والشاهد في قوله « هل رأيت » حيث وقعت هذه الجملة صفة لمذق على تقدير القول . وذلك لأن الجمل التي تقع صفة يشترط فيها أن تكون خبرية . وجملة الشاهد استفهامية . وقد جعلت هذه الجملة معمولة للصفة المحذوفة . والتقدير بمذق مقول فيه هل رأيت ، أو يقول فيه من رآه هذا القول .

⁽٥٥) كذا في ب وج. الصواب، وفي الأصل؛ اذا ، تحريف.

يُمْكُنْكَ أَنْ تَجَعَلَ الذي منصوباً بوقوع أَضْرِبْ عَلَيْهِ فتقولُ : جَاءنِي أَضْرِبْ (٥٦) الّذِي ، لأنَّ الذي لا يَسْتَقِلُ بنفسهِ ، ولا بُدَّ لِهُ من صِلَةٍ ، فاذا قلتَ : اضربْ الذي ، كَانَ مُحَالاً ، ولوقلتَ بدل قولك : زيدُ أَضْرِبْهُ : أَضْرِبْ زيداً ، كانَ أَسدَّ كلامٍ فاغْرِفْهُ فَأَنّهُ موضع مُشْكِلٌ .

وأستُدِلَّ على رَفْعِ الجُمْلَةِ التي هي أَنْزَلْنَاهُ في قولِهِ عَزَّ وجَلَّ – (وهَذَا كِتَابُّ أَنْوَلْنَاهُ) – بأنَّ المُفُرِدِ الذَي وَقَعَ بَعْدَهُ مرفوعٌ ، وذلك (٥٠) أنَّ قولَهُ : – (مُبَارَكُ) صِفَةً كَمَا أنَّ – (أَنْزَلْنَاهُ) – كذلك ، كأنَّهُ : وهَذَا كِتَابٌ مُنَزَّلٌ مُبَارَكٌ ، وكذَا حُكْمٌ (٥٩) كلِّ مُفْرَدٍ جَاءَ بَعْدَ جملةٍ معرفةِ المَوْضِعِ ، تقولُ : مَرَزْتُ برجلٍ أبوهُ خَارِجٌ ظَرِيفٌ ، فَتَجُرُّ لأنَّ الجملة بجرورة المَوْضِعِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ :

« وَمَاكَانَ صِفَةً للنَّكُرَةِ (٥٩) ، جَازَ أَنْ يكُونَ حَالاً الى المعرفةِ (١٠) الا الفِعْلَ الماضِي فَأَنَهُ لا يكُونُ حَالاً متى يكُونُ مَعَهُ قَدْ مضمرةٌ أَوْ مُظْهَرَةٌ أَوْ تَجعلُ الماضي وصفاً لمحذوف كقولهِ تَعالَى – (أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) –(١١) (١٢ أَيْ جَاؤُوكُمْ قوماً حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) أَلْ عَلَى عَلَى المالِي وَاقْيَمَ (١٣) عَمَانَهُ ، ولا يجوزُ صُدُورُهُمْ (١٣) عِنْ أَدْ عَلَى المالِي وَاقْيَمَ (١٣) صِفَتُهُ مَقَامَهُ ، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ (حَصِرَتْ) دُعَاءً »(١٤) .

⁽٥٦) سقطت ۽ اضرب ۽ في ب و ج.

⁽ ٥٧) ب ۽ ج : وذاك .

⁽ ۵۸) ب ، ج : وهذا حكم .

⁽٥٩) ب،ج: لنكرة.

⁽٦٠) ب، ج، ط: للمعرفة.

⁽ ۲۱) آنه ۹۰/النساء ٤.

⁽ ٦٢ – ٦٢) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٦٣) ب، ج، ط: وأقام.

⁽٦٤) ب، ج: دعاءه.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الحَالَ نكرةً كَمَا أَنَّ [صِفَةَ](٦٠) الصَّفَةِ نكرةً ، فكلُّ ماكانَ صِفَةً للنكرةِ كانَ حَالاً للمعرفةِ تقولُ : هَذَا زَيْدٌ قَائِماً ، كَمَا تقولُ [مَرَرْتُ](٦٦) (٦٧ برجلِ قائمٍ ، وهَذَا زَيْدٌ قَائِماً غُلامُهُ ، كَمَا تقولُ ٦٧) : برجلٍ قائمٍ غُلامُهُ فهذَا(٦٨) حُكْمُ المُفُرَدِ .

وأمّا الجُمْلَةُ فانّها تكونُ حالاً أيضاً تقولُ: جَاءِنِي زِيدٌ يُسْرِعُ بِهِ فَرَسُهُ ، (٢٦ وَهَذَا زِيدٌ أخوهُ منطلقٌ ، فتكونُ الحملةُ في موضع نَصْبٍ بأنّها حَالٌ . وأمّا الفِعْلُ المَاضِي فانّها لَمْ يَكُنْ حالاً في الظّاهِرِ نحوَ الْحَملةُ في موضع نَصْبٍ بأنّها حَالٌ . وأمّا الفِعْلُ المَاضِي فانّها لَمْ يَكُنْ حالاً في الظّاهِرِ نحوَ أَنْ تقولَ : هَذَا زَيْدٌ اللّه سَارَ غُلامُهُ ، كما قلتَ : مَرَرْتُ برجلِ قائم ، وجَاءِنِي زَيْدٌ اللّه سَارَ غُلامُهُ ، لأجل أَنَّ الحالَ مَا حَضَرَ ، والماضِي منقطعٌ قائم ، وجَاءِنِي رَجُلٌ سَارَ غُلامُهُ ، لأجل أَنَّ الحالَ مَا حَضَرَ ، والماضِي منقطعٌ منقضٍ ، فان أَتِي بقد جَازَ وذلكَ قولُكَ : هَذَا زِيدٌ قد قَامَ ، لأجلِ أَنَّ قد تُقرَّبُ الماضي من الحَالِ ، فَيَجْرِي مَجْرَى الحَاضِرِ نحوَ قَوْ لِكَ : مَرَرْتُ بزيدٍ يقومُ ، وهذَا زيدٌ يقومُ .

ومِثْلُ ذَا قَوْلُهُمْ : قد قَامَتِ الصَّلاةُ ، وذلك آنَّهُمْ لَمّا قَصَدُوا الأخْبَارَ بأنَّ الصلاة ، كَأْنَها (٧٠) قائمة آنوا بقد لِيُعْلَمَ أنَّ القصد اشرافها على القيام . ولَو قيلَ : قامتِ الصَّلاةُ ، كَانَ الظَّاهِرُ آنَها قد انْقَطَعَتْ . فقد جَرَى قولُهُمْ : قد قامتِ الصَّلاةُ مَجْرَى قولِكَ : تقومُ الصَّلاةُ ، تربدُ الحالَ كقولِكَ : هَذَا زيدٌ يقومُ ، ويحوزُ أنْ تجعلَ الماضِي [صِفَةً] (٧١) الصَّلاةُ ، تربدُ الحالَ كقولِكَ : هَذَا زيدٌ يقومُ ، ويحوزُ أنْ تجعلَ الماضِي [صِفَةً علائم صِفَةً للحَدوفِ هو حالٌ فيقالُ : هَذَا زيدٌ قَامَ ، كَأنَهُ قِيلَ : هَذَا زيدٌ رَجُلاً قَامَ ، فقامَ صِفَةً لرجلٍ ، وهو حالٌ . وجَازَ أنْ يكونَ الاسمُ حَالاً . لأنَّ الصَّفَةَ فِعْلٌ . واذا كانَ كذلك كانَ في المَعْنَى غيرَ اسمٍ مَحْضٍ ، أَلا تَرَى آنَهُ يَجْرِي مَجْرَى قولِكَ : هَذَا زيدٌ موصوفًا في المَعْنَى غيرَ اسمٍ مَحْضٍ ، أَلا تَرَى آنَهُ يَجْرِي مَجْرَى قولِكَ : هَذَا زيدٌ موصوفًا

⁽٦٥) من ب و ج. الصواب.

⁽٩٦) من ب و ج. الصواب.

⁽٦٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ۲۸) ج : وهذا .

⁽٦٩ – ٦٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٧٠) ب، ج: كانت. تحريف.

⁽٧١) من ب وج. الصواب. وفي الأصل وصفة، تحريف.

بالقيام ، أو هَذَا زَيْدٌ مذكوراً بالقيام . ولَوْلا ذلكَ لم يَجُزْ ، لأنَّ الحالَ يَجِبُ أَنْ تكونَ متضمنةً لِمَعْنَى الوَصْفِيّةِ منْ حَيْثُ كَانَ مَعْنَاهَا الأنتقالَ والتّحولَ . وذلكَ لا يكونُ في الأساءِ اذِ الرجلُ لا يكونُ امرأةً ، كما يكونُ الراكِبُ [راجلاً](٧٢) .

وعَلَى هَذَيْنِ الوَجْهَيْنِ قُولُهُ عَزَّ وجلً - (أُو جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) - (عَمِرَتْ صُدُورُهُمْ الله عَلَى حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ الله عَلَى حَصِرَتْ صَدُورُهُمْ الله عَلَى حَصِرَتْ صَدُورُهُمْ الله عَلَى قُولُكَ : أُو جَاؤُكُمْ قُوماً حَصِرَتْ صَدُورُهُمْ بَمَرْلَةِ قُولُكَ : أُو جَاؤُكُمْ قُوماً حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ بَمَرْلَةِ قُولُكَ : أُو جَاؤُكُمْ معروفِينَ أُو مَذْكُورِينَ بَدَلْكَ ، وكُونُهُمْ جَاؤُكُمْ موصوفِينَ بِحَصْرِ الصَّدورِ ، أَوْ جَاؤُكُمْ معروفِينَ أُو مَذْكُورِينَ بَدَلْكَ ، وكُونُهُمْ مَدْكُورِينَ بَدَلْكَ ، وكُونُهُمْ مَدْكُورِينَ بَدَلْكَ ، وكُونُهُمْ مَدْكُورِينَ بَدَلْكَ حَاضِرٌ موجودٌ وكَذَا اذا قلتَ : هَذَا زِيدٌ رجلاً قَامَ ، بِمَعْنَى هَذَا زَيْدٌ مذكورِينَ بَدَلْكَ حَاضِرٌ موجودٌ وكَذَا اذا قلتَ : هَذَا زِيدٌ رجلاً قَامَ ، بِمَعْنَى هَذَا زَيْدٌ مذكوراً بالقِيامِ حَاضِراً ، وانْ لَمْ يَكُنِ القِيامُ كذلكَ فَاعْمُونُهُ .

وأمّا قَوْلُهُ أَنّهُ لا يجوزُ أَنْ يكونَ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ دُعَاءً فذلكَ قولُ [أي العَبّاسِ](٢٤) محمد بنِ يزيد ، ولَيْسَ بسديد ، لأجْلِ أَنَّ بَعْدَهُ – (أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقاتِلُوا قَوْمَهُمْ) –(٧٠) ، وهَذَا (٧٦) أَجْمَلُ أَحوالِهِ أَنْ يكونَ بمنزلةِ قولِكَ : ضَيَّقُ اللهُ صُدُورَهم

⁽٧٢) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل (رجلا) . تحريف.

⁽٧٣ – ٧٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ٧٤) من ب وج . أبين وقد ورد قول المبرد هذا في المقتضب ١٣٤/٤ – ١٢٥ حيث قال : و وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول ، وهي قوله – (او جاؤكم حَصِرَت صُدُورُهُمْ) – وليس الأمر عندنا كما قالوا ، ولكن عرجها والله اعلم اذا قرثت كذا – الدعاء ، كما تقول : أُمِنوا قُطِمَتُ أيديهِمْ وهو من الله ايجاب عليهم . فأما القراءة الصحيحة فانما هي (أو جاؤكم حَصِرَةً صدُّورُهُم . وقد وصف عبد القاهر قول المبرد هذا بأنه ليس بسديد كما رد عليه من المحدثين الشيخ عضيمه بقوله : هذه جرأه من المبرد فصنيمه هذا يشعر بأن قراءة (حَصِرَتُ) بالتاء المفتوحة ليس بصحيحة مع ان القراء السبعة اتفقوا عليها . ولم يقرأ (حَصِرَةً) الا يعقوب من العشرة ثم قال : وليست هذه أول مرة يهجم فيها المبرد على القراءات المتواترة .

⁽ ٧٥) آية ٩٠/النساء . والآية بتامها – (الا الذينَ يصلونَ الى قوم بينكُمْ وبينَهُمْ ميثاقُ أوجاًؤكم حَصِرَت صدورُهُمْ ان يقاتلوكُمْ او يقاتلوا قومَهُمْ ولوشَاءَ اللهُ لَسَلَطَهُمْ عليكم فلقاتلوكم . فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم ، والقوا البكم السلم فما جَعَلَ الله لكم عليه سبيلا) .

⁽٧٦) ب، ج: فهذا.

من قتالِكُمْ أُوْقِتَالِ قَرْمِهِمْ ، وَجَعَلَ اللهُ مكروهاً لَدَيْهِمْ أَحَدَ القِتَالَيْنِ ، واذَا قلت : ذلك كنت قد دَعَوْت . فالجملة بأنْ تحصر صُدُورُهُمْ من قتالِ قَوْمِهِمْ ، وذلك لا يحوزُ لأَنّهُ دعاءً لَهُمْ من حيثُ أَنّهُمْ اذَا كَرِهُوا قِتَالَ قَوْمِهِمْ قَوِيَتْ شَوْكَتُهُمْ واجْنَمَعَتْ كَلِمَتُهُمْ والم يَبَدُدُ شَمْلُهُمْ . وانّا يَنْبَنِي أَنْ يكونَ الدُّعاءُ بأنْ يُحَبَّبَ اليهم قِتَالُ قَوْمِهِمْ نحوَ جَعَلَ اللهُ بنسهم بَيْنَهُمْ (٢٧) ، واذَا (٢٨) كَانَ الأَمْرُ علَى هَذَا عَلِمْتَ اختلالَ هَذَا القُولِ (٢١ وأنّهُ بنسهم بَيْنَهُمْ (٢٧) ، واذَا (٢٩) كَانَ الأَمْرُ علَى هَذَا عَلِمْتَ اختلالَ هَذَا القُولِ (٢١ وأنّهُ بنسهم بَيْنَهُمْ (١/ حَصِرَت ٢١٠) بمنزلة قَوْلِكَ : أو جَاؤُكُمْ ال حَصِرَت صُدُورُهُمْ كَمَا أَنّ الفَوْلِ اللهُوفِ فِعْلٌ للقلوبِ وحَالٌ لأَصْحَابِهَا فاعْرِفْهُ فانّه الصّوابُ الذي [لا](٨١) مَحيدَ عَنْهُ .

⁽٧٧) وردت عبارة أ بأسهم بينهم اليضا في التنزيل . قال تعالى - (لا يقاتلونكم جميعا الا في قرى مُحَصَّنَةِ او من وراء جُدُر باسْهُم بينهم شديدٌ تَحْسَبُهُمْ جميعا وقلوَبُهُمْ شَتَى ذلك بأنّهم قومٌ لا يعقلون) آية ١٤/ الحشر ٥٩ . (٧٨) ب ٤ ج : فاذا .

⁽ ٧٩ – ٧٩) بدله في ب و ج عبارة مرتبكة نصها ، وأنه بمنزلة قولك : أو جاؤكم موصوفين بضيق الصدور او بمنزلة جاؤكم قد حضرت ، .

⁽٨٠) آية ٢ و ٣/ الأنبياء ٢١. وقوله تعالى (يلعبون) من ب و ج.

⁽ ٨١) من ب و ج. الصواب.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« بَابُ وَصْفِ المَعْرِفَةِ :

المَعَارِفُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ ، العَلَمُ الخَاصُّ نحو زيدٍ وعمرو ، والمُضْمَرُ والمُبْهَمُ ومَا دَخَلَهُ الأَلِفُ واللامُ ، وما أَضِيفَ الى أَحَدِ هذهِ الأَشْيَاءِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر : (١)

اعْلَمْ أَن العلمَ مَعْرِفَةٌ بالوَضْعِ ، وهو أَنْكَ تُسَمَى الرَّجلَ باللفْظَةِ التي هيَ زيدٌ فَيعرَّفُ بِهَا وتصهر علامةٌ لَهُ ، فاذًا قلتَ : زيدٌ ، عُلِمَ الرجلُ بجميع صِفَاتِهِ .

وأمّا المضمّرُ فعرفةٌ من حيثُ أنَّ الشيءَ انما يُضْمَرُ بَعْدَ جري ذِكْرِهِ ومَعْرِفَتِهِ ، ولا فَصْلَ بينَ ضَميرِ المَعْرِفَةِ والنَّكِرَة في أنّه لا يكونُ واحدٌ مِنْهُمَا نكرةً . تقولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، فتكونُ الهاءُ معرفة كزيدٍ ، لآنه لا يكونُ في هذا الكلام الالله ، وهذا هو التعريف ، وكذا ااذ قلت : جَاءني رَجُلٌ فَضَرَبْتُهُ ، لأنَّ رجلاً وانَّ كانَ نكرةً في أوّل كلامِك ، فأنّك لمّا ذكرْتَهُ عَرْفَتُهُ بَعْضَ التّعريفِ ، وصَارَ إخبارُك عَنْهُ بالجيءِ من الأسبابِ التي تقرّر(٢) له عند [المتكلمِ] (٣) تَعَرُفاً . فاذا أَضْمَرْتَهُ فقلت : ضَرَبْتُهُ ، كانَ ضَميرُهُ معرفةً لِمُسَاواتِهِ زيداً في قولِك : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، من حيثُ أنّه لا يكونُ لغيرِهِ في هذا الكلم .

⁽١) ب: قال الشيخ أيده الله ، ج: قال الشيخ عبد القاهر.

⁽۲) به ج: تقدر. تحریف.

⁽٣) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل و المكلم ه. تحريف.

ويَدُلُكَ على أَنْكَ اذَا ذَكُرْتَ النَّكُوةَ نَحُو أَنْ تَقُولَ : جَاءِنِي رَجُلٌ مِنْ شَأَنِهِ كَذَا ، كَسَبْتَهُ بِذَكُركَ لَهُ ، وأخبارِكَ عنهُ تعريفاً عندَ المُخاطَبِ أَنَّكَ أَذَا أَعدتَ ذِكْرَهُ عَرَفْتَ بِالأَلِفِ وَاللامِ * نَحْوَ أَنْ تِقُولَ : جَاءِنِي رَجُلٌ مِن شَأَنِهِ وَمِنْ قِصَتِهِ ، وَفِعْلِ ذَلَكَ الرّجلِ كِذَا ، وأَيحُسُنُ أَنْ يُكْرِمَكَ رَجُلٌ ثُم تُسِيءُ الى ذلك الرجل ؟ ولو قلتَ : ثُم تُسيءُ الى ذلك الرجل ؟ ولو قلتَ : ثُم تُسيءُ الى رجلِ ، لم يَجُزْ لأَنَّهُ لا يُعْلَمُ حينَئِذِ أَتريدُ ذلك (٤) الذي ذكرْتَهُ أُولاً أَم لا ؟ بل دلَّ على أَنْكَ تَقْصدُ أَنْ تَذَكَرَ رَجُلَيْنِ ، وكذا لو قلتَ : جَاءني رجلٌ ثم ضربتُ رجلاً ، لم يُسْتَفَدْ من هَذَا الكلامِ الا أَنْكَ ضَرَبْت رجلاً غيرَ الذي جَاءكَ .

ويزيدُ في وضوح ذلك أنّك تقولُ : جَاءني رَجُلُ أُمسِ ، فيعرفُ المُخَاطَبُ كُونَ هذهِ الفَصّةِ لرجلٍ منَ الرِّجالِ ، ثم تقولُ : فَعَلَ الذي اخبرتُكَ بجديثهِ كَذَا ، فتأتى بالذي ، وهوَ للمعرفةِ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لو قلتَ : فَعَلَ الذي من شأنهِ كَذَا ولم تخبره بشيء ولم تعرفهُ كانَ مُحَالاً ، فهذا تَعَرَّفَ بقصةٍ تختصُّ بهِ وذِكْرٍ ، كَمَا أَنَّ نحوَ زيدٍ وعمروٍ تعريفً عين . (٥)

وقَدْ يكونُ نَفْسُ ذا في الأعْلام ، أَلا تَرَى أَنْكَ قد تُخْبِرُ عن رجل لا تعرفهُ بأمر وشأن يصير ذلك علماً له عندك واختصاصاً بفضله من أمّتِه ، نحو أنْ يقال : ببغداد (۱) رجُل عالِم يُحْسِنُ إلى الفقراء ، ويُحافِظُ على أهْلِ الفَضْلِ واسمُهُ عمرو ، حتى يصير بحيث تُخْبِرُ عَنْهُ فتقول : كَانَ عمرو من شأنه كذا // وفعل عمرو وكذا ، وكاتبت عمرا ، فيصير معرفة عِنْدَك وانْ لَمْ تعْرِفْهُ بِعَيْنِه ، وهذا حُكْمُ البلادِ والأماكِنِ التي لم تُشاهِدُها قد صارت معارف عندك بأخبار أتتك وصِفات تُميَّزها من أشكالِها ، فاذا شاهد تها كان المُشاهدة مُفْضِية بك الى زيادة تعريف ، فعلى ذا فأجْر الباب .

⁽٤) ج: ذاك.

⁽٥) ب، ج: تعریف وضع.

⁽٦) ج: ببغداد. وفي المعرب من الكلام الأعجمي للجواليق ٧٧ - ٧٤ : - و « بغداد » اسم أعجمي . كأن « بَغْ » صنمٌ و « دادُ » عطية ، فكأنها عطية الصنم . وكان الأصمعي يكره ان يقول « بغداد » وينهى عن ذلك لهذا المعنى ويقول « مدينة السلام » .

وأمّا الضَرْبُ النَّالِثُ وَهُوَ المُبْهَمُ نَحْوَ هَذَا وذَلكَ (٧) ، فانَّما كانَ مَعْرِفَةً لأَجْلِ أَنَّكَ تُشِيرُ الى شيءٍ بِحَضْرَتِكَ ، فالاشارةُ تُفِيدُ التَّعريفَ لأنَّها تَخصَّ وَتُفَضَّلُ .(^)

وأمَّا الضَّرْبُ الرَّابِعُ : وهُوَ ما دَخَلَهُ الأَلِفُ واللامُ ، فنحو أن تقولَ : فَعَلَ الرجلُ كَذَا ، تريدُ واحِداً قد عَهِدَهُ عيناً أو بَلَغَهُ عنهُ حديثٌ خَصَّصَهُ عِنْدَهُ نحوَ ما تقدّم الآنَ . والأَلِفُ واللامُ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ في الأساءِ الحقيقيّةِ .

أَحَدُهَا : تعريفُ العَيْنِ نحوَ : هَذَا الذي ذَكَرْنَاهُ .

والثّاني تعريفُ الجنسِ نَحَو قولِكَ : الرّجُلُ (١) أَفْضَلُ من المَرْأَةِ لا تريدُ رجلاً بِعَنْنِهِ ، وانّا تُشِيرُ الى الجِنْسِ الذي قد ثَبَتَ في الأَفْتِدَةِ كَأَنَّكَ قلتَ : الضَّرْبُ الذي من مَنْ أَنِهِ كَذَا أَفْضَلُ من الانْسَانِ ، والدّينارُ خَيْرُ من الدّرهم ، واذا دَخَلَ على الجَمْع – استَغْرَق الجِنْسَ كما يكونُ في المُفْرَدِ ، وذلكَ نحوُ الدّرهم ، واذا دَخَلَ على الجَمْع – استَغْرَق الجِنْسَ كما يكونُ في المُفْرَدِ ، وذلك نحوُ قولهِ عَرَّ وجَلَّ – (الرِّجَالُ قَوْامُونَ على النِّسَاءِ) – (١٠)

والضَّرْبُ النَّالِثُ : أَن تكونَ مزيدةً في نحو الذي والتي . وذاكَ أَنَّ الأَصْلَ لَذِي وَلَنِي على وَزْنِ عَمي وتُعرِّفُهُ بالصِّلَةِ نحوُ قولِكَ : الذي من شَأْنِهِ كَذَا واللامُ زيدَتْ لتحسينِ اللفظ نحو أَنْ تقولَ : مَرَرْتُ بالرِّجلِ الذي فَعَلَ كَذَا ، فيكونُ اللفظ حَسناً مُتشَاكِلاً ، ولو قلتَ : مَرَرْتُ بالرِّجلِ الذي فَعَلَ كَذَا (١١) لَمْ يَجُزْ لَهُ (١٢) ذلكَ الأنتظامُ ويُوضِّحُ أَنَّ قلتَ : مَرَرْتُ بالرِّجلِ الذي فَعَلَ كَذَا (١١) لَمْ يَجُزْ لَهُ (١٢) ذلكَ الأنتظامُ ويُوضِّحُ أَنَّ تَعَرُفَتُهُ لِيسَ بالألِفِ واللامِ أَنَّ مَن ومَا بمنزلتِهِ فيهما ألف ولامٌ . تقولُ : (١٣) جَاءَنِي مَنْ عَرَفْتَهُ ، فيكونُ بمنزلةِ (١٤) الذي عَرِفْتَهُ ، سواءً ، ومن زيادةِ اللامِ ما ذكرناهُ في بَابِ النَّداءِ من قولِه :

⁽٧) ب، ج: وذاك.

⁽٨) ب: وتفضل، تصحيف.

⁽٩) ب: الذي. تحريف.

⁽١٠) آية ٣٤/ النساء ٤.

⁽١١) سقطت وكذاء في ب و ج.

⁽١٢) ج: ولم يجز له. تحريف.

⁽١٣) ب، ج: وتقول.

⁽١٤) ج: بمترلته. تحريف.

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ من أسيرِهَا /٣/

عَلَى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ.

وأما الألِفُ واللامُ بِمَعْنَى الذي في نحو الضّارِبِ والقَائم ، فانَّا لَمْ نذكُرْهُ في هذهِ القِسْمَةِ ، لأنَّ اسمَ الفَاعلِ هُنَا فعلٌ في المَعْنَى كالذي ضَرَبَ ، ولوكانَ اسمًا حقيقياً لكانَ مُفْرَداً كالرَّجُلِ والفَرَسِ واسمُ الفَاعلِ في قولكَ الذي هُوَ ضَارِبٌ.

وأمَّا الضَّرْبُ الخَامِسُ فهوَ ما أضيفَ الى واحدٍ من هذهِ الأرْبَعَةِ ، ولا شُبْهَةَ في تعريفهِ لأجْلِ ما تَقَدَّمَ من أنَّ المُضَافَ الى المعرفةِ مَعْرِفَةً .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

و فأمَّا المَضْمَرُ فلا يُوصَفُ بالأساءِ المُظْهَرِهِ ».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ المُضْمَرَ لِمَا كَانَ مَا يُعَرِّفُهُ مُصَاحِبًا لَهُ ، ومُشْتَمِلاً عليهِ الحَالُ وذاكَ أَنَّ الشّيءَ لا يُضْمَرُ الا بَعْدَ جَرِي ذِكْرِهِ أَوقِيامِ دلالة عليهِ تَتَنزَّلُ منزلة ذكرهِ ، أعني نحوَ قولهِ عَزَّ وجَلَّ – (مَا تَرَكَ على ظَهْرِهَا من دَابَّةٍ) – (١٠) لم يُحْتَج الى الصَّفَةِ ، لأنّها تأتي للبيانِ ، فاذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بزيدِ الظّريفِ ، ذكرتَ الصَّفةَ لِثلا يلتبسَ من تَعْني (١٦ بِمَنْ لا تَعْني (١٦ بِمَنْ لا تَعْني (١٠ بِمَنْ لا تَعْني (١٠) اذ يكونُ هذا الاسمُ لأكثرَ من واحدٍ ، ولأنَّ // المُضْمَرَ موضوعٌ للاخْتِصَارِ والايجازِ ، فانّا يُقالُ : أخواكَ قامًا ، وزيدٌ مررتُ بهِ ، كواهيةَ أَنْ يُقَالَ : أخواكَ قَامَ انخواكَ قَامَ المُخلَهِ ، فَوَ زيدٌ انخواكَ مَ واحدٍ ، وزيدٌ مررتُ بهِ ، كواهيةَ أَنْ يُقَالَ : أخواكَ قَامَ انخواكَ ، وزيدٌ مررتُ بهِ ، كواهيةَ أَنْ يُقَالَ : أخواكَ قَامَ انخواكَ ، وزيدٌ مررتُ بن يدٍ ، وزيدٌ مررتُ بن يدٍ ، وزيدٌ مررتُ بن يه وزيدٌ مررتُ بن يه مَ المُظَهْرِ ، نحو زيدٌ النّ المُعْلَمْر ، نحو ذيدٌ المُواكَ ، وزيدٌ مررتُ بن يه يَعْرَى ذِكُرُهَا معَ المُظْهَرِ ، نحو زيدٌ اللهُ اللهِ اللهُ الله

⁽١٥) آية ١٤٥ فاطر ٣٥.

⁽١٦ – ١٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

الظّريفُ مردتُ بهِ ، وأخواكَ الظّريفانِ قَامَا . واذاكانَ القَصْدُ أَنْ يوضعَ موضعَ الموصوفِ لَفُظَّ مُعتصرٌ ولا يُوفى بهِ (١٧) كانَ ذِكْرُ الصَّفَةِ [نَقْضَا](١٨) للغرضِ وأَبْطالاً في عَجْزِ الصَّنيعِ لما عُقِدَ في صَدْرِهِ .(١٩)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو عَليِّ :

﴿ وَحُكُمُ الصَّفَةِ أَنْ تَكُونَ اعمَّ مِنَ المُوصوفِ.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّكَ اذا قلت : مردتُ بزيدِ الطويلِ ، كَانَ الطّويلُ أَعمَّ من زيدٍ وهَذَا حُكُمُ الصِّفَةِ ، لأَنَّهَا مشتركةً ، فالطُّولِ يكونُ لعمرو وكَمَا يَكُونُ لزيدٍ ، وزيدٌ لا يكونُ لكل أحَدٍ ، والصِّفَةُ مع الموصوفِ أخصُّ من كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا على انفرادِهِ ، لأنَّ قولَكَ : زيدٌ الطّويلُ ، أخصُّ من قولِكَ : زيدٌ ، على انفرادِهِ والطّويلُ ، على انفرادِهِ ، لأنَّ زيداً يدلُّ على شيء لا يدلُّ عليهِ الطّويلُ ، وكذا الطّويلُ (٢٠ يدلُّ على شيء لا يَدُلُ عليهِ زيدٌ ٢٠) ، واذاً اجْتَمَعا كانَ لَهُمَا (٢١) ، فائدة لا تكونُ لأحدِهِمَا منفرداً (٢٠٠) . ومثالُهُ أنَّ الشَّرْحَ والمشروحَ اذا اجْتَمَعا كانَ لها فائدة لا تكونُ لكل واحدٍ منها على انفرادِهِ .

قَالَ أبو علي :

« فالعَلَمُ الخَاصُ يوصفُ بثلاثةِ أشياءَ : بالمُضَافِ الى مِثْلِهِ ، وبالألِفِ واللامِ ، وبالأساءِ المُبْهَمَةِ (٢٣) ، فالمُضَافُ نحوُ : مَرَرْتُ بزيدٍ صاحبِ عمروٍ ، وبزيدٍ أخبك ،

⁽١٧) ب ، ج : ولا يؤتي به . تحريف .

ر ١٨) من ب وج. الصواب. وفي الأصل ونقصاء. تصحيف.

⁽١٩) ج: ني صدر. تحريف.

⁽ ٢٠ - ٢٠) بدله في ب و ج : يدل على مالا يدل عليه زيد.

⁽٢١) ب، ج: كان فيها.

⁽ ۲۲) ب : منفردا « لما » سهو.

⁽ ٢٣) ب: وبأسهاء الصفة . تحريف .

(٢٤ والألفُ واللام؟) نحوُ بعمروِ الطّويلِ ، والمبهمُ (٢٠) نحوُ : مررتُ بزيدٍ هَذَا ، وبعمروِ ذَاكَ » .

قَالَ الشَّيخُ الامامُ أبو بَكْر:

اعْلَمْ (٢٦) أَنَّ المَعْرِفَةِ اذاً كَانَتْ على خَمْسَةِ أَضُرُبٍ ، ولَمْ يَجُزْ (٢٧) الوصفُ بِالمُضْمَرِ. اذ ليسَ بِمُتَضَمِّنِ مَعْنَى الوَصْفيَّةِ ، وانّا هُوَ قائِمٌ مَقامَ الاسم ، فاذا قُلْتَ : زيدٌ ضَرَبْتُهُ ، كانَ الهَاءُ اسمًا مثلَ زيدٍ . واذا امتنعَ الوَصْفُ بالمُضْمَرِ وَكَانَ العَلَمُ موصوفاً لَمْ يَبْقَ الا ثَلاثَةُ أَضْرُبٍ المَبهمُ ، والمُعرَّفُ بالألفِ واللامِ ، والمضافُ ، فتصفُ العَلَمَ بكلّ واحدٍ مِنْهَا .

أمّا المُضَافُ فنحُو مردتُ بزيدٍ صاحِبِ عمرو، فصاحبُ مَعْرِفَةُ باضافَتِهِ الى عَمْرو. واذَا تَعَرَفُ كَانَ مُسَاوِياً لزيدٍ (٢٨ فَيَصِحُ أَن يكونَ صِفَةً لَهُ ولو أَضَفَتُهُ الى نكرةِ فقلتُ : بزيدٍ صاحبِ رجلٍ ، لم يَجُزُ أَنْ يكونَ صفةً لزيدٍ ٢٨ لأنَّ المُضَافَ اليهِ اذَا كانَ (٢٩) نكرةً كانَ المُضَافُ مِثْلَهُ . وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ المعرفةَ لا تُوصَفُ بالنَّكِرَةِ ، ولهذَا قَالَ الشَّيْخُ أبو علي : وبالمُضَافِ الى مثْلِهِ ، ولَمْ يَقُلُ بالمُضَافِ ، على الاطلاقِ .

وأمّا ما فيهِ الألِفُ واللامُ فلا شُبْهَةَ فيهِ ، لأنَّهُ مَعْرِفَةٌ نَحْوَ مَرَرْتُ بزيدٍ الطَّويلِ ، وبعمرهِ العاقلِ .

وأمّا المبهمُ نحوَ مَرَرْتُ بزيدٍ هَذَا ، فانّا جَازُ الوصفُ بهِ معَ أَنَّهُ اسمٌ كزيدٍ ، حَمْلاً على المَعْنَى حتّى كأنَّهُ قيلَ : مردتُ بزيدٍ الحاضِرِ .

⁽ ٢٤ – ٢٤) ساقط في ط. سهو.

⁽ ٢٥) 🕹 : وبألمبهم .

⁽٢٦) سقطت واعلم، في ب و ج.

⁽٢٧) ب، ج: لم يجز. سهو.

⁽ ۲۸ – ۲۸) ساقط ٰ في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ۲۹) ب : واذا كان سهو .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عليِّ :

« وأمّا المبهمةُ فتُوصَفُ بأساءِ الأجْنَاسِ التي فيها الألفُ واللامُ ، نحوَ مَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ ، وقد تُقَامُ الصَّفةُ مقامَ الموصوفِ فتقولُ : مَرَرْتُ بهذا الطّويلِ ، وأحْسَنُ [من] (٣٠) ذلكَ أن يكونَ صِفَةً مقصورةً على جنس //كالعاقلِ والكاتبِ والضّاحكِ ، ولا يُوصَفُ المُبْهَمُ بالمُضَافِ ، لا تقولُ مَرَرْتُ بهذا ذي المالِ وأنْتَ تُريدُ الصَّفةَ .

قَالَ الشَّبْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعُلَمْ أَنَّ مَا يَقتضيهِ المُبْهَمُ مَنَ الوَصْفِ هُو اسمُ الجِنْسِ ، فاذا قلتَ : هَذَا ، وَكَانَ بِحَضْرَتِكَ اجناسٌ خِفْتَ الالتباسَ ، فذكرتَ اسمَ الجِنْسِ ليعلمَ أَيُّ نوع تَقْصدُ ، وذلكَ قُولُكَ : هذا الرَّجُلُ ، وهذا الغُلامُ لأَنَّ المخاطَبَ قَد كانَ عُرفَالًا بقولكَ : هذا ، أَنْكَ تُشيرُ شيء حَاضِ فلها ذكرْتَ اسمَ الجِنْسِ فقلتَ : هَذَا الرَّجُلُ ، عَرَفَهُ بعنِهِ ، وانْتَفَى عَنْهُ الالتّباشُ . واذا لم يَكُنْ بحضرتكَ الا واحدُ ، كَفَى أَنْ تقولَ : هَذَا ، لأَنَّ – الاشارة لا تقعُ الا اليه . فانْ ذكرتَ الجنسَ نحو : هذَا الرَّجُلُ ، كانَ تأكيداً ولا يَجُوزُ أَنْ بُقالَ : انَّ الألفَ وللامَ في قولكَ : هَذَا الرَّجُلُ ، للاشَارَة لأَنَّ اللامَ لوكانَ يَتَضَمَّنُهَا لاسْتَغْنَى عن هذا ومَا أَشْبَهَهُ ، وامتنعَ مِنَ الاجتاعِ مَعَهُ ، اذ لا يجمعُ بينَ عَلامَتَيْنِ مُتَّفِقَتَيْنِ .

وَالْأَلِفُ واللامُ اشارةً الى الجنسِ، وهَذَا اشارةً الى المقصودِ، فَلا فَصْلَ بِينَ استمالِ لَفْظِ الاشارةِ هُنَا وبَيْنَهُ فِي قُولِكَ : الرَّجلُ الذي تَعْلَمُ ، لأَنَّكَ تَقُولُ : أَنَّهُ اشارةً الى العَبْنِ ، وَكَذَا اذا قلتَ : الرَّجُلُ خيرٌ من المَرْأَةِ ، كَانَ اشارةً الى الجنسِ . ومَعْنَى الاشارةِ في هذه (٣٧) المواضع الدّلالةُ فَلا يَنْبغي أن يُظنُّ أنَّ الألِفَ واللامَ في قُولِكَ : هَذَا الرَّجُلُ ، كَلمةُ اشارةٍ . ولاقتضاءِ المُبْهَمِ الجنسَ لم يَحْسُنْ : مَرَرْتُ بهذَا الطّويلِ ،

⁽۳۰) من ب و ج و ط. الصواب.

⁽٣١) ب، ج: كان قد عرف.

⁽٣٢) ج: في هذا. سهو.

حَسُنَ قُولُكَ : بِهَذَا العاقِلِ ، وهذا الكاتبِ ، وذلك (٣٣) أنَّ الصَّفَة قائمة مقامَ الموصوفِ ، والعَاقِلُ أشدُّ بعانسة للرجلِ من الطّويلِ لأجْلِ أنَّ العاقلَ لا يكونُ لكلّ جنس ، ولَيْسَ كذلك الطّويلُ ، لأنَّهُ أعَمُّ فلا يُقارِبُ الرّجلَ في كونهِ مقصوراً على نوعِ مقاربة العاقلِ والكَاتِبِ .

وأمّا امتناعُهُم من أنْ يقولوا : مَرَرْتُ بهذا ذي المالِ ، لأجْلِ أنَّ المبهّمَ اذا احتاجَ الى الصَّفةِ كانَ اتصالُهَا بهِ أَشدٌ من اتصالِها بزيدٍ ونَحْوهِ . واذا كانَ كَذلكَ كُنْتَ جَعَلْتَ ثلاثةَ أَشياءَ : المبهم والمضاف والمضاف اليهِ شيئاً واحِداً . ويُوضِّحُ ذلكَ أنَّهُ لا يقعُ الفَصْلُ بينَ المببهم وصفته بحالٍ ، فلا يقولُ أحَدٌ : مررتُ بهذا واللهِ الرجلِ ، ولقيتُ هَذا والخطوبُ كثيرةَ الخَطْب ، كما يُفْصَلُ بهذهِ الجُملِ المؤكدةِ بينَ الموصوفِ والصَّفةِ في عني ذا من المواضع نحو قولهِ تعالى : - (وأنّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) - (٣٤) وقال عير ذا من المواضع نحو قولهِ تعالى : - (وأنّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) - (٣٤) وقال الشَيْخُ أبو علي : لا تقولُ : « مَرَرْتُ بهذا ذي المالِ ، وأنْتَ تُريدُ الصَّفةَ ومَقْصُودُهُ أنّكَ النَّ أَرَدْتَ البَدلَ جَازَ حَتَّى كَأَنَّكَ قلتَ : مررتُ بنِي المالِ ».

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« وأمّا(٣٥) الألفُ واللامُ فيوصَفُ بالألفِ واللامِ وما أُضِيفَ الى ما فيهِ الألِفُ واللامُ نَحْوَ: مَرَرْتُ بالرّجلِ الجميلِ ، وبالغُلامِ صَاحِبِ القومِ . فأمّا(٣٦) المُضَافُ الى المعرفةِ فيوصفُ بِمَا أُضِيفَ كَاضافتِهِ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بأخيكَ صَاحبِ عمرو ، وبالألفِ واللامِ كقولكَ : مَرَرْتُ بأخيكَ (٣٧) الظّريفِ ، وبالأسهاءِ المُبْهَمَةِ كقولكَ : مررتُ بضاحِبِكَ ذاكَ وبأخيكَ (٣٨) هَذَا .

⁽٣٣) ب،ج: وذاك.

⁽ ٣٤) آية ٧٦ الواقعة ٥٩ .

⁽٣٥) ط: فأما.

⁽٣٦) ط: وأما.

⁽۳۷) ط: بصاحبك.

⁽ ۴۸) ط : وأخيك .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ ابُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ المُعَرَّفَ بِالأَلفِ واللامِ اذا وُصِفَ بَمْلِهِ نَحْوَمررتُ بِالرَّجُلِ // الطّويلِ ، وبالرَّجُلِ العَاقِلِ ، فلا شُبْهَةَ فيهِ ، وكَذَا لو وَصَفْتَ بِمَا أُضِيفَ (٣٩) الى ما فيهِ الأَلفُ واللامُ نحوَمررتُ بالرَّجُلِ صاحبِ القومِ ، لأنَّ ما أُضِيفَ الى المعرفةِ بمنزلتِهِ في التّعريفِ .

(٤٠ وأمّا المُضَافُ ٤٠) الى المعرفة نحوَ غلام زيدٍ ، وصاحبِ عمرو ، فَيُوصَفُ بما يُوصَفُ بما يُوصَفُ بما يُوصَفُ بما يُوصَفُ بما يُوصَفُ به العَلَمُ . فالأوّلُ الألِفُ واللامُ نحوَ مردتُ بِغُلامِ زَيْدٍ الظّريفِ .

والثّاني : المُضَافُ نحوَمَرَ رْتُ بأخِيكَ صاحبِ عمرو، ولوقُلْتَ : مَرَ رْتُ – بأخيى رجلٍ صاحبِ عمرو، فَجَعَلْتَ ضاحبَ عمرو صِفَتَهُ لم يَجُزْ لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ المُضَافَ الى النكرةِ (٤١) نكرةٌ لا تُوصَفُ بالمعرفةِ .

والثَّالِثُ ممَّا يوصفُ بهِ المُضَافُ المبهمُ نحوَ، مَرَرْتُ بأخِيكَ هَذَا كَأَنَّكَ (٤٧) قلتَ : مَرَرْتُ بأخِيكَ الحَاضِرِ.

ويَنْبَغِي أَنْ تعلمَ أَنَّ مَا فِيهِ الأَلِفُ واللامُ لا يُوصَفُ بالمُبْهَمِ فلا يقالُ: مَرَرْتُ بالرّجل هَذَا . نَصَّ عليهِ صَاحِبُ الكِتَابِ : (٤٣)

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« والعَلَمُ الخَاصُّ نحَوَ زيدٍ وعمروٍ لا يوصفُ بشيءٍ لأنَّهُ ليسَ بِحِلْيَةٍ ولا قَرَابَةٍ ، ولا مُبْهَمٍ ، ولكنْ يَجْرِي على الاسمِ عطفَ بيانٍ كمَا أُجْرِيَ الوَصْفُ عليهِ » .

⁽٣٩) سقطت « بما أضيف » في ب و ج .

⁽ ١٠ - ٤٠) ط: مكرر في الأصل سهواً.

⁽٤١) سقطت والنكرة، في ج.

⁽٤٢) ج: كأنه. تحريف.

⁽٤٣) عرض سيبويه مسألة وصف ما فيه الألف واللام بالمبهم في ٢٢١/١ فقال : وانما مَنَعَ هَذَا أن يكون صفة للطويل والرجل أن المخبر أراد أن يقرب به شيئا ويشير اليه لتعرفه بقلبك وبعينك دون سائر الأشياء .. فلذلك صار هذا ينعت بالطويل ولا ينعت الطويل بهذا لأنه صار أخص من الطويل ، حين أراد أن يعرفه شيئا بمعرفة العين ومعرفة القلب » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الاعلامَ لا يُوصَفُ بِهَا لأَنَّهَا ليست بعليةٍ كالطَّويلِ والأحمرِ ولا فعلِ كالقائمِ والقاعدِ ، ولا قرابةٍ ولا نَسَبِ كالهاشميّ والبَصْريّ ، ولا مبهم بهذا وانّا يدلُّ كلُّ واحدٍ منها على رجلٍ معلوم حَتَّى كأنَّكَ واحدٍ منها على رجلٍ بعينهِ ، فاذا قلت : زيدٌ ، ذلَّ على رجلٍ معلوم حَتَّى كأنَّكَ قلت : قلت : هذا اسم للرجلِ الذي عَرَفْتَهُ بالفَصَاحَةِ وحُسْنِ الوَجْهِ وما أَشْبَهَ ذلكَ فلّا قلت : زيدٌ [عَرَفْتُهُ](٤٤٤) بجميع أَوْصَافهِ ولا يَصِحُّ أَنْ تَصِفَ بما يدلُّ على الشَّيءِ المخصوصِ ، زيدٌ [عَرَفْتُهُ](٤٤٤) الرجلِ الذي تَعْلَمُ ، فَجَعَلْتَ الاسمَ صِفَةً لَمْ يَجُزُ.

قَالَ الشَّيخُ أبو علي :

بَابُ عَطْفِ البَيان:

" وعَطْفُ البَيانِ أَنْ يَجْرِيَ الاسمُ الذي لَيْسَ بحليةٍ ولا فِعْلِ ولا نَسَبٍ على الاسم الذي قَبْلَهُ فَيْبِينُهُ كَمَا تُبَيِّنُ هذهِ الأشياءُ التي هي صفاتٌ ما يَجْرِي عليهِ وذلكَ نَحْوَ رأيتُ أَبَا عبدِ اللهِ زيداً ، وضَرَبْتُ صَاحِبَكَ بَكْراً ، فزيدٌ وبَكُرٌ قد بَيْنَا الأوّلَ وفَصَلا الاسْمَيْنِ مِن غَيْرِهِمَا كَمَا يَفْعَلُ الوَصْفُ ذلك .

قَالَ الشَّبْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اغْلَمْ أَنَّ عَطْفَ البَيانِ مَا كَانَ اسماً مَحْضاً كَزِيدٍ وَعَمْرُو وَأَبِي عَبْدِ اللهِ فَاذَا قَلْتَ : مردتُ بزيدٍ أَبِي عَبْدِ اللهِ ، كَانَ فِي الكُنْيَةِ بِيانٌ . أَلا تَرَى أَنَّ المُخَاطَبِ يَعْلَمُ أَنَّ الذي يعينهِ مَن وُسِمَ بهذهِ اللّفظةِ هو الذي يُكْنَى أَبا عَبْدِ اللهِ وَكَذَا اذَا قُلْتَ : مَرَدْتُ بأبي عَبْدِ اللهِ زيدٍ ، عُلِمَ أَنَّكَ تُريدُ من جُمْلَةِ مَنْ يُكُنَى أَبا عَبْدِ اللهِ الرّجلَ الذي يُعْرَفُ بزيدٍ ، عَبْدِ اللهِ الرّجلَ الذي يُعْرَفُ بزيدٍ ، ويكونُ هذا البّيانُ اذَا زَادَ أُحدُ الاسْمَيْنِ على الآخِرِ في كونِ الرَّجُلِ مَعْرُوفاً بهِ ،

قَالَ الشَّيخُ أبو علي :

ولاَّنَهُ جَارَ مَجْرَى الصَّفةِ في البَيانِ يُنزَّلُ (١) في النّداءِ منزلَتَهُمَا (٢) في التّنوينِ ، والحَمْلِ على اللَّفْظِ مَرَّةً وعلى المَوْضعِ // أُخْرَى وذلكَ نَحْوُ: يا أبا عبدِ اللهِ زَيْداً .

⁽١) ط: وفلذلك ، يتزل.

⁽٢) ب،ج،ط: منزلته.

/٢٤٥/ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرٌ نَصْراً ٢٠٥

فَرَفَعْتَهُ رَفَعاً صحيحاً كَمَا فَعَلْتَ ذلكَ بالعاقِلِ من قولِكَ : يا زَيْدُ العَاقِلُ.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

قَدْ تَقَدَّمَ فِي بابِ النّداءِ أَنَّ الصَّفَةَ نحو: يا زَيْدُ العَاقِلُ، الْهَا لَمْ تُنُونُ لامتناعِ النّنوينِ من أَنْ يَجْتَمِعَ مع الألِفِ واللام ، وأَنَّ عَطْفَ البَيَانِ لمّا كانَ اسْماً نحو ذيد وعمرو، أَمْكَنَ تنوينُهُ فَنُونَ ، وقِيلَ : يا زَيْدُ زَيْدٌ لَمّا كانَ رَفْعُهُ صَحِيحاً ، ولَمْ يَكُنْ مضموماً كالمُنَادَى واسْتَدَّلَ على اجرائِهِمْ عطفَ البيانِ مَجْرَى الصَّفَةِ بأنّهُمْ حَمَلُوهُ على اللّفظِ مرّةً وعلى المَوْضِعِ أُخْرَى ، كَمَا يُفْعَلُ ذلك في الصَّفَةِ نحوَ : يا زَيْدُ العَاقِلُ والعَاقِلَ.

(٣) هذا حزء من بيتين من الرجز رواهما سيبويه (وتابعه الشنتمري) في ٣٠٤/١، ونسبهما لرؤية وهما:
 أي واسط نصر نصراً نصراً نصراً نصراً

والبيانُ في ديوان رؤبة (القسم الثاني : أبيات مفردات منسوبة اليه) ق ٣٣/٥ و ٦ ص ١٧٤. والبيانُ في ديوان رؤبة في بحاز القرآن ٢٠٠/٢ (أولها) و ٢٦٤/٢ ، والخصائص ٢٩٤٠/١ ، وتوجيه الربات أبيات ١٦٧ ، وابن يعيش ٣٤/٧ و ٣٢/٣ ، وشواهد الايضاح لابن بري ق ٣٤ ، ومواد (سطر) من اللسان ٢٨/٦ والتاج ٣٨/٣ ، و (باب الألف اللهنة) من اللسان ٢٨/٣ و التاج ٣١٦/٣ ، و (باب الألف اللهنة) من التاج : ٢٥/١ ، ومغنى اللبيب ش ٣٣٠ج ٣٨٨/٣ ، والشواهد الكبرى للعيني ١١٦/٤ ، والأشباه والنظائر ٢٠٥/٢ (بالجزء الذي في المقتصد) ، والخزانة ٢٥/١ والدرد اللوامع ٢٠٥/١ .

وغير منسوب في المقتضب ٢٠٩/٤ ، والايضاح ٢٨١ (بالجزء الذي في المقتصد) ، ومقاييس اللغة (نصر) ٤٣٦/٥ .

والشاهد فيه كون نصر الأول منادى والثاني ان لم ينونه كان بدلاً مضموماً وان نونه كان عطف بيان ، وجاز رفعه على اللفظ ونصبه على الموضع ، لأنه يجري بحرى الصفة . وعلى هذا يكون الثاني هو الأول . وبعضهم جعل الثاني غير الأول فنصبه على المصدر ثم كرر تأكيدا .

وذكر أبو عبيد . ان الأول هو نصر بن سيار أحد ولاه الأمويين على حراسان والثاني حاجبه ونصبه على الإغراء اي عليك نصرا .

وذكر العيني انه يووى 1 يا نضر نضرا نضرا « بالضاد المعجمه وهو صاحب نصر بن سيار . وورد مثل هذا الكلام في شرح الشواهد للعالمي والدرر اللوامع .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عليِّ :

، بَابُ البَدلِ :

والبَدَلُ يُعْرَبُ باعرابِ المُبْدَلِ منهُ وهو أمّا أنْ يكونَ الأوّلَ في المَعْنَى أو بعْضَهُ ، أو مُشْتَمِلاً عليهِ ، أو يكونَ على وَجْهِ العَلَطِ . فالأوّلُ نَحْو : رَأَيْتَ أَخاكَ عَمْراً ، وتُبْدِلُ من المُضْمَرِمُظْهَراً فتقولُ : رَأَيْتُهُ زيداً ، وكَذَلِكَ ضَرَبَني الذي ضَرَبْتُهُ زيداً ، واذَا أبْدَلْتَ زيداً من الهَاءِ التي في ضَرَبْتُهُ . ومثلُ ذلكَ قولُهُ تَعالَى - (أَهْدِنَا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ صِراطَ الذينَ أَنْعَنْتَ عَلَيْهِمْ) - (١) -

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ البدلَ فِي حُكُم (٢) تكرير العَاملِ كَمَا تَقَدَّمَ . فَاذَا قُلْتَ : مررتُ بقومِكَ أَلْنَيْهِمْ ، كَانَ لُلْنَيْهِمْ ، كَانَ التقديرُ : جَاءنِي بَعْضُ مِنْهُمْ ، وَكَذَا اذَا قُلْتَ : جَاءنِي قَوْمُكَ بَعْضُهُمْ ، كَانَ التقديرُ : جَاءنِي بَعْضُ مِنْهُمْ ، وَكَذَا البَابُ وَيُعَادُ العَامِلُ لَفْظاً نحوَ قولِهِ تَعَالَى – (قَالَ المَلاُ الذِينَ اسْتَكْبُرُوا مِنَ قومِهِ للّذِينَ اللّهَ فُوا لِمَنْ آمَنْ مِنْهُمْ) – (٣) لأنَّ مَنْ آمَنْ بدلُ مِن الذينَ اللّهَ فُوا لِمَنْ آمَنْ مِنْهُمْ) – (٣) لأنَّ مَنْ آمَنْ بدلُ مِن الذينَ اللّهَ فُوا لِمَا وَقَد عَادَ العَامِلُ الذي هُو اللهُمُ . وَنَحْوُ ذَا (٤) كثيرً ، وانّا تَقَلُّ الاعادةُ فِي الفِعْلِ [نحوَ قَوْلِهِمْ] (٥) : العَامِلُ الذي هُو اللهُمُ . وَنَحْوُ ذَا (٤) كثيرً ، وانّا تَقَلُّ الاعادةُ فِي الفِعْلِ [نحوَ قَوْلِهِمْ] (٥) :

 ⁽١) آية ٦ و ٧/ الفائحة ١.

⁽٢) سقطت وحكم، في ب و ج.

⁽٣) آية ٧٥/ الأعراف ٧.

⁽٤) ج: ونحو هذا.

⁽٥) من ب وج. الصواب. وبدله في الأصل عبارة مرتبكة نصها « فلا يقال في قولهم ».

جَعَلْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ على بَعْضِ (٦) . لأنَّ لفظ الحَرْفِ مُخْتَصَرٌ فلا يُسْتَنْكُرُ أَنْ يَتَكُرْ رَ ، وليسَ كذلك الفِعْلُ ، وانّا كانَ البَدَلُ في حُكْم تكريرِ العَامِلِ لأَجْلِ أَنَّ البَدَلَ ويحكُم تكريرِ العَامِلِ لأَجْلِ أَنَّ البَدَلَ ويُتُركُ] (٧) اليهِ المُبْدَلُ منهُ . فاذَا قُلْتَ : جَعَلْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ على بَعْضِ ، كانَ المَعْنَى جَعَلْتُ بَعْضَ مَتَاعِكَ على بَعْضِ ، واذَا كانَ كذلك وَجَبَ أَنْ يكونَ لَهُ عَامِلٌ غيرُ العَامِلِ في المُبْدَلِ منهُ . وَلَيْسَ كذلكَ الصِّفَةُ لأنَّكَ اذَا قلتَ : جَاءَنِي زيدٌ الظَّرِيفُ ، لَمْ يَكُنْ وَاحِدُ في عملُ فهيها عاملٌ واحِدٌ . رَبْدٌ في حُكْمِ المُتَرُوكِ بل كَانَا جاريَيْنِ مَجْرَى اسم واحدٍ فيعملُ فهيها عاملٌ واحِدٌ .

وَبَعْدَ هَذَهِ المُقَدَّمَةِ ، فَالْبَدَلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ ، (^ قَالَ الشَّيْخُ الامامُ^) :

(الأوّلُ أَنْ يَقَالَ بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ الْ نَعَو: رَأَيْتُ أَخَاكَ عَمْرًا ، ورَأَيْتُ الظّرِيفَ زَيْدًا ، ورَأَيْتُ والرجلَ الظّرِيفَ زَيْدًا ، ورَأَيْتُ رَجُلاً زَيْدًا ، لأجْلِ أَنَّ الأَخَ هُوَ عَمْرُو والظّرِيفَ زِيدً والرجلَ زَيْدً ، وكذلكَ اذَا أَبْدَلْتَ المُظْهَر مِنَ المُضْمَرِ فَقُلْتَ : رَأَيْتُهُ زِيدًا ، وضَرَبَنِي الذي ضَرَبْتُهُ لأَجْلِ أنّهُ كنايةٌ عن زيدٍ في الحقيقة . وَلَوْ ضَرَبْتُهُ ذَيْدًا ، اذَا أَبْدَلْتَ مِن الهَاءِ في ضَرَبْتُهُ لأَجْلِ أنّهُ كنايةٌ عن زيدٍ في الحقيقة . وَلَوْ أَبْدَلْتَ مِنَ الذي رَفَعْتَ فقلتَ : ضَرَبَنِي الذي ضَرَبْتُهُ زِيدٌ ، لأَنَّ الذي // في موضع رفع بأنّهُ فَاعِلُ ضَرَبَنِي .

ويَجُوزُ البَدَلُ مِن المُضْمَرَاتِ كُلِّها الا اثْنَيْنِ . أَحَدُهُمَا : ضميرُ المُخَاطَبِ والنَّانِي ضميرُ المُخَاطَبِ والنَّانِي ضميرُ المَكلِّم ، لا يجوزُ أَنْ تقولَ : مَرَرْتُ بِكَ زيدٍ ، ولا مَرَرْتُ بِي زَيْدٍ ولَمْ يَجُزْ بِي المِسْكِينِ كَانَ الأَمْرُ ، على أَنْ تُبْدِلَ المسكينَ مِن يَاءِ المُتَكلِّم ، ولا بِكَ المسكينِ كَانَ المُسكينِ كَانَ الأَمْرُ ، وذَاكَ أَنَّ البَدَلَ يَأْتِي للبيانِ ، فاذا قلتَ : مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٍ ، جَازَ لا جُلِ آنَهُ بمنزلةِ قولك : مَرَرْتُ بِعْ نِيدٍ واحدٍ (١٠) ، كَمَا أَنَّ قولك : مَرَرْتُ بِاخِيكَ زيدٍ ، من حيثُ أَنَّ ضميرَ الغَيْبَةِ يَصْلُحُ لغيرِ واحدٍ (١٠) ، كَمَا أَنَّ

⁽٦) ب: فرق بعض.

⁽٧) من ب وج. الصواب. وفي الأصل ه يتكرره. تحريف.

⁽A-A) ساقط في ب و ج.

 ⁽٩-٩) بدله في ب وج: « الأول التكرير » والأرجح أنه سهو. فبدل الكل من الكل ليس فيه تكرير في اللفظ.
 (١٠) ب ه ج: يصلح لكل أحد.

اللفظة التي هي أُخِيكَ كذلك . فقولُك : مَرَرْتُ بِهِ زِيدٍ ، يُبَيّنُ فِيهِ الاتيانُ بالبدلِ أَنَّ الضّميرَ لمن اسْمُهُ زِيدٌ ويَرْفَعُ لَبْساً . ولَيْسَ كذلك ضميرُ المُتكلّم ، لأنَّهُ لا يصلحُ الالله . فاذا قلت بِي ، لَمْ تَكُنِ الياءُ لِغَيْرِكَ أَيّها المتكلّمُ ، واذا كان كذلك ثم أبْدَلْتَ منهُ زَيْداً وما أَشْبَهَهُ فقلت : مَرَرْتُ بِي زِيدٍ ، كُنْتَ كَانَّكَ وَضَعْتَ العَامَّ مَوضِعَ الخاصِ ، وقصَدْتَ أَشْبَهَهُ فقلت : مَرَرْتُ بِي زِيدٍ ، كُنْتَ كَانَّكَ وَضَعْتَ العَامَّ مَوضِعَ الخاصِ ، وقصَدْت تَبِينَ الشّيءِ بما هو دُونَهُ في الاخْتِصَاصِ .

وَكَذَا ضَمِيرُ المُخَاطَبِ (١١ لأَجْلِ أَنَّه لا يكونُ لِغَيْرِهِ ، فَاذَا قُلْتَ لزيدٍ : مَرَرْتُ بِلَكِ ١١) ، لَمْ يَكُنِ الكَافُ لِغَيْرِهِ اذْ لَسْتَ (١٢) تُخَاطِبُ اثْنَيْنِ خِطاباً وَاحِداً ، واذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِهِ ، لَمْ يَكُنْ مَنْ جَهِةِ الضَّرورةِ مقصوراً على زَيْد دونَ عمرو ، اذ يَصِحُ أَنْ يكونَ نَقَدَمَ ذَكُرُ جَاعَةٍ نحو أَنْ تقولَ : ضَرَبَنِي عَمْرُو وضَرَبْتُ زَيْداً ، فَاذَا أَضْمَرْتَ فَقَلَتَ : ضَرَبْتُهُ عَمْراً ، مفيداً بَياناً .

ويَقْطَعُ بِهِذَا مَا ذَكُرْنَا فِي فَصْلِ رُبَّ مِن أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ : رُبَّكَ رَجُلاً ، ولا رُتَى رَجُلاً ، لأنَّ هَذَا مُوضِعُ الابهامِ والشِيَاعِ اذْ هُوَ جارِ مَجْرَى وَجُلاً ، كَا يَقُولُونَ : رُبَّهُ رَجُلاً ، لأنَّ هَذَا مُوضِعُ الابهامِ والشِيَاعِ اذْ هُوَ جارِ مَجْرَى قولِكَ : رُبَّ شيءٍ مَثَلاً ، وهَذَانِ الضَّمِيرَانِ لا يحتملانِ المُمُومَ والشَّياعَ من حيثُ أَنَّكَ اذَا قلبَ : رُبُّ شيءٍ مَثَلاً ، وهَذَانِ الصَّمِيرانِ لا يحتملانِ المُمُومَ والشَّياعَ من حيثُ أَنَّكَ اذَا قلبَ : بِكَ وبِي ، لَمْ يَكُنِ الكَافُ واليَّاءُ الا لواحدِ في حالٍ واحده فاعْرِفْهُ ، ولِهَذَا قال :

/٢٤٦/ بنا تَعِيماً يُكْشَفُ الضَّبَابُ(١٣)

فَنَصَبَ على المَدْحِ والاخْتِصَاصِ ، ولَمْ يُبْدِلْ فيقولُ : بِنَا تَمِيمٍ . ويُبْدَلُ

⁽۱۱ – ۱۱) مكرر في ب.

⁽١٢) ب ، ج: اذ ليس.

⁽١٣) أنشد سيبويه (وتابعه الشنتمري) هذا الرجز في ٢٥٥/١ و ٣٤٧ ونسبه في الموضع الثاني لرؤبة . وهو في ديوانه (أبيات مفردات منسوبة له) رقم ٥ ص ١٦٩.

وكها نسبُ لرَّوْبَةَ أَيْضًا في الشواهد الكبرى للعيني ٣٠٧/٤ – ٣٠٣ ، – وهو غير منسوب في توجيه اعراب أبيات ض ٨٥.

والشاهد في قوله و بنا تمها ، حيث نصب ، تمها ، على الاختصاص والتقدير أخص تمها .

المُضْمَرُ مِنَ المُظْهَرِ نَحَوَ: رَأَيْتُ زِيداً ايّاهُ ، (' ويَجْرِي مَجْرَى رَأَيْتُ زَيْداً أَخَاكَ ، وضَرَبْتَ أَخاكَ عَمْراً لأنّ ايّاهُ ') هُوَ زَيْدٌ كَمَا أَنَّ أَخاكَ هُوَ '') عَمْرُو ، وانّا الأخْتِلافُ في اللّفظِ في المَوْضِعَيْنِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

« ويُبْدَلُ^(٤) بَعْضُ الشّيء من جَمِيعه نَحْوَ ضَرَّبُتُ زَيْداً رَأْسَهُ » .

قَالَ الشُّبْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ.

اعْلَمْ أَنَّ الضَّرْبَ الأَوَّلَ الذي هُو بَدَلُ الكُلِّ عُو : ضَرَبْتُ زَيْداً أَخَاكَ بَدَلُ الْمُظِيُّ لِا مَعْنَوِيًّ مِن حِيثَ ذَكَرُنَا أَنَّ الأَخَ هُو زَيْدٌ . وهَذَا الضَّرْبُ النَّانِي الذي هُو بَدَلُ البَعْضِ مِن الكُلِّ خُو : ضَرَبْتُ زَيِّداً رَأْسَهُ بَدَلُ [لَفُظاً](١٧) ومَعْنَى ، وذَاكَ أَنَّ رَأْسَهُ مُخَالِفٌ لَرَيد لَفْظاً ومَعْنَى ، وهَذَا هُوَ الحقيقة في الإبدالِ ، لأَنَّ مِن سَبيلِكَ أَنْ تتركَ الشّيءَ الى ما يكونُ مُخَالِفاً لَهُ لتحصل الفائدة ، واذَا تَركَتُهُ الى مَا هُوَ مِثْلُهُ لَمْ يَكُنْ فيهِ الفَائِدة الله يكونُ مُخَالِفاً لَهُ لتحصل الفائدة ، واذَا تَركَتُهُ الى مَا هُوَ مِثْلُهُ لَمْ يَكُنْ فيهِ الفَائِدة وَلَا يَكُونُ فيهِ ضَرْبُ في البَيانِ (١٩ كَوَلَ الشّيء بِلَفْظِ غير الذي ذَكَرَّتَهُ بِهِ في الأَوّلِ ١٩ ، وانّا يكونُ فيهِ ضَرْبُ في البَيانِ (١٩) نَو أَنْ تقولَ : ضَرَبْتُ أَخَاكَ ذَكَرَتَهُ بِهِ في الأَوّلِ ١٩ ، وانّا يكونُ فيهِ ضَرْبُ في البَيانِ (١٩) نَو أَنْ تقولَ : ضَرَبْتُ أَخَاكَ ذَيْدًا ، فَيَعْلَمُ أَنَّ الأَخِ المضروب هو الذي اسْمُهُ زَيْدٌ . وكَذَا اذَا قُلْتَ : رَأَيْتُ وَيْدًا فَوْلَ : ضَرَبُ وَلَاكِ المُعْنَى ضَرِبُ وَيْدًا الْمَاعْلَى ضَرِبَ وَلَاكَ : ضُرِبَ زَيْدُ وَلَّهُ مَن جُمْلَةٍ مَنْ يُستَمَى (٢١) وَيْدًا مُؤْلِكَ : ضُرِبَ زَيْدُ وَلَّفُ ، لأَجْلِ أَنَّ المَعْنَى ضُرِبَ وَلُكَ : ضُرِبَ زَيْدُ وَلِّكُ اللّهُ إِلَى ضَوِبَ وَلْكَ : ضُرِبَ زَيْدُ وَلْكُ ، لأَجْلِ أَنَّ المَعْنَى ضُرِبَ وَأُلْسُ زَيْدٍ . ولَيْسَ

⁽١٤ - ١٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

ر ۱۵) سقطت وهو، في ب و ج.

⁽١٦) ط: وبدل.

⁽١٧) ب، ج: بدل لفظا ومعني.

⁽١٨ - ١٨) ساقط في بُ و ج.

⁽١٩) ب، ج: من البيان.

⁽٢٠) ب، ج: رأيت أخاك زيدا.

⁽۲۱) ب ، ج : ما یسمی . سهو . ۱

⁽٢٢) من بُ و ج الصواب. وفي الأصل و اخوته ، تحريف.

⁽٢٣) ب، ج: يتأتي.

الضَّرْبُ بِمُشْتَمِلٍ على جَميع أجزاءِ زَيْدٍ كَمَا يَكُونُ اذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً أَخَاكَ ، لأَنَّ الضَّرْبَ قَدْ وَقَعَ عَلَى جَمِيع ِ أَجْزَاءِ زَيْدٍ ، وأَخَاكَ هُوَ هُوَ فلا يُمْكِنُكُ أَنْ تقولَ : أَنَّ الضَّرْبَ قَدْ وَقِعَ عَلَى جَمِيع ِ أَجْزَاءِ زَيْدٍ ، وأَخَاكَ هُوَ هُوَ فلا يُمْكِنُكُ أَنْ تقولَ : أَنَّ المَعْنَى يُوجِبُ اسقاطَ زيدٍ من حَيْثُ أَنَّه قد سَاوَى أَخاكَ في المَعْنَى فاعْرِفْهُ .

وَمِنْ هَذَا قُولُهُمْ : جَعَلْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضِ ، لأَنَّ المَعْنَى جَعَلْتُ بَعْضَ مَتَاعِكَ مَتَاعِكَ فَوْقَ بَعْضِ ، لأَنَّ المَعْنَى ، المَعْنَى مَتَاعِكَ فَوْقَ بَعْضِ ، وكَذَا قُولُكَ : عَجِبْتُ من دَفْعِ النَّاسِ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ، المَعْنَى عَجِبْتُ (٢٤ من دَفْعِ بَعْضِ النَّاسِ بِبَعْضٍ ٢٤) ، فالنَّاسُ مُبْدَلٌ منهُ ، وبَعْضَهُمْ بَدَلٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ :

« فَأَمَّا ضُرِبَ زَيْدٌ اللَّهُ والرِّجْلُ ، فَمِثْلُ ضُرِبَ زَيْدٌ رَأْسُهُ ، وقَدْ يَكُونُ مِثْلَ الأوّلِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ اليدَ والرِّجْلَ انّا جَرَتَا مَجْرَى بَدَلِ الكُلِّ مَنَ الكُلِّ، مَن حَيْثُ أَنَّها طَرَفا الشيء وطَرَفَا الشيء مُعْظَمُهُ ، والمُعْظَمُ مُتَنَرِّلٌ مِنزلة الجَمِيعِ . ويُوضِّحُهُ انَّ مَا يَبْقَى من الأَجزَاء لا يَكُونُ لِمَا غَنَاءٌ بوجهٍ ، فَلَمّا كَانَ اسْتِقَامَةُ الجَمِيعِ باليدِ والرِّجْلِ جَرَتَا مَجْرَى الأَجزَاء لا يَكُونُ لِمَا غَنَاءٌ بوجهٍ ، فَلَمّا كَانَ اسْتِقَامَةُ الجَمِيعِ اللّهِ والرِّجْلِ جَرَتَا مَجْرَى الكُلِّ . ولهذَا قَالُوا للطّليعةِ عَيْنٌ ، فَجَعَلُوهُ كَأَنَّ جميعِ أَجْزَائِهِ لَيْسَ الا العَيْنُ ، وذَلِكَ (٢٠) أَنَّ شَيئًا مِن الجَوارِح ، لا يُنتَفَعُ بهِ في ذلك المَوْضِع . فَلَمّا كانتِ العينُ العُمْلَةَ صَارَ الرَّجِلُ كَانَّهُ لَيْسَ أَكْثَرَ مِن العَيْنِ ، وَحُو ذَا كثيرٌ في كلامِهِم . فَلِهَذَا مِنَ الشَّانِ ، قَالَ النَّحويونَ : ان هَذَا بِمَنْزِلَةِ بَدَلِ الجَميع [مِنَ الجَمِيع] (٢١) فاعْرِفْهُ ، فانّهُ قولُ شيخنا النّحويونَ : ان هَذَا بِمَنْزِلَةِ بَدَلِ الجَميع [مِنَ الجَمِيع] (٢١) فاعْرِفْهُ ، فانّهُ قولُ شيخنا والرَّأْسُ هُو الرَّأْسُ وبِعَدَمِهِ يَبْطُلُ الكُلُّ بُطُلاناً لا غايةً فَوْقَهُ ، فَقُلْتُ : انَ الأَمْرَ لَيْسَ على والرَّأْسُ هُو الرَّأْسُ وبِعَدَمِهِ يَبْطُلُ الكُلُّ بُطُلاناً لا غايةَ فَوْقَهُ ، فَقُلْتُ : انَ الأَمْرَ لَيْسَ على والرَّأْسُ هُو الرَّأْسُ هُو الرَّأْسُ هُ والرَّأْسُ هُو الرَّأْسُ هُ وَالرَّاسُ هُو الرَّأْسُ وبِعَدَمِهِ يَبْطُلُ الكُلُّ بُطُلاناً لا غايةَ فَوْقَهُ ، فَقُلْتُ : انْ الأَمْرَ لَيْسَ على

⁽ ٢٤ -- ٢٤) بدله في ج: من دفع الناس بعض ببعض.

⁽ ٢٥) ب ، ج : وذاك .

ر ٢٦) من ب و ج الصواب. وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

⁽٢٧) ٻ ۽ ج: لم يقولوا.

⁽ ٢٨) ب، في قولهم (في ١ ، سهو .

ما ظَنَنْتَ، وذلك (٢٩) أَنَّ الرَّأْسَ انَّاكَانَ عَدَمُهُ يُبْطِلُ الجَمِيعَ مَن حيثُ كَانَ عَدَمُ الرَّوحِ يَتَعَلِّقُ بِهِ، وكَلامُنَا والحَياةُ بَاقِيَةٌ فِيهِ، وذَلِكَ أَنَّ اليدَ والرِّجْلَ لَوْ لَمْ تَكُونَا بَمْزلةِ الجَمِيعِ لَوْجَبَ أَنْ يكونَ للباقي غَنَاءً مع وُجُودِ الحَيَاةِ كَمَا يَكُونُ ذلكَ مع عَدَم بَعْضِ الأعْضَاءِ كَالأَذُنِ مَثَلاً. وَلا فَصْلَ بَيْنَ قَطْعِ الرَّأْسِ وبَيْنَ القَتْلِ بغيرِ قَطْعِ فِي أَنَّ المُبْطِلَ للجَميعِ كَالأَذُنِ مَثَلاً. وَلا فَصْلَ بَيْنَ قَطْعِ الرَّأْسِ وبَيْنَ القَتْلِ بغيرِ قَطْعِ فِي أَنَّ المُبْطِلَ للجَميعِ هو ذَهَابُ الرُّوحِ . واذَا كَانَ – كَذَلِكَ لَمْ يَجِبْ أَنْ يكونَ ضُرِبَ زَيْدٌ رَأْسُهُ ، بمنزلةِ ضُرِبَ زَيْدٌ رَأْسُهُ ، بمنزلة ضُرِبَ زَيْدٌ يَدُهُ ورِجْلُهُ فِي كُونِهِ جَارِيًا مَجْرَى بَدَلِ الجَمِيعِ [مِنَ الجَمِيعِ] (٣٠) ولو ضُرِبَ زَيْدٌ يَدُهُ و وجودِ الغَنَاءِ مع عدم ِ الرَّأْسِ لوكانَ الرُّوحُ يَبْقَى ، لم تَجِدُهُ مُسْتَحِيلاً ، فاعْرِفْهُ :

قَالَ الشَّيْخُ // أبو عَليِّ :

« وَمِنْ فَلِكَ (٣١) صَرَفْتُ وُجُوهَهَا أَوْلِهَا أَبْدَلَ (٣٢) أَوْلَهَا مِنَ الضّميرِ المَجرورِ الذي أُضِيفَ الوجوهُ اليهِ(٣٢) ، والأوْلُ بَعْضُ الإبِلِ كَمَا كَانَ رَأْسُ زَيْدٍ بَعْضَهُ ».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الضّميرَ فِي قُولِكَ : صَرَفْتُ وُجُوهَهَا للابلِ ، وأَوَّلِها بَدَلُّ مِنْهُ فَكَأَنَّكَ وَتُوهَا بَدَلُ مِنْهُ فَكَأَنَّكَ : صَرَفْتُ وَجُوهَ الابلِ أَوْلِهَا ، فَاوَّلُهَا بَعْضُهَا ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ : جَعَلْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ كَقَوْلِكَ : جَعَلْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ .

قَالَ الشَّيخُ [أَبُو عَلَيِّ](٣٤)

وَبَدَلُ الاَشْتِمَالِ كَقُولِكَ : سُلِبَ زَيْدٌ نُوبُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : - (قَتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودُ وَ النَّارِ . النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ) - (٣٠) والأُخْدُودُ (٣٦) مُشْتَمِلُ عَلَى النَّارِ .

⁽٢٩) ب، ج: وذاك.

 ⁽٣٠) من ب وج. الصواب. وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

⁽٣١) ط: ومثل ذلك.

⁽٣٢) ط: ابدل وقوله ، ..

⁽٣٣) ط: أضيفت الوجوه اليه.

⁽٣٤) من ب و ج. أبين.

⁽٣٠) آية ٤ و ه/ البروج ٨٠.

⁽٣٦) ط : فالأخدود .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ: سُلِبَ زَيْدٌ ثُوْبُهُ ، كَانَ النَّوْبُ بَدَلاً مِن زَيْدٍ ، من حَيْثُ أَنَّ النَّوبَ لِمّا اتَّصَلَ بهِ ، واشْتَمَلَ عليهِ ، صَارَ بمنزلةِ مَا هُوَجُز منه كَقُولِكَ : ضُرِبَ زَيْدٌ رَأْسُهُ ، وقُولُهُ تَعَالَى – (قُتِلَ أَصْحَابُ الأَحدُودِ النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ) – . فَانَّ الأَحْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ) – . فَانَّ الأَحْدُودَ الشَّي مِن مَكَانِهِ . اشْتَمَلَ على النَّارِ فَصَارَ بمنزلةِ المُتَصلِ بهَا فَأَبْدَلَتْ مِنْهُ ، فَهَذَا بَدَلُ الشِّي مِن مَكَانِهِ . وقُولُهُ عَزَّ وجَلَّ : – (يَسْأَلُونَكَ عن الشَّهْرِ الحَرَّامِ ، قِتَالٍ فيهِ) – (٢٧) بَدَلُ الشِّيءِ مِن زَمَانِهِ ، وَقَلْهُ عَزَّ وجَلَّ : – (يَسْأَلُونَكَ عن الشَّهْرِ الحَرَّامِ ، قِتَالٍ فيهِ) – (٢٧) بَدَلُ الشِّيءِ مِن زَمَانِهِ ، لأنَّ القِتَالَ واقِعٌ في الشَّهْرِ كَمَا كَانَ النَّارُ كَانَةً (٢٨) في الأَخْدُودِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

وَبَدَلُ الغَلَطِ نَحْوُ: مَرَرْتُ برجلِ حِمَارِ، أَرَادَ مَرَرْتُ بِحِمَارِ، فَغَلَطَ بقولِهِ: بِرَجُلٍ، فَوَضَعَ حِمَارًا مَوْضِعَهُ. وحَقَّ هَذَا أَنْ يُسْتَعْمَلَ فيهِ بَلْ فيقالُ: (٣٩) مَرَرْتُ برجلِ بَلْ حِمَارِ».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ البدلَ يَجِبُ أَنْ يكونَ مُتَّصِلاً بِالمُبْدَلِ مِنْهُ ، فَالأَصْلُ فِيهِ بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ نَحَوَ: ضُرِبَ زَيْدٌ رَأْسُهُ ، كَمَا ذَكَرْتُ لكَ ، وبَدَلُ الاشْتِمَالِ بِتِلْكَ المنزلةِ ، وأمّا حِمَارٌ فلا ملابسةَ لَهْ بِرَجُلٍ ، وانّها يَأْتِي ذلكَ عِنْدَ الغَلَطِ ولا يَكُونُ فِي كلامٍ فَصبحٍ

⁽٣٧) آية ٢١٧/ البقرة ٢.

⁽ ٣٨) ج : واقعه .

⁽ ٣٩) ط : فتقول .



قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

بَابُ خُروفِ العَطْفِ:

وصِفَةُ حَرْفِ العَطْفِ(١) أَنْ يُشْرِكَ الاسمَ أَوِ الفِعْلَ فِي اعرابِ مَا فَبْلَهُ وَهِي تِسْعَةُ الْحُرْفِ(١) مِنْهَا الوَاوُ فِي قولِكَ : رَأَيْتُ زَيْداً وعَمْراً ، ومَعْنَاهَا الجَمْعُ بِينَ الشَّيْشُنِ وقَدْ يَكُونُ المبدوءُ بِهِ فِي اللَّفْظِ مُوْخَراً فِي المَعْنَى تَقُولُ : اخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمْرو ، واشْتَركَ بِشُرُ وبَكُرٌ ، ولا يَجُوزُ بِغَيْرِهَا من حُروفِ العَطْفِ ، وكَذَلِكَ المالُ بَيْنَ زيدٍ وعَمْرو ، لأَنّهَا تَدُلُّ على الجَمْعِ والمَعْنَى فِيهِ لا يَصِحُّ الا بِهَا ، ولو قُلْتَهُ بالفَاءِ أَوْ بِثُمَّ لَجَعَلْتَ الاختصامَ والاشتراكَ من واحدٍ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ:

اعْلَمْ أَنَّ الواوَ أَوَلَ حروفِ العَطْفِ ومَعْنَاهَا الْجَمْعُ بِينَ الشَّيْئَيْنِ ، لأَنّها في الأَسْمَيْنِ المُختلفَيْنِ بازاءِ التّننيةِ في المُتّفقَيْنِ فاذَا قلت : جَاءني زَيْدٌ وعمروٌ ، لَمْ (٣) يَجِبْ أَنْ يكونَ المبدوُّ بهِ في اللّفظِ سَابِقاً ، بَلْ كَانَ كَلُّ واحدِ منها بمنزلةِ صَاحِبِهِ في جَوَازِ تَقَدّمِهِ ، يكونَ المبدوُّ به في اللّفظِ سَابِقاً ، بَلْ كَانَ كُلُّ واحدِ منها بمنزلةِ صَاحِبِهِ في جَوَازِ تَقَدّمِهِ ، اذْكانَ المقصودُ أَنّهُمَا // مُجْتَمِعَانِ في ذلك ، كما أَنْكَ اذا قلت : جَاءنِي الزّيدانِ ، لَمْ يكُنْ اللّفظُ مقتضياً نقد م أَحَدِهِمَا بَلْ كَانَ مقتضاهُ اجْتِمَاعَهُمَا (أَ في وجودِ الفِعْلِ أَنَ) يَكُنْ اللّفظُ مقتضياً نقد م أَحَدِهِمَا بَلْ كَانَ مقتضاهُ اجْتِمَاعَهُمَا (أَ في وجودِ الفِعْلِ أَنْ

⁽١) ب، ج: وصف حُرف العطف، ط: وصفه حروف العطف.

⁽٢) سقطت وأحرف، في ط.

⁽٣) كذا في ب وج. الصواب. وفي الأصل ه ولم ٤، سهو.

⁽٤-٤) ساقط في ب و ج.

ويَدُلُّكَ على أنَّ الواوَ لا أصلَ لَهُ فِي التَّرتيبِ شَيْئَانِ.

أَحَدُهُمَا : أَنّهُمْ وَضَعُوهَا حَبِثُ لا يُتَصَوّرُ الترتيبُ كَقُولِهِم (٥) : اشْتَرَكَ زِيدٌ وَعَمَرُو ، واخْتَصَمَ بَكُرُ وخالدٌ ، وذاكَ أَنَّ الاشتراكَ والاختصامَ بما يَقْتَضِي فاعِلَيْنِ ، فلو قُلْتَ فِي قُولْكَ اشتركَ زِيدٌ وعمروٌ : انَّ زِيداً قبلَ عَمْرو فِي الرَّتِبةِ ، كَانَ بَمَنزلةِ أَنْ تَقُولَ : اشتركَ زِيدٌ ، وتسكتُ ، لأنَّ أَحَدَهُمَا اذا تَقَدَّمَ على صاحبهِ لم يكن مُساوياً لهُ وبحتمعاً مَعَهُ ، كما أَنْكَ اذا قلتَ : جَاءني زِيدٌ قبلَ عمرو ، لم يكن (١) لزيد اجتماعٌ مع عمرو في الجيءِ ، فن ادَعَى أَنَ الواوَ دليلٌ على الترتيبِ لَزِمَهُ أَن يقولَ : اختصم زيدٌ ، واشتركَ عمرو ، ويسكتُ ، كما أنَّ الفاء لِماكنانَ يَقْتَضِي الترتيبَ لم يقع في مَوْضِع مِنَ العَطْفِ الا وجَازَ السكوتُ على الممعلوفِ عليهِ ، نحوَ أن تقولَ : جَاءني زيدٌ فعمروٌ ، فيصحُ أنْ وجَازَ السكوتُ على الممعلوفِ . ولِهذَا قالَ الشَّيْخُ أَبو علي : « ولو قُلْتُهُ بالفاءِ وجُازَ السكوتُ على الاختصامَ والاشتراكَ من واحد يعني أنك لو قلتَ : اختصمَ زيدٌ فعمروٌ ، والشيركَ زيدٌ فعمروٌ ، في جَعْلِكَ الاختصامَ والاشتراكَ من واحد يعني أنك لو قلتَ : اختصمَ زيدٌ فعمروٌ ، والشيركَ زيدٌ ثم خالدٌ ، كانَ بمنزلةِ أَنْ تقولَ : جَاءني زيدٌ فعمروٌ ، في جَعْلِكَ الاختصامَ والاشتراكَ ممّا يُسْنَدُ الى فاعلِ واحدٍ ، حَتَى كَأَنْكَ قلتَ : اختصمَ زيدٌ ، وسكتَ (١٠) ، والاشتراكَ ممّا يُسْنَدُ الى فاعلِ واحدٍ ، حَتَى كَأَنْكَ قلتَ : اختصمَ زيدٌ ، وسكتَ (١٠) ، والمَاذَكُونَا من أنَّ الترتيبُ يُزيلَ الاجتاعُ .

والثّاني مما يدلُّ على أنَّ الواوَلَمْ يُوضَعْ للترتيبِ أنَّكَ تقولُ : جَاءنِي عمروَّ اليومَ وزيدًّ أَمْسِ ، فيكونُ مَا بَعْدَ الواوِ مُقَدِّماً في المَعْنَى ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ – (واسْجُدِي وأرْكَعِي مِعَ الرَّاكِعِينَ) – (^) ، لأنَّ السّجودَ بعدَ الرَّكِع وهو مُقَدَّم (٩) في الذَّكْرِ . فهو كقولِك : الرَّاكِعِينَ) – (^) ، لأنَّ السّجودَ بعدَ الرَّكِع وهو مُقَدَّم (٩) في الذَّكْرِ . فهو كقولِك : اجْمَعِي بينَ هَذَيْنِ الفِعْلَيْنِ ، ولوكانَ موضوعاً للترتيبِ لامْتَنَعَ كَمَا يَمْتَنِعُ الفَاءُ ، أَلا تَرَى الْجُمْعِي بينَ هَذَيْنِ الفِعْلَيْنِ ، ولوكانَ موضوعاً للترتيبِ لامْتَنَعَ كَمَا يَمْتَنِعُ الفَاءُ ، أَلا تَرَى

⁽ ٥) ب ، ج : كقولك .

⁽٢) كذا في ب وجه الصواب. وفي الأصل وولم يكن ، سهو.

⁽٧) ب، ج: ونسكت.

⁽٨) آية ٤٣ / آل عمران ٣.

⁽٩) ب،ج: متقدم.

⁽١٠) ب،ج: الصواب.

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وَكَذَلِكَ سِيّانِ زِيدٌ وَعَمْرُوّ ، وَسُواءٌ عَبْدُ اللهِ وَبِشَرٌ . فَأَمَّا قُولُ (١١) الشَّاعِرِ : /٢٤٧/ وَكَانَ سِيّانِ أَنْ لا يُسْرِحُوا نَعَماً

أُوْ يَسْرحوهُ بَهَا واغْبَرَّتِ السُّوحُ(١٢)

(١٣ فانّا آنسَهُ بذلك ١٣) أنّك تقولُ جَالِسِ الحسن (١٤) او ابنَ سِيرِين (١٠) فيستقيمُ
 لَهُ أَنْ يَحَالِسَهُمَا جَمِيْعاً » .

(١١) طنهة وأما.

هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي. وذكر البغدادي في الخزانة ٣٤٣/٧ ان أبا علي قال في كتابه أيضاح الشعر (أنى رأيته ملفقا من بيتين في قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي وهما :

وقــــال راعيه سيـــان سيرتكم وان تفيموا بـــه وأغبرت السّوحُ وكـــانوا مثلين ان لا يسرحوا نع حتى استرادت مواشبهم وتسريحُ وعلى روايته هذه لا شاهد فيه.

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ق ٦/١٠ ص ١٢٧ وديوان الهذليين ١٠٧/١ . وروايته فيها :

وقسال مسا شهه : سيسان سيركم أو أن يقيموا بسسه واغبرت السوح (في ديوان الهذلين : وأن تقيموا به . ولا شاهد فيه على هذه الرواية) وورد برواية شرح أشعاد الهذلين غير منسوب في الاتباع لأبي الطيب اللغوي ص ١١ ، وورد برواية المقتصد منسوبا لأبي ذؤيب في ابن يعيش ١٨٨/٢ وماده (سوح) ٣٠٧/٣ من اللسان منسوبا له برواية .

وكـــــــان مثلين ان لا يسرحوا نعا حيث استراحت مواشبهم وتسريح وكـــــوية المقتصد ورد غير منسوب في الايضاح ٣٨٥ ، والخصائص ٣٤٨/١ و ٣١٥/٢ ، والأمالي الشجرية ١١/١ و ٣١٥/٢ ،

ذكر عبد القاهر وجه الاستشهاد في البيت وقد علل ابن جني في الخصائص هذه المسألة بقوله: انه لما رأى ه أو ، في بعض المواضع قد جرت بحرى الواو تدرج من ذلك على غيره فأجراه بحرى الواو في موضع عار من القرينة التي سوغت استعال و أو و في معنى الواو ألا تراه قال وكان سيان . . البيت . وسواء وسيان لا يستعمل الا مالواو .

(١٣ - ١٣) بدله في ب و ج و ط : فانما يشبه بذلك.

(18) الحسن البصري (71 - 110 هـ) أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري التابعي أحد الفقهاء والنساك ولد بالمدينة وكان أبوه مولى لزيد ابن ثابت الأنصاري ، انتقل الى البصرة . وصار أمام أهلها وفقيه الأمه كلها . أنظر ترجمته في طبقات ابن سعد : ١٠٦/٧ - ١٠٥٧ وميزان الاعتدال : ٢٥٤/١ وأمالي المرتضى : ١٠٦/١ وحليه الأولياء ١٠٣/٧ وصفوه الصفوه ١٥٥/ ١٠٩٠ - ١٥٩ ووفيات الأعيان : ٣٥٤/١ ٣٥٥ والأعلام ٣٥٤/١ ، وأنظر أيضا كتاب احسان عباس الحسن البصري ، سيرته ، شخصيته ، تعاليمه وآداؤه ، نشر دار الفكر العربي . مطبعة الاعتماد بمصر .

(١٥٠) ابن سيرين (٢٣ – ١٦٠ هـ) هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري التابعي الأنصاري بالولاء ، مولده ووفاته

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ : (١) سِيّانِ زيدٌ وعمرو، وسواءٌ عَبْدُ اللهِ وبِشَرٌ بمنزلةِ قولِكَ : أَسْتَوَى زيدٌ وعمرو، والاستواءُ عينُ الاجماعِ والاشتراكِ وقولُهُ :

وكَمَانَ سِيَّانِ أَنْ لا يَسْرَحُوا نَعَماً او يسرحوه بها

فبمنزلة قولك : سِيّان تركُ السّرِح او السّرِح ، وهَذَا غيرُ صحيح لأجُلِ أنك ٢٠) اذا قُلْت : جَاءَني زيدٌ أو عمرو ، كانَ الفِعْلُ مُثْبَتًا لأحَدِهِمَا وسِيّانِ لا يصلّحُ لواحدٍ ، الا أنَّ هذا الشّاعِرَ أجْرَى أوْ مَجْرى الواوِ ، وقولُ الشَّيْخِ // أبي علي : فانّا آنسَهُ ٣٠ بذلك آنك تقولُ : جَالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ ، فانّا أرادَ أنسَ الشّاعِرَ باجراءِ ٤٠) أوْ مَجْرى الواوِ قولُك : جَالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ ، وذَاكَ أنَّ أو هَا هُنَا بِمَعْنَى الأَبَاحةِ ، تقولُ : جَالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ ، وذَاكَ أنَّ أو هَا هُنَا بِمَعْنَى الأَبَاحةِ ، تقولُ : جَالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ ، وذَاكَ أنَّ أو هَا هُنَا بِمَعْنَى الأَبَاحةِ ، تقولُ : عَالِسُ هَذَا أو هَذَا ، ثُرِيدُ أَبْحَثُ لكَ هذا النّوعَ ، فهذا بمنزلةِ الواوِ من وجهٍ ومُفَارِقٌ لَهُ من وجهِ آخَرَ . أمّا كُونُهُ بمنزلةِ الواوِ فن حَيْثُ أنَّ مُجَالَسَتَهُمَا جميعاً ممّا لا يكونُ فيهِ عَلْمَا وَلَمْ يُجَالَسِ الحَسَنَ [و] ١٠) ابنَ سيرِينَ كانَ كذلك ، وأما مُفَارَقَتُهُ الواوَ فهو آنَهُ لو جالسَ واحداً منها ولَمْ يُجَالِسِ الاخرَكانَ جائزاً ، ولو قلتَ : عاليسِ الحَسَنَ وابنَ سيرِينَ ، لم يَجُزُ الا أنْ يُجَالِسَ كلَّ واحدٍ منها فأوْ تفيدُ اباحة الجَسْعِ والواوُ تُوجِبُهُ ، فَلَمّا كَانَ فيهِ مَعْنَى الجُمعِ اسْتَعْمَلُهُ في هَذَا المَوْضِعِ استعالَ الجَمْعِ والواوُ تُوجِبُهُ ، فَلَمّا كَانَ فيهِ مَعْنَى الجُمعِ اسْتَعْمَلُهُ في هَذَا المَوْضِعِ استعالَ الوَو.

البصرة كان مولي لانس بن مالك ، أمام زمانه في علوم الدين . مع تفقه ورواية للحديث . وله كتاب مطبوع عباي سنة ١٣٠٧هـ واسمه تعبير الرؤيا .

أنظر ترجمته في طبقات ابن سعد ١٩٣/٧ – ٢٠٦، وصفه الصفوه ١٦٤/٣ – ١٧٣ ووفيات الأعيان - ٣٢١/٣ – ٣٣٢ والأعلام ٧٠٥/٠.

⁽١٦) ب ، ج : قولك .

⁽١٧) ج: لأتك.

⁽١٨) ب، ج: فانما يشبه. تحريف.

⁽١٩) ب، ج: باجرائه.

⁽ ٢٠) من ب و ج. الصواب وفي الأصل وأو، سهو.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

" ومِنْهَا الفَاءُ في قولِكَ : دَخَلْتُ البَصْرَةَ فالكوفة ، وهي تُوجِبُ (٢١) أنَّ الثَّاني مِنْهُمَا (٢٢) بَعْدَ الأَوْلِ ومن ثُمَّ وَقَعَتْ في جَوابِ الشَّرْطِ نَحْوَ : انْ دَخَلْتِ الدَّارَ فأنْتِ طَالِقٌ ، وثُمَّ مثلُ الفَاءِ في هَذَا . ألا أنّها تُؤذِنُ بتراخ ٍ أَزيدَ مِنِمًا في الفَاءِ " .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الفاءَ وَثُمَّ يوجبانِ التَّرتيبَ ، فاذا قلتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً فَعَمْراً ، وأَعْطَيْتُ بَكُراً ثُمَ خَالِداً ، كانَ مَا بَعْدَ الفاءِ مُوْخَراً في المَعْنَى ، ولَمْ يَجُزْ أَنْ تقولَ : اضْرِبْ زَيْداً فَعَمْراً ، وأَنْتَ تَأْمُرُهُ بتقديم عَمْرو ، ولو قَدَّمَهُ لَمْ يَكُنْ مُمْتَئِلاً مُقْتَضَى الأَمْرِ . والفَصْلُ بَيْنَ ثُمَّ والفَاءِ أَنَّ فِي ثُمَّ تَرَاخِياً وَلَيْسَ في الفاءِ ، فاذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ثُمَ عمراً ، كانَ المَعْنَى أَنَه وقَعَ بَيْنَهُما مُهْلَةً ، ولو قُلْتَ : ضَرَبْتُ زِيداً فَعَمْراً كانَ المَعْنَى أَنْ ضَرَب عمرو وقع عَقَيْبَ ضرب زيد ، ولَمْ [تَتَطاوَلُ](٢٢) المَدةُ بَيْنَهُما ، أَلا تَرَى أَنْكَ لا تقولُ : فَرَبْتُ زِيداً فَعَمْراً بَعْدَ شهر ، وقد تقولُ ذَاكَ (٢٤) في ثُمَ ولتعري الفاءِ من ضَرَبْتُ زيداً يومَ الجُمُعَةِ ، فَعَمْراً بَعْدَ شهر ، وقد تقولُ ذَاكَ (٢٤) في ثُمَ ولتعري الفاءِ من التراخي وقع في جواب الشَّرْطِ نحو أَنْ تأتِني فأَنَا أَكْرِمُكَ وَلَمْ يَقَعُ ثُمَّ نَحْوَ أَنْ تَأْتِي ثُمْ أَنَا أَكْرِمُكَ وَلَمْ يَقَعُ ثُمَّ نَحْوَ أَنْ تَأْتِي ثُم أَنَا الْتَوْلِي الشَّرْطِ سريعاً ، وثُمَّ اذا كانَ يَقْتَضِي النَّواخي لَمْ يَكُنْ لائِقاً بِه ، كَمَا يُلِيقُ الفاءُ ، ويَنبُغِي أَنْ تعلمَ أَنَّ أَصلَ الفَاءِ الاتباعُ ، والعَطْفُ فَرْعً على ذلكَ أَلا تَوى آنَهُ لا يُعْرَى من الاتباع بوجه لأَجْلِ أَنَكَ اذا قُلْتَ : والعَطْفُ وَهُ يكونُ للاتباع مُعَرَدًا من جَوابِ الشَّرْطِ نحقَ مَلُ المَعْفُ ، وهو ما ذَكَرُنَا من جَوابِ الشَّرْطِ نحوَ السَّرُطِ نحوَ السَّرُطِ نحوَ من العَطْفِ ، وهو ما ذَكَرُنَا من جَوابِ الشَّرُطِ نحوَ السَّرُطِ نحوَ السَّرُطُ خو وَالْ الشَّرُطُ خوَ السَّرُ العَلْ وَالْ الضَّوالِ الشَّرُطُ خوَ اللهُ الْعَلْ عَالَى المَوْلِ الشَّرُولِ الشَّولُ وقَوْ المَا المَوْلُ الفَاءُ والمَا الفَاءُ واللْ المَوْلُ المَنْ المَولُولُ المَوْلُ المَا المَوْلُ المَا وَالْعَلْ الْعَلْ الْعَلْ المَهُ والمَلْ المَالُولُ المَا المَوْلُ المَا والمَوْلُ المَوْلُ المَوْلِ المَوْلُ المَا المَوْلُ المَالِ المَوْلُولُ المَالِقُ والمَّ المَوْلُ المَالِقُ المَالِمُولُ المَالِمُ المَالِقُ المَا وَلَمْ المَالِقُ المَالِعُ المَالِعُ المَالِمُ المَالِقُ المَالِولُ المَالَ

⁽۲۱) ط: وهي توذن.

⁽۲۲) ط: منهاً. تحريف!

⁽٢٣) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «تتطوال». سهو.

⁽ ٢٤) ب ، ج : ذلك .

⁽ ٢٥ – ٢٥) بدله في ب و ج : كان قد اتبع .

[.] (٢٦ – ٢٦) بدله في ب عبارة مرتبكة ونصها : مع عطفك كنت قد اتبعت على ما قبله .

أَنْ تَأْتِنِي فَأَنَا أَكْرِمُكَ ، يَدَلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مَا قَبَلَ الفَاءِ فِعْلُّ بِحِزُومٌ وَمَا بَعْدَهُ جُمْلَةٌ مَنَ السَّعْطُوفِ عليهِ ، واذَا كَانَ كذلكَ عَلِمْتَ أَنَّ أَعْرَقَ السَّمْ عِنْسِ المَعْطُوفِ عليهِ ، واذَا كَانَ كذلكَ عَلِمْتَ أَنَّ أَعْرَقَ السَّعْنِيْنِ هو الاتباعُ فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليِّ :

" ومِنْهَا أَوْ هِيَ // لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الأَشْيَاءِ فِي الْخَبِّرِ وَغَيْرِهِ تَقُولُ : كُلِّ السَّمكَ او اشربِ اللَّبَنَ ، أَي أَفْعَلْ أَحَدَهُما ، ولا تَجْمَعْ بَيْنَهُما ، ومِنْ ثُمَّ قلت : زَيْدٌ أَو عَبْرُوٌ قَامَ ، كَمَا تقولُ : قَامَا . فاذا قُلْت : كُلْ خُبْزاً أَو تَمْراً قَامَ ، كَمَا تقولُ : قَامَا . فاذا قُلْت : كُلْ خُبْزاً أَو تَمْراً وَلَحْماً (٢٧) ، فَارَدْتَ الاَبَاجَةَ فَكَانَّكَ قلت : كُلْ هَذَا الضَّرْبَ . فَا ذَكْرَتُهُ (٢٨) من كونهِ وَلَحْماً (٢٧) ، فأرَدْتَ الاَبَاجَةَ فَكَانَّكَ قلت : كُلْ هَذَا الضَّرْبَ . فَا ذَكْرَتُهُ (٢٨) من كونهِ أَحدَ الأَشياءِ قائمٌ فِيهِ ، لأَنَّهُ لُو أَكُلَ وَاحِداً مِنْ هَذِهِ الأَشْياءِ كَانَ مُؤْتَمِراً ، ولو كَانَتْ كَالُوا و لَمْ يَكُنْ قد أَتُتُمِرَ حَتَى يُجمع بَيْنَهُمَا كُلُّها .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ أُو لَهُ ثلاثةُ أُوجُهِ:

أُولُهَا : الشَّكُ نحو : ضَرَبْتُ زَيْداً أَوْ عَمْراً ، أَرَدْتَ أَن تُخْبِرَ بِضَرْبِكَ زَيْداً ، فاعْتَرَضَكَ شَكُّ جَوْزْتَ لَهُ أَن تكونَ ضَرَبْتَ عَمْراً ، فأتيتَ بِأَوْ وعَطَفْتَ عَمْراً على زَيْدِ فاعْتَرَضَكَ شَكُّ جَوْزْتَ لَهُ أَن تكونَ ضَرَبْتَ عَمْراً ، فأتيتَ بِأَقْ وعَطَفْتَ عَمْراً على زَيْدِ وَعَمْرو بِغَيْرِ عَيْنِهِ ، وكَذَا لو أَتَيْتَ بأشباءً فَصَارَ كَلامُكَ مَفيداً أَنَّكَ ضَرَبْتَ وَاحِداً من زَيْدِ وعَمْرو بغَيْرِ عَيْنِهِ ، وكَذَا لو أَتَيْتَ بأشباءً فقلتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً وعَمْراً أَوْ خَالِداً فالمَعْنَى أَنَّكَ ضَرَبْتَ الرَّجُلَيْنِ جَمِيعاً او ضَرَبْتَ النَّالِثَ على انْفِرَادِهِ .

والوَجْهُ النَّانِي: التَّخييرُ كَقُولِكَ: اضْرِبْ زَيْداً أَوْ عَمْراً، فَقَدْ أَمَرْنَهُ بضربِ أَحَدِهِمَا بغيرِ عَيْنِهِ، وَلَمْ تَجُوْدُ أَن يَضْرِبُهُمَا مَعاً، فَلَيْسَ فِي هذا شَكَّ، والّما هُوَ تَخْييرُ، أَلا تَرَى أَنَّ الأَمْرُ اذَا قَالَ: اضْرِبْ زَيْداً أَوْ عَمْراً، لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَيءٌ موجودٌ قد شَكَّ أَلا تَرَى أَنَّ الأَمْرُ اذَا قَالَ: اضْرِبْ زَيْداً أَوْ عَمْراً، لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَيءٌ موجودٌ قد شَكَّ فِي كُونِهِ، كَمَا يكونُ فِي الخَبَر نَحْوَ ضَرَبْتُ زَيْداً أَوْ عَمْراً.

⁽٢٧) ب، ج: خبزا أو لَحْماً أو تَمْراً.

⁽ ۲۸) ج : مما ذکرته . تجریف .

والوَجْهُ النَّالِثُ : الاباحةُ نحوَما ذَكُرْنَا من قولِهِم : جَالِس الحَسَنَ أَو ابنَ سيرينَ ، وهَذَا (٢٩) مُشْبِهُ للتَّخيرِ من وَجْهِ وهو أَنَّهُ (٣) انْ جَالَسَ أَحَدَهُمَا كَانَ مُطِيعًا ومُفَارِقٌ لَهُ من آخَرَ ، وهو أَنَهُ انْ جَالَسَهُمَا مَعا كَانَ جَائِزًا ، ولو قلت : اضْرِبْ زَيْداً أَو عَمْرًا ، فَضَرَبَهُمَا جَمِيعًا لَمْ يَجُزُ ويَجْرِي هَذَا المَجْرَى كُلْ خُبْزًا أَو لَحْماً أَو تَمْرًا ، لأَنْكَ أَبَحْتَ لَهُ أَكُلَ جَمِيعًا لَمْ يَجُزُ ويَجْرِي هَذَا المَجْرَى كُلْ خُبْزًا أَو لَحْماً أَو تَمْرًا ، لأَنْكَ أَبَحْتَ لَهُ أَكُلُ جَمِيعًا لَمْ يَكُو وَاحِدٍ مِنْهُ دُونَ البَاقِي ، ولو أَتَيْتَ بالواوِ فَقُلْتَ : كُلْ خُبْزًا ولَحْما وَتَمْرًا ، كُنْتَ قد أَوْجَبْتَ عليهِ أَكُلَ الجَميعِ ، فالواوُ لايجابِ الجَمْعِ وأوْ(٣٧) وأَكُلُ وَاحِدٍ الشَّيْفِينِ أَو الأَشِياءِ في جميع ما ذَكُرْنَا ، قالوا : ولَحْما وَيَمْرًا وَقَمَا كَانَ [أَوْ](٣٣) لأحدِ الشَّيْفِينِ أَو الأَشياءِ في جميع ما ذَكُرْنَا ، قالوا : لِيَجْويزِهِ ، ولَمَا كانَ [أَوْ](٣٣) لأحدِ الشَّيْفِينِ أَو الأَشياءِ في جميع ما ذَكُرْنَا ، قالوا : زَيْدُ أَوْ عَمْرُو قَامَ ، ولَمْ تَقُلُ [قَامَا](٣٣) لأجْلِ أَنَّ المَعْنَى أَحَدُهُما قَامَ . وأَمَا قُولُهُ تَعَالَى ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ كَانَّهُ أَنْ بَكُنْ عَنِياً أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولِي بِهِذَيْنِ النَّوْعَيْنِ عَالَى المَعْنَى كَانَّهُ أَنْ بَكُنْ عَنِياً أَو فَقِيرًا فاللهُ أُولَى بِهِذَيْنِ النَّوعَيْنِ ، واذَا كَانَ أَوْلَى بالنَّوعَيْنِ كَانَ هَذَا المَقْصُودُ دَاخِلاً وَقَلَهُ أَلَاهُ أَلَا اللَّهُ عَلَى المَعْنَى كَانَهُ هَا المَقْصُودُ دَاخِلاً وَقَلَهُ أَلَاهُ أَلَاهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا كَانَ أَوْلَى بالنَّوعَيْنِ كَانَ هَذَا المَقْصُودُ دَاخِلاً أَنْ مَذَا المَقْودُ وَاحْدَا كُولُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللللللّهُ اللّهُ اللّهُ

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

، وأمّا بِمَنْزِلَتِهَا في أَنّها تكونُ لأحَدِ الأمْرَيْنِ أو الأُمورِ ، الا أَنّها تُوذِنُ بأنَّ مَبْنَى الكَلامِ كَانَ على الشَّكِ وأَوْ قَدْ (٣٥) يَجُوزُ فِيهَا أَنْ يكونَ المَبْنَى وَقَعَ على البَقينِ ثم الدَّركَهُ (٣٠) الشَّكُ بَعْدُ . ولَيْسَتْ امّا بحرفِ عَطْفٍ ، لأنَّ حَرْفَ العَطْفِ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَعْطِفَ مُفْرَداً على مُفْرَدٍ أو جُمْلَةً على جُمْلَةً وأنْتُ تقولُ : ضَرَبْتُ إمّا زيداً وأما عَمْراً ، فَتَجدُها عاريةً من هَذَيْنِ القِسْمَيْنِ ، وتقولُ : وأما عَمْراً فَتُدْخِلُ عليهِ الوَاوَ ، ولا يَجْتَمِعُ حَرْفَانِ لِمَعْنَى .

⁽٢٩) ب،ج: فهذا.

⁽٣٠) سقطت ۥ أنه ۥ في ب و ج .

⁽٣١) ج: الجميع ذلك. تحريف.

⁽ ٣٢) سَنَطَت وأو العطف قبل قوله «أو» في ب.

⁽۳۳) من ب و ج الصواب.

⁽ ٣٤) آية ١٣٥/النساء ٤ .

⁽٣٥) سقطت وقد، في ب وج.

⁽٣٦) ط: ادرك.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الفَصْلَ بِينَ إِمَّا // وأَوْ مِن وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا مِن طريقِ المَعْنَى والثّاني : من طَريقِ الحُكْمِ .

فالفَصْلُ (٣٧) من جهةِ المَعْنَى أَنَّكَ اذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ إِمَّا زَيْداً وإِمَّا عَمْراً اعْلَمْتَ المُخَاطَبَ أَنَّ الشَّكَ اعْتَرَضَكَ فِي أُوّلِ كَلامِكَ حَتَّى كَأَنَّكَ قَصَدْتَ أَنْ تَقُولَ : - ضَرَبْتُ أَحَدَهُمَا . واذَا قُلْتَ زَيْدٌ أُو عَمْراً ، كَانَ المَعْنَى أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ بِضَرْبِ زَيْدٍ دُونَ عَمْرهِ ، ثُمَّ اعْتَرَضَكَ الشَّكُ فَأَدْخَلْتَ عَمْراً فِي البَيْنِ ، فقد انْتَقَلْتَ مَن تَقْدِيرِ اليَقينِ والعِلْمِ الى الشَّكِ ولم يَكُنْ فِي قُولِكَ : ضَرَبْتُ أَمَّا زَيْداً وأمَّا عَمْراً يقينُ بِوجْهٍ .

والوَجْهُ النّاني : (٣٨) وهُوَ مُفَارَقَةُ إِمّا لأومَنْ طَرِيقَ الحُكْم ، وذَاكَ أَنَّ إِمّا لَيْسَ بَعرفِ عَطْف لما ذَكْرَهُ الشَّيْخُ أبو علي مِنَ الوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا : أَنَّكَ تقولُ : ضَرَبْتُ إِمّا زَيْداً ، فَتَذْكُرُهُ قبلَ مَعْمولِ الفِعْلِ ، وَمَا يَكُونُ مَعْمُولاً للْفِعْلِ لا يُعْطَفُ عليهِ ، أَلا تَرَى زَيْداً ، فَتَذَكّرُهُ قبلَ مَعْمولِ الفِعْلِ ، وَمَا يَكُونُ مَعْمُولاً للْفِعْلِ لا يُعْطَفُ عليهِ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تقولُ : ضَرَبْتُ زَيْداً وعمراً لأَجْلِ أَنَّ العَطْف يَتَاجُ اليهِ فيا يَفْصِلُ (٤٠) عن الفِعْلِ نَحْوَ أَنْ تقولَ : ضَرَبْتُ زِيداً وعمراً لأَجْلِ أَنَّ فَعَرَبْتُ أَنْ العَلْف ضَرَبْتُ زَيْداً (١٤ كَانَ مُمْتَنِعاً من أَنْ يَعْمَلَ في عَمْرِه ، فَتَاقِ بَعْوَفَ مَرَبْتُ زَيْداً ١٤) وعَمْراً ، وَعَمْراً ، وَاذَا (٤٠) كَانَ كَذلكَ اسْتَحَالَ أَنْ تَعْطِف معمولَ الفِعْلِ عليهِ نحوَ ضَرَبْتُ وَيْداً ١٤) وعَمْراً ، واذَا (٤٠) كَانَ كَذلكَ اسْتَحَالَ أَنْ تَعْطِف معمولَ الفِعْلِ عليهِ نحوَ ضَرَبْتُ وَيْداً ، تُرِيدُ : ضَرَبْتُ زَيْداً ١٤) وعَمْراً ، واذَا (٤٠) كَانَ كَذلكَ اسْتَحَالَ أَنْ تَعْطِف معمولَ الفِعْلِ عليهِ نحوَ ضَرَبْتُ وَيْداً ، تُرِيدُ : ضَرَبْتُ وَيْداً ، فلوكَانَ امّا حرف عَطْف لما جَازَ أَنْ يقعَ بينَ الفِعْلِ ومَعْمُولِهِ نَحْوَ ضَرَبْتُ فَلَ والفَاعلِ ، المَا عَمْراً وكَذَا تقولُ : جَاءنِي امّا زَيْدُ وامّا عَمْرُو ، فيقعُ بينَ الفِعْلِ والفَاعلِ ، امّا زيداً وامّا عَمْراً وكَذَا تقولُ : جَاءنِي امّا زَيْدُ وامّا عَمْرُو ، فيقعُ بينَ الفِعْلِ والفَاعلِ ،

⁽ ٣٧) ج : والفصل .

⁽٣٨) ب، ج: وأما الوجه الثاني.

⁽ ٣٩) ب ، ج : ضربت زيدا . تحريف .

⁽٤٠) ج: يفضل. تصحيف.

⁽ ٤١ – ٤١) ساقط في ب و ج. بسبب انتقال النظر.

⁽٢٤) ب، ج: اذا.

فَهَذَا أَبْلَغُ الرَّدَّ، لأَنَّ الفاعِلَ كَالجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ، ولا يَصِحُّ تَعَرِّيهِ مَنْهُ وَكُلّما كَانَ اقْتِضَاءُ الفِعْلِ للاسمِ أَشِدَّ، كَانَ مِنَ العَطْفُ أَبْعَدَ، ولوكَانَ هَذَا مِن المواضعِ التي يَصحُّ العَطْفُ فِيهَا لَكَانَ مُمْتَنِعاً أَيْضاً مِن أَجْلِ أَنَّ مَا قَبْلَ إِمّا فِي قولِكَ : ضَرَبْتُ إِمّا زَيْداً، فِعْلُ ومَا بَعْدَهُ السُمِّ، كيفَ والجُمْلَةُ فِي مثلِ هَذَا المَوْضِعِ لا بَعْدَهُ السُمِّ، والفِعْلُ لا يُعْطَفُ عليهِ الاسمُ ، كيفَ والجُمْلَةُ فِي مثلِ هَذَا المَوْضِعِ لا اعرابَ لَهَا بَوَجْهٍ ، لأَنهَا انّها تكونُ فِي تَقْديرِ الأعرابِ إذا وَقَعَتْ موقعَ المُفْرَدِ ، نحوَ مَرَزْتُ برجُلٍ خَرَجَ غُلامُهُ ، الجَرَّ لوقوعِهِ صِفَةً للمجرورِ بمنزلةِ برَجُلٍ خَرَجَ غُلامُهُ ، الجَرَّ لوقوعِهِ صِفَةً للمجرورِ بمنزلةِ خَارِجٍ (٢٠ اذا قلتَ : برجلٍ خارج عَلاهُ ، ولَيْسَ فِي مَسَأَلَتِنَا مَا يُتَصَوَّرُ وقوعُ الجُمْلَةِ مَوْقِعُهُ .

والوَجْهُ الثّاني : ما ذُكِرَ من أَنَّكَ تقولُ : وإمّا عَمْراً فَتُدْخِلُ الواوَ عليهِ ولوكَانَ حَرْفُ العَطْفِ ، لم يَدْخُلْ عليهِ حَرْفُ عَطْفٍ آخَرُ . ويُوضَّحُهُ أَنَّكَ لا تقولُ : ضَرَبْتُ زَيْداً وأَوْ عَمْراً ، فَلَوْ كَانَ إمّا بمنزلةِ أوْ لامتَنَعَ مِنَ الوَاوِكَمَا يَمْتَنِعُ أَوْ ، وهَذَا هُوَ الدّليلُ القَاطِعُ .

وقَدْ اسْتَمَرَّ النَّحويونَ على جَعْلِ إِمَّا من حروفِ العَطْفِ وَلَمْ يَعْرِفْ تَحْقِيقَهُ غيرُ الشَّبْخِ أَبِي علي وَلَهَذَا قَالَ فِي أُوِّلِ البَّابِ : انَّ حُروفَ العَطْفِ تِسْعَةٌ ، وهُمْ يقولونَ : (٤٤) أنّها عَشُرَةٌ ، لِعَدِّهِمْ إِمَّا فِي جُمْلَتَهَا ، وذَلِكَ سَهْوٌ ظَاهِرٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو غلي :

« ومِنْهَا لا ، وذلكَ قَوْلُكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً لا عَمْراً ، ولَوْقُلْتَ : ما ضَرَبْتُ زَيْداً لا عَمْراً ، ولَوْقُلْتَ : ما ضَرَبْتُ زَيْداً لا عَمْراً ، ولَمْ (٥٠) اشْتُمْ بَكْراً لا خَالِداً ، لم يَجُزْ لأَنَّكَ لَمْ تُوجِبْ للأوّلِ – شَيْئاً فَتَنْفِيَهُ // بِلا ، وأنْتَ انّا تَنْفِي بِلا ما أَوْجَبْنَهُ للأوّلِ .

⁽٤٣ - ٤٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ٤٤) ب ، ج : وهؤلاء يقولون .

⁽ ٤٥) ب ، ج : أولم .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ لا بَمَرْلَةِ سَائِرِ حَرُوفِ الْعَطْفِ فِي اذْخَالِ النَّانِي فِي حُكْمِ الأَوَّلِ لَفُظاً وأَمّا مَعْنَاهَا فالنَّفْيُ فَاذَا قلتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً لا عَمْراً ، كنتَ نَفَيْتَ عَن عَمْرُو ، مَا أَثْبَتَ لَزِيدٍ ، أَلا تَرَى أَنَّ زَيْداً قِل وَقَعَ عليهِ الضَّرْبُ ، ولم يَقَعْ على عمرو ، ولمَّا كَانَتْ تَنْفِي عَمَّا يَقِعُ بَعْدَهَا ما وَجَبَ لِمَا قَبْلَهَا لَمْ يَجُزُ أَنْ يُقَالَ (٤٠) : ما ضَرَبْتُ زيداً لا عَمْراً لأَجْلِ فَمَّا يَقْعُ بَعْدَهَا ما وَجَبَ لِمَا قَبْلَهَا لَمْ يَجُزُ أَنْ يُقَالَ (٤٠) : ما ضَرَبْتُ زيداً لا عَمْراً لأَجْلِ أَنْ الضَّرْبَ اذَا كَانَ مَنْفِيًّا عَن زيدٍ كَانَ نَفْيَهُ عَن عَمْرُو مُحَالًا ، اذِ النَّفْيُ لا يُنْفَى وانّها يُنْفَى المُثْبَتُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« ومِنْهَا بَلْ وهِيَ تُسْتَعْمَلُ بعدَ النَّفي والايجابِ كقولكَ : رَأَيْتُ زَيْداً بَلْ عَمْراً ، ومَا جَاءنِي عَمْرةً بَلْ بَكُرٌ ، وهِيَ (٤٧) أَعَمُّ في الاسْتِدْرَاكِ بِهَا من لكنَّ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر :

اعْلَمْ أَنَّ بَلْ مَعْنَاهَا الاضرابُ عَنِ الأَوْلِ والاثباتُ للنَّانِي. فاذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زِيداً بَلْ عَمْراً كنتَ قاصِداً الأخبار (٢٨) بضرب زيد، ثُمَّ يَتَبَيْنُ لك (٢٩) أَنَّكَ غَلَطْتَ فِي ذلكَ فَتَضْرِبُ عنهُ الى عَمْرو، فتقولُ : بَلْ عَمْراً فَبَلْ نقيضُ لا ، لأَنَّ لا تَنْفِي عَنِ النَّانِي ذلكَ فَتَضْرِبُ عنهُ الى عَمْرو، فتقولُ : بَلْ عَمْراً فَبَلْ نقيضُ لا ، لأَنَّ لا تَنْفِي عَنِ النَّانِي ما وَجَبَ للأَوّلِ وتَنْفِيهِ عَنْهُ ، فالضَّرْبُ في قولك : ضَرَبْتُ زيداً بل ضَرَبْتُ زيداً لا عمراً ، منفي عن عمرو، ومُثبت لزيدٍ وفي قولك : ضَرَبْتُ زيداً بَلْ عَمْراً منفي عن زيدٍ ، ومثبت لعمرو فاعْرفهُ . – ويُسْتَذَّرَكُ بَيلْ بَعْدَ الايجابِ والنفي غَمْراً منفي عن زيدٍ ، ومثبت لعمرو فاعْرفهُ . – ويُسْتَذَّرَكُ بَيلْ بَعْدَ الايجابِ والنفي فالايجابُ ما ذَكْرُنَا من قولِكَ : ضَرَبْتُ زيداً بَلْ عَمْراً . والنّفي كقولِكَ : ما جَاءنِي زيداً بَلْ عَمْراً . والنّفي كقولِكَ : ما جَاءنِي زيداً بَلْ عَمْراً . والنّفي كولِكَ : ما جَاءنِي زيداً بَلْ عَمْراً . والنّفي كولِكَ : ما جَاءنِي زيداً بَلْ عَمْراً . والنّفي كولِكَ : ما جَاءنِي زيداً بَلْ عَمْراً . والنّفي كولِكَ : ما جَاءنِي زيداً بَلْ عَمْراً . والنّفي كولِكَ : ما جَاءنِي زيداً بَلْ عَمْراً . والنّفي كولِكَ : ما جَاءنِي زيداً بَلْ عَمْراً . والنّفي كولُكَ : ما جَاءنِي زيداً بَلْ عَمْراً . والنّفي كولُكَ : ما جَاءنِي زيداً بَلْ عَمْراً . والنّفي كولُكَ : ما جَاءنِي زيداً بَلْ عَمْراً . والنّفي كولُكَ : ما جاءني زيداً بَلْ عَمْراً . والنّفي كولُكَ : فاللّفرة اللهُ ال

⁽٤٦) ب، ج: ان تقول.

⁽٤٧) ب، ج، ط: فهي.

⁽٤٨) ب، ج: قاصدا والى، الأخبار.

⁽٤٩) ج: تبيّن لك.

أَحَدَهُمَا : انْ يَكُونَ التَّقَدِيرُ مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ [مَا](٥٠) جَاءَنِي عَنْرُو ، فَكَانَّكَ قَصدت أَنْ تُثْبِتَ نَفِيَ المَجِيءِ لزيدٍ ثم اسْتَدْرَكْتَ فَأَثْبَتُهُ لِعَمْرُو ، واذَا(٥١) كانَ كذلك كانَ المَعْنَى فِي قولِكَ : مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو : انَّ عَمْراً مَا جَاءَكَ ، وانّ الذي تُخْبِرُ عَنْهُ بِرَكِ المَجِيءِ هُو عَمْرُو دونَ زيدٍ .

والوَجْهُ النَّانِي: أَنْ يكونَ المَعْنَى مَا جَاءِنِي زَيْدٌ بَلْ جَاءِنِي عَمْرُو فيكونُ نَفَيُ المَجِيءِ ثَابِتاً لزيدٍ ويكونُ اثباتُهُ لَعَمْرُو، ويكونُ الاسْتِدْرَاكُ في الفعلِ وَحْدَهُ دونَ المَجِيءِ ثَابِتاً لزيدٍ ويكونُ (٥٠) اثباتُهُ لَعَمْرُو، ويكونُ الاسْتِدْرَاكُ في الفعلِ وَحْدَهُ دونَ الفَعْلِ وَحَرَفِ النَّفِي مِعاً فاعْرِفْهُ.

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« ومِنْهَا لَكِنْ وهي للاسْتِدْرَاكِ بَعْدَ النَّفي نحوَ: ما رَأَيْتُ زيداً لكنْ عمراً ، فهي بَعْدَ النَّفي بَعْدَ النَّفي بَعْدَ النَّفي بَعْدَ النَّفي بَمْزَلَةِ بَلْ ، فأمّا(٥٣) بَعْدَ الايجابِ فَانَّها تَدْخُلُ لِترَكِ قصةٍ (٤٥) الى قصةٍ تامةٍ عالفةٍ للأُولى ، نَحْو: جَاءِنِي (٥٥) زَيْدٌ لكنْ عمروً لَمْ يَأْتِ ».

قَالَ الشَّيْخُ الامَامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ لَكُنْ أَخُصُّ مِن بَلْ فِي الاسْتِدْرَاكِ ، لأَنْكَ تستدركُ بَبَلْ بَعْدَ الايجابِ كَقُولِكَ : (٥٠ ضَرَبْتُ زَيْداً بَلْ عَمْراً وبَعْدَ النَهْي كَقُولِكَ : (٥٠ مَا جَاءِنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْراً ، ولا جَاءِنِي عَمْراً ، ولا جَاءِنِي عَمْراً ، ولا جَاءِنِي زَيْدٌ لَكَنْ عَمْراً ، ولا جَاءِنِي زَيْدٌ لَكَنْ عَمْراً ، ولا جَاءِنِي زَيْدٌ لَكَنْ عَمْراً ، والله بَعْدَ زَيْدٌ لَكَنْ عَمْراً ، والله بَعْدَ النّفي كَمَا تَسْتَدُرِكُ بِبَلْ ، فانْ كَانَ فِي الكلام قِصّتانِ مُخْتَلِفَتانِ ، جَازَ الاستدراكُ بلكِنْ النّفي كَمَا تَسْتَدْرِكُ بِبَلْ ، فانْ كَانَ فِي الكلام قِصّتانِ مُخْتَلِفَتانِ ، جَازَ الاستدراكُ بلكِنْ

⁽٥٠) من ب. الصواب.

⁽٥١) ب، ج: فاذا.

⁽٥٢) سقطت ، ويكون، في ب و ج.

⁽٥٣) ط: وأما.

⁽ ٥٤) ب : قصة وتامة ي .

⁽٥٥) ط: جاء.

⁽٥٦-٥٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٥٧ - ٥٧) بدله في ب. ما جاءني دمن أحمد، زيد،

في الايجابِ، وذلكَ قَولُكَ : جَاءِنِي زَيْدٌ لكنْ عَمروٌ لم يَأْتِ، فقولُكَ : عَمْرُو لم يأْتِ، جُمْلَةٌ مُوجَبَةٌ ، فقدْ حَصَلَ جُمْلَةٌ منفيةٌ ، وما قَبْلَ لَكِنْ وهو قَوْلُكَ : جَاءِنِي زَيْدٌ ، جُمْلَةٌ مُوجَبَةٌ ، فقدْ حَصَلَ الاختلافُ // وعمروٌ في قولِكَ : لَكِنْ عمروٌ لَمْ يأْتِ ، مَرْفُوعٌ بالابتداءِ ، وَلَمْ يَأْتِ ، خَبُره ، وكَذَا قَوْلُكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً لَكِنْ لم أَضْرِبْ عَمْراً ، فعمروٌ منصوبٌ بِلَمْ أَضْرِبْ ، وَيُشَ لحرفِ العَطْفِ فيهِ حَظِّ كَمَا يَكُونُ في قولِكَ : مَا ضَرَبَ زيداً لكنْ عَمْراً .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« فأمّا أمْ فانّها لا تكونُ الا في الاستفهام وهي تكونُ (٥٠) على ضَرْبَيْنِ : أحَدُهُمَا أَنْ تكونَ متصلةً ، والآخر أنْ تكونَ منفصلة (٥٠) فأمّا المُتّصِلةَ فانه (٢٠) لا يُسْتَفْهَمُ بِهَا حَتّى يحصلَ عند السائلِ العلمُ بِمَا يُسْأَلُ عَنْهُ بأوْيقولُ المُسْتَفْهِمُ : أزيدٌ عِنْدَكَ أوْعَمْرُ ، فيقولُ (١١) المُخْبِرُ نَعَمْ فاذا قَالَ لَهُ (٢١) نعمْ ، عُلِمَ (٣٠) كونُ أَحَدِهِما بِغَيْرِ عَيْنِهِ (١٤) عِنْدَهُ ، لأنَّ مَعْنَى أزيدٌ عِنْدَكَ أوْعمرو، أأحَدُهُما عِنْدَكَ فاذا قال (٥٠) لَهُ في جوابِ هَذَا : نَعَمْ ، عُلِمَ بهِ ذلكَ ، فانْ أرَادَ المُسْتَفْهِمُ أنْ يُعَيِّنَ لَهُ المسؤولُ ما عَلِمَهُ بسؤالِهِ (٢١) بأو ويُخصّصُهُ لَهُ ، سَأَلَهُ بأمْ فقالَ لَهُ (٢٧) : أزَيْدٌ عندكَ أم عَمْرُو ، فأجَابَهُ المخبرُ فقالَ : في جوابِ أزيدٌ أو عمرو، فتعيَّنَ بخبرِ المُخْبرِ إيّاهُ ما كانَ قَدْ عَلِمَهُ مُبْهَماً . ولو قالَ لَهُ في جوابِ أزيدٌ عندكَ أم عمرو، نقضيهِ سُؤالُهُ ، كما آنهُ لو عندكَ أمْ عمرو، لا ، أو نَعَمْ لكانَ قَدْ أخطاً ولَمْ يُجِبّهُ على ما يقتضيهِ سُؤالُهُ ، كما آنهُ لو عندكَ أمْ عمرو؛ لا ، أو نَعَمْ لكانَ قَدْ أخطاً ولَمْ يُجِبّهُ على ما يقتضيهِ سُؤالُهُ ، كما آنهُ لو قالَ لَهُ : لا ، أو نَعَمْ لكانَ قَدْ إلى أَنْ فَدْ عَلِمَهُ مَهُ مَا هم يكُنْ جوابًا لما سَأَلُهُ عَنْهُ .

⁽۵۸) ب، ج، ط: تکون دفیه،

⁽٥٩) ب، ج، ط: منقطعة.

⁽٩٠) ب، ج، ط: فانها.

⁽٦١) ط: فيقول و له».

⁽٦٢) سقطت وله، في ط.

⁽٦٣) ط: علم ديه.

⁽٦٤) ب: بغير تعيينه.

⁽٦٥) ب، ج، ط، فاذا قيل.

⁽٦٦) ط: بسؤاله (اياه)

⁽٦٧) سقطت دله، في ط.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الشَّيْخُ أَبَا عَلَيْ قد أَوْضَحَ المقصودَ. والنُّكْتَةَ الفَصْلُ بَيْنَ أَو وَأَمْ ، فالفرقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ أَوْ تَفِيدُ الشَّكَ ، كَمَّا تَقَدَّمَ مَن أَنْكَ اذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً أَوْ عَمْراً ، كَانَ الضَّرْبُ واقعاً على أَحَدِهِمَا ، فاذَا(١٩٨) أَنَيْتَ بأَوْ بَعْدَ هَمْزَةِ الاستفهام فقلت : (١٩٩) أَزَيْدُ عندكَ أَوْ عَمْروً ، دلَّ على أَنَّكَ تَسْتَفْهِمُ المُكَلَمْ (٢٠) عن أَحَدِهِمَا ، كَمَا ذَلَّ فِي قولِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً أَوْ عمراً ، عَلَى أَنَّ الضَّرْبُ أَصَابَ – أَحَدَهُمَا كَانَكَ قصَدْتَ أَنْ تقولَ : فَرَبْتُ زَيْداً أَوْ عمراً ، عَلَى أَنَّ الضَّرْبُ أَصَابَ – أَحَدَهُمَا كَانَكَ قصَدْتَ أَنْ تقولَ : وَكِانَ عمروً عندَهُ ، فأتيتَ بأَوْ فَقُلْتَ أَوْ عمروً . وَكَانَ تَوْلَ : وَهِمتَ أَنَّهُ يَعِوْزُ أَنْ يكونَ الضَّرْبُ وقعَ عَلَى عَمْرو وَكَانَ الوَاجِبُ على المسؤولِ أَنْ يقولَ لا ، ان لَمْ يَكُنْ واحدًّ منها عِنْدَهُ أَو يقولَ : نَعَمْ ، انْ دولَتَ وَلِكَ : أَزِيدٌ أُو عمروً ، بمنزلة (٢٧) أَأَحَدُهُمَا عِنْدَهُ ، لأَنكَ أَنَّا سألتَ عَنْ كونِ أَحَدِهِمَا فَقَطْ ، فَهُو بَمْزِلةِ أَنْ تقولَ : كانَ العَرْبُ واحدً منها عِنْدَهُ ، فَهُو بَمْزَلةِ أَنْ تقولَ : كانَ العَرْبُ واحدً منها عِنْدَهُ أَو يقولَ : نَعَمْ ، انْ أَصَدَرُبُ واحدً منها عِنْدَهُ ، لأَنكَ أَنَّا سألتَ عَنْ كونِ أَحَدِهِمَا فَقَطْ ، فَهُو بَمْزَلةِ أَنْ تقولَ : كانَ المَشْرُوبِ واحدً مُنْهُمُ مَنْ ضَرْبِ واحدٍ مُنْهُمُ مَ لا عَنْ عَيْنِ المَصْرُوبِ ، فليسَ الجوابُ الا أَنْ يقولَ : لا أو نَعَمْ .

وأمّا أمْ فَمَعْنَاهَا عن التّعيين ، وذلك أنْ تقول : أزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ، وقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ أَحَدَهُمَا بغيرِ عِنِهِ عِنْدَهُ ، فَيَجْرِي مَجْرَى قولك : أَيُّهُا عِنْدَك ؟ وأَيَّهُا يفيدُ السؤال عن عينِ الذي هُوَ عِنْدَهُ وتُسَمّى أمْ هذهِ المُتصلة . ومَعْنَى الاتصالِ أنها تكونُ معادلة للهمزةِ وقرينة لَهَا حتّى يكونا جَبِيعاً بِمَعْنَى أيْ . فاذَا كَانَ قولُك : أزيدٌ عِنْدَك أمْ عمرو بمنزلةِ أَيها عِنْدَك ؟ وَجَبَ أَنْ يقول في جوابهِ : زَيْدٌ ، أو يقول : عَمْرة ، ولا يقول نعَمْ ، لأجْلِ أنْ نَعَمْ جَوَابُ مَنْ لَمْ يَعْرِف كُونَ أُحِدِهِمَا على الاطلاقِ عِنْدَهُ ، ومَنْ سَأَلَك بأيّهُا ، فهو أنْ نَعَمْ جَوَابُ مَنْ لَمْ يَعْرِف كُونَ أُحِدِهِمَا على الاطلاقِ عِنْدَهُ ، ومَنْ سَأَلَك بأيّهُا ، فهو أنْ نَعْمْ أَدُلُكُ أَمْ عَمْرة ، وليسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَك ، كَانَ الله التّعيينَ . فانْ قال لَك : أَزَيْدٌ عِنْدَك أَمْ عَمْرة ، وليسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَك ، كَانَ

⁽ ۲۸) ب : واذا .

⁽٦٩) سقطت دفقلت، في ب و ج.

⁽۷۰) ج: المتكلم. تحريف.

⁽۷۱) ب،ج: کا.

⁽ ٧٢) سقطت إه بمنزلة » في ب و ج .

مُخْطِئًا فِي السُّوْالِ فَتَقُولُ لَهُ : لَيْسَ عندي زَيْدٌ وَلا عَمْرُو ، فَتُخْبِرُهُ بِالْنَه(٧٣) بِأَنَّه غلطَ ولَمْ يَعْلَمْ أَنَّ أَحَدَهُمَا عندكَ عِلْماً حَقِيقيًا . فأوْ اذَا اسْتِثْبَاتُ فَقَطْ وأمْ اثْباتُ ، واستثباتُ جَمِيعاً .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وتقولُ حَسَنُ (٤٤) أو الحُسَيْنِ أَفْضَلُ أَمْ ابنُ الحَنفِيّةِ (٧٥) فيكونُ الجَوابُ أَحَدُهُمَا بهذا اللفظِ ولا يجوزُ أَنْ تقولَ (٧٧) الْخَسَنُ ولا الحُسَيْنُ لأنَّ المَعْنَى أَأْحَدُهُمَا (٧٧) أَفْضَلُ أَمْ ابنُ الحَنفيّةِ ؟ فالجَوابُ يكونُ (٧٨) عَلَى مَا يَنْتَظِمُهُ السُّوالُ.

قَالَ الشَّيْخُ الاماءُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ أَوْ اذَا كَانَ لِأَحدِ الشَّبْنَيْنِ ، كَانَ قَوْلُكَ : الحَسَنُ أَوِ الحُسَيْنُ بِمنزلةِ قُولُكَ : أَأَحَدُ هَذَيْنِ ، كَمَا أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : أُزَيْدٌ أَوْ عَمْرُو عِنْدَكَ ، كَانَ المَعْنَى أَأَحَدُهُمَا عِنْدَكَ ، واذَا كانَ (٧٩) قَولُهُ الحَسَنُ أَو الحُسَيْنُ أَفْضَلُ بَمنزلةِ أَأْحَدُهُمَا [عِنْدَكَ] (٨٠) ثُمَ

⁽٧٣) ب، ج: انه.

⁽٧٤) ب ، ج ، ط: الحسن.

⁽ ٧٥) والحسن والحسين ومحمد بن الحنفية أولاد على أبن أبي طالب رضي الله عنهم جميعا غير أن ام الأولين فاطمة الزهراء عليها السلام وأم الأخير خولة بنت جعفر الحنفية واليها ينسب تمييزا عنهها . وكان محمد يقول : الحسن والحسين أفضل مني وأنا أعلم منهها . وقد دعا المختار الثقني الى أمامه ابن الحنفية : كها كانت الكيسيانية وهي فرقة من فرق الشيعة ، ترى أنه لم يمت وانه مقيم برضوى . مولده ووفاته في المدينة وقيل أن وفاته في الطائف . وكانت وفاة الحسن سنة ٥٠ هـ والحسين سنة ٦١ هـ وابن الحنفية سنة ٨١ هـ أنظر في ترجمتهم عليهم السلام : وكانت وفاة الحسن سنة ٥٠ هـ والحسين سنة ٦١ هـ وابن المنفية ١٩١٨ هـ أنظر في ترجمتهم عليهم السلام : الحسن : صفوه الصفوة ١٩١٨ – ١٩١ ، والاصابة في تميز الصحابة ٢١١ – ١١ والأعلام ٢١٤/ – ٢١ والأعلام ٢١٤/ – ٢١٠ ، والأعلام ٢٦٤/ – ٢٦٠ ، والأعلام ٢٦٤٠ – ٢٠٠ .

ابن الحنفية: طبقات ابن سعد ه/٩١ – ١١٦ ، وصفوه الصفوه ٤٤/٧ – ٤٣ ، ووفيات الأعيان ٣١٠/٣ – ٣١٤ ، والأعلام ١٥٧/٧ – ١٥٣ .

⁽٧٦) ب، ج: أَنْ يَقَالَ.

⁽٧٧) ج: أحدهما.

⁽٧٨) ب ، ج: فالجواب «حقه أن ، يكون.

⁽ ٧٩) سقطت ، واذا كان ، في ب و ج .

⁽ ۸۰) من ب و ج . أبين .

قالَ: أَمْ ابنُ الحَنَفَيَةِ: كَانَ قَدْ سَأَلَهُ عَنِ الْأَفْضَلُ مِن بَيْنِ واحدٍ مُبْهَم مِنَ الحَسَنِ أَو الحُسَيْنِ (١٨) وبَيْنَ ابنِ الحَنَفيّةِ (٢٨ فتقولُ: أحَدُهُمَا أَو واحدُ (٢٨) مِنَ الحَسَنِ أَو الحُسَيْنِ ، واذا قالَ ذلكَ كَانَ قَدْ فَضَّلَ كَلَّ واحدٍ منها على ابنِ الحَنفيّةِ ، ولا يَجُوزُ أَنْ يقولَ : الحَسَنُ أَفْضَلُ ، أو يقولَ : الحَسَيْنُ ، لأَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنْ يقولَ لكَ أَشْتَبَهَ علي الأَفْضَلُ مِنَ الحَسَنِ وابنِ الحَنفيّةِ ولا مِنَ الحُسَيْنِ وابنِ الحَنفيّةِ وَقَالَ : أواحِدٌ من هَذَبْنِ الحَسَنُ ، وانمَ الحَسَنُ ، وانمَ الحَسَنُ أَمْ هَذَا الآخرُ . ومن أرادَ تَفْضيلَ ابنِ الحَنفيّةِ كما تَزْعُمُ الكَيْسَانِية ، (٢٨) قَالَ في الْخَسَلُ أَمْ هَذَا الآخرُ . ومن أرادَ تَفْضيلَ ابنِ الحَنفيّةِ كما تَزْعُمُ الكَيْسَانِية ، (٢٨) قَالَ في قولكَ الحَسَنُ أو الحُسَيْنُ أَفْضَلُ ام ابنُ الحَنفيّةِ : ابنُ الحَنفيّةِ (٢٨ وقالَ الشَّبْخُ أبو قَالَ : ابنُ الحَنفيّةِ اذَا أُرِيدَ تَفْضِيلُهُ عَلَى موجب المَذْهَبِ لا أَنَّ حكمَ الاعرابِ يَقْتَضِي عَلْيُهُمَا . : أَحَدُهُمَا بهذَا اللّفْظِ عَلَى موجب المَذْهَبِ لا أَنَّ حكمَ الاعرابِ يَقْتَضِي أَنْ يَقَالَ : ابنُ الحَنفيّةِ اذَا أُرِيدَ تَفْضِيلُهُ عَلَى الْ يَعْمُ اللّهُ الْ يَجُوزُهُ الْ يَقْلَلُ : ابنُ الحَنفيّةِ اذَا أُرِيدَ تَفْضِيلُهُ عَلَى مؤجب المَذْهَبِ لا أَنَّ حكمَ الاعرابِ يَقْتَضِي عَلَيْهُمَا . : أَحَدُهُمَا (٥٠ وَآنَهُ لا يَجُوزُهُ ١٠) أَنْ يقالَ : ابنُ الحَنفيّةِ اذَا أُرِيدَ تَفْضِيلُهُ عَلَيْهُمَا .

ولو قلت : أَالْحَسَنُ أَم الحُسَيْنُ أَفْضَلُ أَمْ ابنُ الحَنفيّةِ ، كُنْتَ قَدْ سوَّيْتَ بينَ النَّلائَةِ ، وصِرْتَ تسألُ عن الأَفْضَلِ مِنْ جَمِيعِهِمْ ، حتّى كأَنْكَ قلتَ : أَيُّهِم أَفْضَلُ ، فَضَلُ ، فيكونُ الجَوَابُ أَنْ يقالَ : الحَسَنُ ، أو يُقالُ : الحسين أو يقال : ابنُ الحَنفِيّةِ ، كلُّ يَعُولُ عَلَى مُقْتَفَى مَذْهَبِهِ ، وَنَحْنُ فِي حُكْمِ الاعرابِ لا فِي حديثِ الفَصْلِ بينَ السّديدِ والفَاسِدِ مِنَ المَذَاهِبِ فِي ذَلِكَ ، وَلَوْ قُلْتَ فِي جَوَابِ ذَا : أَحَدُهُمَا أَفْضَلُ ، لَمْ يَجُزُ لأَنَّهُ والفَاسِدِ مِنَ المَذَاهِبِ فِي ذَلِكَ ، وَلَوْ قُلْتَ فِي جَوَابِ ذَا : أَحَدُهُمَا أَفْضَلُ ، لَمْ يَجُزُ لأَنَّهُ

⁽ ٨١) ب ، ج : والحسين. تحريف.

⁽۸۲) مکرر فی ب.

⁽ ٨٣) الكيسانية : اتباع كيسان وهو مولى للامام علي بن أبي طالب عليه السلام وقيل هو تلميذ لمحمد بن الحنفية رضي الله عنه وزعم بعضهم ان كيسان هذا هو المختار بن عبيد الثقني .

والكيسانية تعتقد بأن الدين طاعه رجل وهذا الرجل هو محمد بن الحنفية . وذهب بهم اعتقادهم هذا الى تأويل الأركان الشرعية من الصلاة والصيام والزكاة والحج على رجال وظن بعضهم أنه يمكن ترك الأمور الشرعية بعد الوصول الى طاعة الرجل ومن معتقدات بعضهم أن هذا الرجل لا يموت ، او لا يجوز أن يموت حتى يرجع ، او أن الامامه مقتصره عليه أو متنقلة الى غيره الى غير ذلك من الخلافات المذهبية بينهم أنظر الملل والنحل للشهرستاني 187/1 .

⁽ ٨٤ - ٨٤) ساقط في ب و ج.

⁽ ٨٥ - ٨٥) بذله في ب و ج : ولا يجوز.

بِمنزلةِ : أَيُّ هؤلاءِ أَفْضَلُ واذَا قالَ : أَيِّ هؤلاءِ أَفْضَلُ ، لَمْ يَكُنْ سَأَلَكَ عَنْ مُبْهَمٍ ، وَانَّا سَأَلَ ﴿ مُكُنْ سَأَلُكَ عَنْ مُبْهَمٍ ، وَانَّا سَأَلَ ﴿ ٢٩﴾ عن واحدٍ معيّنٍ فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَليِّ :

وأما المنقطعة (٨٧) فانّها تستعملُ بَعْدَ الخَبَرِ والاستفهام جميعاً . فمثالُ استعالِها بَعْدَ الخَبَرِ قَوْلُهُمْ : انّها لا بلُ أم شَاءٌ ، كأنّهُ رَأى أَشْخَاصاً فَسَبَقَ الى نَفْسِهِ (٨٨) أَنّها ابلُ [وأخْبَرَ عَنْ ذلك] (٨٩) ثُمْ شَكَّ فقال : أمْ شَاءٌ ، فَصَارَ بسؤالِهِ بأمْ مُضْرِباً عمّا كانَ أخْبَرَ به ومستأنِفاً السؤال (٩٠) فَكَأَنّهُ في التمثيلِ بَلْ أهِيَ شَاءٌ ، لأَنَّ أَمْ فيها دلالةٌ على الاضرابِ كُمّا في بَلْ ، وفيها دلالةٌ على الاستفهام كما في الهمزة ، فَتَرجَمُوا أمْ (٩١) هذه بِبَلْ والهمزة (٩٢) لاشْتِمَالِهَا على مَعْنَيهِمَا .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ مَعْنَى المُنْقَطِعَةِ // أَنْ لا تكونَ متصلةً بما قَبْلَهَا ويَكون ما بَعْدَهَا كلاماً مُسْتَأْنَفاً . ولا يكونُ الاستثنافُ في المُتصلةِ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذا قلتَ : أزيدٌ عِنْدَكَ أَهْ عَمْرُو ، بِمَعْنَى أَيُّهُمَا عندكَ؟ لم يَكُنْ ما بَعْدَ أم منقطعاً ، لأجْلِ أَنَّ عمراً قرينُ زيدٍ ، عَمْرُو ، بِمَعْنَى أَيُّهُمَا عندكَ؟ لم يَكُنْ ما بَعْدَ أم منقطعاً ، لأجْلِ أَنَّ عمراً قرينُ زيدٍ ، وَكَفَى دليلاً على ذلكَ أَنَّكَ تُعَبِّرُ عن ذلك باسم مفردٍ ، فتقولُ [أيهما] (٩٣) عِنْدَكَ .

[واذ](٩٤) قد عرفتَ هذهِ المقدمة ، فهذهِ المُنْقَطِعةُ تجيءُ بعدَ الخَبَرِ والخَبَرِ والاستفهامِ ، فما ذَكَرَهُ من قولهم : أنّها لابلُ أمْ شَاءٌ قد جاءت فيهِ بَعْدَ الخَبَر. وذلكَ أنَّ

⁽٨٦) ج: سألك.

⁽ AV) ط: وأما « أم » المنقطعة .

⁽ ۸۸) ط : الى نفسه ، برؤيتها ،

⁽ ٨٩) من ب و ج. أبين. والعبارة أيضا في ط مع ابدال «على « هـ بـ « عن » .

⁽٩٠) ط: السؤال ، عنه ، .

⁽٩١) سقطت دام، في ضر

⁽٩٢) ب، ج، ط: والممزة «التي للاستفهام».

⁽٩٣) من ب وج. الصواب وفي الأصل «أنهها» تحريف

⁽٩٤) من ب و ج من الصواب وفي الأصل «ماذا « تحويق.

قولَهُ: أنّها لابلُّ ، أخبارُ مَحْضُ ، ثُمَ جَاء (٩٥) بَعْدَهُ الاستفهاءُ الذي هو أَمْ كَأْنُ قائلَ هذا الكلام سَبَقَ بَصَرُهُ الى أشخاصِ ، فقدَّرَ أنّها ابلُّ فاخبرَ على مُقْتَضَى ظَنّهِ (٩٠) ، وقالَ : إنّه الإبل ، أي أنّ تلك الأشخاص لإبلُّ ، ثم اعترضَهُ الشَّكُ ، فأراد أنْ يَسْتَفْهمَ ويضربُ عن الأخبارِ السّابقِ منه فقالَ : أمْ شَاءً ، على تقدير أم هي شَاءً ، دالاً على أنّهُ قد ترك ذلك الخبر ، وأنّه قد صارَ محتاجاً الى الاستفهام ، فَقَدْ أغْنَى أَمْ غَنَاء بَلْ والهمزةِ اذا قلتَ : انها لابلُّ بل أهي شَاءً ، لأنَّ بَلْ يدلُّ على أنّهُ أضربَ عنِ الأخبار الذي شَعَ فيهِ . والهمْزَةُ تدلُّ على أنّهُ قد صَارَ يستفهمُ صَاحِبَهُ الذي كانَ يُخبرهُ ، أولاً عن تلك الأشخاص فيقولُ : أهي شَاءً (٩٥) بَعْدَ بَلْ كَلامٌ مُسْتَأْنَفُ عَيْرُ مُتّصل بقوله : انّها لابلُّ الأشخاص فيقولُ : أهي شاءً (٩٥) بَعْدَ بَلْ كَلامٌ مُسْتَأْنَفُ عَيْرُ مُتّصل بقوله : انّها لابلُّ ، كيفَ وذلك قد وقع الإضرابُ عَنْهُ ، قَدْ أَضْرَبُ عن أخذاك يكونَ هي شَاءً في قولك : أه هي شَاءً ، كلاماً مُسْتَأَنَفاً لأنَّ أَمْ محترلة المهمزةِ وبَلْ جَمِيعاً فيفيدُ الاضرابَ عنِ الأولِ والأخذِ في الاستفهام مَعاً .

ومن ذا قَوْلُهُ عَزَّ وجلَّ - (أَلَمْ تَنزيلُ الكِتَابِ لا ريبَ فيهِ من رَبِّ - العالمينَ ، أَمْ يَقولُونَ افْتَرَاهُ فدل [على] ((١٠٠) الاضرابِ عنِ الأَوْلِ والاستفهام جَميعاً على طريقةِ التّنزيلِ اعني أنَّ الغَرْضَ التوبيخُ فقولُه تقولُونَ : كلامٌ مستأنَفٌ بَعْدَ أَم ، فهي منقطعةٌ اذ ليسَ في الكلام مَعْنَى أي كَمَا كَانَ في قولِكَ : أزيدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ومن لا يحقّقُ من المُفْسِرينَ يقولُ : انّ أَمْ هُنَا بمنزلةِ الهمزةِ ، وذلكَ غَيْرُ صحيح لما ذَكَرْنَا من أَنَّ أَمْ يتضمّنُ مَعْنَى بَلْ.

وَيَدُلُكَ عَلَى أَنَّ أَمْ لَيْسَ كَالْمَمْزَةِ عَلَى الاطلاقِ أَنَّكَ لَوْ قَلْتَ : أَنَّهَا لَابلُ أَمْ شَاءٌ ، لَمْ تَكُنْ قَدْ عَلَقَتْ قُولَكَ : أَهِيَ شَاءٌ بالجُمْلَةِ التِي قَبْلَهَا واذا قلتَ : أَنَّها لابلُ أَمْ

⁽٩٥) سقطت ﴿جاءٍ ﴿ فِي جِ.

⁽٩٦) ب، ج: ، عن مقتضى ظنه ، .

⁽٩٧) ب، ج: هي شاء.

⁽٩٨) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل و فان ، تحريف.

^(99) آية 1 – ٣/السجدة ٣٢ .

⁽١٠٠) كذا في ب و ج. الصواب. وفي الأصل «عن، تحريف.

هِيَ شَاءٌ ، كنتَ قد عَطَفْتَ هذهِ عَلَى الأُولَى كَمَا يكونُ اذا افصحتَ بِبَلْ فقلتَ : انّها لابِلُّ [بَلْ](١٠١) هِيَ شَاءٌ ، فلوكَانَ أَمْ كالهمزةِ سَواءٌ لَمْ يَكُنْ فيها مَعْنَى الاضرابِ ، ولا كَانَتْ عاطفةٌ كَبَلْ فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« ومثالُ استمالِهَا بَعْدَ الاستفهامِ قَولُكَ : اعندكَ زيدٌ أم عندكَ عمرُو أَضْرَبَ عن استفهامِ عن زيدٍ ، واستأنفَ الاستفهامَ عن عمروٍ ، كما أَضْرَبَ عن الخبرِ في الوجهِ الأوّلِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنْكَ اذا قلتَ : اعِنْدَكَ زَيْدُ أَمْ عِنْدَكَ عَمروً ، لَم تَكُنْ مستفهماً عن أَنْ يُعِينَ لِكَ واحِداً من هَذَيْنِ وانما يكونُ مُسْتَفْهماً عن واحد بعينه بعد عدولك عن آخر واضرابك الله عنه ، كأنّك قلت : اعِنْدَكَ زَيْدٌ ظَاناً أَنَّهُ عندَه ليوقفك على الحقيقة فيقول : لا أو نَعَمْ ، ثم بَدَا لَكَ وأخذت تَظنُّ (١٠٢) أَنَّ الذي عِنْدَه هُوَ عَمْروً ، أو أَرَدْت أن تترك الاستفهام عن زيد إلى الاستفهام عن عمرو ، قلت : أم عِنْدَكَ عَمْروً ، فهذا [كقولك بلا أعندك] (١٠٣) عمرو ولذلك قلت : أعندك زيد أمْ عندك عَمْرو ، فذكرت لكل واحد منها خَبَره . وهو أَنَّك كَرَّرْت عِنْدَك ، ولم تقتصر على ذِحْرِهِ مَرَّة واحدة ، كَمَا فَعَلْت ذلك افا منها خَبَره . وهو أَنَّك كَرَّرْت عِنْدَك ، ولم تقتصر على ذِحْرِه مَرَّة واحدة ، كَمَا فَعَلْت ذلك افا منها خَبَره . وهو أَنَّك كَرَّرْت عِنْدَك ، ولم تقتصر على ذِحْرِه مَرَّة واحدة ، كَمَا فَعَلْت ذلك افا منها خَبَره . وهو أَنَّك كَرَّرْت عِنْدَك ، ولم تقتصر على ذِحْرِه مَرَّة واحدة ، كَمَا فَعَلْت ذلك افا منها خَبَره . وهو أَنَّك كَرَّرْت عِنْدك ، وهو أَنَّك كَرَّرْت عَرْد في قولك : أعِنْدك زَيْد ، بقولك : أمْ عِنْدك عمرو ، وليس أَضْرَبْت عن الاستفهام عن زيد في قولك : أعيندك زيْد ، بقولك : أمْ عَنْد ك من يُعْد ك مرو ، مذكوراً لأَنَّ هَذَا شي يُعْدَك الْ يَتَعَلَّقُ بَا قَبْلَه ، ولبس بشريك لزيد كما في قولك : أزَيْد عِنْدك أَمْ عَمْرو ، اذكان (١٠٤) بمعنى أَيْهُمَا عِنْدك . بشريك لزيد كما في قولك : أزَيْد عِنْدك أَمْ عَمْرو ، اذكان (١٠٤) بمعنى أيّهما عِنْدك .

⁽۱۰۱) من ب و ج. الصواب.

⁽١٠٢) ب، ج: وصرت تظن.

^{· (}١٠٣) ما بين العاضدتين من ب و ج . الصواب وبدله في الأصل : قولك بل عندك ، تحريف .

⁽١٠٤) كذا في ب، ج. الصواب وفي الأصل: «اذا كان» تحريف.

وتقولُ : أَزَيْدٌ منطلقُ أَمْ عَمْرُو ، اذَا أَرَدْتَ المُتَصلةَ كَمَا تقولُ : أَيْهُمَا منطلقُ ولا تقولُ : مُنْطَلِقَانِ ، (١٠٠) لأنَّ السؤالَ عن أُحَدِهِمَا ، واذَا أَرَدْتَ المُنْقَطِعَةِ قلتَ : أزيدُ مُنْطَلِقً أَم عمرُو منطلقٌ ، لأنَّ ما بَعْدَ أَمْ مُسْتَأْنَفُ فيجبُ أَنْ يكونَ كلاماً تاماً .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ :١٠٦)

« ومِمَّا لا تكونُ أَمْ فِيه الا المنقطعة قولُهُمْ : هَلْ عِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُوُ (١٠٧) ، فهذهِ التي (١٠٨) لا تكونُ بمنزلةِ أَيْ ، لأنَّكَ فِي أَي تُشْبِتُ أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ أَو الأشياءَ وتدعَّى [أَحَدَهَا] (١٠٩) وهَذَا المَعْنَى انَّا يكونُ فِي الهَمْزَةِ بدلالةِ أَنَّكَ قد تَسْتَفْهِمُ بِهَا وأَنْتَ مُشْبِتٌ كُفله :

/٢٤٩/ أطَرَباً وأنْتَ قِنْسْرِيُّ (١١٠)

وَلا [يجوزُ](١١١) أَنْ تُثْبِتَ بِهَلْ ، لَوْقُلْتَ : هَلْ طَرَباً ، فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَكُنْ معْ هَلْ الا المُنْقَطعَة .

والدهر بالإنسان دواري.

وهو منسوب للمجاج في ديوانه ق ٣/٧٥ ص ٣١٠ ، وسيبويه والشنتمري ١٧٠/١ و ٤٨٥ (لم ينسبه ولم ينشده الشنتمري) ، والأضداد لابن بشار الأنباري ١٩٦٦ (الشنقيطي) و ١٩٣ – ١٩٣ ، (أبو الفضل) ، واعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ١٩ ، وشرح الحاسة للمرزوقي ١٨١٨/٤ ، والمخصص ٤٥/١ ، والاقتضاب ٣٧٤ و ٣٩٤ ، وشروح سقط الزند (البطليوسي) ١٦٧٠/٤ ، والمسلسل في غريب لغه العرب ١٣٤٠ ، ومعجم البلدان ١٦٨/٧ .

وغير منسوب في المقتضب ٣٢٨/٣ ، ٣٦٤ ، والايضاح ٢٩٢ ، وتهذيب اصلاح المنطق ٧٧/١. وروايته في جمهرة اللغة «قَنسري» بالفتح قال ويروى «قِنسري» بالكسر، وروايته في مادة (قسر) من اللسان والتاج «وأنت قيسري» والقنسري» المسن الكبير القديم.

والشاهد فيه آنه أراد بهمزة الاستفهام معنى التوبيخ ، وهو حكم يختص بالهمزة ، اذ لو أدخل في هذا الموضع . هل فقال : هل طربا ، لم يحسن المعنى .

⁽١٠٥) ج: منطلقاً. تحريف.

⁽١٠٦) ب، ج: قال ، الشيخ، أبو على.

⁽١٠٧) ط : أم (عندك) عمرو.

⁽١٠٨) سقطت «التي» في ط.

⁽١٠٩)كذا في ب و ج. الصواب. وفي الأصل واحدهما ». تحريف.

⁽١١٠) هذا الرجز للعجاج وبعده قوله :

⁽ ۱۱۱) من ب و ج و ضہ أولى.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ أَمْ لا تُعَادِلُ غِيرَ الهَمْزَةِ (١١٢) لأنَّ مَعْنَى المُعَادَلَةِ أَنْ تَتَصلَ بها ويَجْرِيا معا مَجْرَى أَيْ ، وأَيْ لاثباتِ واحد من شَيْئِنِ أَو أَكْثَرَ فاذا قُلْتَ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُوّ ، معا مَجْرَى أَيْ أَيْهُمَا عِنْدَكَ كنتَ قَدْ أَثْبَتُّ واحِداً من هَذَيْنِ بغيرِ عَيْنِهِ . والهمزةُ لَهَا أَصْلُ فِي بِمَعْنَى أَيُّهُمَا عِنْدَكَ كنتَ قَدْ أَنْبَتُ واحِداً من هَذَيْنِ بغير عَيْنِهِ . والهمزةُ لَهَا أَصْلُ فِي الاثباتِ بدلالةِ ما ذَكَرَهُ مِنْ أَنْها تَجِيءُ للاثباتِ كقولِهِ : أَطَرَباً لأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنْ يَسْتَفْهِمَهُ عَن طَرَبِهِ ، وانّا أَثْبَتَ لَهُ ذلكَ فَوَبَّخَهُ عليهِ ، ولا يَكُونُ هَذَا الاثباتُ في هَلْ لو قُلْتَ : هَلْ تَخْرِجُ ؟ كَانَ اسْتِفْهَاماً صَرِيعاً ، ولم تَكُنْ عَالِماً بِخُرُوجِهِ . واذَا كَانَ كذلكَ لَمْ يَجُونُ أَنْ تَقُولَ : هَلْ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ بِمَعْنَى أَيْهُمَا عِنْدَكَ ؟ كَمَا قُلْتَ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ بِمَعْنَى أَيْهُمَا عِنْدَكَ ؟ كَمَا قُلْتَ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ بِمَعْنَى أَيْهُمَا عِنْدَكَ ؟ كَمَا قُلْتَ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ بِمَعْنَى أَيْهُمَا عِنْدَكَ ؟ كَمَا قُلْتَ : أَزَيْدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ بِمَعْنَى أَيْهُمَا عِنْدَكَ ؟ كَمَا قُلْتَ : أَزَيْدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ بِمَعْنَى أَيْهُمَا عِنْدَكَ ؟ كَمَا قُلْتَ : أَزَيْدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ فِي مَعْنَى أَيْهُمَا عِنْدَكَ ؟ كَمَا قُلْتَ : أَذَيْدُ عَنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ فَعْرُوهُ ؟ فَاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

" ومِنْهَا حَتَّى ، وذلكَ قَوْلُكَ : ضَرَبْتُ القومَ حَتَّى زيداً ، وقَدْ رَواهُ سِيبَوَيْهِ(١١٣) وأبو زَيْدٍ وغَيْرُهُمَا عن العَرَبِ » .

قَالَ الشُّبْخُ الاماءُ أبو بَكْرٍ:

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ حَتَى تَكُونُ على ثَلاثَةِ أَضْرُبِ : جَارَهُ ، وَعَاطِفَةٌ وَمُبْتَدَأٌ مَا بَعْدَهَا . والذي يُفْتَقُرُ اليهِ أَنَّ حَتَى تَفَارَقُ سائرَ حروفِ العَطْفِ فِي أَنَّ مَا بَعْدَهَا يَكُونُ مُجَانِساً لِمَا قَبْلَهَا . فلا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : ضَرَبْتُ القومَ حَتَى حِمَاراً ، كها تقولُ : ضَرَبْتُ القومَ وحَتَى حِمَاراً ، كها تقولُ : ضَرَبْتُ القومَ وحِمَاراً ، أو ثُمَّ حِاراً وذاكَ (١١٤) أَنَّ حَتَى تَتَضَمَّنُ مَعْنَى الغَايةِ ، فَلا تَعْرَى مِنْهَا فِي العَطْفِ أَيْضاً ، والغَرضُ فيها أَنْ تَدُلُ على أَنَّ المذكورَ بَعْدَهَا انْتَهَى اليهِ الفِعْلُ أَيْضاً //

⁽١١٢) ج: عن الهمزة. تحريف.

⁽ ١١٣) في سيبويه ٤٩/١ = ٥٠ : " وتقول : رأيت القوم حتى عبد الله ، وتسكت ، فانما معناه أنك قد رأيت عبد الله مع القوم . كماكان رأيت القوم وعبد الله ، على ذلك . وكذلك ضربت القوم حتى زيدا أنا ضاربه . " عبد الله على ذلك . وذلك .

وَأَنّهِهُ لَمْ يَخُرُجْ مِن جُمْلَةِ مَنْ تَقَدَّمَ ذِكُرُهُ ، واذَا قُلْتَ : (١١٥) جَاءِنِي القَوْمُ حَتّى حِمَارٌ ، ولا كنتَ قد ذَكَرْتَ ما لَمْ يَدْخُلْ في جُمْلَةِ القَوْمِ اذْ لَفْظُ القَوْمِ لا يَقَعُ عَلَى الحِمَارِ ، ولا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ كَمَا يَشْتَمِلُ على زَيْدٍ فتقولُ : - ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتّى زيداً ، لِيُعْلَمَ أَنَّهُ دَاخِلٌ في الضَّرْبِ الذي وَقَعَ عَلَى (١١١) القَوْمِ ولَمْ يَخُرَجْ مِنْهُمْ ، والحارُ مَعْلُومٌ خُرُوجُهُ مِن القَوْمِ وغيرُ مَظْنُونٍ دُخُولُهُ فيهم بوَجْهٍ ، وانّا ذَكَرَ الشَّيْخُ أبو علي : ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتّى زيداً ، فقط لِيبصركَ أَنَّ زيداً معطوف على القَوْمِ اذ لو قالَ : (١١٧) ضَرَبْتُ القومَ حَتّى زيداً منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَر نَحْوَ حَتّى ضَرَبْتُ زيداً ويداً عن العَرْبِ ، (١١٧) لأنَّ بَعْضَهُمْ قالَ : انَّ زيداً منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَر نَحْوَ حَتّى ضَرَبْتُ زيداً حَكَاهُ سِيبَويهِ وأبو زيدٍ وغيرُهُما عن العَرَبِ ، (١١٨) لأنَّ بَعْضَهُمْ قالَ : انَّ حَكَاهُ سِيبَويهِ وأبو زيدٍ وغيرُهُما عن العَرَبِ ، (١١٨) لأنَّ بَعْضَهُمْ قالَ : انَّ حَكَى حَتّى طَرَبْتُهُ ، وَقَالَ حَكَاهُ سِيبَويهِ وأبو زيدٍ وغيرُهُما عن العَرَبِ ، (١١٨) لأنَّ بَعْضَهُمْ قالَ : انَّ حَكَى حَتّى طَرَبْتُهُ ، وقَالَ حَكَاهُ سِيبَويهِ وأبو زيدٍ وغيرُهُما عن العَرَبِ ، (١١٨) لأنَّ بَعْضَهُمْ قالَ : انَّ حَكَى مُسَرِقُهُ عَلَيْهِ وَلَوْلَ عَلَيْهُ الْ الْعَرْبُ ، وقالَ حَكَاهُ سِيبَويهِ وأبو زيدٍ وغيرُهُما عن العَرَبِ ، (١١٨) لأنَّ بَعْضَهُمْ قالَ : انَّ

واعْلَمْ أَنَّ العَطْفَ يكونُ على المُضْمَرِ كَمَا يكونُ على المُظْهَرِ. والمُضْمَرُ على ضَرْبَيْنِ : مُتَّصِلٌ ومُنْفَصِلٌ ، فالمُتَّصِلُ يكونُ مَرْفوعٌ ومَنْصُوباً ومَخْروراً ، فالمرفوعُ المُتَّصِلُ نحو النَّهِ فِي فَحْرِ زَيْدٌ ضَرَب ، المُتَّصِلُ نحو النَّهُ فَوَلَمْ فَي المُثْنَكِنُ فِي نَحْوِ زَيْدٌ ضَرَب ، وأَنَا أَضْرِبُ وتَضْرِبُ ، والمَنْصُوبُ نَحْو الكافِ فِي ضَرَبَكَ ، والهَاءِ فِي ضَرَبَهُ ، والمجرودُ فِي غُلامَك ، والهاءِ في ضَرَبهُ ، والمجرودُ في غُلامَك ، ومَرَّرْتُ بِك وبِهِ ، وغُلامِهِ ، فالمَرْفُوعُ اذَا أُريدَ العَطْفُ عليهِ وَجَب الاتيانُ بالفَّميرِ المُنْفَصِلِ نَحَو قَوْلِك : ضَرَبْتَ أَنْتَ وزَيْدٌ (١١٩وَضَرَبْتُ (١٢٠) أَنَا وَزَيْدٌ (١١٩وَضَرَبْتُ (١٢٠) أَنَا وَزَيْدٌ (١١٩٥) وفي المُسْتَكَنَ : اذْهَبْ أَنْتَ وَزَيْدٌ ، كَقَوْلِهِ تَعالَى – (١٣٠) أَنَا وَرَيْدٌ ، كَقَوْلِهِ تَعالَى – (١٣٠) و – (أَنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ) – (١٢٠) ، فانْ قُلْتَ : اذْهَبْ وَزَيْدٌ ، وَهُو شَيْ لا يكادُ في غيرِ الشَّغِرِ (١٢١) ، وانّا يَجِيءُ في وَذَهَبْتُ وَزَيْدٌ ، كَانَ قَبِيحاً ، وهُو شَيْ لا يكادُ في غيرِ الشَّغِرِ (١٢١) ، وانّا يَجِيءُ في وَذَهَبْتُ وَزَيْدٌ ، كَانَ قَبِيحاً ، وهُو شَيْ لا يكادُ في غيرِ الشَّغِرِ (١٢١) ، وانّا يَجِيءُ في

⁽١١٥) ب، ج: فاذا قلت.

⁽١١٦) سقطت "على " في ب، ج.

⁽١١٧) ب، ج: اذ لو قلت.

⁽ ١١٨) نَصَّى سيبويه على كونها عاطفة في ٤٩/١ بقوله : « فحتى تجري بمحرى الواو وثم ، وليست بمنزلة أمّا لأنّها انما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تُبتَدأً .

⁽١١٩ - ١١٩) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٢٠) كذا في ب. الصواب. وفي الأصل «ضربت». سهو.

⁽١٢١) آية ٣٥/البقرة ٢ وآية ١٩/ الأعراف ٧.

⁽١٢٢) آية ٢٧/الأعراف ٧.

⁽١٢٣) ب : في غير الشيء . تحريف .

الكَلام اذَا حَصَلَ فَعُلُ كَقُولِهِ عَزَّ وَجَلَّ: - (مَا اشْرَكْنَا ولا آبَاؤُنَا) - (١٢١)، وذَاكَ (١٢٠) أَنَّ لا فَعُلُ بَيْنَ حَرْفِ العَطْفِ وبَيْنَ المَعْطُوفِ، وانَّا قَبْعَ العَطْفُ على المُفْسَرِ المرفوع غير المُنْفَصِلِ، لأَنَّهُ أمّا أَنْ يكُونَ مُسْتَكِنَا فِي الفِعْلِ نَحْوَ: زَيْدٌ ضَرَبَ المُفْسَرِ المرفوع غير المُنْفَصِلِ، لأَنَّهُ أمّا أَنْ يكونَ مُسْتَكِناً فِي الفِعْلِ نَحْوَ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ واضْرِبْ، أَوْمُتَصِلاً بهِ اتّصالَ الجُزْءِ كالألفِ فِي قَامًا، والواو فِي قَامُوا والنّاءِ فِي ضَرَبْتُ واضْرَبْتَ ، والنّونِ فِي ضَرَبْنَ والألفِ والنّونِ فِي ضَرَبْنَا. فَلَمَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ العَطْفُ عليهِ فِي الفَعْلِ ، لَمْ يُجُوزُوا فِي الفَعْلِ ، لَمْ يُجُوزُوا أَيْفَا غَمْ وَذَيْدٌ ، وَذَهَبْتُ وَزَيْدٌ .

وقالوا أنْتَ وزَيْدٌ ، فأتُوا بالمُنْفَصِلِ لِيكُونَ (١٢٦ عَطْفُ الاسمِ على الاسمِ (١٢١ مَا فَلْهُ فَانُ قُلْتَ : فانَّ هَذَا يَنْكَسِرُ بِقَولِكَ : ضَرَبْتُكَ وَزَيْداً ، لأَنَّ الكَافَ لا يَنْفِصُلَ مَمّا قَبْلَهُ كَمَا أَنَّ التَّاءَ في ضَرَبْتُ كَذَلِكَ ، فالجَوابُ أَنَّ بَيْنَ المَوضُوعَيْنِ فَرْقاً واضِحاً ، وهُوَ أَنَّ الضّميرَ المَرْفُوعَ يتصِلُ بالفِعْلِ لَفُظاً وتَقْدِيراً ، لأَنَّ الفَاعِلَ كالجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ ، ولذلك يُبْنَى لَهُ فِي نَحْوِضَرَبْتُ وضَرَبْتَ ، وضَرَبْنَا وضَرَبْنَ ، وكَفَى اتَّصالاً بأَنَهُ يَسْتَتُرُ فيهِ نحو : يُبْنَى لَهُ فِي نَحْوِضَرَبْتُ وضَرَبْتَ ، وضَرَبْنَا وضَرَبْنَ ، وكَفَى اتَّصالاً بأَنَهُ يَسْتَتُرُ فيهِ نحو : ضَرَب واضرب يا زَيْدُ وضميرُ المفعولِ يَتَصِلُ لَفْظاً لا تَقْدِيراً ، لأَنَّ المفعولَ فَضْلَةٌ في الكَلامِ ولذلك لا يُغَيِّرُ لَهُ الفِعْلُ ، أَلا تَواكَ تَقُولُ : ضَرَبَكَ وضَرَبَكُما (١٢٧ فتكونُ البَاء على حَالِهَا لا تَقْدِيراً ، ولا يَكُونُ ضميرُ المَفْعُولِ مُسْتَكِنَا بوجه ، فَلَمّا كان كَذَلِكَ جَازَ العَطْفُ على الضّميرِ المَنْصُوبِ // لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الفِعْلِ لَفْظاً ، ولَمْ يَجُزُ العَطْفُ على المَرْفُوعِ الا على الضّميرِ المَنْصُوبِ // لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْ الفِعْلِ لَفْظاً ، ولَمْ يَجُزُ العَطْفُ على المَرْفُوعِ الا على المَرْفُوعِ الا على الشّميرِ المَنْعُولِ ، لأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْ الفِعْلِ لَفْظاً ، ولَمْ يَجُزُ العَطْفُ على المَرْفُوعِ الا يَعْلُ واضِع .

واذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ وزَيْدٌ في شِعْرٍ ، كَانَ أَحْسَنَ منْ أَنْ تقولَ : زَيْدٌ ضَرَبَ وعَمْرُوْ(١٢٩) ، واذْهَبْ وزَيْدٌ ، لأنَّ الضميرَ في ضَرَبْتُ لَهْ لَفْظٌ والضّميرَ في ضَرَبَ لا

⁽ ۱۲٤) آية ۱٤٨/ الأنعام ٦ .

⁽ ١٢٥) ج : وذلك .

⁽١٢٦ - ١٢٦) بدله في ب و ج : عطف اسم على اسم .

⁽ ۱۲۷ – ۱۲۷) بدله في ب و ج : فيكون الباء على حاله .

⁽۱۲۸) ب، ج: حرفا، وعطفا. سهو.

⁽١٢٩) كذا في ب و ج : الصواب. وفي الأصل : زيد ضرب عمرو سهو.

لَفْظَ لَهُ . وَكُلَمًا كَانَ اذْهَبْ فِي الاتّصالِكَانَ أَبْعَدَ مِنَ العَطْفِ، وَذَلكَ جَائِزٌ فِي الشّغْرِ أَنْشَدَ :

٢٤٩/ قُلْتُ اذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَفَّنْ رَمَلا(١٣٠)
 فَرُهْرٌ مَعْطُونٌ على الضَّمير المُسْتَكَنِ في أَقْبَلَتْ. واذَا جَاءَ في حَالِ الاخْتِبَارِ وَجَبَ أَنْ يُقَالَ: أَقْبَلَتْ هِيَ وزُهْرٌ.

فَامَّا الضَّميرُ الجَرُورُ فَلا يَجُوزُ العَطْفُ عليهِ لو قُلْتَ : مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ ، أو به وزيدٍ لَمْ يَجُزْ ، ويَجِبُ أن تُعِيدَ الجَارَّ فتقولُ : بِكَ وبِزَيْدٍ ، وهَذَا غُلامُكَ وغلامُ زيدٍ ، وذَاكَ أَنَّهُ بمنزلةِ التَّنوينِ من وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَامَ مَقَامَهُ وعَاقَبَهُ : تقولُ : غُلامٌ ، فَتَجِدُ فيهِ التَّنوينَ ، فاذَا أَضَفْتُهُ قلتَ : غُلامُكَ ، فقامَ المُضَافُ اليهِ مَقَامَهُ .

والوَجْهُ النَّانِي : انَّهُ لا يَجُوزُ فَصْلُهُ ممّا قَبْلُهُ ولا يُلْفَظُ بِهِ الا مُتَّصِلاً ، كَمَا أَنَّ التَّنوينَ كَذَلكَ فَقَدْ شَابَهَهُ مَعْنَى وَلَفْظاً . واذَا كَانَ كذلك كَانَ الضّميرُ في قولك : غُلامُك ، ومَرَرْتُ بِك ، كالجُزْء مِمَّا قَبْلَهُ . فَكَما لا يَجُوزُ العَطْفُ على بَعْضِ الاسمِ نحو أَنْ تقول : انّي أعْطِفُ عَلَى الدّالِ [منْ زَيْدٍ](١٣١) دونَ بَاتِي حُرُوفِهِ ، أَوْ عَلَى التّنوينِ

⁽ ١٣٠) لعمروبن أبي ربيعة في ديوانه ٤٦٧ ، وسيبويه والشنتمري ٣٩٠/١ ، والكامل للمبرد ١٨٢ و ٤٥١ ، والمفصل ١٢٤ (صدره) ، وشرحه لابن يعيش ٣٧٦/٣ ، وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ٢٠٩/٣ ، والشواهد الكبرى للميني ١٦٦/٤ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٧٥ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٣٦ ، والدرر اللوامع ١٩٦/٣ .

البيت غير منسوب في الخصائص ٣٨٦/٧، وتوجيه اعراب ابيات ٢٥١، والأنصاف ٤٧٥/١ و ٤٧٧ وشرح الأشموني ٤٧٣/٥

وروى وكنماج الفلاه في شواهد ابن عقيل للجرجاوي ، وشرح الشواهد للعاملي ، والدرر اللوامع ، والملا : الفلاه الواسعة وزهر جمع زهراء اي بيضاء مشرقة .

والشاهد في قوله « وزهر » حيث عطفه على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل بالضمير المنفصل . والوجه أن يقال : أقبلتُ هي وزهر » بتأكيد الضمير المستمر .

⁽ ۱۳۱) من ب و ج. أبين.

مِنْهُ فَقَطْ ، كذَلِكَ لا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : أَعْطِفُ عَلَى المُضْمَرِ المَجْرُورِ. وَكَفَاكَ دليلاً على فَرطِ اتّصالِ المَجرورِ بِمَا قَبْلَهُ أَنَّهُ لِيسَ هُنَا ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مجرورٌ بازاءِ أَنْتَ في المَرْفُوعِ ، فاتّصالُ المَجْرورِ اذاً أَشَدُّ من اتصالِ المرفوعِ ، ولذلك كَثْرُ العَطْفُ على المَرْفُوعِ في الشَّغْرِ وَلَمْ يَكثُرُ دَلكَ في المَجرُورِ ، وانّها جَاءَ في بَيْتَيْنِ أَو ثَلاثةٍ . أَنْشَدَ صَاحِبُ الكِتَابِ :

/٧٥٠/ فاليومَ قُرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فَأَذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ(١٣٢)

وَلَمْ يُوجَدْ شَيْءٌ مِنْهُ فِي كلام فصيح ، وأَمَّا قِراءَةُ حَمْزةَ (١٣٣) – (تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَام) – (١٣٣) فَقَدْ رُدَّتْ ، وأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا غيرُ مُتُوجِّهةٍ وانَّا الصّحيحُ النَّصْبُ على حَذْفِ المُضَافِ كَأَنَّهُ : واتقوا اللهَ الذي تَسْأَلُونَ بِهِ وقَطْعَ الأَرْجَامِ . وأَمَّا قُولُهُ عَزَّ وجَلَّ – (وصَدُّ عَنْ سَبيلِ اللهِ وكُفُر بِهِ والمَسْجِدِ الحَرَّامِ) – (١٣٥) فانَّ الجَرَّ فِي المَسْجِدِ الحَرَّامِ) العَطْفُ على الضّمير في بِهِ وجَازَ الحَرَّامِ بالعَطْفُ على الضّمير في بِهِ وجَازَ الحَرَامِ بالعَطْفُ على الصّمير في بِهِ وجَازَ العَطْفُ على المَجْرُورِ نحَو قُولِكَ : غُلامُ زَيْدٍ وعمرو ، ومَرَرْتُ بزيدٍ وعَمْرُو لأَجُلِ (١٣٦) أَنَّ هَذَا بمنزلةِ التنوينِ مَعْنَى لا لَفْظًا ، وهو أَنَّهُ عَاقِبَةٌ والا فَهُو (١٣٧) اسمٌ مُنْفَصِلٌ يمكنُ اللّفظُ

⁽ ۱۳۲) من شواهد سيبويه التي لم يعلم قاتلوها . أنظر : سيبويه والشنتمري ۳۹۲/۱ ، والحججة في القراءات ألسبع لابن خالويه ۹. ه وشرح الحماسة للمرزوقي ۲۰۳/۱ (العجز) ، وتوجيه اعراب أبيات ۹. ه والأنصاف ۲/۶۲۶ ، وابن يعبش ۷۸/۳ و ۷۹ ، – والشواهد الكبرى للعيني ۱۹۳/۱ ، وهمع الهوامع ۱۲۰/۱ ، والشاهد فيه عطف الأيام على الضمير في « بك » بدون اعادة حرف الجر .

⁽ ۱۳۳) حمزة : ابو عهاره حمزة بن حبيب الكوفي ولد سنة ٥٠ وأدرك – الصحابة بالسن . أخذ القراءة عن سلبهان الأعشى وحمران بن أعبن وغيرهما وقرأ عليه وروى القراءة عنه ابراهيم بن أدهم وسفيان الثوري وشريك بن عبد الله وآخرون . وقد صارت اليه الإمامه في القراءة بعد عاصم والأعشى قال عنه شبخه الأعش : هذا عبد الله وآخرون ، وقال عنه تلميذه سفيان الثوري و ما قرأ حمزة حرفا من كتاب الله الا بأثر ، أنظر ترجمته طبقات القراء ، ٣٤٨/١ .

⁽ ١٣٤) آية 1/النساء ٤ . وفي التيسير للداني ص ٩٣ ان قراءة الخفش لحمزة والباقون بنصبها أنظر أيضاكتاب الشواذ لابن خالويه ٢٤ والحجة في القراءات السبع ٩٤ – ٥٥ وتفسير أبي السعود بهامش تفسير الفخر الرازي ١٨١/٣ ، وكتاب القراءات واللهجات ١٣١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٣ ، واملاً ما من به الرحمن ٩٢/١ .

⁽ ١٣٥) آبة ٢١٧/البقرة ٢ .

⁽١٣٦)كذا في ب و ج. الصواب. وفي الأصل ﴿ وَلَاجِلَ * تَحْرِيفَ.

⁽١٣٧) في ب، ج: فانه.

بهِ غَيْرَ مُتَّصِلِ بِمَا قَبْلَهُ ، ولا يُمْكِنُ اللَّهْظُ بالضّمير (١٣٨) في غُلامِكَ مُنْفَصِلاً ممّا قَبْلَهُ . فَلَمّا فَارَقَ النَّنُوينَ مِن أَحَدِ الوَجْهَيْنِ لَمْ يَجْرِ مَجْرَاهُ ، والضّميرُ لِمَّا شَابَهَهُ مِن وَجْهَيْنِ ؛ التّعريفُ // والتَّأْنِثُ مُنِعَ التّنوينَ (١٣٩) الذي لا يكونُ في الفِعْلِ ، وزَيْدٌ لَمّا أشبَهَ مِن وَجْهِ واحد وهو التّعريفُ لم يُعْدَلُ بهِ عِن أَصْلِهِ ، ولَمْ يَكُنُ لتلكَ المُشَابَهةِ تَأْثِيرٌ ، وعَلَى ذَا يَجْرِي كثيرٌ مِن كَلامِهِمْ ، يُحْرونَ الشَّيءَ مَجْرى الشَّيء اذَا شَابَهَهُ مِن وَجْهَيْنِ . وأمّا الضّميرُ المَنْصُوبُ في ضَرَبَكَ يُجْرونَ الشَّيءَ مَجْرى الشَّيء اذَا شَابَهَهُ مِنْ أَنَّهُ منفصلٌ في التّقديرِ ، وانْ كَانَ مُتَصِلاً في وضَرَبَهُ الضَّمِيرُ المَنْصُوبُ في ضَرَبَكَ وَزَيْداً ، فكأنّكَ قُلْتَ : ضَرَبْتُ آيَاكَ وَزَيْداً وأمّا الضّميرُ المُنْفَصِلُ فَي مَنْ وَلِكَ أَنْتَ وايّاكَ وَزَيْداً وأمّا الضّميرُ المُنْفَصِلُ فَيمَنْزِلَةِ الاسْمَاءِ الظّاهرةِ كزيدٍ ، فلا فَصْلَ بَيْنَ قُولِكَ أَنْتَ وايّاكَ وَبَيْنَ زَيْدٍ وعمرو في العَطْفِ فأَعْرِفُهُ .

⁽١٣٨) ج: ١ به ١ بالضمير. سهو.

⁽ ۱۳۹) ج : مع التنوين . تحريف .



قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« بَابُ مَالا يَنْصَرِفُ:

وَصْفُ الاسمِ الذي لا يَنْصَرِفُ مَمَا تَقَدَّمَ (١) في أَوَّلِ هَذَا الكِتَابِ ، وَهُو أَنْ يكونَ ثَانِياً من جِهَتَيْنِ (١) . ومَعْنَى ذلك أَنْ يَجْتَمِعَ فيهِ سَبَبَانِ مِنْ أسباب تِسْعَةٍ ، أُو يَتَكَرَّرُ وَاخِدٌ مِنْهَا فيهِ ، وتِلْكَ الاسْبَابُ (٣) التِّسْعَةُ : وَزْنُ الفِعْلِ الذي يَخُصُّ الفِعْلَ أَوْ يَغْلِبُ عليهِ ، والصَّفَةُ ، والتَّانِيثُ الذي يَلْزَمُ ولا يُفَارِقُ ، والأَلِفُ والنَّونُ المُشَابِهَ عَانِ لا لِفَيْ الذي لا يكونُ على بِنَاءِ الوَاحِدِ ، والعُجْمَةُ ، والتَّرْبُ المانِ (٤) الما واحداً .

وجَميعَ مالا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ يَنْصَرِفُ في النَّكِرَةِ الا أربعة أشياء : مَا كَانَ (٥) آخِرُهُ أَلفَ تأنيثٍ مقصورةً أو ممدودةً (١) وأفعلُ صِفَةً ، وفَعْلانُ الذي لَهُ فَعْلَى ، والجَمْعُ الذي بَعْدَ أَلِفِهِ حَرْفَانِ أو ثَلاثةً أَوْسَطُهَا سَاكِنُ * .(٧) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّا ذَكَرْنَا قُولَهُ : ثَانياً من جِهَتَيْنِ ، في صَدْرِ الكِتَابِ(^) وَقُلْنَا انَّ الغَرضَ أنّ

⁽١) كذا في ب و ج. الصواب. وفي الأصل بما تقدم. تحريف. وفي ط: قد تقدم.

⁽٢) ج: من وجهين.

⁽٣) ط: تلك الأشياء.

⁽٤) ب ، ج ، ط: الشيئان.

⁽٥) ط: وهي، ما كان.

⁽٦) ب، ج، ط: «كانت، أو عدودة.

⁽٧) ط: أوسطها ساكن « والمفعول من النكرة مثل مثنى وثلاث ورباع » .

⁽٨) ب،ج: «هذا» الكتاب.

سُعَادَ اذَا دَخَلَهُ التَّعريفُ خَرَجَ من حكم شيء الذي هُوَ أَوَّلُ الأسهاء من وجه ، ودَخلَ في مُشابَهَةِ الفِعْلِ من وَجْهِ (٩) ، وذَاك أنَّ التّعريفَ فَرْعٌ على التّنكير ، كَمَا أنَّ الفِعْلَ فَرْعٌ على الاسم ، وكائنٌ بَعْدَهُ في الرُّبَةِ . فاذَا دَخلَ الاسم شابه الفِعْلَ من وَجْهِ لكونهِ ثَانياً لأصلِ وهُوَ النّكرةُ . كما أنَّ الفِعْلَ ثانٍ للاسم ، واذَا دَخلَ التَّأْنيثُ صَارَ ثَانِياً لأصل آخرَ وهُوَ المُذكرُ ، فَصَارَ ثَانِياً من جَهَيْنِ ، أيْ حَصَلَ فيهِ أنَّهُ ثانٍ لأصلٍ مَرْتَيْنِ . واذَا كانَ كذلكَ حَصَلَ مشبها للفِعْلِ من وَجْهَيْنِ (١١) من حيثُ أنَّ كونَ الشّيءِ ثانياً من حقيقةِ الفِعْلِ من وَجْهَيْنِ (١١) من حيثُ أنَّ كونَ الشّيءِ ثانياً من حقيقة الفِعْلِ دونَ الاسم لأنَّ الاسم أوَّلُ . ولذلك (١٢) يُقالُ لأسهاء الأجْناسِ الأَوَلُ لأَنها لم تَتَضمَنْ شيئاً من المَعانِي التي هي ثُوانٍ لا وائلَ هي [أصولً] (١٣) ، وهَكَذَا (١٤ اذَا الفَرعيةُ مَعْنَى فيهِ ولَمْ تَجْعَلُ الاسمَ ثانياً بنفسِهِ . وهَكَذَا اللّهُ عَلْ الأسبابِ كلّها ، لأنَّ الفَرعيةَ مَعْنَى فيهِ ولَمْ تَجْعَلُ الاسمَ ثانياً بنفسِهِ . وهَكَذَا اللّهُ كمْ الأسبابِ كلّها ، لأنَّ الفَرعيةَ مَعْنَى فيهِ ولَمْ تَجْعَلُ الاسمَ ثانياً بنفسِهِ . وهَكَذَا اللّهُ كمْ الأسبابِ كلّها ، لأنَّ الفَرعيةَ مَعْنَى فيهِ ولَمْ تَجْعَلُ الاسمَ ثانياً بنفسِهِ . وهَكَذَا اللّهُ كمْ والتّذكيرِ كَمَا ذكرْنَا ، والتَّانِيثُ فرعانِ للتَّذكيرِ والتَّذكيرِ كَمَا ذكرْنَا ، والنَّالِثُ وَخِدَ فيها مُوازِنَةُ الفِعْلِ وَهُو فَرْعٌ – لأَجْلِ أَنَّ الأسهاءَ امثلنها مُخَالِفَةٌ لأَمْثِلَةِ الأَفْعَالِ ، فَاذَا وَجِدَ فيها مُوازِنَةُ الفِعْلِ كَانَ ذلكَ فرعيةً كالتأنيثِ .

والرَّابِعُ: الوَصْفُ وهُوَ فَرْعٌ، لأنَّ الشَّيءَ يُعْلَمُ أَوَّلاً // نَفْسَهُ ثُمَّ أَحوالَهُ، فَمَا لَمْ يُوضَعُ للصورةِ المعروفةِ على الأطلاقِ رَجُلٌ لا يوضَعُ لَهُ ما يدلُّ على صِفَاتِه، والضَّرورةُ يُوضَعُ للهُ ما يدلُّ على صِفَاتِه، والضَّرورةُ تدلُّ على أنَّ الصَّفَةَ بَعْدَ المَوْصُوفِ فِي الرُّتُبَةِ، لأنَّ الصَّفَةَ أَصْلُهَا على أنَّها تُخَصِّصُ اسماً عاماً والعمُومُ سابقٌ للخُصُوصِ. واذَا كانَ كذلك كانَ الوَصْفُ فرعاً كالتَّمْرِيفِ (١٦ اذ لا يكونُ منكورا ١٦)

⁽٩) سقطت دمن وجه، في : ب

⁽١٠) ج: وذلك.

⁽١١) سقطت «من وجهين» في ب و ج.

⁽١٢) ج: وكذلك. تحريف.

⁽١٣) مسن ب و ج. الصواب. وفي الأصل: «أطول» تحريف.

⁽١٤ – ١٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٥) ب، ج: فالتعريف.

⁽١٦ – ١٦) ساقط في ب و ج.

اذِ الشَّيءُ انَّهَا يُعْرَفُ بَعْدَ أَنْ يكونَ مَجْهُولاً.

والخَامِسُ : العَدْلُ فِي نَحْوِ عمر ولا شُبْهَةَ فِي كُونِهِ فَرْعاً اذِ الأَصْلُ أَن لا يذكرَ لَفْظُ ويُرادُ غَيْرُهُ كَمَا يُذْكُرُ عُمَرُ ويرادُ عَامِرُ . واذَا كَانَ كذلكَ تَقَرَّرَ أَنَّهُ فَرْعٌ لخروجهِ مِنَ السَّنَنِ المُتَعَارَفِ .

والسّادِسُ: الجَمْعُ، ولا شُبْهَةَ في كونهِ فَرْعاً اذِ الشَّيءُ يكونُ مُفُرِداً أَوّلاً ، كما يكونُ مُنكوراً أوّلاً ، كما يكونُ مَنكوراً أوّلاً . وفي شَرائطِ الجَمْعِ كَلامٌ يَأْتِي بَعْدُ . وكَذَا جميعُ الأسبابِ لكلِّ واحدٍ منها بَابٌ على انْفِرَادِهِ ، وانّها نَذْكُر في هذهِ المقدمةِ جُمَلاً .

والسَّابِعُ : جَعْلُ الشَّيثِينِ شَيْئاً واحِداً ، وذلكَ فَرْعٌ بِلا شُبْهَةٍ ، اذِ الأصْلُ الأفرادُ ثم ضُمَّ الاسمُ الثَّانِي الى الأوّلِ نحوَ أنْ يُضَمَّ كَرِبُ الى مَعْدِي ، كما يُضمُّ تاءُ التأنيثِ الى ضَارِبِ فيقالُ : ضَارِبَةً .

والثَّامِنُ : العُجْمَةُ ، وكَوْنُها فَرْعاً واضِحٌ ، لأجْلِ أَنَّ لُغَةَ العَرَبِ مُقَدَّمَةٌ عِنْدَهُمْ عَلَى ما يَأْخُذُونَهُ من غَيْرِهِمْ [بِلا](١٧) شُبْنَةٍ ، كَمَا أَنَّ ما يَنْعَقِدُ مُلْكُكَ عليهِ ، وتَدَّخِرَهُ لِنَفْسِكَ يكونُ مُقَدِّماً عِنْدَكَ على المُسْتَعَارِ المُخصوصِ بغيرِكَ ، ولَيْسَ الدَّخِيلُ في القَوْمِ كَالنَّسَيْبِ نَفِهِمْ .

والتّاسِعُ: الألِفُ والنُّونُ في نَحْوِ سكرانَ ، وكَوْنُهُمَا سَبَبًا من حَيْثُ أَنَهُمَا يُشْبِهَانِ الْفي التّأنيثِ في حَمْرًاءَ على مَا سَتَرَاهُ في بَابِهِ . فَهَذَا لَيْسَ بسبب على انْفِرَادِهِ في الحقيقةِ ، وانّها هُوَ فرعٌ على التّأنيثِ متابعٌ لهُ من حيثُ يُضَارِعُ عَلامَتَهُ . فالأسبَابُ على الحقيقة فهانية ، وانّها جَعَلُوهَا تسعة رغبة في التّقريبي ، وذلك مَذْهَبٌ مستقيمٌ . فاذَا حَصَلَ في الاسم سَبَبَانِ من هذهِ الأسبابِ التي بَيّنًا كُوْنَهَا فروعاً [شابّه](١٨) الفِعْلَ من وَجْهَيْنِ ، الاسم سَبَبَانِ من هذهِ الأسبابِ التي بَيّنًا كُوْنَهَا فروعاً [شابّه](١٨) الفِعْلَ من وَجْهَيْنِ ،

⁽١٧) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل ﴿ فلا ۚ . تحريف.

⁽ ١٨) من ب و ج أولى. وفي الأصل شابهه. تحريف.

فَمُنِعَ بعضُ مالاٍ يكونُ في الفِعْلِ وهُوَ الجَرُّ معَ التّنوينِ فقيلَ : مَرَرْتُ بأحمدَ وسُعَادَ ، وكَانَ في مَوْضِع الجَرِّ مفتوحاً .

وَقَدْ مَضَى فِي صَدْر الكِتَابِ أَنْهُمْ قَالُوا: انَّ صَاحِبَ الكِتَابِ(١٩) اسْتَعْمَلَ الفَّتْحَ في هَذَا عَلَى طَرِيقِ الاسْتِعَارَةِ ، والتُّوسِع في العِبَارَةِ ، اذْكَانَ قَدْ فَسَّرَ المَجَارِي النَّانِيةَ في صَدْرَ الكِتَابِ، وَتَابَعَهُ النَّحويونَ عَلَى ذَلَكَ ، والغَرَضُ النَّصْبُ ، لأنَّ البنَاءَ الَّما يكونُ في الاسم لِمُشَابَهَةِ الحُروفِ نَحَوَكُمْ ومَنْ. ولَيْسَ في هَذَا البَابِ ما يُشْبِهُ الحروفَ، وَيَتَضَمَّنُ مَعَانِيَهَا ، واذَا كَانَ كذلك لمْ يَكُنْ لاعتقادِ البنَاءِ وَجْهُ ، وذَكَرْتُ انَّ استعالَ الفَّتْع يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ حَقَيقةً مِعَ امتناعِ البِّنَاءِ ، وانَّها جُعِلَ لَفْظُ الجَرِّ كَلَفْظِ النَّصْبِ ، لأجْلَ أَنَّهُمْ قَصَدُوا أَنْ يمنعوهُ التَّنوينَ الذي هُوَعَلَمُ التَّمَكُن ، اذْكانَ ضَعْفُ تَمَكَّنِهِ لخُروجهِ مِنَ الأسماء الأصُولِ ، واكتسابهِ شُبَهَ الفِعْلِ ، فَمَنَعُوا الجَرُّ أيضاً اذْكانَ الجَرُّ لا يكونُ الا معَ التَّنوينَ أو مَا يقومُ مَقَامَهُ وَهُوَ الاضَافَةُ . وكَانَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ : انَّ الجَّرَّ مُنِعَ بِشَفَاعَةِ النَّنوينِ ، وَلَمَّا مُنِعَ الجَرُّكَانَ أَوْلَى الحَرِّكَاتِ بِأَنْ يَقُومَ مِقَامَ // الكَسْرَةِ الفتحة لِتُسَاوِي النَّصْبِ والجّر في مَعْنَى المفعوليةِ. فَهَذَا كَقُولِهمْ : رَأَيْتُ مُسْلِمِينَ ، ومَردتُ بمُسْلِمِينَ في جَعْلِ لَفْظِ الجَرِّ كَلَفْظِ النَّصْبِ. ولَمَّا كَانَ الجَرُّ مُنِعَ لأجْل مَنْع التّنوين، أُعِيدَ حَيْثُ أُمِنَ الْحَاقُ (٢١) التَّنوين فَقِيلَ : مَرَرْتُ بأَحْمَدَكُمْ ، ومَرَرْتُ بالأَحْمَرِ والحَمْرَاءِ إذْ كَانَ الاضَافَةُ والألِفُ واللامُ يُحَصِّنَانِ الاسمَ من دُخُولِ التَّنوينِ لِمُعَاقَبَتِهمَا لَهُ وقِيَامِهمَا مَقَامَهُ . وانَّمَا كَانَ الفَصْدُ أَنْ يُمْنَعَ التَّنْوينُ الذي هُوَ عَلَمُ التَّمَكُّن والأوليَّةِ . وانَّما مُنِعَ الجُّرُّ لأنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّنوين مُنَاسَبَةً وأَحَوَّةً ، وذَلِكَ (٢٣) أنَّ المَجْرورَ يقومُ مَقَامَ التَّنوين أبداً ، ولَيْسَ تُوجَدُ هذهِ الْأُخُوَّةُ بينَ واحدٍ من الرَّفْعِ والنَّصْبِ، اذ لا يقومُ المَنْصُوبُ ولا

⁽١٩) أنظر المقتصد ٧/١٦ وأنظر الهامش رقم ٥ من الصفحة نفسها.

⁽٢٠-٢٠) ساقط في ب و ج بسب أنتقال النظر.

⁽ ٢١) ب ، ج : لحاق . وفي اللسان (لحق) ٢٠٣/١٢ : الالحاق :— الادراك ، لَحَقَ الشيءَ وألحقه . وكذلِكَ لَحِقَ بهِ والحقَ لَحاقا بالفتح اي ادركه . واللحاق مصدر لَحِقَ يَلْخَقُ لَحَاقاً .

⁽ ۲۲) ب ، ج : وذاك .

المرفوعُ في حَالٍ ، والاسمُ اذَا دَحَلَهُ الأَلِفُ واللامُ أو الأَضافَةُ حَرَجَ من أَنْ يكونَ (٢٣) مُسْتَحَقّاً للَّتَنُوينِ ، واذا لَمْ يَسْتَحِقّهُ استحالَ تقديرُ سقوطِهِ ، لأجْلِ مُشَابَهَةِ الفِعْلِ ، واذَا كَانَ الأَمْرُ على هذا الوجهِ اقْتَضَى القياسُ أَنْ لا يزولَ الجَرُّ في حَالِ الأَضَافَةِ والأَلفِ واللام ، لأجْلِ أَنَّهُ تَابِعٌ للتّنوين في زوالهِ عن الاسم واذَا لَمْ يُتَصوَّرُ سُقُوطُ المتبوعِ مِنْ حَيْثُ يكونُ أعني المتبوعَ خَارجاً عن حَيْز الوجودِ لَمْ يَصِحَّ سقوطُ التّابِع ، فلا يُتَصوَّرُ العلاوةُ بغَيْر حملٍ ولا يُطالَب بالوقايةِ بَعْدَ سقوط [الخَارج] (٢٤) وانتفاءِ استحقاقِه (٢٥) ، فهذه طريقة واضِحَة مُقَاربَة لِمَا تَقَدَّمَ .

وقَدْ تُنْطِقُ بعضُ العباراتِ بِطَرِيقَةِ ثانيةِ (٢١) تُشِيرُ الى أَنْ يَكُونَ الْجَرُّ مقصوداً بالمَنْعِ على حَدِّهِ . وتَمْهِيدُهَا أَنَّ الجَرَّ ركن من أَركانِ الاعرابِ ، والاعرابُ تَمَكَن بلا شُبْهَةٍ ، على حَدِّهِ . وتَمْهِيدُهَا أَنَّ الجَرَّ ركن من أَركانِ الاعرابِ ، والاعرابُ تَمَكَن بلا شُبْهَةٍ ، أَلا تَرَى أَنَّ عَيرَ المُتَمكّنِ لا يَقَعُ ال عَلَى الأسهاءِ المَبْنِيّةِ فيجوزُ أَنْ يُقَالَ : انَّ (٢٧) هَذَا البَابَ لَمّا شَابَهَ الفِعْلَ مُنِعَ التَّنوينَ الذي هُوَ عَلَمُ التّمكّنِ ومُنِعَ بَعْضُ وجوه (٢٨) الاعرابِ البَابَ لَمّا شَابَهَ الفِعْلَ مُنِعَ التَّنوينَ الذي هُوَ عَلَمُ التّمكّنِ ومُنِعَ بَعْضُ وجوه (٢٨) الاعرابِ أَيْضاً . وقد ذَكرَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ الله في دَرْسِ الكِتَابِ هَذِهِ الطَّرِيقةَ مع الأُولَى وقَالَ : انْ أَيْضا عَلَى هذهِ الطَّرِيقةِ : لِمَ أُعِيدَ الجَرُّ في حَالِ الإِضَافَةِ والألِفِ واللامِ ؟ فالجَوابُ من وَجْهَيْن :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ القَصْدَ أَنْ يَمْنَعَ بعضَ مَالا يكونُ في الفِعْلِ لا كُلَّهُ . فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ مُنِعَ الجَرَّ في بَعْضِ الأحوالِ دونَ جَمِيعِهَا لئلا يَجْرِيَ اعرابُ الاسمِ المفردِ مَجْرَى اعرابِ الفَعْلِ في تَعريّهِ من الجَرِّ في كلِّ حَالٍ .

والوَجْهُ الثَّاني : أنَّ الاسمَ اذَا دُخَلَتْهُ الاضَافَةُ أَوِ الأَلِفُ واللامُ خَرَجَ من شَبِّهِ الفِعْلِ

⁽۲۴) ج: عن أن يكون.

⁽ ٧٤) من ب و ج الصواب. وفي الأصل الخارج ١ تحريف.

⁽٢٥) ب ۽ ج : وانتقال استحقاقه . تحريف .

⁽٢٦) ب ، ج: بطريقة ثالثة. تحريف.

⁽ ٢٧) سقطت ۽ ان ۽ في ج.

⁽ ۲۸) ج : وجوده . تحریف .

لدخولِ مالا يكونُ في الفِعْلِ البَّنَّةُ عَلَيْهِ (٢١) واذَا (٣٠) خَرَجَ من شَبَهِهِ (٣١) أَعِيدَ اليهِ ما أُخِذَ مِنْهُ لَاجْلِ مُشَابَهَتِهِ. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الحُسَيْنِ (٣٢) رَحِمَهُ اللهُ: ويلزمُ على هَذَا (٣٣ أَنْ لا تَدْخُلَ حروفُ الجَرِّ الأَفْعَالَ ٣٣) ، فكَانَ يَجِبُ أَنْ يُعَادَ مَعَهَا الجَرُّ والتَّنُوينُ ، لأَنَّ الاسمَ يَخُرُجُ بِهَا عن شَبَهِ الفِعْلِ ، قَالَ : وأُجِيبُ عنهُ بِجَوابَيْنِ : أُحَدُّهُمَا أَنَّ اللامَ والاضَافَةَ يَخُرِجُ بِهَا عن شَبَهِ الفِعْلِ ، قَالَ : وأُجِيبُ عنهُ بِجَوابَيْنِ : أُحَدُّهُمَا أَنَّ اللامَ والاضَافَةُ الشَّرُ تَعْيِراً للاسم من حروفِ الجَرِّ ، أَلا تَرَى أَنَّهُمَا يَجْعَلانِ النَّكِرَةَ مَعْرِفَةً ، وحروفُ الجَرِّ الشَّرُ لا يُحْوِلهَا . لا تُحدِثُ في مَعَانِي الأَسْمَاءِ شَيْئًا من هَذَا النَّحِو ، فَلَمَا كَانَ كَذَلْكَ لَمْ يُعْتَدَّ // بِدُخُولِهَا .

والجَوَابُ النَّانِي أَنَّ حروفَ الجَرِّ جاءتْ لتوصلَ الأَفْعَالَ الى الأَسْمَاءِ . فَقَوْلُكَ : ذَهَبْتُ بزيدٍ ، بمنزلةِ أَذْهَبْتُ زَيْداً ، لأَنَّ البَاءَ يُعْدِّي الفِعْلَ الى زَيْدِ ويُوقِعُهُ عَلَيْهِ كَمَا تَفْعَلُ الهَمْزَةُ . واذَا كَانَ كذلك كَانَ البَاءُ مَعْدُوداً في جُمْلَةِ الفِعْلَ من جَهةِ المَعْنَى فَيَصِيرُ كَانَّهُ لَمْ يَتَصَلُ بالاسم . وأمّا اللامُ فبخلافِ هَذَا ، لأنّهُ من جُمْلَةِ الاسم و [أحَدِ] (٣٠) لَمْ يَتَصَلْ بالاسم . وأمّا اللامُ فبخلافِ هَذَا ، لأنّهُ من جُمْلَةِ الاسم و [أحَدِ] (٣٠) فتأمَلُ حُرُوفِهِ . فَهَذَا ظَاهِرُ كَهَا ذَكَرَهُ ، وأقولُ : انَّ هَذَا مَوْضِعٌ يُحْتَاجُ الى [تلخيصٍ] (٣٠) فتأمَلُ ما أذكره لك .

اعْلَمْ انّا اذا قُلْنَا : جَاءِنِي أَحْمَرُ ، وَرَأَيْتُ أَحْمَرُ (٣١) ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ : انّ أَحْمَرَ قد خَرَجَ مِن شَبَهِ الفِعْلِ الْفَاعليّةُ والمَفْعُوليّةُ لا [يَكُونَانِ] (٣٧) في الفِعْلِ ، لأجْلِ أَنّهُ بمنزلةِ أَنْ تقولَ : أَنَّ أَحمرَ قد خَرَجَ مِنْ شَبَهِ الفِعْلِ اذْ لم يدلَّ على زَمَانٍ ، وهَذَا مُحَالً مُبْطَلٌ بحكم التّشبيه (٣٨) من حيث أنَّ احمرَ اسمُ يُشَبَّهُ بالفعلِ بأنْ يحصلَ فيهِ مَحَالٌ مُبْطَلٌ بحكم التّشبيه (٣٨) من حيث أنَّ احمرَ اسمُ يُشَبَّهُ بالفعلِ بأنْ يحصلَ فيهِ بَعْضٌ أوصافِهِ . ولو حَصَلَ فيه أحكامُ الفِعْلِ ومَعَانيهِ كُلُّهَا كانَ فِعْلاً لا اسماً مُشبهاً للفعلِ .

⁽ ۲۹) سقطت «عليه» في ب و ج.

⁽٣٠) ج: فاذا.

⁽ ٣١) ب 6 ج : من شبه . تحويف .

⁽٣٢) سقط قوله ﴿ أَبُو الحَسَينَ ﴾ في ب و ج.

⁽٣٣-٣٣) بدله في ب و ج : ان حروف الجر لا تدخل على الأفعال .

⁽٣٤) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل وأخره. تحريف.

⁽ ٣٥) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل ، تخليص ، . تحريف.

⁽٣٦) ب ۽ ج: وضربت أحمر.

⁽٣٧) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «يكونا ». تحريف.

⁽ ۳۸) ب : لحكم التشبيه .

فَانَّا يُقَالُ: أَنَّهُ يُشْبِهُ الفِعْلَ اذَا اكْتَسَى بَعْضَ أَوْصَافِهِ مَعْ كُونِهِ على الحقيقة . وذَلِكَ قُولُكَ فَي أَخْمَدَ : أَنَّهُ يُشْبِهُ الفِعْلَ فِي التّعريفِ والوَزْنِ ، فاذَا نَكَّرْتَ فقلت : رُبَّ أَحْمَدَ قُلْت : رُبَّ أَخْمَدُ وَجْهَيْ المُشَابَهَةِ ، ولوصَغْرْتَ تَصْغِيرَ الترخيم مع التَّنْكيرِ فقلت : رُبَّ خُمَيْدٍ ، قُلْت : أَنَّهُ عَرَى مَنْ شَبَهِ الفِعْلِ (٣٩ بِكُلِّ حَالٍ والمَعْنَى فِي قَوْلِنَا عَرِيَ مِنْ شَبَهِ الفِعْلِ (٣٩ بِكُلِّ حَالٍ والمَعْنَى فِي قَوْلِنَا عَرِيَ مِنْ شَبَهِ الفِعْلِ (٣٩ بِكُلِّ حَالٍ والمَعْنَى فِي قَوْلِنَا عَرِيَ مِنْ شَبَهِ الفِعْلِ (٣٩ بِكُلِّ حَالٍ والمَعْنَى فِي قَوْلِنَا عَرِيَ مِنْ شَبَهِ الفِعْلِ (٣٩ بِكُلِّ حَالٍ والمَعْنَى فِي قَوْلِنَا عَرِيَ مِنْ شَبَهِ الفَعْلِ (٣٩ بِكُلِّ حَالٍ والمَعْنَى فِي مَوْلِنَا عَرِي مِنْ شَبَهِ الفَعْلَ اللّهِ عَلَى اللّهِ مُنْ جُمْلَةِ الأَسْبَابِ فِيكُونُ دُخُولُهَا فِيهِ مُخْرِجاً عن شَبَهِ الفَعْلَ بَوجودِ سَبَيْنِ مِنَ الأَسْبَابِ التي عَرَفْتَ فاذَا الفِعْلَ بَوجودِ سَبَيْنِ مِنَ الأَسْبَابِ التي عَرَفْتَ فاذَا الْمُشَابَهَةِ ، وإنّا يُشَابِهُ الاسمُ الفِعْلَ بوجودِ سَبَيْنِ مِنَ الأَسْبَابِ التي عَرَفْتَ فاذَا تَعْرَى مِنْهَا كَانَ خَارِجاً عن شَبَهِ فَهذَا قَاطِعٌ كَمَا تَرَى .

وبهذا الأصل بُنعَى على (٢٠) قصة اللام والاصافة فَيقَالُ: انَّ هَذَا البابَ لَم يُشْبِهِ الفعل بالتَّعرِّي من الألف واللام والاضافة فيكونُ وجُودُهُمَا فيه محرجاً لَهُ عَنْ شَبَهِ الفِعْلِ فيه غيرُ فالتَّعلَّقُ بقولِنَا: انَّ الاسمَ خَرَجَ عن شَبهِ الفِعْلِ لدخولِ مالا يكونُ في الفِعْلِ فيهِ غيرُ صحيح ولَوْ جَازَ أَنْ يكونَ دخولُ اللام مُخْرِجاً لَهُ من شَبهِ الفِعْلِ لأَجْلِ أَنَّه شيءٌ لا يَدْخُلُ الفِعْلَ لَوْجَبَ أَنْ يُقالَ: انَّ مَنْ بفتح المي مَثَلاً يَخُرَجُ من شَبهِ الحِرْفِ اذَا دَخَلَهُ الحُوفُ الجَارِهُ كقولِكَ: بِمَنْ مَرَّرْتُ ، لأَنَّ ذلك لا يكونُ في الحروفِ ، وهذا لا يَقُولُهُ عَاقِلٌ ، لأَجْلِ أَنَّ مَنْ يُشْبِهُ الحَرْف من حيثُ إنَّهُ يَتَضَمَّنُ (٣٤) مَعْنَى الاستفهام لا مِنْ عَاقِلٌ ، لأَجْلِ أَنَّ مَنْ يُشْبِهُ الحَرْف من حيثُ إنَّهُ يَتَضَمَّنُ (٣٤) مَعْنَى الاستفهام لا مِنْ عَقَلِ كانَ يَجُورُ أَنْ يقالَ: انَّ اللامَ يَخُرِّجُ بِهِ الاسمُ (٥٠ مِنْ شَبَهِ الفِعْلِ لو آنَهُ عَرِي وَهَذَا الْبَيَانِ ، وهَذَا الْوَصَحُ من أَنْ يَفْتَقِرَ الى أكثر (٤٠) من هذَا البَيَانِ ، وهَذَا اللام يَخُرجُ بِهِ الاسمُ (٥٠ مِنْ شَبَهِ الفِعْلِ لو آنَهُ عَرِي الاسمُ ٥٠) الذي يدْخُلُه مِن الأسبَابِ كَما يُقَالُ مَثَلاً : انَّ رُبَّ اذَا دَحَلَ على أَحْمَدَ الاسمُ مَا الذي يدْخُلُه مِن الأَسْبَابِ كَما يُقَالُ مَثَلاً : انَّ رُبَّ اذَا دَحَلَ على أَحْمَدَ الْتَه يُعْرِيهِ مِن التّعريفِ الذي هُو أَحَدُ سَبَيْهِ ال

⁽٣٩-٣٩) ساقطٍ في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٤٠) ب ، ج: لم يشبه.

⁽ ٤١) كذا الصواب. وفي الأصل «جودهما ». تحريف.

⁽٤٢) ب: ينحى عن. تحريف وفي اللسان (نحي) ١٨١/٢٠ : وانحى عليه وانتحى عليه اذا اعتمد عليه . .

⁽٤٣) ب: تضمن.

⁽ ٤٤) ج: أكبر.

⁽ ٤٥ - ٤٥) ساقط من ب و ج بسبب انتقال النظر.

ونَحْنُ نَرَى اللامَ تَدْخُلُ ولا تُوجِبُ تعرّيَ الاسمِ ممّا يَمْنَعُ صَرْفَهُ أَلا تَرَى أَنَّ حَمراءَ لا يَنْصَرِفُ ، لأَنَّ فيهِ ألفي التَّأْنيثِ ، وأَنْتَ تَقولُ الحمراءُ والحمراء وبالحمراء ، فَتَجرُّ مَعَ وجودِ مَا كَانَ يَمْنَعُ الجَرَّ قَبْلَ دُخُولِ اللامِ ، واذَا كانَ الأَمْرُ مَا اتّضحَ لكَ ، عَرَفْتَ أَنَّ عودَ الجَرِّ مع الألفِ واللامِ ليسَ يحوزُ أَن يُعَلَّلَ بأَنَّ الاسمَ خرجَ بهِ عن شَبَهِ الفِعْل فَهَذَا هَذَا .

وأمّا ما تَقَدّمَ ذِكُرُهُ مِن أَنَّ اللامَ يُغَيِّرُ مَعْنَى الاسمِ فَجَازَ لذلكَ أَنْ يُخْرِجَهُ مِن شَبَهِ الفِعْلِ ، فَلَيْسَ يَصِحُّ التَعْلَقُ بِهِ ، وذَاكَ أَنَّ حَمْراءَ اذَا كَانَ شَبَهِها بالفعلِ بوجودِ أَلْفِي التّأنيثِ فِيهِ ، لَم يُخْرِجُهَا عَن شَبَهِ الا مَا يُزيلُ سببَ المُشَابَهةِ عَنْها . وتَغْييرُ مَعْنَى الحَمْرَاءِ بالتّعْريفِ لا يُزيلُ عِن لَفْظِهِ أَلْفَيْ التّأنيثِ ويُبَيّنُ ذلكَ آنَكَ لو سَمّيْتَ رَجُلاً بِشُرَى ، لَمْ يَخُرِجُ الاسمَ تَغَيَّرُ معناهُ (٤٠) بانتِقَالِهِ مِن مَصْدَرِ الى شَخْصِ مخصوصٍ ، عن شَبَهِ الفِعْلِ ولم يَجُزْ صَرْفُهُ ، لأنَّ المُشَابَهة لم تكنْ مِن جهةِ المَعْنَى فيزولُ حُكْمُهَا بِتَغيّرهِ ، وَهُو أَنْ تُسَتَى رَجُلاً بِبِشْ وَانَّا المُشَابَهةَ – وَازْتَفَعَ حُكْمُهَا الذي هُو مَنْعُ الصّرْفِ ، وَهُو أَنْ تُسَتّى رَجُلاً بِبِشْ وَانَّا المُشَابَهةَ – وَازْتَفَعَ حُكْمُهَا الذي هُو مَنْعُ الصّرْفِ ، وَهُو أَنْ تُسَتّى رَجُلاً بِبِشْ مَثَلًا . ولَيْسَ تَغَيِّرُ مَعْنَى الحَمْرَاءِ بانْتِقَالِهِ مِن النَّكِرَةَ الى المَعْرَقَةِ (٤٤) بأَشَدَّ مِنْ تَغَيْرِ (٤٤) مَثَلًا . ولَيْسَ تَغَيِّرُ مَعْنَى الحَمْرَاءِ بانْتِقَالِهِ مِن النَّكِرَةَ الى المَعْرَقَةِ (٤٤) بأَشَدَّ مِنْ تَغَيْرِ أَمَا مَعْنَى بُشُرى اذَا سَمَيْتَ بِها . بَلْ هَذَا أَشَدُ تَغِيرًا مِن حَيْثُ أَنَّ الحَمْرَاءَ يَدَلُ على واحدٍ مِن مَعْنَى بُشْرَى اذَا سَمَيْتَ بِها . بَلْ هَذَا أَشَدُ تَغِيرًا مِن حَيْثِ بِعْدِ بَعْدَ أَنْ كَانَ واحِداً لا بِعَيْنِهِ .

وأمّا نَحْوُ بُشُرَى اذَا سَمّيْتَ بِهِ رَجُلاً فليسَ يَبْقَى مَعَهُ شَيءٌ من مَعْنَاهُ الأوّلِ ، لأنَّ الرجل لا يكونُ مُسْتَفَاداً من بُشُرَى في حَالِ تَنكيرِهَا ما هُوَ مِنْ جُنْسِ [لا يكونُ مُسْتَفَاداً من بُشُرى في حَالِ تَنكيرِهَا ما هُوَ مِن جُنْسِ] (٤٩ كَا كَان يُسْتَفَادُ مِنْ حَمْراءَ نكرةً ما هُوَ من جِنْسِ] (٤٩ المُسْتَفَادِ عِنْدَ التّعريفِ [الرّجلِ كَمَا كَان يُسْتَفَادُ مِنْ حَمْراءَ نكرةً ما هُوَ من جِنْسِ] (٤٩ المُسْتَفَادِ عِنْدَ التّعريفِ . وهَذَا قَاطِعٌ فَانّها يُمْكِنُ أَنْ يَتَعَلّقَ بجديثِ اللامِ والأضافةِ في عودِ الجَرِّ عَلَى

⁽٤٦) ج: بغير معناه. تصحيف.

⁽٤٧) ب، ج: الى التعريف.

⁽ ٤٨) ج : تغيره . تحريف .

⁽٤٩) ما بين العاضدتين من ب و ج. واثباته يقتضيه السياق. وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

ضَرْبٍ مِن التَّمَتُّلِ ، وذلكَ بَعْدَ أَنْ يُمْزَجَ بالجوابِ الأَوِّلِ فَيُقَالُ : انَّ الجَرَّ أُعِيدَ في حَالِ الأَلفِ واللام والاضَافَةِ من حيثُ كَانَ القَصْدُ أَنْ لا يُمْنَعَ في كلِ حالٍ لثلا يَجْرِي الاسمُ مَجْرى الفِعْلِ في اعرابهِ . وكَانَ حَالُ اللام والإضافةِ أُولَى من حيثُ كَانَا يَغيرانِ الاسمَ فَيَجْعَلانِهِ شَيْئًا آخَرَ غيرَ الذي كَانَ . فأمّا أَنْ يُقَالَ : أَنَّ اللامَ أَخْرَجَهُ من شَبهِ الفِعْلِ فَوَجَبَ صَرْفُهُ لذلك ، فلا يَصحُّ بِمَا شَرَحَتْهُ من الأَدِلَّةِ .

وكلامُ صَاحِبِ الكِتَابِ(٠٠) يدلُّ عَلَى هَذَا النَّحْوِ بعينهِ ، لأَنَّهَ قالَ : انَّ هَذَا البابُ مُضَارَعٌ بهِ الفِعْلُ فَلا يَجْرِي مَجْرًاهُ . فأشَارَ الى أنَّ القَصْدَ أنْ يُمْنَعَ الجَرَّ في حَالٍ دونَ حَال ، فاعرفه ، فانَهُ(١٠) قَدْ تَرَى كَثِيراً مِنْهُمْ يقولونَ : انَّ اللامَ أخْرَجَهُ من شَبهِ الفِعْلِ وَلَام أَنْحُرِيلُونَ](٢٠) الى نُفُوسِهِمْ شَيْئاً لا يَتَحَصَّلُ . على انَّ الذي يَغْلِبُ على الكتابِ وكلام مُحَقِّني اصْحَابِنَا هُوَ الطريقةُ الأُولَى ، لأَنَّهُمْ يقولونَ أَبَداً : أعادُوا الجَرِّ حيثُ أُمِنُوا لَحَاقَ النَّوينِ .

والطّريقةُ الثّانيةُ التي ذَكَرْتُهَا كالمُسْتَنْبَطِ مِنْهَا . وقَدْ يِتَأْتَى // طريقةٌ ثَالِئَةٌ(٥٣) وهي أَنْ يُقَالَ : أَنْهُمْ قَصَدُوا مَنْعَ الجّرِ والتَّنوينِ ، ولكنّهُمْ أَعَادُوا الجّرَّ معَ اللام والاضَافَةِ ، اذْكانَكُلُّ واحدٍ مِنْهَا يقومُ مَقَامَ التّنوينِ . واذاكانا قَائِمَيْنِ مَقَامَهُ صَارَ التّنوينُ كَأَنَّهُ عَادَ ، واذَا عَادَ التّنوينُ عَادَ الجَرُّ لاَنْهَا سَقَطا مَعاً وهَذَا سَدِيدٌ واضِحٌ .

وَبَعْدُ. فَانَّكَ تَفْتَقِرُ الى مَعْرِفَةِ أَصْلِ آخَرَ، يُزِيلَ عَنْكَ الشَّبْهَةِ في العِبَارَةِ، وذلكَ (٥٤) أَنَّ أَصْحَابَنَا كَثْيِراً ما يقولُونَ : انَّ هَذَا البابَ شُيِّةَ بِالفِعْلِ فَمُنِعَ بِعضُ ما يكونُ

⁽ ٥٠) في سيبويه ٧/١ : « فجميع ما يُتُركُ صَرْقُهُ مُضَارِعٌ بِهِ الفعل ، لأنه انما فُعِلَ ذلك به لأنه ليس تمكّن غيره ، كَمَا أَنْ الفعل ليس له تمكّن الاسم » .

⁽١٥) ب، ج: فانك.

⁽٥٢) من بُ و ج. الصواب. وفي الأصل؛ فيخيلون. تصحيف.

⁽۵۳) ب،ج: رابعه، سهو.

⁽٥٤) ب: وذاك.

فيهِ (٥٥) منَ الجَرُّ مَعَ التَّنوينِ ولم يُسْنَعُ جميعَ مالا يكونُ فيهِ حَتَّى قَدْ يُقَالُ: انَّه لَمْ يُمْنَع الألِفَ واللامَ والاضافَةَ وَلَيْسَ المقصودُ في ذلكَ أنَّ الاسمَ لَمَّا شَابِهَ الفِعْلَ كانَ المُشَابَهَةُ مِمَّا يَكُونُ (٥٦) انْ يَقْتَضِيَ تَعُريِّهِ منَ الألفَ واللام والاضافةِ ، الا أَنَّهُ تُركَ لَثلا يَجْري مَجْرَاهُ فِي كُلِّ حالٍ. وَذَاكَ أَنَّ مُشَابَهَةً أَحْمَرَ لَلْفِعْلِ انَّهَا هِيَ من جهةِ الفَرْعِيَّةِ ، والفرعيةُ(٥٧) تَقْتَضِي أَنْ يُمْنَعَ ما يَكُونُ دَليلاً على التَّمَكُّن وذلكَ (٥٨) هُوَ التَّنْوينُ ، ولا يَقْتَضِيَ أَنْ يُمْنَعَ أَشْيَاءَ تُفِيدُ في الاسم مَعَانِيَ ، لأنَّ الألِفَ واللامَ وُضِعَ للدَّلالةِ عَلَى التَّعريفِ، وحروفُ الجَّر لَتَدُلُّ على مَعَانِيَها وتُوقِعُ الأَفْعَالَ على الأَسْمَاءِ، ولَمْ تُوضَعْ للتَّمكُّن خُصُوصاً كَمَا يُوضَعُ التَّنوينُ . فانَّما يصاحبُ مَعْنَى التَّمكُّن هذهِ الأشياءَ من حيث أَنَّهَا تَخْتَصُ بِالأَسْهَاءَ ، والأَسْمَاءُ أَمْكَنُ مِنَ الأَفْعَالِ والحروفِ . واَذَا صَارَ اللامُ يدُلُ على الاسمِيَّةِ حَصَلَ بالاتَّفَاقِ منهُ دلالةٌ على التَّمكُّنِ . وَلَوْ جَازَ أَنْ يكونَ اللامُ موضوعاً للتّمكُّن لَجَازَ أَن تكونَ حروفُ الجَرِّ موضوعةً للتّمكُّن ﴾ وذلِكَ مُحالٌ . كَيْفَ ونَحْنُ نَرَاهَا تَدْخُلُ عَلَى المَبْنِيَّاتِ نَحْوَ : بمَنْ مَرَّرْتَ ، وكَذَا اللامُ دَخَلَتْ مزيدةً في نحو الذي والتي وغيرَ مزيدةٍ في نحو الخَمْسَة عَشَرَ والحَادِي عَشَرَ، ولو جَازَ أن تكونَ الفَرعيَّةُ من جنسِ ما يَفْتَضِي منعَ الألفِ واللام لوجبَ أنْ يكونَ ممّا يَقْتَضِيَ منعَ الفاعليةِ والمفعوليّةِ وجميع المَعَانيَ التي لا يَحْتَمِلُهَا الفِعْلُ. وذلكَ ظَاهِرُ الاستحالةِ فانَّمَا مقصودُهُمْ اذا قَالُوا : أنَّهُ مُنِعَ بعضَ مالا يكونُ في الفِعْل أَنَّ الفرعيَّةَ اقتَضَتْ أَنْ يُمْنَعَ عَلَمَ التَّمَكُّن ودليلَ الاصلية ولم يقتضِ أَنْ يُمْنَعَ اللامَ لأنها لم تُعرِّهِ من استحقاقِ التَّعريفِ واحتمالِهِ ، وانَّها عَرَّتُهُ من احتمالِ التّمكُّنِ فاغْرِفْهُ.

وأصلُّ آخَرُ وهو أنَّهُ لا يجبُ أنْ يُظنَّ أنَّ مُشَابَهَةَ هذا البابِ للفعلِ من حيثُ أنَّ هذهِ الأسبابَ التي دَخَلَتْهُ تدخلُ على الفِعْلِ ، كيفَ وأكثرُ ذلكَ لا يُوجَدُّ فيهِ ، ألا تَرَى أنَّ التَّعريفَ والعَدْلَ والجَمْعَ والعُجْمَةَ والتَّأْنيثَ لا يكونُ شيءٌ منها في الفِعْلِ ، ولا(٥٩) تَجِدُ

⁽٥٠) ب، ج: مما لايكون. سهو.

⁽٥٦) ٻء ج: عما يجوز.

⁽٥٧) سقطت ﴿ وَالْغَرْعِيةِ ﴿ فِي جِ.

⁽٨٨) ب، ج: وذاك.

⁽٥٩) ب،ج: فلا.

فيهِ التّعريفَ اذِ الفعْلُ لا يكونُ الا نكرةً ولا يكونُ فيهِ نحوَ عُمَرَ وهو جنسٌ ، فَلا (٦٠) يكونُ فيهِ الجَمْعُ . ولِهَذَا كَانَ قولٌ من يقولُ في يَفْعَلانِ ويَفْعَلُونَ : واذا ثَنَيْتَ الفعلَ أو جَمَعْتَهُ اتّساعاً . وقالَ صَاحِبَ الكِتَابِ (٦١) : لَيْسَ هُنَا يَفْعَلُ ويَفْعَلُ ، فتجمعُ بَيْنَهُمَا وقَدْ تَقَدَّمَ ذلكَ فِي صَدْر الكِتَابِ .

ولا يكونُ أعْجَميًا علَماً نحو ابراهيم // واساعيل (٢٣) ، ولا يكونُ فيه التأنيثُ المُشْتَرَطُ (٢٣) في هذا البابِ ، لأنَّهُ يَجِبُ أَنْ يكونَ علمُ التَّانيثِ لازماً كَتَاءِ حَمْزَةَ ، ولا يَلْزَمُ التَّانيثُ الفِعْلُ لاَنَّهُ الْمَا يُونَّثُ لِيُتابِعَ الفَاعِلَ نَحْوَ ضَرَبَتْ هِنْدٌ ، وليسَ يكونُ الفِعْلُ مُخْتَصاً بالمؤنّثِ فَيَلْزَمُهُ علامةُ التَّانيثِ ، ونحوُ حاضَ لا يلزمُهُ ذلك أيْضاً ، واذَا اخْتَصَّ بالمؤنّثِ لأَنَّهُ يحوزُ أَنْ تقولَ : اذَا أَتَيْتَ الى الجَمْعِ حَاضَ النسّوةُ كقولِهِ تَعالَى – (وقالَ بسَوّةٌ في المَدينَةِ) – (١٤) ، ولَيْسَ في نَفْسِ الفِعْلِ تَأْنِثُ معنويٌ كَمَا كَانَ ذلك في نحوِ هنو أَن الأمرُ على ما ذَكَرْنَا لم يكنِ التَّأْنيثُ المُعْتَبُرُ في هَذَا البَابِ بموجودٍ في الفِعْلِ ، فقد عَلِمْتَ أَنَّ هذهِ الأَسْبابَ الله جَذبَتِ الاسمَ الى مشابهةِ الفِعْلِ من جهةِ الفَوْعِيَةِ لا مِنْ حيثُ أَنْها تُوجَدُ في الفِعْلِ .

وأمّا قولُهُ وجميعُ مالا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ يَنْصَرِفُ في النَّكِرَةِ الا أربعة أشياءَ ، الى آخر الفَصْلِ ، فانّا حَالَفَ هذهِ الأَربعةُ البابَ ، لأنّهَا تَضَمَّنَتْ ما يَقْتَضِي مَنْعَ الصَّرْفِ في حالِ النّنكيرِ ، وبَيانُ ذلك يَأْتِي بَعْدُ ، وانّا صَرَفْتَ المَعْرِفَةَ بالتّنكيرِ فقلتَ : كَمْ مِنْ أَحْمَدٍ لَقِينَهُ لأَجْلِ أَنَّ التّعريفَ كَانَ أَحَدَ سَبَبَيْهِ ولما نَكَرَّتَهُ زالَ وبَقِي سَبَبٌ واحِدٌ وهو وَزْنُ الفِعْلِ ، والسَّبَ الواحِدُ لا يَمْنَعُ الصَّرْفَ .

⁽٦٠) ب، ج: ولا.

⁽ ٦٦) في سيبويه ٨/ه : « واعلم أنّ التثنية اذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقها الف ونون ، ولم تكن الألف حرف الاعراب ، لأنكَ لم ترد ان ثثنى يَفْعَلَ هذا البناء فتضم اليه يَفْعَل آخر ،

⁽٦٢) ب ، ج : اسماعيل وابراهيم .

⁽ ٦٣) ج : المشروط .

⁽ ٦٤) آية ٣٠/يوسف ١٢ .



قَالَ الشَّيخُ أبو علي :

وَوْنِ الْغِمْلِ :

لو سَمَيْتَ رَجُلا ضُرِبَ أو ضُوربَ أوْ ضُرّبَ أو ضَرَّبَ أو ضَرَّبَ (١) لَمْ تَصْرِفْ لانضامِ التّعريفُ الى وزنِ الفِعْلِ. فان نَكَرْتَ صَرَفْتَ لزوالِ أَحَدِ السّبَبَيْنِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر :

اعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ اذَا سُمِّيَ بِهِ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يُسْلَكَ بِهِ سبيلَ الحِكَايةِ ويكونُ مَعَهُ الفَاعِلُ أَمَّا لَفْظًا وامَّا تَقْديراً . والثَّانِي أَنْ يكونَ عَارِياً مِنَ الفَاعلِ .

فَانَّ قُصِدَ الحَكَايَةُ لَمْ يَكُنْ للاعرابِ اليهِ سبيلٌ وَكَانَ باقياً على صُورَتِهِ وذلكَ نَحُو ، تَأْبُطَ شَرَّا ، فَنِي تَأَبُطَ ضميرٌ للرجلِ المعروفِ وذلكَ الضَّمِيرُ بمنزلةِ الاسمِ المُظْهَرِ فِي قَوْلِهِمْ : بَرَقَ نَحْرُهُ ، لأَنَّ بَرَقَ فِعْلُ ونَحْرُهُ فَاعِلٌ . وجَمِيعُ ما كانَ من هَذَا النّحوِ لا يَتَغَيَّرُ ، لأَنَّ الأصل فيهِ أَنْ يُقَالَ : جَاءنِي من قِيلَ لَهْ تَأْبُطَ شَرَّا فَحُكُمُ الفِعْلِ الذي هُو البَناءُ باق فيهِ .

فانْ سَمَيْتَ بِالفعلِ مُجَرِّداً مِنَ الضَّميرِكانَ ذلكَ من جُمْلَةِ الأساءِ كزيدٍ وعَمْرٍهِ ، فاذَا كَانَ المِثَالُ مُخْتَصاً بِالفِعْلِ أَوْ جَارِياً مَجْرَى المُخْتَصِ كانَ سَبَباً مانِعاً مِنَ الصَّرْفِ . فَمِنَ الأَمْثِلَةِ المُخْتَصةِ ما ذَكَرَهُ من ضُورِبَ وضُرِبَ وضَرِّبَ وضَرَّبَ لأنَّ مِثالَ فُعِلَ نَحْوَ عُدِلَ لا يكونُ في الأساءِ وكَذَا فُعِلَ بالتَّضعيفِ يَخْتَصُّ بالفِعْلِ نحو : قُطِّعَ ضُرِّبَ ، وكذا

⁽١) سقطت «أو ضرب» في غير الأصل».

فُوعِلَ نَحو ضُورِبَ وَقُوتِلَ ، أَمَا(٢) فَعُلَ كَضَرَّبَ فَخَتَصُ أَيْضاً لأَنَّ بَقَّمَ(٣) وشَلَّمَ(٤) لاسم موضع أَعْجَميّانِ . فَاذَا سَمَيْتَ رَجُلاً بِضَرَّبَ لَمْ تَصْرِفْهُ فقلتَ : هَذَا ضَرَّبَ ، وَرَأَيْتُ ضَرَّبَ ، وَمَرَرْتُ بِضَرَّبَ ، لاجتاع سَبَبَيْنِ : أَحَدُهُمَا وَزْنُ الفِعْلِ ، والآخرُ التَّعْرِيفُ . وهَكَذَا حُكْمُ الأَمْثِلَةِ // الأُخرِ (٥) تَقُولُ : هَذَا ضُورِبَ وَرَأَيْتُ ضُورِبَ ، وَمَرَرْتُ بضُورِبَ ، فَانْ نَكُرْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ صَرَفْتَ فَقُلْتَ : هَذَا ضَرَّبُ ، ومَرَرْتُ بِضُورِبَ ، فَانْ نَكُرْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ صَرَفْتَ فَقُلْتَ : هَذَا ضَرَّبُ ، ومَرَرْتُ بضُورِبَ ، فَانْ نَكُرْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ صَرَفْتَ فَقُلْتَ : هَذَا ضَرَّبُ ، ومَرَرْتُ بضَرَّبِ آخَرَ ، لأَجْلِ أَنَّ التّعريفَ قد زَالَ فَبَقِيَ وَذْنُ الفِعْلِ والسَّبُ الوَاحِدُ لا يمنعُ الصَّرْبُ .

قَالَ الشَّبْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« ولو سَمَيْتُهُ أَحْمَدَ (٢) ويَشْكُرُ ويَعْمُرُ ويَزِيدَ وأَفْكَلَ (٧) وأَيْدَعَ (٨) كَانَ كذلكَ أَيْضَاً:

(٢) ب: وأماً.

(٣) قال الجوهري في الصحاح (بقم) ٥/١٨٧٣ – ١٨٧٤ : « البَقَّمُ صِبْغٌ معروف وهو العَنْدَمُ ، وقلت لأبي على اللغوي أعربي هو. فقال معرّب ولَيْسَ في كلامهم اسم على فَعَلَ الا خمسة : خَفَّمَ اسم العنبر بن عمرو بن تميم وبالفعل سمى ، وبقَّم هذا الصّبْغ ، وشكم : موضع بالشام وهما اعجميان وبَدُرَ اسم ماء من مياه العرب ، وعَرْ : اسم موضع ويحتمل ان يكونا سميا بالفعل . فثبت ان فَعَل ليس في أصول أسهائهم وانما يختص بالفعل ، فاذا سميّت به رجلا لم ينصرف في المعرفة للتعريف ، ووزن الفعل وانصرف في الفكرة . أنظر أيضا نفس المادة من اللسان ١٩٥٤ – ٣١٩ وسيبويه ٧/٧ – ٨.

(٤) في معجم ما استعجم للبكري : شَكَّم على وزن فَعلَّ اسم لبيت المقدس وقد تعرَّبها العربُ فتقولُ شَلِم . قَالَ الأعشى :

وفي مادة (شلم) من الصحاح ١٩٦١/٥ واللسان ٢١٧/١٥ - ٢١٨ : هو اسم مدينة بيت المقدس بالعبرانية ، وهجو لا ينصرف للعجمة ووزن الفعل .

- (٥) ج: والآخر. تحريف.
 - (٦) ط: بأحمد.
- (٧) في الصحاح (فكل) •/١٧٩٧ : « الأفكل ، على أَفْمَل : الرَّعدَةُ ، ولا يبنى منه فِعْلُ . يقال : أَخَذَهُ أَفْكُلُ ، اذا ارتعد من برد أو خوف . ولا يبنى منه فعْلُ . وهو ينصرف فان سميت به رجلا لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته في المنكرة .

أنظر أيضًا المادة نفسها من اللسان ١٤٥/١٤.

(٨) في الصحاح (يدع) ١٣١٠/٣ : « الأيدع : الزعفران . وهذا ينصرف ، فان سميت به رجلا لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل ، وصرفته في النكرة مثل أفكل .

أنظر المادة نفسها من اللسان ٢٩٤/١٠.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا سَمَيْتَ بِيزِيدَ وفيه ضميرٌ حَكَيْنَهُ ، فقلتَ : هَذَا يزيدُ ورَأَيْتُ يَزِيدُ ، ومَرَرْتُ بِيزِيدُ ، فتتركهُ على حُكْم الفِعْلِ ، لأَنَّهُ بمنزلةِ قولِكَ : يزيدُ عمروٌ ، اذِ الضَّميرُ المستكِّنُ فيهِ فَاعِلُهُ ، وعَلَى هَذَا جَاءَ :

/٢٥١/ نُبَثْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمْ فَسدِيدُ (١)

فَانْ سَمَيَّتَ بِهِ مُتَجِرِّداً عَنِ الضَّميرِ (١٠) أَعْرَبْتَهُ اعرابَ الأَسْمَاءِ ولَمْ تَصْرِفْهُ للتّعريفِ وَوَزْنِ الفِعْلِ، وهَذَا حُكْمُ يَشْكُرُ ويَعْمُرُ.

وأما أَفْعَلُ نحو أَفْكُلُ ، اذا سَمَيْتَ به رَجُلاً ، فأنّك لا تَصْرِفُهُ لأنّ مِثالَ أَفْعَلَ وانْ جَاءَ في الأسْمَاءِ نحو أَزْمَلِ وأَجْدَلِ(١١) ، فأنّهُ في الأَفْعَالِ أَكْثَرُ . واذَا كَانَ غَالِباً على الفِعْلِ كَانَ بمنزلةِ المُخْتَصِّ بهِ ، فلا فَضُّلَ بَيْنَ أَنْ تُسَمّى رَجُلاً بأفكلِ وبينَ أَنْ تُسَمّّيهُ بِضُرِبَ ، فَي أَنَّ وَزْنَ الفِعْلِ يَمْنَعُ الصَّرْفَ ، تقولُ : هَذَا أَفكلُ ، ورأيتَ أَفْكُلَ ، ومَرَرْتُ بأَفْكُلَ ، وكذَا أَيْدَعُ لأَنَّ الهمزة فيه زائدة . والدّليلُ على ذلك يَأْتِي في التصريفِ فانْكَانَ المِثَالُ غيرَ مُخْتَصِّ بالفِعْلِ ، ولا غالباً عليه ، لَمْ يَكُنْ لَهُ تَأْثِيرٌ في مَنْعِ الصَّرْفِ ، وذلكَ المِثَالُ فَعَلَ . لَو سَمَيْتَ رَجُلاً يَضَرَبَ صَرَفْتَهُ فقلتَ : هَذَا ضَرَبُ الظّريفُ ، ورأيت ضَرَبًا ، ومردت بضَرَبٍ ، لأنَّ هَذَا المِثَالُ كثيرٌ في الأَسْمَاءِ كَجَبَلِ وزَمَنِ وغيرِ ذَلِكَ مَا فَرَبُ عَلَى اللّهُ مَا المَثَالُ كثيرٌ في الأَسْمَاءِ كَجَبَلِ وزَمَنِ وغيرِ ذَلِكَ مَا فَرَبً ، وَذَلْكُ مَا لا يُحْصَى ، وكَذَلِكَ لو سَمَيْتَ بِدَحْرَجَ صَرَفْتَ فقلتَ : هَذَا ذَحْرَجٌ ، وَرأَيْتُ لا يُحْصَى ، وكَذَلِكَ لو سَمَيْتَ بِدَحْرَجَ صَرَفْتَ فقلتَ : هَذَا دَحْرَجٌ ، وَرأَيْتُ لا يُحْسَى ، وكَذَلِكَ لو سَمَيْتَ بِدَحْرَجَ صَرَفْتَ فقلتَ : هَذَا ذَحْرَجٌ ، وَرأَيْتُ لا يُحْرَبُ مَ فَلَكُ اللّهُ الْسَمَاءِ كَجَبَلُ وزَمَنِ وغيرِ ذَلِكَ مَا لا يُحْصَى ، وكَذَلِكَ لو سَمَيْتَ بِدَحْرَجَ صَرَفْتَ فقلتَ : هَذَا دَحْرَجٌ ، ورأَيْت

⁽٩) نسب العيني في الشواهد الكبرى ١/٨٣هذا الرجز لرؤية ابن العجاج وأعاد روايته في ٣٧٠/٤ ، وعنه نقل صاحب الخزانة في ١٣٠/١ هذه النسبة . والبيتان في ديوان رؤية (القسم الثاني . أبيات مفردات) رقم ١٧٣/٣٣ . وهما غير منسوبين في مقاييس اللغة (فد) ٤٣٨/٤ ، والمفصل ص ٦ ، وشروح سقط الزند للخوارزمي ١/٥٧/١ (أولها) ، وابن يعيشي ٢٨/١ ، واللسان مواد (بقر) ١٤١/٥ و (زيد) ١٨٣/٤ . وشرح الأشموني ١٢٦/١ .

ورواية الأول في الديوان « أنبات » ورواية الثاني : فيه قديد « بالقاف ورواية الثاني في اللسان (بقر) « ظلما علينا » والشاهد فيه مجيء « يزيد » علما محكيا لكونه قد سمي بالفعل مع ضميره المستنر من قولك المال يزيد . ولوكان من قولك يزيد المال لوجب منعه من الصرف فكان يأتي بجرورا بالفتحة . وهؤلاء هم تجاركانوا بمكة وقيل هم بني تزيد أي بالفوقية – وهو تزيد بن حلوان من بني قضاعة .

⁽١٠) ب،ج: من الضمير.

⁽١١) ب ۽ ج : أرمل وأجدل .

دَخْرَجاً ، ومَرَرْتُ بدحرج . لأنَّ فَعْلَلاً لا يَخْتَصُّ بالفعلِ ولا يَغْلِبُ ، بَلْ هُوَ فِي الأَسْمَاءِ أَكْثَرُ نَحَوَ جَعْفَرَ وسَلْهَبٍ وما أَشْبَهَهُمَا .

واغلَمْ أَنَّ موازنة الاسم الفعل يُراعَى فيها طَرَفَانِ : طَرَفُ اللَّفْظِ وهُو أَنْ يكونَ في المَعْنَى أَفْعَلُ ، ولا أحمدُ (۱۲) عَلَى وَزْن أَذْهَبُ ، وطَرْفُ المَعْنَى : وهو أَنْ يكونَ في المَعْنَى أَفْعَلُ ، ولا تكونُ الهمزةُ أَصْلاً ، فانْ زَالَ أحدُ الطَرَفَيْنِ بَطَلَ حُكُمُ الموازنةِ . فَمِنْ ذلِكَ أَنَّ رجلاً لو سُمِّي بأَوْلُقَ (۱۳ على قَوْلِ مَنْ يَجْعَلُهُ ۱۳ فَوْعَلاً مَن وَلَقَ (۱۴) أَوْ بِفَوْعَلِ مِن أَمَرَ نَحَو أَوْمَر صُرفَ وانْ كَانَ أُولِق وَأَوْمَر في اللَّفْظِ مِنْ أُوجِل مِن قُولِكَ : وَجَلَّتُ أُوجِلُ ، لأجلِ أَنَّهُ مَنْ وَلَكَ لَو مَعْلَى فِي الظَّاهِ ، اذ لا يكونُ مُخَلِفٌ لَهُ في اللَّفْظِ بين حرف مِزيد وحَرْفِ أَصْلٍ ، فَهَذَا هُو زَوالُ طرفِ المَعْنَى ، وأَمَّا زَوَالُ طَرفِ المَعْنَى ، وأَمَّا زَوَالُ طَرفِ المَعْنَى ، وأَمَّا زَوَالُ طَرفِ المَعْنَى ، وأَمَّا زَوَالُ طَرْفِ اللَّفْظِ بَنَ حرف مِزيد وحَرْفِ أَصْلٍ ، فَهَذَا هُو زَوالُ طرفِ المَعْنَى ، وأمَّا زَوَالُ طَرْفِ اللَّفْظِ مُوازِنُ لفعل غَو قبل وديكِ ، طَرْفِ اللفظِ فا نَصَ عليهِ صَاحِبُ الكتابِ (١٥) أَنْكَ لوسَمَيْتَ رَجُلا (١٦ بِقِيلَ مِنَ القول صَرَفْتُهُ ١١١) ، لأنَّهُ وانْ كَانَ فُعِلَ في التقديرِ ، فانَّهُ في اللفظِ فلا يغلبُ عليهِ ، فقد اعتبروا وفعل مثالُ لا يكونُ سَبَبًا من حيثُ أَنَّهُ لا يختصُّ بالفعلِ ولا يغلبُ عليهِ ، فقد اعتبروا الطَرَفْيْنِ ، لأنَّ المُنابَهَةَ اذا لَمْ الطَرَفْيْنِ ، لأنَّ المُوانِ قَوْلَ أَلْ المُعَلِّ فَي اللفَعْلِ ولا يغلبُ عَلَهُ المُنَابَهَةَ اذا لَمْ الطَوْقُنْ بَابَتَ كَانَتْ كَانَتْ كَانَتْ كَانَتْ كَانَتْ كَانَتْ كَانَتْ كَذَلِكَ .

⁽١٢) ب: أحمر.

⁽۱۳ – ۱۳) مکرر فی ب.

⁽ ١٤) في اللسان (ولتى) ٧٨٣/١١ : الألقُ والألاق والأوْلَقُ الجنون ، وهو فوعل . وقد الْقَهُ اللهَ يألِقُهُ أَلْقاً ورجلاً مألوق . قال الجوهري وان شئت جعلت الأولق افْعَلْ لأنه يقال ألِق الرجل فهو مألوق على مفعول . قال ابن بري : قول الجوهري هذا وهم منه وصوابه ان يقول ولق الرجل يَلِق وأما ألِق فهو يشهد بكون الهمزة أصلاً لا زائدة ، وأنما يكون أولقَ أفعل فيمن جعله من وَلِقَ لَلِقُ أذا أُسرعَ . فأما اذاكان من ألِقَ اذا جُنَّ ، فهو فوعل لا غير

أنظر المادة نفسها من الصحاح ١٥٦٨/٤.

⁽١٥) نص عبارة سيبويه في ٧/٧ه هي : « ولو سميت رجلا بِقِيل فيمَن ضم القاف كسرتها اسها حتى تكون كبيضٍ » .

⁽١٦ – ١٦) بدله في ب و ج : بقيل « فُعْل » من القول صرفته .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« ولو سَمَيْتَ رجلاً بأجمع ثم نَكَرَّتُهُ (١٧) صَرَفْتَهُ ، ولو سَمَيْتَهُ بأحمرَ ثُمَّ نَكْرْتَهُ لَمْ يَنْصَرِفْ » .(١٨)

قَالَ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّ بِينَ صَاحِبِ الْكِتَابِ وَأَي الْحَسَنِ خِلَافًا فِي أَحْمَرَ اذَا سَمَّيْتَ بِهِ ثُمَّ لَكُرَّتَهُ ، فَصَاحِبُ الْكِتَابِ يقولُ : لا أَصْرِفُهُ بَعْدَ التّنكيرِ وأبو الْحَسَنِ يقولُ : أَصْرِفُهُ (١٩) فَحِجَةُ صَاحِبِ الْكِتَابِ أَنَّ أَحمرَ لَمْ يَنْصَرِفْ فِي أُولِ (٢٠) أَحْوالِهِ للصفةِ ووزنِ الفِعْلِ ، فَلِمَا سُمِّي بِهِ زَالَ الصَّفَةُ وَدَخَلَهُ التّعريفُ فَصَارَ كَأْحِمدَ فِي أَنْ مُنِعَ الصَّرُفَ لُوزنِ الفِعْلِ والتّعريفِ ، فَلَمَّا نكره اعادَهُ الى أَصْلِهِ الذي ثَبتَ لَهُ من منع الصَّرْفِ وانْ كانتِ (٢١) الوصفيّةُ زائلةً عنه ليجري على الحُكْمِ الأصليّ بَعْدَ أَنْ دَخَلَهُ التّنكيرُ الذي هُو الأَصْلُ . الوصفيّةُ ووزنُ الفِعْلِ ، فلمّا سُمّي بِهِ زالَ الوصفيّةُ ، أَلا تَرَى أَنْكَ تقولُ للأبيضِ جَامِني أَحمرُ الأبيضِ جَامِني أَحمرُ الإنبيضِ ، وزن الفِعْلِ ، فلمّا سُمّي بِهِ زالَ الوصفيّةُ ، أَلا تَرَى أَنْكَ تقولُ للأبيضِ جَامِني أحمرُ الأبيضِ ، وزن الفِعْلِ ، فلمّا سُمّي بِهِ زالَ الوصفيّةُ ، أَلا تَرَى أَنْكَ تقولُ للأبيضِ جَامِني أحمرُ الفِعْلِ ، فلمّا سُمّي بِهِ زالَ الوصفيّةُ ، أَلا تَرَى أَنْكَ تقولُ للأبيضِ جَامِني أَحمرُ الفِعْلِ ، فلمّا سُمّي بِهِ زالَ الوصفيّةُ ، أَلا تَرَى أَنْكَ تقولُ للأبيضِ جَامِي أَحمرُ الفِعْلِ ، لأَنْهُ اسمٌ بَمَوْلَةِ زيدٍ ، وأَيّا امتنعَ من الانصرافِ بَعْدَ التّسميةِ للتّعريفِ ووزنِ الفِعْلِ ،

وسياقَ العبارة يقتضيه فاذَا نكَّرتَهُ لم يبقَ فيهِ الا وَزْنُ الفِعْلِ فَأَصْرِفْهُ ، فَأَقُولُ(٢٢)كُمْ من أَحْمَرِ أَبيضَ لَقِيْتُهُ ، كما قُلْتَكُمْ من أحمدٍ مَرَرْتُ بهِ ، وحَكَى شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ أَبَا

⁽١٧) ب، ط: فنكرته.

⁽١٨) ب ۽ ج ۽ ط : لم تصرفه .

⁽¹⁹⁾ بَيْنَ أبواسحق الزجاج في كتاب ما ينصرف ومالا ينصرف هذا الخلاف واواء النحاة فيه بقوله: زعم الخليل وسيبويه وجهاعة من أصحابهم أن هذه الصفة (أي نحو أحمر وأسود) اذا سميت بها لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، اذا سميت رجلا أحمر وقلت: وجاعني احمر يا هذا و - واحمر أخر ، جميعا غير منونين . وزعم الأخفش وجهاعة من البصريين والكوفيين أن الصفة اذا سميت بها رجلا نحو « أحمر » لم ينصرف في - المعرفة . وانصرف في النكرة . قالوا تقول : مررت بأحمر يا هذا وأحمر آخر « اذاكان أسها . قالوا : لأنه قد خرج عن الصفة فصار بمنزلة « أحمد » اذا سمينا به ، فنصرفه في النكرة كما نصرف « أحمد » . وقال الخليل وسببويه : اذا نكرناه قد وددناه الى حال قد كان فيها لا ينصرف .

⁽٢٠) سقطت ﴿ في ﴿ في ج.

⁽ ۲۱) ب : وان کان .

⁽٢٢) ب: وأقول.

عَيْمَانَ قَالَ : قُلْتُ لأبي الحَسَن كَيْفَ قلتَ : مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ فَصَرَفْتَ مَعَ وجودِ الصِّفَةِ وَوَزْنِ الفِعْلِ ، فقال : لأنَّ أَصْلَهُ الأسميَّةُ فكذلك لا تصرف أحمر اسم رجل اذا نكرته لأن أصله الوصفية ، واغْتَبِرْ (٢٣) حُكْمَ الأصْلِ في مَنْع ِ الصَّرْفِ معَ زَوَالِ أحدِ السَّبَيْنِ كُمَا اعْتَبَرْتَهُ فِي أَرْبَعٍ فَلَمْ تَمْنَعِ الصَّرْفَ مَعَ وجودٍ سَبَيْنِ فَلَمْ يَأْتِ بمقنع فَاعْرِفْهُ . فَانَّ قُولَ صَاحِبِ الكِتَابِ مَتِينٌ وقولَ ابي الحَسَنِ واضِحٌ وما اعترضَ بهِ أَبو عثمانً رَاثِقُ . ولأبي الحَسَنِ أَنْ يُفَرِّقَ بينَ المَوْضِعَيْنِ بأنْ يقولَ : انَّا اذَا سَنَّيْنَا بأحمَرَ فقد أُخْرَجْنَاهُ عن موضوعِهِ وجَعَلْنَاهُ بمنزلةِ اسم مُرْتَجل كَغَطَفَانَ مَثَلاً في أَنَّهُ لا يَتَضَمَّنُ شيئاً ممَّا كَانَ وَقَعَ لَهُ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ . أَلا تَرَى أَنَّ أَصّْلَهُ أَن يَدُلُّ عَلَى كُلُّ مذكَّر وُجدَ فيهِ الحُمْرَةُ واذَا جَعَلْتَهُ علماً دَلَّ على وَاحدٍ بجميع صِفَاتِهِ وَزَالَ عنهُ مَعْنَاهُ الأَوّل رَأساً كُمَا أَنّا اذا سَمَّيْنَا بأحمدَ أُخُرُجْنَاهُ من مَعْنَى الفِعْلِ رَأْساً حَتَّى كَأَنَّهُ لَمْ يُفِدْ زَمَاناً وحَدَثاً قَطَّ من حيثُ أَنَّهُ بَعْدَ التَّسميةِ لا يدلُّ على شيءٍ ممَّا يُنَاسِبُ الفِعْلَ ، فأمَّا (٢٤) أَرْبَعٌ فبخلافِ هَذَا لآنَّهُ اذا نُقِلَ من الاسميَّةِ الى الوَصْفِيَّةِ لَمْ يخرجْ بذلكَ عن معناهُ ، أَلا تَرَى أَنَّهُ موضوعٌ في الأَصْلِ لافادةِ العَدَدِ – المَخْصُوصِ وأَنْتَ اذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بنسوةٍ أَرْبَعٍ ، فُهِمَ منهُ العَدَدُ ، كَمَا يُفْهَمُ اذَا كَانَ بَاقياً على اسْمِيَّتِهِ // كَقُولِكَ : جَاءَنِي أَرْبَعُ نِسْوَةٍ ، وانَّمَا يَعْتَرِضُ عليهِ حُكْمٌ زائِدٌ ليسَ في الأصْلِ ، وهو أنَّهُ يَجَرَّى صفةً على شيءٍ من حيثُ أنَّهُ بمعنى : معدودٌ هَذَا الضَّرْبُ منَ العَدَدِ (٢٠ اوكائِنٌ بهذهِ العِدَّةِ ٢٠) ولوكَانَ أَرْبَعٌ يُجْعَلُ بمنزلةِ مَعْدُودٍ على الأطْلاقِ لَوجَبَ أَنْ لا يدلَ في حَالِ – الوَصْفِيَّةِ على العَدَدِ المَخْصُوصِ الذي وُضِعَ لَهُ كَمَا لا يَدُلُّ معدودٌ عليهِ وهَكَذَا حُكْمُ الأسهاء اذَا جُعِلَتْ أَوْصَافاً لَما يُشَمَّ من روائح الوَصْفِيّةِ كَقُولِهِمْ: مَرَرْتُ بِخَاتَم فِضّةٍ، وجُبّةِ خَزٍّ، اتّما يَتَغَيَّرُ الحُكُمُ فِيهَا بَأَنْ تَجْرِيَ : صفاتٍ على ما قَبْلَهَا، و[ذاكَ] (٢٦) أنَّ المصوغَ من الفِضَّةِ فِضَّةً . فَجَازَ لذلكَ أَنْ يُوصَف بِهَا. فاذَا قِيلَ: بِخَاتِم فِضَّةٍ، فكأنَّهُ قِيلَ: بِخَاتِم

⁽ ۲۳) ج : واعتبرته .

⁽ ۲٤) ب : وأما .

⁽٢٥-٢٥) ساقط في ب وج.

⁽٢٦) من ب و ج. الصواب. والعبارة في الأصل: وعلى ما قبلها اذا أن...، سهو.

مسعوع مِن هَذَا السّوع ، الا أنَّ ذلكَ أَبْلَغُ وَأَوْجَزُ ، فالفِضَةُ بِالوصفيةِ لَمُ يُرُلُ عُنْهَا مَعْنَاهَا الذي وُضِعَتْ عليهِ كما أنَّ أربعاً كذلك . واذَا كانَ أحمرُ في حَالِ العَلَميةِ زائلاً عن أصلهِ ومَعْنَاهُ وكَانَ أربع باقياً على مَعْنَاهُ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مُشْبِها للآخرِ . فيقولُ أبو الحَسن لأبي عُثْمَان : انّي اذَا صَرَفْتُ أَرْبَعاً في حالِ الوَصْفِيَةِ كنتُ مُعْيَراً فيقولُ أبو الحَسن لأبي عُثْمَان : انّي اذَا صَرَفْتُ أَرْبَعاً في حالِ الوَصْفِيَةِ كنتُ مُعْيَراً لأَصْدِهِ مِع وجودِهِ فيهِ من جهةِ المَعْنَى وانْ كانَ قد زال عنه من جهةِ المُعْنَى فَهُو أَنَّ لَمْ تَصْرِفُ أَحْمَرَ في حَالِ كونِهِ السّما منكراً من العَلميّةِ جارياً مَجْرَى أَزْمَلِ وَأَفْكُلِ في آنَهُ السمَّ كنتَ قد اعتَبُرْتَ أَصْلاً زالَ عَنْهُ مَعْنَى وحكا . أما زَوَالُهُ من جهةِ المَعْنَى فَهُو أَنَّ السمِّ كنتَ قد اعتَبُرْتَ أَصْلاً زالَ عَنْهُ مَعْنَى وحكا . أما زَوالُهُ من جهةِ المَعْنَى فَهُو أَنَّ أَحْمَرَ العَلميّةِ جارياً مَعْزَةُ أَنْ الدَي هُو الدَّلالةُ على الحُمْرَة في الشَّيء المُذكرِ . وأمّا زَوالُهُ من جهةِ الحُكْم فَهُو آنَّهُ الذي هُو الدّلالةُ على الحُمْرَة في الشَّيء المُذكرِ . وأمّا زَوالُهُ من جهةِ الحُكْم فَهُو آنَّهُ الذي هُو الدّلالةُ على الحُمْرة شيء . كَمَا أَنَّ أَحْمَدَ اذَا مَكْرَبَهُ كَانَ بَعْزَلتِهِ اذَا كَانَ مَعْرَفَةً في أنّه لا يَجْرِي صِفَةً على شيء . واذَا تَقَرَّر أَنَّ المُعْتَبَرَ في أَرْبَعِ أَصُلُ موجودٌ ، والمُعْتَبُرُ في أَحْمَرَ مَعْدُومُ سَقَطَى اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ مَعْدُومُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ كَانَ مَرَّةً فِعْلاً .

فانْ قَالَ قَائِلٌ هَا بِالْكُمْ ترعمونَ فِي عَوْرِ حَوِلَ أَنْهُمْ لَمْ يَقُولُوا مَا أَعْوَرَهُ لَانْ عَوِراً أَصْلُهُ أَعُورَه وَلَا عَلَى هِي أَفْعَلُ وَانْ كَانَتْ أَصْلُهُ أَعُورَ ، فَتُرِكَ على حُكْم أَصْلِهِ فاعتبرتُمْ حُكْمَ الصّبغةِ التي هي أَفْعَلُ وانْ كَانَتْ متفيةً مَعْدُومَةً ؟ فالجوابُ أَنَّ مَذَا بِمَعْزِلِ عَمَّا نَحْنُ بِصدَدِهِ ، وذلكَ أَنْ بَابَ الألوانِ والعُيوبِ لِمَاكَانَ مَوْضُوعاً على مثالِ أَفْعَلَّ وأَفْعَالَ ثَمَّ جَاءَ عَورَ منقوصاً (٢٨) من أعور أجروه على أصْلِهِ ، وقد روا أَنَّ الزّيادة كَأَنَّهَا ثَابِتَةٌ ولا يَسْتَحِيلَ أَنْ بُحْذَفَ شَيءٌ من اللفظ ويُرادَ اثباتُهُ (٢٩) في النيّةِ فَيَبْقَى لذلك حُكْمُهُ ، أَلا تَرَى أَنْكَ تَحْذِفُ الأَفْعَالَ والحُروف من اللَّفْظ وتُريدُهَا وتُبْقِي أَحكامَها لذلك ، هذا بما لا شُبْهَةَ فِيهِ ، ولا تَقْدَرُ على أَنْ تقولَ : اللَّفْظ وتُريدُهَا وتُبقِي أَحمرَ ثُم أَقَدَرُ أَنّهُ لَيْسَ باسمٍ ، وأَنَّهُ باقٍ على أَصْلِهِ كَمَا لا يَصِحُ أَنْ

⁽٧٧) ب، ج: عنزلة.

⁽٢٨) ج: منقوضًا. بأحمد. تصحيف.

⁽٢٩) ب،ج: ثباته.

نُسَمَى واحِداً بأَخْمَرُ (٣٠) من غير حكاية كتأبَّطَ شَرَّاً ثُمَ تَزعمُ أَنَّهُ باقٍ على حاله في الدلالةِ على وقوع الحَدَثِ من // المُتكلّم في زمانٍ . واذَا كَانَ الأمرُ على هذهِ الصِّفَّةِ لم يَدْخُلْ علينا مَا كَانَ نحوَ عَوِرَ ، فاعْرِفْهُ ، فانَّهُ قَوِيًّ لأبي الحَسَنِ في التّخلُصِ مما أَلْزمَهُ أبو عنمانَ

وأمّا أَجْمَعُ فَأَنّهُ اسمٌ وليسَ بصفة فاذَا سَمَيْتَ بِهِ كَانَ مثلَ أَفْكَلَ ، اسمِ رَجُلٍ ، لا تَصْرِفُهُ للتّعريفِ وَوَزْنِ الفِعْلِ . واذا نكرَّتَ صَرَفْتَ فَقُلْتَ : هَذَا أَجْمَعُ ، ورُبَّ أَجْمَعَ لَقَيْتُهُ . والدَّلِلُ على أَنّهُ اسْمٌ قُولُهُمْ أَجْمعونَ ، أَلا تَرَى أَنَّ أَفْعَلَ صِفَةً تُجْمَعُ على فُعْلِ كَأَحْمَرُ وَحُمْرٍ ، ولا بُقَالَ : أَحْمَرُونَ .

⁽٣٠) ب،ج: بأحمد. تحريف.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ :

الصِّفةِ التي لا تَنْصَرِفُ

من ذَلِكَ أَفْعَلُ الذّي لَهُ فَعْلاءُ نَحَوَ أَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ وَأَحْمُرُ (١) لا يَنْصَرِفُ في النّكِرَةِ لا لَقيامِ سَبَبَيْنِ في الْتَنْكيرِ٢) وهو الوَزْنُ الذي يَغْلِبُ عَلَى الفِعْلِ والوَصْفُ . وحَمْراءُ لا ينصرفُ أيضاً لاجناعِ الوَصْفِ والتّأنيثِ ، ٣ ولو كَانَتْ فيهِ مَدَّةُ التّأنيثِ وَحْدَهَا٣) لَمْ يَنْصَرِفُ أيضاً (١) ، أَلا تَرَى أَنَّ صَحْرًاءَ وطَرْفَاءَ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الأَسْمَاءِ لا تَنْصَرِفُ وأَحَادُ وثُنَاءَ (٥) وثُلاثُ وَرُبَاعُ (١ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ٢) لاجتاعِ العَدْلِ والوَصْفِ [فيهِ] (١) فان (٨) حَقَّرت ثَنَاءَ وأَحَادَ صَرَفْت لزوالِ العَدْلِ بالتَحْقيرِ ، فَانْ حَقَرْت أَحْمَرَ لَمْ يَنْصَرِفْ ، لأَنْ التَحْقيرِ أَنْهُمْ قَدْ قَالُوا : مَا أَمْلِلَحَهُ . فأَمْبَلِحُهُ . فأَمْبَلِحُهُ . فأَمْبِلِحُهُ بِناءُ فِعْلِ مُحَقِّرٍ . (١)

⁽١) ب، ج، ط: فأحمر.

⁽٢-٢) بدله في ط: لقيام سببين فيه في (حال) التنكير.

⁽٣-٣) بدله في ب. فكل اسم كانت فيه هزة التأنيث، وفي ج وط: وكل اسم...

⁽٤) سقطت «أيضا» في ب وط.

⁽ ٥) ط : ومثني .

⁽٦-٦) بدله في ط: ورباع وثناء لا ينصرف.

⁽٧) من ب و ج ، ط . أولى .

⁽٨) ب،ج: وان.

⁽٩) زيادة في ط وضعت بين عاضدتين بعد قوله : « بناء فعل محقر » نصها (فان سميت به منعته الصرف للتعريف ووزن الفعل وان نكرته لم تصرفه أيضا) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ أَفْعَلَ لا يَنْصَرِفُ للوَصْفِ ووزنِ الفِعْلِ تقولُ : هَذَا رَجُلُ أَخْمَرُ . ورَأَيْتُ رَجُلاً أَخْمَرَ ، ومَرَرْتُ برجلِ أَخْمَرَ . وأمّا فَعْلاءَ فلا يَنْصَرِفُ اسْمَا كانَ أَوْصِفَةً تقولُ : هذهِ امرأة حمراء ، ورَأَيْتُ امْرَأَةً حَمْراء ، ومَرَرْتُ بامْرَأَةٍ حَمْراء ، فهذهِ صِفَةً . هذهِ امرأة حمراء وطَرْفَاء وحَلْفَاء ، فلا تَصْرِفُهُ وإنْ كَانَ اسْماً . وذلكَ أَنَّ كُلَّ ما كَانَ في وتقولُ : صَحْرًاء وطَرْفَاء وحَلْفَاء ، فلا تَصْرِفُهُ وإنْ كَانَ اسْماً . وذلكَ أَنَّ كُلَّ ما كَانَ في آخِرِهِ أَلِفُ التَّانِيثِ مقصورة أو ممدودة لا يُصْرَفُ البَّنَة ، لِقِيَامٍ ما هُوجَارٍ مَجْرَى السَّبَيْنِ فيهِ . وكَذَا أَفْعِلاء كَافُونَاء وأشِدًاء وأَشْقِيَاء ، وجميعُ ما كانَ فيهِ التَّأْنِيثِ مَنَ الأَمْثِلَة فكُونُ فيهِ . وكَذَا أَفْعِلاء كَاقُونَاء وأشِدًاء وأَشْقِيَاء ، وجميعُ ما كانَ فيهِ التَّأْنِيثِ مَنَ الأَمْثِلَة فكُونُ الوَصْفِ في حَمْراء يُوكُذُه مَنْعَ الصَّرْفِ (١٠ ولَوْ لَمْ يَكُنْ كَانَ مَنْعُ الصَّرْفِ ١٠) قَائِماً فيهِ .

وأمّا أَحَادُ وثَنَاءُ فلم يُصْرَفْ مَاكَانَ من هَذَا النَّحْوِ وانْكَانَ نَكِرَةً ، لأَنَّ فيه العَدْلَ والصَّفَة ، أَلا تَرَى الى قُولِهِ تَعَالَى - (أُولِي أَجُنِحَةٍ مَثْنَى وثَلاثَ ورُبَاعَ) - فَمَثْنَى ومَا بَعْدَهُ صِفَةٌ لأَجْنِحَةٍ ، فَهُو بمنزلةِ أَحْمَرَ فِي أَنَّ الوَصْفَ لمّا ضُمَّ اليهِ سَبَبُ آخَرُ لَمْ يَنْصَرِفْ . فانْ صَغَرْتَ أَحَادَ صَرَفْتَ لأَنْكَ تَقُولُ فِي عَطاءٍ : عُطَيٍّ . واذَا زَالَ العَدْلُ فترولُ صِيغَةُ العَدْلِ ، وتَقُولُ فِي ثُنَاءٍ : ثُنَيًّ ، كما تقولُ في عَطاءٍ : عُطَيًّ . واذَا زَالَ العَدْلُ فترولُ صِيغَةُ العَدْلِ ، وأَمّا أَفْعَلُ اذَا صَغْرَتَهُ فلا يَنْصَرِفُ تقولُ : هَذَا أَحَيْمِرُ ، ومَرَرْتُ بَقِي سَبَبُ فَيَنْصَرِفُ ، وأمّا أَفْعَلُ اذَا صَغْرَتَهُ فلا يَنْصَرِفُ تقولُ : هَذَا أَحَيْمِرُ ، ومَرَرْتُ بَقِي سَبَبُ فَيْضَرِفُ ، وأمّا أَفْعَلُ اذَا صَغْرَتَهُ فلا يَنْصَرِفُ تقولُ : هَذَا أَحَيْمِرُ ، ومَرَرْتُ بَقِي سَبَبُ فَيْضَرِفُ ، وأمّا أَفْعَلُ اذَا صَغْرَتَهُ فلا يَنْصَرِفُ تقولُ ! واذَاكانَ كذلك لَمْ يَكُنْ بأَحَيْمِرَ ، لأَنَّ مِثَالَ أَفْعِلَ مَوْجُودٌ فِي الأَفْعَالِ غَوَ ما أُميلِحَهُ // واذَاكانَ كذلك لَمْ يَكُنُ بأَتَحْقِرِ خَارِجًا من شَبَهِ الفِعْلِ وَوْزُنِهِ كَمَا خَرَجَ أَحَادُ من صِيْفَةِ العَدْلِ فيهِ حيثُ قُلْتَ : الْمَنْدُ

⁽١٠-١٠) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽١١) آية ١/فاطر ٣٥. وفي الأصل «ثالث» بدل ثلاث. وهو سهو من الناسخ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

بَابُ التأنيثِ:

التأنيث (١) عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ فيهِ عَلامَةُ التأنيثِ، وضربُ لا عَلامةً فيهِ، وعَلامَةُ التأنيثِ عَلامَتُ التأنيثِ عَلامَتُ المَاتُ ، وَالتَّاءُ التي تُبْدَلُ مِنْهَا في الوَقْفِ الهَاءُ ، فَمَا كَانَ في آخِرِهِ أَلِفُ التّأنيثِ مقصورةً أَوْ مَمْدُودةً ، فَأَنَّهُ لا يَنْصَرِفُ في النَّكِرَةِ للزوم الحَرْفِ وبِنَاءِ الكَلِمَةِ عليهِ ، واذَا لَمْ يَنْصَرِفْ في النَّكِرَةِ كَانَ انْصِرَافَهُ في المَعْرِفَةِ أَبْعَدَ وذلكَ نَحُو(١) الكَلِمَةِ عليهِ ، واذَا لَمْ يَنْصَرِفْ في النَّكِرَةِ كَانَ انْصِرَافَهُ في المَعْرِفَةِ أَبْعَدَ وذلكَ نَحُو(١) بُشُرى وسَعْدَى ولَيْلَى وطَرْفَاءَ وحَمْرًاءَ وصَحْرًاءَ ، (٣) لا يَنْصَرِفُ شَيءٌ مِنْهُ في نَكِرَةٍ ولا مَعْرِفَةٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الِفَ التَّأْنيثِ فِي نَحْوِ حُبْلَى وَبُشْرَى قَاثِمٌ مَقَامَ سَبَبَيْنِ ، وذلكَ أَنَّ الألِفَ للتأنيثِ كَالتّاءِ فِي طَلْحَةَ ، والكَلِمَةُ تُصَاعُ عليها اذ لا يكونُ في الكَلامِ نَحْوُ حُبْلِ وبُشْرِ تُضَمُّ اليهِ النَّاء تُضَمُّ اليهِ النَّاء تُضَمُّ اليهِ النَّاء تُضَمُّ اليهِ النَّاء في اللَّهِ النَّاء في اللَّهِ النَّاء في طَلْحَة وَلُزُومُ التَّأْنيثِ . واذَا فيقالُ : ضَارِبَةٌ ، فني حُبْلَى وبُشُرَى عَلَمُ تَأْنيثِ بأَزَاءِ النَّاءِ في طَلْحَة وَلُزُومُ التَّأْنيثِ . واذَا كانَ كذَلِكَ جَرَى مَجْرَى تَأْنِيثِينِ أَحَدُهُما لَفْظيُّ وهو نَفْسُ الألِفِ ، والتَّاني مَعْنُويُّ وهو لَوْمُ التَّأْنِيثِ للكلمةِ (٥) من حيثُ أَنَّهُ صِيغَ على الألِفِ وهَذَا (٢) يَعْنِي بِقُولِهِ فِي أَوْلِ

⁽١) ط: المؤنث.

⁽٢) سقطت ووذلك نحوه في ط.

⁽٣) سقطت ، وصحراء، في ب و ج. وفي ط: ، وصحراء وحمراء،.

⁽٤) ب، ج: حبلي وبشري.

⁽٥) ج: من الكلمة.

⁽٦) بهج: فهذا.

البَابِ : متى اجْتَمَعَ سَبَبَانِ أَو تكرَّرَ سَبَبٌ ، لأَنَّ هَذَا اذَا كَانَ فيه تَأْنِيثَانِ كَانَ سَبَبًاً مُتكرَّراً .

وَلَسْنَا نَشْنِي بِلُرُومِ التَّانَيثِ أَنَّ كَلْمَةً واحدةً لا [يُسْقُطُ](٧) مِنْهَا عَلَمُ التَّانَيثِ في مَعْضِ الأحوالِ. فلا يَصِحُ أَنْ يُقَالَ : أَنَّ التَّاء في حَعْزَةَ (١/ اسمُ امرأةٍ ، وطلحة اسمُ رَجُلِ لازمٌ ، لاَّنَا نَشْنِي بلزومِ التَّانَيثِ أَنَّ هذهِ العلامة قد وُضِعَتْ على أَنْ تُصَاغَ عليها الأَسْمَاءُ فلا يكونُ اسمٌ مستقر في الكَلامِ لمذكّر ثُمَ يَدْخُلُهُ الأَلِفُ دخولَ التَّاءِ في ضَارِبِ وضاربةٍ . ولِكَوْنِها متصلةً بالاسم وصادرةً معه في أوّلِ أحوالِهِ كانَ صِيغَةُ المؤنّثِ في الصِّفَاتِ غيرَ صِيغَةِ المُذكّر نحو سَكُرانُ وسَكْرى ، ولَمْ يَقُلْ : سَكُرانُ وسَكُرانُ وسَكُرى ، ولَمْ يَقُلْ : سَكُرانُ وسَكُرانُ وسَكُرى ، ولَمْ يَقُلْ : سَكُرانُ وسَكُرانَةً ، كا الصِّفَاتِ غيرَ صِيغَةِ المُذكّرِ في النّاءِ في سَكُرانُ وسَكُرى ، ولَمْ يَقُلْ : سَكُرانُ وسَكُرانَةً ، كا يُقَالُ : ضَاربٌ وضَاربَةً فلا تُمَنِّرُ صِيغَةُ التَّذْكِيرِ لأَجْلِ التّاءِ وكذلكَ أَيْضًا لَمْ يَكُنْ التَّانِثُ في الفِعْلِ بالألِفِ كَمَاكانَ بالتّاءِ غوَ ضَرَبَتْ هِنْدُ ، لأَجْلِ أَنَّ الفِعْلَ تَابِعُ فَلا يَلْزَمُهُ عَلامَةُ وَلَا اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ عَلَى التَّانِثِ مَا أَنْ النَّانِ مَعَلَّمُ بالمَاهُ اللهُ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اله

واذَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَا فِيهِ أَلِفُ التَّأْنيثِ لا يَنْصَرِفُ فِي التَّنكيرِ ، فَانَّكَ اذَا – سَمَّيْتَ بهِ كَانَ أَبْعَدَ مِن الصَّرْفِ ، لأَنَّهُ يَزْدَادُ بِانْضِمَامِ التَّعْرِيفِ اليهِ ثِقْلاً ويَصيرُ كَأَنَّهُ دَخَلَهُ ثَلاثَةُ أَسْبَابٍ .

// ولا فَصْلَ بَيْنَ أَنْ تُسَمّى بنحو بُشْرَى وحُبْلَى رَجُلاً وبَيْنَ أَنْ تُسمّى امرأةً ، الا آنَهُ اذَا كَانَ اسْمَ امرأةٍ كَانَ أَذْهَبَ فِي مَنْعِ الصّرْفِ، لآنَهُ يَجْتَمِعُ فِيهِ أَلِفُ التّأْنيثِ، والتّمريفُ، والتّأنيثُ المَعْنَوِيُّ فاعرفه.

⁽٧) من ب وج. الصواب. وفي الأصل لا « سقط ، تحريف.

⁽٨) ب، ج: حمدة.

⁽٩) ب،ج: فكاذ.

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

و والهَنْزَةُ في حَنْرَاءَ منقلبةٌ عن ألفِ التَّأْنيثِ المفردةِ ، وانَّا أَبْدِلَتْ همزةً لوقوعِهَا طَرَفاً بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ ، يدلُّكَ على ذَلِكَ أَنَّ هذهِ الصُّورةَ اذَا زَالَتْ زَالَتِ الهَنْزَةُ وذَلِكَ قُولُكَ (١٠) في جَمْع صَحْرَاءَ : صَحَادٍ ، فَرَّالَتِ الهَنْزَةُ وعادَ حَرَّفُ اللَّينِ (١١ الذي كَانَ في الوَاحِدِ ١١) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ الْهَمْزَةِ فِي حَمْرًاءَ الْإِلْفُ الِي تَرَاهَا فِي سَكُرَى وَعَطْشَى الْا أَنَّهُمْ لَا زَادُوا قَبْلَهَا أَلِفاً للبناءِ لَمْ يَقْدِروا على الجَمْعِ بَيْنَ الْغَيْنِ لامتناعِهِ مِنَ الامْكَانِ فَحْرَكُوا الثَّانِيةَ (١٢) كما يُحَرِّكُ أَحَدُ السَّاكِنَيْنِ اذَا الْتَقَيَا ، والألِفُ اذَا مَسَنْهَا الحَرَّكَةُ صَارَتْ هَمْزَةً ، ولو حَذَفُوا واحِدةً من الألِفَيْنِ لَكَانَ نَقْضاً لِلْغَرْضِ ، اذ لوكانوا يُجَوِّدُونَ حَذْفَ الأُولَى لَكَانَ الْخَرْضِ ، اذ لوكانوا يُجَوِّدُونَ حَذْفَ الأُولَى لَكَانَ الْخَرْضِ ، ولا حَذْفُ الثَّيءِ فِي مَوْضِعِ واحد صُنْعٌ كُلا صُنْع ، ولو حَذَفَ النَّانِيةَ لَكَانَ أَذْهَبَ فِي نَقِيضِ الحِكْمَةِ ، لأَجْلِ أَنْهَا جَاءَتْ لِمَعْنَى ، ويُبطِلُ الغَرْضَ . فانْ قُلْتَ : ما الذي دَعَاكَ الى هَذَا النَّكِلِفِ وَلَاكَ أَنْهُمْ قَالُوا فِي جَمْعِ الشَّيْعَ فَي العَيْوَلُهَا يُخِلُ النَّانِيةُ عَلَى النَّالِيقَ لَكَانَ الْأُولِى الْعَلَمْ وَلَيْكَ النَّهُمْ قَالُوا في جَمْع النَّلِكِ وَلَيْكَ أَنْهُمْ قَالُوا في جَمْع المُخْرَةُ الى اللهِ عَنْ المَعْزَقُ عَلَمُ التَّانِيةِ وَقُرْبَ اللَّهِ الْعَلَمَ اللَّهُمْ قَالُوا في جَمْع اللَّالِفَ وَلَاكَ أَنْهُمْ قَالُوا في جَمْع اللَّهُ اللَّهِ النَّذِي وَقُلِكَ أَنْهُمْ قَالُوا في جَمْع اللَّهُ وَلَاكَ اللَّهُ وَقُوالُوا في جَمْع اللَّهُ اللَّهُ وَلَوْلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَوْلَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَوْلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

⁽١٠) ط: وفي ، قولك.

⁽١١ - ١١) ساقط في ط.

⁽١٢) ب ، ج: فحرك الثانية.

⁽١٣) ب ، ج : هذا التكلف ، وفي اللسان (كلف) ٢١٨/١١ ، وكلفه تكليفا أي أمره بما يشق عليه ، ، فيه أيضا ، والتكلف : كثرة السؤال والبحث عن الأشياء الغامضة التي لا يجب البحث عنها .

⁽١٤) من ب و ج. الصواب. في الأصل: «التاء». تحريف.

⁽١٥) ب، ج: فأدغم.

⁽١٦) ب ، ج: ولو كانت.

[خَطْيَةِ] (١٧) النَّانيةُ كذلك ، لوجَب أَنْ يَظْهَرَ الهَمْزُ فِي شَيء من هَذَا النَّحْوِ فَيُقَالُ : صَحَارِيٌّ على مثلٍ صَحَارِيعٍ ، كَمَا اثباتَ الهَمْزَةِ [فِي نَحْوِ خَطِّيْقَةٍ شَائِعٌ كثيرٌ . واذَا كَانَ كذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّ الْمُمزَةَ] (١٨) لا أَصْلَ لَها في التَّأْنيثِ ، وأَنَّها (١١) مُنْقَلِبَةٌ عن الأَلِفِ كَمَا ذَكَرْنَا .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« ومَا كَانَ (۲۰) في آخِرِهِ التَّاءُ فنحُو حَمْزَةٍ وطَلْحَةٍ (۲۱) انْ سَمَيْتَ (۲۲) رَجُلاً أو امرأةً
 بشيءٍ من ذلك كَمْ تصرف (۲۳) فانْ نكَرْتَ صَرَفْتَ فقلتَ : مررتُ بِطَلْحَةَ وطَلْحَةٍ آخَرَ ،
 ومَرَرْتُ بِحَمْدَةَ وحَمْدَةٍ أُخْرَى .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ الْمَا تَمْنَعُ الصَّرْفَ اذَا كَانَ الاسمُ مَنْقُولاً من الجنْسِيَّةِ الى العَلَميَّةِ ، وذلك أَنَّ التَّسمِيةَ تَمْنَعُ الحَذْفَ وَتُوجِبُ لزومَ النَّاءِ أَلا تَرَى أَنَّكَ اذَا سَمَّيْتَ رَجُلاً بِقَاعُةٍ لَمْ يَجُزُ أَنْ تُغَيِّرُهُ الى مِثَالِ آخَرَ ، والتَّأْنِيثُ انَّا يُعْتَدُّ بِهِ اذَا كَانَ لازماً ، فَطَلْحَةُ اسمُ المَرَّأَةِ ، اسمُ المَرَّأَةِ ، اسمُ المَرَّأَةِ ، اسمُ المَرَّأَةِ ، السمُ المَرَّأَةِ ، وأَمّا حَمْدَةً ، السمُ المَرَّأَةِ ، فَوْلَى بَنْعِ الصَّرْفِ ، لأَنَّ فِيهِ التَّعْرِيفَ والتَّأْنِيثَ اللازمَ لَفْظاً ومَعْنَى . وَلَمْ يَكُنْ فِي طَلْحَةَ اللهُ مَنْ مَعْوِيًّ من حيثُ كَانَ المُسَمَّى مُذَكِّراً ، ولأَجْلِ اعتبارِ لُزُومِ النَّاءِ صُرفَ الصَّفَاتُ عَوْضَارِبَةِ وَقَائِمَةٍ (٢٤) وحَسَنَةٍ وكَرِيمةٍ ، وذَاكَ (٢٠) أَنَّ هذهِ الأَمْثِلَةَ وَانْ كَانَ السَّعَلَ فَانَّ التَّاءِ صُرفَ تَضَمَّنَ أَحْمَرُ الوصفَ ووزنَ الفِعْلِ فانَّ التَّاء تَضَمَّنَ أَحْمَرُ الوصفَ ووزنَ الفِعْلِ فانَّ التَّاء تَضَمَّنَ أَحْمَرُ الوصفَ ووزنَ الفِعْلِ فانَّ التَّاء تَضَمَّنَ أَحْمَرُ الوصفَ ووزنَ الفِعْلِ فانَّ التَّاءَ تَضَمَّنَ أَحْمَرُ الوصفَ ووزنَ الفِعْلِ فانَّ التَّاء تَضَمَّنَ أَحْمَرُ الوصفَ ووزنَ الفِعْلِ فانَّ التَّاء مَا يَضَمَّنَ أَحْمَرُ الوصفَ ووزنَ الفِعْلِ فانَّ التَّاء عَمَانَ أَنْ المُسَلِّى التَّاءَ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّاءَ السَّمَ الْمَا اللَّهُ اللَّهُ الْمُولَةُ وَانْ كَانَاتُ الْمُعْلَى فانَّ التَّاءَ السَّمَ الْمَانَ المُعْمَلُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْوَلَاقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَاءِ الْمُولِ فانَّ السَّاءَ المَالِمُ الْمَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَاءِ اللَّهُ الْمُؤْلِ فالْ اللَّهُ الْمَالِ الْمِعْلِ فالْ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالَاقِ الْمَالَقُولُ الْمُؤْلِ الْمَاءِ الْمَاءُ الْمَالَاءُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالَ اللَّهُ الْمَالَقُولُ الْمَالَقُولُ الْمَالَقُولُ الْمَالَوْلُ الْمَالَقُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالَقُولُ الْمَالَقُولُ اللَّهُ الْمَالَقُولُ اللَّهُ الْمَالَقُولُ الْمَالَقُولُ الْمِعْلِ اللَّهُ الْمَالِمُ الْمَالَقُولُ اللَّهُ اللْمَاءُ اللَّهُ ال

⁽١٧) من ب و ج الصواب. وفي الأصل وخطيئة ، تحريف.

⁽١٨) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق . وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

⁽١٩) ج: وأنما.

⁽٢٠) ب ، ج ، ط : و و اما ، ما كان .

⁽٢١) ب، ج، ط: فنحو حمدة وطلحة.

⁽ ٢٢) ط: و فانك ، ان سميت .

⁽٢٣) ط: لم تصرفه.

⁽ ٢٤) ب ، ج : قائمة وضاربة .

⁽ ٢٠) ج : وذلك .

[لَمَّا](٢١) لَمْ تَلْزَمْ ، اذكنتَ تقولُ : ضَارِبٌ وقائمٌ وحَسَنٌ وكريمٌ ، لَم يُعْتَدّ بهِ ، فَصَارَ الاسمُ مُتَضَمّناً لسبب واحد وهو الوصفُ ، فانصرفَ . فَلَمْ سَمَّيْتَ نَحُو(٢٧) ضَاربة فَحَجزَتِ التَّسميةُ أَنْ تَحْذِفَ التَّاءَ لَمْ يَجُزُ الصَّرْفُ . فانْ نَكَّرْتَ طلحةَ قُلْتَ : رُبَّ طَلْحَة جَاءني فصرفتَ لزوالِ أحدِ السَّبَيْنِ وهوَ التّعريفُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

فَأَمَّا التَّأْنيثُ الذي بَغيرِ علامةٍ فلا يَخْلُو الاسمُ فيه منْ أن يَكُونَ زَاثِداً على ثلاثةِ أَخْرُفٍ . أَخْرُفٍ أَوْ عَلَى(٢٨) ثَلاثةِ أَخْرُفٍ .

فَمَا كَانَ زائداً على ثلاثةِ أَحْرُفٍ ، فأنّهُ لا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ وذلكَ نحُو زينَبَ وسُعَادَ وحُبْلَى (٢٩) ، ونحُو امرأةٍ أوْ رَجُلٍ تَسمّيهِ (٣) بِعَنَاقِ (٣) أو أَنَانِ . وهَذِهِ الأشياءُ لا تَنْصَرِفُ لِغَلَبَةِ التَّأْنِيثِ عَلَيْهَا ، وأنَّ الحَرْفَ الزّائدَ على الثّلاثةِ يُنزّلُ مَنْزِلَةَ العَلامَةِ [الثّابِيّةِ] (٣٧) فيهِ بدلالةِ أنَّ علامةَ التّأنيثِ لَمْ تَلْحَقْهُ [في التّصغير] (٣٣) الا فيا لا اعتدادَ بهِ من قولهِم : وُرَبّئةٌ وقُدَ يديمةٌ ، فَصَارَ من أَجْلِ ذلكَ بمنزلةِ ما فيهِ التّعريفُ وثَبَتَ فيهِ عَلامَةُ التَّأْنِيثِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ التَّأْنيثَ على ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يكون ٣٤ بعلامةِ والثاني أن يكون ٣٤ بغير عَلامةٍ . فالأوّلُ مَا كَانَ فيهِ التّاءُ أو الألِفُ(٣٠ عَلَى ما فَسَرْنَا . والثّاني وهُوَ الذي

⁽ ۲۹) من ب، الصواب.

⁽۲۷) ب: ينحو.

⁽ ۲۸) ط : أو « يكون » على .

⁽٢٩) ط : نحو زينب وجيأل وسعاد ، ب : نحو زينب وسعاد وجيأل .

⁽ ۳۰) ط: يسى .

⁽٣١) العَنَاق : الأنثى من المعز جمعة أعْنَق وعُنوق

⁽٣٢) من ط. الصواب. وفي الأصل * الثانية *. تصحيف.

⁽٣٣) من ب و ج. أبين. وفي ط: و في التحقيره.

⁽ ٣٤ – ٣٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ٣٥) ب ، ج : التاء والألف . والذي في الأصل أولى .

ليسَ (٣٦) لَهُ عَلامَةٌ خُصَّتْ بهِ ، وذَلِكَ لا يَخْلُو امّا أَنْ يكونَ الاسمُ عَلَى ثَلاثَةِ أَخْرُفٍ أو أَكْثَرَ . فالذي نَضَعُ الفَصْلَ عَلَيْهِ مَا كَانَ عَلَى أَكْثَرَ مِن ثلاثةِ أَخْرُفٍ كزينبَ وسُعَادَ وعَنَاقَ اسم رجلِ أو امرأةٍ ، فزينبُ اسمُ امرأة (٣٧) لا يَنْصَرِفُ للتّعريفِ والتأنيثِ وأما اذا سَمَيْتَ بهِ رَجُلاً فَسَبَبُ مَنْعِ الصَّرْفِ أَنّهُمْ قَدْ نَزَلُوا الحَرْفَ الرّابعَ في نحوِ هَذَا منزلةَ تَاءِ التّأنيثِ في عَلَّ الجنسيَّةِ بدلالةِ أَنّهُمْ يقولُونَ في عَقْرُبٍ : عُقَيْرِبٌ ، وفي عَنَاقٍ : عُنَيْقٌ ، وكذلك (٣٨) كُلُّ مُؤنّثٍ جَاوَزَت عِدَّةً حُروفِهِ ثَلائَةً الا ما ذَكَرَهُ مِن وُرَيِّةٍ على وُرَيعِهِ وقُدَاكَ (٣٨) كُلُّ مُؤنّثٍ جَاوَزَت ْ عِدَّةً حُروفِهِ ثَلاثَةً الا ما ذَكَرَهُ مِن وُرَيِّةٍ على وُرَيعِهِ وقُدَال مَا لَكُورُ مِن ثلاثَةٍ أَحْرُفٍ ، وقُدَيْمةٌ تصغيرُ وراءٍ ، وقُدَيْمةٌ تصغيرُ قَدَّامٍ ، وكُلُّ واحِد (٣٩) مِن وَرَاءٍ وقُدّامٍ على أَكْثَرَ مِن ثلاثَةٍ أَخْرُفٍ ، فهذا شَاذٌ ، ونظيرُهُ عُرَيْبٌ تَصْغِيرُ عَرَبٍ مَعَ قَوْلِهِمْ . العَرَبُ العَارِبَةُ ، وعُرَيْسُ في عُرْسٍ . (٤٠)

واذَا كَانَ الأسمُ الكائنُ على ثَلاثةِ أَحْرُفِ يَطَرِدُ فِيهِ اعادةُ النّاءِ فِي التَصْغيرِ نحوَ أُرْيْضَةٍ وِيُدَيَّةٍ ، وقُدَيرةٍ ، حَتّى لم يَأْتِ تَرَكُهُ الا فِي اليَسيرِ والطَّرْدُ منعُ النّاءِ فِيا زَادَ على فَلاثةِ أَحْرُف نحوَ عُتَيقٍ وعُقَيرِ ، حَتّى لَمْ يَنْكَسِرُ الا فِي الشّاذِ ، عَلِمْتَ أَنَّ الحَرْف الرّابِع مُنزَّلُ منزلةَ تَاءِ التّأنيثِ ، فَصَارَ عَنَاقُ بمنزلةِ طَلْحَةٍ ، فَكَمَا أَنَّكَ اذَا سَمّيْتَ رَجُلاً بطلحةً لم مُنزَّلُ منزلةَ تَاءِ التّأنيثِ ، فَصَارَ عَنَاقُ بمنزلةِ طَلْحَةً ، فَكَمَا أَنْكَ اذَا سَمّيْتَ بهِ ، وكَذَا كلُّ اسمِ مُؤَنِّ وَلَا عَلَى النّعريف لِلسّمِ والتَّأنيثِ كذلك لا تصرفُ عَنَاقًا اذَا سَمَيْتَ بهِ ، وكَذَا كلُّ اسمِ مُؤَنِّ وَيَنْصَرِفُ فِي النّعرِفَ فِي النّهُ لا يَنْصَرِفُ فِي المَعْرِفَةِ ويَنْصَرِفُ فِي النّبَكرَةِ ، تَقُولُ مَوْنَ ورُبَّ عِنَاقٍ أَكْرُمْتَهُ كَمَا قُلْتَ : جَاءنِي طَلْحَةُ ، ومَرَوْتُ بِطَلْحَةٍ آخَرُ ، وأَمّا اذَا كَانَ عَنَاقُ ورُبَّ عِنَاقٍ أَكُرُمْتَهُ كَمَا قُلْتَ : جَاءنِي طَلْحَةُ ، ومَرَوْتُ بِطَلْحَةٍ آخَرُ ، وأَمّا اذَا كَانَ عَنَاقُ ومَا أَشْبَهُ اسمَ امرأةٍ ، فانّهُ أَبْعَدُ مِنَ الصَّرْفِ كَمَا كَانَ حَمْدَةُ لَفْظً . الامتناعِ مِنَ الصَّرْفِ ، لوجودِ التَّأْنيثِ مَعْنَى كَمَا وُجِدَ عَلامَتُهُ لَقُطًا .

⁽٣٦) ج: ليست.

⁽٣٧) سقط «اسم امرأة» في ج.

⁽ ٣٨) ب، ج: وكذا.

⁽ ٣٩) ج : فكل واحد.

⁽٤٠) في اللسان (عرس): « والعُرْسُ والعُرْسُ مهنة الإملاك والبناء » انثى تؤنثها العرب. وقد تذكر. وتصغيرها بغيرهاء وهو نادر لأنه حقه الهاء اذ هو مؤنث على ثلاثة أحرف».

فانْ سَمَيْتَ رَجُلاً باسم مذكر كائن على أكثر من ثلاثة أخرُف صَرَفْتَ وذلكَ نَحْوُ حَارٍ ، اسم رَجُل ، لأجْلِ أَنَّ الحَرَّفَ الزَّائِدَ (١٤) عَلَى الثَّلاثَةِ لِيسَ بِعَلَم للتَّانيثِ ، وانّها جَرَى مَجْرَى التّاءِ (٢٠ وحيثُ كَانَ الاسمُ مُؤَنّاً فَقَامَ مَقَامَ التّاءِ ٢٠) الذي يَسْتَحِقَّهُ ، وعَاقَبَةُ فِي التَحْقِيرِ فَلَمْ يَقُلْ : عُنيْقَةٌ كَمَا قِيلَ : أُرَيْضَةٌ ، ولَيْسَ في حارٍ تَأْنِيثٌ فَيْقَالُ : انَّ الحَرُفَ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلاثَةِ قَامَ مَقَامَ التّاءِ الذي كَانَ يَجِبُ أَنْ تثبتَ فِيهِ ، لأجْلِ التَّانيثِ واذَا كَانَ كَذلكَ كَانَ حِمَارٌ وكتابٌ ومَا أَشْبَهَهُ ، اذَا سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلاً بمنزلة زيدٍ وعمرو ، لأَجْلِ التَّانيثِ لاَيكُونُ فيه الا التّعريفُ . فان سَمَيْتَ بِنَحْوِكتابِ امْرَأَةً لَمْ تَصْرِفْ ، لأَجْلِ أَنَّ لأَينُ لاَيكُونُ فيه الا التّعريفُ . فان سَمَيْتَ بِنَحْوِكتابِ امْرَأَةً لَمْ تَصْرِفْ ، لأَجْلِ أَنَّ التَّانيثُ يَدُخُوكَ التَّانِثُ كَعَلَو وعمرو ، التَّانيثُ يَدْخُوكَ التَّانِثُ كَعَلَمُ وَعَنَقِ ، وَعَلَى التَّانِثُ كَعَلَمُ وَعَنَاقٍ ، وَعَلَى النَّانِثُ مَنْ وَعَنَاقٍ ، وَعَلَى المُؤَنَّثِ . فهو قَريبٌ من كِتَابِ اذَا سَتَيْتَ بِهِ مؤَنْتًا ، فاعْرِفْهُ . وَالْمَا مُؤَنَّتُ . فهو قَريبٌ من كِتَابِ إذَا سَتَيْتَ بِهِ مؤَنْتًا ، فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« ومَاكَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفِ فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ الأَوْسَطُ مِنْهُ مُتَحَرِّكاً أَوْسَاكِناً ، فَانْ كَانَ مُتَحَرِّكاً لَم يَنْصَرِفْ كَمَا لا يَنْصَرِفْ (٤٣) سُعَادُ وجَيْأَلُ لأَنّ الحركة تُنَزَّلُ (٤٤) منزلة الحَرْفِ الزَّائِدِ (٤٠ على النَّلاثَةِ كَمَا نُزَّلَتْ مُنْزِلَتَهُ ٤٠) في جَمَزَى في الاضَافَةِ حَيْثُ حَذَفُوا الحَرْفِ الزَّائِدِ (٤٠ على النَّلاثَةِ كَمَا نُزِّلَتْ مُنْزِلَتَهُ ٤٠) في جَمَزِيٌّ ، كَمَا قَالُوا حُبَارِيٌّ ، ولَمْ مَعَهَا الأَلِفَ كَمَا حَذَفُوا مِنْ [حُبَارَى](٤١) فقالوا : جَمَزِيٌّ ، كَمَا قَالُوا حُبَارِيٌّ ، ولَمْ يُثِينُهَا الْمِلْفَ كَمَا تُشْبَتُ في نَحْوِ حُبْلَى ، وذَلِكَ نَحْوُ امرأَةٍ سَمَيْتَهَا بِقَدَم ومَا أَشْبَهَ هَذَا(٤٤) الأَسْمَ » .

⁽٤١) ب: لأن الحرف الزائد.

⁽٤٧ – ٤٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٤٣) ط: كما لم ينصرف.

⁽ الم الله عن المنزل .

^{(ُ} هَ ﴾ - ه ٤) ساقط في ب و ج وبدله في ط : على ثلاثة (أحرف) كما تنزلت منزلته .

⁽٤٦) من ب وج وط . الصواب . وفي الأصل « حَبَارَ » . تحريف . فني اللسان (حبر) ٧٣٧/٥ : « الحُبَارَى طائر يقع على الذكر والأُنْثَى . واحدها وجمعها سواء » وألفه ليست للتأنيث ولا للالحاق وانما بني الاسم عليه فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة اي لا تنون » .

⁽٤٧) ج: ﴿ ذَلَكُ ﴾ هذا . سهو .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّهُمْ ينزلونَ (٤٩) الحركة منزلة الحرَّف، ألا تَرَاهُمْ قَالُوا حُبْلِيُّ وحُبْلُويٌ ، فَحَذَفُوا الإلِفَ من حُبْلَى (٤٩) مَرَّةً وَأَثْبَتُوهَا أَخْرَى ، أَلا تَرَاهُمْ قَلَبُوهَا الى الواو وقالوا فيهاكان الألِفُ فيه خامسة نحو حُبَارَى : حُبَارِيُّ ، بِحَذْفِ الألفِ . ولَمْ يَقُولُوا : حُبَارُويُّ ، كَحُبْلُويٌ . ثُمَ قَالُوا في نَحْوِ جَمْزَى : جَمْزِيُّ بِحَذْفِ الألفِ البَّنَّة . وذلك (٥٠) أنَّ جَمَزي لم فَضَلَتُ بالحركةِ التي في عَيْنِ فِعْلِهَا قُرْبَتْ مِنْ حُبَارَى ، لأنَّ الحركة كَانَّها جزءً مِن الحَرْفِ فَصَارَ جَمَزي بمنزلةِ ما أَلِفُهُ خَامِسَةٌ كَخُبَارَى ، حَتَّى كَانَّهُمْ قَالُوا : حُمَازِيَ ولَمْ يَقُلُ : جَمْزُويُّ ، كَمَا قَالُوا : حُبْلُويٌ .

وَكَذَلِكُ نُزَلَتِ الحَرَّكُةُ فِي دَالِ قَدَم مَنْزِلَةَ الحَرْفِ فَصَارَ بَمْزِلَةِ عَنَاقِ ، فَلَمْ // يُصْرَفُ اسمَ امرأةٍ كَمَا لَا يُصْرَفُ عَنَاقُ ، يُقَالُ : جَاءَتْ قَدَمُ ، ورأيتُ قدمَ ومَرْتُ بِعَنَاقَ فانْ نكْرْتَ صَرَفْتَ . بِقَدَمَ ، كَمَا يُقَالُ : جَاءَتْنِي عَنَاقُ ، وَرَأَيْتَ عَنَاقَ ، ومررتُ بِعَنَاقَ فانْ نكْرْتَ صَرَفْتَ . تقولُ : كَمْ مِنْ قَدَم رأَيْنِي ، لزوالِ التّعريفِ ، فهو كَحَمْدة اذَا نكْرْتَهَا من حيثُ كَانَتِ الحَرَّكَةُ قَدْ تَنَزَّلَتْ مَنْزِلَةً الحَرْفِ الرّابع في عَنَاقِ الجَاري مَجْرى تاءِ التّأنيثِ في حَمْدة ، الحَرَّكَةُ وَمِنْ هَذَا قَوْلُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ – (ومَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ) – (١٥) لَمْ يَنْصَرِفُ سَقَرٌ لاَنَّهُ اسمٌ مُؤَنَّتُ معرفةً والأوسطُ مُتَحَرِّكُ ، فانَ سَمَيْتَ رَجُلاً بقدَم صَرَفْتَ ، لأَجْلِ أَنَّ الحَرَّكَةُ وإنْ مُنْ مَنْ يُكُنْ فِي المُسَمّى تأنيثٌ لَمْ يُكُنْ عِ المُسَمّى تأنيثٌ لَمْ يُمْنَعِ الصَّرْفَ مَنْ لَنَا الحَرَّكَةُ مَعَهُ مَجْرى لنَّانَعُ فِي طَلْحَة حَتَى كأنَّ ما في المَعْنَى مِنَ التَأْنِثِ بأَزَاءِ ما للحرفِ الرَّابِع في عَنَاقٍ من التَّانِثِ بأَنَاءٍ ما للحرفِ الرَّابِع في عَنَاقٍ من التَّانِثِ بأَزاءِ ما للحرفِ الرَّابِع في عَنَاقٍ من التَّانِثُ مِنَ التَّانِثُ مِن السَمْ تَأْنِثُ معنى قَصُرَتِ الحَرَّكَةُ عَنْ مَنْعِ الصَّرُفُ وي الاسم تَأْنِثُ معنى قَصُرتِ الحَرَّكَةُ عَنْ مَنْعِ الصَّرُفُ ولاَئِلُ لَتَ عَنَاقٍ لاَنَّهُ عَرْفٌ مِنْ التَأْنِثُ ، وقَدْ تَنَزَلَ الحَرْفُ الرَّابِعُ في عَنَاقٍ لاَنَهُ مَوْثُ مِنْ أَنَا الحَرْفُ الرَّابِعُ في عَنَاقٍ لاَنَّهُ حَرْفٌ مِنْكُ تَاءِ التَأْنِثِ ، وقَدْ تَنَزَلَ الصَرْفُ ولَيْسَ كَذَلِكَ الحَرْفُ الرَّابِعُ في عَنَاقٍ لاَنَّهُ حَرْفٌ مِنْكُ الْكُولُ الحَرْفُ الرَّابِعُ في عَنَاقٍ لاَنَّهُ حَرْفٌ مِنْكُ تَاءِ التَأْنِثِ ، وقَدْ تَنَرَّلُ الحَرْفُ الرَّامِ في عَنَاقٍ لاَنَّهُ حَرْفٌ مِنْكُ تَاءِ التَأْنِثِ ، وقَدْ تَنَرَلُ المَوْفُ الرَّامِ في عَنَاقٍ لاَنَّهُ مَوْثُ مِنْكُ أَلُو المَالِمُ المَالِقُ المَالِقُ المَالِقُ المَالِقُ المَالِقُ المَالِمُ المَالِهُ المَالِقُ المَال

⁽٤٨) كذا في ب و ج. الصواب وفي الأصل «أنهم» مما ينزلون. سهو.

⁽٤٩) ب، ج: فحذفوا ألف حبلي.

⁽٥٠) ب، ج: وذاك.

⁽٥١) آية ٢٧/المدثر ٧٤.

منزلتَهُ فِي التَّصْغيرِ ولم تنزَّلِ الحَرَكَةُ منزلةَ التَّاءِ . أَلا تَرَاكَ تقولُ : قُدَيدِيمَةٌ (٥٢) كَمَا تقولُ : أُريْضَةٌ . فَلِهَذَا عَلَى ثَلاثَةِ مَرَاتِبَ : أُريْضَةٌ . فَلِهَذَا عَلَى ثَلاثَةِ مَرَاتِبَ :

المَرْتَبَةُ الأُولَى للنَّاءِ لأنَّهُ بمنع الصَّرْفَ سَمَّيْتَ بهِ رَجُلاً او امرأةً لأنَّهُ عَلَمُ التّأنيثِ.

والمَرْتَبَةُ الثّانيةُ : لِمَا زَادَ على ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ ، لأنَّ الحَرْفَ الرّابِعَ لا يمنعُ الصَّرْفَ في التّذكيرِ الا بَعْدَ أَنْ يكونَ الاسمُ قد جَرَى لَهُ التّأنيثُ قَبْلَ تسميةِ المُذَكِّرِ بهِ ، وذَلِكَ عَنَاقُ ، اسمُ رَجُلٍ ، فَلَيْسَ كُلُّ حَرْفِ رابع يمنع الصَّرْفَ لِمَا ذَكَرْنَا من أَنَّ كتاباً اسمَ رجل يُصْرَفُ (٥٣) لاَنَّهُ لَيْسَ بِعَلَم التَّانِثِ وانَّهَا هُوَ محمولٌ على التّاءِ ، فَلا يَجْرِي مَجْرَاهُ الا بَعْدَ أَنْ تقعَ في مَوْضِعِ التَّانِثِ .

والمَرْنَبَةُ النَّالِيَّةُ لِلْحَرَكَةِ فِي [قَدَمَ](* *) لأنّها تُمْنَعُ الصَّرْفَ اذَا كَانَتْ اسمَ امرأةٍ ، ولا يَكُونُ لَهَا تأثيرٌ فِي المُذَكَّرِ ، لأجْلِ أنَّها محمولَةٌ عَلَى الحَرْفِ الرّابعِ فِي عَنَاقٍ فهي فَرْعُ الفَرْعِ فَينْقُصُ عن النَّاءِ بِدَرَجَتَيْنِ . فاعْرِفْهُ ، فانّهُ من أسرارِ الصَّنَاعَةِ . الفَرْعِ فَينْقُصُ عن النَّاءِ بِدَرَجَتَيْنِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« فانْ كانَ الاسمُ النَّلاثِي سَاكِنَ الأوْسَطِ صُرِفَ وَلَمْ يُصْرَفْ فَتَرْكُ الصَّرْفِ لاجتاعِ التَّانِيثِ والتَّعرِيفِ. والصَّرْفُ ، لأنَّ الاسمَ عَلَى غَايَةِ الخِفَّةِ ، فَقَاوَمَتِ الخِفَّةُ أَحَدَ السَّبَيْنِ .

ومَنْ زَعَمَ أَنَّ القِيَاسَ في دَعْدٍ أَنْ لا يُصْرَفُ (٥٦) دَخَلَ عليهِ في قولِهِ هَذَا صَرْفُهُمْ

⁽٥٢) ب ، ج: قديمة . تحريف .

⁽٥٣) سقطت «يصرف» في ج.

⁽ ٥٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « قدره » تحريف .

⁽ ٥٠) ب: لا يكون. سهو.

⁽٥٦) ب: «كان» ان لا يصرف.

لِنُوحِ وَلُوطٍ وهُمَا أَعْجَميّانِ ومَعْرِفَتَانِ ، والْزَامُهُمُ (٥٧) الصَّرْفَ لَهُمَا (٥٩) [لِخِفَّتِهِمَا](٥٩) يُقَوِيُّ مَنْ صَرَفَ هِنْداً ودَعْداً في المعرفةِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ اسمِ ثُلاثِيِّ سَاكِنِ الأَوْسَطِ خُصَّ بِالمُؤْتُثِ، فَانَّهُ لا يُصْرَفُ ويُصْرَفُ . أَمَّا مَنْعُ الصَّرْفِ كَقَوْلِهِ :

/٢٥٧/ لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلٍ مِتْرَدِهَا دَعْدٌ ولِم تُغْذَ دَعْدُ بِالعُلَبِ(١٠) // فَعَلَى الظَّاهِرِ لأَنَّ فِيهِ التَّانِيثَ المعنوي والتَّعريفَ. وأمّا الصَّرْفُ فلأجْلِ انَّ الاسمَ لما خَفَّ صَارَتْ(١١) خِفَّةُ لَفْظِهِ مُعَادِلَةً لِيُقَلِ أَحَدِ السَّبَيْنِ فَتَنزَّلَ مَنزلةَ مَا لَيْسَ فِيهِ الا سَبَبُ واحِدٌ ، وقد غَلَبَ الصَّرْفُ على هَذَا النَّحْوِ. وامّا قولُ الشَّيْخِ أبو على : ومَنْ زَعَمَ أنَّ القِيَاسَ في دَعْدِ أنْ لا يُصْرَفَ فانَّ المقصودَ بهِ أبو العَبَّاسِ (١٢) ، لأَنَّهُ قَالَ فيا حَكَى عَنْهُ

⁽ ٧٥) ب ، ج ، ط : فالزامهم .

⁽٥٨) سقطت «لها» في ج.

⁽٥٩) من ب. الصواب. وفي الأصل وج: لخفتها .. تحريف.

⁽ ٦٠) هذا البيت لجرير، وذكر البطليوسي في الاقتضاب ٣٦٧ ان البيت يروي أيضا لعبد الله بن قيس الرقيات والبيت لجرير في ديوانه / ٨٧، وسيبويه والشنتمري (نسبه الشنتمري) ٣٣/٧، والمفصل ص ١٧، وشرحه لابن يعيش ٧١/١، ومواد (لفع) من اللسان ١٩٦/١، ومن التاج ٥٠١/١٥ ومن الأخير فقط مواد : (علب) ٣٤٧/٢ و (دعد) ٣٤٧/٢ ».

وهو غير منسوب في الكامل ١٧٧ ، والجمل للزجاجي ٢٣٧ ، والموشح للمرزباني ٩٦ ، والخصائص ٦١/٣ و ٣١٦ والمنصف ٧٧/٧ .

ورواية صدره في الكامل « لم تتقنع » . ورواية عجزه في الجمل والخصائص (الموضع الثاني) والاقتضاب والمفصل وشرحه والتاج » لم تُستّن » .

وروى فيا عدا المقتصد واللسان ، في العلب ، .

والشاهد فيه صرف دعد وتركه لأنه علم ثلاثي ساكن الأوسط فهو يحتمل الصرف في المعرفة لخفته وان المجتمع فيه على الشاهد ضرورة ، لكن العرب المجتمع فيه علتان التعريف والتأنيث ، وهناك من يقول ان الصرف فيه في الشاهد ضرورة ، لكن العرب تصرف العلم الثلاثي المذكر الساكن الأوسط كما في نوح ولوط طلبا للخفة ولذلك فهم يقيسون العلم المؤنث عليه ولا يعيدون ذلك ضرورة .

⁽٦١) ج: صار,

⁽ ٦٢) رأى أبي العباس المبرد في صرف هند ودعد للضرورة لا ينطبق عليهما فقط وانما يدخل فيه كل الأسهاء التي لا

شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ: انَّ الصَّرْفَ فِي نَحْوِ هِنْدٍ وَدَعْدِ لِضَرُورَةِ الشَّعْرِ وَلَيْسَ ذلكَ بِسديد لِمَا ذَكَرُهُ الشَّيْخُ أَبُو علي من أَنَّهُمْ فَرَخُوا من أَنَّ الخَفْهُ الْوَامَّا بِمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو علي من أَنَّهُمْ صَرَفُوا نُوحاً ولُوطاً مع وُجودٍ سَبَبَيْنِ: الْعُجْمَةُ والتَّعريفُ (١٣) وذلك كثير في النَّنزيل كقولهِ – (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحِ المُرْسَلِينَ) – (١٤) و – (لَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً) – (١٥) ، ولَمْ يَقُرُأُ بِمنع الصَّرْفِ في هَذَا النَّحْوِ أَحَدٌ من القُرَّاءِ. فكما جَوزتِ الخِفَّةُ الصَّرفَ في هذَا كذلك يُجوزُ في هند ودَعْدٍ لِتَساويهِا في تَضَمَّنِ السَّبَيْنِ. وَصَرْفَهُم هَذَا النَّحْوِ بِسُكُونِ أَوْ سَعِهِ المَّرْفَ مِن قَدَمَ اذ لوكانتِ الحَرَّكَةِ في قَدَمَ غيرَ منزلةٍ مَنْزلةَ الحَرْفِ سَعِهِ الصَّرْفُ مَنْ الْ الصَّرْفُ لَوالِ التَّعْرِيفِ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« وَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلاً بِقَدَم ِ صَرَفْتَهُ ولو صَغَّرْتَهُ لَقُلْتَ : قُدَيمٌ [ولم تُؤنِّثْ](١٨) لزوال

أنظر المقتضب ٣٢٢/٣.

تنصرف فالضرورة الشعرية بصرفها : قال في الكامل ١٤٥ : « وكل شيء لا ينصرف وصرفه في الشعر جائز لأن أصله كان الصَّرْفَ فلها احتيج اليه رُدَّ الى أصله فهذا قول البصريين . وزعم قوم أنَّ كل شيء لا ينصرف فصرفه في الشعر جائز الا أفعل الذي معه منك نحو أفضل منك وأكرم منك » .

⁽ ٦٣) قال سببويه في ١٩/٧ : « وأما هودٌ ونوحٌ ولوطٌ فتنصرف على كل حال لخفتها . وقال المبرد في المقتضب ٣٥٣/٣ : والأعجمي المذكر يجري بجرى العربي المؤنث في جميع ما صُرِّف فيه . الا ترى ان نوحاً ولوطاً اسهان اعجميان وهما مصروفان في كتاب الله عزّ وجلّ . وقال أيضا في كتاب المذكر والمؤنث . واعلم أن جميع ذلك مؤنثا كان أو اعجميا سميت به مذكرا فهو منصرف ، نحو رجل سميته بهند او دعد او قدر او لوط او نوح او سقر كل ذلك ينصرف الا أن تكون فيه علامة التأنيث ، نحو شاة وثبه أو يكون من باب فُعَلَ المعدول ، نحو عُمَرَ وُقُيلَ أو يكون في أوله زيادة نحو يَضَعُ ويَزِنُ فان ذلك وتُقَلَمَ أو يكون غير منصرف في المعرفة وينصرف في النكرة » .

⁽ ٦٤) آية ١٠٥/الشعراء ٢٦ .

⁽ ٦٥) آية ٧٧/ هود ١١ .

⁽٦٦) ج: لسكون وسطه.

⁽ ٦٧) ج: الطرف. تحريف.

⁽ ٦٨) من ب و ج و ط. واثباته أبين.

التَّأْنِيثِ عَنْهُ بِالنَّقْلِ الى المُذَكِّرِ . فأمَّا قَوْلُهُمْ : (٦٩) أُذَيْنَةُ في الاسمِ العَلَمِ فانّا سُمِّي بهِ مُصَغَّرًا " . (٧٠)

قَالَ `الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ:

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ قَدَمَ اسمٌ مذكر [مصروف](٧١) لأجُلِ أَنَّ الحَرَّكَةَ لا تَقُوى قُوَةَ الحَرْفِ ، فَانَا يَمْتَنِعُ الصَّرْفُ بَعْدَ مُنَاصَرَةِ التَّانِيثِ [المُتَعَلِّقِ](٧٧) بالمَعْنَى لَهَا . واذَاكَانَ مُذَكَّرًا لَفُظاً ومَعْنَى لَمْ يَكُنْ في تَصْغيرِهِ تَاءٌ تَقُولُ : قُدَيمٌ ، كما تَقُولُ في سَلْم : سَلَيْمٌ . مُذَكَّرًا لَفُظاً ومَعْنَى لَمْ يَكُنْ في تَصْغيرِهِ تَاءٌ تَقُولُ : قُدَيمٌ ، كما تَقُولُ في سَلْم : سَلَيْمٌ . وأَمّا أَذَيْنَةً فَانّا سُمِّيَ بِهِ بَعْدَ أَن صُغِرَ وأَنْبَ التَّاءُ ، ولَمْ يُسَمَّ الرَّجُلُ بُأَذُن ثَمْ صُعَّرُ أَذَينة ، والتَّاءُ أَلا تَرَى أَنْ من سُمِّيَ أَذَيْنَةً لا يُسَمَّى أَذَنا فَأَذْيْنَةَ كَطَلْحَةَ ، لأنَّ فيهِ التَّعريف ، والتَّاءُ لا يُرَى أَنْ من سُمِّي أَذَيْنَةً لا يُسَمَّى أَذْنَا فَأَذْيْنَةَ كَطَلْحَةً ، لأنَّ فيهِ التَّعريف ، والتَّاءُ لازِمٌ .

⁽ ٦٩) ط : فأما قولهم (في)

⁽ ٧٠) زيادة في ب وج وط بعد قوله « مصغرا » نصها : « وكذلك عيينه سمي به مصغرا » ولم أثبتها في المتن لأن عبد القاهر لم يشر اليها في كلامه .

⁽٧١) من ب وج. الصواب. وفي الأصل ومعروف، تحريف.

⁽٧٢) من ب وج. وفي الأصل والمعلق و. تحريف.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَي :

« بَابُ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَنُونٌ مُضَارِعَتَانِ لِأَلْفِي التَّأْنِيثِ:

الألِفُ والنَّونُ في آخرِ سَكُرَانَ يُشْبِهَانِ أَلِفَي التَّأْنيثِ لامتناعِ عَلامَةِ التَّأْنيثِ من الدُّخُولِ على حَمْرًاءَ وطَرْفَاءَ(١) وهُمَا زِيدَتَا مَعاً ، كَمَا أَنَّ أَلِفَي التَّأْنيثِ كَذَلِكَ تقولُ في مُؤَنَّثِ سَكُرَانَ : سَكُرى فَلا تُلْحِقُ سَكُرَانَ التَّاءَ(١) كَمَا لا تُلْحِقُهَا حَمْرًاءَ » .

قَالَ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الأَلِفَ والنَّونَ لا أَصْلَ لَهُمَا في مَنْع ِ الصَّرْفِ ، وانَّمَا مُنِعَاهُ لِمُشَابَهَتِهِمَا أَلِفَي التَّأْنيثِ وذلكَ من وُجُوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ الأَلِفَ والنَّونَ زائِدَتَانِ زيدتَا مَعاً ، كَمَا أَنَّ الْفِي التَّأْنِثِ كَذَلَكَ ، أَلا تَرَى أَنَهُ لِيسَ فِي الكلامِ سَكُرُ للمُؤَنَّثِ // ثُمَ يُضَمَّ اليهِ الأَلِفِ والنَّونُ للمُذَكَّرِ كَمَا أَنَّهَ لَيْسَ هُنَا حَمْرُ للمُذَكَّرِ ثُمَ يُضَمُّ اليهِ الأَلِفِ وَالنَّونُ للمُذَكَّرِ ثُمَ يُضِمُّ اليهِ الأَلِفَانِ للمؤنَّثِ . ولا يَجُوزُ أَنْ تكونَ (٣) الأَلِفُ فِي سَكُرُانَ للتَّأْنِثِ ضُمَّ اليهِ النُّونُ لأَجْلِ أَنَّ الصَّفةَ اذَا كَانَتْ للمُذَكَّرِ لَمْ يَجُزُ أَنْ تكونَ فيها عَلامَةُ المُؤنَّثِ فَانْ قُلْتَ : يَكُونُ سَكُرَى ثُمَّ تُلْحَقُ النُّونَ فيصيرُ بالنَّونِ مُخْتَصًّا بالمُذَكِّرِ ، فالجَوابُ أَنَّ كَلامَنَا فِي أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ الأَلِفَ فِي سَكُرَانَ عَلامَةُ تَأْنِيثٍ بَقِي (١٠)

⁽١) ب، ج، ط: على حمراء ، وخضراء ، وطرفاء ، .

⁽٢) ط: الماء.

⁽٣) سقطت « تكون » في ب و ج .

⁽١) ب،ج: نني. تصحيف.

حُكْمُهَا مع كُوْنِ الصَّفَةِ للمُذَكَّر. واذَا لم تَعْقِدْ فِيهَا حُكْمَ التَّانيثِ كُنْتَ بمَنْزَلَةِ مَنْ يقولُ: انَّ سَكُرُانَ الْفَهُ الْفِ بَنَاءِ كَسَعْدَانَ ، فأيَّ فَاثِدَةٍ لَكَ في [تَقْدِيرِكَ](*) لَحَاقَ النُّونِ وَحْدَهُ بِسَكُرَى ، وامْتِنَاعِكَ مِنْ أَنْ – تَجْعَلَ سَكُرُانَ بِنَاءً برأسِهِ . هَذَا وَلا يَجُوزُ أَنْ يُنْقَلَ الاسْمُ بِالزّيادةِ مِنَ التَّانيثِ الى التَّذكيرِ ، وانّها الكَلامُ موضوعٌ على نَقْلِ الاسم من التَّذكيرِ الى التَّذكيرِ ، وانّها الكَلامُ موضوعٌ على نَقْلِ الاسم من التَّذكيرِ الى التَّانيثِ بالزِّيادةِ مَنَ التَّانيثِ بالزِّيادةِ مَنَ التَّانيثِ بمَعْنَى الجَمَاعَةِ لكنَّهُ لما أَوْجَبَتِ (*) الضَّرورةُ اسقَاطَهُ تُلْتَذكيرِ ، وانّها لَحِقَ للتَّانيثِ بمَعْنَى الجَمَاعَةِ لكنَّهُ لما أَوْجَبَتِ (*) الضَّرورةُ اسقَاطَهُ في المُؤَنَّثِ ، لأَجْلِ اللبسِ صَارَ ثَبَاتُهُ عَلَماً للتَذْكيرِ وسُقُوطُهُ للتَّانيثِ ، ولو كَانَ الألِفُ والتَّوْنُ في سَكُرَانَ غَيْرَ مُتَصَاحِبَتَيْنِ في الزِّيادَةِ لَوَجَبَ أَنْ لا يَجِيءَ ذلكَ في نَحْو سَعْدَانِ والنَّونُ في سَكُرَانَ غَيْرَ مُتَصَاحِبَتَيْنِ في الزِّيادَةِ لَوَجَبَ أَنْ لا يَجِيءَ ذلكَ في نَحْو سَعْدَانِ وعُريانٍ . أَلا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ هُنَا سَعْدًا يُضَمَّ اليهِ النُّونُ كَمَا كَانَ في الكَلامِ سَكُرًا ، هَذَا معَ وَعُريانٍ . ذلكَ من حَيْثُ ذَكُونَا .

والوَجْهُ النَّانِي: أَنَّ مُؤَنَّتَ سَكُرُانَ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ كَمَا أَنَّ مُذَكَّرُ حَمْرًا عَكَدَكَ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: سَكُرَى ، فَتُغَيِّرُ الصِّيغَةَ ، كَمَا تقولُ فِي أَخْمَرَ: حَمْرًا مُ ، ولا تَقُولُ: سَكُرَانَةً ، كَمَا لا تَقُولُ: أَخْمَرَةً .

والوَجْهُ النَّالِثُ : مُتَفَرَّعٌ عن هَذَا النَّانِي ، وهُوَ أَنَّ النَّاءَ لا تَدْخُلُ على سَكُرَانَ وَعَطْشَانَ كَمَا لا تَشُولُ : حَمْراءَةً وَعَطْشَانَ كَمَا لا تَشُولُ : حَمْراءَةً وَصَفْرَاءَةً . وَأَمّا مَا يَحْكِيهِ بَعْضُهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ : سَكُرَانَةٌ فَشَاذٌ لا يُعْمَلُ عَلَيْهِ (٧) . ولمَّا حَصَلَ بَيْنَ الأَلفِ والنَّونِ وأَلفَي التَّأْنِثِ هَذِهِ المُضَارَعَةُ لَمْ يَنْصَرِفْ نَحْوُ عَطْشَانَ وسَكُرَانَ كَمَا لا يَنْصَرِفْ خَمْراءً .

وَمَا لَمْ يَكُنْ فَعْلَانُ فَعْلَى فَانَّهُ يَنْصَرِفُ فِي النَّكِرَةِ وَذَلْكَ نَحْوُ سَعْدَانِ وَسَعْدَانَة للنَّبْتِ ، وفي الصَّفَةِ عُرْيَانٌ وعُرْيَانَةٌ ونَدْمَانٌ وَنَدْمَانَةٌ ، لأَنَّ هَذَا قَدْ خَرَجَ مِنْ مُشَابَهَةِ ٱلفِيْ

 ⁽٥) من ب وج، الصواب، وبدله في الأصل وتقدير في ، تحريف.

⁽٦) كذا في ب وج. أولى. وفي الأصل وأوجب.

 ⁽٧) سبب الشذوذ لأنَّ مؤنث سكران: سكرًى وسكرَة، وذكر الجوهري في الصحاح (سكر) ١٨٧/٢ ان سكرانة لفة في بني أسد. وفي نفس المادة من اللسان ٣٨/٦: أن مؤنث سكران: سكرًى وسكرَة وسكرًانة.
 والأخيرة عن أبي علي في التذكرة. قال ومن قال هذا وجب عليه ان يصرف سكران في النكرة.

التَّأْنِيثِ مِن وَجْهَيْنِ : أَحدُهُمَا أَنَّ مُؤْنَّتُهَ مِنْ لَفْظِهِ لِأَنَّكَ لا تَقُولُ : عُرْيَا وسَعْدَا ، كَمَا قُلْتَ : سَكُرًى وعَطْشَى .

والوَجْهُ الثَّانِي أَنَّهُ دَخَلَهُ النَّاءُ على الاطْلاقِ ، وانَّها بَقِيَ وَجْهٌ وَاحِدٌ مِنَ الُوجُوهِ الثَّلاثَةِ وَهُوَ أَنَّهُمَا زَائِدَتَانِ زِيدَتَا مَعاً .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وَلِهَذِهِ المُشَابَهَةِ لَمْ تَصْرِفْ رَجُلاً يُسَمِّى سَعْدَانُ أَو عُثْمَانَ لأَنَّ التَّعرِيفَ يَمْنَعُ دُخُولَ عَلامَةِ التَّأْنِيثِ عليهِ فَيُشْبِهُ سَكُرانَ كَمَا يُشْبِهُ الأَلِفَ من [أَرْطَى](^) وتَتُرَى(^)
فِيمَنْ نَوَّنَ اذَا سَمَّيْتَ بهِ الفَ بُشْرَى ، لأَنَّكَ لا تقولُ في التَسمِيةِ بهِ : //

// [أَرْطَأَةً](١٠) كَمَا كُنْتَ تقولُ قَبْلَ النَّقْلِ للتَّسميةِ(١١) فَأَشْبَهَتْ أَلِفَ سَكْرَى.

قَالَ الشَّيْخُ الاماءُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ سَعْدَانَ (١٢) اذَا سَمَّيْتَ بِهِ امتنعَ مِن تَاءِ التَّأْنيثِ لأَجْلِ أَنَّ التَّسميةَ تَحظر الزِّيادةَ كَمَا تَحْظُرُ الحَدْفَ ، فاذَا سَمَّيْتَ بِسَعْدَانَ رَجُلاً لَمْ يَجُزْ أَنْ تقولَ : سَعْدَانَةٌ ، كَمَا أَنَّكَ اذَا سَمَّيْتَهُ بِطَلْحَةَ لَمْ يَجُزْ أَنْ تقولَ : طَلْحٌ لأَنَّ العَلَمَ مَوضوعٌ على مراعاةِ اللّفْظِ أَنَّكَ اذَا سَمَّيْتَهُ بِطَلْحَةَ لَمْ يَجُزْ أَنْ تقولَ : طَلْحٌ لأَنَّ العَلَمَ مَوضوعٌ على مراعاةِ اللّفْظِ

^(^) من ب وج . الصواب وفي الأصل « أوطى » . تحريف . وفي اللسان (رطى) ٤٠/١٩ : « الأرطَى شجر من شجر من شجر الرمل وهو أفعل من وجه وفَقَلَى من وجه آخر لأنهم يقولون : أديم مأروط اذا ديغ بورقة ، وأديم مرطى . والواحدة أرطأة ولُحوق تاء التأنيث فيه يدل على أن الألف فيه ليست للتأنيث وانما هي للالحاق او بني الاسم عليها » أنظر أيضا سيبويه ٩/٣ و ٣٤٠ ، والمقتضب ١٠٧/٢ و ٢٥٩ و ٢٥٩ و ٨٨ و ٣٣٨ و أننية الصرف في كتاب -- سيبويه ١٠٧/٢ و ١٠٠٠ .

⁽٩) في اللسان (وتر) ١٣٨/٧ : جاءت الخيل تترى اذا جاءت منقطعه متفاوتة . وفي الكلمة لغتان : تنون ولا تنون ، فمن ترك صرفها في المعرفة جعل الفها ألف تأنيث وهو أجود ، وأصلها وترى من الوتر وهو الفرد وتترى اي واحد بعد واحد . ومن نونها جعلها ملحقة .

⁽١٠) من ب، ج: الصواب. وفي الأصل «أوطأه ». نحريف.

⁽١١) ب، ط: الى التسمية.

⁽١٢) ب ، ج : السعدان . وفي اللسان . (سعد) ٢٠٠/٤ : « السَّعْلَانُ شوك النخل ، والسَّعْلَان نبت ذو شوك ترعاهُ الأبل » .

والامتناع ِ من تَغْييرِهِ ، واذَا كانَ سَعْدَانُ اسْمُ رَجُّلِ مُمْتِنِعاً [مِنَ](١٣) التّاءِ أَشْبَهَ الألِف والنُّونُ فيهِ أَلِفَيْ التّأنيثِ مِنْ وَجْهَيْن : .

أَحَدُهُمَا : امتناعُهُ منَ التَّاءِ نَحْوَ أنْ تقولَ : سَعْدَانَةُ ومَرْوانَةُ ، كَمَا امْتَنَعَ حَمْرًاءةً ، والثَّانِي أَنَّهُمَا زائدتانِ زيدتًا مَعاً. واذَا أَشْبُهَ ما فيهِ علامةُ التّأنيثِ لم يَنْصَرِفْ (١٤) اذَا انضمَّ اليهِ التَّعرِيفُ فَجَرى مَجْرَى ما حَصَلَ فيهِ تِـاءً طَلْحَةَ . فانْ نَكَرَّتَ صرفَتَ فَقُلْتَ : هَذَا عَيْمَانُ ، ومَرَرْتُ بِعُثْمَانِ آخَرَ ، لأَنَّ الأَلْفَ والنَّونَ في هَذَا النَّوع أشْبَهَ أَلِفَى التَّأْنيثِ فِي بَعْضِ الأَحْوَالِ وهُوَ حَالُ التَّسميةِ ولا يَجْرِيانِ مَجْرَاهُمَا فِي مَنْع الصَّرْفِ في النَّكِرَةِ والمَعْرَفَةِ كَمَا جَرَى الألِفُ والنُّونُ في سَكُرَانَ حَيْثُ كَانَا يُشْبِهانِ أَلِفَى التّأنيثِ [في جَميع الأَحوالِ](١٥) فَصَارَ الأَلِفُ والنُّونُ في سَعْدَانَ بمنزلةِ سَبَبٍ واحِدٍ فَيُمْنَعُ الصَّرْفَ اذَا انْضَمَّ اليهِ التَّعريفُ ، ولا يُمنَّعُهُ اذَا كَانَ مفرداً(١٦٪ ، كَمَا أَنَّ تَاءً طَلْحَةَ كَذَلُكَ وَشُبَّهَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيَّ بِأَرْطَى اذَا سَمَّيَتْ بِهِ ، وذَاكَ أَنَّ أَرْطَى فَعَلَى عِنْدَ صَاحِب الكِتَابِ(١٧) . وأَلِفُهُ للأَلْحَاقِ دُونَ التَّأْنيثِ ويُقَالُ : أَرْطَأَةٌ ، غير أَنَّكَ اذَا نَقَلْتُهُ الى العَلَميّةِ لَمْ يَجُزُ أَنْ تقولَ : أَرْطَاةً ، كما يَجُوزُ ذلكَ في حَالِ التَّنكيرِ الأُولَى لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ التَّسميةَ تَحْجِزُ الحَذْفَ والزِّيادَةَ ، واذَا(١٨) امْتَنَعَ أَلِفُ أَرْطَى مَن أَنْ يقعَ بَعْدَهُ التَّاءُ أَشْبَهَ في اللَّفْظِ أَلِفَ سَكْرَى من حَيْثُ أَنَّهُ أَلِفٌ مَزَيدةٌ لا تَدْخُلُ عليهِ النَّاءَ، فلا يُصْرَفُ، ويَجْرِي مَجْرَى مَا فيهِ التَّأْنِيثُ والتَّعْرِيفُ. فانْ نَكَّرْتَ صَرَفْتَ لِأَجْلِ أَنَّهُ فَرْعٌ على الألِفِ فَلا يَكُونُ لَهُ قُوَّةٌ يَجْرِي بِهَا مَجْرَى سَبَبَيْنِ ، وانَّها أَجْمَلُ أَحوالهِ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى النَّاءِ في طَلْحَةً فلا يُمْنَعُ الصَّرْفُ على انْفِرَادِهِ ، وأَبُو الحَسَن (١٩) يَجْعَلُ أَرْطَى أَفْعَلَ ويَجْعَلَ الألِف

⁽۱۳) من ب و ج. الصواب.

⁽١٤) ب،ج: لم يصرف.

⁽١٥) من ب و ج. أبين.

⁽١٦) ب: منفردا.

⁽۱۷) أنظر هامش ۸ ص ۱۰۰۳

⁽١٨) سقط واو العطف قبل اذا ﴿ في بِ و ج.

⁽ ١٩) في سيبويه /٩ : « وكذلك الأرطي كلهم يصرف وتذكيره مما يقويك على هذا التفسير . وفي التكملة لأبي على ١٢٠ - ١٢١ : فما جاء الفه للالحاق ولم يؤنث قولهم الأرطي فانصرف في النكرة لأن ألفه لغير التأنيث ولذلك قالوا : أرطاة .

منقلبةً عن لام الفِعْلِ فاذَا سَمَيْتَ بِهِ عَلَى قولهِ لَمْ تَصْرِفْهُ ، لوزنِ الفِعْلِ والتّعريفِ كأحمدَ سَوَاءً . وَلَمْ يَكُنْ مَنعُ الصَّرْفِ لَكُونِهِ مِثْلَ سَكُرى كيفَ - والألِفُ لامُ الفِعْلِ (٢٠) فهو لا يُشْبِهُ التَّانِيثِ بكونهِ مَزِيدةً وقَالَ - (تَتْرَى) -(٢١) فيمن نَوْنَ لأَجْلِ أَنَّ الأكثر فيهِ تَرْكُ يُشْبِهُ التَّانِيثِ عَلَى أَنْ يكونَ الألِفُ فيهِ للتَّانِيثِ ويكونُ فَعْلَى من المُواتَرةِ ، لأَنَّ التَّاءَ بَدَلُّ مِنَ النَّولِ والأصْلُ وَتُرى ، واذَا كَانَ [الألِفُ](٢٢) للتَّانِيثِ كَانَ بمنزلةِ بُشْرَى في كلِّ حَالٍ اللَّهُ يَكُونُ مِنْ هَذَا البَابِ اذَا نُونَ وَجُعِلَ الألِفُ فيهِ لغَيْرِ التَّانِيثِ كَالْفِ أَرْطَى .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرِ:

اعْلَمْ أَنَّ الْخَلِيلَ يَجْعَلُ الأَلِفَ والنُّونَ فِي رُمَّانِ زائدةً و [يَحْملُ] (٢٣) ذَلِكَ على الأَكْثرِ ، لأَنَّ فَعْلانَ أَكْثَرُ مِن فُعَالٍ . وكَذَا جَميعُ الأَمْثلةِ التي تكونُ قريبةً من هذهِ الزِّنَةِ . ويُقرِّى قولَهُ أَنَّ الأَلفَ والنُّونَ قد تَجِيءُ فِيما لا يَحْتَمِلُ أَنْ تكونَ النُّونُ أَصْلاً فيهِ من الأَمْثلةِ // نحو فَعْلانَ ، أَلا تَرَى أَنْكَ لَوْ جَعَلْتَ النُّونَ أَصْلاً احْتَجْتَ الى أَن تُثْبِتَ فَعْلا لا وذلكَ لَيْسَ يَثَبُتُ ، وانْ كانَ (٢٤) الغَالِبُ عَلَى الأَلفِ والنُّونِ الزِّيادَةَ كَانَ الحَمْلُ عَلَيْهَا هُو القياسُ (٢٥) ، فَرُمّانُ اسْمُ رجلِ بمنزلةِ سَعْدَانَ لاَنَّهُ بمتنعُ بالتَّسْمِيةِ مِنَ التَّاءِ فلا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : رُمَّانَةً ، كَمَا تَقُولُ ذَلِكَ قَبْلَ النَّقُلِ فَلا يَنْصَرِفُ كَمَا لا يَنْصَرِفُ سَعْدانُ ومَرُوانُ . وأبو الحَسَن يقولُ : انَّ فُعَّالاً قَدْ غَلْبَ عَلَى بَابِ الشَّجِرِ والنَّباتِ نحوَ حُمَّاضٍ وكرَّاثٍ وأبو الحَسَن يقولُ : انَّ فُعَّالاً قَدْ غَلْبَ عَلَى بَابِ الشَّجِرِ والنَّباتِ نحوَ حُمَّاضٍ وكرَّاثٍ وأبو الحَسَن يقولُ : انَّ فُعَالاً قَدْ غَلْبَ عَلَى بَابِ الشَّجِرِ والنَّباتِ نحوَ حُمَّاضٍ وكرَّاثٍ وأبو الحَسَن يقولُ : انَّ فُعَالاً قَدْ غَلْبَ عَلَى بَابِ الشَّجِرِ والنَّباتِ نحوَ حُمَّاضٍ وكرَّاثِ

⁽۲۰) ب: لام الفعل. تحريف.

⁽ ٢١) ورد هذا في التنزيل في قوله تعالى - (ثم أَرْسَلْنَا رُسُلْنَا تَثْرًا كَلمَا جاء أُمَّةً رسولُهَا كذبوهُ فاتبعناه بعضَهُمْ بعضا وجعلناهم أحاديثَ فَبُعْداً لقومِ لا يؤمنون (آية ٤٤/ المؤمنون ٢٣).

وفي اتحافُ فضلاء البشر/٣١٩ : " واختلف في (تترى) فابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر بالتنوين منصرفا والباقون بـ الألف بلا تنوين لأنه مصدر مؤنث كدعوى " . أنظر أيضا : الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٣٧ والكشاف ٢٥/٣ والنشر ٣٢٨/٣ كما تحدث عن (تترى) سيبويه في ٨/٣ والمبرد في المقتضب ٣٣٨/٣ و ٣٨٨ وأبو على الفارسي في التكلة ١٣١ .

⁽ ٢٢) من ب وج. الصواب. وفي الأصل ، ألف، تحريف.

⁽ ٢٣) من ب وجرَّ أُولى . وفي الأصل « يجعل » وما أثبته أقرب الى عبارة سيبويه حيث قال في ١١/٣ : « وسألته – يعني الخليل – عن رمان فقال : لا أصرفه وأحمله على الأكثر اذ لم يكن له معنى يعرف » . (٢٤) ب ، ج : اذا كان .

⁽ ٢٥) قال سيبويه في ١١/٣ : وسألته – يعني الخليل – عن سَعْدَانَ والمَرْجَانِ فقال : لأ أشك في أن هذه النون زائدة ، لأنه ليس في الكلام مثلَ سَرْدَاح ولا فَعْلالَ مُضَعَّفًا ».

وَقُلامِ وَقُثَاءٍ ، فيمن ضَمَّ فاحْمِلْهُ عَلَى ما شَاعَ في بَابِهِ ، واذَا كَانَ فُعَّالاً(٢٦) لم يُشْبِهِ الأَلِفُ والنُّونِ فيهِ أَلِفَيْ التأنيثِ اذْ لا تَكُونَانِ زَائِدَتَيْنِ ، لأَجْلِ أَنَّ النُّونَ يكونُ لاماً كالضَّادِ فِي النَّوْنِ فِيهِ أَلِفَيْ فِي قُتَّاءٍ أَصْلٌ لِقَوْلِهِمْ : مَقْنَأَةٌ . (٢٧)

ومِثْلُ هَذَا فِي احْتِمَالِ الوَجْهَيْنِ المُثَّانِ للقَنَا ، (٢٨) إِنْ أَحَذَتُهُ مِن مَرَنَ كَقُولِهِمِ المَارِنُ ، كَانَ فُعَّالِا (٢٩) ، فَاذَا سَمَيْتَ بِهِ صَرَفْتَهُ لِأَنَّ النُّونَ لامٌ . وانْ أَحَذْتُهُ مِن مَرَّ يَمُرُ مِن حَيْثُ إِنّها تَطَرِدُ فُعْلاناً (٣) ، ويُلائِمُهُ قُولُ الأَصْمَعِيّ : انَّ الزَّاعِيَّ مِن قُولِهِمْ : ذَهَبَ يَزْعَبُ بِحَمْلِهِ اذَا مَرَّ بِهِ مِرًّا سِهِلاً . قَالَ : وَهُو الذي اذَا هُزَّ اطْرَدَ فَكَأَنَّ كُعُوبَهُ يَجْرِي بَعْضُهَا فِي بَعْضِ للينهِ وتَنْيَهِ (٣) فَاليَاءُ فِي الزَّاعِيِّ على هَذَا مزيدةٌ مِثْلُهَا فِي أَحْمَرِيّ يَجْرِي بَعْضُهَا فَي بَعْضِ للينهِ وتَنْيَهِ (٣) فَاليَاءُ فِي الزَّاعِيِّ على هَذَا مزيدةٌ مِثْلُهَا فِي أَحْمَرِيّ وَدُوارِيّ ، فَاذَا سَمَيْتَ رَجُلاّ بِمُرَّانِ على هذَا القَوْلِ لِم تَصْرِفْهُ لأَنَّ الأَلِفَ والنُّونَ وَالْدَانِ وَلاَيْنَ مُومِونَهُ لأَنَّ الأَلِفَ والنُّونَ وَالنُّونَ فِي وَدُوارِيّ ، فَاذَا سَمَيْتَ رَجُلاّ بِمُرَّانٍ على هذَا القَوْلِ لِم تَصْرِفْهُ لأَنَّ الأَلِفَ والنُّونَ وَالنُّونَ فِي وَدُوارِيّ ، فَاذَا سَمَيْتَ رَجُلا إللَّهُ مِنْ النَّاءِ فلا تقولُ : مُرَّانَةٌ فتشبهانِ الأَلِفَ والنُّونَ فِي سَكُرانَ . والقَوْلُ الأَوْلُ أَقُوى من جِهَةِ المَعْنَى ، لأَجْلِ أَنَهُمْ قد اسْتَعْمَلُوا السَّمَا آخَرَ من هذَا التَركيبِ وهُو قُولُهُمْ المَارِنُ ، ومَعْنَى اللّيْنِ مَوْجُودٌ فِي تركيبِ مَرَنَ وُجُودًا – أَوْضَحَ مِنْ فَي مَرَّ.

ومِثْلُهُ حَسَّان يُصْرَفُ ولا يُصْرَفُ ، مَنْ صَرَفَ أَخَذَهُ مِن الحُسْنِ فَيَكُونُ فُعَالاً ومَنْ لَمْ يَصْرِفْ أَخَذَهُ مِن الحِينِ فِكان فَعْلانَ ، فاعْرِفْهُ .

⁽۲۲) فعلاء ، تحریف .

⁽ ٢٧) في اللسان (قثأ) ١٩٣/١ : « القِثَاء والقُثَاءُ ، بكسرِ القَافِ وضَـبِّهَا معروف مدتها همزة . وأرضُ مَقَثَاةً ومُقْثُوءةً كثير القثاءَ » .

⁽ ٢٨) ب ، ج : المران للقثاء . تحريف . وفي اللسان (مرن) ٢٩ · / ١٧ ، والمُرَّان بالضم وهو فُعَال الرماح الصلبة اللهنة واحدثها مُرَّانَة وقال ابو عبيدة المران بنات الرماح . ابن الاعرابي : سُمِّيَ جَمَاعة القنا المُرَّان اللبنة ولذلك يقال : * قناة لدنة .

⁽ ۲۹) ج : فعلا . سهو .

 ⁽٣٠) قال سيبويه في ١١/٣ : و سألت الخليل عن رجل يسمى مُرّان فقال : - أَصْرِفُهُ ، لأنَّ المرّان انما سمي للبنه فهو فُعّال كما يسمى الحُمّاض لحموضته وانما المرانة اللبن .

⁽٣١) في اللسان (زعب) ٤٣٣/١ : الزَّاعيِّ من الرَّماح الذي اذا اهتز تدافع كله كأن آخره يحري في مقدمه . وقال الأصمعي : الزاعبي الذي اذا هُزَّكَان كعوبُه يحري بعضها في بعض للينه وهو من قولك : مر يَزَّعَبُ بحمله اذا مر مرا سهلا .

أنظر أيضا المادة نفسها من الصحاح ١٤٣/١.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ : بَابُ التَّعْرِيفِ

مَتَى (١) اجْتَمَعَ مَعْ التَّعْرِيفِ الأسْبَابِ المَانِعَةِ مِنَ الصَّرْفِ لَمْ يَنْصَرِفِ الاسمُ ، وَذَلِكَ (١ نَحْوُ التَّانِيثِ فِي حَمْزَةَ٢) والألِفُ والنُّونُ فِي سَعْدَانَ وَعُرْيَانَ ، والعَدْلُ نَحْوُ عُمَرَ ، (٣) وَوَزْنُ الفِعْلِ نَحْوُ ضُرِبَ ومَا يَغْلِبُ عليهِ نَحْوُ أَحْمَدَ ويَشْكُرُ ويَعْمُرُ ، (٤) والعُجْمَةُ نَحْوُ اسحقَ واسْمَاعِيلَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ التَّعْرِيفَ بَمَنزلةِ سَائرِ الأُسْبَابِ فِي أَنَّهُ يَمْنَعُ الصَّرْفَ اذَا صَاحَبَهُ سَبَبُ آخُر فلا يُصْرَفُ طَلْحَةُ للتّعريفِ والتَّأْنيثِ ، ولا يُصْرَفُ سَعْدَانُ للتّعريفِ والألفِ والنّونِ الجَارِيَتَيْنِ مَجْرَى التَّاءِ [لِمُشَابَهَةِ](٥) أَلِفَي التَّأْنيثِ كَمَا تَقَدَّمَ ‹ ولا يُصْرَفُ ضُرِبَ اسْمُ رَجُل ١) لوزنِ الفِعْلِ المُخْتَصِّ بهِ ، لأنَّ فُعِلَ لا يَكُونُ فِي الأساءِ والتّعريفِ ، ويَزيدُ ويَشْكُرُ وأَحْمَدُ لوزنِ الفِعْلِ الذي يَغْلِبُ عليهِ ، لأنَّ أَفْعَلَ يكونُ فِي الأساءِ نحوما ذَكَرْنَا

⁽١٠) ط : ومتى .

⁽٢) بدله في ط: نحو (علامة) التأنيث في حمدة.

⁽٣) ب: نحو عمر «وزفر» ط: «في» نحو عمر.

⁽٤) ط: يشكر ويعمر.

^(•) من ب وج. الصواب. وفي الأصل « بمشابهة » تحريف.

⁽٦-٦)بدله في ب و ج : ولا يصرف رجل يسمى ضُرب.

من أَفْكُلِ وأَجْدَلِ. وَكَذَا يَفْعَلُ وَهُوَ الْيَعْمَلَةُ لِلنَّاقَةِ(٧) ، ولكنّهُما يقّلانِ [فِيهَا] (٨) ويستمران في الأفعالِ ، وَلا يُصْرَفُ عُمَرُ للعَدْلِ والتَّعريفِ // واسحقُ واساعيلُ وابراهيمُ وما أَشْبَهَ ذلكَ للتّعريفِ والعُجْمَةِ . وأمّا نحوُ نوحٍ ولُوطٍ فَصُرِفَ للخِفَّةِ كَمَا ذَكَرْنَا قُبَيْلُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليًّ ا:

(* وَلَوْ سَمَيْتَ رَجُلاً بِسَرَاوِيلَ *) لَمْ تَصْرِفْهُ ، والقِيَاسُ عندي أَنْ لا يُصْرَفُ فِي النَّكرةِ أَيْضاً قبلَ التَّسميةِ بهَا » .

قَامَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنْكَ اذَا سَمَّيْتَ رَجُلاً بسراويلَ لم تَصْرِفْهُ (١٠) لاَنَهُ اسمٌ مؤنَّتُ على أكثرَ من لَلاتِهِ أَحْرُفٍ فَحُكُمُهُ حكم عَنَاق (١١) اذا سَمَيْتَ به رَجُلاً ، لأَنَّ الزَّائدَ على الثَّلاثَةِ يُعَاقِبُ تاءَ التَّانيثِ في التَّصْغيرِ فَلا تَقُولُ: سُرَيِّيلَةٌ وعُنيقَةٌ ، واذَا كَانَ كذلكَ كَانَ قَدْ اجْتَمَعَ في سَرَّاويلَ اسم رَجُلِ التَّعرِيفُ والتَّانيثُ . وأمّا قَولُ الشَّيخِ أَبِي على : « والقياسُ عِنْدِي أَنْ يُصْرَفَ في النَّكرةِ أَيْضاً قَبْلَ التَّسَميةِ بها » فَقَدْ حَكَى شَيْخُنَا رَحِمةُ اللهُ أَنَهُ كَانَ يقولُ : قَدْ اجْتَمَعَ فيه العُجْمةُ والتَّانيثُ والطُّولُ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَجْرِي جميعُ ذلكَ مَجْرَى سَبَبَيْنِ ، ولم يَكُنْ يَرَاهُ بذلكَ المَتينِ ، لأَجْلِ أَنَّ التَّانيثَ في النّكرةِ لا يُعْتَدُ بهِ ، أَلا تَرَى سَبَبَيْنِ ، ولم يَكُنْ يَرَاهُ بذلكَ المَتينِ ، لأَجْلِ أَنَّ التَّانيثَ في النّكرةِ لا يُعْتَدُ بهِ ، أَلا تَرَى وَلَا المَّرْفَ لكونهِ فَرْعاً على النّكوفَ إلى النّانيثَ لا يلزمُ . و الحَرْفُ إلى النّائيثُ على النّلاثةِ في (١٣) نَحْوَ عَنَاقِ انّا مَنَعَ الصَّرْفَ لكونهِ فَرْعاً على النّلاثةِ في (١٣) نَحْوَ عَنَاقِ انّا مَنَعَ الصَّرْفَ لكونهِ فَرْعاً على النّلاثةِ في (١٣) نَحْوَ عَنَاقِ انّا مَنَعَ الصَّرْفَ لكونهِ فَرْعاً على النّلاثةِ في (١٣) نَحْوَ عَنَاقِ انّا مَنَعَ الصَّرْفَ لكونهِ فَرْعاً على النّلاثةِ في النّلاثةِ في (١٣) نَحْوَ عَنَاقِ انّا مَنْعَ الصَّرْفَ لكونهِ فَرْعاً على النّلاثةِ في (١٣) نَحْوَ عَنَاقِ انّا مَنْعَ الصَّرْفَ لكونهِ فَرْعاً على النّلاثةِ في النّلاثةِ في (١٣) نَحْوَ عَنَاقِ انّا مَنْعَ الصَّرْفَ لكونهِ فَرْعاً على النّلاثة في عَنَاقِ النّا مَنْعَ الصَّرْفَ لكونهِ فَرْعاً على النّلاثة في النّ

 ⁽٧) في اللسان (عمل) ١٣/٤٠٥: ه واليَعْمَلَةُ من الأبلِ النَجيبةُ المُعَتَمَلَةُ المطبوعة على العمل ولا يقال ذلك الا للأنثى . واليَعْمَلُ عند سيبويه اسم ، لأنه لا يقال : جمل يَعْمَلُ ولا ناقة يَعْمَلة انما يقال : يَعْمَل ويَعْمَله فيعلم انه يعنى بهما البعير والناقة ، ولذلك قال : لا نعلم يَغْمَلا جاء وصفا . وبعضهم يرد هذا ويَجْمَلُ اليَعْمَلُ (٨) من ج الصواب وفي ب فيه وفي الأصل فيها تحريف .

⁽ ٩ – ٩) بدله في ط : وان سميت رجلا سراويل .

⁽١٠) ٢ ، ج: لم ينصرف.

⁽١١) ب، ج: حكم ونحوه عناق.

⁽١٢) من ب و ج. الصواب. ففي الأصل ١ الحذف١. تحريف.

⁽١٣) سقطت وفي و في ب.

النَّاءِ ، حَيْثُ عَاقَبَهُ فِي النَّصغيرِ فَاذَاكَانَ النَّاءُ لا يُؤثِّرُ (١٤ فِي مَنْعِ الصَّرْفِ فِي النّنكير فأنْ لا يؤثُّرُ ١٤) مَا هُوَ فَرْعٌ عليهِ (١٥) أَوْلَى ، وكَذَا العُجْمَةُ النَّكريَّةُ لا تأثيرَ لَهَا ، أَلا تَرَى أَنَّهُمْ قد أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّكَ لُو سَمَّيْتَ رَجُلاً [بِلِجَام](١٦) صَرَفْتُهُ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ في سَرَاويلَ تَأْنِيثٌ وَعُجْمَةً ، فانْ كانَ يَمْنَعُ صَرّْفَها فَلا وَجْهَ يُعْتَدُّ بِهِ غَيْرٌ مُشَابَهَةِ الجَمْع نحوَ قَنَادِيلَ ، وَكَانَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ : انْ كَانَ(٢٧) صَحَّ أَنَّهُ مُنِعَ الصَّرْفُ فَلاْجُل أَنَّهُ جَمْعُ سِرُوالَةِ من قُولِهِ:

/٢٥٣/ عَلَيْهِ. مِنَ اللَّهُم سِرْوَالَةٌ(١٨)

وأنشد :

فَتَى فارسى في سَرَاوِيلَ رَامِحُ (١٩) /٢٥١/ يَمْشِيَ بِهَا ذَبُّ الرِّيَادِ كَأَنَّهُ

(١٤ – ١٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

(١٥) ب، ج: مفرع عليه.

(١٦) من ب وج. الصواب. وفي الأصل « بلحام ». تصحيف. وفي اللسان (لجم) ١٦/ص ٢: « لجام الدابة معروف. وقال سيبويه هو فارس معرب، والجمع ألحمةً ولُجُّم ولُجُم،

(۱۷) سقطت وكان و في ب.

يَرِقُ لمتعطف

أنظر : الفائق للزَمَخْشَرَي ٣٤٠/١ (الصدر) ، وشرح الشافية ٦٤/١ (الصدر أيضا) ، ومادة (سرك) من اللسان ٣٠٥/١٣ والتاج ٧٥٥/٧ ، والشواهد الكبرى للميني ٣٥٤/٤ ، وشرح التصريح ٢١٢/٢ ، وهمع الهوامع ٢٥/١، وشواهد الشافية ١٠٠/٤، وشرح الشواهد للعاملي ٣٧٥، والدرر اللوامع ٧/١. والشاهد فيه عجيء و سروالة ، فقد اختلف في سهاعها عن العرب فأبو العباس قال : أنَّها مسموعَة . وذكر الأخفش أنه سمعها أيضا من العرب. وقال أبوحاتم: أن العرب تقول سيروال وجمعه سراويل كشهاليل جمع

(١٩) لتم بن أبي بن مقبل في ديوانه في ١٦٤/٠ ص ٤١ ، وجمهرة اللغة (بذذ) ٢٧/١ ، وأمالي القالي ١٦٤/٢ ، ومقاييس اللغة (ذب) ٣٤٩/٢، وابن يعيش ٦٤/١، ومواد: (ذب) من اللسان ٣٦٧/١ والتاج ٢٠٠/١ و (رود) من اللسان ٢٠٠/٤ و (سرل) من الصحاح ١٧٢٩/٥ (العجز) واللسان ١٣/٣٥٣ والتاج ٧/٥/٧ والخزانة ١١١/١ .

رَامِحُ ، مرفوعٌ ، لأَنَّهُ صِفَةٌ فتى كقولِكَ : كأَنَّهُ فتى رَامِحُ في سَرَاويلَ ولَيْسَ سراويلُ مضافةً الى رامح .

والبيت غير منسوب في المخصص ٣٩/٨ و ١٣/١٢ و ١٧٠/١٥ ، والفائق للزعشري ٣٤٠/١. وورد في الأصل « وامح». تحريف وكذا في المواضع التي سترد فيه.

وروايته في اللسان (سرل — والخزانة « أتى دونها ذب الرياد وأشيرَ فيها الى رواية المقتصد ورواية ثالثة هي « يرود بها » أي يذهب ويجى» .

والشاهد فيه مجيء « سراويل » ممنوعة من الصرف. فهي غير مضافة الى رامح اذ أنه صفة لفتي .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

، بَابُ العَدْلُ

مَعْنَى العَدْلِ أَنْ تُرِيدَ لَفْظاً فَتَعْدِلُ عِنِ اللّفْظِ الذي تُريدُ الى آخَرَ ، ومَوْضِعُ [النّقْلِ](١) فيهِ أَنَّ المسموعَ يُلْفَظُ (٢) بِهِ والمُرّادُ بهِ غَيْرُهُ ويَسْتَوِي العَدْلُ في المَعْرِفَةِ والنّكِرَةِ (٣) لاستوائِهَا فيا ذَكَرْتُ ، ولا يَكُونُ العَدْلُ في المَعْنَى فأمّا المَعْدُولُ (٤) عنِ النّكِرَةِ والنّبَيْرَةِ (٥) مَنْنَى وثُلاثَ ورُبّاعَ ، فالمانعُ لَهُ (١) من الصَّرْفِ العَدْلُ والصَّفَةُ . والمَعْدُولُ عنِ المَعْرِفَةِ نَحْوُ عَمَرَ وزُفَرَ عُدِلَ (٢) عَنْ عَامٍ وزَافِر (٨) المَعْرِفَةِ نَحْوُ عَمَرَ وزُفَرَ عُدِلَ (٢) عَنْ عَامٍ وزَافِر (٨) المَعْرِفَةِ نَحْوُ عَمَرَ وزُفَرَ عُدِلَ (٢) عَنْ عَامٍ وزَافِر (٨) المَعْرِفَةِينَ ، أَلا تَرَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ في أَصُولِ النَّكِرَاتِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو يَكْرِ:

اعْلَمْ أَنَّ الْعَدْلَ انْ تَذْكُرَ لَفْظًا وَتُريدُ غَيْرُهُ نِحَوَ أَنْ تقولَ : عُمَرُ ، والمَقْصُودُ عَامِر وهَذَا هُوَ الفَرعيَّةُ ، *[لأجُلِ أَنَّكَ اذَا لَهَظْتَ بِعُمَرَ(٩) وأَنْتَ تَقْصدُ عامراً كُنْتَ قَدْ جَعَلْتَ

⁽١) من ب وج وط. الصواب وسوف يرد في كلام عبدالقاهر. وفي الأصل « الثقل » . تحريف.

⁽٢) ط: لفظ به.

⁽٣) ط: من المعرفة والنكرة.

⁽٤) ط: فالمعدول.

⁽٥) ط: نحو.

⁽٦) سقطت وله و في ط.

⁽٧) ط: عدلا.

⁽٨) ب ، ج ، ط : عن زافر وعامر .

^(*) هنا بداية زيادة من ب مقارنة بنسخة ج. واثباتها يقتضيه السياق و سأشير الى نهاينها .

⁽٩) ج: بعمرو، تحريف.

اللّفظ دليلاً على معنى واسم وهُو عَامِرٌ وهَذَا هُو عَيْنُ الدّلالةِ (١٠) على شَيْنَنِ ولَيْسَ للأساءِ أَصْلٌ في الدلالةِ على أكثرَ من شيء واحدٍ ، وانّا ذلك للفِعْلِ الآنه بدلُ على مَعْنى ، وزَمَانٍ ، فَاذَا قلت : ضُرِب زيدٌ ، ذَلَّ على ضَرْبٍ وزَمانٍ ماضٍ كَمَا ذَلَّ عُمَرُ على المُسَمّى وعَلَى عامِ الذي هُو (١١) الأصْلُ ، واذَا كانَ كذلك كَانَ خُروجاً عن حُكْمِ على المُسَمّى وعَلَى عامِ الذي هُو (١١) الأصْلُ ، واذَا كانَ كذلك كَانَ خُروجاً عن حُكْمِ الأصُولِ ، واذَا خَرَجَ مَنْ حُكْمِهَا بالعَدْلِ عَلِمْتَ أَنّهُ فَرْعِيَّةً . ولَيْسَ يَعْنِي الشَّيْخُ أبو علي بقولهِ النقلُ ، نقلَ لَفْظِ ، وانّا يقصدُ بالنّقلِ في هَذَا البابِ العدُولَ عن الأصْلِ والخروج بعولهِ النقلُ ، نقلَ لَفْظِ ، وانّا يقصدُ بالنّقلِ في هَذَا البابِ العدُولَ عن الأصْلِ والخروج بعن الأولية]* فاذَا حُصَلَ في الاسمِ العدلُ وسببُ آخرُ امتنعَ مِنَ الصَّرْفِ .

وبَعْدُ فَالْعَدْلُ يَكُونُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ . فَالنَّكُرَةُ كَقُولِهِ // تَعَالَى - (أُولِي أُجْنِحَةً مَثْنَى وَثُلاثُ وَرُبَاعَ) -(١٢) ، فَمَثْنَى معدولٌ عن اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وثُلاثُ وزُباعُ عَن ثلاثةً ثلاثةً (١٣) ، وأربعة أربعة . فكأنَّهُ اذَا قِيلَ : جَاءنِي القومُ مَثْنَى وثُلاثَ ، فقد قِيلَ : جَاءنِي القومُ مَثْنَى وثُلاثَ ، فقد قِيلَ : جاءني القومُ اثْنَيْنِ وثُلاثَ قَلاثةً ثَلاثةً ، فَمَثْنَى لَم يَنْصَرِفْ للصَّفَةِ والعَدْلِ وكذلك ثَلاثُ ورُباعُ لم ينصرها لذلك . ومَوْحَدُ بأزاءِ مَثْنَى كَقَوْلِهِ :

/٢٥٥/ ولَكِنَّهَا أَهْلِي بُوادٍ أُنِيسُهُ ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ(١٤)

⁽١٠) ج: عن الدلالة. تحريف.

[/] ۱۱) سقطت « هو » في ج .

^(*) هنا تنتمي الزيادة من ب و ج .

⁽۱۲) آية ۱/ فاطر ۳۰.

⁽١٣) ج: من ثلاثة ثلاثة.

⁽ ١٤) لساعدة بن جؤية في ديوان الهذليين ٢٣٧/١ ، وسيبويه والشنتمري ١٥/٣ ، والاقتضاب للبطليوسي ٤٦٧ ، واللسان (بغى) ٨٦/١٨ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤/٠٥٠ ، وشواهد المغنى ش ٨٣٤ ج ٩٤٣/٢ ، وشرح الشواهد للعاملي ٣٧٤ .

والبيت غير منسوب في مجاز القرآن ١١٥/١ والمقتضب ٣٨١/٣ ، والمخصص ١٣١/١٧ ، وابن يعيش ٦٣/١ ، و ٧/٨ ، ومغنى اللبيب ش ٩١١ ج ٦٥٤/٢ .

وورد في الأصل «مثنى موحد». تحريف.

وروايته في ديوان الهذلبين والمخصص « سباع تبغّى الناس » وفي بحاز القرآن واللسان ومغنى اللبيب ، وموحدا » على الحال .

والشاهد فيه منع الصرف في مثنى وموحد لكونهها صفتين معدولتين عن اثنين اثنين وواحد واحد .

والألِفُ في مَثْنَى مُنْقَلِبَةً عن لامِ الفِعْلِ فاذَا صُغِّرُ⁽¹⁰⁾ قُلْتَ : [مُثَيِنِ]⁽¹¹⁾ كَا تَقُولُ فِي مَلْهَى ، مُلَيْهٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : ذِئَابٌ تَبَغَى النَّاسَ اثنانِ اثنانِ وواحِدٌ واحِدٌ . ولوكَانَ مَثْنَى وثُلاثُ ورُبَاعُ مَعَارِفَ لَمْ يُوصَفْ بِهَا النَّكِرَةُ التي هي الأَجْنِحَةُ في قولِهِ تَعالَى - (أُولِي أَجْنِحَةٍ).

والضَّرْبُ الثَّانِي : وَهُو [المَعْدُولُ](١٧) عَنِ المَعْرِفَةِ نِحَوَ مَا تَقَدَّمَ مِن زُفَرَ وَعُمَرَ ، أَلَا تَرَى أَنَّ يُكُونَ كُلُّ واحدٍ منها أَلا تَرَى أَنَّ يُكُونَ كُلُّ واحدٍ منها مُسْتَعْمَلاً اسْماً لنكرةٍ ، ولَيْسَ هُنَا شَيءٌ فِي النَّكِرَةِ يُسْمَى عُمَرَ بازاءِ رَجُلٍ وفَرَسٍ . وأَمّا زُفَرَ فِي قولِهِ :

/٢٥٦/ يَأْبَى الظُّلامَة مِنْهُ النَّوْفَلُ الزُّفَرَّ(١٨)

فَانَّهُ صِفَةٌ كَزَافِرٍ وَلَيْسَ بِمَعْدُولٍ كَمَا لا يكونُ حُطَمُ مَعْدُولاً عن حَاطِمٍ عَلَى ما تَرَى بَيَانَهُ بَعْدُ . فلو سَتَيْتَ الآنَ رجلاً بِزُفِرٍ هَذَا صَرَفْتَهُ .

(١٥) ب: صغرت.

(١٦٦) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «منين». تصحيف.

(١٧) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل؛ العدول .. تحريف.

(١٨) هذا عجز بيت لأعشى باهلة - جاهلي واسمه عامر بن الحارث أنظر ترجمته في المؤتلف والمختلف ١٤ ، قاله في رئاء المنتشر ابن وهب الباهلي . والبيت بنمامه برواية الأصمعي :

أخو رغب اثب كم يعطيه النوف أل ويُسألها يَسأبي الظّلامة منه النوف أل الزُفَر والبيت منسوب لأعشى باهلة في الأصمعيات ق ١٧/٣٤ ص ٩٠ وجمهرة أشعار العرب ١٣٦ ١٣٦ والكامل للمبرد ٣٦ ، وجمهرة اللغة (رزف) ٣٣٣/٣ ، و٣٩٥٣ ، والمخصص ٢٣٠/١٧ (العجز) ومواد (زفر) من اللسان ١٤/٤ والتاج ٣٣٩/٣ و (قفز) من اللسان ٣٣٣/٦ ، و (نفل) منه ١٩٦/١٤ ، والخزانة ٨٩/١ .

وغير منسوب في الأضداد لابن بشار الأنباري ٣١٩ (الشنقيطي) و ٣٠٧ (أبو الفضل) ، وورد في الأصل ـ ظلامة » . تحريف .

وعجزه في مقاييس اللغة (زفر) ١٥/٣، وأسرار البلاغة ٣١٠.

وورد في الأصل «ظلامة » . تحريف . والزفر بمعنى السيد ، والظلامة المظلمة وهو ما تطلبه عند الضّام ، والنوفل البحر الكثير العطاء .

والشاهد فيه بحيء : زفر » وصفا مصروفا بمعنى السيد ولذلك فهو لا يأتَّي علما معدولا وان سمي به .

وعُمَّرُ أَذْهَبُ فِيمَا ذَكُرْنَا ، لآنَّهُ لَيْسَ يُوجَدُ فِي غيرِ الاعلام بِوَجْهِ واذَا لَمْ يُسْتَعْمَلُ فِي النَّكِرَةِ عَلِمْتَ أَنَّهُ [عُدِلَ](١٩) عن عامرٍ معرفة ، ولِهَذَا قَالَ أَبُو عَلَّانَ : أَنَّ القياسَ أَنْ يُقَالَ فِي التَّنْيَةِ والجَمْعِ : كلاهُمَا عُمَّرُ ، وكُلُّهُمْ عُمَّرُ ، ولا يُنكَّرُ فيقالُ : العُمَرانِ والعُمَرونَ ، لأَنَّهُ صِيغَةً خُصَّتْ بالعَلَميّةِ .

وأمّا قولُ الشّيخ أبي على : ولا يَكُونُ العَدْلُ فِي المَعْنَى ، فَردُّ على أبي بَكْمٍ لآنَهُ ذَهَبَ الى أنَّ نَحُومَتْنَى وَثُلاث مَعدولٌ فِي المَعْنَى (٢٠) . وكَانَ الشَّيْخُ رَحِمةُ اللهُ يقولُ : انَّ هذا لا يتَحَصَّلُ . وكَانَ الذي دَعَا أَبَا بَكْمٍ الى هَذَا القَوْلِ أَن ثُلاثَ وَاربعةً في جملةِ الأسْمَاء (٢١) ، واذَا(٢٢) عُدِلَ الى ثُلاثُ ، ورَبَاعَ لَزِمَ الوصفية ، اذْ لا يُقَالُ : جَاءني الأسْمَاء ثوصفُ بِهَا كثيراً ، ألا يُقالُ : خَاءني ومَوْحَدُ ، وَلَيْسَ هذا بِمُسْتَقيم لأَجْلِ أَنَّ هذهِ الأَسْمَاء يُوصفُ بِهَا كثيراً ، ألا تَراكُ تقولُ : مَرَ رُتُ برجالٍ ثَلاثَة وبنسوة أَرْبَع ، فاذَا عَدَلْتَ عِن ثُلاثَ وَرُبَاعَ كَانَ صِفَةً فليسَ العَدْلُ بَعَيْر العَدْلُ بَعْيَر واللهُ لَلْ يَعْولُ : جَاءني ثَلاثَة بعنى ثَلاثَة بعنى ثَلاثَة بعنى ثَلاثَة بعنى ثَلاثَة ، فَكَمَا لا يحوزُ (٤٢٠) : مَعْدُولُ عِن [ذلك] (٢٣) ، ثَلاثَة بعنى ثَلاثَة بعنى ثَلاثَة بعد ثَلاثَة ، فَكَمَا لا يحوزُ (٤٢٠) : مَعْدُولُ عِن [ذلك] (٢٣) ، ثَلاثَة بعنى ثَلاثَة بعنى ثَلاثَة ، فتجعله تَابِعاً لشيء ، مَعْدُولُ عِن [ذلك] (٢٣) ، ثَلاثَة بعنى ثَلاثَة بعنى ثَلاثَة ، فتجعله تَابِعاً لشيء ، فَكَمَا لا يحوزُ (٤٢٠) : وَلَوْ كَانَ ثُلاثَة ، وانّا تقولُ : جَاعِنِي القومُ ثلاثَة ، فتجعله تَابِعاً لشيء ، فكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ ثَلاثَة ، فتجعله تَابِعاً لشيء ، فكذَلِكَ يَجِبُ أَنْ تقولَ : جَاءنِي القَوْمُ ثلاثَ ، وَلَوْكَانَ ثُلاثَة ، وَانْمَا تَعْمَلُولُ عَن ثلاثَة مَن غَيْرَ لكانَ لما يَذْكُرُهُ مَن تغييرِ المَعْنَى ثُلاثُ ، كَا يقولُونَ : وَحُولُ اللهُ وَلَا : جَاءنِي ثُلاثُ ، كَا يقولُونَ : وَحُدَرُ نَا أَنَّ المقصودَ هو (٢٠) ثلاثُ مَلَ أَلَى اللهُ يَوْلُونَ : وَلَوْكَانَ أَلَا تَلْكُورُ اللهُ قَلَ اللهُ وَلَا أَنْ المقصودَ هو (٢٠) التُكريُر . أَلا تَرَى

⁽١٩) من ب وج. الصواب. وفي الأصل عدول ، . تحريف.

⁽ ٢٠) عرض أبو بكرإبنالسراج في الأصول ٧٣/١ رأيه هذا فذكر ان العدل يأتي لازالة معنى الى معنى فأحاد فيه عدل في لفظه ومعناه فاللفظ من واحد الى أحاد والمعنىمن واحد الى واحد واحد . وكذا امثنى وثلاث ورباع .

⁽٢١) ب، ج: من جملة الأسهاء.

⁽۲۲) ج: اذا.

⁽٢٣) من ب و ج. أولى.

⁽ ٢٤) ب ، ج : فَكَمَا لا يجوز وأن تقول ...

⁽ ٢٠) وجاءني ، مكررة في الأصل.

⁽۲۹) سقطت دهود فی ب.

تَبُغَّى النَّاسَ مَثْنَى وموحد /٢٥٥/

لا يُفِيدُ مَعْنَى قولك : تَبَعَّى النَّاسَ وَوَاحِدٌ // اذْ لَو كَانَ كذلك لَكَانَ أَجْمَلُ أَحوالِهِ أَنْ يكونَ كَقُولِك : ذِقَابٌ ثَلاَثَة ، ومِنَ البَيْنِ أَنَّهُ ليسَ كَذَلِك ، لأَنَّ القَصْدَ ذَابُ اثْنَانِ اثْنَانِ ، وَوَاحِدٌ واحدٌ . ولو كَانَ هذا البَابُ يُعْدَلُ بغيرِ مَعْنى تكرير لوجَب أَنْ يكونَ قُولُك : خَرَجَ القَوْمُ أَحَادَ بمنزلةِ خَرَجَ القَوْمُ واحِداً ، وذلِك مُحَالٌ فالقومُ لا يكونُ وَاحِداً .

وأمّا تكريرُهُمْ لِهَذَا المَعْدُولِ غَوَ أَحادَ أَحَادَ ومَثْنَى مَثْنَى كَمَا جَاءَ فِي الخَبِرِ صَلاةُ الليلِ مَثْنَى عَلَمْ اللَّيلِ اثْنَانِ الْنَانِ الْنَانِ الْنَانِ الْنَانِ الْنَانِ الْنَانِ الْنَانِ لَالْهُ مُرْبُقِ مُرْبُونُ الْنَانِ لَالْمُ لُلْنَانِ لَلْ الْمُعْنَى يَتَفَاوِتُ ، وَأَنَّ لَلْ وَلَكَ : جَاءَنِي القومُ ثلاثة لا يكونُ كَقُولِكَ : جاءَنِي القومُ ثلاثة لا يكونُ كَقُولِكَ : جاءَنِي القومُ ثلاثة لا يكونُ كَقُولِكَ : جاءَنِي القومُ ثلاثة اللَّهُ لا يكونُ كَقُولِكَ : جاءَنِي الْمُعُ أَلُولُ الْنَانِ لَلْمُ الْنَانِ لَلْنَانِ لَلْنَانِ لَلْ الْنَانِ لَلْنَانِ لَلْ الْمُعْلَى الْمُومُ لُلُونُ الْمُعْلِي الْمُومُ لِلْ الْمُعْلِي الْمُومُ لُلُكُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِلُ الْمُ

⁽ ۲۷) في المسند لابن حنبل :

وفي الحديث رقم ١٧٩٩ جـ ٢٢٩/١ - ٢٣٠

وي سلط على بن اسحق أنبأنا عبد الله بن مبارك أنبأنا ليث بن سعد حدثنا عبد ربه بن سعيد عن عمر ان بن أبي انس عن عبد الله بن نافع بن العمياء عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن عباس قال : قال رسول الله عن عبد الله بن نافع بن العمياء عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن عباس قال : قال رسول الله على الصلاة مَثْنَى مَثْنَى ، تَشَهّدُ في كل ركعتين وتَفَرَّعُ وتَخَشَّعُ وتَحْسِكَنُ ، ثُمَ تُقتِعُ يديك ، يقول : يا رابُ ، ياربُ ، فن لم يفعل ذلك فقال فيه قولا من الله وبله به ولا الله وبله الله وتوقيق الله وتوقيق الله وتوقيق الله وتوقيق الله وبله الله وبله الله وتوقيق الله وتوق

⁽ ۲۸) ب ، ج : اثنتان اثنتان .

⁽ ٢٩) ج: لفظا. تحريف.

⁽٣٠) ج: وثبوت. تحريف.

القَوْمِ ثلاثةً ، في المَعْنَى إِذِ الأَوَّلُ يُفِيدُ ثلاثةً بَعْدَ ثَلاثةٍ ، وهَذَا يُفيدُ أَنَّهُمْ جَاؤِكَ وعَدَدَهُمْ ثلاثةً . فَمَعْنَى الثّانِي في قولِكِ : ثلاثةً . فَمَعْنَى الثّانِي في قولِكِ : ضَرَبْتُ زَيْداً زَيْداً في أَنَّ المقصودَ لا يَخْتَلُّ بسقوطِهِ غيرَ أَنَّ تكريرَ مَثْنَى يَحْسُنُ وانْ كَانَ لا ضَرَبْتُ زَيْداً في أَنَّ المقصودَ لا يَخْتَلُّ بسقوطِهِ غيرَ أَنَّ تكريرَ مَثْنَى يَحْسُنُ وانْ كَانَ لا يَحْسُنُ تكريرُ النيْنِ (٣١) أَربعَ مرّاتٍ ، لأَنَّ مَثْنَى مُعْتَصَرُّ مفردُ اللفَظِ فلا يُسْتَنْكُرُ أَنْ يَتكرّرَ النانِ (٣٢) غيرَ مفردٍ فيطولُ فاغرَفْهُ .

واعْلَمْ أَنَّ بَابَ ثلاث لمّا عَرِيَ مَنَ الاسميّةِ وَكَانَتِ الوصفيةُ لازمةٌ لهُ لأَنَّ فَصْدَهُمْ عَدْلُهُ عن المُكرَّرِ [الزُموهُ] (٣٣) أَنَّ يكونَ تَابِعاً لشيء فَلَمْ يَكُنْ الا وَصْفَأَ كَقُولِهِ - (اوْلَى اَجْنِحَة مَثْنَى) - (٣٩) أو جَارِياً مَجْرَى الوَصْفِ بأَنْ يكونَ تَابِعاً لشيء كَقُولِكَ : خرجَ القُومُ مَثْنَى ، اعتُدَّ بالوصفيةِ فيهِ فصارتْ سَبَباً مانِعاً مِنَ الصَّرْفِ ، ولَمْ يُعْتَدَّ بها في اربع القومُ مَثْنَى ، اعتُدَّ بالوصفيةِ فيهِ فصارتْ سَبَباً مانِعاً مِنَ الصَّرْفِ ، ولَمْ يُعْتَدَّ بها في اربع الذا قُلْتَ : نِسوةٌ (٣٠) أَرْبَعُ ، اذْ كانت (٣٦) عارضةً تزولُ في قَوْلِكَ : جَاءَني أَربعُ نِسَوَةٍ ، فأَعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّبْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« ولو سُمِّيَ رَجُلٌ نُغْراً (٣٧) أو جُعْلاً (٣٨) أو حُطَماً (٣٩) لانصَرَفَ في المَعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ (٤٠) لأنَّ فيها التَّعْرِيفَ فَقَطْ دونَ العَدْلِ.

⁽ ٣١) ب ۽ ج : اثنين . .

⁽٣٢) كِذَا في ب و ج. وفي الأصل واثنان اثنان ي سهو.

⁽٣٣) من ب وج. الصواب. وفي الأصل والزمة ه. تحريف.

⁽٣٤) آية ١/فاطر ٣٥. وفي الأصل «الأجنحة». سهو من الناسخ.

⁽٣٥) ب ۽ ج : بنسوة .

⁽٣٦) ب ، ج : اذا كانت . تحريف .

⁽٣٧) في اللسان (نغر) ٨١/٧ : ﴿ النغر طائر يشبه العصفور وتصغيره نُغيِّر ويجمع نغرانا مثل صُرَد وصِرْدَانٍ .

⁽٣٨) في اللسان (جعل) ١١٨/١٣ : « الجُمَل دابة سوداء من دواب الأرض – قيل هو أبو جَعُران وجمعه جَمُلانِ .

⁽٣٩) في اللسان (حطم) ٧٨/١٥ : « ورحل حَطَمٌ وحُطَمَةٌ اذا كان قليل الرحمة للهاشية يهشم بعضها ببعض وقيل هو العنيف برعاية الابل في السوق والايراد والاصدار .

⁽٤٠) ط: والنكرة وجميعا ه.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ نَغْراً لِيسَ بِعدولِ كِيفَ واذا ذَكُرْتَ لَمْ تُرِدْ نَاغِراً ، ولا نَاغِرُ باسم لِمُسَمَّى نُغَر واذَا لَمْ يَكُنْ نُغُر معدولاً كانتِ التَّسْمِيةُ بِهِ غيرَ موجبةٍ منعَ صَرَفْهِ ، اذ لا يكونُ فيه أكثر من سَبَبٍ واحدٍ ، وكذا (١٤) كُلُّ فِعْلِ وُجدَ في غيرِ الاعلام كانَ غيرَ معدولِ الا ماكانَ في بابِ النّداءِ نَحْويا فُسَقُ ، وذلك (٢٤) أَيْضاً مناسِبٌ للعَلَم من حيثُ النّكَ اذا قُلْتَ : يا فَاسِقُ كانَ فاسِقُ معرفةً بالنداءِ حَتّى كانّهُ عَلَمٌ للذي تُقْبِلُ عليه ، كَمَا أَنْكَ اذا قُلْتَ : يا فاسِقُ كانَ فاسِقُ معرفةً ، وأذا كانَ كذلك كانَ فُسَقُ مقارِناً لِعُمْرُ ومُشَابِها لَهُ في كُونِهِ // مَعْدُولاً عن معرفةٍ في الجُمْلَةِ ، وفُسَقُ أَخَصُّى في التّعريفِ (٤٣) من عُمْرَ ، لأنَّ عَمْرَ . وقُسَقُ لا يُسْتَعْمَلُ في غيرِ النّداءِ فلا يُقَالُ : رُبُّ عُمَر . وقُسَقُ لا يُسْتَعْمَلُ في غيرِ النّداءِ فلا يُقَالُ : عَمْرَ . وقُسَقُ لا يُسْتَعْمَلُ في غيرِ النّداءِ فلا يُقَالُ : فَعَمَرَ . وقُسَقُ لا يُسْتَعْمَلُ في غيرِ النّداءِ فلا يُقَالُ : فَسَقُ ويا جَاءَنِي رَجُلُّ فُسَقَ ، ولا يَقَعُ عَلَيْهِ النّدَاءُ الشَّائِعُ (٤٥) فَلا يَجُوزُ أَنْ تَقولَ : يا فُسَقُ ويا جَاءَنِي رَجُلُ فُسَقَ ، ولا يَقَعُ عَلَيْهِ النّدَاءُ الشَّائِعُ (٤٥) فَلا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : يا فُسَقُ ويا يقال : يا فُسَقُ ، بالضم على أَن تقصد قصد واحدٍ بعينهِ . فلا يحوز أَن يقال : أنه معدول عن الحاطم . وكذا عمل (٤٤) لا يقدر فيه العدل عن عامل ، وذلك أن حطم صيغة وضعت لتدل على معنى وهو زيادة الفعل [كضرب] (٤٤) ألا تَرى ان قصده في قوله :

/٢٥٧/ قد لَفَّها اللَّيْلُ بِسَوَّاقٍ حُطَمٌ (٤٨)

⁽ ٤١) ج : وكذلك .

⁽٤٢) ب ، ج: وذاك.

⁽٤٣) ب، ج: بالتعريف.

⁽٤٤) سقطت و لأن عمره في ب و ج.(٥٤) ج: السابع. تحريف.

⁽٤٩) ب: وكذا ويشبه، عمل.

⁽٤٧) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل وكضروب ، . تحريف.

^(28) نسب سيبويه في ١٤/٢٠ هذا الرجز للحطم القيس وتابعه الشنتمري في ذلك . وفي الخراج لقدامة بن جعفر (28) ورقة ١١٣) الحطم هو شريح ابن ضيبعة بن عمرو بن مرثد أحد بني قيس بن ثعلبة . وانما سمي الحطم لقوله قد لفها . . البيت . على أن غير قدامة قال عن الحطم هو رشيد أو رويشد) ابن رُميض أو ربيش (العنبري (أو العنبري) .

أَنْ يُبَالِغَ فِي وَصْفِهِ بِالحُطْمِ ، وَكَذَلِكَ عُمَلُ يُقَالُ للكثيرِ العَمَلِ ، وَلَيْسَ يُقْصَرُ عَلَمُ عَلَى بَابٍ مِن أَبُوابِ الكَلامِ دُونَ بَابِ [كَمَا](٤٩) خُصَّ فُسَقُ بَبابِ النّداءِ ، وعُمَرَ بِالعَلَميّةِ بَلْ يَقَعُ فِي كُلِّ مُوضِع يَقَعُ فِيهِ حَاطِمٌ . فَمِنَ المُحَالِ أَنْ تقولَ : أَنَّ حُطَم مَعْدُولُ عَن ضَارِبٍ و](٥٠) مَعْدُولُ عَن ضَارِبٍ و](٥٠) مَعْدُولُ عَن حَالِم ، ولو جَازَ ذلك لَجازَ أَنْ تقولَ : [ضَرَبًا مَعْدُولُ عَن ضَارِبٍ و](٥٠) حُفَرَ معدولُ عن خُفرة (٥١) وذلك مُحَالُ لِأَجْلِ أَنَّا ابّالهُ) قُلْنا فِي قَوْلِهِمْ يَا فُسَقُ : أَنّه معدولُ عن فَاسِقِ ، لآنًا لَمْ نَجِدْهُمْ وُضَعُوا فُسَقَ وَضُعًا أَوْلِياً شَائِعاً وَانَّا رَأَيْنَا فَاسِقَ هُو المُسْتَمِّ وَوَجَدُنَاهُمْ قَالُوا فِي هَذَا الموضِع خُصُوصاً : يا فُسَقُ ، والمَعْنَى يا فَاسِقُ فَحَكَمْنَا (٢٣) بِأَنَّهُمْ عَدُلُوا لَفُظَ فاسقِ الى فُسَقَ اذ لوكَانَ فسقُ صيغةً قُصِدَ وَضُعُهَا أَصْلاً فَحَكَمْنَا (٢٣) بِأَنَّهُمْ عَدُلُوا لَفُظَ فاسقِ الى فُسَقَ اذ لوكَانَ فسقُ صيغةً قُصِدَ وَضُعُهَا أَصْلاً فَحَكَمُنَا وَلَا عَنْ مَا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَمُ اللّهُ عَلَمُ اللّهُ عَلَمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى مُوضِع اللّهُ عَلَى فَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى اللللّهُ

فَحَدُّ العَدْلِ مَا تَقَدَّمَ مَن أَنَّكَ تَذكُرُ لَفْظاً والمُرادُ غَيْرُه ومَن ذَكَرَ حُطَماً لَمْ يُرِدْ حَاطِماً حتى يَجُوزُ أَن يُقَدِرَ أَنَّ حَاطِماً لَمْ يوجَدْ . وكَذَا مَنْ يقولُ حُفَرَ ، لَمْ يُرِدْ حُفُرةً ،

والرجز منسوب لرشيد في الكامل للمبرد ٢١٥ و ٢١٦ وديوان الحياسة ٩٨/١ و جمهرة اللغة (زمي)
٢١/٣ ، وشرح الحياسة للمرزوقي ق ٤/١١٩ ج ٢٥٠٥١، وشرح درة الغواص ٢٥٠ (ذكر نسبته لشريح).
وذكر صاحب اللسان في (حطم) ٢٨/١٥ ، انه يروى أيضا لأبي زغبة الخزرجي وهو غير منسوب في
مقاييس اللغة (حطم) ٧٨/٧ والسمط ٩/١ه

والشاهد فيه بجيء « حطم » نكرة ووضما لسواق . وليس بمعدول عن حاطم لأنَّ فُعَل لا يعدل عن فاعل في غير باب المعرفة كَمُعَر .

⁽٤٩) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «ما». تحريف.

⁽٥٠) ما بين العاضدتين من ب و ج. واثباته أبين.

⁽١٥) ج: حافرة. تحريف

⁽٥٢) سقطت ١٤ أنماء في ب و ج.

⁽٥٣) ج: فحكمها.

⁽ ٥٤) ب ، ج : والا يصح .

كَيْفَ وَحَفُرُ جَمْعٌ وَحَفَرَ مَفَردٌ ، فلو قُدُر أَنَّهُ قالَ : حُفَرٌ من غيرِ أَن كَان حُفْرةٌ ، كما قِبل نِسوةٌ من غيرِ أَنَّ كَانَ لَهُ وَاحِدٌ من لَفْظِهِ كَانَ تَقْدِيرُهُ غيرَ باطل ، والعَدْلُ بخلافِ هَذَا لاَنَهُ اذَا قالَ : ثُلاثُ ، قُدَر اذَا قالَ : ثُلاثُ ، قُدَر اذَا قالَ : ثُلاثُ ، قُدَر الله قال : ثُلاثُ ، قُدر أَنَّهُ لو لم يَكُنْ ثلاثةٌ ثَلاثةٌ لَمْ يَقُلْ ثُلات ، لأَنَّ العَدْلَ أَن يُعْدَلَ باللّفْظِ عَنْ وَجْهِ مِعَ قَصْدِهِ لَهُ فَقُولُ : ثُلاث وهو يُريدُ ثلاثةٌ ثلاثةٌ ثلاثةٌ ثلاثةٌ ثلاثةٌ ثلاثةٌ ثلاثةٌ ثلاثةٌ على المُسمَّى المقصودِ كدلالةٍ رَجُلِ على الشَّخْصِ حيثُ أَنَّ الأَصْلَ أَنْ يَدُلُ الله الله المُسمَّى المقصودِ كدلالةٍ رَجُلُ على الشَّخْصِ الله المُسمَّى المقصودِ كدلالةٍ ثُلاث على العَدَدِ المُسمَّى المُسمَّى المُسمَّى المُسمَّاةُ كدلالةٍ ثُلاث على العَدَدِ المُسمَّى المُسمَّةُ وَعَلَى لَفْظِهِ (١٠) ثلاثةٍ ثلاثةٍ كانَ ذلك فَرْعِيَةً من حيثُ أَنَّكُ الله فَظَ (٧٠ وَأَنْتَ تُريدُ لَفْظًا آخَرَ ١٠) . وطَرِيقَةٌ أُخْرَى في تَقْدِيرِهِ على الفرعيّةِ أَنْ يَدُكُرُ اللّفْظَ (٧٠ وَأَنْتَ تُريدُ لَفْظًا آخَرَ ١٠) . وطَرِيقَةٌ أُخْرَى في تَقْدِيرِهِ على الفرعيّةِ أَنْ يُقَالَ : أَنَّ ثُلاثَ يَدُلُ على المُسمَّى بواسطة (٨٠) وهو أنَّ القَائِلَ اذا قَالَ : ثُلاثُ ، قَصَدَ أَنْ يُنَا أَنَا أَنَا أَنَا أَنَا أَنَا أَنَا أَنَا أَنَا أَنَا أَنْ أَنَا أَنْهُ أَنَا أَنَا أَنْهُ أَنَا أَنَا أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنَا أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنَا أَنْهُ أَنَا أَنْهُ أَنَا أَنَا أَنَا أَنَا الله أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنْ أَنْهُ أَنْهُ أَنْ أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ فَلَاثَةً وَالْمُ السَمْ أَنْ يَدَلُ عَلَى الْمُعْنَى بِغَيْرِ وَاللّهُ اللهُ عَلَى المُعْنَى بِغَيْرِ وَاللّهُ اللهُ أَنْهُ أَنْهُ اللهُ اللهُ أَنْهُ أَنْهُ اللهُ اللهُ أَنْهُ أَنْ أَنْهُ أَنُ أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ

ومِمّا يكونُ تَقْرِيباً لِهَذَا المَعْنَى ، وانْ لَمْ يَكُنْ منَ العَدْلِ فِي شَي ، أنّا نقولُ فِي نَحْوِ قُولِهِ عَزَّ وَجَلَّ – (فَضَرْبَ الرِّقَابِ) – (١٠) بأنّ (١٤) المَصْدَرَ بِمَعْنَى الأَمْرِ كَقُولِكَ : فَاضْرِبِ الرِّقَابِ ٢٢) ، ولا نعْنِي بذلك أنَّ [لفظ الفَرْبِ إ (٦٣) صيغة قُصِدَ أنْ تُجْعَلَ علماً للأمرِ كما قُصِدَ ذلك في اضْرِبْ مثلاً ، ولكنّا نعْنِي أنَّ ذِكْرَ المَصْدَرِ مَنْصُوباً يدلُّ على تَقْدِيرِ الفِعْلِ وَثُبَاتِهِ فِي نِيّةِ المُنكَلَمِ فَاذَا قَالَ : فَضَرْبَ الرِّقَابِ ، فَهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ

 ⁽ ٥٥) سقطت ، ثلاثة ، في ب .

⁽٥٩) ب، ج: لفظ.

⁽٥٧ - ٧٥) بدله في ب و ج : « ولك فيه مقصودان كها يكون ذلك في الفعل ، .

⁽٥٨) ب، ج: بوساطة.

⁽ ٩٩) ج : هذه . تحريف .

⁽ ٦٠) آية ٤/ محمد ٤٧ ، وفي ج وفأضرب، وهو سهو من الناسخ.

⁽٦١-٦١) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽۲۲) ب: ان.

⁽٦٣) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل: اللفظ » للضرب. تحويف.

اضرب حُكْماً وانْ لم يَبُرُزُ الى اللّفظِ . واذَا فَهِمَ ذِكُرُ اضْرِبْ فَهِمَ الأَمْرُ ، فاذاً يدُلُ على المَقْصُودِ بواسطةٍ وهَكَذَا العَادة في الاضهارِ أَبداً ، أَلا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ اذَا قَالَ لكَ في جَوابِ قَولِكَ ، اليسَ زَيْدُ بِخَارِج ، بَلَى ، فَهِمْتَ مَن بَلَى ما تَفْهَمُهُ مَن قُولِهِ : بَلَى زَيْدٌ خَوابِ قَلْكَ ، فَلَيْ جَوَاباً لِمَا تَقَدَّمَ ذَلَّ على قَصْدِهِ لِذِكْرِ هَذَا الكلامِ فَصَارَكَانَّهُ قَدْ ذَكَرَهُ . واذَا عَرَفْتَ . ذِكُرُ الكلامِ عَرَفْتَ مَعْنَاهُ ، فأنْتَ اذا تَعْرِفُ ذَلِكَ مَن بَلَى بتقريرِ وَاسَطةٍ . فَكُمْ لا يكونُ بَلَى موضوعًا على ذلك الكلام ، وانّا يكونُ مَوْضُوعًا للجَوابِ وَاسَطةٍ ، فَكُمْ لا يكونُ ثُلاثُ موضوعًا بَل يُكُونُ القَصْدُ فيهِ أَنْ يَدُلُ على الْفُظْةِ ثلاثةٍ فلائةٍ ، واذَا دَلَّ على اللّفظِ ذَلَّ على المَعْنَى . كَمَا أَنَّ بَلَى اذَا ذَلَّ على الجَوابِ دَلَّ عَلَى المَعْنَى . كَمَا أَنَّ بَلَى اذَا ذَلَّ على الجَوابِ دَلَّ عَلَى مَعْنَى قُولِكَ : زيد خارج .

ومِثْلُهُ الضَّائِرُ تَقُولُ: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، لأَنَّ الماءَ تَدُلُّ عَلَى آنَكَ قَصَدْتَ أَنْ تَقُولَ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ (٢٠) زِيداً ، ثُمَّ جَعَلْتَ الماءَ نَائباً مَنَابَ لَفْظَةِ زِيدٍ . واذَا دَلَّ على تقديرِكَ زِيداً دَلَّ على مَعْنَاهُ ، ولِكُوْنِهِ دَالاَّعلى المَقْصُودِ بواسطةٍ ، صَارَيَقَعُ على كلّ مَنْ يَجْرِي ذِكْرُهُ . وَلاَ عَلى مَعْنَاهُ ، ولِكُوْنِهِ دَالاَّعلى المَقْصُودِ بواسطةٍ ، صَارَيَقَعُ على كلّ مَنْ يَجْرِي ذِكْرُهُ . ولا شُبْهة فِي أَنَّ هذه الصَّفَة للأَفْعالِ وذَلِكَ أَنَّ أَبا تَدُلُّ العَلامةُ على ما وُضِعَتْ لَهُ بِغَيْرِ واسِعلةٍ . وانّا هذه الصَّفَة للأَفْعالِ وذَلِكَ أَنَّ أَبا الحَسنِ قَالَ : انَّ الأَفعالَ كُلُّها أَدَلَةً ، والأَسْمَاء بِخِلافِ ذَلكَ لأَنَّ الاسمَ هو المدلولُ عليهِ . ومقصودُهُ أَنَّ زِيداً يكونُ نَفْسَ الشيءِ المقصودِ أَلا تُراكَ تقولُ : زَيْدٌ هو الشَّخْصُ الذي مَنْ شَأْنِهِ كَذَا ، وَلَيْسَ كَذَلكَ ضَرَبَ ، لأَنَّهُ لَيْسَ بالضَّرْبِ على الحقيقةِ ولا بالزَّمانِ ، وأنّا هو دليلُ على قَصْدِ المُتَكلِم اثباتَ الضَّرْبِ فِي الزَّمانِ] (٢٠) الزّمانِ [المَاضِي . بالزَّمانِ ، وأنّا هو دليلُ على قَصْدِ المُتَكلِم اثباتَ الضَّرْبِ فِي الزّمانِ] (٢٠) وَقَعَ فِي نَفْسِكَ الضَّرْبُ والرَّمَانُ ، وذَلِكَ (٢٠) دلالةٌ بِواسِطَةٍ . وهَذَا مَوْضِعٌ يصعبُ الأَمْ فِيهِ الا مَعَ المُحققِ والصَّدِقِ الحَدْسِ ، والمَقْصُودُ فيه كالخَلْسِ (٢٥) يَكَادُ يَنْفَلِتُ عَنِ الفَهُمِ (٢٦) كُلُّ ساعةٍ والصَّدِقِ الحَدْسِ ، والمَقْصُودُ فيه كالخَلْسِ (٢٥) يَكَادُ يَنْفَلِتُ عَنِ الفَهُمِ (٢٦) كُلُّ ساعةٍ والصَّدِقِ الحَدْسِ ، والمَقْصُودُ فيه كالخَلْسِ (٢٥) يَكَادُ يَنْفَلِتُ عَنِ الفَهُم (٢٦) كُلُّ ساعةٍ والصَّدَقِ المَعْورِ المَدْسُ ، والمَقْصُورُ فيه كالخَلْسِ (٢٥) يَكَادُ يَنْفَلِتُ عَنِ الفَهُم (٢٦) كُلُّ ساعةٍ الصَّوْقِ المَدْسَ المَدْسُ المُعْمِ المَصْوَقِ المَدْسُ المَاعِلَ المَسْ الشَيْسُ المُوسِلُ المَوْسُ المَاعِلَ المَعْسُ المُصْوَقِ المَنْ المَاعِلَ عَلَى المَلْسُ المَلْكُلُولُ المَاعِلَةُ المُسْسَلِقُ المَاعِلَةُ المَاعِلُولُ المَاعِلَةُ المَاعُولِ المَاعِلِي المَاعِلَةُ المَاعِلَةُ المَوْسِعُ المَاعِلُ المَاعِلُ المَاعِلَ المَاعِلُ المَاعِلُولُ المَاعِلُولُ المَاعِلُ ال

⁽٦٤) ج: ضربته. تحريف.

⁽٦٠) من ب وج. الصواب وفي الأصل «و» الزمان. تحريف.

⁽٦٦) ما بين العاضدتين من ب و ج. والسياق يقتضي اثباته. وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر. (٦٧) ب ، ج: وذاك.

⁽٦٨) في اللسان (خلس) ٣٦٦/٧: « الخَلْسُ : الأخذ في نُهْزُةِ ومُخَاتَلَةٍ خَلَسَةُ يَخْلِسُهُ خَلْسًا وخَلسَهُ ايَاهُ … . (٦٩) ب ، ج : ينقلب الفهم . تحريف .

// الا اذَا ضُبِطَ ضِبْطاً قَوْياً . وَلُو كَانَ ثُلاثُ اسْماً يُوضَعُ على مَعْنَى ثَلاثَةٍ ثَلاثَةٍ حَتَى [كَأَنَّ] (٧٠) ثَلاثَةً ثَلاثَةً ثَلاثَةً ثَلاثَةً ثَلاثَةً ثَلاثَةً فَلاثَةً فَلاثَةً فَاللَّهُ عَلَى مُسَمَّى تعليقَ رَجُلٍ على الشَّخْصِ ، وذلكَ عَارِ مِنَ الفَرعيّةِ ، فلم يَكُنْ هَذَا سَبَباً مَانِعاً مِنَ الضَّرْفِ ، وَلِهَذَا المَعْنَى لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ فِي نَحْوِ عُمَرَ وَلَّهُمَ (٧١) : أنّهُ مُرْتَجَلٌ على الطَّرْفِ ، ولهذَا المَعْنَى لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ فِي نَحْوِ عُمَرَ وَلَّهُمَ (٢٧) : أنّهُ مُرْتَجَلٌ على الأطلاقِ كَغَطَفَانَ ، لأَنَّ غَطَفَانَ لَيْسَ من حُكْم العَدْلِ فِي شَيءٍ اذْ لا يُرادُ لَفْظُ غَيْرِهِ اذا ذُكِرَ عُمَرُ .

ومَعْنَى المُرْتَجَلِ فِي الأعلامِ أَنْ لا يكونَ لَهُ أَصْلٌ فِي النَّكراتِ لأَنَّ غَطَفَانَ لَيْسَ السم [شيء] (٧٧) نُقِلَ الى العَلَميّة ، كَمَاكَانَ عَامِرٌ اسماً لفاعلِ عُمَرَ ثُمَّ نُقِلَ فَعُمَرُ يُشْبِهُ المُرْتَجَلَ من حيثُ أَنَّهُ غَيْرُ مَنْقُولٍ مِنَ النَّكِرَةِ اذْ لَيْسَ يُوجَدُ فِي غيرِ العَلميّة ، فأمّا على الاطلاقِ فَلا ، لأَنَّهُ اذَا [ذُكِرَ] (٧٧) قُصِدَ بِهِ عَامِرٌ ، وعَامِرٌ منقولٌ ، فَهُو إذاً مُرْتَجَلٌ من حيثُ النَّية ، وقد يُطلِقُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عليهِ الارتجال ، والتّحقيقُ ما عَرَّفْتُك .

قَالَ الشَّبْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وَمَا عُدِلَ لَلمُؤنَّثِ عَلَى فَعَالٍ فَهُوَ عَلَى ضُرُوبٍ . أَحَدُهَا : ماكانَ اسمَ الفِعْلِ (٢٤) نَعُو نَزَالِ وَتَرَاكِ . (٧٠) والآخَرُ مَا كانَ وَصْفَا يَخْتَصُّ النَّداءَ في حَالِ السَّعَةِ ، وذَلِكَ نَحُو

⁽٧٠) من ب وج. الصواب. وفي الأصل وكان. تحريف.

⁽ ٧١) في اللسان (قَثْم) ٣٩٩/١٥ - ٣٦٠ : « الْقُتْم والقَتُوم الجَمْوع للخير . وَقُتَم اسم رجل مشتق منه وهو معدول عن قائم وهو المُتْطِي » .

⁽۷۲) من ب و ج : أبين.

⁽٧٢) من ب ، ج الصواب.

⁽ ٧٤) ط: ومن ، اسم الفعل.

⁽ ٧٠) ط : وتراك ، ودراك ، .

يَالَكَاعِ وَيَا خَبَاثِ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي غِيرِ النَّدَاءِ نَحْوَجَعَارِ(٧٦) وَقَثَامِ (٧٧) يُرَادُ بهِ الضَّبْعُ ، وجَاءَ أَيْضًا اسْمًا للمَصْدَرِ نحو فَجَارِ وجَمَادِ عُدِلَتا عَنِ الفَجَرَةِ والجُمُودَةِ » (٧٨) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ نَزَالِ مَبنيُّ على الكَسْرِ، وهُوَ اسمٌ للفِعْلِ، وفَعَالَ لا يُعْدَلُ الا عن مُؤنَّتُ فَعَوَ حَذَامٍ، لأَنَّهُ مَعْدُولُ عن حَاذِمَةً وقَطَامٍ عَنْ قَاطِمَةٍ. ولَيْسَ في الظَّاهِرِ شَيءٌ مؤنَّتُ يُقَالَ : انَّ نَزَالِ مَعْدُولُ عَنْهُ. وقَدْ أَنْتُوهَا كقولِهِ :

/٢٥٨/ ولأنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةَ اذ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُعِ فِي اللَّهُ عُر (٢٩)

- (٧٦) في اللسان (جمر) ٣٩٠/٥ : وجَمَارِ اسم للضَّبُع لكثرة جَعْرِها وانما بنيت على الكسر لأنه حصل فيها العدل والتأنيث والصفة الغالبة . ومعنى قولنا : غالبة ، انها غلبت على الموصوف حتى صار يعرف بها كها يعرف باسمه . وهي معدولة عن جاعرة فاذا منع من الصرف بعلتين وجب البناء بثلاث ، لأنه ليس بعد منع السرف الا منع الاعراب، . أنظر أيضا سيبويه ٢٦٣/١ و ٣٨/٢ والمقتضب ٣٧٥/٣.
- (۷۷) وفيه أيضًا (قثم) ٣٦٠/١٥ : و وقتام من أسهاء الضّبُع سميت به لالتطاخها بالجمر قال سيبويه : سميت به ، لانّها تَقْشِم اي تقطع . وقُثم الذكر من الضباع . وكلاهما معدول عنه فاعل وفاعله والأنثى قَثام مثل حَذام .. أنظر أيضًا سيبويه ٢٦٣/١ والملتضب ٤٨/٤ .
- (٧٨) ب ، ج ، ط : الحمود وفي اللسان (جمد) ١٠٤/٤ : « ورجلٌ جَمَادِ الكفِ أي بخبل ، وقد جَمَد يَجْمِدُ بخل ، وهو جامد اذا بخل بما يلزمه من الحق . ويقال للبخيل جَادِله أي لا زال جامد الحال ، وانما بني على الكسر لأنه معدول عن المصدر اي الجمود كقولهم فجارِ أي الفجرة وهنونقيض قولهم : حَادٍ ، بالحاء في المدح » .

ولنا تعلى عندو من بيت الحري منطوف من سنة ابيات للمسيب بن علس (حان الاعسى وروايد يدرك الاسلام) رواهما الجاحظ في البيان والتبيين ١٨٩/١ – ١٩٠. والبيت بهامه :

قَالَ شيخُنا رَحِمَهُ اللهُ:

فَالتَّقديرُ فِيهِ أَنَّهُ عُدِلَ عِنِ انْزِلِي وَأَنَّتُ الفَاعِلُ لقصدِ تَأْنيثِ الفِعْلِ ، وذلك (١٠) أنَّ الفَاعِلَ كَالْجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ فَيَدْخُلُ أَحَدَهُمَا مَا يَدْخُلُ الآخرَ ، فَكَمَا قِيلَ : ضَرَبَتْ هِنْدٌ ، فَأَنْتُ ضَرَبَتُ والتَّأْنِيثُ لِهِنْدٍ ، كذلك قَالُوا : انزِلِي ، فَأَنَّثُوا وانْ لَمْ يَكُنْ وَالْخِطَابُ](١١) الى مُونَّثُ لِقَصْدِهِمْ تَأْنيثَ الفِعْلِ . وشَبَّهَهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ بقولِ أبي عَانَ فِي قولِهِ تَعَالَى : - (القِيا في جَهَنَّمَ) - إنَّ المعنى القِ ألَّقِ فَثْنِي الفَاعِلُ والقَصْدُ عَانَ في قولِهِ تَعالَى : - (القِيَا في جَهَنَّمَ) - إنَّ المعنى القِ ألَّقِ فَثْنِي الفَاعِلُ والقَصْدُ الدّلالةُ على تَكريرِ لَفْظِ الفِعْلِ ، ومِثْلَهُ مَا يُحْكَى عَنِ الحَجَّاجِ (٢٣٥) من قولِهِ : يَا حَرَسِيُّ الشَّعْرِ الْحَرِبُ الْمُوبِ ، وعَلَى ذَا حَمَلَ أبو العَبَاسِ ما يجيءُ في الشَّعْرِ مَنْ نَولِهِ :

۲۳۲ (أجرأ بدل أشجع)، والأنصاف ٢/٥٣٥، ومادة (اسم) من اللسان ٢٨٣/١٤ والتاج ١٨٦/٨،
 وشواهد الشافية ٢٣٠/٤ – ٢٣١ (أشار الى رواية: ولنم حشو الدرع).

وورد بهذه الرواية غير منسوب في مفتاح العلوم ٧٨٥.

وورد عجز البيت منسوبا في شرح الحياسة للمرزوقي ٦٧/١ – ٦٣ والشاهد فيه تأنيث ، فَعَالِ ، الدال على الأمر اذ جاءت ، نزال ، نائب فاعل لدعيت . ولولا أنها مؤنثة ما الحق علامة التأنيث للفعل المسند اليها . وقد أشار صاحب الخزانة في ٦١/٣ الى رأي عبد القاهر هذا وقال : وعبد القاهر مسبوق بما قاله سيبويه في باب ما جاء معدولا عن حده من المؤنث (أنظر سيبويه ٣٥/٧ – ٣٦).

⁽ ۸۰) ب ، ج : وذاك .

⁽ ٨١) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل الخاطب ال تحريف.

⁽ ۸۲) آية ۲۶ / ق ٥٠ .

⁽ ٨٣) الحجاج : أبو محمد الحجاج بن يوسف بن عقيل بن مسعود الثقني عامل عبد الملك بن مروان وابنه والوليد على العراق وخراسان .

انه بني مدينة واسط بين البصرة والكوفة. وبها توفي سنة ٩٠ هـ.

أنظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢٤١/١ ٣٤٨ والكامل لابن الأثير ٢٣٩/٤ - ٢٤٠ والأعلام ١٧٥/٢.

⁽ ٨٤) أورد المبرد في الكامل ١٧٣ – ١٧٤ قول الحجاج هذا في خبر هو : جلس الحجاج يأكل ومعه جماعة على المائدة منهم محمد بن عُميْر بن مطارد بن حاجب بن زرارة وحجّار بن أبجر العبجي العبجي فأقبل في وسط من الطعام على محمد بن عُميْر بن عطارد فقال يا محمد : أيدعوك قتيبة بن مسلم الى نصرتي يوم رُسْتقباذ فتقول : هذا أمر لا ناقة لي فيه ولا جمل ، لأجعل الله لك فيه ناقة ولا جملا ، يا حَرَسيُّ خذ بيده ، – وجرد سيفك فاضرب عُنقة فنظر الى حجّار بن ابجر وهو يتبَسَّم فدخلته العصبية ، وكان مكان حجار كمكان محمد بن عمير من مضرواتي الخباز بِفُرنيَّة . فقال أجعلها ممّا يلي محمدا فان اللبن يعجبه يا حرسي شِمْ سيفك وانصرف » . وقوله شِمْ سيفك أي اغمده . ويقال شمتُ السيف فاذا سكلّته وهو من الأضداد .

/٢٥٩/ قِفَانَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ (٥٠)

كَانَّهُ قَالَ : قِفْ قِفْ . فَكُمَا دَلَّ الأَلِفُ فِي اضْرِبَا وَالْقِيَا ، الذي هُوَ مُوضُوعٌ للدّلالةِ على اسْمَيْنِ مُضْمَرَيْنِ على قَصْدِ تَكريرِ لَفْظِ الفِعْلِ ، كذلك المَعْدُولُ عنهُ نَزَالِ الذي هو انزلي ، يَدَلُّ اليَاءُ مُوضُوعاً للدّلالةِ على فَاعلِ انزلي ، يَدَلُّ اليَاءُ مُوضُوعاً للدّلالةِ على فَاعلِ مؤنَّثٍ .

فانْ قَالَ قَائِلٌ : هَبْ أَنَّكَ تُشَبَّهُ // نَوَالِ الذي هُوَ فِي تَقْديرِ انْزِلْ ، بِمَا ذَكَرْتَ على أَنْ جَعلَ تأنيثِ الفِعْلِ كَمَاكَانَ تَثْنِيةُ الضَّمِيرِ دَالاً (٢٠) على أَنْ جَعلَ تأنيثِ الفِعْلِ هُنَا ، فَأَنَّا قَد عَرَفْنَا الفائدة في تكْريرِ لَفْظِ الفِعْلِ ، فَأَنَّا قَد عَرَفْنَا الفائدة في تكْريرِ لَفْظِ الفِعْلِ في نَحْوِ الْقِيَا وهو التَّأْكِيدُ والمُبْالَغَةُ . فالجَوَابُ أَنَّ الأُمْرَكَمَا زَعَمْتَ لَكُنَا نُبِينً وَجْهَ الفَائِدةِ تَبْييناً بُسَوى بَيْنَةُ وبَيْنَ الْقِيَا ، وذَاكَ أَنَّ القَصْد هُنَا المُبَالَغَةُ أَيْضاً فَقُدَّر انزلي على مَعْنَى انزِلْ ثلاث مَرَّاتٍ ، واذَا حَصَلَ انزل ثلاث مَرَّاتٍ جُعِلَ اللّهُ الذي يَكُونُ ضميرَ الجَمَاعَةِ فِي قُولِكَ : افْعَلِي يا جَمَاعَةُ كَذَا دَلِيلاً عَلَى قَصْدِ تَكْرِيرِ الفِعْلِ مَرَّيْنِ. يَكُونُ ضميرَ الجَمَاعَةِ في قُولِكَ : افْعَلِي يا جَمَاعَةُ كَذَا دَلِيلاً عَلَى قَصْدِ تَكْرِيرِ الفِعْلِ وَجَمْعِهِ مَرَّاتٍ كَمَا جُعِلَ الأَلِفُ في الْقِيَا دليلاً على تَكْريرِ لَفْظِ الفِعْلِ مَرَيْنِ.

(٨٥) الشطر الأول من مطلع معلقة امريء القيس المشهورة :

فَفَـــــا نَبْكِ من ذِكْرى حَبيبٍ ومَنْزِكِ بسِقْطِ اللَّوى بينَ الـــــــتَّخوكِ فَحَوْمَــــلِ

والبيت منسوب له في ديوانه ومختار الشعر الجاهلي ق ١/١ ص ٨ و ٢٣ على الترتيب ، وشرح المعلقات للزوزني (معلقته) / ١ ص ١٠ ، وجمهرة أشعار العرب ص ١٩ و ٣٥ ، وسيبويه والشنتمري ٢٩٨/ (الصدر) ، ودلائل الاعجاز ٢٦٦ و ٢٧٣ (الصدر) ، وتوجيه اعراب أبيات ٢٧٧ ، وسمط اللالي ٢٩٢/ ، وشروح سقط الزند (التبريزي ٢٠٩/ (الصدر) والبطليوسي ١٩٤٧/٤ و ١٦٤٩ ،

وورد دون نسبة : (صدره) في المنصف ٢٧٤/١ والعمدة لابن رشيق ١٠٢/١ والأمالي الشجرية ٣٩/٢ ه (تمامه) في العمدة أيضا ١١٤/١ . والأنصاف ٢٥٦/٢ ، «وقوله : » « بين الدخول فحومل « في الأشموني ٤١٩/٤ .

(٨٦) ب، ج: دالة.

ويَزِيدُ فِي وُضُوحِ ذَلِكَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا النَّاءَ علامةً للتَكثيرِ فِي [راويةِ] (٨٧) وما أشبه ذلك من حيث كَانَ التَكثيرُ ضَرْباً من الجَمْع ، وكَانَ الجَمْع بُعاحِبُهُ النّاءُ فكذلك اذا قصد كبرة لفظ الفعل جازَ أنْ يدلَّ التأنيثُ عليه ، فاعرفه . هذا هو الضربُ الأوّلُ . والضرب الثاني : مَا كان علم كحذام وهي (٨٨) معدولة عن حاذمة ، وانما يبني هذا النّحوُ لأجْلِ أنَّ (٩٩) حَاذِمة كانَ اسْتَوْجَبَ مَنْعَ الصَّرْفِ للتّعريفِ والتّأنيثِ فَلَمّا عُدلَ الى مِثَالِ لأَجْلِ أَنَّ (٩٩) حَاذِمة كانَ اسْتَوْجَبَ مَنْعَ الصَّرْفِ للتّعريفِ والتّأنيثِ فَلَمّا عُدلَ الى مِثَالِ فَعَالِ حَصَلَ فِيهِ سَبَبُ ثَالِثُ وهُو العَدْلُ . وليْسَ بَعْدَ مَنْع الصَّرْفِ دَرَجة الا البناءُ ، لأنَّ النّوين وذلك غور رجل وفَرس وزَيْدٍ وعَمْو ، والنّاني : بَابُ النّهَ مِنَ الاعرابِ ودَخلَهُ التّنوينُ وذلك غور رجلٍ وفَرسٍ وزَيْدٍ وعَمْو ، والنّاني : بَابُ المَنْفِي الْوَجوةُ الْمَانِي عَلَى حَلَى حَلَى اللهُ مَنْ الاعرابِ ودَخلَهُ التّنوينُ وذلك عَوْ رجلٍ وفَرسٍ وزَيْدٍ وعَمْو ، والنّاني : بَابُ المَنْفِي الْوَحِوةُ مَنْ الْأَمْ لا يُنْصَرِفُ لا يُنونُ ولا يُجَرُّ في كلِّ حالٍ ، فَهُو بَعْدَ الأوّلِ بدرجة ، والنّاني : بَابُ المَنْفِي الْوَلِي بدرجة مَ الْعَرف لا يُنصَرفُ ثُلُكُ لما منعتَ التّنوينَ مع الحرِّ بابَ مالا يَنْصَرفُ ثم انْحَطُّ هذا درجة لم يَبْقَ الا مَنْعُ الاعرابِ فكذلك حَذَامٍ لمّا زادَ على حَاذِمةٍ بسببٍ ، وأُريدُ حَطُّهُ درجة لَمْ يَكُنْ الا البِنَاءُ . ويُنِيَ على الكَسْرِ ، لأجل أنَّهُ من عَلامَاتِ التَّانِيثِ ، أَلا تَرَى درجة لَمْ يَكُنْ الا البنَاءُ . ويُنِيَ على الكَسْرِ ، لأجل أنَّهُ من عَلامَاتِ التَّانِيثِ ، أَلا تَرَى

والضَّرْبُ النَّالِثُ فَعَالِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ فَجَارِ وجَمَادِ. قَالَ:

/٧٦٠/ إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلَتَ فَجَارِ(١٩٠)

فَفَجَارُ مَعْدُولٌ عن الفَجْرَةِ ، فِعْلَةٌ من فَجَرَ ، فغيهِ التَّعريفُ والتَّأْنِيثُ والعَدْلُ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي حَذَامٍ ولو قِيلَ : إِنَّهُ جَعَلَهُ مَعْدُولاً عن فَجْرةٍ عَلَماً للخُطَّةِ بإزاءِ بَرَّة كَانَ

⁽ ۸۷) كذا الصواب. وفي الأصل « رواية ». تحريف. وفي اللسان (روى) ٦٦/١٩ – ٦٧ ، ورجل راوٍ وراوية كذلك اذا كثرت روايته والهاء للمبالغة في صفته بالرواية ».

⁽ ٨٨) كذا في ب و ج. أولى وفي الأصل ا هي ١٠.

⁽ ۸۹) ب ۽ ج : ان دنجوء .

⁽٩٠) من بُ و ج أولى. وفي الأصل؛ ثلاثة».

⁽٩١) سقطت «الأمكن» في ج.

[٬] ۹۲) للنابغة الذيبائي في ديوانه ق ۱۷/۱۲ ص ۹۸ (في هجاء زرعة بن عمرو بن خويلد الفزاري) ، ومحتار الشعر الجاهلي ق 6/3 ص ۱۲۹ وسيبويه والشنتمري ۳۸/۳ ، واصلاح المنطق ۳۳۳ ، والكامل للمبرد ۲۲۹ «

حَسَناً ، وجَمَادِ مَعْدُولَةً عن الجُمودةِ على قولِهِ ، وانّها ذَكَرَ الألِفَ واللامَ وَلَمْ يَقُلْ : فَجَارِ وجَمَادِ عُدِلَتا عن فَجَرَةٍ وجُمُودةٍ ، لأجْلِ أنَّ البِنَاءَ لا يكونُ الا بَعْدَ حصولِ ثَلاثةِ أَسْبَابٍ ، واذَا قَالَ : أَنَّهُ مَعْدُولٌ عن جُمودةٍ لَمْ يَكُنْ فيهِ الا التَّأْنيثُ والعَدْلُ .

ونُظِيرُ هَذَا فِي أَنَّهُ عُدِلَ عَنِ الدّاخلِ عليهِ الأَلِفُ واللامُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي بَابِ الظّروفِ مَن قَوْلِهِمْ : سِرْتُ سَعَرَ ، بِغَيْرِ تَنْوينِ ، ومِنْ هَذَا بَيْتُ الكِتَابِ :

/٢٦١/ فَقُلْتُ أَمْكُثِي حَتَّى يَسارِ لَعَلَّنَا لَحُجٌ مَعاً ، قَالَتْ : أَعَاماً وَقَابِلُهُ (٩٣) فَيَسار مَعْدُولٌ عن المَيْسَرَةِ .

والضّرْبُ الرَّابِعُ شَيءٌ مُخْتَصٌّ بالنِّداءِ في حَالِ الاخْتِبَارِ ، وذَلِكَ نَحْوُيالكَاعِ ، ويَا خَبَاثِ وِيا فَسَاقِ ، عُدِلَ عَنْ قَوْلِكَ : يالْكَعْاءُ وِيا خَبِيثَةُ وِيَا فَاسِقَةُ فَهَذَا فِيهِ التَّعْرِيفُ ، لأَجْلِ أَنَّ المُنَادَى المُضْمُومَ مَعْرِفَةُ بالنِّدَاءِ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : يا رَجُلُ ، كَانَ الخِطابُ مَقْصُوراً على وَاحِدٍ بِعَيْنِهِ ، واذَا انْضَمَّ الى التَّانيثِ والتّعريفِ العَدْلُ صَارَ ثَلاثةَ

⁼ وجمهرة اللغة (جرف) ۸۲/۲ ، ومقاييس اللغة (بر) ۱۷۸/۱ ، والمخصص ٦٤/١٧ و ٦٥ ، وشروح سقط الزند (التبريزي) ١٢٦٤/٣ و (البطليوسي) ١٤٥٥/٤ ، والأمالي الشجرية ١١٣/٢ ، وابن يعيش ٣٨/١ و ٣٨/٤ ،

والبيت غير منسوب في بحالس ثعلب ٤٦٤/٢ ، والخصائص ١٩٨/١ و ٣٦١/٣ و ٣٦٥ ، والأشباه والنظائر ١٤٥/١ ، وشرح الأشموني ١٣٣/١ .

والشاهد في قوله « فجار » وهو اسم للفجور ومعدول عن مؤنث كأنه عدل عن الفجرة بعد أن سمي به الفجور . قال ابن جني : « فَجَارِ معدولة عن فَجْرةٍ وفَجْرَةٌ علم غير معروف كها أن برّة كذلك » .

⁽٩٣) من شَوَاهِدِ سِيبويْدِ التي لم يُعْلَمُ قَائِلُوهَا.

أنظر : سيبويه والشنتمري ٣٩/٣ والكَنز اللغوي (القلب والابدال لابن السكيت) ٣٣ ، وكتاب الجمل للزجاجي ٣٣٤ ، والمخصص ٦٤/١٧ والأمالي الشجرية ١١٣/٢ ، وابن يعيش ٣/٥٥ ، ومادة (يسر) من اللسان ١٦٠/٧ والتاج ٣/١٣ ، وشرح التصريح ١٣٥/١ ، والدرر اللوامع ٩/١ .

وروايته في سيبويه والشنتمري والمخصص « فقال : امكثي » ، وفي القلب والابدال لابن السكيت » يسار لو اننا نجح فقالت لي : اعامٌ وقايِلُهُ » . وفي شرح التصريح والدرر اللوامع : » وعاما وقابله » . والشاهد في قوله ، يَسَارِ » وهو اسم لليسر بمعنى الغنى . وقد عدل « يسار » عن المصدر وهو الميسرة .

أَسْبَابٍ فَيْبَنَى على الكَسْرِكخدام ، ومَمّا يُؤْنِسُ بأنّ البِنَاءَ فِي هَذَا لأَجْلِ احْبَالِ⁽¹⁴⁾ ثَلاَثَةِ أسبابِ أَنَّهُمْ قَالُوا : يا غُدَّرُ ، فَلَمْ يَبْنُوهُ علَى الكَسْرِ وأَجْرَوهُ مَجْرَى يا أَحْمَدُ ، اذَٰا⁽¹⁰⁾ لَمْ يَكُنْ فيهِ الا التَّعْرِيفُ والعَدْلُ ، وقد يَأْتِي هَذَا فِي غَيْرِ النَّدَاءِ للضَّرورةِ كَقَوْلِ الحُطَيْئَةِ :

/٢٦٢/ أَطَوَّتُ مَا أُطَوِّتُ ثُم آوِي الى بَيْتِ قَعِيسدَتُ لَكَاعِ (١٦)

وَلا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فَي الكَلامِ : جَاءَنِي لَكَاعِ ، الا أَنْ تَجْعَلَ لَكُعَاءَ عَلَماً لِامرأةٍ ، ثم تَبْدِلُ عَنْهُ . هَذَا : وانّا اخْتَصَّ بالنّداءِ لأجْلِ أَنَّ التّغْرِيفَ لا يكونُ الا فيه ، الا تَرَى أَنَّ نَحْوَ خَبِيقَةٍ وَفَاسِقَةٍ لَيْسَ بعلم كَفَاطِمةٍ ، وانّا يَتَعَرَّفُ بالنّداءِ أَشْبَاهُ هَذَا كَمَا يَتَعَرَّفُ رَجُلُ اذَا قُلْتَ : يا رَجُلُ . ولِهَذَا (٧٧) قَالَ : يَخْتَصُّ النّداء في حَالِ السَّعَة ، لأَنَّ السَّعَة يَقْصَدُ بِهَا ضِدٌ الاضْطِرَارِ . ويَجُوزُ أَنْ يُقَالَ في بَيْتِ الحُطَيْنَةِ : أَنَّه لو قَالَ : قصيدُتُه لِكُمَّاءً ، جَازَ أَنْ يَكُونَ المُخَاطَبُ يَعْرِفُ المَقْصُودَ (٩٨) بِذَلِكَ ، لأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّكِرَةِ قَدْ يُشَارُ بهِ الى المَعْرِفَةِ ، فَلَمّا رَأَى فيهِ مَعْنَى التَّعريفِ بَنَاهُ عَلَى الكَسْرِ لاجتاعِ النَّعَرِيفِ بَنَاهُ عَلَى الكَسْرِ لاجتاعِ النَّهِ أَسْبَابِ .

⁽ ٩٤) ب : لأجل اجتماع .

⁽٩٥) كذا الصواب وفي الأصل والنسخ و اذام. تحريف.

⁽٩٦) للحطيئة وأسعة جرول بن أوس -- في ديوانه ق ١/٦٧ ص ٢٨٠ والكامل للمبرد ١٤٧ و ٢٦٦، وجمهرة اللغة (دعق) ٢٧٩/٣ وكتاب الجمل للزجاجي ١٧٦، وابن يعيش ٥٧/٥، والشواهد الكبرى للعيني ١٧٣/١ و (٢٩٩/٤، وشرح التصريح ١٨٠/٣ والخزانة ٤٠٨/١)

والبيت غير منسوب في المقتضب ٢٣٨/٤ ، والأمالي الشجرية ١٠٧/٢ وقد وقع صدر البيت في شعر لشعراء آخرين قال قيس بن زهير :

وروايته في المقتضب والكامل (الموضع الثاني) « أُجوّلُ ما أُجَوّلُ » وذكر أيضا أنه يروى » ﴿ أُطَوّدُ ما أُطَوّدُ . ﴿ وَالنّطُوادُ وَالنّطُواتُ بمعوني

والشاهد في قوله « لكاع ِ « اذا استعمل « فَعَالِ » في غير النداء ، وهذا نادز أو على الضرورة كما يرى عبد القاهر .

⁽٩٧) ب،ج: فلهذا.

⁽٩٨) ب، ج: المقصودة.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِميٍّ :

بَابُ الجَمْعِ الذي لا يَنْصَرِفُ

مَذَا الجَمْعُ هُوَ الذي يَكُونُ ثَالِثَةُ الْفاً وبَعْدَهَا حَرْفَانِ أَو ثَلاثَةُ أَحْرُفِ أَوْسَطُهَا سَاكِنُ ، وذَلِكَ نَحْوُ مَسَاجِدَ ومَنَابِرَ وذَوَابٌ ومَدَاقٌ ، (١) ودَنَانِيرَ ومَفَاتِيحَ ، وانَّمَا لَمْ يَنْصَرِفْ (٢) لاَنَّهُ جَمْعٌ ولَيْسَ في الآحَادِ الأُوَلِ لَهُ مِثَالٌ .

قَالَ الشَّيْخُ الاماءُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا البَابَ أَصْلُهُ مَبْنِيًّ عَلَى أَكَالِبَ وَأَرَاهِطَ ، لأَنَّهُ قد جُمِعَ مَرَّنَيْنِ فَقِيلَ : كَلْبُ وَأَكَالِبٌ ، فَحَصَلَ فِيهِ سَبَبُ مُتَكَرِّرٌ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي حُبْلَى (٣ بَلْ هُوَ هَا هُنَا أَقُوى ، لأَجْلِ أَنَّ حُبْلَى ٣) لِم يُؤَنَّتْ فِي اللَّفْظِ مَرَّنَيْنِ ، كَمَا جُمِعَ هَذَا مَرَيْنِ . ونَحُو هَنَا أَقُوى ، لأَجْلِ أَنَّ حُبْلَى ٣) لم يُؤَنَّتْ فِي اللَّفْظِ مَرَّنَيْنِ ، كَمَا جُمِعَ هَذَا مَرَيْنِ . ونَحُو مَسَاجِدَ ومَنَابِرَ مَحْمُولُ على أَكَالِبَ ، لأَنَّهُ قد – شَابَهَهُ فِي الوَرْنِ وهو جَمْعٌ مِثْلُهُ . ومُمَّتَنِعٌ مِنْ أَنَّ يُجْمَعَ مَرَّةً أَخْرَى ، كَمَا أَنَّ أَكَالِبَ كَذَلكَ . وكَذَا مِثَالٌ مَفَاعِيلَ ، الأَصْلُ فِيهِ نَعُو أَنْعَامَ وَأَنَاعِيمَ ، وأَغْرَابٍ وأَعَارِيبَ لأَنَّهُ جُمِعَ مَرَّتَيْنِ ، وَنَحُو مَفَانِيحَ ومَصَابِيحَ وَدَنَانِيرَ مَحْمُولُ عَلَى الْوَجُوهِ الثَّلاثَةِ : أَحَدُهَا أَنَّهُ جَمْعٌ مِثْلَهُ . والنَّانِي : أَنَّهُ مَعْمُولُ عَلَي لا ذَكُرْنَا مِنَ الوَجُوهِ الثَّلاثَةِ : أَحَدُهَا أَنَّهُ جَمْعٌ مِثْلُهُ . والنَّانِي : أَنَّهُ مُعْلَى وَنَانِيرَ مَنْ الْجَمْعِ مَرَّةً \/ أَخْرَى . واذَا جَازَ أَنْ يُجْرَى فَعُلان فَعْلَى وَزُنِهِ ، والنَّالِثُ : أَنَّهُ مُعْتَنِعٌ مِنَ الجَمْعِ مَرَّةً \/ أَخْرَى . واذَا جَازَ أَنْ يُجْرَى فَعُلان فَعْلَى وَزُنِهِ ، والنَّالِثُ : أَنَّهُ مُعْتَنِعٌ مِنَ الجَمْعِ مَرَّةً \/ أَخْرَى . واذَا جَازَ أَنْ يُجْرَى فَعُلان فَعْلَى

⁽١) ط: مداق (وشواب). والمَدَاقَ جمع دَقَ او مُدُقَ. وهو ما دَقت به الشّيءَ ولم اعثر على «شواب » في المعاجم. وورد فيها الشُّوْبُ والشّيابُ بمعنى الخَلْط. وأنظر مثلا مادة (شوب) من اللسان ٤٩٢/١ والتاج ٢٧٥/١.

⁽٢) ط: لم يصرف.

⁽٣-٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

بحرى فعلاءً لِمُشَابَهَةٍ عَارِضَةٍ بَيْنَ الأَلِفِ والنَّونِ وأَلِفَي التَّأْنيثِ مَعَ أَنَّهُ مُذَكَّرٌ ، كَانَ اجْرَاءُ هَذَا مَجْرَى مَا هُوَّ بِمَعْنَاهُ ومُوَافِقٌ لَهُ فِي الجَمْعِ أَوْلَى وأَجْوَزُ .(٤)

وأمّا قُولُ الشَّيْخِ أَبِي عَلَى لأَنَّهُ جَمْعٌ وَلَيْسَ فِي الآحادِ الأَوْلِ لَهُ مِثَالٌ عِبَارَةٌ قَدْ جَرَتْ العَادَةُ بِاسْتِعْمَالِهَا ، وهِي كَالتّنبيهِ عَلَى ما ذَكَرْنَا من أَنَّهُ جُمِع مَرْتَيْنِ ، لأَنَّ الجَمْعَ المُكَرِّرِ لا يَكُونُ الا على وَزْنِ [مفاعل] (*) ومَفاعِيلَ . ويَعْنِي بالوَزْنِ هَا هُنَا وزنَ اللّفْظِ لا يَكُونُ فِي الآحادِ النَّكْرَاتِ لا وَزْنَ التَّصْرِيفِ . وَلَوْكَانَ كُونُ الاسْم جَمْعاً عَلَى مِثَالِ لا يَكُونُ فِي الآحادِ النَّكْرَاتِ يُوجِبُ مَنْعَ الصَّرْفِ لَوْجَبَ أَنْ لا يُصْرَفَ أَكْلُبٌ لأَنْ أَفْعَلَ لَيْسَ فِي الآحادِ (وَذَلِكَ مُصَرُوفٌ النَّبَةَ ، والطَّرِيفُ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : انَّ أَفْعَلَ لَيْسَ فِي الآحادِ () كَوْلُمُ مَا النَّالَةُ ، وهَذَا يَنْقُضُ رُكُنا مِنْ هَذَا البَابِ ، لأَجْلِ أَنَّهُ لَوْكَانَ المِثَالُ الوَاحِدُ والاثنَانِ الشَّالَ ، وهَذَا يَنْقُضُ مُرَّا مِنْ هَذَا البَابِ ، لأَجْلِ أَنَّهُ لَوْكَانَ المِثَالُ الوَاحِدُ والاثنَانِ والشَّلافَةُ مِعْ يُعْدَدُ فِي الأَسْمَاءِ . غَوَ أَفْكُلِ وأَزْمَلِ وأَجْدَلُ . وذَلِكَ مِمَّا لا يَسْتَمِرُّ عَلَى الأَسُولِ . وذَلِكَ مِمَّا لا يَسْتَمِرُّ عَلَى الأَصُولِ . المِثَالَ موجودٌ فِي الأَسْمَاءِ . غَوَ أَفْكُلِ وأَزْمَلِ وأَجْدَلُ . وذَلِكَ مِمَّا لا يَسْتَمَرُّ عَلَى الأَصُولِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« فَأَنْ لَحِقَ شَيْئًا مِنْهُ النَّاءُ الذي للتأنيثِ(٧) انْصَرَفَ فِي النَّكِرَةِ نَحَوَ صَيَاقِلَةٍ (٨) وَمَوَازِجَةٍ (٩) ، لأَنَّهُ بِدُنحُولِ النَّاءِ عليهِ قَدْ أَشْبَهَ الآحَادَ ، أَلا تَرَى أَنَّ فيها نحوَ الكَرَاهِيّةِ والحَزَابِيّةِ (١٠) فَصَرَفْتُهُ كُمَا تَصْرِفُهُ اذا دَخَلَهُ(١١) يَاءُ النَّسَبِ نَحْوَ مَدَائِنيّ » .

⁽٤) ب،ج: وأجدر،

^(0) من ب و ج. الصواب وفي الأصل وفعامل » تحريف.

⁽٦-٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٧) ب ، ج ، ط : التي للتأنيث .

⁽ A) في اللسان (صقل) ٤٠٣/١٣ : « والصيقل شَحَادُ السيوف وجَلاؤها ، والجمع صياقل وصياقلة ، دخلت فيه الهاء لغير علة ، وانما على حد دخولها في الملائكة «

⁽٩) في اللسان (مزح) ١٩٠/٣: « الوزج الخُفَّ ، فارسي مُعَرَب ، والجمع موازجة الحقوا الهاء للعجمة وأصله بالفارسية مُوزَه ، مثل الجَوْرب والجواربة وان شئت حذفت الهاء (أنظر أيضا سيبويه ٢٠١/٢ والمُعَرَّب ومن الكلام الأعجمي ٣١١٠.

⁽١٠) في اللسان (محزب) ٣٠٠/١ : « والخرابي والحَرابِيَةُ من الرجال والحمير الغليط الى القصر . والياء للالحاق كالفهامية العلانية من الفهم والعلي .

⁽١١) ط: اذا دخلته.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الصَّياقِلِ (١٦) لَمَّا دَخَلَهُ النَّاءُ فَقِيلَ : صَيَاقِلَةٌ ، صُرفَ لَآنَهُ قَدْ خَرَجَ عَنْ مِثَالِ (١٣) [أَقْصَى] (١٩) الجَمْعِ ، وأشبه الوَاحِد نحو الكرَاهِيةِ والطَّواعِيةِ فِي الوَزْنِ ، فَن حَيْثُ شُبّه سَكُرَانُ بِخَمْراءَ فَمُنِعَ الصَّرْفَ شُبّه هَذَا النَّحُو بالوَاحِدِ فَصُرفَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ النَّاء فِي أَنْمُلَة فِي حُكْمِ السَّاقِطِ مِنْ حَيْثُ كَانَ تَاءَ التأنيثِ ، وأنَّهُ اذَا كَانَ كذلك أَفْعَلُ ثَابِناً فِي أَنْمُلَة فِي حُكْمِ السَّاقِط مِنْ حَيْثُ كَانَ تَاءَ التأنيثِ ، وأنَّهُ اذَا كَانَ كذلك أَفْعَلُ ثَابِناً فِي الوَاحِدِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ لا يَصْرِفَ صَيَاقِلَةً ، لأَنَّ النَّاءَ سَاقِطُ وهو (١٥) غَيْرُ خَارِج عَنْ مِثَالِ الوَاحِدِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ لا يَصُرِفَ صَيَاقِلَةً ، لأَنَّ النَّاءَ سَاقِطُ وهو (١٥) غَيْرُ خَارِج عَنْ مِثَالِ أَقْصَى الجَمْعِ لاَنَّ مَلْكِيلًا لاَيكُونُ فِيهِ بَاءُ أَقْصَى الجَمْعِ لاَنَّ ذَلِكَ لا يكونُ فِيهِ بَاءُ النَّسَبِ وشَبَهَةُ بالوَاحِدِ العَرْبِيِّ نَحَوَبُخْتِي (١١) وَكُرْسِيّ . ومَدَائِنُ (١٧) اسْمُ مُوضِع بِعَيْنِهِ ولا النَّسَبِ وشَبَهَةُ بالوَاحِدِ العَرْبِيِّ نَحَوَبُخْتِي (١١) وكُرْسِيّ . ومَدَائِنُ أَلَّا السَّمُ مَوْضِع بِعَيْنِهِ ولا يَنْصَرِفُ للتَّعْرِيفِ وَطُولِ الاسْمِ الذي يَجْذِبُهُ الى شَبِهِ الأَعجِمِيّ نحوَ اسحقَ واسَاعِلَ ، يَضَرِفُ للتَعْرِيفِ وَطُولِ الاسْمِ الذي يَجْذِبُهُ الى شَبِهِ الأَعجِمِيّ نحوَ اسحقَ واسَاعِلَ ، وأَمَّا مَدَائِنُ جَمْعُ مدينةٍ فالنَّسَبُ اليَا مَدَنِيُّ ، كَمَا أَنَّ النَّسَبَ الى الفَرَائِضِ فَرْضَى .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وَلَوْ سَمَيْتَ بِمَسَاجِدَ رَجُلاً لَمْ تَصْرِفْ (١٨) لأَنَّهُ شَابَةَ الأَعْجَمِيَّ المعرفةَ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الآحَادِ نَظِيرٌ فَانْ نَكُرْتَهُ لَمْ تَصْرِفْ أَيْضاً فِي قَوْلِ أَبِي الحَسَنِ ، كَمَا تَصْرِفُ أَحْمَرَ فِي قَوْلِهِ اذَا نَكَرْتَهُ بَعْدَ التَّسمِيَةِ .

⁽١٢) ج: العبياقلة.

⁽۱۳) ج: على مثاك.

^{· (18)} من ب و ج الصواب. وفي الأصل أه اقصر، تحريف. وكذا في بقية المواضع التي سترد.

⁽۱۵) ب، ج: فهو.

^{(ُ} ١٦) في اللسان (بخت) ٣١٣/٣ : « البُخْتُ والبُخْتَية دخيل في العربية أعجمي معرّب وهي الابل الخراسانية وبعضهم يقول : ان البخت عربية الواحد بختي وبختية . وفي المعرب من الكلام الأعجمي ص ٥٧ ووردت كلمة البُخْتُ . قال فارسي معرب وقد تكلمت به العرب وهو الجَدُّ.

⁽١٧) مدينة بالعراق وكان قد بناها انوشروان بن قُباذ من أشهر ملوك فارس وأقام بها ومن كان بعده من ملوك بني ساسان الى أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

⁽أنظر معجم البلدان ٤٦٣/٧ - ٤١٤)

⁽١٨) ط: لم تصرفه.

قَالَ الشَّيْخُ الاماءُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّهُ لا يَخْلُو قَصْدُهُ مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ : امّا // أَن يَقُولَ انَّ مَسَاجِدَ اسمَ رجل لا يَنْصَرِفُ لاَنَهُ شَابَهَ الأعجميَّ المعرفة على الاطلاق . أو يَجْعَلُ مُشَابَهَةَ الأعجميِّ سَبَبًا وَاحِدٌ . فَانَهُ يَجِبُ أَنْ وَالتّعريفَ سَبَبًا ثَانِياً . فَانْ كَانَ يَذْهَبُ الى أَنَّ المُشَابِةَ سَبَبٌ واحِدٌ . فَانَهُ يَجِبُ أَنْ يُصْرَفَ ، عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الحَسَنِ ، بَعْدَ التّنكيرِ ، لأَنَّهُ قَالَ فِي أَحْمَرَ : انّى أَصْرُفُهُ ، لأَنَّهُ قَالَ فِي أَحْمَرَ : انّى أَصْرُفُهُ ، لاَنَّهُ قَالَ الوَصُفيّةُ بالتّسميةِ ، والتّعريفُ بالتّنكيرِ فلم يَبْقَ الا وَزْنُ الفِعْلِ . فَكَذَلِكَ يقولُ : انّى أَصْرِفُ مَسَاجِدَ بَعْدَ التّنكيرِ ، لأَنَّ الجَمعِيَّةَ قد زَالَتْ عَنْهُ بالتّسميةِ والتصريف بقولُ : انّى أَصْرِفُ مَسَاجِدَ بَعْدَ التّنكيرِ ، لأَنَّ الجَمعِيَّةَ قد زَالَتْ عَنْهُ بالتّسميةِ والتصريف بالتّنكير فلم يَبْقَ الا مشَابِةَ الأعْجميّ . وانْ كَانَ يَذْهَبُ المَذْهَبِ اللّهُولُ وهُو أَنْ لا يَصْرِفُهُ لللّهُ عَبْلَةٍ سَبَبَيْنِ كَانَ الأَمْرُ على ما لمُشَابَهَةِ] (١٩) الأعْجَميّ على الاطْلاقِ ، ويَجْعَلُ ذلك بَعْزلةِ سَبَبَيْنِ كَانَ الأَمْرُ على ما ذَكَرَ من أَنَّهُ لا يَجِبُ أَنْ يُصْرَفَ على مَذْهَبِ أَبِي الحَسَنِ ، لأَنَّ التَنكيرَ لا يُزِيلُ مُشَابَهَةَ الأَعْجَميّ ، فَاعْرَفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

« فانْ كَانَ آخِرُ شيء من ذلك باءٌ نَحْوَجُوارِي وغُواشِي ، حُذِفَتِ اليَاءُ حَذْفاً فَلَحِقَ التَّنوينُ في الرَّفْع ِ والحَجِرِ ، قاذا(٢٠) نَصَبْتَ فقلت : رَأَيْتُ جَوارِي َ – أَتَمَمْتَ فَلَمْ تُلْحِقْ التَّنوينَ » .
 التّنوينَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر :

اعْلَمْ أَنَّ مِثَالَ فَوَاعِلَ مِنَ المُعْتَلِّ اللامِ يُحْذَفُ منهُ اليَّاءُ لأَجْلِ أَنَّهُ جَمْعٌ وبِنَاءً مُمْتَدُّ (٢١) واليَاءُ تُحْذَفُ كثيراً في المُفُرِدِ ويُكْتَغِي بالكَسْرَةِ نحوَ قَوْلِهِ تَعَالَى - (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ) - (٢٢) ، وقَوْلِ الشَّاعِرِ :

/٢٥٩/ لا صُلْحَ بَيْنِي فاعْلموهُ وَلا يَيْنكُمْ ومَـــا حَمَلَتْ عَـــانِقِي

⁽١٩) من ب و ج الصواب. وفي الأصل «للمشابة». تحريف.

⁽۲۰) ط: فان.

⁽ ٢١) ب ، ج : وبناؤه ممتد .

⁽٢٢) آية ٦/ القمر ٥٤.

رُمْجِي ومَا كُنَّا بِنَجْدٍ ومَا قُرْقَرَ قُمْرُ الوَادِ بـــالشَّاهِقِ(٢٣)

وقُولِهِمْ: يَا غُلام ، وقُولِهِ تَعَالَى : - (واللَّيْلِ اذَا يَسْرٍ) - (٢٠) و - (الكَبيرِ المُتَعَالِ) - (٢٠) ، فَلمَا كَانَ يَجُوزُ ذلكَ فِي المَفْرِدِ التَّزِمَ فِي الْجَمْعِ ، لأَنَّهُ أَنْقَلُ منهُ كَمَا أَنَّ بَابَ سَيْدٍ وَهَيْنِ يَجُوزُ فِيهِ التَّخفيفُ والتَّقيلُ ، فاذَا جُنْتَ الى بَابِ كَينُونَةِ الذي هو أَقْقَلُ منهُ لَمْ يَجُزُ الا التَّخفيفُ ، واذَا حُنِفَ اليَاءُ فِي نَعِو غَواشِي وجَوَارِي نَقُصَ الاسمُ الْقَلَ منهُ لَمْ يَجُزُ الا التَّخفيفُ ، واذَا حُنِفَ اليَاءُ فِي نَعُو غَواشِي وجَوَارِي نَقُصَ الاسمُ عن مِثَالِ أَقْصَى الجُمُوعِ ، وأَشْبَهَ فِي الوَزْنِ فَعَالِ فَتَصْرِفُهُ فَتُدْخِلُ عَلَيهِ التَّنوينَ . فانْ نَصَبْتَ قُلْتَ : (٢١) رَأَيْتُ جَوَارِي ، لم يَجُزُ الا مَنْعُ الصَّرْفِ لأَنَّ اليَاءَ اذَا تَحَرَّكَ جَرَى مَجْرَى الحَرْفِ الصَّحيحِ فَلْم بُحْذَفْ أَلا تَرَى أَنَّ أَحَدًا لا يَقُولُ : نَزْلْتُ الوَادِ يا هَذَا ، مَخْرَى التَّاءِ مِنْ ضَارِبٍ ، واذَا كَانَ مَجَوَارِي كَضُوارِبَ لَمْ يَكُنْ للتَّنوينِ اليهِ سَبِيلُ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي حَالِ الجَرُّ والرَّفِع ، والنَّ اليَاءَ تَسْتَحِقُ الحَرِّفِ التَنوينِ فِي زَيْدٍ وعَمْرُو . ويَشْهَدُ بِصِحَّةِ هَذَا المَذْهَبِ أَنَّ الحَدْفَ فَلْتَنوينُ فِي جَوَارِ بَمَرْلَةِ التَنوينِ فِي زَيْدٍ وعَمْرُو . ويَشْهَدُ بصِحَّةِ هَذَا المَذْهَبِ أَنَّ الحَدْفَ فَلَا المَذْهِ اللهِ مَالِكُ مَا أَنْسَدَهُ أَحْمَدُ ابنُ يَحْمَى : قَدْ جَاءَ فِي نَحْوِ هَذَا عَلَى الاطْلاقِ . وذلكَ ما أَنْسَدَهُ أَحْمَدُ ابنُ يَحْمَى :

(٢٣) ينسب هذان البيتان لأبي عامر جد العباس بن مرداس السلمي وينسبان أيضا لأبي الربيس التغلبي . وقبلها قوله : لانَسَبَ اليومُ ولا خُلِّسِسِسِسِةً اتَّسَمَ افْشَقُ على الرَّاقِسِسِسِسِعِ

لاَنسَبَ البيومُ ولا خَلَّسِ في ذيل اللاليء ٣٧ ، ومواد (قر) من الصحاح ٧٩٩/٧ واللسان ٢٨/٦ والتاج ٥٩٥/٥ و (ودي) من اللسان ٢٦/٣٠ – ٣٦٣ والتاج ٣٨٥/١٠ (وأشير في هذه المادة الى نسبة البيتين لأبي الربيس التغلبي) و (يدي) من اللسان ٣٠٣/٠ . وغير منسوبين في اصلاح المنطق ٣٦٣ ، والخصائص (استشهد بقوله : . . وما قرقر قر الواو بالشاهق) ، ومقاييس اللغة (عتق) ٢٢٢/٤ والمخصص ١٩٥١ (أولها) و ١٣/١٧ والأمالي الشجرية ٧٧/٧ .

ورواية الثاني في غير المقتصد والأمالي الشجرية وسيفي وماكنا ، ز

وقرقر : صوت ، والقُمْر : ضرب من الطيور . والشاهد فيه حذف الياء في قوله ، الواد ، وهذا يستدعي حذف الجركة . قال ابن جنى في الخصائص ٢٩٣/٢ : ، واذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعو الى اخترامه وحذفه كان بأن يضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه احرى وأججى ، وذلك نحو قوله تعالى (والليلِ اذا يسرٍ) و (ذلك ماكنا نبغ) آية ، 71/ الكهف ، 18 و (الكبير المتعال » .

⁽ ٢٤) آية ٤ / الفجر ٨٤ .

⁽ ٢٥) آية ٩ / الرعد ١٣ .

⁽ ٢٦) كذا في ب و ج ـ أولى . وفي الأصل « قلت » .

/٢٦٤/ لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعُ حِسَانُ وَأَرْبَعِ فَنَغُرُهَا ثَنَايَا أَرْبَعُ حِسَانُ (٢٧)

فَحَذَفَ اليَاءَ حَذْفًا واسْتَأْنَفَ الاسمَ ولولا قُوّةُ هَذَا المَذْهَبِ فِي نَفْسِهِ لَعَدَلَ الى الإِثْوَاءِ الذي هُوَ مُسْتَمَرٌ فِي أَشْعَارِهِمْ وانْ كَانَ عَيْبَاً كَقُولِهِ : أَمْنَ آلِ مَيَّةً رائِحٌ أَو مُغْتَدِ .

مَعَ قُولِهِ : وَبِذَاكَ خَبَّرَنَا الغُرَابُ الأَسْوَدُ /٧٠/

وقَدْ قُرِىءَ – (وَلَهُ الجَوَارِ المُنْشَآتُ) –(٢٨) واذَا كَانَ يَجِيءُ هَذَا الحَذْفُ في مَواضِعَ مِنَ الكَلامِ (٢٩) عَلِمْتَ أَنَّ مَا ذَهَبَ اليهِ الخَلِيلُ وصَاحِبُ الكِتَابِ مِن أَنَّهُ حُذِفَ الياءُ حَذْفاً // وجُعِلَ الكَسْرَةُ دليلاً عليهِ مَذْهَبٌ مستقيمٌ . وقَدْ خَالَفَهُمَا أَبُو اسحق ومَنْ تَابَعَهُ ، وتَرَكْنَا ذِكُر الكَلامِ عَليهم هُنَا كَراهيةَ الإطالةِ .

⁽ ۲۷) لم ينسب هذا البيت في المراجع التي ورد فيها لأحد ونقلت روايته عن ثعلب . أنظر : شروح سقط الزند (البطليوسي) ١٧١٩/٣ والكشاف ٣٦٩/٧ ومواد (ثفر) من اللسان ١٧١/٥ والتاج ٧٥/٣ و (ثمن) من اللسان ٢٣١/١٦ والتاج ١٥٧/٩ ، وشرح التصريح ٢٧٥/٣ . والشاهد فيه حذف الياء من « ثماني ، وجعل الاعراب على النون .

⁽ ٢٨) آية ٢٤ / الرّحمن ٥٥. وأنظر في قراءتها الكشاف ٣٦٩/٢

⁽ ٢٩) ب ۽ ج : من کلامهم .

قَالَ الشَّيْخُ، أبو علي : « بَابُ الأساءِ الأعْجَمِيّةِ

الأسْمَاءُ الأعجميّةُ على ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا أَعْرِبَ وهو اسمُ جِنْسٍ. والثّاني(١) مَا أَعْرِبَ وهو اسمُ عَلَم مَخْصُوصٍ. فَمَا كَانَ مِنَ الأوّلِ فَمَصْرُوفَ (٢) في المَعْرِفَةِ وَالنّكرةِ لا يمنعهُ من الصَّرْفِ (٣) الا مَا يَمْنَعُ العَرْبيَّ وذلكَ نحو الأجرِّ (٤) والشَّاهين (٥) والنّيروز (٦) والغِرِنْد (٧) والا بريسم (٨) واللّجَام (٩)، وما أشبَهَ ذلك . (١٠)

 ⁽١) ط: والآخر.

⁽۲) فضروب. تحریف.

⁽٣) ط: من الانصراف.

⁽٤) في المعرب للجواليقي ص ٢١ : والآخُرُ ، فارس معرّب . وفيه لغات : « أجُرُّ بالتشديد و « آجُرُ » بالتخفيف و « آجُرُ » و « آجُرُون » و « آجِرون » وفي اللسان (أجر) « /٧٠ : « الأجُرُ والآجُرُّ والآجُرُ والآجُرُ والآجُرُ والآجُرُ والآجُرُ والآجُرُ والآجُرُ والآجُرُ والآجُر الله الطين . — والواحدة بالهاء : وهو الذي يبنى به فارس معرب. قال الكساني : العرب تقول : آجُرةً واجَر الله لا يشبه للجمع » . وقال سيبويه في جر ١٩/٣ في باب الأسهاء الأعجمية : فان قلت أدَّعُ صرف الآجُرُ لأنه لا يشبه شيئا من كلام العرب ، — فانّه قد اعرب وتمكن في الكلام وليس بمؤلّة شيء ترك صرفه من كلام العرب لأنه لا يشبه الفعل وليس في آخره زيادة وليس من نحو عمر وليس بمؤنّث وانما هو بمنزلة عربي ليس له ثانٍ في كلام العرب نحوابل » .

⁽ ٥) في المعرّب للبَجواليقي ص ٢٠٨ : « والشاهين ليس بعَربيّ . وجمعه « شواهين » و « شياهين » وقد تكلمت به العرب .

⁽٦) في المعرب للجواليتي شي ٣٤٠ : « والنّبروز والنّوروز ، فارسيٌّ معرّب . وقد تكلمت به العرب . قال جرير يهجو الفرزدق :

عجبتُ لَفَخْرِ النَّعْلِيِّ وتَعْلِبٌ تـُودَى جِزَى النَّيْرِوزِ خُضَعَاً رَقَسَابُهِسَا وفي اللسان (نزر) ٧٨٤/٧ : « النَّيروز اصله بالفارسية نيع روز ، – وتفسيره جديد يوم . كما ذكر سيبويه في ١٩/٧ هذه الكلمة عل أنها أعجمية .

 ⁽٧) في المعرب للجواليقي ص ٣٤٣: « والفِرْنْدُ: فارسي معرب. وهو جوهر السيف وماؤه وطرائقه. وقد حُكي بالفاء والبَاءَ. والفِرِنْدُ: الحرير ». وفي اللسان (فرند) ٢٣١/٤ : « الفِرَنْدُ وشى السيف ، وهُوَ دخيل » وقبل هو السيف نفسه. وقبل الفِرَنْدُ: الوَرَدَ الأحمر » وجمعه الفراند « انظر أيضا سيبويه ١٩/٢ .=

وأمّا مَا(١١) أُعْرِبَ وهُوَ اسمٌ عَلَمٌ مِنقولٌ في حَالِ التّعريفِ فانَّهُ لا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ ، ويَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ ، وَذَلكَ نحو يعقوبَ واسهاعيلَ وجِبْرِيلَ وسَرَافِيلَ(١٢) تقولُ : مَرَرْتُ باسْمَاعِيلَ واسْمَاعِيلِ اخرَ » .(١٣)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ العُجْمَةَ على ضَرْبَيْنِ : عُجْمةً مَعْرِفيّةً وأُخْرَى نَكْرِيّةً . فالعُجْمةُ الني يُعْتَدُّ بِهَا ماكَانَ فِي الأعْلامِ نَحَو اسهاعيلَ واسحقَ ويعقوبَ ، لأَنَّ هَذِهِ أَسها ً لَحِقَها النّعريفُ فِي حَالِ العَلْميّةِ ، فَكَأْنَ (١٤) ذَلِكَ فَرْعِيّةً اذ لم يَكُنِ الاسمُ مُنَمَحِضاً لهم ، فَلَمْ يُصْرَفُ السّاعِيلِ للقيتَ ، صَرَفْتَ لأَنَّ السّاعِيلِ للقيتَ ، صَرَفْتَ لأَنَّ السّاعِيلِ للقيتَ ، صَرَفْتَ لأَنَّ النّعريفَ قد زَالَ ولَمْ يَبْقَ الا سَبَبُ واحِدٌ ، والسّببُ الوَاحِدُ لا يَمْنَعُ الصَّرْفَ . فَاذَا أَرَدْتَ بيعقوبَ القَبِحَ لَمْ يَكُنْ الا الصَّرْفُ ، لأَنَّ هَذَا مِن أَنْيَتِهِمْ وهُو اسْمُ جِنْسِ كَرَجُل وفَرَسِ بيعقوبَ القَبِحَ لَمْ يَكُنْ الا الصَّرْفُ ، لأَنَّ هَذَا مِن أَنْيَتِهِمْ وهُو اسْمُ جِنْسِ كَرَجُل وفَرَسِ بيعقولِ مِن لُغَة غَيْرِهِمْ فيكونَ ذَلِكَ فَرْعِيَّةً . وَلُو كَانَ منقولاً لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِي وَلِيسَ بمنقولٍ مِن لُغَة غَيْرِهِمْ فيكونَ ذَلِكَ فَرْعِيَّةً . وَلُو كَانَ منقولاً لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِي السّمِ عِنْقُولًا مَن أَنْفَاقُ التَركيبَيْنِ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي السَمّى يَعْقُوباً مِنْ هَذَا النّوعِ . ولُو كَانَ انْفَاقُ التَركيبَيْنِ يُوجِبُ

⁽٨) في المعرّب للجواليقي ص ٧٧: و والأبرريسة: أعجمي معرّب ، بفتح الألف والراء ، وقال بعضهم إبريستم و بكسر الألف وفتح ، الراء ، وترجمته بالعربية : الذي يذهب صُعُدا ، ، وفي اللسان ، برسم ، ولي شعرب ، وفيه ثلاث لغات ، والعرب تخلط فيا ليس من كلامها – الابريسم وأبريستم بفتح الممزة والراء ، ومنهم من يكسر الممزة ويفتح الراء .

 ⁽٩) في المعرب للجواليتي ص ٣٠٠: و واللِّجام معروف. وذكر قوم أنه عربي. وقال آخرون: بل هو معرّب.
 ويقال أنه بالفارسية و لِفَام ، وفي اللسان (لحم) ٦/١٦ أنه فارسي معرب ويجمع على ألجمة ولُجُم ولُجُم .
 أنظر أيضا سيبويه ١٩/٢ ».

⁽١٠) ط: وما أشبهها.

⁽۱۱) سقطت هما ، في ب و صر

⁽١٢) ب ، ج ، ط : واسرائيل . وفي اللسان (سرفل) ٣٥٧/١٣ : أو واسرافيل واسرافين . ويقال : سَرَافيل وسرافين واسرائيل واسرائين . وزعم يعقوب انه بدل اسم مَلَك . وقالُ وقد تكون همزة اسرافيل أصلا . فهو على هذا خاسى ه .

⁽١٣) ط: واسهاعيل آخر «فتصرفه في النكرة ».

⁽١٤) ب، ج: فكان.

⁽١٥) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « الكلام » تحريف.

التسوية بَيْنَهُمَا لَوَجَبَ أَنْ يُصْرَفَ اسحَقُ ، لأَنَّهُ عَلَى مِثَالِ إِفْعَالٍ مِن السَّحْقِ ، ولَوَجَبَ أَنْ يُسوَّى بَيْنَ أَنَّ مِن قولِكَ : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْداً مِنْطَلِقٌ ، وبَيْنَ أَنَّ فِي قَوْلِكَ : أَنَّ يَشِنُ أَنِينَا ، لِتَساوِي التَركيبَيْنِ وهَذَا مِنْ نَتاثِجِ (١٦) أَهْلِ السَّلامَةِ .

وأمَّا العُجْمَةُ فِي غَيْرِ الأعْلامِ فلا اعْتَدادَ بِهَا ، لأَنَّهُمْ (١٧) أَجْرَوا [أَسْمَاءَ] (١٨) الأجْنَاسِ مَجْرَى ما صَاغُوهُ فأَدْخَلُوا عَلَيْهِ الألِفَ واللامَ وتَصَرُّفُوا فيهِ تَصَرُّفَهُمْ في سَائِرِ الأَجْنَاسِ (١٩) نَحْوَ رَجُلِ وفَرَسِ ، وذَلِك (٢٠) أَنَّها لم تكُنْ أَسْمَاءَ قوم بأعْيانِهِم وأَسْيَاء مَخْصُوصَةً ، فَلَمَّا كَانَ كُذَلِكَ لَمْ يُعْتَدَّ بِعُجْمَتِهَا . فَنَحْوُ اللَّجَامِ والنَّيروزِ والفِرِنْدِ لا يَمْنَعُ الطَّرْفَ اذَا لَمْ يُعْتَدَّ بِعُجْمَتِها . فَنَحْوُ اللَّجَامِ والنَّيروزِ والفِرِنْدِ لا يَمْنَعُ الطَّرْفَ اذَا لَمْ يُعْتَدُ بِعُجْمَتِها . فَنَحْو اللَّجَامِ والنَّيروزِ والفِرِنْدِ لا يَمْنَعُ الطَّرْفَ اذَا لَمْ يُعْتَدَّ بِعُجْمَتِها لَمْ يَكُنُ (٢١) فيهِ الا التَّعْريفُ فيجْرِي مَجْرَى زَيْدٍ وعَمْرُو . وَلُوْ سَمَيْتَ رَجُلاً بَآجُرٌ صَرَفْتَهُ ، لأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى وَزْنِ الفِعْلِ للتَّصْعِيفِ الذي فيهِ ، فانَّ - أَتَيْتَ بِهِ علَى لُغَةِ مَنْ يُخَفِّفُ فَيقُولُ : آجُرُ ، لَمْ تَصْرِفْهُ ، لأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ الفِعْلِ والتَّعْرِيفُ . فَأَنْ نَكُرْتَ صَرَفْتُ . لأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ الفِعْلِ والتَّعْرِيفُ . فَأَنْ نَكُوتَ صَرَفْتُ . وَنْ الْفِعْلِ والتَّعْرِيفُ . فَأَنْ نَكُوتَ صَرَفْتُ . وَنْ الفِعْلِ والتَّعْرِيفُ . فَأَنْ نَكُوتَ صَرَفْتُ . وَزْنِ أَنْفِعْلِ والتَّعْرِيفُ . فَأَنْ نَكُوتَ صَرَفْتُ . وَأَنْ الْفِعْلِ والتَّعْرِيفُ . فَأَنْ نَكُوتَ صَرَفْتَ . وَزُنِ أَنْفِعْلِ والتَّعْرِيفُ . فَأَنْ نَكُوتَ صَرَفْتَ . وَأَنْ الْفِعْلِ والتَعْرِيفُ . فَأَنْ نَكُوتَ صَرَفْتَ . وَنُو الْفِعْلِ وَالْتَعْرِيفُ . فَأَنْ نَكُوتَ صَرَفْتَ . وَالْمَالِ وَالْتَعْرِيفُ الْمُعْلِ وَالْتَعْرِيفُ . فَأَنْ نَكُوتُ صَرَفْتَ مَوْلُ الْمُعْلِ وَالْتَعْرِيفُ . فَأَنْ نَكُوتَ صَرَفْتَ . مَنْ اللْعَعْلِ وَالْتَعْرِيفُ . الْفَيْلُ وَالْتَعْرِيفُ . فَي فَعْرُقُ وَيْ الْفَعْلِ وَالْوَالِقَالَ الْمُعْلِ وَالْتَعْرِقُولُ أَنْ الْفَعْلِ وَالْعَلَى وَوْنِ الْفِيلُولُ عَلَى الْمَالِقُ فَي وَلَا الْعُنْ الْعَلَا وَلَى الْفَعْلِ الْعَلَقُلُ الْعَلَى وَلَوْلُ أَنْ الْفَعْلُ الْعَلَقُلُ الْعَلَاقُولُ الْفِعْلِ وَالْعَلَيْفُ الْفَالُ الْعَلَاقُ وَلَا الْعَلَا الْعَلَاقُولُ الْفَالِقُلُولُ

⁽١٦) ج: انتاج.

⁽١٧) ب ، ج : لأجُلِ أَنْهم .

⁽١٨) من ب و ج. ألصواب. وفي الأصل « الأساء » تحريف.

⁽١٩) ب وج: الأساء.

⁽ ٢٠) ب ، ج : وذاك .

⁽٢١) ب، ج: ولم يكن.



قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« بَابُ الاسْمَيْنِ اللَّذِينَ يُجْعَلَانِ اسْمَا واحِداً .

حُكْمُ هَذَا البَابِ أَنْ لا يُصْرَف (١) في المَعْرِفَةِ ويَنْصَرِفُ في النَّكِرَةِ ، لأنَّ الثَّاني مِنْهُمَا بمنزلةِ تَاءِ التَّأْنيثِ // في نَحْوِ حَمْزَة (٢) ، فَكَمَا أَنَّ حَمْزَة (٣) ، لا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ ويَنْصَرِفُ في النَّكِرَةِ فَكَذَلِكَ هَذَا الضَّرْبُ ، وذَلِكَ نَحْوُ حَضْرَمَوْتَ وبَعْلَبَكَ وقَالِيَ لَمَعْدِي كَرِبَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الأَصْلَ أَنْ يَكُونَ الاَسْمُ مُفُرداً ، وأَنْ لا يُجْعَلَ الأَسْمَانِ اَسْماً واحِداً ، فرتبة الأفرادِ قبل مرتبةِ جعلِ الأسمينِ اسماً واحداً كَمَا أَنَّ مَرْتَبَةَ التَّذْكِيرِ قَبْلَ مَرْتَبَةِ التَّانِيثِ . وَاذَا كَانَ كَذَلك كَانَ هَذَا فَرْعِيَّةً كَالتَّانِيثِ ، فَاذَا انْضَمَّ اليهِ التَّغْرِيفُ امْتَنَعَ الاَسْمُ مِنَ الاَنْصِرَافِ كَمَا يَمْتَنِعُ عِنْدَ انْضِمَامِ التَّغْرِيفِ الى التَّانِيثِ ، فَلا تَصْرِفُ حَصْرَمُوتُ كَمَا لا الأنصروفُ حَمْدَةُ تَقُولُ : هَذَا حَضْرَمُوتُ ، وَرَأَيْتُ حَمْدَةً ، وَمَرَرْتُ بِحَمْدَةً ، فانْ نَكُرْتَ صَرَفْت ، كَمَا تَقُولُ : هَذِهِ حَمْدَةُ ، وَرَأَيْتُ حَمْدَةً ، وَمَرَرْتُ بِحَمْدَةَ ، فانْ نَكُرْتَ صَرَفْت كَمَا تَقُولُ : هَذِهِ حَمْدَةُ ، وَرَأَيْتُ حَمْدَةً ، وَمَرَرْتُ بِحَمْدَة ، فانْ نَكُرْتَ صَرَفْت ، وَالْآولُ مِنَ الاَسْمَيْنِ مِفْتُوحٌ البَّنَةَ ، لأَجْلِ [أَنَّ] (٣) النَّانِيَ بَمَتِلَةِ نَاءِ التَّانِيثِ فَتَفْتَحَ مَا قَبْلَهُ وَالأَوْلُ مِنَ الاَسْمَيْنِ مِفْتُوحٌ البَّنَةَ ، لأَجْلِ [أَنَّ] (٣) النَّانِي بَمَتِلَةِ نَاءِ التَّانِيثِ فَتَفْتَحَ مَا قَبْلَهُ وَالأَوْلُ مِنَ الاَسْمَيْنِ مِفْتُوحٌ البَّنَةَ ، لأَجْلِ [أَنَّ] (٣) النَّانِي بَمَتِلَةِ نَاءِ التَّانِيثِ فَتَفْتَحَ مَا قَبْلَهُ وَالْأَوْلُ مِنَ الاَسْمَيْنِ مِفْتُوحٌ البَّنَةَ ، لأَجْلِ [أَنَّ] (٣) النَّانِي بَمَوْلَةِ نَاءِ التَّانِيثِ فَتَفْتَحَ مَا قَبْلُهُ

⁽١) ب ، ج ، ط: ان لا ينصرف ،

⁽٢) ب، ج، ط: حمدة.

⁽٣) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل ؛ أنه ، تحريف.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عليّ :

فَأَمَّا مَعْدِي كَرِبَ فَمْهُم مَنْ يَفْتَحُ الآخَرِ [مَن كَرِبَ] (^) فَيَجْعَلُ مَعْدِي مُضَافَأُ اليهِ الا أنهُ [فَتَحَهُ] (١٠) لما لم يصرفهُ ، ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَعْدِي كَرِبَ مثلَ بَعْلَبَكَّ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ هذهِ الأَسْمَاء تجيء في بَعْضِها الاَضَافَةُ ، كَمَا يَجِيءُ جَعْلُ الاَسْمَيْنِ اَسْماً واحِداً ، فَمَعَدِي كَرِبُ على ثَلاثةِ أَوْجُهِ :

^(1) بدله في ب و ج : «كما أن التاء في قائمة كذلك ..

⁽٥) سقطت «نحو» في ج.

⁽٦) ب، ج: فاذا كان.

⁽٧) من ب و ج. الصواب.

⁽٨) من ب و ج و ظ. أبين.

⁽٩) ج ، ط : أن . تحريف .

⁽١٠) من ب و ج و ط. الصواب. وفي الأصل وقبحه، تصحيف..

أَحَدُهَا : أَنْ تَقُولَ : هَذَا مَعْدِي كُرِبُ ، ورأيت مَعْدِي كَرِبَ ، ومَرَرْتُ بِمَعْدِي كَرِبَ ، ومَرَرْتُ بِمَعْدِي كَرِبَ ، فتجعلُ حَرْفَ الاعرابِ البَاءَ ، ولا تَصْرِفُ الاسمَ للتّعْرِيفِ وجَعْلِ الاسْمَيْنِ اسْماً واحِداً ، فَانْ نَكَرْتَ صَرَفْتَ ، تَقُولُ : هَذَا مَعْدِي كَرِبُ وَرَأَيْتُ مَعْدِي كَرِياً آخرَ ، ورُبَّ معدي كربِ // رَأَيْتُ .

والوَجْهُ النَّانِي : أَنْ تَضِيفَ مَعْدِي الى كَرِبَ فتقولُ : هَذَا مَعْدِي كَرِبَ ، ورَّأَيْتُ مَعْدِي كَرِبَ ، فَلا تَصْرِفُ كَرِبَ ، لأَنْكَ جَعَلْتَهُ مَوَّنَا فَبَجْرِي مَعْدِي مَعْدِي مَعْدَى مَعْدَى سُعَادَ ، ومَرَرْتُ بِمَعْدَى سُعَادَ ، وكَانَ مَعْدِي سُعَادَ ، ومَرَرْتُ بِمَعْدَى سُعَادَ ، وكَانَ مَجْرَى قَوْلِكَ : هَذَا مَعْدِي كَرِبٍ ، ورأيت كَرِبُ اسمَ قَبِيلة (١١) في الأصْلِ . والوَجْهُ النَّالِثُ : أَن تقولَ : هَذَا مَعْدِي كَرِبٍ ، ورأيت معدى كربٍ ، فتصرفه لأنه مضاف البه كقولك معدى زيدٍ ، فحرفُ الاعراب في هذين الوجهين هو الياء من معدي ، لأن الثاني اسم مضاف اليه ، والمُشَافُ اليه لا يكونُ آخِرَهُ حَرْفُ اعرابِ المُضَافِ . فلا تَقُولُ : جَاءنِي غُلامُ زَيْدُ وإنّا يكونُ مَجْروراً البَيَّةَ . وأَمَا بَعْلَبَكُ آ وَيَجعلُ الاسْمَانِ اسْماً واحِداً فَيُقَالُ : هَذَا بَعْلَبُكُ يَكُونُ مَرْفُ الاعرابِ آخِرَ الاسمِ النّاني والأوّلُ يكونُ مَجْروراً المَثَنِ عَلَى الفَتْحِ ويُضَافُ الأولُ الى النَّانِي فَيُقَالُ هَذَا بَعْلَبَكٍ ، ورَأَيْتُ بَعْلَبُكٍ ، ومَرَرْتُ بَعْلَبُكُ ، ومَرَرْتُ بِعْلَبَكِ ، ومَرَرْتُ بَعْلَبُكُ ، ومَرَرْتُ المَانِي مَعْروراً لأنَّهُ مُضَافُ الله مُ حَرْفَ الاعرابِ والاسمُ النَّانِي مَجْروراً لأنَّهُ مُضَافُ اليه ، فَيَجْعَلُ اللهمُ حَرْفَ الاعرابِ والاسمُ النَّانِي مَجْروراً لأنَّهُ مُضَافً اليه . ومَرَرْتُ بِعْلَبَكِ ، فَيَجْعَلُ اللهمُ حَرْفَ الاعرابِ والاسمُ النَّانِي مَجْروراً لأنَّهُ مُضَافً اليه .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« ومَنْ أَضَافَ لَمْ يَفْتُح اليّاءَ من مَعْدِي كَرِبَ (١٣) ، ولا مِنْ بَادي ، ولا مِنْ

⁽ ١١) لم أعثر على «كَرِبَ » اسها لقبيلة فيا اطلعت عليه غير أنه ورد في (كرب) من اللسان ٢١٠/٢ والتاج ١٩٥٠ قوله : « وأبو كَرِبَ اليماني بكسر الراء ملك من ملوك حمير واسمه أسعد بن مالك الحِمْيَري ، وهو أحد التبابعة) .

⁽١٢) ما بين العاضدتين من ب و ج. واثباته يقتضيه السياق، وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر. (١٣) سقطت «كرب» في ب.

قَالِي (١٤) في بَادِي بَدَا(١٥) ، قَالِي قَلا(١٦) ، جَعَلَ اليَاءَ(١٧) في هَذَا المَوْضِعِ (١٨) مِثْلَ أَلِفِ مُثَنَّى ، فَأَمَّا خَمْسَةَ عَشَرَ [ونَحَوَهُ](١٩) فَمَبْنيُّ الآخِرُ عَلَى الفَنْحِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

/٢٦٥/ كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالقَاعِ القَرَقْ أَيْدِي نِسَاءٍ يَتَعَاطَيْنَ الوَرَقْ(٢١)

⁽ ١٤) ج : ولا من قالي ولا من بادي .

⁽١٥) في سيبويه ٤/٣ : « وأما أيادي سَبَا وقالي قلا وبادي بَدَا فانما هي بمنزلة خَمْسَةَ عَشَرَ تقول : جاءوا أيادي سبا ، ومن العرب من يجعله مضافا فينون سبا . وأما قوله كان ذلك بادي بدا ، فانهم جعلوها بمنزلة خَمْسَةَ عَشْرَ ، ولا نعلمهم اضافوا ولا يستنكر ان تضيفها ولكن لم اسمعه من العرب . ومن العرب من يقول : بَادِي بديّ ، وقولهم : افعل هذا بَادِي بـديّ وبدأة ذي بديّ . وبادي بدا بمعنى أفعل أول شيء . ـــ أنظر اللسان (بدأ) ١٩/١ و (بدأ) ٧١/١٨ .

⁽ ١٦) في معجم البلدان ١٧/٧ : " فاليقلا : بأرمينية العظمى ، بنتها امرأة اسمها قالي حكمت ارمينيا وسمتها قالى قاله ومعناه احسان قالى . ثم عربتها العرب فقالت قاليقلا . قال النحويون : حكم قاليقلا حكم معدي كرب الا أن قاليقلا غير منون على كل حال الا أن – تجعل قالي مضافا الى قلا ، وتجعل قلا اسم موضع ذكر فتنونه فتقول : هذا قاليلقلاً فاعلم . والأكثر ترك التنوين . أنظر أيضا سيبويه ١٩٤٧ ه .

⁽١٧) ب ، ج : فجعل الياء ، ط : جعلوا الياء .

⁽١٨) ط: في هذه المواضع.

⁽۱۹) من ب و ج و ط. أبين.

سقطت «لها» في ب و ج.

⁽ ٢١) نسب المبرد في الكامل ٤٤٠ هذا الرجز لرؤبة بن العجاج ونسبه له كذلك البغدادي في الخزانة ٣/٩٧٥ وشواهد الشافية ٤/٥٠٤ وما بعدها نقلا عن ابن رشيق في العمدة . قال البغدادي في الخزانة : ولم أرها في ديوانه . وقد ذكرا في القسم الثاني من الديوان (أبيات مفردات) رقم ٩٩/ ص ١٧٧ و ٢ أولها فقط منسوب لرؤبة في العمدة ١٩٣/٢ .

وَقُولِ الآخَرِ :

/٢٦٦/ وَلَوْ أَنَّ وَاشِ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا(٢٢)

وغير ذلك مِمّا يَقِفُكَ الاسْتِقْرَاءُ عليهِ ، وقدْ اسْتَحْسَنَهُ أبو العَبَّاسِ (٢٣) . وقَدْ كَانَ الظَّاهِرُ فِي الْيَاءِ مِن مَعْدِي [كَرِب](٢٤) اذَا جُعِلَ [الاسان](٢٥) اسْماً وَاحِداً أَنْ تُفْتَحَ ، لاَنَّ الصَّدْرَ مِن الاسْمَيْنِ يُبْنَى عَلَى الفَتْحِ أَبداً نَحْوَ حَضْرَمَوْتَ لِمَا ذَكَرْنَا مِن أَنَّ الاسمَ النَّانِي بمنزلة تَاءِ التَّانِيثِ الا أَنْهُمْ قَدْ ٱلْرَمُوا هَذَا الاسْكَانِ لِمَا ذَكَرْنَا مِن أَنَّ الحَرَكَةَ لا تَخِفُ

والبيتان منسوبان لرؤية أيضا في التاج (قرق) ٧/٧ والدرر اللوامع ٢٩/١ . وغير منسوبين في اصلاح المنطق / ٤١٩ ، ومادة (قرق) من معجم مقاييس اللغة ٥/٧ واللسان ١٩٧/١٢ ، و (ثمن) من اللسان ٢٣١/١٦ (أولها) وشرح الحياسة للمرزوقي ٢٩٤١ و ٩٧٠/٢ و ٩٧٠/٣ (الأول في جميعها) ، وأمالي المرتفى ٣٣/٣ وتوجيه اعراب أبيات ٢٧٧ ، وشروح سقط الزند (التبريزي) ، ٥٢٤ ، وشرح الشافية ١٨٤/٣ ، والأشباه والنظائر ١١١١/١ (أولها) .

وروايته في توجيه ايراب « أيدي عذارى » واللسان « أيدي نساء » وفيا سوى ذلك « أيدي جوار » . والشاهد في أولها وهو تسكين الياء من « أيديهن » ضرورة ، والصّواب يقتضي فتحها . والرجز في وصف ابل مسرعة . والقَرَق المكان المستوى الذي لا حجارة فيه ، والوَرَق هنا الدراهم .

(٢٧) هذا البيت لمجنون ليلي قيس بن الملوح العامري . وفي ديوان قيس لبنى ١٥٨ عن مؤلف الحياسة البصرية : ان القصيدة (التي فيها البيت) لقيس بن الملوح وفيها أبيات تنسب الى قيس بن ذريح والى جميل بن معمر العذري والبيت منسوب لقيس بن الملوح في ديوانه ص ٢٩٤ ، وشواهد المغنى ش ٢٦١ ج ٢٩٨/٦ والخزانة ١٩٥/٣ وشواهد الشافية ٢٧٥/١ و ٤٠٥ وغير منسوب في شروح سقط الزند (التبريزي) ١٧٥/١ ، وابن يعيش ١٨٥/٥ ومغنى اللبيب ش ٢٨٥ ج ٢٨٥/١ وشرح الأشموني ٧٤/١ وشرح الشافية ١٧٧/١ (صدره) و ١٨٣/٣ والدرر اللوامع ٢٩/١ .

والشاهد فيه تسكين الياء في « واش » تحفيفا . وكان الاعراب يقتضيه أن يقول « واشيا » الا انه عمد الى السكون لكونه أخف من حركة الفتحة . وهذا كثير في الشعر .

(٣٣) قال أُبُو العباسُ المبرد في الكاملُ ٤٤٠ ه وانما جاز ذلك ، يعني تسكين الياء المفتوحة ضرورة – لأن هذه الياء تسكن في الرفع والخفض ، فاذا احتاج الشاعر الى اسكانها في النصب قاس هذه الحركة على الحركتين الضمة والكسرة والساقطتين فشبهها بهما فجعلها كالألف التي في مثنى التي هي على هيئة واحدة في جميع الاعراب » .

(٢٤) من ب و ج . أولى .

(٢٥) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل السان الم تحريف.

كُلَّ الخِفَّةِ فِي حُرُوفِ اللَّيْنِ فَيُسْتَحَبُّ السُّكُونُ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ ، ولأنَّ اليَاءَ قَرِيبُ الشَّبَهِ بالألفِ ومَعْدِي أَصْلُهُ مَعْدِيٌّ ، ثُمَّ خُفِّفَ كَمَا أَنَّ أَصْلَ حَيرِي دَهْرٍ حَيرِيُّ دهر .(٢٦) وأنشد شيخنا رحمه الله:

/٢٦٧/ بَكَى بِعَينِكَ وأكفُ القَطْرِ ابْنَ الحَوادِي العَالِيَ الذِّكْرِ(٢٧)

أَرَادَ الحَوارِيَّ فَخَفَّفَ التَّضْعِيفَ ، ولا يَجُوزُ حَمْلُ مَعْدِي عَلَى الظَّاهِرِ لاَّنَّهُ يَقْتَضِي وَزُنَيْنِ : مَفْعِل او فَعْلِي ، ولَيْسَ // في الكَلامِ فَعْلِي ولا مَفْعَلُ في المعْتَلُ اللام الا مَعَ النَّاءِ نحو مَعْصِيَّةٍ ، وقالِي قَلا ، ويَادِي بَدَا بِمَنْزِلَةِ مَعْدِي كَرِب في أَنَّهُ يُضَافُ مَرَّةً ويُجْعَلُ النَّاءِ نحو أَنْ يُقَالَ : قالِي قَلا ، الاسْمَانِ اسْماً وَاحِداً ، فَاذَا جُعِلا شَيْئاً وَاحِداً لَمْ يُصْرَفْ نَحْوَ أَنْ يُقَالَ : قالِي قَلا ، وبَادِي بَدَا ، ويَكُونُ الاعرابُ في الاسمِ الأخيرِ ، واليَاءُ من الاسمِ الأوّلِ عادِياً مِن الاعرابِ بمنزلةِ الرَّاءِ من حَضْرَمَوْتَ (٢٨) ، وانْ أَضَفْتَ قلتَ : بَادِي بَدَا ، وقَالِي قَلا الاعرابِ بمنزلةِ الرَّاءِ من حَضْرَمَوْتَ (٢٨) ، وانْ أَضَفْتَ قلتَ : بَادِي بَدَا ، وقَالِي قَلا فَنَوْنَتَ النَّانِي وَكَانَ في مَوْضِع جَرِّ ، وكانَ الاعرابُ في الاسمِ الأوّلِ ، ولا يُفْتَحُ في فَنَوْنَتَ النَّانِي وَكَانَ في مَوْضِع جَرٍ ، وكانَ الاعرابُ في الاسمِ الأوّلِ ، ولا يُفْتَحُ في مَوْضِع النَّفُ بِ مَعْنَى اللامِ كَقُولُكَ : مَوْضِع النَّفُ مِنْ مَا لَمْ يُفْعَلْ ذَلَكَ في مَعْدِي ، ويَنْبَغِي أَنْ تعلمَ أَنَّ الاضَافَةِ في عُلامٍ زَيْدٍ ، لأَنَّ زَيْداً غَيْرُ الغُلامِ وفيهِ مَعْنَى اللامِ كَقُولِكَ : عَمْمُ الاصَافَةِ في غُلامٍ زَيْدٍ ، لأَنَّ زَيْداً غَيْرُ الغُلامِ وفيهِ مَعْنَى اللامِ كَقُولِكَ :

⁽٢٦) في اللسان (حير) ٣٠٦/٥ – ٣٠٠ : « لا أفعل ذلك حَيْري دَهْرٍ وحَيْريَّ دهر أي أمد الدهر ، وحَبْري دهر مخففة من حيري . قال سيبَويه : العرب تقول : لأ أفعل ذلك حَيَّرى دَهْرٍ أي أبداً وزعموا أن بعضهم ينصب الياء في حَيْرِي دَهْرٍ وقال أبو الحسن سمعت من يقول : لا أفعل ذلك حَيْريَّ دهر ، مثقّلةً . قال والحِيريُّ : الدهر كله » .

⁽ ۲۷) لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (الزيادات) رقم ١٢ ص ١٨٣ ونوادر أبي زيد ٢٠٥ ، والبيت غير منسوب في اللسان مواد : (حور) ٣٠٠/٥ و (أيا) ٩٩/١٨ و (دوا) ٣٠٢/١٨ والمقصود بابن الحواري مصعب بن الزبير وقيل : أخوه عبد الله . والحواريون حلفاء الأنبياء وصفوتهم . ومن ذلك قول النبي سطائية : « ان لكل نبي حواريًّا وحواريًّ الزبير . وفي المسند للامام أبي حنبل في الحديث رقم ١٦٠ ج ٢٨٧ ٧٩ حينا استأذن ابن جرموز - قاتل الزبير في المثول بين يدي الامام فقال الامام « ليدخل قاتل الزبير النار ، أني حيا استأذن ابن جرموز - قاتل الزبير في المثول بين يدي الامام فقال الامام « ليدخل قاتل الزبير النار ، أني سمعت رسول الله سطائية يقول : ان لكل نبي حواريًّا ، وحواريًّ الزبير أنظر أيضا من المصدر ذاته الأحاديث عضرموت .

غُلامٌ لِزَيْدٍ ، واذَا قُلْتَ : بَعْلَبكِ ، فَلَيْسَ بَكِ [اسْماً](٢٩) لِشَيء أَضَفْتَ (٣٠) اليه بَعْلاً وانّا بَكٌ مِنْ بَعْلٍ بِمَنْزِلَةِ الرّاءِ(٣١) مِنْ جَعْفَرٍ من بَاقِي حُروفِهِ . وَكَذَا قَلا لَيْسَ باسم لِشَيْءٍ يُنْسَبُ اليهِ قَالِي وَانَّمَا الجَمِيعُ اسْمُ مَوْضِع فَلا فَصْلَ فِي المَعْنَى بَيْنَ الاضافةِ وجَعْلِ الاسْمَيْنِ اسْماً واحِداً ، فهذهِ اضَافَةً لَفُظِيَّةً لا مَعْنَويَّةً .

وقُلْنَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّهُمْ قَصَدُوا بِهَذِهِ الاضَافَةِ التَّنْبِيةَ على شِدَّةِ اتَّصَالِ المُضَافِ اليهِ بالمُضَافِ اليهِ بالمُضَافِ اليهِ المُضَافِ اليهِ المُضَافِ اليهِ المُضَافِ اليهِ المُضَافِ اليهِ المُضَافِ اليهِ السَّما لا يَدُلُّ الا عَلَى ما يَدُلُّ عليهِ الأوّلُ من حيثُ أَنَّهُ مَجْعُولٌ شَيْئاً بمزلةِ قَوْلِكَ : حَضْرَمَوْتُ . فَكَما أَنَّ بَكَا اذَا قُلْتَ : هَذَا بَعْلَبَكُ ، وجَعَلْتَ فِي الاسمِ الأخيرِ حَرْفَ الاعرابِ ، بمنزلةِ جُزء من الأوّلِ كالرّاءِ مِنْ جَعْفَرِ لَفْظاً ومَعْنَى . أمّا اللّفظُ فَظاهِرٌ ، وأمّا المَعْنَى فَهُو أَنَّهُ لا يَدُلُ على شَيء آخَرَ ، كَمَا يَدُلُ زُيْدً على غَيْرِ مَا يَدَلُّ العُلامُ فِي قَوْلِكَ : المَعْنَى فَهُو أَنَّهُ لا يَدُلُ افْضُفَ فَقْلَتَ : هَذَا بَعْلَبُكٍ . وعَلَى هَذَا اقولُهُمْ ابْنُ عُرْسٍ ، أَلا غَلامُ وَي قَوْلِكَ : غَلامُ زيد ، كَذَلِكَ اذَا أَضَفْتَ فَقُلْتَ : هَذَا بَعْلَبُكٍ . وعَلَى هَذَا اقولُهُمْ ابْنُ عُرْسٍ ، أَلا غَلامُ وَي قَوْلِكَ : قَرَى أَنَّ عُرْسًا لِيس باسم لشيء غيرِ الابْنِ وانّا الاسْمَانِ عَلَمُ للجِنْسِ المَعْرُوفِ ، فالإضَافَةُ لَفْظَيَّةُ (٣٢) ، وحُكُمُهَا حُكْمُ جَعْلِ الاسْمَانِ عَلَى هَذَا اقولُهُمْ ابْنُ عُرْسٍ ، فالإضَافَةُ لَفْظَيَّةً (٣٢) ، وحُكَمُهَا حُكْمُ جَعْلِ الاسْمَيْنِ اسْما وَاحِداً ، ولهَذَا نَظَائِرُ كَثِيرَةً ، وأمّا خَمْسَةَ عَشَرَ فقد تَقَدَّمَ الكَلامُ فيهِ في بَابِ الأعْدادِ .

⁽ ٢٩) كذا في ب و ج. الصواب. وفي الأصل السم ا. سهو.

⁽۳۰) ج: واضفت.

⁽٣١) سقط قوله «الرَّاء» في ج.

⁽٣٢) ب، ج: لفظية ولا معنوية،.



قَالَ الشَّيْخُ أبو علي : « بَابُ اعرابِ الأَفْعَالِ(١) »

الفِعْلُ على ضَرْبَيْنِ: مَبْنِيُّ ومُعْرَبٌ ، فَالْمَبْنِيُّ مِنْهُ أَمْثِلَةُ الأَمْرِ اذَا كَانَ للوَاحِدِ وَلَمْ يَكُنْ فِي أَوْلِهِ حَرْفُ مُضَارِعَةٍ وذَلِكَ نَحْوُ: اذْهَبْ وَقُمْ ، وما وَافَقَهُ فِي اللّفْظِ جُعِلَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي اللّفْظِ ، وانْ لَمْ يُوَافِقَهُ فِي المَعْنَى وذَلِكَ قَوْلُكَ (٢) فِي التَّعَجُبِ: أَكْرِمْ بِزَيْدٍ ، وأَسْمِعْ فِي اللّفْظِ ، وانْ لَمْ يُوَافِقَهُ فِي المَعْنَى وذَلِكَ قَوْلُكَ (٢) فِي التَّعَجُبِ: أَكْرِمْ بِزَيْدٍ ، وأَسْمِعْ وأَيْصِرْ . ومِنَ المَبْنِيِّ أَمْثِلَةُ المَاضِي نَحْوُ خَرَجَ وعَلِمَ وضَرَبَ (٣) ، وهَذَا (٤) مَبْنِيُّ على الفَّيْحِ ، كَمَا كَانَ الأَوْلُ مَبْنِيًّا على السُّكونِ . ومِنْ ذَلِكَ الفِعْلُ المُضَارِعُ اذَا دَخَلَ عليهِ النُّونُ الخَفِيفَةُ أَو الشَّدِيدةُ نَحْوَ هَلْ تَضْرِبَنَ (٥) يا هَذَا ؟ وهَلْ تَضْرِبَنْ ؟(١) . النُّونُ الخَفِيفَةُ أَو الشَّدِيدةُ نَحْوَ هَلْ تَضْرِبَنَ (٥) يا هَذَا ؟ وهَلْ تَضْرِبَنْ ؟(١) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ أَصْلُهُ البِنَاءُ ، وانَّمَا يُعْرَبُ مِنْهُ مَا كَانَ مُضَارِعاً للاسْمِ وَهُوَ نَفْعَلُ وَتَفْعَلُ ، وقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذلكَ في صَدْرِ الكِتَابِ فالمبنِيُّ مِنْهُ ثَلاثَةُ أَضْرُبٍ :

أَحَدُهَا أَمْثِلَةُ الأَمْرِ التي لا يَكُونُ في أَوِّلِهَا حَرْفُ المُضَارِعَةِ كَالتَّاءِ في تَفْعَلُ والباءِ في يَفْعَلُ ، وَالنَّوْنِ فِي تَفْعَلُ ، كَقَوْلِكَ : اذْهَبْ //. واجلِشْ وقُلْ وبعْ

⁽١) ب، ج، ط: الأفعال «وبنائها».

 ⁽٢) ط: « وذلك » نحو قولك .

⁽٣) ب، ج: وعلم » وذهب « وضرب. ط: « وذهب » وضرب « وظرف ».

⁽٤) ب، ج، ط: فهذا.

⁽٤) ط: هل تضربن «زيدا» يا هذا».

⁽٦) ب، ج، ط: هل تضربن «يا فتي».

قَالَ^(٧) الشَّيْخُ أبو على :

« فالمَبْنِيُّ مِنْهُ(^) أَمْثِلَةُ الأَمْرِ اذَا كَانَ للواحدِ ولَمْ يَكُنْ فِي أُوَّلِهِ حَرْفُ مُضَارِعَةٍ ، لأنَّ مَا كَانَ فيهِ أَحَدُ حُروفِ المُضَارَعَةِ مِنْ أَمْثِلَةِ الأَمْرِ فَانَّهُ يَكُونُ مَجْزُوماً باللام كَقَوْلُك : لِيَخْرُجْ زَيْدٌ ، هُوَ بمنزلةِ قَوْلكَ : لا يَخْرُجْ زَيْدٌ فِي أَنَّهُ مَجْزُومٌ ، وَكَذَلِكَ قِرَاءَةً مَنْ قَرَأَ : - (فَبِذَلِكَ فَلْتَفُرُحُوا) -(١) وأَوْضَحُ مِنْ هَذِهِ العِبَارَةِ مِا ذَكَرَهُ فِي صَدْر الكِتَابِ مِنْ قَوْلِهِ : والبِنَاءُ على السُّكونِ في الفِعْلِ جَمِيعُ أَمْثِلَةِ الأَمْرِ للمُخَاطَبِ اذَا لَمْ يَلْحَقُ أُوّلَهُ حروفُ المُضَارِعَةِ لأَجْلِ أَنَّهُ مَنْنِيٌّ سَوَاءً كَانَ لِوَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرَ ، أَلا تَرَاكَ نَقُولُ: اضْرِبَا واضْرُبُوا ، فلا يَكُونُ فِيهِ النُّونُ الذي هُوَ اعْرَابٌ بَوجْهِ . الا أنَّ في ذِكْر [الواحِدِ](١٠) هُنَا فَائِدَةً أَخْرَى هُوَ أَنَّهُ أَخْبَرَكَ بأنَّ قُولَكَ : اذْهَبَا وَاذْهَبُوا ، مَبْنِيٌّ عَلَى اذْهَبْ . فاذَا ثَبتَ البِنَاءُ فِي فِعْلِ الوَاحِدِ ثَبَتَ فِي فِعْلِ الاثْنَيْنِ والجَميع ، أَلا تَرَى أَنَّ النُّونَ فِي يَفْعَلانِ انَّهَا جَاء نَائِبًا عَنِ الرَّفْعَةِ (١١ فِي يَفْعَلُ ١١) فَلُو لَمْ يَثْبِتِ الاعرابُ فِي فِعْلِ الوَاحِدِ لَمْ يَثْبُتْ فِي فِعْلِ الاثْنَيْنِ وَمَا زَادَ عليهِ . وقَدْ يَكُونُ الشَّيءُ مُلْحَقًّا بِهَذَا المَبْنِيِّ لَفْظًا ، وذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : أَكْرُمْ بزَيْدٍ هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أَكْرُمْ زَيْداً ، في اللَّفْظِ ومُخَالِفٌ لَهُ في المَعْنَى ، لأنَّ مَعْنَى قَوْلُكَ : أَكُرُمْ بَزَيدٍ أَكُرُمَ زَيْدٌ ، أَيْ صَارَ ذَا كَرَمَ وَلَيْسَ بِأَمْرٍ . أَلا تَرَاكَ تَقُولُ : يَا رَجُلانِ أَكْرِم بزَيْدٍ ، ويا رجَالُ أَكْرِمْ بزَيْدٍ ، فَلا تُغيِّرُ لأَجْلِ أَنَّهُ لَيْسَ بأَمْرِكَقَوْلكَ : أكْرِمَا زَيْداً وَأَكْرُمُواْ ، وانَّهَا هُوَ بَمَنْزَلَةِ قَوْلِكَ : أَكُرُمَ زَيْدٌ ، ومَا أَكُرُمَ زَيْداً ، فَاذَا لَمْ يَكُنْ أَمْراً كَانَ تَثْنِيَةُ المُخَاطَبِ وجَمْعُهُ لا يُؤثِّرانِ فيهِ كَمَا أَنَّكَ اذَا أَخْبَرْتَ فَقُلْتَ : خَرَجَ زَيْدٌ ، فاللَّفْظُ وَاحِدٌ ، كَيْفَ تُصَّرِفُ أَمْرَ المُخَاطَبِ . فَتَقُولُ : يَا رَجُلانِ خَرَجَ زَيْدٌ ، ويَا رجَالُ خَرَجَ زَيْدٌ ، لأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُخَاطَبِ حَظٌّ في الفِعْل . ومِثْلُ هَذَا في المُعْرَبِ قَوْلُهُ تَعالَى - ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدُ لَهُ الرَّحْمَنُ ﴾ - (٣) ، المَعْنَى فَيَمُدُّ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّا ، فاللَّفْظُ

⁽٧) ط: وقال.

⁽٨) سقطت «منه» في ب وج.

⁽٩) آیة ۸۸/یونس ۱۰. أنظر ص ۹۹ هامش ۳.

⁽١٠) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل ﴾ الواحة ». تحريف.

⁽١١ - ١١) بدله في ب عبارة مرتبكة نصها : ﴿ فِي فَعَلَ فِي مَفْعُولَ ﴾ كما كررت ﴿ يَفْعُلَ ﴿ فِي جِ سَهُوا .

⁽١٢) آية ٥٥/ مريم ١٩.

لَفْظُ الأَمْرِ والمَعْنَى مَعْنَى الخَبَرِ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ تَعالَى - (لا تُضَارَّ والِدَةُ) [بِوَلَدِهَا]) - (١٣) في قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأً بالرَّفْعِ لَفْظُهُ لَفْظُ الخَبَرِ، والمَعْنَى مَعْنَى الأَمْرِ.

والضَّرْبُ النَّانِي مِنَ المَبْنِيِّ مثالُ المَاضِي نحوَ ذهب وظَرُفَ واسْتَخْرَجَ ودَحْرَجَ وقَدْ تَقَدَّمَ وَجُهُ بِنَائِهِ على الحَرَكَةِ دُونَ السُّكُونِ الذي بُنِيَ عَلَيْهِ مِثَالُ الأَمْرِ.

والثّالِثُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ : (١٤) هَلْ (١٥ تَضْرِبُنَّ يَا زَيْدُ (١٠) ، وهَلْ تَضْرِبَنْ ، فَهَذَا أَصُلُهُ الاعْرَابُ ، الا أَنَّهُ بُنِيَ مَعَ النَّونِ الشّديدةِ أَو الخَفِيفَةِ كَمَا بُنِيَ الاسمُ مَعَ لا في قَوْلِهِم : لا رَجُّلَ ، ومع الصّوت نحو عَمْرُويَةِ وحَمْرُويَةِ الأصل حَمْدُ وعَمْرُو ، ثُمَّ ضُمَّ اليها الصَّوتُ الذي هُوَوْيَةِ ، فَكُلُّ مَوْضِع سَقَطَ فيهِ الاعْرَابُ في فِعْلِ الوَاحِدِ سَقَطَ في الاعْرَابُ في فِعْلِ الوَاحِدِ سَقَطَ في الاثْنَيْنِ والجَمِيع . (١٦) تَقُولُ : اضْرِبَا واضَرَبُوا وَضَرَبَا وضَرَبُوا وَهَلْ تَضْرِبَانِ ؟ فلا يكونُ الوَحِدِ مَبْنِيُّ ، ولا يَتَغَيَّرُ لتثنيةِ فَاعِلِهِ وجَمْعِهِ حُكُمُّ في الاعْرابِ والبِنَاءِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِميٍّ :

« بَابُ الأَفْعَالِ المَرْفُوعَةِ //

الأفعالُ المُضَارِعَةُ تَرْتَفِعُ بُوقُوعِهَا(١٧) مَوْقِعَ الأَسْمَاءِ ، فَلا يَكُونُ فِعْلٌ مُرْتَفِعٌ الا بهذَا الوَصْفِ مِثَالُ ذَلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ ، وهَذَا رَجُلٌ يَقُومُ وَرَأَيْتُ رَجُلًا يَقُومُ ، فَهَذَا رَجُلٌ يَقُومُ وَرَأَيْتُ رَجُلًا يَقُومُ ، فَهَذَا رَجُلٌ يَقُومُ وَرَأَيْتُ رَجُلًا يَقُومُ ، فَهَذَا رَجُلٌ يَقُومُ ، فَهَذَا رَجُلٌ يَقُومُ ، فَهَذَا رَجُلٌ يَقُومُ ، فَهَذَا رَجُلٌ يَقُومُ فَي هَذِهِ المَوَاضِعِ كُلُها بُوقُوعِهَا (١٨) مَوْقِعَ الاسمِ (١٩) المُفْرَدِ فِي قَوْلِكَ : هَذَا

⁽١٤) ب، ج: من قولك (١٥ – ١٥) مكررة في ب و ج.

⁽١٦) ب، ج: والجمع.

⁽۱۷) ب،ج: لوقوعه. تحريف. ط: لوقوعها.

⁽١٨) ج: بوقوعه. ط: لوقوعه.

⁽ ١٩) زيادة في ط بعد قوله « موقع الاسم » نصها : « ألا تَرى أنَّ يقوم في هذه المواضع واقع موقع الاسم » .

رَجُلٌ قَائِمٌ ، وَرَأَيْتُ رَجُلاً قَائِماً ، ومَرَرْتُ بِرَجُلِ قَائِمٍ .

قَالَ الشَّيْخُ الأَمَامُ:

اغَلَمْ أَنَّ الفِعْلُ لَهُ ثَلاثَةُ أَوْجُهِ مِنَ الاخْتِلافِ : الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَزْمُ وجَمِيعُ ذَلِكَ مُسْتَحَقَّ بِمُضَارِعَةِ الاسم كَمَا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ أَنَّ كُلَّ وَجْهِ مِنْهَا يَفْتَقِرُ الله سَبَبٍ ، كَمَا أَنَّ الأَسْمَاءَ نَحْوَ زَيْدٍ وعَمْرِو استوجَبَتِ الاعْرَابِ الذي هُوَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَرِّ ، لِمَا يَكُونُ فيهَا مِنَ الفَاعليةِ والمَفْعُوليةِ والاضَافَةِ ، ثُمَّ كَانَ لكلِّ وَاحدٍ مِن ذلك عَامِلٌ كَقُولك : عَلَمَ أَنْ الكَلِّ وَاحدٍ مِن ذلك عَامِلٌ كَقُولك : جَاءنِي زَيْدٌ ، ورَأَيْتُ زَيْدًا ، وهَذَا غُلامُ زَيْدٍ ، فَرَفَعْتَةُ بِجَاءنِي ونَصَبْنَهُ بِرَأَيْتُ ، وجَرَرْتَةُ بِغُلامٍ فِي قَوْلِكَ : غُلامُ زَيْدٍ ، والبَّاءِ في مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَكَمَا لَمْ يَكُنْ وجُودُ المَعَانِي التي بِغُلامٍ في قَوْلِكَ : غُلامُ زَيْدٍ ، والبَّاءِ في مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَكَمَا لَمْ يَكُنْ وجُودُ المَعَانِي التي النّي بغُلامٍ في قَوْلِكَ : غُلامُ زَيْدٍ ، والبَاءِ في مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَكَمَا لَمْ يَكُنْ وجُودُ المَعَانِي التي النّي النّي النّي المَاعِقِي الإسماءِ كذلك لا تَكُونُ مُضَارَعَةُ الفِعْلِ الاسمَ بعاملة كُلَّ وَاحِدٍ مِن الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجَرَّ في والبَّرْمُ في الأَفْعَالِ بَلْ يَكُونُ لكلِّ نَحْوِ عَامِلٌ يَحْصُلُ عِنْدَ وُجُودٍهِ ، فالرَّفْعُ بوقوعِهِ مَوْقِعِ مَوْقِعَ الاسم نَحْوَ أَنْ تقولَ : مَرَرْتُ برجلِ يَقُومُ ، فَيَصْلُحُ المُوضِعُ للاسم نَحْوَ لَمْ تَضْرِبُ وفي الأَسْمُ بَاللَّهُ مُ اللَّهُ مَا يَكُونُ لكا يَكُونُ لكا يَصُولُ : مَرَرْتُ برجلٍ يَقُومُ ، فيصُلُحُ المُؤسِعُ للاسم نَحْوَ لَمْ تَضْرِبُ وفي مَرْدَتُ برجلٍ يَقُومُ ، فيصُلُحُ المُؤسِعُ للاسم نَحْوَ لَمْ تَضْرِبُ وفي مَرْدَتُ برجلٍ يَقُومُ المَاسِمُ وَلَدُونُ اللهُ المَالِكَ وَلَالًا المُعْمَلِ مَا يَكُفِيهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« وَكَذَلِكَ كَاذَ (٢١) زَيْدٌ يَقُومُ (٢٢ يُرْفَعُ لِأَنَّهُ ٢٢) فِي مَوْضِع ِ اسم ٍ مَنْصُوبٍ كَقَوْ لِكَ : كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ » . (٣٣)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ فِي قَوْلِكَ : كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ، مَرْفُوعٌ ، وانْ كَانَ لا يَقَعُ مَوْقِعَهُ

⁽۲۰) ب: وكذا.

⁽۲۱) ط: کان.

⁽ ٢٢ -- ٢٧) بدله أني ط: فيرتفع يقوم الأنه.

⁽ ٢٣) ط: قائما .

الاسْمُ ، وقَدْ شَبَّهَهُ بقولكَ : كَانَ(٢٤) زَيْدٌ يَقُومُ ، وقَصْدُهُ أَنَّ الأصْلَ انْ(٢٠) يَجُوزَكَادَ زَيْدٌ قَائِماً ، كَمَا تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِماً . واذا كَانَ كذلك كَانَ – الفِعْلُ وَاقِعاً موقعَ الاسْم في التقدير ، وانْ كَانَ لا يَظْهَرُ الى اللَّفْظِ ، وانَّها تُركَ استعالُ اسم الفَاعِل هُنَا ، فَلَمْ يُقَلُّ : كَادَ زَيْدٌ قَائِماً لأَجْل أنَّ كَادَ مَوْضُوعٌ للتّقريبِ مِنَ الحَالِ واسم الفاعل لا تَخْتَصُّ صِيغَتُهُ بالحَالِ دُونَ المَاضِي ، أَلا تَرَاكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ برَجُلِ قَائمٍ أَمْسِ ، وزَيْدُ ضَاربٌ الآنَ وغَدًا . فَلَمَّا كَانَ اسْمُ الفَاعِل غَيْرَ مَوْضُوعِ للحَالِ كَمَّا وُضِعَ بَفْعَلُ ، وكَانَ كَادَ للتَّقريبِ مِنَ الحَالِ التَّرَمُوا بَعْدَهِ مِثَالً يَفْعَلُ ، ليكُونَ أَدَلَّ عَلَى مُقْتَضَى كَادَ اذْ لو قِيلَ : كَادَ زَيْدٌ قَاثِماً ، جَازَ أَنْ يُظَنَّ انه في المُسْتَقْبَلِ المُتَرَاخِي والماضي ، واذَا كَانَ الأمْرُ عَلَى مَا وَصَفْنَا لَمْ يَكُنْ رَفْعُ الفِعْل في قَوْلِكَ : كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ الا بُوَقُوعِهِ مَوْقِعَ الاسم نَحْوَ كَادَ زَيْدٌ قَائِماً كَكَانَ (٢٦) زَيْدٌ قَائِماً وَلُوكَانَ امْتِنَاعِهُمُ مِنْ اسْتِعْمَالِ الاسم هُنَا يَمْنَعُ من تَقْدِيرِهِ لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ فِي قَوْلِكَ ابَّاكَ // أَنْ تَفْعَلَ كَذَا: انَّ ابَّاكَ مَنْصُوبٌ بغَيْر فِعْلَ البَّتَةَ لآنَّهُ لا يُسْتَعْمَلُ فِي اللَّفْظِ فِعْلُ يَنْصُبُهُ ، وذَلِكَ لا يَقُولُهُ أَحَدٌ ، لأنَّ النَّصْبَ لاَ بُدَّ لَهُ من عَامِلٍ . فاذا رَأَيْتَ الكَلامَ مُسْتَمَّرًا على أنْ يكونَ لَهُ عَامِلٌ نحوَ قُولِكَ : رَأَيْتُ زَيْداً ، ثُمَّ وَجَدْتُهُ فِي مَوْضِع مِن غَيْرِ عَامِلِ يَظْهَرُ الى اللَّفْظِ ، وَجَبَ عليكَ تَقْدِيرُهُ نحوَ أَنْ تقولَ : ايَّاكَ بَا عِدْ، أَوَ آيَّاكَ نَحُّ، كَمَا تَقُولُ: نَفْسَكَ بَاعِدْ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فيهِ هَذَا الفِعْلُ لَمْ يَقُولُوا : ايَّاكَ أَنْتَ وزَيْدٌ (٢٧ كَمَا تَقُولُ : بَاعِدْ أَنْتَ وزَيْدٌ(٢٧) كَبَيْتِ الكِتَابِ :

/٢٦٨/ إيَّاكَ أَنْتَ وعَبْدَ المَسِي ح ِ أَنْ تَقُرُبا قِبْلَةَ المَسْجِدِ(٢٨)

فَكَذَلِكَ لمَا وَجَدْتَ الْكَلامَ مُطَّرِداً على رَفْعِ الفِعْلِ فِي كُلِّ مَوْضِعِ يَصْلُحُ للاسمِ وَجَبَ عَلَيْكَ تَقْدِيرُ الاسمِ حَيْثُ لا يَظْهَرُ الى اللَّفْظِ نَحْوَ أَنْ تَقُولَ فِي كَادَ زَيْدٌ يقومُ : كَادَ زَيْدٌ عَلَيْكَ أَيْدٌ يقومُ : كَادَ زَيْدٌ عَادَ أَيْدٌ عَادَ أَيْدٌ عَادَ أَيْدٌ عَادَ أَيْدُ عَلَيْكُ فِي الشَّعْرِ :

⁽ ٢٤) ج : کاد .

⁽٢٥) سقطت دأن، في ج.

⁽۲۹) ج: لکاد. تحریف.

⁽۲۷ – ۲۷) ساقط فی ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ٢٨) هذا البيت لجرير . وفي ديوانه ص ١٢٧ – ١٣٧ والنقائص ص ٧٩٨ – قصيدة في هجاء الفرزدق بنفس الوزن والقافية وليس فيها البيت وبدله فيها قوله :

/٢٦٩/ فَأَبْتُ الى فَهُم وَمَا كُدْتُ آيباً وكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَضْغُرُ (٢٦) هَكَذَا رَوَاه بَعْضُ أَصْحَابِنَا وذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَهُ بِالخَطِّ الْقَدِيمِ والمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ (٣٠) ، أَلا تَراكَ تَقُولُ: تَكَلَّمْتُ وما كِدْتُ أَنْكَلَّمُ وَرَجَعْتُ ومَا كِدْتُ أَرْجِعُ.

والمقصود بعبد المسيح الأخطل. وقد عطف عبد المسيح على آياك. وهو موضع الاستشهاد.

(٢٩) لتأبط شرا (واسمه ثابت بن جابر بن سفيان . أنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٣١٧/١) والبيان والبيت منسوب له في ديوان الحياسة ٢/١، وشرح الحياسة للمرزوقي ق ٣/١١ ج ٣٨٧/١، واللمان (كبد) ٣٨٧/٤ - والشواهد الكبرى للعيني ١٦٥/٣ – ١٦٦ ، وشرح التصريح ٣٠٣/١ والخزانة (كبد) ١٩٥٠ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ٥٥ .

وغير منسوب في المفصل ٢٤٥ (صدره) و ٢٧٠ ، والأنصاف ٧٥٤/ ه ، وابن يعيش ١٣/٧ ، وشرح الأشموني ١٦/١ (صدره) و ٤٣٣ ، والدرر اللوامع ١٠٧/١ – ١٠٨ ، وفَهُم أبو قبيلة وهو فهم ابن عمرو بن قبس بن عيلان (أنظر معجم قبائل العرب ٩٣٩٣) ، والشاهد في قوله « وما كدت آيبا » حيث استعمل الاسم في خبر كاد وهو أصل موضع الفعل الذي هو فرع لأن قولك : كدت أقوم : أصله كدت قائما . وقد ارتفع المضارع لوقوعه موقع الاسم فأجراه على أصله المرفوض .

وقبل في البيت : انه يروي « وما كنت آئيا » و « ولم أله أثبا » ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين ، كما أن المعنى لا يستقيم عليهما .

والضمير في مثلها يعود الى هذيل.

(٣٠) ج: عن ذلك. تحريف.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

بَابُ الأَفْعَالِ المَنْصُوبَةِ:

النَّصْبُ في الأَفْعَالِ المُضَارِعَةِ لا يَكُونُ الا يِحُرونِ وَتِلْكَ الحُرُونُ أَنْ وَلَنْ وَكَي واذَاً . فَهَذِهِ(١) الحُرُوفُ التي يُنْصَبُ بِهَا(٢) على ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ حَرْفٌ يُظْهَرُ ولا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ نَحْوَ [لَنْ](٣) وكَيْ واذَا .(١)

وحَرْفُ يُضْمَرُ (٥) في مَوْضِع لا يَظْهَرُ في (٦ ذَلِكَ المَوْضِع ٢) ، وحَرْفُ يُضْمَرُ في مَوْضِع ويَظْهَرُ في ذَلِكَ المَوْضِع . فَمَا يَنْتَصِبُ بِحَرْفِ ظَاهِرِ لا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ مَا انْتَصَبَّ بِلَنْ ، ولَنْ الزّا(٧) تَنْفِي الأَفْعَالَ المُسْتَقْبِلَةَ ، يَقُولُ الْقَائِلُ : سَبِقُومُ زَيْدٌ ، وسَوْفَ (٨) يَقُومُ زَيْدٌ ، فتقولُ : لَنْ يَقُومَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْر:

اعْلَمْ أَنَّ الْحُرُوفَ النَّاصِبَةَ لاَّ تَتَجَاوِزُ أَرْبَعَةً فِي كُلِّ مَذْهَبِ وهِيَ : أَنْ وَلَنْ وَكَيْ واذَاً ، ومَا عَدَا ذَلِكَ يَكُونُ مَنْصُوباً باضارِ أَنْ(٩) عَلَى ما سَتَراهُ بَعْدُ

⁽١) ج: ط: وهذه.

⁽۲) ط: تنصبها. تحریف.

⁽٣) من ب وج وط. الصواب، وفي الأصل وأن ، تحريف.

^(۽) ط : واذا وکي .

⁽٥) ب، ج، ط: يظهر، تحريف،

⁽٦-٦) بدَّله في ب و ج و ط : في موضع آخر.

⁽٧) ج: وائما. سهو.

⁽٨) ط: او سوف.

⁽٩) سقطت الأأن ا في ج.

فَالْأُوُّلُ لَنْ فِي قَوْلِكَ : لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، ولَنْ يَذْهَبَ عَمْرُو ، وهُوَ نقيضُ السِّين وسَوْفَ حَيْثُ أَنَّ سَوْفَ للايجابِ في المُسْتَقْبَل ولَنْ للنَّفْي فيهِ فَلا يَجُوزُ (١٠) أَنْ تَقُولَ : لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ أَمْسِ ، كَمَا لا تَقُولُ : سَيْقُومُ زَيْدٌ أَمْسِ ، وَكَذَا لا تَقُولُ : لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ الآنَ ، (١١ كما لا تَقُولُ سَيَقُومُ زَيْدٌ الآنَ١١) ، تُريدُ أَنَّهُ في حَالِ الفِعْلِ ، وقَدْ ذَهَبَ الخَلِيلُ الى أنَّ أَصْلَ لَنْ لا أَنْ ، فَحُذِفَ الهَمْزَةُ وسَقَطَ الأَلِفُ لالتقائهِ مَعَ النُّونِ السَّاكِنَةِ . وصَاحِبُ الكِتَابِ(١٢) لا يَرَى ذَلِكَ وَيَجْعَلُهُ حَرْفًا على انْفِرَادِهِ وضَعَّفَهُ بَأَنَّهُمْ يقولُونَ : أَمَّا زَيْداً فَلَنْ أَضْرِبَ ، فَيُقَدِّمُونَ مَا انْتَصَبَ بِالفِعْلِ الوَاقِعِ بَعْدَ لَنْ عَلَيْهِ ، وَلَوْكَانَ الأَصْلُ فيهِ أَنْ ، لَمْ يَجُزُ ذلكَ . أَلا تَرَى أَنَّهُمْ لا يقولونَ : زَيْداً أَنْ أَضْرِبَ خَيْرُ لَكَ ، تُريدَ أَنْ تَضْرِبَ زَيْداً خَيْرُ لَكَ [لأنَّ تَضْرِبُ من صِلَةِ أنْ ، ومَا فِي الصَّلَةِ لا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا قَبْلَ المَوْصُولِ] .(١٣) وَقَالَ أَبُو عُثْمَانَ : أَنَّ ذَلِكَ لا يُلْزِمُ الخليلَ ، لأَجْلِ أَنَّ الحُروفَ تتَغَيْرُ أَخْكَامُهَا وَمَعَانِيهَا بِالتَّركيبِ، أَلا تَرَى // أَنَّ لَوْ مَعْنَاهُ امتناعُ الشِّيءَ لامتناع غَيْروٍ، كَقَوْلِكَ : لوجنْتَنِي أُعْطِيكَ ، تُريدُ أنَّ الأعْطاءَ امْتَنَعَ لامتناع المَجيء ، ولا يَقَعُ بَعْدَهُ الاسْمُ ، لا تقولُ : لَوْ زَيْدٌ خَارَجٌ أَعْطَيْتُكَ ، فَاذَا رَكُّبَ معَ لَا صَارَ مَعْنَاهُ امْتِنَاعُ الشّيء لِوُجُودِ غَيْرِهِ ، كَقَوْلِكَ ۚ: لَوْلا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا ، وَوَقَعَ بَعْدَهُ المُبْتَدَأُ فَقَدْ تَغَيَّر الحُكُمْ والمَعْنَى ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ لَنْ : لا أَنْ ، ثُمَّ أَنَّ الحُكْمَ تَغَيَّرَ بتركيبِ لا مَعَهُ فَجَازَ أَنْ تَقُولَ : أَمَّا زَيْداً فَلَنْ أَضْرِبَ ، فَتُقَدِّمُ مَا ٱنْتَصَبَ بالفِعْلِ الوَاقع بَعْدَ لَنْ (١٤) عَلَيْهِ ، وانْ كَانَ لا يَجُوزُ ذلكَ في أَنْ نحوَ ما ذَكَرَ مِنْ قَوْلِهِ : زَيْداً أَنْ تَضْرِبَ خَيْرٌ لَكَ . هَذَا هُوَ بَيانُ مَا حَكَاهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ أَبِي عَيْمَانَ ، وذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عن قَوْلِ أَبِي عَبَّانَ ، فَأَلَزْمَ الخَليلَ ، شيئاً آخَرَ وهو أنَّكَ تقولُ : لَنْ يَخْرِجَ زيدٌ ، فيكونُ

⁽١٠) ٻءج: ولا يجوز.

⁽١١ - ١١) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٢) نقل سيبوبه في ٧/١٠ في « باب الأفعال المضارعة » وهو يتحدث عن الحروف الناصبة لها رأي الخليل في أن فقال : . . « ولن فاما الخليل فزعم أنها لا أن ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم . . وأما غيره فزعم أنه ليس في لن زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة وأنها في حروف النصب بمنزلة لم في أنه ليس واحدٌ من الحرفين زائداً .

⁽١٣) ما بين العاضدتين من ب و ج. واثباته أبين للمعنى.

⁽١٤) ب، ج: «بعد أن». تحريف.

كلاماً تاماً ، واذَا قُلْتَ : أن (١٥) يَخْرِجَ زَيْدٌ ، لَم يَكُنْ تاماً وَوَجَبَ الاَتْيانُ بِجُرِء آخَرَ نَحُو اَنْ تَقُولَ : أَنْ – يَخْرِجَ زَيْدٌ أَحبُّ اليَّ ، وهَذَا حَسَنٌ في الظَّاهِرِ ، الا أَنَّهُ عَلَى مَا قَالَ أَبو عَبْانَ يَسْقُطُ عن الخَلْيلِ ، لأجْلِ أَنَّ الحُكْمَ اذَا تَغَيَّر بالتّركيبِ فَجَازَ تَقْدِيمُ ما انْتَصَب بالفِعْلِ الواقع بَعْدَ لَنْ (١٦) عليهِ نحو أَما زَيْداً فَلَنْ أَضْرِبَ ، كَانَ تَغَيْرُ المَعْنَى غيرَ مُسْتَنْكُو ، كَمَا أَنَّ لَوْ لَمَا تَغَيْرُ مُعْنَاهُ أَيْضاً ، وهو أَنَّهُ صَارَ يُفِيدُ امْتِنَاعَ الشّيء لوجودِ غَيْرِهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ بُفِيدُ المِنْاعَ الشّيء لامتناع غَيْرِه ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَغَيُّرُ مَعْنَى أَنْ فَصَارَ الفِعْلُ الوَاقِعُ بَعْدَهُ فَرَقَعَ بَعْدَهُ السّمُ البَّتَةَ بَعْدَ أَنْ كَانَ بُفِيدُ المَتناعَ الشّيء لامتناع غَيْرِه ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَغَيَّرُ مَعْنَى أَنْ فَصَارَ الفِعْلُ الوَاقِعُ المتناعَ الشّيء لامتناع غَيْرِه ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَغَيَّرُ مَعْنَى أَنْ فَصَارَ الفِعْلُ الوَاقِعُ المتناعَ الشّيء لامتناع عَيْرِه ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَغَيْرُ المَعْنَى لِتَغْيِرِ اللّفَظِ نَحْوَ المُركَبَةِ أَنْ يَكُونَ تَغَيْرُ المَعْنَى لِتَغْيِرِ اللّفَظِ نَحْوَ : ذَهَب بَعْدَهُ أَنْ الْعَلْ الْوَاقِعُ الْجَلُونَ الْعَلْمَ اللّهُ اللّهُ الْوَلَعْ مِن الْحَلْمَ وَمَا لِللّهُ اللّهُ الْمَاعِلُ وَاضِحٌ ، ومَذَه الْعَلْمَ المَعْنَى لِتَغْيِر اللّهُ الْمَاعِ مِن الْحَلْلِ وَاضِحٌ ، ومَذَه اللهَ المَراغِ مِن الْخُوفِ المُوتِ المُوتِ المَكْونَ الْفُواعِ مِن الْحُلْمُ مَارِ والاظْهَارِ بَعْدَ الفَرَاغِ مِن ذَكْرِ هذِهِ الحُولُ المُونَ الْحُونَ الْحُولُ الْمُحْدِولُ المُولِ الْمَلْعُ مِن ذَكْر هذِهِ المُحْورُ المُحْورُ المَكُونَ الْحُولُ الْمُحْورُ المَاعْمُ وَالْمُعْمَ السَّنَ المُنْعَ المَاعْ مِن ذَكْر هذِهِ المُعْرِي الْمُعْلِقُ الْمُحْورِ المَعْرِقِ الْمَكُولُ اللْمُولُونَ الْمُكُونَ الْمُعْرَافِ الْمُعْلَى الْمُولُولُ اللْمُولِعُ المُعْلَى المُعْلَى الْمُعْرِولِ المُعْلَلِ المُعْلِقُ الْمُولِعُ المُعْرَاقِ الْمُعْلَى الْمُعْرَاقِ الْمُولُولُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَى الْمُولِعُ الْمُولِ الْمُعْلَى ال

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِميٍّ :

⁽١٥) ب، ج: فاذا.

⁽١٦) ج: «لن». تحريف.

⁽١٧) من ب و ج و ط . وفي الأصّل ﴿ فَن قِياسَ ﴿ . تَحْرِيفَ .

⁽١٨) آية ٢٣/الحديد ٥٥.

⁽١٩) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط. أبين.

⁽٢٠~٢٠) بدله في ب و ج و ط: فلا يجوز أن تكون في هذه الآية بمنزلة اللام.

⁽٢١) ج: بعدماً. تحريف. أ

الاسم وهيَ ما التي للاستِفْهَام ، والفِعْلُ عَلَى هَذَا القولِ يَنْتَصِبُ بِعْدَهَا باضارِ أَنْ كَمَا يَنْتَصِبُ بِعُدَهَا باضارِ أَنْ كَمَا يَنْتَصِبُ بَعْدَ اللام بِذَلِكَ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ كَي عَلَى ضَرْبَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ حَرْفَ جَرِّ [بِمَنْزِلَةِ اللام . والتّانِي أَنْ يكونَ حَرْفًا نَاصِباً . فاذَا كَانَ حَرْفَ جَرْ إَلَا ؟ كَانَ الفِعْلُ مُنْتَصِباً بَعْدَهَا باضهار أَنْ ، لأَنَّ الجَارَّ لا يَعْمَلُ النَّصِب . وانّا عُلِم كُونَهُ حَرْفًا جَارًا بقولهم : (٣٢) كَيْمَهُ ، كَمَا تَقُولُ : لَمَهُ ، فالأصْلُ (٤٠) كَيْمَة / عَلَى مَا الّذِي هُوَ للاسْتِفْهَامِ (٤٠) ثُمَّ عُذِفَ مَنْ قُولِهِم فِيمَ وَعَمَّ وَلِم ، ودَخَلَهُ هَاءُ الوَقْفِ ، أَوْ يَكُونُ أَبُدِلَ عُذِفَ الأَلْفَ كَمَا حُذِفَ مَنْ قُولِهِم فِيمَ وَعَمَّ وَلِم ، ودَخَلَهُ هَاءُ الوَقْفِ ، أَوْ يَكُونُ أَبُدِلَ اللهَاءُ مَنَ أَلِفَ مَا كَمَا قَالُوا : أَنَهُ فِي أَنْ . فَلَمَا ثَابَتَ فِي قَوْلِهِم : لِمِهُ أَنَّهُ بَعْزِلَةٍ قَوْلِكَ : لأَي اللهَاءُ مَنَ أَلِفَ مَا كَمَا قَالُوا : أَنَهُ فِي أَنْ . فَلَمَا ثَالَهُ بَعْفَاهُ (٢٠٠) عُلِمَ أَنَّ كَيْ يَكُونُ حَرْفَ جَرُّ اللهَاءُ مَنَ أَلْكُمْ مَعَلَى عَبْرَ أَنَّهُ يَعْظِينِي عَبْرَلَةٍ قُولِكَ : لأَي تَعْطِينِي ، تُرِيدُ لأَنْ تُعْطِينِي عَبْرَ أَنَّهُ يَجُوزُ اظْهَارُ أَنْ بَعْدَ اللامِ واضْمَارُهُ ، تَقُولُ : جَتُلُكَ كُنَ المَعْنَى كَيْ أَنْ تُعْطِينِي بَعْرَلَةٍ قُولِكَ كَنَ المَعْنَى كَيْ أَنْ تُعْطِينِي بَعْرَلَةٍ قُولِكَ لَكُ مِنْ أَنْ لا تُعْطِينِي ، تُرِيدُ لاَنْ تُعْطِينِي ، تُرْبِدُ لاَنْ لا تُعْطِينِي ، كَمَا [لا] (٢٨٠) يُقَالُ سِرْتُ حَتَى أَنْ لا تُعْطِينِي ، كَمَا واذَا لَمْ يَكُنْ حَرْفَ جَرِّ أَنْ لا يُعْطِينِي ، كَمَا واذَا لَمْ يَكُنْ عَرْفَ عَلَى المَعْنَى ، وَذَكِ لَكَ المَعْرَفِي اللهُ عَلَى عَلْ الْمَعْلَى بَنْفُسِهَا مَن غَيْرِ جَتَّكَ كَى أَنْ لا تُعْطِينِي ، كَمَا واذَا لَمْ يَكُنْ حَرْفَ جَرِّ مَا فَاللهُ عَلَى الْمَعْلَ بَنْفُولَ الْمَالُولُ عَلَى عَلْ الْمَعْلَ بَنْفُولُ الْمَالُولُ عَلَى عَلَى عَلَى الْمَعْلَ بَنْفُولَ الْمَالُولُ لا يَعْفَلُ الْمَالُولُ عَلَى الْمَالُولُ الْمَالُولُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى الْمَعْلَ الْمَالُولُ عَلَى الْمَعْلَ الْمَعْلَ الْمَالُولُ عَلَى الْمَالُولُ الْمَالُولُ عَلَى عَلَى عَلَى الْمَعْلَ الْمَعْلَى الْمَلِولُ عَلَى الْمُؤْلُ الْهَالُولُ عَلَى الْلامُ الْمَعْلَ ا

⁽٢٢) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق . وقد سقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

⁽ ۲۳) ب : بقوله .

⁽ ٢٤) ب ، ج : والأصل .

⁽٢٥) ج: هو الاستفهام. تحريف.

⁽۲۹) ب: بمعنی. تحریف.

⁽ ٢٧) ب ، ج : واذا قلت .

⁽ ۲۸) من ب و ج . الصواب .

⁽٢٩) ٻ ۽ ج: في نصبه.

⁽٣٠) آية ٢٣/ الحديد ٥٧.

عليها اللامُ لأنَّ اضهارَ أَنْ النها يَكُونُ عِنْدَ تَنَزِّلهَا منزلةَ اللامِ فَكَها لا يحوزُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ لا مَيْنِ كَذَلكَ لا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ كَيْ فِي قَوْلِهِ تَعالَى – (لِكَيلا تُأْسُوا) – ، حَرْفَ جَرٍّ ، واذَا لَمْ يَكُنْ حَرْفَ جَرٍّ ثَبَتَ أَنَّها بمنزلةِ أَنْ فِي نَصْبِ الفِعْلِ ، حَتَّى كَأَنَّهُ واللهُ أَعْلَمُ لأَنْ لا تَأْسُوا .

وَكَذَا اذَا قُلْتَ : جَنْتُكَ لِكَي تُعْطِينِي (٣١ انَّا هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ لأَنْ تُعْطِينِي (٣١ انَّا هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ لأَنْ تُعْطِينِي (٣١ انَّا هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ لأَنْ تُعْطِينِي ، وذَلِكَ لَمْ يَأْتِ الا جَعَلْتَ لَا يُعْتَدُّ بِهِ جَاءَ مِنْ جِهَةِ البَغْدَادِيينَ : (٣٢)

/٢٧٠/ ولا لِلِمَا بِهِمْ أَبِدًا دَوَاءُ(٣٣)

فَجَمَعَ بَيْنَ اللاَمَيْنِ ، ولا يَجُوزُ مِثْلُهُ البَّنَّةَ ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : انَّ كَيْ لا يَكُونُ حَرْفَ جَرِّ بِحَال ، وَأَنْكَ اذَا قُلْتَ : جُنَّكَ كَيْ تُعْطِينِي ، لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى كَيْ أَنْ تُعْطِينِي بمنزلةِ عَزِلْكَ : لأَنْ تُعْطِينِي ، وَأَنَّهُ بمنزلةِ أَنْ عَلَى كُلُّ حَالٍ . اذْ لُو كَانَ كذلك لَوجَبَ أَنْ لا يَدخلَ على الاسم الذي هُو مَا دَخُولَ اللام فيقالُ : كَيْمَهُ ، كَمَا يُقَالُ : لِمَهُ ، وأَيْضًا يَدخلَ على الاسم الذي هُو مَا دَخُولَ اللام فيقالُ : كَيْمَهُ ، كَمَا يُقَالُ : لِمَهُ ، وأَيْضًا فَا اللهُ عَلَى تَلُولُ يَتُعْطِينِي ، ولا مَعْنَى لِتُوكِ الظّاهِرِ اذَا لَمْ فَائِنَ عَلَى خَلافِهِ .

⁽٣١ – ٣١) ساقط في ب و ج يسبب انتقال النظر.

⁽٣٢) ج: البغداديين.

⁽٣٣) هذا عجزبيت ينسب لمسلم بن معبد الوالبي (شاعر اسلامي في اللولة الأمُوية ، ووالبة الذي تنسب اليه هو والبه ابن الحارث بن عوف بن خزيمة بن مدركه أنظر معجم قبائل العرب ١٦٤٣٣) ، والبيت بتامه :
ولا والله لا يُلتي لما بي ولا لِلمَسسلم أبَسسلاً دَوَاءُ وقد نسب له في الخزانة ١٦٤٦ و ٢٢٠٥ و ٢٧٧٪ (العجز) ، والدرر اللوامع ١٩٥٧ و ١٦١ و ٢٢١ و ٢٢٠ و ٢٢٠ و ٢٣٠ و ١٣٠ و ٢٧٣ (العجز) الى مسلم بن معبد الأسدي . ونسب لرجل من بني أسد (دون ذكر اسهه) في الشواهد الكبرى للعيني ١٠٧٤ ، وشرح التصريح وسب لرجل من بني أسد (دون ذكر اسه) في الشواهد الكبرى للعيني ١٠٧٤ ، وشرح التصريح ومغنى اللبيب ش ٢٠٠٣ - ١٨٥١ ، والبيت غير منسوب في الأنصاف ٢٠١٧ه ، وابن يعيش ١١٧٧ ، ومنت اللبيب ش ٢٠٠٣ - ١٨١١ ، وشرح الأشموني ١٩٠٤ وروايته في الخزانة (الموضع الأول) فلا وأبيك . وأشير الى أنَّ ابن الاعرابي روى البيت وما بهم من البلوى دواء » ولا شاهد فيه على هذه الرواية . والشاهد في قوله « ولا لِلِمَا » حيث أدخل حرف الجر « اللام » على مثله . وذلك غير جائز.

قالَ الشّيخ ابُو علِي :

ومِمّا يَنْتَصِبُ الفِعْلُ بَعْدَهُ مِنَ الحُروفِ التي لا تُضْمَرُ اذاً ، وانّما تَعْمَلُ في الفِعْلِ اذا كَانَتْ جَوَاباً ، وكَانَتْ مُبْتَدَأَةً ، ولَمْ يَكُنْ الفِعْلُ الذي بَعْدَهَا مُعْتَمِداً على مَا قَبْلَها ، وكَانَ الفِعْلُ مُسْتَقْبُلاً ، وذَلِكَ ٢٠ أن يَقُولَ القَائِلُ ٢٠) : أَنا أَكْرِمُكَ ، فتقول : اذا أجيئكَ ، فانْ اعْتَمَدْتَ بالفِعْلِ عَلَى شيءٍ قَبْلَهَا رَفَعْتَ ، وذَلِكَ كَقَوْلِكَ : انا اذا أَكْرِمُكَ ، تَرْفَعُ لأَنَّ الفِعْلَ مُعْتَمِدً على الابتداءِ الذي هُو أَنَا ، وكَذَلِكَ أَنْ تُكْرِمِني اذا أَكْرِمُكَ ، وَذَلِكَ أَنْ تُكْرِمِني اذا أَكْرِمُكَ ، وَاذَا وَقَعَتْ عَلَى فِعْلِ الحَالِ ٱلْغِيَتْ أَيْضاً ، لأَنَّ أَخُواتِهَا لا يَعْمَلْنَ في فِعْلِ الحَالِ الْغِيَتْ أَيْضاً ، لأَنَّ أَخُواتِهَا لا يَعْمَلْنَ في فِعْلِ الحَالِ الْغِيْتُ أَيْضاً ، لأَنَّ أَخُواتِهَا لا يَعْمَلْنَ في فِعْلِ الحَالِ وَذَلِكَ أَنْ يُتَحدَّثُ مِحَدَثُ مِتَقُولُ : اذاً أَظُنُّكَ كَاذِباً ، وأَنْتَ تُخْبِرُ ٱنَّكَ في حَالِ الظَّنِ .

قَالَ الشَّبْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ اذاً لا تَعْمَلُ الا بَعْدَ شَرَائِطَ أُولُها : أَنْ تَكُونَ // جَوَاباً والثَّانِيَةُ أَنْ يكونَ الفِعْلُ مُسْتَقبلاً وذَلِكَ قَوْلُكَ لِمَنْ الفِعْلُ بَعْدَهَا غيرُ مُعْتَمِدٍ عَلَى ما قَبْلَها . والثَّالِثَةُ أَنْ يكونَ الفِعْلُ مُسْتَقبلاً وذَلِكَ قَوْلُكَ لِمَنْ [يقولُ] (٣٥) أَنَا آتِيكَ : اذاً أَكْرِمَكَ ، فَهَذَا جَوَابٌ لقولِهِ : آتيك ، والفِعْلُ بَعْدَهَا غيرُ مُعْتَمِدٍ عَلَى مَا قَبْلَها ، أَلا تَرَى أَنَّ أَكْرِمَكَ كَلامٌ مُسْتَأْنَفُ وهو مُسْتَقبل أَن قُلْتَ لِمَنْ يَقُولُ أَنَا آتِيك : أَنَا أَكْرِمُك ، لَمْ يَجُزِ النَّصْبُ ، لاَنَّهُ قَدْ اعْتَمَدَ الفِعْلُ بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَها ، وهُو أَنْ قَوْلُك : أَنَا ، مُبْتَدَأً وأكْرِمُك خَبْرُهُ ، فَهُو أَوْلَى بِهِ لِكُونِهِ خَبَراً عَنْهُ ، قَبْطِلُ عَمَلَ اذاً ، لأَنَّ خَبَرَ المُبْتَدَأِ اسمٌ والاسْمُ اذا وَقَعَ [مَوْقِعَهُ] (٣٦) الفِعْلُ كَانَ فَبْطِلُ عَمَلَ اذاً ، لأَنَّ خَبَرَ المُبْتَدَأِ اسمٌ والاسْمُ اذا وقَعَ [مَوْقِعَهُ] (٣٦) الفِعْلُ كَانَ مَرْفُوعاً . فَهُو بَعْزَلَةِ قَوْلِك : أَنَا اذا مُكْرِمُك ، ولَيْسَ اذاً بحَرْفٍ وُضِعَ عَلَى الْعَمَلُ فِي الْفِعْلُ كَانَ أَلْفِعْلُ البَيَّةَ حَتَى لا يَجُوذُ أَبْطالُ عَمَلِ أَنَا اذا مُكْرِمُك ، ولَيْسَ اذاً بحَرْفٍ وُضِعَ عَلَى الْعَمَلُ فِي الْفِعْلُ البَيَّةَ حَتَى لا يَجُوذُ أَبْطالُ عَمَلِ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي [لَنْ] (٣٧) لاَنَها تَقَعُ حيثُ لا

⁽ ٣٤ - ٣٤) بدله في ط: أن تقول للرجل.

⁽ ٣٥) من ب الصواب.

⁽٣٦) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « موقع ». تحريف.

⁽٣٧) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «لذ». تحريف.

يَكُونُ عَمَلُ كَقُولِكَ : أَنَا اذَا (٣٨) فَاعِلُ كَذَا . واذَا كَانَ اذاً هما يُلغَى ثُمَّ وَقعَ المُبْتَدَأُ بِالفِعْلِ أَوْلَى مِن اذَاً . وَكَذَا اذَا قُلْتَ : انْ تُكُرِمْنِي يَقْتَضِي الْجَوَابِ وهُو قَبْلَ اذاً ، فاسْتِحْقَاقُهُ الْجَرْمُ ، لأَجْلِ أَنَّ – قَوْلَكَ : إِنْ تُكُرِمْنِي يَقْتَضِي الْجَوَابِ وهُو قَبْلَ اذاً ، فاسْتِحْقَاقُهُ اللهَ عُلِ الشَّرْطُ جَزَمَهُ واذا جُزِمَ لَمْ يَكُنْ لِلْفِعْلِ أَقوى (٣٩) مِن اسْتِحْقَاقِ اذاً ، واذا اقْتَضَى الْفِعْلَ الشَّرْطُ جَزَمَهُ واذا جُزِمَ لَمْ يَكُنْ لِافِعْلَ الشَّرْطُ جَخُمُ الشَّرْطِ ، وذَلِكَ فَاسِدٌ مِنْ حَيْثُ أَنَّ اذاً يَصِحُ لَهُ مَعْنَى مِن عَبْرِ الْجَرَاءِ ، فَاذَا قُلْتَ انْ تُكُرِمْنِي اذاً أَكُومِكَ فَنَصَبْتَ الفِعْلَ ولا يَصِحُ لِلشَرْطِ مَعْنَى مِن غَيْرِ الْجَرَاءِ ، فَاذَا قُلْتَ انْ تُكُرِمْنِي لَمْ يَتَحَصَّلِ الْعَرَضُ مَا لَمْ تَلْ وَجَعْلُ الْجَرَاءِ فَتَقُولُ : أَكُرِمْكَ . واذَا كَانَ الأَمْرُ عَلَى هَذَا وَجَبَ أَبْطَلُ عَمل اذاً ، وجَعْلُ الفِعْلِ مَجْزُوماً بالجَزَاءِ فَتَقُولُ : أَكُرِمْكَ ، فَتُلْعَي اذاً لأَجْلِ أَنَّ الْفِعْلَ الذي هُو لا أَفعلُ مُعْنَى الشَّرْطِ . وَلَقُولُ : واللهِ اذاً لا أَفْعَلُ ، فَتُلْفِي اذاً لا أَفْعَلُ ، أَبْطُلْتَ حُكُمَ اليَمِينِ ولَمْ تَأْتِ لَهَا يُحوابِ وَتَقُولُ : واللهِ اذاً لا أَفْعَلُ ، فَتُطْفِي اذاً لا أَفْعَلَ ، أَبْطُلْتَ حُكُمَ اليَمينِ ولَمْ تَأْتِ لَهَا يُحوابِ وَتَقُولُ : واللهَ اذاً لا أَفْعَلَ ، أَبْطُلْتَ حُكُمَ اليَمينِ ولَمْ تَأْتِ لَهَا يُولِكَ : انْ تُكُرمْنِي اذاً أكرمكَ بالنصب ، وعلى ذلك بَيْتُ فَجَرَى في الفَسَادِ مَجْرَى قَوْلِكَ : انْ تُكُرمْنِي اذاً أكرمكَ بالنصب ، وعلى ذلك بَيْتُ فَجَرَى في الفَسَادِ مَجْرَى قَوْلِكَ : انْ تُكُرمْنِي اذاً أكرمكَ بالنصب ، وعلى ذلك بَيْتُ فَجَرَى الْكَتَابِ :

/٢٧١/ لَئِنْ عَادَ لِيَ عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا وأَمْكَنَنِي مِنْهَا اذاً لا أُقِيلُهَا(١٤)

لأنَّ قَوْلَهُ : لا أُقِيلُهَا ، مِعْتَمِدٌ عَلَى مَا فِي قَوْلِهِ : لَئِنْ عَادَ لِي ، مِنْ تَقْدِيرِ القَسَمِ كَأَنَّهُ : واللهِ لَئِنْ عَادَ لِي بَمِثْلِهَا لا أُقِيلُهَا ، واذَاكَانَ الفِعْلُ بَعْدَ اذاً مُعْتَمِداً على مَا قَبْلُهَا لَمْ

⁽٣٨) ب،ج: اذا أنا.

⁽ ٣٩) ب ، ج : « أولى » وأقوى .

⁽٤٠) ب،ج: لا ينتصب.

⁽ ٤١) لكثير عزة في ديوانه ق ٦/٤٨ ص ٣٠٥ وسيبويه والشنتمري ٢١٣/١ . – والمفصل ٣٢٣ ، وشرحه لأبن يعيش ١٣/٩ و ٢٢ ، وشرح التصريح ٢٣٥/٢ ، وشواهد المغنى ش ١٦ ، ج ١٦٣١ ، وشرح الشواهد للعاملي ٣٨٢ .

والبيت غير منسوب في مغنى اللبيب ش ١٩ ج ٢١/١ ، وهم الهوامع ٧/٧ ، والمقصود بعبد العزيز هو عبد العزيز بن مروان ، ولا أقبلها أي العثرة وقبل يروي « لأ أفيلها » بالفاء - أي لا أفيل رايه فبها في التأخير عن أخذ ما وعدنى به . والفيلولة ضعف الرأي .

والشاهد فيه : الغاء اذا ورفع أقيلها لاعتهاده على القسم المقدّر في أول الكلام . والتقدير : والله لئن عاد لي يمثلها لا أقبلها اذا .

نَكُنْ مُنْتَدَأَةً أيضاً ، وهَذِهِ (٤٢) الأحْوَالُ التي ذَكَرْنَا نَحْوَ انْ تُكْرِمنِي اذاً أَكْرِمْكَ ، قَدْ حَصَلَ فِيهَا سَبَبانِ أَحَدُهُمَا الجَوابُ أَلا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : أَكُرمْكَ جَوَابٌ ، والنَّانِي : الاسْتِقْبَالُ لأنَّ الجَزَاءَ لا يَكُونُ بالحَالِ البَّنَّةَ (٤٣) ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : انْ تأْتِني آتِكَ (٤٤) ، لَمْ يُتَصَوّرْ حُضُورُ الفِعْل وَلُو جَازَ ذلكَ لَجَازَ أَنْ تَقُولَ : انْ تَأْتِنِي آتِكَ (٤٤) ، وأنْتَ فِي حَالِ الاتيانِ ، والسَّبَبُ النَّالِثُ لَمْ يَحْصُلْ وهُوَ أَنْ يكونَ الفِعْلُ مُنْقَطِعاً مِمَّا قَبْلَ اذاً ، كَمَا كَانَ فِي قُولِكَ لِمَنْ يَقُولُ أَنَا آتِيكَ : اذا أُكْرِمُكَ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهَا عَمَلٌ ، وكذا مَا ذَكَرَهُ مِن أَنَّ الرَّجُلَ يَتَحَدَّثُ بِحَديثِ فَتَقُولُ : اذاً أَظنُّكَ كَاذِباً ، تُريدُ أنّك في حَالِ الظُّنِّ ، لا يَكُونُ لاذاً عَمَلٌ // لأَجْل أنَّهُ وَلَوْ كَانَ جَواباً ، وَكَانَ الفِعْلُ مُنْقَطِعاً مِمّا قَبْلَهَا اذْ لَيْسَ قَبْلَهُ مُبْتَدَأً يكونُ أَظَنُّكَ (٤٠) خَيْراً لَهُ ، ولا شَرْطٌ يَكُونُ جَزَاءً لَهُ ، فانَّهُ لَمّاكانَ فِعْلَ حَالِ لَمْ يَعْمَلُ فيهِ اذًا ، لأنَّ هَذَا البَابَ مَبْنِيٌّ عَلَى الاستقبالِ ، أَلا نَرَى أنَّ لَنْ وكَىْ وأنْ لاحَظَّ لَهُنَّ فِي الحَالِ فَلا تَقُولُ : يُعْجُبُنِي أَنْ يَخُرُجَ زَيْدٌ ، ولا لَنْ يَخْرِجَ زَيْدٌ وأنْتَ تُريدُ الحَالَ ، وكَذَا لا تَقُولُ : جُنْتُكَ كَيْ تُعْطِيَنِي وأنْتَ تُريدُ أَنَّهُ في حَالِ الأعْطاءِ فَاذَأ بمَنْزلَةِ بابِ ظَنَنْتُ فِي أَنَّهَا تُلْغَى وَتُعْمَلُ. أَلا تَرَاكَ تَقُولُ : َظَنَنْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً ، وزَيْدٌ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ ، الا أنَّ اذاً لا يجوزُ أعْمَالُهَا في مَوْضع الالغَاءِ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تقولُ : انْ تُكْرِمْنِي اذاً أُكْرِمَكَ بِالنَّصْبِ كَمَا تقولُ : زَيْداً ظَنَنْتُ مُنْطَلِقاً ، وزَيْدٌ ظَننْتُ مُنْطَلِقٌ ، وزَيْداً مُنْطَلِقاً ظَنَنْتُ ، وزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ ، وذَاكَ أنَّ اذاً اعْمَالُهَا في مَوْضع الالغَاء يُفْسِدُ الكَلام اذْ لَوْ قُلْتَ : انْ تُكْرمني اذا أَكْرمَكَ بَطَلُ الجَزْمُ الذي هُوَ دَلِيلُ الجَزَاءِ . وَلَوْ قُلْتَ : اذاً أَظُنُّكَ كَاذِباً ، صَرَفْتَ الحَالَ الى المُسْتَقْبَل . وأعْمَالُ ظَنَنْتُ بِمَنْزِلَةِ الالغَاء في المَعْنَى ، لأَنَّهُ لا فَصْلَ بَيْنَ أَنْ تقولَ : زَيْداً ظَنَنْتُ مُنْطَلِقاً ، وزَيْدٌ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقٌ ، في صِحَّةِ المَعْنَى وبَقَاءِ الكَلام على السَّدَادِ.

⁽٤٢) ب، ج: فهذه.

⁽٤٣) سقطت «البتة» في ب و ج.

⁽ ٤٤) ج: أنك . تصحيف .

⁽٤٥) ب، ج: أظنكم. تحريف.

فَجُمْلَةُ القَوْلِ أَنَّ اذاً تُشْبِهُ بَابَ ظَننْتُ مِنْ وَجُهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا تُلْغَى عَلَى الاطْلاقِ . والثّانِي أَنَّهُ (٤٦) يَلْزَمُ أَعِالُهَا فِي بَعْضِ المَواضِع ، وذَلِكَ اذَا حَصَلَ الشَّرائِطُ التِّي هِيَ كَوْنُهَ جَوَابًا وكُوْنُ الفِعْلِ بَعْدَهَا مُنْقَطِعاً مِمّا قَبْلَهَا ، وكَوْنُهُ مُسْتَقْبلاً كَقَوْلِكَ : اذاً أَكُومَكَ لِمَنْ يَقُولُ : أَنَا آتِيكَ . وعَلَى ذَلِكَ بَيْتُ الكِتَابِ :

/٢٧٧/ فَارْدُدْ حِمَارَكَ لا يَرْتَعْ بِرَوْضَتِنا اذَاً يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ (٢٧٧/ فَارْدُدْ حِمَارَكَ لا يَرْتَعْ بِرَوْضَتِنا الْجَوابِ حَاصِلٌ والفِعْلُ مُسْتَقُبِلٌ فَلا يَجُوزُ هُنَا الْأَغَاءُ ، كَمَا أَنَّكَ اذَا قَدَّمْتَ ظَنَنْتُ على الجُزَنَيْنِ لَمْ يَجُزُ الغاؤها وذَلِكَ قَوْلُكَ : ظَنَنْتُ لَا يَجُوزُ ظَنَنْتُ على الجُزَنَيْنِ لَمْ يَجُو الغاؤها وذَلِكَ قَوْلُكَ : ظَنَنْتُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ويُفَارِقُهُ مِنْ وَجْهِ وهو مَا ذَكَرْنَا أَنَّها تُلْغَى الغاءً وَاجِبًا كَقَوْلِكَ : أَنْ تَأْتِنِي اذَا أَكْرِمْكَ ، لا يَجُوزُ الأعالُ كَمَا يَجُوزُ في بَابِ (٤٩٠) ظَنَنْتُ وَاللّهَ عَلَى الغَاءً والأَلْغَاءُ في مَوْضِع كَانَ التَّقديرُ مُخْتَلِفاً ، وذَلِكَ قَوْلُكَ : أَنْ تَأْتِنِي وَانَ جَعَلْتُ أَكْرِمْكَ كَلاماً مُسْتَأَنْفا أَعْلَمْتَ اذاً ، لاَنَها جَوابٌ والفِعْلُ بَعْدَهَا غَيْرُ مُغْتَمَدِ عَلَى مَا قَبْلَها وانْ جَعَلْتُهُ دَاخِلاً فِيا قَبْلَهُ لَمْ يَكُنْ لاذاً عَمَلٌ ، والفَعْلُ بَعْدَهَا غَيْرُ مُغْتَمَدِ عَلَى مَا قَبْلَها وانْ جَعَلْتُهُ دَاخِلاً فِيا قَبْلَهُ لَمْ يَكُنْ لاذاً عَمَلٌ ، والفَعْلُ بَعْدَهَا مُعْتَمِداً عَلَى مَا قَبْلَها فَتَجْزِمُهُ فَتَقُولُ : واذاً أَكْرِمْكَ كَمَا تَقُولُ : واذاً أَكُرِمْكَ كَمَا تَقُولُ : واذاً أَكْرِمْكَ كَمَا تَقُولُ : واذاً أَكْرِمْكَ كَمَا تَقُولُ : واذاً أَكُرِمْكَ كَمَا تَقُولُ : وَاذاً أَكُرُمْكَ كَمَا تَقُولُ : وَاذاً أَكُرِمْكَ كَمَا تَقُولُ : وَاذاً أَكُرُمُكَ كَمَا تَقُولُ :

⁽٤٦) ب،ج: انها.

⁽٤٧) ينسب هذا البيت لعبد الله بن عفمة الفي (شاعر اسلامي مخضرم ، وهو صحابي شهد القادسية ، أنظر الاصابة في تمييز الصحابة ٤٨٥٩ جـ ١١٥٠/٤ ، وفي اللسان (اذن) ١٥٢/١٦ : البيت لسلمى بن عونه الضي قال (ابن بري) وقبل هو لعبد الله بن عنمة الضبي . وفي (سوا) ١٤٣/١٩ : « والصحيح لسلام بن عوبة الفي » .

والبيت منسوب لعبد الله بن عنمة في المفضليات ق ٤/١١٥ ص ٣٨٣ – ٣٨٣ ، والأصمعيات ق ٤/٨٦ ص ٣٨٨ ، وسيبويه والشنتمري ٤١١/١ ، وديوان الحياسة ١٦٥/١ ، والمقتضب ١٠/٣ ، وجمهرة اللغة (برك) ٢٧٥/١ ،

والشاهد فيه نصب ما بعد اذاً على أعمالها والرفع جائز على الغائهالأنَّ معنى الفعل على الحال وحروف النصب لا تعمل الا فها خلص للأستقبال.

⁽٤٨) سقطت «باب» في ب.

⁽٤٩) أنك. تصحيف.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ :

« وَمِمَّا انْتَصَبْ (*) بَحَرْف يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ في مَوْضع يُظْهَرَ في ذَلِكَ المَوْضِع مَوْثُلُ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ويَغْضَبَ ، تُرِيدُ وأَنْ يَغْضَبَ . ومِثْلُ ذلكَ (* • قَوْلُ مَنْ قَالَ *) :
 قال (*) :

/٢٧٣/ لَلْبُسَ عَبَاةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ اليُّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُونِ(٥٠)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ويَغْضَبَ ، كَانَ النَّصْبُ فِي يَغْضَبَ بِاضَارِ أَنْ وَذَلِكَ (٣٥) أَنَّ قَوْلَكَ : ضَرْبُ زَيْدٍ وغَضَبُهُ // عَطَفْتَ الفِعْلَ الذي هُوَ يَغْضَبُ ضَرْبُ زَيْدٍ وغَضَبُهُ // عَطَفْتَ الفِعْلَ الذي هُو يَغْضَبُ مَرْبُ زَيْدٍ وغَضَبُهُ // عَطَفْتَ الفِعْلَ الذي هُو يَغْضَبُ على الاسم الذي هو ضَرْبُ ، والفِعْلُ لا يُعْطَفُ عَلَى الاسم ، فَيَجِبُ أَنْ تُضْمِرَ أَنْ لاَنَّه يَكُونُ مِعَ صِلَتِهِ فِي تَأْويلِ المَصْدَرِ . فَاذَا قُلْتَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ويَغْضَبَ عَلَى تَقْدِيرِ وَنَفْ مَعَ صِلَتِهِ فِي تَأْويلِ المَصْدَرِ . فَاذَا قُلْتَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ (٤٥ وَغَضَبُهُ ، ولَوْ رَفَعْتَ فَقَلْتَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وهو يَغْضَبُ عَلَى تَعْجَبُنِي مُ ولَوْ رَفَعْتَ فَقَلْتَ : يُعْجَبُنِي مَوْرُبُ زَيْدٍ وهو يَغْضَبُ ، ولَمْ يَكُنْ دَاخِلاً تَحْجَبُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ وهو يَغْضَبُ ، ولَمْ يُكُنْ دَاخِلاً تَحْجَبُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ وهو يَغْضَبُ ، ولَمْ يُكُنْ دَاخِلاً تَحْجَبُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ وهو يَغْضَبُ ، ولَمْ تُرِدْ أَنَّكَ تَتَعَجَّبُ اللهَ وَمَا عَلَى يُعْجَبِنِي ، ولَمْ تُرِدْ أَنَّكَ تَتَعَجَّبُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ وهو يَغْضَبُ ، ولَمْ تُرِدْ أَنَّكَ تَتَعَجَّبُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ وهو يَغْضَبُ ، ولَمْ تُرِدْ أَنَّكَ تَتَعَجَّبُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ وهو يَغْضَبُ ، ولَمْ تُرَدْ أَنَّكَ تَتَعَجَّبُ مِنْ عَضِي عَلَى المَوْضِعِ ، وكَذَا بَيْتَ الكتاب : للسَمْنَ عَضِيهِ ، وكَذَا بَيْتَ الكتاب : للسَمْنَ عَنْ عَنْ مَا عَلَى اللّه وهو عَنْ عَضِي اللّه اللّه وهو عَنْ عَنْ اللّه عَلَى المَوْضَعِ ، وكَذَا بَيْتَ الكتاب :

⁽٥٠) ط: ومما ينتصب.

⁽١٥ - ٥١) بدله في ط: قول: (الشاعر)

⁽٥٢) لميسون بنت بحدّل الكلبية ، زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنه يزيد والبيت منسوب لها في درة الغواص ٣٨ والأمالي الشجرية ٢٤٥/١ ، وشواهد الايضاح لابن بري ق ٣٥ ، وشرح التصريح ٢٤٥/٢ ، والخزانة ٩٨٤ . وسواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٩٦٦ ، وشرح الشواهد للعاملي ٣٨٤ .

وغير منسوب في سيبويه والشنتمري ٢٧/١، والمقتضب ٢٧/٣، وكتاب الجمل للزجاجي ١٩٩، و والاقتضاب للبطليوسي ١١٦ وابن يعيش ٧٥/٧ والشاهد فيه نصب « تقر » باضهار أن ليعطف على اللبس لأنه اسم وتقر فعل حتى يكون عطف اسم على اسم. والخبر عنهها واحد وهو أحب.

⁽٥٣) ب، ج: وذاك.

⁽ ٥٤ - ٥٤) ساقط في ب و جريسب انتقال النظر.

تَقْدِيرُ لَلْبُسُ عَبَاةِ وأَن تقرَّ عَنِي أَحَبُّ ، لأَنَّ الغَرَضَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ لُبْسِ العَبَاءَةِ وقُرَةِ العَيْنِ فَيُقَالُ : النَّهُمَا جَمِيعاً أَحَبُّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ ولَيْسَ المَقْصُودُ أَنَّ لُبْسَ العَبَاءَةِ أَحَبُّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ [مُقَرَباً] (٥٥) من قُرَّةِ العينِ . فَلَوْ رَفَعْتَ لكانَ التَّقديرُ : للُبْسُ عَبَاءةٍ أَحَبُّ اليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ ثُمَ تَقُولُ : وتَقَرَّ عَنْنِي ، ولَيْسَ هَذَا دَليلٌ على أَنَّ عَبَاءةٍ أَحَبُّ اليَّ مِنْ لُبْسِ العَبَاءةِ مُقْتَرِناً بِقُرَّةِ العَيْنِ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الواوَ هُنَا لَيْسَ للعَطْفِ فَقَطْ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ وَعَمْرُو خَيْرٌ مِنْ بَكْرِ ، وَانّا الوَاوُ مُتَضَمِّنٌ لِمَعْنَى مَعَ فَكَانَّهُ قَالَ : بَكْر ، تُريدُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَيْرٌ مِنْ بَكْر ، وانّا الوّاوُ مُتَضَمِّنٌ لِمَعْنَى مَعَ فَكَانَّهُ قَالَ : للنَّرْحُ والمَشْرُوحِ خَيْرٌ مِن المشروحِ ، تُرِيدُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِحِ لللهِ أَنَّهُمَا جَمِيعاً خَيْرٌ مِنْ هَذَا – الواحدِ (٥٠)، وَلا تُرِيدُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِحِ وَالْمَشْرُوحِ خَيْرٌ ، كَيْفُ وفي ذَلِكَ (٥٠) اسْتِحَالَةُ لأَنَّهُ بَمَنزلَةِ أَنْ تَقُولَ : كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ زَيْدٍ ، وَهَذَا كَقُولِكَ : زَيْدٌ خَيْرٌ مِن زَيْدٍ ، وَذَا مُحَالٌ . فالوَاوُ في وَعَمْرُو خَيْرٌ مِن زَيْدٍ ، وَذَا مُحَالٌ . فالوَاوُ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ خَيْرٌ مِن زَيْدٍ ، وَذَا مُحَالٌ . فالوَاوُ في قَوْلِكَ : نَيْدُ فَيْ قَوْلِهِ :

/٢٧٤/ يَا زِبْرِقَانُ أَخَابَنِي خَلَفٍ مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ والفَخُرُ(٥٠)

والمَعْنَى مَعَ الفَخْرِكَأَنَّهُ قالَ : أَيُّ شَيء أَنْتَ مَعَ الفَخْرِ . واعْلَمْ أَنَّه لا يَجُوزُ الرَّفْعُ هُنا نَحْوَ أَنْ تقولَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدِ ويَغْضَبُ ، مَعَ اضْمَارِ أَنْ كَمَا قَالَ : أَنْ تقولَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدِ ويَغْضَبُ ، وأَنْ أَشْهَدَ اللّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي أَلا أَيُهِ ذَا اللّائِمِي احْضُرُ الوَغِي وأَنْ أَشْهَدَ اللّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

⁽٥٥) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «مفردا». تحريف.

⁽٥٦) ب: الوجه. تحريف.

⁽٥٧) ج: كيف وذلك.

⁽ ٥٨) للمخبل السعدي – واسمه ربيع بن ربيعة من بني عوف بن كعب ، وقيل اسمه جعفر بن قريع من زيد مناة بن تيم (الخزانة ٢٥٥/٣ هـ ٢٥٥/١) ، وابن يعيش تيم (الخزانة ٢٥٥/٣ هـ واللسان (بلل) ٢٦٧/١ ، والخزانة ٢٥٣/٣ ، والدرر اللوامع ١٩٦/٢ . وغير منسوب في المخصص ١٩٦/١٦ والمفصل ٥٠٠.

وروى في الدرر اللوامع ﴿ أَخَا بَنِي ثَعَلَ ﴾ . وذكر الرواية الأخرى . __

وفِي قَوْلِهِمْ (٥٩): مُرْهَ يَحْفِرُهَا ، لأَجْلِ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ يُعْجَبُنِي ضَرْبُ زَيْدِ ويَغْضَبُ ، التبس وَلَمْ يُعْلَم المَقْصُودُ ، ولَيْسَ كَذَا مُرْهُ يَحْفِرُهَا ، لأَنَّ الحَالَ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى أَنْ فَيَجُوزُ أَنْ لا يَبْقَى في اللَّفْظِ عَمَلُهَا ، فاعْرِفْهُ .

وهَذِهِ الحُرُوفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ أَحَدُهُمَا : مَالا يَجُوزُ اضْمَارُهُ البَّنَّةَ ، وذَلِكَ لَنْ وَكَيْ وَاذً ، فلا يَجُوزُ انْ مَقُولَ : يَقُومُ زَيْدٌ الا اذَا حَرَجَ عَمْرُوٌ ، تُرِيدُ لَنْ (٦٠) يَقُومَ زَيْدٌ ، ولا جِثْتُكَ تُعْطِينِي ، تُريدُ اذاً أَكْرِمَكَ ، تُريدُ اذاً أَكْرِمَكَ .

والضَّرْبُ الثَّانِي : مَا يَجُوزُ اضْمَارُهُ واظْهَارُهُ مَعَالَ ١١٥ . وهَذَا (٢٢) عَلَى قِسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَجُوزَ اضْمَارُهُ واظْهَارُهُ مَعاً ، وذَلِكَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ مِن قَوْلِكَ : ويُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ويَغْضَب ، تُريدُ وأَنْ يَغْضَب . فالاظْهَارُ جَائِزٌ بِلا شُبْهَةٍ . وكَذَا قَوْلُكَ : جِثْتُكَ لتعطيني ، ولأَنْ تُعْطِينِي ، قَالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ - (لِثلا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ) - (١٣) المَعْنى لأَنْ يَعْلَمَ ، وَلا مَزيدةً .

والقِسْمُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مُضْمَراً في مَوْضع ٍ لا يَجُوزُ اظْهَارُهُ فيهِ وهُوَ ما يَذْكُرُهُ الآنَ . //

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيِّ :

« ومِمَّا انْتَصَبَ بِحَرْفِ لا يَجُوزُ اظْهَارُهُ(٦٤) وانْكَانَ قَدْ أُظْهِرَ في غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ الفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ(٦٠) اذَا كَانَ(٦٦) جَوابًا لِسنَّةِ أَشْيَاءَ(٦٧) : النَّفْيُ والأَمْرُ ، والنَّهْيُ ،

⁼ وويب أبيك تحقير له . وويب كلمة مثل « ويل » . وقد روى « ويل ابيك في ابن يعيش والمخصص . والشاهد فيه بحيء قوله » والفخر » بالرفع عطفا على قوله » أنت » مع أن الواو معنى « مع » كما لا بجوز النصب لانتفاء عامله .

⁽ ٥٩) ب ، ج : وقولم .

⁽٦٠) ب، ج: أن يقوم. تحريف.

⁽٦١) سقطت «معا» في ب و ج.

⁽٦٢) ٻ، ج: وهو.

⁽ ۲۳) آية ۲۹/ الحديد ۵۷ .

⁽٦٤) ط: اظهاره هفيه.

⁽٦٥) ط: الفعل والواقع و بعد الفاء.

⁽ ٦٦) ط : كانت .

⁽٦٧) ط: لستة أشياء (وهي).

والاسْتِفْهَامُ ، والعَرْضُ ، والتَّمَنيِّ ، ويَجْمَعُ ذَلِكَ كُلُّهُ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ ، فالوَاجِبُ^(١٨) الخبُرُ المُثْبَتُ دونَ المَنْفِيِّ .^(١٩)

فَمِثَالُ النَّفْيِ قَوْلُكَ (٧٠): مَا تَأْتِينِي فَأَعْطِيكَ ، (١١ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى ٢١): - (مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيءٍ فَتَطُرُدَهُمْ)-(٧٢) ومِثَالُ عَلَيْهِمْ مِن شيءٍ فَتَطُرُدَهُمْ)-(٧٢) ومِثَالُ الأَمْر: اثْتِنِي فَاعْرِفَ لكَ (٧٣).

وَمِثَالُ النَّهْيِ لا تَنْقَطِعْ منَّا فَنَجْفَوك، و – (لا تَطغُوا فيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبيي)–(٧٤).

والاسْتِفْهَام (٧٥) : أَتَأْتِينَا فَنْحَدِثُّكَ .

ومِثَالُ الغَرَضِ : أَلا تَنْزلُ (٧٦) فَتُصِيبَ خَيْراً .

وَمِثَالُ النَّمنيِّ : لَيْنَهُ عِنْدَنَا فَيُحَدِّثَنَا

فهَذَا الذي يَنْتَصِبُ بَعْدَ الفَاءِ انْتِصَابَهُ باضْمَارِ أَنْ كَأَنَّه لَمَّا قَالَ لا تَأْتِينا(٧٧) ، وَكَانَ (٢٨) هَذَا الكَلامُ بِمَنْزِلَةِ لا يَكُونُ مِنْكَ اتيانُ (٢٩) ، قَدَّرَ اضْمَارَ أَنْ بَعْدَ الفَاءِ فَعَطَفَها عَلَى مَصْدَرِ الفِعْلِ المُتَقَدَّمِ فَصَارَ التَقديرُ لا (٨٠ يَكُونُ مِنْكَ اتيانٌ فَاعْطَاءٌ . وكَذَا لا تَقْطِعُ عَنَا كَأَنَّهُ لا ٨٠٠) يَكُنْ مِنْكَ انْقِطَاعُ فَأَنْ نَجْفُوكَ أَيْ فَجَفَاءٌ .

⁽ ٦٨) ط : والواجب .

⁽ ٦٩) ط : دون النني .

⁽٧٠) ط: ومثال النني قوله.

⁽٧١–٧١) غبر مثبت في ب. (٧٧) آية ٥٦/ الأنعام ٦. وقوله (وما من حسابك... الآية) غير مثبت في ب و ط

⁽٧٣) ط: لك (خلك).

⁽٧٤) آبة ٨١ طه ٢٠.

⁽ ٧٥) ط: ومثال الاستفهام .

⁽٧٦) ط: الا تنزل (عندنا).

⁽ ٧٧) ط: لا تنقطع .

⁽۷۸) ط: فكان.

⁽ ٧٩) ط: لا يكن منك انقطاع.

⁽٨٠-٨٠) ساقط في ط بسبب انتقال النظر.

قالَ الشُّيْخُ الامامُ أبو بَكْر:

اعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ الواقعَ بَعْدَ الفَاءِ في جَوَابِ الأَشْيَاءِ السَّتَةِ مَنْصُوبٌ باضْمَارِ أَنْ ، وَذَكِ أَنَّهُمْ لَمَا قَالُوا : لا تَنْقَطِعْ عَنَا ، ولَمْ يُمْكِنْهُمْ عَطْفُ الفِعْلِ الذي هُو نَجْفُوكَ عَنَا عَلَيْهِ ، اذْكَانَ يَجِبُ دُخُولُهِ فِيمَا دَخَلَ فِيهِ (٨١) الأوّلُ نَحْوَ أَنْ يُقَالَ : لا تَنْقَطِعْ عَنَا ولا [نَجفك] (٨١) ، قَصَدُوا الى صَنِيع يُبَيِّنَ وَسُدَهُمْ أَنْ يَجْعُلُوا الانقِطاعُ عَنَا ولا [نَجفك] (٨١) ، قَصَدُوا الى صَنِيع يُبَيِّنَ قَصْدَهُمْ أَنْ يَجْعُلُوا الانقِطاعُ عَنَا ولا إِنجفك] (٨٥) ، قَصَدُوا الى صَنِيع يُبَيِّنَ قَصْدَهُمْ أَنْ يَجْعُلُوا الانقِطاعُ عَنَا ولا إِنجفك إلى مَنْولَة المَصْدَرِ وَجَبَ اضَمَارُ أَنْ بَعْدَ المَصْدَر وَجَبَ اضَمَارُ أَنْ بَعْدَ الفَاءِ لِيكُونَ عَنْكَ الفَطاعُ عَنَا فَنجْفُوكَ بِمَنْولَةٍ لا يَكُنْ مِنْكَ الْقَطاعُ فَي اللهِ عَنَا فَنجْفُوكَ بِمَنْولَةٍ لا يَكُنْ مِنْكَ الْقَطاعُ فَي اللهَ عَنَا فَنجْفُوكَ بِمَنْولَةٍ لا يَكُنْ مِنْكَ الْقَطاعُ فَي عَنَا فَنجْفُوكَ بِمَنْولَةٍ لا يَكُنْ مِنْكَ الْقَطاعُ فَي أَنْ يَعْجُبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ويَغْضَبَ ، تُريدُ وأَنْ يَغْضَبَ ، الفَطاعُ فَهُ وَلَا يَكُنْ مِنْكَ الْقِطاعُ فَجَفَاءً مِنّا ، كَمَا كَانَ التَقَديرُ ثَمَّةً : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ويَغْضَبَ ، تُريدُ وأَنْ يَعْجُبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ويَغْضَبَ ، تُربِدُ وأَنْ يَعْجُبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ويَغْضَبَ ، تُربِدُ وأَنَّهُ لا يكُنْ مَنْكَ الْقَطَاعُ وأَنَّهُ لا يكُنْ الْفَطَاعُ واذَا قُلْكَ وَلَا يكُنْ مِنْكَ الْقِطاعُ وانّه لا يكُنْ مِنْكَ الْقِطاعُ وانّه لا يكونُ والْمَعْطَعُ مَا اللهُ عَلَاءَ وانَهُ لا يكونُ واللهُ يكونَ فَلِي الضَاءِ وأَنَهُ لا يكونُ الْمُؤْولُ الْمُؤْمِلُ الْمَعْلَاعُ سَبَبُ الجَعَاءِ وأَنَهُ لا يكونُ والْمَاءِ وأَنَهُ لا يكونَ فَي الْمُؤْمِلُ والْمُعْلَى الْمُؤْمِلُ الْمَعْلَى الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمَعْلَى الْمُؤْمِلُولُ اللهُ يكونَ فَي الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ اللهُ الْمُؤْمِلُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمُؤْمِلُ اللهُ ا

وكذلك البَاقِي تَقُولُ: مَا تَأْتِينَا فَنُعْطِيكَ ، فَيكُونُ التَّقديرُ لا يكُونُ مِنْكَ اتيانٌ فَأَنْ نُعْطِيكَ ، وَكُو لَم يُنُونُ مِنْكَ اتْيَانٌ ، لتعطف عليهِ المَصْدَرَ الذي هُو أَنْ مَعَ الفِعْلِ نَحْوَ أَنْ نُعْطِيكَ ، وَجَبَ دُخُولُ الفِعْلِ الوَاقع بَعْدَ عليهِ المَصْدَرَ الذي هُو أَنْ مَعَ الفِعْلِ نَحْوَ أَنْ نُعْطِيكَ ، وَجَبَ دُخُولُ الفِعْلِ الوَاقع بَعْدَ الفَاءِ في حُكْمٍ مَا قَبْلَهُ نَحْوَ أَنْ تَقُولَ : لا تَأْتِينَا فَنْعُطِيكَ ، فَيَجْرِي مَجْرَى قَوْلِكَ : لا تَأْتِينَا فَنْعُطِيكَ ، فَيَجْرِي مَجْرَى قَوْلِكَ : لا تَأْتِينَا فَنْعُطِيكَ ، فَيَجْرِي مَجْرَى قَوْلِكَ : لا تَأْتِينَا فَالْعَلِيكَ ، فَيَجْرِي مَجْرَى قَوْلِكَ : لا تَأْتِينَا فَالْعَلِيكَ ، فَيَجْرِي مَجْرَى قَوْلِكَ : لا تَأْتِينَا فَالْعَلِيكَ ، وَلَيْسَ الغَرْضُ نَفْيَ الاعظاءِ (٩٠ عَلَى الاطْلاقِ وَانَّا المَقْصُودُ أَنْ تَجْعَلَ الاَنْ لا نُعْطِيكَ ، ولَيْسَ الغَرْضُ نَفْيَ الاعطاءِ (٩٠ عَلَى الاعْلاقِ وَانّا المَقْصُودُ أَنْ تَجْعَلَ الاتيانَ سَبَبًا للاعْطاءِ (٩٠ عَلَى الاعلاقِ د لا يكون منك اتيان

⁽۸۱) ب: دخل عليه.

⁽۸۲) ب ع ج . ه فنجفوك . سهو .

⁽۸۳) ج: عنزلة.

⁽ ٨٤) ج : فني ضمير. تحريف.

⁽ ٨٥) ب : هنا وهي ساقطة في ج .

⁽ ٨٦ – ٨٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

فاعطاء لأن الاعطاء اذا عطف بالفاء على الاتيان علم ان نفيه بعد نني الاتيان كما أنكَ اذا قُلْتَ : مَا يَأْتِينِي زَيْدٌ فَعَمْرُو ، كُنْتَ نَفَيْتِ اتيان عَمْرُهِ بَعْدَ(٨٣) نَفْيَ آتيانِ زَيْدٍ . واذَا عُلِمَ أنَّ نَفْيَ الاعطاءِ بَعْدَ نفي الاتيانِ (٨٨ عُلِمَ أنَّ الأتيانَ٨٨) سَبَبُ الاعْطَاءِ // فكما لا يَنْتَفِي (٨٩) المُسَبَّبُ الا بانتفاء السَّب كذلك لا يَنْتَفَى (٨٩) الاعطاء الا بانتفاء الاتبانِ ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ : لا يَكُونُ مِنْكَ اتيانًا وبَعْدَ ذَلِكَ لا يكونُ مِنَّا اعْطاءٌ أي أنَّ اعْطاءَنَا يَنْقَطِعُ -بَعْدَ انْقِطَاعِ اتياْنِكَ ، واذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ تَقُولَ : لا تَأْتِينا فَنُعْطِيكَ ، بالنَّصْبِ ، لِيُعْلَمَ أَنَّكَ قَاصِدٌ هَذَا المَعْنَى ، وفي تَنْزيل الفِعْل منزلةَ المَصْدَر وضوحٌ لَيْسَ في المَصْدَر نَفْسِهِ ، وذَاكَ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : لا يَكُونُ مِنْكَ الْيَانُ فَأَعْطاءٌ مِنَّا(٩٠٠ جَازَ أَنْ يُظَنَّ أَنَّكَ تَنْفِي كُلَّ واحِدٍ مِنَ الاتيانِ والاعْطاءِ ، واذَا قُلْتَ لا تَأْتِينَا فَنُعْطِيَكَ ، فَعَدَلْتَ بالفِعْل الواقع بَعْدَ الفَاءِ عن اعرابِ ما قَبْلَهُ فَنَصَبَتْهُ(٩١) ومَا قَبْلَهُ مَرْفُوعٌ في قَوْلكَ : ما تَأْتِينَا(٩٢) فَنُعْطِيَكَ ، ومِجْزومٌ في نَحْو قَوْلهِ تَعالَى – (ولا تَطْغُوا فيهِ فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَىي) –(١٣) ، عُلِمَ ضَرورَةً أَنَّهُ غَيْرُ داخلَ فِيمَا قَبْلَهُ : اذْ لَوْ شَارَكَهُ لما عُدِلَ بهِ عَنْ اعرابهِ . وقيلَ : لا تَأْتِينَا فَنَعْطِيكَ ، بسكونِ الياءِ من نُعْطِيكَ على أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً ، ولا تَنْقَطِعْ عَنَّا فَنَجْفُكَ ، واذَا عُلِمَ أَنَّ ما بَعْدَ الفَاءِ غَيْرُ دَاخِلِ فِيمَا قَبْلَهُ ، اتَّضَحَ الدَّلالةُ على الغَرضِ من جِهَةِ اللفَظِ ، وَلَمْ يَحْتَمِلْ غيرَ ذَلِكَ . فَهَذَا كَقُولِهم : جَنْتُكَ يومَ يقومُ زَيْدٌ ، لأنَّهُمْ نَزْلُوا الْفِعْلَ منزلةَ المَصْدَرِ فَصَارَ قَوْلُكَ يومَ يَقُومُ زَيْدٌ ، بمنزلَةِ يومٍ قيامٍ زَيْدٍ ، الا أنَّ لَفْظَ الفِعْل كَانَ أَذْهَبَ فِي الوضوح ، اذْكَانَ يَدُلُّ على الزَّمانِ . فَاذَا قِيلَ : آتِيكَ يَوْمَ يَخْرُجُ زَيْدٌ ، عُلِمَ من صِيغَةِ اللَّفْظِ الزَّمَانَ . ولو قِيلَ : آتِيكَ يَوْمَ قِيام زَيْدٍ ، لَمْ يُعْلَمْ من صِيغَةِ المَصْدَر الزَّمانُ ، لأنَّهُ لا يَدُلُّ على زَمانِ دُونَ زَمَانِ ، فانَّا يُعْلَمُ الاسْتِقْبَالُ من قَوْلكَ :

⁽۸۷) ب: وبعد، تحریف،

⁽ ٨٨ - ٨٨) ساقط، في ج بسبب انتقال النظر،

⁽ ٨٩) ج : لا ينبغي . تحريف .

⁽٩٠) ب،ج: منك. سهو.

⁽۹۱) ج: فنصبه. تحریف.

⁽٩٢) ب، ج: وما تأتينا.

⁽٩٣) آية ٨١ طه ٢٠.

آتِيكَ يَوْمَ قِيامٍ زَيْدٍ مِنْ جِهَةِ المَعْنَى . كَمَا أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : لا يَكُونُ مِنْكَ اتيانٌ فاعطاءً مِنَّا ، لَم يَكُنِ اللفْظُ بِقَاطِعِ أَنَّ الاعطاء سَبَبُهُ الاتيانُ ، واحْتُمِلَ أَنْ يُرَادَ نَفْيُ الاتيانِ والاعطاء فقط ، فَفِي تَنْزيلِ الفِعْلَ مَنْزِلَةَ المَصْدَرِ في كلِّ وَاحِدٍ مِنَ المَوْضِعَيْنِ بَيانٌ لَيْسَ فِي نَفْسِ المَصْدَرِ . فَقَدْ تَقَدَّمَ مِثَالُ النَّهْيِ والنَّهْيِ .

فَأَمَّا الأَمْرُ فَكَقَوْلِكَ : اثْتِنِي فَأَعْرِفَ لَكَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لِيَكُنْ مِنْكَ إِنَّهَانٌ فَعِرْفَانٌ مِنِّي ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : لِيَكُنْ مِنْكَ اثْيَانٌ ثُمَّ لِيَكُنْ مِنِّي بَعْدَ ذَلِكَ عِرْفَانٌ .

والتَّمَنِيِّ كَقَوْلِكَ : (٩٤) لَيْتَهُ عِنْدَنَا فَنُحَدَّثَهُ ، كَأَنَّهُ قالَ : لَيْتَ اتْيَانَاً مِنْهُ فَحَدِيثاً .

والعَرْضُ قَرِيبٌ مِنَ التَّمنِي وذَلِكَ قَوْلُكَ : أَلا تَنْزِلُ فَنْصيبَ خَيْراً ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَلا يَنْزِلُ فَنْصيبَ خَيْراً ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَلا يَكُونُ مِنْكَ نُزُولُ فَأَصَابَةُ خَيْرٍ ، ومُقَارَبَةُ العَرْضِ للتَّمنِي مِنْ حَيْثُ أَنَّكَ اذَا عَرَضْتَ عَلِيهِ النُّرُولَ فَقَدْ حَنْثَتَهُ عليه ولا تَحُثُ على ما تَودُهُ وتَتمنّاهُ . ولَيْسَ هَذَا باستفهام ، لأنَّكَ لا النُّرُولَ فَقَدْ حَنْثَتَهُ عليه ولا تَحُثُ على ما تَودُهُ وتَتمنّاهُ . ولَيْسَ هَذَا باستفهام أَنْ تُذَكِّرُهُ ذلك تَقْصِدُ بقَوْلِكَ : ألا تُنْزِلُ أَنْ تَسْتَفْهِمَهُ عَن تَرْكِ النَّرُولِ ، وانّها القَصْدُ أَنْ تُنْكَرِّهُ ذلك وَتَعرضَهُ عَلَيْهِ فَقَطْ .

والاسْنِفْهَامِ كَقَوْلِكَ : أَتَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيكُونُ مِنْكَ إِتَيَانٌ فَحَدِيثٌ بَعْدَ ذَلِكَ ، كَقَوْلِكَ : أَيكونُ مِنْكَ أَنْ تَأْتِينَا فَأَنْ تُحَدِّثَنَا بِمَنْزِلَةِ ثُمَّ أَنْ تُحَدِّثَنَا ، فانَّ مَعَ الفِعْلِ المَنْصُوبِ بِهِ بَعْدَ الفَاءِ لَهُ اعْرابٌ ، ولا يَخْلُو مِنَ الرَّفْعِ والنَّصْبِ. الفِعْلِ المَنْصُوبِ بِهِ بَعْدَ الفَاءِ لَهُ اعْرابٌ ، ولا يَخْلُو مِنَ الرَّفْعِ والنَّصْبِ.

ثُمَّ انَّ جميعَ ذلكَ على ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ لا يَجُوزُ فيهِ غيرُ الرَّفْعِ وقِسْمٌ يَجُوزُ فيهِ الرَّفْعُ والنَّصْبُ . النَّصْبُ .

فَالْقِسْمُ الْأَوْلُ الذي لا يَجُوزُ // فيهِ الا الرَّفْعُ كَقَوْلِكَ : اثْتِنِي فَاعْرِفُ لَكَ ، بِمَنْزِلَةِ : لِيَكُنْ مِنْكَ اتيانٌ فَعِرْفَانٌ مِنِي ، فَكَمَا أَنَّ اتيانٌ مرفوعٌ ، كذلك يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عِرْفَانٌ كذلك . واذَا اسْتَقَرَ الرَّفْعُ لِعِرْفَانٍ حُكِمَ بِهِ لِقَوْلِكَ : اعرفُ لَكَ ، بَعْدَ الفاءِ في عِرْفَانٌ كذلك . واذَا اسْتَقَرَ الرَّفْعُ لِعِرْفَانٍ حُكِمَ بِهِ لِقَوْلِكَ : اعرفُ لَكَ ، بَعْدَ الفاءِ في

⁽٩٤) سقطت «كقولك» في ج.

قولك : النيني فاعرفُ لك . ولا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : انَّ التقديرَ : افْعَلْ اتْيَاناً فَعْرِفاناً ، لأَنَّ ذلك يُبْطِلُ الغَرْضَ (٩٠) ، أَلا تَرَى الْهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِك : أَفْعَلْ اتّيَاناً ثُمَّ افْعَلْ عِرْفَاناً ، وهذا يَدُلُ عَلَى أَنَّ العِرْفانَ للمُخَاطَبِ فَلا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ (٢٠) اتّيَاناً فَيْرِفاناً مِنِي ، واذا كَانَ كَذلك عَلِمْتَ أَنَّ العِرْفانَ للمُخَاطَبِ فَلا يَمْكُنْ أَنْ يَقُولُ الْيَانُ فَيْرِفاناً مِنِي ، لاَنَّك عَدْلك عَلَى أَنْ تَقُولَ ثُمَّ لِيكُنْ إِعْنَا مِنْ قَوْلك : لِيكُنْ مِنْك الْيَانُ فَيْرفانَ مِنِي ، لاَنَك تَقُدُر عَلَى أَنْ آمُرَك . ولا تقدر عَلَى أَنْ تَقُولَ ثُمَّ الْهُعَلُ عِرْفَاناً مِنِي . فانْ قُلْتَ فانَهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : افْعَلْ عِرْفَاناً مِنِي ، لأَنْك الْنُ لَكُونُ مِنْك الْيَانَ الذي هو سَبَبُهُ فَكَأَنَّهُ فَعَلَهُ ، فالجَوابُ أَنْ الفَعْ عِرْفَاناً مِنِي ، لأَنْك الْيَانَ الذي هو سَبَبُهُ فَكَأَنَّهُ فَعَلَهُ ، فالجَوابُ أَنَّ ذلك بَعِيدٌ ، لأَجْلِ أَنَّهُ يَكُونُ بَعْزَلْ الْعَرْفَ الْإِيَانَ الْيَقْ الْعَلْ عَلْمَ الْيَانَ الْمُ مَن عَلَى أَنْ تَقُولُ . التني ثم عَرِّفَاناً مِنِي عَرْفَانَ مَنِي عَرْفاناً مِنْك أَنْ تَقُولُ . التني ثم عَرِّفَى حَقَّك [واذا الله عَلَى الْك يَكُونُ بَنَا عَلَى الْكَلَام عَلَى أَنْ هَذَا سَبَبُهُ اللّا يَدُلُ عَلَى الْكَلَام عَلَى أَنْ هَذَا سَبَبُ ذَلِك . (١٠٠ عَلَى أَنَّ هَذَا سَبَبُ ذَلِك أَنْ المَعْمُ عَرِفُونَ عَقَك] واذا وَذَلك كُلُ مَاكَانَ مَا بَعْدَ الفَاءِ فِيهِ فِعْلاً (١٠٠ لِغَيْر مَنْ لَهُ الفِعْلُ الذي قَبْلَهُ ، فَلا قَصْل وَكُذَلك كُلُ مَاكَانَ مَا بَعْدَ الفَاءِ فِيهِ فِعْلاَلاً ١٠٠ لِغَيْر مَنْ لَهُ الفِعْلُ الذي قَبْلَهُ ، فَلا قَلْسَل مَنْ الْأُمْرِ وَغِيوهِ مِنَ الأَشْياءِ الا النَّمَنِي عَلَى مَا [اذكُرُهُ] (١٠٠ اللهُ عَلَى مُؤَلِق عَلْك مَاكانَ مَا بَعْدَ الفَاءِ فِيهِ فِعْلاً (١٠٠ الله فَعْمَ رَفْع مَ وَفْع مَا وَلَا مُعْرَفِ مَوْع مَلْ أَنْ المُقْدَى مَا الله فَالْكُومُ وَعُولُ عَلَى الله عَلَى ذُا فَاعْتَبْر . أيكُونُ مُنْ الله فَالله فَعَلَى ذُاكُ فَعَبُر . أيكُونُ مَنْكُلُ مَاكُونُ مُنْكُلُومُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الله الله الله الله عَلَى اللهُ عَلَى الله

والقِسْمُ النَّانِي : وهُوَ الذي يَحْتَمِلُ الرَّفْعَ والنَّصْبَ نَحَوَ اذْهَبُ فَتُدْرِكَ زَيْداً . واثتِنِي فَتُحَدِّثَنِي اذَا قَصَدْتَ الرَّفْعَ كَانَ التَّقديرُ : لِيَكُنْ مِنْكَ اتْيَانٌ فَحَدِيثٌ ، بمنزلةِ قَوْلكَ :

⁽ ٩٥) ج : الغرض . تحريف .

⁽٩٩) ب، ج: ان تقول.

⁽٩٧) من ب و ج. أبين.

⁽٩٨) ب، ج: سبب الاتيان.

⁽ ٩٩) ما بين العاضدتين من ب وج. والسياق يقتضي اثباته. وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر. وفيه في ج تحريفان: أولها في قوله « مني عرفانا » والثاني في قوله » ثم امرك نفسي ».

⁽١٠٠) ب، ج: ذاك.

⁽۱۰۱) ب: قعلا « ما قعلا » سهو.

⁽١٠٢) من ب و ج الصواب وفي الأضل (ذكره) تحريف.

⁽۱۰۳) ج: فحدث، تحریف.

لِيَكُنُ اثْيَانُ منكَ ثُمَّ لِيَكُنْ حديثٌ ، وانْ أَرَدْتَ النَّصْبَ كَانَ التَّقديرُ : افْعَلْ اتياناً فَحَدِيثاً ، كَانَّه افْعَلْ اتياناً ثُمَّ افْعَلْ حَدِيثاً . واذاً وانْ لَمْ يَكُنْ دَلِيلاً صَرِعاً عَلَى أَنَّ الاثْيَانِ سَبَبُ الحَدِيثِ ، فانَّ المَعْنَى يَدُلُّ عَلَيْهِ وَهُوَ أَنَّكَ اذَا أَمْرْتَهُ بالحَدِيثِ بَعْدَ فِعْلِ الاثْيَانِ سَبَبُ الحَدِيثِ ، فانَّ المَعْنَى يَدُلُّ عَلَيْهِ وَهُوَ أَنَّكَ اذَا أَمْرْتَهُ بالحَدِيثِ بَعْدَ فِعْلِ الاثْيَانِ عَلَيْهِ وَهُو أَنَّكَ اذَا أَمْرْتَهُ بالحَدِيثِ بَعْدَ فِعْلِ الاثْيَانِ عَلَيْهِ وَهُو أَنَّكَ اذَا عُدْتَ الى لَفْظِ الفِعْل فَقُلْتَ : أَتَأْتِينَا عُلْمَ أَنَّ طَلَبِ الحَديثِ ، وأَنَّهُ مُسَبَّبُ عَنْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عليّ :

« فَمَا بَعْدَ الفَاءِ بِحَرْفِ العَطْفِ بالجُمْلَةِ المُتَقَدِّمَةِ ، وانَّمَا سَمَّاهُ النَّحويونَ جوابا

⁽١٠٤) سقطت «فقل» في ب.

⁽١٠٥) ب، ج: فاذا.

⁽۱۰۹) ب: فحدثنا. تحریف.

⁽١٠٧) ب: قلي مِنها.

(١٠٨ وانْ كَانَ جُمْلَةً واحدةً ١٠٨) ولَمْ يَكُنْ كالجَزَاءِ لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ فِي أَنَّ الثَّانِيَ سَبَبُهُ الأَوَّلُ(١٠٩) . أَلا تَرَى أَنَّ المَعْنَى أَنْ انْقَطَعَتْ (١١٠) جَفُوتُكَ » .

قَالَ الشَّيْخِ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ قُولُكَ : لا تَنْقَطِعْ عَنَا فَنجفَوَكَ ، اذَا كَانَ بَمْزِلَةِ قَوْلِكَ : لا يَكُنْ مِنْكَ عَرُوجٌ وُقُعُودٌ ، ولا يَخُرج زَيْدٌ وعَمْرُو ، كَانَ بَمْزِلَةِ فَوْلِكَ : لا يَكُنْ مِنْكَ خُروجٌ وُقُعُودٌ ، ولا يَخُرج زَيْدٌ وعَمْرُو ، كَانَ بَمْزِلَةِ عَلَيْهِ ، فَاذَا قُلْتَ : لا يَكُنْ مِنْكَ خُروجٌ ، في أَنَّ المعطوفَ لم يُزِدْ على الجُمْلَةِ شَيْئاً ، ولم يُصَرَّ قَوْلِكَ : لا يَكُنْ مِنْكَ خُروجٌ ، في أَنَّ المعطوفَ لم يُخِدُ فَوْلِكَ ، بَعْدَ قَوْلِكَ : لا تنقطع عنا ، جملةً مستأنفة كما يَكُونُ ذلك في الجَزَاءِ ، كَقَوْلِكَ : انْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مُكُرمٌ ، أَلا الكَلامَ جُمْلَتَيْنِ . وَاذَا كَانَ كَذَلِكَ فِي الجَزَاءِ ، كَقَوْلِكَ : انْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مُكُرمٌ ، أَلا تَقِطع عَنَا ، جملةً مستأنفة كما يَكُونُ ذلك في الجَزَاءِ ، كَقَوْلِكَ : انْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مُكُرمٌ ، أَلا معمولاً للفِعلِ الذي هو تَأْتِنِي ، كَمَا كَانَ نَجفُوكَ تَرَى أَنْ فَوْلِكَ : الْ يَكُنْ مِنْكَ انْقِطاعُ مَعْزِلَتَهُ في قَوْلِكَ : لا يَكُنْ مِنْكَ انْقِطاعُ مَخْفَلُكَ ، أَلا تَقِطع عَلَا فَنجَفُوكَ الذي هُو في مَعْدِلِ النَّهُ عَلَى المَعْلَى مَنْ اللهِ عَلَى المَعْفَوكَ الذي هُو في مَعْلِ للنَّهِ المَعْلَى مُرْبِعَ اللهَ عَلَى المَعْلَى عَلَى المَعْلَى مَنْ عَلَى اللهَ عَلَى المَعْلَى عَلَى اللهِ عَلَى اللهَ عَلَى المَعْلَى عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ المُؤلِقُ اللهُ ال

وَكَذَا اذَا قُلْت : مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنا كَانَ المَعْنَى انْ أَتَيْتَ حَدَّثُنَا ، وَقَدْ يُرَادُ بِقَوْلِكَ : مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا ، أَنَّكَ تَأْتِينَا الا أَنَّ الحَدِيثَ لا يُوجَدُ مِنْكَ . وذَلِكَ يَتَقرَّدُ على أَنْ تُنَزِّلَ الاتيانَ (١١٢) الذي لا يكونُ للحديثِ بِمَنْزِلَةِ المَعْدُومِ كَقُولُهِم : تَكَلَّمْتَ وَلَمْ

⁽١٠٨ – ١٠٨) بدله في ب و ج : وان كانت من جملة واحدة ، ط : وان كانت جملة واحدة .

⁽١٠٩) ج: سبب الأول. تحريف.

⁽١١٠) ب: اذا انقطعت.

⁽١١١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل " أثبت ". تصحيف .

⁽١١٢) ب: أن يتنزل الاتيان.

تَتَكَلَّمْ. فَكَأَنَّهُ يُقَالُ: مَا تَأْتِينَا حَقِيقَةً فَتُحَدَّثَنَا اي أَنَّ اتِيانَكَ (١١٣ مُخْتَزَلُ غيرُ حَقيقي ١١٣ كَمَا أَنَّ المقصودَ في قَوْلِهِم: تَكَلَّمْتَ ولم تَتَكَلَّمْ، أَنَّ كلامكَ لَمْ يَنْفُذْ فِيمَا يُحْمَدُ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ المَفْقُودِ لِعَدَمِ الفَائِدَةِ.

قَالَ النَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« وَلا يَكُونُ هَذَا فِي المُوجَبِ لَوْ قُلْتَ : يَقُومُ زَيْدٌ فَيَغْضَبَ (١١٤) لَمْ يَجُزْ ذلكَ الا في الضّرورةِ كَقَوْلِهِ :

/٧٧٥/ سَأَتْرِكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ والْحَقْ بالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا(١١٥) فالمَعْنَى : انْ أَلْحَق اسْتِرِحْ [والتّقديرُ على مَا تقدَّمَ](١١٦) قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرِ :

اعْلَمْ أَنَّ النَّصْبَ بِاضْمَارِ أَنْ الّمَا يَأْتِي اذَا كَانَ الأَوّلُ غَيْرَ مُثْبَتِ نَحَوَ لا تَنْقَطِعْ عَنّا فَنَجْفُوكَ ، ومَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا ، لأَجْلِ أَنَّ ادخالَ الثّانِي في الأوّلِ ينقضُ الغَرضَ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ : ما تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا ، ولا تَنْقَطِعْ عَنّا فَنجفُوكَ ، لم يَكُنْ فيهِ دَليلٌ على أَنَّ الانْقِطاعَ سَبَب الجَفَاءِ ، وأمَّا // اذَا كَانَ الكَلامُ مُوجبًا نحوَ يَقُومُ زَيْدٌ فيغضبُ ، لَمْ

⁽١١٣ – ١١٣) بدله في ب و ج. محترك حقيتي.

⁽۱۱٤) ط: فيغضب العمروا.

⁽ ١١٥) للمغيرة بن حبناء بن ربيعة الحنظلي التميمي (شاعر اسلامي من شعراء الدولة الاسلامية . وحبناء لقب على أمه واسمها ليلي غلب على أبيه واسمه حُبَيْن انظر ترجمته في المؤتلف ١٠٥ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ٣٦٩ والخزانة ٣٠٠/٣) .

والبيت منسوب له في شواهد الايضاح للقيسي ق ٦٩ ، والشواهد الكبري للعيني ٣٩٠/٤ وشواهد المغنى ش ٢٨١ ج ٤٩٧/١ ، – والخزانة ٣٠٠/٣ ، وشرح الشواهد للعاملي ٣٨٦ ، والدرر اللوامع ٥١/١ و ٨/٢ و ١٠ و ٩٠ .

وغير منسوب في سيبويه والشنتمري ٢٧٣/١ و ٤٤٨ (عجزه) والمقتضب ٢٤/٢ ، والايضاح ٣٦٣ وتوجيه اعراب أبيات ١١٠ ، والأمالي الشجرية ٢٧٩/١ ، ومغنى اللبيب ش ٢٩٤ ج ١٧٥/١ ، وهمع الهوامع ٢٧٧/١ ، ١٠/٢ و ١٦.

وروايته في المقتضب « والحق بالعراق » . وذكر الشنتمري انه يروى « الأستربحا » ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، اذ الشاهد في البيت نصب « استربحا » بعد الفاء باضهار أن ضرورة . لأن الفعل لم يسبق بنني او طلب .

⁽۱۱۲)من ب و ج و ط. أبين.

يُخْتَجْ فيهِ إلى اضهارِ أَنْ لأَجْلِ أَنَّ دَخُولَ الثَّانِي فِي اعرابِ الأُولُ لا يُغَيِّرُ مَعْنَى ، أَلا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ يَقُومُ زَيْدُ فَيَغَضَبُ ، يُفِيدُ مَعْنَى قَوْلِكَ : (١١٧ يَكُونُ قيامٌ لزيدٍ فَغَضَب ١١٧) واذَا حَصَلَ الغَرْضُ بالعَطْفِ(١١٨) على ظَاهِرِ الكَلامِ لَمْ يَكُنْ للعَدُولُ عَنْهُ واضارِ أَنْ وَجْهٌ ، وانّها جَازَ ذلك في ضَرورةِ الشَّعْرِ نَحَوَ مَا أَنْشَدَهُ مِن قُولِهِ :

وأَلْحَقُ بالحِجَازِ فأسْتَرِيحًا .

لَمَّا شَاكَلَ غَيْرَ المُوجَبِ أَتَأْتِينَا فَتُحَدَّثَنَا فِي أَنَّ المَعْنَى أَنْ أَلْحَق استرخ ، — اضمر أَنْ فكأنَّه قالَ : ويَكُونُ مِنِي لحاقٌ فاستراحةٌ . والجَيَّدُ المستعملُ في الاختبارِ قَوْلُهُ : أَنْ فكأنَّه قالَ : ويَكُونُ مِنِي لحَقَّ فَسِيحًا الى سُلَيْمَانَ أَنْ فَتَسْتَرِيحَا (١١٩) لا نَاقُ سِيري عَنَقًا فَسِيحًا الى سُلَيْمَانُ أَنْ فَحُور ٢٠ يَكُنْ مِنْكَ سَيْرُ لا لا للهُ اللهُ ا

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« وانَّما يَكُونُ النَّصْبُ في هَذِهِ الأَشْيَاءِ اذَا خَالَفَ النَّانِي الأَوَّلَ في المَعْنَى ، فانْ وَافَقَهُ في المَعْنَى وافَقَهُ في الاعْرابِ وذَلِكَ نحوَ مَا أَقُومُ فَأَحَدِّثُكَ ، تَرفعُ اذا نَفَيْتَ فَأَحَدِّثُكَ (١٢١) كما نَفَيْتَ أَقُومُ » .

⁽١١٧-١١٧) بدله في ب عبارة مرتكبة نصها: يكون قيام لزيد قيام فيغضب.

⁽١١٨)كذا في ب و جر. الصِواب. وفي الأصل العطف، تجريف.

 ⁽ ١١٩) هذا الرجز لأبي النَّجم العجلي . واسمه الفضل بن قدامة - في سيبويه والشنتمري ٢٧/١ ، وكتاب الرد على النحاة ١٤٧ ، واللسان مواد : (نفخ) ٣٠/٤ (عنق) ٢٤٧/٣ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٨٧٤ ، وهمع الهوامع ٢٠/٢ ، وشواهد ابن عقبل للجرجاوي وشرح الشواهد للعاملي ٣٨٥ ، والدرر اللوامع ١٩٩١ و المحرب والرجز غير منسوب في معاني القرآن ٢٧/٧ ، والمقتضب ١٤/٢ ، وابن يعيش ٢٦/٧ والمنتق ضرب من السير ، كما قعمد بالبيت سلمان بن عبد الملك والشاهد في قوله " فنستربَعا " حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا لوقوعه في جواب الأمر مقترنا بالفاء .

⁽١٢٠)سقطت «نحو» في ج.

⁽١٢١) ب، ط: فأحدثك.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : ما أقومُ فأحدَّنُكَ ، فأردْتَ أَنْ تَنْفِي الحديث كَمَا نَفَيْتَ القِيَامَ لَمْ يَكُنْ فِيمَا بَعْدَ الفَاءِ الا الرّفْعُ ، لأجْلِ أَنَّ الذي دَعَاهُمْ الى أَنْ قالُوا : ما تأتينا فَتَحدِّثَنَا ، قَصْدُهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا الاتيانَ سَبَباً للحديثِ ، فأضْمَرُوا أَنْ لِيُعْلَم أَنَّ الحديث غير دَاخلِ في حُكْم الاتيانِ من جهة النّفي ، فاذا(١٢٢) لَمْ تُردْ محالفة النّابي للأوّلِ ، وقُصِد أَنْ يُنفِي كَمَا نَفِي الأوّلُ لَمْ يَكُنْ لتغييرِ اللفْظِ وَجْهٌ . فاذا قُلْتَ : ما أقومْ فأحدَّثُكَ رَفعْتَ حَتّى كَأَنَّكَ قُلْتَ : ما أقومُ فَمَا أَحَدِثُكَ ، فنفَيْتَ الحَديث بَعْدَ نَنِي القِيامِ ، ولم تُردْ أَنْ تقولَ : انْ قُمْتَ حَدّثُنْكَ ، كَمَا يَكُونُ ذلِكَ اذا قُلْتَ : ما أقومُ فأحدَّنُكَ ، بالنَّصْبِ ، ولم تَنْفِ الجيث كَمَا نَفَيْتَ القِيَامَ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

" ومِنْ ذَلِكَ الواوَ واذا أَرَدْت بِهَا [نَفْيَ] (١٢٣) الاجْتِمَاع بَيْنَ الشَّيْقَيْنِ وذلك قُولُكَ : لا تأكلِ السّمكَ وتَشُرَبَ اللبن ، ولا يَسَعُنِي شَيءٌ ويَعْجَزَ عَنْكَ - (ولمّا يَعْلَم الله الذينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ ويَعْلَمَ الصّابِرِينَ) -(١٢٤) ويُمْكِنْ أَنْ يكونَ قُولُهُ تَعالَى - (ولا تُلْسُوا الحَقَّ بالبَاطِلِ وتكْتُمُوا الحَقَّ) -(١٢٠) مِنْ هَذَا البَابِ . ويُمْكِنْ أَنْ يكونَ وَتُكْتموا (١٢٦) جَزْماً للاشتراكِ في النَّهْي ومِنْ ذلك قَوْلُهُ :

/٢٧٢/ لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتُأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ اذا فَعَلَّتَ عَظِيمُ (١٢٧)

⁽۱۲۲) ج :فاذا . تحریف .

⁽١٢٣) من ط. الصواب. وفي الأصل ،ويعني ،

⁽١٣٤) آية ١٤٢/آل عمران ٣. وقبلها في طُ قوله : وقال الله عز وجل.

⁽ ١٢٥) آية ٤٢ / البقرة ٢ .

⁽١٢٦) ط: تكتموا.

⁽ ١٢٧) نُسِبَ هذا البيت لشعراء عديدين . فقد نسبه سيبويه ٢٩٤/١ للأخطل وقال الشنتمري : " ويروى أيضا لأبي الأسود الدولي " . وفي ديوان الأخطل ص ٣٣٨ صححت نسبة البيت للمتوكل بن عبدالله الليثي (كان على عهد معاوية ونزل الكوفة) . ونسب للأخطل أيضا في كتاب الرد على النحاة ١١٤٧ . ونسب صاحب الخزانة ٣١٧/٣ لأبي الأسود وذكر نسبة سيبويه للبيت للأخطل ونسبه غيره له للطرماح . قال : والصحيع أنه لأبي الأسود . كما ذكر أسم سابق البربري في نسبة البيت .

قَالَ الشَّيْخِ الامامُ أبو بكْرِ:

اعْلَمْ أَنَّ قُولِكَ : لا تَأْكُلِ السَّمكَ وتشربَ اللبنَ ، النَّصْبُ فيهِ باضارِ أَنْ ، والذي أوجَبَ ذلك أَنَّهُمْ لو أَدْخَلُوا مَا بَعْدَ الواو في اعرابِ ما قَبْلَهُ لاشتمل الني على كُلِّ واحدٍ من الفِعْلَيْنِ ، ولَيْسَ الغَرَضُ ذلك ، وانّا المقصودُ النَّهْيُ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا [فَلَمّا] (١٢٨) لَمْ يَكُنْ ادخالُ تَشْرِبَ في اعرابِ تَأْكُلُ وَجَبَ أَنْ تُضْمِرَ أَنْ وَتُنزَّل قولَكَ : لا تأكل السَّمك ، منزلة لا يَكُنْ مِنْكَ أَكُلُّ للسَّمكِ ليكون شربُّ الذي هُو في تقديرِ أَنْ مَصْدَراً مَعْطُوفاً على مِنْلِهِ ، نَحْوَ لا يَكُنْ مِنْكَ أَكُلُّ للسَّمكِ وشِرْبُّ للبَّنِ // فَحَصَلَ بِهِ في قولِكَ : ما مَعْطُوفاً على مِنْلِهِ ، نَحْوَ لا يَكُنْ مِنْكَ أَكلُّ للسَّمكِ وشربُ للبن إلا فَهَ وَلكَ : ما تَعْدَلُوا وَمِنْ الجَمْعِ بَيْنَهُمَا ، وأَنَّ أَحَدَهُمَا مُبَاحٌ لَهُ ، لما حَصَلَ بِهِ في قولِكَ : ما تَنْفى كُلُّ واحد مِنْهما تأتينا فَتْحَدُّ الذي هُو قَوْلُكَ لا يَكُنْ مِنْكَ أَكلُّ تأتينا فَتْحَدُّ اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَمَلَتَ الإنهانِ سببَ الحديثِ . ولَمْ تَقْصِدُ أَنْ تنفى كُلُّ واحد مِنْهما على الطَّاهِ وَ مَنْ الْجَلْمُ أَنْ النَّا عَدَلْتَ بِمَا بَعْدَ الواو مِنْ اعرابِ مَا قَبْلُهُ نَوْ أَنْ اللهَ عَوْ أَنْ اللهُ عَوْلُكَ لا يَكُنْ مِنْكُ أَكلُّ للسَّمَكِ وشُرْبُ للبنِ ، لأَجْلِ أَنْكَ اذَا عَدَلْتَ بِمَا بَعْدَ الواو مِنْ اعرابِ مَا قَبْلُهُ نَوْ أَنْ اللهُ عَوْلَ : لا تَأْكُلُ السَّمَكَ وَتَشْرِبَ اللّذِنَ ، فَنَصَبْتَ النَّانِي والأَوْلُ مِعْومٌ ، عِلْمَ ضَرورةً أَنْها لمَ يَشْتَرِكَا في الحُكْمِ ، اذْ لوكانَ الاشتراكُ مقصوداً الحِرْمَة كَمَا كانَ الأَوْلُ مَحْومٌ ، عِلْمَ ضَرورةً أَنْها لم يَشْتَرِكا في الحُكْمِ ، اذْ لوكانَ الاشتراكُ مقصوداً الحِرْمَة كَمَا كانَ الأَوْلُ مَحْرُومًا .

وَكَذَا لا يَسَعُنِي (١٢٩) شَيءٌ ويَعْجَزَ عَنْكَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لا يَكُونَ لشيء سَعَةٌ لِي وعَجُزٌ عَنْكَ . (١٣٠ وَلَوْ قُلْتَ : لا يَسَعُنِي شَيءٌ ويَعْجَزُ عَنْكَ ١٣٠) ، بالرَّفْعِ لَكُنْتَ قَدْ نَفَيْتَ السَّعَةَ والعَجْزَ جَمِيعاً ، حَتَّى(١٣١) كَأَنْكَ قُلْتَ : لا يَسَعُنِي شيء ولا يَعْجَزَ عَنْكَ

_ والبيت منسوب - على اختلاف في نسبته بين المذكورين في شواهد الايضاح للقيسي ق ٧٠، ومواد (عظظ) من اللسان ٣٨٠/٩ والتاج ٢٥٤/٥ و (وا) من اللسان ٣٨٠/٩ والتاج ٢٥٤/٥ والشواهد الكبرى للعيني ٣٩٣/٤ وشرخ الشواهد للعاملي ٣٨٨ ، والدرر اللوامع ٩/٣ ونسب البيت لأبي الأسود فقط في شرح التصريح ٢٣٩/٧ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٩٥٠.

والبيت غير منسوب في المقتضب ٢٦/٧ ، وكتاب الجمل للزجاجي ١٩٨ ، وفقه اللغة وسر العربية ٣٣١ وابن يعيش ٧٤/٧ ، والأشباه والنظائر ٣٦٧/٣ والشاهد فيه نصب وتأتيّ باضار ان لأنّه أراد : لا تجمع ببن النبي والاتبان . والمعنى لا يكن منك نهي وتأتي ، ولو جزم الفعل الآخر على النبي لفسد المعنى لأنه عندئذ أمر بأن لا يني البتة عن شيء ولا يأتيه ، وانما أراد اذا نهيت عن قبيع فلا تأته .

⁽١٢٨) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « لما » « تحريف » .

⁽ ۱۲۹) ج : لا يستغنى . تحريف .

⁽ ۱۳۰ - ۱۳۰) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٣١) سقطت «حتى» في ج.

بمنزلة قولك : لا يَسَعُنِي شَيءُ ولكنّهُ يَسَعُك أَوْ لا(١٣٢) يكفيني شَيءٌ ولكنّهُ يَكْفيك ، لأنّك َ اذَا نَفَيْت العَجْزَ عَنْهُ فَقَدْ أَثْبَتَّ السَّعة لَهُ ، وَلَيْسَ المَقْصُودُ هَذَا وانّها الغَرْضُ أَنْ تقول : أَنَّ السَّعة والعَجْزَ لا يَجْتَمِعانِ . وَلَوْ قُلْت : لا يَسَعنِي شَيءٌ فَيَعْجَزُ عنك ، مِثْلَ مَا تأتينا فَتُحدّثنا ، وأنّت قُرِيدُ مَا أَتينا الا لم تُحدِثنا . ويَحْتَمِلُ (١٣٣١) مَعْنَى آخَرَ لا يَحْتَمِلُهُ الواوَ أيضاً . وهُو أَنْ تول : أَنّهُ يَعْجُزُ عني كأَنّهُ قِبل : يَسَعُك شَيءٌ وبسَبَبك أَنْ تريد لا يَسَعُنِي شَيءٌ حتى تقول : أَنّهُ يَعْجُزُ عني كأَنّهُ قِبل : يَسَعُك شَيءٌ وبسَبَبك أَنْ تريد لا يَجْتَمِعُ أَنْ يَسَعُنِي شَيءٌ ويَعْجَزُ عَنْك ، وهذَا لا يُتَصَوَّرُ في الواو لأنَّ المَعْنَى فيه لا يَجْتَمِعُ أَنْ يَسَعُنِي شَيءٌ ويَعْجَزُ عَنْك ، وقَوْ قُلْت : لا تأكُل السَّمك فتشرب فيه لا يَجْتَمِعُ أَنْ يَسَعُنِي شَيءٌ ويَعْجَزُ عَنْك ، ولا يُرَادُ أَنْ يُجْعَل الأكُل السَّمك فتشرب ليه للشَّرب عَوَ أَنْ تقول : انْ أَكَلْت السَّمك شَربت اللّبَنَ كَمَا يكونْ ذلك في قُولك : لا للشَّرب عَوَ أَنْ تقول : انْ أَكَلْت السَّمك شَربت اللّبَن كَمَا يكونْ ذلك في قُولك : لا للشَّرب عَنَى الجَعْع والفاء يَدُلُّ على أَنْ النَّانِي بَعْدَ الأَواو دُونَ الفَاء ، لأنَّ الوَاو يَدُلُ عَلَى المَّالَ عَلَى الجَعْع والفاء يَدُلُّ على أَنْ النَّانِ بَعْدَ الأَوْلِ .

ومِمًا انْتَصَبَ فيهِ مَا بَعْدَ الوَاوِ باضهارِ أَنْ لاعتبارِ الجَمْعِ بَيْنَ الأَمْرَيْنِ بَيْتُ الكِتَابِ :

/٢٧٨ قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ ذُوءاباً فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وأَجْزَعَا(١٣٤)

فَكَأَنَّهُ قَالَ : فَلَمْ يَكُنْ فَخُرٌ وَأَنْ أَجْزَعَ . بِمَعْنَى فَلَمْ يَجْتَمِعْ هَلَـَانِ أَي أَنَّهُ اذَا فَخَرَ بِقَتْلِهِ لَمْ يَجْزَعْ ولَمْ يَجْمَعْ بِينَ الفَخْرِ والجَزْعِ ِ. ولَوْ قَالَ : فَلَمْ أَفْخُرْ بِذَاكَ وأَجْزَعْ ، كَانَ

⁽١٣٢) ب: اي لا.

⁽١٣٣) زيادة غير مستقيمة المعنى في ج بعد قوله « ويحتمل » نصبها : «كان صحيحا ، لأنك تريد أن تقول : انْ حصل لي من شيء سعة لم يعجز عنك ، فهوكقولك : ما تأتينا فتحدثنا ، غير أنَّ الفاء يحتمل الى « معنى آخر » .

⁽ ١٣٤)لدريد بن الصمة في سيبويه والشنتمري ٢/٥٧٥ ، والكامل للمبرد ٧٣٥ ، وكتاب الرد على النحاة ١٤٨ . والبيت غير منموب في اللسان (قتل) ٦٤/١٤ ، وشرح درة الغواص ١٩ .

والمقصود بعبدالله هو أخو الشاعر، وبخير لداته ذؤاب الأسدي أو أحد قومه.

وقد ساه الشاعر في بيت آخر يشترك مع الشاهد في الصدر وهو:

قَتلتُ بعـــــــدِ اللهِ حيرَ لِـــــداتِـــــــــ ذُوابَ بنَ أَماءَ بنَ زيـــدٍ بنِ قـــاربِ

اَللَّهُ ظُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ نَفَى الفَخْرَ والجَزْعَ جَمِيعاً وأَخْبَرَ بِعَدَم كُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا ، وَلَمْ يَنْطِقْ ظَاهِرُهُ بِأَنَّ قَصْدَهُ أَنْ يَنْفَى اجْبَاعَ الفَخْرِ والجَزْعِ لا أَنْ يَنْفِي كُلَّ واحدٍ على انْفِرَادِهِ حَتَّى كَانَّهُ يِقُولُ لا هَذَا كَانَ(١٣٥) ولا ذَاكَ ، كَمَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : لا تأكلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ، فَلَمْ تَنْصِبْ كَانَ النَّهِيُ قَدْ تَنَاوَلَ كُلَّ واحدٍ مِنْهُمَا على انْفِرَادِهِ (١٣٦) ولم يَجُزْ لَهُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا على انْفِرَادِهِ (١٣٦) ولم يَجُزْ لَهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا على انْفِرَادِهِ (١٣٦) ولم يَجُزْ لَهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا على انْفِرَادِهِ (١٣٦)

/٢٧٩/ أَلَمْ أَكُ جَارُكُمْ ويَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنُكُمْ المَوَّدَةُ والإِخَالَا)

كَأَنَّهُ قَالَ : أَلَم تَكُ مُجَاوِرَةً وَكُوْنُ مَوَدَّةٍ بَمَنِلَةِ قَوْلِكَ : أَلَمْ يَجْتَمِعْ أَنْ أَجَاوِرَكُمْ وَانْ يَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ // المَوَدَّةُ . (١٣٨ وَلَوْ قَالَ : أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُنْ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ المَوَدَّةُ . (١٣٨ وَلَوْ قَالَ : أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُنْ بَيْنِي وبَيْنَكُمْ المَوَدَّةُ ، فَكَانَ يَجُوزُ أَنْ تقولَ : ١٣٨ أَلَمْ أَكُ جَارِكُم ، وأَلَمْ يَكُنْ بَيْنِي وبَيْنَكُمْ المَوَدَّةُ ، فَكَانَ يَجُوزُ أَنْ تقولَ : ١٣٨ أَلَمْ تَكُنِ المُحَوَدَةُ فِي خَالٍ والمَوَدَّةُ فِي أَخْرَى ولما نَصَبَ دَلَّ عَلَى أَنَّ المَقصودَ أَلَمْ يَجُونُ المَ يَجُونُ اللّهُ يَكُنْ بَيْنِي وبَيْنَكُمْ المَوَدِّةُ ، فَكَانَ يَجُوزُ أَنْ تقولَ : ١٣٨ أَلَمْ تَكُنِ المُحَوِدُةُ فِي أَخْرَى ولما نَصَبَ دَلَّ عَلَى أَنَّ المَقصودَ أَلَمْ يَجْتَمِعِ الجَوَالُ والمَوَدَّةُ فِي أَخْرَى ولما نَصَبَ دَلَّ عَلَى أَنَّ المَقصودَ أَلَمْ يَجْتَمِعِ الجَوَالُ والمَوَدَّةُ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ . وكَذَا قُولُهُ عَزَّ وجَلَّ – (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ ولمّا يَعْلَمُ اللهُ الذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ﴿ وَكَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ – (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةُ ولمّا يَعْلَمُ اللّهُ اللّهُ الذِينَ جَاهِدُوا ويَظْهَرُ صَبْرُكُمْ بَعْزِلَةِ قُولِكَ : ولَمَ يَرُكُمْ جَهَادٌ وأَنْ تَصْبُرُوا أُو ولمَا يَكُنْ جَهَادٌ وأَنْ تَصْبُرُوا أُو ولمَا

^{= (}أنظر الأصمعيات ق ٢/١٩ ص ١١).

وألشاهد في قوله ، وأجزعا ، حيث نصبه باضار أنْ ، يريد أنَّه لم يجمع بين الفخر والجزع .

⁽ ۱۳۵) ب ، ج : لا كان هذا .

⁽١٣٦) ب ۽ ج : علي حدة .

⁽ ۱۳۷) للحطيئة – واسمه جرول بن اوس - يخاطب بني عوف بن كعب بن سعد وهو قوم الزبرقان بن بـدر. والبيت للحطيئة في ديوانه ق ٩/٣٤ ص ٩٨ ، وسيبويه والشنتمري ٤٢٥/١ ، وكتاب الرد على النحاة ١٤٨ ، والبيت للحطيئة في ديوانه ق ٤١٧/٤ ، وشواهد المغنى ٩٥٠ ، وهمع الهوامع ١٣/٢ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٩٦ وشرح الشواهد للعاملي ٣٨٩ والدرر اللوامع ١٠/٢ وغير منسوب في المقتضب ٢٧/٢ ، ومغنى اللبيب ش ٩٦٠ ج ٢٦٩/٢

⁽ ۱۳۸ – ۱۳۸) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ۱۳۹) آية ۱٤٢ /آل عمران ٣.

يَجْنَمِعْ جِهَادُ وَأَنْ تَصْبِرُوا . وقَدْ قُوي ، – (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الذينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ويَعْلَم الصّابِرِينَ) – بالكَسْرِ (١٤٠) وهَذَا لا يكونُ فيهِ دَليلُ على الجَمْعِ ويَجْرِي مَجْرَى قُولك : أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةُ وَلَمَّا تُجَاهِدُوا وَلَمَّا تَصْبِرُوا . فَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ أَنَّ واحداً من الجهادِ والصَّبْرِ على انفرادِهِ يَكُفِي ، حَتّى كَأَنَّهُ لو قِيلَ : وَلَمَّا يَكُنْ واحِدٌ من هَذَيْنِ ، الجهادِ والصَّبْرِ على انفرادِهِ يَكْفِي ، حَتّى كَأَنَّهُ لو قِيلَ : وَلَمَّا يَكُنْ واحِدٌ من هَذَيْنِ ، جَازً . واذَا نَصَبْرُوا حَتى يُحوزَ أَنْ يَقَالَ : أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ وَجَاهَدُتُمْ فقط وَلَمَّا تَصْبُرُوا وَانْ تَصْبُرُوا حَتَى يُحوزَ أَنْ يَقَالَ : أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ وَجَاهَدُتُمْ فقط وَلَمَّا تَصْبُرُوا وَلْ يُعْتَدُ بالجِهَادِ لاَنَّهُ لم يَقْتُونَ بالصَّبْرِ فَهُو مِثْلُ لا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشُرُبَ اللَّبَنَ ، في أَنْكَ فَلَا يُعْتَدُ بالجِهَادِ لاَنَّهُ لم يَقْتُون بالصَّبْرِ فَهُو مِثْلُ لا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشُرُبَ اللَّبَنَ ، في أَنْكَ لنَا نَعَمْتُ وَلَا يَعْبَعُ أَكُلُ السَّمَكِ وَشُرْبَ اللَّبَنَ ، في أَنْكُ لمَا نَصَبْتَ ذَلَّ عَلَى مَعْنَى قُولِكَ : لا يَجْتَمِعُ أَكُلُ السَّمَكِ وَشُرُبُ اللَّبَنَ ، في أَنْكُ لمَا نَصَبْتَ ذَلَ عَلَى مَعْنَى قَوْلِكَ : لا يَجْتَمِعُ أَكُلُ السَّمَكِ وشُرْبُ اللَّبَنِ .

وتَقُولُ: أَتَظُنُّ أَنِي أَكْرِمُكَ ولم تَأْتِ زَيْداً وتَخْدمَ أَخَاهُ ، تُرِيدَ: ولَمْ يَجْتَمِعْ أَنْ تَأْتِي زَيْداً وأَنْ تَخْدِمَ أَخَاهُ حَتَى يَجُوزَ أَنْ يَكُونَ حَصَلَ اتيانُ زَيْدٍ ولَمْ يَحْصُلْ خَدَمَةُ أَخِيهِ ، وأَنْتَ مِعَ ذَلِكَ تَرَدُّهُ وَتَقُولُ : أَتَظُنُّ أَنِي أَكْرِمُكَ وَلَمْ تَجْمَعْ (۱۴۱) بَيْنَ الأَمْرَيْنِ ، وَاذَا قُلْتَ : أَتَظُنُّ أَنِي أَكْرِمُكَ وَلَمْ تَجْمَعْ (۱۴۱) بَيْنَ اللَّهْ مُوجِباً واذَا قُلْتَ : أَتَظُنُّ أَنِي أَكْرِمُكَ وَلَمْ يَكُنِ اللَّهْ مُوجِباً للجَمْعِ وَجَازَ أَنْ تُرِيدَ : وَلَمْ يَفْعَلْ وَاحِداً مِنَ الاثيانِ والخِدْمَةِ ، حَتّى لو فَعَلَ الاتيانَ وَحُدَهُ لَمَا أَنْكُرْتَ اسْتِحْقَاقَهُ الأكرامَ ، ولم تَقُلْ : أَنْظُنُّ أَنِي أَكْرِمُكَ . فَعَلَى هَذَا يَجْرِي هَذَا النَّحْوُ ولا جُلِ هَذَا المَقْصُودِ أَضْعِرَ أَنْ فَاعْرِفْهُ فَأَنَّهُ مَنَ مَواضِعِ الاشْتِبَاهِ .

وأمّا قَوْلُ البَغْدَادِيِينَ أَنَّهُ منصوبٌ عَلَى الصَّرْفِ ، فالّذِي يَصِحُّ مِنْهُ أَنْ يُرَادَ صَرْفُ الثّانِي عَن اعْرابِ الأوّلِ فَكَأَنَّهُمْ لمّا قَصَدُوا أَنْ يكونَ الثّانِي غَيْرَ دَاخِلِ فِي حُكْمِ الأوّلِ فَنَصَبُوهُ صَارَ العُدُولُ بهِ عَنْ مَعْنى الأوّلِ ، كَأَنَّهُ نَصَبَهُ اذَا كَانَ سَبَبًا لاضْمَارِ أَنْ . فأمّا أَنْ يُرَادَ أَنَّ النَّصْبَ بنفسِ مُخَالَفَتِهِ للأوّلِ عَتَّى كَأَنَّهُ نَصَبَهُ اذَا كَانَ سَبَبًا لاضْمَارِ أَنْ . ولو جَازَ يُرَادَ أَنَّ النَّصْبَ بنفسِ مُخَالَفَتِهِ للأوّلِ حَتَّى كَأَنَّ (١٤٢) عامِلَه ذلك المَعْنَى فَلا ، ولو جَازَ

⁽ ١٤٠) في املاء ما من به الرحمن ٨٤/١ ، : « ويعلم الصابرين » يقرأ بكسر الميم عطفا على الأولى وبضمّها على تقدير وهو يعلم ، والأكثر في القراءة الفتح وفيه وجهان : أحدهما أنه بجزوم أيضًا لكن الميم لما حركت لالتقاء الساكنين حركت بالفتح اتباعا للفتحة قبلها . والوجه الثاني أنه منصوب على اضهار أن والواو هاهنا بمعنى الجمع كالتي في قولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن والتقدير أظنتم ان تدخلوا الجنة قبل أن يعلم الصابرين ويقرب عليك هذا المعنى أنك لو قدرت الواو بمع صع المعنى والاعراب » . كما وردت الآية في سيبويه ٢٢٦/٢ .

⁽١٤١) ج: ولم تجتمع. تحريف.

⁽۱٤۲) ج: حتى كان.

ذَلِكَ جَازَ (١٤٣) أَنْ تَقُولَ : انَّ زَيْداً في قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، لَمْ يَنْتَصِبْ بالفِعْل وانّما عملَ النَّصْبَ فيهِ كَوْنُهُ مَفْعُولاً وذَلِكَ غيرُ سَديدِ ، لأنَّ كَوْنَهُ مَفْعُولاً أَوْجَبَ أَنْ يكونَ ضربتُ عاملاً فيهِ النَّصْبَ ، وَلَوْ كَانَ تَصَوُّرُ مَعْنَى المَفْعُولَيَّةِ فيهِ يُوجِبُ نَصْبَهُ بمَعْنَى أَنَّهُ يُعْمِلُهُ دُونَ أَنْ يَكُونَ سَبِبًا لِعَمَلَ ضَرَبْتُ مِن حَيْثُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَصْلُحُ لِذَلِكَ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ الفِعْلُ لَوَجَبَ أَنْ لا يُقَالَ : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ ، وزَيْدٌ ضَرَبْتُهُ من حَيْثُ مَعْنى المَفْعُولَيَّةِ // مُتَصَوَّرٌ فيهِ فالصَّحيحُ ما ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا مِنْ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ باضهار أَنْ ، والذي يُجَوِّزُ أَنْ يَنْصُبَهُ أَنْ هُوَ امتناعُهُ مِنْ أَنْ يَدْخُلَ فِي اعرابِ الأَوَّلِ نَحَوَ لا تَأْكُل السَّمَكَ وتَشْرَبِ اللَّبَنَ بالكَسْرِ لالتِقاء السَّاكِنيْنِ. كَمَا أَنَّ الذي يَجِّوُّزُ (١٤٤) نَصْبَ زَيْدٍ بَضَرَبْتُ وقوعُ الفِعْل في المَعْنَى عَلَيْهِ ، والعَامِلُ أَذَا كَانَ مَعْنُويًّا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَفْظٌ ، أَلا تَرَى أَنَّ يَفْعَلُ في قَوْلِكَ : مَرَرْتْ برَجُل يَضْرِبُ ، لَمَّا ارْتَفَعَ بالمَعْنَى الذي هُوَ وُقُوعُهُ مَوْقِعَ الأَسْمَاءِ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عاملٌ كَضَرَ بْتُّوالباًء في مَرَرْتُ بزِّيْدٍ ، وأمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ – (ولا تُلْبسُوا الحقَّ بالبَاطِلِ وتَكْتَمُوا الحَقَّ) ــ(١٤٥) فالأظْهَرُ فِيهِ أنْ يكونَ تَكْتَموا مَجْزُوماً بالنَّهْي كَأَنَّهُ لا تُلْبسُواً الحَقُّ ولا تَكْتُمُوا الحقُّ لأنَّ المَعْنَى عَلَى النَّهْي عن كُلِّ واحدٍ من اللَّبْسِ والكتمانِ. وأمّا تَجْوِيزُهُمْ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً باضْمَارِ أَنْ فَوْجُهُهُ أَنَّ بَعْدَهُ ﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾(١٤٠) كَأَنَّهُ ولا يَجْتَمِعُ مِنْكُمْ لَبْسٌ وَكِتْمَانٌ مِع عِلْمَ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ جَرَى مَجْرَى قَوْلِكَ : ولا يَجْتَمِعُ لَبْسٌ وعِلْمٌ لُوْجِهِ الرَّشَادِ فهوكَقَوْلِكَ ۚ: لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ لأَنَّ النَّهْيَ حَصَلَ عن اللبْسِ المُقْتَرَنِ بالعِلْم كَمَا كَانَ النَّهْيُ عنِ الأَكْلِ المُجْتَمِعِ مَعَ الشُّرْبِ لأنَّ اللَّبْسَ الذي لا يُعْلَمُ صَاحِبُهُ لا يَتَنَاوَلُهُ النَّهْيُ منْ حَيْثُ أَنَّهُ لا يَقْدِرُ على التَّعرِّي مِنْهُ كَمَا لَمْ يتناول النَّهِيُ الأَكْلُ من حَيْثُ أَنَّهُ لا يَضرُّ اذَا لَمْ يَقْتَرَنْ بالشُّرْبِ َ.

وأمَّا البَيْتُ فَتَقْدِيرُهُ لا يَكُنْ مِنْكَ نَهْيٌّ عن خُلُقِ واتْيَانٌ بِمِثْلِهِ أَوَلا تَجْمَعْ (١٤٦) بَيْنَ هَذَيْنِ فِالنَّهْيُ عن خُلُقٍ(١٤٧) مُبَاحٌ لَهُ ، اذَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِأَنيانٍ مِثْلِهِ . قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ :

⁽١٤٣) سقطت الجازا في ج.

⁽١٤٤) ب، ج: جَوَزُ.

⁽ ١٤٥) آية ٤٢ / البقرة ٢ .

⁽١٤٦) ب، ج: اي لا تجمع.

⁽١٤٧) سقطت «عن خلق» في ب و ج.

حُكِيَ عن الأَصْمَعِيّ أَنَّهُ قَالَ : [لا](١٤٨) أُنْشِدُ الا باسْكَانِ اليَّاءِ نَحْوَ وتَأْتِيْ مِثْلُهُ ، وذَكَرَ أَنَّ سَمَاعَهُ كَذَلِكَ . قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ : فَهَذَا لا يَخْلُو مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْن : أمّا أَنْ يكونَ الياءُ في تَقْدِيرِ النَّصْبِ كَقَوْلِهِ:

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالقَاعِ القَرَقْ /٢٦٥/

أو يكونَ على الانتِدَاءِ نَجْوَ قولهِ:

لا تَنْهَ عن خُلُقِ وأنْتَ تَأْتِي مِثْلَهُ /٢٧٧/

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وَكَذَلِكَ زُرْنِي فَأَزُورَكَ (٤٩) ، ولا يَجُوزُ الجَزْمُ في قَوْلكَ : وأُزورَكَ ، لاَنَّهُ لَمْ يَتَقَدُّمْ مَا تَحْمِلَهُ عَلَيْهِ . وَلَوْ جَازَ ذلكَ لَجَازَ أَنْ تقولَ مُبْتَدِئاً : تُحَدِّثْنِي ، تُريدُ الأمْرَ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَ قَوْلَكَ : زُرْنِي ، مَوقوفُ مَبنيٌّ ، وأَزُورُكَ مِنَ المُضَارِعِ المُعْرَبِ ، فَلا يَجُوزُ أَنْ تُشْرِكَ بَيْنَهُمَا بِالواوِ ، لأَنَّ (١٥٠) المَبْنِيِّ لا يُعْطَفُ عليهِ المُعْرَبُ ، ألا تَرَاكَ لا تَقُولُ : اذْهَبُ وتُعْطِ زَيْداً ، ولا أكرمْ وتُحْسِنْ الى أخيك ، فَتَجْزِمُ – الثَّانِي لِقَصْدِ الأمْر لأجْل أنَّ السُّكونَ(١٥١) في الجَزْم ليسَ بعَامِلٍ . وأنَّها هو بمنزلةِ السُّكون في قَدَدْ وَبلْ . فَلا يَجُوزُ أَنْ تَعْطِفَ عَلَيْهِ مُعْرِبًا وَتَجْعَلَ لَفْظَهُ كَلَفَّظِهِ فِي غَيْرِ عَامِل كَمَا لا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : زَيْدٌ ذَهَبَ ويَضْرِبُ عَمْرُوُّ فَتَجْعَلَ آخَرَ يَضْرِبُ كَآخَرَ ذَهَبَ زَعْماً(١٥٢) أنَّكَ عَطَفْتُهُ عَلَيْهِ . ولَو جَازَ ذلكَ لَجَازَ جَاءنِي هؤلاءِ وزيدٍ فتجُرُّ زيداً لأنه معطوفٌ على هؤلاء . ولَفْظُهُ لَفْظُ الجَرِّ . وهَذَا ظَاهِرُ الفَسَادِ ، واذَا لَمْ يَكُنْ الثَّانِي في الأوَّلِ في قَوْ لِكَ : زُرْنِي وأزُورَكَ ، لَمْ

⁽١٤٨) من ب و ج. الصواب.

⁽١٤٩) ب، ج، ط: وأزورك.

⁽ ١٥٠) كذا في ب و ج. الصواب. وفي الأصل « ولان » . تحريف .

⁽١٥١) ب: لأن السكون.

⁽١٥٢) ب، ج: زاعل.

⁽١٥٣) ج: فتجرد. تحريف.

يَكُنْ الا النَّصْبُ ، على أَنْ يكونَ بمنزلةِ لِيَكُنْ [مِنْكَ] (١٥٤) زيارَةٌ وزيارةٌ مِنِي ، بمَعْنَى وليكُنْ مِنِي زيَارةٌ . وأمّا قَوْلُهُ // لو جَازَ هَذَا لَجَازَ أَنْ تقولَ : تُحَدِّثْنِي ، تُريدُ الأمْرَ » . فقصودُه أَنْكَ اذَا قُلْتَ : زُرْنِي وأَزُرْكَ ، كَنُتَ قد أَضْمَرْتَ الجَازَمَ نحو أَنْ تقولَ : زرني ولأَزُرْكَ ، وذَلِكَ لا يَجُوزُ ، اذْ لو جَازَ هَذَا لِجَازَ أَنْ تقولَ : تُحَدِّثْنِي ، تُريدُ لِتُحَدِّثْنِي ، ويَجُوزُ أَنْ يُريدُ أَنّه لو جَازَ الاسكانُ في أزوركَ نحو زُرْنِي وأَزُرْكَ ، عَلَى أَنْ تَجْعَلَ المُضَارِعَ وَيَجُوزُ أَنْ يُريدَ أَنّه لو جَازَ الاسكانُ في أزوركَ نحو زُرْنِي وأَزُرْكَ ، عَلَى أَنْ تَجْعَلَ المُضَارِعَ مُسَكّناً لأَجْلِ الأَمْرِ وتُجْرِيهِ مَجْرَى زُرْ لِجَازَ أَنْ تقولَ : تُحَدِّثْنِي ، فَتَبْنيهِ كَمَا تَبْنِي حَدَّثْنِي .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ :

« ومِنْ ذلكَ أَوْفِي نَحْوِ قَوْلِكَ : لأَلْزِمَنَّكَ أَوْ تُعْطِينِي (١٥٥) و [لأَشْكُرَنَّكَ] (١٥٦) أَوْ تَنْصِفَنِي ، وانّمَا تَنْصُبَ (١٥٧) الفِعْلَ لأنَّ اَلمَعْنَى لألْزِمَنَّكَ الى(١٥٨) أَن تُعْطِيَنِي ، وزَعَمُوا أَنَّ فِي بَعْضِ المَصَاحِفِ – (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا) –(١٥٩) وَقَالَ :

/٧٨٠/ وكُنْتُ اذَا غَمَزْتُ قَناةً قوم كَسَرْتُ كُعُوبَهِا أَو تَسْتَقِبِا(١٦٠)

⁽ ١٥٤) من ب. أولى .

[·] (١٥٥) ط : أو تعطيني (حتي).

⁽١٥٦) من ب. الصوّاب. وَفِي الأصل: الأشكرنك ». تحريف.

⁽١٥٧) ط: وانما انتصب.

⁽ NO1) d: IV.

⁽ ۱۰۹) آية ۱۸ / الفتح ٤٨ . ونمام الآية (قل للمُخلَّفِينَ من الاعْرَابِ سَتُدْعُوْنَ الى قوم أولى بأس شديد تُقاتِلونَهُمْ أو يُسْلِمونَ فانَ تُطِيعُوا يُؤتِكُمُ اللهُ أَجْرًا حَسَناً وان تَتَولُوا كَمَا توليتُمْ من قَبُّلُ يُعَذِبكم عَذَاباً ألِيماً) . وفي املاء ما مَنَّ به الرحمن جـ ٢ / ١٢٥ : « (أو يسلمونَ) معطوف على يقاتلونهم . وفي بعض القراءات (أو يسلموا) وموضعه نصب ، وأو بمعنى الى أن أو حتى « وقد وردت الآية في سيبويه ٢٧/١ ؟ .

⁽ ١٦٠) لزياد الأعجم في سيبويه والشنتمري ٢٨/١ والمقتضب ٢٩/٢ ، والأمالي الشجرية ٣١٩/٣ ، ومواد (غمز) من التاب ٢٨/١) والشواهد الكبرى للعيني ٣٧٥/٤ ، وشرح من اللسان ٢٥/٧ والتاج ٢٨/١ ، وأوى) من التاب ٢٨/١ ، والشواهد الكبرى للعيني ٢٣٥/٤ ، وشرح التواهد للعاملي ٣٨٧ ، وشواهد ابن عقيل التصريح ٢٣٧/٧ ، وشواهد المغنى ٢٠٥/١ ، وشرح - الشواهد للعاملي ١٩٨ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٩١ ، - والبيت غير منسوب في الايضاح ٣١٥ ، ومغنى اللبيب ش ٩٨ ج ١٦/١ ، والشاهد فيه نصب تستقيم على معنى الا أن تستقم .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ أَوْ مِثْلَ الواو فِي كَوْنِهِ حَرْفَ عَطْفٍ . الا أَنَّ أَو للشَّكِ والوَاوَ للجَمْعِ . فَاذَا قُلْتَ : لأَلْزِمَنَّكَ أَوْ بَعْطِينِي ، كَانَ [نَصْبُ] (١٦١) .. مَا بَعْدَ أَوْ باضْمَار أَنْ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لأَلْزِمَنَّكَ أَوْ تُعْطِينِي ، فَرَفَعْتَ قُلْتَ : لأَلْزِمَنَّكَ أَوْ تُعْطِينِي ، فَرَفَعْتَ عَطْفاً عَلَى الأَوّلِ لَكُنْتَ قَدْ أَنْبَتَ الإعْطاء كَمَا أَنْبَتَ اللزومَ ، وَلَمْ تُفِدْ أَنَّ اللزومَ لأَجْلِ الإعْطاء حَتَّى كَأَنَّهُ قِيلَ : لأَلْزَمَنَّكَ لِتُعْطِينِي ، وتُنزَّلُ قَوْلَكَ : لأَلْزِمَنَّكَ أَوْ تُعْطِينِي مَنْزلَة قُولِكَ : والله لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَخْرِجُ ، تُريدُ أَنْ تُخْبِرَ بأَنَّ أُحدَ هَذَيْنِ يَكُونُ ، كَمَا تَقُولُ : قُولِكَ : والله لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَخْرِجُ ، تُريدُ أَنْ تُخْبِرَ بأَنَّ أَحدَ هَذَيْنِ يَكُونُ ، كَمَا تَقُولُ : تَضْرِبُ أَحدَهُمَا ولا يَكُونَ عَمْرُو سَبَبَ زيدٍ ، فَلَمَّا كَانَ القَصْدُ أَنَّ اللزومَ لأَجْلِ الاعْطاءِ أَضْمِرَ أَنْ لِبُعْلَمَ أَنَّ النَّانِي لَمْ يَدْخُلْ فِي حُكْمِ الأَوْلِ ، وقُدِرَ مَا قَبْلَ أَوْ تَقْدِيرَ المَصْدَرِكَأَنَّهُ الْمُعْلَاء وَلُكَ : واللهِ مُلْ أَنْ لَنُعْلَمَ أَنَّ النَّانِي لَمْ يَدْخُلْ فِي حُكْمِ الأَوْلِ ، وقُدَّرَ مَا قَبْلَ أَوْ تَقْدِيرَ المَصْدَرِكَأَنَّهُ النَّانِي لَمْ يَدْخُلْ فِي حُكْمِ الأَوْلِ ، وقُدَّرَ مَا قَبْلَ أَوْ تَقْدِيرَ المَصْدَرِكَأَنَّهُ النَّانِي لَمْ يَدْخُلْ فِي حُكْمِ الأَوْلِ ، وتَنزَّلَ الكَلامُ منزلة قَوْلِكَ : لأَلْزَمَنَكَ الى أَنْ تُعْطِينِي ، وحَتّى تُعْطِينِي .

وكَذَا قُوْلُهُ تَعَالَى - (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا) - فِي قِرَاءَةِ مَنْ حَذَفَ النُّونَ مَعْنَاهُ والله أَعْلَمُ حَتّى يُسْلِمُوا والى أَنْ يُسْلِمُوا . وأمّا القِرَاءَةُ المَعْرُوفَةْ - (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ) - فَلا يُعْلَمُ مِنْ جَهَةِ اللّفْظِ وانّا يُعْلَمُ مِنْ جَهَةِ المَعْنَى ، فَلا يُعْلَمُ مِنْ جَهَةِ اللّفْظِ وانّا يُعْلَمُ مِنْ جَهَةِ المَعْنَى ، وهُوَ أَنَّ الحقيقةَ قَوْلُكَ : يَكُونُ قِنَالٌ او اسْلامٌ واذَا عُلِمَ أَنَّهُمَا لا يَجْتَمِعَانِ فَقَدْ عُلِمَ أَنَّ وهُو أَنَّ الحقيقةَ قَوْلُكَ : يَكُونُ قِنَالٌ او اسْلامٍ ، واذَا (١٦١) عُلِمَ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ بِحُصُولِ القِنَالَ يَنْقَطِعُ بِانقطاعِ الامْتِنَاعِ مِنَ الاسلامِ ، واذَا (١٦١) عُلِمَ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ بِحُصُولِ السلامِ تَقَرَّرَ أَنَّهُ كَانَ لَاجْلِهِ . وَلَوْ قُلْتَ : يَجِيءُ زيدٍ أَو يَذْهَبُ عَمْرُو ، لَمْ يَكُنْ دَلِيلٌ السلامِ تَقَرَّرَ أَنَّهُ كَانَ لَاجْلِهِ . وَلَوْ قُلْتَ : يَجِيءُ زيدٍ أَو يَذْهَبُ عَمْرُو ، لَمْ يَكُنْ دَلِيلٌ فِي اللّفَظِ (١٦١٤) . وكذَا البَيْتَ لأَنَّ مَوْلَهُ : اللّفَظِ (١٦٤ أَنَّ سَبَبَ ذهابِ عَمْرُو ومَجِيءَ زَيْدٍ أَو يَذْهَبُ . وكذَا البَيْتَ لأَنَّ قَوْلَهُ : يَقْلِقُ اللّهُ فَلِ اللّهُ فَلْ اللّهُ فَلَ المَعْنَ اللّهُ فَلْ اللّهُ فَلْ اللّهُ عَلَى اللّهُ فَلْ اللّهُ فَلَ اللّهُ عَلَى اللّهُ فَلَ اللّهُ فَلْ اللّهُ فَا اللّهُ فَلْ اللّهُ عَلَى اللّهُ فَلَ اللّهُ فَلَ اللّهُ فَلَا اللّهُ فَلْ اللّهُ الْعَلَا اللّهُ الْمُقَلِقُ الْهُ الْمَنْ الْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ الْمُ الْمَالِقُ اللّهُ الْمُلْكِ اللّهُ الْمُؤْلِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْقَلْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمَالِقُولَ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللللللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللللللللّهُ الللللللللّهُ اللللللّ

وَكُنْتُ اذَا غَمَزْتُ قَنَاةً قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَو تَسْتَقِيمَا

⁽١٦١) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل الطلب التحريف.

⁽١٦٢) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل « لا يكونن » تحريف.

⁽١٦٣) ب، ج: فاذا.

⁽ ١٦٤ – ١٦٤) بدله في ب و ج : «على أن ذهاب زيد سببه بجيء عمرو».

قَدْ صَارَكَسَرْتُ فيهِ بِمَعْنَى المُسْتَقَبَلِ لِكُوْنِهِ جَوَابَ الشَّرْطِ كَأَنَّهُ قَالَ(١٦٥): وكُنْتُ اذَا غَمَرْتُ اكْسِرُ كُعُوبَهَا الا أَنَّ تَسْتَقِيمَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« ومِمّا انْتَصَبَ (٢٦٦) الفِعْلُ بَعْدَهُ حَتّى ، وذَلِكَ قَوْلُكَ : سِرْتُ حَتّى أَدْخُلُها فَالْفِعْلُ بَعْدَ حَتّى يَنْتَصِبُ باضْمَارِ أَنْ كَمَا يَنْتَصِبُ (١٦٧ باضْمَارِ أَنْ ١٦٧) بَعْدَ اللامِ في قَوْلِكَ : مَا كَانَ زَيْدُ (١٦٨ لِيَفْعَلَ كَذَا ١٦٨) / (١٩٦ وحَتَّى هذه الجَارَةُ الاسمَ ١٦٩) في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى - (حَتَّى مَطْلَع الفَجْر) - (١٧٠) ، كَمَا أَنَّ اللامَ كَذَلِكَ واذَا أَثْبَتَ أَنَّهَا الجَارَةُ للاسمِ لَمْ تَعْمَلُ في الفِعْلِ [شَيْئاً] (١٧١) فاذَا (١٧١ لَمْ تَعْمَلُ ١٧١) والنَّصْبُ يَقْتَضِي عَامِلاً للاسمِ لَمْ تَعْمَلُ في الفِعْلِ [شَيْئاً] (١٧١) فاذَا (١٧٢ لَمْ تَعْمَلُ ١٨٥) والنَّصْبُ يَقْتَضِي عَامِلاً لَهُ ، فَبَتَ أَنَّهُ باضْمَارِ أَنْ ، اذِ المَعْنَى سِرْتُ الى دُخُولِهَا . فأَنْ المُضْمَرَةُ وَمَا عَلِمَتْ فِيهِ] (١٧٧١) في والفَاعِلُ جَمِيعاً في مَوْضِع جَرِّ بِحَتِّى ، وحَتّى وأَنْ المُضْمَرَةُ [ومَا عَلِمَتْ فِيهِ] (١٧٧١) في والفَاعِلُ جَمِيعاً في مَوْضِع جَرِّ بِحَتِّى ، وحَتّى وأَنْ المُضْمَرَةُ [ومَا عَلِمَتْ فِيهِ] (١٧٧١) في مَوْضِع نَصْبِ (١٧٤ بأَنَّهُ مَعْمُولُ سِرْتَ ١٧٤) ، (١٧٥ كَمَا أَنَّ الى مَعَ المَجْرُورِ بِهَا ١٧٥) في مَوْضِع نَصْبِ (١٧٤ بأَنَّهُ مَعْمُولُ سِرْتَ ١٧٤) ، (١٧٥ كَمَا أَنَّ الى مَعَ المَجْرُورِ بِهَا ١٧٥) في قَوْلِكَ : ذَهَبَ الى زَيْدِ ، كَذَلِكَ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ حَتَّى حَرْفُ جَرٍّ بِمِنزلةِ إلى [كَقُولهِ](١٧٦) عَزَّ وَجَلَّ – (سَلام هِيَ حَتَّى مَطْلَع ِ الفَجْرِ) – ، وقَوْلهِمْ : ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ فَاذَا كَانَ حَرُفَ جَرٍّ وصَادَفْتَ

⁽١٦٥) سقطت «قال» في ج.

⁽ ۱۹۹) ط : وبما ينصب .

⁽١٦٧ - ١٦٧) ساقط في ط.

⁽١٦٨ - ١٦٨) بدله في ب و ج: «ليفعل» باضار أنَّ وفي ط: «ليفعل».

⁽١٦٩ – ١٦٩) بدله في ب و ج و ط : وذلك أن حتى هذه هي الجارة للاسم.

⁽١٧٠) آية ه/ القدر ٩٧، وفي ط: (سلام هي ... الآية).

⁽۱۷۱) من ب و ج. أبين.

⁽ ١٧٣ - ١٢) بدله في ط: واذا لم تعمل « فيه »

⁽۱۷۳) من ب و ج و ط . الصواب .

⁽ ۱۷۶ – ۱۷۴) ساقط في ب و ج .

⁽ ١٧٥ - ١٧٥) بدله في ط: كما أن

⁽١٧٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل ، كقولك » . تحريف .

الْفِعْلَ بَعْدَهَا مَنْصُوباً وَجَبَ تَقْدِيرُ أَنْ نَحْوَسرْتُ حَتَّى أَنَّ أَدْخُلُها ، لا سيّما اذاً أدّى مَعْنَى قُولِكَ : سِرْتُ الى دُخُولِهَا ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يكونَ النَّصْبُ بغير اضهار أَنْ لأَجْل أَنَّ حَتّى اذَا كَانَ حَرْفَ جَرَّ اقْتَضَى الاسمَ ، اذِ الجَارُّ لا يدخلُ عَلَى الفِعْل(١٧٧) ، وأَنْ مَعَ ما بَعْدَهَا تَكُونُ بَمْزِلَةِ الْاسمِ . واذَا قُلْتَ : أَنْ أَدْخُلَهَا ، كَانَ بَمْزِلَةِ قَوْلِكَ : دَخُولِها . واذَا كانَ اسْماً صَحَّ أَنْ يَدْخُلُهُ حَرْفُ الجَرِّ كَقَوْلِكَ : [سِرْتُ](١٧٨) إلى ذُخُولِهَا و [سِرْتُ](١٧٨) حَتَّى دُخُولِهَا ، فالفِعْلُ الواقعُ بَعْدَ (١٧٩ حَتَّى مَعَ أَنْ المُضْمَرَةِ ١٧٩) في مَوْضع جَرٍّ بِحَتَّى ، ثُمَّ حَتَّى مَعَ أَنْ وصِلَته في موضع نَصْبٍ ، كَمَا يَكُونُ الجَارُّ معَ المَجْرُور في نَحْو ذَهَبْتُ الى زَيْدٍ ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، كَذَلِكَ فَكَأَنَّكَ اذَا قُلْتَ : سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُها فَقَدْ قُلْتَ : طَلَبْتُ أَنْ أَدْخُلُهَا ، كَمَا أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : مَرَّرْتُ بزَيْدٍ ، كَانَ بمنزلةِ قَوْلِكَ : جِزْتُ زَيْداً ، فالجَارُ مَعَ المَجْرُورِ في مَوْضعِ نَصْبِ [أَبَداً] (١٨٠)

ويَقْطَعُ بِأَنَّ الأَمْرَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ النَّصْبِ باضهارِ أَنْ مَا أَنْشَدَهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ الله عن أبي الفَضْلِ الرِّياشِيِّ (١٨١) مِنْ قُولِ الشَّاعِرِ:

/٢٧٩/ دَاوَيْتُ غَبْنَ أَبِي الدَّهبِقِ بِمَطْلِهِ حَتَّى المَصِيفِ وتَعْلُوَ القِعْدَانُ (١٨٢)

⁽١٧٧) ب: على الأفعال.

⁽١٧٨) من ب وج. الصواب. وفي الأصل ، شرت ، تصحيف.

⁽ ١٧٩ – ١٧٩) بدله في ب: بعد حتى وان المضمرة.

⁽ ۱۸۰) من ب و ج. أولى .

⁽ ١٨١) أبو الفضل الرياشي : هو العباس بن الفرج ، من أهل البصرة ، كان عالما باللغة والشعر ، وكان كثير الرواية عن الأصمعي ، كما قرأ علي أبي عثمان المازني كتاب سيبويه توفي بالبصرة مقتولا سنة ٧٥٧ هـ في ثورة الزنج

ومن مصنفاته كتاب « الخيل » ، وكتاب « الابل » ، ما اختلفت أساؤه من كلام العرب » . أنظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٦٨ - ٧٥ ومراتب النحويين ٧٥ –٧٧ وطبقات الزبيدي ١٠٣ - ١٠٦ ، والفهرست لابن النديم ٨٦، ومعجم الأدباء ٤٤/١٢ - ٤٦، ووفيات الأعيان

⁽ ١٨٢) روى هذا البيت في الأنصاف في مسائل الخلاف ٩٩/٢ه ، دون نسبة وبرواية « عين أبي الدهيق » . وهو تصحيف. والصحيح رواية المقتصد، فني اللسان و (غبن) ١٨٥/١٧ ، الغَبْنُ بالتسكين في البيع الغبن بالتحريك بالرأي ، وعليه تتوجه رواية المقتصد . والشاهد فيه وجوب توجه حتى لعمل الحر ، ونصب يغلو بأن المضمرة مع عطفها على ما قبلها . ويمتنع ان تكون حتى ناصبة ليغلو لأنها لا يجوز أنْ تأتي ناصبة وجارة في موضع واحد . قلم لم يكن يغلو معطوفا على فعل منصوب وجب نصبه باضهار أن لأن لن مع الفعل بمنزلة الاسم . -1 • 1 • -

فالمَصْيِفُ بِحِرورٌ بِحَتّى وقَوْلُهُ تَغْلُو، مَعْطُوفٌ عليهِ . ومَعْلُومٌ أَنَّ النَّصْبَ فِي ذَا لا يَخْتَمِلُ الا اضهارَ أَنْ لاَنَّهُ بَمَوْلَةِ قَوْلِكَ : حَتّى المَصِيفِ وغَلاءِ القِعْدَانِ . وَلَوْ كَانَ حَتّى فِي قَوْلِكَ : سَرْتُ حَتّى أَدخلَها هِي النَّاصِبَةَ بِنَفْسِهَا لُوجِبَ أَنْ لا يجيءَ الفِعْلُ هُنَا مَنْصُوبًا بَعْدَ الجَرِّ لاَنَّهُ لا يكونُ فِي مَوْضِع واحدٍ جَارًا ونَاصِبًا ، والمَعْطُوفُ يَجِبُ أَنْ يكونَ عَلَى اعرابِ المَعْطُوفِ عَلَيهِ فَاذَا لَمْ يَكُنْ قبلَ تَغْلُو فِعْلُ منصوبٌ ، وكانَ قَبْلَهُ اسمٌ بحرورٌ عَلِمْتَ أَنَّ مَا المَعْطُوفِ عَلَيهِ فَاذَا لَمْ يَكُنْ قبلَ تَغْلُو فِعْلُ منصوبٌ ، وكانَ قَبْلَهُ اسمٌ بحرورٌ عَلِمْتَ أَنَّ مَا المَعْطُوفِ يَجِبُ أَنْ يكونَ مَجْرورًا ، واذَا تَقَرَّرَ الجَرُّ لِمَا بَعْدَ الواوِ وَثَبَتَ أَنَّ تَعْلَو مَنْصُوبٌ باضار أَنْ لِمَا ذَكُرْنَا مِنْ أَنَّ [أَنْ](١٨٣) مَعَ مَا بَعْدَهُ بَعْزَلَةِ اسمٍ ، وفي افْسَادِ مَذْهَبِ مَنْ بَجْعَلُ حَتّى هِي الناصِبةَ غَيْرُ هَذَا الا أَنَّهُ كَافٍ هُنَا .

ومِمّا يُشَاكِلُ هَذَا فِي الفَسَادِ قَوْلُ مَنْ قَالَ : انَّ النَّصْبَ فِي قَوْلِكَ : لا تَنْقَطِعْ عَنَا فَنَجَفُوكَ ، بِنَفْسِ الفَاءِ ، وكذَا الوَاوُ وأَوْ دُونَ اضْمَارِ أَنْ ، وذَاكَ – أَنَّ الأَمْرَ لَوْكَانَ عَلَى ما ذَكْرَهُ لُوجَبَ أَنْ يَدْخُلَ حَرْفُ العَطْفِ عَلَيْهَا // فَيُقَالُ : لا تَنْقَطِعْ عَنَا وفَنَجْفُوكَ (١٨٤) ، وفَنَضْرِ بَكَ ، ولا تأكل السمك وتَشُرَبَ اللّبَنَ ، لأجْلِ أَنَّ الواوَ والفَاءَ اذَا تَولِيْنَا أَمْرَ النَّصْبِ وَفَنَضْرِ بَكَ ، ولا تأكل السمك وتشرُبَ اللّبَنَ ، لأجْلِ أَنَّ الواوَ والفَاءَ اذَا تَولِيْنَا أَمْرَ النَّصْبِ [لَمْ] (١٨٥) يَكُونَا حَرْفِي عَطْفٍ ، وجَرَيَا مَجْرَى أَنْ ، فَكَمَا تَقُولُ : يُعْجَبُنِي أَنْ تقومَ وأَنْ تَقْعُدَ ، فَتَكَرِّرُ أَنْ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ ، كَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ على هَذَا المَذْهَبِ : لا تَقْطِعْ وَفَنَجْفُوكَ (١٨٤) وفَنَضْرِ بَكَ .

فأَنْ قَالَ أَنَّهُمْ اسْتَنْكُرُوا الجَمْعَ بَيْنَ حَرْفَيْ عَطْفٍ فِي اللَّفْظِ ، واَنْ لَم تَكُنِ الْفَاءُ عَاطِفَةً فِي المَعْنَى ، دَخَلَ [عليه](١٨٦) قُولُهُمْ ، ووَالله لا يقومُ زَيْدٌ ، - وذَاكَ أَنَّ الواوَ من حروفِ العَطْفِ ، الا أَنَّها لمَّا كَانَتْ فِي القَسَم بِمَنْزِلَةِ البَّاءِ وعَارِيَةً مِنْ مَعْنَى العَطْفِ لَمْ يُسْتَنْكُرِ الجَمْعُ بينها وبَيْنَ الواوِ العَاطِفَةِ ، فَقِيلَ : والله لا يَخْرُجُ (١٨٧) زَيْدٌ ، ووالله لا يَقُومُ زَيْدٌ ، والاسْتِنْكَارُ انَّمَا يَقَعُ مِنَ الجَمْع بَيْنَ حَرْفَيْنِ لِمَعْنَى دونَ حَرْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي يَقُومُ زَيْدٌ ، والاسْتِنْكَارُ انَّمَا يَقَعُ مِنَ الجَمْع بَيْنَ حَرْفَيْنِ لِمَعْنَى دونَ حَرْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي

⁽۱۸۳) من ب و ج. الصواب.

⁽ ١٨٤) سقطت الواو قبل « فنجفوك » . سهو .

⁽ ١٨٥) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل (لا ١٠ تحريف.

⁽١٨٦) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل ا عليهم ا. تحريف.

⁽١٨٧) ب ، ج: لخرج. تحريف.

المَعْنَى مُتَّفِقِي اللَّفْظِ ، ولَوْ جَازَ هَذَا لِجَازِ أَنْ يُقَالَ : أَنَّهُ لا يَصِحُ أَنْ تقولَ : ضَرَبْتُ أَخَاكَ وَوَلَدَكَ ، لأَنَّ هَذَا مُشْبِهُ لِقَوْلِكَ : ضَرَبْتْ زَيْداً وَوَعَمْراً ، في اجناع الواوَيْنِ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ فقَدْ صَحَّ أَنَّ المَدْهَبَ السَّديدَ ما ذَكَرْنَاهُ من أَنَّ النَّصْبَ باضهارِ أَنْ وظَهَرَ سَقُوطُ مَا يُخَالِفُهُ فاعْرِفْهُ ، فانَّهُ مُقْتَضَى قَوْلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ الله .

ويَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّكَ آذَا قُلْتَ : سِرْتْ حَتَّى ادخِلْها عَلَى تَقْدِيرِ حَتَّى أَنْ أَدْخَلَهَا ، بمنزلةِ كَان في الكلام مُضَافٌ مَحْدُوفٌ حَتَّى كَأَنَّهُ قِيلَ : سِرْتْ حَتَّى وَقْتِ أَنْ أَدْخُلَهَا ، بمنزلةِ قُولُكَ : سِرْتْ حَتَّى وقتِ دُخُولِهَا ، كَمَا أَنَّ قُولُهُ : و [تَغْلُو] (١٨٨) القِعْدَانُ ، بمنزلةِ قُولُكَ : حَتَّى المصيفِ ووقتِ غَلاءِ القِعْدَانِ . وكذا قَوْلُهُ تَعَالَى - (حَتَّى مَطْلَع الفَجْر) ...(١٨٩) ، بِمَعْنَى حَتَّى وقتِ طُلوع الفَجْرِ . فهذا كَقَوْلِهِمْ : جَتْتُكَ خُفُوقَ الفَجْر) ...(١٨٩) ، بِمَعْنَى حَتَّى وقتِ طُلوع الفَجْر . فهذا كَقَوْلِهِمْ : جَتْتُكَ خُفُوقَ النَّجُم ، في أَنَّ المَصْدَرُ كَان قد أُضِيفَ اليهِ الزّمانُ في الأصْلِ ثُمَ حُذِفَ المُضَافُ وصَارَ النَّجْم ، في أَنَّ المَصْدَرُ كَان قد أُضِيفَ اليهِ الزّمانُ في الأصْلِ ثُمَ حُذِفَ المُضَافُ وصَارَ المَصْدَدُ نَائِباً مَنَابَهُ . وكَذَا اذَا قُلْتَ : سِرْتُ الى دُخُولِهَا (١٩٠ كانَ المَعْنَى : سِرْتُ الى المَصْدَدُ نَائِباً مَنَابَهُ . وكَذَا اذَا قُلْتَ : سِرْتُ الى دُخُولِهَا (١٩٠ كانَ المَعْنَى : سِرْتُ الى مُؤْلِفَ : سِرْتُ الى مُرْفِقَ عَلَى المَعْنَى : سِرْتُ الى دُخُولِهَا ، فَيَظُنُ مَنْ الا يُحَقِّقُ أَنَهُ قد يُمَثُلُ الواحدُ هَذَا بِقَوْلِكَ : سِرْتُ حَتَى صلاةِ العَصْرِ ، مَثَلاً فَاعْرِفْهُ فَآنَهُ قد يُمَثُلُ الواحدُ هَذَا بِقَوْلِكَ : سِرْتُ حَتَى دُخُولِهَا ، فَيَظُنُّ مَنْ لا يُحَقِّقُ أَنّهُ غيرُ مُتَحَصِّلٍ .

قالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

والفِعْلُ الوَاقِعُ (۱۹۲) بَعْدَ حَتَّى على ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنِي الى أَنْ (۱۹۳) ، والنَّانِي (۱۹۹) أَنْ يكونَ بِمَعْنَى كَيْ ، فالأوّلُ (۱۹۰) كَقَوْلِكَ: سِرْتُ حَتَّى

⁽ ۱۸۹) آية ه/ القدر ۹۷ .

⁽ ۱۹۰ – ۱۹۰) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٩١) ب: الا أن.

⁽١٩٢) ب، ط: والفعل المنصوب الواقع.

⁽١٩٣) سقطت «أن» في ج.

⁽١٩٤) ط: والآخره.

⁽١٩٥) ط: والأول.

أَدْخُلَهَا ، فَالدُّخُولُ عَايَةٌ لِسَيْرِكَ ، والسَّيْرُ هُوَ الذي أَدَّى الى الدُّخُولِ . والنَّانِي كَقُوْلكَ : كَلَّمْتُهُ حَتِّى يَأْمُرَ لِي بِشَيءٍ ، فَالمَعْنَى كَلَّمْتُهُ كَيْ يَأْمُرَ لِي بِشَيءٍ . وكَذَا (١٩٦) أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّةَ .

قَالَ الشَّيْخُ الامَامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ حَتَى المُنتَصَبَ بَعْدَهَا الفِعْلُ عِلَى وَجُهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ تَقْصَدَ أَنَّ السّبَبَ وَالمُسَبَّبَ قَدْ مَضَيا ، وذلك قَوْلُك : سِرْتُ حَتَى أَدْخُلَهَا ، هُو كَقَوْلِك : حَتَى وَصَلْتُ الى دُخُولِهَا ، وحَتَّى دَخَلَتُهَا ، فالسَّيْرُ هُو السَّبَ [المُفْضِي] (١٩٧١) بك الى الدُّخُولِ ، والدُّخُولُ مُسَبَّبِ أَن يكون حَاصِلاً مِنْهُ ومَوْجُوداً بِسَبَهِ ، وكُلُّ واحِد (١٩٨١) مِنَ السَّيْرِ والدُّخُولِ قَدْ تَقَضَّى // أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : سِرْتُ أَمْسِ حَتَى الْمُشْتَفِيلُ اليومَ ، فَتَجِدُ الكَلامَ صَحِيحًا . ولَوْكُنْتَ تُريدُ أَنَّ الدُّخُولَ لَمْ أَدْخُلُهَا ، وخَرَجْتُ مِنْهَا اليومَ ، فَتَجِدُ الكَلامَ صَحِيحًا . ولَوْكُنْتَ تُريدُ أَنَّ الدُّخُولَ لَمْ فَي المُسْتَقَبِلُ اللهِ مَ ، مُحَالاً ، فَأَنْمَا جَاءَ لَفْظُ المُسْتَقَبُلِ فِي مَضِ لَكَانَ قَوْلُك : وخَرَجْتُ مِنْهَا اليومَ ، مُحَالاً ، فَأَنْمَا جَاءَ لَفْظُ المُسْتَقَبُلِ فِي مَضِي لَكَانَ قَوْلُك : وخَرَجْتُ مِنْهَا اللهِ مَ ، مُحَالاً ، فَأَنْمَا جَاءَ لَفْظُ المُسْتَقَبُلِ فِي مَضِورَةِ الحَالِ لاتُيَانِكَ بِمَا يَدُلُ عَلَى المُضِيّ ، وهُوَكُنْتُ ، فَكَمَا أَنَّ وَجُودَ لَفْظِ المُسْتَقَبُلِ الذي الشَّيْرُ فِي صُورَةِ الحَالِ لاتُيَانِكَ بِمَا يَدُلُ عَلَى المُضِيّ ، وهُوَكُنْتُ ، فَكَمَا أَنَّ وُجُودَ لَفْظِ المُسْتَقَبُلِ الذي المُنْ مَعَ كُونِهِ مَاضِياً ، لأَجُلِ آنَّهُ كَانَ حَالاً اذَ ذَاكَ . كَذَلِكَ لَفْظُ المُسْتَقَبُلِ الذي المُعْلِ بَعْدَ حَتَّى في قَوْلِكَ : حَتَى أَدْخُلَهَا لأَجْلِ آنَّهُ كَانَ اسْتِقَبُالاً حِينَ كُنْتَ اللهُ فَيْ وَلُولُ : سِرْتُ الى أَنْ دَخَلَهَا ، وسِرْتُ الى أَنْ أَدْخُلَهَا ، وسِرْتُ الى أَنْ أَدْخُلَهَا ، وسِرْتُ الى أَنْ أَدْخُلَهَا الْ أَنْ أَدْخُلُهَا اللهُ أَنْ أَدْخُلُهَا ، وسِرْتُ الى أَنْ أَدْخُلُهَا ، وسِرْتُ الى أَنْ أَدْخُلُهَا الْمُعْتَ اللهَ أَلَا أَلَا أَنْ أَدْخُلُهَا اللهَ أَنْ أَدْخُلُهَا اللهُ أَنْ أَدْخُلُهَا اللهَ أَنْ أَدْخُلُهَا اللهُ أَنْ أَدْخُلُهَا اللهُ اللهُ

/٢٨٦/ دَأَبْتُ الى أَنْ يَنْهُتَ الظِّلَ بَعْدَمَا تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الآلِ يَمْصَحُ (١٩٩)

ويَمْصَحُ من مُصُوحاً مَصُوحاً الكِتَابُ اذا دَرَسَ أَو قَارَبَ ذلك.

⁽١٩٦) ط: وكذلك.

⁽١٩٧) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل ﴿ المفي ﴿ تحريف.

⁽ ۱۹۸) ب : فكل واحد .

⁽ ۱۹۹) للراعي النميري . وليس في ديوانه . ونسب له في سيبويه والشنتمري ١٩١/١ و ١٩٢ ، والكامل للمبرد ٢١٢ ، والأنصاف في مسائل الخلاف ٢٣١/١ ، وورد في ب و ج ، أن يثبت ، تصحيف .

والوَجْهَ الثانِي : أَنْ يَكُونَ السَّبُ قَدْ مَضَى والمُسَبُّ لَم يَمْضِ وَيَكُونَ مُنْتَظَرًا وَذَلِكَ قَوْلُكَ : كَلَّمْتُهُ حَتَّى يَأْمُر لِي بِشَيء . أَلا تَرَى أَنَّ التَّكْلِيمَ سَبَبُّ الأَمْرِ ، ولأَجْلِهِ تَعَاطِيْتَهُ . وَقَدْ حَصَلَ وَلَمْ يَحْصُلَ الأَمْرُ بَعْدُ . وانّمَا أَنْتَ تَرْتَقِبُهُ . فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ : كَلَّمْتُهُ كَيْ يَأْمُر لِي بِشَيء وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنْ كَيْ يَكُونُ (٢٠٠) حَرْفَ جَرِّ يُضْمَرُ أَنْ بَعْدَهُ ، فَيَنْصِبُ الفِعْلَ فِي مِثْلِ هَذَا المَوْضِع ، فَحَتَّى ككى سَواءٌ فِي المَعْنَى والفِعْلِ . فانْ قُلْتَ : كَلَّمْتُهُ لأَنْ يَأْمُر . فَلَمْ يَكُنْ كَيْ حَرْفَ جَرِّ لدُخُولِ اللام عَلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوْلِ البَابِ ، وَلا يَكُونُ كَيْ الا فِي الاسْتِقْبَالِ ، لا تَقُولُ : كَلَّمْتُهُ كَيْ عَرَفَ مِي الاسْتِقْبَالِ فَوْلُهُمْ : عَلَيْهُ حَمَّى أَمْر لِي بِشَيء ، والقَاطِعُ فِي الاسْتِقْبَالِ قَوْلُهُمْ : عَلَيْهُ حَمَّى أَمْر لِي بِشَيء ، والقَاطِعُ فِي الاسْتِقْبَالِ قَوْلُهُمْ : مُنَافِعُ فِي الاسْتِقْبَالِ قَوْلُهُمْ : عَلَيْهُ حَمَّى أَمْر لِي بِشَيء ، والقَاطِعُ فِي الاسْتِقْبَالِ قَوْلُهُمْ : أَمْر لِي بِشَيء ، كَمَا تَقُولُ : كَلَّمْتُهُ حَتَّى أَمْرَ لِي بِشَيء ، والقَاطِعُ فِي الاسْتِقْبَالِ قَوْلُهُمْ : أَمْرَ لِي بِشَيء ، والقَاطِعُ فِي الاسْتِقْبَالِ قَوْلُهُمْ : أَمْر لِي بِشَيء ، والقَاطِعُ فِي الاسْتِقْبَالِ قَوْلُهُمْ : فَالْمَنْ خَلَى لا شُبْهَةً فِي كُونِهِ مُنْتَظَرًا غَيرَ حَاصلِ ، فَاعُونُهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« وَيَرْتَفَعُ الفِعْلُ بَعْدَ حَتَّى فاذَا ارْتَفَعَ بَعْدَهَا كَانَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ·

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ السَّبَ والمُسَبَّ [جَمِيعاً قَدْ مَضَيَا . والآخَرُ : أَنْ يَكُونَ السَبَ قَدْ مَضَى والمُسَبِّ] (٢٠١) الآنَ ، ويَشْتَمِلُ على النَّوعَيْنِ (٢٠٢) جَمِيعاً أَنَّ الفِعْلَ فِيهِمَا فِعْلُ حَالُ وَلَيْسَ حَتَّى هُنَا الجَارَةَ (٢٠٣) للاسم كَمَا كَانَتْ اياها في البَابِ الأوّلِ ، ولَكِنَّها التي يَقَعُ بَعْدَهَا المُبْتَدَأُ كَإِذَا . وأمّا كَقَوْلِهِ :

وحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بأرْسَانِ /٢٢٢/

فَمِثَالُ الأَوْلِ كَقَوْلِكَ : سِوْتُ حَتَّى أَدْخُلُها ، أَخْبَرْتَ أَنَّ السَّيْرَ قَدْ كَانَ – والدَّخُولُ(٢٠٤) كذلك . ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى – (وزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ) –(٢٠٠٠)

⁽٢٠٠) سقطت «يكون» في ج.

⁽ ٢٠١) ما بين العاضدتين من ب و ط . والسياق يقتضي اثباته . وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

⁽٢٠٢) ط: على الضربين.

⁽٢٠٣) ط : هنا ، هي ، الجارة .

⁽ ٢٠٤) ط: « وان » الدخول.

⁽ ٢٠٥) آية ٢١٤/البقرة ٢ وفي معاني القرآن للفراء ١٣٣/١ : « ان القراء قرأوا هذه الآية بالنصب الا بحاهداً وبعض أهل المدينة فانهما رفعاها . أنظر أيضا الحجة لابن خالوية ٧٧ .

في قَوْلِ مَنْ رَفَعَ . فَانْ قُلْتَ : فَقَدْ ذَكَرْتَ (٢٠٦ أَنَّ الفِعْلَ للحَالِ (٢٠٠ وَكَيْفَ (٢٠٠) يَكُونُ فِي هَذَا الوَجْهِ [للحَالِ] (٢٠٨) وَقَدْ مَضَى ، فَالقَوْلُ أَنَّهُ عَلَى حِكَايَةِ الحَالِ ، والآية الني تَلُوْنَاهَا تَدُلُّ (٢٠٠) عَلَى ذَلِكَ . ومِثَالُ الثَّانِي وَهُو أَنْ يَكُونَ السَّبَ قَدْ مَضَى ومَا يُؤدِيهِ الآنَ ، قَوْلُكَ : سِرْتُ حَتَّى أَدخُلُهَا ، اذَا أَرَدْتَ أَنَّ سَيْرِكَ كَانَ فِيها مَضَى وقَدْ انْقَطَعَ ، وَدُخُولَكَ الآنَ ومِنْ ذَلِكَ : لَقَدْ رَأَى مِنِي عَاماً أَوَّلَ شَيْئاً حَتّى لا أَسْتَطِعَ أَنْ أَكَلِّمَهُ العَامَ وَدُخُولَكَ الآنَ ومِنْ ذَلِكَ : لَقَدْ رَأَى مِنِي عَاماً أَوَّلَ شَيْئاً حَتّى لا أَسْتَطِعَ أَنْ أَكَلِّمَهُ العَامَ بِشَيءٍ // وكَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَرِض حَتّى لا يَرْجُونَهُ ، وشَرَبْتُ حَتَّى يَجِيءُ البَعِيرُ يَجُزْ بُطْنَهُ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ حَتَّى تكونَ حَرْفاً مبتدأً ما بَعْدَهُ نحوَ ما تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ وحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْن بأرْسانِ .

واذَا كَان كَذَلِكَ رُفِعَ الفِعْلُ بَعْدَهُ فَيُقَالُ : سِرْتْ حَتّى أَدْخُلُهَا ، ولا يَكُونُ الفِعْلُ الا حَالا كَانَّكَ قُلْتَ : سِرْتْ حَتّى أَنَا أَدْخُلُهَا الآن بمنزلةِ قَوْلِكَ : سِرْتْ وَأَنَا أَدْخُلُهَا الآنَ بمنزلةِ قَوْلِكَ : سِرْتْ وَأَنَا أَدْخُلُهَا الآنَ ، وكَذَا قَوْلُهُمْ : مَرض حَتّى لا يَرْجُونَهُ ، لأنَّ لا(٢١) يَرْجُونَهُ حَالٌ ، كَانَّكَ قُلْتَ : الآنَ ، وكذَا قَوْلُهُمْ : مَرض حَتّى الحَالُ هَذِهِ . فَالمَرَضُ حَاصِل (٢١١) فِيمَا مَضَى ، وانقِطَاعُ الرَّجَاءِ الآنَ ، كَانَّكَ قُلْت : كَانَّهُ قِيلَ : مَرضَ حَتّى يَنْقَطِعُ رَجَاؤُهُمْ فالمَرْضُ سَبَبُ انقِطَاعِ الرَّجَاءِ ، كَمَا كَانَ السَّيْرُ سَبَبُ انقِطَاعِ الرَّجَاءِ ، كَمَا كَانَ السَّيْرُ سَبَبُ اللَّخُولِ ، فانْ كَانَ ما بَعْدَ حَتّى شَيْئًا مَاضِيًا كَانَ عَلَى حَكَايَةِ الحَالِ كَقُولِهِ تَعالَى السَّيْرُ وزُلُولُوا حَتّى الحَالُ هَذِهِ كَنَحْوِما تَقَدَّمَ مِنْ وَرُلْزِلُوا حَتّى الحَالُ هَذِهِ كَنَحْوِما تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعالَى وَلُولُوا حَتّى الحَالُ هَذِهِ كَنَحْوِما تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعالَى وَلَا مَنْ شِيعَتِهِ وهَذَا مِنْ عَدُوهِ) وَالْأَلُولُ وَلَى الْفَعْلَى وَلُولُ وَلَكَ مَاكُولُ سَرْتُ حَتّى فَوْلُكُ سَرْتُ حَتّى فَوْلِهِ تَعالَى وَلَوْلُولُ وَلَاكَ سَرْتُ حَتّى فَوْلُهُ مَا لَكُولُولُكَ سَرْتُ حَتّى فَوْلُهُ لَاكُولُ مَنْ شَيعَتِهِ وهَذَا مِنْ عَدُوهِ) وَالْأَلُولُ كَتَى الْحَالُ كَقُولُكَ سَرْتُ حَتّى الْحَالُ كَالْكَ مَنْ المَعْلَى وَلُولُهُ مَالَى وَلَاكَ مِنْ شَيعَتِهِ وهَذَا مِنْ عَدُوهِ) وهذَا مِنْ عَدُولُ كَالَوْتُ مَا يَعْلَى عَلَيْهُ وَلَاكَ سَرْتُ حَتّى الْحَالُ كَانَةُ وَلُولُكَ سَرْتُ حَتّى الْعَلْقُ مَا الْعَلْقُولُ كَالْكَ مَا عَلَى عَلَى مَا السَّعْلَى الْمَعْلَى الْمَالِقُولُ كَالْكُ مَالِكُ السَّهُ الْعَلْكُ مَلْ الْمَعْلَى الْمَالِعُ لَا عَلَى مَالِعُ الْمَالُولُ كَالْكَ عَلَيْهِ الْكَالُ مَلْقُولُ كَالْكَ مُولِكُ الْمَالِقُ لَالْعَلَى الْمَعْلَى الْمَالِقُ مَا الْمَالُولُ عَلَى الْمَالُ لَالْمَالُ الْمَالِقُ لَاكُولُ مَالِكُ الْمَالِقُ لَا الْمَعْلَى الْمَالِقُ الْمَالَقُولُ الْمَالِقُولُ الْمَالِقُ مَا الْمَلْكُولُ الْمَالِقُولُ الْمَالِعُ الْمَالُولُ الْمَالُولُ الْمَالِقُ

⁽٢٠٦ - ٢٠٦) بدله في ط: ان الفغل « في الوجهين » للحال. تحريف.

⁽۲۰۷) ط: فکیف.

⁽٢٠٨) من ب و ج و ط . الصواب . ووفي الأصل ﴾ الحال » .

⁽٢٠٩) ب، ج، ط: تدلك.

⁽٢١٠) سقطت «لا» في ب.

⁽٢١٢) ج: الحاصل. سهو.

⁽٢١٢) آية ١٥/ القسص ٢٨.

أَذْخُلُهَا ، تُرِيدُ أَنَّكَ فِي حَالِ الدُّخُولِ لِأَنَّ الحَالَ المَحْكَيَّةَ بِمَنْزِلَةِ الحَاضِرَةِ ، أَلا تَوَاكُ : مَوَرُتُ بِكَ وَأَنْتَ تَفْعَلُ كَذَاكَمَا تقول : أنت تفعل كذا لأن (٢٣٠ وقالَ الشَّيخُ أَبُو عَلِي (٢١٣) : انَّ الفِعْلَ بَعْدَهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ والمُسَبَّبُ جَمِيعاً قَدْ مَضَيا تَقْرِيباً وجَرَيا عَلَى ظَاهِرِ المَعْنى ، ثُمَ استَدْرَكَ فقال : ويَشْتَمِلُ عَلَى النَّوْعَيْنِ أَنَّ الفَعْلُ العَعْلَ بَعْدَهُمَا فِعْلُ حَالٍ : والواضِحُ أَنْ يُقَالَ : أَنَّهُ لا يَقَعُ بَعْدَهُ الا فِعْلُ الحَالِ أَمَّا الفَعْلُ العَالِ أَمَّا وَمَن المَّسْتَقَبِّلُ وَأَمَّا وَاحِعا اللهِ عَلَى طَرِيقِ الحِكَايةِ ، ولا يَقَعُ بَعْدَهُ الا فِعْلُ الحَالِ أَمَّا المُسْتَقَبِّلُ وَامَّا وَاحِعاً اللهِ عَلَى طَرِيقِ الحِكَايةِ ، ولا يَقَعُ بَعْدَ حَتّى هَذِهِ (١١٤ الفِعْلُ المَعلى السَّيقَبُلُ وَامَّا وَاحِعا أَلهِ عَلَى طَرِيقِ الحِكَايةِ ، ولا يَقَعُ بَعْدَ حَتّى هَذِهِ (١١٤ الفِعْلُ المَسْتَقَبِلُ وَامَا وَامِعالَ ؛ سَرْتُ حَتّى أَذْخُلُهَا عَداً ، والْمَالِ ويَكُونُ حَتّى حَرْف جَرِ دَخَلَ المُسْتَقَبُلُ وَلَهُ وَالْ العَعْلُ عَلَى أَنْ مَعَ الفِعْلِ واللهَ عَلَى أَنْ مَنْ أَنْ مَعَ الفِعْلُ واللهَ عَلَى أَنْ مَعَ الفِعْلِ واللهَ عَلَى أَنْ مَعَ الفِعْلُ واللهَ عَلَى أَنْ مَعَ الْهِعْلِ واللهَ عُلَى أَنْ مَعَ الْهَا عُلَا عَلَى الْمُ الْمَعْلُ الْمَعْلُ عَلَى اللهَ عَلَى الْمَلْ عَلَى اللهَ عَلَى الْمَعْلَ عَلَى اللهَ عَلَى الْمَعْلِ عَلَى الْعَلْمَ اللهَ عَلْ عَلَى الْمَعْلِ عَلَى الْمَعْلِ عَلَى الْمَعْلِ عَلَى الْمَعْلِ عَلَى الْمُ الْمَعْلَ عَلَى الْمُعْلِ عَلَى عَلَى الْمَعْلِ عَلَى الْمَعْلِ عَلَى الْمَعْلِ عَلَى الْمُعْلِى عَلَى الْمَعْلِ عَلَى الْمَعْلِ عَلَى الْمَعْلَى عَلَى الْمُعْلِ عَلَى الْمَعْلِ عَلَى الْمَعْلَ عَلَى الْمَعْلَ عَلَى الْمَعْلِ عَلَى الْمَعْلِ عَلَى الْمَعْلَ عَلَى الْمَعْلِ عَلَى الْمَعْلَ عَلَى الْمُعْلِى الْمَعْلَ عَلَى الْمُعْلِ عَلَى الْمَعْلِ عَلَى الْمُعْلِ عَلَى الْمَعْلَى الْمَعْلَى الْمَعْلِ عَلَى الْمُعْلِ عَلَى الْمُعْلِ عَلَى الْمَعْلَ عَلَى الْمُعْلِعُ الْمَعْلَى الْمَعْلِ عَلَى الْمُعْلِ عَلَى الْمَعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِ

/٢٨٣/ يُغْشُون حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلابُهُمْ لا يَسْأَلُون عَنِ السَّوادِ المُقْبِلِ (٢١٥)

فَلا يَجُوزُ هِنَا الا الرَّفْعُ على الحالِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : يُغْشُؤنَ حَتَى الحَالُ هَذِهِ ، ويُغْشُؤنَ وَكِلا بُهُمْ مَا تَهِرُّ . وانّمَا امْتَنَعَ النَّطْبُ لأَجْلِ أَنَّهُ لا يَكُونُ الا باضْمَارِ أَنْ ، ومَا تَمْنَعُ مِنْ (٢١٧) أَنْ ، أَلا تَرَى أَنْكَ لا تقولُ : يُعْجِبُنِي أَنْ مَا يَخُرُج زَيْدٌ ، كَمَا تَقُولُ : أَنْ لا يَخُرُجُ زَيْدٌ وذَاكَ أَنَّ مَا مَوْضُوعُ [لَنَعْي عَلَامِ) الحَالِ في الأَصْلِ ، وأَنْ مِنْ أَعْلامِ لا يَخْرُجُ زَيْدٌ وذَاكَ أَنَّ مَا مَوْضُوعُ [لَنَعْي عَلَامُ) الحَالِ في الأَصْلِ ، وأَنْ مِنْ أَعْلامِ

⁽۲۱۳ - ۲۱۳) ساقط في ب و ج.

⁽ ٢١٤ – ٢١٤) بدله في ب : الفعل الماضي ولا المستقبل.

⁽ ٢١٠) لحسان بن ثابت بمدح آل جفئة مقوله الشام .

والبيت له في ديوانه (نشر المكي) ص ٨٠، وسيبويه والشتتمري ٤١٣/١ ، ودلائل الاعجاز ٣١٦ ومغنى اللبيب ش ١٩٩ ج ١٣/٢ (صدره)، اللبيب ش ١٩٩ ج ١٣٧/١ وش ٩٤٤ (صدره)، والمزهر للسيوطي ١٩٥/ – ٩٦ ، وشرح درة الغواص ١٥٩ ، والخزانة ٢٤١/ ، والتاج (حتت) ٣٧/١، والدرر اللوامع ٢/ ص ٧.

وغير منسوب في أمالي المرتضى ٢٧/٤ .

وروى في المزهر « لاتهر كلابهم » . والشاهد فيه بحي حتى غير عاملة للنصب لأنها دالة على الحال فيرتفع الفعل بعدها .

⁽۲۱۹) سقطت ۽ من۽ في ب و ج.

⁽٣١٧) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «للنني». تحريف.

الاسْتِقْبَالِ ، فَلا يَجْتَمِعَانِ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ لا ، لأَنَّهُ يُوضَعْ لِنَفْي الحَالِ خَاصةً ، فَيَجوزُ أَنْ يَجْتَمِعَ مَعَ أَنْ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

فَلُوْ(٢١٨) قُلْتَ : أُسِرْتَ حَتَى تَدْخُلُهَا ، جَازَ الرَّفْعُ ، لأَنَّ السَّيْرَ هَا هُنَا مُثْبَتٌ ، وانَّا السَّيْرَ هَا هُنَا مُثْبَتٌ ، وانَّا الاسْتِفْهَامُ عَنْ صَاحِبِ السَّيْرِ لا عَنِ السَّيْرِ ، أَلا تَرَى أَنَّهُ يُقَالَ (٢٢٠) في جَوَابِ ذَلِكَ : الاسْتِفْهَامُ عَنْ صَاحِبِ السَّيْرِ لا عَنِ السَّيْرِ ، أَلا تَرَى أَنَّهُ يُقَالَ (٢٢٠) في جَوَابِ ذَلِكَ : زَيْدٌ أَوْ عَمْرُوْ ، ولا يُقَالُ لَكَ : (٢٢١) سَارَ ، ولا لَمْ يَسِرْ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الفَصْلَ // مُشْتَمِلٌ عَلَى مسأَلَتَيْنِ: أَحْدَاهُمَا: قَوْلُهُ أَسْرَتْ حَتّى تَدْخُلَهَا ، لا يَجُوزُ الرَّفْعُ لأَجْلِ أَنَّ الرفع يَكُونُ فِي فِعْلِ الحَالِ ، واذا لَمْ تُثْبِتِ السَّيْرَ من حَيْثُ كُنْتَ مُسْتَفْهِماً عَنْهُ لَمْ يَكُنِ الدُّخُولُ ثَابِتاً اذِ المُسَبَّبُ لا يَثْبُتُ من غَيْر ثَبَاتِ السَّبِ السَّبِ فَلا يَكُونُ دُخُولٌ مَا لَمْ يَكُنْ سَيْرٌ ، ويَدُلُكَ عَلَى امْتِنَاعِ ذلكَ أَنَّكَ لو قُلْتَ : أُسِرْتَ وَلِدُلُكَ عَلَى امْتِنَاعِ ذلكَ أَنَّكَ لو قُلْتَ : أُسِرْتَ وَلَانَتُ مَدْخُلُهَا الآنَ ، كَانَ مُحَالاً .

والمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ : قَوْلُهُمْ : أَيْهُمْ سَارَحَتَى يَدْخُلُها ، الرَّفْعُ جَائِزٌ ، لأَنْكَ قَدْ أَثْبَتَ السَّيْرِ وَعَرَفْتَهُ ، وانَّا تَسْتَفْهِمُ عَنْ صَاحِبِ السَّيْرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَخْبُرُ مِنْ عِلْمِكَ بِالسَّيْرِ عَلَى وَجْهِ فِتقُولُ : أَحَدُهُمْ سَارَحَتَّى بَدْخُلُها الآنَ ، وانّا الذي لا تَعْرِفُهُ تَعْيِينُ صَاحِبِ السَّيْرِ [مِنْهُمْ](٢٢٢) . وَلَوْ كَانَ الاسْتِفْهَامُ فِي قَوْلِهِمْ : أَيُّهُمْ سَارَ ، عن السَّيْرِ لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ فِي الجَوَابِ سَارَ [أو](٢٢٣) لَمْ يَسْرِ ، كَمَا يُقَالُ ذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : أُسِرْتَ حَتَى يُقَالُ فَي الجَوَابِ سَارَ [أو](٢٢٣) لَمْ يَسْرِ ، كَمَا يُقَالُ ذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : أُسِرْتَ حَتَى

⁽ ۲۱۸) ط : ولو .

⁽۲۱۹) ط: حتى ادخلها.

⁽ ٩٢٠) ب: قال «لك»، ط: يقال «لك».

⁽٢٢١) سقطت «لك» في ج.

⁽۲۲۲) من ب و ج. أبين.

⁽٢٢٣) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «و» لم يسر. تحريف.

تَدْخُلُهَا وَذَلِكَ لاَ يَقُولُهُ أَحَدُ الا حُكِمَ عليهِ بالخَطَأْ ، وانَّا يُقَالُ : زَيْدٌ أَوْ عَمْرُوْ واذَا كَانَ السَّيْرُ الذي هُو – المُسَبَّبُ وَتَجْعَلَهُ حَاضِراً الشَّيْرُ الذي هُو – المُسَبَّبُ وَتَجْعَلَهُ حَاضِراً فَتَقُولَ : أَيْهُم سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا الآنَ .

فَأَمَّا النَّصْبُ فَلا شُبْهَةَ فيهِ بِمَعْنَى أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى أَنْ يَدْخُلُهَا بِمَنْزِلَةِ قَوْ لِكَ : أَيُّهُمْ سَارَ الى دُخُولِهَا ، وَيَكُونُ مَاضِياً كَمَا تَقَدَّمَ نَفْسِيرُهُ في قَوْ لِكَ : سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

ا وتَقُولُ (٢٢١) : كَانَ سَيْرِي أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلُهَا ، انْ جَعَلْتَ كَانَ الني بِمَعْنَى وَقَعَ جَازَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ فِي أَدْخُلُهَا ، وانْ جَعَلْتَ كَانَ المُفْتَقِرَةَ الى الخَبِرِ وَجَعَلْتَ أَمْسِ مِنْ صِلَةِ السَّيْرِ لَمْ يَجُزُ الا النَّصْبُ ، لأَنَّكَ انْ رَفَعْتَ بَقِيَتْ (٢٢٠) كَانَ بلا خَبَر ، واذَا (٢٢١) مَسَبِّتَ كَانَ قَوْلُكَ : حَتَّى أَدْخُلُهَا ، في موضع الخَبَرِ ، وانْ جَعَلْتَ أَمْسِ ، مُتَعلَّقًا بَصْبُت كَانَ قَوْلُكَ : حَتَّى أَدْخُلُهَا ، في موضع الخَبَرِ ، وانْ جَعَلْتَ أَمْسِ ، مُتَعلَّقًا بَحَدُوفٍ ولم تَجْعَلْهُ من صِلَةِ المَصْدَر جَازَ (٢٢٧ أَنْ تَنْصَبَ مَا بَعْدَ حَتَى الخَبِر الرَّفْعُ والنَّصْبُ لِأَنَّ كَانَ قَد اسْتَوْفَتْ خَبَرَهَا ، كَمَا جَازَ لَكَ بَعْدَ كَأْنَ المُسْتَغْنِيَةِ عَنِ الخَبِرِ الرَّفْعُ والنَّصْبُ كَقُولُكَ (٢٢٨) : حَتَى أَدْخُلُها » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكُر:

اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ المَسْأَلَةَ عَلَى وُجُوهِ : أَحَدُهَا أَنْ تَجْعَلَ كَانَ تَامَةً وَهِيَ الَّتِي لا تَفْتَقُرُ الى الخَبَرِ وَتَكُونُ بِمَعْنَى وَقَعَ وَحَدَثَ . وَتَقُولَ : كَانَ سَيْرِي أُمسِ حَتَّى أَدْخُلُهَا فَيَجُوزُ الرَّفْعُ ، الخَبَرِ وَتَكُونُ بِمَعْنَى وَقَعَ أَوْ حَدَثَ (٣٣٠) سِيرِي أَمْسِ ، بمنزلةِ أَنْ تَقُولَ : سِرْتُ أَمْسِ ، لأَنَّ وَقُولَهُ] (٣٢٩) وَقَعَ أَوْ حَدَثَ (٣٣٠) سِيرِي أَمْسِ ، بمنزلةِ أَنْ تَقُولَ : سِرْتُ أَمْسِ ،

⁽ ۲۲٤) ج : تقول .

⁽ ٢٢٠) ج: نفيت. تصحيف.

⁽٢٢٦) ب، ج، ط: فاذا.

⁽ ۲۲۷ – ۲۲۷) بدله في ب و ط : أن تنصب الفعل بعد حتى .

⁽ ۲۲۸) ط: في قولك .

⁽ ٢٢٩) من ب و ج . الصواب ، وفي الأصل «قوله » . تحريف .

⁽ ۲۳۰) سقطت ﴿ أُو حدث ﴾ في ب و ج.

(٢٣١ واذا أثبت السَّيْر ٢٣١) جَازَ أَنَّ يَكُونَ مَا بَعْدَ حَتَّى فِعْلَ حالٍ مَرْفُوعاً . أَلا تَرَاك تَقُولُ :
 وَقَعَ سَيْرِي أَمْسِ حَتِّى أَنَا أَدْخُلُهَا الآنَ .

والوَجْهُ النَّالِثُ أَنْ يَكُونَ أَمْسِ مُتَعَلِّقاً بَمَحْذُوفٍ دونَ المَصْدَرِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : كَانَ سَيْرِي يَقَعُ أَمْسِ فيكونُ كَلاماً تاماً ، واذَا تَمَّ الكَلامُ جَازَأَنْ يَكُونَ – حَتّى حَرْفاً مُبْنَدأَ ما بَعْدَهُ كَمَا كَانَ فِي قَوْلِكَ : كان سيري أمس حتى أَدْخُلُهَا اذْ جَعَلْتَ كَانَ بِمَعْنَى وَقَعَ فَلَمْ تَفْتَقِرْ الى خَبَرِ.

⁽ ٢٣١ - ٢٣١) بدله في ج: واذا ثبت السير.

⁽ ۲۳۲) ب : والوجه الثاني .

⁽ ٢٣٣) من ب و ج الصواب. وفي الأصل « الخبر » . تحريف.

⁽ ۲۳٤) من ب و ج. الصواب.

⁽ ٢٣٥) ب ، ج : عن كان .



قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

الحروف الجازمة

والحَرُوفُ الَّتِي تَجْزِمُ لَمْ ، ولا في النّهْي واللامُ في الأمْرِ ، وأَنْ النّي في الجَزَاءِ . أمّا لَمْ فائّها تَدْخُلُ على لَفْظِ المُضَارِعِ والمَعْنَى مَعْنَى المَاضِي أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ أَمْسِ ، وَلَوْ(١) كَانَ المَعْنَى كَاللفظ لَمْ يَجُزْ هَذَا كَمَا لا يَجُوزُ يَقُومُ زَيْدُ أَمْسِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ لَمْ يَدْخُلُ عَلَى لَفْظِ المُضَارِعِ (٢) فَيَقْلِبُ مَعْنَاهُ الى مَعْنَى المُضِيّ ، فَاذَا (٣) فَيَقْلِبُ مَعْنَاهُ الى مَعْنَى المُضِيّ ، فَاذَا (٣) قلت : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَوجَبَ أَنْ [٧] (١) يُصَاحِبُ يَقُومُ حَيْثُ كَانَ بَاقِياً على أَصْلِهِ ، وَلَا يُقُومُ حَيْثُ كَانَ بَاقِياً على أَصْلِهِ ، فَلَمْ يَقُلُ : يَقُومُ زَيْدٌ أَمْسِ ، وقَلْبُ مَعْنَى المُضَارِعِ الى المَاضِي لازِمٌ فلا يُقَالُ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ غَداً ، كَمَا لا يُقَالُ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ غَداً ، كَمَا لا يُقَالُ : مَا قَامَ زَيْدٌ غَداً .

قالَ الشَّيخُ أَبُو عَلِيٍّ:

« وأمَّا لَمَّا فَمِثْلُ لَمْ [فِي الجَزْمِ](*) قَالَ تَعالَى - ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الذين

⁽١) ط: فلو.

⁽٢) ب،ج: على فعل المضارع.

⁽٣) ب،ج: واذا.

⁽٤) من ب و ج الصواب.

⁽٥) من ب و ج و ط. أبين.

جَاهَدُوا ﴾ -(٦) ، فَجَزَمْتَ (٧) كَمَا جَزَمَتْ لَمْ ، وانّا هِيَ لَمْ دَخَلَتْ عَلَيْهِا مَا فَتَغَيِّرَتْ بِدُخُولِ مَا عَنْ حَالِ لَمْ . فَوَقَعَ بَعْدَهَا مِثَالُ المَاضِي فِي قُولُكَ : لَمَّا جِئْتُ ، فَصَارَ بِمُنْزِلَةٍ ظَرُفٍ مِنَ الزَّمَانِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : حِينَ جِئْتَ جِئْتُ ، فَمِنْ ثَمَّ جَازَ أَنْ تقولَ : جِئْتُكَ وَلَمّا ، فلا تُتْبِعُهَا شَيْئًا . ولا يَجُوزُ ذلكَ في لَمْ . وَلَوْلا دُخُولُ مَا عَلَيْهَا لَمْ يَجُزُ ذلِكَ فِيهَا .

قَالَ الشَّيْخُ الامَامُ أَبُو بَكُر:

⁽٦) آية ١٤٢/آل عمران ٣، وآية ١٦/التوبة ٩. وفي ط: (الذين جاهدوا «منكم»).

⁽٧) ط: فجزمت (لما).

⁽٨-٨) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٩) ب، ج: كقوله.

⁽١٠) ج: أن يقتضي. تحريف.

⁽١١) ج: قد دسهو.

صَرَّحَ الشَّيْخُ أَبُوعَلِيّ أَنَّهَا بَمَنزلَةِ ظُرُفَ مِنَ الزَّمَانِ ، وَلَوْكَانَ مَعْنَى الْحَرْفِيّةِ باقياً (١٢) بِحَالِهِ لَوَجَبَ أَنْ لا يقعَ مُوْقِعَهَا الاسمُ كَمَا لَمْ يَقَعْ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى – (وَلَمَّا يَعْلَمُ اللهُ) –(١٣) ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ : حِينَ يَعْلَمُ الله ، أَوْ حِينَ عَلِمَ الله ، كان مُحَالاً ، كَمَا أَنَّكَ لو قُلْتَ في قَوْلِكَ أَخَذْتُ عَنْهُ ، أَخَذْتُ جَانِبَهُ ، كَانَ كَذَلِكَ ، لأَنَّ الحَرْفَ لا يَقَعُ مَوْقِعَهُ الاسْمُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ جِئْتُكَ وَلَمَّا فَانَمَا الْمَعْنَى وَلَمَّا تَجِيءٌ ، وَلَمَّا فِيهِ حَرْفُ الا أَنَهُمْ كَمَا غَيْرُوا حُكْمَهَا بِالتّركيبِ حَبْثُ نَقَلُوهَا مِنَ الحَرْفِيَّةِ الى الاسْمِيَّةِ كَذَلِكَ جَازَ أَنْ تُغَيَّرُ عَنْ مِنْهَاجٍ لَمْ فِي الْحَرفِيَّةِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ جِئْتُكَ وَلَمّا ، وانْ لَمْ يَجُزْ جَثْتُكَ وَلَمْ ، ولوكَانَ لَمْ هَا أَمْنَا السَمَّ لَوَ الْمَا السَمُ ، وأَنْتَ لَوْ قُلْتَ : جِئْتُكَ وحِينَ جِفْتَ ، كَانَ مُحَالاً .

قَالَ الشَّيخُ أبو عَلِيِّ :

« وَلا فِي النَّنِي كَقَوْلِكَ ؛ لا تَأْكُلْ ولا تَقْعُدْ ، واللامُ فِي الأَمْرِ كَقَوْلِكَ لِيَذْهَبُ عَمْرُو ، وفِي النَّنزيلِ – (ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَنَّهُمْ وَلَيُوفُوا نُذُورَهُمْ) –(١٤) وربما دَخَلَتِ اللامُ عَلَى فِعْلِ المُخَاطَبِ نحوَ(١٠) لِتَقُمْ يَا زَيْدُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرِ:

اعْلَمْ أَنَّ لا فِي النَّهْيِ تكونُ للمُخَاطَبِ والغَاثبِ ، تَقُولُ: لا تَخْرُجْ يا زَيْدُ ، ولا تَخُرُجَا ولا تَخْرُجُوا ، وَلَا يَخُرُجُوا ، ولا يَخْرُجُا ، ولا يَخْرُجُا ، ولا يَخْرُجُوا . وأمّا اللامُ فَتَخْتَصُّ بالغَائِبِ فِي الأَكْثَر نحوَ لِيُضْرَبْ زَيْدٌ ، ولَيُمْتَثَلِ الأَمْرُ ، وقَدْ تَكُونُ للمُخَاطَبِ نحو بالغَائِبِ فِي الأَكْثَر نحوَ لِيُضْرَبْ زَيْدٌ ، ولَيُمْتَثَلِ الأَمْرُ ، وقَدْ تَكُونُ للمُخَاطَبِ نحو

⁽۱۲) ج: ثانیا، تحریف،

⁽١٣) ب، ج: الله «الذين».

⁽١٤) آية ٢٩/ الحج ٢٢.

⁽١٥) ط: كقولك.

قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأً - (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) - (١١) وهَذَا مَوْضِعُ لَبْسٍ ، وذَلِكَ أَنَّ صَاحِبَ الكِتَابِ (١٧) زَعَمَ أَنَّ الأَصْلَ أَمْرُ المُخَاطَبِ باللامِ نَحْوَ لِتَضْرَبْ يَا زَيْدُ . قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ : وانَّها ذَلِكَ (١٨) لأَجْلِ أَنَّ الأَصْلَ أَنْ يكُونَ الأَمْرُ بحرف كَمَا كَانَ النَّهْيُ كَذَلِكَ رَحِمَهُ اللهُ : لِتَقُمْ ولِيَقُمْ زَيْدٌ ، كَمَا قُلْتَ : لا تَقُمْ ، ولا يَقُمْ زَيْدٌ ، فَكَأَنَّ حال (١٩) الخِيلِابِ كَحَالِ الغَيْبَةِ .

وأَقُولُ: لا يُنْبَغِي أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّ صَاحِبَ الكِتَابِ أَشَارَ الى مَا يُحْكَى عن الفَرَّاءِ مِنْ أَنَّ الأَصْلَ لِتَضْرِبْ ثُمَّ حُذِفَ اللامُ والتَّاءُ، وأَدْخِلَ هَمْزَةُ الوَصْلِ عَلَى الكَلِمَةِ لِيتَوصَّلَ الْأَصْلَ لِتَضْرِبْ ثُمَّ حُذِفَ اللامُ على أَنَّ مِثَالَ الأَمْرِمَبنيُّ بمنزلةِ هَلْ وَقَدْ وَلَوْ كَانَتِ اللهُ مُضمرةً لَمْ يَكُنْ مَبْنِيًّا.

والذي يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ هَذَا المَذْهَبِ أَنَّكَ تَقُولُ : أَكُومْ زَيْداً وأَعْطِ زَيْداً ، ولَوْكَامَ التَّقْدِيرُ فِي قَوْلِكَ اضرب : لِتَضْرِبْ ، ثُمَّ حُذِفَ اللامُ وَالتَّاءُ لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ : يَا زَيْدُ أَكُومْ ، اذْكَانَ (٢٠) يكونُ الأصلُ لِتُكْرِمْ ثُمَّ تَحْذِفُ (٢١) اللامَ فَيَبْقَى تَكْرِمْ مثل تَضْرِبْ ، فَتَحْذِفُ النَّاءَ وتُدْخِلُ عليهِ حَرْفَ الوَصْلِ كَمَا كَان ذَلِكَ فِي أَضْرِبْ .

وَكَذَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ : يَا زَيْدُ أَعْطِ مَنْقُولاً مِن لِتُعْطِ ، فَلَمَّا لَمْ يَقُلْ ذلكَ عَلِمْتَ أَنَّ أَمِثْلِةَ الأَمْرِ للمُخاطبِ صِيَغٌ مُرْتَجَلَةٌ للأَمْرِ خاصةً مَبْنِيَّةٌ على الوَقْفِكمَا فسَرْنَا في صَدْرِ الكِتَابِ وأنَّ قَوْلَ هَوْلاء سَاقِطٌ وفي افْسَادِهِ غيرُ هذا ممَّا تَرَكْنا ذِكْرَهُ . //

⁽١٦) آية ٥٨ / يونس ١٠. أنظر ص ٦٩ هامش ٦.

نص سيبويه على ذلك في ١/٣٠ فقال : « . كما استغنيت بقولك اضرب عن لتضرب ، أنظر أيضا معاني القرآن ٢٠٩/١ = ٤٧٠ والمقتضب ٢٥٤/١ ، ومحالس ثعلب ٦٠٦/٢

⁽١٨) ج: وأنما ذاك.

⁽١٩) سقطت وحال و في ب.

⁽۲۰) ب، ج: اذا کان. سهو.

⁽۲۱) ج ثم حذف.

قالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ : مَاكُ المُجَازَاة : (١)

حَرْفُ المُجَازَاةِ ان المَكْسُورَةُ الهَمْزَةِ المُخفَّفَةُ تَقُولُ: انْ تَأْتِنِي آتِكَ ، وانْ تَذْهَبْ أَذْهَبْ أَذْهَبْ ، وبمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ بهِ ، فَقُولُكَ : تَذْهَبْ ومَا أَشْبَهَهُ مَن الفعلِ الذي يلي أَنْ شَرْطٌ ، والجزاء قُولُكَ : أَذْهَبْ وما أَشْبَهَهُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ ان حَرْفُ جَزْم ومَعْناهُ المُجَازاةُ ، كَقَوْلِكَ : أَنْ تَضْرِبْ ، أَضِرِبْ مَجْزُومٌ بِأَنَّهُ جَزَاءٌ وَتَرْتِيبُهُ على مَا ذَكُرْنَا في صَدْرِ الكِتَابِ مِنْ أَنَّ أَنْ تَعْمَلُ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ ثُمَّ أَنَّهُمَا جَمِيعاً يَعْمَلانِ فِي الجَزَاءِ ، لأَجْلِ أَنَّ الكِتَابِ مِنْ أَنَّ أَنْ أَنْ مَعْمَلُ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ ثُمَّ أَنَّهُمَا جَمِيعاً يَعْمَلانِ فِي الجَزَاءِ ، لأَجْلِ أَنَّ كُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا لا يَنْفَصِلُ مِنْ صَاحِبِهِ . فاذا احْتِيجَ الى الجَزَاءِ كَانا [بِمَجْمُوعِهِمَا] (٢) بِقَتْضِيانِهِ فَكَذَلِكَ يَشْتَرَكَانِ فِي عَمَلِ الجَزْمِ الذي هُوَ عَلامَةُ كُونِهِ جَزَاءً ، وقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ هَذَا فِي بَابِ الابتداءِ ، وانْ بَدْخُلُ عَلَى المَاضِي فَتَقْلِبُ مَعْنَاهُ الى الاستقبالِ كمَا قلَبَتْ هَذَا في بَابِ الابتداءِ ، وانْ بَدْخُلُ عَلَى المَاضِي فَتَقْلِبُ مَعْنَاهُ الى الاستقبالِ كمَا قلَبَتْ لَمْ مَعْنَى يَفْعَلُ الى فَعَلَ تقولُ : انْ حَرَجْتَ خَرَجْتُ ، والمَعْنَى انْ تَخْرُجُ أُخْرُجُ ، كمَا أَنْ المَعْنَى فِي قَوْلِكَ لَمْ تَقَمْ : انْ خَرَجْتَ خَرَجْتُ ، وهَذَا القَلْبُ فِي أَنْ أَوْجَبَ مَنهُ فِي الْمَلِي مَنْهُ اللَّهُ مُنْ أَنْ أَوْجَبَ مَنهُ فِي الْمَالِي كَا أَلْ أَلْ مَن اللّهُ اللّهَ الْمَلْ فِي أَنْ أَوْجَبَ مَنهُ فِي الْهُمْ عَلَى الْمَعْنَى الْ فَعَلَ تَقُولُ : انْ خَرَجْتَ خَرَجْتُ ، وهَذَا القَلْبُ فِي أَنْ أَوْجَبَ مَنهُ فِي الْمُلْكُ وَلُكَ لَمْ مَنْ مُعْنَاهُ المَالِمُ فَي أَنْ أَوْجَبَ مَنْهُ فِي الْمَالِدِ فَيْمَا المَنْهُ فِي أَنْ أَوْجَبَ مَنْهُ فِي الْمَالِي اللْهَلِهُ فِي أَنْ أَوْجَبَ مَنهُ فِي الْمُنْ الْمَالِي فَعَلَ تَلْكَ أَنْ أَنْ أَوْجَبَ مَنْ الْمَالِي اللْهَ الْعَلْمُ فَي أَنْ أَوْجَبَ مَلْ الْمَالِي الْمَالِي فَيْلُ الْمُ الْمَالِدُ فَي أَلْ الْعَلْمُ فَي أَلْ الْمَالِي الْمُ الْمَالِقُلُ الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِقُ الْمَالِي الْمَالِقُولُ الْمَالُولُ الْمَالُولُ فَي الْمَالُولُ الْمُ الْمَالِقُلْمُ الْمَالِي الْمَالِقُلْمُ الْمَعْلِ اللْمَلْمُ الْمَالُولُ الْمُعْمَلِ الْمُعْلِقُ الْمَالِقُلْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمَالُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمَالُولُومُ الْمَالُولُ الْمَالُولُ الْمُؤْمِلُ الْمِهُ الْمُو

⁽١) ج: الجمازات. تحريف.

⁽٢) من ب وج. الصواب. وفي الأصل «بمموعها». تحريف.

⁽٣) ب،ج: كما كان.

لَمْ لأَجْلِ أَنَّ لَمْ مَعْنَاهُ النَّفيُ ، وذَلِكَ لا يَقْتَضِي المَاضِي دُونَ الحَالِ والاستقبالِ وَلَيْسَ كذلكَ انْ لاَّنَهُ مَوْضُوعٌ عَلَى الشَّرْطِ والجَزَاءِ(٤) ، فلا يَكُونُ الا في المستقبلِ(٥) وَقَدْ يَأْتِي في الجَزَاءِ مَا هُو مَاضِ في ظَاهِرَ الحَالِ حَمْلاً عَلَى المَعْنى كقولهِ :

/ ۲۹۰/ اذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةً وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بِهِ بُدَّالًا)

(٧ فالولادَةُ أَمْرُ مَاضٍ ٧) الا أنّه لَمّا كَانَ المَقْصُودُ وَجَدْنِنِي شَرِيفَ الأَم جَازَ وُقُوعُهُ فِي الجَزَاءِ لِجَرْي مَعْنَى الاستقبالِ فِيهِ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذا قلت اذَا مَا انْتَسَبْنَا وَجَدْتَنِي كَذَا ، كَانَ وَجَدْتَنِي مُسْتَقْبُلاً ، فَهَذَا قُولُ أَصْحَابِنَا . ومِمّا يَصْرِفُهُ عِنْدِي الى التَّحْقِيقِ أَنَّهُ جَعَلَ كَانَ وَجَدْتَنِي مُسْتَقْبُلاً ، فَهَذَا قُولُ أَصْحَابِنَا . ومِمّا يَصْرِفُهُ عِنْدِي الى التَّحْقِيقِ أَنَّهُ جَعَلَ كَانَ وَجَدْتَنِي مُسْتَقْبِلاً ، فَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا . ومِمّا يَصْرِفُهُ عِنْدِي الى التَّحْقِيقِ أَنَّهُ جَعَلَ هَذَهِ الولادَةُ شَيْئًا لَمْ يَحْصُل بَعْدُ لوقوعِ الخِلافِ فِيهَا ، حَتّى كَأَنَّها قَالَتْ : تَلِدُك غَداً لَئِيمَةٌ ، وقَالَ : [هُوَ : لا] (^) بَلْ تَلِدُنِي شَرِيفَةٌ ، بِمَعْنَى أَنَّ الشَّكَ لِمَا وَقَعَ ، ولَم يُعْلَمُ أَلْثِيمةٌ وَلَذَنْنِي أَمْ شَرِيفَةً ، صَارِتِ الشَّرِيفَةُ التي يَظْهُرُ أَمْرُهَا غَداً كَأَنَّها تَلِدُنِي فِيهِ حَتّى كَأَنِي لَمْ أَوْجِدْ . (٩) ومِثْلُ ذَا قُولُ الآخِر :

/٧٨٠/ انْ كَانَ مَا بُلِّغْتِ عَنِّي فَلا مِنِي صَدِيقِي وسُلَّتْ مَن يَدَيُّ الأَنَامِلُ (١٠)

فَكَانَ تَامَّةٌ بمنزلةِ وَقَعَ وَوُجِدَ ، وِمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّيءَ الذي بُلِّغَ انْكَانَ صَادِقاً مُبَلِّغَهُ فقد

⁽٤) ب ، ج : على الشرط والتعليل .

^(•) ج: في الاستقبال.

⁽٦) هذا البيت كما في حاشية شرح شواهد المغنى منسوب لزائدة ابن صعصعة ألفقعسي يعرض فيه بزوجته .
وهو غير منسوب في مغنى البيب ش ٣٠ ج ٢٧٦/١ ، وشواهده ش ٧٧ ج ٨٩/١،
والشاهد في قوله و لم تلدني ، فهو محمول على معنى المغيي وان كان مضارعا حملا على ظاهر الحال .
والتقدير فيه عند النحاة تبين أنّى لم تلدني .

⁽٧-٧) بدله في ب و ج : فلم تلدني فعل ماض .

⁽ A) من ب و ج الصواب. وفي الأصل « هؤلاء ». تحريف.

⁽٩) ب، ج: لم يوجد. تحريف.

⁽١٠) نسب أبو تمام هذا البيت في ديوان الحماسة ٣٥/١ لمعدان بن جواس الكندي – محضرم أدرك الجماهلية والاسلام – وتابعه في هذه النسبة المرزباني في معجم الشعراء ٤٠٧ ، والمرزوقي في شرح – الحماسة ق ١/٩ ج ١/٥٧/ • كما نسبه المرزوقي أيضا لمعدان ابن مضرب ق ١/٥٧٥ ج ١/٣٣٣/٣.

ونسبه الآمدي في المؤتلف ص ٥٨٥ لحجية بن المضرب السكوني – يكنى أبا حوط شاعر جاهلي فارسي – .

وجد، وهو يقولُ مع ذلك : انْ يَكُنْ [وانْ يَقَعْ] (١١) ما بُلَعْتَ ، فَيُجْرِيهِ عَلَى طَرِيقِ الاستقبالِ ، لأجْلِ أَنَّهُ لَمّا أَدْعَى فيه الكذب صَارَكَانَّ الذي أَخْبَرَ بِهِ زَعَمَ أَنَّهُ يَكُونُ بَعْدُ ، حَتّى يَقُولَ : انْ يَقَعْ مَا بُلِّغْتِ ، وذَاكَ أَنَّهُ يَصِيرُ واقعاً عِنْدَهُ على الحقيقةِ اذَا صَحَّ أَنَّهُ صِدْقٌ خَالِصٌ ، وصِحَّةُ الصَّدْقِ مِمّا لَمْ يَدْخُلْ فِي المُضِيِّ بوجِهِ فَكَانَّهُ قَالَ : ال أَنْ وَجُودَهَا يَتَقَرَّرُ بِصِحَّةِ الدَّعْوَى ، وصِحَّةُ الدَّعْوى مِن صَارَتْ كَأَنَهَا لَم تُوجَدُ بَعْدُ لأنْ وُجُودَهَا يَتَقَرَّرُ بِصِحَّةِ الدَّعْوَى ، وصِحَّةُ الدَّعْوى مِن المُنْتَظَرَ فَجَازَ أَنْ تَقُولَ : اذَا انْتَسَبْنَا (١٣) وَلَدَنْنِي شَرِيفَةٌ (١٤ أَو مَتَى تَنْتَسِبْ تَلِدْنِي شَرِيفَةٌ . الشَّرِيفَةُ اللهُ عَلَى وَلادَةِ اللهُ مِن المُنْتَظَرَ فَجَازَ أَنْ تَقُولَ : اذَا انْتَسَبْنَا (١٣) وَلَدَنْنِي شَرِيفَةٌ (١٤ أَو مَتَى تَنْتَسِبْ تَلِدْنِي شَرِيفَةٌ . الشَّريفَةِ ، فَاعْرُفْهُ . الشَّريفَةِ ، فَاعْرُفْهُ .

وأمّا قَوْلُكَ : انْ كُنْتَ خَرَجْتَ أَمْسِ فانّي أَعْطِيكَ (١٦ فانَّ كَانَ فيهِ مَاضٍ في اللّفْظِ١٦) ومُسْتَقْبُلُ في المَعْنَى فكأنَّكَ قُلْتَ : انْ تكُنْ خَرَجْتَ أَمْسِ . وهَذَا النَّحْوَ شَائِعٌ كَقَوْلِهِ :

/٢٨٦/ وانْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّي خَلِيقَةٌ فَسُلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكِ تَنْسُلِ(١٧)

فَقَوْلُهُ قد ساءَتُكِ ، مَاضٍ وَقَعَ في خَبِرتَكُ وهو مُسْتَقَبُلُ ، وذَاكَ أَنَّ المَعْنَى عَلَى

⁽١١) من ب و ج. أولى.

⁽١٢) من ب، السَّواب وفي ج «ان صح» وفي الأصل «أيصح». يُحريف.

⁽١٣) ب، ج: اذا ما انتسبنا.

⁽١٤ – ١٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٥) ب، ج: اثبات « في اللفظة » .

⁽١٦ – ١٦) بدله في ب و ج : فان كان في اللفظ ماض.

⁽١٧) لامريء القيس في ديوانه (تحقيق السندوبي) ق ٢٧/٥٣ ص ١٢٨ ، وشرح المعلقات للزوزني (معلقته) ٢١ ص ٢٣ ، وعتار الشعر الجاهلي ق ١٩/١ ص ٢٥ ، وشرح ديوان الحجاج للأصمعي ١٩٢ (العجز) ، وديوان الهذليين ١٤١/١ ، وشرح الحياسة للمرزوقي ١٤١/١ – (العجز) ، وروايته في ديوان الهذليين ، وان

والشاهد فيه بجيء البيت على معنى الزمن الماضي المستقبل وهو ماكان ماضياً في اللَّفظ مستقبلًا في المعنى .

قَوْلِكَ : انْ يَصِحَّ خُرُوجُكَ أَمْسِ وانْ يَكُنْ خُرُوجُكَ أَمْسِ مَوْجُوداً (١٨) اليومَ ، بِمَعْنَى أَنْ يَكُنْ صَحِيحاً ، لِأَنْكَ تقولُ ذَلِكَ مُجَوِّزا أَنْ لا يكونَ خرجَ . وذَا كَلامٌ على وَجْهِهِ ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي هَذَا النَّحْوِلاً) اختلافٌ على قَوْلِ لا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ غيرُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ .

والجُمْلَةُ أَنَّ الجَزَاءَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يكونَ بالمَاضِي ، فَكُلَّ ماضٍ وقعَ فيهِ وَجَبَ أَنْ يُنَاسِبَ المُسْتَقْبَلَ ويَعُودَ اليهِ(٢٠) من وجهٍ ، فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَليّ :

" وجَزَاءُ الشَّرْطِ ثَلاثَةُ أَشْيَاءَ : أَحَدُهَا الفِعْلُ وقَدْ ذَكَرْنَاهُ . والآخَرُ الفَاءُ في نَحْوِ أَنْ تَاثِنِي فَأَنْتَ مُكُرَمٌ مَحْبُو ، وانْ تُخْرِج الدَّلُو فَلَكَ دِرْهَمٌ . وفي التّنزيل (فَمَنْ يُؤْمِنْ بَرَبّهِ فَلا يَخَافُ بَخْساً ولا رَهَقاً) – (٢١) والتَّالِثُ اذا في قَوْلِهِ تَعَالَى – (وانْ تُصِبْهُمْ سَيَّنَةً بِمَا قَدَّمَتْ أَيدِيهِمْ اذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) – (٢٢) ، فَمَوضِعُ الفَاءِ مع ما بَعْدَهُ جَزْمٌ ، وكَذَلِكَ مَوْضِعُ اذَا وَمَا بَعْدَهُ الجَزْمُ فيهِ ، وعَلَى مَوْضِعُ اذَا وَمَا بَعْدَهَا بدلالةِ أَنَّهُ لو وقع (٣٢ في مَوْضِع ذلك فِعْلُ لظهرَ الجَزْمُ فيهِ ، وعَلَى هَذَا قِراءَةُ بَعْضِ القُرَّاءِ – (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هَادِي لَهُ وَيَذَرُهُمْ) – (٢٤) [فَجَزَمَ يَذَرَ مَعَ جَعْلِهِ إِيّاهُ على مَوْضِع فَلا هَادِي] (٢٠٠) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

⁽ ۱۸) ج : موجود ، سهو ،

⁽ ١٩) ب : في ذا النحو.

⁽۲۰) ب ۽ ج: عليه.

⁽٢١) آية ١٣ / الجن ٧٧. وقوله (ولا رَهَقاً) غير مثبتة في طأ.

⁽۲۲) آية ۲۳/ الروم ۳۰.

⁽٢٣) سقطت في افي ط.

⁽٢٤) آية ١٨٦/الأعراف ٧.

وفي الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٤٣ : « ونَذَرُهُمْ » – بالنون والرفع ، والياء والجزم ، فالحجة لمن قرأ بالنون والرفع أنه استأنف الكلام ، لأنه ليس قبله ما يرده بالواو عليه . والحجة لمن قرأه بالياء والجزم انه عطفه على موضع الفاء في الجواب من قوله « فلا هادي له » .

⁽٢٥) ما بين العاضدتين من ب: واثباته أبين.

اعْلَمْ أَنَّ الضَّرْبَ الأوّلَ من جَوابِ الشَّرْطِ هُوَ الفِعْلُ نَحْوَ أَنْ تَذْهَبُ أَذْهَبُ ، وانَّما جَاءَ الجَوَابُ بالفاءِ حَيْثُ لَمْ يُقْدَرْ عَلَى الجَزْمِ فَقِيلَ : انْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مُكْزُرًمٌ لأنَّ قَوْلَكَ : أَنْتَ مُكْرَمٌ ، ليسَ مِمَّا يَنْجَزِمُ اذ هُوَ جملةً مِنَ الاسم ، والأَسْمَاءُ لا تُلجَزَمُ . فَلَمَّا أُريدَ أَنْ تُجْعَلَ هَذِهِ الجُمْلَةُ جَزَاءً أَتِيَ بالفَاءِ فَقِيلَ : انْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ ، إِيدُكَ الفَاءُ عَلَى تَعَلُّق هَذِهِ الجُمْلَةِ بالشَّرْطِ مِنْ حَيْثُ ان الفاء تأتي لاتباع الشيء الشيء |، ولا تكون في ابتداء الكلام فاذا قلت إِنْ تَأْتِنِي فأنتَ مُكْرَمٌ ، عُلِمَ أَنَّ قَوْلَكَ : أَنْتَ مُكْرَمٌ ، جَوابٌ لقولكَ : ان تأتني ، اذ لوكان كلاما منقطعا لما دخله الفاءُ وقيل : انْ تَأْتِنِلِي أَنْتَ مُكْرَمٌ ، او إِنْ تَأْتِنِي وَأَنْتَ مُكْرَمٌ ، ولا يَقَعُ بَعْدَ الفَاءِ فِعْلٌ يمكنُ جَزْمُهُ الا على الْهَار يَصْرفُهُ عَن الجَزْم ، وذَلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى – ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بَرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْساً ولا رُهَقاً ﴾ – التّقديرُ فهوَ لا يَخَافُ ، لأَجْل أنَّكَ لَوْ لَمْ تُقَدِّرْ ذلكَ لَمْ يَكُنْ للفَاءِ وَجْهٌ من حَيْثُ أَنَّها تَأْتِي عِنْدَ امتناع الجَزْم وأَنْتَ لو قَدَّرْتَ في قَوْلِهِ تَعالَى – ﴿ فَلا يَخَافُ ﴾ – أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى حَدْفِ // المُبْتَدَأَ نَحْوَ فَهُوَ لا يَخَافُ لَكُنْتَ قَدْ أَدْخَلْتَ الفَاءَ عَلَى مَا يَصِيحٌ جَزْمُهُ إِنَحْوَ أَنْ تَقُولَ : فَمَنْ يُؤْمِنْ بَرَبِّهِ لا يخف بَخْساً ، واذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يكونَ لا يَهْخَافُ خَبَرَ مُبْتَدأِ مَحْذُونٍ ، نَحْوَ فَهُوَ لا يَخَافُ [ليكون](٢٠) مُمْتَنِعاً مِنَ الجَزْم . وَلَوْ لَمْ أَيْكُن الأصْلُ في الجَوَابِ أَنْ يكونَ فِعْلاً مَجْزُوماً نَحْوَانْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، وَكَانَ الْفَاءُ مَعَ مَا بَعْدَهُ غَيْر وَاقع مَوْفِعَ الفِعْلِ المَجْزُومِ وفَرْعاً عليهِ لِمَا جَاءَ نَحْوُ قَوْلِكَ : انْ تَأْتِنِي فَأَنَا أَكْرَمُكَ وأَعُظُّمْ أَمْرُكَ (٢٧ بالجَزْمُ حَمْلاً عَلَى مَوْضِع فَأَنَا أَكْرِمُكَ ٢٧) كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ - (مَنْ يُضْلِل اللهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ [يَعْمَهُونَ]) -(٢٨) فَجُزَمَ يَذَرْهُمْ (٢٩) لأنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى - (لا هَادِيَ لَهُ) - جُمْلَةً قَامَت مَقَامَ فِعْلِ مَجْزِوم ، وَعَلَّقَها(٣٠) الفَاهُ بِمَا قَبْلَهَا كَمَا يُعَلَّقُ الجَزْمُ فِي قَوْلِكَ : انْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، أَذْ بِهِ يُعْلِّمُ أَنَّهُ جَزَاءٌ . فَالأَصْلُ : مَنْ يُضْلِلِ اللهُ لا يُهْدَ ويَذَرَّهُمْ ، وَلَوكَانَ فَلا هَادِيَ لَهُ ، غَيْرَ فَرْع عَلَىٰ هَذَا الفِعْل الجزوم لَوجَبَ أَنَّ لا يُجْزَم المَعْطُوفُ عَلَيْهِ الذي هُوَ يَذَرْهُمْ ، وَلا يُقَدَّرُ فِي الشَّيءِ إِعْرَابٌ الإَبَعْدَ أَنْ بَكُونَ

⁽٢٦) كذا في ب و ج. الصواب وفي الأصل اليكن، سهو.

⁽۲۷ – ۲۷) مکرر فی ب سهوا.

⁽ ٢٨) الزيادة في الآية من ب و ج .

⁽ ۲۹) ب ، ج : ويذرهم .

⁽۳۰) ج: وعقلها. تحريف.

وَاقِعاً مَوْقِعَ مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ الاعرابُ(٣) وَنَاثِبًا عَنْهُ ، فَلا يُقَالُ: انَّ الجُمْلَةَ فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَهَبَ أَخُوهُ (٣٢) ، في مَوْضِع جَرَّ الالآنَّها وَقَعَتْ مَوْقِعَ المُفْرَدِ الْمَجْرُودِ ، مَرْتُ بِرَجُلٍ ذَهَبٍ أَخُوهُ ، وَعَلَى ذَا يَجْرِي الكَلامُ.

فَيَنْبُغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْفَاءَ يَدْخُلُ حَيْثُ لا يُقْدَرُ فِيهِ عَلَى الْجَزْمِ فِعْلاَ كَانَ مَا بَعْدَهُ او السَمَّ اللَّاسُمُ [نَحُو](٣٣) مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِكَ : انْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مُكُرَمٌ ، والفِعْلُ نَحُو قَوْلُكَ : انْ تَلْقَ زَيْدً عَمْرًا فَلَيْكُرِمْهُ ، وَذَاكَ (٣٤) أَنَّ أَكْرِمْهُ أَمْرٌ مَوْقُوفٌ فَلا يُمْكِنُ جَزْمُهُ اذِ السَّاكِنُ لا يَقْدَرُ على اسْكَانِهِ . وكذَا اذَا قُلْتَ : انْ يَلْقَ زَيْدٌ عَمْرًا فَلْيَكْرِمْهُ ، لأَجْلِ أَنَّ الْفَعْلَى فَلْ السَّكِنُ لا يَقْدَرُ على اسْكَانِهِ . وكذَا اذَا قُلْتَ : انْ يَلْقَ زَيْدٌ عَمْرًا فَلْيَكْرِمْهُ ، لأَجْلِ أَنَّ الْفَعْلَى عَلَى لَفُظِ الْفَعْلَى عَلَى لَفُظِ اللّهُ عَلَى اللّهُ فَلَا الْمَعْنَى اللّهُ فَلَا الْمَعْنَى عَلَى اللّهُ فَلَا الْمَعْنَى اللّهُ فَلَا الْمَعْنَى عَلَى اللّهُ وَلَا يَكُونُ التَّقْدِيرُ فِي ذَا النَّحْوَ حَذْفَ المُبْتَدَأُ فَلا تَقُدِيرِ ذَلِكَ هُو اللّهُ عَلَى اللّهُ فَلَا اللّهُ تَقَلّى اللّهُ فَلَا الْمَعْنَى اللّهُ فَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ فَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ فَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ فَلَى اللّهُ فَلَو اللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْكَ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْكَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْكَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّ

الضَّرْبُ النَّالِثُ (٣٦) : مِمَّا يُجَابُ بِهِ (٣٧) الشَّرْطُ اذَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ : - (وَانْ تُصِبْهُمْ سَيَّنَةٌ بِنَمَا قَدَّمَتْ أَيديِهِمْ اذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ -(٣٨) فَهُمْ مُبْتَدَأً ويَقْنَطُونَ –

⁽٣١) سقط قوله «الاعراب» في ب و ج.

⁽٣٢) ج: أبوه.

⁽٣٣) من ب. أولى.

⁽ ٣٤) ب ، ج : وذلك .

⁽٣٥-٣٥) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٣٦) ب ، ج: والضرب الثاك.

⁽٣٧) سقطت ﴿به، في ب.

⁽ ٣٨) آية ٣٦ / الروم ٣٠ .

خَبْرُهُ ، واذَا بِمَنْزِلَةِ أَلْفَاءِ فِي تَعْلَيْقِهِ الجُمْلَةَ بِالشَّرْطِ ، وذَاكَ أَنَّ اذا هَذِهِ ظَرْفُ المُفَاجَأَةِ فِي قَوْلِهِ :

/٧٨٧/ وَكُنْتُ أَرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً اذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ (٣٩)

ال وهي دَالَةٌ عَلَى التَّمْقَيِبِ الذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الفَاءُ فَاذَا قُلْتَ : مَرَرُتُ بِهِ ذَا هُو عَبْدٌ ، فَكَانَ كَحَضْرَتِي وَمُتَضَمِّنُ لِمَعْنَى التَّعْقِيبِ الذِي هُوَ الفَاءُ ، واذَا كَانَ كَذَلَكَ كَانَ قُولُهُ عَرَّ مَكَانِ كَحَضْرَتِي ومُتَضَمِّنُ لِمَعْنَى التَّعْقِيبِ الذِي هُوَ الفَاءُ ، واذَا كَانَ كذلَكَ كَانَ قُولُهُ عَرَّ وَجُمْلَةُ وَجَلَّ - (اذَا هُمْ يَقْنَطُونَ فِي مَوْضِع جَرْم لِوقُوعِهِ مَوْقِعَ يَقْنَطُوا اذَا قُلْت : وانْ تُصِبْهُمْ سَيَّنَةٌ فَهُمْ يَقْنَطُوا . اذَا هُمْ يَقْنَطُونَ فِي مَوْضِع جَرْم لِوقُوعِهِ مَوْقِعَ يَقْنَطُوا اذَا قُلْت : وانْ تُصِبْهُمْ سَيَّنَةٌ يَقْنَطُوا . وجُمْلَةُ ومَنْ قَالَ : انَّ قَوْلُهُ عَرَّ وجَلَّ - (اذَا هُمْ يَقْنَطُوا اذَا قُلْت : وانْ تُصِبْهُمْ يَقْنَطُوا . فَا يَعْولَ عَلَيْهِ انْ يَقُولَ . فَا الْعَلْمِ المَحْرُوم ، نَحْوَ أَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، وذلكَ (' ') أَن اذَا بِمَنْولِهُ المَعْمَلُوبُ مِنَ الفَاءِ كَانَ التَّقْدِيرُ (' ') قَانِيا تَضَمُّنُ مَعْنَى النَّعْقِيبِ والا تُبَاعِ . واذَا حَصَلَ مِنْهُ المَطْلُوبُ مِنَ الفَاءِ كَانَ التَّقْدِيرُ الْ) فَانَيْ . كَمَا أَنَّ الجَوابِ اذَا وُجِدَ مَجْوَمًا عُلِمَ أَنَّهُ مِنْ الْفَاءِ كَانَ التَّقْدِيرُ اللَّهُ الْمَاءِ فَي مُنْ الفَاءِ كَالَ النَّا التَقْدِيرُ فَاذَا هُمْ مُخَالُونَ ، جَازَ أَنْ يُقَالَ انَّ التَقْدِيرَ فَاذَا هُمْ بَعْنَمُ اللَّهُ عِلَى الْجَوْلُ . وَغَيْرُ مُنْقَطِع عَنْهُ فَلَمْ يَقْتَقُو الى الفَاءِ . فَلَوْجازَ أَنْ يُقَالَ انَّ التَقَدِيرَ فَاذَا هُمْ بَعْزَلُهُ وَلَاكَ (' ') يُقَالَ انَّ التَقْدِيرَ فَاذَا هُمْ بَعْضُوبُ فَاضُوبُ ، جَازَ أَنْ يُقَالَ انَّ التَقْدِيرَ فَاذَا هُمْ يَعْفُونَ ، جَازَ أَنْ يُقَالَ : انَّ التَقْدِيرَ انْ يَقْولُ الْ الْقَاءِ . فَاضُوبُ فَاضُوبُ ، فِالْمُ عَلَى الْخَلَاكُ لا يَجُوذُ بَعْشِوبُ الْمُوبُ الْمُوبُ مُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ . عَلْو اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْ

وبَعْدُ فَلَوْ كَانَ على اضْمَارِ الفَاءِ لَوجَبَ أَنْ لا يَجِيءَ الا فِي الظُّرُورَةِ كَقَوْلِهِ :

⁽ ٣٩) من شواهد سيبويه التي لم يعلم قاتلوها .

أنظر سيبويه والشنتمري ٧٧/١، والمقتضب ٧٥١/٣ والخصائص ٣٩٩/٣ ، والمفصل ١٧١ ، وشرحه لابن يعش ٤٩٧/ ، والمفصل ١٧١ ، وهم الموامع يعيش ٤٩/٤ ، وشرح التصريح ١٨/١ ، وهم الموامع الموامع ١٣٨/١ ، وشرح الأشموني ٤٠/١ ، والخزانة ٣٠٣/٤ وشرح الشواهد للعاملي ٤٠ ، والدرر اللوامع ١١٥/١ .

واللهزمة موضع اللكز. وهو في أصل الحنك الأسفل.

والشاهد فيه مِميء اذا ظرفا يفيد المفاجأة.

⁽٤٠) ب،ج: وذاك. (٤١٤) ب،ج: كان تقديره.

⁽٤٢) ج: علا. تحريف.

/٢٨٨/ مَنْ يَفْعَلُ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُ بِالشَّرِ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ (٤٣) أَرَادَ: فاللهُ فَلمَّا ساغَ في حَالِ الاخْتِبَارِ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى اضْمَارِ الفَاءِ.

ومِمًّا يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الجَزْمِ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ المَجْزُومِ مِثَالُ المَاضِي إِذَا وَقَعَ فِي المُجَازَاةِ ، فَاذَا قُلْتَ : انْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ ، كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَجْزُومُ الْمَوْضِعِ ، لأنَّ الأصْلَ المُسْتَقْبَلُ نَحْوَ أَنْ تَضْرِبْ اضْرِبْ ، وكَفَى دَليلاً على أنَّه الأصْلُ أنَّ المَاضِي لأنَّ الأصْلَ المُسْتَقْبَلُ نَحْوَ أَنْ تَضْرِبْ اضْرِبْ ، وكَفَى دَليلاً على أنَّه الأصْلُ أنَّ المَاضِي قَدْ انْقَلَبَ مَعْنَاهُ حَتَّى قُلْتَ : انْ ضَرَبْتَ زَيْداً غَداً ضَرَبْتُكَ بَعْدَ غَدٍ .

واعْلَمْ أَنَّ الجَزَاءَ اذَاكَانَ فِعْلاً لَمْ يَدْخُلْ مِن ثَلاثَةِ أَوْجُهِ : أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ الاُوَّلُ مُضَارِعاً لَفُظاً ، والثّانِي مَاضِياً نَحْوَ قَوْلِكَ : أَنْ تَضْرِبْ زَيْداً ضَرَبْتُكَ ، فَلَيْسَ فِي ذَا الا جَرْمُ الأَوْلِ الذي هُوَ الشَّرْطُ ، وابْقَاءُ الثّانِي عَلَى سَمْتِ المَاضِي .

والوَجْهُ النَّانِي : أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرْطِ والجَزَاءِ مُضَارِعاً نَحْوَ أَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ أَضْرِبُ أَضْرِبُ . فَالْ (٤٤) أَضْرِبُ ، فَالا يَجُوزُ فِي هَذَا الا جَزْمُهُمَا جَمِيعاً لا تَقُولُ : انْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ . فانْ (٤٤)

⁽ ٤٣) نسب سيبويه هذا البيت في ١/٣٥/١ لحسان بن ثابت الأنصاري وليس في ديوانه (نشر المكمي) وورد بهذه النسبة في الدرر اللوامع ٧٦/٢ ، ونسبته بعض المراجع نقلا عن سيبويه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت (ولعل مرد هذا اختلاف أصول الكتاب) كها نسب البيت لكعب بن مالك الأنصاري (أنظر ديوانه ق ١ / ٢٧) ص ٢/ ٨٠ .

والبيت منسوب لعبد الرحمن بن حسان في نوادر أبي زيد ٣١ ، والمقتضب ٧٧/٧ ، والأمالي الشجرية ١٠/١ (روى صدره في ٨٤/١) ، واللسان (بجل) ٤٩/١٣ ، ومغنى اللبيب ش ٨١ ج ٨٠١ ، وشرح ٢٥١/٣ ، وشواهد المغنى ش ٧٧ ج ١٧٨/١ (ذكر نسبة البيت لكعب بن مالك) و ٢٨٦ (صدره) والأشباه والنظائر ٣٦/٤ (صدره) و ١٣٥ وشرح الشواهد للعاملي ٣٩٥ .

وغير منسوب في الخصائص ٢٨١/٣ ، والمفصل ٣٣١ (ضدره) والروض الأنّف ٢٨٦/١ (الصدر) والشواهد الكبرى للعيني ٧٨/١ (صدره) وشرح الكافية ١٨٣/٣ .

وروايته في سيبويه والشنتمري « عند الله سيان » وذكر أبو زيد أن الأصمعي روى صدر البيت : من يفعل الخير فالرحمن يشكره قال أبو زيد : فسألته عن الرواية الأولى فذكر أن النحويين صنعوها وقد أشار الى رواية الأصمعي أيضا ابن يعيش .

وبهذه الرواية ورد في الروض الأنف.

والشاهد في البيت حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة. التقدير فالله يشكرها.

⁽ ٤٤) وان .

جَاءَ ذلكَ في ضَرُورَةِ الشِّعْرِ فَعَلَى التَّقْدِيمِ والتَّأْخيرِ عِنْدَ صَاحِبِ الكِتَابِ نَحْلُ أَضْرِبُ أَنْ تَضْرِبُ ، وأَنْشَدَ :

/٢٨٩/ يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ النَّكَ انْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ (١٠)

لَمْ يَجْعَلُ نُصْرَعُ جَوَاباً ولكنّهُ نَوى بهِ التَّقْدِيمَ عَلَى أَنْ يكونَ خَبَرَ أَنَّ كَلاماً مُبْتَدَأً ويكونُ تَقْدِيرُكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ ، كَمَا تَقُولُ : آتِيكَ انْ تَأْتِنِي ، فَتَجْعَلُ آتِيكَ ، قَبْلَ الشَّرْطِ وَيكونُ تَقْدِيرُكَ إِنْ تَآتِنِي آتِكَ ، الا أَنْكَ حَذَفْتَ لِدَليلِ قولِكَ : آتِيكَ ، قَبْلَ الشَّرْطِ عَلَيْهِ ، وَ [لا] (٤٠١) يحوزُ في الكَلامِ أَنْ تَقولَ : انْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ أَضْرِبُكَ ، فَرَفَعَ على نِيّةِ التَّقْدِيمِ ، لأَجْلِ أَنْكَ اذَا نَوْيْتَ بهِ التَّقْدِيمِ أَخْتَجْتَ الى أَنْ تُضْمِرَ جَوَاباً نَحْو أَضْرِبُكَ أَنْ تَضْرِبُ أَنْكُ الْمَرْبُكَ أَنْ تَقْدِيرُكَ فيهِ التَّقْدِيمِ أَخْتَجْتَ الى أَنْ تُضْمِرَ جَوَاباً نَحْو أَضْرِبُكَ أَنْ تَضْمِر بَوَاباً نَحْو أَضْرِبُكَ أَنْ تَصْمِيرَ مَوْاباً نَحْو أَنْ الذي وَقَعَ بَعْدَ الجَزاءِ كَانَ تَقْدِيرُكَ فيهِ التَّقْدِيمَ واضْمَارَ جَوابِ اخْرَخُووجاً مِنَ الحِكْمَةِ ، فَلا يَجوزُ حَيْثُ لا يَضْطُرُ اللهِ تَصْحِيحُ وَزْنِ أَو اقَامَةً قَافِيَةٍ .

والوَجْهُ النَّالِثُ : أَنْ يكونَ الشَّرْطُ مَاضِياً والجَوَابُ مُضَارِعاً كَقَوْلِكَ انْ أَتَيْنَنِي وَالجَوْب [آتِيكَ](٤٧) فَيَجُوزُ(٤٨) فِيهِ الرَّفْعُ والجَزْمُ ، أمَّا الرَّفْعُ فلأَجْلِ أَنَّ الْجَزَاءَ تَابِعُ للشَّرْطِ فَلَمَّا

^(63) ينسب هذا الرجز لجرير بن عبد الله البجل - من بني يجير (جاهلي) وكان نافر رجلا من الهن الى الأقرع بن حابس التميني حكم العرب فجعل نفسه أخا لحابس لأنه مَمَدّى . وقيل أنما البيت لعمرو بن خام البجلي (أو الماشمي) خاطب به حابسا المذكور بشأن المنافرة المشار اليها (أنظر الخزانة ٣٩٦/٣ - ٤٠٠) (بجل) المحاسب عقيل الجرجاوي ٢٠٠ .

ولعمرو بن خنارم في الشواهد الكبرى للعني ٤٣٠/٤ والخزانة ٣٩٦/٣ و ٣٤٣ والدرر اللوامع ٤٧/١ و ولامر وهما منسوبان لكليها في شواهد المغنى ش ٤٧٠ ج ٣٩٩ و ٣٩٦ والدرر الشواهد ٣٩٤ و وغير منسوبين في المقتضب ٢٧/٧ ، والكامل للمبرد ٧٨ ، والأمالي الشجرية ٤٨١ والأصاف ٢٦١/٢ و وغير منسوبين في المقتضب ٢٧/٧ ، والكامل للمبرد ٧٨ ، والأمالي الشجرية ١٩٤٨ والأصاف ٢٦/٢ ، الموامع ٢١/٢ ، وقد سقط قوله ، يا أقرع ، الثاني في ج . وورد بين البيتين في الشواهد الكبرى الشواهد الكبرى والخزانة بيت آخر هو : « أني أخوك فانظرن ما تصنع ، والشاهد في قوله : ان يصرع أخوك تصرع ، اذكان جراب الشرط مضارعا مرفوعا وفعله مضارعا مجزوما . وهذا من ضرورة الشعر لأنه ما دام حرف الشرط قد جرأى المرد على نية حدف القاهر يفسره بنية التقديم . التقدير أنك تصرع أخوك ، ورأى المرد على نية حدف الفاء في جواب الشرط التقدير فأنت تصرع أو شيء من ذلك .

⁽٤٦) من ب و ج. الصواب.

⁽٤٧) من ب. الصواب. وفي الأصل «أتيتك ، تحريف وهي غير مقرؤة في ب.

⁽ ٤٨) ب ۽ ج : يجوز .

لَمْ يَظْهَرِ الْجَزْمُ فِي الشَّرْطِ حَيْثُ كَانَ مَاضِياً حُمِلَ الْجَوَابُ عليهِ فَلَمْ يُجْزَمْ ، وتُرِكَ على أُوّلِ أَخْوَالِهِ ، وهُوَ الرَّفْعُ فَهُوَ مَرْفُوعٌ فِي اللّفظِ ومُجْزومٌ فِي المَعْنَى .كَمَا أَنَّ يَغْفِر اللهُ لِزَيْدٍ ، فِي اللّفْظِ خَبْرٌ وفِي المَعْنَى دُعَاءٌ مَجْزُومٌ نَحْوَ لِيَغْفِرِ اللهُ [لك](١٩٠).

وأمّا الجَزْمُ نَحْوَ أَنْ أَتَيْتَنِي آتِكَ ، فَعَلَى الظّاهِرِ لأَجْلِ أَنَّ الأَصْلَ أَنْ نَجْزِمَ وانَّهَا لَمْ يُجْزَمِ الشَّرْطُ لامتناعِ الجَزْمِ فِي المَاضِي فَهُو بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : لِيَغْفِرِ اللهُ لزيدٍ ، لأَنَّ أَصْلَ الدُّعَاءِ أَنْ يكونَ مَجْزُوماً باللامِ ، وكُلُّ واحدٍ مِنَ الوَجْهَيْنِ كَثِيرٌ حَسَنٌ ، وعَلَى الرَّفْعِ قَوْلُ زُهَيْر :

/٧١٠/ وانْ أَنَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لا غَاثِبٌ مَالِي وَلا حَرِمُ (٥٠)

يُرِيدُ الحَرامَ . أَيْ غَيْرُ ممنوعِ * [وهُوَ تَأْكِيدٌ (٥٠) في المُضِيّ ، وتَقَدّمٌ فِيهِ . فَلِهَذِهِ النّكتَةَ كَان بَيْنَ الحَالِ والاسْتِقْبَالِ ّهَذِهِ المُشَارَكَةُ ، أَلا تَرَى الى قَوْلِهِ : كُلُّ ما هو آت

⁽٤٩) من ب و ج. أولي.

⁽ ٥٠) لزهير بن أبي سلمي (في مدح هرم بن سنان) في ديوانه ١٥٤ ، ومختار الشعر الجاهلي ق ١٤/٩ ص ٢٩٠ ، وسيبويه والشنتمري ٤٣٦/١ ، والمقتضب ٢٠/٧ ، والكامل ٧٨ ، وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه ٤٧ ، وجمهرة اللغة (خلل) ٢٩٦١ ، وأمالي القالي ١٩٣/١ ، وسمط اللالي ٤٩٦١ ، وتهذيب اصلاح المنطق وجمهرة اللغة (خلل) ٢٩٨ ، وأمالي القالي ١٩٣/١ ، وسمط اللالي ٤٩٦١ ، وتهذيب اصلاح المنطق ٢٨/٢ ، والمفصل ٢٨/٢ ، والمفصل و ٢٨/٢ ، والأنصاف ٢٩٥/٢ و ٦٢٨ (الصدر) ، ومعجم البلدان ٣/٥٥٣ (العجز) ، وأبن يعيش ١٩٦٨ - ١٩٠١ ،

والبيت غير منسوب في همع الهوامع ٢٠/٢. وروى « يو مسغبة في مادة (خلل) من جمهرة اللغة ، واللسان » وسمط اللالي » وشروح سقط الزند » والمسلسل في غريب اللغة (الموضع الأول) . والشاهد فيه وقوع جواب الشرط فعلا مضارعا مرفوعا غير بحزوم » وقد جاء فعل الشرط ماضيا . وهو أمر

والشاهد فيه وقوع جواب الشرط فعلا مضارعا مرقوعا غير بحزوم ، وقد جاء فعل الشرط ماضيا . وهو ام يقبله النحاة لكن الجزم عندهم أحسن . وكما تقدم فالمبرد يؤوله على حذف الفاء في الجواب .

^(*) هنا تبدأ زيادة من ب مقارنة في ج ، وسقطت في غير نسخة الأصل العباره التي وردت بعد الشاهد ونصها : و يريد الحرام أي غير ممنوع وقد أثبت هذه الزيادة لأنها متعلقة بمقتضى السياق ، كما أن فيها توضيحا لرأي عبد القاهر في العلاقة بين جملتي الشرط والجواب من ناحية الزمن والمعنى والحكم . والأرجح في هذه الزيادة أنها ورقة سقطت من الأصل .

⁽٥١) من ج. وفي ب وتأكيده. تحريف.

آت (٥٠) ، فَلَمّا كَانَ كذلكَ كانَ للمستقبل حَظَّ في تَقْدِيرِ النَّبُوتِ وَصِحَّتِهِ فَيهِ وَتَصَوِّدِ ، وَلَمْ يَكُنْ للمَاضِي [الا] (٥٠) الانْتِفَاءُ المَحْضُ الذي لا يَشُوبُهُ النَّبوتَ ولا يُلاحَظُ الوجودُ بِوَجْهِ مِنَ الوُجُوهِ فإنْ قِيلَ : انَّ الحَالَ يَصِيرُ مَاضِياً كَمَا يَصِيرُ المُسْتَقَبَلُ حَالاً ، وكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ لذلكَ اشتراكُ بَيْنَهُ وبَيْنَ الحَالِ كَمَا وَجَبَ بَيْنَهُمَا وبَيْنَ الاسْتِقْبَالِ

لمصيرهِ النَّهَا فالجَوَابُ أَنَّ هذا الاشْتِرَاكَ غَيْرُ مُتَحصّل على الحقيقةِ من حيثُ أنَّه اشتراكُ في الانْتِفَاء والعَدَم . وأمَّا الأوّلُ فَهُوَ اشْتِرَاكُ في الوجودِ وضَدُّ الانْتِفَاء ، ولَيْسَ الاشْتِرَاكُ في المُغنَى كالاشتراكِ في غير مَعْنى .

ويُوضِعَّ الفَصْلَ بَيْنَهُمَا أَنَّكَ تَجِدُ الانْتِقَاءَ بالماضِي أَخَصَّ مِنْهُ بالمُسْتَقْبَلِ من حَيْثُ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ النَّفْيَ وأردٌ على الاثْبَاتِ ، والاثباتُ الأصْلُ والسّابِقُ لا محالةَ والمَاضِي ثَبَتَ ثُمَّ انْتَفَى ، فالنَّفْيُ واقعً فيهِ على حَقيِقَتِهِ وَحْدَهُ .

⁽ ٥٧) من خطبة بن ساعدة الأيادي . أنظر الخطبة في جمهرة خطب العرب رقم ٣٠ جـ ١ /٣٥ - ٣٦ والبيان والتبيين ٢٠٨/١ - ٣٠٨ وصبح الأعشى ٢١٢/١ .

⁽٥٣) كذا الصواب. وفي ب وج. «أولى» تحريف.

⁽٥٤) سقطت «على ذلك» في ج.

⁽٥٥) كذا في ج. الصواب. وفي ب: ١٥ الاثبات ١٠ تحريف.

ويَرْفَعَهَا ، وأَنْ يَدْخُلَ الشَّيءُ عَلَى نَفْسِهِ فَالنَفْيُ اذَا دَخَلَ الكَلِمَةِ أَوَّلاً أَخْرَجَهَا عَنِ الاثْبَاتِ ، فَاذَا دَخَلَ نَفْيٌ ثَانٍ رَفَعَ النَّفْيَ الأَوَّلَ ، واذَا رَفَعَهُ عَادَ الكَلامُ الى أَصْلِهِ وصَارَ ثَامِتاً كَمَا كَانَ .

وتَمَامُ البَيَانِ أَنَّ الاثْباتَ لَيْسَ يُتَصَوَّرُ عَارِضاً فِي المَنْفِيّ كَمَا يَكُونُ النَّفْيُ عَارِضاً في المُثْبَتِ . فانْ قِيلَ : الجَزَاءُ كالشَّرْطِ في أنَّهُ لاَ يَجُوزُ أنْ يكونَ امراً ثَابِتاً ، بَلْ كُلُّ واحِد مِنْهُمَا كَمَا ذَكَرْتَ مسَاو لصاحبهِ في اقْتِضَاءِ مَوْضُوعِهِ أَنْ يكونَ مِمَّا ﴿٣٠ يترجع بَيْنَ أَنْ يُوجَدَ وأَنْ لا يُوجَدَ ٢٠) ثُمَّ جَازَ أَنْ يقعَ في الجَزَاءِ الجُمْلَةُ مِنَ المُبْتَدَأِ والخَبَر علَى التَّأُويِلِ ، نَحْوَ أَنْ تَفْعَلْ فَأَنْتَ جَلِدٌ ، عَلَى مَعْنَى تَثْبُتُ جَلادَتُكَ وَنَصِحُّ . وكذَا انْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ ، أَيْ يَجِب لَكَ ذَلِكَ ، فَكَذَلِكَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزُ وَقُوعَها شَرْطاً عَلَى مِثْل هَذَا التَّأُويل . وَكَانَ يُقَالُ : انْ أَنْتَ كَرِيمٌ فَقُلْتَ (٥٧) كَذَا عَلَى مَعْنَى انْ ثَبَتَ ذَلِكَ كَمَا قُلْتَ : انْ فَعَلْتَ كَذَا فَأَنْتَ كَرِيمٌ (٥٨) ، عَلَى مَعْنَى يَثْبُتُ ذَلِكَ ويَصِحُ لَكَ دَعْوَاهُ فَمَا المَانع من استعالِ الجُمْلَةِ مِنَ المُبْتَدَأِ والخَبَر في الشَّرْطِ كَمَا اسْتُعْمِلَتْ في الجَزَاءِ مَعَ اسْتِوائِهِمَا فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقْتَضِي مَعْنَى َّغَيْرَ وَاجِبِ الْوَجُودِ ، وامْكَانِ التّأولِ في المَوْضِعَيْن فَالجَوَابُ أَنَّ الشَّرْطَ هُوَ أَوَّلُ الكَلام وابْتِدَاءُ هَٰذَا المَعْنَى الذي هُوَ ارْتِبَاطُ أَحَدِ الأَمْرَيْنِ بالآخَرِ ، فَلَو وُضِعَ عَلَى المَجَازِ والنَّاوُّكِ لَمْ يَسْتَنِدْ الى حَقِيقَةٍ تُوضِّحُ أَمْرَهُ ، وأمّا الجَزَاءُ فَيَتْلُو الشَّرْطَ فَاذَا وُضِعَ عَلَى خِلافَ الظَّاهِرِ، وقُصِدَ فِيهِ ضَرْبٌ من التَّاوُّلِ كَانَ ذِكْر الشُّرْطِ قَبْلَهُ عَلَى حَقِيقةٍ ، يَكْشفُ عن الغَرْضِ ويُبَيِّنُ أنَّ الأمْرَ لَيْسَ عَلَى الظَّاهِرِ. ويَسْبقُ الى قَلْبِ السَّامِعِ مَا فَسَّرْنَا مِن انْتِزاعِ مَعْنَىَّ مُتَأَوِّلٍ مِنَ الجُمْلَةِ فُوزَانُهُ وزَانُ الشَّيء يُضْمَرُ بَعْدَ أَنْ يَجْرِي ذِكُرُهُ أُو يَنْطَلِقُ الحَالُ بِهِ فِي أَنَّهُ يَجْرِي عَلَى القِيَاسِ ، ومَا سَأَلَنا (٥٩) السَّائِلَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُضْمَرُ الشَّيْءُ ابتداءً من غَيْرِ أَنْ يكونَ لَهُنَاكَ ذِكَّرٌ أَوْ دَليلٌ سَابقٌ يَدُلُ عَلَى النيّةِ المُسْتَتِرَةِ ويَكْشِفُ عَنْهَا ، وذَلِكَ مَالا يَقْبَلَهُ القِياسُ فاعْرَفْهُ .

⁽٥٦ – ٥٦) بدله في ج: «يترجح وبين ان لا يوجد». تحريف.

⁽ ٥٧) ج: ونلت. تحريف.

⁽ ۸ه) ج : مکرم .

⁽٥٩) ج: ما سهامنا. تحریف.

مَسْأَلَةً منْ جُمْلَةِ هَذَا الفَصْل : ان قِيلَ ذَكَرْتَ أَنَّ الفَاءَ تَدْخُلُ الْذَاكَانَ الجَزَاءُ جُمْلَةً مِنَ المُبْتَدَأِ والخَبَرِ نَحْوَ أَنْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ ، وأَنَّ الجَزَاءَ على الحقلِقةِ ، هُو مَعْني مُنْتَزَعٌ مِنَ الجُمْلَةِ لا هِي نَفْسُهَا وَاحْتَجَجْتَ بأنَّ الاسْمَ لِثُبُوتِ المَعْنَى وَصْفاً للشيء والمُجَازَاةَ تُنَافَى الثُّبُوتِ ، فَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى – (فَمَنْ يُؤْمِنْ بَرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْساً وَلا رَهَقاً ﴾ - (٦٠) أَلَيْسَ لا يَخَافُ فِعْلُ ، وتَقْدِيرُكَ أَنَّهُ خَبْرُ مُبْتَداً نَحْوَ (١١) فَهُو لا يَخَافُ ، لا يُخْرِجُهُ عَن كَوْنِهِ فِعْلاً ، واذَاكَانَ فِعْلاً لم يَكُنْ فيهِ مَعْنَى ثُبُوتِ الشَّىء وَصْفاً فَمَا وَجْهُ دُخُولِ الفَاءِ فِي هَذَا النَّحْوِ، وأيُّ فَرْقِ بَيْنَ أَنْ يُقَالَ : ومَنْ يُؤْمِنْ لا يَخَفُّ ، فَيُجْزَمَ على الجَوَابِ ، وبَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ الفَاءُ ؟ فَالجَوَابُ أَنَّ هَذَا الذي تَوهَّمْتُهُ من اسْلُواءِ الحَالَيْن الَّمَا يُتَصَوِّرُ اذَا لَمْ يَكُنْ الفِعْلُ مَحْمُولاً عَلَى مُبْتَدأً . فأمَّا اذَا حُمِلَ على مُبْتَلَزأ نَحْو فَهُوَ لا يَخَافُ بأن الفِعْلَ يزولُ عن حَدِّهِ وَيَكْتَسِبُ طَرْفاً مِمَّا للاسم لوقوعِهِ مَوْقِعَةً . فَاذَا قُلْتَ : زَيْدٌ يَقُومُ ، فَيَقُومُ بلا خِلافٍ فِي مَوْضِع قَائم ، وللجُمْلَةِ (١٢) اعرابٌ فِي المَوْضع لِقِيَامِهَا مَقَامَ المُفْرَدِ ، وأَمَّا اذَا قُلْتَ : يَقُومُ مِن عَيْرِ أَنْ يُتَنَّبُهَ عَلَى مُبْتَدَأِ فَلَلْسَ هُوَ بواقع مَوْضِعَ (٦٣) قَائِم وَلا لِلْجُمْلَةِ اعْرَابٌ . وَلَوْ كَانَتِ الجُمْلَةُ اذَا وَقَعَتْ خَبِراً لِلْمُثِنَدَأِ عَلَى حَدُّهَا غيرَ مَبْنِيَّةٍ عَلَى شَيء لِمَا كَانَ لِتَقْدِيرِهِمْ الاعرابَ في مَوْضِعَهَا مَعْنَى ۚ ﴿ وَلِمَا مَثْلُوا أَبَداً الجُهَلَ اذَا كَانَتْ فِي نَحْوَ هذِهِ المَوَاضِعَ بِمُغْرَدٍ يُبَيِّنُ ذَلِكَ الاعرابَ المُعْلَدُرَ فيهِ كَقَوْلِهمْ فِي نَحْوِزَيْدٍ ضَرَبْتُهُ : أَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ : زَيْدٍ مَضْرُوبٍ وفِي مَرَرْتُ بِرَجُلِ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ : أَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ رَجُل مَوْصُوفٍ بِكَذَا . وَلَوْلا أَنَّ الجُمْلَةَ قَدْ تَغَيَّرَتْ بِهَا الْحَالُ وَاكْتُسَبَتْ شَيْئًا مِنْ مَعْنَى المُفْرَدِ لِمَا كَانَ تَنْزِيلُهَا مَنْزَلَتَهُ وتَقْدِيرُ اعرابهِ في مَوْضِعِهَا بَبَعْضِ الأجْوَالِ أَوْلَى مِنْهُ بَبَغْضِ . واذَا ثَبَتَ ذَلِكَ تَبَيَّنَ الفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يُقَالَ : مَنْ يُؤْمِنْ بَرَبِّهِ لا يَلْخَفْ ، وبَيْنَ أَنْ يُقَالَ : فَهُوَ لا يَخَافُ ، وظَهَرَ أَنَّ الأَوَّلَ لا يُوجِبُ مِنْ ثُبُوتِ انْتِفَاءِ المَخَالَةِ (٦٤) مَا يُوجِبُهُ

⁽ ٦٠) آية ١٣ / الجن ٧٢ .

⁽٦١) سقطت «نحو» في ج.

⁽ ٦٢) سقطت « الواو » قبل قوله « للجملة » .

⁽ ٦٣) ج : موقع .

⁽٦٤) زيادة لا معنى لها في ج وقعت بين قوله « انتفاء » و قوله » المخافة » ونصها . للمخاطب ما يكون اذا قلت : ان تأتني فأنت مكرم ، وكذا اذا قلت ان لقيت » . وقد أشير في بداية الزيادة بلفظة » زيد » والى نهايتها بلفظة « الى » .

النَّانِي ، كَمَا أَنَّ قَوْلُكَ : انْ تَأْتِنِي أَكْرِمْكَ ، لَيْسَ للإكْرَامِ فِيهِ مِنْ مَعْنَى ثُبُوتِهِ وَصُفاً للمُّخَاطَبِ ما يَكُونُ اذَا قُلْتَ : انْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مُكْرِمٌ . وَكَذَا اذَا قُلْتَ : انْ لَقِيتَ الأبطالِ شَجُعْتَ ، لَمْ تَكُنِ الشَّجَاعَةُ مِنَ الثَّبُوتِ بِمَنْزِلَتِهَا اذَا قُلْتَ : فَأَنْتَ شُجَاعً]*.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِميٍّ :

وقَدْ تَقَعُ أَسْمَاءً مَواقِعَ إِنْ (٢٠) وَتِلْكَ الْاَسْمَاءُ مِنْهَا (٢٠ ما هِي ظُرُوفٌ وَمِنْهَا مَا هِي غَيْرَ ظُرُوفٍ (٢٠) فَمَا كَانَ غَيْرَ ظُرُوفٍ (٢٠) فَنَحْوَ مَا وَمَنْ وَأَيْهُمْ . تَقُولُ : مَنْ تُكْرِمْ أَكْرِمْ ، وَأَيْهُمْ أَعْطِ ، وَمَا تَرْكَبْ ، وَفِي النَّنْزِيلِ – (مَا يَفْتَحِ اللهُ للنَّاسِ مِنْ رَحْمَةً فَلا وَأَيْهُمْ أَعْطِ ، وَمَا تَرْكَبْ ، وَفِي النَّنْزِيلِ – (مَا يَفْتَحِ اللهُ للنَّاسِ مِنْ رَحْمَةً فَلا مُعْسِكٌ لَهَا) – (١٦) وقَالَ تَعالَى – (أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى) – (١٦) ، فَعَلامَةُ الجَرْمِ فِي الْفِعْلِ بَعْدَ أَيْ حَذْفُ النَّونِ التِي تَثْبُتُ عَلامةً [للرَّفْعِ] (٢٠) في يَفْعَلُونَ ، وقَالَ لَعَالَى – (مَهْمَا تَأْتِنَا مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) – (٢٠) .

قَالَ الشُّيغَ الأَمَامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ نَابَتْ مَنَابَ إِنْ لِضَرْبِ مِنَ الاخْتِصَارِ وَالتَّقْرِيبِ وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَجْبُ أَنْ يُقَالَ : انْ تَضْرِبْ زَيْداً اضْرِبْ وَانْ تَضْرِبْ عَمْراً اضْرِبْ ، وانْ تَضْرِبْ خَالِداً اضْرِبْ ، الى مَالا يُقْدَرُ عَلَى اسْتِيفَائِهِ ويَمْتَنِعُ الْغَرْضُ (٧٧) مِنْهُ فَأْتِيَ باسم عَامّ يَشْتَمِلُ عَلَى الْجَمِيعِ ، وتُرِكَ اسْتِعْمَالُ إِنْ مَعَهُ فَقِيلَ : مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، فَدَلَّ عَلَى كُلِّ انْسَانِ وقامَ مَقَامَ انْ كَمَا دَلَّ كَمْ عَلَى العَدَدِ والاسْتِفْهَام . وكَذَا مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ ، لأنَّ

^(*) هنا تنتي الزيادة من ب و ج المشار اليها في هامش (*) مس ١١٠٨

⁽٦٥) ج ۽ ط : موقع أن .

⁽٦٦-٦٦) يدله في ط: ما هي غير ظرف ومنها ما هي ظرف.

⁽٦٧) ب ۽ ج : غير ظروف.

⁽ ٦٨) آية ۲ / فاطر ٣٥ .

⁽٦٩) آية ١١٠/الاسراء ١٧.

⁽٧٠) من ب و ج و ط. الصواب. وفي الأصل والرفع ، تمريف.

⁽٧١) آية ١٣٢/ الأعراف ٧.

⁽٧٢) ج: ويمنع الغرض.

مَا مَبْهُمٌ يَقَعُ عَلَى كُلِّ شَي عَلَمًا قُصِدَ الشَّيَاعُ أَتِيَ بِهِ وَجُعِلَ نَاثِبًا عِن حَرْفِ الشَّرْطِ ، فَجُرِمَ مَا بَعْدَهُ كَمَا تَجْزِمُ اذًا قُلْتَ : انْ تَصْنَعْ شَيْئًا أَصْنَعْ ، وهَذَا حُكُمْ أَيْ لأَنّهُ مُبْهَمٌ مثلُ مَا ومَنْ ، فَاذَا قُلْتَ : أَيَّهُمْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْ لِكَ : مَنْ تَضْرِبْ مِنْهُمْ أَضُرِبْ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى - (أَيًا مَا تَدْعُوا) - التَّقْدِيرُ فيهِ أَضْرِبْ ، وقَوْلُهُ تَعَالَى - (أَيًا مَا تَدْعُوا) - التَّقْدِيرُ فيهِ أَنَّ تَدْعُوا ، ومَا مَزِيدةٌ وتَدْعُوا خِطابٌ للجَمَاعَةِ دُونَ الوَاحِدِ ، فالأَصْلُ تدعون وسَقَطَ النُّونُ للجَرْم .

وهَذِهِ الأَسْمَاءُ لا يَعْمَلُ فِيهَا ما قَبْلَهَا لا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : لَيْتُ (٣٣) من يَأْتِيكَ مَضْرِبُهُ ، وَلَا لِمُهَا صَدْرَ الكلام فَأَمَّا أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً فِي اللّفَظِ دُونَ المَعْنَى . فَالمُبْتَدَأُ فِي المّفْظِ ، وإمَّا أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً فِي اللّفَظِ دُونَ المَعْنَى . فَالمُبْتَدَأُ فِي المّغْنَى واللّفظِ ، وَمَا يُعْجِبُنِي آخُذُهُ ، فَهَذِهِ قُولُكَ : مَنْ يُحْرِمْنِي أَحْرِمْهُ ومَنْ يُخْرِجْ أَخْرُجْ // مَعَهُ ، ومَا يُعْجِبُنِي آخُذُهُ ، فَهَذِهِ الأَسْمَاءُ مَرْفُوعَةُ بالإَنْتِدَاءِ ، لأَجْلِ أَنَّ الفَاعِلَ لا يَتَقَدَّمُ عَلَى الفِعْلِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ الْأَسْمَاءُ مَرْفُوعَةُ بالإَنْتِدَاءِ ، لأَجْلِ أَنَّ الفَاعِلَ لا يَتَقَدَّمُ عَلَى الفِعْلِ ، فَاللّهُ بَحُوزُ أَنْ تَقُولَ الْأَسْمَاءُ مَرْفُوعَةً بالإِنْتِدَاءِ ، وتَجْعَلَ فِي مُؤْمِنِي ضَمَيراً لَهُ مَرْفُوعاً بأَنَّهُ فَاعِلٌ وتَجْعَلُ الجُمْلَةُ فِي مَوْضِع خِبَرِ المُثْبَدَأَ ، وهَذَا حُكُمُ الجَمِيع .

وأَمَّا المُبْتَدَأُ فِي اللَّفْظِ دُونَ المَعْنَى فَكَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ - (مَا يَهْتَحِ الله للنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ) - لأنَّ مَا فِي مَوْضِع نَصْبٍ [بَيَفْتَحْ] (٢٤) والمَفْعُولُ مَرتبته أنْ يَقْعَ بَعْدَ الفَاعِلِ ، أَلا تَرَاكَ تَقُولُ فِي النَّمْثِيلِ : أَنْ يَفْتَحَ الله شَيْئًا مِنْ رَحْمَةٍ ، وكَذَا اذَا قُلْتَ : مَنْ تَضْرِبُ أَنْ مَذِهِ أَضْرِبْ ، ومَنْ يَضْرِبْ زَيْدٌ (٢٥) أَضْرِبْ وأَيُّهُمْ يَضْرِبُ زَيْدٌ أَضْرِبْ ، لأَجْلِ أَنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ مَفْعُولَةً ، وأَمَّا لَزِمَها التَّقْدِيمُ لِنِيَابَتِهَا عَنْ حَرْفِ الشَّرْطِ الذي لَهُ صَدْرُ الكَلامِ ، فان جَاءت واقِعَةً غَيْرَ مبتدأةٍ فَلِضَرُورةٍ شِعْرِ كَبَيْتِ الكِتَابِ :

⁽٧٣) سقطت وليت، في ج.

⁽٧٤) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «فيفتح» تحريف.

⁽۷۵) ج: زيدا. سهو.

/٢٩١/ عَلَى حِينَ مَنْ تَلَبُثْ عَلَيْهِ ذُنُوبُهُ يَرِثْ شُرْبُهُ اذْ فِي المَقَامِ تَدَاثُرُ (٢٧)

وهَذَا لا يَحْسُنُ لأَجْلِ أَنَّ حِينَ مُضَافً إلى الجُمْلَةِ فَلا يَكُونُ مِمَنْ صَدْراً ، لكنَّ الذي حَسَّنَهُ أَنَّ حِينَ إِذَا أَضِيفِ كَانَ مَا بَعْدَهُ فِي اللّفْظِ مُبْتَداً وخَبَراً كَقُولِكَ : حِينَ زَيْدٌ الذي حَسَّنَهُ أَنَّ حِينَ إِذَا أَضِيفِ كَانَ مَا بَعْدَهُ فِي اللّفْظِ مُبْتَداً وخَبَراً كَقُولِكَ : حِينَ زَيْدٌ أَمِيرٌ ، فَصَارَ كَأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهُ شَيءٌ . وَلا يَجُوزُ نَحُولَيْتَ أَيُّهُمْ يَضْرِبُكَ تَضْرِبُكَ ، فَتَرْفَعَهُ (٧٧) لا يَكُونُ مِبَداً بِوَجْهِ ، ويَكُونُ بَمَزلةِ أَنْ تَقُولُ : خَرَجَ أَيُّهُمْ تَضْرِبُهُ يَضْرِبُكَ ، فَتَرْفَعَهُ (٧٧) بِفِعْلِ . وأمّا – (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيةَ) – (٨٧) فَبِمَنْزِلَةِ قوله تَعالَى – (مَا يَفْتَح اللهُ للنّاسِ بِفِعْلِ . وأمّا – (مَهْمَا تَلْقَدِيرَ فِي مَهْمَا عَلَى وَجْهَيْنِ (٨٠) أَحَدُهُمَا : أَنْ يكونَ الأَصْلُ مَا مَنْ رَحْمَةً) – (٢٩) لأنَّ التَّقُدِيرَ فِي مَهْمَا عَلَى وَجْهَيْنِ (٢٠٠) أَحَدُهُمَا : أَنْ يكونَ الأَصْلُ مَا مَا عَلَى أَنَّ – أَحَدَهُمَا زِيَادَةً كَقُولُهِ تَعالَى – (أَيًّا مَا تَدْعُوا) – (١٨) ثُمَّ أَبْدِلَ مِنَ الأَلفِ الفَعْلِ فَيَجْرِي قَوْلُكَ : مَهْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ ، مَجْرَى أَنْ [تَقُولُ] (٢٠٠) أَنْعَلَ الْفَعْلِ فَيَحْرِي قَوْلُكَ : مَهْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ ، مَجْرَى أَنْ [تَقُولُ] (٢٠٠) : مَا فَعَلْ أَفْعَلْ ، مَجْرَى أَنْ [تَقُولُ] (٢٠٠) : مَا فَعَلْ أَفْعَلْ ، مَجْرَى أَنْ [تَقُولُ] (٢٠٠) : مَا

والوَجْهُ النَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَهْ وَاقِعاً قَبْلَ مَا كَأَنَّ قَاثِلاً قَالَ : انَّ مِنَ الأَمْرِ كَذَا وَكَذَا ، وَأَنِّي أَفْعَلُ مَا لا تَقْدِرُ عَلَيْهِ ، فَقِيلَ لَهُ : أَكْفِفْ مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ ، ثُمَ جَرَى ذَلِك

⁽ 77) للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ق $^{7/7}$ ص $^{7/7}$ وسيبويه والشنتمري $^{1/133}$ واصلاح المنطق 77 و وسرح الكافية للرضي $^{70/7}$ - $^{70/7}$ و والخزانة $^{784/7}$ والدرر اللوامع $^{70/7}$ - $^{70/7}$

والبيت غير منسوب في المخصص ١٨/١٧ ، والأنصاف ٣٩١/١ ، وهم الهوامع ٣٧/٣ . ورواية عجزه في الديوان " بجد فقدها اذ في المقام تدابر " في الديوان " بجد فقدها اذ في المقام تدابر " والمخصص والأنصاف " وفي المقام تدابر " ورواية البيت في همع الهوامع والدرر اللوامع " من تثبت . يرث سرية اذ في المقام تدابر " . وفي شرح الكافية " بجد فقدها . تدابر " .

والشاهد فيه وقوع من الشرطية مضافة اليها حين. وهذا غير جائز في سعة الكلام لأن لها الصدارة في الكلام. وقد عد النحاة ذلك من باب الضرورة الشعرية.

⁽ ۷۷) ب : لترفعه .

⁽ ٧٨) آية ١٣٢/الأعراف ٧ .

⁽۷۹) آية ۲/فاطر ۳۰.

^(^ ^) ذكر الرضى الاستربادي في شرح الكافية ٧٥٣/٣ أقوال النحاة المختلفة في « مهما » كالخليل وسيبويه والزجاج وأبي زيد .

⁽ ٨١) آية ١١٠/الأسراء ١٧.

⁽٨٢) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «تفعل».

مَجْرَى كَلِمَةٍ واحِدَةٍ ، وصَارَ^(٨٣) يُجْزَمُ بهِ كَمَا يُجْزَمُ مَا بَعْدَمَا ومَنْ ، وأَنْشَدَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ في كُوْنِ مَا فِي مَهْمَا اسْمَاً :

/٢٩٢/ مَتَى سِدْتَهُ سدْت مِطْواعَةً ومَهْمَا وَكَلْتَ اليهِ كَفَاهُ (١٨٤)

وَوَجْهُ الدلالةِ آنَّهُ اعَادَ الضّميرَ اليهِ فِي قُولِهِ : كَفَاهُ ، كَمَا تَقُولُ مَ تَصْنَعْ أَصْنَعْهُ ، فَلَوْلا أَنَّهُ اسْمٌ (٥٠) لَمَا عَادَ اليهِ ضميرٌ لأنَّ الحُرُوفَ لا حَظَّ لَهَا فِي اعادةِ الذِّكْرِ ، أَلا تَرَى أَنْكَ اذَا قُلْتَ : انْ تَأْتِنِي آتِكَ ، لَمْ يَكُنْ فِي الكَلامِ شَيْءٌ يَعُودُ الى حَرْفِ الشَّرْطِ لا لَفْظاً وَلا تَقْدِيراً . فَمَا فِي قُولِهِ مَهْمَا وَكَلْتَ اليه (٢٠) مَنْصُوبُ بوكَلْتَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَنَّ فُلاناً يُقَصِّرُ ، فَقَالَ لَهُ القَائِلُ : مَهْ وَدَعْ مَا تَقُولُ ، أَيَّ شَيء وَكَلْتَ اليهِ كَفَاهُ . ومِنْ ذَا قُولُهُ عَزَّ وَجَلَّ رَاهُ مَهْمَا تُقُولُ ، أَيَّ شَيء وَكَلْتَ اليهِ كَفَاهُ . ومِنْ ذَا قُولُهُ عَزَّ وَجَلَّ – (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا) – لأنَّ الضَّميرَ [في بِهِ] (٢٠٠) يَعُودُ الى مَا وَجَلَّ – (مَهْمَا تُأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا) – لأنَّ الضَّميرَ [في بِهِ] (٢٠٠) كَأَنَّهُ [أَيُّ] (٢٠٠) شيءٍ تَأْتِنا بِهِ كَمَا تقول : مَا تأت به من آيةٍ . هَذَا هُوَ مُوجِب [الحَالِ ، فَاعْرُفْهُ] . (٢٠٠) //

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« والظُّرُونُ الَّتِي يُجَازَى بِهَا مَتَى و [أَيْنَ] (٩٠) وأنَّى و [أيَّ] (٩١) حينٍ وحَيْثُمَا

⁽٨٣) سقطت واو العطف قبل قوله ٥ صار٥.

⁽ ٨٤) للمنخل الهذلي (جاهلي) واسمه مالك بن عويمر يرثي أباه عويمرا . (أنظر ترجمة المتخل في المؤتلف ١٧٨ ومعجم الشعراء للمرزباني ٣٨٧ والشعراء لابن قتيبة ٢٩٩/٢ .

والبيت منسوب له في ديوان الهذليين ٣٠/٣، ومعجم الشعراء للمرزباني ٣٥٩، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٢٦٠/٢، ومادة (طوع) من اللسان ١١٠/١، والتاج ١٤٥/٥.

وغير منسوب في ابن يعيش ٤٣/٧ ، وشرح الكافية ٢٥٣/٢ (عجزه).

وغير مسوب في أبن يعيس ٢٩١٧ ، وسرح الحاصير اليه وهو الهاء في قوله «كفاه » والضائر لا تعود الا على الأساء . والشاهد فيه وقوع و مها » اسها بدليل رجوع الضمير اليه وهو الهاء في قوله «كفاه » والضائر لا تعود الا على الأساء .

⁽٥٥) سقطت داسم ١٠ في ب.

⁽٨٦) ب: اليه «كفاه».

⁽٨٧) من ب و ج الصواب. وفي الأصل «فيه». تحريف.

^{· (} ۸۸) من ب. الصواب.

⁽ ٨٩) ما بين العاضدتين من ب و ج . الصواب . وبدله في الأصل : موجب الخطأ ، نمريف .

⁽٩٠) من ب و ط. الصواب. وفي الأصل «لئن». تحريف. وقد سقط من ج.

⁽٩١) من ب و ج و ط. الصواب. وفي الأصل « اني » حين. تحريف.

وإذْمَا . وَلا يُجَازَى بِحَيْثُ ، ولا بِأَذْ حَتَّى يَلْزَم كُلُّ واحدةٍ (١٣) مِنْهُمَا مَا . تَقُولُ : مَتَى يَأْتِنِي آتِهِ آقِم ، وأَنَّى تَذْهَبْ أَذْهَبْ ، وأَيَّ حينِ تَرَكَبْ يَأْتِنِي آتِهِ آقِم ، وأَنَّى تَذْهَبْ أَذْهَبْ ، وأَيَّ حينِ تَرَكَبْ أَرْكَبْ] (٩٣) وهَذِهِ (٩٤) الأساءُ التي جُوزِيَ بِهَا اذَا نُصِبَتْ انْتَصَبَتْ بالفِعْلِ الذي هُو شَرْطٌ .

قَالَ الشَّيْخِ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ هَذَهِ الظُّرُوفَ بِمَنْزِلَةِ الأَسْمَاءِ الّي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي أَنَّ الْقَصْدَ فِي المُجَازَاةِ بِهِ الاَخْتِصَارُ والاِيجَازُ ، فاذَا قُلْتَ : أَيْنَ تُقِمْ أَقِمْ ، اشْتَمَلَ (°°) عَلَى سَائِرِ الْأَمْكِنَةِ ، وَلَوْلاهُ لَطَالَ ذِكْرُ الأَمَاكِنِ [وأعْبَا] (°) الغَرْضُ اذْكُنْ تَقُولُ : أَنْ تَكُنْ فِي المُسْجِدِ أَكُنْ ، وانْ تَكُنْ فِي الدَّارِ أَكُنْ فَلا يَخْصُلُ المَعْصُودُ ويَكُونُ مِنَ الأَطَالَةِ مَا المَسْجِدِ أَكُنْ ، وانْ تَكُنْ فِي الدَّارِ أَكُنْ فَلا يَخْصُلُ المَعْصُودُ ويَكُونُ مِنَ الأَطَالَةِ مَا المَسْجِدِ أَكُنْ ، وَكَذَا قَوْلُكَ : مَتَى تَخُرُجْ أَخْرُجْ ، لأَنْ مَتَى تَسْتَغْرِقُ (٧٧) الأَزْمِنَةَ ، كَمَا أَنَّ أَيْنَ ، وَكَذَا قَوْلُكَ : مَتَى تَوْلِكَ : أَنَّى تَكُنْ أَكُنْ فَبِمَنْزِلَةِ أَيْنَ ، كَبِيتِ الكِتَابِ : تَسْتَغْرِقُ الأَمْكِنَةَ وَأَمَّا أَنِّى فِي قَوْلِكَ : أَنَّى تَكُنْ أَكُنْ فَبِمَنْزِلَةِ أَيْنَ ، كَبِيتِ الكِتَابِ :

/٢٩٣/ فَأَصْبَعْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا كِلا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ (١٩٠

⁽٩٢) ط: كل واحد.

⁽٩٣) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . واثباته يقتضيه السياق . وبدله في الأصل عبارة غير مستقيمة نصها و ومتى ما تركب اركب » .

⁽ ٩٤) ب ۽ ج: فهذه.

⁽ ٩٥) ب ، ج : واشتمل . سهو.

⁽٩٦) من ب. المصواب. وفي الأصل و «أعي» وفي ج «واعيا». وكلاهما تحريف. وفي اللسان (عيا) (٣٤/١٩ : أعياش هذا الأمر أنّ اضبطه وعَيتُ عنه.

⁽ ۹۷) ج : استغرق .

⁽٩٨) للبيد في ديوانه ف ١٧/٢٩ ص ٢٧٠ ، وسيبويه والشنتمري ٤٣٧/١ ، وكتاب الفاخر ٢٠٠٥ ، والمفصل ١٧٥ (العجز) وشرحه لابن يعيش ١١٠/٤ ، ١١٠/٤ واللسان (فجر) ٣٥٣/٦ ، و الخزانة ٢١٠/٤ والبيت غير منسوب في المقتضب ٤٨/٢ ، وكتاب الجمل للزجاجي ٢٢٣ .

وروى صدره برواية « تبتئس بها » في الديوان والفاخر واللسان والخزانة ، وبرواية « تشتجريها » في ابن يعيش (الموضع الأوّل) .

وروى عجزه و بين رجليك ، في الفاخر و وتحت رجليك ، في ابن يعيش والبيت في مخاطبة عم الشاعر ابي

وَيَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ (١٩) مَا بَعْدَ مَتَى وأَيْنَ كَقَوْلِكَ : مَتَى [مَا] (١٠٠ أَتَانِي آتِكَ ، وَآيَنَ اَتُكُنْ أَكُنْ ، وَلا يَجِبُ . وأَمَّا حَيْثُ واذْ فَيَلْزُمُهُمَا مَا كَقَوْلِكَ : حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ ، وَلا يَجِبُ . وأَمَّا حَيْثُ واذْ فَيَلْزُمُهُمَا مَا كَقَوْلِكَ : حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ ، وَلا يَجِبُ . وأَمَّا حَيْثُ واذْ فَيَلْزُمُهُمَا مَا كَقَوْلِكَ : حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ ، وَلا يَجِبُ . وأَمَّا حَيْثُ واذْ فَيَلْزُمُهُمَا مَا كَقَوْلِكَ : حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ ، وَلا يَجِبُ . وأَمَّا حَيْثُ واذْ فَيَلْزُمُهُمَا مَا كَقَوْلِكَ : حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ ،

/٢٩٤/ وحَيْثُمَا يَكُ أَمْرُ صَالِحٌ تَكُنِ (١٠١)

ومِنَ المُجَازَاةِ باذْمَا بَيْتُ الكِتَابِ:

/٧٩٠/إذ ما أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقّاً عَلَيْكَ اذَا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ (١٠٢)

الدَّليلُ عَلَى أَنَّهُ جَزَاءٌ أَتْيَانُهُ (١٠٣) بِالفَاءِ فِي قَوْلِهِ : فَقُلْ لَهُ ، وانَّمَا وَجَبَ الزَامُ مَا حَيْثُ وَاذْ لِأَجْلِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُضَافُ الى الجُعْلِ . أَلا تَرَاكَ تَقُولُ : اجْلِسْ حَيْثُ جَالِسٌ ، وخَرَجْتَ اذْ خَرَجَ زَيْدٌ ، تُرِيدُ اجْلِسْ . في مَكَانِ جُلُوسِ زَيْدٍ ، وخَرَجْتُ زَمَنَ جُلُوسِ ذَيْدٍ ، وخَرَجْتُ زَمَنَ خُووج زَيْدٍ ، فَلَمَا كَانَ كَذَلِكَ كَفُوهُمَا كَمَا كُفَّ بَعْدَ في نَحْو فَوْلِهِ :

مالك ، والضمير الظاهر يعود على - الداهية ، وشاجر مضطرب .
 الدار : الله من أن السيانة منات أن من من من أن السيانة منات أن من من من الأن المال

والشاهد في البيت بجيء أنى للمجازاة بمنزلة « أَيْنَ » وجزم بها تأتها على أنه فعل الخرط وتلتبس على أنه جوابه .

(٩٩) ب،ج: ان يقع.

(۱۰۰) من ب و ج. الصواب.

(۱۰۱) هذا عجز بیت ، وقد روی الفراء فی معانی القرآن ۱۰۳/۲ البیت بنامه دون نسبة وهو: حَـــــازَ: لَكَ اللهُ مـــــا أَتَــــاكَ مِنْ حَــَنِ وحَيْثُمـَـــا يَقْضِى أَمْراً صَالِحـــــــاً تَكُمُنِ وورد فی ب و ج « وحیثه ما یكن » . تحریف .

ووجه الشاهد فيه بجيء حيث للمجازاة متصلة بما ، وقد عملت الجزم بفطَّلُ الشرط والجزاء .

(١٠٢) للعباس بن مرداس السلمي الصحابي قاله في غزوة حنين يخاطب النبي عالم

والبيت منسوب للعباس في ديوانه قى ٢/٢١ ص ٧٧ ، وسيبويه والشنتمري ٢/١ ع ، والكامل للمبرد ١٦٤ والبيت منسوب للعباس في ديوانه قى ٢/١١ ص ٧٧ ، وسيبويه والشنتمري ٢/١ ، و المفصل ١٧١ ، ١٦٤ والروض الأنف ٢٨/١ ، ومادة (اذذ) من الصحاح ٢/١٠ و واللسان ٥/٧ ، والمفصل ٢٧٢ ، وشرحه لابن يعيش ٢/٧ و و ٢٧٦ و الخزانة ٣/٣٦ . وغير منسوب في المقتضب ٢/٧ ، والجمل ٢٢٢ ، والخوانة في الديوان و إمّا اتيت على النّبي ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية لأن البيت شاهد على جميء اذما للمجازاة . ودليل عملها اتصال حوابها بالفاء وروايته في الصحاح و على الأمير ، وفي المفصل وشرحه لابن يعيش والخزانة واذ ما دخلت » .

⁽۱۰۳) ج: اثباته. تصحیف.

لِتَكُونَ المُجَازَاةُ آخِذَةً صَدْرَ الكَلام . فاذَا قُلْت : حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ ، كَانَ تَكُنْ عَارِياً مِنَ الاعراب ، وكَاثِناً جُمْلَةً غَيْرَ [مُضَاف] (١٠٤) اليُهَا ، وَلا مُتَّصِلَةً بِشَي ، اتَصالاً يُزِيلُهَا عَنْ صَدْرِ الكَلام ، كَمَا يَكُونُ كَذَلِكَ في قَوْلِكَ : انْ تَكُنْ في مَكَانٍ أَكُنْ و [لَوْ] ٢٠٠ كَمْ تُكُفّ فَقِيلَ حَيْثُ ، وذَلِكَ يُخْرِجُهُ لَمْ تُكَفّ فَقِيلَ حَيْثُ ، وذَلِكَ يُخْرِجُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ صَدْرُ الكَلام لِأَنَّ مَرْتَبَةَ المُضَافِ اليهِ مِنَ المُضَاف مَرْتَبَةُ الجُزْه (١٠٥) مِنَ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ صَدْرُ الكَلام لِأَنَّ مَرْتَبَةَ المُضَافِ اليهِ مِنَ المُضَاف مَرْتَبَةُ الجُزْه (١٠٥) مِنَ الاسْمِ . واذَا كَانَ كَذَر الفِعْلُ بَعْدَ حَيْثُ في قَوْلِكَ : حَيْثُ تَكُنْ ، بَعَرْلِيهِ في قَوْلِكَ : حَيْثُ تَكُنْ ، بَعَرْلِيهِ في قَوْلِكَ : انْ تَكُنْ في مَكَانٍ . واذَا كَانَ هَذهِ الاسْمَاءُ محمولةً عَلَى أنّ في المُجَازَاةِ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ بَعْدَ إِنْ في قَوْلِكَ : انْ تَخُرُ جُ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ بَعْدَ إِنْ في قَوْلِكَ : انْ تَخُرُ عَمْ اللهِ مَنْ يَكُونَ الفِعْلُ بَعْدَ إِنْ في قَوْلِكَ : انْ تَخُرُه أَنْ يَكُنْ الفِعْلُ أَنْ يَكُنْ الْفِعْلُ بَعْدَ إِنْ في قَوْلِكَ : انْ تَخُرُ جُولُكَ الفِعْلُ اللهِ اللهِ شَيْرَلَة بَعْدَ أَنْ . فَكَمَا لا يَكُونُ الفِعْلُ بَعْدَ إِنْ في قَوْلِكَ : انْ تَخُرُ جُولُ الفِعْلُ اللهِ مَنْ الْفِعْلُ بَعْدَ إِنْ في مَكَانَ الفِعْلُ اللهِ عَلَى أَنْ يَكُنْ أَكُنْ ، بِمَنْزِلَةِ أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ ، بِمَنْزِلَةِ أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ ، بِمَنْ لَهُ عَرُولُ الفِعْلُ .

وَمِمًّا يَزِيدُ فِي فَسَادِ ذَلِكَ أَنَّ حَيْثُ اذَا أَضِيفَ الى الجُمْلَةِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ ظُرُوفِ الزَّمَانِ الْخَمْلِ فِي أَنَّ الْفِعْلَ يَكُونُ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ. فَاذَا قُلْتَ : الْحَرْجُ حِيْنَ يَخُرْجُ زَيْدٌ ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : حِينَ خُرُوجِ زَيْدٍ ، وَكَذَا أَجْلِسُ حَيْثُ يَجْلِسُ // زَيْدٌ ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : فِي مَكَانِ جُلُوسِ زَيْدٍ ، يَدُلُكَ عَلَى ذَالِكَ أَنَّكَ اذَا يَجْلِسُ الْمَرْبِةُ وَوْلِكَ : فِي مَكَانِ جُلُوسِ زَيْدٍ ، يَدُلُكُ عَلَى ذَالِكَ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : أَجْلِسُ فِي مَكَانِ جُلُوسِ زَيْدٍ ، كَانَ كَذَالِكَ أَنْكَ اذَا عَلَى الْمَعْدُ وَقُلْتَ : أَجْلِسُ فِي مَكَانِ جُلُوسِ زَيْدٍ ، كَانَ كَذَلِكَ . كَمَا أَنْكَ اذَا لَمُ يَكُنْ فِي تَأْويلِ الاسمِ اسْتَحَالَ أَنْ يَعْرَى مِنَ الخَبريّةِ ، وانَّا يَتَعَرَى مِنْهَا اذَا والْفِعْلُ اذَا لَمْ يَكُنْ فِي تَأُوبِلِ الاسمِ اسْتَحَالَ أَنْ يَعْرَى مِنَ الخَبريّةِ ، وانَّا يَتَعَرَى مِنْهَا اذَا كَانَ بِمَعْنَى الاسمِ كَقَوْلِكَ : انْ تَأْتِنِي خَيْرُ لَكَ ، ويُعْجُبنِي أَنْ يَخْرَجَ زَيْدٌ . فَيَخُرِج فِي كَانَ بِمَعْنَى الاسمِ كَقَوْلِكَ : انْ تَأْتِنِي خَيْرُ لَكَ ، ويُعْجُبنِي أَنْ يَخْرَجَ زَيْدٌ . فَيخُرج فِي كَانَ بِمَعْنَى الاسمِ كَقَوْلِكَ : انْ تَأْتِنِي خَيْرُ لَكَ ، ويُعْجُبنِي أَنْ يَخْرَجَ زَيْدٌ . فَيخُرج فِي

⁽۱۰٤) من ب و ج. الصواب.

⁽١٠٥) ج: الجزاء. تحريف.

⁽١٠٦) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل وأضيف. تحريف.

⁽۱۰۷) ج: من قصد. تحریف.

اللَّفْظِ فِعْلُ كَمَا (١٠٨) يَكُونُ فِي قَوْلِكَ : يَخُرُجُ زَيْدٌ يا هَذَا غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا صَيَّرْتَهُ أَنْ مَصْدَراً انْخَلَعَ مِنْهُ مَعْنَى الخَبَرِ ، أَلا تَرَى أَنَّهُ لَو كَانَ مُتَضَمِّناً خَبَراً كَانَ اسْنَادُ لِخَبِرِ اللهِ نَحْوَ يُعْجُبنِي مُحَالاً نَاقِضاً لِقَضِيَّةِ الحِّسِّ.

وَيَزِيدُ فِي وُضُوحِ ذَلِكَ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ: أَجْلِسُ وَقْتَ يَجْلِسُ زَلْدُ كُنْتَ (١٠١) قَاصِداً أَنَّ تُخَصَّصَ الوَقْتَ بِجُلُوسِ زَيْدٍ ، واذَا كُنْتَ مُخْبِراً بِذَلِكَ لَمْ يَكُن مَعْلُوماً عِنْدَ الشَّيءِ بِمَا تَدَّعِي أَنَّ المُخَاطَبَ يَحْتَاجُ الى أَنْ تُخْبِرَهُ بِهِ . وَكَانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقْصَد تَعْرِيفَ الشَّيءِ بِمَا تَدَّعِي أَنَّ المُخَاطَبَ يَحْتَاجُ الى أَنْ تُخْبِرَهُ بِهِ . وَهَذَا فَاسِدٌ . وَهُو مِمَّا (١١٠) اذَا – صَدَقَ النَّظُر عِلْمَ ضَرورةً . فالجَزَاءُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ خَبَراً كَقَوْلِكَ أَنْ تَخْرَجُ أُخْرَجُ أُخْرَجُ ، (١١١ ومَنَى تَخْرَجُ أُخْرَجُ أُخْرَجُ أَخْرُجُ أَخْرُجُ أَخْرُجُ أَخْرُجُ أَنْ يَكُونَ عَارِياً مِنَ الخَبَرِيَّةِ وَمُنَّزِلاً مِنْلَةَ الاسْمِ ، واذَا كَانَ الأَمْرُ عَلَى هَذَا كَانَ طَلَبَ المُجَازَاةِ فِي حَيْثُ والاضَافَةُ فِي طَرَفِيْ نَقِيضٍ ، فَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْأَبْرُعُ عَلَى هَذَا كَانَ طَلَبَ المُجَازَاةِ فِي حَيْثُ والاضَافَةُ فِي طَرَفِيْ نَقِيضٍ ، فَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْأَمْرُ عَلَى هَذَا كَانَ طَلَبَ المُجَازَاةِ فِي حَيْثُ والاضَافَةُ فِي طَرَفِيْ نَقِيضٍ ، فَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْأَمْرُ عَلَى هَذَا كَانَ طَلَبَ المُجَازَاةِ فِي حَيْثُ والاضَافَةُ فِي طَرَفِيْ نَقِيضٍ ، فَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَ السَّرِكُ عَلَى الشَّرُطِ وَاقِعاً فِي حُكْمُ حَيْثُمَا لِمَا ذَكُونَا مِنْ أَنَّ اذَ تُضَافُ الى الجُمَلِ كَمَا يُضَافُ وحَكْمُ مِنْ فَيْكُ الشَّرُطِ وَاقِعاً فِي حُكْمِ حَيْثُ فَيْكُونَ عِلَ الشَّرُطِ وَاقِعاً فِي حُكْمِ حَيْثُمُ اللَّهُ المُجَازَاةُ بِهِ (١١٣) ، ليكُونَ فِعْلَ الشَّرُطِ وَاقِعاً في حُكْمِ حَيْثُمَا لِمَا وَكُولُولَ عَلَى الشَّرُطِ وَاقِعاً في حُكْمِ حَيْثُمُ الْ المُجْورَا النَّا وَلَالِهُ الْمُجَازَاةُ بِهِ (١١٣) ، ليكُونَ فِعْلَ الشَّرُطِ وَاقِعاً في حُكْمِ وَلَاللَامِ وَاقِعاً في حُكْمِ وَلَالِهُ السَّرِيلَةُ اللَّهُ وَلِي السَّرِيلَةُ السَّولِ وَالْمُ السَّرِيلَةُ الْمُ وَلَقَلْ السَّرُومُ وَلَا السَّرُومُ وَلَا السَّرَاقِ السَّرَاقِ السَّرَاقِ السَّرَاقِ وَالْمَافِلَ وَالْمُومُ وَلِيلُومُ السَّرَاقُ السَّرَاقُ السَّرَاقُ السَّرَاقِ السَّرَاقِ السَّرَاقُ السَّرَاقُ السَّرَاقُ السَّرَاقُ السَّرَاقُ

والتَّغْيِرُ فِي اذْ أَغْلَظُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ يُصْرَفُ عَنِ المُضِيِّ الى الاسْتِقْبَالِ أَلا تَرَى أَنَّ الجَزَاءَ لا يكونُ بالمَاضِي (١١٤) وقَوْلُهُ: اذْ مَا أَتَيْتَ ، بمنزلة قَوْلِكَ اذْ مَا تَأْتِ ، وتَغيِيرُ المَعْنى مِنْ المَعْنى مِنْ المَعْنى مِنْ عَلَيْ تَغْيِرِ مَعْنَاهُ ، وَلَمْ يَتَغَيِّرِ المَعْنى مِنْ حَيْثُ ، لاَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَدُلُّ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الأَمْكِنَةِ ، فَصُرف عَنْهَا الى غَيْرِهِ كَمَا صُرف اذْ حَيْثُ ، لاَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَدُلُّ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الأَمْكِنَةِ ، فَصُرف عَنْهَا الى غَيْرِهِ كَمَا صُرف اذْ

⁽۱۰۸) ج: فكما. تحريف.

⁽ ۱۰۹) ج : واذا كنت . سهو .

⁽١١٠) سقطت «مما » في ج.

⁽ ۱۱۱ – ۱۱۱) ساقط یی ب و ج.

⁽١١٢) من ب و ج الصواب وفي الأصل «كائن» تحريف.

⁽١١٣) سقطت به في ج.

⁽ ۱۱۶) ج: الماضي . تحریف .

مِنَ المَاضِي الى المستقبل ، عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ ذَهَبُوا الى أَنَّ صَاحِبَ الكِتَابِ (١١٥) جَعَلَ اذْ هُنَا ظُرُفَ مَكَانِ إِنَّيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ . ظُرُفَ مَكَانِ إِنَّيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ . وَالّذِي دَعَاهُمُ الى ذَاكَ (١١٦) أَنَّ اذْ لِلْمَاضِي ، فَلَمَا وَجَدُوا الفِعْلَ هُنَا للاسْتِقْبَالِ حَمَلُوهُ عَلَى المَكَانِ لِثلا يكونَ قَدْ قَلَبَ مَعْنَى الاسم .

وأمّا أيُّ حِين تَرَكَبُ أَرْكَبُ ، فَانَّ أَيَّا مِنْ جُسِي مَا يُضَافُ اليهِ ، فَانْ كَانَ ظَرُفاً كَانَ مَنْ مُلكً ، وأَنْ كَانَ مَدَّ كُراً أَوْ مُؤَنَّا كَانَ كَذَلِكَ ، أَلا تَرَى أَنْكَ اذَا قُلْتَ ، أَيَّ رَجُلِ تَضْرِبُ أَضْرِبُ ، كَانَ أَيَّ رَجُلاً ، فَكَذَلِكَ ، اذَا قُلْتَ : أيَّ حِين تَركَبُ أركَبُ ، كَانَ أَيُّ وَجُلِ فَضَيرِهِ ظَوْفَ زَمَانِ ، والعاملُ في هَذِهِ الأسهاء والظُروفِ هُوَ فِعلُ الشَّرُطِ ، فَاذَا قُلْتَ : أيّ رَجُلِ تَضْرِبُ أَضْرِبُ ، كَانَ النَّصْبُ في أيَّ رَجُلِ بَتَضْرِبُ ، وَيَكُونُ أَضْرِبُ عَامِلاً في ضَميرِهِ نَصْرِبُ أَضْرِبُ ، كَانَ النَّصْبُ في أيَّ رَجُلِ بَتَضْرِبُ زَيْداً أَضْرِبُ عَامِلاً في ضَميرِهِ نَحْوَ : // أَضْرِبُ ، كَانَ العَامِلُ في ضَميرِهِ نَصْرَبُ أَنْ يَضُوبُ ذَيْدًا أَنْ يَضَرِبُ ، كَانَ العَامِلُ في خَلْفَ زَيْدٌ أَقِمْ ، كَانَ العَامِلُ في خَلْفَ زَيْدٌ أَقِمْ ، مَنْ الشَّرْطِ والجَزَاءِ عَامِلاً فيهِ الحَذْفُ لِدَلِلِ الحَالِ ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ الشَّرْطِ والجَزَاءِ عَامِلاً فيهِ أَلْ أَيْدُ اللهَ المَنْطُوبُ المَعْمُلُ المَعْمُلُ المُعْلِلِ الحَلْفِ فَوْلِكَ ضَرَبْتُ وَلِكَ مَنْ الشَّرْطِ والجَزَاءِ عَامِلاً فيهِ (١١٨) ، لأنَّ السْما واحِداً لا يَكُونُ مَعْمُلاً لِفِعْلَيْنِ في واحد مِنَ الشَّرْطِ والجَزَاءِ عَامِلاً فيهِ (١٨٥) ، لأنَّ السْما واحِداً لا يَكُونُ مَعْمُلاً فِعْلَيْنِ في واحد مِنَ الشَّرْطِ عَامِلُ واحدٍ مِنْهُمَا دُونَ أَنْ يَكُونَ التَّقُدِيرُ ضَرَبْتُ زَيْداً ، وأَعْطَيْتُ زَيْداً ، وذَلِكَ مَنْ عَنْولُ : فَقُلْ الشَّرُطِ عَامِلٌ في (١٩٠١) الاسم أنَّكُ مَنْوعاً بالالْمِتَاءِ عَمَلُ فَا الشَّوطِ عَامِلٌ في مَجْرَاها . فَانْ لَمْ يَكُنْ ظُرُفًا وَلا مَفْعُلُ الشَّوطِ عَامِلٌ في مَجْرَاها . فَانْ لَمْ يَكُنْ ظُرُفًا وَلا مَفْعُلُ الشَّرُطِ عَامِلٌ في (١٩٠١) الاسم أنَّكُ مَنُوعاً بالالْمَامِ عَامِلٌ في مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ قَبْلُ . ومِمَا يَقْطُعُ بُأَنَهُ وَهُمُ الشَّوطِ عَامِلٌ في مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ قَبْلُ . ومِمَا يَقُطُلُ الشَّولُ عَامِلُ في مَا لَلْ لَكُو مَنْ يَأْلُولُ الشَّوعُ عَلَى الشَّوعَ عَامِلُ السَّعُ عَلَى السَّعُ اللَّهُ وَلا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مَا يَقُدُلُ اللَّهُ وَلا الشَّوعَ الشَعْ

⁽١١٥) نص عبارة سيبويه ٤٣٣/١ : " ولا يكون الجزاء في حيث ولا إذ حتى يُضم الى كل منهما .

⁽١١٦) ب: ذلك.

⁽۱۱۷) ب: اضربه.

⁽١١٨) سقطت «فيه» في ب و ج.

⁽١١٩) وفي ، مكررة في الأصل سهوا.

بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ ، وبأَيْهِمْ تَذْهَبْ أَذْهَبْ ، فَتَرَى حَرْفَ الجَرِّ دَاخِلاً على الاسْمِ وَهُوَ لا مَخَالَةَ مُتَعَلِّقُ بِفِعْلِ الشَّرْطِ .

وأمَّا اذَا فَلا يُجَازَي بِهَا الا في ضَرُورةِ الشُّعْرِ (١٢٠) كَبَيْتِ الكِتَابِ:

/٢٩٦/ تَرْفَعُ لِي خِنْدَفُ واللهُ يَرْفَعُ لِي نَاراً اذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ (١٢١)

والاخْتِيارُ أَنْ لا يُجْزَمَ بِهَا كَالبَّيْتِ الآخرِ:

/٢٩٧/ واذَا مَا تَشَاءُ تَبْعَثُ مِنْهَا مَغْرِبَ الشَّمْسِ ناشِطاً مَذْعُورا(١٢٢)

والذي رَغَبَهُمْ عَنِ المُجازَاةِ بِهَا أَنَّهُمْ وَضَعُوهَا عَلَى مَا يُنَاسِبُ التَّخْصِيصِ ، - ويُبْعِدُ مِنَ الاَبْهَامِ الذي يَعْتَضِيهِ إِنْ أَلا تَرَى أَنْكَ تَقُولُ (١٢٢) آتِيكَ (١٢٤) اذَ أَحْمَرُ الْهُسُرُ ، مِعْنُزِلَةِ قَوْلِكَ : آتِيكَ إِنْ خَمَرُ الْهُسُرُ لَمْ بِعَنْقِلَةِ مَوْلِكَ : آتِيكَ إِنْ خَمَرُ الْهُسُرُ لَمْ يَعْتَضِعُ ، لأَنْ احْمِرَارَ البُسْرِ لَيْسَ بِعِلَةٍ للاتيكِ فِي (١٢٥) وكذَا تَقُولُ : آتِيكَ اذَ طَلَعَ الفَجْرُ ، يَسْتَقِمْ ، لأَنْ احْمِرَارَ البُسْرِ لَيْسَ بِعِلَةٍ للاتيكِ فِي (١٢٥) وكذَا تَقُولُ : قَمْتُ اذْ قُمْتَ ، تُشِيرُ الى وَقْتِ فَهُو فِي الاسْتِقْبُالِ بِمَنْزِلَةِ اذْ فِي المُضَيِّ . أَلا تَرَاكَ تَقُولُ : قُمْتُ اذْ قُمْتَ ، تُشِيرُ الى وَقْتِ مَخْصُومِي كِفَوْلِكَ : قُمْتُ وَقْتَ قِيَامِكَ . واذَا قُلْتَ : أَخْرُجُ اذَا خَرَجْتَ ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ

⁽١٢١) ب ٤ ج : في ضرورة شعر.

⁽ ۱۲۱) للفرزدق في ديوانه (الصاوي ط ۱) ج ۲۱٦/۱ ، وسيبويه والشنتمري ٤٣٤/١ ، والأزمنة والأمكنة الأمرد الخزانة ١٦٣/٣ (وذكر أنه نسب في الأصمعيات لمبيد بن الأبرص ، لكن البيت ليس موجودا في المطبوع منها ولا هو في ديوانه) .

والبيت غير منسوب في المقتضب ٣/٢٥، والأمالي الشجرية ٣٣٣/١، وابل يعيش ٤٧/٧. ورواية البيت في المقتضب و اذا ما حَبَتْ ، وفي الأزمنة والأمكنة ، والله يرفعنا . اذا ما جبت ، . والشاهد فيه عجىء اذا للمجازاة بدليل قوله تقِد أن جواب لها .

⁽۱۲۲) لكعب بن زهير في ديوانه ١٦١، وصيبويه والشنتمري ١/ ٤٣٤ والمقتضب ٧/٧٥، واعراب ثلاثين سورة ٢/١٥) لكعب بن زهير في ديوانه ١٦٦، والناشط: الثور يخرج من بلد الى بلد. ورواية الديوان واذ ما أشاء أبعث منها، والشاهد فيه بجيء اذا دون ان يجازى بها بدليل رفع الفعلين بعدها.

⁽١٢٣) ب ع ج : ألا تراك تقول .

⁽١٧٤) سقطت وآتيك ۽ في ج.

⁽١٢٥) ب: صلة للاتيان، ج: بعلة الأتيان.

⁻¹¹¹V-

قُولك : أخرَّجُ حِينَ خُروجِك ، وأخرَّجُ الوَقْتَ الذي تَخرَّجُ فِيهِ ولا تكونُ مُؤْضُوعةً عَلَى تَعْلِيقِ خُروجِ هَذَا بِخُرُوجِ ذَاك ، وجَعْلِ أَحَدِهِمَا سَبَبًا لِصَاحِبِهِ كَمَا يَكُونُ فِي قَوْلك : نَعْلِيقِ خُروجِ هَذَا بِخُرُوجٍ ذَاك ، وجَعْلِ أَحَدِهِمَا سَبَبًا لِصَاحِبِهِ كَمَا يَكُونُ فِي قَوْلك : أَخرَّجُ يومَ الجُمُعَةِ ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْحُرَّ إِنْ خَرَجْتَ ، وَأَنَّا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ إِنْ لَمَا جَازَ نَحُو آتِيكَ احْمَرُ البُسْر ، كَمَا المُخَاطَبِ خَارِجٌ فِيهِ بِدَلالَةِ أَنَّ اذَا لَوْكَانَ بِمَنْزِلَةِ إِنْ لَمَا جَازَ نَحُو آتِيكَ احْمَرُ البُسْر ، كَمَا المُخَاطَبِ خَارِجٌ فِيهِ بِدَلالَةِ أَنَّ اذَا لَوْكَانَ بِمَنْزِلَةِ إِنْ لَمَا جَازَ نَحُو آتِيكَ احْمَرُ البُسْر ، كَمَا لا يَجُوزُ [أَنْ] (١٢١) احْمَر . ومَنْ جَازَى بِهَا فَالحَمْلُ عَلَى ظَاهِرِ الحَالِ وَهُو أَنَّ خُرُوجَكَ لا يَجُوزُ [أَنْ] (١٢١) احْمَر . ومَنْ جَازَى بِهَا فَالحَمْلُ عَلَى ظَاهِرِ الحَالِ وَهُو أَنَّ خُرُوجَكَ لَمَا تَعْرَفُونَ الْمَاضِي بَعْدَهُ بِمَعْنَى المُسْتَقَبُلِ نَحْوَ اذَا خَرَجْتَ خَرَجْتُ ، وأَخْرَجُ أَذَا خَرَجْتُ ، وأَخْرَجُ أَذَا خَرَجْتَ ، وأَخْرَجُ أَذَا خَرَجْتَ ، وأَخْرَجُ أَذَا خَرَجْتَ ، وأَخْرَجُ أَذَا خَرَجْتَ ، وأَخْرَبُ أَنَا خَرَجْتَ ، وأَخْرَبُ أَنْ المُسْتَقَبُلِ نَحْوَ اذَا خَرَجْتَ خَرَجْتُ ، وأَخْرَبُ أَنْ الْمُسْتَقَبُلُ نَحْوَ اذَا خَرَجْتَ خَرَجْتُ ، وأَنْ الْمَاضِي بَعْدَهُ بِمَعْنَى المُسْتَقَبُلِ نَحْوَ إِذَا خَرَجْتَ خَرَجْتُ ، وأَخْرُبُ أَنْ الْمُسْتَقَبُلُ فَا فَا فَا خَرَالْ الْمُ الْمُعْلَى الْمُسْتَقَلِلَ الْمَاضِي وَلَعْهُ والْمَالِقُ الْمُسْتَقُولُ الْمَالِقِي الْمُؤْمِقُ الْمَالِقُولُ الْمَالِقُ الْمَالِ الْمُؤْمِلُ الْمَالِقِي الْمُعْرِقُولُ أَنْ الْمُؤْمِلُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَلْمُ الْمُؤْمِقُ الْمَالِقُ الْمُؤْمِلُ الْمَلْمُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللّهُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْرَاقُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ اللّهُ الْمُؤْمِق

اذَا خمِدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ بِمَنْزِلَةِ ، أَنْ تَخْمِدْ تَقِدْ.

وَنَظِيرُ اذَا فِي أَنَّ مَعْنَى المُجَازَاةِ دَخَلَهُ ولا يُجْزَمُ بهِ ، الَّذِي . أَلا تَرَاكَ تَقُولُ : الّذِي (١٢٨) يَفْعَلُ كَذَا فَلَهُ دِرْهَمٌ ، فَيَكُونُ بِمَعْنَى أَنْ يَفْعَلَ انْسَانُ كَذَا فَلَهُ دِرْهَمٌ ، ثُمَّ لا يُجْزَمُ بهِ فَيْقَالُ : الّذِي // يَأْتِنِي آتِهِ ، لأَجْلِ النَّهُ لَمْ يُوضِعْ عَلَى الجَزَاءِ فِي الأَصْلِ ، واللَّي يَجْزَمُ بهِ فَيْقَالُ : الذِي // يَأْتِنِي آتِهِ ، لأَجْلِ النَّهُ لَمْ يُوضِعْ عَلَى الجَزَاءِ فِي الأَصْلِ ، واللَّي سَرَى ذَلِكَ فيهِ بما تَضَمَّنهُ مِنَ الشِياعِ . وكذا تقولُ : كُلُّ رَجُلٍ أَتَانِي فلهُ دِرْهَمٌ ، فَيكُونُ جَزَاءً فِي المَعْنَى ، ولا يَجُوزُكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِنِي فلهُ دِرْهَمٌ ، بالجَزْمِ ، لأَنَّهُ لَمْ يُوضِعْ عَلَى جَزَاءً فِي المَعْنَى ، ولا يَجُوزُكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِنِي فلهُ دِرْهَمٌ ، بالجَزْمِ ، لأَنَّهُ لَمْ يُوضِعْ عَلَى مَعْنَى حَرُفِ الجَزَاءِ كَمَا لا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ مَعْنَى حَرُفِ الجَزَاءِ ، كمَا لا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لا خَوْلَ الذي عَلَى مَعْنَى حَرْفِ الجَزاءِ ، كمَا لا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ كَيْفُ لَ لَمْ يُسْوَعُوا الذي عَلَى مَعْنَى الاسْتِفْهَام كمَا صَاغُوا مَنْ وما .(١٣١) كَيْفَ لَمْ وما .(١٣١) كَيْفَ لَمْ فَوْلَ الذي عَلَى مَعْنَى الاسْتِفْهَام كمَا صَاغُوا مَنْ وما .(١٣١)

⁽١٢٦) من ب و ج. الصواب.

⁽١٢٧) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «سار». تحريف.

⁽١٢٨) سقطت والذي ۽ في ب و ج.

⁽۱۲۹) ب ہ ج ! ومتی وأنی .

⁽١٣٠) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل و «أما». تحريف.

⁽١٣١) سقطت ﴿ وما ﴿ فِي بِ و ج.

وبَعْدُ فَأَنَّ اذَا اذَا جُزِمَ بِهَا كَانَ الغِعْلُ بَعْدَهَا عَارِي المَوْضِعِ مِنَ الجَّوْ بِالإَضَافَةِ . وَلَمْ يَكُنْ فِي تأويلِ المَصْدَرِ فَقُولُهُ : اذَا خَمَدَتْ نيرانَهُمْ ، اذَا فيهِ مَنْصُوبُ بِخمدَتْ عِمزلةِ قَوْلِكَ : أَيَّ وقت خَمَدَتْ نيرانَهُمْ . فَكَمَا لا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي قَوْلِكَ أَيَّ وَقْتٍ : مَضَافَةً أَنَّهُ مُضَافَ الى خَمَدَتْ ، كَذَلِكَ لا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي اذَا ، واذا لم يَجْزِمْ باذَا كَانَتْ مُضَافَةً الى مَا بَعْدَهَا كَقُولِكَ آتِيكَ اذَا احْمَرُ البُسْرُ . أَلا تَرَاكَ تَقْدِرُ أَنْ تَقُولَ : وَقْتَ احْمِرادِ البُسْرِ ، واذَا قُلْتَ : اذَا تَخُرِجُ أُخْرَجُ ، بالجَزْمِ لم يُمْكِنْكَ أَنْ تَقُولَ وَقْتَ خُرُوجِكَ البُسْرِ ، واذَا قُلْتَ : اذَا تَخُرَجُ أُخْرَجُ ، بالجَزْمِ لم يُمْكِنْكَ أَنْ تَقُولَ وَقْتَ خُرُوجِكَ أَخُرَجُ ، لا يَكُونُ الا مُنْقَطِعًا مِمّا قَبْلَهُ فاعْرِفْهُ .

والقُولُ الجَامِعُ لِهَذِهِ المَسَائلِ: انَّ الجَرْمَ يَكُونُ فِي المَعَانِي التِي أَسَتْ بِوَاجِبَةِ الوجودِ لِمَا تَقَدَّمَ مِن أَنَّ موضوعَ المُجَازَاةِ بأنْ التي هي أَمُّ البَابِ وَأَصْلُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ المُجَازَى بِهِ مِنَا يَتَرَجَّحُ بَيْنَ أَنْ يُوجَدُ وَأَن لا يوجدَ. فَأَمَّا مَا كَانَ وَاجِبَ الوجودِ الفِعْلُ المُبَجَازَى بِهِ مِنَا يَتَرَجَّحُ بَيْنَ أَنْ يُوجَدُ وَأَن لا يوجدَ. فَأَمَّا مَا كَانَ وَاجِبَ الوجودِ الفِعْلُ المُبَعْزَلَ وَلَا الْأَسْمَاءَ الجَازِمَةُ فِيهِ ١٣٢). بَيَانُهُ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : انْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ اخْرَجْ ، تُريدُ طُلُوعَها مِن الأَفْق لَمْ يَجُو لِأَنْها طَالِعَةُ خَرَجْتُ ، وَمَنَى تَطْلَعِ الشَّمْسُ اخْرَجْ ، تُريدُ طُلُوعَها مِن الأَفْق لَمْ يَجُو لِأَنَّها طَالِعَةُ خَرَجْتُ ، والجَزاءُ بأنْ موضوعٌ على أَنَّ أَحَدَ الأَمْرَيْنِ مُفْتَقِرُ الى الآخِرِ فِي خَرْجْتُ ، فَكُلُ واحد مِن الشَّكُو والاكرامِ مُفْتَقِرُ الى صَاحِبِهِ فِي وُجُودِهِ — وانتفاءُ أَحَدِهِمَا يُوجِبُ انْتِفَاءَ الآخِرِ . فانْ كُنْتَ مَثَلًا فِي يومِ مَطِيرِ صَاحِبِهِ فِي وُجُودِهِ — وانتفاءُ أَحَدِهِمَا يُوجِبُ انْتِفَاءَ الآخِرِ . فانْ كُنْتَ مَثَلًا فِي يوم مَا عَلِم عَلَى واحد مِن الشَّكُو والاكرامِ مُفْتَقِرُ الى فَلَعْ المُعْرَدِ ، فَالْ وَحَدِ فِي وَقُبْكَ الْإِنْ طُلُوعَهَا ذَاكَ بِمَعْنَى (١٣٣) فَشَعُ الغَيم عَلَى وذَلكَ أَمْرُ لَيْسَ بواجِبِ الوجُودِ فِي وَقْبِكَ الذِي تَقْصِدُهُ . وأَمَّا اذَا فَلَعَتِ الشَّمْسُ خَرَجْتُ ، وأَمَّا اذَا وَلِيمَا عُلِمَ عَلَى الجُمْلَةِ أَنَّهُ كَانِ ١٣٠٥) الوجودِ كَقُولِكَ : اذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ خَرَجْتُ ، وأَمَّا اذَا وَلِيمَا عُلِمَ عَلَى الجُمْلَةِ أَنَّهُ كَانِ ١٣٤٥) الوجودِ كَقُولِكَ : اذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ خَرَجْتُ ، وأَمَّا اذَا فَلَعَمُ عَلَى الجُمْلَةِ أَنَّهُ كَانِ ١٣٤٥) .

⁽ ١٣٢ – ١٣٣) بدله في ب : فلا يجوز فيه أن ولا الأسهاء الجازمة .

⁽۱۳۳) ب ، ج: بما . تحریف .

⁽ ١٣٤) ب ۽ ج : في الواجبة .

⁽ ۱۳۵ – ۱۳۵) ساقط. في ب و ج .

قالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ :

« ولا يَجُوزُ زَيْداً أَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، لا يَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَهُ فِي قَوْلِ البَصرِيّينَ بِالشّرْطِ وَلا يَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّ

قَالَ الشَّيْخِ الامَامُ أَبُو بَكْرٍ:

اغْلَمْ أَنَّ مَا يَعْمَلُ فِيهِ فِعْلُ الشَّرْطِ كَائِنَّ مِنْ جُمْلِتِهِ ، فَلا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ على حَرْفِ الشَّرْطِ كَمَا لا يَجُوزُ تقديمُ مَا بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ عَلَيْهِ ، لا تَقْولُ : زَيْداً أَنْ اضْرِبْ ، كَمَا لا يَجُوزُ : زَيْداً أَضْرَبْتَ ، لأَنَّ الجَزَاءَ بِمَنْزِلَةِ الاستِفْهَامِ فِي أَنَّ لَهُ صَدْرُ الكَلامِ وَبَيْنَهُمَا مِنَ المُناسَبَةِ مَالا يَخْفَى ، أَلا تَرَى – أَنَّكَ اذا قُلْتَ : أَضَرَبْتَ زَيْداً ؟ //(١٣٧٠ كُنْتَ مَلَ المَّاسِبَةِ مَالا يَخْفَى ، أَلا تَرَى – أَنَّكَ اذا قُلْتَ : انْ تَضْرِبْ زَيْداً ١٣٧١ أَضْرِبْ ، كَان طَالِباً مَا لَمْ يَسْتَقِرَّ عِنْدَكَ ، كَمَا أَنَّكَ اذا قُلْتَ : انْ تَضْرِبْ زَيْداً ١٣٥٥ أَضْرِبْ ، كَان كَلاماً مَعْقُوداً عَلَى الشَّلُ مِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدِ مِنَ الشَّرْطِ والجَزَاءِ عِلَّةً لِصَاحِبِهِ ، وَلَيْسَ قَصْدُكَ انْ تُثْوِتُ الضَّرْبُ عَلَى الاطلاقِ ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ اذا قُلْتَ : اضْرِبُ زَيْداً والجَزَاءِ عِلَّةً لِصَاحِبِهِ ، واذَا لَمْ يَجْزُ تَقْدِيمُ مَا يَنْتَصِبُ بِفِعْلِ الشَّرْطِ عليهِ كَانَ تَقْدِيمُ مَا يَنْتَصِبُ بِفِعْلِ الجَزَاءِ والجَزَاءِ والجَزَاءِ بَعْدَ مَرْبَةِ الشَّرْطِ عليهِ كَانَ تَقْدِيمُ مَا يَنْتَصِبُ بِفِعْلِ الجَزَاءِ والجَزَاءِ والجَزَاءِ والجَزَاءِ والجَزَاءِ والجَزَاءِ والجَزَاءِ والجَزاءِ والجَزَاءِ والجَزاءِ أَنْ يَتَعْلِ الجَزَاءِ الشَّرْطِ عليهِ كَانَ تَقْدِيمُ مَا يَنْتَصِبُ بِفِعْلِ الجَزَاءِ أَنْ يَعْطِنِي الشَّرْطِ عَلْهِ كَانَ مَرْبَةُ مَا للسَّرِبُ عَلَى المُسَبِّبِ ، واذَا كَانَ مَرْبَةُ معمولِهِ كَذَلِكَ لاَنَّ المَعْمُولَ تَابِعُ للعاملِ . الجَزاءِ أَنْهُ يَقَعُ (١٣٧٠) بَعْدَ الشَّرُطِ كَانَ مَرْبَةُ معمولِهِ كَذَلِكَ لاَنَّ المَعْمُولَ تَابِعُ للعاملِ . الجَزاءِ أَنْهُ يَقَعُ ١٨٥٤) بَعْدَ الشَّرُطِ كَانَ مَرْبَةُ معمولِهِ كَذَلِكَ لاَنَ المَعْمُولَ تَابِعُ للعاملِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« فانْ قُلْتَ : آنْ زَيْداً تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، كَانَ زَيْدُ مَنْصُوباً (١٣٩) بِالفِعْلِ الذي هُوَ شُرْطٌ فانْ شَغَلْتَ الشَّرْطَ بالضَّمير فقلتَ : انْ زَيْداً تَضْرِبْهُ أَضْرِبْ عَمْراً ، كَان زَيْدٌ مُنْتَصِباً بِفِعْلِ مضمرٍ يُفَسَّرُهُ هَذَا الظَّاهِرُ ، كَمَا أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : أَزيداً ضَرَبْتَهُ ؟ كانَ كَذَلِكَ » .

⁽ ١٣٦) ج : بالشرط والجزاء .

⁽١٣٧ – ١٣٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽١٣٨) ب،ج: ان يقع.

⁽ ۱۳۹) ط : منتصبا .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنْكَ اذَا قُلْتَ : انْ زَيْداً تَضْرِبْ أَضْرِبْ عَمْراً ، كَانَ زَيْدٌ مَفْعُولاً مُقَدَّماً عَلَى الفِعْلِ ، وجَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ لِأَجْلِ أَنَّكَ لَمْ تُوقِعْهُ الاحَيْثُ بَقَعُ عَامِلُهُ ، واذَا قَدَمْتَ فَقُلْتَ : زَيْداً انْ تَضْرِبْ ، كُنْتَ قَدْ قَدَّمْتَ عَلَى حَرْفِ الشَّرْطِ مَا عَمِلَ فيهِ وَاذَا قَدَمْتَ فَقُلْتَ : انْ زَيْداً تَضْرِبُهُ ، ولا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى مَا مَضَى ، فانْ شَغَلْتَ الفِعْلَ فَقُلْتَ : انْ زَيْداً تَضْرِبُهُ الْمُؤْمِبُ ، كَانَ النعْبُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ نحو إنْ تَضْرِبْ زَيْداً تَضْرِبْ زَيْداً تَضْرِبُهُ ، وعَلَى ذلك بَيْتُ الكِتَابِ .

إلا تَجْزَعِي انْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُ واذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَأَجْزَعِي ١٥٥/

فَمُنْفِساً مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ. وَلَوْ قُلْتَ: انْ زَيْدًا (١٤٠) تَضْرِبُهُ ، لَمْ يَجُزْ لأَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّكَ اذَا رَفَعْتُهُ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ اضْمَارُ فِعْلِ ، وَكُنْتَ قَدْ ابتدأت الإسمَ بَعْدَ إِنْ ، وَانْ لا يَقَعُ بَعْدَهُ الا الفِعْلُ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَراً. والنَّانِي: أَنَّكَ اذا رَفَعْتَ زَيْداً بالابتداء كانَ جَزْمُ تَضْرِبُهُ مُحَالاً ، لأَجْلِ أَنَّ الفِعْلَ الوَاقِعَ في مَوْضِع خَبَرِ المُبْتَدَأُ لا يكونُ الا مَرْفُوعاً من حيثُ أَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ الاسم .

فانْ قُلْتَ (١٤١): انْ زَيْدٌ ضَوَبْتَهُ ، لَمْ يَجُزُ لوجه واحد وهُوَ أَنْكَ تَبْتَدِيءُ الاسمَ بَعْدَ أَنْ . ولِهَذَا قَالَ أبو عُثْمَان : انَّ رواية من رَوى : انْ مِنْفِسٌ أَهْلَكُتْهُ ، بالرَّفْع خَطَأ . وذَاكَ أَنَّكَ أَذَا رَفَعْتَ كَانَ الظَّاهِرُ الابتداءَ وذلك لا يَجُوزُ . ومِمَّا يَقْطَعُ به أَنَّ أَحداً لا يَعُوزُ . ومِمَّا يَقْطَعُ به أَنَّ أَحداً لا يقولُ : انْ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ ، برَفْع زَيْدٍ والفِعْلِ ، ولوكان الاسمُ يُبْتَدَأُ بَعْدَ أَنْ كُمَا قَدْ يُبْتَدَأُ بَعْدَ أَنْ كَمَا قَدْ يُبْتَدَأُ بَعْدَ أَنْ كَمَا قَدْ يُبْتَدَأُ بَعْدَ أَنْ كَمَا عَدْ يُبْتَدَأُ بَعْدَ أَنْ كَمَا عَدْ يُبْتَدَأُ بَعْدَ أَنْ كَمَا عَدْ يُبْتَدَأُ بَعْدَ أَنْ وَالْمُعْلَ ، واذَا تَقَرَّ وَهَذَا كَانَ تَوْلُهُمْ : إِنْ ذَيْدُ خَرَجَ ، عَلَى تَقْدير : إنْ خَرَجَ زَيْدٌ خَرَجَ . وكذَا قَوْلُهُمْ : انِ اللهُ أَمْكَنَنِي مِنْ فَلُلانٍ ، كَمَا ذَكَرْنَا عَلَى تَقْدير : إنْ خَرَجَ زَيْدٌ خَرَجَ . وكذَا قَوْلُهُمْ : انِ اللهُ أَمْكَنَنِي مِنْ فَلُلانٍ ، كَمَا ذَكَرْنَا

⁽١٤٠) ج: ان زيدا. سهو.

⁽ ۱٤٢) ب : وان قلت ، ج : ولو قلت .

في صَدْرِ الكِتَابِ، وَلا يَجُوزُ فِي حَالِ الاخْتِيارِ أَنْ يَقَعَ الاسْمُ بَعْدَ الأَسْمَاءِ التِي يُجَازَى بهَا فَلا // تَقُولُ : مَنْ زَيْداً يَضْرِبْهُ أَضْرِبْهُ ، وَلا مَتَى رَجُلٌ يَخُرُجْ أَخُرُجْ ، ويَجُوزُ فِي ضرورةِ الشِّعْرِ كَقَوْلِهِ :

/٢٩٦/ فَمَنْ نَحْنُ تُؤْمِنْهُ يَبَتْ وَهُو آمِنٌ وَمَنْ لا نُجِرْهُ يُسْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا (١٤٢)

فَنحْنْ مَرْفُعٌ بِفِعْلِ مُضْمَر يُفَسِّرُهُ هَذَا الظّاهِرُ ، الا أَنَّ هَذَا الفِعْلَ اذَا ظَهَرَ الى اللفظِ أَسْتَكُنَّ فِيهِ الضّمِيرُ كَقُولُهِ : (١٤٣٠) نُؤْمِنْهُ ، واذَا لَمْ يَظْهَرُ أَتِيَ بِالضّمِيرِ المُنْفَصِلِ وهُوَ اسْتَكُنَّ فِيهِ الضّمِيرُ كَقُولُهِ : (١٤٣٠) نُؤْمِنْهُ ، واذَا لَمْ يَظْهَرُ أَتِي بِالضّمِيرِ المُنْفَصِلِ وهُو نحُنْ . وَلَوْكَانَ نَحْنُ مُبْتَدَأً لاَ يَقَعُ بَعْدَهُ الفَيْلُ المُنْتَدَأُ لا يَقَعُ بَعْدَهُ الفَيْلُ المُعْلِ مُضْمَر مَجْزُوم بَانَّهُ فِعْلُ الشَّرْطِ حَتّى كَأَنَّهُ الجُومُ فقد عَلِمْتَ أَنَّ نُؤْمِنْهُ لاَنَّهُ تَفْسِرُ فِعْلِ مُضْمَر مَجْزُوم بَانَّهُ فِعْلُ الشَّرْطِ حَتّى كَأَنَّهُ اللهَّوْطِ حَتّى كَأَنَّهُ وَيِلْ مُضْمَر وَبُولُ مُضْمَر مَجْزُوم بَانَّهُ فِعْلُ الشَّرْطِ حَتّى كَأَنَّهُ وَيْلُ : فَمَنْ زَيْدٌ يُؤْمِنْهُ فِي أَنَّ نَحْنُ فِي حُكْم اسمٍ ظَاهِرٍ الْوَقَعَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ .

ومِمَّا جَاءَ فِي الظَّرُوفِ مِنْ هَذَا قُوْلُهُ .

/٢٩٩/ فمتَنَى واغِلٌ يَنْبَهُمْ يُحَيُّو هُ وتُعْطَف عليهِ كاسُ السَّاقِي (١٤٤)

⁽١٤٢) ينسب هذا البيت لهشام المري - شاعر جاهلي ينتسب الى مرة بن كعب بن لؤي القرشي (أنظر الخزانة ٣٠٠/٣).

والبيت له في سيبويه والشنتمري ١/٨٥٨، والخزانة (الموصع السابق):

والدرر اللوامع ٧٥/٢.

وهو غير منسوب في المقتضب ٧٥/٢ ، والأنصاف ٦١٩/٣ ، ومغنى اللبيب س ٦٥٣ ج ٤٠٣/٢ ، و وشواهده شر ٦٣٩ ج ٨٢٩/٢ .

ورواه سيبويه « يُمْسَىٰ منا مروعا » .

والشاهد فيه بحيء نحن وهو اسم بعد اسم للمجازاة وهو مَنْ . وهذا لا يَبُوزُ في حال الاختبار واتما جاء ذلك المضرورة .

⁽١٤٣) ب ، ج: كقولك.

⁽ ۱۶۶) لعدي بن زيد العبادي في ديوانه ج ۱/۹۹ ص ۱۵۹ وسيبويه والشنتمري ۱/۵۵٪ ، والأنصاف ۲۱۷/۲ ، والخزانة ۲/۲۵٪ و ۲۳۹٪، والدرر اللوامع ۷۵٪ – ۷۲ .

والبيت غير منسوب في المقتضب ٧٦/٢ ، والأمالي الشجرية ٣٣٢/١ ، وابن يعيش ١٠/٩ ، ومادة (وغل) من اللسان ٢٥٩/١٤ والتاج ١٥٨/٨ . =

فُواغِلُّ مَرْفُعٌ بِغِعْلِ مُضْمَرِكَانَهُ فَمَتَى يُنْبَهُمْ وَاغِلُّ يَنْبَهُمْ ، ولا يَبْوُزُ أَنْ يَكُونَ واغِلُ مَرْفُوعاً بِهَذَا الْفِعْلِ الظَّاهِرِ لاْجُلِ أَنَّ الْفِعْلَ لا مُوَوعاً بِالاَيْتِدَاءِ لِجَرْمَ يَنْبَهُمْ وَلا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً بِهَذَا الْفِعْلِ الظَّاهِرِ لاْجُلِ أَنَّ الْفِعْلَ لا يَتَعْرُ عِنِ الْفَاعِلِ ، أَلا تَرَى أَنَّ أَحَداً لا يَقُولُ : [إِنْ] (مُعْنَ الْفَاهِ لِا يَضُوبُ وَ . وانّا فَا اللهَ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ وَعَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَالْمُولُ يَتَصَرَّفُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيِّ :

" وَقَدْ يُحْذَفُ الشَّرْطُ مِنْ مَوَاضِعَ (١٤٩) فَلا يُؤْتَى بِهِ لِدَلالَةِ مَا ذُكِرَ عليهِ ، وَبِلْكَ الْمَوَاضِعُ الأَمْرُ ، وَالنَّهْ أَ ، وَالسَّغْهَامُ ، وَالتَّمَنِّي وَالعَرْضُ ، تَقُولُ : أَكُرِمْنِي أَكْرِمْكَ ، وَالتَّاوِيلُ : أَكْرِمْنِي فَانَّكَ انْ تُكْرِمْنِي أَكْرِمْكَ . وَالنَّهْ لِلْ تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْراً لَكَ . وَالنَّهْ لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْراً لَكَ . وَالاَسْتِفْهَامُ نَحْوَ(١٥٠) أَلَا تَأْنِينِي أَحَدَّنْكَ ، وَأَيْنَ بَيْنَكَ أَزْدُكَ ، وَالتَّمَنِي لَلَا مَاءً أَشُرَبُهُ ، وَالعَرْضُ أَلا تَنْوَلُ تُصِبْ خَيْراً . فَمَعْنَى ذَلِكَ كُلِّهِ انْ تَفْعَلْ أَفْعَلْ .

والشاهد فيه بجيء متى للمجازاة مع تقديمها على الاسم « وأغل » وقد رفع الاسم باضار فعل يفسره الظّاهر لأن الشُّرطُ يستوجب ان يتصل الفعل بالاداة .

⁽ ١٤٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل ه أمن ه . تحريف .

⁽١٤٦) ب، ج: وأنما.

⁽١٤٧) كذا في ب و ج. الصواب. وفي الأصل ١ جاز١. سهو.

⁽١٤٨) ب ۽ ج: اضرب.

⁽١٤٩) ط: في مواضع.

⁽١٥٠) سقطت «نحو» في ط.

قالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ يُضْمَرُ بَعْدَ هذهِ الأشياء الخمْسَةِ لِدَلْلِهَا عَلَيْهِ: فَالْأُولُ الْأَمْرُ كَفَوْلِكَ : اثْتِنِي أَكْرِمْكَ ، والتَّقديرُ اثْتِنِي فَانَّكَ انْ تَأْتِنِي أَكْرِمْكَ ، والتَّقديرُ اثْتِنِي فَانَّكَ انْ تَأْتِنِي أَكْرِمْكَ ، والتَّقديرُ اثْتِنِي فَانَّكَ الْأَمْرَ بِالاثْبَانِ لا يكونُ الْأَوْ حَمَلْتَ بِالكَلامِ ١٥١) عَلَى ظَاهِرهِ أَحَلْتَ ، لأَجْلِ أَنَّ الأَمْرَ بالاثبَانِ لا يكونُ مُوجبًا الاكرامَ ، وانَّمَا يُوجبُ ذلك الاتيانُ ، ولَوْ كَانَ جَرْمُ أَكْرِمْكَ بِنَفْسِ اثْتِنِي علَى مَا يُظَنِّهُ مَنْ لا خِبْرَةَ لَهُ بِهَذَا العِلْمِ ، لَوْجَبَ أَنْ يُقَالَ : انَّ المَعْنَى فِي قَوْلِكَ : اثْتِنِي عَلَى مَا أَكْرِمْكَ : انْ المَعْنَى فِي قَوْلِكَ : اثْتِنِي أَكْرِمْكَ : انْ آمرُكَ بالاتيانِ أَكْرِمْكَ .

والنَّانِي النَّهِيُ كَفَوْلِكَ : لا تَفْعَلْ يَكُنْ // خَيْراً لَكَ ، التَّقْدِيرُ لا تَفْعَلْ فِانَّكَ انْ لا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْراً لَكَ ، ولو كَانَ الجَزْمُ بالنَّهْي ِ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ المَعْنَى انْ انْهَكَ يَكُنْ خَيْراً لَكَ .

والنَّالِثُ الاسْتِفْهَامُ نَحْوَ أَلا تَأْتِينِي أُحَدِّنْكَ ، التَّقدِيرُ فانَّكَ انْ تَأْتِنِي أُحَدِّنْكَ ، وكَذَا أَبْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ ، التَّقديرُ فانَّكَ انْ تُعَرِّفْنِي أَيْنَ(١٥٢) بَيْتُكَ أَزُرْكَ ، أَو انْ أُعرِف بَيْتَكَ أَزُرْكَ .

والرَّابِعُ النَّمنِي نَحْوَ أَلا مَاءَ أَشُرَبُهُ. التَّقْدِيرُ فانْ يَكُنْ مَاءٌ أَشُرُبُهُ.

والخَامِسُ العَرْضُ كَقَوْلِكَ [أَلا] (١٥٣) تَنْزِلُ تُصِبْ خَيْراً ، التَّقْدِيرُ فَانَّكَ انْ تَنْزِلْ تُصِبْ خَيْراً ، التَّقْدِيرُ فَانَّكَ انْ تَنْزِلْ تُصِبْ خَيْراً ، والمُضْمَرُ يَجْبُ أَنْ يكونَ مِنْ جِنْسِ المُظْهَرِ ، فَلَوْ قُلْتَ : لا تَدْنُ مِنَ الأُسَدِ يَأْكُلُكَ ، لم يَجُزُ لأَجْلِ أَنَّ قَوْلَكَ : لا تَدْنُ يَدُلُ عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ مَوْضُوعٌ لِنَفْيِ الدُّنُو نِحو انْ لا تَدْنُ يَأْكُلُكَ ، وهَذَا مُحَالٌ وَلَوْ قُلْتَ التَّقْدِيرُ (١٥٤) لا تَدْنُ مِنَ الأُسَدِ يَأْكُلُكَ (١٥٥) ،

⁽ ١٥١ – ١٥١) بدله في ب: ولو حملت الكلام.

⁽١٥٢) سقطت وأين و في ب.

⁽١٥٣) من ب وج. الصواب. وفي الأصل ١٤٧٥. تحريف.

⁽١٥٤) ب ٤ ج : ١٠١١ التقدير.

⁽١٥٥) سقطت ډيأكلك، في ب و ج.

بِمَعْنَى فَانَّكَ انْ تَدْنُ مِنْهُ يَأْكُلُكَ ، وَجَبَ اظْهَارُ الشَّرْطِ ، لأَجْلِ أَنَّهُ الْمَا يُضْمَرُ اذَاكَانَ مَا قَبْلَهُ مِنْ جِنْسِ الانْبَاتِ (١٥٠١) . ولِهَذَا لَمْ يُدْخِلِ النَّفْيَ فِي هَذِهِ الخَمْسَةِ ، فلم يَقُلُ : مَا تَأْتِينَا نُحَدِّثُكَ ، ومَا تُعْطِينَا [نَشْكُرُكَ] (١٥٧) ، اذْكَانَ يُؤَدِّى الى قَوْلِكَ : انْ لا تُعْطِنَا نَشْكُرُكَ وانْ لا تَأْتِنَا نُحَدِّثُكَ ، وهَذَا مُحَالًا .

واذَا لَمْ يُضْمَرِ الشَّرْطُ في هَذِهِ المَواضِعِ لَمْ يُجْزَمِ الفِعْلُ الوَاقِعْ بَعْدَ الأَمْرِ وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَكَانَ على وَجُوهِ : أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ صِفَةً كَقَولِهِ عَزَّ وَجَلَّ - (خُذْ مِنْ أَمُوالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِيهِمْ بِهَا) - (١٠٥٠ وكَقَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ - (فَهَبْ نِي مِنْ لَدُنْكَ وَلَيَّا يَرِثَنِي وَيَرْثُ) - (١٠٥٠ ، كَأَنَّهُ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلَيًّا وَارِثًا .

والوَجْهُ النّانِي : أَنْ يَكُونَ حَالاً كَفَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ - (١٦٠ وَلا تَمْنُنْ مُسْتَكُثِرُ) - (١٦٠ هُوَ بَمَزِلَةِ قَوْلِكَ . وَلا تَمْنُنْ مُسْتَكُثِراً فَمُسْتَكُثِراً حَالًا مِنَ الضّمِيرِ فِي تَمْنُنْ (١٦٠) والمّا لَمْ يَقُلْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - (وَلَيّاً يَرِثُنِي) - (١٥٠) انَّ يَرِثُنِي حَالٌ لأَجْلِ أَنَّ النَّكِرَةَ لا تُنْصَبُ عَنْهَا الحَالُ فِي حَالِ الاخْتِيَارِ . وَلَو كَانَ هَذَا فِي شِعْرٍ أَيْضاً لكانَ حَمْلُهُ النَّكِرَةَ لا تُرْفَق فِي اللَّفْظِ بِينِ أَنْ عَلَى الحَالِ دُونَ الصّفَةِ خَطأً للاسْتِغْنَاءِ عَنْ ذَلِكَ . أَلا تَرَى أَنَّهُ لا فَرْقَ فِي اللَّفْظِ بِينِ أَنْ تَقُولَ : أَلا تَرَى أَنَّهُ لا فَرْقَ فِي اللَّفْظِ بِينِ أَنْ تَقُولَ : اللَّهُ عَلَى الصّفَةِ . وَلَوْ رَجَعْتَ الى الاسمِ تَقُولَ : انَّهُ عَلَى الصَّفَةِ . وَلَوْ رَجَعْتَ الى الاسمِ كَانَ كَذَلِكَ ، لأَنَّ وَلِيًا منصوبٌ فَصِفَتُهُ مِثْلُهُ تَقُولُ : وَلِيّا وَارِثاً ، وَاذَا قُلْتَ فِي قَوْلِكَ ، وليّا وَرِئاً ، واذَا قُلْتَ فِي قَوْلِكَ ، وليّا وارِئاً ، واذَا قُلْتَ فِي قَوْلِكَ ، وليّا وارِئاً ، انَّ نَصْبَ وَارِئاً عَلَى الحَالِ ، كُنْتَ بَعْزَلَةِ مَنْ يَقَعُ فِي الْعَمْيَاءِ مَعَ وُضُوحِ الطّرِيقِ وارِئاً ، انَّ نَصْبَ وَارِئاً عَلَى الحَالِ ، كُنْتَ بَعْزَلَةِ مَنْ يَقَعُ فِي الْعَمْيَاءِ مَعَ وَضُوحِ الطّرِيقِ وارِئاً ، انَّ نَصْبَ وَارِئاً عَلَى الحَالِ ، كُنْتَ بَعْزَلَةٍ مَنْ يَقَعُ فِي الْعَمْيَاءِ مَعَ وُضُوحِ الطّرِيقِ

⁽١٥٦) ج: والاتيان ٥. نحريف.

⁽١٥٧) من ب و ج. الصواب. وفي الأصَّل « نشركك ». تحريف.

⁽ ۱۵۸) آیة ۱۰۳ / التوبة ۹ .

⁽ ۱۵۹) آبة ٥ و ٦ / مريم ١٩٠ .

⁽ ١٦٠ – ١٦٠) بدله في ب وج : (فذرهم في طغيانهم يعمهون) هو بمنزلة قولك : في طغيانهم عامهين ، فعامهين حال من الضمير المنصوب في قوله – تعالى : «فذرهم» (والآية هي ١١٠ / الأنعام ٢)

⁽١٦١) آية ٦/الدثر ٧٤.

المَهيع ِ(١٦٢). وكَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ – (أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَاثِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً) –(١٦٣) لأنَّ تَكُونُ حَالاً لأنَّ عِيداً) –(١٦٣) لأنَّ تَكُونُ حَالاً لأنَّ مَاثِدَةً كَاثِنَةً ، وَلا تَكُونُ حَالاً لأنَّ مَاثِدَةً نَكِرَةٌ ، ولا يُنْصَبُ الحَالُ عَنِ النَّكِرَةِ مَا وُجِدَ عَنْهُ مَنْدُوحَةً .

ويَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَدْخُلْ دَارِي أُكْرِمُكَ ، بِالرَّفْعِ عَلَى الحَالِ ، لأَنَّ الإكرامَ وانْ لَمْ يَحْضُرْ فَانَّهُ فِي التَّقديرِ حَاضِرٌ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : ادْخُلْ دَارِي مُقَدَّراً لَكَ الاكْرَامُ . وعَلَى لَمْ يَحْضُرْ فَانَّهُ فِي التَّقديرِ حَاضِرٌ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : ادْخُلْ دَارِي مُقَدَّرِين الخلودَ ، أَلا هَذَا قُولُهُ عَزَّ وجَلَّ (فَأَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ) -(١٦٥) لأَنَّ المَعْنَى مُقَدَّرِين الخلودَ ، أَلا تَرَى أَنَّ الخلودَ غَيْرُ حَاضِرٍ فِي حَالِ الدُّخُولِ ، وانها يَتَعلَّقُ بِالتَّقديرِ فقط . والمثالُ الذي يُرْجَعُ اليهِ فِي هَذَا // مَسْأَلَةُ الكِتَابِ(١٦٦) : مَرَرْتُ بِرَجُلِ مَعَهُ صَعْرٌ صَائِداً بِهِ غَداً ، عَلَى مُعْنَى مُقَدَّراً الصَّيْدُ بِهِ غَداً ، فَصَائِداً حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي مَعَهُ .

والوَجْهُ النَّالِثُ : أَنْ تَجْعلَ الفِعْلَ مَقْطُوعاً ممّا قَبْلَهُ فتقولَ : لا تَدْنُ مِن الأسَدِ يَأْكُلُكَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : هُوَ يَأْكُلُكَ ، وعَلَى هَذَا بَيْتُ الكِتَابِ :

٨٠٠٠/ فَقَالَ رَائِدُهُمْ : أَرْسُوا نُزَاولُهَا فَكُلُّ حَنْفِ امريءٍ يَجْرِي بمِقْدَار (١٦٧)

⁽١٦٢) في اللسان (هيع) ٢٥٨/١٠ : « وطريق مَهيعٌ واضح واسع بَيْن ، وجمعه مهابع ٠٠.

⁽١٦٣) آية ١١٤/ المائدة ٥ وفي ب: عيدا « لأولنا وآخرنا ».

⁽١٦٤) ب: صفة المائدة.

⁽ ١٦٥) آية ٧٧ / الزمر ٣٩ ٪

⁽ ١٦٦) قال سيبويه في ٣٤١/١ : « واما ما استويا فيه اي الصفة وموصوفها – فقوله : مررت برجل معه صقر صائد به ، ان جعلته وصفا . وان لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته فقلت : مررت برجل معه صقر صائداً به كانه قال معه بازً صائداً به . حين لم يُرَدُ ان يحمله على الأول .

⁽ ١٦٧) نسب سيبويه والشنتمري هذا البيت في ٤٥٠/١ للأخطل، وليس في ديوانه. والبيت منسوب له أيضا في الخزانة ٣٥٩/٣.

وغير منسوب في المفصل ٣٥٣ (صدره) وشرحه لابن يعيش ١١/٥ وروايته في غير المقتصد « وقال رائدهم » ، وفي سيبويه والشنتمري « يمضى لمقدار » ، وفي ابن يعيش « يقضى بمقدار » . والشاهد فيه رفع « نزاولُها » على القطم والاستثناف ويجوز جزم الفعل على أنه جواب الطلب .

كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّا نُزَاوِلُهَا، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مَحْمُولاً على اضْهار شَرْطِ (١٦٨) وعَلَى هَذَا يَجْرِي البَابُ، فَلَيْسَ الجَرْمُ بَواجِب بَعْدَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ. وقَدْ يَكُونُ ثَرَّكُهُ وَاجِباً نَحْوَ مَا ذَكَرُت لَكَ مِنْ قَوْلِكَ : لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ بِأَكُلُكَ ، وَأَنّهُ النّا يَجُوزُ على اظْهَارِ الشَّرْطِ، فَحُو أَنْ تَقُولَ : فَأَنَّكَ انْ تَدْنُ مِنْهُ يَأْكُلُكَ ويُوضِّحُهُ قَوْلُهُ تَعالَى : - (رَبِّ لا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الكَافِرِينَ دَيَّاراً ، إِنَّكَ إِنْ تَذَرْهُمْ يُضِلُوا عِبَادَكَ) - (17) ، وذَاكَ أَنَّهُ لو الأَرْضِ مِنَ الكَافِرِينَ دَيَّاراً يُضِلُوا ، لَكَانَ الشَّرْطُ قَدْ أَضْمِرَ مِن غَيْرِ أَنْ قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ - (لا تَذَرْ) لا يُجَانِسُ انْ تَذَرْ ، وانّا يَدُلُ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الكَافِرِينَ دَيّارا يُضِلُوا ، لَكَانَ الشَّرْطُ قَدْ أَضْمِرَ مِن غَيْرِ أَنْ قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ - (لا تَذَرْ) لا يُجَانِسُ انْ تَذَرْ ، وانّا يَدُلُ ، وأَنّا الشَّرْطُ غَيْرَ مُجَانِسُ لِمَا قَبْلُهُ مِنَ الكَلامِ وَجَب يُعْلِقُ النّائِقِي اللّهُ مِن الكَلامِ وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ هَذَهِ الأَشْيَاءَ تُوجِبُ الجَزْمَ لَزِمَهُ أَنْ يَجْزِمَ هَذَا الشَّرْطُ غَيْرَ مُجَانِسُ لِمَا قَبْلُهُ مِنَ الكَلامِ وَجَب الْجَزْمَ لَزِمَهُ أَنْ يَجْزِمَ هَذَا الشَّرَطُ عَيْرَ مُجَانِسُ لِمَا قَبْلُهُ مِنَ الكَلامِ وَجَب الْجَوْمَ لَزِمَهُ أَنْ يَجْزِمَ هَذَا الشَّرْطُ غَيْرَ مُجَانِسُ لِمَا قَبْلُهُ مِنْ الكَلامِ وَحَب الْجَوْمَ لَزِمَهُ أَنْ يَجْزِمَ هَذَا الشَّرْطُ عَلَى الْمُؤْمَ لَوْمَ لَكُولُهُ النَّالَةُ عَاقِلٌ .

⁽١٦٨) سقطت وشرط، في ج.

⁽۱۲۹) آیة ۲۱ و ۲۷/نوح ۷۱.



قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

بَابُ النُّونِ النَّفِيلةِ والخَفِيفةِ:

« والنَّونُ الشَّدِيدةُ [تَلْحَقُ] الفِعْلَ المُسْتَقَبَلَ فَمِنْ مَواضِعِهَا أَنْ تُلْحَقَ معَ اللامِ التي تَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ لِتَلَقِي القَسَم نحو: واللهِ لَتَفْعَلَنَّ ، وقَدْ يَجُوزُ أَنْ لا تَلْحَقَ النَّونُ هَذَا الفِعْلَ ، وَلَحَاقُ النَّونِ مَعَهَا أَكْثَرُ ، ومِنْ مَواضِعِهَا الأَمْرُ والنَّهْيُ نَحْوَ: اضْرِبَنَّ زَيْداً وَلا الفِعْلَ ، وَلَحَاقُ النَّونِ مَعَهَا أَكْثَرُ ، ومِنْ مَواضِعِهَا الأَمْرُ والنَّهْيُ نَحْوَ: اضْرِبَنَّ زَيْداً وَلا تَشْتَمَنَّ (٢) بَكْراً ، وَلا تَلْحَقُ هَذِهِ النَّونَ المَاضِي كَمَا لَحِقَتِ النِّسَتَقْبَلَ ».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرِ:

اعْلَمْ أَنَّ النَّونَ النَّقيلةَ عَلَمُ النَّوكيدِ ، فلا تَكُونُ الا في مِثَالِ المُسْتَقَبَلِ كَقَوْلكَ : واللهِ لَيَخُرْجَ ﴿ زَيْدٌ عَدَا ، [وواللهِ لا يَقُومَنَّ زَيْدٌ ، فَالنَّونُ تُوكِّدُ الخُروجَ اذَا كَانَتْ مِعَ اللامِ ، وَنَفْيَ الخُروجِ اذَا كَانَتْ مَعَ لا في قَوْلِكَ : والله لا يَقُومُنَّ زَيْدٌ] (٣) والذي يَقْتَضِيهِ القَسَمُ هُولًا) اللام في قَوْلِكَ : واللهِ لأَفْعَلَنَّ ، والنُّونُ جَاءت ْ للتَّاكيدِ فَيَجُوزُ سُقُوطُهَا نَحْوَ واللهِ لَيقُومُ زَيْدٌ والأَكْثَرُ ثَبَاتُهَا ، لأَنَّ القَسَمَ مِنْ مَواضِعِ التَّاكيدِ ، وَلا تَلْحَقُ فِعْلَ الحَالِ وَلا لَيقُومُ زَيْدٌ والأَكْثَرُ ثَبَاتُهَا ، لأَنَّ القَسَمَ مِنْ مَواضِعِ التَّاكيدِ ، وَلا لأَكْلَ أَنْ يُدُ ، وذَلِكَ (٥) المَاضِي ، لا تَقُولُ ؛ لِيَأْكُلنَّ زَيْدٌ ، وهُوَ في حَالِ الأَكْلِ ، وَلا لأَكْلَ أَنْ يُدُ ، و وَلِكَ (٥) أَنَّ المَاضِي والحَالَ ثَابِتَانِ ، والنَّابِتُ لا يَفْتَقُرُ الى التَّاكِيدِ كَمَا يَفْتَقِرُ اليهِ مَا لَمْ يَشَبُتُ ، وهُو

⁽١) من ب وج وط وفي الأصل «تحلق». تحريف.

^{۾)} ج: ولا تشمن. تحريف.

⁽٣) ما بين العاضدتين من ب و ج. واثباته أبين.

⁽٤) كذا في ب و ج. الصواب. وفي الأصل «وهو». سهو.

^(•) ب ، ج : وذاك .

المَسْتَقُبَلُ، ولِهَذَا دَخَلَ في الأَمْرِ والنَّهِي نَحْوَ لا يَخْرُجَنَّ زَيْدٌ، واضْرِبَنَّ عَمْراً، لأَنَّ ذلكَ مما لم يَثَبُتْ، اذِ الأَمْرُ والنَّهْيُ لا يَصحّانِ الا فِيمَا يُسْتَقْبُلُ مِنْ حَيْثْ إِنَّ [الحَاصِلَ](١) لا يَحْصُلُ.

وَكَذَا الشَّرْطُ والجَزَاءُ نَحْوَ قُوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ – (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدَا) –(٧) لأنَّ المُجَازَاةَ بالمُسْتَقْبُلْ فَلا تَقُولُ^(٨) : انْ ضَرَبَنَّ زَيْدٌ ضَرَبْتُكَ ، لأنَّ المَاضِي وانْ كَانَ المُمْتَقُبُلِ فانَّ اللَّفْظَ بَاقٍ . المَاضِي وانْ كَانَ بِمَعْنَى المُسْتَقْبُلِ فانَّ اللَّفْظَ بَاقٍ .

وكذا الاستفهام نحو : هل يخرجن زيد ؟ ولا يدخل على الخبر المُثبت المَخب ، لا تَقُولُ : يخرجن زيد ، لا جل أنَّ هذا ليس كالشَّرط والجزاء مِنْ حَيثُ أنَّهُ مُسْتَقَرُ // قابِت (٩) ، اذْ لَمْ تُعلِّقُهُ بِشَيء كَمَا يَكُونُ الشَّرطُ في قَوْلك : امّا تَضْربَن ضَربُهِ ، وأنْت ضَربُتك ، ألا ترى أنَّ ضرب المُخاطب قد يمتنع لاجل ما اشترطته مِنْ ضَربه ، وأنت لم تَجْعَل في قولك : يَخرج زيد عَداً ، ما يكون مانعا مِن الخروج ، بَلْ قطعت لم تَجْعَل في قولك : يَخرج زيد عَداً ، ما يكون مانعا مِن الخروج ، بَلْ قطعت بذلك ، واذاكان قابتاً لَمْ يَفتقر الى التَّاكيد ، وانَّا جَاء (١٠) ذلك في القسم وحده ، نحو والله ليقومن ، لِما ذكرنا من أنَّ القسم مِنْ مَواضع التَّاكيد ، فيصاحبُه ما يدُلُ عَلَيه ، فَجُملة مَواضِعِهِ القسم و [الأمر] (١١) والنَّهْ والاسْتِفْهَامُ والشَّرط . وانْ جَاءَ في غير فَفِي الشَّعْر . وجَاء في النَّفي بلَمْ نَحْوَ قَوْلِهِ :

/٣٠١/ يَحْسِبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَمَّا(١٢)

⁽٦) من ب وج. الصواب. وفي الأصل: «الأصل». تحريف.

⁽۷) آية ۲۹/مريم ۱۹.

⁽٨) ب،ج: ولا تقول.

⁽٩) سقطت وثابت، في ب و ج.

⁽١٠) ج: جاز.

⁽١١) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «بالأمر» تحريف.

⁽١٢) الْخَلِفَ في نسبة هذا الرجز وفي تفسيره ، فقد نُسِبَ الى شعراء عديدين منهم العجاج (وليس في ديوانه) وعبد بني عبس والدبيري وماسور بن هند العبسي ، على أن الأكثر في نسبته أنه لأبي حيان الفقعسي . وقيل في

وَهَذَا أَضْعَفُ مَنْ قَوْلِكَ : مَا يَخُرُجَنَّ (١٣) زِيْدٌ ، لأَنَّ المُضَارِعَ مَعَ لَمْ بِمَعْنَى المَاضِي ، والمَاضِي (١٤) لا تَدْخُلُهُ النَّونُ البَّنَّةَ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ :

وَتَلْحَقُ فِعْلَ الاثْنَيْنِ فِي قَوْلِكَ : هَلْ تَفْعَلانِّ ذَلِكَ وَفِي القُرْآنِ – (وَلا تَتَبِعَانُّ سَبِيلَ الذينَ لا يَعْلَمُونَ ﴾ –(١٠)

قَالَ الشَّيخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ النُّونَ تُوجِبْ بِنَاءَ الفِعْلِ ، أَلَا تَرَاكَ تَقُولُ : هَلْ يَخْرَجَنَّ زَيْدٌ ؟ فَلا تَجدُ هُنَاكَ الرَّفْعَ ، وَيَلْزَمُهُ الفَتْحُ . وَاذَاكَانَ نُونُ يَفْعَلانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّفْعِ كَمَا عَرَفْتَ لدخولِ نُونِ التَّاكيدِ ، كَمَا سَقَطَ الرَّفْعُ تَقُولُ : هَلْ يَفْعَلانِّ ذَلِكَ فيكُو لِمَنْزِلَةِ فَعَلا مِنْ، جِهَةِ تَعَرِّي الفِعْلِ مِنَ الاعْرابِ .

تفسيره آنه في وصف جبل عمه الخصب وحفه النبات . لكن الصواب آنه في وصف لبن في آناء تعلوه الرغوة
 حين يمتلىء الأنَّ قبله .

وفيعا يكسى ثُمالا قشعها.

والثَّالِ – بضم الثاء المثلثة : - الرغوة ، والقشعم الغليظ .

والرجز منسوب الى المتقدمين - على اختلاف - في الشواهد الكبرى للعيني ٢٩/٤ ، وشرح النصريح ٢٠٥/٧ والخزانة ٢٩/٤ ، وشرح الشواهد للعاملي ٣٦٩ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٦٨ ، والدرر اللوامع ٩٨/٧ .

وغير منسوب في سيبويه والشنتمري ١٥٧/٧، ونوادر أبي زيد ص ١٧ ، وبحالس ثعلب ١٣٠٧ - ١٩٠١ والاقتضاب للبطليوسي ٣٤٥ والأمالي الشجرية ٣٨٤/١ والأنصاف ١٩٣٣ ، وابن يعيش ٤٢/٩ ، ومواد (خشى) من اللسان ١٩٠/١٨ والتاج ١١٤/١٠ (وعمى) من اللسان ١٩٠/١٩ والتاج ٢٣٢/١٠ و وحمى) من اللسان ١٩/٤ والتاج ٢٣٢/١٠ وشوهد الشافية ٩/٤ والتاج ٢٢٢/١٠ وشوهد الشافية ٩/٤ وحمى) .

والشاهد فيه دخول نون التوكيد في قوله « لم يعلمن » ضرورة لأن نون التوكيد ليس لمن مواضعها الدخول على المفى بلم .

⁽١٣) ب: لا يخرُجن.

⁽ ۱٤) سقطت « والماضي » في ب و ج .

⁽ ۱۵) آیة ۸۹ / یونس ۱۰ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

و وَتَلْحَقُ فِعُلَ الْجَمْعِ أَيْضاً نَحْهَ هَلْ(١٦) تَفْعَلُنَّ ذَلِكَ وَفِعْلَ النَّوْنَٰثِ فِي نَحْوِ: هَلْ تَفْعَلِنَّ يَا هَذِهِ فَتُحْذَفُ النَّوْنُ فِي هَذِهِ الْمَواضِعَ الثلاثَةِ [لاَّنَّها عَلامَةُ الرَّفْعِ](١٧) كَمَا تُحْذَفُ الضَّمَّةُ فِي قَوْلِكَ: هَلْ [يَفْعَلَنَّ ذَلِكَ](١٨)

قَالَ الشَّيْخُ الامَامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ النَّونَ اذَا سَقَطَتْ مِنْ فِعْلِ الجَمْعِ وَفِعْلِ المُوَّنَّ المُخَاطَبِ بَقِي اليَاء والوَاوُ(١٩) [نَحْوَ](٢٠) هَلْ تَفْعَلُونَّ وَهَلْ تَفْعَلِينَّ والنَّونَ الأولَى مِن النَّونَيْنِ سَاكِنَةٌ فَتَحْذِفُ الوَاوَ واليَاءَ وَتَكْتَفِي بِالضَّمَّةِ والكَسْرَةِ [لِتَسْلَمَ](٢١) مِن ثِقَلِ التقاءِ السَّاكِنَيْنِ فَتَعُولُ : (٢١) : هَلْ تَفْعَلُنَّ (٣٢) وهَلْ تَفْعَلِنَّ بِامْراَةٌ ؟ ولم تَحْذِف الألِف في تَفْعَلانِ ، فَعَلِنَ بَامْراَةٌ ؟ ولم تَحْذِف الألِف في تَفْعَلانِ ، لأجللِ أَنَّ الألِف حَفِيفَةً . فَانْ قُلْتَ فَهلا زَعَمْتَ أَنَّ الحَذْف تَرْكُ لِلبَّسِ (٤٩٠) ، أَلا تَرَى أَنَّ لأَجْلِ أَنَّ الألِف حَفِيفَةً . فَانْ قُلْت فَهلا زَعَمْت أَنَّ الحَذْف تَرْكُ لِلبَّسِ (٤٩٠) ، أَلا تَرَى أَنَّ فِعْلَ الوَاحِدِ مَفْتُوحَةً في الوَاحِد الا أَنَّ الْبَاتَهُ أَنَّ النَّونَ مَكسورةً في الاثْنَيْنِ ومَفْتُوحَةً في الوَاحِد الا أَنَّ الْبَاتَهُ أَذْهَبُ في الاحْتِيَاطِ بِكُلِّ حَالٍ .

قَالَ الشَّبْخِ أَبُو عَلِيٍّ :

« وتَلْحَقُ فِعْلَ (٢٠) جَمَاعَةِ النِّسَاءِ فِي نَحْوَ هَلْ تَفْعَلْنَانِ ذَلِكَ فَتَدْخِلُ هَذِهِ الألِفَ

⁽١٦) سقطت دهل، في ب و ج.

⁽۱۷) من ب و ج و ط. أبين.

⁽١٨) من ب و ج. الصواب. وفي ط: وتفعلن ذاك، وبدله في الأصل وتفعل، تحريف.

⁽١٩) ب: الواو والياء.

⁽۲۰) من ب و ج. أولى.

⁽ ٢١) من ب و ج : الصواب. وفي الأصل و لتعليره تحريف.

⁽ ۲۲) ب ، ج : فيقال .

⁽۲۳) ب: تفعلون ك تحريف.

⁽ ٢٤) ب ، ج : ترك اللبس .

⁽ Yo) ب ، ج ; وتلحق « في » فعل .

لِتَفْصِلَ بَيْنَ النُّونَاتِ ، كَمَا أَدْخَلْتَهَا(٢١) في نَحْوِ [أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً](٢٧) لِتَفْصِلَ بَيْنَ الهَمْزَتَيْن ، وتَكْسِرُ النّونَ لوقوعِهَا بَعْدَ الألِفِ».

قَالَ الشَّيْخُ الامَامُ أَبُو بَكُر:

اعْلَمْ أَنَّ النَّونَ فِي تَفْعَلْنَ ضَمِيرٌ فَلا يُمْكِن حَذْفُهُ كَمَا حُذِفَ نُولُ الاغرابِ واذَا ضَمَتُ (٢٨) اليهِ نُونَ التَّأْكيدِ اجْتَمَعَ ثَلاثُ نُوناتٍ ، فَتَفْصِلُ بَيْنَ نُولِي التَّأْكيدِ ونُونِ الضَّميرِ بالألفِ ليزولَ اجتماعَ الأمْثَالِ ، ويَخفُّ بَعْضُ مَا فيهِ مِنَ النُّقَلِ وَفرطِ الكُلْفَةِ على اللَّسَانِ . وشَبَّهَهُ // بأأنتُمْ من حَيْثُ إنَّ الألِفَ في المَوْضُوعَيْنِ جَاأَتْ لِتُزِيلَ تَوَالِي الأَمْثَالِ ، والنُّونُ مَكْسُورَةٌ بَعْدَ الأَلِفِ لِكُونِهَا مِثْلَ يَفْعَلانِ فِي اللَّفْظِ . والكَسَرُ في هَذَا على اجْرَاءِ هَذَا النُّونِ مُجْرَى نونِ الاعْرَابِ في يَفْعَلانِ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيَّ :

« وكُلُّ مَوْضِع تَدْخُلُ فيهِ النَّقِيلَةُ فَالخَفِيفَةُ (٢٩) تَدْخُلُهُ الا فِعْلَ الاثْنَيْن (٣٠) وفِعْلَ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ ، فأنَّها لا تَدْخُلُ في هَذَيْنِ المَوْضِعَيْنِ في قَوْلِ عامَّةِ النَّحويينَ لِمَا يَلْزُمُ مِن التِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ فِي أَكْثَرِكَلامِهِمْ ، فَمِثَالُ دُخُولِ الخَفْلِفَةِ عَلَى الفِعْلِ: أَضْرِبَنْ زَيْداً ، ولِلْجَنْعِ : (٣١) اضْرَبُنْ زَيْداً وللمُؤْنَثِ: اضْرِبَنَ أَرْيْداً ».

قَالَ الشَّيْخُ الامَامُ:

اعْلَمْ أَنَّ فِعْلَ الاثْنَيْنِ إِذَا أَسْقَطْتَ مِنْهُ النَّونَ الاعرابيةَ بَقِيَ الْأَلِفِ لُولَمْ يَجُزْ حَذْفُهَا لأنَّها ضَمِيرٌ. فَلَوْ أَدْخَلْتَ عَلَيْهَا الخَفِيفَةَ لَمْ تَخْلُ مِنْ ثَلاثَةِ أُمُورٍ. أَلْحَدُهَا أَنْ تَكْسَرَها

⁽۲۹) ط: كما دخلتها.

⁽٢٧) آية ٢٧/ النازعات ٧٩. وفي الأصل « أأنهًا » سهو من الناسخ » وفي ب وخلقًا « أم السهاء بناها » .

⁽ ۲۸) ب ، ج: ولو. (۲۹) ج : والخفيفة . تحريف .

⁽٣٠) ط: ألا «في « فعل الاثنين.

⁽ ٣١) ب ۽ ج : وللجميع .

لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَلا يَجُوزُ هَذَا لأنَّهُ لا يُعْلَمُ حِينَتْذِ أَنُونُ اعرابِ هِيَ أَمْ نُونُ تَأْكِيدٍ .

والثَّاني (٣٢٪ أَنْ تُحْذَفَ الأَلِفُ لالتقاءِ السَّاكِنيْنِ ، وذَلِكَ لا يَجُوزُ لالتباسِ فِعْلِ الاثَّنيْنِ بِفِعْلِ الواحِدِ.

والنَّالِثُ : أَنْ تُقِرِّ (٣٣) النَّونَ السَّاكِنَةَ مِعَ الألِفِ فتقولَ : تَفْعَلانِ (٣١) يَاهَذَانِ . وَهَذَا لا يَجْمَعُونَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ مُظْهَرَيْنِ فِي وَهَذَا لا يَجْمَعُونَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ مُظْهَرَيْنِ فِي الاَدْرَاجِ ، والنَّا يَكُونُ ذَلِكَ اذَاكَانَ النَّانِي مِنْهُمَا مُدَّغَماً نَحْوَ دَابَّةٍ وأَصَيّم ومُدَيّق ، وَقَدْ الاَدْرَاجِ ، والنَّا يَكُونُ ذَلِكَ اذَاكَانَ النَّانِي مِنْهُمَا مُدَّغَماً نَحْوَ دَابَّةٍ وأَصَيّم ومُدَيّق ، وَقَدْ أَجَازَهُ يُونُسُ (٣٠) وحَكَى شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا عَلِي كَانَ يَحْتَجُ لَهُ بِقَواءَةً مِنْ قَرَأ الجَازَهُ يُونُسُ (٣٠) وحَكَى شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا عَلِي كَانَ يَحْتَجُ لَهُ بِقَواءَةٍ مَنْ قَرَأ مَنَ اللَّهُ فَلَ اللَّهُ عَلَى عُلْوَمُ مَقَامَ الحَرَكَةِ واذَا حَسُنَ اللَّهُ فَلَا لا يَعْبَعُ لَكُ الغَبْحِ لأَجْلِ أَنَّ فِي الأَلِفِ فَرْطَ مَدٍ والمَدُّ يقومُ مَقَامَ الحَرَكَةِ واذَا حَسُنَ اللَّهُ فَلَ جَالٍ لا جَازَ اجْتِمَاعُ الشَّاكِنَيْنِ ، وانّا امتنعَ منهُ النَّحُويُونَ لِقلَّتِهِ فِي كَلامِهِم وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لا يَخْفُ كُلُ الخِفَّةِ .

وأمّا فِعْلٌ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ نَحْوَ يَفْعَلْنَ ، فانَّكَ اذَا ٱلْحَقْتَهُ النَّونَ الخفِيفَةَ لَمْ تَخْلُ من أُمُورٍ أَحَدُهَا : انْ تُثْبِتَ النَّونَيْنِ مُظْهَرِيْنِ فَتَقُولُ : هَلْ تَضْرِبَنَنْ وَهَذَا لا يَجُوزُ لاجتاعِ المِثْلَيْنِ .

والنَّاني أَنْ تُدْغِمَ أَحَدَهُمَا في الآخر. وهَذَا لا يَجُوزُ أَيْضاً لاُجْلِ أَنَّ لامَ الفِعْلِ سَاكِنٌ ، والمُدْغَمُّ كذلكَ واذَا التَقَى سَاكِنَانِ احْتَجْتَ الى تَحْرِيكِ اللامِ ، وذَلِكَ تَغْيِرُ مِنْ غَيْر فَاثِدَةٍ وِيَجْلِبُ اللَّبْسَ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ حَرَّكْتَ بِالفَتْحِ ِ الْتَبَسَ بِفِعْلِ الوَاحِدِ اذَا

⁽ ٣٢) ب : والثاني .

⁽ ٣٣) ج : أن تقرن .

⁽٣٤) ب، ج: ، هل، تفعلان.

⁽٣٠) في سيبويه : ١٥٧/٢ : وأما يونس وناس من النحويين فيقولون اضربان زيدا ، واضربنان زيدا . فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها فلا يقع بعد الألف ساكن الا ان يدغم .

⁽٣٦) آية ١٦٢/الأنعام ٦.

⁽٣٧) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل هبهاء، تحريف.

لَحِقَهُ النَّونُ الشَّديدَةُ نَحْوَ: هَلْ تَضْرِبَنَ ، وانْ ضَمَتَ التَبَسَ بِفِعْلِ (٣٨ الجَمْعِ نَحْوَ: هَلْ تَضْعِلْ هَذَا ، هَلْ تَضْرِبُنَ ، وانْ كَسَرْتَ التَبَسَ بِفِعْلِ ٣٨) المَرَأَةِ المُخَاطَبَةِ نَحْوَ: هَلْ تَفْعَلِنَ هَذَا ، والْ كَسَرْتَ النَّبَسَ بِفِعْلِ ٣٨) المَرَأَةِ المُخَاطَبَةِ نَحْوَ: هَلْ تَفْعَلِنَ هَذَا ، والقَصْدُ أَنْ يَكُونَ النَّونُ سَاكِنةً ولَوْ كَانتْ تُحَرَّكُ لأَدْخُلُوهَا عَلَى فِعْلِ الاَلْمَنْنِ مُحَرَّكَةً

والنَّالِثُ أَنْ تُلْحَقَ الألِفُ فتقولُ : هَلْ تَفْعَلْنَانِ ، فَتُكْسَرُ النَّون اللَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَهَذَا لا يَجُوزُ الآنَّكَ تُجْرِيهِ مَجْرَى الاعْرَابِ فِي الظَّاهِرِ مِنْ حَيْثُ تُحَرِّكُهُ وَهُو مَوضوعٌ عَلَى السَّكُونِ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ : الخَفِيفَةُ .

والرَّابِعُ ؛ أَنْ تَتْرَكَهَا على السُّكونِ وذَلِكَ على مَا ذَكَرْنَا(٢٩) مِن الخَلافِ ، فاعْرِفْهُ .

وأمًّا فِعْلُ الجَمِيعِ نَحْوَ اضْرِبُنْ ، وفِعْلُ المَرَّأَةِ نَحْوَ اضْرِبِنْ ، فَلَيْسَ فِي ذلكَ شَيءٌ لاَنَّكَ تَحْذِفُ الوَاوَ // وَالبَاءَ كَمَا فَعَلْتَ ذلكَ فِي النَّقِيلَةِ حَيْثُ قُلْتَ : هَلْ تَضْرِبِنَّ يا امْرَأَةُ ، وهَلْ تَضْرِبُنَّ يَا رِجَالُ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيِّ :

(٤٠ فَانْ وَقَفْتَ عَلَى هَذِهِ النُّونِ ٤٠) في مَوْضِعِ فَكَانَ مَا قبلَهَا مَفْتُوحًا أَبْدَلْتَ مِنْهَا الأَلِفَ وَذَلِكَ نَحُو اضْرِبَا وَكَذَلِكَ اذَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ : اضْرِبَا وَكَذَلِكَ اذَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ : اضْرِبَا وَكَذَلِكَ اذَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ : اضْرِبَا وَكَذَلِكَ اذَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ - (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيةِ) -(١١) قُلْتَ : لَنَسْفَعًا .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ النَّونَ سَاكِنَةٌ مَعْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا ، واذَا(٢٤) وَقَفَتْ عَلَيْهَا أَبْدَلْتَ مِنْهَا الأَلِفَ كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ بالتّنوينِ في حَالِ النَّصْبِ نَحْوَ رَأَيْتُ زَيْداً .

⁽ ٣٨ – ٣٨) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٣٩) ج: وعلى ما ذكرنا.

⁽٤٠ – ٤٠) بدله في ط: فان وقعت هذه النون..

⁽ ٤١) آية (1 / العلق ٩٦ .

⁽٤٢) ج: فاذا.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« وانْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مَكْسُوراً أو مَضْمُوماً حَذَفْتَها ، تَقُولُ : هَلْ تَضْرِبُنْ يا قَوْمُ ، فَانْ وَقَفْتَ قُلْتَ : هَلْ تَضْرِبُونَ (٤٢) ورَدَدْتَ (٤٤) نُونَ الرَّفْعِ التِي كُنْتَ حَذَفْتَهَا لزوالِ مَا كُنْتَ حَذَفْتَهَا لزوالِ مَا كُنْتَ حَذَفْتَهَا لزوالِ مَا كُنْتَ حَذَفْتَهَا لزوالِ مَا كُنْتَ حَذَفْتَهَ الزوالِ مَا كُنْتَ حَذَفْتَ النَّونَ مِنْ أَجْلِهِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ النَّونَ الحَفِيفَةَ (٤٠) اذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَكْسُوراً نَحْوَ هَلْ تَضْرِبنْ يَا امرأة ؟ أَوْ مَضْمُوماً (٤٠) نَحْو : هَلْ تَضْرِبُنْ يَا قَوْمُ حَذَفْتَها ، اذَا وَقَفْتَ كَمَا تَحْذِفُ التَّنوينَ في حَالِ الجَرِّ وَالرَّفْعِ ، نَحْوَ هَذَا زَيْدٌ ، ومَرَّرْتُ بِزَيْدٍ ، واذَا حَذَفْتَ النَّونَ عاد الواو الذي هُو ضعيرُ المَرَّأَةِ لَاجْلِ أَنَّهُمَا سَقَطَا لَالْتِقَافِهِمَا مَعَ النَّونِ ، ضعيرُ الجَلِ أَنَّهُمَا سَقَطَا لَالْتِقَافِهِمَا مَعَ النَّونِ ، وتُعِيدُ نُونَ الرَّفْعِ أَيْضاً ، لأَجْلِ أنّهُ انّها وَجَبَ حَذْفُهُ لاقتضاءِ نونِ التَأْكِيدُ بِنَاءَ الكَلِمَةِ ، وأَنْ النَّونُ وَجَبَ عَوْدُ النَّونِ الاعرابي لزوالِ مَا أَوْجَبَ البِنَاءَ فتقول : هل تَضربون ، وَلَيْسَ النُّونِ المَوْقِ الرَّفْعَةِ في اللَّفْظِ ، لأَنَّهُ حَرْفُ قَدْ أَخَذَ حَرَكَةً فَاذَا وَقَفْتَ لَمْ يَجِبْ حَذْفُ الرَّفْعَةِ في اللَّفْظِ ، لأَنَّهُ حَرْفُ قَدْ أَخَذَ حَرَكَةً فَاذَا وَقَفْتَ ، لأَجْلِ أَنَّ الوقْفَ أَنَّا يَقْتَضِي سُكُوناً ، وآنَتَ اذَا أَسْقَطْتَ الحَرَكَةَ التي جَاءَتُ لالتقاءِ السَّاكِنْينِ كَفْيَ .

قالَ الشُّبخُ أبو عَلِيٍّ :

« فَانْ لَقِيَ هَذِهِ النُّون [ساكن إ(٤٧) حَذَفْتُها فَقُلْتَ فِي اضْرِبَنْ يا فتى اذا

⁽٤٣) ب: هل تضربن يا قوم. تحريف. ط: هل تضربون يا قوم.

⁽٤٤) ط: فرددت.

⁽ ٤٠) ج : نون الخفيفة . تحريف .

⁽٤٦) ب: «أم» أو مضموما. سهو، ج: أم مضموما.

⁽٤٧) ب،ج: ساكنة. تحريف.

وَصَلْتَهَا: اضْرِبَا(٤٨) القَوْمَ ، ولا تُحَرِّكُهُ لالتقاءِ السّكِنَيْنِ كَمَا حَرَّكْتَ التَّنوينَ في نحْو - (أَحَدُنِ اللهُ) -(٤٩) وزَيْدُنِ العَاقِلُ ، ولَكِنْ تَحْذِفُهَا جَعَلُوا لِمَا يَدْخُلُ الاسمَ (٥٠ فضِيلَةً عَلَى مَا يَدْخُلُ الفِعْلَ ١٠٠».

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ بَعْدَ الاسمِ فِي المرتَبَةِكَمَا عَرَفْتَ. واذَاكَانَ كَذَلِكَ كَانَ مَا يَدْخُلُ الاسمَ أَقُوى مِمَّا يَدْخُلُ الفِعْلَ فَيَغْضَلُ التَّنوينُ عَلَى النَّونِ التَّأْكِيديّ فَتُحْذَفُ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ نحوَ اضْرِبَا القَوْمَ يا زَيْدُ، ويُحَرَّكُ التَّنوينُ فيُقَالُ : زَيْدُنِ العَاقِلُ، وَلا يُقَالُ زَيْدُ العَاقِلُ، وَلا يُقَالُ زَيْدُ العَاقِلُ، لِيَحْصُلَ تَفْضِيلُ الاسمِ عَلَى الفِعْلِ.

فَصْلٌ من دُخُولِ النُّونِ في المُعْتَلِّ : وَهُوَ عَلَى ثَلاَئَةِ أَضْرُبٍ : مُعْتَلُّ الفَاءِ ، ومُعْتَلُّ العَيْنِ (١٠ ومُعْتَلُّ اللامِ ٢٠) .

فَالمُعْتَلُّ الفَاءِ نَحْوُ وَعَدَ وَوَجِلَ وَوَرِعَ ، تَقُولُ : عِدَنَّ ، وعِدَانِّ ، في الاثنين ، وعِدُنَّ في الجَمِيع ، وعِدِنَّ في المُؤَنَّثِ ، وعِدْنانَ في جَمْع المُؤَنَّثِ وفي وجل يَا زَيْدُ : (٢٠ ابْجَلَنَّ وأَبْجَلَنَّ وأَيْجِلِنَّ ٢٠) يا مرأة (٣٠) ، ويَا زَيْدُ أو رُعَنَ أو رُعَانِّ وأَوْرُعَنَّ وأورُعِنَّ // يا مرأة (٥٣).

والمُعتَلُّ العَيْنِ نَحْوُ قَالَ : يقولُ ، وبَاعَ يَبِيعُ ، وخَافَ يخافُ تَقُولُ فِي قَالَ : قُولَنَّ

⁽٤٨) ط: أضرب. تحريف.

⁽ ٤٩) آخر الآية ١ وأول الآية ٢ / الاخلاص ١١٢ . ونصها (قُلُ هُوَ اللهُ أُحدُّ اللهُ الصَّمَدُ) وفي الكشاف للزنخشري (٤٩) آخر الله الا قلبلا) والحبد هو التنوين وكسره لالتقاء الساكنين .

⁽٥٠-٠٠) بدله في ط: على ما يدخل الفعل فضيلة.

⁽٥١-٥١) ساقط في ج.

⁽٥٢- ٥٧) في ب و ج : « او ايمانٌ وأوايملانٌ واوايمانٌ ، تحريف.

⁽٣٠) سقطت « يا مرأة » في ب وج . وما أثبته رسم الأصل . وترسمها ب ، ج : حيثًا وُجِدَتْ : (يا امرأة) .

يَا زَيْدُ، وَقُولَانٌ يَا رَجُلانِ، وَقُولُنَّ يَا رِجَالُ، وَقُولِنَّ يَا امرأَةُ. وَكَذَلِكَ (٥٩) تَقُولُ في بَاعَ : بِيعَنَّ بفتح العَيْنِ، وبِيعَانِّ يارَجُلانِ، وبيعُنَّ - يَا رِجَالُ، وبِيعِنَّ يَا امرأَةُ، وفي خَافَ: خَافَنَّ وَخَافَانِّ وَخَافَانِّ وَخَافَنَ وَخَافِنً يَامرأَةُ.

والمُعْتَلُّ اللام نَحُو غَزَا : يَغْزُو ورَمَى يَرْمِي ، تَقُولُ : يَا زَيْدُ اغْزُونَ ، باثباتِ الوَاوِ الْمَعْتُ اللام نَحُو غَزَا : يَغْزُو ورَمَى يَرْمِي ، تَقُولُ : يَا زَيْدُ اغْزُونَ ، والوَاوُ والمَيَاءُ اذَا كَانَتَا(٥٠) فِي مَوْضِع فَتَح لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا الاَ التَّحريكُ . ويَا رَجُلانِ اغْزُوانَ ، ويَا رِجَالُ اغْزُونَ بِضَمَّ الزّاي ، لاُجُلِ أَنَّكَ تَقُولُ : اغْزُوا ، فَاذَا أَدْخَلْتَ النّونَ اسْقَطْتَ الوَاوَ لالتقاءِ الشَّاكِنَيْنِ ، وبَقيتِ الضَّمَّةُ لِتَدُلُّ عَلَيْهِ . وتَقُولُ : اغْزُنَّ يا امْرأةُ ، بكسرِ الزَّاء ، لأجْلِ أَنَّ السَّاكِنَيْنِ ، وبَقيتِ الضَّمَّةُ لِتَدُلُّ عَلَيْهِ . وتَقُولُ : اغْزِنَّ يا امْرأةُ ، بكسرِ الزَّاء ، لأجْلِ أَنَّ الأَصْلَ اخْزِي ، غَيْرُ أَنَّ الكَسْرَةَ فِي هَذَا تُشَابُ (٥٠) بِشَطْرِ مِنَ الضَّمَةِ ، وتَقُولُ : امِيَنَ يَا الْمُوا وارْمِنَ يَا الْمُولُ وَيَا رَجُلانِ الْمُوا وارْمِنَ يَا الْمُولُ وَيَا رَجُلُكُ أَرْمُنَ ، تَضُمُّ المِيمَ (٥٠) لأَنَّ الأَصْلَ ادمُوا وارْمِنَ يا الْمُرأةُ ، بكسرِ المِيم البَّهَ ، اذِ الأَصْلُ ارْمِي .

وَكَذَا فَعِلَ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، تَقُولُ فَي خَشِيتُ : اخْشَيَنَ وَأَخْشَهَانِ وَاخْشُونَ بَاثْبَاتِ النَّاوِ وَضَمَّهِ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : اخْشُوا ، فَيكُونُ مَا قَبْلَ الْوَاوِ مَفْتُوحًا . وَالْوَاوُ الْفَسْمِيرِيُّ الْوَاوِ وَضَمَّهِ ، وَلا الْفَتْحَ مَا قَبْلَهُ فَلَقِيَهُ (٥٠) سَاكِنُ تَحَوِّكَ بِالفَّمَ . أَلا تَرَاكَ تَقُولُ : اخْشُوا الْقَوْمَ ، ولا تَقُولُ : اخْشُولُ الْقَوْمَ ، ولا تَفْتَحُ لأَجُلِ أَنَّ أَصْلَ التقاءِ فَتُحَوِّكُ اللهَ وَتَقُولُ : اخْشُولُ التقاءِ فَتُحَوِّكُ اللهَ وَلَا تَفْتَحُ لأَجُلِ أَنَّ أَصْلَ التقاءِ السَّاكِنَيْنِ الْكَشْرُ وَهُو أَيْضًا مِنْ أَعْلامِ الْمُؤَنِّثِ ، ولا نَهْتَحُ لأَجُلِ الْمُفُودِ ، لأَنْكَ السَّاكِنَيْنِ الْكَشْرُ وَهُو أَيْضًا مِنْ أَعْلامِ الْمُؤَنِّثِ ، ولاَنَّهُ يَلْتَبِسُ بِالمُدَكِّرِ الْمُفُودِ ، لأَنْكَ لَلْمَا الْمَقْولُ : يَا رَجُلُ اخْشِينً . وَلَمْ نَقُلُ : ارْمِينَ ، بِكَسْرِ الْمِيمِ وَقَتْحِ النَّاءِ ، لأَجْلِ أَنَّ يَاءَ الضَّمِيرِ لَيْسَ بِحَرْفِ أَصْلِيمَ فَقُولُ : الْمُعَرِّدِ النَّوْنِ ، وَأَمْ يَقُلُ : ارْمِينَ ، بِكَسْرِ الْمِيمِ وَقَتْحِ النَّاءِ ، لأَجْلِ أَنَّ يَاءَ الضَّمِ لَيْسَ بِحَرْفِ أَصْلِيمَ فَيْنَى عَلَى الْفَتْحِ لِلْ الْخُولِ النُّونِ ، وَأَمْ يَقُلُ [حروف] (١٠)

⁽ ٤٠) ب ، ج : وكذا .

^(• •) ب ، ج : اذا كانا .

⁽٥٦) ج: نَشَأْت. تَحْرِيف.

⁽٥٧) ب ، ج: بضم المم.

[.] (۵۸) ب، ج: ولقيه.

⁽٩٩) ب، ج: بالكسرة.

⁽٦٠) من ب و ج. أبين.

الضَّمير لالتقاءِ السَّاكِنِيْ بالكَسْرِ نَحْوَ أَخْشَى القَوْمَ ، وذَلِكَ لا يكونُ اذَاكَانَ مَا قَبْلَ اليَاءِ مَكْسُوراً ، لاجتهاع ِ الكُسْرَتَيْنِ فَلَيْسَ الا الْحَذْفُ وجَعْلُ الكَسْرَةِ فِي العِيمِ قَبْلَهَا دَلِيلاً عليها كاضْرِبَنَّ سَوَاء. وتَقولُ فِي رَضِيَ وَهُوَ مِنْ (١٦) فَعِلَ مِنَ الوَاهِ ارْضِيَنَّ يا رَجُلُ ، بفَتْج الضَّادِ واليّاء. وأَنْشَدَصَاحِبُ الكِتَاب:

/٣٠٢/ اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْراً وارْضَيَنَّ بهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ اذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ(٦٢)

وَتَقُولُ : ارْضَيَانِ يَا رَجُلانِ ، وارْضُونَ يَا رِجَالُ ، كَاخْشُونَ . فالوَاوُ للضّميرِ ، واذا وَتَقُولُ : يَا امْرَأَةُ ارْضَيِنَ بِكَسْرِ الْيَاءِكَمَا قُلْتَ : اخْشَيِنَ ، فاليَاءُ اذَاكُسِرَتْ ضميرٌ ، واذا فُيتَحَتْ كَانَتْ لامَ الفِعْلِ وانَّمَا قُلْتَ : ارْضيانِ ، وارْضينَ ، ولَمْ تَقُلْ : ارْضوانً ، كما قُلْتَ : اغْزُوانِ ، لأجْلِ أنَّ القلْبَ قدْ حَصَلَ في مِثالِ المَاضِي وَهُو رَضِي . وعِلَّةُ ذلك قُلْتَ : اغْزُوانِ ، لأجْلِ أنَّ القلْبَ قدْ حَصَلَ في مِثالِ المَاضِي وَهُو رَضِي . وعِلَّةُ ذلك تَأْتِي في التَّصْرِيفِ وتَقُولُ في فعَلَ : يَفْعَلُ مِنَ المُعْتَلِ اللامِ بالوَاوِ واليَاءِ نَحْوَ شَأَوْتَ تَشْافُتَ في التَّصْرِيفِ وتَقُولُ في فعَلَ : يَفْعَلُ مِنَ المُعْتَلِ اللامِ بالوَاوِ واليَاءِ نَحْوَ شَأَوْتَ تَشْافُتَ وَوَعَيْتُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُعْلِ يُبْنَى عَلَى الفَتْحِ وصَارَ الوَاوُ الى اليَاءِ كَمَا صَارَ في تَشَايَانِ وارْعَيَنَ بِفَتْحِ العَيْنِ الْمُعْلِ يُبْنَى عَلَى الفَتْحِ وصَارَ الوَاوُ الى اليَاءِ كَمَا صَارَ في تَشَايَانِ وارْعَوَنَ . تَقُولُ : اللهِ اليَاءِ ، وللرجلين : اشْأَيَّانِ وارْعَيَانُ [كَأَرْضيانِ] (٣٣) وللجَمَاعَةِ اشْأَوْنَ وارْعَوَنَ . تَقُولُ : واليَاءِ ، وللرجلين : اشَأَيَّانِ واو الضّمير مفتوحاً كَمَا كَان في فعِلَ يَفْعَلُ نُحُو اخْشَوا وأَرْضُوا . أَشَاوُ فيكُونُ مَا قَبْلَ واو الضّمير مفتوحاً كَمَاكَان في فعِلَ يَقْعَلُ نَحُو اخْشَوا وأَرْضُوا .

⁽٩١) سقطت ١ من، في: ب.

⁽٦٣) نُسِب هذا البيت في كتاب المعمرين ص ٤٠ لحريث بن جبلة ونسب في مادة (دهر) من اللسان ٥/٠٣ والتاج ٣٨٠/٥ لرجل من أهل نجد . وقال ابن بري هو لعثير بن لبيد العذري ، وقيل : هو لحريث بن حبلة وينسب أيضا لابن عينه المهلمي (ترجمته في معجم الشعراء للمرزباني ٢٦٧) . أنظر أيضا مادة (قدر) من اللسان ٣٨٤/٦ والتاج ٣٨٤/٦ .

والبيت منسوب لكل من حريث بن جبلة وعثير العذري في شواهد المعنى ش ١١٨ ج / ٧٤٤ – ٧٤٠ . والدرر اللوامع ٧٧/١ .

وغير منسوب في سيبويه والشنتمري ١٥٨/٧ ، وبحالس ثعلب ٢٦٥/١ ، وأمالي القالي ١٨١/٧ ، والتنبيه على شرح مشكلات الحياسة ٣١١ ،

والشاهد قوله « أَرْضَيَنَ » فقد جاء الفعل بسلامة الياء وانفتاحها مع اتصال الفعل بنون التوكيد . (٦٣) كذا الصواب، وفي ج : «كارميان . تحريف. وهي في موضع غير مقروء من الأصل ب .

وقد عَرَفْتُ أَنَّ الوَاوَ الضَّمِيرِيُّ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ(٦٤) لَمْ يَسْقُطْ لالتقاء السّاكِنَيْن . وتَقُولُ للمرأةِ : اشْأَينَّ وَأَرْعَينَّ ، فَتَكْسِرُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ الْيَاءَ ، لأَنْكَ تقولُ : اشْأَيْ وأَرْعَيْ بياءٍ مفتوح مَا قَبْلُهَا ، وَلاَ تَقُولُ : اشْإِي ، كَمَا تَقُولُ : أَرْمِيْ . وَلَيْسَ الْيَاءُ فِي ٱرْعَينَ يا امرأةُ بلام فَعْل وانَّهَا هُوَ ضَميرٌ ، أَلا تَرَاكَ قُلْتَ : ٱرْعَىْ وَلَمْ نَقُلْ ارغَىيْ لاجتماعِ البَاءَيْنِ . فَأَرْعَيَنَّ كَأَخْشَينَّ سَوَاءٌ وعَلَى أَصْل رَأَى ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : رَأَى [يَرْأَى](١٥٠ كَرَعَى يَرْعَى سَوَاءٌ ، والأمْرُ عَلَى الأصْلِ أَرْأَ مثلَ أَرْعَ وآرأُيا وارْأُوا مثل أَرْعَيا وأَرْعَوا ، فهَذَا تَمْثِيلٌ ولا يُسْتَعْمَلُ لِأَنَّ التَّخفيفَ لازمٌ ، فتقولُ في الأمْر من رَأَى رَ يَازَيْدُ ، وذَاكَ(٦٦) أَنْكَ خَفَّفْتَ الممزةَ فَنَقَلْتَ حَرَكَتُها الى الرَّاءِ السَّاكِنَةِ قَبْلَهَا وحَذَفْتَهَا ، كَمَا تَقُولُ في مَنْ أَبُوكَ : مَنْ أَبُوكَ (٧٧) وَوَجَبَ اسْقَاطُ هَمْزَةِ الوَصْل لِتَحَرُّكِ مَا بَعْدَهَا والاستغناءِ بذَلِكَ عَنْهَا ، واذَا سَقَطَ الهَمْزَةُ النِّي هِيَ عَيْنُ الفِعْل وهَمْزَةُ الوَصْلِ لَمْ يَبْقَ الا الرَّاءُ مَفْتُوحَةً لأخْذِهَا حَرَكَةَ الهَمْزَةِ ، وتقولُ في الاثْنَيْن : رَيا ، لأَنَّكَ تقولُ : آرْأَيَا ، فَتُسْقِطُ الهَمْزَنَيْن فَيَبْقَى رَيَا ، وللجَميع ، رَوْا ، والأصْلُ رَيُوا [بَعْدَ حَذْفِ الهَمْزَتَيْن](١٩) [لأنَّ](١٩) الْيَاءَ تَسْقُطُ مَعَ الوَاوكَمَا تَسْقُطُ فِي آرْعَوا والأصْلُ آرْعَيُوا . وتَقولُ للمرَّأةِ : رَيْ(٧٠) ، والأصْلُ رَبِّي بَعْدَ حَذَّفِ الهَمْزَتَيْنِ ، كَمَا أَنَّ أَصْلَ أَرْعَى أَرْعَى ، بياتين ، ولِلْجَمَاعَةِ : رَيْنَ كَارْعَيْنَ . فَالَيَاءُ فِي رَيْنَ لاَّمُ الفِعْلِ وَوَزْنُهُ فَلَنْ ، كَمَا أَنَّ وَزْنَ رَيَا زَيْدُ : فَ ، وَوَزْنَ رَيَايَا رَجُلانِ : فَلا ، وَوزْن رَوْاياً رِجَالُ ؛ فَوْا ، وَوَزْنَ رَيْ يَا امْرَأَةُ : فيْ ، لأنَّ العَيْن هَمْزَةٌ ، وقد سَقَطَتْ للتَّخْفِيفِ ولامُ الفِعْلِ قَدْ سَقَطَ لاجتماعِ الْيَاءَيْنِ لو قُلْتَ رَبِي . وتَسْقُطُ اللامُ في رَ يَازَيْدُ ، للأَمْرِ . فاذَا أَرَدْت أَنْ تُلْحِقَ نُونَ التَّأَكيدِ هَذَا قُلَّتَ : رَيَنَّ يَا رَجُلُ ، فأعَدْتَ لامَ الفِعْل ، لأَجْلِ أَنَّ السُّكُونَ قد زَالَ مِنْ حَيْثُ أَنَّكَ تقولُ : اضْرَبَنَّ ، فيكونُ الآخِرُ مَفْتُوحاً

⁽٦٤) ب ۽ ج: ما قبلها.

⁽٦٠) من ب و ج. الصواب.

⁽٦٦) ب، ج: وذلك.

⁽٦٧) رسمتها ج: ﴿ مَنْ بُوكَ ۗ ۥ .

⁽ ۲۸) من ب و ج أبين.

⁽ ٦٩) من ب وج. 'الصواب وفي الأصل والا أنَّ ، تحريف.

⁽۷۰) ب : رئی ، ج : رای ، وکلاهما تحریف.

وَرِينَ (١٧) كَارْعَينَ ، اذِ الأصْلُ ارْأَينَ كَارْعَينَ ، ورَيَانَ يا رَجُلانِ كَارْعَيَانَ و [رَوُنَ] (٧٧) كَارْعُونَ ورَينَ يا امرأة ، كارْعَينَ فتكسرُ الياء وهي صَمِيرٌ ، ورَيْنَانِ يا نِسْوَةُ مثل ارعَيْنانَ . فَوَرْنُ أَمْرِ المُذَكَّرِ المفردِ نَحْوَ رَينَ ؛ فَلَنَ ، لأَنَّ الرّاء فاءٌ ، والياء لامٌ ، والعَيْن سَاقِطْ . وَوَرْنُ أَمْرِ المُذَكَّرِ المفردِ نَحْوَ رَينَ ؛ فَلَنَ ، لأَنَّ الرّاء فاءٌ ، والياء لامٌ ، والعَيْن سَاقِطْ . وَوَرْنُ رَينَ يا امرأة : فَينَ لأَنَّ اليَاء صَميرُ ولَيْسَ بلام الغيل . وتَقُولُ في نَحْوِ آرْتَعَي : ارْتَعِينَ يَا رَجُل ، وآرْتَعَيَانَ يا رَجُلانِ وآرْتَعُينَ بِضَمِّ العَيْنِ ، لأَنَّكَ تقول : آرْتَعِي ، في اصْرِبُنَ ، وذَلِك (٣٧) أَنَّ الأَصْلَ ارْتَعِيوا ، فتنقلُ الطَّمَّةَ مِنَ الياءِ الى ما قَبْلَهَا وتَحْدَفُ النَّا وَلاَيقاءِ السَّاكِنَيْنِ ، كَمَا اللهَ وَعَدْفُ النَّاعِ اللهَ عَلَى اللهَ اللهَ عَلَى اللهَ اللهَ عَلَى اللهَ اللهَ عَلَى اللهِ اللهَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

وأمّا النَّونُ الخَفِيفَةُ في المُعْتَلِّ الفاءِ والعَيْنِ ، فَمَنْزِلَتُهَا فِي الصَّحيح تقولُ : عِدْنَ بَا رَجُلُ (٧٨) وَعِدُنَّ يَا رَجَالُ ، وعِدِنَّ يا أَمْرَأَةُ ولا تَقُولُ : عِدَانٌ ولا عِدْنَانُ الا على قَوْلِ يُونُسَ (٧٩) ، وفي المُعْتَلُّ العَيْنِ عَلَى مَا مَضَى في الثَّقِيَلَةِ تقولُ : قُولَنْ يَا زَيْدُ ، والبَابُ عَلَى مَا عَرَفْتَ .

⁽۷۱) ب،ج: ورين.

⁽٧٢) من ب و ج: الصواب. وفي الأصل و ردن ، تحريف.

⁽٧٣) ب ، ج : وذاك .

⁽ ٧٤) ب : تقول .

⁽٧٥) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل (يوزن ١ . تحريف.

⁽٧٩) ب،ج: قد سقط.

⁽٧٧) سقطت وفيا، في ب.

⁽۷۸) سقطت دیا رجل؛ فی ب و ج.

⁽ ٧٩) مذهب يونس جواز توكيد الفعل المضارع الذي فاعله ألف المثنى أو نون النسوة . قال سيبويه في ١٥٧/٢ . « وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : ـــ اضربان زيدا واضربنان زيدا .»

وأمّا في المُعْتَلِّ اللام فَيَتَغَيْرُ مِنْهَاجُهُ مِن منهاجِ الصَّحيحِ ، وذَلِكَ (٨٠) أَنَّهُ قَدَ يَلْتَقِي سَاكِنَانِ فِي الْمُفُرِدِ نَحْوَ أَنْ تَقُولَ فِي ارْضِ وَاَحْشَى : ارْضَيْنُ وَاَحْشَيْنُ يَا امرأَةُ ، فَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ مِن غيرِ ادغام فتحركُ الباء بالكَسْرِ لأَنَّ مَا قَبْلَهَا مُنْفَتِحُ كَمَا فَعَلْتَ ذلك فَي النَّقَيلَةِ حَيْثُ قُلْتَ : ارْضَيْنُ [يا امرأَةُ](٨١) وقولُهُ عَزَّ وجَلَّ – (فَإِمَّا تَرَبنَّ مِنَ البَشَرِ فِي النَّقَيلَةِ حَيْثُ قُلْتَ : ارْضَيْنُ [يا امرأَةُ](٨١) وقولُهُ عَزَّ وجَلَّ – (فَإِمَّا تَرَبنَّ مِنَ البَشَرِ النَّقَ بَالْكُولُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُولُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْوَاوُلُهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمُؤْلِ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُؤْلُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلُ اللَّهُ الللَّهُ

وأَمَّا المُذَكِّرُ فَتَقُولُ فِيهِ : ارْضَيَنْ واخْشَيَنْ ، فَتَحَرِّكُ الْيَاءَ بِالفَتْحِ وَجَازِ أَنْ تُصْبِحَ الْبَاءُ مُتَحَرِّكَةً مِع انفَتَاحِ مَا قَبْلُها ، لأنَّ سبيلَ اللام هَا هُنا سَبيلُهَا في غزَوا ورَمَيَا في أَنّها صَحّتْ لوقوع السَّاكِنِ بَعْدَهَا . و [تَقُولُ](٢٨) في الجَمِيع (٨٨) ارْضُونْ تَضْمُ واوَ الضّمير لأَجْلِ انْفِتَاحِ مَا قَبْلُهَا كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ في النَّقيلَة ولا تَحْذِفُ فتقولُ : ارْضَنْ ، كمَا تقولُ : ارْضَنْ ، كمَا تقولُ : اضَرْبُنْ يا رِجَالُ لمّا ذكرُنا أَنَّ الواوَ المفتوحَ مَا قَبْلُهَا لا يستثقلُ الضّمَّةُ فِيهَا ، وتَقُولُ في الأَنْيَنِ وَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ : ارضَيانْ وارْضيَانْ عَلَى مَذْهَبِ يُونِسَ ، ولا تقولُهُ عَلَى وَتَقُولُ في الأَنْيَنِ وَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ : ارضَيانْ وارْضيَانْ عَلَى مَذْهَبِ يُونِسَ ، ولا تقولُهُ عَلَى

⁽ ۸۰) ب ، ج : وذاك .

⁽۸۱) من ب. أبين.

^{، (}۸۲) آیة ۲۱/ مریم ۱۹.

⁽٨٣ - ٨٣) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

⁽ ٨٤) ب : الواو والياء .

⁽ ٨٥) سقطت «كون» في ب.

⁽٨٦) ب، ج: كذلك.

⁽ ٨٧) من ب ه ج : الصواب . وفي الأصل : و « أقول » . تمريف .

⁽ ٨٨) وردت عبارة مرتبكة في ب بعد قوله في الجميع تصها « لأن حركة التقاء الساكنين عارضة لا تلزم فلا يقع بعده الانتفاء وتقول في الجميع » .

مَذْهَبِ غَيْرِهِ ، كَمَاكَان في الصَّحيح . وهَذَا حُكُمُ رَأَى ، تَقُولُ : رُيَنْ يَا رَجُلُ وَرَوُنْ يَا رَجَالُ وَ رَيَانْ](^^^) ورينانْ على المَذْهَبِ الآخر . وتَقُولُ ارْتَعِيَنْ يَا رَجَالُ ، ورينانْ على المَذْهَبِ الآخر . وتَقُولُ ارْتَعِيَنْ يَا رَجُلُ وارْتَعِنْ يَا امرأةُ ، وارْتَعُنْ يَا رِجَالُ ، فتحذفُ الياءَ والواوَ(^ ^) لالتقاء السَّاكِنيْنِكَمَا حَذَفْتُهُمَا(^ () في الصَّحِيح . وعَلَى ذَلِك (^ () يَجْرِي البَابُ فَأْتُقِنْ الأَمثلةَ وقِسْ عَلَيها تُصِبِ الصَّوابَ بتوفيقِ اللهِ .

⁽ ۸۹) من ب. الصواب.

⁽٩٠) ج: الواو والياء.

⁽٩١) ب، ج: كما حذفتها.

⁽٩٢) ب: وعلى ذا، ج: وعلى هذا



قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

بابٌ من الألِفِ واللام (١)

" اغْلَمْ أَنَّ قُولَ النَّحُويِينِ فِي نَحْوِ قَامَ زَيْدٌ ، وَعَمْرُوّ مُنْطَلِقٌ ، أَخَبَرَ عَنْ زَيْدِ مِنْ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ وَأَخْبَرَ عَنْ [عَمْرُو مِن قَوْلِهِمْ : عَمْرُوّ] (٢) مُنْطَلِقٌ ، والمَا يَكُونُ زَيْدٌ فيهِ خبرَ أَلَحِقِ الكلامَ الذي أو الألِف واللام ، وصِغْ مِنْ قَامَ زَيْدٌ ، كلاماً يَكُونُ زَيْدٌ فيهِ خبرَ مُنْظَلِقٌ ، والإخْبارُ بالذِي أَعَمُّ مِن الأخبارِ بالألفِ واللام ، لأَنْكَ تُخْبِرُ بالذِي عمّا //كَانَ أَوّلُهُ فِعْلاً مُتَصَرِّفاً [أو غير مُتَصَرِّف] (٥) أو اسْما مُحَدَّثاً عَنْهُ. وَلا تُخْبِرُ بالألِف واللام ، وانّما تُخْبِرُ بالذي اللهِ واللام ، وانّما تُخْبِرُ بالذي (١ اذَا قِيلَ لك. اخْبِرُ عن زَيْدِ مبتدأً لم تُخبرُ عَنْهُ بالألِف واللام ، وانّما تُخْبِرُ بالذي (١ اذَا قِيلَ لك. اخْبِرُ عن زَيْدِ مبتدأً لم تُخبرُ عَنْهُ بالألِف واللام ، وانّما تُخْبِرُ بالذي قَامَ زَيْلا ، وبالألف واللام : القائمُ ويلاء قَامَ زَيْلا ، فوليه ولاهم : الذي قَامَ زَيْلا ، وبالألف واللام : القائمُ ويلاء قَامَ زَيْلا ، فوليه ونَكُرٌ مَرْفوع يعودُ الى الذي فَقَدْ (٧) تَمَّ الذي بَصِلَتِهِ ، وزَيلاً خَبْرُ المُبْتَدَأُ الذي هُوَ الذي وكَانَ قَبْلَ الاخبارِ فاعِلاً .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْر:

اعْلَمْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَحْبَارِ هُوَ الَّذِي لِأَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى الجُمْلَتَيْنِ تَقُولُ : الذي هُوَ

⁽¹⁾ ورد هذا الباب في ط في الثلث الأول من الكتاب ص ٥٧ - ٦٣ تحت عنوان ، باسم للأحبار بالذي وبالألف واللام ».

⁽٢) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . واثباته يقتضيه السياق .

⁽٣) ب،ج: قائما.

⁽ط: متصرفا.

⁽٥) من ب و ج. الصواب.

⁽٦-٦) بدله في ب و ج: « تقول اذا قيل لك أخبر عن زيد بالذي من قولك قام زيد. «

⁽٧) ط: وقد.

زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، والذي قَامَ غُلامُهُ زَيْدٌ ، فَقَدْ وَقَعَ فِي [صِلَتِهِ] (^) الاسمُ والفِعْلُ . والألِفُ واللامُ فَرْعٌ على الذي وقائِمٌ مَقَامَهُ ، فلا تُخْبُرُ بِهِ الا اذاكَانَ الجُمْلَةُ فِعْلَيَّةً نحوَ أَنْ تَقُولَ في قَوْ لِكَ قَامَ زَيْدٌ : القَائِمُ زَيْدٌ وذَاكَ أَنَّ الأَلِفَ واللامَ يَقْتَضِي اسمَ فَاعِلِ نَحْوَ القَائِمِ ، واسمُ الفَاعِلِ لا يُشْتَقُّ الا مِنَ الفِعْل نَحْوَ قَامَ ويَقُومُ ، فلا يَكُونُ الأَلِفُ وَاللامُ في الجُمْلَةِ الاسمِيّةِ نَحْوَ زَيْدٌ أُخُسُوكَ ، وانسمَا يَسخُنَتْصُ بهذا الذي : نَحْوَ؛ السذي ألله المُورَيْسَةُ أنحُسوكَ [لمسا] () ذَكَسرْتُ مسن أنَّ الألِسفَ والسلام فَسرُع عَسلَسى السذي فَسلا يَستَسصَرَفُ تَسصَدرُفَهُ ، لا تَفُولُ مَشَلاً: ٱلْهُوَ(١٠) زَيْدٌ أَخُوكُ ، ولِكُوْنِ اللام أَجْنَبِيًّا في هَذَا البَابِ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى صِيغَةِ الفِعْل نَحْوَ الْيَقُومُ (١١) زَيْدٌ ، كَمَا تَقُولُ : الذِّي يَقُومُ زَيْدٌ ، وذَاكَ الألِفَ واللامَ لمَّا لَمْ يَسْتَقِمْ ذُخُولُهُ عَلَى الفِعْل للتَّعْريفِ الذي هُوَ فيهِ ، اذكانَ الفِعْلُ لا يُلائِمُهُ التَّخْصِيصُ لَم يَدْخُلْ عَلَى لَفْظِهِ فِي حَالِ كَوْنِهِ بِمَعْنَى الذي لِيَتْبَعَ حَالُ الفَرْعِ حَالَ الأَصْلِ فَجُعِلَ اسمُ الفَاعِل ناثِباً منابَ الفِعْل لِتَحْصُلَ المُحَافَظَةُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ المَعْنَى الأَصْلِيُّ في الأَلِفِ واللام مِنَ الاخْتِصَاصِ بالاسم (١٢) مِنْ جهةِ اللَّفْظِ . فَاذَا قُلْتَ : القَائِمُ زَيْدٌ فانَّ اسمَ الفَّاعِل جُمْلَةٌ وَلَيْسَ بِمُفْرَدٍ ، مِثْلُهُ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، لأَجْلِ ما تَقَدَّمَ فِي صَدْرِ الكِتَابِ من أَنَّ الصَّلَةَ لا تَكُونُ الا جُمْلَةً فلا تَقُولُ : الذي أُخُوكَ ، والَّذِي قَامَ ، (١٣ وانَّما الصّحِيحُ : الذي لهُوَ أُخُوكَ ، والذي أُخُوكَ صَاحَبُهُ ١٣) وَمَا أَشْبَهَ ذَلكَ ، مِمَّا يَجْعَلُ الكَلامَ جُمْلَةً فَلُولِا أَنَّ [اسمَ](١٤) الفَاعِل في قَوْ لِكَ : القَائِمُ زَيْدٌ ، فِعْلٌ في المَعْنَى حتى كَأَنَّهُ قِيلَ : اليَقُومُ زَيْدٌ ، لمَا حَصَلَ الاسْتِقَامَةُ كمَا لا تَحْصُلُ اذَا قُلْتَ : الذي قَائِمٌ زَيْدٌ ، ولَمْ يَجُزْ أَنْ يكونَ اسمُ الفَاعِل جُمْلَةً في صِلَةِ الذي لأجْلِ أنَّ الذي لا يَقْتَضِي (١٥) الاسمَ دُونَ الفِعْلِ

⁽ A) من ب و ج . الصواب وفي الأصل ه صلة ، تحريف . . .

⁽٩) من ب و ج الصواب. وفي الأصل «كما». تحريف.

⁽۱۰) ج: لهو. تحريف.

⁽١١) ج: ليقدم. تحريف.

⁽١٢) ج: الاسم. تحريف.

⁽١٣ - ١٣) بدله في ج: «الصحيح هو أخوك أخوك صاحبه ». سهو.

⁽١٤) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل ؛ الاسم؛. تحريف.

⁽١٥) ب ۽ ج : ليس يقتضي . -

كَمَا كَانَ الأَلِفُ واللامُ فلا عُذْرَ فِي العُدُولِ عَنْ لَفْظِ الفِعْلِ وجَعْلِ اسمِ الفَاعِلِ جُمْلَةً ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ : الذي قَامَ زَيْدٌ .

وبَعْدُ، فانَّ حَقِيقَةَ الاخْبَارِ أَنْ تَتَنَرَعَ الاسمَ مِن الكلامِ وَضَعَ مَوْضِعَهُ ضميراً يَعُودُ الله الذي فتقولَ اذَا قِيلَ لَكَ أَخْرُ عَنْ زَيْدِ مِنْ قَوْلِكَ ضَرَبْتُ زَيْداً : الذي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، وَفَدْ عَرَفْتَ أَنَّ المَوْصُولَ مَعَ صِلَتِهِ بِمَنْزِلَةِ السَمِ واحِد فَتَحْتَاجُ الل جُزْءِ آخَرَ لَوْ قُلْتَ : الذي ضَرَبْتُهُ ، وسَكَتَ لَمْ يَكُنْ كَلاماً . وهَكَذَا حُكُم كُلُ اسْمِ أَخْبَرْتَ عَنْهُ ، تَقُولُ : اذَا أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدِ مِنْ قَوْلِكَ قَامَ زَيْدٌ : الذي قَامَ زَيْدٌ ، // فَتَجْعَلُ الذي مُبْتَدَأ وَقَامَ صِلْتُهُ وتُضْمِرُ فِي قَامَ ضَميراً للذي مَرْفُوعاً بَأَنّهُ فَاعَمُ وَيْدٌ ، وَكَالَ فَي الأَصْلِ فَاعِلاً . وتقولُ في قَوْلِكَ ، قَامَ غُلامُ فَاعِلاً ، وكَانَ في الأَصْلِ فَاعِلاً . وتقولُ في قَوْلِكَ ، قَامَ غُلامُ وَعَلَمُ وَيْدٍ : الذي قَامَ عُلامُهُ زَيْدٌ ، فالضَّمِيرُ في غُلامِهِ قَامَ مَقَامَ زَيْدٍ ، وزَيْدٌ مرفوعٌ بأَنّهُ حَبُر ويُدِد : الذي قَامَ عُلامُهُ زَيْدٌ ، فالضَّمِيرُ في غُلامِهِ قَامَ مَقَامَ زَيْدٍ ، وزَيْدٌ مرفوعٌ بأَنّهُ حَبُر المُبْتَدَأ ، وكَانَ في الأَصلِ فَاعِلاً . وتقولُ في قَوْلِكَ ، قَامَ غُلامُ المُبْتَدَأ . فَعَلَى هَذَا فَآجُرِ البَابَ واعْتَبرُ صِحَّةَ الكَلامِ بأَنْ تَضِع الاسمَ المُخْبَرُ عَنْهُ مَوْضِعَ الضَّمِيرُ الشَعْ الذي خَرَجَ غُلامُهُ الضَّمِيرُ وَيْدً ، وَلَوْ قُلْتَ : الذي خَرَجَ غُلامُهُ اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى خَرَجْتَ لَا لَكَا عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى عَرَجْ أَلْكُ اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَمُهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ اللهَ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

وأمَّا قَوْلُ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيِّ : والأخْبَارُ بالذي أَعَمُّ مِنَ الأخْبَارِ بالألِفِ واللامِ ، لأَنْكَ تُخْبِرُ بالذي عَمَّاكَانَ أَوَّلُهُ فِعْلاً مُتَصَرِفاً او اسْماً مُحَدَّثاً عَنْهُ فانَّما يَعْنِي بالمُتَصَرِّفِ هُنَا مَاكَانَ فيهِ يَفْعَلُ وَفَاعِلَ (٢١) أَلا تَرَى أَنَّ لَيْسَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ وَهُو يَدْخُلُ فِي صِلَةِ الذي كَقَولِهِ :

⁽١٦) ب: فان يصح.

⁽۱۷) معلى تخطار

⁽۱۸) ب: زیدا. سهو.

⁽١٩) ب ، ج: لأنَّ التاء.

⁽ ۲۰) به ج: خرج،

⁽ ٢١) ب : فِعْلُ وَفَاعِلُ سَهُو

/٣٠٣/ ولكِنْ أَخُو الحَزْمِ الذي لَيْسَ نَازِلاً بهِ الخَطْبُ الا وَهُوَ للقَصْدِ مُبْصِرُ (٢٢)

وأمَّا قَوْلُهُ : « واسها مُحَدَّثًا عنه » فانَّها يَعْنِي بِقَوْلِهِ مُحَدَّثًا عَنْهُ نَحْوَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وعَمْرُو ذَاهِبٌ ، فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ المُبَتَدَأَ مِنْ هَذِهِ الجُمْلَةِ قُلْتَ : الذي هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

" وَتَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، (٢٤ فَإِنْ أَخْبَرْتَ عِنِ اسْمِكَ (٢٥) قُلْتَ : الضَّارِبُ زَيْداً أَنَا ، وبالذي : الذي ضَرَبَ زَيْداً أَنَا ، ٢٤ فَفِي كُلِّ واحدٍ مِنْ ضَرَبَ وضارِبِ (٢٦) فَفِي كُلِّ واحدٍ مِنْ ضَرَبَ وضارِبِ (٢٦) فَخَيْرُتَ عَنْ زَيْدٍ بِالأَلِفِ واللام قُلْتَ : الضَّارِبَهُ فِكُرٌ مرفوعٌ يَعُودُ الى المَوْصُولِ (٢٧) ، فانْ أُخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ بِالأَلِفِ واللام قُلْتَ : الضَّارِبَهُ

⁽ ٢٢) لتأبط شرا (واسمه ثابت بن عمسل (او جابر) من قبيلة فَهْم. (الشعر والشعراء ٣١٢/١). والبيت منسوب له في ديوان الحماسة ١٤/١ ، وكتاب الأغاني ١٤١/٢١ وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/١١ ج ١٢/١ وغير منسوب في ابن يعيش ١٣/٧ . والشواهد الكبرى للعيني ١٦٥/١ - ١٦٦ وغير منسوب في ابن يعيش ١٣/٧ . والشاهد في قوله : لست نازلا ، حيث جاء صلة الذي فعلا غير متصرف من جهة البنية اللفظية لكنه متصرف والنبي أخبار .

⁽۲۳) ب: فیکون معه.

[:] ٢٤ – ٢٤) بدله في ب وج : فان أخبرت عن اسمك قلت : الذي ضرب زيدا أنا ، فان اخبرت بالألف واللام قلت : الضارب زيدا أنا .

⁽ ٢٥) ط: عن اسمك وبالألف واللام ٥ .

⁽٢٦) ط: والضارب.

⁽ ۲۷) ط: الى الذي .

أنا زَيْد ، فالهاء أي ضار بُهُ (٢٨) يَرْجعُ عَلَى ما (٢١) ذَنَّ عَلَيْهِ الأَلِثُ وَاللهُمُ مِنَ الذي (٣٠) وأَنَا يَرْتَفِعُ بِضَارِب، وأَظْهَرْتَ الضَّميرَ الذي هو أنا لأن ضاربا لك قَدْ جَرَى عَلَى الأَلِفِ واللام الذي لهو زَيْد في السَّم النَّاعِلِ على غَيْرَ مَنْ لهو لَهُ فلذلك في السَّم الفَاعِلِ على غَيْرَ مَنْ لهو لَهُ فلذلك أَبُرُزْتَ [الفَاعِلَ . ولو أخبرتَ بالذي لَقُلْتَ : الذي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، فَلَمْ تَذْكُرُ أَنَا لظهور الضَّميرِ في الفِعلِ ، وانْ شِئْتَ حَذَفْتَ الهاءَ (٣١) فَقُلْتَ : الذي ضَرَبْتُ زَيْدٌ ، تُرِيدُ ضَرَبْتُ زَيْدٌ ، تُرِيدُ ضَرَبْتُ ذَيْدٌ ، وَنَدْ الفائدَ الذي هُو الهاءُ الرَّاجعُ الى الذي] (٣٢).

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرِ:

⁽ ٢٨) ط: في الضاربه.

⁽٢٩) ط: الى ما.

⁽٣٠) ب وط: من ومعني و الذي .

⁽٣١) كذا في ط. الصواب، وفي ب وج: الياء. تحريف.

⁽٣٢) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . واثباته يقتضيه السياق.

⁽ ٣٣) ب: ويقع .

⁽ ٣٤) ب ۽ ج : ۖ زيدان . تحريف .

⁽ ٣٥) ب ۽ ج : وان .

- (أهَذَا الذي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) - (٣٦) وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي صَدْرِ الكِتَابِ ، والحَدْفُ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ حَتَّى أَنَّ جَمِيعَ مَا جَاءَ فِي التّنزيلِ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ (٣٧ الآ فِي مَواضِعَ مَعْدُودَةٍ مِن غَلَبُ عَلَيْهِ حَتَّى أَنَّ جَمِيعَ مَا جَاءَ فِي التّنزيلِ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ (٣٧ الآ فِي مَواضِعَ مَعْدُودَةٍ مِن ذَلكَ قَوْلُهُ (٣٧) عَزَّ وجَلَّ - (الّذِي يَتَخَبَطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ المَسِّ) - (٣٧) ، وقوله (٣٩) - (واتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الّذِي آتَيْنَاهُ آياتِنَا) - (٤٠) ، فَأَنْ أَخْبَرْتَ بِالأَلفِ واللامِ قُلْتَ : (٤١) الضَّارِبُهُ أَنَا زَيْدٌ ، فالهَاءُ عائدً الى الأَلفِ واللامِ . وقال الشيخ (٢٤ ابو على ٤٢) .

" فَالهَاءُ يَعُودُ الى مَا دَلَّ عليهِ الألِفُ واللامُ مِن الذي " لِمَا تَقَدَّمَ فِي أَوْلِ البَابِ مِن أَنَّ الأَلِفَ واللامَ فَرْعٌ على الذي ، وقَائِمٌ مَقَامَهُ ، وأَنَا مَرْفُوعٌ بِالضَّارِبَةُ وَلَيْسَ فيهِ ضَمِيرٌ ، كَمَا يَكُونُ اذا قُلْت : الضَّارِبُ وزَيْداً أَنَا لأَجْلِ أَنَّ ضَمِيرَ المُتَكَلِّمِ أَمَّا أَنْ يكونَ لَفُظيًا كَالتّاءِ فِي ضَرَبْتُ ، وذَلِكَ لا يكونُ الا فِي الفِعْلِ أوْ يكونَ مستوراً نَحْوَ قَوْلِكَ : أَنَا كَالتّاءِ فِي ضَرَبْتُ ، وذَلِكَ لا يكونَ الضَّارِبُهُ ضَميرٌ على هَذَا السَّنَنِ ، لأَجْلِ أَنَّ السَمَ الفَاعِلِ ضَارِبَتُهُ وَلا يَعُونُ أَنْ يَكُونَ فِي الضَّارِبُهُ ضَميرً على هَذَا السَّنَنِ ، لأَجْلِ أَنَّ السَمَ الفَاعِلِ اذَا جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُو لَهُ لَمْ يَحْتَمِلِ الضَّمِيرَ . أَلا تَوَاكَ تَقُولُ : هِنْدُ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ النَّ الفَعْلَ لَكَ أَيُها المُتَكَلِّمُ ، وَقَدْ جَرَى اسْمُ الفَاعِلِ عَلَى زَيْدٍ مَعَ كُونِهَا فِعْلاً لِهِنْدِ فَكَذَلكَ تَقُولُ : الضَارِبُهُ أَنَا ، وَلَكَ أَيُّها المُتَكَلِّمُ ، وَقَدْ جَرَى اسْمُ الفَاعِلِ عَلَى زَيْدٍ لا عَنَّكَ فَهُو بِمَنْ لَهُ أَنْ تَقُولُ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ أَنَا ، فَتُبْرِزَ لا عَلَى فَهُو بِمَنْ لَهُ أَنْ تَقُولُ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ أَنَا ، فَتُبْرِزَ لا عَلَى خَبَراً عَلَى خَبُراً عَلَى خَبُرا عَلَى خَبَراً عَلَى زَيْدٍ . فَاللهُ واللام وهُوكنايةً عَنْ زَيْدٍ لا عَلَّكَ فَهُو بِمَنْ لَهُ أَنْ تَقُولُ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ أَنَا ، فَتُبْرِزَ لا عَلَى خَبَراً عَلَى زَيْدٍ . (١٤٤)

وَلَمْ تَحْتَجْ الى هَذَا الصَّنيع في قَوْلِكَ : الذي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، فَلَمْ يَجِبْ أَنْ تَقُولَ : الذي ضَرَبْتُهُ أَنَا ، لأَجْلِ أَنَّ الفِعْلَ قد اتَّصَلَ بهِ الضَّمِيرُ اللَّفْظِيُّ . فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الفِعْلَ للمُتَكَلِّمِ ، وَلَوْ قُلْتَ : الضّاربُهُ زَيْدٌ ، وَلَمْ تَأْتِ بِأَنَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّكَ الفَاعِلُ ، وكَانَ

⁽٣٦) آية ٤١/ الفرقان ٧٥.

⁽ ٣٧-٣٧) بدله في ب و ج : الا في موضعين احدهما قوله .

⁽٣٨) آية ٧٧٠/البقرة ٧.

⁽ ٣٩) ب ، ج : والثاني .

⁽٤٠) آية ١٧٥ / الأعراف ٧.

⁽٤١) ب،ج: فقلت.

⁽٤٢-٤٢) ساقط في ب و ج.

⁽٤٣) ب: عن زيد.

مُقْتَضَى اللّفْظِ أَنَّ الفِعْلَ لِزَيْدٍ وَلَوْ قُلْتَ : ضَرَبُوا زَيْداً ، فَأَضْمَرْتَ جَاعَةً قَدْ جَرَى (فَ فَ وَكُرُهُمْ فَهُمْ أَمَّ أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ عَن الواوِ فِي ضَرَبُوا قُلْتَ : الضَّارِبونَ زَيْداً هُمُ ، وَلَوْ أَخْبَرْتَ عَن زَيْدٍ قُلْتَ : الضَّارِبُهُ هُمْ زَيْدٌ ، فَيكُونُ هُمْ ضَمِيراً قَدْ أَبَرْزْتَهُ ، وَلَوْ (ف ف) وَلَوْ لَمْ تُبْرِزْهُ لَقُلْتَ : الضَّارِبُوهُ (ف ف) فَجِنْتَ بواوِ الجَمْعِ الدّالِّ عَلَى أَنَّ فِي اسمِ الفَاعِلِ ضَمِيرَ جَمَاعَةٍ . وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بابِ / الابتداء أَنَّكَ تَقُولُ : المندّانِ الزَّيدانِ ضَارِبتُهُمَا ، هُمَا فَتُورُدُ اسمَ الفَاعِلِ اذَا أَبْرَزْتَ الضَّمِيرَ [منه لأنَّ الضَّمِيرَ] (ف المُنفَصِل كالأَسْمَاء لَقُلُودُ اسمَ الفَاعِلِ اذَا أَبْرَزْتَ الضَّمِيرَ [منه لأنَّ الضَّمِيرَ] (ف اللهُ مُنفَصِل كالأَسْمَاء الظَّاهِرَةِ فَكَذَلِكَ (ف أ أُنْ أَنْ الضَّمِيرَ الْنَيْنِ وَجَمِيعٍ ، فَهُمْ (ف أَنْ الضَّمِيرِ ، وانَّما يُثَنِّى و يُجْمَعُ اذَا تَضَمَّنَ ضَمِيرَ اثْنَيْنِ وجَميعٍ ، فَهُمْ (ف أَنْ الضَّمِير ، وانَّما يُثَلَى و يُجْمَعُ اذَا تَضَمَّنَ ضَمِيرَ اثْنَيْنِ وجَميعٍ ، فَهُمْ (ف أَنْ الضَّمِير ، وانَّما يُثَلَى و يُجْمَعُ اذَا تَضَمَّنَ ضَمِيرَ الْثَيْنِ وجَميعٍ ، فَهُمْ (ف أَنْ الضَّمِيرَ عُمُهُمْ وَيْدُ . الضَّارِ اللهُ عُلْمَانِهُمْ وَيْدُ . المُنْفَصِلُ قَدْ ارْتَفَعَ بالضَّارِ بُهُ كَيْلُمَانِهُمْ مَثَلاً لَوْقُلْتَ : الضَّارِ بُهُ غُلْمَانُهُمْ وَيْدُ .

فَانْ أَنَيْتَ بِالْمَسْأَلَةِ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ : أَكُلُونِي البَرَاغِيثُ ، قُلْتَ : الضَّارِبُوهُ هُمْ زَيْدٌ ، لِأَجْلِ أَنَّ [اسْمَ] (٥٠) الفَاعِلَ قَدْ جَرَى عَلَى الألِفِ واللام وَهُو لِغَيْرِهِ ، وَلَمْ يَجُزُ أَنْ تَقُولَ : الضَّارِبُوهُ زَيْدٌ ، وأَنْ كَانَ يُعْلَمُ أَنَّ الفِعْلَ لا يَكُونُ لزيد مِنْ حَيْثُ أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ اذَا جَرَى عَلَى الفَاعِلِ مَجْمُوعٌ ، وزَيْدٌ مُفُردٌ ، لأِنَّ الضَّمِيرَ لا يَسْتَكِنُ فِي اسمِ الفَاعِلِ اذَا جَرَى عَلَى الفَاعِلِ مَجْمُوعٌ ، وزَيْدٌ مُفُردٌ ، لأِنَّ الضَّمِيرَ لا يَسْتَكِنُ فِي اسمِ الفَاعِلِ اذَا جَرَى عَلَى غَيْرِ صَاحِبِ الفِعْلِ ، حَصَلَ اللّبُسُ أَوْ لَمْ يَحْصُلُ . أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارَبُهُ هِي فَتُبْرِزُ الضَّمِيرَ ، وانْ كَانَ التَّاءُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الفِعْلَ لَيْسَ لِزَيْدِ ، وأَنَّهُ لِهِنْدِ كَمَا ضَرَبَتُهُ هِي فَتُبْرِزُ الضَّمِيرَ ، وانْ كَانَ التَّاءُ يَدُلُ عَلَى أَنَّ الفِعْلَ لَيْسَ لِزَيْدِ ، وأَنَّهُ لِهِنْدِ كَمَا ثَبْرُزُهُ حَيْثُ يَحْصُلُ اللّبُسُ نَحْوَ ، يَا رَجُلُ زَيْدٌ ضَارِبُهُ أَنْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لِزَيْدٍ ، فَعَلَى هَذَا وَبُونَ مَا يَرَدُ عَلَيْكُ مَنْ الفِعْلُ أَمْ للمُخَاطَبِ ، بَلْ كَانَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لِزَيْدٍ ، فَعَلَى هَذَا وَجُر مَا يَرَدُ عَلَيْكُ مِنْ المَسَائِلِ .

^(11) ب ، ج : وقد جرى .

⁽٤٥) سقِطت واو العطف قبل قوله ولوه في ب ، ج .

⁽٤٦) ب ع ج: الضاربون. تحريف.

⁽٤٧) ما بين العاضدتين من ب و ج. الصواب. وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

⁽ ٤٨) ب : وكذلك .

⁽٤٩) هنا. تحريف.

⁽٥٠) ٻ۽ ج: فهو. تحريف.

⁽٥١) من ب و ج. االصواب. وفي الأصل «الاسم» تحريف.

⁽٥٢) من ب و خ. الصواب. وفي الأصل و فأنت ، تحريف.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

«تَقُولُ: يَطِيرُ الدُّبَابُ فيغضبُ زَيْلا، فإنْ أُخْبَرْت عنِ الدُّبَابِ بالذي قُلْت: الذي يَطِيرُ الذُّبَابُ، وإنْ (٣٠) أُخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ قُلْتَ: الذي يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْلا الدُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْلا، ففي يَغْضَبُ ذِكْرٌ مرفوعٌ يَعُودُ عَلَى الّذي (١٠٠) و[زَيْلا] (٥٠) خَبَرُ المُبْتَدَأُ الذِي هُوَ الّذِي ».

قالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

إعْلَمْ أَنَّكَ اذَا أَخْبَرْتَ عَنِ الذَّبَابِ مِنْ قَوْلِكَ : يَطِيرُ الذَّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ ، فَلْتَ الذي يَطِيرُ وَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذَّبَابُ ، فالذي مُبْتَدَأً ويَطيرُ صِلْتُهُ ، وفيه ضميرٌ يعودُ عَلَيْهِ ، ويَغْضَبُ زَيْدٌ ، مَعطوفٌ على يَطِيرُ ، والذَّبَابُ خَبُرُ المُبْتَدَأِ ، وكانَ مَرْفُوعاً بِيَطِيرُ ، فَلَمّا أَخْبَرْتَ عَن زَيْدٍ قُلْتَ : الَّذي يَطِيرُ الذَّبَابُ فَيغْضَبُ زَيْدٌ ، فالَّذِي مُبْتَدَأً ، وفي يَغْضَبُ ضَميرٌ يعودُ اليهِ ، وزَيْدٌ خَبَرُ المُبْتَدَأِ ولَيْسَ بمرفوع بيَغْضَبُ لأَجْلِ أَنَّ المُخْبِرَ عَنْهُ يُحِلُّ فِي مَوْضِعِهِ الضَّمِيرَ العَائِلُ اللهِ المُبْتَدَأُ ولَيْسَ بمرفوع بيَغْضَبُ لأَجْلِ أَنَّ المُخْبِرَ عَنْهُ يُحِلُّ فِي مَوْضِعِهِ الضَّمِيرَ العَائِلُ اللهِ المُبْتَدَأُ ولَيْسَ بمرفوع بيَغْضَبُ لأَجْلِ أَنَّ المُخْبِرَ عَنْهُ يُحِلُّ فِي مَوْضِعِهِ الضَّمِيرَ العَائِلُ اللهِ المُبْتَدَأُ ولَيْسَ بمرفوع بيَغْضَبُ لأَجْلِ أَنَّ المُخْبِرَ عَنْهُ يُحِلُّ فِي مَوْضِعِهِ الضَّمِيرَ العَائِلُ اللهُ المَنْتَدَأُ ولَيْسَ بمرفوع بيَغْضَبُ لأَجْلِ أَنَّ المُخْبِرَ عَنْهُ يُحِلُّ فِي مَوْضِعِهِ الضَّمِيرَ العَائِلُ اللهُ اللهُ عَلَى أَنْ تَرْفَعَ تَرَيْداً بِيَغْضَبُ كَانَ خَطْأُ لأَنَّكَ تُعْرَى الصَّلَةَ مِنْ ذِكْرِ يَعُودُ المَوْصولِ عَلَى أَنْ تَرْفَعَ تَرَيْداً بِيغْضَبُ كَانَ خَطْأُ لأَنَّكَ تُعْرَى الصَّلَةَ مِنْ ذِكْرِ يَعُودُ المَوْصولِ عَلَى أَنْ تَرْفَعَ تَرَيْداً بِيغْضَبُ كَانَ خَطْأُ لأَنْكَ تُعْرَى الصَّلَةَ مِنْ ذِكْرٍ يَعُودُ المَوْصولِ الدُّبَابُ فَيغْضَبُ رَيْدُ اللهِ عَلَى هَذَا يَصِعْ اللهُ بُتَدَارٍ ، فَعَلَى هَذَا يَصِعْ قَلْ يَعْمَلُ هُ فَعَلَى هَذَا يَصِعْ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

(٧٠ وبالألفِ واللامِ : الطائِرُ ٥٠) فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ ، فَفِي الطَّائِرِ ذِكَّرٌ يعودُ

⁽٥٣) ط: قان.

⁽٥٤) ط: الى الذي.

⁽٥٥) من ب وج و ظ. الصواب. وبدله في الأصل ، وقد يكون ، تحريف.

⁽٥٦) ب، ج: كَان وصع، رفع زيد.

⁽٥٧ - ٥٧) بدله في ط: فان اخبرت عن الذباب بالألف واللام قلت: الطائر.

على الألِفِ واللام ، والذَّبَابُ خَبُرُ المُبْتَدَأِ ، فَإِنْ (٥٨) أَخْبَرَت عَنْ زَيْدٍ بالأَلِفِ واللامِ الذِّكِ واللامِ الذِّكر الذي في قُلْتَ : الطَّائِرُ الذَّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ ، فالرَّاجِعُ الى الأَلِفِ واللامِ الذِّكر الذي في يَغْضَبُ عَلَى فَاعِلٍ حَمْلاً عَلَى المَعْنَى ، (٦٠ لأَنَّ يَغْضَبُ (٥٩) وعَطَفْتَ يَفْعَلُ الذي هُوَ يَغْضَبُ عَلَى فَاعِلٍ حَمْلاً عَلَى المَعْنَى ، (٦٠ لأَنَّ مَعْنَى الطَّائِرِ ﴿ // الَّذِي يَطِيرُ ٢٠).

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

(١٦ عَلَمْ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ ١١): الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذَّبَابُ ، الطَّائِرُ فيهِ مُبْتَدَأً ، ويَغْضَبُ مَعْطُوتٌ عَلَيْهِ ، وزَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِيَغْضَبُ والذَّبَابُ خَبَرُ المُبْتَدَأِ ، وجَازَ أَنْ يُعطَفَ يَغْضَبُ وَهُوَ فِعْلٌ على الطَّائِرِ (٢٦) وَهُو اسْمٌ وَلا يَجُوزُ عَطْفُ الفِعْلِ عَلَى الاسم لأَجْلِ أَنَّ يَغْضَبُ ، ومِثْلُهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ - (انَّ الطَّائِرِ في المَعْنَى فِعْل ، اذِ التَّقْدِيرُ الذي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ ، ومِثْلُهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ - (انَّ المُصَدِّقِينَ والمُصَدِّقَاتِ (٦٣ وأَقُرضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً) (١٣) وذَلِكَ أَنَّ أَقُرضُوا مَعطُوفٌ على المُصَدِّقاتِ (٦٣) وهُو فِعْلٌ ، لأَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ يَعُودُ الى الفِعْلِ فِي المَعْنَى . فكَانَّهُ انَّ الذِينَ تَصَدَّقُوا واللاتي تَصَدَّقُوا اللهَ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« وَلَوْ قُلْتَ : يَطِيرُ الذَّبَابُ ويَغْضَبُ زَيْدٌ ، فَأَخْبَرْت عنِ الذَّبَابِ لَمْ يَجُزْ : الَّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ ويَغْضَبُ زَيْدٌ ، اذَا أَرَدْتَ الأَخْبَارَ عَنْ يَطِيرُ الذُّبَابُ ويَغْضَبُ زَيْدٌ ، اذَا أَرَدْتَ الأَخْبَارَ عَنْ

⁽ ۵۸) ب ، ج: وان .

⁽٥٩) ط: فيغضب. تحريف.

⁽ ٦٠ - ٦٠) بدله في ب : لأن معنى الطائر الذباب الذي يطير فيغضب زيد وفي ط زيدت كلمة (الذباب) بين عاضدتين بعد قوله ه الذي يطيره

⁽ ٦١ – ٦١) بدله في ب و ج : اعلم أن قولك .

⁽٦٢) ج: على الظاهر. تمريف.

⁽ ٦٣ - ٦٣) ساقط في ب و ج يسبب انتقال النظر.

⁽ ٦٤) آية ١٨ / الحديد ٥٧ .

زَيْدٍ، كَمَا جَازَ مَعَ الفَاءِ لأَنَّ احْدَى الجُمْلَتَيْنِ (٦٠) أَجْنَبِيَّةٌ (٦٦) مِنَ الصَّلَةِ (٦٧) اذا أُخْبِرَ (٦٨) عَنْ زَيْدٍ (٦٧).

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اغْلَمْ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : الَّذِي يَطِيرُ الذَّبَابُ وَيَغْضَبُ زَيْدٌ ، فَأَخْبُرْتَ عَنْ زَيْدٍ ، كان الجُمْلَةُ التي هِيَ يَطِيرُ الذَّبَابُ أَجْنَيْةً مِنَ الصَّلَةِ ، لأَجْلِ أَنَّهُ لَيْسَ فِيها ذِكْرٌ يَعُودُ الى المَوْصُولِ . وانّا الذِّكْرُ فِي الجُمْلَةِ المَعْطُوفَةِ عَلَيْهَا ، وَهِي يَغْضَبُ ، ويَجِبُ أَنْ لا يكونَ فِي الصَّلَةِ مَا هُو غِرِيبٌ مِنَ الصَّلَةِ . وانّا جَازَ هَذَا مِعَ الفَاءِ ، لأَجْلِ أَنَّ فِي الكلامِ مَعْنَى فِي الصَّلَةِ مَا هُو غِرِيبٌ مِنَ الصَّلَةِ . وانّا جَازَ هَذَا مِعَ الفَاءِ ، لأَجْلِ أَنَّ فِي الكلامِ مَعْنَى المُجَازَاةِ أَلا تَرَى أَنَّ التقديرَ : انْ طَارَ الذَّبَابُ غَضِبَ زَيْدٌ ، والجُمْلَةُ وَاحِدةٍ لا قَتِضَاءِ الشَّرْطِ الجَزَاءَ كَمَا كَانَتْ فِي اللّهُ فِلْ جُمْلَتَيْنِ ، تَجْرِي مَجْرَى جُمْلَةٍ وَاحِدةٍ لا قَتِضَاءِ الشَّرْطِ الجَزَاءَ كَمَا المُبْتَذُأُ الخَبْرَ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُطْلَبُ مِنْهُمَا الا ذِكْرٌ وَاحِدٌ . فاذا قُلْتَ : يَقْتَضِي المُبْتَذُأُ الخَبْرَ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُطْلَبُ مِنْهُمَا الا ذِكْرٌ وَاحِدٌ . فاذا قُلْتَ : اللّذِي يَطِيرُ الذَبُابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ ، وَكَانَ الصَّعِيرُ فِي يَغْضَبُ فَقَطْ جَرَى مَجْرَى مَجْرَى مَخْرَى وَلَا المَوْصُولِ مِنْ احدى الجُمْلَتُيْنِ فِي كُلُّ واحِد مِنْ احْدَى الجُمْلَتَيْنِ ذِكْرٌ . [جاءي] الجُمْلَتُنْ فِي كُلُ وَاحِد مِنْ احْدَى الجُمْلَتَيْنِ ذِكْرٌ . كَانَ الصَّعْرِقُ فِي أَنْ العَائِقِ لَلْ المَوْصُولِ مِنْ احْدى أَلْكَ وَاحِد مِنَ احْدَى المَعْلَى فَي وَلِيلًا لمَعْنَى فِي قَوْ لِكَ اللّذِي يَطِيرُ الذَّبًابُ ويَغْضَبُ زَيْدٌ اللّذِي أَنْ الوَاوَيُبُطِلُ معنى الجُواوِ فَلا يَكُونُ المَعْنَى فِي قَوْ لِكَ الّذِي يَطِيرُ الذَّبُابُ ويَغْضَبُ زَيْدٌ : الذِي أَنْ طَارَ المَانَ قَلْ المَوْوَلِ الللّذِي اللّذِي يَطِيرُ الذَّبُابُ ويَغْضَبُ زَيْدٌ : اللّذِي أَنْ طَارَ المَارَاةِ فلا يَكُونُ المَعْنَى فِي قَوْ لِكَ اللّذِي يَطِيرُ اللّذَيْابُ ويَغْضَبُ أَنَّ المَالَو فَلْ المَارَاقِ فلا يَكُونُ المَعْنَى فِي قَوْ لِكَ اللّذِي يَطِيرُ اللّذَي الدَي المَوْوِلِ المَالِولُ الللّذِي يَطِيرُ الْأَلْ المَعْمَلُولُ اللّذِي يَطِيرُ الْأَلْولُ المَالَولُ اللّذِي الللّذِي اللّذِي اللّذ

⁽٦٥) ب: أحد الجملتين. سهو.

⁽٦٦) ب ۽ ڄ ۽ ط : حينئذ ۽ أجنبية ۽ .

[.] ١٠ في ط.

⁽٩٨) ب ، ج : اذا أَرَدْت الأُخبار.

⁽٦٩) من ب و ج الصواب. وفي الأصل ، جاءتني، نحريف

⁽۷۰) ٻهج: وهو. سهو.

⁽۷۱) سقطت وزيده في ب و ج.

⁽٧٧ - ٧٧) بدله في ب: لم يكن في الجزئين.

الذَّبَابُ غَضِبَ زَيْدٌ، لأَجْلِ أَنَّ الفَاءَ مِنْ عِلْمِ المُجَازَاةِ، أَلا تَرَاكَ تقولُ: انْ تَأْتِنِي فَانْتَ مُكُرُمٌ ، ولا يَجُوزُ وَأَنْتَ مُكُرُمٌ بالواوِ، واذا لَمْ يَكُنْ فِي الكلامِ مَعْنَى الجَزَاءِ لَمْ يَجُو أَنْ تَكُونَ احْدَى الجُمْلَتَيْنِ عَارِيَةً مِنْ ذِكْرِ يَعُودُ الى المَوْصُولِ، لِخُرُوجِ ذَلِكَ مِنَ الحِكْمَةِ، وَهُوَ أَنَّكَ تَأْتِي بِمَالا يَقْتَضِيهِ الكلامُ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : جَاءَنِي الذي الحَكْمَةِ، وَهُو أَنَّكَ تَأْتِي بِمَالا يَقْتَضِيهِ الكلامُ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : جَاءَنِي الذي خَرَجَ عَمْرُو قَامَ أَبُوهُ (٧٣) ، فَمِنَ المُحَالِ اثْيَانُك // بِمَالا يُلابِسُهُ . وكَذَا انْ قُلْتَ : الَّذِي يَطِيرُ ويَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ لَمْ يَجُزْ لأَجْلِ أَنَّ العَائِدَ الى الَّذِي هُو الضَّمِيرُ فِي يَطِيرُ ، ولَيْسَ يَطِيرُ ويَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ لَمْ يَجُزْ لأَجْلِ أَنَّ العَائِدَ الى الَّذِي هُو الضَّمِيرُ فِي يَطِيرُ ، ولَيْسَ فِي يَغْضَبُ زَيْدٌ ضَمِيرٌ فَهُو أَجْنَيُ لا فَائِدَةَ فِي ذِكْرِهِ ، فَاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« وَلَوْ قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فأَضْمَرْت القِصَّةَ والحَدِيثَ لَمْ يَجُزْ : الكَائِنُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُوَ . وهَذَا (٤٠) ونَحْوُهُ مِمَّا لا يَجُوزُ فيهِ (٥٠) الاخبَارُ مُنْطَلِقٌ هُوَ . وهَذَا (٤٠) ونَحْوُهُ مِمَّا لا يَجُوزُ فيهِ (٥٠) الاخبَارُ بالَّذِي وبالألفِ واللام » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ ضَمِيرَ القِيصَّةِ لا يَقَعُ الا في الابتداءِ الخَالِصِ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ مِن قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ – (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ) – (٧٦) وقوْلُكَ : هُوزَيْدُ مُنْطَلِقٌ أَوْ مَاكَانَ في حُكْمِ الابْتِدَاءِ نَحْوَ بَابِ كَانَ لاَنْهُ يَدخُلُ عَلَى المُبْتَدَأِ والخَبَرِكَمَا عَرَّفْتُكَ فَتَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، واذَاكَانَ مَوْضِعُهُ الابْتِدَاءَ لَمْ يَجُزْ أَنْ تُخْبِرَ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ عَرَّفْتُكَ أَنَّ الأَخْبَارَ عَنِ الاسْمِ وَاذَاكَانَ مَوْضِعُهُ الابْتِدَاءَ لَمْ يَجُزْ أَنْ تُخْبِرَ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ عَرَّفْتُكَ أَنَّ الأَخْبَارَ عَنِ الاسْمِ يُوجِبُ انْتِزَاعَهُ مِنْ مَوْضِعِهِ وجَعْلُهُ خَبَرَ مُبْتَدَأً ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذَا أَخْبَرُت عَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٍ ، قُلْتَ : الَّذِي قَامَ غُلامُهُ زَيْدٌ ، فَيَكُونُ الذي مُبْتَدَأً وَزَيْدٌ خَبُرُهُ ، ولو أخبرت عَنِ الضَّمِيرِ في كَنَ في قَوْلِكَ : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُو ، فَتُوقِعَهُ في آخِرِ الكَلامِ الخبرت عَنِ الضَّمِيرِ في كَنَ في قَوْلِكَ : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُو ، فَتُوقِعَهُ في آخِرِ الكَلامِ الخبرت عَنِ الضَّمِيرِ في كَنَ في قَوْلِكَ : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُو ، فَتُوقِعَهُ في آخِرِ الكَلامِ المُ

⁽٧٣) ج: هو قائم أبوه.

⁽٧٤) ط: فهذا.

⁽٧٥) ظ : فيا يجوز فيه . سهو .

⁽٧٦) آية 1/الاخلاص ١٩١٦. وقوله تعالى «هو» غير مثبتة في الأصل. وهو سهو من الناسخ.

وتُخْرِجَهُ عَنْ أَصْلِهِ الذي وُضِعَ عَلَيْهِ. وانّا وَجَبَ أَنْ يَقَعَ ضَمِيرُ الأَمْرِ فِي الابتداءِ ومَا كَانَ فِي حُكْمِهِ لأَجْلِ أَنَّهُ يُفَسِّرُ بالجُمَلِ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذا قُلْتَ : هُو زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، كَانَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ تَفْسِيرًا لَهُ وَدَلِيلاً على مَعْنَاهُ. وكذا اذا قُلْتَ : كانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، كانَ الجُمْلَةُ تَفْسِيرًا للضَّمِيرِ المُسْتَتَر فِي كَانَ ، وأنْتَ اذا قُلْتَ : الَّذِي كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُوكُنْتَ قَدْ عَرَّيْتُهُ عَنِ تَفْسِيرِهِ الذي هُوزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ والضَّميرُ اذا لَمْ يَكُنْ مُصَاحِبًا للتَّفْسِيرِ لَمْ يُعْرَفُ لَهُ مَعْنَى فَلا يَجُوزُ لِمَا فِيهِ مِنْ نَقْصِ العَرْضِ ، وكَذَا حُكْمُ الألفِ واللامِ فِي الفَسَادِ ، فَلا تَقُولُ : الكائِنُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُو .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ :

« وَأَمَّا (٧٧) مَا يَجُوزُ فِيهِ الاخْبَارُ بِالَّذِي ولا يَجُوزُ (٨٨) بِالأَلِفِ واللامِ فَالمُبْتَدَأُ وخَبَرُهُ نَحْوُ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، تَقُولُ اذَا أُخْبَرْت عَنْ زَيْدٍ : الَّذِي هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وَانْ أُخْبَرْتَ عَنْ مُنْطَلِقٍ قُلْتَ : الذي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّكَ عَرَفْتَ أَنَّ الاخْبَارِ بالألِفِ واللامِ لا يَكُونُ الا عن جُمْلَةٍ أَوَّلُها فِعْلُ يُشْتَقُ مِنْهُ نَحْوَ زَيْدٌ، تَقُولُ: القَائِمُ زَيْدٌ، وأَنَّ الجُمْلَةَ اذَا كَانَتْ اسْمِيَّةٌ لَمْ يَكُنْ فيها الأَخْتَبَارُ الا بالَّذِي تَقُولُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، فَاذَا أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ قُلْتَ: الَّذِينَ هُوَ مُنْطَلِقٌ وَلِنَّةً في صِلَتِهِ والعائِدُ اليهِ هُوَ هُوَ الواقعُ قبلَ رَيْدٌ، فالَّذِي مُبْتَدَأً وقُولُكَ: هُو مُنْطَلِقٌ، جُمْلَةٌ في صِلَتِهِ والعائِدُ اليهِ هُو هُوَ الواقعُ قبلَ مُنْطَلِقٌ وَيُدُّ خَبُرُ المُبْتَدَأُ والضّمِيرُ في مُنْطَلِقٍ عَائِدٌ الى هُو وَكَانَ في قَوْلِكَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، عَائِدًا الى هُو وَكَانَ في قَوْلِكَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، عَائِدًا الى زَيْدِ.

⁽۷۷) ط: فأما.

⁽ ٧٨) ط: ولا يموز (فيه) .

ويَتَضِعُ الفَصْلُ فِي هَذَا اذا أَخْبُرْتَ عِن أَنْتَ فِي قُولِكَ : أَنْتَ مُنْطَلِقٌ وذاكَ أَنْكَ مَنْطَلِقٌ الْذَي هُوَ مُنْطَلِقٌ أَنْتَ ، فَيكُونُ الضَّمِيرُ فِي مُنْطَلِقٍ على سَبيلِ الغَبْبَةِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ مُنْطَلِقاً // خَبَرٌ عَنْ هُو ، وهُوَ اسْمٌ غائِبٌ . وكَانَ الضَّمِيرُ فِي مُنْطَلِقٌ فِي قُولِكَ : أَنْتَ مُنْطَلِقٌ عَلَى سَبيلِ الخِطابِ اذْكَانَ خَبَرًا عِن أَنْتَ ، وأَنْتَ ضَمِيرُ المُخَاطَبِ ، فَاعْرِفْهُ . أَمَّا لَكُ عَلَى سَبيلِ الخِطابِ اذْكَانَ خَبَرًا عِن أَنْتَ ، وأَنْتَ ضَمِيرُ المُخَاطَبِ ، فَاعْرِفْهُ . أَمَّا لَكُ تَقُولُ : الَّذِي زَيْدٌ هُو مُنْطَلِقٌ ، فيكُونُ الَّذِي مُبْتَدَأً أَمَانِياً وهُو خَبْرُهُ ، والجُمْلَةُ صِلَةً للَّذِي ، والعَائِدُ اليهِ هُو هُو الوَاقِعُ بَعْدَ زَيْدٍ ، ومُنْطَلِقٌ خَبُرُ المُبْتَدَأَ الذي هو الذي . وهذه والمَسْأَلَةُ تَفْتَقِرُ الى مِثالِ أَوْلاً . ومُنْطَلِقٌ خَبُرُ المُبْتَدَأِ الذي هو الذي . وهذه والمَسْأَلَةُ تَفْتَقِرُ الى مِثالِ أَولاً .

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا قُاْتَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، كَانَ الضَّمِيرُ فِي غُلامَاهُ عَاثِداً الى اعْلَمْ أَنَّكَ آفُولُ : هِنْدٌ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهَا (٨٠) ، فَتُوَنِّثُ لكونِ المُبْتَدَأِ مُوَنَّنًا فاذا زَيْدٍ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : هُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، وقُلْتَ : الَّذِي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، لَمْ أَرَدْتِ أَنْ تُخْبِرَ عَنْ قَوْلِكَ : مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، وقُلْتَ : الَّذِي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، لَمْ يَحْلُ الضَّمِيرُ فِي غُلامَاهُ ، من ثَلاثَةِ أَوْجُهِ .

أَحَدُهَا : أَنْ يَعُودَ الى زَيْدِ كَمَا كَانَ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، وذَلِكَ لا يَجُوزُ لا جُلِ أَنَّهُ خَبُرُ عَنِ المَوْصُولِ ولَيْسَ بِخَبَرِ عَنْ زَيْدٍ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَعِيرُهُ ، ولَوْ جَازَ أَنْ يَعُودَ الضَّعِيرُ الى زَيْدِ مَعْ كُونِهِ خَبَراً عَنِ الَّذِي لَجَازَ أَنْ تقولَ : الَّذِي (١٨) زَيْدٌ هُو مُنْطَلِقٌ غُلاما زَيْدٍ ، وذَلِكَ فَاسِدٌ لأَنَّ مُنْطَلِقٌ اذا كَانَ يَرْفَعُ الاسمَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الفِعْلِ فِي مَنْطَلِقٌ غُلاما زَيْدٍ ، وذَلِكَ فَاسِدٌ لأَنَّ مُنْطَلِقٌ اذا كَانَ يَرْفَعُ الاسمَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الفِعْلِ فِي قَوْلِكَ اللّهِ عَلْ حَبَراً عَنْ شَيء مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ خَبَراً عَنْ شَيء مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ خَبَراً عَنْ شَيء مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ حَبَراً عَنْ شَيء مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ حَبَراً عَنْ شَيء مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ خَبَراً عَنْ شَيء مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ حَبَراً عَنْ شَيء مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ حَبَراً عَنْ شَيء مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ خَبَراً عَنْ شَيء مِنْ عَرِ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ وَلِكَ يَتَعْلَقَ بِهِ ضَمِيرً كَقَوْلِكَ : أَخُوكَ بَكُرٌ ، والَّذِي أَخُوكَ هُو بَكُرٌ ، فَتَجْعَلَ بَكُرٌ خَبَراً عن الله عَلَى الضَّمِيرَ كَقَوْلِكَ : أَخُوكَ بَكُرٌ ، والَّذِي أَخُوكَ هُو بَكُرٌ ، فَتَجْعَلَ بَكُرٌ خَبَراً عن الله عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ

⁽٧٩) ب،ج: فأما.

⁽ ۸۰) ج: غلاماه. تحریف.

⁽٨١) سقطت ۽ الذيء في ج.

والوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِكَ : الذي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ عُلاماهُ ، عَلِيداً الى الَّذِي حَتِّى كَأَنَهُ قِيلَ : الَّذِي زَيْدٌ هُو يَنْطَلِقُ عُلاماهُ فَهَذَا فِي المَعْنَى صَحِيعٌ وَجَارٍ مَجْرَى قَوْلِكَ : يَنْطَلِقُ عُلاماً الَّذِي زَيْدٌ هُو . غَيْرَ أَنَه لا يكونُ مُنْطَلِقٌ عُلاماهُ مُخْبَراً عَنْهُ بالَّذِي كَرَيْدٍ فِي قَوْلِكَ : الَّذِي قَامَ عُلامهُ وَيْدٌ ، لأَجْلِ أَنَّكَ اذا قُلْتَ : الَّذِي زَيْدٌ هُو يَنْطَلِقُ عُلاماهُ ، ولا يَكُونُ الفِعْلُ مُخْبَراً عَنْهُ بَوجه ، لأَنهُ الفِعْلِ فِي قَوْلِكَ : الَّذِي وَيْدٌ هُو يَنْطَلِقُ عُلاماهُ ، ولا يَكُونُ الفِعْلُ مُخْبَراً عَنْهُ بَوجه ، لأَنهُ لا يَعْمَلُ وَيْدُ وَيْدُ عَنْ الفِعْلِ فِي قَوْلِكَ : اللّذِي وَيْدٌ هُو جَاءَنِي ، عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : اللّذِي قَامَ عُلامهُ وَيْدٌ ، لأَنهُ اللّغَيْمِ عَنْ وَيْدُ فَقُلْ : اللّذِي قَامَ عُلامهُ وَيْدٌ ، كُنْتَ قَدْ أَخْبَرُتَ عَنْ زَيْدٍ فِي المَعْنَى بقِيامِ عَلْمُهُ وَيْدٌ ، كُنْتَ قَدْ أَخْبَرُتَ عَنْ زَيْدٍ فِي المَعْنَى بقِيامِ عُلامِه . يَدُلُكَ (٢٨) عَلَى ذَيْلِكَ أَنْكَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ تَجْعَلَهُ مُخْبَرًا عَنْهُ لَفْظَا فَتَقُولَ : زَيْدُ هُو الذي قَامَ عُلامُهُ وَلا يُمْكِنُكَ أَنْ تَقُولَ فِي قَوْلِكَ : الّذِي وَيْدُ لَقُولَ : الّذِي وَيْدُ اللّغُولِ : اللّذِي وَيْدُ اللّغَوْلُ : الّذِي وَيْدُ اللّغُولُ : اللّذِي وَيْدُ اللّهُ اللّذِي وَيْدُ لَكُولُ فِي هَذَيْنِ الوَجْهَيْنِ .

واذا بَطلا بَقِيَ الوَجْهُ النَّالِثُ وَهُو أَنْ تَجْعَلَ الضَمِيرَ فِي مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ عَائِداً الى مَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ كَأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، ثُمَّ أَخْبُرُت عَنِ الرَّجُلِ مُوْصُوفٍ مَحْذُوفِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، وهَذَا (٩٣) صَحِيحٌ // لأَنَّ رَجُلاً مُخْبُرُ عَنْهُ فَي المَعْنَى مَن حَيْثُ أَنَّهُ اسْمٌ مَحْضٌ وَهُو زَيْدٌ وَلَيْسَ بِفِعْلٍ فِي المَعْنَى كَمَا كَانَ مُنْطَلِقٌ ، فِي المَعْنَى مَن حَيْثُ أَنَّهُ اسْمٌ مَحْضٌ وَهُو زَيْدٌ وَلَيْسَ بِفِعْلٍ فِي المَعْنَى كَمَا كَانَ مُنْطَلِقٌ ، فَيَصِحُ أَنْ تَقُولَ : الَّذِي زَيْدٌ هُو ، فَتَضْعَ هُو مَوْضِعَ رَجُلٍ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ فِي قَوْ لِكَ : زَيْدٌ رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ فِي قَوْ لِكَ : زَيْدٌ رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ فِي قَوْ لِكَ : زَيْدٌ رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، لأَنْكَ تَقْدِرُ (٤٩٨) عَلَى أَنْ تَقُولُ : هَذَا ذَاكَ ، واذا قُلْتَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، فَجَعَلْتَ الضَّمِيرَ عَائِداً الى زَيْدِ كَانَ بِمَنْزِلَةٍ : زَيْدٌ يَنْطُلِقُ غُلامَاهُ . وَلا مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، فَجَعَلْتَ الضَّمِيرَ عَائِداً الى زَيْدِ كَانَ بِمَنْزِلَةٍ : زَيْدٌ يَنْطُلِقُ غُلامَاهُ . وَلا يُمْكِنُكَ أَنْ تَقُولَ فِي ذَا هُو هُو ، لأَنَّ الاسمَ لا يكونُ الفِعْلَ كَمَا يَكُونُ الاسمُ الاسمَ .

⁽٨٢) ب ، ج: ويدلك.

⁽۸۳) ب ء ج : فهذا .

⁽ ۸٤) ج : نقتدر .

ويَزِيدُ فِي وُضُوحِهِ أَنَّكَ تَقُولُ : الرَّجُلُ المُنْطَلِقُ غُلامَاهُ هُوَ الَّذِي زَيْدٌ هُوَ ، ولا يُمْكِنُكُ أَنْ تَقُولَ : يَنْطَلِقُ غُلامَاهُ هُوَ(٥٠) الَّذِي زَيْدٌ هُوَ ، لأَنَّ الفِعْلَ لا يُتَصَوَّرُ فيهِ الأحبارُ عَنْهُ .

وبَعْدَ هَذَا الأَصْلِ نَعُودُ الى ما ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيٍّ مِن أَنَكَ اذَا قُلْتَ : زَيْدٌ مُومُنْطَلِقٌ ، فَأَخْبُرْتَ عَنْ مُنْطَلِق وَجَبَ أَنْ تَقُولُ : الَّذِي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ فَنَقُولَ : انَّ مُنْطَلِقٌ ، لِيَصِحَّ يَجَبُ أَنْ يكونَ فِيهِ ضَمِيرٌ عَائِدٌ الى مَحْذُوفِ كَأَنَّهُ الذي زَيْدٌ هُوَ رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ ، لِيَصِحَ الأَخْبَارُ عَنْهُ ، ويَجْرِي مَجْرَى زَيْدٍ فِي قَوْلِكَ : الَّذِي قَامَ غُلامُهُ زَيْدٌ ، فِي كُونِهِ مُخْبَرًا عَنهُ الأَخْبَارُ عَنْهُ ، ويَجْرِي مَجْرَى زَيْدٍ فِي قَوْلِكَ : الَّذِي قَامَ غُلامُهُ زَيْدٌ ، في كُونِهِ مُخْبَرًا عَنهُ وَي المَعْنَى وكَذَا كُلُّ اسم أَخْبُرْتَ عَنْهُ بالمَوْصُولِ ، فَأَنّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُوَ المَوْصُولَ ، فَانَا تَضَمَّنَ الضَّمِيرَ صَارَ خَبَرًا مَحْضاً فَلا وي يَكُونُ مُتَضَمِّنَا ضَمِيرَ النَّفْسِ المَوْصُولِ ، لأَنّهُ اذَا تَضَمَّنَ الضَّمِيرَ صَارَ خَبَرًا مَحْضاً فَلا يَتَصَوَّرُ فِيهِ مَعْنَى الأَخْبَارِ عَنْهُ . فَاذَا قُلْتَ : الَّذِي زَيْدُ هُوَ مُنْطَلِقٌ ، وجَعَلْتَ في مُنْطَلِق ضَمِيرًا لِلمَوْصُولِ ، كَنَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ : الَّذِي زَيْدُ هُو مُنْطَلِقٌ ، وجَعَلْتَ في مُنْطَلِق صَمِيرًا لِلمَوْصُولِ ، كَنَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ : الَّذِي زَيْدُ هُو مُنْطَلِقٌ ، واذَا قُلْتَ : الَّذِي زَيْدُ هُو مُنْطَلِقٌ أَوْدَ واذَا قُلْتَ : الَّذِي زَيْدٌ هُو المَوْصُولُ عارِياً مَنَ يَكُونُ فِي مُنْطَلِقٌ ، كَانَ بِمُنْزِلَةٍ : الَّذِي زَيْدٌ هُو أَخُوكَ ، في كُونِهِ اسْماً هُو المَوْصُولُ عارِياً مِنَ الضَّيْرِ ومَعْنَى الفِعْلِ ، كَمَا يَكُونُ في مُنْطَلِقٍ .

⁽ ٨٥) ٻ ۽ ج : وهو، سهو،

⁽ ٨٦) ج: ينطلق.

⁽ ۸۷) ب: لم يكن النعين.

⁽۸۸) ب: منطلق.

⁽ ۸۹) ب : غیر موصوف . تحریف .

هَذَا جَرْياً على الظَّاهِرِ، كَمَا تَقُولُ فِي نَحْوِجَاءَنِي حَسَنٌ وَلَقِيتُ ظَرِيفاً، انَّ هَذَا فَاعِلٌ أَوْ مَفْعُولٌ (٩٠)، وانْ كَانَ كُلُّ واحدٍ من ذَلِكَ صِفةً لمحذوفٍ نَحْوَ جَاءَنِي رَجُلٌ حَسَنٌ، وَرَجُلٌ فَاعِلٌ فِي الحَقِيقَةِ، فاعْرِفْهُ، فانَّهُ كَانَ يَجُولُ فِي صدري مُذْ نَظَرْتُ فِي ذا المَوضِع، وَلَمْ يَتَضِّحُ الا الآن والله المُوقِّقُ للصّوَابِ.

قالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ:

« وانْ أُخْبَرْتَ عَنِ الذِّكْرِ الذي في مُنْطَلِقٍ لَمْ يَجُزْ » (٩١)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنْكَ لَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وَجَعَلْتَ فِي مُنْطَلِقٌ ضَمِيراً لِزَيْدٍ ثُمَّ طَلَبْتَ الأَخْبَارَ عَنْهُ لَمْ يَسْتَقِمْ لاَنَّهُ يَجِبُ أَنْ تَقُولَ : الذي زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُوَ ، عَلَى أَنْ تَجْعَلَ فِي مُنْطَلَقِ ضَمِيراً رَاجِعاً // الى المَوْصُولِ لأَنَّ حُكْمَ الاخْبَارِ أَنْ تَنْتَزِعَ الاسْمَ مِنَ الكلامِ وَتَضَعَ مَوْضِعَهُ ضَمِيراً عَائِداً الى المَوْصُولِ ، أَلا تَرى أَنَّكَ تَقُولُ فِي قَوْلِكَ قَامَ غُلامُهُ زَيْدٌ فَتَضَعُ الهَاءَ فِي غُلامُهُ مَوْضِعَ زَيْدٍ وتُعِيدُهُ الى الَّذِي ، فَكَذَلِكَ اذَا لَذِي قَامَ غُلامُهُ زَيْدٌ فَتَضَعُ الهَاءَ فِي غُلامُهُ مَوْضِعَ زَيْدٍ وتُعِيدُهُ الى اللَّذِي ، فَكَذَلِكَ اذَا فَصَدْتَ أَنْ تُتُوعِهُ مِنْهُ (١٢) وتَضَعَ مَوْضِعَةُ ضَمِيراً للمَوْصُولِ فَتَقُولَ : الَّذِي زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُوَ . واذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ كُنْتَ قَدْ مَوْضِعَةُ ضَمِيراً للمَوْصُولِ فَتَقُولَ : الَّذِي زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُوَ . واذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ كُنْتَ قَدْ مَوْضِعَةُ ضَمِيراً للمَوْصُولِ فَتَقُولَ : الَّذِي زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُوَ . واذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ كُنْتَ قَدْ فَعَلْتَ ذَلِكَ كُنْتَ قَدْ فَي مُنْطَلِقٌ هُوَ . واذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ كُنْتَ قَدْ فَعَلْتَ ذَلِكَ كُنْتَ قَدْ فَعَلْتَ ذَيْداً بِهِ خَبِراً الاَ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَعِيرَ المُبْتَدَا ، ولَوْجَعَلْتَ فِي مُنْطَلِقٍ ضَمِيراً لزيدٍ صَعَ الابْتِدَاءُ والخَبُرُ وبَطَلَ الصَّلَةُ لأَنَّ الموصُولَ يَجِبُ أَنْ يَرْجَعَ اليهِ عَائِلًا مَنْ عُرُوهُ الى الَّذِي ، فَاعْرَفُهُ .

⁽٩٠) ب، ج: ومفعول.

⁽٩١) ط: لم يجز (فاعلم).

⁽٩٢) ج : أن نتزعه منه ً.

⁽٩٣) كذا في ب و ج. الصواب. وفي الأصل ، وزيد ،. سهو.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَليٍّ:

« وتَقُولُ السَّمْنَ مَنوان بِدَرْهَم ، فانْ أَخْبَرْت عَنِ السَّمْنِ قُلْتَ : الَّذِي هُوَ منوانِ بِدَرْهَم بِدَرْهَم السَّمْنُ (٩٠) هُمَا بِدَرْهَم بِدَرْهَم السَّمْنُ (٩٠) هُمَا بِدَرْهَم مَنوانِ . وانْ أَخْبَرْتَ عَن الدِّرْهَم قُلْتَ : الَّذِي السَّمْنُ مَنَوانِ بِهِ دِرْهَمٌ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّ الأصْلَ مَا عَرَّفْتُكَ غِرَ مَرَّةٍ مِنْ أَنَّكَ تَعْمدُ الى الاسمِ الَّذِي تُرِيدُ الاخْبَارَ عَنْهُ فَتَنْزَعُهُ (١٩) مِنْ مَوْفِيعِهِ ، وتَضَعُ فِيهِ ضَمِيراً فَتَقُولُ اذَا أَخْبَرْتَ عَنِ السَّمْنِ مِنْ قَوْلِكَ السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدَرْهَم : (٩٧ الذي هُو مَنَوَانِ بِدَرْهَم ١٩٧ السَّمْنُ ، فالَّذِي مُبْتَدَأً ، وقَوْلُكَ السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدرَهِم جُمْلَةٌ مِن صِلَتِهِ ، والعَائِدُ اليهِ هُوَ . فَهُو مُبْتَدأً كَمَا كَانَ السَّمْنُ كَذَلِكَ فِي الأَصْلِ ، والسَّمْنُ خَبُرُ المُبْتَدَأُ الَّذِي هُو اللَّذِي ، وكذا اذَا أخْبَرْتَ (٩٩) عن المَنويْنِ قُلْتَ : اللَّذَانِ السَّمْنُ هُمَا بِدَرْهَم مَنُوانِ ، فاللَّذَانِ مُبْتَدأً وثَنَيْتَ الَّذِي ، لأَنَّ المَنوَيْنِ قُلْتَ : اللَّذَانِ والسَّمْنُ هُمَا بِدَرْهَم صِلَّتُهُ ، ومَنوانِ خَبُرُ المُبْتَدأُ الذي هُو اللَّذَانِ ، لأَنْ الدَّرْهَم وَقَعْمُ وَقَعْمُ اللَّذَانِ مُبْتَدأً اللَّذَانِ ، وَقَدْ وَقَعَ مَوْقِعَهُ وَقَعْمَ اللَّذِي ، وَقَدْ وَقَعَ مَوْقِعَهُ وَقَعْمُ وَقَعْ مُمَا بِعْدَ السَّمْنُ مَنوانِ بِهِ دِرْهَم ، فَالضَّمِيرُ فِي بِهِ عَائِدٌ الى الَّذِي ، وَقَدْ وَقَعَ مَوْقِعَهُ وَقَعْ مَخُرُورٌ باليَاءِ كَمَا كَانَ الدَّرْهَمُ كذلك .

قالَ الشَّيْخُ أبو عَليِّ :

« فَانْ (١٠٠) رَدَدُتَ اليهِ (١٠٠) المَحْذُوفَ (١٠٢) من أَصْلِ المَسْأَلَةِ قَبْلَ الأخبار

⁽⁹⁸⁾ سقطت «الشمن» في ج.

⁽٩٥) ب،ج: دهوه السمن.

⁽٩٦) ج: فتنزعه.

⁽ ٩٧ - ٩٧) ساقط في ب، و ج بسبب انتقال النظر.

⁽٩٨) من ب و ج. الصواب.

⁽٩٩) ب: ان أخبرت.

⁽۱۰۰) ط: وان.

⁽١٠١) ب و ج و ط: منه.

⁽١٠٢) ط: المحذوفة.

قُلْتَ : الَّذِي السَّمْنُ مَنَوَانِ منه بهِ دِرْهَمٌ ، والحَذْفُ [في الحُسْنِ](١٠٣) في الأخْبَارِ مِثْلُهُ قَبْلَ الأخبارِ بهِ . (١٠٤)

قالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

قَدْ عَرَفْتَ فِي صَدْرِ الكِتَابِ أَنَّ الأَصْلَ فِي قَوْلِكَ : السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدَرْهَم بِمَنَوَانِ مِنْهُ بِدرهم ، لَتَكُونَ الهَاءُ فِي مِنْهُ عَائِداً الى المُبْتَدَأِ الذي هُوَ السَّمْنُ . فانْ حَذَفْتُهُ فِي صلةِ اللَّذِي كَانَ حَسَناً فتقولُ : اللَّذِي السَّمْنُ مَنَوَانِ بِهِ دِرْهَمٌ ، وَلا تَقُولُ : مِنْهُ ، وإنْ قُلْتَهُ (١٠٥) كان // حَسَناً ، ولَيْسَ يَعُودُ الهَاءُ فِي مِنْهُ الى اللَّذِي بِوَجْهٍ ، وانّها يَعُودُ الى السَّمْنِ [او الى ضميرِهِ اذا قُلْتَ الّذي هُو مَنَوَانِ مِنْهُ بِدَرْهَم السَمْنُ] (١٠٦).

قَالَ الشَّبْخُ أَبُو عَلَيٍّ :

« فَانْ (۱۰۷) أَخْبُرْتَ عَنِ الضَّميرِ الَّذِي فِي مِنْهُ لَمْ يَجُزُّ (۱۰۸ كَمَا لَمْ يَجُزُّ ۱۰۸) الأُخْبَارُ عَنِ الضَّميرِ الَّذِي فِي مُنْطَلِقِ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ .

قالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا التَمَسْتَ الاخبارَ عن الهَاءِ في مِنْهُ في قُولِكَ : السَّمْنُ مَنُوانِ مِنْهُ بِدِرْهَم ، وَجَبَ أَنْ تَجْعَلَ في مَوْضِعِهِ ضَميراً للمَوْصُولِ فَتَقُولَ : الَّذِي السَّمْنُ مَنَوانِ مِنْهُ بِدِرْهَم مَّ هُوَ. واذَا أَعَدْتَ الضَّمِيرَ في مِنْهُ الى الَّذِي لَمْ يَعْدُ الى السَّمْنِ شَيْءٌ ، فَيَبْقَى الخَبْرُ

⁽۱۰۳) من به ج و ط ، أولى .

⁽١٠٤) سقطت وبه، في ط.

⁽ ١٠٥) ب ۽ ج : وان قلت .

⁽ ١٠٦)ما بين العاصدتين من ب ، وكذا في ج مع خلافين : الأول والى . والثاني فاذا قلت . تحريف . والسياق يقتضى ما أثبته وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

⁽۱۰۷) ط: وان:

⁽١٠٨ – ١٠٨) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

بلا عَائِدٍ الى المُبْتَدَأِ . وَلَنَ أَعَدْتَهُ الى السَّمْنِ بَقِيَ الصِلَّةُ بِلا عائِدٍ الى المَوْصُولِ فلا يَجُوزُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ :

« وَتَقُولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، فانْ أخْبَرْت عَنْ زَيْدٍ قُلْتَ : الَّذِي هُوَ ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، فَغَيَرْتَ مَافِي ضَرَبْتُهُ مِنَ الضَّمِيرِ » . (١٠٩)

قَالَ الشَّيْخُ الاممُ أَبُو بَكْرِ:

⁽ ١٠٩) هذه الفقرة من كلام أبي علي متصلة في ب وج مع التي بعدها مع بعض الاختلاف عما في الأصل . ونص الفقرتين كما في ب و ج :

ولقول: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَ قَانَ أَخْبِرت عَنْزِيد قلت: الذي هو ضربته زيد و فلم تظهر ما في ضربته من الضمير و فان أخبرت عن التاء من ضربته قلت: الذي زيد ضربه أنا و فعيرت ما في ضربته من الضمير . وقد أثبت ترتيب الأصل .

⁽١١٠) ج: الراجع. تحريف.

⁽۱۱۱) ب: فاذا.

(١١٢ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلَيِّ:

« وانْ أَخْبَرْتَ عَن التَّاء قُلْتَ : الَّذي زَيْدٌ ضَرَبَهُ أَنَا ١١٢).

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا قَصَدْتَ الاخبارَ عن التَّاءِ في ضَرَبْتُهُ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، وضَعْتَ مَوْضِعَهُ ضَمِيرَ الذي فَقُلْتَ : الذي زَيْدٌ ضَرَبَهُ أَنَا فَفِي ضَرَبَهُ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ الى الذي الا أَنَّهُ لا يَكُونُ لَهُ لَفْظٌ لاَّنَّهُ عَائِبٌ ولَيْسَ بِضَمِيرِ المُتَكَلِّم كَالتَّاءِ في ضَرَبْتُهُ ، فالذي زَيْدٌ ضَرَبَهُ مُبْتَدَأً وأنا خَبَرُهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« وانْ أُخْبَرْتَ (١١٣ عَنِ الهَاءِ مِنْ قَوْ لِكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، (١١٣) لَمْ يَجُزْ قَالَ الشَّبْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّ حُكْمَ ذَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَذَاكَ (١١٤) أَنَّكَ لَوْ أَخْبَرْتَ عَنِ الهَاءِ فِي ضَرَبْتُهُ فَقُلْتَ // الَّذِي زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ هُو، فَجَعَلْتَ هَاءَ ضَرَبْتُهُ عَائِداً الى الَّذِي لَمْ يَعُدْ الى المُبْتَداِ لَمْ يَعُدْ الى اللَّبِي هُوَ زَيْدٌ شَيءٌ. وانْ أَعَدْتَهُ الى المُبْتَداْ لَمْ يَعُدْ الى اللَّذِي مِنَ الصَّلَةِ شَيءٌ فَلا يَجُوزُ، اللّذِي هُوزَيْدٌ شَيءٌ لَمْ يَعُدُ الى اللّذِي بَعَثَ الله رَسُولاً) – (١١٥) ، لأجُلِ أَنَّ العَائِدَ مُقَدَّرٌ هُنَاكَ . أَلا تَرَى أَنَّ بَعَثَ لَمْ يَتَعَدَّ الى شيء ، فالتَّقْدِيرُ بَعَثَهُ الله ، وضَرَبْتُ فِي العَائِدَ مُقَدَّرٌ هُنَاكَ . أَلا تَرَى أَنَّ بَعَثَ لَمْ يَتَعَدَّ الى شيء ، فالتَّقْدِيرُ بَعَثَهُ الله ، وضَرَبْتُ فِي العَائِدَ مُقَدَّرٌ هُنَاكَ . أَلا تَرَى أَنَّ بَعَثَ لَمْ يَتَعَدَّ الى شيء ، فالتَّقْدِيرُ بَعَثَهُ الله ، وضَرَبْتُ فِي العَائِدَ مُقَدَّرٌ هُنَاكَ . أَلا تَرَى أَنَّ بَعَثَ لَمْ يَتَعَدَّ الى شيء ، فالتَّقْدِيرُ بَعَثَهُ الله ، وضَرَبْتُ فِي قَوْلِكَ : اللّذِي زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، قَدْ تَعَدَّى الى ضَمِيرِ وَاحِدٍ ، فلا يَتَعَدَّى مَرَّةً أُخْرَى ، واذَا لَكَ أَلَ وَاحِدٍ مِنَ المُبْتَدَأُ والمَوْصُولِ عَطْلُبُ ضَمِيرًا وَلَمْ يَكُنْ هُنَا الا ضَمِيرٌ وَاحِدُ كانت المَسْأَلُهُ مُسْتَحِيلَةً .

⁽١١٢ – ١١٢) غير موجود في ب. و ج وهو متصل مع الفقرة السابقة من كلام أبي علي.

⁽١١٣ – ١١٣) بدله في ب و ج : عن الهاء في ضربته .

⁽ ۱۱٤) ب : وذلك .

⁽ ١١٥) آية 11 / الفرقان ٧٠ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ:

« وَتَقُولُ : ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً ، فانْ أَخْبَرْتَ عَن زَيْدٍ قُلْتَ : الَّذِي ضَرَبْتُهُ (١١٦) قَائِماً زَيْدٌ ، وانْ شِئْتَ : الَّذِي ضَرْبِي ايّاهُ زَيْدٌ (١١٧) فَتَفْصِلُ الضَّمِيرَ العَائِدَ الى الَّذِي ، فَأَنْ (١١٨) أَخْبَرْتَ عَنْ قَائِمٍ » . فأنْ (١١٨) أَخْبَرْتَ عَنْ قَائِمٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ:

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ قُوْلَكَ : ضَرْبِي زَيْداً كَلامٌ تَامٌ ، وأَنَّ الحَالَ فيهِ سَدَّ مَسَدَّ حَبَرِ المُبْتَدَأِ ، والأَصْلُ ضَرْبِي زَيْداً اذَا كَانَ قَائِماً ، فَزَيْداً منصوب بِضَرْبِي ، وقَائِماً نَصْبُ على الحَالِ حَتَّى كَانَّهُ قَالَ (١١٩) . اذَا وُجِدَ قَائِماً ، فَاذَا (١٢٠) أَخْبَرْت عِن زَيْدٍ وَضَعْت الضّعِيرَ مَوْضِعَهُ فَقُلْتَ : اللّذِي ضَرْبِيهِ قَائِماً زَيْدٌ ، (١٢١) أو الذِي ضربي آياهُ ، فَتَغْصِلُ الضّعِيرَ الأَنَّ الاسمَ يَجُوزُ فيهِ وَصْلُ الضّعِيرِ ، وَفَصْلُهُ . تَقُولُ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ وَضَلِهِ ، لَوْقُلْتَ : اللّذِي مَرْبِيكَ أَيْكَ مَن الاسمَ يَجُوزُ في الغِيلِ فَصْلُ الضّعيرِ مع القُدَّرَةِ عَلَي وَصْلِهِ ، لَوْقُلْتَ : أَيَاكَ ضَرَبْتُ ، لاَنكَ لا تَقْدُرُ هُنَا عَلَى فَصْرُ اللّهُ مَن الاسمِ لما عَرْقُتكَ من الوَصْلِ فَلا يُعْرُ أَنْ يُقَالَ : ضَرَبْتُ (١٢٧) وإنّا انْفَصَلَ الغِيلُ مَن الاسمِ لما عَرْقُتكَ من الوَصْلِ فَلا يُعْرُ أَنْ يُقَالَ : ضَرَبْتُ (١٧٢) وإنّا أَنْفَصَلَ الغِيلُ مِن الاسْمِ لما عَرْقُتكَ من الوَصْلِ فَلا يُعْرُ الْ يُعْرَلُ أَنْ يُقَالَ : ضَرَبْتُ (١٧٤) وإنّا أَنْفَصَلَ الغِيلُ مَن الاسمِ لما عَرْقُتكَ من الوَصْلِ فَلا يُعْرُ الْأَنْ لا الضّائِرِ بدلالةِ أَنّهُ يُبْنِي مَعْ كَثِيرٍ مِنْها كَفَعَلْتُ وَفَعَلْنَ ، وَلا يَجُورُ أَنْ الاسمَ اذَا أُخْبَرُتَ عَنْ زَيْدِ مِنْ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، قُلْتَ : الذِي عُو زَيْداً قَائِما فَعَلَّ أَنْ مَوْلُكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، قُلْتَ : الذِي هُو زَيْداً قَائِما ضَرَبُتُهُ زَيْدً ، فَأَقَمْتَ الضّعِيرَ مَقَامَهُ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ تَقُولَ : الذِي هُو زَيْداً قَائِما ضَرَابُ أَنْ تَقُولَ : الذِي هُو زَيْداً قَائِما فَكَانَ يَجِبُ أَنْ تَقُولَ : الذِي هُو زَيْداً قَائِما فَيَا

⁽١١٦) ب ، ج ، ط : ضربته . تحويف .

⁽١١٧) سقطت وزيد، في ط.

⁽١١٨) ب، ج، ط: واد،

⁽١١٩) ب،ج: كانه قيل.

⁽١٢٠) ب، ج: واذا .

⁽ ١٢١) ب ۽ ج : والذي .

⁽۱۲۲) ب: او ضربي.

⁽۱۲۳) ب: كضربت ، ج: اضربت تحريف.

⁽١٧٤) ب ، ج : ولا يكون .

ضَرْبِي ، وَهَذَا لا يَجُوزُ لِمَا عَرَفْتَ فِي بَابِ الحَالِ مِن أَنَّ ضَمِيرَ المَصْدَرِ (١٢٥) لا يَعْمَلُ عَلَى الفِعْلِ ، فَلا يَجُوزُ ضَرْبِي زَيْداً وهُوَ عَمْراً قبيحٌ كَمَا يَجُوزُ وضَرْبِي عَمْراً قبيحٌ ، فَكَذَلِكَ لا يَعْمَلُ هُوَ النَّصْبِ فِي زَيْدٍ فِي قَوْلِكَ : الَّذِي هُو زَيْداً قَائِماً ضَربي ، فلا تجوزُ المَسْأَلَةُ .

وَأَمَّا آمْتِنَاعُ الأَخْبَارِ عَنْ قَائِمٍ ، فلأَجْلِ أَنَّهُ حَالٌ ، والحَالُ لا تَكُونُ الا نَكِرَةً والمُخْبَرُ عَنْهُ يُضْمَرُ ، والاضْمَارُ يَصِحُ فيا يَكُونُ تَعْرِيفُهُ شَائِعاً (١٢١) فَلا تَقُلْ : الَّذِي ضَرْبِي زَيْداً أَيَّاهُ قَائِمٌ ، يَدُلُكَ عَلَى فَسَادِ اضْمَارِ الحَالِ أَنَّ أَحَداً لا يَقُولُ : خَرَجَ عَمْرُو مُصْرِعاً ، وخَرَجَ بَكُر أَيَّاهُ (١٢٧) ، أو خَرَجَهُ بَكُر ، فَتَجْعَلُ الضّمِيرَ عَائِداً الى الحَالِ الذي مُسْرِعاً ، وخَرَجَ بَكُر أَيَّاهُ اللهَ الحَالِ الذي المُسْرَعا ، وخَرَجَ بَكُر أَيَّاهُ (١٢٧) ، أو خَرَجَهُ بَكُونُ مَعْرِفَةً مِنَ الأَسْمَاءِ نَحْوَأَنْ تَقُولَ : أَعْطَيْتُ مُو وَلَاكَ ذَيْ مُعْرِفَةً مِنَ الأَسْمَاءِ نَحْوَأَنْ تَقُولَ : أَعْطَيْتُ وَيْداً ذِيْهُمَ وَالْعَلَانِيقِ عَمْرُو ، (١٢٨) تُعِيدُ الهَاءَ الى الدَّرْهَمِ لأَنْ تَعْرِيفَةُ جَائِزٌ لأَنْكَ لَوْ وَيْداً إِنْ المَسْرَعَ ، وَلَوْ قُلْتَ : خَرَجَ عَمْرُو المُسْرَعَ ، عَلَى الحَالِ لَمْ يَجُوزُ البَّنَةَ .

نجز الباب بنجاز نصف الكتاب يتلوه في أول المحلدة الثانية قال الشيخ أبو على النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب . وكان الفراغ من هذه المحلدة ببغداد بالنظامية ليومين بقيا من شهر رمضان سنة ثمان وتسعين وحمس مائة .

والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على محمد وعلى آله الطاهرين ، وسلم تسلميا ، وكتبه أحمد بن عبد الرحمن بن نصر اليحصي الأشبيلي الفقير الى رحمة الله تعالى .

⁽١٢٥) سقطت «لا» في ب و ج.

⁽۱۲۲) ب، ج: سائعا.

⁽١٢٧) كتب في جانب الأصل توضيحا لأيَّاه قوله : يعني مسرعا .

⁽ ۱۲۸) ج : وتعيد .

الفهارس



(فهرس الآيات)

ملاحظات :

(١) هذا الفهرس مرتب حسب ورود السور في المصحف.

(۲) أكملت الآيات الواردة في الكتاب ووضعت ما ورد منها فيه بين قوسبن.

الآية بنامها	رقم الآبة
(١) الفاتحة	
(الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالمينَ)	۲
(اهدِنا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ . صراط الذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ	٧ , ٦
غيْر المغضوبِ عَلَيْهِمْ) ولا الضَّالِينَ	
(٢) سورة البقرة	
مَثَلُهُمْ (كَمَثُلِ الذي اسْتَوْقدَ ناراً فلمَّا أَضاءَتْ ما حَوْلَهُ	14
ذَهَبَ اللَّهُ بنورهم وتَرَكَهُمْ في ظُلُمَاتٍ لا يُبْصِرونَ ﴾	
(انَّ اللَّهَ لا يَسْتَحِي أَنْ يَضربَ مَثلاً مَا يَعُوضَيُّ) فَمَا	77
فَوْقَهَا ، فأمَّا الذينَ آمَنُوا فيعلمونَ أنَّهُ الحَقُّ من رَبِّهِمْ وأمَّا	
الذينَ كَفَرُوا فيقولونَ ماذا أرادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بهِ كِثيراً	
وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وما يُضِلُّ بهِ الا الفَاسِقِينَ	
(وقُلْنا با ۖ آدَمُ اسِكُنْ أَنْتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ وَكُلا مِنْهَا	40
رَغداً) حيث شِيْتُمَا ولا تَقُرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَتَكُونَا من	
الظالِمينَ	

الآية بنامها	رقم الآية
(ولا تُلْبِسوا الحقَّ بالبَاطِلِ وتكتُموا الحَقَّ) (وأنْتُمْ تَعْلَمُونَ)	٤٢
وأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ والصَّلاةِ (وأنَّها لكبيرةٌ الا عَلَى	10
الخَاشِعِينَ الذينَ يَظُنُّونَ أَنَهُمْ ملاقوا رَبِّهِمْ وأَنَّهُمْ اليهِ والجُمُونَ والجُمُونَ	£7
وَاذْ نَجّينَاكُمْ مِن آلِ فِرْعَوْنَ (يَسُومُونَكُمْ سُوءَ العَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبنَاءَكُمْ بلاءً مِن يُذَبِّحُونَ أَبنَاءَكُمْ وَيَسْتَخْيُونَ نِسَاءَكُمْ) وفي ذَلِكُمْ بلاءً من	٤٩
رَبُّكُمْ عَظِيمٌ واذا قيلَ لَهُمْ آمِنوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ ، قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أَنْزِلَ عَلَيْنا (ويكفرونَ بما وراءَهُ وهو الحقُّ مُصَدِّقاً لما مَعَهُمْ) قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِياءَ اللهِ من قبلُ إِنْ كُنْتُمْ مؤمنينَ .	11
(قُلْ انْ كَانتُ لَكُمْ الدَّارُ الآخِرَةُ) عِنْدَ اللهِ خالِصَةَ مِنْ دُونٍ النَّاسِ فَتَمَّنُوا الموت انْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ .	48
(وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ على حَياةٍ) ومِنَ الذينَ أشركوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لو يُعَمَّرُ أَلفَ سنةٍ وما هو بِمُزَحْزِجِهِ مِنَ العَذَابِ أَنْ يُعْمَرُ واللهُ بصيرٌ بما يَعْمَلونَ.	47
اَن يَعْمَرُ وَاللهُ بَصِيرِ بِنَا يَعْمَنُونَ . أَو كُلَّهَا عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فريقٌ مِنْهُمْ بَلُ (أَكْثَرَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ)	١
واتّبِعُوا ما تَتْلُوا الشَّياطينُ على مُلْكِ سُلَمْانَ ومَّا كَفَرَ سُلَيْمَانُ ولكِنَّ الشَّياطينَ كفروا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرُ وما أَنْزِلَ عَلَى المَلكَنْنِ بَبَابِلَ هاروتَ وماروتَ وما يُعَلَّمانِ من أُحَدِ حَتّى يَقُولا انّا نَحْنُ فِتنةً فلا تَكْفُرْ فيتعلمونَ مِنْهُمَا ما يُفَرَقُونَ بهِ	1.4

· 2...

بينَ المرء وزُوْجِهِ وما هُمْ بضًاريسنَ به من أحد الا باذْن الله وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضَرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ اشتراهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ من خَلاقٍ ﴾ ولَبثسَ ما شَرُوْا بهِ أَنْفُسَهُمْ لو كَانُوا بَعْلَمُونَ.

(بَلَى من أَسْلَمَ وَجُهَةُ للهِ وهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ . ولا خُوفُ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزُنُونَ)

(واذَا ابْتَلَى ابراَهيمَ رَبُّهُ بكَلِمَاتٍ فَأَتَّمَهُنَّ) قَالَ : انِّي جَاعِلُكَ للنَّاسِ اماماً قالَ وَمِنْ ذُرِّيتِي قالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِنَ .

وكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لتكونُوا شهداءَ على النَّاسِ ويكون الرسول عليكم شَهيداً ، وما جَعَلْنا القِبْلَةَ الني كُنْتَ عَلَيْهَا الا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتْبعُ الرسُولَ مِنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ ﴿ وَانْ كَانَتْ لَكِيرِةً ﴾ الا على الذينَ هدَى اللهُ وما كَانَ اللهُ لَيْضَيعَ ايمانَكُمْ انّ اللهَ بالنّاسِ لرؤوفٌ رحيمٌ

﴿ لَيْسَ البُّر أَن تُولُوا وجوهَكُمْ قِبَلْ المَشْرِقِ ﴾ والمَغْرِبِ ولَكِنَّ البِّرُّ مَنْ آمَنَ باللهِ واليومِ الآخِرِ والملائكةِ والكِتَّابِ والنَّبِينَ وآتي المالَ على حُبِّهِ ذَوَى القُرْبَي والبَّنَامَي والمساكِينَ وابْنَ السَّبيل والسَّاثِلينَ وفي الرَّفَابِ وأَفَامَ الصلاة وآتى الزُّكاة والمُوفونَ بِعَهْدِهِمْ اذَا عَاهَدُوا الصَّابرينَ فِي البُّأْسَاءِ والضَّراء وحينَ البأسِ . أولئكَ الذينَ صَدَقُوا وأولئكَ هُمْ المُتَقُونَ ..

114

172

124

يا أَيُها الذِين آمَنُوا (كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصَّيامَ كَمَا كُتِبَ على الذينَ من قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ.	۱۸۳
وأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللهِ ﴿ وَلا تُلْقُوا بِأَيدِكُمْ الى النَّهُلُكةِ ﴾ وأخْسِنُوا انَّ اللهَ يُحِبُ المُحْسِنِينَ	190
الحَبِجُ أَشْهُرٌ معلوماتٌ فمَنْ فَرَض فِيهِنَّ الحَبِّ (فلا رَفْثَ	144
ولا فَسُوقَ) ولا جدَالَ في الحَجّ وما تَفْعَلُوا من خَيْر يَعْلَمُهُ اللهُ وَنَزَوْدُوا فَأَنَّ خَيْرَ الزَّادِ النَّقُوى وأَتَقُونِ يَا أُولَى الأَلْبَابِ	
لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَنُوا فَضَلاً مَن رَبِّكُمْ (فاذًا أَفْضَتُمْ من عرفاتٍ) فاذْكُروا اللهَ عند المَشْعَرِ الحرامِ	144
واذكروهُ كما هَدَاكُمْ أَن كُنْتُمْ مَن قَبْلِهِ لَمِنَ الْضَّالِيْنَ .	
وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابِ النَّارِ)	۲۰۱
أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ وِلَا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الذينَ خَلُوا من	317
قبلكم مَشَّنْهُمُ البَّأْسَاءُ (وزُلْزِلُوا حتى يَقُولَ الرسولُ) والذينَ آمِنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللهِ قَرِيبٌ .	
كُتِبُ عَلَيْكُمْ القِتَالُ وهو كُرُهُ لَكُمْ و (عَسَى أَنَّ تَكُرُهُوا شَيْئًا وَهُوَ شَرَّ لَكُمْ فَا شَيْئًا وَهُوَ شَرَّ لَكُمْ فَا شَيْئًا وَهُوَ شَرَّ لَكُمْ	717
واللَّهَ يَعْلَمُ وأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ .	
(يَسْأَلُونَكَ عَن الشَّهْرِ الحَرَّامِ قِتالٍ فِيهِ) قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ (وَصَدُّ عَنْ سبيلِ اللهِ وكُفْرٌ بهِ والمَسْجِدِ الحَرَّامِ) واخراجُ	*1*
أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبُرُ عِنْدَ اللَّهِ والغِيَّنَةُ أَكْبُرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلا يزَالُونَ	
يْفَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ أَنِ اسْتَطَاعُوا ومَنْ	

يرتَدِدْ مِنْكُمْ عن دِينِهِ فيمُتْ وهُوَ كَافِرٌ فأُولئكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنيا والآخِرَةِ ، وأُولئكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فيهَا خَالدُونَ .

444

والوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أُولادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أُرادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعلَى المولودِ له رِزْقُهُنَّ وَكِسُوتُهُنَّ بالمعروفِ لا يُتَمَّا الرَّضَاعَةَ وَعلَى المولودِ له رِزْقُهُنَّ وَالدَةً) بَوَلَدِهَا ولا مَوْلودُ لَهُ بِوَلَدِهِ . وعَلَى الوارثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَانْ أُرادَ فِصَالاً عَنْ تَواضِ مِنْهُمَا وتَشَاوِر فَلا جُنَاحَ عليها وانْ أَرَدُتُمْ أَن تَسَرَّضِعُوا أُولادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ اذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ فَلَا عَلَيْكُمْ اذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ فَهَرَمُوهُمْ باذُنِ اللهِ وقَتَلَ ذَاوَدُ جَالُوتَ وآتَاهُ اللهُ المُلْكَ والحِكْمَةَ وعَلَمهُ مِمَّا يَشَاءَ (وَلُولا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ والحِكْمَةَ وعَلَمهُ مِمَّا يَشَاءَ (وَلُولا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بَيْعَضِ) لَفَسَدَتِ الأَرْضُ ولَكِنَّ اللهَ ذُو فَضْلِ عَلَى اللهَ الْعَالَمِينَ . (١)

401

يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَا رَزَقْنَاكُمْ مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِي يَوْمٌ (لا بَيْعٌ فيهِ ولا خَلَةٌ) ولا شَفَاعَةٌ والكافِرونَ هُمُ الظَّالِمُونَ .

307

(إِنَّ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمًا هِيَ) (وَانَ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمًا هِيَ) (وَانَ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا اللَّهُ بِمَا اللَّهُ مَنْ سَيِئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَسَرٌ .

177

(١) أنظر أيضا آية ٤٠ / الحج ٢٢.

(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمُوالَهُمْ بِاللَّيْلِ والنَّهَارِ سِرًّا وعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ولا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) ولا هُمْ يَحْزَنُونَ .	475
الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبا لا يَقُومُونَ الاكمَا يَقُومُ (الذي يَتَخَبُّطُهُ	770
الشَّيْطَانُ من المَسِّ) ذَلِكَ بَأَنَّهُمْ قَالُوا : أَمَّا البَّيْعُ مِثْلُ الرِّبَا	
وَأَحَلَّ اللَّهُ البَّيْعَ وحَرَّمَ الرِّبا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ	
فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وأَمْرُهُ الى اللهِ ومَنْ عَادَ فأولئكَ	
أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُون .	
(وِانْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ الَى مَيْسَرَةٍ) وأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرُ	۲۸.
لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ	
(۳) سورة آل عمران	
يَا مَرْيَمُ اثْنَتِي لِرَبِّكِ ﴿ وَآسْجُدِي وَٱرْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾	٤٣
ي توليم معني روبت ووستجلي وارتعي مع الراجعين	Į o
(اذْ قَالَتِ المَلاِئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكُ) بِكَلِمَةٍ : منه	•
اسمهُ المُسِيحَ عِيْسَى بْنُ مَرْيَمَ وَجِيها فِي الدُّنيا والآخِرَةِ منَ	
المُقَرَّبينَ.	
كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ للنَّاسِ تُأْمِرُونَ بالمَعْرُوفِ وتَنْهَوْنَ	111
عَنِ المُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ باللَّهِ ولو آمَنَ أَهْلُ المَكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً	
لَهُمْ منهم المومِنُونَ ﴿ وَأَكْثَرُهُمْ الْفَاسِقُونَ ﴾	
(أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمُ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا	73/
	161
مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ (١) .	
ثُمَّ أَنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الغَمَّ أَمنَهُ نُعَاساً (يَغْشَى طَائِفَةً	108
مِنْكُمْ ، وطَائِفَةٌ قد اهْمَتهُم أَنْفُسُهُمْ) يَظُنُونَ بَاللَّهِ غَيرَ	

⁽١) أنظر أيضًا آية ١٦/ التوبة ٩.

الحَقِّ ظَنَّ الحِاهليَّة يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنِ الْأَمْرِ مِنْ شَيَّء قُلْ (ان الأمْرَ كُلَّهُ للهِ) يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مالا يُبْدُونَ لَكَ يقولونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنِ الأَمْرِ شَيءٌ مَا قُتِلْنَا هَا هُنَا قُلْ: لو كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرِزَ الذينَ كُتِبَ عَلَيْهِمْ القَتْلُ الى مَضَاجِعِهِمْ وليَبْتَلِي الله مافي صُدُوركُمْ وليُمْحِصْ مافي قُلُوبِكُمْ والله عليمٌ بذاتِ الصُّدور.

109

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ) لِنْتَ لَهُمْ ولو كُنْتَ فَظاً غَليظًا القَلْبِ لانْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فاعفُ عَنْهُمْ واسْتَغْفِرْ لَهُمْ وشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَاذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ على اللهِ انَّ اللهَ يُحِبُّ المُتَوكّلينَ.

140

(كل نفس ذائقة الموت) وإنما توفون أجوركم يومَ القيامةِ فمن زحزح عن النار وأدخل الجنةَ فقد فاز وما الحياةُ الدُنيا الا متاءُ الغرور(٢)

197

(لا يَغُونَّكَ تَقُلُّبُ الذينَ كَفَرُوا في البلادِ. مَتَاعٌ قَلِيلٌ) ثم مَأُواهُمْ جَهَنَّمُ وبثْسَ البِهَادِ.

144

٤

(٤) سورة النساء

يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبِّكُمْ الذي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسِ وَاحِدَةٍ ١

وَخَلَقَ مَنْهَا زَوْجُهَا وَبَثَّ مَنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً ونسَاءً واتَّقُوا الله الذي (تَساءلونَ بهِ والأرْحَامَ) انَّ اللهَ كانَ عليكُمْ رَقِيبًا .

وَآتُوا النِّساءَ صَدَقَاتهنَّ نحْلَةً ، ﴿ فَانْ طَبْنَ لَكُمْ عَن شَيء

منْهُ نَفْساً) فَكُلُوهُ هَنينا مَريناً.

⁽٢) أنظر أيضا آية ٥٧/العنكبوت ٢٩.

وابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَى اذَا بَلَغُوا النَّكَاحَ فَانْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْداً فَآدْفَعُوا النَّهِمْ أَمْوَالَهُمْ ولا تأكُلُوهَا اسْرَافاً وبدَاراً أَنْ يَكْبروا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيسْتَعْفِفْ ومَنْ كَانَ فَقِيراً فَلَيْأَكُلُ بالمعروفِ فَاذَا دَفَعُتُمْ النَّهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَ (كَفَى باللهِ حَسِيباً)

, , , , , ,

(حُرَّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمَّهَاتُكُمْ) وبَنَاتُكُمْ وأَخَوَاتُكُمْ وعَمَّاتُكُمْ اللاني وخَالاتُكُمْ وبَنَاتُ الأَخْتِ وأَمَّهَاتُكُمْ اللاني أَرْضَعْنَكُمْ وأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وأَمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ اللاني دَخَلْتُمْ ورَبَائِبِكُمْ اللاني دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ورَبَائِبِكُمْ اللاني دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وربائِبِكُمْ وأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ وحلائِلُ أَبْنَائِكُمْ الذينَ مِن أَصْلابِكُمْ وأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ وحلائِلُ أَبْنَائِكُمْ الذينَ مِن أَصْلابِكُمْ وأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الأَخْتَيْنِ الا مَا قَدْ سَلَفَ أَنَّ اللهَ كَانَ غفوراً رَحِيماً والمُحَصِّناتُ مِنَ النِّهِ اللهَ عَلَى أَمُوالِكُمْ واللهُ عَلَيْكُمْ واللهُ عَلَيْكُمْ واللهُ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَاتُوهُنَ عَيْرَ مُسَافِحِينَ فَا اسْتَمَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَاتُوهُنَ عَيْرَ مُسَافِحِينَ فَا اسْتَمَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَاتُوهُنَ فَرْعُونَ فَا وراءَ ذَلِكُمْ أَنِ اللهَ مِنْهُنَّ فَاتُوهُنَ عَيْرَ مُسَافِحِينَ فَا اسْتَمَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَ فَاتُوهُنَ فَاتُوهُنَ فَرِيضَةً وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْهُنَ فَاتُوهُنَ أَبُورُهُنَ فريضةً وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِن بَعْدِ اللهُ مِن بَعْدِ اللهُ مَن بَعْدِهُ وَلَا مُنَاحِ اللّهُ فَي اللهُ فَلَا المُعَلَّمُ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْهُنَ فَلَا مَن يَعْدِيمُ فَي المُعْلِكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ مِن بَعْدِ اللّهِ فَي الْمُعْلِكُمْ فِيمَا تَرَاضُونَا فَي مِن بَعْدِ المُنْكُمْ فيمَا تُوافِعُنَ فَي مِن بَعْدِ المُعْلِيكُمْ فيمَا تَرَاضُونَا في المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ الْمُ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ الْمُنْ المُنْ الْمُنْ الْمُ المُنْ الم

4 2

الفَريضة انَّ الله كَانَ عَلِيماً حَكِيماً. (الرّجالُ قَوَامُونَ على النِّساءِ) بمَا فَضَلَّ الله بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْض وبمَا أَنْفَقُوا من أَمْوالِهم فالصّالِحَاتُ قَانَتاتُ حَافِظاتٌ للغَيْبِ بمَا حَفِظَ الله واللاني تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَ فعظُوهُن واهجروهن في المضاجع واضربُوهُنَّ فانْ أَطَعْنكُمْ فلا تَبْتَعُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا انَّ اللهَ كانَ عَليًّا كَبِيراً.

٣٤

ومَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ في سَبِيلِ اللهِ والمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ Vo والنَّساءِ والولْدَانِ الذينَ يقولونَ رَبَّنا أُخْرِجْنَا من هذه (القريَةِ الظَّالَمِ أَهْلُهَا) واجْعَلُ لَنَا من لَدُنْكَ وليًّا واجْعَلُ لَنَا مِن لَدُنْكَ نَصِداً.

واذَا حييتم بتَحيّةِ (فَحَيُوا بأَحْسَنَ مِنْهَا) أَو رُدُّوهَا انَّ اللهَ كَانَ عَلَى كُلَّ شيء حَسِيباً.

الا الذينَ يَصِلُونَ الى قوم بَيْنَكُمْ وبَيْنَهُمْ ميثاقٌ (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمٌ) ﴿ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَو يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ) وَلُو شَاءَ اللهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَانْ آعْتَزَلوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ **وآلقَ**وا اليكم السَّلْمَ فَمَا جَعَلَ اللهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلا.

(لا يَسْتَوَي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غير أُولِي الضَّرر) والمُجَاهِدُونَ في سَبيل اللهِ بأموالِهم وأَنْفُسِهمْ فَضَّلَ الله المُجَاهِدِينَ بأمْوَالِهمْ وأنْفُسِهمْ على القَاعِدينَ درجة وكلا وعد الله الحسني

وفضل الله المحاهدين على القاعدين أجرا عظها.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينِ بِالقِسْظِ شُهَدًاءً للهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَو الوَالِدَيْنِ والأقْرَبِينَ ﴿ انْ يَكُنْ غَنِيًّا أَو فَقِيراً فاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا) فلا تَتْبِعُوا الهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَأَنْ تَلُووا أُو تُعْرِضُوا فَانَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً.

يَسْتَفْتُونَكَ قُل الله يفتيكم في الكَلالَةِ انِ امْرُؤُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أَخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرَثُهَا انْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدُ 71

140

177

(فَانْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا النُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ) وَانْ كَانُوا اخْوَةً رَجَالاً ونِسَاءً فَلِلْذَكَرِ مِثْلُ حَظُ الْأَنْثَيَيْنِ يُبَيِنِ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُوا واللهُ بكلِّ شيءٍ عليمٌ .

(•) سورة المائدة .

أَنْ تُصِيبَنا دَائِرةٌ (فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِي بِالفَتْحِ) أَو أَمْرٍ من أَنْ تُصِيبَنا دَائِرةٌ (فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِي بِالفَتْحِ) أَو أَمْرٍ من عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا على ما أُسَرّوا في أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ .
 ٧١ (وحَسِبُوا أَلا تكونَ فتنةٌ) فَعَموا وصَمّوا ثُمَ تَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ فاللهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ .
 أَمَّ عَمُوا وصَمّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ واللهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ .
 قَالَ عسى ان مَوْتَمَ اللهُ مَا تَنَا دَأْنَا مُ عَانَا مِانَ مَا يَعْمَلُونَ .

قَالَ عِيسَى ابنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَ رَبَّنا (أَنْزِلُ عَلَيْنَا مائِدةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنا عِبداً) لأوّلِنا وآخِرِنَا وآيةً مِنْكَ وآرُزُقْنَا وأَنْتَ خَيْرُ الرّازقينَ.

وإذْ قَالَ اللهُ يا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ (أَأَنْتَ قُلْتَ للنَّاسِ : أَتَّخِذُونِي) وأُمِّي الهَيْنِ من دونِ اللهِ . قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بحق ، ان كُنْتَ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي ولا أَعْلَمُ مَّا فِي نَفْسِكَ أَنَّكَ أَنْتَ عَلامُ الغُيُوبِ .

(٦) الأنعام.

الحَمْدُ للهِ الذي خَلَقَ السَّاواتِ والأَرْضِ (وَجَعَلَ السَّاواتِ والأَرْضِ (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ) ثم الذينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ. ولا تطرُدِ الذينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بالغَدَاةِ والعَشِيِّ يُريدُونَ وَجَهَهُ

(مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مَن شيء ومَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِن شيء ومَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِن شيء ومَا مِنْ شَيء فَتَطُرُدُهُمْ) فتكونَ مَن الظَّالِمِينَ .

(وَهَذَا كِتَابُ ۚ أَنْزِلْنَاهُ مُبَارَكُ) مُصَدِّقُ النَّ يَ بَيْنَ يَدَيْهِ ولِتُنْذِرَ أُمَّ القْرَى وَمَنْ حَوْلَهَا والذينَ يُؤْمِنُونَ بِالآخرةُ يُؤْمِنُونُ بهِ وهُمْ عَلَى صَلاتِهِمْ يُحَافِظُونَ .(١)

٩٦ (فَالِقُ الإِصْبَاحِ وجعلِ الليلِ سَكَناً والسُّمْسَ والقَمَرَ حُسْبَاناً)

ذَلِكَ تَقْدِيرُ العزيز العَليم .

سَيَقُولُ الذَينَ أَشْرَكُوا لو شَاءَ الله (ما أَشْرَكُنَا ولا آبَاؤُنَا) حَرَّمْنَا من شَيء . كذلك كَذَبَ الذينَ مِنْ قَبْلِهمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدكُمْ من عِلْم فَتُخْرجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبعُونَ الا الظَّنَّ وانْ أَنْتُمْ الا تَخْرُصُونَ .

108 فُمَّ آتَيْنَا مُوْسَى الكِتَابَ (تَمَاماً على الذي أَحْسَنَ) وتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيءٍ وهُدَى ورَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ.

۱۶۲ قُلُ انَّ صَلاتِي ونُسُكِي و (مَحْيَايَ ومَمَاتِي) لله رَبِّ الله رَبِّ الله رَبِّ الله رَبِّ الله رَبِّ الله العَالَمِينَ

(٧) سورة الأعراف:

٤ (وَكُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكُنَاهَا) فَجَاءَهَا بَأْسُنَا لَبَيَاتًا (أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) .

⁽١) أنظر أيضا آية ١٥٥ من السورة نفسها.

ويَا آدَمُ (ٱسْكُنْ أَنْتَ وزَوْجُكَ) الجَنَّةَ فَكُلا مِنْ حَيْثُ	19
شِئْتُمَا ولا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ.	
يَا بَنِي آدَمَ لا يَفْتِنَنَّكُمْ الشَّيْطانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ	**
الجَنَّةِ يَنْزَعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُريَهُمَا سَوْآتِهِمَا ﴿ أَنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ	
وَقَبِيلَهُ) مِنْ حَيْثُ لا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّياطِينَ أُولِياءَ	
للَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ .	
والى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ يَا قَوْمِي اغْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ	٧٣
من الله غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتُكُمْ بَيْنَةٌ مِن رَبَّكُمْ (هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ	
لَكُمْ آيةً) فَذَرُوهَا تَأْكُلُ فِي أَرْضِ اللهِ وَلا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيُأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ .	
فياحد هم عداب اليم . (قَالَ المَلاُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ للَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا لِمَنْ	V.a.
َ (فَانَ الْمُعَادُ اللَّذِينَ السَّحْبُرُوا مِنْ قُولِمِهِ للدِينَ اسْتَصْعِفُوا لِمِنْ آمَنَ مِنْهُمْ) أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحاً مُرْسَلٌ مِنْ رِبِّهِ قَالُوا : انَّا	٧٥
بها أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ .	
وَقَالُوا (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ	144
بهُوْمِنْينَ .	
(وأُخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) لِمِيقَاتِنَا فَلَمَا أَخَذَتْهُمْ	100
الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لُو شِثْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مَنَ قَبْلُ وايَّايَ أَتُمْلِكُنَا	
بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا أَنْ هِيَ الا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مِنْ تَشَاءُ	
وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ أَنْتَ وَلَيْنًا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَاً وَأَنْتَ خَيْرُ	
الغَافِرينَ .	
(واثلُ عَلَيْهِمْ نَبَّأَ الذي آتَيْنَاهُ آياتِنَا) فانْسَلَخَ مِنْهَا فأتْبَعَهُ	140
الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الغَاوِينَ .	

(سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ الذينَ كَذَّبُوا بآياتِنا) (ر	177
يَظْلِمُون) .	
(وَلَلَّهُ الْأُسْمَاءُ الحُسْنَى فَأَدْعُوهُ بِهَا) وَذَروا	۱۸۰
في أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يُعْمَلُونَ .	
(مَنْ يَصْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمُ ا	۲۸۱
يَعْمَهُون .	
وانْ تَدْعُوهُمْ إلى الهُدَى لا يَتَّبِعُوكُمْ (194
أَدْعَوتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) .	
(٨) سورة الأنفال	
يُجَادِلُونَكَ فِي الحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ (كَأَنَّهَا يَسَاقُو	٦
وَهُمْ ۚ يَنْظُرُونَ .	
(٩) سورة التوبة	
فَسِحُوا فِي الأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ واعْلَمُو	۲
مُعْجزي اللهِ) وانَّ اللهَ مُجْزَى ۚ الكَافِريز	
(خُذَ مِنْ أَمْوالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهَّرُهُمْ وتُزِّكِّيهِ	۱۰۳
عَلَيْهِمْ انَّ صَلَواتِكَ سَكَنَّ لَهُمْ واللهُ ﴿	
لا تَقُمْ فيهِ أَبَداً لَمَسْجِدٌ أُسِسَ عَلَى التَقُوى	۱۰۸
أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فيهِ ﴾ فيهِ رِجَالٌ يُحَّبون أَد	
يُحِبُّ المُطَّهَرِينَ .	
(۱۰) سورت یونس	
(أَكَانَ للنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا الى رَجُلٍ	۲

⁽١) أنظر أيضا الآية ٣ من السورة نفسها.

النَّاسَ) وبَشِر الذينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدْم صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ	
قَالَ الكَافِرُونَ انَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُبينٌ .	
﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي البَّرِّ والبَّحْرَ (حَتَّى اذَا كُنْتُمْ فِي الفُلْكِ	**
وجَرَيْنَ بِهِمْ) بِرِيحٍ طَيِبَةٍ وفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رَبِعٌ عَاصِفٌ	
وَجَاءَهُمْ المَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بهمْ دَعَوا	
اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدّينَ لَئِنْ أَنْجَيَتْنَا مِنْ هَذِهِ لَنكَوَنَنَّ مِنَ	
الشَّاكِرينَ.	
قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وبرحمتِهِ ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيُفْرِحُوا ﴾ هُوَ خَيْرٌ مِمَّا	٨٥
يَجْمَعُونَ هُوِ الذي جَعَلَ لَكُمْ الليلَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ ﴿ وَالنَّهَارَ	77
مُبْصِراً) انَّ في ذَلِكَ لآياتِ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ .(١)	
•	٧١
وانْلُ عَلَيْهِمْ نَبَا نُوحِ اذْ قَالَ لَقُومِهِ يَا قَوْمِي انْ كَانَ كُبْرَ	* 1
عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَنَذَكِيرِي بِآياتِ اللهِ فَعَلَى اللهِ تُوكلت	
(فَأَجْمِيعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرِكَاءَكُم) ثم لا يَكُنْ أَمْرَكُمْ عليكُم	
غُمَّةً ثم اقْضُوا اليَّ ولا تُنْظِرُونَ .	
قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعَوَنُكُما فأَسْتَقِيها ﴿ وَلا تَتْبِعَانِ سَبِيلَ الذينَ لا	۸۹
يَعْلَمُونَ ﴾ .	
(۱۱) سورة هود	٠
فَقَالَ الْمَلاُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ الاَّ بَشَراً مِثْلُنا ومَا	**
نَرَاكَ اتَّبَعَكَ (الا الذينَ هُمْ أُراذَلِنا) بَادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى	
كُم عَلَيْنَا مَن فَضْلِ بَلْ نَظْنُنكُم كَاذِبِينَ. لَكُم عَلَيْنَا مَن فَضْلِ بَلْ نَظْنُنكُم كَاذِبِينَ.	
عليه عليه على على بن عسر بن عسم عادين.	44
قَالَ يَا قَوْمِي أَرَأَيْتُمْ انْݣُنْتُ عَلَى بَيُّنَةٍ مِن رَبِّي وآتاني رَحْمَةً	

⁽٢) أنظر أيضا الآيتين ٨٦/ النمل ٢٧ و ٦١/ غافر ٤٠ .

مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِيَتْ عَلَيْكُمْ (أَنْلْزِمُكُموهَا) وأَنْتُمْ لَها	
كَارهُونَ .	
قالَ سَأْوِي الى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي من الماءِ قَالَ (لا عَاصِمَ	23
اليومَ من أمرِ اللهِ الا من رحم) وحَالَ بَيْنَهُمَا المَوْجُ فَكَانَ	
مِنَ المُغْرَقِينِ . - براد براد المراد المراد والمراد المراد	
ويَا قَوْمِي ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً ﴾ فَذَرُوهَا تَأْكُلُ فِي أَرْضِ	78
اللهِ ولا تَمَسَّوهَا بِسُوءِ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ.	
(وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلَنَا لُوطاً) سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذُرْعاً	VV
وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ . قَالُوا يَا لُوطُ انَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا البيكَ فآسْر بأهْلِكَ	٨١
فاتوا يا توط الله ولا يَلْتَفِتُ مَنْكُمْ أَجَدُ الا امْرأَتَكَ) انّه بقِطْع ِ من اللّيلِ (ولا يَلْتَفِتُ مَنْكُمْ أَجَدُ الا امْرأَتَكَ) انّه	,,,
مُصِيبُهًا مَا أَصَابَهُم انَّ مَوْعِدَهُمُ الصَّبْحُ أَلِيسَ الصَّبْحُ	
بقَريب .	
﴿ وَٱسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا اليهِ ﴾ انَّ رَتِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ	`4.
(۱۲) سورة يوسف	
اذْ قَالَ يُوسُفُ لأبيهِ يا أَبَتِ انِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبَأً	ŧ
والشَّمْسَ والقَمَرُ (رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ).	
وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَم كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ	14
أَنْفُسُكُمْ أَمْراً ﴿ فَصَبْرُ جَمِّيلٌ ﴾ واللهُ المُسْتَعَانُ على ما تَصِفُونَ .	
تصفوں . (يُوسفُ أَعْرِضِ عَنْ هَذَا) وٱسْتَغْفِري لِذَنْبكِ انَّكِ كُنْتِ	79
ر يوسك الرقون عن المعاري و المعاري و المعاري المعارية الم	. •
(0-,,	

﴿ وَقَالَ نِسْوَةً فِي المَدِينَةِ ﴾ امرأةُ العَزيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عن	٣.
نَفْسِهِ ، قَدْ شَغَفَهَا خُبّاً انّا لَنَرَاهَا في ضَلالٍ مُبِينٍ .	
فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ اليهِنَّ وأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَكُثًّا	٣١
وأَنَتْ كُلُّ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ سِكِيناً وَقَالَت أَخْرُجُ عَلَيْهِنَ فَلمَّا	
رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَعْنَ أَيْدِيهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَى لِلهِ (مَا هَذَا بَشَراً) انْ هَذَا الا مَلَكُ كُريمٌ .	
بسور) بن تعدد الله ملك قريم . وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٍ قَالَ أُحَدُّهُمَا (انَّي أَرَانِي أَعْصِرُ	٣٦
خَمْراً ﴾ وقالَ الآخِرُ انِّي أَرانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْراً تأكُلُ	
الطَّيْرُ مِنْهُ نَبُّنَنَا بِتُأْوِيلِهِ انَّا نَواكَ مِنَ المُحْسِنِينَ . وَقَالَ المَلِكُ	٤٣
اني أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يِأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وسَبْعَ	
سُنُبُلاتٍ خَضْرٍ وَأَخَرَ يَابِسَاتٍ . يَا أَيُّهَا المَلاَ أَفْتُونِي فِي رَبِّهِ اللهِ أَفْتُونِي فِي رُبُونِ . رُؤْيايَ (انْ كُنْتُمْ للرؤيا تَعْبُرُون) .	
رُوْيَا وَ اللَّهُ مِنْ اللِّي كُنَّا فِيهَا والعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وانَّا ﴿	۸۲
لَصَادِقُونَ .	
قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) عَسَى	۸۳
اللهُ أَنْ يَأْتِينِي بِهِمْ جَمِيعاً اللهُ هُوَ العَلِيمُ الحَكِيمُ.	
قَالُوا (تَالله تَفْتُو تَذُكُرُ يُوسُفَى حَتَّى تِكُونَ حَرَضاً أَو تَكُونَ -	٨٥

مِنَ الْهَالِكِينَ . قَالُوا أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنا (أَنَّهُ مَنْ يَتَقِّ ويَصْبِرْ فانَّ اللهَ لا يُضَيعُ أَجْرَ المُحْسِنِينَ .

قَالَ (لا تَثْريبَ عَلَيْكُمْ اليومَ) يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ	11
الرّاحِمِينَ .	
وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ الا رِجَالاً نُوحِي النَّهِمْ مِن أَهْلِ القُرَى	1.4
أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الذِينَ مِنْ	
قَبْلِهِمْ ﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ للذينَ اتَّقُوا أَفَلا تَعْقِلونَ .	
(١٣) سورة الرعد	
وَيَقُولُ الذينَ كَفَرُوا لولا أُنْزِلَ عليهِ آيةٌ من ربّهِ (انَّهَا أَنْتَ	٧
مُنْذِرًى ولكل قوم هاد .	
عالم الغيبِ والشهادة ﴿ الكبيرِ المتعالِ ﴾ .	•
جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَّحَ مِن آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ	74
وذُرّ ياتِهمْ	
﴿ وَالمَلَاثِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مَنَ كُلِّ بَابٍ .	
سُلامٌ عَلَيْكُمْ) بِمَا صَبَرْنَهُ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّادِ.	4 8
(١٤) سورة ابراهيم	
واذْ قَالَ مُوْسَى لِقَوْمِهِ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ اذْ أَنْجَاكُمْ	٦
من آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سوءَ الْعَذَابِ و (يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ	
ويَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمُ) وفي ذَلِكُمْ بلاءً من ربَّكِم عَظِيمٌ .	
(١٥) سورة الحجر:	
(رُيًّا يَوَدُّ الذينَ كَفَرُوا) لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ .	4.
(ُ نَبِّيء عبادي أَنِي أَنَا الغَفُورُ الرَّحِيمُ).	٤٩
(فأصْدَعُ بِمَا تُؤْمِّرُ) واعْرِضْ عن المُشْرِكِينَ.	48
(فاصلاع بِما تومر) والعرض عن المسرئين .	18

(١٦) سورة النحل	
(وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَنَ اللهِ) ثُمَ اذَا مَسَّكُمْ الضَّرُّ فاليا تَجْأَزُونَ .	٣٠
(وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَالا يَمْلِكُ لهم رِزْقاً من السّهاواتِ والأَرْضِ شَيْتاً) ولا يَسْتَطِيعُونَ .	٧٣
وإِنَّهَا جُعِلَ السَّبْتُ على الذينَ اخْتَلَفُوا فيهِ ﴿ وَانَّ رَبِّكَ لَا كَانُوا يَخْتَلِفُون . لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ يَوْمَ القيامةِ فها كَانُوا يَخْتَلِفُون .	178
ادْعُ الى سبيلِ رَبِّكَ بالحَكَمَةِ والْوعِظَةِ الحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ الْخَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ النِّي هِيَ أُحْسَنُ (انَّ رَبَّكَ هُوَ أُعلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عن سبيلهِ) وهو أُعْلَمُ بالمُهْتَدِينَ .	140
(١٧) سورة الاسراء	•
﴿ وَلَقَاءُ كُرِّمَنَا بَنِي آدم وحَمَلْنَاهُمْ فِي البِّرِّ والبَحْرِ ورَزَقْنَاهُمْ	٧٠
مِنَ الطِّيبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثيرٍ مِمَنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴾ .	•
(قُلْ لَوْ أَنْهُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ خَزَائِنَ رَحْمَةٍ رَبِّي اذاً لأَمْسَكُنْهُمْ خَشْيةً الانْفَاقِ وكانَ الانْسَانُ قَتُورا .	١
قُلُ ادعوا اللهَ أو ادعوا الرّحمنَ y أيّاً ما تدعوا فلَه الأسهاءُ	11.
الحُسْنى) ولا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ ولا تُجَافِتْ لَهَا وابْتَغ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً .	
(١٨) سُورة الكهف:	
ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ (لِنعْلَمَ أَيَّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى) لِمَا لَبَثُوا أَمَدا	11
وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً وهم رُقُودٌ ونُقلِّبُهُمْ ذات اليمن وذات	1/
10.	

الشَّالِ (وَكُلُّبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَّصِيدِ) لو اطَّلَعْتَ عليهم	
لُولَيتَ مِنْهُمْ فِراراً ولَمُلِقْتَ منهم رُعْباً.	
(كِلْتَا الْحِنتَيْنِ آتَتْ أَكُلُهَا) ولم تَظْلِمْ مِنْهُ شيئاً وفجَّرْنَا	۳۳
خِلاَلَهُمَا نَهْراً.	
(َ لَكَنَّا) هُوَ اللهُ رَتِّي ولا أُشْرِكُ برِّي أَحَدِأً .	٣٨
أُتُونِي زُبْرَ الحَديدِ حتَى اذا سَاوَى بَينِ الْعَسْدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا	47
حَتَّى اذَا جَعَلُهُ نَاراً قالَ (آتوني أَفْرغُ عَلَيهِ قطراً).	
قُلْ هَلْ نُنْبَتَّكُم (بالأخسرين أعْمالاً) .	1.4
(۱۹) سورة مريم	
وانّي خِفتُ المَوالَى من وَرَاءي وكانتُ امْرَأْتِي عَاقِراً	•
(فَهَبُ لِي مَن لَّدُنْكَ وَلَيًّا .	
يَرثُنِي ويَرثُ) مِنْ آلِ يَعْقُرْبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيّاً .	٦
فَكُلِّي وَأَشْرَى وَقَرَي عَيْنًا ﴿ فَامَّا نَرَينًا مِنَ البَشَرِ أَحَدًا ﴾	77
فَقُولَيْ انِّي نَذَّرْتُ للرَّحمن صَوماً فَلَنَّ أَكُلِمَ اليومَ إنْسِيّاً .	
(قُلْ مَنْ كَانَ فِي الْضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ) مَدًا حَتَّى	٧٠
اذا رَأُوا ما يُوعَدُون إمَّا العَذَابُ وإمَّا السَّاعَةُ فَسَيَعْلَمُون مَنْ	
هُوَ شُرٌّ مَكَاناً وأضْعَفُ جُنْداً .	
إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّاواتِ والأَرْضِ (الا آتِي الرَّحْمَن	94
عَبْداً ﴾ .	
(وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القيامةِ فَرْداً ﴾ .	90
(۲۰) سورة طه :	
﴿ إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فانَّ لَهُ جَهَنَّمَ لا يَمُوتُ فِيهَا ولا	٧٤
يَحْيَا).	

وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِناً قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ ﴿ فَأَلَئِكَ لَهُمُ	٧٥
الدَّرَجَاتُ العُلي).	
كُلُوا من طَيّباتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴿ وَلا تَطُغُوا فِيهِ فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ	۸۱
غَضَّىي) ومَنْ يَحْلِلْ عليهِ غَضَبِي فقدْ هَوَى .	
(ِ أَفَلا يَرَوْنَ أَلا يَرْجِعُ اليهم قَوْلاً) ولا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا ولا	^4
. لعفا	
(٢١) سورة الأنبياء :	
مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِن رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ ٱسْتَمعُوهُ ﴿ وَهُمْ	۲
يَلْعَبُون .	
لاهِيَةٌ قُلُوبُهُمْ) وأُسَرُوا النَّجْوَى الذين ظلمُوا هَلُ هذا الآ	٣
بَشْرٌ مِثْلُكُمْ أَفتأتُون السَّحْرَ وأنْتُمْ تُبْصِرُون.	
(لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهُةُ الا اللهِ لَفَسَدَتًا) فَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ	**
العَرْشِ عَمَّا يَصِفُون .	
وَهُوَ الَّذِي حَلَقَ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْفَمَرَ كُلٌّ فِي فَلْكِ	**
يَسْبُحُون .	
(وَتَاللَّهُ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدبرين .	•٧
(فَرَجَعُوا الى أَنْفُسِهِم فَعَالُوا : انْكُمْ أَنْتُمْ الظَّالِمُونَ ﴾ .	78
(۲۲) سورة الحج :	
(ثُمَّ لِيَقْضُوا نَفَتَهُمْ ولَيُوفُوا نُذُورَهُمْ) وَلَيَطُوفوا بالبَيْتِ	74
العَتِيق . ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّم حُرُماتِ اللَّهِ فَهُوَ حَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ	۳.
وَأُحِلَّتُ لَكُمُ الأَنْعَامُ الآما يُتلى عليكُمْ ﴿ فَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ	
من الأوثانِ) واجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ.	

الَّذِينَ اذا ذُكِرَ اللهُ وَجِلتْ قُلُوبُهُمْ والصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ (والمُقِيمِي الصَّلاةِ) ومِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ .	٣٥
الَّذِينَ أُخْرُجُوا مَن دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقَّ الا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللهُ (وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ النَاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ) لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ	٤٠
وَبِيَعٌ وصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكُرُ فِيهَا اسْمُ اللهِ كَثِيراً ولَيَنْصُرَنَّ اللهِ مَنْ يَنْصُرُهُ انَّ اللهَ لقويٌّ عزيزٌ.	
أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فتكونَ لَهُمْ قُلُوبُ يَعْقِلُونَ بِهَا أُو	٤٦
آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا (فَانَهَا لَا تَعْمَى الأَبْصَارُ) وَلَكُنْ تَعْمَى	
القُلُوبُ التي في الصَّدورِ. وإذا تُتلى آياتُنَا بيئَاتٍ تَعْرِفُ في وُجوهِ الذينَ كَفَرُوا المنكرَ	٧٧
يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالذِّينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا قُلُ أَفَأُنَبِّئُكُمْ (بِشَرّ من ذلِكُمْ النّارُ) وعَدَهَا اللّهُ الذينَ كَفَرُوا وبِثْسَ	
المَصِيرُ مَن دَبِحَمُ النار) وعنان الله الذين عارد ربِس	
(٢٣) سورة المؤمنون :	
أُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا (تَثُرًا) كُلَّ مَا جَاءَ أَمَةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ	£ £
فَاتْبَعْنَا بَعْضَهُمْ وجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لَقُومَ لا يُؤْمِنُونَ .	
(۲۶) سورة النور :	
يَوْمَنِّذِ يُوفِّيهُمْ اللَّهُ دِينْهُمْ الحَقُّ ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهِ هُوَ الْحَقُّ	40
المبينُ).	
في بُيوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ ويُذْكُرُ فِيها ٱسْمُهُ (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا	۳٦
بالغُدُّقُ والآصالِ .	

رِجَالٌ) لا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ ولا بَيْعٌ عن ذِكْرِ اللهِ وأَقَامِ الصَّلاةِ وايتَاءِ الزِّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْماً تَتَقَلَّبُ فَيهِ القُلُوبُ	٣٧
والأَبْصَارُ. أَلَمْ نَرَ أَنَّ اللهَ يُزْجى سَحاباً ثم يُؤلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَاماً فَتَرَى الوَدْقَ يَخْرُج مِنْ خِلالِهِ ويُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ من جِبَالٍ	٤٣
فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ ويَصْرُفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ (يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ إِيَدْهَبُ بِالأَبْصَارِ) .	
واللهُ حَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾ ومِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾ ومِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى	Į a
أَرْبَعِ) يَخْلُقُ اللهُ مَا يَشَاءُ انَّ اللهَ على كلِّ شَيءٌ قديرٍ . لا تَجْعَلُوا دُعَاء الرسولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بعضكم بَعْضاً قد يَعْلَمُ اللهُ الذينَ يَتَسللونَ مِنْكُمْ لِواذاً ﴿ فَلْيَحْذَرِ الذينَ	٦٣
يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَو يُصِيبُهُمْ عَذَابٌ أَليم . (٧٠) سورة الفرقان	
وَاذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ الا هُزُواً ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴾ .	٤١
(۲۲) سورة الشعراء	
قَالَ (هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ) .	**
(والذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي) يَوْمَ الدِّين)	٨٧
(كَذَّبَتْ قَوْمُ أُنُوحٍ المُرْسَلِيْنَ)	1.0

119	فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾ .
144	(أُوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيةً أَن يَعْلَمَهُ عَلمًا ُ بَنِي اسْرَائِيلَ) .
	(۲۷) سورة النمل :
٨	(فَلَمَا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ ومَنْ حَوْلَهَا)
	وسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ العَالَمِينَ.
14	﴿ وَأَدْخِلُ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخُرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي
	يِسع ِ آباتِ الى فِرْعَونً ﴾ وَقَوْمِهِ أَنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً فَاسِقِينَ .
70	(فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ الا أَنْ قَالُوا) أُخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ
	قَرْيَتِكُمْ أَنَّهُمْ أَناس يَتَطَّهَرُونَ(١) .
Y	قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ ﴿ رِدْفَ لَكُمْ بَعْضُ الذي تَسْتَعْجِلُونَ .
٨٧	وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصَّورِ فَغَزَّعَ مَنْ فِي السَّهاواتِ ومَنْ فِي الأَرْضِ
	الا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ۚ (وَكُلُّ أَتُوهُ دَاخِرِينَ) .
	(۲۸) سورة القصص :
10	وَدَخَلَ المدينةَ على حينِ غَفْلَةٍ من أَهْلِهَا (فَوَجَدَ فِيهَا
	رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا مَن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدَّوهِ) ،
	فَاسْتَغَاثُهُ الذي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الذي مِنْ عَدُّوه ، فَوكَزهُ
	موسى فَقَضَى عليهِ قالَ هَذَا من عملِ الشَّيطانِ انْه عدوًّ
	مُضِلٌ مُبِنُ .
£	﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الغربيِّ اذْ قَضَيْنَا ﴾ الى مُوسَى الأمرُّ ومَا
	كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ .
٧٦	ان قَارُونَ كَانَ مَن قَوْمٍ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ (وَآتَيْنَاهُ منَ
	الكُنوز ما إِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنوءُ بِالعُصْبَةِ أُولِي القَوْقِ) اذْ قَالَ لَهُ
	قَوْمُهُ ۚ لَا تَفْرُحْ أَنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الفَرحينَ.

⁽١) أنظر أيضا الآيات ٢٤ و ٢٩ / العنكبوت ٢٩ .

ت :	العنكبو	سورة	(44)
-----	---------	------	---	----	---

٢٤ (فَمَا كَانَ جُوابَ قومهِ الا أَنْ قالوا) اقْتُلُوهُ أَو احْرِقُوهُ .
 فانْجَاهُ اللهُ مِنَ النّارِ انّ في ذلك لآيات لقوم يُؤْمِنُونَ .
 أَأْنَكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وتَقْطَعُونَ السّبيلَ وتَأْتُونَ في نَادبكُمْ المُنْكَرِ
 المُنْكَرَ

(فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ الا أَنْ قَالُوا) اثْتِنَا بِعَذَابِ اللهِ انْ كُنْتَ من الصّادقين.

(٣٠) سورة الروم

٣٦ واذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا ﴿ وَانْ تُصِبْهُمْ سَيَئَةٌ بِمَا قَدِّمَتْ أَيديهم اذَا هُمْ يَقْنِطُونَ ﴾ .

٤٧ ولَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسَلاً الى قومهِمْ فَجَالُوهُمْ بِالبَيْنَاتِ فَانْتَقَمْنَا مِن الذينَ أَجْرَمُوا (وكَانَ حَقًا عَلَيْنَا نَصْرُ المُؤْمنينَ).

(٣٢) سورة السجدة:

١ - ٣ (الم . تنزيلُ الكتابِ لا رَيْبَ فيهِ مِنْ ربِ العَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَاهُ) بَلْ هُوَ الحَقُّ مِنَ رَبِّكَ لِتُنْذِرَ قَوْماً ما أَتَاهُمْ مَن نَذيرٍ من قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ .

(٣٣) سورة الأحزاب:

النّبيُّ أُولَى بالمؤمنينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ (وَأَزْوَاجُهُ أُمّهَاتُهُمْ) وأُولُو الأرحامِ بَعْضُهُمْ أُولَى بِبَعْضِ في كتابِ اللهِ من المؤهنينَ والمُهَاجِرِينَ الا أَنْ تَفْعَلُوا الى أُولِيائِكُمْ مَعْرُوفاً كانَ ذَلِكَ في الكِتَابِ مسطوراً.

وغرابِيبُ سُودٌ.

ومِنَ النَّاسِ والدُّوابِّ والأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوِانُهُ كَذَلِكَ ﴿ الَّهَا	44
يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ) انَّ اللهَ عزيزُ غفورٌ. وَلُوْ يُؤَاخِذُ اللهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا (مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ) وَلَكِنْ يُؤخّرهُمْ أَلَى أُجَلِ مُسَمَى فَاذَا جَاءَ أُجَلَهُمْ فَانَّ اللهَ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيراً.	ţ.o
(٣٦) سُورة يس:	
(وانَّ كُلُّ لَمَّا جميعٌ لدينا مُحْضَرُونَ) .	44
(والقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ) حَتَّى عَادَ كالعُرْجُونِ القَدِيمِ .	44
لا الشَّمْسُ يَنْبُغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ القَمرَ ولا الليلُ سَابِقُ النَّهارِ	٤٠
و (كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ).	
(۳۷) سورة الصافات	
(انَّكُمْ لذائِقُو العَذَابَ الأليمَ) .	٣٨
(لا فِيهَا غَوْلُ ولا هُمْ عَنْهَا كَيْزْفُون).	٤٧
فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يا بُنِيِّ انِّي أَرَى فِي المَنَامِ أَنِّي	1.4
أَذْبَحُكَ فَانْظُرُ مَاذَا تَرَى قَالَ ﴿ يَا أَبُتِ افْعَلُ مَا تُؤْمَرُ	
سَتَجدُنِي انْ شَاءَ اللهُ من العَمَّابِرِينَ).	
(۳۸) سورة ص	
(وانْطَلَقَ المَلاُّ منْهُمْ أَنْ امْشُوا واصْبُرُوا عَلَى ٱلِهَتِكُمْ) انَّ	٦
هَذَا لَشِيءٌ يُرَادُ .	
انَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وتسْعُون نَعْجَةً ولِي نَعْجَةً واحِدَةً فقالَ	74
اكْفِلْنِيها (وعَزَّني في الخِطَابِ).	

(قالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بسؤالِ نَعْجَتِكَ الى نِعَاجِهِ) وانَّ كثيراً	71
مِنَ الخُلَطَاءِ لَيَبْغي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضِيَ الْا الَّذِينَ آمَنُوا	
وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وقليلٌ ما هُمْ وظُنَّ داودُ انَّهَا مَتَنَّاهُ	
فَاسْتَغْفُرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ.	
وخُذْ بيدِكَ ضِغْثًا فاضربْ بهِ ولا تَحْنَثْ انَّا وَجَدْنَاهُ صَابراً	11
وَحَدُ بَيْدِكَ عِبْمُ نَاصِرِبُ بَرِ وَلَمْ تَعْمَدُ نَا رَبِيْنَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ (نِعْمَ الْعَبْدُ انّه أوابُّ) . ^(١)	**
رَفِعُمُ الْعَبَدُ اللَّهُ الْوَاتِ) . هَذَا ذِكُرُ (وانَّ للمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مآبٍ).	٤٩
منه لو يو (وان تنصفين على البياب) . (جَنَاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحةً لَهُمْ الأبوابُ) .	•
·	٥٠
 (٣٩) سورة الزمر: وَسِيقَ الذينَ اتّقوا رَبَّهُمْ إلى الجَنَّةِ زُمَراً حَتّى اذَا جَاءُوهَا 	
وسيق الدين القوا ربهم إلى الجنه رمرا حتى ادا جاءوها	٧٣
وفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وقَالَ لَهُمْ خَزَنْتُهَا سلامٌ عليكُمْ طِبْتُمْ	
(فَآدْخُلُوهَا خَالِدِينَ) .	
(٤٠) سورة غافر:	
الذينَ كَذَّبُوا بالكتابِ ومِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا (فَسَوْفَ	٧٠
يَعْلَمُونَ اذِ الأُغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِم ﴾ والسَّلاسِلُ يُسْحَبُونَ .	٧١
(٤١) سورة فصلت :	
ثُمَّ اسْتَوَى الى السَّمَاءِ وهِيَ دُخَانٌ فقالَ لَهَا وللأَرْضِ أُتِيَا	11
طَوْعاً أو كُرْهاً ﴿ قَالَتا اتْبِنا طَائِعِينَ ﴾ .	
وظَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ ﴿ وَظُنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ	٤٨
مُحِيصٍ).	
(لَا يَسْأَمُ الانْسَانُ من دُعاءِ الخَيْرِ) وانْ مَسَّهُ الشُّرُ فَيثوسٌ	٤٩
قَنُوطٌ . '	

⁽١) أنظر أيضا آية ٣٠/سورة ص.

(٤٢) سورة الشورى:

المنظر السماوات والأرْض جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَالأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً يَذُرُوكُمْ فِيهِ (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ) وهو السَّمِيعُ البَصِيرُ.

٤٣ (وَلَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ انَّ ذلكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ) .

(٤٣) سورة الزخرف:

٧١ يُطافُ عَلَيْهِمْ بِصِحافِ من ذهب وأكواب (وفِيهَا مَا
 تَشْتَهيهِ الأنْفُسُ) وتَلَذُّ الأَغْينُ وأنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ.

٧٦ (ومَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَأَنُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) .

(٤٥) سورة الجاثية :

واذَا تَتْلَى عَلَيْهِمْ آياتُنَا بَيْنَاتِ (مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ الا أنْ
 قالُوا) اثْتُوا بآياتِنا انْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ .

(٤٦) سورة الأحقاف:

وَيَوْمَ يُعْرَضُ الذينَ كَفَرُوا على النّار (اذْهَبْتُمْ طَيّباتِكُمْ) في حَيَاتِكُمْ الدُّنْيَا واسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فاليومَ تُجْزَوْن عَذَابَ الهُوْنِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبُرُونَ في الأَرْضِ بغير الحَقّ وبما كُنْتُمْ تَسْتَكْبُرُونَ في الأَرْضِ بغير الحَقّ وبما كُنْتُمْ تَشْتُمْوْن .

٢٤ (فلمًّا رَأُوهُ عَارضاً مُسْتَقْبَلَ أَوْدِيَتِهمْ قَالُوا هَذَا عَارضٌ
 مُمْطِرْنَا)

بَلْ هُوَ مَا اسْتَغْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ . يَا قَوْمَنَا أُجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ وَآمِنُوا بِهِ (يَغْفِرُ لَكُمْ مِن دُنُوبِكُمْ)(١) ويُجرُكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيم .(١)

⁽١) أنظر أيضا الآية ٤/نوح ٧١.

(۷۶) سورة محمد :	
فَاذَا لَقِينتُمْ الذين كَفَرُوا (فضَرْبَ الرِّقابِ) حَتَى اذا	1
اثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الوَثَاقَ فإمَّا مَنَّا بَعْدُ وإمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ	
الحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ لَوْ يَشَاءُ اللهُ لانْتَصَرَ مِنْهُمْ ولَكِنْ لِيَبْلُو	
بَعْضَكُمْ بَبَعْضٍ والذينَ قُتِلُوا في سَبيلِ اللهِ فَلَنْ يُضِلَ	
أَعْمَالَهُمْ .	
﴿ طَاعَةٌ وقولٌ معروفٌ ﴾ فَاذَا عَزَمَ الأَمْرُ فَلُو صَدَقُوا اللهَ لَكَان	۲,
خَيْراً لَهُمْ.	
(٤٨) سُور الفتح :	
(بَلِّ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرسولُ والمؤمنونَ الى أَهْلِيهُمْ)	14
أَبَداً وزُيَّنَ ذَلكَ فِي قُلُوبِكُمْ ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السُّوءَ وَكُنْتُمْ قَوْماً	
بُوراً) . و	
قُلْ للمُخَلَّفِينَ مِنَ الاعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ الى قوم أُولِي بَأْسِ	17
شَدِيدٍ (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يَسْلِمُونَ) فَانْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا	
حَسَناً وانْ تَتَوَلُّوا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً .	
(٥٠) سور ق :	
(أَلْقِيا فِي جَهِنَّمَ) كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ .	7 8
(١٠) سورة الذاريات :	
(والسَّمَاءِ بَنْيْنَاهَا بأيدٍ وانَّا لَمُوسِعونَ .	٤٧
(الأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ المَاهِدُونَ) .	٤٨
(۳۰) سورة النجم: سَرَ مِنْ مَنْ مِنْ اللهِ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ اللهِ مِنْ مُنْ اللهِ	
(وَكُمْ مِنْ مَلَكِ فِي السَّاواتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ) شَيْئاً الا	77

مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ ويَرْضَى .	
(وأنْ لَيْسَ للانْسَانِ الا مَا سَعَى) .	44
(٤٠) سورة القمر :	
فَتُولُّ عَنْهُمْ (يومَ يَدْعُ الدَّاعِ) الى شَيءِ نُكُرٍ.	٦
فَقَالُوا ﴿ أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ ﴾ أَنَّا اذاً لَفِي ضَلَّالٍ وسُعُرٍ .	7 £
(أَنَّا كُلُّ شِيءَ خَلَقْنَاهُ بَقَدَرٍ ﴾ .	٤٩
(وما أَمْرُنَا الاُّ وَاحِدَةٌ) كَلَّمْحِ بِالبَصَرِ .	••
(👓) سورة الرحمن :	
(وَلَهُ الجُوَارِ المُنشَنَاتُ) في البَحْر كالأعْلام .	4 \$
(فيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ) .	٧٠
(٦٠) سورة الواقعة :	
(يَطُوفُ عَلَيْهِمْ ولدانٌ مُخَلَّدون) .	14
(وحُورٌ عِينٌ) .	**
(وَانَّهُ ۚ لَقَسَمٌ ۖ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ .	٧٦
(٧٠) سورة الحديد :	
(انَّ المُصَدِّقِينَ والمُصَدِّقَاتِ وأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً)	١٨
يُضَاعَفُ لَهُمْ ولهم أجْرُ كَريمٌ.	
(لِكَيْلا تَأْسَوا على ما فَاتَكُمْ) ولا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ واللَّهُ لا	77
يُحِبُّ كُلُّ مُحتالٍ فخورٍ .	
ثَمْ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِرُسُلِّنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ	**
الأنجِيلَ (وجَعَلْنَا في قُلوبِ الذينَ اتَّبعوهُ رَاْفةً ورَحْمَةً	
ورَهْبَانَيَةٌ ابْتَدَعُوهَا) ما كَتَبْنَاها عَلَيْهِمْ الا آبْتَغَاءَ رضُوان الله	

44

۲

٤

فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الذينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وكَثِيرٌ مِنْهُمْ فاسِقُونَ.

(لِثلا يَعْلَمُ أَهْلُ الكِتَابِ) أَلا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيءٍ مِنْ فَضُلَ اللهِ وَأَنَّ الفَضْلَ بِيَدِ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ واللهُ ذُو الفِّضْلِ العَظِيمِ .

(٥٨) سورة الجمادلة:

الذينَ يُظَاهِرُون مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ (مَا هُنَّ أَمَّهَاتُهُمْ) (إِنْ أُمَّهَاتِهِمْ اللَّهِ وَلَدْنَهُمْ) وانهم لَيَقُولُون مُنْكَراً مِنَ القولِ وَذُوراً وانَّ اللهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ .

(٩٢) سورة الجمعة:

مَثَلُ الذِينَ حُمِّلُوا النَّوراةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا (كَمَثْلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً) (بِشَسَ مَثَلُ القَوْمِ الذِينَ كَذَّبُوا بآياتِ اللهِ) والله لا يَهْدِي القَوْمَ الظَّالِمِين .

(٦٣) سورة المنافقون :

سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ (أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَلْ يَغْفِرَ اللهَ لَا يَهْدِي القومَ الغَاسِقِينَ .

(٦٥) سورة الطلاق :

(واللافي يَشِنْ مِنَ المَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ انْ أَرْبَشُمْ فِيدِّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرِ واللافي لَمْ يَحِضْنَ) وأُولاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلُهُنَّ ومن يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ لَسُرًا.

٨ (وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتُ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا) ورُسُلِهِ فحَاسَبْنَاهَا

	رهم الديد
حِسَاباً شَدِيداً وعَذَّبْنَاهَا عَذَاباً نُكُراً .	
أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فَأَتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الأَلْبَابَ الذينَ	١.
آمَنُوا ﴿ قَدَ أُنْزَلَ اللَّهُ البِّكُمْ ذِكْرًا .	
رَسُولًا ﴾ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آياتِ اللهِ مُنبِّناتٍ لِيُخْرِجَ الذينَ آمَنُوا	11
وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ من الظُّلْمَاتِ الى النُّورِ ومَنْ يُؤْمِنْ باللهِ	
وَيَعْمَلُ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ	
خالِدينَ فِيهَا أَبِداً قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقاً .	
(٦٦) سورة التحريم :	
واذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ الى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَا نَبَّأْتُ بِهِ وَأَظْهَرَهُ	٣
اللهُ عليهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وأعْرَضَ عَنْ بَعْضِ فَلَمَّا نَبَّأْهَا بهِ	
قَالَتُ (مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا) قَالَ نَبَّأْنِي الْعَلَيْمُ الخبيرُ.	
إِنْ تَتُوبَا الى اللهِ (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُماً) وان تُظاهَرَا عَلَيْهِ	
فَانَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلاًهُ وجَبْرِيلَ وصَالِحُ المُؤْمِنِينَ والملائِكَةُ بَعْدَ	
ذلِكَ ظَهِيرٌ.	
(٦٧) سُورة الملك	
أَمْ مَنْ هَذَا الذي هُوَجُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ	۲.
(انِ الكَافِرُون الا في غُرورِ) .	
(٦٨) سورة القلم :	
(فَسَتُبْصِرُ ويُبْصِرُونَ ٰ	•
بأيَّكم المفتون)	٦
(٦٩) سورة الحاقة	
(فأذا أَنْفِخُ فِي الصُّورِ نفْخةٌ وَاحِدَةٌ).	14

فأمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ ﴿ هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهُ ﴾ .

YV

٧.

YV

(٧٠) سورة المعارج:

(عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشَّمَاكِ عِزينَ). 27

(٧١) سورة نوح : (والله أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً) . 14

وَقَالَ نُوحٌ ﴿ رَبُّ لا تَدَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الكَافِرِينَ دَيَّاراً . 77

انَّكَ انْ تَذَرْهُمْ يُضلُّوا عِبَادَكَ) ولا يَلدُوا الا فاجراً كَفَّاراً .

· ٧٢) سورة الحن :

وأنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الهُدَى آمَّنا بهِ ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بَرَّبِّهِ فَلا يَخَافُ 15 يَخْساً وَلا رَهَقاً):

(وَأَنَّ المَسَاجِدَ للهِ) فلا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَداً . 11

(٧٣) سورة المزمل:

إِنَّ رَبَّك يَعْلَمُ أَنَّك تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلْثَى اللَّيْل ونِصْفَهُ وُثُلْثُهُ وطائفَةٌ منَ الذينَ مَعَكَ والله يُقدِّرُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ عَلمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فِاقرأُوا مَا تَيَّسَرَ مِنَ القُرْآنِ (علم أَنْ سَيَكُونُ مَنْكُمْ مَرْضَى) وآخَرُونَ يَضْرِ بُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ ﴾ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ منْهُ وأقسمُوا الصَّلاةَ وآتُوا الزَّكاةَ وأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً ومَا

تُقَدِّمُوا لأنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرِ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هو خَيْراً وأعْظَم

أَجْرًا واسْتَغْفِرُوا اللَّهَ أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رحم . (٧٤) سورة المدثر:

روَلا تَمْنُنُ تَسْتَكُثُ).

(وما أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ)

```
( ٧٥ ) سورة القيامة .
                             (فلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى).
                                                                       41
                                ( ٧٦ ) سورة الانسان :
( وَيُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا
                                                                       3
                                                  أليماً ) .
                                     ( ٧٨ ) سورة النبأ :
                     ( وفُتِحَتِ السَّمَاءُ فكانَتْ أَبْوَابِاً).
                                                                        19
                               ( ٧٩ ) سورة النازعات :
               (أَأْنَتُمْ أَشَادُ خَلْقاً) أم السَّمَاءُ بَنَاها.
                                                                        YY
                   ( وأَغْطَشَ لَبُلَهَا وأُخْرَجَ ضُحَاهَا).
                                                                        79
                        ( والأرْض بَعْدَ ذلكَ دَحَاهَا).
                                                                        ۳.
                          ( أُخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا ومَرْعَاهَا.
                                                                        41
                                      والجيال أرساها .
                                                                        44
                       ( الَّهَا أَنْتَ مُنْذَرٌ ) مَنْ يَخْشَاهَا .
                                ( ۸۰ ) سورة التكوير :
                       ( ومَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِضنِينِ ﴾ .
                                                                        7 8
                                ( ٨٣ ) سورة المطففين :
                 ( واذا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يَخْسِرُون ) .
                                                                          ٣
                               ( ٨٤) سورة الانشقاق:
                                  (إذا السَّاءُ انْشَقَّتْ).
                                  ( ٨٥ ) سورة البروج:
                               ( قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ .
```

الآية بهامها	رقم الآية
النَّار ذاتِ الْوُقُودِ)	
(٨٩) سورة الفجر :	
(واللَّيْلِ اذا يَسْرِ) .	ŧ
(أَلَمْ نَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ .	٦
أرَمَ ذاتِ العِمَادِ).	٧
(۹۰) سورة البلد:	
(أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدُّ).	٧
(أو إظفامٌ في يَوم ِ ذِي مَسْغَبَةٍ .	1 8
يَتِيماً ﴾ ذا مَقُرَبَةٍ .	10
(٩١) سورة الشمس :	
(والسَّمَاء ومَا بَناهَا) .	٥
(٩٦) سورة العلق :	
(أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى)	18
كَلا ۚ لَئِنْ لَمْ َ يَنْتُهِ ﴿ لَنَسْفَعا ۚ بِالنَّاصِيَةِ ﴾ .	10
(۹۷) سورة القدر:	
(سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَع ِ الْفَجْرِ).	8
(١٠٠) سورة العاديات :	
(انَّ رَبُّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخبيرٌ) .	11
(١١٢) سُورَةُ الاخلاص:	
(قُلُ هُوَ اللَّهُ: أَحَدًا	1
اللهُ) الصَّمَدُ.	Y



فهرس الثعر والرجنز

ملاحظسات

(١) رتبت هذا الفهرس بموجب النسق المعروف لدى العروضيين مع ملاحظة أن البحور المستخدمة حسب الترتيب العروضي هي :

الطويل - المديد - البسيط - الوافر - الكامل - الرمل - الهزج - السريع - المنسرح - الخفيف - المتقارب .

- (٢) أخرتُ الأرجاز في كل قافية ورتبتها وفق حركتها.
- (٣) ترتيب القوافي بموجب حركة الروى مبتدئا بالرفع فالفتح فالكسر نم المقيد.
- (٤) وضعت اشارة * أمام كل بيت لم يرد في الكتاب تاما ووضعت ما ورد منه بين قوسين.
 - (٥) سقط الرقم ١٥٠ من تسلسل أرقام الشواهد:

4 4		\$ \$ \$ \$	1	5
اليسن	1616.	کے آنگ سبیسے من بہتی رأس اذا عماش الفتی مماثتین عماما فملا واللہ کا بلغی کا بی آلم آلٹ جے ارکم ویکون بیٹی	الرجيز:	الحلويسات المعروف شرط كامت
	قافية المدرة (ء)	يكون مزاجهــــــــــا عمل ومــــاء فقـــــــد ذهب المسرة والغنــــــاء (ولا للما بهم أبــــــــــاً دواء) وينكم المودة والاخـــــــــــاء		وهل تم شرط دون ذکر جزاء
أثل		حسان بن نابت الربيع بن خسيم مسلم بن حجبد مسلم		ابو الحسين محمد بن الحسين

رقم الما هذ		1
البسن	Jac 1.	وجدا الكم في أل حم آية حسانك قلب في الحيان طروب ترزيها والديك يدعو مباحه أيبجر ملمي للفراق حبياً وميفه أنهنك لا برق كأن وجهه فلق المبط
	ئان الله (ب.	بسا المسب عصر حمان مشيبُ اذا ما بنونعش دنوا فتصوبوا نوازع من قلي ظاء وألببُ وما كاد نفسا بالفراق تطيب عاب تسنسه ضرام مثقبُ اذا يرد وقيد المدير مكروبُ
ัยมี		الكيت بن زيد علقمة بن عبدة التابغة الجعدي الكيت بن زيد المخبل السعدي ذو الرمة عبد الله بن عنمة

45 2	}	< ·	r 3 ×	٠٠٧
النست	الموافر: عمى الكرب المذي أمسيت فيه	الكامل: لمان بز الكف يعمل متا ها لعركم الصفار بينا	الرجز: بنا عيدا يكشف الفيداب الطويل:	١٠١ سأغسل عني العمار بالسيف جالبا على قضاء الله مـا كـان جـالبـا سعيد بن ناشب
	الوافع: عسى الكرب المذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريبُ هدبة بن خشرم	فيم كما عمل الطريق الثعلبُ لا أم لي ان كان ذاك ولا أبُ	, <u>j.</u>	على قضاء الله ما كان جالبا
ēst,	حلابة بن خشرم	ساعدة بن جؤية رجل من مذحج ، أو همام بن مرة أو خمرة او ابن أحمر .	رۇ بۇ	سعید بن ناشب

رقم الشاهد	
الين	الوافر: الما اللوم عاذل والعتابن وكأين بالأباطح من صدية لأبخن ألما عما الكعباء مكرما ما الكعباء
	وقولي ان أصبت لقسد أصابن 'جرير وكان ذهابهن له ذهابها جرير يراني لو أصبت هو المصابها أم ا.
होश	، جوير جوير أم الحارث بن عبدالله

4		< > < ± ± ±	1	₽ ; ₽ ₽
السن	الطوريل :	فلا دخلناه أضغا ظهورنا فماما القتال لا قمال لديكم ديار التي كانت ونمن على منى (خلبي مرابي على أم جندب) مماذ الالمه أن تكون كظبية	الم	يكيك ناء بعيد الدار مغرب فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
	<u>j</u> .	الى كىل حاري حديد مثطبِ امرؤ القيس ولكن سيرا في عراض المواكب الحارث بن خالد تما بنا لولا نجاء الركائب قيس بن العظم تفضي لبانات الغؤاد المعذبِ امرؤ القيس ولا دميسة ولا عقلية ربرب البعث بن حريث	مَا أَقِلِماً وَكُلِا أَنْفِراً وَ	ريا للكهول وللشبان للعجبي) أبو الأسود أو أبو فاذهب فنا بك والأيام من عجبي الطائي
3187~×		طب امرؤ القيس كب الحارث بن خالد المخزومي اثب قيس بن المخطم لاب امرؤ القيس ب البعيث بن حريث		ر) أبو الأسود أو أبو زبيد ب الطائي
			, 	

الشاهد	5	I E	>	*
المسا	الموافع: جيساد بني أبي بكر تساموا على كسان المسمومسة العراب	الكامل: ما أن رأيت ولا سمت بمثلته بالله ربك ان دخلت فقل له:	المنسي:	 ان من لام في بني جسا ن أله وأعصه سيسالخطوب الأعشى
	على كسان المسعومسة العراب	كساليوم طسالي أينق جرب حذا ابن هرمة واقعا بالباب	دعـــد ولم تغــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ن أله وأعصه مـــــالخطوبـِ
قاتله		درید بن الصسة ابراهم بن حرمة	4.6%	الأعشى

2	Ş	:	· -	¥ .
	المقارب: وكيف تواصل من أصبحت			الرجنز:
	ير على	الرجز: وقب تطويت انظواء العِشْبِ	:- -	1,7
	.ئى	الم	٠ هي)،	واي
التست	و الم	العربي	ترفعن جمع	الم الم
	*		ترفعن	
	ملائب مرحبر		* 3.	
	<i>\$</i> ;		·	
j	النابغة الجعدي	رۇپۇ	شهالات جذيمة الأبرش	عمر بن کجا انعیمی

- F = -	1	*		Ş
ایت	الوافر: ماغ في الشراب وكنت قبلا	الرجيز.		البسيط: كان أصواب من ايضالمن مثا
	(تِر) أكساد أغص بسالماء الفواتِ	يسدلنسا اللسة من لايها	لَافِ نَّ الْجِمِ (ج)	أواخر الميس أصوات الفراريج ذو الرمة
يَّيْلُ	عبدالله بن يعرب			ذو الرمة

رقم إشاهد		.37	٥ ٢		÷	7 1
اليث		قمد عقرت بالقوم أم الخزرج إذا مثب سالت ولم	(ج) ۱۳۹۰ جرت علیــه کــل ریـع سيهوج من عن يمين الخط أو ساهيج رجل من بني	قافية الحاء (ح)	ليبك يريسد ضارع لخصومة وعتبط مما تطيح	او نهشل بن حری دأبت الی أن ينبت الظل بعدما تقاصر حتی كاد في الال بمصعرُ الراعي
		تسلحح أبو النجم	أو ساهيج رجل من بني سعد		الطوائع الحارث بن نهات، او لبيد، او مزرد،	او نیشل بن حری ال عصع الراعي

رقم الشاهد	< > * *	o	102	o >>	÷
التسن	البسط: ورد جسازرهم حوفسا مصرمسة ولا كريم من الولسدان مصبوع رجل من بني وكان سان أن كلا سرحوا نعل أو يسرحوه بها واغيرت السوش أبو ذؤيب	المحافر:	: بد عن نیراهیسیا بهاذب الریباد کیان	اللوافو. سانرك منزلي لبني تمم والح	العامي: ١٧٠ با لين زوجك قبد غبدا متقلب دا سيفسا ورعا عبدالله بن
	ولا كويم من الولسدان مصبوخ أو يسرحوه بها واغيرت السوغ	مام أن اذ معبع أبوذوب	نسانا ابن قیس لا براخ نعی فارسیِ فی مراویلَ رامخ	َ (عُ) منزلي لبني تمم والحق بسالحجساز فساستريحا المغيرة بن حبناء	مقلسدا سيفسسا ورمحا
	رجل من بني النبيت آبو ذئو ل	ابو خارب	سعد بن مالك ابن مقبل	المغيرة بن حبناء	عبد الله بن الزبعرى

4	γ ^ω ≥ γ	0 - 0 >
البست	الرجز: باناق سيري عنما فسيحا قد كاد من طول البلي ان عصحا	الطويل: وبعد غد يالهف نفسي على غد عمي طي من طيء بعد هذه ألا رب من قلبي له الله ناصح الوافو:
	الی سلمان	رحر) اذا راح أصحابي ولست برائح ستطفيء غلات الكلي والجوانح ومن قلبه لي في الظباء السوانح
قائلة	فنستريحا أبو النجم	. برائع أبو الطمحان القيني والجوانع قسام بن واحة السوائع ذو الرمة ن راح جرير

£ 2		۲.	111	\$	r 0 r 0 r r
البا		الكامل: ويرى البريء مع السقيم فيلطخ	الرجز: الله لولا أن يعشى الطبيخ	أم اللوك مأت اليوم آلامهم	الطويل: فمان تسمي مهجور الفناء فمانما ولكنا أهلي بوادٍ أنيسه
	تابَهُ الخاء (خُ)		لي الجعيم حين لا مستدس للله الجعيم	لؤما وأبيضهم مربال طباخ قافية الدال (دُ)	أقام بــه بعـــد الوفود وفردُ أبو عطاء السادي
قائل			1	ن ة طرق	أبو عطاء السندي ساعدة بن جوية

3 3	1	101	\$ \$ F :
ائست	البسيط: نالة ينقى على الأيام مبتقال	المربير. بئت احوالي بي يزيــــــــــــــــــــــــــــــــ	العلويل: اعد نظرا با عبد قيس لعلا أضاءت لك النار الحار المقيدا اذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة ولم نجدى من أن تقري به بدا الوافو: فا كعب بن مامة وابن سعدي بافضل منك يما عمر الجوادا
	البسيط: تــالله يبقى على الأيــام مبتقــل جون السراة ربـــاع سنـــه غَردُ أبو ذؤيب الــــ.	الابعر. نُبُفُ اخوالِي بني يزيــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الطويل: اعد نظرا يا عبد قيس لعلما أضاءت لك النار الحهار المتيدا الفرزدق اذا ما انتسبنا لم تلدني لئيسة ولم نجدى من أن تقري به بدا زائدة بن الموافر: تزود منسل زاد أبيك فينسا فنعم الزاد زاد أبيك زادا جرير فا كعب ب مامة وابن سعدي بافضل منك يا عمر الجوادا جرير
فاعل	نوبی		الفرزدق زائلدة بن صعصعة الفقعسي جوير

رقم الشاهد	*
التست	الطويل: الا ابهذا اللائمي احضر الوغي المولا رجماء النصر منك ورهبة البيط: البيط: البيط: كأن خارجا من جن صفحه ولا أرى فاعلا في الناس يشبه ولا أرى فاعلا لا أسالها المالية ا
	ردِ) وإن أشهدَ اللذات هل أن علدي عابي همابك قد صاروا لنا كالموارد هلا رميت بيغس الأسهم السود لمرب نسوه عند مفتأد روبا أحاش من الأقوام من أحلي عي جوابا (وبا بالربع من أحلي
in the second se	طرفة أبو ذؤيب النابغة النابغة النابغة النابغة

*

رقم إشاهد	747	0 -	0	¥.	Ł
التست	الا أوارى) لأيسامسا أبيهسا ترفع لي خندف والله يرفع لي	الحامي: لن الصبي بجانب الصحد (امن آل مية رائح أو مُغتدى)	زعم البوارح أن رحلتنا غيدا فلأبقينكم قنسسسا وعوارضا	المال المال المال	م بر نصر الجندين قدى قلانى من نصر الجندين قدى
	والنؤى كالحوض ، بالظلومة الجللو فمأرا اذا خمسات نيرانهم تقسلو الغرزدق	مراء ملقمی غیر ذي مهـــــــد عجلان ذا زاد وغیر مزود	(وبذاك خبرنا العُمدَاف الأسود) ولأقبلن الخيـــل لابــة ممرغـــد	م ن تغرباً قبلة المسجد	
يق	۰ الفرزدق	حسان النابغة	عامر بن الطفيل	46.24	ابو نخیلة ، أحمد حمید الأرقط

*

رقم الشاهد	*	> L : \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \
ايت	الرجز: با حكم بن المندر بن الجارود	العلويل: وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله فيأسا الصدور لا صدور لجمغر فيأس الحق اني مغرم بك مسائم فنظرت نصراً والسهاتين أيها مأب الى فهم وما كدت آيبا
	(;)	قافیة الراء (د) ولکن لعمری فیك من نفسه شغر ولکن اعجازا شدیدا ضریرکما ولال لا خیل مواك ولا خمر وبال لا خیل مصلخما آمیرکما عیلي من الغیث استیات مواطرة وکم مثلها فارقتها وهي تصفر یرث شربه اذ فی المقام تداثر
قائل	رجل من بني الحوماز	المتني توبة بن الحمير عابدين المنذر ذو الرمة الفرزدق ثابط شرا

الما هذ	<u>}</u> .	~ < · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	<u>₹</u>
النست	ف أصبحت أنى تــأتها تلتبس بها ولكن أخو الخزم الذي لـــــ نازلا	البسط: ترتم ما رتعت حتى اذا ادكرت فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم أبا لأراجيز يا ابن اللهم توعين الحو دغائب يعطيا ويسألها استقسدر الله حيرا وارضين ب	تزم سنسانسا وكم دونها
	كلا مركبها تحت رجلك شاجرُ لبيد به الخطب الا وهو للقصد مبصر تأبط شرا	رف انما همي اقب ال وادب از اذ هم قريش واذا ما مثلهم بشر وفي الأراجيز خلت الليوم والخوژ نيامي الظلامة منه النوفل الزفر) فبينا العسر اذ دارت مياسير	من الارض عــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	لبيد تأبط شرا	الغزادق اللعن المنقري أعشى باهلة عثير بن لبيد العذري	زهير

رغم الشاهد	₹ ;	317	0 - 3 +	*
اليسن	الطويل: لقسد عيل الأيتام طعنة ناشرة فلا أب وابنا مثل مروان وابنه	ألا همل أتاها والحوادث جمة	الوافر: أمار أريك برقما هب وهنما وقرب جسان الغري يأذوا الكانيا	الاع الاعالات
	(ز) رأنساشر لا زالت بمينك أشرة) اذا هو بسالجد آرتسدى وتبازرا	بان امرء القيس بن تملك بيقرا	كنسار مجوس تستعر استعسارا مسدب السيل واجنب الشعمارا	مسسة سابع زند الجزازة
	نائحة هماء بن مرة الكيت بن معرون أو الكيت الأسدي، أو رجل من بني	ب ب ب المرق الغيس	امرؤ القيس الراعي	الإعثى

4 1	* * *	<u>.</u>	> *	ī	0 % *	53
البست	(با جارتا ما كنت حاره)	المسح]: أصبحاً لا أملك السلاح ولا والماذاب أحشاه ان مروت باء	واذا ما تشاء تبث منها	الكيف أن وانتحسالي القافي الم	مريخ: اني واسطـــــار سطرن سطرا	١١ يسلمن في نجد وغوراً غسائراً
	بسات لتحننسا عفسارة الأعشى	أمسك رأس البعيرانُ نفَرا الربيع بن ض وحسدي وأخشى الريساح والمطرا	مغرب الشمس ناشطا مذعورا كعب بن ذ	بعسد المشيب كفى ذاك ممادا الأعشى	لقبائيل (بيا نعر نصرا نصرا)	
قائل	الأعشى	الربيع بن ضبع	کمب بن زهم	الأعشى	رؤية	العباج

رقم الشاهد	**: : : <	117
	السم أقمل الناس عند لوائهم البيط: الد الحرائر لا ربات أخمرة الموائر لا ربات أخمرة الوائر: الوائر:	الا أبلسخ أب احفص رسولا الكامل: لذ السديسار بقنت المعجو
	رز) واكثرهم عند الذييحة والقنور على الثناء لعندي غير مكفور (سود الحاجر لا يقرأن بالسور) فكل حتن امرىء يجري بمقدار لل الصباح أثر ذي أثير فحبك ما يريد من الغخار	آلا أبلسخ أب احفص رسولا فدي الك في أخمى ثمنة ازاري أبو ا الكامل: لمن السديسار بقنسة المحبو (أقويين من حجج ومن دهو) ذهبر
آيا	أبو زبيد الطائي الراحي الأخطا حووة بن الورد رجل من عبس	أبو المنهال الأشجعي زهبر
•		

رقم احد	\\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\
اليسن	ولأن أشب من أسامة اذ السابع : المرجع : المرجع : المرجع : الما ابو النجم وشعري شعري الما أبو النجم وشعري شعوي خياف ة وزعال الحيور خياف ت تهول الهيور
	دعت نزال ولي في المستمر زهير فعمل برة واحتمل فعمار الثابغة ابين الحواري العمالي المستكر أبين قيا ويوم حيان أخي جماير الأعشى حراس ابواب على قصورهما أبو النا العجاج
7	زهم النابغة أبن قيس الرقيات الإعشى أبو النجم الوجاج

رقع إ	*	Ė	w/ >-	0 *	°<
البسن	المقارب: وقسد رابني قولها بساهنسا	الرجز: قد كان منا حيث تعكر الأثرز	البط: الباط: المناطقة	الكامل: اذا ما أتيت على الرسول فقل له	,
	(زُ) هُ ويُعك أَلْحَقَتَ شَرَا بِشَرَّ امرؤ المَتِس		قافية السين بالوقتين لب أجر وأعراش أبو ذويب	ة حقدا عليك اذا اطدان المجلش. العباس بن	كـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	امرؤ المقيس	حصين بن بكير الربعي	دور دور	العباس بن مرداس	عهارة بن عقيل

رقم الشاهد	· <	73.	2		
اليست	 ١٨ وبلــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	العلويل: فلم أز مثل الحي حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا اكرّ وأصمى للحقيقتة منهم وأضرب منا بالسيوف القوانسا	البسيط : ممل من حلوم لأقوام فتنذرهم ما جرب الناس من عضى وتغريسي الكاما	أعلاقة أم الوليسد بعسدمسا أفذ	
	اليعافيسش والا العيش	، مثلث يوم التقيث فوارسا تمرب منا بالسيوف القوانسا	جرب الناس من عضى وتغريسي	أفنسان رأسك كمسائفهام المخلس المرار الأمدي	
9477	العجاج أو جران العود	العباس مرداس	4.	المراد الأمسدي	

رقع الما		<u> </u>	> "
اليست	سل الهموم بكسل معطى رأسه مغتسال أحبلسة مبين عنقسه	الوافع: أكماشرة واعلم أنْ كلاناً كلوا في بعض بطنكم تعفوا	الطويل: بي الله قفر والمطمى كانها قولا لهذا المره ذو جساء ساعيا أظنك دون اللك ذو جثت تبتغي
	نــــاج عالط صهبـــــة متعيير في منكب زيين المطي عرنـــدير قافــة الصاد (صُ)	(على: مما ساء صاحبه حريض) فـــــــان زمنكم زمن خميص	قافية الضاد (ض) قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها هلم فــــــان الشرفي الغرائض ستلقــاك بيض للنفوس قنوائض
قاتل	المراد الأسدي	عمرو بن أبي التمم	ابن أحمر قوال الطاني

رقم الشاهد		٧	_	33.		> -
	الطويل :	٩٨ على أنها تعفو الكلوم وأنما توكل بالأدنى وإن جل ما يمضى		الرجز: حنى اذا جن الظلام واختلط		الطويل: يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا ويستخرج اليربوع من نافقـــاثـــه
)	توکل بالأدنی وان جل ما يمضی	قافية الطاء (في)	جاءوا بمنق عل رأيت الذيب قط	فائية المن (عُ)	الى ربنسا صوت الحهار اليجمدع ذو الخرق ال ومن جعره بسالشيعسة اليتقصعُ
9.97		أبو خراش		العباح		ذو الخرق الطهوي

رقم الشاهل	* 14	: الحر	١١١ ١٢١	北京	١٥٤ نياذ	٥٥١ نب	۱۲۷ ک	111 45	\$\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	
اليت	أحمذن بآفاق الساء عليكم	أأكرم من ليل على فتبتغي	اذا مت كان الناس صغان : شامت	الله مكثوا لومي قان أحاكما	تناذرها الراقبون من سوء سمها	فب كماني ماورتني فبثلت	كسسان عر الرامسات ذيولها	طوى النَّمْز والأجزاز ماني غروضها	الرجز: (أربي عليها وهي فرع أجمع)	
		به الجاه أم كنت امرها لا أطيفها	وآخر مثن باللذي كنت أصنعُ	بذكراه ليل العسامرية مولع	تطلف أحبدا وحبدا تراجع	من الرقش في أنيابها السم ناقع	عليسه قغسي نمتسه الصوائس	(فما بقيت الا الفسلوع الجواشع)	وهمي ثلاث أذرع وأصبح	
قائله	الفرزدق	قيس بن الملوح	العجير السلولي		in the second se			ذو الرمة	حميد الأرقط	

رقم الشاهد	< < >	° - >
البيت	۲۸۹ با أقوع بن حمايس با أقوع انك ان بصرع أخوك تصرع	العفويل: تعدون عقر النيب أفضل جدكم فلو أن حتى اليوم منكم اقامة لقد علت أول المغيرة أنني قتلت بعبد الله حير لدات
	انك ان يصرع أخوك تصرع	بني ضوطرا لولا الكمي المقنعا وان كان سرح قد مضي فتسرعا كورت فلم أنكل عن الفرب مسما ذؤابيا أفلم أفخر بذاك وأجزعا
قائله	جرير بن عبدالله البجلي ه أو عمر بن خثارم البجلي	جوير المراعي المرار الأسدي أو مالك بن زغبة الباهلي دريد بن الصسة

4	447	•	117	•	13
الم الم	١٩٨ فن غن نؤمنه بيت وهو آمن ومن لا نجره يمسي منا مغزعــــا هشام المري	المعريل: زران المقلنا: ايد عن أم سالم	المُوافِر: أطرِف مسا أطوف ثم أوى	الكامل لا تجزعي ان منفس أهلكتـــــه	<u>الوجو:</u> 13 قد أصبحت أم الخيار تدعى
	ومن لا نجره يمسي منا مغزعــــا	(ع) . العلويل: الله عن أم سالم وما بال تكليم الديبار البلاقعي ذو الرمة وزائب فقلنا: ايه عن أم سالم وما بال تكليم الديبار البلاقعي ذو الرمة	مسا أطون ثم أوى الى بيت قصيدت لكساع الحطيئة	واذا مملكت فعند ذلك فاجزعي	على ذنب كلب لم أمنعي أبو النجم
3	مثام المري	ذو الرمة	17977	انعر بن تولب	أبو النجم

رقم إشاعد		>	¥		* = =	
الله الله		المريع:	۱۸۴ با سیدا ما آن من سید		وما قام منا قائم في ندينا أمن رسم دار مربسم ومصل لمري لقد أحبيث الحب كله	
	(3)	قد تنو به موتا به يظم	موطأ الإكتباف رحب الندراغ	قافية الغساء (فُ)	فينطق الا بـــالتي همي أعرف لعينيك من مــاء المئوون وكيف وزدتك حبا لم يكن قط يعرف	
7		سوید بن آبی کاهل البشکری	السفاح بن بک _{ند} البیربوعي		الغرزدق المطية	

		>	0
		ع. الله الله الله الله الله الله الله الله	(عليسه من اللؤم مروالسة)
4			الله من
العشيرة		اءً وقر	نم مروال
~		. 35%.	
.]		* <u>1</u> .	عاسب
.)	.Ĵ [′]	3	نې
ورائم		7;	-1
نظ		ينن	المعطف
قيس بن الخطيم ، أو عمرو بن امرىء القيس ، أو الحارث بن ظالم المري أو شريح بن عمران أو مالك بن عجلان الخزرجي		ميون بن عدل الكلية	
	المنسع: عورة العشرة لا يـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	المنافظة عورة العشرة لا يـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	المانظر عورة العشرة لا يـــــــــــــــــــــــــــــــــــ

رقم الما		•	-	7	414
اليسن		العلويل: وعيرني تلك الجلال ولم يكن ولكنا أجسدي وأسسم جسده	با أن باعث دينار لحاجدًا	بارب علك في الساء عزيرة	املی لا ملح بنی فساعلموه ولا
	تانية القاف (قُ)	ليملها لابن الخيفة خالفة يغرق يخشب بهجمج ناعفة (قر)	أو عبد رب أخا عون بن عماق جابرين رألان أو عملال	يضاء متعتهـــــا بطلاق	لا ملح بني فساعلموه ولا ينكم مسا حملت عساتتي أو عامر جد لا ملح بني فساعلموه ولا ينكم
		الراعي	جابرین رألان ، أو جمهول	(ابو محجن الثقني)	أو عامر جد العباس بن مرداس أو أبو الربسي التغلي

- !

يق ط		***	>	0 }	÷
اليت	رعي ومساكنا بنجسد ومسا قرقر قمرٌ الواد بــــــــالشاهـق العظيف:	فتم واغــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وقياتم الاعلق خيادي المعذرق	كمان أيسدين بالقساع الفرق أيسدي نساء يتعساطين الورق	الرجز: بـــــا أبتاعلـــاث أو عساك
	قرقر قمثر البواد بــــــالشاهمق	، ويعطف عليــه كــأس الساقي (ق.ً)		نا ن ة الكاف (ك	
917		علي بن زيد	ું ફુંકું	رؤبة	رؤبة أو العجاج

رغم إشاحد	
النست	العلويل: العلويل: الألام على لمر ولمر كنت عالماً وظن تروح لا تكن لك نسية ولان لم يكن الا تعلل ساعة ولان لم يكن الا تعلل ساعة وكرار خلف المحجرين جواده وكرار خلف المحجرين جواده وكرات ترت من يلمي عظرب
	ف ارة ما ذب في ما ما والم الله ما والم الله ما والم الله الله الله الم المن الما الما الما الما الما الما
317	منظور بن مرئد الأسدي وقيل: أبو نختله جرير ذو الرمة الأخطل جرير

رقم الشاهد	1
	فلك بالليط الذي تحت قشرها قلت: امكثي حتى يسار لعلنا للمي عادلي عبدالعزيز بمثلها وإن كان ما بلغت عني فلامني في فتة كسيوف الهند قد علموا استفر الله ذنبا لمت عصيه وأت ما أت في غيراء مظلمة اتبهون ولن ينهى ذوي شطط أساوي اني رب واحد أم
	كفرقي بيض كنه القيض من علو يمي معا قالت: أعاما وقابلة وأمكنني منها أني إذاً لا أقيلها ممديقي فنعك من يدي الإنامل إن العباد اليه الوجه والعمل اذا دعت ألليها الكاعب الغنمل كالطعن بهاكاء من الإقتار أحمل كالطعن بهاك فيه الزيت والغنل قتلت فلا غرم على ولا خذا
7	أوس بن حجو معدان بن حواس (أو مفرب) الأعشى الأعشى التطامي الخشا

رقم الشاهد	0	>	<u> </u>	***	>
اليست	الكامل: وهم على ابن مزيقياء تنـازلوا. والخيـل بين عجـاجتيها القسطلُ الفرزدق (^[3]	الطويل: ما شتما خرقماء واهيتا الكلي باضيخ من عينك للدمع كلا	الكني الى قومي السلام رسالة ولا سيء زي اذا ما تلبوا	الموافع: ومياسة أحسن النقلين جيسما الكامل:	٧٩ من كــان مرعى عزمــه وهمومه روض الأماني لم يزل مهزولا أبو تمام
	والخيــل بين عجــاجتيـا القـــهــلــــــــــــــــــــــــــــــ	ستمی ہجا ساق ظم تئبلیالا تومی ربعیا آو تذکرت منالا	بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا الى حماجة يومما عجبة بزلا	الموافع: ومياء أحمن النقلين جيسدا ومالفسة وأحمنه قسذالا ذو الرمة الكامل:	روض الأماني لم يزل مهزولا
אר <u>ן</u>	الغرزدق	ذو الربة	عمرو بن شامی	ذو الرمة	أبو كام

3
لم تبق لي صبرا ولا معقولا في الخلق ما كان القليل قليلا قتلا اللمرك وفككـــــــا الأغلالا
للمغمس ويوسأ أديمهما نغلا
كنمسساج اللا تعىفن رملا
فعتر أخره أولا كلامون للهجر حولا كميلا ك ونع الحهامة تلدعو مديلا
l

4 1	\ \frac{1}{2}	
	1 ,	ظلو أن ما أسمى لأدنى معينة ولكنا أسمى غد مؤلسا غلب دفعت الحم عني ماعاة غلب ادركني والموادث جمة أعياش قد ذاق القيون مراني ومطر برخص غير شني كأن
البيست	لاي) لناموا فه ان من حديث ولا صالر	كفاي ولم أطلب قليل من المالِ وقعد يعدوك الجد المؤثل أهالي فبينا على ما خيلت ناعمي بالر أسنة قوم لا ضعاف ولا عزلر وأوقدت ناري فادن دونك فاصطل أساريع ظي أو مساويك أسحل
	ابن العفيف العبدي أو المسيح بن عسلة امرؤ القيس	1

15 d	÷ ;	* * *	101	1 × ×	>	-	Y	=
النست	أحمار ترى برقما أريك وميضه	م را برا ما سرل سام علوما علت من عليه بعدما بم علوما	(قعا نبك من ذكري حبيب ومنزل)	وان تك قمد ساءتك مني خليقة	الوافر: مارسلها العراك ولم يسذدها	ما ان عس الأرض الا جانب ما ان عس الأرض	المراد المراد	١٩ ربما تكره النفوس من الأم حر لـ فرجـة كحـل العقـالِ أمية بن أبي ال
	كلمع البدين في حي مكلُلِ بلا يا يو يالة على ا	رد سې يې استار جهل نصل وعن قيض بيداء جهل	بسقط اللوى ببن الدخول فحومل	خمل ثيسابي من ثيسابك تنسل	ولم يشفق على نغص المدخمال	منه وحرف الساق طي الحميل	لا يسالون عن السواد المبسل	مر ک فرجة كحل العقالِ
<u> </u>	امرؤ القيس اء ۽ ال	مزاحم العقبلي	امرؤ القيس	امرؤ القيس	لبيد	أبو كبير الهذلي		أمية بن أبي الصلت

رقم الشاهد	417	1100	7.1	18.
البيات	رب رفسد حرقسه ذلك اليسو	الوجوز تروحي أجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	المقارب: محمد النكساية أعسداءه	الرجز: ۱۶۸ ظمیء النسا من تحت ریا من عال
	رب رفسد هرقسه ذلك اليسو ، م وأسرى من معشر أقتسسالِ الأعشى	غــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	رن) بغیال الغرار پرانعی الأجهار	
قائل	الأعشى	أحيحه بن الجلاح خطام الجماشعي أو جندل بن المثني	أو دكين ، أو شهاء الهذاية	دکين بن رجاء

رقم الشاهد	311	< *<	> .
اليت	١٦٤ رب ابن عم لسليمي مشممل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل	الطويل: قضى كل ذي دين فوفى غريمه ولا نبان أن أن وجهك شأنب	فعاديت شيف والدربس كأنما البسيط: وان أتاه خليل يوم مسألة
	طباخ ساعات الكرى زاد الكسل	وعزة ممطول معنى غريمهـــــــا هوش وان كــــان الحميم حميمً	يقلب ، ورد من الموم مردم أبو ، يقول : لا خاف مالي ولا حرم زهمير
قىئلد	جبار ابن أخي الشهاخ ، أو أبو النجم ، أو ابن المتز	كثير عبد قيس بن خفاف	المبرجيمي ابو خواش زهمير

رقم الشاهد	~ ~ ~ ~ ? }
النست	الموافع: (كمرة مرحثا طلس قسليم) (كمرة مرحثا طلس قسليم) وقي تهجر في الرواح وماجها فندت كلا الفرجين تحب أنه لاتب عن خلت وتأتي مثلة
	بأسيان كما اقسم اللحام عفاه كما أسعم مسماية طب المقب حقام المظلوم ان المنايا لا تطيش مهامها مولى المخافة خلفها وأمامها عماد عليك اذا فعل عظم
قالب	عمرو بن حسان كثير الميد الميد الأسود الدؤلي ، أو المتوكل ابن عبد الله ، أو سابت البريري ، أو الطرماح ابن حكيم

4 1	÷	-	: : :	> >	יא
النست	وكت اذا غيرتُ قياة قوم الوجو:		ظلناً بمستن الحرور كما أنب اغر من البلق الجياد يشف وقفنا كأن كال وحد قلمنا	بکرن بکورا واشتخون بسعوة (تنکرت منا بعد معرفة لمي)	ثلاث مئن للملوك وفي با
	وكنت اذا غيزتُ قنـــــاة قوم كسرت كعوبها أو تستقباً زياد الأعجم الرجز:	شيخسسا على كرسيسسه معما أبو حيان الا	لدى فرس مستقبل الربع صائم أذى البق الا ما احتمى بالقوائم تمك: م: أذهاذن في القرائع	فهن ووادي الرس كاليد في الغم وبعسد التصابي والشباب الكرم	ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم
قائل	زياد الأعجم	أبو حيان الفقعسي	4. 4. 4. 4. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1.	المحيد زهير بن حجيد اوس بن	الغرزدق

4	- × ×	>31	<u>-</u>	*	110
اليست	أزيد أخما ورقاء ان كنت ثائرا وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا	البسيط: قد أوبيت كل ماء فهي صاوية الماء	اذا قال خذام نصدتوما	وأن الحمر من شر المطايسا كما الحبطسسات شر بني تميم	الفسارجي بساب الأمير المبهم
	فقد عرضت أفناء سعد فخاصم اذا آن عبدالقف واللهازم	مهما تصب أفقا من بارق تشمر	فسان القول ما قمالت حذام		
أناب		ساعده بن جثويه	لجم بن مصعب ، أو زهير بن خباب الكلي ،	او ديسم بن طارق زياد الأعجم	العبجاج ، أو رجل من ضبة

رقم الشاهد	417	> ÷	>	> 0	÷
النست	السريع:	عن كـــــالبردِ المنهمُ مكة من وبق العَمِي	المقاوب: أبان فلا رمن من عندنا أرانا اذا اضرتك البلا	المرجز: قد لنها الليسل لسواق حطم	فقل هم : لا تعذلوني وانظروا
	شعواء كساللسذعسة بسالميسم ضرة بن ضرة النهثلي		ف أن المعتمر اذا لم ترم نجفى ويقطب منسأ الرحم	قافية النون (نُ)	فقلت لهم : لا تعذلوني وانظروا الى النازع المقصور كيف يكون جميل
قائل	ضرة بن ضرة النهشلي	العبجاج العبجاج	الأعشى	الحطم القيس أو رُويشيد بن رُميض العنبري	جمبل

رقم الشاهد	÷	<u> </u>	Ž.	% r k	9
اليست	١٣٠ رويـد عليـا جـدمـا ثـدى أمهم الينـــــا ولكـن بغضهم متايـن	يقول الذي أمس الى الحزن أهله بأي الحشا أمسى الخليط المباين	الكامل: داويت غبن أبي السدهيق بمطله حتى المصيف وتغلو القعـــــدانُ	الرجز: لها شانيسا أربس حسان وأربسسم فتغرمسسا ثماث	البسيط: فنم صاحب قوم لا ملاح لهم وصاحب الركب عثمان بين عفانا
	الينك ولكن بغضهم متاين	بأي الحثا أمسي الخليط المباين	حتى المصيف وتغلو القعسسدانُ	وأربسسم فتفرهمسا ثمان	(ذ) وصاحب الركب عثمانُ بن عفانا
فائل	مالك بن خالد أو المطا الذا	مالك بن خالد أو العط المتل			حسان أو كثيرين عبدالله النهشلي أو أوس بن معزاء

رقم إشاهد	> >	<u> </u>	111	>	3.1
البيست	(بيض مفسارقما) تغلى مراجلنا يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به يا بة	الوافر: وقلنا السيوف هلدنا فعا أن طبنا جبن ولكن	صددت الكساس عنسا أم عمرو	الكامل: وكفي بنا فضلا على من غيرنا حب الني عمسد آيسان	وبقل شب قسسه علا
	نأسوا بسأموالن آثمار أيمدينا وهن أضعف خلق الله أركمانا	منابسانسا ودولسة أخرينسا	(وكمان الكمائس مجراهما اليمينا)	م. الني عمسد آيسان	رواحة او بشر بز عبدالرحمن ١٠٤ ويقلن شيب قــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
قائلك	Ϋ́	فروة بن مسيك المرادي أ. الك	او الحميل عمرو بن كلثوم	کمب من مالک أو حسان أو عبد الله بن	رواحة او بشهر بن عبد الرحمن ابن قيس الرقيات

£ 4	131	32	0 1 4
ایت	ولقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الرجز: قب كن دايت به حسان يمن يم الأصل والقيسان	الطويل: علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم عطوت بهم حتى تكل مطيم البيط:
	ن لأنسسه من ضَنَّ طنسسا -ن على الإنساس الآمنينسا	خساف تالأفلاس واللبسانسا	ر في) با أبيض ماضي الشفرتين يماني (وحتى الجياد ما يقدن بارسان) في اجمعموا أمركم طمرا فكيدوني
قائل	أبو فراس ذو جدن الحميري	زياد العنبري ، أو رؤبة	رجل من طي امرؤ القيس ذو الاصبع العدواني

4	*	**	0 -	» »
	من يفعل الحسنات الله يشكرها	حازلك الله ما أتاء من حسن	كلا يومي طوالة وصل أروى أب الموت السامي لابسد أني	المسريع: أنما يعرف ذا الغضا أحسنُ المعروبِ مالم
اليا	AAA من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بـــالشر عنـــــد الله مثلان حسان أبو عبدالرحمن بن حسان او كعب	(وحبث يُغفَى أمر صالح تكنِ)	ظنون أن مطرح الظنــــــون ملاق لا أبـــــــــاك تخوفيني	قافية الماء (هـُ) الفضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
997	حسان أبو عبدالرحنن بن حسان او كعب	بن مالك	الشماخ أبو حية انتميري	اعرابي من يميم

رقم الشاهد	797	111	>	6	7.8.4
الين	المقارب: متى سدت مطواعة	الوافر: بدينك حل ضمت اليك نعا	<u>الطويل:</u> فليت كفاف كان خيرك كله	الظرب:	الوجز: أطربــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	ومهما وكلت اليسمه كفساه المتنخل الهذلي	(م) ومل قبلت بعد النوم فاها قيس بن الما	قافية المواو (و) وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى	قافية اليساء (ئ) بــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
قائله	المتخل الهذلي	قيس بن الملوح	يزيد بن الحكم	ئۇرى ئىبى	العجاج

رقم الشاهد		7 W F	Ē	6
النست	اط م	دعوا الفخر الا أن تسوقوا كزومكم وقمائلية خولاتُ فمانكىع فعاتهم ولو أنَّ واش باليماسة داره	الرجز: كانا مكان الثوب من حقوية	الوجز: بننكسو الى جعلى طول السرى
	(5)	وقينا عراقيا وقينا شياميا وأكروسة الحبين خلوكما هينا وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا	أبو جندب المذلي	باب الألف اللية صبرٌ جميسارٌ ذكلانسا مبتلى
قائل		قیس بن الملوح		

مراجع التحقيق

- ا أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، للدكتورة خديجة الحديثي منشورات مكتبة النهضة بغداد ، ١٩٦٥ م ١٣٨٥ هـ .
- ٢) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، تأليف الدكتور احمد مكي الأنصاري ،
 مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م .
- ٣) الاتباع، تأليف أبي الطيب عبد الواحد بن على اللغوي الحلي المتوفى سنة
 ٣٥١هـ. تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق،
 ١٣٨٠هـ ١٩٦١م.
- ٤) اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، تأليف احمد بن محمد بن احمد البناء . المطبعة الميمنية ، القاهرة ١٣١٧ .
- احیاء النحو، تألیف ابراهیم مصطفی، مطبعة لجنة التألیف والترجمة والنشر
 ۱۹۵۹ م.
- أخبار النحويين البصريين ، تأليف ابي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي المتوفى سنة
 ٣٦٨ هـ . تحقيق طه محمد الزيني وعبد المنعم خفاجة ، مطبعة البابي الحلبي ط ١
 القاهرة -- ١٣٧٤ هـ ١٩٥٥ م .
- ٧) أدب الكاتب لابن قتيبة ، تحقيق احمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ م .
- ٨) الأزمنة والأمكنة ، تأليف الشيخ أبي على المرزوقي الاصفهاني ط ١ مطبعة دائرة
 المعارف بحيدر أباد الدكن سنة ١٣٣٧ هـ .
- إسرار البلاغة للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق هـ . ريتز ، استانبول ، مطبعة وزارة المعارف سنة ١٩٥٤ م .
- ١٠) الأشباه والنظائر في النحو، تأليف جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ طبع
 دائرة المعارف العثمانية ط ٢ حيدر أباد الدكن ١٣٦٠ هـ.

- ١١) الاشتقاق لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد تحقيق عبد السلام هارون مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٨ هـ ١٩٥٨ م .
- ١٢) الاصابة في تمييز اخبار الصحابة تأليف شهاب الدين أبي الفضل احمد ابن علي بن
 عمد بن عمد بن علي الكناني العسقلاني المعروف بابن حجر المولود ٧٧٣ والمتوفى
 سنة ٨٥٧هـ. مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٣ هـ.
- ۱۳) اصلاح المنطق لابن السكيت المتوفى سنة ۲٤٤ هـ، تحقيق احمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دائرة المعارف بمصر ۱۹۶۹ م.
- 18) الأصمعيات ، اختيار الأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك (١٢٧ ٢١٦) تحقيق وشرح احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر الطبعة الثالثة القاهرة ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣ م .
- الأصول لابن السراج تحقيق عبد الحسين الفتلي (رسالة دكتوراه في آداب القاهرة) ۱۹۷۰ م .
- 17) الأضداد في اللغة تأليف محمد بن القاسم بن بشار الأنباري ، النحوي المتوفى سنة عصر ٣٠٤ هـ تصحيح الشيخ احمد الشنقيطي المطبعة الحسينية بكفر الطاعين بمصر ١٣٧٥ هـ.
- ١٧) الأضداد (ثلاثة كتب) للأصمعي وللسجستاني ولابن السكيت نشر الدكتور
 اونست همفر، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩١٢ م.
- ١٨) الاعجاز والايجاز لأبي منصور الثعالبي نشر اسكندر أصاف ط ١ بالمطبعة العمومية
 عصر سنة ١٨٩٧ م .
- 19) اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم تأليف أبي عبد الله الحسين بن احمد المعروف بابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠هـ. مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ ١٩٤١م.

- ٢) الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني تحقيق جهاعة باشراف محمد أبو الفضل ابراهيم ،
 الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٢١) اقامة الدليل ، على صحة التمثيل وفساد التأويل لابن هشام تحقيق هاشم طه
 شلاش ، مستل من مجلة كلية الآداب/جامعة بغداد .
- ٢٢) الإقتراح في علم أصول النحو تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي جـ ١ مطبعة دائرة المعارف النظامية حيدر أباد الدكن١٣١٠ هـ .
- ٢٣) الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، لابن السيد البطليوسي ، مراجعة عبد الله أفندي البستاني ، المطبعة الأدبية بيروت ١٩٠١ م .
- ٢٤) الأماني تأليف أبي علي اسهاعيل بن القاسم القالي البغدادي ، ومعه الذيل والنوادر
 وكتاب التنبيه لأبي عبيد البكري ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ط ٢ ،
 ١٣٤٤ هـ ١٩٢٦ م .
- ٢٥) أمالي السيد المرتضى الشريف أبي القاسم على بن الطاهر أبي أحمد الحسين المتوف
 سنة ٤٣٦ هـ في التفسير والحديث والأدب تصحيح الشيخ احمد بن الأمين
 الشنقيطي ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٥ هـ/١٩٠٧ م .
- ٢٦) الأمالي الشجرية ، تأليف ابن الشجري طبعة حيدر أباد الدكن ١٣٤٩ هـ .
 - ٧٧) أمثال العرب للمفضل الضبي مطبعة الجواثب قسطنطينية ١٣٠٠ هـ.
- ٢٨) أنباه الرواة على أنباه النحاة تأليف جهال الدين على بن يوسف القفطي تحقيق محمد
 أبو الفضل ابراهيم مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩ ١٣٧٤ هـ.
- الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تأليف كمال الدين ابي البركات عبد الرحمن بن عمد بن أبي سعيد الأنباري المتوفى سنة ٧٧٥، تعقيق عي السدين عبسد الحميسد، مطبعة السعسادة بمصرط ٣ / ١٣٧٤ هـ -- ١٩٥٥م.

- ٣٠) أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء تصحيح وضبط الأب لويس شيخو
 اليسوعي المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين بيروت ١٨٩٦ م.
- ٣١) الايضاح العضدي لأبي على الفارسي (٢٨٨ ٣٧٧ هـ) تحقيق الدكتور حسن شاذلي . مزهود الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م ، – مطبعة دار التألف بمصر .
- ٣٧) ايضاح شواهد الايضاح لابي على حسن بن عبد الله القيسي مخطوط في مكتبة الاسكوريال بمدريد رقم ٤٥.
 - ٣٣) البحر المحيط تأليف أبي عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي ، مطبعة السعادة ١٣٢٨ القاهرة .
 - ٣٤) بغية الوعاة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، مطبعة عيسى البابي المحلمي ١٩٦٤ م .
 - ٣٥) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات ابن الأنباري ١٣٥ هـ ٧٧٥ هـ تعقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ م.
 - ٣٦) البيان والتبيين تأليف أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .
 - ٣٧) تاج العروس من جواهر القاموس للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي ، المطبعة الخبرية بمصر سنة ١٣٠٦ هجرية .
 - ٣٨) تاريخ الأدب العربي تأليف كارول بروكلهان ط ٢ ليدن ١٩٤٧م.
 - ٣٩) تاريخ الرسل والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ٢٧٤ ٣١٠ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار المعارف بمصر ١٩٦٦م.
- ٤٠) التصريف لأبي عثمان المانني (مع شرحه بكتاب المنصف لأبن جني) تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين مطبعة البابي الحلني القاهرة .

- ٤١) تفسر الطبري = جامع البيان في تفسر القرآن.
- ٤٧) التفسير الكبير للامام فخر الدين محمد الرازي وبهامشه تفسير العلامة أبي السعود ، ط ١ المطبعة الشرفية ١٣٠٨ هـ .
- 87) تقريب النشر في القراءات العشر لأبن الجزري تحقيق ابراهيم عطوة عوض مطبعة البابي الحلمي القاهرة ١٣٨١ هـ ١٩٦١ م.
- ٤٤) التكملة لأبي على الفارسي تحقيق كاظم بحر المرجان، رسالة ماجستهر في آداب
 القاهرة ١٩٧٧م.
- التنبيه ، لأبي عبيد البكري مع كتاب أمالي القالي مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ط ٢ ، ١٣٤٤ هـ ١٩٢٦ م .
- ٤٦) التنبيه على شرح مشكلات الحاسة لأبن جني ، تحقيق يسرى قاسم القواسمي
 (رسالة ماجستبر في آداب القاهرة ١٩٧٠ م) .
- 29) تهذبب اصلاح المنطق للشيخ ابي زكريا يميى بن علي بن الخطيب التبريزي المتوفي سنة ٥٠١ ، الطبعة الأولى ، تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني القاهرة ١٩٠٧ م ١٣٢٥ هـ طبع بمطبعة السعادة مصر.
- ٤٨) تهذيب اللغة ، لابن منصور محمد بن أحمد الأزهري ٢٨٧ -- ٢٧٠ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، طبع الدار القومية العربية للطباعة ١٣٨٤ م ١٩٦٤ م .
- ٤٩) توجيه اعراب أبيات ملغزة الاعراب لأبي الحسن على بن عيسى الرماني تحقيق سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية دمشق ١٩٥٨ م.
- التيسير في القراءات السبع ، تأليف ابي عمرو عثان بن سعيد الداني ، تصحيح اتوتوبرتزل مطبعة الدولة ، استانبول ١٩٣٠ م .

- اه البيان في تفسر القرآن تأليف محمد بن جرير الطبري ، طبع المطبعة الميمنية
 بمصر ١٣٢١ هـ .
- ١٠٥) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي طبع دار
 الكتب المصرية ١٣٥٧ هـ ١٩٣٨ م. الطبعة الثانية.
- الجمل تأليف أبي القاسم عبد الرحمن ابن اسحق الزجاجي ، عني بنشره وتحقيقه
 وشرحه ابن ابي شنب الطبعة الثانية ١٩٥٧ -- ١٣٧٦ مطبعة كلنسكيك باريس .
- ١٤٥) جمهرة أشعار العرب تأليف أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي مطبعة بولاق
 الطبعة الأولى ١٣٠٨ هـ.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهورة بشرح الشواهد الكبرى للإمام العيني محمود بالمطبعة الأميرية ببولاق ١٢٩٩ هـ.
- ٥٥) الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جنى تحقيق محمد على النجار مطبعة دار
 الكتب المصرية ١٣٧١ ١٣٧٦ هـ .
- ٥٦) الخليل بن احمد الفراهيدي اعماله ومنهجه تأليف الدكتور مهدي المخزومي مطبعة الزهراء بغداد ١٩٦٠ م .
- ٥٧) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية تأليف أحمد ابن الأمين الشنقيطي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيره (طبع بالأفست ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م.)
- ۵۸) درة الغواص في أوهام الخواص ، للامام الحريري ، تصحيح على المخللاتي ،
 مطبعة مصر الحميدة ١٢٧٣ .
- ٥٩) دلائل الاعجاز في علم المعاني ، تأليف الامام عبد القاهر الجرجاني تصحيح الشيخ محمد عبده والشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٣٨١ هـ ١٩٦١ م .

- ٦٠) ديوان ابن مقبل تحقيق الدكتور عزة حسن مطبعة الترقي دمشق،
 ١٣٨١ هـ ١٩٦٢ م.
- ٦١) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي تحقيق محمد عبده عزام دار المعارف بمصر ١٩٥٧ م .
- 77) ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان تحقيق مصطفى البابي الحلبي الحلبي المحتفى السقسا وآخرين مطبعة مصطفى البابي الحلبي المحتفى السقسا ١٣٥٥ هـ ١٩٣٦ م.
- ٦٣) ديوان أبي فراس الحمداني ، تحقيق سامي الدهان ، نشر المعهد الأفرنسي بدمشق ، ١٣٦٣ هـ -- ١٩٤٤ م .
- 78) ديوان أبي محجن الثقني ، صنعة أبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري . تحقيق صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الحديد بيروت الطبعة الأولى مسلاح ١٣٨٩ هـ ١٩٧٠ م .
- ٦٥) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس شرح وتعليق الدكتورم . محمد حسبن المطبعة النموذجية ١٩٥٠م .
- ٦٦) ديوان امرىء القيس نحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار المعارف بمصر ١٩٥٨ م.
- ٦٧) ديوان اوس بن حجر تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم دار صادر دار بيروت ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م . ط ٢ / ١٩٦٧ م
- ٢٨) ديوان توبة بن الحمير الخفاجي (صاحب ليلى الأخيلية) تحقيق خليل ابراهيم
 العطية مطبعة الارشاد ١٣٨٧ هـ ١٩٦٨ م.

- ٧٠) ديوان جرير ، تحقيق محمد اسهاعيل عبد الله الصاوي ، مطبعة الصاوي سنة
- ٧١) ديوان جميل شاعر الحب العذري جمع وتحقيق وشرح دكتور حسين نصار دار مصر للطباعة .
 - ٧٧) ديوان حاتم الطائي وأخباره ، طبع في لندن بمطبعة ال سام ١٨٧٧ م .
- ۷۳) ديوان حاتم الطائي ، تحقيق كرم البستاني ، نشر دار صادر دار بيروت ، بيروت ۱۳۸۳ هـ - ۱۹۹۳ م .
- ٧٤) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، تصحيح محمد أفندي شكري المكي مطبعة الامام بمصر ١٣٢١ هـ.
- ٥٧) ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسجري والسجستاني تحقيق نعان أمين طه .
 مطبعة البابي الحلمي ، الطبعة الأولى ١٣٧٨ هـ ١٩٥٨ م .
- ٧٦) ديوان الحهاسة (وهو ما اختاره ابو تمام حبيب بن اوس الطائي من أشعار العرب ، نشر الشيخ محمد عبد القادر سعيد الرافعي مطبعة التوفيق بمصر ١٣٢٢ هـ.
- ٧٧) ديوان رؤبة بن العجاج (بجموع أشعار العرب) تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي ليبسك سنة ١٩٠٣ برلين .
- ٧٨) ديوان الشاخ بن ضرار الذبياني تحقيق صلاح الدين الهادي دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م.
- ٧٩) ديوان شعر ذي الرمة وهو غيلان بن عقبة العدوى ، عني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هيس مكارتني مطبعة كمبريج ١٩١٩م ١٣٣٧ هـ.

- ٨٠) ديوان طرفة بن العبد البكري مع شرح الأديب يوسف الأعلم الشنتمري تصحيح مكس سلفسون . مطبعة برطرند سنة ١٩٠٠ م .
- ۸۱) دیوان طرفة بن العبد دار صادر بیروت ، دار بیروت للطباعة والنشر بیروت
 ۸۱ هـ / ۱۹۶۱ م .
- ۸۲) ديوان عامر بن الطفيل رواية ابي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس احمد بن يحيى ثعلب دار صادر -- دار بيروت بيروت ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣ م.
- ٨٣) ديوان العباس بن مرداس السلمي ، تحقيق الدكتور يميى الجبوري المؤسسة العامة للصحافة والطباعة دار الجمهورية بغداد ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م .
- ٨٤) ديوان عبيد بن الأبرص تحقيق وشرح دكتور حسين نصار ، ط ١ مطبعة مصطفى
 البابي الحلى ١٣٧٧ ١٩٥٧ م .
- ٥٨) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات تحقيق وشرح الدكتور عمد يوسف نجم دار صادر
 وبيروت للطباعة والنشر بيروت ١٣٧٨ هـ ١٩٥٨ م .
- ٨٦) ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه تحقيق الدكتور عزة حسن طبع مكتبه دار الشرق بيروت ١٩٧١ م.
- ٨٧) ديوان عدي بن زيد العبادي تحقيق محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع بغداد ١٩٦٥م.
- ٨٨) ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزُّومي القرشي ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٣٠ هـ .
 - ۸۹) دیوان الفرزدق ، دار صادر ، دار بیروت ۱۳۸۰ هـ ۱۹۹۰ م
- ٩٠) ديوان القطامي تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي واحمد مطلوب ، دار الثقافة
 بيروت الطبعة الأولى سنة ١٩٦٠ م .

- ٩١) ديوان قيس بن الخطيم تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي واحمد مطلوب ، مطبعة العالى بغداد الطبعة الأولى ١٣٨١ هـ ١٩٦٢ م
- ٩٢) ديوان قيس بن الخطيم عن ابن السكيت وغيره ، حققه وعلق عليه الدكتور ناصر
 الدين الأسد ، مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٣٨١ هـ ١٩٦٢ .
- ٩٣) ديوان كعب بن مالك الأنصاري تحقيق سامي مكي العاني ، مكتبة النهضة بغداد مطبعة المعارف بغداد سنة ١٩٦٦ م ١٣٨٦ هـ.
- ٩٤) ديوان مجنون ليلي، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة
- ٩٥) ديوان النابغة الذبياني ، صنعة ابن السكيت وهو الامام ابو يوسف يعقوب بن اسحق ١٨٦ ٢٤٤ هـ تمقيق الدكتور شكري فيصل دار الفكر دمشق ١٢٨٨ هـ ١٩٦٨ م.
- 97) ديوان الهذليين طبعة دار الكتب نشر الدار القومية للطباعة والنشر 17) هـ 1970 م.
- ٩٧ خيل الأمالي تأليف ابي علي اساعيل بن القاسم القالي البغدادي مع كتاب أمالي
 القالي ، مطبعة دار الكتب المصرية ط ٢ ١٣٤٤ هـ ١٩٢٦ م .
- ٩٨) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي تحقيق الدكتورشوقي ضيف مطبعة لجنة التأليف
 والترجمة والنشر ١٣٦٦ هـ ١٩٤٧ م ، ط ١ .
- ٩٩) الروض الأنف، في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيره النبوية لابن هشام،
 تأليف ابي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن الخثممي
 السهيلي المتوفى سنة ٥٨١ مطبعة الجالية بمصر ١٣٣٧ هـ ١٩١٤ م.
- ١٠٠) زهر الآداب وثمرة الألباب لأبي اسحق الحصري القيرواني (توفي سنة ٤٨٨ هـ)
 تحقيق الدكتور زكي مبارك المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٢٥ م .

- ١٠١) سرصناعة الاعراب صنعة الشيخ أبي الفتح عثمان بن جني النحوي تحقيق مصطفى السقا وجهاعة ط ١٣٧٤ هـ ١٩٥٤ ، مطبعة مصطفى البابي. الحلمي بمصر القاهرة .
- ١٠٢) سمط اللالى في شرح أمالي القالي تأليف أبي عبيد البكري الاوبني ومعه ذيل اللالى على شرح ذيل أمالي القالي ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤ هـ ١٩٣٦ م .
- ١٠٣) سنن أبي داود، سليان بن الأشعث السجستاني، مراجعة محمد مي الدين عبد الحميد مطبعة مصطفى مجمد.
- ١٠٤) سيبويه امام النحاة تأليف علي النجدي ناصف مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ١٣٧٧ هـ ١٩٥٣ م .
- ١٠٠) شجر الدر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة صنعة الامام أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي المتوفي سنة ٣٠١هـ ، تحقيق محمد عبد الجواد دار المعارف بمصر ١٩٥٧ م .
- ١٠٦) شرح اشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري رواية أبي الحسن على بن عيسى بن على النحوي عن أبي بكر أحمد ابن محمد الحلواني عن السكري تحقيق عبد الستار احمد فراج راجعه محمود محمد شاكر مطبعة المدني.
 - شرح الاشموني = منهج السالك.
- ١٠٧) شرح التصريح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري على التوضيح لالفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، بمطبعة محمد أفندي مصطفى القاهرة.
- ١٠٨) شرح درة الغواص في أوهام الخواص للحريري تأليف أحمد شهاب الدين الخفاجي، الطبعة الأولى مطبعة الجوائب قسطنطينية ١٢٩٩ هـ.
- ١٠٩) شرح ديوان امريء القيس ، تحقيق حسن السندوي ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

- 11.) شرح ديوان الحماسة التي علي احمد بن محمد بن الحسن المرزوقي المتوفي سنة 271 نشر احمد امين وعبد السلام هارون الطبعة الأولى لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧١ هـ ١٩٥٣ م .
- ۱۱۱) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى صنعه الامام ابي العباس احمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب ، نساخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٣٦٧ هـ ١٩٤٤ ، الدار القومية للطباعة والنشر ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م .
- ١١٢) شرح ديوان عروة بن الورد العبسي لأبي يوسف يعقوب بن اسحق السكيت تصحيح الشيخ ابن أبي شنب باريس ١٩٢٦م.
- ١١٣) شرح ديوان علقمة بن عبدة التميمي المشهور بعلقمة الفحل لأبي الحجاج يوسف بن سليان بن عيسى المدروف بالأعلم الشنتمري تصحيح الشيخ ابن أبي شنب رايس ١٩٢٥ م .
- ١١٤) شرح ديوان كثير بن عبد الرحمن الخزاعي جمع هنري بيبرس باريس ١٩٣٠ م .
- ١١٥) شرح ديوان لبيد إن ربيعة العامري تحقيق الدكتور احسان عباس الكويت ١١٥) م.
- ١١٦) شرح شافية ابن الماجب، تأليف الامام رضى الدين الاستربادي المتوفى سنة ١١٦ هـ ، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفى سنة ١٠٩٣ ، حقامها محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد مي الدين عبد الحميد ، مطباة حجازي بالقاهرة .
- ١١٧) شرح شواهد ابن عابيل على الفية ابن مالك ، تأليف عبد المنعم الجرجاوي المطبعة الميمنية ، القاهرة ١٣٠٨ هـ .
 - ١١٨) شرح شواهد الايذبياح للقيسي ، مخطوط في مكتبة الاسكوريال .

- ١١٩) شرح شواهد الايضاح ، تأليف ابن بري ، مخطوط في دار الكتب المصرية .
- ۱۲۰) شرح شواهد الشافية تأليف عبد القادر البغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، مطبعة حجازي بالقاهرة ١٣٥٦ هـ.
- ۱۲۱) شرح شواهد كتاب سيبويه ، تأليف يوسف بن سليان بن عيسى الشنتمري (بذيل كتاب سيبويه) مطبعة بولاق القاهرة ١٣١٦ هـ .
- ١٢٢)شواهد المغنى تأليف الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفي سنة ٩١١ هـ، نشر احمد ظافر كوجان طبع لجنة التراث العربي دمشق.
- ١٢٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم المتوفى سنة ٣٢٨) شرح القصائد السلام هارون مطبعة دار المعارف القاهرة ١٩٦٣ م .
 - ١٢٤)شرح الكافية لرضى الدين الاستربادي، القسطنطينية سنة ١٩٠٥م.
- ١٢٥)شرح المفصل تأليف الشيخ يعيش بن علي ابن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ تصحيح لجنة مشيخة الأزهر ، المطبعة المنبرية القاهرة .
- ١٢٦) شرح المعلقات السبع للزوزني ، مكتبة المعارف بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٧ م .
- ١٢٧) شرح الهاشميات للكميت بن زيد الأسدي المتوفى سنة ١٢٦ هـ ويليه شرح مختارات أشعار العرب مطبعة التمدن الصناعية بمصر ١٣٣٠ هـ.
- ۱۲۸) شروح سقط الزند لجنة احياء اثار أبي العلاء المعري ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٨ ١٩٤٨ م .
- ١٢٩) شعراء النصرانية بعد الاسلام (الشعراء المخضرمون) تأليف الأب لويس شيخو البسوعي طبع في المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين في بيروت ١٩٧٤ م .
- ١٣٠) شعر ابراهيم بن هرمة القرشي (٩٠ ١٧٦ هـ) تحقيق محمد نفاع وحسن عطوان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

- ١٣١) شعر ابي زبيد الظائي حرملة بن المنذر المتوفى سنة ٤١ هـ ، تحقيق نوري حمودي القيسي مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٧ م .
- ١٣٢) شعر الأخطل؛ رواية أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي عن أبي سعيد السكري نحن محمد بن حبيب عن ابن الاعرابي عني بطبعه الأب انطوان صالحان اليسوعي، بيروت المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين سنة ١٨٩١م.
- ۱۳۳) شعر الحارث بن خالد المخزومي تحقيق الدكتور يحيى الجبوري مطبعة النعمان النجف الأشرف ۱۳۹۲ هـ – ۱۹۷۲ م .
- ١٣٤) شعر الراعي النميري وأخباره (المتوفى سنة ٩٠ هـ) جمعه وقدم له وعلق عليه ناصر الحاني مراجعة عز الدين التنوخي ، دمشق ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤ م .
- ١٣٥) شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري جمع وتحقيق الدكتور سامي مكي العاني مطبعة المعارف بغداد ١٩٧١ م .
- ١٣٦) شعر عمرو بن احمر الباهلي جمعة وحققه الدكتور حسين عطوان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ۱۳۷) شعر الكميت بن زيد الأسدي جمع وتقديم الدكتور داود سلوم مكتبة الأندلس بغداد ۱۹۶۹ م ،
- ١٣٨) شعر النابغة الجعدي ، منشورات المكتب الاسلامي بدمشق تحقيق عبد العزيز رباح ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ١٣٩) شعر النمر بن تولب صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٩ م .
- ١٤٠) الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق أحمد محمد شاكر طبع دار المعارف ١٩٥٨/ ١٣٥٧، والطبعة الثانية ١٣٨٦هـ، ١٩٦٧م.

- 181) الشواهد على شرح الفية ابن مالك تأليف السيد محمد آل السيد على الموسوي العاملي ، المطبعة العلوية . النجف الأشرف ١٣٤٣ هـ .
 - الشواهد الكبرى للعيني = المقاصد النحوية
- ١٤٢) صبح الأعشى تأليف الشيخ أبي العباس أحمد القلقشندي ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٢٣١ هـ ١٩١٣ م .
- ۱۶۳) الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف اسهاعيل بن حهاد الجوهري تحقيق احمد عبد الغفور عطار ۱۳۷٦ هـ ۱۹۵٦ م ، مطابع دار الكتاب العربي بمصر.
- ١٤٤) صحيح الترمذي ، شرح الامام ابن عربي المالكي ، ط ١ ، المطبعة المصرية بالأزهر ١٩٣١ م .
- 1٤٥) صفوة الصفوة ، تألف الشيخ جهال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن عمد بن علي بن عمد بن علي بن الجوزي ، الطبعة الأولى ، بمطبعة دائرة المعارف العثانية الكائنة بمدينة حيدر أباد الدكن الهند سنة ١٣٥٥ هـ .
- ١٤٦) طبقات ابن سلام للجمحي تحقيق محمود محمد شاكر دار المعارف بمصر ١٩٥٧ م.
- ۱۶۷) طبقات الشعراء لابن المعتز ، تحقيق عبد الستار احمد فراج دار المعارف بمصر ۱۳۷۵ هـ – ۱۹۵٦ م .
- ۱٤۸) الطبقات الکبری ، محمد بن سعد (۱۹۸ ۲۳۰ هـ) دار بیروت وصادر ، بیروت ۱۳۷۲ هـ – ۱۹۵۷ م .
- ١٤٩) طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي المتوفى سنة ٣٧٩ هـ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، ط ١ ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

- ١٥٠) العمدة في صناعة الشعر ونقده ، تأليف أبي على الحسن بن رشيق القيرواني المتوفى سنة ٤٦٣ هـ ١٩٠٧ م مطبعة السعادة بمصر.
- ١٥١) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ، نشر برجستراسر مطبعة السعادة بمصر.
- ١٥٢) الفائق في غريب الحديث تأليف جار الله معمود بن عمر الزعشري تحقيق على محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٦٤ هـ ١٩٤٥ م .
- ١٥٣) الفاخر تأليف أبي طالب المفضل بن سلمه بن عاصم الكوفي تحقيق شالس انبروس استوري الانكليزي معلم اللغة العربية في المدرسة الاسلامية بعليكره ، طبع في مطبعة بريل في مدينة ليدن سنة ١٩١٥م.
- ١٥٤) فوائد اللال في مجمع الأمثال تأليف السيد الشيخ ابراهيم بن السيد على الأحدب الطرابلسي الحنني ، طبع المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٣١٧ هـ.
- ١٥٥) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري المتوفى سنة ٤٨٧ هـ .
 تعقيق الدكتور عبد المجيد عابدين والدكتور احسان عباس الطبعة الأولى ١٩٥٨ م .
- ١٥٦) فصيح ثعلب والشروح التي عليه نشر محمد عبد المنعم خفاجي ط ١ المطبعة النموذجية القاهرة ١٣٦٨ هـ – ١٩٤٩ م .
- ١٥٧) فعلت وافعلت تأليف أبي اسحق ابراهيم بن محمد السري بن سهل النحوي الزجاج المتوفى سنة ٣١١ هـ نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي (مع كتاب فصبح ثعلب المتقدم) المطبعة النموذجية القاهرة ١٣٦٨ هـ ١٩٤٩ م .
- ١٥٨) فقه اللغة وسر العربية ، لأبي منصور الثعالي ، تحقيق مصطفى السقا وجهاة ط ٢
 مطبعة مصطفى البابي الحلي بمصر ١٣٧٣ هـ ١٩٥٤ م .
 - ١٥٩) الفهرست لابن النديم، المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٣٤٨ هـ.

- ۱۹۰) قيس ولبنى شعر ودراسة ، جمع وتحقيق دكتور حسن نصار دار مصر للطباعة ۱۹۹۰ م .
- ١٦١) الكامل لأبي الحسن علي بن أبي أكرم محمد بن محمد عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري، مطبعة بولاق ١٢٩٠ هـ.
- ١٦٢) الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه مطبعة بولاق
- ١٦٣) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل تأليف الامام أبي القاسم جارالله الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ مطبعة بولاق ١٢٨١ هـ.
- ١٦٤) الكنز اللغوي في اللسن العربي ، نشر وتعليق الدكتور اوغست هفنر ، طبع بالمطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين في بيروت سنة ١٩٠٣ م .
- ١٦٥) الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق رايت ليبزك ١٨٦٤ م.
- ١٦٦) لسان العرب لابن منظور جهال الدين محمد بن مكرم الأنصاري المتوفى سنة ٧١١ هـ مطبعة بولاق القاهرة .
- ١٦٧) ما ينصرف ومالا ينصرف ، تأليف أبي اسحق الزجاج (٢٣٠ ٣١١) تحقيق هدى محمود قراعة ، نشر المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية القاهرة ١٣٩١ هـ ١٩٧١ م .
- 17۸) المؤتلف والمختلف: أنظر معجم الشعراء في أسهاء الشعراء وكناهم والقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم) للامام أبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي المتوفى سنة سبعين وثلثمائة تصحيح وتعليق الاستاذ الدكتور ف. كرنكو نشر مكتبة القدس سنة ١٣٥٤هـ
- ١٦٩) بحاز القرآن ، صنعة أبي عبد الله معمر بن المثنى التيمي المتوفى سنة ٢١٠ . تحقيق الدكتور محمد فؤاد سركين مطبعة أمين الخانجي القاهرة ١٩٥٤ و ١٩٦٢ م .

- ۱۷۰) مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ۲۰۰ ۲۹۱، تحقيق عبد السلام عمد هارون، دار المعارف بمصر ۱۹۶۸م.
- ١٧١) مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري المعروف بالميداني المتوفى سنة ١٧١ هـ .
- وبهامشه : كتاب جمهرة الأمثال لأبي هلال حسن بن عبد الله العسكري النحوي المتوفى سنة ه٣٩٥ .
- ١٧٢) مختار الشعر الجاهلي تحقيق مصطفى السقا مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٦٨ هـ ١٩٤٨ م .
- ۱۷۳) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه نشر ج . براجشتراسر ، المطبعة الرحمانية بمصر ۱۹۳۶ م .
- ١٧٤) المخصص لأبي الحسن علي بن اسهاعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيدة المتوفي سنة ٤٥٨ هـ مطبعة بولاق ، ط ١ القاهرة ١٣١٧ هـ – ١٣٢١ هـ .
- ١٧٥) المذكر والمؤنث تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب طبع دار الكتب المصرية ١٩٧٠ م .
- ١٧٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها تأليف جلال الدين السيوطي ، نشر محمد سعيد الرافعي مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٥ هـ .
- ۱۷۷) مراتب النحويين تأليف أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي المتوفى سنة مصر ٣٥١ هـ تحقيق محسد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة نهضة مصر ١٣٧٥ هـ ١٩٥٥ م .
- ۱۷۸) المسلسل في غريب لغة العرب، تأليف أبي الطاهر محمد بن يوسف بن عبد الله التميمي المتوفى بقرطبة سنة ٥٣٥ هـ، تحقيق محمد عبد الجواد، وزارة الثقافة والارشاد القومي (الاقلم الجنوبي) ١٣٧٧ هـ ١٩٥٧ م.

- ۱۷۹) المسند للامام أحمد محمد بن حنبل ۱۹۱ ۲۶۱ ، تحقيق احمد محمد شاكر ، دار المعارف للطباعة والنشر بمصر ۱۳۲۹ هـ ۱۹۶۷ م .
- ۱۸۰) معاني القرآن ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زيدا الفراء المتوفى سنة ۲۰۷ هـ ، تحقيق عمد علي النجار ، مطابع سجل العرب معاني القرآن (جـ٣) تحقيق الدكتور عبد الفتاح اساعيل شلبي ۱۹۷۳ م (الهيئة المصرية العامة للكتاب) .
- ١٨١) معجم الأدباء لياقوت بن عبد الله الحموي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ دار المأمون الطبعة . الأخيرة القاهرة ١٩٣٦ م .
- ١٨٢) معجم البلدان تأليف الشيخ شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي المتوفى سنة ٦٣٦ هـ تصحيح الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي الطبعة الأولى مطبعة السعادة ١٣٧٣ / ١٩٠٦ م .
- ۱۸۳) معجم الشعراء للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني المتوفى سنة أربع وثمانين وثلثمائة ، ومعه المؤتلف والمختلف في أسهاء الشعراء وكنا هم والقابهم وانسابهم وبعض شعرهم للإمام أبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي المتوفى سنة ٣٧٠ تصحيح وتعليق الاستاذ الدكتور ف. كرنكو. نشرتهما مكتبة القديس القاهرة سنة ١٣٥٤ هـ.
- ١٨٤) معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، تأليف عمر رضا كحالة المطبعة الهاشمية بدمشق ١٩٤٩ م -- ١٣٦٨ هـ .
- ١٨٥) معجم ما استعجم من أسهاء البلاد والمواضع تأليف أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي المتوفى سنة ٤٨٧ تحقيق مصطفى السقاط ١ ١٣٦٤ -- ١٩٤٥ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
 - ۱۸٦) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث د. ونسنك. رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين، مكتبة بريل ليدن ١٩٣٦م.

- . ۱۸۷) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ٣٩٥، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الأولى ١٣٦٦ هـ ١٣٧١ هـ مطبعة عبسى البابي الحلمي وشركاه .
- ١٨٨) معجم المؤلفين تأليف عمر رضا كحالة، مطبعة الترقي بدمشق ١٨٨٠
- ١٨٩) المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليتي تحقيق أحمد محمد شاكر طبع دار الكتب المصرية ١٩٦٩م.
- 19٠) كتاب (المعمرين) من العرب وطرف من أخبارهم وما قالوه في منتهى أعارهم ، تأليف الامام أبي حاتم سهل بن محمد بن عثان السجستاني البصري المتوفى سنة ٢٣٥هـ. رواية أبي روق الهمداني عنه تصحيح الشيخ احمد ابن الأمين الشنقيطي ، مطبعة السعادة بمصر الطبعة الأولى سنة ١٣٢٣هـ ١٩٠٥م.
- ١٩١) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تأليف الامام أبي محمد عبد الله جهال الدين ابن يوسف بن حمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ، المتوفى سنة ٧٦١ هـ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
- ۱۹۲) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موصوعات العلوم ، تأليف احمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده ، تحقيق كامل كامل بكري وعبد الوهاب ابو النور ، مطبعة الاستقلال الكبرى .
 - ١٩٣) مفتاح العلوم تأليف أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي المتوفى سنة ٧٢٦ هـ الطبعة الأولى في المطبعة الأدبية بمصر ١٣١٧ هـ .
- ١٩٤) المفصل في علم العربية لجار الله محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ مطبعة حجازي القاهرة .

- 190) المفضليات (اختيار المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الكوفي اللغوي (١٩٥ هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون دار المعارف بمصر الطبعة الرابعة ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤ م .
- ١٩٦) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيه للامام العيني محمود (بهامش خزانة الأدب) مطبعة بولاق القاهرة .
- ١٩٧) المقتصد لعبد القاهر الجرجاني (شرحكتاب التكملة لأبي علي الفارسي) مخطوط في مكتبة الاسكوريال بمدريد.
- ١٩٨) المقتضب صنعه أبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ تحقيق عبد الخيالي عضيمه طبع دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة ١٣٨٥ هـ ١٣٨٨.
- ۱۹۹) المقصور والممدود تأليف أبي العباس احمد بن محمد بن الوليد بـن ولاد النحوي المتوفى سنة ٣٣٧ تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي الطبعة الأولى سنة ١٣٢٦ هـ ١٩٠٨ م، مطبعة السعاد بمصر.
- ٢٠٠) الملل والنحل تأليف الامام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني المتوفى سنة ٥٤٨ هـ .
- تحقيق محمد بن فتح الله بدران، الطبعة الأولى مطبعة الأزهر 1877 هـ ١٩٤٧ م.
- ٢٠١) الملل والنحل تأليف أبي الفتح محمد عبد الكريم بن أبي بكر احمد الشهرستاني ، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل ١٣٨٧ هـ -- ١٩٦٨ م نشر مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع .
- ۲۰۷) المنتخب من كنايات الأدباء واشارات البلغاء تأليف احمد بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٤٨٧ هـ مطبعة السعادة بمصر ١٩٠٨م القاهرة.

- ٢٠٣) المنصف، شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلمي، القاهرة، ط ١ – ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤م.
- ٢٠٤) نهج السالك الى الفية ابن مالك تأليف أبي الحسن على نور الدين بن محمد الأشموني المتوفى سنة ٩٢٩هـ مطبعة مصطفى البابي الحلمي، القاهرة ١٣٥٨هـ ١٣٦٥هـ .
- ٢٠٥) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء تأليف أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني
 المتوفى سنة ٣٨٤ المطبعة السلفية ١٣٤٣ القاهرة.
- ٢٠٦) الموطأ لمالك بن أنس ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي نشر دار أحياء الكتب المصرية . ١٩٥١ م .
- ٢٠٧) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة تألف جمال الدين يوسف بـن ثغري بردى الاتابكي المتوفى سنة ٨٧٤ طبع دار الكتب المصرية ١٣٨٣ هـ .
- ٢٠٨) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري
 القاهرة ١٢٩٤ هـ.
- ٢٠٩) النوادر تأليف أبي على اسهاعيل بن القاسم القالي البغدادي مع كتاب أمالي القالي ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ط ٢ ، ١٣٤٤ هـ ١٩٢٦ م .
- ٢١٠) النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري المتوفى سنة ٢١٥ هـ
 تصحيح سعيد الخوري الشرتوني اللبناني المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين
 ١٨٩٤ م .
- ٢١١) نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء تأليف أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني ، تحقيق رودلف زلمايم نشر فرانتس شتاينر بفيسبادن ١٩٦٤ م – ١٣٨٤ هـ

- ٢١٢) همع الهوامع شرح جمع الجوامع تأليف جلال الدين السيوطي مطبعة السعادة ط ١ القاهرة ١٣٢٧ هـ .
- ٢١٣) الوحوش تأليف أبي سعيد الأصمعي نشر الدكتور رودولف كايبر واين ١٨٨٨ م.
- ٢١٤) وفيات الأعيان، وانباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين احمد بن محمد ابن أبي بكر بن خلكان المولود سنة ٢٠٨ والمتوفى سنة ٢٨١، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، نشر مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ط ١٠ العرب ١٣٦٧ هـ ١٩٤٨م

ابن يعيش = شرح المفصل

٢١٥) يونس بن حبيب ، تأليف الدكتور حسين نصار طبع دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ م .

الفهـرس

المنحة		
1179	فهرس الآيات	(1
17.0	فهرس الشعر والرجز	(*
1707	مراجع التحقيق	(*